



فهرسة الجزء الاول من نهاية المحتاج المشرح المتناهي

صفحة	صفحة
٢٩٦ فصل في بيان الاذان والاقامة	٣٨ (كتاب الطهارة)
٣٣٤ باب صفة الصلاة	٧٤ باب أسباب الحدث الاصغر
٤١٣ باب يشتمل على شروط الصلاة وموانعها	٩٠ فصل في أحكام الاستبراء
٤٣٧ فصل في ذكر بعض مبطلات الصلاة وسننها ومكروهاتها	١٠٧ باب الوضوء
٤٥٩ باب في سبب سجود السهو وأحكامه	١٤٠ باب مسح الخف
٤٧٨ باب تسنن سجود التلاوة	١٥٠ باب الغسل
٤٨٨ باب في صلاة النفل	١٦٦ باب النجاسة
٥١٠ (كتاب صلاة الجماعة وأحكامها)	١٩١ باب التيمم
٥٣١ فصل في صفة الأئمة ومتعلقاتها	٢١١ فصل في بيان أركان التيمم وكيفيته الخ
٥٦٥ فصل في بعض شروط القدوة	٢٣٦ باب الحيض
٥٧٣ فصل في بعض شروط القدوة أيضا	٢٤٩ فصل في اذا رأت المرأة من الدم لسق
٥٨٢ فصل في زوال القدوة واجادها	الحيض أقله فأكثر ولم يسبرأ مكثره
وادرالك المسبوق الركعة وأول صلاته وما يتبع ذلك	فكله حيض الخ
	٢٦٥ (كتاب الصلاة)
	٢٨٧ فصل انما تجب الصلاة على كل مسلم الخ

فهرسة حاشية العلامة الرشيدى على شرح المتناهي التي بها مش هذا الجزء

صفحة	صفحة
٤١٣ باب يشتمل على شروط الصلاة وموانعها	١٠١ (كتاب الطهارة)
٥٣٧ فصل في ذكر بعض مبطلات الصلاة وسننها ومكروهاتها	١٧٢ باب أسباب الحدث الاصغر
٥٦٥ باب في سبب سجود السهو وأحكامه	١٨٤ فصل في أحكام الاستبراء
٥٩٢ باب تسنن سجود التلاوة	٢١١ باب الوضوء
٥٩٣ باب في صلاة النفل	٢٤٣ باب مسح الخف
٥٩٤ (كتاب صلاة الجماعة وأحكامها)	٢٤٩ باب الغسل
٥٩٧ فصل في صفة الأئمة ومتعلقاتها	٢٦٢ باب النجاسة
٦٠٠ فصل في بعض شروط القدوة	٢٨٥ باب التيمم
٦٠٦ فصل في زوال القدوة واجادها	٣٠٧ فصل في بيان أركان التيمم وكيفيته الخ
وادرالك المسبوق الركعة وأول صلاته وما يتبع ذلك	٣٢٣ باب الحيض
	٣٣٨ (كتاب الصلاة)
	٣٦٠ فصل في بيان الاذان والاقامة
	٤٠٧ باب صفة الصلاة

الجزء الاول من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج في
الفتاوى على مذهب الامام الشافعي رضي الله
تعالى عنه الامام العلامة شمس الدين محمد
ابن الامام العارف بالله تعالى شهاب
الدين أحمد زمللي رضي
الله تعالى عنهما
آمين

ولاجل تمام النفع وضعناهم امشيه حاشيتان الاولى
حاشية العلامة أبي الفداء السجعي على الشرح المسمى
والثانية حاشية العلامة الرشيدى مفصلا بينهما
بجدول للتمييز حاشية الرشيدى باعلى الهامش
وحاشية الشرح المسمى تليها رضى الله عن الجميع

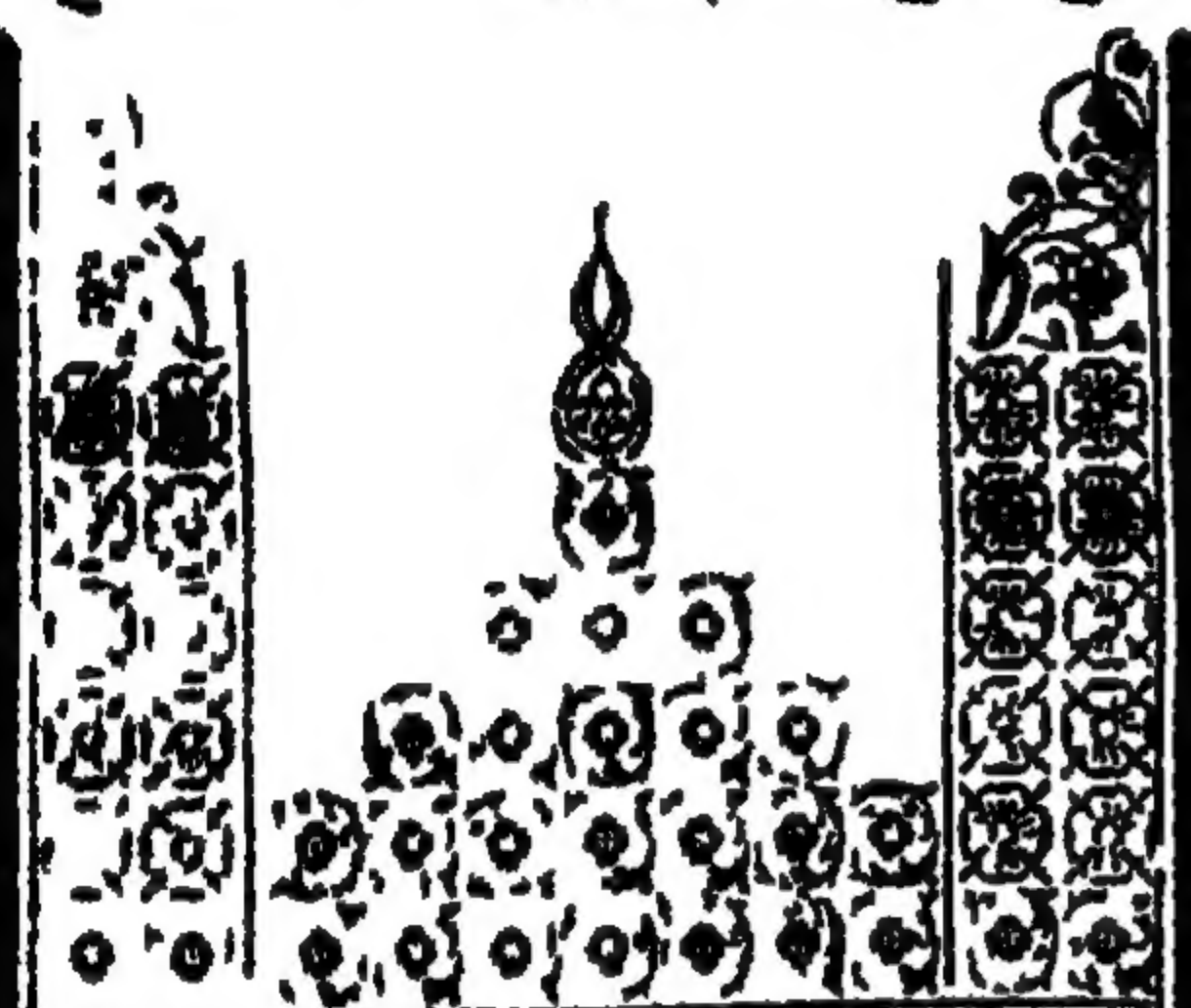


بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين والهادي للتقين ولا اله الا الله الملك الحق المبين وأشهد أن سيدنا
 محمد عبده ورسوله سيد المرسلين وامام المتقين القائل وهو الصادق الامين من يراد الله به خيرا يقهه في دينه وصلى
 الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين صلاة وسلاما دائمين الى يوم الدين بآمالنا بعد فيقول العبد الضعيف أحمد بن محمد الرزاق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين هذه حواش مفيدة جلية وفوائد حسنة جميلة
 وتحقيقات وتحريرات وابحاث وتدقيقات أفادها علامه الانام شيخ الاسلام أبو الضياء والنور نوراً في دينه شيخ
 الشافعية في زمانه وامام الفقهاء والقراء والمحدثين في عصره وأوانه من اليه انتهى في العلوم العقلية والنقلية واستخراج
 نتائج الأفكار الصحيحة بقريحته المتلألئة المضية أستاذ الاستاذين نوراً في الدين الاستاذ أبو الضياء والنور على الدين والعلوم
 أدام الله النفع به وبعلومه الباهرة في الحياة الدنيا وفي الآخرة آملاها على شرح منهاج الامام النووي للعلامه حسين

الاسلام محمد شمس الأئمة والدين ابن شيخ الاسلام أحمد شهاب الدين الرملي
 تعتمدنا الله واباهم برحمته ورضوانه آمين ثم أشار بتجريد هاهنا هو امس نسخة
 مستحله المودة الشيخ أحمد الدمنهوري بعد ان كتبها من لفظه وقرأها عليه مرة
 بعد الأخرى عند مطالعة دروسه وتقاسيمه بالجامع الأزهر فرفع الله بها عنه وكرمه
 آمين (قوله الحمد لله الذي شيد) أي رفع وفيه استعارة تصريحية تبعية وذلك
 لانه شبه اظهار ما بني عليه الاسلام برفع البناء وتقويته بالشيد رفعا تاما واستعار
 له اسمه وهو التشييد وفي المختار الشيد بالكسر كل شئ طليت به الحائط من
 جص وبلاط وشاده جصه من باب باع والمشيء بالتخفيف الممول بالشيء
 والمشيء بالتشديد المد قول اه ومنه يعلم صحة كونه استعارة من حيث انه شبه
 اظهاره بتشديد البناء الذي هو تطويله هذا ويجوز ان يكون مجازا هو سلام
 باب اطلاق المازوم وهو التشييد وارادة لازمه وهو التقوية (قوله منهاج دينه)
 أي بالطريق الموصلة الى دينه وهو ما شرعه الله من الاحكام والمراد بالطريق
 الموصلة اليه ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من احاديث الاحكام وغير ذلك
 من الادلة والأئمة الذين قاموا باظهار ذلك وتحريره ونقله وحيثه ذلك المراد
 بالشريعة مضادة للاركان هو ما شرعه الله من الاحكام فهو عين الدين المفسر



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شيد منهاج دينه اركان
 الشريعة الفراء وسدد باحكامه فروع
 الخفيفة السجاء من عمل به فقد اتبع
 سبيل المؤمنين ومن خرج عنه خرج عن
 مسالك المعتبرين أحده سبحانه على ما لم
 وأشكره على ما هدى وقوم وأشهد

بما امر فكأنه قال الذي أظهر بالطريق الموصلة الى ما شرعه الله من الاحكام اركان ذلك الشرع وانما أقام ان
 الظاهر الذي هو رجع الدين مقام لمضمر وهو لفظ الشريعة ليصفه بالفراء وحيثه ذلك المراد بالاركان الاجزاء التي اشتملت
 الاحكام الشريعة عليها كوجوب الصلاة أو الصلاة نفسها ويكون اطلاق الحكم عليها مجازا من باب اطلاق اسم المتعلق
 بالكسر على اسم المتعلق بالفتح (قوله الشريعة الفراء) هي في الاصل تأنيث لا غر وهو اسم للفرس الذي في جبهته بياض
 فوق الدرهم لكنها تطلق على المشهور والخيار وهو المراد ههنا (قوله وسدد باحكامه) أي الله أو الدين وعلى الثاني فالاصح
 بيانها بناء على ان الدين ما شرعه الله من الاحكام وهو ما رجحه الشارح فيما يأتي في شرح قول المصنف في الدين الخ (قوله)
 فروع الخفيفة) أي الملة الخفيفة والمائل عن الباطل الى الحق (قوله السجاء) أي السهولة (قوله فقد اتبع
 سبيل المؤمنين) أي طريقهم الموصلة الى الحق وهو دين الاسلام (قوله ومن خرج عنه) وفي نسخة وقف أي حبس نفسه عنه
 بأن لم يعمل به (قوله على ما لم) ما صدرية أو موصولة والهاء محذوف والمعنى الى تعليمه أو على الذي علمه (قوله على ما هدى)
 ما صدرية أيضا (قوله وقوم) أي اصحابه واذان النعلان منزلة اللازم كافي فلان على والمعنى على هدايته وتقويته

ابن محمد بن أحمد المغربي ثم الرشددي هذه بنات افكار وخرائد اكار تتعلق بنهاية المحتاج الى شرح المنهاج لسيدنا ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين وعمدة الناس في هذا القرن شيخ الملة والدين محمد بن مولانا شيخ الاسلام بلا زرع وخاتمة المشتبهين بلا ذراع أبي العباس أحمد بن حمزة لم يلى نعمدهما الله برحمته وأسكنهما مسج جنته مما أجراه قم التقدير على يد العبد الفقير غاليها ملتطم من درس شيخنا رأسناذى وقدوتى وملاذى البدر السارى والكوكب النهارى محقق الزمان ومدقق لوقت الزمان مولانا وسيدنا شيخ الاسلام لشيخ عبد الرحمن بن بولي الدين البرلسي أمتع الله الوجود

(قوله المالك) من المالك بالكر وهو التعلق بالاعمال المملوكة والمالك من المالك بالضم وهو التصرف بالامر والنهي فكانه قبل المالك لجمع الموجودات المتصرف فيها بالامر والنهي (قوله ونور السائر الخلاق) عطف مغاير للرجحة مفهوم ما كان المور في الاصل كمنه تدركها الباصرة أولا وبواسطتها تدرك سائر المبصرات وهو في حقه صلى الله عليه وسلم معنى منور فهو مساو للرجحة من حيث المصادف وهو من حرياتنا (قوله حين درست) أى عنت يقال درس الرسم عفا وبابه دخل ودرسه الريح وبابه نصر بن مدي يلزم اه مختار في اللزوم هو مبنى للفاعل وعلى التمدى للمفعول (قوله اعلام الهدي) أى اناره وفي المحار العلم بفتح بين العلامة ٣ وهو أيضا الجبل وعلم الثوب والراية (قوله وظهرت اعلام الردي) بالقصر يقال ردى بالكسر كصدى أى هلك انتهى مختار وفي القاموس ردى

كرى (قوله وانطمس منتهج الحق) أى خفى (قوله وعفا) أى ذهب (قوله واشرف) أى قارب (قوله فاعلى من الدين) أى محمد صلى الله عليه وسلم وهو عطف على أرسل عطف مسبب على سبب (قوله معاله) أى علاماته وفي المختار المعالم الا ترى استدلال به على الطريق انتهى (قوله فأنشرح به) أى بالرسول صلى الله عليه وسلم وهو عطف مسبب على سبب (قوله واتراحت به) أى اندفعت وهو مطاوع زاح تقول زوجته فاتراح بمعنى تخيته قال في المصباح زاح الشيء عن موضعه يزوح زوحا من باب قال وزبح زيحما من باب سارتحى وقد يستعمل متعديا بنفسه فيقال زوجته والاكثر ان يتهذى بالهمزة فيقال أزحته ازاحة اه (قوله خلفاء الدين) أى الذين صاروا خلفاء على الدين بعد النبي صلى الله عليه وسلم أو الذين استخلفهم النبي صلى الله عليه وسلم أو الله وفي المصباح خلفت فلانا على أهله وماله خلافة صرت خليفته وخلفته جئت بعده والخلفاء بالكسر اسم منه كالقعدة لطيفة

أن لا اله الا الله وحده لا شريك له المالك المالك الحق بهين وأشهد أن لا اله الا الله محمد عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين ونور السائر الخلاق الى يوم الدين أرسله حين درست اعلام الهدي وظهرت اعلام الردي انطمس منتهج الحق وعفا واشرف مصباح الصدق على الانفا فاعلى من الدين معاله ومن حكام لشرع دلائله فأنشرح به صدور أهل الايمان واتراحت به شهادت أهل الطغيان صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه خلفاء الدين وحلفاء البقيين مصابيح الامم ومفاتيح الكرم وكوزل علم ورموز الحكم صلاه رسالام داعين منار زمير بدوام النعم والكرام (وبعد) فان العلوم وان كانت تتعاطم شرفا وتعالى في سماء كوكبها شرفا ويسبق العلم من خرائتها وكلماتها

اقدمود واستخاضته جملته خليفة خليفة يكون بمعنى فاعل وبمعنى مفعول (قوله وحلفاء اليقين) يحتمل ان الاضافة فيه لادنى ملاحظة وذلك انهم اسما هادوه ووفوا بعهودهم كانوا كالمقربين بايمان ووفوا بها لعلومهم حلفاء وضافهم الى اليقين ويحتمل انه شبيههم في انقيادهم للرسول صلى الله عليه وسلم وعدم مخالفتهم له بالمخالفين على أمر متيقن لا يتخلفون عنه فتكون استمارة نصريحية تبعية (قوله وكنوز العلم) وفي نسخة وكنوز أهل الحكم وعلى كل فالمراد بالكنوز هنا المحل الذي يحفظ فيه العلم وهو في الاصل المال المكور فهو مجاز من باب تسمية المحل باسم الحال فيه ولوعبر بالمعادن لسكان أولى لانهم اجتمع معدن وهو المكان (قوله ورموز الحكم) أى هم رموز الحكم لاستفادتها وأخذها منهم وسماءهم رموز لانهم يشبهون السماء ببيان بعض الاحكام لانهم لم يتصددوا لتدوينها بل كانوا يجيبون عما سئلوا عنه بحسب الوقائع والرمز الاشارة والايما بالشفقتين والحاجب (قوله تتعاطم شرفا) أى في المقدر أى لا يعظم عندها شيء لكن الفقه أشرفها كما يأتي في قوله فلا مزية الخ (قوله شرفا) قال في المختار الشرف بفتح الشين والراء الملو والمكان انما قال وشرفة القصر واحدة الشرف كعرفة وعرف اه وعليه فينبغي ان يضبط قوله تتعاطم شرفا بالفتح وقوله كواكب أشرفا بضم الشين وفتح الراء والمعنى انها وان تعاطمت في علو المقدر وطلعت في أماكن الكواكب المرتفعة فلا مزية الخ (قوله وكلماتها) أى في الانفاق

بعلومه وأقرأ عين أهل العلم بوافر فهمه عند قراءته للكتاب المرقوم على وجه المسموم مع مذاكرة اخوان الصفاء
وتخلان الوفاء ممن عادت عليه بركة ذلك المجلس السعيد بتغرر رشيد جعله الله وسائر بلاد المسلمين دارا سلام الى يوم القيامة

(قوله ازداد رشدا) بضم الراء وسكون الشين وقسمها وعبارة المختار رشدا رشدا مثل قعد بقعد ورشدا بضم الراء فيه لغة أخرى
من طرب اه (قوله وعدم سرفا) قال في المصباح أسرف اسرافا جاوز القصد والسرف بفتحين اسم منه وسرف سرفا من
باب تعب جهل أو غفل فهو سرف وطلبتهم فسرفتهم بمعنى أخطأت أو جهلت (قوله فلا مريية) الغاء زائدة في خبر ان وجعلته ران
كانت معترضة بين الاسم والخبر والمريية الشك قال في المختار المريية الشك وقد يضم وقرئ بها قوله تعالى فلا تلك في مريية منه
(قوله واسطة عقدها) أي أشرفها والعقد بالكسر القلادة (قوله به يعرف) أي بالفقه يعرف (قوله ويدين به الخاص والعام)
أي يتعبد به الخ ويقال دانه يدينه دينيا بالكسر أذله واستعبده فدان اه مختار (قوله وتبين مصابيح الخ) أي تظهر به ان قرئ
بالتاء فان قرئ بالياء كافي بعض النسخ فلا تقدير لان فاعله يعود على الفقه والمعنى انه يظهر مصابيح الهدى ويميزها (قوله
وأساسها) كالتفسير لان قطب الشيء هو أصله الذي يرجع اليه ومنه قطب الرحا وقطب القوم سيدهم الذي يدور عليه
أمرهم ويرجع اليه (قوله ورأسها) أي الذي هو منها كالرأس حقيقة (قوله سراة الارض) أي ساداتهم جمع سري وهو يفتح
السين قال في المختار وهو جمع عزيز اذ لم يجمع فعيل على فعلة ولا يعرف غيره اه بحر وفه وفي المصباح والسري الرئيس والجمع
سراة وهو جمع عزيز لا يكاد يوجد له تطير ء لانه لا يجمع فعيل على فعلة وجمع السراة سروات اه (قوله لا سراة لهم) صفة

كاشفة لفوضى وفي المختار
قوم فوضى بوزن سكري
لا رئيس لهم اه (قوله
ايه) اسم فعل أي زدني (قوله
خبط عشواء) قال في المختار
العشواء النافذة التي
لا تبصر ما امامها فهي
تخبط بيديها كل شيء وركب
فلان العشواء اذا خبط

ازداد رشدا وعدم سرفا فلا مريية في ان الفقه واسطة عقدها ورابطة حلها وعقدها
وخالصة الرابع من نقدها به يعرف الحلال والحرام ويدين الخاص والعام وتبين مصابيح
الهدى من ظلام الضلال وضلال الظلام قطب النريية وأساسها وقلب الحقيقة الذي اذا
صلح صلت ورأسها وأهل سراة الارض الذين لولا لهم افسدت بسبادة جهالها وضلت
اناسها لا تصلح الناس فوضى لا سراة لهم * ولا سراة اذا جهالهم سادوا
ايه ولولا لهم لا اتخذ الناس رؤساء جهالا فافتوا بغير علم فضلوا وأضلوا وخبطوا خبط عشواء
حيثما قاموا وحلوا وشكت الارض منهم وقع اقدام قوم استزلهم الشيطان فزلوا
فلله در الفقهاء هم نجوم السماء تشير اليهم بالا كف الاصابع وشم الانوف يخضع

أمره على غير بصيرة وفي المصباح عشى عشام من باب تعب ضعف بصره فهو أعشى والمرأة عشواء اه الهم
(قوله وشكت الارض منهم) هو استعاره بالكناية فانه شبه الارض بالمقلاء الذين يتظلمون وأثبت لها الشكاية تخيلا لقوله
وقع اقدام قوم) بدل من الحجر ورجل بدل اشتمال فهو بالجرا ومن الجار والمجرور فيكون منصوبا وقوله قوم من اقامة الظاهر
مقام المضمرة وكأنه ليصفهم بقوله استزلهم الشيطان الخ (قوله الشيطان) قال بعضهم الشيطان كل جنى كفر سمي شيطانا لانه
شطن أي بعد عن رحمة الله وقيل لانه شاط باعماله أي احترق بسببها قال الجاحظ الجنى اذا كفر وظلم وتعدي وأفسد فهو شيطان
فان قوى على حمل المشاق والشيء الثقيل وعلى استراقه السمع فهو مارد فان زاده على ذلك فهو وغريرت كذا قاله بعض شراح
البردة عند قول المصنف * وخالف النفس والشيطان واعصم ما (قوله فله در الفقهاء) صيغة مدح قال في شرح التوضيح
انه كناية عن فعل المدوح الصادر وانما أضاف الفعل الى الله تعالى قصدا لانه لا يظهر والتعجب منه لانه تعالى منشيء العجائب فعنى
قولهم لله دره فارسا ما أعجب فعلة ويحتمل ان يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه أي ما أعجب هذا اللبن الذي نزل
به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة اه (قوله تشير اليهم بالا كف الاصابع) فالاصابع فاعل أشارت وبالا كف ظرف
مستقر حال منها أي أشارت الاصابع حالة كونها مع الا كف يريد ان الإشارة وقعت بمجموع الاصابع والا كف اه دما مني
وقال بعضهم ان فيه قلبا والاصل أشارت الا كف بالاصابع (قوله شم الانوف) هو من اضافة الصفة الى الموصوف واللام في
الانوف عوض عن المضاف اليه أي أنوفهم شم جمع أشم قال في المصباح الشتم ارتفاع الانف وهو مصدر من باب تعب قال رجل
أشم والمرأة شماء مثل أحمرو حراء اه وقال في القاموس والاشم السيد والمنكب المرتفع

وجاء من تصد بسوء ورامه دونهما التستفاد وبعم نفعها ان شاء الله تعالى بين العباد اقتصر في ما يتعلق بالفاظ الكتاب وما فيه من الاحكام وأوجز الكلام حسب الطاقة الا حث اقتضى المقام لا تعرض فيها لما تكلم عليه شيخنا بركة الوجود ومحطار الوجود المجمع على انه في هذا الوقت الجوهري الفرد والامام الا وحده قاموس العلوم وقابوس الفهوم البصير به مولانا شيخ الاسلام نور الدين علي الشيرازي أمتع الله لوجهه ودينه وأعاد على وعلى المسلمين من بركاته ولخطاته فيما أملاه على هذا الكتاب لا ذلك من روع منه والغرض تجديد الفائدة للطلاب الاحبث نسخ الخطوط متظاهرة نكتته

(قوله شامخ) قال في القاموس شامخ الجبل علا وطال والرجل بانفه تكبر (قوله حلقوا) أحاطوا به وداروا حوله كدوران السوار على المعصم وفي النهاية فتح السوم من ردم بأجنوح وما جوج مثل هذه وحاق أي بتشد يد الام باصبعيه الابهام والتي تليها وتسمى أي بان جعل رأس السبابة في وسط الابهام اه منه (قوله غورا ونجدا) لمعنى يبحثون عن الاحكام خفاياها وحلاياها فانهم ساروا في تحصيل ذلك في الطرقات المنخفضة والمرتفعة والغور في الاصل نعر كل شيء والتجد ما ارتفع من الارض اه مختار (قوله من سار على سهج الخ) يتأمل معنى هذا التركيب فان كلام المنهج والمنهاج معناه الطريق الواضح ولعله أراد بالطريق الذي عبر عنه بالمنهج ما يتوصل به لاستنباط الحكم من الدليل وبالطريق الذي عبر عنه بالمنهاج الادلة أنفسها كالذكر والسنة وبالطريق الواضح دين الاسلام كما أطلق عليه الصراط في قوله تعالى اهتدوا الصراط

الهم كاشمخ الان فراجع حلقوا على سور الاسلام كسوار المعصم قائلين لاهله والحق سامع أخذنا بآفاق السماء عليكم * لنا قراها والنجوم الطوالع زين الله الارض بمواطني اقدامهم فالشفاء تقبل خلالها وباحاطة احكامهم واحكامهم تذكر حرامها وحلالها وترشف من زلالها ما حلالها واقدساروا في مسالك الفقه غورا ونجدا وداروا عابسه هائلا به وجدوا فتم من سار على منهج منهاج الطريق لوضوح احسن سير وجري في احواله على منواله غير متعرض الى غير ومنهم من جعل دأبه رد الخصوم وخصم المخالفين فلا يفوته الطائفة في الارض ولوانه لطائر في السماء يحوم واقامة الحجج والبراهين منها عالم للهدى ومصايح للدجا والآخر يان رجوم وسيد طائفة العلماء من القرن السادس والى هذا الحين وصاحب الفضل على أهل المشارق والمغارب ذو الفضل المبين الضارب مع الاقدمير بسهم والناس تضرب في حديد بارد فهو الممول عليه عند كل صادر ووارد تقدم

المستقيم (قوله ومنهم من جعل دأبه) أي شأنه وعادته كالمصنف (قوله رد الخصوم) أي من أراد الطعن فيما ذهبوا اليه من الاحكام الشرعية وقوله فلا يفوته الطائفة أي لا يفوته من ابدى شبهة وان بعدوا انتهى في البعد الى أن أشبه الطائر في

السماء (قوله وخصم المخالفين) أي غلبهم قال في المصباح خاصته مخاصمة وخصاما وخصمته اخصمه من باب قتل اذا غلبته في الخصومة وقال في غلب غلبه غلبا من باب ضرب والاسم الغلب بفتحين والغلبة أيضا (قوله منها لم للهدى) أي من البراهين يعني ان أدلتهم منها ما قصد به اثبات ما ذهبوا اليه من الحق الواضح ومنها ما قصد به ابطال شبهة المبطلين فأشبهت الشهب التي ترجم بها الشياطين المستترقون للسمع (قوله والآخر يان رجوم) أي كالجارة يرى بها وهي ما تقدم من قولنا ومنها ما قصد به ابطال الخ (قوله وسيد) مبتدأ خبره قوله لا في القطب الباقي الخ (قوله من القرن السادس) الصواب القرن السابع لا السادس فقد صرح ابن السبكي ونيره بانه مت في سنة ست ومبشرين وستمائة عن نحو ست وأربعين سنة اه ويمكن الجواب بان المراد من آخر القرن السادس لانها كانت ولادته في القرن السابع وكثيرا ما تمتد حياة من كان موجودا في القرن السادس الى زمن ولادة المصنف ويستفيد مما قاله بعد ولادته فتكون له السيادة على من استفاد منه من أهل القرن السادس بل وعلى كثير من كان موجودا من كثير من الأئمة وغير عليهم المصنف بفضيلته كأنه حصلت له السيادة على أهل جميعا فتكون سببها من أوله وهو عقب القرن السادس وما اتصل به مما قبله (قوله عند كل صادر ووارد) قال في المصباح صدر القول صدره من باب فقه واصدونه بالالف وأصله الانصراف يقال صدر القوم واصدروا هم اذا صرقتهم وصدرت عن الموضع صدرا من باب قتل رجعت اه وفيه ورد البعير وغيره المساء يردده ووردا بلغه ووفاه من غير دخول وقد يكون دخولا والاسم الورد بالكسر واوردنه الماء والورد خلاف الصدر والاياد خلاف الاصدا وانتهى

(قوله وهي تناديه) أي أهل زمنه وأنت لكون الأهل بمعنى الجماعة (قوله ولوعورض أي أراد أحد أن يعارضه) (قوله لسان الحال) أي في حقه (قوله قال) أي تكلم ذلك الامام فلم يترك الخ (قوله وتسامى) أي ارتفع وقوله فلم يسمع أي فكأنه يشير إلى أنه لشدة علوه صعد السماء فلم يسمع له كمال بعده قول القائل في حقه ابن التريال الخ (قوله وتعالى) عطف تفسير على تسامى (قوله متطاول) أي مناظر له ما في العلو والنور (قوله حتى فاق الآفاق) أي أهل جميع القواحي فهو كقوله تعالى واستل القرية (قوله فساق اتباعه أئمة) أي أولهم وآخرهم فهو غير لا يتابعه وهو بفتح الهمزة وقوله وساق أي خلفه وهذا ما أخذ من قولهم ساق الجيش لمؤخرهم كافي مختار الصحاح (قوله ماسطر علمه في الأوراق) أي مدة تسطير ما ألفه في الأوراق (قوله القطب الرباني) أي المتأله والعارف بالله تعالى انتهى مختار والمتأله المتعبد كافي المصباح وقال الشيخ في الكتاب المذكور أيضا الرباني المنسوب إلى الرب أي المالك وقال ابن حجر في شرح الأربعين الرباني هو من أفيضت عليه المعارف الإلهية فعرف ربه ورب الناس بعلمه انتهى فساد كرهه مبین ٦ لاراد بالنسبة إلى الرب (قوله والعالم الصمداني) أي المنسوب إلى الصمد

أي المقصود في الخواص
قاله شيخ الإسلام في شرح
الرسالة القشيرية اه ولعل
المراد هنا من النسبة أنه
يعتمد في أموره كلها على
الله بحيث لا يلتجئ إلى
غيره تعالى في أمر ما اه
(قوله محيي الدين) لقبه
واسمه يحيى (قوله وعترته)
بالمثناة الفوقية والعتره
كافي المختار نسل الرجل
وربطه الادنون اه (قوله
واذعن له) أي انتقاد (قوله
على تحصيله) أي حفظه
(قوله العسبران) أي
الامسوع (قوله كتاب
المنهاج من لم الخ) أي كتاب
من لم الخ تله منزلة العاقل

على أهل زمنه تقدم النص على القياس وسبق وهي تناديه ما في وقوفك ساعة من باس
وتصدرو لوعورض لقال لسان الحال مروا أياكم فليصل بالناس من اتفق من خزان علمه
ولم يخش من ذي العرش ادلالا هكذا هكذا والافلا قال فلم يترك مقالا لقائل وتسامى فلم
يسمع ابن التريال من يد المتناول وتعالى فكانما هو للبرين متناول ونصاعه درج السيادة
حتى فاق الآفاق وتباعه عن درجات معارضة فساق اتباعه أئمة وساق ومضى وخلف
ذكر بابا ما ماسطر علمه في الأوراق شيخ الإسلام بلا نزاع وبركة الانام بلا دفاع القطب
الرباني والعالم الصمداني محيي الدين النواوي رحمه الله بجمته ونفا متنا والمسلمين
ببركته بجمه محمد وآله وعترته قد ملا علمه الآفاق واذعن له أهل الخلاف
والوافق واجل مصنف له في المختصرات وتسكب على تحصيله العبرات كتاب المنهاج من
لم تسمع بآله القرائع ولم تطمع إلى التسميع على منواله المطامح بهر به الالباب وأن فيه بالهيب
الهاب وبرز مخبآت المسائل بيض الوجوه كريمة الاحساب ابدع فيه التأليف وزينه
بحسن الترصيع والترصيف وأودعه المعاني الغزيرة بالانفاظ الوجيزة وقرب المقاصد
الهميدة بالاقوال السديدة فهو يساجل المطولات على صغر حجمه ويه اهل المختصرات
بنزارة علمه ويطلع كالقمر سناء ويشرق كالشمس بهجة وضياء ولقد أجاد فيه القائل
حيث قال

قد صنف العلماء واختصر واقل * يا توابا اختصروه كالمهاج
جمع العجيج مع الفصيح وفاق بالشرجج عند تلاطم الامواج

فعبير عنه بمن لكثرة الانتفاع به كما ينتفع بأصحاب الرأي فيكون استعارة مصرحة (قوله ولم تطمع) أي تلتفت لم
وعبارة المختار طمع بصره إلى الشيء ارتفع وبابه خضع وطعما أيضا بالكسر اه (قوله بهريه) أي غلب به اه مختار وفي
المصباح بهريه بهر من باب نفع غلبه وفضله ومنه قيل للقمر الباهر لظهوره على جميع الكواكب (قوله بالهيب الهباب) أي
بالشيء الغريب بالنسبة لامثاله مما هو على حجمه فالهيب وصف قصده المبالغة قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى ان هذا
لشيء عجاب أي بليغ في العجب فانه خلاف ما يطبق عليه آباؤنا وما نشاهده من ان الواحد لا يفي علمه وقدرته بالاشياء الكثيرة
اه (قوله والترصيف) قال الدماميني في الترصيف ما حصل لم يسمع الفعل في هذه المادة المجردة ايتال رصفت الحجاره
بالتحفيف رصفا اذا وضعت بعضها على بعض وقال في المختار بابه نصر وقال فيه أيضا الترصيع التركيب اه (قوله فهو يساجل)
أي يطلى كعطائها أي يفيد كافتها وأصله يغالب في الاعطاء فيغلب غيره وهو بالجمع مختار (قوله ويه اهل المختصرات
أي يغالب (قوله ويطلع) بابه دخل مختار (قوله كالقمر سناء) بالمد أي شرفا ورفعة مختار فهو غير او منه بوب على نزاع الخافض

لأنظر وأنا أقول بذلة النصيحة التي هي الدين وإرشاد المسترشدين لاتباعها واقتضارا لاني دون ذلك رتبة ومقدارا ان
هذه الفوائد والصلوات والعوائد مما يتعين مراعاة على كل من أراد الرجوع الى هذا الكتاب الذي هو عمدة الناس في

(قوله مات) أي هلك حذرة (قوله من خفف) وفي نسخة حنق ومعنى مات في الاصل انه مات من التعبير الذي حصل له المشبه
لذهاب ضوء القمر ومعنى الثاني الغبط يقال حنق حنقا من باب تعب انما ظ (قوله وعلا علاه) وفي نسخة عداه فضله أي علا
فضله على أعدائه (قوله بركة علامة نوى) كان الظاهر أن يقول بركته لكنه ٧ أقام الظاهر مقام الضمير لما أشمل عليه

من النناء (قوله جلال
الدين) كان مولده سنة
أحدى وتسعين وسبعمائة

ومات من أول يوم من
سنة أربع وستين وثمانمائة

وهو نحو ثلاث وسبعين

سنة وأخذ العقه عن الشيخ

عبد الرحيم العراقي وهو

عن الشيخ علا الدين

الطار وهو عن الامام

النووي (قوله المامى)

في بعض النسخ بهاء وزاح

به بدل قوله وجلا به المامى

(قوله سلوكه شهابه) أي

مارقه الضيقة كذا قيل

قال في المصباح الشعب

بالكسر الطريق وقيل

الطريق في الجبل والجمع

شهاب اه وعليه فأنما

يظهر التقييد بالضيقة

على الثاني لان من شأن

الطريق بين الجبلين ذلك

واما على الاول فالمتبادر

التفسير بالطرق لا بقيد

(قوله فجاء المقضى) عبارة

المصباح فجئت الرجل

لم لا وفيه مع النووي الرافعي * حبران بل بجران كالحاج
من فاسه بسواه مات ودالك من * خفف ومن غبن وسوء مزاج
(وقال الآخر)

لنيت خيرا بنوى * ووقيت من ألم النوى

فانقد تشابك عالم * لله أخاص ما نوى

وعلا علاه وفضله * فضل الحبيب على النوى

جزاه الله تعالى من ضيقه جزاء وفورا وجعل عمله متقبلا وسعيه مشكورا ولم تزل الأئمة
الاعلام قدما وحديثا كل منهم مذكور لفضله ومشتغل باقرائه وشرحه وعاد على كل منهم
بركة علامة نوى فبلغ قصده وانما لكل امرئ ما نوى فبعض شروحه على القافية في
التطويل وبعض اقتصر فيه فابا على الدليل والتعليل هذا وقد أوردناه محققا زمانه
وعالم آوانه وحيد دهره وفريد عصره في سائر العلوم المنشور منها والمنظوم شيخ
مشايخ الاسلام عدة الأئمة الاسلام جلال الدين المحلى تغمده الله تعالى برحمته وأسكنه
فسيح جناته بشرح كشف به المعنى وجمال المامى وفخ به مقفل أبوابه ويسر لطالبه سلوك
شهابه وضمنه ملامح الاسماع والنوظر ويحقق مقال القائل كم ترك الاول للآخر الان
القدر لم يساعد على ايضاحه ومنعه من ذلك خشية فجاء المقضى من محتوم حاشاه فتركه
عمر الفهم كاللائز لما احتوى عليه من غاية الايجاز ولقد طمنا سألني لسادة الافاضل
والوارثون علم الاوائل في وضع شرح على المتأخر بوضع مكيونه ويبرز مصونه فأجبتهم الى
ذلك في شهر القعدة الحرام سنة ثلاث وستين وتسعمائة بعد تكرر رؤيادات على حصول
المرام وأردفتهم بشرح عيطة لئام مخدراته وبرج ختام كنوزهم وتودعته أن تقع فيه الغث
من السمين وأميز فيه العمول به من غيره بتوضيح مبين أورد الاحكام فيه لتبجتر اقتضاها
وأترك الشبه تتضاءل اقتضاها اطلب حيث يقتضى المقام وأوجزا اتضح الكلام خال
عن الاسهل الممل وعن الاختصار المخل وأذكر فيه بعض القواعد واضم اليه ما ظهر
من الفوائد في ضمن تراكم كبير رائقه وأساليب فائده لينم بذلك الارب ويقبل
المستغلون ينسألون اليه من كل حذب مقتصر فيه على العمول به في المذهب غير
معين بخبر الاقوال الضعيفة وما للاختصار في الاغلب فحيث أقول فيه قال أورجحا
فرادى به امام المذهب الرافعي والمصنف تغمده الله بعفوه ومنه وامطر على قبرهما

أفجاء مهبوز من باب تعب وفي لغة بفقتين جثته بقتة والاسم لفجاء بالضم والمدونى لغة وزان غمرة وفخته الاخر من بابي
تعب ونفع أيضا وفجاءه مفاجأة أي عاجله اه (قوله من محتوم حاشاه) من اضافة الصفة الى الموصوف والمبنى خشية
فجاءه موته المحقق (قوله سنة ثلاث وستين وتسعمائة) وقال ابن حجر اشرع في شرحه كان في ثاني عشر محرم الحرام سنة
ثمان وخمسين وتسعمائة (قوله وأردفتهم بشرح عيطة) أي يزيل (قوله الغث من السمين) أي أبيض الجيد من الردي والغث بفتح
العين المجهة وبالمثناة المهزول (قوله تتضاءل) أي تضعف (قوله خال عن الاسهاب) أي التطويل

إذا الحين من المستفيدين والحكام والمفتين فانهم انكفوا بحسب الطاقة بتتبع مواد الكتاب مع التتبع على ما عدل فيه من
 ب الصواب كما استراه ان شاء الله تعالى في مواطنه من الدرر المستخرج من معاده واعلم اني حيث أنسب الى التفتة فرادى
 قوله بمحبوحة جنته) أى وسطها (قوله ما هو شأن البشر) أى من السهو (قوله وبين ذلك) أى المصحح عليه وهو شرح الروض
 قوله ولا التبجج) أى الفرح وهو بالحاء المهملة ٨ يقال بجمعه فيجج أفرجه ففرح اه مختار (قوله نزلت في حكم الكتاب)

شأني ب رجته وفضله وحيث أطلقت لفظ الشارح فرادى به محقق الوجود الجلال
 المحلى عفاه عنه الغفور الودود وربما تعرض لحل بعض مواضعه المشككة بتفسيره على
 الطلاب مستعينا في ذلك وغيره بمون الملك الوهاب وحيث أطلقت لفظ الشيخ فرادى
 به شيخ مشايخ الاسلام ذكرنا نعمه الله تعالى برجته وما وجدته أيها الوافق على هذا الكتاب
 والمتمسك منه بما وافق الصواب في كلامي من اطلاق أو تقييد أو ترجيح معزو والوالدي
 وشيخي شيخ مشايخ الاسلام عمدة لائمة العلماء الاعلام شيخ الفتوى والتدريس ومحل
 الفروع والتأسيس شيخ زمانه بالاتفاق بين أهل الخلاف والوفاق نعمه الله تعالى برجته
 وأسكنه بمحبوحة جنته فهو المول عليه عنده لان رأيه عليه استقر وما زى اليه بما خالفه
 فبسبب ما هو شأن البشر وعمدتي في العزوف لفتاويه ما قرأته منها عليه ثم مر عليها بنفسه وفي
 العزوف لعمداته ما وجدته على أجل المؤلفات عنده مع ما يحيط به لم يحل بينه وبين ذلك لا السبب
 الناقل له لرمسه والله لم أقصد بذلك نقص أحد عن رتبته ولا التبجج بنشر العلم وفضيله
 وانما القصد منه نصح المسلمين باظهار الصواب خشية من آية نزلت في حكم الكتاب واسأل
 الله من فضله ان ين علي باتمام هذا الشرح البديع المآل المنيع المال النائق بحسن
 نظامه على عقود الأدل الجامع لفوائد محاسن قل ان تجتمع في مثله من كتاب في العصر
 الخوال أسست فيه ما به ين على فهم المنقول وبينت فيه مصاعديرتي فيها قاصد النقول فهو
 لباب المنقول وعباب المنقول وصواب كل قول مقبول مخضت فيه عدة كتب من الف
 مشتهرة ومؤلفات معتبرة من شروح الكتاب وشروح الارشاد وشرحي البهجة والروض
 وشرح المنوع والتعجيج وغيرها للتأخرين واخواننا السادة الافاضل المعاصرين على
 اختلاف تنوعها فاحذت زبدها ودررها ومررت على رياض جملة منها على كثرة عددها
 واقتطفت ثمرها وزهرها وغصت بحارها فاستخرجت جواهرها ودررها فلهذا انحصرت فيه
 من العلوم والفوائد ما ثبت عنده الاعناق بما وتجمع فيه ما تفرق في مؤلفات شتى على اني
 لا أيسره بشرط البراءة من كل عيب ولا أدعي انه جمع سلامة كيف والبشر محل النقص بلا
 ريب وستتفرق الناس فيه ثلاث فرق فرقة تعرف شمس محاسنه وتذكرها وتحتل عرائسه
 وتلتقط فوائده وكأنهم لا تبصرها ثم تنشب في بيتين خيرهما لا تنطق برويته ولا تذكرها
 والاخرى تبيت منه في نعم وتصبح تكفرها

وأظلم أهل الظلم من بات حاسدا • لمن بات في نعمائه يتقلب

لعب بها شيطان الحسد وشد وثاقها الذي لا يوثق به بجمل من مسد وتصرف فيه
 والشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم في الجسد تصرف فيهم فنوى كل منهم السوء

أى في شأن كتم العلم وهى
 قوله تعالى ان الذين يكتمون
 ما أنزلنا من البينات الآية
 (قوله المنيع المآل) أى
 المنيع العطاء والمعنى ان
 مسائله لغزتها كأنها ممنوعة
 على غيره من الكتب (قوله
 أسست فيه) أى ذكرت
 وفي المصباح أسسته تأسيسا
 جعلت له أساسا أى أصلا
 (قوله وعباب المنقول) أى
 بحره (قوله مخضت فيه
 الخ) أى انتخبنا وأخذت
 خالصها من مخضت الابن
 اذا أخذت زبده من باب
 قطع ونصرو ضرب اه
 مختار (قوله وشرحي
 البهجة والروض) أى
 لشيخ الاسلام رحمه الله
 (قوله الافاضل المعاصرين)
 أى كابن حجر والخطيب
 (قوله ما ثبت عنده الخ) أى
 تقطع قبل وصولها اليه
 أى من أراد ان ينظره
 ذلك قبل وصوله اليه وكفى
 بذلك عن عجزه عن معارضته
 (قوله لا تنطق برويته)
 وفي نسخة بريبة أى بنهمة
 له فيما نقله (قوله لمن بات

في نعمائه يتقلب) فاعل يتقلب مستتر يعود على من بات حاسدا والمعنى من بات يتقلب في نعم شخص أولاها ولكل
 اليه وهو يحسد ذلك المنعم فهو أظلم أهل الظلم (قوله بجمل) متعلق بقوله وشد الخ (قوله فنوى كل منهم السوء) أى بان نوى
 نفسه انتقامه فذكره مساوى ليست مطابقة لواقع حسد او ارادة ان الناس يتركونه

نسخة المحتاج الذي هو شرح خاتمة المحققين الشهاب ابن حجر الميمني سقى الله ثراه والله المأمول والمسؤول في التفضل بالكتابة والقبول (قوله رحمه الله ونفعنا به عن حاج دينه) أي طريقه يعني دلائله بقرينة مقابلة بالاحكام في الفقرة الثانية بناء على انها

(قوله في ميدان الحسد الخ) الميدان بفتح الميم وكسر ها كما في القاموس (قوله حتى صرف عن الهدى) أي من غوى (قوله أتاح له لسان حسود) أي هيا قال في القاموس تاح له الشيء يتوح تهايا كتاب يتج وأتاحه الله فاتج اه (قوله عرف العود) هو بالفتح قال في المختار والعرف الريح طيبة أو منتنة اه (قوله فالحسدة قوم غلب عليهم الخ) من هنا إلى آخر الآيات الثلاثة الآتية مأخوذ من آخر الاتقان للسيوطي برعته وحروفه ه (قوله قد تكبروا عن علم الشريعة) أي تحولوا وبابه

نصر (قوله الا أنوفا مشمرة) أي منقوعة قال في المصباح شمره ربه ورفع أي فالفاعل رافع والمفعول مرفوع (قوله أقوالهم وأفعالهم) وفي نسخة وأعمالهم (قوله فالعالم بينهم مرجوم) كذا في النسخ والذي في الاتقان المأخوذ منه هذه العبارة موجوم بالواو قال في المطالع وجم يحجم وجوما وهو ظهور الحزن وتقطيب الوجه مع ترك الكلام انتهى (قوله داخل في كفة النقصان) بكسر الكاف وفتحها اه مختار (قوله وام الله) أي عين الله وفي المصباح أين اسم استعمل في القسم والتزم رفعه كما التزم رفع لعمر الله ثم قال وقد يختصر منه فيقال وام الله يحذف الهمزة والنون قوله من اجلاس البيوت كناية عن ملازمة البيوت

ولكل امرئ ما نوى وتحكم فقوى بحكمه من غوى وجرى بهم في ميدان الحسد حتى صرف عن الهدى وآخر من فئة ثانية يسمع كلامه ولا يفهمه ويسبح في بحره ولا يعلمه ويصبح ظمأ ناو في البصرة ومثل هذا لا يفقد حضوره اذا غاب ولا يؤهل لان يعاب اذا غاب وكم من عائب قولاً صحيحاً * وآفته من القوم السقيم وآخر من فئة ثالثة يغترف من بحره ويعترف ببره ويره ويقتطف من زهره ما هو ازهر من الافق وزهره ويلزم التناعيه لزوم الخطب للشارب والاقلام للمعابر والادكار للخواطر وهذه الفرقة عزيزة الوجود ولئن وجدت فلعلها بعد سكن المؤلف الحود واذا أراد الله نشر فضيلة * طويت أتاح له لسان حسود لولا اشتعال النار فيما جاورت * ما كان يعرف طبيب عرف العود فالحسدة قوم غلب عليهم الجهل وطهم وأعمالهم حب الرياسة وأصمهم قد تكبروا عن علم الشريعة ونسوه واكبوا على علم الفلاسفة وتدارسوه يريد الانسان منهم ان يتقدم ويأبى الله الا ان يزيد تأخيرا ويبغى العزة ولا علم نده فلا يجده وليا ولا نصيرا ومع ذلك فلا ترى الا أنوفا مشمرة وقلوبا عن الحق مستكبرة وأقوالا تصدر عنهم مفتراة مزورة كلما هديتهم الى الحق كان أصم وأعمى لهم كأن الله لم يوكل بهم حافظين يضبطون أقوالهم وأفعالهم فالعالم بينهم مرجوم تتلاعب به الجهال والصبيان والكمال عندهم مذموم داخل في كفة النقصان وام الله ان هذه الهوا الزمان الذي يلزم فيه السكوت والمصير جلسا من اجلاس البيوت ورد العلم الى العمل لولا ما ورد في صحيح الاخبار من علم علماءكمه أجه الله بلجام من نار والله در القائل حيث قال

ادأب على جمع الفضائل جاهدا * وأدم لهاتعب القرينة والجسد
واقصدها وجه الاله ونفع من * بلقتسه بمن تراه قد اجتهد
واترك كلام الحاسدين وبغهم * هلا فبعد الموت ينقطع الحسد

وأسأل الله تعالى انعام هذا التوضيح على اسلوب بديع وسبيل بالنسبة الى كثير من أبناء الزمان منيع مع ان الفكر عنه بغیره مقطوع ولم يمكن تيسر صرف النظر له الاساعة في الاسبوع وهذا وانما مغترف بالجزر والقصور سائل فضل من وقف عليه ان يصلح ما يبدوله

٢ نهایه ل وهو بالجيم وفي نسخة بالمهملة وبعبارة المختار في فصل الحاء من باب السين المهملة جلس البيت كساع يسط تحت حر الثياب وفي الحديث كن جلس يترك أي لا تبرح منه انتهى وبه يعلم ان نسخة الحاء المهملة أولى لمطابقتهما في الحديث وفي المختار أيضا في فصل الجيم من باب السين المهملة ورجل جلسة بوزن هزة أي كثير الجالوس والجلسة بالكسر الحال التي يكون الجالس عليها وجالسه فهو جلسه وجليسه كما تقول خذنه وخذيته وهو صحيح هنا أيضا لكن الاول أظهر (قوله ورد العلم الى العمل) أي قصره على العمل به لنفسه (قوله تعب القرينة) أي الطبع قال في القاموس القرينة أول ما يستنبط من البئر كالقرح وأول كل شيء ومنك طبعك (قوله ان يصلح ما يبدوله

جمع حكم فالعنى شيدد بانه بدل انله اذ الشريعة هي الدين ماصداقوه واحترام اذ المشيد لا ركان الشئ بغير طريقه لا بامن الخطا وفيه استمارة بالكفاية شبه الشريعة بالبناء واثبت له الاوكان تخيلا والتشيد ترشحا ومثله يقال في نظائره الاتنية

من فطور) اى خلل من فطره اداشقه اى خلله وهذا من المؤلفين كاية عن طيب محاولة الاجوبة عما ردها من الاعتراضات وليس ذلك اذنا في تعبير كتبهم على الحقيقة ولو انفتح ذلك الباب ابطال الوثوق بأخذ شئ من كلامهم وذلك لان كل من طالع وظهر له شئ غير الى ما ظهر له ويحى من بعده يفعل مثله وهكذا فلا يوثق بنسبة شئ الى المؤلفين لاحتمال ان ما وجدته متبنا في كلامهم يكون من اصلاح بعض من وقف ١٠ على كتبهم ولا يثنى ما فروناه قوله قبل اجراء قلبه المشعر بانه يصلح به

حقيقة لجواز ان يريد به الامر بالنأمل قبل اظهار الاعتراض عليه والمبالغة فيه هذا وليس كل اعتراض سائعا من المعارض وانما يسوغ له اعتراض بخمسة شروط كما قاله الابشيطى وعبارته لا ينبغي لمعارض اعتراض الاستكمال بخمسة شروط والافهوا ثم مع رد اعتراضه عليه كون المعارض اعلى او مساويا للمعارض عليه وكونه يعلم ان ما اخذه من كلام شخص معروف وكونه مستحضر لذلك الكلام وكونه قاصدا للصواب فقط وكون ما اعترضه لم يوجد له وجه في التأويل الى الصواب انتهى أقول وقد يتوقف في الشرط الاول فانه قد

من فطور وان يصحح عما فيه من زلل وازينم باصلاح ما يشاهده من خلل مسبب لا على ذيل كرمه متأملا كله قبل اجراء قلبه مستحضرا ان الانسان محل النسيان وان الصنيع عن عثرات الضعاف من شيم الاشراف وان الحسنات يذهبن السيئات فلهذا در القائل حيث قال ومن ذا الذي ترضى سبحانه كلها * كفى المرء نبلا ان تعد معاينه وسميته بختاية المحتاج الى شرح المنهاج واجبا ان يقتصر عليه يستغنى به عن مطالعة ما سواه من امثاله وأن يدرك به ما يرجوه من آماله ولا يمنع الواقف عليه داء الحسد أخذ ما فيه بالقبول ولا استصغار مؤلفه وقصر نظره في النقول فقد قال القائل لازلت من شكركى فى حلة * لابسها ذو سلب فآخر يقول من تطرق أسماعه * كم ترك الاول للآخر فليس لكبر السن بفضل القائل ولا لحد ثابته بضم المصيب وان كان ذلك الكلام أول قائل فلهذا القائل حيث قال

وانى وان كنت الاخير زمانه * لانت بما لم تستطعه الاوائل ولقد أباد القائل فى قوله

انى لارحم حامدى لفرط ما * ضمت صدورهم من الاوغار نظروا صنع الله فى قلوبهم * فى الجنة وقلوبهم فى نار لا ذنب لى قدرمت كم فضائل * فكأنما برق منها بنهار

وهذه الاطالة من باب الارشاد والدلالة أعاذنا الله من حسد يسدياب الانصاف واجارنا من الجور والاعتساف ولما كانت الاعمال بالنيات وقريبا كل ما هوآت نويت به الثواب يوم النشور وطما فى دعوة عبد صالح اذا صرت مصبلا فى القبور لا الثناء على ذلك فى دار الغرور واعلم ان التأسى بكتاب الله سنة مضممة والامل بالخبر الا فى طريقة ملتزمة وهذا التأليف أثر من آثارها وفيض من أنوارها فذلك جرى المصنف كغيره على ذلك

يجرى الله على لسان من هو دون غيره بمرآحله لا يجريه على لسان الافضل (قوله من شيم اشراف) المنهج أى خصاله (قوله كفى المرء نبلا) أى شرفا وفضلا وهو بضم النون كافى المختار (قوله من تطرق) فى نسخة من تقرر وكل من ما يحتمل انه بالياء التحتية وبالتاء القوقية فالضمير على الاول راجع للشكرو على الثانى للحملة (قوله بفضل القائل) هو بالفاء معناه المخطئ فى رأيه قال فى القاموس فى فصل الفاء من باب اللام قال رايه يغفل فيولة وفيلة أخطأ وضعف كتفيل وفيل رايه قبحه وخطأه ورجل فيل الى أى بالكسر والفتح وككيس وقاله وفنله وقال من غير اضافة ضميعة والجمع اميسال وى رايه فيالة وفيولة ومقابلة واغيسال بالكسر والفتح اعبه وتقدم فى قال فاذا اخطأ فيل قال رأيتك انتهى وما ذكره من انه بالفاء هو المناسب لقوله به مضم المصيب (قوله ولا لحد ثابته) أى صفه (قوله وانى وان كنت الاخير زمانه) مرفوع على انه فاعل الاخير بمعنى الذى تأخر زمانه وتجاوز فيه الاضافة (قوله من الاوغار) أى حرارات الصدور (قوله طريقة ملتزمة) أى بين القوم (قوله من آثارها) أى الطريقة

وهذا أولى من جعل شيخنا من الاستمارة الصريحة كما لا يخفى بل هو المتعين (قوله بأحكامه) بفتح الهمزة جعجج
 فالضمير فيه للدين أو لله أو بكسر هاء مصدر أي اتقن فالضمير فيه لاحد ذينك أو للتشديد المفهوم من شيد وهذا هو
 الأنسب كما لا يخفى وعلى الفتح فالمصدر بالفروع موضوعات المسائل التي ترد عليها الأحكام وعلى الكسر فالمراد به نفس

(قوله فلا يحتاج الى ما يتعلق به) ظاهر في الحاجة صحة التعلق وليس مراد الان الحرف الرائد وما أشبهه لا يتعلق بشئ
 أصلاً وكلمة لم يبال بهذا الإيهام لأن ذكر ما لا يحتاج اليه بعد عبثاً عند الباعث وهو لا يجوز ارتكابه (قوله أول الاستعانة) أي
 والأصح أنها أصلية فتعلق بمحذوف ومنها ما الاستعانة وأما المصاحبة فقوله أول الاستعانة الخ إشارة الى ما علم أنه الأصح
 (قوله اسم فال) أي ذلك المحذوف اسم فاعل الخ (قوله خبر مبتدأ محذوف) تقديره ابتدأ كائن وعلى هذا الوجه لا عمل
 للمصدر في الجار والمجرور (قوله أي أولف أو بدأ) والجار حينئذ نظير لغو (قوله ولا يضر على هذا) أي على الأخير ما على غيره
 فلا عمل للمصدر فيه حتى يمتد عنه (قوله وابقاء معموله) والفرق بين هذا وبين قوله اسم فاعل الخ أنه ثم متعلق بنفس اسم
 الفاعل الواقع خبراً كما هو واضح من كلامه وذلك لأن اسم الفاعل المقدر حيث جعل خبراً هو مأخوذ من كن التامة وهذه
 متعلق بنفس الابدأ والخبر قد ربه محذوف (قوله وتقديم المفعول ههنا) هو بسم الله الخ (قوله كما في قوله بسم الله) أي
 كالتقديم في قوله بسم الله الخ وقوله لانه أهم له لقوله أوقع وقوله وأدل عطف عليه وكذا أدخل وأوقع وقوله وأوفق

للوجود هو من وفق أمره
 أي وجد موافقاً (قوله لانه
 قديم) أي ذاته وهو علة
 لقوله مقسدم (قوله
 لا اختصاصها بالزوم الحرفية
 والجر الخ) أما غيرهما من
 الحروف ففيه ما ينفك عن
 الحرفية كالكاف وما
 ينفك عن الجر كالواو وانما
 كان لزومها لذين مقتضياً
 لكسرهما قال الشيخ سعد
 الدين التفتازاني أما الحرفية
 فلا تقتضي البناء على
 السكون الذي هو عدم
 الحركة والكسر يناسب

المنهج القويم والطارق المستقيم فقال (بسم الله الرحمن الرحيم) الباء فيها قيل انها زائدة فلا
 تحتاج الى ما يتعلق به أول الاستعانة أول المصاحبة متعلقة بمحذوف اسم فاعل خبر مبتدأ محذوف
 أو فعل أي أولف أو بدأ أو حال من فاعل الفعل المحذوف أي ابتدأ متبركاً ومستمعاً بآياته
 أو مصدر مبتدأ خبر محذوف أي ابتدأ بسم الله ثابت ولا يضر على هذا حذف المصدر وابقاء
 معموله لانه يتوسع في الجار والمجرور وما لا يتوسع في غيرهما وتقديم المفعول ههنا أوقع كما في
 قوله بسم الله مجراها وقوله اياك نسب لانه أهم وأدل على الاختصاص وأدخل في التعظيم
 وأوفق للوجود فإن اسمه تعالى مقسدم لانه قديم واجب الوجود لذاته وانما كسرت الباء ومن
 حق الحروف المفردة ان تنفخ لاختصاصها بالزوم الحرفية والجر كما كسرت لام الامر ولام
 الجر اذا دخلت على المظهر للفرق بينهما وبين لام التأكيد والاسم لغة ما أبان عن معنى
 واصطلاحاً ما دل على معنى في نفسه غير متعرض بينية زمان ولا دال جزء من أجزاءه على جزء
 معناه وتسمية كل ذلك اللفظ دالاً على ذلك الذي وأقسام الاسم تسعة أولها الاسم الواقع
 على الشئ بحسب ذاته ثانيها الواقع على الشئ بحسب جزء من أجزاءه ثالثها الواقع على
 شئ بحسب صفة حقيقية قائمة بذاته رابعها الواقع على الشئ بحسب صفة اضافية فقط

العدم لقلته اذا يوجد في الفعل ولا في غير المصدر من الاسماء ولا في الحروف الا نادراً وأما الجر فتناسب حركتها التي هي
 المكسرة عملها ألا لا تنفك عنه وهو الجر الذي هو الكسرة أصالة انتهى عبد الحق السباطي في شرح البسملة (قوله اذا
 دخلت) أي لام الجر (قوله على المظهر) كما في قولك المال زيد (قوله بينهما) أي لام الامر ولام الجر (قوله ما أبان عن معنى)
 أي أظهر وكشف (قوله ما دل) أي لفظ دل على معنى في نفسه أي بنفسه (قوله غير متعرض) خرج به الفعل (قوله على جزء
 معناه) خرج المركبات الناقصة كالاضافية والزجية (قوله جعل ذلك للفظ) خرج به جعل الفعل والحرف دالين على معنهما
 فليس واحده منهما تسمية وان كان ذلك الجمل وضعاً مطبقاً واسم الإشارة في ذلك راجع لقوله ما دل الخ (قوله وأقسام الاسم)
 أي من حيث هو سواء كان المسمى بذلك لباري أو غيره تسعة مثل سيدنا ومولانا الشيخ أبو بكر الشنواني وجهه الله تعالى عن قول
 سيدنا ومولانا الشيخ الامام الشارح في قوله ههنا وأقسام الاسم تسعة أولها الاسم الواقع على الشئ بحسب ذاته الخ أو ضحوا
 الجواب عن هذه الأقسام المذكورة فردا في حساب الحال فأجاب بمناصه الحمد لله الموفق للصواب أولها نحو زيد ذات
 الشئ وحقيقته وثانيها نحو حيوان وناطق من قولك الانسان حيوان أو ناطق وثالثها العالم والقادر ورابعها نحو أسماء
 الجهات نحو بين وشمال فانها لم تطلق على الاماكن المخصوصة الا باعتبار ما تضاف اليه وخامسها نحو الارزى وهو ما لا ابتدأه

الاحكام (قوله من جعل به) أي بالدين أو بالتهاج والاول أنسب بما فسرت به آية ويتبع غير سبيل المؤمنين من أن المراد بسبيلهم ما هم عليه من الاعمال والاعتقادات (قوله ونورا) أي رحمة بقربة نسبتة الى سائر انسلالات الشامل للدواب والجمادات وغيرها المستعمل في حقها من الهداية (قوله حين درست أعلام الهدى) أي الدين بمعنى الاحكام وقوله وانطامس

وسادسها نحو المكون للعالم والموجد له فان المحققين من المتكاملين وهم الاشاعرة على أن التكوين من الاضافات والاعتبارات العقلية مثل كون الصانع قبل كل شيء وبعده والحاصل في الازل هو مبدأ التخليق ونحوه وهي القدرة وسابها نحو واجب الوجود وهو الذي يكون وجوده من ذاته أي ليس المراد انه كان معدوما وأوجده ذاته بل المراد انه موجود بوجوده وهو أعلم به ليس مسبوقا بالعدم وليس وجوده ناشئ من شيء وكأنه أشار اليه بقوله فلا يحتاج الخ الا ان جعل ما ذكر تفسيره لا يقتضي أن مفهوم واجب الوجود السلب وحده فالاولى ان يقال في تفسيره موجود ليس وجوده من غيره فلا يحتاج في وجوده ولا إيجاد مراده الى شيء وتاسعها نحو لفظ الجلالة فانه أطلق على الذات المستجمع لسائر صفات الكمال وهي حقيقة نحو العلم والقدرة واضافية نحو الخلق وسلبية نحو ليس بعرض ولا جسم فانه وان كان علما لا يقصده بالذات فانه لا يقصده تبعا غير الذات كنهو الاله انتهى بمعرفة ولم أر الثامن واعلم سقط من قلم الناسخ أقول ولعله كالأول فانه عبارة عن كونه سابقا غيره وهو صفة اضافية وانه لا يسبقه غيره وهو صفة سلبية وكالقيوم فان معناه كونه قائما بنفسه أي لا يحتاج الى غيره وهو سلب ومقوم لغيره وهو اضافة ١٢ ثم رأيت بخط بعض الفضلاء انه نقله من خط الشارح مانصه في فائدة في أقسام

الاسم تسعة أولها الاسم	خامسها الواقع على الشيء بحسب صفة سلبية سادسها الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع
الواقع على الشيء بحسب	صفة اضافية سابها الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع صفة سلبية ثامنها الواقع على
ذاته كسائر الاعلام ثانيا	التي بحسب صفة اضافية مع صفة سلبية تاسعها الواقع على الشيء بحسب مجموع صفة
الواقع على الشيء بحسب	حقيقية واضافية وسلبية هو الاسم عند البصريين من الاسماء التي حذفت اعجازها لكثرة
جزء من أجزاء ذاته كالجوهر	الاستعمال وبنيت أوائلها على السكون وأدخل عليها مبتدأ بها همزة الوصل ويشهد له تصريحه
للجدار والجسم له ثالثا	على أسماء وأسماي وسمى وسميت وحجى عسما كزدي لغة فيه بدليل قولهم ماسمالة والقلب بعيد
الواقع على الشيء بحسب	غير مطرد وهو مشتق من السمو وهو العلو ومن السمة عند الكوفيين وهي السلامة لانه
صفة حقيقية فاعنه بذاته	

علامة

كالاسود والابيض والبارد والبارد رابعها الواقع

على الشيء بحسب صفة اضافية فقط كالمعلوم والفهوم والمذكور والمالك والمملوك خامسها الواقع على الشيء بحسب صفة سلبية كاعى وفقير وسلم عن الآفات سادسها الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع صفة اضافية كعالم وقادر بناء على أن العلم والقدرة صفة حقيقية لها اضافة للمعلومات والمقدورات سابها الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع صفة سلبية كقادر لا يجز وطالم لا يجهل ثامنها الواقع على الشيء بحسب صفة اضافية مع صفة سلبية كلفظة أول فانه عبارة عن كونه سابقا غيره وهو صفة اضافية وانه لا يسبقه غيره وهو صفة سلبية وكالقيوم فان معناه كونه قائما بنفسه أي لا يحتاج الى غيره وهو سلب ومقوم لغيره وهو اضافة تاسعها الواقع على الشيء بحسب مجموع صفة حقيقية واضافية وسلبية كلاله فانه يدل على كونه موجودا أزليا واجب الوجود لذاته وعلى الصفات السلبية الدالة على التنزيه وعلى الصفات الاضافية الدالة على الإيجاد والتكوين انتهى كذا بخط مراره (قوله وبنيت أوائلها الخ) أي وضعت ما كنهه وليس المراد بالبناء مقابل الاعراب كما هو واضح لان ذلك شرطه ان يكون في الآخر (قوله ويشهد له) أي لما قاله البصريون (قوله وأسماي) الاولى عدم كتابته بالياء وكأنه رسمها اظهارا للجزء المحذوف ان جعل جمالا سم اما اذا جعل أسماي جمالا سماء وهو ما صرح به القرطبي فرسم الياء متعين (قوله بدليل قولهم) انما استدلل على الاخير دون غيره دفعا لما قد يقال ان حجى عسما على ذلك الوجه لا يدل لجواز مجيئه على بعض لغات الاسم وان ألفه مبدلة من التنوين وحاصل التوجيه انه لو كان كذلك لما ثبتت الالف فيه عند الاضافة بل كان يقال ماسمك بضم الميم بالألف (قوله والقلب بعيد) أي الذي ذهب اليه الكوفيون (قوله ومن السمة عند الكوفيين) وفي المنهج بدل هذه وقيل من الوسم انتهى وهما مصدران لو سم قال في المختار وسمه من باب وعد وسمه أيضا انتهى يعني يقال وسم وسم وسم وسم كما يقال وعد وعد وعد وعد على هذا فحقيقته وضع العلامة لانفسها لانها أثر المصدر لانفسه

منهم الحق أى طريقه بمعنى دلائله بقربته ما يأتى بعده وقوله فاعلى من الدين معاملة راجع الى قوله وانطمس منهم الحق الخ على طريق الف والذسر المرتب وقوله فانشرح به أى بالدين وقوله وانزاحت به أى باعلاله دلائل حكم الشرع اذا تشبهت انما تنزاح بالدلائل ففيه أيضا الف ونشر مرتب وانما قال وأشرف مصباح الصدق على الانطفاء ولم يقل وانطفأ كسوايقه لانهم كانوا فى الجاهلية يحرمون على الصدق وعدم الكذب فالصدق كان موجودا بخلاف ما قبله (قوله فاعلى من الدين) المراد

فى ابن حجر وأصل الاسم السمو وهو الارتفاع حذف عجزه وعوض عنه همزة الوصل فوزنه أفعل وقيل أقل من السما وقيل أقل من الوسم انتهى وهو يدل على أن منهم من يقول انه محذوف عينه لا ذؤه ولا لامه ففيه ثلاثة أقوال محذوف اللام وقيل العين وقيل الفاء هذا مراده انكن فى عبارته قلاقه ومن ثم كتب سم مانصه قوله وقيل أقل فديدل ظاهر الصنيع انه فى حيز التفرع على قوله حذف عجزه الخ مع ما قبله مع ان ذلك لا يصح ان حذف العجز لا يتفرع عليه ان الوزن اقل أو اعل أى انما يتفرع عليه أنه أفعل فليجعل مسنأنا أو يعطف على قوله وأصل اسم سمو (قوله وهذا وان كان صحيحا) الاشارة الى قوله من السمة الخ (قوله لما حصر) أى من تضرينه على أسماء الخ (قوله والاسم ان أريد به اللفظ) أى ما صدق عليه هذا اللفظ ومنه فلفظ الاسم قد دخل فيه نحو العالم والقدير والحى وغيره (قوله باختلاف الاسم) أى لغيرهم والامة كما فى المصباح أتباع النبي والجمع أم مثل غرفة وغرف (قوله والمسمى لا يكون كذلك) أى لا يختلف ١٣ باختلاف الاسم والاعصار الخ وقوله وأما قوله الخ

وارد على قوله لكنه لم يشتر
الخ (قوله لكنه لم يشتر)
عبارة ابن حجر أو الذات
عينه أى وان أريد به الذات
فهو عينه كالو أطلق لان
من قواعدهم ان كل
حكم ورد على اسم فهو على
مدلوله انتهى وهى قد
تنافى قول الشارح انه لم
يشتر أنه بمعنى الذات ووجه

علامة على مسماه وهذا وان كان صحيحا من حيث المعنى لكنه فاسد من حيث التصريف لما
هو وأصله وسم حذف الواو وعوض عنها همزة الوصل ليقل اعلاله ورد بان همزة الوصل لم تمهد
داخله على ما حذف صدره فى كلامهم والاسم ان أريد به اللفظ فتغير المسمى لانه يتألف من
أصوات مقطعة غير قارة ويختلف باختلاف الاسم والاعصار ويتعدد تارة ويتحد أخرى والمسمى
لا يكون كذلك وان أريد به ذات الشئ فهو المسمى لكنه لم يشتر بهذا المعنى وأما قوله تعالى
تبارك اسم ربك فالمراد به اللفظ لانه كما يجب تزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تزيه اللفاظ
الموضوعة لها من الرث وسوء الادب أو الاسم فيه مقسم للتعظيم والاحلال وان أريد به الصفة
كما هو رأى أبى الحسن الأشعرى انقسم انقسام الصفة عنده الى ما هو نفس المسمى كالواحد
والقديم والى ما هو غيره كالخالق والرازق والى ما ليس هو ولا غيره كالخى والعليم والقادر
والمريد والمتكلم والبصير والسميع لا يقال مقتضى حديث البسملة الا ترى ان يكون الابتداء

المنافاة ان استعمله بمعنى الذات كثير فى الكلام اللهم الا أن يقال ان الذى لم يشتر بحديثه بمعنى الذات مجىء الاسم بمعنى الذات
فى غير استعماله مع عامل كأن يقال مثلا لفظ كذا هو الذات المخصوصة والذى كثر استعماله بمعنى الذات استعماله مع كبا مع
العامل كقولك الله الهادى ومحمد الشفيع وقد يصرح بذلك قول ابن حجر كالو أطلق هذا وقد كتب سم عليه مانصه قوله لان
من قواعدهم الخ فديقال لادلالة فى هذا الدليل على المطالب لان مدلول لفظ الاسم الاسماء كلفظ الله ولفظ الرحمن لا نفس
الذات فتأمله اللهم الا أن يراد أن الذات مدلول بالواسطة فانها مدلول المدلول ولا يخفى ما فيه فليتأمل انتهى وهو مبنى على
ان المراد بالاسم لفظه وهو المركب من الهمزة والسين والميم وعلى ما قلناه من ان المراد به ما صدقه أخذ من قول ابن حجر كالو
أطلق لا يتوجه ما ذكره سم (قوله بهذا المعنى) وهو كون الاسم بمعنى المسمى (قوله الرث) قال فى المصباح رث فى منطقه
رثا من باب طلب ويرث بالكسر لغة أخش فيه (قوله وسوء الادب) عطف تفسير (قوله أو الاسم فيه) أى فى تبارك الخ (قوله
مقسم) أى زائد (قوله انقسام الصفة عنده) أى الأشعرى (قوله الى ما هو نفس المسمى) ومرادهم به ما لا يزيد مفهومه على
الذات كالقديم فان معناه ذات لا أول لوجودها فلم يدل القديم على صفة حقيقية قائمة بالذات بل على سلب الاولية عنه
ومرادهم بالغير ما يمكن انفكاكه عن الذات بان يمكن وجود الذات بدونها كخلق فانه عبارة عن اليجاد من العدم وذاته تعالى
فى الازل موحودة غير متميزة بالايجاد بالفعل ومرادهم بما ليس عينه ولا غيره أن يكون مفهومه زائدا على الذات بصفة
حقيقية قائمة بها ولا يمكن انفكاكها عنها كلعالم فان مسماء الذات التى قام بها العلم فالعلم ليس عين الذات ولا غيره فالعدم انفكاكه
الذات عنه فان العلم قديم بقديم الذات (قوله مقتضى حديث البسملة الا ترى) وانما أورد هذا هنا وان كان الانسب بحسب

منه ما خرج منه العقائد فلا يرد أنه يقتضي أنه شرعية من قبله وهو خلاف المذهب (قوله فان العلوم وان كانت الخ) وفي
مثل هذا التركيب في خطبة الكثرة للحنفية ولفظه وهو وان خلا عن العويصات والمشكلات قد تحلى بمسائل السواء
والواقعات قال شارحه مسكين أي لم يحل وان خلا عن العويصات فقد تحلى فلي هذا تكون الذاء الجزاء وتكون لو اوله

الظاهر تأخيرها لانه لما بين ان المراد من الاسم اللفظ كان ذلك منسأ السؤال فذكر متصلا به (قوله كصرب) مثال لما أورد
لفظه بالقرينة (قوله وهو لفظ) أي مدلول لفظ وكان مراده ان هذا هو العلم لذاته تعالى فلا ينال ان مدلول الاسم جميع
الاسماء على ما يفيد إضافة الاسم من الاستعراق (قوله لان التبرك) أي اشارة لان الخ (قوله والاسمة مائة بكرا) أي
أي كما هو بكراذاته فليس التبرك مقصورا على الذات بل كما يكون بها يكون بالاسم (قوله والتمين) أي التبرك وهو اقد يشهر
بأن اليمين لا تنعقد بقوله بسم الله لا فعلان ١٤ قال سم علي ابن حجر قوله حذرا من ايها القسم فضيسته ان بسم الله لا تشمل

القسم وفيه كلام في الايمان
انتهى وحاصله كما ذكره
الشهاب الخازني في مختصر
الروضة انه يمين (قوله أو
لتحصيل نكته الاجال)
هذا غير ظاهر ان أريد
بالاسم الاعم من اسمه تعالى
وغیره وأما ان أريد به ذاته
تعالى فظاهر وتكون
الإضافة بيانية وعبرة
ابن حجر ولم يقل بالله حذرا
من ايها القسم وليسم
جميع اسمائه انتهى وهو
صريح في ان الإضافة
حقيقية وان المقصود منه
العموم على الوجه الثاني
وان نكته الاجال والتفصيل
انما تناسب الاول (قوله
والله علم على الذات مع قوله
الآتي فهو من نجل) بد

بلفظة الجلالة ولم يكن به سبيل بلفظة بسم لاننا نقول كل حكم ورد على اسم فهو في الحقيقة على
مدلوله الا بقرينة كضرب فعل فقوله بسم الله ابتدئ معناه ابتدئ بمدلول اسمه وهو لفظ
الجلالة فكأنه قال بالله ابتدئ وانما لم يقل بالله لان التبرك والاسمة مائة بكرا اسمه أيضا أو
للفرق بين اليمين والتمين أو لتحصيل نكته الاجال والتفصيل * والله علم على الذات الواجب
الوجود المستحق لجميع المحامد وأكثر أهل العلم على انه اسم الله الاعظم وقد ذكر في القرآن
العزير في ألفين وثلاثمائة وستين موضعا وأصله حذف هزنة وعوض عنها الألف واللام لانه
يوصف ولا يوصف به ولا له لا بدله من اسم تجري عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه
ولانه لو كان وصفا لم يكن قول لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشراكة فهو
من نجل لا اشتقاق له ونقل عن الشافعي وامام الحرمين وتلميذه الغزالي والخطابي والخليل
وسيبويه وابن كيسان وغيرهم قال بعضهم وهو الصواب وهو أعرف المعارف فقد حكى ان
سبويه رأى في المنام فقيل له ما فعل الله بك فقال خيرا كثيرا جعل لي اسمه أعرف المعارف
والا كثرون على انه مشتق ونقل عن الخليل وسبويه أيضا واشتقاقه من أله بمعنى عبد وقيل
من أله اذا تحير لان القول تحير في معرفته أو من أله الى فلان أي سكنت اليه لان القلوب
تطمئن بذكره والارواح تسكن الى معرفته أو من أله اذا فرغ من أمر تزل عليه وأله غيره
أجاره أو أله الفصل اذا أولع بامه أو من وله اذا تحير وتخط عقله وكان أصله ولاه فتأبث لو او
همزة لاستثقال الكسرة عليها وقيل أصله لا مصدر لا يلبس له اولاها اذا احتجب وارتنع
قال بعض المحققين والحق انه وصف في أصله كنهه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في
غيره وصار كالمعلم أجرى مجراه في اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق

ينافيان قوله وأصله الخ فان ذلك توجيه من جعله مشتقا فليراجع نعم يمكن ان يحل قوله علم على انه صار كذلك احتمال
بالغلبة كما قيل به الا أن قوله فهو من نجل لا يوافق ومن ثم لم يذكر قوله فهو من نجل بل اقتصر على ما تقدم وان زاد التصريح بأنه
من الاعلام الغالبة من حيث ان أصله الا اله انتهى (قوله على انه اسم الله الاعظم) وهذا هو الراجح (قوله وقد ذكر في القرآن)
أي لفظ الله سبحانه وتعالى (قوله ولانه لا بدله) أي لذاته تعالى (قوله ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه) أي سوى لفظ الله (قوله
فانه لا يمنع الخ) أي قوله لا اله الا الرحمن (قوله ونقل عن الشافعي) أي كونه علما (قوله واشتقاقه من اله الخ) أي بكسر اللام قال
في المصباح اله ياله من باب تعب الالهة بمعنى عبادة انتهى وعبرة المختار بفتح اللام ومثله في ابن حجر (قوله وقيل من اله الخ)
قال في المصباح اله ياله من باب تعب اذا تحير وأصله وله يوله انتهى ولعل الفرق بين هذا وما يأتي في قوله أو من وله اذا تحير
الابدال هنا وعدمه ثم (قوله اذا أولع بأمه) بالبناء للمفعول قال في المصباح أولع بالنسي بالبناء للمفعول يولع ولوعا بفتح الواو علق
به وفي لغة ولع بفتح اللام وكسرها يلع بفتحها فمما مع سقوط الواو ولعابسكون اللام وفتحها انتهى (قوله وكان أصله ولاه)
أي على هذا القول الاخير وهو قوله أو من وله اذا تحير الخ (قوله والحق أنه) أي الله (قوله وصف) أي معبود

وان على أصله لا شرط الا انما في استعمالها الشائع في مثل هذه المواضع لمجرد التأكيد والمعنى وان تحقق وتقرر انه خلاق
الموصيات وان خرجت عن افادة معنى الشرط فتجوز للوصل وتجعل الواو الالف مع التكرار في ذى الحال وأيضا الفاء
لا تدخل في خبر المبتدأ الا في الموصول بالذات والظرف والتكرار الموصوفه بهما تنهى ومثله يقال فيما هذا في قدر خبر مناسب

(قوله معنى صحتها) أى لا تقتضائه ان دانه كاشفة في السموات وهو غير صحيح بخلاف ما اذا جعل وصفا فان معناه المعبود في
السموات وفي الارض وهو ظاهر وانما قال ظاهرا قوله لا يمكن جعل الظرف متعاقبا محذوف كأن يقال الاصل وهو الله المعبود
في السموات وفي الارض (قوله الاصول المذكورة) أى في قوله واشتقاقه من اله الخ (وله وهو عربي) أى لفظ الله سبحانه وتعالى
(قوله من رحم يتزيله) أى بان يبقى على صغته غير مملو بمفعول كفلان يعطى يقال رحم الله أى كثرت رحمته وقوله يجعله
لازم أى بان يحول من فعل بكسر العين الى فعل ضمها كما ذكره بقوله ونقله الخ ثم ما ذكر من جعله من رحم بمعنى على ان
الصيغة مشتقة من الفعل وهو رأى الصحيح انما مشتقة من المصدر كالفعل ولله فيمكن تقدير مضاف في الكلام أى من مصدر
رحم الخ وهو الرحم بالضم وان كان له مصدر آخران وهما الرحمة والمرحمة لان الاشتقاق من المصدر المجرد دون المزيد فيه
ولا يكون محذوفا من المصدر (قوله وتنقله الى فعل) عطف على معلول ١٥ (قوله وانعطف) عطف مسبب على سبب (قوله

من نحو ذلك) أى من كل

ما استحال معناه الحقيقي

على الله سبحانه وتعالى

كالغضب والرضا والحب

وتحوها فانه انما يؤخذ

باعتبار الغايات مثلا

الرحمة هي رقة القلب

غائبا الانعام على من رحمه

وهذا بناء على انها من

صفات الافعال وهو أحد

قوانين ثانیہ ما انما من

احتمال السرکه الله لان ذاته من حيث هي بلا اعتبار أمر آخر حقيقي أو غيره غير
معقولة للسر ف لا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولا تنلودل على مجرد ذاته المخصوصة لما إذا
ظاهرا قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحتها ولا معنى الاشتقاق وهو كون أحد
اللفظين مشاركا للآخر في المعنى والتركيب حاصل بينهما وبين الاصول المذكورة انتهى وهو
عربي خلافا للبلخي حيث زعم انه معرب والرحمن الرحيم اسمان بنيا للبالغة من رحم يتزيله
منزلة الا لازم أو يجعله لازما ونقله الى فعل بالضم والرحمة لغة رقة القلب وانما عطف يقتضي
التفضل والاحسان فالتفضل غايته أو اسماء الله تعالى المأخوذة من نحو ذلك انما تؤخذ باعتبار
الغايات التي هي أفعال دون المبادئ التي تكون انفعالات فالرحمة في حقه تعالى معناها ارادة
الاحسان فتكون صفة ذات أو الاحسان فتكون صفة فعل فهو اما مجاز في الاحسان أو في
ارادته واما استعارته ثبوتية بأن مالت حاء تعالى بحال ملك عطف على رغبته ورق لهم فمهم

صفات الذات فتجوز على ارادة الخيرة في الرحمن الرحيم على الاول المسموع على الثاني مریدا لانها دون المبادئ التي تكون
انفعالات كرفة القلب وأشار الشارح الى القوانين بقوله فالرحمة الخ (قوله أو في ارادته) والاولى ان يقال هو حقيقة شرعية فيما
ذكر من الاحسان أو ارادته وعليه فقوله اما مجاز معناه بحسب أصله قبل اشتقاقه شرعا فبما ذكر من الغايات (قوله واما
استعارته ثبوتية) ويرد عليه ان الاستعارة التمثيلية خاصة بالمجاز المركب فلا بد في كون المنة منتزعا من عدة أمور وكذا
المشبه به ووجه الشبه وفي كلام السيد في - واثني الكشف عند قوله تعالى ختم الله على قلوبهم بعد ان جوز في ختم الله على
قلوبهم ان يكون استعارة وان يكون ثبوتية لانها مناد بحسب أصله قبل اشتقاقه شرعا فبما ذكر من الغايات (قوله واما
في الارادة وسنطالعك على ان ملاحظة المعاني قصد ابا اللفاظ المذكورة أو مقدرة في نظم الكلام أو منوية بلا ذكر ولا تقدير
فيه وانما صرح بالختم وحده وبالعشاة وحده لانها الاصل في تلك الحالة المركبة فيلاحظ باقي الاجزاء قصد ابا اللفاظ متخيلا اذ
لا بد في التركيب من ملاحظات قصدية متعلقة بتلك الاجزاء ولا سبيل الى ذلك الا بتخييل اللفاظ وانما كما يقتضيه جريان العادة
ويشهد به رجوعك الى وجدانك ومن فوائد هذه الطريقة جواز الخلق على كل واحد من الاستعارة والتخييل فعلى الاول يكون
التجوز في لفظي ختم وعشاة وعلى الثاني لا تجوز فيهما بل في المجموع المركب منهما ومن المنوى مع ما الى آخر ما أطال به فليراجع
وقد جعل بعض اليمانيين هذا بحسب ظاهره ثبوتية الاستعارة فانه لما جاز ان يستعار الختم للحسية التي لا يفوت معها بالسكينة
ما هو المقصود أغنى المطلق كان استعارته لتلك الهيئات المانعة عن المقاصد بالمرأة أولى بالجواز لكن تأخيره عن التمثيل يقتضي
ان يؤيده أيضا فيقال حينئذ لا يقتصر في السبب على مجرد الحسية كما في الاستعارة بل يعتبر معه حالة مخصوصة مركبة
من أمور متعددة على قياس ما سبق في تحرير ردو في البيت الثاني نوع اشعار باعتبار التركيب انتهى (قوله بان مثل حاله)

٢ قول المحشي وقد جعل بعض اليمانيين الخ من هنا الى آخر القول ساقط في بعض النسخ وفي نسخة انبأهم الكنه غير محررة

ولثان تلتزم الوجه الثاني الذي أشار اليه بناء على مذهب الاخفش المجيز لا تقرر ان الغناء بالنسبة مطلقا ومذهب سيبويه المجيز
لجىء الحال من المبتدأ (قوله وتطاع في سماء كوكبها اثرقا) أى في منزلة الشرف المرونة عند أهل الهيئة ولا يضر كون الذرف
هنا مأخوذا من الشرف الاول لانه صار في اصطلاحهم اسما لامر محض وهذا أولى مما سلكه شيخنا في حاشيته (قوله
وقع) معمول لشكت كما هو الظاهر بخلافه بل شيخنا بهدلا من مجرور من بدل اشتمال (قوله حرامها وحلالها) أى الاحكام
أو الارض وقوله ويرشف بالبناء للمفعول وقوله ما حلالها أى منها أى الاحكام أو الارض ويجوز ان تكون الضمائر راجعة

أى شئت (قوله مثل شره ونهم) مثالان للجبلي والمعنى ان يجعل الحذر العارض له كالصفة الجبلية التي طبع عليها وقوله ونهم
صفة مشبهة من نهم في الشئ اذ ارغب فيه وعبارة المصباح نهم في الشئ نهم بفتح نهم بفتح نهم والنهم بفتح نهم
افراط الشهوة فهو مصدر من باب تعب ونهم نهم ما أيضا زادت رغبته في العلم ونهم نهم من باب ضرب كثرأ كنه ونهم بالشئ بالماء
للفعل اذا أولع به فهو منوم انتهى (قوله ونما قدم) ١٦ أى الرحمن (قوله كقولهم عالم الخ) مثالان لما فيه الترقى من الأدنى

معروفه فاطلق عليه الاسم وأريد غايته التي هي ارادة أو فعل لا مبدء وهو الذي هو انفعال
والرحمن أبلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كافي قطع وقطع وكبار وكبار
ونقص بخذرقاته أبلغ من حاد وأجيب بان ذلك أكثرى لا كلى وبانه لا ينافى ان يقع في الانقص
زيادة معنى بسبب آخر كالاتفاق بالأمور الجبلية مثل شره ونهم وبان الكلام فيما اذا كان
المتلاقين في الاشتقاق مضى النوع في المعنى كقوت وغرثان وصد وصدان لا كقوت وحاذر
للاختلاف ونما قدم والقياس يقتضى الترقى من الأدنى الى الأعلى كقولهم عالم نعيم ووجود
فياض لانه صار كالعلم من حيث انه لا يوصف به غيره لان معناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة
غايته وذلك لا يصدق على غيره بل يرجع به ضوم كونه علما ولانه لادل على جلاله النعم وأصولها
ذكر الرحيم ليتناول مادي منها وأطف ليكون كالنقطة والريفة والحفاظة على رؤس الآتى
والابلية توجد تارة باعتبار الكمية ولهذا قيل بالرحمن الدنيا لانه يعم المؤمن والكافر والرحيم
الآخرة لانه يخص المؤمن وتارة باعتبار الكيفية ولهذا قيل بالرحمن الدنيا والآخرة والرحيم
الدنيا لان النعم الاخرى كالأجسام وأما النعم الدنيوية فجبلية وحسنة وقيل هما معنى واحد
كندمان ونديم وجمع بينهما كيدا وقيل الرحيم أبلغ وقد ورد ان الله تعالى أنزل منه كتاب
وأربعة كتب على سبعة من الأنبياء وانه أودع ما فيها في القرآن والتوراة والانجيل
والزبور وأودع ما فيها في القرآن وأودع ما في الباء وما في النقطه (الحمد لله) اقتض كذا به بعد
التبني بالجملة بحمد الله تعالى أدا خلق شئ مما يحب عليه من شكر نعمائه التي تألف هذا الكتاب
ان من آثارها واقتدا بالكتاب العزيز وعمل بخبر بل أمر ذي بال لا يسد آفيه بسم الله الرحمن

الى الأعلى وذلك لان العالم
أدنى من التحرير والجواد
أدنى من الفيض (قوله
باعتبار الكمية) أى
العدد (قوله باعتبار
الكيفية) أى الصفة وكون
هذا باعتبار الكيفية له
باعتباره نظرية للجسمانية
وعدمها والافتد يقال
ان هذا باعتبار الكمية
والكيفية فان رحمة في
الدنيا وان استفيد عمومها
للكافر والمؤمن من الاسم
لكن قديعى ان الرحمة
المستفادة من الرحمن أكثر
أفرادا وان كان مجموع تلك
الأفراد للمؤمن والكافر
(قوله كالأجسام) أى عظام
وهو بكسر الجيم (قوله

على سبعة من الأنبياء) هم محمد صلى الله عليه وسلم وابراهيم وموسى وعيسى وداود وشيث وادريس وفي شرح الرحيم
الطائفة على أبي شجاع مانصة بوفادة بحال النسب في تفسيره قيل الكتب المنزلة من السماء الى الدنيا ثمانية وأربعة عشر شيت
ستون وصحف ابراهيم ثلاثون وصحف موسى قبل التوراة عشرة والتوراة والانجيل والزبور والفرقان انتهى أقول وهو
مخالف لما ذكره الشارح من أنها نزلت على سبعة من الأنبياء (قوله بل قيل انه الخ) أى قال بعضهم فليس المراد به التصفيف
(قوله أودع ما فيها في الباء) أى لانها اشارة الى بي كان وبى ما يكون وهذا المعنى يرجع اليه جميع ما يؤخذ من القرآن وقوله وما
في الباء في نقطتها أى لانها اشارة الى المراكز الحقيقية الذي عليه مدار الاشياء وهو وحدته تعالى (قوله من شكر نعمائه) بيان
لما يجب ونبه به على ان شكر المنعم واجب بالشرع قال شيخ الاسلام في حاشيته على جمع الجوامع ما حاصله وليس المراد بوجود
الشكر انه اذا أنعم الله على العبد بنعمة وجب عليه الشكر في مقابلتها حتى يأثم بتركه بل المراد انه اذا شكر تعالى أنيب ثواب
الواجب وفيه كلام حسن في شرح الاربعين لابن حجر فيليراجع

الى: فانه فيقرأنه كروث شفا المنة الفوقية وهو الانسب (قوله ونصم انصومين) يعني قطعهم واخفاهم لا يعني مخصصهم التي هي مذالبتهم ونفهم لانه يا باها اللفظ والمعنى وان قال به شيئا (قوله منها ما لم يلهي الخ) شبه الحجج والبراهين بالنجوم

(قوله وفي رواية بالجد لله) هو بالرفع أي هذا اللفظ لانه الذي يظهر عليه التماوض أما لو قرئ بالجر كان يعني رواية لا يبدأ فيه بحمد الله ولا تعارض عام لان منها ما بالناء على الله (قوله وفي رواية بالجد) ظاهره ان لفظ أقطع مع كل منها وفي كلام ابن حجر ما يقتضي أنه كما ورد بها ورد بأجذم أو ابترو عبارته كل أمر لا يبدأ فيه بالجد لله وفي رواية بحمد الله فهو أجذم بحجج فجة وفي رواية أنقطع وفي أخرى أبتأى قليل البركة وقيل مقطوعها وفي رواية يبسم الله الرحمن الرحيم وفي أخرى بذ كرا لله وهي مبدئية للراد وعدم التعارض بفرض ارادة الابتداء الحقيقي فيهما وفي أخرى سندها ضعيف لا يبدأ فيه بحمد الله والله لا على فهو أبتأى محقق من كل بركة اه (قوله فهو أجذم) عبارة لقاموس الاجذم المقطوع اليد والذهب الانامل والجدام كغراب علة تحدث من انتشار السواد في البدن كله جذم كفي فهو مجذوم وأجذم روهم الجوهرى في منه أي منع اطلاق أجذم على ذي الداء المخصوص ثم هذا التركيب ونحوه يجوز أن يكون من التشبيه البليغ بحذف الاداء والاصل هو كالا جذم في عدم حصول المقصود منه وان يكون من الاستعارة ولا يضر الجمع فيه بين المشبه والمشبه به لان ذلك انما يمتنع اذا كان على وجه ينبي عن التشبيه لا مطلقا لا يصريح بكونه استعارة في نحو قد زور زار على الفم على أن المشبه في هذا التركيب محذوف والاصل هو ناقص كالا جذم فحذف المشبه وهو الناقص وعبر عنه ١٧ باسم المشبه به فصار المراد من الاجذم الناقص وعليه فلا جمع

بين الطرفين بل المذكور اسم المشبه به فقط (قوله وحسنه ابن الصلاح) أي ذكرانه حسن فلا يقال انه خلاف لما قاله ابن الصلاح لان التحسين في عصره غير ممكن (قوله بغير اسم الله) كالأبتدئ في الذبح بغير اسم الله عما يصير هاميته (قوله لان الابتداء حقيقي) قائل ان يقول حاصل هذا

الرحيم فهو أقطع وفي رواية بالجد لله وفي رواية بحمد الله وفي رواية بالجد وفي رواية كل كلام لا يبدأ فيه بالجد لله فهو أجذم رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره ومعنى ذي بال أي حال يستمر به وفي رواية لا جزم لا يقتضيه كرا لله فهو أبتأى وأقطع فان قيل نرى كثيرا من الامور يبتدأ فيها باسم الله ولا يتم وكثيرا يترك ذلك فلنا ليس المراد التمام الحسي ولهذا قلنا بعضهم المراد من كونه ناقصا ان لا يكون معتبرا في الشرع ألا ترى ان الامر الذي ابتدئ فيه بغير اسم الله غير معتبر شرعا وان كان تاما حسا ولا تعارض بين رواية البسملة والجدلة لان الابتداء حقيقي واضافي فالحقيقي حصل بالبسملة والاضافي بالجدلة اولاه امر عرفي معتبر متدا فبمع امرين أو أكثر أولان المقصود الابتداء بذكر الله على أي وجه كان بدليل رواية أحمد السابقة والجد الملفظ لغة هو الثناء باللسان على الجليل الاختياري على قصد التعظيم سواء أعلق بالفضائل أم بالفواضل وعرفا فعل ينبي عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعمًا على الحامد أو غيره سواء كان ذكر باللسان أم اعتقادا ومحبة بالجنان أم عملا

٣ نهاية ل الجواب دفع التعارض بحمل الابتداء في خبر البسملة على الحقيقي وفي خبر الجدلة على الاضافي فيرد عليه أن التعارض كما يندفع بهذا يندفع بعكسه فالدليل على ايثاره هذا ويجاب بأن الدليل عليه موافقة الكتاب العزيز والى ذلك يشير قوله وقدم البسملة الخ اه سم على البهجة (قوله والاضافي بالجدلة) أي لان تعريف الاول هو الذي لم يتقدمه شيء وتعريف الثاني هو الذي تقدم على شيء سواء تقدم هو على غيره أو لا فينبغي ما عموم وخصوص مطلق يجتمعان فيسلم يتقدم عليه شيء ويتقدم هو على غيره وينفرد الاضافي فيما تقدم على غيره وتقدم عليه غيره فالابتداء بالبسملة حقيقي واضافي وبالجدلة اضافي لا غير وتقبل بالدر من عن الشيخ أبي بكر الشنوافي مثله (قوله الثناء باللسان) ذكر اللسان مستدركا لانه لا يكون الا به والجواب انه لبيان الواقع أول دفع توهم انه يكون الثناء مادلا على التعظيم وان كان بغير اللسان (قوله سواء أعلق بالفضائل أم بالفواضل) سواء خبر مقدم وأتعلق وما بعده في موضع رفع على انه مبتدأ والمعنى تعلقه بالفضائل والفواضل مستوفى أن الثناء على كل من ماجد ويجوز أن سواء مبتدأ وما بعده من نوع به بناء على عدم اشتراط الاعتماد في أعمال الوصف ويجوز أن سواء خبر مبتدأ محذوف وان اداة الشرط مقدرة والجملة الاسمية دليل الجواب أو هي نفسه على الخلاف في مثله والمعنى ان تعلق الثناء بالفضائل أم بالفواضل فلا امر ان سواء مكتب عليه شيئا الزيادة الفضائل جمع فضيلة وهي النعم اللازمة كالعلم والشجاعة والفواضل جمع فاضلة وهي النعم المتعدية كالأحسان اه (أقول) معنى قوله كالعلم والشجاعة أراد به الملكة الحاصلة عنده اما التعليم فتعبدية وكذا دفع المد والمرتبة على الشجاعة

وقسمها الى ثلاثة اقسام ثالثة لما في القرآن بها العنوان وهذا اولى مما في حاشية شيخنا (قوله وسيد) مبتدأ خبره محي الدين أو قدماً (قوله من القرن السادس) صوابه السابع (قوله عند كل صادر ووارد) أي كل من يصدر ويرد من الناس أو كل ما يصدر ويرد من من الوقائع (قوله وهي) أي المعالي والمراتب المعروفة من المقام على حد حتى توارت بالحجاب ويجوز رجوعه الى أهل

(قوله فورد اللغوي) أي المحل الذي يرد منه الحمد ويصدر ولو عبر بالمصدر بدل المورد لكان أولى لان المورد هو ما تنتهي اليه الابل الشاربه مثلاً والمصدر هو ما تساق منه للسان محل يصدر منه الحمد لأنه الذي يرد عليه لكن في اختيار المورد اشارة الى ان الحمد كانه صدر عن القلب فورد على اللسان (قوله لكونه من معالي الشاكر) أي أو غيره وسواء كان للغير خصوصية بالحمد كولد وصديقه أو لا ولو كافر (قوله جميع ما أنعم الله به عليه) هل يشترط لتسمية صرفها شكرًا كون ذلك في وقت واحد أو لا فيكفي لتسميتها بذلك صرفها كلها في الطاعة ولو حصل في أوقات متفرقة فيه تطرو وقوة ما نقله سم على ابن حجر عند حاشية شرح المطالع يفيد الاول ويمكن تصويره بمن جل جنازة متفكر في مصنوعات الله ناظر الماسين يديه لثلايزل بالميت ماشيا برجله الى القبر شاغلا لسانه بالذكر واذنه باسماع ما فيه ثواب كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (قوله مطلقا على قصد التظيم) أي اختياريا كان أو غيره ١٨ (قوله والذم تقيض الحمد) أي فيكون لغة ذكر عيوب الغير وعرفا لانياس بما

وخدمة بالاركان فورد اللغوي هو اللسان وحده ومنه قوله بيم النعمة وغيرها ومورد العرفي بيم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فاللغوي أعم باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد والعرفي بالعكس والشكر اذ فعل ينشئ عن تعظيم المنعم لكونه من معالي الشاكر وعرفا صرف الابد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله والمدح لفته الثناء باللسان على الجليل مطلقا على قصد التظيم وعرفا ما يدل على اختصاص المدح بنوع من الفضائل والذم تقيض الحمد والكفران تقيض الشكر والمحبون تقيض المدح وجعل الحمد لله خبرية لفظا انشائية معنى لحصول الحمد بها مع الاذعان بلولها وقيل انها خبرية لفظا ومعنى ويجوز ان تكون موضوعا لانشاء الحمد مختص بالله كما افادته الجملة سواء جعلت لام التعريف فيه للاستغراق كما عليه الجمهور وهو ظاهر أم للجنس كما عليه المخشرون لان لام الله للاختصاص فلا يرد منه لغيره اذ الحمد في الحقيقة كله اذ ما من خير الا وهو مولاه بوسط أو غير وسط كما قال تعالى وما يكمن من نعمه فن الله وفيه اشعار بأنه تعالى حي قادر مريد عالم اذ الحمد لا يستحقه الا من كان هـ ذا شأنه أم العهد كالتى في قوله تعالى اذهب الى الغار كما نقله الشيخ عن الدين بن عبد السلام وأجازة الواحدى على معنى أن الحمد الذي حمد الله به نفسه وحمده به أنبياءه وأولياؤه مختص به والعبادة بحمد من ذكر فلا يرد منه لغيره وأولى انثة الجنس ولما كان استحقاقه لجميع المحامد لذاته لم يقل الحمد للخالق أو للرازق أو نحوه لئلا يوهم ان استحقاقه

يشعر بالتخفيف وسواء كان باللسان أو بغيره وفي تعبيره بالتقيض تجوز لان تقيض كل شئ رفته ومجرد عدم الثناء لا يكون ذما (قوله والكفران تقيض الشكر) عبر بالكفران دون الكفر لما قيل ان الكفر انكار ما علم بحجى الرسول به ضرورة والكفران انكار النعمة وعبرة العيني على البخارى الكفران مصدر كالكفر والعرف بينهما ان الكفر في الدين والكفران في النعمة وفي الباب الكفر تقيض

الايمان وقد كفر بالله كفرا وكفرا ايضا بحود النعمة وهو ضد الشكر وقد كفرها كفورا وكفرا انا الحمد اه رجهتم الله وفي المصباح كفر بالله يكفر كفرا وكفرا انا وكفر النعمة وبالنعمة أيضا بحدها اه وهو صريح في ان الكفران يطابق على انكار ما علم بحجى الرسول به فهو مساو لا كفر فلا يتم ما في العيني (قوله معنى لحصول الحمد بها) على قوله انشائية (قوله ويجوز ان تكون الخ) قول آخر (قوله لان لام الله للاختصاص) فضيته ان اللام لو جعلت لغير الاختصاص لا تفيد الحصر وقد يشكك بما ذكره من افادة الاختصاص من نحو الكرم في العرب مما كان المبتدأ فيه معترفا بلام الجنس سواء كان الخبر معترفا بأم لا فالأولى جعل اللقص فيه مستفاد من كون المبتدأ فيه معترفا بلام الجنس وقد أشار الى ان المبتدأ المعرف بلام الجنس محصور في الخبر شيخنا العلامة الاجهوري بقوله مبتدأ بلام جنس عرفا * منحصر في خبر به وفا * وان عرى منها وعرف الخبر * باللام مطلقا فكس استقر اه (قوله وفيه اشعار) أي في اختصاصه بالله (قوله والعبادة بحمد من ذكر) أي اما حمد غيرهم فكالعدم فاذا صدر منهم حمد لغيره تعالى لا يفوت اختصاص الحمد به لما صر من انه بمنزلة عدم (قوله وأولى انثة الجنس) أي لانه يدل بالالتزام على ثبوت جميع المحامد له فهو استدلال برهاني وهو كدعوى الشئ يمينه الذي هو أقوى من الدعوة المجردة (قوله أو نحوه) أي ما ذكر

مسارى ومعارب وهذا أولى مما سلكه سجعنا (قوله وتسأى فلم يسع ابن التريالغ) يسع يسع للفعول والمعنى تسأى في نيل الفضائل فحصل أعلاها المشبه بالثرياق المد فبطل هذا المثل الذي هو ابن التريالغ الذي قصد منه الاستبعاد فلم يسع بعده

(قوله استحق ثمانية أبواب) أى استحق ان يدخل من أيها شاء فيخير بينها كراماله وانما يختار ما سبق في علم الله انه يدخل منه فلا منافاة بين كونه انما يدخل من الباب الذي علم الله انه يدخل منه وبين تمييزه بين الثمانية أبواب (قوله وقيل اللطيف) اشعرت حكايته ما عدا الاول بقيل بضعفه ويوافقه بل يصرح به قول ابن حجر فتفسيره باللطيف أو العالى في صفاته أو الخالق البر أو الصادق فيما وعد أولياءه بعد أى ما قدمه من ان البر بسائر مواده يرجع للاحسان كبر في يمنه أى صدق وكبر الله بجه أى قبله وأبر فلان على أصحابه أى تلاحم قال إلا ان يراد به من مصادقات أو غايات ذلك البر اه لكن نازعه سم بأن رجوعها اليه أى الاحسان لا يقتضى انه المدلول لجواز أن المدلول من حيث خصوصها بل طاهر الكلام ذلك تمامه (قوله فيما وعد) زاد ابن حجر أولياءه (قوله ولا يكتب لهم بهم بالسنة) أى حيث لم يصمموا عليها ولا كتب عليهم اثم التصميم دون اثم السبئية التي هوأها (قوله الجواد) ولا شعار العاطف بالتغابر الحقيقي أو المتزل منزله حذف هنا كقوله تعالى الملك القدوس من سمات مؤمنات الثابون العابدون الآيات وأتى به في نحو الاول ولا تحثيات وأبكارا الأعمرون بالمعروف والناهون عن المنكر ابن حجر وقوله وأتى به في نحو الاول لا غاير بين مفاهمهما (قوله أى الكثير الجود) أخذه من التعبير بالجواد لانه يفيدها بالمادة وان لم يكن من الامثلة المفيدة بالهيئة اه ابن قاسم على ابن حجر بالمعنى ١٩ (قوله أى العطاء) بمعنى الاعطاء وهذا صادق

بكون المعطى قليلا أو كثيرا فيتمتع مع الاعطاء القليل أصل الجود وهو من صفات الافعال كما يفيد التفسير بالاعطاء وفي شرح المناوى عند قوله صلى الله عليه وسلم السخاء خلق الله الأعظم مانصه قال الراغب السخاء هيئة في الانسان داعية الى بذل المقتنيات

الجمد لذلك الوصف اذ تليق الحكم بالمستحق يشعر بعلية المستحق منه لذلك الحكم والحمد لله ثمانية أحرف وأبواب الجنة ثمانية فن قالها عن صداء قلبه استحق ثمانية أبواب الجنة (البر) بفتح الباء أى المحسن وقيل اللطيف وقيل الصادق فيما وعد وقيل خاف البر بكسر الباء الذى هو اسم جامع للخير وقيل الرفيق بعباده يريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر ويعفون عن كثير من سيئاتهم ولا يؤاخذهم بجميع جنائياتهم ويحجزهم بالحسنة عشر أمثالها ولا يجزيهم بالسبئية الا مثلهما يكتب لهم بهم بالحسنة ولا يكتب عليهم بهم بالسبئية ذكره البيهقي في كتابه الاسماء والصنات (الجواد) بالتخفيف أى الكثير الجود أى العطاء قيل لم يرد بالجواد توفيق وأسماءه تعالى توفيقه فلا يجوز اختراع اسم أو وصف له سبحانه وتعالى الا بقرآن أو خبر صحيح مصرح به لا بأصله الذى اشتق منه فحسب أى وبشرط ان لا يكون ذكره لمقابلة كما هو ظاهر نحو أم نحن الزارعون والله خير الماكرين وليس كذلك بل رواه الترمذى في جامعه والبيهقي في الاسماء والصفات مرسلات واعتضد بمسند وبالأجتماع (الذى جلت) أى عظمت

حصل معه البذل أم لا وبما يقابله الشح والجود بذل المقتنى هذا هو الأصل وقد يستعمل كل منهما محل الآخر اه بحروفه وهو يفيد ان بذل ما لا يعدل للقيمة لا يسمى جودا ويستفاد منه توجيه ما قيل من انه تعالى يوصف بالكرم ولا يوصف بالسخاء لانه حيث كان عبارة عن الهيئة للانسان ظهر امتناع اطلاقه على الله لان هيئة الانسان من تواريع الجسم وهي محالة عليه تعالى (قوله أو وصف له سبحانه وتعالى) ومثله النبي صلى الله عليه وسلم فلا يجوز لنا ان نسبىه باسم لم يسم به أبوه ولا سمى به نفسه كذا نقل عن سيرة الشافى اه ومراده بأبيه جده عبد المطلب بلوت أياه قبل ولادته (قوله أو خبر صحيح) زاد ابن حجر في شرح الأربعين أو حسن وقوله مصرح نعت لقرآن أو خبر اه ابن قاسم على ابن حجر (قوله وبشرط ان لا يكون ذكره) أى الاسم (قوله أم نحن الزارعون) وليس مما ذكره للمقابلة اطلاق الجليل على الله عز وجل في قوله صلى الله عليه وسلم ان الله جليل يحب الجمال لان المقابلة انما يصار اليها عند استحالة المعنى الموضوع له اللفظ في حقه تعالى وليس الجمال كذلك لانه بمعنى ابداع الشئ على آتق وجهه وأحسنه اه ابن حجر وعطف أحسنه على آتق عطف تفسير وحاصله انه حيث ورد اطلاق اسم عليه تعالى ولم يستعمل معناه الحقيقي في حقه وجب حمله عليه وصح استعماله فيه وان اتفق انه حين أطلق عليه كان معه ما يقابله وأما اذا استحال معناه عليه توقف صحة الاطلاق له على مسوع فاذا اتفق وقوع ما يقابله معه كان ذلك مستوعا لا إطلاقه عليه (قوله وليس كذلك) رد لما قيل من قوله قيل لم يرد بالجواد الخ (قوله وبالأجتماع) أى النطق المستلزم لتلقى ذلك بالقبول ابن حجر وتطرأ ابن قاسم في الاستلزام المذكور

لأنه بدو نوع النسل بالفعل لا استبعاداً تماماً وهذا أولى مما سلكه شيخنا (قوله متناول) الأولى متناول (قوله مفسر) ما فيه مصدرية (قوله وتسكب) الواو والحاء ويجوز أن تكون عاطفة لجواز عطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل فهو معطوف على مصنف ويحمل المعنى إلى قولنا وأجل ما صنفه في المختصرات وأجل ما تسكب ويجوز عطفه على ما في المختصرات (قوله على تحصيله) أي في شأن تحصيله فوناً أو حصولاً فعلي بمعنى في (قوله تطمع) أي ترفع كافي المختار وهو أصوب مما في حاشية

(قوله بمعنى انعام) انما فسر بذلك لأن الحمد عليه أمكن من النعمة بمعنى المنعم به لأنها أثر الانعام وصحة الحمد عليها انما هو من حيث صدورهما عن الانعام الذي هو من صفاته تعالى قيل ولأن نعمته تعالى محصاة لأن كل ما برز في الوجود كذلك وانعامه صفة قائمة به لانهاية متعلقاتها والأولى أولى لانها وان كانت محصاة في نفس الامر لكن لا قدرة للبشر على عدها واحصائها ولعل اقتصاره على تفسير النعمة بالانعام انه الأولى هنا والافالنعمة كما تطلق على ذلك تطلق على الاثر الحاصل بالانعام ومن ثم قال ابن حجر وهي أي النعمة حقيقة كل ملائم تجد عاقبته ومن ثم قالوا الانعمة لله على كافر وانعاماً ملاذ استدرج انتهى (قوله اذ اللام فيها الاستغراق) أي لأن المعروف بهام فردا كان أوجه الاستغراق ان لم يتحقق عهد فافتتحتها الاستغراق

وضعي لا يتوقف على قرينة
فقول ابن حجر بقرينة المقام
فيه نظر (قوله والأول) أي
الذنيوي (قوله وجسماني)
بكسر الجيم نسبة إلى الجسم
وهو على خلاف القياس
في النسب لانه جسمي (قوله
والثاني) أي الاخرى
(قوله وأما كون المان)
مبتدأ (قوله لكنه لا
يناسب) خبر (قوله أي
بالاقدار على الطاعة) هذا
مشعر بأن البلاء صلة المان
وقال الشيخ عميرة على المحلى
مانصه الظاهر ان البلاء
سببية لتلازم تعلق
الانعام بالاقدار على الطاعة
انتهى بحرفه (أقول)
وهو غير صحيح وذلك لأن
الاقدار صفة البارئ فلا

والجليل العظيم (نعمه) جمع نعمة بكسر النون بمعنى انعام وهو الاحسان وأما النعمة بشخ
النون فهي التعم وبضمها الممرة (عن الاحصاء) بكسر الهمزة وبالدأى الضبط قال تعالى
أحصاه الله ونسوه (بالاعداد) بفتح الهمزة أي بجميعها اذ اللام فيها الاستغراق فاندفع ما قيل
ان الاعداد جمع قلة والشيء قد لا يضبطه الشيء القليل ويضبطه الكثير فكان الصواب ان يعدل
عنه ويعبر بالعدد او نحوه والباء في الاعداد الاستعانة أو المصاحبة ونعم الله تعالى وان كانت
لا تحصى تنحصر في جنسين ذنيوي واخرى والأول فسمان موهبي وكسي والموهبي فسمان
روحاني كفتح الروح فيه واشراقه بالعقل وما يتبعه من القوى كالغفكر وانهم والنطق
وجسماني كتحريك البدن والقوى الحاله فيه والهيئات العارضة له من النعمة وكالاعضاء
والكسبي تركيبة النفس عن الرذائل وتحليتها بالاخلاق والملكات الفاضلة وترتيب البدن
باليهيات المطبوعة والحلى المستحسنة وحصول الجاه والمال والثاني أن يعمد عاقرط منه
وبرضى عنه ويؤثقه في أعلى علبير مع الملائكة المقربين (لمان) أي المنعم منه لا وجوباً
عليه وقيل المان الذي يبدأ بالنوال قبل السؤال وأما كون المان بمعنى معدد النعم وان كان صفة
مدح في حق الله تعالى لكنه لا يناسب هذا التركيب (باللطف) أي بالاقدار على الطاعة اذ هو
بضم اللام وسكون الطاء لآفة والرفق وهو من الله خلق قدرة الطاعة في العبد بدو بفتح اللام
والطاء لغة فيه ويطلق على ما يبربه الشخص (والارشاد) أي الهداية للطاعة فانه صدر ارشاده
بمعنى وقفه وهداه والارشاد والرشد بضم الراء واسكان الشين وبضمهم ما تفيض الغي وهو الهدى
والاستقامة يقال رشد يرشد يرشداً وزن عجب يعجب عجباً بوزن أكل يأكل أكلأ بضم الهمزة
(المهدي إلى سبيل الرشاد) أي الدال على طريق الاستقامة بلطف ومن أسمائه المهدي وهو

يكون منعماً به ويمكن دفعه بان المعنى أنعم عليه بان جعله قادراً وجعل العبد قادراً على الطاعة أثر الانعام (قوله الذي
والرفق) عطف تفسير (قوله قدرة الطاعة) أي سواء كانت فعل مطلوب أو ترك معصية وهو بهذا المعنى مرادف للتوفيق
قال ابن حجر وقد يطلق التوفيق على أخص من ذلك ومن ثم قال المتكلمون اللطف ما يجعل المكلف على الطاعة ثم ان جعل
على فعل المطلوب سمى توفيقاً وترك القيح سمى عصمة انتهى (قوله وبفتح اللام) عطف على بضم (قوله ويطلق على ما يبربه
الشخص) عبر عنه ابن حجر بقوله ما به صلاح العبد آخره ويساويه التوفيق الذي هو خلق قدرة الطاعة في العبد ما صدقاً لا منهوماً
انتهى رحمه الله (قوله يقال رشد يرشد يرشداً) هذا قد يشعر بتساوي الاستعمالين وفي المختار ما يخالفه حيث قال الرشاد ضد الغي
يقال رشد يرشد يرشداً مثل قد يرشد يرشداً بضم الراء وفيه لغة أخرى من طريق انتهى لكن في المصباح ما يوافق كلام الشارح حيث
قال الرشاد الصلاح وهو خلاف الغي والضلال وهو اصابة الصواب ورشد يرشد من باب تعب ورشد يرشد من باب قتل فهو
إرشاد والاسم الرشاد انتهى (قوله أي الدال) زاد ابن حجر والموصل انتهى

(قوله والرابع ان يكشف على قلوبهم) أى يطرأ على قلوبهم الخ (قوله ويريمهم الاشياء) عطف تفسير وفي نسخة عن قلوبهم الرين (قوله الموفق) قال ابن حجر أى المتدبر وهو جري على من يميز غير التوقيفية اذ لم يوهم تقصا (قوله اللام فيه للتعدية) أى فهو مفعول ثان للموفق والمفعول الاول من انتهى ابن حجر وعليه ثن العباد بيان ان (قوله المفعول الثاني) أى مع صحة كونه مفعولا للموفق فيكون من باب التنازع وعلى هذا أى قوله من العباد المفعول الثاني لا حتم المفعول الاول هو الهاء في اختاره ويجوز ان من العباد بيان ان المفعول الثاني قوله له الذى قدره الشارح فالتفقه صلة الموفق لا على جهة المفعولية وهذا هو الوجه الثاني فى ان جرح الاول انه بيان لمن وعليه فالمفعول الثاني لا حتم قوله ٢١ له الذى قدره الشارح وجه الله (قوله متفق)

الذي بصر عباده طريق معرفته حتى أقروا بروبيته وهداية الله له لي تتنوع أنواع الإحصاء
عند لكنها تنحصر في أحناس مترتبة الأول إفاضة القوى التي يتمكن بها من الاهتداء إلى
مصلحه كاتقوة العقلية والحواس الباطنية والمساءر الظاهرة والثاني نصب الدلائل الفارقة
بين الحق والباطل والصالح والفساد والثالث الهداية بإرسال الرسل وإنزال الكتب والرابع
أن يكشف على قلوبهم السرائر ويريمهم الأشياء كما هي بالوحي أو الإلهام والمهمات الصادقة
وهذا قسم يختص بنيله الانبياء والأولياء (الموفق للنفقه) اللام فيه للتمدية (في الدين من لطف
به) مفعول الموفق والضمير في به لمن باعتبار لفظها (واختاره) له (من العباد) المفعول الثاني
لاختاره واللام فيه للجنس أو للاستغراق أو للعهود وأشار به هذا إلى خبر من يرد الله به خيرا في دينه
في الدين متفق عليه والتوفيق خلق قدرة الطاعة وتسهيل سبيل الخير ويبر عنه بما يقع عند
صلاح العبد آخره وهو عكس الخذلان وفي الحديث لا يتوفق عبد حتى يوفقه الله وفي أوائل
الاحياء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قليل من التوفيق خير من كثير من العلم قال القاضي
الحسين والتوفيق المختص بالتمسك بأربعة أشياء شدة العناية ومعلم ذو نصيحة وذكاء لقريحة
واستواء الطبيعة أي خلوها عن الميل لغير ذلك وإن لم يرسم فيها وتسكينها بخالف الشيء
الملقى اليها ولما كان التوفيق عزيزا لم يذكر في القرآن إلا في قوله تعالى وما توفيقى إلا بالله إن
يريد الصلاح يوفق الله بينهما ما أن أردنا إلا إحسانا وتوفيقا وظاهر أن المراد ذكر لفظه والا
فلا يتان المتأخرتان ليستأن التوفيق المذكور والتمنقه أخذ الفقه شيئا فشيئا والفقه لغة
الفهم وقيل فهم ما دق قال النووي يقال فقه فقه فقه كفرح بفرح فرح وقيل فقهها يسكون
القاف وابن القطاع وغيره يقال فقهه بالكسر إذا فهم وفقه بالضم إذا صار الفقه له سجية وفقه
بالفتح إذا سبق غيره إلى الفهم وشرعا العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها
التفصيلية وموضوعه أفعال المكافين لأنه يصح فيه عنها والدين ما شرعه الله من الأحكام وهو

كثير من العلم) أي انطلى عن التوفيق (قوله والتوفيق المختص الخ) أي والمراد به تيسير الأسباب الموافقة للقصد والمصلحة له (قوله شدة العناية) أي الاعتناء بالطلب ودوامه (قوله وان لم يرتسم فيها) أي ما يليق اليه من العلم ولو ظنه خطأ ثم بعد انتهائه يتأمل فيه بما عنده فان ظهر له شبهة أو ردها على معلمه ليربها له ان أمكن (قوله ان أردنا الا احسانا وتوفيقا) تبسع فيه بعضهم وفي ابن حجر انه لعزته لم يذكر في القرآن الامرة في هود قال وليس منه الا احسانا وتوفيقا يوفق الله بينهما من الوفاق الذي هو ضد الخلاف انتهى رحمه الله وقد أشار الى ذلك بقوله وظاهر الخ (قوله وقيل فقها بسكون القاف) قضيته ان ذلك مع فتح الفاء ولا مانع منه (قوله بالاحكام الشرعية العملية) أي المتعاقبة بكيفية عمل كوجوب الصلاة والنية ومنه يعلم ان المراد بالعمل ما يشمل عمل القلب (قوله لانه يبحث فيه عنها) واستداده من الأدلة المجمع عليها الكتاب والسنة والاجماع والقياس والمختلف فيها كالاستصحاب ومسائله كل مطلوب خبري يبرهن عليه وفائدته امتثال الاوامر واجتناب النواهي وغايته انتظام أمر المعاش والمعاد مع الفوز بكل خير ودنيوى وآخرى انتهى ابن حجر رحمه الله

قوله وذلك للقياس المفهوم من قاسه لان السمع لا يؤدي الى الموت عادة وفي نسخة من خسف بتقديم الجاهل على السبب وفهارة
في المعنى (قوله وقال الا خرافيت خير يا نوي الخ) الانسب سياق هذا فيما مر في مدحة المصنف لان ما هنا في مدحة الكتاب

(قوله الهى سائق لذوى العقول باختيارهم المحمود) في بعض الحواشي على حواشي العضد بعضهم احتزب بقوله الهى عن
الافاضة البشرية نحو الرسوم السياسية والتديرات المعاشية وقوله سائق لذوى الالباب احتراز عن الافاضة الطبيعية
التي تهتدى بها الحيوانات لخصائص منافعها ومضارها وقوله باختيارهم المحمود عن المعاني الاتفاقية والافاضة القسرية
وقوله الى ما هو خير بالذات عن خصوصيات الطب والفلاحة فانما وان نعلق بالوضع الهى اعنى تأثير الاجسام العلوية
والسفلية وكاتساقتين لاولى الالباب باختيارهم المحمود الى صنف من الخير فليست اتوديانهم الى الخير المطلق الذائق اعنى
ما يكون خيرا بالقياس الى كل شئ وهو السعادة الابدية والقرب الى خالق البرية انتهى ابن قاسم على ابن حجر (قوله
وشريعة) كما ان الشريعة مشرعة الماء وهي مورد الشربة انتهى مختار (قوله أى أعنه) هذا قد يقتضى التغاير بين
الابن والاتم وتفسير الشارح بما ذكره ٢٢ فيهما يقتضى عدم التغاير اذا المراد بالاتم الذي بلغ غاية الشئ وهو حقيقة النهاية ثم

وضع الهى سائق لذوى العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات وقيل الطريقة المخصوصة
المشروعة ببيان النبي صلى الله عليه وسلم المشتملة على الاصول والفروع والافاضة والآداب
سميت من حيث اتقياد الخلق لها ديننا ومن حيث اظهار الشارح اياها شرعا وشريعة ومن
حيث املاء الشارح اياها ملة (أحمد أبلغ جد) أى انهاء (وأكمله) أى أعنه قال بعضهم قصد
بذلك ان يكون حده على الوجه الذي عليه أهل الحق لا كما وقع له تزلزله من نفي صفاته الحقيقية
وبعض الاضافية (وأزكاه) أى أعناه (وأشمله) أى أعنه المعنى أصفه بجميع صفاته لان كلامها
جميل ورعاية جميعها أبلغ في التعظيم المراد بما ذكر اذا المراد به ايجاد الجدلا الاخبار بانه سيوجد
وهو أبلغ من حده الاول كما أفاده الشارح لانه تناسل جميع الصفات برعاية الابغية كما تقدم وذلك
بواحدة منها وهي التناء عليه بانه مالك لجميع الحمد من الخلق أو مستحق لان يحمده وان لم تراع
الابغية هنا بان يراد التناء على الجليل فانه يصدق بالتناء بكل الصفات وبها وذلك البعض أعنه من
تلك الصفة لصدقه بما رغبها وبها مع غيرها الكثير فالتناء به أبلغ من التناء بها في الجملة ايضا نعم
التناء بها من حيث تفصيلها أو وقع في النفس من التناء به واعتراض بانه كيف يتصور ان يصدر
منه عموم الحمد مع ان بعض المحمود عليه وهو التناء لا يتصور حصرها كما سبق وأجيب بان
المراد نسبة عموم الحمد الى الله تعالى على جهة الاجمال بان يعترف منه بان تصاف الله تعالى
بجميع صفات الكمال الجلالية والجلالية وقد مر المصنف أولا بالجملة الاسمية الدالة على الدوام
والثبوت وثانيا بالجملة الفعلية الدالة على التجدد والحدوث وافتدى في ذلك بالنبي صلى الله عليه
وسلم فني خبره لم وغيره ان الحمد لله حمده ونستعينه (وأشهد) أى أعنه (أن لا اله) أى لا معبود

ما ذكره من التعبير باسم
التفضيل يقتضى ان النهاية
والتمام لكل منهما افراد
بعضها أقوى من بعض
وهو غير مراد لان غاية
الشئ وتماه لا تفاوت
فيهما اللهم الا ان يقال ارا
بالتمام والنهاية ما يقرب
منهما (قوله تصديقك) أى
بقوله أحمد أبلغ جد الخ
(قوله الذى عليه أهل
الحق) من ثبوت الصفات
الذاتية وغيرها (قوله
ورعاية) ينبع فيه الشارح
في ترجع الجوامع ولا
حاجة اليه هنا لان أبلغ
الحمد الذى ذكره المصنف
لا يكون الا كذلك ادلو

جديبه ضها لم يكن أبلغ (قوله وهو أبلغ) أى أحمد الخ (قوله برعاية الابغية)
يه ما تقدم (قوله وهي التناء عليه) أى قوله الحمد لله الخ (قوله على جهة الاجمال) أى باعتبار ما يليق بالمصنف ومعلوم انه دون
ما يمكن من الانبياء اجالا (قوله الجلالية) كصفات السلب مثل ليس كمثل شئ والجلالية كوصفه بكونه غفور رحيم الى
غير ذلك (قوله ان الحمد لله) اسمية (قوله حمده) فعلية وهذا ظاهر ان جعل قوله نحمده جملة مستأنفة وان قوله ان الحمد لله
بكسر الهمزة جملة مستقلة أما اذا قرئ ان الحمد بفتح الهمزة بتقدير اللام على معنى نحمده لانه مستحق الحمد فهي جملة واحدة
(قوله أى أعنه) هل هو بضم الهمزة وكسر اللام كما هو المناسب لمعنى الشهادة أم لا انتهى ابن قاسم على ابن حجر رحمه الله لكن
نبطه بعض من كتب على خطبة المنهاج بضم الهمزة كما أشار الى نقله عنه بالمعنى ابن قاسم أيضا حيث قال قال الشهاب
لا يشيطى في تعليقه على الخطبة معناها هنا أعنه ذلك بقلبي وأبينه بلساني فأصدا به الانتشاء حال تلفظه وكذا سائر الاذكار
المتبرجات انتهى فقوله وأبينه بلساني ظاهر في انه بضم الهمزة وهو المناسب لمعنى الشهادة ونقل عن ضبط الامام النووي
في تحرير التنبيه في باب الاذان انه بضم الهمزة وكسر اللام (أقول) ويجوز قراءته بفتح الهمزة واللام

(قوله علامة نوى) المقام هنا لاظهار كاصنع الشارح لان ما قبله في مدحة الكتاب خلافا ان جعل المقام الاضمار (قوله وبعضها اقتصر) بالبناء للمفعول (قوله كشف منه المعنى الخ) أى بان حل منه العبارات ولو بالاشارة الى ذلك بعبارة وجيزة لموافق قوله الا تفرقه عن التوفهم الخ (قوله كشف منه) فى نسخة به بدل منه فى هذه المسئلة والتي بمدها وهى أنسب بقوله وفتح الخ الا

(قوله الا الله) وفى نسخ زيادة وحده لا شريك له وحينئذ فوحده تو كيد لتوحيد الذات وما به دونه تو كيد لتوحيد الافعال ردا على نحو المعتزلة انتهى ابن حجر (قوله من أراد من عباده المؤمنين) يقتضى ان الكافر لا يغفر له شئ من المعاصي الزائدة على الكفر انتهى الشيخ عميرة زادى الحاشية الكبرى وهو ظاهر انتهى ويوافقه نصر يحجم فى الجنائز بانه لا يجوز الدعاء بالمغفرة للكافر ولا يرد عليه القول بانه يجوز ان يغفر له سبحانه ما عدا الشرك لانه لا يلزم من الجواز الوقوع الذى الكلام فيه (قوله فى سبعة وثلاثين موضعا) فيه تجوز لانه لم يذكر فيه هذه الصيغة الا فى موضعين فقط وحينئذ قال ادا انه صرح فيما ذكر بنفى الألوهية عن غيره تعالى واثباته تارة بلفظ لا اله الا هو وتارة بلفظ لا اله الا انت أو الا أنا أو الا الذى (قوله لان معنى

القهر) لا يقال هو معارض بما فى التنزيل لا نقول المقام هنا مقام الوصف بما يدل على الرحمة والانهام فكان ذكر الغفار هنا أنسب انتهى عميرة (قوله المصطفى المختار) صفة كاشفة (قوله من الاجر والاسود) أى العرب والعجم (قوله وهو الراجح) خلافا لابن حجر رحمه الله ومنه يعلم انه لم يرسل للجمادات بالاولى وقال السبكي انه ارسل لللائكة والبارزى انه ارسل للجمادات واعتمده بن حجر لكان لا تعلم تفاصيل ما ارسل به اليهم ولا يلزم

بحق فى الوجود (الا الله) الواجب الوجود (الواحد) أى الذى لا تسد له ولا ينقسم وجهه ولا نظيره فلا مشابهة بينه وبين غيره بوجه (الغفار) أى التاركة ذنوب من أراد من عباده المؤمنين فلا يظهرها بالعقاب عليها وقد صرح بكلامه لا اله الا الله فى القرآن فى سبعة وثلاثين موضعا ولم يقل الغفار بدل الغفار لان معنى القهر مأخوذ مما قبله اذ من شأن الواحد فى ملكه القهر وما كان من شروط الاسلام ترتيب الشهادتين عطف المصنف الشهادة الثانية على الاولى فقال (واشهد ان محمدا عبده ورسوله المصطفى المختار) من الخلق لدعوة من بعث اليه من الاجر والاسود الى دين الاسلام وقول الشارح من الناس ليدعوهم فيه اشارة الى أنه لم يبعث الى اللائكة وهو الراجح كما أوضحه الودرجه الله فى فتاويه لكن عبارة الشارح قد تخرج الجن مع انه مبعوث اليهم فاما ان يقال يشمل الناس لهم كما عزى للجوهري وعليه فلا اعتراض أو انهم دخلوا بدليل آخر ومحمد علم منقول من اسم المفعول المضعف سمي به نبينا بالهام من الله تعالى تفاؤلا بانه يكثر جد الخلق له لكثرة خصاله المحمودة كما روى فى السير انه قيل لجده عبد المطلب وقد سماه فى سابع ولادته لموت أبيه قبلها لم سميت ابنك محمد اولى من أسماء آبائك ولا قومك فقال رجوت ان يحمد فى السماء والارض وقد حقق الله رجاءه كما سبق فى علمه قال العلماء ليس للمؤمن صفة أتم ولا أشرف من العبودية ولهذا أطلقها الله على نبيه فى أشرف المواطن كقوله تعالى سبحان الذى أسرى بعبده المجدلة الذى أنزل على عبده الكتاب تبارك الذى تزل الفرقان على عبده فأوحى الى عبده ما أوحى وقد روى ان الله تعالى قال للنبي صلى الله عليه وسلم لم أشرفك قال بان تنسبني اليك بالعبودية والنبي اسان ذكر حرسليم الخليفة عميا بفرادة كالمعنى والبرص أوحى اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه فان أمر بذلك فرسول أيضا أو وأمر بتبليغه وان لم يكن له كتاب أو نسخ له من شرع من قبله كبوشع فان كان له ذلك فرسول أيضا قولان قالنبي أعم من الرسول عليهم ما وفى ثالث انهم ما معنى وهو معنى الرسول على الاول المشهور

منه تكليفهم بالفروع الذى كلفناهم تفصيلا لكن فى شرح ايضاح النووي للشارح مانصه فهم أى الجن مكافون بجميع ما كلفناهم الا ما ثبت خصوصه بهم انتهى (قوله يشمل الناس لهم) أى لا خذه من ناس ادا-رك (قوله من اسم مفعول المضعف) أى المكرر العين وليس هو من التضعيف المصطلح عليه عند الصرفيين وهو فى الثلاثى ما كانت عينه ولا منه من جنس واحد كدوفى الرباعى ما كانت فاؤه ولا منه الاولى من جنس واحد وعينه ولا منه الثانية من جنس واحد كززل (قوله تفاؤلا) هو بالهمز كافى مختار الصحاح (قوله كالمعنى والبرص) قال ابن حجر ولا يرد بلاء أيوب وعيسى نحو يعقوب بناء على انه حقيق لطرقه بهد الانباء والكلام فيما قارنه انتهى (قوله وفى ثالث انهم ما) وعلى كل من الاخيرين من أوحى اليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه ليس بنبي ولا رسول (قوله بمعنى) فى ابن حجر ان هذا القول غلط وبالع فى بيانه والرد على من انتصر له ويلزمه بمقتضى ما علل به ان الثانى الواقع فى كلامهم غلط أيضا فليراجع فان مجرد ما علل به ومنه ورود الخبر بعدد الانبياء لا يقتضى التغليب

ان النسخة الاولى ابلغ لما فيها من الاستعارة بالكناية الابلغ من الحقيقة (قوله ما بملا الاسماع والنواظر) لا يعتان الا منها
لا عراضها مع اعدادها (قوله على ايضاحه) أي الشرح كما لا يخفى (قوله ومنعه من ذلك خشية الخ) فيه منع ظاهر فان تركه على
هذا النمط مقصوده أي مقصود ولو كان قصده الايضاح لصنفه في مدة أقل من المدة التي وقع له تصنيفه فيها فن المشهور انه
صنفه في أربع وعشرين عاما (قوله على التهاج) انما أبرز لئلا يتوهم رجوع الضمير الى شرح الجلال (قوله كنوزة ومستودعا
(قوله والرسول باعتبار الملائكة) أي باعتبار ٢٤ أنه قد يطلق على الملائكة (قوله وهو مذهب أهل السنة) أي أفضليته على

جميع الخلق وقد يفهم هذا
ان غيرهم يخالف في ذلك
وسياتى عن الرازي الاجماع
على أنه مفضل على جميع
العالمين (قوله كالسياحين
منهم) أي الملائكة (قوله
لقوله تعالى ان الملك اليوم
لله) ظاهره انه يقول ذلك
في يوم القيامة وعبارة
البدور السافرة نصها ثم
يأتى ملك الموت الى الجبار
فيقول أي رب قد مات
حجة المرش فيقول وهو
أعلم فربى فيقول بقيت
انت الحى الذى لا تموت
وبقيت أنا فيقول أنت
خلق من خلقى خلقتك
لم أر أب فتفيموت فادا
لم يبق الا الله الواحد الاحد
طوى السماء والارض
كطى السجل للكتب وقال
أنا الجبار لمن الملك اليوم
ثلاث مرات فلم يجبه أحد
فيقول لنفسه الله الواحد
القهار انتهى (قوله آدم
ومن دونه) أي وجد بعده
(قوله تأدبا وتواضعا)
لا يظهر هذا الجواب
بالنسبة لقوله لا تفضلا

والرسول باعتبار الملائكة أعم من النبي اذ يكون من الملائكة والبشر وفي التزويل الله يصطفى
من الملائكة رسلا ومن الناس ويؤخذ من كلام المصنف تفضيله على جميع الخلق الانبياء
والملائكة وغيرهم لانه حذف المفضل عليه وحذف المعمول يؤذن بالعموم وهو مذهب أهل
السنة قالوا ان النوع الانساني أفضل من نوع الملائكة وان خواص بني آدم وهم الانبياء
أفضل من خواص الملائكة وهم الرسل منهم وان عوام بني آدم وهم الاقبياء الاولياء أفضل
من عوام الملائكة كالسياحين منهم قال تعالى كنتم خير أمة اخرجت للناس وقال تعالى وما
أرسلناك الا رحمة للعالمين وفي المحججين أناس يدعوا لآدم ويؤخذ منه تفضيله على آدم أيضا
بطريق الاولى لان أفضل الانبياء والمرسلين أولو العزم وهم نوح و ابراهيم وموسى وعيسى
ومحمد صلى الله عليه وسلم وقيل ان أفضل الانبياء بعد نبينا آدم وعليه فيؤخذ تفضيله عليه من
قوله صلى الله عليه وسلم أناس يدعوا لآدم ويؤخذ منه تفضيله عليه من قوله صلى الله عليه وسلم
أحد بلا منازعة كقوله تعالى لمن الملك اليوم لله وقوله صلى الله عليه وسلم آدم ومن دونه تحت
لوائى وقوله صلى الله عليه وسلم في خبر الترمذى وأنا أكرم الاولين والاخرين على الله ولا تخفر
ونوع الا آدمي أفضل الخلق فهو صلى الله عليه وسلم أفضلهم وقد حكي الرازي الاجماع على انه
مفضل على جميع العالمين وأما قوله صلى الله عليه وسلم لا تفضلا بين الانبياء وقوله لا تفضلا في
على يونس بن متى ونحوهما فأجيب عنها بأنه نهى عن تفضيل يؤدى الى تنقيص بعضهم فاب ذلك
كفرأوعن تفضيل في نفس النبوة التي لا تتفاوت لافى ذوات الانبياء المتفاوتين بالخصائص
وقد قال تعالى فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات وأنهى عن ذلك
تأدبا وتواضعا وأنهى عنه قبل علمه بأنه أفضل الخلق ولهذا علم قال أناس يدعوا لآدم ولا تخفر وقد
بيننا ترتيب أولي العزم في الافضية في شرح العباب والانبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا
واختلف في عدد الرسل منهم فقيل ثلاثمائة وأربعة عشر وقيل ثلاثة عشر وأحرف اسم نبينا
بالجل الكبير ثلاثمائة وأربعة عشر اذ فيه ثلاث ميمات لان الحرف المشدد بحرفين ولفظ ميم
ثلاثة أحرف في مئتمائة مائة وتسعون واظفد ال بخمسة وثلاثين ولفظ حاء تسعة في اسمه
الكريم اشارة الى ان جميع الكمالات الموجودة في المرسلين موجودة فيه وزيادة واحد على
القول بانهم ثلاثمائة وثلاثة عشر وذكر التشهد بخبر أبي داود والترمذى كل خطبة ليس فيها
تشهد فهي كاليد الجذماء أي القليلة البركة وتطلق اليد الجذماء على التي ذهب أصابعها دون
الكف أو معه فتشبهه باليد التي فقدت أصابعها مع كفها أو دونه فلا
يقدر صاحبها على التوصل بها الى تخصيص ما حوله فاطلاق الا قطع على ما ذكر تشبيهه بليغ أو
استعارة على القولين لعلماء البيان فيما حذف فيه أداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه

بين الانبياء وانما يظهر على قوله لا تفضلا في على يونس (قوله وقد بينا ترتيب أولي العزم في شرح العباب) والمختار
وعبارته والارجح في ترتيب أفضلية أولي العزم بعد نبينا عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام تقديم ابراهيم ثم موسى ثم عيسى ثم
نوح انتهى وقد أشار الى هذا الترتيب قول بعضهم محمد ابراهيم موسى كليمه * فعيسى فنوح هم أولو العزم فاعلم
(قوله فقيل ثلاثمائة) عبارة ابن حجر وخمسة عشر واقصر على ذلك انتهى

أي ما كثر وما استودع أو محل الكثرة والاستيداع وهو الانسب بذكر الختم (قوله قال أورباجا) أي ونحوهما مما فيه صيرتنية

(قوله والمختار منهما الأول) هو قوله فاطلاق الاقطع على ما ذكر تشبيهه بليغ (قوله امتثالا لقوله تعالى) فيه ان الآية لما تدل على طلب الصلاة والتسليم وذلك بمجرد لا يقتضي طلب ما في كل أمر فكان الأولى الاسم تدل على ما روي من ان كل أمر لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على فهو أكثر محروق من كل بركة الا أن قال ان تلك الرواية لما كان في مسندها ضعف لم يحتج بها واكتفى بالآية لا لانتفاء أصل الطلب على ان الآية هي ما طلب الصلاة والتسليم بخلاف الحديث (قوله ومن المكافين تضرع ودعاء) انما قال المكافين دون الاذميين ليشمل الجن ولم يتعرض كابن حجر والمجلى هنا لبقية الحيوانات والجمادات وتقتل عن شرح المشكاة لابن حجر أنهم من بقية الحيوانات كالآدمي وأنه لم يرد شي في الجمادات فلتراجع عبارته (قوله افراد أحد هاهنا الآخر) قال ابن حجر والافراد انما يتحقق ان اختلف المجلس ٢٥ أو الكتاب اه بجر وفسه والشارح لم يبين ههنا ما يتحقق به الافراد

ويؤخذ من جوابه من عدم الافراد في التشهد أن الموالات بينهما ما لا يشترط ولا تعرض فيه لغير ذلك فليراجع (قوله السلام عليك أيها النبي) ظاهر هذا الجواب انه لا يكره تقديم السلام على الصلاة كأن يقول اللهم صل على سيدنا محمد ورواقه ظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما حيث عطف السلام بالواو الدالة على مطلق الجمع فليراجع (قوله وهو إلى الترادف أقرب) قال ابن قاسم على ابن حجر فيه نظر اه ولملحه ان انتفاء النقص لا يحصل بمجرد الارتفاع مثلا كفعل المباحات والمجد

والمختار منهما الأول (صلى الله وسلم عليه وزاده فضلا وشرفا لاديه) أي عنده والقصد بذلك الدعاء لان الكامل يقبل زيادة الترقى فاندفع ما زعمه جمع من امتناع الدعاء صلى الله عليه وسلم عقب نحو ختم القرآن باللهم اجعل ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم على ان جميع أعمال أمته تتضاعف له نظيرها لانه السبب فيها أضعافا مضاعفة لا تحصى فهي زيادة في شرفه وان لم يستل ذلك فسواءه نصريح بما لم يرد وقد أوضحت ذلك وبينت دليله من السنة فيما علقته من الفتاوى أي اللهم صل وسلم عليه وزده وأق بالافعال بصيغة الماضي رجاء لتحقيق حصول المسؤل وبالصلاة والتسليم امتثالا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وقد فسر قوله تعالى ورفعت لك ذكرك بان مناه لا أذكرك الا وتذكر معي والصلاة من الله تعالى رحمة مقرونة بتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن المكافين تضرع ودعاء وقرن بينها وبين السلام خروج من كراهة افراد أحد هاهنا الآخر فان قلت قد جاءت الصلاة عليه غير مقرونة بالتسليم في آخر التشهد في الصلاة فالجواب ان السلام تقدم فيه في قوله السلام عليك أيها النبي وفضلا وشرفا يجوز ترادفهما فالجمع لا طنباب ويحتمل الفرق بان الأول لطلب زيادة العلوم والمعارف الباطنية والثاني لطلب زيادة الاخلاق الكريمة الظاهرة وفرق بعضهم بان الأول ضد النقص والثاني علو المجد وهو إلى الترادف أقرب (أما بعد) أي بهم افتداء بغيره وقد كان صلى الله عليه وسلم يأتي بها في خطبه وكتبه حتى رواه الحافظ عبيد القادر الهاوي عن أربعين صحابيا واختلف في أول من ذكرها فقيس داود وقيل يعقوب وقيل قس بن ساعدة وقيل كعب بن لؤي وقيل يعرب بن قحطان وقيل صبيان بن وائل والأول أشبه ويجمع بينهما وبين غيره بانه بالنسبة إلى الأولية المحضة والبقية بالنسبة إلى العرب خاصة ويجمع بينها بالنسبة إلى القبائل وأصلها ما يمكن من شيء بعد الحمد والصلاة فوفت كلمة أما

٤ نهاية ل فوق ذلك كالسجادة وعلو الهمة في العبادات وغير ذلك (قوله عبيد القادر الهاوي) بالضم بخط القسطلاني وفي عبارة السيوطي ان رهايا بالفتح قبيلة وبالضم بلد منها جماعة وفي تبصير المشتبه للحافظ ابن حجر ان رهايا بالفتح قبيلة ينسب اليها ثلاثة ذكرهم ليس فيهم عبد القادر ومن قاعدته انه اذا عين جماعة لمادة يكون ما عداهم من الاخرى فيكون عبد القادر الهاوي بالضم اه وفي القاموس رهايا كهدي بلد ومنها عبد القادر (قوله والأول أشبه) أي انه داود أي أشبه بالصواب أي أقرب للصحة من جهة النقل (قوله ويجمع بينه) أي الأول (قوله ويجمع بينها) يتأمل هذا الجمع بالنسبة ليعقوب فانه ليس من العرب ومعنى قوله ويجمع بينها بالنسبة إلى القبائل بان يقال أول من نطق بها من قبيلة كذا كعب ومن قبيلة كذا يعرب ومن قبيلة كذا صبيان ورد ابن حجر القول بان أول من نطق بها داود بانه لم يثبت عنه تكلم بغير لغته وفصل الخطاب الذي أوتي به هو فصل الخصومة أو غيرها بكلام مستوعب لجميع المعبرات من غير اخلال منها بشي اه رحمه الله على أن يعقوب كان متقدما على موسى وداود انما وجد بعد وفاة موسى بزمان طويل فكيف يكون أول من نطق بها على الاطلاق

(قوله خشية من آية) يعني أن الذين يكفون ما أنزلنا من بينات والهدى الآية التي جلت أباهريرة على كثرة التحديث كافي صحيح البخاري (قوله وأسأل الله من فضله أن يمن علي باتمام الخ) التعبير بالاتمام يقتضي أنه أنشأ الخطبة في خلال الشرح وكان قد أسس فيه ما يأتي فقوله فيما يأتي أسست إلى آخره على حقيقته بالنسبة لبعض (قوله وصواب كل قول مقبول) الإضافة فيه بيانة والاقتضى أن المقبول منه صواب وغيره وليس كذلك (قوله فأخذت زبدها ودررها) بكسر الدال جمع در بالفتح

(قوله لزمها الفاء) أي دائماً (قوله اللازمة للشرط غالباً) قد يقال حيث قرر الأئمة من النعماء أن الفاء إما ممتنعة في الجواب أو واجبة فيه فان أراد الشرط المطلق فهو منقسم إلى ما يلزم وإلى ما يمنع وإن أراد أحد قسميه وهو ما يصلح لمباشرة الأداة فذلك لا يلزمه الفاعل هي ممتنعة فيه وإن أراد القسم الآخر وهو ما لا يصلح فذلك يجب فيه دائماً لا غالباً ومن ثم عدوا حذفها في نحو قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ضرورة فغامض في الغلبة حينئذ لا يقال لما كانت الصور التي يجب فيها الفاء أكثر من التي لا يجب فيها صريح إطلاق الغلبة عليها باعتبار مواقعها فإن الأكثر يقال له غالب وهذا واستشكل ما قدمناه كلامه من أن أما يجب الفاء في جوابها دائماً والشرط إنما يجب في جوابه غالباً بناء على أن معنى قوله لزمها الفاء دائماً أن قوله غالباً قيد في قوله اللازمة للشرط فقط ويكون أما فرعاً يقتضي النسوية بين أو بين أصلها وأجيب بأن أما لما كانت فرعاً ضعفت عن الأصل فاحتاجت لتقويتها بالفاء دائماً ولا كذلك الشرط (قوله له وق الاسم اللازم) أي بمعنى أن المبتدأ لا يكره إلا اسماً وهو غير المصوق بأما فإن المراد منه أن لا يفصل بين أما وبين الاسم بفصل فيه مساححة (قوله عند غيره) ولا يشكل عليه أنه يلزم حينئذ الجمع بين لموض ٢٦ والمعوض لما صرح به بعضهم بأن امتناع ذلك إنما هو في النقط لا في التقدير (قوله

ومنصوبة لعدم الإضافة) هذا منهم دليل على جواز تصرفها لكن الرسم هنا لا يساعد النصب مع التنوين الأعلى أئمة من يكتب المنصوب المتن بصورة المرفوع وقوله مرفوعة يحتمل أنه يريد به أنها مبنية على الضم فيوافق ما هو المقرر في كلامه من أنه إذا

موضع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناه ما تضمنتها معنى الشرط لزمها الفاء اللازمة للشرط غالباً ولتضمنت معنى الابتداء لزمها المصوق الاسم اللازم للمبتدأ إقامة للآزم مقام المألوم وابقاء لآثره في الجملة وبعد من الظروف والعامل فيها أما عند سيديو يه لنيابته عن الفعل والفعل نفسه عند غيره والمعروف بناؤها ههنا على الضم لنيسة معنى المضاف إليه دون لفظه وروى تنوينها مرفوعة ومنصوبة لعدم الإضافة لفظاً وتقديرًا وفتحها بالانوين على تقدير لفظ المضاف إليه (فان الاشتغال) افتعال من الشغل بفتح أوله وضمه (بالعلم من أفضل الطاعات) لا دلة أكثر من أن تحصر وأشهر من أن تذكر كقوله تعالى شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط وقوله إنما يخشى الله من عباده العلماء وخبر الصحيحين إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له وخبر

حذف المضاف إليه ونوى معناه بنيت على الضم وإن يريد الرفع الذي هو أحد أنواع الأعراب فيكون ذكر وجه غير الترمذي الوجوه الأربعة المشهورة في كلامهم وعبارة ابن حجر أما بعد البناء على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه انتهى وكتب عليه ابن قاسم قوله بالبناء على الضم الخ وترفع أي بعد تنوين على عدم نية ثبوت شيء فالرفع على أصل المبتدأ بكري قال الشيخ خالد في شرح التوضيح وقال الحوفي وإنما يبين أي قبل وبعد على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة أما إذا كان نكرة قائم ما يعرفان سواء نوبت معناه أولاً أم ومثله في كذا لسان البكري وشرح العباب للشارح اه ولم يبين وجه الفرق بين كون المضاف إليه معرفة وكونه نكرة وله أنه إذا كان المضاف إليه معرفة كان معينا وهو جزئي فكان بعد شيها بالحروف في الاحتياج إلى جزئي وهو من معاني الحروف وإن كان نكرة فهو اسم لفرد شائع وهو كلي فضعفت مشابهته للحروف ففي على الأصل في الأسماء من الأعراب هذا ونقل شيخنا الغني في شرح الشعرانية الرفع عن ابن الملقن قال وهو محتاج إلى التوجيه وقد وجه ذلك بعض المشايخ بأنها هنا مبتدأ ولا يخلو عن نظرو ذكر الشيخ الفهامة الشهاب ابن حجر عن بعض المشايخ أنها فاعل بفعل محذوف أي مهم ما يكن بعد أي يوجد به وهو قريب فيحذر اه وقوله إنما فاعل أي حقيقة وقوله أي يوجد نفسه ليكن وهو مبني للفاعل (قوله بفتح أوله) أي مصدر أو ضمه أي اسما وفي المختار الشغل بسكون الغين وضمها وبفتح الشين وسكون الغين وفتحها فصار أربع لغات والجمع اشغال وشغله من باب قطع ولا تقل أشغله لأنها لغة رديئة اه بتصرف وفي القاموس وأشغله لغة جيدة أو قليلة أورديئة اه

(قوله من شروح الكتاب الخ) لا يصح ان تكون من فيه بيانية لانه يقتضي انه ملخص فيه جميع شروح التناج والارشاد ولا يخفى انه ليس كذلك فتمين ان تكون التبيين او الابتداء لكن لا يصح حينئذ قوله وشرحي البهجة الخ قائل (قوله خيرها لا تتعلق الخ) أي مع انهما منكرة لمحاسنه اذهو المقسم فغنى الانكار حينئذ عدم الاعتراف أعم من الرمي بالقبیح وعدمه

(قوله أو ولد صالح يدعوه) وفسر الولد الصالح بالمسلم وزاد بعضهم على ذلك أشياء وتظم السيوطي جملة الاصل مع المزيد بقوله ادامات ابن آدم ليس يجري * عليه من خصال غير عشر علوم بينها ودعاء نجيل * وغرس النخل والصدقات تجري ورثة مصحف ورياط ثغر * وحفر البئر وأجر انهر وبيت للغريب بناء يأوى * اليه أو بناء محل ذكره وتعليم لقرآن كريم * فنحذهما من أحاديث بحصر اه ولعله انما فصلها كذلك لورودها باعيانها كذلك مفرقة في أحاديث والا فيمكن رد ما ذكره الى ما في الحديث بان يجعل تعليم القرآن من العلم الذي ينتفع به وما عداه من الصدقة الجارية ولو حكى بجامع أن ما جراه من الانهار وحفره من الابار وغرسه من الاشجار ولو في ملكه ولم يقفه والمصحف الذي نسخه أو اشتراه مثلاً ثم مات عنه ورياطه بقصد الجهاد في سبيل آتاه من تعدى نفعه للمسلمين باقية كبقاء الوقف وقد يقال فيه انه عدها أحد عشر وقد يقال انه جعل بناء البيت للغريب وبناء المحل للذكر واحد انظر الكونه بناء ٢٧ فلا ينافي قوله انها عشرة (قوله فضل العالم

على العابد كفضلي الخ)
الظاهر ان المعنى فضل كل
عالم عامل على كل عابد وقوله
أدناكم الضمير فيه راجع
لأصحابه صلى الله عليه وسلم
أولامة أقول وهذا هو
الابلاغ لعظم التفاوت بين
أدنى الصحابة وأدنى الامة
(قوله رضا الطالب العلم
بما يصنع) أي من أعماله
كلها لعدم خروجها عن
الشرع مع قيامه بنظام
الشريعة (قوله وعرفه
الرازي) أي العلم (قوله
بأنه حكم الذهن الجازم)

الترمذي وغيره فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم وخبر ابن حبان والحاكم في صحيحيهما
ان الملائكة لتضع أجنحتها رضا الطالب العلم بما يصنع ولان الطاعات مفروضة ومنسوبة
والمفروض أفضل من المندوب والاشتغال بالعلم منه لانه اما فرض عين أو كفاية وعرفه الرازي
بأنه حكم الذهن الجازم المطابق لموجب والسعيد في شرح المواهب بأنه صفة قائمة بعمل متعلقة
بشيء توجب تلك الصفة ايجاباً عادياً كون محالها عيماً للتعليق تميزاً لا يحتمل ذلك المتعلق بقبض
ذلك التمييز واللام في العلم للنفس أو لأمهه الذكري وهو الفقه المتقدم في قوله للفقهاء أو العلم
الشرعي الصادق بالتفسير والحديث والفقه المتقدم في قوله الدين أو لاستغراق أفراد العلم
المشروع أي الذي يسوغ تعلمه شرعاً قال بعضهم وعدته تزيد على المائة ولا يعكر عليه أنه
يدخل فيه معرفة الله تعالى وغيرها مما لا بد من تقديمه لانه أفضل مطلقاً لانه جعل جملة من
الطاعات أفضل وجعل الاشتغال بالعلم منها أو كور الجملة أفضل لا يضره كون بعضها أفضل
مطلقاً (و) من (أولى ما أنفقت فيه نفائس الاوقات) وهو العبادات شبه شغل الاوقات بها
بصرف المال في وجوه الخير المسمى بالاتفاق فأطلق عليه لفظ الاتفاق مجازاً ووصف الاوقات
بالنفاسة لانه لا يمكن تعويض ما يفوت منها بعبادة والنفيس ما يرغب فيه واطاف اليها صفتها
للسبب ويصح أن يكون من اضافة الأعم الى الاخص كمسجد الجامع ويجوز أن تكون
اضافته بيانية لان الاضافة البيانية على تقدير من البيانية أو التبعية أو الابتدائية

أي الادراك الحاصل في الذهن الخ (قوله المطابق لموجب) أي لسبب موجب ذلك (قوله أو العلم الشرعي) اقتصر على هذا
المحلي (قوله قال بعضهم وعدته) أي العلم المشروع (قوله تزيد على المائة) غير أن هذا الاعتبار لا يبين ما هو المشهور بتبينا
كليا بل الفقه مثلاً يجمع أنواعاً كل منها مسمى باسم عند من اعتبرها بذلك العدد (قوله ولا يعكر عليه) أي على كون اللام
للاستغراق الخ (قوله لانه أفضل) علة محالاً بد (قوله أفضل مطلقاً) أي من جميع ما عداه (قوله لانه جعل) علة لا يعكر (قوله
لفظ الاتفاق مجازاً) أي علاقته المشابهة فهو استعارة تصريحية تبعية (قوله ما يفوت منها بعبادة) أي أما الذي فات
مشغولاً بالعبادة فلا يطلب تعويضه كذا قاله عميرة وكان الاولى أن يقول بدل فلا الخ فلم يفت حتى يطلب تعويضه الخ (قوله
وأضاف اليها صفتها للسبب) السبب بسبب مهملة مجيء الكلام على فقر متوازية فالطاعات موازية للاوقات وهذا منه جواب
عن سؤال مقدر تقديره النفائس صفة للاوقات وقال لا تضاف الصفة الى موصوفها لان الصفة يجب أن تكون متأخرة عن
الموصوف فلا أضيفت الى الموصوف كانت متقدمة عليه وهذا خلف وتقدير الجواب أن الحامل له على مثل ذلك رتبة السبب
اه بكرى وفي المصباح سمعت الجماعة سمعاً من باب نفع

ولينظر الفرق حيث يثنى بين احدي القيلتين والاخرى فان الشك في الغوى الذي هو مراد فيها معناه الانكار فليحصر (قوله في ميدان الحسد) الاولى ميدان الضلال (قوله ازهر من الافق وزهوره) أي اضاءته وفي نسخ وزهره في هذا وفيما قبله وهو متوقف على محي مصدر زهره على زهر وذلك لان قياس مصدر فعل القاصر انما هو المفعول (قوله واذا أراد الله نشر فضيلة الخ) كان الانسب ذكره عند ذكر القبيلة الثانية من الفرق الاولى (قوله واقصا لهم) في نسخة واعمالهم

(قوله والسكل يمكن هنا) وعليه فيكون بعض الاوقات غير نفيس (قوله وقد لتحقيق هنا) أي لا للتكثير وفي الشيخ عميرة انما له مع التحقيق اه رحمه الله (أقول) وقد يقال لا حاجة اليه لاستفادته من قوله أكثر وجعلها للتكثير بصير المعنى وكثرا كثار أصحابنا وهو غير مراد (قوله أكثر أصحابنا) أي مجموعهم لا كل فرد منهم اه الشيخ عميرة (قوله وفيه تعسف) هو الخروج عن الطريق الظاهر (قوله والفرق لا تخ) أي وهو الیوم طرف بخلاف التصنيف (قوله والا كثار عما ذكر) عطف تنسيب (قوله في الفقه) إشارة الى أن هذا مراده ٢٨ فكان ينبغي ذكره اه بكري (قوله ولهذا قال الشافعي) أي لكون العصبية

عبارة عن الاجتماع في اتباع الخ (قوله والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه) أي في الغالب والافتقار يكون المعاني قليلة كالألفاظ (قوله والاصل) أي المراد من العبارة لأنه كان صفة في الاصل ثم صار بدلا وفي ابن قاسم على ابن حجر قوله انه بدل اشتمال أي أو بدل كل على حذف مضاف أي من تصنيف الخ وفي كونه للاشتمال نظرا لان بدل الاشتمال يحتاج الى ضمير قالوا جبه انه بدل كل على حذف مضاف ان لم يؤول التصنيف بالمصنف اه بحروقه رحمه الله (قوله وفيه ان لم يجعل الخ) بباب بحذف المضاف أي من تصنيف المبسوطات الخ

والسكل يمكن هنا لان الاوقات وان كانت نفيسة كلها في الحقيقة لكن بعضها يعد في العرف نفيسا بالنسبة الى بعض آخر وقد جاء الشرع بتفضيل بعضها وقوله أولى عطف على أفضل كما تقرر ولا يصح عطفه على الجار والمجرور وللتناهي بينهما اذ يصير التقدير ان الاشتغال بالعلم أولى ما أنفقت فيه فئات الاوقات فيناقض التبعض السابق والمصنف وصف الاوقات بالنفيسة ثم جمع النفيسة على فئات اذ لا يصح أن يكون جعل النفيس وانما هو جمع لكل رباعي مؤنث عمدة قبل آخره مختموما بالتاء أو مجردا عنها (وقد) لتحقيق هنا (أكثر أصحابنا) رحمه الله من يجوز كونه زائدة لعمدة المعنى بدونها وقيل بمعنى في كذا نودي للصلاة من يوم الجمعة وفيه تعسف والفرق لا تخ وقيل للمجاوزه كما في زيد أفضل من عمرو أي جاوزه في الفضل وهنا لا تجاوز والا كثار عما ذكر في قوله (التصنيف من المبسوطات والمختصرات) في الفقه والعصبية هنا الاجتماع في اتباع الامام المجتهد فيما يراه من الاحكام مجازا عن الاجتماع في العشرة ولهذا قال الشافعي العلم بين أهل العلم رحم منصلة والتصنيف جعل الشيء أصنافا يتميز بعضها عن بعض والمبسوط ما كثر لفظه ومعناه والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه وقوله من المبسوطات بدل شتمال باعادة الجار والاصل وقد أكثر أصحابنا المصنفات المبسوطات ويجوز كون من بيانية وفيه ان لم يجعل المصدر بمعنى اسم المفعول نظرا لان التصنيف غير المبسوط (واتقن) أي احكم (مختصر المحرر) أي المذهب المنق (للإمام) امام الدين عبد الكريم القزويني (أبي القاسم الرافي) منسوب الى رافع بن خديج الصحابي كما وجد بخطه ورد على من زعم انه منسوب الى رافعان بلدة مرو فقه يلاذ قزوين وتكنية المصنف للرافعي بابي القاسم جارية على تخصيصه تحريمها بمن النبي صلى الله عليه وسلم وعلى تخصيص الرافعي بجمع الاسم والكنية واكن المذهب التحريم مطلقا وأشار بعضهم الى أن محل الخلاف انما هو في وضعها اما اذا وضعت

(قوله واتقن مختصر المحرر) أي من المختصرات المذكورة اه الشيخ عميرة (قوله الى رافع بن خديج) لانسان الصحابي) نعم رافع وفي الاصابة لابن حجر مانعه مع تلخيص كثير رافع بن خديج بن رافع أبو عبد الله عرض على النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر فاستصره وأجازه يوم أحد فخرج وشهد ما بعدهما وقد ثبت ان ابن عمر صلى عليه فكان رافعا تاخر موته حتى قدم ابن عمر المدينة فمات فعلى عليه اه (قوله وتكنية المصنف الرافي) قال ابن حجر توفي الرافي سنة ثلاث أو أربع وعشرين وستمائة عن ثيف وستين سنة وله كرامات منها ان شجرة عنب اضاءت له لفقدها يسرجه وقت التصنيف وولد المصنف بعد وفاته بنحو سبع سنين بنوي من فري دمشق ومات بها سنة ست وسبعين وستمائة عن ثخوست وأربعين سنة اه رحمه الله (قوله بابي القاسم) ظاهر قولهم بابي القاسم بالالف واللام ان التكنية بابي قاسم لا تحرم فليراجع (قوله جارية على تخصيصه) أي النووء (قوله ولكن المذهب) من كلام م رحمه الله (قوله التحريم مطلقا) أي سواء كان اسمه محمدا أولا في زمنه صلى الله عليه وسلم أم

وهي الانسب (قوله حلسا) في الصحاح واحلاس البيوت ما يسط تحت حرا الثياب (قوله الفائل) هو بالفاء أي المخطئ في رأيه (قوله وطعما) لا بد له من تقدير عامل أي وطعت طعما (قوله التامس) يكاتب الله سنة (ان أريد في كل الامور فقوله متعمدة على اطلاقه وان أريد في البدأة بالبدعة وهو اللائق بالمقام فقوله متعمدة بمعنى متأكدة وعبر به مبالغة ولا يحتاج الى مثل

(قوله بضو الاعمش لذلك) قضية عدم رده وعماده وهو ظاهر لما وجهه به رحمه الله تعالى لكن قال ابن حجر ويرد الاخيرين الداء المذكور في الاصول ان العبرة بموم اللفظ في لا تكذبوا بكنيتي لا بخصوص السبب نعم صح من تسمى باسمي فلا يتكذب بكنيتي ومن اكنى بكنيتي فلا يتسمى باسمي وهو صريح في الاخير الا ان يجاب بان الاول اصح فقدم اه (قوله ذي الصقيقات) جمع تدقيقات وتقيق المسائل ابدتها بالادلة والتدقيق ثباتها بالادلة واثبات الادلة بادلة أخرى اه عميرة (قوله اذا اللام للاستغراق) والمراد هنا الاستغراق العرفي كما أشار اليه تبع الشارح بقوله ٢٩ الكثرة دون جمع الصقيقات (قوله عمدة)

خبرنا عميرة (قوله فيه) أي فيما ذهب اليه من الاحكام (قوله معتمد) خبر ثالث عميرة (قوله جمع رغبة يسكونها) زاد ابن حجر وهي الانهماك على الخبر طلبا لحيازة معاليه اه وقضيته ان الانهماك على غير الخير لا يسمى رغبة ولعله غير مراد في المختار رغب فيه اراده وبابه طرب ورغبة أيضا وارتقب فيه مثله ورغب عنه لم يرده ويقال رغبة ترغيبا وأرغب فيه أيضا اه فافسر به ابن حجر لانه بيان المراد بالرغبة هنا (قوله أولكل من سابقه) أي المفتي وغيره (قوله وقد التزم مصنفه رحمه الله أن ينص الخ)

لأنسان واثم ربه اذ لا يحرم ذلك لان النهي لا يشمل الحاجة ~~كم~~ اغتفروا التائب بنحو الا عشر ذلك (رحمه الله ذي الصقيقات) الكثرة في العلم والتدقيقات الغزيرة في الدين اذا اللام للاستغراق فان دفع ما قبل ان جمع السلامة للقبلة على مذهب سيدي وليس فيه كبير مدح بل دل على جمع الكثرة كان أنسب (وهو) أي المحرر (كثير الفوائد) جمع فائدة وهي ما استفيد من علم أو غيره (عمدة في تحقيق المذهب) أي ما ذهب اليه الشافعي وأصحابه من الاحكام في المسائل مجازا عن مكان المذهب ثم صار حقيقة عرفية فيه واطلاق المذهب على المسائل المتداولة مقتصر فيها على منه الفتوى كما هنا من باب اطلاق الشيء على ركنه الاعظم لانها الا هم للفتية بالنسبة الى غيرها (معتمد للفتي وغيره) كالفاضل والمدرس (من أولى الرغبات) أي أصحابها وهي بفتح الغين جمع رغبة يسكونها وهو بيان لغزيرة أولكل من سابقه (وقد التزم مصنفه رحمه الله أن ينص) في مسائل الخلاف (على ما صححه معظم الاصحاب) أي اثرهم فيها لان نقل المذهب من باب الرواية يرجع بالكثرة عند استواء الادلة ويطلق النص على المقول في المسئلة كما هنا وعلى الدليل كقولهم لا بد للاجماع من نص وعلى اللفظ الصريح الذي لا يحتمل التأويل (ووفى) بالتخفيف والتشديد (بما التزمه) واعترض على المصنف بانه كثيرا ما يستدرك على المحرر بانه خالف الاكثرين وعلى الراعي بانه يجزم في المحرر بشئ ويكون بحسب الامام أو غيره كما يستقف عليه وأجيب عنه بانه وفي بحسب ما طلع عليه فلا ينافي ذلك استدراكه التصحيح عليه في المواضع الاتية وبانه وفي غالبها والمقام مقام المبالغة فنزل القليل جسد امثلة العدم وبانه يجزم في المحرر بشئ تب اللامام وغيره لكونه كالتمثيل لما أطلقوه نساهل بحيث لو عرض عليهم لقبوله لكونه مرادهم من الاطلاق وقد حكي عن بعض تصانيف السبكي أنه قال من فهم عن الراعي انه لا ينص الا على ما عليه المعظم فقد أخطأ فهمه فانه أغما

بوتنيه م ما فهمه كلامه من جواز النقل من الكتب المعتمدة ونسبة ما فيها للمؤلفها مجمع عليه وان لم يتصل سند الناقل بمؤلفها نعم النقل من نسخة كتاب لا يجوز الا ان وثق بصحتها أو تعددت تعدد يغلب على الظن صحتها أو رأى لفظها منتظما وهو خير فطن يدرك السقط والتحريف فان انتفى ذلك قال وجدت كذا أو نحوه ومن جواز اعتماد المفتي ما يراه في كتاب معتمده فيه تفصيل لا بد منه ودل عليه كلام المجموع وغيره وهو أن الكتب المتقدمة على الشيخين لا يعتمد شي منها الا بعد مزيد الفحص والتحري حتى يغلب على الظن انه المذهب ولا يغتر بتتابع كتب متعددة على حكم واحد فان هذه الكثرة قد تنهى الى واحد الا ترى ان أصحاب الفضال أو الشيخ أباحا مدمع كثيرهم لا يقرعون ويوصلون الا على طريقتهم غالباً وان خالفت سائر الاصحاب فتمين سبب ركنهم هذا كله في حكم لم يتعرض له الشيخان أو أحدهما والا فاذن أطبق عليه محققو المتأخرين الى آخر ما أطال به ابن حجر رحمه الله فراجع (قوله على ما صححه) أي ما ربحه عميرة (قوله بانه وفي بحسب ما طلع عليه) بفتح السين وفي المختار ليكره عملك بحسب ذلك بالفتح أي على قدره وعدده

ذلك في قوله ملتزمة لان معناه التزمها الناس (قوله من آثارها) الضمير فيه وفيما بعده للسنة والطريقة اللتين هما التأسيس والعمل ومعلوم ان التأسيس والعمل بما ذكرهما البداءة بالبسملة فيدخل الكلام الى قولنا هذا التأليف أثر من آثار البداءة

(قوله من الوجوه) بيان لم (قوله أو هو أهم المطالبات) أي بل هو ويصح كون الترتيد ابهاما على السامع وتنشيطا له على البحث عن ذلك وللتوديع إشارة الى ان معرفة راجح مذهب من الأهم بالنسبة ان يريد الا حاطة بالمدارك وهي الأهم لمن يريد مجرد الافتاء أو العمل اه ابن حجر رحمه الله ٣٠ (قوله أي مقدار المحرر) هذا تفسير مرادوا لا فالجزم كما في ابن حجر جرم الشيء

الناتج من الارض اه وفي المختار جزم الشيء حيداه يقال ليس لمرفقه حجم أي تتوء وعبارة المختار في نتأ فهو ناتئ ارتفع وبابه قطع ونخضع اه فقوله من الارض ليس بقيد بل المراد جزم الشيء الناتج منه (قوله بأن يكون استثنى بهض الخ) الاولى أن يقول بأن يكون البهض الذي استثناهم من الأقل أو نفس الأقل (قوله واختصر في الكلام الخ) أي جعل في قدرة على اختصار الكلام (قوله مع ما الخ) فيه دلالة على سبق الخطبة عميرة (قوله سواء أجعلت موصولا) أي ان فرض ان المصنف لاحظ نقائص مخصوصة يريد ضمها وموصوفة ان لاحظ انه يضم ما يجده حسنات التأليف (قوله التنبيه) قال ابن حجر من التنبيه بضم فسكون وهي الغنضة اه والمراد هنا توقيف

قال في خطبة المحرر انه ناص على ما عليه المعظم من الوجوه والاقاويل ولم يقبل انه لا ينص الا على ذلك (وهو) أي ما التزمه (من أهم) المطالبات (أو) هو (أهم المطالبات) لطالب الفقه من الوقوف على المصحح من الخلاف في مسائله ثم شرع في ذكر وجه اختصاره فقال (لكن في حجمه) أي مقدار المحرر (كبر عن حفظ أكثر أهل العصر) أي زمانه الراغبين في حفظ مختصر في الفقه (الابيض أهل العناية) منهم فلا يكبر أي يعظم عليهم حفظه فلا استثناء متصل لانه استثنى من الأكثر بعض أهل العناية وأما الادلون فلم يدخلهم في كلامه لاني المستثنى ولا في المستثنى منه ويصح كونه منقطعاً بان يكون استثنى بعض أهل العناية من الاقلين (فرايت اختصاره) بأن لا يفوت شيء من مقاصده من الرأي في الامور المهمة أي ظهر لي ان المصلحة فيه (في نحو نصف حجمه) هو صادق بما وقع في الخارج من الزيادة على النصف ليسير فان نحو الشيء يطلق على ما ساواه أو قاربه مع زيادة أو نقص والنصف مثلث النون ويقال فيه نصيف بفتح أوله وزيادة ياء قبل آخره (ليسهل حفظه) أي المختصر على من يرغب في حفظ مختصر قال الخليل بن أحمد الكتاب يختصر ليحفظ ويسط ليفهم والا اختصار مدح وسرعاقال صلى الله عليه وسلم أوتيت جوامع الحكم واختصر لي الكلام اختصارا (مع ما) أي مضمونا بذلك المختصرا (أضمه اليه ان شاء الله تعالى) في أنثائه وبذلك قرب من ثلاثة أرباع أصله كما قيل (من النقائص المستجدات) أي المستحسنات بيان لما سواه أجملت موصولا اسميا أو نكرة موصوفة (منها) الضمير للنقائص أو لما في قوله ما أضمه واعتبر المعنى والحاصل ان الضمير للبيان أو للبيان (التنبيه على قيود) جمع قيد وهو في الاصطلاح ما جئ به لجمع أو منع أو بيان واقع (في بعض المسائل) بأن تذكر فيها (هي من الاصل محذوفات) بالجملة أي متروكات اكتفاء بذكرها في المبسوطات والتنبيه اعلام تفصيل ما تقدم اجمالا فيما قبله والمسائل جمع مسئلة وهي مطالب خبري يبرهن عليه في ذلك العلم ان كان كسبيا (ومنها مواضع يسيرة) نحو خمسين موضعا (ذكرها في المحرر على خلاف المختار في المذهب) الا في ذكره فيها مضمعا (كما سترها ان شاء الله تعالى) في خلافها لتطرا للدارك (واضحات) بان أبيين فيها ان المختار في المذهب بخلاف ما فيه فصار حاصل كلامه ومنها ذكر المختار في المذهب في مواضع يسيرة ذكرها في المحرر على خلافه (ومنها ابدال ما كان من الفاظه غريبا) أي غير ما ألوف الاستعمال ولا يمرض عليه بقوله في المراجعة يارده لان وقوعها في السنة السلف والخلف أخرجهما عن الغرابة (أو موعها) أي موقعها في الوهم أي الذهن (خلاف الصواب)

اي

الناظر فيه على تلك القيود وفي المختار فيه الرجل شرف واشتهر وبابه ظرف

ثم قال ونبه أيضا على الشيء وقفه عليه فتنبه هو عليه اه (قوله أو بيان واقع) وهذا هو الاصل في القيود كما قاله السعد التقطازاني (قوله محذوفات) يرجع لقوله هي من الاصل عميرة (قوله في المبسوطات) أي لا أول غيره اه عميرة (قوله والتنبيه اعلام) هذا تعريف للتنبيه في حد ذاته لا بالنظر لما الكلام فيه فانه هنا بمعنى الذك (قوله ان كان كسبيا) أما اذا كان بديها فلا يقام عليه برهان (قوله ومنها مواضع) عطف على قوله منها التنبيه اه عميرة (قوله فصار حاصل كلامه) أي النوى

بالسمة وهو ان صح بان يقال انه انما تيسر للمصنف ابداءه اياه بالسمة فهو اثر من آثار ما ذكر بهذا الاعتبار الا انه لا يلاقيه قوله بعد فلذلك جرى المصنف الخ ويجوز ان يراد بقوله اثر من آثارها انه من الامور التي هي ذات بال تبدأ بالسمة فالمراد انه بما صدق الحديث وان كان خلاف المتبادر (قوله للاستعانة) معطوف على قبل لا على مدخوله (قوله أو حال من فاعل الفعل) معطوف على قوله خبر مبتدا كما هو ظاهر فكان ينبغي تقديمه على قوله أو فعل لانه معطوف على اسم فاعل وكونه

(قوله أي الاتيان) تفسير للابدال وآخره ليرتبط بالبدل اه عميرة (قوله باوضح وأخصر) فضيته ان الاول فيه ايضاح اه عميرة (قوله بعبارات) الباء في عبارات اما سببية او للابسة اه عميرة ٣١ (قوله ان الباء مع الابدال تدخل) أي مع ما كان من

مادته كالتبديل والاستبدال

بدليل أمثلته والتبديل

(قوله مطلقا) أي سواء ذكر

مع المتروك والمأخوذ غيرها

أم لا (قوله كافي الاستبدال

والتبديل) أي مطلقا على

ما هو الظاهر من العبارة

ويحتمل أن المراد من قوله

كافي الاستبدال الخ ان

فيهما التفصيل الذي في

التبديل فتدخل على

المأخوذ ان لم يكن مع

المأخوذ والمتروك غيرها

وعلى المتروك ان كان معهما

غيرهما وعبارة شيخ الاسلام

على ألفية الحديث في

العلل مانعه فالباء داخلة

على المتروك تشبيها للابدال

بالتبديل والافهوخلاف

ما عليه أئمة اللغة من انها

انما تدخل على المأخوذ في

الابدال كالتبديل وعلى

المتروك في الاستبدال

والتبديل ان لم يذكر مع

المتروك والمأخوذ غيرها

أي الاتيان بذلك (باوضح وأخصر منه بعبارات جليات) أي ظاهرات في أداء المراد واعتراض عليه بان المعروف عند أئمة اللغة وهو الذي صرح به الخويون واللغويون ان الباء مع الابدال تدخل على المتروك لا على المأخوذ به قال تعالى ومن يتبدل الكفر بالإيمان فقد ضل سواء السبيل وقال أنستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير وقال وبدلناهم بجناتهم جنتين ذواتي كل غمط الآية وقال ولا تبدلوا الخبيث بالطيب وحينئذ مكان الصواب ان يقول ومنها ابدال الاوضح والاخصر بما كان من ألفاظه غريباً وموهماً خلاف الصواب ورده جماعة منهم الشمس القياقي بأنه خلاف ما عليه أئمة اللغة من انها انما تدخل على المأخوذ في الابدال مطلقا وفي التبديل ان لم يذكر مع المتروك والمأخوذ غيرها فقد نقل الازهرى عن ثعلب أبدلت الخاتم بالحلقة اذا شئت هذا وجعلت هذه مكانه وبدلت الخاتم بالحلقة اذا أذنته وسويته حلقة أما اذا ذكر معهما غيرهما كافي قوله تعالى وبدلناهم بجناتهم جنتين وكافي قولك بدله بخوفه أضاف دخولها حينئذ على المتروك كافي الاستبدال والتبديل وفرق بعضهم بين التبديل والابدال بان التبديل تغيير صورة الى صورة مع بقاء الذات والابدال تغيير الذات بالكافة ولما كان حاصل ما تقدم من الجواب رد الاعتراض من أصله لم أذكر كلام من سلم الاعتراض وأجاب عنه ثم شرع في ذكر اصطلاح حسن ابتكره لم يسبق اليه فقال (ومنها بيان القولين والوجهين والطريقين والنص ومراتب الخلاف) قوة وضعفا في المسائل (في جميع الحالات) أي حالة يعبر فيها بالظاهر أو المشهور أو بالأصح أو الصحيح فهو عام مخصوص أما ما عبر فيه بالمذهب بالنسبة لبيان الطريقين أو الطرق أو بقيل لبيان أنه وجه ضعيف وان الأصح أو الصحيح خلافه أو بقول لبيان أن الرجح خلافه أو بالنص لبيان أنه نص الشافعي وأن مقابله وجه ضعيف أو قول يخرج أو بالجديد لبيان ان القديم خلافه أو بالقديم أو في قول قديم لبيان أن الجديد خلافه فلم يبين في شيء منها مراتب الخلاف كما يجب لم يبين به مراده بعد ولهذا قال بعضهم ان المؤلف وفي جملة التزامه في جميع اصطلاحاته في هذا الكتاب من غير شك ولا ارتياب اه فاندفع ما قيل ان ما ادعاه من بيان ذلك في جميع المسائل من دود وأنه يرد عليه من مراتب الخلاف أشياء منها ما عبر فيه بالمذهب أو النص أو الجديد أو القديم أو في قول كذا أو قيل كذا ومن فوائد كراجه للقولين ابطال ما زاد لا العمل بكل منهما وبيان المدرك وان من رجع أحدهما

في الاربعة اه وفي ابن حجر مانصه وادخل الباء في حيز الابدال على المأخوذ وفي حيز بدل والتبديل والاستبدال على المتروك هو الفصح اه وقضيته أنه يجوز دخوله في حيز كل على المأخوذ والمتروك والفرقة بينهما بالنسبة لا فصح فقط وأنه لا فرق في ذلك بين أن يذكر مع المتروك والمأخوذ غيرها أولا (قوله وفرق بعضهم بين التبديل) ولم يبين هذا الفارق معنى الاستبدال والتبديل فراجع (قوله قوة وضعفا) راجع لمراتب الخلاف وقوله في المسائل متعلق بقوله القولين والوجهين الخ اه عميرة بالمعنى (قوله أي حالة يعبر) أي النوى (قوله مراده بعد) أي بقوله فحيث أقول الخ (قوله ولهذا قال بعضهم) أي لكونه عام مخصوصا بقرينة بيانه بعد (قوله وبيان المدرك) قال في المصباح المدرك بضم الميم يكون مصدرا واسم زمان ومكان

خير أو حالا احتمالا فيه (قوله متبركا ومستعينا) حق العبارة مستعينا أو مصاحبا على وجه التبرك باسم الله (قوله لانه قدیم) الضمير فيه الله تعالى (قوله ولادال جزء من أجزاء الخ) يخرج المركب منه (قوله مبتدأ بها) أي حال كونها أي الاسماء مبتدأ بها بخلاف ما اذا وصلت (قوله على أسماء) أي فان أصله اسماء ووقعت الواو من طرفه اثر ألف زائدة فقلت همزة وقوله وأسماي أي فان أصله أسما وقلت الواو بلاء لتناسب الكسرة (قوله وسمى) بضم ففتح تصغير اسم أي فان أصله سميوا اجتمعت الواو تقول أدركته مدركا أي ادراكا وهذا مدركة أي موضع ادراكه أو زمن ادراكه ومدارك الشرع مواضع طلب الاحكام وهي حيث يستدل بالنصوص والاجتهاد من مدارك الشرع والفقهائية ولور في الواحد مدرك بفتح الميم وليس لتخريجه وجه وقد نص الاثني على طرد الباب فيقال مفعول بضم الميم من افعال واستثنت كلمات مسموعة خرجت عن القياس اه المراد منه رحمه الله لكن في حواشي الشنوائی ۳۲ على شرح الشافعية لشيخ الاسلام كالغزالي على الجار بردي ان المدرك بفتح الميم اه

(قوله ثم الراجح منها مانص) أي الشافعي (قوله فاقال) عن مقابله) أي المذهب (قوله مدخول) أي فيه دخل أي تطر (قوله مذهب مجتهد) أي ولور من غير الاربعة (قوله فهو لتكافؤ نظريه) أي فلا ينسب للامام ترجيح من ذلك الخلاف ولا يقدح في شأنه (قوله وهو يدل على سعة) أي ذكر القولين (قوله من ورطة هجوم الخ) أي في مفسدة هجوم والورطة لغة الهلاك قال في المختار الورطة الهلاك وأورطه وورطه توريطا أوقعه في الورطة فتورط فيها اه (قوله وتقتل القراني) أي المالكي (قوله اذالم يظهر ترجيح الخ) أي اما اذا ظهر ترجيح أحدهما

من مجتهدى المذهب لا يعد خارجا عنه ثم الراجح منها مانص على رجحانه والافعال تأخره والا فافزع عليه وحده والافعال عن مقابله مدخول أو يلزمه فساد والافعال فرد في محل أو جواب والافعال وافق مذهب مجتهد لتقويه به فان خلا عن ذلك كله فهو لتكافؤ نظريه وهو يدل على سعة العلم وشدة الورع حذرا من ورطة هجوم على ترجيح من غير وضوح دليل ونقل القراني الاجماع على تخير المقلدين قولي امامه أي على جهة البديل لا الجمع اذالم يظهر ترجيح أحدهما ولم له أراد اجماع ائمة مذهبه والافقتضى مذهبا كما قال السبكي منع ذلك في القضاء والافتاء دون العمل لنفسه وبه يجمع بين قول الماوردي يجوز عندنا وانتصر له الغزالي كما يجوز لمن آذاه اجتهاده الى تساوي جهتين أن يصلى الى أيهما شاء بالاجماع وقول الامام يمتنع ان كانا في حكمين متضادين كالجباب وتحريم بخصال الكفارة وأجرى السبكي ذلك وتبعوه في العمل بخلاف المذاهب الاربعة أي بما علمت نسبتها لمن يجوز تقليده وجمع شروطه عنده وحمل على ذلك قول ابن الصلاح لا يجوز تقليد غير الاثني الاربعة أي في افتاء أو قضاء ومحل ذلك وغيره مالم يتبع الرخص في سائر صور التقليد بحيث تفعل رتبة التكليف من عنقه والا أنتم به بل ذهب بعضهم الى انه فسق والوجه خلافه وقيل محل الخلاف في حالة تتبعها من المذاهب المدونة والافسق قطعا ولا ينافي ذلك قول ابن الحاجب كالا دعى من عمل بمسئلة بقول امام لا يجوز له العمل فيها بقول غيره اتفاقا لتعين عمله على ما دابق من آثار العمل الاول ما يلزم عليه مع انساني تركب حقيقة لا يقول بها كل من الامامين كتقايد الشافعي في مسيح بعض الرأس ومالك في طهارة الكلب في صلاة واحدة وقد ذكر السبكي في الصلاة في فتاويه نحو ذلك مع زيادة ايضاح فيه وتبعه جمع عليه حيث قالوا انما يمتنع تقليد الغير في تلك الحادثة بعينها لامثالها خلافا للشارح المحلى كأن أدنى شخص يمينونة زوجة بطلاقها مكرها ثم نكح بعد انقضاء عدتها أخنها مقادا أباحيفة في طلاق المكره ثم أفتاه شافعي بعدم الحنث فيمتنع عليه أن يطاء الأولى مقلدا للشافعي وان يطاء الثانية مقلدا للحنفي

فيجب العمل به وهو موافق في ذلك لقولهم العمل بالراجح واجب فاشتهر لان من أنه يجوز العمل لنفسه بالوجه الضعيف كقابل الاصح غير صحيح (قوله منع ذلك) أي التخير (قوله وقول الامام) أي بين قول الماوردي وقول الامام الخ (قوله وأجرى السبكي ذلك) أي تفصيل (قوله بخلاف المذاهب) أي أجرى التفصيل في غير المذاهب الاربعة الخ (قوله رتبة التكليف) أي عقدة (قوله والوجه خلافه) أي فلا يكون فسقا وان كان حراما ولا يلزم من الحرمة الفسق (قوله خلافا للشارح المحلى) أي في شرح جمع الجوامع (قوله بعد انقضاء عدتها الخ) لم يذكر هذا القيد ابن حجر وزاده الشارح اشارة الى أن أباحيفة بشرط لحة نكاح احدي الاختين بعد طلاق الاخرى انقضاء عدة المطلقة سواء كان الطلاق رجعيا أم بائنا (قوله فيمتنع عليه أن يطاء الأولى الخ) فندبرق بين هذه والصلاة المتقدمة بان الصلاة حال تلبسه بها لا يقول واحد من الامامين يمتنعها وجاله وطء كل واحدة منها يقول فيها بالجواز أحد الامامين

والله وسبقت احدهما بالسكون فقلت الواو ياء والتكسير والتصغير يردان الاشياء الى اصولها وقوله وسبقت لبيان حذف مطلق العجز والافهم هذا التصريف انما يدل على انه باق وقوله وبجي مما مبتدأ خبره لغة وهو جواب عما أورده الكوفيون عليهم في مجيئه غير ساكن الاول (قوله والقلب بعيد الخ) مراده به الرد على الكوفيين في ردهم على البصريين ما هم عنهم بأن الواقع في التصريف المذكورة فيه قلب مكافئ ثقل الواو من الصدر وحلت عجزا (قوله وأصله وسم) أي

(قوله لان كلام الامامين) فيه تطرق في الاولى اذ قضية قول الثاني فيها ان الزوجة الاولى باقية في صمته فالرجوع للاولى والاعراض عن الثانية من يرأبانه موافق لقوله فليتامل انتهى ابن قاسم على ابن حجر (قوله من غير ان يظاهر ما من) أي من جواز العمل لنفسه (قوله للشافعي رضي الله عنه) استعمال الترضي في غير الصحابة جائز كما هنا وان كان الكثير استعمال الترضي في الصحابة والترحم في غيرهم ثم رأيت في كلام الشارح قبيل باب زكاة ٣٣ النبات مانصه وبسن الترضي والترحم

على غير الانبياء من الاخبار قال في المجموع وما قاله

بعض العلماء من ان الترضي يختص بالصحابة والترحم

بغيرهم ضعيف انتهى (قوله فحيث أقول) أي

واذا أردت معرفة ما أين فحيث الخ (قوله وقد

يجهلون في بعضها وان لم يأخذوه من أصله) أي

ولا يد في نسبة ذلك لمذهب الشافعي من كونه

موافقا لأصوله والافينسب اليهم ولا يه من مذهبه

رضي الله عنه كما صرح به في شرح المذهب (قوله

كأنه امام القولين) أي فيقال فهما الوجهان اذا

كانا الواحد فقد يقولهما في وقتين أو وقت واحد وقد

يرج أحدهما وقد لا يرج على منوال ما تقدم في

لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ كما أوضح ذات الالدرج الله في فتاويه راداعا على من زعم خلافه غير ان يظاهر ما من (فحيث أقول في الاظهر أو المشهور وفي القولين أو الاقوال) الشافعي رضي الله عنه ثم قد يكون القولان جديدين أو قديمين أو جديدا وقديما وقد يقولهما في وقتين أو وقت واحد وقد يرج أحدهما وقد لا يرج (فان قوى الخلاف) لقوة مدركة (قلت الاظهر) المشعر بظهور مقابله (والا) بأن ضعف الخلاف (فالمشهور) المشعر بغرابة مقابله اضعف مدركة (وحيث أقول الاصح أو الصحيح في الوجهين أو الوجه) لاصحاب الشافعي يستخرجونهم من كلامه وقد يجتهدون في بعضها وان لم يأخذوه من أصله ثم قد يكون الوجهان لاثنين وقد يكونان لواحد والذان للواحد ينقسمان كاتقسام القولين (فان قوى الخلاف) لقوة مدركة (قلت الاصح) المشعر بجملة مقابله (والا) بأن ضعف الخلاف (فالصحيح) ولم يعبر بذلك في الاقوال تأدب مع الامام الشافعي كما قال فان الصحيح منه مشعر بفساد مقابله وظاهر ان المشهور أقوى من الاظهر وان الصحيح أقوى من الاصح (وحيث أقول المذهب في الطريقين أو الطرق) وهي اختلاف الاصحاب في حكاية المذهب كأن يحكي بعضهم في المسئلة قولين أو وجهين ان تقدم ويقطع بعضهم بأحد هاتم الراجح الذي عبر عنه بالمذهب اما طريق القطع أو الموافقة لها من طريق الخلاف أو المخالف لها كما سيظهر في المسائل وما قيل من ان مراده الاول وانه الاغلب ممنوع وان قال الاسنوي والركشي ان الغالب في المسئلة ذات الطريقين ان يكون الصحيح فهما موافق لطريقة القطع انتهى قال الرافي في آخر زكاة التجارة وقد تسمى طرق الاصحاب وجوها وذ كرمثله في مقدمة المجموع فقال وقد يعبرون عن الطريقين بالوجهين وعكسه (وحيث أقول النص فهو نص الشافعي رحمه الله) من اطلاق المصدر على اسم المفعول سمي بذلك لانه مرفوع الى الامام أو انه مرفوع القدر لتخصيص الامام عليه والشافعي هو حبر الامة وساطان الائمة أبو عبد الله محمد بن ادريس بن العباس ابن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد ريد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف جد النبي

نهاية ل انقسام القولين من قوله وقد يقولهما في وقتين أو وقت واحد وقد يرج أحدهما وقد لا يرج قال ابن حجر ثم ان كانت من واحد فالترجيح بما مر في الاقوال أو من أكثر فهو بترجيح مجتهد آخر (قوله كما قال) أي قاله في الاشارات في الروضة (قوله وان الصحيح أقوى من الاصح) اما بالنسبة للصحيح فتصحيح الاصح والظاهر أقوى تصحيحا من الصحيح والمشهور لان قوة مقابلهما تشعر بصرف العناية للصحيح صرفا كليا بخلاف المشهور والصحيح لضعف مقابلهما المتقن عن تمام صرف العناية للصحيح انتهى بكري رحمه الله تعالى (قوله وهي اختلاف الاصحاب) قال عميرة الظاهر ان مسمى الطريقة نفس الحكاية المذكورة وقد جعلها الشارح اسما للاختلاف اللازم لحكاية الاصحاب انتهى (قوله مراده الاول) هو قوله اما طريق القطع (قوله وذ كرمثله) أي النوى (قوله وقد يعبرون عن الطريق) أي تجوزا (قوله على اسم المفعول) أي منصوص

عند الكوفيين (قوله وأما قوله تبارك اسم ربك الخ) جواب عما يرد على قوله لكنه لم يشتهر بهذا المعنى كان قائلا بقوله كيف لم يشتهر به وقد ورد في القرآن من هذه الآية إذا المراد بالاسم فيها الذات بدليل اسناد تبارك اليه فأجاب بذلك (قوله لا يقال مقتضى حديث البعثة إلا في أن يكون الابتداء بلفظة الجلالة الخ) فيه منع ظاهر لأن لفظ الحديث الآتي كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه باسم الله الرحمن الرحيم ٣٤ بياءين وهو يقتضي أن يكون الابتداء بهذا اللفظ فالاشكال مدفوع

فلا يحتاج إلى جواب

صلى الله عليه وسلم والنسبة اليه شافعي لا شفعوي ولد بغزة التي توفي بها هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم سنة خمسين ومائة ثم حل إلى مكة وهو ابن سنتين ونشأ بها وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن عشرين سنة تفقه بمكة على مسلم بن خالد الزنجي وكان شديد الشقرة وأذن له مالك في الاقتداء وهو ابن خمس عشرة سنة ورحل في طلب العلم إلى اليمن والعراق إلى أن أتى مصر فأقام بها إلى أن توفاه الله شهيداً يوم الجمعة سابع شهر رجب سنة أربع ومائتين وفضائله أكثر من أن تحصى وأشهر من أن تستقصى (ويكون هناك) أي مقابله (وجه ضعيف أو قول مخرج) من نص له في تطهير المسئلة لا يعمل به وكيفية التخريج كما قاله الشافعي في باب التيمم أن يجيب الشافعي بمسألة من مختلفين في صورتين متشابهتين ولم يظهر ما يصلح للفرق بينهما فينقل الأصحاب جوابه من كل صورة إلى الأخرى فيحصل في كل صورة منهما قولان منصوص ونخرج المنصوص في هذه هو المخرج في تلك والمنصوص في تلك هو المخرج في هذه وحينئذ فيقولون قولان بالنقل والتخريج أي نقل المنصوص من هذه الصورة إلى تلك والمخرج فيها وكذلك بالعكس قال ويجوز أن يكون المراد بالنقل الرواية والمعنى أن في كل من الصورتين قولان منصوصا وآخر مخرجاً ثم الغالب في مثل هذا عدم إطباق الأصحاب على التخريج بل ينقسمون إلى فريقين فريق يخرج وفريق يمتنع ويستخرج فأرقيان الصورتين ليستند إليه والأصح أن القول المخرج لا ينسب للشافعي إلا مقيداً لأنه ربما يذكر فظاهر الورود في (وحيث أقول الجديد فالقديم خلافه أو القديم أو في قول قديم فالجديد خلافه) وانقدم ما قاله الشافعي بالعراق أو قبل انتقاله إلى مصر وأشهر رواته أحمد بن حنبل والزهري والكرائسي وأبو نوري وقد رجح الشافعي عنه رضي الله عنه وقال لا أجعل في حل من رواه عنى وقال الإمام لا يدل عد القديم من المذهب وقال الماوردي في أثناء كتاب الصداق غير الشافعي جميع كتبه القديمة في الجديد إلا الصداق فإنه ضرب على مواضع منه وزاد مواضع والجديد ما قاله بمصر وأشهر رواته البويطي والمزني والريبع المراءى والريبع الجيزي وحرمله ويونس بن عبد الأعلى وعبد الله بن الزبير المكي ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وأبوه ولم يقع للمصنف التعبير بقوله وفي قول قديم ولعله ظن صدور ذلك منه فيه وإذا كان في المسئلة قولان قديم وجديد فالجديد هو الممول به إلا في نحو سبع عشرة مسألة أفتى فيها بالقديم قال بعضهم وقد تتبع ما أفتى فيه بالقديم فوجد منصوصاً عليه في الجديد أيضاً وقد نبه في المجموع على شيئين أحدهما أن افتاء الأصحاب بالقديم في بعض المسائل محمول على أن اجتهدوا في إقامته اليه لظهور دليله ولا يلزم من ذلك نسبته إلى الشافعي قال وحينئذ فن ليس أهلاً للتخريج ينعين عليه العمل والفتوى بالجديد ومن كان أهلاً للتخريج والاجتهاد في المذهب يلزمه اتباع ما اقتضاه الدليل في العمل والفتوى مبيناً أن هذا رأيه وإن مذهب الشافعي كذا وكذا قال وهذا كله في قديم لم يعضده حديث لا معارض له فإن اعتضد بذلك فهو مذهب الشافعي فقد

(قوله والنسبة اليه شافعي) أي لقاعدة أن المنسوب للمنسوب يؤتى به على صورة المنسوب اليه لكن بعد حذف الياء من المنسوب اليه وإثبات بدلها في المنسوب (قوله لا شفعوي) أي كائناً به وكان الأولى له ذكره (قوله جد النبي صلى الله عليه وسلم) أي لاجد الإمام (قوله وكان شديد الشقرة) أي ابن خالد الزنجي أي فلقب بضدها فقبل له الزنجي (قوله ويكون هناك) أي في كلام غيره (قوله لا يعمل به) أي بالقول الآخر (قوله) ويجوز أن يكون المراد بالنقل الرواية أي المروي (قوله والمعنى أن في الخ) أي لقوله قال ويجوز الخ (قوله المقيداً) أي بكونه مخرجاً (قوله ربما يذكر) أي الشافعي (قوله وحيث أقول الجديد) بالنسب أي أذكر الجديد أو بالرفع حكايته لا قول أحواله (قوله وقال لا أجعل في حل) أي لا آذن له في نقله ذلك عنى بل أنهاء (قوله وقال الإمام)

أي إمام الحرمين (قوله إلا الصداق) أي كتاب الصداق (قوله إلا في نحو سبع عشرة مسألة) ص عبارة ابن حجر إلا في نحو عشرين مسألة وعبر بعضهم بنيف وثلاثين انتهى وقد يقال لا منافاة بأن يراد بالنحو ما يقرب من السبعة عشر

وقوله وانه لا يده الضمير فيه للذات (قوله لانه يوصف الخ) تعليل لقوله السابق والله أعلم الخ (قوله لا اشتقاق له) بلام قوله
فيما مر وأصله الخ الموافق لما عليه الاكثر والآخر في قوله من اجل لا اشتقاق له فلاقه لانه ربما أوهم أن قوله

(قوله فان لم يعلم فبأحدهما) أي لمسه دون القضايا والافتاء كما مر ومحل حيث تكافأ كما هو الفرض وهذا بناء على أن
النسخة بأحدهما بالدال المهمة اما على كونها بآخرهما قلنا في أن لم يعلم ما ربحه الشافعي وعلم المتأخر من القولين عمل به في
انقضاء والافتاء (قوله كما مر ايضاحه) أي في قوله ولعله أي القرافي أراد اجماع أئمة مذهبه الخ (قوله فالراجح خلافه) قال ابن
حجر وكان تركه ليه أن قوة الخلاف وضعفه فيه لعدم ظهوره أولا غراء ٣٥ الطالب على تأمله والبحث عنه ليقوى

تطره في المدرك والمأخذ
ووصف الوجه بالضعف
دون القول قاذبا انتهى
رجه الله (قوله الشامل
له ما تقدم) أي في قوله من
النفائس الخ (قوله وزاد
عليه) أي زاد قوله ينبغي
أن لا يخلى الخ ومعناه كما قال
عميرة أنه يطلب ويحسن
شر ما ترك خاؤه منها (قوله
وتحمل على أحدهما
بالقرينة) بقى ما لم تدل
قرينة وينبغي أن تحمل
على النذب أن كان التردد
في حكم شرعي والافعل
الاستحسان واللباقة
(قوله وأقول في أولها الخ)
المراد بالاول والآخر
معناها العرفي فيصدق
بما اتصل بالاول والآخر
بالمعنى الحقيقي وقوله والله
أعلم كأنه قصد التبري من
دعوى الاعلية انتهى عميرة
(قوله من غير تمييز) أجيب
عنه بأن اطلاقه محمول على

صح أنه قال إذا صح الحديث فهو مذهبي الثاني أن قوله ان القديم مرجوع عنه وليس بذهب
الشافعي محله في قديم نص في الجديد على خلافه اما قديم لم يتعرض في الجديد لما يوافقه ولا لما
يخالفه فانه مذهبه وإذا كان في الجديد قولان فالعمل بما ربحه الشافعي فان لم يعلم فبأحدهما
وان قالهما في وقت واحد ولم يبرج شيئا وذلك قليل أو لم يعلم هل قالهما معا أو من تبالزم البحث
عن أوجهما بشرط الاهلية فان أشكل توقف فيه كما مر ايضاحه (وحيث أقول وقيل كذا
فهو وجه ضيف والصحيح أو الاصح خلافه وحيث أقول وفي قول كذا فالراجح خلافه) وينبغي
قوة الخلاف وضعفه في قوله وحيث أقول المذهب إلى هنا من مدركه (ومنها مسائل) جمع
مسئلة وهي اثبات عرضي ذاتي لموضوع وله اعتبارات كثيرة منها أنه يستل عنه وهذا
الاعتبار يقال له مسئلة وباعتبار أنه يطلب بالدليل يقال له مطلوب إلى غير ذلك (نفسه أضفها
اليه) أي إلى المختصر (ينبغي أن لا يخلى الكتاب) أي المختصر وما يضم اليه (منها) صرح
بوصفها الشامل له ما تقدم وزاد عليه اظهار الامور في زيادتها فانها قارية عن التنكيت بخلاف
ما قبلها ولقطة ينبغي محتملة للوجوب والندب وتحمل على أحدهما بالقرينة (وأقول في أولها
قلت وفي آخرها والله أعلم) لتمييز مسائل المحرر وقد قال مثل ذلك في استدراك التصحيح
عليه وقد زاد عليه من غير تمييز كقوله في فصل الخلاء ولا يتكلم (وما وجدته) أي الناظر في
هذا المختصر (من زيادة لفظه ونحوها على ما في المحرر) بدون قلت (فاعتد بها) أي اجعلها
عمدة في الافتاء ونحوه (فلا بد منها) كزيادة كثير وفي عضو ظاهر في قوله في التيمم إلا أن
يكون بجرحه دم كثير أو الشين الفاحش في عضو ظاهر وكزيادة جامد في قوله في الاستنجاء وفي
معنى الجرح جامد ظاهر وقوله فلا بد منها أي لا فراق منها أولا محالة أولا عوض (وكذا
ما وجدته من الادكار مخالفا لما في المحرر وغيره من كتب الفقه فاعتمده فاني حققته من كتب
الحديث المعتبرة) في نقله كالصحيحين وبقية الكتب الستة لا اعتناء أهل الحديث بلفظه
بخلاف الفقهاء فاعلموا يعتنوا غالباً بالانسان طيب الناطق به ذين دفعا لثبوتهم أنهم أوفياء من
النساج أو من المصنف سها (وقد أقدم بعض مسائل الفصل المناسبة أو اختصار وربما
قدمت فصلا للناسبة) كتقديم فصل التخيير في جزاء الصيد على فصل الفوات والاحصار
(وأرجوان تم هذا المختصر) وقد تم والله الحمد (أن يكون في معنى الشرح للمحرر) أي لدقائقه

الغالب وقد علم من استقرار كلامه (قوله أولا عوض) هي الفاظ متساوية (قوله من الاذكار) جمع ذكر وهو لغة كل مذكور
وشرعا قول سبق لثناء أو دعاء وقد يستعمل شرعا أيضا لكل قول يشاب قائله انتهى ابن حجر وهو مخالف لما يأتي في قول
المصنف ولا تبطل بالذكر والدعاء إذا انظر من العطف التغاير إلا أن يقال إن الدعاء في عبارة المنهاج من عطف الخاص على
العام (قوله أن تم هذا المختصر) لم يقل الكتاب مع أنه أنسب إذا المرجو انتمام المختصر وما ضم اليه لا المختصر فقط كما قال
ينبغي أن لا يخلى الكتاب منها تعليلا للمختصر على ما ضم اليه لانه الأصل وهذا مما يدل على تقدم وضع الخطبة على وضع
الكتاب كما يأتي انتهى بكري رحمه الله وقوله على وضع الكتاب أي على وضع جملة الكتاب لما يأتي من قول الشارح بما
تقدم على وضع الخطبة

لا اشتقاق له مفهوم قوله من تجل وهو غير ضوابط وغرضه انه من تجل لا منقول جامد لا مشتق (قوله لان ذاته من حيث هي الخ) فيه انه لا يشترط في العلم اذا وضع بازاء مسمى الا حاطة بكنه ذلك المسمى والغرض من الوضع انه اذا اطلق ذلك العلم فهم منه ذلك المسمى ويكفي في ذلك علمه بوجه كما هو ظاهر (قوله اسمان بنيا للبالغة) يعني صفتين مشبهتين لان الصفة المشبهة هي التي يشترط ان تكون من لازم وجهها غير غير وانما اثر التعبير باسمين ليتزل على الراجح من كون الرحمن صار علما بالغلبة (قوله فاني لا احذف) في معنى التعليل (قوله ان يكون للبالغة) أي وحيث قصدت البالغة فلا يضر حذفه للفرعات لانه لم يرد حقيقة هوم النفي (قوله في الكلام) قدر ذلك لان الحرف لا يحسن تعليقه بالمسئلة انتهى عميرة رحمه الله (قوله والمراد به) أي بالحرف (قوله واكثر ذلك من الضروريات) ٣٦ أي ما ذكر من الدقائق الناشئة عن الاختصار انتهى عميرة (قوله

وخفي الفاظه وبيان مهمل صحيحه ومرايب خلافة ومهمل خلافة هل هو قولان أو وجهان أو طريقان وما يحتاج من مسائله الى قيد أو شرط أو تصوير وما غلط فيه من الاحكام وما صح فيه خلاف الاصح عند الجمهور وما اخل به من الفروع المحتاج اليها ونحو ذلك (قاني لا احذف) بالمعنى أي اسقط (منه شيئا من الاحكام أصلا) قال بعضهم لعل المراد الاصول اذ ربما حذف الفرعات انتهى ويستفاد هذا من نصب قوله أصلا على الحالية ويجوز أن يكون للبالغة في النفي مصدرا أي مستأصلا أي قاطعا للحذف من أصله من قولهم استأصله قطعه من أصله (ولان الخلاف ولو كان واهيا) أي ضعيفا جده انجازا عن الساقط (مع ما) أي أي بجميع ما اشتمل عليه معصوبايما (أشرت اليه من النفائس) المتقدمة (وقد شرعت) مع الشروع في المختصر (في جمع جزء لطيف على صورة الشرح لدقائق هذا المختصر) من جهة الاختصار (ومقصودى به التنبيه على الحكمة في المدول عن عبارة الحرر وفي الحاشية قيد أو حرف) في الكلام والمراد به الكلمة من باب اطلاق اسم الجزء على الكل ويصح ابقاء الحرف على بابه كزيادة المزة في أحق ما قال العبد (أو شرط للمسئلة ونحو ذلك) مما بينته (وأكثر ذلك من الضروريات التي لا بد منها) أي لا غنى ولا مندوحة عنها ومنه ما ليس بضروري ولكنه حسن كما قاله في زيادة لفظة الطلاق في قوله في الحيض فاذا انقطع لم يحل قبل الفرج لغير الصوم والطلاق فان الطلاق لم يذ كر قبل في المحرمات (وعلى الله الكريم اعتمادى) أي اتكالى في تمام هذا المختصر بان يقدرنى على اتمامه كما أقدرنى على ابتدائه بما تقدم على وضع الخطبة فانه لا يرد من سأله واعتمد عليه (واليه تقوى بى) وهو رد أمرى اليه وبرائتى من الحول والقوة (واستنادى) في ذلك وغيره فانه لا يخيب من قصده واستند اليه وقدم الجار والمجرور في الموضوعين لفائدة الاختصاص وهذا الكلام وان كانت صورته خيرا فالمراد به هنا النصرة الى الله والالتجاء اليه ونحو ذلك فان الجملة الخبرية تذ كر لا غرض غير لفائدة مضمونها الذي هو فائدة الخبر وغير لازم فائدة الخبر ثم قدر وقوع المطالب برجاء الاجابة فقال (وأسأله النفع به) أي بالمختصر في الآخرة (لى) بتأليفه (ولسائر المسلمين) أي بافهم بان يلهوهم الاعتناء به بعضهم بالاستغفار به ككتابة وقراءة وتفهم وشرح وبعضهم بغير ذلك كالاعانة عليه

التي لا بد منها) صفة كاشفة (قوله ولا مندوحة) تفسير لا غنى (قوله وعلى الله الكريم اعتمادى) اختلافوا في معنى الكريم على أقوال أحسنها ما قاله الغزالي في المقصد الاسنى ان الكريم هو الذى اذا قدر عفا وادأ وعدو في واذا أعطى زاد على منتهى الرجا ولا يبالي كم أعطى ولا من أعطى وان رفعت حاجتك الى غيره لا يرضى وان جافاه كاتب وما استقصى ولا يضيع من لاذبه والتجأ ويغنيه عن الوسائل والشفعا فن اجمع له ذلك لا بالتكاف فهو الكريم المطلق وقال أبو جعفر الكريم الصفوح عن الذنب وقيل المرتفع يقال فلان أكرم قومه أي أرفعهم منزلة وأعظمهم قدرا انتهى من هامش نسخة من شرح الاميرى

على المنهاج رحمه الله (قوله بان يقدرنى على تمامه) بضم الياء وسكون القاف مضارع أقدر لا مضارع بوقف التقدير اذ يقال أقدره الله وقوله كما أقدرنى قرينة على ذلك انتهى بكبرى (قوله وبرائتى من الحول) عطف تفسيرى (قوله والالتجاء اليه) عطف تفسير (قوله ثم قدر وقوع المطالب) فيه رمز الى سؤال تقديره كيف قال وأسأله الخ مع انه لم يتم والسؤال في النفع بالبعدوم ليس من أدب العقلاء فاجاب بانه لما قدر وقوع المطالب بسبب رجاء الاجابة قال ذلك اه بكبرى (قوله بان يلهوهم الاعتناء به) بيان لتقدير وجه عموم النفع وهو واضح فان قلت هل يتصور النفع به لمن مات قبل النوروى قلت نعم بان يشتغل به أحد من ذريته فتعود بركته على أبيه أو يتعلم حكما منه فيكون كذلك أو يعلم منه ان الميت تنفعه الصدقة والدعاء فيفعل ذلك اه بكبرى رحمه الله

لا صفة ومن غير بصفتين نظر الى الاصل (قوله من رحم) أي من مصدره وانما غير واباللفظ تقريبا ولضيق العبارة اذ ليس
مصدر واحد حتى يقول عليه فليس مبنيا على مذهب الكوفيين من ان الاشتقاق من الفعل ثم رأيت الشهاب ابن عبد
الحق في شرح البسملة سبق الى ما ذكرته مع زيادة لكنه جعل الـسـكـنة في المدول الى لفظ الفعل غير ما ذكرته فليراجع

(قوله البعض الذي منه المصنف رحمه الله) قال عميرة مبنى على ان العطف على جملة ما سبق فيكون المراد به العطف اللغوي
اه (اقول) دفع به ما أورد على الشارح من انه ان أراد عطفه على الياء في قوله غنى لم يصح قوله تكرره الدعاء الخ لانه انما
تكرره الدعاء للمصنف لا البعض الذي منه المصنف وان أراد انه عطف ٢٧ على أحبائي لم يصح أيضا لان البعض الذي تكرر

الدعاء له هو غير المصنف
الذي منه المصنف (قوله
واذ تعرض المصنف) أي
ولاجل (قوله وقبوله)
عطف تفسير ويؤخذ
من هذا وما يأتي أيضا
جواب حادثة وقع السؤال
عنها وهي ان ذميا حضر
عند جماعة من المسلمين
يذكرون أوصاف الاسلام
ومحاسنهم ويذمون
النصرانية ويبينون ما
يترتب عليها فقال الذي ان
كان ماتقولون حقا فانا
أشهد أن لا اله الا الله
وأشهد أن محمدا رسول
الله ثم وجد باقيا على دين
النصرانية فهل يكون
مرتدا بذلك أم لا وحاصل
الجواب ان ما أتى به لا يجرم
فيه بل هو معلق له على شيء
يرغم أنه لا يعرف حقيقته
بل يعتقده بطلانه وهذا مانع
من الجزم فلم يصح إيمانه
فلم يحكم برده وان كان
المعلق عليه حقا في نفس
الامر لان المنظور اليه

بوقف أو نقل الى البلاد أو غير ذلك ونفعهم يستتبع نفعه أيضا لانه سبب فيه وقال الجواليقي وابن
بري وغيرهما ان سائر نطاق أيضا الى الجميع ولم يذكر الجوهري غيره (ورضوانه غنى وعن
أحبائي) بالتشديد والله زجج حبيب أي من أحبهم (وجميع المؤمنين) من عطف العام على
بعض افراده كذا قاله الشارح والمراد بذلك العطف اللغوي تكرر به الدعاء لذلك البعض الذي
منه المصنف رحمه الله واذا تعرض المصنف لذكر المؤمنين والمسلمين ومعرفة المشتق متوقعة
على معرفة المشتق منه وهو هنا الايمان والاسلام فلنذكرهما على وجه الاختصار فالإيمان
تصديق القلب بما علم ضرورة بحجى الرسول به من عند الله كالتوحيد والنبوة والبعث
والجزاء واقتراض الصلوات الخمس والزكاة والصيام والحج والمراد بتصديق القلب به اذعانه
وقبوله والتكليف به وان كان من الكيفيات النفسانية دون الافعال الاختيارية انما هو
بالتكليف بأسبابه كالقاء الذهن وصرف النظر وتوجيه الخواص ورفع الموانع وذهب جمهور
المحدثين والمعتزلة والخوارج الى ان الايمان مجموع ثلاثة أمور اعتقاد الحق والاقرار به والعمل
بمقتضاه فمن أخل بالاعتقاد وحده فهو منافق ومن أخل بالاقرار فهو كافر ومن أخل بالعمل
فهو فاسق وفاظ وكافر عند الخوارج وخارج عن الايمان غير داخل في الكفر عند المعتزلة
والذي يدل على انه التصديق وحده انه تعالى أضاف الايمان الى القلب فقال كتب في قلوبهم
الايمان وقلبه مطمئن بالايمان ولم تؤمن قلوبهم ولمسايدخل الايمان في قلوبكم وعطف عليه
العمل الصالح في مواضع كثيرة وقرنه بالامام صلى فقال وان طائفتان من المؤمنين اقتسلا وايها
الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم وقال صلى الله
عليه وسلم اللهم ثبت قلبي على دينك وقال لاسامة حين قتل من قال لا اله الا الله هلا شقت عن
قلبه ولما كان تصديق القلب أمرا باطنا لا اطلاع لنا عليه جملة الشارع منوطا بالشهادتين
من القادر عليه قال تعالى قولوا آمنا بالله وقال صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى
يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدًا رسول الله رواه الشيخان وغيرهما فيكون المنافق مؤمنا
فيما بيننا كافر عند الله قال تعالى ان المنافقين في الدرك الاسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا
وهل النطق بالشهادتين شرط لاجراء أحكام المؤمنين في الدنيا من الصلاة عليه والتوالت
والمناجحة وغيرها غير داخل في معنى الايمان أو جزء منه داخل في معناه قولان ذهب جمهور
المحققين الى أولهما وعليه من صدق بقلبه ولم يتربلسانه مع تمكنه من الاقرار فهو مؤمن عند
الله وهذا أوفق باللغة والعرف وذهب كثير من الفقهاء الى ثانيهما أو ألزمهم الاولون بان من

في صحة الايمان ما يدل على الجزم لا على ما هو حق باعتبار نفس الامر ولا يشكل على هذا الحكم بالاسلام المؤذن اذ انطق
بالشهادتين لان نطقه بالاسلام يشتمل على تعليق جمل منه على الجزم فاحفظه ولا تتفرع بما نقل عن بعض أهل العصر من الاقتناء
بخلافه (قوله وان كان من الكيفيات) أي الايمان (قوله على انه) أي الايمان (قوله غير داخل) صفة لشرط أو خبر ثان عن قوله
النطق (قوله الى أولهما) هو قوله شرط لاجراء الاحكام الخ وهذا هو الرابع (قوله الى ثانيهما) هو قوله أو جزء منه داخل
في معناه

والنكات لا تراحم بل ما ذكره عند التحقيق يرجع إلى ما ذكره هذا كله ان كان لفظهم مفتوح الاول مكسور الثاني وان جعل مضموم الاول ساكن الثاني مصدر فلا اشكال كما اشار اليه الشهاب المذكور فاندفع ما في حاشية الشيخ (قوله يقتضي التفضل والاحسان) أي أو ارادة ذلك وقوله فالتفضل غايها أي أو ارادته (قوله التي هي انفعالات) يعني كيفيات اذ

(قوله فهو أعمال) بفتح الهمزة جمع عمل (قوله من الطاعات) بيان للأعمال (قوله ولهذا فسر النبي الخ) أي الإسلام والله اعلم **كتاب الطهارة** قال ابن حجر المستملة على وسائل أربعة ومقاصد كذلك وأفردها تراجم دون ثلاث انتهى وكتب عليه ابن قاسم لعل مراده بالوسائل المقدمات التي عبر بها في شرح الارشاد وقال وهي أي الوسائل أربعة وهي المياه والاولى والاجتهاد والنجاسات انتهى وبالمقاصد الموضوع والغسل والتيمم وازالة النجاسة وحينئذ فلهذا عدم الوسائل والمقدمات التراب كالمياه والاحداث كالنجاسات لكن يشك ٣٨ على هذا قوله وأفردها تراجم بالنسبة لازالة النجاسات الا أن يريد بيان النجاسة

ذاتا وازالة فيكون قد ترجم لازالة اه (أقول) قوله فلهذا الخ قد يقال لما كان التراب غير رافع بل هو مبيح لم يعمده فيما هو رافع والطهارة لما لم تتوقف على الحدث داغابل قد توجد بلا سبق حدث كالولود فانه ليس محدثا وان كان في حكمه ومع ذلك يطهره وليه اذا اراد الطواف به فلم تتوقف الطهارة عليه ومن شأن الوسيلة أن لا تنفك (قوله وهو الضم والجمع) أي مطلقا سواء كان لاشياء متناسبة أولا وقوله والجمع من عطف الاعم على الاخص لان كل ضم فيه جمع ولا عكس (قوله يقال كتب كتبا) أي يقال قولاً

صدق بقلبه فاخرته المنية قبل اتساع وقت الاقرار بلسانه يكون كافرا وهو خلاف الاجماع على ما نقله الامام الرازي وغيره لكن يعارض دعوى الاجماع قول الشفاء الصحيح انه مؤمن مستوجب للجنة حيث أثبت فيه خلافاً ما العاجز عن النطق به ما لم يحرس أو سكتة أو اخترام منية قبل التمكن منه فانه يصح ايمانه لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم وأما الاسلام فهو أعمال الجوارح من الطاعات كالنطق بالشهادتين والصلاة والزكاة وغير ذلك ولهذا فسر النبي صلى الله عليه وسلم لسانه جبريل عنه بقوله ان تشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن تحمدا عبده ورسوله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلا ولكن لا تنبر الاعمال المذكورة في الخروج عن عهدة التكليف بالاسلام الامع الايمان وهو التصديق المذكور فهو شرط للاعتداد بالعبادات فلا ينفك الاسلام المعتبر عن الايمان وان كان الايمان قد ينفك عنه كن اختارته المنية قبل اتساع وقت التلقظ هذا كله بالنظر الى ما عنده الله أم بالنظر الى ما عندهنا فالاسلام هو النطق بالشهادتين فقط فنأقربهما أجريت عليه أحكام الاسلام في الدنيا ولم يحكم عليه بكفر الا بظهور امارات التكذيب كالسجود اختيار السمس أو الاستخفاف بنبي أو بالمصنف أو بالكعبة أو نحو ذلك والله أعلم

كتاب الطهارة

الكتاب لغة مشتق من اكتب وهو الضم والجمع يقال كتب كتابا وكتبا ومثله الكتب بالمثلثة وقال أبو حيان وغيره انه غير صحيح لان المصدر لا يشتق من المصدر وأجيب بأنهم لم يريدوا الاشتقاق الاصغر وهو رد لفظ الى آخره متناسبة بينهما في المعنى والحروف الاصلية وانما أرادوا الاكبر وهو اشتقاق الشيء مما يناسبه مطلقا سواء وافقت حروفه أم لا كافي التلم والتلب وقد ذكرنا ان اليعس مشتق من مد الباع مع انه يائي

جاريا على طريقة اللغة وقوله كتب أي فكتب ثلاثة مصادر الاول مجرد والآخران مزيدان (قوله ومثله والباع الكتب) أي في ان معناه الضم والجمع وفي المصباح الكتب بفتحين القرب وهو يرى من كتب أي من قرب وتمكن وقد تبدل الباء ميماء فيقال من كتب وكتب القوم من باب ضرب اجتمعوا وكتبهم جمعهم يتعدى ولا يتعدى ومنه كتيب الرمل لاجتماعه (قوله انه غير صحيح) أي اشتقاقه من الكتب وقوله وغيره من الغير الاسنوي (قوله وهو رد لفظ) أي الاشتقاق الاصغر (قوله والحروف الاصلية) أي ومع رعاية الترتيب (قوله وهو اشتقاق الشيء) أي الاشتقاق الاكبر (قوله مما يناسبه مطلقا) أي وان لم يتوافقا في الحروف الاصلية والمعنى وعليه فهو هذا التفسير أعم من الاصغر فيجتمعا في هذه المادة فلا حاجة الى الاعتذار بما ذكره في شرح جمع الجوامع ما يقتضي التباين وعبارته والاصغر ليس فيه جميع الاصول انتهى وظاهره انه يشترط أن لا يكون فيه جميع الاصول في بيان الاصغر (قوله كافي التلم والتلب) التلم هو زوال بعض الحائط أو فحوه كزوال شفة الاناء والتلب ذكر عيوب الشيء انتهى مختار بالمعنى (قوله وقد ذكرنا) تأكيد للجواب

الانفعالات هي قبول الأثر كإبرار الشئ القابل للطبع فإذا طبع صار أثر الطبع فيه كذا (قوله فاطلق عليه الاسم وأريد غايته) يرد عليه أن المشبه في الاستعارة التمثيلية لا بد أن يكون مركبا ومنزها عن عدة أمور كالشبه به وكوجه الشبهه فالصواب تقرير المشبه هنا على غير هذا الوجه ونقل شيخنا في حاشيته هنا عن حواشي الكشف للسيد ما حاصله أن المترع في الاستعارة التمثيلية لا يشترط أن يكون من ألفاظ كلها مذكورة بل قد يكون من ألفاظ بعضها مذكور وبعضها مخيل (قوله كثرث

(قوله السعد التفتازاني) أي في شرح انصريف (قوله اسم لضم) كأن يقال ضم مسائل جملة مختصة بالخ وعليه قال الكتاب اصطلاحا خص منه لغة وعلى الثاني بينهما لتناسب بغير انحصار (قوله أو الجملة مختصة) أي مميزة أي لادال جملة أو جملة مختصة من دال العلم فلا يخالف ما اختاره السيد من أن المختارانه اسم للالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني (قوله فهو اما مصدر الخ) أي راجع لقوله لضم مخصوص (قوله أو اسم مفعول) هو وما بعده يرجعان لقوله أو الجملة والمراد أنه اما مصدر باق على مصدره أو هو بمعنى اسم المفعول الخ (قوله بمعنى الجامع للطهارة) زاد ابن حجر والإضافة لما يعني اللام أو بيانية وكتب عليه ابن قاسم قوله والإضافة الخ عبارة شرح العباب والإضافة على غير الثاني بمعنى اللام وعليه بيانية انتهى يتأمل هل وجد شرط البيانية وفي تخصيص معنى اللام بغير الثاني نظر (قوله ذكر شعائر) ٣٩ وفي نسخة شعائر (قوله المبحوث عنهما) دفع

لما قد يقال هلا ذكر الفقهاء

الكلام على الشهادات
للإبتداء بهم في الحديث
(قوله ولكونها) عطف على
قوله لخبر مفتاح الخ (قوله
أعظم شروط الصلاة الخ)
انظر ما سبب كون الطهارة
أعظم شروط الصلاة مع
توقف بعضها على الجميع عند
القسرة وعدم توقفها
على شيء منها عند الجوز وقد
يقال اعتناء الشارع بها
أكثر بدليل أن من فقد
الستره يصلي عاريا ولا
إعادة عليه بخلاف المحدث
ومن يبدنه نجاسة فإن كلال
منها يصلي لحرمه الوقت
ويعبدل قيل ليس لواحد

والباع وأوى وان الصدق مشتق من الصدق بفتح الصاد وهو الشئ الصلب لأنه أشبهه في قوته وصلابته انتهى ويرد الاعتراض ما صرح به السعد التفتازاني بقوله واعلم أن مرادنا بالمصدر هو المصدر المجرد لأن المزيد فيه مشتق منه لموافقته إياه بحروفه ومعناه اه واصطلاح اسم لضم مخصوص أو جملة مختصة من العلم مشتملة على أبواب وفصول غالبها هو اما مصدر لكن لضم مخصوص أو اسم مفعول بمعنى المكتوب أو اسم فاعل بمعنى الجامع للطهارة وقد اقتضت الأئمة كتبهم بالطهارة لخبر مفتاح الصلاة الطهور ومع افتتاحه صلى الله عليه وسلم ذكر شعائر الاسلام بعد الشهادات المبحوث عنهما في علم الكلام بالصلاة كما سيأتي ولكونها أعظم شروط الصلاة التي قدموها على غيرها لأنها أفضل عبادات البدن بعد الإيمان والشرط مقدم على الشروط طبعاً فقدم عليه وضعا ولا شك أن أحكام الشرع اما أن تتعلق بعبادة أو بعاملة أو بعناية كحكة أو بجناية لأن الغرض من البعثة نظم أحوال العباد في المعاد والمعيشة وانتظامها انما يحصل بكمال قواهم النطقية والشهوية والعنصرية فبما يبحث عنه في اللغة أن تعلق بكمال النطقية فالعبادة اذ بها كمالها أو بكمال الشهوية فإن تعلق بالكل ونحوه فالعاملة أو بالوط ونحوه فالنكاح كحكة أو بكمال العنصرية فالجناية وأهمها العبادة لتعلقها بالاشراف ثم المعاملة لشدة الحاجة إليها ثم المذاكحة لأنها دونها في الحاجة ثم الحماية لقلة وقوعها بالنسبة لما قبلها فرتبها إلى هذا الترتيب ورتبوا العبادة بعد الشهاداتتين على ترتيب خبر الصحيحين بنى الاسلام على خمس شهادة أن لا إله الا الله وان محمداً رسول الله واقام الصلاة وابتداء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت واختاروا هذه الرواية على رواية تقديم الحج على الصوم لأن الصوم أعظم وجوباً ولو جوبه على الفور ولتكرره

منهم صلاة على تلك الحالة والقبلة لا تشترط للمسافر في الفعل على ما هو مبين في محله والوقت انما يعتبر لوقوع الصلاة فرضاً لا لمطلق الصلاة حتى لو أحرمت طائفة دخول الوقت فإن خلافه انه قد تطلعت صلاته تقلاً مطلقاً (قوله مقدم على الشروط طبعاً) وضابطه ما يتوقف عليه الشئ وليس عليه تامة له (قوله في المعاد والمعيشة) بخلاف المصدر واسم الزمان ابن قاسم على الوجهة أقول والاقرب الثاني (قوله بكمال قواهم النطقية) أي الإدراكية انتهى ابن قاسم على ابن حجر وقال فيما كتبه على شرح الوجهة أي العقلية انتهى ومعناها واحد ثم قال وهل المراد بكمالها أنها تزيل نقصاً يكون لولاها أو أنها تفيد اعتبارها والاعتداد بها في نظر ولا مانع من إرادة الأمرين انتهى (قوله لتعلقها بالاشراف) وهو الباري سبحانه وتعالى (قوله على هذا الترتيب) ولا يتعرضوا في هذه الحكمة لأفرائض لئلا يكونوا علماء مستقلاً أو ليعلموا من المعاملات حكماً مرجعها فسميت التركات ولا شبهة بالمعاملات وأخرى القضاء والشهادات والدعاوى والبيانات لتعلقها بالمعاملات والمناكحات والجنابات (قوله وعلى تقديم الحج) يظهر من سياقه انما في الصحيحين أيضاً وهو كذلك فقد نقله عنهما في الأربعين النووية

يغريان) أي جيعان وهما صفتان مشبهتان كصدور هذان أي عطشان (قوله واقتدا الكتاب العزيز وجملا الخ) عائدان للبداية
 البسمة والجدلة بخلاف قوله السابق أداء لخلق شيء مما وجب الخ ويصح كونه علة لهما أيضا لأن البسمة أيضا متضمنة للشكر
 لأنه الوصف بالجبل وفيها ذلك من وصفه تعالى بالرجة على الوجه المتقدم (قوله وفي رواية بحمد الله) الذكوة في ذكرها فائدة عدم

(قوله بضمها فيهما) ويقال أيضا يظهر يظهر بكسرهما في الماضي وفصحها في المضارع إذا اعتسل لا مطلقا وعدم عمومها في هذا
 الاستعمال لم يذكرها الشارح رحمه الله (قوله والخالص) عطف تفسير (قوله وشرعا) ظاهره أن هذا التعريف للاصحاب
 وقال ابن قاسم على المنهج أن هذا التعريف للشراب الرمي استنباطا من كلامهم ولعل عدم عز والشارح إياه لو لده لكونه
 لما كان مستنبطا من كلامهم مع نسبة الهم هذا وعبر عن معنى الطهارة المقابل للغوى بقوله وشرعا وعن معنى الكتاب
 بقوله واصطلاحا بناء على ما هو المعروف من أن الحقيقة الشرعية هي ما تاتي معناه من الشارع وإن ما لم يتلق من الشارع
 يسمى اصطلاحية وإن كان في عبارات الفقهاء اصطلاحية على استعماله في معنى فيما بينهم وإن لم يتلقوا التسمية به من
 كلام الشارع نعم قد يستعملون الحقيقة الشرعية كما قاله ابن قاسم في حاشيته على البهجة في باب الزكاة فيما وقع في كلام الفقهاء
 مطلقا هـ ذو يذني أن يعلم أن التقسيم لغير اللغوية في الأصل إنما هو لغوية عامة وخاصة لكن غلب استعمال العرفية
 كما قال المضد على ما نقله ابن قاسم عنه ٤٠ في شرح الورقات في العامة وتسميه الخاصة بالاصطلاحية فساد كره الشارح

هنا تبع الشارح جري فيه
 على ذلك وقال ابن حجر
 إطلاق الطهارة على الأول
 حقيقة وعلى الثاني مجاز
 من إطلاق اسم السبب
 على المسبب انتهى وههنا
 مسألة أصولية ذكرها
 الرازي عند قوله تعالى
 أولئك الذين اشتروا
 الضلالة بالهدى هي أن
 الشارع اخترع معنى
 شرعية واستعمل فيها ألفاظا
 موضوعية في اللغة لعمان
 أخرى فهل هي حقائق
 شرعية أو مجازات لغوية

في كل عام والطهارة مصدر يظهر بفتح الهاء وضمها والفتح أفصح يظهر بضمها فيهما وهي لغة
 النظافة والخالص من الأدران حسية كانت كالانجاس أو منوية كالغيوب وشرعا والالتماع
 المترتب على الحدث أو الخبث أو الفعل الموضوع لفائدة ذلك أو لفائدة بعض آثاره كالتييم فانه
 يفيد جواز الصلاة الذي هو من آثار ذلك فهي قسمان ولهذا عرفت في النوى وغيره باعتبار
 القسم الثاني بأن يقع حدث أو إزالة نجس أو ما في معناها وعلى صورتها كالتييم والإنسال
 السنوية وتجديد الوضوء والغسل الثانية والثالثة وتنقسم الطهارة إلى عينية وحكمية
 فالعينية ما لا تجاوز محل غسل الوجه كغسل الخيط والحكمية ما تجاوز ذلك كالوضوء
 وقد دبرت عادة أئمتنا رضي الله عنه بانه إذا كان في لباب آية أو حديث أو أثر ذكره ثم ترتب
 عليه مسائل الباب وتبعه الرافعي في المحرر وحذف ذلك المصنف من المتأخر احتصارا غير أنه
 اقتضه بالآية الآية تبركا واستدلالا وقدمه هـ لأن الدليل إذا كان عاما مرتبته التقديم فلهذا
 قال (قال الله تعالى وأترلنا من السماء ماء طهورا) أي مطهورا ويعبر عنه بالطلق وعدل
 عن قوله تعالى ويترل عليكم من السماء ماء ليطهركم به وإن قيل يا صرح جنتها ليفسد بذلك أن
 الطهور غير الطاهر إذ قوله تعالى وأترلنا من السماء ماء دل على كونه طاهرا لأن الآية سبقت
 في معرض الامتنان وهو سبحانه لا يمتن بنجس وحينئذ فيكون الطهور غير الطاهر والالزم

لأن الشارع أن غير وضع اللغة ووضعها تلك المعاني الشرعية فهي حقائق شرعية لا معنى للحقيقة التأكيد

الشرعية إلا اللفظ المستعمل فيما وضع له في الشرع وإن لم يغير وضع اللغة واستعمالها في تلك المعاني له لغة بينهم فهي مجازات
 لغوية وحينئذ لو كانت العلاقة التشبيهية تكون استعارات لا محالة انتهى (قوله زوال المنع المترتب) وهو حرمة الصلاة مثلا
 (قوله وهي قسمان) أي الطهارة (قوله ولهذا عرفت في النوى) صريح في أن الرفع والإزالة المذكورين في تعريف النوى
 المذكور هما نفس نحو الوضوء والغسل وصب الماء على الثوب لكن قد يتوقف في أن الوضوء مثلا هو نفس الرفع بل الرفع يحصل
 به وليس نفسه فليتأمل انتهى ابن قاسم على شرح البهجة (قوله باعتبار القسم الثاني) هو قوله أو الفعل الموضوع (قوله أو إزالة
 نجس) أي حكم الخ ويقال عينا أو أثرا (قوله وعلى صورتها) عطف تفسير انتهى ابن قاسم على ابن حجر (قوله كالتييم) مثال لما في
 معنى رفع الحدث ومثال ما في معنى النجس الدباغ وانقلاب الخرج حلا (قوله والاعسال السنوية) هو وما بعده من تجديد الوضوء
 مثال لما هو على صورة رفع الحدث (قوله والغسل الثانية) مثال لما على صورتها (قوله فالعينية ما لا تجاوز) أي تتعدى
 (قوله وهو سبحانه لا يمتن بنجس) يتأمل في المانع من جهة الامتنان بشئ وإن قام غيره مقامه وهذا وجه الاستدلال بأن يقول
 ثبتت الطهارة بالماء ولم تثبت بغيره ولا مدخل للقياس لظهور الفرق انتهى ابن قاسم على المنهج (قوله والالزم

اشتراط لفظ الحمد الذي أفادت اشتراطه الرواية الأولى ونكتته رواية بالحمد بعد هذه أفادة عدم اشتراط لفظ الجلالة في أداء الحمد نكتة الرواية الأخيرة انما نص في المقصود لان ما هنا كلام بناء على الصحيح من ان معنى الكتب الالفاظ باعتبار دلالتها على المعاني (قوله قال بعضهم) هو البياض في تفسيره وانظر ما معنى عدم اعتباره شرعا (قوله ألا ترى أن الامر) المراد به امر خاص هو الذي يجزئ غير الله كالذبح للصنام بما أفاده شيخنا في حاشيته وحينئذ فلا يتم به المدعى لان المدعى أن ما لا يذكر فيه اسم الله

التأكيدي أي لو جعل الطهور يعني الظاهر لزم التأكيدي لان الطهور مستفاد من لفظ الماء على ما مر بخلاف ما لو أريد به الطهور فلا يكون تأكيديا بل تأسيسا لانه أفاد معنى لم يقدم ما قبله وهو المراد بالتأسيس (قوله بكسر الجيم وفتحها) أي مع فتح النون وقوله مع كسر النون الخ أي مع اسكانها فتصير اللغات أربعة وفي القاموس لغة خامسة وهي كعضد انتهى (قوله أي رفع حكمه) انما يحتاج الى هذا لتقدير اذا أريد بالحدث الاسباب أما ان أريد الامر الاعتباري أو المنع فلا حاجة اليه بل لا يستقيم وسيأتي له التصريح بان المراد الامر الاعتباري وعليه فكان الأولى ترك هذا المقدور وله قدره ليعتبر وجه التعبير بالرفع في النجس كما أشار اليه بقوله وهو يعني من عبر في الخ (قوله وهو) أي رفع حكمه (قوله والشرط في اللغة العلامة) سيأتي له في باب شروط الصلاة ان ما فسر به الشرط هنا موافق للغة خلافا لقول شيخ الاسلام ان العلامة معنى الشرط بالفتح وأما الشرط بالسكون فعناه الزام الشيء والتزامه (قوله اذ لا يرفع) أي هذا الامر الاعتباري ٤١ (قوله وهو ما بطل الوضوء) انما سمي أصغر لقلة

ما يحرم به بالنسبة لما يحرم بالجنابة والحيض وسمى الحيض أكبر لكثرته ما يحرم به بالنسبة لغيره والجنابة متوسطة لتوسط ما يحرم بها بين الطرفين فانه يحرم بها قراءة القرآن والمكث في المسجد ولا يحرمان بالأصغر والحيض يحرم به ذلك والصوم والوطء ونحوه (قوله لما بال الاعرابي) هو الاقرب من حابس أو ذوالخويصرة قاله المناوي في شرح التحرير واقتصر ابن حجر في التفتة على الثاني لكونه قيد

التأكيدي والتأسيس خير منه (يشترط رفع الحدث والنجس) بكسر الجيم وفتحها وباسكانها مع كسر النون وفتحها أي رفع حكمه وهو يعني من عبر في النجس بالأزالة والشرط في اللغة لعلامة وفي الاصطلاح ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجوده ولا عدمه لذاته والحدث لغة الشيء الحادث وشرعا يطلق على ثلاثة أمور كما سيأتي في باب الاحداث أحدها وهو المراد هنا انه أمر اعتباري يقوم بالأعضاء يمنع صحة نحو الصلاة حيث لا امر يخص اذ لا يرفع الماء ولا فرق في الحدث بين الأصغر وهو ما بطل الوضوء والمتوسط وهو ما أوجب الغسل من نحو جاع أو أكبر وهو ما أوجب من نحو حيض والنجس لغة الشيء المبعوث وشرعا مستقذر يمنع صحة نحو الصلاة حيث لا امر يخص (ماء مطلق) أما في الحدث فلقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا فاوجب التيمم على من فقد الماء فدل على انه لا يحصل بغيره وأما في النجس فلقوله صلى الله عليه وسلم لما بال الاعرابي في المسجد صبوا عليه ذنوبا من ماء والذنوب بفتح الدال المعجمة الدلو الممتلئة والقريبة من الامتلاء ماء والمأمور لا يخرج عن عهده الامر الا بالامتنال وقد نص على الماء فهو اما تعبد لا يعقل معناه أو لما حوى من الرقة واللطافة التي لا توجد في غيره بدليل انه لا يرسب للصافي منه ثقل باعلاؤه بخلاف الصافي من غيره ومن ثم قال بعض الحكماء لا لون له وما يظهر فيه لون ظاهري أو مقابله لانه جسم شفاف وقال الرازي ل له لون ويرى ومع ذلك لا يحجب عن رؤية ما وراءه واقتصر على الحدث والنجس لانهما الاصل والا فيشترط لسائر الطهارات

٦ نهايه ل بالتميمي وهو مخالف لما في الاصابة ولما في القاموس فانه قال ذوالخويصرة اثنا أحدهما تميمي والثاني يماني فالاول خارجي ليس يماني والثاني هو الصحابي البائل في المسجد انتهى بالمعنى فليراجع وعبارته ذوالخويصرة اليماضي صحابي وهو البائل في المسجد والتميمي حرقوس بن زهير ضئفي الخوارج أي أصلهم وفي البخاري فاباه ذوالخويصرة وقال مرة فاتاه عبد الله بن ذي الخويصرة وكانه وهم انتهى (قوله صبوا عليه ذنوبا من ماء) على حذف مضاف أي مظهر في ذنوب ومن تبعضية أو هي مع مدخولها في محل نصب على الحال انتهى عميرة انتهى زيادي لا يقال لا يحتاج اليه مع قوله والذنوب اسم للدلو الخ لا نقول لما كان الذنوب له الاطلاق منها انه يطلق في اللغة على الدلو فقط لا بقيد كونه ممثلا ماء وعليه يفيد بشد الحبل عليه فلماذا قيد في الحديث بقوله من ماء وفي نسخة اسقاط قوله ماء وعليها فلا حاجة لما ذكر (قوله الدلو الممتلئة) يفيد أن الدلو مؤنثة وفي المختار انما تؤنث وتذكر وعبارته والذنوب بالنصب وهو أيضا الدلو المملأ ماء وقال ابن السكيت التي فيها ماء قريب من المملأ تؤنث وتذكر ولا يقال لها وهي فارغة ذنوب انتهى وفي القاموس ما يصرح بأنه يقال له مطلقا فيه ماء أم لا انتهى (قوله فهو ما تعبد) أي الماء يعني الاعتداده دون غيره (قوله ثقل باعلاؤه) الثقل بضم المثلثة ما سفل من كل شيء انتهى مختار

غير معتبر شرعاً لهم من أن يذكر فيه غير اسم الله تعالى أولاً يذكرون في تعريف الحمد الغوى غيره على الجمل الاختياري وفي تعريف العرف بسبب كونه منعماً الخ) صرح في أن الثناء لا في مقابلة شيء لا يكون حمد الغوى ولا عرفياً وهو يناق في تصریحهم بأن الحمد لا في مقابلة شيء مندوب وفي مقابله واجب ولعل مرادهم بالشئ النعمة المتعدية وهي الفاضلة (قوله

(قوله وشمل) أي النجس (قوله بشرطه الآتي) أي وهو امتزاجه بالتراب (قوله من غليان الماء) أي كما صرح به النووي وأما خالفه صاحب العباب (قوله على صورة حيوان) زاد ابن حجر وليس بحيوان فإن تحقق أي كونه حيواناً كان فحسباً لأنه في انتهى (قوله ولو من زمزم) عبارة ابن حجر ولا يكره الظاهر زمزم ولكن الأولى عدم إزالة النجس به وبخزم بعضهم بحرمة ضعف بل شاذ (قوله وخرج به) ٤٢ أي بالماء (قوله ما لا يسمى ماء) قال ابن حجر وخرج بالماء من حيث تعلق الاشتراط

به انتهى ودفع بذلك ما أورد عليه من أن الماء لقب ولا مفهوم له على الراجح (قوله مما يصلح للامرين) أي فيحمل عليهما إذا لم يمنع (قوله بين تلك المعاني) وهي الحلال والحرام وهما معاً (قوله لأنه إن حمل على المشترك) كما قيل به وعليه إمامنا لشأني وقوله عموماً أي بأن يجعل تلك المعاني مدلولاً للفظ المشترك بالمطابقة وقوله والآي وأن قلنا لا يحمل عموماً بل هو مجمل فيحمل هذا القول حيث لم تقم قرينة تدل على حمله على جميع معانيه وهذا قد قامت على حمله القرينة وهي السياق والنبوي وقوله بقرينة السياق خبر قوله حمله وهو متعلق بمحذوف تقديره واجب (قوله فظاهر) أي واضح الرتبة (قوله واعترض ثانياً) أي على المصنف أيضاً

غير التيمم والاستحالة الماء المطلق وشمل النجاسة بأنواعها ولو مخففة أو مغلفة بشرطه الآتي ودخل في الماء جميع أنواعه بأي صفة كان من أحمر وأسود وكذا امتصاعاً من يحار من رقع من غليان الماء ونابع من زلال وهو شيء ينعمه من الماء على صورة حيوان وشملت عبارة الماء النازل من السماء والنابع من الأرض ولو من زمزم والماء النابع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم وهو أشرف المياه وخرج به ما لا يسمى ماء كتراب تيمم وحجر الاستنجاء وأدوية دباغ وشمس وريح ونار وخل ونيذو غيرها وخرج بمطلق المستعمل وسيأتي في كلامه قال في القائلين وعدل عن قول أصله لا يجوز في قوله يشترط لأنه لا يلزم من عدم الجواز الاشتراط واعتبر بأنه قد ذكر في شرح المذهب أن لفظة يجوز تستعمل تارة بمعنى الحل وتارة بمعنى الصحة وتارة بمعنى ما وهذا الموضع مما يصلح للامرين وأجيب بأن لفظة يشترط تقتضي توقف الرفع على الماء ولفظة لا يجوز مترددة بين تلك المعاني ولا قرينة فالتعبير يشترط أولى ورد يمنع التردد لأنه إن حمل المشترك على جميع معانيه عموماً فظاهر والأخف حمله على جميعها هنا بقرينة السياق والنبوي واعتراض ثانياً بأن تعبير المحرر أولى لأنه لا يمتنع على نفي الجواز بغير الماء بمتطوفاً وتعريف الكتاب أنما يدل على ذلك بواسطة أن الاتيان بالعبادة على غير وجهها حرام للتعبد وأجيب بأنه إذا عارض هذا أن الغرضان فالتعبير بما يصريح بالمقصود وهو اشتراط الماء للتطهير أولى وعبارة بعضهم لا يرفع الحدث ولا يزال الخبث بالاستقلال إلا بالماء واحترز بقيد الاستقلال عن التراب في غسالات الكتاب فإنه إزالة نجاسة بغير الماء لكن لا مستقلاً وقد يقال لا نسلم أنه بغير الماء بل به مع انضمام غيره له (وهو) أي الماء المطلق (ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد) لازم فشمع المتغير كثيراً بما لا يضر كطين وطحلب أو بجوار إذا أهل اللسان لا يمنعون من إيقاع اسم الماء المطلق عليه فسلم أنه مطلق لأنه غير مطلق وإنما أعطى حكمه وخرج المستعمل لأنه ليس بمطلق والقليل المتنجس بالافاق والمؤثر هو القيد اللازم من إضافة كاء ورد أو صفة كاء دافق وماء مستعمل أو متنجس أو لام عهد كالماء في قوله صلى الله عليه وسلم نعم إذا رأت الماء أي التي فلا أثر للقيد المنفك كماء البئر والبحر ويجزئ الرفع به ولو ثلجاً أو برداً إن سال في مقسول والأجزاء في مسح وبما ينعمه لماء أو حجر أو لو لجوهره أو لسبحو خة الأرض ويلزم محذوفاً ونحوه إذا بدو ونحوه ملح ما في أن تعين وضاق الوقت ولم تزد مؤنثه على ثمن مثل الماء هناك

(قوله وعبارة بعضهم) تأييد لكلام المحرر (قوله بلا قيد) أي مع العلم بالحال عند أهل العرف واللسان (قوله وإنما أعطى حكمه) هذا مشعر بجريان الخلاف في الجوار ومأمعه والذي في شرح المنهج يقتضي تخصيص الخلاف بالتراب والماء المائي وأن المتغير بغيرهما محال لا يضر المتغير به مطلق قطعاً ليراجع (قوله القليل المتنجس) أي لأن من علم بحالهما يمتنع من إطلاق الماء عليهما (قوله والآجزاء في مسح) كالرأس مثلاً (قوله وبما ينعمه لماء) أي ويجزئ الرفع بما ينعمه الخ (قوله وضاق الوقت) أي بحيث لم يبق ما يزيد على الالة كالماء بعد الوضوء وإذا بدو الماء فينشد نجيب إذا بدوته وإن خرج الوقت بأشغاله بذلك ولا يتيمم لأنه واجب للماء

وعرفا) معطوف على لغة وقسم له وحسب اسمها اللفظي فيصير تقدير الكلام والجد اللفظي لغة ما هو وعرفا فعل الخ وظاهر ان هذا لا يصح اذا الفعل اعم من أن يكون لفظيا وغيره كما سيأتي فلا بد من تأويل في العبارة (قوله يني عن تعظيم المنعم) لا ينبغي ان الانباء معناه الاخبار والدلالة مثلا وانظر ما معنى اخبار الجنان أو دلالة بالهنا المعنى المقابل لـ اخبار اللسان والاركان أو دلالة لهما

(قوله ولو على المحل) أي وسواء كان السدر مختلط بالماء الذي قصد التطهير به أو كان على المحل الذي قصد تطهيره (قوله المغسول) هو معتبر في الجميع وانما قيد به في السدر لجريان العادة بالتنظيف به وخرج به ما لو اريد تطهير لسدر نفسه فتغير الماء به قبل وصوله الى بقية أجزائه فانه لا يضر لكونه ضروريا في تطهيره (قوله وصف الخليط المفقود) ينبغي ان المراد انه لو قدر تغير ضرر والا فله الاعراض عن التقدير واستعماله اذ غاية الامر أنه شاك في التغير المضر والشك لا يضر انتهى ابن قاسم على ابن حجر وقوله المفقود فضيته أنه لو لم يخالف الماء في الاصل الا في صفة واحدة فرضت دون غيرها كما لو كان له ريح وفقد فلا يقدر غيره وقضية قوله ومعلوم انه لا بد الخ خلافا ثم قضية تأخير قوله ومعلوم عن كلام الروياني وابن أبي عسرون تفريعه عليهم ما ينبغي تحصيله بكلام ابن أبي عسرون (قوله كلون العصير) أي عصير العنب أبيض أو أسود (قوله وريح اللاذن) هو بالذال المفتوحة المجمة كافي القاموس (قوله واعتبر الروياني) والفرق بين القولين ٤٣ انه على كلام ابن أبي عسرون يعتبر أوسط

الصفات وان لم يشبه صفة

الواقع فاء الورد المنقطع

الرائحة يفرض على كلامه

من اللاذن وعلى كلام

الروياني يعتبر بما ورد له

رائحة لانه أشبه بالخلاط

وقوله لا بد من عرض الخ

قد يخالف ما اقتضاه قوله

فرض وصف الخليط

المفقود الا أن يخص ما

هنا بما لو كان الواقع في

الاصل له الصفات الثلاثة

وفقدت أوليس له صفة

كالمستعمل قائل

فانه بعيد (قوله حكم

بطهوريته) قضيته انه

(فالتغير يستغنى عنه) طاهر مختلط كزعفران تغير اجمع اطلاق اسم الماء غير طهور (بان يحدث له بسبب ذلك اسم آخر ويليه وصف الاطلاق بخص ونورة وزرنيخ وسدر ولو على المحل المغسول وحجر مدقوق وسواء كان التغير حسيا أم ثمة ديريا فلو وقع في الماء مائع طاهر يوافقه في صفاته فرض وصف الخليط المفقود مخالفا في أوسط الصفات كلون العصير وطعم الزمان وريح اللاذن كذا قاله ابن أبي عسرون واعتبر الروياني الاشبهه بالخليط ومعلوم انه لا بد من عرض جميع الاوصاف على الماء فان لم يغيره حكم بطهوريته فان كان الخليط نجسا في ماء كثير اعتبر بأشد الصفات كلون الحبر وطعم الخل وريح المسك اغلظها ونما اعتبر بغيره لكونه لموافقته لا يغير فكان كالحكومة لما لم يمكن اعتبارها في الحد بنفسه قدرناه رقيقا لم قدر الواجب فان لم يؤثر فهو طهور وله استعمال كله ويلزمه تكميل الماء الناقص عن طهارته الواجبة به ان تعين له لو انغمس فيه جنب ناويا وهو قليل صار مستعملا كما لا يدفع عن نفسه النجاسة وحينئذ فقد جعلنا المستهلك كالماء في اباحة التطهير به ولم نجعله كذلك في دفع النجاسة عن نفسه اذ اوقعت فيه وعدم صيرورته مستعملا بالانغماس والفرق بينهما ان دفع النجاسة منوط ببلوغ الماء قلتي ومعرفة بلوغ الماء ما يمكنه مع الاختلاط والاستهلاك ورفع الحدث والنجس منوط باستعمال ما يطلق عليه اسم الماء ومع الاستهلاك الاطلاق ثابت وانه تعامل الخالص غير ممكن فلم يتعلق به تكليف واكتفى بالاطلاق ولو حلف لا يشرب ماء

لا يحكم بطهوريته الا بعد فرض الاوصاف لكن في حاشية ابن قاسم على ابن حجر مانعه ينبغي ان المراد الى آخر ما تقدم (قوله كلون الحبر) وسكت عن حكاية الخلاف بين ابن أبي عسرون والروياني ولا مانع من مجيئه ثم ذكر هذه هنا للاستطراد والا فمحلها قول المصنف بعد فان غيره الخ (قوله ونما اعتبر بغيره) أي الخليط (قوله فان لم يؤثر) أي الخليط (قوله عن طهارته الواجبة به) أي الطاهر الذي لم يؤثر في الماء باختلاطه به لا حسا ولا تقدير (قوله ان تعين) أي ما لم ترد مؤنته على ثمن الماء المفقود كما يصرح به فيما يأتي عند قول المصنف أو ما عورده توصأ بكل مرة (قوله صار مستعملا) أي وارتفع حدثه (قوله ولو حلف لا يشرب ماء) ظاهره انه لا فرق بين الحلف بالله والطلاق وهو ظاهر وخرج بقوله ماء ما لو قال هذا فانه يحنت به وان خرج بغيره وتغير بخلاف ما لو قال هذا الماء فانه انما يحنت به اذا شربه على حاله بخلاف ما لو مزج بسكر أو نحوه بحيث تغير كثير وهذا التفصيل يؤخذ مما لو حلف مشيرا الى حنطة حيث فرقوا فيه بين ما لو قال لا آكل من هذه فصحت بالا كل منها وان خرجت عن صورتها فصارت دقيقا أو خبزا وما لو قال لا آكل من هذه الحنطة فانه لا يحنت بأكله منها اذا صارت دقيقا أو خبزا وهذا كله اذا أشار اليه قبل المزج فان أشار اليه بعده فهل يحنت بشربه منه أولا فيه نظر والا فرب الثاني لان المسمى لم يوجد فلا تنظر للاشارة بالصورة الحاضرة والا فصحت كما لو قال نويت الاقتناء يزيد هذا أو بان غيره فانه يصح حيث علق الاشارة بالصورة الحاضرة

ر له وغيرها) أي وهو الفضائل على ما قدمه (قوله على الشاكر) أي وغيره كما هو كذلك في بعض النسخ لكن في أوائل تفسير
الغفران أرى اختياراً شريفاً ووصول النعمة إلى الشاكر في تحقيق الشكر اللغوي فإن كانت النسخة الأولى نسخة الشيخ فلهذا

(قوله المتغير المذكور) أي ولو تقدير يومه المزوج بالسكر (قوله أو نحوه) كالماء يعمل (قوله لم يحنث) يفيد عدم الحنث
بشرب المتغير تقدير أو هو ظاهر وأفتى به شيخنا الطبري انتهى ابن قاسم على المنهج (قوله ولو وكل من يشتري له ماء) ظاهر
هذا السياق أنه في مسألة التوكيل لو اشترى له وكيله ماء متغيراً بما لا يؤثر ولو تغير كثيراً وقع الشراء له أي لو وكل وهو يتغير
فيه نظر ولا يبعد الخيار حيث اختلف الغرض من انتهى سم على شرح البهجة رحمه الله تعالى (قوله فاشترى) أي المتغير
وقوله لم يقع ظاهره وإن جهل الوكيل حاله ولعل وجهه أن الأذن لم يشمل له عدم صدق اسم الماء عليه فلا ينافي ما يأتي في
الوكالة في كلام المصنف من أن الوكيل لو اشترى معيلاً لا يعلم عيبه وقع للوكيل سواء ساوى لثمن الذي اشترى به أو نقص عنه
(قوله لم يقع للوكيل) أي ولا للوكيل أن اشترى ٤٤ بعين الثمن فإن اشترى في الذمة وقع له وإن سمي الموكل (قوله وقد أفتى به

الدرجة الله تعالى) قال
ابن قاسم في حاشية شرح
البهجة به ما ذكر وقد
يشكل عليه أنه لو صب ماء
وقع فيه ما لا نفس له سائلة
حيث لم ينجس على غيره لم
ينجس مع أنه القاء ميتة
تنجس إلا أن يفرق بأن
القاء الميتة المذكورة إنما
ينجس إذا كان قصداً وهو
هنا تبع لالقاء الماء بخلاف
الخليط فإنه يؤثر وإن
وقع بنفسه وقد وجد ذلك
فليتأمل انتهى وقد فرق
في حاشيته على ابن حجر
يفرق آخر فقال وقد فرق
شيخنا في مسألة الذباب

فشرب المتغير المذكور أو نحوه لم يحنث ولو وكل من يشتري له ماء فإنه تراه لم يقع للوكيل وقد
يشمل إطلاقه مسألة ابن أبي الصيف وهي ما لو طرح ماء متغير بما في مقربه ومجره على ماء غير متغير
فتغير به سلبه الطهورية لاستغناء كل منهما عن خلطه بالآخر وقد أفتى به في الدرجة الله
تعالى ويلغزه فيقال لنسأله أن يصح التطهير بهما انفراداً إلا اجتماعاً ومراعاة بما يستغنى عنه
الماء ما يمكن صونه عنه فلا يضر المتغير بأوراق الأشجار المتناثرة ولو ربيعة وإن تذبذب
واختلطت ولا بالملح المائي وإن كثرت المتغير به وطرح بخلاف الجلي فإنه خلط مستغنى عنه غير
منعقد من الماء وبخلاف طرح الورق المتفتت فإنه يضر والماء المستعمل كماء وضوضه
مخالفاً للماء وسطاً في صفاته لا في كثير الماء فلو ضم إلى ماء قبل فبلغ به قاتل صار طهوراً وإن
أثر في الماء بفرضه مخالفاً (ولا يضر) في الطهارة (تغير لا يمنع الاسم) لأنه يرضون الماء منه
ولبقاء إطلاق اسم الماء لأنه صلى الله عليه وسلم اغتسل هو وميمونة من قصبة ذهباً أثر الجبر
وكذا لا يضر مشكوك في كثرته فلوزال بعض المتغير الفاحش بنفسه أو بماء مطبق وشك
في قلة الباقي عن المتغير فطهوراً أيضاً خلافاً للذري وقولي في الطهارة تبعاً للشارح للرد على
دعوى الأذري أن الأولى حذف الميم من قوله ولا متغير بمكث ومن قوله ولا متغير بمساور لأن
المتغير هو الماء وهو لا يضر نفسه بل المضر المتغير (ولا متغير بمكث) بتثبث ميمه مع اسكان
كافه وإن فحش للاجماع قال العمراني ولا تذكر الطهارة به (وطيب وطعالب) بصم أوله مع
ضم نائه أو قصه شيء أخضر بماء من طول المكث ولا فرق بين أن يكون بمطر الماء ومجره

أولا

بأن من شأن الذباب الابتلاء بوقوعه فكان حكمه أخف (قوله المتناثرة)

أي أما المتناثرة فإن تفتت واختلط بالماء ضرراً فلا لا لا المتغير بما تغير بمجاور (قوله غير منعقد) أي بخلاف الملح المائي
فلا يضر المتغير به لثورية أصله وأخذ منه أنه لو انعقد الملح من المستعمل وغير تغيراً كثيراً شرباً له سهل العبارة بتغير
بصفة كونه ملحاً نظراً لصورته إلا أن حتى لو غير بماء لم يغير لو فرض عصيراً من سلب الطهورية أو فرس بخلاف وسطاً
نظراً لأصله فلا يسلب فيه نظراً الأقرب الأول فتأمل فإنه دقيق جداً (قوله فإنه يضر) قصيدته أن غير المتفتت إذا طرح ثم
تفتت لا يضر وعبارة ابن حجر فيما يضر وورق طرح ثم تفتت (قوله في كثرته) أي ثمة تغيره (قوله خلافاً للذري) اعتمد
الطبري والبرماوي ما قاله الأذري انتهى ابن قاسم على المنهج (قوله وقولي في الطهارة) والمراد في صحتها لا يحتاج
إلى تقدير مضاف أي تغير المتغير (قوله ولا تذكر الطهارة به) ومثله ما تغير بماء لا يضر حيث لم يجر خلاف في سلبه الطهورية
أما ما جرى في سلب الطهورية به خلاف كالمجاور والتراب إذا طرح فينبغي كراهته خروجاً من خلاف من منع (قوله أو فحش
شيء أخضر) قال في القاموس وكثر بجر خضرة تدل الماء المزمن الخ (قوله نعم أن أخذ ورق) منه ومعه أنه لو أخذ ثم طرح فيما
أخذ منه أو في غيره ثم تفتت بنفسه به لم يضر وقياس ما تقدم في الأوراق المطروحة عن ابن حجر الضرر ويمكن الجواب
بأن الطعالب لما كان أصله من الماء لم يضر بخلاف الأوراق أو أن الطعالب أبعد تفتتاً منها

بما هذا المذهب (قوله صرف العبد جميع الخ) أي في آن واحد كما هو ظاهر العبارة ويصرح به ما نقله الشهاب ابن قاسم في حواشي التحفة عن الدواني وذلك بأن يكون الإنسان في مقام الاحسان المشار إليه في حديث حبريل وهو أظهر مما صوره به شيخنا في حاشيته كما لا يخفى (قوله على اختصاص الممدوح) لعل المراد بالاختصاص التحقق بهذا النوع والاتصاف به لا أنه

(قوله سار يشبه) ومنه ما تصنع به الفساق والصهاريج ونحوهما من الجبر ونحوه ومنه ما يقع كثير من وضع الماء في جرة وضع أولا فيها لبن أو نحوه ثم استعملت في الماء تغير طعمه أولونه أو ريحه (قوله لا بتلك الحبيثة) وينبغي أن من ذلك ما يحصل في الفساق المعروفة مما يتخلل من الأوساخ التي على أرجل الناس فإن التغير بها غير طهور وإن كان الآن في مقر الماء لا به ليس خاتما ولا كالتلطي فتنبه له فإنه واقع بمصر كثيرا وقد يقال إن هذا مما تم البلوى به فيعني عنه وفيه شيء بل الظاهر الأول وفي فتاوى الرملي مثل عما إذا تغير أحد أوصاف الماء بكثرة الاستعمال تغيرا كثيرا وهو الغالب في مغاطس حمامات الرف هل يحال على ذلك على ما يضمن من الأوساخ فتسلب طهوريته فلا يرفع حد ثاولا يزيل نجس أم يحال على طول المكث فيكون طهورا اعتمادا على الأصل فيه أم لا فأجاب بأن الماء باق على طهوريته إذا حصل بقاؤه لا احتمال أن تغيره بسبب طول مكثه على أنه لو فرض أن سببه الأوساخ المنفصلة من أبدان المنغمسين فيه لم يؤثر أيضا لأن الماء المذكور لا يستغنى عنه فقد قال الشافعي رضي الله تعالى عنه في الأم وأصل الماء على طهوريته ٤٥ حتى يتغير طعمه أولونه أو ريحه بمخالطة

ما يختلط به ولا يتميز عنه

هو مستغنى عنه انتهى

(قوله بالثمار الساقطة) زاد

في شرح البهجة الكبير

مانعه لا مكان التخرزنها

غالب (أقول) حتى لو تذر

الاحترار عنها ضر نظرا

لغالب (قوله وكذا متغير

بمجاور) زاد المحلى طاهر

انتهى وكتب عليه البكري

إشارة إلى أنه المراد وعلم من

التمثيل والالورد النجس

انتهى (قوله كعود) أي

أولا نعم أن أخذ ذوق ثم طرح ضر لكونه مخالطا مستغنى عنه (وما في مقوله ومجره) أي موضع قراره ومروءه لعدم استغنائه عنه ويؤخذ من كلامهم أن المراد بما في المقر والممر ما كان خلقيا في الأرض أو مصنوعا فيها بحيث صار يشبه الخلق بخلاف الموضوع فيها لا بتلك الحبيثة فإن الماء يستغنى عنه ويضر التغير بالثمار الساقطة بسبب ما انحلت منها سواء أوقع بنفسه أم بايقاع كان على صورة الورق كالورد أم لا (وكذا متغير بمجاور) تغيرا كثيرا (كعود ودهن) مطيبين أو غير مطيبين لأن تغيره بذلك تروح لا يمنع إطلاق اسم الماء والكافور فوعان صلب وغيره فالأول مجاور والثاني مخالط ومشله القطران لأن فيه نوعا فيه دهنية فلا يمتزج بالماء فيكون مجاورا ونوعا لدهنية فيه فيكون مخالطا ويحمل كلام من أطلق على ذلك ويعلم مما تقر أن الماء المتغير كثيرا بالقطران الذي ندهن به القرب أن تحققنا تغيره به وأنه مخالط فتغير طهوره وإن شككنا أو كان من مجاور فطهوره سواء في ذلك الريح وغيره خلا للزركشي ويظهر في الماء البحر الذي غير البخور طعمه أولونه أو ريحه عدم سلبه الطهورية لأننا لم نحقق انحلال الأجزاء والمخالطة وإن بناء بعضهم على الوجهين في دخان النجاسة

كالعود ما لو صب على بدنه أو ثوبه ماء ورد ثم جف وبقيت رائحته في المحل فادأصابه ماء وتغيرت رائحته منه تغيرا كثيرا لم يسلب الطهورية لأن التغير والحالة ما ذكر تغير مجاورا ما لو صب على المحل وفيه ما ينفصل واختلط بما صبه عليه فيقدر مخالطا وسطا (قوله ودهن) أي وتجب وكتان وإن أغلبا لم يعلم انفصال عين فيه مخالطة تسلب الاسم وهذا التفصيل يجمع بين إطلاقات متباينة في ماء مبلات الكتان لأن له حالات متفاوتة في التغير أولا وآخر كما هو مشاهد ثم الذي ينبغي فيما شك في انفصال عين فيه أنه لو تجدد له اسم آخر بحيث ترك معه اسمه الأول السلب لأن هذا التجدد قرينة ظاهرة جدا على انفصال تلك العين فيه انتهى بن حجر رحمه الله وكتب عليه ابن قاسم قوله ما لم يعلم انفصال عين فيه مخالطة فإن قلت هل يدل نقصه على انفصال العين المخالطة كما لو وزن به بتغيره الماء فوجدناه ناقصا قلت لا لا احتمال أنه نقص بانفصال أجزاء مجاورة ولو لم تشاهد في الماء لا احتمال خروجها من الماء أو النصارى بعض جوانب المحل (قوله لأن تغيره بذلك تروح) قضيته أنه لو تغير أولونه أو طعمه بالمجاور ضر وليس مراد أن تتحلل منه شيء كالتوقع التمر في الماء فكتسب الحلاوة منه سلبه الطهورية (قوله فتغير طهوره) فيه نظر فإن التغير به تغير عما في المقر وقد تقدم أنه لا يضر ولو مصنوعا حيث صار كالتلطي وهذا منه ثم رأيت ابن حجر قال بعد قول المصنف وما في مقوله مانعه ومنه كما هو ظاهر القرب التي يدهن باطنها بالقطران وهي جميدة لا صلاح ما يوضع فيها بعد من الماء وإن كان من القطران المخالط اهـ (قوله في دخان النجاسة) أي فإن قلنا دخان النجاسة ينجس الماء قلنا هنا بسلب الطهورية وإن قلنا بعدم النجيس ثم قلنا بعدم سلبها هنا لکن المتمدع سلب الطهورية هنا مطلقا

منفردة عن غيره (قوله لم يقل الجد الخالق) أي ابتداءه ولا ينافيه أنه قال بعد ذلك البراء الجواد الخ وأشار المنفرد بهذا الصنيع إلى استحقاقه تعالى الحمد لذاته أولاً وبالذات واصفاته ثانياً وبالعرض (قوله أي المحسن) رجع إليه الشهاب ابن حجر جميع والفسق أن الدخان أجزاء تفصلها النار وقد انصبت بالماء فتجسه ولو مجاورة إذا فرق في تأثير ملاقاته النجس بين المجاور والمخالط بخلاف البخور فإنه طاهر وهو لا يسلب الطهورية إلا أن كان مخالطاً ولم يتحقق المخالطة (قوله ولأن تغييره به مجرد كدورة) قضيته أنه لو غير طعم الماء أوريحه ضرر وليس مراداً (قوله من العلة الثانية) هي قوله لأن تغييره به الخ والاولى قوله لموافقته للماء (قوله ومقابل الاظهر أنه يضر) ٤٦ أي فيكره استعماله على الاول رعاية لهذا الثاني (قوله ما يمكن فصله)

اقتصر المحلى على هذا القول
جازمابه (قوله ما لو طرح
بالقصد) أي من بالغ عاقل
(قوله وما لو طرحه صبي
أو مجنون) أي أو بهيمة كما
شمله كلامه (قوله يهوبها)
أي فإنه لا يضر خماً ومعلوم
أن الكلام في التراب
الطاهر وأما النجس فسيأتي
(قوله وسواء كان قليلاً)
أي الشمس (قوله كافي
الحياة) أي وهو في حق
الحى مكروه فكذلك في الميت
ولو قيل يحرم في الميت أن
هذا زراعه لم يبعد ويفرق
بينه وبين الحى بأن الحى
هو المدخل للضرر بقدره
على نفسه ولا كذلك
الميت فإن الاستعمال من
غيره ويؤيد الفرق ما قالوه
في الفسوق بين إزالة دم
الشهيد وخلاف فم
الصائم من أن المنزل
للخلاف هو الصائم نفسه
بخلاف دم الشهيد فإن
المنزل غيره وبنوا عليه
أنه لو سوكه غيره بغير إذنه

(أو يتراب طرح في الاظهر) لموافقته للماء في الطهورية ولأن تغييره به مجرد كدورة وهي
لا تسلب الطهورية ولأن الأمر بمزج الماء في النجاسة المغلظة ينافي سلب الطهورية به
والسدر أمر به في تطهير الميت للتنظيف لا للتطهير ويؤخذ من العلة الثانية أنه لا يضر
التراب المستعمل وهو المعتمد كما أفاده أبو الدرجه أنه تعالى بناء على أن كلامهم ماعلة مستقلة
والأصل عدم التركيب والحكم يبقى ما بقيت علمته وإن اتقى غيرها خلافاً لما بحثه الشيخ في
ذلك نعم أن كثر تغييره به بحيث صار يسمى طيناً سلب الطهورية ومقابل الاظهر أنه يضر تغييره
بما يستغنى عنه وقطع المصنف التراب عن أمثلة المجاور وأعاد الباء مع التراب وعطف باوليفيد
أنه مخالط والمجاور ما يتميز في رأى العين والمخالط ما لا يتميز وقيل أن الاول ما يمكن فصله والثاني
ما لا يمكن وقيل المتبع العرف واعلم أن التراب يكون مخالطاً على الأصح لكونه لا يتميز في رأى
العين مادام التغيير به موجوداً مع كدورته ومجاوراً على مقابله وهو الثاني لأنه يمكن فصله بعد
رسوبه ويمكن حمل كلام من أطلق كونه مخالطاً أو مجاوراً على هاتين الحالتين وشمل كلامه
ما لو طرح بالقصد وما لو طرحه صبي أو مجنون واحتزبه عن التراب الذى مع الماء فإنه لا يضر
جزماً وكذا ما ألقته الريح بهوبها لعدم إمكان الاحتراز عنه (ويكره) تتربها (الشمس) أي
ما سخنته الشمس كما قاله الشارح رد على من قال أن حقه أن يعبر بشمس وسواء كان قليلاً
أم كثيراً ولو ما تعادها كان أو غيره لا طراد العلة في الجميع بل الدهن أولى لسددة سريانه في
البدن سواء الشمس بنفسه أم لا لكن بشرط أن يستعمله في البدن في طهاره أو غيرها كما كل
وشرب سواء كان استعماله حى أم ميت وإن أمن منه على غاسله أو من ارطأ بدنه أو من
أسرع فساداً إذ في استعمال ذلك فيه أهانة له وهو محترم كفى الحياة ولا فرق في ذلك بين
الابرص وغيره ومن عمه البرص وغيره لخوف زيادته أو شدة تمككه لما روى أبو عائشة رضى
الله تعالى عنها سخنت ماء في الشمس للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تفعل يا حيراء فإنه يورث
البرص وهذا وإن كان ضعيف الكثرة يتأيد بما روى عن عمر رضى الله عنه أنه كان يكره
الاعتسال به وقال أنه يورث البرص كما روى الشافعى ودعوى من قال أنه لم يثبت فيه عن
الاطباء شئ ترد بأنهم شاهدة نفي لا يحسن بهارد قول الشافعى ويكفى في إثباته خبر عمر الذى
هو أعرف بالطب من غيره وضابط الشمس أن تؤثر فيه السخونة بحيث تفصل من الأثناء أجزاء
هامة تؤثر في البدن لا مجرد انتقاله من حالة لاخرى بسببها وان نقل في البصر عن الأصحاب
الاكتفاء بذلك وشمل ذلك ما لو كان الماء مغطى حيث أثرت الشمس فيه التأثير الماروان

حرم وإن الشهيد لو زال دمه بنفسه قبل موته لم يحرم وإن قطع بعونه (قوله أبو عائشة رضى الله
تعالى عنها سخنت ماء) لم يقيد بكونه في أثناء منطبع فالأخذ به يقتضى الكراهة وإن كان مسخفاً في خرف أو حشاً أو غيرها
إلا أن يقال يستنبط من النص معنى يخصه وذلك أنه حيث قال صلى الله عليه وسلم فإنه يورث البرص أشعران الكلام في
المنطبع (قوله يا حيراء) هو بالمد والته غير (قوله وإن كان ضعيفاً) قيل وكذا كل حديث فيه يا حيراء (قوله لا مجرد انتقاله من
حالة لاخرى) خلافاً للخطيب على أبي ثيباع (قوله الاكتفاء بذلك) اسم الإشارة راجع لقوله مجرد انتقاله

الاقوال الالهية فاقالوه فيها صدقات أو غايات للاسمان (قوله ولا يكتب عليهم اللهم) أي وأن هموا الانهم اذا هموا وانما يكتب عليهم التهميم المسمى بالعزم الذي هو رتبة فوق الهم وانما يكتب عليهم اللهم اذا اتصل بالفعل كما صرح به عبارة جمع الجوامع خلافا لما وقع لشجنا في حاشيته (قوله أي العطاء) كذا في نسخ وفسر هاشجنا في حاشيته بالعطاء أي لان العطاء هو الشيء المعطى والقصد وصف الله تعالى بكثرة الاسماء والعطاء فالله سبحانه وتعالى كثير البذل والعطاء لا ينقطع اعطاؤه

(قوله لشدة تأثيره فيه) ولم ينظروا الى ان المعطى تنحس فيه الاجزاء السمية فكان أولى بالكراهة كما قبل بكراهة المكهور من اللحم ونحوه بل قيل بحرمة كنهه لان زيادة التأثير للشمس يتوهم الضرر منها أكثر (قوله في منطبع) أي مطرق أي من شأنه ذلك وان لم يطرق بالفعل (قوله بين أن يصدأ أولا) أي ولا يكره في الذهب والفضة وان صدأ أو يكره في غيرها ولا يقال ان الصدأ في غيرها مانع من وصول الزهومة الى الماء (قوله وأن يكون بقطر) ٤٧ ولو خالف البلد قطره فالعبرة بالبلد

فيكره الشمس بحوران
دون الطائف (قوله وأن
يكون وقتها) أي في الصيف
(قوله فلو برد) من باب سهل
اه مختار وعبرة المصباح
برد التي برودة مثل سهل
سهولة اذا سكنت حرارته
وأما بردا من باب قتل
فيستعمل لازما ومتعديا
يقال برد الماء وبردته فهو
بارد ومبرود ثم قال وبردته
بالثقل مبالغة (قوله
زالت الكراهة) أي ولو
سخن بالنار بعد ذلك قال ابن
قاسم علي ابن حجر وبقى ما لو
برد ثم شمس أيضا في اناء
غير منطبع فهل تعود
الكراهة لانها انما زالت
لفقد الحرارة وقد وجدت
أولا تعود كما اقتضاه
كلامهم فيه نظروا وقد
بوجه اطلاقهم باحتمال
ان التبريد أزال الزهومة

كان المكشوف أشد كراهة لشدة تأثيره فيه ويشترط أن يكون في منطبع كحديد ونحاس
ليخرج به غيره كالخزف والخشب والجلود والحياض الا ان يكون المنطبع من ذهب أو فضة
لصفاء جواهرها فلا يتفصل منها شيء ولا فرق فيما وفي المنطبع من غيرهما بين ان يصدأ أولا
وأما الماتوه بأحدهما فالوجه فيه أن يقال ان كثرة التوابع بحيث يمنع انفصال شيء من أصل
الاناء لم يكره والا كره حيث انفصل منه شيء يؤثر ويجري ذلك في الاناء المغشوش وأن يكون
بقطر حار ليخرج البارد كالسام والمعدل كمصر لان تأثير الشمس فيها ضعيف فلا يتوقع المحذور
وان يكون وقتها ليخرج بذلك غيره وان يبقى على حرارته فلو برد زالت الكراهة وهي شرعية
لا ارشادية وفائدة ذلك الثواب ولهذا قال السبكي التحقيق ان فاعل الارشاد لمجرد غرضه
لا يثاب وللمجرد الامتثال يثاب ولهما يثاب ثوابا أنقص من ثواب من محض قصد الامتثال ولا
يكره استعماله في أرض أو آنية أو ثوب أو طعام جامد كخبز عجن به لان الاجزاء السمية تستهلك
في الجامد ولا يغشى منها ضرر بخلافها في المائع وان طبخ بالنار فانه يكره ويؤخذ من ذلك أن
الماء المشمس اذا مضى بالنار لا تزول الكراهة وهو كذلك كما اعتمدوا والارحمه الله تعالى اد
لا يخفى في أن نار الطبخ أشد من نار التسخين فاذا لم تزل نار الطبخ الكراهة فلا تزيلها نار
التسخين بطريق الاولى ويحمل قولهم انه لا يكره المسخن بالنار على الابتداء وعلم من ذلك عدم
كراهة ما سخن بالنار ولو بنجاسة مغلظة وان قال به منهم فيه وقفة لعدم نبوت نهي عنه
ولذهب الزهومة لقوة تأثيرها لا يقال ان تسلط ذلك في الطعام المائع تفرقت به أجزاء
السمية بأجزائه فلا تقدر النار حينئذ على دفعه بخلاف مجرد الماء لا تمنع ذلك أشد غليانه
تقتضي اخراجها ولم يراع ذلك فيه ولا يكره ان يمدم غيره فيجب شراؤه حينئذ ان ضاق الوقت
وهو محتاج للطهارة ولا يجوز له التيمم مع وجوده لقدرته على طهر بيقين وترتب الضرر على
استعماله غير متحقق ولا مظنون الا في جنسه على تدور بخلاف السم فان ضرره محقق نعم لو
غلب على ظنه أن هذا الشمس يضره بقول طبيب عدل الرواية أو بعرفة نفسه بقياس ما ذكره
في التيمم لحرف مرض أو برد أنه يحرم استعماله ويجوز له التيمم والافضل ترك التطهر بالماء

أو أزال تأثيرها أو أصفه وان وجدت الحرارة وبان الكراهة لا تثبت الا بسببها وقد زالت بالتبريد ولم يوجد بسببها وهو
التشميس بشرطه وباحتمال أن الحرارة المؤثرة مشروطة بمصالحها بواسطة الاناء المنطبع لخصوصية فيه فليتامل انتهى
(أقول) والا قرب عدم زوال الكراهة لان الزهومة باقية فيه وانما خمدت بالتبريد فاذا سخن أثرت تلك الزهومة الحامدة
(قوله اذا سخن بالنار) أي حال حرارته لما هو انه اذا برد زالت الكراهة (قوله وان قال بعضهم) مراده شيخ الاسلام في شرح
الروض وقوله لعدم علمه لقوله عدم كراهة ما سخن الخ وقوله فيه وقفة أي انفسش أمر النجاسة المغلظة (قوله فيجب شراؤه) فان
لم يجده ولم يصدق لا يجب شراؤه وسيأتي ان الافضل عدم استعماله الا ان يتقن الخ (قوله أو بعرفة نفسه) أي بسبب الطب
لا بالتجارب (قوله ويجوز له التيمم) أي بل يجب انتهى ابن قاسم ولا ينافيه تعبير الشارح بالجواز لكونه جواز بعد منع فيصدق

ثبت ويعطى القليل والكثير وليس القصد أنه إذا أعطى لا يعطى الا كثير المصدق بالاعطاء مرة واحدة لانه خلاف الواقع
 أنه في نسخ أي الاعطاء ثم لا بد من تقييد الجواب بأنه اعطاء ما ينبغي لمن ينبغي كما فسروه به (قوله أو خبر صحيح) أي أو حسن كما
 الشهاب ابن حجر في شرح الاربعين (قوله بمعنى انعام) لم يبقه على ظاهره لم ينفه من ايها ان سبب عدم حصرها جمعها فينا في
 صريحها وان تعدوا نعمت الله المقتضى انتفاء الاحصاء عن كل فرد فرد من النعم أي باعتبار المتعلقات فالجمل على الانعام وان أوهم ان
 عدم الاحصاء فيه جمعته أيضا الا انه ليس فيه منافاة صريحة لانه وهذا ما أشار اليه الشهاب ابن حجر ووجهه شيخنا في حاشيته

بالوجوب (قوله أو كان مما يدركه البرص) أي كتحليل البلق (قوله لانهما الاسباغ) أي كاله فان ما يمنع اصل الاسباغ لا يصح
 الطهارة به لعدم تعميم العضو بالماء ثم قضية تعليله بمنعه الاسباغ اختصاص الكراهة بالوضوء والغسل وليس مراد ابل يكره
 استعماله في البدن مطلقا لخوف الضرر انتهى كذا نقل عن ابن قاسم على المنهج ثم رأيت عبارة نصها قوله لانه الاسباغ قضيه
 اختصاص الكراهة بالطهارة لكن علماء في شرح المذهب بخوف الضرر وقضيته الكراهة في البدن مطلقا فليتنظر انتهى
 (قوله والاوجه كراهة تراها) أي تراب الارض المغصوب على أهلها وينبغي ان مثل ذلك ما يحصل في سائر الثمار ونحوها
 (قوله وماء بئر برهوت) محركة وبالضم أي للباء انتهى قاموس وعبارة مرصدا لاطلاع بضم الميم وسكون الواو وتاء فوقها
 نقطتان وادب الين قيل هو بقرب حضر موت ٤٨ جاء أن فيه أرواح الكفار وقيل بئر بحضر موت وقيل هو اسم البلد الذي

فيه البئر راحته منتنة
 فظية جدا انتهى (قوله
 وماء أرض بابل) اسم
 موضع بالعراق ينسب اليه
 الصخر والجر قال الانخفش
 لا ينصرف لتأنيته وتعريفه
 وكونه أكثر من ثلاثة أحرف
 انتهى مختار (قوله وماء بئر
 ذروان) بفتح الذا المجهدة
 وسكون الراء ويقال فيها
 أيضا أروان بفتح الهمزة
 وسكون الراء انتهى مرصدا
 الاطلاع في أسماء الامكنة
 والبقاع ثم رأيت في
 القاموس مانعه بئر ذروان

الشمس ان تبقي غيره آخر الوقت ولو استعماله في حيوان غير آدمي فان لحق الا آدمي منه ضرر
 أو كان مما يدركه البرص كره والا فلا ويكره شديد الحرارة والبرودة لانهما الاسباغ وكل ماء
 غصب على أهلها والاوجه كراهة تراها أيضا وحينئذ فالياه المكرهه ثمانية الشمس وشديد
 الحرارة وشديد البرودة وماء ديار نمود والابتر الناقه وماء ديار قوم لوط وماء بئر برهوت وماء أرض
 بابل وماء بئر ذروان (والمستعمل في فرض الطهارة) عن الحديث كالغسله لا ولي ولو من طهر
 صاحب ضرورة طاهر غير مطهر كما سياتي لانه صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم
 احتاجوا في مواطن من أسفارهم الكثيرة الى الماء ولم يجمعوا المستعمل لاستعماله مرة
 أخرى فان قيل ولم يجمعوا المستعمل في النفل فلم قلتم بطهوريته قلنا الطاهر انهم في مثل تلك
 الحالة يقتصرون على فرض الطهارة بالماء فان قلت طهور في الآية السابقة بوزن فاعول
 فيقتضي تكرار الطهارة بالماء قلنا فاعول يأتي اسم الالة كصور لما يتصور به فيصور ان
 يكون طهور كذلك ولو سلم اقتضاؤه التكرار فالمراد به جمع ما بين الادلة ثبوت ذلك بلجنس الماء أو
 في المحل الذي مر عليه فانه يطهر كل جزء منه ولانه لما أزال المنع من نحو الصلاة انتقل ذلك المنع
 اليه كما ان الغسالة لما أثرت في المحل تأثرت فسقوط طهوريته معال بازالتة المنع لا بتأدي
 مطلق العبادة ومراده بالفرض ما لا بد منه أتم تاركه أم لا فشمع وضوء الصبي ولو غير عريان

بالمدينة أو هو ذروان بسكون الراء وقيل بتصريكه أصح انتهى (قوله في مواطن من أسفارهم) أي القليلة وصاه
 الماء كما هو معلوم لا يقال انما لم يجمعه لغرض آخر لعدم تكليفهم تحصيل الماء قبل دخول الوقت لا نقول بحفاظة العبادة
 على فعل العبادة على الوجه الاكل يوجب في العادة أنهم يحصلونه متى قدروا عليه ويدخرونه الى وقت الحاجة (قوله يقتصرون
 على فرض الطهارة) عبارة ابن قاسم على المنهج نعم لقائل ان يقول كالم يجمعوا ماء المرة الاولى لم يجمعوا ماء بعدهما من الثانية والثالثة
 فان دل عدم الجمع على عدم طهوريته في الاولى فليدل عليه أيضا فيما بعدهما والاولى لم يثبت المطاوب أيضا وهي واقعة حال فعلية
 وبجواب أن عدم الجمع دال على ما ذكر لكنهم استنبطوا معنى خصص الحكم بالاولى وهو انتقال المنع اليها وانما لم يجمعوا ماء بعدهما
 لاختلاطه غالباء الاول فكان الجمع مظنة المحذور من اختلاط طهوره بغيره الذي قد يؤثر فيه وبأن الاحتمال الذي في
 غاية البعد لا يؤثر في وقائع الاحوال (قوله لما أثرت في المحل الخ) هذا من تشبيه المعقول بالمحسوس أي كما ان الغسالة المستعملة
 في غسل المستقدرات الحسية الطاهرة تتغير عادة كذلك المستعملة في إزالة المنع الذي هو مستقدر معنوي فليس المراد
 بالغسالة في هذا التشبيه الغسالة المستعملة في إزالة الخبث أو الحدث حتى يلزم قياس الشيء على نفسه فسقط ما للشيخ عميرة
 رحمه الله (قوله مطلق العبادة) أي حتى يكون المستعمل في نفل الطهارة غير طهور (قوله فشمع وضوء الصبي) اذا وضأه وليه

بغير هذا فرأى جمعه (قوله إذا لام فيها الاستغراق) أي وهي إذا دخلت على الجمع أبطلت منه معنى الجمعية وصيرت أفراده آحادا على الصحيح (قوله منامنه) أي تفضلا ولوعبر به لكأن أولى على أنه لا حاجة إليه لأن نعم الله كلها كذلك وعجالة التحفة مع المتن المتن من المنة وهي النعمة مطلقا أو بقيد كونها ثقيلة مبتدأة من غير مقابل يوجبها فنعمة تعالى من محض فضله إلى آخر ما ذكره (قوله اذهب بضم اللام الخ) جواب عن سؤال مقدر كأن قائلا يقول كيف فسرت به بالأقدار إلى آخره مع أن معناه في

وهل له أن يصلي بهذا الوضوء إذا بلغ أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لأنه إنما اعتد بوضوءه لوضوءه لا ضرورة وقد زالت وتطير ذلك ما قيل في زوج المجنونة إذا غسلها بعد انقطاع دم الحيض من أنما إذا أفادت ليس لها أن تصلي بذلك الطهر أما المميز إذا توضأ بنفسه ثم بلغ فله أن يصلي به (قوله لا يعتد وجوب النية) أي وإن لم ينو كما صححه النووي انتهى شرح البهجة الكبير (قوله أو كتابية) ليس بقيد فهو المجوسية مثلها وشمل التعبير بالسكانية الذميمة والحريية (قوله ليحسب وطؤها) ولو كان الوطء زنا أو الحليل كافرا (قوله لأنه مستعمل) تعليل لقوله قيل ونقلها (قوله طهور لأنه الخ) ٤٩ والحاصل أن في الفرض قولين قد عدا

وجديد أو في النفل بناء على الجديد في الفرض وجهين أحدهما أنه طهور (قوله كما قدمناه) أي في قوله ويلزمه تكميل الماء الناقص الخ (قوله مادامت الحاجة) أي ودوامها بأن لا ينفصل الماء عن شيء منه إلى ما لا يغلب فيه التقاذف لا بمجرد ارتفاع حدثه كما يعلم من التفريع (قوله قيل أن يخرج منه رأسه) أي أو بعض عضو من أعضائه وضوئه (قوله وحكم اتمام باقي الأول مأمرا) أي فله ذلك وقوله مأمرا أي من قوله بالانغماس الخ (قوله ولو غرق المحدث من ماء قليل الخ) أي فائدة في لو اغترف بانه في يده فأنصت أي يده بالماء الذي اغترف

وضاء وإيه للطواف كما سيأتي ووضوء الحنفى الذي لا يعتد وجوب النية لأن فعله رفع الاعتراض عليه من المخالف وانما لم يصح اقتداءؤه به إذا مس فرجه اعتبارا باعتقاد المأموم لا اشتراط الرابطة في الاقتداء في الطهارات واحتياط في البابين وما استعمل في غسل بدل مسح من رأس أو خف أو في غسل ميت أو كتابية أو مجنونة أو مختنعة عن حيض أو نفاس ليحصل وطؤها (قيل ونقلها) كالغسلة الثانية والثالثة والوضوء المجدد والغسل المستنون (غير طهور في الجديد) لأنه مستعمل في طهارة فكان كالمستعمل في رفع الحدث والتقديم أنه طهور والأصح أن المستعمل في نفل الطهارة على الجديد طهور لأنه لم يستعمل فيما لا بد منه وسيأتي المستعمل في النجاسة في بابها (فإن جمع قلتين فطهور في الأصح) خبر القلتين الآتي وكما التنجيس إذا جمع قبله ما ولا تغيير به بل أولى وكما لو كان ذلك في الابتداء ولا بد في انتفاء الاستعمال عنه ببلوغه قلته أن يكونا من محض الماء كما قدمناه والثاني لا وفرق بأنه لا يخرج بالجمع عن وصفه بالاستعمال بخلاف النجس ولا يخفى أن الماء مادام مترددا على العضو لا يحكم عليه بالاستعمال مادامت الحاجة باقية فلا وانغمس جنب أو محدث في ماء قليل ثم نوى ارتفاع حدثه عن جميع أعضائه في الأولى وفي الثانية عن أعضاء وضوئه وصار الماء مستعملا بالنسبة إلى غيره لا إليه فيرتفع به حدث يطرأ قبل أن يخرج منه رأسه فيما يظهر أو جنب في ماء قليل ونوى قبل تمام الانغماس طهرا الجزء الملاقى للماء أو تمام غسله بالانغماس دون الاعتراف ولو انغمس فيه جنبان ثم نوى ما عدا ارتفعت جنباتهما أو هرتهما فالأول وصار مستعملا بالنسبة إلى الآخر أو انغمس بعضهما ثم نوى ما عدا ارتفعت عن جزأيهما وصار مستعملا بالنسبة إليهما أو مرتبافعن جزء الأول دون الآخر وحكم اتمام باقي الأول مأمرا ولو غرق المحدث من ماء قليل بإحدى كفيه قبل تمام غسل وجهه لم يصير مستعملا وكذا قبل تمام الغسلات الثلاث له أن قصد لها أو بعد الأولى أن نوى الاقتصار عليها وكان ناولا بالاعتراف والأصار مستعملا ولو غسل بماء في كفه باقي

٧ نهاية ل منه فإن قصد الاعتراف أو مائي معناه كل عهد الاتمام من الماء ولا استعمال وإن لم يقصد شيئا مطلقا فليندفع الاستعمال لأن الاتمام قرينة على الاعتراف دون رفع الحدث كما لو أدخل يده بعد غسل الوجه الأولى من اعتداد التثليث حيث لا يصير الماء مستعملا لقرينة اعتياد التثليث أو يصير ويترك بان العادة توجب عدم دخول وقت غسل اليد بخلافه هناك فإن اليد دخلت في وقت غسلها فيه نظر وينجسه الشافعي انتهى م ر ولو اختلفت عادته في التثليث بأن كان تارة يثلاث وأخرى لا يثلاث واستويا فهو يحتاج لنية الاعتراف بعد غسل الوجه الأولى فيه نظرو ويحتمل عدم الاحتياج وهو المعتمد فليتأمل واعلم أنه لا بد أن تكون نية الاعتراف عند أول مماسة الماء فإن تأخرت فلا أثر لها كما هو ظاهر ولا تغترب عن ذكر خلاف ذلك انتهى ابن قاسم على البهجة قلت وكذا لو تقدمت ولم يستحضرها عند الاعتراف (قوله أن قصد لها) أي أو أطلق على ما يفيد كلام شيخنا الزيادي

الاصل الرأفة والرفق والاقدار المذكور ليس من جملة معانيه وحاصل جوابه انه انما عدل عن الاصل لاستحالة معناه في حقه تعالى (قول المصنف باللفظ) الباء فيه قال الشيخ عميرة انها اللبسية اي لانها لو جعلت للنعية يلزم عليه محذور وهو ان الاقدار من اوصافه تعالى فلا معنى لانعامه به وجعله منعما به كما وجهه بذلك شيخنا في حاشيته وأجاب عنه بما فيه وقفة وأقول الاقدار وان كان وصفه تعالى الا انه صفة فعل فهو حادث فلا مانع من انعامه به فتأمل (قوله ويطلق على ما يبر به الشخص) بضم أول يبر وفتح ثانيه مبنيا للمجهول والضمير في يطلق يعود الى اللطف بالفتح الاقرب مذكور خـ الا فالما في حاشية شيخنا وعبارة الصحاح اللطف بكذا أي بره والاسم اللطف بالتحريك يقال جاءتنا لطفة من فلان أي هدية وشيخنا فهم أن الضمير راجع الى اللطف بالضم وعليه فيقرأ يبر يفتح أوله بمعنى يصير به باراً ولا يخفى ما فيه مع ما تقرر (قوله أي الهداية) عقب قول

(قوله لا غيره أجزاء) أي فصوره المسئلة انه ادخل احدى يديه كما هو الفرض اما لو ادخلهما معا فليس له ان يغسل بماء باقى احدهما ولا باقىهما وذلك لرفع الماء حدث الكفين فتى غسل في احدهما فقد انفصل ما غسل به عن الاخرى وذلك يصبره مسـ ملاومته يعلم وضوح ما ذكره ابن قاسم في شرحه على أبي شجاع من انه يشترط لصحة الوضوء من الحنفية المعروف فنية الاعتراف بعد غسل الوجه بان يقصد ان اليد اليسرى معينة لليمنى في أخذ الماء فان لم ينو ذلك ارتفع حدث الكفين معا فليس له ان يغسل به ساعد احدهما ثم يصبه ثم يأخذ غيره لغسل الساعد لكن نقل عن افتاء الرملي ما يخالفه وان اليدين كالعضو الواحد في الكفين اذا غسل به الساعد لا يعد منفصلا عن العضو وفيه نظر لا يخفى ومثل الحنفية الوضوء بالصبي من ابريق أو نحوه (قوله ولا يشترط لنية الاعتراف نفي رفع الحدث) يؤخذ منه انه لو نوى الاعتراف ورفع الحدث ضرر وبه صرح ابن قاسم على شرح البهجة (قوله نفي رفع الحدث) ٥٠ أي بأن يقول نويت الاعتراف دون رفع الحدث بل يكفي مجرد نيته لان

منها قصد اخراج الماء من الاناء ليرفع به الحدث خارج (قوله ولا تنجس قلنا الماء الخ) أي الخالص اما ما دونها وكل بظاهر كما ورد وفرض غير مغير فيجوز استعماله في الطهارة ولكنه نجس بمجرد وصول النجاسة اليه فحكمه في التنجيس حكم القليل (قوله لم يحصل الخبث) عبارة

بده لا غيره أجزاء ولا يشترط لنية الاعتراف نفي رفع الحدث (ولا تنجس قلنا الماء بقاءه نجس) لحدث اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث أي يدفع النجاسة كما يقال فلان لا يحمل الظلم أي يدفعه عن نفسه وشمل ذلك ما لو شك في كثرته عملا باصل الطهارة ولا ناشككا في نجاسة منجسة ولا يلزم من حصول النجاسة التنجيس سواء أكان ذلك ابتداء أم جمع شيئا فشيئا وشك في وصوله لهما كالوشك المأموم هل تقدم على امامه أم لا فانه لا تبطل صلاته ولو جاء من قدمه عملا بالاصل أيضا ويعتبر في القلتين قوة الترادف لو كان الماء في حفرتين في كل حفرة قلة وبينهما اتصال من نهر صغير غير عميق فوقع في احدى الحفرتين نجاسة قال الامام فليست أرى ان ما في الحفرة الاخرى دافع للنجاسة واقتضى اطلاق المصنف النجاسة انه لا فرق بين كونها جامدة أو مائعة وهو كذلك ولا يجب التبعاد عنها حال الاعتراف من الماء بقدر قلتين على الصحيح بل له ان يعترف من حيث شاء حتى من أقرب موضع الى النجاسة (فان غيره) أي النجس الملاقى (فنجس)

المنجس نجسا بدون أن ينتهي وفي المحلى أيضا الخبث انتهى (قوله وشمل ذلك) لعل وجه السهول ان المراد بالاجماع ولا تنجس قلنا الماء ولو احتمالا (قوله ولا ناشككا في نجاسة منجسة) أي في كون النجاسة منجسة فالنجاسة محققة وكونها منجسة مشكوك فيه (قوله من نهر صغير غير عميق) وضابط غير العميق ان يكون بحيث لو حرك ما في احدى الحفرتين لا يتحرك ما في الاخرى ومنه يعلم حكم حيض الاحلية اذا وقع في واحد منها نجاسة فانه ان كان لو حرك واحد منها تحرك مجاوره وهكذا الى الآخر لا يحكم بالتنجيس على ما وقعت فيه النجاسة ولا هي غيره والا حكم بنجاسة الجميع وبصرح بذلك قول ابن قاسم على ابن حجر وجهما الله الوجه ان يقال بالا كفاءة بتحرك كل ملاصق بتحرك ملاصقه وان لم يتحرك بتحرك غيره اذا بلغ المجموع قلتين انتهى (أقول) وينبغي الا كفاءة بتحرك ولو كان غير عفيف وان خالف عميرة في حوائج شرح البهجة فراجع وعبارته قوله بحيث يتحرك ما في كل بتحرك الاخر تحركا عفيفا الخ هل يتعلق قوله عفيفا بقوله يتحرك أو بقوله بتحرك الاخر ويتجه اعتبارا به في ما انتهى (قوله دافع للنجاسة) أي النجاسة ما وقعت فيه وقوة هذا الكلام تقتضي بقاء الحفرة الثانية على طهارتها وقديس كل بان ما في النهر الذي بينهما متصل بحفرة النجس فينجس منه لقلة وبما في الحفرة الاخرى فينجسه لقلة فراجع ثم رأيت ابن حجر صرح بنجاسة كل منهما انتهى (قوله من أقرب موضع الى النجاسة) قال الشيخ عميرة وعليه فلو فرض ان الماء قلة لا فقط فعلى الاول لا يجوز الاعتراف منه وعلى الثاني يجوز وان كان الباقي نجس بالانفصال وقيل لا قاله الرافعي انتهى

المصنف الارشاد هي معنى الايصال الى الطاعة الذي هو أحد معنيها دليل قوله مصدر أرشده بمعنى وفقه وهداه وانما يصح ذلك - في لا يشكتر مع قول المصنف الا في الهادي الى الرشاد الا في هو بمعنى الدلالة المني الثاني للهداية وبهذا التقرير يظهر حسن ما سلكه الشيخ على ما قرره الشهاب ابن حجر هنا (قوله والرابع أن يكشف الخ) لا يظهر ترتيب هذا على ما قبله لانه قسم

(قوله ولا فرق بين الحسي والتقديري) زاد ابن حجر ثم ان وافقه في الصفات الثلاث قدرناه مخالفاً أشد فيها ككون الجبرور مع المسلك وطعم الخلق أو في صفة قدرناه مخالفاً فقط انتهى وبه جزم الزيادي نقلا عنه وبقي ما لو لم يكن له صفة أصلاً كبول لا لون له ولا طعم ولا ريح فهل تعرض الصفات الثلاث كما في الطاهر أو تعرض صفة واحدة ويكتفي بها فيه نظراً والقرب الاول وقوله كما مر أي في قوله بعد قول المصنف فالمتغير يستغنى الخ ولو كان الخليط نجساً في ماء كثيراً اعتبر بأشده الصفات الخ (قوله غير انه هنا يكتفي بادنى الخ) أي في التفسير بالنجس وهناك أي في المتغير بالطاهر (قوله على تحقق كونها من البول) أي كأن كانت برائحة البول أو طعمه أو لونه (قوله وهبوب ريح) أي أو سمس (قوله والعلّة أن القليل لا يطهر) هي قوله لزوال سبب النجاسة (قوله ويحتمل أن يطهر بذلك) سيأتي في كلامه بعد قول المصنف فلا تنجس ما نجا الجزم ببقاء النجاسة (قوله فلا حاجة الى الفرق) مراده الرد على ابن حجر حيث فرق بينهما وهو مسلم كما ذكر من حيث الرابع وابن حجر انما قصد الفرق على الضعيف المتأثر بعدم عود الطهارة بزوال المتغير بنفسه على القول بالنجاسة كما يصرح به ٥١ قوله عند القائل به فلم يتوارد على محل

واحد (قوله فنجس) أي من الآل ونوعه فلوزال تغيره فتطهر منه جمع ثم ماد تغيره لم تجب عليهم إعادة الصلاة لاني فعلاوها ولم يحكم بنجاسة أبدانهم ولا نياهم لانه بزوال المتغير حكم بطهوريته والتغير الثاني يجوز انه بنجاسة تحلت منه بعدوهي لا تضر فيما مضى ثم رأيت في شرح العباب للشارح مانعه ولو زال التغير بالنجاسة من

بالاجماع سواء كان التغير قليلاً أم كثيراً وسواء الخالط والجور ولا فرق بين الحسي والتقديري كما مر غير انه هنا يكتفي بادنى تغير وهناك لا بد من خشه ولو تغير بعضه فقط فالمتغير نجس وأما الباقي فان كان كثيراً لم ينجس ولا تنجس وبال في البحر متلافاً رفعت منه رغوّة فهي طاهرة كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى لانها بعض الماء الكثير خلافاً لما في العباب ويمكن حمل كلام القائل بنجاستها على تحقق كونها من البول وان طرحت في البحر بكرة متلافاً رفعت منه قطرة بسبب سقوطها على شيء لم تنجسه (فان زال تغيره) الحسي أو التقديري (بنفسه) لا بعين كطول مكث وهبوب ريح (أو عاء) ولو نجس از يد عليه أو نبع منه أو نقص منه والباقي بعده كثير (طهر) لزوال سبب النجاسة فعاد كما كان عليه قبل وأفهم كلامه والعلّة أن القليل لا يطهر بانتفاء تغيره وهو ظاهر ويحتمل أن يطهر بذلك فيما اذا كان تغيره بحيث لا يسيل دمه أو نحوه مما يعني عنه وما تقر من طهارته بزوال التغير بنفسه هو تطهير المرجح في الجلالة اذا زال تغيره الجبرور الزمان كما سيأتي فلا حاجة الى الفرق ولو زال التغير ثم عاد فان كانت النجاسة جامدة وهي فيه فنجس وان كانت مائعة أو جامدة وقد أزيلت قبل التغير الثاني لم ينجس وطهر بفتح الماء وضمها

الماء الكثير ثم داليه والنجاسة أي والحال ان تلك النجاسة جامدة باقية فيه حتى عاد التغير فهو نجس أي باق على نجاسته لان بقاءه فيه مع جوده دليل على ان التغير الثاني منها انتهى وظاهره انه لا تطرأ الى طول زمن انتفاء التغير بعد زواله وقصره وقد يتوقف فيه بأنه بزوال التغير حكم بطهورة الماء فاشبه ذلك ما لو مات حيوان في الماء ومضت مدة لم يتغير فيها الماء بعد موت الحيوان فيه ثم تغير بعد فهو باق على طهوريته الى التغير كما صرحوا به بقاء الجامد في الماء بعد زوال تغيره لا يزيد على بقاء الميتة فيه مدة بلا تغير وفي شرح الشيخ جردان ولو زال تغير الماء الكثير بالنجاسة وعاد عاد تنجسه بعود تغيره والحالة ان النجس الجامد باق فيه احالة للتغير الثاني عليه انتهى وهو صريح في ان التغير العائد غير التغير الاول وانما نشأ من تحلل حصل في النجاسة بعد طهارة الماء فلا أثر لبقاء النجاسة في الطهارة مادام الماء صافياً من التغير (قوله لم ينجس) ومنه يعلم انه لو تحقق التغير وشك في سببه لم يضر كما يقع في الفساق وفي ابن حجر ما حاصله التردد فيما لو زال نجور ريح متنجس بالغسل ثم عاد (أقول) ومحله كما هو ظاهر حيث أمكن وجود سبب آخر يحال عليه عود الصفة فان لم يوجد حكم ببقاء نجاسته حيث تتغير ولا يعلم بسبب تغيرها وظاهره وان لم يوجد سبب يحال عليه التغير الثاني ويصرح به قول ابن حجر ولو عاد التغير لم يضر أي وان لم يحتمل انه يترقح نجس آخر كما شمله اطلاقهم انتهى (قوله وطهر بفتح الماء وضمها) ظاهره استواء اللغتين في كل ما قامت به الطهارة بدنا كان أو ثوباً وفي المصباح طهر الشيء من بآي قتل وقرب طهارة والاسم الطهر وهو النقاء من الدنس والنجس ثم قال وقد طهرت من الحيض من باب قتل وفي لغة قليلة من باب قرب وطهرت اغتسلت انتهى فيصل ماها على ما لو أسند الفعل الى

برأيه وانما يظهر ترتيبه على الاول فلهل قوله مترتبة أى في الجملة قول المصنف من لطف به (أى أراد به التفسير كما قاله المحقق الجلال المحلى أخذ من الخبر الا ترى وبه يدفع ما يقال اللطف مساو للتوفيق ماصداقاً ومفهوماً فيرجع كلام المصنف الى نصيب الحاصل (قوله) عقب قول المصنف واختاره تبع فيه المحقق المحلى لكن المحقق المذكور قدم له مرجعاً هو انفظ

القبوب ونحوه فقبل طهراً ثوباً أو المكان ليكونا متساويين (قوله بالشك الا ترى) أى في قوله للشك في ان التغير زال الخ (قوله تغير ريحه) هو بالرفع فاعل زال (قوله ولونه) الواو بمعنى أو واستعمالها في هذا المعنى مجاز (قوله حال كدورته) كان الاولى ان يقول حال ظهور ريح المسك أولون الزعفران أو طعم الخلل لان الكدورة لا تشمل غير اللون الا ان يقال أراد بالكدورة مطلق التغير (قوله لما تقدم) أى في قوله للشك في ان التغير الخ (قوله كثراب المقابر) ومثله رغيف أصابه رطبانحو زبل وعبرة ابن حجر وبحت القمولى ٥٢ نجاسة جميع رغيف أصابه كثره أى كثر دخان النجاسة لطوبته مردوداً به جامد

فلا يتنجس الا بماءه فقط ولا يطهره الماء انتهى رحمه الله أى لان الدخان أجزاء تفصلها النار واذا انصلت بالرغيف صار ظاهره كثراب المقابر المنبوشة وهو لا يطهر بالغسل لا اختلاطه بعين النجاسة وخرج بالتراب غيره كالكفن والقطن فانه يطهر بالغسل ولا ينافي هذا قول الشارح بهد وغير التراب مثله لان المراد بغير التراب ما يستر النجاسة من المسك والخل ونحوهما (قوله فزال تغيره طهر) أى حيث لم يكن للزعفران طعم ولا

والفتح أصح (أو) زال أى ظاهره فلا ينافي التعليل بالشك الا ترى ولا اعتراض على المصنف في العطف المقتضى لتقدير الزوال الذى ذكره تغير ريحه (بمسك و) لونه بسبب (زعفران) أو طعمه بخل مثلاً (ولا) يطهر حال كدورته فلا تعود طهوريته بل هو باق على نجاسته للشك في ان التغير زال أو استر بل الظاهر الاستتار وكذا تراب وجص في الاظهر لما تقدم فان صفي ولم يبق به تغير طهر ويحكم بطهورية التراب أيضاً والحاصل انه اذا صفي الماء ولم يبق فيه تكدير يحصل به شك في زوال التغير طهر كل من الماء والتراب سواء كان الباقي مما راسب فيه التراب فلتين أم لا نعم ان كان عين التراب نجاسة لا يمكن تطهيرها كثراب المقابر المنبوشة اد نجاسته مستحكة فلا يطهر أبداً لان التراب حينئذ نجاسة جامدة فان بقيت كثرة الماء لم يتنجس والا تنجس وغير التراب مثله في ذلك ومحل ما تقر اذا احتمل ستر التغير بما طراً كأن زالت الرائحة بطرح المسك أو الطعم بطرح الخلل أو اللون بطرح الزعفران فلو تغير ريح ماء وطعمه بنجس فالق زعفران أولونه وطعمه فالق مسك فزال تغيره طهر وقس على ذلك لان الزعفران لا يستر الريح والمسك لا يستر اللون فعمل ان الكلام اذا فرض انتفاء الريح والطعم عن شئ قطعاً كعود مثلاً أو لم يظهر فيه ريح الزعفران ولا طعمه ومنه يؤخذ انه لو وضع مسك في متغير الريح فزال ريحه ولم تظهر فيه رائحة المسك انه يطهر ولا بعد فيه لعدم الاستتار وحاصل ذلك ان شرط اناطة الحكم بالشك في زوال التغير أو استتاره حتى يحكم ببقاء النجاسة تغليباً لاحتمال الاستتار انه لا بد من احتمال احالة زوال التغير على الواقع في الماء من مخالط أو مجاور حيث احتمل حالته على استتاره بالواقع فان نجاسة باقية لكونها لم تحقق زوال التغير المقتضى للنجاسة بل يحتمل زواله واستتاره والاصل بقاءها وحيث لم يحتمل ذلك فهي زائلة فيحكم

بطهارته

للسك لون يستر النجاسة كما يؤخذ من قول ابن حجر ويؤخذ منه ان زوال الريح

والطعم بنحو زعفران لا طعم له ولا ريح والطعم واللون بنحو مسك واللون والريح بنحو خل لا لون له ولا ريح يقتضى عود الطهارة وهو متجه وفاقا لجمع من الشراح لانه لا يشك في الاستتار حينئذ ولا يشك في هذا بايجاب نحو ما بين توقف عليه ازالة النجس مع احتمال ستره لريحه لان من شأن ذلك انه عزيل لا سائر بخلاف هذا انتهى بحرفه رحمه الله (قوله) فلم ان الكلام الخ) يؤخذ منه رد كلام من قال كالقفال ان المجاور لا يضر في عود الطهورة حيث أطلق فيه (قوله أو مجاور) قد يخالفه ما نقله شيخنا لزيادى عن فتاوى القفال حيث قال لو زال التغير بمجاورة عاد طهوراً كما في فتاوى القفال ويبدل له التمثيل بالمخالط انتهى بحرفه لا يقال يمكن حمل في فتاوى القفال على ما اذا لم يظهر للمجاورة ريح لا نأقول المخالط حكمه كذلك فلو وقع به مسك لم يظهر له رائحة قلنا بعود الطهارة فليتام وقضية قوله على الواقع في الماء الخ انه لو تروح الماء بنحو مسك على الشط لم يمنع من زوال النجاسة وينبغي ان لا يكون مراد الان ظهور الرائحة في الماء يستر رائحة النجاسة ولا فرق مع وجود السائر بين كونه في الماء وكونه خارجاً عنه هذا في ابن عبد الحق انه اذا زالت رائحة النجاسة برائحة ماء على الشط لم يحكم ببقاء النجاسة وقد علمت ان المعتمد خلافه في المجاور فيلحق به عند الشارح الزوال برائحة ماء على الشط ان لا فرق بينهما

انما يريد كآدمته عنه في التولية قبل هذه والشيء لما حذف ذلك وثبته هنا وهم ان الضمير يرجع الى الدين أو التفقه وليس له كبر فائدة (قوله واللام فيه للجنس الخ) عبارة الشهاب ابن حجر عقب قول المصنف من العبادة لفظها يصح أن يكون بيانا

(قوله وهو المسمى بالجنس) وفيه المحلى هنا بما ذكره في الجنائز بالخير فيؤخذ من مجموع ذلك اطلاقه على كل منهما (قوله وجوزه الا خفش) أي تصرفه وقوله والكوفيون وعليه فهو مبتدأ بلا تقدير (قوله يتجسس بالملاقاة) اختار كثير من أصحابنا مذهب مالك ان الماء لا يتجسس مطلقا الا بالتغير وكانهم قنطروا التسهيل على الناس والا فالدليل صريح في التفصيل كما ترى انتهى ابن حجر (قوله وان لم يتغير الماء) راجع لقول المصنف بالملاقاة (قوله أو كان الواقع مجاور الخ) عطف على مؤثره وكان التقدير لنجاسة مخالطة مؤثرة غير معفوعة أو كان الواقع مجاورا أو عني عنها في الصلاة الخ والا قرب عطفه على يتغير (قوله أو عني عنها في الصلاة) قيد به لئلا ينافي ما قدمه من أن المعفوعة ٥٣ لا يتجسس علاقتها والحاصل ان ما عني عنه

هنا كالذي لا يدركه الطرف غير ما عني عنه في الصلاة (قوله كل مائع وان كثر) أي ولو جاريا (قوله ويلتصق بالمائعات) قال حمزة فلو زال التغير بعد ذلك فالوجه عدم الطهورة انتهى وعليه فيلتنظرم تحصل طهارته ثم رأيت في نسخة من حمزة بدل لفظ عدم عود الطهورة وهي واضحة انتهى (قوله المتغير كثير ابطاهر) أي للماء عنه غنى بخلاف المتغير بما في مقره ومحمرة فلا يتجسس بالملاقاة قال ابن حجر بل يقدروا له فان غير حينئذ ضرر والا فلا انتهى (قوله لو تجسست يده اليسرى الخ) استدراك على قوله لنجاسة مؤثرة لان نجاسة

بطهارته واءلم ان راحة المسك لو ظهرت ثم زالت وزال التغير حكما بالطهارة لانها لما زالت ولم يظهر التغير علمنا انه زال بنفسه ومقابل الاظهر انه يطهر لان التراب ونحوه لا يغلب على شيء من الاوصاف الثلاثة حتى يفرض ستره اياها فاذا لم يصادف تغيرا أشعر ذلك بالزوال والجص بهنخ الجسيم وكسر هاء مجي معرب وهو المسمى بالجنس من جنس العامة (ودون ما) أي والماء دون القلتين بان نقص عنهما أكثر من رطلين وتقدير الماء في كلامه تبع للشارح ليوافق مذهب سيدي به وجهور البصريين لان دون عندهم ظرف لا يتصرف فلا يصح كونه مبتدأ أو جوزه الا خفش والكوفيون واختلقوا فيما أضيف الى مبني كالواقع في عبارة المصنف فجوز الا خفش بناء على الفتح لاضاقته الى مبني وأوجب غيره رفعه على الابتداء (يتجسس بالملاقاة) بنجاسة مؤثرة بخلاف المعفوعة عما يأتي وان لم يتغير الماء أو كان الواقع مجاورا أو عني عنها في الصلاة فقط كتب فيه قليل دم أجني غير مغلط أو كثير من نحو براغيث ومثل الماء القليل كل مائع وان كثر وجامد لا في رطبا اما يتجسس الماء القليل المتغير في الاجماع وأما غير المتغير فلينظر مسلم اذا استيقظ أحدهم من نومه فلا يغمس يده في الماء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين باتت يده نهاء عن الغمس خشية التجسس ومعلوم انها اذا خفيت لا تغير الماء فلو لا انها تجسس بوصولها اليه ولقهوم خبر القلتين قال الاسنوي ويلتصق بالمائعات الماء الكثير المتغير كثيرا بطاهر وفارق كثير الماء كثير غيره بان كثيره قوى ويشق حفظه من التجسس بخلاف غيره وان كثر كما قدمناه نعم لو تجسست يده اليسرى مثلا ثم غسل إحدى يديه وشك في الغسل أهوى يده اليمنى ثم ادخل اليسرى في مائع لم يتجسس بنفسه فيه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لان الأصل طهارته وقد اعتضد باحتمال طهارة اليسرى والمراد بالملاقاة ورود النجاسة على الماء اما وروده عليها في أي في باب النجاسة (فان بلغها مجامع) ولو نجسا ومسته عملا ومتغيرا بمس متغنى عنه كما شمله تنكيره الماء ولا ينافيه حدهم المطلق بانه ما يسمى

اليد محكوم ببقائها حتى لا تصح صلاته قبل غسلها لكنها لا تجسس ما أصابته للشك في نجاسته الماء وقد مر انه لا يلزم من النجاسة التجسس وهذا نظير ما لو تجسس فم حرة ثم غابت غيبة يمكن ولو غاب في ماء كثير فأنفذكم بقاء فيها على النجاسة وعدم تجسس ما أصابته بعد للشك وكان الاولى أن يقول اما لو تجسست يده الخ (قوله فسيأتي في باب النجاسة) قال ابن حجر ومنه أي من الوارد فلا يتجسس ما في باطن الفؤارة والظرف فوارا صاب التجسس أعلاه وموضوع على تجسس يترشح منه ماء ولا يتجسس ما فيه الا ان فرض عود الترشع اليه انتهى وكتب عليه ابن قاسم قوله عود الترشع الخ ينبغي أو وقف عن الترشع واتصل الخارج بما فيه لانه حينئذ ماء قليل متصل بنجاسة انتهى بحروقه (أقول) ولعل وجه عدم تجسس ما في الباطن مادام الترشع موجودا ان ترشعه صيره كالماء الجاري وهو لا يتجسس منه الا ما لاقه النجاسة دون غيره ما لم يتراجع وهو قليل وانقطاع رشح الماء يصيره متصلا كما اذا القليل وعبارة شرح الروض ولو وضع كوز على نجاسة وماؤه خارج عن أسفله لم يتجسس ما فيه مادام يخرج فان تراجع تجسس كالوسد يتجسس انتهى بحروقه

من قال فيه لاهد والمعهودان عبادى ليس لى عليهم سلطان الى ان قال أو مفعولا ثانيا لا اختاره قال فيه للجنس (قوله وان يرتسم) معطوف على قوله عن الميل (قوله على الوجه الذى عليه أهل الحق) أى من انبئات جميع صفات الكمال له تعالى حقيقيا واضافها ووجهه أنه لا يكون أبغ وأكل الا اذا كان يجمع صفات الكمال (قوله ورعاية جميعها) أى الصادق به الحمد

(قوله للعرف الشرعى) قد ينافية انهم جعلوا قولهم فيما سبق ما يقع عليه اسم ماء لا قيدان المعنى انه يقع عليه اسم الماء عند أهل العرف واللسان والمراد بالعرف ثم عرف الشارع وباللسان اللغة على ما قيل اللهم الا أن يمنع ان المراد ما ذكر ويجعل ذكر اللسان بعد العرف من العطف التفسيري ويراد باللسان الشرعى كما قد مناه ويؤيد هذا اقتصار ابن حجر ثم على اللسان ولم يذكر العرف وصرح به هنا حيث قال مثل ما قاله الشارح فأفاد ان العرف واللسان معناهما واحد وهو الشرعى (قوله حتى لو رفع حاجز) واتسع به ثم يتحرك ما فى كل يتحرك الا تحركا عنيقا وان لم تزل كدورة أحدهما ومضى زمن يزول فيه تغيره لو كان أو بنحو كوز واسع الرأس بحيث يتحرك كما ذكرتمتلى خمس بماء وقد مكث فيه بحيث لو كان ما فيه متغيرا زال تغيره اتقويه به حينئذ بخلاف ما لو قد شرط من ذلك انتهى ابن حجر (قوله بمائع مستهلك) أى كماء الورد وبقي ما لو خلط قلة من المائع بقلتين من الماء ولم تغيرهما حسا ولا تقديرا ثم أخذ قلة من المجتمع ثم وقع في الباقي نجاسة ولم تغيره فهل يحكم بطهارته لاحتمال ان الباقي محض الماء وان الماخوذ هو المائع والاصل طهارة الماء أو بنجاسته لان كون القلة الماخوذة هي محض المائع حتى يكون الباقي محض الماء ٥٤ ان لم يكن محالا عادة كان في حكمه فيه تطرأت انتهى ابن قاسم على ابن حجر أه قول

ماء لان هذا أحد بالنظر للعرف الشرعى وما في كلامه تعبير بالنظر للوضع اللغوى وهو شامل للطلاق وغيره (ولا تغير) أى والحال انه لا تغير به (فطهور) (زوال العلة حتى لو فرق بعد ذلك لم يضر والعبرة بالاتصال لا بالخلط حتى لو رفع حاجز بين صاف وكدر كفى وعلم من تعبيره بماء انه لا يكفي بلوغه بمائع مستهلك به صرح الرافعى كما مر (فلو كثر) المتنجس القليل (باراد طهور) عليه (فلم يباغها لم يطهر) لانه ماء قليل فيه نجاسة والمعهود من الماء ان يكون غاسلا لا مغسولا (وقيل طاهر لا طهور) لانه مغسول كالثوب وقيل هو طهور ردا بغسله الى أصله ومحل ذلك فيما ليس فيه نجاسة جامدة ولو اتنى الايراد أو الطهورية أو الاكثرية فهو على نجاسته بلا خلاف ولا هنا اسم معنى غير ظاهر اعرابها فيما بعدها كونه على صورة الحرف وهى معه صفة لما قبلها ولا يصح كونه عاطفة لان من شرطها ان يتعاند معطوفاتها نحو جاءنى رجل لا امرأة ولان لا اذا دخلت على مفرد وهو صفة لسابق وجب تكرارها نحو انها بقرة لا قارض ولا بكرز بتونة لا شرقية ولا غربية (ويستثنى) من النجس (ميتة لادم لها سائل) عن موضع جرحها اما بان لا يكون لها دم أصلا أو لها دم لا يجري

قياس ما في الرضاع فيما لو خلط اللبن بمائع وشرب منه الطفل عدم النجاسة حيث قالوا ان بقي من المختلط قدر اللبن لم يحرم لاحتمال ان الباقي محض اللبن لكن يعارضه ما في الايمان فيما لو حلف لا يأكل من طعام اشتراه زيد فأكل مما اشتراه زيد وعمره حيث قالوا ان أكل منه نحو جبتين لم يحنث لاحتمال انها من محض

ما اشتراه عمرو أو أكثر نحو حنث لان الظاهر ان ما أكله مختلط من كل منهما فاقام كالوزع ونقل عن الحاشي في الدرر انه اعتمد قياس ما في الايمان ويحتاج للفرق بينه وبين الرضاع فليراجع ومع ذلك فالظاهر الحافه بما في الايمان لان مسألة الرضاع خارجة عن تطاثرها من كل ما كان محالا عاديا أو كالحال وما كان كذلك لا يمتد به فلا يقاس عليها (قوله فيما بسدها) وأما هو فلا اعراب له غير هذا الاعراب (قوله وهى معه) أى ما بعدها (قوله ان يتعاند) أى بأن لا يصدق أحدهم معطوفها على الآخر (قوله وجب تكرارها) كأن يقال هنا لا طهور ولا نجس فلما امتنع كونها عاطفة وكون ما بعدها صفة جعلت الصفة هى مع ما بعدها (قوله ويستثنى من النجس) أى من قوله ودونها نجس بالملاقاة (قوله لادم لها سائل) (وتنبه) جوز في المجموع في سائل الرفع والنصب وجههما ظاهر والفتح واعرص الفاصل بما بسطت رده في شرح العباب فراجع فانه مهم انتهى ابن حجر وعبارة ابن عبد الحق قوله لادم لها سائل قال في شرح المذهب بالفتح والنصب والرفع فيهما واعرص الفتح بانتفاء الاتصال المشترط في الفتح وأقول الذى يظهر من كلامهم ان اشتراط الاتصال في الفتح انما هو على القول بأن فتحه فتحة بناء اما اذا قلنا بأنها فتحة اعراب وأن ترك التنوين للشاكلة فلا لا انتفاء علة البناء بالفصل على الاول من تركيه مع اسم لا قبل دخولها بخلافه على الثاني فيمكن أن يكون كلام الشيخ مبني على فليتأمل ولبعضهم بها أجوبة لا تخلو عن تكاف وقوله لها أى لجنسها فخرج ما لو كانت مما يسيل دمه لكن لادم فيها أو فيها دم لا يسيل لصغرها

المذكور من جملة ما صدقته كما سيأتي في كلامه (قوله لا به ثناء بجميع الصفات الخ) هذا التعليل ليس من كلام الشارح الجلال بل هو من الشارح هنا تعليل لكلام الجلال وقضيته أن الجلال انما خرج ما هنا لهذا الغرض لا من حيث كونه جملة فعلية وكلام الشهاب ابن قاسم في حواشي التحفة في مقام الرد على الشهاب ابن حجر في ترجيح الاول من حيث اسميتها صريح في خلافه فلا يراد (قوله على وجه الاجمال) ومع ذلك لا بد من ادعاء ارادة المبالغة لان جمده ولو على وجه الاجمال بالمعنى المذكور

فلما حكم ما يسيل دمه كما ذكره القاضي أبو الطيب (قوله كالوزغ) هو بالفتح جمع وزغة كذا قيل وفي المصباح الوزغ معروف والاتي وزغة وقبل الوزغ جمع وزغة مثل قصب وقصبه فتقع الوزغة على الذكور والاتي والجمع أوزاغ ووزغان بالكسر والضم حكاه الأزهري وقال الوزغ سام أبرص (قوله والخنفساء والذباب) ومثله البق المعروف بعصر والقمل والبراغيث وفي نسخة بهد قوله والذباب ومنه الحرياء والصالي وهي نوع من الوزغ ذكره ابن العماد وأقره المصنف قال ابن حجر ومنه سام أبرص انتهى قال في المصباح وهو كبار الوزغ وهما اسمان جمع اسم واحد انتهى وجوز فيه أي سام أبرص ان يعرب اعراب المنضامين وان يعرب اعراب المركب المزجي (قوله لمشقة الاحتراز عنها) فائدة لا يجب غسل البيضة والولادة اذا خرجا من الفرج وظاهر ان محله اذا لم يكن معهما طوبى تنجسه انتهى روض وشرحه (قوله فان في أحد جناحيه داء) أي وهو اليسار خطيب وليمه فلو قطع جناحيها لا يسر لا يندب غمسه لا تنفاه العلة بل قياس ما هو المعتمد من حرمة غمس غير الذباب حرمة غمس هذه الا أن لفوات العلة المقتضية للغمس (قوله ولو شككنا في كونها الخ) قال ابن قاسم على منهج وانظر لو شك هل هو مما يدركه الطرف أو ان الميتة مما يسيل دمه او يتجه العفو فيها كما وافق عليه مر ٥٥ لان الاصل الطهارة ولا يلزم من النجاسة

التنجيس انتهى بحروفيه (أقول) وقد يتوقف فيه لان الاصل في النجاسة التنجيس وان لم يكن لازما وسقوطه رخصة لا يصار اليها الا بيقين ويؤيده قول الشارح الا في فلو شك هل وقع في حال الحلب أولا فالوجه انه يتنجس اذا شرط العفول تصحقه فائدة في لو تولد حيوان بين ماله نفس له سائلة وبين ماله

كالوزغ والزبور والخنفساء والذباب (فلا تنجس مائعا) كزيت وخل وكل رطب بموته فيه (على المشهور) لمشقة الاحتراز عنها ولخبر البخاري اذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه كله ثم ايتزره فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء زاد أبو داود وانه يتقي بجناحه الذي فيه الداء أهري غمسه وغمسه يفضي الى موته فلو نجس لما أهريه وقيس بالذباب ما في معناه من كل ميتة لا يسيل دمه او خرج ماله ادم سائل كحبة وضدع ولو شككنا في كونها مما يسيل دمه امتحن بجرح شئ من جنس الحاجة كما قاله الغزالي في فتاويه والثاني تنجسه كغيرها فان غيرته الميتة اكثر منها وان زال تغيره بعد ذلك من المائع أو الماء القليل مع بقائه على قلته أو طرحت فيه بعد موتها نجسته وان كانت مما نشؤه منه اما طرحت فيه حية وان لم تكن مما نشؤه منه فغير ضار كالو وقعت بنفسها حيث لا تغير منها وحاصل المعتمد في ذلك كما اقتضاه كلام البهجة منطوقا ومفهوما واعقده الودرجه الله تعالى وأفتى به انما ان طرحت حية لم يضر سواء أكان نشؤها منه أم لا وسواء أ ماتت فيه بعد ذلك أم لا ان لم تغيره وان طرحت ميتة

نفس سائلة فالقياس الحاقه بماله نفس سائلة كما هو قياس نظيره فيما لو تولد بين طاهر ونجس (قوله امتحن بجرح شئ من جنسها) ويكفي في ذلك جرح واحدة فقط وعبارة ابن قاسم في حاشية البهجة قوله فيجرح للحاجة فيه ان جرح بعض الافراد لا يفيد لجواز مخالفتة لجنسه لعارض وجرح الكل لا يمكن الا أن يقال جرح البعض اذا كثر يحصل به الظن وفيه انه يلزم التنجيس بالشك الا أن يقال الظاهر من وجود الدم في بعض الافراد أن الجنس كذلك ومخالفة بعض الافراد للجنس بخلاف الظاهر والغالب وكتب أيضا قوله فيجرح للحاجة يتجه ان له الاعراض عن ذلك والعمل بالطهارة حيث احتمل انه مما لا يسيل دمه لان الطهارة هي الاصل ولا تنجس بالشك انتهى (قوله نشؤها منه أم لا) أي بفتح النون وبالهمز برأى ابن قاسم على شرح البهجة الكبير (قوله وسواء أ ماتت فيه بعد ذلك أم لا) أي أ ماتت قبل وصولها اليه وعبارة ابن قاسم على المنهج قوله ولم تطرح الخ لو طرح طارح حية فماتت قبل وصولها المائع أو ميتة فحييت قبل وصولها لم تضر في الحالين أفاده شيخنا طاب واعقده رحمه الله انتهى (قوله وان طرحت ميتة) أي ان لم تحي قبل وصولها اليه والالم تنجسه اعتبارا بمحالة الوصول دون الالتقاء وبقي ما لو طرحت ميتة ثم أحييت ثم ماتت هل تنجس أولا فيه نظر والا قرب الاول ويحمل الثاني لكونها ما سقطت الا بعد احيائها فاشبهت ما لو ألقاها حية وماتت قبل وصولها الى المائع بل الظاهر ان هذا الاحياء تبين به عدم موتها أولا وان ذلك كان لعارض قام بها التحصيل موتها ظاهرا ولو لا قصد وعبارة ابن قاسم على ابن حجر ظاهره ولو كان الطرح سهوا انتهى

دون جد الانبياء ولو اجماليا كما اشار اليه الشهاب بن قاسم (قوله أي أعلم) هو بضم أوله كما ضبطه المستنق في تحرير التنبيه في باب الاذان الا أن يفرق بين الاذان وما ههنا بان الاذان القصد منه الاعلان (قوله فلا مشابة بينه وبين غيره) أي في ذات ولا صفة ولا فعل (قوله وقد صرح بكلمة لا اله الا الله) فيه تسامح والا فتصرح بهذا اللفظ لم يقع في القرآن الا في موضعين

وفي ابن حجر بعد كلام ذكره عن الزركشي ويؤخذ منه رد ما توهم انه لا يضر الطرح بلا فصله مطلقا انتهى وهو صريح فيما ذكره ابن قاسم رحمه الله تعالى (قوله وان وقوعها بنفسها لا يضر مطلقا) أي حية أو ميتة (قوله وليس الصبي والبهيمة كالرجل) قال ابن حجر وان كان الطرح غير مكافئ لكن من جنسه انتهى وهي تخرج البهيمة لانها ليست من جنس الصبي عند الفقهاء فان الجنس عندهم ما يشمل أصنافا كالأدعي وان كان نوعا عند المناطقة وقال ابن قاسم على منهج في الحاق البهيمة بالأدعي تأمل انتهى (قوله بان صبه عليها لم يضر) ٥٦ أي وان لم يتواصل الصب كما هو ظاهر العبارة وفي ابن قاسم على ابن حجر لكن

هذا ظاهر مع تواصل الصب وكذا مع تفاضله عادة فلو فصل بنحو يوم مثلا ثم صب في الخرقه مع بقاء الميتات المجمعة من التصفية السابقة فيها فلا يبعد الضرر إذ لا يشق تنظيف الخرقه منها قبل الصب والحال ما ذكر فلا حاجة الى العفو ومن هنا يعلم انه كما يضر طرحتها على المائع يضر طرح المائع عليها في غير ما ذكر من نحو التصفية وظاهره وان جهلها انتهى بحرفه (قوله بل يحرم غمس النخل) عبارة ابن حجر تنبيه آخر يظهر من الخبر السابق ندب غمس الذباب لدفع ضرره وظاهر ان ذلك لا يأتي في غيره بل لو قيل بمنعه بان فيه تعذيرا

ضرر سواء كان نشوؤها منه أم لا وان وقوعها بنفسها لا يضر مطلقا يعني عنه كما يعني عما يقع بالرجل وان كان ميتا ولم يكن نشوؤه منه ان لم تغير وليس الصبي ولو غير مميز والبهيمة كالرجل كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى أيضا لان لهما اختيارا في الجملة ولو تعدد الواقع من ذلك فخرج أحدهما على رأس عود مثلا فسقط منه بغير اختياره لم تجس وهل له اخراج الباقي به الا وجه كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى نعم لان ماء على رأس العود محكوم بطهارته لانه جزء من المائع انفصل منه ثم عاد اليه ولو وضع خرقه على اناوص في هذا المائع الذي وقعت فيه الميتة بان صبه عليها لم يضر لانه يضع المائع وفيه الميتة متصلة به ثم يتصفي منها المائع وتبقى هي منفردة لانه طرح الميتة في المائع كما أتى بذلك شيخ الاسلام صالح البلقيني وهو هنا تنبيه لا بأس بالاعتناء بعرقته وهو ان ما لانفس له سائلة اذا اعتدى بالدم كالخلم البكار التي توجد في الابل ثم وقع في الماء لا ينجسه بمجرد الوقوع فان مكث في الماء حتى انشق جوفه وخرج منه الدم احتمل ان نجس لانه انما عفي عن الحيوان دون الدم ويحتمل انه يعني عنه مطلقا وهو الاوجه كما يعني عما في بطنه من الروث اذا ذاب واختلط بالماء ولم يغير وكذلك ما على منفذه من النجاسة وأفاد في الخادم ان غير الذباب لا يلحق به في ندب الغمس لا تنقاء المعنى الذي لاجله طلب غمس الذباب وهو مقاومة الدواء الداء بل يحرم غمس النخل ومحل جواز الغمس أو الاستصحاب اذا لم يغلب على الظن التعذير به والاحرم لما فيه من اضاءة المال والميتة يجوز فيها التخفيف والتشديد (وهكذا في قول نجس لا يدركه طرف) أي بصير لقلته كمنطقة بول وما يعلق برجل الذباب فيعني عن ذلك في الماء وغيره لمشقة الاحتراز عنه باعتبار جنسه وما من شأنه لا بالنظر لكل فرد فمنه ومقتضى كلامه انه لا فرق بين وقوعه في محل ووقوعه في محال وهو قوي لكن قال الجيلى صورته ان يقع في محل واحد والا فله حكم ما يدركه الطرف على الاصح قال ابن الرفعة وفي كلام الامام اشارة اليه كذا نقله الزركشي وأقره وهو غريب قال الشيخ والاوجه تصويره باليسير عرفا لا بوقوعه في محل واحد وكلام اصحاب جار على الغالب

بقرينة

بلا حاجة لم يعد ثم رأيت الدميري صرح بالندب وتعميمه قال لان الكل يسمى ذبابا

لغة الا النخل لحمة قتله انتهى ومنه يعلم ان قول الشارح غمس النخل انما هو للاتفاق على حرمة وعبرة الزيادة الغمس خاص بالذباب اما غيره فيحرم غمسه لانه يؤدى الى اهلا كه انتهى (قوله والاحرم) أي ثم ان غيره بعد الغمس نجسه والا فلا (قوله وما يعلق) باب طرب انتهى مختار وقضية ما ذكر تخصيص العفو عما يعلق برجل الذباب بما اذا لم يدركه الطرف وهو ما نقله ابن قاسم في حاشيته على المنهج عن الشارح ونقل عن ابن حجر العفوص مطلقا وصرح به ابن حجر في شرحه رحمه الله (قوله وهو قوي) أي حيث كان يسيرا عرفا كما يأتي عن الشيخ فلا تنافي (قوله جار على الغالب) هذا قد يخالف ما ذكره الشارح في شروط الصلاة من انه كان لون دم الاجنبى القليل متفرقا ولو جمع لكثرة في عنه على الراجح اه ويمكن الجواب بمحمل ما هنا على غير الدم ويفرق بأن جنس الدم يعني عن القليل منه في الجملة ولا كذلك نحو البول

فالمراد أنه صرح بما يدل على الوحدة ائمة في هذه المواضع ولو غير هذا اللفظ (قوله فيه إشارة الخ) مأخذ الإشارة الضمير في قوله ليدعوهم العائد إلى الناس ولهذا المعبر الشارح هنا بالخلق وكان لا يرى بعثته صلى الله عليه وسلم إلى الملائكة الشامل لهم التعبير المذكور كالجادات أظهر في قوله لا دعوة من بعث إليهم ولم يضر لئلا يتناقض كلامه (قوله بالهام) متعلق بسمى

(قوله بقرينة تعليلهم) وهو قوله مشقة الاحتراز عنه (قوله ولو رأى ذبابة على نجاسة الخ) أي رطبة يعلق شيء منها بالذبابة (قوله اذا قلنا به) أي بالمعروف ويد بهضم العفو عما لا يدركه الطرف بفرع يفرع لو اعترف من دين في كل منهما ماء قليل أو مائع في اناه واحد فوجدت فأرة. يئنه لا يدري من أيهما هي اجتهد فان ظن من الاول واتحدت المعرفة ولم تغسل بين الاعترافين حكم بنجاستهما وان ظنهما من الثاني أو من الاول واختلفت المعرفة أو اتحدت وغسلت بين الاعترافين حكم بنجاسة ما ظن فيه اه خطيب رحمه الله (قوله وهو كما قال) أي حيث كثر عرفا كما يعلم مما مر في قوله قال الشيخ والوجه تصويره (قوله وزنبور) هو المعروف بالدبور وفي المختار الزنبور بضم الزاي الدبور وتوث والجمع الزناير اه مر (قوله وضبط في المجموع ذلك) أي النجس الذي لا يدركه الطرف (قوله بحيث لو خالف لوه) والكلام فيما فرض بالعدل ٥٧ وخالف أmaalوافق انه لم يفرض أصلا وشك

في كونه يدركه الطرف أولا لم يضر للشك في النجاسة به ونحن لا نجس مع الشك (قوله مما لا يعني عن قليله) أي كدم المنافذ أو دم اختلط بغيره فلا يقال يسير الدم يعني عنه (قوله مالو كان من مغلظة) خلافا لابن حجر (قوله وما تلقيه العثران) هو بالهمز كافي القاموس (قوله كما أفتى به الوالد) ظاهره انه لا فرق في هذه المذكورات حيث قيل بالعفو عنها بين الصلاة وغيرها لكن في ابن قاسم مانعه قيل والتحقق في هذه المسائل الحكم بالتخييس ولكن يعني عنه

بقرينة تعليلهم السابق ولو رأى ذبابة على نجاسة فأمسكها حتى ألصقها بيده أو ثوبه أو طرحها في نحو ماء قليل اتجه التخييس قياسا على مالو ألقى مالانفس له سائلة ميتا في ذلك ولو وقع لذبابة على دم ثم طار ووقع على نحو ثوب اتجه العفو جزما لانا اذا قلنا به في الدم المشاهد فلأن تقول به فيما لم يشاهد منه بطريق الاول وقيد بعضهم العفو عما لا يدركه الطرف بما اذا لم يكثر بحيث يجتمع منه في دفعات ما يحس وهو كما قال وعلم انه لا فرق بين الذباب وغيره كتمل وزنبور وفرش على ان بعضهم أطلق الذباب على جميع ذلك وضبط في المجموع ذلك بما يكون بحيث لو خالف لونه لون الثوب لم ير لفته وبما تقرر وعلم ان يسير الدم ونحوه مما لا يعني عن قليله اذا وقع على ثوب أجزروا كان بحيث لو قدر انه أبيض ورؤى لم يفت عنه وان لم ير على الاخر لان المانع من رؤيته اتحاد لونهما والعبرة بكونه لا يرى للبصر المعتدل مع عدم مانع فالو رأى قوى النظر ما لا يراه غيره قال الزرشي فالظاهر العفو كما في سماع نداء الجمعة نعم يظهر فيما لا يدركه البصر المعتدل في الظل ويدركه بواسطة الشمس أنه لا أثر لادراكه بواسطة الكون اتزيد في النجلى فاشبهت رؤيته حيث تدركه حديد البصر وشمل اطلاق المصنف مالو كان من مغلظة وهو كذلك (قلت ذا القول أظهر) من مقابلة (والله أعلم) ويلحق بما تقدم ما في معناه مما على منفذ حيوان طاهر غير آدمي كطير وهرة وما تلقيه العثران في بيوت الاخيلة من النجاسات كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وما يقع من بعر الشاة في اللبن في حال الحلب مع مشقة الاحتراز عنه كما نقله ابن العماد فلو شك أو وقع في مل الحلب أولا فالوجه انه ينجس ان شرط العفول تحققه وكون الاصل طهارة ما وقع فيه يمارضه كون الاصل في الواقع انه ينجس قد اطلقوا بقى العمل

٨ نهاية ل بالنسبة للوضوء والصلاة ونحو ذلك اه وليس في ذلك جزم باعتماده حتى يجعل مخالفا لما اقتضاه كلام الشارح وعبارة ابن حجر بعد ذكر مسائل العفو وشرط ذلك كله ان لا يغير وان يكون من غير مغلظة وان لا يكون بفعله فيما يتصور فيه ذلك اه لكن تقدم الشارح فيما لا يدركه الطرف التصريح بالعفو عنه ولو من مغلظة وينظر حكم باقي ذلك عند الشارح ونقل ابن قاسم عنه على منهج في الدم والشعر القليل ودخان النجاسة اشتراط كونها من غير مغلظة (قوله في حال الحلب) يؤخذ من جعل سبب العفو المشتقة ان مثل ذلك مالو أصاب الحالب شيء من بولها أو روثه حال حلبها حيث شق الاحتراز عنه وقت الحلب وانه لا فرق بين كونه جرت عادته بالحلب أم لا وقد يفرق بأنه انما عني عنه في اللبن لانه لو لم نقل به لادى الى فساد اللبن وقد يتكرر ذلك في المحلوبة فيفترق الاتماع بلبنها بخلاف الحالب فانه يمكنه غسل ما أصابه من نجاسة ومثل ذلك في العفو أيضا تلويث ضرع الدابة بنجاسة تفرغ فيها أو نوضع عليه لمنع ولدها من شربها لان محل منع التضمخ بالنجاسة ما لم يكن الحاجة وما هنا من ذلك ومثله في العفو مالو وضع اللبن في اناع ووضع الاماء في الرماد والتمنور لتصفينه قطاير منه وما دواصل لما في الاناء مشقة الاحتراز عن ذلك

وقوله بأنه يكثر متعلق بقوله تفاؤلا والمعنى أن الله أعلم جده بتسميته بهذا الاسم متفائل أولا جمل التفاؤل وفي نسخة تهى به
 نبينا بالهام من الله تعالى تفاؤلا (قوله والرسول باعتبار الملائكة إلى آخره) لا يخفى أن معنى الرسائل فيهم هو المعنى اللغوي
 الذي هو مطلق السفارة لا المعنى الاصطلاحي المار فالعموم انما هو بالنظر إلى اللفظ (قوله أعم من النبي) أي كما أن النبي
 أعم منه من وجه فينبه أعموم وخصوص وجهي (قوله من نوع الملائكة) أي نسخة من النوع الملائكة وهي أنسب وأقصد

(قوله بأصل عدم الغفو) عبارة ابن قاسم وانظر لو شك هل يدركه الطرف أو أن الميتة مما يسيل دمه ويتجه الغفو فيها كما
 وافق عليه مر لان الأصل الطهارة ولا يلزم من النجاسة التنجيس وقد قالوا في شروط الصلاة لو شك كفا في كثرة الدم لم يضر
 تأمل اه اللهم الا ان يفرق بأن البعرة تتحققنا منها من المنجس وأما غيرها فلم تتحقق فيه ذلك فحكمنا في غير البعرة بأصل الطهارة
 (قوله من الكوارة) قال الأزهرى الكوارة أي بكسر الكاف والتخفيف فيهما شيء كالقسطالة تتخذ من قضبان ضيق
 الرأس للتحلل وفي المغرب الكوارة بالضم والتشديد معسل التحلل إذا سوى من الطين اه مختار صحاح (قوله في الماء عينا)
 ومن العبت مالو وضع فيه لمجرد التفرج عليه فيما يظهر وليس من العبت ما يقع كثيرا من وضع السمك في الآبار ونحوها
 لا كل ما يحصل فيها من العلق ونحوه حفظ الماشاء عن الاستقذار (قوله ولم تتحلل عنه) مفهومه انما إذا تحللت ضر وقياس ما
 تقدم فيما نلقبه القيران وفيما لو وقعت ٥٨ بعرة في اللبن العفو للشقة (قوله دخان النجاسة) أي حيث لم يكن وصوله للماء

بأصل عدم الغفو ويعني عما يجاسه العسل من الكوارة التي تجعل من روث ونحو البقر وعن
 روث نحو سمك لم يضعه في الماء عينا وعليه يحمل كلام الشيخ أبي حامد أنه لا فرق بين وقوعه
 في الماء بنفسه وبين جعله فيه وألحق الأذرى به ما نشؤه من الماء والزركشي مالو نزل طائر
 وان لم يكن من طيور الماء في ماء وذرق فيه أو شرب منه وعلى فيه نجاسة ولم تتحلل عنه لتعذر
 الاحتراز عن ذلك ويعني عن قليل دخان النجاسة في الماء وغيره كما صرح به الأسموني ونقل
 المحب الطبري عن ابن الصباغ واعتمده انه يعني عن جرة البعير فلا تنجس ما شرب منه ويعني عما
 تطاير من ريقه المتنجس ويلحق به فم ما يجتر اذا التقم غير ندى أمه وفم صبي تنجس لمشقة
 الاحتراز عنه لا سيما في حق الخالط له كما صرح به ابن الصلاح ويؤيده ما في المجموع انه يعني
 عما تحقق إصابة بول ثور الدباسة له بل ما نحن فيه أولى وألحق بعضهم بذلك أمواه المجائين وجزم
 به الزركشي وأفتى جمع من أهل اليمن بالغفو عما يبق في نحو الكرش عما يشق غسله وتنقيته
 منه والضابط في جميع ذلك ان الغفو منوط بما يشق الاحتراز عنه غالبا (والجاري كراكد)
 في نجسه بالملاقاة وفيما يستثنى لكن السبرة في الجاري بالجريته تنقسم المجموع الماء فان
 الجريات متفصلة حكما وان اتصلت في الحس لان كل جرية طالبة لما قبلها هاربة عما بعدها
 فاذا كانت الجرية وهي الدفعة التي بين حافتي النهر في العرض دون قلتي تنجست بملاقاة
 النجاسة سواء أتغير أم لا لمفهوم حديث القاتين المار فانه لم يفصل فيه بين الجاري والراكد

بالكسر لذي الخلف والظلف كالمعدة للانسان قال الأزهرى الجرة بالكسر ما تخرجه الأبل من كروشها فتجتره ويكون
 والجرة في الأصل المعدة ثم توسعوا فيها حتى أطلقوها على ما في المعدة (قوله ويعني عما تطاير) أي ووصل لثوب أو بدن أو
 غيرها (قوله غير ندى أمه) وكذا ما تطاير من ريقه (قوله وفم صبي) أي بالنسبة لندي أمه وغيرها كتمقيله في فمه على وجه
 الشفقة مع الرطوبة فلا يلزم تطهير الفم كذا قرره مر ابن قاسم على ابن حجر (قوله عما تحقق) أي وان سهل غسله كأن شاهد
 أثر النجاسة على قدر معين ككف ومثل البول الروث (قوله بما يشق الاحتراز عنه غالبا) ومن ذلك ما جرت به العادة من وقوع
 نجاسة من الفتران ونحوها في الآواني المعدة للاستعمال في البيوت كالجرار والآباريق ونحوها الا ان يفرق بأن الجرار
 ونحوها يمكن حفظ ما فيها بتغطيتها ولا كذلك حياض الاخلية ومع ذلك فالأقرب عدم الفرق للمشقة ومنه أيضا ما يقع لاخوانه
 المجاورين من ان الواحد منهم يريد الاحتياط فيتخذله ابريقا ليستنجي منه ثم يجد فيه بعد فراغ الاستنجاء زبل فتران للمشقة
 أيضا ومنه أيضا ذرق الطيور في الطعام للعلة المذكورة (قوله وهي الدفعة) قال في القاموس الدفعة أي بالفتح المرة وبالضم
 الدفعة من المطر اه بحروفه والمذايب هنا الضم

ونحوه بفعله والانتجس
 ومنه الجنور بالنجس أو
 المتنجس كما يأتي فلا يعني
 منه وان قل لانه بفعله أخذ
 مما تر فيما لو رأى ذبابة على
 نجاسة فأمسكها حتى
 ألصقها بيده أو ثوبه الا ان
 يفرق بأن الجنور مما تنجس
 الحاجة اليه فيقتصر القليل
 منه ولا كذلك للذبابة ومر
 الجنور أيضا ما جرت به
 المادة من نجس الحمامات
 (قوله عن جرة البعير) وكذا
 غيره من كل ما يجتر من
 الحيوانات اه ابن حجر
 بالمعنى وفي المصباح الجرة

(قوله قال تعالى كنتم خير أمة) شروع في الاستدلال على أفضليته صلى الله عليه وسلم ووجه الاستدلال من هذه الآية ان كمال الأمة تابع لكمال نبيها (قوله ونوع الآية آدمي أفضل الخلق الخ) تنمى قوله السابق وفي الصحيحين أناس سيدوا آدم وقوله ويؤخذ من ذلك تفضيله على آدم الى آخر ما انجز اليه الكلام اعترض (قوله فاطلاق الاقطع الخ) سبق فلم لانه انما يتأتى في روايات البسملة والجدلة المتقدمة في محلها ورواية التشهد ليس فيها لفظ أقطع ولا حذف اداة تشبيهه (قوله ومن الملائكة

(قوله فلا بد من سبع جريات علميا) أي ومن التزيين أيضا في غير الأرض الترابية (قوله فان كانت جامدة واقفة) هل الجاري من المائع كالماء حتى لا يتعدى حكم كل جرية لغيرها كذا بخط شيخنا بر واعتمد شيخنا طيب انه مثله والالزم فيما لو نزل خيط مائع من علو على أرض نجسة نجاسة جمبع مافي العلو من المائع الذي نزل منه الخيط ولا يجوز القول بذلك وما قاله أي من أن المائع كالماء لا ينجس عنه اه ابن قاسم على المنهج رحمه الله ثم رأيت في ابن حجر التصريح بأن الجاري من المائع كالراكد فينجس جميعه بخلافه النجاسة لا خصوص الجرية التي بها النجاسة وتقدم في الشارح ما وافقه في قوله ومثل الماء القليل كل مائع وزد في مسئلة الأبريق واستقرب ان مافي باطنه لا ينجس بل وما لم يتصل بالنجاسة من الخيط النازل قال لان الجاري من المائع كالجاري من الماء بل لان الانصباب على الوجه المذكور يمنع من ٥٩ الاتصال عرفا فاقضى قصر النجاسة على

المساقى لها دون غيره واستشهد لذلك بما نقله الامام عن الاصحاب من انه لو صب زيتا من اثناء في آخره فأرثه حيث قالوا لا ينجس مافي هذا الثاني مما لم يلاق الفأرة وبكلام نقله عن شرح المذهب فيما لو جرح في صلته وخرج منه دم لوث البشرة تلوينا فليلا حيث لم تبطل صلته بسبب الدم البعيد عن البشرة وأطال في بيان ذلك فراجع (قوله والقلتان جسمان رطل بغدادى) ومقدارهما بالارطال

و يكون محمل تلك الجرية من التمر نجسا ويطهر بالجربة بعدها وتكون في حكم غسالة النجاسة حتى لو كانت مغلفة فلا بد من سبع جريات علميا هذا في نجاسة تجري بجري الماء فان كانت جامدة واقفة فذلك المحل نجس وكل جربة تمر بها نجسة الى أن يجمع قلتان منه في حوض أو موضع متراد ويلغره فيقال ماء أنف قلة غير متغير وهو نجس (وفي القديم لا ينجس بالتغير) لقوته بوروده على النجاسة فاشبه الماء الذي يطهر رها به وعليه فقتضاه أن يكون طاهرا لا طهورا (والقلتان جسمان رطل بغدادى) نسبة الى بغداد بدالين مهملتين وباعجام الثانية وبنون بدلها وبعيم أوله بدل الباء مدينة مشهورة وال رطل بكسر الراء الأصح من قمتها الخبير اذا بلغ الماء قاتنين لم ينجس لخبثا وفي رواية فانه لا ينجس وهو المراد بقوله لم يحمل خبثا أي يدفع النجس ولا يقبله وفي رواية اذا بلغ الماء قاتنين من قلال هجر والواحدة قدرها امامنا الشافعي رضى الله تعالى عنه بقرتين ونصف أخذ من ابن جريج القائل بأنها تسع قرتين وشيئا أي من قرب الجازو واحدتها لا تزيد على رطل بغدادى وشيئا أي بيانه في زكاة النابت فاحتاط الشافعي رضى الله عنه فحسب الشيء نصفًا ذلوكا كان فوفا لقال تسع ثلاث قرب الاشياء على عادة العرب فيكون القلتان خمس قرب والمجموع جسمان رطل وهجر بنفخ لهما والجسيم قرية بقرب المدينة الشريفة وهما ذراع ورابع طولاً وعرضا وعمقا في الموضع المربع المستوي الأبعاد الثلاثة طولاً وعرضا وعمقا بذراع الآدمي وهو شبران (تقريباً في الأصح) قدم تقريباً بالشعلة وما قبله التصحيح فلا يضر نقص رطل أو رطلين وهو المراد من قول الرافي انه لا يضر نقص قدر

المصرية ربعمائة وستة وأربعون رطلا ورابع رطل وسدس درهم وخمسة أسباع درهم قاله ابن الملقن في شرح الحاوي رحمه الله قال ابن علان هما بالوزن المصري أربع مائة رطل وستة وأربعون رطلا وثلاثة أسباع رطل وبالدمشقي مائة رطل وسبعة أربطال وسبع رطل وبالمقدسي ثمانون رطلا وثلاث رطل ورابع أوقية ودرهمان وثلاث درهم وثلاث سبع درهم وبالأمنان مائتان وخمسون مثقالا المن رطلان (قوله وبعيم أوله) أي مع النون فقط كافي القاموس وعبارته بغداد بجمعتين ومجتبتين وتقديم كل منهما وبغدان وبغدين وبغدان مدينة السلام وبغداد اذا انتسب اليها أو تشبه بأهلها اه (قوله على مائة رطل بغدادى) قال ابن حجر وحينئذ فانتصار ابن دقيق العيد لم يعمل بخبر القلتين بخبرها بانه مهم لم يبين عجيب اذ لا وجه للنزعة في شيء مما ذكر وان سلم ضعف زيادة من قلال هجر لانه اذا اكتفى بالضعيف في الفضائل والمناقب فالبيان كذلك بل أبو حنيفة يحتاج به مطلقا وأما اعتماد الشافعي لهما فهو يدل على انه اما لهذا أو لثبوتها عنده اه (قوله في الموضع المربع) اما في الدور فدراع عرضا وذراعان عمقا بذراع الخبار في العمق وذراع الآدمي في العرض (قوله أو رطلين) لا يقال هذا يرجع الى التعديد لا نأقول هو تحديد غير التحديد المختلف فيه اه ابن قاسم على منهج رحمه الله

(استغفار) ينظر ما معني استغفارهم صلى الله عليه وسلم الذي الكلام فيه والاستغفار طلب المغفرة وهو معصوم فان قلت المراد الاستغفار بالمعنى اللغوي الذي هو طلب السر والقصد لما يلو له بينه وبين الذنب فيرجع الى العصية قلت بعد تسليمه انما يظهر في استغفارهم له في حياته اما بعد وفاته فلا وان كان حيالا انه ليس في دار تكليف فان قلت المراد باستغفارهم له مطلق الدعاء والتضرع قلت فاحكامه المغيرة في التعبير بين دعائهم ودعاء الادميين (قوله اقتداء بغيره) انما لم يقل اقتداء به صلى الله عليه وسلم مع انه صلى الله عليه وسلم كان يأتيها كما سيدكره لانه صلى الله عليه وسلم لم يأت بها في تأليفه فالاقتداء

(قوله حكم الاجتهاد) لم يقل بين الماءين مع انه الواقع هنا إشارة الى ان الاجتهاد لا يختص بالماءين بل كما يكون فيهما يكون في غيرها كالثياب والاولاف والتراب (قوله ولو اشتبه الخ) في شرح العباب لو حصل له رشاش من أحد الماءين لم نجس ثوبه للشك كما لو أصابه بعض ثوب نجس بعضه واشتبه وقارق بطلان الصلاة بالمس بعضه بأنه يشترط فيها ظن الطهارة وهو منتف هنا ولو اجتهد وظن نجاسة ما أصابه الرشاش منه فكذلك أي لم نجس على الاوحه لان النجاسة لا تثبت بغلبة الظن وانما امتنع استعمال ما غاب على ظنه نجاسة لانه ان استعمل في حدث لم يمكن الجزم بالنية أو في خبث فهو محقق فلا يزول بمشكوك فيه الخ اه ابن قاسم على ابن حجر ثم تعقب قوله وهو منتف وأطال فيه فراجع وظاهر كلام ابن حجر في شرح المنهاج الميل الى تبين النجاسة بعد الاجتهاد ٦٠ ونقل ابن قاسم على منهج عن مر اعتماد عدم وجوب الغسل اه وقد يتوقف

فيه لان الظن الناشئ عن الاجتهاد ينزل منزلة اليقين فالقياس وجوب الغسل (قوله ولو صييا بميزا) قال ابن حجر وظاهره لا يعتد فيها بالنسبة لنحو الملك باجتهاد غير المكلف اه وقضيته أنه لا يشترط فيه الرشيد فيصح الاجتهاد فيه من المجبور عليه بسفه وقد يمنع لان السفه ليس من أهل التملك فهو كالصبي وعليه فلو اجتهد مكافان في ثوبين وانفق في اجتهادهما على واحد فينبغي انه اذا كان في بدأ أحدهما صدق

لا يظهر ينقصه تماوت في التغيير بقدر معين من الاشياء المغيرة كأن تأخذ ثوبا في واحد قلنان وفي الآخر ونهما ثم تضع في أحدهما قدرا من المغير وتضع في الآخر قدره فان لم يظهر بينهما تفاوت في التغيير لم يضر ذلك والاضر ومقابل ما مر ما قيل انهما ألفا رطل وقيل هما سمانه رطل وقيل انهما متحدد فيضراى شئ نقص (والتغير المؤثر) حسا أو ثوبا ديرا (بطاهر أو نجس طعم أولون أو ريح) فتغير أحد الاوصاف كاف أما في النجس فبالاجتماع وأما في الطاهر فله المذهب واحترز بالمؤثر عن التغيير بحقيقة على الشط ولما كان قد يعرصر اشتباه بين الماء الطهور وغيره ذكر المصنف كغير حكم الاجتهاد فقال (ولو اشتبه) على شخص أهل للاجتهاد ولو صييا بميزا فيما يظهر (ماء طاهر) أي طهور (بنجس) أي بقاء نجس أو تراب طاهر بضده أو ماء أو تراب مستعمل بطهور أو شاة بشاة غيره أو ثوبه بثوب غيره أو طعامه بطعام غيره واقصر على الماء لان الكلام فيه وسكت عن الثياب ونحوها اكتفاء بما سيدكره في شروط الصلاة (اجتهد) أي بذل جهده في ذلك وان قل عند الطاهر كإتاء من مائة لان التطهر شرط من شروط الصلاة يمكن التوصل اليه بالاجتهاد فوجب عند الاشتباه كالقبلة لكل صلاة أرادها بعد حدثه وجوبا ان لم يقدر على طهور يبقين موصدا ان اتسع الوقت ومضيقا ن ضاق وجوز ان قدر على طهور يبقين كأن كان على شط نهر أو بلغ الماء آن المشتهان قلتن بخلطهما بلا تغيير اذا عدول الى الظنون مع وجود المتيقن جائز لان بعض

الصحابة

صاحب اليدوان لم يكن في بد واحد منهما وقف الامر الى اصطلاحهما على شئ

وان كان في أيديهما جعل مشنر كاتم اذا صدقنا صاحب اليد سلمت الثوب له وتبقى الاخرى تحت يده الى ان يرجع الاخر ويصدق في اناله كمن أقر شئ لمن ينكره وبعبارة شرح البهجة فان تمارع ذواليد مع غيره قدم ذواليد اه وكتب عليه سم وظاهره لو ظن ان ملكه هو ما في يده غيره وجب اجتناب ما عداه الا بقرعة وهل له حينئذ أخذ ما في يده غيره أو ما في يده على وجه الظفر به فيه نظر اه (أقول) الاقرب انه يأخذ ما في يده ويتصرف فيه على وجه الظفر لمنعه من وصوله الى حقه بظنه بسبب منع الثاني منه وقوله أيضا ولو صييا أي أو جئنا أفاق وميز تميزا قويا بحيث لم يبق فيه حصة تغير اخلاقه وتمنع من حسن تصرفه (قوله أي طهور) انما يفسر بذلك لقوله وتطهر بما ظن طهارته ويأتي منه في قوله أي بقاء نجس (قوله أو تراب طاهر) أي طهور (قوله بضده) أي وهو النجس أخذا من قوله أو تراب مستعمل بطهور (قوله وان قل عدد الطاهر) أي حيث كان الاشتباه في محصور (قوله وجوبا) معمول لقول المصنف اجتهد (قوله اذا عدول الى الظنون) اه لقول المصنف اجتهد وأولى منه كونه على لقوله وجوز الخ

التمام انما حصل بغيره من الائمة (قوله حتى رواه الحافظ الخ) المسوخ للغاية كان في قوله وقد كان يؤذن بالدوام والاسمرار (قوله ويجمع بينه وبين غيره) يرد عليه يعقوب فانه قبل داود (قوله مهما يكن من شيء بعد الحمد الخ) التحقيق ان بعدم من مناهات الجزاء لا من مناهات الشرط فالتقدير عليه مهما يكن من شيء بعد الحمد الخ (قوله لنية معنى المضاف) أي (قوله وهو سمعاه من رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال ابن حجر بعد ما ذكر ومع هذا مقتضى لسنن هذا الوجه لا يبعد تدب رعايته ثم رأيناه مصرحاً به اه بحروفه لكنه اثم ذكره بعد قول المصنف وقيل ان قدر على طاهر الخ وشمل هذا ما اذا بلغ الماء ان المشتبهان قلة يربط بينهما بالاعتبار لا نه تقدم في الماء المستعمل اذا بلغ قلتين وجه بعدم عود الطهورية تطرا الى ان منه الاستعمال بقية ولم نه دفع بالكثرة وحينئذ لم ينف الخلاف بالخلط قول الاولى مراعاة هذا فيترك الخلط ويصار الى الاجتهاد أولاً لكل محتمل والارباب اصبوا بالخلط لزيادة ضعف القول بعدم عود الطهورية بعد بلوغ المستعمل قلتين (قوله عبثاً) قد يقال لم طالب غيرهما فان عدوله عن المتيقن الى الاجتهاد قد يؤدي الى غير القبلة لا غيرها الا ان يقال اجتهاده مع القدرة على اليقين في حكم طالب غيرهما فان عدوله عن المتيقن الى الاجتهاد قد يؤدي الى غير القبلة فكأنه طالبه (قوله انه واجب مطلقاً) أي قدر على طاهر أم لا (قوله فسيرد بان الفرق بين ما هنا) عبارة ابن حجر ٦١ ليس في محله لان ما هنا ليس كذلك اذ خصال

الخبر انحصرت بالنص وهي مقصودة لذاتها والاجتهاد وسيلة للعلم بالطاهر الخ اه رحمه الله وكتب عليه سم قوله ليس الخ بل هو والله في محله اه (أقول) وامل وجهه ان الانحصار بالنص وكونه مقصوداً لا يدخل له في الوجوب بل سبب الوجوب ان كلا من خصال الكفارة يوجد فيه القدر المشترك وهو أحدها من حيث انه أحدها والخروج من العهدة

الصعبة ترينى الله عنهم كان يسمع من بعض مع قدرته على المتيقن وهو سمعاه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وشارك القادر على اليقين في القبلة من وجوه احسنها تنافي المجموع ان القبلة في جهة واحدة فاذا قدر عليها كان طلبه لها في غيره عبثاً بخلاف الماء الطهور فانه في جهات كثيرة وما تنرد من وجوب الاجتهاد تارة وجوازه أخرى هو ما صرح به في المجموع وأما قول العلامة العرافي انه واجب مطلقاً وجود متيقن لا يمنع وجوبه أي الاجتهاد لان كلا من خصال الخير يصدق عليه انه واجب ويرد بان الفرق بين ما هنا وخصال الواجب الخير واضح وهو انه خاطب بكل منها لزوماً لكن على وجه البديل فصدق على كل انه واجب وأما هنا فلم يخاطبه بتحصيل الطهور أو الطاهر الا عند فتنه بعد دخول الوقت وأما قبله أو مع وجود ذلك فليس يخاطب بالتحصيل اذ لا معنى لوجوبه قبل الوقت ويمكن توجيه كلامه بأنه واجب عند ارادة استعمال أحد المشتبهين اذ استعمال أحدهما قبله غير جائز لطلان طهارته فيكون متلبساً بعبادة فاسدة وحينئذ لا تنافي بين من عبر بالجواز والوجوب لان الجواز من حيث ان له الاعراض عنهم والوجوب من حيث قصده ارادة استعمال أحدهما لا يقال لا بس الخلف الافضل في حقه الغسل مع ان الواجب عليه أحد الامرين فلم يقل به هنا لاننا نقول لم يختلف هناك في جواز المسح مع القدرة على الغسل بخلافه هنا والاجتهاد والتصري والنأخي بذل

بواحد منها بعينه وكونه واجباً لا من حيث خصوصه بل من حيث وجود القدر المشترك فيه فأى دخل للانحصار والقصد في الوجوب حتى ينتفي الوجوب بانتفائهما (قوله وهو انه خاطب) أي في خصال الواجب الخير (قوله بكل منها لزوماً) أي في ضمن القدر المشترك حتى انه اذا فعل واحداً منها كان واجباً من حيث وجود القدر المشترك في ضمنه لا من حيث خصوصه (قوله وأما قبله) أي دخول الوقت (قوله أو مع وجود ذلك) أي العقد (قوله اذ لا معنى لوجوبه) أي ولا لتحصيل ما هو حاصل معه (قوله ويمكن توجيه كلامه الخ) تصويره بما ذكرنا في ما زاده الولي العراقي من انه واجب مخبراً بالخبر هو القدر المشترك والشارح جعل الواجب هنا لاجتهاد عبثاً الا ان يقال مراده ان الواجب عند ارادة استعمال أحد الامرين من الاجتهاد والعدول الى الطاهر المتيقن لكن هذا خلاف الظاهر ويلزمه ان يكون العدول الى الطاهر من الواجب أيضاً ولا مانع منه لا يخاطب بتحصيل سبب الدهارة وهذا منها (قوله من حيث ان له الاعراض عنهما) أي فهو مخير بين استعمال المتيقن والعدول الى غيره على السواء وبمنا يظهر قوله الا في لا يقال لا بس الخلف الخ (قوله مع ان الواجب عليه أحد الامرين) أي على معنى انه يجمع عليه العدول عنهما الا انهما من قبيل الواجب الخير لان شرط الواجب الخير ان لا يكون بين امرين أحدهما خصه ومسح الخلف هنا رخصة فليس التخيير بين الغسل والمسح من الواجب الخير ولا التخيير بين الاستنجاء بالماء والخبر من الواجب الخير (قوله بخلافه هنا) يرد عليه ان الخلاف الذي هنا انما هو في جواز الاجتهاد حيث قدر على طاهر يتيقن كاذكراً

معنى أنه معرفة كما أشار إليه بقوله ههنا أى من هذا التركيب أما إذا كان المضاف إليه نكرة فإن بعد تعريب سواء نويت معناه أم لا (قوله وفقها) الأولى ونصبها لأنهم معرفة حينئذ (قوله كقوله تعالى شهد الله الخ) أكثر هذه الدلائل انما هي في فضل العالم لا في أفضلية الاشتغال بالعلم الذي هو المقصود لكن يلزم من ذلك هذا لأن العالم انما فضل بما فيه من العلم فهو أفضل من غيره من حيث العلم فكان الاشتغال بالعلم أفضل من غيره لأن الاشتغال بالأفضل أفضل (قوله كفضلي على أدناكم) يتعين

المصنف في قوله وقيل ان قدر الخ اما بالنظر لافضلية استعمال متيقن الطهارة ولا خلاف فيه كما يفيد قول ابن حجر وهو مع شذوذ هذا الوجه لا يبعد رعايته اهـ وحينئذ لا يتم للشارح ما ذكره من الفرق (قوله في طلب المقصود) هذا تعريف له لغة وأما اصطلاحاً فهو عند الفقهاء بذل الوسع في طلب حكم شرعي (قوله وتطهر بما ظن طهارته) باجتهاده وسيأتي انهم اعرضوا في هذا الباب عن أصل طهارة الماء فيؤخذ منه أن ما ظن طهارته باجتهاده لا يجوز لغيره استعماله إلا ان اجتهد فيه بشرطه وظن ذلك أيضاً وظاهر أن المجتهد تطهير نحو حليته المجنونة أو غير الميزة للطواف به أيضاً اهـ ابن حجر رحمه الله (قوله فلو انصب أحدهما) أى بتمامه (قوله باصل الحل) عبر به ولم يقل له أصل في التطهير لأن الاجتهاد ليس وسيلة للطهار، فقط بل هو كما يكون وسيلة لها ٦٢ يكون وسيلة لغيرها كالمالك (قوله وهو التطهير هنا) قضيته أنه لو أراد الاجتهاد فبهما

المجهود في طلب المقصود (وتطهر بما ظن طهارته) بامارة تدل على ذلك كاضطراب أو رشاش أو تعب أو قرب كلب وللاجتهاد شروط أحدها بقاء المشتبهين الى تمام الاجتهاد فلو انصب أحدهما أو تلف امتنع الاجتهاد ويتم ويصلي من غير إعادة وان لم يرق ما بقي ثابتهان بتأيد الاجتهاد بأصل الحل فلا يجتهد في ماء أنه يتبول وان كان يتوقع ظهور العلامة اذ لا أصل للببول في حل المطلوب وهو التطهير هنا ثالثها ان يكون العلامة فيه مجال أى مدخل كالإواني والتياب بخلاف احتياط المحرم بنسوة كما سيذكره المصنف في النكاح وزاد بعضهم سعة الوقت فلو ضاق عن الاجتهاد تيمم وصلى والوجه خلافه واشترط بعضهم أيضاً ان يكون الاثنان أو واحد فان كانا لاثنين لكل واحد توضاً كل بانائه كالمعلق كل من اتسب طلاق زوجته يكون ذا الطائر غراباً وغير غراب فانه لا حنث على واحد منهما والوجه كما في الاحياء خلافه مما لا باطل في فهم كما أوضحته في شرح العباب واشترط صاحب المعين ان يكون المتيقن طهارته مما لا يخشى منه ضرر كالشمس بمعنى على من جوح وهو جواز التيمم بحضرة الشمس فيكون وجوده كالمعدم وشرط العمل بالاجتهاد ظهور العلامة فان لم يظهر له شيء أراق الماءين أو أحدهما في الآخر ثم تيمم (وقيل ان قدر على طاهر يتيقن) أى ظهوراً آخر (فلا) أى فلا يجوز له الاجتهاد بل يستعمل المتيقن لقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك الى ما لا يريبك كن كأن بكة ولا حائل بينه وبين الكعبة ولكن كان في ظلمة أو كان أعشى أو حال بينه وبينها حائل حادث غير محتاج اليه وكألو وجد الحاكم النص والاصح الجواز وحل فأنه الحديث على الاستحباب (والاعشى كبصير في الاظهر) تمكنه من الوقوف على المقصود بالشم والذوق

ليشرب الماء عاجزاً له وليس هو اذو عبارة ابن حجر بل له الاجتهاد هنا الشرب ما يظن طهارته وهو غفلة عما يأتي في نحو خل وخمر ولين اتان وما كول (قوله والاوجه خلافه) أى فيجتهد وان ادى اجتهاده الى خروج الوقت (قوله والاوجه كما في الاحياء خلافه) أى فليس لأحدهما ان يتوضاً من انائه الا بعد الاجتهاد (قوله فيكون وجوده) أى وجود الشمس كالمعدم يؤخذ منه انه لو اشتبه عليه مذكاة بمجمومه لم يجتهد لانه يجب عليه

العدول عنهما الى غيرهما لصدق الضرر لكن في شرح البهجة لشيخ الاسلام جواز الاجتهاد فيما ذكره طبراجع والسمع (قوله ظهور العلامة) أى فهو شرط للعمل لا لاصل الاجتهاد خلافاً لعدة من شروطه (قوله أو أحدهما في الآخر) أى أو بعضه (قوله دع ما يريبك) بفتح الباء ويجوز ضمها فبها اهـ نوى في شرح الاربعين وقضيته تساوى الصيغتين في المعنى ولكن عبارة المصباح الريب الظن والشك وربى الشئ يربى اذا جعلك شا كقال أبو زيد رابى من فلان أمر يربى ريباً اذا استيقنت منه الرية فاذا أسأت به الظن ولم تستيقن منه الرية قلت رابى منه أمر هو فيه رابة واراب فلان رابة فهو مريب اذا بلغك عنه شيء أو توهمته وفي لغة هذيل رابى بالانف غربت انا واربيت اذا شككت فأنا مريب وارب وارب من تاب منه فالصلة فارقة بين العاقل والمفعول والاسم الرية وجمعها ريب مثل سدره وسدر اهـ ومنه يعلم انهما ليسا مترادفين وانما اشتركا في أصل المعنى لاني حقيقته (قوله والاعشى كبصير) لواجتهاد فاداه اجتهاده الى طهارة أحد الاثنان لظهور علامة له فاحبره بصير بخلافه فهل يقلده لانه أقوى ادراكاً منه لتمييزه بالبصر الذي هو العمد في الاجتهاد أولاً أخذاً باطلاق قولهم

أن يكون الضمير في أدناكم للمصابة ولا يلزم تفضيل العالم من النبي صلى الله عليه وسلم لأنه إذا كان فضل العالم على العابد الذي هو أفضل من أدناكم مساويا لفضل صلى الله عليه وسلم على أدناكم ففضل العالم على أدناكم بشر درجات مثلا لزم أن العالم يفضل العابد بما يتحقق المساواة وإذا كان العالم يفضل العابد بشد درجات فهو يفضل الأدنى بأكثر منها بالضرورة وقد فرض أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما يفضل.

المجتهد لا يقلد مجتهدا فيه نظر والارباب الأول كالأخيرة اثنتان مختلفتان في اناءين وهن كل منهما نجاسة واحدة فانه يأخذ بخبر الأول وثق كباقي فان استمويا فالأكثر عددا لكن ظاهر كلامهم الثاني وبوجه بأن الشخص لا يرجع إلى قول غيره إذا خالف ظنه فإولى أن لا يرجع إلى ما يخبر عنه مستندة للإمارة بمجرد ما هو مع ذلك فالأقرب معنى الأول لكن مجرد ظهور المعنى لا يقتضي العدول عما اقتضاه إطلاقهم فلو اجب اعتمادهم وكمن موضع ربح فيه ما غيره أو وجه منه معنى فيكون الراجح الثاني (قوله وانحوارزى) في مهم البكري خوارزم بضم أوله وبالراء المهملة المكسورة والزاى المجمة بعد هاءهم قال الجرجاني معنى خوارزم هين حربه لانها في سؤلة لا جعل بها اه بحروفه رجه الله (قوله ويحصل بذوقهما) أى الحق أى ولم نامر به فانه إذا ذاق أحدهما لا يجوز له ذوق الآخر وصرح بذلك قول سم في حاشية شرح المنهج فلو ذاق أحدهما فهل له ذوق الآخر اعتمادا على ما لاوى أنه ذلك ويؤيده أنه عند ذوق كل يحتمل أنه الطاهر واعتمد مر المنع اه (أقول) فلو خالف ذوق الثاني وظهر له أنه الطاهر عمل به وان لم يظهر له فهو متخير فيتميم بعد تلف أحدهما ويجب غسل فيه لتحقيق نجاسته أما من الأول أو من الثاني لكن بتقدير كون النجاسة من الأول يظهر عما استعمله ٦٣ من الثاني ان ورد موارد الأول وبتقدير كونها من الثاني فهو باق على نجاسته فقد تحققنا نجاسته فيه وشككتنا من يها ولاصل عدمه فلا تصح صلاته قبل غسل فيه ولو تظاهر منه شيء على ثوب لم يحكم بنجاسته لان الأصل بقاؤه على الطهارة ونحن لا نجس بالشك وهذا نظير ما لو علمنا نجاسة فم الهرة ثم غابت زمانا يمكن طهرها

والسمع واللس ويفارق ما سيأتى في القبلة بأن أدلتها بصرية بخلاف الأدلة ههنا نعم لو فقد الأعمى تلك الحواس امتنع عليه الاجتهاد كما قال الأذرى أنه يجب الجزم به وهو حسن والثاني لا يجتهد لفقد البصر الذي هو هذه الاجتهاد بل يقلد وما تقر من جواز الإذوق هو ما قاله الجمهور منهم القاضي والماوردي والبنغوى وانحوارزى وهو المعتمد وما نقله في المجموع عن صاحب البيار من منع الذوق لاحتمال النجاسة بمنوع ادخل حرمته ذوقها عند تحققها ويحصل بذوقهما وههنا لم يتحققها فان تخير الأعمى قلبه بصيرا أو أعمى أقوى إدراكا منه فيما يظهر ولا يرد ذلك على المصنف لان كلامه أنه كالصير فيما صر فان لم يجد من يقلده أو وجدته فتخيرتيم (أو) اشتبه عليه (ماء وبول) أو نحوه انقطعت رايته (لم يجتهد) فيها (على الصحيح) لان الاجتهاد يقوى ما في النفس من الطهارة الأصلية والبول لأصل له في الطهارة فامتنع العمل به وسواء أكان أعمى أم بصيرا والثاني يجتهد

فيه ولو غها في ماء كثير ثم وضعت فيها في ماء قليل أو مائع فلا يحكم بنجاسته مع الحكم ببقائه على النجاسة فلو اجتهد بعد ذلك وأداه اجتهاده إلى نجاسته حكم بذلك (قوله فيما يظهر) أى فلو لم يفعل ذلك وأتلف المائتين وتيمم فهل يجب الاعادة لتقصيره باتلافه مع قدرته على التقليد ولا لانه لم يكن معه ما يحال التيمم فيه تطر وقياس ما في التيمم الثاني (قوله ولا يرد ذلك) أى تقليد الأعمى لغيره وقوله على المصنف في قوله والأعمى كيد ير الخ وقوله فيما صر أى من انه اذا اشتبه عليه الطاهر بغيره اجتهد ولا يلزم منه انه اذا تخير لا يقلد غيره (قوله فان لم يجد من يقلده) أى في موضع يجب عليه السعي للجمعة لو أقيمت فيه وعادة ج و يظهر ضبطه فقد المقلد بأن يجد مشقة في الذهاب اليه كشقة الذهاب إلى الجمعة فان كان يعمل يلزمه قصده لها لو أقيمت فيه لزمه قصده لسؤاله ههنا والأفلا اه بحروفه رجه الله (قوله فتخيرتيم) أى بعد تلف الماء وحديثه فلا إعادة عليه كما يعلم مما يأتي وهل له اتلاف الماء قبل اجتهاد من وجدته أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لان من وجدته يستعمل من أن يظهر له الطاهر ومع ذلك لو خالف وفضل لاعادة عليه وان أتم بذلك (قوله أو ماء وبول لم يجتهد فيها على الصحيح) أى للطهارة فلو اجتهد للشرب جاز له الطهارة بعد ذلك بما ظنه ماء قاله الماوردي واعتمد طبو مر ورد ج اه سم على مفهومه سيأتى في قول الشارح وما يجتنبه الأذرى الخ ما به لم منه ان جواز الاجتهاد في الماء والبول للشرب لم يقلد الماوردي وانما يجتنبه الأذرى أخذ من كلامه في الماء وماء الورد وان الشارح موافق فيه الخ في منع الاجتهاد وهذا محله عند الاختيار فلو اضطر للشرب كان له الهجوم والشرب من أحدهما لانه عند الاضطرار يجوز له تناول تحقيق النجاسة والاجتهاد انما يمتنع مع قد شروطه اذا كان

بعشر درجات فقد يكون فضلي العالم على الأدنى أكثر من فضله صلى الله عليه وسلم عليه وذلك يستلزم تفضيل العالم على النبي صلى الله عليه وسلم وذلك باطل بالاجماع فتعين ما ذكرته أو أن المراد المبالة ومن يجوز رجوع الضمير إلى الأمة مطلقا كشيخنا لم يتنبه لهذا المعنى فتأمل (قوله وعرفه الرازي الخ) اعلم أن ظاهر كلام الشارح أن هذا التعريف والذي بعده لمعرف واحد وليس كذلك فإن تعريف الرازي خاص بالعلم بالتصديق وتعريف السيد عام له وللتصوري ثم إن التعريف الأول تعريف

وسيلة الحكم ممنوع منه لولا الاجتهاد وهذا ليس ممنوعا من الشرب بدون الاجتهاد فوجوده لا يضر وليس الاجتهاد ههنا عبادة حتى يتوهم امتناعه بتقدير فساده ومثل ذلك ما لو اختلفنا ما واني بلد واشتبه في أخذ ما يشاء من غير اجتهاد إلى أن يبقى واحد وله الاجتهاد في هذه الحالة ادلا مانع منه وبقي ما لو أراد الاجتهاد ليرتب عليه فعل ما هو حائز بالنجس كطفي النار بالبول أو رشه هل يجوز له ذلك أم لا فيه تطرؤا الأقرب الأول أخذ من قوله لا أصل له في الطهارة ثم رأيت في فتاوى الشارح ما يخالفه وعبارته سئل عن قول الماوردي يجوز أن يجتهد بين الماء وماء الورد لاجل الشرب فإذا ظهر له توضأ هل يأتي في البول أيضا إذا وصف له التداءى به فاجاب بان كلام الماوردي لا يجري في البول بحال اهـ وراجعت ما كتبه سم على منه فوجدته مفروضا في اشتباه الماء وماء الورد وعليه فلا يرد ما عارضناه به نعم فيما كتبه سم على ج ان الاذرى بحث أن ما قاله الماوردي في الماء وماء الورد من جواز الاجتهاد فهم بالشراب يحى بمثله في الماء والبول ونظرفيه وعبارته وقد نظر الشارح في شرح العباب في بحث الاذرى محى كلام الماوردي في الماء والبول ثم قال فالأوجه أنه لا اجتهاد في ذلك اهـ (قوله وافرقت الأول بما تقدم) أى من قوله ٦٤ لان الاجتهاد الخ (قوله فان كلا منهما الخ) على أنه قد يمنع ان البول ناشئ عن

الماء الطهور بل يجوز تولده من الرطوبات التي يتناولها كافي الطفل الذي لم يتناول ماء وما تولد منه وان كان أصله طاهرا ليس له أصل في التطهير كغيره الذي عبروا به (قوله أو يراق من أحدهما في الآخر) أى وان كان المراق قدرا لا يدركه الطرف ومحل العفو عن ذلك إذا لم يكن بفعله كما تقدم من أنه لو رأى ذبابة على نجاسة قام سكتها الخ (قوله ويصلى بلاعادة) أى ان كان يحمل يغلب فيه فقد الماء أو يستوى الأمر ان (قوله لا لعدم وجوب انقطعت الاعادة) أى وعلى الأول لو تيمم قبل الخلط حرمت القراءة عليه ان كان جنباً وحرم عليه مس المصحف وحمله مطلقا دون الثاني (قوله وبهذا فرق المصنف) أى بقوله لان معه ماء طاهر الخ (قوله نحو سبع) وفي نسخة بعد سبع ويجرى ما تقر فيما واجتهد في الماءين ولم يظهر له الطاهر اهـ وهى مضروب عليها في بعض النسخ ولعل وجهه ان معناها ما سلم من قوله السابق وشرط العمل بالاجتهاد ظهور العلامة الخ (قوله وماء ورد) بقى ما لو وقع الاشتباه بين ثلاث أو اثنى ماء طهور وماء متنجس وماء ورد فهل يجوز الاجتهاد نظر الماء لطهور والماء المتنجس ولا يمنع من ذلك انضمام ماء الورد اليهما ولا احتمال أن يصادف ماء الورد كما لا يضر احتمال مصادفة الماء المتنجس أو لا يجوز الاجتهاد لان ماء الورد لا مدخل للاجتهاد فيه ولا احتمال مصادفته وليس كصادفته الماء المتنجس لان له أصلا في الطهورية بخلاف ماء الورد فيه نظر اهـ سم على ج أقول والأقرب الثاني وتتل عن شيخنا العلامة السوبرى ان الأقرب الأول وبقي أيضا ما لو وقع مثل ذلك في ماء طهور ومنتجس وبول والنظار الامتناع لغلظ أمر النجاسة في البول وبقي ما لو تلف أحدهما في المسئلة الأولى هل يجوز له الاجتهاد لاحتمال ان التلف المتنجس أم لا فيه تطرؤا الأقرب الثاني

كالماءين وافرقت الأول بما تقدم والمراد بقولهم أصل في التطهير عدم استحقاقه عن خلقته الأصلية كالمتنجس والمستعمل فانهم لم يستحيلا عن أصل خلقتهما إلى حقيقة أخرى بخلاف نحو البول وماء الورد فان كلا منهما ما قد استحال إلى حقيقة أخرى (بل يخلطان) أو يراقان أو يراق من أحدهما في الآخر ونبيه بالخلط على بقية أنواع التلف فلا اعتراض عليه (ثم يتيمم) ويصلى بلاعادة وعلم من تعبيره ثم ان الارقة ونحوها متقدمة على التيمم فهى شرط لصحته لا لعدم وجوب الاعادة كما وقع لبعضهم وعبارة الشارح توهمه لان معه ماء طاهر ايقين له طريق إلى اعدامه وبهذا فرق المصنف بين بطلان التيمم هنا وصحته بحضرة ماء منع منه نحو سبع وقوله بل يخلطان بنون الرفع كما وجد بخطه استثناء أو عطف على لم يجتهد بناء على ما قاله ابن مالك ان بل تعطف الجمل وهى هنا وفيما بعد للانتقال من غرض إلى آخر كما أفاده الشارح لا لا ضربا فاندفع ما قيل ان الصواب حذف النون لانه مجزوم بحذفها عطف على لم يجتهد لكن الأصح خلاف ما قاله ابن مالك لان شرط العطف ييل افراد معطوفها بمعنى كونه مفردا فان تلاها جملته لم تكن عاطفة بل حرف ابتداء لمجرد الاضراب (أو) اشتبه عليه ماء (وماء ورد)

العلم بمعنى الادراك الذي هو أحد معانيه والتعريف الثاني تعريفه بمعنى ما به الادراك أي الوصف القائم بالانسان يدرك به وهو معنى آخر لاسم وكل من المعنيين غير المعنى المراد من كلام المصنف فانه المسائل وهو معنى ثالث له في كلام الشارح مؤخذات (قوله وهو العبادات) بيان لما في قوله المصنف ما تفقت (قوله مجازاً) أي لغوياً والمراد استعارة (قوله على تقدير

(قوله ولا يجتهد فيهما) أو لا طهارة كما يأتي بخلافه للشرب يجوز ثم اذا غسل ذلك فظهر له الماء منهما تطهر به كما يأتي أيضاً بوجوه اخرى اذا اشتبه الماء بعمل الطهور ويجوز له الاجتهاد قال في شرح المذهب ويجوز أن يتوضأ بكل منهما مرة ويغتفر التردد في النية للضرورة اهـ فقد انكشف لك انه ليس معنى الضرورة تعذراً للاجتهاد اهـ عمرة ربه الله وقوله ويجوز أن يتوضأ الخ نقل ابن حجر عن الشرح المذکور خلاف هذا أقول والاقرب ما قاله عمرة ثم رأيت ابن قاسم على ابن حجر صرح بما قلته فقال قوله لا يتوضأ بكل منهما هذا ممنوع منها واضعاً بل كلام المجموع ٦٥ كالمذهب مصرح بالجواز الى آخر ما أطال

به فليراجع رحمه الله (ومقتضى العلة) أي قوله للضرورة (قوله المحصلة للجزم) أي فيما لو اشتبه عليه طاهر بنجس وقدر على طاهر يمين فلذلك لم يوجبوا عليه الجزم فيما لو وجد ماء وماء ورد فلا يقال هذا لتلبيص بصورة المسئلة (قوله ثم يعكس) لا يتوقف اندفاع الضرورة على العكس بل لو غسل وجهه بكاه بعد الغسلة المذكورة من كل اناهما مرة صح مع تقدم الجزم بالنية غاية ان فيه تكراراً لما غسله في المرة الاولى وهو لا ينافي الجزم بالنية (قوله ولو زادت قيمة ماء لورد) قد يشك على ما مر من انه اذا زادت أجرة اذابة نلج تعين استعماله أو ملح

انقطعت رايته (توضأ بكل) منهما (مرة) ولا يجتهد فيهما وانما جازله التوضؤ بكل منهما يتيقن استعمال الطهور ويعد في ترويه في النية للضرورة كن نسي صلاة من الخس ومقتضى المسئلة انه يمنع ذلك عند القدرة على ماء طاهر يمين لفقد الضرورة وليس كذلك لانهم لم يوجبوا عليه سلوك الطريق المحصلة للجزم فكذلك لا يجب عليه استعمال الطهور يمينين اذا قدر عليه وان كان محصلاً للجزم على انه يمكن الجزم بالنية كان يأخذ بكفه من أحدهما وبالأخرى من الآخر فيفسل به ما خديه معاناً وياثم يعكس ثم يتم وضوءه بأحدهما ثم بالأخرى بلزومه حيث لم يقدر على طهور يمينين التطهر بكل منهما ولو زادت قيمة ماء لورد على قيمة ماء الطهارة خلافاً لابن المقرئ في روضه ويفرق بينه وبين لزوم تكميل الناقص به ان لم زد قيمته على ثمن ماء الطهارة بان الخلط ثم يذهب ما ليته بالكيفية من حيث كونه ماء ورد وهذا استعماله منفرداً لا يذهب بالكيفية لا مكان تحصيل غسالته وهذا أولى الفروق كما أوضحته في شرح العباب ثم ما تقدم من منع الاجتهاد في ماء الورد بمحله بالنسبة للتطهير اما بالنسبة للشرب فيجوز كما قاله الماوردي وله التطهير بالأخرى للحكم عليه بانه ماء والفرق بينه وبين الطهارة انه يستدعي الطهورة وهما مختلفان والشرب يستدعي الطهارة وهما طاهران وافساد الشاشي رديانه وان لم يحجج اليه فيه لكن شرب ماء الورد في ظنه يحتاج اليه وحينئذ فاستنتاج الماوردي صحيح لان استعمال الأخرى للطهور وقع تبعاً وقد عدا امتناع الاجتهاد لشيء مقصود او يستفيدة تبعاً كما في امتناع الاجتهاد للوطء وعلمك تبعاً بما لو اشتبهت أمته بأمة غيره واجتهد فيهما للثبوت فانه يطوؤها بعده لحل تصرفه فيها ولو كونه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وما بحثه الا ذرعي من مجيء كلام الماوردي في الماء والبول بعيداً ذلك كلامه يشير الى انه انما أباح له الاجتهاد ليشرب ماء الورد ثم يتطهر بالأخرى وهذا غير ممكن هنا وأيضاً فكل من الماءين له أصل في الحل المطلوب وهو الشرب فجاز الاجتهاد لذلك بخلاف الماء والبول فالوجه انه لا اجتهاد في ذلك ونحوه كنية ومذكاة مطلقاً

ما في على ثمن الماء لم تجب اذابته ويعدل للتيمم الا أن يجاب بأن ما يستعمله هنا حاصل بصورته فلم يترتب على استعماله نفوت ما ليس بحاصل فاشبهه ما لو ارتفعت قيمة الماء وهو في يده فانه يستعمله ولا نظر الى ارتفاع سعره بخلاف مسئلة الملح فانه يحتاج فيها الى بذل مال زائد على ما يريد استعماله وذلك بعد غبنا (قوله وافساد الشاشي) أي بانه لا حاجة للاجتهاد للشرب لجواز شرب ماء الورد مع وجود الماء الطهور فله الاقدام على أحدهما بلا اجتهاده (قوله وان لم يحجج اليه) أي الاجتهاد (قوله في ظنه) أي مريد الشرب (قوله وحينئذ) أي حين اذ جوزه له الاجتهاد (قوله في الماء والبول) أي من انه يجتهد فيهما للشرب ثم يتطهر منهما بما ظن طهارته تبعاً (قوله وهذا غير ممكن هنا) فيه انه قد يكون الاجتهاد في البول وغيره ليستعمل البول فيما يجوز استعماله فيه كاطفاء نار وعجن طين (قوله ومذكاة مطلقاً) أي للذات كل وغيره كاطعام الجوارح

من البيانية الخ) اراج المشهور أن الاضافة البيانية هي التي تكون على معنى من المينة للجنس لا مطلقا فهي قسم برأسها فاعمل ما ذكره طريقة أو أن مراده حكاية أقوال في المسئلة (قوله يجوز كونها زائدة) أي على مذهب الاخص المجزئ يادتم في الاثبات لكن الاخص يوافق الجمهور على أنه لا بد أن يكون مجرورا هانك مرة وما هانك ليس كذلك وقضية قوله لهصة المعنى

(قوله بل ان وحده اضطرار) هل يجري ذلك في المسمومة اذا منع من الاجتهاد أو اجتهد ولم يظهر له فيه نظر وقد يقال لا يجوز له الهجم في المسمومة لان هجمه قد يؤدي الى تناول يحصل الضرر ولا بد بخلافه في الماء والبول فان غاية ما يؤدي اليه الهجم تناول النجس وأمره سهل لزواله بغسل القدم وإبراجع (قوله لهصوعطش) لعل المراد اعطش دابة وكذا آدمي خاف من العطش تلف نفس أو عضو ومنعته والالم يجزله شربه لان له حكم النجس اه سم على منهج (قوله وعلم ان الارقة الخ) أي من قوله أي أراد أن يستعمل لكن قال سم على منهج عند قوله قبل استعماله هذا القيد مستفاد من عبارة الاصل ان جل استعمال ما ظنه على ارادة استعماله ٦٦ تأمل اه مجرور فله قال حج ويمكن بقاء استعمال على ظاهره وعبارته وقيد

بل ان وجد اضطرار جازله تناول هجمها والامتنع ولو باجتهاد وبذلك يسدفع ما في التوسط وغيره (وقيل له الاجتهاد) فهما كلمتاين وقرق الاول بثل ما تقدم في البول (واذا استعمال) أي أراد أن يستعمل (ما ظنه) الطهور من الماءين بالاجتهاد (أراق الاخر) استحبابا بالثلا يتشوش بتغير ظنه فيه مالم يحج اليه لهصوعطش وعلم أن الارقة مقدمة على الاستعمال (فان تركه) من غير اارقة (وتغير ظنه) فيه من النجاسة الى الطهارة بسبب ظهور امارته واحتاج الى الطهارة (لم يعمل بالثاني) من ظنيه فيه (على النص) لثلا يتقض ظن بظن (بل يتيم) ويصلي (بلاعادة في الاصح) لعدم حصول طاهريقين معه والثاني يعيد لان معه طاهرا لظن فان أرقه قبل الصلاة لم يعد جرم او عبر بقوله تغير ظنه دون تغير اجتهاده تنبيه على عدم تسميته اجتهادا فقد شرطه على رأي المصنف ويجوز أن يحمل كلامه أيضا على طريقة على ما ذابقي بهض الاول ثم تغير اجتهاده ثم تلف الباقي دون الاخر ثم تيمم اذ قضية كلام المجموع ترجع لعدم الاعادة في ذلك أيضا ويجوز حمله على ما ذابقي من الاول بقية ويقيد كلامه بما اذا خلطها مما لا قبل التيمم ليصح على رأيه ويقيد عدم الاعادة بما اذا كان يحمل لم يغلب وجود الماء فيه ويكون ذلك مع قطع النظر عن قوله في الاصح فعه يتعين تخريجه على رأي الرافعي فقط لانه طاهر بالظن ودعوى بعضهم تخالفهم ما في الاعادة وانها على طريقة الرافعي لا تجب وعلى طريقة النووي تجب لان معه طهورا يقين غفلة عن وجوب تقييده ما أطلقه هنا بما قدمه من ان الخلط أي أو نحوه شرط لهصة التيمم وهذا المسلك في تقرير عبارته أولى من اطلاق بعضهم تخريج كلامه على الرأيين وبعضهم حصره على رأي الرافعي أما ذابقي من الاول بقية وان لم تكفه لطهارته فانه يجب عليه اعادة الاجتهاد ان احتاج اليها لان معه ماء منيقن الطهارة فان كان على طهارته لم تجب اعادته الا أن يتغير اجتهاده قبل الحدث فلا يصلي بتلك الطهارة لا اعتقاده الا أن بطلانها

بالاستعمال بفرض أنه لم يرد بالاستعمال أراد لانه لا يتحقق الاعراض عن الاخر الا بهغالبا فلا ينافي ان المعتمد تذب الارقة قبله لثلا يغلط ويتشوش ظنه (قوله لم يعمل بالثاني من ظنيه فيه) أي بل ولا بالاول أيضا لا اعتقاده بطلان اجتهاده السابق ومن فوائد جواز الاجتهاد الثاني مع امتناع العمل به انه اذا ظن به طهارة الثاني شربه أو بآعه أو غسل به نجاسة أو غير ذلك وانه لو غسل اعضاء بينهما وما أصابه الماء الاول من ثيابه يجوز له أن يطهر بالثاني (قوله قبل الصلاة) المناسب لما من ان انطاظ شرط لهصة التيمم أن يقول فان أرقه قبل

التيمم (قوله لفقد شرطه) أي وهو تعدد المستبته (قوله مع قطع النظر عن قوله في الاصح) فهو

كيف يتأتى قطع النظر عنه مع التعبير به في كلامه (قوله على الرأيين) أي رأي النووي والرافعي (قوله ان احتاج اليها) أي بان احدث وحضرت صلاة أخرى ولم يكن ذا كرا للدليل الاول أو عارضه معارض (قوله فلا يصلي بتلك الطهارة) ولا يصح تيممه قبل غسل اعضاءه لظنه نجاستها وهي مانعة من صحة التيمم كذا يعض المومش ويرد عليه انه لو كان كذلك لا تمتنع التيمم في مسئلة المتن وهي مالم يتغير اجتهاده بعد طهارته من الاول وحده فانه لا يعمل بالثاني ويتيمم بعد تلف ما بقي من الاول ان بقي منه شيء بلاعادة مع انه يظن نجاسة اعضاءه من أثر الوضوء الاول فالظاهر ان هذا الظن لا اعتبار به فيصح تيممه وان لم يطهر اعضاءه لا يقال يمكن حل كلام المتن على ما لو غسل اعضاءه قبل التيمم لا نقول هذه لو وجدت جازله بل وجب عليه عند فقد استعمال الثاني حيث ظن طهارته كما قاله البلقيني كثيره

بدونه ان كل ما يصح المعنى بدونه يصح أن يكون زائدا ويرد عليه نحو قوله تعالى الله الا من قبل ومن بعد وقوله تجري من تحتها الانهار وقد يقال ما لا مانع من جعل من هذا للتعمدية وهو الظاهر واحتج بها الضعيف المامل بفعله بالجملة الدعائية (قوله والفرق لاخ) أي لان يوم الجمعة ظرف للدعاء والتصنيف ليس ظرفا للذكر (قوله وهذا التجاوز والاكثر) عبارة الشهاب

(قوله وهو ظاهر) خلافا لـ (قوله ثم اذا أعاده) أي أعاد الاجتهاد (قوله وهذا فارق جواز الخ) أي بقوله لما فيه من نقض الخ (قوله لا تنفاه التعليل) هو قوله لما فيه من نقض الاجتهاد بالاجتهاد الخ (قوله يريد فعلها) أي ما لم يكن باثباتا على طهارته (قوله بخلاف الثوب) لو اجتهد في ثوبين طاهر ونجس ولم يظهر له الطاهر فهل يصلي عاريا ولا أعاده عليه لانه عاجز عن الوصول الى الطاهر فكان كالمعدوم أو يصلي عاريا وعليه الاعادة لوجود ثوب طاهر معه في الجملة أو يصلي في كل مرة كالماء وماء الورد كل محتمل والاخر الثاني ويفرق بين منع صلاته بكل منهما مرة وبين وضوئه بكل من الماء وماء الورد بانه يلزم على هذا الصلاة بيقين النجاسة فيكون مرتكبها عبادة فاسدة دون الماء وماء الورد فتأمل ٢٧ ثم رأيت في باب شروط الصلاة بعد

قول المصنف ولو اشتبه طاهر ونجس اجتهد ما نصه ولو اجتهد في التويع ونحوهما فلم يظهر له شيء صلى عاريا وفي أحد البيتين حرمة الوقت وزمنه الاعادة لكونه مقصرا بعدم ادراك العلامة ولان معه ثوبا ومكانا طاهرا يبين انه بحروفه رجحه الله وقوله لكونه مقصرا يؤخذ منه وجوب القضاء فوراً وبه صرح اشرح في الصوم وابن حجر أيضا فيما لو لم يروا الهلال فافطر واثبتين انه من رمضان وعالوه بتقصيرهم بعدم الرؤية (قوله وفرق بما تقدم) أي من قوله لما فيه الخ (قوله ولو على

فهو كما لو أحدث واجتهد وتغير اجتهاده قاله ابن الماد وهو ظاهر ثم اذا أعاده فان اتفق الاجتهاد ان فذلك وان اختلفا بان ظن طهارة ما ظن نجاسته أو لا في نفسه الخلاف السابق والارجح منه عدم العمل بالثاني وان كان أوضح من الاول لما فيه من نقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما أصابه الاول ومن الصلاة بنجاسة ان لم يغسله وهذا فارق جواز العمل بالثاني في تطيره من الثوب والقبلة واستبطل البلقيني من التعليل السابق ان محل عدم العمل بالثاني اذا لم يستعمل بعد الاول ماء طهورا يبين أو باجتهاد غير ذلك الاجتهاد لا تنفاه التعليل حقيقته الذي ذكره في هذا التصوير قال ولم أر من تعرض له قلت وهو واضح وقد أفنى به والدرجة الله تعالى وعلم مما تقدم وجوب اعادة الاجتهاد لكل صلاة يريد فعلها نعم ان كان ذا كرا لاديله الاول لم يعد بخلاف الثوب المظنون طهارته بالاجتهاد فان بقاءه بحاله بمنزلة بقاء الشخص متطهرا فيصلي فيه ما شاء حيث لم يتغير ظنه سواء كان يستتر بجميعه أم يمكنه الاستتار ببعضه لكبره فقطع منه قطعة واستتر بها وصلى ثم احتاج الى الستر لتلف ما استتر به فلا يحتاج الى اعادة الاجتهاد كما اقتضاه كلام المجموع وهو المعتمد خلافا لبعض المتأخرين وخرج ابن سريج من النص في تفسير الاجتهاد في القبلة العمل بالثاني وفرق بما تقدم (ولو أخبره بتنجسه) أي الماء أو غيره أو باس استعماله ولو على الابهام أو بطهارته على التعيين قبل استعمال ذلك أو بعده وفارق الابهام ثم التعيين هنا بان التجسس على الابهام يوجب اجتنابهما والطهارة على الابهام لا تجوز استعمال واحد منهما وان استويا في افادة الابهام في جواز الاجتهاد في كل منهما (مقبول الرواية) رجح لا كان أو امرأة عبدا كان أو حرا بصيرا كان أو أعمى عن نفسه أو عن عدل آخر بخلاف الكافر والفاسق والمجهول والمجنون والصبي ولو عمي

الابهام) ومثل ذلك ما لو نوضا من أحدنا عين بلا اشتباه فاخبر بنجاسة أحدهما على الابهام فاجتهد وأداه اجتهاده الى نجاسة ما تطهر منه فيجب اعادة ما صلاه بتلك الطهارة وعبارة سمع على منهج قوله ولو أخبر الخ لو نوضا شخص من أحدنا عين ولم يعلم فيهما نجاسة وصلى ثم أخبره عدل بنجاسة أحدهما على التعيين فالوجه كانه شخشا طيب عن بعضهما وارتضاه وجوب اعادة الصلاة لتبين نجاسة أحدهما وانه كان الواجب الاجتهاد اه بحروفه (قوله قبل استعمال ذلك) متعلق بقوله ولو أخبر الخ (قوله وان استويا) أي الابهامان وهما الابهام الطهارة والابهام النجاسة في جواز الخ وعبارة حج وان استويا في افادة الابهام في كل جواز الاجتهاد في كل منهما وهي أوضح لمرادها في ان جواز مفعول الافادة (قوله أو عن عدل) أي عينه كزيد وعرف المخبر عنه عدلته وكذا الوفاة أخبرني عدل وكان من أهل التعديل على ما يأتي عن شرح المسند (قوله والفاسق) اقتضاه في المحترز على ما ذكر يفيد أن من لم يحافظ على مرواة أمثاله تقبل روايته أي وهل هو كذلك أولا في نفسه تطرف ليراجع وقياس ما قالوه في الصوم وفي دخول الوقت من انه لو اعتقد صدق الفاسق عمل به مجتهد هنا (قوله والمجهول) أي مجهول العدالة اما مجهول الاسلام فينبغي أن يقال أخذ ما يأتي فيمالو وجد قطعة لحم في اناء أو خرقه ان كان يلد لا يحبس فيه أو كان المسلمون

ابن حجر كما أنهم أي الأصحاب هنا جاوزوا الاكثر قال الشهاب بن قاسم فيه تأمل انتهى (وأقول) لعل وجه أمره بالتأمل ان حله للثمن حينئذ ليس على تطير حله للثمن المذكور لانه جعل عمرا الذي هو مدخول من فيه مفعولا فنظيره في المتن أن يقال تجاوزوا التصنيف في الاكثر ثم بعد ذلك ينظر في معناه فانه لا يظهر له معنى هنا ولعل عبارة الشيخ تجاوز الاكثر اترجع الى عبارة الشهاب بن جبروان كان فيها ما قدمناه وتكون الكتابة حرقها الى ما هو موجود في نسخ الشيخ (قوله مما ذكر في قوله) الاولى حذف ذلك والاقتصار على لفظ في (قوله بدل اشتمال) فيه نظر من وجوه تعلم بمراجعة كلام النصارى في بدل الاشتمال ونبه على بعضها هنا الشهاب بن قاسم (قوله وفيه ان لم يجعل الخ) قال الشهاب بن قاسم يجب بحذف

أكثر حكمه باسلامه والا فلا لكن هذا وان حكم باسلامه لانه لم عد الله الا اذا اكتفى في قبول الخبر بظاهر العبد له وقتنا المراد بظاهرها أن لا يعرف له مفسق وهو ما جرى عليه الشارح في ولى النكاح وشاهديه ولعل المراد بمجهول العدالة من عرف له مفسق ثم شك في توبته منه والا فن لم يعرف له مفسق مستور العدالة لا مجهولها على ما جرى عليه الشارح نعم على ما جرى عليه المحلى ثم من ان مستور العدالة من عرف له مفسقا بظاهرها نقول هو من لم يعرف حاله اه (قوله وفيما يعتمد المشاهدة) أي

وفيما يعتمد المشاهدة فان روايتهم لا تقبل نعم لو قال من هو من أهل التعديل أخبرني بذلك عدل فانه يؤخذ به كما قاله الرافعي في شرح المسند ولو أخبر الصبي بعد بلوغه عما شاهد في صباه من نجس اثناء ونحوه قبل ووجب العمل بمقتضاه في الزمن الماضي أيضا ومحل ما تقرر من عدم قبول من تقدم بالنسبة لاخبارهم عن فعل غيرهم فن أخبر منهم عن فعل نفسه في غير المجنون كقوله بلف في هذا الاناء قبل كما قاله جمع قياسي على ما لو قال انا متطهر أو محدث وكما يقبل خبر الذي عن شانه بانه ذكاهوا وخبره عن فعل نفسه اخباره المتواتر بان كان جميعا يؤمن بوطؤهم على الكذب على ان القبول انما هو من حيث العلم لا من حيث الاخبار وعلم مما تقرر ان قول نحو الفاسق ممن ذكر طهرت الثوب مقبول لاخباره عن فعل نفسه بخلاف قوله طهر هذا الثوب أو غسل الميت وان جرى بعضهم على قبوله في الشقين (وبين السبب) في نجسه أو استعماله أو طهره كولو غلب سواه كان عاميا أم فقها موافقا للمخبر أم مخالفا (أو كان فقها) في باب نجس المياه (موافقا) للمخبر في مذهبه في ذلك (اعتمده) حتما بخلاف غير الفقيه أو الفقيه المخالف أو المجهول مذهبه فلا يعتمد من غير تعيين لذلك لاحتمال أن يخبر بنجس ما لم يتنجس عند المخبر ومثله ذلك ما لو كان الحكم الذي يخبر به قد وقع فيه نزاع واختلاف ترجيح فيكون الأرجح فيه انه لا بد من بيان السبب لانه قد يعتد ترجيح ما لا يعتد المخبر ترجحه وحينئذ فيعلم من قولهم فقها موافقا انه يعلم الأرجح في مسائل الخلاف ويظهر ان محل ما تقرر بالنسبة للقلد اذ هو الذي يعلم اعتقاده فينتظر هل المخبر يوافقه أم لا أما المجتهد فيبين له السبب مطلقا وان عرف اعتقاده في المياه لاحتمال تعبير اجتهاده وقد ذكرت الفرق بين ما هنا من

ولو كان اخبارهم فيما يعتمد المشاهدة (قوله نعم لو قال) كأنه استدراك على عدم قبول خبر المجهول (قوله ونحوه) أي ونجس نحو الاناء ومثله كل ما أخبر به بهد البلوغ مستندا لما يقفه قبله واقتصاره على اخبار الصبي بعد بلوغه قد يفهم ان الكافر والفاسق اذا أخبر به بعد اسلام الاول وتوبة الثاني لا يقبل خبرهما وينبغي أن يأتي في خبرهما ما ذكره في شهادتهما المعادة (قوله في غير المجنون) ومثله الصبي الغير المميز (قوله في هذا الاناء قبل)

وجوب

أي ولو غلب على الظن كذبه احتياط للعبادة ومحله أيضا اذ لم

تقطع العادة بكذبه والا فلا يقبل خبره لكن التوجيه بالاحتياط للعبادة لا يأتي في قبول خبرهم عند قول أحدهم طهرت الثوب (قوله وكاخباره عن فعل نفسه) أي اخبار من تقدم من غير المجنون والصبي الذي لم يعز (قوله من حيث العلم) أي فان انما المتواتر يفيد العلم لا الظن (قوله موافقا) كتب شيخنا بمش المحلى لو شك في موافقه فالظاهر انه كالمخالف وكذا الشك في الحق الاصل عدمه فيما يظهر اه وأقول هذا ما حوذه من قول الشارح والمجهول موافقه فتأمل اه سم على منهج رحمه الله (قوله لا مخبر في مذهبه في ذلك) زاد ج أو عارفا به وان لم يعتقه فيما يظهر لان الظاهر انه انما يخبره باعتقاده لا باعتقاده نفسه لعله انه لا يقبله بالتعبير بالموافق للغالب فان قلت يحتمل انه يخبره باعتقاده نفسه ليخرج من الخلاف قلت هذا احتمال بعيد عن يعرف المذهبين فلا يعول عليه على انه غير مطرد اه (قوله اعتمده) لا يبعد أن يدخل في اعتماده وجوب تذهب ما أصابه من الماء المخبر بنجسه وان لم يتنجس بالظن لان خبر العدل بمنزلة اليقين شرعا فراجع اه سم على ج (قوله واختلاف ترجيح) ومن ذلك ما يقع من الاختلاف بين الشهاب بن جبر والشارح (قوله فيبين له) أي المخبر

المضاف أي من تصنيف المبسوطات (قوله المذهب المنق) تفسير للمعبر وباعتبار أصله لا بالنظر لحال العلية (قوله مجازا) أي

(قوله في شرح العباب) عبارة فيه وهو أنافي الردة قبلنا الشهادة بها مطلقا من الموافق وغيره مع الاختلاف في أسبابها لأن المرتد ممكن من أن يبرهن عن نفسه وأن يأتي بالشهادتين فعدم الاتيان بهما مع سكونه تقصير بل ذلك قرينة دالة على صدق الشاهد ولا كذلك الماء وعبارة ابن حجر هنا وانما قبلت الشهادة على الردة مع الإطلاق على ما يأتي في غليظا على المرتد لا مكان أن يبرهن عن نفسه اهـ بحروقه (قوله ولغ الكلب الخ) عبارة المصباح ولغ الكلب وغيره من السباع يبلغ ولغ من باب نفع وولوغا شرب بلسانه وسقوط الواو كما في يقع ولغ بلع من بابي وعدو ورت لغة ويولغ مثل وجل يوجل لغة أيضا ويتعدى بالهمزة فيقال أولغته إذا سقيته اهـ بحروقه وجه الله (قوله وأمكن صدقهما) أي بأن لم يضيغاه لوقت بعينه (قوله فلو تعارضا في الوقت) عبارة حج والا كان استويا ثقة أو كثرة أو كان أحدهما أوثق والا آخرأ كثر سقطا وبقي أصل طهارته اهـ وهو مخالف لظاهر قول الشارح عمل بقول أو ثقهما فإن التبادر منه تقديم الاوثق وإن كان غيره أكثر عددا بل يكاد يصرح به قوله فإن استويا الخ (قوله فبالا كثر عددا) ظاهره ولو كان من النساء أو العبيد فليراجع (قوله عملا بالأصل) أي مع غلبة النجاسة على أبدانهم ومن ذلك الخبز المنجوز بمصر ونواحيها فإن الغالب فيها النجاسة ٦٩ لكونه يخبز بالسرجين والأصل فيه الطهارة

(قوله في أواني الفخار)

وكعدم الاستنجاء في فرج الصغير ونجاسة منفذ الطائر والبهيمة فلو جلس صغير في حجر متصل مثلا أو وقع طائر عليه فتصمكم بجمعة صلانه استحبنا بالأصل الطهارة في فرج الصغير وما ذكر معه وإن اطردت العادة بنجاسته (قوله كعرق لدواب) أي وإن كثر (قوله ولعاب الصغار) أي اللام وغيرها (قوله غسل ثوب جديد) أي ما لم يغلب على طنه نجاسته ومما يغلب

وجوب التفصيل وعدم وجوبه في نحو الردة في شرح العباب ولو اختلف عليه خبر عدلين فصاعدا كأن قال أحدهما ولغ الكلب في هذا الأثناء دون ذلك وعكسه الآخر وأمكن صدقهما صدقا وحكم بنجاسة الماءين لاحتمال الولوج في وقتين فلو تعارضا في الوقت أيضا بان عيناه عمل بقول أو ثقهما فإن استويا فبالا كثر عددا فإن استويا سقط خبرهما لعدم المرجح وحكم بطهارة الأثناءين كالوعين أحدهما كلبا كأن قال ولغ هذا الكلب وقت كذا في هذا الأثناء وقال الآخر كان ذلك الوقت يبلى آخر مثلا ولو رفع نحو كلب رأسه من أثناء فيه مائع أو ماء قليل وفيه رطب لم نجس إن احتمل رطبه من غيره عملا بالأصل والانتجس ولو غلبت النجاسة في شيء والأصل فيه طاهر كشياب مدهني الخرو ومثدينين بالنجاسة ومجانين وصبيان وجزارين حكم بالطهارة عملا بالأصل وإن كان مما اضطردت العادة بخلافه كاستعمال السرجين في أواني الفخار بخلافه لا لوردي ويحكم أيضا بطهارة ما عمت به البساوي كعرق الدواب ولعابها ولعاب الصغار والجرخ وقد اشتهر استعماله بشحم الخنزير ونحو ذلك ومن البدع المذمومة غسل ثوب جديد وقمع وقم من نحو كل خبز والبقل النبات في نجاسة متنجس نعم ما ارتفع عن منبته طاهر ولو وجد قطعة لحم في أثناء أو خرقة يبلى لا نجوس فيه فهي طاهرة أو مريم مكشوفة فتجسه أو في أثناء أو خرقة والمجوس بين المسلمين وليس المسلمون أغلب فكذلك فإن غلب المسلمون فطاهرة ولما ذكر الاجتهاد في نحو الماء وهو مظروف ولا بد له من ظرف استطرده

كذلك ما اعتيد من التساهل في عدم التترزعن النجاسة عن يتعاطى حيا كته أو حيا طمه ونحوهما (قوله فإن غلب المسلمون) قال سم في حواشي شرح البهجة الكبير بعد نقله مثل ما ذكر عن الروض وشرحه وقضية قوله فتجسه أنها تنجس ما أصابته وهو ممنوع لأن الأصل الطهارة وقد صرح بعضهم بأن لا تنجسه حيث قال وهذا بالنسبة للكل كإفرضه في المجموع أمالو أصابت شيئا فلا تنجسه اهـ وسبقه الاستوى إلى ذلك حيث اعترض صنيع الروضة واستحسن صنيع القمولى الموافق للمجموع لفرضه الكلام في حال الاكل وعدمه ثم قال وهي طاهرة بكل حال لأن الأصل الطهارة اهـ بقي أنه هل تصح الصلاة مع حملها فيه نظرو قضية قوله وهي طاهرة بكل حال العصة نعم حملها حال النية رعاي منع انعقادها للشك إلا أن يقال لا أثر للشك مع العمل بالأصل كالوشك في الحدث فإن نيته صحيحة اهـ أقول وقد يمنع قوله مع العمل بالأصل بأن لم يعمل بالأصل بدليل حرمة الاكل إذ لو لا الحكم بنجاسته ما حرم أكله والصلاة بما حكم بنجاسته باطلة وانما لم تنجس ما أصابه لأنه لا يلزم من النجاسة التحييس وتظيره ما لو اشتبه طاهر بنجس ثم أصابه من أحد الأثناءين رشاش وقد تقدم أن الصلاة معه باطلة وقول سم وهي طاهرة بكل حال يقتضي جواز الاكل فليتأمل في قاعدة لو وجدت قطعة لحم مع حدا مثلا هل يحكم بنجاستها عملا بالأصل وهو عدم تذكية الحيوان أم لا فيه نظر الأقرب الأول للعللة المذكورة وتقل عن شيخنا الشوهرى فيه تردد

استمارة (قوله كاهنا) فيه منع ظاهر اذا المراد هنا المعنى الاعم كما علم من صدر كلامه وعبارة الشهاب ابن حجر ثم غلب على
الراجح ومنه قولهم المذهب في المسئلة كذا (قوله ينص بكسر النون لا غير) (قوله وبانه يجزم) في المحرر هذا شروع في الجواب
عن الاعتراض على الراقي المار ويؤخذ من قول الشيخ فيما مر عقب قول المصنف ان ينص في مسائل الخلاف بجواب آخر
عن هذا قائل (قوله زمانه) الضمير فيه للمصنف فالالف واللام في العصر معا فبعض الضمير (قوله من الاقلين) من فيه بيانية

(قوله أي واقضاء) أخذه من قوله الآتي وكذا اتخذه الخ فانه يفيد جواز افتناء غير الذهب والفضة (قوله ومن مخضب) أي
اجانة من حجر مختصر الصحاح للقرطبي (قوله وجلد الآدي) أي لا يرد على حصر الحرمة فيما ذكر من الذهب والفضة المنصوب
الخ لان حرمة ما ليست من تلك الحثية بل من حيث حرمة الآدي والاستيلاء على حق الغير كذا ذكره في شرح الروض
على ما نقله بر قال سم في حواشي شرح البهجة الكبير أقول يرد على هذا الجواب ان حرمة ما ذكره هنا في حصر الحرمة فيه
ليست من حيث الطهارة بل هو من تلك الحثية حلال فلا فرق بين ما حصر الحرمة فيه وما ذكره فتأمل اهـ بحروفه (قوله
وخرج بالطاهر النجس) أي والنجس ٧٠ (قوله لوجود التضعيع) وهو محرم في بدن وكذا ثوب بناء على حرمة التضعيع به فيه

وهو ما صححه المصنف في
بعض كتبه اهـ ج وهو
المعتمد (قوله لا في جاف)
عطف على قوله في نجوما
قليل (قوله كما في التوسط)
للأذري (قوله فيحرم
استعماله مطلقا) جافا أم لا
ولكن يوجد في بعض
النسخ لكن الوجه خلافه
والصواب ما في الاصل ما
يأتي في اللباس (قوله في
الطهارة وغيرها) وان لم
يؤلف كان كبه على رأسه
واستعمل أسفله فيما
يصح له كما شمله اطلاقهم
اهـ ج رحمه الله (قوله ان
يسقى به مثلا غير مكاف)

الكلام على ما يحل من الظروف فقال (ويحل استعمال) أي واقضاء (كل اثناء طاهر) من
حيث كونه طاهرا في الطهارة وغيرها اجاعا وقد توضع عليه الصلاة والسلام من شن من جلد
ومن قدح من خشب ومن مخضب من حجر فلا يرد المنصوب وجلد الآدي ونحوهما وخرج
بالطاهر النجس كالتخذ من جلد ميتة فيحرم استعماله في نجوما قليل ولا ينافي الحرمة هنا
ما يأتي من كراهة البول في الماء القليل لوجود التضعيع بالنجاسة هنا وعدم ذلك ثم لا في جاف
والأثناء غير رطب أو كثير لكه يكره وحمل ذلك كما في التوسط في غير ما اتخذ من عظم كلب أو
خنزير وما فرغ منه ما أو من أحدهما وحيوان آخر ما هو فيحرم استعماله مطلقا ولا يرد على
المصنف لان المفهوم فيه تفصيل وتكفي مخالفة حكم المفهوم حكم المنطوق (الأذهب أو فضة)
أي اثناءيهما (فيحرم) استعماله على الرجال والنساء والخنا في الطهارة وغيرها من غير ضرورة
حتى يحرم على المكاف ان يسقى به مثلا غير مكاف والاستثناء في كلامه منقطع ان نظرنا في
التأويل المار قال صلى الله عليه وسلم لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في
صحافها رواه الشيخان ويقام بمافيها معنى فان دعت ضرورة الى استعماله كروود
منهم الجلاء عينه جاز وسواء كان الأثناء صغيرا أم كبيرا نعم الطهارة منه صحيحة والمأ كول
ونحوه حلال لان التحريم للاستعمال لا لخصوص ما ذكر ويحرم التطيب منه بنجوما ورد
والاحتواء على مجزئة منه أو جلوسه بقربها بحيث يعد متطيبا مع عرفا حتى لو بخر البيت بها أو
وضع ثيابه عليها كان مستعملا لها ويحرم بخير نحو الميت بها أيضا والحيلة كما في المجموع في
الاستعمال اذا كان في اثناء ماد كرا أو يخرج منه الى شيء آخر ولو في أحد كفيه التي

لا

وذلك لان فيه استعمالا من الولي وقضيته انه لا يحرم عليه دفعه للصبي ليشرب

منه بنفسه وقد يقال انه غير مراد لانه يجب عليه منه من المحرمات وان لم يأثم الصبي بفعلها ومثله اعطاؤه آلة الله كالزمار
فينبغي أن يحرم لئلا يمار ولا نظر لتألم الولد ترك ذلك كما انه لا نظرية أذيه بضرب الولي له تأديبا (قوله الى التأويل المار) هو
قوله من حيث كونه طاهرا الخ (قوله ولا تأكلوا في صحافها) الصحفة هي مادون القصعة فهي من عطف الخاص على العام
لان الآنية تشمل الصحفة وغيرها وعليه فليس التقييدها لخراج غيرها بل لان الغالب في العادة الاكل في الصحاف دون
الشرب (قوله الى استعماله) أي ما ذكر من الذهب والفضة لا يقيد كونه اثناء ليصح التمثيل بالمرود (قوله نحو الميت) أي
كالصغير (قوله والحيلة كما في المجموع) قال في شرح العباب ثم الطاهر ان هذه الحيلة انما تمنع حرمة الاستعمال بالنسبة
للتطيب منه لا بالنسبة لاتخاذ وجهه الطيب فيه لانه مستعمل له بذلك وان لم يستعمله الاخذ منه وقد يتوهم من عبارته
اختصاص الحيلة بحالة التطيب وليس كذلك وعبارة الجواهر من ابتلى بشيء من استعمال آنية الذهب صب ما فيها من اثناء غيرها
بقصد التفرغ واستعماله فان لم يجد فليجعل الطعام على رغيغ ويصب الدهن وماء الورد في يده

(قوله بأن يذكر فيها) فليس المراد من تنبيهه على القيود المحذوفة أن يقول هنا قيد محذوف كما هو ظاهر العبارة (قوله والتنبيه
اعلام تفصيل الخ) هذا تعريف للتنبيه في حد ذاته لا بالنظر إلى الكلام فيه هنا لأن المراد هنا ذكر قيود ليست في المحرر ولا

اليسرى ثم يأخذ منه باليمن ويستعمله ويصب الماء للوضوء في يده ثم يصب من يده إلى محل الوضوء وكذا للشرب أي بأن
يصب في يده ثم يشرب منها قال غيره وكذا الوعد يسراه ثم كتب بيمينه اه ثم قال وتطربان الاستاذ في التفرغ في يساره بانه
يعد في العرق مستعملا ويردع ما ذكره قال وقضية ذلك ان غيره لو صب عليه من اناء الذهب في الوضوء أو غيره لم يكن
مستعملا لانه ما يشرف ان كان اذن له صلى من جهة الامر فقط ثم قال وأقاد قول المصنف مثلا ان الصب في اليسرى ليس
بشرط وهو كذلك اه وعبارته في شرح الارشاد قال في المجموع والحيلة في استعمال ما في اناء النقد ان يخرج منه إلى شيء بين
يديه ثم يأكله أو يصب الماء في يده ثم يشربه أو يطهر به أو ماء الوردي في يساره ثم ينقله ليمينه ثم يستعمله اه وكان الفرق بين
ماء الوردي والماء فيما ذكره ان الماء يباشر استعماله من انائه من غير توسط البدعة فلم يعد صبه فيها ثم تناوله منها استعمالا
لأنه بخلاف الطيب فانه لم يتدفيه ذلك لا بتوسط اليد فاحتج انتقاله منها إلى اليد الأخرى قبل استعماله والا كان مستعملا
لأنه فيما اعتيد فيه اه وقوله أو ماء الوردي في يساره أي بقصد التفرغ كما شرطه في شرح العباب أخذ من الجواهر اه
سم على حجره ما الله (قوله في يده اليسرى) هذا في غير الماء أما هو فلا يشترط ٧١ فيه ذلك بل يكفي صبه في يده ثم يشربه

منها من غسـ يرقل إلى
الأخرى كما يفيد ما تقدم
عن شرح الارشاد قوله
ثم يستعمله (نعم هي لا تمنع
حرمة الوضع في الاناء ولا
حرمة اتخاذه فقط اه
ابن حجر رحمه الله (قوله
المهيا منهما) فضينه انه لو
بال في اناء ليس معد البول
لا يحرم والظاهر انه غير
مراد (قوله والشرار يرب
الفضة) أي التي تجعلها
فيما تزين به بخلاف ما
تجعل في نحو اناء تشرب منه
أو تأكل فيه (قوله مركبة

لا يستعمل بها في صبه أولا في يده اليسرى ثم في اليمنى ثم يستعمله ويحرم البول في اناء منهما
أو من أحدهما ولا يشكل ذلك جعل الاستنجاء به ما لان الكلام ثم في قطعة ذهب أو فضة
لا فيما طبع أو هي منهما لذلك دلالة المهيا من البول فيه وتحريم المكحلة والمرود والخلال
والأبرة والجمرة والمعلقة والمشط ونحوها من ذهب أو فضة والكراسي التي تعمل للنساء
ملحقة بالآنية كالصندوق فيما يظهر كما قاله البدر ابن شهاب وللشرار يرب الفضة غير محرمة
لغيره فيما يظهر لعدم تسميتها آنية وعلة التحريم في النقدين مركبة من العين والخيلاء كما يدل
عليه كلامهم ولا فرق في حرمة ما تقدم بين الخلوة وغيرها اذ الخيلاء موجودة على تقدير
الإطلاع عليه ولو وجد الذهب والفضة عند الاحتياج استعمال الفضة لا الذهب فيما يظهر
ومحل حرمة استعمال الذهب ما لم يصدأ فان صدأ أي بحيث يستر الصدأ جميع ظاهره وباطنه
بحيث لا يبين جازنم يجري فيه التفصيل الآتي في الموهة بنحو نحاس (وكذا) يحرم (اتخاذه) أي
اقتناؤه من غير استعمال (في الأصح) لان اتخاذه يجرى إلى استعماله والثاني لا اقتصار على
مورد النهي عن الاستعمال ويحرم تزيين الحوائط والبيوت بالآنية النقدين ويحرم تحلية
الكعبة وسائر المساجد بالذهب والفضة (ويحل) الاناء (الموه) أي المطلق بالذهب أو فضة أي
يجوز استعماله (في الأصح) لقلة الموه به فكانه معدوم والثاني يحرم للخيلاء وكسر قلوب
الفقراء فان كثرة الموه به بأن كان يحصل منه شيء بالعرض على النار حرم ولو اتخاذه من أحدهما

من العين) أي من ذات الذهب والفضة قال سم على منهج فالخيلاء جزء آلة أو شرط اه قال في حواشي الروض الفرق بين
شطر العملة وشروطها ان شطر العملة الوصف المناسب أو المتضمن معنى مناسب وما يقف عليه الحكم ولا يناسب هو الشرط قاله
الفرزاني في شفاء الغليل اه ولا ينافيه قول الشارح مركبة وان كان ظاهرا في ان كلاما من العين والخيلاء جزء لجواز أن يريد
بالتركيب نفي ان كل واحدة آلة حتى يبقى الحكم ببقاء أحدهما (قوله فان صدق) صدق كعب كافي المصباح اه فالمصدر
صدأ بوزن تعب وأما الوسخ الذي يستر الاناء فالصدأ بالمد (قوله بنحو نحاس) أي فان كان الصدأ لو فرض نحاسا تحصل منه شيء
بالعرض على النار لم يحرم والاحرم (قوله في الأصح) ونحوه جازاته بنحو ثياب الحرير بالنسبة لرجل على خلاف ما أفق به ابن
عبد السلام الذي استوجه بعضهم لان النفس ميلا ذاتيا لذلك أكثر فكان اتخاذه مظنة استعماله بخلاف غيره اه حج (قوله
لان اتخاذه يجرى إلى استعماله) كآلة الله وقال الزركشي كالشبابية ومن مار الرعاة وككلب لم يتح له أي حالا وفرد واحد
الفواسق الخمس وصور نقشت على غير عمتن وسقف عتوه بنقد يحصل منه شيء اه وما ذكره في الفرد غير صحيح لنصرهم
بمعصية يبعه والانتفاع به وما أدى إلى معصية له حكمها اه حج (قوله ويحرم تحلية الكعبة) هل من التحلية ما يجعل من

علمت منه كإدماه (قوله وهي مطاوب خبري الخ) سيأتي له في أواخر الخطبة تعريفه بغير هذا (قوله فصار حاصل كلامه ومنها ذكر الخ) قال الشهاب بن قاسم يجوز كونه على حذف مضاف مفهوم من السياق أي تحقيق مواضع فيظهر صحة الحمل انتهى (وأقول) ما المانع من قراءة مواضع بالجبر بالقصة عطفًا على قبود فيكون من مدخول التنبيه ولا يحتاج الكلام جنة إلى تأويل ولا تقدير ما لم يدل عليه اللفظ إذا لا خفاء أن منها خبر مقدم فتصل عبارة إلى قولنا التنبيه على قبود الخ فلا يعترض (قوله وبدلناهم الآية) أي فانه ذكرهم ما المفعول الذي هو الضمير فيها كالتى بعدها (قوله أي حالة يعبر فيها بالظاهر الخ) صريح

الذهب والفضة في ستر الكعبة أو تختص بما يجعل يلبس أو جدرانها فيه نظروا الذي يظهر الآن الأول (قوله أي المطلق) هو بضم الميم واسكان الطاء وفتح اللام اه بكري والقياس انه بفتح الميم وعبرة المختار طلاء بالدهن وغيره من باب رمى وتطلى بالدهن واطلى به على اقتعل اه بحر وفه ولم يذ كر اطلاق قياس ما فيه أن يقرأ بفتح الميم وتشديد الياء كرمي فان قياس اسم المفعول منه على مفعول فيقال طلاء يطليه فهو مطاوى قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ثم كسر ما قبلها التسمي (مؤخر ع) إذا حرمتنا الجلوس تحت سقف عمود بما يحصل منه شيء بالعرض على النار فهل يحرم الجلوس في ظله الخارج عن محاذاته فيه نظروا ويحتمل أن يحرم إذا قرب بخلاف ما إذا بعد أخذ من مسئلة الجمرة اه سم على ج رجحه الله وعلى هذا لو لم يكن في البدن محل يتمكن من صلاة الجمعة فيه إلا هذا فهل يعد ذلك عذرًا في عدم ٧٢ حضور الجمعة أم لا فيه نظروا الأقرب الثاني لأن استعمال الذهب جائز للحاجة

وحضورها حاجة أي حاجة (قوله أو جدار) عبارة ابن حجر ما قبل التمويه فخرام في نحو سقف وائناء وغيرها اه واطلاق غيرها ما شامل للتمويه من المرأة لما تترين به من تخاس أو غيره وقياس ما يأتي عن ابن حجر في آلة الحرب جوازها لحاجة التزين به (قوله أو على الكعبة) نعم بحيث حله في آلة الحرب تمسك بان كلامهم يشمل وجهه بعد تسليمه بانه حاجة كما يأتي اه ج وقضية قوله ووجه بعد

وهو به نحو تخاس فان حصل منه شيء بالعرض على النار حل استدماه والافلا وحمل ما ذكر بالنسبة لاستدماه أما الفعل فخرام مطلقا ولو على سقف أو جدار أو على الكعبة وليس من التمويه لصق قطع نقد في جوانب الأثناء المبر عنه في الزكاة بالتحلية لا مكان فصلها من غير نقص بل هي بالضبة للزينة أشبه فيأتي تفصيلها فيما يظهر وقد عرف بعضهم الضبة في عرف الفقهاء بانها ما يابصق بالائناء وان لم ينكسر وهو صريح فيما ذكر وجهه يعرف جواز علية آله الحرب وان كثرت كالأضبة لحاجة وان تعددت وان اطلاقهم تحريم تحلية غيرها محمول على قطع يحصل من مجموعها قدر ضبة كبيرة لزيينة (و) يحل الاثناء (النفيس) في ذاته من غير النفدين (كياقوت) أي يحل استعماله واتخاذ (في الاظهر) لعدم ورود نهى فيه ولا تنقضاء ظهور معنى السرف فيه والخيلاء نعم بكرة ومقابله انه يحرم للخيلاء وكسر قلوب الفقراء ووردياته لا يعرفه إلا الخواص أما نفيس الصنعة كترجاج وخشب محكم الخراط فيحل بخلاف وحمل الخلاف في غير نفس الخاتم اما هو فيصير قطعًا (وما ضيب) من اثناء (بذهب أو فضة ضبة كبيرة لزيينة حرم) استعماله واتخاذ ومثله ما إذا كانت مع كبرها بعضها لزيينة وبعضها لحاجة وكان وجهه انه لما انهم ولم يتميز عملاً للحاجة غلب وصار المجموع كانه للزينة وعليه لو غير الزائدة على الحاجة كان له حكم مال الزينة وهو ظاهر (أو صغيرة بقدر الحاجة فلا) يحرم ولا يكره فان كان بعضها لزيينة وبعضها لحاجة جازت مع الكراهة (أو صغيرة لزيينة أو كبيرة لحاجة جاز في الاصح) نظروا للصغر وللحاجة لكن مع الكراهة وشملت الضبة للحاجة ما لو عمت جمع الاثناء وهو كذلك والقول بأنها

تسليمه التوقف فيه وعبارة سم على المنهج وقد صرحوا في باب اللباس بتحريم تمويه الخاتم والسيف لا مطلقا واستشكل على التفصيل هنا مع ضيق باب الآية وأجيب بحمل ما هناك على نفس الفعل وبأن الخيلاء في الملبوس أشد اه وقضية قوله والخاتم انه لا فرق فيه بين كونه لامرأة أو رجل (قوله كياقوت) قال شيخنا الزايد ومن النفيس طيب رفيع كسلك وغيره وكافور لا من نحو صندل كنفس بصنعة اه (قوله وحمل الخلاف في غير نفس الخاتم) أي من النفيس وعبارة المختار نفس الخاتم بالفتح والعامية تقوله بالكسر وجمعه فصوص اه بحر وفه وفي المصباح وقال الفارابي وابن السكيت كسر الفاء ردى وفي القاموس الذهب للخاتم مثلثة والكسر غير لحن ووهم الجوهري اه (قوله استعماله) سكت عن نفس الفعل الذي هو التضييب فهل يحرم مطلقا كالتمويه أو يفرق بما تقدم من تعليل حرمة التمويه مطلقا بانه اضاعة مال وحمل الثاني أقرب اه سم على ج رجحه الله (قوله كان له حكم مال الزينة) أي فيحرم جميعه لكن هذا مشكل على ما قدمه من التعليل بابها مال الزينة فالأولى جعل الضمير الزائد وعليه فلا إشكال في كلامه رجحه الله

في أن قول المصنف في جميع الحالات راجع الى قوله وهو مراتب الخلاف ليس الا وصنيع الجلال والشهاب ابن حجر صريح في خلافه (قوله فهو عام مخصوص) أي بالنسبة لمراتب الخلاف لا بالنسبة لما قبله ان جعل راجعا اليه أيضا (قوله كما يعلم مما بين به مراده بعد) أي فهو القرينة على التخصيص اذ العام المخصوص مجاز قطعاً لا بدله من قرينة (قوله ومن فوائد ذكر

(قوله فالاصل الاباحه) المراد بالاباحه ما قابل الحرمة ثم ان كانت زينة كرهت أو الحاجة فلا فيما يظهر قائل وبقي ما لو شك هل الضبة للزينة أو الحاجة فيه تطرؤا لا قرب الحل مع الكراهة أخذنا من ٧٣ قوله الاصل الاباحه (قوله ملابسة

الثوب للبدن) فضيته انه لا فرق في الثوب بين كونه منسوجا من قطن أو حرير وكون أصله من القطن مثلا ثم طرز بالحرير أو فسرع في وقوع السؤال عن دق الذهب والفضة وأكلهما منفردين أو مع انضمامهما لغيرهما من الادوية هل يجوز ذلك كغيره من سائر الادوية أم لا يجوز لما فيه من اضرار المال والجواب عنه ان الظاهر ان يقال فيه ان الجواز لا شك فيه حيث ترتب عليه نفع بل وكذا ان لم يحصل منه ذلك لتصرفهم في الاطعمة بان الجارة ونحوها لا يحرم منها الا ما أضر بالبدن أو العقل واما تعطيل الحرمة باضاعة المال فممنوع لان الاضاعة انما تحرم حيث لم تكن لغرض وما هنا لقصد التداوي وصرحوا بجواز التداوي بالثلوث في الاكحال وغيره وربما

لا تسمى حينئذ ضبة ممنوع والثاني ينظر الى الزينة والكبر وأصل ضبة الاناء ما يصلح به خله من صفيحة أو غيرها واطلاقها على ما هو للزينة توسع ومرجع الكبيرة والصغيرة العرف فان شك في الكبر فالاصل الاباحه ولا يشك ذلك بما سيأتي في اللباس من انه لو شك في ثوب فيه حرير وغيره أي ما أكثر أنه يحرم استعماله أو شك في التفسير هل هو أكثر من القرآن أو لاقائه يحرم على المحدث منه لا نأقول ملابسة الثوب للبدن أشد من ملابسة الضبة له فاحتيط ثم ما لا يحتاج له هنا وأما التفسير فالحرم مع الشك تغليب الجانب التعظيم والمراد بالحاجة غرض الاصلاح لا العجز عن غير التقدين لان العجز عن غيرها يبيح استعمال الاناء الذي كله من ذهب أو فضة فضلا عن المصنوع وتوسع المصنف كما قاله الشارح في نصب الضبة بفعلها نصب المصدر أي لان انتصاب الضبة على المفعول المطلق فيه توسع على خلاف الاكثر اذا كثيرا يكون المفعول المطلق مصدرا وهو اسم الحدث الجاري على الفعل كما في نحو وكلم الله موسى تكليما لكنهم صرحوا بان قديس ثوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق أشياء كالشارك للمصدر في حروفه التي صيغته بنيت منها ويسمى المشارك في المادة وهو أقسام منها ما يكون اسم عين لا حدث كالضبة فيما نحن فيه وكافي قوله تعالى والله أنبتكم من الارض نباتا فوضه اسم عين مشارك لمصدر رطب وهو التضييب في مادته فأنيب منابه في انتصابه على المفعول المطلق والاصل في جواز ما تقدم مارواه البخاري ان قدحه صلى الله عليه وسلم الذي كان يشرب فيه كان مسلا بغضة لا تصدأه أي مشعبا بخيط فضة لا تشقاه قال أنس لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا كذا وكذا والظاهر ان الاشارة عائدة للأناء بصفته التي هو عليها عنده واحتمال عودها اليه مع قطع النظر عن ذلك بصفته خلاف الظاهر فلا يعول عليه وسمر الدراهم في الاناء لا طرحها فيه كالتضييب ولا يحرم شربه وفيه نحو فضة ولو جعل للأناء رأسا من فضة كصفيحة بحيث لا يمكن وضع شيء فيه حازما لم يضع عليه شيئا فيحرم كما هو ظاهر لانه استعماله فهو اناء بالنسبة اليه وان لم يسم اناء على الاطلاق نظير الخلال والمرود والوجه كما قاله بعضهم ان المدار على امكان الانتفاع به وحده وعدمه لا بسمه فيه وعدمه أو سلسله منها كذلك فان كان لمحض الزينة اشترط صغرهما عرفا كالضبة فيما يظهر ولا يلحق بغطاء الاناء غطاء العمامة وكيس الدراهم اذا اتخذها من حرير خلافا للانسوى اذ تغطية الاناء مستحبة بخلاف العمامة واما كيس الدراهم فلا حاجة الى اتخاذ منه وألحق صاحب الكافي في احتمال له طبق الكيزان بغطاء الكوز والمراد منه صفيحة فيها ثقب للكيزان وفي

نهايه ل زادت قيمته على الذهب (قوله أي مشعبا) قال في الصحاح يقال قصعة مشعبة أي شعبت في مواضع منها اه وعبارة العباب ويقال قصعة مشعبة أي شعبت في مواضع منها والتشديد للتكثير اه بحر وفه (قوله كذا وكذا) أي مرات كثيرة (قوله عن ذلك) أي الاشارة أي عن كونها اليه بصفته والاولى ان يقول عن صفته بدل لفظ عن ذلك فتصير العبارة هكذا واحتمال عودها اليه مع قطع النظر عن قوله بصفته خلاف الظاهر (قوله ولا يحرم شربه) قد يشعر الاقتصار على نفي الحرمة بكراهة ذلك وله غير مراد ثم رأيت الخطيب على أبي شجاع صرح بنفي الكراهة أيضا رجه الله (قوله أو سلسله منها) أي الفضة وقوله فكذلك أي يجوز

المجتهد) لعل المراد بالمجتهد المذهب الناقل لا قول الامام أو ان في العبارة مسامحة اذ ليس المراد أن المجتهد أعني صاحب المذهب يقول في المسئلة قولان مثلاً الذي هو ظاهر العبارة كما لا يخفى نفق العبارة ومن فوائد نقل الاصحاب قول المجتهد مطلقين من غير ترجيح لان هذا هو الذي يتنزل عليه التفصيل الا أن الذي هو من جملة قوله ثم ارجع منهما مانص على رجحانه الخ وعبارة جمع الجوامع فيه وان نقل عن مجتهد قولان متعاقبان فالأخ قوله الخ (قوله ثم ارجع منهما مانص على رجحانه والا

(قوله منوطة بها) أي بالتسمية بباب أسباب الحدث وعبر بالاسباب ليس عما أورد على التعبير بالنوااض من اقتضائه انها تبطل الطهر الماضي وليس كذلك وانما ينتهي بها ولا يضر تعبيره بالنقض في قوله فخرج المعتاد نقض لانه قد بان المراد به وبالموجبات من اقتضائه انها توجه وحدها وليس كذلك بل هي مع ارادة فعل نحو الصلاة اه ابن حجر وكتب عليه ابن قاسم قوله لانه قد بان الخ فيه نظر ظاهر لان التعبير بالاسباب غايته انه لا يدل على النقض لانه يدل على عدمه وفرق بينهما وعدم دلالاته لاتنا في النقض الذي دلت عليه العبارة الاخرى ظاهر فتدبر وقوله مع ارادة فعل الخ قد يشكل هذا باقتضاء عدم الوجوب اذا لم يرد أو اراد عدم بعد دخول الوقت مع انه بدخوله يخاطب باصلاة ومحاطبته بها مخاطبة بالانتم الابه الا ان يقال المراد الارادة ولو حكما ولما كان ٧٤ مأمورا بالارادة بعد الدخول كان في حكم المريد بالفعل فليتأمل اه بحروفة

رحمه الله أقول ويمكن ان يجاب عما نظره في قوله لانه قد بان بانه لم يرد انه بان من مجرد التعبير بالاسباب بل منه مع العدول عن النوااض المستعملة في كلام غيره فان من تأمل وجه العدول ظهر له ان ما يفهم من النقض لغة غير مراد (قوله اذهو) أي شرها المراد عند الاطلاق (قوله غالباً) احتريزه عن الجنب في النية اذا قال نويت رفع الحدث فان المراد به الاكبر اذا القرينة قائمة على ذلك فلو كان المراد الاصغر

اباحته بعد فان فرض عدم تسميته اثناء وكانت الحرمة منوطة بها فلا بعد فيه حينئذ بالنسبة لاقتضائه واقضائه أما وضع الكيزان عليه فاستعمال له والمتجه الحرمة تطير ما صرف في وضع الشيء على رأس الاثناء وقد بلغ بعضهم الاوجه في مسائل الضبة والائناء والقوية الى اثني عشر ألف وجه وأربعمائة وعشرين وجهاً مع عدم تعرضه للخلاف في ضبط الضبة ولو تعرض له لاراد معه العدد على ذلك زيادة كثيرة (وضبة موضع الاستعمال) نحو الشرب (كغيره) فيما ذكر (في الاصح) لان الاستعمال منسوب الى الاثناء كله ولان معنى العين والخيلاء لا تختلف والثاني يحرم اناؤها مطلقاً لمباشرتها بالاستعمال ولو تعددت ضبات صغيرات لزينة فتقتضي كلامهم حلها ويتعبر حله على ما اذا لم يحصل من مجموعها قدر ضبة كبيرة والا فالوجه تحريمها لما فيها من الخيلاء وبه فارق ما يأتي فيما لو تعدد الدم المعقونه ولو اجتمع لكثرة على أحد الوجهين فيه (قلت المذهب تحريم) اثناء (ضبة الذهب مطلقاً والله أعلم) اد الخيلاء فيه أشد من الفضة وبها أوسع بدليل جواز الخاتم منها للرجل ومقابل المذهب ان الذهب كالفضة في التفصيل المتقدم

باب أسباب الحدث الاصغر

الذهو المراد عند الاطلاق غالباً والاسباب جمع سبب وهو الوصف الظاهر المنضبط المعروف للحكم ويعبر عنه بانه الذي يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم والباب ما يتوصل منه الى غيره وفي الاصطلاح اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على فصول ومسائل والحدث لغة الشيء الحادث كما تقدم وشرعاً يطلق على أمر اعتباري يقوم بالأعضاء يمنع صحة الصلاة حيث

لا

ارتفعت جنابته عن أعضاء الوضوء فقط هذا وقضية قول البكري وان المراد الاقول أي الاصغر

لانه مصطلح الفقهاء عند الاطلاق اه ان معنى قولهم هو المراد عند الاطلاق يعني في عبارات المصنفين وعليه فلا يحتاج التنقيذ بقوله غالباً (قوله وهو الوصف) أي اصطلاحاً مانعة فهو ما يتوصل به الى المقصود اه زيادي وقضيته ان السبب وضع لما يتوصل به الى غيره وفي المصباح السبب الحبل وهو ما يتوصل به الى الاستعلاء ثم استعير لكل شيء يتوصل به الى أمر من الامور فقل هذا سبب هذا وهذا سبب عن هذا (قوله الظاهر) خرج الخفي (قوله المنضبط) خرج به ما ثبت معه الحكم قارة وينتفي أخرى فلا يكون سبباً بقوله المعروف للحكم المعروف تنقيضه وهو المانع (قوله المعروف للحكم) أي الذي هو علامة عليه وليس مثبتاً له (قوله ويعبر عنه) أي السبب (قوله من وجوده الوجود) أي لذاته فقد لا يلزم من وجوده الوجود بل العدم كما لو اقترن المانع بالسبب وقد لا يلزم من عدمه العدم كأن خلفه سبب آخر كالزوجة مع انتفاء القرابة (قوله والباب ما يتوصل) أي في اللغة بقرينة قوله وفي الاصطلاح الخ (قوله على فصول ومسائل) أي غالباً (قوله يقوم بالأعضاء) أي أعضاء الوضوء لا جميع البدن على ارجح بالنسبة للاصغر وجميع البدن بالنسبة لغيره

فما علم تأخره) الذي في النسخة شرح الكتاب الشهاب بن حجر ثم ارجع منهما ما تأخر ان علم والافانص على رجحانه انتهى وكتب عليه الشهاب بن قاسم مانصه قوله والافانص على رجحانه يقتضي ان ارجع ما تأخر ان علم وان نص على رجحان الاول وليس كذلك تطعا فلو عكس فقال ثم ارجع مانص على رجحانه والافانص على اصاب وقد يجاب عنه بان قوله والافانص وان لم يعلم (قوله وعلى الاسباب التي ينتهي بها الخ) أي ويطلق حقيقة شرعية على الاسباب التي الخ لكن في ابن حجر مانصه ويطلق أيضا على الاسباب الآتية وكتب عليه ابن قاسم ظاهره انه اطلاق حقيقي اصطلاحى ويحتمل انه مجازى (قوله والمراد هنا الثاني) ما المانع ان يجعل على غير ما لا ينافيه قوله هي أربعة ويصير المعنى اسباب المنع أو الامر الاعتبارى اه سم على منهج (قوله الاضافة بيانية) أي فلا يهاجم وقد يمنع بأن الابهام انما هو بالنظر لما يفيد اللفظ وأما جعل الاضافة بيانية فأمر خارج عن مدلول اللفظ فالجمل عليه صحيح للتعبير لا دافع للابهام هذا ويرد على ان المراد بالحدث المعنى الانسان اذا لم يجعل الاضافة بيانية ان التقدير باب اسباب اسباب الحدث وهو غير صحيح فيتعين جعل الاضافة بيانية أو جعل الحدث على غير الاسباب ومن ثم قال ابن حجر بعد ذكر الاطلاقات الثلاث فان أريد أحد الأولين أي ٢٥ الامر الاعتبارى والمنع فالاضافة بمعنى اللام أو

الثالث فهي بيانية (قوله يولد محمدا) أي محكما عليه بالحدث حج بالمعنى (قوله وأما شفاء دائم الحدث) وعبارة حج ونحو شفاء السلس لا يرد لان حدثه لم يرتفع اه وكلام الشارح ظاهر في الانتقاض بشفاء دائم الحدث ويمكن توجيهه بانه بالوضوء ارتفع المنع الخاص وهو حرمة الفرض وبشفائه زال هذا المنع فعد ناقضا وأما قول حج لم يرتفع فإرادته ان الامر الاعتبارى لم يرتفع فلا تنافي بينهما (قوله

لامرخص وعلى الاسباب التي ينتهي بها الطهور وعلى المنع المترتب على ذلك والمراد هنا الثاني وان أوهمت عبارة المصنف تفسير الحدث بغير الثاني الا أن تجعل الاضافة بيانية وقد علمنا هذا الباب كاصوله على الوضوء لان الانسان يولد محمدا فكان الاصل في الانسان ذلك ولا يولد جنبا فتناسب تأخير الغسل مطاوعا وتأخيرها في الروضة كاصولها اسباب الحدث عن الوضوء بوجه بان الرفع للطهارة فرع وجودها (هي) أي الاسباب (اربعة) فقط ثابتة بالدلة وعلة النقض بها غير معقولة فلا يقاس عليها وأما شفاء دائم الحدث وما ألحق به فذكر في بابيه مع انه نادر وأما الرد فلا تنقض الوضوء لانها لا تنبسط العمل الا ان اتصلت بالموت وترع الخف يوجب غسل الرجلين فقط واعادة التيمم وما ألحق به من وضوء ونحو السلس مذكور حكمه في بابيه فلا تنقض بالقهقهة في الصلاة ولا بالبوغ بالسن ولا باكل لحم الجزور وان اختار المصنف من جهة الدليل النقض به وذكر ان فيه حديثين صحيحين ليس عنهما جواب وقد ذكرنا جواب ذلك في شرح العباب ومما يضعف النقض به ان القائل به لا يعديه الى شحمه وسنامه مع انه لا فرق ورد ذلك بانهما لا يسميان لحما كافي الايمان فأخذ بظاهر النص ويجاب بانه عدم النقض بالشحم مع شموله لشحم الظهر والجنب الذي حكم العلماء في الايمان بشمول اللحم له ولا تنقض أيضا بالنجاسة الخارجة من غير الفرج كفي وفصد وحجامة لما روى من ان رجلين من أصحابه صلى الله عليه وسلم حرسا المسلمين في غزوة ذات الرقاع فقام أحدهما يصلي فرماه

الا ان اتصلت بالموت) زاد في شرح البهجة الكبير بعد ما ذكر وقوله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله مخصوص بمن مات مرتدا لقوله ومن يرتدد منكم عن دينه الآية اه وكتب عليه سم قوله لقوله ومن يرتدد الخ قد يقال هذا من قبيل ذكر بعض افراد العام بحكمه وهو لا يخص ويجاب بان محله ما لم يكن له مفهوم والا كما هنا فان قوله تعالى يموت معطوف على الشرط فله حكمه فله مفهوم يخص اه بحروقه (قوله فلا تنقض بالقهقهة) انما صرح بهذه المذكورات للرد على المخالف (قوله ولا باكل لحم الجزور) أي البعير ذكرا كان أو أنثى (قوله ليس عنهما جواب) زاد حج شاف وأجيب باننا أجمعنا على عدم العمل بهما لان القائل بنقضه ينخصه بغير شحمه الخ اه (قوله فأخذ) أي القائل بظاهر النص (قوله لما روى من ان رجلين) عبارة شرح البهجة الكبير وفي أبي داود بإسناد حسن كافي المجموع عن جابر ان رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حرسا المسلمين ليلة في غزوة ذات الرقاع فقام أحدهما يصلي فرماه رجل من الكفار بسهم فوضعه فيه فترسه ثم رماه بأخر ثم بثالث ثم ركع وسجد وداؤه نجري وعلم به صلى الله عليه وسلم ولم يذكره وأما الدم فدل الذي أصابه منه قليل أو لم يكن ثم ماء يغسله به اه بحروقه وكتب عليه ابن قاسم قوله أصابه منه قليل قد يقال أو كثيرا لانه دم نفسه وقوله أولم يكن ثم الخ فيه إشارة الى صحة الصلاة مع الدم الغير المعفوع عنه اذا قدم ما يغسله به وان كانت الصلاة نقلا لان الطاهر ان الصلاة في هذه الواقعة كانت نقلا فليتأمل وليراجع فانه أي المعفوع عنه بعيد من كلامهم اه بحروقه

(قوله فقله ما أصابه منه) أي أو ان دم الشخص نفسه يعني عنه وان أكثر على ما يأتي في شروط الصلاة (قوله أحدهما خروج شيء) خرج الدخول وفي شرح شيخنا ابن حجر للارشاد والوجه انه لو رأى على ذكره بالالم ينتقض وضوءه الا اذا لم يحتفل طرده من خارج بخلاف الغزالي كما اخرجت منه رطوبة وشك انها من الظاهر أو الباطن اه سم على منهج ولا يكلف ازالته أي وان أدى ذلك الى التصاق رأس ذكره بثوبه لا تالم بحكم نجاستها (قوله انفسه لاولا) وشمل ذلك أيضا خروج عود ادخله ملغوظا في نحو خرقة دونها بان سله منها وفاقالم روجه الله اه سم على منهج (قوله في ذكره ميلا) أي مرودا (قوله كقوله تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فاغسلوا الى قوله على سفر فيقال عقبه فلم يجز واما فتيمة ما ذكره الشافعي عن زيد بن أسلم والظاهر انه توقيف مع انه لا بد منه فان نظمه يقتضي ان المرض والسفر حدثان ولا قائل به ومن ثم قال الازهري ان أو في أو جاء بمعنى الواو الحالية وينبغي عن تكاف ذلك ٧٦ ان يقدروا جنب في قوله وان كنتم مرضى أو على سفر انتهت شرح الارشاد لابن حجر

رجحه الله (قوله ما لو خلق له ذكران) أي أصليان بخلاف الزائد فانه لا ينقض بالخارج منه أي حيث علم بأنه زائد ومنه ما لو خلق له ذكران وكان يعني بأحدهما ويؤيد بالآخر فساؤه مني به هو الزائد وما يؤيد به هو الأصل اه سم رجحه الله أما لو كان أحدهما زائدا والاخر أصليا واشتبه بقياس ما يأتي عن شرح الروض من ان الظاهر ان النقض منوط بهما لا بأحدهما انه هنا انما ينتقض بالخروج منهما لا من أحدهما وعبار

رجل من الكفار يسلم فترعه وصلى ودمه يجري وعلم به صلى الله عليه وسلم ولم ينكره واما صلاته مع الدم فقله ما أصابه منه (أحدهما خروج شيء من قبله أو دبره) عينا أو ريبا طاهرا أو نجسا جافا ورطبا معتادا كبول أو نادرا كدم انفصل أولا حتى لو ادخل في ذكره ميلا ثم اخرجته انتقض ثبت ذلك في نحو الغائط بالنص كقوله تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط الآية وقوله صلى الله عليه وسلم فلا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا والحق بذلك ما عداه من كل خارج ومحل ما ذكره في الواضح اما المشكل فان خرج من فرجيه معتقضا والا فلا وتعبيره أحسن من تعبير أصله والتمية بالسبيلين اذ المرأة ثلاث مخارج اثنان من قبل واحد من دبر ولشموله ما لو خلق له ذكران فانه ينتقض بالخارج من كل منهما وكذا لو خلق للمرأة فرجان (الا المني) من نفسه الخارج أول مرة فلا ينتقض الوضوء كان احتلم النساء فاعدا على وضوئه لانه أوجب أعظم الامرين وهو الغسل بخصوصه فلا يوجب ادوغمه ابدومه كزنا المحصن وانما أوجبه الحيض والنقاس مع ايجابهما الغسل لانهما يمنعان صحة الوضوء مطلقا فلا يجامعانه بخلاف خروج المني يصح معه الوضوء في صورة سلس المني فيجامعه ولو ألقى ولدا جافا وجب عليه الغسل ولا ينتقض وضوءها كما أتت به الالدرجه الله تعالى تبعا للركن شي وغيره وهو وان انعقد من منها ومنه لكن استحصال الى الحيوانية ولا يلزم ان يعطى سائر أحكامه ولو ألقى بعض ولد كيد انتقض وضوءها ولا غسل عليها ومن فوات عدم النقض بالمني صحة صلاة المغتسل بدون وضوء قطعا كما اقتضاه كلام ابن الرفعة ولو قلنا بالنقض لكان

ابن حجر هنانم لما تحقق زيادته أو احتملت حكم من فتح تحت المدة اه بحروفه (قوله أول مرة) بخلاف ما لو خرج وانفصل ثم ادخله في ذكره فانه ينتقض اذا خرج لعدم ايجابه الغسل (قوله وهو الغسل بخصوصه) اعترض بافساد يوم من رمضان بجماع اثم به بسبب الصوم فانه يوجب الكفارة ويوجب القضاء فوجب أعظم الامرين وهو الكفارة بخصوص كونه جماعا فكيف يوجب ادوغمه وهو القضاء بعموم كونه مفطرا وقد يجاب بان الجنس هناك لما اختلف وجب الا عظم والادون ألا ترى ان القضاء غير الكفارة بخلافه هذا فانه يتحد كذا نقل عن الشيخ جدان أقول قد يمنع ان الكفارة أعظم من القضاء بل قد يدعي ان القضاء أعظم من الكفارة بالنسبة لبعض الافراد فلا يتوجه السؤال من أصله (قوله ولو ألقى ولدا جافا) أي أو مضغة جافة انتهى سم على ج وفيه رد على قول ج ان المرأة اذا ألقى مضغة وجب عليها الغسل لاختلاطها بمني الرجل أي أو عاقبة جافة قياسا على المضغة لما يأتي ان كلا مظنة للنقاس (قوله سائر أحكامه) أي المني (قوله انتقض وضوءها) وظاهره أنه اذا برز بعض العضو لا يحكم بالنقض به على انه منفصل لانا لا ينتقض بالمشك فان تم خروجه منفصلا حكمنا بالنقض والا فلا مر ولو خرج جميع الولد متقطعا على دفعات فينبغي ان يقال ان تواصل خروج اجزائه المتقطعة بحيث ينسب بعضها لبعض وجب الغسل بخروج الاخير وتبين عدم النقض بما قبله والا بان خرجت تلك الاجزاء متفصلة بحيث لا ينسب بعضها لبعض كان خروج كل واحد ناقضا ولا غسل ولو خرج ناقصا وضوءا ناقصا عارضا

تأخره وهو لا يخلص فتأملته انتهى وما قاله مردود ونقله معنى اما تنقلا فان ما ذكره الشهاب بن حجر هو منقول كتب المذهب
 كالوضوء لشيخه وغيرها وكتب الاصول كجمع الجوامع وغيره من غير خلاف فيها وعبارة جمع الجوامع وان نقل عن مجتهد
 قولان متعاقبان فالمتأخر قوله والا فإذ كره فيه يشعر بترجيحه واذا كان كذلك فكيف يقول وليس كذلك قطعا واما معنى
 فلان المتأخر أقوى من الترجيح لان المجتهد انما يرجح الاول بحسب ما ظهر له كالنسخ الاول بترجيحه الا ترى ان المتأخر من
 أقواله صلى الله عليه وسلم ناسخ للتقدم مطلقا وان قال في التقدم انه واجب مستمرا بدا كما هو مقرر في الاصول فعلم ان الصواب
 ما صنعه الشهاب بن حجر لا ما صنعه الشارح الموافق لا اعتراض الشهاب بن قاسم رجهم الله أجمعين (قوله والا فإذ كرهه
 مدخول الخ) قضية هذا الصنيع انه اذا فرغ على أحد القولين ثم قال عليه انه مدخول أو يلزم فساد انه يقدم وظاهره انه غير

كان انقطعت يده وتخلفت عن خروجه توقف الغسل على خروجهما مرأه سم على حج وقوله على خروجهما أى على الاتصال
 العادى على ما قدمه والا فلا يجب غسل لان كلا منهما بعض ولدوه وانما ينقض على ما مر الا ان يفرق بان الخارج أولا لما أطلق
 عليه اسم الولد عرفا واجب الغسل بخصوصه حيث خرج باقية مطلقا هذا وما قاله من ان خروجه متفرقا لا يوجب الغسل
 حتى بالجزء الاخير قد يقال فيه تطرلا نه بذلك تحقق خروج لولا بتمامه فلا وجه لعدم وجوب الغسل وقوله قبل وجب الغسل
 بخروج الاخير وهل يتبين وجوب قضاء الصلوات السابقة لانه تبين بتمام خروجه وجوب الغسل فقد وقعت الصلوات
 السابقة مع الجنابة أولا يتبين وجوب قضائها لان الموجب للغسل انما يجب ٧٧ الغسل منه بخروجه وانقطاعه فلا يجب

الغسل هنا لا بتمام الخروج
 والصلوات السابقة وقعت
 قبل وجوب الغسل مع صحة
 وضوئها فيه نظرا لمقتضى
 الا ان الثاني اه سم على
 البهجة أقول وهو ظاهر
 بل لا وجه لغيره بناء على
 ما اعتمد من ان بعض
 الولد لا يوجب الغسل (قوله
 ونية السنية) أى ومن
 فوائده نية الخ (قوله ولو
 انسد خرجه) أى جنسه
 فيصدق بما لو انسد أحد

فيها بدون وضوء خلاف ونية السنية وضوئه قبل الغسل ولو نقص لنوى به رفع الحدث وقول
 بعضهم ان من فوائده أيضا انه لو تيمم للجنابة لم يجزه عن الماء صلى ما شاء من الفرائض ما لم يحدث
 أو يجد الماء لانه يصلي بالوضوء وتيممه انما هو عن الجنابة رديا نه غلط اذا الجنابة مانعة من صحة
 الفرض الثاني بدون تيمم بينهما لان التيمم لا يبيح للجنب ولا للمحدث أكثر من فرض (ولو انسد
 مخرجه) الا صلى قبل كان أو دبر ايان لم يخرج منه شيء وان لم ينسد بلحمة كما قاله الفزارى
 (وانفتح تحت معدته) مخرج بدله (فخرج) منه (المعتاد) خروجه (تنقض) اذا بدل الانسان من
 مخرج فاقم هذا مقامه (وكذا نادر كدود) ودم (في الاظهر) لقيامه مقام المنسد في المعتاد
 ضرورة فكذا في النادر والثاني يقول لا ضرورة في قيامه مقامه في النادر فلا تنقض والمعدة
 مستقر الطعام من المكان المنخسف تحت الصدر الى السرة والمراد بها هنا السرة ومرادهم
 بتحت المعدة ما تحت السرة وبفوقها السرة ومحاذيها وما فوقها (أو) انفتح (فوقها) أى فوق
 المعدة بان انفتح في السرة وما فوقها كما تقدم (وهو) أى الاصل (منسد أو تحتها) وهو منفتح

مخرجيه ثم انقضت له ثانية (قوله وانفتح تحت معدته) والمعدة بفتح الميم وكسر العبر وبكسر هاء وبفتح الميم أو كسر هاء مع
 سكون العين فيهما اه شرح البهجة لشيخ الاسلام (قوله مخرج بدله) قال سم على شرح البهجة الكبير ولو تعدد هذا
 النقب وكان يخرج الخارج من كل من ذلك المنعددين فينبغي النقص بخروج الخارج من كل سواء حصل انفتاحه معا
 أو من تبالا نه بمنزلة أصليين مرو ويجوز للعليل الوطء في هذا النقب وان لم يكن للحيلة دبر لان الممتنع هو الوطء في الدبر وهذا
 ليس دبرا مرأه بحروفه (قوله فخرج منه) التعقيب الذى أفادته الفاء ليس مرادا (قوله وكذا نادر) ينبغى أن يكون المراد
 بالنادر غير المعتاد فيشمل ما لم يعتدله خروج أصلا ولا مرأه سم على حج (قوله ما تحت السرة) أى عما يقرب منها فلا عبرة
 بانفتاحه في الساق والقدم وان كان اطلاق المصنف يشمل ذلك فراجع (قوله أو انفتح فوقها) بقى ما لو انفتح واحد تحتها وآخر
 فوقها والوجه ان العبرة بما تحتها ولو انفتح اثنان تحتها وهو منسد فهل ينقض خارج كل منهما مطلقا أولا الا أن يكون أحدهما
 أسفل من الآخر أو أقرب الى الاصل من الآخر فهو المعتبر فيه نظرا مرأه سم على حج أقول ولا يبعد ان يقال ينقض الخارج
 من كل منهما منزلة الاصلين وهو مقتضى ما تقدم عن حواشي البهجة فانه أطلق في النقب فيشمل المتخاذية وما
 بعضها فوق بعض (قوله بان انفتح في السرة) هذه الصورة لا تشملها اللفظ القوي لما مر ان المراد بالمعدة في كلامهم نفس
 السرة لكن ما ذكره هنا موافق لما قدمه في قوله وبفوقها السرة ومحاذيها وما فوقها وعليه فالتعبير بفوق اما مجاز في السرة
 وما فوقها أو هو يتقدر مضافا كأن يقال الاصل فوق تحتها

مراه ثم رأيت الشهاب ابن قاسم سبق الى ذلك (قوله اذا لم يظهر ترجيح) اما اذا ظهر ترجيح أحدهما فوجب العمل به وهو موافق في ذلك لقولهم العمل بالراجح واجب فالاستدلال به يجوز العمل لنفسه بالوجه الضعيف كقابل الاصح غير صحيح

(قوله وعلى هذا) أي الثاني (قوله كما حكينا) أي في قوله والثاني ينقض (قوله فالحكم مختص به) أي النقص وأما الأصلي فالحكمه باقية (قوله لا يتعدى لغيره) استثنى من ذلك في المجموع عدم النقص بالنوم به كما قال ابن حجر وهو متجه للام من حينئذ من خروج ربيع أو غيره اه سم وسيأتي مثله في قول الشارح ومثله ما لو نام متمسكا بالخ (قوله أما الخلق فمفتحه) أي سواء كان على صورة الأصلي أم لا (قوله كالأصلي) هل من ذلك حرمة استقبال القبلة به في العصراء ونده في غيرها اه سم والمراد بقوله ونده أي ندب ترك الاستقبال كما يصرح به قوله فيما يأتي ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها أدباني النيان وقول سم هل من ذلك الطاهر نعم وهو مقتضى إطلاقهم لانه حيث نزل منزلة الأصلي في سائر الاحكام كان في الاستقبال به مع عب الخارج انتهاك لحرمة البيت ٧٨ (قوله ولا بالابلاج فيه) أي وهو جائز (قوله لا تفتاحه اصالة) اعتمد على ان الفهم ينقض

ما خرج منه حينئذ اه قال سم عليه هل ينقض حينئذ خروج ربيع ونفسه منه لان خروج ربيع ناقض والنقص بذلك في غاية الاشكال والتمتع عند شجنا الشهاب الرملي خلاف ذلك واختصاص هذا بما يطرا افتاحه دون المتفتح اصالة في مسئلة لو خلق انسان بلا دبر بالحكمة ولم ينفخ له مخرج وقتلنا بما اعتمد شجنا الشهاب الرملي من ان المتفتح اصالة كالضم لا يقوم مقام الأصلي فهل ينقض وضوء هذا بالنوم الغير الممكن اخذنا باطلا منهم ان النوم الغير الممكن ناقض فيه تطرؤ ويحتمل ان يقال بعدم النقص لان علمته ان

ولا ينقض الخارج منه المعتاد (في الاظهر) لانه من فوقها بالقيء أشبه اذا فتحه الطبيعة تلقى الى أسفل ومن ته الاضرورة الى مخرجه مع انفتاح الأصلي والثاني ينقض لانه ضروري الخروج تحول مخرجه الى ما ذكر وعلى هذا ينقض النادر في الاظهر ووقع للشارح في بعض نسخ شرحه زيادة لا قبل ينقص وصوابه حذفها كما حكينا ولو انفتح فوقها والأصلي منفتح فلا تنقض كالقيء وقوله أو فوقها هو ما في أكثر النسخ وحكم عن نسخة المصنف وفي بعض النسخ أو فوقه أي فوق تحت المعدة وهي تشمل الانفتاح في نفس المعدة الذي تنعدم حكمه وحيث قبل بالنقص في المتفتح فالحكم مختص به لا يتعدى لغيره من نحو اجراء الجرح وايجاب وضوء عيسه وغسل بايلاج فيه وهذا في الانسداد العارض اما الخلق فمفتحه كالأصلي في سائر الاحكام كما أفق به الوالدرجه الله تعالى والمنسح حينئذ كعضو زائد من الحنث لا وضوء عيسه ولا غسل بايلاج فيه قاله الماوردي وهو المعتمد وان قال في المجموع لم أر غيره نصري بما عوافقه أو مخالفتيه ويؤخذ من التمييز بالانفتاح انه لو خرج من نخوفه لا ينقض لانفتاحه اصالة (الثاني زوال العقل) أي التمييز بنوم أو غيره كجنون أو اغماء أو سكر أو غير ذلك اقول صلى الله عليه وسلم العينان وكاء السه في نام فليتوضأ والسه الدبر ووكاؤه حفاظه عن ان يخرج منه شيء لا يشعر به والعيان ككتابة عن البقطة والمعنى فيه ان البقطة هي الحافظة لما يخرج والنائم قد يخرج منه الشيء ولا يشعر به واذا ثبت النقص بالنوم الخلق به البواقي لان الذهول معها أبلغ من النوم وقد جعل ذلك ناقضا لانه مظنة لخروج وجه فأقيم مقام اليقين كما أقيمت الشهادة المفيدة للظن مقام اليقين في شغل الذمة ولهذا لم يعولوا على احتمال ربيع يخرج من القبيل لانه نادر وسواء في الاغماء أو كان متمسكا بالمقعدة أم لا لما تقدم والعقل صفة يميز بها بين الحسن والقبيح وقيل غريزة يتبعها العلم بالضروريات

النوم الغير الممكن مظنة خروج شيء من الدبر اذا لدبره ويحتمل النقص اخذنا باطلا منهم واكتفاء بان عند النوم مظنة الخروج في الجملة أي بالنظر لغير مثل هذا الشخص ولعل الاقرب الاول لا يقال يؤيد الثاني انه يحتمل الخروج من القبيل لانه لا أثر لاحتمال الخروج منه لندرتة كما صرح حوايه الا ان يقال تستثنى هذه الحالة فيقام فيها القبيل مقام الدبر حتى في خروج ربيع وفيه تطرؤ فليتأمل اه (قوله أو غير ذلك) كان زال التمييز بمرض قام به (قوله وقد جعل ذلك) أي زوال العقل (قوله لانه مظنة) عبارة عن نهاية انطمان جمع مظنة بكسر الظاء وهو موضع الشيء ومعدنه مفعلة من الظن بمعنى العلم وكان القياس فتح الظاء وانما كسرت لاجل الهاء اه (قوله ربيع يخرج من القبيل) ونقل بالدرس عن الدمي انه يستحب الوضوء لاحتمال خروج شيء منه اه ومثله في شرح الروض (قوله لانه نادر) قضيته ان من يكثر خروج ربيع من قبله ينقض وضوءه بنومه غير ممكن قبله فليتأمل اه سم على منهج (قوله وسواء في الاغماء) ومثله الجنون والسكر بالاولى (قوله لما تقدم) أي من انهم أقاموا المظنة مقام اليقين (قوله وقيل غريزة) هو مغاير لما قبله مفهوما ولعل ما صدفهما واحد

هكذا في حاشية شيخنا حفظه الله تعالى وفيه أمران (الاول) ان فرض المسئلة هنا في قولين لمجند واحد فلا ينتج ان الوجهين اذا تعدد قائلهما كذلك فقوله فيما اشتهر من انه يجوز العمل الخ تفريعا على ما هنا في مقام الجمع وقولهم العمل بالراجح واجب

(قوله ومحل القلب) قال ابن حجر وهو افضل من العلم لانه منبعه وأسه ولان العلم يجري منه مجرى النور من الشمس والرويا من العين ومن عكس أراد من حيث استلزامه له وانه تعالى يوصف به لا بالعقل اه (قوله كما هو مبين في خصائصه) وكنينا غيره من الانبياء كما يفيد قول الزيادة أو نوم أي لغربي اه وصرح بذلك ابن حجر رحمه الله ومثل النوم في حقهم الانعفاء فلا ينتقض وضوءهم به ثم رأيت في حواشي التحرير لشيخنا الشوري رحمه الله مانصه قوله أو نوم أي في غير الانبياء اما هم فلا نقض بنومهم وأما انماؤهم فيظهر انه كذلك أخذ من قول الجلال السبوطي قال الاصحاب لا يجوز الجنون على الانبياء لانه نقض ويجوز الانعفاء لانه مرض ونبه السبكي على ان الانعفاء الذي يحصل لهم ليس كالانعفاء الذي يحصل لآحاد الناس وانما هو غلبة الاوجاع للحواس الظاهرة فقط دون القلب قال لانه قد ورد انه انما تنام أعينهم دون قلوبهم فاذا حفظت قلوبهم وعصمت من النوم الذي هو أخف من الانعفاء في الالاء بطريق الاولى اه وهو كلام نفيس جدا اه بحروفه ومن الناقض أيضا استغراق الاولياء أخذ من اطلاقهم خلافا لما توه به بعض ضمة الطلبة (قوله وأوائل نشوة) بفتح الواو بلا همز (قوله سماع كلام الحاضرين) خرج به كما قال ابن حجر ما لو تيقن الرويا مع عدم تذكر نوم فانه لا اثر له بخلافه مع الشك فيه لانها من جهة لاحد طرفيه اه ونازع في هذه التفرقة سم عليه فليراجع ومن جملة كلامه ان قال وبالجملة فالوجه انه ان كان متمكنا ولو احتمل لا فلا نقض فيهما والا حصل النقض فيهما فليتأمل (قوله أونعس) ٧٩ قال في شرح الروض بفتح العين اه

سم على حج وعبرة المختار
نعس ينعس بالضم ومثله
في الصحاح اه (قوله الا
نوم ممكن مقعده) عبارة
ابن حجر الا نوم قاعد ممكن
مقعده الخ قال سم عليه
التقييد بالقاعد الذي زاده
قد يرد عليه ان القائم قد

عند سلامه الا لات ومحل القلب ويستثنى من الانتقاض بالنوم مضطجعا الى هي صلى الله عليه
وسلم كما هو مبين في خصائصه وخرج بزوال العقل النعاس وحديث النفس وأوائل نشوة
السكر فلا نقض بها ومن علامات النعاس سماع كلام الحاضرين وان لم يفهمه ومن علامات
النوم الرويا فلورأي روبا وشك هل نام أونعس انتقض وضوءه (النوم ممكن مقعده) من
مقره والاستثناء متصل كما عرف من تفسير العقل بما ذكر فلا ينتقض لا من خروج شيء من
دبره ولا عبرة باحتمال خروج ربيع من قبله لندرنه كما مر ومثله ما لو نام متمكنا بالمنفخ الناقض
كما يؤخذ من كلام التنبيه وحمل على ذلك نوم الصباية رضي الله عنهم حيث كانوا ينامون

يكون متمكنا كما لو انتصب وفرج بين رجله وألقى المخرج بشيء مرتفع الى حد المخرج ولا يتجه الا ان هذا يمكن مانع من
النقض فينبغي الاطلاق ولعل التقييد بالنظر للغالب اه بحروفه (قوله لا من خروج شيء من دبره) عبارة ابن حجر رحمه الله
ويؤخذ من قولهم لا من الخ انه لو أخبرنا عن غير ممكن معصوم كالنضر بناء على الاصح انه نبي بانه لم يخرج منه شيء لم ينتقض
وضوءه واعتمده بعضهم وقد ينازعه قاعده ان ما يبط بالطننة لا فرق بين وجوده وعدمه كالمشقة في السفر اه (وخرج
خلقت السرة في محل أعلى من محلها الغالب كصدره أو الركبة أسفل من محلها الغالب فالوجه اعتبارهما دون محلها الغالب
فيحرم الاستمتاع بما بينهما وان زاده على ما بينهما من محلها الغالب ولو لم يخلق له سرة أو ركبة قدر اعتبار الغالب اه سم على
بهجة (قوله لندرنه) فضيته انه لو ابتلى به وكثر نقض وضوءه بنومه غير ممكن اه سم على منهج والمعمد عدم النقض به مطلقا
كما نقله ابن شرف عن الشارح اه (قوله بالمنفخ الناقض) أي سواء كان الانفتاح أصليا أو عارضا وهو المحتاج للتنبيه عليه أما
الاصلي فقد علم حكمه من قوله قبل أما الخلق فنقضه كالاصل في سائر الاحكام هذا وقضية ما مر من ان احكام الاصل ثابتة له
في الانسداد العارض الانتقاض بالنوم حيث لم يكن ممكنا له وعليه فادامكن المنفخ دون الاصل ونام انتقض وضوءه في فائدة في
لو خلق له فرجان اصليان نقض الخارج من كل منهما أو اصلي وزائد واشتبه فلا نقض بخارج من أحدهما الشك فلا انسداد أحدهما
وانفتح ثقبه تحت المعدة فلا نقض بالخارج منها لان انسداد الاصل لا يتحقق الا بانسدادهما معا وينقض الخارج من الفرج الذي
لم ينسد لانه ان كان أصليا فالنقض به ظاهر وان كان زائدا فهو بمنزلة الثقب المفتحة مع انسداد الاصل فالنقض به متحقق سواء
كان زائدا أو أصليا بخلاف الثقب في النوم فلو نام متمكنا في الصلاة لم يضرب ان قصر وكذا ان طال في ركن طويل فان طال في قصر
بطلت صلاته لا يقال كيف تبطل مع انه غير عامد لا نقول لما كانت مقدمات النوم تقع بالاختيار نزل منزلة العاقد م ر رجه
الله اه سم على منهج ومعلوم ان الكلام في النائم قاعد الان غير القاعد لا يمكن له الا في الصورة المتقدمة عن سم رحمه الله

أما هو في قولين لا مام واحد كما علم من جمع الجوامع الذي هذه عبارته كغيره على أن المراد بالعمل في قولهم المذكور ليس هو
 خصوص العمل للنفس بل المراد كونه المعمول به مطلقا كما لا يخفى (الأمر الثاني) أن قوله في الاشتغال كالصريح في أن
 هذه الشهرة ليس لها أصل وليس كذلك في فتاوى العلامة ابن حجر رجه الله وتغذابه ما ملخصه بعد كلام أسلفه ثم مقتضى
 قول الروضة وإذا اختلف متبصر أن في مذهب لا ختلافهما في قياس أصل امامهما ومن هذا اتولد وجوه الاضطراب فنقول
 أي يأخذ العامل فيه ما في اختلاف المجتهدين أي فيكون الأصح التحيير أنه يجوز تقليد الوجه الضعيف في العمل ويؤيده افتاء

(قوله حتى تحقق رؤسهم الأرض) عبارة ج في الاستدلال على أن نوم الممكن لا ينقض وعليه حملنا خبر مسلم أن الصحابة رضي
 الله عنهم كانوا ينامون ثم يصلون ولا يتوضئون وفي رواية لابي داود ينامون حتى تحقق رؤسهم الأرض اه وقد يشعر قوله
 وفي رواية لابي داود بان له رواية أخرى غير هذه الرواية ليس فيها لفظ الأرض وهو الذي رأيناه في سنن أبي داود ولم نلاحظ
 الأرض مذكورا في شيء من الروايات ٨٠ لافي جامع الاصول ولا في المشكاة ولا في تخريج أحاديث الرافعي وفي النهاية حديث

حتى تحقق رؤسهم أي
 حتى تسقط أذقانهم على
 صدورهم وهم فمرد
 وقيل هو من الخفوق
 والاضطراب اه واقتصاره
 في تفسير الحديث على ما
 ذكره بقوله أي حتى الخ
 مشعر بأنه لم يلفظ الأرض
 في رواية والله أعلم (قوله
 بين بعض مقعده) ومثل
 ذلك السمن المفرط (قوله
 ملصقا مقعده) أي ولو
 مستقرا سم على منهج
 (قوله التقاء بشرقي الرجل
 والمرأة) قال مراهي
 شاملة للجنبة وهو كذلك
 أن تحقق كون الملوسة
 من الجن أنى منهم كانه

حتى تحقق رؤسهم الأرض وشملت عبارة الأرض والداية وغيرها ولا فرق في المتمكن بين أن ينام
 مستندا إلى شيء بحيث لو أزيل لسقط أولا ودخل فيه ما لو نام مخنيا أي ضامنا ظهره وساقيه
 بعصامة أو غيرها فلا تنقض به ولا تمكين لمن نام قاعدا هزى لا بين بعض مقعده ومقره تجاف
 كما نقله في الشرح الصغير عن الرواية وأقره وما في المجموع وصححه في الروضة من كونه متمكنا
 محمول على هزيل ليس بين بعض مقعده ومقره تجاف وقد أشار الشارح رحمه الله تعالى لعدم
 التنافي بينهما بذلك ولعل مراد الأول بالتجاف ما لا يمنع خروج شيء لو خرج بلا احساس عادة
 ولا تمكين لمن نام على قفاه ملصقا مقعده بغيره ولو زالت إحدى البتتي تائم ممكن قبل انتباهه نقض
 أو بعده أو معه أو شك في تقدمه أو في أنه تائم أو ناعس أو في أنه ممكن أولا أو أن ما خطر به روبا
 أو حديث نفس فلا (الثالث التقاء بشرقي الرجل والمرأة) أي الذكروا لا تقي ولو بلا شهوة
 ولو مع نسيان أو أكره سواء أكان العضو زائدا أم أصليا سلبا أم أشل لقوله تعالى
 أولا مستم النساء أي لمستم كما قرئ به وهو الجس باليد كما فسره ابن عمر لا جامعته لانه خلاف
 الظاهر وقد عطف اللبس على المجي عن الغائط ورتب عليهما الأمر بالتيم عند فقد الماء
 يدل على كونه حدثا كالجني عن الغائط والمعنى فيه أنه مظنه ثوران الشهوة وسواء
 أكان الذكرا أم عنيانا أم محبوبا أم خصيا أم ممسوحا وسواء أكانت الأنثى عجوزا ههما
 لا تشتهى غالبا أم لا إذا من ساقطة الأولى لا قطة وسواء أكان اللبس باليد أم غيرها
 والبشرة ما ليس بشعر ولا سن ولا ظفر فشمس ما لو وضع عظم أنثى ولمسه أي فانه ينقض
 كما أفتى به الوالدرجه الله تعالى ويدل له عبارة الانوار ونمى اللحم لحم الاسنان

يجوز تزوج الجنينة خلافا لبعضهم بخلاف ما لو شك في أنوثه الملو من منهم إذا لنقض بالشك اه والله
 سم على منهج ووقع السؤال عما لو تصورولى بصورة امرأة أو مسخ رجل امرأة هل ينقض أم لا فاجبت عنه بان الظاهر
 في الأولى عدم النقص للقطع بأن عينه لم تنقلب وانما التخلع من صورة إلى صورة مع بقاء صفة الذكورة وأما المسخ فالنقص
 فيه محتمل لقرب تبدل العين مع أنه قد يقال فيه بعدم النقص أيضا لاحتمال تبدل الصفة دون العين قال ابن حجر فائدة مهمة
 لا يكتفى بالخيار في الفرق قاله الامام وعقبه بما بين أن المراد به ما ينقدح على بعد دون ما يغلب على الظن أنه أقرب من الجمع
 وعبر غيره بان كل فرق مؤثر ما يغلب على الظن أن الجامع أظهر أي عند ذوى السليقة السليمة والافغيرهم يكثر منه الزلل في
 ذلك ومن ثم قال بعض الاثثة الفقه فرق وجع اه (قوله عجزوا هها) عبارة المختار اللهم الشخ القاني والمرأة هه اه بحروفه
 فكان الأولى الحاق الهاء (قوله إذا من ساقطة) أي ما من ثمة أو نحوها ساقطة من أعين الناس نلستها الأولى هه ساقطة
 أي الأولى هها من غيب نفسه الهامع خستها والمرأة وان كانت عجزوا هها لا بد من وجود من يرغب فيها وتميل نفسه اليها وفي
 المختار وهذا الفعل مسقطه للانسان من أعين الناس بوزن مشربة ثم قال والساقط والساقطة اللثيم في حسبه ونسبه اه
 رجه الله (قوله عظم أنثى ولمسه) أي فانه ينقض وان لم يلد بلمسه إلا أن استعمل بالمال كان قبل زوال الجلد وبهذا فارق السن
 (قوله ويدل له عبارة الانوار) وهي المراد بالبشرة ههنا غير الشعر والسن والظفر

البلقيني يجوز تقليد ابن سريج في الدور وأن ذلك ينفع عند الله ويؤيده أيضا قول السبكي في الوقف في فتاويه يجوز تقليد
الوحدة الضعيف في نفس الأمر بالنسبة للمل في حق نفسه لا الفتوى والحكم فقد نقل ابن الصلاح الاجماع على أنه يجوز
انتهى فكللام الروضة السابق أي الموافق لما في الشرح هنا مع زيادة التصريح بالوجهين شمول بالنسبة للعمل بالوجهين
على وجهين لقائل واحد أو شك في كونهم القائل أو قائلين كما في قولي الإمام لأن المذهب منهما لم يتقرر للمقلد بطريق يعتمد

(قوله والله) عطف جزء على كل الآية بعض لحم الأسنان اذهب ما على الثنايا وما حولها فقط (قوله ومحل ذلك) عبارة ابن
حجر وعلم من الالتقاء أنه لا نقض باللس من وراء حائل الخ وهي أولى من جعل السارح لها قيدا لأن التعبير بالبشرة يخرج
الحائل (قوله ولورقيا لا يمنع ادراكها) زاد حج بعدم مثل ما ذكر ومنه ما تجدد من غير يمكن فصله أي من غير خشية مبيع
تيمم فيما يظهر أخذ ما يأتي في الوشم لوجوب ازالته لا من نحو عرق حتى صار كالجزء من الجلد انتهى رحمه الله وكالعرق
بالأولى في النقض ما عوت من جلد الإنسان بحيث لا يحس بلسه ولا يتأثر بفرض نحو ابرة فيه لا به خزمه حقيقة فهو كاليد
السلا وسياق أنها تنقض ويأتي مثل ذلك فيما لو يبتست جلدة جبهته حتى صارت لا يحس بما به فيها فيصم السجود عليها

ولا يكف إزالة الجلد
المذكور وان لم يحصل من
إزالته مشقة (قوله ولو
أمرد) أي ولو كان الملموس
أمرد حسنا (قوله والاثنيان)
أي ولو التذتا باللس
وكانت عادت هما السحاق
(قوله والعضو الملبس) أي
حيث لم يزد على النصف
على ما يأتي له رحمه الله
(قوله في باب اللقطة)
أي والقرض انتهى حج
(قوله فيتنقض وضوء
الحى) أي لا الميت (قوله
على التأييد) أي فيتنقض
لمسهما (قوله واحترز
بالتأييد الخ) ما أخرجه

واللثة والاسنان وباطن العين ومحل ذلك حيث لا حائل ولا فلا تنقض ولورقيا لا يمنع ادراكها
وخرج بما ذكره الذكيران ولو أمرد حسنا والاثنيان والخنثيان والذكرا والاثني
والعضو الملبس لا تنقض الشهوة وشمل اطلاق المصنف وغيره النقض بلس المجوسية
والوثنية والمرتدة وبه صرح في الأنوارا كتنافه به يمكن ان تحمل له في وقت والفرق بين النقض
بعضو المجوسية وجعلها كاذب كرفي جواز تلك الرحل لما في باب اللقطة ظاهر وهو ان اللس
أشد تأثيرا لآثار الشهوة حالا من الملك ولا يلزم منه اللس أصلا لاسيما والآية شملت ذلك
كله وشمل كلامه وضوء الحى والميت فيتنقض وضوء الحى (الاحمر ما في الاظهر) فلا ينقض
لمسها لأنها ليست محلا للشهوة والثاني ينقض لعموم النساء في الآية والاول استنبط منها معنى
خصصها والمحرم من حرم نكاحها بنسب أو رضاع أو مصاهرة على التأييد بسبب مباح
لحرمتها واحترز بالتأييد من يحرم جمعها مع الزوجة كاختها وبالمباح عن أم الموطوءة بشبهة
وبنتها فانهما يحرمان على التأييد وليست بمحرم له لعدم باحة السبب اذ وطء الشبهة
لا يوصف باباحة ولا تحريم ولا يرد على الضابط زوجه صلى الله عليه وسلم مع ان الحد صادق
عليهن ولسن بمحرم لان التحريم لحرمته صلى الله عليه وسلم لا لحرمتهن ولا الموطوءة في نحو
حيض لان حرمتهما عارض يزول ولو شك في المحرمية لم ينتقض ذكره الادارى عملا بأصل بقاء
الطهارة ويؤخذ منه انه لو تزوج من شك هل بينه وبينها رضاع محرم أم لا أو اختلطت
محرمه بأجنبيات وتزوج واحدة منهن بشرطه ولمسها لم ينتقض طهره ولا طهرها اذا اصل

١١ نفيه ل بقوله على التأييد يخرج بما قبله فلا حاجة الى اخراجه به بل كل من العبارتين محصل المقصود فهما
تعريفان أحدهما يعني عن الآخر وأما اخذ الزوجه فالتعلق بها انما هو تحريم الجمع فلا حاجة الى اخراجها
(قوله وليست بمحرم له) أي فيتنقض لمسهما (قوله اذوطء الشبهة لا يوصف) محل ذلك فيما لو اشتهت عليه زوجته
باجنبية ونحو ذلك أما لو وطئ أمة فرعه أو مشتركة فان وطأه حرام مع كونه شبهة فقولهم وطء الشبهة لا يوصف بمحل ولا حرمة
ليس على اطلاقه بل محله في شبهة الفاعل دون المحل والطريق (قوله ولا يرد على الضابط زوجه) وكذلك زوجات سائر الانبياء
كانقل عن القضاى لكن هل تحريمهن على أم الانبياء خاصة أولا حتى تحرم زوجات بعض الانبياء على بعض فيه نظر وقضية
كلامهم أنه لا فرق ثم رأيت في حواشي الرمل على شرح الروض مانعه أما سائر الانبياء فلا يحرم نكاح أزواجهم بعد موتهم
على المؤمنين قاله القضاى في عيون المعارف والا قرب عدم حرمتهم على الانبياء وحرمتهم على غيرهم بخلاف زوجه صلى الله
عليه وسلم فحرام على غيره حتى الانبياء انتهى بحروقه ومنه يعلم ان ما نقل عن القضاى أولا مخالف لما نقله الشهاب الرمل عنه
(قوله مع ان الحد صادق عليهن) في دعوى صدق الحد عليهن تطرأ لوجهن عن التعريف بقوله بنسب أو رضاع أو مصاهرة
(قوله ولا الموطوءة في نحو حيض) اخراجها عما يأتي اذا أراد بيان نكاح الوطء اما اذا أريد به العقد فلا لأنها لا يحرم العقد عليها

أما إذا تحقق كونهما من اثنين خرج كل واحد منهما من هو أهل للتخرج فيجوز تقليد أحدهما إلى آخر ما ذكره الله تعالى فتأمل حق التأمل وانظر إلى فرقه آخر بين الوجهين لقائل واحد والوجهين لقائلين تعلم ما في تقرير شيخنا الذي قدمناه

(قوله حيث يستمر النكاح) أي فلو كانت منه ثم أراد تجديد نكاحها لم يصح لأنه يشترط لصحة النكاح بيقن حل المنكوحه وهو منتف هنا وأما الرجعة فيحتمل صحتها لأن الرجعية في حكم الزوجة (قوله لا تنفاء الشهوة) توهم بعض ضعفه الدلبة من العلة نقض وضوء الصغيرة لأن ملموسها وهو الكبير مظنة للشهوة وليس في محله فأنها الصغيرة ليست مظنة لاشتائهاها الملموس فلا ينتقض وضوءها كالأبنتقض وضوءه (قوله لعدم الالتذاذ) يخالفه ما قرره في النكاح من أنه يحرم مسها لأنه أبلغ في الالتذاذ من النظر إليه ويحجب بأن المراد هنا في اللذة القوية المثيرة للشهوة وهي منتفية والمراد بها في النكاح مجرد الالتذاذ وإن لم يكن قويا احتياطاً لحرمة المس (قوله أو فوقه نقض) قضيته وإن لم يسم امرأة (قوله مس قبل الآدي) شمل إطلاقه السقوط وظاهره وإن لم تنفخ فيه الروح وفي فتاوى الشارح أنه سئل عن ذلك هل ينقض أو لا لأنه جاد فأجاب بأنه ينقض ولم يعمل به عليه بعضهم بشمول الاسم له وقد يتوقف فيه ويقال بعدم النقض لتعليقهم النقض بمس فرج الآدي وهذا لا يطلق عليه هذا الاسم وانما يقال ٨٢ له أصل آدي أه (قوله الآدي أيضاً) فديخرج الجنى وفي شرح العباب

بهذان علل عدم نقض مس فرج البهيمة بأنه غير مشتهى طبعاً مع أنه لا تعبد عليها ولا حرمة لها مانصه وقد يؤخذ من هذا لنقض بلمس فرج الجنى إذا تحقق مسه له وهو غير بعيد لأن عليه التعبد وله حرمة اه سم على ج في أثناء كلام (قوله ولو بارزا) أي وإن طال جسداً (قوله حال اتصاله) قال ابن حجر ومثله القلفة حال اتصالها اه أي فإن قطعا فلا نقض بسمهما (قوله وملتي

بقضاء الطهر وقد أفنى به الوالد رحمه الله تعالى ولا بعد في تبعض الأحكام كالزواج مجهولة النسب ثم استلحقها أبوه وثبت نسباً منه ولم يصدق الزوج حيث يستمر النكاح مع ثبوت اخوتها منه ويلغز بذلك فيقال زوجان لا نقض بينهما ويؤخذ من العلة أن محل عدم النقض ما لم يمس في مسألة الاختلاط عدداً أكثر من عدة محارمه والانتقض (والملموس) وهو من وقع عليه اللبس رجلاً كان أو امرأة (كلام في الأظهر) في انتقاض وضوئه لاشتراكهما في لذة اللبس كالمشتركين في لذة الجماع والثاني لا نقض وقوفاً مع ظاهر الآية في اقتصائه على اللامس (ولا تنقض صغيرة) لا تشتهى عرفاً وكذا صغير لا تنفقاء الشهوة (وشعر وسن وظفر في ادصح) لا تنفقاء المعنى بلمس المذكورات لعدم الالتذاذ بلبسها وإن التذلل بالنظر إليها وشمل الشعر النابت على الفرج فلا تنقض به والثاني ينقض نظر الظاهر الآية في عمومها لجميع مذكرويسس الوضوء من لمس ذلك خروجاً من الخلاف قال الناشري في نكته أن العضو إذا كان دون النصف من الآدي لم ينقض بلمسه أو فوقه نقض أو نصفه فوجهان انتهى والوجه أنه إن كان بحيث يطلق عليه اسم شيء نقض ولا فلا ولهذا قال الأشعري الأقرب أن كان قطع من نفسه فالعبرة بالنصف الأعلى وإن شق نصفين لم يعتبر واحد منهما زال الاسم عن كل منهما (الرابع مس قبل الآدي) ذكرنا أن أو أتى من نفسه أو غيره عمدًا أو سهواً وشمل ما يقطع في ختان المرأة ولو بارزا حال اتصاله وملتي الشفرين (بيطن الكف) بلا

الشفرين) قضيته إن جميع ملتقاهما ناقض وفي شرحه على العباب المراد بملتقاهما طرف الاسكتين المنضمين على المدفد ولا يشترط مسهما بل مس أحدهما من باطنها أو ظاهرها ناقض بخلاف موضع ختانها أي لأنه لا يسمى فرجا اه بحروفه وعبارة الشيخ عميرة في الجنايات قبيل قول المصنف فرع في العقل دية مانصه قول الشارح وهما أي الشفران طرفا الفرج هذا تابع للأزهري حيث قال الامكتين ناحيتا العرج والشفران طرفاهما كما أن أشعار العين اهلبها وقال غيره الشفران هما اللحمان المحيضان بالفرج احاطة الشفة بالفم اه بحروفه وعبارة شيخنا لزيادي قوله على المنفذ أي المحيطين به احاطة الشفتين بالفم دور ما عدا ذلك اه بحروفه وتقل في الدرر عن والد الشارح بهو امش شرح الروض ما وافق إطلاق الشارح والمعتمد إطلاق الشارح هنا وعبارة حاشية شرح الروض المراد بقيل المرأة الشفران على المنفذ من أولهما إلى آخرهما أي بطنها وظاهر الأما هو على المنفذ منهما كما هو فيه جماعة من المتأخرين اه ثم قضية عطفه ملتقى الشفرين على ما يقطع في ختان المرأة أن النقض يحصل بملتقى الشفرين وبمس ما يقطع في ختان المرأة مع كونه من غير ملتقى ما على المدفد (قوله بيطن الكف) أي ولو انقلب الكف وتقل عن ابن حجر عدم النقض بهما مطلقاً وأطال فيه في غير شرح المنهاج وفي شرح العباب الشارح

وبالله التوفيق ثم رأيت العلامة المذكور بسط القول في ذلك في شرحه في كتاب القضاء أتم بسط بما وافق ما في فتاويه فراجع (قوله فيجتمع عليه أن يطأ الأولى بمقاد الشافعي وأن يطأ الثانية مقلدا للحنفي) أي بامعابتهما كما هو صريح فتاوى والده بخلاف ما إذا أعرض عن الثانية أي وأن لم ينفها فإن له وطأ الأولى تقليدا للشافعي وأما قول الشهاب بن حجر فإراد أن يرجع للأولى ويعرض عن الثانية من غير إبانة أي فيجتمع عليه ذلك فقال الشهاب بن قاسم فيه نظرا ف قضية قول الثاني فيها

ولو خلق بلا كف لم يقدر قدرها من الراح ولا ينافيه ما يأتي من أنه لو خلق بلا مرق أو كمب قدر لان التقدير ثم ضروري بخلافه هالان المدار على ما هو مظنة الشهوة وعند عدم الكف لامطنة فلا حاجة إلى التقدير اهـ (قوله ولا حجاب) عطف مغاير بناء على أن الاسترمانع إدراك لون البشرة كإثر الحناء بعد زوال جرمها والحجاب ماله جرم يمنع الإدراك باللس ويحتمل أنه عطف تفسير (قوله والافضاء لغة) أي فيتقيده بإطلاق المس في بقية الاخبار واعترضه القونوي بأن المس عام لانه صلة لموصول وهو من أي في حديث من مس ذكره وفي رواية ذكرنا غلبت وضأ والافضاء فرد من أفراد العام فلا يخصه قال والأقرب ادعاء تخصيص عموم المس بمفهوم خبر الافضاء وقدره غيره بأن من مس امام مطلق أو عام أو مجمل ومفهوم الشرط وهو إذا مقيد لللس أو مخصص له أو مبين له فيه من الأجمال اهـ شرح الإرشاد الكبير وعبارة شرح البهجة الكبير والمنهج والافضاء بها أي باليد وتقيده بقوله بم ظاهر لان الافضاء المطلق ليس معناه في اللغة مخصوصا باللس فضلا عن تقيده بيطن الكف بل هذا انما هو معنى الافضاء باليد وعبارة المطالع أصل الافضاء مباشرة الشيء وملاقاته من غير حائل وفي المصباح أفضى بيده إلى الأرض مسها يداطن راحته قال في التهذيب وحقيقة الافضاء انتماء أفضى إلى ٨٣ اهـ أنه باثرها وجامعها وأفضيت

إلى الشيء وصلت إليه اهـ بحروفه ويمكن الجواب عن السارح بأن آل فيه للهـ وهو المعهود والافضاء باليد المتقدم في قوله إذا أفضى أحدكم بيده (قوله له تسكه حرمه غيره) أي غالبا إذ تحوي بالمكره والناسي كغيرهما بل رواية من مس ذكرنا شمله لعموم النكرة الواقعة في حيز الشرط والخبر

حائل الحديث الترمذي وغيره إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه وليس بينه - ماستر ولا حجاب فليتوضأ والافضاء لغة المس بيطن الكف ومس الفرج من غيره أخش من مسه من نفسه له تسكه حرمه غيره ولهذا لا يتعدى النقض إليه والمراد بيطن الكف المنطبق عند وضع إحدى اليدين على الأخرى مع تحامل يسير وشمل إطلاقه المذكور المباني لصدق الاسم وأما فرج المرأة المباني فخكمه كذلك أبقى لاسم والأفلاوي يؤخذ من ذلك أن الذي ذكر لو قطع ودق حتى خرج عن كونه يسمى ذكر أنه لا ينقض وهو كذلك ولا بد من تقييد انقبيل بكونه من واضح إذا المشكل انما ينقض بمس الواضح ماله من المشكل فينتقض وضوء الرجل بمس ذكر الخنثى والمرأة بمس فرجه حيث لا محرمية ولا صغر ولا عكس بالنسبة للمس ولو مس المشكل كلا القبليين من نفسه أو من مشكل آخر أو مس فرج نفسه وذكر مشكل آخر انتقض وضوءه ولو مس أحد فرجي مشكل لم ينتقض ولو مس أحد المشككين فرج صاحبه ومس الآخر ذكر الأول انتقض أحدهما لا بعينه لكن لكل واحد منهما ما ان يصل إلى الأصل الطهارة (وكذا في الجديد حلقة دبره) أي

الناقص على عدم النقض قال البغوي = الخطابي منسوخ وفيه وإن جرى عليه ابن حبان وغيره نظرا ظاهر بينه في شرح المشكاة مع بيان أن الأخذ بخبر النقض أرجح فتعين لانه الاحوط بل والاصح عند كثيرين من الحفاظ اهـ ج (قوله والذي ذكر المباني) وكذا بعضه ما أطلق عليه اسم ذكر اهـ ج أي أطلق على ذلك المقطوع انه بعض ذكر كما عرج به في شرح الحضرمية (قوله لصدق الاسم) علة للشمول أو المحذوف تقديره وهو كذلك لصدق الخ فيكون علة للحكم (قوله والأفلا) ومثله الدبر إذا قور فينقض من حلقة ان بقي اسمه (قوله ولا عكس) أي بأن مس الرجل آلة النساء من المشكل والمرأة آلة الرجال منه (قوله انتقض وضوءه) أي حيث لا محرمية بينهما ولا صغر (قوله لا بعينه) فإن اقتدت امرأة بأحد هما في صلاة امتنع عليها أن تقتدي بأخرى (قوله لكل واحد منهما ما ان يصل إلى الخ) ولو اتضح المشكل بما يقتضي انتقاض وضوءه أو وضوء غيره فهل يحكم بالانتقاض وفساد ما فعل بذلك الموضوع من الصلوات ونحوها من كل ما توقف حكمه على صحة الموضوع أم لا المضي ما فعله من الصحة ظاهرا فيه نظرا والأقرب الأول ثم رأيت في حاشية سم على منهج أن في ذلك طريقين أحدهما للقاضي فيه وجهان بناء على القولين فيما إذا صلى إلى جهات باجتهاده ثم تبين الخطأ وثانيهما وهو قول الجمهور والقطع بوجوبها (قوله حلقة) بسكون اللام على الأشهر ج وعبارة المصباح والجمع خلق بفتح تين على غير قياس وقال الأصمعي الجمع خلق بالكسر مثل قصعة وقصع وبكرة وبدر وحكي يونس عن أبي عمرو بن العلاء أن الحلقة بالفتح لغة في السكون وعلى هذا فالجمع يحذف الهاء قياسا مثل قصبة وقصيب

ان الزوجة الاولى باقية في عصمته وان الثانية لم تدخل في عصمته فالرجوع للأولى والأمراض عن الثانية من غير إثباته موافق لقوله فلا يتأمل انتهى (قوله وقد يجتهدون في بعضها وان لم يأخذوه من أصله) ولا ينسب حيثئذ للشافعي كما صرح به في شرح المذهب (قوله الاول) أي الموافق لطريق القطع كما صرح به الشهاب بن حجر وقول وان قال الاسنوي والزرکشي الخ هو عين هذا القيل أخذته غاية فيه فكانه قال وما قيل من كذا ممنوع وان قال به الاسنوي والزرکشي وكان المقام لا ضمرا كما تقرر

(قوله دون ما وراءه) أي دون ما وراء ذلك من باطن الاليتين قال المحلى وبقي باطن المنفذ وهو المنطبق بعصمه على بعض فهل ينقض أولا قال سم على بجهة فيه نظر وعبارته قوله ملحق بالمنفذ اعلم ان الماتق له ظاهر وهو المشاهد منه وباطن وهو المنطبق بعصمه على بعض فهل النقض بالمس يعم الامرين أو يختص بالاول وعلى الاختصاص فهل من الاول ما يظهر بالاسترخاء الواجب في الاسترخاء في ذلك نظر اه قلت ومقتضى تقييد الشارح بالملحق عدم النقض لان هذا ليس من الملتق بل زائد عليه لانه ليس بمحل الالتقاء وقياس ما تقدم بهامش عن شرح العباب من الانتقاض بحس أحد الشفرين من ظاهره وباطنه النقض هنا يباطن المنفذ ان أريد بالباطن ما يشمل داخل الفرج والظاهر انه غير مراد وانما المراد به ما يستوعق انطباق أحد الشفرين على الآخر (قوله لانه لا يسمى فرجا) ويسمى البهائم (قوله لافرج بهيمة) لم يتعرض الشارح لحكاية الخلاف فيه وعبارته المحلى لافرج بهيمة أي لا ينقض مسه في الجديد ٨٤ ادلا حرمته لها في ذلك والقديم وحكاه جمع جديد انه ينقض كفرج الآدمي والرافعي

في الشرح حكى الخلاف في قبلها وقطع في دبرها بعدم النقض وتعقبه في الروضة بان الاصحاب أطلقوا الخلاف في فرج البهيمة فلم يخصوا به القبيل اه قال ابن حجر ومنها هنا الطبري في قوله ومنها هنا اشعار بان اطلاق البهيمة على الطير ليس حقيقة بل عمل هذا هو السر في عطف الطير على البهيمة في كلام الشارح لکن في المصباح البهيمة كل ذات أربع من دواب البر والبحر

الآدمي قياسا على قبله بجامع النقض بالخارج منه أو القديم لا ينقض لانه لا يلتزم به والمراد بحلقه الدبر ملحق بالمنفذون ما وراءه ولا ينقض بحس العانة ولا الاليتين والاليتين وما بين القبيل والدبر لانه لا يسمى فرجا (لافرج بهيمة) وطير لا يسها لا ينقض فكذا مس فرجها وقياسا على عدم وجوب سننره وعدم تحريم النظر اليه (وينقض فرج الميت والصغير) لشمول الاسم (ومحل الجب) لانه أصل الذكر (والذكر الاشل وباليه الشلاء في الاصح) لشمول الاسم أيضا لذلك والثاني لا تنقض المذكورات لا تنفاء الذكرك في محل الجب ولا تنفاء مظنة الشهوة في غيره ولو كان له كفان عاملتان أو غير عاملتين انتقض بكل منهما فان كانت احدهما عاملة دون الاخرى وهما على معصمين انتقض بالعاملة فقط وعليه يحمل ما في الروضة كاصلها أو على معصم واحد انتقض بكل منهما وعليه يحمل ما في التحقيق كذا جمع به ابن العماد وفيه قصور اذا لا يلزم من استواء المعصم المسامحة ولا من اختلافه عدمها ولان المدارغها هو عليها لا على اتحاد محل نباتهما لانها اذا وجدت وجدت المساواة في الصورة وان لم يتحد محل النبات وهذه هي مقتضية للنقض كافي الا صريح واذا انتفت المساواة في الصورة وان اتحد محل النبات فعلم ان قول الروضة لا تنقض بكف وذكرا زائدا مع عامل محمول على غير المسامحة وان كانا على

وكل حيوان لا يميز فهو بهيمة والجمع البهائم اه (قوله وينقض فرج الميت) أي مس فرج الخ (قوله معصم محل الجب) ومنه محل بظر المرأة واذا قطع البظر فينتقض محله كما نقل عن والد الشارح خلافا لبعضهم وتقدم عن شرح العباب للشارح ما يوافق ذلك البعض (قوله لانه أصل الذكر) قال ابن حجر وأو الفرج اه وهو محل للجب على القطع لا على خصوص قطع الذكرك وهو كذلك لغة وان كان في العرف اسما لقطع الذكرك وفي المصباح جببته جبا من باب قتل قطعته ومنه جببته وهو محبوب بين الجباب بالكسر اذا استأصلت هذا كبره (قوله والذكر الاشل) ومس الفرج الاشل من المرأة ناقض كما يحتمل بعضهم اه شيخنا زيادى (قوله وباليه الشلاء) قال ابن حجر قيل ادخال الباء هنا متعين لان الاضافة في مس قبل للفعل أي وهذا المعامل اذا التقدير وينقض بحس اليد الشلاء ثم رده فراجع وفي حواشي سم على حج قوله وباليه الشلاء لو طعت يده وصارت معلقة بجذده فهل ينقض المس بهامشه نظر اه ويحتمل عدم النقض لانها كالمفصلة بدليل ايجابهم القصاص فيها أو الدية على من أوصلها بالجناية لهذه الحالة والاقرب النقض به لكونها جزا من اليد وان بطلت منفعتها كاليه الشلاء (قوله كفان عاملتان) أي أصليتان (قوله احدهما عاملة) أي أصلية (قوله المعصم) كقود موضع السوار من اليداه مصباح (قوله ولان المدار) الاولى ان يقول والمدارغها هو الخ (قوله عليها) أي المسامحة (قوله وهذه) أي المساواة في الصورة (قوله واذا انتفت) أي المسامحة

فعله انما اظهر لارادته حكاية لفظها فليتأمل (قوله لانه مرفوع الخ) أى وأصل النص مأخوذ من منصة العروس المشعرة
بالرفعة (قوله هاشم) هو غير هاشم الذى هو أخو المطلب وجده صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد
المطلب بن هاشم بن عبد مناف وهاشم المذكور فى نسب الشافعى هو ابن المطلب أخى هاشم جد انبي صلى الله عليه وسلم
فالخاصل ان المطلب بن عبد مناف له أخ اسمه هاشم هو جد ابى صلى الله عليه وسلم وابن يسمى هاشما أيضا هو جد الشافعى

(قوله محمول على المسامت) أى وان لم يسا والاخر طولا لان الظاهر ان المراد بالمسامتة كونها فى جهتها لا مساواتها لهما من
كل وجه لكن فى سم على حج ولو كانت المسامتة للاصلية بعض الزائد كان كان أحد المعصين أنصر من الآخر فهل ينقض
أو يختص النقص بالقدر المسامت (قوله وجب الغسل بإيلاجه) كذا فى الروض وفى شرحه ان المدار على الاصلية دون
البول وعبرة سم على حج قال فى الروض وينقض الخارج من ذكرين يمولان قال فى شرحه فان كان يبول بأحدهما فالحكم
له والاخر زائد لا يتعلق به نقض وظاهر ان الحكم فى الحقيقة منوط بالاصالة لا بالبول حتى لو كانا أصليين ويبول بأحدهما
ويطأ بالأخر تنقض كل منهما أو كان أحدهما أصليا والاخر زائدا تنقض الاصل فقط وان كان يبول بهما وقياس ما يأتى من
النقص بمس الزائد اذا كان على سنن الاصل ان ينقض بالبول منه اذا كان كذلك وان التمس الاصل بالزائد فالظاهر ان النقص
منوط بهما مع الا باحدهما ولو خالف للمرأة فربما ان قبالت وحاضتهما تنقض الوضوء ٨٥ بالخارج من كل منهما فان بالت

وحاضت باحدهما فقط
اختص الحكم به ولو بالت
باحدهما وحاضت بالاخر
فالوجه تعلق الحكم بكل
منهما اه وهل يجرى هذا
تفصيله السابق حتى لو
كان أصليا والاخر زائدا
اختص النقص بالاصلي
وان بالت أو حاضت بهما
واعلم ان قوله السابق
وان كان يبول بهما تنقض
كل منهما مطلقا بل البول
بهما دليل على اصالتهما
مر (قوله ولا يتعلق بالاخر

معصم واحد وان قول التحقيق ينقض الكف الزائد مع العامل محمول على المسامت وان كان
على معصم آخر ولو كان له ذكر ان يبول بأحدهما وجب الغسل بإيلاجه ولا يتعلق بالاخر
حكم فان باليهما على الاستواء فهم أصليان (ولا تنقض رؤس الاصابع وما بينهما) وحرفه او حرى
الكف لخروجها عن سمتة ولانه لا يعتمد على المس بها وحدهما من أراد لبس الملبوس وخشوعته
وقيل تنقض رؤس الاصابع دون ما بينهما ويجرى ذلك فى حرف الكف وينقض بمس باطن
اصبع زائد ان كانت على سنن الاصابع الاصلية فان كانت على ظهر الكف فلا والمراد بيبس
الاصابع فيما يظهر النقر التى بينها وما اذا هاهنا على الاصابع الى أسفلها ويجزئها اجوانها
والاوجه ان العبرة فى العمل والمسامتة بوقت المس دون ما قبله وما بعده (ويحرم بالحدث
الصلاة) بأنواعها ولو صلاة جنازة وفى معناها سجدة للتلاوة والشكر وخطبة الجمعة وول
الشارح هنا اجاعا محمول على حدث متفق عليه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة
أحدكم اذا حدث حتى يتوضأ وهذا فى غير فاقد الطهورين ودائم الحدث اما هاهنا فسيأتى
حكمه ما قال ابن الصلاح ما يفعله عوام الفقراء من السجود بين يدي المشايخ فهو من
العظام ولو كان بطهارة والى القبلة واحشى ان يكون كفرا وقوله تعالى ونحوه سبحانه

حكم) أى وان جامع به وأترل (قوله على سنن الاصابع الاصلية) أى وان ثبتت بباطن الكف فليست كالسلعة الناقضة بجميع
جوانها وقوله فان كانت الخ كذا فى العباب وظاهره وان سامت ونزع حج فى شرحه بأن المدار على المسامتة وان كانت على
ظهر الكف اه سم على حج بالمعنى (قوله فان كانت على ظهر الكف فلا) أى وفى باطنه وليست على سنن الاصابع بأن كانت
كالمود فلا تنقض مطلقا لظاهرها ولا باطنها ويحتمل وهو الاقرب انما كالمسامتة فينقض ظاهرها وباطنها (قوله والمسامتة
بوقت المس الخ) ويرد عليه انها اذا كانت عاملة فى ابتداء الامر دل ذلك على اصالتها فاذا طرأ عدم العمل عليها صارت أصلية
شلاء والشل لا يمنع من النقص (قوله ولو صلاة جنازة) انما قال ذلك قصد للتردد على الشعبي حيث قال بجوازها مع الحدث
لانها دعاء (قوله محمول على حدث متفق عليه) الاولى ان يقال فى الجواب ان المراد انه حرمت الصلاة عما هيته الحدث اجاعا
وان اختلف فى جزئياته (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) علة لقول المصنف الصلاة (قوله من السجود بين يدي المشايخ) هل
مثله ما يقع لبعضهم من الانحناء الى حد الركوع أو ما زاد عليه بحيث يقرب الى السجود أولا فيه نظر ولا يبعد انه مثله وقد
يفرق بأن السجود يتعبد به وحده كسجدة التلاوة والشكر بخلاف الركوع وما قاربه لا يتعبد بشئ منهما وحده (قوله فهو
من العظام) أى الكبار (قوله واحشى) انما قال واحشى الخ ولم يجعله كفرا حقيقة لان مجرد السجود بين يدي المشايخ
لا يقتضى تعظيم الشيخ كتعظيم الله عز وجل بحيث يكون معبودا والكفر انما يكون اذا قصد ذلك

والشافعي انما يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في عدم مناف فقول الشارح جذا النبي صلى الله عليه وسلم وصف لعبد مناف خلعا
ما وقع في بعض الهوامش (قوله وكان شديد الشقرة) يعني مسلم بن خالد لقب بضد وصفه (قوله أحدهما ان افتاء الاصحاب
بالقديم في بعض المسائل) أي مع وجود النص المخالف في الجديد بقرينة ما يأتي في الشيء الثاني من أنه يجوز الاقتناء بالقديم

(قوله أو مؤول) أي بتقادير أو يختر والاحله عبد الله شكري (قوله بل ورد فيه) يتأمل هذا الاضراب ولعل المراد انه ورد في
هذا بخصوصه ما يرد فيه فيكون الغرض المبالغة في الرد على قاعله وان وافق شرع من قبله (قوله قد أحل فيه) له انما حصه لان
الكلام كان مباحا في الصلاة ثم حرم (قوله فلا ينطق) انظر هل الرواية هنا بالجزم أو الرفع وروى فلا يتكلم من مؤكدا
بالنون وهي تشعربان الرواية هنا بالجزم لان التأكيذ بعد النهي كثير والاصل توافق الروايتين على المعنى الواحد (قوله
وجل المصحف) وهو اسم للكتاب من كلام الله بين الدفتين اه زياي وفي المصباح الدف الجنب من كل شيء والجمع دقوف
مثل فلس وفلوس وقد توثت بالهاء فيقال الدقة ومنه دفنا المصحف للوجهين من الجانبين في فرع هل يحرم تصغير المصحف
بأن يقال مصغف فيه نظر والا قرب عدم الحرمة لان التصغير انما هو من حيث الخط مثلا من حيث كونه كلام الله (قوله
ومس ورقه) وظاهر ان مسه مع الحدث ليس كبيرة هم على منهي بخلاف الصلاة ونحوها كالطواف وسجدة التلاوة
والشكر فانها كبيرة بل يذبحى انه متى استحل شيئا من ذلك حكم بكفره وبقي ما لوقطعت أصبعه أو انقه مثلا واتخذ له أصبعا
أو انقام ذهب هل يحرم عليه مس المصحف به أم لا فيه نظر ونقل بالدرس عن بسط الانوار لا شيء في انه استظهر عدم الحرمة
لانه ليس جزأ من بدنه والمعتمد خلافه ٨٦ كما نقله الشمس الرمي في شرح العباب عن افتاء والده اخذ انما يأتي في لف الحكم

والمس به حيث قالوا فيه
بالحرمة وقد يقال انه في
لف الحكم قد مس بيده
بجائل ولا كذلك هنا (قوله
بمعنى النهي) قيل يجوز ان
يكون باقيا على أصله وما
يلزم الخلف لان المراد في
المس الم شروع وعبرة
الصغوى في تحصيله عند
قوله تعالى لا رقت ولا
فسوق الآية مانعه
قيل ونعم ما قيل لا رقت

منسوخ أو مؤول على ان شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقرره بل ورد فيه
ما يرد (والطواف) بأنواعه لانه في معنى الصلاة فقد روى الحاكم حبرا الطواف بعزلة الصلاة
الا ان الله قد أحل فيه المنطق فن نطق فلا ينطق لا بخير (وجل المصحف) وهو مثل الميم
(ومس ورقه) المكتوب فيه وغيره لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وهو خبر بمعنى النهي
وقيس الحمل على المس لانه أبلغ واخص منه والمطهر بمعنى ان تطهر نعم لودعت ضرورة الى حله
كان خاف عليه نجسا أو كافرا أو تلفا أو ضياعا وعجز عن الطهارة وعن ابداءه مسلماته حله
حتمافي غير الضياع ولو حال تغوطه ويجب التيمم له ان أمكه (وكذا جلده على الصحيح)
لكونه كالجزء منه بدليل دخوله في بيعه والثاني لا يحرم مسه لانه وعاءه ككيسه هذا
ان كان متصلا فان كان منفصلا حرم أيضا كما نقله الزركشي عن عبارة المختصر للفرزلي
وقال ابن العماد انه الاصح ما لم تنقطع نسبتته عنه وخرج بالمصحف غيره كتوراة
وانجيل ومنسوخ تلاوة من القرآن ولا يحرم ذلك (وخريطة وصندوق فيهما مصحف)

ليس تقيا لوجوده بل لمشر وعيته يرجع الى نفى وجوده مشروعا لا محسوسا كإيمسه الا المطهرون وقد
والمطلقات بترصن وهذه الدقيقة اذا ذكرتم الاحتجاج ان تقول الخبر بمعنى النهي (قوله في غير الضياع) أي أما هو فيجوز
وظاهره ولو كان ليم (قوله ويجب التيمم له ان أمكه) ظاهره انه لو فقد ان تراب لا يجب عليه تقليد الحنفى في صحة التيمم من
على عمود مثلا ولو قيل به لم يكن بعيدا (قوله ككيسه) المعتمد حرمة مس كيسه وهو فيه كما يأتي (قوله ما لم تنقطع نسبتته عنه) أي
بأن يجعل جلد الكتاب جلد الكتاب آخر وليس من انقطاعها ما لو جلد المصحف بجلد جديد وترك الاول فيحرم مسه اما لو
ضاعت أوراق المصحف أو حرق فلا يحرم مس الجلد كما يأتي بالهامش عن سم نقل عن مر (قوله فلا يحرم ذلك) أي لكن
يكراه ان لم يتحقق تبديله بان علم عدمه أو ظنه أو لم يعلم ثيا (قوله وخريطة) ومن ذلك ما لو وضعه في زكية اعداه له فيحرم وان
كبرت (قوله وصندوق) من الصندوق كما هو ظاهر بيت الربعة المعروف فيحرم مسه اذا كانت اجزاء الربعة أو بعضها فيه
وأما الخشب الحامل لبيتها فيه فلا يحرم مسه وكذا لا يحرم مس ما يسمى في العرف كرسيا مما يجعل في رأسه صندوق المصحف
عبارة على منهي في فرع لو وضع المصحف على كرسي من خشب أو حديد لم يحرم مس الكرسي قاله شيخنا طيب وشيخنا عبد الحميد
وكذا مر لانه منفصل اه واطلق الزياي الحرمة في الكرسي فشم الخشب والجريد اه وظاهره انه لا فرق بين الهادى
لمصحف وغيره مسألة وقع السؤال عن خزانين من

ادالم يكن في الجدي ما يخالفه ويدل لذلك أيضا قوله الاتي وحينئذ لن ليس أهلا لتفريح يتعين عليه العمل والفتوى بالحديد الخ (قوله قاله عمل بمارجه الشافعي فان لم يعلم فبأخرهما) مبني على ما قدمه وقد مناه فيه ثم ان هذا من كلام الشيخ زيادة على ما في المجموع كما هو ظاهر (قوله وهي اثبات عرضي ذاتي الخ) عرفها فيما مر بأنها مطلوبة خبري يبرهن عليه في العلم ولا يخفى ما بين التعريفين من المخالفة من حيث انه جعلها فيما مر ما يثبت بالبرهان وهناك نفس الانيات ومن حيثيات أخر تعلم بالتأمل

نحسب احدهما فوق لاخرى كما في خزان مجاورى الجامع الازهر وضع المصحف في لست في فهل يجوز وضع النعال وصحوها في اليد فأجاب مر بالجواز لان ذلك لا يعد خلا لا بحرمة المصحف قال بل يجوز في الخزانة الواحدة أو يوضع المصحف في رفها الاسفل وتحت النعال في رف آخر فوقه اه سم على حج قلت وينبغي ان مثل ذلك في الجواز ما لو وضع النعل في الخزانة وفوقه حائل كفروة ثم وضع المصحف فوق الحائل كما لو صلى على ثوب مفروش على نجاسة اما لو وضع المصحف على خشب الخزانة ثم وضع عليه حائلا ثم وضع النعل فوقه فجعل نظرو لا يبعد الحُرمة لان ذلك يعد اهانته للمصحف (قوله وقد أعد له) أي وان لم يقصد مثله ما له عادة كما يأتي (قوله ولهذا) أي الاتصال (قوله وان جوزنا تحلية المصحف) أي بأن كان بالفضة مطلقا أو بالذهب في حق المرأة ومثل التحلية التمويه فيجوز للمرأة ولو بالذهب (قوله حل حاهما) ظاهره من غير كراهة (قوله وان لم يعد مثله له الخ) عبارة سم على منهج قلا عن الشارح مانعه شرط الطرف أن يعد ظرفا له عادة فلا يحرم ٨٧ مس الخزانة وفيها المصاحف وان

انخذت لوضع المصاحف

فيها مر (قوله وما كتب)

حقيقة أو حكما ليدخل

الختم كما سيأتي (قوله

كلوح) يؤخذ منه اه

لا بد أن يكون مما يكتب

عليه عادة حتى لو كتب

على عمود نرا لالدراسة

لم يحرم مس غير الكتابة

اه خطيب اه زبادي

ويؤخذ منه اه لو نقش

القرآن على خشبة وختم بها

وقد أعد له أي وحده كما هو ظاهر لشبههما بجلده وعلاقته لكونهما مما متخذين له ووجه مقابله انفصالهما ولهذا لا يجوز تحليتهما وان جوزنا تحلية المصحف وفرق الاول بالاحتياط في الموضعين والصندوق بفتح الصاد وشبهها فان لم يكن فيها ما أوتى اعدادهما له حل جملهما ومسهما وظاهر كلامهم اه لا فرق فيما أعد له بين كونه على حجمة أولا وان لم يعد مثله عادة وهو قريب (وما كتب لدرس قرآن كلوح في الاصح) لشبهه بالمصحف بخلاف ما كتب لغير ذلك كالتمائم المعهودة عرفا والثاني لا يحرم لانه ليس في معناه (والاصح حل حمله في) هي بمعنى مع كما عبر به غيره فلا يشترط كون المتاع ظرفا له (أمثلة) تبعالها لم يكن مقصودا بالحل وحده بان قصد الأمثلة فقط أو لم يقصد شيئا أو قصد هما كما ما اقتضاه كلام الراعي في الأمثلة وهو المعتمد بخلاف ما اذا قصد به فقط والمراد بالامتنعة الجنس ولو حل حامل المصحف لم يحرم لانه غير حامل له عرفا ولو حل مصحفا مع كتاب في جلد واحد فحكمه حكم المصحف مع المتاع في التفصيل المار وأما مس الجلد فيحرم مع مس السائر للمصحف دون ما أعداه كما أتى به والدرجة الله تعالى

الاوراق بقصد القراءة وصار يقرأ الحرمة وليس من الكتابة ما يقص بالمقص على صورة حروف القرآن من ورق أو قماش فلا يحرم مسه وينبغي أن يكون بحيث يعدلوا للقرآن عرفا فلو كبر جدا كباب عظيم فالوجه عدم حرمة مس الخالي منه عن القرآن ويحتمل ان حمله كحمل المصحف في أمثلة (قوله كالتمايم المعهودة عرفا) يؤخذ منه انه لو جعل المصحف كله أو قريبا من الكل تميمة حرم لانه لا يقال له حينئذ تميمة عرفا وبعبارة الزبادي والتميمة ورقة يكتب عليها شيء من القرآن والتعبير به مشعر بتقليل الشيء الموصوف بكونه بهضا وهو ظاهر فيما ذكره قال ابن حجر والعبرة في قصد الدراسة والتبرك بحال الكتابة دون ما بهدها وبالكاتب لنفسه أو غيره تبرعا والافاقره أو مستأجر (قوله والمراد بالامتنعة الجنس) أي فيصدق بالواحد وان لم يصلح للاستبعا لان العبرة بالقصد فيصدق بصغير الجرم وكبيره (قوله ولو حل حامل المصحف) أي ولو كان بقصد حل المصحف ثم ظاهر عبارته انه لا فرق في الحامل للمصحف بين الكبير والصغير الذي لا ينسب اليه حمل وانه لا فرق بين الآدمي وغيره ويؤيده ما علل به من العرف ووجه التأيد انه في اعرف يقال هو حامل للطفل لكن بها مش عن بعضهم تقييده بما اذا كان الحامل ينسب اليه الجمل أي بحيث يستقل بحمله لو انفرد اه وينبغي عدم التقييد بذلك (قوله لم يحرم) وان قصد المصحف خلا لالح حيث قال بالحرمة اذا قصد المصحف (قوله مس الجلد) ومثل الجلد للسان والكعب أي فيحرم من كل منهما ما حاذى المصحف وفي سم على حج ويبقى الكلام في الكعب فهل يحرم مسه مطلقا أو بالجزء منه المحاذي للمصحف وهل اللسان المتصل بجهة غير المصحف اذا انطبق في جهة المصحف كذلك فيه نظر اه قلت ولا يبعد تخصيص الحرمة بالجزء المحاذي للمصحف بغير عي جمع مصحف وكتاب في جلد واحد قال مر في حمله تفصيل حمل المصحف في أمثلة وأما مسه فهو حرام ان كان

وعبارة الشهاب بن حجر هنا وهي ما يبرهن على اثبات محموله لموضوعه في العلم (قوله صرح بوصفها الخ) عبارة الشهاب بن حجر
ووصفها بالنفاضة والضم أفاده كلامه السابق لكن أعادهما هنا زيادة ينبغي ومعموله اظهار السبب زيادتها مع خلوها عن
التنكيث بخلاف سابقها (قوله للوحوب والتدب) أي في الاصل والا فلما رادها غيرهما قال الشهاب بن قاسم الا وجه انها

من جهة المصحف لا من الجهة الاخرى اه ثم أفاد بجنا ان كتب الجلد يلحق منه بالمصحف ما جاوره **ب** فرع **ب** وضع المصحف
أوشبه آمنه ووضع عليه ما كولا تكبر وملح وأكاه فوقه ينبغي ان يحرم لان فيه ازراء وامتهانا **ب** فرع **ب** الوجه تحريم لرق
أوراق القرآن ونحوه بالنشأ ونحوه في الاقباع لان فيه ازراء وامتهانا مل اه سم على منهج **ب** فرع **ب** هل يجوز بيع الجلد
المنفصل للكافر لان قصد بيعه قطع لنسبته عنه فيه نظر ومال مر للجواز اه سم على منهج قلت وقد يتوقف فيه بأن
يجرد وضع يد الكافر عليه مع نسبته في الاصل للمصحف اهانة **ب** فرع **ب** وقع السؤال في الدرس عن شخص سليم توصف قبل
ان يستنجي وأراد مس المصحف هل يحرم عليه أم لا وأجيب عنه بعدم الحرمة لصحة وضوئه وغايته انه مس بعض طاهر مع
نجاسة بعض أعضائه وذلك لأن أثره في جواز المس بل قال النووي انه غير مكروه خلافا للتلوي (قوله أكثر من القرآن) أي
يقينا فلو شك في الاكثر منها حرم كما تقدم للشارح بعد قول المصنف أو صغيرة لزيته (قوله باعتبار الحروف) وهل العبرة بالمفوظ
منها أو المرسوم الاقرب الثاني وعليه فيظهر انه يعتبر في القرآن رسمه بالنسبة لخط المصحف الامام وهو الذي كان يقرأ فيه سيدنا
عثمان واتخذ لنفسه وان خرج ٨٨ عن مصطلح علم الرسم لانه ورد له رسم لا يقاس عليه فتعين اعتباره به وفي التفسير

رسمه على قواعد علم الخط
لانه لما لم يرد فيه شيء وجب
الرجوع فيه للقواعد
المقررة عند أهله اه ج
وفي شرح الارشاد انه ان
الكثرة من حيث الحروف
لفظا لا رسما (قوله
والنوب المطرز) ومثله
مالو كتب فيه بانه لم يقصد
للدراسة (قوله وأكل
طعام) أي وليس نوب
طرز بذلك قال ج ويحرم
وطأ شيء نقش به وفرق

(و) في (تفسير) لانه المقصود دون القرآن ومحله اذا كان أكثر من القرآن فان كان القرآن
أكثر أو تساويا حرم وحيث لم يحرم بذكره وفارق حال الاستواء هنا حالته في الثوب المركب
من حرير وغيره للتعظيم بخلافه ثم فانه لا يسمى ثوب حرير عرفا والوجه ان العبرة بالآلة
والكثرة باعتبار الحروف لا الكلمات وان العبرة في الكثرة وعدمها في المس بحال موضعه
وفي الجمل بالجميع كما أفاد ذلك الوالدرج به الله تعالى (ودنانير) أودراهم كتب عليها قرآن وما
في معناها ككتب الفقه والنوب المطرز بايات من القرآن والحيطان المنقوشة والطعام
لانه لا يقصد باثبات القرآن فيه اقراءة فلا تجرى عليها أحكام القرآن ولهذا يجوز هدم جدار
وأكل طعام نقش عليهم ما ذلك والثاني يحرم لاخلاله بالتمظيم ويجوز محوما كتب عليه شيء من
القرآن وشربه بخلاف مالوا بطلع قرطاسه فيه اسم الله تعالى لانه يتنجس بما في الباطن وانما
جوزنا أكله لانه لا يصل الى الجوف الا وقد زالت صورة الكتابة ولا يجوز جعل نحو ذهب في
كاغد كتب عليه بسم الله الرحمن الرحيم ويكره حق خشبة نقش عليها شيء من ذلك نعم يظهر انه
لو قصد بجرعها الحرازها لم يكره والقول بحرمة الاحراق محمول على فعله عبثا ولو جعل نحو كراس

بينه وبين كراهية لبسه فراجع (قوله وشربه) توقف سم على ج في جواز صبه على نجاسة (أقول) في
وينبغي الجواز ولو قصد لانه لم يحس حروفها ولم يبق لها أثر لم يكن في صبه على النجاسة اهانة وعبارة الشارح في الفتاوى
الاولى صب غسله وصب ماء غسلته في محل طاهر (قوله اسم الله تعالى) أي أو اسم معظم كاسماء الانبياء حيث دلت قرينة
على ارادتهم عند الاشتراك فيه (قوله لانه يتنجس) قد يشك بأن ما في الباطن لا يحكم بتنقيسه الا اذا اتصل بالظاهر وعبارة
ج بعد قول المصنف السابق أحدها خروج الخنصر او لا يضر ادخاله أي نحو العود وانما امتنع الصلاة لجله متصلا بنجس
اذ ما في الباطن لا يحكم بنجاسته الا ان اتصل به شيء من الظاهر اه ثم رأيت في سم على منهج الاشكال وجوابه وعبارة
فرع يحرم ابتلاع ورقة فيها شيء من القرآن للاقامها للنجاسة بخلاف محوما عليها بالماء وشربه فيجوز هكدا قرره مر لا يقال
تعليله الاول مشكل لان الملافة في الباطن لا تنجس لانا نقول فيه امتناره وان لم ينجس كالوضع القرآن على نجس جاف
يحرم مع انه لا ينجس تدبر اه فقول الشارح لانه لا يتنجس معناه يلا في النجس (قوله في كاغد) بفتح الغين كما في المصباح
(قوله كتب عليه بسم الله الرحمن الرحيم) أي أو غيرها من كل معظم كما ذكره ابن حجر في باب الاستنجاء ومن المعظم ما يقع في
المساكنات ونحوها مما فيه اسم الله أو اسم رسوله مثلا فيحرم اهاتته بوضع نحو دراهم فيه (قوله كراس) الواحدة كراسة بفتح
الكاف وعبارة القسطلاني في شرح مقدمة مسلم الكراسة بضم الكاف

هنا بمعنى يلبق ويحسن ويتأ كد انتهى وعبارة ابن حجر أي يطلب انتهت وهي قابلة لما قاله الشهاب ابن قاسم بأن يقال يطلب من العرف (قوله كزيادة كثير وفي عضو ظاهر) فالأول مثال للقطعة والثاني مثال لنحوها وما هنا من أن جملة في عضو ظاهر الخ مراد هو الموافق للواقع كما في الدقائق ووقع في التخصه أن المراد لفظ ظاهر فقط ومثل به لكامة وانما جعلنا النحو هنا على ما فوق الكلمة أي مما ليس حكما مستقلا حتى لا يتكرر مع قول الشارح السابق كقوله في فصل الحلاء ولا بتكلم ليكون

وفتح الراء المشددة وبالحاء آخره واحدة الكراس والكراريس (قوله لم يكره) أي بل قد يجب إذا تعين طريقا للصوم أو ينبغي أن يأتي مثل ذلك في جلد المصحف أيضا (قوله نحو البسمة) ينبغي أن المراد بنحوها ما يقصده التبرك عادة أما أوراق المصحف فينبغي حرمة جعلها وقاية لما فيه من الإلهانة لكن في سم على حج نقلا عن والده الشارح مانعه يجوز وضع كراس العلم في ورقة كتب فيها القرآن اه وهو شامل لما لو كان المكتوب فيه القرآن أو أوراق المصحف فليحترق (قوله لم يحرم) أي بل يكره فقط (قوله وإن الصبي المحدث لا يمنع الخ) أي بخلاف تمكينه من الصلاة والطواف ونحوهما مع الحدث والفرق أن زمن الدرس يطول غالبا وفي تكليف الصبيان أدامة الطهارة مشقة تؤدي إلى ترك الحفظ في ذلك بخلاف الصلاة ونحوها نعم نظير المسئلة ما إذا قرأ التعميد لا للدراسة بأن كان حافظا أو كان يتعاطى مقدارا لا يحصل به الحفظ في العادة وفي الرافعي ما يقتضي التحريم فتفتن لذلك فإنه مهم كذا في خط ابن قاسم الغزي شارح المنهاج وفي سم على حج في أثناء كلام مانعه والوجه أنه لا يمنع من جملة ومسه للقراءة فيه. تطرأ وإن كان حافظا عن ظهر قلب إذا أفادته القراءة فيه تطرأ فائدة مافي مقصوده كالأستظهار على حفظه وتقويته حتى بعد فراغ مدة حفظه إذا أثر ذلك في ترسيخ حفظه اه بحروقه ٨٩ ويقال لا تنافي لا مكان حمل مافي الرافعي على إرادة التعبد المحض وما

نقله سم على ما إذا تعلق بقراءته فيه غرض يعود إلى الحفظ كما أشعر به قوله كالأستظهار اه فائدة في وقع السؤال في الدرس عما لو جعل المصحف في خرج أو غيره وركب عليه هل يجوز أم لا فأجبت عنه بأن الظاهر أن يقال في ذلك أن كان على وجه

في وقاية من ورق كتب عليها نحو البسملة لم يحرم كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى لعدم الامتنان ولو أخذ قالا من المصحف جاز مع الكراهة (لا قلب ورقه يعود) أو نحوه فإنه لا يحل لأنه في معنى الحبل لا انتقال الورق بفعل القلب من جانب إلى آخر (وإن الصبي المحدث لا يمنع) من المس ولا من الحبل لا في المصحف ولا في اللوح لأنه يحتاج إلى الدراسة وتكليفه استصحاب الطهارة أمر أعظم المشقة فيه والذاني يجب على الولي والمعلم منعه قياسا على الصلاة ومحل الخلاف كما أفهمه التعليل وكلامهم انما هو في الحبل المتعلق بالدراسة فشم ذلك وسبيلها كحمله للكتب والاتبان فيه للعلم ليعلم منه فيما يظهر فإن كان لغرض آخر أو لا لغرض منع منه جزما ومحل ذلك في المميزا ما غيره فيمنع من ذلك لثلاثينته كما وشمل المحدث من عليه جنابة وهو كذلك كما أفنى به المصنف (قلت الأصح حل قلب ورقه يعود وبه قطع العراقيون والله أعلم) لأنه غير حامل ولا من وسواء في ذلك أكانت الورقة قائمة صفحها به أم لم تكن كذلك خلافا لابن الاستاذ

١٢ نهاية ل بعد ازراء به كان وضعه تحت يمينه وبين البرذعة أو كان ملاقبلا على الخرج مثلا من غير حائل بين المصحف وبين الخرج وبعد ذلك ازراءه ككون الفخذ صار موضوعا عليه حرم والا فلا تنبيه له فإنه يقع كثيرا ووقع السؤال في الدرس عما لو اضطر إلى مأ كول وكان لا يصل إليه إلا بشئ يضعه تحت رجله وليس عنده المصحف فهل يجوز وضعه تحت رجله في هذه الحالة أم لا فأجبت عنه بأن الظاهر الجواز مع لا ذلك بأن حفظ الروح مقدم ولو من غير الآدمي على غيره ومن ثم لو أشرفت سفينة في المصحف وحيوان على الفرق واحتج إلى القاء أحد هما التخليص السفينة التي المصحف حفظا للروح اتى في السفينة لا يقال وضع المصحف على هذه الحالة امتنان لانه يقول كونه انما فعل ذلك للضرورة مانع عن كونه امتنانا لا ترى أنه يجوز السجود للصنم والتصور بصورة المشر كبر عند الخوف على الروح بل قد يقال أنه ان توقف انقاد روحه على ذلك وجب وضعه حينئذ ويحتمل أنه لو وجد القوت بيد كافر ولم يصل إليه إلا بدفع المصحف له جاز له الدفع لكن ينبغي له تقديم الميتة ولو مغالطة أن وجدها على دفعه لكافرو في حج ويحرم تمزيق المصحف عينا لانه ازراء به وترك رفعه عن الأرض وينبغي أن لا يجعله في شق لانه قد يسقه فيمن اه وقوله وترك رفعه المراد منه انه اذا رأى ورقة مطروحة على الأرض حرم عليه تركها والقرينة عليه قوله عقب ذلك وينبغي الخ وليس المراد كما هو ظاهر انه يحرم عليه وضع المصحف على الأرض والقراءة فيه خلافا لبعض ضعفة الطلبة (قوله لغرض آخر) أي كالتبرك أو نقله من مكان إلى مكان (قوله لثلاثينته كما) يؤخذ من العلة انه لو كان معه من يمنعه من انتهاكه لم يحرم (قوله كما أفنى به المصنف) لكنه لا يتأتى فيه التعليل السابق إذ تكليفه الغسل

الشيخ موفيا بالتمثيل لجميع ما قاله المصنف والا فالشهاب ابن حجر على الحرف ومثله (قوله أي لدقائقه) بيان للضاف
المحذوف في قول المصنف للمهرر فكأنه قال في معنى الشرح لدقائق المحرر الخ واعلم ان هذه السوادة بلفظها هي عبارة
من الجناية لا مشقة فيه لعدم تكرره بل هو أولى من منعه من الصلاة بلا وضوء (قوله عمل بيقينه) أي جازله العمل به ومع ذلك
يسن له الوضوء واستشكاه حج وأجاب عنه فراجعه ومن ذلك ما لو أخبره عدل بأن امرأة ليستة فلا تقض بذلك ولو كانت على
هيئة النساء بل ولو قال المخبر أنا أعلم أنوثتها لان خبر العدل انما يفيد الظن (قوله فلا يخرج من المسجد) أي الصلاة (قوله وفي
معظم أبواب الفقه) أشار بقوله معظم أبواب الفقه الى انهم فرقوا بينهما في أبواب منها باب الإيلاء وحياء الحيوان المستقرة
والقضاء بالعلم والا كل من أموال الغير وفي وجوب ركوب البحر للحج وفي المرض المخوف وفي وقوع الطلاق (قوله فان لم
يتذكر شيئا فالوضوء) أي فالواجب الوضوء بقى ما لو علم قبلها ما حدثنا وطهر اوجهر أسبقهما فينتظر ما قبلها فان تذكر طهرا
فقط أو حدثنا كذلك أخذ بمثله أو ضده على ما هي بيانه فان تيقن ما فيه أيضا وجعل أسبقهما أخذ بضد ما قبلها ما ان ذكر أحدهما
فيه وهكذا يأخذ في الوتر الذي يقع ٩٠ فيه الاشتباه بضده اذا ذكره في الوتر ويأخذ في الشفع الذي فيه الاشتباه بمثل

الفرد الذي قبله مع اعتبار
عادة تجديده وعدمها فاذا
تيقن ما بعد الفجر وقبله
وقبل العشاء وعلم انه قبل
المغرب حدث أخذ في الوتر
وهو ما قبل العشاء اذ هو
أول أوقات الاشتباه بضد
الحدث فيكون فيه متطهرا
وفي الشفع وهو ما قبل
الفجر لانه ثانيها بمثله
فيكون فيه حدثا ان اعتاد
تجديدا وحينئذ يكون
فيما بعد الفجر متطهرا فان
لم يمتده كان متطهرا فيما
قبل الفجر وفيما بعده
وان علم انه قبل المغرب
كان متطهرا أخذ في الوتر

ومن تبعه لما في القول به من احالة الخلاف (ومن تيقن طهرا أو حدثا وشك في ضده عمل
بيقينه) اذ اليقين لا يرفع بالشك لقوله صلى الله عليه وسلم اذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فاشكل
عليه أخرج منه شيئا أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا واه مسلم والمراد
بالشك هنا وفي معظم أبواب الفقه مطلق التردد سواء كان على السواء أم أحد طرفيه أرجح قاله
في الدقائق ووقع للرافعي انه يرفع يقين الحدث بظن الطهارة قال ابن الرفعة ولم أره له يرفع وقد
أسقطه من الروضة وأجيب عنه بأن معناه ان الماء المظنون طهارته بالاجتهاد يرفع به يقين
الحدث وأحسن منه ان يقال كلامه محمول على ما اذا تطهر بعد يقين الحدث وشك بعد طهارته
في ترك عضو من أعضاء الطهارة فانه لا يقدح فيها وقد رفقنا بما يقين الحدث بظن الطهارة (ما
تيقنهما وجهل السابق منهما فاضد ما قبلهما في الاصح) صورة المسئلة ان يتيقن انه وقع طهرا
وحدثا بعد طلوع الشمس مثلا ويجهل السابق منهما فيؤمر بالتدكير لما كان عليه قبلها فان
كان قبلها محمدا فهو الاثر متطهرا لا تاتي بما رفع الحدث الواقع قبلها بالطهر الواقع بعدها
وشك كافي رافعه والاصل عدمه وان كان قبلها متطهرا وهو ممن يعتاد التجديد أخذ بالضد
فيكون الاثر محدثا وان كان ممن لا يعتاده أخذ بالمثل فيكون متطهرا لا تاتي قنا توسط الحدث
بين الطهرين فان لم يتذكر شيئا فالوضوء ان اعتاد التجديد والا فقطه بكل مال وثبت عادة
التجديد ولو بجمرة كما أتى به والدرجة الله تعالى ولوجه الثاني لا ينظر الى ما قبلها فيلزمه
الوضوء بكل حال احتياطا قال في الروضة وهو الصحيح عند جماعة من محقق اصحابنا
(فصل في أحكام الاستنجاء) اعلم ان جميع ما هو مذكور في هذا الفصل

وهو ما قبل العشاء بضده فيكون محدثا ان اعتاد وحينئذ يكون فيما قبل
الفجر متطهرا وفيما بعده محدثا فان لم يعتد كان قبل العشاء متطهرا وكذا قبل الفجر وكذا بعده اذ الظاهر تأخر طهره عن
حدث في الجميع وعلم مما تقرران الاخذ بالضد تارة وبالمثل أخرى غما هو فيما ادعى الحدث دون ما اذا علم الطهر وهو لا يعتاد
التجديد فانه يأخذ بالمثل في المراتب كلها قاله الشارح في شرح العباب (فصل في أحكام الاستنجاء) (قوله في أحكام
الاستنجاء) أي في آداب الخلاء محلي ولو عبر به كان أولى ولعله اقتصر على ما ذكره اشارة الى انه المقصود لان الاستنجاء
مطهر والكلام في الطهارة وهو من خصائصنا كما نقل عن ابن سراقه وغيره وقال ابن الرفعة انه ظاهر كلام الاصحاب اه سم
في شرح الغاية قلت المراد بالاستنجاء بالجر فقط كما نقل عن السيوطي وعبارته في النبيوع قلت ذكر ابن سراقه في الاعداد
وغيره ان أجزاء الجمر في الاستنجاء من خصائص هذه الشريعة اه وان كان ظاهر العبارة يوهم انه من خصائصنا مطلقا
وليس مرادنا يدل لما قاله السيوطي ما قاله الامام الزاهد أبو الليث نصر بن محمد بن ابراهيم السمرقندي في بستان الدارين فيما
يتفق بالانبياء مانصه وكان ابراهيم أول من استأله وأول من استنجى بالماء أول من جرشا به وأول من رأى الشيب وأول

الدقائق الا ان قول الشيخ و بيان مهمل محبته مقبول عن قول الدقائق ومهمل بيان محبته وما في الدقائق هو الصواب اذ لا يصح تسليط شرح على لفظ بيان في هذه العبارة التي في نسخ الشيخ فلعلها تحريف من الناسخ (قوله من نصب قوله أصلاً على الحالية) أي من شيا فهي حال مقيدة بخلافها فيما يأتي بعد فانها من الضمير الفاعل في أحذف فهي مؤكدة كما سيأتي (قوله

من اختنن وأول من اتخذ السر اويل وورد الثريد (قوله من الآداب) جمع أدب وهو المستحب وعليه فليس منها ما يأتي من وجوب عدم الاستقبال والاستدبار للقبلة بالصبر فيكون التعبير بالآداب تغليبا ويحتمل ان المراد بالآداب هنا المطلوب شرعا فيشمل المستحب ولو اوجب وعليه فلا تغليب في العبارة (قوله ويعبر عنه بالاستنجاء) الضمير في عنه للاستنجاء بمعنى الإزالة وهو غير لفظ الاستنجاء فلم يتعد المعبر به والمعبر عنه (قوله لانه يسن تقديمه الخ) أي ولانه ينبغي ان أراد لوضوء ان يفرغ نفسه أولا مما يمنع الخشوع في ثم قدم آداب الخلاء (قوله في حق السليم) ويجب في حق صاحب الضرورة (قوله من ذكر) أي السليم (قوله عند ارادة قضاء حاجته) ليس بقدم بل لو دخل لوضع متاع أو أخذه كان الحكم كذلك ويدل له ما سيأتي في دخول الحمام ونحوه وعبارته مع يقدم داخل الخلاء ولو لحاجة أخرى وكذا في أكثر الآداب الآتية وعبر به كالحارج للغالب اه (قوله ولو عمل) كانه أشار بالغاية الى ان الخلاء مستعمل في مكان قضاء ٩١ الحاجة مطلقا من زوايا الخلاء عرفا كما في المحلى

البناء المعد لقضاء الحاجة

(قوله بأرادة قضاء الحاجة)

أي فلا يتوقف استقذاره

على قضاء الحاجة فيه ومع

ذلك لا يصير ماوى

للشياطين الا بخروج

الخارج فيه كما في المحلى

وعليه فلا يلزم من

الاستقذار كونه ماوى

للشياطين وينبغي زوال

الاستقذار بزوال عين

النجاسة عن المحل (قوله

من الآداب محمول على الاستقبال والاستدبار والاستنجاء بشرطها الاتية ويعبر عنه بالاستنجاء بالاستطابة والاستنجاء والاولان يعلمان الماء والجرو الثالث يختص بالجرو وهو من نحت الشجرة اذا قطعها كق لمستجنى يقطع الاذى عن نفسه وقدم هذا الفصل على الوضوء لانه يسر تقديمه عليه في حق السليم وأخبر عنه في الروضة إشارة الى جواز تأخيرها عنه في حق من ذكر (يقدم داخل الخلاء يساره) عند ارادة قضاء حاجته ولو عمل من وراء بوضوء اليه لانه يصير مستقذرا بأرادة قضاء الحاجة به كالحلاء الجديد ومثل الرجل بدلها في حق فاقدها (والخارج عيونه) والمصعب كس ذلك فيقدم عيونه عند دخوله وبساره عند خروجه تكريم باليمين اذ اليسرى للآذى واليمين لغيره وأخذ الزكشي من ذلك ان مالا تكرمه فيه ولا اهانة يكون باليمين لكن قضية قول المجموع ما كان من باب التكريم بيد أيمه باليمين وخلافه باليسار يقتضى ان يكون فيها باليسار ولو خرج من مستقذرا لمستقذرا ومن مسجد لمسجد فالعبرة بما بدأ به في الواجهة ولا تنظر الى تفاوت بقاع المحل شرفا وخسة نعم

كالخلاء الجديد) لظاهر ان المراد بما ذكر ان الخلاء يصير مستقذرا بالاعداد لا أنه يتوقف على ارادة قضاء الحاجة (قوله من ذلك)

أي من قوله اذ اليسرى الخ (قوله لا تكرمه فيه ولا اهانة) كالبیون (قوله لكن قضية قول المجموع الخ) هذا قد يشكل

تصوره مع قولهم اذا انتقل من شريف الى أشرف روعي الا شرف دخولا وخروجا ومن مستقذرا الى أقذر روعي الا قدرك ذلك

وان انتقل من شريف الى أشرف أو من مستقذرا الى أشرف خيرا وان انتقل من بيت الى آخر خيرا وان بقاع المكان الواحد

لا تفاوت فيها فاصورة مالا تكرمه فيه ولا اهانة من غير ذلك حتى يفرض فيه الخلاف الا ان يقال المراد الفعل الذي لا تكرمه

فيه ولا اهانة كاحذ متاع لتحويله من مكان الى آخر (قوله يقتضى أن يكون فيها باليسار) أي في صورة مالا تكرمه فيه الخ

واعتمده الزیادی (قوله فالعبرة بما بدأ به) أي فيقدم اليمين عند دخول المسجد ويخير عند دخوله الا يخرج وعلى قياسه يقدم

اليسار عند دخوله المستقذرو ويخير في الثاني وليس من المستقذرو فيما يظهر السوق والقهوة بل القهوة أشرف فيقدم

عينه دخولا في فائدة الوقوع السؤال عملوا جعل المسجد موضع مكس مثلا ويخبره تقدم اليمنى دخولا واليسرى خروجا لان

حرمته ذاتية فتقدم على الاستقذار العارض ولو أراد أن يدخل من دنى الى مكان جهل انه دنى أو شريف فينبغي حمله على

الشرافة اه مم على جملة قلت بقي ما لو اضطر لقضاء الحاجة في المسجد فهل يقدم اليسار لموضع قضائها أو يتخير لماد كره من

الحرمه الذاتية فيه نظرو الا قرب الثاني لان حرمته ذاتية ومعلوم ان الكلام كله حيث علم وقفه مسجدا أو شرافته وخسته

اما لو اعتادوا الصلاة فيه من غير وقف ثم اتخذوه زريبة مثلا فينبغي مراعاة حاله وقت الدخول من اشرافه في الاول

والخسة في الثاني (قوله شرفا) أي في المسرفان قريب المتبر مثلا لا يساوى ما قرب من الباب في النظافة ومع ذلك لا تنظر الى

هذا الشرف فيختار في مشيه من أول المسجد الى محل جلوسه (قوله وخسة) قد يقتضى انه اذا كان للخلاء دهليز طويل

للبالغة في النفي مصدرا أي مستأصلا (الخ) عبارة التحفة للبالغة في النفي مصدرا أو حالا مؤكدة لا أحذف أي مستأصلا
 قاطعا الخ وقوله أي مستأصلا الظاهر أنه تفسير للبالغة بل يبقى الكلام في صحة كونه تفسيرا للمصدر وإن أوجته عبارة الشهاب
 ابن قاسم وعبارته فيما كتب على التحفة قوله أي مستأصلا الخ يحتمل أنه راجع للمحال فقط وإن تقدير المصدرية أوصل عدم
 الحذف أصلا فيكون أصلا منصوبا محذوف انتهت فقوله يحتمل يشعر بأنه يحتمل رجوعه للمصدرية أيضا فإن كان مرادها
 عبارة الشارح هذا ولا فيجب أصلا حصار قوله في الآخرة) قدمه على قول المصنف كالجلال المحلى فاقضى أن النفع الحاصل

ودخله باليسار ثم انتهى محل الموضع وتخبر وعبارة ابن حجر وفيما له دهليز طويل يقدمها عند بابيه ووصوله لمحل جلوسه اه
 وكتب عليه ابن قاسم قوله لمحل الخ أي ويمشي كيف اتفق في غيرهما لانه أقدر عما بينه وبين الباب ويحتمل أن يتخير عند وصوله
 لمحل جلوسه أيضا لأن جميع ما بعد أجزاء الباب محل واحد وثوبه التخيير عند وصوله ذلك إذا لم يكن دهليزا وكان قصيرا
 فليتأمل وهو موافق لما اقتضاه كلام الشارح من التخيير (قوله في المسجد والبيت) أي الحرام فيقسمه بينه دخولا وخروجا
 فيهما خلافا لابن حجر (قوله ومثله الصاغة) وينبغي أن مثل هذه المذكرات المحلات المغضوب على أهلها ومقار الكفار
 (قوله ولا يحمل ذكر الله) هو ما تضمن بناء أو دعاء وقد يطلق على كل ما فيه ثواب وينبغي أن يلحق بذلك كل محل مستقدر
 وإنما اقتصر على الخلاء لكون الكلام فيه في فائدة يقع السؤال في الدرس مما لو نقش اسم معظم على خاتم لا تثيب قصد
 أحدهما به نفسه والآخرة العظيم فهل يكره الدخول به الخلاء أولا الأقرب أنه ان استعماله أحدهما عمل بقصده أو غيرها
 لا بطريق النيابة عن أحدهما بعينه كره تغليبا للعظم (قوله مما يجوز زجله الخ) يمكن أن يبقى على ظاهره ويقال الواحد بالشخص
 له جهة أن فهو حرام من جهة الجل ٩٢ مع الحدث مكره من جهة الجل له في المحل المستقدر ثم رأيت في ابن قاسم على ج

(قوله وخاصتهم الخ)
 قضيته أنه لا يلحق بذلك
 صلحاء المؤمنين وعليه
 فقد يفرق بينهم وبين عوام
 الملائكة بأن أولئك
 معصومون وقد يوجد
 في الفضول عزية لا توجد

في المسجد والبيت يظهر مراعاة الكعبة عند دخولها والمسجد عند خروجه منها الشرفهما
 وقياس ما تقدم أنه يقدم اليمين في الموضع الذي اختاره للصلاة من الصمراء وهو كذلك وكان الخلاء
 فيما تقدم الحمام والمستحم والسوق ومكان المعصية ومثله الصاغة (ولا يحمل ذكر الله تعالى)
 أي مكتوب ذكره من قرآن أو غيره مما يجوز زجله مع الحدث ويلحق بذلك أسماء الله تعالى
 وأسماء الأنبياء وإن لم يكن رسولا والملائكة سواء عامتهم وخاصتهم وكل اسم معظم مختص
 أو مشترك وقصده التعظيم أو قامت قرينة قوية على أنه المراد به والوجه أن العبارة بقصد

في الفضل اه سم على ج وقد يقال ما ذكره في صلحاء المؤمنين يخالف قوله وكل اسم معظم كاتبه

الخ أي ولو مغمورا في غيره اه سم على جملة (قوله معظم) قال في شرح الارشاد دون التوراة والانجيل الاما علم عدم تبدله
 أو شك فيه منهما فيما يظهر لانه كلام الله وإن كان منسوخا اه سم على ج (قوله قامت قرينة الخ) أي فإن لم تقم قرينة فالأصل
 الإباحة وبقي ما يوجد نظمه في غير القرآن مما يوافق لفظ القرآن كالرب مثلا فهل يكره جله أولا فيه نظر والأقرب الأول
 ما لم يدل قرينة على إرادة غير القرآن (قوله بقصد كاتبه) أو غيره تبرعا قياسا على ما مر في التهمة والا فالعبارة بقصد الآمر
 أو المستأجر لو قصد به كاتبه لنفسه العظيم ثم باعه فقصد به المشتري غير العظيم فهل يؤثر قصد المشتري فيه نظرا ثم رأيت في شرح
 العباب ألا ترى أن اسم العظيم إذا أريد به غيره صار غير معظم اه سم على ج قلت ويبقى الكلام فيما لو قصد أولا غير العظيم
 ثم باعه وقصد به المشتري العظيم أو تغير قصده وقياس ما ذكره في الجرح من أنها تابعة للقصود الكراهية فيما ذكرنا من
 وينبغي أن ما كتبه للدراسة لا يزول حكمه بتغير قصده لانه بذلك القصد صارت قرآنية مقصودة فيثبت له حكم القرآن
 وبعد ثبوت حكمه لا يزول وعليه ما أخذ ورقة من المصحف وقصد جعلها تيممة لا يجوز زعمه ولا حملها مع الحدث سيما وفي
 كلام ابن حجر ما يفيد أنه لو كتب تيممة ثم قصد بها الدراسة لا يزول حكم التيممة اه ولو كان صاحب الاسم الذي كتب على
 الخاتم اسمه وليا لتمييز عن غيره ولم يقصد به معظما هل يقال يكره له الدخول به نظرا إلى أنه معظم أولا لانه لم يقصد به نفسه من
 حيث التعظيم بل لتمييز عن غيره فيه نظر واستقر سم على جج الكراهية فليراجع وهذا محتمل أن قلنا أن صلحاء المؤمنين
 لمحقون بعوام الملائكة والأفلايا في السؤال من أصله وبقي ما لو جعل الولي ودخل به هل يكره أم لا فيه نظر والأقرب عدم
 الكراهية حيث دخل لقضاء الحاجة وبقي أيضا ما لو اشترك اثنان في خاتم وأمر من ينقش عليه اسمهما وهو متحد كان كان
 اسم كل منهما محمد الكن قصد أحدهما اسم نبينا للتبرك والآخرة اسم نفسه فهل يكره أولا فيه نظر ولا يبعد الكراهية تغليبا

العظم ويحتمل ان يتطرق فيه لتقصيد المستعمل على ما هو (قوله لنفسه) أو غيره تبرعاً قياساً على ما هو في التسمية اهـ ج (قوله والا
فالمكتوب له) وبقي الاطلاق وينبغي عدم الكراهة لما هو من ان الاصل الاباحة (قوله قال في المهمات) أي الاسنوي
(قوله وفي حفظي انها كانت تقرأ من أسفل الخ) قال ابن حجر ولم يصح في كيفية وضع ذلك شيء (قوله نعم يمكن حمل الخ) ويمكن
ان يبقى على ظاهره ويقال الواحد بالشخص له جهتان فهو حرام من جهة الحمل مع الحدث مكره من جهة الحمل له في الحمل
المستقدر ثم رأيت في سم على حج (قوله غيبه ندبا) فعلم انه يطلب اجتنابه ولو محمولاً مغيباً اهـ سم على جهة (قوله وجب ترعه)
ظاهره وان لم يقصد التبرك باسم الله تعالى بل مجرد التمييز وهو ما اعتمدته الشارح آخره على ما نقله سم عنه في حاشية شرح
الجهة (قوله لحرمة تنجيسه) صرح في الاعلام بالكفر بالقاء ورقة فيها اسم معظم من أسماء الانبياء والملائكة اهـ ثم
أورد انهم سؤموا الاستنجاء بما فيه معظم ولم يجعلوه كفراً ثم فرقوا بأن تلك حالة حادثة وأيضاً لما يمنع ملاقاته النجاسة فان
فرض انه قصد تنجيسه بالنجاسة يأتي فيه ما هناء على ان الحرمة لا تنافي الكفر اهـ وكلامه في الايراد والجواب شامل لغير
الانبياء والملائكة اهـ سم على حج ويؤخذ من العلة ان الكلام عند خشية التنجيس اما عند عدمها كان استنجاء من البول
ولم يخش وصوله الى المكتوب لم يحرم ويصرح به قول حج وحب ترعه عند استنجاء ٩٣ بنجسه ويؤخذ من ذلك أيضاً حرمة

القتال بسيف كتب عليه
قرآن لما ذكر ما لم ندع اليه
ضرورة بان لم يجد غيره
يدفع به عن نفسه (قوله
ويتمد) ندبا في حال قضاء
حاجته (قوله كما قاله)
ظاهره سواء خشى التنجيس
لو اعتمد على اليسرى أم لا
وفرق حج بينهما (قوله ولو
بال قائماً) يخرج التغوط
ويؤخذ من كلام حج انه ان
خاف التنجيس اعتمدها

كاتبه لنفسه والا فالمكتوب له لما صح من انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلاء وضع خاتمه
وكان نقشه محمد رسول الله محمد سطر ورسول سطر والله سطر قال في المهمات وفي حفظي
انها كانت تقرأ من أسفل ليكون اسم الله تعالى فوق الجميع وشمل ذلك ما لو حمل معه مصحفاً
فيه فيكره لا يقال انه حرام لانه يلزم منه غالباً حمله مع الحدث لا نأقول تقدم حكم ذلك وليس
الكلام فيه نعم يمكن حمل كلام القائل بحرمة ذلك على ما اذا خاف عليه التنجيس ولو لم يغيبه
حتى دخل غيبه ندبا بنحو ضم كفه عليه ولو تختم في يساره بما عليه معظم وجب ترعه عند
الاستنجاء لحرمة تنجيسه كما قاله الاسنوي وغيره (ويتمد بالسيساره) ناصباً بما به بأن يضع
أصابعها على الارض ويرفع يافئها تسمى باليمين ولانه أسهل لخروج الخارج ولو بال قائماً فرج
بينهما واعتمدها كما قاله الشارح خلافاً لذهب الى انه جرى على الغالب (ولا يستقبل القبلة
ولا يستدبرها) أدباني البنيان (ويحرم ان بالعصراء) بعين الفرج ولو مع عدمه بالصدر بعين
القبلة لاجتهانها فيما يظهر بدون سائر في غير معد لذلك قال صلى الله عليه وسلم اذا أتيتم الغائط

والاعتماد اليسار (قوله خلافاً لمن ذهب الخ) هو شيخ الاسلام لا في المنهج (قوله ولا يستقبل القبلة) قال في الخادم من المهم
بيان المراد بالقبلة هنا هل هو العين أو الجهة فيضمحل العين لانه المراد حيث أطلق في غير هذا الباب ويحتمل الجهة لقوله ولكن
شرقوا أو غربوا اهـ وله على المنهج الثاني ثم رأيت شيخنا الرملي قاله وكذا مر اعتمده ثم اعتمد الاول في فروع في اشكل على كثير
من الطلبة معنى استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط ولا اشكال لان المراد باستقبالها ما استقبل الشخص لها حال
قضاء الحاجة واستدبارها جعل ظهره اليها حال قضاء الحاجة اهـ سم على منهج في تنجيسه بظاهر كلامهم عدم حرمة استقبال
المصحف واستدباره ببول أو غائط وان كان أعظم حرمة من القبلة وقد يوجه بأنه يثبت للفضول ما لا يثبت للفاضل نعم قد يستقبله
أو يستدبره على وجه يعد ازراء فيحرم بل قد يكفر به وكذا يقال في استقبال القبر المكرم واستدباره اهـ سم على حج (قوله أدباني
البنيان) أي حيث كان سائر معتبر كما يعلم من قوله الا في أو في غير معد يستدبره بخلاف الاولى (قوله بعين الفرج الخ) لو انسد
مخرجه أو خلق منسد انخرج الخارج من فمه هل يحرم استقبال القبلة به حال الخروج فيه نظر اهـ سم على جهة قلت وهو انما
يتأني التردد فيه على ما مشى عليه حج من انه حينئذ ينقص أماناً على ما مشى عليه الشارح من جعله كالتقي فلا يتأني فيه تردد أصلاً
اذ هو كالتقي الى جهة القبلة وهو جائز وسئل مر عما اذا انسد المخرج وانفتح مخرج هل يحرم الاستقبال به حال خروج الخارج
منه فبحث ما ظهر من انه ان كان الانسد اعدار صالم يحرم لانهم لم يعطوه حكم الاصل الا في النقص فقط أو أصلياً حرم لانهم أعطوه
حينئذ حكم الاصل اهـ سم على منهج في اثناء كلام (قوله ولو مع عدمه) أي عدم الاستقبال أو الاستدبار وبعبارة حج ولو
مع عدمه بالصدر وهي صريحة فيما ذكرناه (قوله بدون سائر الخ) ينبغي ان يجب على الولي منع الصبي أي ولو غير مميز كما
ذكره سم في شرح النجاسة أيضاً وبعبارة بل ينبغي أن يجب على الولي منع غير المميز أيضاً من كل محرم اهـ والمجنون من

به لسائر المسلمين أخرى كنعق المصنف ولا يناسبه قوله بأن يلزمهم الخ وان لم يرد من الإلهام المذموم والنفع الأخرى والشهاب بن حجر أخر لفظ في الآخرة عن قول المصنف في فاقضى ان النفع الحاصل للمصنف أخرى وهو الثواب ولسائر المسلمين ديني وهو الإلهام المذموم وان لم يرد منه النفع الأخرى ولا يخفى حسنه (قوله أي من أحبهم) هو تابع للجلال في قصر أحبائي إليهم لكن الذي في التحفة من يحبوني وأحبهم قال الشهاب بن قاسم حمله على المعنيين يؤيده ان كلامهما يليق تخصيصه أهنا ما به وان اللفظ مشترك بينهما والمشارك عند اطلاقه ظاهر في معنييه كما قاله الشافعي ومتابعوه وحمله على المعنى الأول فقط وجهوه بأن الاعتناء بالمحبوب أقوى ويتوجه عليه ان هذا اعتناء يظهر لو أتى بلفظ يخصه أما حيث أتى

الاستقبال والاستدبار بلا سائر اه سم على منهج زائد شرحه على أبي شجاع بل ينبغي وجوب ذلك على غير الولي أيضا لان ازالة المنكر عند القدرة واجبة وان لم يأت الفاعل اه (قوله أو قد فعلوها) أي الكراهة سم وحينئذ فعلوها يعني اعتقدوها وعليه فالأروا عاطفة على مقدرا أي افعلوا ذلك واعتقدوا الكراهة (قوله بمقتدي) أي وكانت مقعدته صلى الله عليه وسلم ليقين يجلس عليه ما عند قضاء الحاجة (قوله أخذ من كلام الشافعي) مثله في شرح المنهج وعبارة المحلى بجمع الشافعي بين الخ قلت وكان المحلى نسبته الى الامام لا اخذه من كلامه ٩٤ (قوله كما فعله الخ) قد يتوقف في هذا الجمل لما قيل ان فعله صلى الله

عليه وسلم كان في المعد لقضاء الحاجة وسيأتي انه لا حرمة فيه ولا كراهة ولا خلاف الأولى ويمكن الجواب بأنه عليه الصلاة والسلام فعله تارة في غير المعد وهو فعله في بيت حفصة وتارة في المعد حيث قال حولوا بمقتدي وحكمه في حقنا انه ان كان في غير المعد مع السائر فهو خلاف الأولى وان كان في المعد فليس بمكروه ولا خلاف الأولى سم على منهج (قوله الى موضع قدميه) نقل عنه سم في حاشيته

فلاستقبلوا القبلة ولا تستدبروها يقول ولا غائط ولكن شرقوا أو غربوا رواه الشيخان وروى أيضا انه صلى الله عليه وسلم قضى حاجته في بيت حفصة مستقبل الشام مستدبر الكعبة وروى ابن ماجه وغيره بإسناد حسن انه صلى الله عليه وسلم ذكر عنده ان ناسا من كرهون استقبال القبلة بغر وجههم فقال أو قد فعلوها حولوا بمقتدي الى القبلة بجمع أعتنا أخذ من كلام الشافعي رضي الله عنه بين هذه الاخبار يحمل أولها المفيد للتعريم على الصحراء لانها لمستها لا يشق فيها اجتناب الاستقبال والاستدبار بخلاف البنيان فقد يشق فيه اجتناب ذلك فيجوز فعله كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز والمعتبر في السائر ان يكون مرتفعا قدر ثلث ذراع فأكثر في حق الجالس قال جماعة من الاصحاب لانه يستمر من سرته الى موضع قدميه فيؤخذ منه انه يعتبر في حق القائم ان يستمر من سرته الى موضع قدميه كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى وكلام الاصحاب في اعتبار ذلك الارتفاع خرج مخرج الغالب ولعل وجهه صيانة القبلة عن خروج الخارج من الفرج وان كانت العمود تنتهي بالركبة وأما عرضها فالتعريف به ان يستتر جميع ما توجه به سواء في ذلك القائم والجالس فستره القمام فيه كستره الجالس ولا بد ان لا يتبعه دعنا أكثر من ثلاثة أذرع ويحصل بالوهدة والراية والدابة وكتيب الرمل وغيرها وكذا الرعاء الذيل أما ان كان في معد ولو بلا ستر فلا حرمة ولا كراهة ولا خلاف الأولى اولى غير معد بستره بخلاف الأولى واعلم ان

عليه وسلم كان في المعد لقضاء الحاجة وسيأتي انه لا حرمة فيه ولا كراهة ولا خلاف الأولى ويمكن الجواب بأنه عليه الصلاة والسلام فعله تارة في غير المعد وهو فعله في بيت حفصة وتارة في المعد حيث قال حولوا بمقتدي وحكمه في حقنا انه ان كان في غير المعد مع السائر فهو خلاف الأولى وان كان في المعد فليس بمكروه ولا خلاف الأولى سم على منهج (قوله الى موضع قدميه) نقل عنه سم في حاشيته

انه وافق على الاكتفاء بالستر من السرة الى الركبة وانه لو حصل الستريدون الثلثين لصغر العلة بدن قاضي الحاجة كتنى به اه وفي سم على ج ما وافق كلام الشارح في النقل عن والده وفيه ما يقتضي انه لا يجوز نقص السترة عن الثلثين (قوله ان يستتر جميع ما توجه به الخ) خلافا لحيث قال ومنه أي السائر أرعاء ذيله وان لم يكن له عرض (قوله والراية) أي المحل المرتفع (قوله وكذا الرعاء الذيل) فلو لم يتيسر له ستر الارعاء ذيله لم يكلف السترة به ان أدى الى تنجيسه لان في تنجيس ثوبه شقة عليه والستر يسقط بالعذر ويشهد له ما ذكره ج وم من انه لو اقتضى الحال تأخير الاستنجاء خفض يده حتى لا يصيبه جاز (قوله اما ان كان) قسم لقوله فيما مر في غير معد لذلك (قوله في معد) أي لقضاء الحاجة فيه مع قصد العود اليه لذلك كافي سم على ج وينبغي ان المراد قصد العود منه أو تهينته لذلك بقصد الفعل فيه منه أو بمن يريد ذلك من أتباعه مثلا (قوله ولا خلاف الأولى) عبارة ج هذا في غير المعد أما هو فذلك فيه مباح والمتزعة عنه حيث سهل أفضل اه قلت قد يشعر التعبير بقوله أفضل ان خلاف الأفضل دون خلاف الأولى واعلم مبني على ان خلاف الأفضل دون خلاف الأولى ولم أره بل هو مخالف لما ذكره من ان الأولى والأفضل متساويان لكن في البحر عن بعضهم ان لفظة الأولى والمرغب فيه مرتبة متوسطة بين التطوع والنافلة فيراجع

بما يشتمل المعنيين بالقرينة تقتضيهما أحدهما قال الوجه التعميم انتهى (قوله والمراد بذلك العطف اللغوي) أي العطف على جملة ما تقدمه من معطوف ومعطوف عليه أعني عن وعن أحباتي بقرينة قوله بهدتك ربه للأفعال ذلك البعض الذي هو المعطوف عليه وهو خاص بالمصنف فلا يصح قوله لذلك البعض الذي منه المصنف فإنه أيضا من كلام الشارح الجلال اذ لو أريد الاصطلاح

(قوله من عدم حاله) الأولى مع عدم وفي نسخة في وهي واضحة (قوله أو يضركم) أي بان يحصل له منقعة لا تحتل عادة وان لم تبع التعميم فيما يظهر (قوله جاز الاستقبال والاستدبار) أي حيث أمكن كل منهما دون غيره فان أحكامهما واجب الاستدبار كافي قوله ولو تعارض الخ (قوله وجب الاستدبار) خلافاً لحيث جزم بالتخيير اهـ (قوله بخلاف استدبارها) أي فإنه لا يكره مطلقاً ومثله في حج قال وما بعد الصبح ملحق بالليل كالنكس في قال وعلى كراهة الاستقبال دون الاستدبار يفرق بانهم ما لو كان فلا يتأتى فيها غالباً بحقيقة الاستدبار فلم يكره بخلاف القبلة فإنه ٩٥ يتأتى كل منهما (قوله محاذاة) أي مقابلة

(قوله ولو باستدبار) خلافاً

للخطيب (قوله تمنع

الكرهية هنا) قال حج

ومن السائر هنا السحاب

(قوله أو حجامه) أي أوقىء

أو حيص أو نفاس لان

ذلك ليس في معنى البول

والغائط (قوله ويبعد)

بفتح أوله من بعد لا يضمه

من أبعده لان ذلك إذا هـ

من أبعده غيره وعبارة

المختار البعد ضد القرب

وقد بعد بالضم بعد فهو

بعيد أي متباعد وبعده غيره

وباعده وبعده تبعدا اهـ

لكن في المصباح ان أبعده

يستعمل لازماً ومتعدياً

وعليه فيجوز قراءته بضم

الياء وكسر العين (قوله

الى حيث الخ) وقوله ولا

يشم الخ أي فهم ما استبان

العلة الصحيحة للتحريم فيما مر هي تعظيم جهة القبلة والتعليل بان الفضاء لا يخلو غالباً عن مصطل أنسي أو غيره فقد يرى قبله ان استدبرها أو دبره ان استقبالها ضعيف كما في المجموع لان غير الصغراء كذلك من عدم خلوها غالباً عن ذكر ولأنه لو حال بينه وبينها سائر حاز وان كان دبره مكشوفاً إلى المعتمد خلافاً لبعضهم ولو استقبالها بصدده وحول قبله عنها وبال لم يحرم بخلاف عكسه ولو اشتبهت عليه القبلة وجب الاجتناد حيث لاسترة والاستصحاب ويأتي هنا جبع ماسياً في قبيل صفة الصلاة ومنه حرمة التقليد مع تمكنه من الاجتهاد وانه يجب التعلم لذلك ومحل ذلك كله ما لم يغلبه الخارج أو يضركم والافلا حرج ولو هبت ريح عن عين القبلة ويسارها جاز الاستقبال والاستدبار ولو تعارض الاستقبال والاستدبار وجب الاستدبار لان الاستقبال أخف ويكره استقبال لقمرين في الليل كما يحتمل الحضري وهراده بالقمر بن القمر فقط اما الشمس فيتقيد حكمها بالنهار بخلاف استدبارها ويكره محاذاة ما كان قبله ونسخ ولو باستدبار كما جرى عليه ابن المقرئ في روضه وسواء كان ذلك يقول أم غائط انتهى عن استقبال بيت المقدس واستدباره كافي المجموع وانما حلقوا لنهي هنا على التنزيه وفيما مر على التحريم في بعض أحواله للأجتماع اذ لا نعلم أحداً ممن يعتنقه حرمة هذا قاله المصنف في المجموع والوجه أن السترة المانعة للحرمة فيما مر تمنع الكراهة هنا ولا يكره استقبالها باستنجاء أو جع أو إخراج ریح أو فصد أو حجامه (ويبعد) عن الناس في الصغراء أو نحوها ولو في البول الى حيث لا يسمع للخارج منه صوت ولا يشم له ريح ويسن ان يغيب شخصه حيث أمكن للاتباع (ويستتر) عن أعين الناس لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من أتى الغائط فليستتر فان لم يجد الا أن يجمع ككتيباً من رمل فليستتر به فان الشيطان يلعب بقاء بني آدم من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج عليه ويحصل السترة بارتفاع قدر ثلث ذراع وقد قرب منه ثلاثة أذرع أو أقل بذراع الا أدى ولو براحتيه ونحو ذيله ولا بد هنا

مر اهـ سم على مذهب (قوله فليستتر به) عبارة المشكاة والمصابيح فليستتر به قال في شرح المشكاة أي فليجمعه ثم يستدبره أو يستقبله أو وثراً الاستدبار لان القبلة يسلم ستره بالذيل غالباً بالحاجة بالدرأ مس اهـ وقال في شرح المصابيح أي يجعله خلفه لئلا يراه احد فيخرج بهل يكفي في هذا الباب السترة بالزجاج الذي لا يحجب الرؤية قال مر بجعل على البدنية ينبغي الا كتفائه في السترة عن القبلة لاعتن العيون سم على مذهب ثم قال في قوله أخرى وهل يكفي السترة بالماء كالوبال وأسافل بدنه منغمسة في ماء مستحجر لا يبعدنم وفاطلمنم ينبغي تقييده بالسكدر بخلاف الصافي كالزجاج الصافي فليتنامل وتقدم عنه بعبته الا كتفائه بالزجاج في ستر القبلة لافي السترة عن العيون (قوله يلعب بقاء بني آدم) أي بادامة النظر اليها مع كثرة وسوسة الغيروجله على النظر اليها أيضاً ووسوسة المتبرز وجهه على الفساد بها شرح المشكاة الخ (قوله ثلث ذراع) ظاهره ولو صغر قاضي الحاجة ونقل سم على مذهب عن الشارح انه تردد فيه ثم وافق على ما يقتضي ترجيح الا كتفائه بما دونهم اعند حصول السترة (أقول) وقد يتوقف فيه بأنه لا يسمى سترة شرعية وقد تقدم له نقله عن مر

لكان على خصوص عن الذي هو المعطوف عليه وهو خاص بالمصنف فلا يصح قوله لذلك البعض الذي منه المصنف (قوله فلايمان تصديق القلب الخ) أي الايمان المنجى عند الله تعالى فقط بقريئة ما يأتي بل يأتي التصريح به في آخر السوادة (قوله تصديق القلب) أي اجمالا في الاجمال وتفصيلا في التفصيل (قوله كلقاء الذهن وصرف النظر الخ) لا يسكل بأن الايمان

(قوله الى محاذاة سرته) المتبادر من هذه العبارة ان المراد ان ابتداء الساتر من الارض وانتهاءه محاذاة السرة وقد يقال يكفي هنا ستر ما بين السرة والركبة لان الغرض المنع من النظر للورة وهو يحصل بذلك ثم رأيت في حج مانصه ومحله في الجالس الى ان قال فافهم انه لا بد فيه بالنسبة الى القائم من ارتفاعه زيادة على ما هو حتى يستمر من سرته الى ركبته اه وكتب عليه سم مانصه قوله الى ركبته لا يقال قضية ما سبق بالهامش عن شيخنا الرمي أن يقال الى الارض لانا نقول الفرق يمكن ظاهر فليتأمل اه قات والفرق ان المقصود ثم تعظيم القبلة فوجب لذلك الستر عن العورة وحريمها والمقصود هنا منع النظر المحرم وذلك ليس الا لما بين السرة والركبة (قوله أو يمكن تسقيفه) أي عادة وليس داخله من ينظر اليه ممن يحرم نظره والاحرم كما سيأتي اه سم على منهم (قوله ولو أخذ البول) ٩٦ أي بأن احتاج اليه وشق عليه تركه وينبغي أنه لا يشترط وصوله

الى حثي خشى معه من عدم البول مخذور تميم ثم تعبيره بالجواز مقتض لا باحته مطلقا وينبغي وجوبه اذا تحقق الضرر بتركه (قوله جازله كشفها) أفهم حرمة الاستنجاء بحضرة الناس مع اتساع الوقت وينبغي ان محل الحرمة حيث لم يغلب على ظنه امكان الاستنجاء في محل لا ينظر اليه أحد ممن يحرم نظره والاجازة الكشف في أول الوقت كما قيل بمثله في فاقد الطهورين والمتميم في محل فيه يغلب وجود

أخذ مما تقدم في الستر عن القبلة أن يكون الا تارعر يضاه من تغافل في حق القائم الى محاذاة سرته بخلاف الساتر للمصلي كما هو ظاهر نعم ان كان في محل مسقف أو يمكن تسقيفه كقاء الستر بنوجوده وان تباعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع ولا يكفي مثل ذلك في القبلة وبعضهم توهم اتحاد الموضوعين فانه وحمل عد ذلك من الآداب اذ الم يمكن بحضرة من يرى عورته ممن لا يحل له نظرها اما بحضرة يكون واجبا اذ كشفها بحضرة حرام كما صرح به في شرح مسلم واعتمده المتأخرون وهو ظاهر وجوب غض البصر لا يمنع الحرمة عليه خلافا لمن توهمه ولو أخذ البول وهو محبوس بين جماعة جازله التكشف وتلبس الغض فان احتاج للاستنجاء وقد ضاق الوقت ولم يجد الا ماء بحضرة الناس جازله كشفها أيضا كما يحتمل بعضهم فهم اوطاها التعبير بالجواز في الثانية انه لا يجب فيها والاوجه الوجوب وفارق ما أفنتي به الوالد رحمه الله تعالى في نظيرها من الجمعة حيث خاف فوتها الا بالكشف المذكور حيث جعله جائزا واجبا قال لان كشفها يسوء صاحبها بالجمعة بدلا ولا كذلك الوقت (ولا يبول في ماء را كذا) ماوله أو مباح قليلا كان أم كثيرا الما فيه من تنجيس القليل واستنقاؤ الكثير ما لم يكن مستجرا بحيث لا تعافه النفس بحال فيما يظهر لا يقال لم يحرم في الماء مطلقا اذا كان عذبا لانه روى فيكون كالطعام لانا نقول الطعام نجس ولا يمكن تطهير مائعه والماء له قوة دفع النجاسة عن نفسه فلم يلحق هنا بالمطعمات وانما لم

الماء (قوله في الثانية) هي قوله فان احتاج للاستنجاء وقد ضاق الوقت (قوله حيث جعله جائزا) يحرم لا واجبا) ظاهره وان لم يخل بمرأته وهو ظاهر لانه في حد ذاته مستنجح فلا تنظر الى عدم مبالاة بذلك لكن قال ابن عبد الحق حيث لم يخل ذلك بمرأته فالمنجى الوجوب (قوله ولا كذلك الوقت) وينبغي ان كشفها والحالة ما ذكر مستحب لان غايته ان هذا عذر مجوز للترك والاصل في الاعتذار انها مسقطه للاثم فقط وتحمل المشقة معها أولى وايضا فقد قالوا لو علم من قوم عدم رد السلام سن له ان يسلم عليهم وان أعوا فها هنا كذلك (قوله أو مباح) بخلاف المسبل والموقوف اه حج وكتب عليه سم ظاهره وان استبحر وهو محتمل لكن قيسد شيخنا أبو الحسن البكري في شرحه الحرمة في المسبل أو المملوك للغير بغير المستبحر المذكور فليتأمل لكبه قريب في المملوك للغير ان علم رضاه وقد يقال مع علم الرضا لا ينبغي التقييد بالمستبحر وحيث قلنا بالجواز لا يبعد تخصيصه بالبول بل قد يؤخذ هذا من تقييد المستبحر بالحديثة السابقة فليتأمل اه (أقول) لا قرب الحرمة مطلقا استبحر أولا حيث لم يعلم رضاه مالكة لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه ونقل بالدوس عن شرح العباب للشارح ما يوافق ما قلناه هذا وانظر ما صور وقف الماء وقد يصور بمالو وقف محله كثر مثلا ويكون في التعبير بوقفه فجوز أي وقف محله ويمكن تصويره أيضا بمالو ملك ماء كثير في ركة مثلا فوقف الماء على من ينتفع به فيها من غير نقل له (قوله ما لم يكن مستبحرا) أي وما لم يتعين الطهارة وقد دخل الوقت والاحرم كما يأتي عن المهمات

ضروري ضرورة ان ما يجب الايمان به ضروري كما مر لان الضروري ايضا متوقف على مقدمات والفرق حينئذ بينه وبين النظري ان مقدماته حاصلة تعلم مجرد توجه النظر بخلاف مقدمات النظر فهي غير حاصلة وانما تحصل بالنظر (قوله فهو فاسق وفاقا) فغنى كون الاهمال جزأ عند جمهور المحدثين كونها جزأ من الايمان انكامل كما في الاعلام للشهاب ابن حجر

(قوله لا مكان طهره) قد يشكك عليه حمة استعمال الاناء المتنجس في الطاهر الجاهل اذا كان الاناء رطبا مع امكان طهر الجاهل بالغسل الا ان يقال لما كان للماء قوة في دفع النجاسة اغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره كما أشعر به قوله قبل لا نقول الطعام الخ وفرق بعضهم بأن وضع الماء في الاناء لقصد منه استعمال الاناء في النجس فيصير لانه كتنجس الثوب وهو تضييع بالنجاسة والمقصود هنا تفريع نفسه من البول وكونه في الماء لا يده استعمالا له اه وهو ظاهر جلي وعبارة الخطيب على أبي شجاع صريحة في ذلك (قوله في ماء قليل) خرج به لكثير فلا يحرم وعبارة سم على منهم في انشاء كلام ونقلوا عن النووي ان المستحجم اذا أراد التزول في الماء ان كان قليلا حرم لان فيه تضييعا بالنجاسة أو كثير المبحر ويبحث النووي عدم الكراهة لانه ليس كالبول فيه وتازعوه بأن الوجه الكراهة بل هو أولى به من مجرد الاغتسال في الماء الواقف ويمكن حمل كلام النووي على ما اذا كان مستحجرا من البول والغائط بحيث لم يبق عين ٩٧ أصلا بخلاف ما اذا بقي عين خصوصا اذا

كثرت فليتأمل (قوله القبر المحترم) وبحث حرمة بقرب قبور الانبياء اه سم وقسمة الكراهة عند قبور الاولياء والشهداء قال الاذرى والطاهر تحريره بين القبور المتكررة بنشها لاختلاط تربتها باجزاء الميت اه سم على بهجة وظاهر ما ذكره من الحرمة بقرب قبور الانبياء انه لا يتقيد بكونه على وجه يعد

يحرم في القليل منه لا مكان طهره بالمكثرة اما الجاري فيكره البول في القليل منه دون الكثير الا ان يكون ليلا فيكره أيضا لما قيل من ان الماء بالليل مأوى الجن وحيث حرم البول أو كرهه فالتغوط أولى قال في المهمات والذي يتجه ويتعين الفتوى به انه ان كان في الوقت ولم يكره هناك غيره ولم يكن منطهرا يحرم لانه بمنزلة الصب ولو انغمس مستحجرا في ماء قليل حرم وان قلنا بالكراهة في البول فيه لما فيه هنا من تضييعه بالنجاسة خلافا لبعضهم ويكره البول ونحوه بقرب القبر المحترم ويحرم عليه وألحق الاذرى بجنا البول الى جداره بالبول عليه وعلى نحو عظم مما يمتنع الاستنجاء به لحرمة ويحرم في مسجد ولو بانما بخلاف القصد فيه نطفة الاستقذار في الدم ولذا عني عن قليله وكثيره بشرطه كما أفنى به الوالدرجه لله تعالى وذكر المحب الطبري الحرمة في الصفا والمروءة أو قرح وألحق بعضهم بذلك محل الرمي وإطلاقه يقتضي حرمة ذلك في جميع السنة ولعل وجهه انها محال شريفة ضيقة فلا جاز ذلك فيها لاستمر وبقي وقت الاجتماع لها فيؤذى حينئذ ويظهر ان حرمة ذلك مفرعة على الحرمة في محل جلوس الناس ومساكني ان المرجح الكراهة اما عرفة ومزدلفة ومي فلا يحرم فيها السجود (وبحجر)

١٣ نهاية ل ازراعيهم ويوجه بان مثل ذلك ازراء فلا يحتاج الى قصد لكن تقدم عن سم بالنسبة للمصنف انه يحرم ذلك اذا كان على وجه يعد ازراء قال بل قد يكفر به وكذا يقال في استقبال القبر المكرم واستدباره اه وعليه فيفرق بين الاستقبال والقرب منه فان الاستقبال قد لا يعد ازراء بخلاف القرب فان البول معه يعد ازراء بصاحب القبر (قوله ويحرم عليه) بقي ان غير البول من سائر النجاسات هل يلحق به أولا فيه نظر ولا يعد الا لحاق بل هو مقتضى قولهم يحرم التضييع بالنجاسة في الطعام وغيره قصدا (قوله وعلى نحو عظم) أي ويحرم على نحو عظم الخ وهل يحرم القاءه في النجاسة لعله المذكورة قياسا على البول عليه أو يفرق فيه نظر والا قرب الاقول (قوله بخلاف القصد) أي ولو بلا حاجة الى القصد (قوله أو قرح) هو غير مصروف كما قاله في المختار (قوله ان المرجح الكراهة) أي فيكون الراجح في جميع ما تقدم من الصفا والخ الكراهة لكن قد يشكك عليه ما وجه به الحرمة من انها محال شريفة الا ان يقال ان مجرد شرفها لا يقتضي الحرمة بل يكفي فيه الكراهة كما في استقبال بيت المقدس هذا وتازع فيه سم على منهم في البناء قال بعد تنقله البناء عن مر فليتأمل فان البناء ممنوع والفرق بين ذلك وبين الطريق قريب اه وهو ما أشار اليه الشارح من انها محال شريفة حرمة البول به ليس لجرد الانتفاع بها (قوله وبحجر) ولو تحقق انه ليس فيه حيوان يؤذى بل ما لا يؤذى وكان يلزم من بوله عليه قتله ينبغي ان يقال ان ندب قتله وكان يموت بسرعة فلا حرمة ولا كراهة وان كره قتله فان كان يموت بسرعة فالكراهة فقط وان كان لا يموت بسرعة بل يحصل له تعذيب حرم لا مباحسا ان القتل وان كان يباح قتله فان حصل تعذيب حرم أو انتفى التعذيب فان لم يحصل تأذ فنتججه عدم الكراهة لكن ظاهر كلامهم الكراهة وان

وان كان السياق بأياه (قوله وهل النطق بالشهادتين شرط الخ) صريح هذا السياق كسياق جمع الجوامع الاصرح منه
فيما يأتي ان القائلين بأن الايمان ليس الا تصديق القلب بما تروى عن ذلك حيث أناط الشارع أمره بالنطق

حصل تأديته الكراهية كما هو قضية إطلاقهم فليصرر محل كلامهم من ذلك اه سم على منهج (قوله وهو الثقب) بالفتح
واحد الثقب والثقب بالضم جمع ثقبه كالثقب بفتح القاف اه مختار وفي الخطيب على أبي شعاع انه بضم المثانة وسكون
الفاف اه قلت القياس ما في المختار لانه في الاصل مصدر ثقبه والقياس فيه الفتح كما في مصدر قتل ونصر وعبارة شرح الررض
بفتح المثانة أفصح من ضمها (قوله وقت هبوبها) ومثله غلبة هبوبها اذا غلب على ظنه هبوبها من جهته التي هو فيها بما صرح
به الشارع في شرح العباب (قوله خلا قالها) بديشعر بموافقهم قول حج وكلماته جامد يخشى عود ربحه والتأذي به
وقوله لما فيه علة لقوله لم قالها ٩٨ (قوله ومتحدث) اما محل الاجتماع لحرام أي أو مكروه فلا كراهية فيه بل ولا بعد

ندب ذلك تنفيرهم شرح
الارشاد لشيخنا حج اه
سم على منهج بل لو قيل
بالوجوب حيث غلب على
الظن منهم من الاجتماع
لحرم وتعين طريقا لدفعهم لم
يبعد (قوله قال الذي يتخلى)
المناسب لقوله اتقوا ان
يحملا على القليل فيكون
قوله قال الذي على حذف
مضاف أي يتخلى الذي
ويكفي المطابقة بحسب
المعنى فلا يجوز الافراد
ويجوز ان يحملا على
الشخصين بتقدير اتقوا
فعل العائين وهو ظاهر
تسمية الخ فلا حذف في الذي
يتخلى ومطابقته بحسب
المعنى اه سم على منهج
وقوله وطريق لعل الكلام
في طريق يسوق الناس
المرور بها لكونها موقوفة

بجميع مضمومة فقه ملة ساكنة وهو الثقب البازل المستدير لصحة النهي عنه لما يقال انها
مساكن للجن ولانه قد يكون فيه حيوان ضعيف فيتأذى أو قوى فيؤذيه أو ينجسه
وفي معناه السرب وهو الشق المستطيل وكالبول الغائط نعم يظهر تحريمه فيه اذا غلب على
ظنه ان به حيوانا محتملا يتأذى به أو يهلك وعليه يحتمل بحث المجموع (ومذهب ربح) أي
محل هبوبها وقت هبوبها كما اقتضاه كلام المجموع ومنه المراحيض المشتركة بل يسد بها
في البول ويدقبلها في الغائط المذبح لئلا يترشش بذلك نجس استمخروا الريح أي اجعلوا
ظهوركم اليها ولا تستقبلوها فلا يكره استدبارها عند التغوط بغير مائع خلا قالها لم قالها لما
فيه من عود الرثبة الكريمة عليه اذ ذلك لا يقتضي الكراهية (ومتحدث) للباس (وطريق)
لخبر مسلم اتقوا اللعائير قالوا وما للعائير قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلمة تسببا
بنلك في لعن الناس لهذا كثير إعادة نسب اليها بصيغة المبالغة والمعنى احذروا سبب اللعن
المذكور وألحق بنظر الناس في الصيف مواضع اجتماعهم في الشمس في الشتاء وظاهر
كلامهم ان التغوط في الطريق مكروه كراهية تنزيه وهو كذلك وان نقل المصنف في الروضة
في الشهادات عن صاحب العدة انه حرام وأقره وكالطريق المتحدث ولا فرق فيما ذكر بين
البول والغائط (وتحت مثمرة) ولو كان الثمر مباحا وان لم يكن مأكولا بل مشعوما أو نحوه
لئلا يتنجس ثمارها ففسد أو تعافها الا فسد ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره والكراهية في
الغائط أشد منها في البول خلا لما أشار اليه في الشرح الصغير لان البول يطهر بالماء ويجفاه
بالشمس والريح في قول بخلاف الغائط فانه لا يطهر مكانه الا بالنقل ولا يطهر يصب الماء عليه
ويمكن ان يقال انها في الغائط أحف من حيث نه يرى فيجنب أو يطهر وفي البول أحف
من حيث اقدام الناس على كل ما طهر منه بخلاف الغائط وعلى هذا يحتمل الاختلاف ومحل
ذلك ما لم يعلم طهره قبل الثمرة بنحوين أو سبل والا فلا كراهية زاد المصنف على أصله فوا (ولا
بتكلم) حال قضاء حاجته بذكر أو غيره فالكلام عنده مكروه وشمل ذلك قراءة القرآن حال

أو مسبلة لذلك أو مباحة بخلاف الملوكة له لكن مقتضى ذلك جواز
قضاء الحاجة في الموقوفة والمسبلة للزور مع انه تصرف في غير ملكه ولا في مباح ويحتمل أن ياتزم الجواز حيث لا ضرر
على الارض بوجه ولا يختلف المقصود بها بذلك كارض بلاه وقفا أو ملكا اه سم على منهج (قوله كراهية تنزيه الخ) ولو زلق
أحذ فيه وتلف فلا ضمان على الفاعل وان غطاها بتراب أو نحوه لانه لم يحدث في التالف فعلا وما فعله جائز له (قوله ولا فرق
بين وقت الثمرة وغيره) يدخل في ذلك ما من شأن نوعه ان يثمر لكنه لم يبلغ أو اب الاثمار عادة كالودي الصغير وهو ظاهر
سم على منهج أي فيكره البول تحت ما لم يغلب على الظن حصول ما يظهره قبل أو ان الاثمار (قوله ولا يتكلم حال قضاء
حاجته) نقل سم على حج عنه الكراهية مطلقا حال خروج الخارج أو قبله أو بعده الحاجة (قوله فالكلام عنده مكروه)
وهل من الكلام ما يأتي به قاضي الحاجة من الترخف عند طرق باب التسلا من الغير يعلم هل فيه أحد أم لا فيه نظر والا قرب

قضاءها

بالشهادتين هل النطق المذكور شرط لاجراء الاحكام فهو خارج عن الايمان أو جزء فيكون داخل فيه فيحصل الكلام الى أنهم فريقان أحدهما قائل بأن الايمان مجرد التصديق المذكور والنطق بالشهادتين شرط للاجراء المذكور والفريق الثاني يقول ان الايمان مجرد التصديق المذكور والنطق جزء منه وهذا لا يعقل فان قضية قوله هذا ان الايمان ليس الا

ان مثل هذا لا يسمى كلاما بتقديره فهو لحاجة وهي دفع دخول من يطرق الباب عليه لظنه خاف المحل (قوله حمد الله تعالى بقلبه) وهل يثاب على ذلك أم لا فيه نظر والا قرب الاول ولا ينافيه ما في الاذكار للتقوى من ان لا ذكر القلب مجردة لا يثاب عليه لان محله فيما لم يطلب وهذا مطلوب فيه بخصوصه ثم ظاهر قول الشارح ولا يحرك لسانه انه لو حرك لسانه وان لم يسمع نفسه كان منهيا عنه قال ابن عيسى الحق وليس كذلك اه قلت ويمكن الجواب بأن تحريك اللسان اذا أطلق انصرف الى ما يسمع به نفسه لان التحريك اذا لم يسمع به نفسه لا أثر له حتى لا يحث به من خلف لا يتكلم ولا يجزئه في الصلاة لانه لا يكونه لا يسمى فراءة ولا ذكر الى غير ذلك من الاحكام ومثله في حج (قوله خبر النهي) لعله انما لم يقل للنهي عنه في خبر ابن حبان كما في تطايره لاختصاص النهي بالغائط والمدعى كراهته كالبول ٩٩ (قوله كره ذلك) ظاهره وان تحقق وصول النجاسة

اليه وينبغي ان محله ما لم يدخل وقت الصلاة ولا ماء يزيل النجاسة به (قوله والماء لا يكفي) أهم عدم الحرمة اذا كان كافيا وان لم يزل الانتقال التضعيف في بدنه أو ثوبه ويوجه بأن هذا لا مانع منه لان التضعيف انما يحرم حيث كان عبثا (قوله ويستبرئ من البول) عبارة المناوى في شرحه الكبير للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم تزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه نصها يعني انكم وان خفف عنكم في شرعنا

فضائم احلا فالان كح نعم يحمل قول من عبر فيه بنفي الجواز على الجواز المستوى الطرفين فيكون مكروها ولو دعت ضرورة اليه كذا راى اعمى لم يكره بل قد يصير واجبا ولو عطس حمد الله تعالى بقلبه ولا يحرك لسانه وقد روى ابن حبان وغيره خبر النهي عن التحدث على الغائط (ولا يستنجى بماء في مجامع) بل ينتقل عنه لئلا يعود الرشاش فينجسه الا في الخلقة المعدة لقضاء الحاجة فلا ينتقل ومثله المستنجى بالجمر نعم لو كان في الخلقة المعدة هواء معكوس كره ذلك فيها كما يكره في مهب الريح كما هو قضية تعليلهم وقد يجب الاستنجاء في محله حيث لا ماء ولو انتقل التضعيف بالنجاسة وهو يريد الصلاة بالنجس او بالوضوء والماء لا يكفي لهما (ويستبرئ من البول) ندبا بعد انقطاعه بنحو مشي أو وضع المرأة يسراها على عانتها أو نثر ذكر ثلثا بان يمسح باهم يسراه ومسحتهما من مجامع العروق الى رأس ذكره وينتبه بلطف ولا يجذبه خلافا للبعوى لان ادامة ذلك تضره وقول أبي زرعة يضع أصبعه تحت ذكره والسبابة فوقه مردود بأنه من تفرداته وما ذكره القاضي من وجوبه محمول على ما اذا غلب على ظنه خروج شيء منه بعد الاستنجاء ان لم يفعل وقضية كلامهم استنجاب الاستبراء من الغائط أيضا ولا بد فيه ويكره لغير السلس حشو الذكر بنحو قطنه لانه يضره (ويقول عند دخوله) أي ارادة دخوله ولو غير قضاء الحاجة فيما يظهر بالنسبة للنعوذ (بسم الله اللهم اني أعوذ بك من الخبيث والخبيثات وخروج وجهه غفرانك الحمد لله الذي أذهب

ورفعت عنكم الاوصار والاعلال التي كانت على الاقدام من قطع ما اصابه البول من بدن أو أثر فلا تنهاونوا بترك التحرز منه جملة فان من أهل ذلك عذب في أول منازل الآخرة (قوله وينتبه) هو بالنون والثناء الفوقية اه مختار بالمعنى (قوله ولا يجذبه) بابه ضرب اه مختار (قوله أصبعه) أي الوسطى كما في شرحه على البهجة (قوله الاستبراء من الغائط) انظر بما اذا يحصل فاني لم أرفه شيئا وقياس ما في المرأة به يضع اليسرى على مجرى الغائط ويتحامل عليه ليخرج ما فيه من الفضلات ان كان وقد يؤخذ ذلك من قول حج في جملة الصور المحصاة للاستبراء ومسح ذكره وأشي مجامع العروق بيده (قوله بالنسبة للنعوذ) أي اما بالنسبة للدعاء كقوله غفرانك الخ فيختص بقاضي الحاجة على ما أفهمه التقييد بقوله بالنسبة للنعوذ ولم يذكر هذا القيد حج وكتب سم بهامشه مانعه قوله وعند خروج وجهه قد يشمل الخروج بعد الدخول لحاجة أخرى بدليل قوله السابق ولو لحاجة أخرى وقد يستبعد مناسبة الذي أذهب عنى الاذى وعافاني لذلك اه وقصيته انه يقول غفرانك الحمد لله فانه لم يستبعد الا قوله الذي أذهب عنى الاذى وعافاني الخ ويوجه ذلك بجعلهم سبب سؤال المغفرة ترك ذكر الله في تلك الحالة (قوله اللهم اني أعوذ بك) مخرج من دخول الخلاء بطل لقضاء حاجة الطفل فهل يسر له ان يقول على وجه النيابة عن الطفل بسم الله اللهم اني أعوذ بك أو يقول اللهم اني أعوذ بك أو لا يس قول شيء من ذلك فيه نظر ولا يبعد ان يقول ذلك ويقول انه يود بك وفي ظني ان الغاسل ليت يقول بعد غسل

التصديق ان النطق المذكور خارج عن مسماه وقضية كون النطق بخرأمنه عنده انه داخل فيه فيكون من كبا منهما لا مجرد التصديق وهذا خلف فليصرر (قوله وعليه من صدق بقلبه ولم يقر بلسانه مع تمكنه من الاقرار فهو مؤمن عند الله تعالى) هو مقيد بما اذا كان لو عرض عليه النطق بالشهادتين لم يعتنع فلا ير عليه أبو طالب (قوله وألزمهم الاولون) في هذا الالتزام

ما يقوله المغتسل ويقول اللهم اجعله من التوابين الخ أو اجعلنا وإياه الخ فليراجع شرح المنهاج أو شرح العباب في غسل الميت اه سم على منهج ومن ذلك رادة أم الطفل وضع الطفل في محل لقضاء حاجته ومنه اجلاسه على ما يسمونه بالقصرية في عرفهم (قوله اللهم اني أعوذ بك من الخبيث والخبيثات) قال ابن العماد هذا الذي كريدل على ان ابليس نجس العين لكن ذكر البغوي في شرح السنة انه طاهر العين كالمشرك واستدل بأنه صلى الله عليه وسلم أمسك ابليس في الصلاة ولم يقطعها ولو كان نجسا لما أمسك فيها ولكنه نجس العمل من حيث الطبع ع اه سم على ج (قوله والخبيث بضم الخاء والباء) قال ج وباسكام أو لعل مراده ان الاسكان تخفيف فلا يرد على الشارح كالحلي لان مراده بيان الصيغة الاصيلة لجمع خبيث (قوله ذكر ان الشياطين) الذي كرسد الاتي ووجه ذكره ذكر ان وكارة كجر وجرارة اه مختار (قوله وسبب سؤاله المغفرة الخ) ومنه يؤخذ ان كل من حصلت له غفلة عن العبادة استجب له طلب المغفرة وأشار الى ذلك صلى الله عليه وسلم بقوله انه ليغان على قلبي الحديث فان الغرض منه ارشاد الامة لكثرة استغفارهم عند غفلتهم (قوله ويجب الاستنجاء) ينبغي ان محله في غير نيتنا صلى الله عليه وسلم لان فضله طاهرة ١٠٠ وانما كان بفعله للتزهر وبيان المشروعية قال المناوي وشرع ليله الاسراء

مع الوضوء اه وفيه أيضا وشرع مع الوضوء ليلية الاسراء وقيل في أول البعثة حين علمه جبريل الوضوء والصلاة عند قوله اذا استطاب أحدكم (قوله عند القيام الى الصلاة الخ) أي حقيقة أو حكايان دخل وقت الصلاة وان لم يرد فعلها في أوله والحاصل انه

عنى (الاذى وعاقبى) أي منه للاتباع والخبيث بضم الخاء والباء جمع خبيث والخبيثات جمع خبيثة والمراد ذكر ان الشياطين واناثهم وسبب سؤاله المغفرة عند انصرافه تركه ذكر الله تعالى في تلك الحالة أو خوفه من تصديره في شكر نعم الله تعالى التي أنعمها عليه فاطعمه ثم هضمه ثم سهل خروجه وانما قدمت البسملة هنا على الاستعاذة بخلاف القراءة لان التؤدة هناك للقراءة والبسملة من القرآن فقدم التؤدة عليها بخلاف ما نحن فيه (ويجب الاستنجاء) لاحاديث منها وليستنج بثلاثة أبحار (باء) على الاصل (أو حجر) ولا يجب على الفور بل عند القيام الى الصلاة ويجوز تأخيرها عن وضوء السليم كما تقدم بخلاف التيمم ونحوه ومقتضى كلامه الاكتفاء بالحجر في حق المرأة وهو كذلك في البكر اما الثيب فان تحققت نزوله الى محل مدخل الذي ذكرناه والغالب لم يكف الحجر لانه لا يصل هناك والا كفى وشمل اطلانه ماء

بدخول الوقت وحب الاستنجاء وجوبه بامور سببها في الوقت ومضيها بضيقة كبقية الشروط (قوله ويجوز تأخيرها زهزم الخ) أي ما لم يؤد التأخير للانتشار والتضخم بالنجاسة اه سم على منهج وقد يتوقف فيه فان التضخم بالنجاسة انما يحرم حيث كان عبثا وهذا يحتاج اليه نعم ان قضى حاجته في الوقت وعلم انه لا يجد الماء في الوقت وجب الحجر فور انما هو ظاهر ويوافق هذا الحل ما ذكره بعده بقوله فرغ لو قضى الحاجة بمكان لا ماء فيه وعلم انه لا يجد الماء في الوقت وقد دخل الوقت فينبغي ان يجب الاستنجاء بالحجر فور التلويح بالخارج اه وافهم تقييد قضاء الحاجة بكونه في الوقت انه لو قضى حاجته قبله لا يجب الفور ويوجه بانه قبل الوقت لم يخاطب بالصلاة ولهذا لو كان معه ماء وباعه قبل الوقت صح وان علم انه لا يجد بدله في الوقت (فرغ) لو اقتضى الحال تأخير الاستنجاء فخفف بوله في يده حتى لا يصيبه جازم اه سم على ج وظاهره انه لا فرق بين ان يجد ما يخفف به المحل أولا لكن عبارة ج ويظهر انه لو احتاج في نحو المني لمسك الذي ذكر المتنجس بيده جاز ان يمس عليه تحصيل حائل يقيه النجاسة اه وكتب عليه سم ما حاصله وقد يقال وكذا ان لم يمس وهو موافق لظاهر اطلاق مر (قوله بخلاف التيمم ونحوه) كوضوء صاحب الضرورة فيجب فيها تقديم الاستنجاء سواء في ذلك القبيل والدبر (قوله في حق المرأة) ولا يجزى الحجر في البول الا لقل قاله ابن المسلم وظاهر ان محله اذا وصل البول الى الجلدة كما هو الغالب اه شرح روض (قوله البكر) بناء على الغالب من ان بولها لا يصل الى مدخل الذي ذكرنا يعلم من كلام ج الا في بالهاسم (قوله لانه لا يصل هناك) فضيته انه لو وصل بان كان نحو خرقة كفى وقد صرح ج بخلافه فقال مانه ويتعين أي الماء في بول ثيب أو بكر وصل لم يدخل الذي كرىقينا ثم قال ويوجه ما ذكر في البول الواصل لم يدخل الذي كرىقينا بلزم من انتقاله لم دخله انتشاره عن محله الى ما لا يجزى فيه الحجر فليس السبب عدم وصول الحجر لم دخله خلافا لمن وهم فيه لان نحو خرقة تصل له

تظهر ظاهر لان فرض المسئلة ان كون النطق بالشهادتين شرطاً أو غيراً انما هو بالنسبة للقادر كما هو في كتاب الطهارة (قوله وقال أبو حيان وغيره انه) يعني كون الكتاب مشتقاً من الكتب (قوله مطلقاً) أي سواء كان المشتق أو المشتق منه مصدراً أم لا فقوله سواء أو افقت حرفه حرفه أم لا ليس بياناً للراد من مطلقاً وانما هو تميم بهد تميم بحذف حرف العطف

(قوله زهري) منع الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي (قوله وأحجار الحرم) ولو استنجى بحجر من المسجد فان كان متصلاً حرم ولم يجزئه وان كان منفصلاً فان بيع بماء صحت وانقطعت نسبته عن المسجد كفي الاستنجاء به والا فلا اهـ حج في شرح العباب عن الشامل وافرده ومثل المسجد غيره من ابدان وارباطات وخرج بالمسجد حريمه ورحاه ما لم يعلم وقفتها قال في المصباح الرباط الذي يبنى للفقراء مولد ويجمع في القياس ربطاً بضمير ورباطات وقال فيه أيضاً رحبة المسجد الساحة المتباعدة فيسكن يسكن الحاء والجمع رحاب مثل كلبه وكلاب وقيل بالفتح وهو أكثر والجمع رحب ورحبات مثل قصبة وقصب وقصبان اهـ (قوله فيجوز بهما على الاصح) والقياس الكراهة خروجاً من الخلاف لكن قال شيخنا الزايد المعتمد انه بما زهري خلاف الاولى (قوله لا تنفقاء احتمال الزيادة) ويؤخذ منه ان مثل ذلك محل الجب فيكون فيه الحجر لانه أصل الذكرك (قوله أفضل) أي فان تركه كان مكروهاً وقال الشيخ عميرة الحديث المذكور في قصة أهل قباء من الثناء عليهم لجمعهم بين الماء والحجر قال النووي لأصله بل أصل الثناء عليهم استعمالهم الماء لان العرب كانت تقتصر على الحجر اهـ (أقول) وهذا لا ينافي الخصوصية لان العرب عبدة أوثان وأصنام لا شريعة لهم نعم ان ورد ان قوم عيسى أو نحوه ١٠١ من الانبياء كانوا يستنجون بالاحجار فسلم ولم

يردد ذلك فصح ان الاستنجاء

بالحجر من خصوصيات هذه

الامة كما ذكره ابن سراقه

والسيوطي وعبارة

السيوطي نصها قلت

ذكر ابن سراقه في الاعداد

وغيره ان اجزاء الحجر في

الاستنجاء من خصوصيات

هذه الامة الشريفة اهـ

فائدة يستحسن تقديم

زهري واحجار الحرم فيجوز بهما على الاصح كما أفنى به الوالدرجه الله تعالى والخش المشكل ليس له ان يقتصر على الحجر اذا بال من فرجيه أو من أحدهما لا لتمام الاصل بل انما ندعم ان لم يكن له آلتا الذكرك والانتى بل له آلة لا تشبه واحداً منهما يخرج منها البول اتجه فيه اجزاء الحجر لا تنفقاء احتمال الزيادة وان كان مشكلاً في ذاته (وجمعهما) أي الماء والحجر (أفضل) بان يقدم الحجر ثم الماء لان الحجر يزيل العين والماء يزيل الاثر فلا يخامر النجاسة ولا فرق بين البول والغائط في الاستنجاء المذكور وكلامه يقتضي الاكتفاء بهذا المستحب بحدود الثلاثة أحجار اذا حصل ازالة العين بها قال الاسنوي وسياق كلامهم يدل عليه وأيده غيره بعدم اشتراط طهارة الحجر عند اراة الجمع وبه صرح الجيلي في الاعجاز وهو ظاهر بالنسبة لحصول أصل فضيلة الجمع اما كمالها فلا بد من بقية شروط الاستنجاء بالحجر (وفي معنى الحجر كل جامد)

القبيل على الدبر في الاستنجاء بالماء وعكسه في الحجر على المعتمد اهـ ابن عبد الحق وجو ونصه والاولى للمستنجى بالماء ان يقدم

القبيل على الدبر وبالحجر ان يقدم الدبر على القبيل لانه أسرع جفافاً اهـ (قوله وكلامه يقتضي) ينأمل وجه اشعار كلامه بذلك

بل قد يقال كلامه انما يدل على عدم الاكتفاء في الجمع بما لا يجزى في الاستنجاء لذكركه شروط الحجر من غير تخصيص بالجمع ولا

بعده وعبارة ابن حجر تعليلاً لا فضلية الجمع نصها ليجنب من النجاسة لازالة عينها بالحجر ومن ثم حصل أصل السنة هنا بالنجس

اهـ فجعل عدم اشتراط طهارة الحجر ما خذ من العلة لا من كلام المصنف وقد يجاب عن الشارح بان مراده بقوله وكلامه أي

بملاحظة التعليل الذي قدمه بقوله لان الحجر يزيل العين الخ ولو قال وتعليلهم يقتضي الخ لكان واضعاً لا فرعاً هل يسن في

غسل النجاسة في غير الاستنجاء مصحهاً ولا يجامد قبل غسلها بالماء كما في الاستنجاء ظاهر كلامهم وفاقاً لم ربا لقهم عدم

الاستنجاء لانهم انما ذكروا ذلك في الاستنجاء اهـ سم على منهج وقد يقال ان أدت ازالته الى مخامرة النجاسة باليد استحب

ازالتها بالجمادى ولا قياساً على الاستنجاء لوجود العلة فيه ونقل قبل ذلك عن حج مانصه ومن ثم اتجه الحاق بعضهم سائر

النجاسات العينية بذلك فيس فيها الجمع لما ذكر بل قد يجب استعمال النجس حيث لم يكفه الماء لو لم تزل عين النجاسة عن محل

الاستنجاء وغيره اهـ (قوله أصل فضيلة الجمع) وقيل الحاصل بذلك سنة ترك محاسنة النجاسة لاسنة الجمع اهـ سم على منهج

وظاهره ولو كان مغلظاً كروث كلب وهو ظاهر لان المقصود عدم مباشرة النجاسة بيده وهو حاصل بذلك والتغليظ الحاصل

منه يزول بالماء والتراب (قوله وفي معنى الحجر) أي الوارد في الحديث وهو الحجر المعروف المأخوذ من الجبل ومثله في الأجزاء

الحجر الاجرام المعروفة في زماننا ما لم يعلم اختلاطها بالنجاسة وهما مسألة أصولية ذكرها الرازي عند قوله تعالى أولئك الذي

ولا بد من ذلك واللام يتم مقصود الجواب لان ما نحن فيه فيه الموافقة المذكورة كالتناسب والمانع انما هو كون المشتق مصدرا على تسليم الاعتراض فتأمل (قوله من مد الباع) حق العبارة من الباع ويدل عليه ما بعده (قوله ويرد الاعتراض) أي يمنع من

اشترى الضلالة بالهدى وهي ان الشارع اخترع معاني شرعية واستعمل فيها الفاظا موضوعا في اللغة لمعان أخرى هي حقائق شرعية أو مجازات لغوية لان الشارع ان غير وضع اللغة ووضعها تلك المعاني الشرعية فهي حقائق شرعية اذ لا معنى للحقيقة الشرعية الا اللفظ المستعمل فيما وضع له في الشرع وان لم يغير وضع اللغة واستعملها في تلك المعاني لمساقفة بينهما فهي مجازات لغوية وحينئذ لو كانت العلاقة التشبيه تكون استعارة لا محالة اه وقد تقدمت الاشارة اليه (قوله هذا ركس) أي نجس قال في المختار الركس القذر وهو مضارع لقوله الرجز ولعلهما الغتان بدأت السين زاي ثم قال والركس بالكسر الركس اه مختار (قوله وانما تمين) أي الحجر (قوله طاهر) أفادانه يكفي فيه التراب المستعمل في التيمم وفي غسالات السكاب اذا جف وانه اذا شكت في الطهارة وعدمها الاصل الطهارة (قوله لانه عوض) يعني ان جلد المذكور طاهر ولو لمع وجود الدسومة واثار اللحم وجلد الميتة نجس والديغ ١٠٢ يطهره فكله فام مقام المذكور وان كان المقصود منه ازالة الدسومة ومنع

لانه صلى الله عليه وسلم جىء له بروتة فرماها وقال هذا ركس فتعليله منع الاستنجاء بها بكونها ركسا لا بكونها غير نجس دليل على ان ما في معنى الحجر كالحجر وانما تعين في رمي الحجر كالتراب في التيمم لان الرمي لا يعقل معناه والتراب فيه الطهورية وهي مفقودة في غيره (طاهر) لان نجس ولا متنجس لان النجاسة لا تزال به وانما جاز الدغ بالنجس لانه عوض عن الذكاة الجائرة بالمدينة النجسة ولانه احالة (قانع) ولو حرر الرجال كما قال ابن العماد بااحتسابهم كالتضبة الجائرة وليس من باب اللبس حتى يختلف الحكم بين الرجال والنساء وتفصيل المهمات بين الذكور وغيرهم مردود بان الاستنجاء لا يعد استعمالا في المرف والامساك بالذهب والفضة وما ذهب اليه بعضهم من التفصيل المتقدم وقرئ بينه وبين الضبة بان من شأنها الاحتياج اليها ثم الحق بها الصغيرة التي للزينة لا تنقاء الخيلاء فيها وليس من شأن الحرير ان يحتاج اليه في الاستنجاء فجاز للنساء فقط فان فرض حاجة اليه لفقد غيره جاز للرجل ايضا غير صحيح ولو استنجى بذهب أو فضة لم يطبع ولم يهيا ذلك جاز والاحرم وأجزأ بخلاف ما لا يقلع ملاسته أولا ووجته أورخاونه أو تناثر أجزائه كالضمم الرخو والتراب المتناثر ودخل فيما ذكر الحجر الثاني والثالث اذ لم يتلوث باستعماله (غير محترم) فلا يجوز بالمحترم ولا يجزئه والمحترم أنواع منها ما كتب عليه شيء من العلم كالحديث والفقه وما كان آلة لذلك اما غير المحترم كفلسفة وتوراة وانجيل

الفساد للجلد (قوله من التفصيل المتقدم) أي بين الرجال والنساء (قوله ولم يهيا ذلك) مثل الدراهم والدنانير المضروبة فانهم لم تطمع للاستنجاء بل للتعامل بها فيجوز الاستنجاء بها على ما اقتضاه كلامه (قوله بخلاف ما لا يقلع) أي فلا يجزى ويحرم ان قصد به العبادة (قوله ملاسته) كالقصب وهو كل نبات ذي أنابيب الواحدة قصة وقصات والقصاء

بجاعتها ومنبتها اه قاموس ومحل عدم اجزاء القصب في غير جذوره وفيما لم يشقق (قوله أولان زوجته) عبارة المختار لزج الشيء تخطيط وغدد فهو لزج وبابه طرب اه ولعل هذا غير مراد هنا وان المراد منه ما فيه شبه الرطوبة كالذي يبقى في الجلد عند لينه قبل الدغ وفي المصباح لزج الشيء لزجا من باب تعب ولزوا اذا كان فيه ودك يعلق باليد ونحوها فهو لزج (قوله ودخل فيما ذكر) أي من قول المصنف جامد طاهر قانع (قوله غير محترم) قضية حصر المحترم فيما ذكر اجزاء الاستنجاء باجزاء المسجد ولو المسجد الحرام وان حرم استعماله لعدم ملك المستنجى لها وكونها وقعا متلايل وبالحجر الاسود نفسه وهو مخالف لما تقدم عن شرح العباب عن الشامل وفي سم على أبي شجاع وفي اجزاء الاستنجاء بالحجر الاسود نظر اه (أقول) والذي ينبغي الجزم به عدم اجزائه لانه لا ينسب للحرم الا من حيث انه فيه والا فليس هو من تجارة الحرم بوجه وله شرف لا يثبت في غيره بل احترامه أقوى من احترام ما كتب عليه اسم صالح من صلحاء المؤمنين وتقل بالدوس عن شيخنا الزبدي ما يوافق وقضية الحصر أيضا اجزاء فضلائه صلى الله عليه وسلم بناء على الراجح من طهارتها (قوله فلا يجوز بالمحترم) واعلم ان الزكشي بحث تخصيص حرمة استعمال المطعوم بالاستنجاء حتى يجوز ازالة الدم بالمخ وقضيته جواز ازالة النجاسة بالخبر واستبعده في شرح الروض وقال مرينغى الجواز حيث احتج اليه فليتأمل اه سم على منهج وقول سم احتج اليه أي بان لم يوجد غيره أركان هو أسرع وأقوى تأثيرا في الازالة من غيره وقال حج بعد كلام الزكشي والذي يقبه ان النجس ان توقف زواه على نحو ملح مما اعتيد امتنائه ازالة الحاجة والا فلا (قوله ما كتب عليه شيء من العلم)

أصله والجواب الأول فيه تسليمه (قوله لكن أضف مخصوص) في العبارة تسمع (قوله التي قدموها) الموصول واقع على الصلاة (قوله والشرط مقدم الخ) كان الأول حذفه والكفاية بما قبله لأنه يقتض بالشرط التي أحررها عن أحكام الصلاة فالطهارة إنما دمت من حيث أعظميتها لا من حيث شرطيتها وأعظميتها من حيث أن سقوط الفرض مطلقا بالمعنى المغنى عن القضاء

أى أو القرآن ولو بقلم هندي أو غيره (قوله علم تبدلها) أى أما أن علم عدم تبدله أو شك فيه حرم الاستنجاء به (قوله من غير الماء) أخذ بعضهم من هذا الكلام أنه يحرم القاء الخبز أو العظم للكلاب لأنه ينجسه ويرد أولابان الرعى للخبز لم يقصد تنجيسه ولو حصل بقله وإن لم من القائه للكلاب ولا يلزم من لزوم الشيء للشيء كونه مقصودا وثانيه ابتقدير أن فيه تنجيسا مقصودا للرعى لا يضر لأن محل حرمة التنجيس أن لم تكن حاجة وهذا الحاجة أى حاجة وهي إزالة ضرورة الكلاب وإبقاء أرواحها فليتنبه له فإنه دقيق ومثل ذلك في الجواز القاء نحو قشور البطيخ للدواب وإن أدى إلى تنجيسها والعظم للهرة وإن كانت الأرض التي يرى عليها نجسة (قوله ولو عظما) ومنه قرون الدواب وحوارها وأسنانها لا يقال العلة وهي كونه يكسى أو فرما كان منتفية فيه لا نأقول هذه الحكمة في معظمه ولا يلزم اطرادها (قوله وإن حرق) وهل يجوز حرقه بالوفود به أم لا فيه نظر والأقرب الجواز بخلاف حرق الخبز فإنه ضياع مال (قوله نهى عن الاستنجاء بالعظم) ١٠٣ ظاهره ولو غير مذكى وينبغي

تخصيصه بالذكى أخذا من

قوله أخوانكم بقاء على أنهم

مكافون بما كفناه تفصيلا

الماورد النص باستثنائه

(قوله يعنى من الجن) أى

المؤمنين منهم (قوله أو جزء

آدى) وينبغي أن مثله

السقط وإن لم ينفخ فيه الروح

والعلقة والمضغة لأنها

أصل آدى (قوله لبعض

المتأخرين) مراده حج (قوله

قشر الجوز اليابس) وأما

الثمار والفواكه فنهاما

يؤكل رطبا لا يابس

كالقطين فلا يجوز

لم تبدلها وخلاوها عن اسم معظم فيجوز الاستنجاء به ومنها المطعم من غير الماء ولو عظما وإن حرق لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستنجاء بالعظم وقال أنه طعام أخوانكم يعنى من الجن فطعمهم الأنس أولى سواء اختص به الآدى أم غلب استعماله له أم كان مستعملا للآدى واليهاء على السواء بخلاف ما اختص به اليهائم أو كان استعماله أغلب ومنها جزء حيران متصل به ولو فارة وجزء آدى منفصل ولو حريبا أو مرتدا حلا فالبيض المتأخرين لأن كان منفصلا من حيوان غير آدى فلا يحرم الاستنجاء به حيث حكم بطهارته وكان قالعا كشعر ما كول وصفه ووبره وريشه ويجوز بنحو قشر الجوز اليابس لكن مع الكراهة أن كان ليه فيه (وجلد دبع دون غيره في الظاهر) ولو من مذكى لأن الدباغ يقره إلى طبع الثياب وهو وإن كان ما كولا حيث كان مذكى لكن أكله غير مقصود لأنه لا يعتاد بخلاف غير المدبوغ لأنه أمان مطعم بحاله أو نجس والوجه في جلد حوت كبير جاف أنه أن قويت صلابته بحيث لو بل لم يلين جاز الاستنجاء به والا فلا ويستثنى جلد جعل لكباب لم يحترق فيحرم الاستنجاء به مادام متصلا بخلاف جلد المحصف فإنه يحرم به وإن انفصل عنه وجلد في كلامه بالجر عطف على جامد ويجوز رفعه على كل فالقول بأنه لا يصح جره لأنه لا يقتضى أنه معطوف على النسق مردود ومقابل الظاهر يقول هو من جنس ما يؤكل ووجه عدم الإجزاء في غير المدبوغ أنه

الاستنجاء به رطبا ويجوز يابس إذا كان مريلا ومنها ما يؤكل رطبا وياسا وهو أربعة أقسام أحدها ما كول الطاهر والباطن كالتين والتفاح فلا يجوز الاستنجاء به رطبا وياسا والثاني ما يؤكل ظاهره دون باطنه كخنوخ والمشمس وكل ذى نوى فلا يجوز بظاهره ويجوز بنواه المنفصل والثالث ماله فشر وما كوله في جوفه فلا يجوز بلبه وأما شره فإن كان لا يؤكل رطبا ولا يابس كالرمان جاز الاستنجاء به وإن كان حبه فيه وإن أكل رطبا وياسا كالبطيخ لم يجز في الحالين وإن أكل رطبا فقط كالوز والبالا جاز يابس لا رطبا كذلك الماوردى مبسوطا واستحسنه في المجموع أنه خطيب (قوله لكن مع الكراهة) أى حيث وجد غيره والا فلا كراهة (قوله ولو من مذكى) هذا التعميم صحيح بالنسبة لعدم الإجزاء لكنه يقتضى جريان الخلاف في غير المذكى الذى لم يدبغ مع القطع بأنه فانه فلا يجوز الاستنجاء به قطعا لنجاسته فالأولى قصر ما فى المتن على المذكى لأنه محل الخلاف (قوله بحيث لو بل لم يلين) أفاد تخصيص ما ذكر من التفصيل بجلد الحوت أن غيره من جلود المذكاة لا يجزى قبل الدبغ وإن اشتدت صلابتها بجلد الجاموس الكبير وهو ظاهر لانها مما تتوكل (قوله وإن انفصل عنه) ظاهره وإن انقطعت نسبته عنه وعليه فيفرق بينه وبين الحدث بأن الاستنجاء أقيح من المس ويحتمل التهيب كالحديث ولعله الأقرب ثم رأيت فى سم على حج لكن قضية قول حج وإنما حل مسه أى المنفصل لأنه أخف صريح فى الفرق المدكور إذا لم يحل مسه إلا إذا انقطعت نسبته إلا أن يقال أراد حج حل مسه عند من يقول به وإن لم تنقطع نسبته

لا يقع بدونها بخلاف بقية الشروط فقد تقع الصلاة بدونها مغنية عن الاعادة في بعض الاحوال كما يعلم من محالها (قوله النطقية) أي الادراكية (قوله فالجناية) يعني الضرر عنها كما في النجاسة (قوله بالاسرف) أي كمال النطقية لا قالما وقع في حاشية شيخنا (قوله والطهارة مصدر الخ) كان الاولى تقديمه على قوله فيما مر وقد اقتضت الاثمة كتبهم الخ كما صنع غيره ليكون ذلك بعد التكلم

(قوله ان لا يجف) بالكسر وفتح لجة اه مختار (قوله من محله) الاولى ان يقول في محله (قوله عدم تأثيره) هل منسل ذلك بل المحل فيما اذا استنجى بالماء ثم قضى حاجته ايضا قبل جفافه ثم اراد الاستنجاء بالجر فليتاامل سم على حج قال شيخنا الا قرب عدم كونه مثله لان العرق مما تيم به البلوى بخلاف الببل المذكور ونحوه ويشمل ذلك قوله رطوبة من غير عرق (قوله أجنبي طاهر) جاف اختلط بالخارج لما مر في التراب أو رطب ولوماء غير تطهيره اه حج وكتب عليه سم مانعه قوله لغير تطهيره ان اراد لغير تطهير المحل يعني انه اذا اراد تطهير المحل بالماء لا يضر وصول ذلك الماء اليه فهذا معلوم لا يحتاج اليه وهو ليس مما نحن فيه لان الكلام في الاستنجاء بالجر ١٠٤ وان اراد لغير تطهير نفسه يعني انه اذا قدم الوضوء على الاستنجاء فاصاب

ماء وضوءه المحل بان تقاطر عليه منه شيء لم يمنع اجزاء الجسر فهو ممنوع مخالف لصريح كلامهم لا يقال يؤيده قولهم لا يضر الاختلاط بماء الطهارة لا نأقول محل ذلك في نجاسة عني عنها فلم يجب ازالها والنجاسة التي في هذا المحل يجب ازالها ولا يعني عنها يضر اختلاطها بالماء اه ويمكن ان يقل احتراز بقوله لغير تطهيره عما لو تقاطر من وجهه مثلا حال غسله ماء على محل الاستنجاء فلا يضر لانه تولد من مأموره على نجس معفو عنه

مطعموم كما مر ومقابله يقول هو يقد فليحق بالتياب (وشرط الجبر ان لا يجف النجس) من محله بحيث لا يقلعه الجبر فيتعين الماء وان لا يكون به رطوبة من غير عرق اما منه فالوجه عدم تأثيره خلافا لاذري (ولا ينتقل) النجس عن الموضع الذي أصابه عند الخروج فيصير كالو طرات عليه نجاسة من خارج (ولا يطرأ) على المحل المتنجس بالخارج (أجنبي) طاهرا ونجس وقول الشارح من النجاسات يقال عليه مثله ما اذا ورد عليه شيء من الطاهرات الرطبة فان كانت جافة لم يمنع الجبر وحينئذ فيصح ان يقال خرج بالنجس الطاهر وفيه تفصيل والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يرد نعم لو يمس بوله قبل استنجائه ثم بال ثانيا ويل الثاني ما به الاول جاز الجبر ومثله الغائط المائع فان جف الخارج أو انتقل أو طرأ نجس آخر تعين الماء ولو استنجى بمجرم بول لم يصح استنجاءه لان بلاءه يتنجس بنجاسة المحل ثم ينجسه فيتعين الماء (ولو ندر) الخارج (أو انتشر فوق العادة) أي عادة غالب الناس (ولم يجاوز صفحته) ان كان غائطا (وحشقة) ان كان بولا (جاز الجبر) وما في معناه (في الاظهر) في ذلك الحاقه لتكرار وقوعه بالمعتاد والثاني لا يل يتعين الماء فيه لان حوازا الجبر تخفيف من الشارع ورد فيما تيم به البلوى فلا يلحق به غيره ولو تقطع الخارج تعين في المنفصل الماء وان لم يجاوز صفحته ولا حشقة فان تقطع وجاوز بان صار بعضه باطن الالية أو في الحشفة وبعضه خارجا فلكل حكمه قيل والاوجه أخذ ما يأتي في الصوم من المفعول خروج مقعدة المدسور ورد ما يسهل ان من ابتلى هنا مجاوزته الصفحة أو الحشفة دائما عفي عنه فيجزئه الجبر للضرورة وظاهر كلامهم بخالفه الا ان يحمل على من فقد الماء (ويجب) في الاستنجاء

فأشبه ما لو تساقط على ثوبه الملوث بدم البراغيث (قوله فان كانت جافة لم يمنع الجبر) ومنها القصب بالجبر الاملس اذا لم ينقل النجاسة فانه لا يمنع الجبر بعد استنجائه بالاملس الذي لم ينقل كما قاله حج (قوله ثم بال ثانيا) طاهر العبارة اعتبار الجنس حتى لو جف بوله ثم خرج منه دم وصل لما وصل اليه بوله لم يجز الجبر ويحتمل خلافه فليتاامل لا يقال هذا الاحتمال ممنوع لان الدم طارئ أجنبي فيتعين الماء لا نأقول لو صح هذا لم تعين الماء اذا خرج الدم قبل الجفاف ولا سبيل اليه كما هو ظاهر سم على بهجة والمتبادر من كلام الشارح عدم الاجزاء وافتى الشارح رحمه الله بان طر والمذى والودي مانع من الاجزاء فليسا كالبول ونقل بالدر من عن تقرير شيخنا الزياي رحمه الله خلافا (أقول) والا قرب ما أفتى به الشارح لاحتمالهما (قوله ويل الثاني ما به الاول) صادق بما اذا زاد عليه وهو متجه وان ذكر الاستاذ في الكفر خلافا سم على بهجة وخرج ببال ثانيا ما لو بال ثم أمنى فتمين الماء لانه أجنبي عن الاول اه حج (قوله فلا يلحق به غيره) لا يقال الصحيح ان الرخص يدخلها القياس لانا نقول لعل مراده ان شرط القياس لم يوجد وذلك لان غير ما ورد فيه ليس في معناه حتى يلحق به (قوله يجزئه الجبر) اعتمد ذلك حج (قوله وظاهر كلامهم بخالفه) معتمد كإياي عن شرح الباب الشارح (قوله الا ان يحمل الخ) يتأمل هذا المحل حيث قيل بعدم اجزائه مع الماء فان قياس انه يصلح عند الفقد على حسب حاله ويهيد كسائر النجاسات وعبارته في شرح الباب فان اطردت

على جميع الفاظ الترجمة (قوله أو الفعل الموضوع) يشمل نحو الوضوء المجدد والغسل المسنونة فان تلك الافعال المخصوصة
عادتها بالمجاوزه فهو كغيره كما اقتضاه كلامهم ويحتمل اجزاء الحجر للشقة اه قال شيخنا الشوري ما في شرح العباب أوجه (قوله
ولو باطراف حجر) عبارة جولو بطرفي حجر بان لم يتلوث في الثانية فتجوز هي والثالثة بطرف واحد لانه انما خفف النجاسة فلم
يؤثر فيه الاستعمال بخلاف الماء ولكون التراب يده أعطى حكمه اه حج وهو مستفاد من قول الشارح فيما مر بعد قول
المصنف قالع ودخل فيما ذكر الحجر الثاني والثالث اذ لم يتلوث باستعماله الخ اذ لا فرق بين الحجر المستقل وطرف الحجر الذي
مسح به (قوله أما الاستنجاء بالماء) لم يتقدم ما يصلح كون هذا قسما له فلعل الاصل ولا يسن تثليث المسح بالحجر أما الاستنجاء الخ
(قوله فيسن فيه التثليث) أي بان يغسل مرتين بعد ظن زوال النجاسة (قوله أو صغار الخرف) لو كان الخارج ابتداء أثرا
كذلك فهل يجب الاستنجاء بالماء أو صغار الخرف أو لا يجب اصلا لانه عند وجوبه لا يجب ازاله القدر المذكور أو يجب ثلاث
مسحات بالاحجار وان لم تزل شيئا فيه نظر ولا يفي سقوط استبعاد شرط الوجوب مطلقا وامكان الفرق بين وجود القدر
المذكور ابتداء ووجوده بعد وجود استنجاء يجزى اه سم على أبي شجاع قلت ١٠٥ وينبغي الاكتفاء بثلاث مسحات

بالاحجار ويؤيده ما علل به
مقابل الاطهر في البعر
الذي بلالوث ولو قيل
بتعين الماء أو صغار الخرف
لم يكن بعيدا ولعله أقرب
وفي المصباح الخرف الطين
المعول آنية قبل أن يطبخ
وهو الصلصال واذ اشوى
فهو الفخار وفي القاموس
الخرف محركة الجرا أو كل
ما عمل من طين وشوى
بالنار حتى يكون فخارا
وقال في باب الرأاء الجرجع
جرة كالجرا (قوله لم يحكم
بنجاسة المحل) ظاهره
وان كان المستنجى باقيا
بالمحل الذي قصي حاجته
فيه وهو ظاهر من كون

بالحجر ليجزى (ثلاث مسحات) لما رواه مسلم عن سلمان قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان نستنجي باقل من ثلاثة أحجار (ولو باطراف حجر) اذ المقصود عدد المسحات بخلاف رمي
الحجار لا يكفي له حجر بثلاثة أطراف عن ثلاث رميات لان المقصود ثم عدد الرمي وهناك عدد
المسحات أما الاستنجاء بالماء فيسن فيه التثليث كسائر النجاسات كما أفتى به الوالدرجة الله تعالى
(فان لم ينق) المحل بالثلاث (وجب) عليه (الانقاء) برابع فاكثر لانه المقصود من الاستنجاء
والانقاء ان يزيل العين حتى لا يبقى الا أثر لا يزيد به الا الماء أو صغار الخرف (وسن الايتار)
بالمثناة في هذه المسحات حيث حصل الانقاء بشفع بعد الثلاث لما صح من الامر به ولم ينزلوا
من زيل العين هنا منزلة المرة الواحدة لان المقام مقام تخفيف والامر هنا اذ ارع على حصول
الايتار فقط رعاية للامر به فالقول بانه حصل الانقاء بوترس ثنتان ليحصل فضل التثليث
لنصهم على نديه في ازالة النجاسة بزيادة ثنتين بعد الحكم بالطهارة أو بشفع سن ثلاث ثنتان
للتثنية واحدة لا يتار مردود عملا باطلا قههم ولو شمر ربح نجاسة في يده بعد استنجائه لم يحكم
بنجاسة المحل وان حكمنا على يده بالنجاسة لاننا لم نحقق ان محل الريح باطن الاصبع الذي كان
ملاصفا للمحل لاحتمال انه في جوانبه فلا يتنجس بالسك أو ان هذا المحل قد خفف فيه في
الاستنجاء بالحجر فخفف فيه هنا واكتفى بغلبة ظن زوال النجاسة (وكل حجر) من الاحجار الواجبة
(لكل محله) أي مسح بكل حجر كل محله فيضع واحدا على مقدم صفحته اليمنى ويمر به على الصفحتين
حتى يصل الى مابدا منه ويضع الثاني على مقدم اليسرى ويفعل مثل ذلك ويمر الثالث على
الصفحتين والمسربة (وقيل يوزع عن لجانيه والوسط) فيمسح بمحجر الصفحة اليمنى وبالناني اليسرى

١٤ نهاية ل هذا المحل طلب فيه التخفيف (قوله وان حكمنا على يده بالنجاسة) أي فلا
تصح صلاته قبل غسلها ويتنجس ما أصابها مع الرطوبة ان علم ملاقاته لعين محل النجاسة بخلاف ما لو شك هل الاصابة بموضع
النجاسة أو غيره لا تالان نجس بالسك (قوله باطن الاصبع) مقتضاه انه لو تحقق الريح في باطنه حكم بنجاسة المحل فيجب إعادة
الاستنجاء وبه جزم حج ومقتضى قوله أو ان هذا المحل قد خفف فيه عدم ذلك وعبارة الزيادة ولو شمر رائحة النجاسة في يده
وجب غسلها ولم يجب غسل المحل لان الشارع خفف في هذا المحل حيث اكتفى فيه بالجرح مع القدرة على الماء قال بعض
المتأخرين الا اذا شم الرائحة من محل لا تقي المحل فيجب غسل المحل واطلاقهم بخالفه اه وقوله خفف في هذا المحل يؤخذ منه
انه لو توقفت ازالة الرائحة على اشنان أو غيره لم يجب وهو ظاهر للعللة المذكورة (قوله وكل حجر) أي ويجب كل الخ (قوله لكل
محله) أي الخارج (قوله ويمر به على الصفحتين) أي ومن لازمه المرور على الوسط (قوله ويمر الثالث على الصفحتين) قال
المتولي فان احتاج الزائد على الثلاث فصفة استعماله كصفة استعمال الثالث ابن عبيد الحق (قوله والمسربة) بضم الراء
وقصها وبضم الميم مجرى الفاظ اه شرح الروض

موضوعة لا فائدة ما ذكر لو كان ثم منع وان لم تقده بالفعل في نحو الوضوء المجدد والاعمال المسنونة وذلك لعدم وجود المنع فهو موقوف بما في تعريف التنوي الا في خلافها في شرح البهجة قتل (قوله أو رفع حكمه) أي النجس بقريته ما بعده وانما أظهره مع ان المقام لا ضمرا لدفع توهم العود الى الحدث أيضا وانما قصرناه على النجس لان الحدث بالمعنى الاتي لا يحتاج الى هذا التقدير الذي قدره (قوله وهو بمعنى من عبر الخ) أي بحسب المآل والا فالمعنى غير المآل والشهاب بن حجر

(قوله وقد جزم بذلك الخ) ولا ينافيه قول المصنف يوزع الخ لان المقصود منه ان يبتدىء بالصفحة اليمنى فيتم مسحها ثم ينتقل منها الى اليسرى في المرة الاولى ويعكس في الثانية ويعم في الثالثة مسح الصفحتين (قوله ويسن الاستنجاء بيساره) سئل مر عمالو خلق على يساره صورة جلالة ونحوها من اسم معظم هل يستنجى باليمين أو اليسار فاجاب بانه يتخير حيث لم يخالط الاسم نجاسة والا فاليمين اه (أقول) ولو خلق ذلك في الكفين معا فهل يكاف لف خرقه أم لا فيه نظر والا قرب عدم تسكينه ذلك ثم ينبغي ان المراد من قول مر قباليمين انه يسن ذلك لانه يجب لان في وجوبه عليه مشقة في الجلة في فرع ينقل بالدر من عن حج في شرح الارشاد الاستنجاء تعزيره الاحكام الخمسة وعدها الى ان قال الخامس انه قد يكون مباحا وهو الاصل اه (أقول) قد يتوقف فيه وينظر وجهه وما صورته راجعه (قوله فهو مكروه) أي ما لم تدع اليه ضرورة والا فلا كراهة زاد حج كسه بها والاستعانة في الاستنجاء لغیر حاجة وقيل يحرم وعليه جمع منا وكثيرون من غيرنا (قوله على ثلاثة مواضع) أي أو بحجر جعله بين عقبيه ان تيسر له ذلك ١٠٦ والأماك الحجر يمينه والذي كرى يساره وليس هذا الاستنجاء باليمين بل المقصود منه

مجرد اعانة اليسار وهي المقصودة بالاستعمال (قوله سواء كان من أعلى الخ) أي ويكتفى بذلك ان تكرر الانساح ثلاثا وحصل بها الانتقاء كما يؤخذ ذلك من كلامهم في حواشي شرح البهجة وعبارته عند قول الشارح ثلاثة أطراف حجر مانصة الظاهر انه يكفي ثلاثة أجزاء حجر وان لم تكن

وبالثالث الوسط والخلاف في الاستنجاء لا في الوجوب ولا بدعى كل قول من تعميم المحل بكل مسحة كما اعتمدوا الدرجه الله تعالى ويعلم من كلام المصنف ان عطف قوله وكل حجر لكل محله على ثلاث فيفيد وجوب تعميم كل مسحة من الثلاث لكل جزء من المحل وقد جزم بذلك في الاتوار (ويسن) الاستنجاء (بيساره) للتابع ولما صح من نهيته صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء باليمين فهو مكروه وكيفية الاستنجاء باليسار بالماء ان يغسل بها ويصب باليمين وبالجزر في حق المرأة ان تمسح بها من غير استعانة باليمين في شيء وكذا في حق الرجل في الغائط بخلاف البول فانه ان استنجى بنحو جدار امسك الذ كرى بها ومسحه على ثلاثة مواضع فان رده على محل مرتين تعين الماء وقضية كلام المجموع اجزاء المسح ما لم ينقل النجاسة سواء كان من أعلى الى أسفل أم عكسه وهو ظاهر خلافا للقاضي ويسن ان يدلك يده بنحو الارض ثم يغسلها وينضح فرجه وازاره بعده ويعتمد أصبعه الوسطى لانه أمكن ولا يتعرض للباطل فانه منبع الوسوس ولو استنجى بالاجزاء ففرق محله فان سال منه وجاوزه لزمه غسل ماسال

اطرافا ولو توالى المسح وانما يبروا بالاطراف لانها التي يسهل المسح بها بالنسبة للدبر حتى لو أمر رأس الذكر اليه على حجر على التوالي والاتصال بحيث تكرر انساح جميع المحل ثلاثا فاكثرك في لان الواجب تكرار انساحه وقد وجد دعوى ان هذا بعد مسحة واحدة بفرض تسليمه لا يقدح لتكرار انساح المحل حقيقة قطعا وهو الواجب كما لا يخفى اه قلت وعليه فالمراد بالمسح في عباراتهم الانساح تدبروا الظاهر جريان ما ذكره المحشى في الذكر في الدبر أيضا كان أمر حلقه دبره على نحو خرقه طويلة على التوالي والاتصال بحيث يكرر انساح المحل ثلاثا اه (قوله خلافا للقاضي) حيث قال ان مسحة صعودا ضراوتزولا فلا (قوله ويسن ان يدلك يده الخ) أي ولو عمل الاستنجاء حيث لم يظن نجاسته لان المقصود من هذا الدلك دفع الوسوسة بتقدير ان يشم في يده رائحة النجاسة بعد فحشها على انما ذلك به لا من محل الاستنجاء (قوله وينضح فرجه) أي بان يصب عليه شيئا من الماء لانه أقرب لدفع الوسوس على بهجة ولو كان به دم مفعوته فهل يغتفر اختلاطه بما ينضح به اذا لم يأت الاحتراز عن الاختلاط به فيه نظرا اه قلت والا قرب الاعتقاد لان المختلط بالنضح اختلط بماء الطهارة وهو ضروري الحصول بل اغتفاره هذا أولى من اغتفار البلال الحاصل من أثر غسل التبردا والتنظيف الذي قال المحشى باغتفاره (قوله لزمه غسل ماسال الخ) شامل لما لو سال في الثوب من المحل فيجب غسله وفيه مشقة وقد يقال يعني عما يغلب وصوله اليه من الثوب وعبارة الشارح في شروط الصلاة بعد قول المصنف ويعني عن محل استنجاءه نصها وان عرق محل الاثر وتلون بالآثر غيره لم يضر تجنبه كافي الروضة والمجموع هنا اه

جعل التمس هنا على معنى مجازي له غير ما يأتي ليبقى التعبير بالرفع بالنسبة اليه على ظاهره وعبارته وهو أي التمس مستقذر يمنع صحة نحو الصلاة حيث لا مخرج أو معنى يوصف به المحل الملاقى لمين من ذلك مع رطوبة وهذا هو المراد هنا لأنه الذي لا يرفعه إلا الماء ولأن المصنف استعمل فيه الرفع كما تقرروا وهو لا يصح فيه حقيقة إلا على هذا المعنى أما على الأول فوصفه به

(قوله وينبغي) أي يندب ومن ثم قال حج ولا يشترط الوضع أو لا على محل طاهر وقال ابن عبد الحق ويضع الحجر على محل طاهر ندبا (قوله وبعر) البعر معروف والسكون لغة وهو من كل ذي ظلف وخف اه مصباح وعليه فاستعمله في الآية مجاز (قوله كما قيل به في دن التجاسة) أي من أنه أن أصاب المحل رطبا وجب غسله (قوله والمعتمد الأول) هو قوله قال الجرجاني أنه مكروه (قوله عدم الاستحباب منه) نفى السنه ظاهر في أنه مباح لكن قال حج ويكره من الريح إلا أن خرج والمحل رطب اه (قوله بعد فراغ الاستنجاء) أي ولو كان يحل غير المحل الذي قضى فيه حاجته وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين كون الاستنجاء بالحجر أو الماء وقوله فراغ أي وبعد الخروج من محل قضاء الحاجة لما مر أنه لا يتكلم مادام فيه وينبغي أن يكون بعد قوله غفرانك الحمد لله الخ لأن ذلك مقدمة لاستجابة الدعاء (باب الوضوء) (قوله هو ١٠٧ بضم الواو) أي لغة (قوله وقيل بالضم) بجملة الأقوال

ثلاثة ولا خصوصية لهذه بالوضوء بل هي جارية فيما كان على وزن فاعول نحو طهور ومصور (قوله وهو اسم مصدر) أي لتوضأ كما أشار إليه بقوله اذ قياس الخ ولكنه مصدر لوضوء كطرف بمعنى حسن لكن عبارة المختار الوضوء الحسن والنظافة وبابه ظرف وقضيته ان مصدر وضوء الوضوء فقط وعليه فهو اسم مصدر لوضوء أو توضأ أو مصدر منه محذوف الزوائد (قوله أصله) أي لغة وعبرة اليضاوى في

اليه والأفلا لعموم البلوى به وينبغي وضع الحجر على محل طاهر بقرب التجاسة ويديره قليلا قليلا ولا يضر القل الحاصل من الإدارة الذي لا يدمنه كافي المجموع وما في الروضة من كونه مضرا محمول على نقل من غير ضرورة (ولا استنجاء واجب لدود وبعر بلاوث في الاظهر) ادلا معنى له كالريح والثاني نعم ادلا يخلو عن الرطوبة وعلى الأول يستحب خروج من الخلاف وجمع بين الدود والبعر ليعلم أنه لا فرق بين الطاهر والنجس وقد نقل المتولي وغيره الاجماع على أنه لا يجب الاستنجاء من النوم والريح قال ابن الرفة ولم تفرق الاصحاب بين أن يكون المحل رطبا أو يابس ولو قيل بوجوبه عند رطب المحل لم يبعد كما قيل به في دخا النجاسة وهو مردود فقد قال الجرجاني أنه مكروه وصرح الشيخ نصر بتأنيده فاعله والمعتمد الأول وعلم من ذلك عدم الاستحباب منه أيضا وإن كان المحل رطبا كما أوضحته في شرح العباب ويقول بعد فراغ الاستنجاء كما في الأحياء اللهم طهر قلبي من النفاق وحصن فرجي من الفواحش

باب الوضوء

هو بضم الواو اسم للفعل وهو المراد بالتبويب وبغضها اسم للاء الذي يتوضأ به في الأشهر وقيل بالفتح فيهما وقيل بالضم فيهما وهو أضفه وهو اسم مصدر اذ قياس المصدر التوضي بوزن التكلم والتعلم وقد استعمل استعمال المصادر والوضوء أصله من الوضوء وهي النظافة والنضارة والضياء من ظلمة الذنوب وفي الشرع أفعال مخصوصة مقترنة بالنية وكان فرضه فرض الصلاة قبل الهجرة بسنة وهو معقول المعنى خلافا للامام ومن تبعه وانما اختص الرأس بالمسح لستره غالبا فاكفى فيه بادنى طهارة وليس من خصوصيات هذه الأمة كما أتى

شرح المصايح معناه لغة اسم لغسل بعض الاعضاء (قوله والنضارة) عطف تفسير (قوله والضياء) أي سمي بذلك لما فيه من الضياء من ظلمة الذنوب والأفقه هذا المعنى ليس لغويا (قوله وفي اشرع أفعال مخصوصة) هي شاملة للغسل والمسح (قوله مع فرض الصلاة) وعلى هذا فصلاته التي كان يفعلها قبل فرض الوضوء هل كان يتوضأ لها هذا الوضوء أولا وعلى تقدير أنه كان يتوضأ فاحكمه هل كان مندوبا أو مباحا أو غير ذلك فراحه وعبرة الخطيب على أبي شعاع وتيمم لكل فريضة فلا يصلي بتيمم غير فرض لأن الوضوء كان لكل فرض لقوله تعالى اذ قمتم إلى الصلاة والتيمم بدل عنه ثم نسخ ذلك في الوضوء بأنه صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد فبقي التيمم على ما كان عليه (قوله قبل الهجرة بسنة) أي ليلة الإسراء حج (قوله خلافا للامام) حيث قال هو تعبدى لا يعقل معناه لأن فيه ممحا ولا تنظيف فيه اه شرح بهجة قال سمعته ما نصه قد يمنع بل في المسح تنظيف لا سيما مع تكرره ولو سلم فيجوز أن يقصد التنظيف بجملة لكنه موحى في الرأس لنظافته والخوف عليه من الغسل وتكرره اه والراجح التعبدى أفضل من معقول المعنى لأن فيه ارغاما للنفس (قوله وانما اختص فيه إشارة للرعد على من قال أنه تعبدى

من مجاز مجاوزته للحدث الى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى (قوله أحدها وهو المراد هنا أنه أمر اعتباري الخ) انما يخص كلام المصنف به لان المعنى الثاني الذي هو المنع المترتب على ما ذكر لا يختص رفعه بالماء بل يرفع التراب أيضا على ان الشهاب بن حجر جوزا رادنه هنا أيضا وقال ان مرادنا رفع الرفع العام وهو لا يكون الا بالماء بخلاف التراب فانه رفع خاص بالنسبة لفرض

(قوله الغرة والتجيب) أو كيفية وعبارة حج والذي من خصائصنا ما الكيفية المخصوصة أو الغرة والتجيب اه (قوله وموجبه الانقطاع) أي الخروج والانقطاع الخ (قوله منها الماء المطلق) والعلم باطلاقه اه شرح روض ولو عبر به كان أولى وقد أشار الى اعتبار ذلك بقوله ولو مظنونا (قوله ولو مظنونا) لا يخفى انه لو شك في طهورة الماء صح طهره منه وان لم يظن اطلاقه بل وان ظن عدم اطلاقه استحبابا للاصل فقوله ولو ظنا لعله بالنظر الى الجملة وفيما اذا وقع اشتباه المطلق بغيره واجتهد فيها اه سم على جهة قلت أو يقال ان استحباب الطهارة محصل للظن فيجوز ان يراد بقوله ولو ظنا الاعم من ظن سببه الاجتهاد أو استحباب الطهارة ويمكن ان يجعل هذا تفسير القول سم لعله بالنظر الى الجملة (قوله ويعبر عنه) أي عن عدم الصارف (قوله في غير اغسال الخ) أي ١٠٨ في الوضوء لغير اغسال الخ وقوله على رأي يأتي هذا في ازالته أولا بغسلة مستقلة

به الوالدرجه الله تعالى وانما الخاص بها الغرة والتجيب وموجبه الانقطاع مع القيام الى الصلاة وشروطه كالغسل أمور منها الماء المطلق ولو مظنونا واسلام وتغيير وعدم صارف ويعبر عنه بدوام النية حكما وعدم مناف من نحو حيض في غير اغسال الخ ونحوها وازالة النجاسة على رأي يأتي وان لا يكون بعضه ما يغير الماء تغييرا مضر او ان لا يعلق نية به فلو قال فويت الوضوء ان شاء الله تعالى لم يصح الا ان يقصد التبرك لا يقال لم الحق الاطلاق هنا بقصد التعليق وفي الطلاق بقصد التبرك اذ الفرق بينهما ان الجزم المعتبر في النية ينتفي به لا نصرافه لانه لو لم يصرفه عنه بنية التبرك وامافي الطلاق فقد تعارض صريحان لفظ الصيغة الصريح في الوقوع ولفظ التعليق الصريح في عدمه لكن لما ضعف هذا الصريح بكونه كثيرا ما يستعمل للتبرك احتج لما يخرج عن هذا الاستعمال وهو نية التعليق به قبل فراغ لفظ تلك الصيغة حتى يقوى على رفعها حينئذ وان يعرف كيفيته بان لا يقصد بفرض معين نفلا وان لا يكون على العضو حائل كدهن ووسخ تحت اظفار وغبار على بدن لا عرق متجمد عليه وقول القفال تراكم الوسخ الى العضو لا يمنع صحة الوضوء ولا المقص بلمسه بتمهين فرضه فيما اذا صار جزأ من البدن لا يمكن فصله عنه وان يجري الماء على العضو ولا يمنع من عدمه هذا شرطا كونه ما لو ما من مفهوم الغسل لانه قد يراد به ما يعم النضح ودخول

اما ازالته في الجملة ولو مع الوضوء بغسلة واحدة فلا بد منها فشرطية الازالة غير مفيدة بهذا الرأي اه سم على جهة (قوله الا ان يقصد التبرك) أي وحده (قوله اذ الفرق بينهما الخ) أي حيث الحق هنا بالتعليق وثم بالتبرك والا فالاطلاق غير مؤثر في البابين فهو لعدم تأثيره هنا حمل اللفظ على التعليق فقد وضوءه وعدم تأثيره ثم حمل على التبرك فوقع الطلاق فالبايان من حيث

الوقت

عدم نفع الصيغة مع الاطلاق على حد سواء (قوله ينتفي به) أي بالتعليق (قوله لا نصرافه

لادلوله) وهو التعليق (قوله وان يعرف كيفيته) أي الوضوء وبأن هذا الشرط في كل ما يعتبر فيه النية وقصره على الوضوء لكون الكلام فيه (قوله بان لا يقصد الخ) هذا يشكل بصحة الاقتداء بالخائف فان ما يأتي به مراعيافه للخلاف كالسجدة في الفاتحة يعتقد سنيته واحاب السارح عنه في باب صلاة الجماعة بما حاصله انه اغتفر ذلك محاقطة على كثرة الجماعة فإيراح ثم وظاهره ولو غير عامي لكن قيد في نظيره من الصلاة بالعامي وعبارته في باب شروط الصلاة وفتي حجة الاسلام الغزالي بان من لم يميز من العامة فرض الصلاة من سننها صلاته أي وسائر عباداته بشرط أن لا يقصد بفرض نفلا وكلام المصنف في مجموعه يشعر برجحانه والمراد بالعامي من لم يحصل من الفقه شيئا يتقدي به الى الباقي ويستفاد من كلامه ان المراد هنا من لم يميز فرائض صلاته من سننها وان العالم من غير ذلك اه (قوله كدهن) أي له جرم يمنع وصول الماء وعبارة حج وان لا يكون على العضو ما يغير الماء تغييرا ضارا أو جرم كثيف يمنع وصوله للبشرة لا نحو خضاب ودهن مائع (قوله ووسخ) أي حيث لم يصبر كالجزء على ما يأتي (قوله لا عرق متجمد) قضيته وان لم يصبر كالجزء ولم يتأذ بالزالتة كما يفهمه ما ذكره في الوسخ وهو ظاهر لكثرة تكرره والمشقة في ازالته لكن في ابن عبيد الحق نعم ان صار الجرم المتولد من العرق جزأ من البدن لا يمكن فصله عنه فله حكمه فلا يمنع صحة الوضوء ولا النقض بحسه اه (قوله لا يمكن فصله عنه) أي بحيث يخشى من فصله محذورين (قوله لانه قد يراد به) أي بالغسل

واحد انتهى بالمعنى اما المعنى الثالث للحدث فلا تصح ارادته هنا لا بتقدير كان يجعل قول الشارح المارأى رفع حكمه راجعا للحدث أيضا الا ان صنيعه هنا ينافيه (قوله اذ لا يرفع الا الماء) كذا في النسخ وحق العبارة اذ هو الذي لا يرفع الا الماء واصل الضمير والموصول سقطا من المكبة (قوله فأوجب التيمم عند فقد الماء) أي والماء ينصرف الى المطلق لتبادره الى الاذهان

(قوله وموالاته بينهما وبين الوضوء الخ) عبارة جج والولا بينهما وبين الوضوء اه وهي تفيد وجوب الموالاته بين الاستنجاء والتفط بفساد في عبارة الشارح ويستثنى من ذلك ما اذا كان السلس بالريح فلا يشترط الموالاته بين الاستنجاء والوضوء اه سم على جج قلت ويشترط تقديم الاستنجاء على الوضوء لانه يشترط لطهر صاحب الضرورة تقدم ازالة النجاسة (قوله وعد بعضهم منها تحقق المقتضى) أي ان بان الحال جج وعليه فالتفريع ظاهر وظاهره ان هذا القيد في كلام من عده شرطاً وعليه فلا يرد قول الشارح ويرد بان الاول الخ (قوله بل عند التبين) أي تبين الحدث (قوله فيم) أي فصم الاخبار عنه بالجمع (قوله أي فروضه) أي جملة فروضه (قوله وهو المحكوم فيه الخ) الضمير ٩٠١ راجع للسكلى واما المكبة فهي

التي حكم فيها على كل فرد والكل هو الحكم على جملة الافراد فالثلاثة متغايرة (قوله يكون من دلالة الاقتضاء) وهي ان يتوقف صدق الكلام او صحته على اضمار فيقدر هنا أي جملة فرضه بمعنى فروضه ستة (قوله على ان بعضهم قال انه لا يحسن الخ) وفي سم على جج وأقول هو اشكال ساقط لوجوه منها ان هذا نظير عدم العاقد ركن البيع من أن البيع هو العقد ولا يتصور ان يكون العاقد جزءاً من العقد وقد اجاب ابن الصلاح وغيره هناك بما يأتي تطهيره هنا ومنها انه ليس المراد بكون التراب ركناً أو شرطاً

الوقت في حق سلس او ظن دخوله وتقدم استنجاءه وتحفظ احتيج اليه وموالاته بينهما وبين الوضوء وبين أفعاله وبينه وبين الصلاة وعد بعضهم منها تحقق المقتضى فلو شك هل أحدث أولاً فتوضأ ثم بان انه كان محدثاً لم يصح وضوءه وان يغسل مع المغسول ما هو مشتبه به وغسل ما لا يتم الواجب الا به وما ظهر بالقطع في محل الفرض ويرد بان الاول ليس شرطاً بل عند التبين وما بعده بالاركان أشبه (فرضه) هو كما قال الشارح مفرد مضاف فيم كل فرض منه أي فروضه كما في المحرر لا يقال دلالة العام كلية محكوم فيها على كل فرد فرد مطابقة فيكون فاسد الكونه يقتضى انقسام الواحد ستة فيجتمع ستة وثلاثون لا ناقول اما ان تكون القاعدة اغلبية لا كلية أو ان محمل ذلك ما لم تقم قرينة على ارادة المجموع كما في قولهم رجال البلد يحمون الحضرة العظيمة أي مجموعهم لا كل فرد فرد وكلام المتأخر من هذا القبيل والحاصل انه قد تقوم قرينة تدل على ان الحكم في العام حكم على مجموع الافراد من حيث هو مجموع من غير نظر الى كون افراد العام الجمع أو نحوه آحاداً أو جوعاً فيكون الحكم عليه كلاً لا كلية ولا كلاً وهو المحكوم فيه على الماهية من حيث هي من غير نظر الى الافراد وان ما لا يصح شرعاً ولا عقلاً يكون من دلالة الاقتضاء فلا يعترض به (ستة) ولم يعد الماء ~~سكناً~~ هنا مع عدم التراب ركناً في التيمم لان الماء غير خاص بالوضوء بخلاف التراب فانه خاص بالتيمم ولا يرد عليه النجاسة المغلظة لانه غير مطهر فيها ووجه بل الماء بشرط امتزاجه بالتراب على ان بعضهم قال انه لا يحسن عدم التراب ركناً لان الآلة جسم والفعل عرض فكيف يكون الجسم جزءاً من العرض والفرض والواجب بمعنى واحد والمراد هنا الركن (أحد هاتين رفع حدث) على النواهي أي رفع حكمه كحرمة الصلاة لان القصد من الوضوء رفع المانع فاذا نواه فقد تعرض للقصد سواء أنوى رفع جميع أحداثه أم بعضها وان نفى باقياً

ان ذاته هي الركن أو الشرط ضروره ان كلام من الركن والشرط متعلق الوجوب والوجوب لا يتعلق بالذوات بل بالافعال بل المراد بالركن أو الشرط هو استعمال التراب أو الماء أو يقال كون المسح بالتراب والغسل بالماء (قوله والفعل عرض) أي الذي هو المسح في التيمم (قوله والمراد هنا الركن) أي ومن ثم تعرض الشارح هنا للشرط ولا ترد على المصنف (قوله أي رفع حكمه) هذا انما يحتاج اليه حيث أريد بالحدث الاسباب اما لو أريد به المنع أو الامر الاعتباري فلا حاجة الى ذلك بل لا يصح ولعله انما جل الحدث على الاسباب واحتاج لتقدير ما ذكره قولهم فان نوى غير ما عليه أو بعض احداً به وغير ذلك مما يدل على ارادة الاسباب (قوله فاذا نواه) أي رفع الحدث سم على منهمج (قوله أم بعضها) ظاهره سواء كان متقدماً أو متأخراً فان قلت المتأخر لا يسمى حدثاً لما هو من ان الحدث هو السبب الذي يوجد من المتوضي وعليه فلا مس ثم بل لا يطلق على البول حدث قلت اجاب بعضهم بحمل الاحداث الممددة على ما لو وجدت منه دفعة كان مس وليس وبالف في وقت واحد قال فينقيد قولهم اذا نوى بعض احداً بذلك حتى لو وجدت مترتبة

وكذا يقال فيما يأتي (قوله الدلو المثلثة الخ) وعليه فقوله صلى الله عليه وسلم من مائة كما يدل دفع توهم التعوز بالذنوب عن مطلق الدلو وقيل فيه غير ذلك لكن نقل بعضهم عن اللغة ان مطلق الدلو من جملة اطلاق الذنوب وعليه فن مائة تأسيس من فنوى المتأخر لم يصح مطلقا وأقول في المصباح ما يقتضى انه لا فرق في صحة النية برفع البعض بين وجودها معاً أو مترتبة وعبارته والحدث الحالة المناقضة للطهارة شرعا والجمع الاحداث الى أن قال ومعنى قولهم المناقضة للطهارة ان الحدث ان صادف طهارة نقضها ورفعها وان لم يصادف طهارة فن شأنه أن يكون كذلك حتى يجوز ان يجتمع على الشخص احداث (قوله فلونوى غير ما عليه) أى ولو جنباً كما صرح بالتفصيل فيها بل وان لم يتصور منه كالحيض في حق الرجل مر اه سم على منهم (قوله والا فلا) لعل صورته انه قصد رفع الحدث الذي حصل له من النوم بالفعل حتى لو نوى الحدث لذي من شأنه ان نشأ من النوم صح فليتأمل سم على منهم (قوله لم يصح كما قاله الزركشى) فديقال قياس ما في الطلاق حيث يقع الطلاق كاملاً فيما لو قال لها أنت طالق نصف طاعة الصحة هنا ويكون رفع البعض وفعالاً للكل ويجاب بان المطلوب في النية الجزم ورفع البعض مع ارادة بقاء البعض تلاعب لا يليق بالنية بخلاف الطلاق فلم يشترط في وقوعه الجزم المذكور وهو لا يتبع بعض فكان ابقاء بعضه ابقاءً لكاه (قوله والا خلاص النية) قال سم في حواشي شرح البهجة فيه شئ مع له اه ووجهه ان الاخلاص بمعنى النية لا يتعدى باللام اذ يصير التقدير عليه ناوين الدين له ولا معنى له وقد يقال لا يلزم من كون الاخلاص بمعنى النية تقدير لفظها في الكلام بل يكفي ملاحظتها معنى كان يقال معنى مخلصين مخلصين له الدين أى قاصرين الدين عليه بحيث لا ينسبونه الى غيره وذلك انما يتحقق بالنية (قوله ١١٠ وخبر الصحيحين) قدم الابه لكونها دالة على وجوب النية دلالة ظاهرة

والحديث انما يدل عليه بتقدير مضاف بان يقال انما صحة الاعمال بالنية والحنفية يمنعون هذا ويقدر انما كال الاعمال والجواب من الشافعية ان تقدير الصحة اقرب الى نفي الذات من نفي الكمال لان ما انتفت صحته لا يعتد به شرعا

فلونوى غير ما عليه غلطاً صحح والا فلا ولو نوى رفع بعض حدثه لم يصح كما قاله الزركشى وبعض شراح الحاوى وهو ظاهر والاصل في وجوب النية قوله تعالى وما أمر والاله بسد والله مخلصين والا خلاص النية وخبر الصحيحين انما الاعمال بالنيات أى الاعمال المعتمدة شرعا ولا ر الوضوء عبادة فعلية محضة فاعتبر فيه النية فخرج به باده الاكل والشرب ونحوهما وبالفعلية القولية كالاذان والخطبة وبالمحضنة السدة وستر العورة ولا طهارة موجهها في غير محل موجهها فاشبهت النيم وبه خرج ازالة النجاسة والكلام عليهما من سبعة أوجه جمعها بعضهم في قوله

حقيقة حكم محل وزمن • كيفية شرط ومقصود حسن

فحقيقته اللغة القصد وشرعا قصد الشئ مقترنا بقوله وحكمها الوجوب كما علم مما مر

فكانه لم يوجد بخلاف ما اتفق كانه فانه يعتد به شرعا فكان داته موجوده (قوله ولان) عطف على قوله ومحلها والاصل الخ وكانه قيل اقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ولان الوضوء الخ (قوله محضة) أى وكل ما هو كذلك يحتاج الى النية وفيه ان هذه المقدمة يحتاج اثباتها الدليل (قوله ولانه) أى الوضوء وهو معطوف على قوله والاصل أيضا (قوله موجهها) أى اثرها (قوله في غير محل موجهها) الاولى ضبط الاولى بالكسر والثانية بالفتح والمعنى السبب الذي يوجهها في غير محل موجهها أى محلها فالسبب من اسباب الطهارة التي هي زوال المنع المترتب على الحدث ومحلها غسل الاعضاء والمس ليس في محل ذلك الغسل ولو قال موجهها في غير محلها كان أوضح (قوله فحقيقته اللغة القصد) لم يسمع جمعه لغة وقد جمعه بعض الفقهاء على قصد قال في المصباح وكلامهم يدل على ان جمع المصدر موقوف على السماع فان سمع الجمع علواً باختلاف الأنواع وان لم يسمع علواً بانه مصدر أى باق على مصدرية وعلى هذا فجمع القصد موقوف على السماع أى ولم يسمع وجوابه ان الفقهاء ثقات فذكرهم دليل على سماعه (قوله قصد الشئ مقترنا الخ) اعتبار الاقتران في الحقيقة بشكل بضو الصوم والاستثناء في مقومات الحقيقة مما لا معنى له كالا يخفى اللهم الا أن يكون هذا رسماً اعتبارية لا زعم غالى وان كان قوله حقيقة لا يناسب ذلك أو يلزم ان السابق في الصوم ليس نية بل هو عزم اكتفى به للضرورة اه سم على بهجة (قوله وحكمها الوجوب) قد بردان النية فتكون مندوبة أى كنية السوء الذى ليس في ضمن عبادة لا يقال كلامه في النية في الوضوء لا مطلنا لانا نقول صريح مياقه يرد ذلك كقوله الا في بابل غسل جزء من الوجه هنا ويجاب بان المراد لوجوب غالبا اه سم على بهجة قلت أو ان الوجوب بمعنى ما لا بد منه لحصول المقصود (قوله كما علم مما مر)

غير تكافؤ من ثم اقتصر على هذا الاطلاق المحقق للجلال المحلى (قوله وتابع من زلال وهوشى الخ) صريح في أن الزلال اسم للحيوان نفسه، يوافق ما في عبارات كثيرة لكن عبارة النسخة صريحة في خلافه وان الزلال اسم لما يخرج من الحيوان المذكور (قوله على نقي الجواز) أى بمعنى الحل (قوله ما يقع عليه اسم ما بلا قيد) أى للعالم بجماله (قوله لازم) لا حاجة اليه

أى من قوله تعالى وما أمر والى العبد والله الآية (قوله ومحلى القلب) نعم التلغظ مندوب اه شرح البهجة أى في جميع الابواب بل قيل بوجوبه في الجميع وقال ج أى في جميع الابواب خروجاً من خلاف موجب أى في جميع الابواب (قوله وعدم اتيانها بمناها) تقدم عدم الاسلام وما بعده من شروط الوضوء فلا يحسن هنا عدمه من شروط النية الا ان يقال لا مانع ان الشئ الواحد قد يكون شرطاً لاشياء متعددة باعتبار اختلافها وعبارة ج وهذه الخمسة الاخيرة أى وهى تحقق المقضى والاسلام والتمييز وعدم الصارف ومعرفة الكيفية شروط في الحقيقة للنية يؤتى به قال القيصري ينبغى للتطهر ان ينوى مع غسل يديه أى كفيه فلا ينافى قوله الا فى واليدين الخ تطهيرهما من تناول ما أبعد عن الله ونفوسهما مما يشغله عنه وبالمضغضة تطهير الفم من تلوث اللسان بالاقوال الخبيثة وبلاستنشاق اخراج استرواح روائح محبوباته وبتخليل الشعر حله من أيدي ما يمسكه ويهبطه من أعلى عليين الى أسفل سافلين وبغسل وجهه تطهيره من توجهه الى اتباع الهوى ومن طلب الجاه المذموم وتخشعه لغير الله وبتطهير الأنف من الانفة والكبر والعين من التطلع الى المكر وهات والنظر لغير الله بنفع أوضرو واليدين تطهيرهما من تناول ما أبعد عن الله وال رأس زوال الرأس والرياسة ١١١ الموجبة للكبر والقدمين تطهيرهما

من المسارعة الى المخالفات
واتباع الهوى وحل قيود
الجمود من المسارعة في
مبادي الطاعة المبلغة
الى الفوز وهكذا يصلح
الجسد للوقوف بين يدي
القدس تعالى مناوى
في شرحه الكبير للجامع
عند قوله صلى الله عليه
وسلم أعمار رجل قام الى
وضوئه يريد الصلاة ثم
غسل كفيه زالت خطيئته
من كفيه مع أول قطرة

ومحلى القلب وزمنها أول الواجبات وكيفية تختلف بحسب الابواب وشروطها اسلام النواوى
وتغييره وعلمه بالمنوى وعدم اتيانها بمناها بان يستعملها حكماً والمقصود بها تمييز العبادة عن العادة
كالجلاس للاعتكاف تارة وللسترأة أخرى أو تمييز رتبها كالصلاة تكون تارة فرصاً
وأخرى نفلاً ولا تتعين النية المتقدمة بل هى (أو) نية (استباحة) شئ (مفتقر) صحته (الى
طهر) أى وضوء كصلاة ومسح مصحف وطواف لا يرفع الحدث اغما يطلب لهذه الاشياء فاذا
نواها فقد نوى غاية القدر وظاهر انه لو قال نويت استباحة مفتقر الى وضوء اجزاء وان لم يخطر
له شئ من مفرداته وكون نيته حينئذ تصدق بنية واحد منهم عما يفعله لا يضر لانه مع ذلك
متضمن لنية رفع الحدث وشمل ذلك ما لو نوى به ما لا يتأتى له فعله حالا كالطواف وهو محصر من لا
أوصالة العبد في محو رجب وما لو نوى ان يصلى به الظاهر مثلاً ولا يصلى به غيرها وهو كذلك
بمخلاف ما لو نوى به رفع حدثه بالنسبة لصلاة دون غيرها فانه لا يصح وضوءه قولاً واحداً كما قاله
البغوى لان حدثه لا يتجزأ اذ انبى بعضه بقى كله وهذا هو المعتمد وان قال الشيخ انه مردود فقد
فرق بعض المتأخرين بأن في مسألة البغوى بقى بعض حدثه الذى رفعه وفيما رده الباقى غير

فاذا غسل وجهه الخ (قوله من مفرداته) أى من حيث خصوصه والا فلا بد من تصور ما يصدق عليه انه يفعله الى وضوء لان
النية انما يعتد بها اذا قصد فعل المنوى بقلبه (قوله وشمل ذلك ما لو نوى) أى وشمل ذلك ما لو نوى المرأة خطبة الجمعة غالطة فان
كانت عامدة لم تصح نيتها اذ لم تأتى ذلك منها (قوله أو صلاة العبد في محو رجب) أى ما لم يقصد بفعله حالا والا فلا يصح لتأخيره
كداقيل ويؤخذ منه انه لو كان من المتصرفين بحيث يقدر على الوصول الى مكة في الوقت الذى يمينه الصحة وهو ظاهر وأما لو
كان عاجزاً وقت النية ثم عرضت له القدرة بعد ما بان صار متصرفاً أو اتفق له من يوصله الى مكة في ذلك الوقت من المتصرفين
لم يصح لفساد النية عند الاتيان بها وما وقع باطلا لا ينقلب صحاً هذا وقد علل ابن حجر الصحة فيما لو نوى ما لا يتأتى منه بقوله
لان نية ما يتوقف عليه وان لم يمكنه فعله متضمنة لنية رفع الحدث اه ومقتضاه انه لا فرق بين ان يقيد ذلك بفعله حالا أو لا
لانه وان نواه فالمقصود منه رفع الحدث فتقيده بما ذكر لا ينافى مقصوده لكن ينافى الاخذ بمقتضاه ما يأتى من انه لو نوى
بوضوءه الصلاة عمل نجس الخ من عدم الصحة فالأولى الاخذ بما قيل من فساد النية ويجعل ما اقتضاه التعليل على ان محله
اذا لم يصح بمناهاه (قوله وان قال الشيخ) أى في غير شرح منهجه (قوله الباقى) مبتدأ خبره غير والمعنى ان في مسألة غير
البغوى رفع فيها حدثاً بتمامه وابقى غيره من الاحداث فالحدث الباقى غير المرفوع وحيث ارتفع حدث صح غير الصلاة التى
عنها يرفع الحدث الذى رفعه ونى مسألة البغوى الذى رفعه بعض الحدث والذى

لان ذا القيد المنفك يطلق عليه اسم ما بلا قيد وانما كان يحتاج اليه لو قال المصنف هو الذي لم يقيد بقيد مثلا (قوله والمؤثر هو القيد اللازم) هذا قدمه عقب المتن وذكره هنا توطئة لما بعده وتقدم ما فيه (قوله بأن يحدث له بسبب ذلك اسم) يعني يحدث له قيد بقرينة ما بعده أو أن الواو للتقسيم فالمعنى أنه ينسج عنه اسم الماء كنية أو يزول عنه وصف الإطلاق فقط بأن

أبقاه بعض آخر والحديث لا يتجزأ فادابقي بعضه بقي كله ولا يصح بذلك الوضوء شيء من الصلوات والحاصل أنه فرق بين ما رده من أنه يصلي في غير مسئلة البغوى وضوئه ما شاء وما رده عليه من أنه يصلي في مسئلة البغوى ما شاء أيضا بأن في مسئلته لم يرتفع شيء من حدثه فلا تصح منه صلاة أصلا اهـ (قوله ووجهه) أي الفرق (قوله فصار كمن قال أصلي به الخ) أي فلا يصح (قوله أواداء) المراد بالاداء الفعل والالتيان لا مقابل القضاء اهـ سم على جملة قلت وذلك لأنه فعل العبادة قبل خروج وقتها والوضوء ليس له وقت مقدر شرعا ١١٢ بحيث يكون فعله فيه أداء وبه قضاء (قوله أو الطهارة عن الحدث) أمانية

الطهارة فقط فلا تكفي كنية الغسل لأنها قد تكون عن حدث وخبث (قوله أوله) أي الحدث (قوله أو الاستباحة) ومثلها الطهارة عن الحدث كما يؤخذ من كلام سم على منهج نقلا عن الشارح وفي كلام ج نقلا عن ابن العماد أنه يصح بكل نية مما هو حتى نية رفع الحدث والاستباحة قال وهو قريب أن أراد صورتهما كما أن معيد الصلاة ينوي بها الفرض إلى آخر ما أطال به (قوله قال) أي الاسنوى (قوله ليس يبعد) قال ج وهو قريب أن أراد صورتهما كما أن معيد الصلاة ينوي بها الفرض إلى أن قال

الحدث المرفوع وهو لا يضر فانه لا أثر له إذا رفع غيره ووجهه هو الدرجة الله تعالى بأن الناس في كماله لا يلعب لأن الحدث إذا ارتفع كان له أن يصلي به هذه وغيرها فصار كمن قال أصلي به ولا أصلي به ولا يرد على تعبيره بطهر قراءة القرآن والمكث في المسجد مع اقتقارهما إلى طهر وهو الغسل ولا يصح الوضوء بنية ما لانه خرج بقوله استباحة اذنية استباحة ما تم تحصيله بالحاصل وأيضا فقد علم من قوله بعد أو ما يندب له وضوء كقراءة فلا في الأصح (أو) نية (أداء فرض الوضوء) أو فرض الوضوء أو الوضوء الواجب وان كان النوى صديقا وأداء الوضوء أو الوضوء فقط أو الطهارة عن الحدث أوله أو لاجله أو الواجبة أو أداء فرض الطهارة أو أداء الطهارة كما أفنى به هو الدرجة الله تعالى وانما يصح الوضوء بنية فرضه قبل الوقت مع أنه لا وضوء عليه يكون المراد به فعل الطهارة عن الحدث المشروط للصلاة وشرط الشيء يسمى فرضا وأيضا فهو باعتبار ما يطرأ ألا ترى أن النوى لرفع الحدث عند غسل جزء من وجهه يكتفي منه بذلك مع أن حدثه لم يرتفع ذلك الوقت ومحل الاكتفاء بالأمور المتقدمة في غير الوضوء المجرد دأما هو فالقياس عدم الاكتفاء فيه بنية الرفع أو الاستباحة كما اعتمدته هو الدرجة الله تعالى وان ذهب الاسنوى إلى الاكتفاء بذلك كالصلاة المعتادة قال غير أن ذلك مشكل خارج عن القواعد ولا يقاس عليه ونعقبه ابن العماد بأن تخريجه على الصلاة ليس ببعيد لان قضية التجديد أن يعيد الشيء بصفته الأولى انتهى ويرد ذلك بأن الصلاة تختلف فيها هل فرضه الأولى أم الثانية ولم يقل أحد في الوضوء بذلك فافترقا ومثل ما ذكره وضوء الجنب إذا تجردت جنابته لما يستحب له الوضوء من أكل أو نوم أو نحوه كما أفنى به هو الدرجة الله تعالى وعلم مما قررته أنه لا يشترط التعرض للفرضية والاداء وان كان ظاهرا كلامه خلافا وانما اكتفى بالوضوء فقط دون الغسل لان الوضوء لا يكون العبادة فلا يطلق على غيرها بخلاف الغسل فانه يطلق على غسل النجاسة والجنابة وغيرها (ومن دام حدثه كمستحاضة) ومثلس بول أو نحوه (كفاه نية الاستباحة) المارة (دون) نية (الرفع) المتقدم لعدم ارتفاع حدثه

ويؤخذ منه أن الإطلاق هنا كاف كهو ثم اهـ أي فلا يشترط في صحة الصلاة المعتادة ملاحظة الاعادة لما هو على فرض ولا نية ما هو فرض صورة ولا ما هو فرض في الجملة ولا يرد ذلك مما اعتبر ثم من التأويلات للفرض بل الإطلاق كاف ويحمل على ما يمنع من التلاعب (قوله ومثل ما ذكر) أي في امتناع نية الرفع والاستباحة والطهارة عن الحدث (قوله إذا تجردت جنابته) أي عن الحدث (قوله لما يستحب) متعلق بوضوء (قوله أو نحوه) كالجماع (قوله وانما اكتفى بالوضوء) أي بنية الوضوء فقط أي من غير أداء فرض (قوله دون الغسل) أي حيث لم يكتف فيه بمجرد نية الغسل (قوله كفاه نية الاستباحة) وشرط استباحة الصلاة قد دفعها بذلك الطهارة فلم يبق فعل الصلاة أو نحوها وضوئه قال في المجموع وهو تلاعب لا يضر اليه اهـ خطيب ومثله في حواشي شرح الروض ولعل صورة ما في المجموع أنه قصد أن لا يفعل بها شيئا من الصلوات ولا نحوها لينتأى القول بالتلاعب فيه

يصير مقيدا (قوله فرض وصف الخليط المفقود) أي بعرض جميع الاوصاف كما سيأتي في قوله ومعلوم الخ وحينئذ فالخاضع
انه اذا وقع في الماء مائع يواقع في جميع الصفات وكان ذلك المائع من شأنه ان يكون له وصف مثلا فقده انه يفرض بعرض

(قوله وبذلك) أي يكون نية الرفع للحدث السابق الخ (قوله بين مبطل) وهو نية الرفع وغيره وهو نية الاستباحة (قوله مطابقة
لا التزاما) عبارة حج ويرد منع علقه على انه لو سلم كان لازما بعيدا وهو لا يكتفي به في البيات وكتب عليه سم قوله كان لازما
بعيداً فيه نظر لان اللازم البعيد ما كثرت وسائله وهذا مفقود هنا بل لا واسطة هنا أصلاً لانه اذا تحقق الرفع تحققت اباحة
الصلاة قائله وقوله ويرد منع علقه كتب عليه سم فيه انه لا وجه لهذا المتع لظهور ان رفع الحدث يستلزم استحباب الصلاة
فالتضمن صحيح لا يقال قد يرتفع الحدث ولا تباح الصلاة لوجود مانع آخر لانه لو انقضت لهدم تصح هذه النية من السليم
فتأمل (قوله حرفا بحرف) هذا اذا نوى الاستباحة فلو نوى الوضوء أو فرض ١١٣ الوضوء أو أداء الوضوء هل يستبيح الفرض
والنفل أو النفل فقط أجاب

عنه الشهاب الرملي بأنه
يستبيح النفل لا الفرض
تزيلا له على أقل درجات
ما يقصده غالباً (أقول)
وقد يفرق بينهما بأن الصلاة
مشتركة بين الفرض
والنفل فصدقها على أحدهما
كصدقها على الآخر فملت
على أقل الدرجات بخلاف
الوضوء أو ما في معناه فان
المقصود منه رفع المانع
مطلقاً فعمل به وكان نيته
كنية استحباب النفل
والفرض معا وقد يجعل
العدول اليه دون نية
الاستباحة قرينة عليه
(قوله ولو توأماً اشكال الخ)
هذه علمت من قوله السابق
وعلى بعضهم منها تحقق
المقتضى فلو شك هل أحدث

(على الصحيح فيهما) اما لا اكتفاء بنية الاستباحة فبالقياس على التيمم وأما عدم الاكتفاء برفع
الحدث فلبقاء حدثه والثاني يصح فيهما والثالث لا يصح فيهما بل يشترطان يجمع بينهما ويندب
الجمع بينهما على الصحيح للخروج من خلاف من أوجب له تكون نية الرفع للحدث السابق ونية
الاستباحة ونحوها لللاحق وبذلك يرد ما قيل انه قد جمع في نيته بين مبطل وغيره وما قيل
من ان نية الاستباحة وحدها تفيد الرفع كنية رفع الحدث فالغرض يحصل بها واحد هو رد بان
الغرض الخروج من الخلاف وهو انما يحصل بما يؤدي المعنى مطابقة لا التزاما وذلك انما
يحصل بجمع النيتين وحكم نية دائمة الحدث فيما يستبيحه من الصلوات حكم التيمم حرفا بحرف
فان نوى استحبابه فرض استحبابه والا فلا ولو نوى الشك بعد وضوئه في حدثه محتاطا فبان
محدثا لم يجز للتردد في النية من غير ضرورة كالموقفى فائتة شاك في كونها عليه ثم تبين
انها عليه حيث لا تكفيه اما اذا لم يتبين حدثه فانه يجزئه للضرورة ولو نوى من شك في وضوئه
بعد حدثه أجزاء وان كان متردداً الان الاصل بقاء الحدث وقد فعل واجبا بل لو نوى فيها ان كان
محدثا فمن حدثه والا فتجديد يصح أيضا وان تذكر كذا نقله في المجموع عن البغوي وأقره (ومن
نوى) بوضوئه (تبردا) أو أمر يحصل من غير نية كتنظيف ولو في أثناء وضوئه (مع نية معتبرة)
بأن كان مستحضرا نية الوضوء عند نية نحو التبرد (جاز) وأجزأه ذلك (على الصحيح) لانه حاصل
وان لم ينو كالنوى بصلاته الفرض والنية للمسجد والثاني يضر لتشريكة بين قرينة وغيرها
ولو فقدت النية المعتبرة كان نوى شيئا من ذلك مع غفلة عن نية الوضوء لم يعتد بما فعله في تلك
الحالة وعليه اعادته دون استئناف طهارته وهل نية الاعتراف كنية التبرد في كونها تقطع حكم
ما قبلها أولا والمعتمد كارجح البلقيني عدم قطعها لكونها المصلحة الطهارة اذ تصون ماءها عن
لاستعمال لاسيما ونية الاعتراف مستلزمة تذكر نية رفع الحدث عند وجودها بخلاف نية

١٥ نية ل أولاً فتوضأ الخ (قوله شاك في كونها عليه) أي بخلاف ما لو قضى فائتة شك في انه هل صلاها أولا فانها

تصح لان صلاته ليست للاحتياط بل هي واجبة عليه كما يأتي (قوله فانه يجزئه) وفائدة الاجزاء عدم العقاب عليها وحصول ثوابها
وما يترتب على الصلاة من الدرجات في الآخرة بخلاف ما لو لم يتوضأ وكان في الواقع محدثا أو نسي الحدث وصلى ولم يتذكر فانه
لا عقاب عليه في الآخرة لعدم تقصيره ولكنه لا يثبت على صلاته مع الحدث في نفس الامر ولا ينال من الدرجات ما أعد للصلي
(قوله كان نوى شيئا من ذلك) أي ولو في أثناء وضوئه كما مر وقوله دون استئناف الخ أي بان كانت نية ما ذكر في أثناء وضوئه فلا
يحتاج لاعادة غسل ما قبل نية ذلك (قوله وعليه اعادته) أي بنية جديدة لبطلان النية الاولى بنية نحو التبرد (قوله ونية
الاعتراف مستلزمة) أي غالبا اه سم على حج وعبارته وقوله مستلزمة الخ لعله باعتبار الغالب والافيهن ان يقصد اخراج
الماء ليتطهر به خارج الاناء من غير ان يلاحظ نيته السابقة ولا انه طهر وجهه ولا أراد تطهيره خصوصاً بهذا الماء الذي
أخرجه فقد تصورت نية الاعتراف مع الغفلة عن النية انتهى هذا وقد يمنع ان تكون هذه نية اعتراف اذ حقيقتها الشرعية
اخراج الماء خارج الاناء بقصد التطهير ينال من أعضائه كما ذكره حج في الاعباب وعليه فهي مستلزمة لها اذا غلب

جميع الصفات لكن ذلك العرض انما هو عن الوصف المفقود الذي كان من شأنه الوجود كالربح في الماورد المنقطع الرائحة
وكالطعم في الملح الجلي لان كل وصف يدل عن تطيره من المائع وان لم يكن من شأنه وجوده فيه كاللون في المثالين المذكورين
لان ذلك الوصف لم يكن فيه وفقد حتى يقدو فرجعت عبارته الى قول العباب ولو خالط الماء القليل أو الكثير مائع طاهر
يوافق أوصافه أو خالط الماء القليل مستعمل ولم يبلغ به فلتين فرض وصف الخليط المفقود مخالطاً وسطاً في جميع الأوصاف
أنتهى فجعل الفرض للأوصاف الثلاثة بدلاً عن خصوص الوصف ألفه ودوا لم يتأت في الماء المستعمل مع ان فرض

(قوله اعتبار الباعث) وقال حج الأوجه كما بينته بأدلتها الواضحة في حاشية الإيضاح وغيرها أن صد العبادات يثاب عليه بقدره
وان انضم له غيره مما عدا الرياء ونحوه مساوياً أو راجحاً (قوله والأفلا) أي بان كان الأغلب باعث الدنيا أو استويا (قوله ندو
مستحاضة) كسائر (قوله كما يبطل به التيمم) وانما أبطلت الردة وضوء نحو المستحاضة والتيمم دون وضوء السليم لان تلك طهاره
ضرورة فتقدر بقدرها فلا ضرورة لبقائها مع الردة فبطلت بها ولا كذلك وضوء السليم (قوله مطلقاً) أي صاحب ضرورة
أم لا (قوله وضوء الرقاهية) هو وضوء السليم (قوله ولو نوى قطع وضوءه انقطعت نيته) وهل من قطعها ما لو عزم على الحدث
ولم يوجد منه فيه نظير وقياس ما صرحوا به في الصلاة من انه لو عزم على ان يأتي بمطل كالمسح الكثير لم تبطل الا بالشروع
فيه انما لا تنقطع هنا بمجرد العزم المذكور ولا يحتاج لإعادة ما غسله بعد العزم (قوله فيعيد الباقي) أي دون ما مضى (قوله
أو غيره) كسقاء نحو المستحاضة (قوله والأفلا) ظاهره وان احتاج الى ذلك كتفريغ نفسه لتحصيل الخشوع في الصلاة وعبار
حج ان كان لعذر اه وهي تقتضي حصول الثواب في هذه (قوله ويجري ذلك في الصلاة) أي فلا وبطلت صلاته لعذر بعد
ركعتين مثلاً أثيب عليهما ثواب الصلاة ١١٤ لا على مجرد القراءة والذكر بخلاف ما لو أحرم طان الطهارة فبان خلافه فلا

يثاب على الأفعال ويثاب
على القراءة والذكر (قوله
في الأصح) وصورة ذلك
انه نوى استباحة ذلك
كما قال نويت استباحة
القراءة أما لو نوى الوضوء
للقراءة فقال حج فيه انه
لا تبطل الا اذا نوى التعليق

نحو التنظف وحيث وقع تشريك بين عبادة وغيرها كما هنا فالذي ربحه ابن عبد السلام انه
لا ثواب له مطلقاً والمتعمد كما قاله الغزالي اعتبار الباعث فان كان الأغلب باعث الآخرة أثيب والا
فلا ويبطل بالردة وضوء نحو مستحاضة كما يبطل بها التيمم والنية مطلقاً بخلاف وضوء الرقاهية
ولو نوى قطع وضوءه انقطعت نيته فيعيد الباقي وحيث بطل وضوءه في أثناءه بحدث أو غيره
أثيب على ما مضى ان يبطل بغير اختياره والا فلا ويجري ذلك في الصلاة والصوم (أو) نوى
بوضوءه (ما يندب له وضوء كقراءة فلا) يجوز له ذلك أي لا يصح (في الأصح) لانه يستبيحه مع
الحدث لم يتضمن قصده قصد رفع الحدث وحل كتب علم شرعي وسماع حديث وفقه وغضب

وتبيح

أولاً بخلاف ما لو لم يقصده الا بعد ذكره الوضوء من أجل النية

حينئذ فلا يبطلها ما وقع بعد قال سم على منهج ويتردد النظر في حال الإطلاق والحاقه بالاول أي التعليق أقرب وفيه نظر اه
ولعل وجه النظر انه اذا قال نويت الوضوء حل على ما يقتضيه لفظه وهو رفع المنع من الصلاة ونحوها فذكر القراءة طارئ
بعده وهو لا يضر والتعليق انما يضر حيث قارن قصده اللفظ ونظير ذلك ما لو قال أنت طالق بلا قصد ثم ذكر استثناء أو شرطاً
فانه لغو جلاله صيغة على ما تقتضيه من التعييز ويمكن الجواب عنه بأن المقصود من النية الجزم بالاستباحة فذكر ما هو مباح
بعدها نحل للجزم بما فاشبهه ما لو قال نويت الوضوء ان شاء الله وأطلق (قوله لانه يستبيحه) يؤخذ منه أنه لو نوى الصبي استباح
مس المصحف لم يفسد عليه وضوءه لانه مباح له بغير وضوء وانما لو نواه لا لخصوص ذلك بان نوى الاستباحة مطلقاً صح
لانه كان يمنع من المس لغير حاجة التعلم فاشبهه ما لو نوى استباحة الصلاة أو الطواف (قوله وحل كتب علم شرعي) ينبغي ان مسها
كذلك لان العلة في استحباب الوضوء لجلها تعظيم العلم وهي موجودة في المس (قوله وسماع حديث) هو وان كان الوضوء له
سنة كالقراءة لكنه لا ثواب في مجرد قراءته وسماعها بل لا بد في حصول ذلك من قصد حفظ اللفظ وتعلم الأحكام وكذا الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم واتصال السند على ما نقله ابن العماد في كتاب المساجد عن الشيخ أبي اسحق في شرح اللع ورد به
على من قال بحصول الثواب مطلقاً بأنه لم يطلع على كلام الشيخ أبي اسحق وفي فتاوى حج خلافه ونصها بعد نقل كلام ابن العماد
وامستظهاره لكلام الشيخ أبي اسحق ونقل اقتناء بعضهم بالثواب مطلقاً هو الوجه عندي لان سماعها لا يخلو عن فائدة لو لم
يكن الا عود بركته صلى الله عليه وسلم على القارئ والسماع فلا ينافي ذلك قول بعضهم ان سماع الاذكار مباح لانه انتهى وما
استوجهه حج يوافق ظاهر إطلاق الشارح وله وجه وجيه

المسئلة في كلامه كاشارح ان المانع موافق في جميع الاوصاف ووجهه ما أثرنا اليه فيما هو ووجه تقدير الاوصاف الثلاثة ان الامر اذا آل الى التقدير مسلك فيه الاحتياط الا ترى ان وصف النجاسة المفقود يقدر بالاشد وان كان تأثيره أضعاف تأثير الوصف المفقود وحينئذ فليس في الشارح كالمباب وغيره تعرض لما اذا وقع في الماء ما يوافق في بعض أوصافه

(قوله وجل ميت ومسسه) عبارته في الاغسال السنونة بعد قول المصنف والغسل لغسل الميت مانصه وقوله ومن حمله أي أراد حمله ليكون على طهارة (قوله ونحو قصد) ومنه الجمامة (قوله لم يصح لتلاعبه) أي بخلاف ما لو نوى به الصلاة في وقت الكراهة فانه يصح والفرق ان صحة الصلاة لا تنجى مع النجاسة الغير المعفوعة عنها مطلقا وتجامع وقت الكراهة في الجملة كما في ذوات السبب مراه سم ويؤخذ من التعليل انه لو نوى ليصلي به في الاوقات المكروهة صلاة مكروهة لم يصح وهو ما استوجهه سم على حج لكن الذي في فتاوى الشارح خلافه وعبارته سئل عن شخص نوضا في وقت الكراهة ليصلي به صلاة لا سبب لها هل يصح وضوءه أم لا كالموتوضا ليصلي به في مكان نجس فأجاب بأن الظاهر في المقيس الصحة وفي المقيس عليه عدمها ويقرق بينهما بأنه عهد جوازها في الاوقات المكروهة ولا كذلك في المحل المتنجس اه بحر وفه ويؤخذ من التعليل انه لو نوى في رجب الوضوء ليصلي به العيد في رجب لم يصح أيضا لما ذكر (قوله زكاة ماله الغائب) أي بحمل لا يعد اخراجها في الموضع الذي أخرج فيه نقلا للزكاة (قوله والاولى اضيق) أي وأيضا فمسئلة الزكاة وردت في نيتيابين أمرين هكل منهما صح بتقدير وجوده وما هنارد فيه بين القراءة ١١٥ وهي غير معتد بتبينها على كل حال فضعت

نيتيه (قوله ونيتيه)
الاولى الحال (قوله لا تتفاء)
فعله (قضية انه لو نوى
الوضوء عند غسل الوجه
وغسل أعضائه غير رجليه
ثم نزل في الماء بعد غافلا عن
النية ارتفع حدثهما
لكون النزول من فعله
بخلاف ما لو أصابه مطر
أو صب الماء عليه غيره
فانه ان كان مستحضرا
لنية ارتفع حدثهما والا

وفي جميع كلام وجل ميت ومسسه ونحو قصد واستغرق ضحك وخوف وكل ما قيل انه ناقض فلا يصح الوضوء بنية شيء منها فان أراد الوضوء لذلك أي بنية مستبشرة كما أفنى به والدرجة الله تعالى والثاني يصح لانه قصد ان يكون ذلك الفعل على أكمل أحواله ولا يتم ذلك الا ان ارتفع حدثه وهم من كلامه ان ما لا يندبه الوضوء كدخول السوق ولبس الثوب وزيارة والد وصديق لا يجزئه قطعا وهو كذلك ولو نوى بوضوءه الصلاة لم يعمل بنجاسة غير مضمومة عنهما لم يصح لتلاعبه ولو نوى بوضوءه القراءة ان كفت والا فالصلاة لم تجزئه وفارق ما لو نوى بما أخرج زكاة ماله الغائب ان كان سالما والاقنع الحاضر فيان تألفا حيث يجزئه عنها بان الوضوء عبادة بدنية والزكاة مالية والاولى اضيق ولو انغمس بعض أعضائه من نوى الطهر بسطة في ماء أو غسلها فوضو ونيتيه عاز به فيهما لم يجزئه لا تتفاء فعله مع النية وقولهم ان فعله غير مشروط بحمول على ما اذا كان منذ ذكر النية ولو ألقاه غيره في نهر مكرها فتوى فيه رفع الحدث صح وضوءه (ويجب قرنهما بأول) غسل (الوجه) فأتقدم عليهما منه لا غوما فآرنا هو

فلا ثم ظاهر ما ذكرناه لو نزل الماء لغرض كزالة الماء على رجليه من الوحل أو قصد أن يقطع البحر ويخرج منه الى الجانب الآخر ارتفع حدثهما وينبغي خلافه لان نزوله لذلك الغرض يعد صارفا عن الحدث ومحل عدم اشتراط استحضار النية حيث لا صارف كما قاله سم على مذهب أي بأن قصد الغسل عن الحدث أو طاق قننيه له فانه يقع كثيرا (قوله ويجب قرنهما) بفرع ينبغي جواز اقتران النية بغسل شعر الوجه قبل غسل بشرته لان غسله أصلي لا بدل وفاقا لم رأي وعليه فالقطع الشعر قبل غسل الوجه لا يحتاج لتجديد النية أخذ من العسلة المذكورة اه بفرع قال هو ولا يكفي قرن النية بما يجب زيادته على غسل الوجه ليم غسله اذا بدأ به لتعمده للتبعية قال بخلاف قرنهما بالشعر في اللحية ولو اخرج عن حذوها قال في هذا الا ان يوجد ما يخالفه اه سم على مذهب ومنزل الشعر باطن اللحية الكثيفة فتكفي النية عند غسله وان لم يجب (قوله بأول غسل الوجه) أي لاجل الاعتداده كما يأتي لانه اذا غسل شيئا قبل النية حرم عليه ذلك لتعاطيه عبادة فاسدة ومحل غسل الوجه ما لم تعمه الجراحة فان عمته نوى عند غسل اليدين وعبارته حج تنبيهه الا وجهه فيمن سقط غسل وجهه فقط لعله ولا جبرة وجوب قرنهما بأول مغسول من اليد فان سقطتا أيضا فاز أس فالرجل ولا يكفي بنية التيمم لاستقلاله كالا يكفي نية الوضوء في محلها عن تيمم لخوا اليد كما هو ظاهر وكتب عليه سم قوله ولا يكفي بنية التيمم شيئا اننا ننقل في باب التيمم بازاء قوله نوى فرص التيمم لم يكف في الاصح عن شرح ان عباب مانصه قال الاسنوي لو كانت يده عليه فان نوى عند غسل وجهه رفع الحدث احتاج لنية أخرى عند التيمم لانه لم يندرج في النية الاولى اونية الامتباحة فلا وان عمت الجراحة

و يخالفه في بعض ابل كلامهما كغيرهما يفهم انه لا تقدر حيثئذ وهو ظاهر اذا من البعيد انه اذا وقع في الماء مع جلي مثلاً
بالي الطم ولم يغيره بطعمه الذي ليس له الا هو في الواقع ان يفرض له لو نأور يما تخالفوا كلامهم و أمثلتهم كالصرح في
خلاف ذلك وليس له وصف مفقود من شأنه لو حود حتى تقدر بده وليس المخالط الطاهر كالنجاسة فيما ذكره فيها الشهاب

وحده لم يحج عند غسل غيره الى نية أخرى غير نية التيمم انتهى وقوله أو نية الاستباحة فلا كقوله لم يحج الى آخره قياسهما
الا كتفاء بنية الاستباحة في التيمم عن النية عند أول مغسول من اليد هنا بخلاف قوله ولا يكتفي بنية التيمم لاستقلاله ونية
الوضوء اذا كانت نية الاستباحة عن نية التيمم ليد انتهى ويؤخذ مما ذكره سم من توجيهه الا كتفاء بنية الاستباحة من
صلاحيتها لكل من التيمم والوضوء انه لو نوى فرض التيمم للصلاة عند مسح الوجه لا يكتفي بذلك عن نية رفع الحدث عند
عسل اليدين (أقول) والا قرب ما قاله حج في شرح التهاج لما علل به من ان كلا طهارة مستقلة يشترط لصحة كل منهما ما لا
يشترط للآخرى ويرتد عليه من الاحكام ما لا يرتب على غيره (قوله وقيل يكفي قرنهما بسنة قبله) خرج به الاستبراء فلا
يكفي قرنهما به قطعاً (قوله لانها عند خلوها عن النية غير مثاب عليها) قضية هذا التمهيل سقوط الطلب بفعل السنن المتقدمة
بدون النية لكن لا ثواب له لكن نقل شيخنا ١١٦ الشوري عن مختصر الكفاية لابن النقيب ان السنة لا تحصل بدون النية

فلا يسقط الطلب بالغسل
المجرد عنهما (قوله غيرانه
يجب عليه الخ) أي فيما لو
كانت بغير نية الوجه وحده
وكذا لو كانت بنية الوجه
والمضمضة على ما نقل عن
شيخنا الشوري بالدوس
وفيه انه اذا جع في نيته بين
فرض وسنة مقصودة
بطلاً فالقياس في هذه
وجوب غسله ثانياً وعدم
الاعتداد بفاعله أولاً (قوله
في الحالة الاولى) هي قوله
سواء كانت بنية الوجه
والثانية هي قوله أم لا
(قوله وله تفريقها) أي

أوله فوجب إعادة ما غسل منه قبلها لان القاعدة انه يشترط اقتران النية بأول الواجبات
كالصلاة وغيرها من العبادات ما عدا الصوم فتصرف فيه المقارنة بل الشرط فيه تقدمها على
الفجر وأما اقترانها بما قبله من سننه الداخلة فيه ففيه خلاف ذكره بقوله (وقيل يكفي)
قرنها (بسنة قبله) لكونها من جملة الوضوء والاصح المنع لان القصد من العبادات أركانها
والسنن توابع أما الاستبراء فلا يكفي اقترانها به قطعاً وموضع الخلاف عند عز و بها قبل الوجه
فان بقيت الى غسله فهو أفضل ليثاب على سننه السابقة لانها عند خلوها عن النية غير مثاب
عليها بخلاف من نوى صوم تغل قبل الزوال حيث يثاب من أوله لان الصوم خصلة واحدة
لا يتبعض وأما الوضوء فافعال متفصلة والانقطاع فيها بعدواً يضاف لا ارتباط لصحة الوضوء
بسنة لصحته بدونها بخلاف بقية النهار ولو اقترنت النية بالمضمضة أو الاستنشاق وانغسل
معه جزء من الوجه أجزاء وان عزبت نيته بعده سواء أكان بنية الوجه وهو واضح أم لا
لوجود غسل جزء من الوجه مقترناً بالنية غيرانه يجب عليه إعادة غسل ذلك الجزء مع الوجه
كافي الرضة لوجود الصارف ولا تحسب له المضمضة ولا الاستنشاق في الحالة الاولى لعدم
تقدمهما على غسل الوجه كما قاله مجلي في المضمضة وجزم به في الباب والحالة الثانية
كالاولى كما هو ظاهر وعلم انه لا يجب استصحاب النية ذكرها الى تمامه (وله تفريقها)
أي النية (على أعضائه في الاصح) بأن ينوي عند كل عضو رفع الحدث عنه لانه يجوز

النية بسائر صورها المتقدمة أحداً من اطلاقه وهو ظاهر خلافاً لما يفهم من كلام حج حيث
قال وله تفريقها أي نية رفع الحدث والطهارة عنه لا غيرهما لعدم نصوره فيه وفي سم على المنهج (مؤخره) قال بعضهم ان
تفريق النية لا يتصور الا في رفع الحدث قال حج والطهارة عن الحدث وفيه نظرونيته انه يتصور في سائر الكيفيات كأن
ينوي عند غسل كل عضو غسله عن الوضوء أو عن أداء فرض الوضوء أو لاجل استباحة الصلاة أو نحو ذلك فليتامل آه وفيه
أيضاً على ابن حجر (مؤخره) اختلف فيما لو نوى عند كل عضو رفع الحدث وأطلق فهل يصح وتكون كل نية مؤكدة لما قبلها
أولا يصح لان كل نية تقطع النية السابقة عليها كالمو نوى الصلاة في اثنتائها فانه يكون فاعطاليتها وقد يتجبه الاول ويفرق
بأن الصلاة أضيق بدليل انه لا يصح تفريق نيتها بخلاف الوضوء ويفرق أيضاً بأن الصلاة لكونها هيئة واحدة اذا نوى
قطعها بطلت من أصلها والوضوء اذا نوى قطعه بطلت نيته دون ماضى منه فلا يبطل (قوله على أعضائه في الاصح) قال حج
وظاهر ان خلاف التفريق يأتي في الغسل وقد يشكك ما هنا بالطواف فانه لا يجوز تفريق النية فيه مع جواز تفريقه
كالوضوء وقول الزركشي يجوز التقرب بطوئة واحدة ضعيف وقد يجاب بأنهم ألحقوا الطواف في هذا الصلاة لانه أكثر
شبهاً بها من غيرها

ابن حجر من انها اذا واقفت في بعض الاوصاف وخالفت في بعضها انما تقدر في الاوصاف الموافقة اذا لم تغير بالمخالفة للفرق الظاهر وهو غلط امر النجاسة ومن ثم لم يذ كر هو نظيره هنا قائل ذلك فانه مهم وبه يتدفع ما عترض به على الشارح من دعوى التناقض في كلامه نعم تأخير قوله ومعلوم الى آخره مما انفصله عن الروايات يوهم جريانه فيه وهو غير مراد (قوله

(قوله كنيته عند وجهه) أي كمال نوى رفع الحدث وأطلق لأن نيته تتعلق بالجميع (قوله يحل أعضاء الوضوء خاصة لا جميع البدن) وفائدة الخلاف تطهر في الإيمان فيما لو حلف أنه لا حدث يظهره مثلاً فان قلنا الحدث الأصغر يحل جميع البدن حلت أو أعضاء الوضوء فقط لم يحل (قوله بالاجماع للآية) أي الاجماع المستند للآية وانما لم يستدل بالآية لان دلالة الاجماع أقوى لا تنفاء الاحتمالات عنه لكن سيأتى في نظيره في اليدين أنه قال للآية والاجماع (قوله وجب غسلهما) أي حيث كانا أصليين أو أصلي وزائد واشتبه أو تميز وكان على سمع الأصلي كما يفيد الاستدراك الآتى وقوله أو رأسان ينبغي ان يحل الا كفاً بأحدهما اذا كانا أصليين فان كان أحدهما زائدا واشتبه فلا بد من مسح جزء من كل منهما أو تميز وجب مسح جزء من الأصلي ولا يكفي مسح غيره اهـ ثم رأيت في الزيادة مانصه قوله ولو خلق له وجهان وجب غسلهما الخ أي اذا كانا أصليين أو أحدهما أصلياً والاخر زائد واشتبه الأصلي أما اذا تميز الأصلي من الزائد ١٧ فيجب غسل الأصلي دون الزائد ما لم يكن على سمته والاوجب

يكن على سمته والاوجب غسله أيضاً ويجرى هذا التفصيل في الرأسين فيقال ان كانا أصليين اكتفى بمسح بعض أحدهما وان كان أحدهما أصلياً والاخر زائدا واشتبه الزائد بالأصلي فيستعين مسح بعض كل منهما وان تميز الأصلي تعين مسح بعض الأصلي وهل يكفي مسح بعض الزائد فقط محل نظره وهذا كله بحسب الفهم نبه عليه شيخنا الطنستائي قياساً على اليدين والرجلين انتهى قلت

تفريق أفعاله فكذلك تفريق النية على أفعاله والثاني لا كما يجوز تفريق النية في الصلاة على أجزائها ولا فرق في جواز تفريقها بين ان يضم اليها نحو نية تبرداً ولا كما أفهمه كلام الحاوي وأكثروا وعه ولا بين ان ينبغي غير ذلك العضو كان ينوي عند غسل وجهه رفع الحدث عنه لا عن غيره أم لا والاوجه انه لو نوى عند غسل وجهه رفع الحدث عنه وعند غسل اليدين رفع الحدث ولم يقل عنهما كفاً ذلك ولم يخرج الى النية عند مسح رأسه وغسل رجليه اذ نيته عند يديه الا أن كنيته عند وجهه وهل يقطع لنية نوم ممكن وجهان أو وجهها عدمه وان طال والحدث الأصغر يحل أعضاء الوضوء خاصة لا جميع البدن ويرفع حدث كل عضو بغسله مع بقاء منع ما يحرم على المحدث الى تمامه (الثاني) من الفروض (غسل) ظاهر (وجهه) بالاجماع للآية والمراد بالغسل في هذا الباب الاتصال ولو خلق له وجهان وجب غسلهما للحصول المواجهة بهما أو رأسان كفى مسح بعض أحدهما نعم لو كان له وجه من جهة قبله وآخر من جهة دبره وجب غسل الاول فقط كما أفق به والدرجة الله تعالى (وهو) طولاً (وما بين منابت شعر رأسه غالباً) تحت (منتهى لحية) بفتح اللام وهما العظمان اللذان تثبت عليهما الاسنان السفلى (وما بين أذنيه) أي عرضاً للحصول المواجهة بكل ذلك بخلاف باطن القدم والاثف والعين فلا يجب غسلهما بل ولا يستحب غسل باطن العين على ان بعضهم

الاقرب عدم الاكتفاء لانه لا ضرورة الى لا كفاً به مع وجود الأصلي وقوله اذا كانا أصليين أي وكيفيه قرن النية بأحدهما اذا كانا أصليين فقط وما تقدم غسله على النية يجب اعادته كما لم يحرم في وجه واحد وفي حواشي شرح البهجة انه لا بد من النية عند كل منهما وان سم توقف فيه أقول والاقرب ما قاله سم فلو كان أحدهما زائدا واشتبه فلا بد من النية عند كل منهما أو تميز الزائد وكان سمع الأصلي وجب قرنهما بالأصلي دون الزائد وان وجب غسله اهـ هذا وينبغي ان يكتفى في غسلهما عند الاشتباه بماء واحد حتى لو غسل أحد لوجهين بماء ثم غسل به الثاني اكتفى به لانه ان كان الأصلي هو الاول والثاني باعتبار نفس الامر لا يجب غسله فلا يضر كون غسله بماء ثم غسل به الثاني وان كان الأصلي هو الثاني فغسل الاول لم يرفع حدثاً لا تنفاء الاصاله عن المغسول فاذا غسل به الثاني ارتفع حدثه ويحتمل عدم الاكتفاء بذلك لانه لما وجب غسل كل تزل منزلة الأصلي فليراجع (قوله وجب غسل الاول فقط) ظاهره وان كان الاحساس بالذي من جهة الدبر وقياس ما مر في أسباب الحدث من ان العاملة من الكفين هي الأصلية انما به الاحساس منهما هو الأصلي ونقل شيخنا الشوري في حواشي المنهج ما يوافق ما ذكرناه عن خط الشارح رحمه الله تعالى (قوله وما بين أذنيه) أي وتبينهما قال في القاموس الوتد ويحرك وككتف ما غرز في الارض أو الحائط من خشب وما كان في العروض على ثلاثة أحرف كعلي والهيئة النازحة في مقدم الاذن انتهى ثم قال في المعتل وفي الحديث هنية مصغرة هنة أصلها هنة أي شيء يسير ويروى هنية بأبدال الياء هاء انتهى في تنبيهه بوضع السؤال في الدرس مما لو تأخرت

كلون العصور) أي الأسود أو الأحمر مثلا لا الأبيض لأن الفرض أن فرضه مخالف للآلة في اللون خلافا لما في حاشية شيبنا (قوله كذا قاله ابن أبي عسرون الخ) الذي في شرح البهجة لشيخ الإسلام زكريا بعد ما مر نقله عن ابن أبي عسرون أن ابن أبي عسرون إنما اعتبر وصف الخليط المفقود وعبارة الشرح المذكور كلون العصور وطعم الرمان وريح اللادن فلا يقدر بالاشد إلى أن قال واعتبر الروابي الأشبه بالخليط وابن أبي عسرون صفة الخليط المفقودة وهذا لا يمكن في المستعمل انتهى (قوله وله استعمال كله الخ) فيه تشتت الضمائر والضمير في كله لمجموع الماء والمخاط وفيه خصوص المخاط وفيه وما بعده

أذناه خلفه بأن صار ناقريتين من القفا هل يجب غسل ما بينهما قياسا على المرفق أم لا ويمتد به من المعتدل من غالب أمثاله ويجب عنه بأنه ينبغي أن لا يجب غسل ما زاد على ما يكون غاية للوجه من معتدل الخلق من أمثاله وينشق بين هذا وبين ما لو خلق مرفقه فوق المعتاد بأن المرفق جزء من اليد وقد علق الغسل بها في الآية مع المرفق وفي الوجه أمر بغسل ما يسمى وجهها وهو ما تقع به المواجهة والاذن إنما جعلت علامة على حد فادخلت قريبة من القفا فبينها وبين الوجه لا يقع به المواجهة فلم تشمل الآية والعلامة ليست قطعية حتى يرجع إليها وإن خالفت العادة وبقي ما لو تقدمت أذناه قريباً من العينين مثلاً هل يجب غسلهما أم لا ١١٨ فيه نظر ويجب عنه أيضاً بأن الظاهر أنه يجب غسلهما ويعتبر محلها الأصلي

بغالب الناس (قوله وجب غسله) أي حيث لم يحش منه ضرر إتيان التيمم والا فينبغي أن يصل على حاله ويعيد (قوله ويجب غسل موفى العين) قال في المصباح موفى العين بهمة ساكنة ويجوز التخصيف مؤخرها ثم قال وجهه أما أن يسكون الميم مثل قفل وأقال ويجوز القلب فيقال آماق مثل أبور وآبار (قوله فان كان عليه نحو رماص) عبارة المختار الرماص بفتحين ومع يجمع في الموق فان سال فهو غص وان جدد فهو رماص وقد

صرح بكرهته لضرره نعم ان تجس باطنها وجب غسله وبقر بفظ النجاسة بدليل ازالتها عن الشهيد حيث كانت غير دم السم اذ وجب غسل موفى العين قطعاً فان كان عليه نحو رماص يمنع وصول الماء إلى المحل الواجب وجب ازالتها وغسل ما تحتها وقوله غالباً ايضاح لبيان اخراج الصلع وادخال الغم اذ التعبير بالنبات كاف في ذلك فبها لان موضع الصلع منبت شعر الرأس وان انحصر الشعر عنه لسبب الوجهة ليست منبته وان نبت عليها الشعر ولهذا قال الامام أنه لا حاجة اليه اما موضع الغم فداخل كما ذكره بقوله (فنه) أي من الوجه (موضع الغم) وهو الشعر النبات على الوجهة أو بعضها لحصول المواجهة به والعمم مأخوذ من غم الشيء اذا ستره ومنه غم الهلال ويقال رجل أعغم وامرأه غمء والعرب تدم به وتعدح بالترع اد الغم يدل على البلادة والجبن والجل والتزع بضد ذلك قال القائل

فلا تنسكني ان فرق الله بيننا * أعغم القفا والوجه ليس بآترعا

ومنتهى اللحيين من الوجه كما تقرروا وان لم تشمل عبارة المصنف (وكذا التخصيف في الاصح) أي موضعه وهو بالذال المجمة ما نبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والترعة لمخاذه يياض الوجهة سمى بذلك لان النساء والاشراؤ يحذفون الشعر عنه ليتسع الوجه والثاني انه من الرأس وسأيت ترجيعه وضابطه كما قاله الامام وجرمه المصنف في دقائقه ان تضع طرف خيط على رأس الاذن والطرف الثاني على أعلى الجهة ويفرض هذا الخيط مستقيماً فيأترل عنه إلى جانب الوجه فهو موضع التخصيف (لا الترعان) بفتح الزاي ويجوز اسكانها (وهما يياضان

بكتنفان

رمصت عينه من باب طرب اه نقول الشارح رماص بالالف لعله لغة أخرى (قوله منبت)

بفتح السين والموحدة وفتحها اه مصباح وعبارة القاموس والمنبت كمنبت موضع أي النبات شاذ والقياس بقعد اه أي لانه من ينبت بالضم وما كان كذلك فصدره على مفعول بالفتح (قوله لا حاجة اليه) أي إلى قوله غالباً (قوله ومنه غم الهلال) أي بالبناء للفعول قال في المصباح غم عليه الخبر بالبناء للفعول خفي وغم الهلال بالبناء للفعول ستر بضم أو غيره (قوله ان فرق الله) نسبة الدهر (قوله وان لم تشمل عبارة المصنف) أي بناء على الظاهر والافني حج عن الرافعي ان المنتهى قد يراد به ما يليه من جهة الحنك إلى آخره قال وبه يندفع الاعتراض على المتن (قوله لان النساء والاشراؤ يحذفون الشعر) قال في المصباح حذفه حذفاً من باب ضرب وحذف الشيء حذفاً أيضاً أسقطه ومنه يقال حذف من شعره ومن ذنب الدابة اذا قصر منه وحذف بالتثنية مبالغة وكل شيء أخذت من نواحيه حتى سويته فقد حذفته تحذيفاً (قوله على رأس الاذن) المراد برأس الاذن الجزء المحاذي لأعلى العذار قريباً من الوتد وليس المراد به أعلى الاذن من جهة الرأس لانه ليس محاذياً للبدا العذار (قوله إلى جانب الوجه) أي حد الوجه وحده ابتداء العذار وما يليه

لخصوص الماء (قوله ان تهين) أي بان لم يجده غيره و يشترط أيضا أن لا تزيد قيمة المائع على ثمن ماء الطهارة هناك فهذا الاشتراط قيد زائد على التعين المذكور لا تفسير به سلافا لما وقع في حاشية شيخنا (قوله وهو قليل) أي مع قطع النظر عن المخالط (قوله ما يمكن صون المائعة) أي وليس منقدا من الماء بقربه ما يأتي في الملح المائي (قوله لتعذر صون الماء عنه الخ) علل المحقق الجلال بدل هذا هنا بقوله لقلته وعلل ما سيأتي من المتعاطفات الثلاثة بقوله لتعذر صون الماء عما ذكر فاشار إلى ان ما هنا محترز قول المصنف تغير ايجاع اطلاق اسم الماء أي لكثرة وان المتعاطفات الثلاثة لا تية محترز قوله يستغنى عنه وان

(قوله من أعلى الجبين) أي بان يعتبر ابتداء الناصية من أعلى الجبين من الجانبين قيد دخل فيه ما فوق الجبهة وما يقابل الجبينين إلى أعلى الرأس وفي حج الجبينان جانباً الجبهة (قوله متصلان بالعدارين) عبارة حج وهما المتصلان بالعدارين من فوق وتدل الأذنين (قوله من أوجب غسلها) أي وان لم يذكر هذا الخلاف هنا (قوله اذا ما لا يتم الواجب إلا به الخ) يؤخذ منه انه لو أحبره معصوم بجده لا يجب غسل زائد عليه وهو واضح لانه لم يجب لذاته وانما وجب لتحقيق غسل الواجب (قوله بالجدع) بالدال المهملة كما في المصباح ذكره في باب الجيم مع الدال المهملة (قوله لو اتخذ له أنفا ١١٩ من ذهب وجب غسله الخ) صريح في أنه

يجب غسل جميعه وقال حج
انما يجب غسل ما في محل
الالتصام لانه البذل دون
ما زاد عليه بغيره يقطع
أنفه فانخذ أنفا من ذهب
فان التهم وجب غسله وصار
له حكم أجزاء الوجه من
(قوله كالاصلي) وينبغي
أن لا ينقض مسه لانه
ليس من البشرة وان
أعطى حكمها وانه يكفي
قرن النية بغسله لانه
صار له حكم الوجه وفاقا لم
أه سم على منهج بغيره
قالوا يجب غسل ما ظهر
يقطع شفة أو أنف المراد
ما ظهر من محل القطع
لما كان مستترا بالقطوع
فلا يجب غسل ما ظهر بقطع
الشفة من لحم الاسنان
وكذا لا يجب غسل ما ظهر

بكتفان الناصية) فليست من الوجه لانها في حد تدوير الرأس والناصية مقدم الرأس من أعلى الجبين (قلت صحح الجمهور ان موضع التخصيف من الرأس والله أعلم) لاتصال الشعر به فلا يصير وجهها بفعل بعض الناس ومن الرأس أيضا الصدغان لدخولهما في تدويره وهما فوق الأذنين متصلان بالعدارين ويسن غسل موضع الصلع والتخفيف والتزعين والصدغين مع الوجه خروجاً من خلاف من أوجب غسلها ولا بد من غسل جزء من الرأس ومن تحت الحنك ومن الأذنين وجزء فوق السدين والرجلين اذا ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ومن الوجه ما بين العذار والأذن من البياض لكونه داخل في حده ومآطه من جرة الشفتين ومن الأنف بالجدع حتى لو اتخذ له أنفا من ذهب وجب غسله كما أتى به الوالدرجة الله تعالى لانه وجب عليه غسل مظهر من أنفه بالقطع وقد نزل العذر فصار الأنف المذكور في حقه كالاصلي (ويجب غسل كل هذب) وهو بضم الهاء مع سكون الدال المهملة وضمها وبفتحها مامعا الشعر الثابت على العين (وما يجب) جمعه حواجب وما يجب الامير جمعه حجاب سمي بذلك لانه يجب عن العين شعاع الشمس (وعذار) وهو يذال محجة الشعر الثابت المحاذي للأذن بين الصدغ والعارض أول ما ينبت للامر دغاليا (وشارب) وهو الشعر الثابت على الشفة العليا (وخد) أي الشعر الثابت عليه وهو من زيادته على المحرر (وعنفقة) وهو الشعر الثابت على الشفة السفلى (شعرا وبشرا) أي ظاهر أو باطنا وان كان كثيفا لندرة كثافته فألحق بالغالب وقوله شعرا وبشرا أورد عليه انه كان ينبغي ان يسقط شعرا ويقول وبشرتها أي بشرة جميع ذلك فقوله شعرا تكرار فاعلم تقدم اسم لها لئلا يفتروا وقوله بشر غير صالح لفسيه ما تقدم وأوجب بأنه ذكر الخد أيضا فنص على شعره كما نص على بشرة ما ذكره من الشعر (وقيل لا يجب) غسل (باطن عنفقة كثيفة) بالثلاثة ولا بشرتها كاللحية وفي ثالث يجب ان لم تتصل باللحية (واللحية) من الرجل (ان خفت كهذب) يجب غسل ظاهرها وباطنها (والا) بألف مكثفت (فليغسل ظاهرها)

بقطع الأنف عما كان تحته وان صار بارزا من كشافها فاقا لما أتى به شيخنا حج وعلاه بأنه كان لا يجب غسله قبل القطع والاصل عدم الوجوب وبقاء الامر على ما كان انتهى سم على منهج وهو مستفاد من قول الشارح السابق بخلاف باطن الأنف والضم والعين (قوله ويجب غسل كل هذب) ذكره ذاتا وطنة لما فيه من الخلاف والافهم مستفاد من قوله السابق الاناني غسل الوجه الخ لان هذه أجزاء الوجه (قوله الثابت على العين) خرج به الثابت في العين فلا يجب غسله وان طال جدا (قوله الصدغ) قال حج والصدغان هما المتصلان بالعدارين من فوق انتهى (قوله فألحق بالغالب) أي وهو الشعر الخفيف (قوله جميع ذلك) أي المذكور ولو قال ذلك لكان أوضح (قوله وفي ثالث يجب ان لم يتصل باللحية) وقيل لا يجب غسل باطن الكثيف في الجميع لان كثافته مانعة من رؤية باطنه فلا تقع به المواجهة انتهى محلي

الجميع من الظهور المساوي للطلق ماصداً أو ماصنعاً الشارح هنا فانه يوجههم أن ماسياً في المتعاطفات الثلاثة غير ظهور ولا مطلق وإنما الحق فيهما في الحكم ويلزم عليه أن المصنف أهل محترز بعض القيود ويناقض قوله نفسه فيما مر عقب قول المصنف ما يقع عليه اسم ما بلا قيد فشميل المتغير كثيراً لا يضر كطين وطحلب وبعجا وراذل أهل اللسان لا يمنعون من

(قوله ولا يجب غسل باطنها) قد يقال لم اكتب بغسل ظاهر المصنف الخارج من غير اللحية والعارض مع عدم الاكتفاء بذلك في أصله الذي في حد الوجه وان كان كثيفاً إلا أن يجاب بأنه لما خرج عن الوجه الذي هو مناط الوجوب انحط أمره فسو مح فيه فلي تأمل اه سم على منهج قات قوله في أصله الخ صريح هذا الكلام أن الحاجب مثلاً إذا طال شعره وخرج عن حد الوجه وكثف فالتقدير الخارج يجب غسل ظاهره دون باطنه وما دخل منه في حد الوجه يجب غسل ظاهره وباطنه فليراجع فعله غير مراد وان المراد انه اذا كان في حد الوجه ولم يخرج منه شيء وجب غسل ظاهره وباطنه واذا خرج وجب غسل ظاهره المكثف سواء كان المغسول في حد الوجه أو خارجه مشقة اتصال الماء إلى باطن ما في حد الوجه دون ما خرج فلما كان في التجزئة مشقة اكتفى بغسل الظاهر من الجميع وقد صرح بذلك قول الشارح الآتي فان خرجت عن حد الوجه (قوله وكانت لحيته كثرة) قال بعضهم وينبغي أن يقال كانت لحيته صلى الله عليه وسلم جليظة عظيمة ولا يقال كثرة ولا كثيفة (قوله والاصح أن الشعر أصل لا يدل) أي ومن ثم يجوز قرن النية به وبباطنه وان لم يجب غسله كما قدمناه (قوله ان لم يخرج عن حده) أي بأن كانت لومدت في جهة استرساله ١٢٠ لا تجاوز ما يجب غسله والخارجة هي ما جاوزت ذلك كذا قيل واستشكل

ذلك بأنه يقتضي أن تكون اللحية خارجة عن حد الوجه دائماً مع انهم فصلوا فيها بين الخارجة عن حده والداخلية فيه انتهى ثم رأيت في سم على منهج مانصه المراد بخروج الشعر عن حد الوجه ان يلتوى عن اعتدال إلى تحت أو نحو ذلك وأما ما طال إلى جهة استقبال الوجه فكأنه في حد الوجه فله حكم ما في

ولا يجب غسل باطنها وهو منابتها لا به صلى الله عليه وسلم غرف غرفة واحدة لوجهه وكانت لحيته كثرة والغرفة الواحدة لا تصل إلى باطن ذلك غالباً ولما في غسل باطنها من المشقة والاصح أن الشعر أصل لا يدل وحاصل ذلك أن شعور الوجه ان لم يخرج عن حده فاما ان تكون نادرة الكثافة كالحديد والشارب والعنفة ولحية المرأة والخشي فيجب غسلها ظاهراً وباطناً خفت أو كثفت أو غير نادرة الكثافة وهي لحية الرجل وعارضاه فان خفت بان ترى البشرة من تحتها في مجلس التعاطب وجب غسل ظاهرها وباطنها فان كثفت وجب غسل ظاهرها فقط فان خفت بعضها وكثفت بعضها فكل حكمه ان تميز فان لم تميز وجب غسل الجميع فان خرجت عن حد الوجه وكانت كثيفة وجب غسل ظاهرها فقط وان كانت نادرة الكثافة وان خفت وجب غسل ظاهرها وباطنها ووقع لبعضهم في هذا المقام ما يخالف ما تقرقوا حذره قال ابن العماد المراد بعدم التمييز عدم امكان افراده بالغسل والا فهو متميز في نفسه ويجب غسل سبعة نبتت في الوجه وان خرجت عن حده

لحصول

حد الوجه انتهى وهو أيضاً لا يعلم منه الفرق بين ما في حد الوجه من اللحية وبين ما خرج عنه وقال ابن حجر الخارج من اللحية عن حد الوجه هو الذي اذا مخرج بالمد عن جهة نزوله إلى أن قال ويحتمل ضبطه بأن يخرج عن تدويره بأن طال على خلاف الغالب اه قات هذا الاحتمال ضعيف وعبارة الشيخ عميرة في الحاشية الكبرى في تنبيهه لو كان الشعر في حد الوجه ولكنه طويل متجدد بحيث لو مخرج فهل للزائد منه حكم الخارج كما هو قضية تطيره من شعور الرأس هو محتمل (قوله ظاهرها وباطنها) وفي شرح البهجة وداخلا قال سم في حواشيه هل المراد بباطن اللحية الوجه الذي يلي الصدر منها وبداخلها خلال الشعر ومنابتها أو المراد بباطنها البشرة تحت شعرها وبداخلها خلال شعرها فيه تطور الوجه هو الاول لوقوع الباطن في مقابلة الظاهر والداخل المتناهل خلال الشعر ومنابته وذلك قرينة على أنه أريد به ما عدا جميع ذلك انتهى وهذا التردد نشأ من جمعه في شرح البهجة بين الداخل والباطن أما من اقتصر كالشارح هنا على الباطن فيراد به ما يلي الصدر من اللحية وما يبر الشعر (قوله وعارضه) وهما ما انحط من العذار إلى اللحية (قوله ظاهرها وباطنها) لكن ينبغي اذا كانت خفيفة وفاقا يجب غسل باطنها أن لا يكون منه باطن الشعر النابت على آخر منتهى اللحيين بحيث يكون ذلك الباطن مساوياً بالأسفل منتهى اللحيين لأنه لا يزيد عليه تأمل انتهى سم على منهج (قوله وجب غسل ظاهرها) أي سواء كانت من رجل أو أنثى أو خنثى (قوله وان كانت نادرة الكثافة) هو غاية (قوله ووقع لبعضهم) هو شيخ الاسلام في شرح المنهج (قوله عدم امكان افراده) أي بان عير افراده بالغسل فليس المراد بالامكان ما قابل الاستحالة

أيقاع اسم الماء المطلق عليه فعل الخ (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم) كان ينبغي العطف في هذا (قوله في الأرض أو مصنوعا فيها) يخرج ما كان خلقيا في غير الأرض وما كان مصنوعا فيه مطلقا فلم أنه ليس مما في المقر أو الممر تغير الماء الذي يوضع في الحرار التي كان فيه انجوع سئل أوليها وان ما ذكره هنا لا يناقض ما سياتي له في التعبير بالقطران الذي تدهن به العرب بل

(قوله كالذوابة) بالدال المجهمة (قوله أو قدرهما) لعل المراد قدرهما من المعتدل من غالب أمثاله أخذه ما ذكره في الكعبين (قوله وأسبغ الوضوء) أي غم (قوله حتى شرع) أي دخل (قوله أو على حقيقتها) أي أن قلنا اليد للتركيب على ما يأتي (قوله بناء على ما يأتي) أي من أنها أي الغاية لا فادتها الخ (قوله أو اسقاط ما وراءها) وذلك بان يجعل التقدير هنا اغسلوا أيديكم من الأصابع واطركوها من أعلاها إلى المرافق والدليل على أن المراد الغسل من الأصابع الحمل على ما هو الغالب في غسل الأيدي أنه من الأصابع ومن لازمه أن يكون الترك من الأعلى وبين ذلك فعله صلى الله عليه وسلم كما يفهم من قوله حتى أشرع الخ (قوله وضابطه) حاصل هذا الضابط يرجع إلى أن الغاية أن كانت من جنس المغياد دخلت فيه الأبقريئة تقتضي خروجها كما يأتي في قراءة القرآن إلى سورة كذا من خروج السورة أن دلت القرينة على ١٢١ خروجها والاقتداح وان لم تكن

من جنسه لا تدخل إلا بقرينة تدل على الدخول وفي شرح البهجة الكبير ما يفيد أن هذا القول مرجوح وإن الراجح عدم دخولها مطلقا الأبقريئة وعلى الأول لو قدر أن يقرأ القرآن إلى سورة الكهف مثلا أو استأجره آخر على قراءته إليها وجب قراءتها أيضا ما لم تدل قرينة على إخراجها وعلى كلام شرح البهجة وكلام ابن هشام في المغني لا تدخل السورة (قوله أفادت الثانية) هو قوله أو اسقاط ما وراءها والأول هو قوله لا فادتها الحكم إليها (قوله فالليل في الصوم

لحصول المواجهة بها) وفي قول لا يجب غسل خارج عن (الوجه) ظهر وجهه عن محل الفرض كالذوابة من الرأس والأصبع الوجوب لحصول المواجهة به (الثالث) من الفروض (غسل يديه) الآية والاجماع (مع مرفقيه) بكسر الميم وفتح الفاء أفصح من عكسه أو قدرهما من فادتهما كما في الباب لما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه توضأ فغسل وجهه وأسبغ الوضوء ثم غسل يديه اليمنى حتى أشرع في العضد ثم اليسرى كذلك إلى آخره ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وأقوله تعالى وأيديكم إلى المرافق فإن إلى معنى مع أن قلنا أن اليد إلى الكوع فقط أذ لم يقل أحسب بغسل الكوعين والمرفقين دون ما بينهما أو على حقيقتها واستفيد دخول المرافق من فعله صلى الله عليه وسلم والاجماع ومن كون الغاية في الإسقاط بناء على ما يأتي لا فادتها مدام الحكم إليها أو اسقاط ما وراءها وضابطه أن اللفظ أن تناول محلها الولاذ كرها أفادت الثاني والأفادت الأول فالليل في الصوم منه بخلاف اليد ما فادتها من أنه في لصدة فادتها على العضو إلى الكف لفة فكان ذكر الغاية إسقاطا لما وراء المرافق فدخول المرفق ويدفع ما تقتضيه الضابط من نحو قراءة القرآن إلى سورة كذا يمنع خروج السورة عن المقروء الأبقريئة ويجوز جعل اليد التي هي حقيقة إلى المنكب أو الكوع مجازا إلى المرفق مع جعل إلى غاية للغسل داخله في المغياب قرنتي الاجماع والاحتياط للعبادة وكذا يقال في وأرجلكم إلى الكعبين (فان قطع بعضه) أي بعض ما يجب غسله (وجب) غسل (ما بقي) لخبر إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ولأن الميسور لا يسقط بالمعسور (أو) قطع (من مرفقه) بأن سئل عظم ذراعه وبقي العظامان المسميان برأس العضد (فرأس) أي فيجب غسل رأس (عظم العضد

١٦ نهاية ل منه) أي من الأول (قوله فان قطع بعضه الخ) يفرع عن لو قطعت يده ثم الصقها في حرارة الدم فإن التجمت بحيث صار يخشى محذور تجمعت عليه قطعها ويجب غسلها والأفلام رسم على منهج يفرع آخر لو كان فاقد اليدين أو أحدهما فغسل بعد الوجه ما يجب غسله منهما إن كان ثم ما يجب غسله ثم مسح الرأس وغم وضوءه ثم نبت له يدان بدل المفقودتين فهل يجب غسلهما الآن وبعد ما بعدهما من الرأس والرجلين أولا فيه نظروا والذي يظهر الثاني لأنه لم يخاطب بغسلهما حين الوضوء لفقدهما فمسحه للرأس وقع معهما معتمدا به فلا يبطل ما عرض من نيات اليدين وكالو غسل وجهه أو مسح رأسه ثم نبت له شعر فيهما حيث لا يجب غسله ولا مسحه (قوله عظم العضد) العضد ما بين المرفق إلى الكتف وفيها خمس لغات وزان رجل وبضمتين في لغة الجاز وقرأ بها الحسن في قوله تعالى وما كنت متخذ المضلين عضدا ومثال كبد في لغة بني أسد ومثال فلس في لغة تميم وبكر والخامسة مثال قفل قال أبو زيد أهل تهامة يؤثثون العضد وينوتهم يذكرون والجمع أعضاء وأعضاء مثل أفلس وأقال اه مصباح

هو جار فيه على قاعدته خلا فالما وقع في حاشية شيخنا فيها (قوله لا ابتك الحينية) ليس من هذا الباب ما يقع من الاوساخ
المنفصلة من أرجل الناس من غسلها في الفساقى لما وقع في حاشية شيخنا وانما ذاك من باب ما لا يستغنى الماء عنه غير

(قوله من شعروا كثف) ظاهره وان طال وخرج عن المحاذات مر سم على بهجة وقضية اطلاقه انه يجب غسل ظاهره وباطنه لكن قال سم على منهج وفاق مر على انه يكفي غسل ظاهر الخارج الكثيف من اليدين اه واطلاق الشارح يوافق ما في حاشية البهجة وهو ظاهر عملا باطلاقه (قوله نعم ان كان له اغور) اي الثقب والشق في فروجهم لو دخلت شوكة اصبغته مثلا وصار رأسها ظاهرا غير مستورا فان كانت بحيث لو قلعت بقي موضعها مجوفا ويجب قلعها ولا يصح غسل اليد مع بقائها وان كان بحيث لو قلعت لا يبقى موضعها مجوفا بل يلتحم وينطبق لم يجب قلعها وصدق غسل اليد مع وجودها لعدم ظهورها انتهى قب ومنه على منهج نقله عن مر ١٢٢ وعبارة ج عطف على ما يجب غسله وحل شوكة لم تنص في الباطن حتى استثرت

والاصح الوضوء وكذا
الصلاة على الوجه اذا
لاحكم لما في الباطن انتهى
وظاهره انه متى كان بعض
الشوكة ظاهرا اشترط
قلعها مطلقا (قوله فبلغ
لكشطها العنق الخ) أى
وان لم يلتصق به كما يفهم من
قوله ثم تدلت (قوله بخلاف
عكسه) أى فيجب غسله
وعليه فالعبرة في المنكشط
بما انتهى اليه النقل لا بما
منه التقلع (قوله مع
وقوع الاسم عليها) وبهذا
فارق الجلدة المتدلية من
غير محل الفرض والسلعة
والشعرة (قوله وحب
غسل المتدلى مطلقا) أى
ظاهر او باطنا طال أو قصر
(قوله وحب غسل مظهر)
أى وأما ما بعده وعاية
للترتيب (قوله بخلاف

على المشهور) لكونه من المرفق تفريعا على انه اسم لمجموع العظمين والابرة وهو الاصح
والثاني فرعه على انه طرف عظم الساعد فقط وجوب غسل رأس العضد بالتبعية (أوفوقه)
أي قطع من فوق مرفقه (ندب) غسل (بأقى عضده) كما لو كان سليم اليد لئلا يخالو العضو عن
طهارده ويجب غسل ما على اليدين من شعروان كنف واطفاووان طالت كيد او ساعة نبتت في
محل الفرض وباطن ثقب أو شق فيه لانه صار ظاهرا نعم ان كان لهما غور في اللحم لم يجب
الاعسل مظهر منهما وكذا يقال في بقية الاعضاء ولو انكشطت جلدة الساعد فبلغ تكشطها
العضد ثم بدلت منه لم يجب غسل شيء منها لتدليها من غير محل الفرض بخلاف عكسه وغسل
ما حاذها من يذائدة نبتت فوق محل الفرض وبدلت ولم تستبه بالاصلية لنحو ضعف بطش
أو فقد أصبع لحصول ذلك القدر في محل الفرض مع وقوع الاسم عليها وخرج نحو ساعة وشعر
تدلى من عضده وجلدة منكشطة منه حيث لم يبلغ التاكشط محل الفرض فلا يجب غسل
المحاذي منها ولا غيره لعدم وقوع الاسم عليها ولو جاوزت تكشطها مرفقه وبدلت على ساعده
وجب غسل المتدلى مطلقا لم يلصق به ولا يغسل ظاهرها بدلا عما استتر منه ولهذا الوزالت
بعد ان غسلها ووجب غسل مظهر بخلاف ما لو حلق لحيته الكثيرة لان الاقتصار على غسل
ظاهر المتصقة كان للضرورة وقد زالت ولا كذلك اللحية لتمكنه من غسل باطنها ولو
انكشطت من ساعده والنصق رأسها بعضده مع تجافي باقيها ووجب غسل محاذي محل الفرض
منها ظاهرا وباطنا دون ما فوقه لانه على غير محل الفرض فلا تنظر لاصلة بناء على ان العبرة بما
اليه التاكشط لا بما منه ذلك ويؤخذ من تعبيرهم بالمحاذاة ان الزائدة لو نبتت بعد قطع
الاصابة لم يجب غسل شيء منها لانتفاء المحاذاة حينئذ ويحتمل خلافه بناء على شمول المحاذاة
لما كان فعلا أو قوة وهو أقرب ولو طالت الزائدة فجاوزت أصابعها أصابع الاصلية
انجبه وجوب غسل الزائدة على الاصلية ويحتمل عدمه (الرابع) من الفروض (مسمى مسح
لبشرة رأسه) وان قل (أو) بعض (شعر) ولو بعض واحدة (في حده) أي الرأس

ما لو خلق لحيته الكثرة) فانه لا يجب عليه غسل ما ظهر بالخلق (قوله بناء على ان العبرة بالخ) هذا قد بينا في
 ما ذكره من عدم وجوب غسل ما لم يحاذ الفرض لان التكشط لم يجاوز محل الفرض الا ان يقال لما التمس في طرفها بغير الفرض
 نزل منزلة ما انتهى فيه التكشط بغير الفرض (قوله ان الزائدة لو ثبتت الخ) أى في غير محل الفرض (قوله وهو أقرب) معتمد
 (قوله اتجه) خلا فالج (قوله ابشرة رأسه وان قل الخ) زاد حج حتى البياض المحاذي لاعلى الدائر حول الاذن كما بينته في شرح
 الارشاد الصغير وعبارته وحتى عظمه اذا ظهر دون باطن مأمومة كما قاله بعضهم وكأنه لحظ ان الاول يسمى رأسا بخلاف
 الثاني انتهى (قوله أو بعض شعر) أى ولو كان ذلك البعض مما وجب غسله مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو
 واجب فيكفى مسحه لانه من الرأس وان سبق له غسله مع الوجه لان غسله أولا كان ليتحقق به غسل الوجه لالكونه فرضا
 من الوضوء

المريّة والمقربة كما أتى به والد الشارح في تطهيره من الأوساخ التي تنفصل من أبدان المنغمسين في المغاطس (قوله لان
تغيره بذلك تزوج) قضيته ان التغير بالمجاور لا يكون الا تزوا وهو قول مرجوح مع انه يناقض ما سيأتي له قريبا في مسألة
البحر وقالوا حه انه جرى في هذا التعليل على الغالب (قوله ان الماء المتغير كثيرا بالقطران الذي تدهن به القرب الخ) تقدم

(قوله بحيث لا يخرج الخ) وينبغي ان يأتي تفصيل الشعر المذكور فيما لو حلق له سبعة برأسه وتدلّت (قوله أو استرسال) عطف
على قوله بعد (قوله من جهة تزوله) أي وان خرج عنه من جهة أخرى كما قاله بعضهم انتهى قب على منهج (قوله الدالين على
الاكتفاء بمسح البعض) قد يقال ان الدال على الاكتفاء بمسح البعض مع مسح العمامة لا وحده انتهى سم على جهة وقد يقال
لما لم يقل أحد بمسح العمامة مع البعض لم يقدم في الاستدلال كما قيل في الناصية ١٢٣ حيث لم يقل أحد بوجوبها

بخصوصها (قوله وغيره)
أي وفي غير غيره (قوله
على حكم) متعلق بجريانه
(قوله والاذنان ليستام
الرأس) فيه اشعار بخافه
خبر الاذنان من الرأس
وقد نص ابن حجر على ضعفه
(قوله منه) أي الرأس
(قوله لما رأس وعلا) قال
في المصباح رأس الشخص
برأس مهموز بفتحتين
رأسه شرف قدره فهو
رئيس والجمع رؤساء مثل
شريف وشرفاء اه (قوله
وجواز وضع اليد الخ)
يؤخر عن لو مسح عرقته
مثلا فوصل البلل بلله
رأسه أو شعره فالوجه
جريان تفصيل الجرموق
فيه ولا يتجه فرق بينهما
فتأمل مر سم على جهة
وقال ج لو وضع يده المبتلة
على خرقه على الرأس فوصل
اليه البلل أجزاء قيل

بحيث لا يخرج المسوح عنه بعد ولو تقدّر بان كان معقوصا او متجهدا غير انه بحيث لو مد
محل المسح منه خرج عن الرأس من جهة تزوله أو استرسال من جهة تزوله سواء فيها جانب
الوجه وغيره الماصح من مسحه صلى الله عليه وسلم لناصرته وعلى عمامته الدالين على
الاكتفاء بمسح البعض اذ لم يقل أحد بمسح الناصية والاكتفاء بما يمنع وجوب
الاستيعاب أو الابع لانها دونه ولان الباء الداخلة في يزمتها دكالاية التبعيض وغيره كما
في وليطوفوا بالبيت العتيق للاصاف ووجوب التعميم في التيمم مع استواء آيتهما الثبوتية في
السنة وجريانه لكونه بدلا على حكم مبدله بخلاف مسح الرأس فانه أصل فاعتبر لفظه ولم
يجب في الخلف للاجماع ولان استيعابه يتلفه والاذنان ليستام من الرأس والياض وراء
الاذن منه هنا وفي الحج والاصح ان كلا من البشرة والشعر هنا أصل لان الرأس لما رأس
وعلا وكل منهما عال خلاف ما تقدم في بشرة الوجه لو غسلها وترك الشعر حيث لا يكفيه
لان المواجهة انما تقع بالشعر لا بالبشرة (والاصح حوازيله) لانه مسح وزيادة فاجزا
بطريق الاولى والثاني لا لانهما موزون بالمسح والغسل لا يسمى مسحاً وأشار بالجواز الى نفى
كل من استحباه وكراهته (و) جواز (وضع اليد) عليه (بلامد) لان المقصود وصول البلل
وقد وصل والثاني لا يجوز لانه لا يسمى مسحاً ولو حلق رأسه بعد مسحه لم يعد المسح (الخامس)
من الفروض (غسل رجله) لقوله تعالى وأرجلكم الى المكعبين قرئ بالنصب وبالجر عطفاً
على الوجوه لفظاً في الاول ومعنى في الثاني بجره بالجوار أو لفظاً ايضا عطفاً على الرأس
و يحمل المسح على مسح الخلف أو على الغسل الخفيف الذي تسميه العرب مسحاً ونكتة اثاره
طلب الاقتصار اذا لرجل مظنة الاسراف وعليه فالباء المقدرة للدال لاصاق والحامل عليه الجمع
بين القراءتين وما صح من وجوب الغسل (مع كعبيه) من كل رجل وهما العظمان النائتان عند
مفصل الساق والقدم ويجب ازالة ما يذاب في الشق من نحو شمع ولو لم يكن لرجله كعب اعتبر
قدره من المعتدل من غالب امثاله ولو قطع بعض قدمه وجب غسل الباقي وان قطع فوق
الكعب فلا فرض عليه ويسن غسل الباقي كاليد ويأتي فيهما ما تقدم من غسل شعروا سبعة
ونحو ذلك ومحل تعين وجوب غسلهما في حق من لم يرد المسح على الخفين كما سيأتي (السادس)
من الفروض (ترتيبه هكذا) بأن يغسل وجهه مع النية ثم يديه ثم مسح رأسه ثم يغسل

الوجه تفصيل الجرموق انتهى ويرد بما مر انه حيث حصل الغسل بفعله بعد النية لم يشترط تذكّر هاعنده والمسح مثله ويفرق
بينه وبين الجرموق بأن تم صارفاً وهو مماثلة غير المسوح عليه فاحتيج لقصد تميز ولا كذلك هنا انتهى (قوله بجره
بالجوار) فيه نظريان شرط الجرح على الجوار ان لا يدخل على الجرح وحرف عطف كما لو قيل يجرح ضرب خرب (قوله طلب
الاقتصاد) أي عدم المبالغة فيه (قوله عند مفصل الساق) بفتح الميم وكسر الصاد (قوله ويجب ازالة ما يذاب الخ) أي حيث
كان فيما يجب غسله من الشق وهو ظاهره بخلاف ما لو نزل الى اللحم يياطر الجرح فلا يجب ازالته ولو كان يرى (قوله
فيسن غسل الباقي) أي الى الركبتين

انه جار في هذا على قاعده المارة في حذافي المقر والمزلا منافض لها (قوله ما منعت الشمس) أي من المانع كإيائي (قوله ولهذا قال السبكي الخ) في ترتيب هذا على ما قبله وقفة ظاهرة وعبارة الشهاب بن حجر عقب قول المصنف ويكره ما نصه شرعا لا طبيا فحسب انتهت فاشهر كلامه ان القائل بأن الكراهة شرعية يقول ان فيها شائبة رشاد من حيث الطب فلعل قول السارح ولهذا الخ بالنظر الى ذلك وان كان في سياقه علاقة (قوله بخلافها في المانع) صورته ان المانع الشمس جعل حال حرارته في

(قوله عن واحد) أي من جماعة متعددين كأن حج أحدهم عن النذر والآخر عن القضاء مثلا وكان المجموع عنه معضوبا أو ميتا (قوله ان لا يتقدم عليها غيرها) وعليه لو تقدم الاحرام بغير حجة الاسلام وقع عنها ويقع الاحرام لحجة الاسلام بعد عمافي ذمته من قضاء ونذر وقال العبادي على ابي شجاع ما نصه أو استأجر مخصين ليجامعنه المجتمعين يعني حجة الاسلام والنذر في سنة واحدة اجزأه ذلك سواء ترتب ١٢٤ احرامهما أم لا لكن ان ترتب وقع الاول لحجة الاسلام والا وقع كل عما استؤجره

واستشكل البلقيني اذا لم يسبق أجيرة حجة الاسلام لان فيه ايقاع الاحرام الثاني عن النذر ولم يستأجر له وليس هو في قوة حجة الاسلام قال فينبغي ان يكون احرام الثاني لنفسه الى آخر ما ذكره وعليه فيرجع المستأجر عليه بما دفعه له من الدراهم ان كان دفع له والاسقطت عنه (قول المصنف فلو اغتسل) فترجع على وجوب الترتيب وكانه يشير به الى ان الترتيب قد يكون حقيقة وقد يكون تقدير (قوله بنية رفع الحدث) لم يبين محل النية هنا اعتمادا على ما تقدم من انه يجب قرنهما بأول غسل الوجه فيفيد انه انما يكفي بغسله حيث وجد النية عند غسل الوجه ولو انغمس ونوى عند وصول الماء الى صدره مثلا ثم تم

رجليه لانه صلى الله عليه وسلم لم يتوصأ الامر بتأويل لم يجب تركه في وقت أو دل عليه بيان الجواز كافي التمثيل ونحوه ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم ابدوا بعباد الله به الشامل للوضوء وان ورد في الحج اذا عبرة بعموم اللفظ وهو عام ولانه تعالى ذكره مسحوا بيمينهم مغسولات وتفرق المتجانس لا ترتكبه العرب الالفائدة وهي هنا وجوب الترتيب لانه بقرينة الامر في الخبر ولان العرب اذا ذكرت متعاطفات بدأت بالاقرب فالاقرب فلما ذكر فيها الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين دلت على الامر بالترتيب والاقبال فغسلوا وجوهكم وامسحوا برؤوسكم وغسلوا أيديكم وأرجلكم ولان الاحاديث المستفيضة الشائبة في صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم مصرحة به ولان الآية بيان للوضوء الواجب فلو قدم عضو على محله لم يعتد به ولو غسل اربعة اعضاءه معا ولو بغير اذنه ارتفع حدث وجهه فقط حيث نوى معه لان المعية تنافي الترتيب وانما صحت حجة الاسلام وغيرها عن واحد في عام لان الشرط ان لا يتقدم عليها غيرها (ولو اغتسل محلث) حدثا أصغر فقط بنية رفع الحدث أو نحوه ولو متعمدا أو بنية رفع الجناية أو نحوه اذ الطهور ترتيب فيها اجزاء أو انغمس بنية ما ذكر (فالاصح انه ان امكن تقدير ترتيب بأن غطس ومكث) قدر الترتيب (صح) له الوضوء لان الترتيب حاصل في الحالة المذكورة فانه اذا لاقى الماء وجهه وقد نوى يرتفع الحدث عن وجهه ويعد عنه اليدين لدخول وقت غسلهما وهكذا الى آخر الاعضاء والثاني لا يصح اذ الترتيب فيه أمر تقديرى غير تحقيق ولهذا لا يقوم في النجاسة المغلظة الغمس في الماء الكثير مقام العدد (والا) أي وان لم يمكن تقدير ترتيب بان خرج حالا أو غسل أسافله قبل اعاليه كما ذكره في الحرر (فلا) يجوز له لان الترتيب من واجبات الوضوء والواجب لا يسقط بفعل مالم يس ذلك (قلت الاصح الصحة بلامكث والله أعلم) لان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة وهذا هو المعول عليه في التعليل ومن علة كالمشارح بأن الغسل يكفي للحدث الا كبر فلا صغر أو ولي رده بأنه يتنقض بغسل الاسافل قبل الاعالي لانه لو اغتسل منكسا بالصب عليه حصل له الوجه فقط اما انغمسه فيجزئه سلقا ولو اغفل من اغتسل لمعة من غير اعضاء الوضوء اجزاء ذلك خلافا للقاضي وقول الروياني ان نية الوضوء بغسله أي أو رفع الحدث الا صغرا لا يجوز له اذا لم يمكنه الترتيب حقيقة مبني على طريقة الرازي وبمقتضى ابن الصلاح عدم الاجزاء عند نية ذلك

الانغماس ولم يستحضر النية عند وصول الماء للوجه لم يصح وضوءه لعدم النية وان أمكن الترتيب (قوله وان بأن غطس) من باب ضرب انتهى مختار (قوله اما انغمسه) مختار قوله لانه اغتسل منكسا الخ (قوله ولو اغفل من اغتسل لمعة) ليس بقيد اخذ من كلام ج الآتي في قوله بل لو كان على ما عدا اعضاء الخ (قوله للمعة) بضم اللام كافي المصباح والمختار (قوله اجزاء ذلك) أي الانغماس (قوله مبني على طريقة الرازي) أي على الطريق التي مشى عليها الرافي والا فالرواي متقدم على الرافي (قوله عند نية ذلك) وضوءا أو رفع حدث

الطعام المائع ويطبخ بقربة ماهرة وياقي (قوله اذا مضى بالنار) أي مع بقاء حرارته بدلالة ما ياتي (قوله على الابتداء) أي أو بعد التبريد (قوله لا يقال الخ) هذا سؤال نشأ من أخذه بقاء كراهة الماء الشمس وان سخن بالنار من بقائها في المائع الذي فيه ماء شمس وان طبخ بها حاصله وضوح الفرق بين المستمتين وهو ان اختلاط الماء الشمس بالطعام تفرقت به الأجزاء المميعة بأجزائه فلم تقدر النار على دفعها بخلاف الماء المجرد أي فالأخذ المذكور غير صحيح وحاصل الجواب أن شدة غليان الطعام بالنار

(قوله وما علل به ممنوع) زاد ج إذا ضرورة بل ولا حاجة لهذه الإقامة بل اللة الصحيحة هي امكان تقدير الترتيب فكفته نية ما يتضمن ذلك من جميع ما ذكر حتى قصده بنفسه الوضوء ومن ثم كان الوجه انه لا يؤثر نسيان لمعة أو لمع من غير أعضاء الوضوء بل لو كان على ما عدا أعضاء الوضوء مانع كشمع لم يؤثر فيما يظهر سواء أمكن تقدير الترتيب أم لا ومن قيد كالا سنوي ومن تبعه بإمكانه انما أراد التفريق على اللة الاولى الضعيفة خلافا لمن زعم تفريعه على العلتين انتهى ج (قوله واكتفى) أي في رفع الحدث (قوله بنية الجنابة) أي غلطا أخذ من قوله قبل فلو نوى غير ما عليه غلط الصريح والافلا (قوله وان لم ينوه) أي بل وان نقاه (قوله على غسل الثلاثة) أي الوجه وما بعده (قوله وهو وضوء خال الخ) ويلغز بذلك فيقال لفا وضوء خال عن غسل الرجلين وهما مشكوفتان بلا ضرورة (قوله ولو شك في تطهير عضو الخ) قال ج في آخر الفصل السابق مانصه ولو شك بعد الاستنجاء هل غسل ذكره أو هل مسح ثنتين أو ثلاثا لم تلزمه اعادته كما لو شك بعد الوضوء أو سلام الصلاة في ترك فرض ذكره البغوي وقوله لكن لا يصلي صلاة أخرى حتى يستنجي لتردده حال شروعه في كال ١٢٥ طهارته ضعيف وانما ذلك حيث تردد

في أصل الطهارة على ان الذي يتبعه في الاولى وجوب الاستنجاء في الذكر وليس قياس ما ذكره لان بعض الوضوء والصلاة داخل فيهما وقد يتقن الايمان بهما بخلافه هنا فان كلاما من الذكروا الدبر مستقل بنفسه فتبينه مطلق الاستنجاء لا يقتضي دخول غسل الذكر فيه (قوله أي من سننه) هذا

وان أمكن لانه لم يرقم الغسل مقام الوضوء ضعيف وما علل به ممنوع واكتفى بنية الجنابة ونحوها مع كون المنوى طهرا غير مرتب لان النية لا تتعلق بخصوص الترتيب نفيها واثباتا ولو اجتمع عليه اصغروا أكبر كفاه الغسل لهما كما سيأتي في كلامه ولو بلا ترتيب لا ندرج الاصغروا وان لم ينوه ولو غسل جنب بدنه الأرجليه مثلا ثم أحدث غسلها بالجنابة ثم غسل باقي الأعضاء مرتبة للاصغروا تقدم غسل الرجلين على غسل الثلاث وتأخيرها وتوسطها وهو وضوء خال عن غسل عضو مشكوف بلا ضرورة ولو اغتسل الأعضاء وضوءه لم يجب عليه ترتيبها لاجتماع الحدتين عليها فيندرج الاصغروا في الأكبر ولو شك في تطهير عضو قبل الفراغ طهره وما بعده أو بعد الفراغ لم يؤثر لما انتهى الكلام على اركانه شرعية تكام على بعض سننه فقال (وسننه) أي الوضوء أي من سننه وقد ذكر في الطراز انها نحو سنين سنة وما دل عليه ظاهر كلام المصنف من الحصر محمول على الاضافي باعتبار المذكور هنا (السؤال) وهو في اللغة الدلالة وآلته وفي الشرع استعمال عود او نحوه كاشنان في الاسنان وما حو لها لقوله عليه الصلاة والسلام لولا ان

علم من قوله قبل على بعض سننه وكان الحامل على ذكره بيان الطريق المميدة لذلك (قوله وهو في اللغة الدلالة) في ج قبل هذا وهو مصدر ساك فاه يسوكه انتهى وعليه فهو مشترك بين المصدر والآلة وقوله مصدر يجوز انه سماعي والاقبياس مصدر ساك سو كبا السكون لان فعلا قياس مصدر الثلاثي المتعدي هذا وعبارة المختار السواك المسواك قال أبو زيد بجمعه سوك بضم الواو مثل كتاب وكتب وسوك فاه تسوكا وإذا قلت استاك أو تسوك لم تذكر الضم في المصباح انه يجمع على سوك بالسكون والاصل بضمين انتهى أي فلما استقلت الضمة على الواو حذفت وقضيته ان الاستعمال بالسكون لا غير وفيه قال ابن دريد سكت الشيء أسوكه سو كامن باب قال اذا دلكنه فقول ج وهو مصدر ساك فاه لم يرد ان المصدر مقصور عليه بل مرآه ان هذا الاسم استعمال مصدر كما استعمال اسم الآلة فائدة كما قال في الاوائل أول من استاك ابراهيم الخليل وسيأتي في الشرح هي أي شجرة الزيتون سواكي وسواك الانبياء من قبل وبذلك يعلم انه ليس من خصوصيات هذه الامة بل هو مشترك بين بني اسرائيل الانبياء والاصل ان ما ثبت لني ثبت لامته الا ما خرج بدليل فيدخل فيه سائر أمم الانبياء هذا وقوله صلى الله عليه وسلم وسواك الانبياء من قبل قد يفيد عمومهم لسائرهم وهو مخائف لما تقدم عن الاوائل من ان أول من استاك ابراهيم الا ان يقال المراد بسواك الانبياء انه سواك مجموعهم لائل واحد فليراجع (قوله في الاسنان) زاد ج وأقله مرة الا ان كان لتغيره لا بد من ازالته فيما يظهر ويحتمل الاكتفاء به فيه أيضا لانها تنقصه (قوله وما حو لها) فيه قصور اذا لا يشمل اللسان ولا سقف الحنك مع انه يطلب فيها الا ان يقال أراد بها حو لها ما يقرب منها

توجب اخراج تلك الاجزاء التسمية فقول المعتز فلا تقدر النار على دفعها عن شئ أى ومع اقتضاء النار اخراج ذلك لم تراه وتنفى الكراهة بل اثبتناها فانباتها في مسئلة الماء الذي ليس فيه الا مجرد التسخين أولى لما مر فصح الاخذ المذكور والتفرقة التي هي حاصل السؤال الشهاب بن حجر في شرح الارشاد فانه اثبت الكراهة في مسئلة الطعام تبعاً للمجموع ونفاها في

(قوله لا امرتهم) أى امر ايجاب ومحله بين غسل الكفين والمضمضة انتهى ج (قوله وفي رواية لفرضت) فان قلب هو صلى الله عليه وسلم ليس له الاستقلال بالفرض وانما يبلغ ما امر بتبليغه من الاحكام عن الله تعالى قلنا اجيب بأنه يحتمل انه فوض اليه ذلك بان خيره الله بين ان يأمرهم امر ايجاب وامر ندب فاخترنا الاسهل لهم وكان صلى الله عليه وسلم رؤفاً رحيماً (قوله المتقدمة عليه) أى وليست منه بدليل قوله بعد التي منه وقد يشكل بما قالوه ان محله بعد غسل الكفين الا أن يقال المتقدمة عليه أى على معظمه وعبرة الزيادة قوله والمراد الخ هذا بالنسبة للسنن الفعلية التي منه أما بالنسبة للسنن الفعلية التي ليست منه فأوله السؤال وأما بالنسبة للسنن القولية فأوله التسمية وبهذا يجمع بين الاقوال المختلفة انتهى رملي ومنه يعلم ان منهم من جرى على ان أول التسمية وهذا لا يستفاد من كلام الشارح حيث اقتصر على قوله وجرى بعضهم على أن أولها غسل كفيه وان أشعر الجميع بأن فيه الاقوال المذكورة (قوله قرنهما) الضمير في قرنهما للنية وفيها التسمية (قوله فيسن لكل غسل الخ) أى وان استاك للوضوء ١٢٦ قبله على الوجه وقا لم راتتهى سم على ج وينبغي ان محله فيهما عند ارادة الشروع

اشق على امتي لا امرتهم بالسؤال عند كل وضوء وفي رواية لفرضت عليهم السؤال مع كل وضوء وسواء في استحبابه أكان حال شروعه فيه أم في أثناءه قياساً على ما سياتى في التسمية وبدؤه بالسؤال يشعر بأنه أول السنن وهو ما جرى عليه جمع وجرى بعضهم على ان أولها غسل كفيه والوجه ان يقال أول سننه الفعلية المتقدمة عليه السؤال وأول الفعلية التي منه غسل كفيه وأول القولية التسمية فينوي معها عند غسل كفيه بأن يقرنهما عند أول غسلهما ثم يتلفظ بهما سرا عقب التسمية فالمراد بتقديم النية على غسل الكفين الواقع في كلامهم تقديمها على الفراغ منه وبما تقرّر يندفع ما قيل قرنهما مستحيل لنسب التلفظ بها ولا يعقل التلفظ مع التسمية ولا يختص طلبه بالوضوء فيسن لكل غسل أو تيمم وان لم يصل به ومن كونه (عرضاً) أى عرض الاسنان ظاهرها وباطنها وكيفية ذلك ان يبدأ بجانبه الايمن ويذهب الى الوسط ثم الايسر ويذهب اليه ويكره طولاً لانه قد يدعى اللثة ويفسدها الا في اللسان فيسن فيه والكراهة لاتنا في الاجزاء وكذا يقال في الاستياك بالمبرد فيكره لازالته جزاً وقد يحرم كان فعله بضار ويجزئ في الحالتين لحصول المقصود من ازاله القلح به ويسن غسله للاستياك به ثانياً ان علق به قدر وينسب بلع الريق أول الاستياك ويحصل (بكل خشن)

في الغسل واردة الضرب في التيمم ويحتمل انه في الغسل قبيل المضمضة بعد فعل ما يتقدم عليها قياساً على ما تقدم في الوضوء عن ج (قوله بجانبه الايمن) المتبادر من هذا انه يبدأ بجانبه الايمن فيستوعبه الى الوسط باستعمال السؤال في الاسنان العليا والسفلى ظهرها وبطنها الى الوسط ويبقى الكلام حيث لم يعم السؤال العليا والسفلى

في حالة واحدة هل يبدأ بالعليا فيستوعبها الى الوسط ثم الايمن كذلك أو بالسفلى أو يستوعب ظهر بشرط الاسنان من العليا والسفلى ثم باطنها أو كيف الحاصل والاقرب انه يخبر بين تلك الكيفيات لعدم المرجح (قوله ويذهب اليه) هذا في ظاهر الاسنان أما باطنها فينبغي ان يخبر فيه بين الايمن والايسر لكن اطلاقه المتقدم يخالفه (قوله ويكره طولاً) أى في عرض الاسنان كما هو مقتضى قوله أولاً أى عرض الاسنان وعليه قلل الا في قوله الا في الاسنان بمعنى غير اذ اللسان ليس داخل في عبارته حتى يستتبعه ومقتضى تخصيص العرض بعرض الاسنان والطول باللسان انه يخبر فيما عداهما مما يمر عليه السؤال وينبغي أن يكون طولاً كاللسان في غير اللثة أما هي فينبغي أن يكون عرضاً لانه عل كراهة الطول في الاسنان بالخوف من ادماء اللثة (قوله الا في اللسان) ويستحب ان يمر السؤال على سقفه باطرافه وعلى كراسي اضراره انتهى خطيب (قلت) وينبغي ان يجعل استعماله في كراسي الاضرار من تيمم الاسنان ثم بعد الاسنان اللسان وبعد اللسان سقف الحنك (قوله بالمبرد) كنه لانه اسم آلة (قوله لازالته جزاً) أى ولانه قد يفيض الى كسرهما (قوله كان فعله بضار) كالنباتات السمية (قوله ويسن غسله) زاد ج قبل وضعه كما اذا اراد الاستياك به ثانياً وقد حصل به تحوير ج (قوله وينسب بلع الريق) ولعل حكمه التبرك بما يحصل في أول العبادة ويفعل ذلك وان لم يكن السؤال حديداً وعبرة فتاوى الشارح المراد بأول السؤال ما اجتمع

نفسه الماء فارقمها ذكر والاشارة في قول الشارح ان اختلاط ذلك للماء المشتمل على ما يقرر (قوله أو بعرفة نفسه) أي طبلا تجربة (قوله أو برد) الأولى بل الصواب اسقاطه (قوله بترذروا) بفتح المجه كروا عند البصري ولمسلم يتردى أروا وأسقط الأصل الرأ وغلط وكان الأصل ذي أروا فسهلت الهمزة لكثرة الاستعمال فصار ذروا وروى بنو أروا

في فيه من ريقه عند ابتداء السؤال اه (قوله أول الاستيالك) انظر ما المراد بأوله ولعله المرة التي يأتي بها بعد ان كان تاركه (قوله فلا يكفي النجس) خلافاً ج وقد يفرق بين عدم أجزاء النجس وأجزاء الضار كالنباتات السمية والمبرد مع أن الأول منهما محرم والثاني مكروه بان استعمال النجس منافي للحديث على ما ذكره الشارح بخلاف غيره فان الحرمة أو الكراهة فيه لا مخرج لاني في مقصود السؤال وعلى ما ذكره ج من أجزاء النجس يمنع منافاته للحديث بأن المراد بالطهارة فيه الطهارة اللغوية وكتب أيضاً قوله فلا يكفي النجس أي ابتداء وأما الاستعمال السؤال فدميت لفته فلا يحرم استعماله (قوله مطهرة) ضبطها شيخ الإسلام كالحلي بالفتح والكسر وانظر ما وجه فتحها مع انه اسم آلة والقياس الكسر وقد يوجه الفتح بأنه مصدر ميمي أي السؤال طهارة للفم ثم رأيت في ج ونصه مطهرة أي بكسر الميم وفتحها مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل من التطهير أو اسم لآلة انتهى (قوله لازالة تغير) ويتجه الكراهة اذا استاك لازالة نجاسة احتاج للسؤال في ازالها كالدسومة النجسة انتهى قم وقضية التعليل بأن اليد لا تبشره انه لا فرق (قوله في نحو ١٢٧ الاستنثار) بالمتناهة كما في المختار (قوله

وأولاه الاراك) قال ج

الاتباع مع ما فيه من طيب طمور ربح وتسمية لطيفة تنقي ما بين الاسنان ظاهره انه مقدم بسائر أقسامه على ما بعده (قوله فالتخل) قال ج لانه آخر سوال استاك به صلى الله عليه وسلم وصح أيضاً انه كان ارا كالكن الأول اصح او كل را وقال بحسب علمه انتهى ج (قوله فذوالريح الطيب) ظاهره انه لا فرق فيه بين

بشرط أن يكون طاهراً فلا يكفي النجس فيما يظهر لقوله صلى الله عليه وسلم السؤال مطهرة للفم وهذا نجاسة له ويسن أن يكون يمينه وان كان لازالة تغير لان اليد لا تبشره وبه يفرق بينه وبين ما مر في نحو الاستنثار وخرج بما ذكر المضمضة بنحو ماء الغاسول وان أنقى الاسنان وازال القلق لانها لا تسمى سوا كنجسها بالفسول نفسه وأولاه الاراك فالتخل فذوالريح الطيب فالبايس المندى بالماء فماء الورد فيغيره كل ريق فالعود ويسن السؤال بالزيتون لانه من شجرة مباركة وورده سوا كى وسوالك الانبياء من قبلي وحينئذ فيظهر كونه بعد التخل ولا يكره بسؤال غيره ياذنه ويحرم بدونه ان لم يعلم رضاه به (الأصبع) ولو خشنة فلا تكفي (في الاصح) لانها جزء منه فلا تحسن ان تكون سوا كالأول والثاني واختاره المصنف في المجموع اجزاؤها بالخشنة أما أصبع غيره المتصلة الخشنة فتجزئ فان كانت منفصلة ولو منه فالأوجه عدم اجزائها وان قلنا بطهارتها كالأصابع بجامع الازالة كما يحسنه البدرين شبهة فقد قال الامام والاستيالك عندي في معنى الاستجمار انتهى وان جرى بعض المتأخرين على اجزائها ونبه في الدقائق على زيادة المستثنى والمستثنى منه على المحرر (ويسن للصلاة) ولو نفلا أو سلم من كل ركعتين أو كان فاقد الطهورين أو كان متيمماً أو صلى على جنازة ولسجدة تلاوة

المحرم وغيره ويوجه بان المحرم انما يمنع عليه ما بعد طيباً في العرف بخلاف زهر البادية وان كان طيب الريح وعبرة شيخنا الشوري قوله بكل خشن ولو طيباً غير المحرم والمحمدة كما هو ظاهر انتهى فيض وتقييده بالمطيب يخرج ماله رائحة طيبة في نفسه ككثير الاعشاب فلا يمنع منه (قوله فالبايس المندى) أي من كل نوع (قوله ماء الورد) أي في حق غير المحرم (قوله فيغيره) ظاهره استواء المنديات بغير ماء الورد من الريق ونحوه وينبغي ان يستثنى منها مائدتى له رائحة طيبة كماء الزهر فيكون كماء الورد وقد نشعر عبارة أيضاً بان الرطب والبايس الذي لم يندأصلا في مرتبة واحدة لكن عبارة ج ويظهر أن البابس المندى بغير الماء أولى من الرطب لانه أبلغ في الازالة (قوله فالعود) يتأمل المراد بالعودها فانه ان كان المراد به العود المعروف فقد دخل في ذي الريح الطيب وان كان المراد به غيره فلم يبينه فعمل المراد بالعود واحد العيدان من غير ما ذكر كالطيب وغيره هذا ويمكن حمل العود على الرطب من أي نوع (قوله ولا يكره بسؤال غيره) قال ج لكنه خلاف الأولى الا للتبرك كما فعلته عائشة اه أي فيكون سنة (قوله أصبع غيره المتصلة الخ) أي اذا كان صاحبها حياً أخذاً ما بعده (قوله ولو منه) أخذه غايه للرعد على من ذهب الى الاكتفاء بأصبعه المنفصلة كما جرى عليه الشيخ في شرح منهجه أي أو المنفصلة من غيره كما جرى عليه ج (قوله بعض المتأخرين) منهم شيخ الإسلام في منهجه (قوله المستثنى والمستثنى منه) المستثنى هو قوله الا أصبعه والمستثنى منه هو قول المتأخرين خشن (قوله ولسجدة تلاوة)

باسقاط ذي وهي بئر بني زريق وضع لبيد بن الاصم وكان مناققا حلفاني بن زريق معمره في النبي صلى الله عليه وسلم تحت راعوقها وكان ماؤها كقاعة الحناء ونخلها كأنه رؤس الشياطين فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم فدقت بعد انجراح الصخر ويكون محله بعد فراغ القراءة لا به السجدة قبل الهوى للسجود حج ويفعله القارئ بعد فراغ الآية وكذا السامع كما هو ظاهر اذا لا يدخل وقتها في حقه أيضا الآية فمن قال يقدمه عليه اتصل هي به لعله لرعاية الفضل انتهى حج (أقول) فان قلت قضية قوله وكذا السامع انه لو استاك قبل فراغ القارئ الآية لا تحصل له السنة بل قد يقتضي الحرمة لتعاطيه عبادة قبل دخول وقتها وهي غير مشروعة قلت يمكن الجواب بأنه لا يطلب الا بعد فراغ القراءة وهو لا ينافي ان الفضل في حق السامع التهيؤ للسجود عقب القراءة بفعل ما هو وسيلة له قبل الفراغ من القراءة وتطهيره الوضوء للصلاة قبل دخول وقتها فان الفضل فعله قبل دخول الوقت لئتم بالعبادة عقب دخول وقتها لا يقال يشكل على أفضلية السؤال قبل الوقت حرمة الاذان قبله لا شغاله بعبادة فاسدة لا نأقول الاذان شرع للاعلام بدخول الوقت ففعله قبله ينافي ما شرع له بل فعله قبله يقع في لبس بخلاف السؤال فانه شرع لشيء يفعل بعده ليكون على الحالة الكاملة وهو حاصل بفعله قبل دخول وقته ثم رأيت سم على حج استشكل ذلك ولم يجب عنه (قوله وان استاك للقراءة) هذا محله اذا كان خارج الصلاة فان كان فيها وجب التلاوة لا يطلب منه الاستياك لان صاحب السؤال الاول على الصلاة وتوابعها ولو فرغ من السجود وأراد القراءة بني ذلك على أنه هل يتعدو للقراءة بعد السجود ١٢٨ أولا فيه تردد والاصح الثاني وعليه فلا يستاك للقراءة كذا نقل عن شرح العباب

وان استاك للقراءة أو شكر لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم ركعتان بسؤال أفضل من سبعين ركعة بلا سؤال والمعمد تفضيل صلاة الجماعة وان قلنا بسنتين على صلاة المنفرد بسؤال لكثرة الفوائد المترتبة عليها اذ هي سبع وعشرون فائدة وحينئذ فلا تعارض بين الخبر المذكور وخبر صلاة الجماعة لان الدرجات المترتبة على صلاة الجماعة قد تعدل الواحدة منها كثيرا من الركعات بسؤال ولو نسيه ثم تذكره تداركه بفعل قليل كما أفق به والدرجة الله تعالى وهو ظاهر خلافا لركشي لان الصلاة وان كان الكف مطاوبا فيها لكنه عارضه طلب السؤال لما وتداركه فيها يمكن ألا ترى طلب الشارع دفع المار فيها والتعفيف بشرطه وجذب من وقف عن يساره الى يمينه مع كون ذلك فعلا فالقول بعدم التدارك مع الإجماع ليس بشيء والاوجه أنه يندب لها وان استاك للوضوء ولم يتغيرفه وقرب الفصل ويسن للطواف ولو نفلا (وتغير الفهم) أي نكته به بخونوم وسكوت وكل كرية وافهم تعبيره بالفهم دون السن ندبه لتغير فهم من لاسن له وهو كذلك اذ يسن له الاستياك مطلقا وبتأ كدله عند ما يتأ كدله غيره كقراءة قرآن أو حديث أو علم شرعي وبحث الزركشي كونه قبل

حج غير أن ما أطلقه من عدم استحباب التعوذ على بأن وجهه عدم طول الفصل بالسجود وقال سم على منهج يؤخذ منه انه لو طال سجوده استحب التعوذ وقياسه أن تكون هنا كذلك وقد يفرق وقد ينوقف في قوله السابق بني ذلك أنه هل الخ فان محل التردد فيما لو قصد للتلاوة في صلته ثم أراد القراءة بعده وتقدم ان

تلك السورة ليس فيها سؤال (قوله أو شكر) ويكون وقته بعد وجود سبب السجود (قوله والمعمد تفضيل) التعوذ صلاة الجماعة (أي بلا سؤال) (قوله بين الخبر المذكور) هو قوله صلى الله عليه وسلم ركعتان بسؤال الخ (قوله ثم تداركه) أي في الصلاة (قوله الا ترى) أي تعلم (قوله فالقول الخ) فأنه الخطيب (قوله وتغير الفهم) قد يشمل الفهم في وجه لا يجب غسله كالوجه الثاني الذي في جهة القفا وليس بعيد انتهى سم على جهة ومثله على حج وعبارته وهل يطلب السؤال للفهم الذي فيه أي الوجه الثاني ويتأ كدله غيره وللصلاة فيه تطروا الطلب غير بعيد (قوله كقراءة قرآن) كالتمجئة أول الوضوء ولا دخول مسجد ولو خاليا ومنزل ولو غيره ثم يحتمل تقييده بغير الخالي ويفرق بينه وبين المسجد بان ملائكته أفضل فروعوا كما روى بكرة اذ دخله خاليا من كل كرية بخلاف غيره ويحتمل التسوية والاو اقرب اه حج وعليه فيستحب السؤال قبل التسمية في الوضوء لاجل التسمية وبعد غسل الكفين لاجل الوضوء (فائدة) لو نذر السؤال هل يحتمل على ما هو المتعارف فيه من ذلك الاسنان وما حولها أم يشمل اللسان وسقف الحلق فيخرج من عهدة النذر بما مراره على اللسان وسقف الحلق فقط فيه تطروا الاقرب الاول لانه المراد في قوله اذا استكتم فاستاكوا عرضا وتفسيرهم السؤال شرعا بأنه استعمال عود ونحوه في الاسنان وما حولها (قوله أو علم شرعي) أي ماله تعلق بالشرع قد دخل الآلات وبه صرح حج (قوله الا للصائم بعد الزوال) يخرج به ما لموات فلا يكره تسويكه لان الصوم انقطع بالموت وتقل عن فتاوى الشارح ما وافقه (قوله بعد الزوال)

منها لكنه لم يخرج له للناس هكذا في خلاصة الوفاق أخبار ديار المصطفى للسيد السعدي (قوله كما سيأتي) أي انه غير ظهور فهو راجع الى الثاني فقط أو أن قوله فيما يأتي غير ظهور يشعر بأنه طاهر والا كان يقول غير طاهر (قوله قلنا قول يأتى اسم آله كسحور الخ) فيسه تسليم ان ظهور يقتضى تكرار الطهارة بالماء وهو انما يصح لو كان صبغة مبالغته من مطهر والواقع انه صبغة مبالغته من طاهر لا من مطهر فعنه تكرار الطهارة لكن لما لم يكن لتكرارها معنى حل معنى المبالغة على انه

وألحق به الاستوى الممسك لنحو فقد انتهى سم على أبي شجاع وعبارة الخطيب على التنبيه وخرج بالصائم الممسك كن نسي نية الصوم فانه ليس بصائم حقيقة فلا يكره له السؤال انتهى لكنه في شرح الغاية اقتصر على نقل ما مر عن الاستوى فليراجع (قوله والخلاف بضم الخاء) قال حج وتفتح في لغة شاذة انتهى وقال السيوطي في توث المقتضى بشرح جامع الترمذي بضم الخاء لا غير هذا هو المعروف في كتب اللغة والحديث ولم يحك صاحب المحكم والصالح غيره قال القاضي وكثير من الشيوخ بروونه بفتحها قال الخطابي وهو خطأ أقول ويمكن الجواب أن يكون من حيث الرواية فلا ينافي ان اللغة شاذة (قوله أعطيت أمتي في شهر رمضان حسنا) اما الاولى فاذا كان اول ليلة من رمضان ١٢٩ تظن الله اليهم ومن تظن اليه لم يعذبه واما

الثانية فان خلاف أفواههم حين يمسون أطيب عند الله من ربح المسك وأما الثالثة فان الملائكة يستغفرون لهم في كل يوم وليلة وأما الرابعة فان الله يأمر جنته فيقول لها استعدي وتزيني لعبادي أو شك ان يستريحوا من ذنب الدنيا الى دار كرامتي وأما الخامسة فاذا كان آخر ليلة غفر لهم جميعا فقال رجل أهي ليلة القدر قال لا ألم تروا الى العمال يعملون فاذا فرغوا من أعمالهم وقوا أجورهم رواه الحسن بن سعيد في

التعوذ للقراءة (ولا يكره) بحال (الا للصائم بعد الزوال) وان كان نفلًا لخبر الصحيحين بخلاف فم الصائم أطيب عند الله من ربح المسك والخلاف بضم الخاء تغيير رائحة الفم والمراد الخلاف بعد الزوال خبر أعطيت أمتي في رمضان حسنا ثم قال وأما الثانية فانهم يمسون وخلاف أفواههم أطيب عند الله من ربح المسك والمساء بعد الزوال فخصنا عموم الاول الدال على الطيب مطلقا بفهم هذا ولانه أثر عبادة مشهود له بالطيب فكره ازالته كدم الشهيد وانه لم يحرم كما حرمت ازالة دم الشهيد لعارضته في الصائم بتأذيه وغيره برائحته فابح له ازالته حتى ان لنا قولنا اختاره النووي في مجموعه تبعًا لجماعة انها لا تتركه بخلاف دم الشهيد فانه لم يعارضه في فضيلته شيء ولان المسك متصرف في نفسه وازالة دم الشهيد تصرف في حق الغير ولم يأذن فيه نعم تطير دم الشهيد ان يسوك مكاف صائمًا بعد الزوال بغير اذنه ولا شك كما قاله في الخادم في تحريمه واختصت الكراهة بما بعد الزوال لان التغير بالصوم انما يظهر حينئذ بخلافه قبله فبحال على نوم أو أكل في الليل أو نحوهما يؤخذ من ذلك انه لو واصل وأصبح صائمًا كره له قبل الزوال كما قاله الجليلي وتبعه الاذري والركشي وخم به الغزي كصاحب الانوار وهو المعتمد وظاهر كلامهم انه لا كراهة قبل الزوال ولو لم يكن يتشعر بالكيفية وهو الوجه ويوجه بأن من شأن التغير قبل الزوال انه يحال على التغير من الطعام بخلافه بعده فاناطوه بالظن من غير نظر الى الافراد كالمسقة في السفر وعلم من اطلاق المصنف انه لا يستألك بعد الزوال له لاداة أو نحوها اذ لو طلب منه ذلك لزم ان لا خلاف غالبًا لا بد من مجي صلاة بعد

١٧ نهاية ل مسنده وغيره (قوله أفواههم) مفهومه انهم لا يصبحون كذلك فهذا المفهوم يخص الحديث السابق سم على منهج وهو معنى قول الشارح فخصنا الخ (قوله أطيب عند الله) ومعنى كونه أطيب عند الله ثناؤه عليه ورضاه وبذلك نسر الخطابي والبعوي فلا يختص بيوم القيامة وفاقا لابن الصلاح وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام يختص اتقيده بيوم القيامة بذلك في رواية مسلم وأجيب بأن ذكر يوم القيامة لكونه محل الجزاء انتهى ابن أبي شريف (قوله انه لو واصل) أي بأن لم يتعاط مقطرا (قوله كالمسقة في السفر) هذا يرد عليه ما مر من كراهته للمواصل قبل الزوال مع وجود المظنة الا أن يقال انما يكون مظنة مع وجود ما يحال عليه في الجملة وقضيته أيضا انه لو قطع المواصلة بما لا يحال عليه التغير بوجه كابتلاع ريقه بعد ظهوره على شقيقه كراهة الاستيلاء بعد الفجر لا تتفاء ما هو مظنة للتغير وقضية كلام حج خلافه حيث قال ولو تمحض استغير من الصوم قبل الزوال بأن لم يتعاط مقطرا ينشأ عنه تغير ليل لا كره من أول النهار ونقل بالدر من عن شرح العباب للشارح ما يوافق ما قاله حج نقلا عن والده ونص ما نقل يؤخذ منه ان فرض الكلام فيما يحتمل تغيره به اما لو أظفر بما لا يحتمل ان يحال عليه التغير كسحور مسحمة أو جاع فحكيمه كالأو واصل أفاده الشارح في شرح العباب وقال ان والده أفتى به

يظهر غيبه (قوله ولانه لما أزال المنع) معطوف على قوله لانه صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى آخره وكان ينبغي تقديمه على قوله فان قلت ظهور الخ (قوله وانما لم يصح اقتداؤه به اذا مس فرجه) أي أو اذا قوصا بلانية الذي هو مسئلتنا وكان التمثيل به أولى (قوله وشمل ذلك الخ) في الشمول المذكور ونظروا عما كان يتضح لو قال عقب قول المصنف قتل الماء فحرقه ولو احتمل ألا كما قال الشهاب ابن حجر (قوله وبينهم صغار صغير) بخلاف ما اذا كان واسعا وضابطه ان يتحرك ما في إحدى الحفرتين يتحرك الأخرى تحركا غريبا قال الشهاب ابن حجر وينبغي في احواض تلاصقت الا كفاء بتحرك الملاصق الذي يبلغ به الفتيل لكن

(قوله نعم ان تغيره بعده) أي الزوال (قوله يطهر الفم) أي ينظفه (قوله ويصفي الخلقة) أي لون البدن (قوله ويسهل التزع) مقتضى هذه من الخصوصيات انه لا فرق في استعماله بين وقت التزع وغيره ولا مانع منه لجواز ان هذه خصوصية جعلت له ولا يناقيه قول شرح البهجة وبتأ كد عند الاحتضار كادل عليه خبر عائشة في الصحيحين ويقال انه يسهل خروج الروح لجواز ان استعماله في ذلك الوقت أبلغ في تسهيل خروج الروح منه قبل الاحتضار (قوله ويذكر الشهادة) (بوفائدة) اجتمع في الشخص خصلتان احداهما تذكر الشهادة والاخرى تنسبها كالسواك وأكل الحشيشة مثلا هل يغلب الأولى أو الثانية فيه نظر ونقل بالدر من عن المناوي تغليب الأولى تحسبنا للظن قليلا راجع (قوله خلافا لبعض المتأخرين) منهم الأذري كما ذكره حج في شرح العباب (قوله زاد الغزالي) ١٣٠ أي في بداية الهداية (قوله ولو من أئناسورة) شمل ذلك ما لو قرأ بعد

الفاضة في الصلاة من أئناسورة وهو ظاهر والمراد بالأئناسورة ما بعد أول السورة ولو بنحو آية وقبل آخرها كذلك وظاهر اقتصارهم في بيان السنة على التسمية انه لا يطلب التعوذ قبلها في المذكورات وقياس ما من من طلب التعوذ قبل البسملة في الوضوء طلبها فيما ذكر (قوله وجاع) قال حج ولو تركها في أوله لا يأتي في أئناسورة الكراهة الكلام عنده انتهى وقوله لكراهة الكلام عنده

الزوال نعم ان تغيره بعده بخوف فوم استاك لازالته كما أتى به الوالدرجه الله تعالى ولو أكل الصائم ناميا بعد الزوال أو مكرها أو موجرا ما زال به الخلو أو قبله ما منع ظهوره وقتنا بعدم فطره وهو الأصح فصل يكره السواك أم لا زال المعنى قال الأذري انه محتمل وإطلاقهم يفهم التعميم ولا يجب السواك على من تنجس فيه بدسومة اذ الواجب ازالته بالسواك أو غير ومن فوائد السواك انه يطهر الفم ويرضى الرب ويطيب النكهة ويبيض الاسنان ويشد اللثة ويسوي الظهور ويبطئ الشيب ويضاعف الاجر ويذكر في الغفلة ويصفي الخلقة ويسهل التزع ويذكر الشهادة عند الموت (و) من سننه (التسمية أوله) أي الوضوء ولو جاء منسوب كما شمله كلامهم خلافا لبعض المتأخرين لانه قربة والعصيان لعارض لقوله صلى الله عليه وسلم وضوءا بسم الله أي قائلين ذلك وأقها بسم الله وأقها بسم الله الرحمن الرحيم ثم الحمد لله على الاسلام ونعمته الحمد لله الذي جعل الماء طهورا زاد الغزالي رب أعوذ بك من هزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون ويس التمتع قبله أو تسن لكل أمر ذي بال عبادة أو غيرها كغسل وتيمم وتلاوة ولو من أئناسورة وجاع وذبح وخروج من منزل للصلاة والجم والاذكار وتكره لمكرهه ويظهر كما قاله الأذري تحريمه المحرم (فان ترك) التسمية عمدا أو سهوا أو في أول طعام أو شراب كذلك (في أئناسورة) يأتي به تدارك ما فات فيقول بسم الله أوله

وقياس ما في آداب الخلا من انه اذا عطس فيه حمد الله بقلبه انه يلاحظ التسمية بقلبه باطننا هنا ويحتمل الفرق بان وآخر حاله هنا لا يقتضي ذلك على انه اختلف هناك في ان كراهة الكلام هي متعلقة بالمكان أو بحالة الشخص ولا يكره الا عند خروج الخارج وقال أيضا تحصل بالانبيان به من كل من الزوجين فيما يظهر انتهى قلت ويوجه بأن المقصود منه دفع الشيطان وهو حاصل بتسميتهما ونقل عن الشارح عدم الاكتفاء بهما من المرأة وانما يكفي من الزوج لانه الفاعل انتهى وفيه وقفة (قوله تحريمها المحرم) أي لذاته كالزنا وشرب الخمر واللباس التي لا شرف فيها كقل متاع من مكان إلى آخر وقضية ما ذكرناها مباحة فيه لانه ليس حراما ولا مكرها ولا ذابا (قوله تدارك ما فات) قال المحلى ويستحب ان ينوي الوضوء أوله ليثاب على سننه المتقدمة على غسل الوجه اه قال سم على حج قوله ليثاب على الخ قضيته حصول السنة من غير ثواب اه لكن صرح ابن عبد السلام في مختصر الكفاية بانه لا تحصل السنة أيضا اه (أقول) وهو ظاهر لان هذا الفعل يقع عن العبادة وغيرها فمجرد وقوعه حيث لم يقترن بالنية ينصرف إلى العادة فلا يكون عبادة (قوله أوله) أي الأولى ذلك فلا ترك قوله أوله وآخره حصلت السنة وعبرة المحلى على أوله وآخره فيؤخذ من مجموعهما ان كلا كاف في حصول السنة وهراده بالاول ما قابل الآخر فيدخل الوسط

قال الشهاب بن قاسم فيما كتبه عليه الوجه ان يقال بالا كفته بشرك كل ملاصق بضره ملاصقه وان لم يضره بشرك بضره غيره اذ يبلغ المجموع قلتين (قوله كما مر) أي في المحالط الطاهر بقريضة ما عقبه به وان كان الكلام على النجس من أيضا لكنه استطراد على ان ما ذكر في النجس ثم انه اذا قدر يقدر بالاشد ما حكم أصل التقدير فاعلم يستفاد مما هنا بالاصالة وان علم بما هناك بالالزام (قوله وهناك) أي في المحالط الطاهر (قوله أو التقدير) بأن يعضى عليه مدة لو كان ذلك في الحسي لزال أو ان يصب عليه من الماء قدر لو صب على ماء متغير حسا لزال تغيره (قوله لا بعين) أي كما سيأتي في المتن (قوله ويحتمل الخ) سيأتي له

(قوله بعد فراغ وضوئه) وانظر ما فرغه أي الوضوء هل هو غسل الرجلين أو الذي بعده اه سم في أثناء كلام قلت الا قرب الثاني لان المقصود عود البركة على جميع فعله ومنه الذي كروا نظروا لزوم على ان يأتي بالتشهد وطل الفصل بين الفراغ وبين التشهد فهل يسن الايمان بالسلمة حيث يثبته تطروا الا قرب أيضا انه لا يسن لانه فرغ من أفعاله ويحتمل ان يأتي بها ما لم يطل زمن بعده معرضا عن التشهد (قوله فانه يأتي بها بعده) وينبغي ان محله اذا قصر الفصل بحيث ينسب اليه عرفا (قوله فان لم يتيقن طهرهما) قال المحلى فان يتيقن طهرهما لم يكره غمسهما ولا يستحب الغسل قبله كما ذكره في تصحيح التنبيه اه قلت فيكون مباحا وقد يقال بل ينبغي ان يغسلهما خارج الاثناء لا يصير ١٣١ الماء مستعملا بغيره ما فيه بناء على ان

المستعمل في نقل الطهارة غير ظهور فامل المراد انه لا يكره غمسهما خوفا من النجاسة وان كره غمسهما لتأديته لاستعمال الماء الذي يريد الوضوء منه (قوله بأن ترد فيه) أي ولو وقع يتيقن الطهارة السابقة (قوله لخبر اذا استيقظ الخ) قال المناوي على الجامع قال النووي في بستانه عن محمد بن الفضل التيمي في شرحه لمسلم ان بعض المتدعة لما سمع بهذا الحديث قال منكم أنا أدري أين باتت يدي باتت في الفراش فاصبح وقد أدخل يده في دبره الى ذراعه قال

وأخره وأفهم كلامه انه لا يأتي بها بعد فراغ وضوئه وهو كذلك بخلاف الاكل فانه يأتي بها بعده كما أفاده الشيخ رحمه الله ليتذابا الشيطان مأكله وهل هو حقيقة أو لا يحتمل وعلى كونه حقيقة لا يلزم ان يكون داخل الاثناء فيجوز وقوعه خارجه (و) من سننه (غسل كفيه) الى كوعيه مع التسمية كما مر قبل المضمضة وان يتيقن طهارتهما أو توضأ من اثناء بالصب (فان لم يتيقن طهرهما) بأن ترد فيه (كره غمسهما في الاثناء) الذي فيه مائع وان كثر أو ما كثر رطب أو ماء قليل (قبل غسلهما) ثلاثا ناظرا اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الاثناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين باتت يده رواه الشيخان والامر بذلك انما هو لاجل توهم النجاسة لانهم كانوا أصحاب أعمال ويستنجون بالاحجار واذن ما واجالت أيهم فربما وقعت على محل النجوة فاذا صادفت ماء قليلا نجسته فهذا محل الحديث لا مجرد النوم كما ذكره المصنف في شرحه لم يعلم منه ان من لم يتم واحتمل نجاسة يده فهو في معنى النائم وهو ما أخذ من كلامه وعلم مما تقرر انه لو يتيقن نجاسة يده كان الحكم بخلاف ذلك فيكون حراما وان قلنا بكرهه تنجس الماء القليل لما فيه هنا من التضعف بالنجاسة وهو حرام والغسلات المذكورة هي المطلوبة أول الوضوء غير انه أمر بفعلها خارج الاثناء عند الشك ولا تزول الكراهة الا بالثلاث وان حصل يتيقن الطهر بواحد لان الشارع اذا غلب الحكاية بزيادة ذمها يخرج عن الهدية منه باستيعابها ومحل عدم الكراهة عند يتيقن طهرهما اذا كان مستندا اليقين غسلا ثلاثا ناظرا لو كان غسلا فيهما مضى عن نجاسة متيقنة أو مشكوكة مرة أو مرتين كره غمسهما قبل اكمال الثلاث كما يحتمل الادري ولو كان الشك في نجاسة مغلظة فالظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم زوال

ابن طاهر فليتنق امرؤ الاستخفاف بالسنن ومواقع التوقيف لئلا يسرع اليه شؤم فعله وقال النووي أيضا ومن هذا المعنى ما وجد في زمننا وتواترت الاخبار به وثبت عند القضاة ان رجلا بقرية ببلاد بصرى في سنة خمس وستين وستمائة كان سيئ الاعتقاد في أهل الخير وابنه يعتقدهم فجاء من عند شيخ صالح ومعه مسوالة فقال له مستهزئا أعطاك شيخك هذا المسوالة فأخذه وأدخله في دبره أي دبر نفسه استحقار له فبقي مدة ثم ولد ذلك الرجل الذي استدخل المسوالة جروا قريب الشبه بالسحكة فقتله ثم مات الرجل حالا أو بعد يومين اه بحروقه قال في المصباح الجرو بالكسر ولد الكلب والسباع والفتح والضم لغة قال ابن السكيت والكسر أفصح وقال في البارع الجرو والصغير من كل شيء (قوله جالت) أي تحولت (قوله هي المطلوبة أول الوضوء) قضيته انه لا يستحب زيادة على الثلاث بل هي كافية للنجاسة المشكوكة وسنة الوضوء وقياس ما يأتي في الغسل عن الرافعي من انه لا يكفي للحدوث والنجس غسلة واحدة انه يستحب هنامت غسلات وان كفت الثلاثة في أصل السنة اللهم الا أن يقال الا كتفاء بالثلاث هنا من حيث الطهارة لا من حيث كراهة الغمس قبل الطهارة ثلاثا (قوله كره غمسهما) معقد

اعتماد خلافه (قوله فان كانت النجاسة جامدة الخ) الظاهر ان مراده بالجامدة المجاوزة ولو مائة كالدهن وبالمائة المستهلكة (قوله فسلم ان الكلام الخ) لعل مراده به ان محل ما ذكر من الحكم بالطهريه فيما اذا تغير ربح ما عوطمه بنفسه فالتى عليه زعفران اولونه وطعمه فالتى عليه مسك فزال تغيره اذا كان الملقى لا وصفه الا الوصف المخالف لوصف النجاسة بان

(قوله احداه ابترا) أى ولا يستحب ثامنة وتاسعة بناء على ما اعتمد الشارح من عدم استحباب التثليث في غسل النجاسة المغلظة اما بالنسبة للحدث فيستحب ذلك (قوله فلا كراهة) ما لم يتقدر بالوضع سم (قوله لاسم) أى من الاقتصار في بيان الواجب على غسل الوجه وماءه وليس فيه مضمة ولا استنشاق واستدل حج هنا بقوله ولم يجبا للمحدث الصحيح لانتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه ويغسل رأسه ويغسل رجليه أى فهذه هي المذكورة فيما أمر الله به في قوله فاغسلوا وجوهكم الآية وخبر غمضوا واستنشقوا ضعيف (قوله ولا تثره) هو بالناء المثلثة قال في مختار الصحاح تثره من باب نصر فانتثروا الاسم التثاثر بالكسر والتثاثر بالضم ما تثار من الشيء ودره تثرشده بالكثرة والانتثار والاستنثار بمعنى وهو تثر ما في الأنف بالنفس اه فقول الشارح ثم يثره معناه يخرج به نفسه وعليه فإخراج ما في الأنف من أذى يثور الخنصر لا يسمى استنثارا فقول شرح الروض إخراج ما في أنفه من أذى يثور خنصره يسمى استنثارا لعله يثار (قوله أو يجذبه) بابه ضرب اه صحاح (قوله وعلم بما قدرته) ١٣٢ أى في قوله وبعدها (قوله حـ بمأبداه) خلافا لـج حيث قال نثي

الكراهة الا بغسل اليد سبعا احداه ابترا وبالحديث وكلام الاصحاب خرج شرح الامام فان كان الانتاء كبيرا ولم يقد على الصب منه ولم يجد ما يغرف به منه استعاب بغيره أو أخذ منه بطرف ثوب تطيف أو ببقية وخرج الانتاء الذي فيه ماء كثير فلا كراهة فيه (و) من سننه (المضمضة و) بعدها (الاستنشاق) للاتباع ولم يجبا لاسم ويحصل أظلمه ما يصل الماء الى الفم والأنف واذ لم يدره في الفم ولا مجبه ولا جذبه في الأنف ولا تثره أو كثره ما بان يدره ثم يجبه أو يجذبه ثم يثره وعلم بما قدرته في كلامي ان الترتيب بين ما مسح في الاستنجاب وأشار الى ذلك بقوله ثم الاصح الى آخره فلو قدم مؤخرا كان استنشاق قبل المضمضة حسبا بدأ به وفاته ما كان محله فسله على الاصح في الروضة خلافا لما في المجموع اذ المعتمد ما فيها كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى لقوله في الصلاة الثالث عشر ترتيب الاركان فخرج السنن فيحسب منها ما أوقعه أولا فكانت تركه غيره فلا يعتد بفعله به وذلك كما لو تعود ثم أتى بدعاء الافتتاح وقائه تقديم المضمضة والاستنشاق معرفة أوصاف الماء من طعم وريح ولون بالنظر هل تغير أولا وتقدم الفم لانه أشرف من الأنف لا يكتوبه محلا

قدم شيئا على محله كان انتصر على الاستنشاق لغا واعتد بما وقع بعده في محله من غسل الكفين فالمضمضة اه قال العبادي في شرح الغاية قال في الروضة وتقديم المضمضة على الاستنشاق شرط على الاصح وقيل مستحب ثم قال ولو قدم المضمضة والاستنشاق على غسل الكف لم يحسب الكف على الاصح اه وقضيته

للقرآن

لو قدم الاستنشاق على المضمضة أو أتى بهما معا حسب الاستنشاق

وفاته المضمضة فيكون الترتيب شرطا للاعتداد بالجميع فاذا عكس حسب ما قدمه على محله وفاته ما أخره عنه لكن قضية كلام المجموع انه شرط للاعتداد بالآخر وانه اذا قدمه لغا وأعاد اذا أتى بما بعده وهو القياس وبقي ما لو فعله ما معه أو ينبغي على كلام حج ان الحاصل منهما المضمضة لوقوعها في محلها دون الاستنشاق لوقوعه قبل محله وهذا نظير ما تقدم من انه لو غسل أربعة أعضاء معا حسب الوجه دون غيره لا يقال انما لم يحصل غير الوجه لوجوب الترتيب وهو هنا غير واجد لانا نقول هو وان لم يكن واجبا لكنه مستحق لاستحب فقط فأشبهه الواجب وأما على ما ذكره الشارح من انه لو قدم مؤخرا حسب ما بدأ به فيحتمل انهما يحصلان فيما أتى بهما معا لانه لم يشترط لحسبان المتأخر سبق غيره عليه (قوله فيحسب منه الخ) في استفادته من ذلك نظر لان مجرد عدم وجوب الترتيب بين السنن لا يقتضي حسبان المتقدم والغاء المتأخر بل كما يصدق بذلك يصدق بالغاء المتأخر وطلب فعلها كما لو لم يسبق فعل المتأخر وقياس الغاء المتقدم على التعمد أجاب عنه حج بأن المعنى الذي شرعه الافتتاح بقوت بتقديم التعمد عليه لان القصد بدعاء الافتتاح ان يقع الافتتاح به ولا يتقدمه غيره وبالدعاء بالتعمد وفاته ذلك لتعذر الرجوع اليه والقصد بالتعمد ان تليه القراءة وقد وجد ذلك فاعتد به لقوعه في محله (قوله وقدم الفم) قال في الخادم والاستنشاق أفضل لان أبانور يقول المضمضة سنة والاستنشاق واجب بناء على ان أفواله صلى الله عليه وسلم تجمله على الوجوب وأفضاله على التنب والمضمضة تقابل عن فعله والاستنشاق ثبت من قوله اذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء اه

كان الرغفران في مثاله ليس له الا اللون والمسك في مثاله ليس له الا الرائحة أي وسواء كان انتقاء ما عدا ذلك الوصف هو الواقع في جنسه أم كما يعود فإنه ليس له طعم ولا لون في الواقع يؤثر أو كان انتقاء ما عدا ذلك الوصف لعارض كالرغفران الذي قد

(قوله وأكثر منفعة) لأنه محل قوام البدن أكل ونحوه والروح ذكر ونحوه اهـ ج (قوله وقيل يتمضمض الخ) وينبغي فيما لو تعدد الفم أن يأتي فيه ما قيل في تعدد الوجه من أنهما أن كانا أصليين يتمضمض واستنشق في كل منهما أو كان أحدهما أصليا يتمضمض فيه إلى آخر ما سبق (قوله ثم يستنشق) أفاد التعبير بتم أنه لو تمضمض بواحدة ثم استنشق بأخرى وهكذا لا يكون آتيا بالافضل على هذا ويوجه بأن القائل بالفصل قاس ما هنا على الوجه واليد في أنه لا ينتقل لعضو إلا بعد كمال طهر ما قبله ولكن عبارة ج حكاية لهذا القول نصها ومقابلته أي الأصح ثلاث لكل متوالية أو متفرقة اهـ ويشكل عليه ما قدمه في توجيه أفضلية الفصل من قوله حتى لا ينتقل عن عضو إلا بعد كمال طهره إلا أن يقال أراد بالمتفرقة كونها في أوقات متعددة مع كونه لم ينتقل للثاني إلا بعد كمال الأول لكنه بعيد (قوله لقوله) ١٢٣ أي للقيط بن صبرة (قوله بل تكره الخ) وينبغي أن يلحق به المسك فتكره الخ

(قوله إلا أن يغسل فيه الخ) أي فإنه يجب عليه المبالغة حينئذ وعليه فلو سبقه الماء في هذه الحالة إلى جوفه لم يطر لأنه تولد من مأمور به (قوله ويكون الخ) أي والأولى أن يكون الخ فأشار إلى أنه إذا قيل بتفضيل الجمع اختلف في الأولى وكان ينبغي للصنف ذكره كان يقول ثم الأصح بثلاث غرف الخ كما فعل في تفضيل الفصل قول المصنف بثلاث غرف عبارة المصباح الغرفة بالضم الماء المغروف باليد والجمع غراف مثل برمة وبرام والغرفة بالفتح المرة وغرفت الماء غرافا من باب

للقرآن والآد كروا أكثر منفعة (والأظهر أن فصلهما) أفضل من جمعهما لما رواه طلحة بن مصرف عن أبيه عن حده قال دخلت يعني على النبي صلى الله عليه وسلم فرأيت يغسل بين المضمضة والاستنشاق (ثم الأصح) على هذا الأفضل أنه يتمضمض بغرفة ثلاثا ثم يستنشق بأخرى ثلاثا فلا ينتقل إلى عضو إلا بعد كمال ما قبله وقيل يتمضمض بثلاث ثم يستنشق بثلاث وهو أضعفها وأتلفها (ويبالغ فيها غير الصائم) لقوله صلى الله عليه وسلم أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائما والخبر أدوات فبالغ في المضمضة والاستنشاق ما لم تكن صائما والمبالغة فيها أن يبلغ الماء إلى أقصى الحنك ووجهي الأسنان والثناة وفي الاستنشاق أن يصعد الماء بالنفس إلى الخيشوم أما الصائم فلا تسن له المبالغة بل ذكره كما في المجموع تلحق الإفطار إلا أن يغسل فيه من نجاسة وانما يحرم لكونهما مطلوبين في الوضوء بخلاف قبلة الصائم المحركة لتسهوته لأنه هنا يمكنه أطباق حلقه وجمع الماء وهناك لا يمكنه رد الماء إذا خرج ولأن القبلة غير مطلوبة بل داعية لما يضاف الصوم من الاتزال بخلاف المبالغة ويؤخذ من ذلك حرمة المبالغة على صائم فرض غلب على ظنه سبق الماء إلى جوفه أن فعله أو هو ظاهر (قلت الأظهر تفضيل الجمع) بين المضمضة والاستنشاق ويكون (بثلاث غرف يتمضمض من كل ثم يستنشق والله أعلم) لورود التصريح به وقيل يجمع بينهما بغرفة واحدة وفي كيفية ذلك وجهان أحدهما يتمضمض منها ولا ثلاثا ثم يستنشق كذلك والثاني يتمضمض منها ثم يستنشق منها ثم يفعل منها كذلك ثانيا وثالثا واستحسنه في الشرح الصغير (و) من سننه (تثليث الغسل والمسح) المفروض والمسدوب

ضرب واعترفته اهـ وفي القاموس ما وافقه وعليه فكان القياس أن يقول المصنف غراف (قوله وفي كيفية ذلك) أي الجمع بغرفة واحدة (قوله أحدهما يتمضمض منها ولا ثلاثا الخ) أي ثم يستنشق كذلك وهذه في الحقيقة فصل لأنه لم ينتقل لتطهير الثاني إلا بعد الفراغ من الأول وتسميتها وصلا باعتبار اتحاد الغرفة (قوله واستحسنه) أي لما مر من أن الكيفية الأولى في الحقيقة فصل (قوله تثليث الغسل والمسح) عبارة ج وشرط حصول التثليث حصول الواجب أولا ثم قال ولو اقتصر على مسح بعض رأسه وثلاثه حصلت له سنة التثليث كما شمله المتن وغيره وقولهم لا يحسب تعدد قبل تمام العضو مفروض في عضو يجب استيعابه بالتطهير ويفرق بينهما وبين حسان الغرفة والتجليل قبل الفرض بأن هذا غسل محل آخر قصد تطهيره لذاته فلم يتوقف على سبق غيره له وذلك تكرير غسل الأول فتوقف على وجود الأولى إذ لا يحصل التكرار إلا حينئذ اهـ وقوله حصول الواجب أولا وعليه فلو غسل الخد الايمن ثلاثا ثم لا يسر كذلك لم يحصل التثليث وكذا لو غسل الكف ثلاثا ثم الساعد ويصرح بذلك قولهم مفروض في عضو يجب الخ (فرع) لو كان إذا نلت لم يكف الماء وجب تركه فلا وثلاث تيم ولا يعيد لأنه أتلفه في غرض التثليث اهـ سم على جهة قلت وكذا لا يعيد لو أتلفه بلا غرض وإن أتلفه لم يتييم بمحضرة ماء مطلق كما يصرح به قوله الآتي في التيم بعد قول المصنف ولو وهب له ماء الخ فإن أتلفه بعده لغرض كثره وتنظيف

طاميه ويرى حجة إعراض مع أن من شأنهما الوجود وما قرنا به كلامه هو الذي يدل عليه ما بعد في كلامه وإن كانت عبارته لا تنفي به وما في حاشية شيخنا لا دليل عليه (قوله ومتغيرا يستغنى عنه) أي وخالف الماء قتان كما يأتي ومرا أيضا (قوله بين صاف

ثوب ولا قضاء أيضا وكذا الغير غرض في الاظهر لانه فاقد للماء حال التيمم لكنه ان في الشق الاخير **فرع** هل يسن تثليث النية أيضا أولا لان النية ثانيا تقطع الاولى فلا فائدة في التثليث يحزر سم على منهج قلت وقضية قول اليهجة وثالث السك يقينا ما خلاصا لخصا لخصين يقتضي طلبه فيكون ما بعد الاولى مؤكدا لها ويفرق بينه وبين تكرير النية في الصلاة حيث قالوا يخرج بالاشفاق ويدخل بالاتار بأنه عهد فعل النية في الوضوء بعد أوله فيما لوفرقت النية أو عرض ما يبطلها كالردة ولم يعهد مثل ذلك في الصلاة ونقل عن فتاوى مر ما وافقه (قوله المفروض) أي كل منهما (قوله ومثوق) بالهمز من مأق مقدم العين اه مختار (قوله ولحاظ) بفتح اللام مؤخر العين وبالكسر مصدرا لحظه أي راعاه مختار أي وغسل مؤق ولحاظ وهذا مستفاد من قوله بتثليث الغسل الخ ولا يشمله قوله وباقي سنته وفي نسخة اسقاط قوله ومثوق عين ولحاظ (قوله والاوجب غسلهما) أي ولا ينافي ذلك الإزالة ما فهمنا من الرمس ونحوه فوجب إزالته كما تقدم في غسل الوجه لكن ينبغي انه لو لم تنأت إزالة ما فهمنا كالكحل ونحوه الا بضرر انه يعني عنه حيث استعمل الكحل اعذر كعرض أول الترتين ولم يغلب على ظنه اضرار إزالته (قوله الاشبه نعم) خلافا لـ (قوله مخافة تعييبه) قضيته انه لو كان الخلف من نحو زجاج يس التثليث لانه لا يخاف تعييبه (قوله خرج وقته) أي بأن لم يدرك الصلاة كاملة فيه اه ج (قوله ويكره كل من الزيادة على الثلاث) أي في غير المسبل (قوله فتحرم الزيادة عليها) أي الثلاث (قوله لكونها ١٣٤ غير مأذون فيها) يؤخذ من تحريم ما ذكر حرمة ما جرت به العادة من ان كثيرا

من الناس يدخلون الى محل الطهارة لتفريغ أنفسهم ثم يغسلون وجوههم وأيديهم من ماء الفساقى المدة للوضوء لازالة العبار ونحوه بلا وضوء ولا ارادة صلاة وينبغي ان محل حرمة ذلك ما لم تجر العادة بفعل مثله في زمن الواقف

وباقي سنته من تحليل وذلك ومثوق عين ولحاظ لا مانع فيهما من ايصال الماء الى محله والاوجب غسلهما وسواك وذكروا دعاء لا تباع في أكثر ذلك وتيا ساقى غيره لا الخلف كما سيأتي وهل يثليث على الجبيرة والعمامة أولا كالخلف الاشبه نعم خلافا لـ ركشي ويفرق بينهما وبينه بأنه انما كره فيه مخافة تعييبه ولا كذلك هما ويجب الاقتصار على مرة واحدة عند ضيق وقت الفرض بحيث لو ثلث خرج وقته أو خوف عطش بحيث لو أكمله لاستوعب الماء وأدركه العطش ونحو ذلك ويكره كل من الزيادة على الثلاث والنقص عنها بنية الوضوء والاسراف في الماء ولو على الشط الا في ماء موقوف فتحرم الزيادة عليها لكونها غير مأذون فيها ولو توضع مرة مرة ثم كذلك لم تحصل فضيلة التثليث

ويعلم به قياسا على ما قالوه في ماء الصهاريج المعدة للشرب من انه اذا جرت العادة في زمن الواقف باستعمال ماؤها كما لغير الشرب وعلم به لم يحرم استعمالها فيما جرت العادة به وان لم ينص الواقف عليه (قوله غير مأذون فيها) يؤخذ من هذا حرمة الوضوء من مغاطس المساجد والاستنجاء منها للعلة المذكورة لان الواقف انما وقفه للاغتسال منه دون غيره نعم يجوز الوضوء والاستنجاء منها لم ير يد الغسل لان ذلك من سنته فتنبه له فانه يغفل عنه نعم ان دلت قرينة على ان الواقف لم يمنع من مثل ذلك لحصول التيسير به على الناس جاز (قوله ولو توضع مرة مرة الخ) قضيته انه لو غسل الوجه مرة ثم اليدين ثم فعل ذلك ثانيا وثالثا حصلت فضيلة التثليث وقضية قوله الاتي بأن الوجه واليدين متباعدا ان خلافه وهو الوجه **فرع** لو نذر الوضوء مرتين مرتين هل ينقض نذره أم لا لانه مكروه فيه نظرا قال شيخنا الشوبري لا ينقض اه قلت فان أراد بعدم انعقاده الغاء بحيث يجوز الاقتصار على واحدة ففيه نظر لان الثانية مستحبة والمكروه انما هو الاقتصار على الترتين وان أراد بعدم انعقاده انه لا يجب الاقتصار عليهما قاطرا (قوله لم تحصل الخ) هل مثله ما لو غطس ونوى رفع الحدث ثم كر ذلك ثلاثا فيكون الرجح فيه عدم حصول الفضيلة أولا ويفرق بين الترتيب الحقيقي وغيره فيه نظرا والاقرب الثاني لان في الترتيب الحقيقي تباعد الغسل بعض الاعضاء عن بعض يظهر في الحس ولا كذلك التقدير (قوله التثليث) وحكم هذه الاعادة الكراهة كالكراهة على الثلاث وكان عدم حرمة ذلك انه تابع للطهارة وتمة لها في الجملة فلا يقال انه عبادة فاسدة فتحرم اه سم على حج زاد سم على منهج بعدم مثل ما ذكر وانما لم يحرم مع ان الثاني والثالث بعد تمام الوضوء وقبل صلاة لانه قيل بحصول التثليث به وذلك شبهة دافعة للتحريم مر (أقول) لا حاجة الى ذلك لان الصحيح ان التجديد قبل فعل صلاة مكروه فقط كما تقرر

(وكدر) أو وان لم يختلط (قوله أو الأكثرية) أي التي أفهمه أقول المصنف كثر لكن بالنسبة للضعيف المشروط لكونه أكثر كاذب إليه أكثر المفسرين في ولا تمن تستكثر كذا في التحفة وفيه تأمل (قوله اقلته) علة لعدم ادراك الطرف لعدم التفتيش لان علمته مستأنف فهو قيد في الحقيقة لاخراج ما لو كان عدم الادراك لصحوا لنته للون المحل (قوله فيعني عن ذلك في الماء وغيره) شمل الغير نحو الثوب كما يصرح به كلامه وبه صرح الجلال المحلى كغيره لكن الجلال كغيره اقتصر على الاحكام

(قوله فكعضو واحد) قضيته انه لو غسل اليد اليمنى مرة ثم اليسرى كذلك وأعاد ذلك ثانيا وثالثا على هذا الوجه حسب التثليث لانهم اعضاء واحد كالنفس والانف لكن قال المناوي في شرح الشرائع مانعه وهل تحصل سنة التيمم باكتفائه في اليمنى مرة ثم في اليسرى مرة ثم يفعل ذلك ثانيا وثالثا ولا يحصل الا بتقديم المرات الثلاث في الاولى الظاهر الثاني قياسا على العضوين المتماثلين في الوضوء كاليسدين ويحتمل حصولها بالاولى كالضمضة والاستنشاق على بعض الصور المعروفة في الجمع والتفريق اه ثم رأيت في سم على حج مانعه وفي قوله يعني شرح الروض ١٣٥ كاليد إشارة الى أن تثليث اليدين لا يتوقف على تثليث

احدهما قبل الاخرى بل لو تيمم ما مع أي أو مرتبا أجزأ ذلك فتأمل وهذا هو المتجه اذ لا يشترط ترتيب (قوله وتداب في المندوب) ولو في الماء الموقوف نعم يكفي ظن استيعاب العضو بالغسل وان لم يتيقنه كما بينته في شرح الارشاد اه حج وعليه فيستتي هذا من قولهم المراد بالشك في ابواب الفقه مطلق التردد (قوله مسحة واحدة) ولا بدان يقع المسح على محل واحد في الثلاث حتى يحصل التثليث (قوله لان الماء صار مستعملا) قال حج أي لا اختلاط بله يبل يده المنفصل عنه حكما

كما قاله الشيخ أبو محمد وهو المعتمد خلا للروايات والفوراني ويفرق بينه وبين نظيره في المضضعة والاستنشاق بان الوجه واليد متباعدان فينبغي أن يفرغ من أحدهما ثم ينتقل الى الآخر وأما الفم والانف فكعضو واحد (ويأخذ الشاك باليقين) وجوب في الواجب وتداب في المندوب كما لو شك في عدد الركعات ولا يقال ان الرابعة بدعة وترك سنة أسهل من ارتكاب بدعة لانها لا تكون كذلك الا أن تحقق كونها رابعة (و) من سننه (مسح كل رأسه) لانه أكثر ما ورد في صفة وضوئه وخروجه من خلاف من أوجبه وكيفيه السنة أن يضع يديه على مقدم رأسه ويلصق سبابته بالآخرى وإبهاميه على صدغيه ثم يذهب بهما الى فاه ثم يردهما الى المكان الذي ذهب منه ان كان له شعر يتقلب فيكون حينئذ ذهابه وعوده مسحة واحدة لعدم تمامها بالذهاب فان لم يكن له شعر ينقلب لصغره أو قصره أو عدمه لم يرد اذ لا فائدة له فان رد لم تحسب ثانية لان الماء صار مستعملا ولا ينافيه ما لو انغمس في ماء قليل ناويا رفع يده ثم أحدث حال انغماسه فله ان يرفع الحداث المتجدد به قبل خروجه لان ماء المسح نافع لا قوة له كقوة هذا ولهذا أعاد ماء غسل الذراع مثلا ثانيا لم تحسب غسلة أخرى لكونه نافعا بالنسبة الى ماء الانغماس ولو مسح جميع رأسه وقع قدر ما يقع عليه الاسم فرضا والباقي سنة كتنظيره من تطويل الركوع والسجود والقيام بخلاف اخراج بعير الزكاة عن دون خمسة وعشرين كما اعتمد ذلك في الدرر والدرج الله تعالى ويفرق بان ما يمكن تجزيه يقع قدر الواجب فرضا فقط بخلاف ما لا يمكن كبعير الزكاة (ثم) بعد الرأس مسح (أذنيه) ظاهرهما وباطنهما بماء جديد لا يتابع ولا يشكك امتناع مسح صماخيه ببل مسح الاذنين وبال مسح الرأس في الثانية والثالثة مع ان المستعمل في ذلك طهور لان المراد الاكمل لأصل السنة فانه يحصل بذلك كاجزائه السبكي في فتاويه وعلم من اتبانه ثم اشترط الترتيب بين الرأس والاذنين في

بالنسبة للثانية ولضعف البلب أثر فيه أدنى اختلاط فلا ينافيه ما من التقدير في اختلاط المستعمل بغيره اه حج وكتب عليه سم لا يخفى اشكاله مع قاعدة ان لا نسلب الطهورية بالشك مع ان الفرض أقل مجزئ وماؤه يسير جدا بالنسبة لماء الباقي فالغالب انه لا يغير لو قدر مخالفا وسطا فليتأمل اه (قوله لم يحسب غسلة أخرى) خلا فالج (قوله ولو مسح جميع رأسه الخ) نقل في المجموع عن القاضي أبي الطيب والماوردي انهما قالوا ان عقد الاجماع على ان البياض الدائر حول الاذن ليس من الرأس مع قربه منها فالاذن أولى بذلك براه سم على منهج (أقول) لا يخالفه ما مر بالهامش عن حج من قوله بعد قول المصنف بشرة رأسه وان قل حتى البياض المحاذي لاهل الدائر حول الاذن كما بينته في شرح الارشاد الصغير لان ما ذكره حج في البياض المحاذي لاهل الدائر وهذا في نفس الدائر (قوله ثم بعد الرأس) أي مسحه كلا أو بعضا ودفع بذلك ما قد يوهمه المتن من أن مسح الاذنين مشروط بتقديم مسح كل الرأس وستأنف الإشارة اليه في كلامه (قوله صماخيه) هو بالكسر خرق الاذن اه مختار

الجملة بجميع ذلك والشارح لم يقتصر على ذلك بل سياتي له كثير مما هو خارج عن ذلك على ما علم من هذا الحيوان ترتيبه على هذا
مشكل (قوله وهو قوي) سياتي تقييده في قوله وقيد بعضهم العفواخ (قوله قال الشيخ) أي في شرح الروض فان ما ذكر في
أول السودة الا قوله كنقطة بول وقوله قال الشيخ عبارة شرح الروض بحروفه ولا يخفى ان قوله قال الشيخ والاوجه الخ انما
هو مجرد حكاية استحباب الشيخ لما يأتي وليس فيه اعتماد ولا الا كان يقول والاوجه كما قال الشيخ أو نحو ذلك فلا ينافيه اعتماده
لتقييد البعض الا في قوله وقيد بعضهم العفواخ وان أشار الشهاب بن قاسم الى التنافي وقول الشيخ والاوجه تصويره أي

(قوله ولا يسن مسح الرقبة) وهي كافي المختار مؤخر أصل العنق وفي شرح البهجة والعنق هو الوصلة بين الرأس والجسد وفي
القاموس الوصلة بالضم الاتصال وكل ما اتصل بشئ فباينهما وصلة والجمع كصرد (قوله انه بدعة) مستند (قوله أمان من الغل)
بضم الغين طوق حديد يجعل في عنق الاسير تضم به يده الى عنقه اه قاموس قلت وبكسر هاء الحقد ومنه قوله تعالى وترعنا
ما في صدورهم من غل (قوله كمل بالمسح) فان كان بها نجاسة ولو معفو عنها لم يجز قياسا على ما يأتي في مسح الخلف لكن سياتي
عن سم على حج نقلا عن مرانه لوعت ١٣٦ النجاسة الخلف جاز المسح عليها حيث كانت معفوا عنها فهل قياسه كذلك

هنا أولا وبفرق فيه نظر
ولعل الفرق أقرب لان
التكميل على العمامة انما
يكون بعد مسح الرأس وهو
مسقط للفرض فلا حاجة
الى المسح على العمامة المؤدى
للتخييس بخلاف مسح
الخلف فان رفع الحدث
يتوقف عليه لا يقال يمكن
ترع الخلف وغسل الرجل
لانا نقول فيه مشقة في
الجملة فلان تكافه (قوله بانه
بدل دونها) فيه ان الذي
فعله من المسح مسقط
لواجب وهذا يدل على ان
مسحه (قوله وهو كذلك)
أي فيتميم عن الرأس ولا
يكفي مسح ما عليه (قوله
مسح الذوائب) أي من

حصول السنة وهو الاصح ولا يسن مسح الرقبة بل قال المصنف انه بدعة قال وأما خبر مسح
لرقبة أمان من الغل فموضوع واعلم ان استحباب مسحهم ما غير مقيد باستحباب مسح جميع
الرأس ومن ذهب الى ذلك متمسكا بكراهة ذلك عقب مسح كلها فقد دوههم (فان عسر رفع)
نحو (العمامة) أو لم يرتزعا كقلنسوة ونحوها (كل بالمسح عليها) سواء أعسر عليه تعجبها
أم لا لانه صلى الله عليه وسلم مسح بياضته وعلى عمامته فالتعبير بالعسر جرى على الغالب
وعلم من قوله كل انه لا يكفي الاقتصار على العمامة وان سقط مسح الرأس انصوحة وهو كذلك
ومقتضى اطلاقهم اجزاء المسح عليها وان كان تحتها عرقية ونحوها ويؤيده ما يجنبه بعضهم
من اجزاء المسح على الطيلسان وأنهم كلامه انه لا يشترط لهذا التكميل ان يأتى على طهر
وفارقت الخلف بانه بدل دونها كمسح بعض الرأس وهو كذلك وأفتى القفال بأنه يسن للرة
استيعاب مسح رأسها ومسح الذوائب المسترسلة تبعاً وأطلق غيره ذوائب الرجل بذوائبها في
ذلك لكن جزم في المجموع بعدم استحباب مسح الذوائب وظاهر تعبيرهم بالتكميل ان
المسح عليها متأخر عن مسح الرأس ويحتمل غيره وانه مسح ما عدا مقابل المسوح من
الرأس ويكون به محصلا السنة (و) من سننه (تخليل) نحو (الجمجمة الكنة) من كل شعر
يكتفى بغسل ظاهره ويكون باصابعه من أسفله لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ يخل
لحيته أما الشعر الخفيف والكثيف الذي في حد الوجه من لحية غير الرجل وعارضيه فيجب
ايصال الماء الى ظاهره وباطنه ومناقبه بتخليل أو غيره ومحل سن التخليل في غير المحرم
أما هو فلا يؤدى الى تساقط شعره كما قاله المنولي وجزم به ابن المقرئ في روضه
وهو المعتمد (و) من سننه تخليل (أصابعه) من يديه ورجليه بتشبيك يديه

الرجل والمرأ قال سم على حج ان هذا عرض على مر بعد كلام القفال فرجع اليه (قوله متأخر عن مسح
الرأس) حتى لو ابتدأ مسح العمامة ثم مسح جزاً من رأسه لا يكون آتياً بالسنة ولكن يسقط الفرض بما فعله قال الشيخ عميرة
قوله كمل بالمسح الخ انما ظاهر ان حكمها كالرأس من الاستعمال برفع اليد في المرة الاولى فلو مسح بعض رأسه ورفع يده ثم أعادها
على العمامة لتكميل المسح صار الماء مستعملاً بانفصاله عن الرأس وهذا ظاهر ولكن يغفل عنه كثير اعند التكميل على العمامة
ثم ذلك القدر المسوح من الرأس هل يمسح ما يجاذبه من العمامة ظاهر العبارة لا انتهى أي لانه المفهوم من التكميل (قوله
أما هو فلا يؤدى الخ) خلافاً للخطيب على الغاية ومنه في حج (قوله بتشبيك يديه) بان يدخل أصابع إحدى يديه في أصابع
الآخرى سواء في ذلك وضع إحدى الراحتين على الأخرى أو فعل غير ذلك ونقل عن شيخنا الشوري انه يضع بطن يده اليسرى
على ظهر اليمنى ويخلل أصابعه ثم يضع بطن اليمنى على ظهر اليسرى ويفعل كذلك اه (أقول) ولعل هذا منه مجرد تصوير اذ
المدار على تحقق وصول الماء الى ما بين الاصابع وهو يحصل بغير ذلك

تصوير أصل الحكم الذي قال فيه الجلي صورته أن يقع في محل واحد فهذا الاستيعاب في مقابلة كلام الجلي وقوله وكلام الأصحاب أي في أصل الحكم بناء على ما فهمه عنهم الجلي من تصويره بوقوع ما ذكر في محل واحد وقوله بقربه تعليلهم السابق أي بمسقة الاحتراز هكذا أفهم هذا المقام ولا تقتربا وقع فيه مما يخالف ذلك (قوله بحيث يجمع منه في دفعات ما يحس) لفظ يحس بالخاء المهملة أي يدرك بالحس وعبارة شرح الارشاد للشهاب بن حجر ولو كان بمواضع متفرقة ولو اجتمع لرؤى لم يعف

(قوله اذ محل كراهة تشبيكهما) على أنه قد يقال لو سلم أنه مكروه مطلقا لا يشكل لأن ما هو المطلوب بخصوصه فيكون مستثنى من إطلاق الكراهة (قوله فيمن كان بالمسجد الخ) ظاهره أنه لا يكره إذا كان خارجا بحيث ينتظرها وهو خلاف ما صرح به في صلاة الجمعة حيث قال ويكره أيضا تشبيك الأصابع والعبث حال الذهاب للصلاة وإن لم تكن جمعة وانتظارها أه فان مقتضاه أنه يكره في انتظارها وإن لم يكن بمسجد (قوله ويحفل بختصر يده اليسرى) قال امام الحرمین اليسرى واليمنى في ذلك سواء قال في التحقيق وهو المختار قال في شرح المذهب وهو الراجح المختار أه عقلت هو ضعيف أو يقال سواء باعتبار أصل السنة (قوله حرم فتقها) أي وعليه فلو فتقها بعد الوضوء هل يجب غسل ما ظهر أم لا لأنهم اعزله ما لو خلقت كذلك أصالة فيه تظروا الأقرب الثاني ويحتمل وجوبه كما لو تدلت جلدة والتصقت بالاعدو صار يخشى من فتقها من الساءد محذور تيمم فانها اذا فتقت بعد الغسل وجب غسل ما ظهر لعروض الالتصاق وهذا هو الأقرب (قوله على اليسار) أي فلو قدم اليسار على اليمين أو غسلهما معا كره (قوله من باب التكريم الخ) ويلحق به ما لا تكرمة فيه ولا اهانة كما مر أه حج وتقدم في الشرح في آداب الخلاء عن المجموع ما يقتضى خلافه (قوله فيطهران معا) أي فلو بدأ باليمين ١٣٧ فجوز في شرح الروض أخذ كراهته

من عبارته لا كسبه فرض الكلام في الترتيب أعم من البداءة باليمين وذكر مران في ذلك تردد أو مال لعدم الكراهة فليراجع أه سم على منهج (قوله في المتن وإطالة غرته الخ) قال الاسنوى كلامه يدل على أنه يشترط اتصالها بالواجب وإن شاء قدمها وإن شاء قدمه أه عميرة

اذ محل كراهة تشبيكهما فيمن كان بالمسجد ينتظر الصلاة وفي رجلية بأن يتدنى بختصر الرجل اليمنى ويختص بختصر الرجل اليسرى ويحفل بختصر يده اليسرى من أسفل رجلية ولو كانت أصابعه ملتفة بحيث لا يصل الماء إليها إلا بالتخليل ونحوه وجب أو ملتصمة حرم فتقها لأنه تعذيب بلا ضرورة أي أن خاف محذور تيمم فيما يظهر أخذ من العلة (و) من سننه (تقديم اليمين) على اليسار لا قطع ونحوه في جميع الأعضاء وغيره في يديه ورجليه وإن كان لا بس خف فيما يظهر خلا قال بحسبهما معا لأنه صلى الله عليه وسلم كان ياب التيمم في تنعله وترجله أي تسريح شعره وطهوره وفي شأنه كله أي مما هو من باب التكريم كاتصال وتنقابط وحلق ثغور رأسه وليس نعو نعل وثوب وتقليم ظفر وقص شارب ومه الخفة ونحو ذلك أما الكفان والخذان والأذنان لغرضه لا قطع فيطهران معا (و) من سننه (إطالة غرته) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة فمن استطاع منكم

١٨ نهايه ل وظاهر أن محله فيما لو قدمها على غسل الوجه حيث سبقت نية معندبها كان نوى عند المضمضة وانفعل بما فعله جزء من الشفتين فإن النية صحيحة والغسل لاغ أن لم يقصد الوجه وإن قصد اعتدبه وفي الحالين لو غسل بعد المضمضة صفحتي العنق ثم الوجه أجزاء ذلك لأن الغرة في هذه الحالة متأخرة عن النية (قوله الغر المحجلون الخ) وفي رواية أن أمي يدعون بضم أوله أي ينادون أو يسمون قال الأغلب الدعاء كالدعاء لكن النداء قد يقال إذا قيل يا من غير أن ينضم إليه الاسم والدعاء لا يكاد يقال إلا إذا كان معه الاسم نحو يا فلان وقد يستعمل كل منهما محل الآخر ويستعمل استعمال التسمية كدعوت ابن زياد أي سمعته أه مناوى عند شرح الرواية المذكورة وذكر أيضا في محل بعده عند شرح رواية مسلم في مثل الرواية المذكورة مانصه وظاهر قوله من أسباغ الوضوء أن هذه السيمات تكون من توضأ في الدنيا وفيه رد لما نقله الفاسي المالكي في شرح الرسالة أن الغرة والتججيل لهذه الأمة من توضأ منهم ومن لا كما يقال لهم أهل القبلة من صلى منهم ومن لا انتهى وقال شيخ الاسلام في شرح البخاري ولا تحصل الغرة والتججيل إلا من توضأ بالفعل إمام من لم يتوضأ فلا يحصل له أه ومن نقل عنه خلاف ذلك فقد أخطأ لأنه قول للزناقي المالكي لا للشيخ وينبغي على قول الشيخ أن ذلك خاص بمن توضأ حال حياته كما أشعر تعبيره بتوضأ وقضيته أن من مات من أولاد المسلمين طفلا لم يتفق له وضوء لم يأت كذلك ويحتمل خلافه لأن تركه الوضوء كان معذورا فيه فلا يدخل من وضوء الغاسل وبقي أيضا ما لو تيمم ولم يتوضأ هل يحصل له ذلك أم لا فيه نظر وينبغي الأول لأقامة الشارع له مقام الوضوء فليراجع

عنه كما صرح به الغزالي وغيره انتهت فاستفيد منها ان يحسن بالاضبط الثاني فلا يثابروا ان يغسل اليهم في عبارة الشارح منهم الغزالي وان قول الشارح بحيث يجمع منه في دفعات فيه مشاهلة في التعبير وفي بعض نسخ الشارح بدل يحسن بنفس وهو غير صواب كما علم وقد يتوقف في تصوير ما ذكر على النسخة الاولى من جهة انه اذا جمع ما يحسن الى ما لا يحسن لا بد وان يحسن فيرجع

(قوله فليطل غترته وتجب عليه) وتسن اطالتهما في التيمم ايضا كما سيأتي في بابه وعبارته ثم عطفوا الى ما يسن والغرة والتججيل ولا يتأقسه ما في الحديث من التعليل بقوله من آثار الوضوء لانه للغالب وما خرج مخرج الغالب لا مفهوما له (قوله في وجهه يياض) وقيد بعضهم بكونه في جهته وكونه فوق الدرهم وعبارته المباح والغرة في الجهة يياض فوق الدرهم (قوله الزائد على الواجب) ومن الواجب ما لا يتم الواجب الا به فالاطالة غسل ما زاد على ذلك (قوله وهي المتابع) يخرج المعية فليتنامل فيها سم على بهجة قلت الظاهر حصول الموالاة لان هذا مع ما قبله كما ثم في زمان واحد لعدم تخلل فاصل بينهما ومعلوم ان هذا في عضوين لا ترتيب بينهما (قوله قبل جفاف الاول) ١٣٨ لو مسح الرأس ثم الاذنين ثم غسل الرجلين وكان المتخلل بين

فليطل غترته وتجب عليه ومعنى غترته الجلبين بيض الوجوه واليدين والرجلين كما فرس الاغرو وهو الذي في وجهه يياض والتججيل وهو الذي قوائمه بيض والاطالة فيها غسل الزائد على الواجب من الوجه من جميع جوانبه وغايتها غسل صفحتي العنق مع مقدمات الرأس (و) اطالة (تججيله) بغسل زائد عن الواجب من اليدين والرجلين من جميع الجوانب وغايتها استيعاب العضدين والساقين وعلم مما تقررا ان كلا من الغرة والتججيل شامل لمحل الغسل الواجب والمسنون ولا فرق في سن تطويلهما بين بقاء محل الفرض وسقوطه لان الميسور ولا يستقط بالمعسور خلافا للامام (و) من سننه (الموالاة) وهي المتابع بحيث يغسل العضو الثاني قبل جفاف الاول مع اعتدال الزمان والمزاج والهواء ويقدر المسح مفسولا وقد يجب الولاة لضيق وقت وفي وضوء نحو ساس (وأوجبها القديم) نظرا انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي وفي ظهر قدميه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره ان يعيد الوضوء وأجيب بضغف انظر ودليل الاول انه صلى الله عليه وسلم توضأ في السوق فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه فدعى الى جواره فأتى المسجد مسح على خفيه وصلى قال الشافعي وبينهما تفريق كثير وصح عن ابن عمر انه شرب في ولم ينكره أحد عليه ولا نهى عبادة لا يبطلها التفريق اليسير فكذا الكثير كالج وعمل الخلاف حيث لا عذر مع الطول اما مع العذر فلا يضرك طعنا واما اليسير فبالاجماع (و) من سننه (ترك الاستعانة) بصب الماء عليه من غير عذر لا نها ترفه لا يليق بحال المتعبد ففي خلاف لا ولي كما اقتضاه كلامه لا مكروهة وفي احضار الماء مباحة وفي غسل الاعضاء من غير عذر مكروهة وتجب على عاجز ولو باجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر في الفطرة في الاول - قال الرزاعي

مسح الرأس وغسل الرجلين لو لم يفرض اشتماله على مسح الاذنين لجف الرأس وبواسطته لم يحصل الجفاف للأذنين لو قدر غسلهما قبل غسل الرجلين فهل يمنع ذلك من الموالاة أو لا فيه نظروا لا يبعد الثاني كما لو غسل وجهه ثلاثا وكان بحيث لو اقتصر على الاول حصل الجفاف بينه وبين اليد ولما غسل الثالثة لم يجف محلها وقتل يحصل الموالاة وفي شرح البهجة واذا غسل ثلاثا فاعبرة بالاخيرة قال سم عليه هل يشترط الولاة بينها وبين الثانية وبين الثالثة والاولى حتى لو لم يوال بين الاولى والثانية والى بين الثالثة والعضو الذي بعده لم تحصل سنة الموالاة فيه نظروا هل الاشتراط أقرب بل لا يتجه غيره (قوله والمزاج) قال في المصباح مزاج الجسد بالكسر طبائعه التي يأنف منها (قوله وأوجبها القديم) لم يقل والموالاة في الجديد ويعلم منه ان القدم خلافة له لانه لو قال ذلك لم يعلم ما يقول به القديم أهو الاباحة أو الوجوب أو غيرها وكان الظاهر منه انه لا تنافي في القدم (قوله بصب الماء عليه الخ) وينبغي أن يكون من ذلك الموضوع من الحنفية لانهم اعدوا للاستعمال على هذا الوجه بحيث لا يمانى الاستعمال منها على غيره وليس المقصود منها مجرد الترفه بل يترتب على الموضوع منها الخروج من خلاف من منع الموضوع من الفساق الصغيرة وتطافه منها في الغالب عن ما عيرها (قوله عما يعتبر في الفطرة الخ) فضيحه وجوب تقديم الاخر على الدين لان المعتمد عنده ان الدين لا يمنع من وجوب الفطرة وفي الاميري مانعه ان وجدها فاضلة عن كفايته ونهاية من تلزمه كفايته يومه وليلتها وقضاء دينه وهو الموافق لما في المنهج وغيره من تقديم الدين على زكاة الفطر ويؤيده ما دلوه في اتبعهم من انه لو احتاج في قضاء دينه الى غن الماء تيمم فقدموا الدين على استعمال الماء فبفسده ان يقدم هنا على الاخر (قوله في الوجوه) أي والاصلي بالتيمم وأعاد اه شرح الارشاد لشيخنا قم

وينبغي

وبين الثانية وبين الثالثة والاولى حتى لو لم يوال بين الاولى والثانية والى بين

الثالثة والعضو الذي بعده لم تحصل سنة الموالاة فيه نظروا هل الاشتراط أقرب بل لا يتجه غيره (قوله والمزاج) قال في المصباح مزاج الجسد بالكسر طبائعه التي يأنف منها (قوله وأوجبها القديم) لم يقل والموالاة في الجديد ويعلم منه ان القدم خلافة له لانه لو قال ذلك لم يعلم ما يقول به القديم أهو الاباحة أو الوجوب أو غيرها وكان الظاهر منه انه لا تنافي في القدم (قوله بصب الماء عليه الخ) وينبغي أن يكون من ذلك الموضوع من الحنفية لانهم اعدوا للاستعمال على هذا الوجه بحيث لا يمانى الاستعمال منها على غيره وليس المقصود منها مجرد الترفه بل يترتب على الموضوع منها الخروج من خلاف من منع الموضوع من الفساق الصغيرة وتطافه منها في الغالب عن ما عيرها (قوله عما يعتبر في الفطرة الخ) فضيحه وجوب تقديم الاخر على الدين لان المعتمد عنده ان الدين لا يمنع من وجوب الفطرة وفي الاميري مانعه ان وجدها فاضلة عن كفايته ونهاية من تلزمه كفايته يومه وليلتها وقضاء دينه وهو الموافق لما في المنهج وغيره من تقديم الدين على زكاة الفطر ويؤيده ما دلوه في اتبعهم من انه لو احتاج في قضاء دينه الى غن الماء تيمم فقدموا الدين على استعمال الماء فبفسده ان يقدم هنا على الاخر (قوله في الوجوه) أي والاصلي بالتيمم وأعاد اه شرح الارشاد لشيخنا قم

حاصل القيد الى عدم العفو عند التعدد مطلقا (قوله عما لا يعنى عنه) تعييدا للدم ونحوه أى يسير الدم ونحوه الكائن ذلك مما لا يعنى عنه كالمغاط وليس بيان له لان من شأن الدم العفو عن يسيره (قوله لم يضعه في الماء عبثا) أى ولم يغيره كما سيأتى له في باب النجاسة (قوله ويظهر بالجربة بعد ها وتكون في حكم غسالة النجاسة) أى بالنسبة لغير ما تجرى عليه من أجزاء النهر فلا يصح ما رفع حدث ولا ازاله خبث آخراما بالنسبة لما تجرى عليه من أجزاء النهر فلا ما دامت واردة كما هو ظاهر والا فلو

(قوله أى في عدم كراهتها) أى بان قلنا خلاف الاولى أو مباحة وقوله ليخرج الكافر الخ مقتضاه ان امانة الكافر مكروهة مطلقا عنده وفيما ذكر عنه تأمل فيجوز (قوله ليخرج الكافر ونحوه) كالمجنون (قوله كان كطلبها) أى فيكون خلاف الاولى (قوله ينقض) من باب نصر (قوله هبوب ريح تنجس) هو شامل لما اذا غلب على ظنه حصول النجاسة ويوجه بأن التضخم بالنجاسة انما يحرم اذا كان بفعله عبثا واما هذا فليس من فعله وان قدر على دفعه نعم ينبغي وجوبه اذا ضاق الوقت أو لم يكن ثم ما يغسل به وقد دخل الوقت (قوله لا النشف) هو يسكون الشين وفعله نشف من باب فهم وقوله بمعنى الشرب قال في المختار يقال نشف الثوب العرق ونشف الحوض الماء شربه وبابه فهم أيضا ١٣٩ (قوله وبقي من سنن الوضوء الخ) ومنها ترك

الكلام وفي فتاوى شيخ الاسلام انه سئل هل يشرع المسلم على المشتغل بالوضوء وليس له الرد أولا فاجاب بأن الظاهر انه يشرع السلام عليه ويجب عليه الرد اه وهذا بخلاف المشتغل بالغسل لا يشرع السلام عليه لان من شأنه انه قد ينكشف منه ما يستغنى من الاطلاع عليه فلا تليق مخاطبته حينئذ اه قب (قوله ويقول بعده) عبارة حج بعده أى عقب الوضوء بحيث لا يطول بينهما فاصل عرفا فيما يظهر ثم رأيت بعضهم قالو يقول فورا قبل ان يتكلم اه ولعله بيان للاكمل اه وهو

وينبغي أى في عدم كراهتها ان يكون المعين أهلا للعبادة ليخرج الكافر ونحوه انتهى واطلاقهم يخالفه وتعييره بالاستعانة تجرى على الغالب على ان السنين ترد لغير الطلب كما تستجر الطير أى صار حجر افلا أمانه غيره مع قدرته وهو ساكت منمكن من منعه كان كطلبها (و) من سننه ترك (النفذ) لانه يشبه التسبى من العبادة فهو خلاف الاولى كما اقتضاه كلامه وحكمه في التحقيق خلافا للروضة من كونه مباحا وللشرحين من كراهته (وكذا التنشيف) بالرفع بخطه أى تركه من بلل ماء وضوئه بلا عذره وخلاف الاولى (في الاصح) لما صرح من انه صلى الله عليه وسلم أتى بجنديل بعد غسله من الجنابة فردده وجعل ينفض الماء بيده ولا دليل فيه لا باحة النفذ لاحتمال كونه فعله ببيان الجواز والثاني انه مباح واختاره في شرح مسلم والثالث مكروه والتعبير بالتنشيف لا يقتضى ان المسنون تركه انما هو المبالغة فيه خلافا لمن توهه اذ هو كما في القاموس اخذ الماء بخرقة اما اذا كان ثم عذره فلا يسن تركه بل يتأكد سننه كان خرج بعد وضوئه في هبوب ريح تنجس أو آله شدة نحو برد سيأتى ان الميت يسن تنشيفه والتعبير بالتنشيف هذا هو المناسب لا النشف لما مر أن الاول اخذ الماء بخرقة واما الثاني بمعنى الشرب فلا يظهر هنا الا بنوع تكاف وبقي من سنن الوضوء أشياء كثيرة ذكرت في المطولات وأشار الى ختمها فقال (ويقول بعده) أى بعد فراغ وضوئه مستقبلا القبلة رافعا يديه الى السماء (أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) خبر من توفى فقال (أشهد أن لا اله الا الله الا الله الخ فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء) اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين) رواه الترمذى (سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك) خبر من توفى فقال سبحانك اللهم وبحمدك الخ

صرح في انه متى طال الفصل عرفا لا يأتى به كالأيات بسنة الوضوء ونقل بالدرس عن الشمس الرملى انه يأتى به ما لم يحدث وان طال الفصل وان سنة الوضوء كذلك لكنه قال في صلاة النفل بعد قول المصنف ويخرج النوعان بخروج وقت الفرض مانعه وهل تفوت سنة الوضوء بالاعراض عنها كما يجتنه بعضهم وفرق بينهما وبين الضمى فانه لا يفوت طلبها وان فعل بعض ما في الوقت قاصدا الاعراض عن باقيها بل يستحب قضاءه أو بالحدث كما جرى عليه بعضهم أو بطول الفصل عرفا احتمالات أوجهها ثالثها كما يدل عليه قول المصنف في روضته ويستحب لمن توفى ان يصلى عقبه (قوله رافعا يديه) أى كهيئة الادعى حتى عند قوله أشهد أن لا اله الا الله ولا يقيم السبابة خلافا لما يفعله ضعفة الطلبة من مجاورى الجامع الأزهر (قوله أبواب الجنة الثمانية) أى اكرامه والافعالوم انه لا يدخل الا من واحد فقط وهو ما سبق في علمه سبحانه وتعالى دخوله منه وظاهره ان ذلك يحصل لمن فعله ولو مرة واحدة في عمره ولا مانع منه (قوله وبحمدك) واوه زائدة فالكل جلة واحدة أو عاطفة أى وبحمدك سبحانه حج (قوله أستغفرك) تنبيه بمعنى أستغفرك أطلب منك المغفرة أى ستر ما صدر منى من نقص نحووه فهي لا تستدعى

حكمتنا عليها بالاستعمال مطلقا مجرد من ردها على محل جرية النجاسة كنا نحكم عليها بالنجاسة اذا هربت على محل فان هربت عليه النجاسة اذا المستعمل لا يدفع النجاسة عن نفسه وكان ما بعدهما يظهر محلها ويصير مستعملا فاذا انتقل الى محل آخر تجبر وهكذا تدبر (قوله وبعم اوله) أي مع النون فقط كافي القاموس (قوله بأنها تسع) في العبارة تساهل والافليس في الكلام

سبق ذنب خلافا لمن زعمه وظاهر كلامهم نذب وأتوب اليك ولو لم يمتسب بالتوبة واستشكل بأنه كذب ويجب أن يخبر بمعنى الانشاء أي أسألك ان تتوب على أوباق على خبريته والمعنى انه بصورة التائب الخاضع الدليل وبأني في وجهتي وجهي وخشع لك سمعي ما وافق بعض ذلك اه حجج بقائده من قرأ في أثر وضوئه أنا أنزلناه في ليلة القدر مرة واحدة كان من الصديقين ومن قرأها مرتين كتب في ديوان الشهداء ومن قرأها ثلاثا حشره الله محشر الانبياء فرعن أنس قال السيوطي فيه أبو عبيدة مجهول اه من المجموع الفائت من حديث خير الخلائق للنواوي ثم رأيت في حجج هنا ما نصه ويسن أن يقول عقبه وصلى الله على سيدنا محمد وآل محمد ويقرأ ١٤٠ أنا أنزلناه أي ثلاثا كما هو القياس ثم رأيت بعض الأئمة صرح بذلك اه

ويسن بعد قراءة السورة المذكورة ان يقول اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي ولا تفتني بما زويت عني اه سيوطي في بعض مؤلفاته ويسن أن يأتي بجميع هذا ثلاثا كما هو مستقبل القبلة بصدرة واقفا يديه وبصره ولو نحو أمي اه حجج كما يسن امرار موسى على الرأس الذي لا شعرة (قوله كتب برق الخ) أي ويتعدد ذلك بتعدد الوضوء لان الفضل لا يجز عليه (قوله دعاء الاعضاء) فضيته ان هذه الادعية كلها في المحرر وعبارة المحلى تفيد ان دعاء

كتب برق ثم طبع بطابع فلم يكسر الى يوم القيامة والرق بفتح الراء والطابع بفتح الباء وكسرهما هو الخاتم ومعنى لم يكسر لم ينطرق اليه ابطال واعتذر عن حذف دعاء الاعضاء بقوله (وحذفت) بالهجة أي أسقطت (دعاء الاعضاء) وهو ان يقول عند غسل كفيه اللهم احفظ يدي عن معاصيك كلها وعند المضمضة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وعند الاستنشاق اللهم أرحنى رائحة الجنة وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل اليد اليمنى اللهم أعطني كتابي بيمينى وحاسبني حسابا يسيرا وعند غسل اليسرى اللهم لا تعطني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهرى وعند مسح الرأس اللهم حرّم شعري وبشري على النار وعند مسح الاذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وعند غسل رجليه اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام (اذلا أصله) في كتب الحديث وان كان الرافعي قد عده في المحرر والشرح من سننه قال المصنف في اذكاره وتنتهي لم ينتهي فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم وأما الشارح انه فات الرافعي والنووي انه روى عنه صلى الله عليه وسلم من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وان كانت ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال ولهذا اعتمدوا الدرر الى الله تعالى استجابته وأفتى به وباستجابته أيضا عقب الغسل كالوضوء ولو مجددا وينجى الحاق التيمم به على ما يأتي فيه ونفى المصنف أصله باعتبار الصحة اما باعتبار وروده من الطرق المتقدمة فله لم يثبت عنده ذلك أو لم يستضره حينئذ واعلم ان شرط العمل بالحديث الضعيف عدم شدة ضعفه وان يدخل تحت أصل عام وان لا يتقدسنيته بذلك الحديث وفي هذا الشرط الاخير نظر لا ينبغي

باب مسح الخف

الكفين والمضمضة والاستنشاق والاذنين ليس فيه إلا أن يقال أراد دعاء الاعضاء لا بقيد كونه في المحرر مراده (قوله وحاسبني) لا يشك هذا بان فيه طلبا للحساب مع ان عدمه أسهل للنفس فكان اللائق طلب عدمه كما دل عليه الكتاب والسنة من تحقق الحساب وان اختلفا في الناس نعم هو بالشدة والسهولة فكان طلب عدمه بالسكينة طلبا لمادد الدليل على خلافه فليراجع (قوله اللهم حرّم شعري الخ) زاد في شرح البيهقي وأظني تحت عرشك يوم لا ظل الا ظلك (قوله وباستجابته) أي باستجابته الذي ذكره الوارد به وهو أشهد أن لا اله الا الله الخ (قوله شرط العمل بالحديث الضعيف الخ) أي سواء كان العامل به ممن يقتدى به أم لا بل قد يقال يتأكد في حق المقتدى به ليكون فعله سبيلا لا فائدة غير الحكم المستفاد من ذلك الحديث باب المسح على الخف مسح الخف هو من خصوصيات هذه الامة كما ذكره سم على أبي شجاع وانظر مشروعية المسح في أي زمن كانت ويؤيده من جعلهم قراءة الجري في قوله تعالى وأرجلكم دليلا على المسح ان مشروعية كانت مع الوضوء فليراجع ثم رأيت في بعض شروح التهاج مانعه وشرع المسح في السنة التاسعة من الهجرة ولم يكن منسوحا بآية المائدة فيه ثبت انه عليه السلام مسح على الخفين بتبويله قال العلامة ابن العماد ونزل المائدة كان قبل ذلك عدد كثيرة

متعلق لهذا الطرف (قوله أي طهور) أي لقول المصنف الاتي وتطهر بما ظن طهارته (قوله أي بماء نجس) أي ليخرج نحو البول الذي يشمله تعبير المصنف (قوله أي وتراب طاهر) ان أراد الطاهر بالمعنى الشامل للمستعمل فلك ان تقول ما فائدة

(قوله مراده به الجنس) غرضه منه دفع ما أورد على المتن من انه يقتضي انه يكفي غسل احدهما ومسح الاخرى فكان الاولى ان يعبر بالجنس لكن قد يقال كون المراد بالجنس لا يدفع هذا الابهام لان الجنس كما يتحقق في ضمن الكل يتحقق في ضمن واحدة منهما فالاولى حمل على العهد أي الخلف المهود شرعا وهو الاثنان (قوله مخبر الخ) تعبيره بما ذكره قد يشعر بانه من الواجب المخير وجرى عليه بعضهم والمختار انه ليس منه لان شرط الواجب المخير ان لا يكون بين شيئين أحدهما أصل والاخر بدل (قوله البجلي) بفتح الباء وفتح الجيم منسوب الى بجيله بفتح الباء وكسر الجيم والنسب اليها يحذف الياء حملا على نظائره اه جامع الاصول لابن الاثير (قوله بعد نزول الخ) أي بل كان في آخر حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه أسلم قبل وفاته بأربعين يوما فيما يقال كذا في جامع الاصول لكن في الاصابة جزم ابن عبد البر عنه أي عن جرير انه أسلم قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بأربعين يوما وهو غلط في الصحيحين عنه ١٤١ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له استنصت

الناس في حجة الوداع (قوله

حدثني سبعون الخ) عبارة

حج على الشمال في باب

ما جاء في خبر رسول الله

صلى الله عليه وسلم نصها

وفيه جواز مسح الخفين

وهو اجماع من يعتد به ثم

قال وقد روى المسح عليهما

نحو ثمانين صحابيا اه

(قلت) ولا منافاة بينه

وبين ما هنا لان ما هنا

في خصوص رواية الحسن

البصري وما في شرح

الشمال ليس مقيدا

باحد على ان نحو الثمانين

معناه ما يقرب منها وهو

صادق بالسبعين (قوله

مراده به الجنس لانه لو أراد ان يغسل رجلا ويمسح على الاخرى كان ممتعا ولما اراد كان المتوضي مخيرا بين غسل رجليه ومسح على الخفين ناسب ان يذكره عقب الوضوء وذكره في الروضة كالرافعي عقب التيمم لانها مسحان يجوزان الاقدام على الصلاة ونحوها والاصل في مشروعيتها اخبار منها خبر جرير بن عبد الله البجلي انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ثم توضأ ومسح على خفيه قال الترمذي وكان يجهل حديث جرير لان اسلامه كان بعد نزول المائدة أي فلا يكون الامر الوارد فيها بغسل الرجلين ناسخا للمسح كما ذهب اليه بعض الصحابة قال ابن المنذر وروينا عن الحسن البصري انه قال حدثني سبعون من الصحابة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخلف ولان الحاجة الى دفع الحر والبرد داعية الى لبسه ونزعه لكل وضوء يشق فجوز المسح عليه واستدل عليه بعضهم بقراءة الجري وأرجلكم ومسحه رافع للحدث لا مبيع ولا بد لجوازه من لبسهما فلا لبس خفيافي احدهما بالشروط ليمسح عليهما يغسل الاخرى لم يجز كما تقدم وفي معناه ما اذا لبسهما وأراد غسل احدهما في الخلف والمسح في الاخرى فلا ولم يكن له الا رجل واحدة جاز المسح على خفيها ولو بقيت من الرجل الاخرى بقية فلا بد من مسحها بما يجوز المسح عليه ولو كانت احدي رجليه عليه بحيث لا يجب غسلها فلبس الخلف في الصحبة لم يجز المسح عليه لانه يجب التيمم عن الرجل العلية فهي كالصحبة ثم النظر في شرطه وكيفيته وحكمه وقد شرع في بيانها فقال (يجوز في الوضوء) ولو مجددا وان لم يحدث بعد اللبس

ولان الحاجة الخ) عطف على اخبار من حيث المعنى فكانه قال وهو مشروع لاخبار ولان الخ (قوله رافع للحدث الخ) أي على الاصح في الزوائد خلافا لما دل عليه كلام الرافعي وانظر ماثرة هذا الخلاف ويمكن ان يقال من فوائد ما مر من انه لو غسل رجليه في الخفين بعد مسحهما هل يصير الماء مستعملا أم لا ان قلنا انه مباح صار مستعملا لرفع الحدث أو رافع لم يصير مستعملا لارتفاع الحدث قبل استعماله وهو المعتمد أي يحتف بجواز الخ (قوله فلا ولم يكن له الا رجل واحدة جاز المسح على خفيها) يفرع على لو كان له ازيد من رجلين فينبغي انه لا بد من أن يلبس في كل واحدة خفا ومن مسح كل خف لان المسح طهارة الرجل فلا بد من تعدد المسح بتعدد الأرجل فلو كان بعضها زائدا فان تميز فلا عبرة به نعم ان توقف الخلف في الاصلية على ادخال الزائدة معها فيه لم يجب مسح الخلف على الزائدة ولا يكفي عن مسح الخلف على الاصلية والا فلا بد من اللبس فيهما ومن مسحهما وهذا كله ظاهر فليتأمل وليراجع لكن ان كان المراد ادخاله ما في محل واحد لم يظهر لذلك أثر في المسح الا ان تصور مسح أعلى أحدهما دون الاخرى سم على منهج (أقول) قياس ما مره في الوضوء ان محس ذلك حيث لم يكن الزائد على سمت الاصل والواجب افراده بخف حيث أمكن والا ادخلهما او مسح على كل منهما (قوله فلا بد من سترها) أي لجواز المسح عليهما (قوله بما يجوز المسح عليه) أي يحتف بجواز الخ

الاجتهاد بين المستعمل والنجس من التراب وان اراد به الطهور فلا حاجة الى قوله بعد أو تراب مستعمل بطهور لان كلام من المستعمل والنجس ضد الطهور (قوله واقتصر على الماء) أي ولم يذ كر معه التراب مع اشتراكه معه في الطهور وفيه فليس مكروا

(قوله ما سبق) أي في خبر جريرو وأما ما رواه الحسن البصري فليس فيه ما يدل على خصوص الوضوء (قوله اشارة الى انه الخ) أي لان المتبادر من الجواز المستوي الطرفين فلا ينافي ان الجواز يطلق على ما قبل الحرام فيصدق لذلك كله (قوله والى ان الغسل الخ) يتأمل وجه الاشارة لافضلية الغسل من الجواز فان المتبادر منه الاباحة وهي لا تدل على افضلية غيرها الا ان يقال لما ذكر في ما مر وجوب الغسل دل على انه الاصل فذكر الجواز في مقابله يشعر بمخالفته الاصل وهو يشعر بأنه مفضل بالنسبة للغسل لاصالته (قوله رغبة عن السنة) أي بأن أعرض عن السنة تجردا في الغسل تنظيها لا للاحطة انه أفضل فلا يقال الرغبة عن السنة قد تؤدي الى الكفر لان ذلك محله ان كرهها من حيث نسبتها للرسول صلى الله عليه وسلم (قوله لنحو معارض) وهذا جواب عما قيل اذا شك في الجواز فكيف يقال الا فضل المسح (قوله لا من حيث عدم علمه جوازه) أي والا فلا يكون المسح باطلا لعدم ١٤٢ جزمه بالنية (قوله أو وجد في نفسه الخ) قال حج ما حصله هذه يعني عنها

قوله رغبة عن السنة لان معنى التلذذ رغبة أن يتركه لا يثار الغسل عليه لا من حيث كونه أفضل سواء أوجد في نفسه كراهته لما فيه من عدم النظافة مثلا أم لا فليعلم ان الرغبة عنه أعم وان من جمع بينهما أراد الايضاح (قوله وقد يجب الخ) لم يذ كر ما يقتضي تحريمه ولا ما يقتضي كراهته قال حج وقد يحرم كان لبسه محرم تعبدا أه وفيه ان الكلام في المسح المجزئ بان كان مستوفيا للشروط وهو فيما ذكره حج باطل لما

ما سبق وعبر بالجواز اشارة الى انه لا يجب عينا ولا يسن ولا يحرم ولا يكره والى ان الغسل أفضل وهو كذلك اصاله وقديس كثر كره رغبة عن السنة لا يثاره تقديم الافضل عليه أو شك في جوازه لنحو معارض كدليل لا من حيث عدم علمه جوازه أو كان ممن يقتدي به أو وجد في نفسه كراهته الى ان تزول وقد يجب كأن خاف فوت عرفة أو انقاد أسيرا أو انصب ماؤه عند غسل رجله ووجد برد الا يذوب بمسحه أو ضاق الوقت ولو اشتغل بالغسل لم يخرج الوقت أو خشي ان يرفع الامام رأسه من الركوع الثاني في الجمعة أو تعين عليه الصلاة على ميت ونجف انقباره لو غسل أو كان لا لبس الخف بشرطه محدثا ودخل الوقت وعنده ما يكفي المسح فقط بخلاف ما لو أرهقه الحدث وهو منطهر ومعه ما يكفي له مسح ولا يكتفيه لو غسل فانه لا يجب عليه لبس الخف لي مسح عليه ما فيه من احداث فعل زائد قد يشق عليه ولان في صورة الادامة تعلق به وجوب الطهارة وهو قادر على اداء طهارته وجبت عليه بالماء باستصحاب حالة هو عليها وفي صورة اللبس لم تجب عليه الطهارة اذا حدث لم يوجد فلا وجه لتكليفه ان يأتي بفعل مستأنف لاجل طهارة لم تجب بعد وخرج بالوصوء الغسل ولو مندوبا وازالة النجاسة (القيم) ولو عاصيا باقامته والمسافر من غير مرض حص لا قصر (يوما وليلة) خبر ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم ارخص للمسافر ثلاثة ايام وللبالين والقيم يوما وليلة اذا ظهر فليس خفيه ان يمسح عليهما (وللسافر) سفر قصر (ثلاثة ايام لباليها) ولو ذهابا ولياليه حدثت المار سواء أتقدم بعض ايام الى على الايام أم تأخر ولو

أحدث

علل به من امتناع اللبس لذاته ولم يذ كر للكره مثلا ولعله له دم وجوده

(قوله أو انقاد أسير) معطوف على قوله عرفة سم على جملة وقال حج وجعله بعضهم هنا أفضل لا واجبا عليه - حسله على مجرد خوف من غير ظن لكن سيأتي انه يجب البدار الى انقاد أسير وحج ولو على بعد وانه اذا رضى خراج الدرس من ويته قدم الانقاد اه (قوله أو انصب ماؤه) مجرد تصويره والا فلا كان مامعه من الماء لا يفصل منه بعد مسح الرأس ما يكفي الغسل ومعه بدعين عليه المسح به (قوله في الجمعة) أي وتعينت عليه فان كان مسافرا أو متقائا نحو ٥٠ من لا نسب عليه الجمعة لم يجب كما هو ظاهر (قوله من احداث فعل) أي وهو لبس الخفين (قوله واراله سنة) أي فلا يكفي المسح بهما ولم يقل ولو مندوبة أو يؤخر الغاية عنهما فيقول ولو مندوبين لان الغسل المتدوب ليس له طالة يكون في او اجبا به غير المنذر وأما النجاسة المعقوفة عنها فهي مع توفر شروط العفو قد يعرض لها ما يصبها واجبة الغسل كالتخوف من حدثها طهارة عالم تدع الضرورة اليه فلما كان التذنب لغسله معرضا للزوال لم ينبذ عليه (قوله غير مرض حص لا قصر) أي ان يكونه يسيرا أو معصية أو مسافرا غير مقصد معلوم (قوله ولو ذهابا الخ) وصوره ذلك ان يقصد محلا غير وطنه ناويا أن لا يتيم فيه وفي سم على حج بقى ما لو سافر ذهابا فقط مثلا وكان فوق يوم وليلة ودون ثلاث اه (قلت) وحكمه انه يجمع الى اقامته حيث يسكنه

مع قوله وسكت عن الثياب الخ (قوله لان التطهير شرط الخ) تعليل مخصوص ما في المتن مع قطع النظر عن المسائل التي زادها هو (قوله فوجب عند الاشتباه) اطلاق الوجوب هنا ينافيه ما يأتي عقبه من الجواز (قوله وجوبا) ان كان معمولا لوجب لزم عليه الثاني وعبارة العباب الاجتهاد في الماء واجب ان اشتبه مطلق بمستعمل أو بمنجس اذا دخل الوقت ولم يجد غيرها وتضييق ان ضاق والا بخلاف انتهت (قوله وأما قول العلامة العراقي انه واجب مطلقا) أي سواء أوجد متيقن الطهارة أو لا بدليل

مسافة قصر وأقام قبل الثلاثة والا كان طول سفره مع كونه لا يبلغ الثلاثة وهو مسافة قصر استوعبها كما يعلم ذلك من شرح قوله الا في لم يستوف مدة سفر (قوله كسلس) بكسر اللام لانه اسم لدائم الحدث (قوله لو بقي طهره) أي الذي لبس عليه (قوله الا التوافل) لو نوى في هذه الحالة استباحة فرض الصلاة هل تصح نيته أم لا فيه نظر والا قرب الثاني (قوله والطهر الكامل الخ) ظاهره وان قصر الفصل بين ارادة الفرض والطهر وهو كذلك لقول الشارح في التعليل لانه محدث الخ اما لو لم يصل به فرضا فالقياس الا كتفاء بغسل الرجلين اذ لم يحصل له حدث بالنسبة لغيرهما وسيأتي بعد قول المصنف ومن تزع خفيه الخ ما يؤيده من قوله وشمل كلامه وضوء الخ ولكن تجب الموالاة بين تزع الخف ١٤٣ وغسل المقدمين لوجوبها في وضوء

صاحب الضرورة والمسح لما كان قائما مقام الغسل اغتفرت مدته فلا تعد فاصلة بين مسح الرأس والغسل بعد تزع الخف (قوله اما المتخيرة) مخترز ما فهم من قوله السابق وشمل اطلاقه دائم الحدث فان المتبادر منه انه لا يشمل المتخيرة (قوله فهي كغيرها) أي من دائم الحدث (قوله والمتيم لفقد الماء) أي اذا تيمم لفقد الماء ثم لبس الخفين ثم وجد الماء وأما اذا كان لمريض فسيأتي في قوله ونكر الطهر ليشمل الخ (قوله كما علم مما مر) أي من ان الحدث اذا أطلق من ان الحدث اذا أطلق

أحدث في أثناء الليل أو النهار اعتبر بقدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع ويقام بذلك اليوم واللييلة وشمل اطلاقه دائم الحدث ككسلس بول فيجوز له المسح على الخف ويستفيد به ما يحل له لو بقي طهره وهو فرض ونوافل أو نوافل فقط فلو كان حدثه بعد فعله فرضا لم يسمح الا لنوافل اذ مسحه مرتب على طهره وهو لا يفسد أكثر من ذلك فلو أراد أن يغسل فرضا آخر وجب تزع الخف والطهر الكامل لانه محدث بالنسبة الى ما زاد على فرض ونوافل فكان له على حدث حقيقة فان طهره لا يرفع الحدث كما مر اما المتخيرة فلا تقل فيها ويحتمل أن لا تسمح لانها تنفسل لكل فريضة ويحتمل أن يقال وهو الاوجه ان اغتسلت ولبست الخف فهي كغيرها وان كانت لا يسته قبل الغسل لم تمسح والمتميم لفقد الماء لا يسمح شيئا اذا وجد الماء لان طهره لضرورة وقد زال بزوالها ومثله كل من دائم الحدث والمتميم لغير فقد الماء اذا زال عذره وابتداء مدة المسح (من تمام) (الحدث) أي الاصغر كما علم مما مر (به بدليس) لان وقت المسح يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه فيسمح فيها بالاشياء من الصلوات اذ قبله لا يتصور جواز اسناد الصلاة الى المسح ولا معنى لوقت العبادة سوى الزمان الذي يجوز فعلها فيه كوقت الصلاة وغيرها ومن هنا يظهر ما قاله المحب الطبري وغيره انه لا بد من انتهاء الحدث فلا يحسب زمن استمراره الا أن يكون نوما كما أتى به والدرجة الله تعالى أخذ من تعليلهم السابق ومثله اللبس والمس ويجوز لللبس الخف ان يجدد الوضوء قبل حدثه بل يستحب كغيره كما في المجموع وأهم كلام المصنف انه لو توضأ بعد حدثه وغسل رجليه في الخف ثم أحدث كان ابتداء مدته من حدثه الاول وهو كذلك وبه صرح الشيخ

انصرف للاصغر اما الا كبر وحده بان خرج منيه وهو متوضئ فلا تدخل به المدة لبقاء طهره فاذا أحدث حدثا آخر دخلت المدة وقضية هذا الكلام ان خروج المتي قبل دخول المدة لا يمنع من المسح اذا اراده بعد لانه لم يحدث ما يبطل المدة بعد دخولها وفيه نظر لان ما يوجب الغسل اذا طرأ بعد المدة أبطاها فالقياس انه يمنع من انعقادها (قوله لان وقت المسح) هذا التعليل يقتضي امتناع التجديد لكن سيأتي في كلامه جوازه بل سنه فالمراد من التعليل وقت المسح الراجع للحدث فافادة وقوع السؤال في الدرس عما لو ابتلى بالنقطة وصار زمن استبرائه منها يأخذ زمانا طويلا هل تحسب المدة من فراع البول أو من آخر الاستبراء فيه نظر والظاهر الاول ويوجه بان الاستبراء انما شرع ليأمن عوده بعد انقطاعه حيث انقطع دخول وقت المسح لانه بتقدير عوده لو توضأ في زمن انقطاعه صح وضوءه نعم لو فرض اتصاله حسب من آخره (قوله أخذ من تعليلهم السابق) أي في قوله لان وقت المسح يدخل الخ (قوله ومثله) أي النوم اللبس والمس اقتصاره على ما ذكر صرح في انه اذا جن به بدليس الخفين وقبل الحدث لا تحسب المدة الا من الافاقه أو حدث آخر وعبارة شيخنا الحلبي ثم لا يخفى ان المراد بالحدث آخره ولو نوما أو مسأ أو لمسا عند جمع متأخرين منهم حج ومن آخره ان كان بولا أو غائطا أو رجما أو جنونا أو غملا ومن أوله ان كان نوما

قوله وجود متيقن لا يمنع وجوبه أى والصورة انه بعد دخول الوقت والا فالعراقي لا يسعه القول بالوجوب قبل دخول الوقت وان فهم عن الشارح انه أراد ذلك بقوله مطلقا حتى رتب عليه ما يأتي اذا علمت ذلك فلاحمد عما قاله العراقي وما قاله الشارح لا يلاقيه على ما فيه من المؤانسات المعلومة لمن تأمله فلا تطيل بيانها (قوله مخاطب بكل منها لزوما) فيه ان الخطاب به في الكفارة المنجزة انما هو القدر المشترك الحاصل في فرد ما لكل فرد وفي حاشية شيخنا الجواب عنه بما لا يشق (قوله وأما

أومسا أو لمسا عند الامام البلقيني في النوم فافتى به والشيخنا وفاض عليه شيخنا المس واللس واختلف الكلام عنه في توجيه ذلك انتهى على محل وبقي ما لوتقارن اللبس وخروج الخارج هل تحسب المدة من انتهاء الاول أو من انتهاء الثاني فيه نظر والاقرب الاول لانه لو انقضى كان قاطعا للذهاب لو سبق ابتداء خروج البول مثلا ووجد اللبس قبل انقطاعه فينبغي أن يكون كذلك (قوله حتى انقضت المدة) أى ولو مقيما ثم عرض له السفر بعد (قوله حضرا) خرج ما لو حصل الحدث في الحضر ولم يمسح فيه فانه ان مضت مدة الإقامة قبل السفر ١٤٤ وجب تجديد اللبس وان مضى يوم مثلا من غير مسح ثم سافر ومضت ليلة

من غير مسح له فله استيفاء مدة المسافرين وابتدائها من الحدث الذي في الحضر هكذا ظهر لي من كلامهم وهو واضح نهت عليه ليعلم ولا يذهب الوهم الى خلافه شيخنا بهامش المحلى اه سم على مسحه وما ذكره مستفاد من قول الشيخ وعلم من اعتبار المسح ومن قوله أيضا ولو أحدث ولم يمسح حتى انقضت الخ (قوله والاوجب التزع) أى عند ارادة الصلاة (قوله لاعبرة بالحدث الخ) أى لا يضر في ذلك كون ابتداء المدة من الحدث كما لو سافر بعد دخول وقت الصلاة حضرا فانه يجوز قصرها في السفر بخلاف ما لو شرع فيها قبل سفره قم (قوله وعصيانه) دفع به ما يقال ان المسح رخصة وهي لا تنطأ بالمعاصي ووجه الدفع ان معنى قولهم الرخص لا تنطأ بالمعاصي ان الرخصة لا يكون سببا معصية والسفر هنا هو المجوز للمسح ولم يعص به (قوله مسح الخلف) اشار به الا أن ذات الخلف لا تتعلق بها شروط فان الشرط انما هي الاحكام (قوله ثم غسل الاخرى الخ) ومثل ذلك ما لو قطعت الرجل اليسرى فلا بد لعصمة المسح من نزع الاولى وعودها وان لم يلبس اليمنى قبل اليسرى ثم لبس اليسرى بعد طهرها فقطعت اليمنى فلا يكاف ترزع خف اليسرى لو دعه به كما قال الطهر (قوله ترزع الاول) أى من موضع القدم انتهى محلي وان لم يخرج من الساق (قوله قبل وصول الرجل) خرج به ما لو كان بعد الوصول أو مقارنا له ويمكن توجيهه في المقارنة بانه ينزل وصولها محل التقدم مع الحدث منزلة الوصول المتقدم على الحدث لقوة الطهارة ووجد بعض الهوامش خلافا من غير عز ووقد يتوقف فيه (قوله وقلنا بالاندراج) مستمد (قوله قبل كمال طهارته) ويمكن أن تكون هذه فائدة تعبيرة بكمال اذا لم يصل له هنا طهر لكن ليس كاملا لبقاء الحدث الا كبر في بقية البدن وعلمه وشعره من الحدث لا يوضح (قوله والاحتمال الخ) عطف على تأكيده بتضمنين أراد معنى ذكر والمعنى ذكره انما كبدا لا ختم والاولى ان يقال عطف على اراد اعتبار المعنى والتقدير وقول المصنف كمال لارادة والاحتمال الخ

حضرا فانه يجوز قصرها في السفر بخلاف ما لو شرع فيها قبل سفره قم (قوله وعصيانه) دفع به ما يقال ان المسح رخصة وهي لا تنطأ بالمعاصي ووجه الدفع ان معنى قولهم الرخص لا تنطأ بالمعاصي ان الرخصة لا يكون سببا معصية والسفر هنا هو المجوز للمسح ولم يعص به (قوله مسح الخلف) اشار به الا أن ذات الخلف لا تتعلق بها شروط فان الشرط انما هي الاحكام (قوله ثم غسل الاخرى الخ) ومثل ذلك ما لو قطعت الرجل اليسرى فلا بد لعصمة المسح من نزع الاولى وعودها وان لم يلبس اليمنى قبل اليسرى ثم لبس اليسرى بعد طهرها فقطعت اليمنى فلا يكاف ترزع خف اليسرى لو دعه به كما قال الطهر (قوله ترزع الاول) أى من موضع القدم انتهى محلي وان لم يخرج من الساق (قوله قبل وصول الرجل) خرج به ما لو كان بعد الوصول أو مقارنا له ويمكن توجيهه في المقارنة بانه ينزل وصولها محل التقدم مع الحدث منزلة الوصول المتقدم على الحدث لقوة الطهارة ووجد بعض الهوامش خلافا من غير عز ووقد يتوقف فيه (قوله وقلنا بالاندراج) مستمد (قوله قبل كمال طهارته) ويمكن أن تكون هذه فائدة تعبيرة بكمال اذا لم يصل له هنا طهر لكن ليس كاملا لبقاء الحدث الا كبر في بقية البدن وعلمه وشعره من الحدث لا يوضح (قوله والاحتمال الخ) عطف على تأكيده بتضمنين أراد معنى ذكر والمعنى ذكره انما كبدا لا ختم والاولى ان يقال عطف على اراد اعتبار المعنى والتقدير وقول المصنف كمال لارادة والاحتمال الخ

هنا) أي في باب الاجتهاد لا بالنظر بخصوص مسألة التثنية دليل قوله بعد الطاهر (قوله وينبغي ويصلي من غير إعادة الخ) فيه ان الكلام هنا أعم من ان يكون هناك طاهر يقين أو لا ومن ان يكون يحمل يغلب فيه وجود الماء أو لا فلا يصح إطلاق عدم وجوب إعادة هنا وقيما يأتي (قوله وزاد به ضم سعة الوقت الخ) لانه في ان هذا شرط لجواز الاجتهاد لا لصحته

(قوله البطانة أو الظهارة) بكسر أولهما محلي (قوله ولان الخلف الخ) قضيته عدم صحة مسح الخلف اذا كان على الرجل حائل من شمع أو دهن جامدا أو بها شوكة ظاهرة أو سواد تحت أظفارها سم على حج ثم رأيت على منسج قال فيه نظر والقلب الآن الى الصفة أميل وعليه فيمكن الفرق بين الحائل ونجاسة الرجل بأن النجاسة منافية للصلاة التي هي المقصودة بالوضوء ولا كذلك الحائل هذا وقد يؤخذ من آثاره من الصفة مع وجود الحائل من قول الشارح الآتي في مسألة الجرموق فان صلح الاعلى دون الاسفل مع المسح عليه والاسفل ككفافة (قوله ما لم تزل نجاستها) عمومها يشمل النجاسة المعفوعة عنها وعليه فلا يكفي غسل الرجل مع بقاء النجاسة المذكورة ولعل وجهه ان ماء الغسل اذا اختلط بالنجاسة نشره ففزع من المعفوعة عنها لكن هذا قد يشكل على ما نقله سم في شروط الصلاة في حواشي المنهج عن م ١٤٥ من انه قرر انه لو غسل ثوب فيه دم براغيث لاجل

تنظيفه من الاوساخ لم يضر بقاء الدم فيه ويعني عما أصابه هذا الماء فتأمل وقياسه انه هنا حيث كان القصد من الغسل رفع الحدث انه لا يضر اختلاطه بالنجاسة مطلقا وعليه فيمكن حل كلامه هنا على نجاسة لا يعني عنها لكن قوله فيما يأتي فان مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلويث بخالفه (قوله والمتنجس) أي ما لم يغسله قبل الحدث (قوله صح) أي وان وصل الماء لموضع النجاسة واختلط بها سم (قوله فان مسح على محلها

التي هي محل الغسل من الجوانب والاسفل لا من الاعلى عكس ساتر العورة كافي الزجاج الشفاف حيث لا يكفي ثم بخلافه هنا ان امكن متابعة المشي عليه لان القصد هنا منع نفوذ الماء وهناك منع الرؤية فلو تخرق من محل الفرض وان قل خرقه أو ظهر شيء من محل الفرض من مواضع انظر زضر وانما في عن وصول الماء منها العسر الاحتمار عنه بخلاف ظهور بعض الفرض ولو تحرق البطانة أو الظهارة أو هما لا على المحاذاة لم يضر ان كان الباقي مغطيا يمكن متابعة المشي عليه (طاهرا) فلا يكفي نجس اذا تصح الصلاة فيه التي هي المقصودة الاصل من المسح وما عداها من مس المصحف ونحوه كالتابع لها ولان الخلف يدل عن الرجل وهي لا تطهر عن الحدث ما لم تزل نجاستها فكيف يجمع على البذل وهو نجس العين والمتنجس كالنجس كافي المجموع خلافا لابن المقرئ ومن تبعه في انه يصح ويستفيد به من المصحف ونحوه قبل غسله والصلاة بعده نعم لو كان على الخلف نجاسة معفوعة عنها ومسح من أعلاه لا نجاسة عليه صح فان مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلويث وزمه ازالته وان لم يتعمد ولو خرز خفه بشعر نجس مع رطوبته أو الخلف طهر ظاهره بغسله دون محل الخرز ويعني عنه فلا يحكم بتنجس رجله المبتلة ويصلي فيه الفرائض والنوافل لعموم البلوى به كافي الرخصة في الاطعمة وترك أبي زيد الفرض فيه احتياط ويشترط في الخلف كونه قويا بحيث (يمكن) لقوته (تتابع المشي فيه لتردد مسافر لحاجاته) عند الخط والترحال وغيرهما مجرت العادة به وان كان لا بسه مقعدا في مدة ثلاثة أيام ولياليها ان

١٩ نهاية ل واختلط) قضيته انه اذا مسح على محل النجاسة ولم يختلط بها لم يضر ولعله غير مراد لانه بمجرد المسح يحصل رطوبة في المحل وهي حقيقة الاحتياط في هذا الموضع فليتأمل (قوله زاد التلويث الخ) ظاهره وان لم يجاوز المسح محل النجاسة وصرح بذلك سم على حج حيث قال والظاهر ان زيادة التلويث تحصل وان لم يجاوز المسح محل النجاسة لان رطوبتها أو زيادتها في التلويث نعم ان عمت النجاسة المعفوعة عنها الخلف لم يبعد جواز المسح عليها م أقول بل يبعد الجواز لانه لا ضرورة الى المسح المؤدى للتصريح بالنجاسة فيجب التزع وغسل الرجلين فيحصل بذلك عدم مخامرة النجاسة ما أمكن وعلى ما ذكره سم يجوز له المسح بيده ولا يكلف ما تلاها فيه من المشقة ولانه تولد من مأمر به وقياسا على ما قالوه من جواز وضع يده في الطعام ونحوه اذا كان بها نجاسة معفوعة عنها كدم البراغيث (قوله بشعر نجس) أي ولو من مغلط ويظهر المعفوعة ايضا في غير الخفاف مما لا يتيسر خرزه الابه (قوله الفرض فيه) أي الخلف الخرز والشعر النجس (قوله كونه قويا) الوجه اعتبار القوة من الحدث بعد اللبس لان به دخول وقت المسح حتى لو أمكن تردد المقيم فيه يوما وليلة من وقت اللبس لا من وقت الحدث لم يكف م مسم على بهجة وينبغي أن ضعفه في اثناء المدة لا يضر اذا لم يخرج عن صلاحية في بقية المدة

(قوله والاوجه خلافه) قد يشكك فيما اذا اخرج الوقت ولم يظهر له الطاهر (قوله ان يكون المتيقن طهارته) لعل مراده بالمتيقن طهارته ما ظهر له طهارته بالاجتهاد وذلك بان يكون كل من الماءين متشككا في ما يظهر له طهارته من غير ما يتقن عليه استعماله من جهة الشمس على رايه فلا فائدة للاجتهاد ولا يصح تصوره بتفسير ذلك كما يظهر بالتأمل لانه ان اراد بالمتيقن الطهارة ماء ثالثا متيقن الطهارة قطاراه لا دخل لتشميسه أو عدمه في صحة الاجتهاد في الماءين المشتبهين وان

(قوله والحاجة يوم الخ) ظاهره اعتبار حوائج السفر في حق المقيم وقال حج تنبيه أخذ بن العماد من قولهم هنا المسافر بعد ذكرهم له وللقسم ان المراد التردد لحوائج سفر يوم وليلة المقيم وسفر ثلاثة أيام لغيره والذي يتجه ان تعبيرهم بالمسافر هنا للغالب وان المراد في المقسم ترده الحاجة اقامته المعتادة غالبا كما مر وأما تقدير سفره وحوائجه له واعتبار ترده فلا دليل عليه ولا حاجة اليه مع ما قررته فتأمل ثم رأيت في بعض هوامش الشارح من مناهيه مانعه قوله والحاجة يوم وليلة ان كان مقيما أي حاجة المقيم من غير اعتبار حاجة المسافر (قوله ان كان مقيما) هل يشترط صلاحيته للتردد فيه تلك المدة حتى في آخرها ام يكفي صلاحيته في الابتداء ١٤٦ حتى ولو لم توجد آخرها فيه نظر والا قرب الثاني مع ملاحظة قوله لما بقي من

لمدة (قوله سهولة وصعوبة) أي بان تكون متوسطة بينهما (قوله ومفراطا) أي ما لم يضيق عن قرب (قوله لا ناقول الخ) أقول يجب أيضا بان هذا ليس من باب الأمر بشئ مقيد اذا أمر هنا وانما هو من باب الاخبار وبيان شروط الشئ فاذا أخبر بان شرطه اللبس في هذه الاحوال علم ان اللبس في غير هذه الاحوال لا يكفي فيه كما هو واضح فليتأمل وقوله اذا لم تكن الحال الخ بقي أنه من أن الأمر بهذه الاحوال في جميع المدة الا ان يقال انه المتبادر من ذلك فليتأمل اهـ

كان مسافرا سفر قصر والحاجة يوم وليلة ان كان مقيما مع مراعاة اعتدال الارض سهولة وصعوبة فيما يظهر والمراد بقوته ان يتأق فيه ما ذكر وحده من غير مداس اذ لو اعتبر مع المداس لكان غالب الخلف يحصل به ذلك فلا يجزى رقيق يتخرق بالمشي عن قرب ولا تقبل لا يمكن متابعة المشي عليه كضيق لا يتسع بالمشي عن قرب ومفراطا لانه لا لبس انما شرع الحاجة الاستدامة ولا تتأق الا فيما توفرت فيه الشروط المتقدمة لا يقال ساتر وما بعده احوال مقيدة لصاحبها فن أن يلزم الأمر بها اذ لا يلزم من الأمر بشئ الأمر بالمقيد له بدليل اضرب هنداجا لسه لا ناقول محمل ذلك اذا لم تكن الحال من نوع المأمور به ولا من فعل المأمور كالشال المذكور اما اذا كانت من نحو ذلك فتخرج مفردا وادخل مكة محرما وهي مأمور بها وما هنا من هذا القليل (قيل وحللا) فلا يجزى على مغصوب ومسرور مطلقا ولا على خوف من ذهب أو فضة أو حرير لرجل لان المسح جواز الحاجة الاستدامة وهذا مأمور بتزعه ولان المسح رخصة وهي لا تنطبق بالمعاصي والاصح الجواز قياسا على الوضوء بماء مغصوب والصلاة في مكان مغصوب لان الخلف يسد توفي به الرخصة لانه الجوز لها بخلاف منع القصر في سفر المعصية اذ الجوز له السفر ونما امتنع الاستنجاء بالمحترم ولم يجز لان الحرية ثم لم يبق قائم بالآلة بخلافه هنا ولو اتخذ خفا من نحو جلد آدمي مع المسح عليه تطير ما هو بخلاف ما لو اتخذ المحرم خفا و اراد المسح عليه فانه لا يصح كما عهده الودع من الله تعالى تبعا لجمع والفرق بينه وبين ما قبله ان المحرم منهي عن اللبس من حيث هو وليس فصار كخلف الذي لا يمكن تتابع المشي فيه والنهي عن لبس المغصوب ونحوه من حيث انه منع باستعمال مال غيره (ولا يجزى منسوج لا يمنع ماء) أي نفوذ ماء الغسل الى الرجل

على منهج (قوله من هذا القليل) كما قوله ان الساتر وما بعده من نوع الخلف وانما أوصاف الخلف المأمور من لبسه بعد الطهر لان قوله وشرط الخلف لبسه بعد طهر في معنى ويجب لبس الخلف بعد الطهر ليصح المسح عليه فليتأمل سم على منهج (قوله مطلقا) أي لرجل أو امرأة (قوله والاصح الجواز) أي في المغصوب وما بعده من لذهب الخ قال الباقين تطير الخلف المغصوب غسل الرجل المغصوبة وصورتها ان يجب قطعها فلا يمكن من ذلك اهـ شيخنا الشوبري على الضرر بأقول ويمكن تصويره بان يقطع رجل غيره مثلا ويلصقها برجله وتحمل الحياة فيصح المسح عليها ويحتمل عدم التمسك بجمل الحياء ويكتفي باتصال ما وصله برجله بحيث يمكنه المشي عليه لحوائجه لتزيله في هذه الحالة منزلة الرجل الاصابة (قوله من نحو جلد آدمي) أي ولو محترما (قوله صح المسح عليه) قد يقال يشكك هذا بان المنع من لبسه لمعنى قائم به وهو كالا يستنجأ بالمحترم الا أن يقال هو وان كان لمعنى قائم به لكنه لم يمنع من لبسه من حيث كونه لبسا بل من حيث اهانتها صاحبه فهو لا من ذارج ومع ذلك فيه شئ (قوله باستعمال مال غيره) أي في المغصوب وباستعمال ما يؤدي الى الخيلاء وتضييق النقدين في الذهب ونحوه

أراد بالتيقن الطهارة أحد الماءين المشتبهين فإن أراد قبل الاجتهاد فلا متيقن طهارة منهما حينئذ وإن أراد بعد الاجتهاد وأراد بالتيقن الظن أى المظنون الطهارة بالاجتهاد ينافيه أنه جعل ذلك شرطاً فى صحة الاجتهاد والشرط مقدم على المشروط وليس من اللازم أن تطهر طهارة الشمس ويمكن أن يلتزم هذا الأخير بتقديره فى كلامه كان يقال وشرط العمل بالاجتهاد فتأمل (قوله مبني على مرجوح) راجع لتمثيل فقط كما هو ظاهر من كلامه (قوله ويحصل بذوقهما) الضمير فى يحصل للفقهاء وكان حق العبارة وهو أنهما يحصل بذوقهما (قوله وسواء أكان أعنى أم بصيراً) مراده به دفع ما أوجهه المتن من

(قوله ولا بد فى محتمه) أى على كل من الوجهين ويمكن استفادة ذلك من المتن بأن يجعل قوله منسوج صفة محذوف دل عليه السياق والاصل ولا يجزئ خف منسوج وأشار الى ذلك الشارح بقوله واستغنى المصنف عن ذكره الخ (قوله عن ذكره) أى ذكر قوله ولا بد فى محتمه ان يسمى خفاً (قوله لا بقصد الاعلى الخ) بأن قصد هما أو الاسفل وحده أو أطلق قال سم على جج ومثل قصد الاعلى فقط قصد واحد لا بعينه أى لان قصد واحد لا بعينه هو القدر ١٤٧ المشترك وهو يوجد فى قصد الاعلى وحده وفى غيره فلما صدق

من غير محل انظر زلوصب عليه (فى الاصح) لعدم صفاقه اذ الغالب من الخفاف المنصرف اليها نصوص المسح منعها نفوذ فيبقى الغسل واجبا فيما سواها والثانى يجزئ كالمخرق طهارته من محل وبطائنه من آخر من غير تحاذ ولا بد فى محتمه ان يسمى خفاً لولف قطعة آدم على رجليه وأحكمها بالشد وأمكنه متابعة المشى عليها لم يصح المسح عليها السرارازاته واعادته على هيئته مع استيفاز المسافر فلا يحصل له الارتفاق المقصود واستغنى المصنف عن ذكره اكتفاء بقوله أول الباب يجوز لان الضمير فيه يعود على الخف فخرج غيره (ولا) يجزئ (جرموقان فى الاظهر) والجرموق بضم الجيم فارسى معرب شئ كالخف فيه وسع يلبس فوق الخف وأطلق الفقهاء أنه خف فوق خف وان لم يكن واسعا لتعلق الحكم به ومقابل الاظهر انه يجزئ لان شدة البرد قد تخرج الى لبسه وفى نزعه عند كل وضوء ايمسح على الاسفل مشقة ومنع الاول المشقة فى ذلك أتمكده من ادخال يده بينهما ومسح الاسفل وظاهر انهما لو كانا غير صالحين للمسح لم يجز على واحد منهما قطعاً فان صلح الاعلى دون الاسفل صلح المسح عليه والاسفل ككفافة أو الاسفل دون الاعلى ولم يصل الببال للاسفل لم يصح وان وصل اليه لا بقصد الاعلى وحده صح ويجزئ التفصيل أيضاً فى القويين بان يصل للاسفل من محل خرز الاعلى ولو تخرق الاسفل من القويين وهو بطهر لبسه ما صح على الاعلى لصيرورته أصلاً والاسفل كاللغافة أو وهو محدث فلا أو وهو على طهارة المسح حازه المسح كالمسح كان على طهارة اللبس وفاقاً للجازى فى مختصر الروضة والخف ذو الطاقين غير المتصقين كالجرموقين قاله البغوى قال وعندى يجوز المسح على الاعلى فقط لان الجميع خف واحد فمسح الاسفل كمسح باطن الخف اه والاوجه ان الاسفل ان كان متصلاً بالاعلى بخياطة ونحوها فهو كالبطانة ويحمل كلام البغوى عليه والافالاعلى كالجرموق ويحمل كلامهم عليه ولولبس خفاً على جبيرة لم يجز المسح عليه على الاصح فى الروضة لانه ملبوس فوق مسح كالمسح على العمامة ويؤخذ منه جواز المسح عليه لو تحمل المشقة وغسل رجليه ثم وضع الجبيرة ثم لبس الخف لا تنقضاء ما ذكره لكس أفتى الالدرجه الله تعالى

بما يجزئ وما لا يجزئ محل على الثانى احتياطاً ولو شك بعد المسح هل مسح الاسفل أو الاعلى هل يعتد بمسحه فلا يكلف اعادته لان الاصل الصحة أم لا فيه نظر والاقترب الاول للعلة المذكورة حيث كان الشك بعد مسحهما جميعاً فالو كان بعد مسح واحدة وشك هل مسح الاعلى منها أو الاسفل وجب اعادة مسحها لان الشك قبل فراغ الوضوء مؤثر كما يعلم من قول الشارح السابق ولو شك فى تطهير عضو قبل الفراغ من طهره طهره وما بعده أو بعد الفراغ لم يؤثر (قوله أو وهو محدث فلا) أى وذلك لان وجود الاعلى عند تخرق الاسفل ينزل منزلة ابتداء اللبس

فان كان على طهارة اللبس أو المسح كان كاللبس على طهارة الاذن وهو كاف وان كان محدثاً كان كاللبس على حدث فلا يكفي (قوله ويحمل كلامهم عليه) فى هذا الجمل بعد قوله أولاً غير ملتصقين بعد قائله الا ان يقال يكفي فى عدم الالتصاق خياطة طرف البطانة فى الطهارة فانه يصدق مع ذلك على الباقي عدم الالتصاق (قوله فوق مسح) أى ما من شأنه ان مسح فيشمل ما لو كانت الجبيرة لا يجب مسحها لعدم أخذها شيئاً من الصحيح كما قاله شيخنا الشهاب الرملى سم على جملة لكن عبارة شيخنا الزيادى قوله لانه ملبوس فوق مسح قضيته انه لو لم يجب مسحها بأن لم تأخذ من الصحيح شيئاً يمنع المسح على الخف الملبوس عليها اه وهو مخالف لما قاله الشهاب الرملى ولم يتعقبه

كون هذا خاصا بالاغنى المذكور قبله (قوله وهذا) أى يكون له طريق الى اعمد امه بالخصوص ولا يهجم ان تكون الاشارة الى قوله لان معه ما عايناهما بين ما هنا وما هناك خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله لا لا ضربا) سوابه لا لا بطل اذا ضرب جنس يشمل الانتقال والابطال فهو قسم منه لا قسمه كافى جمع الجوامع (قوله عطف على مجتهد)

(قوله معنى ان واجبا المسح) قضيته انها لو لم تأخذ من الصحيح شيئا لا يمنع المسح على الخلف لعدم وجوب مسحها حينئذ ويجزى عنها التيمم ثم رأيت شيئا آخر يجرى على هذه القضية في حاشيته ونصها قوله لانه ملبوس الخ قضيته انه لو لم يجب مسحها بأن لم تأخذ من الصحيح شيئا لم يمنع المسح على الخلف الملبوس عليها بخلاف ما لو غسل ما تحتها ثم وضعها فانه يمنع المسح على الخلف الملبوس عليها لانه مخاطب بمسحها بعد ذلك اه وهو مخالف لما تقدم من سم على جهة (قوله المعنى الموجود) وهو سهولة الارتفاق في المشى به مع استيفاء شروطه (قوله واليسرى على أسفل الخ) لا يظهر من هذه الكيفية شمول المسح للعقب الا أن يراد بأسفله وضع اليد على مؤخر العقب بحيث يستوعبه بالمسح ومعنى جعل ذلك أسفله انه ليس من الساق مثلا هذا وجل البكرى ذلك مفيد الدخوله حيث قال قوله تحت العقب اشارة الى استحباب مسح العقب ولا يشعر به المتن اه وفي جعله مفيد اه تأمل كما علمته ١٤٨ وكذا لا تقيد هذه الكيفية ادخال الحرف (قوله فتنتهى أصابع اليمنى الى

آخر الساق) قضية قوله الى آخر الساق استحباب التحجيل لان آخر الساق ما يلي الركبة كذا قبل وقد منع ان آخره ذلك وانما آخره ما يلي القدم لان ما وضعه على الاتصاب يكون أعلاه أوله وآخره أسفله فاعلى الاذى رأسه وآخره رجلاه كما قاله شيخ الاسلام في شرحه على الجزرية ثم رأيت سم على ج قال انه كان ظهر لنا استحباب التحجيل ثم رأيت في المجموع التصريح بخلافه اه بالمعنى

بعد جواز المسح لما ذكر ولا شك ان الجبيرة لا تكون الا ممسوحة بمعنى ان واجبا المسح يشمل ذلك وضعها على الغسل المذكور (ويجوز مشقوق قدم شدة العرى في الاصح) بحيث لا يظهر شيء من محل الفرض لحصول الستر وسهولة الارتفاق به في الازالة والاعادة فان لم يشد بالعرى لم يكف لظهور محل الفرض اذا مشى ولو فتحت العرى بطل المسح وان لم يظهر من الرجل شيء لانه اذا مشى ظهر ويكفى في جواز المسح عليه المعنى الموجود في الخلف لانا لانقول على مجرد التسمية فقط بل لا بد معها من مراعاة العلة والثاني لا يجوز ولا يكفى المسح عليه (ويسمى مسح) ظاهر (أعلاه) السائر لظهور القدم (وأسفله) وحرفه وعقبه (خطوطا) لاثرا بن عمر في الاولين وقياسا عليه في الاخرين والاولى وضع أصابع يمينه مفرجة على ظهر مقدم الخلف واليسرى على أسفل العقب وامرارهما فتنتهى أصابع اليمنى الى آخر الساق واليسرى الى مقدم بطن الخلف ولا يستحب استيعابه ويكره تكرار مسحه وان اجزا وغسله لان ذلك يعيبه ويفسده ويؤخذ من العلة عدم الكراهة في نحو الخشب وهو كذلك (ويكفى مسح) كمسح الرأس ولو يعود او وضع يده المبتلة عليه وان لم يمر بها ونحو ذلك لورود المسح مطلقا لم يصح في تقديره شيء فتعين الا كفايا بطلق عليه الاسم ولا بد ان (يحاذى) أى يقابل (الفرض) من ظاهره لا بالطنه الملا فى للبشرة فلا يكتفى بالاتفاق

فراجع وقوله الى آخر الساق يحتمل انه أراد الاخر من جهة القدم ويحتمل انه أراد بالاخر الا على اشار ولو

الى التحجيل حرره وعبارة الباب الى الساق سم على منهج وهى تقيد عدم استحباب التحجيل وهو الموافق لما نقله عن المجموع فيجعل آخر الساق على ما يلي القدم منه وهو مدلوله على ما في شرح الجزرية (قوله ولا يستحب استيعابه) قضية الاقتصار على نفي الاستحباب نه مباح وليس مكروها ولا خلاف الاولى وعبارة المنهج فاستيعابه بالمسح خلاف الاولى ثم القول بعدم الاستحباب قد يشكك بأن مذهب مالك كما قاله ع وجوب الاستيعاب لامواضع العصون فالتعريض يديه من وجامع الخلف الا ان يقال ان ما قلناه من عدم الاستيعاب هو الوارد في الاخبار المصرحة بأنه أى المسح كان خطوطا وهو دال على ذلك (قوله لان ذلك يعيبه) فان قلت التعيب اتلاف للمال فهو لاحرم الغسل والسكران لم يمسح العقب حقيقة ولو سلم فقد يقال لما كان هذا الفرض أداء للعبادة كان مغتفرا ولا يحرم فلي تأمل سم على منهج (قوله لا باطنه) قد يبدى اجزاء المسح على محاذى الكعبين لكونهما الباطن والباطن ولا ما ذكره من صور عدم الاجزاء به شرح حج على ما نقله سم عنه وعبارته قال في شرح الارشاد ويكفى مسح الكعب وما يوازيه في محل الفرض غير العقب كما نصه كلام الشرحين خلافا لما نقله الاذوى عن جمع من ان العبرة بما قدم الساق الى رؤس الاظفار لا غير اه وكتب على المنهج لو مسح باطنه فنغذ الماء من مواضع الخرز الى ظاهره فلا يبعد ان يجزى ان قصد الظاهر أو الباطن أو أطلق بخلاف ما دافعه الى الباطن

انظر ما معنى الكلام اذا جعل عطفاً على مجتهد (قوله سألوك الطريق المحصلة للجزم) أى الاثنية في قوله على انه يمكن الخ كما هو

فقط وكذا يقال اذا مسح الشعر الذى بظاهر الخلف فاصاب الماعقية الخلف وقتلنا ان مسح الشعر لا يكفي فتأمل اه وقياس ما مر عنه من انه لو قد اُحْد الجرمين لا بعينه لم يكف اتها كذلك في فرع هل يكفي المسح على الخيط الذى خيط به الخلف سواء كان جلداً أو كتاناً وغير ذلك لا يبعد الا كتفاء لانه صار بعد من جنته وهل يكفي المسح على الازرار والعري التى للخلف فيه نظراً ولا يبعد أيضاً الا كتفاء اذا كانت مثبتة فيه بنحو الخياطه فليتأمل وليراجع سم على منهم (قوله ولو كان عليه شعر لم يكف عليه المسح جزماً) خلافاً لـ (قوله لمرأس) ١٤٩ قال في المختار رأس فلان القوم برأسهم بالفتح رأسه فهو

رئيس ويقال رئيس بوزن
فيم اه (قوله فلا يسمى خفاً)
زاد سم على منهم بعد
مثل ما ذكر عن م وقد
يقال ليس الشعر داخل
في حقيقة الرأس واكتفى
به بقياسه الا كتفاء بشعر
الخلف كما قاله ج (قوله لعدم
ورود الاقتصار عليه) أى
على ما ذكر من الاسفل
والعقب (قوله اعاده مسحه)
أى لفعله أولاً مع التردد
(قوله حدث أكبر) فضيته
انه لا يجب التزع على من
وجب عليه الغسل لنذر
وهو ظاهر ولا على من
وجب عليه الغسل لنجاسة
كل بدنه أو بعضه واشتبه كما
سيأتى في كلامه في فائدة
وقع السؤال في الدرس
عمالوشك هل بقي من المدة
ما يسمع الصلاة كاملة أم لا
هل له الاحرام بها أم لا فيه
نظر واطاهر الثاني لترده
في النية حال الاحرام بناء

ولو كان عليه شعر لم يكف المسح عليه جزماً بخلاف الرأس فان الشعر من مسماه اذا الرأس
رأس وعلا وهو صادق على ذلك بخلاف شعر الخلف فلا يسمى خفاً (الا أسفل الرجل وعتها فلا)
يكفي (على المذهب) لعدم ورود الاقتصار عليه والرخصة يجب فيها الاتباع والثاني يكفي قياساً
على الاعلى والعقب مؤخر القدم وهو بفتح العين وكسر القاف ويجوز اسكان القاف مع فتح
العين وكسرها (قلت حرفه كسفه والله أعلم) لا شترا كهما في عدم الرؤية غالباً (ولا مسح لشالك
في بقاء المدة) كان نسي ابتداءها أو انه مسح حضراً أو سقراً الا ان المسح رخصة فاذا شك فيها
رجع للأصل وهو الغسل وظاهر كلامه ان الشك انما يؤثر في منع المسح لانه يقتضي الحكم
بانقضاء المدة فلوزال الشك وتحقق بقاء المدة جاز المسح وعليه لو كان مسح في اليوم الثاني على
الشك في انه مسح في الحضرة أو السفر وصلى ثم زال في اليوم الثالث وعلم ان ابتداءه وقع في
السفر فعليه اعاده صلاة اليوم الثاني لانه صلاها مع الشك ويجوز له ان يصلي بالمسح في اليوم
الثالث لعله يبقاء المدة ثم ان كان مسح في اليوم الاول ولم يحدث في اليوم الثاني فله ان يصلي في
اليوم الثالث بذلك المسح وان كان قد أحدث في اليوم الثاني لكنه مسح فيه على الشك وجب
عليه اعاده مسحه ويجوز له اعاده صلوات اليوم الثاني بالمسح الواقع في اليوم الثالث (فان
أجنب وجب) عليه (تجدد لبس) أى ان أراد المسح ومثله كل من وجب عليه الغسل لحديث
أكبر كحائض وتفساء لما صح من خبر امرئنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنا مسافرين أو
سقراً ان لا نترع خفافنا ثلاثة أيام وليسا لهين الا من جنابة وقيس به الحيض والنفاس والولادة
ولان ذلك مما لا يكثر وقوعه فلا يشق التزع له بخلاف الحدث حتى لو غسلهما داخل الخلف لم
يكفه في جواز المسح ويؤخذ مما تقرّر رد ما يجتبه بعض المتأخرين ان من تجردت جنابته عن
الحدث وغسل رجله في الخلف جاز له المسح وخرج من وجب عليه غسل بدنه لنجاسة وجهها
فيه فانه يكفيه غسل رجله في الخلف بخلاف نحو الجنب فانه وان غسلهما فيه لا بد له من مسحه
من ترعهما في تقدم (ومن تزع) خفيه أو أحدهما وانقضت مدته أو شك في بقاءها أو ظهر
بعض محل الفرض بخرق أو غيره ونحو ذلك (وهو بظهر المسح غسل قدميه) اذا الاصل
غسلهما والمسح بدل فاذا قدر على الاصل زال حكم البدل كالتييم بعد وجود الماء ولو زل رجله
في الخلف ولم يخرجها عن التندم لم يبطل مسحه ولو أخرجهما من قدم الخلف الى الساق لم يؤثر على

على ما عتده الشارح في شروط الصلاة من انه لو بقي من المدة ما لا يسمع الصلاة واحرم عاها بذلك لم ينقض خلافاً لما في شرح
الروس هنا وتبعه الخطيب من الصفة (قوله مسافرين أو سقراً) في نهاية ابن الاثير اذا كنا سقراً أو مسافرين الشك من
الراى في السفر والمسافرين السفر جمع سافر كصاحب وصاحب والمسافرون جمع مسافر والمسافر والمسافرون بمعنى (قوله
لم يكنه في حواز المسح) أى وان ارتفعت جنابتهما بالغسل لبطلان المدة بالجنابة (قوله ونحو ذلك) عطف على محل أى أو ظهر
بعض محل الفرض كالخرق التي على الرجل ويجوز قراءته بالرفع أى أو حصل نحو ذلك أى نحو ظهور محل الفرض
كحل شداد متفوق القدم وان لم يظهر شيء من محل القدم (قوله غسل قدميه) أى بنية جديدة وجوباً بالان نية الاولى انما
تساوت المسح دون الغسل

صرح كلام شرح الارشاد للشهاب بن حجر خلافا لما في حاشية شيخنا عماد الدليل عليه مع انه ينافيه صريح مغايرة الشارح بين تحصيل الطريق المذكورة واستعمال الطهوريين (قوله أما بالنسبة للشرب) أي لشرب ماء الورد كما هو الواقع في كلام الماوردي وألحق به الشهاب بن حجر الماء (قوله وهما مختلفان) قضيته ان الاختلاف في الطهوريين يمنع الاجتهاد مع انه صورة ما فيه الاجتهاد كما تقدم أول الكلام على الاجتهاد وأي فائدة للاجتهاد بين طهوريين (قوله وافساد الشاشي) أي بان

(قوله ولم أره منقولا) هو آخر كلام الأذري في باب الغسل (قوله في غير غسل الميت) اما هو ولا يجب فيه النية بل يستحب فقط (قوله الأشهر) صفة كاشفة معينة للراد بالافصح هنا فان معنى الفصاحة المقرر في عرفهم لا يظهر معناه هما (قوله أكثر الفقهاء) أي في الفعل الرفع للحدث اما إزالة القباضة فلا شهر في لسانهم الفتح (قوله ولا يجب فوراً أصالة) خرج به ما لوضاق وقت الصلاة عقب الجنابة أو انقطاع ١٥٠ الحيض فيجب فيه الفور لا أنه بل لا ينافي الصلاة في وقتها (قوله

والكلام أولاً في موجباته) أي وثانياً في واجباته وهكذا ولو أسقط قوله أولاً استغنى عن هذا التقدير وتعلم بدائه بالموجبات من قوله وقد بدأ بالاول الخ (قوله وما يتعلق به) أي وفيما يتعلق بما ذكر أي من الموجبات (قوله ولا يرد عليه) تفريع على قوله وفيها ان الشهيد الخ لا على قوله مع ان لم نعم الخ لان ذلك انما يقتضي الايراد لا عدمه ولعل الغرض من ذكره الرد على حج حيث جعله مستفاداً من كون الموت موجبا حيث قال ما حاصله انه يحكم بموته لان الموت عدم الحياة عما من شأنه الحياة وهذا شأنه الحياة (قوله غيرانه) اعتذار عما يفهم

النص ويؤخذ ذلك من كلامه نعم لو كان الخف طويلاً خارجاً عن العادة فخرج رجلاه الى موضع لو كان الخف معتاداً لظهر شيء من محل الفرض بطل مسحه بالاختلاف وشمل كلامه وضوء دائم الحدث وهو الاوجه كما اقتضاه كلامهم خلافاً للأذري حيث قال يجب أن يكون محل الاكْتفاء بغسل القدمين بعد التزج ونحوه في وضوء الرقابة اما دائم الحدث فيلزمه الاستداف لا محالة اما للفريضة فواضح واما للنافلة فلان الاستباحة لا تتبع بعض فاذا ارتفعت بالنسبة للرجلين ارتفعت مطلقاً كذا ظننته فتأمل ولم أره منقولا (وفي قول ينوذاً) لان الوضوء بمادة يبطأها الحدث فتبطل كلها يبطأ بعضها كالصلاة واحترز بطله المصح عن طهر الغسل بان وضوءاً وليس الخف ثم زعه قبل الحدث أو أحدث وامكن وضوءاً وغسل رجليه في الخف فلا يلزمه شيء

باب الغسل

هو لغة سيلان الماء على الشيء وشرعاً سيلانه على جميع البدن بالنية في غير غسل الميت بشرائط مخصوصة والافصح الأشهر فيه لغة فتح الغين وضيمها هو الجاري على السنة أكثر الفقهاء ويقال بالضم للاء الذي يغتسل به وبالكسر لما يغتسل به من سدر ونحوه ولا يجب فوراً أصالة ولو على الزاني خلافاً لابن العماد والكلام أولاً في موجباته وواجباته وسننه وما يتعلق به وقد بدأ منها بالاول فقال (موجبه موت) لما صيغ في الجنة ثم وفيها أيضاً ان الشهيد يحرم غسله والكافر لا يجب غسله والسقط الذي بلغ أربعة أشهر ولم تظهر أماره حياته يجب غسله مع ان لم نعم سبق موت له فلا يرد عليه ذلك غير انه لم يدكر هناك غسل السقط المدكور ولا يرد على عدمه الموجبات له تنجس جميع البدن أو بعضه مع الاشتباه لان الواجب مطلق الازالة من غير نظر لغسل بعينه حتى لو فرض كسقط جلده حصل الغرض والموت عدم الحياة ويعبر عنه بمفارقة الروح الجسد وقيل عدم الحياة عما

من قوله وفيها ان السقط يجب غسله من انه لم يدكره في المتأخر وحاصله انه وان لم يدكره لكنه مخرج به في كلامهم وهو كاف في عدم الوارد عليه هنا (قوله على عدمه الموجبات) في نسخة حصره الموجبات له فيبدأ به تنجس الخ وما في الاصل أولى لان عبارته لا تنفي الحصر (قوله وقيل عدم الحياة) ذكره في مقابلة قوله قبل عدم الحياة ينصبي ان الاول لا يشترط كونه من شأنه الحياة وقضية قوله ويعبر عنه الاشتراط الان يقال مراد صاحب هذا القول انه لا يشترط تحقق الحياة بل متى بلغ زماناً تحصل فيه الحياة لم يله ولم توجد عدميتها بخلاف الاول (قوله وقيل عرض يضادها) ظاهره انه لا يشترط على القول الثاني سبق الحياة فيدخل السقط في الميت على الثاني دون الاول وفي التمهنة ما يقتضي خلافاً حيث جعل الموت على الاقوال الثلاثة صادقا على السقط لكن نظريه سم بالنسبة للاول بأن المفهوم من المقارنة سبق الوجود قال الا ان يكون المراد بها معنى عدم ويجعل قوله عما من شأنه الخراجاً اليه أيضاً لكن يلزم حينئذ ان عدمه مع الذي في هذا وفي المقاصد ابقاء الاول على ظاهره ورد الثاني اليه وعبارته الموت زوالها أي الحياة عدمه ١٥١

الشرب لا يحتاج الى الفري كما علم من رده (قوله اذ كلامه يشير الى) قضيته انه ليس له الاجتهاد لشرب الماء وصرح الشهاب ابن حجر بخلافه وانظر ما المانع منه مع انه تطير مسئلة الامة التي قاس عليها (قوله له اصل في الحل المطلوب) قضيته انه لو اجتهد في مسئلة البول ليتداوى بالبول جاز وبه طهر بالماء وانظر هل هو كذلك (قوله كية ومذ كاه مطلقا) الظاهر ان هذا الاطلاق

بالفعل وهذا امر ادم من قال عدم الحياة عما من شأنه أي عما يكون من أمره وصفته الحياة بالفعل فهو عدم ملكة لها كالمعنى الطاري بعد البصر لا كطابق العدم (قوله أيضا وقيل عرض الخ) جرى على رده هذا القول في المقاصد أيضا لكن في تفسير ابن عادل عن ابن الخطيب الحق انه وجودي وواقعه ما نقله الصفوي عن صاحب الودان عدمية الموت كانت منسوبة الى القدرية ففشت اه هذا وفي حواشي السيوطي ان طائفة من أهل الحديث ذهبوا الى ان الموت جسم والا حاديت والآثار ممرحة بذلك قال والحق فيه انه هذا الجسم الذي على صورة كبش كما ان الحياة جسم على صورة فرس لا يمر بشئ الاحيي وأما المعنى القائم بالبدن عند مفارقة الروح فانما هو أثره فاما أن يكون تسميته بالموت من باب المجاز لا الحقيقة أو باب المستترك وحينئذ فالامر في النزاع قريب اه ورده حج في عامة فتاويه فقالوا اتفقوا على انه ليس بجوهر ولا جسم وحديث يوثق بالموت في صورة كبش الخ من باب التمثيل اه ثم صحح كونه أمر وجوديا (قوله لقوله تعالى فاعترفوا لي بالخ) أي ونظرا اذا أقبلت الحيضة فدى الصلاة واذا أدبرت فاعسلى عنك الدم وصلى وفي رواية البخاري فاعسلى وصلى سم على منهج (قوله أي الحيض) أي في زمن الحيض ولعله لم يحمل الحيض في الآية على زمن الحيض أو مكانه كما قيل بكل منهما لان هذا أوفق بما ذكره المتن من انه الموجب على ان جل الحيض على مكان الحيض ١٥١ بوجه منع قرأنا في محله ولو في غير زمنه مع انه غير مراد قطعاً (قوله

والمعتبر فيه) قال الشيخ
عميرة وقيل يجب بالخروج
فقط ومن فوائد الخلاف
ما اذا قلنا يغسل الشهيد
الجنب فاستنم دت حائض
فان اغسلها على هذا دون
الآخر (قوله الى الصلاة

من شأنه الحياة وقيل عرض يضادها لقوله تعالى خلق الموت والحياة ورد بان المعنى قدر والعدم مقدر (وحيض) لقوله تعالى فاعترفوا لى الحيض والمعتبر فيه وفيما يأتي الانقطاع مع القيام الى الصلاة ونحوها كما صححه في التحقيق وان لم يصرح فيه بالانقطاع (ونفاس) لكونه دم حيض مجتمع (وكذا ولادة بلا بل في الاصح) لانها لا تتخلو عن بلل وان كنا لانشاهده ولانه يجب بخروج الماء الذي يخلق منه الولد بخروج الولد أولى والثاني لا لقوله عليه الصلاة والسلام انما الماء من الماء ولو ألقى بعض ولد كيد او رجل لم يجب عليها الغسل كما أننى به الوالد رحمه الله تعالى كما مر وقد يستفاد من قوله ولادة

ونحوها) كالتطواف (قوله وان لم يصرح فيه الخ) عبارته الخروج وارادة نحو الصلاة اه ومن لازم ارادة نحو الصلاة الانقطاع فكأنه قال موجب له الحد والانتقطاع وارادة نحو الصلاة لكنه لم يدكر الانقطاع صريحا فلا منافاة بين قوله كما صححه في التحقيق وبين قوله وان لم يصرح الخ (قوله لكونه دم حيض) هو ظاهر فيمن لم تحض وهي حامل اما هي فيجوز ان يخرج منها حال الحمل البعض لا الكل ومجتمع بالجر صفة للحيض وازاحة الدم اليه بيانية (قوله وكذا ولادة) هل يشترط أن تكون الولادة من طريقها المعتاد أو لا فيه نظر وينبغي أن يأتي فيه ما تقدم في انسداد الفرج من التفصيل بين أن يكون الانسداد عارضا أو خافيا ونقل عن شيخنا الزيدى مثله وقال في حاشيته ويجوز جماعها بعد الولادة بلا بل لانها جنباء وهي لا تمنع الجماع رملى أقول وتطهر بها اذا كانت صائغة وما ذكر من الفطرها اذا كانت صائغة يشك على جواز وطئها والحاصل انه على وجوب الغسل بالولادة تارة بانها مظنة للنفاس وتارة بأن الولد منى مجتمع فالثاني من التعاليل يقتضى جواز الوطء وعدم النظر لان الجنابة بمجرد هالات تبطل الصوم فلعلهم ينو جواز الوطء على ان الولادة جنباء والفطر على انه مظنة للنفاس احتياطاً للعبادة النسبة للفطر وتخفيفاً على الزوج للشك في المحرم بفرع يستلزم من عمالو عض كلب رجلاً أو امرأة فخرج من فرجه حيوان صغير على صورة الكلب كما يقع كثير اهل هذا الحيوان نجس كالكلب كالتولد من وطء الكلب لحيوان طاهر حتى يجب تسبيح المخرج منه وهل يجب الغسل بخروجه لانه ولادة فأجاب الذي يظهر انه غير نجس لانه لم يتولد من ماء الكلب وانه لا يغسل لان الولادة المقتضية للغسل هي الولادة المعتادة بدليل انه لو خرج دود من الجوف لم يجب الغسل بسببه مع انه حيوان تولد في الجوف وخرج منه فلي تأمل اه سم على حج ومنه يعلم انه متى وطئت المرأة وولدت ولو على صورة حيوان وجب الغسل (قوله انما الماء من الماء) وجوابه ان الولد منى منعقد في صدق عليه الحديث (قوله لم يجب عليها الغسل) أي ويجب عليها الوضوء عينا

في هذا الفصل من هذه وان ذلك التخصيص قال به الأثر في ما في حاشية هذا الفصل من قوله (قوله قبل الصلاة) أي قبل النجم
كما لم من كلامه فيما مر (قوله ويقيد عدم الاعادة) هذا التخصيص له بهذا الجمل وان أوجه كلامه (قوله يتعين تخريجه على
رأى الرافعي فقط) يناقضه ما قدمه من جريان ذلك في الجمل الثاني أيضا كما هو قضية كلام المجموع (قوله تخالفهما) أي الرافعي
أي في هذا الجمل الأخير وقوله غفلة عن وجوب تقييد ما أطلقه هنا بما قدمه أي الذي قدمه هو قريبا بقوله ويقيد كلامه بما

(قوله ويجب بالقاء علقه الخ) ع ينبغي أن يشترط فيما قول القوابل اتها أصل آدمي اه وفي الباب قال القوابل ه أصل
آدمي وقضية اشتراط هذا القول عدم الوجوب اذا لم تقل القوابل ذلك لعدم من أو غيره تأمل سم على منهج وهو ظاهر
لكن فيه على ج ما حاصله نقلا عن الركني ان محل التوقف على قولن ان لم تربلا والواجب الغسل مطلقا اه وفي
الغسقة نظرا لجواز أن يكون المرئي دما على صورة العلقه والمضغة والبلى بل الدم بعد ذلك لا أثر له فالأولى الاخذ بالاطلاق
وبقي ما لو اختلفت القوابل فينبغي أن يأتي فيه ما قبل في الاخبار بتجسس الماء من تقديم الاوثق فالأكثر عددا الخ وقوله
القوابل أي أربع منهن ان قلنا انه شهادة ويحتمل الا كتفاء واحدة لحصول الظن بخبرها وهو الاقرب لان المدار على ما يغلب
على الظن انه أصل آدمي (قوله وتحصل) زاد حج لا آدمي حي فاعل أو مفعول به (قوله بدخول حشفة) أي من شخص واحد
فيما يظهر (قوله ما فوق الختان) أي ما هو الاقرب من الختان فكانه قال هي رأس الذكر (قوله بأن شق وأدخل أحد شقيه)
عبارة حج والذي يتجه مدر كان بعض ١٥٢ الحشفة يقدر من باقي الذكر قدره سواء بعض الطول وبعض العرض وكتب عليه

ويجب بالقاء علقه أو مضغة كالولد (وجنابة) بالاجماع لقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا
وهي لغة البعد وشرعا أمر معنوي يقوم بالبدن يمنع جهة الصلاة بحيث لا مخرج ولا دخول
(بدخول حشفة) وهي كافي الصحاح والقاموس ما فوق الختان فلا يصل ببعضها ولو مع أكثر
الذكر بأن شق وأدخل أحد شقيه كما هو صريح كلامهم والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه
وسلم اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل والمراد بالالتقاء المحاذاة لان خسان المرأة فوق
مدخل الذكر وانما يتحاذيان بتغيب الحشفة (أو قدرها) من مقطوعها وان جاوز حد
الاعتدال فلا يعتبر قدر حشفة معتدل كما يؤخذ من كلامهم في الضاليل واليه أشار الشارح
بقوله منه اذا الاعتبار بصاحبها أولى من الاعتبار بنسبه ولا ادخال قدرها مع وجودها فيما
يظهر كالوثني ذكره وأدخل قدرها منه خلافا لبعض المتأخرين ولا ادخال دونها وان لم يبق
من الذكر غيره (فرجا) قبلا أو دبرا ولو من ميت أو بهيمة كسمكة وغيره وان لم يشبهه
ولا حصل ازال ولا قصد ولا انتشار ولا اختيار أو بمائل غليظ ولو كانت الحشفة أو قدرها
من مبان واعتبار قدر الحشفة المعتدلة من ذكر البهيمة وعدمه يوكل الى نظر الفقيه

سم قوله يقدر من باقي
الذكر قدره انظر صورته
في الطول (قوله وان جاوز)
أي المقطوع (قوله وان لم
يبق من الذكر غيره) أي
بأن كان الحزني أخوه
(قوله أو بهيمة) ع لو كان
بابا قديما كذا كذا النور
الذي يضرب به فالظاهر
عدم الوجوب سم على
منهج (قوله وغيره) أي
وجنية ان تحقق كمنه
على الأوجه فهما اه حج

(قوله أو بمائل غليظ) ومنه قصبة أدخله فيها كما أتى به بعضهم وان توزع فيه اه حج (قوله يوكل الى
نظر الفقيه) عبارة الزبدي وفيما لو خلق بلا حشفة يعتبر قدر المعتدلة لغالب أمثاله أي أمثال ذكره وكذا في ذكر البهيمة يعتبر
قدر يكون نسبه اليه كنسبة معتدل ذكر آدمي اليه فيما يظهر وبقي ما لو كان ذكره الموجود كالشعيرة وليس له حشفة
هل يقدر له حشفة أو لا فيه تطرؤ قديتو حذ من قول سم على حج قوله أو مخلوق بدونها يشمل ما لو كان باون الحشفة وصفها
بأن كان كله بصفة الحشفة فلا يتوقف وجوب الغسل على ادخال جميعه وهو الطاهر نعم ان خز من أسفله بصورة تخزير
الحشفة فينبغي أنه لا بد من ادخال الجميع اه انه يقدر له حشفة بأن تعتبر نسبة حشفة معتدل ذكر الى باويه ويقدر له مثلها
فان فرض ان حشفة المعتدل ربع ذكره كان ربع ذكر هذا هو الحشفة وفرع ع قال في الباب ومن أحسن بتزول منه
فامسك ذكره فلم يخرج فلا غسل عليه قال في شرحه حتى لو كان في صلاة أتمها وان حكمنا بما لو غلبه ذلك أو قطع وهو به ولم
يخرج من المنفصل كما قاله الاسنوي والبارزي اه ولا ينبغي لشكال ما قالاه والوجه خلافه لان المي فيه انفصل عن البدن
ومجرد استتاره بما انفصل معه لا أثر له سم على حج اه وحيث اعتبرت النسبة كانت ضابطة فعل اعتبارها بيان لما ظهر
للفقيه وقرره والافهما متباينان وفرع ع لو أدخل من الذكر المبان الحشفة وجب الغسل أو قدرها من الطرف الآخر لم
يجب الغسل م فرع ع ذكر مبان قطعت حشفته مثل م ر عنه فقال بمحان أدخل قدر الحشفة

اذا خلطهما مثلاً (قوله وهذا المسلك) أي الأخير فان الشهاب بن حجر اقتصر عليه في شرحه ثم قال وهذا المسلك إلى آخر
 في الشرح والشارح تبعه لكن بعد أن قدم المسلكين المتقدمين في كلامه الذين أحدهما حمله المتن على طريقة الراي
 من أي الطرفين وجب الغسل اه فليراجع وليحرم ثم في مرة قال ينبغي ان الاعتبار جهة موضع الحشفة أقول ويؤ
 وجب الغسل اطلاق قولهم أو قدرها من فاقدها الشمولة كلام من الجهتين وقول حج أينما ولو ثناه وأدخل قدر الحشفة
 مع وجود الحشفة لم يؤثر والآخر على الوجه في فرع لو قطع فرج المرأة بحيث بقي اسمه وأولج يده ظهر على الفور
 مر عليه كذلك أنه لا يجب الغسل إذا لم يسمى جماعاً وان قص مسه فليحرم ثم بعد ذلك جوز أنه إذا بقي اسمه وجب
 فليحرم وقد يوجه بأن منع أنه لا يسمى جماعاً أو ان الغسل غير منوط بكونه يسمى جماعاً بل بما يسمى الإدخال في فرج ثم
 أنه لا يجب سم على منهج أقول وقياس وجوبه بالذكورة المبان وجوبه هنا على الموجح لأنه يصدق عليه أنه أولج في فرج
 والوجه أنه) أي الفقيه (قوله من بقية الأحكام) هذا مع قوله قبله متصل أو مقطوع ثم قوله المنصل أو المنفصل فيه
 على وجوب المهر وحصول التحليل بإيلاج الذكورة المبان وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ولا يخفى أنه في غايه
 فليراجع وقد وقع البحث في ذلك مع ولده فوافق على أنه في غايه البعد سم على حج وعبرة حج في شرح العبادات
 ونقل الاستوى عن المغوى أنه لا يثبت بالمقطوع نسب واحسان وتحليل ومهر وعدة ومصاهرة وإبطال إحرام ودية
 الغسل بأنه أوسع باباً منها اه هذا وقضيته أيضاً أنه يجب على من قطع ذكره ١٥٣ ثم أولج في فرج الغسل وفي

والوجه أنه يرى اعتبار ذلك كما قالوا فيمن لامر فقله ولا كعب بقدر بقدره ولا يعاد غسل
 الميت إذا أولج فيه أو استولج ذكره لسقوط تكليفه كالبهيمة وانما وجب غسله بالموت
 تنظيهاً كراماله ولا يجب بوطء الميتة حد كما سبق ولا مهر كما لا يجب بقطع يدها دية نعم تقصد
 به العبادات وتجب به الكفارة في الصوم والحج وكما ينط الغسل بالحشفة يحصل بها التحليل
 ويجب الحد بإيلاجها على ما يأتي في محله وتحرم به الزينة ويلزم المهر والعدة وغير ذلك من
 بقية الأحكام ويستثنى الخنثى فلا غسل بإيلاج حشفته ولا بإيلاج في قبله على الموجح ولا على
 الموجح فيه فيهما إلا إذا اجتمعا ولو خلق له ذكران يبول بهما فاولج أحدهما وجب الغسل ولو
 كان يبول بأحدهما وجب الغسل بإيلاجه دون الآخر ان لم يسامت العامل ولو أولج خنثى
 في دبر رجل تخير بين الوضوء والغسل (و) تحصيل (بمخرج مني) ولو بولن الدم لكثرة جاع
 ونحوه فيكون طاهر اموحياً للغسل إذا وجدت فيه الخواص الآتية والمراد منه ليخرج
 به مني غيره والخارج أول مره ليخرج ما لو استدخلته ثم خرج سواء في ذلك الرجل والمرأة

لا يخفى والظاهر
 مراد لأنه بانقضاء
 انقطعت نسبتها اليه
 يتعلق به حكم خنثى
 وهم فيه فتنبه له
 وقد يحمل ما في شرح
 من قوله ويجري ذلك
 سائر الأحكام على أن
 بالاشارة في قوله ذلك
 قبل يعتبر قدرها
 مقطوعاً أو مخلوقاً
 بدليل قوله عقبه

٢٠ نهاية ل الأول يعتبر قدر الذاهبة من بقية ذكرها وان جاوز طولها له
 كأي تضيئه اطلاقهم وفي الثاني يعتبر قدر المعتدلة بغالب أمثال ذلك الذكر ويؤيد هذا الحل أيضاً ما تقدم عن شرح العبادات
 مما يخالف ما اقتضاه كلامه هنا من التعميم (قوله ان لم يسامت العامل) لم يذكروا حكم ما لو اشتبه أحدهما بالآخر
 سوى حج بينه وبين الأصليين وهو موافق في ذلك لما قدمه السارح في نواقض الوضوء لكن تقدم ثم عن شرح الروض
 النقص لا يكون إلا بهما معاً فقياسه هنا ان الغسل إنما يكون بإيلاجهما ومن ثم توقف سم فيما ذكره حج هنا وقال ما
 القياس أنه إنما يجب بإيلاجهما اه وقد يقال محله إذا لم يكن على سم الأصل فان كان على سمته اتجه ما قاله حج وله
 وجه اطلاقه ان الاشتباه إنما يكون حينئذ ومع هذه الحالة لا وجه الا وجوب الغسل بإيلاج كل منهما لأنه إذا وجب بإيلاج
 المتميز حيث كان على سم الأصل كان وجوبه بإيلاج حاله الاشتباه أولى (قوله تخير بين الوضوء) وينبغي ان يأتي هنا ما
 فيما لو احتمل كون الخارج منياً أو دياً (قوله والغسل) وذلك في الواضح لأنه إما واجبه الوضوء بخروج ذكر الخنثى من دبر
 الغسل بإيلاجه فيه وفي الخنثى لأنه إما واجبه الغسل بإيلاجه أو الوضوء باللسان وعليه فعل ذلك في الخنثى حيث لا مانع
 المقص بأن لم يكن بينهما محرمية ولا صغر (قوله استدخلته ثم خرج) قال الخطيب على الغاية أما إذا خرج من قبل المرأة
 جماعاً بعد غسلها فلا تيمد الغسل إلا إذا قضت شهوتها فان لم يكن لها شهوة كصغيرة أو كان ولم تقض كما علة لا إعادة عليها
 قيل إذا قضت شهوتها لم تتيقن خروج

الذي حل به المتن فلم يثبت قوله وبعضهم حصره على رأي الرافعي واعلم ان الشهاب بن قاسم كتب على هذا المسلك في كلام الشهاب ابن حرمائه اعلم ان الجلال المحلي بين ان في وجوب الاعادة على كل من طريق الرافعي وطريق المصنف خلافا الا ان الاصح منه على طريق الرافعي أي بان لم يبق من الاول بقية عدم الوجوب وعلى طريق المصنف بان بقي الوجوب وبين أيضا ان محل

منها ويقين الطهارة لا رفع بظن الحدث اذ حدثها وهو خروج منها غير متيقن وقضاء شهوتها لا يستدعي خروج شيء من منها كما قاله في التوشيح أجيب بأن قضاء شهوتها متزل منزلة نومها في خروج الحدث فتزول المنظمة منزلة المثنة وخروج قبل المرأة ما لو وطئت في دبرها فاعتسلت ثم خرج منها مني الرجل لم يجب عليها اعادة الغسل كما علم مما مر في فائدة في وقوع السؤال عما لو دخل انسان فرج امرأة هل يجب عليه الغسل لانه صدق عليه انه أدخل ذكره فرجاً أم لا لانه أدخله نابعا لا مستقلا فيه نظروا الظاهر هو الاول للعلة المذكورة في فائدة في أخرى مثل الشهاب الرملي عن أدخل ذكره في ذكر آخر هل يجب عليهما الغسل أم لا فأجاب بالوجوب اه وهو ظاهر لانه صدق على هذا الفعل انه دخول ذكر في فرج وذلك موجب للغسل على كل منهما (قوله أم سليم) قال في التقريب أم سليم بنت ملحان بن خالد الانصارية والدة أنس بن مالك يقال اسمها سهيلة أو رميلة أو رمينة أو مليكة أو أئيفة وهي ١٥٤ الغميصاء أو الرميضاء اشتهرت بكينيتها وكانت من الصحابيات الفاضلات ماتت

خرج بنظر ام فكرام احتلام ام غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لما جاءته أم سليم وقالت له ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت قال نعم اذا رأت الماء (من طريقة المعتاد) ولو من قبل مشكل (وغيره) كدبر أو ثقبه قياسا على المعتاد وتسويته في الخارج من المعتاد وغيره هي المريحة في الروضة والمصححة في الشرح الصغير لكن يخرم في التحقيق بان الخارج من غير المعتاد حكم المنفخ في باب الحدث فيعتبر فيه الانفتاح والانسداد والاعلى والأسفل وصوبه في المجموع قال في المهمات وهو الماشي على القواعد فليعمل به قال الرافعي والصلب هنا كالمعدة هناك قال في الخدام وصوابه كتحته المعدة هناك لان كلام المجموع صريح في ان الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل اه وهو كما قال وعليه فيفرق بين هذه ومما مر حيث ألحق ثم ما انفخ في المعدة بما فوقها بان العادة جرت بان ما تحته الطبيعة تلقيه الى أسفل وما سواه بالقيء أشبهه بخلاف ما هنا والصلب انما يتبر للرجل أما المرأة فالمعتبر فيها ما بين ترائبها وهي عظام الصدر والمراد بخروج المني في حق الرجل والبكر برونه عن الفرج الى الظاهر ويكفي في الثيب وصوله الى محل يجب غسله في الجنابة ومن أحس بتزول منيه فامسك ذكره فلم يخرج فلا يغسل عليه ثم الكلام في مني مستحكم فان لم يستحكم بان خرج لمرض لم يجب الغسل بلا خلاف كما في المجموع عن الاصحاب (ويعرف) المني (بتدفعه) وهو خروجه بدفعات قال تعالى من ماء دافق (أولادة) بالمجعة (بخروجه) أي وحدثها

في خلافة عثمان (قوله حكم المنفخ في باب الحدث الخ) تقدم الشارح ان المناقذ الاصلية لا تعتبر بقياسه هنا ان الخارج منها لا يوجب الغسل فقوله فيما مر كالدبر انما يأتي على ما عتده حج أو على ما قاله هو بناء على انه أراد بالمنافذ الاصلية الغميصاء ونحوه وأما الدبر فهو من الفرج وغايته ان خروج المني منه خروج له من غير طريقه المعتاد (قوله والصلب) أي كله (قوله وهو كما قال) أي في الخدام

من ان صوابه كتحته المعدة فينقض الخارج من نفس الصلب وخالف فيه حج بجعل الغسل مختصا بها وان لم يخرج من تحت الصلب وثبت ترائب المرأة وتبعه ابن عبد الحق (قوله وهي عظام الصدر) أي كلها (قوله فامسك ذكره الخ) عبارة سم على منهج وافهم لتعبير بالخارج انه لا أثر لتزوله لقصة الذكروا ان حكما يباوغيه ولا لقطه وهو فيه اذالم يخرج من المنفصل شيء كما قاله البارزي والاسنوي اه وفيه تطر اذا تحققنا وجوده في المنفصل اذ المدار على خروج المني وقد وجد اه وما نظره تقدم مثله اعتراضا على ما في شرح العباب عن الاسنوي والبارزي لكن عبارته ثم ولم يخرج من المنفصل وهي مخالفة لقوله هنا من المتصل (قوله فلا يغسل عليه) أي ويحكم يباوغيه ان كان صغيرا (قوله مستحكم) أي بان وجد فيه إحدى خواص المني طب و مر هذا كله في الخارج من غير المعتاد اما الخارج منه فيوجب الغسل مطلقا كما هو حاصل شرح الروض وما قاله مر وقوله لمرض أي مع كونه فيه بعض الخواص سم على منهج ويستفاد ما ذكر من قول الشارح ثم الكلام الخ فان مراده به التفصيل في المني الخارج من المنفخ ويدل على ان ما خرج من طريقه الاصل يوجب الغسل مطلقا حيث علم انه مني بوجوده بعض الخواص فيه وقوله مستحكم بكسر الكاف كما في تحرير النوى ويوافق قوله المختار أحكم فاستحكم أي صار محكما اه فصرح بأن استحكم لازم فالوصف منه اسم فاعل على مستعمل بالكسر

خلاف الاعادة فيهما اذا لم يرق الباقي في الاول ولم يرق في الثاني قبل الصلاة فيهما فان اراق ما ذكر قبلها فلا اعادة جزا لكن
اعتباره كون الاراقة قبل الصلاة ينبغي ان يكون ضعيفا او فيه تجوز والا فالعتمد ان المتبركون الاراقة قبل التيمم اذا علمت

(قوله أوريح عجين) أي عجين حنطة ونحوها أي ويبيض دجاج ونحوه خطيب والمراد بنحو الحنطة أي ما يشبهه رائحة عجينه
رائحة عجينها ونحوه يبيض الدجاج ما يشبه رائحته رائحته (قوله في منى المرأة) أي من الرقة والصفرة اهـ ج (قوله أي
الخواص) دفع ما أورد عليه من أن صفات منى الرجل البياض والخن مع وجوب الغسل بانتفاءهما عنه ويفهم ذلك من
جل آل في المتن على العهد المذكور (قوله للشك في الجنابة) خلافا لـج (قوله وهو ظاهر) وعليه فادارجع قال ج فيحتمل أنه
يعمل بقضية ما رجع اليه في الماضي أيضا وهو الاحوط ويحتمل أنه لا يعمل بها الا في المستقبل لانه الترم قضية الاول بقوله
بوجبه فلم يؤثر الرجوع فيه وكتب عليه سم (قوله لا يعمل الخ) هذا هو الوجه اهـ في تنبيه آخر هل غير الخارج منه ذلك
مثله في التخيير المذكور وعليه فهل يلزم كلا الجري على قضية ما اختاره حتى لو اختار صاحبه اهـ مذي والاخر اهـ مني لم
يقدره لانه جنب بحسب ما اختاره لم ارفى ذلك شيئا والذي ينقدح ان الثاني لا يلزمه ١٥٥ غسل ما أصابه منه للشك

وانه لا يقتدى به في الصورة

الاخيرة اهـ ج وبقي ما لو
تذكر بعد اختياره انه منى
كونه منيا حقيقة هل يجب
عليه اعادة الغسل قياسا
على ما لو توضح احتياطاً
تبين خلافه أم لا فيه نظر
والاقرب الثاني لانه لما
كان مخاطباً بالاحد الدائر
وأني به تحقق في ضمنه
الواجب وليس متبرعاً
بالفعل فاشبهه ما لو نسي
صلاة من الخس فصرى
الخس وسيلة لبرائة ذمته
من الواجب ثم تذكر
المنسية بعينها فان ما أتى
به يجزئه مع تردده في النية
بخلاف وضوء الاحتياط

وان لم يتدفق لقائه ويلزمه فتور الذكروا انكسار الشهوة غالباً (أوريح عجين) وطلع نخل (رطباً
وبياض يبيض جافاً) وان لم يتدفق ويلتذبه كأن خرج ما بقي منه بعد الغسل فأى صفة من
الثلاث وجدت كفت اذا لا يوجد شيء منها في غيره وقوله رطباً وجافاً لان من المنى لا من العجين
وبياض البيض ولا أثر لفضائه أو بياض في منى الرجل ولا ضد ذلك في منى المرأة (فان فقدت
الصفات) أي الخواص المذكورة (فلا غسل) لانه ليس بمنى فلو احتمل كون الخارج منياً أو وديا
كن استيقظ ووجد الخارج منه أبيض تخيلاً تخيير بين حكميهما فيغسل أو يتوضأ ويغسل ما
أصابه منه فلو اختار كونه منياً لم يحرم عليه قبل اغتساله ما يحرم على جنب للشك في الجنابة
ولهذا من قال بوجوب الاحتياط بفعل مقتضى الحديثين لا بوجوب عليه غسل ما أصاب ثوبه لان
الاصل طهارته كذا اتفق به والدرجة الله تعالى وقضية كلام الزركشي ان الرجوع عما
اختاره وهو ظاهر اذا التفويض الى خييره يقتضي ذلك وان رأى منياً في ثوبه أو في فراشه نام
فيه وحده أو مع من لا يمكن كونه منه كالمسوح فيما ينظر كما في الخادم لزمه الغسل وان لم
يتذكر احتلاماً ولزمه اعادة كل مكتوبه لا يحتمل حدوثه بعد هاهو بنديله اعادة ما احتمل انه
فيها كالونام مع من يمكن كونه منه ولو نادراً كالصبي به سد تسع فانه يندب لهما الغسل وعلم بما
قررناه صحة ما قيد الماوردي المسئلة به بما اذا رأى المنى في باطن الثوب فان رآه في ظاهره فلا
غسل لاحتمال انه أصابه من غيره (والمرأة كرجل) فيما مر من حصول الجنابة وما يعرى به
المنى من الخواص الثلاث على الاصح من اضطراب طويل لعموم الأدلة (ويحرم بها)
أي بالجنابة (ما حرم بالحدث) الاصغر لانها أغلظ منه (والمكث بالمسجد) لقوله تعالى

فما لو يتقن الطهارة وشك في الحدث فانه لا يجب عليه شيء ثم رأيت في سم على ج فرع عمل بمقتضى ما اختاره ثم بان الحال
على وفق ما اختاره فينتج ان يجزئه أخذ ما فرقوا به بين عدم الاجزاء اذ بان الحال في وضوء الاحتياط والاجزاء اذ بان الحال
في مسئلة المنسية بأنه متبرع في وضوء الاحتياط (قوله في ظاهره) قد يتوقف فيه مع فرض الكلام في كونه لا يمكن من غيره
ومن ثم عم غيره الحكم وعبارة سم على منهم ج فرع قال في الروض وشرحه وان رأى في فراشه أو ثوبه ولو ينظر ظاهره منياً الخ اهـ
قال ج ومحل حيث احتمل ذلك عادة فيما ينظر اهـ (قوله والمكث) زاد ج وهل ضابطه هنا كافي الاعتكاف أو يكتفى
هنا بأدنى طمأنينة لانه أغلظ كل محتمل والثاني اقرب اهـ وبوجه بأنهم انما اعتبروا في الاعتكاف الزيادة لان مادونه لا يسمى
اعتكافاً والمدار هنا على عدم تعظيم المسجد بالمكث فيه مع الجنابة وهو حاصل بأدنى مكث ثم قال أيضاً ومن خصه بأنه حل
المكث له به جنباً وليس على مثله في ذلك وغيره وهو كافي شرح العباب عن المجموع يا على لا يحل لاحد يجنب في هذا المسجد
غيري وغيرك ضعيف وان قال الترمذي حسن غريب اهـ وقضية اقتصاره في الخصوصية على المكث انه صلى الله عليه وسلم
كثيره في القراءة

ذلك علمت ان حكاية الخلاف في الاعداء تقتضي التصور بما اذا اتفقت الارقاء أي ونحوها اذ لو لم تتفك كان عدم الاعداء مجزوما به وحديثنا المسئلة بصورة بما اذا اتفقت الارقاء ونحوها واذا كانت بصورة بذلك تعين ما قاله البعض المذكور من التخالف في الاعداء واجراء الكلام هنا على اطلاقه اذ تقييده ينافي ذكر الخلاف فقوله ان زعم البعض المذكور غفلة لعله

(قوله ومثله رجبته) وهي ما وقف للصلاة حال كونه اجزا من المسجد (قوله شائعا) أي وهو كما صدق حرمة المكث فيه على الجانب ونحوه وتجب قسمته دورا ويستحب لداخله التحية ولا يصح الاعتكاف فيه على المعتمد كما في حاشية الزياي قال سم والفرق ان الغرض من التحية أن لا تنهك حرمة المسجد بترك الصلاة فيه فاستحببت في الشائع لان بعضه مسجد بل ما من جزء الا وفيه جهة مسجدية وترك الصلاة يخل بتعظيمه والاعتكاف انما يكون في مسجد والشائع بعضه ليس بمسجد فالماكت فيه بمنزلة من خرج بعضه عن المسجد واعتمد عليه في فائدة في قال المناوي في كتابه المعنى بتيسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف ثم موضع القول بجهة الوقف أي وقف الجزء المشاع مسجد من أصله حيث أمكنت قسمة الارض اجزاء والا فلا يصح كما بحثه الاذوي وغيره وكانهم لم يروا فيه تقلا وهو عجيب فقد صرح ابن الصباغ في فتاويه التي جمعها ابن أخيه فقال ومن الغرائب اذا كان له حصة في أرض مشاعة وهي لا تنقسم فجعلها مسجدا لم يصح اه (قوله ان لم يكن له عذر) ينبغي ان يكون من الضرورة والذم ما اذا كان خارج المسجد ولم يمكنه الغسل الا في الحمام لخوف برد الماء أو نحوه ولم يتيسر له أخذ أجرة الحمام الا من المسجد ولم يجد من ينار لها ١٥٦ له من المسجد من يتق به وهذا قياس قولهم اذا كان الماء في المسجد دخل لا خذه

بشرط ان يتيمم ويمكث قدر الاستقاء فقط ومنه يؤخذ انه يتيمم في مسئلتنا اذا امكنه ثم رأيت مر قال من احتاج للدخول للمسجد وهو جنب لا خذ أجرة الحمام منه لا جاز الدخول ان يتيمم ويمكث قدر حاجته ولا يجوز بلا تيمم وقوله يتيمم حتما الخ أي فلا وجده ما يكفي بعض اعضائه أو وجده ما يكفي

ولا جنب الا عارى سبيل وقوله صلى الله عليه وسلم اني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب ومثله رجبته وهو آؤه وجناح بجداره وان كان كله في هواء الشارع كما يقتضيه كلام المجموع وشمل ذلك ما لو كان المسجد شائعا في أرض بعضها مملوك وان قل غير الملك فيما يظهر ويقارق التفصيل السابق في التفسير مع ان حرمة القرآن آكد من حرمة المسجد بان المسجدية لما اتهمت في كل جزء من اجزاء تلك الارض التي وقع فيها المكث كما يصدق عليه أنه ما كثر في مسجد شائع بخلاف القرآن مع التفسير فانه غير منهم فيه بل متميز عنه فلم يصدق عليه انه مس مسجد شائعا وايضا فاختلاط المسجدية بالملك لا يخرجها عن كونه يسمى مسجدا ولا كذلك المصنف اذا اختلط بالتفسير فانه يخرجها عن كونه يسمى مسجدا ان زاد عليه التفسير كما مر ومحل حرمة ما تقدم ان لم يكن له عذر فان كان كاخلاق بابيه أو خوف لو خرج ولو على مال وثه سذر غسله هناك تيمم حتما لا بتراب المسجد وهو الداخل في وقفه فيصير به كتراب مملوك لغيره ويصح ومحله أيضا في حق المسلم اما الكافر فله دخوله ان اذن له فيه مسلم أو وجد ما يقوم مقام اذنه فيه ودعت حاجة الى

جميعها لكن منعه نحو البرد من استعماله في جميعها ولم يمنعه في بعضها فهل يجب في الصورتين دخوله

استعمال المقدور تقبيل الحدث كمن اراد الصلاة ووجد ماء لا يكفي أو ماء لا يمكنه الاستعمال به فيه نظر ولا يبعد الوجوب فتأمل سم على من يخرج في فائدة في عن الامام أحمد رضي الله عنه أن للجنب ان يمكث بالمسجد لكن بشرط ان يتوضأ ولو كان الغسل يمكنه من غير مشقة اه (قوله ولو على مال) أي وان قل كدراهم (قوله لا بتراب المسجد الخ) هل المشتري له من غلته كجزائه أو كالذي فرش به أحد من غير وقف فيه نظر والاول اقرب ولو شك في كونه من اجزائه فضيه تردد ولعل التحريم اقرب لان الظاهر احترامه وكونه من اجزائه حتى يعلم مسوغ لاختذه حاشية ايضاح الحج هذا وما ذكره في التردد في المشتري من غلته انما ياتي اذا قلنا ان الداخل في وقفه لا يجزئ في التيمم وحمل التردد على انه هل يجزئ أو لا بخلاف الخارج عنها اما على ما ذكره الشارح من ان الداخل في وقفه يحرم ويصح التيمم به بخلاف الخارج عنه كالذي تهب به الريح فلا يظهر التردد لان المشتري على الوجه المذكور يحرم استعماله مطلقا ويصح (قوله مسلم) رجل أو امرأة حيث كان بالغوا خرج بالمسجد قبور الانبياء فلا يجوز الاذن له في دخولها مطلقا تعظيمها اه فتاوى الشارح (قوله ودعت حاجة) أي تتعلق بمصلحتنا كبناء المسجد ولو تيسر غيره أو تتعلق به لكن حصولها من جهتنا كما استفقناه أو دعواه عند قاض اما غير ذلك فلا يجوز الاذن له فيه لاجله كدخوله لا كل في المسجد أو تفرغ نفسه في مقايته التي يدخل اليها منه اما التي لا يدخل اليها منه ولا يمنعون من دخولها بلا اذن مسلم نعم لو غلب على الظن تيممهم ماءها أو وجدوا منها منعوا ولا يجوز الاذن لهم في الدخول

تفعله ومن هنا يظهر ما في قوله لانه لا يظهر مقابل الاصح الخ لانه يرد عليه أن مقابل الاصح لا يأتي أبضا على طريق الرافعي اذا حصلت الاراقه التي هي من نحو الخلط بل الوجه ان يقال في توجيهه تعيين التخرج على رأى الرافعي لانه لا يأتي تصحيح عدم الامادة على طريق المصنف بل المصحح حينئذ هو الامادة فاحسن التأمل بالانصاف انتهى (قوله أما اذا بقي من الاول بقية)

(قوله لانه لا يعتد حرمة) قال شيخنا زياى بعد نقله مثل ما ذكر عن حج وهذا بالنسبة للتمكين اما هو فيحرم عليه الجلوس مع الجنابة لانه مخاطب بالفروع خطاب عقاب أقول قد يشكل على هذا ربطه صلى الله عليه وسلم الامير من الكفار بالمسجد فانه حيث كان حراما ولو باعتبار الاخرة فقط لا يفعله معهم النبي صلى الله عليه وسلم الا أن يقال فعل ذلك اشارة الى انه يقرر الكفار على ما لا يعتدون حرمة وان كانوا ينافون عليه في الاخرة لكن يشكل على هذا الجواب تصريحهم بحرمة اطعامنا اياهم في رمضان مع انهم لا يعتدون حرمة (قوله وعدمه) أى المنع وهو الجواز (قوله حاجتها) يعنى انا لانها الدخول عند حاجتها ومع ذلك يحرم عليها الدخول كما يصرح به قول الباب والذمية مع الحيف لا الجنابة كالمسئلة وبه يعلم انه لا منافاة بين عدم المنع والحرمة وذلك يقتضى انه لا يحرم المكث على الجنب الكافر ويشكل عليه أنهم مخاطبون بفروع الشريعة (قوله في البالغ) أى من المسلمين (قوله فيجوز له) يفرع ينقل م ١٥٧ عن البكرى في حاشيته نقلا عن

فتاوى النووى انه يستثنى من قولهم يحرم المكث والقراءة على الجنب المميز فلا يمنع من ذلك وهو مشكل ولو كان مفروضا فيما اذا احتاج المميز للقراءة أو المكث للتعليم لكان قريبا وقد توقف فيه م ر وقال راجعت فتاوى النووى فلم أجده فيها ذلك فليحرم اه سم على منهم وفي حواشيه على حج الجواب بأن له فتاوى اخرى غير مشهورة فلا اثر لكونه ليس في المشهورة (قوله انهم هو) أى العبور وخرج

دخوله سواء كان جنبا أم لا لانه لا يعتد حرمة أما الكافرة اذا كانت حائضا وأمنت القلوب فهل تمنع كالمسئلة كما في الروضة كاصلها في شروط الصلاة أولا كما صرح به في باب اللعان اختلف المتأخرون في الترجيح والا قرب جعل المنع على عدم حاجتها الشرعية وعدمه على وجود حاجتها الشرعية ومحملة أيضا في البالغ أما الصبي الجنب فيجوز له المكث فيه كالقراءة كما ذكره المصنف في فتاويه قال ابن العماد في تسهيل المقاصد ومن التردد فيه ان يدخل لياخذ حاجة من المسجد ويخرج من الباب الذي دخل منه دون وقوف بخلاف ما لو دخله يريد الخروج من الباب الاخر ثم عن له الرجوع فله ان يرجع (لا عبوره) لكونه أخف ولا يكاف الاسراع بل يمتنع على عادته نعم هو للعائض والنفساء عند أمنها تلويثه مكروه والا فحرام كما سيأتى وللجنب خلاف الاولى الاعتذر ولو عبر بنية الإقامة لم يحرم المرور فيما يظهر خلافا لابن العماد اذ الحرمة انما هي لقصد المعصية لا للمرور ولو ركب دابة ومرفيه لم يكن مكثا لان سيرها منسوب اليه بخلاف نحو سيره بحمله انسان ولو دخل على عزم أنه متى وصل للباب الاخر رجع قبل مجاوزته لم يجز لانه يشبه التردد والساج في مرفيه كالمرو من دخله فقتل بشره ولم يمكث حتى اغتسل لم يحرم فيما يظهر ويحتمل منعه لانه حصول لامرور وعلى الاول يحمل كلام البغوى انه لو كان به بشرودى نفسه فيها بجبل حرم على ما اذا ترتب عليه مكث كما يظهر من كلامه نفسه ولو لم يجد ماء الا فيه جازله المكث بقدر حاجته وتيمم ذلك كما لا يخفى ولو جامع زوجته فيه وهما ماران فالوجه الحرمة كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام انه لو مكث

به التردد فيحرم عليهما (قوله الاعتذر) أى كان تعين المسجد طريقا وتذكر غسله فلا يكره للعائض ولا يكون خلاف الاولى للجنب وعبارة حج وهو أعنى المرور به لغرض خلاف الاولى ومفهومه أنه لا يكون خلاف الاولى اذا كان لغرض ما وان لم يكن ضرورة ويصرح به قول الروض وشرحه لان كان العبور لغرض كقرب طريق فليس بكمروه ولا خلاف الاولى (قوله اذ الحرمة الخ) وعليه فاذ كره ابن العماد فيحرم من أن من التردد ما لو دخل لياخذ حاجة الخ ضعيف هذا وقد يقال ان كلام ابن العماد هو الظاهر لان قصد الإقامة صير مروره كالتردد وهو حرام لانه بمنزلة المكث فكذا هذا (قوله منسوب اليه) قالوا في نظيره من القبلة انما يكون منسوب اليه لتبطل صلاته بمسها ثلاث خطوات اذا كان زمامها بيده فان كان بيده غيره او مرسل لم تبطل لان سيرها منسوب الى غيره وقياسه ان يقال هنا كذلك فيقال ان كان زمامها بيده لم يحرم المرور لانه سائر وان كان بيده غيره حرم لاستقراره في نفسه ونسبة السير الى غيره (قوله انسان) أى عاقل (قوله كالمسار) أمالو كان في سفينة فينبغى ان يأتي فيه في الدابة فان كان هو المسير لها لم يحرم لان سيرها منسوب اليه فكانه مارا واحرام لاستقراره كن جلوس على سرير بحمله رجال (قوله الا فيه) أى المسجد

يتأمل هذا السياق (قوله قبل الحدث) لاجابة البهبل الاولى حذفه (قوله ومن الصلاة بتجاسة الخ) هذا الاياتي اذا كان الاجتهاد بين طهور ومستعمل قال الشهاب بن قاسم فيتجه فيه العمل بالثاني مطلقا (قوله أو باجتهاد غير ذلك الاجتهاد) أي في ماء غير هذين المائين (قوله لكل صلاة) أي ان احدث أو تغير ظنه كما علم محامير (قوله أو بعده) قد يدل على صحة الطهارة بماء لا يجوز استعماله اذا أخبر بمدها بطهارته وفيه نظر ظاهر قاله الشهاب بن قاسم ووجه النظر ان طهارته قبل التعيين باطلة لفقد شرطها الذي هو ظن طهارة الماء فلا تنقلب مصححة بالتعيين لان العبرة في العبادات بما في ظن المكاف لا بما في نفس

(قوله لم يجزله بمجامعتها) أي لان فيه انتهاك الحرمات المسجد والاجتماع فيه لا يزيد على كونه جنبا مارا (قوله والا قرب الى كلامهم الاول) وفي كلام ج مارج الثاني واستشهد به بكلام السبكي فراجع والا قرب ما قاله ج (قوله والقرآن) أي من مسلم بالغ ولو نذر قراءة القرآن في وقت معين فاجنب فيه ولم يجد ماء يغتسل به ولا ترابا ينيم به وجب عليه القراءة فالممتنع عليه انما هو التنفل بالقراءة كما في الارشاد ١٥٨ اه وهو ظاهر ويثاب أيضا على قراءته المذكورة وهذا كفاقد الطهورين حيث

اجنب فيه هو وزوجته لعذر لم يجزله بمجامعتها ومن كلامهم في باب الاعتكاف في توجيه كون المسجد شرطا لصحته حيث قالوا الاجاز ان يكون ذكر المساجد شرطا لمنع مباشرة المعتكف في المسجد لان منعها فيه لا يختص به فغير المعتكف كذلك وخرج بالمسجد المدرسة والرباط ومصلى العبد ونحوها وهل شرط الحرمه تحقيق المجدي أو يكفي بالقرينة فيه احتمال والا قرب الى كلامهم الاول وعليه فالاستفاضة كافيها ما لم يعلم أصله كالمساجد المحدثه بنى (والقرآن) حيث تلفظ به بحيث أسمع نفسه مع اعتدال سمعه ولم يكن ثم تحول لفظ ولو لحرف لان نطقه بحرف بقصد القرآن شروع في المعصية فالضرب لذلك لا لكونه يسمى قارئاً والا اصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الجنب ولا الخائض شيئا من القرآن وهو وان كان ضعيفا له متابعات تجبر ضعفه بل حسنه المنذرى (وتحل اذا كره) للجنب (لا بقصد قرآن) كقوله في الاكل بسم الله وعند فرائغه منه الحمد لله وعند ركوبه سبحان الذي منخرلنا هذا وعند المصيبة ان الله وانا اليه راجعون لعدم الاخلاص حيث نذر بالتعظيم اذ القرآن انما يكون قرأنا بالقصد وشمل ما اذا قصد ذكره أو موعظته أو حكمه وحده أو أطلق كان جرى به لسانه من غير قصد فلا يحرم وظاهر انه لا فرق في ذلك بين ما لا يوجد تنظيمه الا فيه كآية الكرسي وسورة الاخلاص وبين ما يوجد تنظيمه فيه وفي غيره كما اعتمدوا الدرجه الله تعالى وهو الاقرب للنقول ويؤيده أن الفتح على الامام لا بد فيه من قصد القراءة ولو لم لا يوجد تنظيمه الا في القرآن قال الجوزجى وهو قضية تسوية المجموع بين الاذكار وغيرها ثم قال ان كلام الزركشى من التفرقة بينهما ممنوع وضعفه ظاهر يدرك بأدنى تأمل اه وعلم مما تقدم ان قوله اذ كره مثال فروع اظه واحكامه وقصصه كذلك ومحل منع قراءة الجنب اذا كان مسلما

أوجبوا عليه صلاة الفرض وقراءة الفاتحة فيه فالقراءة المنذورة هنا كالفاتحة ثم وقد يفرق بأن الصلاة انما وجبت لحرمه الوقت ومن ثم يجب اعادتها والنذر ليس له وقت شرعي اصالة حتى يراهي هذا وقيل الاكتفاء بالقراءة في حق فاقد الطهورين حيث قصد القراءة كما قاله ج وذلك لان الجنابة مانعة له من صرف ما أتى به للقرآن ولم يجعلوا الاحرام بالصلاة موجبا لحمل الفاتحة اذا أتى بها على القرآن أي بناء على هذا القيل لكون الصلاة لا تصح بدونها وقياس ما ذكره في قراءة

الفاتحة في الصلاة في حق فاقد الطهورين انه لا بد له من قصد هابا لاولى فيما لو نذر القراءة في وقت معين أما وقد الطهورين حيث قلنا يقرأ (قوله لا يقرأ الجنب) بكسر الهمزة نهى وبضمها خبر بمعناه اه ج (قوله له متابعات) أي وذلك بان يرد معناه من طريق آخر ما صحح أو حسن (قوله لا بقصد قرآن) أي ولو مع غيره (قوله انما يكون قرأنا بالقصد) أي مع وجود المانع أما بدونه فالتلفظ بالقرآن مصروف له وان لم يقصده ويثاب عليه ثم رأيت في ج تعليلا للجواز مانصه لانه أي عند وجود قرينة تقتضى صرفه عن موضوعه كالجنابة هنا لا يكون قرأنا الا بالقصد (قوله وفي غيره) كالمثل القدوس مثلا (قوله ولو لم لا يوجد تنظيمه الخ) ووجه التأييد أن تفصيلهم في الفتح بين ما لا يوجد تنظيمه الا في القرآن وبين ما يوجد فيه وفي غيره دليل على قبوله الصريح عن كونه قرأنا وحيث قبله فلا يحرم على الجنب لا تتفاء القرآنية عنه (قوله وضعفه ظاهر) لعل وجهه انه بعد اشتراك الكل في القرآنية لا وجه للتفرقة بين ما لا يوجد تنظيمه فيه وغيره لان ذات القرآنية لا تنفى عن شيء منه والكلام في حكم القرآن وعليه لا يوجد فرق بين ما يوجد تنظيمه فيه وفي غيره وغير ذلك (قوله وقصصه) أي وجهه القرآن لا تخرج عما ذكر فكأنه قال محل قراءة جميعه حيث لم يقصد القرآنية

الامر وبهذا علم أن الصورة أنه كان يعلم نجاسة أحد المسلمين مبهما (قوله وفارق الابهام ثم) أي الاكتفاء بقوله التعيين هذا أي اشتراطه وعدم الاكتفاء بالابهام ومن ثم قال الشهاب ابن قاسم في حواشي التفتة على هذا الفرق مانصه اذا تأملت الفرق

(قوله اما الكافر فلا يمنع منها) أي القراءة بل يمكن منها ما قرأته مع الجنابة فتصريح عليه لأنه مخاطب بفروع الشريعة خطاب عقاب اه زيا دي وظاهر كلام الشارح أنه لا يمنع ولو كان معاندا وعبارته على البهجة نعم شرط تمكين الكافر من القراءة أن لا يكون معاندا أو رجي اسلامه كافي المجموع والقياس أيضا منعه من كتابة القرآن حيث منع من قراءته (قوله ويمنع تعلمه) والقياس منعه من التلاوة حيث كان معاندا ولم يرج اسلامه ولا يشترط في المنع كونه من الامام بل يجوز من الاحاد لانه نهى عن منكر وهو لا يختص بالامام (قوله بنجس) أي غير معفو عنه وعبارة حج في نوافض الموضوع ويحرم مسه ككل اسم معظم بتمنيس بغير معفو عنه وجزم بعضهم بأنه لا فرق تعظيما له (قوله بخلافها) أي القراءة (قوله وبضم نجس) ولو غفل وان تعمد فعل ذلك (قوله من قياسها) انظر مرجع الضمير فيه وفيما بعده ولعله بتثنية الضمير في عليهما وعليه ضمير قياسها للقراءة وضمير عليهما لمس المصحف وحله (قوله من غير كراهة) أي فيه وفيما بعده كما ١٥٩ هو ظاهر عبارته (قوله بتصريحك

شفتيه) أي من غير كراهة (قوله على لسان رسوله) كالأحاديث القدسية (قوله الذي لا يصح بدونه) قال حج من حنابة أو غيرها أولسبب ما سن له الغسل اذا الغسل المندوب كالمفروض في الواجب من جهة الاعتداده والمندوب من جهة كاله نعم يتفارقان في النية كما يعلم مما يأتي في الجمعة وبما تقرّر يعلم أن في عبارته شبه استخدام لانه أراد بالغسل في الترجمة الأعم من الواجب والمندوب وبالضمير في موجه الواجب وفي أقله

اما الكافر فلا يمنع منها لعدم اعتقاده حرمتها ولا يجوز تعليمه للكافر المعاندين ويمنع تعلمه في الاصح وغير المعاندين ان لم يرج اسلامه لم يجز تعليمه والاجاز وانما منع من مس المصحف لان حرمة آكد بدليل حرمة حمله مع الحدث وحرمة مسه بنجس بخلافه الذي تجوز مع الحدث وبضم نجس وبذلك علم اندع ما في الاسعاد هنا أخذ من كلام المهمات من قياسها عليها كما رد ذلك العلامة الجوزي ويجوز للجنب اجراء القرآن على قلبه من غير كراهة والهمس به بتصريحك شفتيه ان لم يسمع نفسه والنظر في المصحف وقراءة منسوخ التلاوة وما ورد من كلام الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم والتوراة والانجيل ثم شرع يتكلم على واجباته فقال (وأقله) أي وأقل واجب الغسل الذي لا يصح بدونه (نية رفع جنابة) ان كان جنبا فان كانت طائفا نوت رفع حدث الحيز (أو) نية (استباحة) شيء (مفتقرا اليه) أي الى الغسل كالطواف والصلاة ونية منقطة حيز استباحة وطول محرم ما فيما يظهر كما اقتضاه كلام ابن المقرئ تبعه الاصله هنا وان فيه في الروضة في باب صفة الوضوء بالزوج ونحوها المناسب في الوضوء فان نوى ما لا يقتقر اليه لم يصح (أو أداء فرض الغسل) أو أداء الغسل أو فرض الغسل أو الغسل المفروض أو الواجب أو الطهارة للصلاة أو الغسل لها فيما يظهر لا الغسل فقط لانه قد يكون عادة وبه فارق الوضوء أو رفع الحدث أو الحدث الا كبر أو عن جميع البدن لتعرضه للقصد فيما سوى رفع الحدث ولا يستلزم رفع المطلق رفع المقيّد فهما اذا رفع الماهية يستلزم رفع كل من أجزائها فلا يقال الحدث حيث أطلق منصرف للأصغر غالبا ويأتي ما تقدم في الوضوء هنا من أنه يجب على سلس التي نية نحو الاستباحة اذا يكفيه نية رفع الحدث أو الطهارة عنه

وأكله الأعم اذا الواجب من حيث وصفه بالوجوب لا أقله ولا أكل اه وكتب عليه سم مانصه قوله وبما تقرّر يعلم الخ أقول ما ذكره فيه نظير للضمير في موجه للأعم أي القدر المشترك أيضا والمعنى أن الموجب للجنس الغسل أي هذه الحقيقة الشرعية الامور المذكورة بل لا معنى لرجوع الضمير للواجب اذ يصير المعنى الموجب للغسل الواجب ما ذكر ولا وجه له فتأمل (قوله ولو محرما) أي كالزنا (قوله ونحوها) أي نحو المذكورات كقراءة القرآن ومس المصحف وغير ذلك (قوله لا الغسل فقط) أي أو الطهارة فقط بخلاف فرض الطهارة أو الطهارة الواجبة أو الطهارة للصلاة أو أداء الطهارة على قياس ما قدمه عن افتاء والده في الوضوء (قوله أو رفع الحدث) عطف على قوله وأداء فرض الغسل (قوله رفع كل من أجزائها) المناسب لقوله رفع المقيّد ان يقول هنا من جزئياتهم الان المقيّد مع قيسده انما هو جزئي لاجزاء (قوله نحو الاستباحة) أي واذا أتى بتلك النية جاء فيها ما قيل في التيمم من أنه اذا نوى استباحة الصلاة استباح النفل دون الفرض واذا نوى استباحة فرض الصلاة استباح الفرض والنفل واذا نوى استباحة ما يقتقر الى طهر

وجهه الخ هو باعتبار الإيهام وعدم اعتباره هنا قاطبة انتهى (قوله والطهارة على الإيهام) لعل صورته أنه رأى كلباً مثلاً يقرب الأتاعين وشك هل ولغ فيهما أو في أحدهما ما إذا كان مالاً يطهارة ثم ما فلا فائدة في الأخبار المذكورة كالسكت في المسجد استباح ما عدا الصلاة وتقل عن فتاوى الشمس الرملة في باب الوضوء أنه إذا نوى فرض الوضوء أو نحوه استباح النافلة تنزيلاً للنسبة على أقل الدرجات اهـ وقياس قوله تنزيلاً على أقل الدرجات أنه إنما يستباح بذلك مس المصحف ونحوه وقياس ما ذكره في نية الوضوء أن يأتي مثله في نية فرض الغسل أو أدائه (قوله وحده حيض الخ) قد يشكك تصوير الغلط في ذلك من الرجل فإن صورته أن ينوي غير ما عليه يظنه عليه وذلك غير ممكن في حق الرجل لأنه لا يتصور أن يظن حصول الحيض له ويمكن الجواب بأنه لا مانع من تصور مجاوز كونه خشي انتفع بالذكورة ثم خرج دم من فرجه فظنه حيضاً فنواه وقد أجنب بخروج المني من ذكره فصدق عليه أنه نوى غير ما عليه غلطاً ولجواز أن يخرج من ذكر الرجل دم فيظنه لجهله حيضاً فينوي رفعه مع أن جنابته ١٦٠ بغيره (قوله مع العمد) أي ما لم تتوال الحائض النفاس وتريد حقيقة أو النفاس

الحيض وتريد حقيقة وعبارة حج ويصح رفع الحيض بنسبة النفاس وعكسه ما لم يقصد المعنى الشرعي كما هو ظاهر (قوله وصحناه) معتمد (قوله والذي نواه فيها) القياس أن يقول فيه لأن الرأس مذكور (قوله مع بقاء جنابته) هو واضح حيث كانت نيته رفع الحدث الأصغر أو الوضوء أما إذا كانت نيته رفع الحدث فقط مثلاً فغسل يرتفع الجنابة لأن ما نواه صالح لهما أولاً فيسه نظر والظاهر عدم رفع جنابته لما ذكر لأن القرينة صارفة عن وقوع غسله

وأنه لو نفي من أحدائه غير ما نواه أجزاء وأنه لو نوى جنابة جامع وقد احتلم أو الجنابة المخالف مفهومها لمفهوم الحيض وحده حيض أو عكسه صح مع الغلط وإن كان ما نواه معه لا يتصور وقوعه منه كنية الرجل رفع حدث الحيض غلطاً كما تقدمه لو الدرجة الله تعالى خلافاً لبعض المتأخرين بخلاف ما إذا كان متممها كما صرح به في المجموع نعم يرتفع الحيض بنسبة النفاس وعكسه مع العمد كما يدل عليه تعليلهم إيجاب الغسل في النفاس بكونه دم حيض مجتمع وتصريحهم بأن اسم النفاس من أسماء الحيض وذلك دال على أن الاسم مشترك وقد جزم بذلك في البيان وأما ما لا ينوي ولو نوى الجنب بالغسل رفع الحدث الأصغر غلطاً وصحناه لم يرتفع جنابته عن غير أعضاء الوضوء لأن نيته لم تتناول ولا عن رأسه إذ واجب رأسه الغسل والذي نواه فيها إنما هو المسح لانه واجب الوضوء والغسل النائب عن المسح لا يقوم مقام الغسل وترتفع عن باقي أعضاء الوضوء لو جوبها في الحدثين وهل يرتفع الحدث الأصغر عن رأسه لا تباينه بنسبة معتبرة في الوضوء أفنى الوالدرجة الله تعالى بارتفاعه عنه أخذ من مفهوم قولهم أن جنابته لا ترتفع عن رأسه ويؤيده قولهم أنه ليس له الوضوء والافضل تقديمه على الغسل وينوي به رفع الحدث الأصغر فيرتفع عن أعضاء وضوئه مع بقاء جنابته ولا يلحق بالرأس فيما تقدم باطن كنية الرجل الكسيفة وعارضيه لانه من مغسوله أصالة فترتفع الجنابة عنه كما أفاده ابن العماد خلافاً لما بحثه أبو علي السنجي وأما قضاء في المهمات (مقرونة بأول فرض) لما سبق في الوضوء وأول فرض هنا هو أول مغسول من بدنه سواء كان أعلى أم أسفل لعدم الترتيب فيه فلو نوى بعد غسل جزء وجب إعادة غسله وإذا اقترنت بأول مفروض لم يثبت على السنن السابقة وقوله مقرونة بالرفع في خط المصنف كما أفاده

عن الجنابة إذا غسله للأعضاء المخصوصة مقتصر عليها مرتبة ظاهر في إرادته الأصغر فحصل نيته عليه الشارح (قوله لانه من مغسوله) قضية قوله لانه من مغسوله أصالة عدم ارتفاع الجنابة عما زاد على الواجب من الغرة والتجصيل وعبارة حج بدل قوله لانه من الخ لانه ليس فكانه نواه ومنه يؤخذ ارتفاع جنابة محل الغرة والتجصيل إلا أن يفرق بأن غسل الوجه هو الأصل ولا كذلك محل الغرة والتجصيل اهـ بحروقه ويمكن التوفيق بينهما وبين ما ذكره الشارح بأن المراد بقوله من مغسوله أصالة لا بد لا بخلاف مسح الرأس فإنه بدل وكونه من مغسوله أصالة بهذا المعنى شامل للواجب والمندوب وذلك شامل لما زاد على الواجب (قوله لم يثبت على السنن الخ) أي بل لا يحصل له شيء منها على قياس ما هو في سنن الوضوء عن مختصر الكفاية لابن النقيب وفي بعض المواضع زوال المختصر المذكور لابن عبد السلام وهو خطأ فإن ابن الرفعة ولائحة خمس وأربعين وستين سنة وتوفي في ثاني عشر رجب في السنة العاشرة بعد السبع مائة وابن عبد السلام توفي بمصر في العاشر من جمادى الأولى سنة ستين وستين سنة وفي ذلك الزمان لم يكن ابن الرفعة متأهلاً للتأليف بل كان في زمن التحصيل فكيف يتوهم أن ابن عبد السلام يختصر الكفاية وأما ابن النقيب فقد توفي ليلة الجمعة ثاني عشر شوال سنة خمس وأربعين وسبع مائة

حينئذ فلا يترتب عليه ما ساقى من قوله وان استنوي في افادة الابهام وكذلك اذا كان عالما بنجاسته ما فهم ان الصورة هنا غير هافياهم (قوله في افادة الابهام) مصدر مضاف لقاعله ومفعوله جواز الاتي وسقط في النسخة التي كتب عليها الشيخ لفظ كل المنون قبل قوله جواز ولا يخفاء انه يفهم من حيثئذ (قوله عن عدل آخر) أي بان يقول أخبرني زيد وهو يعرف

(قوله الملقوظ به أولا) أي وهو نية (قوله وتعميم شعره) وعليه فلو غسل أصول الشعر دون أطرافه بقيت الجنابة فيها وارتفعت عن أصولها فلو خلق شعره الا أن أوقف من ماله ما يزيد على ما لم يغسله صحت صلاته ولم يجب عليه غسل ما ظهر بالقطع بخلاف ما لو لم يغسل الأصول أو غسلها ثم قص من الأطراف ما ينتهي الحد المغسول بلا زيادة فيجب عليه غسل ما ظهر بالخلق أو القص لبقاء جنابته بعدم وصول الماء اليه (قوله اما أنا فيكفني أن أصب الخ) لعله قيل في مقام الرد على من بالغ في صب الماء على يده ومعلوم ان ما شرع له شرع لاقته الا ما ثبت اختصاصه به ثم رأيت في فتح الباري ما نصه قسم اما محذوف وقد ذكر أبو نعيم في المستخرج سببه من هذا الوجه وأوله عنده ذكر واعند النبي صلى الله عليه وسلم الغسل من الجنابة فذكره ولمسلم من طريق أبي الاحوص عن أبي اسحق تم اراق الغسل عند النبي صلى الله عليه وسلم ١٦١ فقال بعض القوم فاما أنا فغسل رأسي بكذا وكذا فذكر الحديث وهذا

الشارح ويصح نصبها على انه صفة لمصدر مخنوف عامله المصدر الملقوظ به أولا وتقديره وأقله ان ينوي كدانية مقرونة (وتعميم شعره وبشره) لما في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم اما أنا فيكفني ان أصب على رأسي ثلاثا ثم أفيض به ذلك على سائر جسدي ولان الحدث عم جميع البدن فوجب تعميمه بالغسل ويجب ايصال الماء الى منابت شعره وان كثف بخلاف الوضوء لتكرره ويجب نقض ضفائر لا يصل الماء الى باطنها الا بالنقض وغسل ما ظهر من صمماخي الاذنين وما يبدو من شقوق البدن التي لا غورها وما تحت قلفة أظفارها وما ظهر من باطن أنف مجدوع ومن فرج الثيب عند عودها لما جرتها ويعني عن باطن شعره معقود نعم شعر العين والانف لا يجب غسله ومراوده بالبشرة ما يشمل الاظفار بخلاف نقض الوضوء (ولا تجب) في الغسل (مضمضة ولا استنشاق) بل هما سنونان كافي الوضوء وغسل الميت لان الفعل المجرد لا يدل على الوجوب الا اذا كان بيانا للمجمل تعلق به الوجوب وليس الامر هنا كذلك (وأأكله) أي الغسل (ازالة القدر) بالمحبة طاهرا أو نجسا استظهارا فيه وان قلنا انه يكفي غسلة لهما (ثم) بعد ازالته (الوضوء) كاملا لا يتابع به أو أفضل من تأخير قدميه عنه (وفي قول يؤخر غسل قدميه) لما رواه البخاري انه صلى الله عليه وسلم توضع وضوءه للصلاة غير غسل قدميه وسواء كافي المجموع نقسلا عن الاصحاب قدم الوضوء كله أم بعضه أم آخره أم فعله في أثناء الغسل فهو محصل السنة لكن الافضل تقديمه ثم ان تجردت جنابته عن الحدث نوى به سنة الغسل والا فرغ الحديث الاصغر وظاهر كلامهم انه لا فرق في ذلك بين أن يقدم الغسل على الوضوء أو يؤخره عنه ولو

هو القسم المحذوف اه
وقد روى الكرماني بقوله
وأما غيري فلا يفيض أو
فلا أعلم حاله اه (قوله
ضفائر) جمع ضفيرة بالضاد
المحبة (قوله من صمماخي)
هو بكسر الصاد فقط كما
في القاموس والمختار (قوله
وما تحت قلفة أظفار) أي
ان تيسره ذلك والا وجب
ازالتها فان تعذر ذلك صلى
كفافة الطهورين ولا يتيم
خلافا لـ (قوله مجدوع)
أي بالدال المهملة (قوله
من فرج الثيب الخ)
والفرق بين هذا وداخل

الفم حيث عذ هذا من الظاهر وذلك من الباطن هو ان باطن القدم ليس له حالة يظهر فيها تارة ويستتر أخرى وما يظهر من فرج المرأة يظهر فيما لو جلست على قدميها ويستتر فيما لو قامت أو قعدت على غير هذه الهيئة فكان كباين الاصابع وهي من الظاهر فعدمه فوجب غسلها دائما كباين الاصابع بخلاف داخل القدم اه حج يتصرف (قوله شعره معقود) أي بنفسه وان كثر اه حج وظاهره وان قصر صاحبه بان لم يتعهده بدهن ونحوه وهو ظاهر لعدم تكليفه تعهده (قوله لا يجب غسله) وان طال حج (قوله لا الفاعل) أي فعل النبي صلى الله عليه وسلم المشعر به (قوله لان الفعل الخ) اذ لا يحتاج للاعتماد على هذا الا حيث ثبت عنه صلى الله عليه وسلم فعلهما (قوله المجرد) أي عن القرينة (قوله وليس الامر هنا كذلك) أي بل الثابت عنه صلى الله عليه وسلم مجرد الفعل لا على وجه البيان لشيء (قوله استظهارا) الاستظهار طلب الامر الذي يريد من وضوء أو غيره كزكاة أو غيرها الخ (قوله لا يتابع) أي المنقول عن فعله صلى الله عليه وسلم (قوله عن الحدث) أي كان احتلم وهو قاعد ممنكن (قوله سنة الغسل) قضيته تعين ذلك وان غير هذه من نيات الوضوء كنويت فرض الوضوء لا يكفي ويتأمل وجهه في نحو نويت فرض الوضوء وعبارة حج بعد لفظ الغسل أي أو الوضوء (قوله أو يؤخره عنه)

كذلك كما يعلم بما يأتي (قوله وفيما يعتمد المشاهدة) أشار بهذه الغاية إلى خلاف وقع في شرح المهمة في باب الأذان في قبول أخبار المميز في طريقه المشاهدة فعلم أنه غاية في المميز خاصة كما هو صريح عبارة الشارح خيلاً لما وقع في حاشية الشيخ (قوله نعم لو قال من هو من أهل التعديل إلى آخره) هذا استدراك على مفهوم قوله السابق أو عن عدل آخر بالنظر لما صورناه به كأنه قال عن عدل معروف العدالة بخلاف ما إذا كان مبهماً كأن قال أخيراً عدل فإنه لا يقبل نعم إلى آخره (قوله يلت في هذا الإناء) أشار به إلى أنه لا بد من بيانه السبب وهو موافق لما بحثه الشهاب ابن قاسم (قوله وعلم مما تقر بأن قول نحو القاسق ممن ذكر طهرت الثوب مقبول) أي بشرط بيان كيفية الطهارة إذا كان غير عارف بها كما في بعض

وجوه في التأخر الخروج من خلاف من منع اندراجه في الأكبر فلا يقال حيث اغتسل عن الجنابة لم يبق عليه حدث أصغر حتى ينويه (قوله ويستحب له أن يتدارك ذلك) أي بأن يأتي به بعد وان طال الفصل (قوله إلى عادته) قد يشكك بأن قضية مراعاة الخلاف التي هي ملخص السنة أن تنسب إعادة خروج من خلاف من قال بعدم الاندراج وبجوابه حصلت السنة من حيث كونه من سنن الغسل المأمور به بالإلتزام فإن أراد الخروج من الخلاف من الوضوء لمراعاه فبالوضوء الأول حصلت سنة الغسل المأمور به بالإلتزام وبالوضوء ثانياً حصل الخروج من الخلاف (قوله ثم أحدث قبل) والفرق بينهما أن الوضوء الواحد لا يتبعه صحة وفساداً فبالحدث بعد غسل الكفين بطل ما فعله من الوضوء بخلاف ما لو توضأ للجنابة ثم أحدث بعد فراغ الوضوء فإن الوضوء ثم هنا صحح فخصت به السنة (قوله عملاً لها) قضيتها أنه لا يتعين عليه فعله فيجوز له الانتعاس وصب الماء على رأسه وإن أمكن الإمالة وعليه فهل إذا وصل منه شيء إلى الصماخين بسبب الانتعاس مع إمكان الإمالة يبطل صومه لما أفاده قولهم يتأكد من أن ذلك مكروه ١٦٢ في حقه أولاً لأنه قول من مأذون فيه فيه نظر وقياس الفطر بوصول ماء المضمضة

ترك الوضوء أو المضمضة أو الاستنشاق كرهه ويستحب له أن يتدارك ذلك ولو توضأ قبل غسله ثم أحدث قبل أن يغتسل لم يحتاج لتحصيل سنة الوضوء إلى عادته كما أفق به والدرجة الله تعالى بخلاف ما لو غسل يديه في الوضوء ثم أحدث قبل المضمضة مثلاً فإنه يحتاج في تحصيل السنة إلى إعادة غسلهما بعدنية الوضوء لأن تلك النية بطلت بالحدث (ثم) بعد الوضوء (تعهد معاطفه) كالأذنين وطبقات البطن والموق وتحت المقبل من الأنف بأن يأخذ كفاً من ماء ويضعها برفق عليه عملاً لها ليصل لمعاطفها من غير نزول لصماخه فيضربه ويتأكد ذلك في حق الصائم وقول الزركشي يتعين محمول على ذلك أخذاً مما مر في المبالغة وانتعاس تعهد ما ذكر لأنه أقرب إلى الثقة بوصول الماء وأبعد عن الإسراف فيه (ثم يفيض) الماء (على رأسه ويخلله) أي أصول شعره بأصابعه وهي مبالغة اتباعاً والمستحب كافي الروضة أن يكون التحليل قبل الأفاضة ولا يعارضه تعبير المصنف بالواو لأنها لا تقتضي ترتيباً ولا يتقيد

إذا بالغ الفطر لكن ذكر بعضهم أن محل الفطر إذا كان من عادته وصول الماء إلى باطن أذنيه لو انتعس وهو ظاهر وقوله إذا كان من عادته أي ولا بد من تكرار ذلك فلا يثبت هنا بكرة واحدة والكلام هنا في الأغسال الواجبة وينبغي أن مثله المندوبة لا شراً كهامعها في الطلب

أما لو اغتسل مجرد التبرد أو التنظف ووصل الماء بسببه إلى باطن الأذن فيحتمل أن يضر لأنه لم يتولد من مأموره وهو قريب فليراجع ثم رأيت في كتاب الصوم في كلام الشارح بعد قول المصنف ولو سبق ماء المضمضة الخ مانعه بخلاف حالة المبالغة وبخلاف سبق ماء غير مشروع وإن كان جعل الماء في أنفه أو فمه لا لغرض وبخلاف سبق ماء غسل التبرد والمرة الرابعة من المضمضة أو الاستنشاق لأنه غير مأمور بذلك بل منهي عنه في الرابعة وخرج بما قررناه من سبق ماء الغسل من حيض أو نفاس أو جنابة أو من غسل مسنون فلا يفطر به كما أفق به والدرجة الله تعالى ومنه يؤخذ أنه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء إلى الجوف منها لا يفطر ولا نظر إلى إمكان إمالة الرأس بحيث لا يدخل شيء لعصره وينبغي كما قاله الأذري أنه لو عرف من عادته أنه يصل الماء منه إلى جوفه أو دماغه بالانتعاس ولا يمكنه التحرز عنه أن يحرم الانتعاس ويفطر قطعاً نعم محله إذا تمكن من الغسل لأعلى تلك الحالة والا فلا يفطر فيما يظهر وكذا لا يفطر بسبقه من غسل نجاسة بغيره وإن بالغ فيها أهـ بحروفه (قوله ويتأكد ذلك) أي التأكيد بخلاف الج (قوله بأصابعه) قال جـ والمحرم غيره لكن يخفى الفرق خشية الانتاف أهـ وهو ظاهر إطلاق المصنف وظاهر عدم تقييد الشارح له لكن تقدم للشارح في الوضوء أن المعتمد من التحليل وعليه فيمكن الفرق بين ما هنا والوضوء بأنه يجب إيصال الماء إلى باطن الشعر هنا مطلقاً بخلافه في الوضوء لا يجب إيصاله إلى باطن الكتيف على ما مر فطالب التحليل هذا من المحرم استظهاراً بخلاف الوضوء

الاستصحاب

المواش عن الشيخ والمراد بكونه غير عارف به انه غير متقيه كما يعلم من حاشية الشهاب ابن قاسم على المنهج (قوله ما عمت به البلوى كعرق الخ) يوهن ان السبب في الحكم بطهارته عموم البلوى به وليس كذلك اذ هموم البلوى انما يقتضي العفو لا الطهارة وانما السبب في ذلك النظر للاصل (قوله ولو وجد قطعة لحم) ليس هذا من قاعدة ما الاصل فيه الطهارة لان الاصل هنا الحرمة المستحصية من حال الحياة حتى تعلم ذكاة مبيحة أى أو تظن بقربته ككون اللحم في انا غير مذكور (قوله

(قوله على شقه الايمن) أى من أمامه وخلفه ثم الايسر كذلك كما اقتضاه اطلاقه وأفاده قول الشارح وفارق الخ (قوله فإني شرح الروض الخ) أى من قوله بتقليم لفصل جميع البدن (قوله والمعدة) أى وغير الصائفة أيضاً أخذ من قوله الا حتى اما الصائفة الخ (قوله أو ثقبه) أى وكان محل حيفها ثقبه اه (قوله وان لم يكن المسك) أى بان لم تجده أو لم تسمع به اه خطيب على أبي شعاع وشمله قول حج والارده (قوله فقصوه) أى مما فيه حارة كالقسط ١٦٣ والاظهار فان لم تجد طبيبا فطينا الخ خطيب

على أبي شعاع (قوله فرجها)

وهو ما يفتح منها عند

جلوسها على قدميها كما

يصرح به قول حج الواجب

غسله بعد قوله فرجها

(قوله مطلقا) أى قسطا

كان أو غيره طال مدة

ما بقي من احرامها أم لا

(قوله بقليل قسط) قال

في المصباح والنقسط بالضم

بغور معسوف قال ابن

فارص عربي (قوله في دفع

الكراهة) ثم الظاهر

ان المراد بكفاية الماء هو

الغسل الشرعي لا ادخال

ماء في الفرج بدل الطيب

المذكور عميرة وعبارة خج

بل لوجعلت ماء غير ماء الرفع

بدل ذلك كفي في دفع كراهة

ترك الاتباع بل وفي حصول

أصل سنة النظافة كما هو

ظاهر اه وهي مخالفة كما

تري لما قاله الشيخ عميرة

الاستحباب بالرأس وسائر شعور بدنه كذلك (ثم) يفيضه (على شقه الايمن ثم الايسر) للاتباع وفارق غسل الميت حيث لا ينتقل للوخر الا بعد الفراغ من المقدم لسهولة ذلك على الحي هنا بخلافه ثم لما يلزم فيه من تكرير تقليب الميت قبل الشروع في شيء من الايسر فقول الاسنوي باستوائهم ما مر دود وعلى الفرق لو فعل هنا ما يأتي ثم كان آتيا باصل السنة فيما يظهر بالنسبة لمقدم شقه الايمن دون مؤخره لتأخره عن مقدم الايسر وهو مكرره وظاهر كلامه انه لا يسن في الرأس البداة بالايمن وبه صرح ابن عبيد السلام واعتمده الزركشي وهو ظاهر ان كان ما يفيضه يكفي كل رأسه والابدأ بالايمن كما يبدأ به الاقطع وقاعل التحليل وقول الشارح كالوضوء فيغسل رأسه ثلاثا ثم شقه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا بالنسبة لاصل سنة التثاثل فما في شرح الروض بالنسبة لكاملها (وبذلك) بدنه خروجا من خلاف من أوجبه (ويثلث) كالوضوء كما مر ولو اتعس في ماء فان كان جاريا كفي في التثاثل ان يمر عليه ثلاث جريات لكن يفوته الدلك لعدم تمكنه منه غالباً تحت الماء وان كان راكدا انعس فيه ثلاثا ما رفع رأسه منه ونقل قدميه أو انتقله فيه من مقامه الى آخر ثلاثا ولا يحتاج الى انفصال جلسته ولا رأسه كافي التطهير من النجاسة المغلظة اذ حركته تحت الماء تجري الماء عليه (وتتبع) الاثني غير المحرمة والمعدة (لحيض) أو نفاس ولو خلية أو بكر أو عجوزاً أو ثقبه أثني انسد فرجها أو خنثى حكم بانوثته بخلاف دم الفساد وغير الدم (أثره) أى الدم (مسكوالا) أى وان لم يكن المسك (فقصوه) بان تجعله في قطنه وتدخله فرجها بعد غسلها ثم طيباً ثم طيباً للمحل لا للسرعة العلق في فكره تركه والاوجه ان الترتيب المذكور شرط لكمال السنة اما المحرمة فيمنع عليها استعمال الطيب مطلقاً كما يحسنه بعض المتأخرين وهو ظاهر وكذا المحرمة لكن يستحب لها تطيب المحل بقليل قسط أو أظفار ولو لم تجد سوى الماء كفي في دفع الكراهة كافي المجموع لاعن السنة خلافاً للاسنوي وعلم انه لا يندب تطيب ما أصابه دم الحيض من بقية بدن ما هو كذلك اما الصائفة فلا تستعمل شيئاً من ذلك وشمل تعبيره بأثر الدم المستحاضة اذا شفيت وهو ما تفقهه الاذري وغيره والاوجه ان المتخيرة عند غلها كذلك لاحتمال الاتقطاع وأتني

(قوله وعلم انه لا يندب) أى من قوله بان تجعله في قطنه الخ (قوله وشمل تعبيره بأثر الدم الخ) يتأمل هذا مع قوله فيما سبق بخلاف

دم الفساد وغير الدم على ان التعبير بأثر الدم ليس في كلام المصنف فان عبارته كما ترى وتتبع لحيض فليتأمل الا ان يقال أشار الى

ان الحيض في كلامه ليس بغيره حيث قال أى أثر الدم وقد يقال في دفع التثاثل لما كان كل وقت من أوقاتها يتجمل اتقطاع

الحيض فيه طلب ذلك عند كل غسل لاحتمال ان الدم الذي اغتسلت عقبه دم حيض لادم فساد كما يشير اليه تعليقه بقوله

لاحتمال الخ لكن هذا انما يتم في المتخيرة لا في غيرها فان ما وقع في غير زمن حيضها من محض لكونه دم فساد أو يقال انه جرى

في معنى المستحاضة هنا على ما جرى عليه المحلى في باب الحيض من ان المستحاضة هي التي جاوز دمها كثر الحيض واستقر ولو

قال بعد قول المتن ويلحق بالحيض دم المستحاضة اذا شفيت لم يرد عليه شيء مما ذكر

أو من مية مكشوفة فحسب) أي الأثم الاتجس ما أصابه لا بالالتجس بالشك كما بينه الشهاب بن قاسم في حواشي شرح البهجة (قوله لوجود التضمخ) يؤخذ منه إذا لم يكن تضمخ كأن كان يغترف منه بشئ في شئ أنه لا يحرم فهل الحكم كذلك أو الحرمة مطلقة نظر المأمن شأنه يرجع ثم رأيت ابن حجر صرح بالاول (قوله ولا يرد) يعني حل استعمال التجس المذكور في التفصيل

(قوله من تجس ذكره) أي بغير المذي إماميه فلا يحرم بل يعني عن ذلك في حقه بالنسبة للجماع خاصة لأن غسله يغتفره وقد يتكرر ذلك منه فيشق عليه وأما بالنسبة لغير الجماع فلا يعني عنه فلو أصاب ثوبه شئ من المني المختلط به وجب غسله ثم ما ذكر في المذي لا فرق فيه بين من ابتلى به وغيره فكل من حصل له ذلك كان حكمه ما ذكره وان تدرج وجهه وقضية قول حج ان من يعلم من عادته ان الماء يغتفره عن جاع يحتاج اليه لا يجب عليه غسل ذكره ان من اعتمد عدم قتور الذكربغسله وان تكرر لا يعني عن المذي في حقه (قوله ولا يسن تجديده) أي بل يكره قياسا على ما لوجود وضوءه قبل ان يصلي به صلاة ما بجامع ان كلا غير مشروع (قوله صلاة ما) يشمل صلاة ١٦٤ الجنازة سم على حج وينبغي ان المراد بالصلاة الصلاة الكاملة فلو أحرم

بها ثم فسدت لم يسن له التجديد (قوله كثير) كثير من الطلبة تخيل اشكالا يتعلق بالوضوء المجدد لانه حيث صلى بالاول طلب التجديد فيلزم التسلسل (وأقول) لزوم التسلسل ممنوع وتخييله غفلة لانه اغما يطلب التجديد اذا صلى بالاول صلاة ما ان أراد صلاة أخرى مع بقاء الوضوء الاول وارادة الصلاة الاخرى مع بقاء الوضوء الاول كل منهما غير لازم لجواز ان لا يريد وان لا يسبق وضوءه فان لزوم التسلسل فاعرفه سم على منهج (قوله ولو

الوالد رحمه الله تعالى بجرمة جاع من تجس ذكره قبل غسله وينبغي تخصيصه بغير السلس لتصرحهم بجعل وطء المستحاضة مع جريان دمها (ولا يسن تجديده) أي الغسل لعدم وروده مع ما فيه من الحرج (بخلاف الوضوء) فيسن تجديده اذا صلى بالاول صلاة ما ولو تحية مسجد وركعة واحدة اذا اقتصر عليها لا سجدة تلاوة أو شكر لعدم كونها صلاة ولا طوافا وان كان ملحقا بالصلاة ولو جدد قبل ان يصلي به كره تنزيها لا تحريمها ويصح كما اوضحت جميع ذلك في شرح العباب نعم ان عارضه فضيلة اول الوقت قدمت على التجديد لانها أولى منه كما أتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى وتقدم استنباهه لما سمع الخلف ويستحب تجديده أيضا للوضوء المكمل بالتيمم لجراحة ونحوها كما نقله مجلي عن القفال وان نظرفيه ابن الرفعة (ويسن ان لا ينقص ماء الوضوء) فيمن اعتدل جسده (عن مد) تقريرا وهو رطل وثلاث بنجد ادى (والغسل عن صاع) تقريرا وهو أربعة امداد لانه صلى الله عليه وسلم كان يوضئه المد ويغسله الصاع اما من لم يعتدل جسده فيعتبر بالنسبة الى جسده عليه الصلاة والسلام زيادة ونقصا كما قاله ابن عبد السلام (ولا حمله) أي لماء الغسل والوضوء فلا تنقص عن ذلك مع الاسباغ كى قد نقل عن امامنا رضي الله عنه أنه قال قد يرفق الفقيه بالقليل فيكفيه ويحرق الاخر بالكثر فلا يكفيه ويستحب الاقتصار على المد والصاع لان الفرق محبوب وينقص بفتح الياء وماء الوضوء منصوب على انه مفعول والقاعل ضمير يعود على الشخص وفي خط المصنف بالرفع وهو صحيح أيضا وحكم الموالاة هنا كالوضوء قال في الاحياء لا ينبغي ان يخلق أو يقلم أو يستخذ أو يخرج دما أو يبسين من نفسه جزأ وهو جنب اذا سائر أجزاءه

جده الخ) أي ولو من ماء مسبل (قوله كره تنزيها) زاد حج نعم يتجه انه لو قصد به عبادة مستقلة حرم لسلاعه اه ولعل مراده بالمستقلة انها عبادة مطلوبة منه لذاتها (قوله نعم ان عارضه) أي تجديده الوضوء (قوله رطل وثلاث بنجد ادى) أي وهو بالمصري رطل تقريرا (قوله قد يرفق الفقيه) أي لغة فالمراد به الحاذق وحينئذ فيشمل الفرق في سائر الاشياء (قوله ويحرق الاخر) أي الاجق قال في المختار الخرق بفتحين مصدر الاخرق وهو ضد الرفق وبابه طرب والاسم الخرق بالضم (قوله لان الفرق محبوب) أي فتكره الزيادة على الثلاث وصب ما يزيد على ما يكفيه عادة في كل مرة ولو الاولى ومحمل ذلك ما لم يعرض له وسوسة أو شك في تيقن الطهارة أو في عدم ما أتى به هذا وقد يقع للانسان انه اذا نوضا من ماء قليل أو مملوك له دبره فيكفيه القليل من ذلك وانه اذا نظهر من مسبل أو مملوك غيره باذنه كالحمامات بالغ في مقدار الغرفة وأكثر من الغرفات والظاهر ان ذلك لا يحرم حيث كان استعماله لغرض صحيح كالاستظهار في الطهارة (قوله وينقص بفتح الياء) أي وضم القاف مخففة ويجوز ضم الياء مع كسر القاف مشددا (قوله أو يقلم) بابه ضرب (قوله ترد اليه في الآخرة) هذا مبني على ان الرد ليس خاصا بالاجزاء الاصلية وفيه خلاف وعبارة الشيخ محمد الدين في العقائد نصها رد على الفلاسفة وذلك لان المعاداة هو الاجزاء الاصلية الباقية من أول العمر الى آخره

قبل كلام الأثرى (قوله إلى التأويل المار) أي قوله من حيث الخ (قوله نحو الميت) أي كالمصغير (قوله والحيلة كافي المجموع الخ) هذه الحيلة انما تمنع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لاتخاذ وجعل التطيب فيه لانه مستعمل له بذلك كما قاله الشهاب ابن حجر في شرح العباب وذكر فيه أن هذه الحيلة لا تختص بالتطيب بل تجرى في الآكل ونحوه ومنه أن يمد القلم يسراه ثم يكتب بيمينه وعلم أن المص في اليسرى ليس بقيد لكن يشترط أن يكون نحو المص في نحو اليسرى قبل

(قوله فيعود جنبا) ظاهر هذا المصنع ان الأجزاء المنفصلة قبل الاغتسال لا ترتفع جنباتها بغسلها سم على حج (قوله ويقال ان كل شعرة الخ) فأنه التوبخ واللوم يوم القيامة لفاعل ذلك وينبغي ان محمل ذلك حيث قصر كان دخول وقت الصلاة ولم يغتسل والا فلا كان بفناء الموت (قوله قبل استكمال السبع) وقع السؤال هل تصح النية قبل السابعة فأجاب م ر بعدم صحتها قبلها اذا الحدث انما يرتفع بالسابعة فلا بد من قرن النية بها وعندى انها تصح قبلها حتى مع الاولى لان كل غسلة لها مدخل في رفع الحدث فقد اقترنت النية بأول الغسل الواقع والسابعة وحدها لم ترفع اذ لو لا الغسلات السابقة عليها ما رفعت فليقتأمل سم على حج (قوله حصلا) قال في البحر والا كل ان يغتسل للجنبات ثم للجمعة ١٦٥ ذكره أصحابنا اه عميرة (قوله دون النجاسة)

أي بان لم يتعرض لها كما أشعر به قوله وان لم ينوها اما لو فاهما فلا يحصل بخلاف الحدث الا صغر فانه لا ينتفى بنفيه بل يحصل وان نفاه لانه ضمه مع الجنابة (قوله اشغال البقعة) التعبير به لغة فليقتأمل فكان الاولى ان يقول شغل وفي المختار شغل بسكون الغين وضمها وشغل بفتح السين وسكون الغين وبفتحتين فصارت اربع لغات والجمع اشغال وشغله من باب قطع فهو شاغل ولا تقل اشغله لانها لغة رديئة (قوله وقتلنا بحصولها نية أحدهما) صادق بما

ترد اليه في الآخرة فيعود جنبا ويقال ان كل شعرة تطالب بجنباتها (ومن به) أي يسدنه شيء (نجس يغسله ثم يغتسل ولا تكفي لهما غسلة) واحدة (وكذا في الوضوء) لانها واجبان مختلفا الجنس فلا يتعدا خلان (قلت الاصح تكفيه والله أعلم) لان واجبهما يغسل العضو وقد وجد كالماء اغتسلت من جنباتة وحيض ولا فرق بين النجاسة الحكمية والعينية وما وقع في كلام المصنف من فرض ذلك في النجاسة الحكمية مثال لا قيد وقيد السبكي المسئلة بما اذا لم تحل بين الماء والعضو وكثر الماء أو قل وأزالها بمجرد ملاقاتها والام يكف قطعها ولا بد من تقييدها بغير المغلظة أيضا فغسلها بدون ترتيب أو به قبل استكمال السبع لا يرفع الحدث ولا ينافي ما تقررهنا ما يأتى في الجنائز من اشتراط ازالة النجاسة قبل غسل الميت لانه ترك الاستدراك ثم عليه للعلم به مما هنا (ومن اغتسل بجنباتة وجمعة) بنيتها (حصلا) كالونوى الفرض ونجبة المسجد (أولا أحدهما حصل فقط) عملا بما نواه وانما لم يندرج النقل في الفرض لانه مقصود فأشبهه سنة الظهر مع فرضه وفارق ما لو نوى بصلاته الفرض دون النجبة حيث تحصل وان لم ينوها بان القصد ثم اشغال البقعة بصلاة وقد حصل وليس القصد هنا النظافة دليل انه يتيم عند عجزه عن الماء ولو نوى غسل الجنابة ونوى غسل الجمعة وقتلنا بحصولها بنية أحدهما ففيه احتمالان أظهرهما عند الامام عدم الحصول نعم لو طلبت منه اغسال مستحبة كعبد وكسوف واستسقاء وجمعة ونوى أحدهما حصل الجميع لساواتها المنوية وقياسا على ما لو اجتمع عليه أسباب اغسال واجبة ونوى أحدها لان مبنى الطهارات على التداخل (قلت ولو أحدث ثم اجنب أو عكسه) أي اجنب ثم أحدث (كفي الغسل على المذهب والله أعلم)

اذ نوى الجمعة وحدها وليس مراد افاته اذا فعل ذلك لا ترتفع جنباتة قطعا (قوله حصل الجميع) الظاهر منه حصول ثواب الكل وهو قياس ما اعتمد في نجبة المسجد اذ لم ينوها لكن قال حج وظاهر ان المراد بحصول غير المنوى سقوط طلبه كافي النجاسة اه وهو جار على مثل ما جرى عليه شيخ الاسلام في نجبة المسجد قول المصنف أولا أحدهما حصل فقط اما لو نوى أحد واجبين فيحصلان وكتب سم على حج قوله لا حد واجبين الخ هذا ظاهري واجبين عن حدث اما واجبان أحدهما عن حدث بجنباتة والاخر عن نذر فالمتجه أي كما قاله م ر انه لا يحصل أحدهما بنية الاخر لان نية أحدهما لا تتضمن الاخر أمانيه المنذور فليس فيها تعرض لرفع الحدث مطلقا وأمانيه الاخر فلا المنذور جنس آخر ليس من جنس ما على الحدث بل لو كان عن نذرين أتجه عدم حصول أحدهما بنية الاخر أيضا فليقتأمل اه وذلك لان كلامنا من النذرين أوجب فعلا مستقلا غير ما أوجبته الاخر من حيث الشخص وان اشتركا في مطلق الغسل والفرق بين هذا وبين ما لو كان على المرأة حيض ونفاس وجنباتة حيث اجزأهانية واحد منها ان المقصود من الثلاثة رفع مانع الصلاة وهو اذا ارتفع بالنسبة لا حدها ارتفع ضرورة بالنسبة لباقيها اذ المنع لا يتبع ومن ثم لو نفي بعضها لم ينتف فكانت كلها كالشيء الواحد

الاستعمال بقصد التفرغ وكل ذلك مأخوذ من شرح العباب المذكور كاتله عنه الشهاب بن قاسم (قوله لا فيما طبع أو هي منهما
لذلك الخ) عبارة الصفحة محله في قطعة لم تها لأنها حينئذ لاتعد أثناء ولم تطبع انتهت وسيأتي الكلام عليه في محله (قوله

(قوله أم لم ينوه) أي بل لو نفاه لم ينتف لم يسيأ من استعمال الاصغر مع الأكبر (قوله وفي الصورة الثانية) هي قول
المصنف أو عكسه (قوله وان علم عدم امثاله) ومعلوم ان النهي عن المنكر والامر بالمعروف انما يحبان عند سلامة العاقبة
فلو خاف ضرر لم يجب عليه (قوله والتسمية للدخول) ينبغي ان محلها عند الباب الذي يدخل منه للمسح لان الكل مأوى
الشياطين ويقول في تسميته واستعداده كما في شرح الروض بسم الله الرحمن الرحيم أعوذ بالله من الرجس النجس الخبيث
الخبث الشيطان الرجيم (قوله وان يستغفر) ١٦٦ قضية قوله وبعد خروجه منه الخ انه يفعل الاستغفار قبل الخروج

وصيغة الاستغفار المشهورة
استغفر الله العظيم الذي
لا اله الا هو الى القيوم
وأتوب اليه ويقول غيرها
من كل ما يفيد طلب المغفرة
نحو اللهم اغفر لي وقياس
ما مر في الخلاء فانه يقول
عند خروجه غفرانك
غفرانك الحمد لله الخ ان
يكون هنا كذلك لانه كان
مشغولا عن الذكر
بالتنظيف فيعده معرضا
كما عدا اشتغاله بتفريغ نفسه
في الخلاء معرضا (قوله
يصلى) أي في غير مسلخه
(قوله ركعتين) أي ينوي
بهما سنة الخروج من
الحمام أو يطلق (قوله ولا
بالمصافحة) أفاد قوله ولا
باس الخ ان ذلك ليس بسنة
غايته انه لا لوم عليه في فعله
بحيث تذكره وما اعتاده
الناس من تقبيل الانسان
يد نفسه بعد المصافحة ينبغي

نوى الوضوء معه أم لم ينوه غسل الاعضاء مرتبة أم لا لانها ما طهارتان فتداخلتا وقد نبه الرافعي
على ان الغسل انما يقع عن الجنابة وان الاصغر يضمحل معه أي لا يبقى له حكم فلهذا عبر
المصنف بقوله كفي والوجه الثاني لا يكفي الغسل وان نوى معه الوضوء بل لا بد من الوضوء
معه والثالث ان نوى مع الغسل الوضوء كفي والا فلا وفي الصورة الثانية طريق قاطع
بالاكتفاء لتقدم الاكبر فيها فلا يؤثر بعده الاصغر فالطريقان في مجموع الصورتين من حيث
الثانية لا في كل منهما كذا قاله الشارح جوابا عن اعتراض أورده عليه فقوله لا في كل منهما
أي لا في جميعهما فيكفي في صدق كونه في المجموع كونه في بعض الافراد بخلاف كونه في
الجميع ولو وجد الحدان معا فهو كالمواضع لا يتقدم الاصغر ويباح للرجل دخول الحمام ويجب
على داخله غض البصر عما لا يحل وصون عورته عن كشفها بحضرة من لا يحل له النظر اليها
أو في غير وقت حاجة كشفها ونهي الغير عن كشف عورته وان علم عدم امثاله ويحس للنساء
دخوله أيضا مع الكراهة من غير عذر والخامس كالنساء كما استظهره الشيخ ويجب عليه
الاقتصار في الماء على قدر الحاجة فلا يجاوزها ولا العادة ومن آدابها قصد التطهر والتنظيف
وتسليم الاجرة قبل دخوله والتسمية للدخول ثم التعوذ كالخلاء وتقديم يسراه دخولا وعنايه
خروجا كما مر وان يذكر بحرارته حر جهنم وان لا يدخله اذا رأى فيه عاريا وان لا يجعل
يدخل البيت الخارجي يعرف في الاول وان لا يكثر الكلام وان يدخل وقت الخلاء
أو يتكافأ خلاء الحمام ان قدر عليه لانه وان لم يكن فيه الا أهل الدين فالنظر الى الابدان
مكتوفة فيه شوب من قلة الحياء وان يستغفر الله تعالى وبعد خروجه منه يصل
ركعتين ويكره ان يدخله فيسيل المغرب وبين العشاءين لانه وقت انتشار الشياطين
ويكره للصائم صب الماء البارد على الرأس وشربه عند خروجه منه من حيث الطب
ولا بأس بذلك غيره الا عورة أو مظنة شهوة ولا بأس كافي المجموع بقوله لغيره عاقل الله
ولا بالمصافحة ويسن لمن يخالط الناس التنظيف بالسؤال وازالة الاوساخ من ريع كربه
وشعر وحسن الادب معهم

بواب النجاسة

انه لا بأس به أيضا سيما اذا اعتيد ذلك للتنظيف بباب النجاسة قبل كان ينبغي تأخيرها عنه وفيه
التيمم لانه بدل مما قبلها لا عنها أو تقديمها عقب الماء وقد يجاب بان لهذا الصنيع وجهان أيضا وهو ان ازالتهما كانت شرطا
للوضوء والغسل على ما مر وكان لا بد في بعضهما من تراب التيمم كانت آخذة طرفا مما قبلها ومما بعدها فوسط بينهما إشارة
لذلك اه حجة وكتب عليه سم قد يجاب أيضا بانها آخرت عن الوضوء والغسل إشارة الى انه لا يشترط في صحته تقديم ازالتهما
وانه يكفي مقارنة ازالتهما وقدمت على التيمم إشارة الى انه يشترط في صحته تقديم ازالتهما قبل التيمم فانه في غاية الحسن وقول
سم وأنه يكفي مقارنة الخ أي فيما لو كانت فيما يجب غسله في الوضوء أو الغسل اما لو كانت في غير اعضاء الوضوء فيصح مع
وجودها كما يعلم مما قدمه من انه لا يجب تقديم الاستنجاء على وضوء السليم

والشرار يرب) لم يظهر لي ما مراده وما في حاشية شيخنا من ان المراد بها ما تجعله من الشرار يرب للذين بها خروج عما الكلام فيه واحكام اللباس لها محل غير هذا سياقي (قوله نعم يجري فيه التفصيل الخ) أي بان يقدر الصدأ نحو نحاس (قوله أي يجوز استعماله) فيه التفسير بالاعم (قوله لقلة الموء به) أي فهو فرض المسئلة وسياقي محترزه (قوله وبهذا يعرف) أي بقوله

(قوله وفيه ازالها) أي مترجم لشيء وزاد عليه وهو غير معيب على انه قبل ان هذا لا يعد زيادة فان الكلام على شيء يستدعي د كرمته لولاه ولو عرضية وعبارة السيد عيسى الصفوي فيما كتبه على حاشية السيد الجرجاني نصها وليس مرادهم بكون الباب في كذا الحصر بل انه المقصود بالذات أو المعظم فلماذا كرهه نادرا أو استطرادا لا يضر لانه انما ترك ذكره في الترجمة اعتمادا على توجه الذهن اليه اما بطريق المقايسة أو اللزوم اه بحروفه (قوله كل مستقدر) لقاتل ان يقول اعتبار الاستقدار فيها يناقض اعتبار عدمه في الحد الآخر المذكور في شرح الروض بقوله كل عين حرم تناولها الى ان قال لا حرمتها ولا استقدارها الا ان يقال هي مستقدرة ١٦٧ الا ان حرمتها ليست لاستقدارها وهو بعيد

قلنا مل سم على منهج
(قوله وعرفها) أي شرعا
(قوله بعضهم) هو بهذا
العنوان المذكور في شرح
الروض وغيره ونسبه
بعضهم للنووي ولكنه لم
يتكره وان أوجت نسبته
اليه ذلك (قوله النباتات
السمية) أي فان قليلها يباح
بلا ضرورة (قوله وبجالة
الاختيار) أي عن الاعتبار
في تأثير الحرمة لما يأتي ان
هذا القيد وما بعده
للدخال فلا يقال في كلامه
تناف حيث جعلها فيما
بعده للدخال وصرح هنا
بانها للخارج (قوله وان
سهل تميزه) هذا التعميم

وفيه ازالها وهي متوقفة على معرفتها فنقول هي لغة كل مستقدر وشرعا مستقدر يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص وعرفها بعضهم بانها كل عين حرم تناولها على الاطلاق في حالة الاختيار مع سهولة التمييز لا حرمتها ولا الاستقدارها ولا الضرر بها في بدن أو عقل فخرج بالاطلاق ما يباح قليله كبعض النباتات السمية وبجالة الاختيار حالة الضرورة فيباح فيها تناول المينة وبسهولة التمييز ودود المأكهة ونحوها فيباح تناولها معها وان سهل تمييزه خلافا لبعض المتأخرين نظرا الى ان شأنه عسر التمييز ولا يتنجس فيه فلا يجب عليه غسله وهذا القيد والذي قبله للدخال لا للخارج كما أوضحت ذلك في شرح العباب ولا حاجة لزيادة امكان التناول ليجز به الاشياء الصلبة كالخمر لان ما لا يمكن تناوله لا يوصف بحمل ولا تحريم والالزم التكليف بالمحال وبلا حرمتها لحم الا دمي فانه وان حرم تناوله مطلقا في حالة الاختيار الخ لكن لا نجاسته بل لحرمة ولا يرد عليه لحم الحربي فانه يحرم تناوله مع عدم احترامه اذ الحرمة تنشأ من ملاحظ الاوصاف الذاتية أو العرضية ومعالم ان الاولى لازمة للجنس من حيث هو لان الاوصاف الذاتية لا تختلف والثانية تختلف باختلاف تلك الاوصاف المختلفة باختلاف افراد الجنس وحينئذ فالأدعي تثبت له الحرمة من حيث ذاته نارة ومن حيث وصفه اخرى فالحرمة الثابتة له من حيث ذاته تقتضي الطهارة لانها ووصف ذاتي أيضا فلا تختلف باختلاف الافراد والثابتة له من حيث وصفه تقتضي احترامه وتوفيره بحسب ما يليق بحاله ولا شك ان الحربي ثبت له الحرمة الاولى فكان طاهر احيا وميتا حتى يمنع استعمال جزء منه في الاستنجاء خلافا لبعض المتأخرين ولم تثبت له الحرمة الثانية فلم يحترم

ينافي جعله خارجا بالقيد اللهم الا ان يقال انه خارج نظر الكون من شأنه عسر التمييز كما أشار اليه بعد بقوله نظرا الخ والتعميم نظرا الى جواز تناول فلم يتوارد على محمل واحد (قوله ولا يتنجس فيه) قياس ذلك ان ما خبز بالسرجين ونحوه لا يتنجس الفم بأكله ولا يجب غسله منه اذ لا يلزم من النجاسة التنجيس (قوله وهذا القيد) يعني قوله لعسر التمييز مع ما قبله وهو قوله حالة الاختيار (قوله والالزم التكليف الخ) يتأمل هذا فان كل الجرجليس من المحال غايته ان فيه مشقة فلو كلف بأكله مثلا لا يمكن بان يدق ويؤكل (قوله حرم تناوله مطلقا) كثر أو قل من نفسه أو غيره (قوله بل لحرمة) أي احترامه (قوله الاولى) هي الاوصاف الذاتية والثانية هي الاوصاف العرضية (قوله باختلاف افراد الجنس) وفي نسخة اوصاف الجنس وما في الاصل أولى لانه لا معنى لاختلاف الاوصاف باختلاف الاوصاف (قوله لانها ووصف ذاتي أيضا) قد يقال ان أراد بان الطهارة وصف ذاتي انها مقتضى الذات فمنع ولذا اختلف الأئمة فيها وأنها قاعة بالذات فكل الاوصاف كذلك الا ان يقال أراد بالذاتي الحقيقي وقد يقال لم اقتضت الحرمة الذاتية الطهارة دون الاحترام سم على حج ويمكن توجيه الفرق بين الطهارة وغيرها بان الطهارة صفة قاعة بالعين فناسب ترتيبها على مجرد حقيقتها والتوقير حاصل بفعل الغير فاقضى صفة تناسب ترتيبه عليها زائدة على الذات بحسن الاعتقاد (قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراده حج

وليس من التوهم الخ ووجه معرفته كالذي بعده من هذا انه جعل التحلية حكم الضبة فان كان الحاجة حل مطلقا ومنه تحلية آلة الحرب وان كان لغبرها حرم عند الكبر ومنه غير آلة الحرب المذكور في قوله وان اطلاقهم الى آخره ويؤخذ من قوله (قوله وان ذلك لا يرد) أي ولا يرد ان ذلك يرد الخ (قوله على حرمة أكلها) أي ولو منه كان يصدق أو يخط ثم أراد تناوله ومحملة حيث لم تكن في معدنها كالريق في الفم فانه يجوز ابتلاعه وكذلك الخطا ثم ما ذكر شامل لما لو أراد التبرك يصادق من يعتقد صلاحه فتناوله لنفسه أو لبعض الاطفال كان أمر الولي بالبصق في فم نفسه أو فم ولده فيحرم على الولي البصق في فمه أي المذكور فيما تقدم وعلى ولي الطفل التحكين من البصق في فم الطفل فليراجع وظاهره أيضا وان استهلك غيره كان اختلط بما لم يحصل به تقديره وينبغي ان لا يكون ذلك مراد افيهم المقصد التبرك في الاول ولا استهلا كما في الثاني (قوله كالاقيون) وقضية التمثيل بما ذكرناه يحرم قليله وكثيره لان القرض انه يحرم تناوله على الاطلاق وليس مرادا فان المحرم منه الكثير دون القليل بالنسبة لغالب الناس لا للتناول ويمكن الحواب بحمل ما هنا على من يضره قليله وكثيره كما يأتي ومع ذلك كان الاولى التمثيل بالسميات التي يضر قليلها وكثيرها هذا وبقي ما لو شك في شيء هل هو ضار أولا وينبغي فيه الحل لان الاصل عدم النهي (قوله وسائر اجزاء الارض) أي وان كان قليلا لكن بالنسبة لمن ضره ذلك كما صرح به في الاطعمة وعبارته ثم ولا يحرم من الطاهر ١٦٨ الانحوتراب وجرو منه مدر وطفل لمن يضره وعلى ذلك يحتمل اطلاق جمع

ولم يعظم فلهذا اجاز اغراء الكلاب على جيقته وحيث فلا اشكال في كلامهم وان ذلك لا يرد على الحد لان طهارته لحرمة الذاتية كغيره وان كان غير محترم باعتبار وصفه وبلا لا ستقذارها ما حرم تناوله لا لما تقدم بل لاستقذاره كجناط ومنى وغيرهما من المستقذرات بناء على حرمة أكلها وهو الاصح وبلا لضررها في بدن أو عقل ماضر العقل كالاقيون والزعفران أو البدن كالسميات والتراب وسائر اجزاء الارض ثم عرفها المصنف بعد هذا فقال (هي كل مسكر مائع) نجوا كان وهو المشتد من عصير العنب ولو محترمة ومثلثة وباطن حبات عنقود أو غيره مما من شأنه الاسكار وان كان قليلا اما الخمر بسائر أنواعها فتغليظا وزجرا عنها كالسكاب ولا نهج جس بنص القرآن والرجس النجس وألحق بذلك غيرهما من سائر المسكرات قياسا عليها لوجود الاسكار المسبب عنه ذلك في كل منهما ولا يشكل على الاستدلال بالآية عطفه على النجس بالنجس اتفاقا لانه استعمل الرجس في معنييه وهو جازع عند الشافعي اذ الثلاثة المقرونة معهما معارضة بالاجماع فبقيت هي وخرج بزيادته على أصله مائع غيره كالخشيشة والبنج والاقيون فانه وان أسكر طاهر كما صرح به

حرمة (قوله ثم عرفها) أي بينها بالعد (قوله وهو المشتد من عصير الخ) أي الذي قوى تغيره حتى صار مسكرا (قوله ومثلثة) وهي التي أغليت على النار حتى ذهب ثلثاها (قوله وزجرا) عطف مغبرا (قوله بالآية) هي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والمير والانساب والازلام (قوله في معنييه) أي الحقيقي والمجازي والقرينة على

الثاني ما سيدكره من الاجماع فليس الرجس مشتركا بين النجس وغيره وان أوجه قوله في معنييه اذ لو كان كذلك لما صح الاستدلال به على نجاسة الخمر فان المشترك انما يحتمل على احد معنييه بقرينة والشارح جعل نفس الآية دليلا على النجاسة والاجماع مقتضيا لاجماع ما ليس بنجس من الرجس هذا وفي المختار الرجس القذر وقال الفراء قوله تعالى ويجعل الرجس على الذين لا يعقلون انه العقاب والغضب وهو مضارع لقوله الرجس والمبادر منه انه حقيقة فيما تنفر منه النفس وان لم يكن نجسا وعليه فيمكن توجيه الاستدلال بالآية بأن الرجس وان كان مشتركا لكنه اشتهر في النجس ثم رأيت في حج ما حاصله انه يجوز انه من الحقيقة والمجاز وانه من المشترك قال لانه يطلق على مطلق المستقذر اه وهو موافق لما في المختار (قوله كالخشيشة) لو صار في الخشيش المذاب شدة مطرية اتجه النجاسة كالسكر المائع المتخذ من خبز ونحوه وفاقا لشيخنا الطبري لاوى وخالفه ثم جزم بالموافقة وفي الاعباب لو انتفت الشدة المطرية عن الخمر لجودها ووجدت في الخشيشة لذو بها فاذا يظهر بقاء الخمر على نجاستها لانها لا تطهر الا بالتخليل ولم يوجد ونجاسة نحو الخشيشة اذا غابتها انما صارت كما عجز وجدت فيه الشدة المطرية ثم ظاهر تفسيرهم المسكر بالمعطى للعقل واخراجهم الخشيشة بالمائع ان عصير العنب اذا ظهر فيه التغير وصار مغطيا للعقل ولم تصرف فيه شدة مطرية صار نجسا وقد يقتضي قوله الآية في التحليل المحصل لطهارة الخمر ويكفي زوال النشوة الخ خلافة وان العصير ما لم تصرف فيه شدة مطرية لا يحكم بنجاسته وان حرم تناوله (قوله والبنج) بفتح الباء كما في القاموس واما بالكسر فهو أصل الشيء وقوله والاقيون زاد حج وجوزة الضيب اه

لا مكان فصلها من غير نقص تحرير غوي آلة الحرب مطلقا وان حل استعماله وحاصل مسئلة الغوي كانه من متفرقات كلامهم ثم رأيت مصرحاه فيما نقله الشهاب ابن قاسم عن شرح العباب للشهاب ابن حجر أن فعله حرام مطلقا حتى في حلي النساء وأما استعمال الموه فان كان لا يتحصل منه شيء بالعرض على النار حل مطلقا وان كان يتحصل حل للنساء في حليهن

(قوله وقد صرح الخ) أشار به الى جواب اعتراض وارده على المتن تقر به ان البخ والحشيشة مخدران لا مسكران فلا يحتاج الى زيادة مائع ليخرج به البخ والحشيشة لانها خارجان بفساد الاسكار فاجاب بانه صرح في شرح المذهب بانهم ما مسكران لا مخدران (قوله فانها طاهرة) أي ما لم يصير لها شدة مطربة اه حج (قوله لو كان) أي مسكرا (قوله وهذا ظاهر جلي) قد يفرق بان التمر ونحوه لم يقيم به تغير حال كونه جامدا بخلاف البوطة فان الاسكار ١٦٩ قام بها حال جودها فهي كالحشيشة

المذابة بالماء (قوله معناها

الثاني) هو قوله وعلى الحكم

الشرعي والاول هو قوله

يطلق على كل من الاعيان

(قوله ولو من بعض

الوجوه) أي فلا يردان في

كثير منه ضرر اظاهر الا

نقول هو وان كان فيه

ضرر من تلك الجهة لكن

فيه نفع من جهة أخرى

وهي المقصودة من خلقه

ويقال مثله في الحيوان

والجماد ما ليس حيوانا ولا

جزء حيوان ولا يخرج من

حيوان وأرادوا بالحيوان

ماعد الجماد فيدخل فيه

جزؤه وما خرج منه كالبن

والبول (قوله طهور اثناء

الخ) قال النووي في شرح

مسلم الا شهر فيه ضم

الطاء ويقال بفصحها الغتان

هكذا بخط الزياي وقول

المحلي أي مطهرة ظاهر

في الدقائق وما وقع في بعض شروح الحاوي من نجاسة الحشيشة غلط وقد صرح في المجموع بأن البخ والحشيش طاهران مسكران ولا يرد على ما تقدم الخمر المنعقدة فانها جامدة وهي نجسة والحشيشة المذابة فانها طاهرة لان الخمر المنعقدة مائعة في الاصل بخلاف الحشيشة المذابة وقد مسئل الالدرجة الله تعالى عن الكسك هل هو نجس لانه يتخمر كالبوطة وهل يكون جفافه كالتخلل في الخمر فيطهر أو يكون كالخمر المنعقدة فلا يظهر فاجاب بانه لا اعتبار بقول هذا القائل فانه لو فرض كونه مسكرا لكان طاهرا لانه ليس بمائع انتهى أي حال اسكاره لو كان ويؤخذ منه ان البوطة نجسة وهو كذلك ادلوت نظر الى جودها قبل اسكارها والورد على ذلك الزبيب والنخروخ هما من الجمادات وهذا ظاهر جلي وما اعترض به ابن النقيب وغيره الحديث بانه حد للجنس لا للنجاسة خلافا لما قاله النووي لان حقيقة التحريم ملازمة المستقذرات فهي حكم شرعي فكيف تفسر بالاعيان رديان النجاسة تطلق على كل من الاعيان وعلى الحكم الشرعي فحدها بالاعيان صريح في ان النووي لم يرد بها معناها الثاني بل الاول وهي حقيقة فيه أو مجاز مشهور على ان أهل اللغة قالوا ان النجاسة والنجس بمعنى واحد ثم الاعيان جماد وحيوان فالجماد كاه طاهر لان الله تعالى خلقه لمنافع عباده ولو من بعض الوجوه ولا يحصل الانتفاع أو يكمل الا بالطهارة الامانص الشارع على نجاسته وهو ما ذكره المصنف بقوله فيما مر كل مسكر مائع والحيوان كله طاهر لما مر الا ما استثناه الشارع وقد نبه عليه المصنف فقال (وكلب) ولو علمنا الخبر الصحيح اذا وقع الكلب في اثناء أحدكم فليرفقه ثم يغسله سبع مرات وخبر مسلم طهور اثناء أحدكم اذا وقع فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولا هن بالتراب وجه الدلالة ان الماء لو لم يكن نجسا لما أمرنا بارتقاها فيها من اتلاف المال انتهى عن اضعائه والاصل عدم التعبد بالدليل وان الطهارة تستعمل اما عن حدث أو خبث ولا حدث على الاتاء فتعين طهارة الخبث فتبينت نجاسته فهو أطيب أجزائه بل هو أطيب الحيوان نكهة لكثرة ما يلهث فبقيتها أولى وارقية ما ولع فيه واجبة ان أريد استعمال الاتاء والافه مستحبة كسائر النجاسات الا الخمر غير المحترمة فتجب ارتقاها

٢٢ نهاية ل في الفتح لان المطهر هو الآلة ومحتمل للضم بان يراد به الفعل المطهر (قوله ان يغسله)

عبارة المحلي ان يغسل سبع مرات (قوله وجه الدلالة) أي من الحديث الاول (قوله عدم التعبد) أي في الحديث الثاني والاول

أيضا (قوله وان الطهارة تستعمل) أي والاصل ان الطهارة واحترز بالاصل بالنسبة لماعن غسل الميت فانه للكرامة

وليس عن حدث ولا خبث ومنه يعلم دفع النظر الا في عن الزياي فانه اغمايتم اذا عطف على الاصل أو جعل مستأنفا وحيث

عطف على عدم التعبد لم يرد (قوله اما عن حدث) فيه نظر لان الطهارة قد لا تكون عن حدث ولا نجس كافي غسل الميت زياي

(قوله أطيب الحيوان نكهة) أي حتى من الآدمي (قوله فبقيتها أولى) قيل قد تمنع الاولوية بل والمساواة بان فيه يخالط النجاسة

كثيرا لتناوله اياها ولا كذلك بقية أجزائه فانها قد لا تلتقي بنجاسة البتة أو تقل ملاقاتها لها ويمكن الجواب اما أولا فلان من

جمله أجزائه فضلائه كالبول والروث ولا شك

خاصة وحرم في غير ذلك (قوله ومحل الخلاف في غير نص الخاتم) فيه ان الكلام انما هو في الاثنية (قوله كان له) أي المترادف كما هو ظاهر أي فان كان كبيرا في نفسه عرفا حرم والا فلا (قوله فان شك في الكبر) أي ولم ينههم كما علم بمماصر (قوله لا يحكمهم) صرحوا الى آخره) كأنه فهم ان الشارح الجلال حكى على المصنف بانه توسع فيما ذكر من عند نفسه من غير سند حتى استدرك عليه بما ذكره والظاهر ان هذا ليس مراده وانما مراده انه توسع كما توسعوا بنصب هذه المذكورات على المفعولية المطلقة

ان استقذارها أشد من استقذاره وان كان ملاقيا للنجاسة كثيرا واما ثانيا فلانه لو كانت العلة ملافاة في النجاسة لقيل بنجاسة غيره من الوحوش التي لا تناول الا ذلك فضلا عن كونه كثيرا اقتضيس الشارع لفهمه دون غيره من الحيوانات دليل على ان نجاسته لمعنى فيه مع اتصافه بطيب النكوة الموجب لترجح فقه على بقية أجزائه حتى نحوظظهره وذلك موجب اثبتون النجاسة في بقية أجزائه بالاولى بفرع يقال سم على حج الظاهر ان المالكى الذى أصابه مغلط ولم يسببه مع التراب يجوز له دخول المسجد عملا باعتقاده لكن هل للحاكم منعه لتضرره بغيره بدخوله حيث يتلوث المسجد منه فيه نظر اه رجه الله (أقول) الاقرب لا يمنعه لتصريحهم بان ما وقع بتقليد صحيح لا يعترض من الحاكم الى صاحبه وان دعوة الحسبة لا تدخل في الامور الاجتهادية وقد يقال بمحمل ان محل ذلك لما ضرره فاصره الى المقلد كالموسى فرجه ثم صلى ليس للشافعى الاعتراض عليه اماما يتعدى ضرره الى غير المقلد ١٧٠ كما هنا فلا مانع من انه يجب على الحاكم منعه ونقل عن فتاوى حج ان له منعه

حيث خيف التلويث ووجه ما أنى به ان عدم منعه يلزم عليه افساد عبادة غيره اه وهو نصريح بالاحتمال الثانى وهو ظاهر (قوله كسائر النجاسات) ولو من مغلط ومحل حيث لم تدع حاجة الى استعمالها كاحتياجه الى السرجين (قوله فوجب اراقتها فورا لطالب النفس تناولها) هذا موجود في المحترمة فيزاد لاخراجها من غير داع لبقائها سم على شرح لبعجة (قوله حلت على الثانى) أي

فورا لطالب النفس تناولها واعلم ان ألفاظ الشرع اذا ارتب بين الحائض واللعوبة والشرعية حلت على الثانى الا اذا قام دليل وفدنت عن ابن عباس المصرح بان اليمين من وادع الكتاب لانه رجس ولم يصح عن أحد من الصحابة خلافه ولخبر اله بى وغيره انه صلى الله عليه وسلم دعى الى دار فلم يجب والى أخرى فأب فقبل له في ذلك فقال فى راولان كاسيل وقى ارولان هرة فقال انها ليست بنجاسة فدل ايمانها بالعلم بان التي هى من صبيغ البعيل على ان الكتاب نجس (وخبر زير) بكسر الحاء لانه أسوأ حالا من الكتاب لانه لا يتنجس بالدمع بهر جار ذلك في نفسه من غير ضرر فيه ومنصوص على تحريمه ولا يمتنع بالحيوانات ونحوها لانه لا يتنجس بالاتفاق والاحتياط بخلاف الكتاب والخزير فان لا يمتنع بالحيوانات وان لم يمتنع بهر جار ذلك في الكتاب وامتنع في الخزير لما تقدم واستدل على نجاسته بقوله تعالى أو لم تعلم ان خزير رجس اذا المراد جاتسه لان الحية تدخل في عموم الميتة وقد يماوجه ان فى شرح العباب (وفرعه) أي فرع كل منهما متعللا صلبه وتغلب النجاسة ويدخل في ذلك ولد الزانية فرع بالواسعة وان سفل وسواء كان النجس أب أم أما اذا التقاعدان السرع يتبعه اب في الذنب والام في الرق والحسرية وأشرفه ما فى الدين وايجاب البدل وتشرير الحسرية وأما ما فى عدم

الحقيقة الشرعية (قوله مندوب الى قتله) ظاهره ولو كان عقور السكى في العباب بى باب لمع وحوب تل وجوب العقور وجواز قتل غيره سم على منهج (قوله ان افرع يتبع الاب الح) وتندظم ذلك مع قوله لى مع المرحوم انساب أباه * ولا م في الرق والحسرية والزكاة الاخف والدين الاعلى * والذى اشهر من ذلك ما فى روضة الباقى * ولا م في الرق والحسرية * ونكاحا والا كل والاخصه (قوله والام في الرق) يدخل باطنه المولى بالانكاح * ولا م في الرق والحسرية * وأشرفه ما فى الدين) مقتضاه ان المتولدين كثنى وبنى ومجوسى كابى لا يمتنع من كونهما كذا * ولا م في الرق والحسرية * لجواز ان ذلك احتياط لانه كاح مع كونها كتابيه ولا يلزم من كونها كتابيه حل * ولا م في الرق والحسرية * قوله وايجاب البدل عليه في المتولد المذكور فانه لو كان كتابيا لم يحتج الى كونه بدلا * ولا م في الرق والحسرية * بين أهلى ووحشى فانه اذا قتله المحرم يجب فيه البدل وحكمه لا يعلم من تبعه الا * ولا م في الرق والحسرية * ماتقرر من الحكم بتبعيته الاخس لا بويه ان الاذى المتولدين آدمى أو آدب يتوجه * ولا م في الرق والحسرية * في النجاسة ونحوها وبمحت طهارته تنظر الصورة بعيد من كلامهم في لادى ان النجاسة * ولا م في الرق والحسرية * عينه للمفعول بالنسبة ليه بل والى غيره نظير ما بأتى الوشم ولو بعد ان تدرت رفته * ولا م في الرق والحسرية * مع الرطوبة ويؤثرهم لانه لا يلزمه اعاده ومال الاسنوى الى عدم حل * ولا م في الرق والحسرية * ولا م في الرق والحسرية

مع مخالفة الأصل (قوله وكفى فحوقوله تعالى والله أنبتكم من الأرض نباتاً) في كون نباتها اسم عين تطر والظاهر أنه مصدر
فليراجع (قوله عن ذلك بصفته) حق العبارة عن صفته وأعلم أن ابن الصلاح وغيره يبنون أن لذي سلسل الأسماء هو أنس بعده
موت النبي صلى الله عليه وسلم قال الشهاب بن قاسم ومع ذلك فلا احتجاج باق لعدم انكار الصحابة عليه (قوله فيحرم) أي الوضع

كان أو امرأه ولو أن هو مثله وإن استويا في الدين وقضية ما يأتي في التكاح من أن شرط حل التبري حل المناكحة أنه لا يحل
له وطء أمته بالمثالث أيضاً لكن لو قيل باستثناء هذا إذا تحقق العنت لم يبعد اه وانظر لو كانت أنثى وتحقق العنت فهل يحل
لها التزوج أم لا لأنه بمنع على الغير نكاحها إلا في أحد أصولها ما لا يحل نكاحه فيه تطر والأقرب الثاني للعلامة المذكورة
فيتعذر تزويجها ويجب عليها الصبر ومنع نفسها عن الزنا بقدر الامكان وكتب سم على قول حج ولو آدمية تغلب النجس هو كما
قال وإن قلنا بطهارة آدمي تولد بين آدمي أو آدمية ومغلط فحمله فيماد كرماء إذا لم يكن على صورته إلا آدمي خيلاً فالشارح
والقياس أنه لا يكلف حينئذ وإن تكلم وميزو يبلغ مدة بلوغ آدمي أذهو بصورة الكلب أي والخسترير والأصل عدم
آدميته ولو صرخ آدمي كلباً ينبغي طهارته استصحاباً لما كان وهو ظاهر على ما يأتي في التنبيه وأطال في ذلك فليراجع وكتب
سم على قول حج تطير ما يأتي في الوشم ينأمل فإنه لم يذكر فيما يأتي في الوشم تصرحاً بالعفو بالنسبة لغيره إذا صممه مع الرطوبة
بلا حاجة وقد يؤيد عدم العفو في أنه لو صم نجاسة معفوة على غيره مع الرطوبة بلا حاجة فالظاهر أنه يتنجس إلا أن يفرق اه
سم قال حج قال بعضهم ولو وطئ آدمي بهيمة فولدها إلا آدمي ملك لملكها وهو مقبوس اه (أقول) ولا يحل أكله وإن
كانت أمه ما كولة لأن المتولدين مأكول وغيره لا يحل أكله وبقي ما لو وطئ ١٧١ خروف آدمية فأتت بولد فحكمه أنه ليس

ملكاً لصاحب الخروف

ثم إن كانت أمه حرة فهو حر

تبعها وإن كانت رقيقة

فهو ملك لملكها ومع

ذلك ينبغي أن لا يجزئ في

لكهاره تبعاً لخص أصله

كما لا يجزئ المتولدين ما

يجزئ في الأضحية وغيره

فيها بل لعن هذا أولى

منه بعدم الأجزاء لا تنفاه

وجوب الزكوة وأحسها في النجاسة وتحريم الذبحة والمناكحة (وميتة غير آدمي والسمك
والجراد) ولو فحوصاً بكدود حل مع شعرها وصوفها وبرها وريشها وعظمها وظلفها
وظفرها وحافرها وسائر أجزائها لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وتحريم ما ليس بمحرم ولا مضر
يدل على نجاسته والمراد بالميتة شرعاً ما زالت حياته لا بد كذبيحة المجوس والمحرم بضم الميم أما الذكاة
الما كول ومذكى المأكول نذكية غير شرعية كذبيحة المجوس والمحرم بضم الميم أما الذكاة
شرعاً فطاهرة ولو جنباً في بطنها وصيدها لم تدرك ذكاته وبعبارة ذلك أن الشارع جعل ذلك
ذكاتها وأما الأدمي ولو كافر فطاهر لقوله تعالى ولقد كرمتنا بني آدم وقضية تكريمهم أن
لا يحكم بنجاستهم بالموت ونجسهم لما لم لا نجسوا موتاً كم فإن المؤمن لا نجس حياً ولا ميتاً ولأنه
لو كان نجساً لما أمر بغسله كسائر النجاسات لا يقال ولو كان طاهر لما أمر بغسله كسائر

اسم الأدمي عنه وإن كان على صورته فتنبه له ولا تغتر بما يحالفه فانه دقيق وبقي أيضاً ما لو تولد بين ما كولين ما هو على
صورته الأدمي وصار غيراً قلاً هل تصح إمامته وبقية العبادات منه وهل يجوز ذبحه وأكله أم لا وإذا مات هل يعطى حكم
الأدمي أم لا فيه نظر والأقرب أن يقال بصحة إمامته وسائر عباداته وأنه يعد من الأربعين في الجملة لأنها منوطه بالعقل وقد
وجد وأنه يجوز ذبحه وأكله لأنه ما كول تبعاً لأصله وأنه لا يعطى حكم الأدمي في شيء من الأحكام لا في الحياة ولا في الممات
وقد يقال لا يحسب من الأربعين لأنه ليس من جنس من تتعبد بهم الجمعة ويؤيد هذا التردد في أن الجمعة هل تنعقد من الجن
بميت يحسبون من العدد مع أنهم مكافون بالاتفاق باختلافهم في الاعتقاد بهم مع الاتفاق على تكليفهم يعلم منه بالأولى
عدم حسابهم من العدد وإن قلنا بتكليفهم (قوله وظلفها) اسم لحافر الغنم ونحوه والظفر للطير والحافر للفرس ونحوه (قوله
ولا مضر) قال ابن الرفة الاستدلال على نجاسة الميتة بالإجماع أحسن لأن في كل الميتة ضرراً سم على جملة وفي قول الشارح
ولا مضر تصریح بنفي الضرر عن الميتة وصرح به أيضاً حج حيث قال وزعم أضرارها أي الميتة بمنوع (قوله على نجاسته)
في نسخة النجاسة (قوله كذبيحة المجوس) أي وما ذبح بالعظم ونحوه (قوله والمحرم) أي إذا كان ما ذكاه صيداً وحشياً كما يعلم
من كتاب الحج أمالو كان مذبحه غير وحشي كعز مثلاً فلا يحرم (قوله الأدمي الخ) ومثل الأدمي الملك والجن فان ميتتهما
طاهرة كذا يها مش شرح البهجة بخط الزبدي وفي فتاوى الشهاب الرملي ما وافق ذلك فليراجع (أقول) ويوجه بما وجه به
طهارة المتولد بين الكلب والأدمي بقوله صلى الله عليه وسلم أن المؤمن لا ينجس حياً ولا ميتاً حيث لم يفيد ذلك بالأدمي ولا
يشكل بأنه يقتضي نجاسة الكافر لأن التقييد بالمؤمن في هذا وتطاهره ليس لأخراج الكافر بل للتناء على الإيمان والترغيب

أقوله والأوجه كما قاله بعضهم أن المدار على إمكان الانتفاع به) أي المذكور في قوله فيما هو بحيث لا يمكن وضع شيء عليه
 وحاصله أن المراد بإمكان ذلك فيه بالنظر إليه في حد ذاته وأن منع منه فهو تسهيره هكذا ظهر فليتأمل (قوله وكانت الحرمة
 نهوطة) هو كذلك بالنسبة للاختصاص (قوله أناؤها) أي الضبة التي في محل الاستعمال بواب أسباب الحدث (قوله المراد
 من الاطلاق) أي الواقع في استعمالات الفقهاء كما هنا (قوله ويسبر عنه الخ) التعريفان متضدان من جهة المصادق فقط والا

فيه (قوله بخلاف النجس الخ) قضيته أن عظم الميتة إذا تنجس بمغلظة وأريد تطهيره منه يرجع لأصله لا يمكن فيه ذلك لأن
 النجس لم يبعد غسله للتطهير وهذه القضية صرح سم على حج فيما يأتي حيث قال قوله وأن سبع ونرب الخ يؤخذ من
 ذلك ما وقع السؤال عنه وهو ما لو يال كلب على عظم ميتة غير المغلظة فغسل سباعا أحداها بتراب فهل يطهر من حيث النجاسة
 المغلظة حتى لو أصاب ترابا من ذلك لم ينجس لتسبيح والجواب لا يظهر أخذنا من كبريل لا بد من تسبيح ذلك الثوب
 اه لكن في فتاوى شيخ الاسلام مانعه بفرع يستل شيخ الاسلام عن الأناء العاج إذا وقع فيه الكلب أو نحوه وغسل سبع
 مرات أحداها بتراب فهل يكفي بذلك ١٧٢ عن تطهيره أولا فأجاب بأن الطاهر أن العاج يطهر عما ذكر عن النجاسة المغلظة

الاعيان الطاهرة لا نقول غسل الطاهر معهود في الحدث وغيره بخلاف النجس على أن
 الغرض منه تكريمه وإزالة الأوساخ عنه وأما قوله تعالى إنما المشركون نجس فالمراد بنجاسة
 الاعتقاد أو انجاستهم كالنجاسة لانبجاسة الأبدان ولهذا ربط النبي صلى الله عليه وسلم الأسير في
 المسجد وقد أباح الله طعام أهل الكتاب والخلاف كما قال الزركشي في غير ميتة الأنبياء صلوات
 الله وسلامه عليهم قال ابن العربي المالك وفي غير الشهيد قال الأذري ولم أره لغيره وأما ميتة
 السمك والجراد فلا جاع على طهارتهما ولو كان السمك طافيا وهو ما يؤكل من حيوان البحر
 وإن لم يسم سمكا لقوله صلى الله عليه وسلم في البحر هو الطهور وماؤه الحبل ميتته وسواء أمتا
 باصطياد أم بقطع رأس ولو بمن لا يحل ذبحه من الكفار أم مات حنفاً أنفه لما روى عن عبد الله
 ابن أبي أوفى غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات نأكل معه الجراد ونصح عن
 ابن عمر أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال والجراد اسم جنس
 واحدة جراد تطلق على الذكرو الأنثى (و) المستحيل في باطن الحيوان نجس فنه (دم)
 بتخفيف الميم وتشديد هاءه ولو تحلب من سمك وكبد وطحال لقوله تعالى أودما مسفوحا أي سائلا
 ونظير فاعلى عنك الدم وصلى وخرج بالمسفوح في الآية الكبد والطحال وأما الدم الباقي على
 اللحم وعظامه من المذكاة فنجس معفو عنه كما قاله الحلبي ومعلوم أن العفولا ينافي النجاسة
 فإدراك من عبر بطهارته أنه معفو عنه (وقم) لكونه دما يستحيل إلى نتن وفساد وماء قرح ونفط
 وجدري متغير كإسباتي في شروط الصلاة (وفي) اتفاقا وهو الراجع بعد الوصول إلى المعدة

اه من باب الاواني وهو
 الاقرب (قوله واختلف
 الخ) لم يتقدم حكاية الخلاف
 في كلامه في ميتة الأذى
 لكنه ثابت وبعبارة
 المحلى وكذا ميتة الأذى
 في الاظهر (قوله وفي غير
 الشهيد) ضعيف (قوله
 طافيا) أي بان ظهوره بعد
 الموت على وجه الماء (قوله
 حنفاً أنفه) أي بان مات
 بلا جناية (قوله ابن أبي
 أوفى) هو بصريك الواو
 كما ضبطه المناوي في شرح
 الجامع الصغير لكن في
 القسطلاني أبو أوفى بفتح
 الهمزة وسكون الواو وفتح

الفاء مقصورا اسمه علقمة بن خالد (قوله وصح عن ابن عمر) يقيد أنه

موقوف عليه وليس مرفوعا به صرح حج حيث قال لكن الصحيح كما في المجموع أن القائل أحلت لنا الخ ابن عمر رضي الله
 عنهما لكنه في حكم المرفوع ورواية رفع ذلك ضعيف جدا ومن ثم قال أحدنا منكرة اه (قوله ولو تحلب) أي سال (قوله
 الكبد والطحال) أي وان صفا وصارا كالدّم فيما يظهر (قوله فنجس معفو عنه) صورته بعضهم بالدم الباقي على اللحم الذي لم
 يختلط بشيء كالوذبح من شاة وقطع لحاف بقى عليه أثر من الدم بخلاف ما لو اختلط بغيره كما يفصل في البقر التي تذبح في المحل المعد
 لذبحها الآن من صب الماء عليها لإزالة الدم عنها فإن الباقي من الدم على اللحم بعد صب الماء عليه لا يعني عنه وإن قل
 باختلاطه بأجنبي وهو تصوير حسن فليتنبه له ولا فرق في عدم العفو عما ذكر بين المتبلى به كالجزارين وغيرهم لكن يرد
 عليه أن من ابتلى بالقي عنه في ثوبه وغيره وإن كثر كما صرح به الشارح فقياسه هنا أن يكون كذلك ويمكن الفرق بأن
 القيء لما كان ضروريا له ليس باختياره عني عنه مطلقا بخلاف الدم لما كان بغيره لم ينف عنه ولو شك في الاختلاط وعدمه
 لم يضر لأن الأصل الطهارة (قوله كما سيأتي) لعل المراد أن ذلك يأتي في كلام الشارح والافالمصنف إنما ذكر التغيير بالربح
 فقط أو أنه أشار إلى أن الربح في كلام المصنف مثال فانهم لم يفرقوا في التغيير الدال على النجاسة بين الربح وغيره

فالأول تعريف بالذات والثاني بالخاصة ولهذا قال ويحبر عنه (قوله والمراد هنا الثاني) لعل مراده به ما يذكر في الباب لا ما وقع في الترجمة إلا أن ما ذكره بعده لا يناسب ذلك أما الواقع في الترجمة فالظاهر فيه إرادة أحد المعنيين الأخيرين بقرينة إضافة الأسباب التي هي المعنى الثاني إليه ولا يصح إرادة الثاني إلا أن تجعل الإضافة بيانية وقد يقال إن مراده به ما في

(قوله الحرف الباطن) أي وهو الحاء المهملة (قوله بالقيء) أي عنه (قوله بالاولى) أي لوابتلى بدى الله والمراد بالابتلاء به أن يكثر وجوده بحيث يقل خاؤه منه (قوله وجرة) هي ما يخرج البعير مثلاً عند الاحتراز (قوله بلسعة الحية) ومثلها الثعبان (قوله في المرارة) لم يعبر فيها بالمرارة بل بالمرارة وهي اسم للماء الذي في الجلدة والجلدة تسمى حرارة وعليه فلاحاجة للتقييد وعبرة المختار المرارة التي فيها المرارة (قوله والبلغم الصاعد) ويعرف كونه من الجأيات في الماء السائل من قم النائم (قوله كان خرج منتناً) قضية عبارته أنه مع النتن والصفرة يقطع بأنه من المعدة ولا يكون من محل الشك (قوله أو شك في أنه منها) من ذلك ما لو أكل شيئاً نجساً أو متنجساً وغسل ما يظهر من القم ثم خرج منه بلغم ١٧٣ من الصدر فإنه طاهر لأن ما في الباطن

لا يحكم عليه بالنجاسة فلا ينجس ما مر عليه ولا نالم نتحقق مروره على محل نجس (قوله فالظاهر كما في الروضة العفو) أي وإن كثروا لفرق فيه بين أن يسيل على ملبوسه أو غيره لمسقة الاحتراز عنه وينبغي أن لا يعنى عنه بالنسبة لغير من ابتلى به إذا مسه بلا حاجة أخذاً من قول سم على حج أنه لو مس نجاسة معفوا عنها على غيره فالظاهر أنه لا يعنى عنها في حقه حيث كان مسه بلا حاجة اهـ بالمعنى وليس من ذلك ما لو شرب من أناء فيه ماء قليل أو أكل من طعام ومس المعلقة مثلاً فيه ووضعها في الطعام فإن الظاهر أنه

ولو ماء وإن لم يتغير كما قاله والمراد بذلك وصوله لما جاوز مخرج الحرف الباطن من ذلك لأنه باطن فيما يظهر ثم لو رجع منه حب صحيح صلابته باقية بحيث لو زرع نبت كان متنجساً لا نجساً ويحمل كلام من أطلق نجاسته على ما ذكره المبيق فيه تلك القوة ومن أطلق كونه متنجساً على بقائه فيه كافي تطيره من الروث وقياسه في البيض لو خرج منه صحيحاً بعد ابتلاءه بحيث تكون فيه قوة خروج الفرخ إن يكون متنجساً لا نجساً ولو ابتلى شخص بالقيء عنه منه في الثوب وغيره كدم البراغيث وإن كثرت كما هو ظاهر وجرة ومثلهما سم الحية والعقرب وسائر الهوام فيكون نجساً قال ابن العماد وبطل الصلاة بلسعة الحية لأن سمها يظهر على محل السعة لا العقرب لأن أربتها تقوص في باطن اللحم وتغنج السم في باطنه وهو لا يجب غسله وما تقر من بطلانها بالحية دون العقرب هو الوجه إلا أن علم ملاقات السم للظاهر أو لسا لا في سمها وحمل ما تقدم في المرارة بالنسبة لما فيها ما هي فتنجسه كالسكر من قطنه بفسادها وأما الخمر التي توجد في المرارة وتستعمل في الأدوية فينبغي كما قاله في الخادم نجاستها لأنها نجست من النجاسة فأنشئت الماء النجس إذا انعقد لها والبلغم الصاعد من المعدة نجس بخلاف النازل من الرأس أو من أقصى الخلق أو الصدر فإنه طاهر والماء السائل من قم النائم نجس إن كان من المعدة كأن خرج منتناً بصفرة لا إن كان من غيرها أو شك في أنه منها أو لا فإنه طاهر نعم لو ابتلى به شخص فالظاهر كما في الروضة العفو والزباد طاهر وهو لبن سنور بحري أو عرق سنور بري وينجسه العفون يسير شعره عرفاً ولم يبينوا أن المراد القليل في المأخوذ للاستعمال أو في الأثناء المأخوذ منه والوجه الأول أن مكان جامداً لأن العبرة فيه بعمل النجاسة فقط فإن كثرت في محل واحد لم ينعف عنه والاعنى بخلاف المائع فإن جيعه كالشيء الواحد فإن قل الشعر فيه عني عنه والأفلا ولا تطر للمأخوذ والعنبر طاهر وهو نبت يلقظه البحر والمسك طاهر نجس بمسك أطيب الطيب وكذا فأنه بشعرها إن انفصلت في حال حياة

لا ينجس ما في الأناء من الماء ولا من الطعام ما شئت الاحتراز عنه ولا يلزم من النجاسة التنجيس فلا نصب من ذلك الطعام على غيره شيء لا ينجسه لا نالم يحكم بنجاسة الطعام بل هو باق على طهارته (قوله وهو لبن سنور بحري) عبارة حج وهو لبن مأكول بحري كافي الحاوي ريجسه كالمسك وبماض اللبن فهو طاهر (قوله نبت) أي يورده ما نقله القسطلاني في شرح الصحيح قال إمامنا الشافعي رضي الله عنه حدثني بعضهم أنه ركب البحر فوقع إلى جزيرة فنظر إلى شجرة مثل عتق الشاة واد ثمرها عنبر قال فتركتاه حتى يكبر ثم أخذ فنهبت ريج فالتفت في البحر قال الشافعي والسمك ودواب البحر يتلعه أول ما يقع لأنه إن فإذا ابتلعته قلمنا سم الاقتلها لفرط الحرارة التي فيه فإذا أخذ الصياد السمكة وجده في بطنها فيقدر أي يظن أنه منها وانما هو غير نبت (قوله يلقظه البحر) وعبرة حج وليس العنبر ونا خلا فالن زعمه بل هو نبات في البحر فاستحق منه أنه مبلوع متنجس لأنه متنجس غليظ لا يستحيل (قوله فأرته) بالهمزة وتركه بخلاف الحيوان المعروف فإنه بالهمز فقط كافي القاموس

الترجمة وانما رجع فيه المعنى الثاني لان ارادة غيره توهم ان الاسباب لا تسمى حدا فاقتمل (قوله مطلقا) انظر ما موقع هذا الاطلاق (قوله وعلة النقض) هي عبارة الاستوى وهي معترضة بأن ماسيا في من تليها يقتضي خلاف ذلك وعبارة غيره والحصر فيها تعبدى ويمكن ترجيع ما هنا اليه بأن يقال معنى قوله وعلة النقض بها أى بمجموعها فساوت العبارة

(قوله ولو احتمالا) يؤخذ منه انه لو رأى طيبة ميتة وفأرة منفصلة عندها واحتمل ان انفصالها قبل موتها حكم بطهارتها وهو متجه لانها كانت طاهرة قبل الموت فتستحب طهارتها ولم يعلم ما يزيل الطهارة سم على حج (قوله وروث) أى ولو من الجن حيث تحققناه وناولوا أصابت نجاسة جنبات له ما ثبت لناس من الاحكام فيما يظهر أخذنا مما قاله حج من انهم مكافون بما كلفناه الاما علم النص بخلافه (قوله لما رواه الخ) لم يذكره المحلى بل قال وروث بالثلثة كالبول اه واعترض بأنه لم يذكر دليله حتى يقاس عليه ١٧٤ (أقول) وقد يقال لعل المحلى عدل عما قاله الشيخ ادخاله في الروث المقيس

على البول وقوله صلى الله عليه وسلم هذا ركس الى واحد من مطلق الروث ويحتمل ان التنجيس لما من حيث الحيوان التي هي منه فيدل على نجاسة ذلك النوع كالجار مثلا فلا يصح الاستدلال به على نجاسة مطلق الروث (قوله والعذرة) قال في المصباح والعذرة وزن كلمة الخمر ولا يعرف تخفيفها وتطلق العذرة على فناء الدار لانهم كانوا يلقون الخمر فيه فهو مجاز من باب تسمية الظرف باسم المظروف والجمع عذرات (قوله فأحدهما) يعني عن الآخر (وعليه) فالتبادر انه اسم لما يخرج من جميع الحيوانات لكن في حج ما يفيد انه على

الطبيعة ولو احتمالا فيما يظهر أو بعد ذلك كما هو الافتحسان كما أفاده الشيخ في المسك قياسا على الانقحة (وروث) بالثلثة ولو من طبرما كقول أو عما لا نفس له سائلة أو سمك أو جراد لما رواه البخاري انه صلى الله عليه وسلم لم يمسح به بمجرى وروثه ليستنجي بها أخذ الجرين وروثه وقال هذا ركس والركس النجس والعذرة والروث يسيل بترادفهما وقال النووي ان العذرة مختصة بالآدمى والروث أعم قال الزركشى وقد ينحى بل هو مختص بغير الآدمى ثم نقل عن صاحب المحكم وابن الاثير ما يقتضى انه يختص بذي الحافر قال وعليه فاستعمال الفقهاء له في سائر البهائم توسع انتهى وعلى قول الترادف فأحدهما يعني عن الآخر وعلى قول النووي الروث يعني عن العذرة وهل العسل خارج من دبر النحلة أو من فيها فيه خلاف والاشبه الثاني فعلى الاول يستثنى ذلك من الضابط في الخارج (وبول) لا ير بصب الماء عليه في بول الاعراب في المسجد وقيس به سائر الاوال واما أمره صلى الله عليه وسلم العرينين بشرب أوال الابل فكان للتداوى وهو جاز بصرف النجاسة غير الخمر وما ورد من ان الله لم يجعل الشفاء في المحرمات محمول على صرف الخمر وشمل كلامه نجاسة الفضلات من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما صحه وجل القائل بذلك الاخبار اني يدل ظاهرها للطهارة كعدم انكاره صلى الله عليه وسلم شرب أم أيمن بوله على التداوى لكن جزم البيهقي وغيره بطهارتها وصححه القاضي وغيره ونقله العمراني عن الخراسانيين وصححه السبكي والبارزي والزركشى وقال ابن الرعيعة انه الذي اعتقده وألقى الله به وقال البلقيني ان به الفتوى وصححه التتاياتي وقال انه الحق وقال الحافظ ابن حجر تكاثرت الأدلة على ذلك وعدده الأئمة في خصائصه فلا يلتفت الى خلافه وان وقع في كتب كثير من الشافعية فقد استقر الامر من أئمتهم على القول بالطهارة انتهى وأقوى به الوالد رحمه الله تعالى وهو المتمد وجل تترهه صلى الله عليه وسلم منها على الاستحباب ومن يرد الطائفة قال الزركشى وينبغي طرد الطهارة في فضلات سائر

الانبياء

الترادف خاص بما يخرج من الآدمى (قوله فعلى الاول) أى وعلى الثاني يستثنى من

الاقى اه حج وفيه وقيل من تقبطين تحت جناحها فلا استثناء الا بالنظر الى أنه حينئذ كاللبن وهو من غير الماء كقول نجس (قوله على صرف الخمر) أى فلا يجوز التداوى به بخلاف صرف غيره من سائر النجاسات فانه يجوز التداوى به حيث لم يقم غيره مقامه على ما يأتي عند قول المصنف ولو وصل عظمه الخ (قوله بطهارتها) ظاهره انه لا فرق فيها بين ما كان قبل النبوة وما كان بعدها وهو ظاهر تكريمه صلى الله عليه وسلم ومثله يقال في بقية الانبياء بناء على الحاقهم بنبيينا صلى الله عليه وسلم كما يأتي وصورة ما قبل النبوة ان يبقى شيء من فضلاته الحاصلة قبل النبوة الى ما بعدها أو ثوبا مثلاً أصابه شيء منها وبقي بلا غسل لمسا بعد النبوة (قوله العمراني) بكسر العين نسبة الى العمرانية قرية بناحية الموصل انساب السبوطى (قوله طرد الطهارة) هذا ولا يلزم من طهارتها حل تناولها فينبغي تحريمه الا لغرض كالدواوة ولا يلزم من الطهارة أيضا احترامها بحيث يحرم وطؤها لو وجدت بارض وعليه فيجوز الاستنجاء بها اذا جدت (قوله سائر

المذكورة ويدل على ان هذا مراده قوله بعد واما شفاعة دائم الحدث الخ (قوله فذ كور في بابه) هذا لا يدفع ايراد ما ذكر على الحصر الا ان اراد بقوله فذ كور في بابه انه ذكر في بابه انه غير ناقض فليراجع ما ذكره هناك (قوله فقللة ما اصابه) لعله اغلا

الانبياء) معتمد (قوله طيب) ولعل الفرق بينهما وبين الخرزة على ما أشعر به كلامه فيما مر من انه لا يشترط الحكم بنجاستها اخبار طيب بانعقادها من النجس ان وجودها في المارة دون غيرها من اجزاء الحيوان قريبة على انعقادها من النجس دون الحصية لجواز دخولها الى الجوف من خارج كدخولها في الماء المتشروب او انها كما نقله سم عن والد السارح حجر خلقه الله في هذا المحل وليس منعقد من نفس البول اه لكن يمكن ان يقال بمثله في الخرزة ولا يتم الفرق (قوله بالمجبة) ويجوز اهمالها بن حجر (قوله عند هيجان) أي هيجان شهوتهم (قوله أو عند حمل شيء الخ) ١٧٥ أي فلا يختص بالبالغين واما

الذي فيتمثل اختصاصه بالبالغين لان خروجه ناشئ عن الشهوة (قوله وغايته) أي غاية الخارج من الخنثى (قوله بنجاسته) أي من الخنثى (قوله لو خرج منه شيء) أي على صورة المني وفي نسخة بدل شيء مني وينافى بقوله ليس يعني (قوله ليس يعني) أي وان وجدت فيه خواص المني لكن قوله بعد كظيره في المني يقتضي خلافه الا ان يقال ما يأتي مخصوص بما اذا خرج في زمن يمكن كونه فيه من الكبر في قم الجرم بنجاسته حيث خرج في دون التسع ووجهه بان المني انما حكم بطهارته لكونه منشأ لا دى وفيما دون التسع لا يصلح لذلك وهذا التوجيه مطرد فيما وجدت فيه خواص المني وغيره (قوله كان من

الانبياء وتازعه الجوى في ذلك واما الحصاة التي تخرج مع البول أو بعده احيانا وتسمى العامة الحصية فأتى فيها بالدرجة الله تعالى بانه ان اخبر طيب عدل بانها منعقدة من البول فتجسه والا فتجسه لا دخولها في الجماد المتقدم حينئذ (ومضى) بالمجبة واسكانها وقيل بكسرهما مع تخفيف الياء وبكسر الذاو وتشديد الياء للامر بغسل الذ كرمته في قصة الى رضى الله عنه وهو ماء أصفر رقيق يخرج بلا شهوة عند ثورانها وفي تعليق ابن الصلاح انه يكون في الشتاء أبيض ثخينا وفي الصيف أصفر رقيقا وربما بالنجس بخروجه وهو أغلب في النساء منه في الرجال خصوصاً عند هيجان (وودى) بالهاء وفتحها وتيل بالمجبة واسكانها وتخفيف الياء وقيل وتشديد هاء الجاء فيها وهو ماء أبيض كدري يخرج عقب البول أو عند حمل شيء ثقيل (وكذا منى غير الآدى) ونحو الكاب (في الاصح) كسائر المستحيات أمامنى نحو الكاب فتجس بخلاف واما منى الآدى فظاهر في الاظهر لانه أصله رجلا أو امرأة أو خنثى وغايته انه خرج من غير طريقه المعتاد وهو لا يؤثر فالقول بنجاسته ليس بشئ وسواء في لطهارة منى الحى والميت والنصى والمحبوب والمسح فكل من صور له منى منهم كان كغيره وخرج من لا يمكن بلوغه لو خرج منه شيء فانه يكون نجسا لانه ليس معنى والاصل في ذلك ما روى ان عائشة رضى الله عنها كانت تفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فيه وفي رواية مسلم فيه صلى الله عليه وسلم فيه قال بعضهم وهذا لا يتم الاستدلال به الا على القول بنجاسته فضلاته صلى الله عليه وسلم واجب بجملة الاستدلال به مطلقا ولو قلنا بطهارة فضلاته لان منية عليه الصلاة والسلام كان من جماع فيخالط منى المرأة فلو كان منها نجسا لم يكتف فيه بفركه لاختلاطه بمنية فينجسه وقد أوضحت ذلك في شرح العباب ومقابل الاصح انه نجس مطلقا لاحتلاله في الباطن وقيل بنجاسته من المرأة بناء على نجاسة رطوبة رجها ولو بال الشخص ولم يغسل محل تجس منية وان كان مستجمرا بالاجار وعلى هذا لو جامع رجل من استنجى بالاجار تجس منه ما يحرم عليه ذلك لانه نجس ذكره (قلت الاصح طهارة منى غير الكاب والخزير وفرع أحدهما والله أعلم) لكونه أصل حيوان طاهر كالبيض فاشبه منى الآدى ويسن غسل المني للخروج من الخلاف ومقابل الاصح طهارته

جماع) أي لا من احتلام ولا اثر لا احتمال كونه خرج بمرض أو غرارة منى لانه نادر (قوله من استنجى بالاجار) وكذا لو كان هو مستجمرا بالجر فبصرم عليه جماعها ويحرم عليها كمينه ولا تصير بالامتناع ناشزة وعليه فلو فقد الماء امتنع عليه الجماع ولا يكون فقد عذرا في جوازه نعم ان خاف الزنا اتجه انه عذر فيجوز الوطء سواء كان المستجمر بالجر الرجل أو المرأة ويجب عليها التمكن فيما اذا كان الرجل مستجمرا بالجر وهي بالماء (قوله ويحرم عليه) أي وعليها أيضا (قوله ويسن غسل المني) أي مطلقا وطبا كان أو جافا ووافق قول الشيخ عميرة بعد نقله ما قاله حج عن الحاملى قلت لو قيل باستحبابه مطلقا خروجا من الخلاف لم يكن بعيدا لكن يعارضه ان محل مراعاة الخلاف ما لم تثبت سعة جهة بخلافه وقد ثبت فركه بابسا هنا فلا يلتفت لخلافه وقال حج ويسن غسله وطبا وفركه بابسا لكن غسله أفضل اه وينبغي ان يتأمل معنى استنباب فركه مع كون غسله

ج إلى الجواب بذلك لأنه تسبب في خروجه بترع السهم والاقدم الانسان يعني عن قليله وكثيره مالم يكن بفعله أو يجاوز محله كما سيأتي (قوله حتى لو أدخل إلى آخره) غاية في أصل الخروج لافي عدم الانفصال (قوله في صورة سلس المتى) انما قصر التصوير عليه لأنه محل وفاق بخلاف مني السليم فانه من محل النزاع فلا يحصل به الا لزام والا فالحكم واحد (قوله لكنه استحال إلى الحيوانية) سيأتي له في باب الغسل في وجوب الغسل بالولادة بلا بلل انه عمل بانهم الانحوا عن بلل وان كنا لانشاهده وهو ينافي ما هنا من عدم النقض (قوله فالحكم مختص به) أي بالنقض ومراعاة اختصاص ما يتعلق بالنقض

أفضل فان كون الغسل أفضل يشعر بان الفرق خلاف الاولى فكيف يكون سنة الا ان يقال انهما مستان احدهما أفضل من الاخرى كما قيل في الاقراء في الجلوس بين السجدين انه سنة والافتراض أفضل منه ويؤيد ذلك ما تقدم له أعني حج عند قول المصنف ويسمى مع اعلاه وأسفله خطوطا من الاعتراض على من قال الاولى للمصنف ان يقول والاكمل مسخ اعلاه لانه لم يثبت فيه سنة بان الفرق بين العبارتين عجيب اه فافاد ان الاكمل والسنة بمعنى وظاهر ان الأفضل كالاكمل ولكن في سم على حج مانعه قوله ويسمى غسله وطبا الخ ١٧٦ عبارة شرح الارشاد ويسمى غسله وطبا وفرقه بابا الحديث في مسند أجدولا

تظهر لعدم اجزاء الفرق عند المخالف لمعارضته لسنة صحيحة (قوله متصليا) أي اما الخارج في الحياة والمأخوذ من المذكاة فظاهر وان لم يتصلب كالعلقة والمضغة اه سم على حج (قوله والافلا) من ذلك البيض الذي يحصل من الحيوان بلا كبس ذكر فانه اذا صار دما كان نجسا لانه لا يأتي منه حيوان اه حج بالمعنى (قوله الآدي) أي والجني أيضا فيما يظهر (قوله خواص اللبن) لم يبين خواصه التي توجد فيه ولا توجد في غيره (قوله في جادة) قال اما اذا قلنا طهارته لا أدري أما كوله أم لا قال الروائي

طهارته من الماء كحل ونجاسته من غيره كاللبن والبيض المأخوذ من حيوان طاهر وان لم يؤكل طاهر ومثله المأخوذ من ميتة ان كان متصليا وبزر القز طاهر ولو استحال البيض دما وصل للخلق فطاهرة والافلا (ولبن ما لا يؤكل غير) لبن (الآدي) كلبن الا ان يكون من المستحيلان في الباطن اما لبن ما يؤكل لحمه كلبن الفرس وان ولدت به لافطاهر وكذا لبن الشاة والبقرة اذا أولدها كلب أو خنزير فيما يظهر خلافا للزركشي في خادمه ولا فرق بين لبن البقرة والجمل والثور والجمل خلافا للبلقيني ولا بين ان يكون على لون الدم أو لوان وجدت فيه خواص اللبن كتنظيره في المتى اما ما أخذ من ضرع ميمية ميمية فانه نجس اتفاقا كما في المجموع والاصل في طهارة ما ذكر قوله تعالى لبنا خالصا تعلقا للشاربين وأما لبن الآدي فطاهر أيضا لا يليق بكرامته ان يكون منشؤه نجسا ولانه لم يقل ان النسوة أمرن في زمن باجتنابه وسواء كان من ذكرا أم أنثى ولو صغيرة لم تستكمل تسع سنين أم منكل قياسا على الذكروا في الفصل في حياته أم بعد موته لان التكريم الثابت للآدي الاصل شموله للجسم ولا به أولى بالطهارة من المتى وقد يشمل ذلك تعبير الصيرى بقوله البان الآدميين والآدميات لم يختلف المذهب في طهارتها وجواز بيعها والانفحة طاهرة وهي لبن في حوف نحو مخرجة في جلده تسمى انفحة أيضا ان كانت من مذكاة لم تطعم غير اللبن وسواء في اللبن لبن أمها أم غيرها شربته أم سقى لها كان طاهرا أم نجسا ولو من نحو كلبه خرج على هيئته حالا أم لا ولا فرق في طهارتها عند توفر الشروط بين مجاوزتها زمانا تسمى فيه مخرجة أولا فيما يظهر وقد ذكرت الفرق بينه وبين الغسل من بول الصبي بعد حولين وان لم يأت كل سوى اللبن في شرح العباب نعم يعني عن الجبن المعمول بالانفحة من حيوان تغذى بغير اللبن لعموم البأوى به في هذا الزمان كما أتى به والدرجة الله تعالى اذ من القواعد ان المشقة تجلب التيسير وان الامر اذا ضاق اتسع وقد قال تعالى

توكل بر اه سم على حجة وعبرة حج وجلدة الانفحة من ماء كحل طاهره تؤكل وكذا ما فيها ان أخذت وما

من مذبح لم يأت كل غير اللبن وان جاوز سنتين كما اقتضاه اطلاقهم والفرق بينه وبين الطفل الآتي غير خفي (قوله أولى) وان جاوزت الحولين اه حج (قوله نعم يعني الخ) وينبغي ان يكون مراد بالعفو الطهارة اه مر على العباب أي قطع مع صلاه حمله ولا يجب غسل الفم منه عند اعادة الصلاة وغير ذلك وهل يلحق بالانفحة الخبز المحبوز بالسرجين أم لا الظاهر الا لحاقه كما قيل عن الزيادة بالدرس فليراجع (قوله لعموم البأوى به) أي ولا يكلف غيره اذا سهل تفصيله (قوله ان الامر اذا ضاق اتسع) أي ومن قواعده أيضا انه اذا اتسع ضاق أي اذا كثر الوقوع فيه بحيث لا يكاد يتخلف عادة عما هو فيه من العبادات كحركة اليد في الصلاة ابطاؤها بثلاثة أفعال متوالية ولو سهوا وعبرة حج على العباب ومن عبارات الشافعي رحمه الله اذا ضاق الامر اتسع وقد أجاب بها المستدل عن الموضوع من أواني الخنزير المعمولة بالسرجين

ليشمل ما سياتي انه لو نام متمكنا عليه لا تنقض وضوءه (قوله ولهذا) أي لكون زوال العقل مظنة لخروج شيء من ذرة لان معنى كونه مظنة لذلك انه من شأنه فخرج النادر وقال ابن الاثير في النهاية المطان جمع مظنة بكسر الظاء وهو موضع الشيء ومعذنه (قوله وسواء في الانحاء) أي أو غيره وانما خصه لان الغالب في المعنى عليه القرار فيتأتى معه التمكن بخلاف غيره (قوله لما تقدم) أي من ان الذهول معه أي كغيره مما صرح أبلغ خلافا لما في ماشية الشيخ (قوله وقيل غريزة) هو مغاير لما قبله

ثم قال ووضع ابن هريرة هذه العبارة فقال لما وضعت الاشياء في الاصول علموا انها اذا انسعت ضاقت واذا ضاقت اتسعت ومثل لما اضطر لتقليل العمل في الصلاة فسرح به بخلاف كثيره مما لم يحتج له لم يسامح به اه (قوله والجزء المنفصل الخ) انظر لو اتصل الجزء المذكور باصله وحلته الحياة هل يطهر ويؤكل بعد التذكية أولا ونظيره ما لو أحيى الله الميتة ثم ذكيت ولا يظهر في هذه الا الحل فكذا الاولي شيخنا الشوبري (قوله كالعرق) وفيه نظير بعد تشبيهه بالعرق بل الاقرب انه نجس لانه جزء متجسس من حي فهو كنبته اه حج (قوله وكلامهم يخالفه) معتمد (قوله والشعر) ومثله اللبن فح وعبارة لو شك في اللبن أمن ما كول أراي أولا فهو طاهر خلافا لاناواروان كان ملقى في الارض ١٧٧ لان الاصل الطهارة ولم تجر العادة بحفظ ما يلقي منه على الارض

مما يلقي منه على الارض
خلاف اللحم فلهذا فصل
فيها تفصيلها المعروف
(قوله ما كولا أو غيره)
ومنه كما هو ظاهر ما عمت به
البلوي في مصرنا من الفراء
التي تباع ولا يعرف أصل
حيوانها الذي أخذت
منه هل هو ما كول اللحم
أم لا وهل أخذ منه بعد
تذكيته أو صوته (قوله في
الجواهر) أي وان وجد
مرميا فليس كاللحم فح
وعبارة على حج قوله
وقياسه الخ أي وان كان
مرميا لجريان العادة يرى
العظم الطاهر مر (قوله
قطعة لحم) بعبارة عند

وما جعل عليكم في الدين من حرج وصرح الاثمه بالعضو عن النجاسة في مسائل كثيرة المشقة فيها
أخف من هذه المشقة (والجزء المنفصل) بنفسه أو بفعل قاعل (من) الحيوان (الحى كنبته)
طهارة وضدها نجس ما قطع من حي فهو ميت فاليد من الاذى طاهرة ولو مقطوعة في سرقة
او كان الجزء من سمك أو جرادوس نحو الشاة نجسة ومنه المشقة التي فيها الولد طاهرة من
الاذى نجسة من غيره اما المنفصل منه بعد موته فله حكم ميتته بلا نزاع وأتى بعضهم فيما
يخرج من جلده نجس حية أو عقرب في حياته بطهارة كالعرق أي بخلاف سمها كما هو كلامهم
بخالفه (الشعر المأ كول فطاهر) بالاجماع في الجزر وزوعلى الصحيح في المتتف وصوفه ووبره
وريشه مثله سواء ألتفت منه أم انتف قال الله تعالى ومن أصواتها أو بارها أو أشعارها أناثا
ومتاعا الى حين وهو محمول على ما أخذ حال الحياة أو بعد التذكية وهو مخصص للخبر المتقدم
والشعر المجبول انفصاله هل هو في حال حياة الحيوان المأ كول أو كونه ما كولا أو غيره طاهر
عملا بالاصل وقياسه ان العظم كذلك وبه صرح في الجواهر بخلاف ما لو رأينا قطعة لحم ملقاة
وشككنا هل هي من مذكاة أولا لان الاصل عدم التذكية ولو قطع عضو يحكم بنجاسته
وعليه شعر فهو نجس بطريق التبعية له هذا كله ما لم ينفصل مع الشعر شيء من أصوله فان
كان كذلك مع رطوبة فهو متنجس بطهر بنفسه كما أتى به والدرجة الله تعالى (وليست
العلقة) وهي دم غليظ يستحيل اليه المني سميت بذلك لانها تعلق رطوبتها بما تالفيه (والمضغة)
وهي لحم منعقدة من ذلك سميت به لانها بقدر ما يصغ (ورطوبة الفرج) وهي ماء أبيض
منزدين المذي والعرق كما في المجموع وفيه ان الخارجة من باطن الفرج نجسة

٢٣ نهاية ل شرح قول المصنف فيما سبق ولو أخبر بتنجسه لم يصح ما لو وجد قطعة لحم في اناء أو خرقة بيضاء
لا يجوز فيه فهي طاهرة أو مرمية مكشوفة فنجسة أو في اناء أو خرقة والجوس بين المسلمين وليس المسلمون أغلب فكذلك
فان أغلب المسلمون فطاهرة (قوله بطريق التبعية له) أي فلو كان يسيرا لوقع له كقطعة لحم يسيرة انفصلت مع الريش لم يضر
ويكون الريش طاهرا مراء سم على منهج (قوله تعلق) من باب طرب اه مختار (قوله ورطوبة الفرج) وقع السؤال
في الدرر عما يلا به باطن الفرج من دم الحيض هل يتنجس بذلك فيتنجس به ذكر الجامع أولا لان ما في الباطن لا يتنجس
(أنول) الظاهر انه نجس كالنجاسات التي في الباطن فانها محكوم بنجاستها ولكنها لا تنجس ما أصابها الا اذا اتصلت بالظاهر
ومع هذا ينبغي ان يعفى عن ذلك لا يتنجس ذكر الجامع لكثرة الابتلاء به وينبغي ان مثل ذلك أيضا ما لو أدخلت أصبعها
لفرض لانه وان لم يمسه الابتلاء به كالجاء لكتفا قد تحتاج اليه كان أرادت المبالغة في تنظيف المحل وينبغي أيضا انه لو طال ذكره
وخرج عن الاعتدال انه لا يتنجس بما أصابه من الرطوبة المتولدة من الباطن الذي لا يصل اليه ذكر الجامع المعتدل لعدم امكان
التحفظ منه فاشبهه ما لو ابتلى النائم بسيلان الماء من فيه فانه يعفى عنه لمشقة الاحتراز عنه فكذا هذا

فهو ما وما صدقا كما لا يخفى خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله والاستثناء متصل) قال الشهاب بن قاسم لا يخفى ان النوم المذكور مستثنى من محذوف أى زوال العقل بشئ لا نوم الى آخره (قوله لندرتة) جرى على الغالب فلا تقتض بنوم من اعتماد ذلك على الراجح (قوله بالمنفتح الناقض) أى القائم مقام الدبر كما هو ظاهر (قوله وشمل اللحم) أى المشمول بقوله والبشرة ما ليس بشعر الخ ويجوز ان يكون اللحم منصوبا وما بعده بذل منه وان كان قاصرا لكن وجه الاقتصار على هذه المذكورات خفاء حكمها (قوله بسبب مباح) لا حاجة اليه بعد قوله بنسب أو وضاع أو مصاهرة لانه بعناه فهما تعريفاً مستقلان مرجعهما واحد

(قوله والحاصل) يتأمل هذا مع قوله بعدم وجوب غسل ذكر الجماع فانه يصل الى ما لا يجب غسله من المرأة وعليه فكان القياس نجاسته نعم في كلام سم على بهجة ما يفيد أنا وان قلنا بنجاسته يعنى عنه ونقل بالدرس عن ابن العماد أن محل نجاسة ما يخرج مما لا يجب غسله من الفرج حيث خرج بنفسه كان سال أما ما يخرج على ذكر الجماع أو على أصبع المرأة اذا دخلته في فرجه فظاهر اه وفيه نظر والقياس انه نجس غاية انه يعنى عنه فلا ينجز ذكر الجماع كما فهم من حاشية البهجة لسم (قوله فهي نجسة) خلافاً لما حيث قال ١٧٨ بطهارتها ان خرجت مما يصل اليه ذكر الجماع وهو الاقرب أى فلا ينجز كما تقدم

عن شرح العباب له (قوله بنجز في الاصح) أى ومع ذلك فلا يجوز أن كل المضغة والعلق من المذكاة فيما يظهر ثم رأيت شرح الروض صرح بذلك في الاطعمة والاضحية (قوله لكن يعنى عن قليله) ولو من مغلط وظاهره ولو بفعله ويمكن توجيهه باعتقار ذلك لكثرة الابتلاء به فلا ينافى ما مر من انه لو ألصق بشئ به ذبابة متنجسة بنحو غائط لم ينف عنه وان لم يدرك الطرف ما أصابه منها لانه بفعله ولو شك في القلة وعدمه لم ينجز عملاً بالأصل (قوله وما لو انفصل دخان) افهم انه لو نشف

والحاصل انها متى خرجت من محل لا يجب غسله فهي نجسة لانها حينئذ رطوبه جوفية وهي اذا خرجت الى الظاهر يحكم بنجاستها فلا ينجز ذكر الجماع عند الحكم بطهارتها ولا يجب غسل الولد المنفصل في حياة أمه والامر بغسل الذكركرشمول على الاستصحاب ولا ينجز منى المرأة على ما مر (بنجز في الاصح) من كل حيوان طاهر ولو غير مأكول من آدمي أو غيره وقول الشارح من الآدمي أفاد به مع قوله آخر المقالة والثلاثة من غير الآدمي أولى بالنجاسة ان الخلاف في الثلاثة جارسواء كانت من الآدمي أم من غيره وان مقابل الاصح في الثلاثة من غير الآدمي أقوى من مقابله فيها من الآدمي فاذا ذكره ليس تقييداً بخروج الثلاثة من غير الآدمي من الطهارة هـ كذا أفاده الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه وخروج الطاهر النجس ككلب ونحوه ومن المحكوم بنجاسته البضائر الخارج من النجاسة المتصاعدة عنها بواسطة نار اذ هو من أجزائها تفصله النار منها لقوتها لانه رماذ منتشر امكن يعنى عن قليله وشمل ذلك دخان النداء المجهون بالجر وان جاز التجريه لان النجس هنا كالنجس وما لو انفصل دخان من لهب شمعة وقودها نجس أو من دخان خمر أغليت ولم يبق فيها شدة مطربة لنجاسته عنها أو من دخان حطب أو قد بعد تنجسه بنحو بول وأما النوشادر وهو مما عمت به البابى فان تحقق انه انعقد من دخان النجاسة أو قال عدلان خبر ان انه لا ينعقد الا من دخان نجس والا فالأصل الطهارة ويعنى عن يسه يسه من نجس من غير نحو كلب وعن كثيره من مركوب المشقة الاحتراز عنه وعن روث سمك فلا ينجز الماء لتعدوا الاحتراز عنه الا أن يغيره فينجس وما يغلب ترصه كدمع وبه ساق ومخاط حكم حيوانه طهارة وضدها (ولا يطهر نجس العين) بالغسل مطلقاً ولا بالاستحالة كمينه وقعت في ملاحظة

شئ يارطباً على اللهب المجرد عن الدخان لا يتنجس وهو ظاهر ثم رأيت في ابن العماد من كتابه رفع الالباس عن فصارت وهم الوسواس مانعه السابع اذا أوقد بالاعيان النجسة تصاعدت النار وتصاعدت النار الدخان وقد سبق حكم الدخان وأما النار المتصاعدة في حال الوقود فليست من نفس الوقود وانما هي تأكل الوقود ويخرج منه الدخان والدخان أجزاء لطيفة تنفصل من الوقود ولهذا يجتمع منه الهباب والذي يظهر ان النار المتصاعدة طاهرة حتى لو صعدت صافية من الدخان ومست قوارطها لم يحكم بتنجسه الا انها في الغالب تختلط بالدخان بدليل ان الدخان يصعد من أعلاه في حال التلهب والدخان يختلط بها ولهذا اذا لقت النار شيئاً رطباً اسود من الدخان الذي هو مختلط بها فلهذا اذا لقاها شئ رطب تنجس اه ومنه يعلم ان الهباب المعروف المتخذ من دخان السرجين أو الزيت المتنجس اذا أوقد به نجس كالرماذ وقد يقال بالعفو عن قليله أخذاً من قول الشارح السابق اذ من القواعد ان المشقة تجلب التيسير (قوله نحو كلب) أى اما هو فلا يعنى عنه منه وان احتاج الى ركوبه لغلط أمره ونذرة وقوع مثله (قوله لمشقة الاحتراز) أى من شأنه ذلك حتى لو كان يمكنه التصرع عنه وأصابه لم يضر

(قوله مع ان الحسد صادق عليهن) ممنوع لان من خرجن أولا بقوله بنسب أو وصاح أو مصاهرة وثانيا بقوله لحرمتها كما خرج
بهما الملاعة (قوله ولا الموطوءة في نحو حيض) أي حيث يحرم أصولها وفرعها ووطنها حيث كانت زوجته مع ان السبب
غير مباح (قوله حيث يستمر النكاح الخ) انظر بقية الأحكام كارتها منه هل تتبع الزوجة أو الأخوة (قوله والاوجه أنه)

(قوله لسهولة بدو به الخ) كان المراد انهم قالوا بطهارة الجروان اختلط به ما وقف كمال عصره عليه واذا قالوا بذلك في الجرو
الذي يمكن استغناؤه عن الماء فليقولوا به في النبيذ ليكون الماء من ضرورياته بالاولى (قوله بنفسها) قال سم في أثناء كلام
وجزم م في تقريره بحرمة الاستجمال واعتمده وان لم يمنع التطهير اه ١٧٩ ونقل في حواشي حج عدم الحرمة فليراجع

وعبارة المحلى صريحة في
الحرمة أيضا حيث جعل
القول بعدم طهارتها اذا
نقلت من شمس الى ظل
مبنيا على حرمة الاستجمال
بالنقل (قوله دردي) هو
بضم الدال (قوله قظاهر
اطلا فهم الخ) ظاهره وان
أسكر وهو ظاهر لانه حكم
بطهارته بهذه الصيغة كما
حكم بطهارة الدن لئلا
يؤدي الى نجاسة الخل
غايته انه يصير كالخشيشة
الجامدة على ان الغالب أو
المطرداته اذا تخلل لا يبقى
لدردي مسكر او لعله اذا
بقي فيه شيء من الاسكار
فهو أثر لا يزيد على ما يحصل
من الخشيش ونحوه (قوله
انه يطهر) هو المعتمد (قوله
فلو جعل فيه) أي في الدن
الذي فيه العصير (قوله
ويجمل خلافة) أي وانه
طاهر مطلقا (قوله وهو
اوجه) وجزم حج بالتفصيل
(قوله ويكفي) أي في

فصارت ملها أو أحرقت فصارت رمادا (الا) شيان أحدهما (خمر) وان كانت غير محترمة
حقيقة كانت الطهارة وهي المتخذة من عصير العنب أم غيرها وهي المعتصرة من غيره فقد ذكر
في تهذيب الاسماء واللغات عن الشافعي ومالك وأحمد انها اسم لكل مسكر وما تقررون طهارة
النبيذ بالتخلل هو المعتمد كما صرح به في بابي الربا والسلم لا طمااتهم على صحة السلم في خيل التمر
والزبيب المستلزمة لطهارتهما لان النجس لا يهضم بعه ولا السلم فيه اتفاقا ولا يهضم جمل
كلامهم ثم على خيل لم يتخمر لانه نادر وانما طهر لان الماء من ضروريته بالنسبة لاخراج ما بقي
فيه لا من أصل ضرورة عصره لسهولة بدو به واذا تسويع في هذا الماء فيا يتوقف عليه أصل
لعصر بطريق الاولى (تخللت) بنفسها فظهر بالتخلل لان عملة النجاسة والتحريم الاسكار
وقد زالت ولان العصير لا يتخلل الا بعد التخمر غالباً فلم ينقل بالطهارة لبعثه من الخل وهو
حلال اجابوا ولو بقي في قعر الاناء دردي خمر قظاهر اطلاقهم كما قاله ابن العماد انه يطهر تبعاً
للاناء سواء استجر أم لا كما يطهر باطن جوف الدن بل هذا أولى وظاهر كلامهم أيضاً انه
لا فرق في العصير بين المتخذ من نوع واحد وغيره فلو جعل فيه عسلاً أو سكراً أو اتخذته من نحو
عنب ورومان أو برز وزيب طهر بانقلابه خلا وبه جزم ابن العماد وليس فيه تحليل بمصاحبة عين
لان نفس العسل أو البر ونحوهما يتخمر كما رواه أبو داود وصح ذلك المسكر فلم يصعب الجرمين
أخرى ولو جعل مع نحو الزبيب طيباً متنوعاً وقع ثم في وصارت رائحته كرائحة الخمر فيجمل
ان يقال ان ذلك الطيب ان كان أقل من الزبيب نجس والا فلا أخذاً من قولهم لو ألقى على
عصير خل دونه نجس والا فلا لان الأصل والظاهر عدم التخمر ولا عبرة بالرائحة حينئذ ويحتمل
خلافه وهو أوجه ويكفي زوال النشوة وغلبة الجوضة ولا تشترط نهايتها بحيث لا تزيد
(وكذا ان نقلت من شمس الى ظل وعكسه في الأصح) أو من دن الى آخر أو فتح رأس ظرفه
للحواء والشدّة المطربة من غير نجاسة خلها سواء أقصده بكل منها التخلل أم لا والثاني
لا يطهر لاسيما في (فان خللت بطرح شيء) فيها ولو بنفسه أو بالقاء نحو ربح (فلا) تطهر لان
من استعمل شيئاً قبل أو انه عوقب بحرمانه غالباً سواء كان له دخل في التحليل كبصل ونحوه بحرار
أم لا كحصاة ولا فرق بين ما قبل التخمر وما بعده ولا بين ان تكون العين طاهرة أو نجسة نعم ان
كانت طاهرة وترعت منها قبل التخلل طهرت أما النجسة فلا وان ترعت قبله لان النجس يقبل
التنجيس ولو عصر نحو العنب ووقع فيه بعض حبات لا يمكن الاحتراز عنها لم تضر فيما يطهر

الطهارة (قوله لان من استعمل شيئاً) تعليل لقول المتن فان خللت الخ يقطع النظر عما راده من نحو الريح فان ذلك لا يجري
فيه (قوله ان تكون العين) وليس من العين فيما يطهر الدود المتولد من العصير فلا يضر أخذاً بما قالوه فيما لو تخمر ما في
أجواف الحبات ثم تخلل حيث قالوا بطهارته ونما يتساقط من العنب عند العصر من النوى فان الاحتراز عن ذلك أسهل من
الاحتراز عن الدود فنبه له (قوله قبل التخلل) أي ان لم يتخلل شيء من العين بقي ما لو كان من شأنه التخلل ثم أخبر بمعصوم بأنه
لم يتخلل منه شيء هل يطهر أم لا فيه نظر والا قرب الاول لان هذا ليس مما أقام الشارع فيه المظنة مقام اليقين بل مما بني فيه
الحكم على ظاهر الحال من التخلل من العين وبأخبار معصوم قطع باتقاء ذلك فوجب الحكم بطهارته بالتخلل

انظر هل الضمير راجع للنصف أو للعضو في أصل المسئلة (قوله ما ينقطع) نخرج به بحمله بعد القطع وقوله حال انصافه خرج به حال انصافه فلا تقص فيهما كما صرح هو في شرح العباب (قوله وجب الغسل ما يلاجه) أي وتقص الخارج منه (قوله محمول على

(قوله ثم تخلت) قرر م انه يضر العناقيد والحيات ان تخرجت في الدن وتخلت بخلاف ما اذا تخمر ما في أجواف الحيات ثم تخلت يطهر لانه كالظروف لها في جوفها اه وفي شرح الروض ما يخالفه فراجع اه سم والطاهر انه لا مخالفة بين ما نقله سم عن الشارح وما هذا لا مكان حل ما هنا الى ما اذا كان المتخمر العناقيد مع الحيات ولا يطهر ما في باطن الحيات وهذا هو الشق الاول مما نقله سم عن م وما ذكره بعد بقوله بخلاف الخ يحتمل على ما اذا أحدث الحيات مجردة عن العناقيد وطرح في الدن ان تخمرت ثم تخلت لسكر تشكل احدي المسلتين بالآخرى فان قشور الحيات المشتملة على الخمر كالظروف لها في المسلتين ومجاورتها للعناقيد في الاولى لا تصرف في طهارتها لان غايتها ان العناقيد مجاورة للحيات ومجرد ذلك لا يقتضي نجاسة ما في الباطن نعم ان فرض الكلام فيما انصرفت الحيات واحتلقت العناقيد بما يخرج منها اتضح القول بنجاستها وان دفع الاشكال فليتأمل وليراجع ١٨٠ (قوله بأخذ شيء منها) أي فان الحل وان طهر بانقلاب الخمر اليه تنجس بعلاقته بالجزء

والذي أزليت الخمرة عنه (قوله أو غلت) أي حتى ارتفعت وعبارة ابن حجر ويطهر بطهرها طرفها وما ارتفعت اليه لكن بغير فعله تبعها اه (قوله منلوب) أي بان كان دور العصير (قوله ان أخبر به) لا يذكر ج هذا القيد (قوله لم يوجد خبير) أي في موضع يجب الذهاب اليه لو أقيمت فيه الجمعة فيما يظهر (قوله على الغالب) يتأمل معنى الغالب فان الفرض ان الخل مساو ولم يوجد من يعرف حاله فما

وكالمتنجس بالعين العناقيد وحياتها اذا تخرجت في الدن ثم تخلت وكذا الوصب عصير في دن متنجس أو كان العصير متنجسا أو تقص من خمر الدن بأخذ شيء منها أو أدخل فيه شيء فارتفعت بسببه ثم أخرج فعادت كما كانت الا ان صب عليها خمر حتى ارتفعت الى الموضع الاول واعتبر البغوى كونه قبل جفافه واعتمده الوالد رحمه الله تعالى ويطهر الدن تبعها وان شرب بها أو غلت ولو اختلط عصير يرخل مغلوب ضرا وغالب فلا فان كان مساويا فكذلك ان أخبر به عدلان يعرفان ما يجمع التخمير وعدمه أو عدل واحد فيما يظهر اما اذا لم يوجد خبير أو وجد وشك فالأوجه ادارة الحكم على الغالب حيث يذو يحل امساك خمر محترمة لا غيرها وهي المعصية بقصد الخلية فيجب اراقتها فوراً كما أنه عدم وسيأتي الكلام على باب الغصب وذكرنا في افواهنا دجاجة هنا في شرح انصاب (و) نانهمسا (جلد نجس بالموت) ما كولا كان أم غيره (فبطهر بدبعه) أي بان دباغه ولو بوقوعه بنفسه أو بلقاع ريج أو نحو ذلك أو بالقاء الدابع عليه ولو بنحور ريج (ظاهرة وكذا باطنه على المشهور) لما رواه مسلم اذا دبغ الازهار فقد طهر وحديث طه ور كل أديم دباغه رواه الدارقطني وورد في البخاري وغيره هـ لا أخذتم اهابها فدبغتموه فانتفعت به قال الزركشي في الخادم والمراد بباطنه ما بطن و بظاهرة ما ظهر من وجهيه بدليل قولهم اذا قلنا بظاهرة ظاهره فقط جازت الصلاة عليه لانه تنبه لذلك فقد رأيت من يغلط فيه ويؤخذ من ظاهرة باطنه به انه لو تنف الشعر بعد دخله صار موضعه

معنى الغلبة الا ان يقال مراده انه ينتظر لعالم ما يعرض للعصير اختلط بنج مساو له وعليه فلو لم يعلم حال ابته متنجسا فينبغي عدم طهارته نظرا الى ما هو الغالب في العصير من حيث هو من تخمره قبل لتخل (قوله وهى) أي الغير والمحترمة هي التي عصرت بقصد الخلية أو لا بقصد شيء وهل عصرها بقصد الخلية كبيرة أو صغيرة فيه نظر والاقرب الثاني (قوله جلد نجس بالموت) قضيته انه لو صلح جلد حيوان وهو حي لم يطهر بالدبع وليس مراداه وعليه فيمكن ان يجاب بأن التعسير بكونه نجس بالموت حري على الغالب أو ان المراد بالموت حقيقة أو حكما وذلك ان الجزء المنفصل من الحي كيمتته فانصافه مع الحياة بمنزلة انصافه بعد الموت (قوله أديم) أي جلد (قوله من وجهيه) شامل لما اذا كان الدباغ ملاقيا للطبقة التي تلي اللحم دون الملاقي لا شعر كما يفعل في دبغ الفراء بوضع نحو القرط على الملاقي اللحم دون غيره ويعالج حتى تزول عفونته فان مقتضى كلام الزركشي على هذا طهارة الملاقي للشعر لانه طاهر من وجهيه دون ما بين طبقتي الجلد وهو مشكل فانه كيف يتصور وصول أثر الدباغ على هذا الوجه للملاقي للشعر دون غيره مما بين الطبقتين مع انه لا يصل الى الملاقي للشعر الا بعد مجاورة ما بين الطبقتين وصورة البكري بما اذا وضع الدباغ على كل من وجهيه وعليه فلا اشكال لكن يرد ظاهر قول الشارح هنا ويؤخذ من طهارة باطنه به انه لو تنف الشعر بعد دبغه صار موضعه متنجسا فانه صريح في ان موضع الشعر طهر بالدباغ ثم تنجس بعلاقته بالشعر فان الدباغ لم يؤثر فيه

حدث متفق عليه) أجيب عنه أيضاً بان مراده ان الصلاة تحرم بطلاق الحدث ولا يضر اختلافهم في تعيينه (وأقول) من على بحدث عنده أى من غير تقليد فصلاته حرام اجساماً (قوله وهذا في غير فاقد الطهورين الخ) لك ان تقول انما احتاج الى هذا التفسير الحدث فيما مر بالاسباب على ما مر فيه اما اذا قلنا انه الامر الاعتباري فلا حاجة الى هذا لان محل منعه عند عدم لم يخص كما مر في تعريفه وهذا المرخص موجود (قوله وعلاقته) لم يظهر موقع هذا هنا ولعل في العبارة سقط كلمة تعرف من قول شرح لمهج ومس حله وصندوق هو فيه لشبهه بجوده وعلاقته كطرفه انتهت فلعل لفظ كطرفه سقط من النسخ

وله لا ضرورة) قلنغ الضرورة بان يقال يعني عن ملاقاته الدن المحل مع نجاسة الدن للضرورة المد كورة ولا يلزم من النجاسة التقييس فالفرق حينئذ فيه نظر سم على منهج (قوله ورطوبته) عطف مغاير ١٨١ (قوله بقاؤه) اي الفضول (قوله بلانه

قال في المختار بلي الثوب بالكسر بلي بالقصر فان قصت باء المصدر مدته اه وعليه قوله هنا بلانه يجوز فيه كسر الباء مع القصر وقضها مع المد (قوله النتن) أى ما هو فيضر مطلقاً (قوله كسب وشت) الاول بالموحد والثاني بالثانية وهو شتر من الطعم غيب الراشحة يدبغ به واول من جواهر الارض معروف يشبه الزجاج (قوله وقول الاذري) أى في غير الغنية اما فيها قال فلا بد من تليينه ولم يقل بالماء قال بعضهم وهو الاولى وهو كما قال اه قب (قوله سواء ادبغ) قضيته انه قبل الدبغ لا يكتفى بغسله وبه صرح ج حيث قال فيجب غسله بماء طهور مع التتريب والتسبيح ان اصابه مغلط وان سبغ وترب قبل الدبغ لانه حينئذ لا يقبل الطهارة اه وفيه ما مر عند قول

متنجساً يطهر بغسله وهو كذلك والثاني يقول آله الدباغ لا تصل الى الباطن وورد بوصولها اليه بواسطة الماء أو رطوبة الجلد وخرج بالجلد الشعر فلا يطهر به وان ألقى في المدبغة وعنه الدباغ لانه لا يؤثر فيه لكن يعني عن قليله وان قال الشيخ انه يطهر بتمه وان لم يتأثر بالدبغ لكن قوله كما يطهر دن الخروان لم يكن فيه نخل محل وقته اذ يمكن الفرق بين الشعر والدن بان الثاني محل ضرورة اذ لو لا الحكم بطهارته لم يمكن طهارة خسل أصلاً بخلاف الاول لا ضرورة الى القول بطهارته لا مكان الانتفاع به لا من جهة الشعر وخرج بنجس بالموت جلد المغلظة فلا يطهر بالدباغ اذ سبب نجاسة الميتة تعرضها للعفونة والحياة أبلغ في دفعها فاذا لم تغد الطهارة فالاندباغ اولى (والدبغ ترع فضوله) وهي ما تبته ورطوبته المفسدة له بقاؤه وبطبيعته زعها بحيث لو تقع في الماء لم يعد اليه التتن وهو مراد من عبر بالفساد أو هو أعم ليشمل نحو شدة نحر وتصلبه وسرعة نحو بلانه اكن في اطلاق ذلك نظر والاوجه ان ما عدا التتن ان قال حسيبان انه افساد الدبغ ضرر والا فلا ناتج ما اتفق على اتقان دفعه بتمه اثر بالماء فلا ينسفي ان ينظر اطلاق لتأثيره بل لتأثيره على فساد الدبغ ولا يحصل ذلك الا (بحر تين) بكسر الحاء وتشديد الراء وهو ما بلذع اللسان بحرافته كسب وشت وقروظ وعنصر ولو بنجس كذرق حمام وزبل لحصول الغرض به (لاشمس وتراب) وملح وكل ما لا يتزع الفضول وان جف به الجاد وطابت رائحته لبقاء عفونته كامن فيه بدليل انه لو تقع في الماء عادت عفونته (ولا يجب الماء في أثائه) أى الدبغ (في الاصح) بناء على انه احوال لا ازالة ولهذا جاز بالنجس المحصل لذلك وأما خبر يطهرها الماء والقرظ فمحمول على النذب أو الطهارة المطلقة وقول الاذري ومن تبعه لا بد في الجاف من الماء ليصل الدواء به الى سائر أجزائه مردود اذا القصد وصوله ولو بمائع غير ماء ولا خصوصية للماء اذ لا نظر الى ان لطافته توصل الدواء الى باطنه على وجه لا يوصله غيره لان القصد الاحالة وهي حاصلة وان لم يصل لدواء الى باطنه على الوجه المذكور ومقابل الاصح يجب الماء تغلياً بمعنى الازلة (و) بصير (للدبوغ) والمنديغ (كثوب نجس) أى متنجس ملاقاته للدوية النجسة أو المتنجسة بملاقاتها قبل طهر عينه فلا يطهر الا بغسله باجراء الماء على ظاهر الجلد سواء ادبغ بطاهر أم نجس ثم يصلى فيه ويستعمله في مائع ويحرم أكله وان كان أصل حيوانه مأكولاً لخروج حيوانه بموته عن الماء كقول ثم النجاسة على ثلاثة أقسام مغلظة ومخففة ومتوسطة وبداؤها فقال (وما نجس بملاقاة شيء من كلب) سواء كان بجزء

المصنف وميتة غير الادمي والسمك الخ (قوله عن الماء كقول) عليه جج بانه انتقل عن طبع اللحم الى طبع الثياب وهو يفيد حرمة كل الثياب أيضاً (أقول) لكن يرد عليه أن جلد المذكاة اذا دبغ محل كاه مع انه انتقل الى طبع الثياب ولا يرد مثله على قول الشارح لخروج حيوانه بموته الخ وقد يقال ان جلد المذكاة كان قبل الدبغ مأكولاً لا استعصب حاله قبل الدبغ ولا ذلك الثياب (قوله نجس) باضم والكسر كما في مصباح القرطبي (قوله بملاقاة شيء) زاد جج غير داخل ماء كثير كاقضاء كلام المجموع اه وكتب عليه سم قوله غير الخ توهم بعضهم من ذلك صحة الصلاة مع مس لداخل في الماء الكثير وهو خطأ لانه

وحينئذ فقوله لكونه جال خوجه الشبه (قوله المأهودة عرفاً) قيد يخرج به ما لا يبعد كونه جهة في العرف كعظم القرآن (قوله هي بمعنى مع) لا يخفى ان هذا وان حصل به ما قصد به هالكه يقتضي فيما يأتي في التفسير والدلائل انه يجوز حمل القرآن اذا كان مصاحبا لها وان لم يكن في ضمن الاول ولا مكتوباً على الثانية فان جعلت هنا بمعنى مع وفيما يأتي بآية على الظرفية كما

ما من النجاسة قطعاً وغاية الامر ان مصاحبة الماء الكثير مانعة من التنجيس ومس النجاسة في الصلاة مبطل لها وان لم يتنجس كالومس فرجه الداخل في الماء الكثير لا يتقض وضوءه وهو خطأ لانه ما من قطعاً وبأني ما يصرح بما قاله حج في قول الشارح وتكون كثرة الماء مانعة من تنجسه (قوله) لو وصل شيء من مغلط وراء ما يجب غسله من الفرج فهل يتنجسه فيتنجس ما وصل اليه كذا كراجماع أولاً لان الباطن لا يتنجسه ما لافاه كل محتمل فعلى الثاني يستثنى هذا من المتن اهـ حج وكتب عليه سم مانعه قوله فيتنجس الخ أقول أما أصل تنجس ما وصل اليه فلا ينبغي التوقف فيه لان ذلك المغلط الواصل الى ما ذكرنا على نجاسته وملافاة الظاهر كذا كراجماع للنجاسة في الباطن تقتضي التنجيس وليس كلامه في أصل التنجيس بدليل قوله فعلى الثاني الخ وأما تنجسه بتنجس المغلط فقد يدل على نفيه انه لو أكل مغلطاً ثم خرج منه لم يجب تسييع المخرج وقد يقال ذلك اذا وصل لمحل الاحالة وهو المدة فليتامل اهـ (قوله كأن ولغ في بول أو ماء كثير) في التمثيل بهذين اشارة الى ان النجس يقبل التنجيس وهل يقبل ١٨٢ التطهير فيه ما مر عن شيخ الاسلام وغيره في قوله بخلاف النجس بمد قول المتن

وميتة غير الآدمي الخ (قوله متغير بنجاسة) أو بظاهر للآفة غنى تغيراً كثيراً لما مر به ان ذلك كالمائع يتنجس بمجرد الملافاة وانما قيد بالنجس لما قدمناه من الاشارة الى ان النجس يقبل التنجيس (قوله ولو مضعه) غاية لقول المصنف وما تنجس الخ أي ولو كان ما تنجس مضع الكاب (قوله احدها) وفي نسخة احداها وما في الاصل أولى

منه أم من فضلاته أم بما تنجس بشئ منهما كان ولغ في بول أو ماء كثير متغير بنجاسة ثم أصاب ذلك الذي واغ فيه ثوباً ولو مضعه من صيد أو غيره وسواء كان جافاً ولا في رطباً أم عكسه (غسل سبعاً احداً) في غير أرض ترابية (بتراب) ولو طيناً رطباً كما أفق به الغزالي لانه تراب بالقوة ويكفي العدد المذكور بشرطه وان تعدد الواغ أو الولوغ أو لاقته نجاسة أخرى والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لم تطهروا ناء أحدكم اذا واغ فيه الكاب ان يغسله سبع مرات أولاً بالتراب وفي رواية أولاهن أو أخراهن بالتراب وفي أخرى وعفروه الشامنة بالتراب أي بأن تصاحب السابعة رواية السابعة بالتراب المعارضة رواية أولاهن في محله فيتساقطان في تعيين محله ويكفي في واحدة من السبع كما في رواية احدها بالبطحاء على انه لا تعارض لا مكان الجمع محمل رواية أولاهن على الاكمل لعدم احتياجه بعد ذلك الى ترتيب ما يترش من جميع الغسلات ورواية السابعة على الجواز ورواية احدها على الاجزاء وهو لا ينافي الجواز أيضاً وقد أمر بالفصل من ولوغه بفسمه وهو أطيب اجزائه ففسمه من بوله وعرقه وورثه ونحوها أولى والغسلات المزيلة للآمين تعد واحدة وان كثرت وانما حسب العدد

المأمور

لان ما لا يعقل ان كان سماء عشرة فادون

قالاكثر المطابقة وان كان فوق ذلك فالأكثر الافراد وقد جاء ذلك على قوله تعالى ان عدة الشهور الاثني عشر في قوله من الراجوعه الاثني عشر وجمع في قوله فلا تظلموا فيه (رجوعه للاربعة) قوله كما أفق به الغزالي ومعلوم انه لا بد من مزجه بالماء كما يفيد احدها بتراب فانه جعل المطهر الماء الممزوج بالتراب وان كان التراب الذي مزج بالماء طيناً وطباً (قوله بشرطه) وهو امتزاجه بالتراب (قوله طهروا ناء أحدكم) هو بالضم والفتح والاول هنا أولى للاخبار عنه بالفصل ان الذي هو مصدر وأما بالفتح فيحتاج الى تأويل الطهور بالمطهر أو تقدير مضاف نحو استعمال طهروا ناء أحدكم المزيل للنجاسة ان يغسله الخ وعبارة شرح مسلم للنووي الا شهر فيه ضم الطاء ويقال بهضمها فانهما لغتان (قوله اذا ولغ فيه) ولغ الكاب وغيره من السباع بلغ ولغ من باب نفع وولغ غاسر بلسانه وسقوط الواو كما في يقع وواغ بلغ من باب وورث ووسع لفه ويولغ مثل وجل وجل لغة أيضاً اهـ مصباح (قوله يصاحب السابعة) أي فنزل التراب المصاحب للسابعة منزلة الثامنة وسماه باسمها (قوله بالبطحاء) المراد به التراب وأصله مسيل واسع فيه دفاق الحصى قال في المختار لا بطح مسيل واسع فيه دفاق الحصى والجمع الابطاح والبطاح بالكسر والبطيحة والبطحاء كالبطح ومنه بطحاء مكة (قوله المزيلة للعين) هل المراد بالعين الجرم أو المراد بها ما يشمل الصفه الا وفق بقوله فيما يأتي تفسير العين وهي ما تنجس الخ الثاني ثم رأيت في كلام سم على شرح الوجهة ما ذكره من مروي ومثله على حج وعليه فلو غسل النجاسة المغلظة ووضع الماء ثمزج بالتراب في الاولى ولم تزل به

يفيده صنيعة توقف ذلك على جواز كون حرف واحد مستعمل في مكانين في أحد معني وفي الآخر بمعنى آخر فراجع
(قوله وفي تفسير) أي بحرم حمل المصنف معنى القرآن في تفسير الخ (قوله لانه نجس) أي في الباطن صريح في نجاسة الباطن
مع أنهم مصرحون بعدم نجاسته مادام في الباطن نعم فيه امتنان بقوله الشهاب بن قاسم (قوله حرق خشية) أي لحاجة الطبخ
مثلاً بقرينة ما يأتي (قوله بمثلاً) بأن لم يكن لحاجة أما إذا قصد الامتثال فظاهر أنه يكفر قلخص أن الحرق أربعة أحوال معلومة
من كلامه ومما ذكرناه (قوله لعدم الامتثال) يؤخذ منه ما قاله الشهاب بن قاسم أن محله إذا لم يقصد امتنانه وأنه يصيبها الوسخ

الأوصاف ثم ضم إليها غسلات أخرى بحيث زالت الأوصاف بمجموعها فهل يعتد بما وضعه من التراب قبل زوال الأوصاف
وعند كلة غسلة صدق عليه أن التراب وجد في الأولى وأولاً لانه لم تزل بما وضع فيه النجاسة واعتد بما بعده فقط قال سم فيه
نظر (أقول) ولا يبعد القول بالأول لما سبق من التعليل وخرج بالوصف الجرم فلا يعتد بوضع التراب قبل إزالته وسيأتي
عن سم على حج أن مثل وضع التراب على الجرم وضعه على المحل بعد زوال ١٨٣ الجرم ولكن مع بقاء الأوصاف (قوله في

الاستنجاء) أي بالجحولة
الذي يعتبر فيه عدد (قوله
ولو أكل لحم كلب) خرج
به العظم فيجب التيسيع
بخروجه من الدبر ولو على
غير صورته وينبغي أن
مثل اللحم العظم الرفيق
الذي يؤكل عادة معه ولا
عبء بما نجس به على ما
اقتضاه تعليله حتى لو تغايه
بعد استحالة لم يجب
التيسيع الآن يقال ما
تحمله المدة تلقية إلى أسفل
في اتقايه ليس من شأنه
الاستحالة فيجب التيسيع
وان كان مستحيلاً وعبرة
شخصاً الزيادة بخلاف ما لو
تقايه أي اللحم فانه يجب
عليه تيسيعه مع
التريب اه ومفهومه
انه لا يجب التريب من

المأمور به في الاستنجاء قبل زوال العين لانه محل تخفيف وما هنا محل تغليظ فلا يقاس هذا
بذلك ولو أكل لحم كلب لم يجب تيسيع دبره من خروجه وان خرج بعينه قبل استحالة قبا
يظهر وأقنى به البلقيني لأن الباطن محبسل وقد أقي الوالدرجته الله في حمام غسل داخله
كلب ولم يبعد تطهيره واستمر الناس على دخوله والاغتسال فيه مدة طويلة وانتشرت
النجاسة إلى حصرة وفوطه ونحوهما بأن ما يتقن أصابة شيء من ذلك نجس والافطاهر لانا
لا نجس بالشك ويظهر الحمام بمرور الماء عليه سبع مرات أحداها بطفل مما يغتسل به فيه
لحصول التريب كما صرح به جماعة ولو مضت مدة يحتمل أنه مر عليه ذلك ولو بواسطة
الطين الذي في نعال داخله لم يحكم بالنجاسة لداخله كما في المرة إذا أكلت نجاسة وغابت غيبة
يحتمل فيها طهارة فيها (والأظهر تعين التراب) ولو غبار رمل وان عدم أو أفسد الثوب أو زاد
في الغسلات فجعلها ثمانية أمثالاً لأن القصد به التطهير الوارد وهو لا يحصل بغير ما تقدم وقد
نص في الحديث عليه فلا يقوم غيره مقامه كالتميم ولانه غلط في ذلك بالجمع بين جنسين فلا
يكفي أحدهما كزنا البكر غلط فيه بالجمع بين الجلد والتغريب فلم يكف بأحدهما وخرج
المرج بنحوه شنان وصابون ونخالة ودقيق وانما لم يلحق بالتراب نحو الصابون وان ساواه في
كونه جامداً وفي الأمر به في التطهير لانه لا يجوز أن يستنبط من النص معنى يبطله ومقابل
الأظهر لا يتعين ويقوم ما ذكر ونحوه مقامه (و) الأظهر (ان التزير ككباب) لان التزير
أسوأ حالاً من الكباب لان تحريمه منصوص عليه في القرآن ومتفق عليه وتحريم الكباب
مجتهد فيه ومختلف فيه ولانه لا يحل اقتناؤه بحال بخلاف الكباب ولانه يندب قتله لا لضرورة
والفرع المتولد منهما أو من أحدهما يتبع الآخر في النجاسة عملاً بالقاعدة المتقدمة
والثاني يكفي غسل ذلك مرة واحدة من غير تراب كسائر النجاسات لان الوارد في الكلب
وما ذكر لا يسمى كلباً ولو غس المتنجس بما ذكر في ماء كثيراً كدوحه سبعة وتريه طهر

القيء إذا استحال وهو ظاهر وما أفاده كلام شيخنا الزيادة من وجوب التيسيع إذا خرج من فيه غير مستحيل يفهمه قول
الشارح لم يجب تيسيع دبره من خروجه حيث قيد بالخروج من الدبر (قوله محيل) أي من شأنه الحالة (قوله بطفل) ومثله
ما في نعال الداخلين كما يعلم من قوله الاتي بواسطة الطين الذي في نعال الخ (قوله لداخله) أي ما هو فباق على نجاسته لتيقنها
وعدم العلم بما يزيلها حتى لو صلى شخص فيه بلا حائل لم تصح صلاته (قوله وان عدم) أي التراب فلا يكون عدمه أو الزيادة في
الغسلات مسقطاً للتراب وعدم في كلامه معنى للقول وفي المختار عدم الشيء من باب طرب على غير قياس أي فقدته اه (قوله
عليه) أي التراب (قوله جنسين) أي وهما الماء والتراب (قوله اشنان) بضم الهمزة والكسر لغة معرب اه مصباح (قوله
وفي الأمر به في التطهير) لعل المراد انه إذا توقفت إزالة النجاسة على الصابون أو نحوه وجب والا فخصوص الصابون أو غيره
لم يرد أمر بالتطهير به (قوله لا ضرورة) أي قتله لا ضرورة فيه دليل على أنه أسوأ حالاً من الكلب

لقد يكفر بفصل في الجاهلية في الكلام في الطهارة ولا يضر مدعيها عليه في ذلك لأنه بالنظر
في الفصل نبع الاستنباط المقصود منه بالذات أذ الكلام في الطهارة لا يضر مدعيها عليه في ذلك لأنه بالنظر
لقد يكفر بفصل في الجاهلية في الكلام في الطهارة ولا يضر مدعيها عليه في ذلك لأنه بالنظر

(قوله فواحدة) أي وإن طال مكثه (قوله على العرف) أي على العرف في لغيره وهو يعد للذهب والعود من وهما على جرى الماء والحاصل في العود غير الحاصل في الذهب وكما اعتبر الذهب والعود من في الصلاة اعتبر الماء كله شيئا واحدا فيما لو انغمس في ماء قليل محدث وحرك الماء مرات كثيرة فإنه لا يحكم عليه بالاستعمال لأن العرف لا يعد لثاني غير الأول (قوله وإن أصاب جرمه المستور بالماء) خرج به ما لم يستتره الماء من أعلى الأثناء فإن تخلف عن الكلب له مع رطوبة من أحد الجانبين تنجس والا فلا سم على منهج بالمعنى (قوله مانعة من تنجسه) ومثله ما لو لاقى بدنه شيئا من الكلب في ماء كثير فإنه لا ينجس لأن ما لاقاه من الببل المتصل بالكلب بعض الماء الكثير بخلاف ما لو أمسكه بيده وتعامل عليه بحيث لم يصر بينه وبين رجله إلا مجرد الببل فإنه ينجس لأن الماء الملاقي ليدنه الآن نجس وتعامله عليه بيده ما لو تعامل الكلب على محل وقوفه كالحوض بحيث لا يصير بين رجليه ومقره حائل من الماء (قوله لا الأثناء) فإنه لا يظهر بمجرد بلوغ الماء لثنتين بل إن ترب بأن مخرج بالماء تراب يكثره وحرك فيه سبع مرات طهورا ولا هو باق على نجاسته حتى لو نقص عن القلبين عاد على الماء بالتنجيس (قوله ولا يكفي تراب تنجس) قال في شرح الروض في قول الروض عز وجل بالماء ما نسه قبل وضعهما على المحل أو بعده بأن يوضعا ولو مترتين ثم عزجا قبل الغسل وإن كان المحل رطبا إذا الطهور الوارد على المحل باق على طهوريته وبذلك جزم ابن الرقة فيما لو وضع التراب أولا ١٨٤ ومثله عكسه بل لا ريب وهو مقتضى كلامهم وهو المعتمد كما أنه الباقى

وغيره الخ وهذا الكلام
كأصريح في أنه إذا كان
المحل رطباً بالنجاسة كفي
وضع التراب أولاً لكن
أفتى شيخنا الشهاب الرملي
بأنه لو وضع التراب أولاً
على عين النجاسة لم يكف
لتنجيسه وظاهره المخالفة

وان لم يحركه فواحدة ويفارق ما حرق في انغماس المحدث من تقدير الترتيب بأن الترتيب
صفة تابعة والعدد ذوات مقصودة فلا يناس أحدهما بالآخر ويظهر في تحريره ان الله
مرة والعود أخرى ويفرق بينه وبين ما يأتي في تحريرك البعد في الحديث في الله بأن المداير
على العرف أو في جارو جري عليه سبع جريات حسب سبب اولو ونوع كلب في اتاء منه ماء كثير ولم
ينقص بولوغه عن قلتي لم ينقص الماء ولا الاتاء وان اصاب جرمة الماء فهو بالماء وتكون كثر
الماء مانعة من نجسه كما صرح به الامام وغيره ولو وادع في اتاء منه ماء قليل ثم لمع ويبين طهور الماء
لا الاتاء (ولا يكفي زراب) مستعمل في حدث أو نجس ولا (نجس) في لاصح بل لا بد ان يكون مما

لما ذكر عن شرح الروض ووقع البحث في ذلك مع مرر وحاصل ما نشره

بالفهم انه حيث كانت النجاسة عينية بان يكون جرمها أو أوصافها من طم أو لون أو ريح أو حوداق المحل لم يكن وضع
 التراب أولاً عليها وهذا المحل ما أتى به شيخنا بخلاف وضع الماء أولاً لأنه أقوى بل هو المزيل وأعمال التراب شرط وبخلاف
 ما لو زالت أوصافها في كفي وضع التراب أولاً وإن كان المحل نجساً وهذا يعمل عليه مد كره عن شرح الروض وإنما
 إذا كانت أوصافها في المحل من غير جرم وصب عليها ماء بمزجها بالتراب فإذ زالت الأوصاف تلك العسلة حسب والاولا
 فالمراد بالعين في دولهم مزيل العين واحدة وأن تعد ما يشمل أوصافها وإن لم يكن حرم الله سم على عيه وله مستعمل قال
 في شرح الروض في حديث أخرجه (أقول) صورة المسعمل في حيث التراب المصاحب للماء في الماء طاهر
 لكنه مسعمل لا يقال انما يظهر كونه مستعملاً لأن قلنا له شطرنج في طهارة المعطلة لا شرطاً لا بدول بل هو مسعمل وإن
 قلنا شرطاً لأنه يتوقف عليه زوال النجاسة وإن كان شرطاً فقد أدى به ما لا بد منه وإن لم يستعمل بدت آثار الماء لا يستعمل
 به أيضاً بل ويتصور أيضاً في المصاحب لغير السابغة إذا طهر لأنه نجس مسعمل إذا طهر زال التحريم دون الاستعمال
 أما أنه نجس فظاهر وأما أنه مستعمل فلا لأنه أدى به ما لا بد منه لا طهارة المحل مسووية على هذه المسئلة وإن توقف على
 غيرها أيضاً فلو طهر بنجسه في ماء كثير عاد طهوراً كالماء المستعمل إذا صار كثيراً كما دل عليه من مشايخنا ووجه نظرنا في
 فيه فإن لوجه خلافه اه قح (أقول) وإنما كان الوجه خلافه لأن وصف التراب بالاستعمالة يبقى وإن لم يكن النجاسة
 ويؤيده أن التراب لو كان في السابغة لم يتنجس وهو مع ذلك محكوم عليه بالاستعمال ولو كان نجساً لم يكن مسعمل ولا
 يكفي ما لو استنجى بطين مستحضر ثم طهره من النجاسة ثم حفره ثم دفنه لأنه إذا لم يبق عليه الاستنجاء كان بالوجوب

مكروهان أو خلاف الأولى أو مباح كما يأتي (قوله والاستنجاء) مبتدأ خبره يعبر عنه ووقع في سخر ز ياده و او قبل يعبر وهي عبر صواب والمراد بالاستنجاء هنا الفعل المخصوص بقريظة قوله بشر وطه الآية والمراد به فيما بعد اللفظ فلا اتحاد في المعبر به والمعبر عنه (قوله عند ارادة قضاء حاجته) انما يفيد به لتكون المتعاطفات الآية في كلام المصنف على وتيرة واحدة اذ من

البول ثم استنجى بالماء فانه طاهر غير طاهر لانه ازال المانع وفاقا لم راه (أقول) وقديت قف فيه بانهم لم يعدوا حجر الاستنجاء من المطهرات ولعل وجهه ان المحل باق على نجاسته ومن ثم لو نزل المستجمر في ماء قليل نجسه أو حمله مص لم تصح صلاته وقد يقال هو وان لم يكن مطهر المعسل لكنه مزيل للمانع فالحق بالتراب المستعمل في التيمم لذلك وهو مقتضى قوله في حديث أو نجس (قوله لظهور الفارق) أي وهو ان ندأوة الرمل ونحو الدقيق يمنعان من وصول التراب الى العضو ولا يمنعان من كدورة الماء بالتراب التي هي المقصودة هنا (قوله خارج الاناء) أي وهو أولي خروجاً من الخلاف اه حج (قوله سواء أصاب الماء) أي وسواء كان المحل رطباً أو جافاً لكن يستثنى من ذلك ما تقدم عن السحاب الرصلي من أنه لو وضع التراب أولاً على عين النجاسة لم يكف (قوله اذ لا معنى لتريب التراب) أي ولا يصير التراب مستعملاً ١٨٥ بذلك لانه لم يطهر شيئاً وانما سقط استعمال التراب فيه

استعمال التراب فيه للعللة المذكورة (قوله وغيره) أي ولو نجساً حيث قصد تطهيره لماعال به من انه لا معنى لتريب التراب (قوله بخلاف الارض الجربة) ظاهره انه اذا مال كلب على حجر عليه تراب ووصل بوله الى الحجر لا يحتاج في تطهير الحجر الى ترطيب وقياس ما قاله قم فيما لو نظار من الارض الترابية شيء على ثوب انه لا بد في تطهير الثوب ان أصابته رطوبة من التراب من غسل الرطوبة التي أصابته

يصح التيمم به فلا يكفي التراب المحرق ولا المتنجس بعينية أو حكمة متوسطة أو غيرها والاوجه انه يكفي هذا الرمل الذي له غبار وان كان ندبا والتراب ولو اخلط بنحو دقيق حيث كان لو مزج بالماء لاستهلك أجزاء الدقيق ووصل التراب المزوج بالماء الى جميع المحل وان لم يكف في التيمم لظهور الفارق ومقابل الاصح انه يكفي كالديابغ بالشيء النجس (ولا) يكفي (مزوج بمائع) تكحل (في الاصح) الا اذا مزجه بعد ذلك بماء لم يفسد تغيره بنحو انحل ويكفي مزج التراب خارج الاناء المتنجس أو فيه سواء أصاب الماء أولاً التراب والضابط ان يعم محل النجاسة بأن يكون قدر ان يكدر الماء ويصل بواسطته الى جميع أجزاء المحل ويقوم مقام التريب الماء الكدر كماء النيل أيام زيادته وكماء السيل المترب ومقابل الاصح يكفي التراب المزوج بالمائع لحصول المقصود بذلك وخروج بقولنا في غير أرض ترابية الترابية اذ لا معنى لتريب التراب ويؤخذ منه انه لا فرق بين التراب المستعمل وغيره فلا يجب ترطيبه مطلقاً بخلاف الارض الجربة والرملية التي لا غبار فيها فلا بد من ترطيبها والمراد بالارض الترابية ما فيها تراب ولو أصاب شيء منها ثوباً قبل غمام السبع اشترط في تطهيره ترطيبه ولا يكون تبعاً لها لا تفتاء العلة فيها وهي انه لا معنى لتريب التراب وايضاً فلا استثناء معيار العموم ولم يستثنوا من ترطيب النجاسة المغلظة الا الارض الترابية كذا أتى به الوالدرجه الله تعالى وهو المعمول به المعمول عليه وان نسب اليه انه أتى قبله بخلافه نعم لو جمع التراب المتطابق وأراد تطهيره لم يحتم الى ترطيبه أخذاً من العلة السابقة كما هو ظاهر ثم ذكر النجاسة المخفضة

٢٤ نياه ل وتربيته انه لا بد في الحجر المذكور من غسله سبعة احوال بالتراب وهو مقتضى التعليل بسقوط التريب في الارض الترابية بانه لا معنى لتريب التراب وتقل بالدر من عن سم على جملة ما يصرح بذلك (قوله منها) أي الارض الترابية (قوله تربيته) أي تريب ما أصاب المتطابق من الارض فليس للتنقل اليه في هذه حكم المتنقل عنه بالنسبة للتراب بخلاف المتطابق من غسالات الثوب مثلاً فان للتنقل اليه حكم المتنقل عنه بقي ما لوترب الارض الترابية على خلاف ما أمر به ثم تطابق من غسالاته شيء فهل يجب تربيته لعدم الاعتماد بالتراب المستعمل فيها قبل حيث لم يؤمر به أولاً كتفاء بوجود التريب في الجملة وان لم يكن مطلوباً فيه نظراً والاقرب الثاني لوجود التراب في محله ممنوع قولهم للتنقل اليه حكم المتنقل عنه (قوله من العلة السابقة) هي قوله اذ لا معنى لتريب التراب (قوله وما نجس بيول صبي الخ) دخل في ما غير الآدمي كانه وأرض فيطهر بالنضج كما هو مقتضى اطلاقهم ولا ينافيه قولهم الا في وفارقت الذ كراخ لان الابتلاء المذكور حكمته في الاصل فلا ينافي تخلفه في غير الآدمي وعموم الحكم اه سم على حج قال شيخنا الحلبي لو وقعت قطرة من هذا البول في ماء قليل وأصاب شيئاً وحسب غسله ولا يكفي نضجه ولو أصاب ذلك البول الصريف شيئاً كفي النضج وان لم يكن في أول خروجه بان كان في اناء كالتصريفية مثلاً أخذاً بعموم قولهم ما نجس بيول صبي لصدقه بنحو أول خروجه ولا تتوقف

جعلها اعتماد اليسار والاستقبال وغيرها وذلك لا يكون الا في قاضي الحاجة وأيضا في جميع ما في المتن انما هو بالنسبة اليه لان الكلام فيه وان زاد الشراح عليه ما يشاركه في الحكم وأيضا فالجملاء المشمولة بلفظ الجلاء كما يأتي لا يقدم فيها ليسار الا عند ارادة ما ذكر قوله كالخلاء الجديد) ظاهر التشبيه ان الخلاء الجديد لا يصير مستفدرا الا ب ارادة قضاء الحاجة فيه فلا يكفي بناؤه لذلك لكن بحث شيخنا ان هذا هو المراد بالارادة المذكورة وعليه فالتشبيه ناقص (قوله اذا اليسرى للذي) أي كل يسرى لسكل أذى مع قطع النظر عن خصوص الدخول والخروج والا يلزم تعليل الشيء بنفسه وحينئذ نقول

الرخصة على ملاقاته من محله ومعدنه (أقول) وانما لم يكتب بالنضح في الواصل من الماء المذكور لانه لما تنجس بالبول الذي وقع فيه صدق عليه انه تنجس بغير البول (قوله لم يطعم أي لم يأكل ولم يشرب) عبارة المختار والطعم بالضم الطعام وقد طعم بالكسر طعما بضم الطاء اذا أكل أو ذاق فهو طاعم قال الله تعالى فاذا طعمتم فانتشروا وقال ومن لم يطعمه فانه مني أي من لم يذقه وظاهره انه لا يطلق الطعم على المشروب الا أن يقال ان قوله أوداق يدخل المشروب لانه يصدق على من شربه انه ذاقه (قوله قبل مضي حولين) أي تحديدا ١٨٦ أخذ من قول الزيادة التي لو شرب اللبن (قوله غير لبن) أي ولو سمنا أو جبنا

اه حج وظاهره ولو من أمه وهو كذلك فيجب عليه سقم قوله لم يطعم الخ هل قسطة اللبن ومعناه كاللبن أولا مر ولهذا لا يحنث من حلف لا يأكل لبنا فيه نظر وقوله أولا اعتمده مر ونقل بالدرس عن شيخنا العلامة الحلبي ان مثل اللبن القسطة أقول وهو قريب لا يتجه غيره وأما السمن فقد علمت من كلام حج وجوب الغسل بسببه (قوله وقيل بحجة أيضا) قال الشيخ حمزة وقيل ما نحن كالطين فبالحجة ومارق كالماء فبالهجمة (قوله فبمثلة الطعام) فضيته أنه لو شرب

فقال (وما تنجس ببول صبي لم يطعم) بفتح أوله وثالثه أي لم يأكل ولم يشرب قبل مضي حولين (غير لبن) على وجه التغذي (نضح) بضم ناء مجبة وحاء مهملة وقيل بحجة أيضا أما الرضاع بعدها فبمثلة الطعام ووجهه انه اذا كبر غلظ معدته وقويت على الاستحالة وربما كانت تحيل الحالة مكرهة فالحولان أقرب مردفيه ولهذا يغسل من بول الاعراب الذين لا يتناولون الا اللبن ولا يضر تناوله السفوف ونحوه للاصلاح ويؤخذ من ذلك انه لو أكل قبله اطعما للتغذي ثم تركه وشرب اللبن فقط غسل من بوله ولا يضح وهو الاوجه وخرج الاتي والخشي فلا بد في بولهما من الغسل ولا فرق في اللبن بين أن يكون طاهرا أو نجسا ولو من مغلظة من آدمي أو غيره والفرق بين الصبي وغيره ان الاتلاف بحمله أكثر فحذف في بوله للقاعدة الصحيحة ان المشقة تجلب التيسير وان الامر اذا ضاق اتسع ويعضدها ان أصل الشرع وضع الحرج فيما يشق الاحتراز عنه وان بوله أرق من بوله فلا يلصق بالمحل لصوق بولها به وما اعترض به ذكر جوابه في شرح العباب وعلم مما تقر وان تناوله ما سوى اللبن للتغذي يمنع نضجه ويوجب غسله سواء امتنع به عن اللبن أم لا وانما يكفي النضح حيث غلب الماء على المحل ولا يشترط في نضح نحو الثوب السيلان بخلاف الغسل فانه لا بد فيه منه وقضية اطلاقهم والحديث الا في ان النضح يكفي وان بقي الطعم واللون والريح وهو المناسب للرخصة والاوجه كما قاله الشيخ خلافا ويدل لذلك قول الاسنوي المتجه ان هذه النجاسة كغيرها وحل وجوب ازاله أو صافها الى غير المنخفضة يحتاج لدليل ويحمل كلامهم على الغالب من سهولة زوالها والاصل فيما تقدم خبر الشيخين عن أم قيس انها جاءت بابل لها صبي لم يأكل كل الطعام فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فقال عليه فدعاهما ونضجه وخبر الترمذي

قبل الحولين وبال بعدهما لا يغسل من بوله وفي الزيادة خلافا وعبارته لو شرب اللبن قبل الحولين ثم يغسل بال بعدهما قبل أن يأكل غير اللبن فهل يكفي فيه النضح أو يجب فيه الغسل لان تمام الحولين نازل منزلة أكل غير اللبن الذي ظهر الثاني كما اعتمده شيخنا الطنطاوي اه وعبارة سم على شرح البهجة الكبير قوله قبل تمام الحولين ينبغي أو مع التمام بان شرب اللبن مع التمام ونزل مع التمام اه ولو شك هل البول قبلهما أو بعدهما فينبغي أن يكفي فيه بالنضح لان الاصل عدم بلوغ الحولين وعدم كون البول بعدهما (قوله السفوف) عبارة المختار وكل ما يؤخذ غير مجنون فهو سفوف بفتح السين (قوله وضع الحرج) أي رفعه (قوله لا بد فيه منه) أي من السيلان (قوله في حجره) هو بالكسر لا غير اسم لما بين يديك من فوك ويعني المتع مثل اه قاموس وكذا حجر الانسان اسم لما بين الابط الى الكشح مثلث أيضا وفي النهاية ان طرف الثوب بالفتح والكسوف في المصباح وحجر الانسان بالفتح وقد يكسر حوضه وهو ما دون ابطه الى الكشح وهو في حجره أي في كنفه وحمايته والجمع مجوز ثم قال والحض ما دون الابط الى الكشح والجمع أحضان مثل جل وأجمال اه

الزركشي ان مالا تكممة فيه ولا اهانة يكون باليمين اعم من الدخول والخروج أيضا كما هو ظاهر في شمل ثوبه قبل أتمته من محل الى آخر فيكون باليمين على ما قاله فلا يرد ان المسئلة ليس لها صورة في الخارج اذ الداخل الى المحل المذكور ان كان من شريف فظاهر انه يقدم اليسار وان كان من منساوله فظاهر انه يخبر فانه مبنى على ان المسئلة في خصوص الدخول

(قوله ولا أثره ولا ربح) الجملة عالية (قوله من تعريف تقيية بها المار) أي في قوله في تعريف الحكيمية وهي مالا يدرك له عين ولا وصف (قوله بعد زوالها) أي زوال جرمها في العبارة تسامح (قوله فالحق به) أي بالغالب وقوله نادرها أي الزوال وأنت الضمير لانه بمعنى الازالة (قوله عني عنه) أي فيحكم بطهارة محله مع بقاء الطعم ٨٧ أخذ انما سياتي للشارح فيما لو عسر

زوال اللون أو الريح من قوله ومعنى قوله الخ (قوله ويظهر تصويره) أشار به الى دفع ما يتعل كيف يدرك بها الطعم مع حرمة ذوق النجاسة أو يقال انما يحرم ذوق النجاسة اذا كانت محقة وما هنا اختبارا لمحلها هل بقيت فيه النجاسة أو زالت كما يأتي (قوله وليس ش هذا الخ) لا يظهر ترتيبه على ما ذكره من التصوير بل هو جواب مستقل (قوله وانما نظيره الخ) وعليه فلا أصيب الثوب بنجاسة لا يعرف طعمها فأراد ذوقها قبل الغسل ليصور الطعم في علمه لو صب الماء عليه ثم ذاقه فظاهر عبارته امتناع ذلك لتحقيق النجاسة حال ذوق محل فيغسل الى ان يغلب على الظن زوال النجاسة ثم اذا ذاقه فوجد فيه طعما حمله على النجاسة (قوله

يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام ثم ذكر الثالث منها وهي النجاسة المتوسطة وهي منقسمة كما قبلها الى عينية والى حكمية وقد شرع يتكامل على ذلك يقال (وما نجس بغيرهما) أي غير الكلب وبول الصبي المتقدم (ان لم تكن عين) بان كانت حكمية وهي مالا يدرك لها عين ولا وصف سواء كان عدم الادراك لخفاء أثرها بالجفاف كبول جف فذهبت عينه ولا أثره ولا ربح فذهب وصفه أم لا لكون المحل صقيلا لا تثبت عليه النجاسة كلما آوى السيف (كفي جرى الماء عليه) وان لم يكن بفعل فاعل كطرو ولو مكينا سقيت وهي نجاسة لا يحتاج الى سقيها ماء طهورا أو لجا طبخ نجس فيطهر يغسله ولا حاجة لا غلثه ولا لعصره (وان كانت) عين سواء اتوقف طهرها على عدم دأمل أو هي ما نجس طعما أو لونا أو ريحا كما يؤخذ من تعريف تقيية المار (وجب) بعد زوالها (ازالة الطعم) وان عسر زواله اسهولته غالباً فالحق به نادرها لا سيما وبقائه يدل على بقاءها نعم قال في الانوار لو لم يزل الا بالقطع عني عنه ويظهر تصويره فيما اذا دميته لنته أو نجس فيه بنجاسة أخرى وليس في هذا ذوق بنجاسة محقة لانه انما حصل بعد الغسل وغلبة الظن بحصول الطهارة فلا يرد عليه تصريحهم بحرمة ذوق النجاسة وانما تطهيره ذوقه قبل الغسل ولا شك في منعه وقد قال البلقيني لو غلب على ظنه زوال طعمها جازله ذوق المحل استطهارة وتقدم في الاواني ان المرجح فيها جواز الذوق وان محل منعه اذا تحقق وجودها فيما يريد ذوقه أو انحصرت به (ولا يضر بقاء لون) كلون الدم (أو ربح) كريح الخمر (عسر زواله) بحيث لا يزول بالمبالغة بنحو الحت والقرص سواء في ذلك الارض والثوب والائنا وسواء أطل بقاء الرائحة أم لا ومعنى قوله لا يضر أنه طاهر حقيقة لا نجس معقوعه حتى لو أصابه بل لم ينجس اذا لمعنى الغسل الا الطهارة والاثرا الباقي شبيه بما يشق الاحتراز عنه وظاهر اطلاقه انه لا فرق بين المغلظة وغيرها ولو عسرت ازاله لون نحو دم مغلظ أو ريح طهر وهو كذلك خلا للزركشي في غادمه وانما لم يعف عن قليل دمه لسهولة ازاله جرمه وخرج ما سهل زواله فلا يظهر مع بقاءه دلالة على بقاء العين (وفي الريح قول) انه يضر بقاءه كسهل الزوال (قلت فان بقيامعا) في محل واحد وان عسر زوالهما (ضر على الصحيح والله أعلم) لقوة دلالة التمساع على بقاء العين فان بقيت محلين لم يضر كالموت تحرفت بطانة الخلف وظهارته من محلين غير متخاذين لا تنقاء العلة التي هي قوة دلالة التمساع على بقاءها ولو

جازله ذوق المحل) ومنه يعلم ما صرح به حج حيث قال وظاهر انه بعد ظن الطهر لا يجب شم ولا تطويعه ينبغي شمه هنا فاعلم انه لو زال شمه أو بصره خلة أو لعارض لم يلزمه سؤال غيره ان يشم أو ينظر له (قوله أو انحصرت فيه) قضيته انه لو ذاق أحدها امتنع عليه ذوق الآخر لا تنحصر النجاسة فيه وقد مر له ما يخالفه (قوله والقرص) أي بالصاد المهملة قال في المصباح قال الجوهرى القرص الغسل بأطراف الاصابع وقيل هو القلع بالظفر ونحوه (قوله والاثرا الباقي الخ) أي وهو لا ينجس (قوله عن قليل دمه) أي المغلظ وقوله لسهولة ازاله الخ أي ما عوج ولم يزل كالمعاصي فيه أي في معنى عنه (قوله ضر) قضيته انه لا فرق في الضر اذا بقيامعا بين كونهما من نجاسة واحدة أو نجاستين وقد يؤيد ذلك قوله قبل كلون الدم وريح الخمر لكن نقل عن بعضهم تقييد الضر بما اذا كانا في محل واحد من نجاسة واحدة ويوجه بان بقاءهما من نجاسة واحدة دليل على قوة

والخروج وقد عرفت انه ليس كذلك ما ذكر عن المجموع ان كانت عبارة ما ذكر يقتضي ان النجاسة مفروضة في ذلك
لتعبيره بييد او حينئذ في فيه ما من من التوقف والظاهر من سياق الشيخ اعلم ان المجموع وصرح باعتماده الزيادة
(قوله ولو خرج من مستقذرا مستقذرا) هل وان تفاوت في الاستقذار ليشمل ما اذا خرج من سوق لخلاء وعكسه ويكون قوله
ولا نظر الى تفاوت بقاع المحل ثم قال هذا ليجعل ال في المحل للنجس والمراد اذا تساوى في الاستقذار الظاهر منه فان كان

النجاسة بخلاف ما لو كانا من اثنين فان كل واحدة منهما مستقلة لا ارتباط لها بالآخرى وكل واحدة بانفرادها ضعيفة (قوله وانما
لو تعد ذلك) أي نحو الصابون (قوله وهذا هو الموافق للقواعد) الاشارة راجعة لقوله ويحتمل اللزوم (قوله عدم الطهر الخ)
ومقتضى هذه الاوجه انه يقتضي ما صلا به مدة الفقد لكن عبارة قوله وجب ازالة اوصافه أي ولو بالاستماتة بنحو
صابون حتى لو لم يجده لم يطهر المحل كما لو لم يجد ١٨٨ الماء والتراب في المغلظة وفاقا في ذلك لم يكن خالف ذلك ثانيا وقال

توقف زال ذلك ونحوه على اشنان اوصابون أوحت أو قرص وجب والاستصحاب وبه يجمع بين
قولي الوجوب والاستصحاب والوجه انه يعتبر لوجوب نحو الصابون ان يفضل ثمنه عما
يفضل عنه ثمن الماء في التيمم وان لم يقدر على الحت ونحوه لزمه ان يستاجر عليه باجرة مثله اذا
وجدها فاضلة عن ذلك أيضا وان لم يجد ذلك حيا أو شرعا احتمل ان لا يلزمه استعماله بعد
ذلك لو وجد له طهارة المحل حقيقة ويحتمل اللزوم وان كلام من الطهر والمغفرة كانا للتعد
وقد زال وهذا هو الموافق للقواعد بل قياس فقد الماء عند حاجته عدم الطهر مطلقا وهو
الوجه ومقابل الصحيح انه لا يضر لا غتقارهما مفردين فكذلك مجتمعين وأقنى ال والدرجة الله
تعالى في ما نقل من البحر ووضع في زير فوجد فيه طم زبل أو ريحه أو لونه بنجاسته فقد قال
الاصحاب وشرع تقديم المضمضة والاستنشاق ليعرف طم الماء ورائحته انتهى وقضية هذا انه
لو وجد فيه طم شيء لا يكون الا للنجاسة حكم بنجاسته وبه صرح البغوي في تعليقه ولا يشك
عليه انه لا يحذر بيع الخمر لوضوح الفرق وصورة الماء - مثلا ان لا يكون بقربه جيفة يحتمل ان
يكون ذلك منها ونظيره ما لو رأى في مرأته أو ثوبه منبلا يحتمل انه من غيره فانه يجب عليه
الغسل هذا والوجه خلاف ما قاله البغوي لان الاصل طهارة الماء وعدم وقوع النجاسة
فيه فالحكم مع ذلك بنجاسة الماء حكم بالشك ويفرق بينه وبين ما ذكر من تطايره ولا يرد
عليه ما نقلناه عن ال والدي في الماء المزبل لانه عهد بول الحيوانات في الماء المنقول منه في الجملة
فأشبه السبب الظاهر ولا كذلك مستلزمات تقدم ما يمكن الا حالة عليه أصلا ولا ما تـل عن
الاصحاب من حكمة شروع المضمضة والاستنشاق اذ ليس فيه تصريح بأن الطم مفضل
لنجاسته لا مكان جملة على البحث عن حاله اذا وجد طعمه أو ريحه متغيرا نعم يمكن حمل كلام
البغوي على ما اذا لم سبق ما يحال عليه (ويشترط ورود الماء) على محلها ان كان قليلا بخلاف
ما اذا وردت عليه فانه ينجس بالملاقاة كما علم مما مر ولو طهر اثناء اذار الماء على جوانبه وفضة
كلام الروضة انه يطهر قبل ان يصب النجاسة منه وهو كذلك اذ لم تكن النجاسة مائة باقية
فيه اما لو كانت مائة باقية فيه لم يطهر مادام عينا مغمورا بالماء (لا العصر في الاصح) فيهما

لو عجز عن تحصيله فالتجبه
انه يحكم بالطهارة للضرورة
وتصح صلاته بلا قضاء
ومتى قدر عليه وجبت
الاستعانة به في ازالة الوصف
لزوال الضرورة فانها تتقدر
بقدرها انتهى بمعناه وذكر
غالبه في شرحه للنهـاج ولا
يخفى ان فيه نظر الا ان
من يوجب الاستعانة يجعلها
شرطا في التطهير وشرط
التطهير اذا فات لم يدر
لا يحصل التطهير غاية
الامر ان تصح الصلاة
للضرورة ويقضيها فليجوز
ثم استوفى بأن القياس
يقتضي انه لا يطهر بل
وبأنه ظاهر كلامهم (قوله
انه لا يضر) أي بقاؤه
(قوله فوجد فيه طم زبل
أو ريحه أو لونه بنجاسته)
نقل بالدر من عن فتاوى
والده القول بعدم النجاسة

لكنه

انتهى وبوجه بأن هذا مما عمت به البلوى وما كانت كذلك لا ينس (قوله حكم بنجاسته) ضعيف

(قوله لوضوح الفرق) أي وهو ان الحد يسقط بالشبهة ولا كذلك هنا (قوله ولا كذلك مستلزمات) هي ما لو وجد في الماء طم
لا يكون الا للنجاسة (قوله وهو كذلك) منه ما لو نجس فيه بدم اللثة أو بما يخرج بسبب الجشاء فنقله ثم تخمض وادار الماء في
فيه بحيث عمه ولم يتغير بالنجاسة فان فيه يطهر ولا يتنجس الماء فيجوز ابتلاعه لطهارته فتنبه له فانه دقيق هذا وبقي ما لو كانت
ندى لثته من بعض المسائل بتشويشها على لحم الانسان دون بعض فهل يعنى عنه فيما ندى به لثته لمشقة الاحتراز عنه أم لا
لا مكان الاستغناء عنه بتناول البعض الذي لا يحصل منه دى اذنه فيه نظر والظاهر الثاني لانه ليس مما نعت به البلوى حينئذ
وبتقدير وقوعه يمكن تطهيره منه وان حصل له مشقة لندرة ذلك في الجملة

الاول فيه وقته وان كان الثاني فهو واضح الا انه حينئذ يكون ساكتا عن حكم ما فيه التفاوت في الاستقذار فليس في كلامه واستدراكه الاتي يؤيد الاول (قوله أو من مسجد لمسجد) الظاهر ان مثله ما لو دخل من بيت لبیت مثلا فلو عبر بما يشمل ذلك كان أولى (قوله لشرفهما) أي الكعبة والمسجد الحرام أي الشرف المخصوص بهما فكل منهما فيه شرف ذاتي مخصوص ليس في غيره فروع لا جله فلا يرد ان الشارح لا ينظر الى تفاوت الشرف حيث وقع الاشتراك في أصله كما هو المتبادر من كلامه كما قدمناه وبإشارة الشهاب ابن قاسم لمزيد عظمتها (قوله ذكر الله) أي ما يثاب عليه المستقل به ثواب اذا كرر كما هو

(قوله لكنه يستحب الخ) ومحل الخلاف ان صب عليه في اجانة متلفا ن صب عليه وهو يده لم يحج لعصر قطعا كالنجاسة المخففة والحكمة انتهى ج (قوله خروج من خلاف الخ) منه تعلم ان الاستحباب رعاية الخلاف لا يتوقف على كونه بين الاثمة الاربعة بل ليس الخروج منه وان كان خلافا لاهل المذهب كما هنا لكن ذكر ج انه يشترط الاستحباب الخروج منه قوة الخلاف ومحل ذلك فيما ينصوا على استحبابه خروج من خلاف اما هو فتنس ١٨٩ مراعاته وان شذال ج ويجوز ان يكون

منهم له دليل قام عندهم في ذلك اما بالاعتراض على من حكم عليه بالشذوذ أو بكونه مع شذوذ عندنا موافقا لبعض المذاهب فيكون فعله خروج من خلاف ذلك المذهب (قوله يشترط) أي العصر وقوله في الاول هو قوله ماله خل (قوله ويقوم مقامه) أي على المقابل (قوله بلا تغير الخ) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا ان اللحم يغسل مرارا ولا تصفو غسالاته ثم يطبخ ويظهر في مرقة لول الدم هل يعني عنه أم لا فأقول الظاهر الاول لان هذا مما يشق الاحتراز عنه ويحتمل عدم العفو قياسا على الميتة التي لا دم لها

لكنه يستحب فيما يمكن عصره خروج من خلاف من أوجبه ولا فرق بين ماله خل كاللباس أو لا كما اقتضاه اطلاقهم فقول الغزي يشترط اتفاق في الاول ضعيف ومقابله في الاولى قول ابن سريج في الماء القليل اذا أورد عليه المحل نجس لتطهيره كالثوب يغمس في اجانة ماء لذلك انه يطهره كالماء لو كان واردا بخلاف ما لو ألقته الرج فيه فينجس به والخلاف في الثانية مبني على الخلاف الاتي في طهارة الغسالة ان قلنا بطهارتها وهو الاظهر لم يشترط العصر والا اشترط ويقوم مقامه الجفاف في الاصح (والاظهر طهارة غسالة) قليلة (تنفصل بلا تغير وقد طهر المحل) لان الببل الباقي على المحل هو به من المنفصل فلو كان المنفصل نجسا لكان المحل مثله فيكون المنفصل طاهرا غير طهور ولا استعماله في نجس والثاني انه نجسة لا تنقل المنع اليها فلو انفصلت متغيرة والنجاسة غير ظاهرة على المحل أو عكسه فالماء والمحل نجسان ومثل ذلك ما لو انفصلت زائدة الوزن بعد اعتبار ما يتشربه المحل من الماء يلقيه من الوسخ الطاهر اما الكثيرة فطاهرة ما لم تتغير وان لم يطهر المحل أخذنا مما مر في الطهارة ويظهر بالغسل مصبوغ ومخضوب بمتنجس أو نجس ان انفصل الصبغ وان بقي لونه المجرد كطهارة الصبغ المنفرد اذا غمره ماء وارد عليه وقد أفتى الوالد رحمه الله تعالى حين صبغ رأسه أو ثوبه أو لحيته بنجاسة مغلظة عالما بذلك وغسله بالماء والتراب وخرج لون الصبغ بطهره اذا انفصل صبغه عنه ولم يزد وزنه بعد غسله على وزنه قبل صبغه وان بقي لونه لعسر زواله ولو صب على موضع نحو بول أو خمر من أرض غمره طهره وان لم ينضب فان صب على عين نحو البول لم يطهر ولو عجن اللبن وخالطه بنجاسة جامدة كروث لم يطهر وان طبخ بعد ذلك وان خالطه غيرها كبول طهر ظاهره بالغسل وكذا باطنه بالنقع في الماء لو مطبوخا ان كان رخويا يصله الماء أو مدفوقا بحيث صار ترابا وانما حكمنا بطهارة ظاهره الا تبر بالغسل دون باطنه بخلاف ما مر في السكين

سائل فان محل العفو عنها حيث لم تغير ما وقعت فيه (قوله مصبوغ الخ) أي حيث كان الصبغ رطبا في المحل فان جف الثوب المصبوغ بالمتنجس كفي صب الماء عليه وان لم تصفو غسالاته حيث لم يكن الصبغ مخلوطا باجزاء نجسة العين هذا حاصل ما كتبه سم عن الشارح على المنهج (قوله ان انفصل الصبغ) هذا قد يفيد انه لو استعمل للمصبوغ ما يمنع من انفصال الصبغ عما جرت به المادة من استعمال ما يسمونه فطما للثوب كقشر الرمان ونحوه لم يطهر بالغسل للعينية النجاسة فيه وهو ظاهر ان اشترط زوالها بان كانت رطبة أو مخلوطة بنجس العين أما حيث لم يشترط زوالها بان جفت فلا يضر استعمال ذلك (قوله ولم يزد وزنه) أي الماء المنفصل (قوله وان لم ينضب) أي لم ينشف في المصباح نضب الماء نضوبا من باب قعد غار في الارض وينضب بالكسر لغة (قوله ولو عجن اللبن) بكسر الباء (قوله لم يطهر) أي وان تقع في الماء (قوله ظاهر الا جراح الخ) أي فيما لو خالطه بنجاسة جامدة نعم نص الشافعي رضي الله تعالى عنه على العفو عما عجن من الخرف بنجس أي يضطر اليه فيه واعتمده كثيرون وألحقوا به الا جراح المجهون به انتهى ج وعليه فلا نجس ما أصابه مع توسط وطوبى من أحد الجانبين ويصرح به

لأنه يرفع عبارته التي تبع في صدرها الجلال المحلى فتعمل ذلك القرآن وبعضه والجل التي فيها تناء على الله تعالى وخرج به اسم الله تعالى فردا بناء على أنه ليس يذكر وكذلك ما عطف عليه ولهذا قال ويلحق بذلك فتأمل (قوله وكل اسم معظم) بالاضافة حتى يتأتى قوله وقصده التعظيم (قوله وقصده التعظيم) الاولى المعظم (قوله والا فاما مكتوب له) ظاهر سواء كانت الكتابة تبرعاً أو باجراً ولا بن جبر وجه الله تعالى في ذلك تفصيل قدمه في باب الحدث وأحال عليه هنا وانظر ما لو كان يكتب لغيره بغير علمه (قوله وشمل ذلك ما لو حمل معه مصحفاً) يقال عليه فلم قيد المثنى بقوله مما يجوز جملة مع الحدث (قوله نعم يمكن

قول الشارح فيما تقدم ومعنى قوله لا يضرب بقاء لون أو رخ عسر زواله أنه ظاهر حقيقة الخ (قوله زبق) كدرهم وزبرج مختار (قوله لا تغلط فيه الدية) أي ولو قتل محرماً دارحم وفي الأشهر الحرم عمداً أو شبهه عمد لا تغلط ديتة زيادة على ما أوجبه الشرع بخلاف ما لو فعل ذلك خطأ ١٩٠ فإنه يغلط فيه الدية (قوله قولهم في الجزية الخ) وذلك فيما لو قال قوم بدفع الجزية

باسم الزكاة ولم يف ما يؤخذ منهم باسم الزكاة دينار عن كل رأس فإن الزكاة تضاعف عليهم دون الجبران (قوله في إزالة النجاسة) أي ولو مغلظة (قوله نية) وهل يستحب أولاً فيه نظرو ولا يبعد الاول (قوله بعد ما بقي) وعليه فلو غسل سبعا من غير تراب وتطايير من السابعة وجب غسله مرة فقط بتراب لأن السابعة لما دخلت من التراب الغيث وكانه تطاير من السادسة والحكم فيها أن ما تطاير منها يغسل مرة لأن المنتقل اليه حكم المنتقل عنه يفرع لو اجتمع غسالات المغلظة فأصابه شيء منها فالوجه وجوب ست غسالات مطلقاً لأن فيها غسالة الاولى والاصابة منها تقتضي الغسل مستأ وأما الترتيب فعلى ما مر

حيث تطهر ظاهر أو باطناً بغسلها لان الانتفاع بالآجر متأت من غير ملابسة فلا حاجة للحكم بطهارة باطنه من غير اتصال الماء اليه بخلاف السكين ولا يؤمر بصحتها لما فيه من تفويت ما إليها أو نقصها ولو فعل ذلك جاز أن تكون النجاسة داخل الاجزاء الصغار ولو تنجس زبق تطهر بغسله ظاهره ان لم يتخلل بين تنجسه وغسله تقطع وان تقطع بينهما فلا وعلى هاتين الحالتين يحمل كلام من قال بعدم إمكان تطهيره ومن قال بإمكانه ويستحب ان يغسل محل النجاسة بعد طهرها غسالتين لتكمل الثلاث ولو خففت في الوجه اما المغلظة فلا كما قاله الجيلاوي في بحر الفتاوى في نشر الحاوى وبه جزم التقي ابن قاضي شهبه في نكت التنبيه لان المكبر لا يكبر كالمصغر لا يصغر ومعنى ان المكبر لا يكبر ان الشارع بالغ في تكبيره فلا يزد عليه كما ان الشيء اذا صغر مرة لا يصغر أخرى وهذا تطهير قولهم الشيء اذا انتهى غايته في التغليظ لا يقبل التغليظ كالإيمان في القسامة وقتل العمد وشبهه لا تغلط فيه الدية وان غلطت في الخطأ وهذا أقرب الى القواعد ويقرب منه قولهم في الجزية ان الجبر ان لا يضعف ولا يشترط في إزالة النجاسة نية وتجب ازالته فوراً ان عصي بها والا فتصو صلالة نعم يسن المبادرة بازالتها حيث لم تجب وأما العاصي بجنبته فلا يجب عليه المبادرة بالغسل كما يحثه الامنوى لان المتنجس متلبس بما عصي به بخلاف الجنب ولو أصاب شيء من غسالات الكلب شيئاً فحكمه حكم المحل المنتقل عنه فان كان بعد تنجسه غسله قدر ما بقي عليه من السبع ولم يترب والا فعدد ما بقي مع الترتيب اما المتطايير من أرض ترابية فقد تقدم الكلام عليه والمراد بغسل النجاسة ما استعمل في واجب ازالة اما المستعمل في مندوبها فطهور وما غسل به نجاسة معفو عنها كقليل دم غير طهور كما قاله ابن النقيب ويثعن في نحو الدم اذا أريد غسله بالصب عليه في نحو جفنة والماء قليل ازالة عينه والاتجس الماء بعد استقراره معها فيها وما لجمع متأخرون الى المساحمة مع زيادة الوزن لانه عند عدم الزيادة النجاسة في الماء والمحل أو أحدهما ولكن أسقط الشارع اعتباره فلم يفرق الحال بين الزيادة وعدمها ويرد بأنها حيث لم توجد فالماء نهر النجاسة وأعدمها فكانها لم توجد ولا كذلك مع وجودها وأفتى بعضهم في مصحف تنجس بغير معفو عنه بوجوب غسله وان أدى الى تلفه

وتقل مر عن شيخنا الرملي انه أفتى بوجوب سبع غسالات وفيه نظر لان كل واحدة من السبع لو أصابه منها ولو شيء لم يجب التسبيع فكذا لمجموع قم وأراد بما مر مذكروه من ان الواجهة ان كان ترب في الاولى لم يحج للترب في شيء مما يأتي به من الغسالات الستة وان لم يكن ترب فيها وجب الترتيب وان كان ترب في غيرها لانه لم يترب في الاولى وقد اختلف ماؤها بغيره فوجب الترتيب (قوله في مندوبها) كالغسالة الثانية والثالثة (قوله معفو عنها) وغسلها مندوب بل قد يجب كان أراد استعمال التوب على وجه يتنجس به مالا فاه (قوله وما لجمع الخ) مقابل قوله أولاً ومثل ذلك ما لو انفصلت زائدة الوزن الخ (قوله في مصحف تنجس) هل مثل المصنف كتب العلم الشرعي أم لافيه نظرو الاقرب الاول

محل كلام القائل الخ لا يتأتى هذا الجمل مع تعليله الحرمة بأنه يلزم منه غالباً جملته مع الحدث (قوله أدباً في البنيان) أي غير المعدوعلم أنه إذا أراد بالبنيان ما فيه بناء مطلقاً وبالضمراً ما لا بناء فيه كذلك وهو الذي يدل عليه قوله لا حتى بدون سائر

(قوله ولو كان ليتيم) أي والغاسل له الولي وهل للأجنبي فعل ذلك في مصحف اليتيم بل وفي غيره لأن ذلك من إزالة المنكر أولاً فيه نظراً لا قرب عدم الجواز لعدم علمه بأن إزالة النجاسة منه يجمع عليه سيما وقد قال على ما فيه المشعر بالتوقف في حكمه من أصله (قوله على ما فيه) أي من النظر (قوله في نحو الجلد) ومنه ما بين السطور (قوله ومحل وجوب الخ) يتأمل التعبير بالوجوب هنا مع ما قدمه من قوله في شرح قول المتن وكلب وارقة ماء ولغ فيه واجبة أن أريد استعمال الأثناء والأقسام فبعض كسائر النجاسات غير الحجر المحترمة فيجب ارتقاها وطلب النفس تناولها ١٩١ انتهى وعليه فكان الأولى أن يقول ومحل طلب الارقة

باب التيمم

(قوله عن إيصال التراب) عبر به لما يأتي من أنه لو سقته ربح عليه فردده ونوى لم يكف (قوله بشرائط) هي جمع شريطة قال في المختار الشرط معروف وجمعه شروط وكرراً الشريطة أي معروفة وجمعها شرائط انتهى وليس منها أن يكون في الوجه واليدين لكون ذلك من الأركان (قوله وهو رخصة) أي مطلقاً أي سواء كان الفقد حساً أو شراً لأن الرخصة هي الحكم المتغير إليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي وقيل عزيمة وقيل أن كان للفقد الحسي عزيمة والأخرى رخصة وهذا الثالث هو الموافق بما

ولو كان ليتيم ويتعين فرضه على ما فيه فيما إذا امتست النجاسة شيئاً من القرآن بخلاف ما إذا كانت في نحو الجلد أو الحواشي (ولو نجس مائع) غير الماء ولو دهنًا (تعذر تطهيره) لأنه بطبعه يمنع إصابة الماء لقوله صلى الله عليه وسلم المسائل عن الفارة تموت في السمن فقال إن كان جامداً فالقوه أو ما حولها وإن كان مائعاً فلا تقربوه وفي رواية للخطابي فإريقه فلو أمكن تطهيره شرعاً لم يقل فيه ذلك لما فيه من إضاعة المال ومحل وجوب ارقته حيث لم يرد استعماله في نحو وقود أو سقاء نحو دابة أو عمل نحو صابون به ويأتي قيل العبد حكم الإيقاد في المسجد وغيره والخيلة في تطهير العسل المتجسس أسقاؤه للتحل والجامد هو الذي إذا أخذ منه قطعة لا يتراد من الباقي ما يعلل محلها عن قرب والمائع بخلافه كما قاله في المجموع (وقيل يطهر الدهن بغيره) كالنوب النجس بأن يصب الماء عليه ويكأه ثم يحركه بخشبة ونحوها بحيث يظن حصوله لغيره ثم يترك ليعلو ثم ينقب أسفله فإذا خرج الماء سد ومحل الخلاف كافي الكفاية إذا تجسس على الدهنية فيه كالبول والالم يطهر بلا خلاف

باب التيمم

هو في اللغة القصد تقول تيممت فلاناً وبعثته وأبعثته أي قصده ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون وقوله تعالى قيموا أصعباً طيباً وفي الشرع عبارة عن إيصال التراب إلى الوجه واليدين بشرائط مخصوصة وهو من خصوصيات هذه الأمة وهو رخصة لا عزيمة ومحتنه بالتراب المقصوب لكونه آلة الرخصة لا المجوز لها والممتع إنما هو كون سببها المجوز لها معصية وفرض سنة أربع وقيل سنة ست وأجمعوا على أنه يختص بالوجه واليدين وإن كان حدثه أكبر والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر الآية وخبر مسلم جملت لنا الأرض كلها مسجداً وترتها طهوراً وبقيته ما يأتي من الأخبار الآتية في الباب (يتيمم المحدث والجنب) بالإجماع ومثله الحائض والنفساء ومن ولدت ولداً جافاً والقياس أن المأمور بغسل مسنون كجمعة أو وضوء كذلك يتيمم أيضاً وسيأتي أن الميت ييمم وإنما اقتصر على المحدث والجنب لأنهم الأصل ومحل النص والأصل في

يأتي من صحة تيمم العاصي بالسفر قبل التوبة أن فقد الماء حساً وبطلان تيممه قبلها أن فقدته شرعاً كأن تيمم لمريض (قوله وحسنه بالتراب الخ) جواب سؤال مقدر تقديره قلتم إن التيمم رخصة والرخص لا تنطاط بالمعاصي فكيف يصح بالتراب المقصوب فأجاب بأن معنى قولهم الرخص لا تنطاط بالمعاصي أن لا يكون سببها معصية والتراب ليس سبب التيمم بل فقد الماء وإنما التراب آلة تتجوز له لكن برده عليه العاصي بسفره فإن الأصح صحة تيممه مع أن سبب التيمم فيه وهو السفر الذي هو مظنة الفقد المجوز له معصية (قوله وفرض) أي شرع (قوله ومن ولدت ولداً جافاً) إنما يكف بذلك الجناية عنه لما مر من أن الولادة سبب مستقل وأما القاء بعض الولد فهو ناقض للوضوء فدخل في المحدث (قوله والقياس الخ) سيأتي في باب الجمعة أن من عجز عن غسلها تيمم وعليه فكار المناسب أن يقول وسيأتي في باب الجمعة أن من عجز عن غسلها تيمم وأما لأنه لم يأت التصريح بكل ما سئل قوله والقياس أن الخ (قوله أو وضوء كذلك) أي مسنون وقوله يتيمم أيضاً ظاهره وأن تعدد ذلك منه مراراً كأن بقي

وقد كان الله تعالى قد جعل حكم العصر من كل وجه فان كان فيه ما شر على الوجه الاخر فلا حرمه والاحرم فيها الاستقبال والاستدبار فواجه جعلهما في البنيان مجردا بغير خلاف العصراء وان اراد بالبنان ما فيه سترة سواء كان في محل مبنى أو في بحر أو بالعصراء ما لا سترة فيه سواء كان في محل مبنى أو في صحراء وهو الذي في شرح البهجة الكبير لم يتأت قوله بدون سائر قدبر (قوله بعين الفرج) أي الخارج منه كما قاله الشهاب بن حجر ولا يخفى ان معنى الاستقبال بالفرج المذكور

وضوءه وحضرته صلوات وتقل سم على منهج عن الشارح ما وافقه وأمالو كان تيممه عن حدث فلا يطلب منه تجديد التيمم كما قدمه ج في الغسل ولعل الفرق بين بقاءه على وضوئه وبقائه على تيممه حيث طلب منه تجديد التيمم مع بقاء الوضوء ولم يطلب مع بقاء التيمم عن الحدث انه هنا يدل عن الوضوء المطلوب فاعطى حكمه من فعله لكل صلاة مع بقاء الطهارة وأما التيمم عن الحدث فهو تكرار لما فعله مستقلا وهو رخصة طلب تخفيفها فلا يسن تكرارها (قوله ثم ضرب يده الارض) أي بكل يده وهو مشكل على مرجح النووي الاتي من عدم الاكتفاء بضربة وميقات الكلام عليه في كلام الشارح في الفصل الا في (قوله فلا يتيمم مع الجهر) أي بدلا عن غسل ١٩٢ النجاسة لا عن الحدث فانه يأتي في كلام الشارح بعد قول المصنف ويكون

قبل التيمم (قوله من عطف انما هو الخ) أي بأن يريد بالحدث الاعم وعليه فتدخل الحائض والنفساء في المحدث وجعل هذا جازا في المقام لما مر ان الحدث عند الاطلاق ينصرف للاصغر (قول المصنف فقد الماء) أي حسا أخذ من قول الشارح والفقهاء الشرعي كالخس (قوله على الطريق) ليس بقيد وانما عبروا به لان تسيله على الطريق قرينة على انه يسيل للشرب لا لغيره (قوله الصهاريج) جمع صهرج كقنديل وعلا بطحوض يجتمع فيه الماء اه قاموس (قوله فلا يتوضأ

ذلك خبر عمار بن ياسر بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فأجبت فمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال انما كان يكفيك ان تضرب يديك هكذا ثم ضرب يده الارض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه وخبر انه صلى الله عليه وسلم صلى ثم رأى رجلا معتزلا لم يصل مع القوم فقال يا فلان ما منعك ان تصلي مع القوم فقال اصابتني جنابة ولا ماء فقال عليك بالصعيد فانه يكفيك واحترز بالمحدث والجنب عن المتنجس فلا يتيمم مع الجهر لعدم وروده ويجوز جعل قوله الجنب بعد المحدث من عطف انما هو الخ على العام (الاسباب) جمع سبب وقدم تعريفه يعني لو احدث منها وفي الحقيقة المبيع للتيمم شيء واحد وهو الجهر عن استعمال الماء وللجهر اسباب (أحدها فقد الماء) للآية السابقة والمقد الشرعي كالخس يدل على ما هو مسافر على ماء مسبل على الطريق فيتيمم ولا يجوز له التوضؤ منه ولا إعادة عليه لقصر الوقت له على الشرب ثقله صاحب الجهر عن الانهيار وأما الصهاريج المسبلة للشرب فلا يتوضأ منها أوللا تنقاع فيجوز الوضوء وغيره وان شك اجتنب الوضوء قاله العزيز بن عبد السلام وقال غيره يجوز ان يفرق بين الحاجة والصهرج بان ظاهر الحال فيها الاقتصار على الشرب والوجه تحكيم العرف في مثل ذلك ويختلف باختلاف المحال (فان يتيقن المسافر) هو جري على الغالب فالقيم مثله (فقدته) وعود الضمير في كلامه للمضاف اليه سائغ بل متعين هنا بقرينة السمياع (تيمم بلا طلب) بفتح اللام ويجوز اسكانها اذا طلب ما يسلم فقد عبت لا فائدة له ككونه في بعض رمال البوادي ومن صورتيقن فقد عبت كما في البحر ما لو أخبره عدول بفسقده بل الوجه الحاق العدل في ذلك بالجمع اذا أفاد الظن أخذنا مما يأتي فيما لو بحث النازلون ثقة يطلب لهم (وان توهه) أي وقع في وجهه أي ذهنه بأن جوز

منها) أي لا يجوز له ذلك ومع ذلك لو خالف وتوضأ وضوءه كما تقدم في

وحد

الماء المنصوب (قوله وان شك) أي تردد في شمل الظن ومنه غالب الصهاريج الموجودة بصمرنا فان لم نعلم فيها حال الواقع والغالب قصرها على الشرب ثم قد تقوم قرينة على ان الشرب منها خاص بمواضعها فيمتنع نقلها أي نقل الماء للشرب منه في البيوت وقد تقوم قرينة على ان الشرب منها غير خاص بمواضعها فينقل ماؤها للشرب منه في البيوت ويخص به من أحذه بمجرد حيازته وان لم ينقله (قوله اجتنب الوضوء) أي وجوبا (قوله للمضاف اليه) أي كالماء في قوله هنا فقد الماء انتهى سم على ج (قوله سائغ) أي على حد قوله فانه أي المستزير رجس كما هو التحقيق في الآية انتهى ج (قوله الحاق العدل) أي ولو عدل رواية (قوله اذا أفاد الظن) فضيته انه لو بقي معه تردد لا يكون بمنزلة اليقين والظاهر خلافه لما صرحوا به في مواضع من أن خبر العدل بمجرد منزل منزلة اليقين (قول المصنف وان توهه) ينبغي ان اخبار الصبي المميز الذي لم يعهده عليه كذب مما يورث الوهم فيجب الطلب وأما اذا أخبر بعدم وجود الماء فلا يعمل عليه لان قوله غير مقبول

جعل جهة القبلة فيلزم ان يكون الاستدبار به يجعله في الجهة التي تقابل جهة القبلة فاذا انقووط وهو مستقبل القبلة بصدرة فهو مستقبل القبلة وعكسه بعكسه فحينئذ اذا كان صدره أو ظهره للقبلة وبال أو تقووط بلا ستره حرم عليه مطلقا لانه اما مستقبل أو مستدبر أي مالم يلفت ذكره في مسألة البول الى جهة اليمن أو اليسار ووجهه الشهاب ابن قاسم في شرح العباب بما حاصله انه اذا استدبر بالخارج لم يكن بينه وبين القبلة ساتر الا انشياء وذ كره أو انشياء فقط وذلك

(قوله الثاني) هو قوله أي مرجوحا (قوله ولا بد من وقوع الطلب في الوقت) أي يقينا لما يأتي في قوله ولا يجزئه مع الشك الخ (قوله موقوف به فيه) أي الطالب (قوله قبل الوقت) أي قبل دخوله (قوله ليطلب له فيه) بقي ما لو قال له اطلب لي قبل الوقت أو بعده وينبغي عدم الا كتفاء بذلك لترديده بين ما يكفي وما لا يكفي فليراجع (قوله ولا أثر لاخبار فاسق) ومنه الكافر وقضيته انه لا اثر له وان اعتقد صدقه لكن قياس ما ذكره في الصوم الا كتفاء به صرح ج و بخط الشارح عند قوله ولا أثر لاخبار فاسق مالم يحصل به توهم ومحل عدم الا كتفاء بجبر الفاسق مالم يبلغوا عدد التواتر (قوله خلافا لما وردى) ظاهره رجوعه لقوله وجودا وعدمه ما وفي الدميري مانعه فلا أخبره فاسق ان الماء في مكان معين لم يعتمد وان أخبره انه ليس فيه ماء اعتمد لان العدم هو الاصل بخلاف الوجود ان قاله الماوردي والرويانى انتهى ١٩٣ وعليه فيمنع قوله خلافا لما وردى بما لو

أخبره بعدمه (قوله تيمم لصاحبة الوقت) أي جازله التيمم بذلك الطلب ولا يكاف طلبا آخر (قوله تجهيل الطلب) أي أو الطلب قبل الوقت على ما أفهمه قوله قبل وقد يجب طلبه قبل الخ (قوله ولا يجزئه) أي الطلب (قوله في دخول الوقت) ومثله ما لو شك في مأذونه هل طلب قبل الوقت أم لا (قوله مالم يتيقن العدم الخ) ٢ ومثله ما لو طالب مع العلم بعدم دخول الوقت وتيقن به الفقد فيكفي (قوله من رحله)

وجود ذلك كما قاله الشارح يعني تجوز ارجاؤه والظن أو مرجوحا وهو الوهم أو مستويا وهو الشك فليس المراد بالوهم هذا الثاني وان كان محصيا (طلبه) مما توهمه حتما وان ظن عدمه كما هو اذا التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة مع امكان الطهر بالماء ولا بد من وقوع الطلب في الوقت لا تتفاء الضرورة قبله وله استنابة موقوف به فيه بخلاف القبلة لكونها مجتهد فيها وما هنا محسوس ولا يكفي بلاذن أو باذن ليطلب له قبل الوقت أو اذن له قبله وأطلق فطلب له قبله أو شا كافيته نعم الاقرب الا كتفاء في حالة الاطلاق بطلبه في الوقت كماله وكل محرم حلالا ليعقده النكاح ولو اذن له قبل الوقت ليطلبه فيه كفي ولا أثر لاخبار فاسق بما وجودا ولا عدمه خلافا لما وردى ولو طالب قبل الوقت لغائبة أو نافلة قد دخل الوقت عقب طلبه تيمم لصاحبة الوقت بذلك الطلب كما قاله القفال في فتاويه ويؤخذ منه ان طلبه لعطش نفسه أو حيوان محترم كذلك وقد يجب طلبه قبل الوقت كما في الخادم أو في أوله لكون الغافلة عظيمة لا يمكن استيعابها الا ببادرته أول الوقت فيجب عليه تجهيل الطلب في أظهر احتمالي ابن الاستاذ ولو طلب قبله ودام نظره الى المواضع التي يجب نظرها حتى دخل الوقت كفي قاله ابن الصباغ وغيره ولا يجزئه مع الشك في دخول الوقت وان صادفه (من رحله) هو مستمكن الشخص من حجر أو مدر أو شعر أو وبر ويجمع في الكثرة على رحال وفي القلة على أرحل ويطلق أيضا على ما يستعصبه من الاثاث (ورققته) بتثليث الراء أي الى ان يستوعبهم أو يضيق الوقت فلا يبقى الا ما يسع تلك الصلاة ولا يجب الطلب من كل بعينه بل يكفي نداء تيمم جميعهم بأن

٢٥ نهایه ل بأن يقتضيه ثم اطلاق الطلب على مجرد التفتيش هل هو حقيقة أو مجاز فيه تطرؤا المتبادر من كلامهم انه حقيقة وان الطلب مستترك بين التفتيش والسؤال ونحوهما مما يسهل به في تحصيل مراده ويدل على ذلك ما نقله شيخ الاسلام في حاشيته على البيضاوى عن الطيبي عند قوله تعالى في سورة المائدة قدسأ لها قوم من قبلكم من ان الطلب والسؤال والاستخبار والاستفهام والاستعلام الفاظ متقاربة وانها مترتبة فالطلب أعماها قال لانه يشمل الطلب من نفسه ومن غيره والسؤال خاص بالطلب من الغير الى آخر ما بين به ومعلوم ان الطلب من النفس ليس عبارة الا عن التأمل في الشيء ليظهر المراد منه فهو كالبحث والتفتيش في الرحل عن الماء (قوله ويطلق أيضا) أي مجازا (قوله أو يضيق الوقت) ظاهره وان آخر الطلب الى وقت لا يمكنه استيعاب الرقعة فيسه ولا ينافيه ما مر عن الخادم من انه يجب عليه الطلب في وقت يستوعبهم فيه ولو قبل الوقت لان الكلام ثم في وجوب الطلب وما هنا في وجوب الصلاة وان اتم بتأخير الطلب (قوله تلك الصلاة) أي كاملة حتى لو علم انه لو طلب لا يبقى ما يسعها كاملة امتنع الطلب ووجب الاحرام بها ٢ قول المحشى (قوله مالم يتيقن العدم الخ) ليس في نسخ الشرح التي بأيدينا ولعل محله بعد قول الشارح وان صادفه انتهى

غير كاف في الستركنه بناء على ما مشى عليه كغيره من ان المدار في الاستقبال والاستدبار بالصدر لا بالفرج ولا يخفى ان المرجع واحد غالباً والخلاف انما هو في مجرد التسمية فاذا جعل ظهره للقبلة وتغوط فالشارح كالشهاب ابن حجر يسميانه مستقبلاً واذا جعل صدره للقبلة وتغوط يسميانه مستدبراً والشهاب ابن قاسم كغيره يعكسون ذلك واذا جعل صدره او ظهره للقبلة وبالاول مستقبل اتفاقاً والثاني مستدبر كذلك نعم يقع الخلاف المعنوي فيما لو جعل صدره

وقياس ما ياتي من انه اذا اضر رحله في رحال من الغضاء انه يقضي هنا ويحتمل انه لا يقضي وهو الاقرب لانه حين الطلب صدره عليه انه تيمم وليس معه ماء كالماء عند دخول الوقت (قوله فيجمع بينهما) أي وجوباً (قوله أو على اطلاق النداء سكنت الخ) أي وعلى ذلك فيكفي من معه ماء يجوده من معه ماء يبيعه أو من معه ماء ولو بثمنه (قوله ولو بعث النازلون) أي ومعلوم انه لا بد من البعث من كل واحد منهم وان كان تاباً بالغيره كالزوجة والبدوي ويؤيده قوله قبل ولا يكفي بلاذن (قوله ونظر حواليه) قال الشيخ عميرة يقال حواليه وحوله وحواله انتهى سم على منهج وفي الصحاح يقال قصد حوله وحواله وحوليه وحواليه ولا تقل ١٩٤ حواليه بكسر اللام (قوله وهو واجب) أي تخصيص مواضع الخضره الخ (قوله

والمراد نظر المعتدل) هذا الوصف خرج مخرج القيد أي تردد قدر نظره ان كان معتدلاً وهذا يجب عما نظريه سم على حج من ان هذا الوصف انما يتأتى لو كان المراد جنس النظر اما بعد تقييده بكونه نظر مريد التيمم فنظره لا يكون تارة قويا وتارة ضعيفاً على حالة واحدة وأجاب عنه بما عمل ما ذكرناه أقرب منه (قوله الذي لو استغاث) ينبغي ان يعتبر ابتداء هذا الحد من آخر الرفقة الذين يلزمه مؤاخذتهم والمنسوبون اليه

يقول من معه ماء من يجوده من يبيعه فيجمع بينهما لانه قديمه ولا يبيعه ولو اقتصر على من يجوده سكنت من لا يبيذه مجاناً أو على اطلاق النداء سكنت من يظن انما به ولا يسمح الا يبيعه ولو بعث النازلون ثقة يطلبه لهم كفي (ونظر حواليه) من جهاته الاربع (ان كان بمستوى) من الارض ويخص مواضع الخضره والطير عزيذاً احتياط وهو واجب ان غلب على الظن توقف غلبة ظن الفقد عليه (فان احتاج الى تردد) بان كان ثم شجر أو جبل أو وهدية أو نحوها (تردد قدر نظره) أي قدر ما ينظر اليه في المستوى والمراد نظر المعتدل وضبطه الامام بعد الغوث وهو الموضع الذي لو استغاث برفقة لا غاؤه مع ما هم عليه من تشاغلهم بأحوالهم وتفاوتهم في أقوالهم وقول الشارح قبل وما هنا كالمحرر أزيد من ذلك بكثير واضح وانما عبر عنه بقيل لعدم كونه في كلام الشيخين وانما هو في كلام الشراح وعبر عنه في الشرح الصغير بغاؤه سهم أي غاية رمية ويختلف ذلك باستواء الارض واحتلافها صعوداً وهبوطاً وقولهم ان كان بمستوى من الارض نظر حواليه ولا يلزمه مشي أصلاً وان كان بقريه جبل صعدته ونظر حواليه ان آمن قال الشافعي رحمه الله في البيوطى وليس عليه ان يدور لطلب الماء لان ذلك أضر عليه من اتياه الماء في المواضع البعيدة من طريقه وليس ذلك عليه عند أحمد اه قال الزركشي فقد أشار الى نقل الاجماع على عدم وجوب التردد اه يمكن جملة على تردد غير متعين بان كان لوصفه أحاط بمجد الغوث من الجهات الاربع اذ لا فائدة مع ذلك لو وجب التردد وحصل الاول على ما اذا كان نحو الصعود لا يفسده النظر فتعين التردد ولا بد أن يأمن على نفسه وماله وعضوه واحتصاصه المحترم وانقطاعاً عن رفقة وان لم يستوحش

لا من آخر القافلة مطلقاً والافقه تتسع القافلة جداً بحيث تأخذ قدر فرسخ أو أكثر فلا تعتبر بخلاف

الحد من آخرها لزم مشقة شديدة وربما يزيد على حد القرب فليأتمل سم على منهج لكن بشكل بما مر عن الزركشي من وجوب الطلب قبل الوقت ذاعظمت القافلة لكن قديماً ما ذكره الزركشي يخالفه تقييد حج الرفقة بالمنسوبين لمنزله عادة لا كل القافلة ان تفاحش كبرها انتهى الا ان يقال مراد الزركشي بالعظم كثرتهم مع نسبتهم الى منزله عادة (قوله أي غاية رمية) قال في المصباح الغاؤه الغاية وهي رمية سهم أبعد ما يقدر ويقال هي قدر ثمانية ذراع الى أربعة مائة والجمع غلوات مثل شهوة وشهوات (قوله وليس ذلك عليه) أي واجبا عليه (قوله يمكن جملة) جواب لقوله وقولهم ان كان بمستوى الخ (قوله غير متعين) أي في أداء المقصود من الاحاطة بجوانب ما ينتهي نظره اليه (قوله وحصل الاول) هو قول المصنف تردد قدر نظره لكن برده عليه ما ذكره الامام الشافعي من أن ذلك أضر عليه من اتياه الماء في المواضع البعيدة (قوله لا يفسده النظر) أي الى الجهات التي يحتمل وجود الماء فيها فهو بالنصب على المفعولية (قوله المحترم) لعل تقييد الاختصاص بالمحترم لبيان الواقع فان غير المحترم كالسكاب العقور لا تثبت عليه فلا يكون اختصاصاً أما غيره فلا يفسده الا

أظهره للقبلة وألف ذكروه يمينا وتمالا وبال فهو غير مستقبل ولا مستند برعند الشيخ كالشهاب ابن حجر بخلافه عند الشهاب ابن قاسم وغيره فتأمل (قوله ولو مع عدمه) مراده عدم الاستقبال أو الاستدبار بالصدر كما هو كذلك في التحفة ولعل لفظ الصدر سقط من النسخ (قوله في غير معد) قيد للحرمة في العصراء فهو صريح في أنه إذا اتخذ محللا في العصراء بغير ساتر وأعد له قضاء الحاجة لا يحرم قضاء الحاجة فيه بل جهة القبلة وسياق التصريح به أيضا ومنه ما يقع للمسافرين إذا تزلوا

محض من أمر تدأ ونحوهما وعبارة حج حيث أمن بضعا ومحرما نفسا وعضوا ومالا وان قل واختصاصا اه وعبارة شرح الروض بعدم مثل ما ذكره الشارح محترمان (قوله بخلاف الجمعة) أي فان الانقطاع عن الرفقة لا يجوز السفر معهم بعد الفجر حيث أدى إلى تفويتها بل لا بد من ضروره تدعو إليه (قوله وفوت وقت) عطف على قوله ان يأمن (قوله الاما به) أي كاملة (قوله ان لم يحدث سبب) قيد لقول المصنف تبين لا لقوله جاز فانه يصير المعنى عليه انه يجوز التأخير ان لم يحدث سبب فان حدث وجب تعيين التيمم وهو غير مراد قطعا (قوله ونحو ذلك) كالسذور والطواف المفروض اما النافلة فلا يجب التحديد لها بل يصلي منها ما شاء ما لم يحدث ويدل له قول حج من نحو حدث أو ارادة ١٩٥ فرض آخر (قوله قال محمد بن يحيى) قال

الاستنوى في الطبقات
أوسع بسكون العين محمد
بن يحيى النيسابوري تفقه
على الغزالي وصار أكبر
تلامذته وشرح الوسيط
وسماه المحيط وعلق في
الخلاف تعليقة مشهورة
ثم قال توفي في رمضان سنة
ثمان وأربعين وخمسمائة
وكان مولاه كما قال ابن
خلكان سنة ست ومبشرين
وأربعمائة (قوله من نصف
فرسخ) وقدره بسير الانتقال
المعتدلة إحدى عشرة
درجة وربع درجة وذلك
لان مسافة القصر يوم وليلة
وقدرها ثلثمائة وستون
درجة ومسافة القصر سنة
عشر فرسحا فاذا قسمت

بخلاف الجمعة لتكرره كل يوم بخلافها وفوت وقت تلك الصلاة بان لم يبق من ذلك الا ما يسعها
ويفارق واحد الماء بحيث لو توضع الوقت ولو جمعة فانه يجب عليه الوضوء ولا يتيمم به
ليس بفاقد للسوء (فان لم يجد) بعد البحث المذكور ماء (تيمم) لان الفقد حاصل وتأخير التيمم عن
الطلب في الوقت جائز ان لم يحدث سبب يحتمل معه وجود الماء (فلو) طلب كما هو وتيمم (مكث)
بضم الكاف وفتحها (موضعه) ولم يتيقن عدمه بالطلب الاول ولم يوجد ما يحال عليه وجوده
(قالا مع وجوب الطلب) ثانيا (لما يطرأ) أي سواء كان طريقا له للحدث أم للجمع بين الصلاتين
أم قضاء صلوات متوالية أم غير متوالية ونحو ذلك لاحتمال اطلاعه على ترخيفت عليه أو
وجود من يده على الماء لكن الطلب الثاني أخف من الاول والثاني لا يجب لانه لو كان هناك
ماء لظفريه بالطلب الاول وقوله مكث موضعه من زيادته على المحرر من غير تمييز (فلو علم)
المسافر يعمل (ماء يصله المسافر حاجته) كاحتطاب واحتشاش (وجب قصده) أي طلبه منه
لانه اذا كان يسعى الى هذا الحد لا شغاله الدينوية فله عبادة أولى وهذا المقدار هو المسمى بحد
القرب وهو أزيد من حد الغوث الذي يسعى اليه في حال توهم الماء كما مر قال محمد بن يحيى
والعله يقرب من نصف فرسخ هذا (ان لم يخف ضرر نفس) أو عضوا أو بضع (أو مال) لا يجب
عليه بذله في تحصيل الماء ثمنا أو جرة ولا بد أن يأمن انقطاعه عن رفقته وان لم يتضرر بخلافه
عنهم كما مر ونخرج الوقت أيضا (فان) خاف مذكرا أو (كان) الماء بمحل (فوق ذلك) المحل
المتقدم ذكره وهذا يسمى حد البعد (تيمم) ولا يكاف طلبه لمسافيه من الحرج ولو انتهى الى
المنزل في آخر الوقت والماء في حد القرب ولو قصد خرج الوقت قال الرافعي وجب قصده
والمصنف لا قال الشارح وكل منهما نقل ما قاله عن مقتضى كلام الاصحاب بحسب ما فهمه

عليها باعتبار الدرج كان ما يخص كل فرسخ اثنتين وعشرين درجة ونصف درجة ونصف الفرسخ ما ذكر (قوله أو بضع) له أو
لغيره اه حج ومثله يقال فيما قبله كما صرح به الشيخ عميرة حيث قال وتنكير النفس والمال لا فائدة عدم الاختصاص به اه
(قوله ونخرج الوقت) عبارة سم على حج يحتمل الاكتفاء بادرالركعة اه ولا ينافي هذا ما مر لان ما هنا في العلم وما هناك في
التوهم وفرق ما بينهما فان صورة التوهم يحتمل فيها عدم وجدان الماء فطلب الماء على هذا الوجه يفوت الوقت المحقق بلا
فائدة فاشترط فيه ادرالك جميع الصلاة في الوقت وما هنا متحقق فيه وجود الماء فاكفى بادرالركعة مع الوضوء لوقوعها
أداء (قول المصنف فوق ذلك) ظاهره ولو كان فوق ذلك يسير كقدم مثلا وفيه نظر فراجع بل الظاهر ان مثل هذا لا يعد
فوق حد القرب فان المسافر اذا لم يمتثل ذلك لا يمتنع من الذهاب اليه وانما يمتنع اذا بعدت المسافة عرفا وفي بعض المواضع أنه
ان علم بالماء في ذلك الموضع وهو في منزله لا يجب عليه طلبه وان اتفق أنه طلب الماء فوصل الى غاية حد القرب ثم علم به فوقع
بذلك القدر ووجب طلبه اه وهو بعيد من كلامهم لما مر ان ذلك القدر لا يعد زيادة على ذلك

بعض المنازل (قوله اذا أتيت الغائط) هو مستعمل هنا في حقيقة الذي هو المحل المطمئن من الأرض والتماسي الخارج به من مجاز المجاورة (قوله على الصعراء) أي في غير المحل المدمتها كما هو (قوله فالتيمم فيه أن يسترجع ما توجه به) أي من بدنه كما هو ظاهر وعليه لو جعل جنبه جهة القبلة ولوى ذكره إليها حال البول يجب عليه أن يسترجع جنبه عرضاً (قوله ولا خلاف الأولى) أي لكنه خلاف الأفضل حيث سهل التيمم عنه كما قال العلامة ابن حجر وبه تعلم أن خلاف الأولى غير خلاف

(قوله لا يسقط فعل الصلاة فيه بالتيمم) أي بأن كان يحمل يغلب منه وجود الماء وقوله على خلافه أي بأن كان يحمل يغلب فيه الفقد أو يستوى الأمران (قوله بما قررناه) أي في قوله ويمكن أن يحمل الخ (قوله وخاف غرق الخ) قال في شرح العباب بعدما ذكر مانعه ونحوه كأنه قام حوت وسقوط متمول معه أو سرقته اه وقضيته أنه لا قضاء في مسئلتنا بل قضيته عدم القضاء في مقم تيمم للخوف على نفس أو مال فليست سم على حج ومثل ذلك ما لو حال بينه وبين الماء سبع أو عدو فيتيمم ولا إعادة عليه كما سيأتي له بعد قول المصنف ١٩٦ قضى في الأظهر وحيث نذ بصح أن يلغز بذلك ويقال لنا رجل سليم الأعضاء

غير فاقد للماء تيمم وصلى ولا قضاء عليه وصورته لو كان في سفينة الخ وقد نظم ذلك بعض اخواننا فقال وما رجل للماء ليس بفاقد سليم لعضو من مبيع تيمم تيمم لا يقضى صلاة وهذه لعمرى خفاء في حجاب مكتم (قوله ولا يعيد) أي وإن قصر السفر قال سم على منهج ومحل عدم الإعادة إذا كان الموضع الذي صلى فيه بذلك التيمم مما لا يغلب فيه وجود الماء بقطع النظر عما فيه السفينة أو ما لو غلب وجود الماء فيه بقطع النظر عما ذكر وجب القضاء اه بالمعنى وقوله بقطع النظر الخ يمكن الاسترازة به عما لو كان الغالب في ذلك المكان

ويمكن أن يحمل الأول على ما إذا كان في محل لا يسقط فعل الصلاة فيه بالتيمم والثاني على خلافه بدليل قول الرخصة أما المقيم فلا تيمم وعليه أن يسبي ولو خرج الوقت والتعبير بالمقيم جرى على الغالب والمعول عليه المحل كما يؤخذ مما قررناه ولو كان في سفينة وخاف غرقاً لو أخذ من البحر تيمم ولا يعيد وخرج بالمسأل الاختصاصات والمسأل الذي يجب بذله في تحصيل الماء أو أجره فلا أثر للخوف عليه هنا وإن اعتبرناه ثم في حالة التوهم كما هو ولو أن دافعا من المال خير منها وإن كثرت وما زعمه بعضهم من أن هذا لا يأتي في الكتاب إلا أن حل قله والأفلا طلب لأنه يلزمه سقيه والتيمم فكيف يؤمر بتحصيل ما ليس بحاصل وتضييعه غير صحيح لأن الخشية على الاختصاص هنا إنما هي خشية أخذ الغير لو قصد الماء وتركه لا خشية ذهاب روحه بالعطش وبذلك يجمع بين كلامي المجموع (ولو تيقنه) أي وجود الماء (آخر الوقت) مع كون التيمم جائزاً له في أثناءه وفي الوقت ما يسد بها كلها وطرهافيه (فانتظاره أفضل) من تعجيل التيمم لأن التقديم مستحب والوضوء من حيث الجملة فرض فتوايه أكثر ولهذا يجوز التأخير مع القدرة على التقديم بخلاف التيمم عند القدرة على الوضوء والمراد باليقين هنا الوفاق بحصول الماء بحيث لا يتلف عادة لا ما ينتفي معه احتمال عدم الحصول عقلاً ولا فرق في ذلك بين يقين وجوده في منزله أو غيره خلافاً لما وردى كما أطلق ذلك أهاننا لأن العبرة في الطلب بالحالة الراهنة وهو فيها فاقد للماء حساً وشرعاً وقد تعرض عوارض يكون التيمم فيها أول الوقت أفضل كأن كان يصلي أول الوقت بستره ولو أخر لم يصل بها أو كان قادراً على القيام أول الوقت ويهجر عنه لو أخر ولو شك في وجوده آخر الوقت (أو ظنه) بأن كان وجوده مترجحاً عنده آخره (تعجيل التيمم أفضل في الأظهر) لأن فضيلة أول الوقت محققة بخلاف فضيلة الوضوء والثاني التأخير أفضل ومحل الخلاف إذا أراد الاقتصار على صلاة واحدة فإن صلاحها بالتيمم أول الوقت ثم أعادها آخره مع الكمال فهو الغاية في إحراز الفضيلة

وجود الماء في جميع السنة واتفق احتياجه إلى التزول في السفينة في وقت منع فيه من الطهارة بالماء ويجب أن يسبق فيجب عليه القضاء بخلاف ما لو كان المحل يغلب فيه الفقد في غالب السنة لكن اتفق وجوده من سبيل منافي بعض أيام السنة فانه في هذه الحالة إذا تعذر عليه استعمال الماء لا قضاء عليه (قوله فلا أثر للخوف عليه هنا الخ) أي إذا كان يحصل الماء بلا مال وقوله وإن اعتبرناه أي الخوف (قوله لو قصد) أي الماء (قوله خلافاً لما وردى) ويمكن حمل كلامه على ما إذا كان يحمل يغلب فيه وجود الماء فانه يجب عليه التأخير حيث نذ كما صرح به شيخنا الزبائدي ويفيده ما جمع به بين كلامي الرافعي والنووي المار (قوله أول الوقت أفضل) أي من الوضوء مع التأخير (قوله ولو شك في وجوده) هذه الصورة تعلم من قول المصنف أو ظنه بالطريق الأولى (قوله عنده آخره) المراد بالأخر ما قبل الأول فلا فرق بين آخر الوقت ووسطه ولا بين غش التأخير ووجود الماء وعدمه على المعتمد (قوله مع الكمال) أي مع الوضوء ولو منفرداً

الأفضل وثالث لأن خلاف الأولى باصطلاح الأصوليين صار اسماً للنهي عنه لكن ينهي غير خاص فهو المعبر عنه بالمرور كراهة خفيفة وأما خلاف الأفضل فعناء أنه لا ينهي فيه بل فيه فضل إلا أن خلافه أفضل منه وإن توقف في ذلك شيخنا في الحاشية في محلات (قوله كذلك) أي لا يخلوها للبائع مصل الخ فقوله من عدم خلوها للبائع ذكر بيان له فتعين فيه من خلافاً لما قاله شيخنا (قول المصنف ويستتر) أي يستر عورته وهو غير تعيب شخصه المار في كلام الشارح (قوله عن أعين

(قوله في الأولى) هي قوله ولو تيقنه آخر الوقت الخ (قوله والمعمد الأول) هو قوله ويجري هذا التفصيل فيما وصل إلى الخ (قوله وادراك الركعة الخ) ظاهره وإن أدركها على وجه لا تحصل معه الفضيلة كان أدركها في صف بينه وبين الصف الذي أمامه أكثر من ثلاثة أذرع أو في صف أحد قومه مع نقصان ما بين أيديهم من الصفوف وهو محتمل ويحتمل ولعله أقرب تعييد ذلك بما إذا كان الاقتداء على وجه تحصل معه فضيلة الجماعة (قوله وهو أولى) أي الصف الأول (قوله وقراءتها) أي مع ادراك ركوعها (قوله فإذا خاف فوت الجماعة) قضيته أنه لو لم يخف فوتها بذلك بل خاف فوت بعض منها كالمو كان لو ثلث أدركه في التشهد مثلاً كان تثليث الوضوء أولى وفيه تطرل أن الجماعة فرض فتوابعها يزيد على ثواب السنن فينبغي المحافظة عليها وإن فاتت سنن الوضوء وبقي ماله كان لو ثلث فاتته الجماعة مع امام ١٩٧ عدل وادركها مع غيره وينبغي أن ترك

التثايت فيه أفضل أيضاً (قوله ولا يلزم البدوى الانتقال) أي ولو لم تكن فيه مشقة عليه لم يفرقة ما ألفه في الجملة (قوله بل يصلى متبهما) ظاهره وإن كان في محل لا تسقط الصلاة فيه بالتيمم وعليه فلو دخل الحمام وتغذغسله في غيره وعلم أن النوبة لا تنتهي إليه إلا بعد خروج الوقت تيمم وصلى في الوقت ثم أعاد لكن في سم على منهج مانصه فرع لو خاف برد الماء وعجز عن تسخينه في الحال لكنه يعلم وجود

ويجب عن استشكل ابن الرفعة له بأن الفرض الأولى ولم تشملها فضيلة الوضوء بأن الثانية لما كانت عين الأولى كانت جارية لنقصها لا يقال الصلاة بالتيمم لا يستحب أعادتها بالوضوء لا نأقول محله فبين لا يرجو الماء بعد بقرينة سياق كلامهم ومحل ما ذكر في الأولى إذا كان يصلها في الحالين منفرداً أو في جماعة أما لو كان إذا قدمها أصلاً بالتيمم في جماعة وإذا أخرها للوضوء انفرد فالذي يظهر أخذاً من كلام الأذري أن التقديم أفضل أما إذا ترجع عنده فقد أوتيقنه آخر الوقت فالتعجيل أفضل جزماً ويجري هذا التفصيل فيما وصل إلى أول الوقت منفرداً وآخره في جماعة قال المصنف ينبغي أن يقال إن فحش التأخير التقديم أفضل وإن خف فالتأخير أفضل اهـ والمعمد الأول وادراك الركعة الأخيرة أولى من ادراك الصف الأول وهو أولى من ادراك غير الركعة الأخيرة ومحل ذلك في غير الجمعة أما في ساعتها عند خوف فوت ركوع الثانية وهو من تلزمه الجمعة فالوجه وجوب الوقوف عليه متأخراً أو منفرداً لادراكها وإن خاف فوت قيام الثانية وقراءتها فالأولى له أن لا يتقدم ويقف في الصف المتأخر لتصح جمعة أجمعاً وادراك الجماعة أولى من تثليث الوضوء وسائر آدابها فإذا خاف فوت الجماعة بسلام الإمام لو أكل الوضوء بآدابها قادراً كما أولى من أكاله ولو ضاق وقتها أو الماء عن سنن الوضوء وجب عليه أن يقتصر على فرائضه ولا يلزم البدوى الانتقال ليتطهر بالماء عن التيمم ولو أزدحم مسافرون على بئر أو ثوب أو مقام لا يمكن أن يليه إلا واحد واحد فن علم تأخر نوبته عن الوقت لم ينتظرها بل يصلى متبهما وعارياً وقاعداً من غير عادة وإن توقعها

حطب في مكان إذا ذهب إليه لا يرجع إلا وقد خرج الوقت أو لم يخرج لكن لا يفرغ من تسخينه إلا وقد خرج الوقت فيظهر وأقر عليه مرأته يجب عليه قصد الحطب في الأولى أو التسخين في الثانية وإن خرج الوقت ولا يجوز له التيمم أخذاً من قولهم إن المقيم يجب عليه قصد الماء الذي في حد القرب بل وفي حد البعد وإن خرج الوقت بان الاتيان بالحطب والتسخين لا ينقص عن الذهاب للماء في حد القرب لكن لا يبعد أنه ههنا لا فرق بين المقيم والمسافر لو جوب القضاء فليتأمل اهـ وقياسه أن في مسئلة الحمام ينتظر النوبة وإن خرج الوقت ولا يتيمم لو جوب القضاء عليه هذا ولو أمكنه الدخول مع غيره في حوض الحمام فقياس ما مر من وجوب الاستنجاء بحضرة الناس إذا ضاق الوقت أنه يجب هنا كذلك ويجب على من اجتمع معه غرض البصر ثم رأيت في سم على حج في آخر باب التيمم عند قول المصنف ومن تيمم لبرد الخ مانصه ولو تناوب جمع الاغتسال من مغسل الحمام للحرف من البرد فان علم أن نوبته تأتي في الوقت وجب انتظارها وامتنع التيمم سواء كان تأخره عن غيره فهو تقديم صاحب الحمام السابق على غيره أو يتعدى غيره عليه ومنعه من التقديم وإن علم أنه لا تأتي إلا خارج الوقت صلى بالتيمم في الوقت ثم يجب القضاء إن كان ثم ماء آخر غير متناوب وإليه لكن امتنع استعماله لغيره ولو أفلأه

الناس) أي الذين لا يحرم تطهرهم اليه كزوحاته وامائه بقربته ما يأتي أو عن أعين الناس بفرض وجودهم (قوله من يرى عورته) أي بالفعل ممن يحرم نظره اليها (قول المصنف ولا يقول في ما عرا كد) أي فإن فعل كره (قوله أو مباح) أي غير مسبب ولا موقوف وصورة الموقوف كما هو ظاهر أن يقف انسان ضيعة مثلا عملا من غلها مخصوصه يرجع أو فسقية أو أن يقف بثرا فيدخل فيه ماؤه الموجود والمتجدد تبعاً ١٩٨ والأقلام لا يقبل الوقف فصد (قوله ولم يكن هناك غيره) أي الماء القليل سواء

كان راكداً أو جارياً كما هو ظاهر وظاهر أن مثله الكثير إذا تغير (قوله ويكره البول ونحوه) عبارة غيره التبرز (قوله بقرب

(قوله ونكر الماء) أي في قوله تعالى فلم تجدوا ماء (قوله ولا تألو أو جبنوا الخ) قد يقال قياس ما هنا أنه إذا وجد بعض الرقبة يصوم أياماً تعدل المجوز عنه من الرقبة وعليه فلا جمع بين الرقبة وبدلها لكن منع من ذلك أن المجزئ في الكفارة الشهران بكاملهما ومادونهما لا يعتد به (قوله ويجب أيضاً الخ) أي قطعا وقيل فيه القولان اه محلي (قوله أما غير الصالح) محترز قوله يصلح للغسل (قوله لا بدله أي الخبث وقوله لا زالتا صلة تعين وفي بعض النسخ تعين للخبث لأنه لا بدل لآلته وهو واضح (قوله إذا لم يمكنه زعه) أي كان خاف الهلاك لو زعه فإن أمكنه أن لم يحش من زعه مخذور نيم توضع الثوب وصل

في الوقت لزمه الانتظار (ولو وجد ماء) يصلح للغسل و (لا يكفيه فلا يظهر وجوب استعماله) محدثاً كان أو جنباً ويراعى الترتيب أن كان حدثه أصغر والأقواله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا فشرط التيمم بعدم الماء ونكر الماء في سياق النفي فاقتضى أن لا يجده ما يسمى ماء ونحوه إذا أمر تكيم بامر فأقوامه ما استطعتم ولأنه قدر على غسل بعض أعضائه فلم يستقط الوجوب بجزءه عن الباقي والثاني لا يجب بل يتيمم كالوجود بحد بعض الرقبة في الكفارة فإنه لا يجب اعتناقه بل يعدل إلى الصوم و فرق الأول بعدم تسمية بعضه رقبة وبعض الماء ولا تألو أو جنباً بعض الرقبة مع الشهرين لجنابين البدل والمبدل بخلاف التيمم فإنه يقع عن البعض الذي لم يغسل لاعتقائه من الغسل ويجب أيضاً استعمال تراب ناقص (ويكون) استعماله (قبل التيمم) عن الباقي لئلا يكون متيمماً ومعه ماء أما غير الصالح للغسل كنج أو برد لا ينوب فلا يجب مسح الرأس به إذا لم يمكن هنا تقديم مسح الرأس في عبارة المصنف مهموزة منونة لا موصولة لتلا بدله ذلك ولو وجد حدث تجسس بدنه بما لا يعنى عنه ماء لا يكفي إلا أحدهما تعين للخبث لأنه لا بدل لآلته بخلاف الوضوء والغسل وظاهر أن تجسس الثوب إذا لم يمكنه زعه كتجسس البدن فيما ذكر وظاهر إطلاقهم أنه لا فرق فيه بين المقيم والمسافر وهو ظاهر كلام الروضة وبه أفتى البغوي وهو الوجه وان قال القاضي أبو الطيب أن محل تعينه لها في المسافر المقيم فلا لوجوب الإعادة عليه بكل حال وان كانت النجاسة أولى وجرى عليه المصنف في مجموعته وتحقيقه وشرط صحة التيمم تقديم إزالة النجاسة قبله فلو تيمم قبل إزالتها لم يصح تيممه كإرجحه المصنف في روضته وتحقيقه في باب الاستنجاء وهو المعتمد لأن التيمم مبيع ولا إباحة مع المانع فاشبه ما التيمم قبل الوقت وان رجحنا في هذا الباب الجواز (ويجب) في الوقت (شراؤه) أي الماء وان لم يكفه وكذا التراب ولو يحمل يلزمه فيه القضاء فيما يظهر (بثمن مثله) أن قدر عليه بنقد أو عرض لأنه قادر على استعمال الماء فان بيع بثمن لم يكلف شراءه للضرورة وان قلت الزيادة وان يبيع نسبتة لزمه شراؤه ان كان موسراً وماله حاضر أو غائب والأجل تمتد إلى وصوله ولو زيد في ثمنه بسبب التأجيل زيادة لا ثقة بالأجل لم يخرج به عن كونه ثمن مثله والمراد به القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان ولا تعتبر حالة الاضطرار فقد تنصل الشريعة ذناير ويهد في الرخص إيجاب مثل ذلك نعم يسن له شراؤه إذا زاد على ثمن مثله وهو قادر على ذلك ويجب عليه تحصيل آلات الاستقاء كدلو ورشاء عند حاجته اليها إذا وجدها تباع بثمن مثله أو توجر بأجرة مثله (الأن يحتاج اليه) أي الثمن (الدين) ولو مؤجلاً نعم بشرط أن يكون حوله قبل وصوله إلى وطنه أو بعده ولا مال له فيه والأوجب شراؤه فيما يظهر أخذاً من مسألة النسبة السابقة ولا فرق بين أن يكون الدين لله تعالى أو لآدمي ولا بين أن يتعلق بذمته أو بعين من ماله كعين عارها فرفهها المستعير بأذنه (مستغرق) هو

حارياً ولا إعادة عليه لأن فقد السترة مما يكثر (قوله كتجسس البدن) أي فيغسله ويتيمم (قوله وان رجحنا مستغني الخ) منى عليه ج (قوله أو غائب الخ) أي وانما وجب ذلك مع احتمال تلف المال قبل وصوله لأن الأصل السلامة (قوله ورشاء) أي حبل قال في المختار والرشاء ج جمع رشية وفي المصباح الرشاء الحبل والجمع أرشية مثل كساء أو كسية (قوله أخذاً من مسألة الخ) برقية لفي هذه أنه ليس محتاجاً إليه لادينه لو حوذه بقي به الدين (قوله كارة

المقبر المحترم) هل يشمل قبر نحو الذي (قوله وعلى هذا يحمل الخلاف) يعني بوجه كل من طرأ في الخلاف والا فلا يذكريه ليس
يحمل للخلاف (قوله والماء لا يكفي لهما) أي وقد دخل الوقت كما قاله الشهاب بن حجر ووجهه ظاهر لانه حينئذ صدق عليه
انه معه ماء يكفي لطهارته فأتلفه في الوقت اذا المتسبب في الشيء كفاعله (قوله بل عند القيام الى الصلاة) أي اوضحى الوقت
وعبارة الشهاب بن حجر بل عند ارادة نحو صلاة اوضحى وقت (قوله لانه لا يصل هناك) قضيته انه لو وصل كفي وعبارة

(قوله صفة كاشفة) الصواب لازمة اه سم على ج أي لان الصفة الكاشفة هي المينة الحقيقية متبوعها كقولهم الجسم
الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله واللازمة هي التي لا تنفك عن متبوعها وليست مينة لفهومه كالضاحك
بالقوة بالنسبة للانسان (قوله بين ان يريده) أي السفر والمراد بالارادة هنا الاحتياج ولو عبر به كان أولى (قوله ورفيق) هو
بالغناء (قوله من يخاف انقطاعهم) أي فيجب حملهم مقدما على طهارته (قوله كالقطرة) يؤخذ من تشبيهه بما أنه يشترط فضله عن
مسكه وخادمه الذي يحتاجه وسيأتي التصريح به في كلامه (قوله بخلاف الدين) ١٩٩ مقابل قوله ولا بين نفسه وغيره

(قوله الغير) أي ولو كان

أصله (قوله بخلاف حله)

أي حل غيره عند انقطاعه

عن الرفقة فانه واجب

(قوله وان لم يكن معه)

أي بأن كان له وهو تحت يده

غيره أو كان لبعض رفقة

(قوله فالمراد بالنفقة المونة)

وعليه فقوله هنا ولا بين

نفسه وغيره الخ مستفاد

من قوله السابق ولا بين

نفسه وغيره من مملوك

وزوجة الخ (قوله وتارك

الصلاة) أي بعد أمره بها

وامتناعه منها وعبارة حج

ومنه ان يؤمر بها في الوقت

وان يستتاب بعده فلا

يتوب بناء على وجوب

استتابته ومثله في هذا

كل من وجبت استتابته

وزان محسن (قوله والكاتب

العقور) أي فلا يكون

مستغنى عنه غير أنه أتى به لزيادة الايضاح وحينئذ فهو في كلامه صفة كاشفة اذ من لازم
الاحتياج اليه لاجله استغراقه (أو مونة سفره) مباحا كان أو طاعة كما يدل عليه اطلاق
المصنف للسفر ولا فرق فيه بين أن يريده في الحال أو بعد ذلك ولا بين نفسه وغيره من مملوك
وزوجة ورفيق ونحوهم من يخاف انقطاعهم وهو ظاهر على التفصيل الاتي في الحج ويظهر
في المقيم اعتبار الفضل عن يوم وليلة كالقطرة بخلاف الدين فانه لا بد أن يكون عليه كما صرح به
الرافعي وأشار اليه المصنف بقوله يحتاج فانه لا يجب عليه أداء دين الغير بخلاف حله عند
الانقطاع (أو نفقة حيوان محترم) وان لم يكن معه والشارح تبع في قوله معه الرخصة وهو
مثال لا قيد وسواء كان آدميا أم غيره ولا فرق بين احتياجه لذلك حالا أو مالا ولا بين نفسه
وغيره من رفيقه ورفقته وزوجته سواء فيه الكفار والمسلمون ولا بد أن يكون قاضيا أيضا
عن مسكه وخادمه فالمراد بالنفقة في كلامه المونة ونحوها بالمحترم الحربي والمرد والراقي
المحسن وتارك الصلاة والكاتب العقور وأما غير العقور فمحترم لا يجوز قتله على المعتد وان
وقع للمصنف في موضع جوازه ولو كان معه ماء لا يحتاجه للعطش لكنه يحتاج الى ثمنه في شيء
كماسبق جازله التيمم كما ذكره في شرح المذهب ولو وجد ثوبا وقدر على شده في الدلو أو على ادلائه
في البئر وعصره أو على شقه وايصال بعضه ببعض ليصل وجب ان لم يزد نقصانه على أكثر
الامر من ثمن مثل الماء وأجرة مثل الخيل ولو وجد ثمن الماء وهو محتاج الى سيرة الصلاة
قدمها لدوام النفع بها ولو فقد الماء وعلم أنه لو حفر محله وصل اليه فان كان يحصل بحفر يسير
من غير مشقة لزمه والا فلا ذكره في المجموع عن الماوردي وهل تذب شاة الغير التي لم يحج
اليها لكتبه المحترم المحتاج الى طعام وجهان في المجموع أحدهما نعم كالماء فيلزم مالكها بذلها
له وعلى نقله عن القاضي اقتصر المصنف في الرخصة في الاطعمة وهو المعتد وثانيهما لا يكون
الشاة ذات حرمة أيضا (ولو وهب له ماء) أو أقرضه في الوقت (أو أعبر دلو) أو نحوه من آلات
الاستقاء فيه (وحب) عليه (القبول في الاصح) لان المسامحة به غالبية فلا تعظم فيه المنفعة

احتياجه عدرا لانه يجوز قتله بل ينبغي ان يسن ما لم يكن فيه عدو ويجب كذا قاله الشارح في السير قبيل فصل نساء الكفار
وصبيانهم الخ ويؤخذ منه ان الخنزير اذا كان فيه عدو ويجب قتله ويمكن حمل ما في العباب في البيع من وجوب قتله على ما فيه
عدو (قوله وأما غير العقور الخ) منه ما لا تنفع فيه ولا ضرر (قوله قدمها) أي السترة (قوله لزمه) ينبغي ان المراد بنفسه ان لا ي
به أو عن يستأجره ان لم تزد أجرة مثله على ثمن الماء (قوله نعم كالماء) ومعلوم انه يجب لما لكتبها قيمتها وان امتنع المالك من بذلها
جاز قهره على تسليمها كافي الماء اذا طلبه لدفع العطش وامتنع مالكه من تسليمه (قوله أو أقرضه في الوقت) لم يبين مفهوم هذا
القيود ومقتضاه انه لو وهب له قبل الوقت أو أقرضه لم يجب قبوله وان غلب على ظنه عدم وجوده في الوقت وقد يشكك بما تقدم
عن الخادم من انه لو توقف استيعاب الرفقة على الطلب قبل الوقت وجب مع ان حصوله من جهتهم متوهم وهو هنا محقق

الثهاب ابن حجر و بول ثيب أو بكر وصل لدخل الذكر يقينا الى ان قال ويوجه ما ذكر في البول الواصل لدخل الذكر بانه يلزم من انتقاله لدخله انتشاره عن محله الى ما لا يجزى فيه الجرح ليس السبب عدم وصول الجرح لدخله بخلافه لانهم فيه لان نحو الحرقه يصل اليه (قوله وكلامه يقتضي الاكتفاء بالخ) فيه منع ظاهر بل كلامه يقتضي خلافه لانه مفروض في الجرح الكافي في الاستنجاء ولعل العبارة كلامهم فخرها النسخ كما هو الواقع كثيرا في نسخ هذا الشرح (قوله والا لما جاز

(قوله عن هبته) أي أو وصوله بعد مفارقة مالكة الى حد البعد عميرة (قوله اتماء الماء بالخ) أي طلب ذلك من مالكة (قوله وعدم أمن مطالبته بالخ) يؤخذ من التعليل انه لو نذر أن لا يطالبه قبل وصوله وجب عليه قبوله وقد يقال بعدمه لان النذر لا يصير مؤحلا ويمكنه الطلب بوكيله ٢٠٠ أو الحوالة عليه فان نذر أن لا يطالبه بنفسه ولا بوكيله ولا يحيل عليه ولا يتسبب

في أخذه منه بحيلة احتمل الوجوب (قوله مطلقا) أي لغرض أولا (قوله في الشق الاخير) هو قوله وكذا الغير غرض الخ (قوله ويقاس به) أي في الاتم (قوله ولا يلزم من معه ماء الخ) ومثل ذلك ما لو كان معه تراب لا يلزمه بذله لطهارة غيره اذ لا يلزمه ان يصنع عبادة غيره وحيث نذر فهو فاقدا للطهورين فيصلي ويبعد كما أفتى به المؤلف (قوله وغلب على ظنه فقده) قال الاسنوي افهم أنه لو تحقق بقاءه لا يتيمم ويستمر وجوب الطلب ونارعه عاب بان له لو علم ان النوبة لا تنتهي اليه في البئر الا بعد خروج الوقت تيمم اه وقد يدفع توقفه بما مر من تصوير مسألة البئر بالمسافر لعدم وجوب القضاء (قوله لو ورت ماء) أي أو غنه أو آلة الاستقاء (قوله في

فان لم يقبل ذلك وتيمم بعد فقده أو امتناع مالكة عن هبته اتم ولا إعادة والا فليس له إعادة والثاني لا يجب قبول الماء لئنه كالتيمم ولا قبول العارية اذا زادت قيمة المستعار على ثمن الماء لانه قد يتلف فيضمن زيادة على ثمن الماء وعلى الاول يلزمه اتماء الماء واقتراضه واستعارة آلة الاستقاء ان تعين طريقا ولم يتحج له المالك وقد ضاق الوقت أي وقد جاوز بذله فيما يظهر ولو أقرض ثمن الماء لم يلزمه القبول ولو من فرعه أو أصله أو كان موسرا بمال غائب لما فيه من الحرج ان لم يكن له مال وعدم أمن مطالبته قبل وصوله الى ماله ان كان له مال اذ لا يستعمله أجل بخلاف الشراء والاستجار كما مر ولو أنلف الماء قبل الوقت فلا قضاء عليه مطلقا وان أنلفه بعده لغرض كتبريد وتنظيف ثوب فلا قضاء أيضا وكذا الغير غرض في الاظهر لانه فاقدا للماء حال التيمم لكنه اتم في الشق الاخير ويقاس به ما لو أحدث في الوقت عبثا ولا ماء ثم ولا يلزم من معه ماء بذله لمحتاج طهارة به (ولو وهب ثمنه فلا) لما فيه من النسبة ولو من فرع أو اصل وكذا الحكم في هبة آلات الاستقاء (ولو نسيه) أي الماء (في رحله أو اضله فيه فلم يجد بعد الطلب) وان أمن فيه وغلب على ظنه فقده (قيم دضى في الاظهر) لقد رتبته على الماء ونسبته في اتماله ذلك حتى نسيه أو اضله الى تقصير ولان الوصو شرط للصلاة فلا يسقط بالنسيان كسائر المورة قال في المجموع وأما خبر ابن ماجه رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فقد خص منه غرامات المتلفات وصلاة المحدث ناسيا وغير ذلك فيخص منه نسيان الماء في رحله قياسا ومثل ذلك اضلال عن الماء كما ذكره القنوي وغيره ونسيان آلة الاستقاء واضلالها كما صرح بهما الا ذرعي بخناو يؤخذ من التعليل بالتقصير انه لو ورت ماء ولم يعلم به أنه لا تجب عليه الاعادة وهو ظاهر ومقابل الاظهر لا قضاء عليه في الحالين لان النسيان في الاولى عذر حال بينه وبين الماء فاشبهه ما لو حال بينه ما سبع ولانه لم يفرض في الثانية في الطلب (ولو اضل رحله في رحال) لظلمة ونحوها وأمعن في الطلب أو ضل عن الرفقة أو أدرج ماء أو غنه أو آلة الاستقاء في رحله بعد طلبه ولم يعلم به ولا يترخيه وتيمم وصلى (فلا) قضاء وان وجد ذلك لعدم تقصيره بخلافه في النسيان لتقدم علمه بذلك وفي الاضلال في رحله اذ تخيم الرفقة أو سع من تخيمه فكان أبعد عن التقصير ويؤخذ منه كما قاله الشيخ أنه لو اتسع تخيمه فكما في تخيم بعض الامراء كان كمخيم الرفقة أو مالو كانت ظاهرة فانه يجب القضاء أو لم يطلبه

الحالين) وهما النسيان والاضلال (قوله كان كمخيم الرفقة) وبقي عكسه وهو ما لو اتسع تخيم بعض الفقراء وضاق من تخيم بعض الامراء هل يجب القضاء أولا فيه نظر والذي ينبغي أن المدار على الاتساع وعدمه فخير بعض الامراء اذا ضاق بحيث تسهل معرفة ما فيه وجب القضاء لتقصيره وعكسه بعكسه لكن علل حج ذلك بأن شأن تخيم الرفقة أو الغالب فيه انه أوسع من تخيمه فلم ينسب هنالك تقصير البتة اه وقضيته انه لا يعتبر ما يعرض من ضيق تخيم الرفقة ولا من اتساع تخيمه فقياس ذلك جريانه في تخيم بعض الامراء وبعض الفقراء وان الحكم ليس دائرا مع الاتساع وعدمه بل هو دائر مع الشأن (قوله أو مالو كانت الخ) محترز قوله ولا يترخيه

بالذهب والفضة) فيه انه انما جازم ما حيث لم يهيا لذلك وهو يقتضي ان الحرير اذا هيا لذلك حرم والاطلاق يخالفه وان كان فيه وقفه اذا اتخذ له نعو منديل منه لاجل الاستنجاء به (قوله غير صحيح) وبوجه عدم صحته ان الاحتياج في مسئلة الضبة انما هو لاصل الضبة لا بخصوص كونها من فضة فهو نظير ما نحن فيه بل الحاجة هنا أشد اذا الاستنجاء في حد ذاته واجب بخلاف اصلاح الاء فان فرض فقد غير الفضة فلا فرق أيضا كما اعترف هو به (قوله لم يطبع ولم يهيا) العطف هنا عطف غير مغاير

(قوله أولم يطلبه من رحله) محترز قوله قبل بعد طلبه ولم يعلم به (قوله ووضع انهما هنا أنسب) وذلك لانهما كانا مناسبتين لهذا السبب وهو متقدم سيما وقد اشتمل ذكرهما فيه على فوائد تتعلق به كان ذكرهما فيه أنسب (قوله أو وهبه فيه) مفهومه انه لو باعه أو وهبه قبل الوقت صح وسيأتي في قوله ولو قدر على تحصيل الماء الخ ما يصرح به وفيه ما تقدم من اشكاله لوجوب الطلب قبل الوقت لو عظمت القافلة (قوله لم يصح بيعه) ظاهره انه يبطل في الجميع ٢٠١ وان كان زائدا على القدر المحتاج اليه وله غير مراد بل

الظاهر المصحة فيما زاد اذا كان مقداره معلوما أخذ بما قالوه في تفريق الصفقة لا يقال مقدار ما يستعمله في الوضوء غير معلوم لانه ليس محصورا في قدر معين من الماء لا يزيد ولا ينقص لانا نقول ممنوع فانه قد يعلم مقدار ما يستعمله بواسطة استعماله مثله سابقا ويؤيده ما يأتي في قوله ولزم البائع فسخ البيع في القدر المحتاج اليه ووجه التأييد انه لو كان مقداره ما يستعمله مجهولا لما أتى الفسخ فيه دون ما زاد على حاجته (قوله بان رب الدين الخ) لم يبين الفرق بينه وبين الكفارة وبينه العراقي في شرح المجهلة حيث قال ويمكن أن يفسر بينه وبين

من رحله لعله أن لا ماء فيه وأدرج فيه كذلك أيضا التقصيره ولو تيمم لاضلاله عن القافلة أو عن الماء أو لغصب ماؤه فلا إعادة قطعا وختم السبب الاول بهاتين مع أنهما بائنا آخر الباب المبحوث فيه عن القضاء أنسب كما يظهر ببادي الرأي تذيلا لهذا المبحث لما سببتهما وافادتهما مسائل حسنة في الطلب وهي أنه يعيد مع وجود التقصير وأن النسيان ليس عذرا مقتضيا لسقوطه وان الاضلال يغتفر تارة ولا يغتفر أخرى فاندفع اعتراض الشراح عليه في ذكر هاتين هنا ووضع انهما هنا أنسب ولو باع الماء في الوقت أو وهبه فيه بلا حاجة له ولا للمشتري أو المتهب لم يصح بيعه ولا هبته ليجزعه شرعا لتعينه لظهوره بغير فرق بينه وبين هبة هبة من لزمته كفارة أو ديون فوهب ما يملكه بان رب الدين رضي بتعلق حقه بالذمة فلا يجزله في العين وان فعل ذلك حيلة من تعلق غرمائه بعين ماله ويلزمه استرداد ذلك فان لم يفعل مع تمكنه لم يصح تيممه لبقائه على ملكه فان عجز عن الاسترداد تيمم وصلى وقضى تلك الصلاة التي وقع تفويت الماء في وقتها التقصيره فيها دون غيرها ولو تلف الماء في يد المشتري أو المتهب ثم تيمم وصلى لم تجب عليه إعادة ويضمن المشتري الماء لا المتهب اذا فسد كل عقد كعصمة في الضمان وعدمه ولو قدر على تحصيل الماء الذي تصرف فيه قبل الوقت يبيع جائز وهبة أفرع لزم الاصل الرجوع فيه عند احتياجه له لطهارته ولزم البائع فسخ البيع في القدر المحتاج اليه فيما اذا كان له خيار كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى ولومات مالك الماء وتم ظامئون شربوه وبعيم وضمن للوارث بقيته لامثله حيث كانوا يبرية لهم اقيمة ورجعوا الى محل لا قيمة للماء به أو كان لنقله مؤنة كما قاله ابن المقرئ وان توزع فيه واراد الوارث تغريمهم مثله ادلورد والماء لكان اسقاطا للضمان بالكافية فان فرض الغرم بمحل الشرب أو محل آخر للماء فيه قيمة ولو دون قيمته بمحل الاتلاف غرم مثله كبقية المثليات ولو أوصى بصرف ماء لاولى الناس به قدم حتما طائفي محترم ولو غير آدمي حفظ المجهلة ثم ميت وان احتجاجة الحي اطهره للصلاة عليه اماما أو تعينت صلاته عليه بان لم يوجد غيره كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى خلافا لبعض المتأخرين اذ غسل الميت متا كذا عدم امكان تداركه مع كونه خاتمة أمره بخلاف الصلاة عليه لا مكان تداركه على قبره فومات اثنان مرتبا ووجد الماء قبل موتهم ما قدم الاول لسبقه

٢٦ نهاية ل الكفارة بانها ليست على الفور بخلاف الصلاة فان وقتها محدود الاول والاخر (قوله لنقصيره الخ) وجهه ا fark مالو غصب ماؤه حيث لا يجب عليه الاضاء كما مر مع ان المقبول بالشرع الفاسد في حكم المغصوب (وله يبيع جائز) أي بان شرط فيه الخيار لغير المشتري وحده (قوله أو كان لنقله مؤنة) أي لما وقع والا فالنقل من حيث هو لا يكاد يتجاوز عن مؤنة وعليه فلو غصب منه ماء بارض الجازم وجده يصر غرمه قيمة الماء لا مثله وان كان لا قيمة له (قوله وان توزع فيه) غاية لما قبله (قوله وأراد الوارث) عطف على كانوا ولو ذكره عقبه وأبدل قوله تغريمهم مثله بقوله وأراد الوارث تغريمهم بدله لكان أولى (قوله ولو دون قيمته) أي حيث لا مؤنة لنقله الى ذلك المحل (قوله لسبقه) أي وان كان مفضولا

فإن الطبع بمجرد كافي في الحرمة اذ محل الجواز في قطعة من أحد هاتين شئنه كما هو كذلك في كلام السبعين خلافا لما وقع في حاشية الشيخ وحينئذ نقول الشارح ولم ينفك ذلك معناه انه أخذ قطعة من أحد هاتين غير طبع واتخذها لا مستنجبا بها والا فالطبع كافي في الحرمة كما مر وقد منافي الآية عبارة التحفة في ذلك (قوله كالحديث والفقهاء) حال مقيدة للعلم فكأنه قال العلم حال كونه كالحديث والفقهاء أي محترما فساوى قول غيره العلم المحترم وسيأتي محترزه (قوله وهو وان كان ما كولا حيث

(قوله ولا يشترط قبول الخ) أي بل يجب عليه القبول (قوله ثم المتنجس) أي الشخص المتنجس المحدثا أو ثوبا على ما اقتضاه قوله اذ لا بدل لطهره (قوله قدم أفصلها) قد بينه تقديم ازالة النجاسة على الحائض والنفساء سواء وجب عليهم ما للقضاء أم لا وبه صرح ج في شرح الارشاد حيث قال ثم متنجس لان طهره لا بد له وان كان حاضرا كما بينته في شرح الاصل اه لكن قال ج في شرح المنهاج فيما لو وجد ماء لا يكفيه ما حاصله انه اذا اجتمع عليه حدثان من تقديم أعضاء وضوئه ليرتفع الحدثان عنها ثم اذا حدث وحضرت صلاة أخرى ومعه ماء لا يكفيه للوضوء ورفع جنابة بقية البدن غسل بقية البدن عن الجنابة وتيمم عن الحدث الاصغر ثم قال نعم ينبغي أخذ الماء في النجس ان محل ما ذكره من لا قضاء عليه فن يقضى بتخيره اه وأراد بما قالوه في النجس ما ذكره في شرح الارشاد بقوله ولو وجد محدث به أو بثوبه الذي لا يمكن نزعه كما هو ظاهر نجس لا يعني عنه ماء يكفي أحدهما فقد تعين الخبث ان كان مسافرا لا حاضر الوجوب الاعادة عليه على كل تقدير اه ثم قال فيه وانما قدم في الايضاء الا في لانه أولى بالازالة ٢٠٢ لعمدته وجب قضاء أم لا اه لكن تعمد للشارح في وجوبه لا يكفيه ان المعتمد

تقديم ازالة النجاسة على الحدث سواء وجب القضاء أم لا وعليه فتقدم الجنابة على الحدث الاصغر وجب القضاء أم لا خلافا لما بحسنه ج (قوله مع تساويهما) الاولى لتساويهما (قوله فان كفي الاصغر) أي الحدث الاصغر (قوله بالبناء

فان ما تاما أو جهل أسبقهما أو وجد الماء بمدها قدم أفضلهما بغلبة الظن بقربه للرجة لا بحرية ود كورة ونحوهما فان استويا أقرع بينهما ولا يشترط قبول الوارث ذلك ثم المتنجس اذ لا بدل لطهره سواء ذوالنجاسة المخلطة وغيرها خلافا لغير المتأخرين اذ مانع النجاسة شئ واحد بخلاف تقديم نحو حائض على جنب لان مانع الحيض زائد على مانع الجنابة ثم الحائض كما علم ماء ممر والنفساء لغلط حدثهما وعدم خلوهما عن النجاسة غالباً ولو اجتمع ما قدم أفضلهما ثم يقرع بينهما مع تساوي مانع الجناب لان مانعه أغلظ من مانع الحدث الاصغر فان كفي الاصغر فقط قدم لا ارتفاع كامل حدثه (الثاني) من الاسباب (ان يحتاج) بالبناء للمفعول (اليه) أي الماء (لعطش) حيوان (محترم) ولو غير آدمي (ولو) كانت حاجته له (مألاً) أي في المستقبل صيانة للروح ونحوها عن التلف لانه لا بدل له بخلاف طهارة الحدث وسواء أطن وجوده في غده

للمفعول) أي يشمل غير ما ذكره (قوله لعطش حيوان محترم الخ) قال في شرح العباب وخرج بالمحترم ام لا غيره فلا يكون عطشه مجوزا لبدل الماء وهل يعتبر الاحترام في مال الماء أيضاً أو لا فيكون أحق بماله وان كان مهذراً الزناه مع احصائه أو غيره للنظر فيه محال واعل الثاني اقرب لان مانع ذلك لا تأمره بقتل نفسه وهو لا يحل له فلهذا وفيه رق ما يأنى في العاصي بسفره بقدرته ذلك على التوبة وهي تجوز ترخصه وتوبه هذا لا تمنع اهداره نعم ان كان هداية يزول بالنوبة كتركه الصلاة بشرطه لم يبعد ان يكون كالعاصي بسفره فلا يكون أحق بماله الا ان تاب على ان الزكشي استشكل عدم حل بذل الماء لغير المحترم بأن عدم احترامه لا يجوز عدم سقيه وان قتل شرعاً لا تأمره بالمرور وباحسان القنطرة بأن نسلنا أسهل طرق القتل وليس العطش والجوع من ذلك وقد يجاب بأن ذلك انما يجب ان لو منعناه الماء مع عدم الاحتياج اليه وأما مع الاحتياج اليه للطهر فلا محذور في منعه الى آخر ما أطال به في الجواب سم على ج في شرح ظاهر قولهم انه يشترط كون نحو عن الماء قاضيا عن مؤنة حيوانه المحترم انه لا فرق بين كونه محتاجا الى ذلك الحيوان أو لا وقد قيدوا المسكن والخادم بالمحتاج اليهما فليجوز سم على منهم (أقول) قد يجاب بأن المانع هنا خوف هلاكه وهو موجود اتحاد الحيوان أو تعدد الكلام ثم في الاحتياج لبيع الخادم والمسكن اطهارته فلا جامع بينهما الا ان يقال مراد سم انه لو كان معه حيوانات زائدة على حاجته وأمكن بيعها ان يسقى الا يكافيه هابل يسقيهما محتاج الى طهارته به ويتم فيأتي الاشكال وقد يجاب بأنه ان فرض ذلك كلف به ويستعمل الماء في الطهارة وحينئذ تكون هذه من افراد ما سبق من انه يشترط كون الماء قاضيا محتاج اليه وهذا منه (قوله وسواء أطن الخ) فيه رد على ما قاله أبو محمد لو غلب على ظنه اني الماء عند الاحتياج اليه للعطش لو استعمل مامعه لم يمتعه استعماله اه وما قاله أبو محمد لا يهديه بل قد يقال انه حيث غلب على ظنه وجوده لا يكون محتاجا اليه في المستقبل

كان من مذكي) أي على الجدية الذي صححه الرافعي لكن صحح النووي القائل بعدم جواز وسباق الجرم به في الأطعمة (قوله ان لا يجب الخارج) أي أو بعضه والاتين الماء في الجفاف وكذا غيره ان اتصل به كما قاله في النصفه (قوله فيصير) أي الموضع وظاهر ان الانتقال مازم ولومع الانفصال كما صدقت به العبارة (قوله طاهر) أي رطب بقريضة ما يأتي أي ولم يحتلط

(قوله وهو خطأ قبيح) أي ويكون كبيرة فيما يظهر لان في مذهبه اذا من الهلاك وتركه فيه تسبب لاهلاك من علم احتياجه اليه (قوله كل مستقذر عرفاً) أي ولا يكاف استعماله فيه أي في الامر المستقذر منه ثم جمعه أي للشرب منه لان النفس تعافه وكذا لو كان معه مستقذر وطهور لا يكاف شرب المستقذر واستعمال الطهور وروى قوله بخلاف متغير بضو الخ أي فانه يلزمه شربه ويتوضوء بالطهور (قوله لا تنفاه العيافة) ومثل الدابة غير المميز أي من صبي ومجنون في المستقذر الطاهر لا في النجس اهـ ج وبقى ما لو لم يكن المحتاج للماء حاضر اهل يلزم من معه الماء استعماله وجمعه ودفعه له لا تنفاه العلة أم لا لان من شأنه انه مستقذر فيه تظرو ظاهراً اطلاقهم الثاني ولو قيل بالاول مع غرم التفاوت بين ٢٠٣ قيمته مستعملاً وغير مستعمل

لم يمكن بعيداً فراجع
الأن يقال المالك مع
حضوره لا يجب عليه بذل
الماء لطهارة غيره وان لم
يحتاج اليه (قوله كبل
كعبك) ظاهره وان لم
يسهل استعماله الا بالبل
وصرح ج بخلافه فقيده
بما لم يعسر استعماله اهـ
وأخذ سم عليه بمقتضاه
فقال لو عسر استعماله
بدون البل كان كالعطش
اهـ (قوله من مالك غير
ظاني) أي بقريضة دالة
على ذلك (قوله لزمه بذله
له الخ) أي ويقدم الآدي
على الدابة فيما يظهر
أخذاً مما قالوه فيما لو أشرفت

أم لا فله التيمم ويحرم تطهره به وان قل حيث ظن وجود محترم محتاج اليه في القافلة وان كبرت
وخرجت عن الضبط وكثير يجهلون فيتوهمون ان التطهر بالماء قربة حينئذ وهو خطأ قبيح
كأنه عليه المصنف في مناسكه ولا يلزمه استعماله في الطهارة ثم جمعه للشرب لان النفس
تعافه ويلحق بالمستعمل كل مستقذر عرفاً بخلاف متغير بضو ماء ورد نعم لو احتاجه لعطش بميمة
فالاوجه كما اقتضاه تعليلهم لزوم ذلك لا تنفاه العيافة ولا يتيمم لعطش أو مرض عاص بسفره
حتى يتوب فان شرب الماء ثم تيمم لم يعد ولا يتيمم لا احتياجه له لغير العطش ما لا كبل كعبك
وقبيت وطبخ لم يخلاف حاجته لذلك حالاً فله التيمم من أحلها وعلى هذا يحمل كلام من أطلق
انه كالعطش والقائل بعدم جواز التيمم مع حضوره على الحاجة الماء ليسه للطائفة غصب
الماء من مالك غير طائفي ومقاتلته عليه فان قتل هدر أو الطائفي ضمنه ولو احتاج مالك ماء اليه
ما لا وتم من يحتاجه حالاً لزمه بذله له لتحقيق حاجته ومن علم أو ظن حاجة غيره له ما لا
لزمه التروء له ان قدر واذ اتروء لآل ففضلت فصلة فان ساروا على العادة ولم يمت منهم أحد
فالقضاء والا فلا ومن معه في الوقت ما آن طاهر ونجس وبه ظمناً أو يتوقعه نيم وشرب
الطاهر ولا يجوز له شرب النجس وخرج بالمحترم غيره كما مر وضابط العطش المبيع للتيمم ما يأتي
في خوف المرض ونحوه (الثالث) من الأسباب (مرض يخاف معه من استعماله) أي الماء
(على منفعة عضو) أي كعصى وصمم وخرس وشلل لقوله تعالى وان كنتم مرضى أو
ولما روى ابن عباس ان رجلاً أصابه جرح على عهد صلى الله عليه وسلم ثم أصابه احتلام
فأمر بالاعتسال فاعتسل فمات فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال قتلوه قاتلهم الله

سفينة على الفرق من القاء الدواب لنجاسة الآدميين وهل يقدم الآدي على الدابة ولو علم هلاكها وانقطاعه عن الرفقة
وتولد الضرر له أم لا فيه تظرو والاقرب الاول لان خشية الضرر مستقبل وقدا تحصل فقدمت الحاجة الحالية عليها وظاهر
الاطلاق الشارح انه يؤثر المحتاج اليه حالاً وان أخبره معصوم بأنه لا يجب الماء في المآل وهو ظاهر للعلة المذكورة (قوله
فالقضاء) أي لما كانت تكفيه تلك الفضلة باعتبار عادته الغالبة فيما يظهر ج وروى ابن عبد الحق فقال يجب القضاء أي لجميع
الصلاوات السابقة لما تكفيه تلك الفضلة كما هو ظاهر وان توهمه بعضهم اهـ (أقول) ويوجه بأن كل صلاة صلاها يصدق
عليها انها قلمت ومعهم ما غير محتاج اليه فوجوب قضاء الاولى أو الاخيرة وهو ما استقر به سم من احتمالين أبدأهما في
كلام ج تحكم (قوله ما يأتي في خوف المرض) ومنه انه لا يشربه الا بعد اخبار طبيب عدل بأن عدم الشرب يتولد منه محذور
تيمم (قوله يخاف معه) شمل تبينه بالخوف ما لو كان ذلك بمجرد التوهم أو على سبيل الندرة كان قال له العدل فديخشي منه
التلف (قوله على منفعة عضو) أي كالأوبعضا عميرة وسبأ في قوله وتعبيره بمنفعة عضو الخ (قوله فامر بالاعتسال) أي من
بعض الصحابة لظنه ان التيمم لا يكفي وان الغسل واجب عليه (قوله قاتلهم الله) في ج قتلهم الله اهـ ولا يشكل هذا الدعاء
وأمثاله فانه لا يقصد بها حقيقة تابل يقصد بها التنفير

كما قاله الشهاب بن حجر (قوله فان كانت جافة) أي ولم تختلط (قوله نعم لو ليس بوله الخ) هذا الاستدراك أورده غيره عقيب قول المصنف ان لا يجف ووجهه ظاهر وأما ما صنعه الشارح فانه يقتضي ان البول الثاني أجنبي بالنسبة للاول وظاهر انه ليس كذلك وبتسليمه فغير الاجنبي ماهو (قوله أو طرا نجس) أي أو طاهر رطب أي أو مختلط (قوله فان تقطع وجاوز الخ) لا حاجة اليه لانه احدى الصورتين الصادق بهما قوله وان لم يجاوز صفحته ولا حشفته وفي بعض النسخ بدل قوله وان لم يجاوز الخ ولم

(قوله أولم يكن شفاء الي) أي أولم يكن اهتداء الجاهل السؤال والمعنى أولم يكن سبب اهتداء الجاهل السؤال وعبارة المختار الي ضد البيان وقد عي في منطقه فهو عي على فعل الى أن قال وعي بامر وعي اذا لم يمتد لوجهه (قوله ونقصها) أي نقصا يظهر به خلل عادة (قوله نعم متى عصى الخ) هذه علت بالاولى من قوله قيل الثالث ولا ينم لعطش أو مرض خاص بسفره حتى يتوب (قوله بقاء البرء) بضم الباء وفتحها فمما حج (قوله وهو طول مدة المرض) أي مدة يحصل فيها نوع مشقة وان لم يستغرق وقت صلاة أخذ من اطلاقهم وهو الظاهر المتعين (قوله مدة المرض) فسر المحلى بقوله أي طول مدته أول وعبارة مر أولى من عبارة الشارح لان طول مدة البرء كما قاله بعض المحشين معناه استمرار السلامة زمانا طويلا ومعلوم ان هذا المعنى ليس مرادا وقد يجاب عن المحلى بأن المراد طول المدة التي يعقبها البرء والاضافة يكفي فيها أدنى ملايسة (قوله افراط الالم) أي زيادته على وجه لا يحتمل عادة بخلاف ألم يسير فلا أثر له اه حج وظاهره انه لا فرق في كون الالم أوزيادته مبيها بين ان يكون حصوله حالة الاستعمال بسبب الجرح وبين كون الالم ينشأ من الاستعمال ولم يكن حاصله قبل لكن في سم على مذهب مانصه قوله وزيادة الالم كذا ٢٠٤ في الروض وشرحه ثم قال ولا يبيحه التألم باستعمال الماء الجرح أو برد لا يخاف

أولم يكن شفاء الي السؤال ولولم يكن المرض المذكور حاصلا عنده ولكن ساف من استعمال الماء الاقضاء اليه تيم أيضا قياسا على الحاصل وتعبيره بمنفعة عضو يؤخذ منه عدم الفرق بين زوالها بالكلية كما سبق ونقصها وهو كذلك ويؤخذ منه أيضا الجواز عند الخوف على نفس أو سقوط عضو بالاولى فلذلك لم يصرح بهما كما صرح بهما في المحرر نعم متى عصى بسبب المرض توقفت محبة تيممه على توبته لتعديه والعضو بضم العين وكسر ها (وكذا بقاء البرء) وهو طول مدة المرض وان لم يزد الالم وكذا زيادة العلة وهو افراط الالم وكثرة المقدار وانه لم تطل المدة (أو الشين الفاحش) من نحو تغير لون وضول واستحشاف ونحوه تبقى ولجة تريد (في عضو ظاهر في الاظهر) لا طلاق المرض في الآية ولان مشقة الزيادة والبطن فوق مشقة طلب الماء من فرسخ وضرر الشين المذكور فوق ضرر الزيادة اليسيرة على غم مثل الماء واحترز عن اليسير ولو لم يعضو ظاهر كآثر جدرى وسواد قليل وعن الفاحش بضم باطن وهو ما بعد كشفه هنكا للرواة

من الاستعمال معه محذورا في العاقبة اه والتألم بالاستعمال من غير ان ينشأ ألم منه لاعتباره به بخلاف التألم الناشئ من الاستعمال قد بر وعبارة العباب أوزيادة العلة وهي افراط الالم (قوله وكثرة المقدار) أي بان انتشر الالم من موضعه لموضع آخر (قوله وثغرة

تبقى ولجة تزيد) ظاهره وان صغر كل من اللحم والثغرة ولا مانع منه لان مجرد وجودهما في العضو يورث بان شينا ولعل هذا الظاهر غير مراد لان ما ذكره بيان للشين وهو لا يلزم منه مجرد التيمم بل ان كان فحشا تيمم أو يسيرا فلا والواقفه وفيما قبله يعني أو وجهه عرج (قوله في عضو ظاهر) ينبغي ان يأتي فيه المصطلح السابق عن شرح العباب في احتياجه لعطش المحترم من أنه نارة يكون الماء معه ونارة يكون مع غيره فيسوي بين لنفس والعضو وقال حج وظاهره تقيد نحو العضو هنكا بالمحترم اخرج نحو يتحتم قطعها السرقة أو محاربة بخلاف واحدة لقطع لقود لاحتمال العموه وهو منى على ان المالك ليس محترما في حق نفسه وقد مر عن سم ان الاقرب خلافه (قوله واحترز) أي بعد ذكره من تنبه بالشين بالفاحش وكونه في عضو ظاهر (قوله جدرى) الجدرى بضم الجيم وفتح الدال والجدرى بفتحهم القتان اه مختار (قوله هنكا للرواة) بضم الميم كافي المختار بضبط القلم وقال التمساني على السنان الرواة بفتح الميم وكسرها وبالهمز وتركه مع اندالها واوا ملكة نفسانية وعبارة الشهاب في شرح الشفاء لرواه فعلة بالضم موزون وقد تبدل همزته واوا وتدغم وتسهل يعني الانعائية لانها مأخوذة من المرعوى تعاطى المرء بما يستحسن وتجنب ما يستردل كالخرف الدنيته والملايس الحسية والجلوس في الاسواق اه وفي تقريب التقريب لابن صاحب المصباح نور الدين خطيب الدهشة مانصه مرؤل رجل بالضم مرواة كسهولة وقد يسهل وتشدد واوه أي وذلك لان الواو والياء اذ ازيدتا وقع بعدهما همزة أبدلت من جنس ما قبلها واو أو ياء الخ ثم تدغم فيها الواو والياء حسنت هيئته وعفائه عما لا يحل له

يجاوز ويتعين ان الواو فيه للمحال وعليها فقوله فان تقطع وجاوز مغاير لما قبله الا انه مفهوم منه بالاولى (قوله الا ان يحمل الخ) لا يصح ان يكون مرجعه ظاهر كلامهم كما هو ظاهر فتعين ان يكون مرجعه قوله عنى عنه وحيد في الكلام نهافت لا يخفى (قوله المهنة) عبارة المختار المهنة بالفتح الخادمة وحكى أبو زيد والكسائي المهنة بالكسر وأكبره الاصمعي وفي الخطيب وحكى ضمها أيضا اه وفي القاموس المهنة بالكسر والفتح والتحريك وككامة الخندق بالخدمة والعمل يقال مهنة كمنه ونصره مهنة ومهنة ويكسر خدمه وضربه ثم قال وامتهنه استعماله للمهنة فامتهن لازم متعد أى فى مطاوعه بكسر الواو لازم وقوله منه رأى فى مطاوعه بفتح الواو كما تقول كسره فانكسر وجذبته فانجذب وليس اللزوم والتعدي فى الفعل حالة كونه بصفة واحدة (قوله ولا تظن لكون المتطهر الخ) غرضه منه الرد على ابن عبد السلام (قوله بخلافه هنا) وقد يعرف أيضا بان الخسران فى مسألة الشراء راجع الى المستعمل وهو مالك الماء ولا كذلك هذه المسئلة اه كذا بخط شيخ الاسلام هاشم الدميرى (قوله وقضيته) أى قضية قوله بان الخسران ثم الخ (قوله ورد الخ) أى ما اقتضاه كلامه من جواز التيمم عند تحقق الخ (قوله وليس فى محله) أى الرتبة فى مثله فى الطاهر (قوله توجيه ما أطلقوه) أى من أنه لا أثر للخوف فى اليسير ولا فى الفاحش بالباطن المذكور فى قوله فيما مر فلا أثر للخوف ذلك فهم (قوله أهل العقل) أى ٢٠٥ حيث فعلوا ذلك جهلا بالقيمة

أما لو فعلوا ذلك مع فقير محاباة فهو من الصدقة الخفية وفاعلها محمود لا مذموم (قوله يشع فيها) أى المعاملة (قوله لا تنفاه التلغ) أى لشيء من منفعة الوضوء فلا ينال فى ما مر من أنه يتيم لنقصان المنفعة قطعا (قوله طيب) فلا امتنع من الاخبار الا بأجرة وجب دفعها له ان كان فى الاخبار كلفة كان احتاج فى اخباره الى سعى حتى يصل للريض أو لتفتيش كتب ليخبره بما يليق به وان لم يكن فى

بان لا يبدو فى المهنة غالبا والظاهر بخلافه فلا أثر للخوف ذلك فهما ادليس فيما كبير ضرر كفى المجموع ولا تظن لكون المتطهر قد يكون رقيقا ولو أمة حسنة فتقص قيمته بذلك نقصا فاحشا ويقارن عدم وجوب بذل فلس زائد على ثمن مثل الماء كما مر بان الخسران ثم محقق بخلافه وقضيته جواز التيمم عند تحقق النقص ورد بأنه يلزم ذلك فى الظاهر أيضا ولم يقولوا به وليس فى محله لان الاستشكال فيه أيضا وفرق بينهم أيضا بأنه إنما أمرناه هنا بالاستعمال وان تحقق نقص لتعلق حقه تعالى بالطهارة بالماء فلم تعتبر حق السيد بدليل مال ترك الصلاة فأنافته به وان فات حقه بالكيفية بخلاف بذل الزيادة ويمكن توجيه ما أطلقوه بان الغالب عدم تأثير القليل فى الظاهر والكثير فى الباطن بخلاف الكثير فى الظاهر فأنافوا الامر بالغالب فهما ولم يقولوا على خلافه ويفرق بينه وبين بذل زائد على الثمن بان هذا به غيبنا فى المعاملة ولا يسمع من أهل العقل كما جاء عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان يشع فيها بالتأفة ويتصدق بالكثير فقبل له فقال ذلك عقلى وهذا جودى والثانى لا يتيم لذلك لا تنفاه التلغ وعلى الاول إنما يتيم ان أخبره بكونه يحصل منه ذلك وبكونه نحو طيب مقبول الرواية ولو عبدا أو امرأة أو عرف هو ذلك من نفسه والا فليس له التيمم كما جزم به فى التحقيق وتلقه فى الروضة عن السجى وأقره وهو المعتمد وان جزم البغوى بأنه يتيم وقال الاسفوى انه يدل له ما فى المجموع فى الاطعمة عن نص الشافعى رحمه الله ان المضطر اذا خاف من

ذلك كلفة كان حصل منه الجواب بكلمة لا تتعب لم يجب لعدم استحقاق الاجرة على ذلك فان دفع اليه شيئا بلا عقد تبرعا جاز وقوله مقبول الرواية ظاهرة انه لو أخبره فاسق أو كافر لا يأخذ بخبره وان غلب على ظنه صدقه وينبغي خلافه فغلب على ظنه صدقه عمل به وبقي ما لو تعارض عليه اخبار عدول وينبغي تقديم الاوثق فالأكثر عددا أخذنا مما قاله الشارح فى المياه فلا استواء وثوقا وعدالة وعددا تساقطوا وكان كالولم يوجد مخبر فأتى فيه كلام السجى وغيره ولو قيل بتقديم خبر من أخبر بالضرر لم يكن بعيدا لان معه زيادة ثم علم ان كان المرض مضبوطا لا يحتاج الى مراجعة الطبيب فى كل صلاة فذلك والاوجب عليه ذلك ومن التعارض أيضا ما لو كان يعرف اطب من نفسه ثم أخبره آخر بخلاف ما يعرفه فأتى فيه ما تقدم (قوله أو عرف هو ذلك) أى الخوف (قوله من نفسه) ولو فاسقا والمراد المعرفة بسبب الطبوفى حج ولو بالتجربة وقد يتوقف فيه بان التجربة قد لا تحصل بها معرفة لجواز ان حصول الضرر كان لاسباب لم توجد فى هذا المرض وظاهر كلامهم انه لا يشترط سلامته من خاتم المرواة ولا من مفسق هنا وهو ظاهر (قوله والا) أى بان فقدته فى محل يجب طلب الماء منه فيما يظهر (قوله السجى) هو بالكسر والسكون وجيم نسبة الى شيخ قرية عمرو والضم ومهمله آخره الى السج موضع بالمدينة انساب للسيوطى من حرف السين المهملة (قوله يدل له) أى لما جزم به البغوى

حيث صرح بالاستنجاء ثم أعقبه بقوله وظاهر كلامهم الخوكل من هاتين الجملتين ساقط في نسخ (قوله اما الاستنجاء بالماء) مفهوم قوله فيما صرح في الاستنجاء بالخمر فكاه قال خرج بالجر الماء فانه انما يسن فيه التثليث ولا يجب (قوله لانالم تحقق ان محل الرجح الخ) مقتضاه انه لو تحقق ذلك حكم بنجاسة المحل وقوله بعد ذلك أو ان المحل قد خفف فيه الخ مقتضاه عدم الحكم ببقاء النجاسة في المحل وان تحقق ان الرجح في باطن الاصبع وهو منقول من شرح الروض واقتصر الى يادى على العلة الثانية

(قوله الابدليل) أى يستند اليه (قوله ولا كذلك أكل الميتة) لك ان تعارضه بأنه ثم أيضا اشتغلت ذمته بطالب وقاية روحه بأكل الطاهر وضرره غير محقق فلا يعدل عنه الابدليل (قوله ولم يجد ما يسن به الماء) قال سمع على حج في آخر الباب مانصه اما لو وجد ما يسن به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال به وان خرج الوقت وليس له التيمم ليعلى به في الوقت أفتى به شيخنا الشهاب الرملي وهو ظاهر لانه واجد للماء قادر على الطهارة اه وقوله لانه واجد الخ أى وبه يفارق مسألة الزجة المارة وخرج بالتسخين التبريد فاذا كان الماء ساخا بحيث لو اشتغل بتبريده خرج الوقت فليس له ذلك ويفرق بينهما بأن التبريد ليس من فعله ولا باختياره بخلاف التسخين ويحتمل الحاق التبريد بالتسخين لجرى بان العادة به بل قد يكون زوال ٢٠٦ الحرارة في زمن دون ما يصرف في التسخين (قوله احتملت الخ) يشكك هذا الدليل

الطعام المحضر اليه انه مسموم جازله تركه والانتقال الى الميتة اه فقد فرق الوالد وجه الله تعالى بينهما بأن ذمته هنا اشتغلت بالطهارة بالماء فلا تبرأ من ذلك الابدليل ولا كذلك أكل الميتة وفي كلام ابن العماد ما يدل عليه (وشدة البرد كرض) أى في انه يتيمم ان خاف شيئا مما امر ولم يجد ما يسن به الماء أو يدنو أعضاءه لما روى عن عمرو بن العاصي قال احتملت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فاشتقت ان أغتسل فاهلك فتميمت ثم صليت بأصحابي الصبح فدكر واذ لك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب فأخبرته بالذي منعني من الاغتسال وقلت اني سمعت الله يقول ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيما فضحك صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا (واذا امتنع استعماله) أى الماء (في عضو) من محل طهارته لجرح أو كسر أو مرض فلم يرد بامتناعه تحريمه بل امتناع وجوب استعماله ويصح ان يريد به تحريمه أيضا عند غلبة ظنه حصول المحذور بالطريق المتقدم فالامتناع على بابه ومراده بالعضو الجنس وخرج به امتناع استعماله في جميع أعضاء طهارته فانه يكفي التيمم (ان لم يكن) عليه (سائر وجب التيمم) لتلايق محل العلة بلا طهارة ويلزمه امرار التراب ما أمكن على محل العلة ان كان بعمل التيمم ولم يخش محذور المجاهر وعرف التيمم بالالف واللام إشارة للرد على من ذهب الى انه يمر التراب على المحل المجوز عنه (وكذا غسل الصحيح الى المذهب) ولو بأجرة فاضلة

بان من تيمم للبرد تلزمه الاعادة فلا تصح امامته ويمكن الجواب عنه بانه آخر البيان لوقت الحاجة فسكونه لا يدل على صحة امامته لجواز انه آخر البيان لوقت الحاجة وهو وقت القضاء وان القوم لم يعلموا تيممه (قوله ذات السلاسل) هي بالفخ والضم وعبرة الدميري وذات السلاسل بسنتين مهملتين الاولى مفتوحة والثانية مكسورة واللام مخففة موضع معروف بناحية الشام في أرض بني عذرة كذا قاله

البكري في مجمره والمصنف في التهذيب هذا هو المعروف وكانت في جادى الاخرة سنة ثمان وكان عمرو وأميرها ووقع في نهاية ابن الاثير انها بضم السين الاولى وكسر الثانية وانها بأرض جذام وفي الصحاح قريب منه وقال السهيلي كما قال ابن الاثير اه وضبطه ابن سيده في المحكم بالوجهين (قوله عند غلبة ظنه) اهمم انه حيث لم يغلب على ظنه ما ذكر جازله التيمم وهو موافق لما اقتضاه تعبير المصنف بالخوف وحيث قد خيفت أخبره الطيب بأن الغالب حصول المرض حرم استعمال الماء وان أخبر بمجرد حصول الخوف لم يجب ويجوز التيمم (قوله ومراده بالعضو الجنس) أى فيصدق بما اذا كانت الجراحة في أكثر من عضو لكن برده عليه ان تعدد العضو يأتي في كلامه وقد يقال اتيانه في كلامه لا يمنع حمله على الجنس لان الجنس عند الحمل عليه مجمل فإيا تبيان له أو ان ما يأتي بيان لتعدد التيمم (قوله ما أمكن على محل العلة) ان أمكن ولو على أفواه الجرح اذ لا ضرر فيه من الروض وشرحه (قوله مما مر) أى من الخوف على منفعة العضو الخ (قوله إشارة للرد الخ) ووجه الرد ان ذلك أى مسح المحل المجوز عنه وحده لا يسمى تيمما شرعيا والفاظ المطلقة تحصل على ما هو معهود في الشرع (قوله وكذا غسل الصحيح الى المذهب) قال في الروض ولما بين حبات الجندري حكم العضو الجريح ان خاف من غسله ما مر اه (قوله ولو بأجرة فاضلة) أى فان تعذر الاستنجاء قضى لندوره اه ح

(قوله حتى يصل الى ما بدأ منه) أي مع مسح السرة كما علم من قول المصنف وكل حجر لكل الخ (قوله والخلاف في الاستحباب) أي كما يعلم من كلام المصنف ان جعل قوله وكل حجر معطوفا على الايتار الذي هو الظاهر وهو أي سلكه المحقق الجلال وغيره

(قوله عما مر) وهو ما يعبر في زكاة الفطر وقضيته انه لا يشترط فضله عن الدين بناء على ما هو عند المصنف عند الشارح في زكاة الفطرة ويرد عليه انه لا يجب عليه شراء الماء اذا احتاج منه في الدين المستغرق فالظاهر ان ذلك المقضي غير مراد عند الشارح وانه يشترط فضله عن الدين كمن الماء (قوله يدل خرقة) متعلق بقول المصنف غسل (قوله بلا افاضة الخ) أي وذلك غسل خفيف فلا ينافي ما يأتي من عدم وجوب المسح (قوله فلا يناسبه وجوب ذلك) أي على ان المسح على الساتر انما هو بدل مما أخذه من الصحيح وهو ممكن من غسله فلا معنى لوضع الساتر عليه بل القياس منعه لادائه الى تفويت الغسل مع امكانه وعجالة ابن قاسم فيما كتبه على قول ابن حجر نعم يس من الجرح حتى يمسح عليه خروبا من الخلاف اه قديقال قياس ان المسح عليه طهارة ماتحت الساتر من الصحيح انه اذا أمكنه غسل الصحيح لا يس الساتر المذكور ٢٠٧ لعدم الحاجة اليه بل لا يجوز الا ان

يكون المخالف المراسي خلافة يرى ذلك وقديقل كون المخالف يرى ذلك لا يقتضي وضع الساتر لان رعاية الخلاف انما تطلب حيث لم تفوت مطوبا عندنا وهي هنا تفوت الغسل الواجب لقدرته عليه بدليل وجوب ترع الجنبيرة اذا اخذت من الصحيح شيئا ليغسل ماتحتها اللهم الا أن يقال ان الكلام مفروض فيما اذا مذر غسل ما حول الجرح من الصحيح فيس وضع الساتر ليمسحه بدل

عما مر في نظيره في صفة الوضوء يدل خرقة وعصرها لتغسل تلك الخمال بالمقطر فان تعذر أمسه ماء بلا افاضة ويدل لذلك ما روي في حديث عمرو بن العاصي انه غسل معاطفه وتوضأ وضوء الصلاة ثم صلى بهم قال البيهقي معناه انه غسل ما أمكنه وتيمم للباقي ومقابل المذهب في وجوب غسله القولان فيمن وجد من الماء ما لا يكفيه وفهم من كلام المصنف انه لا يجب مسح موضع العلة بالماء وان لم يخف منه وهو ما نقله الراعي عن الأئمة لان الواجب انما هو الغسل نعم يظهر استحبابه ولا يلزمه ان يضع ساترا على العليل بل يمسح على الساتر اذا المسح رخصة فلا يناسبه وجوب ذلك (ولا ترتيب بينهما) أي بين التيمم وغسل الصحيح (الجنب) ونحوه من حائض ونفساء ومن طلب منه غسل مسنون لان التيمم بدل عن غسل العليل والمبدل لا يجب فيه الترتيب فكذلك بدله ورد القول بوجوب تقديم غسل الصحيح كوجوب تقديم ماء لا يكفيه بأن التيمم هنا للعلة وهي مستمرة وهناك لعدم الماء فامسح باستعماله أولا ليصير عادما ويحمل النص القائل بأنه يبدأ بالتيمم على الاستحباب ليهذهب الماء أثر التراب (فان كان محدثا) محدثا أصغر (فالاصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل) لا اشتراط الترتيب في طهارته فلا ينتقل عن عضو حتى يكمله غسلا وتيمما عملا بقضية الترتيب فلو كانت العلة في اليد فالواجب تقديم التيمم على مسح الرأس وتأخير عنه غسل الوجه وله تقديمه على غسل الصحيح وهو الاول ليزيل الماء أثر التراب وتأخير عنه

الصحيح منضمما للتيمم بدل الجرح (قوله ولا ترتيب بينهما الخ) قال ابن حجر ترتيبه ما أفاده المتن ان الجنب اذا أحدث لا يلزمه الترتيب وان كانت علة في أعضاء الوضوء يشمل ما لو كانت علة في يده مثلا فقيم عن الجنبات ثم أحدث فتوضأ وأعاد التيمم عن الأكبر لارادته فرضا ثانيا فيندرج فيه تيمم الأصغر وان كان قبل الوضوء وهو متجه نظيره ما مر في جنب بقي رجلاه فأحدث له غسلها قبل بقية أعضاء وضوئه وما أومأ اليه كلام شارح انه لا بد من التيمم في هذه الصورة عن الأصغر وقت غسل العليل فهو مناف لسلامتهم انه حيث اجتمع الأصغر والا كبراضمحل النظر الى الأصغر مطلقا اه (قوله الجنب) قال المحلى وجوبا أقول أي من جهة الوجوب فهو غييز ولا خير لاهنا اذا كثيرا مقاط خبرها بل قيل بوجوب اسقاطه ويحتمل ان الخبر محذوف أي لا ترتيب واجب وجوبه (قوله ورد القول الخ) لم يتقدم له حكاية هذا القول لكنه يفهم من كلامه ثبوت الخلاف وان لم يحكه المصنف (قوله ليزيل الماء أثر التراب) هذا لا يأتي اذا عمت العلة الوجه واليدين ونظر الزركشي في مسح الساتر هل الاول تأخير عن التيمم كالغسل والذي يتجه ان الاول ذلك لكن ان فعل السنة من مسحه بالتراب ليزيله ماء المسح حيث قد كذا في شرح العباب اه سم على ج أقول وقوله هذا لا يأتي الخ ظاهر لكنه قد بوجه تقديم التيمم فيه بما قاله الاسنوي من أن الاول ان يقدم أعضاء الوضوء على غيرها فتقدم التيمم حيث لا يكونه بدلا عن غسل الوجه واليدين وهو مقدم على بقية الأعضاء

في الاستصحاب ان كل قول يقول بتدب الكيفية التي ذكرها مع جهة الاخرى وهذا هو نص الشيخين كما يعلم بمراجعة كلامهم
 الغير القابل للتأويل وبينه الشهاب بن قاسم في شرح الغاية اتم تبيين ومنه يعلم عدم وجوب التعميم في كل مرة على كل من
 الوجهين غاية الامر انه يستحب في الوجه الاول وصنف في ذلك الشهاب عميرة وغيره خلاف قول الشارح الا في كالشهاب
 (قوله وتوسطه) أي بأن يغسل بعض العضو الصحيح ثم يتيمم عن علمه ثم يغسل باقي صحبه (قوله ويسن للجنب الخ) هذا استفاد
 من قوله السابق ويحمل النص القائل بأنه الخ ولعل ذكره هنا للتنبيه على أنه مضرحة في كلامهم وتوطئة لما نقله عن
 الاسنوي (قوله لما مر في الجنب الخ) أي من انه يجب تقديم الغسل على قول تقدم رده (قوله بعد فراغ الوجه) وبه علم رد ما قيل
 يكفيه تيمم واحد عن الوجه واليدين ٢٠٨ لعدم الفاصل بينهما وجه الرءاه لما وجب غسل بعض كل من الوجه

واليدين وجب الترتيب
 بينهما وهو انما يحصل
 بتيممين وسيأتي ما يؤخذ منه
 ذلك في قول الشارح قال
 في المجموع الخ (قوله لو
 عمتها) الاولى عمتها لان
 الرأس مذكر (قوله كفاه
 تيمم) وقضية ذلك انه
 لو احتاج لاربع تيممات
 بأن كان في كل عضو من
 أعضائه الاربعة علة غير
 عامة لغير الرأس وعامة
 للرأس كفي بنية الاستباحة
 عند تيمم الوجه فلا يحتاج
 ببقية التيممات نية وان
 قوى عند غسل صحيح الوجه
 رفع الحدث اه ابن قاسم
 على أبي شجاع أقول وفيه
 نظر لا يخفى لان كل تيمم
 طهارة مستقلة بالنسبة
 لغيره واذا اكتفي بنية
 واحدة لزوم وقوع ما عدا
 نية التيمم الاول في غير
 محلها اذ محلها بالنسبة

وتوسطه اذا العضو الواحد لا ترتيب فيه ولو كانت العلة في وجهه تيمم عنه قبل غسل اليدين
 ويسن للجنب ونحوه تقديم التيمم أيضا كما في المجموع عن الشافعي رحمه الله والاحتساب قال
 الاسنوي ولقائل ان يقول الاولى تقديم ما ندب تقديمه في الغسل فان كانت جراحته في رأسه
 غسل ما صح منه ثم تيمم عن جريحه ثم غسل باقي جسده وما يجتذبه ظاهر لا معدل عنه والثاني
 يجب تقديم غسل المقدور عليه من الاعضاء كله لما مر في الجنب والثالث يتخير ان شاء قدم
 التيمم على المفسول وان شاء أخره (فان جرح عضوا فتيمنان) يجبان بناء على الاصح وهو
 اشتراط التيمم وقت غسل العليل لتعدد العليل فلو كانت العلة في وجهه ويده تيمم في الحدث
 الاصغر تيممين تيمما عن الوجه قبل الانتقال الى اليدين تيمما عن اليدين قبل الانتقال لمسح الرأس
 وله الموالاة بين التيممين بعد فراغ الوجه ولو وجدت العلة في أعضائه الاربعة ولم تعمها فثلاث
 تيممات واحد عن وجهه وآخر عن يديه وآخر عن رجله ولا يحتاج الى تيمم عن الرأس لان مسح
 الصحيح منها يكفي وان قل نعم لو عمت الجراحة احتاج الى تيمم رابع عنها ولو عمت العلة أعضائه
 الاربعة كفاد تيمم واحد عن الوضوء فان كان على كل عضو منها ساتر عنه وتمكن من رفع الساتر
 عن وجهه ويديه وجب عليه لاجل تيممه والالم يجب التيمم ويصلي كفاية الطهورين ثم يقضي
 لكنه يسن خروج من خلاف من أوجبه واليدان والرجلان كل منهما كعضو يسن غسل
 كل واحدة كعضو في التيمم من أجلها ويؤخذ مما تقدم انه لو عمت العلة وجهه ويديه كفاه تيمم
 واحد عن ذلك لسقوط الترتيب بينهما حينئذ وبه اتفق والدرجة الله تعالى ومثل ذلك ما لو عمت
 الرأس والرجلين قال في المجموع فان قيل اذا كانت الجراحة في وجهه ويده وغسل صحيح الوجه
 أولا جاز توالي تيممهما فلم لا يكفي تيمم واحد عن عمت الجراحة أعضائه فالجواب ان التيمم هنا
 في طهر تحتم فيه الترتيب فلو كفاه تيمم واحد حصل تطهير الوجه واليدين في حالة واحدة وهو
 ممتنع بخلاف التيمم عن الاعضاء كلها لسقوط الترتيب بسقوط الغسل اه قال الشيخ وما قيل
 من ان هذا الجواب لا يفيد لان حكم الترتيب باق فيما يمكن غسله ساقط في غيره فيكفيه تيمم
 واحد من دون الطهر في العضو الواحد لا يتجزأ ترتيبا وعدمه (وان كان) على عضوه الذي
 امتنع استعماله الماء فيه ساتر (كجيرة) ولصوق (لا يمكن زرعها) لخوفه محذوران مما مر

لكل تيمم عند نقل التراب ومقارنتها للمسح به فالأكتفاء بالنية الاولى عن بقية التيممات يشبه ما لو
 قوى عند غسل الكفين الوضوء ولم يستحضر النية عند غسل الوجه وهو باطل فكذا هنا على ان التيمم الثاني حيث خلا عن
 النية كان الحاصل به مجرد تكرار المسح (قوله وجب عليه) أي رفع الساتر (قوله لكنه يسن) أي التيمم فوق الساتر
 (قوله كل منهما) أي اليدين والرجلين فاليدان كعضو والرجلان كعضو (قوله ويؤخذ مما تقدم) أي في قوله ولو عمت
 العلة أعضائه الاربعة كفاه تيمم واحد الخ (قوله تحتم في الترتيب أي نظر الغسل الصحيح من كل من الوجه واليدين) (قوله وهو
 ممتنع) أي لوجوب الترتيب فيه (قوله فيما يمكن غسله) وهو صحيح الوجه واليدين (قوله ساقط في غيره) وهو عليهما

ابن حجر ولا بد على كل قول من تعميم المحل (قوله لا في الوجوب) أي على الصحيح وقيل في الوجوب وحينئذ فالوجه الاول لا يميز
الكيفية التي ذكرها الثاني وهو ظاهر والثاني لا يميز كيفية الاول للمجرا المصريح بالتخصيص ويقول العدد معتبر بالاضافة
الى جملة المحل دون كل جزء منه كما نقله الرافعي عن الجويني (قوله ويعلم) أي انه لا بد على كل قول الخ وفي علم ذلك من كلام
المصنف بواسطة العطف المذکور منع ظاهر لانه حينئذ انما يفيد وجوب التعميم على الوجه الاول وعدمه على الثاني
اذا معنى حينئذ ويجب كل حجر لكل محله وقيل لا يجب بل يوزن الخ كما هو قضية المقابلة وقد قدمنا انه ان عطف وكل
حجر على الايتار الذي هو الظاهر أفاده لا يجب التعميم على كل من القولين فينتج من ذلك ان القول الثاني لا يقول بالتعميم

(قوله فلم يبح للواو) أي ومع ذلك هي أوضح لاستغناء عن الجواب (قوله ما كان على جرح) ظاهره ولو من خشب (قوله
لما تقدم) أي من الجبيرة واللصوق (قوله وحيث عسر عليه) أي بأشخاف من نزاع الجبيرة شيئا مما تقدم (قوله ويعصب على
رأسه) بابه ضرب اه مختار والظاهر ان هذا الرجل أي المبرع عنه بالشجوع في قصة جابر والمبرع عنه بافظ رجل في سؤال
ابن عباس هو المتقدم في قوله لما روى ابن عباس ان رجلا أصابه جرح على عهد صلى الله عليه وسلم ويكنى قوله هذا انما يكفيه
مذكور مع قوله السابق أولم يكن شفاء الى السؤال لكن جابر روى كيفية ٢٠٩ تعليم النبي صلى الله عليه وسلم التيمم وابن

عباس لم يتعرض لذلك وانما
اقتصر على اعتراضه صلى
الله عليه وسلم على الآتي
لرجل بالغسل (قوله من
كلامه) أي وهو قوله
لا يمكن نزاعها (قوله ان
لا يستر) الاول وبشرط
لوجوب مسح الساتر ان
يأخذ من الصحيح شيئا فانه
المناسب لقوله حتى لو فرض
انه الخ نعم بشرط لعدم
وجوب القضاء أن لا يأخذ
من الصحيح الا ما لا بد منه
للاستمسك لكن ليس
الكلام الآتي في القضاء
وعدمه (قوله على طهر)
في نسخة كامل لا طهر
ذلك العضو (قوله ولو
أصابه دم من الجرح)

وعبارة أصله ولا يمكن قيل وهي أولى لا يهاهم تلك ان ما يمكن نزاعه لا يسمى ساترا اه ويرد بفرض
صحته بأن من الواضح ان هذا قيد للحكم لا لتسميته ساترا فلم يبح للواو والجبيرة بفتح الجيم خشب
أو قصب يسوى ويشد على محل الكسر أو الخلع لينجبر وقال الماوردي الجبيرة ما كان على
كسر واللصوق ما كان على جرح ومنه عصاة القصد ونحوها وتعبير المصنف بالساتر شامل لما
تقدم وحيث عسر عليه نزع ما ذكر (غسل الصحيح) لكونها طهارة ضرورة فلزمه أقصى
ما يمكنه منها (وتيمم) الحديث جابر في المنجوج الذي احتلم واعتسل فدخل الماء شجته فأت
فقال صلى الله عليه وسلم انما كان يكفيه ان يتيمم ويعصب على رأسه حرقه ثم يمسح عليها ويغسل
سائر جسده (كما سبق) حكمه من مراعاة الترتيب في الوضوء وتعدد التيمم بتعدد محل العلة
وغير ذلك مما تقدم وعلم من كلامه اه اذا أمكن نزاعها من غير خوف وجب وهو كذلك (ويجب
مع ذلك مسح كل جبيرة بماء) حتى ماتحت أطراف الساتر منه بالتلف السابق حيث أمكن
فلا يميزه الاقتصار على مسح بعض الساتر لانه أبع ضرورة الجزع عن الأصل فيجب فيه
التعميم كالمسح في التيمم وخرج بالماء التراب لانه ضعيف فلا يؤثر من وراءه ماثل بخلاف الماء
فانه يؤثر من ورثته في نحو مسح الخلف وبشرط في الساتر أن لا يستر الا ما لا بد منه للاستمسك
اذا مسح بدل عنه حتى لو فرض انه لم يأخذ شيئا من الصحيح أصلا سقط حينئذ مسحه لانه اذا كان
العضو جرحا وواجبه التيمم عنه وغسل الباقي فلا فرق بين ان يستر أو لا فاطلاقهم وجوب المسح
جري على الغالب من ان الساتر يأخذ زيادة على محل العلة ولا بد أن يوضع على طهر كالخلف والا
وجب نزاعه والوضع على طهر ان أمكن فان تعذر مسح وتضي كما يأتي وأهم اطلاقه أنه لا يتأفت
لان التأفت لم يرد هنا بخلافه في الخلف فله المسح الى ان يبرأ وي مسح عليها ولو أصابها دم من الجرح

٢٧ نهاية ل غاية لما قبله وعبارة حج ولو نفذ اليها محودم الجرح وعمها عني عن مخالطة ماء مسصها له أخذها

بأن في شروط الصلاة انه يعني عن اختلاط المعفو عنه باجنبي يحتاج الى محاسنه له اه وكتب سم على قوله وعمها ما نصه انظر
لوعمها جرم الدم بحيث لا يصل المسح لنفسها اه أي فهل يكفي المسح عليها أم لافيه تنظر والا قرب الاول أخذها تقدم فيما لو
تجدد العرق على البدن حتى صار كالجزء منه فانه لا يعد ما ثابلا بل يكفي بغير ان الماء عليه في رفع الحدث وان لم يصل الى البدن
لتزيله منزلة الجزء منه فكذلك هنا وفي حاشية شيخنا العلامة الشوبري على المنهج عن مقتضى كلام العباب ما يوافق ثم
رأيت ما ذكره الشارح في آخري باب التيمم بعد قول المصنف الا ان يكون بجرحه دم كثير من قوله وتقييده بالكثير من زيادته
على المحرر الى أن قال والوجه حمل ما هنا على كثير جاوز محله أو حصل بفضله أو على ما اذا كان الجرح في عضو التيمم وعليه دم
كثير حائل يمنع الماء واصل التراب على العضو اه وهو ظاهر في انه لا يمسح بها لو وجد الحائل فراجع

في كل مرة سواء جعلنا الخلاف في الاستحباب أو في الوجوب فعلم ما في قول الشارح ولا بد على كل قول الخ لا سيما مع تصويره للوجه الثاني بقوله فيمسح بحجر الصفحة الخ والشهاب ابن حجر لما كان موافقا للشارح في وجوب التعميم بكل حجر على كل من القولين تكلف لتصوير الوجه الثاني بما ينتج له ذلك وإن كان مخالفا للفقول كما مر فقال فيمسح بحجر الصفحة اليمنى أي أولا وهذا مراد من عبر بوحدها ثم نعم وبيان اليسرى أي أولا كذلك وبالثالث الوسط أي أولا كذلك انتهى (قوله والمعتمد الأول)

(قوله معفوعنه) زاد سم على منهج بعد ما ذكره قلاعن مر خلافا لما في فتاوى شيخ الاسلام وراجعت فتاوى شيخ الاسلام فوجدت الذي فيها على وجه آخر فراجعه ٢١٠ قال مر فلو كان لو مسحها انتقل الدم الى محل آخر بحيث لا يعنى عنه مسح

لانه معفوعنه وان اختلط الدم بالماء كما أتى به الوالدرجة الله تعالى تقديما للصحة لواجب على دفع مفسدة الحرام كوجوب تنخ مصلى الفرض عند تعذر القراءة الواجبة عليه (وقيل) يكفيه مسح (بعضها) كالخف والراس وقرق الاول بينه وبين الراس بأن في تعميمه مشقة التزع وبين الخف بان فيه ضررا فان الاستيعاب يبيسه (فإذا تيمم) من غسل الصحيح وتيمم عن الجريح وأدى فريضة (لفرض ثان) وثالث وهكذا (ولم يحدث) ولم يطرأ على تيممه مبطل له (لم يعد الجنب) ونحوه (غسلا) لما غسله ولا مسحها لمسحه اذا تيمم طهارة مستقلة في الجملة فلا يلزم بارتفاع حكمها انتقاض طهارة أخرى كما لو اغتسل الجنب ثم أحدث يلزمه الوضوء ولا ينتقض غسله وان كان أعضاء الوضوء بعض المغسول في الجنابة لان الوضوء عبادة مستقلة في الجملة (ويعيد المحدث) غسل (ما بعد عليه) مراعاة للترتيب فاذا كانت الجراحة في اليد تيمم وأعاد مسح الرأس ثم غسل الرجلين لان حكم الحدث عاد الى العضو في حق الفريضة دون النوافل فيحتاج الى إعادة ما بعده (وقيل يستأنفان) فيعيد المحدث الوضوء والجنب الغسل (وقيل) المحدث بجنب) فلا يعيد شيئا على الصحيح (قلت هذا الثالث أصح والله أعلم) وهو قول الأكثرين ونقل الامام الاتفاق عليه لانه انما يحتاج الى إعادة ما بعده عليه ان لو بطلت طهارة الليل وطهارة الليل باقية بدليل جواز النفل واداءها بالصحيح وهو إعادة التيمم فقط وكان منعدا فهل يعيده كذلك أو يعيد تيمما فقط الوجه كما افاده الوالدرجة الله تعالى انه يتيمم تيمما واحدا والمائل بتعديده بناء على طريقة الراعي لاجل الترتيب وخرج بقوله ولم يحدث ما اذا أحدث فانه يعيد جميع ما مر ولو رفع الجبيرة عن موضع الكسر فوجده قد ندمل أعاد كل صلاة صلاها بعد الاندمال بالمسح عليها ولو سقطت جبيرة في الصلاة بطلت صلاته سواء كان يرى أم لا كقتلاع الخف بخلاف ما لو رفع الساتر اتوهم البرء بان خلافه فانه لا يبطل تيممه ولعل صورة رفع الساتر انه ظهر من الصحيح ما لا يجب غسله عكس صورة سقوط الجبيرة اذ لا يمكن بقاءها مع وجوب غسل ما ظهر وكذا ما بعده في الحدث الاصغر أو ما اذا تردد في بطلان تيممه وطال التردد أمضى معه ركن وبما تقرره علم ان ملحظ بطلان الصلاة غير ملحظ بطلان التيمم وان دفع قول بعضهم لا أثر لظهور شيء من الصحيح في بطلان التيمم لانه عن العليل ووجه اندفاعه انما نجعل هذا الظهور سببا لبطلان التيمم بل لبطلان الصلاة وملحظهما مختلف كما تقرروا اذا

أيضالا ن غاية ما في الباب انه نجس نفسه لحاجة وهو جائز ثم يغسل المحل المنتقل اليه المذكور اه وهذا لا يشكل على ما مر من ان الخف اذا نجس بمعفوعنه يمسح منه ما لا يجلسه عليه لان الخف لا يجب استيعابه بالمسح بل الواجب فيه ما يسمى مسحاً لا ضرورة الى مسح موضع الجلوس وأما الجبيرة فيجب استيعابها فالدم وان كان في بعضها أشبهت ما لو عمت الجلوسه الخف وتقدم جواز مسحه حينئذ ثم عن الشارح (قوله في تعميمه) أي الرأس (قوله ونحوه) من الحائض والنفساء (قوله ما اذا أحدث) أي أو أجنب ثانيا (قوله بعد الاندمال) أي ما علم انها بعد الاندمال فان تردد في وقت الاندمال قد يباقر بزمان يمكن

الاندمال فيه (قوله بطلت صلاته) أي اظهر وما يجب غسله كما أشار الى ذلك الشارح بقوله الا في مع تحقق وجوب غسل ما ظهر (قوله لا يبطل تيممه) أي ولا صلاته (قوله ولعل صورة رفع الساتر) أي المذكورة في قوله بخلاف ما لو مع الساتر الخ (قوله ما لا يجب غسله) لو قال لم يظهر من الصحيح ما لا يجب غسله كان أوضح لشموله ما لو لم يظهر من الصحيح شيء أصلا ان كان مستفادا بالاولى مما ذكره (قوله اذ لا يمكن بقاءها) أي الصلاة وهو تعليل لكون سقوط الجبيرة عكس ذلك قوله وكذا ما بعده (عطف على قوله مع وجوب غسل ما ظهر) (قوله أو ما اذا تردد) عطف على قوله انه ظهر من الصحيح ما لا يجب غسله الخ (قوله غير ملحظ الخ) وهو أن ملحظ بطلان التيمم البرء من العلة وملحظ بطلان الصلاة ظهور ما لا يجب غسله من الصحيح قوله في بطلان التيمم) أي فلا تبطل الصلاة

أي قول الجرجاني **باب الوضوء** (قوله والضياء من ظلمة الذنوب) لا يخفى أن كونه من خصوص ظلمة الذنوب بالمعنى الشرعي معنى شرعي لا لغوي فعمل المعنى اللغوي الضياء المعنوي كالخس فيدخل فيه الضياء من ظلمة الذنوب من حيث كونها عيوباً معنوية لا من حيث خصوص المعنى الشرعي فيها وإن أراد بالذنوب الذنوب اللغوية (قوله لستره غالباً) أي وانما لم يمسح شيء من باقي البدن لأنه لا يتركه ككشفه كالرأس (قوله وموجبه الاتقطاع) يشمل الحدث الاختياري وغيره

(قوله في تفصيله الآتي) أي يقال إن تحقق ذلك وليس في صلاة امتنع الأحرام بها أو فها فإن وجب قضاؤها ككون الساتر أخذ زيادة على قدر الاستمسك بطلت وإن لم يجب ككون الساتر لم يأخذ من الصحيح شيئاً أتمها (قوله الأوجه خلافه) أي من أن كل مرة لماسحكم مستقل فعلى كلام السبكي تغيير الصوق لا يؤثر في طهارته السابقة وعلى كلام الشارح يؤثر فيجب غسل الصحيح مع ما بعده ولا يبطل التيمم عليها (قوله ولا يجب عليه ترعها) أي ثم إن وجد سبب للقضاء ككونها أخذت زيادة على قدر الاستمسك وجب والا فلا (قوله على الطرف الثاني) أي معقباله بالنال فيه مسامحة (فصل في بيان أركان التيمم) (قوله وكيفيته) لا يقال الأركان دالة في الكيفية فلا وجه لعطف الكيفية ٢١١ عليها لاتقول المراد من كيفيته الصفة

التي هو عليها ولا يلزم من بيانها بيان الأركان إذ لا يلزم من بيان الكل بيان أجزائه وإن كانت داخله فيه وهناتين الكيفية يحصل بأن يقال كيفيته نقل التراب مع النية إلى الوجه واليدين وبين كيفية النقل لكن بعض ما اشتملت عليه الكيفية سنن وبعضها أركان ولا يلزم من تبينها كما سبق تميز السنن عن الأركان فتأمل (قوله وغير ذلك) كالقضاء (قوله أو ما اتصل بها) كالشجر والزرع (قوله إلى الأرض مسجد الخ) عبارة صح وجمعت الأرض كلها لنا مسجداً وترابها وفي رواية

تحقق البرء وهو على طهارة كان كوجود التيمم الماء في تفصيله الآتي ولو كانت لصوقاً تنزع وتغير كل يوم أو أيام فحكمها كالجبيرة الواحدة كما أفتى به السبكي وفيه تطور ظاهر بل الأوجه خلافه ولو كانت الجبيرة على عضوين فرفع أحدهما لم يلزمه رفع الأخرى بخلاف ما سح الخف لو ترع أحد خفيه لزمه ترع الآخر لأن الشرط في الابتداء أن يلبسهما جميعاً وهذا لا يشترط في الابتداء أن يضع الجبيرة عليهما ولو أجنب صاحب الجبيرة اغتسل وتيمم ولا يجب عليه ترعها بخلاف الخف ويفرق بينهما بأن في إيجاب النزاع هنا مشقة ثم الكلام في التيمم ينحصر في ثلاثة أطراف الأول في أسبابه وقد مر الكلام عليها الثاني في كيفيته الثالث في أحكامه وقد شرع في الكلام على الطرف الثاني فقال

فصل في بيان أركان التيمم وكيفيته وغير ذلك مما سياتي (يتيمم بكل تراب) ولا يجزئ بغيره من أجزاء الأرض أو ما اتصل بها القوله تعالى فتيمموا صعيداً طيباً قال ابن عباس وغيره أي تراباً طاهراً ونحوه لم يجعل لنا الأرض مسجداً وترابها طهوراً والتراب من أسمائه التراب وجاء بلفظ التراب في رواية الدارقطني وصحها أبو عوانة جعلت لي الأرض مسجداً وترابها طهوراً وكون مفهوم القلب ليس بحجة محله حيث لا قرينة كما صرح به الغزالي في المنحول وهناقرينتان العدول إلى التراب في الطهورية بعد ذكر جميعها في المسجدية وكون السياق للامتنان يقتضي تكثير ما عني به فلما اقتصر على التراب لعل على اختصاصه بالحكم وطهارة التيمم تعبدية فاختص بما ورد كالوضوء بخلاف الدباغ فإنه ترع الفضول وهو يحصل بأنواع (طاهر) أراد به ما يشمل الطهور بدليل قوله الآتي ولا يستعمل قوله تعالى صعيداً طيباً وهو تفسيره بالتراب الطاهر وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه تراب له غبار وقوله حجة في اللغة ويؤيده قوله تعالى فاصصوا بوجوهكم وأيديكم منه إذا لاتباب من المفيدة للتعبير

صححة وترابها وهما مترادفان كما قاله أهل اللغة خلافاً لمن وهم فيه لنا طهوراً (قوله المنحول) بالنون وانحاء المحجة اسم كتاب للغزالي في أصول الدين (قوله الامتنان) في كون الامتنان قرينة شيء سم على حج أي لأنه يجوز إفراده من بين أنواع ما عني به لحكمة ويمكن أن تكون هنا امتنان التراب فيتوهم عدم أجزائه (قوله فاختص بما ورد كالوضوء) يفيد أن طهارة الوضوء تعبدية وهو ما نقله في الوضوء عن إمام الحرمين لكنه رجع ثم انه معقول المعنى فدل التشبيه في مجرد الاقتصار على ما ورد وأنه يرى هاهنا على غير ما رجحه ثم انه معقول المعنى (قوله وهو) أي انترع (قوله ما يشمل الطهور) الصواب أن يقول أراد به الطهور اه سم على حج بالمعنى يعنى لأن المراد من التأويل إخراج المستعمل وهو ما يخرج حيث أريد بالطاهر الطهور لا ما يشمله ويمكن أن يقال قوله ولا يستعمل في حكم الاستثناء فلا اعتراض عليه (قوله وقوله حجة) معناه أنه لثقتة ودانته لا ينقل تفسيراً في اللغة إلا إذا سمعه من الموقوف بهم فيسأله هو يعتزله أن يقول قال أهل اللغة كذا فاندفع ما لبعضهم عن أن الشافعي ونحوه

فيقتضي أنه لو مس امرأة واستمر واضعا يده لا يجب عليه الوضوء وان خرج الوقت لأنه ما دام كذلك لم ينقطع حسنه فلا بد من شيء يخرج هذه ونحوه (قوله وإزالة النجاسة) أي تقدم إزالة النجاسة عن غير غسل الحدث والاطلاق أن لها قدر متفق عليه (قوله يذني به) أي هذا اللفظ (قوله كدهن) أي جامد (قوله لا يمكن) يعني يتعسر فصله (قوله وبينه وبين الصلاة) هذا شرط لجواز فعل الصلاة لا شرط لصحته كما هو ظاهر (قوله ليس شرطا) على الإطلاق وانما هو شرط عند تبين الحال بمعنى إذا تبين

من أئمة اللغة لا يخرج مجرد صدور الكلمة منهم على أنها من لغة العرب وانما يخرج بنقلهم والشامى في هذه لم يقل قال العرب كذا فتأمل (قوله ضعفه الزمخشري) وكان حنفيا وأنصف من نفسه في فائدة كذا كذا في شرح الروض في هذا الفصل أنه إذا تعارض كلام شخص في افتاء وتصنيفه كان الأخذ بما في التصنيف أولى فراجع (قوله ويبدله) أي لا شرط التراب (قوله كما مر) الذي مر في الحديث جعلت لنا لالي (قوله سائر) أي جميع (قوله ولو أضر) ومنه الطفل المعروف اه ج وقوله أو أضر والاعض الأبيض وليس بشديد لياض مختار (قوله كالارمني) بكسر الهمزة ج ونقل عنه سم في غير شرح المتاج فيها اه وبكسر الميم أيضا كما نقل عن النووي لكن في المختار مانصه وأرمينية بالكسر قرية بناحية الروم والنسبة اليها أرمي بفتح الميم اه وبعبارة سم على ج قال في شرح العباب بفتح الميم وكسر هاء الغتان خلافا للاسنوي اه وفي المصباح أرمينية ناحية بالروم وهي بكسر الهمزة والميم ٢١٢ وبمدها ياء آخر الحروف ساكنة ثم نون مكسورة ثم ياء آخر الحروف أيضا

مفتوحة لأجل هاء التانيث وإذا ذهب اليها حذفت الياء التي بعد الميم على خلاف القياس وحذفت الياء التي بعده الذون أيضا استنقالا لاجتماع ثلاث ياء فتتوالى كسرتان مع ياء النسب وهو عندهم مستقل فتفتح الميم تخفيفا فيقال أرمي ويقال الطين الارمني منسوب اليها ولونب على القياس لقبيل ارميني اه (قوله والسبخ) هو بالجر عطف على ما يداوى

يقتضي أن يمحى شيء يحصل على الوجه واليد بن بعضه وقول بعض الأئمة أنها لا ابتداء الغاية فلا يشترط تراب ضعفه الزمخشري بأن أحدهما من العرب لا يفهم من قول القائل مسح برأسه من الدهن ومن الماء ومن التراب إلا معنى التبعض والاذعان للحق أحق من المراء اه ويبدله من السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجدا وتربتها طهورا رواه مسلم كما مر وهي مينة للرواية المطلقة في قوله وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا ودخل في التراب سائر أنواعه ولو أضر وأضر أو أسود أو أبيض (حتى ما يداوى به) كالارمني والسبخ الذي لا ينبت دون الذي يعالوه ملح وما أخرجه الأرض من مدرلانه تراب لا من خشب اد لا يسمى ترابا ولا أثر لا متزاجه بلعابها كطين عجن بخوصه ل ثم جف فانه يجزئ وان تغيرت رائحته وطعمه ولونه نعم لا بد أن يكون له غبار ولم يذ كره كثير لانه الغالب فيه ولا تغير جاء كطين شوي حتى اسود لان صار رمادا ولا يجزئ التيم نجس كتراب مقبرة علم نبشها وان اصابه مطر فان لم يعلم جاز بلا كراهة وكتراب على ظهر كلب أو خنزير علم اتصاله برطبا ولا يغلظ نجس كفتات الروث وقول أبي الطيب لو وقعت ذرة نجاسة في صبرة تراب كبيرة تحرى وتيم مبيى على ضعيف وهو عدم اشتراط التعدد في التحرى والاصح خلافه فان قسم التراب قسمين جاز تطهير ما مر في فصل الكمين عن القميص

(قوله وما أخرجه) أي وحتى ما أخرجه الخ (قوله بلعابها) أي الأرض (قوله ولم يذ كره) أي هذا القيد وهو كونه بعد له غبار (قوله الغالب فيه) أي ومدلولات الالفاظ تحمل على ما هو غالب فيها (قوله ولا لتغير) أي ولا أثر لتغير الخ وجاء بفتح المهملة وسكون ثابته شرح الروض وفي القاموس الجاء الطين الاسود المتن كالجاء محركة اه وهو ظاهر في أن الجاء بالسكون (قوله فان لم يعلم جاز) أي بان علم عدم نبشها أو شك فيه وظاهر قوله بلا كراهة شموله لكل من هاتين الصورتين ولعل وجهه في صورة الشك أن الأصل الطهارة ولم يردنهي عنه مع الشك (قوله وكتراب) عطف على قوله كتراب مقبرة (قوله رطبا) أي فلو علم اتصاله به جافين أو شك فيه جاز وقياس ما مر في المقبرة التي لم يعلم نبشها عدم الكراهة هنا أيضا ويحتمل خلافه لأن الغالب هنا الرطوبة ولغلظ نجاسة الكلب (قوله قسمين جاز) أي حيث لم يمكن اختلاط النجاسة بكل من القسمين ولعله لم يذ كره هذا القيد لتعبيره بالذرة فانها لا يمكن انقسامها وقال ابن حجر أي حيث لا يمكن تفرق المختلط من النجاسة فهما اه وانظر لو هجم وتيم من غير اجتهد هل يصح تيممه كالتيمم من تراب على ظهر كلب شك في اتصاله برطبا أو جافا أو لا يصح كالمواختلط اناه ظاهر نجس الظاهر الثاني لتحقق النجاسة فيما ذكر ويفرق بين هذا وبين ما لو وقعت قطرة بول في ماء كثير حيث تصح طهارته منه لو هجم وأعرض عن التقدير بان المداوى على التغير وهو غير محقق بل مشكوك فيه ونحن لا نجس بالشك

الحال تبين عدم صحة الوضوء لفوات شرط من شروطه وهو تحقق المقتضى (قوله فيجتمع ستة وثلاثون) أي بالنظر إلى كون فروضه في الخارج ستة فكان المصنف قال بكل فرض من فروضه المعلوم في الخارج أنها ستة ستة والأقوال عبارة لا تقتضي هذا الحصر قبل الانحصار بستة وانما صيربها ان كل فرض من فروضه الغير المحصورة ستة فتأمل (قوله وهو)

يخلاف ما هنا فانما تحققنا اختلاط النجاسة المانعة وشككنا فيما نستعمله لكن قال ابن قاسم إلى ابن حجر ويجه في الكمية جدا جواز التيمم بلا تحرك كالواشتمت نجاسة في مكان واسع جدا تجوز الصلاة فيه اه (قوله بعد تنجيس أحدهما) ظاهر الشارح كابن حجر ان فصل أحدهما مع بقاء العلم الثاني متصلا بالقميص لا يكفي في جواز الاجتهاد وينبغي خلافه لتحقيق التعمد بما ذكر (قوله ويرمل فيه غبار) (مؤخر) استطردى وقع السؤال في الدرس عما لو كان معه رمل له غبار وحلف بالطلاق أو بالله انه ليس معه تراب هل يحث لانه من جملة التراب لا جزائه في التيمم أولا نظرا للعرف لانه لا يسمى فيه ترابا والایمان مبناها على العرف (أقول) والظاهر الذي لا محيص عنه هو الثاني للعللة المذكورة فليراجع (قوله لا يلصق) بفتح الصاد في المضارع وكسرها في الماضي اه مختار (قوله لعدم التراب) ٢١٣ في نسخة الغبار وما في الاصل يشكك عليه

قوله لا يخرج وجه الخ (قوله نوع قلب) ولا يبعد انه من المجاز حكما لانه اسناد اللفظ الى غير ما هو له من الملابس وفي سم على ج قد يوجهه بأنه لو قال وبغبار رمل أو هم اشتراط تميزه عن الرمل (قوله لا يبعدن) قال في العباب ولا يجبر أي وان كان ونحوا كالكدان أي الباطل كما قاله في شرحه وزجاج وخزف وأجرحفت اه قال في شرحه وان صار له غبار لانها مع ذلك لا تسمى ترابا اه سم على ج قال في المصباح الكدان بفتح الكاف وتشديد الذا

بعد تنجيس أحدهما (ويرمل فيه غبار) لا يلصق بالعضو خشنا كان أو ناعما لانه من جملة التراب اذ هو من طبقات الارض وفي فتاوى المصنف لو لصق الرمل بالصرف وصار له غبار أجرا أي بان صار كله بالصق غبارا أو بقي منه خشن لا يمنع لصق الغبار بالعضو حتى لا ينافي ذلك ما يأتي بخلاف الحجر المسحوق وقد يؤيده قول الماوردي الرمل ضربان ماله غبار فيجوز به لانه من جنس التراب وما لا غبار له فلا لعدم التراب لا يخرج وجهه عن جنس التراب انتهى اذ ظاهره انه تراب حقيقة وان لم يكن له غبار أما اذا لصق الرمل الذي له غبار فلا يصح التيمم به وعلى هذا التفصيل يحمل ما وقع في كتب المصنف من اطلاق الاجزاء واطلاق عدمه وفي المجموع ما يدل عليه وعلم مما قررناه ان اناطتهم الحكم بالنساء والخشن للغالب ولا ينافي ذلك اعادة البناء المفيدة لغاية الرمل للتراب لانه بالنظر لصورة الرمل قبل الصق نعم التيمم حقيقة انما هو بالغبار الذي صار ترابا لا بالرمال في العبارة نوع قلب وهو مما تؤثر الفصحاء لا غرض لا يبعد قصد بعضها هنا (لا يبعدن) بكسر الذا كتنورة وخط وكبريت (وصحافة خزف) لان ذلك لا يسمى ترابا والخزف ما اتخذ من الطين وشوى فصار فخارا واحده خزفة (ومختلط بدقيق ونحوه) مما يعلق باليد كزعفران وجص لمنعه من تعميم العضو بالتراب بخلاف الرمل اذا خلطه التراب على ما مر وسواء أقل الخليط أم أكثر (وقيل ان قل الخليط جاز) كالمائع القليل اذا اختلط بالماء فان الغلبة تصير المنقهر القليل عدما وأجاب الاول بان المائع لا يمنع من وصول الماء الى البشرة للطافته والدقيق ونحوه يمنع وصول التراب الى المحل الذي يعلق به لكثافته والارجح على هذا القول ضغط القليل هنا باعتبار الاوصاف

المجزة الحجر الرحو اه (قوله بكسر الذا) أي أوقفها (قوله كنورة) هو الجير قبل طيبه شيئا الحلبي لكن عبارة المصباح النورة بضم النون حجر الكاس ثم غلبت على اخلاط تضاف الى الكاس من زرنج وغيره وتستعمل لازالة الشعر وتنورات طلي بالنورة اه وقال في المصباح الكاس أي بالكاف المكسورة واللام والسين المهمة الصاروج يبنى به قال عدى بن زيد شدة من مرأوجه كالكاس الطير في ذراه وكور ومنه الكاسة في اللون يقال دثبأ كلس اه وقوله الصاروج قال في المصباح الصاروج النورة واخلاطها معرب لان لصاد والجيم لا يجتمعان في كلمة عربية (قوله خزفة) وقيل هو الجير خاصة وما ذكره الشارح موافق لقول القاموس الخزف محركة الجير وكل ما عمل من الطين وشوى بالدار حتى يكون فخارا ومخالف لما يستفاد من قول المصباح الخزف الطين المعمول آنية قبل ان يطبخ وهو الصصال فاذا شوى فهو الفخار خاصة (قوله ومختلط) أي يقينا (قوله مما يعلق) بفتح اللام من باب طرب يطرب (قوله كنز عفران) أي أومسك (قوله الاوصاف الثلاثة) أي فيشترط كون الدقيق مثلا يضرب أحد أوصاف التراب (قوله ولا يستعمل) قال ج في حديث وكذا حيث فيما يظهر بان استعمل في مغلط اه وكتب عليه سم قوله وكذا حيث اعتمد مر وقوله بان استعمل أي ثم طهر بشرطه اه ومعلوم ان محل الاحتياج

أى الكلى أما السكينة فهي المحكوم فيها على كل فرد مطابقة والكل هو المحكوم فيه على جملة الأفراد كما علمت كلها من كلامه (قوله ولا عقلا) الأولى أو عقلا (قوله من دلالة الاقتضاء) أى وهي التى يتوقف الصدق أو الصحة فيها على اضممار والمضمر هنا لفظ جملة أو مجموع أو نحو ذلك (قوله على النوى) أى ولو حكما ليدخل الصبي الذى يوضئه وليه للطواف (قوله

للتطهير إذا استعمله في غير الأخيرة أما إذا استعمله فيها هو طهر كالتيمم المنفصلة منها وأما جبر الاستنجاء إذا طهر أو استعمل في غير الأولى ولم يتناول فهل يكفي هذا إذا دق وصارت ترابا لأنه مخفف لا مزيل أولا لازالة المنع فيه نظروا لا قرب الثاني أخذنا ما تقدم عن سم في النجاسة السكينة ويحتمل الأول ويفرق بأن نجاسة المحل باقية هنا وانما صحت الصلاة مع بقائها تخفيفا ورخصة وما يدل على بقاء الحكم بنجاسة المحل ان المستحجم لو جله مصل بطلت صلاته أو نزل في ماء قليل نجسه بخلاف المستعمل في غسالات الكلب فان المحل طهر باستعماله حقيقة (قوله فرض وعبادة) لعل المراد أدى به فرض هو عبادة فيفيد انه لا يكون مستعملا في غير ذلك كالتيمم بدلا عن الوضوء المجدد أو عن غسل الجمعة فانه لا يكون مستعملا كالماء المستعمل في نفل الطهارة وقد يفيد قول ج ٢١٤ في حدث وكذا ثبت فيما يظهر (قوله فكان الخ) الاظهر في التفرع ان

يقول فلا يجزئ كالماء (قوله المستحاضة) قد يقتضى ان ماء المستحاضة مستعمل اتفاقا ومقتضى قوله لانه لا يرفع الحدث الخ خلافه ومن ثم قال عميرة بعد نقل هذا التعليل عن الرافعي قال الاسنوى وقياسه جريان الخلاف في ماء صاحب الضرورة (قوله ما بقى بعضه) أى حيث استعمله في تيمم واجب أخذنا ما تقدم في قوله لانه أدى به فرض وعبادة على ما مر (قوله بعد اساسه) أى اماماتنا من غير مس العضوفاته غير مستعمل منهج وكتب

الثلاثة كفى الماء (ولا بد) تراب (مستعمل على الصحيح) لانه أدى به فرض وعبادة فكان مستعملا كالماء الذى توضع به المستحاضة والثاني يجوز لانه لا يرفع الحدث فلا يتأثر بالاستعمال (وهو) أى المستعمل (ما بقى بعضه) حالة تيممه (وكذا ما تناثر) بالمناثاة بعد امسسه العضو حالة تيممه (في الاصح) كالماء المتقاطر من طهارته والثاني لا يكون مستعملا لان التراب كثيف اذا علق منه شئ بالمحل منع غيره ان يلتصق به واذالم يلتصق به فلا يؤثر بخلاف الماء فانه رقيق يلاقى جميع المحل وهذا الوجه ضعيف أو غلط أما الذى تناثر ولم يحصل به امساح العضو فليس بمستعمل كالباقي على الارض وقول الرافعي وانما يثبت للتناثر حكم الاستعمال اذا انفصل بالسكينة واعرض التيمم عنه معناه انه انفصل عن اليد الماسحة والمسوح جميعا وعبارته وان قلنا ان المتناثر مستعمل فانما يثبت له حكم الاستعمال اذا انفصل بالسكينة واعرض التيمم عنه لان في اصال التراب الى الاعضاء عسر الاسيما مع رعاية الاقتصار على ضربين فيعذر في رفع اليد وردّها كما يعذر في التقاذف الذى يغلب في الماء ولا يحكم باستعمال المتقاذف وما فهمه الاسنوى من كلامه ورتب عليه انه لو اخذه من الهواء قبل اعراضه عنه وتيمم به جازم ممنوع وعلم من حصر المستعمل فيما ذكرناه لو تيمم واحدا أو جماعة مرات كثيرة من تراب يسير في نحو خرقة جاز حيث لم يتناثر اليه شئ مما ذكر كما يجوز الوضوء متكررا من اناء واحد (ويشترط قصده) أى التراب لقوله تعالى قيموا صعيدا طيبا أى اقصدوه (فلا سفته ربح عليه) أى على عضو من أعضاء تيممه (فردده) عليه (ونوى لم يجز) بضم أوله ويصح ان يفتح أوله بناء على ان تعاطى العبادة الفاسدة

عليه سم قوله من غير مس شامل لما مس العضو عليه ثم رأيت في التجريد انه المشهور اه أى شامل حرام لتراب مس التراب الذى على العضوفاته غير مستعمل لعدم صدق حده عليه ويمكن تصوير ذلك بأن تكون ألوان التراب مختلفة كاصفر وأخضر مثلا والاف كيف يمكن تمييز أحدهما من الآخر أو يصور أيضا بما لو كان على أعضائه رطوبة من عرق مثلا ولصق عليه التراب الأول وزاد سم على ج بعد مثل ما ذكره على منهج كالطبقة الثانية اه وهو صريح فيما ذكرناه (قوله ضعيف) أى شديد الضعف على خلاف ما اقتضاه التعبير عن مقابلة بالاصح وقوله أو غلط أى من قائله لفساد تخريجه على قواعد الامام (قوله والمسوح) أى والعضو المسوح وجهها كان أو يدا (قوله من كلامه) أى من كلام الرافعي (قوله ممنوع) أى وذلك لان مراد الرافعي ما تقدم من ان المراد ما انفصل عن الماسحة والمسوحة فيصدق بما كان في الهواء ولم يعرض عنه (قوله حيث لم يتناثر) أى يقينا فلا يشك في شئ هل تناثر بعد مس العضو أو لا جاز التيمم به لان الاصل عدم المس (قوله الفاسدة) أى الا انه لا يلزم من الحرمة الفساد كما في التيمم بتراب مغسوب الا ان يجاب بأن المراد ان عدم جواز العبادة يقتضى فسادها كما تقدم عند قول المصنف يشترط لرفع الحدث الخ

(أى رفع حكمه) أى فالمراد من الحدث الأسباب وانما حمله عليها لانها التى تتأق فيها جميع الاحكام الاتية التى من جعلها مالو نوى غير ما عليه (قوله لم يصح كما قاله الزركشى الخ) أى لان الحدث لا يتجزأ اذ ابقى بعضه بقى كله كما يأتى (قوله وحكمها الوجوب) أى وان كان المفعول مندوباً فغنى الوجوب ما لا بد منه للصحة (قوله وزمنها أول الواجبات) الاولى أى أول العبادات (قوله وشرطها اسلام النوى الخ) ويلزم من كون هذه المذكورات شروطاً للنية التى هى ركن للوضوء ان تكون شروطاً

(قوله حرام) معتمد (قوله فعلك) هو بتخفيف العين وتشديد ها كما فى المختار وعبارته يقال معك دينه أى مطل وبابه قطع وربما قالوا معك الاديم أى ذلك وتعمكت الدابة أى غرغت ومعكها صاحبها تعبكها (قوله أجزاء) ولا ينافيه قولهم لو وقف حتى جاء الهواء بالعبارة على وجهه لم يكف لانه لا فعل له هناك بخلاف ما قلناه اه سم على منهج (قوله مالو برز للطير) أى أو أصابه اتفاقاً من غير برزله (قوله ولو صيباً) أى بميزا شيناز يادى وجج ونقل سم عن مر انه لا يشترط كونه بميزابل ولا كونه آدمياً وعبارته مرفوع قال مر لافرق فى صحة نقل المأذون بين كونه ٢١٥ ذكراً او كونه أنثى ثم قال ولا بين كونه عاقلاً

او كونه مجنوناً أو صيباً لا يميز اه فسئل لو كان دابة بأن علم دابة بحيث تفعل بأمره فقال ولو كان دابة اه لا يقال لا فعل له فى هذه الحالة لانا نقول فعل الدابة المعلة بأمره وإشارته بمنزلة فعله فليتأمل (وأقول) ما قاله فى غير العاقل هو الذى يظهر ولا يرد عليه قولهم انه يشترط فى نقل الغير كونه باذنه واذالم يكن الغير عاقلاً لم يتصور الاذن له لانا نقول اذا أشار الغير العاقل بيده أو غيرها أو حركة بحيث ترتب على ذلك نقله كان بمنزلة اذنه والاذن انما اعتبر ليكون ذلك منسوباً اليه والنسبة اليه حاصلة مع ما ذكر فليتأمل اه سم على منهج

حرام وسواء أقصد بوقوفه فى مهب الريح التيمم أم لا لانتفاء القصد من جهته بانتفاء النقل المحقوله وبمجرد القصد المذكور غير كاف وظاهر انه لو كثف التراب فى الهواء فمك فيه وجهه أجزاء حينئذ ولا ينافى ما تقرر مالو برز للطير فى الطهر بالماء ونوى رفع الحدث أو الجنابة فانغسلت أعضاؤه لان المأمور به فيه الغسل واسمه يطلق ولو بغير قصد بخلاف التيمم (ولو عجم باذنه جاز) اقامة لفعل نائبه مقام فعله ولو صيباً أو كافراً أو حائضاً أو نفساء حيث لا تنقض اما اذالم ياذن فلا يصح لانتفاء قصده ويشترط ان ينوال اذن عند النقل وعند مسح الوجه كمالو كان هو التيمم والا فلا يصح جرماً كمالو عجمه من غير اذنه فانه يكون ككتفرضه للريح وسواء كان له عذر فى ذلك أم لا (وقيل يشترط) فيما لو عجمه غيره باذنه ان يكون له (عذر) لانه لم يقصد التراب نعم يستحب على الاول تركه مع القدرة للخروج من الخلاف بل يكره ذلك ويجب عليه عند الجزو ولو بأجرة حيث قدر عليها (وأركانه نقل التراب) أى تحويله من نحو أرض وهواء الى العضو المسوح بنفس ذلك العضو أو بغيره على ما مر وركن الشئ جانبه الاقوى وجعه أركان وذكرها خمسة هنا النقل والنية ومسح الوجه ومسح اليدين وارتتيب ومساوى مرتبة كذلك وزاد فى الروضة شيئين التراب والقصد قيل واسقاطهما أولى لان التراب كالماء فى الموضوع وهو شرط لكن تقدم ثم انه ركن هنا وأما القصد فداخل فى النقل لانه اذا نقل التراب على الوجه المشروط وقد نوى كان قاصداً قال السبكي لو حذف ذكر القصد كفاه ذكر النقل فانه يلزم منه القصد قال الولي العراقى وفيه نظر لا شك كالك القصد عن النقل فيما اذا وقف فى مهب الريح بنية تحصيل التراب عليه فلما حصل نوى وردده فانه فى هذه الصورة قصد ولم ينقل ويرد بان ما ذكره غير وارد على السبكي لانه انما ذكر انه يلزم من النقل القصد لان القصد يلزم منه النقل وخارج بقوله نقل التراب مالو كان على العضو فردده من جانب الى آخر فانه لا يكفى ولتلقى تراباً من الريح بنحو كونه ومسح به وجهه أو غمرغ

ومثل ما ذكر الملك بفتح اللام كما نقل عن مر بالدرس (قوله حيث لا تنقض) أى عسها ان يكون بينهما محرمية أو صغراً أو مسته بمائيل (قوله وعند مسح الوجه) ولم يذكر اشتراط الاستدامة لما يأتى من ان المعتمد عدم اشتراطها ثم المراد باشتراط النية عند الجمع انه يستحضرها ذكر الاعمى انه يستأنف نية جديدة (قوله لانه لم يقصد التراب) أى مع كون القصد شرطاً للصحة التيمم وبهذا يفرق بين ما هنا وما فى الموضوع من انه لو وضأ غيره بذه أو بدون اذن ونوى عند صب الماء عليه جاز قطعاً (قوله بأجرة) أى فاضلة عما يحتاجه فى الفطرة قياساً على ما قدمه فى الوضوء (قوله قيل) قائله الرافعى اه ج (قوله انه ركن هنا) بخلاف الماء لانه ليس خاصاً بخلاف التراب فانه خاص بالتيمم لانه فى النجاسة المغلظة ليس مطهراً بل المطهر انما هو الماء والتراب شرط والمخاطبات لا يكتفى فيها بدلالة الالتزام بل لا بد فهم من الدلالة المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له شيناز يادى (قوله وفيه نظر) أى فيما قاله السبكي (قوله ما ذكره) أى العراقى (قوله لانه) علة لقوله أو غمرغ

للمشركين ثم قدمها في شروط الوضوء فلا يراد ما قاله شيخنا في الحاشية (قوله وعلمه بالنيوى) لعل المراد منه أنه لا يقصد بفرض غسل (قوله وعدم اتيناه بما ينافيها) المنافي هنا غير المنافي المتقدم في شروط الوضوء كما علم من قوله بأن يستصحبها حكا

(قوله لا يقال) أى اراد على قوله ولو تلقى ترابا من الريح الخ وحاصله ان ما علل به الاجزاء في مسئلة التمسك حاصل بالاولى فيما لو أحدث بين النقل والمسح (قوله بجواز) أى ما هناك أى فيما لو أحدث بين النقل والضرب (قوله عند تجديد النية) أى قبيل مس التراب للوجه كما هو الظاهر من قوله وبطلان النقل فالولم يجددها الا عند مماسة التراب لم يكف لا تغاير النقل لكن في سم على منهج وظاهر على ما قلناه ٢١٦ انه لو أحدث بعد النقل فجدها مع تريخ وجهه على يديه في الهواء كفى

كالومرغ بالارض ناويا
تأمل اه وقضيته انه
لا يشترط تجديدهما قبيل
المس الا ان يقال ان تريخه
للوجه على التراب نقل
بالعضو بخلاف ما لو لم ينو
بعد الحدث الا بعد مس
التراب للوجه مع بقاءه
ساكتا فانه لا نقل فيه
لا بالعضو ولا بغيره والنقل
للاول بطل بالحدث (قوله
عند عدم تجديدهما) أى
النية (قوله فأحدث
أحدهما) أى ولو مع الآخر
فيصدق بحدثهما معا وقد
صرح به في قوله وكذا
لا يضر حدثهما الخ (قوله
لم يضر كما ذكره القاضى
حسين) أى ولا يجب عليه
تجديد نية التيمم كما يأتى
(قوله اما الاذن) خلافا
لج حيث قال المعتمد انه
يضر حدث الاذن
لبطلان نيته بالحدث كما

في التراب ولو بلا عذر أجزاءه لانه نقل بالعضو الممسوح اليه لا يقال الحدث بعد الضرب
وقبل مسح الوجه مضر كما ضرب قبل الوقت أو مع الشك في دخوله مع أن المسح بالضرب
المذكور لا ينافى عدم التمسك والضرب بما على كفه أو يده فينبغى جوازه في ذلك لانا
نقول بجوازه عند تجديد النية ويكون كالو كان التراب على يديه ابتداء ومحل المنع عند عدم
تجديدها لبطلانها وبطلان النقل الذي فارقته (فالونقل) التراب (من وجهه الى يد) بأن
حدث عليه تراب بعد زوال ما مسحه به من التراب (أو عكس) بأن نقل من يده الى وجهه أو من
يد الى أخرى أو من عضو ثم رده اليه بعد انفصاله عنه ومسحه به (كفى في الاصح) لانه منقول
من عضو غير ممسوح به فجاز كالمقول من الرأس والظهر وغيرهما والثاني لا يكفي فيهما
لانه نقل من محل الفرض كالنقل من بعض العضو الى بعضه مع ترديده عليه من غير نقل عنه
ودفع بأنه لا انفصال انقطع حكم ذلك العضو عنه بخلاف ترديده عليه ولو يجمعه غيره باذنه
فأحدث أحدهما بعد أخذ التراب وقبل المسح لم يضر كما ذكره القاضى حسين في فتاويه وهو
المعتمد اما الاذن فلانه غير ناقل وأما المأذون له فلانه غير متميم وكذا لا يضر حدثهما في الحالة
المذكورة أيضا ثم أشار الى الركن الثاني بقوله (ونية استباحة الصلاة) ونحوها مما
يقتنر استباحته الى طهارة كطواف ومعدة تلاوة وشكرو وحمل معصوف وكلامه هنا في
صفة التيمم من حيث الجملة اما ما يستنبطه به فسيأتى ولا فرق بين ان يعين الحدث أم لا حتى لو
تيمم بنية الاستباحة ظانا كون حدثه أصغر فتيبين انه أكبر أو بالعكس لم يضر لان موجبهما
متحد بخلاف ما اذا كان متعمدا فانه يضر لتلاعبه ولو كان مسافرا وأجنب فيه ونسي
وكان يتيمم وقتا ويتوضأ وقتا أعاد صلاة الوضوء فقط لما ذكر (لا) نية (رفع الحدث) أصغر
كان أو أكبر أو الطهارة عن أحدهما فلا تنكفى لان التيمم لا يرفعه لبطلانه بزوال مقتضيه
ولقوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن العاصي وقد تيمم عن الجنبية من شدة البرد يا عمرو
صليت بأحسابك وأنت جنب وشمل كلامه ما لو كان مع التيمم غسل بعض الاعضاء وان
قال بعضهم انه يرفعه حينئذ قال الكمال ابن أبي شريف فان قيل الحدث الذي ينوى رفعه
هو المنع والمنع يرتفع بالتيمم قلنا الحدث منع متعلقه كل صلاة فريضة كانت أو نافلة

بحثه الشيخان (قوله في الحالة المذكورة) هي قوله ولو يجمعه غيره (قوله مما تقتقر) ان لنحوها
(قوله لان موجبهما) بفتح الجيم أى وهو مسح الوجه واليدين (قوله لما ذكر) أى من صفة تيمم المحدث حدثا أصغر بنية
الا كبر غلطا وعكسه وقد ألف السيوطى بذلك فقال ليس عجيبا ان شخصا مسافرا * الى غير عصيان تباح له الرخص
اذا ما توضأ للصلاة أعادها * وليس معبد التي بالتراب خص لقد كان هذا الجنبية قد نسي * وصلى مرارا بالوضوء أى بنص
كذلك مرارا بالتيمم يفتى * عليك بكتب العلم ياخير من خص قضاء صلاة بالوضوء فواجب * وليس معبد التي بالتراب خص
لان مقام الغسل قام تيمم * خلاف وضوءها كرفاقه تخص وذاتنم عبد الله وهو ابن أحمد * فيارب سلمه من الهم والغصص
(قوله صليت) الذي تقدم أصليت (قوله وأنت جنب) قال ج سماء جنباً مع تيممه افادة له دم رفقه وقديقه اليجوزانه انما
سماء بذلك لان التيمم للبرد لا يسقط معه القضاء فكان وجوده كعدمه

فالتأني عدم الاستصحاب المذكور وهو الصرف (قوله وشمل ذلك ما لو نوى به) أي بالوضوء أي بآي نية كما يفيد كلام غيره وليس خاصاً بما قبله (قوله وما لو نوى أن يصلي به الظاهر الخ) أي والصورة أن نية يرفع الحدث بقرينة ما بعده (قوله وفيما رده) بينائه للمجهول إذا مردوده ليس في كلام الشارح ولعل المراد به ما إذا نوى رفع بعض أحدته كما يستفاد من الفرق أو أن المراد المسئلة المذكورة قبل هذه (قوله ووجهه) أي كلام البغوي (قوله لكون المراد به الخ) لا يتأني في الوضوء المجدد

(قوله خاص المتعلق) أي خاص متعلقه فهو من اضافته الوصف إلى فاعله (قوله رفع الحدث) وهو المنع المتعلق بفرض ونوافل أو نوافل فقط (قوله فرض التيمم) أي أو التيمم فقط مرسوم على منهي (قوله لم يكف في الأصح) (مرفوع) صم ابن الرمي على أن محل عدم الاكتفاء بنية التيمم أو فرض التيمم إذا لم يصفها نحو الصلاة فإن أضافها كنويت التيمم للصلاة أو فرض التيمم للصلاة جاز أخذ من العلة لأنه انما يبطل هناك لأن التيمم لا يصلح مقصدا ٢١٧ ولما أضافه لم يبق مقصدا سم على منهي

(أقول) ويستتبع به التوافق

فقط تزيلا له على أقل الدرجات إذ غاية ذلك أن اضافته للصلاة الحقته بما لو نوى استباحتها (قوله لأن التيمم) هذا التعليل يقتضي أن صاحب الضرورة لا ينوي فرض الوضوء لأن طهره طهر ضرورة فليس مرادا (قوله ولهذا) أي لكونه انما يأتي به (قوله لا يندب) وقضية عدم سنه أنه إذا جدد لا يصح لكن نقل عن شارح كراهته فقط وهو صريح في الصحة (قوله أجزاءه) وكذا أن تيمم في غير ذلك أي غسل الجمعة بدلا عن الوضوء سم وظاهر الشارح وأن لم يصفه إلى الجمعة أو غسلها وعبارة حج ومن ثم لم لم يكن في تيمم نحو غسل

وكل طواف فرضا كان أو تقلا وغير ذلك مما ذكر معه لأنه الذي يترتب على أحد الأسباب وهذا المنع العام المتعلق لا يرتفع بالتيمم انما يرتفع به منع خاص المتعلق وهو المنع من التوافق فقط أو من فريضة واحدة وما يستباح معها والخاص غير العام ويؤخذ من هذا أنه لو نوى رفع الحدث الخاص صح وهو كذلك كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى (ولو نوى فرض التيمم) أو فرض الظاهر أو التيمم المفروض (لم يكف في الأصح) بخلاف تطيره في الوضوء لأن التيمم انما يثبت به عن ضرورة فلا يصلح مقصدا ولهذا لا يندب تجديده بخلاف الوضوء نعم أن تيمم ندبا كان تيمم للجمعة عند تعذر غسله أجزاء بنية التيمم بدل الغسل كما يحسنه الشيخ والثاني يكفي قياسا على الوضوء وقرئ الأول بما تقدم لا يقال لم تصح بنية التيمم أو فرضه مع أنه انما نوى الواقع لأننا نقول بمنوع باطلاقة لأنه وان نواه من وجه نوى خلافه من وجه آخر لأن تركه بنية الاستباحة وعدمه إلى نية التيمم أو نية فرضيته ظاهر في أنه عبادة مقصودة في نفسها من غير تقييد بالضرورة وهذا خلاف الواقع ويؤخذ من تقريره لو نوى فرضية الإبدال لا الأصول صح ويوجه بأنه الآن نوى الواقع من كل وجه فلم يكن لا لإبطال وجهه (ويجب فرضها) أي النية (بالنقل) الحاصل بالضرب إلى وجهه أذهو أول الأركان (وكذا) يجب (استعدادها) إلى مسح شيء من الوجه على الصحيح) فلو عزبت قبل المسح لم يكف إذ لقل وان كان ركنًا غير مقصود في نفسه قال في المهمات والمنهج الاكتفاء باستحضارها عندهما وان عزبت بينهما واستشهد به بكلام لا يخلو الطبري وهو المعتمد والتعبير بالاستدامة كما قاله الوالد رحمه الله تعالى جرى على الغالب لأن الرمن يسير لا تعزب النية فيه غالباً حتى أنه لو لم ينبو بعد ذلك الاعتدال المصحح للوجه أجزاء كما يؤخذ من الفرق المتقدم ولا ينافيه قول الأصحاب يجب فرغ بالقل على لوجه المعتمد به وهذا لا يعتد به إذا لم يتدبه الآن هو النية من اليدين إلى الوجه وقد اقترنت النية به ومقابل الصحيح لا تجب الاستدامة كما لو قارنت نية الوضوء أول غسل الوجه ثم انقطعت والاول أجاب بما مر ثم مرفوع في بيان ما يباح له بنيتة فقال (فإن نوى فرضا ونفسلا) أي استباحتهما (أيضا) له عملا بما نواه ولا يشترط تعيينه الفرض كما يفيد تنكيره كما لا يشترط

٢٨ نهاية ل الجمعة استباحة جاز له نية تيمم الجمعة وسنة تيممها لا تضيق بالامرفها (قوله باطلاقة) أي التيمم (قوله فرضية الإبدال) بأن نوى فرض التيمم فاصداً أنه بدل عن الغسل أو الوضوء لأنه فرض أصلي (قوله لا تعزب النية فيه غالباً) ككون التعبير بالاستدامة جرياً على الغالب وأن عزوبها بين النقل والمسح لا يضر بعبده فرض الخلاف بين الصحيح ومقابلته في اعتبار الاستدامة وقوله ولا ينافيه قد يقال هو لا يحصل الفرض لأنه متى جدد النية عند ارادة المسح وقبل مماسة التراب للوجه اكتفى بذلك وان قلنا أن عزوب النية مضر لأن النية على الوجه المذكور محصلة للنقل (قوله كما يؤخذ من الفرق المتقدم) أي في قوله لا نقول بجوازه عند تجديده النية الخ (قوله ولا ينافيه) أي الأجزاء المذكور (قوله إذا المعتد) علمه لقوله لا ينافيه

يصح فيه فرض الوضوء (قوله وان ذهب الاسنوي الخ) الاسنوي لم يذهب الى ذلك وانما ذهب الى عدم الاكتفاء بما ذكر
ثم بحث الاكتفاء بعد خروجه بالاول ثم اشار الى رد البحث وعبارة شرح الروض تنبيهه ما تقرره من الاكتفاء بالامور السابقة

(قوله استباحة فرضين) أي كأن نويت استباحة الظهر أو العصر وينبغي أيضا الصحة فيما لو نوى أحد فرضين لا بعينه
كأن قال نويت استباحة الظهر أو العصر (قوله لم يصح) معتمد (قوله أو نوى فضايله النفل) أي مع الفرض تقدم عليه أو تأخر
وقضية إطلاقه أنه يستتبع بنية الفرض الصلوات الخمس وغيرها من الفرائض وان لم يقيد الفرض في نيته بالعيني وأورد عليه
أنه لو نوى استباحة الصلاة وأطلق نزلت على النفل لان المطلق ينزل على أقل الدرجات وقياسه أنه اذا أطلق الفرض حل على
فرض الكفاية لصديق الفرض به ويمكن الجواب بان الصلاة تصدق على كل من الفرض والنفل صدقا واحداً بان يقال لكل
منهما صلاة بخلاف الفرض فإنه اشتهر في الفرض العيني بحيث اذا أريد غيره لا يذكر الا مقيداً فوجب حل اللفظ عليه عند
الإطلاق لانه اشتهر فيه صار كالموضوع له بخلاف الصلاة كما تقرره هذا وفي كلام سم على منهج ان المرتبة الاولى مما ينويه
الفرض العيني فيستتبعها كل ما يتوقف على تيمم اه وقضية تقييده بالعيني انه لا يستتبع ذلك عند إطلاق الفرض وهو غير
مراد لانه انما قابله بما لو نوى صلاة الجنائز ٢١٨ وهو يدل على أنه أراد بالعيني ما يشمل ما لو ذكره في نيته وما لو أطلق فيكون

هو مراد منها وبقي ما لو
قال نويت استباحة فرض
وأطلق فهل يحمل على
الفرض العيني فيصلي به
ما شاء أو على فرض الكفاية
فيصلي به صلاة الجنائز
وما في معناها فيه نظر
وبعض المواقف من غير
عزواته يحمل على الجنائز
تتريلا على أقل الدرجات
(وأقول) حيث جعلت
العلة التنزيل على أقل
الدرجات فلا قرب جملة

في الوضوء تعين الحدث الذي ينوي رفعه ولو عين فرضاً ولو مندوراً وصلي به غيره فرضاً أو نفلاً
في الوقت أو غيره أو وصلي به الفرض المنوي في غير وقته جاز ولو عين فرضاً أو حظاً في تعيينه
مكن نوى فائتة ولا شيء عليه أو ظهر أو أتم عليه - مصر لم يصح تيممه اذنية الاستباحة واجبة في
التيمم وار لم يجب التيمم فاذا عين وأخطأ لم يصح وكذا من شك أو ظن هل عليه فائتة ققيم لها
ثم ذكرها لان وقت الفائتة بالتذكرة ولو نوى تيممه استباحة فرضين صح وانه قباح واحد
كما به استفاد عدم اشتراط توحيد من تنكيره الفرض ولو نوى أن يصلي بالتيمم فرض الظهر
خمس ركعات أو ثلاثاً قال البغوي في فتاويه لم يصح لان أداء الظهر خمس ركعات غير مباح
وكذلك لو نوى أن يصلي عرياً نامع وجوب الثياب (أو) نوى (فرضا فله النفل على المذهب) لان
النوافل تابعة فاذا استباح المتبوع استباح التابع كما اذا عتق الام يعتق الجمل والساني لانه
لم ينوها والثالث له ذلك بعد الفرض لا قبله لان التابع لا يردم والتيمم للجنائز كنية النفل
لانه سقط بفعل الغير (أو نفلاً أو صلاة نفل) أي فعل النفل (لا الفرض على المذهب) فهما
أما الاولى فليكون الفرض أصلاً والنفل تابعاً فلا يكون المتبوع تابعاً والساني يستتبع

على مس المصحف وما في معناه لان مما يصدق به الفرض مس المصحف وحله اذا وجب كأن خيف
عليه نجس أو كافر ومما يصدق عليه ذلك المكث في المسجد اذا نذر الاعتكاف فيه فلا يصلي به لا فرضاً من الصلوات ولا نفلاً
هذا وصريح قول المنهج ولا يؤدي به أي بتيممه لفريضة عينية من فروض عينية غير واحداه لو نوى الفرض وأطلق لا يصلي
به فرضاً عينياً وقال الشيخ عميرة لو قال نويت استباحة صلاة الظهر دون النوافل فهل يستتبع النوافل هو محل نظر اه أقول
يظهر أن يقال ان كان قصد اباحة تثبت للفرض دون النوافل فالقياس البطلان أي للتيمم على ما تقدم من البغوي في هامش
باب الوضوء وان أراد أنه يستتبع الفرض ولا يفعل النفل فالقياس انه لا يضرا اه سم على منهج وقوله لا يضرا أي فله فعل
النفل وبقي ما لو قال نويت استباحة مفقراً الى تيمم وينبغي أن يقال فيه ان كان محدثاً أصغر لم يصح لشمول نيته للبكت
في المسجد وقراءة القرآن وكلاهما مباح له فلا تعصم نيته كما لو قال في وضوئه نويت استباحة مفقراً الى طهر وان كان محدثاً
حدثاً أكبر صحت نيته ونزلت على أقل الدرجات فيستتبع مس المصحف ونحوه (قوله لانه يسقط) أي ما ذكر وهو فرض الجنائز
(قوله أي فعل النفل) أشار به الى صحة لعطف وحاصله انه تنظر في العطف الى صحة المعنى فان قوله تنفل معناه فعل النفل
(قوله اما الاولى) هي قوله أو نفلاً (قوله الفرض أصلاً) لعسل المراد ان النفل تابع في المشروعية للفرض فان من لم يخاطب
بالفرض لم يخاطب بالنفل وعبارة المحلى في شرح قول جمع الجوامع والحكم خطاب الله المتعلق بفعل المكاف من حيث انه
مكاف توجيهها لشمول الحكم للندوب والمكروه والمباح المبر فيه عن الاولين بالاقتضاء الغير الجازم وعن الثالث بالتحجير نصها
لتناول حيثية التكليف لا لاخيرين منها أي الاقتضاء الغير الجازم والتحجير كالأول الطاهر أي وهو الاقتضاء الجازم فانه لولا

محله في الوضوء غير المجدد أما المجدد فالقياس عدم إلا كفاء فيه بقية الرفع أو الاستباحة وقد يقال يكفي بها كالصلاة المعادة
غير أن ذلك مشكل خارج عن القواعد فلا يقاس عليه ذكره في المهمات انتهى (قوله وتعقبه ابن العماد) أي في قوله ردا
على البحث فيما ذهب إليه من عدم إلا كفاء بما ذكر كما علم مما مر (قوله ويرد ذلك) في هذا الرد نظر إذ لا دخل لكون

وجود التكليف لم يوجد ألا ترى إلى انتفاء ما قبل البعثة كانتفاء التكليف انتهى رحمه الله أو أن المراد بالتبعية أنها شرعت
جارية للفرائض فكانها مكملتها فاعتدت تابعة بهذا الاعتبار (قوله قياسا على الوضوء) أي في أنه إذا نوى فيه استباحة
النفل استباحه والفرض (قوله وأما الثانية) هي قوله أو الصلاة ٢١٩ (قوله تحرم بالصلاة) أي وأطلق (قوله مس

المصحف) أي وإن تعين عليه

حمله للخوف عليه من كافر
أو تنجس ولا يقال أنه في

هذه الحالة صار فرضا عليه

فلا يستبيحه بنية النفل

ولأنه عند تعينه يصير

فرضا عليه فادانواه استباح

غيره من الفرائض (قوله

ولو لحليل) أخذه غاية

لدفع ما قد يتوهم أنها

الآن تتيمم لو اجب (قوله

جازه فعل البقية) أي

بما ذكر من قوله فإن تيمم

لمس مصحف الخ ومنه

سجدة التلاوة وعليه فلو

نوى استباحة مس المصحف

جازه فعل سجدة التلاوة

والشكر بذلك التيمم (قوله

حينئذ) أي حين عل

الجملة بما ذكر (قوله

ومسح وجهه) فرع قال

في الروض ولو مسح وجهه

بيده النجسة لم يجز قال

في شرحه ويجزى ذلك

في تنجس سائر البدن

الفرض قياسا على الوضوء وأما الثانية فبالقياس على ما لو تحرم بالصلاة فإن صلاته تنعقد
نفلا وكون المفرد المحلى بالعموم أغا يفيد قياسا مداره على اللفاظ والنيات ليست كذلك
على أن بناءها على الاحتياط يمنع العمل فيها بمثل ذلك لو فرض أن اللفاظ فيها دخل فاندفع
مالا سنوي وغيره هنا والثاني يستبيح الفرض أيضا لأن الصلاة اسم جنس يتناول النوعين
فدستبيحهما كالنواهما ومتى استباح النفل استباح ما في معناه من تحريم مس مصحف وسجدة
تلاوة أو شكر وقراءة نحو جنب ومكته في المسجد وحل وطء وصلاة جنازة وإن تعينت
فإن تيمم لمس مصحف ولو عند خوف عليه من كافر أو غرق أو حرق أو نجاسة أو سجدة تلاوة
أو شركاء أو من انقطع حيضها لحل وطء ولو لحليل أو تيمم جنب لاستباح قراءة قرآن ولو
كانت فرضا عينيا كتعلم الفاتحة لم يستبيح به فرضا ولا نفلا نعم يظهر أن الجميع في مرتبة
واحدة كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى حتى لو تيمم لواحد منها جاز له فعل البقية وقول الشارح
وسجود التلاوة والشكر ومس المصحف وحمله لأن النفل آكد منها لا يقتضي شموله للجنازة
وإن النفل حينئذ كد منها الفصل بين هذا وبين ما قبله بقوله كما سيأتي ثم أشار إلى الركن
الثالث بقوله (ومسح وجهه) أوجهته وظاهر لحيته والمقبول من أنفه على شفتيه ولو بغير
يده أقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ثم أشار إلى الركن الرابع بقوله (ثم) مسح (يديه
مع من فقيهه) للآية ولخبر ابن عمر التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين إلى
المرفقين وبالقياس على الوضوء ولأنه مسح في التيمم فكان كغسله ويأتي هنا ما مر في
الوضوء من غسل من قطعت يده أو بعضها وجوبا أو ندبا وكذا زيادة يد أو أصبع وتدلى
جاءه وأشار إلى الركن الخامس وهو الترتيب ثم فیشترط تقديم مسح الوجه على مسح
اليدين كافي الوضوء وإن كان حدثه أكبر أو تيمم عن غسل مسنون أو وضوء كذلك بخلاف
الغسل من الحدث الأكبر لأن البدن فيه كعضو واحد وأما الوجه واليد فمختلفان ومقتضاه
وجوب الترتيب في التيمم وهو كذلك إذ تعميم البدن لا يجب في حالة حتى يكون كغسل
أما تقديم اليمنى على اليسرى فغير واجب كالوضوء ولا يسقط الترتيب بنسيان كسائر الأركان
ولو منع شخص من الوضوء إلا منكسا حصل له غسل الوجه وتيمم الباقي لجزئه عن الماء ولا
إعادة عليه لأنه في معنى من غصب ماؤه بخلاف ما لو أكره على الصلاة لمحمدنا فانه تلزمه

انتهى سم على منهم وقوله لم يجز أي لما يأتي من أنه يشترط لصحة التيمم زوال النجاسة عن بدنه لا لكونه مسح بآلة
نجسة وعليه فلو مسح بثوب نجس مع طهارة بدنه صح وهو ظاهر (قوله أو وجهه) أي حيث وجب غسله ما بان مكانا
أصليين أو أحدهما زائدا واشتبه أو غير وكان على سمح الأصل في أن تعمير ولم يكن على سمته لم يجب غسله فلا يجب مسحه (قوله
ولأنه) أي ما ذكره الأولى حذف الواو لأنه آلة القياس (قوله كذلك) من ذلك ما لو توضأ وصلى ثم أراد صلاة قبل الحدث
وعدم المانع أو تعذرا سمعته فانه يسئل أن يتيمم عن الوضوء المجتهد نقله سم عن مر (قوله في حالة) أي من أحوال التيمم
(قوله ولا إعادة عليه) ظاهره وإن كان يحمل يغلب فيه وجود الماء وقياس ما تقدم به الماش عن سم فممن كان في سفينة
وتيمم فيها لحوف العسرق إن حصل عدم الإعادة حيث كان يحمل يغلب فيه فقد الماء يقطع النظر عن البحر الذي فيه السفينة

فرضه الاولى والثانية فيما نحن فيه (قوله ونحوها) أي بماليس عبادة أصلا كالنبرد (قوله ونحوها) أي كنية اداء الوضوء
المشارك لنية الاستباحة في الاكتفاء وان لم يقدمه الشارح (قوله لا حق) أي أو المقارن (قوله شا كافي كونها عليه)
لعل صورته انه حصل له في الوقت مسقط للوجوب كالجنون وشك في استغراقه الوقت اما اذا تحقق الوجوب وشك في الفعل
المسقط قطا هرا ان الصلاة الحاصلة مع الشك صحيحة لان الاصل بقاء شغل الذمة (قوله والنية مطلقة) أي ان لم يكن شرع

ان محل عدم الاعادة هنا حيث كان محتملا لا يغلب فيه وجود الماء ويحتمل عدم الاعادة مطلقا لكون المانع حسيافا شبه مالمو
حال بينه وبين الماء سبع ولعله الاقرب (قوله ولا ترتيب) ضبطه حج بالفخ وما فسر به مر يدل على خلافه وهو أولى
لان المستفاد منها نفى الوجوب ولا اصل انه اذا اتقى الوجوب بقي الاستصحاب بخلاف قراءته بالفخ فانه يوهم انه لا ترتيب
مطلوب وعلى ما ضبطه حج فلان نية الجنس وترتيب اسمها وبينهما وللجنب متعلقان بترتيب ونحو لا محذوف ولم يذكره
المصنف لان خبره لا اذ دلت القرينة ٢٢٠ عليه جاز حذفه بكثرة عند المجازين ووجب حذفه عند التميميين والطائيين وعلى

هذا فيحتمل مطاوب
ويحتمل واجب وهو الظاهر
(قوله كالوضوء) يؤخذ منه
انه لو تركها أوله أتى بها
في اثنا (قوله والذ كراخ)
أي وصلاة ركعتين سنة
التيمم (قوله وذ كر الوجه
الخ) بناء على ندبه حج وتقدم
ندب التسمية ولا يتأتى هنا
شي من بقية أذكر الوضوء
لاختصاص التيمم بالوجه
واليد (قوله والسوال)
ومحله بين التسمية والنقل
كما انه في الوضوء بين غسل
اليدين والمضمضة انتهى
حج (أقول) وهو يفيد ان
التسمية لا تستحب مقارنتها
لنقل على خلاف ما مر
من استحباب مقارنتها
لغسل الكفين في الوضوء
وقياس ما ذكره في التيمم
أن يقال بمثله في الغسل

الاعادة لانه لم يأت عن وضوئه يسدل في هذه بخلافه في الاولى (ولا يجب ايصاله) أي التراب
(منبت الشعر الخفيف) وان تدولما فيه من العسر ولا يندب أيضا للشقة بخلاف الماء وعلم
حكم الكثيف بطريق الاولى (ولا ترتيب في نقله) أي لا يجب ذلك (في الاصح) لكنه يستحب
(فلو ضرب يديه) التراب ضربة واحدة أو ضرب يمينه قبل يساره (ومسح بيمينه وجهه
ويساره يمينه) أو عكس (جاز) وفارق المسح بانه وسيلة والمسح أصل والثاني يجب كافي المسح
ولا يشترط قصد التراب لعضو معين بمسحه فلو أخذ التراب لمسح به وجهه فقد كراهه مسحه
جاز ان مسح بذلك التراب يديه أو أخذه ليديه فطأنا انه مسح وجهه ثم تد كراهه لم مسحه جاز ان
يمسح به وجهه خلا للفقهاء في فتاويه وان خرمه في العباب ثم لما انتهى الكلام على أركانه
ذكر بعض مدنه بقوله (وتسحب) للتيمم (التسمية) أوله كالوضوء والغسل ولولم وجنب
والذ كراخ السابغ ثم وذ كر الوجه واليدين والسوال والغرة والتجصيل وان لا يرفع يده
عن الوضوء حتى يتم مسحه وتخليل أصابعه كما يأتي (ومسح وجهه ويديه بضربتين) لو رود
ذلك في الاخبار ولان المقصود ايصال التراب وقد حصل (قلت الاصح المنصوص وجوب
ضربتين وان امكن بضربة بخرقه ونحوها) كأن يأخذ خرقة كبيرة يضرب بها ثم مسح ببعضها
وجهه ويباقيها مثلا يديه دفعة واحدة (والله أعلم) لخبر الحاشي التيمم ضربتان بضربة للوجه
وضربة لليدين الى المرفقين وروى أبو داود انه صلى الله عليه وسلم تيمم بضربتين مسح
بأحدهما وجهه وبالأخرى ذراعيه ولان الاستيعاب غالب لا يتأتى بدونهما فاشبهه الاحجار
الثلاثة في الاستنجاء ولان الزيادة جائزة بالاتفاق فلو جاز أيضا النقصان لم يبق للتقييد
بالعدد فائدة ومفهوم كلامهم واستدلوا لهم بحديث عمار ونحوه يدل على ان الضرب
باليدين دفعة واحدة يحسب ضربة بخلاف ما اذا ضرب يدا ثم يدا وتكره الزيادة على
ضربتين نعم ان لم يحصل الاستيعاب لم تكرر الزيادة بل تجب ولو ضرب بنحو خرقة
ضربة ومسح بها وجهه ويديه سوى جزء منهما أو من احدهما كأصبع ثم

فيسن التسمية له ثم السوال قبل استعمال الماء وعلى قياس الوضوء من مقارنة التسمية لغسل الكفين ينبغي أن ضرب
يقارن هنا أول النقل فيكون السوال قبل النقل والتسمية (قوله قلت الاصح) هو هنا بمعنى الراجح بقريته جمعه بينه وبين
المنصوص ولا يصح حله على ظاهره لما يلزم عليه من التناهي فان الاصح من الوجه للاصحاب والمنصوص للامام وفي الوصف
بهما ما تناف (قوله ثم مسح الخ) البطلان على هذا الوجه واضح لكنه لعدم الترتيب لعدم تعدد الضرب وقد مر ان خصوص
الضرب ليس بشرط بل المدار على تعدد النقل وهو حاصل فيما لو مسح ببعض الخرقة وجهه ثم بباقي يديه (قوله واستدلوا لهم)
أي ومفهوم استدلالهم وانما قلنا ومفهوم استدلالهم ولم نقل واستدلوا لهم لان خبر عمار انما كان يكفيك الخ وهو من
المفهوم (قوله ضرب يدا ثم يدا) أي فانه يحسب ضربتين وعليه فلو مسح بالاولى وجهه واحدى يديه وبالثانية الاخرى اجزا

في شيء من أفعال الوضوء والا انقطعت ولا تبطل بحيث لو أسلم بني كاصرحوا به فراده بالبطلان ما يعم القطع (قوله بغير اختياره) وبعبارة التحفة بغير عذر (قوله مع المتن أو نوى بوضوئه ما يندب الخ) ظاهره انه عام في جميع النيات فيشرى وقال نويت الوضوء لقراءة القرآن مثلاً والشهاب ابن حجر خص المتن بنية الاستباحة كما هو قضية صنيع غيره كالروضة ثم قال نعم ان نوى الوضوء للقراءة لم يبطل الا ان قصد التعليق بها أولاً بخلاف ما لو لم يقصد الا بعد ذكره الوضوء مثلاً لصحة النية حينئذ

(قوله ذلك الجزء) هو واضح بالنسبة لقوله أو أحدهما ما قوله سوى جزء منهما فشكل لانه اذا ترك من وجهه جزاً وان قل لا يصح مسح يديه لعدم الترتيب ويمكن الجواب بانه صورته ان يمسح وجهه ببعض أجزاء الخرفة ثم يضرب يديه الأرض مثلاً فيمسح ببعضها باقي الوجه ثم يمسح بباقي الخرفة يديه الأجزاء ثم يمسح بما بقي فيما ٢٢١ ضرب به الجزء الباقي من اليد الا ان هذه

في الحقيقة ثلاث ضربات لا ثنتان فالاولى الاقتصار على ان يمسح بها الوجه جميعه واليدين الاجزاء على ما تقدم وزمن انه لو مسح وجهه ويديه بضربة واحدة لم يكف قالوا يجب اعادة مسح آخر جزء من يديه والا كتفاء بالضربة الواحدة في مسح ماء عدا الجزء الأخير (قوله الحديث السابق) وهو قوله روى أبو داود الخ فيحمل الحديث على ان المراد فيه تعدد الضرب فقط ولا يشترط ان تكون واحدة للوجه وأخرى لليدين حتى تنتفي المخالفة (قوله بدونه) أي الضرب (قوله ويأتي به الخ) قال ج وأسقط من أصله ندب الكيفية المشهورة في مسح اليدين لعدم ثبوت شيء فيها ومن ثم نقل عن

ضرب بضربة أخرى ومسح بها ذلك الجزء جاز لوجود الضربتين كما هو ظاهر عبارة المصنف وظاهر الحديث السابق يخالفه ولا يشكل على ما تقر رجوازالتمسك لان المراد بالضرب النقل ولو بالعضو الممسوح كما هو لا حقيقة الصرب وآثروا التعبير بالضرب لموافقة لفظ الحديث وللغالب اذ يكفي وضع اليد على تراب ناعم بدونه (ويقدم) ندبا (يمينه) الى يساره (وأعلى وجهه) على أسفله كالوضوء ويأتي به على كفيته المشهورة وهي أن يضع بطون أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهور أصابع اليمنى سوى الإبهام بحيث لا تخرج أنامل اليمنى عن مسجحة اليسرى ولا مسجحة اليمنى عن أنامل اليسرى ويمرهما على ظهر كفها اليمنى فاذا بلغ الكوع ضم أطراف أصابعه الى حرف الذراع ويمرهما الى المرفق ثم يدبر بطن كفها الى بطن الذراع فيمرهما عليه رافعاً إبهامه فاذا بلغ الكوع أمر إبهام اليسرى على إبهام اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك ثم يمسح إحدى الراحتين بالأخرى وانما لم يجب لان فرضهما حصل بضربهما ابد مسح وجهه وجزء مسح ذراعيه بترابهم لعدم انفصاله مع الحاجة اذا لا يمكن مسح الذراع بكفها فصار كتنقل الماء من بعض العضو الى بعضه قاله في المجموع ومراده كما بحثه الشيخ بنقل الماء تقاذفه الذي يغلب كما عبر به الرافعي (وتخفيف الغبار) بنفخه ونفض اليد اذا كان كثيراً بحيث لا يبقى الا قدر الحاجة لانه عليه الصلاة والسلام نفض يديه ونفخ فيهما وأما مسح التراب عن أعضاء التيمم فالأحب كما في الام أن لا يفعله حتى يفرغ من الصلاة (وموالاة التيمم كالوضوء) لان كلا منهما طهارة عن حدث ويأتي فيه القولان المتقدمان ويقدر الممسوح مغسولاً كما مر ويستحب الموالاة بين التيمم والصلاة وتجب في تيمم دائم الحدث كما تجب في وضوئه وتجب أيضاً في وضوء السليم عند ضيق وقت الفريضة (فان وكذا الغسل) أي تستحب موالاة كالأضوء لما ذكر من كونه طهارة (ويندب تفريق أصابعه أولاً) أي أول كل ضربة لانه أبلغ في ائارة الغبار فلا يحتاج الى زيادة عليهم ما وليستغنى في الثانية بالواصل عن المسح بماء على الكف ولا يلزم على التفريق في الاولى عدم صحة التيمم لانه لو اقتصر على التفريق فيها أجزاء لعدم وجوب ترتيب النقل كما مر فحصل التراب الثاني ان لم يزد الا اول قوة لم ينقصه والغبار الحاصل من الاولى لا يمنع المسح بدليل ان من غشيه غبار السفر لا يكلف نقضه كما ذكره الرافعي وقول البغوي

الاكثرين انه لا تنسب لكنه مشى في الروضة على نديها (قوله فاذا بلغ الكوع) أي في العود (قوله ثم مسح الخ) أي ندباً أخذاً من قوله وانما لم الخ (قوله وانما لم يجب) أي مسح إحدى الراحتين (قوله ان لا يفعله) ظاهره وان حصل منه تشويه وهو ظاهر لانه أثر عبادة (قوله من الصلاة) أي التي فعلها فرضها ونقلها فيستحب ادامته حتى يفرغ من الرواتب البعدية ومن الوزار اذا فعل أول الليل (قوله فيه القولان) الجديد القائل بالسنية والتقديم القائل بالوجوب (قوله من كونه) أي الغسل (قوله عدم صحة التيمم) أي بالتراب الحاصل بين الاصابع لانه وصل اليها قبل مسح الوجه وذلك لما أشار اليه من انه حين وصل اليها لم يزل المانع وانما أزاله بعد مسح الوجه فالتقدم على مسح الوجه هو النقل لا المسح وترتيب النقل ليس بشرط (قوله لا يكلف نقضه) أي عند اعادة التيمم

فلا يبطلها ما وقع بعد انتهى (قوله فان بقيت الى غسله فهو افضل لثياب الخ) تخيئه انها اذا عجزت قبل غسل الوجه لا يثاب عليها وظاهره انه ليس مراد (قوله الا انه سال) أى مع التيمم ذكر كما علم عامر (قوله ولو خلق له وجهان الخ) فيه تفصيل في حاشية الزياى يتعين الرجوع اليه (قوله وجب غسل الاول فقط) ظاهره وان كان هو الزائد والمسئلة تحتمل توليدات كثيرة كما اذا كان أحدهما من جهة يمينه والاخر بيمينه أو خلفه أو امامه أو نحو ذلك ولا طائل تحته (قوله لبيان) أى مراده به البيان لانه لم يحصل اذ الفرض انه مجرد الابضاح واعلم ان المصنف انما زاد غالبا كغيره لانه أراد بالمنبت ما ينبت عليه الشعر

(قوله محمول على تراب الخ) فديشك عليه ما تقدم ان الخليل يضر وان قل لمنعه من وصول التراب الى العضو المسوح بقياسه هنا وجوب النفق مطلقا اللهم الا أن ٢٢٢ يقال مراده بالتراب المانع ما يلصق بالعضو فيحتمل بين التراب المسوح به وبين

العضو ومراده بما لا يمنع تراب خشن لا يلصق بالعضو فلا يحول بين تراب التيمم والعضو وهذه التفرقة كالفرقة في الرمل بين ما يلصق وما لا يلصق ومع ذلك ففيه شيء لان الفرض ان تراب السفر على العضو وهو يقتضى منع وصول تراب التيمم مطلقا (قوله على ما مر عنه) أى فى قوله قيل قول المصنف ويندب التسمية فلو أخذ التراب لم يمسح به وجهه الخ (قوله بضر يكة) خلافا للخ (قوله وعلى بدنه نجاسة) خرج به ما لو أزالها ولو حكى كفى الاستنجاء بالخمر كما صرحوا به فى المستحاضة وعبارة الشارح ثم بعد قول المصنف فغسل المستحاضة فرجها أى ان أرادته والاستعملت الاحجار بناء على جوازها فى النادر وهو الاصح ثم قال

يكاف نفق التراب محمول على تراب يمنع وصول التراب الى المحل وأما قول القفال انه اذا فرق فى الاولى لا يصح تيممه وهو جار على ما مر عنه من اشتراط الفصل وضومعين وهو وجه ضعف ويستحب أن يخلل أصابع يديه بعد مسحهما بالتشبيك كالوضوء ويجب ان لم يفرقها فى الضرب يوصل التراب الى المحل الواجب مسحه أو فرق فى الاولى دون الثانية لان ما وصل اليه قبل مسح وجهه لا يمتد به فى حصول المسح فاحتاج الى التخليل ليحصل ترتيب المسحين (ويجب ترع خاتمه فى الثانية والله أعلم) ليبطل التراب محله بخلاف الوضوء لان التراب كثيف لا يسرى الى ماتحت الخاتم بخلاف الماء وأهم كلامه عدم وجوبه فى الاولى وهو كذلك لكنه يستحب ليكون مسح الوجه باليد اتباعا لسنة وإيجاب ترعه انما هو عند المسح لا عند الضرب كما نبه عليه السبكي وإيجابه ليس لعينه بل لا يصل التراب لما تحته لانه لا يتأتى غالبا الا بالترع حتى لو حصل الفرض بضر يكة أو لم يحتج الى واحد منهما لسهته كفى كما انه لو كان ضيقا بحيث يعلم عدم وصول الماء الى ماتحته فى الطهر به لا بضر يكة أو ترعه وجب لا يقال تحريك الخاتم غير كاف وان اتسع اذ بانتقاله للخاتم ثم عوده للعضو يصير مستعملا وليس كانتقاله لليد الماسحة ثم عوده للحاجة الى هذا دون ذلك لاننا نمنع انفاء الحاجة هنا الصبر ورنه ناتباع مباشرة اليد وأيضا فوصول التراب لمحل مع عدم الاعتدال به فى حكم عدم وصوله فبرفعه ثم عوده يفرض كانه اول ما وصله الا أن قافهم والخاتم يفتح الماء وكسرها ويسن عدم تكرار المسح لان المطلوب فيه تخفيف الغبار وان يستقبل به القبلة وشرط صحته عدم نجاسة على التيمم فلو مسح وعلى بدنه نجاسة لم يصح تيممه لان التيمم لا باحة الصلاة ولا باحة مع المانع فاشبه التيمم قبل الوقت كما مر ولهذا التيمم قبل استنجائه لم يصح تيممه كما حكمه فى التحقيق ثم وهو المنصوص المقتضى به ولو تجس بدنه بعد تيممه لم يبطل أو تيمم قبل ستر عورته وهو ممكن من سترها صح لان منافاة النجاسة للصلاة أشد من منافاة كشف العورة أو تيمم قبل الاجتهاد فى القبلة فالوجه الصحة لقلة المنافاة لها بخلاف النجاسة ولهذا الوصل الى أربع ركعات الى أربع جهات صحت من غير إعادة ثم شرع فى الكلام على احكامه وهى ثلاثة أحدها ما يبطله غير الحدث المبطل له فقال (ومن تيمم لفقد ماء فوجدته) أو توهمه بطل تيممه كإتاني وان زال سريعا لوجوب طلبه ولانه لم يشرع فى

وبعد ذلك أى الغسل أو استعمال الاحجار يتوضأ أو تيمم (قوله لم يصح) أى سواء قدر على إزالة النجاسة المقصود أولا وعليه فلو عجز عن ازالته صلى على حاله كفا قد الطهورين لحزمة الوقت ويعيد وفيه حج البطلان بما اذا كان معه من الماء ما يكفي لازالة الخبث القادر على ازالته انتهى ومفهومه انه لو عجز عن إزالة النجاسة صح تيممه (قوله فالوجه الصحة) خلافا للخ (قوله أو توهمه) منه ما لو توهم زوال المانع الحسى كان توهم زوال السبع فيبطل تيممه لوجوب البحث عن ذلك بخلاف توهم زوال المانع الشرعى كتوهم الشفاء فلا يبطل به التيمم كما تقدم للشارح فيل الفصل فى قوله بخلاف ما لو رفع الساتر لتوهم البرء فبان خلافه فانه لا يبطل تيممه ومنه كما قاله حج فى شرح العباب ما لو رأى رجلا لا يسا اذا احتمل ان تحت ثيابه ماء (قوله وان زال) أى توهمه

بالفعل والامام بنى اعتراضه على أن المراد به ما من شأنه النيات عليه فلم يتوارد على محل واحد (قوله اما موضع الغيم) لا موقع
 لا ما هنا (قوله وهو) أى موضع التهذيب (قوله ويسن غسل موضع الصلح الخ) وسيأتى من اطالة الغرّة وحينئذ فاذا غسل
 المذكورات حصل له سنتان سنة الاطالة وسنة الخروج من الخلاف (قوله ومن الانقب بالجدع) أى ما نشرته السكين كما

(قوله بخلاف توهم السترة) أى فلا تبطل به صلاته مطلقا وعلى هذا فكان الاولى تأخير هذه الجملة للكلام على بطلان الصلاة
 كما فعل حج ثم قال ومع ذلك فلا فرق بين توهم السترة وتوهم الماء بل هما على حد سواء فى ان الصلاة لا تبطل بواحدة منهما
 وبالجملة فالفرق انما هو من جهة ان السترة اذا توهمها لا يجب طلبها بخلاف الماء فيمتنع عليه الاحرام بالصلاة اذا توهم الماء ولا
 يمتنع عليه الاحرام بها اذا توهم السترة فالخاصل انه اذا توهم الماء قبل الاحرام امتنع عليه الاحرام بها بخلاف ما لو توهم السترة
 والفرق وجوب طلب الماء وعدم وجوب طلب السترة ومثل ذلك توهم البرء ايضا فلا يبطل به التيمم وانما يبطل بالعلم به كما يأتى
 قوله واحترز بقوله لفقد الماء الخ (قوله للضنة) أى ليحذف (قوله سراب) ٢٢٣ وهو ما يرى وسط النهار يشبه الماء وليس بماء

كافى القاموس وعبرة
 شيخ الاسلام على البهجة
 فى شرح قول المصنف
 نحو طلوع الركب أو الخ
 مانصه والآل السراب
 أو ما يوجد أول النهار قاله
 صاحب القاموس وقال
 الجوهري هو ما يرى أول
 النهار وآخره كأنه يرفع
 الشخص و ليس هو
 السراب وكل صحيح هنا (قوله
 يعلم غيبته) أى وعدم رضاه
 بأخذه حج ومفهومه
 البطلان بالشك فى
 الصورتين (قوله أولم يعلم
 من حاله شيئا) ومثله فى
 البطلان ما لو قال عندي
 لحاضر ماء فيبطل تيممه
 لوجوب السؤال عنه (قوله
 لا يمكنه التطهر) فلو ضاق

المقصود بخلاف توهم السترة لعدم وجوب طلبها لان الغالب عدم وجدانها بالطلب للضنة ما
 ويحصل التوهم برؤية سراب أو غمامة مطبقة بقربه أو ركب طلع أو نحوها فلو سمع قائلا
 يقول عندي ماء لغائب أو ماء نجس أو مستعمل أو ماء ورد يبطل تيممه كما صرح به الزركشى وابن
 قاضي شهبة أو عندي لفلان ماء وهو يعلم غيبته فلا فان كان يعلم حضوره أو لم يعلم من حاله شيئا
 بطل لوجوب السؤال عنه ومحل بطلانه بالتوهم ان بقى من الوقت زمن لو سعى فيه الى ذلك
 لا يمكنه التطهر به والصلاة فيه قال فى الخادم ولو قال لفلان عندي من ثمن خيالة يبطل تيممه
 لوجوب البحث عن صاحب الماء وطلبه منه قال ولو سمع قائلا يقول عندي لعطش ماء لم يبطل
 تيممه بخلاف عندي ماء لعطش أو يحتمل البطلان فى الاولى لاحتمال ان يعده لعطش غير
 محترم ونظيره عندي ماء لوضوئى أو لوضوئى ماء فيبطل فى الاولى دون الثانية وانما عبر
 بالوجدان هنا لعطفه عليه قوله أو فى صلاة وهي انما تبطل بالوجدان لا بالتوهم (ان لم يكن
 فى صلاة بطل) تيممه وشمل ذلك ما لو وجدته فى اثناء تكبيرة الاحرام كما جزم به الرافعى فى كلامه
 على نية التحريم والاصل فى ذلك خبر أبى داود والتراب كافيك ولو لم تجد الماء عشر حجج فاذا وجدت
 الماء قامسه جلده وخرج ما اذا كان فى صلاة فلا تبطل بتوهمه ولا شك رلا ظن واحترز بقوله
 لفقد الماء عما اذا كان ارض ونحوه فلا يبطل تيممه الا بالقدرة على استعماله ولا أثر لوجوده
 قبلها وانما يبطل وجود الماء أو توهمه (ان لم يقترن) وجوده (بمانع كعطش) وسبع وتعد
 استقاء اذ وجوده حينئذ كالعدم بغيره كذا شارح هنا كلاما عن الحنفية انه لو مر نائم
 بمكان ثم تنبه وعلم بعد بعده عنه هل يبطل تيممه ولم يبين حكم ذلك عندنا والا قرب أخذ من
 كلامهم فيما لو أدرج ماء فى رحله ولم يتصرف فى طلبه أو كان بقربه بترخفية قيم غير عالم بها
 وانتقل عنها أو رأى واطى متيممة الماء دونها عدم بطلان تيممه (أو) وجدته (فى صلاة) فرضا

الوقت عن ذلك لم يبطل تيممه (قوله واصلاة فيه) أى بنماها حج وهو مقتضى تعبير الشارح بالصلاة (قوله عن صاحب الماء) أى
 الذى اشتراه واضح البعد على الماء منه بثمن التجر (قوله لم يبطل تيممه) معتمد (قوله ويحتمل البطلان) ضعيف (قوله فى الاولى)
 هى قوله عندي لعطش ماء (قوله وشمل ذلك) أى عدم كونه فى صلاة (قوله تكبيرة الاحرام) أى ولو مع الرأى من أكبر كما أفهمه
 قول حج فى بيان عدم البطلان بان كان بعد تمام الرأى من تكبيرة الاحرام (قوله قبلها) أى القدرة (قوله فرغ ذ كذا شارح هنا
 كلاما عن الحنفية الخ) فى نسخة بدل ما ذكره بعض الشراح عن الحنفية انه لو مر نائم بمكان ثم تنبه وعلم بعد بعده الخ
 (قوله ولم يبين) أى البعض (قوله عدم بطلان تيممه) قال سمع على من خرج نقلا عن من بعد ما ذكره عدم علمه وشعوره كالم
 كان هناك بترخفية فانه لا يبطل تيممه ولا قضاء عليه وقد يفرق بتقصير النائم بخلاف البتر الخفية اه قلت وقد يدفع الفرق
 بعدم بطلان تيمم الممكنة حيث لم تر الماء فانها أقرب للعلم به من النائم بترخفيه بغير علمه فى الصلاة ووجه ما يكتفى الدم فقط
 يبطل تيممه قال شيخنا كذا ذكره فى العباب قال الوالدرجه الله ولا وجه لبطلان تيممه ويمكن الجواب عنه بان يحتمل

يؤخذ من قوله وقد تمذره ليجز ما لم يباشره عما كان مستترا بالماء وصرح بذلك الزياي (قوله لو اتخذناه أنفا) أي
والنهم كما يؤخذ من قوله وقد تمذره ليجز (قوله أي الشعر النابت عليه) لا يلا في الجواب الآتي (قوله فنص على شعره الخ)
هذا جواب عن الاشكال الاول وهو ان ذكر شعر التكرار وسكت عن الجواب عن كون بشر غير صالح لتفسير ما قبله ثم ان
ما أجاب به ينحل الكلام عليه الى قولنا ويجب غسل كل هذب وحاجب وعذار وشارب وعنفقة من حيث البشارة وكل خد من

ذلك على ما اذا كان كافيا لدم فقط في نفس الامر وتردد هو في كونه فاضلا عنه أولا فيبطل تيممه لذلك اه حواشي شرح
الروض (قوله بطلت صلاته وتيممه) عبارة حج بطلت الصلاة لبطلان تيممها كما علم من سياق كلامه اذ البحث في مبطله
لا مبطلها فلا اعتراض عليه اه أي بانه كان الاولى ان يقول بطل أي التيمم (قوله اذ لا فائدة الخ) هذا التعليل لا يأتي في الفائدة
قتأمل وعليه فكان الاولى ان يقول مع طلب الاعادة الا ان يقال هذا تعليل لبطلان الفرض الواقع في كلام المصنف وبطلان
النفل انما هو بطريق التبعية للفرض وليس معلا في كلامهم بما ذكر (قوله على حرمتها) أي احترامها لانه يحرم قطعها
(قوله فلا تبطل صلاته) استشكل ذلك الاسنوي بما لو أبصر الا هي في الصلاة بعد التقليد في القبلة اه عميرة قال في شرح
الروض ويجب ان يباشره هنا قد فرغ من البدل ٢٢٤ وهو التيمم بخلافه ثم فانه ما دام في الصلاة فهو مقلد انتهى أي وبالا بصر زال

ما يجوز معه التقليد قال
في حاشية الروض ويجب
أيضا بان صلاة الاعمى
مستندة الى غيره فاذا أبصر
وجب عليه الاجتهاد ولا
يمكن بناء اجتهاده على
اجتهاد غيره (قوله ولان)
عطف على قوله لتلبسه
بالمقصود (قوله احباطها)
أي ابطالها (قوله من يسير
غبن شره) وهم لم يكافؤوا
ذلك لما فيه من المشقة
عليه (قوله ويخالف) أي
التيمم (قوله فانه يجب) أي
الاستمرار ان أمكنه حالا
وفعله استمرت صلاته على
الصحة والابطال (قوله

أو نفلا كصلاة جنازة أو عيّد) لا يسقط) أي لا يسقط قضاؤها (به) أي بالتيمم بان كانت يمكن
بندرفيه فقد الماء (بطلت) صلاته وتيممه (على المشهور) اذ لا فائدة في استمراره مع لزوم
الاعادة والثاني لا تبطل محافظة على حرمتها ويعيدها (وان أسقطها) أي أسقط التيمم قضاءها
(فلا) تبطل صلاته لتلبسه بالمقصود من غير مانع من استمراره كوجود المكفر الرقبة في
الصوم ولان احباطها أشد من يسير غبن شره ويخالف المسترقانه يجب قطعها اذ لم يأت ببطل
ولان وجود الماء ليس يحدث غير انه مانع من ابتداء التيمم وليس كالمصلي بالخلف فيحرق فيها لانه
لا يجوز بحال افتتاحها مع تخرقه لاسيما مع نسبه الى تقصير بعدم تعهده ولا كالمعتدة
بالاشهر ولو حاضرت فيها لقد رت على الاصل قبل الفراغ من البدل بخلاف التيمم فيها (وقيل
يبطل النفل) لذي يسقط بالتيمم لقصور حرمة عن حرمة الفرض. ان فرض يلزم بالشروع
فيه بخلاف النفل ولو وجد الماء في صلاة تسقط بالتيمم وهو مسافر قاصر فنوى الإقامة
أو كانت مقصورة فنوى انماها بطلت تغليباً على الإقامة في الاولى ولحدوث ما لم يستجبه
فيها في الثانية لان الاتمام كافتتاح صلاة أخرى فلو تأخرت الرؤية للماء عن نية الإقامة أو الاتمام
لم تبطل صلاته ولو قارنت الرؤية لإقامة أو الاتمام كانت كمن قدمها فتضرر كما تقتضيه عبارة ابن
المقري وهو المعتمد كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى وشفاء المريض من مرضه في الصلاة
كوجود الماء في التفصيل المار (والاصح ان نطعمها) أي الفريضة التي تسقط بالتيمم ويجوز
حمل كلامه على الصلاة التي تسقط بالتيمم ولو نفل أو انماها عبارة على الفرض لان من

ليس يحدث) أي وانما بطلت حيث لم تسقط بالتيمم لما مر من انه لا فائدة في استمراره مع لزوم الاعادة (قوله . جملة
قبل الفراغ الخ) انظر مفهومه بالنسبة للتيمم مع ان وجد ان الماء بعد الفراغ من البدل وهو التيمم وقبل الشروع في الصلاة
يبطل التيمم فلا بد من رعاية شيء آخر سم على صحة وقوله فلا بد الخ كان يقال بخلاف ما لو رأته بعد الاشارة فان البدل وأثره الذي
هو كالفراغ من الصلاة هنا انقضى بخلاف رؤية الماء بعد التيمم فان ما طلب التيمم له وهو الصلاة باق وكتب عليه سم على
جملة أيضا وهو منتقض بالقسرة على الرقبة في اثناء الصوم اه قلت هو منتقض به كما قال لكنه قد يفرق بينهم بما تقدم
للشارح يعني شيخ الاسلام في شرح البهجة الكبير من انه لو وجبت الرقبة لكان جمعاً بين البدل والمبدل ولا يرد مثله في الحائض
لانه بطر و الحيض تبين انها من ذوات الاقراء فامضى محسوب من العدة (قوله النفل) أي الموقف وغيره (قوله فنوى)
وسياق له ان مقارنة نية الإقامة أو الاتمام للرؤية كباخرها فتبطل به الصلاة (قوله في الاولى) هي قوله قاصر (قوله فتضر)
بخلاف الخ في المقارنة (قوله وشفاء المريض الخ) أي حيث لم يخلف ما لو توهه أو شك فيه أو ظنه فلا تبطل به كما في الماء ومن
شفاء المريض انقطاع دم المستحاضة (قوله كوجود الماء الخ) أي فان كانت الصلاة تسقط بالتيمم لم تبطل والابطال

حيث الشعر ولا يخفى ما فيه ثم رأيت الشهاب بن حجر نزه على ذلك (قوله وهو منابتها) عبارة التحفة ولا يكاف غسل باطنها وهو البشرة ودخلها وهو ما استتر من شعرها (قوله والاصح ان الشعر أصل لا بدل) سيأتي له في مسح الرأس انه قال والاصح ان كلام من البشرة والشعر هنا أصل ورتب عليه انه يكفي مسح أحدهما ثم فرق بينه وبين ما هنا وتضية ما رتبته هناك على الاصلة انه لا يكفي هنا الا غسل الشعر وهو ظاهر في الحجة الكثيفة ولعلها مراده وان كان يعكز عليه ما بعده وليتظروا الاصل فيما

(قوله والثاني الخ) الأولى تأخيره بعد قول المصنف أفضل ثم رأيت في نسخة كذلك (قوله ليتوضأ أو يصلي بدلها أفضل) ظاهره ولو صلاة جنازة وهو قريب أن لم يخش تغير فإن خيف عليه تغير ما فالإتمام أفضل بل قد يقال بوجوبه ويحتمل أن يقال إن الإتمام أفضل وإن لم يخش تغير أصلا مسارعة إلى دفعه (قوله في أثناء الصوم) أي فإن اتفقا وقطع الصوم أفضل وكالصوم الإطعام فإذا قدر على غيره بعد الشروع فيه لا يجب العود له وينبغي أنه أفضل كما لو قدر على الاستماع بعد الشروع في الصوم وعبارة الشارح في آخر كتاب الكفارة بعد قول المصنف أو فقير انصها ولا أثر لقد رتبته على صوم أو عتق بعد الإطعام ولو لم يكن كالو شرع في صوم يوم من الشهرين فقد روى العتق انتهى وقضيته أنه لو قدر على بعض الأمداد فأخرجه ثم قدر على الصوم أو العتق لا يجب العود له وإن عجز عن بقية الأمداد بل يستقر الإطعام في ذمته إلى القدرة وهو إذا الشارح بالإنشاء هنا ما بعد الشروع ولو في أول يوم وهل يقع الصوم فرضاً أو نفلاً فيه نظر والأقرب الثاني وإن كان نوى به الفرض لئلا يلزم عليه الجمع بين البدل والمبدل وهم لا يجوزون ذلك وبقي ما لو انقطع تنابع المكفر هل يتعين عليه العتق حيث وجد الرقبة أم يستأنف فيه نظر والأقرب الأول (قوله قال) أي المصنف (قوله أو قبلها) عطف على قول ٢٢٥ المصنف فطعها (قوله أما هذا) راجع

لقوله قطعها وقوله أو
هذا راجع لقوله أو قلبها
(قوله لا أن ذلك) أي
الاحد الدائر (قوله مقالة
واحدة) قيد مخالفه مافي
الدميري فانه بعد أن
ذكر الأصح ومقابله قال
والثالث الأفضل أن يقلب
فرضه نفلا ويسلم من
ركعتين انتهى وهو صريح
في أن الاول الأفضل
قطعها لا قامها نفلا مطلقا

جملة مقابل الاصح وجهاً بحرمة القطع وهو لا ياتي في النفل والثاني اتمامها افضل (ايتوضاً)
ويصلي بدلها (افضل) من اتمامها كوجود المكفر لرقبة في أثناء الصوم وليخرج من خلاف
من حرم اتمامها قال في التنقيح أو قلبها نفلاً وقد يقال لا فضل قلبها نفلاً فان لم يفعل فالأفضل
الخروج منها قال الاذرعى وكأنه أراد ان أصح الأوجه اما هذا وهذا الا ان ذلك مقالة واحدة
ولم أر من رجح قلبها نفلاً وعلم أيضاً ان إطلاق القول بان قطعها أفضل يفهم انه لا فرق بين ان
يكون في جماعة أو منفرداً ويظهر أن يقال ان ابتداءها في جماعة ولو قطعها وتوضاً لا تفرد
فأما في جماعة أفضل وان ابتداءها منفرداً ولو قطعها وتوضاً له سلاها في جماعة أو
ابتداءها في جماعة ولو قطعها وتوضاً له سلاها في جماعة أو ابتداءها منفرداً ولو قطعها وتوضاً
لصلاها منفرداً فقطعها أفضل ومحل جواز قطع الفريضة ما لم يضق وقتها فان ضيق حرم لئلا
يخرجها عن وقتها مع قدرته على أدائها فيه ~~كما~~ ما جرم به في التحقيق ونفسه في المجموع
عن الامام وقال انه متعيب ولا أعلم أحداً يخالفه وان جعله في الرخصة وجهاً ضعيفاً

٢٩ نهاية ل وقد يجاب بان كون الثالث يقول الافضل قلبها نقلالا ينافي ما ذكره لانه لم يرمح قلبها نقل بل قوله لم ارمح مشعر بانه رأى من قال به هذا وقوله وكأنه أراد ان اصح الالوجه الخ يقتضى ان كونه أراد اما هذا أو هذا لا يكون مقالة واحدة وفيه تأمل فان مفاده التخيير بين هذين الامرين والتخيير بينهما مقالة واحدة وانما ينتفى كونه مقالة واحدة اذا كان بعضهم يقول ان قلبها نقل الافضل وبعضهم يقول ان قطعها افضل وهو لم ينقله ويمكن أن يقال أن في المسئلة أوجهان ان قلبها نقل الافضل ومنها ان قطعها افضل ومنها غير ذلك وهو ضعيف ويبقى الاولان وأحدهما لا بعينه هو الاصح والحاصل انه يحمل عبارة النووى على انه يقول ما عدا الوجهين الاولين ضعيف وأما الاولان فأحدهما هو الاصح لكن لم يتحرر للشارح عنه وص الاصح منهما (قوله افضل) خلافا لـ (قوله في جماعة) ظاهره ولو كانت الثانية مفضولة وينبغي تخصيصه بما اذا استويا وكانت الثانية افضل من الاولى (قوله فان ضاق) أى عما يسعها كاملة حج لكن قال قم عن الشارح انه مال الى ان المراد ضيق الوقت عن وقوعها أدعى حتى لو كان اذا قطعها او توفراً أدرك ركة في الوقت قطعها يستدل على ذلك بعبارة الناشرى في ذلك وما نقله سم عنه يفهم من قوله لئلا الخ (قوله ضعيفا) قب في شرح الارشاد لشيخنا بتأمله يعلم انه لم يضعفه الا من حيث ان مقتضاه جواز قطع الفرض مطلقا من غير فرق بين المتيمم وغيره قبل ضيق الوقت ثم آتته في الاسعاد أشار لذلك اه

يجب غسل ظاهره وباطنه من الشهور وقياس ما يأتي ان الاصل فيها المجموع فليجوز (قوله لحصول المواجهة بها) أي باصلاها (قوله اذ لم يقل أحد) تعليل لنير مذكور لكنه معلوم وهو وجوب غسل ما بين الكوعين والمرقبين (قوله بناء على ما يأتي) أي من أن اليد تصدق على العضو الى الكتف فهو مقابل قوله فيما مر ان قلنا ان اليد الى الكوع فقط وهو أرلى مما في حاشية (قوله ولو يم ميت) قال سم على حم ولو تيمع ويم الميت وصلى عليه بحيث لا تسقط الصلاة بالتيمع ثم منه ثم وجد الماء توضأ وصلى على قبره وهل تتوقف على نبش الميت وغسله حيث لم يتغير فيه نظروا قال مر ينبغي أن لا تتوقف وتقدم من الشارح ما قد يقتضي خلافه اهـ (أقول) والاقرب ما تقدم عن حج وقد يؤخذ ذلك من كلام المنهاج في الجمار حيث قال متى دفن بلا غسل وحب نبشه وغسله لم يتغير (قوله كتيمع الحى) أي فان كان في محل يغلب فيه فقد الماء أو يستوى فيه لا مران ولا إعادة والا وحب غسله والصلاة عليه (قوله وقول ابن خيران) هذا قد يشعر بأنه تعقب لما قبله ولم يطهر فيه ذلك فالظاهر انه كلام مستأنف قصد به بيان حكم تيمع الحى (قوله حيث) ظرف لقوله مردود (قوله بان وقتها) صلة مردود (قوله قبله) أي الدفن (قوله جواز صلاته) أي التيمع (قوله عليه) أي الميت (قوله مطلقا) أي في محل يغلب فيه فقد الماء أم لا لكن اذ لم تسقط الصلاة بفعله وكان ثم من تسقط بفعله وجب على ٢٢٦ من تسقط بفعله وصحت لم لا تسقط بفعله كنافته (قوله تسقط به) أي التيمع

ولو يم ميت وصلى عليه ثم وجد الماء كان حكم تيمعه كتيمع الحى وحكم الصلاة عليه حكم غيرها من الصلوات وقول ابن خيران ليس الحاضر أن يتيمع ويصلى على الميت مردود قيل حيث لم يكن ثم غيره وان أمكن توجيهه بان صلاته لا تغني عن إعادة وليس هنا وقت مضيق يكون بعده قضاء حتى يفعلها الحرمته بان وقتها الواجب فعلها فيه اصاله قبل الدفن فتعين فعلها فيه الحرمته ثم بعده اذ رأى الماء لا يسقط الفرض على ان عبارته أولت بانها في حاضر أي أو مسافر واجد الماء خاف لو توضأ فتنه صلاة الجنزة فهذا لا يتيمع عندنا خلافا لابي حنيفة اما اذا كان ثم من يحصل به الفرض فليس له التيمع لفعلها لانه لا ضرورة به اليه انتهى اهـ اذا والاوجه جواز صلاته عليه مطلقا وان كان ثم من يحصل الفرض به ويبطل التيمع بسلامه من صلاة تسقط به برؤيته فيها وان علم تلفه قبل سلامه لضيقه برؤية الماء وكان مقتضى الحال بطلانها مكن خالفناه لمردته او يسلم الثانية لانهم من جملة لصلاة في الثواب وليست مناعده عروصر الماني ولورأت حائض متيممة لفقد الماء وهو يجامعها تزوج وجوب البطلان طهرها حيث علم برؤيتها لا رآه هو فلا يجب تزوجه لبقاء طهرها خلافا لصاحب الانوار ولو رأى ماء في أثناء قراءة قد تيمع لها بطل تيمعه بالرؤية لا فرق في ذلك بين ان يراه براءة قدر معلوم أم لا لعدم ارتباط بعضها بمض كما قاله الرواني (و) الاصح (ان المنتفل) الواجد للماء في صلاته لذي لم ينو قدرا (لا يجاوز ركعتين) لانه الاحب والمعهود في النفل فالزيادة عليهم ما

(قوله ويسلم الثانية) قال حج بعد ما ذكر لا سجود سهو تذكره بعد ما وان قرب الفصل لفصله عنها بالسلام صورة واربان بالعود لو جاز أنه لم يخرج به اهـ ومثله في حاشية شيخنا الزيادي وفي ابن عبد الحق وهو مفهوم من كلام الشارح أيضا حيث اقتصر على التسليم الثانية وبه يعلم ما في كلام شيخنا العلامة الشوري من التوقف في كلام حج رجه الله وبني ما لو تذكره وركن بعد سلامه هل يأتي

به أم لا فيه نظروا لا قرب انه ان قصر الفصل أتى به والا فلا لانه كأنه لم يخرج منها (قوله لبقاء طهرها) كافتتاح قال حج لانه لا يبطل الا برؤيته دون رؤيته اهـ وكتب عليه سم قوله لانه الخ ظاهر كلامهم انه لا يلزمه اعلامها بوجود الماء ورجحه ان طهارتها بافية ووطؤه جائز وقياس ما هنا انه لو اقتدى بتيمع تسقط صلاته بالتيمع وقد رأى هو أغنى المأموم الماء قبل احرامه به دون الامام حج اقتداؤه ولم يكن اعلامه بوجوده لازما اهـ أقول وفيه انه قد يقال ان الظاهر من كلامه انه رأى بعد احرام الامام وقبل احرامه هو فان كان كذلك فلا وجه للتردد لان الامام لو رأى الماء لم تبطل صلاته ويصح الانتداء به مع العلم بانه رأى الماء فاي فائدة في اخبار المأموم بانه رأى الماء نعم ان كان الضمير في احرامه راجعا للامام على معنى انه قبل احرام الامام رأى المأموم الماء اتجه السؤال (قوله قد تيمع) أي بان كان جنبا (قوله لعدم ارتباط بعضها ببعض) قال سم على اليهجة قد يؤخذ منه دم البطلان اذ رآه في أثناء جملة يرتبط بعضها ببعض مبتدأ أو خبرا اهـ أقول قد يمنع هذا الاحذبان المراد بالارتباط أن لا يمتد بما قبله قبل رؤية الماء لو اقتصر عليه وذلك انما يكون في الصلاة دون غيرها (قوله الذي لم ينو قدرا) هذا التقييد لا يناسب قول المصنف الا في الامن نوى عدد اذ كان الاول للشارح ببقية امن على اطلاقه (قوله لا يجاوز) أي لا يجوز له ذلك لما علم به الشارح

الشيخ (قوله اليها) أي الى الغاية على حذف مضاف أي الى مدخلها وكذا يقال في ورائها (قوله وضابطه) أي افادتها هذا الحكم تارة واسقاط ما وراءها أخرى (قوله أفادت الثاني) أي كونها غاية للاستقاط وقوله والا أفادت الاول أي كونها غاية لهذا الحكم (قوله منه) أي من الاول (قوله من يتراد) من فيه تضييعة (قوله بحيث لو مد الخ) بيان لما يخرج لما لا يخرج فهو بيان للنفي لا للنفي (قوله أو استرسال) معطوف على ما وحاصله أنه يشترط أن لا يخرج عن حده بنفسه ولا يفعل (قوله اذ لم يقل أحد بخصوص الناصية) أي ولا بوجوب الاتمام على العمامة وانما لم يذكره لانه ليس من محل التراجع بيننا وبين المخالف اذ هو

(قوله في ثالثة) أي بان وصل الى حد تجزيه فيه القراءة وذلك بان كان للقيام أقرب ان كان يصلي من قيام وبأن يستوي جالسا وان لم يشرع في القراءة ان كان يصلي من جالس ونقل عن العباد ما يوافق (قوله الامن نوى الخ) فتح (أقول) استثناء هذا من عدم مجاوزة ركعتين يتبادر منه ان المثبت به مجاوزة ركعتين لا يناسب حل العدد المنوي على ما يشمل الركعة فتأمل اه وقد يقال هو استثناء منقطع وكأنه قال ومن نوى عدد ايمه (قوله فيتمه) أي جواز او الا فضل قطعه ايصليه بالوضوء كما يفيد قوله كالفرض ولما مر من بطلانه على وجه (قوله تفريقه) أي الطواف فيتوضأ ويأتي ٢٢٧ بيقية طوافه لان الموالاة فيه سنة

(قوله سواء أ كان بالغاً أم صبياً) أي ووجه ذلك فيه انهم الحقوا اصلاته بالغاً راض حيث لم يجزوها من قعود ولا على الدابة في السفر اغير القبلة ويؤخذ من ذلك ان الصبي والمجنون لو فاتهما صلاة وأراد الصبي قضاء ما فات به بعد بلوغه والمجنون قضاءه بعد افاقته عملاً بالسنة فيهما وجب عليهما التيمم اكل فرض مع وقوعه ففلاهما للعلل السابقة (قوله ثم بلغ) خرج به ما لو بلغ في أثناء ما فيتمه بذلك التيمم اه ج بالمعنى وفي فتاوى مر ما وافقه (قوله لان صلاته

كافتتاح صلاة بعد وجود الماء لا فتقارها الى قصد جديد نعم لو وجدته في ناحية أتمها لانها لا تتبع كقوله القاضي أبو الطيب والروائي والثالثة مثال فافوتها له حكمها (الامن نوى عدد) أي شياً ولو ركعة كما هو اصطلاح الفقهاء فالاعتراض عليه باصطلاح الحساب غير سديد (فيتمه) كالفرض لانه مقاديرته على ما فواته ولا يزيد عليه اذ الزيادة كافتتاح صلاة أخرى بعد وجود الماء لا فتقارها الى قصد جديد ولو رأى الماء في أثناء طوافه توضأ بناء على جواز تفريقه وهو الاصح كقوله الفوراني ومقابل الاصح في الاول انه يجاوز ركعتين بما شاء وفي الثاني انه لا يجاوز ركعتين ثم شرع في الحكم الثاني وهو ما يستتبعه بالتيمم فقال (ولا يصلي بتيمم غير فرض) سواء كان تيممه عن حدث أصغر أم أكبر وسواء كان لمرض أم لفقد ماء وسواء أ كان بالغاً أم صبياً نعم لو تيمم للفرض ثم بلغ لم يصل به الفرض لان صلاته تنقل كما حكمه في التحقيق عملاً بالاحتياط في حقه في الموضع وسواء أ كان الفرض أداء أم قضاء لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة الى قوله تيمموا فاقضوا وجوب الطهر ولكل صلاة خرج الوضوء بالسنة فبقى التيمم على مقتضاه ولما روى البيهقي باسناد صحيح عن ابن عمر قال بتيمم لكل صلاة وان لم يحدث ولما رواه الدارقطني عن ابن عباس انه قال من السنة أن لا يصلي بتيمم واحد الا صلاة واحدة ثم يحدث الثانية تيمماً والسنة في كلام الصحابي تنصرف الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومفهوم قوله صلى الله عليه وسلم أينما أدركتني الصلاة تيممت وصليت بديل عليه ولانه طهارة ضرورية فتتدرج بقدرها لا يقال لو عبر بقوله ولا يؤدي بتيمم غير فرض كان أولى ليشمل الطوافين والطواف والسلاة لا نقول لو لم يرد عليه تمكين المرأة حليلها امراراً متعددة بتيمم واحد فانه جائز مع ان كل مرة فرض عليها وعبارته حينئذ تقتضي عدم ذلك وليس

نفس (زاد سم على منهج بعد ما ذكر وانما صحت نية فروض مع انه لا يستتبعها لانه نوى فريضة او زاد قلقت الزيادة وفارق ما لو نوى استباحة الظهر خمس ركعات لانه لا يتصور معه استباحة كله ولا بعضه شرح الارشاد لشيخنا اه وقضية قوله وانما صحت نية فروض الخ انه لا فرق فيما لو نوى فريضة او مكان صلاة كل منها وقت السبيل لكون بعضها أداء وبعضها قضاء وبين ما لو أمكن فعل بعضها وقت النية دون بعض كالو نوى التيمم لثوادة وأخرى لم يدخل وقتها وقد يفهمه قوله أيضاً لانه لا يتصور معه استباحة كله ولا بعضه (قوله لكل صلاة) اطلاقه يشمل النفل وعبارة حج ولان الوضوء كان يجب لكل فرض فسخ يوم الخندق فبقى التيمم على الاصل من وجوب الطهر لكل فرض اه وهو صريح في النسخ ولا يفيد قول الشارح خرج الوضوء بالسنة بل قد يفيد خلافه وهو ان السنة بينت عدم وجوب الوضوء لكل فرض فتكون مخصوصة لآية (قوله بديل عليه) وجه الدلالة ان عموم قوله أينما أدركتني الصلاة الخ يشمل ما لو كان متيمماً قبل (قوله حينئذ) أي حبر اذ عبر بيثودي بديل يصلي وقد يقال مسئله تمكين الحليل مستثناء ولا ترد تقضا

محل وفاق بيننا وبينه (قوله ولم يجب في الخلف) أي مع مكنونه بدلا عن غسل الرجلين (قوله لان المواجهة انما تقع بالشعر لا بالبشرة) أي فالشعر هناك هو الاصل وظاهر ان مراده به شعر اللحية والعارضين الكنيف كما قدمه وقد منا ما فيه (قوله قوله الجمعة وخطبتها) أي ولا بين خطبتين في محلين كالأخطب في موضع ولم يصل فيه ثم انتقل إلى آخر وأراد الخطبة لاهله وفيه كلام لقم فليراجع (قوله على المحدث) أي من صلاة وطوف ونحوها بخلاف ما لا يحرم على المحدث حدثا أصغر من قراءة ومكث مسجد فلا يحرم لبقاء طهره بالنسبة له فلا يحتاج لتيمم آخر ما لم تعرض له جنابة (قوله ويستمر تيممه) أي فيقرأ القرآن ويمكث في المسجد - هذا التيمم (قوله يجبد الماء الخ) وعليه فاذا أراد صلاة النافلة وتوضأ لم يحتج للتيمم حيث كان تيممه عن الجنابة له بغير أعضاء الوضوء وكذا لو كان تيممه عن الجنابة لفقد الماء ثم أحدث حدثا أصغر فقيم بنية زوال مانع الأصغر ويصلي بذلك التيمم النوافل لبقاء تيممه بالنسبة للمحدث الأكبر (قوله ولا يبطل تيممه) أي فيتنفل به ماشاء وبصلى به الفرض ان لم يكن صلاة بذلك التيمم قبل (قوله لتمام غسله) أي بان كان معه ماء لا يكفيه وتيممه أي للمحدث (قوله وجد كافيهما) أي الحدث الأصغر والجنابة (قوله بطل تيممه) ٢٢٨ ولا فرق بين هذه والتي قبلها وان المراد التيمم الاول وهو الذي عن الجنابة

كما صرح به الخطيب الشريفي وعبارته ولو غسل نحو جنب جميع بدنه الأرجاء فقط تعين لهما ولا يبطل تيممه ولو تيمم أولا لتمام غسله ثم أحدث وتيممه ثم وجد كافيهما بطل تيممه الاول وهذا كله بناء على ان الضمير في قوله كافيهما للرجلين ولا يتعين ذلك بل يجوز ان الضمير فيه راجع للمحدث الأصغر والجنابة كما قدمناه وبطلان التيمم حينئذ ظاهر لوجود الماء (قوله وان علم الخ) هذا ظاهر حيث كانا مستنجين بالماء والا لم يجزله جاءها كما

يصح بخلاف ما عبر به فانه سالم من ذلك غاية انه لم يدخل في العبارة ما سوى الصلاة بل حكمه مسكوت عنه وليس بمضر ولا يجمع بين الجمعة وخطبتها بتيمم واحد كما رجحناه وهو المعتمد لان الخطبة وان كانت فرض كفاية قد التحقت بفرائض الاعيان لما قيل انها بدل عن ركعتين والصحيح لا يقطع النظر عن مقابله وانما جاع بين الخطبتين بتيمم واحد مع انهما فرضان لكونهما في حكم شيء واحد وعلم من ذلك ان الخطيب يحتاج الى تيممين وانه لو تيمم للجمعة فله ان يخطب به ولا يصلي الجمعة به وانه لو تيمم للخطبة فلم يخطب فله ان يصلي به الجمعة وان كانت دون ما فعله به لما تقدم من انها ألحقت بفرض العير وشمل كلامه التيمم للجنابة عند هجره عن الماء اذا تجردت جنابته عن الحدث فانه لا يصلي به غير فرض كما مر في باب اسباب الحدث ولو تيمم عن حدث اكبر ثم أحدث حدثا أصغر انتقض طهره الأصغر لا الاكبر كما لو أحدث بعد غسله فبحرم عليه ما يحرم على المحدث ويستمر تيممه عن الحدث الاكبر حتى يجبد الماء بلا مانع ولو غسل جنب كل بدنه سوى رجليه ثم فقد الماء وحصل له حدث أصغر وتيممه ثم وجد ماء يكفي رجليه فقط تعين لهما ولا يبطل تيممه ولو تيمم أولا لتمام غسله ثم أحدث وتيممه ثم وجد كافيهما بطل تيممه ويجوز للرجل جماع أهله وان علم عدم الماء وقت الصلاة فیتيمم ويصلي من غير إعادة (ويتنفل) مع الفريضة وبدونها بتيمم (ماشاء) ثمرة النوافل فتستند اسفقه باعادة التيمم لها تخفف الشارع في حكمها كما خفف بترك القيام فيها مع القدرة وبترك استقبال القبلة في السفر ولانها وان تعددت في حكم صلاة واحدة بدليل انه لو أحرم ركعة فله ان يجعلها مائة وباله كس ولو نذر ان يتم كل صلاة يدخل فيها كان له ان يجمعهما مع فرض لما فيه من التضمن بالنجاسة وما يترتب عليه من بطلان تيممه اذا علم انه لم يجدماء في وقت الصلاة هذا وقد لان

مر انه لا يكاف الاستنجاء من المذي لانه يضعف شهوته فيعفى عنه لكن بالنسبة للجماع لا لما اصاب بدنه منه أو ثوبه وعليه فلو علم انه لا يجدماء يغسل به ما اصابه منه بعد الجماع فينبغي حرمة اذا كان الجماع بعد دخول الوقت لا قبله فلا يحرم لعدم مخاطبته بالصلاة الا ان وهو لا يكاف تحصيل شروط الصلاة قبل دخول وقتها (قوله بدليل الخ) هذا التوجيه لا يأتي في غير النفل المطلق كالراتب (قوله ان يجمعها الخ) وعليه فلو ابطالها بعد الشروع فيها فهل اذا أعادها يجوز له ان يجمع بينها وبين فرض آخر أولا فيه نظر والاقرب الاول لانه وان وجب اعادةها فهو وطريق لان تمامها الكن في حج مانعه نعم ان قطعها أي المافلة التي نذر اتمامها بنية الاعراض ثم أراد اتمامها احتمل وجوب التيمم لانه بالاعراض عن البقية صيرها كالفرض المستقل ومثله ما لو نذر سورتين في وقتين فيحتمل وجوب التيمم لكل لانها لا يسميان الا ان فرضا واحدا هو وقاس ما ذكره فيما لو قطع بنية الاعراض ثم أراد الاتمام انه لو ابطالها ثم أراد اعادةها وجوب التيمم (قوله في تيمم للفرض واحرم به ثم بطل أو ابطاله فالوجه جواز إعادة ذلك الفرض لانه لم يثوبه الفرض خلافا لما نقل عن بعض شراح الحاوي قب

لجره بالجوار) في المعنى ان حرف العطف يمنع من الجرب الجوار (قوله فالباء المقنونة للاصاق) تقدم قريبا ان الباء اذا دخلت في حيز المتعدي تكون للتبعيض (قوله والحامل عليه) أي على هذا المذكور من التأويلات وهذه عبارة الشهاب ابن حجر في شرح الارشاد وعبارته في شرح الكتاب والحامل على ذلك الاجماع على تعين غسلها حيث لا خف (قوله ولو غسل أربعة أعضاء معا) ليس المراد كما هو ظاهر المعية الحقيقية حتى لو شرعوا في بقية أعضائه بعد غسل بعض الوجه كان

(قوله جاز أيضا الخ) ومثل ذلك ما لو تيمم بمحل يغلب فيه وجود الماء وصلى ثم انتقل الى محل يغلب فيه الفقد أو يستوى فيه الأمران وله أعادتها بذلك التيمم الاول بناء على ان العبرة بوجوب القضاء بمحل الصلاة وهو المعتمد لا بمحل التيمم (قوله والنذر كفرض الخ) قال في شرح العباب كالتواتر أي فانه كله فرض واحد وان اشتمل على ركعتين مفصولة فيما يظهر لانه مع ذلك يسمى صلاة واحدة من ذورة فلم يلزمه تكرير التيمم بتكرير الفصل ويحتمل خلافه اه وقال مر انه أي الاحتمال ليس بعيدا فانظر سنة الظهر الأربع القبليّة أو البعدية اه سمع على حج أقول قوله فلم يلزمه الخ هو المعتمد ومحلّه في غير التراويح ما لم ينذر انه يسلم من كل ركعتين فان نذر ذلك وجب لكل تيمم سواء الوتر والصلى وغيرهما لانه أخرجه ابتذار السلام من كل ركعتين عن كونها صلاة واحدة وأما التراويح فلا ينعد نذر السلام فيها لوجوبه شرعا والواجب لا ينعد نذره وعليه فيمكن الفرق بين التراويح حيث صح ان يصلها كلها بتيمم واحد على ما في فتاوى حج وبين الوتر مثلا ٢٢٩ حيث وجب تعدد التيمم فيه بان الوتر

لان ابتداءه نفل كما ذكره الروايات اذ هي في الحقيقة نفل والفرض انما هو اتمامها كما في حج النفل ولو صلى بتيمم مكتوبة منفردا أو في جماعة ثم أعادها في جماعة به جاز لانه جمع بين فرض ونافلة أو صلاها حيث تلزمه أعادتها كبر بوط ثم أعادها به جاز أيضا لما تقدم بناء على ان فرضه المعادة وهو الاصح لا يقال الاولى أي بها فرضا والفرضان لا يجمعان بتيمم واحد لانا نقول هي كالتفسيه من خمس يجوز جمعها بتيمم وان كانت فروض لان الفرض بالذات واحد ويؤخذ منه ان مصلى الجمعة بالتيمم لو لم يسهل أعادة الظهر صلاها بذلك التيمم كما تقرر (والنذر بالمجعة كفرض) عيسى (في الاظهر) على النادر مسلو كبه مسلك واجب الشرع فلا يجمع بينه وبين فرض آخر بتيمم أداء كان أو قضاء والثاني لان وجوبه لعارض فلا يلحق بالفرض أصالة فله ما ذكر (والاصح جهة جنازة) أو جنازتين أو واحدة كأنهم بالاولى (مع فرض) بتيمم واحد وإن تعينت عليه بان لم يحضر غيره لعدم كونها من جنس فرائض الاعيان وانما تعين القيام فيها مع القدرة لانه معظم أركانها وتر كبحق صورتها والثاني لا تصح لانها فرض في الجملة والفرض بالفرض اشبه والمثالث ان تعينت عليه فالفرض والاف كالتنفل (و) الاصح (ان من نسي احدي الخس) ولم يعلم أينها وجب عليه ان يصلى الخس لتبرأ دمه بيقين واذا أراد ذلك (كفاه تيمم لمن) لان الفرض واحد وما عداه وسيلة وقوله لمن متعلق

مثلا ابتذار السلام فيه كان الجمل مقصودا ناشئا من التزامه فوجب العمل بمقتضاه لكونه من فعله والتراويح لما كان السلام فيها معتبرا أصالة مع صدق اسم الصلاة عليها بقيت على أصلها من عدم تعدد التيمم لما يصدق عليه اسم الصلاة الواحدة وقوله فانظر سنة الظهر أقول الظاهر في سنة الظهر في النذر أنه يكفي فيها بتيمم واحد كالوتر صورته كأن يقول لله على ان أصلى

سنة الظهر القبليّة والبعدية ويكفي للثمانية تيمم واحد واحرام واحد على كلام الرمي خلافا لخرجهما الله وكسنة الظهر الضحى وان سلم فهم من كل ركعتين وأما التراويح ففيل يجب ان يتم فيها كل ركعتين لوجوب السلام فيها منهما لكن تقل عن فتاوى حج انها كالتواتر فيكتفي لها بتيمم واحد لان اسم التراويح يشملها كلها فهي صلاة واحدة وهو ظاهر قال حج في الفتاوى ومما يستأنس به للاكتفاء بتيمم واحد للتراويح قول في شرح العباب والظاهر ان القراءة كصلاة الجنائز فان فرض تعينها أي القراءة لخوف نسيان فهل يستتبع منها بتيمم لها ما نواه وان تعدد المجلس أو ما دام المجلس متعديا أو ما لم يقطعها بنية الاعراض كل محتمل والذي ينقدح الثالث ولا يقال ان قراءة كل آية فرض فيحتاج الى تيمم آخر لما فيه من المشقة التي لا نطاق اه (قوله بالاولى) أي في الجنائزتين والواحدة (قوله لانها فرض في الجملة) قضية هذا ان الخلاف جارح في الجنائز الواحدة فليس له أن يجمعها مع فرض آخر طلقا على الثاني ولا ان تعينت عليه على الثالث (قوله كفاه تيمم لمن) أي ويشترط في النية أن يقول نويت استباحة فرض الصلاة أو الصلاة التي نسيتهما من الخس في يوم كذا مثلا فلو عين صلاة من ليوم الذي نسي الصلاة فيه كأن نوى استباحة صلاة الصبح مثلا لم يكن له أن يصلى غيرها به من صلوات ذلك اليوم لاحتمال ان المعينة ليست عليه فلا يكون مستباحا في نيته لفرض

الحكم كذلك لان الشرط ان لا يشرع في عضو - في يتم ما قبله (قوله ورتب) يشبه ان منه مالو وقف تحت نحو ميزاب واستمر الماء يجري منه على اعضائه اذ الدفعة الاولى مثلاً يرتفع بها حدث الوجه فالسوء الذي بعده يرفع حدث اليدين وهكذا فليراجع (قوله ولهذا لا يقوم في النجاسة الخ) قضيته ان محسب الخلاف في الماء الزا كدفاو كان جارياً كفي بالاتفاق لان الجربة الاولى

(قوله والراجح الثاني) قال الشارح في باب الذر قيل قول المصنف وان يعاقبه بشئ الخ بعد مثل مذ كرفان اجتهد ولم يظهر له شئ وأيس من ذلك فلا وجوب الكل اذ لا يتم له الخروج من واجبه يقينا لا بفعل الكل وما لا يتم الواجب الابه وهو واجب (قوله لزمه عشرون) أي صلاة ٢٣٠ (قوله وجب عشر) أي بعشر تيممات (قوله صلاة يومين) أي بعشر تيممات

أيضا (قوله فانه يقضي ثلاثة أيام) أي بثلاث تيممات (قوله وهذا) أي قوله ليس منها الخ (قوله لا بد منه) أي فلا خالف ذلك حرم عليه ولم تنعقد صلاته ثم رأيت الشيخ عميرة صرح بالحرمة أي والأصل عدم الانعقاد (قوله وهذه طريقة ابن الحداد) هي قوله وان شاء تيمم مرتين (قوله منها ان تضرب المنسي في المنسي فيه الخ) أي ومنها ان يقال يتيمم بعد المنسي وبه لي بكل تيمم عدد غير المنسي بزيادة واحد فقيم المنسي صلاتين بتيمم تيممين ويصلي بكل تيمم عدد غير المنسي وهو ثلاثة بزيادة واحدة فتصير الجملة أربعة بكل تيمم ومجموعها ثمانية ومنها كما في شرح الروض ان تزيد في عدد المنسي فيه بما لا يتقص مما سبق من المنسي فيه بعد اسقاط المنسي وتقسيم المجموع

بكفاه اذ الأصل في العمل الفعل فاندفع ما قيل ان عبارة نوههم انه انما يكفيه تيمم اذ نوى به الخمس وايس بما راد الثاني يجب خمس تيممات لوجوب الخمس ولو تردد هل ترك طواف فرض أو صلاة من الخمس صلى الخمس وطاف بتيمم واحد كما هو ولو نذر شيئا ان رده الله سالما ثم شك انذر صدقة أم عتقا أم ملة أم صوما قال البغوي في فتاويه يحتمل أن يقال عليه الاتيان بجميعها كن نسي صلاة من الخمس ويحتمل أن يقال يجتهد بخلاف الصلاة لا تاتي قناتها كوجوب الكل عليه فلا يسقط الا باليقين وههنا يتيقن الكل لم يجب عليه وانما وجبت واحدة واشتبهت فيجتهد كالقبلة والاواني اه والراجح الثاني ولو جهل عددا عليه من الصلوات وقال لا يتقصن عن عشر ولا يزيدن على عشرين لزمه عشرون ولو نسي ثلاث صلوات من يومين ولا يدري أكلها مختلفة أو ثنتان من جنس واحد وجب عشر أيضا قاله القفال في فتاويه قال وان نسي أربعاً من يومين ولا يدري انها مختلفة أو من جنس واحد أو خمساً أو ستاً لزمه صلاة يومين وكذا في السبع والثمان من يومين وما التلاثة من ثلاثة أيام لا يدري انها مختلفة أو متفقة فانه يقضي ثلاثة أيام وكذلك أربع أو خمس من ثلاثة أيام (وان نسي) صلاتين وعلم كونهما (مختلفتين) كعصر ومغرب سواء أعلم انهما من يوم أم يومين فان شاء (صلى كل صلاة) من الخمس (بتيمم) فيصلي الخمس بخمس تيممات وهذه طريقة ابن القاص (وان شاء تيمم مرتين وصلى بالاول) من التيممين (أربعاً ولأول) كالصبح والظهر والعصر والمغرب والاولاء والاولاء لا قيد (وبالثاني) من التيممين (أربعاً ليس منها التي بدأ بها) كالظهر والعصر والمغرب والعشاء وهذا شرط لا بد منه فيخرج من عهدة ما عليه يقين لكونه قد صلى الثلاثة المتوسطة وهي الظهر والعصر والمغرب مرتين بتيممين فان كانت الفائتتان في هذه الثلاثة فقد تأدت كل واحدة منها بتيمم وان كانتا الصبح والعشاء فقد تأدت الصبح بالتيمم الاول والعشاء بالثاني وكذا لو كانت احدى الفائتين احدى الثلاث والاخرى الصبح أو العشاء وهذه طريقة ابن الحداد واستحسنها الاصحاب وفرعوا عليها وفي ضبط ذلك عبارات منها ان تضرب المنسي في المنسي فيه وتزيد على الحاصل عدد المنسي ثم تضرب المنسي في نفسه وتسقطه من الحاصل وتصلى بعد الباقي في نسيان صلاتين تضرب اثنين في خمسة يحصل عشرة تزيد عليه اثنين ثم تضربها فيهما وتسقط الحاصل وهو أربعة من اتى عشري في ثمانية وتقدم ان الشرط ان يترك في كل مرة ما بدأ به في المرة قبلها (أو) نسي صلاتين وعلم كونهما (متفقتين) ولم يعلم عينهما كعصرين ولا يكون ذلك الا من يومين (صلى الخمس مرتين بتيممين) ليخرج عن

محسبها عليه في المثال المنسي اثنان تزداد على المنسي فيه ثلاثة وهي أول عدد يوجد فيه الشرط المذكور والمجموع العهدة وهو ثمانية ينقسم على الاثنين محسباً وعلى العبارات كلها بشرط ان يترك في كل مرة ما بدأ به في المرة قبلها كما عرف (قوله في نسيان صلاتين الخ) أي وفي نسيان ثلاث صلوات تضرب ثلاثة في خمسة بحمسة عشر ثم تزيد عدد المنسي وهو ثلاثة تصير الجملة ثمانية عشر تسقط منها تسعة وهي الحاصلة من ضرب المنسي في نفسه تبقى تسعة ومثله يقال في نسيان أربع (قوله بتيممين) ولا يكفيه العمل بالطريقة السابقة على هذا التقدير لجواز ان يكون المنسيان صبحين أو عشاءين وهو انما فعل واحد منهما

تحتسب لغسل وجهه والثانية ليسديه وهكذا فليراجع (قوله أو غسل أسافله الخ) أي فيما إذا غسل بالصب وهي الصورة التي زادها على المتن فيما مر في كلامه لف ونشر غير مرتب (قوله ينتقض به - ل - أسافل الخ) فيه أن المتن مفروض فيما إذا انغمس كمال عليه صنيعة وهو لا ينتقض بما ذكر (قوله عقب التسمية) لا يخفى أن حكم التلفظ بالنية مساعدة لسان القلب (قوله لم تجب عليه أعادتها) والفرق بين هذا وبين وضوء الاحتياط أنه مقصر ٢٣١ ثم لا مكان إتيانه بالطهر المتيقن بإبطال وضوئه بالمس ولا كذلك هنا

وبأنه في وضوء الاحتياط متبرع بالطهر وهما ملزم بالصلاة ثم رأيت الفرق الأول في حج (قوله ثم صلى به حاضرة) أي ولو كان التيمم قبل دخول وقت الحاضرة كما يأتي (قوله أو عكسه) بالرفع والنصب أي حصل عكسه أو كان المصلي عكسه (قوله وقضية التعليل) هو قوله زوال التبعية (قوله يطل التيمم) متمدد (قوله والأوجه ما جرى عليه ابن المقرئ) أي من كون القياس أن التأخير المبط للتبعية المانعة من الجمع يطل التيمم (قوله فأنها) أي الحاضرة (قوله بانه ثم استباح) أي في الغائبة (قوله وهنا) أي في مسئلة الجمع (قوله في وقت معين) أي فلا يتيمم قبل مجيئه (قوله قبله) أي التكفين (قوله وهل المراد الغسلة) معتمد (قوله بعد تيممه) أي تيمم الحى (قوله جازله) أي التيمم (قوله أن يصلي عليه) أي الميت (قوله لما

العهد ييقن ويكفي لمن تيمان وإن قيل لا بد من عشر تيممات فإن شك هل هما متفقتان أو مختلفتان أخذنا بالحوط وهو الاتفاق ولونذ كر المنسية بعد صلواته الجس لم تجب عليه أعادتها كما رجحه في المجموع وإن نقل بعضهم عنه خلافه (ولا يتيمم لفرض قبل وقت فعله) لقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة الآية والقيام إليها هو بعد دخول وقتها فخرج الوضوء بالدليل وبقي التيمم على ظاهره وقوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجداً وزايراً طهوراً أينما أدركتني الصلاة تيمم وصليت ولا نه قبل الوقت مستغنى عنه لم يصح كحال وجود الماء ولا بد لصحته من معرفة دخول الوقت يقيناً أو ظناً كقتل التراب المقترن به نيته فلا يتيمم شا كفيه لم يصح وإن صادف الوقت ولا فرق في الفرض بين الأداء والقضاء فوق الغائبة بتذكرها ولو تذكر فائتة قيم لها ثم صلى به حاضرة أو عكسه جازو بتيمم لجمع العصر مع الظهر تقديماً عقب الظهر في وقتها فإن دخل وقت العصر قبل أن يصلها بطل التيمم ولا جمع (زوال التبعية) ومقتضى كلام الروضة أنه لو لم يدخل وقت العصر لكن بطل الجمع لطول الفصل أنه لا يبطل تيممه حتى يصلى به فريضة غيرها ونافلة وقضية التعليل بإياه قال ابن المقرئ في شرح إرشاده انتصروا على بطلان التيمم بدخول الوقت والذي يقتضيه القياس أن التأخير المبط للتبعية المانع من الجمع يبطل التيمم أيضاً لأنه تيمم لما قبل وقتها لكن التعبير ببطلان التيمم لم يذكره الرافعي بل كلامه يقتضى بقاءه وإن خرج الوقت حتى لو صلى به ما ذكره صرح قال (زركشى وهو الصواب وتطريفه الشيخ أن التيمم انما يصح تبعاً على خلاف التماس ولأن ذلك يستلزم أن يستتبع بالتيمم غير ما نواه دون ما نواه والأوجه ما جرى عليه ابن المقرئ بخلاف ما لو تيمم لمائة قبل وقت الحاضرة فأنها تباح به ووفق المصنف بأنه ثم استباح ما نوى فاستباح غيره بدلاً وهذا لم يستبح ما نوى بالصفة التي نوى فلم يستبح غيره وشمل إطلاقه المنذورة في وقت معين والجنائز ويدخل وقتها بتمام طهر الميت من غسل أو تيمم وإن لم يكفن نعم يكره التيمم قبله وهل المراد الغسلة الواجبة وإن أراد غسله ثلاثاً أو تمام الثلاث قال بعض المتأخرين الظاهر الثاني لكن قول الجازي في مختصره وقت الجنائز تمام الغسل الواجب يخالفه وهو الأوجه ولومات شخص بعد تيممه الجنائز جازله أن يصلى عليه بذلك التيمم لما تقدم ولو تيمم من أراد تأخير الظهر للعصر في وقت العصر جازاً وفي وقت الظهر فكذلك أيضاً لأنه أصله بخلاف ما لو تيمم للعصر فيه فإنه لا يصح لعدم دخول وقتها ولو تيمم بقصورة فصلى به تامة جاز ولو تيمم للخطبة بعد الزوال صح أو قبله فلا أو للجمعة قبل الخطبة جاز لأن وقتها دخل بالزوال وتقدم الخطبة انما هو شرط لصحة فعلها كالتيمم لمكتوبة مثلاً قبل ستر عورته أو اجتهاده في القبلة كما مر ومثل ذلك ما لو تيمم الخطيب أو غيره قبل تمام العدد الذي تنعقده الجمعة (وكذا النقل الموقت) كالزواتب مع الفرائض فلا يتيمم له قبل وقته (في الأصح) قياساً على الفرض وأوقات التوافل الموقفة مقررة

تقدم أي فيما لو تيمم لغائبة ثم دخل وقت الحاضرة من قوله ووفق المصنف الخ (قوله للعصر) متعلق بتأخير (قوله في وقت العصر) متعلق بقوله ولو تيمم الخ (قوله فيه) أي في وقت الظهر (قوله ومثل ذلك) أي مثل التيمم للجمعة قبل الخطبة في عدم الضرر (قوله قبل وقته) أشار به إلى أن التعبير في كلام المصنف بوقت الفعل ليس قيداً فصحة نية استباحة سنة الطهر البعدية قبل فعل الظهر لا دخول وقتها الزماني

وذلك انما يحصل عند تقارن فعل الله ان والقلب أو تقديم التناظر كما هو واضح بخلاف تأخير الناظر (قوله وبما تقرّر بنده دفع ما قيل قرنهما مستحيل) دفع استحالة المقارنة لم يحصل بما أجاب به واقعا حصل بيان المراد من ايقاع التلفظ بالنية والتسمية من غير حصول المقارنة المستحيلة ففيه اعتراف باستحالة المقارنة الحقيقية التي قالها المعترض (قوله وبين ما صرّف نحو الاستنثار) أي الداخل في قوله السابق في الاستنجاء اذا يسرى لا ذى واليحيى غيره ان قرئ الاستنثار هنا بالثنية ويجوز

(قوله عند ارادة فعلها) أي ثم لو عن له ان يصلها معهم أو صلاها منفردا ثم أراد اعادة اجتماع الجماعة بذلك التيمم لم يمتنع (قوله ومع الناس الخ) لو أراد الخروج معهم الى الصحراء وجب تأخير التيمم اليها على الوجه كما لا يتيمم لنية المسجد الا بعد دخوله اه شرح الارشاد ومفهوم قوله معهم انه لو تأخر عن موافقتهم في الخروج الى وقت غلب على ظنه اجتماع المعظم في الصحراء جواز التيمم له قبل خروجه من بيته مثلا ولا يشترط وصوله الى الصحراء وهو واضح (قوله مؤقته بعلوم) اعترضه سم على حج فقال قوله مؤقته بعلوم الخ قد ينظر فيه بأنه ان أراد انه معلوم بالوصف بمعنى ان بدايته معلومة بالوصف وهو فراغ الغسل ونهايته معلومة بالوصف وهو الدفن ٢٢٢ فالاستسقاء والكسوف كذلك لان بداية الاول معلومة بالوصف وهو انقطاع

في أبوابها ووقت تحية المسجد دخوله له وصلاة الاستسقاء لم يريد هاجعة الاجتماع لها ويظهر ان المراد به اجتماع المأظف فان أراد ان يصلها منفردا تيمم عند ارادة فعلها وظاهر انه يلحق بها في ذلك صلاة الكسوفين فيدخل الوقت ان أرادها وحده بمجرد التنبيه ومع الناس باجتماع معظمهم وما اعترض به التوقف على الاجتماع من انه يلزم عليه ان من أراد صلاة الجنائزة أو العيد في جماعة لا يتيمم الا بعد الاجتماع ولا قائل به يرد بالفرق اذ صلاة الجنائزة مؤقته بعلوم وهو من فراغ الغسل الى الدفن والعيد وقتها محمود الطرفين كما لا يكون في توقفا على اجتماع وان أراد به بخلاف الاستسقاء والكسوفين اذ لا نهاية لوقتهما معلومة فنظر فيهما لمسا نزم اليه والثاني يجوز فيه لان أمره أوسع ولهدا جاز الجمع بين نوافل وخروج بالمؤقت الفل المطلق وما تأخر سببه أبدا في تيمم له متى شاء الا في وقت الكراهة فلا يصح تيممه له والاوجه كما قاله (ركشي) ان محله فيما اذا تيمم في وقت لا يصلي فيه فلو تيمم فيه ليصلي مطابقا وفي غيره فلا ينبغي منعه ولو تيمم في غير وقت الكراهة ليصلي فيه لم يصح لا يقال هي مؤقته أيضا يقتضي ما تقرّر فيصح التيمم لها مطاقا لا نأقول هو ادنا بمؤقت ماله وقت محدود الطرفين والمطلقة ليس كذلك لان ما عدا وقت الكراهة يزيد وينقص ما يأتي ان منه ما يتعلق بالفعل وهو قد يزيد وقد ينقص ثم شرع في الحكم اثنان وهو وجوب القضاء فقال (ومن لم يجد ماء ولا ترابا) لكونه في موضع ليس فيه او وجدها ومنع من استعمالها ما منع من نحو حاجة عطش في الماء أو نداوة في التراب مانعة من وصول الغبار للعضو ولم يمكنه تخفيفه بنحو نار (لزمه في الجديد ان يصلي النرض) الاداء ولو جمعة اكد لا يحسب من الاربعين لنقصه لحرمه الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم

الماء مع الحاجة ونهايته معلومة بالوصف وهو حصول السقيا وبداية الثاني معلومة بالوصف وهو التنغير ونهايته معلومة بالوصف وهو زوال التنغير وان أراد انه معلوم بالشخص بمعنى ان وقت بدايته ونهايته متعينان لا ينقدمان ولا يتأخران فهو ممنوع كما هو معلوم وقوله الا في اذ لانهاية لوقتهما معلومة يقال عليه ان اريد انها غير معلومة بالوصف فممنوع أو بالشخص فصلاة الجنائزة كذلك فلي تأمل اه أقول ويمكن الجواب بان الدفن لما كان وقته معلوما باعتبار

الغالب وهو ما يريدون دفنه فيه تزل منزلة المعلوم لكونه موكولا الى فعلهم ولا كذلك الاستسقاء ونحوه اذا (قوله وما تأخر سببه) كركعتي الاحرام والاستحارة ومن أراد السفر (قوله ان محله) اي محل قوله فلا يصح تيممه له (قوله لا يقال) وارد على قوله ولو تيمم في غير وقت الكراهة ليصلي الخ (قوله هي) أي النافلة المطلقة (قوله ما تقرّر) أي من انه لا يفعله في وقت الكراهة فكانها مؤقته بغير وقت الكراهة (قوله ولم يمكنه تخفيفه الخ) أي فان أمكنه وجب ومنه يؤخذ انه لو كان به جراحة في يديه فغسل وجهه ثم أراد التيمم عن جراحة اليدين انه يكافف تنشيف الوجه واليدين قبل أخذ التراب لانه ان أخذه مع بلل يديه صار كالتراب الندي المأخوذ من الارض فلا يصح التيمم به فتنبه له فانه دقيق وينبغي ان يحل تكليفه تنشيف الوجه ما لم يقف في مهب الريح فان وقف فيه وحرك وجهه لاخذ التراب من الهواء فلا لوصول التراب الى جميع أجزاء الوجه في الحالة المذكورة (قوله لا يحسب من الاربعين لنقصه) وينبغي ان مثله ما لو تيمم بمحل يغلب فيه وجود الماء فلا يحسب من الاربعين لانه انما يصلي لحرمه الوقت ويقضى بعد ذلك (قوله لحرمه الوقت) متعلق بصلي فهو علة للقيد مع قيده فالقيد وهو الفرض وقوله مع قيده وهو الاداء وقوله لقوله صلى الله عليه وسلم هو علة لقوله لزمه ان يصلي الخ

قراءته بالثناة وعليه اقتصر الشيخ في الحاشية فراده به ترالد كرا المتقدم ثم (قوله فاليابس المندى الخ) كأن المراد ان أولاه الاراك فالنخل فذوال ريج الطيب من غيرهما فالعود أي غير ذى ريج الطيب واليابس المندى بالماء من هذه المذكورات

(قوله وجب عليه الاقتصار على قراءة الفاتحة الخ) عبارة الشارح في شرح العباب بعد قول المصنف نعم فاقد الطهورين يقرأ الفاتحة فقط حتمافي صلاة الفرض نصها قال في الاسماء وهل يلحق بالفاتحة آية خطبة الجمعة والسورة المعينة المندورة كل يوم لفاقد الطهورين يوم يكاله لم أرفقه نقلا وتضيئة كلام الارشاد نعم وهو متجه في آية الخطبة وفيه في السورة المندورة تردد اذ التدريس لك به مسلك جائز لشرع والوجه الحائجا بما قبلها ذما ذكر في التردد خلاف الاصل اه (أقول) وبقي ما لوقرا بقصد القرآن مع الجنابة مع القدرة الى الطهارة بالماء هل تجزئه لقراءة مع حرمة ذلك كالصلاة في الدار المغصوبة ولا أخذا بما قالوه في الاجارة من أنه لو استأجره لقراءة شيء من القرآن في وقت معين وأجنب فيه فقرأ وهو جنب حيث قالوا لا يستحق الاجرة لان المقصود من القراءة الثواب وقراءته لا ثواب فيها فيه نظر ٢٢٣ والا قرب الثاني لما ذكر وليس

هذا كالصلاة في الدار المغصوبة لان تلك لها جهتان كونهما صلاة وليست منها عنها من هذه الجهة وكونها شغلا لما لا الغير وهو محرم ولو بغير صلاة فليست الحرمة من جهة الصلاة بخلافه هنا فان الحرمة من جهة القراءة (قوله لبعض المتأخرين) هو الاسنوي (قوله وهو) أي هذا الثاني (قوله ولورأي الخ) أي أو نوهمه كما بينه شيخنا ابن الرمي زيادي (قوله فليس ان ذكر) أي من فاقد الطهورين ومن على بدنه نجاسة أو حبس عليها (قوله فعلها) أي صلاة

اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم فان كان جنبا وجب عليه الاقتصار على قراءة الفاتحة وصلاته متصفة بالحكمة فقبطل بما يبطل به غيرهما من بقية الصلوات ولو بسبق الحدث كما هو قضية كلامهم خلافا لبعض المتأخرين ولا يشترط لصحة صلاته ضيق الوقت بل انما يمنع عليه الصلاة ما دام يرجو أحد الطهورين كما قاله الاذرى وهو ظاهر وأفتى به الوالدرجه الله تعالى (ويبعد) اذا وجد الماء أو التراب عمل تسقط به الصلاة والاحرم عليه قضاؤه وانما وجبت الاعادة لانه عذر نادر والثاني تجب الصلاة بلا اعادة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم بها في حديث عائشة وهو مطرد في كل صلاة أدبت في الوقت مع خلل وهو مذهب المزني واختاره في شرح المذهب لانه أدى وظيفة الوقت وانما يجب القضاء بأمر جديد ولم يثبت فيه شيء ولو رأى أحد الطهورين في أثناء هذه الصلاة بطلت وتجب الاعادة على من على بدنه نجاسة يخاف من غسائها مع نيم أو حبس عليها وكان لو سجد له سجدة عليها فانه يصلي وجوبا لئلا يمان ينحى له بحيث لو زاد أصابا ويعد كما حرم به في التحقيق والمجموع وهو المعتمد وخرج بالفرض النفل فليس ان ذكر فعلها فلا ضرورة اليها ولو كان حديثه أكبر امتنع عليه من المحض وجله والجلوس في المسجد وقراءة شيء من القرآن سوى الفاتحة في الصلاة كما هو تقدم ان صلاة الجنائز كالنفل في انها تؤدى مع مكتوبة بنميم واحد وقياسه ان هؤلاء لا يصالونها وهو كذلك اذا حصل فرضها بغيرهم ويؤخذ مما ذكر ان من صلى هذه الصلاة لا يسجد فيها لتلاوة ولا سهو وهو كذلك كما أفتى به الوالدرجه الله تعالى أما فاقد المسترة له التفل لعدم لزوم الاعادة له كدائم الحدث ونحوه ممن يسقط فرضه بالصلاة مع وجود الثاني وان وقع في كلام المصنف ما يخالفه وهراده بالاعادة هنا لقضاء كما في المحرر

٣٠ نهاية ل النفل (قوله ولو كان حديثه أكبر) أي فاقد الطهورين (قوله من القرآن) ينبغي ان يستثنى من ذلك ما لو خاف نسيانه لو لم يقرأ أو كان لا يدفع خوف نسيانه اجزؤه على قلبه (قوله هؤلاء) أي فاقد الطهورين ومن يبدنه نجاسة أو حبس بكان نجس (قوله لا يصالونها) قضية حصره فيما ذكر ان غيرهم ممن يصح منه الفرض بتفل ويدخل فيه من تحير في القبلة والمربوط على خشبة ونحوهما وفيه بعد لانهم انما يصالون للضرورة ولا ضرورة للنفل (قوله اذا حصل فرضها بغيرهم) كذا في نسخة ويشكل على هذه النسخة ان صلاة الجنائز حيث كانت كالنفل فحقها ان لا يصالوها مطلقا الا ان يقال ان هذه فرض في الجملة ولا يلزم من تشييمها بالنفل اعطاؤها حكمه من كل وجه (قوله مما ذكر) هو قوله اذا لا ضرورة اليها (قوله وهو كذلك) أي ما لم يكن مأموما والاوجب للبعثة (قوله لزوم الاعادة له) قضيته ان من تيمم في محل يغلب فيه وجود الماء لا يتنفل وصرح بما مر في قوله أو وجدته في صلاة فرضا وتقالا لا تسقط الخ خلافه فليستأمل (قوله القضاء) الاولى ما يشمل القضاء لانه لو غلب على ظنه في أول الوقت عدم وجود ماء أو تراب فيه صلى أوله ثم ان وجد احدهما في الوقت على خلاف ظنه وجب فعلها فيه

أولى من غيره ثم المسمى بماء الورد وان كانت عبارة تقتضي خلاف ذلك وهي عبارة شرح الأرشاد للشهاب بن حجر وعبارة
الروضة وبمحصل السؤال بخبره وكل خشن مزيل لكن العود أولى والأراك منه أولى والأفضل ان يكون بيابس ندى بالماء
(قوله لكثرة الفوائد المترتبة الخ) في هذا السياق في اداء المقصود وقلاقة وعبارة الشهاب بن حجر وليس فيه أفضلية على الجماعة
التي هي بسبع وعشرين درجة لانه لم يتحد الجزاء في الحديثين لان درجة من هذه قد تدل كثير من تلك السبعة من ركعة (قوله
فكره ان الله كدم الشهيد) ظاهره ان التشبيه في الكراهة وينافيه ما بعده من حرمة زالة دم لشهد فلا بد من تأويل في

(قوله لفقد الماء) وقع السؤال عما لو كان يحمل ماءه قريب بحيث لو فر لارض حصل الماء هل يكاف ذلك ولا يصح تيممه
حينئذ وان كان غير لا ثقبه الحفرام لافيه نظر والطاهر الاول وار لم يلق به الحفر لان مثل هذا يغتصر في جانب له اعادة (قوله
جري على الغالب الخ) وينبغي ان يعتبر الاحرام بالصلاة اذا تنقل في قيمتها الى محل يغلب فيه الفقد (قوله فالاعتبار الخ)
وتنبه به اذا اعتبرنا محل الصلاة ٢٣٤ فهل يعتبر في زمن الصلاة حتى لو وقعت في صيف وكان الغالب في صيف ذلك المحل

العدم وفي شتائه الوجود
فلا قضاء وان كان الامر
بالمكس وجب القضاء أو
في جميع العام أو غالبه
أو جميع العمر أو غالبه
فيه نظر ولعل الوجه
الاول وعليه فإن غلب
الوجود صيفا وشتاء في
ذلك المحل لكن غلب
العدم في خصوص ذلك
الصيف الذي وقعت فيه
فهل يعتبر ذلك فيسقط
القضاء فيه تطرولا يبعد
اعتباره ويجري جميع
ذلك في محل التيمم اذا
اعتبرناه اه سم على ج
(أقول) وما ذكرناه
الا قرب مستفاد من قول
ج وقت التيمم وهو
مراد الشرح فانه لم يخالف

(ويقتضي المقيم التيمم) وجوبا (لفقد الماء) لان فقده في الإقامة نادر بخلافه في السفر وفي
قول لا يقتضي (لا المسافر) التيمم لفقد الماء وان كان سفره قصيرا العموم فقده فيه لما روى
ان رجلاين تيمما في سفر وصليا ثم وجد الماء في الوقت فاعادا أحدهما بالوضوء دون الآخر
ذكر اذ ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للذي أعاد ذلك الآخر مرتين وللاخر أصابت
السنة واجزأتك صلاتك ونعيرهم بكان التيمم جري على الغالب من عدم اختلاف مكان التيمم
ولصلاته في نذرة فقد الماء وعدم ندرته فان اختلفا في ذلك فالاعتبار حينئذ بكان الصلاة به
كما أتى بذلك الالدرجه الله ولو دخل المسافر في طريقه قرية وعدم الماء وصلى بالتيمم وجب
القضاء فالتعبير بالإقامة والسفر جري على الغالب اذا دار في القضاء على نذرة فقد الماء
لا بالإقامة وفي عدمه على كثرة فقد الماء لا بالسفر أو أقام في مفازة وطالت إقامته وصلاته
بالتيمم فلا قضاء ولو استوى الوجود والعدم فالمتجه عدم القضاء (الا المعاصي بسره في الاصح)
كعبداً بقى وامرأة ناشزة لان عدم القضاء رخصة فلا ينافى بسفر المعصية ولانه لم يزمه
فعله خرج عن مضاهاة الرخص المحضة قاله الامام قبل ويؤخذ منه ان الواجب ليس برخصة
محضة ومن ثم قال السبكي هو رخصة من حيث قيام سبب الحكم الاصلى وعزيمة من حيث
وجوبه وتحتّمه اه وبه يجمع بين من عبر في كل المضطر اليه بأنه رخصة ومن عبر بأنه
عزيمة وأما تردد الامام في موضع ان الوجوب هل يجامع الرخصة فيحمل على ان مراده
هل يجامع الرخصة المحضة وقد يقال الوجه ما صرح به كلامهم ان الوجوب يجامع الرخصة
لمحضته وانه لا ينافى تغييرها الى سهولة لان الوجوب فيها لما كان موافقا لحرص النفس
من حيث انه أخف عليها من الحكم الاصلى غالباً لم يكن منافياً لها لما فيها من التسهيل
ويصح تيممه فيه ان فقد الماء حسب الاشرا انصرف مرض وعطش فلا يصح تيممه حتى يتوب

الا في كون المكان معتبراً فيه التيمم أو الصلاة ومنه يستفاد ان من سافر الى بلدة وأدركته الصلاة
بمفازة بطريقها لا ماء في تلك المفازة لا في المكان الذي أراد الصلاة فيه ولا فيما حوله الى حد يجب تحصيل الماء منه وهو
حد القرب اذا صلى في ذلك المكان بالتيمم لا قضاء عليه حيث كان الغالب عدم وجود الماء في ذلك الوقت ويستفاد أيضاً ان
ما يبعد عن المواصل من ان العبرة في الفقد أو الوجود بغالب السنة خلاف ما يفهم من كلام ج وما استقر به المحشى فتنبه له فانه
يغلط فيه كثير من ضعفة الطائفة (قوله على نذرة فقد الماء) قال سم على ج يحتمل تقييده نذرة فقد الماء بعد ما كان
لما نزع حسي كسبح حائل وتأخر نوبته في بئر تناوبه عن الوقت لم يبعد عدم القضاء مر (قوله فالمتجه عدم القضاء) أي لان
الاصل براءة الدمقر قوله فلا ينافى أي يعلق (قوله ولانه الخ) هو تعليل لصحة الصلاة بالتيمم مع كونه رخصة وهي لا تناف
بالمعاصي فكان مقتضى القيام بطلان التيمم حتى يتوب من معصيته (قوله فعليه) أي التيمم (قوله ويصح تيممه) أي المعاصي
وقوله فيه أي السفر

العبارة (قوله يفهم التيمم) أي فيكبره ولا ينافيه ما مر من عدم الكراهة في النوم بعد الزوال للتغير هناك لاهنا (قوله تحريمها للحرم) أي لذاته فلا ينافي ما مر في الوضوء بماء مغسوب وكذا يقال في المكروه ولينظروا كل مغسوب باهل هو مثل الوضوء بماء مغسوب أو الحرمة فيه ذاتية والظاهر الاول وحيد فصوره المحرم الذي تحرم التسمية عنده ان يشرب خيرا أو يأكل

(قوله بالتوبة) قضية ما ذكر ان عصيانه بالسفر مانع من تيمم المريض وفيه نظر لان المرض الذي هو سبب التيمم لم يعص به والسفر الذي عصي به ليس مقتضيا للتيمم - تي يقال انه قادر على ما ذكره بالتوبة ٢٣٥ وأجاب بعضهم عنه بجواب ليس

بشيء (قوله ولو عصي) أي شخص (قوله لاه) أي المحل الذي أقام به (قوله لا تقضي) أي جمعة (قوله لندور فقدا يسخن) به الماء) ولو تناوب جمع الاغتسال من مقتسل الحمام الخوف من البرد فان علم أن توبته تأتي في الوقت وجب انتظارها وامتنع التيمم سواء كان تأخره عن غيره بخوف تقديم صاحب الحمام السابق على غيره أو بتعدي غيره عليه ومنعه من التقدم وان علم انها لا تأتي الا خارج الوقت صلى بالتيمم في الوقت ثم يجب القضاء ان كان ثم ماء آخر غير متساو بوافيه لكن منع استعماله لنحو برد ولا فلا مراه سم على حج (قوله أوجهلهم الخ) أي فلا يجب عليهم القضاء لان غاية أمرهم انه تبين لهم حدث الامام وهو

لقد رتبته على زوال مانعه بالتوبة ولو عصي بالاقامة لم يحل لا يغلب فيه وجود الماء وتيمم لفقد لم يلزمه القضاء لانه ليس محلا لا خصه بطريق الاصاله حتى يفرق الحال بين العاصي وغيره بخلاف السفر فاندفع ما لا يسبكي هنا وخرج العاصي في سفره كان زني أو سرق فيه فانه لا قضاء عليه لان المرخص غير ما به المصية والثاني لا يقضي لانه لما وجب عليه صار عزيمة ومعالم ان الجمعة لا تقضي في فعلها او يقضي الظهر كما قاله بعض المتأخرين (ومن تيمم لبرد) ولو في سفر وصلى به (قضى في الاظهر) لندور فقدا يسخن به الماء أو يثر به أعضاء ولو وقع لا يدوم والثاني لا يقضي لحديث عمر والسابق واجب عن الخبر بأنه عليه الصلاة والسلام اتى بالماء بالاعادة لانها على التراخي وتأخير اليه ان الوقت الحاجة جاز وبأنه يحتمل ان يكون عالما بوجوب القضاء وأما أصحابه فيحتمل عدم معرفتهم الحكم أو جهلهم بحاله وقت القدوة به (أو) تيمم (لمرض يمنع الماء مطلقا) أي في سائر أعضاء طهارته (أو) يئمه (في عضو) من أعضائها (ولا سائر) عليه من لصوق أو نحوه (فلا) فاعا عليه حاضرا كان أم مسافرا لان المرض من الاعذار العامة التي تشق معها الاعادة والمرض هنا أعم من أن يكون جرحا أم غيره (الا أن يكون بجرح دم كثيرا) فيقضي لان الجرح عما يزيله به من نحو ماء مسخن نا روتقيده بالكثير من زيادته على المحرر لانه حينئذ حامل نجاسة غير معفو عنها ولكون التيمم طهارة ضعيفة لم يغتفر فيه الدم الكثير كما لا يغتفر فيه جواز تأخير الاستنجاء عنه بخلاف الطهر بالماء والوجه حمل ما هنا على كثير جاوز محله أو حصل بغيره فلا يخالف ما في شروط الصلاة أو على ما اذا كان الجرح في عضو التيمم وعليه دم كثير حائل يمنع الماء ويصل التراب على العضو وجله على ما يوافق رأيه الا في باب اول من جله على غير ذلك ومن حل الشارح له على انه جار هنا على مراد الرافعي ثم التفريع في أصل المسئلة ظاهر اذا قلنا بصحة التيمم أما اذا قلنا بان من على بدنه نجاسة لا يبعث تيممه وهو الاصح كما مر فصلاته بالتيمم في هذه الحالة باطلة والقضاء حينئذ بالنفويت وحيد فلا يقال لا حاجة لاستثنائه لان من صلى بنجاسة غير معفو عنها يلزمه القضاء وان لم يكن متيمما لا نأقول فيه فائدة وهي التفصيل المذكور في مفهوم الكثير نعم يمكن جله على ما اذا طرأت النجاسة به بعد التيمم (فان كان) بأعضائه أو بعضها (سائر) من محو لصوق (لم يقض في الاظهر ان وضع) أي السائر (على طهر) لانه بفعل الضرورة فهو أولى من المسح على الخلف وهل المراد بالطهر الطهر الكامل وهو ما يبيع الصلاة كالحف أو طهارة ذلك المحل

لا يقتضي وجوب القضاء ولو قيل بوجوب الاعادة هنا لتقصيرهم به دم لمهم بحال التيمم لم يبعدو عليه فيفرق بينه وبين تبين الحدث بأن الحدث مما يحق فلا يظلمون عليه بخلاف التيمم لبرد أو في محن يغلب فيه وجود الماء (قوله ثم التفريع) أي في قوله يقضي (قوله كما مر) أي في قوله ويجب الاعادة على من على بدنه نجاسة (قوله فان كان سائر الخ) والحاصل أن من صور الجبيرة في لزوم القضاء وعدمه انها ان كانت في أعضاء التيمم وجب القضاء مطاعا سواء أخذت من الصحيح شيئا أم لا وسواء وضعها على طهر أم لا وكذا ان كانت في غير أعضاء التيمم وأحدث من الصحيح قدر ازاد على الاستمسك فانه يجب عليه القضاء مطلقا وان تعذر عليه نزعها بخلاف ما اذا كانت بغير أعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح الا قدر الاستمسك ووضعت على طهر فلا قضاء وكذا ان لم تأخذ من الصحيح شيئا سواء وضعت على حدث أو طهر حيث كانت في غير أعضاء التيمم ولا يجب مسحها حينئذ

ميتة لغیر ضرورة والفرق بينه وبين كل المنصوب ان الغصب أمر عارض على حمل الماء كقول الذي هو الاصل بخلاف هذا (قوله أوله وآخره) أي الاكل ذلك والا فلا سنة تحصل بدونه (قوله بأن تردد) أخرج به ما لو يتقن نجاستهما الصادق به المان (قوله انما هو لا جل توهم النجاسة) قد يقال لو كان لا جل هذا التوهم لا كفي بغسلة واحدة لا فادتم ايقين الطهارة (قوله

(قوله مطلنا) أي سواء وضعت على طهر أم لا (قوله سواء) أي وسواء كان الحدث أصغر أو أكبر في باب الحيض في والحكمة في ذكر هذا الباب في آخر أبواب الطهارة انه ليس من أنواع لطهارة بل الطهارة تترتب عليه وهو مخص بالانساء (قوله أغلب) أي من أحكام النفاس ٢٣٦ وذلك لكثر وقوع الحيض لازيادة أحكام الحيض في أنفسها على أحكام

النفاس كما يعلم مما يأتي آخر الباب على أن أحكام الحيض تقطع النظر عما ذكره في هذا الباب أكثر ما يتعلق به البلوغ والعدة والاستبراء وغيرها فان قلت الحامل تنقضي عدها بالجل فإنا ليست العدة منوطه بالنفاس بل بالوضع حتى لو ولدت ولدا جافا انقضت به العدة (قوله مصدر) حاضت) هذا باعتبار اللفظ لما يأتي من أنه شرعاً دم جبلة الخ وكما أن الحيض مصدر يستعمل أيضاً اسم زمان الحيض ولما كان الذي هو الفرج (قوله ويقال ان الحوض منه) أي من الحيض بمناء اللغوي (قوله سيلانه) أي الى الحوض (قوله تدخل الواو) أي تستعملها في موضع الباء (قوله من أنهى) أي أعلى (قوله رحم المرأة) فائدة في

فقط الا وجه كما صرح به الامام وصاحب الاستقصاء الاول خلافا للزركشي وقال ابن الاستاذ ينبغي ان يضعها على وضوء كامل كما في لبس الخف هذا كله ما لم تكن الجبيرة ونحوه على محل التيمم والالزم القضاء مطلقا كما في الروضة لنقصان البذل والمبدل جميعا وهو المعتمد وان قال في المجموع ان اطلاق الجمهور يقتضي عدم الفرق ومقابل الاظهر يقول مسحه العذر وهو ناد وغیر دائم (فان وضع) الساتر على حدث وجب تزعه) ان أمكن من غير مبيع تيمم لكونه مسحا على ساتر في شرط فيه لوضع على طهر كالتف سواء كان في أعضاء التيمم أم في غيرها من أعضاء طهارته وقوله على حدث مثال فيجب تزعه عند الامكان ولو كان موضوعا على طهر وانما يفترقان عند تعذر تزعه في القضاء وعدمه كما أشار اليه بقوله (وان تعذر) تزعه ومسحه عليه وصلى (قضى على المشهور) لفوات شرط الوضع على طهارة فلم يبق كالتف نعم مر ان مسحه انما هو بدل عما أخذ من الصحيح وانه لو لم يأخذ شيئا منه لم يجب مسحه وحينئذ فيجب حمل قولهم بوجوب التزع فيهما وتفصيلهم بين الوضع على طهر وعلى حدث على ما اذا أخذت شيئا منه والام يجب تزعه ولا قضاء لانه حينئذ كعدم الساتر والثاني لا يقتضي للعذر وكان ينبغي له ان يبرر بالمذهب لان الاصح القطع بالقضاء قال الشارح واستغنى المصنف بتعبيره بالمشهور والمشعر بضمف الخلاف عن تعبير المحرر كالشرح باصح الطريقين ووجهه ان التعبير به في اصطلاحه دال على ضعف مقابله فيغني ذلك في الدلالة على المفتي به وان فيه خلافا وانه ضعيف وان كان لم يستغن بذلك في افادة كون الخلاف طريقين وحينئذ لا اعتذار بما ذكره ضعيف

باب الحيض

وما يذكر منه من الامتناع والنفاس وترجمه بالحيض لان أحكامه أغلب وهو مصدر حاضت حيا ومحيضا ومحاضا وهو لغة السيلان يقال حاض الوادي اذا سال وحاضت الشجرة اذا سال صمغها قال في الشرح الصغير ويقال ان الحوض منه حيض الماء أي سيلانه والعرب تدخل الواو على الباء وباء كس لانهم امن حيز واحد وهو الهواء اه وشرعا دم جبلة يخرج من أقصى رحم المرأة بعد بلوغها الى سبيل العضة في أوقات مخصوصة وله عشرة أسماء حيض وطمث بالمثل وضك واعصار وكبار ودراس وعراك بالعين المهملة وفراك بالفاء وطمس بالسين المهملة ونفاس ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لعائشه كافي

لو خلق للمرأة فرجان فينبغي ان يأتي فيه ما تقدم في لنقض بمسهما من أنه ارميز الاصل من ان اذ قاله برة الصحيحين بخروجه من الاصل وان اشتبه الاصل بالزائد فلا بد للعلم بأنه حيض من خروجه منهما وان كانا أصليين فانه اخرج من كل منهما حيض (قوله بعد بلوغها) لا حاجة اليه لانه انما يكون بعد البلوغ على انه قد يكون الحيض محصلا للبلوغ فلا يكون بعده (قوله وله عشرة أسماء) وقد نظمها الشيخ نجم الدين بن قاضي عجائون في قوله

أسماء الحيض العشران رمت حفظها • • • فصلة حيض نفاس وكبار
وطمث وطمس ثم ضحك وبعدها • • • عراك وفراك والدراس واعصار

لأنهم كانوا أصحاب أعمال) لعل وجه ادخال هذا في الدليل ان العمل يوجب ثقل النوم عادة فتسا كذبته عدم الدراية (قوله وبعدها) ولو بان يجعل كل مرة من الاستنشاق بعد كل مرة من المضمضة ليصدق بجميع الكيفيات (قوله لما صر) هو تابع في هذه الحوالة لشرح الروض لكن ذلك قدم ما تصح له الحوالة عليه في الكلام على التسمية وهو قوله وانما لم يجب لآية الوضوء المبينة لواجباته ولقوله صلى الله عليه وسلم الاعرابي نوصا كما أمرك الله انتهى ويصح ان يكون مراد الشارح بما صر

(قوله انفس) هو بفتح النون وكسر الميم في الاكثر وفي شرح البخاري يحج مانصه قال الخطابي أصل هذه السكامة من النفس وهو الدم لأنهم فرقوا بين بناء الفعل من الحيض والنفس فقالوا في الحيض نفست بفتح النون وفي الولادة بضمها قاله كير من أئمة اللغة لكن حكى أبو حاتم عن الأصمعي قال يقال نفست المرأة في الحيض والولادة بضم النون فيهما وقد ثبت في روايتنا بالوجهين فتح النون وضمها اه وفي شرح البيهقي الكبير لشيخ الاسلام مانصه ويقال في فعل النفس نفست المرأة بضم النون وفتحها وبكسر الفاء فيهما وانضم أفصح وفي فعل الحيض نفست بفتح النون وكسر الفاء لا غير ذكره في المجموع (قوله في أدنى الرحم) ومن الطرق التي تعرف بها المرأة كون الخارج دم حيض أو استحاضة ان تأخذ من قام بها ما ذكره مسورة مثلا وتضعها في فرجها فان دخل الدم فيها فهو حيض وان ظهر على جوانبها فهو استحاضة وهذه علامة ظنية فقط لا قطعية والالم توجد لنا مستحاضة (قوله بعد فراغ الرحم من الحمل) أي ولو عاظة أو مضغة وقبل مضى خمسة عشر يوما كما يأتي (قوله مع الولد فليس بحيض) أي أو بين توأمين فليس بنفاس بل حيض ٢٣٧ ان توفرت فيه شروطه (قوله الا ان

يتصل) أي كل من الدم الخارج مع الطلق أو الولد فهو قيد فيهما (قوله قال الجاحظ الخ) والظاهر ان ذلك لا اثر له في الاحكام حتى لو علق بحيض شيء من المذكورات لم يقع وان خرج منها دم مقدار أقل الحيض مثلا أما أولا فكون هذه المذكورات يقع لها الحيض ليس امرا قطعية او ذكر الجاحظ

المحصنين أنفست قال في المجموع ولا كراهة في تسميته بشئ منها والاستحاضة دم علة يخرج من عرق في أدنى الرحم يسمى العاذل بالذال المجبة وحكى ابن سيده اهلها والجوهري مع اجمعها بدل اللام راء والنفس الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل فخرج بذلك دم الطلق والخارج مع الولد فليس بحيض لكونه من آثار الولادة ولا نفاس لتقدمه على خروج الولد بل هو دم فساد الا أن يتصل بحيضها المتقدم فانه يكون حيضا قال الجاحظ والذي بحيض من الحيوان أربعة الآدميات والارنب والضبع والخفاش وزاد عليه غيره أربعة أخرى وهي الماكة والكلبة والوزغة والجرأى الاثني من الخيل والاصل في الحيض آية ويستأنونك عن الحيض أي الحيض قل هو أذى وخبر المحصنين عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحيض هذا شئ كتبه الله على بنات آدم ثم الكلام في الحيض يستدعي معرفة حكمه وسنه وقدره وقدر الطهر وقد شرع في بيانها مبتدئا بمعرفة سنه فقال (أقل سنه تسع سنين) ولو بالبلاد الباردة للوجود لان ما ورد في الشرع ولا ضابط له شرعي ولا لغوي يتبع فيه الوجود

أو غيره له لا يقتضي ثبوته في الواقع ولا القطع به واما ثانيا فيجوز ان يكون حيض المذكورات في سن وعلى وجه مخصوص لا يتحقق بعد التعليق نعم ان أراد بحيضها مجرد خروج الدم منها اعتبر اه سم على حج (قوله الخفاش) بوزن العناب اه مختار (قوله والجحر) بكسر الحاء الفرس الاثني جهها جحور واجحار كما في المصباح وبلاهاء كما في المختار وفي القاموس انه بالهاء لمن (قوله خبر المحصنين) تقوية لما قبله (قوله في الحيض) أي في شأنه (قوله كتبه) أي قدره (قوله على بنات آدم) في فائدة نقل البخاري عن بني اسرائيل أول ما وقع الحيض فيهم ثم أبطله بقوله صلى الله عليه وسلم ان هذا شئ كتبه الله على بنات آدم وقبل أول من حاضت حواء بالدماء كسرت شجرة الحطه ادمتها فقال الله تبارك وتعالى وعزني وجلالي لا دمينك كما آدميت هذه الشجرة اه دميري وجع بينهما بان الاضافة للجنس أي جنس بنات آدم أو بجمل قصة بني اسرائيل على ان المعنى انه أول ما فشا فيهم وجعل ما في قصه حواء على الأول الحقيقي لا يقال يرد على ما ذكره في الحديث ما ذكره الشارح من الحيوانات التي تحيض لا تنقل ايس في الحديث حصر الحكم بأنه كتبه على بنات آدم لا ينافي انه كتبه على غيرهن أيضا (قوله معرفة حكمه) انما قدم الشارح هذا لانه المقصود بالذات اذ معرفة الحيض انما هي وسيلة لترتيب احكامه وقدم المصنف السن لانه لا يمكن تصور الحيض بدونه (قوله أقل سنه تسع سنين) أي وغالبه عشرون سنة أخذ انما ذكره في عيوب الرقيق في باب الخيارات وأكثره اثنتان وستون سنة (قوله للوجود) أي الاستقراء (قوله يتبع فيه الوجود) أي العرف وهذا صريح في تقدم اللغة على العرف والمصرح به في الاصول خلافاً لقديم الشرع ثم العرف ثم اللغة ثم رأيت ما يأتي لسم والجواب لنا عنه

الحديث الذي قدمه في غسل اليدين وان لم يبين وجه الدلالة منه لذلك (قوله فلو قدم مؤخرًا) هذا لا يظهر ترتيبه على الاستسقاء وانما الذي يظهر عليه ما ذهب اليه الشهاب بن حجر من انه اذا قدم الاستسقاء لغاوا اعتدب بالضمضة اذا فعلها بعده لوقوعه في غير مستحقه (قوله اذا اعتدب ما فيها) أي هذا يدل على قوله لقولهم في الصلاة الخ والا واذا تمارض ما في الرخصة والمجموع قدم ما فيه

(قوله اجعل من سمعت من النساء يحضن ساعتهم مة) فقوله من اسم موصول وسمعت صلتها والعمارة محذوف وسمعت بمعنى علمته ومن النساء من علمت وجلة يحضن حال من انفساء وقوله نساء مة خبر ابتداء وهو اجعل (قوله يحضن لتسع سنين) جواب سؤال تقديره ما سبب كونهن اجعل (قوله أي قربة) أي هلالية لان السنة الهلالية ثلثائة وأربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه بخلاف العددي فاثمثة وستون يوما والشمسية ثلثائة وخمسة وخمسون وسدس يوم اه (قوله أقل حيض ثمانية جزء من اليوم اه) شجنا زيادي وعبارة عميرة في الهلالية ثلثائة وخمسة وخمسون وسدس يوم اه (قوله أقل حيض وطهر) أي وهو ستة عشر بيلا بها ج (قوله ولا ينافيه) أي قول الماوردي لاحد لا آخره (قوله والا قرب عدم الفرق) أي فيكون تقريبا فافهما كما نقله سم ٢٣٨ في حاشية ج وعبارة قوله والا وجه انه لا فرق الخ أي في اعتبار استكمال التسع

كالقبض والحرز والاحياء وخيار المجلس قال امامنا رضي الله تعالى عنه اجعل من سمعت من النساء يحضن نساء مة يحضن لتسع سنين أي قربة لقوله تعالى يستلونك عن الاهلة قل هي مرايت للناس والمعتبر في التسع التقريب لا التحديد كلب الرضاع فيغتفر نقص زمن دون أقل حيض وطهر فيكون الدم المرتفي فيه حيضا بخلاف المرتفي في زمن يسعهما ولا حد لا آخره كما قاله الماوردي بل هو ممكن مادامت المرأة حية خلافا للمعالم التي حيث ذهب الى ان آخره ستون سنة ولا ينافيه تحديد من الياس باثنين وستين سنة لانه باعتبار الغالب حتى لا يعتبر النقص عنه كما يأتي ثم وامكان انزالها كما كان حيضا بخلاف امكان انزال الصبي لا بد فيه من تمام النسيئة والفرق حرارة طبع النساء كذا قيل والا قرب عدم الفرق نعم مية تأتي في باب الجبران التسع في المنى تحديدا تقريبا والتسع في كلامه ليست ظرفا بل خبر فاقبل من ان قائل ذلك جعلها كلها نظرا للحيض ولا قائل به ليس بشئ ولورأت الدم أياما بعضها قبل زمن امكانه وبعضها فيه جعل المرتفي في زمن الامكان حيضا ان توفرت شروطه الآتية (وأقله) زمنا (يوم وليلة) أي قدرهما منصلا وهما أربعة وعشرون ساعة كمن أثناء يوم الى مثله من الاخر ولهذا قال الشارح أي قدر ذلك متصلا كما يؤخذ من مسألة تأتي آخر الباب أي وهي قوله والبقاءين أقل الحيض حيض ومراده بما ذكر ان أقل الحيض من حيث الزمان مقدار يوم وليلة على الاتصال وليس المراد انه لا بد في زمن الاقل من توالي الدم من غير تخلل نقاء كما يتوهم من لفظ الاتصال بل متى رأت دما متطابقا ينقص كل منه عن يوم وليلة غير انه اذا جمع بلغ يوما وليلة على الاتصال كان كافيا في حصول أقل الحيض (وأكثره خمسة عشر يوما بيليا لها)

التقريبي أخذ بما يأتي وقد اعتد ذلك مر اه وعليه فالمعنى ان خروجه من الرجل قبل استكمال التسع بما لا يسع حيضا وطهر المرأة يقتضي الحكم ببلوغه لكن ما ذكره هنا من الاستدراك بقوله نعم سيأتي الخ يخالفه وهو ساقط من بعض النسخ وله حاشية أدرجت (قوله تحديد) أي في المنى للرجل والمرأة ويظهر من كلامه حيث جزم به اعتمادا على تحديدي فيقدم على ما نقله سم عنه ههنا من انه تقريبي (قوله جعلها كلها) أي

السنين التسع (قوله زمنا) تمييز محمول عن المصاف أي أقل زمنه يوم الخ ودفع به ما ورد عليه من ان الضمير وان في أقله راجع للدم واسم التفضيل بهض ما يضاف اليه فكانه قال وأقل دم الحيض يوم وليلة وهو لا يجوز لما فيه من الاخبار باسم الزمان عن الجثة ونما آثر ذكر التمييز على تقدير المضاف لما فيه من الاختصار وعدم تغيير الاعراب لانه ان قدره بين المتضايين فقال وأقل زمنا غير صورة المتن تصيير الماء مكسورة بهذان كانت مضمومة وفصل بين المتضايين وان آخر البيان عن المتن فقال أي أقل زمنه بعد وأقله ادى الى طول فساد كرهه وأولى (قوله أي قدره) فسر بذلك اسم من نحو من اظهر رائحة من اليوم الثاني اه سم على منهج (قوله متصلا) قيد به لانه في بيان الاقل ولا يتصور الاقل الامع الاتصال اذ لو تخلل نقاء فاما ان يبلغ مجموع الدماء المتفرقة يوما وليلة أم لا فان كان الاول لزم الزيادة على الاقل لان البقاء حينئذ حيض وان كان الثاني فلا حيض حينئذ ثم رأيت شيخنا البرلسي ذكر نحو ذلك فله الحمد تأمل اه سم على منهج (قوله ومراده) أي الشارح (قوله في حصول أقل الحيض) فيه نظرقائه والحالة ما ذكر يكون زمن البقاء والدم حيضا على الاظهر الا في فلا يكون ذلك من الاقل بل من الاكثر والغالب ومن

غالباً أنه متبع فيه لكلام الأصحاب لا مختصر لكلام غيره (قوله وفائدة تقديم المضمضة الخ) عبارة الدميري والحكمة في تقديم السفن الثلاثة يعني الكفين والمضمضة والاستنشاق على الوضوء أن يتدارك أوصاف الماء الثلاثة (قوله وهناك لا يمنع منه رد المي) الذي يأتي في الصوم أن محل الحرمة إذا خشي من نفسه الوقوع (قوله ومثوق عين ولحاظ) لينظر هذا

ثم قال عميرة فالخاص ل أن تحقق وجود الأقل فقط لا يكون الامع الاتصال اذ لو فرض تقاء في خلال دم اليوم واللييلة زاد الحيض عن الأقل اه (أقول) ويمكن الجواب بأن هذا المجموع هو أقل دم الحيض ثم ان قلنا باللفظ كان هو الحيض دون النقاء المتخل وان قلنا بالصحب وهو الاطهر كان المجموع أقل دم الحيض وحكم على النقاء بينه بأنه حيض تبعاً من لدم والنقاء كله حيض شرعاً والدم الحاصل فيه هو أقل دم الحيض (قوله كان رأيت الدم الخ) أي فتكمل الليالي لمئة السادسة عشرة فليس المراد ان أكثره ينتهي بغروب شمس الخامس عشر في هذه الصورة كما يدنوهم ولو قالوا أكثر خمسة عشر بلياليها وان تأخرت ليلة اليوم الاول عنه كان أوضح (قوله للاستقراء) قال الشيخ عميرة قالوا لان ملاضابط له في اللغة ولا الشرع يعمل على العرف وهذا يقتضي تقدم اللغة على العرف ويخالفه قول الأصوليين ان اللفظ يحمل أولاً على الشرع ثم العرف في ثمة اللغة اه سم على منهج ويمكن الجواب بأن العرف يقدم على اللغة في بيان ٢٣٩ مدلول اللفظ وما هـ ليس منه

بل من بيان الضابط المطرد الذي هو كالقاعدة ويجوز ان أهل الأصول لم يتعرضوا له (قوله اذ الشهر الخ) انظر أي حاجة لهذا القيد وهـ لا يقتصر على ان الشهر قد يجمع فيه ذلك فانه يثبت المطالب اه سم على منهج قلت قد يقال ذكره لكونه المطابق للسواقع وان لم ينوقف ثبوت المطالب عليه (قوله لزم ان يكون أقل الطهر الخ) لا يمنع هذا

وان لم يتصل دم اليوم الاول بليته كان رأيت الدم أول النهار للاستقراء وأما خبر أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام فضعيف كافي للمجموع (وأقل طهر بين الحيضين) زمناً (خمس عشرة يوماً) اذ الشهر لا يخلو غالباً عن حيض وطهر فاذا كان أكثر الحيض خمسة عشر لزم أن يكون أقل الطهر كذلك ولان ثلاثة أشهر في عدة الآية في مقابلة ثلاثة اقراء وذلك لان الشهر اما ان يجمع أكثر الحيض وأقل الطهر أو عكسه أو أقلهما أو أكثرهما لا سبيل الى الثاني والرابع لان أكثر الطهر غير محدود ولا الى الثالث لانه أقل من شهر فتمين الاول فنبت ان أقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوماً وخرج قوله بين الحيضتين الطهرين حيض ونفاس فيجوز كونه أقل من ذلك سواء كان الحيض متقدماً على النفاس أم متأخراً عنه وكان طرؤه بعد باوغ النفاس أكثره كافي للمجموع فان طرأ قبل ان يبلغ أكثره لم يكن حيضاً الا اذا فصل بينهما خمسة عشر يوماً وغالب الحيض ست أو سبع وباقي الشهر الباطن لقله صلى الله عليه وسلم لجنة بنت حش تحيض في علم الله ستة أيام أو سبعة كما تحيض النساء ويطهرن مائة حيضهن وطهرهن أي التريحيض وأحكامه فيما ألت الله من عادة النساء من ستة أيام أو سبعة والمراد غالبهن

الزوم بان يتوقف على كون الشهر لا يخلو غالباً عن أكثر الحيض وهو ممنوع لان هذا انتوقف باطل ولا يضر خلوه غالباً عن أكثر الحيض فانه لو خلا عن الأكثر لزم خلوه عنه دائماً وغالباً هو باطل في الاول بالوجود غير مضر في الثاني لحصول المداوب في الفرد النادر اه سم على منهج (قوله لا سبيل الى الثاني) هو قوله أو عكسه وقوله والرابع هو قوله أو أكثرهما وقوله ولا الى الثالث هو قوله أو أقلهما وقوله فتمين الاول هو قوله أن يجمع أكثر الخ (قوله الا اذا فصل بينهما الخ) كون الفاصل خمسة عشر يوماً محله اذا كان الدم الطارئ قبل مجاوزة ستين يوماً ما لو كان بعدها كان انقطع دم النفاس في خمسين يوماً ثم عاد في احد وستين فانه حيض مع كون الفاصل في هذه أقل من خمسة عشر ثم رأيت في سم على منهج ما يصرح بذلك (قوله وغالب الحيض) تنجيم الاقسام ولعل الحكمة في عدم ذكر المصنف له انه لم يتعلق به حكم عما قصد المصنف ذكره (قوله لجنة) هي بالحاء المهملة المفتوحة والميم الساكنة (قوله تحيض) في المختار وتحيض أي قعدت أيام حيضها عن الصلاة اه وعليه فعني تحيض أي قعدت عن الصلاة أي اتركها والمناسب ان يقرأ كما تحيض بفتح التاء وتشديد الياء ولكن المجموع من أفواه المشايخ ففتح التاء وسكون الياء وهو المناسب لقوله ويطهرن (قوله في علم الله أي فيما علم الله لك من المدة) قوله ميعات حيضهن أي ذلك ميعات الخ ويجوز نصبه بدلاً من ستة (قوله من عادة النساء) هذا الدليل ظاهر فيما قصده الشارح من أن غالب الحيض ست أو سبع ولكنه لا يطابق ما يأتي في بيان أحكام المستحاضة لان مقتضى الحديث انها تحيض بين الست والسبع وان لم يسبق لها عادة وهو كما ترى مخالف لما يأتي في كلام المصنف

مأني التجميم فنوع لوجود الفارق وهو وجود البديل هناك لا هنا (قوله بمعنى الشرب) قال الجوهري نشف الثوب العرق بالكسر ونشف الحوض الماء ينشفه ونشفا شربه وتنشفه كذلك (قوله وان كان الرافعي قد عده) أي دعاء الاعضاء من حيث هو والا فالرافعي لم يذكر في المحرر جميع الادعية المتقدمة (قوله فان الرافعي) أي لانه انما احتج على الاستصحاب بثبوته عن السلف

(قوله منتقض) يتأمل فان المجنون والمغنى عليه لا يجب عليهما القضاء كما ان الحائض لا يجب عليها القضاء نعم يفارقان الحائض على ما عده الشارح من أنه يكره قضاء الحائض ويندب قضاء المجنون والمغنى عليه لكن هذا لا يدخل له في التعليل المذكور لان الحائض يحرم عليها الفعل للنهي ولا كذلك المجنون اذ غاية أمره انه غير مكاف بالفعل مادام مجنونا فلا بعد في استصحاب القضاء منه لزوال مانع الفعل (قوله عن البيضاوي) هو أبو بكر وهو متقدم على الشيخين وليس هو المفسر المشهور الا في كذاهم امش صحيح (قوله الاوجه نعم) خلافا لـج أي وتعتقد نفسا فتجمعها مع فرض آخر بتيمم واحد كما وقع في كلام شيخنا الشوبري والفرق بين الحائض والكافرة على ما عده الشارح فيما يأتي من عدم انعقاد الصلاة اذا قاما ان الكافر كان مخاطبا بتلك الصلاة في حال كفره بان يسلم ويأتي بها فلما أسلم سقط عنه القضاء لاخبار بنفرا ن ماسلف له فاذا قضاها كان من انما للشرع فلم تصح منه ولا كذلك الحائض فانها أسقطت عنها في زمن الحيض عزيمة والقضاء بأمر جديد ولم يثبت فلم يكن في قضائها ما يشبه المراجعة لعدم ورود شيء ٢٤٢ فبه عن الشارح وبأن الكافر لم يسبق له حالة قبل اسلامه يكون فيها أهلا

بخلاف الحائض فانها أهل للصلاة في الجملة ولكنها نهيت عنها زمن الحيض والقياس انها لا تناب على صلاتها هذه لانها منبهة عنها لذاتها والنهي عنه لا ثواب فيه (قوله اذ لا يلزم من عدم طلب العبادة عدم انعقادها) قد يتوقف في هذا التعليل بأنه ليس الحائض هنا مجرد عدم الطلب بل النهي عن الفعل والنهي عن

منتقض بقضاء المجنون والمغنى عليه خلافا لما نقله الاسنوي عن ابن الصلاح والمصنف عن البيضاوي انه يحرم لان عائشة نهت السائل عن ذلك ولان القضاء محله فيما أمر بفعله بخلاف المجنون والمغنى عليه فيسأل لهما القضاء وعلى الكراهة هل تعتقد صلاتها أولا الاوجه نعم اذ لا يلزم من عدم طلب العبادة عدم انعقادها ولا يقدح في ذلك ان وجوب قضاء الصوم عليها بأمر جديد ولانه يلزم على القول بعدم الانعقاد استواء القول بالحرمة والكراهة لانه حيث قيل بعدمه كانت عبادة فاسدة وتعاطيا حرام فتصير الخلاف بينهما دال على تغير حكمهما ومما يحرم عليها لطهارة عن الحدث بقصد التعبد مع علمها بالحرمة لتلاعبها فان كان المقصود منها انظافة كغسل الخ لم يمنع كما سيأتي ثم (و) يحرم به أيضا مباشرتها (ما بين سرتها وركبتها) ولو من غير شهوة لا ينافي فاعتزلوا النساء في الحيض وهو الحيض عند الجمهور ولخبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم سئل عما يحل للرجل من أمراته وهي حائض فقال ما فوق الأزار وخص بغيره عموم خبر مسلم اصنعوا كل شيء الا النكاح ولان الاستمتاع بما تحت الأزار يدعو الى الجماع فحرم لان من حام حول الحمى يوشك ان يقع فيه على انه يمكن ان يراد به

المضاجعة

العبادة لذاتها يقتضي الفساد ومجرد عدم الطلب لا يقتضيه وان كان الاصل

في العبادة انها اذا لم تطلب لا تعتقد (قوله لم يمنع الخ) أي بل تسن (قوله ويحرم) أي على الزوج والسيد (قوله ما بين سرتها الخ) لو ماتت في زمن الحيض فلو جه حرمة مباشرة ما بين سرتها وركبتها كما في الحياة بل أولى لانه يحرم بعد الموت مس ما بين سرتها وركبتها اذا لم تكن حائضا بخلافه في الحياة كما سيأتي في الجنائز فحال الموت أضيق فكانت الحرمة فيه فيما ذكر أولى اه سم على حج (أقول) وظاهر اطلاق المصنف حرمة مس الشعر الثابت في ذلك المحل وان طال وهو قريب لانهم لم ينيطوا الحكم هنا بالشهوة وعدمها فليراجع وظاهره أيضا حرمة مس ذلك بظفره أو سنه أو شعره ولا مانع منه أيضا لان من حام حول الحمى يوشك ان يقع فيه لكن في بعض المواضع تقلا عن شيخنا العلامة الشوبري انه لو مس بسنه أو شعره أو ظفره لم يحرم وفيه وقفة ففرع عن خوف الزنا ان لم يطأ الحائض أي أن تعين وطؤها لدفعه جاز لانه يرتكب أحف الفساد تدفع أشدها بل ينبغي وجوبه وقياس ذلك حل استمناؤه تعين لدفع الزنا اه سم أيضا على حج وقوله لدفع أشدها ينبغي ان ذلك مالو تعارض عليه وطؤها والاستمناؤه فيقدم الوطء لانه من جنس ما يباح له فعله بل هو مخصوصه مباح لولا الحيض ولا كذلك استمناؤه بيده وقوله بل ينبغي وجوبه أي ولا يستحب له تصديق حينئذ لعدم حرمة وقوله وقياس ذلك حل استمناؤه بيده الخ أو يد زوجته مقدما على وطئها حائضا فيجب عليه ذلك ان تعين لدفع الزنا ما بدون تعين دفع الزنا فثمة مطلقا وبقي ما لو دار الحال بين وطئ زوجته في دبرها بأن تعين طريقا كان انسد قبلها وبين الزنا هل يقدم الاول أو الثاني فيه تطرأ الاقرب الاول لان

والخلف (قوله انه روى عنه) أي من حيث هو والا فالشارح لم يذ كر جميع ما ذكرهنا وانما ذكر ما في المحرر فقط (قوله وباسـتـجابـه) يعني قوله أشهد أن لا إله الا الله الخ كما هو ظاهر وان أوهمت عبارة خلافه (قوله أما باعتبار ورود الخ) كان غرض منه الجواب عن قول الشارح المارقات الرافعي والنووي انه روى الخ **باب مسح الخف** (قوله مراده به

له الاستمتاع بها في الجملة ولانه لا حد عليه بذلك وبقي أيضا ما لو تعارض وطؤها في الدبر والاستمتاع بيد نفسه في دفع الزنا فيه نظر والا قرب تقديم الوطء في الدبر أيضا لما تقدم من أنه محل تمتعه في الجملة وينبغي كفر من اعتقد حل ذلك لانه مجمع على تحريمه ومعلوم من الدين بالضرورة (قوله الحديث الاول) هو قوله ما فوق الازار وقوله اليه أي الى قوله اصنعوا في خبر مسلم وقوله وبعضه أي قوله على انه يمكن ان يراد به الخ (قوله الجزم بجوازه) معتمد ٢٤٣ (قوله في فرجها) أي في زمن الدم سم على حج

عن عب (قوله كبيرة) ظاهره ولو فيما زاد من حيضها على عشرة أيام وعبارة سم على حج فرع أكثر الحيض عند أبي حنيفة عشر فهل الوطء كبيرة فيما زاد على الشهر أو لا نظرا لخلافه فيه تطرو وينبغي ان يجري فيه ما نقوله في شرب النبيذ حيث يجبره أبو حنيفة فراجع وفيه على منهج ان وطأها بعد انقطاع الدم كبيرة حيث لم يجوزه أبو حنيفة اه (أقول) ويؤخذ منه ان وطأها بعد مجاوزة العشر ليس كبيرة لتجوز أبي حنيفة له الا ان يفرق بين زمن جريان الدم وانقطاعه بان ما بعد الانقطاع طهر حكا ولا مجاوزة فيه للدم أصلا بخلاف زمن جريانه وقوله حيث لم يجوزه أبو حنيفة

المضاجعة والقبلة ونحوهما جاعلينه وبين الاول وهو أولى من رد الحديث الاول اليه وبعضه فعله صلى الله عليه وسلم وعلم مما تقر حرمته وطئها في فرجها ولو بمائل بطريق الاول وجواز النظر ولو شهوة لها اذ ليس هو أعظم من تقيهاها في وجهها بشهوة وان كان تعبير الرافعي في الشرحين والمحرر وتبعه في الروضة بالاستمتاع يقتضي تحريمه قال الاسنوي ان بين التعبير بالاستمتاع والمباشرة عموما وخصوصا من وجهه أي لكون المباشرة لا تكون الا باللس سواء أ كان بشهوة أم لا والاستمتاع يكون باللس والنظر ولا يكون الا بشهوة اما الاستمتاع بما عدا ما بين السرة والركبة ولو بوطء فحائز وان لم يكن ثم حائل وكذا بما بينهما بمائل بغير وطء في الفرج ومحل ذلك فيمن لا يلبس على ظنه انه ان يباشرها وطئ لما عرفه من عادته من قوة شبقه وقلة تقواه وهو أولى بالتحريم من حركة القبلة شهوته وهو صائم وامتنع السرة والركبة فهل هما كما فوق السرة وتحت الركبة قال في المجموع والتفقيح لم أر لأحماينا كلاما في الاستمتاع بالسرة والركبة والمختار الجزم بجوازه اه وعبارة الام والسرة فوق الازار قال الاسنوي وسكنوا عن مباشرة المرأة للزوج والقياس ان مسها المذكور ونحوه من الاستمتاع المتعلقة بما بين السرة والركبة حكمه حكم تمتعها بها في ذلك المحل واعترض عليه بأنه غلط بحجب فانه ليس في الرجل دم حتى يكون ما بين سرته وركبته كابين سرتها وركبتها فسهل ذلك كره غايته انه استمتاع بكفها وهو جائر قطعوا بأنها اذا لمست ذكره بيدها فقد استمتع هو بها بما فوق السرة والركبة وهو جائر وبأنه كان الصواب في نظم القياس ان يقول كل ما منعناه منه غنمها ان تلمسه به فيجوز له ان يمس بجميع بدنه ما اثر بدنها الا ما بين سرتها وركبتها ويحرم عليه تمكينها من لمسه بما بينهما وله منعها من استمتاعها به مطلقا ويحرم عليها حينئذ وقد يقال ان كانت هي المستمتعة اتضح ما قاله الاسنوي لانه كالحرم عليه استمتاعها بما بين سرتها وركبتها خوف الوطء المحرم يحرم استمتاعها بما بين سرته وركبته لذلك وخشية التلويث بالدم ليس علة ولا جزء لوجود الحرمة مع تيقن عدمه وان كان هو المستمتع اتجه الحل لانه مستمتع بما عدا ما بينهما وهذا الوجه عدم الحرمة في جانبها خلافا للاسنوي ووطؤها في فرجها عامدا مختارا كبيرة يكفر مستحله ويستحب للواطئ مع العلم وهو

يفيد حرمة اذا انقطع قبل العشر لكن كان انقطاعه في زمن لا يقول أبو حنيفة بجواز الوطء فيه بفرع قال في المعتقد انه لا يحرم على الحائض حضور المختصر اه سم على منهج ويوجه بأن المختصر من شأنه الاحتياج لمن يعاونه ويزيل عنه الوحشة فجاز لها ذلك لهذا الغرض وجاز ان الله تعالى يعوض المختصر بدل حضور الملائكة ما هو خير منه (قوله ويستحب للواطئ) ومثله تارك الجمعة عمد فيستحب له التصديق بذلك كذا فيهم مش بخط بعض الفضلاء ثم رأيت في سم على حج فليراجع ولينظر ان كان ذلك مخصوصا بالجمعة فمأوجه وان كان عاما في الجمعة وغيرها من سائر الكاثر قياسا على الوطء في الحيض اتجه (قوله مع العلم) أي بالتحريم ويؤخذ منه ان الصبي لا يطلب من وليه التصديق عنه وكذا لا يطلب منه التصديق بعد كماله سم على حج بالمعنى

بالغسل (قوله وشمل اطلاقه) أي اطلاقه المسح مع قطع النظر عن خصوص المدة ولو تمسه على ثوب المصنف للقيم الخ كان أولى (قوله لما زاد على فرض ونوافل) عبارة الشهاب بن حجر لانه محدث بالنسبة للفرض الثاني (قوله لان وقت المسح) أي الرفع للحدث المستند اليه جواز الصلاة كما يؤخذ مما يأتي (قوله شيئاً) كذا في نسخ وهو الاصول الذي يتزل عليه كلامه لا شيء فالشيء الاول اللبس على كمال الطهور والذي في الصلاحية بأن يستجمع الشروط المذكورة في كلام المصنف والاول راجع للباس والثاني

(قوله وطرفه خارج) أي حيث حكموا بطلان الصلاة ان لم يتزعه بغيره ولو حست ليلاً وأصبحت صائتاً والحشوباق في فرجها فهل يجب تزعه لمصلحة الصلاة ترد فيه بعض المتأخرين (وأقول) ان كان تزعه لا يبطل الصوم فالوجه وجوب التزع لثلاث صير حاملة لتنجاسة في الصلاة بلا حجة وان كان يبطله فهو كمسئلة الخيط اذا أصبح صائتاً وطرفه بجوفه وطرفه الاخر خارج منه فله يخرج من زرع الحشوم من الفرج يبطل الصوم أولاً سم على منهج (قلت) الوجه انه ان توقف على ادخال شيء باطن الفرج لا يخرج بطل والا فلا وهو مخالف لما يقتضيه قول الشارح فان الحشوي تنجس وهي حاملته (قوله حيث منع ذلك) أي التثليث (قوله من التيمم) ٢٤٦ والراجح منه ان التيمم يصلي فكذا هنا وقد يفرق بينهما بان التيمم لم يطرأ بعد تيممه

ما يزال طهارته بخلاف المستحاضة وهو الاقرب (قوله وانتظار جماعة) ظاهر اطلاقه كغيره انه لا يضر انتظار الجماعة وان طال جدا واستغرق أكثر الوقت وهو محتمل ويحتمل ان يحصل ذلك حيث كان الانتظار مطاوعاً باقلياتاً سم على منهج أي بخلاف ما اذا لم يكن الانتظار مطاوعاً ككون الامام فاسقاً أو مخالفاً أو غير ذلك مما يكره فيه الاقتداء وليس ماد كرم من قوله ويحتمل ان محل الخ مقابل لقوله قبل وهو محتمل بل هو متعلق بأصل الانتظار (قوله وان خرج الوقت)

عكس فعلهم فحين ابتلع بعض خيط قبل الفجر وطلع عليه الفجر وطرفه خارج لان الاستحاضة على من منة والطاهر دوماً فالوراها مصلحة الصلاة هنا التعذر قضاء الصوم للحشو ولان المحذور هنا لا يتق بالساكية فان الحشوي تنجس وهي حاملته بخلافه ثم ولانها لم يوجد منها تقصير فحفظ عنها أمرها وصحت منها العبادتان قطعاً كما تصح صلاتها مع النجاسة والحدث الدائم للضرورة ولان المستحاضة يتكرر عليها لقضاء فيشق بخلاف مسئلة الخيط فانه لا يقع الا نادراً (و) بعد ذلك تنوضاً أو تيمم وتبادر به وجوباً عقب الاحتياط ويكون ذلك (وقت الصلاة) ولو نافلة لا قبله كالتيمم وتجمع بطهارتها بين فرض ونوافل ولا يجب عليها الاقتصار في وضوئها على مرة واحدة بل لها التثليث فيه خلافاً للزركشي حيث منع ذلك واستشهد بمسئلة استمسك البول بالعقد وقال فاداسا محو في فرض القيام لحفظ الطهارة في التثليث المندوب أولى فقد فرق بان ما هناك يرفع الحجب أصلاً وما هنا يقبله ولو نوضات قبل الزوال مثلاً لغائبة فزال الشمس فهل لها أن تصلي به الظهر قال الاذري يشبه أن يكون على الخلاف في تطيرها من التيمم ولم يحضر في فيه نقل (و) بعدما ذكر (تبادر بها) أي بالصلاة وجوباً تقليلاً للحدث بخلاف التيمم السليم (فلو أخرت لمصلحة الصلاة كستر) لعورة وأذان واقامة (وانتظار جماعة) وذهب السجود وعصيل ستره واجتهاد في قبلة (لم يضر) وان خرج الوقت لكونها غير مقصورة بذلك قال في المجموع وحيث وجبت المبادرة قال الامام ذهب ذاهبون من أئمتنا الى المباعدة واعتفروا خرون الفصل اليسير وضبطه بقدر ما بين صلاتي الجمع اه والوجه الثاني واستشكل التمثيل بأذان المرأة لعدم مشروعية لها وأحيب بحمله على الاجابة وبأن تأخيرها الاذان لا يستلزم أذانها قال الاذري ينبغي حمل الاذان في كلامهم على الرجل

أي كانه حيث عذرت في التأخير فهو غيم فبالغت في الاجتهاد في القبلة أو طلب السترة والابان علمت السلس ضيق الوقت فلا يجوز لها التأخير والقيه اس حينئذ امتناع صلاتها بذلك الطهور ولانه يصدق عليها انها أخرت لمصلحة الصلاة وان اقتضى اطلاقهم الجواز (قوله بقدر ما بين صلاتي الجمع) وهو القدر الذي لا يسع صلاة ركعتين بأخف ممكن (قوله والوجه الثاني) والكلام كما هو الفرض حيث لا عذر في التأخير امامه فيغترف فوق ذلك كما علم مما مر (قوله والوجه الثاني) هو قوله واعتفروا خرون الفصل اليسير الخ (قوله قال الاذري) هو صحيح ولكنه لا يأتي مع جعلهم الاذان من أمثلة تأخيرها لمصلحة الصلاة اذ هو صريح في المرأة وقد يجاب بان التمييز بالمرأة مجرد التمثيل وكأنه قيل فان أخرت المرأة أو غيرها من دام حدثه وأجاب بعضهم بان الأئمة لم يصرحوا بالمرأة وانما علامة التأنيث وهي التاء تصرح بذلك لكن الباعل يمكن أن يكون غيرها وتقدير الكلام فلما أخرت الدات المبتلاة بشئ مما تقدم وكل مثال يرجع لما يناسبه اه وهو واضح في غير عبارة المصنف اما فيها فلا يتأتى ما ذكر لتعبيره بالاستحاضة الاجل لحظة ما تقدم من أن ما ذكر للتمثيل

لصفة الخلف وفي نسخ أمور بدل شيئا وقد علمت ما فيها (قوله لاحتمال) معطوف على مذهب يارازلام الاضافة والتقدير لتأكيده النفي لمذهب المزني والنفي لاحتمال الخ ولا يحتاج حينئذ الى تقدير مضاف قبل لفظ احتمال فهو أولى مما في حاشية الشيخ (قوله وقدم) لا يخفى ان من جملة ما صرفه انه اذا أراد ان يصلي فرضا ثانيا بترع ويأتي بطهر كامل وظاهره ان لا يأتي هنا

(قوله وقال الغزوي) هو مساو في المعنى لما قاله الادريجي (قوله ويبطل الخ) قضيته انها حيث أخرت لا لمصلحة الصلاة امتنعت الصلاة في حقها فرضا أو غلا وهو بما ينافي قوله الا في وخرج بالفرض النقل الخ الا ان يقال ما يأتي من جواز النقل في الوقت وبعده محمول على ما اذا لم تؤخر لا لمصلحة الصلاة بقريئة ما هنا أو يقال المراد ببطالان الطهر وضعفه عن أداء الفرض به (قوله ويجب اعادته) أي الطهر من وضوء وتيمم (قوله واعادة الاحتياط) أي وهو الغسل والحشو والعصب (قوله لم يضر) أي في الصلاة أو قبلها (قوله وان اتصل الخ) انما أخذه غاية لئلا يتوهم انه ٢٤٧ حيث اتصل بآخر الطهر لا يبطل لعدم تخلل

حدث بين الشفاء والطهر ولكنه نظر في ابطاله الى ما تقدم من الحدث قبل فراغ الطهر (قوله لكل فرض) وكذا لو أحدثت قبل ان تصلي حدثا خاصا سم على منهج (قوله ولو نذرا) لعل وجه أخذه غاية ان فيه خلافا كالتيمم له وبتقدير عدم الخلاف فوجه أخذه غاية دفع توهم عدم وجوب التجديد لكونه ليس فرضا أصليا سيما وهو من الابواب التي لا يطلق فيها القول بترجيح فكثيرا ما يسلكون به مسلك جاز الشرح وحينئذ يكون كالنقل (قوله واتب الفرائض) بقي ما لو نوضأت لا لفريضة والمتبادر انها تستبج من النوافل ما شاءت

السلس دون المستحاضة وقال الغزوي مرادهم الرجل اذا كان سلس البول أو الرج أو المذي ولو انشأت الاقطاع بقدر ما يسع وضوء الصلاة فانقطع لزومها المبادرة وامتنع عليها التأخير لا انتظار جماعة ونحو ذلك (والا) بأن أخرت لا لمصلحة الصلاة كاكل وشرب ونحوهما (فيضر) التأخير (على الصحيح) ويبطل طهرها وتجب اعادته واعادة الاحتياط لتكرار الحدث والنجس مع استعنائهم عن احتمال ذلك بقدرتها على المبادرة والثاني لا يضر كالتيمم ولو خرج دمها من غير تقصير منها لم يضر فان كان بتقصير في الشد ونحوه بطل طهرها وكذا صلاتها ان كانت في صلاة ويبطل طهرها ايضا بشفاها وان اتصل بآخره (ويجب الوضوء لكل فرض) ولو نذرا كالتيمم لبقاء حديثها غير فاطمة بنت أبي حبيش توصي لكل صلاة وخرج بالفرض النقل فلها ان تتفصل ما شاءت في الوقت وبعده على ما صرح به في الروضة فقال الصواب المعروف انها تسبج النوافل مستقلة وتبعا للفريضة مادام الوقت باقيا وبعده على الاصح لكنه خالفه في أكثر كتبه فصحح في التحقيق وشرحي المذهب ومسلم انها لا تستبجها بعد الوقت وفرق بينها وبين التيمم بتجدد حدثها وتزايد نجاستها وجع الالدرجة الله تعالى بينهم ما يحمل الاول على رواتب الفرائض والثاني على غيرها (وكذا) يجب لكل فرض (تجديد العصابة) وما يتعلق بها (في الاصح) وان لم تزل عن محلها ولا ظهر الدم بجوانبها لتقليل النجس كالوضوء لتقليل الحدث والذاني لا يجب تجديدها لانه لا معنى للامر بازالتها مع استمرارها ومحل الخلاف عند عدم ظهور دم على جوانبها مع شقاء على موضعها من غير زواله وقع والاوجب تجديدها قطعاً لان النجاسة قد كثر مع التمكن من تقليلها ويؤخذ من التعليل ان محل وجوب تجديدها عند تلوثها بالايه في عنه فار لم تلوث أصلاً أو تلوثت بما يعفى عنه لقائه فالواجب فيما يظهر تجديد باطها لكل فرض لا تغييرها بالسكينة وما تقر من العفو عن قليل دم الاستحاضة هو ما أتى به الالدرجة الله تعالى واستثناءه من دم الماخذ التي حكموا

مادام طهرها باقيا (قوله مع استمرارها) في نسخة استمرارها (قوله من التعليل) هو قوله لتقليل النجس الخ (قوله هو ما أتى به) أي ويعنى أيضا عن قليل البول بالنسبة للسلس كافي حج وعبارته قال الجلال البلقيني ولو اتفق في مقعده دمل نخرج منه غائط لم ينف عن شيء منه وقال ولده بعد قول الاسنوي انما يعفى عن بول السلس بعد الطهارة مذكروه غير صحيح بل يعفى عن قليله أي الخارج بعد احكام ما وجب من عصب وحشو في الثوب والبدن كافي التنبيه قبل الطهارة وبعدها وتقييدهم بها انما هو لبيان ان ما يخرج بعدها لا ينقضها وتبعه في الخادم بل قال ابن الرفعة سلس البول ودم الاستحاضة يعفى حتى عن كثيرها لكن غلطه الشائ أي بالنسبة لكثير البول اه وقضية اقتصاره في التغليط على كثير البول ان كثير الدم يعفى عنه لكن تقدم للشارح تخصيص العفو بالقليل وظاهر تقييد العفو عن القليل بالبول ان الغائط لا يعفى عنه مطلقا وان ابتلى بمخرجه فخرج استطرادى وقع السؤال عن ميت أكل المرض لحم مخرجه ولم يكن الغاسل قطع الخارج منه فما الحكم في الصلابة عليه حينئذ (أقول) لو اوجب في حال الميت المدكور ان يغسل ويغسل مخرجه بقدر الامكان ويسد مخرجه بقطن

لأن الصورة أنه غسل ماعدا الرجلين فالواجب عليه هنا بعد الترتع انما هو غسل الرجلين (قوله لأن التقصده هنا منع نفوذ الماء) أي ومن لازمه منع الرطوبة (قوله فلا يكفي نجس إلى قوله والمتنجس كالنجس) أي لا يكفي المسح عليهما كما هو صريح كلامه بعد فليست الطهارة شرطا للنجس وان اقتضى جعل قول المصنف طاهرا حالا من ضمير يلبس خلاف ذلك (قوله لقوته) الا صوب حذفه اذا ما ان ليس قاصرا على ذلك وسيأتي ما أخرجه المتن (قوله ولا تقيل) هو وما بعده محترز المتن لولا قول الشاويح لقوته فوجب حذفه كما سر (قوله فن أين يلزم الامر الخ) هذا السؤال والجواب فيه نظرا لا يخفى (قوله لمعنى قائم بالآلة) في هذا الفرق وقفة ظاهرة (قوله وأطلق الفقهاء أنه خف فوق خف الخ) صريح هذا خصوصا مع النظر لما قبله ان الجرم فوق اسم للداعي

أو نحوه ويشد عليه عقب الحشو عصابة أو نحوها ويصلي عليه عقب ذلك فوراً ولو قبل وضع الكفن عليه حيث خيف خروج شيء منه حتى لو غلبه شيء في هذه الحالة ٢٤٨ وخرج منه قهراً في غلبته ضرورة (قوله أو في اثنتانها) أي الصلاة (قوله ولم

يخبرها ثقة عارف) أي ولو امرأة وينبغي ان مثل الثقة القاصق اذا اعتقدت صدقه (قوله في الاولى) هي قوله ولم تعتد انقطاعه وعوده والثانية هي قوله أو اعتادت الخ (قوله حيث) خبر قوله والمراد (قوله في اثنتانها) أي الوضوء ولو مع البعض الآخر (قوله وشمل كلامه) أي فانه يجب فيه الوضوء (قوله بما في نفس الامر) أي فتعبد (قوله وجب عليها انتظاره) وهذا مخالف لما تقدم في التيمم من انه لو تيقن الماء آخر الوقت كان انتظاره أفضل لا واجبا الا ان يفرق بأن المستحاضة وجد منها ما ينافي بقاء الطهارة من غير ضرورة الى اعتقاده والتيمم لم يوجد منه ذلك (قوله فبين رجي الماء) قال

فيه ابدع الفروع ما خرج منها (ولو انقطع دمها بعد) نحو (الوضوء) وقبل الصلاة أو في اثنتانها أو في اثنتانها (ولم تعتد انقطاعه وعوده) ولم يخبرها ثقة عارف بعوده (أو اعتادت) ما ذكر أو أخبرها من ذكر بعوده (ووسع) بكسر السين (زمن الانقطاع) بحسب عاداتها أو باخبار من ذكر (وضوء أو الصلاة وجب الوضوء) وازالة ما على فرجها من النجاسة لاحتمال شفاها في الاولى مع ان الاصل عدم عودته ولا مكان اداء الصلاة على وجه الكمال في الوقت في الثانية فلو صلت من غير وضوء لم تصح صلاتها امتداد الانقطاع أم لا لتردد ما في طهرها حالة شروعها ولو عاد دمها فوراً استمر وضوءها لعدم وجود الانقطاع المعنى عن الصلاة بالحدث والنجس والمراد ببطلان وضوءها بما ذكر حيث يخرج منها دم في اثنتانها أو بعده والا فلا يبطل وتصلي به قطعاً كما صرح به في المجموع لانه بان طهرها رافع حدث وشمل كلامه ما لو اعتادت عودته على ندور وهو ما نقله الرافعي عن مقتضى كلام معظم الاصحاب وهو الاوجه وان بحث انه لا يبعد الحاق هذه النادرة بالعمدة وانه مقتضى كلام الغزالي ولو اعتادت عودته عن قرب فامتد زمن يسع ما ذكر وقد صلت بطهرها تبيناً ببطلان طهارتها واصلتها باعتبار ارجاء في نفس الامر فان اعتادت انقطاعه في اثناء الوقت وثقت بانقطاعه فيه وأمنت الفوات وجب عليها انتظاره لاستغنائها حينئذ عن الصلاة بالحدث والنجس والافيه ما مر في التيمم فبين رجي الماء آخر الوقت كما ذكره المصنف عن التيمم وهو المعتمد وان جزم صاحب الشامل بوجوب التأخير وقال الزركشي انه الوجه كما لو كان على بدنه نجاسة ورجى الماء آخر الوقت حيث يجب التأخير عن أول الوقت لازالة النجاسة فكذا هنا لوضوح الفرق بينهما وهل المراد بقولهم يسع الطهارة والصلاة على الوجه الاكمل يستلزمان أو يسع أقل ما يجزئ الا قرب الثاني ويشهد له ما ذكره البغوي في مسئلة السلس في صلاته قاعداً وطهارة المستحاضة مبيحة لرافعة ولو استمسك السلس بالعود دون القيام على قاعداً وجوباً كافي الا نوار حفظاً لطهارته ولا إعادة عليه وان فهم ان الرفعة انه مستحب وصرح به في الكفاية ونسبه للروضة بحسب فهمه وذو الجرح السائل كالمستحاضة في الشد وغسل الدم لكل فرض

في المصباح وجوه أرجوه رجوا على فعول والاسم الرجاء بالمدور جيته أرجيه من باب رى لغة اه العمل كما رسم الشارح لانها بالياء على هذه اللغة لان الالف اذا كانت منقلبة عن واو تكتب ألفاً ومنقلبة عن ياء تكتب ياء (قوله آخر الوقت) أي فيكون التيمم أفضل (قوله صاحب الشامل) هو ابن الصباغ (قوله بينهما) أي بين التيمم والمستحاضة وعليه فيكون قوله لوضوح الخ من كلام الزركشي ويحتمل ان الضمير راجع للمستحاضة ومن على بدنه نجاسة فيكون من كلام الشارح رداعلى الزركشي لكن في الفرق حينئذ خفاء ولعل وجهه ان هذه معذورة كالتيمم فاغفر لها التأخير بخلاف من على بدنه نجاسة ثم رأيت في ج ما يصرح بأن قوله لوضوح الخ ليس من كلام الزركشي بل سبق للرد عليه (قوله أقل ما يجزئ) بالنسبة للصلي (قوله مبيحة لرافعة) أي ومن ثم لو نوت رفع الحدث لم يصح وضوءها لانه لا يرتفع (قوله ولو استمسك السلس) هو بفتح اللام

بشرط أسفل وحينئذ فالتثنية في عبارة المصنف باعتبار تعدده في الرجلين لكن صريح كلام غيره خلافه وان كلام من الاعلى والاسفل يسمى جرموقا وعليه فالتثنية في كلام المصنف منزلة عليهما (قوله قاله البغوي) أي نقلا عن الاصحاب كما أفصح به في شرح الارشاد (قوله لا بد معها) يفيد انه لا بد من وجود الاسم فيقتضي خلاف ما ذكره وصريح المتن انه يسمى خفا وصرح به الشهاب ابن حجر (قوله وان أجزأ) لم يظهر لي موقع هذه الغاية وهو تابع فيها لشرح الارشاد (قوله لنجاسة) لعله سقط منه تاء قبل الهاء من الكتبة (قوله فاذا قدر على الاصل) عبارة الدميري فاذا زال وجب الرجوع الى الاصل (باب الغسل) (قوله

(قوله ليقطر) من باب نصر اه مختار أي خارج الصلاة أو فيها ولو قيل بجواز ذلك خارج الصلاة للاحتراز عن اصابة البول لبذنه أو ثيابه لم يعد بل قد يقتضيه تعليلهم بأنه يصير حامل نجاسة في غير الخ فانه حيث علم ان النجاسة لا تندفع الا بذلك كان حاجة أي حاجة (قوله لا بد معها) (قوله اذا رأت المرأة الخ) وخرج بالمرأة الخ لا يحكم على ما رآه بانه حيض لان مجرد خروج الدم ليس من علامات الاتضاع وفهم من المتن كون الراي امرأة بناء التأنيت في رأت (قوله لسن) أي في سن (قوله فأكثر) أي أو أكثر (قوله ولم يعبر الخ) أي الدم لا يفيد كونه أقل لا اتصاله فلم يحتج للاحتراز عنه على انه يصح ان يزيد بالقل هذا ما عدا الاكثر وحينئذ لا يرد على العبارة شيء اهـ وكتب عليه سم قوله على انه الخ أقول من التوجيهات القريبة السهلة ان يقال المراد برؤية أقل الحيض رؤية أقل قدره وهو أربع وعشرون ساعة وهذا صادق برؤية ما زاد على قدره فقط الى الاكثر وفوقه اذ رؤية جميع ذلك يصدق معها رؤية الأقل فصع تقسيمه الى عدم عبور الاكثر والى عبوره من غير تكافؤ وعلى هذا فرجع الضمير في يعبر الدم المرتى وإياك ان تظن ان هذا التوجيه هو معنى العلاوة ٢٤٩ المذكورة فان ذلك غلط كما لا يخفى (قوله فكله

حيض) هو ظاهر حيث تحققت ان أوقات الدم لا تنقص عن يوم وليسلة وأما اذا شككت في انه يبلغ ذلك أو ماتت قبل مضي ذلك فهل يحكم عليه بانه حيض لانه الاصل فيما رآه المرأة مالم يتحقق نقصه عن يوم وليسلة أم لا لان الاصل عدم الحيض فيه تطروا الاقرب الاول لانهم صروا بان

كافي المجموع ولا يجوز للسلس ان يعاقق ضرورة ليقطر فيها بوله لكونه يصير حامل نجاسة في غير معدنها من غير ضرورة ويجوز وطء المستحاضة وان كان دمها جاريا في زمن يحكم لها فيه بكونها طاهرة ولا كراهة فيه (فصل) اذا (رأت) المرأة من الدم (لسن الحيض أقله) فأكثر (ولم يعبر) أي يجاوز (أكثره فكله حيض) أي سواء كانت مبتدأة أم معتادة وقع الدم على صفة واحدة أم انقسم الى قوى وضعيف وافق ذلك عاداتها أم خالفها لان الشروط قد اجتمعت واحتمال تغير العادة ممكن ويشترط ان لا يكون عليها بقية طهر فان كان بان رأت ثلاثة دما ثم اثني عشر نقاء ثم ثلاثة دما ثم انقطع فالثلاثة الاخيرة دم فساد لا حيض كما ذكره في المجموع مفسرا (والصفرة والكدر) كل منهما (حيض في الاصح) سواء المبتدأة وغيرها خالف عاداتها أم لا كما هو وهما ليسا من ألوان الدم وانما هما كالصديد تعالوه صفرة وكدر

٣٢ نهايه ل يحكم على ما رآه المرأة بانه حيض مالم ينقص فيؤخذ بكلامهم حتى يتحقق ما يمنعه فلا تقتضي ما فاتها فيه من الصلوات ويحكم بانقضاء عدها بسببه ويقع الطلاق المعلق به الى غير ذلك من الاحكام وسيأتى ذلك عن سم على حج (قوله ويشترط ان لا يكون عليها بقية طهر) هو مستغنى عنه بقول المصنف أقل الطهرين الحيضتين خمسة عشر يوما (قوله ثم انقطع وخرج بانقطع مالموا استمر فان كانت مبتدأة فغير مميزة أو معتادة عملت بعادتها كما قالوه فيما لو رأت خمسها المعهودة أول الشهر ثم نقاء أربعة عشر ثم عاد الدم واستمر فيوم وليلة من أول العائد طهر ثم تحيض خمسة أيام منه ويستمر دورها عشرين اهـ حج (قوله فالثلاثة الاخيرة) شامل للمبتدأة أيضا وكتب شيخنا برهما شرح المنهج مانصه انظر هذا مع قولهم آخر الباب في مسئلة الدماء المختلة بالنقاء اذا زادت على خمسة عشر بالنقاء فهي استحاضة اهـ أقول يخص ذلك بهذا وانظر لو كان الدم المرتى بعد النقاء ستة مثلا فهل يجعل الزائد على تكملة الطهر حيضا لا يبعد ان يجعل اهـ سم على حج أقول قوله ذلك بهذا أي فيقال ان انقطع على رأس خمسة عشر أو فيها كان الدم مع النقاء حيضا وهذا التخصيص في الحقيقة هو مفهوم قولهم اذا زادت على خمسة عشر وقوله لا يبعد ان يجعل الخ وظاهره أنه لا فرق بين المبتدأة والمعتادة لكن فيما تقدم عن حج من قوله كما قالوه فيما لو رأت خمسها المعهودة أول الشهر الخ ما يقتضي تخصيص ذلك بالمعتادة وان المبتدأة تحيض يوما وليلة من أول الشهر (قوله والصفرة والكدر) أطلق الصفرة والكدر على ذي الصفرة والكدر مجازا أو قدر المضاف أي ذوا اهـ سم على حج (قوله كالصديد) نقل هذا في شرح الروض عن المجموع عن الامام وقال انه الاصح ونقل عن الشيخ أبي حامد انها ماء أصفر وماء أكر

أولاً) ينبغي استقاطه وهو تابع فيه لشرح الارشاد لكن ذلك عطف ما بعده بالفاء لترتيب المذكورات في متن الارشاد على هذا الوجه ولما لم تكن مرتبة في المتاج كذلك عدل الشارح الى الواو فلم يبق للفظه أولاً موقع (قوله مع اننا لانعلم سبق موت له) وجه عدم وروده انه في معنى الميت بدليل ذكرهم له في الجنائز واليه أشار الشارح بقوله وفيها أيضاً (قوله أي الحيض) اللائق أي زمن الحيض لان المعنى عليه ويدل له انه سبحانه ذكر نفس الحيض فيما قبله بلفظ الاذى فلو كان المراد بالحيض الحيض لسكان المقام للاضمار وما ذكره الشارح كغيره من التفسير بالحيض يحوج الى تقدير مضاف وهو لفظ زمن (قوله لانم الاتخاوع عن بلل) قضيته

(قوله ويدل لذلك) أي لقول المصنف والمفردة والكدره حيزر (قوله مارواه البخاري الخ) ويدل على ذلك أيضاً خبر اذا واقع الرجل أهله وهي حائض ان كان دماً أجزأه صدق بدینار وان كان أصفر فليصدق بنصف دينار رواه أبو داود والحاكم وصححه اه سم على حج وجه الدلالة به انه سمي الاصفر دم حيض على ما هو الظاهر من قوله اذا واقع الرجل أهله وهي حائض ان كان دماً أجزأه ولعل الشارح لم يستدل به ٢٥٠ بالاحتمال انه سماها حائضاً مجازاً وان استجاب التصديق بنصف دينار لواقعة

لها بعد انقطاع الحيض وقبل الطهر ثم اعتبار نصف الدينار في الاصفر بناء على الغالب من ان الاصفر لا يوجد في أول الحيض بل في آخره وعليه فلو كان كل حيضها أصفر ووطئ في أوله من التصديق بدینار (قوله وهي القطننة) التفسير به لا يناسب ما سيأتي من قوله شبيهت الرطوبة القية بالباصل الخ ومن ثم قال الحافظ حج في فتح الباري والقصة ماء أبيض يدفقه الرحم عند انقطاع الحيض اه وقوله يدفقه هو بكسر الفاء وضمة وعبارة القاموس دفته يدفقه ويدفقه صبه اه ويمكن ان يقدر في

ويدل لذلك مارواه البخاري ان النساء كن يبعثن لعائشة الدرجة وفيها الكرسف فيه المفردة من دم الحيض فتقول لا تجلس حتى ترين القصة البيضاء تريد الطهر من الحيضة والدرجة بدل مضمومة مهملة وراء مهملة ساكنة بعدها جيم خرفة ونحوها تدخلها المرأة في فرجها ثم تخرجها لتظهر هل بقي شيء من أثر الحيض أم لا والقصة بفتح القاف الجص وهي القطننة أو الخرقعة البيضاء التي تحسوها المرأة عند الحيض شبيهت الرطوبة القية بالجص في الصفاء والكرسف القطن ومقابل الاصح لا يكون ذلك حيضاً لانه ليس على لون الدم ولقول أم عطية كنا لاعد الصفرة والكدره شيئاً وأجيب عنه بأن قول عائشة أقوى لكثرة ما لزمتها للنبي صلى الله عليه وسلم ثم شرع في بيان ما لو جاوز دم المرأة خمسة عشر يوماً وتسمى بالمستحاضة ولها سبعة أحوال لانها إما مميزة أولاً ول منهن ما مبتدأه أو معتادة وغير المميزة الناسية لعادتها وهي النخيرة اما ناسية للقدر والوقت أو لأول دون الثاني أو للثاني دون الاول فقال مبتدأ بالابتداء المميزة (فان عبره) أي جاوز الدم أكثر الحيض (فان كانت) أي من جاوز دمها أكثر الحيض (مبتدأة) أي أول ما ابتدأها الدم (مميزة بان ترى) في بعض الايام دماً (قوياء) في بعضها (ضعيفاً) كالا سود والاحمر فهو ضعيف بالنسبة للاسود قوي بالنسبة للاشقر والاشقر أقوى من الاصفر وهو أقوى من لا كدر وذو الرائحة الكريمة أقوى مما لا رائحة له والخبث أقوى من الرقيق والاقوى ما جمع من هذه القوى أكثر فان استويا في الصفات كانا كأن أحدهما أسود بلا خبث وخبث والاخر أحمر باحد هما أو كان الاسود بأحدهما والاحمر بهما المتبر السبق لقوته (فالضعيف) من ذلك (استحاضة) وان امتد زمنه (والقوى) منه (حيض) بثلاثة شروط أشار الى أولها بقوله (ان لم ينقص) القوى (عن أقله) وهو يوم وإيلة كما مر والى ثانياً بقوله (ولا عبر) أي جاوز (أكثره) وهو خمسة عشر يوماً متصلة

كلام الشارح محذوف كان يقال والمراد به ما في القطننة فلا يخالف ما في الفتح (قوله وغير) أي والمعتادة غير لان الخ (قوله أو الثاني) والصورة السابعة ان تكون المعتادة غير مميزة حاكمة للقدر والوقت ولعله ترك التصريح بها لاستفادتها بالمفهوم من قوله الناسية لعادتها أول تصريح المصنف به في قوله فترد اليها قدرا ووقتا (قوله أي أول ما ابتدأها الدم) هذا التفسير يستفاد منه انه ضبط المتن بفتح الدال وعبارة الشيخ عميرة قول الشارح أي أول الخ فهو بفتح الدال في عبارة المتن ووقف ابن الصلاح في حقه قولك ابتداءه التي وقال لم أجده في اللغة وعليه فيقرأ في المتن بكسر الدال أي ابتدئت في الدم اه ولعل الشارح لم يشرح عليه لانه يحوج الى تجوز في اسناد الابداء بمعنى الشروع الى المرأة (قوله بان ترى) ع هو تفسير للميزة لا للبتداء المميزة اه سم على منهم (قوله فهو ضعيف) أي الاحمر (قوله وهو) أي الاصفر أقوى من الا كدر (قوله أكثر) أي أكثر من مقابله (قوله امتد زمنه) قال الشيخ حميرة سنبر وسيأتي أيضاً في كلامه (قوله متصلة) أي فهو هذا الشرط في الحقيقة شرطان هما كونه لم يجاوز أكثر الحيض وكونه متصلاً

ان البطل هو الموجب وليس كذلك (قوله وشرعا أمر معنوي) فضيته ان المنع والسبب لا يسميان جنابة (قوله وتحصل) أي للرجل كما قيده بالجلال لقول المصنف الآتي والمرأة كرجل (قوله واعتبار قدر الحشفة الخ) عبارة قلقلة والمراد انه لا بد من التقدير لكن المقدر به يوكل الى نظر الفقيه هل يعتبر فيه قدر الحشفة المعتدلة أي بالنسبة أو لا يعتبر قدرها بل يعتبر بنسبها والاوجه انه يعتبر قدرها (قوله ويجب الحدبايلاجهما الخ) قضية هذا مع ما مر من الغاية في قوله ولو كانت الحشفة أو قدرها

(قوله ولا نقص الضعيف الخ) قال الرافعي رحمه الله لا تاتريدان تجعل الضعيف طهرا والقوي بعده حيضة أخرى وانما يمكن ذلك اذا بلغ الضعيف خمسة عشر ومثل الاسنوي لذلك بما لورأت يوما وليلة أسود وأربعة عشر أجرثم السواد ثم قال فلو أخذنا بالتمييز هنا واعتبرناه لجعلنا القوي حيضا والضعيف طهرا والقوي بعده حيضا آخره فيلزم نقصان الطهر عن أقله انتهى اه عميرة (قوله فلورأت يوما سوادا) أي مع ليلته وأما لورأت الدم بالنهار دون الليل أو عكسه فلا حيض لها لانه لا جائران يحكم على يوم وليلة من أول الشهر بانها حيض دون ما بعدهما لكون البقاء على هذا ليس منتهلا بين دمي حيض ولا ان يحكم على ما يكمل به يوم وليلة بما بعد النقاء من الدم لانه يلزم ان يكون ٢٥١ حيضا أكثر من يوم وليلة قال في البهجة بل

لا حيض للتي تردها الاقل فابصرت يوما وما ابصرت ليلا لنقاء عنه حتى عبرت اه عميرة رحمه الله (قوله لم يكن تمييزا الخ) أي بل هي فائدة شرط التمييز وسيأتي حكمها (قوله وما لو تأخر) أي وان وقع بعده ضعيف أيضا فيشمل ما لو توسط وهو ما مثل به (قوله وما ذكر في الثالثة) هي قوله أو تأخر لكن لم يتصل (قوله وقال في تلك) أي توسط الجرة بين سوادين (قوله مع الجرة) أي فيكون حيضها في هذه الصورة السواد مع الصفرة (قوله وأجاب الوالد) المتبادر منه انه جواب عن

لان الحيض لا يزيد على ذلك والى ثابته بقوله (ولا نقص الضعيف عن أقل الطهر) وهو خمسة عشر يوما ولا يمكن ان يكون طهرا بين الحيضتين فلورأت يوما سوادا ويوما حرة وهكذا أبدأ لم يكن تمييزا معتبرا وانما كانت جملة الضعيف لم تنقص عن خمسة عشر يوما لعدم اتصالها ومتى اجتمعت الشروط المذكورة كان الضعيف طهرا وان طال حتى لورأت يوما وليلة أسود ثم اتصل به الضعيف وتماذى سنين كان طهرا وان كانت ترى الدم دائما اذا كثرت الطهر لاحدله وشمل قوله والقوي حيض ما لو تقدم القوي وهو كذلك قطعا وما لو تأخر أو توسط كما لورأت خمسة حرة ثم خمسة سوادا ثم أطبقت الحرة وهو كذلك على الاصح ولو اجتمع قوي وضعيف وأضعف فالقوي مع ما يناسبه في القوة من الضعيف حيض بثلاثة شروط ان يتقدم القوي وان يتصل به المناسب الضعيف وان يصلحهما مع الحيض بان لا يزيد مجموعهما على أكثره خمسة سوادا ثم خمسة حرة ثم أطبقت الصفرة فالاولان حيض وان لم يصلحهما مع الحيض كعشرة سوادا وستة حرة ثم أطبقت الصفرة أو صلحا لكن تقدم الضعيف بخمسة حرة ثم خمسة سوادا ثم أطبقت الصفرة أو تأخر لكن لم يتصل الضعيف بالقوي بخمسة سوادا ثم خمسة صفرة ثم أطبقت الحرة فالحيض السواد فقط وما ذكر في الثالثة هو ما صرح به الروايات وشرح الحاوي الصغير وصححه المصنف في تحقيقه لكنه في المجموع كالروضة وأصلها جعلها كتوسط الجرة بين سوادين وقال في تلك لورأت سوادا ثم حرة ثم سوادا كل واحد سبعة أيام فحيضها السواد مع الحرة وأجاب الوالد رحمه الله تعالى عن ذلك بان الجرة انما جعلت حيضا تبعاً للسواد لقربها منه لكونها تليه في القوة بخلاف الصفرة مع السواد اه وعلم من ذلك صحة ما في التحقيق والمجموع ويفرق بينهما وما أمال جعل الذي ذكره فغير مسلم ثم شرع في المستحاضة

التعارض بين ما في التحقيق والمجموع لكن سيأتي له ان ما ادعاه من الجعل غير صحيح مع انه عين ما استشكل به المعترض وبعبارة سم على حجج بعد نقل مثل ما ذكره الشارح عن شرح الروض ما نصه أي فيكون حيضها السواد مع الصفرة قد نسب أي صاحب الروض الى تصحيح التحقيق وغيره ان حيضها السواد فقط والى المجموع والاصل ان حيضها السواد مع الصفرة وأجاب شيخنا في آخر ما ذكره الشارح وهي ظاهرة في انه ليس جوابا عن المعارضة بل هو جواب عما وجه به في المجموع وحاصله يرجع الى اعتماد ما في التحقيق (قوله لقربها منه) لئلا يشك على جعل الجرة مع السواد حيضا ان الجرة وان كانت مناسبة للأسود لكن لم يتأخر عنها ما هو أضعف منها مع اعتبارهم في المناسب (قوله ما في التحقيق) أي من ان الحيض السواد فقط وما في المجموع من ان السواد مع الحرة حيض الذي عبر به عنه بقوله وقال في تلك لورأت الخ (قوله ويفرق بينهما) أي بالفرق المتقدم عن الوالد بان الجرة لما جعلت الخ (قوله الذي ذكره) أي المصنف في المجموع والروضة من ان الصفرة المذكورة كتوسط الجرة بين سوادين (قوله فغير مسلم) أي لضعف الصفرة بالنسبة لما بعدها

من مبان وجوب هذه المذكورات بالذكري المبان وهو حاصل في فتاوى والده وقال الشهاب بن قاسم انه في غاية البعد لكن
سيأتي في العدد تقييد الشارح وجوب العدة بالذكري المتصل (قوله سواء في ذلك) أي فيما لو استدخله ثم خرج حتى لا يتكرر
مع ما يأتي (قوله ثم الكلام) أي في الخارج من النقبة كما هو فرض كلام المجموع (قوله بأن خرج لمرض) هو صورة غير
المستحكم فليس المراد بعدم استحكامه خلوه عن الصفات الاتية وان قيل به اذ الشريعة أصلاً (قوله عجيب) أي من حنطة

(قوله قولهم الاتي الخ) ونصه وحيث أطلقت الميزة فالمراد الجامعة للشروط السابقة اهـ ج (قوله فكم تحيرة) انما
جعلها كالتحيرة ولم يعد لها من الماياتي من ان التحيرة هي النامية لعادتها قدرا ووقتا وهذه ليست معتادة لكنهما مثلهما في
الحكم (قوله لكنها في الدور الاول) ٢٥٢ الدور فحين لم تختلف عادتها هو المدة التي تشمل على حيض وطهر كالشهر في

الابتداء وفيه اختلاف
عادتها هو جملة الاشهر
المشتملة على الامداد المختلفة
كثرت الاشهر أو قلت
ثم ان لم يتكرر ردت الى
النوبة الاخيرة على ما يأتي
وان تكرر بان انتهت الى
حد في الاختلاف ثم جاء
الدور الثاني على نوب مختلفة
أيضا فرق بين النظام
وعدمه على ما يأتي (قوله
ان ابتدئتها) يجوز في مثله
عما اتصلت فيه ناء المخاطبة
بهاء الضمير الفصل بينهما
بياء للاشباع على لغة
قليلة والفصح عدمه كما هنا
كذا ذكره الرضي ونقله
عنه الشنوافي في حواشيه
على التجرومية في باب
الابتداء والخبر وقضيته انه
لا يجوز الاشباع بالياء في
غير ذلك فليراجع (قوله
قال لها ستة ان لم تذكرى)
أي وعلى هذا الاحتياط في
السابع بل يجعله طهرا

الثانية وهي المبتدأة غير الميزة فقال (أو) كانت المجاوزة معها أكثر الحيض (مبتدأة لا مميزة بان
رأته بصفة) واحدة (أو) رأته بصفات مختلفة لكن (فقدت شرط تمييز) من الشروط المتقدمة
ويحتمل ان قوله فقدت معطوف على لا مميزة لا على رأته فاندفع ما قيل انه يقتضي ان فاقدة شرط
تمييز تسمى غير مميزة وليس كذلك بل تسمى مميزة غير معتد بتمييزها على ان قولهم الاتي وحيث
الخ يقتضي انها تسمى غير مميزة والخلاف في التسمية مع كون الحكم صحيحا ثم ان لم تعرف وقت
ابتداء الدم فكم تحيرة وسيأتي حكمها وان عرفت (فالاظهر ان حيضها يوم وليلة) لان سقوط
الصلاة عنها في هذا التقدير متيقن وفيما سواه مشكوك فيه فلا يترك اليقين الا بمثله أو اشارة
ظاهرة من تمييز أو عادة لكنها في الدور الاول تعمل حتى يعبر بالدم أكثره فتغتسل وتقتضي
عبادة ما زاد على اليوم والليلة وفي الدور الثاني تغتسل بمجرد مضي يوم وليلة على الاظهر ان
استمر فقد التمييز (وطهرها تسع وعشرون) لانها تسعة الدور والقول الثاني انها ترد الى غالب
عادة النساء وهو ست أو سبع وأما خبر خمسة المتقدم فذلك لانها كانت معتادة على الاصح
ومعناه ستة ان اعتمدتها أو سبعة كذلك وباقي الشهر طهر فهو للتنويع لا للتمييز ويحتمل
انها شككت في عادتها فقال لها ستة ان لم تذكرى عادتك وسبعة ان ذكرتها ويحتمل ان عادتها
كانت مختلفة فقال ستة في شهر الستة وسبعة في شهر السبعة ونص على ان طهرها ذلك
لدفع توهم انه أقل الطهر أو غالبه وانه يلزمها ان تحتاط فيما سوى أقل الحيض الى أكثره
كما قيل بكل منهما وانما لم يقل وطهرها بقية الشهر لان الشهر قد يكون ناقصا فنص على
المراد وقوله وطهرها تسع وعشرون يحتمل عود الاظهر اليه أيضا أي الاظهر ان حيضها
الأقل لا الغالب والاظهر أيضا ان طهرها تسع وعشرون وحيث شذ في طهرها بالانصب
ويحتمل كونه مفرعا على القول الاول فيفسر بأرفع قال المنسكت والاقرب الى عبارة المحرر
الاول قال الاسنوي كلام المحرر والكتاب ظاهر في عود الخلاف اليهما ثم محل ما تقرر مالم
يطرأ لها دم في اثناء تمييزها فان طرأ كذلك ردت اليه نسخا لما مضى بالتمييز ولما كانت
الياسي مرادة مع الايام ترك النساء تسع لان العرب تغلب التأنيث في اسم العدد اذا
أرادت ذلك ومنه قوله تعالى يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا مع ان المعدود اذا حذف
كما هنا جاز حذف التاء ولورأت المبتدأة خمسة عشر حرة ثم خمسة عشر سوادا تركت الصوم

محضا (قوله ونص) أي المصنف (قوله بكل منهما) أي أقل الطهر وغالبه مع الاحتياط فيما زاد عليهما والصلاة
(قوله وانما لم يقل) أي المصنف (قوله تسع وعشرون) ومقابله قول بأن طهرها خمسة عشر احتياطا اهـ ع (قوله وطهرها
بالنصب) أي وعليه فقابل الاظهر يقول دورها ستة عشر لما تقدم قبله عن ع (قوله على القول الاول) أي الاظهر (قوله
قال المنسكت) أي ابن النقيب (قوله مالم يطرأ لها الخ) الاولى مالم يطرأ في اثناء دمها تمييز لان فرض المسئلة انها غير مميزة
ثم رأيت الخطيب صرح بذلك حيث قال نعم ان طرأ لها في اثناء الدم تمييز عادتها اليه نسخا لما مضى بالتمييز اهـ وحيث عبر
بما ذكر فيقال المراد مالم يطرأ لها دم يصلح للحيض

ونحوها (قوله بما ذل رأى) يدل من به (قوله أى بالجناية) وأما بالحيض فسيأتى فى بابهِ وكذا النفاس وأما الموت فلا يأتى فيه
بما ذكر (قوله وجناح بجذره) فيه أنه ان كان داخل فى وقته فهو مسجد حتى أن المسجد اسم لهذه الابنية المخصوصة مع

(قوله ابتداء دورها) أى الثانى (قوله قال الاثنة) أى اثنة الشافعية (قوله وأورد الخ) ويمكن ان يجاب بأنهم أرادوا ليس لنا
مبتدأة تترك الصلاة شهرا الا هذه (قوله وفى الثالثة) أى وفى الخمسة عشر ٢٥٣ الثالثة اتى هى بقية الخمسة والاربعين

(قوله أضعاف ذلك) أى

الثلاثين وهو تسعون

(قوله فاذا خلفت) أى

تركته خلفها بأن جاوزته

(قوله لتستغفر شوب) أى

تتلمح به (قوله أى نصب)

هذا التفسير موافق لما

يأتى عن الزركشى (قوله

واعترضه) أى اعترض

قوله والدم منصوب الخ

(قوله الى هذا التكاف)

والذى أحوج القائل به

لى ذلك التكاف أنه جعل

نهر ارق مبنيا للفعول ونائب

فاعله ضمير يعود الى المرأة

فلا يكون الدم على هذا

مفعولا به وحاصل ما أجاب

به الزركشى انه مبنى للفاعل

وان عدل به الى صيغة

المبنى للفعول فكانه قال

المرأة التى تريق الدم من

أراق أى نصبه (قوله على

خمس) أى على رأس الخمسة

عشر والمراد أن لا يجاوزها

(قوله اذا عبر) أى جاوز

(قوله أنه) أى ما تراه

الآيسة (قوله غفلة الخ)

فدع عنك أن ما قالوه غفلة

وان ما يأتى فى العدد يرد

ما قالوه لجواز أن يكون

والصلاة فى جميع المدة المذكورة اما فى الخمسة عشر الاولى فلانها كانت ترجوا لا تقطع
وأما الثانية فلان السواد تبين ان ما قبله استحضارة فلوزاد السواد على خمسة عشر فلا يتميز
فتد من أول الحرة الى يوم وليس له ويكون ابتداء دورها الحلاى والثلاثين قال الاثنة ولا
يتصور مستحضارة تدع الصلاة هذه المدة الا هذه وأورد على ذلك ان المعتادة يتصور فيها
أن تدع الصلاة خمسة وأربعين يوما بان تكون عادتيا خمسة عشر من أول كل شهر فأت
من أول شهر خمسة عشر حرة ثم طبق السواد فتؤمر بالترك فى الخمسة عشر الاولى أيام عادتيا
وفى الثانية لقوتهم ارجاء استقرار التمييز وفى الثالثة لانه لما ستر السواد تبين ان مردها العادة
وقول الاسنوى ولك ان تقول قد تؤمر بالترك فى اضعاف ذلك كما اذا رأت صفرة ثم شقرة
ثم حرة ثم سوادا بلا ثخانة ولا رائحة كريهة ثم سوادا بأحد هاتين سوادا بهما معا ونحو ذلك
وأقام كل دم خمسة عشر يوما فانم تترك فى كل واحد للمعنى الذى ذكره وهو كونه أقوى من
الذى قبله رده ابن العماد بانهم إنما اقتصروا على هذه المدة لان الدور وهو الشهر لا يخلو
عن حيض وطهر غالباً والخمسة عشر الاولى ثبت حكم الحيض فيها بالظاهر وفاداء بعد هذا
ما ينسخها لاجل القوة رتبنا الحكم عليه فلما جاوز الخمسة عشر علمنا انها غير مميزة ثم شرع فى
المستحضارة الثالثة وهى المعتادة غير المميزة فقال (أو معتادة) غير مميزة (بان سبق لها حيض
وطهر) وهى ذا كرتها (فتد اليها قدرا ووقتا) تكمسة أيام من كل شهر مثلاً لقوله صلى
الله عليه وسلم فى المرأة التى استفتت لها أم سلمة وكانت نهر ارق الدم على عهدده صلى الله عليه
وسلم لتظرم عدد الليالى والايام التى كانت تحيضها من الشهر قبل ان يصيبها الذى أصابها
فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فاذا خافت ذلك فلتغتسل ثم لتستغفر شوب ثم لتغسل
وتنهر ارق بضم التاء وفتح الهاء أى تصب والدم منصوب بالتشبيه بالمفعول به أو بالتمييز على
مذهب الكوفى واعترضه الزركشى بأنه لا يحتاج الى هذا التكاف وانما هو مفعول به
والمعنى تهريق الدم قاله السهيلي وغيره قالوا غير ان العرب تعدل بالسكامة الى وزن ما هو فى
معناها وهى فى معنى تستحاض وتستحاض على وزن ما لم يسم فاعله واعلم أن المعتادة اذا جاوز
دمها عادتيا امسكت عما تمسك عنه الحائض قطعا لاحتمال انقطاعه على خمسة عشر فاذا
انقطع على خمسة عشر فاقبل فالكل حيض وان عبرها قضت ما وراء قدر عادتيا وفى الدور
الثانى وما بعده اذا عبر أيام عادتيا اغتسلت وصامت وصلت لظهور الاستحضارة لانها تثبت بحرة
جزما و الفرق بين ان تكون عادتيا ان تحيض أياما من كل شهر أو من كل سنة أو أكثر وشمل
كلامهم هنا الآيسة اذا حاضت وجاوزدها خمسة عشر فتد لعادتيا قبل الياس ما يأتى فى
العدد انها تحيض بروية الدم ويتبين انها غير آيسة فلزم كونها مستحضارة عجاوزة دمها الا أكثر
وقول الفتى وكثيرين من معاصريه انه دم فساد غفلة عما ذكره فى العدد انهم أرادوا الحكم

ما فى العدد فيما اذا علم وجود دم الحيض بشرطه بعد سن اليأس والدم فيما نحن فيه مشكوك فيه اه سم على ج (أقول) وقد
يتوقف فى قوله مشكوك فيه مع قولهم ان الآيسة اذا رأت دمها لم ينقص عن يوم وليلة حكم بأنه حيض فسامعنى كونه مشكوكا
فيه مع ان هذا الوجود مثله لغير الآيسة لم يجعل مشكوكا فيه بل يحكم بأنه حيض بالنسبة لقدر عادتيا ولما زاد بأنه استحضارة
الا أن يقال لما خلفت من ثبت لمن بالاستقرار الياس فى هذه المرة أو رتبنا الشك فيما رآه من الدم حيث جاوز أكثر الحيض

الأرض وإن لم يكن داخلها في وقفيته فظاهر أنه ليس له حكم المسجد (قوله إن زاد عليه التفسير) لا دخل لهذا في التسمية وعدمها وإنما هو حكم شرعي قيدت به الحرمة (قوله فله دخوله) بمعنى أنا لا نأخذه ولا نفهوه حرام عليه بناء على أنه مخاطب بفروع الشريعة (قوله أما الكافرة إذا كانت حائضاً الخ) فضيته أنها تمنع من قراءة القرآن مطلقاً وبه صرح الشهاب ابن حجر لكن سيأتى في التشرح خلافه في الكافر الجنب معلاً بما يفيد عدم الحرمة هنا (قوله إن يدخل الخ) أى وفعل ذلك حتى يسمى تركذاً وأما حرمة القصد فأمر آخر بقرينة ما يأتى (قوله على عزم أنه متى وصل إلّا^٢ خرج) أى وفعل ذلك بقرينة ما صرح به (قوله المحدثه) خرج به مسجد الخيف كثيرة (قوله ولو يحرف) قال الشهاب ابن قاسم ولو بقصد أن لا يزيد عليه وهو الظاهر (قوله ثبتت عبرتين) أى فقد اليماء إلى ٢٥٤ هذا الوجه الذي ثبت لما قبل الاستحاضه (قوله ردت إلى السبعة) لسبعة في هذا

المثال هي أكثر النوب
فلو كان الشهر الثالث
ثلاثة أو خمسة ردت إليه
واحتاطت في الزائد على
ما يفيد كلام المنهج لكن
قال سم عليه الذي في
العياب وغيره أنه حيث
لم يتكرر الدوزد للنوبة
الآخرة ولا احتياط عليها
مطلقا وهو مقتضى إطلاق
المنهاج (قوله المميزة) بأن
رأت قويا وضعيفا وزاد
القوى على عاداتها السابقة
وسياق مثاله (قوله وذلك)
أي الزوال (قوله تترك)
ما تتركه الحائض بمجرد
رؤيتها (وعبارة حج بمجرد
رؤية الدم لزمن إمكان
الحيض يجب التزام أحكامه
المخ وكتب عليه سم قوله
التزام أحكامه ومنها وقوع
الطسلاق المعلق به فيحكم
بوقوعه بمجرد رؤية الدم
ثم إن استمر إلى يوم وليس له
فأكثر استمر الحكم بالوقوع

على جميعه بذلك والافهوتحكم مخالفاتصر يحجم هنان دم الحيض المجاوز استحاضة
ويمكن الجواب عنهم بأنه يطلق على الاستحاضة انهادم فساد فلم يخالفوا غيرهم (وتثبت) العادة
ان لم تختلف (بمرة في الاصح) لانها في مقابلة الابتداء في حاض في شهر خمسة ثم استحيضت
ردت الى خمسة كما ترد اليها لو تكررت ومقابل الاصح لا تثبت الاجرتين لان العادة
مشتقة من العود وأجاب الاول بأن لفظ العادة لم يرد به نص فيتعلق به اما اذا اختلفت عاداتها
وانظمت بان كانت تحيض في شهر ثلاثة مثالا وفي الثاني خمسة وفي الثالث سبعة وفي الرابع
ثلاثة وفي الخامس خمسة وفي السادس سبعة ثبت هذا الدوران بمررة نشأ من عادة ثبتت بمرتين
والعادة المختلفة اثبات ثبت بمرتين وأقل ما يحصل ما مثلنا في ستة أشهر وان استحيضت في شهر
ثبت عليه فان لم يدر الدور الثاني على النظم السابق كان استحيضت في الشهر الرابع ردت
الى السبعة دون العادات السابقة فان لم تنتظم بان كانت تتقدم هذه مرة وهذه أخرى ردت
الى ما قبل شهر الاستحاضة ان ذكرته لنبت العادة بمررة ويلزمها الاحتياط الى آخره أكثر
عاداتهم ان لم يكن هو الذي قبل شهر استحيضتها فان نسبت ما قبل شهر الاستحاضة أو نسبت
كيفية الدوران دون العادة حيضت في كل شهر ثلاثة لكونها المتيقن ونحتمل الى آخره أكثر
العادات وتقتسل آخر كل نوبة لاحتمال انقطاع دمها عنده ثم شرع في المستحاضة الرابعة
وهي المعتادة المميزة فقال (ويحكم للمعتادة) المميزة (بالتميز لا العادة) المخالفة له (في الاصح)
ان لم يتخلل بينهما أقل الظهور لان التمييز أقوى من العادة اظهوره ولانه علامة في الدم
وهي علامة في صاحبه ولانه علامة حاضرة والعادة علامة منتضية ولو كانت عاداتها خمسة
من أول الشهر وبقيته طهر فرائت عشرة أسود من أول الشهر وبقيته أحمر حكم بان حيضها
العشرة لا خمسة الاولى منها والثاني تأخذ بالعادة لانها قد ثبتت واسنقرت وصفة الدم بصدد
الزوال وذلك عند نقصانه عن أقل الحيض أو مجاوزته أكثره اما اذا تداخل بينهما أقل الظهور كان
رأت بعد خمسة عشرين ضعيفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا فقد ر العادة حيض العادة
والقوى حيض آخر لان بينهما طهرا كاملا واعلم ان المرأة مبتدئة كانت أو لا تترك ما تتركه
الحائض بمجرد رؤيتها الدم على الظاهر من كونه حيضا فلها حكم الحائض حتى يحرم
طلاقها حينئذ فان انقطع لدون يوم وليلة حكم ما بعدم كونه حيضا لتبين انه دم فساد

وان انقطع قبل يوم وإيلة بأن ان لا وقوع لومات قبل يوم وإيلة فهل يستمر حكم الطلاق لا ما حكمنا فتقضى بمجرد الرؤية بأن ان الخارج حيض ولم تحقق خلافه ومجرد الموت لا يمنع كونه حياً بخلاف الانقطاع في الحياة أو لا يستمر لاحتمال انه غير حيض والاصل بقاء النكاح فيه نظر اه وعبرة الشارح في فصل علق بحمل مانصه ألا ترى انه لو علق بالحيض وقع بمجرد رؤية الدم كما يأتي حتى لو ماتت قبل مضي يوم وإيلة أجريت عليها أحكام الطلاق كما اقضاه كلامهم وان احتمل كونه دم فساد اه وبقي ما لو كانت ساعة ورأت الدم قطنته حياً وأفطرت ثم تبين كونه غير حيض فهل تفطروا يلزمها لقضاء أولافيه نظر والاقرب الاول قياساً على ما لو ظن بقاء الليل فأكل فبان نهاراً وعلى ما لو أكل ناسياً قطن بطلان صومه ثم أكل عامداً بعد

انتهى (قوله انما يكون قرآنا بقصد) أي عند قيام المانع (قوله من قيامها عليها) ينظر ما يرجع الضمير (قوله ونحوها) أي المذكورات من الصلاة والطواف ونية منقطة الحيض الخ وفي نسخ ونحوه وهي غير صحيحة اذ الروضة انما قيدت بخصوص الزوج فقط (قوله من اجزئها) اللذان جزئتاها (قوله فلا يقال الخ) ما مهدد لا يدفع هذا وعبارة الشهاب ابن حجر وقولهم الحدث اذا اطلق انصرف للاصغر غالبا مرادهم اطلاقه في عبارة الفقهاء (قوله نعم يرتفع الحيض بنية النفاص وعكسه) ظاهره وان (قوله فتقضى الصوم والصلاة) أي ولا اثم عليها في الترك لانها مأمورة به (قوله وهي المتخيرة) أي المطلقة ولا يتنافيه ماسياتي من ان لها ثلاثة احوال لان ذلك في مطلق المتخيرة وهذا في المتخيرة المطلقة وكان الاولى ان يقول في الاقسام الثلاثة الباقية (قوله أي جهات) فسر النسيان بالجهل اشارة الى انه لا يشترط سبق العلم كما يشير اليه قوله لنحو غفلة أو علة (قوله وتدوم) الاولى وتستقر (قوله فيكون) أي على هذا القول (قوله أول الهلال) قال ع لانه الاغلب قال الرافعي وهي دعوى مخالفة للحس قال وهذا هو العمدة في تزييف هذا القول اه رحمه الله (قوله في هذا الموضع) أي فرادهم بالشهر الهلالي نقص أو كمل (قوله والمشهور وجوب الاحتياط) ومحل وجوب ما ذكر عليها كما أفاد. الناشرى ما لم تصل الى سن اليأس فان وصلته فلا وهو ظاهر. لي شرح مـ وأقول لعل ما قاله الناشرى مبنى على ظاهر ما سبق ٢٥٥ عن الفتى وغيره اه سم على حج وما

ذكره عن شرح مـ يوجد في بعض النسخ متصلا بقوله كما سيأتي في بابها والصواب إسقاطها وقوله ما سبق عن الفتى أي من أن الآيسة اذا جاوزت خمس عشرة يوما يكون دم فساد قال سم أيضا اللهم الآن يقال يجوز أن يكون ذلك مفروضا في دم متميز علم انه حيض لوجود شروطه بخلاف المشكوك فيه لمجاوزه أكثر الحيض كما هنا ثم رأيت الشارح تعرض لهذه فيما مر اه أقول ويمكن أن يجاب بان ما قالوه مفروض فيمن علمت

فتقضى الصوم والصلاة فان كانت صائغة بأن نوت قبل وجود الدم أو علمها به أو ظنت أنه دم فساد أو جهلت الحكم صح بخلاف ما لو نوت مع العلم بالحكم انلاعها ثم شرع في المستحاضة الخامسة وهي المتخيرة فقال (أو) كانت من جاوزت معها أكثره (متخيرة) سميت به لتخبرها في أمرها وتسمى بالمتخيرة أيضا لانها حيرت الفتية في أمرها ولهذا صنف الدارمي فيها مجلدا ضخما لخص المصنف مقاصده في المجموع وهي المستحاضة غير المميزة ولها ثلاثة احوال لانها إما أن تكون ناسية لقدرها ووقتها أو لقدرها دون وقتها أو بالعكس وقد شرع في الاول فقال (بأن نسبت) أي جهلت (عادتم اقدرا ووقتا) لنحو غفلة أو علة عارضة وقد تجن وهي صغيرة وتدوم لها عادة حيض ثم تفيق مستحاضة فلا تعرف شيئا مما سبق (في قول) هي (ببتداء) لان العادة المنسية لا يستفاد منها حكم فتكون كالمعدومة ولان الاخذ بالاحتياط الا في فيه حرج شديد وهو منفي عن الامة نعم لا يمكن إلحاقها بالبتداء في ابتداء دورها لان ابتداء دور البتداء معلوم بظهور الدم بخلاف الناسية فيكون ابتداءه أول الهلال ومتى أطلقوا الشهر في مسائل الاستحاضة عنوانه ثلاثين يوما سواء كان ابتداءه من أول الهلال أم لا الا في هذا الموضع (والمشهور وجوب الاحتياط) عليها لاحتمال كل زمان يمر عليها الحيض والطهر والاقطاع ولا يمكن جعلها حائضا دائما لقيام الاجماع على بطلانه ولا طاهر دائما لقيام الدم ولا التبويض لانه تحكم فاحتاطت للضرورة نعم تعتد ولو طلقت بثلاثة أشهر اعتبارا بالغالب ودفع الضرر كما سيأتي في بابها واذن هذا المشهور وجوب الاحتياط

بعادتها الماضية وما هنا في غيرها فعدم علمها بالعادة أضغف شأنها فلم يصلح أن يجعل ما أصابها خارقا لاستقراء المتقدمين ومن ثم جرى فيها قول بالحاقها بالبتداء بخلاف العالمة فان حالها أقوى فعدت غير متخيرة فأمكن جعل ما أصابها ناقضا للاستقراء (قوله لقيام الدم) أي لوجوده وهذه بمجرد هذا لا تصلح مانعة من كونه طهرا دائما لجواز أن يكون كله دم فساد الا أن يمنع هذا بان ما تراه المرأة في سن الحيض يجب أن يكون حيضا ما لم يمنع منه مانع والمانع هنا انما يمنع من الحكم على الكل بانه حيض ولم يمنع من ان بعضه حيض وبعضه غير حيض (قوله ولا التبويض) أي بان يحكم على بعض معين بانه حيض وعلى آخر بانه طاهر (قوله اعتبارا بالغالب) أي اذا اطلقها في أول الشهر ما اذا اطلقها في أثنائه فان كان مضى منه خمسة عشر أو أكثر لغا ما بقي واعتدت بثلاثة أشهر بعد ذلك ويحرم طلاقها حينئذ لما فيه من تطويل العدة وان بقي من الشهر ستة عشر يوما فاكثر فبشهرين بعد ذلك فقوله كما سيأتي معناه على ماسياتي (قوله ودفع الضرر الخ) لث نقصه عن اقطع حيضها العلة أو لالعلة تعرف حيث قالوا فيها كما سيأتي تصبح حتى تحيض وتعتد بالا قراء وتيأس فتعتد بالشهر ولم ينظر والضرر فيها فان قلت الضرر فيها غير محقق لجواز أن تحيض بعد قليل ان لم تكن قريبة اليأس أو تيأس ان كانت قريبة قلت هو معارض بهذه فانه يجوز أن تشفى أو تتذكر ما دتم اقدرا ووقتا

نوى المبنى الشرعي ولا يساعده تعليله والشهاب ابن حجر فيه بما اذالم ينو المعنى الشرعي وهو ظاهر (قوله والذي نواه فيها) صوابه فيه (قوله لانه من مغسولة أصالة) أخذ منه الارتفاع عن محل الغرة والتجصيل فيقيد عدم الارتفاع عن الرأس بغير محل الغرة (قوله وتعميم شعره) فلم يعممه كأن غسل بعضه بقيت جنبه الباقي فيجب غسله عن الجنبه حتى لو قطعه ولو من أسفل فتأمل الآن يقال ان هذه لما احتمل انقضاء عدتها الروية لدم اذ الظاهر انه يشتمل على حيض وطهر لما صرح ان الشهر لا يتخلو غالباً عن طهر وحيض قلنا بانقضاء عدتها بثلاثة أشهر بخلاف من انقطع دمها فانه ليس ثم ما يمتثل معه انقضاء العدة مع كونها من ذوات الاقراء لعدم بلوغها سن اليأس (قوله فيحرم الوطء) لا طلاقها لان عدلة تحريره من تطويل العدة لاتتأني هنالما تقر في عدتها اهـ حج وقضية قوله لان عدلة الخ انه لو طلقها وقدي من الشهر ما لا يسع حيضاً وطهر احرمه ذلك عليه لتضررها بطول العدة بما بقي من الشهر وهو كذلك (قوله على زوجها) لو اختلف اعتقادها فالعبرة بعقيدة الزوج لا الزوجة وفي حج ما يصرح به في باب ما يحرم من النكاح وفيما لو مكنته عم لا بعقيدة الزوج فهل يجب عليها التقيد بلن قلده زوجها أولاً قال في الايعاب فيه نظروا لا يبعد وجوب التقيد أقول وقد يقال في وجوب التقيد نظراً لا تأحيث قلنا العبرة بعقيدة الزوج صارت مكرهة على التمكين شرعاً والمكره لا يجب عليه التورية وان أمكنته لان فعله كالفعل فكذلك يقال هنا لا يجب عليها التقيد لان فعلها كالفعل لا يقال يرد على ذلك ما قالوه في الطلاق من أنه لو اختلف الزوج والزوجة في وقوع الطلاق وعدمه من أن الزوج يدين وعليها الحرب لاننا نقول لا منافاه لانها تمت لم توافقه على مدعاه والا فلا يدين ولان معتقده ثم لا يقر عليه ظاهراً فلزمها الحرب منه لذلك بخلاف ما هنا فانه يقر عليه فلزمها تمكينه رعاية لاعتقاده ثم رأيت في حاشية شيخنا العلامة الشوبري على منهي نقله عن العباب (قوله وكسوتها) أي وسائر حقوق الزوجية كالقسم (قوله لان وطأها) قضية هذه العلة ان زوجة الاب لو تحيرت لا يجب على فرعه ٢٥٦ الاعفاف بغيرها لتوقع زوال التحير كل وقت نعم ينبغي أنه لو أضرب به ترك

الجماع ولم تظهر قرينة على توقع شفائها قريباً وجب الاضاف بانحوى ويدفع نفقة واحدة على ما يأتي ونضيفه أيضاً أن خائف الزنا يحمل له نكاح الامه المنصيرة للعلة

(فيحرم الوطء) على زوجها أو سيدها والمباشرة لها فيما بين سرتهم أو ركبتهما ويستمر وجوب نفقتها وكسوتها على زوجها ولا خيار له في فسخ نكاحها لان وطأها امتوقع (و) يحرم عليها (مس المصحف) وحله بطريق الأولى (والقراءة) للفاخرة والسورة (في غير الصلاة) كالحائض وان خافت نسيان القرآن فيما يظهر لتمكنها من اجرائه على قلبها اما في الصلاة بخاترة مطلقاً فاتحة أو غيرها وتغارق فاذا الطهورين الجنب حيث وجب عليه الاقتصار على الفاتحة بان الجنب حدثه محقق وحدث هذه في كل وقت غير محقق وشمل كلامه

المذكورة ونقل عن الجلال السيوطي انه يحرم عليه نكاحها قال اذلا فائدة فيه وانه لو كان نكحته تحريم منصيرة لم يجز له نكاح الامه علمها لان انقطاع الدم عنها متوقع كل وقت وأورد عليه أنه حيث منع نكاح الامه على المنصيرة لهذه العلة فالقيام بجواز نكاح الامه ابتداء حيث لم تكن نكحته من تصحح للوطء ويؤيده أنهم نظروا والاحتمال الانقطاع في المنصيرة فلم يثبتوا له الخيار فيما لو نكحها جاهلاً بما قبلها فبانت منصيرة (قوله في غير الصلاة) ظاهره انه لا يجوز لها القراءة لتعلم وينبغي خلافه لان تعلم القراءة من فروض الكفاية فهو من مهمات الدين فكما جاز لها التنفل بالصلاة فلا مانع من جواز قرائتها لله تعالى بل وينبغي لها جواز مس المصحف وحله اذا توقفت قراءته عليها وانه لو لم يكف في دفع النسيان اجراؤه على قلبها ولم يتفق لها قراءته في الصلاة لما منع قام بها كشتغالها بصناعة تمنعها من تطويل الصلاة والنافلة جاز لها القراءة ثم اذا قلنا بجواز القراءة لها خوفاً من النسيان فهل يجب عليها ان تقصد بتلاوتهم الذكراً وتطلق لحصول المقصود من دفع النسيان مع ذلك قلت الظاهر انه لا يجب عليها ذلك بل يجوز لها قصد القراءة لان حدثها غير محقق والعذر قائم بها فلا منع من قصد القراءة المحصل للثواب ثم ان كانت قراءتها مشروعة من السماع لها سجود التلاوة والا فلا (قوله فيما يظهر) وفي حج الجزم بجوازه أي وثواب على هذا الاجراء ثواب القراءة (قوله لتمكنها من اجرائه) أي وبالقراءة في الصلاة كما استفاد من قوله اما في الصلاة الخ وقوله بخاترة مطلقاً قال الاسوي وقيل تحريم الزيادة على الفاتحة اهـ سم على حج (قوله على قلبها) أي وثواب على هذا الاجراء (قوله حدثه محقق) أي المذا لم يزد على الفاتحة اهـ سم على حج (قوله وشمل كلامه) ما وجه شموله فان قلت من قوله والمشهور وجوب الاحتياط قلت جاز ان يكون مستثنى الحاجة الصلاة كالقراءة في الصلاة كما يؤخذ مما سيذكره عن المهمات الا أن يقال الاصل عدم الاستثناء في غير ما ذكره عليه

محل الغسل أو تنفقه وجب عليه غسل ما ظهر منه بالقطع أو التفت كإتفله الشهاب بن جعفر في شرح العباب عن البيان وأقره
ووجهه ظاهر لأنه لما بقي بعض الشعر بلا غسل كان مخاطبا برفع جنباته بالغسل والقطع ونحوه لا يكفي عنه (قوله معقود)

(قوله قال في المهمات) أي الاسنوي (قوله ان كان لغرض ديني الخ) أفهم جواز المكث اذا كان لغرض شرعي كسماع
درس أو استفتاء أو نحو ذلك وهو ظاهر وقوله فان كان للصلاة فكقراءة السورة فيما يفهم خلافه فليراجع (قوله وما أفهمه)
أي دل عليه (قوله لا يجوز لها دخوله) وعليه فلونذرت الصلاة فيه فينبغي ان لا ينعقد نذرهما لعدم جواز دخول المسجد للصلاة
نعم لوندت الصلاة فيه معتكفة فالذي يتجه صحتة لانها ممكنة من فعل ذلك بالاعتكاف وفي ابن حجر مانعه بعد قول
المصنف فيصير الوطء ومس المصحف والمكث بالمسجد للصلاة أو طواف أو اعتكاف ولو نفلا اه وعليه فلونذرت الصلاة
فيه انعقد اه شيخنا ع ش (قوله لصحة الصلاة الخ) قضيته ان الواردت فعل الجمعة بل أو غيرها وتعدو عليها الاقتداء خارج
المسجد جاز لها دخوله لفعلا ولا يرد على ذلك ان الجمعة ليست فرضا عليها لان دخول المسجد لا يتوقف على كون العبادة التي
تدخل لفعلا فرضا بدليل دخولها لطواف النافلة والاعتكاف غير المنذور (قوله ونحوه) أي كالاكتكاف بخلاف تحية
المسجد فلا يجوز لها فعلها الا اذا دخلت لغرض غيرها كالاكتكاف فتفعلها ٢٥٧ لطلبها منها حينئذ اما اذا دخلت بقصد هافلا

تفعلها لان دخولها مجرد
لحبة غير مشروع (قوله
ان صلاة الجنائز كذلك)
أي كصلاة الفرض في
وجوب الغسل لها لا في
صفته الخاصة وهي
وجوبها كالفرض ولو
شبهها بالنفل كان أولى
ولعله ترك ذلك لئلا تعتقد
جواز فعلها قبل الفرض
قال سم على حج وينبغي
ان لا يسقط الفرض لفعلا
لعدم اغناء صلاتها عن
القضاء اه وعليه فيفرق

تحريم المكث في المسجد عليها وصرح به في الروضة قال في المهمات وهو متجه ان كان لغرض
ديني أي أولا لغرض فان كان للصلاة فكقراءة السورة فيها أو الاعتكاف أو طواف
فكالصلاة فرضا ونفلا قال ولا ينبغي ان محل ذلك اذا أمنت التلويت اه وما أفهمه كلامه من
جواز دخولها للصلاة فرضا أو نفلا رده الوالدرجه الله تعالى بفهوم كلام الروضة من انه
لا يجوز لها دخوله لذلك لصحة الصلاة خارجة بخلاف الطواف ونحوه فانه من ضرورية
(وتصلي الفرائض) خارج المسجد (أبدا) وجوبها مكتوبة أو مندورة لاحتمال الطهر والقياس
كما قاله الاسنوي ان صلاة الجنائز كذلك (وكذا النفل في الاصح) لانه من مهمات الدين فلا
وجه لممانه اذ لك والثاني لا اذلا ضرورة اليه كس المصحف والقراءة في غير الصلاة وشمل
اطلاقه التنفل بعد خروج وقت الفريضة وقد علم ما فيه مما هو ويجوز لها صوم النفل وطواف
النفل كالصلاة ومس يأتى في صلاة الجماعة لزوم قضائها للصلاة وما يتعلق به (وتغتسل لكل
فرض) لاحتمال تقدم الانقطاع وانما تفعله بعد دخول وقته لانه طهارة ضرورة كالتيتم نعم ان
علمت وقته كعند الغروب لم تغتسل الا له وخرج بالفرض النفل فلا يجب عليها الاغتسال له كما
اقتضاه ظاهر كلام الاكثرين وجرم به في الكفاية وصرح به ابن المقرئ في شرح ارشاده وهو

٣٣ نهايه ل بينها وبين التيمم بان طهر التيمم محقق دون هذه (قوله لانه من مهمات الدين) أي من الامور التي اهتم
بها الشارع وحث على فعلها (قوله مما هو) أي في شرح قول المصنف ويجب الوضوء لكل فرض من انها تفعلها بعد خروج
الوقت ان كانت راتبة بخلاف النفل المطلق (قوله ومس يأتى) أي في كلام الشارح (قوله لكل فرض أي ولونذرا وصلاة
جنائز اه زيادى وظاهره انها تصلي على الجنائز ولو مع وجود الرجال والفرق على ما قاله بين المتخيرة والتيمم ان التيمم يزيل
المنايع بقينا غابته انه يضعف عن اداء فرضين بخلاف المتخيرة فانها في كل وقت تحتل الحيض والطهر والاتقطاع ثم قوله
وصلاة جنائز هو ظاهر حيث لم تتعدد الجنائز فان تعددت وصلت عليها دفعة واحدة كفاها غسل واحد كما هو ظاهر (قوله
بعد دخول وقته) ظاهره انها اذا اغتسلت لفاتئة وأرادت ان تصلي به حاضرة بعد دخول وقتها يمتنع عليها ذلك وقياس ما قدمه
عن الاذرى بعد قول المصنف ويتوضأ وقت الصلاة انما تفعله كالتيتم وتقدم بها مشه انه قد يفرق بينهما قال ويأتى مثله هنا
فليراجع وليتأمل (قوله فلا يجب عليها الاغتسال) أي ويكفيها الوضوء وظاهره وان فعلته استقلالا كالوضوء وقضية
شرح البهجة ان محل الاكتفاء بوضوء حيث فعل بعد غسل الفرض سواء تقدم على الفرض أو تأخر اما لو فعل استقلالا سواء
كان في وقت فرض أو لا فلا بد له من الغسل وعبارته قال في المجموع قال القاضي كل موضع قلنا عليها الوضوء لكل فرض فلها
صلاة النفل وكل موضع قلنا عليها الغسل لكل فرض لم يجز النفل الا بالغسل ايضا قال وفيه نظرو ويحتمل ان تسبغ النفل بعد
الفرض (وأقول) وقبله أيضا

أى منه قد والافتدال سم عن الشارح أنه يتجه عدم الغفوة بما يقدره بنفسه (قوله شعر العيين) أى الذى فى داخلها (قوله ثم
الوضوء) أى ولولغسل المندوب كما جزم به العباب فى باب الجمعة (قوله وسواء كفى المجموع الخ) قضية هذا الصنيع ان هذا التعميم
فى المتن وهو غير صحيح اذا المتن مفروض فى تقديم الوضوء بأكمله الذى هو الاكل المطلق بقريضة قوله فيما يأتى ثم نعم هذا الخ ولهذا

(قوله واذا اغتسلت الخ) عباب أى لان الغسل انما أوجبناه لاحتمال الانقطاع وهو لا يحتمل تكرره بين الغسل والصلاة
ولو بادرت فى المحتمل ان الغسل وقع فى الحيض واقطع بعده هذا ولكن الاحتمال فى الزمن القصير أقل منه فى الزمن
الطويل رافى اه سم على منهج (قوله حيث لم يلزم المستحاضة) أى غير المتخيرة ليصح قياس هذه عليها والافهى قسم
من مطلق المستحاضة فيلزم قياس الشيء على نفسه (قوله المؤخرة) وهى ما لو أخرت لا المصلحة الصلاة بقدر ما يمنع الجمع بين
الصلاتين كما تقدم له بعد قول المصنف فلو أخرت الخ (قوله انه لا غسل على ذات التقطع) أى لا واجب ولا مندوب بل لو قيل
بحرمة لم يكن بعيدا لانه تعاط لعبادة فاسدة (قوله ولا يلزمها الخ) قال سم على حج قوله ولا يلزمها الخ يشعر بجواز نيته والوجه
خلافه لانه يحتمل ان الواجب الغسل وان الواجب الوضوء وغسل جميع البدن لا يكفي فيه نية الوضوء ولو غلط بخلاف
الوضوء يكفي فيه نية رفع الاكبر غلطاً فالاحتياط المخلص على كل تقدير تعيين نية الاكبر فيلتأمل اه ويمكن ان المراد
لا يلزمه نية الوضوء مع نية رفع حدث الحيض لان المراد نفي لزومها مستقلة مع ترك نية رفع الحدث الاكبر (قوله لاحتمال)
قد يقال لا يتوقف الوجوب على خصوص ما ذكر بل يكفي فى الوجوب ان يقال لان كل يوم منه يحتمل ان تكون طاهرة
فيه وان تكون حائضاً فى غيره (قوله وتنكيره الخ) خص الاراد بلفظ الشهر دون رمضان لان رمضان علم بالتعرف
لازمه وقد ردد عليه ما قيل ان رجبا ٢٥٨ ان أريد من سنة بعينها كان ممنوعاً من الصرف والا صرف وقضيته انه اذا لم

رد من سنة بعينها كان
نكرة فقياسه ان رمضان
هنا نكرة اذ لم يرد من سنة
بعينها الا ان يقال انما
اعتبر لمنع الصرف فى
رجب كونه من سنة
بعينها لما قيل ان المانع
له من الصرف العلمية

المعتمد واذا اغتسلت لا يلزمها المبادرة للصلاة لكن لو أخرت لزومها الوضوء حيث يلزم
المستحاضة المؤخرة ومعلوم انه لا غسل على ذات التقطع فى النقاء اذا اغتسلت فيه ويلزمها
اذا لم تنغمس ان ترتب بين اعضاء الوضوء فيما يظهر لاحتمال انه واجبها والعبادة يحتاط لها
ولا يلزمه نية الوضوء فيما يظهر أيضاً اذ جعلها بالحال يصيرها كالغائط وهو يجزئ الوضوء
بنية نحو الحيض (وتصوم) لزوماً (رمضان) لاحتمال ان تكون طاهرة فى جميعه (ثم شهراً)
آخر (كاملين) حال من رمضان وشهر او تنكيره غير مؤثر لتخصيصه بما قدرته وهى مؤكدة
رمضان انما لا يتوهم اطلاقه على بعضه بل مؤسسة كما يعلم من قولنا الا فى الكمال الى آخره

ومؤسسة

والعدل عن المعرف باللام ولا يأتى العدل عن المعرف الا اذا أريد من

سنة بعينها وحيث أريد من سنة غير معينة فالعلمية باقية لكن انتفت العلمية الثانية ورمضان المانع له العلمية والزيادة
والعلمية باقية وان أريد من أى سنة فهو معرفة دائماً لان المراد منه ما بين شعبان وشوال من جميع السنين ثم رأيت عن
التقارنى فى حواشى الكشف ان رجب وصفر ان أريد به ما معين فهما غير منصرفين والا فنصر فان قال الناصر اللقانى
وكان وجه ذلك انه فى المعين معدول عن الصفر والرجب كما قالوا فى مصر انه معدول عن السحر ففهم ما العلمية والعدل وقد يقال
ان المانع العلمية والتأنيث باعتبار المدة والقياس صرفه حيث لم يرد من سنة بعينها لانه منى نوى تنكيره زالت العلمية (قوله
لتخصيصه الخ) قد يقال لا حاجة الى هذا لان عطف النكرة على المعرفة كعكسه مسوغ لمحجى الحال منها وفى سم على حج قوله
لتخصيصه بما قدرته هذا عجيب فان المسوغ موجود من غير تقدير وهو مشاركتة فى الحال للمعرفة فانهم صرحوا بان ذلك
من مسوغات محجى الحال من النكرة وبذلك عبر فى التسهيل وعبر السيموطى فى مسوغ الحال بمسوغات الابتداء
وصرحوا فى مسوغات الابتداء بانها ان يعطف على سائر الابتداء نحو زيد ورجل فاعلم اه وعبرة الاشعوفى فى
مسوغات الابتداء بالنكرة نصها الخامس العطف بشرط ان أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به نحو طاعة وقول معروف أى
أمثل من غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى اه وسواء تقدمت المعرفة على النكرة أو تأخرت
كما أثرنا اليه أولاً بقولنا كعكسه ويدل لتقدم المعرفة على النكرة تمثيل السيموطى بقوله نحو زيد ورجل ولتأخيرها قول
الاشعوفى مما زاده فى التسهيل فى باب الحال ثالثها أى ثالث المسوغات لوقوع الحال من النكرة ان تشترك النكرة
مع المعرفة فى الحال بنحو هو لاء ناس وعبد الله منطلقين اه (قوله بما قدرته) أى من لفظ آخر (قوله وهى) أى الحال

قال هو كما لعقب قول المصنف ثم الوضوء وعبارة الشهاب بن حجر بعد حكاية القولين في المتن وعلى كل تحصل سنة الوضوء بتقديم كله أو بعضه وتأخيرها وتوسطه أثناء الغسل (قوله بأن يأخذ الخ) راجع للذن فقط كما هو ظاهر (قوله ثم طيبا) قضيته ان الطيب غير نحو المسك والذي في التحفة تفسير النعوى بالطيب (قوله وشمل تعبيره باثر الدم المستحاضة) لا ينافيه ما مر في قوله بخلاف دم الفساد لان محل ذلك عند استرسال الدم قال في شرح الروض واستثنى الزركشي المستحاضة أيضا فقال ينبغي لها

(قوله ومؤسسة) أي محصلة بمعنى لم يحصل بدونها (قوله فلا اعتراض الخ) قد يقال بقي الاعتراض عليه من جهة أخرى وهي إيهامه ان رمضان في حقها باعتبار ثلاثين كالشهر الاخر وان كان ناقصا ٢٥٩ الا ان يقال هذا الإيهام ضيف (قوله

لوضوحه أيضا) لا موقع له أيضا الا ان يكون راجعا الى قوله كما لا يعترض الخ وفيه ان التشبيه مغن عنه وقد يقال وصف ما مر بالوضوح مأخوذ من قوله كما لا يخفى (قوله من ثمانية عشر) عباب هي تكتب بالالف ان كان فيها ثاء التأنيث فان لم يكن فيها بان كان المعدود مؤنثا نظرا ان أتيت بالياء فقلت ثني عشرة فغير ألف والالا فبالالف نحو ثمان عشرة قاله ابن قتيبة في أدب الكاتب اه سم على منهج وينافيه قول المصباح اذا أضفت الثمانية الى مؤنث ثبتت الياء ثبوتها في القاضى واعرب اعراب المنقوص تقول جاء ثمانى نسوة وثمانى مائة ورأيت ثمانى نسوة تطهر الفتحة واذا لم تضاف قلت عندي من النساء ثمان ومهرت من ثمان ورأيت ثمانى

ومؤسسة لشهر الا فادتها ان المراد به ثلاثون يوما بان يكون رمضان ثلاثين وتأتى بعده بمثلها متواليه (فيحصل) لها (من كل) منها (أربعة عشر) يوما لا احتمال ان يكون حيضها أكثر الحيض وان يقتدى في أثناء يوم وحيثه فينقطع في أثناء السادس عشر من ذلك اليوم ووجود الحيض في بعض اليوم مبطل له فيلزم ما قلناه فالكمال في رمضان قيد لغرض حصول الاربعة عشر لبقاء اليومين كما لا يخفى فلا اعتراض على المصنف كما لا يعترض عليه بأنه لا يبقى عليها شيء اذا علمت ان الانقطاع كان ليلا لوضوحه أيضا واحترز بكاملين عن الشهر الناقص فاذا نقص رمضان مثلا حصل لها منه ثلاثة عشر يوما والمقضى منه بكل حال ستة عشر يوما فاذا صامت بعد ذلك شهرا كاملا بقي عليها يومان واذا بقي عليها يومان فطريقة براءة ذمتها منهما ان تفعل ما ذكره بقوله (ثم تصوم من ثمانية عشر) يوما (ثلاثة أو لها وثلاثة آخرها فيحصل) لها (اليومان الباقيان) لان الحيض ان طرأ في الاول منها فغايته ان ينقطع في السادس عشر فيصع لها اليومان الاخيران وان طرأ في الثاني صاع الطرفان أو في الثالث صاع الاولان أو في السادس عشر صاع الثاني والثالث أو في السابع عشر صاع السادس عشر والثالث أو في الثامن عشر صاع اللذان قبله ويحصل اليومان أيضا بان تصوم لهما أربعة أول الثمانية عشر واثنتين آخرها أو بالعكس أو اثنتين أولها واثنتين آخرها واثنتين وسطها وبان تصوم لهما خمسة الأول والثالث والخامس والسابع عشر والتاسع عشر ولا يتعين هذا المذكور في تحصيل ذلك كما هو مبسوط في المطول لا بل بالغ بعضهم فقال يمكن تحصيلهما بكيفيات تبلغ ألف صورة واحدة وله في جميع مسائل الصوم بأنواعه لافى هذه الصورة بخصوصها الظهور فساده (ويمكن قضاء يوم بصوم يوم ثم الثالث) من الاول (والسابع عشر) منه لان الحيض ان طرأ في الاول سلم الاخير أو في الثالث سلم الاول وان كان آخر الحيض الاول سلم الثالث أو الثالث سلم الاخير ولا يتعين اليوم الثالث للصوم الثاني ولا السابع عشر للصوم الثالث بل لهما ان تصوم بدل الثالث يوما بعده الى آخر الخامس عشر وبدل السابع عشر يوما بعده الى آخر تسعة وعشرين بشرط أن يكون المخلف من أول السادس عشر متساويا بين صومها الاول والثاني أو أقل منه فلو صامت الاول والثالث والثامن عشر لم يجز لان المخلف من أول السادس عشر يومان وليس بين الصومين الاولين الا يوم وانما امتنع ذلك لجواز أن ينقطع الحيض في أثناء الثالث ويعود في أثناء الثامن عشر ولو صامت الاول والرابع

واذا وقعت في المركب تخيرت بين سكون الياء وفتحها والفتح أفصح يقال عندي من النساء ثمانى عشرة امرأة وتحذف الياء في لغة بشرط فتح النون فان كان المعدود مذكرا قلت عندي ثمانية عشر رجلا يثبت الهاء اه فلم يفرق في ثبوت الالف بين ثبوت الياء وحذفها وقد يقال لا منافاة لان كلام ابن قتيبة في حذف الالف خطأ ولا يلزم منه حذفها من اللفظ وكلام المصباح انما هو قىما ينطق به فهما من الحروف (قوله واثنتين وسطها) أي ليسا متصلين باليومين الاولين ولا بالآخرين سواء والت بينهما في أنفسهما أو فرقتهما (قوله تحصيلهما) أي اليومين (قوله ان يكون المخلف) أي المترولة صومه بعد الخامس عشر (قوله يومان) وهما السادس عشر والسابع عشر

أن لا تستعمله لانه يجس بجروح الدم فيجب غسله فلا يبقى له فائدة انتهى وصورة ما هنا عند الشفاء كما ترى وجل بعضهم ما هنا على الاستحاضة المتصلة بالحيض قال فلا تباع في الحقيقة للحيض وانما جعله على هذا الجمل محاولة لشمول المان للصورة المذكورة والشارح كما ترى انما جعل الشامل الدم يقطع النظر عن خصوص الحيض وان كان فيه وقته على أن قضية هذا الجمل انه لا يسر لها الاتباع للحيض الذي استحيضت عقبه ولك أن تمنعه بتصریحهم بسنه للمضرة لاحتمال الانقطاع فاذا سن لاحتمال الانقطاع مع استرسال الدم فأولى أن يسر مع تحققه (قوله المكمل بالتيمم) أي ولا يجدد التيمم كما صرح به الشهاب بن

(قوله لان المخلف أقل) يتأمل قوله أدل فان المخلف من أول السادس عشر الى الثامن عشر قدر ما بين الصوم الاول والثاني ثم رأيت في نسخة بدل الرابع الخامس وعليها فلا شكل (قوله وان تصوم قبله) أي التاسع والعشرين (قوله لم تخلف) أي لم تترك شيئاً بعد خمسة عشر (قوله الطريقة الاولى) هي قول المصنف ثم تصوم من ثمانية عشر ثلاثة الخ والثانية هي قوله ويمكن قضاء يوم الخ (قوله الطريقة الثانية ان تصوم الخ) بشرط أن تكون أول النوبة الثانية سابع عشر تطيره الى خامس عشر ثانية فاذا صامت الاول والثالث والخامس والسابع عشر والتاسع عشر فقد صامت قدر ما عليها وهو اليومان مفرق في خمسة عشر وزادت يوماً وصامت قدره أيضاً من السابع عشر وهو سابع عشر الاول من النوبة الاولى وخامس عشر الثاني منها فلو فرقت باكثر من يوم كان صامت الاول والرابع والسابع ٢٦٠ تغيرت في الصوم الثاني بين الصوم السابع عشر والثامن عشر لان الثامن

عشر بالنسبة للرابع خامس عشر والاول سابع عشر (قوله أو غيره) كأن كان عليها كفارة قتل أو صامت عن قريباً فانه يجب عليها التتابع كأن كان يجب على من صامت عنه وعبرة سم على الغاية قال بعضهم ومحملة أي عدم وجوب التتابع في صوم لم يجب فيه التتابع اه وهو محتمل اه لكن عبارة الشارح في فصل فدية الصوم الواجب بعد قول المتن ولو صام أجنبي باذن الولي صح نصها وفي المجموع مذهب الحسن البصري

والثامن عشر جاز لان المخلف أقل مما بين الصومين ولو صامت الاول والخامس عشر فقد تخلل بين الصومين ثلاثة عشر فلها ان تصوم التاسع والعشرين لان المخلف مماثل وان تصوم قبله لانه أقل نعم لا يكفي ان تصوم السادس عشر لانهم تخلف شيئاً وانما ذكر المصنف وغيره ذلك إيمان ان السبعة عشر أقل مدة يمكن فيها قضاء اليوم الواحد وضابط الطريقة الاولى ان تصوم قدر ما عليها متواليين في خمسة عشر يوماً ثم تصوم قدره متواليين من سابع عشر صومها الاول ثم تصوم يومين بين الصومين سواء اتصلا بالصوم الاول أم لا وسواء أوقعا مجتمعين أم متفرقين وضابط الطريقة الثانية ان تصوم قدر ما عليها مفرق في خمسة عشر يوماً مع زيادة صوم يوم ثم تصوم قدره من سابع عشر صومها الاول من غير زيادة فتصوم يوماً وثلاثة وسابع عشره والطريقة الاولى تأتي في أربعة عشر يوماً فسادونها والثانية تأتي في سبعة أيام فسادونها هذا كله في غير المتتابع اما هو بنذر أو غيره فان كان سبعة فسادونها صامته ولا ثلاث مرات الثالثة منها من سابع عشر شرعاً في الصوم بشرط أن تفرق بين كل مرتين من الثلاث يوماً فأكثر حيث يتأني الاكثر فان كان أربعة عشر يوماً فسادونها صامته ستة عشر ولا ثم تصوم قدر المتتابع أيضاً ولا فان كان ما عليها شهرين صامت مائة وأربعين يوماً ولا ثم شرع في الحساب البائمين للمضرة فقال (وان حقت) من عاداتها (شيئاً) وجهلت آخربان ذكرت الوقت دون القدر أو بالعكس (فاليقين) من حيض وطهر (حكمه) ومقتضى كلامه تبعاً للغزالي تسمية هذه مضرة والجمهور على خلافه ويمكن حمل كلامهم على النصير المطلق وهذه تحير هانسي

انه لو صام عنه بالاذن ثلاثون في يوم واحد جزأ وهو الظاهر الذي اعتقد. ولكن لم أرفه كلاماً لا محاباً اه قال الاذرعى وأشار اليه ابن الاستاذ تفتقها الى أن قال وسواء في فعل الصوم أكان قد وجب فيه التتابع أم لا لان التتابع انما وجب في حق الميت لعني لا يوجد في حق القريب ولانه التزم صفة زائدة على أصل الصوم فسقطت بموته اه ففيه تصریح بعدم وجوب التتابع على القريب مطلقاً (قوله صامته) أي ما عليها (قوله بشرط ان تفرق الخ) ولا يمكن الزيادة في التفريق عليه في السبعة الكاملة (قوله قدر المتتابع) أي الذي عليها (قوله مائة وأربعين الخ) أي فيحصل لها من المائة والعشرين ستة وخمسون يوماً لحصول أربعة عشر من كل ثلاثين ومن العشرين الباقية أربعة لان غاية ما يفسد منها ستة عشر (قوله ويسمى ما يتخلل الخ) أي كما بين اليوم الاول واللييلة والنصف الثاني في مثال الذاكرة للوقت وقوله وما لا يتخلل أي كما قبل السادس في مثال الذاكرة للقدر الا في وقوله حيض يبين انظر كيف يكون يبين مع احتمال تغير العادة فليتأمل والاستحاضة لا تمنع تغير العادة كما يعلم من تصفح مسائلها فليصر والجواب ويمكن أن يجاب بأن المراد انه حيض يبين ظاهراً لان حكم الله في حق المعتادة ظاهر النهار له ادنها فليتأمل وقوله ونصفه الثاني طهر يبين فيه بحث أيضاً اه سم على منهم

حجر (قوله وماء الوضوء منصوب) هذا لا يناسبه قوله في حل المتن فيمن اعتدل جسده وانما كان المناسب اسقاط في فهو جار في الحل على الاعراب الثاني (قوله شئ) الاولى حذفه (قوله وقتنا بحصولهما) أي على الضعيف (قوله بنية أحدهما) شمل حصول الجمعة بالجنابة وعكسه وهو صحيح فقد قيل بكل منهما كما حكاه الجلال المحلى وغيره فإني حاشية الشيخ ممنوع (قوله فلا يجاوزها ولا العادة) عبارة العباب وأن لا يزيد على الحاجة أو العادة انتهت وعبارة الشارح تقتضي الحرمة فيما فوق الحاجة

(قوله ويسمى ما يحتمل الانقطاع طهرامشكوكا فيه) والظاهر انما لا تفعل طواف الا فاضة في هذا الحال ولا في الحيض المشكوك فيه ولا فيما لو نسبت انتظام عاداتها فردت لقل النوب واحتاطت في الزائد وذلك لان الطواف لا آخر لوقته وهي في زمن الشك يحتمل فساد طوافها فيجب تأخير طهرها المحقق بخلاف الناسبة لعاداتها قدرا ووقتافان مضطرة الى فعله اذ لا زمن لها ترجو الانقطاع فيه حتى تؤثر بالآخر اليه هذا ولم يتعرضوا لما لو اطافت طواف الا فاضة زمن التحير هل يجب اعادته في زمن يغلب على الظن معه وقوعه في الطهر كما في قضاء الصلوات أولا وقياس ما في الصلاة وجوب ذلك لانها اذا اطافت زمن التحير احتمل وقوع الطواف زمن الحيض فليأمل وقولنا لا آخر لوقته لا يقال انتظارها للطهر المحقق مع الاحرام فيه مشقة شديدة لا نأقول يمكن دفع المشقة بما ذكره من ان الحائض حيضا محققا تتخلص من الاحرام بالهجوم على الطواف مقالة مذهب الحنفية أو غير ذلك مما يأتي في الحج كان ترحل الى ان تصل ٢٦١ الى محل يتعذر عليها الرجوع منه الى مكة

وعبارة الشارح في فصل للطواف بانواعه واجبات نصها وسيأتي أيضا ان من حاضت قبل طواف الركن ولم يمكنها الاقامة حتى تطهر لها ان ترحل فاذا وصلت الى محل يتعذر عليها الرجوع منه الى مكة جاز لها حينئذ ان تتحلل كالحصر وتحل حينئذ من احرامها ويبقى الطواف في ذمتها الى أن تعود والا قرب انه على التراخي وانها تحتاج عند فعله الى احرام نظرونها من منسكها بالتحلل بخلاف

لما مر أن المتخيرة ثلاثة أحوال (وهي) أي المتخيرة إذا كره لأحدهما (في) الزمن (المحتمل) للحيض والطهر (كحائض في الوطء) وما الحق به مما مر (وطاهر في العبادة) لما تقدم من وجوب الاحتياط في حقها (وان احتمل انقطاعا وجب الغسل لكل فرض) بخلاف ما اذا لم يحتمل فانه لا يجب عليها الا الوضوء فقط ويسمى ما يحتمل الانقطاع طهرامشكوكا فيه وما لا يحتمل حيضا مشكوكا فيه والذا كره للوقت كان تقول كان حيضى يتبدى أول الشهر فيوم وليلة منه حيض ييقن ونصفه الثاني طهر ييقن وما بين ذلك يحتمل الحيض والطهر والانقطاع والذا كره للقدركان تقول كان حيضى خمسة في العشر الاول من الشهر لا أعلم ابتداءها واعلم اني في اليوم الاول طاهر فالساعات من حيض ييقن والاول طهر ييقن كالعشرين الاخيرين والثاني الى آخر الخامس محتمل للحيض والطهر والسابع الى آخر العاشر متحمل لهما ولا انقطاع ولو قالت كنت أخلط شهر ابشر أي كنت في آخر كل شهر وأول ما بعده حائضا فالحظ من أول كل شهر ولحظة من آخره حيض ييقن ولحظة من آخر الخامس عشر ولحظة من أول ليلة السادس عشر طهر ييقن وما بين اللحظة من أول الشهر واللحظة من آخر الخامس عشر يحتمل الحيض والطهر والانقطاع وما بين اللحظة من أول ليلة السادس عشر واللحظة من آخر الشهر يحتملها دون الانقطاع ولو قالت كنت أخلط شهر ابشر طهر اقليل لها حيض ييقن ولها لحظتان طهر ييقن في أول كل شهر وآخره ثم قدرا أقل الحيض بعد اللحظتين لا يمكن فيه

من طاف بتيمم مع إعادة لعدم تحله حقيقة وقول الراعي ليس لها ان تسافر حتى تطوف قال غيره انه غلط منه اه وقوله بخلاف من طاف بتيمم الخ أي فانه لا يحتاج الى احرام جديد لئلا عال به (قوله وما بين ذلك) الذي يظهر انه ليس مرادهم باحتمال الطهر هنا طهر أصليا لا يكون بعد الانقطاع كما يتوهم من عطف الانقطاع عليه وجعل كل منهما أحد المحتملات فانه مستحيل بعد فرض تقدم الحيض يقيناً بل مرادهم الطهر في الجملة فالمراد باحتمال الطهر والانقطاع احتمال طهر بعد الانقطاع أو معه الانقطاع والحاصل انه ليس المراد ان كلا منهما يحتمل حصوله على الانفراد فانه غير ممكن كما تبين بل المراد احتمال طهر معه انقطاع فليأمل وعبارة أخرى قال انظر ما المراد بالطهر بدون انقطاع مع تقدم الحيض يقيناً في المثال وكان المراد بالطهر والانقطاع الطهر بعد الانقطاع فالطهر مع ان طهر أصلي بان لا يتقدمه انقطاع حيض كما بين الاول والسادس في مثال ذا كره القدر الا في طهر بعد الانقطاع كما هنا ويجوز ان يراد هنا باحتمال الطهر احتمال الطهر ان حصل منها غسل بعد اليوم واليلة اه سم على منهج (قوله في العشر الاول) هو يضم الهزمة وفتح الواو وفتح الهزمة وتشديد الواو كما يفهمه المصباح وسيأتي لنا في الاعتراف زيادة ايضاح

وان كان دون العادة كما اذا زاد على الصاع في الغسل حيث كان يكفيه وظاهر انه ليس كذلك (قوله الا عورة) هل وان كان بجائل وما المراد بالعورة هنا (قوله وهي) أي ازالها وقوله على معرفتها أي النجاسة وهي تعرف بالحد وهو ما ذكره الشارح وبالعد وهو ما يأتي في المتن أي وهذا وجه تقديم معرفتها على ازالها هذا مراد الشارح فيما يظهر الان في سياقه صعوبة لا تخفى (قوله حرم تناولها) أي علم حرمة بالدليل الخارجي فلا دور (قوله ولا لاستقذارها) فضيته

(قوله وبعده الخ) أي فيتوضأ في اليوم والليله واليدين للحظة الاولى اسكل فرض لان ذلك حيض مشكوك فيه وتغتسل فيما بعدهما اسكل فرض الى اللحظة الاخيرة من الشهر لانه طهر مشكوك فيه (قوله لا تحتمل الانقطاع) أي فتتوضأ فيها اسكل فرض وقوله والباقي يحتمل أي فتغتسل اسكل فرض لا تحتمل الانقطاع (قوله تحتمل الحيض والطهر) أي فيحرم الوطء في جميعه لا تحتمل الحيض (قوله احدى عشرات الشهر) ٢٦٢ أي عشرة من العشرات الثلاث المشتمل عليها الشهر (قوله

كالاولى) هي قوله فاذا قالت دورى ثلاثون اولها كذا الخ (قوله ان دم الحامل الخ) أي وان خالف عاداتها حيث لم ينقض عن يوم وليلة ولا زاد على خمسة عشر ولو بصفة غير صفة الدم الذي كانت تراه في غير زمن الحمل وقوله اذا توفرت شروطه منها ان لا ينقص عن يوم وليلة وعليه فالو رأت دون يوم وليلة ويعقبه الطلق واستمر الدم لا يكون الخارج مع الطلق حيضا ونظيره دم على حج والا قرب انه حيض لانه بمجرد رؤيته حكم عليه بذلك فيستحب الى تحقق ما ينافيه (قوله وان تعقبه الطلق) أي جاء بعده قال في المصباح وعقبه تعقبا فهو معقب جاء بعده اه

الانقطاع وبعده يحتمل والحافطة للقدر انما تخرج عن التحير المطلق بحفظ قدر الدور وابتدائه وقدر الحيض فاذا قالت دورى ثلاثون اولها كذا وحيض عشرة فعشرة في اولها لا تحتمل الانقطاع والباقي يحتمل والجميع يحتمل الحيض والطهر ولو قالت حيض احدى عشرات الشهر فهذه كالاولى الان احتمال الانقطاع هنا لا يكون الا في آخر كل عشرة ولو قالت حيض عشرة في عشرين من اول الشهر فالعشرة الاخيرة طهر يتيقن والعشرون تحتمل الحيض والطهر والعشرة الثانية منها تحتمل الانقطاع ايضا ولو قالت كان حيض خمسة عشر من العشرين الاولى فالعشرة الاخيرة طهر يتيقن والجمعة الثانية والثالثة حيض يتيقن والاولى تحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع والرابعة تحتمل الجميع ولو قالت حيض خمسة عشر في اليوم الثالث عشر طاهر الخمسة من اول الدور تحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع وما بعدهما يحتمل الجميع الى آخر الثاني عشر ثم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر طهر يتيقن ومن اول السادس عشر الى آخر العشرين يحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع ومنه الى آخر الشهر يحتمل الجميع ومعنى كان القدر الذي أضلته زائدا على نهف المضل فيه حصل حيض يتيقن من وسطه وهو الزائد على النصف مع منسله (والاظهر ان دم الحامل) حيض اذا توفرت شروطه وان تعقبه الطلق لعدم الادلة على بدم الحيض اسود يعرف ولانه دم لا يمنع الرضاع بل اذا وجد معه حكم بكونه حيضا وان ندر فكذا لا يمنع الحمل وانما حكم الشارع ببراءة الرحم به بناء على الغالب لكن لا يحرم طلاقها فيه لا تنقضاء تطويل العدة به ولا تنقضي العدة به ان كان له حكم الحمل في انقضائها بالحمل بان كانت لصاحبه فان لم تكن له فان كان الحمل من زنا كان فسح نكاح صبي بعيب أو غيره بعد دخوله وهي حامل من زنا أو تزوج الرجل حاملا من زنا ثم طلقها أو فسح نكاحها بعد الدخول انقضت العدة بالحيض مع وجود الحمل وان كان من غير زنا كان طلقها حاملا منه فوطئها غيره بشبهة أو بالعكس لم تنقض به خلافا للقاضي والثاني وهو التقديم انه ليس بحيض بل هو حدث دائم كسلس البول لان الحمل يسد مخرج الحيض وقد جعل دليلا على براءة الرحم فدل على ان الحامل لا تحيض والا اول أجاب عنه بانه انما حكم ببراءة الرحم عملا

بالغالب

بالمعنى ومثله ما لو خرج مع الطلق (قوله لا يحرم طلاقها فيه) أي الحيض زمن الحمل

(قوله ولا تنقضي العدة) أي بالحيض ان كان الخ (قوله وهي حامل من زنا) بقى ما لو لم يعلم هل هو من زنا أو شبهة وحكمه انه ان لم يمكن لحوقه بالزوج جل على انه من زنا وعبارة الشارح في كتاب العدد بعد قول المصنف وعدة حرة ذات اقراء ثلاثة مانصه ولو جهل حال الحمل ولم يمكن لحوقه بالزوج جل على انه من زنا كما نقله واقراء أي من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها ما من حيث عدم عقوبتها بسببه فيعمل على انه من شبهة فان أنت به لا مكان منه لحقه كما اقتضاه اطلاقهم وصرح به البلقيني وغيره ولم ينتف عنه الا بلعان اه (قوله انقضت العدة بالحيض) أي ويحرم طلاقها فيه لتضررها بطول العدة فان زمنه لا يجسب منها (قوله لم تنقض به) أي الحيض

من النجاسة سيما غير الاستقذار وقضية التعريف السابق خلافه فيه عليه الشهاب بن قاسم ثم أجاب بأن المراد ان النجاسة مستقذرة الآن حرمها ليست لاستقذارها انتهى أي وترتب منع الصلاة على الاستقذار غير ترتب الحرمة عليه فلا تنافي بين القضييتين وأعلم ان قضية التعريف الاول ان النجاسات كلها مستقذرة ولك منع في الكلب الحي ولهذا يأنف من لا يعتد بنجاسته ولا فرق بينه وبين نحو الذئب ولا يقال المراد ٢٦٣ استقذارها شرعا اذ يلزم عليه الدور (قوله وبجالة الاختيار)

(قوله والفرق بين الفترة والنقاء) أي على الثاني (قوله وهذه النسخة) هي قوله بين أقل الحيض الخ (قوله يقال في فعله) أي في الفعل الدال على الدم الخارج بعد فراغ الرحم ما انفست بمعنى حاض فيقال فيه بفتح النون وكسر الفاء كما قاله بعضهم وقدم ما فيه (قوله الدفعة) أي بضم الدال عميرة (قوله من العبارات) هي حجة ولحظة ودفعة (قوله قال القوابل) ظاهره انه لا بد من أربع منهن وينبغي الاكتفاء بواحدة لان المدار على ما يفيد الظن والواحدة تحصله وعبارة حج عاقبة أو مضغة فيها صور خفية أخذت مما مر في الفصل اذ لا تسمى ولادة الا حينئذ كما صرح جوابه فلا تخالف بين ما ذكره هنا وفي العدد خلافا لمن ظنه (قوله فاوله من خروجه) أي من حيث الاحكام وقوله لا منها أي الولادة (قوله في النقاء المذكور) أي الذي بين الولادة وروية الدم (قوله

بالغالب كما مر (و) ان (النقاء بين) دماء (قل الحيض) فأكثر (حيض) تبع للنقص النقاء عن أقل الطهر فاشبه الفترة بين دفعات الدم ويسمى قول السحب والثاني أنه طهر لانه اذا دل الدم على الحيض وجب ان يدل النقاء على الطهر ويسمى هذا قول اللقط وقول التلقيق ومحمل القولين في الصلاة والصوم ونحوهما فلا يجعل النقاء طهرا في انقضاء العدة اجماعا وشرطا جعل النقاء بين الدم حيضا لا يجاوز خمسة عشر يوما ولا ينقص مجموع الدماء عن أقل الحيض وان يكون النقاء زائدا على الفترات المعتادة بين دفعات الحيض فان تلك حيض قطعها والفرق بين الفترة والنقاء ان الفترة هي الحالة التي ينقطع فيها جريان الدم ويبقى أثره او دخلت قطنته في فرجها لم تخرجت ملوثة والنقاء ان تخرج تقيية لاشئ عليها ولو عبر التقطع خمسة عشر جاء ما مر في المستحاضات والدم المرفى بين التوأمين بشرط الحيض حيض كالخارج بعد عضو منفصل من الولد المجتنب لانه خرج قبل فراغ الرحم كدم الحامل بل أولى بكونه حيضا اذ ارغاء الدم بين الولادتين أقرب منه قبلهما لانفتاح فم الرحم بالولادة وقول المصنف بين الدم قال البرهان الفزاري كذا هو في عدة نسخ وقيل انه كان هكذا في نسخة المؤلف ثم أصله بعضهم على ما ذكرناه بقوله بين أقل الحيض لان الراجح انه انما ينسحب اذ بلغ مجموع الدماء أقل الحيض اه وهذه النسخة هي التي شرح عليها السبكي وقال المنكث قد رأيت نسخة المصنف التي بخطه وأصلحت كما قال بغير خطه ثم شرع يتكلم على النقاس فقال (وأقل النقاس لحظة) يقال في فعله نفست المرأة بضم النون وفصحها وبكسر الفاء فيها والضم أفصح وعبر به بدل اللحظة في التحقيق كالتنبيه بالوجه أي الدفعة وفي الروضة لاحد أقله أي لا يتقدر بل ما وجد منه وان قل يكون نقاسا ولا يوجد أقل من حجة ويعبر عن زمنها باللمظة فالمراد من العبارات واحد وهو لغة الولادة وشرعا ما مر أول الباب وسمى بذلك لانه يخرج عقب النفس أو من قولهم تنفس الصبح اذا طهر وأول وقته بعد خروج الولد وقبل أقل الطهر وان كان علقه أو مضغة قال القوابل انه مبدأ خلق آدمي فان تأخر خروجه عن الولادة فاوله من خروجه لا منها كما صح في التحقيق وموضع من المجموع وهو المتمدن وان صح في الروضة وموضع آخر من المجموع عكس ذلك اذ يلزم عليه جعل النقاء الذي لم يسبقه دم نقاسا فتجب عليها الصلاة في النقاء المذكور وقد صح في المجموع انه يصح غسلها عقب ولادتها ولا يشك على ما رجحناه قول المصنف ببطان صوم من ولدت ولدا جافا لانه لما كانت الولادة مظنة خروج الدم أنيط البطلان بوجودها وان لم يتحقق كما جعل النوم ناقضا وان تحقق عدم خروج شئ منه وكلام ابن المقرئ في روضه محتمل لكل منهما لكنه الى الثاني أقرب وقضية الاختيال اول ان زمن النقاء لا يحسب من الستين لكن صرح اليقيني بخلافه فقال ابتداء الستين من الولادة وزمن النقاء لانقاس فيه وان كان محسوبا من الستين ولم أر من حقق هذا اه ولولم تر نقاسا أصلا فهل يباح وطؤها قبل الغسل أو التيم بشرطه أو لا أتى بالدرجة الله تعالى بجوارحه كالوكان

محتمل لكل منهما) أي من قوله فاوله من خروجه وقوله لا منها (قوله وان كان محسوبا) معتمد (قوله أفتى الوالد الخ) قد يشكك هذا بطلان صومها ولادتها جافا حيث عمل البطلان بان الولادة مظنة لخروج الدم فاقاموها مقام اليقين فانه يقتضي حرمة الوطء ولعل الفرق بين بطلان الصوم وجواز الوطء الاحتياط للعبادة

أي يخرج بحالة الاختيار الخ والمراد أنه أحترزه عما ذكر كما عبر به غيره والافهذه القيد كالأذى بعده للدخال (قوله وان سهل) في هذا السياق صعوبة وكان حق العبارة وبسهولة التمييز ما عسر غيره كدود الفأكة والمراد به برمان شأنه ذلك فلا نضر سهولته في بعض الاحوال (قوله لان ما لا يمكن تناوله) ينظر ما المراد بالامكان هنا (قوله والالزم التكليف بالمحال)

(قوله وأكثره ستون) عباب خالف في ذلك أبو حنيفة وأحمد فقالا لا أكثر أربعين وذهب المزني الى ان أقله أربعة أيام لان أكثره قدر الحيض أربع مرات فليكن أقله كذلك اه قلت مقتضى هذا التخرج أن يقول غالبه ستة وعشرون أو ثمانية وعشرون اه سم على منهمج (قوله تجلس) أي بدوم تقاسمها (قوله وأبدي أبو سهل) تبعه الاستوى وغيره واعترضه ابن العماد بما فيه نظر نعم أنكر القاضي أبو الطيب ٢٦٤ كونه غذا للولد لانه يولد وفه مسدود ولا طريق لجريان الدم وعلى وجهه المشيمة

ولهذا أجنة البهائم تعيش في البطون ولا حيض لها اه وما استدلل به لاجته فيه فانه لا يلزم من كونه غذا وصوله للعدة من الفم لاحتمال وصوله اليها من السرة المتصلة بالمشيمة اه حج في شرح العباب (أقول) وأجنة البهائم يجوز أن تتغذى بغير دم الحيض لا تغناه في حقهن (قوله) وذلك لان أقل النفاس لا يمكن أن يستغرق قال حج ولك منعه بان يتصور اسقاطه لها بان تكون مجنونة من أول الوقت الى أن يبقى لحظة فتتفس حينئذ فقارنة النفاس لهذه اللحظة أسقطت ايجاب الصلاة عنها حتى لا يلزمها قضاءها ثم رأيت بعض الشراح أشار لذلك اه (قوله) وحينئذ فينظر الخ) أفاده هذا التفصيل

عليها جناية بل علوا ايجاب خروج الولد الجفاف الغسل بانه منى منعقد ولو لم ترد ما لا بعده ضي خمسة عشر يوما فاكثر فلا نفاس لها أصلا على الأصح (وأكثره ستون) يوما (وغالبه أربعون) يوما اعتبارا بالوجود في كل ذلك وأما خبر أبي داود عن أم سلمة رضي الله عنهما كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوما فليس فيه ما يدل على نفي الزيادة أو يكون محمولا على الغالب أو على نسوة محصورات وأبدي أبو سهل الصعلوكي في كون أكثره ما ذكر معنى لطيفا وهو ان المني يمكث في الرحم أربعين يوما لا يتغير ثم يمكث منها علقمة ثم مثلها مضغة ثم تنفخ فيه الروح والولد يتغذى بدم الحيض من حينئذ فلا يجتمع من حين النفخ لكونه غذا له وانما يجتمع في المدة التي قبلها وهي أربعة أشهر وأكثر الحيض خمسة عشر يوما فيكون أكثر النفاس ستين (ويحرم به ما حرم بالحيض) لانه دم حيض مجتمع ولهذا قال الرافعي وحكم النفاس مطلقا حكم الحيض الا في شئين أحدهما ان الحيض يوجب البلوغ والنفاس لا يوجب ثبوته قبله بالاتزال الذي حبلت منه الثاني ان الحيض يتعلق به العدة والاستبراء ولا يتعلقان بالنفاس لحصولهما قبله بمجرد الولادة ويخالفه أيضا في ان أقل النفاس لا يسقط الصلاة كما نقله ابن الرفعة عن البندنجي وأقره وذلك لان أقل النفاس لا يمكن ان يستغرق وقت الصلاة لانه ان وجد في الاثناء فقد تقدم وجوبها وان وجد في الاول فقد لزمت بالانقطاع بخلاف الحيض فانه يم الوقت ولا يرد شي من ذلك على عبارة المنهاج (وعبوره ستين) يوما (كعبوره أكثره) أي كعبور الحيض أكثره وهو خمسة عشر وحينئذ فينظر أمبتدأة هي أم معتادة مميزة أم غير مميزة ويقاس بما ذكرناه في الحيض وفاقا وخلافا لان النفاس كالحيض في غالب أحكامه فكذلك في الرذاليه عند الاشكال ولا يمكن تصور متغيرة مطلقة في النفاس بناء على الراجح ان من عادت لها عدم رؤية نفاس أصلا إذا ولدت فمات الدم وجاوز الستين انها كالمبتدأة لانه حينئذ يكون ابتداء نفاسها معلوما به ينتفي التحريم المطلق ومن أحكام الباب انه يجب على المرأة ان تعلم ما تحتاج اليه من أحكام الحيض والاستحاضة والنفاس فان كان زوجها عالما وجب عليه ان يعلمها والا فلها الخروج لسؤال العلماء ويجب عليه تمكينها من ذلك ويحرم عليه منعها الا ان سأل وأخبرها في ذلك غنية عن

ولهذا أجنة البهائم تعيش في البطون ولا حيض لها اه وما استدلل به لاجته فيه فانه لا يلزم من كونه غذا وصوله للعدة من الفم لاحتمال وصوله اليها من السرة المتصلة بالمشيمة اه حج في شرح العباب (أقول) وأجنة البهائم يجوز أن تتغذى بغير دم الحيض لا تغناه في حقهن (قوله) وذلك لان أقل النفاس لا يمكن أن يستغرق قال حج ولك منعه بان يتصور اسقاطه لها بان تكون مجنونة من أول الوقت الى أن يبقى لحظة فتتفس حينئذ فقارنة النفاس لهذه اللحظة أسقطت ايجاب الصلاة عنها حتى لا يلزمها قضاءها ثم رأيت بعض الشراح أشار لذلك اه (قوله) وحينئذ فينظر الخ) أفاده هذا التفصيل

انه لا يحكم على المجاوز بانه حيض بل ينظر فيه لاحوال المستحاضة المتقدمة ومحلها اذ لم يتخلل بينه وبين الستين نقاء وعليه فيفارق ذلك ما لورأت الحامل دما وانصل به دم طلقها أو ولادتها فان المتصل يكون حيضا وان لم يتخلل بينهما نقاء وعبارة سم على حج قوله ليس أي الخارج مع الطلق أو الولادة حيضا الخ محلها ما لم ينصل بحيض متقدم على الطلق والا كان كل من الخارج مع الطلق والخارج مع الولد حيضا أيضا حتى لو استمر الخارج مع الطلق وخروج الولد الى ان اتصل بالخارج بعد تمام الولادة كان جميعه حيضا وان لم اتصال النفاس بالحيض بدون فاصل طهر بينهما فانه يجوز خلاف ما لو جاوزدهما النفاس الستين فانه يكون الاستحاضة ولا يجعل ما بعد الستين حيضا متصلا بالنفاس واعتبار الفصل بينهما اذا تقدم النفاس دون ما اذا أخرصر حوايه

ظاهره امتناع ذلك وهو خلاف الصحيح فيجوز التكليف به مطلقا على الصحيح على ان ما هنا ليس من التكليف بالمحال كما لا ينبغي (قوله مع عدم احترامه) أي من حيث الاوصاف العرضية وكان الاولى حذف هذا (قوله وبلا استقذارها) حق العبارة وبلا استقذارها وله ل اللام والالف سقطا من الكتابة (قوله ثم عرفها المصنف) لا موقع لثم هنا قائل (قوله اذ الثلاثة) لو عبر بالواو بدل اذ ليكون جوابا عن سؤال مقدر لسكان واضحا (قوله لانه استعمل الخ) كان المراد به انه استعمل في كل من المعنيين بالنسبة للخمر وفي أحدهما بالنسبة لما بعدهم للقرينة (قوله وما اعترض به ابن النقيب وغيره الحد) أي قول المصنف هي كل

(قوله مجلس ذكر ونحوه) منه زيارة الاولياء والمقابر (كتاب الصلاة) (قوله كتاب الصلاة) أي ما يتعلق به من بيان حقيقة وأحكامها (قوله هي لغة الدعاء بخير) عبارة شرح المنهج هي لغة ما مر أول الكتاب وأراد به ما قدمه من انها من الله رجة ومن الملائكة استغفار ومن الآدمي تضرع ودعاء اه وعبارة المصباح الصلاة قيل أصلها في اللغة الدعاء لقوله وصل عليهم أي ادع لهم واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى أي دعاء ثم سمي بهذه الأفعال المشهورة لاشتغالها على الدعاء وهل سبيله النقل حتى تكون الصلاة حقيقة شرعية في هذه الأفعال مجاز القوي في الدعاء لان النقل في اللغات كالنسخ في الأحكام أو يقال استعمل اللفظ في المقول اليه مجاز راجع وفي المنقول عنه حقيقة من جوحة فيه خلاف بين أهل الأصول وقيل الصلاة في اللغة مشتركة بين الدعاء والتعظيم والرحمة والبركة ومنه اللهم صل على آل أبي أوفى أي بارك عليهم وأرجهم وعلى هذا فلا يكون قوله يصاؤون على النبي مشتركا بين معنيين بل مفرد في معنى واحد وهو ٢٦٥ التعظيم والصلاة تجمع على صلوات

اه (قوله أقوال) قال

الخطيب الشريفي ان

المراد بالاقوال ما عدا

التكبير والسلام لا

ما شملها والالام بفتح لقوله

مفتحة بالتكبير الخ وان

هذا تحقيق لم يره لغيره وان

ذكر الاقتراح يدل على

خروج التكبير عن الاقوال

اه (وأقول) هذا كله

غلط واضح واللائق ازالة

خروجها ولا يجوز لها الخروج الى مجلس ذكر ونحوه الا برضاه ويحمل وطعن طهرت عقب انقطاع جيفها وأنفاسها حالا ولا تكراره فيه فان خافت عوده استصحبه التوقف في الوطء احتياطا

كتاب الصلاة

هي لغة الدعاء بخير قال تعالى وصل عليهم أي ادع لهم وفي الشرع أقوال وأفعال مخصوصة مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم بشرائط مخصوصة واعترض عليه بأنه غير مانع لدخول سجود التلاوة والشكر مع انها ليسا من أنواع الصلاة وغير جامع أيضا لخروج صلاة الاخرس فانها لا شرعية ولا أقوال فيها قال ابن العماد بعد ذكره الايراد الاول هذا اعتراض عجيب فان التعبير بالأفعال مخرج اذ لك فان سجود لتلاوة والشكر فعل واحد مفتتح بالتكبير مختتم بالتسليم وغيرهما أفعال وأيضا فالتعبير بالاقوال مخرج له أيضا وأما صلاة الاخرس

٣٤ نهاية ل التاء والحاء من لفظ التحقيق المذكور وذلك لان قوله مفتحة بالتكبير محتاج اليه اذ لا يميز تلك

الاقوال والافعال التي هي الصلاة عن غيرها الا بهذا الفيد فلها هذا صرح به مع القطع بتناول التعريف أقوال التكبير والسلام ولان افتتاح الشيء يكون من غيره كما يدل عليه ما ذكره في خطبة العيد ان التكبير قبله اخرج عنها وان الشيء قد يفتح بما ليس منه فان هذا يدل على ان الافتتاح قد يكون بما هو منه بل وعلى انه الاصل قائله ولهذا كانت أم الكتاب فاتحة الكتاب مع انها جزء منه قطعاً قائل اه سم على بهجة (قوله بالتسليم) أل في التكبير والتسليم للعهد أي المعهودين بشرطهما الا في وقوله بالتسليم زاد حج غالباً فلا ترد صلاة الاخرس وصلاة المريض الذي يجريها على قلبه بل لا يردان مع حذف غالباً لان وضع الصلاة ذلك فخرج عنه لعارض لا يرد عليه اه وكتب عليه سم قوله فخرج منه لعارض لا يرد عليه يقال عليه هذا الذي خرج لعارض هل هو من الافراد حقيقة أو لا وهل يشمله لفظ التعريف أو لا فان قال من الافراد حقيقة ولا يشمله فهو وارد قطعاً والا فهو ممنوع قطعاً قائله اللهم الا أن يكون المراد انه شيء وضعه ما ذكر وفيه خفاء لا يليق بالتعريف (قوله واعترض) أي التعريف (قوله فعل واحد) قال سم على بل كل منهما أفعال لاشتغالها على الهوى والرفع وليسا من مسمى العبادة اه بالمعنى قال في المصباح هوى هوى من باب ضرب هو يابض الماء وقصها وزاد ابن القوطية هواء بالمد سقط من أعلى الى أسفل قاله أبو زيد وغيره قال الشاعر هوى الدلو أسلمها الرشاء يروى بالفتح والضم واقتصر الازهرى على الفتح وهوى هوى أيضا هويا بالضم لا غير اذ الرفع قال الشاعر هوى محارمها هوى الاجدل وقال الآخر والدهر في اصعاده جعل الهوى اه وفي شرح المنهج ما ينبغي ان يراجع (قوله مخرج له) أي الاول

مسكراً (قوله لان حقيقة انحراب الخ) لا يخفى ان انحراب الذي هو الحكم الشرعي هو خطاب الله وفي اطلاق لفظ التماسه على خطابه تعالى غاية البعد والبعاء فلعل المراد من العبارة غير ظاهرها (قوله ثم الاعيان جاد) المراد بالجاد هنا ما ليس حيوانا ولا جزء ولا خرج منه بقرينة بقية كلامه لكن قد ينافي ذلك قوله في مسئلة الخصية لا دخولها في الجناد المتقدم (قوله وجه

(قوله فلا ترد لتدبرتها) قيل عليه قيد الغلبة لا يشعر به التعريف فلا بد في أخذه قيداً من الاشعار به قلنا انما نعتبر الاشعار به في التعاريف الحقيقية كتعاريف المناطقة والحكام والفقهاء والاصوليين فهم يتسامحون في عدم ذكر قيد الغلبة في كلامهم ويقولون عليه محذوف اشارة الى ان النادر عندهم كالمعدوم (قوله واجبانها وسننا) أي فحافظوا للندب أيضاً اهـ سم على بهجة أي كأنه للوجوب فيكون من استعمال المشترك في معنيتين أو استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه (قوله خمسين صلاة) نقل السيوطي انهم تكن صلوات أخرى في أوقات مختلفة بل هي الخمس مكرراً كل منها عشر مرات وانهم نسخت في حقنا فقط دونه لكن قال بعضهم المشهور نسخها في حقنا وحقه ونفسية قوله في حقنا وحقه تسليم ما ذكره السيوطي من انهم تكن في أوقات مختلفة ويحتاج القائل بذلك الى نقل عن الشارع (قوله حتى جعلها) المتقدم ان الخمسين صلاة نسخت في حقنا وفي حقه صلى الله عليه وسلم ولكن كان يفعلها على وجه النفلية وضبط السيوطي في الخصائص الصغرى الصلوات التي كان يصليها قبلت مائة ركعة كل يوم وليلة ولا دلالة فيه على ان تلك المائة هي التي فرضت ليلة الاسراء وفي كلام البيضاوي في تفسير قوله تعالى ولا تحمل علينا ٢٦٦ اصران من الاصر الذي كان على بني اسرائيل وخفف عن هذه الامة ان

الصلاة التي كانت مفروضة عليهم خمسون صلاة في كل يوم وليلة ويعارضه ما في معراج الغيطي من انه لما اخبر موسى بذلك قال له ارجع الى ربك فاسأله التخفيف عنك وعن امتك فان امتك لا تطيق ذلك فاني قد خبرت الناس قبلك وبأوت بني اسرائيل وعالجهم أشد المعالجة على أدنى من هذا فضعفوا اهـ ويمكن ان

فلا ترد لتدبرتها والاصل في الباب بصل الاجاع آيات كقوله تعالى واقموا الصلوة أي حافظوا عليها انما بالكل واجبتهم واستنهاوا اخبار تكبر الصحبة انهم صلى الله عليه وسلم قال فرض الله على أمتي ليلة الاسراء خمسين صلاة فلم أزل اراجعها واسأله التخفيف حتى جعلها خمساً في كل يوم وليلة وكانت ليلة الاسراء التي فرض فيها الخمس قبل الهجرة بسنة كما قاله ابن أبي شيبة وقيل بستة عشر شهراً كما حكاه الماوردي والا كثرون على الاول أو خمسة أشهر أو ثلاثة أو قبلها بثلاث سنين وقال الحرمي في سبع عشر ربيع الآخر وكذا قال المصنف في فتاويه لكن قال في شرح مسلم ربيع الاول وقيل سبع عشر رجب واختاره الحافظ عبد الغني بن سرور المقدسي وبدأ بالمكتوبات اهتماماً اذ هي أفضل مما سواها فقال (المكتوبات) أي المفروضات العينية من الصلاة في كل يوم وليلة (خمس) معلومة من الدين بالضرورة أما الجمعة فستأتي في بابها ولم تدخل في كلامه على انها خمس في يومها والاصل في ذلك ما تقدم وخبر الاعرابي هل على غيرها قال لا الا ان تطوع وقوله لمعاذ الله بعثته الى اليمن أخبرهم ان الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة واما قيام الليل فنسخ في حقنا وكذا في حقه صلى الله عليه وسلم على

يجاب بأنه فرض عليهم الخمسون فلم يقوموا بها فسأل موسى التخفيف عنه فخفف بإسقاط البعض فلم يقوموا بها الاصح بقى عليهم بعد التخفيف فلا تعارض بين ما نقله البيضاوي وما نقله الغيطي (قوله والا كثرون على الاول) معتمد (قوله أو وخمسة) أي بسنة وخمسة الخ (قوله بثلاث سنين) ونقل ابن أبي شريف في حاشية شرح العقائد عن القاضي عياض في الشفاء ان المعراج كان قبل الهجرة بخمسة سنين واتفق عليه (قوله أي المفروضات) لما كان الكتاب غير الفرض لغة وأعم منه شرعاً فسر المراد هنا بقوله أي المفروضات سم على حج وخرج بالمفروضات الرواتب والوتر فليست معلومة من الدين بالضرورة بغير حج سئل ابن الصلاح عن ابي بكر وجنوده هل يصلون ويقرؤون القرآن ليغروا العالم الزاهد في الطريق التي يسلكها فاجاب بان ظاهر المنقول ينفي قراءتهم القرآن وقوعا يلزم منه انتفاء الصلاة لان من شرطها الفاتحة وقد ورد ان الملائكة لم يعطوا فضيلة قراءة القرآن وهي حريصة لذلك على استماعه من الانس فان قراءة القرآن كرامة أكرم الله تعالى بها الانس غير انه بلغنا ان المؤمنين من الجن يقرؤنه اهـ حاشية شرح الروض للرملي روى ابن حبان في صحيحه من حديث عبد الله بن مرفوع ان العبد اذا قام يصلي أتى بذنوبه فوضعت على رأسه أو عاتقه فكما يكثر أو يسجد تنساقط عنه حاشية شرح الروض أيضاً وفيه دليل على ان ابا بكر وجنوده لا يصلون لبعدهم عن رجة الله فلا يصلون ما هو طريق الغفرة (قوله على انها) أي المكتوبات (قوله في حقنا) أي قطعا

(الدلالة ان الماء) له جري على الغالب في ذكر الماء والا فالذي في الخبرين أعم (قوله واعلم ان ألفاظ الشرع الخ) توطئة لما يأتي عن ابن عباس (قوله جلت على الثاني) وهو هنا محل الرجس على خصوص النفس وان كان معناه كل مسنة تقذر (قوله لانه) أي الكلب (قوله فدل بماؤه لعله بان) أي بكسر الهمزة ان وتشديد نونها (قوله ولا ينتقض) أي التعليل بأنه لا يقتضي

(قوله أراد بالمساء) عبارة شرح البهجة أراد بحين تمسون قال سم عليه أي بالتسبيح حين تمسون اه والمراد بالتسبيح في كلامه المفهوم من قوله تعالى فسبحان الله الصلاة وكذا يقال فيما بعده (قوله وبغشيا العصر) عبارة القاموس العشي بالغش الظلمة كالعشاء أو ما بين أول الليل الى ربه ثم قال والعشي والعشية آخر النهار اه أي وعبرة الشارح من الاطلاق الثاني (قوله ان الصبح الخ) قال سم على حج قوله وورد ان الصبح الى آخر ما في الشرح قيل وهذه الصلوات تفرقت في الانبياء فالفجر لا آدم والظهر لآبراهيم والعصر لسليمان والمغرب لعيسى ركعتين عن نفسه وركعة عن أمه والعشاء خصت بهذه الامة وخالف الرافي في شرح المسند بعض ذلك فحمل الظاهر لداود والمغرب ليعقوب ٢٦٧ والعشاء ليونس وأورد فيه خبرا

والاصح كما مر ان العشاء من خصوصياتنا اه والمتبادر انها كانت واجبة عليهم فليراجع أي وحيث كان كذلك ما الجواب عما ورد من انها ليونس (أقول) ويمكن الجواب بانها كانت ليونس دون أمته أولم يصلها هذه الكيفية أولم يصلها في هذا الوقت وقوله ركعتين عن نفسه أي مكفرة لما نسب اليه من دعوى الألوهية وركعة عن أمه لما نسب اليها من رميها بالألوهية أيضا وفي سيرة الحاي وقضت الصلاة في المعراج ركعتين ركعتين حتى المغرب ثم زيد فيما

الاصح وصدر تبعا للدلائل كثيرين بما اقيمتها لانها أهم شروطها اذ بدخولها تجب ويخرج وجهات نفوت والاصل فيها قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون الآية أراد بالمساء صلاة المغرب والعشاء وبالصبح صلاة الصبح وبغشيا العصر وبتطهرون الظهور وقوله تعالى فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبحه أراد بالاول صلاة الصبح وبالثاني صلاة الظهر والعصر وبالثالث صلاتي المغرب والعشاء وفي شرح المسند للرافعي ان الصبح صلاة آدم والظهر لداود والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس وأورد فيه خبرا والحكمة في كون المكتوبات سبع عشرة ركعة ان زمن اليقظة من اليوم واللييلة سبع عشرة ساعة غالبا اثنا عشر النهار ونحو ثلاث ساعات من الغروب وساعتين من قبيل الفجر فجعل لكل ساعة ركعة جبراما يقع فيها من التقصير وحكمة اختصاص الخمس بهذه الاوقات تعبد كما قاله أكثر العلماء وأبدى غيرهم له حكما من أحسنها تذكرا للانسان به انشأته اذ ولادته كطلوع الشمس ونشؤه كارتفاعها وشبابه كوقوفها عند الاستواء وكهولته كميلها وشيخوخته كقربها للغروب وموته كغروبها ويزاد عليه وفناء جسمه كانهما في أنرها وهو الشفق الأحمر فوجب العشاء حينئذ تذكرا كبيرا بذلك كما كان كاله في البطن وتميئته للخروج كطلوع الفجر الذي هو مقدمة لطلوع الشمس المشبه بالولادة فوجب الصبح حينئذ كذلك أيضا وكان حكمة كون الصبح ركعتين بقاء كسل النوم والعصرين اربعين اوقاتا للنشاط عندهما ماناة الاسباب والمغرب ثلاثا انها وتر النهار ولم تكن واحدة لانها بابتداء من البترو وهو القطع والحقت العشاء بالعصرين لينجبر نقص الليل عن النهار اذ فيه فرضان وفي النهار ثلاثة لكون النفس على الحركة فيه أقوى واعلم ان محمل كونها خمس في اليوم واللييلة في غير أيام الدجال اما فيها فقد ورد ان أولها كسنة وثانيها كشهر وثالثها كجمعة والامر في اليوم الاول بالتقدير ويقاس به

عد الصبح ركعتين والمغرب ركعة اه (أقول) وعلى هذا فيمكن جعل ما وقع في كلام السيوطي من انها لم تنسخ في حقه وان كل صلاة كانت تفعل عشرا وان جملة الركعات التي كان يصلها مائة على ما كان مفروضا عليه عقب الاسراء (قوله نشأته) قال في المصباح والنشأة وزان النمرة والضلالة ونشأت في بني فلان نشأ ريت فهم والاسم النشء وزان قفل اه (قوله وفناء جسمه) هي بالفتح والمد كما في القاموس وأما بالكسر فاسم لما انسع امام الدار (قوله لانها) أي الواحدة (قوله الدجال) هو بشر من بني آدم وموجود الآن واسمه صافي بن صياد وكنيته أبو يوسف وهو يهودي اه مناوي (قوله والامر) عطف على قوله ان أولها (قوله بالتقدير) أي لورود الحديث بذلك في شرح الروض ما نصه واعلم انه قد ثبت في مسلم عن النواصير بن سمعان قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال قلنا يا رسول الله ما البتة في الارض قال أربعون يوما يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة وسائر أيامه كأيام قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة أي كفيه نفيه صلاة يوم قال لا اقدر والله قدره اه وعليه فكان الاولى للشارح ذكر ذلك الا أن يقال أشار اليه بقوله ويقاس الخ

(قوله اذ لا تقبل الانتفاع والاقتناء) المراد بالانتفاع هنا ما يردق الاقتناء فله عليه عطف تفسير اذ الحشر ان ينتفع به افي الخواص (قوله المراد جلته) أي فالأضافة بيانها كما صرح به الماوردي الذي هو أصل من استدلال بذلك (قوله أي فرع كل

(قوله أول صلاة) يمكن ان يكون من حكمه الاولية احتياجه عليه الصلاة والسلام الى تعليم جبريل كيفيةها والتعليم في أظهر الاوقات أظهر وأبلغ اه سم على منهج (قوله أول صلاة حضرت الخ) فان قلت لم يتعرضوا قضاء العشاء مع أنه صلى الله عليه وسلم رجع من الاسراء آخر الليل قلت يجوز انهم لم ينهوا عليه لجوازانه لم يتمكن من فعلها قبل الفجر حين رجع من الاسراء وان وجوب امشروط بالتمكن من اعلام أمته ولم يتفق ذلك لعدم زمن يتأني فيه الاعلام بعد عوده أوله بذلك (قوله ولم يبين الخ) والاول أولى لما يرد على الثاني من انه لو كان كذلك لوجب قضاؤها ولم ينقل ومثله مما تتوقر الدواعي على نقله وفي سم على ج جواب آخر هو ان الوجوب كان معلقا على بيان الكيفية قول المصنف أول وقته ويجمع على اوقات جمع قلة ووقوت جمع كثرة اه شرح العباب لابن حجر (قوله زوال الشمس) ذكره جلالا للظهر الذي هو مرجع الضمير على الوقت أو الحين قال في المصباح الظهر مضموما أي مضافا الى الصلاة مؤنثة فيقال دخلت صلاة الظهر ومن غير اضافة يجوز التذكير والتأنيث فالتأنيث على معنى ساعة ٢٦٨ الزوال والتذكير على معنى الوقت والحين فيقال حان الظهر وحانت الظهر

ويقاس على هذا باقي الصلوات (قوله بالزوال) أي فالزوال علامة على دخول الوقت ويقال لها أيضا سبب وعلة كافي شرح جمع الجوامع للمحلي (قوله على ما يدرك بالحس) أي لا على ما في نفس الامر حتى لو وقع الضم بعد ميلها في نفس الامر وقبل ظهوره لئلا تنعقد وان أخبره بذلك ولي بل أو معصوم اسأل به الشارح من قوله لان موأقت الشرع مبنية

الاخير ان بان يحرق قدر اوقات الصلاة وتصلى وكذا الصوم وسائر العبادات الزمانية وغير العبادات كالحول الا جال ويجري ذلك فيما لو مكنت الشمس عند قوم مدة ولما كانت الظهر أول صلاة ظهرت ومن ثم سميت بذلك ولعلها وقت الظهيرة أي شدة الحر وقد بدأ الله بها في قوله أقم الصلاة لدلوك الشمس وكانت أول صلاة علمها جبريل النبي صلى الله عليه وسلم بدأ كغيره بها ووقتها يقال (الظهر) لخبر جبريل الا في وانما بدأ بها وان كان أول صلاة حضرت بعد الايجاب في ليلة الاسراء الصبح لاحتمال ان يكون حصل له النصريح بان أول وجوب الحس من الظهر أو ان الاتيان بالصلاة يتوقف على بيانها ولم يبين الا وقت الظهر (وأول وقته) أي الظهر (زوال الشمس) أي عقب وقت زوالها يعني يدخل وقتها بالزوال كما عبر به في الوجيز وغيره وهو ميلها عن وسط السماء المسمى بالوغها اليه بحالة الاستواء الى جهة المغرب في الظاهر لتأثير زيادة الظل عند تنهاى نقصه وهو الاكثر وأحدونه ان لم يكن لانفس الميل فانه يوجد قبل ظهوره لنا وليس هو أول الوقت فلا حرم قبل ظهوره ثم اتصل الظهور بالضم على قرب لم تنعقد وكذا يقال في الفجر وغيره لان موأقت الشرع مبنية على ما يدرك بالحس قال في الروضة كاصولها وذلك يتصور في بعض البلاد كمكة وصنعاء اليمن في أطول أيام السنة دل على دخول وقتها بتقدم خبر أمي جبريل

على ما يدرك بالحس وينبغي أن يقال مثل ذلك فيما لو علق طلاق زوجته بالزوال فلا وقوع وان عرف ذلك بالمبقيات من نفسه بل وان أخبره معصوم أيضا لعله المذكورة (قوله وذلك) أي حدوثه ان لم يكن وقوله في أطول أيام السنة قال حج واختلغوا في قدره فيها فقبل يوم واحد هو أطول أيام السنة وقيل جميع أيام الصيف وقيل ستة وخمسون يوما وقيل ستة وعشرون قبل انتهاء الطول ومثلها عقبه وقيل يومان يوم قبل الاطول بستة وعشرين يوما ويوم بعده بستة وعشرين وماعد الاخير والاول غلط والذي بينه أئمة الفلك هو الاخبار وقول بعض أصحابنا ان صنعاء كمكة في ذلك لا يوافق ما حره أئمة الفلك لان عرض مكة أحد وعشرون درجة وعرض صنعاء على ما في زيغ ابن الشاطر خمس عشرة درجة تقر بما قلنا لعدم الظل فيها الا قبل الاطول بخمسة وعشرين يوما ويوم بعده نحوها أيضا وقد بسط الكلام على ذلك وما يتعلق به ويوضحه في شرح العباب (قوله أمي جبريل) قال في شرح العباب وبين ابن اسحق في مغازيه ان هذه الصلوات التي صلاها جبريل به كانت صبيحة يوم فرضه لما أسرى به وانه صبح بالصلاة جامعة أي لان الاذان لم يشرع الا بالمدينة بعد وان جبريل صلى به صلى الله عليه وسلم وهو باصحابه أي كان متقدما عليهم ومبلغا لهم كما يعلم من رواية النسائي السابقة وبذلك يعلم الرد على من زعم ان بيان الاوقات انما وقع بعد الهجرة فحصره ذلك باطل اه سم على ج (أقول) وانما تقدم جبريل وصلى بالنبي صلى الله عليه وسلم مع كونه صلى الله عليه وسلم أفضل

منهما) أي مع الآخر أو مع حيوان طاهر وقوله تبعه الأصل يصح تعليقه بالهوا أو ما قوله وتعليقه بالنجاسة لا يصح إلا تعليقه بالثاني (قوله لم تذكر ذلك كانه) أي اليهودية فلا ينافيه ما بعده (قوله لا تجسوا هو تأم فان المؤمن الخ) ذكر المؤمن جري على الغالب كذا قالوا وقد يقال ما المانع ان وجه الدلالة منه لطهارة الكافر ان الخصم لا يفرق بين المسلم والكافر في النجاسة بالموت فاذا ثبت طهارة المسلم فالكافر مثله لعدم الفرق اتفاقا (قوله كما قال الزركشي) أي تبعه غيره كما هو مذكور في كلام غير

منه لغرض التعليم لا يقال كان يمكن أن يقتدى جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم ويعلمه التبعية قبل ذلك بالقول أو انه صلى الله عليه وسلم يصلي به أما ما يصلي به جبريل مع كونه مقتدانا بالاشارة أو نحوها لا نناقش لعل امامة جبريل أظهر في التعليم منه فيما لو اقتدى به جبريل وعلمه بالاشارة أو نحوها وقوله فلما كان الغداي فلما جاء الغد صلى بي الظهر فيه ان أول اليوم الثاني لليوم الأول هو الصبح وعليه فكان يقول فلما كان الغد صلى بي الصبح الى آخر العشاء ثم يقول فلما كان الغد أي بعد اليوم الثاني صلى بي الصبح لانه حقيقة من اليوم الثالث قلست يجوز انه جعل اليوم ملفقا من يومين فيكون الصبح الأول من اليوم الأول والصبح الثاني من اليوم الثاني (قوله فصل في الظهر) أي اماما كما هو شأن المعلم قبل وبردعاه ان صحة شرط القدوة العلم بذكورة الامام والملائكة لا يتصفون بالذكورة ولا بالانوثة والجواب ان الشرط عدم اعتقاد الانوثة وهو منتف في حق الملائكة لزم الله من سماهم اناثا ثم هو مشكل من وجه آخر وهو ان الشرط في ٢٦٩ صحة الصلاة ان يعرف كيفيتها

فروضها وسنأقبل الاحرام بها وكونه علم قبل الاحرام ثم صلى به يحتاج لدليل من نقل صحيح والقول بانه فعله صلى الله عليه وسلم وقوله لا يكون على مذهب معين يرد بانه لو صح ذلك لما خالفه الشافعي الا ان يقال ان هذا اغتراف في بدء الاسلام لضرورة تعلم الكيفية وبعد تقرير الاسلام وجب العلم بكيفية ما قبل فعلها لانه حينئذ ينسب المفاعل لما قبل العلم الى تقصير (قوله النفي) أي

عند البيت مرتين فصل في الظهر حين زالت الشمس وكان النفي قدر الشراك والعصر حين كان ظله أي الشيء مثله والمغرب حين أفطر الصائم أي دخل وقت افطاره والعشاء حين غاب الشفق والفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى بي الظهر حين كان ظله مثله والعصر حين كان ظله مثليه والمغرب حين أفطر الصائم والعشاء الى ثلث الليل والفجر فاسفر وقال الوقت ما بين هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره وقوله صلى الظهر حين كان ظله مثله أي فرغ منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الأول حينئذ قاله امامنا رضي الله عنه نافية اشتراكهما في وقت وبدل له خبر وقت الظهر اذا زالت الشمس ما لم تحضر العصر (وآخره) أي وقت الظهر (مبصر ظل الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس) أي غير ظل الشيء حالة الاستواء ان كان واعتبر المثل بقامتك أو غيرها في أرض مستوية وعلم على رأس الظل فما زال الظل ينقص عن الخط فهو قبل الزوال وان وقف لا يزيد ولا ينقص فهو وقت الزوال وان أخذ الظل في الزيادة علم انها زالت قال العلماء وقامة الانسان ستة أقدام ونصف بقدم نفسه قال الاكثرون وللظهر ثلاثة أوقات وقت فضيلة أوله ووقت اختيار الى آخره ووقت عذر وقت العصر بل يجمع وقال القاضي لها أربعة أوقات وقت فضيلة أوله الى أن يصير ظل الشيء مثل ربعه ووقت اختيار الى أن يصير مثل نصفه ووقت جواز الى آخره ووقت عذر وقت العصر ان يجمع ولها أيضا وقت ضرورة وسيأتي ووقت حرمة وهو القدر الذي يسعه ما وان وقعت اداء

الظل وعبارة المصباح قال ابن قتيبة يذهب الناس الى ان الظل والقي بمعنى واحد وليس كذلك بل الظل يكون غدوة وعشية والقي لا يكون الا بعد الزوال أي فهو أخص من الظل فلا يقال لما قبل الزوال في عوامنا سمي بعد الزوال فيا لانه ظل فاعن جانب المغرب الى جانب المشرق والقي الرجوع ثم قال وقال رؤبة بن العجاج كل ما كانت الشمس عليه فرالت عنه فهو ظل وفيء ومالم تكن عليه الشمس فهو ظل ومن هنا قيل الشمس تنسخ الظل والقي ينسخ الشمس اهوذ كغير ذلك (قوله قدر الشراك) الشراك بالكسر اسم للسير الرقيق بظاهر النعل (قوله على الصائم) فان قيل الصوم انما فرض بعد الصلاة فكيف قال حين أفطر الصائم فالجواب انه يحتمل انه قال لهم ذلك بعد تقرير فرض الصوم بالمدينة أو المراد حين أفطر الصائم الذي تعهده فانه كان مفروضا على غير هذه الامة أيضا (قوله أي فرغ منها) هل يصح بقاءه على ظاهره فانه بعد مبصر ظل الشيء مثله يبقى من الوقت مقدار قدر الاستواء فلينأمل اه سمع على منهج وقد يقال لا يصح بقاءه على ظاهره اما أولا فلانه يتوقف على ان يكون ظل الاستواء بقدر ما يسع الصلاة واما ثانيا فلانه يقتضي دخول وقت العصر اذا صار ظل الشيء مثله مع بقاء ظل الاستواء فتكون صلاة العصر في وقت الظهر وهو مناف لقوله قاله امامنا

الشارح والافان العربي قبل الزكشي بكثير والعبارة توهم خلاف ذلك (قوله لما روى عن عبد الله الخ) الظاهر انه معطوف على قوله للاجتماع وسقطت الواو من الكتبة (قوله ملافاة السم للظاهر) لعل صواب العبارة ملافاة الظاهر للسم حتى

(قوله وعلى هذا) أي ان لها أيضا وقت ضرورة الخ سم على منهج (قوله ففي قول الاكثرين) ينبغي على قول الاكثرين ان يكون لها أيضا وقت جواز الى آخر الوقت فيتحقق بالذات وقت الاختيار والجواز كما التحد كذلك وقت الفضيلة والاختيار في المغرب كما سيأتي اه سم على منهج (قوله تسمع) هو مقول القول ووجه التسمع انهم ادخلوا في وقت الجواز والاختيار وقت الضرورة والحرمه اه سم على منهج (قوله وهو أول وقت العصر الخ) عبارة المنهج وشرحه فوقه وقت عصر من آخر وقت الظهر الى غروب الشمس وكتب عليه سم أوضح من قول المنهج وآخره مصير ظل الشيء مثله سوى الخ لانه ان أراد بقوله مصير ظل الشيء أي وقت صيرورته ٢٧٠ آخر خزم من وقت الظهر لم يصح قوله وهو أول وقت العصر وان أراد به الجزء

الذي يتحقق فيه صيرورة ظل الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس أعني الجزء الذي يعقب آخر خزم من وقت الظهر فان عنده يتحقق صيرورة ظل الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس لم يصح قوله وآخره مصير ظل الشيء الخ فلا بد من التسامح بان يراد الاول ويكون معنى قوله وهو أول وقت العصر أي به يدخل وقت العصر أي بتحقيقه يدخل ذلك أو يراد الثاني ويكون معنى قوله وآخره مصير ظل الشيء الى مثله الخ ان آخره يتحقق بتحقيق هذا الوقت فليتامل وفي حكاية المحلى عبارة الوجيز اشارة الى التأويل الاول

لكم ما يجريان في غير وقت الظهر قال الشيخ وعلى هذا في قول لاكثرين والقاضي الى آخره نسمع (وهو) أي مصير ظل الشيء مثله سوى ما مر (أول وقت العصر) للمحدث المار ولا يشترط حدوث زيادة فاصلة بينه وبين وقت الظهر وأما قول الشافعي فاذا جاوز ظل الشيء مثله باقل زيادة فقد دخل وقت العصر فليس مخالفًا لذلك بل هو محمول على ان وقت العصر لا يكاد يعرف إلا بها وهي منه (وبقي) وقته (حتى تغرب الشمس) لخبر من أدرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد أدركها ومن أدرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر وقوله في خبر جبريل بالنسبة اليها والى العشاء والصبح والوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار جمعاً بين الأدلة (والاختيار ان لا تؤخر عن مصير الظل مثلاً) غير ظل الاستواء ان كان للخبر المار وسمى مختاراً لا رجحاناً على ما بعده أو لا اختيار جبريل اياه وللصبر سبعة أوقات وقت فضيلة أوله ووقت اختيار ووقت عذر وقت الظهر لمن يجمع ووقت ضرورة ووقت جواز بلا كراهة ووقت كراهة ووقت حرمة آخر وقتها بحيث لا يسع جميعها وان وقت أداء ونظر بعضهم في ذلك فانه ليس بوقت حرمة وانما يحزم التأخير اليه وهذا الوقت وقت ايجاب لانه يجب فعل الصلاة فيه فنفس التأخير هو المحرم لانفس الصلاة في الوقت انتهى ويجاب عنه بان مرادهم وقت الحرمة من حيث التأخير لا من حيث الصلاة وتنظيره يجري في وقت الكراهة أيضاً وما زاده بعضهم من وقت القضاء فيما لو أحرم لصلاة في وقتها ثم أفسدها بعد اصاب وقت قضاء فرعه على رأي من جوح والاصح انها أداء كما كانت قبل الشروع فيها (والمغرب) يدخل وقتها (بالمغرب) لخبر جبريل سميت بذلك لكونها تفعل عقب الغروب وأصل الغروب البعد يقال غرب بفتح الغين والراء اذا بعد والمراد تكامل غروب افلا يحكم بخروج وقت العصر بغيوبة البعض بل لا بد من الجميع ويخرج وقت الصبح بطول بعضها والفرق تنزيل رؤية البعض منزلة رؤية الجميع في الموضع بين وان شئت قلت راعينا اسم النهار بوجود

(قوله وقت العصر) قال ج سميت العصر لعاصرتها الغروب كذا قيل ولوقيل لتناقض ضوء الشمس منها حتى يقضى تشبهاً بتناقض الغسالة من الثوب بالصر حتى تقضى لكان أوضح (قوله وسمى مختاراً) قال ج تنبيه المراد بوقت الفضيلة ما يزيد فيه الثواب من حيث الوقت وبوقت الاختيار ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الحثية وبوقت الجواز ما لا ثواب فيه منها وبوقت الكراهة ما فيه ملام منها وبوقت الحرمة ما فيه اثم منها (قوله ونظر بعضهم) من العظام امتشكال بعضهم تسمية هذا الوقت بهذا الاسم لان الحرمة ليست للوقت وكان هذا المستشكل ما فهم قط معنى الاضافة وهو تعلق ما بين المضاف والمضاف اليه وان هذا معنى مشهور ومطروق لا يقع فيه امتشكال الا عن لم يسمعه أو لم يفهمه قط ولا خفاء في ثبوت هذا التعلق هنا فان الحرمة وصف للتأخير اليه فينبغي وبين الحرمة ملايسة لانه وقت ثبتت الحرمة عند التأخير اليه اه سم على جملة وهذا معلوم من قول الشارح ونظر بعضهم في ذلك الخ (قوله في ذلك) أي وقت الحرمة (قوله قبل الشروع فيها) أي فلا يجب فعلها فوراً وان أوقع

ينحجم معه ما بعده (قوله فعلى الاول يستثنى ذلك الخ) أى وعلى الثانى يستثنى من التقي كما صرح به الشهاب بن حجر (قوله من الضابط) أى المذكور فى كلامهم فى الخارج من الدبر (قوله بالمجعة الخ) قال الدميرى فيه ثلاث لغات أفصحها اسكان الذا ل وثانيها كسر هاء مع تشديد الياء وثالثها كسر هاء مع تخفيف الياء كشخ وعم (قوله بلا شهوة) أى قوية كما قاله غيره فلا

ركعة منها فى الوقت فاداءوا الا قضاء (قوله ولم يذكره) أى الاجر (قوله صفة كاشفة) الاولى ان يقال صفة مؤكدة اه سم على ج (أقول) الاولى ان يقال صفة لازمة وهى التى لا تنفك عن الموصوف وأما الكاشفة فهى المبينة لحقيقة موصوفها وهى هنا ليست كذلك فبالتعسير بالكاشفة واللازمة يتميز حقيقة كل منهما عن الاخرى وأما المؤكدة فانها تجماع كلام من اللازمة والكاشفة (قوله زمن وضوء) المراد من الوضوء المفروض والمنسبون أى ما فرض منه وما سن منه بكماله لان النقص منى عنه نقله الناصرى عن بعض أهل اليمن وهو ظاهر اه سم على بهجة (قوله أو غسل) الاولى وغسل وتيمم لان الثلاثة تعتبر معا فيما لو عرضت الجنبات لمن فى بدنه جراحة فانه يجمع بين الوضوء ٢٧١ والتيمم والغسل (قوله بالوسط المعتدل)

أى من غالب الناس على ما هو الظاهر مما ذكر وقال ج الوسط المعتدل من فعل كل انسان واعترضه سم بأنه يودى الى اختلاف الوقت باختلاف الناس (قوله وازالة نجاسة) عبارة شرح البهجة وازالة خبث وكتب عليه سم ينبغى اعتباره مغلطا لانه قد يصيبه كما يحسنه الاسنوى وقول سم ينبغى اعتباره مغلطا لانه قد يصيبه ج فى شرحه هنا حيث قال ويقدر مغلطا وعبارة الارشاد الى مضى قدر أدائها بشروط وسن اه ومن السنن الاذان حتى فى حق المرأة كما يحسنه الاسنوى خلافا للذرى

البعض وهو يؤيد ما قاله كثيرون من اللغويين وغيرهم ان النهار أوله طلوع الشمس ويعرف الغروب فى العمران بزوال الشعاع عن أعلى الحيطان وفى الجبال عن أعلاها واقبال الظلام من المشرق (ويبقى وقتها) حتى يغيب الشفق الاجرى القديم) خبر مسلم وقت المغرب مالم يغيب الشفق وسياقى ترجحه واحترز بالاجر عن الاصفر والابيض ولم يذكره فى المحرر لانصراف الاسم لغة اليه اذا المعروف فى اللغة كما ذكره الجوهري والزهري وغيرهما ان الشفق هو الحجرة فهو فى كلامه صفة كاشفة (وفى الجسد بد ينقضى) وقتها (بمضى قدر) زمن (وضوء) وغسل أو تيمم (وستعورة وأذان واقامة وخمس ركعات) لان جبريل صلاها فى اليومين فى وقت واحد بخلاف غيرها ورد الاستدلال بذلك بأنه انما بين الوقت المختار المسمى بوقت الفضيلة اما وقتها الجائر الذى هو محل النزاع فلم يتعرض له فيه وانما استثنى قدر هذه الامور للضرورة ومصادره بالنسب المغرب وستنها التى بعدها وزاد الامام ركعتين قبلها بناء على اعتناهما الاتى والاعتبار فى جميع ذلك بالوسط المعتدل كما أطلقه الرافعى كالجهور وهو المعتمد خلافا للفقهاء فى اعتباره فعل نفسه لما يلزم عليه من اختلاف ونقته باختلاف الناس ولا نظيره فى بقية الاوقات ويمتبر ايضا مقدار زمن استنباء وازالة نجاسة من بدنه أو ثوبه وتحفظ دائم حدث وما يسن له اول شروطها كنعم وتقمص وتثليث وأكل لقمة يكسرها سورة الجوع كما فى الشرحين والروضة وصوب فى المجموع وغيره اعتبار الشبع لما فى الصحيحين اذا قدم العشاء فابدأ به قبل ان تصالوا المغرب ولا تجاؤا عن عشاءكم وقدره فى الخادم وقال انه وجه خارج عن المذهب وانه لا دليل له فى الحديث اذ هو دليل على امتداد الوقت وهو انما يفرع على قول التصديق واجاب القاضى أبو الطيب عن الحديث بان عشاءهم كان شرب اللبن أو التميرات اليسيرة وذلك فى معنى اللقم لغيرهم لا يقال يلزم على الجديد امتناع جمع التقديم اذ من شرط

لانه يندب اجابها اه بحروفه (أقول) ومثل الاذان تجديده الوضوء أيضا كما يفهمه قول الشارح ومما يسن لها الخ (قوله وتحفظ الخ) زاد فى شرح البهجة تحرى القبلة وكتب عليه سم وهل يعتبر مع ذلك زمن المضى الى الجماعة فيه تنظروا قال الشيخ أبو اسحق السيرازى فى التعليقة ويضاف الى ما ذكره واقصد المسجد اه (قوله وتقمص) ولوللتجمل (قوله سورة الجوع) بفتح أوله وسكون ثانيه من غير همز وبالضم أيضا أى حدثه قال فى القاموس سورة الجوع وغيرها حدثها كسوارها بالضم اه وقال فى المصباح والجمع سورات بالسكون للتخفيف اه فقوله للتخفيف يقتضى انه اسم لصفة (قوله وهو) أى التووى فى المجموع (قوله اذ من شرط الخ) فضيته انه لا بد لصحة جمع التقديم من وقوع الثانية كاملة فى وقت الاولى وفى المنهج وشرحه فى باب صلاة المسافر مانعه ورابعها أى شروط التقديم دوام سفره الى عقده ثانية فلو أقام قبله فلا جمع لزوال السبب فتعين تأخير الثانية الى وقتها اه وعليه فحتاج للفرق بين الوقت حيث لم يكتفوا فيه بإحرام الثانية فى وقت المتبوعة وبين السفر حيث اكتفوا لصحة جمع التقديم بعقد الثانية فى وقت الاولى ثم رأيت فى باب

ثم إليه ما بعده (قوله بالمهلة الخ) عبارة شرح الارشاد للشهاب بن حجر بهمله ساكنة ويقال بالمهلة ويكسر الدال مع تشديد
 لياء (قوله رجلا أو امرأة الخ) تعميم في الآدمي الخارج منه (قوله وغايته) أي مني الخشي (قوله لم يكتف فيه) أي في منيه
 قوله ومقابل الاصح انه نجس مطلقا) صريح بقرينة ما بعده في ان الضمير في انه مطلق المني الشامل للمني الآدمي وفيه امور

صلاة المسافر في سم على منهج حتمالين عن والدال وباقي أحدهم يكفي ركعة والثاني انه لا يشترط ذلك بل مادون الركعة
 كاف في صحة الجمع وذكر ان مرأته هذا الثاني وهو المعتمد وفي حاشيته على حج عن شرح العباب ما حاصله اشتراط كون
 الثانية بتمامها في الوقت وذكر عن والده الحلال انه ردها واكتفى بأدراك مادون الركعة قال ومسبقه اليه الروايات وأطال
 في تقريره وعليه فلا فرق بين الوقت ٢٧٢ والسفر وحينئذ فيسقط السؤال من أصله (قوله وقوع الصلاتين) أي

يقوع الاولى تامة ووقوع
 بعد الثانية على المعتمد
 (قوله اعاده المغرب) أي
 وتقع الاولى نفلا مطلقا
 (قوله فيصدران) أي
 بحسبان (قوله باختلاف
 البلدان) هو بضم الباء
 كما ضبطه بالقلم في الصحاح
 والمختار ويصرح به قول
 الاشعري في شرح قول
 الخلاصة وفعلها ما وفعلها
 فعل غير معمل العين فعلا ان
 شمل نصها من أمثلة جمع
 الكثرة فعلا ان بضم الفاء
 وهو مقبس في اسم على
 فعل نحو بطن وبطنان
 وظهر وطهران أو فعل
 نحو قضيب وقضبان ورغيف
 ورغفان أو فعل صحيح العين
 نحو ذكر وذكرا وجمل
 وجلان (قوله ومد الخ)
 خرج مجرد الاتيان بالسنة
 بان بقي من الوقت ما يسع

صحته وقوع الصلاتين في وقت المتبوعة وقد حصر وقتها فيما ذكره لا نأقول بعدم لزوم
 ذلك لان الوقت يسع الصلاتين لاسيما في حالة تقدم شرائط على الوقت واستجماعها فيه
 فان فرض ضيقه عنهما لا اشتغاله بالاسباب امتنع الجمع ولو غربت الشمس في باد فوصل الى المغرب
 ثم سافر الى بلد آخر فوجد الشمس لم تغرب فيه وجب عليه اعاده المغرب كما أتت به الروايات
 الله تعالى واعلم انه جاء في حديث مرفوع انها اذا طلعت من مغربها تسير الى وسط السماء ثم
 ترجع ثم بعد ذلك تطلع من المشرق كما تدنو به يعلم انه يدخل وقت الظهر يرجوعها لانه بمنزلة
 زوالها وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله والمغرب يغروبها وفي الحديث ان ليلة طلوعها
 من مغربها تطول بقدر ثلاث ليال لكن ذلك لا يعرف الا بعد مضيتها لانهم اهملوا على الناس
 حينئذ قياس ما سيأتي في كلامنا بعد يسير انه يلزمه قضاء الخس لان الزائد ليلتان فيصدران
 عن يوم وليلة وواجبهما الخس واعلم ان المواقيت تختلف باختلاف البلدان ارتفاعا وقد يكون
 زوال الشمس في بلد طلوعها يلد آخر وعصرها آخر ومغربها آخر وعشاءها آخر (ولو شرع)
 في (في الوقت) على الجديد (ومد حتى غاب الشفق جاز على الصحيح) سواء كان بقراءة أم ذكر
 بل أم سكوت فيما يظهر لانه صلى الله عليه وسلم قرأها بالاعراف في الركعتين كليهما والثاني
 لا يجوز لوقوع بعضها خارج الوقت بناء على ان الصلاة اذا خرج بعضها عن الوقت تكون أو
 ما خرج عنه قضاء وحكم غير المغرب في جواز المد للمغرب لان الصديق رضي الله عنه طول مرة
 في صلاة الصبح فقبل له كادت الشمس ان تطلع فقال لو طلعت لم تجده نائما فاذن ولا يكره ذلك على
 الاصح اما الجمعة فيمنع تطويلها الى ما بعد وقتها بخلاف والفرق بينها وبين غيرها توقف
 صحتها على وقوع جميعها في وقتها بخلاف غيرها ويعلم بما يأتي ان محل الجواز حيث شرع فيها
 وفي وقتها ما يسع جميعها ولا فرق حينئذ بين ان يوقع منها ركعة في الوقت أولا كما هو ظاهر
 كلام الاصحاب خلافا لاسنوي نعم يظهر ان ايقاع ركعة فيه شرط لتسميتها مؤداة والا فتكون
 قضاء لانهم فيه وقول الشارح هنا من الخلاف المبني على الاصح في غير المغرب أنه لا يجوز
 تأخير بعضها عن وقتها أي بلامد كما في قوله والثاني المنع كما في غير المغرب أي بلامد أيضا

جميع واجباتها دون سننها فان الاتيان بالسنة حينئذ مندوب فليس خلاف الاولى كالمدة وقد صرح
 في الانوار بانه لو أدرك آخر الوقت بحيث لو أدى الفريضة بسننها لكانت الوقت ولو اقتصر على الاركان تقع في الوقت ان
 الافضل أن يتم السنن اه وظاهره ان الافضل ذلك وان لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام البغوي المتقول عنه هذه
 المسئلة كما يتناه آخر مجود السهول لكن قيده مر بان يدرك ركعة اه سم على منهج (قوله قضاء) أي على المرجوح فيها لما
 يأتي من انه اذا وقع في الوقت ركعة فكأنها أداء (قوله بخلاف) ينبغي الا في حق من لا تلزمه اه سم على حج وعليه فتنتقل
 ظهر بخروج الوقت (قوله وفي وقتها ما يسع جميعها) هذا يخالف ما تقدم نقله عنه في كلام سم على حج من انه يكفي لجواز
 الإدراك ركعة في الوقت الا ان يقال ما تقدم مفروض فيما لو شرع فيها وقدي من الوقت ما يسع أركانها لكن اشتغاله
 بالسنة منع من ادراك ركعة في الوقت (قوله أي بلامد) خبر قوله وقول الشارح وكأنه قال معناه بلامد بفرع من شرع

منها أنه قدم الكلام على منى الآدمي ومنها أن الخلاف في منى الآدمي أقول لا أوجه منها أنه لا وجه لجعل خصوص هذا

في المغرب مثلاً وقد بقي من وقتها ما يسعها ومد إلى أن بقي من وقت العشاء ما يسع العشاء أو ركعة منها فهل يجب قطع المغرب وفصل العشاء مطلقاً أو يتصل بين أن يكون أدرك من وقت المغرب قدر ركعة فلا يجب قطعها بل لا يجوز لأنهم مؤداة وبين أن لا يكون أدرك من وقتها قدر ركعة فيجب قطعها لأنهم حينئذ فائتة والفائتة يجب قطعها إذا خيف فوت الحاضرة على ما يأتي فيه نظر وظاهره حرمة المد إلى أن يبقى من وقت الثانية ما لا يسعها اه سم على حج وقوله فيه نظر لا يبعد الحاقها بالفائتة في وجوب القطع إذا خاف فوت الحاضرة وإن أمكن الفرق بأن المغرب هنا أحرم بها في وقتها فاستحقت الاتمام فيعذر به وإن خاف فوت الحاضرة (قوله فضيلة واختيار) عدما واحداً للاتحاد بها بالذات ولذا جعل أوقاتها خمسة ولك أن تجعلها ستة لاختلاف وقتي الفضيلة والاختيار بحسب المفهوم ٢٧٣ سم على منهي (قوله ومن لأعشاء لهم الخ)

عبارة شرح البهجة وفي بلاد الشرق نواحي تقصر لياليهم فلا يغيب الشفق عندهم إلى آخر ما ذكره الشارح وكتب عليه سم قوله في بلاد الخ لخلاف الذين يغيب الشفق عندهم فوقت العشاء لهم غيبوبته عندهم وإن تأخرت عن غيبوبته عندهم تأخرا كثيراً كما هو مقتضى الكلام اه أقول في وعلى هذا فينبغي أن يعتبر كون الباقي من الليل بعد غيبوبة الشفق عندهم زمناً يسع العشاء ولا فينبغي أن يعتبر شفق أقرب البلاد إليهم خوفاً من فوات العشاء فيؤنبه به لو عدم وقت

فكلام المتأخر من الخلاف مبني على القول بعدم جواز ذلك في بقية الصلوات غير المغرب أما إذا جوزنا ذلك في غير المغرب جاز هنا قطعاً وعبارة الروضة ثم على الجديد لو شرع في المغرب في الوقت المضبوط فهل له استدانتها إلى انقضاء الوقت إن قلنا الصلاة التي يقع بعضها في الوقت وبعضها بعده أدعواؤه يجوز تأخيرها إلى أن يخرج عن الوقت بعضها فله ذلك قطعاً وإن لم يجوز ذلك في سائر الصلوات ففي المغرب وجهان أحدهما يجوز مدّها إلى مغيب الشفق والثاني منعه كغيرها (قلت القديم أظهر والله أعلم) بل هو جديد أيضاً كما قاله في المجموع لأن الشافعي رضي الله عنه علق القول به في الاملاء على جهة الحديث وهو من الكتب الجديدة ولهذا قال في الروضة أنه الصواب وفي شرح المذهب والتنجيح أنه الصحيح وقد صححه جماعات كثيرة من كبار أعلامنا المحدثين وأجاب في شرح المذهب عن حديث جبريل بما مر من أنه انما بين فيه الاوقات المختارة ونحن نقول ان وقتها المختار مضيق مساو لوقت الفضيلة وبان حديث جبريل في أول الامر لانه ورد بكه وأحاديث الامتداد بالمدينة فهي متأخرة فيجب تقديمها وبان حديث الامتداد أقوى من حديث جبريل لان رواه أكثر ولانه أصح اسناداً ولذا أخرجه مسلم في صحيحه دون حديث جبريل ولها خمسة أوقات وقت فضيلة واختيار أول الوقت ووقت جواز ما لم يغيب الشفق الا حرو وقت عند وقت العشاء لمن يجمع ووقت ضرورة ووقت حرمة وقول الاسنوي نقل عن الترمذي ووقت كراهة وهو تأخيرها عن وقت الجديد ظاهر مراعاة للقول بخروج الوقت (والعشاء) يدخل وقتها (بمغيب الشفق) الا حراً ما بعده من الاصفر ثم الابيض وينبغي نذب تأخيرها زال الاصفر ونحوه خروجاً من خلاف من أوجه ومن لأعشاء لهم لكونهم في نواح تقصر لياليهم ولا يغيب عنهم الشفق تكون العشاء في

٣٥ نهاية ل العشاء كان طلع الفجر كما غربت الشمس وجب قضاؤها على الأوجه من اختلاف فيه بين المتأخرين ولولم تغب الا بقدر ما بين العشاءين فأطلق الشيخ أبو حامد أنه يعتبر حالهم بأقرب بلد إليهم وفرع عليه الزركشي وابن العماد أنهم يقدرون في الصوم لياليهم بأقرب بلد إليهم ثم يسكنون إلى الغروب بأقرب بلد إليهم وما قاله انما يظهر ان لم تسع مدة غيبوبتها أكل ما يقيم بنية الصائم لتعذر العمل بما عندهم فاضطررنا إلى ذلك التقدير بخلاف ما اذا وسع ذلك وليس هذا حينئذ كإيام الدجال لوجود الليل هنا وإن قصر ولو لم يسع ذلك الا قدر المغرب أو أكل الصائم قدم أكله وقضى المغرب فيما يظهر اه حج وكتب عليه سم قوله وجب قضاؤها على الأوجه لم يبين حكم صوم رمضان هل يجب بمجرد طلوع الفجر عندهم أو يعتبر قد طلوعه بأقرب البلاد إليهم فإن كان الأول فهو مشكل لانه يلزم عليه توالي الصوم القاتل أو المضطرر لا يحتمل لعدم التمكن من تناول ما يدفع ذلك لعدم استمرار الغروب زمناً يسع ذلك وإن كان الثاني فهو مشكل بالحكم بانعدام وقت العشاء بل قياس اعتبار قدر طلوعه بأقرب البلاد بقاء وقت العشاء ونوعها ادعى في ذلك القدر وهذا هو المناسب لما تقدم عن بعضهم فيما إذا لم يغيب الشفق فليتأمل ثم رأيت قول الشارح الآتي وفرع عليه الزركشي الخ ويؤخذ منه حكم ما نحن فيه أي وهو أنهم يقدرون في الصوم لياليهم بأقرب بلد إليهم

مقابل الاصح مع أن من جملة مقابل الاصح ما سيأتي تفصيله عند المصنف وما بعده كالأوجه لجعل مقابل الاصح الآتي ما ذكره بعده وبالجمله فصنعه هنا فيه اختلال من وجوه يعلم بجراجه كلامهم وعبارة الرضة وأما المعنى في الآتي ظاهر وقيل فيه قولان وقيل القولان في منى المرأة خاصة والمذهب الاول ثم قال وأما منى غير الآتي فن الكلب والخنزير وفرع أحدهما

(قوله لكنه محمول على الثاني) أي قوله وقول من قال الخ وصورته ان يغيب الشفق في أقرب البلاد اليهم وقد بقي من ليهم ما يمكن فيه فعل العشاء بدليل قوله الآتي فان اتفق وجود الشفق الاول الخ (قوله الشفق الاول) أي الاحمر (قوله قدر ما يغيب فيه الشفق) لعله قد وما يطلع فيه الفجر (قوله في أقرب البلاد) بقي ما لو استوى في القرب اليهم بلدان ثم كان يغيب الشفق في احدهما قبل الاخرى ٢٧٤ هل يعتبر الاول أو الثاني فيه نظر والا قرب الثاني لثلايؤدي الى فعل العشاء

قبل دخول وقتها على احتمال (قوله بعض ما مر) أي ما يسم العشاء بعد طلوع الفجر على ما هو الظاهر من عبارته ويحتمل انه يدخل وقته بعض الليل في أقرب البلاد اليهم لكنه يشكّل بأنه قد يؤدي الى خروج وقت الصبح عندهم بطاوع الشمس عندهم قبل طلوع الفجر في أقرب البلاد اليهم وعبارة حج مانصه الذي ينبغي ان ينسب وقت المغرب عند أولئك الى ليولهم فان كان السدس مثلاً جعلنا ليل هؤلاء سدسه وقت المغرب وبقية وقت العشاء وان قصر جدا أو أطال في بيان ذلك ورد ما ذكره الشارح هنا فراجعته والا قرب ما قاله حج ويلزم على ما قاله الشارح انعدام وقت

حقهم بعضي زمن يغيب فيه الشفق في أقرب البلاد اليهم وقد سنل الوالوجه الله تعالى هل مقتضى ذلك انهم يصلون العشاء بعد فخرهم أولا وقول من قال بل يقتضى انهم يصلون بابل له وجه أم لا فاجاب بأن كلام الاصحاب المذكور محتمل لكل من الشقين لكنه محمول على الثاني لانه في بيان دخول وقت أدائهم ولم يستثن من أوقات صلاتهم الا وقت العشاء ذلوجعل على الاول لزم منه اتحاد أول وقتي العشاء والصبح في حقهم ولزمهم ان يبينوا أيضا ان وقت صبحهم لا يدخل الا بعضي قدر ما يغيب فيه الشفق في أقرب البلاد اليهم وأيضا فقد اتفقوا على ان صلاة العشاء ليلية وحينئذ يلزم ان تكون غاربية في حقهم فان اتفق وجود الشفق الاول عندهم بأن طلع فجرهم بعضي قدر ما يغيب فيه الشفق في أقرب البلاد اليهم صلوا العشاء حينئذ أداء لكن لا يدخل وقت صبحهم الا بعضي ما مر (ويبقى وقتها الى الفجر) الصادق عليه جبريل مع خبر مسلم ليس في النوم تغريط انما التغريط على من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى ظاهره يقتضى امتداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الاخرى من الجنس أي في غير الصبح لما يبيى وفي وقتها يخرج بالصادق الكاذب وهو ما يطلع مستطاه لا بأعلاه ضوء كذب السرحان وهو الذئب ثم يذهب وتعقبه ظلمة ثم يطلع الفجر الصادق من تطاير ابال اء أي منتشر اوعى الاول كذبا لانه بعضي ثم يسود ويذهب والثاني صادق لانه يصدق عن الصبح ويبينه وقد ورد في الخبر اطلاق الكذب على ما لا يعقل وهو صدق الله وكذب بطن أخيك لما أوهمه من عدم حصول الشفاء بشرب العسل وذكر في المجموع للعشاء أربعة أوقات الوقتان المذكوران ووقت فضيلة أول الوقت ووقت عذر وقت المغرب لمن يجمع (والاختيار ان لا تؤخر عن ثلث الليل) لخبر جبريل السابق (وفي قول عن نصفه) لخبر لولا أن أشق على أمتي لاخرت صلاة العشاء الى نصف الليل ووجه المصنف في شرح مسلم وكلامه في المجموع يقتضى ان الاكثرين عليه قال السبكي فلا أدري تفصيله عن عمه فيكون محالفا لما في كنبه أم لا وهو الاقرب (والصبح) بضم الصاد وحكى كسر هالغة أول النهار ويدخل وقتها (بالفجر الصادق) لخبر جبريل فانه علقه على الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب على الصائم وانما

العشاء وقد يؤدي الى ان الصبح انما يدخل وقته بعد طلوع شمسهم نعم ان خص كلام الشارح بما لو يحرم ان غاب الشفق في أقرب البلاد اليهم وبقي من ليهم ما يمكنهم فيه فعل العشاء فريب كما مرّت الاشارة اليه قريبا (قوله لما يبيى) أي في قوله وقت الصبح من طلوع الفجر الخ (قوله كذب السرحان) أي من حيث الاستطالة وكون النور في أعلاه عميرة وهو بكسر السين وفي المصباح السرحان بالكسر الذئب والاسد والجمع سراحين ويقال للفجر الكاذب على التشبيه اه (قوله يصدق عن الصبح) أي يكشف (قوله ويبينه) عطف تفسير (قوله أربعة أوقات) أي زيادة على وقتي الضرورة والحرمه (قوله الوقتان المذكوران) أي وهما قوله فيما مضى في أوقات الظهر ولها أيضا وقت ضرورة وسيأتي ووقت حرمة وهو القدر الذي لا يسمها وان وقت اداء ليلتهما يجريان في غير الظاهر وقوله ووقت فضيلة أول الوقت ووقت يذرخ عطف على الوقتان (قوله ووجه) أي القول بأنه الى نصف الليل

تجنب ومن يره فيه أوجه أهمها تجنب والثاني طاهر والثالث طاهر من ما كوله المحققين من غيره كاللبن قلت الأصح عند المحققين والاكثرين الوجه الثاني والله أعلم انتهت (قوله نعم يعني الخ) قال في شرحه الباب كما نقله عنه بعضهم وينبغي أن يكون مراده بالغوا الطهارة انتهى وكان الضمير في مراده راجع لوالده الذي أفنى بذلك فلتراجع عبارته وعليه فاللبن طاهر بسائر أنواعه من غير تفصيل وهو خلاف ما ذكره هنا (قوله أو كان الجزئي لم يظهر ما هذا معطوف عليه) قوله ولا تجنب مني

(قوله عن الاسفار) يقال سفر الصبح وأسفر ويجب جعل عن الاسفار على استعمال عن بمعنى الى اتوافق عبارة الروضة وغيرها أو يراد الجزء الأول من الاسفار فانها اذا وقعت فيه صدق انها ٢٧٥ آخرت عن الجزء الأول لكن هذا الأخير يقتضي ان مقارنة آخرها

يحرمان بالصادق (وهو المنتشر ضوء معتزض بالافق) كما تقدم وقيد هنا بالصادق وأطلق في خروج وقت العشاء إشارة الى ان الحكم دائر على الصادق الا في كلامه (ويبقى) وقتها (حتى تطلع الشمس) للتجبر وهو وقت الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس أي بعضها كما مر (والاختيار أن لا تؤخر عن الاسفار) أي الاضاء فليخرج جبريل المار وله أربعة أوقات فضيلة وهي أوله ثم اختيار الى الاسفار ثم جواز بلا كراهة الى الحجرة التي قبل طلوعها ثم جواز مع الكراهة بمعنى انه يكره تأخيرها اليه ونص الشافعي على انها الوسطى لقوله تعالى حافظوا على الصلوات الآية اذ لا تقوت الا فيها وتجرى مسلم قالت عائشة لمن يكتب لها معها اكتب والصلاة الوسطى وصلاة العصر ثم قالت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ العطف يقتضي المغيرة قال المصنف عن الماوردي في الحاوي صحت الاحاديث انها العصر كغيرها من الصلوات الوسطى صلاة العصر ومذهب الشافعي اتباع الحديث فصار هذا مذهبه ولا يقال في المسئلة قولان كما وهم فيه بعض أصحابنا وقال في شرح مسلم الأصح انها العصر كما قاله الماوردي ولا كراهة في تسمية الصبح غداة كما ذكره في الروضة نعم الأولى عدم تسميتها بذلك وتسمى فجر أو صبحا لورود الفجر في الكتاب والسنة بهما معا (قلت يكره تسمية المغرب عشاء) تسمية (العشاء عتمة) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم المغرب قال وتقول الاعراب هي العشاء ولقوله لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم الا انها العشاء وهم يعمون بالابل وما ورد من تسميتها عتمة في الاحاديث الصحيحة محمول على بيان الجواز وأنه خاطب به من يشبهه عليه العشاء بالمغرب وأنه كان قبل التمسك وما ذكره من كراهة تسميتها عتمة هو ما في الروضة والتحقيق لكنه في المجموع نقل عن نص الام انه يستحب ان لا تسمى بذلك وذهب اليه المحققون من أصحابنا وقالت طائفة قليلة تكراهة قال في المهمات فظهر ان الفتوى على عدم الكراهة وقد فهم أكثر المتأخرين المخالفة وأفادوا الدرجة الله تعالى عدمها اذ ليس في النص حكم تسميتها بذلك وقد سكت عنه المحققون وصرحت الطائفة الاخرى بكرهها وهو الوجه لورود النهي الخاص فيها (و) يكره (النوم قبلها) أي صلاة لعشاء لما فيه من خوف استمراره الى خروج الوقت ولانه عليه الصلاة والسلام كان يكره النوم قبلها والحديث بعدها ولهذا قال ابن الصلاح ان هذه الكراهة تعم سائر الصلوات وسياق كلامهم يشعر بتصوير المسئلة بما بعد دخول الوقت قال الاسنوي وينبغي أن يكره أيضا قبله وان كان بعد فعل المغرب

يقتضي ان مقارنة آخرها للجزء الأول من الاختيار فالأول قبل الأول أولى بل متعين اه عمدة (قوله ثم) اختيار التعبير ثم يفيد ان وقت الاختيار لا يشارك وقت الفضيلة وقول المنهج في وقت العصر والاختيار من ذلك أي آخر وقت الظهر الخ وتعبيره بمثله في وقت العشاء والصبح يقتضي ان وقت الفضيلة مشترك بينه وبين الاختيار وما زاد عليه اختيار لا غير ومثل ما في المنهج في متن لروض (قوله يكره تسمية المغرب عشاء) ظاهره ولو بالتغليب كالعشاء بن واقتضاء كلام شرح المنهج في صلاة المسافر حيث قال وغلب في التثنية العصر لشرفها والمغرب للنهي عن تسميتها عشاء لكن نقل سم في حاشية شرح المنهج عن الشارح انه لا يكره أي مع التغليب (قوله وتسمية العشاء) لا

يقال كان الأولى عدم تقدير التسمية لان العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه لا تاتقول الغرض من ذكره الاشارة الى ان العامل فيه التسمية المذكورة في المتن كما أجابوا به في أمثال ذلك كما لو قيل لم يقم ولم يقعد زيد من قولهم ذكر لم يلبس المراد منه تقدير عامل غير الأول بل مراده به مجرد بيان العامل المتقدم (قوله عدمها) أي عدم المخالفة (قوله وهي) أي الكراهة وقوله الوجه معتمد (قوله قال الاسنوي) معتمد (قوله وينبغي أن يكره) عبارة شيخنا الزيايدي في أثناء كلامه بل ولا يكره النوم قبل دخول الوقت رملي وهو شامل للعشاء فلا يكره النوم قبل دخول وقتها وشامل

المرأة) الضمير في تنجس راجع الى الرطوبة (قوله ومن المحكوم بنجاسته الضار) يعني الدخان (قوله الا ان ينيره) أي والا ان يضع السمك في الماء عبثا كما قدمه في أوائل كتاب الطهارة (قوله اسم لكل مسكر) أي حقيقة كما هو الظاهر في استشهاده الشارح به على ما قدمه مع موبوءة وفي المسئلة قولان هل الخمر حقيقة في المعتصرة من العنب مجاز في غيرها أو حقيقة في كل

للجمعة أيضا فلا يكره النوم قبله وان خاف فوت الجمعة لانه ليس مخاطبا ما قبل دخول الوقت وان قلنا بوجوب السعي على بعيد الدار والفرق انه لما كان بعيد الدار لا يمكنه الذهاب الى الجمعة الا بالسي قبلها نزل ما يمكنه فيه السعي منزلة وقت الجمعة لانه لو لم يعتبر لا دى الى عدم طلبها منه والنوم لما يمكن مستلزم ما التقويت الجمعة اعتبر حرمة خطابه بالجمعة وهو لا يخاطب قبل دخول الوقت لكن في سم على حج ان حرمة النوم قبل الجمعة هو قياس وجوب السعي على بعيد الدار قال وظاهره انه لو كان بعيد الدار وجب عليه السعي قبل الوقت وحرم النوم المفوت لذلك السعي الواجب (قوله قبله) قد يشكك عليه عدم تحريم النوم قبل الوقت وان علم انه لا يستيقظ فيه لانه لم يخاطب بالصلاة قبل دخول وقتها ويمكن الجواب بان الكراهة خلفه أمره توسع وافيا فاقبتهوا مجرد الاحتياط ولا كذلك التحريم (قوله والحديث بعدها) أي بعد فعلها قال في شرح العباب والمراد الحديث المباح في غير هذا الوقت اما المكروه ٢٧٦ فهو هنا أشد كراهة وكذا المحرم قال ابن العماد كسيرة البطل وغيره

والاخبار الكاذبة فانه لا يصل سماءها لعدم صحتها كما في المجموع في الاعتكاف وعدم صحتها لا يكفي في التعليل الا ان أريده تحقق كذبها كما هو الواقع في سيرة البطل وغيره اهـ والحق بالحديث نحو انطباطة قاله في شرح الارشاد وغيره اهـ سم على حج (قوله كما قاله الاسنوي) أي فلا يكره قال ع بعدهذا قال أي الاسنوي فان قلنا بعدم الكراهة فهل يكون بدخول الوقت أو بعض

للغنى السابق (والحديث بعدها) مكروها كان أو مباحا للحديث المار ولكن المكروه أشد كراهة هنا وعلى ذلك بان نومه قد يتأخر فيخاف فوت الصبح عن وقتها أو عن أوله أو يقوته صلاة الليل ان اعتادها ولتقع الصلاة التي هي أفضل الاعمال خاتمة عمله والنوم أخو الموت وربما مات في نومه وبأن الله جعله سكاو هذا يخرج عن ذلك قال ابن العماد وأظهر المعاني الاول وشمل اطلاقه ما لوجع السامع المقرب تقدم بما والمتجه كما قاله الاسنوي خلافا ومحل كراهة النوم قبلها اذا ظن تيقظه في الوقت والاحرم كما قاله ابن الصلاح وغيره فان نام قبل دخول الوقت لم يحرم وان غلب على ظنه عدم تيقظه فيه لانه لم يخاطب بها ولو غلب عليه النوم بعد دخول الوقت وعزمه على الفعل وأزال تمييزه فلا حرمة فيه مطلقا ولا كراهة وأفهم كلام المصنف عدم كراهة الحديث قبلها لكن قضية التعليل يخوف الفوت عدم الفرق قال الاسنوي وقد يجاب بان اباحة الكلام قبل الصلاة تنتهي بالامر بإيقاع الصلاة في وقت الاختيار وأما بعد الصلاة فلا ضابط له تخوف الفوت فيه أكثر اهـ (الافى خير والله أعلم) كقراءة قرآن وحديث ومذاكرة فقه وابتناص ضيف وتسكام بمادعت اليه حاجة كحساب فلا كراهة فيه لان ذلك خير ناجز ولا يترك لمفسدة متوهمة لما روى عن عمران بن حصين قال كان صلى الله عليه وسلم يحدثنا عامة ليلة عن بني اسرائيل واستثنى بعضهم من ذلك المسافر ومن كراهته قبلها ان قلنا بما المنتظر جماعة بعدم مضي وقت الاختيار للحديث

قد رزمن الفعل محل نظر والا قرب الثاني ونقله سم عن حج في شرح الارشاد لكن جزم في حاشيته لا يمر على المنهج بالاول حيث قال الا اذا جعها تقدم سامع المغرب فلا يكره بعدها قبل دخول وقتها اهـ ومفهومه ان بمجرد الدخول يكره وان لم يمس زمن يسع فعلها (قوله والاحرم) منه ما لو توهم عدم استيقاظه قبل خروج الوقت (قوله وايضا ضيف) أي ما يكن فاسقا والاحرم الا لعدرك خوف منه على نفس أو مال وهذا اذا كان ايناسه له لكونه فاسقا ما لو كان من حيث كونه شيخه أو معلمه فانه يجوز ان لم يلاحظ في ايناسه له شيء من ذلك فيظهر الحاقه بالاول فيحرم (قوله بمادعت اليه حاجة) ومنها محادثة الزوجة (قوله عامة ليلة) أي أكثر (قوله المسافر) أي فلا يكره في حقه الحديث بعد ما مطلقا أي سواء كان السفر طويلا أو لا وسواء كان في خير أو حاجة السفر (قوله ان قلنا بما) أي الذي هو مقتضى التعليل (قوله مضي وقت الاختيار) أي فلا يكره ومعلوم من هذه العبارة انه لا يكره قبل وقت الاختيار بالطريق الاولى ولعله انما قيد به لان فرق الاسنوي بين الحديث قبلها وبعدها يقتضي كراهته قبلها بعد وقت الاختيار هذا وفي حج مانعه واما ما قبلها فان فوت وقت الاختيار كره أي كان خلاف الاولى وتسمى كراهة خفيفة والا فلا الا المنتظر الجماعة لبعدها معهم ولو بعد وقت الاختيار وللسافر ثم قال والا لاذر أو في خير كعلم شرعي اهـ ومراده بالشرعي الذي له تعلق بالشرع لا خصوص الشرعي

مسكرو (قوله متنوعاً) ليس يفيد في الحكم وانما قيد به لانه الذي وقع السؤال عنه لكونه الواقع (قوله فيصنم ان يقال ان ذلك الطبيب ان كان اقل) أي عين الطبيب لا مجرد رائيته (قوله ويحتمل خلافه) أي وهو الطهارة مطلقاً كما في حاشية الشيخ (قوله وكالتجسس بالعين العناقية الخ) مراده به الرد على الشهاب في شرح الارشاد لكون في عبارته مساحنة وعجالة الشرح المذكور وتستثنى العناقية وجباتها فلا تضر مصاحبتنا النجس اذا انحلت (قوله وان لم يكن فيه) أي في ذات الدن (قوله أو هو) أي الفساد (قوله كشب) الشب بالواحدة من جواهر الارض يشبه الزاج وبالمثلثة شجر معروف طبيب

بالمعنى المصطلح عليه وهو الفقه والحديث والتفسير ومنه التصو والصرف وغيرهما وهو ظاهر او صريح في أن الحديث بعدها لا ينتظر جماعة بعيدا عنهم غير مكروه وهو خلاف ما قرأ الشارح الكلام فيه من ان انتظار الجماعة قبلها لا يكره فيصير الحاصل منهما انه لا يكره الحديث لا انتظار الجماعة لا قبل فعلها ولا بعده (قوله لا سمر) أي لا حديث (قوله أو مسافر) نازع فيه في شرح الباب بعد نقله عن ابن العماد بأن مقتضى إطلاقهم انه لا فرق بين المسافر وغيره ثم حمل الحديث على ما حاصله ان يحتاج اليه المسافر لا عانتة على السرا والمحتاج اليه سم على حج (قوله ان عزم) أي فان لم يعزم أثم وان فعلها في الوقت وهذا عزم خاص ويجب عليه أيضا عزم عام وهو ان يعزم عقب البلوغ على فعل كل الواجبات وترك كل المعاصي كما صرح بذلك سم في الآيات البيّنات (قوله بخلاف الخ) أقول والفرق بينهما ان الصلاة لها وقت محدود فيتحقق الاثم بقوانه بخلاف الحج فانه لا آخر لوقته فلو لم تؤخه بالموت لم يتحقق وجوبه (قوله اذ لو لم يحكم بمصياه) يؤخذ من التحليل ان ما فات بعذر من صوم أو صلاة كالحج وبه صرح ابن حجر حيث قال ومثل الحج فائتة بعذر لان وقتها العمر أيضا ٢٧٧ هـ ومقتضى تشبيهه بالحج انه بالموت يتبين اثمه من آخر وقت الامكان قال ابن حجر أيضا فان قلت

لا سمر بعد العشاء الا المصل أو مسافر رواها أحمد في مسنده وتجب الصلاة باول وقتها وجوباً موسعاً فلا يأتى بتأخيرها الى آخره ان عدم في أوله على فعلها فيه وان مات ولم يبق من وقتها الا ما يسعها فقط بخلاف الحج فانه موسع ولكنه يأتى بالموت بعد التمكن من فعله ولم يفعله اذ لو لم يحكم بمصياه لادى الى فوات معنى الوجوب وأما الصلاة فلها حالة أخرى يعصى فيها وهو اخراجها عن وقتها فان غلب على ظنه موته في أثناء الوقت أو شك في ذلك تعينت فيه ثم لو لم يموت في أثناءه لم تصر بفعلها في باقيه فصاروا افضل ان يصلها أول وقتها كما قال (ويسن تجهيل الصلاة لا اول الوقت) ولو عشاء لقوله تعالى حاقطوا على الصلوات ومن الحاقطة عليها تجهيلها ولقوله تعالى فاستبقوا الخيرات وقوله وسارعوا الى مغفرة من ربكم والصلاة من الخيرات وسبب المغفرة والخيرات مسعود رضي الله عنه سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي الاعمال افضل قال الصلاة لا اول وقتها واما خبر أسفر واما فجر فانه اعظم للاجر فعارض بذلك

على ظنه موته في أثناء الوقت أو شك في ذلك تعينت فيه انه لو توهم موته لم يأتى بالتأخير بناء على ما اقتضاه العطف للشك على الظن ان المراد به استواء الطرفين فلا يكون التوهم ملحقاً بتوهم الفوات بالنوم فان حل الشك على مطلق التردد اقتضى التسوية بين الفوات بالنوم وغيره (قوله ويسن تجهيل الصلاة) يؤتنيه بفرق ابن القيم بين المبادرة والجملة بأن المبادرة انتهز الفرصة في وقتها فلا يتركها حتى اذا فاتت طلبها فهو لا يطلب الامور في اديارها ولا قبل وقتها بل اذا حضر وقتها بادر اليها ووثب عليها والجملة طلب أخذ الشيء قبل وقته اهـ مناوئ في شرحه للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم يادر وابصلاة المغرب الخ وعليه قلعل التعبير هنا بالتجهيل للبالغة وهو مجاز عن المبادرة لكنه لشدة تها كانه طلب الصلاة قبل وقتها وان التعبير به للتنبيه على انه ينبغي له الاشتغال بأسبابها قبل دخول وقتها وذلك كالطلب لها قبل وقتها (قوله ولو عشاء) أخذها غاية توطئة لقوله بعد وفي قول تأخير العشاء الخ (قوله ولقوله تعالى فاستبقوا الخيرات) أي ابتدر وهما قال اليساوي في تفسير قوله تعالى في سورة المائدة فاستبقوا الخيرات فابتدروها انتهزوا الفرصة وحيازة افضل السبق والتقدم اهـ والفرصة كما في المصباح مأخوذة من تقارض القوم الماء القليل لكل منهم توبة فيقال يا فلان جاءت فرصتك أي توبتك ووقت الذي تستقي فيه فيسارع له وانتهز الفرصة أي سمر لها مبادر او الجمع فرص مثل غرفة وغرف (قوله وقوله وسارعوا) قال النسفي في تفسير هذه الآية معنى المسارعة الى المغفرة والجنة الاقبال على ما يوصل اليهما ثم قيل هي الصلوات الخمس أو التكبيرة الاولى أو الطاعة أو الاخلاص أو التوبة أو الجمعة والجماعة

الرابعة من الطم يدبغ به أيضا قاله الدميري (قوله لخروج حيوانه بمواته عن الماء كقول) خرج به جلد المذكي وان كان مدبونا فانه يجوز اكله كما قدمه في فصل الاستنجاء ومر ما فيه ورجعوا توهم مناقضته لما هنا (قوله لم يحكم بنجاسته) يعني لم يحكم بنجاسة ما اصابه كما في المرة وفي نسخة لم يحكم بالنجاسة لداخله وهي الموافقة لما في فتاوى والده (قوله اوزاد في الغسلات جعلها ثمانيا) أي ولا يقال ان الثامنة تقوم مقام التراب (قوله ومتفق عليه) المتفق عليه هو تحريم لحم الخنزير لاجلته كما

(قوله هو الذي واظب عليه) أي وأما التأخير فكان لعذر ومصلحة تقتضي التأخير ولا يشك عليه ان كان تفيد التكرار لاننا نقول أما أولا فاقادتها التكرار ليس من وضعها بل بحسب القرائن المختلفة بالاستعمال وأما ثانيا فقول سلمنا فادتها التكرار لكنه يصدق بثلاث مرات وتكرر هابة تكرار العذر والاكثر التجميل بل هو الاصل (قوله لو اشتغل) هي مصدرية أي اشتغاله لان لو من الحروف المصدرية التي تسبك بالمصدر (قوله وأكل لقم) أي موفرة للخشوع كافي حج ولعل جهله سببا لما يترتب عليه من تحصيل الخشوع فيها والا فلا كل ليس من أسبابها وقضيتها ان الشيع يقوت وقت الفضيلة وقد يخالفه ما مر له في وقت المغرب والاقرب الحاق ما هنا بما هناك أخذ من كلام سم على حج المذكور وبهذا يدفع ما قاله حج في شرح العباب تفلاعن الزركشي ولعل العبرة في ذلك كله الوسط من غالب الناس لا يختلف وقت الفضيلة باختلاف أحوال المصلين وهو غير مذهبهم وعمومه ٢٧٨ شامل لهذه فلو خالف عادة الوسط المعتدل بغير عذر فاته سنة التجميل فان كان

لعذر ونوى انه لو خلا عن العذر عمل فن الظاهر عدم حصول السنة ولكر لا مانع ان الله يكتب له ثوابا مثل ثوابه لو حج لا مثاله أمر الشارع (قوله بقدر ذلك) أي أسبابها ومثله في حج لكن حج بين في وقت المغرب ان المراد بالاسباب المعتبرة في وقت الفضيلة ما يحتاج اليه بالفعل وأعمل

وغيره ولان المراد بالاسباب ظهور الفجر الذي به يعلم طلوعه فالتأخير اليه أفضل من تجميله عند ظن طلوعه واما خبر المصنفين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحب أن يؤخر العشاء فجوابه أن تجميلها هو الذي واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عمر من فوعا الصلاة في أول الوقت رضوان الله وفي آخره عفو الله قال امامنا رضوان الله عليه انما يكون للمحسنين والعفو يشبه أن يكون للقصرين ولا يمنع تحصيل فضيلة أول الوقت لو اشتغل أوله بأسبابها من طهارة وأذان وسنوا كل لقم وتقديم سنة رتبة بل لو أخر بقدر ذلك وان لم يحجج اليه ثم أحرم بها حصل فضيلة أوله كما في الذخائر ولا يكف السرعة على خلاف العادة ولو فعل مع ذلك شغلا خفيفا أو أتى بكلام قصيرا وأخرج حديثا يدفعه أو حصل ما عوته لم يمنعها أيضا (وفي قول تأخير العشاء أفضل) ما لم يجاوز وقت الاحتيار للاخبار المتقدمة التي أجيب عنها والمشهور استحباب التجميل لعموم الاحاديث ومحل استحباب التجميل ما لم يعارضه معارض فان عارضه وذلك في نحو أربعين صورة فلا يكون مطوبا منه ان دب التأخير لمن يرى الجار ولم يفسر سائر وقت الاولى

والواقف

مراده ما من شأنه ان يحتاج اليه بالفعل حتى لا ينافي ما ذكره هنا من أنه لو قدم الاسباب

على الوقت وأخر بقدرها من أوله حصل سنة التجميل وان اعتبر في وقت المغرب على الجديد من ما يجب ويندب بتقدير وقوعه وان ندر (قوله وان لم يحجج) أي بأن كان متطهرا (قوله حصل فضيلة أوله الخ) أي لكن الفعل في أول الوقت أفضل وان كان لو فعل بعد صدق عليه انه فعل في وقت الفضيلة كمن أدرك التحريم مع الامام ومن أدرك التشهد فالخاص لكل منهما ثواب الجماعة لكن درجات الاول اكمل (قوله كما في الذخائر) هو بالذال المجمة (قوله ولا يكف السرعة الخ) عبارة حج ويندب للامام الحرص على أول الوقت لكن بعد مضي قدر اجتماع الناس وفعلهم لاسباب عادية وبعده يصلي بمن حضر وان قل لان الاصح أن الجماعة القليلة أوله أفضل من الكثيرة آخره ولا ينتظر ولو نحو شريف وعالم فان انتظر كرهه ومن ثم لما اشتغل صلى الله عليه وسلم أي بحيث تأخر عن وقت عادته أقاموا الصلاة فتقدم أبو بكر مرة وابن عوف أخرى مع أنه لم يطل تأخره بل أدرك صلاتهم ما واقتدى بهم ما صوب فعلهم ما نعم يأتي في تأخر الرواتب تفصيل لا ينافيه هذا العلم منهم صلى الله عليه وسلم بالحرص على أول الوقت اه وقد يشك كل قوله ان الجماعة القليلة أوله أفضل من الكثيرة آخره الخ على قوله كل ملي ان كل كال اقترن بالتأخير وخلا عنه التقديم يكون التأخير معه أفضل الا ان يقال ان مراده بالكمال السنة التي تحصل مع التأخير وتفوت من أصلها بالتقديم بخلاف صورة الجماعة فانها حاصلة مع كل من التقديم والتأخير وان فات بتقديمها صفة كال فيها ويعارضه ما قاله حج في شرح العباب حيث قال ولو قصد الصلاة في نحو مسجد بعيد لنحو كبره أو قصه امامه ندب له الا برادوان أمكنه في قريب على الوجه اه

يعلم مما قدمه آنفاً (قوله يتبع الاخس) لا معنى له في المتولد منهما فكان ينبغي اسقاط لفظ منهما (قوله لا تنفاه العلة فيها) لفظ فيها وصف للعلة وليس متعلقاً بانفاه (قوله وهو لا يدرك له عين) المراد بالعين هنا الجرم فهو غير العين المذكورة في المتن (قوله ولا أثر له) يعني من طم أولون بقريته ما بعده (قوله أم لا لكون المحل صقيلاً) صريحه ان نجاسة الصقييل حكمية ولو قبل الجفاف وليس كذلك بل نجاسته حيث تدعى عينية وانما انصواعه للشارة للرد على المخالف القائل انه يكتفى فيه بالمسح

(قوله وللواقف بعرفة فيؤخر الخ) بقي ما لو تعارض عليه فوت عرفة وانفجار الميت فهل يقدم الاول أو الثاني فيه نظراً والقرب تقديم الثاني لان فيه هتكاً لحرمته ولا يمكن تداركه بخلاف الخ فإنه يمكن تداركه (قوله ثم في الجماعة) ومثلها الستره والماء فيعيد اذا وجد هما في الوقت ولو منفردا ويكون هذا مستثنى من توقف صحة المعادة على جماعة (قوله اذا رجا) اما اذا انقضت فيجب عليه التأخير كما تقدم له وهل الجرم المتيقن من الجراحة اذا تحقق البراءة آخر الوقت يجب عليه التأخير ليصلي بالوضوء الكامل أو يكون أولى له فقط القرب الثاني كما لو تيقن الماء آخر الوقت والفرق ان دائم الحدث يصلي مع الحدث فالقياس بطلان صلاته دون التيمم عن الجراحة فان التيمم طهارة شرعية (قوله يكون تأخير معه) زاد حج لمن أراد الانتصار على صلاة واحدة حتى لا ينافي ما يأتي في الابراد معه اهـ ويفيده قول الشارح قبل نعم الافضل كما اختاره المصنف (قوله ويسن الابراد الخ) استثناء من قوله ويسن تعجيل الصلاة لأول الوقت وقد نبه عليه بقوله وحمل استحباب التعجيل الخ وهذا محله في غير أيام الدجال أما هي فلا يسن الابراد فيها لانه يرجح فيها زوال الحرف في وقت ٢٧٩ يذهب فيه لمحل الجماعة مع بقاء الوقت

المقدر ونقل بالدرس مثل ذلك عن شيخنا الزبدي مهلاً بانفاه الطل اهـ أقول وأما البوادي التي ليس فيها حيطان يعني فيها طالب الجماعة فالظاهر كما هو قضية اطلاقهم من الابراد فيها لانه وان لم يوجد فيها طل يعني فيه طالب الجماعة ينكسر سورة الحر وقد يكون فيها طل يعني فيه طالب الجماعة بان يكون فيها شاخص له طل كالأشجار (قوله في

وللواقف بعرفة فيؤخر المغرب وان كان نازلاً وقتها ليجتمعها مع العشاء بمنزلة لفة ولمن تيقن وجود الماء أو الستره أو الجماعة آخر الوقت نعم الافضل كما اختاره المصنف ان يصلي مرتين مرة في أول الوقت منفرداً ثم في الجماعة أو القعدة على القيام آخر الوقت ولدائم الحدث اذا رجا الانقطاع ولمن اشتبه عليه الوقت في يوم غيم حتى يتيقنه أو يظن فواته لو آخرها وضابطه ان كل ما ترجحت مصلحة فعله ولو أخر فأتى يقدم على الصلاة وان كل كمال الجماعة اقترن بالتأخير وخلا عنه التقديم يكون التأخير معه أفضل وقد أشار لبعض الصور بقوله (ويسن الابراد بالظهر) أي تأخيره عن أول وقته (في شدة الحر) الى أن يصير للحيطان ظل يعني فيه طالب الجماعة ظليراً الصحيحين اذا اشتد الحر فاردوا بالصلاة وفي رواية البخاري بالظهر فان شدة الحر من فجع جهنم أي هيجانها وانتشار لهبها والمعنى فيه ان في التعجيل في شدة الحر مشقة تسلب الخشوع أو كاله فنس له التأخير كن حضره طعام ونفسه تنوق اليه أو دافعه الخبث وما ورد مما يخالف ذلك فنسوخ ولا يجاوز به نصف الوقت ونخرج بالصلاة الاذان كما أفهمه كلامهم وصرح به في المطلب وجل أمره صلى الله عليه وسلم بالابراد به على ما اذا علم من حال السامعين حضورهم عقب الاذان لتمدد فزع عنهم المشقة ثم قال وحمله بعضهم على الإقامة ولا بعده فيه وان

شدة الحر) (في فرع) سأل سائل هل يسن تأخير الصلاة في شدة البرد الى ان يخف البرد الشاغل السالب للخشوع قياساً على ما ورد في الحر فاجاب مرانه لا يسن لان الابراد في الحر رخصة فلا يقاس عليه اهـ سم على منهم أقول الاولى الجواب أن زيادة الظل محقة فلزوال الحر امر مد ينتظر ولا كذلك البرد فانه يحتمل زيادته مع التأخير لمدم وجود علامة تدل على زواله عادة وانما قلنا هذا أولى لان الصحيح جواز جريان القياس في الرخص على ما في جمع الجوامع (قوله ظل يعني فيه الخ) ولا يجاوز نصف الوقت حج وسيأتي (قوله من فجع جهنم) قال في النهاية الفجع سطوع الحر وفورانه ويقال بالواو وقد تقدم وفاحت القدر تفجع وتفرح اذا غلت وقد أخرجه نخرج التشبيه والتمثيل أي كأنه نار جهنم في حرها اهـ وقال المناوي في شرحه استشكل بأن فعل الصلاة مظنة وجود الرجة ففعلها مظنة طرد العذاب فكيف أمر بتركها وأجيب بان وقت ظهور الغضب لا ينبج فيه الطلب الا من أذن له فيه اهـ رجسه الله وقد يتوقف في هذا الاشكال من أصله فان مجرد شدة الحر قد تكون نعمة من الله تعالى على عباده لاصلاح معاشهم فلا تكون مجردة عن علامة على الغضب وكون الانسان قد يحصل له مشقة منها لا ينافي كونها نعمة من الله عز وجل وان هيجانها مشقة (قوله أي هيجانها) هـ ومن كلام الراوي وظاهره انه على كل من الرايتين (قوله وانتشار) عطف تفسير

وهبارة لروضة قلت اذا اصاب النجاسة شيئا صغيرا كسيف وسكين ومراة لم يظهر بالمسح عند تايل لابل من غسلها (قوله بعد زوالها) أي زوال جرمها وفي نسخة زوال عنها (قوله قال في الانوار لو لم يزل الا بالقطع عني عنه) أي ولم يظهر بخلاف ما سياتي في اللون والرجح خلافا لمن وهم فيه (قوله ويظهر تصويره) يعني تصوير ادرالك بقاء الطعم على وجهه غير محرم وان قصرت عنه

(قوله التصريح) أي بتأخير الإقامة (قوله كان يريد بها) لكنه يدارضة خبر سلة السابق الا أن يقال انه كان يفعل هذا تارة وهذا تارة (قوله فلا يسن الا براد في غير شدة الحر) محترز قول المصنف في شدة الحر (قوله ولا في قطر بارد) الذي وقع التعبير به في المتن لبلد فالمناسب له أن يقول ولا في بلد بارد فقلعه جل البلد على القطر أو أشار الى ان في المتن حذفوا الاصل والاصح اختصاصه بقطر حار ببلد حار أو الى ان محل اعتبار القطر فيمن عبر به حيث لم يخالف البلد فان خالفته فهي المعتبرة (قوله وهو المعتمد) أي سن البراد (قوله اما ما كان) والذي يتجه ان الفضل له فعلها أولا ثم فعلها معهم لان سن البراد في حقه بطريق التبع كما تقررون شمل ذلك قولهم يسن لرجي الجماعة أثناء الوقت فعلها أولا ثم معهم اهـ حج فان قلت غير الامام لا محذور يترتب على اعادته بخلاف الامام فان اعادته فعمل على اقتداء المقترض بالمتفعل وفيه خلاف قلت ذكر وافي صلاة بطن نخل ان الخلاف محله في غير العادة لانه قيل ٢٨٠ ان الثانية هي الغرض (قوله وهو ظاهر النص) ان كان المراد انه ان صلى

أول الوقت صلى منفردا وان صلى بالابراد صلى جماعة فظاهر وان كان المراد ان البراد يحصل معه كثرة الجماعة بخلاف عدمه أشكل بما تقدم عن حج من ان الجماعة القليلة في أول الوقت أفضل الا أن يقال البراد هنا ليس لتحصيل فضيلة في صلاته هو بل رعاية لمن لم يحضر أول الوقت وعلم حضورهم بعد ومع ذلك فيه شيء (قوله ويؤخذ عما تقرر) أي من التعويل على مجرد شدة الحر (قوله

ادعى بعده في رواية الترمذي التصريح به وبأن ظهر الجمعة فلا براد فيها لخبر الصحابين عن سلة كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس واشدة الخطر في فواتها المؤدى اليه تأخيرها بالتكاسل ولان الناس مأمورون بالتبكير اليها فلا ينأذون بالحر وما في الصحابين من أنه صلى الله عليه وسلم كان يريد بها بيان الجواز فيها جعابين الادلة (والاصح اختصاصه) أي البراد (ببلد حار) كمكة وبعض العراق (وجماعة) نحو (مسجد) من رباط ومدرسة (يقصدونه من بعد) فلا يسن الا براد في غير شدة الحر ولو بقطر حار ولا في قطر بارد أو معتدل وان اتفق فيه شدة الحر ولا من يصلي منفردا أو جماعة بيته أو يعمل حضره جماعة لا باتهم غيرهم أو باتهم غيرهم من قرب أو من بعد لكن يجزئ ظلا يمشي فيه اذ ليس في ذلك كبير مشقة وقضية كلامه انه لا يسن الا براد لمنفرد يريد الصلاة في المسجد وفي كلام الرافعي اشعار بسنه وهو المعتمد ولو حضر موضع جماعة أول الوقت أو كان مقيما به لكان ينتظر غيره من له البراد امامه كان أو مأموما كما اقتضاه كلام الرافعي وهو ظاهر النص ويؤخذ مما تقرر ان المراد بالبعد ما يذهب معه الخشوع أو كاله لتأثره بالشمس ومقابل الاصح لا يختص بذلك فيسن في كل ما ذكر لا طلاق الخبر (ومن وقع بعض صلاته في الوقت) وبعضها خارجه (فالاصح انه ان وقع) في وقتها (ركعة) أو أكثر كما علم بالاولى (فالجميع أداء) لخبر من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أي مؤداة (والا) بان وقع فيه دون ركعة (فقضاء) كلها

ما يذهب معه الخشوع) وهل يعتبر خصوص كل واحد على انفراده من المصلين حتى لو كان بعضهم مريضا لفهوم أو شيخا زول خشوعه بمجيئه في أول الوقت ولو من قرب يستحب له البراد أو العبرة بغالب الناس فلا يلتفت لمن ذكر فيه نظروا ليعبد الثاني ثم رأيت حج صرح به (قوله فالاصح الخ) فائدة الخلاف انه اذا شرع المسافر في الصلاة بنية القصر فخرج الوقت قبل فراغها فان قلنا ان الصلاة كلها أداء فله القصر والالزمة الاتمام في قول أي ضعيف يأتي اهـ ابن عبد الحق وقوله فالجميع أداء الخ نقل الزركشي كالقمولي عن الاصحاب انه حيث شرع فيها في الوقت نوى الاداء وان لم يبق من الوقت ما يسع ركعة وقال الامام لا وجه لنية الاداء اذا علم ان الوقت لا يسعها بل لا يصح واستوجه في شرح العباب جل كلام الامام على ما اذا نوى الاداء الشرعي وكلام الاصحاب على ما اذا لم ينو أي بان نوى الاداء الغوي أو أطلق اما اذا أطلق فينبغي عدم العصة والصواب ما قاله الامام وبه أفق شيخنا الشهاب الرملي اهـ سم على حج (قوله ركعة) أي بان رفع رأسه من السجدة الثانية وان لم يصل الى حد تجزئه فيه القراءة كما يأتي ويقي ما لو قارن رفع رأسه خروج الوقت هل يكون قضاء أم لا فيه نظر والاقرب الاول ويبنى على ذلك ما لو علق طلاق زوجته على صلاة الظهر مثلا قضاء أو أداء (قوله أي مؤداة) أي والا فطلق ادراكه لا يتوقف على ركعة في الوقت تأملا به علم منهم

عبارته (قوله وليس في هذا ذوق نجاسة محقة لانه الخ) هذا جواب مستقل لا تعلق له بما قبله وكان الاولى له الاقتصار عليه لان الكلام هنا في نجاسة غسلها وشك في طعمها الا في نجاسة شك فيها ابتداء (قوله وتقدم في الاواني الخ) مراده به جواب

(قوله ولا شتمال الركعة الخ) قيد به لان الركعة ليس فيها تشهد وقوله تكبر برأى كالتكبر برأى غيره المحلى والا فليست تكبر برأى حقيقة لان كل ركعة مقصودة بأفعالها مستقلة بالقصد وانما يشبه التكبر بصورة (قوله تكبر برأى قبلها) ليس قبل الركعة الاولى شئ حتى تكون هي تكبر برأى فالاولى كفا في المحلى وغيره ان يقول اذ غالب ما بعد هاتكبر برأى ويمكن الجواب عنه بأن الضمير في قبلها راجع لما والمعنى وغالب الافعال التي بعدها تكبر برأى قبل تلك الافعال والذي قبلها هو الركعة الاولى فساوى ما ذكره تعبير غيره (قوله فالإتيان بالسنة) ومنها دعاء الافتتاح فيأتي به (قوله كما أتى به البغوى) ظاهره وان لم يدرك ركعة في الوقت لكن قبله مر بادرالركعة سم على منهج بالمعنى (أقول) وهو خلاف ما اقتضاه كلامه هنا وما اقتضاه كلامه ظاهر (قوله وأجاب بعضهم الخ) يتأمل هذا فان الكلام مفروض فيمن كان لو اقتصر على الأركان أدركها في الوقت ومن لازمه انه أحرم بها في وقت يسعها فامعنى الجواب (قوله على فرائض الوضوء) أى وفرائض الصلاة أيضا (قوله ويحرم عليه فعل سنته) ظاهره ولو قل ما خرج منها عن الوقت ركعة أو أقل وعليه فالفرق بين هذين وبين ما قبلها من قوله ومن كان الخ حيث قيد به مر بركعة ولعله ان المقصود من الوضوء ما يصح الصلاة وليس مقصود الذاته فالغرض منه حاصل بفعل الفرض بخلاف الغائبة اذا شغل بها فانها مقصودة لذاتها ومساوية للحاضرة في فرضيتها حيث حصل ما نصير به مؤداة في وقتها كتنفي به ولا كذلك ما هنا وتقدم انه يحرم عليه تأخير الصلاة الى وقت ٢٨١ لا يسعها وعليه فلا توافق له ذلك

فهل يجب عليه الاقتصار على الأركان تقابل لما يقع خارج الوقت أو يجوز له الاشتغال بالسنة لان حرمة التأخير حصلت ونداركها غير ممكن فيه فيه تطرؤ وتقل سم على منهج الثاني وعبارته كما تقدم عند قول المان ومد حتى غاب الشفق

لمفهوم الخبر البار ولا شتمال الركعة على معظم أفعال الصلاة وغالب ما بعد هاتكبر برأى قبلها فكان تابعها والمراد بالركعة تحصيل جميعها بسجدة تبارك والذات في الجميع أداء مطلقا وفي وجهه ان ما في الوقت أداء وما وقع بعده قضاء قيل وهو التحقيق ومن كان لو اقتصر على أركان الصلاة أدركها ولو حافظ على سنتها فات بعضها فالإتيان بالسنة افضل كما أتى به البغوى وخزم به صاحب الانوار وهو المتمدن وادشوح فيه وأجاب بعضهم عنه بأن صورتها ما اذا شرع فيها وقديق منه ما يسعها وهذا بخلاف ما اذا ضاق وقت مكتوبة فانه يجب عليه الاقتصار على فرائض الوضوء ويحرم عليه فعل سنته التي يخرج الوقت لو فعلها (ومن جهل الوقت) لغيم أو حبس في مكان مظلم أو نحوهما (اجتهد) بما يغلب على ظنه دخوله (بورد ونحوه) كصوت ديك جربت أصابته للوقت وصنعة وجوبا

٣٨ نهاية ل جاز على الصحيح نصها خرج مجرد الإتيان بالسنة بأن بقي من الوقت ما يسع جميع واجباتها دون سنتها فان الإتيان بالسنة حينئذ مندوب فليس خلاف الاولى كالمندوب قد صرح في الانوار بأنه لو أدرك آخر الوقت بحيث لو أدى الفريضة بسنتها لغات الوقت ولو اقتصر على الأركان تقع في الوقت بأن الأفضل ان يتم بالسنة اه وظاهره ان الآفة ل ذلك وان لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام البغوى المنقول عنه هذه المسئلة كما بيناه آخر صهيود السهو لكن قيد به مر بان يدرك ركعة اه (قوله ومن جهل الوقت اجتهد) بفرع من مثل مر عن اجتهد في الوقت لنحو غيم وصلى ولم يتبين له الحال لكن غلب على ظنه ان صلاته قبل الوقت هل يجب عليه الاعادة وعن فاته الظهر والعصر مثلا بعذرو المغرب والعشاء بغير عذر فهل يستحب له الترتيب أم يجب عليه تقديم ما فاته بغير عذر فأجاب بما نصه اما المسئلة الاولى فن غلب على ظنه فمما وقع ما فعله قبل الوقت وجبت عليه الاعادة وأما الثانية فقضى اطلاق الاصحاب استحباب الترتيب تقديم الاول فالاول مطلقا وان خاف الاذرع في ذلك اه سم على منهج وقد يتوقف فيما أجاب به عن المسئلة الاولى بأنه حيث بني فعله على الاجتهاد لا ينقض الإتيان خلافه ومجرد ظن انها وقعت قبل الوقت لا أثر له بل القياس انه لو اجتهد ثانيا بعد الصلاة فاداه اجتاده الى خلاف ما بني عليه فعله الاول لا يلتفت اليه لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد (قوله كصوت ديك) ظاهره انه يصلى بمجرد سماع صوت الديك ونحوه وقال شيخنا الحلبي وهو غير مراد بل المراد انه يجعل ذلك علامة يجتهد بها كان يتأمل في الخياطة التي فعلها هل اسرع فيها عن عادته أولا وهل اذن الديك قبل عادته بأن كان ثم علامة يعرف بها وقت اذانه المعتاد الى غير ذلك مما ذكر

نحو وهو ان المرجح ان حرمه الذوق انما هي عند تحقق النجاسة الا ان الانسب هنا جواب اليقين بل انما هي (قوله وهو توقف زوال ذلك) يعني لون النجاسة اوريد بها وليس خاصا بقول المصنف قلت فان بقي الخوان او وجهه سياقه (قوله اذ ليس فيه تصريح الخ) وحينئذ فلا شاهد فيه لافتاء والده على ان الافتاء المذكور لا يخلو عن توقف وان وجهه الشارح بقوله لانه عهد

قال ويدل على ذلك قوله اجتهد بورد ونحوه فجعل الورد ونحوه آلة للاجتهاد ولم يقل اعتمد على ورد ونحوه اه وهو ظاهر جلي (قوله ان عجز عن اليقين) أي بالصبر حتى يدخل الوقت بحيث انه لو صبر طالبا لتحقيق الوقت لا يرجو به معرفته قال في شرح البهجة او بخروجه من ظلمة ورؤية الشمس اه (قوله ان لم يخبره ثقة) وفي معناه من زلة وضهها عدل او فاسق ومضى عليها زمن يمكن فيه اطلاع أهل المعرفة والعدل عليها ولم يطمئنا فيها (قوله في ذلك) أي الاجتهاد والعمل بقول الثقة (قوله ولو امكنه) معتمد ومنه ما لو كان بحيث لو خرج من محله الذي هو فيه رأى الشمس وامكنه اليقين (قوله والبصيرة) لو او بعنى أو فالمراد ان لكل منهما التقليد (قوله ثقة عارف) أي بدخول الوقت كما يأتي نظيره في ان له تقليد الثقة العارف بأدلة القبلية بالاجتهاد (قوله الاعادة مطلقا) أي ٢٨٢ تبين ان صلاته في الوقت أولا (قوله ويجوز للمخيم) بل يجب عليه ذلك كما نقله سم

ان عجز عن اليقين وجواز ان قدر عليه هذا كله ان لم يخبره ثقة عن مشاهدة فان أخبره عن علم امتنع عليه الاجتهاد كوجود النص لانه خبر من أخبار الدين فرجع فيه المجتهد الى قول الثقة تكبر الرسول ولا فرق بين الاعمى والبصير في ذلك ومقتضى كلام الروضة العمل بقول المخبر عن علم ولو امكنه هو العلم بخلاف القبلة وقرئ بينهما ما يتكرر الاوقات فيعسر العلم كل وقت بخلاف القبلة فانه اذا علم عينها مرة واحدة اكتفى به بقية عمره مادام مقيما بجهة فلا عسر ومن قدر على الاجتهاد لم يقلد مجتهدا الا ان المجتهد لا يقلد مجتهدا نعم لا عمى البصر والبصيرة تقليد بصير ثقة عارف واذ ان العدل العارف بالمواقف في الصحو كالاخبار عن علم وله تقليده في الغيم لانه لا يؤذن عادة الا في الوقت ولو لم يلى من غير اجتهاد لزمه الاعادة مطلقا لتركة الواجب ويلزم المجتهد التأخير الى ان يغلب على ظنه دخوله وتأخيره الى خوف الفوات افضل ويجوز للمخيم والحاسب العمل بمعرفته ما وليس لاحد تقليد هما فيه والحاسب كما سيأتى في الهوم من يعتمد منازل القمر وتقدير سيره والمخيم من يرى ان اول الوقت طلوع النجم الفلاني (فان) صلى باجتهاد ثم (يتقن) ان (صلاته) وقعت (قبل الوقت) او بعضها ولو تكبيرة الضرم او أخبره به مقبول الرواية عن مشاهدة وعلم بذلك في وقتها او قبل دخوله اعادها طعاما أو علم به بعده (قضى) الصلاة المذكورة (في الاظهر) لفوات شرطها وهو الوقت ومقابل الاظهر لا قضاء اعتبارا بما في ظنه (والا) أي وان لم يتيقن وقوعها قبل الوقت بأن لم يبين الحال او بان وقوعها فيه أو بعده (فلا) قضاء عليه والواقعة بعده قضاء لكن لانتم فيها (ويبادر بالعائت) استجابة بمسارعة لبراءة ذمته ان فات به ذكر كنوم ونسيان

على منهج عن الشارح وعباوته فرج قالوا اللهم نجم اعقاد حسابه ولا يفقد غيره واعتمد مر انه يجب عليه اعقاد حسابه على طريق ما اعتمد من انه يجب عليه صوم رمضان اذا عرفه بالحساب ويجزیه مكما يأتي (قوله وليس لاحد تقليد هما) سيأتى في الصوم ان لغيره العمل به فيجتمل مجيئه هنا وان يفرق بأن امارات دخول الوقت أكثر وايسر من امارات دخول رمضان اه سم على حج والاقرب عدم الفرق فان المدار على ما يغلب على

الظن دخول الوقت وهو حاصل حيث اعتمد صدقه ثم رأيت مر صرح به في فتاويه هذا قضية ووجوبا ما ذكر ان الاعتماد على منازل القمر وعلى ان دخول الوقت يكون عند طلوع النجم الفلاني ليس اعتمادا على أدلة القبلة لان ادلتها غير ما ذكر لما تقدم من ان سماع المؤذن الثقة العارف بالأدلة كالاخبار عن علم (قوله فلا قضاء عليه) ظاهره لا وجوب بالولاء ولو قيل بالنسب لترده في الفعل هل وقع في الوقت أولا لم يكن بعيدا (قوله والواقعة بعده قضاء) قال حج وثواب القضاء ون ثواب الاداء وان فات بعذر اه وينبغي انه اذا ذن بعذر وكان عزمه على الفعل وانما تركه لقيام المنذر به حصل له ثواب على العزم يساوى ثواب الاداء أو يزيد عليه (قوله ونسيان) ينبغي الا أن ينشأ النسيان عن منسى عنه كعب الشطر فح فلا يكون مذرا اه سم على منهج وبه صرح حج وهذا يخص خبر رفع عن أمي الخطأ والنسيان وبقي ما لو دخل الوقت وعزم على الفعل ثم تشاغل في مطاعة أرضعة او نحوها حتى خرج الوقت وهو غافل هل يحرم عليه ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لانه هذا نسيان لم ينشأ عن تقصير منه كما حكى عن الاسنوى انه شرع في المطاعة بعد العشاء فاستمر فيها حتى لذه ح الشمس في جهته

بول الحيونات الخ وعليه فيقال بعثله في تطاثر ذلك ويكون تقييد الكلام بغوى (قوله وزنه) أي الماء كما في حاشية شيخنا وهو متعين من حيث المعنى اذ الصورة ان الصبغ انفصل ولم يبق الا اللون المجرد لكنه لا تقبله عبارة الفتاوى (قوله لم يظهر وان طبع) أي لا ظاهر او لا باطنا كما هو صريح السياق وصرح كلامهم خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله وانما حكمنا بطهارة

(قوله ووجوب ان فات بغير عذر) بفتح المعتمد في الالف فسد الصلاة عمدا انه لا تجب اعادتها فورا وانه ان فعلها في الوقت فهي أداء والاقضاء اه سم على منتهى وتقدم حكم هذا الفرع بعد قول المصنف والاحتياط ان لا يؤخر عن مصر الظل مثلين (قوله فليصلها) دل على طلب الصلاة وقت تذكرها وهو يفيد وجوب الصلاة وكون القضاء على الفور صرف عن الفوراته لما نام صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه في الوادي حتى طامت الشمس ارتحل هو وأصحابه ثم سار مدة ثم تزل وصلى فدل ذلك على عدم وجوبه فورية القضاء وبقي وجوب القضاء على ظاهره (قوله كلها) أي أو بعضها بغير عذر وبعضها به وهذه هي التي خاف فيها بعض المتأخرين كما هو صريح قوله حيث قال فيما لو فات بعضها عمدا الخ (قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراده حج (قوله في الترتيب) ولم يذكر ما يعارض وجوب تقديم ما فات بغير ٢٨٣ عذر على الحاضرة الا ان يقال

قوله من خلاف الأئمة في الترتيب شامل له (قوله صلى يومه العصر) لا خصوصية للعصر بل ذكر الشارح له مقتصر على ما هو لكونه محل الاستدلال على تقديم الفائتة على الحاضرة وبقتدير خصوصيته فيحتمل تعدد الواقعة فان أيام الخندق كانت خمسة عشر يوما فلا مخالفة بين هذا وبين الخبر الذي رواه الشافعي عن أبي سعيد الخدري ولفظه حسبنا يوم الخندق حتى ذهب هوى من الليل

ووجوب ان فات بغير عذر تجيلا لبراءة الذمة لخبر من نام عن صلاة أو نسها قبل صلاتها اذ اذكرها (ويسن ترتيبه) أي الفائت فيقضى الصبح قبل الظهر وهكذا للخروج من خلاف من أوجب وأطلق الاصحاب ترتيب الفوائت فاقضى انه لا فرق بين ان تغتسل كلها بعد نرا وعمره هو المعتمد خلافا لبعض المتأخرين حيث قال فيما لو فات بعضها عمدا ان قياس قولهم انه يجب قضاؤه فورا ان تجب البداية به وان فات الترتيب المحبوب قال وكذا يجب تقديمه على الحاضرة المتسع وقتها وقد عارض بحته المذكور خروجنا من خلاف الأئمة في الترتيب اذ هو خلاف في العمة فرعايته أولى من رعاية التكميلات التي تصح الصلاة بدونها (و) يسن (تقديمه على الحاضرة التي لا يخاف فوتها) حديث الخندق انه صلى الله عليه وسلم صلى يومه العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب فان خاف فوتها وجب تقديم الحاضرة لان الوقت تعين لها ولئلا يصير الاخرى قضاء وتعبيره بالفوات يقتضي استحباب الترتيب أيضا اذا أمكنه ادراك ركعة من الحاضرة لان المقتضى به جزم في الكفاية واقضاء كلام المحرر والتحقيق والروض وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى للخروج من خلاف وجوب الترتيب اذ هو خلاف في العمة كما تقدم وان قال الاسنوي ان فيه نظر المصنف من اخراج بعض الصلاة عن الوقت وهو ممتنع والجواب عن ذلك ان محل تحريم اخراج بعضها عن وقتها في غير هذه الصورة ولو شرع في الحاضرة ثم ذكر الفائتة وهو فيها وجب اتمام الحاضرة ضايق وقتها أم اتسع ثم يقضى الفائتة ويسن له اعادة الحاضرة ولو دخل في الفائتة معتقدا ساعة الوقت فبان ضيقه وجب قطعها والشروع في

حتى كفيما قد عارض رسول الله صلى الله عليه وسلم بالافامرة فاقام الظهر فصلاها كما كان يصلي في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام الشاء فصلاها كذلك اه شرح البهجة قال في القاموس وهو يكتفي ويضم وتموء من الليل ساعة منه اه قلت والليل يدخل بالغروب فيصدق قول الشارح بعد ما غربت الخ نعم نقل عن الجوهرى تفسير الهوى بثلاث الليل وحينئذ فيشكل قول الشارح بعد ما غربت والاستدلال لان المغرب حينئذ ليست حاضرة فلا مخلص من ذلك الا بالجل على تعدد الواقعة (قوله فان خاف فوتها) أي عدم ادراك ركعة منها في الوقت على ما يأتي (قوله وأفتى به الوالد) خالف فيه حج فقال اما اذا خاف فوت الحاضرة بأن يقع بعضها وان قل خارج الوقت فيلزمه البسداء فيها لحرمة خروج بعضها عن الوقت مع امكان فعل كلها فيه (قوله ويسن له) أي ولو منفردا وبعد خروج وقتها وجب من خلاف من قال بطلانها اذا علم بالفائتة قبل فراغ الحاضرة (قوله ساعة الوقت) بفتح السين وكسرها وتظم اللغتين شيخنا لا نوثرى بقوله وسعة بالفتح في الاوزان • والكسر محكي عن الصغاني (قوله وجب قطعها) هلا من قلبها تنفلا والسلام من ركعتين فراجع ثم رأيت م قال انه يسن قلبها تنفلا سم على منتهى ويمكن حمل قوله وجب قطعها على معنى امتنع اتمامها فرضا فلا ينافي سن قلبها تنفلا

الاشجار) أي اذا خالطه نجاسة غير جامدة (قوله بخلاف السكين) أي فانه لا يتأني الانتفاع بها غالباً أي بالملابسة أي بالجلوس
نحوه (قوله ومال جمع) مقابل لقوله فيما مروى من ذلك ما لو انفصلت زائدة بعد اعتبار ما يشر به المحل الخ فهذا الجمع يقول

وله لا سيما عند ضيق وقتها) قضيته انه يستحب ايقاظهم في أول الوقت وان عرف من عاداتهم انهم يستيقظون وقد بقي من
وقت ما يمكنهم فيه الفعل وانه لا فرق في ذلك بين ان يكون لهم غرض يحملهم على النوم في ذلك الوقت أم لا ولعل هذا الأخير
يرمى به (قوله امام المصلين) أي حيث قرب منهم بحيث يمد عرفاً سوء أدب (قوله أو محراب المسجد) أي في الوقت الذي يريد
الامام الصلاة فيه حتى لو اعتاد الامام الصلاة في غير المحراب لا يسن ايقاظ النائم فيه وقت صلاة الامام في غيره (قوله لا جار
له) أي لا حاذيه ووجد بعض المواقف ما نصه وجد بخط بعضهم مصطلحاً لا يحار له بكسر الحاء المهملة وتخفيف الجيم وبعد
الانفراجه جمع بجر بكسر الحاء وهو الحائط المحيط بالساحة والمراد بها ما يحجز الانسان النائم ويمنعه من الوقوع والسقوط
مؤلف وفي المختار والاجار السطح وعليه فيصير التقدير هنا وعلى سطح لا سطح له وهو غير صحيح فالاولى ما ذكره عن المؤلف (قوله
أو بعد طلوع الفجر) أي ولو كان صلى الصبح (قوله لان الارض تعج الى الله) أي ترفع صوتها قال في المصباح عجم من باب ضرب
وعجماً أيضاً رفع صوته بالتلبية وفي المختار العجم رفع الصوت اه فلم يبقده بتلبية ولا غيرهما وفي القاموس عجم ويعجم كعمل
(قوله من نومة عالم) أي بأنه منى ٢٨٤ عنه (قوله أو بعد صلاة العصر) أي أو بعد صلاة الناس الهصر أي ولو صلاها

الحاضرة ويسن ايقاظ النائم للصلاة لا سيما عند ضيق وقتها فان عصى بنومه وجب على من
علم بحاله ايقاظه وكذا يستحب ايقاظه اذا رآه نائماً امام المصلين أو في الصف الأول أو محراب
المسجد أو على سطح لا جاره أو بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس لان الارض تعج الى الله
من نومة عالم حينئذ أو بعد صلاة العصر أو خالياً في بيت وحده فانه مكروه أو نامت المرأة
مستلقية ووجهها الى السماء قاله الحلبي أو نام رجل منبطحاً على وجهه فانها ضجة يبغضها
الله ويسن ايقاظ غيره أيضاً لصلاة الليل وللتصبر ومن نام وفي يده غمر والنائم بعرفات وقت
الوقوف لانه وقت طلب ونضرع ومن فاتته صلاة العشاء هل له صلاة الوتر قبل قضاها
وجهان أو وجهها اعدم الجواز ولو كان عليه فوائت وأراد قضاءها هل يبدأ بالصبح أو الظهر
حكى الطبري شارح التنبيه فيه وجهين وأوجهها انه يبدأ بالتبتي فاتته أو لا تحافظه على
الترتيب ومن عليه فوائت لا يعرف عددها قال القفال يقضى ما تحقق تركه وقال القاضي
الحسين يقضى ما زاد على ما تحقق فعله وهو الاصح ولو تيقظ من نومه وقد بقي من وقت الصلاة

أيضاً (قوله فانه مكروه)
انظر وجه الكراهة ولعله
الوحشة التي تحصل للنائم
وحده فانها ربما أدت الى
اختلال عقله وفي الحديث
لو يعلم الناس ما في
الوحدة ما ساروا ك
ليل وحده أبداً ولا نام
رجل في بيت وحده طس
عن جابر عن ابن عمر اه
درر البحار ومن ذلك ما لو
اشتمت الدار على بيوت

متفرقة فنام وحده في بيت منها ما في ذلك من الوحشة (قوله مستلقية) ولعل وجهه ان هذه الهيئة لما
كانت تضلها المرأة عند جأعها عن غيرها لانها مظنة لتذكرك تلك الحالة منها أو عن براها نائمة أو انه مظنة لانكشاف شيء من بدنها
والمطوب منها السر ولا يختص ما ذكره بالبالغة لان هذه الهيئة فاحشة لا تأتي من حيث هي ولكن الكراهة في حق غير
البالغة تتعلق بوليها لان خطاب غير المكاف يتلق بوليها (قوله أو نام رجل منبطحاً) أي أو امرأة (قوله فانها ضجة) بالكسر
اسم للهيئة (قوله يبغضها الله) بضم الياء وكسر الغين من الابقاض قال في المصباح بغض الشيء بالضم بغاضه فهو بغيض
وأبغضته ابغاضاه وبغض والاسم البغض قالوا ولا يقال بغضته بغير ألف اه وفي القاموس أن يبغضني بضم الغين لغة
ردية (قوله ويسن) أي للشخص ايقاظ الخ (قوله لصلاة الليل) أي اذا علم منه انه يفعلها (قوله ومن نام وفي يده) التقييدها
للتغالب ومثلها ثيابه وبقية بدنه والحكمة في طلب ايقاظه ان الشيطان يأتي للغمر وربما أدى صاحبه وانما خص اليد لما
ورد في الحديث من نام وفي يده غمر فاصابه وضع فلا يلوم من الانفس اه والوضع هو البرص وقوله غمر هو كما في القاموس
ريح اللحم وعبارته الغمر بالتصريك ربح اللحم وما يعلق باليد من دمه (قوله أو وجهها ما الخ) ليس هذا أحد الوجهين لجواز ان
ما فاته أولاً هو المغرب أو العشاء وعليه فكان الأولى ان يقال والوجه ان يبدأ بما فاته أولاً بلاضافة الوجه للضمير فانه ردد
في الوجهين بين الصبح والظهر ويحتمل ان أول ما فاته غير الصبح والظهر اللهم الا أن يقال الوجهان في كلام شارح التنبيه
غير هذين الوجهين وقد يشعر به قوله وجهين بدون ال (قوله وهو الاصح) والفرق بين هذا وما قبله ان ما شك في فعله لا يقضيه
على الأول ويقضيه على الثاني

بطهارة المحل وان زاد وزن الغسالة على الوجه الممار **باب التيمم** (قوله له بشرائط مخصوصة) المراد بالشرائط هذا ما لا بد منه (قوله وهو رخصة لا عزيمة) قيل يرد عليه صحة تيمم العاصي عند فقد الماء كما يأتي وهو مردود بان المعصية ليست

(قوله ما لا يسع الا الوضوء أو بعضه) افهم انه لو استيقظ وقد بقي ما يسع الوضوء وبعض الصلاة كالنحر وجب فعله حتى لو أخر حتى خرج الوقت عصي بذلك ووجب قضاؤها فوراً ومثل الوضوء الغسل من الجنابة بل كل ما يتوقف عليه صحة الصلاة كإزالة النجاسة من بدنه أوسترعونه (قوله لا يلزمه شيء) فلو فعلها في هذه الحالة وتبين انه عليه لا تجزئه فتجب اعادتها اه سم على حج بالمعنى ولعل الفرق بين هذه والتي قبلها ان الشك في كونها عليه أو لا شك في سبب الوجوب كما لو انقطع دم الحائض أو أفاق المجنون وشك في أن ذلك قبل خروج الوقت أو بعده فلا وجوب لان الأصل براءة الذمة بخلاف من شك هل فعل أو لا فانه علم باستغال الذمة وشك في المسقط والأصل عدمه ويؤخذ هذا التوجيه من قول حج ويفرق بأن شكه في اللزوم مع قطع النظر عن الفعل شك في اجتماع شروط اللزوم والأصل عدمه بخلافه في الفعل فانه مستلزم لتيقن اللزوم والشك في المسقط والأصل عدمه (قوله عند الاستواء) أي يقينا فلو شك في ذلك ٢٨٥ لم يكره لان الأصل عدمه (قوله

أو تقبر) بابه ضرب ونصر
اه مختار (قوله وحسين
تضيف الشمس) يعني غيل
وهو بالثناة الفوقية
المفتوحة والضاد المعجمة
المفتوحة فالثناة التحتية
المشددة وأصله تتضيف
حذف منه احدى التاءين
اه من البحر شرح
الكترازين الحنفى والمتبادر
من قول الشارح ومنه
الضيف ان التاء مضمومة
والياء المشددة مكسورة
وهو غير مراد فان قوله
حتى غيل الظاهر انه يفتح
التاء ويعمله مأخوذ من
تضيفني فضيفته اذا طلب
القرى فقريته (قوله وان

المفروضة ما لا يسع الا الوضوء أو بعضه فحكمه حكم من فاتته بعدز فلا يجب قضاؤها فوراً كما
أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولو شك بعد خروج وقت الفريضة هل فعلها أولاً لزمه قضاؤها كما
لو شك في النية ولو بعد خروج وقتها بخلاف ما لو شك بعد وقتها هل الصلاة عليه أولاً فانه
لا يلزمه شيء كما أوضحت ذلك في شرح العباب (وتكره الصلاة) كراهة تحريم (عند
الاستواء) لما رواه مسلم عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم ينها ان يصلي فنهى أو تقبر فنهى موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين
يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين تضيف الشمس للغروب والظهيرة شدة الحر كما مر
وقائعها هو البير يكون باركاً فيقوم من شدة حر الأرض وتضيف عتمة من فوق ثم ضاد مجة
ثم مثناة من تحت مشددة أي غيل ومنه الضيف تقول أضفت فلان اذا أملت الياء وأزلته
عندك وما دل عليه الحديث من كراهة الدفن محمله اذا تحراه كما سيأتي في بابه واعلم ان وقت
الاستواء لطيف لا يتسع للصلاة ولا يكاد يشعر به حتى تزول الشمس الا ان التحريم قد يمكن ايقاعه
فيه فلا تصح الصلاة (الا يوم الجمعة) وان لم يحضرها لم يجز أبداً ودوغیره في ذلك ولا يضر كونه
مرسلاً لا اعتضاده بأنه صلى الله عليه وسلم استحباب التكبير اليها ثم رغب في الصلاة الى خروج
الامام من غير استثناء (و) تكره أيضاً (بعد) أداء (الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح) في رأي
العين والا فالمسافة بعيدة جداً وهو تقريبي (وبعد صلاة العصر) أداء ولو مجموعته في وقت
الظهر (حتى تغرب) اللهم عن ذلك وروى مسلم فانها تطلع وتغرب بين قرني شيطان وحينئذ
يسجد لها الكفار وبني الكراهة وقتان آخران ذكرهما الراغب في المحرر وغيره والمصنف في

لم يحضرها) لا يقال العلة الا سنية تخرجه لا نأقول لما كان الأصل حضورها لمن تزمه ولنغيره توسعوا في جواز التنفل له
والحقوه بمن حضرها بالفعل (قوله بين قرني شيطان) ع وفي رواية لغيره ان الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان فاذا ارتفعت
فارقها فاذا استوت فارقها فاذا زالت فارقها فاذا دنت للغروب فارقها فاذا غربت فارقها واختلف في القرن فقيل قومه وهم
عباد الشمس يسجدون لها في هذه الاوقات وقيل انه يدنى رأسه من الشمس في هذه الاوقات ليكون الساجد لها ساجداً له
اه وانظر قرني في الرواية الاولى اه سم على منهج قلت يمكن ان المراد بهما جانباً الرأس وعبارة حج ومعنى كونها بين قرنيه
انه يلصق ناصيته بها اه وهي ظاهرة فيما قلناه وعبارة حج وأصل ذلك ما صرح من طرق متعددة انه صلى الله عليه وسلم نهى
عن الصلاة في تلك الاوقات مع التقييد بالرمح أو الرمحين في رواية أبي نعيم في مستخرجيه على مسلم لكنه مشكل بما يأتي في
العراب انهم عند الشك في الخمسة أو الدون أخذوا بالاكثروا وهو الخمسة احتياطاً بقياسه هنا امتداد الحرمة للمحرمين لذلك وقد
يجاب بأن الأصل جواز الصلاة الا ما تحقق منعه وحرمة الربا لا ما تحقق حله فائراً الشك هنا الاخذ بالانذوثم الاخذ بالاقل
اه لا بكل من الاصلين فتأمل

سبب الرخصة وانما السبب فقد الما بدليل انه يستوى فيه المسافر والمقيم (قوله والاصل في ذلك) أي قبل الاجماع المتقدم ذكره فهو مستند الاجماع بالنسبة للجنب (قوله من عطف الخاص على العام) أي ونكته وروده في القرآن (قوله والفقد الشرعي كالخس) مراده بالشرعي ما ذكره في قوله بدليل ما لو سافر الخ وليس مراده بما يشمل احتياجه اليه لعطش محترم وخوف استعماله مما يأتي لانه سيأتي عطفهما في المتن على فقد الماعين (قوله هو جري دلي الغالب) فالمقيم مثله قال الشيخ عميرة لا ان تقول قد جعل أحوال المسافر ثلاثة تيقن الفقد وتوهم الوجود وتيقن الوجود كما يعلم من كلامه رحمه الله

(قوله وعند الاصفرار حتى تغرب) أي فلو أحرم بصلاته لا سبب لها بل الاصفرار أو الطلوع وعلم انها لا تتم الا بعد الاصفرار أو الطلوع مقياس ما لو أحرم بصلاته لا سبب لها بل صعود الخطيب المنبر وعلم انها لا تتم الا بعد استقراره (قوله بتأويل غير ان الكراهة الخ) أي بأن يقال المراد ٢٨٦ بالكراهة فيما ذكرناه لا فرق فيما بعد طلوع الشمس واصفرارها بين من صلى

ومن لم يصل وفيما قبلهما في حق من صلى فصح اضافة الكراهة لمن صلى العصر والصبح الى الارتفاع والغروب على الجملة وان شاركه في ذلك من لم يصل بعد الطلوع والاصفرار (قوله وهو) أي كون الصلاة مكروهة (قوله الى صلاته وبعد المغرب الخ) ظاهره ولو قبل سنتهما بل وظاهره أيضا الكراهة وان عارض ما يقتضي التنفل لدخول المسجد أو الوضوء قبل فعل السنة أو بعدها وينبغي خلافه في الاخيرة (قوله كفائته) أي وكفايته اتخذها وردا قاله الرافعي اه سم على منعه (قوله) تذكروا وقت الخطبة ترك فائته عند غير عذر هل

الروضة وهما عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند الاصفرار حتى تغرب ويمكن ان دراجهما في عبارته بتأويل غير ان الكراهة بعد أداء الصبح والعصر خاصة من صلى وعند الطلوع والاصفرار لا فرق في ذلك بين من صلى الصبح والعصر ومن لم يصلهما أو يتسع وقت الكراهة في الاولين لمن يادر بفعل الفرض أول وقته ويضيق لمن أخره الى آخر الوقت ويجمع الكراهتان فيمن فعل الفرض ودخل عليه كراهة الوقت قال الاسنوي والمراد بحصر الكراهة في الاوقات انما هو بالنسبة للاوقات الاصلية فستأتي كراهة التنفل في وقت اقامة الصلاة ووقت صعود الامام لخطبة الجمعة اه والاولى انما ترد اذا قلنا بأن الكراهة للتنزيه وهو الذي صححه في التحقيق وبخزم به في الطهارة من شرح المذهب اما اذا قلنا بأنها للتحريم وهو المذهب فلا ولا ترد الثانية أيضا لذكركم لها في بابها وزاد بعضهم كراهة وقتين آخرين وهو بعد طلوع الفجر الى صلاته وبعد المغرب الى صلاته والمشهور في المذهب ان الكراهة فيهما للتنزيه (الالسبب) غير متأخر متقدما كالجنائز والفائتة وسجدة التلاوة والشكر أو مقارنا ككسوف واستسقاء واعاده صلاة جماعة ومتيم وأشار الى بعض أمثلة ذلك بقوله (كفائته) ولونا فله تقضى بخبر كفارتها ان يصلها اذ ذكرها وخبرانه صلى الله عليه وسلم صلى بعد العصر ركعتين وقال هما اللتان بعد الظهر وفي مسلم لم يزل يصلهما حتى فارق الدنيا أي لان من خصوصياته انه اذا عمل عمل اوم عليه ففعلها أول مرة قضاء وبعد ففعلها فليس لمن قضى فيها فائتة المداومة عليها او جعلها وردا ونقل ابن المنذر الاجماع على ان الفائتة تفعل بعد الصبح والعصر نعم بكرة تأخير الفائتة ليقضي في هذه الاوقات (و) صلاة (كسوف واستسقاء) وركعتي وضوء (ونحية) لمجد لم يدخل اليه بقصد هافقط (ومجدة شكر) وتلاوة لم يقرأ آيتها يسجد وان كانت القراءة في وقت الكراهة لان بعضها له سبب متقدم وبعضها سببه مقارن اذ تنحوا النحية والكسوف معرض للفوات ومن فعل صلاة حكم بكرهاتها في الاوقات المتقدمة اثم ولم تنعقد لا لخبر الصحة وان قلنا ان الكراهة للتنزيه لان النهي اذا

يجوز فعلها قال شيخنا طيب ينبغي انه لا يجوز اه سم على منعه (قوله أي لان من خصوصياته انه الخ) قال رجع و يرد ما يأتي في معنى الراتب المؤكد وغيره وما جاء في رواية انه صلى الله عليه وسلم في نومهم عن الصبح قضى سنتها ولم يداوم عليه الى آخر ما ذكره (قوله في هذه الاوقات) أي فلو فعل ذلك لم يتعد وعبارة حج اما اذا تحرى ايقاع صلاة غير صاحبة الوقت في الوقت المكروه من حيث كونه مكروها أخذ من قول الزركشي الصواب الجزم بالمنع اذا علم بالنهي وقصد تأخيرها ليفعلها فيه فيحرم مطلقا ولو فائتة يجب قضاؤها فورالانه معاند للشرع وعبر الزركشي وغيره بمرغم للشرع بالسكينة وهو مشكل لتكفيرهم من قيس له قص أظفارك فقال لا أفعله رغبة عن السنة فاذا اقتضت الرغبة عن السنة للتكفير قال في هذه المعادة والمراعاة ويحجب بتعين جل هذا على ان المراد انه شبه المراعاة والمعادة لانه موجود فيه حقيقته وقول جمع المكروه تأخيرها اليه لا ايقاعها فيه مردود بان المهي عنه بالذات لا ايقاع لا التأخير

وحينئذ فالحال الثالث ان تتوقف في كون المقيم فيها كالمسافر من كل وجه بدليل ان المقيم يقصد المساء المتيقن وان خرج الوقت بخلاف المسافر انتهى (قوله وهو الظن) الظن تارة يستند الى اخبار عدل فيلحق باليقين وتارة لا فهو كالوهم فلا ينافي ما هنا ما ياتي قريباً (قوله موثوق به) أي بآس يكون ثقة لا فاسق دليل قوله الا في ولا أثر لاخبار فاسق الخ وبدليل قوله فيما

(قوله يذهب جزأ منه) أي يذهب بفعل الصلاة فيه جزء من الفعل لأن الفعل اذهب بذاته شيئاً من الزمان (قوله وقسميه) وهما التأخير والمقارنة (قوله على ما في الروضة) الاولى ان يقول بعد قوله والى الاوقات المكروهة وعبارة الروضة محتملة الخ وأما بعد قوله على ما في الروضة المفيد للجزم بكونها كذلك لا يحسن قوله وعبارتها الخ (قوله والاوّل منهما أظهر) هو قوله بالنسبة الى الصلاة الخ (قوله وجري عليه ابن الرفعة) زاد شيخنا ٢٨٧ الزيادة وعليه فصلاة الجنابة

سببها متقدم وعلى الثاني قد يكون متقدماً وقد يكون مقارناً بحسب وقوعه في الوقت أو قبله اهـ (قوله فيمتنع في وقتها مطلقاً) قصد التأخير اليه أولاً (قوله خروجاً من الخلاف) لا يقال هو مخالف للسنة الصحيحة كما عرف لا ناقول ليس قوله وصلى صريحاً في ارادة ما يشمل سنة الطواف وغيرها وان كان ظاهراً فيه نعم في رواية صحيحة لا تمنعوا أحدًا صلى من غير ذكر الطواف وبها يذهب الخلاف اهـ ج فصل انما تجب الصلاة (قوله فصل) ان قات التعبير بالفصل لا وجه له لعدم اندراج تحت باب المواقيت قلت يمكن الجواب بأن المواقيت لما لم تكن معروفة مطلوبة

رجع الى نفس العبادة أو لا زعمها اقضى الفساد سواء كان للتصريح أو للتنزيه وأيضاً فإباحة الصلاة على القول بكراهة التنزيه من حيث ذاتها لا تنافي حرمة الاقدام عليها من حيث عدم الانعقاد مع انه لا بعد في إباحة الاقدام على ما لا ينقض إذا كانت الكراهة فيه للتنزيه ولم يقصد بذلك التلاعب وفارق كراهة الزمان كراهة المكان حيث انعقدت فيه معها بأن الفعل في الزمان يذهب جزأ منه فكان النهي منصرفاً لا يذهب هذا الجزء في النهي عنه فهو وصف لازم ادلا بتصور وجود فعل الا بذهب جزء من الزمان وأما المكان فلا يذهب جزء منه ولا يتأثر بالفعل فالنهي فيه لا من خارجي مجاور ولا لازم تحقيق ذلك فانه نفيس ولهذا قال بعضهم ويفرق أيضاً بالزوم وعدمه وتحقيق هذا ان الافعال الاختيارية للعبادة تقتضي زماناً ومكاناً وكل منهما لازم لوجود الفعل لكن الزمان كما يلزم الوجود يلزم الماهية دون المكان ولهذا ينقسم الفعل بحسب انقسام الزمان الى الماضي والمستقبل والحال فكان أشد ارتباطاً بالفعل من المكان فافترقا والمراد بالتقدم وقسميه بالنسبة الى الصلاة كما في المجموع وهو المعتمد الى الاوقات المكروهة على ما في الروضة وعبارتها محتملة لكل منهما قال الشيخ والاوّل منهما أظهر كما قاله الاسنوي وجري عليه ابن الرفعة وليس من تأخير الصلاة لا يبقاها في وقت الكراهة حتى لا تنعقد ما جرت به العادة من تأخير الجنابة ليصلي عليها بعد صلاة العصر لانهم انما يقصدون بذلك كثرة المصلين عليها كما أفق بذلك الواو الدرجه الله تعالى اماماً سببه متأخر كصلاة الاستخارة والاحرام فيمتنع في وقتها مطلقاً وقد تنافي الكراهة للمكان كما أشار اليه بقوله (والا في) (حرم مكة على الصحيح) خبر ياتي عبد مناف لا تمنعوا أحدًا طاف بهذا البيت وصلى اية ساعة شاء من ليل أو نهار ولم يفي به من زيادة فضل الصلاة فلا تنكره بحال نعم هي خلاف الاولى كما في مفتح المحامي خروجاً من الخلاف والثاني انما تنكره لعدم الاخبار وحلت الصلاة المذكورة في هذا الحديث على ركعتي الطواف قال الامام وهو بعيد لان الطواف سببها فلا حاجة الى تخصيص بالاستثناء وخرج بحرم مكة حرم المدينة فهو كغيره ثم شرع في الكلام على من تجب عليه ومن لا تجب عليه فقال

فصل انما تجب الصلاة على كل مسلم ولو في ماضى كما سيأتي ذكره أو غيره فلا تجب

لذاتها بل يعرف بموجوب الصلاة على المكلف عند دخولها تزلت معرفة وجوب الصلاة منزلة المسائل المندرجة تحت المواقيت على انه ينبغي تقدير باب المواقيت عقب كتاب الصلاة وبعبارة في الحرر والتعبير بالفصل في محله أو انه عبر بالفصل عن الباب على خلاف الغالب (قوله انما تجب الصلاة) أي السابقة اهـ ج قال سم عليه أي قال لله (قوله على كل) أشار بلفظ كل الى عموم مسلم لانه بدونها مطلق محتمل لارادة الماهية في ضمن بعض الامراء (قوله ولو في ماضى) هذا مجاز يحتاج في تناول اللفظ له الى قرينة اهـ سم على منهج قلت يمكن جعل القرينة قوله فيما يأتي فلا قضاء على كافر أصلي فانه يخرج المرتد من عدم وجوب القضاء وهذا جواب عن المنهج لتقيده الكافر بالأصلي وأما الجواب عن الشارح فان القرينة التي بني عليها التعميم هي قول المصنف الا المرتد

فمن أجل ذلك لا يوجب عليه (قوله ولا أثر لأخبار فاسق الخ) هذا إلا نعلق به بالطلب الذي الكلام فيه بل هو أمر سابق

(قوله فلا تجب على كافر الخ) ينبغي أن المراد لا يطالب منا ولا فهو مطالب شرعاً إذ لو لم يطالب كذلك فلا معنى للعقاب عليها
مسم على حج (قوله وجوب عقاب عليها) كسائر الفروع المجمع عليها كما هو ظاهر في الآخرة الخ حج وقوله المجمع عليها
أي كالصلاة والزكاة وحرم الزنا بخلاف المختلف فيه كشراب ما لا يكسر من النبيذ والبيع بالتهاطي فلا يعاقب عليه (قوله فلا
تجب على صغير الخ) لا يقال لا حاجة إلى ذكر هذه المحترقات فإنها تأتي في قول المصنف ولا قضاء على الكافر الخ لا نأقول ما يأتي
في القضاء وعدمه وما هنا في عدم الوجوب وهو مختلفان (قوله لما ذكر) هو قوله لعدم تكليفه (قوله ولو خلق أعمى أصم
آخر) مفهومه أنه لو خلق أعمى أصم ناطقاً كان مكافواً لعليه غير مراد لأن النطق بمجرد أنه لا يكون طريقاً لمعرفة الأحكام
الشرعية بخلاف البصر والسمع فاعل التقيد به لأنه لازم للصمم الخ في غير الجوع ونحوه بقوله خلق الخ ما لو طرأ عليه ذلك بعد
التمييز أن كان عرف الأحكام قبل طرود ذلك عليه وجب عليه العمل بمقتضى علمه بحسب الامكان فيصرك لسانه ولسانه
بالقراءة بحسب الامكان وإذا لم يعرف أوقات الصلوات اجتهد فيها إذا أداه اجتهاده أي شيء فعل به والواجب عليه القضاء
لا استقرارها في ذمته بعدم أدائها في الوقت وقولنا لسانه قال في الصباح اللهم الله المشرقة على الخلق في أقصى الفهم والجمع
لها وليات مثل حصة وحصى وحصىات ولها أفضاء إلى الأصل (قوله فهو غير مكلف) أي فلا يأنم بالترك (قوله لم تبلغه
الدعوة) لكن لو أسمع من لم تبلغه ٢٧٨ الدعوة وجب عليه القضاء بخلاف من خلق أعمى أصم فإنه إن زال مانعه

لا قضاء عليه لعدم
تكليفه اه سم على حج
وقد يتوقف في وجوب
القضاء على من لم تبلغه
الدعوة فإنه باق على كفره
غايته أنه غير مهتركا
سيأتي في كتاب الديات
وتكليفه كتكليف غيره
من الكفار بفروع

على كافر أصلي وجوب مطالبته بما في الدين لعدم هتاهمه وإن وجبت عليه وجوب
عقاب عليها في الآخرة كما تقر في الأصول لتمكنه من فعلها بالاسلام (بالخ) فلا تجب
على صغير لعدم تكليفه (عاقلة) فلا تجب على مجنون لما ذكر ولو خلق أعمى أصم آخر
فهو غير مكلف كن لم تبلغه الدعوة (ظاهر) فلا تجب على مائض أو نفساء لعدم هتاهمه
فمن توفرت فيه هذه الشروط وجبت عليه الصلاة إجماعاً لا يقال إن حصل عدم الوجوب
على أحد من ذكره على عدم الأثم بالترك وعدم الطلب في الدنيا ورد الكافر أو على
الاول ورد أيضاً أو على الثاني ورد الصبي لا نأقول بنبهه إذا الوجوب حيث أطلق
إنما ينصرف لدلوله الشرعي وهو هنا كذلك ثبوتاً واتقاء غاية ما فيه أن في الكافر

الشرعية فأي فرق بينه وبين اليهودي أو النصراني وقد يفرق بينهما على بعد فإن الأعمى

الاصم الخ ليس فيه أهلية الخطاب بخلاف من لم تبلغه الدعوة وقد يفرق بين من لم تبلغه الدعوة وبين غيره من الكفار بأن العلة
التي لا جها أسقطت الصلاة عن الكافر وهي النفرة عن الاسلام منتفية في حق من لم تبلغه الدعوة وذلك أن الكافر الأصلي
كان عنده عناد زال بالاسلام ورجعاً عاد بالامر بالقضاء فينفر عن الاسلام وأما من لم تبلغه الدعوة فليس عنده عناد يعود بالامر
بالقضاء فينفر عن الاسلام بسببه والمانع له عن الاسلام ليس هو العناد كالكافر الأصلي بل المانع له هو الجهل بالدعوة فنزل
منزلة مسلم نشأ بعيداً عن العلماء (قوله وعدم الطلب في الدنيا) أي مجموعهما وهو الطلب في الدنيا والاثم في الآخرة وقوله
ورد الكافر أي لأنهم لم يجتمع فيه (قوله أو على الاول) أي عدم الأثم الخ وقوله وعلى الثاني أي عدم الطلب الخ (قوله لا نأقول
بمنعه) أي الورود (قوله لدلوله الشرعي) وهو الطلب في الدنيا والاثم في الآخرة (قوله غاية ما فيه أن في الكافر تفصيلاً)
أي وهو أنه ناره يجب عليه القضاء وناره لا يجب فيها وجوب القضاء وعدمه جعله قسمين الأصلي قسم المرتد قسم وإن كان
مستويين في الوجوب عليهم ما بناء على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وبهذا يجاب عما اعترض به سم على حج حيث
قال قوله تفصيلاً يتأمل ما المراد بذلك التفصيل فإنه أن أراد به التفصيل بين المرتد وغيره ففيه أمر أن أحدهما أنه أدخل المرتد
في المسلم حيث قال ولو قِيمَ مَضَى الخ فلا يدخل حيث ذكرنا من ذكر الثاني أن الوجوب بدلوله الشرعي وهو الطلب
طلباً لازماً ثابت في حق المرتد وغيره من الكفار ضرورة أن الجميع مكافون بفروع الشريعة وأما المطالبة منهم بذلك
أو عدمها فامر آخر خارج عن معنى الوجوب وإن أراد التفصيل بين العقاب والمطالبة في الدنيا بمعنى أن الاول ثابت في حق
الكافرين الثاني ففيه أن كلامهما خارج عن مدلول الوجوب شرعاً الثابت في حق الكافر لما تقرروا أن أريد التفصيل
في الأثم لم يصح لأنه أثم مطلقاً دائماً

على الطلب فكان ينبغي ذكره عند قوله المار ومن صورتيقن فقد كافي البحر المأخوذة عدول الخوعن خط الشيخ ان محل
عدم الاخذ بقول الناسق أى بالنسبة للوجود ما اذا لم يقع اخباره في الوهم وجود الماء وهو ظاهر وقد تلخص ان طريقة

(قوله على أن دعواه عدم اثم الخ) يتأمل ما ذكره من المعترض لم يدع عدم اثم الكافر بل قوله أو على الاول ورد أيضا الخ صرح
في أنه قائل بأنه وفي قوله على أنه الخ إشارة الى حاصل ما قاله سم على حج (قوله فلو قضاها الخ) أى عالمها عامدا والوقت له
تقلا مطلقا في فرع كذا شخص مسلم بالغ عاقل قادر لا يؤمر بالصلاة اذا تركها وصورته ان يشبهه صغيران مسلم وكافر ثم يبلغا
ويستمر الاشتباه فان المسلم منهم بالغ عاقل قادر ولا يؤمر لأنه لم يعلم عينه م ر اه سم على منهج قلت فلو أسلم أو أحدهما
فهل يجب عليه قضاء ما فات من البلوغ الى الاسلام لاحتمال كونه مسلما في الاصل أولا لعدم تحقق اسلامه فيه نظر والظاهر
عدم الوجوب اخذ بما قالوه فيما لو شك بعد خروج وقت الصلاة هل هي عليه أولا من عدم وجوب القضاء للشك في استجماع
شروطها بل هذا فرد من ذلك الا أن يقال محله فيمن شك اذا استمر شكه فان زال تبين الوجوب عليه وهذا منه والاول أقرب
لاننا لم تبين عن المسلم منهما في الاصل وانما حكمنا باسلامهم من وقت التلقظ بالشهادتين وغايته اننا نحكم الا أن باسلامهما
مع اعتقادنا ان أحدهما كان كافرا قبل وينبغي أن يسن ٢٨٩ لهما القضاء وبقي ما لو ماتا هل يصلي

عليهما أو لا فيه تقرر
والأقرب ان يصلي عليهما
ويعلق النية سواء ماتا ما
أو صرنا وبفرق بين ذلك
وبين صغر المالك حيث
قلنا بعدم صحة الصلاة عليهم
بتحقق اسلام أحدهما
وذلك بوجوب الصلاة عليه
لكنه لما لم يتعين أشبه ما لو
اختلط مسلم بكافر (قوله
لم تنعقد) خلافا للجلال
السيوطي فإنه قال بانعقادها
كالصوم والزكاة سم على

تفصيلا والقاعدة ان المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يرد فبطل الاراد على ان دعواه عدم اثم
الكافر مبنية على عدم مخاطبته بالفروع (ولا قضاء على الكافر) اذا أسلم كغيرها من
العبادات ترغيبا في الاسلام واقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف
ولانه لو طلب منه قضاء عبادات زمن كفره وجوبا أو ندبا لكان سببا لتغييره عن الاسلام لكثرة
المشقة فيه خصوصا اذا مضى غالب عمره في الكفر فلو قضاها لم تنعقد ولو أسلم أثبت على ما فعله
من القرب التي لا تحتاج الى نية كصدقة وصلة وعق قوله في المجموع (الا المرتد) بالجزم كقوله
الشارح أى على البدل على مذهب البصريين من ان الارح في مثله الاتباع فاقصره عليه
لكونه الارح والافيجوز نضبه على الاستثناء أيضا فيلزمه قضاء ما فاتة فيها بعد اسلامه تغليظا
عليه ولانه التزمها بالاسلام فلا تسقط عنه بالجود كحق الادعى ولانه اعتقد وجوبها وقدر على
التسبب الى أدائها فهو كالمحدث نعم لا تقضى المرتدة زمن الحيض ونحوه بخلاف زمن الجنون
والفرق ان الحائض مخاطبة بترك الصلاة في زمن الحيض فهي مؤدبة ما أمرت به والجنون
ليس مخاطبا بترك الصلاة في زمن جنونه حتى يقال انه أدى ما أمر به وما وقع في المجموع من

٣٧ نهاية ل حج وتقل سم عن الشارح ان قضاء لا يطلب وجوبا ولا ندبا لانه
ينفرد الاصل فيما لم يطلب أن لا ينعقد اه لكن قد يشكل ذلك بانعقادها من الحائض اذا قضت فان الفعل غير مطلوب
منه الذكر اه وقد يفرق بينهما بأن الحائض لما كانت من أهل العبادة في الجملة صح منها القضاء بخلاف الكافر فانه ليس
من أهل العبادة أصلا كما تقدم في باب الحيض هذا وانظر حكم الصوم والزكاة هل يصح قضاؤها أو لا فان قال بالصحة التي قال
بها السيوطي احتج للفرق بينهما وبين الصلاة وقد يقال في الفرق بين الصلاة والزكاة ان المقصود من الزكاة مواساة الفقراء
ونحوهم وتعلق حقهم بالمال وبحولان الحال فالتصديق بحقوق الاذمين التي لا تسقط بالاسلام فاعقد بدفعها منه بعد
الاسلام لا رباها قوله بالمال وبحولان الحال أى كليهما والمراد بالمال النصاب وذلك لان الاشياء انما تتعلق بأسبابها وشروطها
والنصاب سبب وحولان الحال شرط فيما يتعلق به وجوب الزكاة (قوله ولو أسلم أثيب الخ) مفهومة انه لو لم يسلم لا يثاب على
شيء منها في الآخرة ولكن يجوز ان الله يعوضه عن في الدنيا مالا أو ولدا وغيرهما وقوله على ما فعله أى في الكفر (قوله الا
المرتد) في فرع كذا لو انتقل النصراني الى اليهود مثلا ثم أسلم فالظاهر انه لا قضاء في مدة اليهود أيضا بر بخطه اه سم على منهج
وما ذكره يفيد نصرا لاستثناءه على المرتد فان الاستثناء معيار العموم وأيضا تعليلهم للقضاء على المرتد بأنه التزمها بالاسلام
الخ يفيد نفي القضاء عن المنتقل المذكور (قوله من أن الارح) وهو نقول عن خط المصنف اه حج (قوله ونحوه) وهو
النفاص (قوله بخلاف زمن الجنون) أى الخالي من الحيض ونحوه (قوله ما أمرت به) أى وهو الترك والمراد بالتأدية فعله
وبالترك كف النفس لاعداء الفعل اذ العدم المحض لا يكون مناطا للتكليف أصلا

الشيخ عدم صحة توكيل الفاسق في طلب الماء مخالفاً في ذلك الشهاب بن حجر (قوله وقد يجب طلبه قبل الوقت) نظريه الشهاب ابن قاسم بما يأتي من جواز اتلاف الماء الذي معه قبل الوقت انتهى وقد ينظر فيه أيضاً بان الذين يجب عليه استيعابهم هم

(قوله سبق قلم) يمكن جملة على ان المراد بالحائض البالغ كافي حديث لا يقبل الله صلاة حائض الا بحمارقانه يدل على ان المراد بالحائض البالغ او أن المراد بقضاء الحائض زمن الجنون أي في غير زمن الحيض والنفاس اه كذا يهاشم (أقول) وكال الجوابين بعيد (قوله لهاشم) أي من عدم تكليفه (قوله المذكور) أي الشامل للصبي (قوله لان يا كل وحده) وهذا أحسن ما قبل في ضابطه وقيل ان يعرف بعينه من شماله وقيل ان يفهم الخطاب ويرد الجواب اه شيخنا الزيادي والمراد به رفقته من شماله ان يعرف ما يضره وما ينفعه وعبارة حج ويوافق أي تفسير التمييز بما ذكر خبر أبي داود انه صلى الله عليه وسلم سئل متى يؤمر الصبي بالصلاة فقال اذا عرف بعينه من شماله أي ما يضره مما ينفعه (قوله وعلم) أي من قوله حيث كان عميراً (قوله استكاله السبع) أي فلا يجب أمره بها اذا ميز قبل السبع لكن الاوجه كما قاله حج في فن صغير لم يعرف اسلامه نذب أمره ليألفها بعد البلوغ اه وينبغي ان يلحق به في ذلك من ميز دون السبع (قوله ويضرب عليها) أي وجوباً زاد ابن حجر أي ضرباً غير مبرح ولولم يفد الا بغير تركه وفاق لابن عبد السلام اه وقوله غير مبرح أي وان كثر خلافاً لما نقل عن ابن سريج مر انه لا يضرب فوق ثلاث ضربات أخذاً ٢٩٠ من حديث غط جبريل للنبي ثلاث مرات في ابتداء الوحي وروى ابن عدي

في الكامل بسند ضعيف
نهى ان يضرب المؤدب
فوق ثلاث ضربات قاله
الاسنوي في الينبوع وكتب
عليه سم يتجه ان المراد
انه لو تركها وتوقف فعلها
على الضرب ضرباً ليعملها
لانه بمجرد تركها من غير
سبق طلبها فيه حتى
خرج وقتها مثلاً يضرب
لأجل الترك قليلاً أه

قضاء الحائض المرتدة زمن الجنون سبق قلم (و) لا على (الصبي) الشامل للصبي بعد بلوغه
لهاشم (ويؤمر) الصبي المذكور (بها) حيث كان مميزاً بان يصير أهلاً لان يا كل وحده
ويشرب ويستنحي كذلك (السبع) من السنين أي بعد استكالها وعلم أنه لا بد من التمييز
واستكاله السبع وهو كذلك كما اقتضاه كلام المجموع (ويضرب عليها) أي على تركها (لعشر)
لانه مظنة البلوغ فيجوز ضربه في أثناء العاشرة كما صححه الاسنوي وجرم به ابن المقرئ في
روضة وهو المتمدن خلافاً لشرط استكالها والاصل في ذلك خبر مروا أولادكم بالصلاة وهم
أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع وقيس بالصلاة الصوم
والأمر والضرب واجبان على الولي أبا كان أو جده أو وصياً أو قوماً والمتنقط ومالك الرقيق
في معنى الأب كافي المهمات وكذا المودع والمستعير كما أفاده بعض المتأخرين والامام وكذا
المسلمون فمن لا ولي له ولا يقتصر كما قاله الطبري على مجرد صغره بل لا بد معه من التهديد

(قوله فيجوز ضربه) لعل المراد الوجوب لان ما كان ممتنعاً وجب والا فلا يظهر قوله خلافاً لشرط والصوم
استكالها الخ على ان الاسنوي لم يصر بالجواز بل قال بعد كلام قرر به حتى يضرب باستكمال التسع اه ثم محل ما ذكر من وجوب
الضرب ما لم يترتب عليه هربه وضياعه فان ترتب عليه ذلك تركه (قوله في أثناء العاشرة) المراد بالاثنا عشر التسع فلا يشترط
مضي مدة من العاشرة لانهم علوا وجوب الضرب باحتمال البلوغ بالاحتلام وهو حاصل بالتسع ثم رأيت في شرح الروض
وعبارته في أثناء العاشرة ولو عقب استكمال التسع اه (قوله وفرقوا بينهم) أي وجوباً (قوله على الولي أبا كان الخ) يفرع
يجوز للأب الضرب مع وجود الأب مراً ولا يجب عليها الأمر والضرب الا ان فقد الأب لان هذه الولاية الخاصة مع وجوده له
لها هكذا قرر مر على جهة البحث والفهم (أقول) لكن قوله في الروضة كاصلها يجب على الآباء والامهات الى آخر
ما حكاه الشارح يقتضي الوجوب مع وجود الأب فليجرح اه سم على منهج لكن وجوبه على الام ليس لولايتها على الصبي
بل لكونه أمراً بالمعروف وذلك لا يختص بالام بل بشر كها فيه الاجانب وأما الوجوب على الأب فلا ولاية الخاصة وانما ذكر
الأب والام لقربهما من الاولاد لا لاختصاص الحكم بهما اه سم على منهج بالمعنى وكلام فيما ذكر كبير الاخوة وبقية
العصبة حيث لا وصاية لهم (قوله أوجد) أي وان علاقاً في شرح العباب ولوم من قبل الام كما قاله الشيخ السجكي اه سم على
حج لكن الوجوب عليه اذا كان من جهة الام ليس للولاية الخاصة بل مجرد القرابة (قوله وكذا المودع والمستعير الخ) عبارة
شيخنا الزيادي قال الاسنوي ويلحق بذلك المتنقط والمودع والمستعير ومالك الرقيق اه زاد حج وأقرب الاولياء (قوله وكذا
المسلمون فمن لا ولي له) قضية هذا وجوب الضرب على المسلمين حيث لا ولي له بل قضية ككون ذلك من الأمر بالمعروف
وجوبه ولو مع وجود الولي حيث لم يقيم به (قوله بل لا بد معه من التهديد)

رقتة المنسوبون اليه لاجمع القافلة كما يأتي (قوله ولا يهيه) لا يحصل له هنا (قوله وضبطه) يحتمل رجوع الضمير الى ما يجب التردد اليه فيكون قد أثبت المخالفة بين هذا وبين ما في المتن من أول وهلة وبواقفه قوله الآتي وقول الشيخ قيل الخ وان كان فيه مؤاخذات تأتي ويحتمل رجوعه لما في المتن فيكون قد أشار الى ما صرح به في شرح المنهج من نفي المخالفة بين هذه العبارات

أي حيث احتج اليه (قوله ان أطاؤه) ويعرف حاله من الاطاعة وعدها بالقرائن حيث ظهر لولييه عدم اطاعته امتنع عليه أمره وحيث ظهرت وحب أمره ولولم يظهر له شيء منه بان تردد في حاله فينبغي امتناع الأمر أيضا لان الأصل عدم الاطاعة وينبغي للولي أن يمنع من ذلك حيث علم انه يضربه (قوله وهذا كصغار الممالك) قال حجج والأوجه ندب أمره به بالالفها بعد البلوغ اه وقال الشهاب الرملي في حواشي شرح الروض انه يجب أمره به بالنظر الظاهر الاسلام ومثله في الخطيب على المنهاج أي ثم ان كان مسلما في نفس الأمر صحت صلاته والافلاو ينبغي أيضا انه لا يصح الاقتداء به (قوله أو يصح منه) أي وهل يصح الخ وكان الانسب أن يعبر بالواو (قوله انه يضرب ويؤمر به) هذا ظاهر فيما فاته بعد بلوغ العشر مائة مائة السبع ولم يقضه حتى دخل العشر فهل يضرب على قضائه كالذي فاته بعد بلوغها أولا فيه نظر والاقرب نعم لانه انما لم يضرب قبل العشر لعدم احتمال الضرب ونقله شيخنا العلامة السويزي عن بعضهم بفرع محال قال مر يجوز لمؤدب الاطفال الايتام بمكاتب الايتام أمرهم وضربهم على نحو الطهارة والصلاة وان كان لهم أوصياء لان الحاكم لما قرره لتعليمهم كان مسططا على ذلك فثبت له بهذه الولاية في وقت التعليم ولانهم ضائعون في هذا الوقت ٢٩١ لغية الوصي عنهم وقطع نظره عنهم في هذا الوقت فكان من المصلحة

لهم ثبوت هذه الولاية في هذا الوقت للمؤدب (أقول) يؤيد الجواز تأييدا طاهرا أن المؤدب في وقت التعليم لا ينقص عن المودع للرفيق والمستعبر له فليتأمل (وأقول) أيضا ينبغي أنه يجوز لمؤدب من سلمه اليه وليه لا الحاكم أمره وضربه لانه قريب من المودع في هذا الوقت اه سم على

والصوم كالصلاة فيما تقر وان اطاعه بأن لم يحصل له به مشقة لا تحتمل عادة وان لم تبع التيمم فيما يظهر ويستثنى من أمره به ما من لا يعرف دينه وهو عجز يصف الاسلام فلا يؤمر بها لاحتمال كونه كافرا ولا ينهى عنها لانه لا يتحقق كفره وهذا كصغار الممالك قاله الاذري في تفقها وهو صحيح وهل يضربه على القضاء أو يأمره به أو تصح منه الصلاة المفروضة على المكلف قاعدا وجهان أو جهه ماما انتضاء كلامهم انه يضرب ويؤمر به كافي الاداء به صرح ابن عبد السلام في الأمر وانها لا تصح منه قاعدا وان كانت نفلا في حقه ولذا قال في البحر أصح الوجهين انها لا تصح منه جالساً مع قدرته على القيام قال الاسنوي وجريان الوجهين في الصلاة المعتادة محتمل وكلام الاكثرين مشعر بالمنع وعليهم نهيه عن المحرمات وتعليمه الواجبات وسائر الشرائع كالسواك وحضور الجاعات ثم ان بلغ رشيدا انتفى ذلك عن الاولياء أو سفها فولاية الاب مستمرة فيكون كالصبي وأجرة تعليمه الواجبات في ماله فان لم يكن فعلى الاب ثم الام ويخرج من ماله أجرة تعليم القرآن والآداب كزكاته ونفقة عونه وبدل متلفه فغنى وجوبها

منهم (قوله ويؤمر به) أي وان لم يسبق أمره بالفعل قبل خروج الوقت ولا ضربه عليه (قوله وجريان الوجهين) أي في المصلحة قاعدا وعدمها (قوله وكلام الاكثرين مشعر بالمنع) معتد (قوله فيكون كالصبي) وقضيته ان غير الاب ممن ذكر ليس كالأب في ذلك اه سم على حج وتوضيحه كلام حج خلافاً وذلك انه قال ولا ينتهى وجوب ذنبك أي الأمر والضرب على من ذكر الا يلوغه رشيدا فقله على من ذكر شامل لغير الاب من الوصي والقيم وغيرهما مما هو واضح فان ولاية غير الاب لا تنفك الا يلوغه رشيدا وهو هنا منتف (قوله وأجرة تعليمه الواجبات) أي من صلاة وصوم وغيرهما من سائر الشرائع كما مر في تفسير الواجبات (قوله فعلى الاب ثم الام) افهم انه لا تجب الاجرة على غير الاب والجد من الاقارب وبيت المال ومياسير المسلمين ويمكن توجيهه بان مياسير المسلمين انما يجب عليهم الضروري كاطعام المضطر (قوله ويخرج من ماله) أي ولا يجب ذلك على الاب ولا الام (قوله أجرة تعليم القرآن) ثم ينبغي أن يحصل تعليم القرآن ودفع أجرته من ماله أو من مال نفسه أو بلا أجرة حيث كان في ذلك مصلحة ظاهرة للصبي اما لو كانت المصلحة في تعليمه صنعة ينفق على نفسه منها مع احتياجه الى ذلك وعدم تيسر النفقة له اذا اشتغل بالقرآن فلا يجوز لولييه شغله بالقرآن ولا بتعليم العلم بل يشغله بما يعود عليه منه مصلحة وان كان ذكيا وظهرت عليه علامة النجابة لو اشتغل بالقرآن أو العلم نعم لا بد منه لصحة عبادته يجب تعليمه له ولو وليدا ويصرف أجرة التعليم من ماله على ما هو ولا نظر فيما ذكر من التفصيل بين كون أبيه فقيرا أو لا بل المدار على ما فيه مصلحة الصبي فقد يكون الاب فقيرا وتدعو الضرورة الى تعلم الاب صنعة ينفق على نفسه منها

لان مؤداها واحد (قوله واضح) خبر قول المصنف وفي الحقيقة الموضوع انما هو القيسل الذي حكاه الشيخ لا نفس حكمائه
وقوله وانما عبر عنه بقيسل لا يخفى ان الضمير في عنه للمخالفة التي أثبتتها القيسل بين ما هنا وبين ضبط الامام وليس فيه اثبات
حكم حتى يقال وانما عبر عنه بقيسل لانه ليس في كلام الشيخين على ان كونه ليس في كلام الشيخين لا يقتضي التعبير عنه بقيسل
وبالجملة في سياقه غاية العلاقة مع انه لا يعلم منه ما رجحه في ضبط ما يجب التردد اليه والذي يظهر ان الشيخ الجلال انما مراده

(قوله في ذمته) أي الصبي (قوله وليس للزوج ضرب زوجته) أي لا يجوز له ذلك بل يجب عليه امرها بذلك حيث لم ينش
نشوزا ولا امارته لوجوب الامر بالمعروف على عموم المسلمين والزواج منهم (قوله ضرب زوجته) أي البالغة العاقلة أما الصغيرة
فله ضربها اذا كانت فاقدة الابوين سم على منتهج بالمعنى (قوله ابن البرزى) بكسر الباء وسكون الزاي نسبة لبرز السكّان
كذا نقل عن المؤلف والذي في تاريخ ابن خلكان وطبقات الشافعية الوسطى للسبكي انما هو بفتح الباء الموحدة وفي المصباح
البرز برز البقل ونحوه بالكسر والفتح لغة ٢٩٢ قال ابن السكيت ولا يقوله الفصحاء الا بالكسر فهو أفصح (قوله انه يجب عليه

ضربها) ضعيف (قوله ولا
قضاء على شخص) دفع به
كالخلى ما يرد على المتن من
ان الحيض صفة المرأة
فالمناسب للمصنف ان يقول
ذات حيض وانما عبر
المصنف بذلك المحوج
للتأويل لعطف الجنون
الشامل للذكر والاتي
على الحيض (قوله وتقدم
الكلام على حكم قضائها)
وهو انعقاده على المعتمد
القول بالكراهة (قوله أو
ذى جنون) انظر هل من
الجنون بالتعدى الجنون
الحاصل ان يتعاطى
الحلاوى والايراد بغير
طريق موصل لذلك أولا
الا قرب الثاني لان ضابط

في ماله ثبوتها في ذمته ووجوب اخراجها من ماله على وليه فان بقيت الى كاله وان تلف المال
لزمه اخراجها وبهذا يجمع بين كلامهم المتناقض في ذلك وليس للزوج ضرب زوجته على
ترك الصلاة ونحوها الذمحل جواز ضربها في حق نفسه لا في حقوق الله تعالى وفي فتاوى
ابن البرزى انه يجب عليه امرها بالصلاة وضربها عليها (ولا) قضاء (على) شخص (ذو حيض)
أو نفاص ولو في ردة اذا ظهرنا كما مروا ان استجب بدواء وتقدم الكلام على حكم قضاء
في الباب المار (أو) ذي (جنون أو انما) أو سكر أو عته أو نحو ذلك بعد افاقته حيث لم يكن
متعديا لخبر رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلع وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى
يرأى صممه ابن حبان والحاكم ورد النص في المجنون وقيس عليه كل من زال عقله بسبب يعذر
فيه وسواء أقل زمن ذلك ام طال وانما وجب قضاء الصوم على من استغرق انماؤه جميع النهار
لما في قضاء الصلاة من الحرج لكثرة ابتكارها بخلاف الصوم وظاهر كلامهم ان الانما
يقبل طرقا وانما آخر عليه دون الجنون وانه يمكن تميز انتهاء الاول بعد طروا الثاني عليه وفي
نص ذلك بعد الا أن يقال ان الانما مرض وللأطباء دخل في تغيير أنواعه ومدها بخلاف
الجنون وعلم بما مر ان الجنون الطارئ على الردة يجب معه قضاء أيام الجنون الواقعة في ردة
تغليظا عليه بخلاف من كسر رجله تعدى باوصلي قاعدة لا قضاء عليه لانتهاء معصيته بانتهاء
كسره ولا ياتيه بالبدل حالة العجز قال في الخادم كذا اطلقوه وينبغي أن يستثنى منه ما اذا أسلم
أبوه فانه يحكم باسلامه تبعاله فلا يجب عليه القضاء حين أسلم أبوه اذا أسلم لا يغلظ عليه
انتهى ويستحب للمجنون والمغمى عليه ونحوهما القضاء (بخلاف) ذي (السكر)
أو الجنون أو الانما المتعدى به فيلزمه القضاء بعد افاقته فان جهل كونه محرما أو أكره عليه

او
التعدى ان يعلم ترتيب الجنون على
ما تعاطاه ويفعله وهذا ليس كذلك (قوله أو عته) نوع من الجنون (قوله بخلاف الجنون) قد يعارضه قولهم في زوال العقل
اذ أخبر الأطباء بعوده انتظر وقد يجاب بانه لا يلزم من ظهور علامات لهم يستدلون بها على امكان العود جواز دخول جنون
على جنون لان الاول حصل به زوال العقل وحيث زال فلا يمكن تكرره مادام الجنون قائما لان العقل شيء واحد فلا يمكن
تكرره زواله (قوله يجب معه قضاء أيام الجنون) ومحلها حيث لم يحكم باسلامه زمن جنونه فان حكم به كان أسلم أحد أصوله فلا
قضاء لما فات بعد الاسلام وسيأتى ذلك في قوله ويستثنى الخ (قوله كذا اطلقوه) أي حيث قالوا من ارتهن جن وجب عليه
قضاء ما فات في زمن الجنون فان قضينه ان المرتد لو حن ثم أسلم أحد أبويه لا يسقط عنه القضاء لكن تعبير الشارح بقوله أيام
الجنون الواقع في ردة يخرج ما ذكره فانه باسلام أحد أبويه لا يصير مرتدا فلهذا تعبير الاصحاب الذي استثنى منه الزكشي لم يقع
فيه التقييد بقوله في زمن ردة (قوله ان يستثنى منه) أي من الجنون الواقع في زمن الردة (قوله ونحوها) وهو السكران
بلا تعدد والصبي لكن بالنسبة لما أمر به وهو ما فات بعد التمييز واستكمال السبع اما ما فات قبل تمييزه فلا ينعقد منه لقضاء

بما ذكره عن الشيخ نفي المخالفة بين ما هنا وضبط الامام الذي قدمناه عن شرح المنهج فحكايته للمخالفة بقبول انما هو الاشارة
لضعفها لا كانهم عن الشيخ (قوله وقولهم ان كان بمسئول الخ) مراده به الجواب عما اعترض به على المتن في ايجاب التردد من
انه مخالف لكلام الشافعي والاصحاب من عدم ايجاب التردد مطلقا والجواب للشهاب بن حجر تصرف الشيخ في ابراده بما فيه

(قوله أو أكله) ومنه ما لو أطمعه غيره لذلك ولم يعلم به فلا تعدى منه لعدم علمه بما أكله ويبقى الكلام في ان الفاعل هل
يجوز له ذلك لما فيه من المصلحة فلا تكل أولا لانه ليس له التصرف في بدن غيره فيه تطرولا يبعد الاول لقصد الاصلاح
المذكور حيث كان عالما بأسباب المصلحة أو أخبره بها ثقة (قوله يزيل العقل وظن) وظاهره وان استند ظنه بخبر عدل أو
عدول وينبغي خلافه (قوله التي ينتهي اليها السكر غالبا) أي حقيقة اما المدة المشكوك فيها فلا يجب قضاؤها حج بالمعنى
(قوله والكفر) أي الاصل (قوله والاعماء) أي والسكر بل لا تعدو لعله لم يذكره لعدم ذكره في المتن (قوله أي الموانع) بين به
ان في التعبير بالاسباب تجوزا ولعل علاقة المجاز الضدية فان المانع مضاد للسبب (قوله لخبر من أدرك) قد يناقش بأنه ان
كان الخبر في ادراك الوجوب نافي قوله الا في لان مفهومه الخ أو في ادراك الاداء لم ينهض الاستدلال بطريق القياس
اه سم على بهجة (أقول) قوله ولا بطريق القياس بأن يقال ثبت كونها مؤداة ٢٩٣ بأدراك الركعة في قياس الوجوب

بأدراكها على الاداء
بأدراكها ووجه عدم
النهوض انها غائبة جعلت
اداء بتبعية ما بعد الوقت
لما فيه وهذا ليس موجودا
في الوجوب فلا يقال
وجبت الصلاة بأدراك
الركعة بتبعية ما بعد الوقت
لما فيه لان وجوب ما في
الوقت من الركعة لم
يثبت فهو قياس مع اتفاه
العلة (قوله بجامع الزوم)
قال حج وكان قياسه
لوجوب بدون تكبيرة
لكن لما لم يظهر ذلك
غالبا هنا أسقطوا اعتباره

أو أكله ليقطع غيره بعد زوال عقله يداله مثلاما كلف لم يكن متعديا فيسقط عنه القضاء لعذره
اما اذا علم ان جنسه يزيل العقل وظن ان ما تناوله منه لا يزيله لقلة فانه يجب عليه القضاء
لتقصيره ولو طرأ الجنون على السكر المتعدي به وجب قضاء المدة التي ينتهي اليها السكر
غالبا ثم انتقل المصنف الى بيان وقت الضرورة والمراد به وقت زوال موانع الوجوب
وهي الصبا والكفر والجنون والاعماء والحيض والنفاس فقال (ولو زالت هذه الاسباب)
أي الموانع (و) قد (بقي من الوقت قدر تكبيرة) أي قدر زمناها كثر (وجبت الصلاة) أي
صلاة ذلك الوقت لخبر من أدرك ركعة السابق بجامع ادراك ما يسع ركنا وقياسا على اقتداء
المسافر بالتم بجامع الزوم وانما لم تدرك الجمعة بدون ركعة لان ذلك ادراك اسقاط وهذا
ادراك ايجاب فاحتيط فيه او مفهوم الخبر لا ينافي القياس المذكور لان مفهومه انها
لا تكون اداء لانها لا تجب قضاء ما اذا بقي دون تكبيرة فلا لزوم وان تردد فيه الجويني (وفي
قول بشرط ركعة) بأخف ما يمكن كما أن الجمعة لا تدرك بأقل من ركعة ولمفهوم خبر من أدرك
ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل
ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر متفق عليه وشرط الوجوب على القولين بقاء السلامة
عن الموانع بقدر فعل الطهارة والصلاة بأخف ما يمكن فلو عاد العذر قبل ذلك لم تجب الصلاة
قال في المهمات والقياس اعتبار وقت السجود ولو قيل باعتبار زمن التحري في القبلة لكان

لغير تصور اذ المدار على ادراك قدر جزء محسوس من الوقت وبه يفرق بين اعتبار التكبير هنا دون القياس عليه
لان المدار فيه على مجرد الربط (قوله لا ينافي القياس المذكور) أي في قوله وقياسا على اقتداء المسافر بالتم (قوله بأخف
ما يمكن) أي لا يخصص وبعبارة المحلى أخف ما يقدر عليه أحد (قوله بقدر فعل الطهارة) ظاهره وان أمكنه تقديم الطهارة
على زوال المانع بأن كان المانع الصبا أو الكفر وهو مشكل على ما يأتي فيما لو طرأ المانع فانه لا يعتبر فيه الخلو بقدر
طهر يمكن تقديمه وسيأتي عن حج الفرق بينهما في قوله ويمكن أن المتبوع الخ (قوله والصلاة بأخف الخ) كاربعة في المقيم
واثنين في المسافر وان أراد الاتمام بل وان شرع فيها على قصد الاتمام فعاد المانع بعد مجاوزة ركعتين فتستقر في ذمته
(قوله بأخف ما يمكن) أي من فعل نفسه لان المقصود مضي زمن يتمكن فيه من الفعل ولا يتمكن بدون ذلك وعليه فيفرق بين
هذه وبين ما تقدم حيث لم يعتبر فعل نفسه بأن المدار ثم على وجود زمن يكون فيه من أهل العبادة والمدار هنا على ما يتمكن
فيه من الفعل ثم ما ذكر من التفرقة بين زمن الوجوب وزمن استقرار الفعل في ذمته أخذه الشيخ غيره من كلام المحلى
حيث قال في استمرار السلامة أخف ما يمكنه أي من فعل نفسه وفي آخر الوقت بالنسبة لزمن الوجوب أخف ما يقدر عليه
أحد فلم يقيده بفعل نفسه ولا بالوسط المعتدل وقوله ولا يتمكن بدون ذلك أي والتحري يمكن فعله قبل زوال المانع وقد يتوقف

فلافة (قوله وتأخير التيمع عن الطلب في الوقت باثر) أي فلا يمنع جهة التيمع لانه لا معنى للجواز هنا الا ذلك كما هو ظاهر
 وبهذا اتضح معنى تقييده بقوله ان لم يحدث الخ وهذا أولى من جعله قيداً لانه خلاف الظاهر من السياق (قوله
 بعمل) الاولى تأخير عن قول المصنف ماء كما صنع في التحفة (قوله وعليه أن يسمى) أي ولولا ما فوق حد القرب ما لم يعد مسافراً
 كما صرح به الشهاب بن قاسم في حواشي التحفة (قوله فلا أثر للخوف عليه) أي على المذكور (قوله ولان دانقا) الصواب

فيما ذكر بالنسبة لخوا المجنون فانه لا يمكنه ٢٩٤ الاجتهاد في القبلة زمن حنونه (قوله وفيه نظر) نقل سم عن الشارح

الجزم بمقتضى النظر ثم
 رأيت قوله الا في واصل
 الخ (قوله قدر الطهارة)
 أي في الوقت فلا ينافي
 ما تقدم من اشتراط بقاء
 السلامة ما يسمع الفرض
 والطهور لانه أعم من أن
 يكون في الوقت وبعبارة
 (قوله وشرع في الاخرى)
 قد يخالف هذا ما تقدم
 للشارح في وقت المغرب
 من انه يعتبر لجهة الجمع
 وقوع الصلاتين في وقت
 الاولى لكن ما هنا موافق
 لما في صلاة المسافر كما
 نقلنا عن شيخ الاسلام الى
 آخر ما مر فليراجع (قوله
 ومثلهنا هذه) هي ما
 أفهمه المتن (قوله أولى
 من تلك) أي ما صرح به
 الرازي (قوله فامسكه)
 أي بجائله (قوله وان لم يبرز
 منه الى خارج) أي كما يحكم
 ببلوغ الحبلى وان لم يبرز
 منها ومن صورها بافاد
 الطهورين اذا خرج منه
 المني في اثناء الصلاة لم يصب
 لانه بناء على مردود بل

مقبح انتهى وفيه تطرؤ للفرق بين اعتبار زمن الطهارة وعدم اعتبار زمن السترة الطهارة
 تختص بالصلاة بخلاف ستر لمورة وقد أشار ابن الرفعة الى هذا الفرق فانه نقل عن بعضهم
 فيما إذا طرأ العذر بعد دخول الوقت انه لا يعتبر بمضي قدر السترة اقدم ايجاباً على وقت
 الصلاة وحاصل ذلك ان الاوجه عدم اعتبار كل من السترة والضرى في القبلة ولا يشترط
 ان يدرك مع التكبيرة أو الركعة قدر الطهارة على الاظهر لان الطهارة شرط للجمعة لا لزوم
 ولا انها لا تختص بالوقت (والاطهور) على الاول (وجوب الظهر) مع العصر (بادراك تكبيرة
 آخر العصر) وجوب (المغرب) مع العشاء بادرالك ذلك (آخر) وقت (العشاء) لان وقت
 العصر وقت للظهر ووقت العشاء وقت للمغرب في حالة العذر في حالة الضرورة أولى لانها
 فوق العذر والثاني لا بد مع التكبيرة التي في آخر العصر من أربع ركعات لان ايجاب
 الصلاتين سببه الجمل على الجمع كما ذكرناه ومصورة الجمع انما تحقق اذا وقع احدي الصلاتين
 في الوقت وشرع في الاخرى وفهم من كلام المصنف ان الصلاة التي لا تجمع مع ما قبلها وهي
 الصبح والظهر والمغرب اذا زال العذر في آخرها وجبت هي فقط وهو كذلك لانتفاء العلة
 وهي جعل الوقتين كالوقت الواحد ولا بد في ايجابها من زوال المانع مدة تسعها ما عاقد
 صرح الرازي بأنه اذا زال العذر وعاد انه لا بد من ذلك قال الاسنوي ومثلهنا هذه أولى
 من تلك بالاشتراط لان الادراك في الوقت أولى منه خارج الوقت ولو أدرك من وقت العصر
 قدر تكبيرة ومضى بعد المغرب ما يسمع العصر معها وجبت دون الظهر ولو أدرك ركعة آخر
 العصر مثلاً وخلا من الموانع ما يسهها وطرها فبعد المانع بعد ان أدرك من وقت المغرب
 ما يسهها فبتعين صرفه الى المغرب وما فضل لا يكفي للعصر فلا تجب ذكره البغوى في فتاويه
 وظاهره انه لا فرق بين ان يشرع في العصر أولاً وهو المعتمد وان قال ابن العماد ان ما ذكره
 ظاهر اذ لم يشرع في العصر قبل المغرب والا فبتعين صرفه لها لعدم تمكنه من المغرب
 لاشتغاله بالعصر التي شرع فيها وجوباً قبل المغرب وبطرد ذلك في غير المغرب أيضاً (ولو بلغ
 فيها) أي الصلاة بالسنة كما في المحرر ولا يتصور بالاحتمال الا في صورة واحدة وهي ما اذا نزل
 التي الى ذكره فأمسكه حتى رجع المني فانه يحكم ببلوغه وان لم يبرز منه الى خارج كما أفتى به الوالد
 رحمه الله تعالى (أنها) وجوباً (وأجزأته على الصحيح) لانه مأمور بها مضروب على فعلها وقد
 شرع فيها بشرائطها فزعمه اتمامها وأجزأته وان تغير حاله الى السكال في اثنتائها كالعباد اذ شرع
 في الظهر يوم الجمعة ثم عتق قبل اتمام الظهر وفوات الجمعة ووقوع أولها منفصلاً لا يمنع وقوع
 باقيها واجبا كحج التطوع وكما لو شرع في صوم التطوع ثم نذر تمامه أو في صوم رمضان وهو

الصواب وجوب استثناءها لانه يجب التحرز في دوامها عن المبطلة الا تفهسي اه سم على منهج مريض
 (قوله وأجزأته) أي وان كان متيمماً كما اختاره طب وروان لم يكن نوى الفريضة بناء على عدم اشتراط نيتها في حقه كما سيأتي
 حر وهو متعين اه سم على منهج ثم رأيت ما سيأتي في قوله وسواء في عدم وجوب الاعادة الخ (قوله وقوع باقيها واجبا) قضينا
 ذلك ان يثاب على ما قبل البلوغ ثواب النفل وعلى ما بعده ثواب الفرض (قوله ثم نذر تمامه) أي فان أوله يقع فلا وباقيه واجب
 وعليه فيثاب على ما قبل البلوغ ثواب النفل وعلى ما بعده ثواب الواجب ويجزئه ذلك

حذف الواو (قوله خير منها) يعني الاختصاصات (قوله مع كون التيمم جائزاً له في اثباته) أي فان لم يكن التيمم جائزاً له في اثباته بأن كان في محل يغلب فيه وجود الماء فان الانتظار واجب عليه وان خرج الوقت كما علم من تطهيره الماروبه صرح الزياي (قوله أو تيقنه) أي الفقد (قوله وهو ممن تلزمه الجمعة) قيد في الوجوب وانظروا كان غير ممن تلزمه الجمعة هل الأفضل له تحصيل فضيلة الصف وان أتمها ظهراً أو تحصيلها الجمعة بإحرامه منفرداً عن الصف الظاهر الثاني (قوله على بئر) أي والمحل

(قوله لكن تسحب الاعادة) ظاهره انه يحرم قطعها واستثنائها لكونه أحرمها مستجمعة للشروط لانه جعل استحباب الطع مقابلاً للصحيح وعليه فيفرق بين هذا وما مر فيما لو وجد التيمم الماء في صلاة تسقط بالتيمم حيث قيل ان قطعها يتوضأ أفضل بانه ثم قيل بجمرة اتمامها فكان القطع أفضل خروجاً من خلافه أي من خلاف من أوجب القطع ولا كذلك هنا وظاهره أيضاً لو منفرداً (قوله وهذا) أي وجوب الاعتمام ٢٩٥ (قوله وأمكنه الجمعة لزمته) لتبين كونه من أهلها

من وقت عقدها اهـ ج
ومفهوم قول الشارح
وأمكنه الجمعة انه لا تلزمه
اعادة الظهور اذا لم يمكنه
وهو مشكل فان مقتضى
تبين كونه من أهلها وقت
الفعل بطلان ظهريه مطلقاً
وذلك يقتضي وجوب
الاعادة أي للظهور سواء
امكنه الجمعة أم لا ولو بعد
خروج الوقت ولا يختص
ذلك بالجمعة التي اتضح في
يومها بل جميع ما قبله من
صلاة الظهر قبل فوت
الجمعة القياس وجوب
امادته على مقتضى هذا
التعليل وقد يجاب بان التي
وقعت باطله هي الاولى
وما بعد الاولى من صلوات
الظهر كل صلاة واحدة
تقع قضاء عما قبلها قياساً
على مسئلة البارزى في
الصبح ويأتى هنا ما نقل

مريض ثم شفى لكن تسحب الاعادة ليؤديها في حال الكمال وهذا ما نقله الرافعي عن الجمهور
والثاني لا يجب اتمامها بل يستحب ولا يجزئه لان ابتداءها وقع في حال النقصان (أو) بلغ
(بعد هاقلا اعادة) لازمة له (على الصحيح) وان كانت جمعة لانه أدى وظيفة الوقت كما أمر فلم
تلزمه الاعادة كما اذا صلت الامة مكشوفة لرأس ثم عتقت والثاني انها تجب سواء كان
الباقى من الوقت قليلاً أو كثيراً لان المأني به نقل فلا يسقط به الفرض كما لو جرح ثم بلغ وأجاب
الاولون بأن المأني به مانع من الخطاب بالفرض لا مسقط له والفرق بين الصلاة والحج ان الصبي
مأمور بالصلاة مضروب عليها كما مر بخلاف الحج وأيضاً لان الحج لما كان وجوبه مرة
واحدة في العمر اشتراط وقوعه في حال الكمال بخلاف الصلاة وسواء في عدم وجوب الاعادة
على الاول أو كان نوى الفرضية أم لا بناء على ما سياتى ان الاربع عدم وجوبها في حقه نعم لو
صلى الخنثى الظهر ثم بان رجلاً وأمكنه الجمعة لزمته (ولو حاضت) أو نفست (أو جن) أو أغشى
عليه (أول الوقت) واستغرق المانع باقية (وجبت تلك) الصلاة الثانية التي تجمع معها
(ان أدرك قدر الفرض) من عرض له ذلك قبل عروضة فالاول في كلامه نسبي بليل
ما أعقبه به فلا اعتراض عليه والمعتبر أخف ما يمكن لانه أدرك من الوقت ما يمكن فيه فصل
الفرض فلا يسقط بما يطرأ بعده كالأولئك النصاب بعد الحول وامكن الاداء فان الزكاة
لا تسقط ويجب الفرض الذي قبلها أيضاً ان كان يجمع معها وأدرك قدره كما مر لتمكنه
من فعل ذلك وانما لم تجب الصلاة الثانية التي تجمع معها اذا خلا من الوقت ما يسعه لان
وقت الاولى لا يصلح للثانية الا اذا صلاهما جميعاً بخلاف العكس وأيضاً وقت الاولى في الجمع
وقت لثانية تبعاً بخلاف العكس بدليل عدم جواز تقديم الثانية في جمع التقديم وجواز تقديم
الاولى بل وجوبه على وجهه في جمع التأخير ولا يعتبر قدر الطهارة على الاصح الا اذا لم يجز
تقديمها كالتيمم ودائم الحدث فلا بد منه فان لم يثبت حينئذ ما يسع ذلك فلا لزوم الا أن
يسع الفرض الثاني فيجب فقط لان الوقت له أو الاول بان لم يجز له القصر وأدرك ثلاث
ركعات في التهذيب يجوز أن تجب المغرب وكان القاضى يتوقف فيه لسقوط التابع

عن مـ من نية الاداء والاطلاق (قوله ونفست) أي خرج منها الدم بعد الولادة واحتلف في فعله فقيل مبنى للفاعل أو للفعول
وتقدم ما في ضبطه في باب الحيض فليراجع (قوله فالاول) أي لفظ الاول وقوله في كلامه أي المصنف وقوله نسبي أي اذا المراد
به ما قبل الاخر دون حقيقة الاول لان حقيقة الاول لا يمكن أن يدرك معها فرضاً ولا ركعة (قوله والمعتبر أخف ما يمكن) أي
من فعل نفسه فيما يظهر اهـ وعبارة المحلى أخف ما يمكنه اهـ وهي صريحة فيما قلناه (قوله وأدرك قدره) لا يقال لا حاجة
الى أدراك قدر الفرض الثاني من وقت العصر لانه واجب بادراكه في وقت نفسه اذا فرض ان المانع انما طرأ في وقت الثانية
فيلزم الخلو منه في وقت الاولى لا نأقول لا يلزم ذلك لجواز أن يكون المانع قائماً به في وقت الاولى كله كالوأسلم الكافر أو بلغ
الصبي بعد دخول وقت العصر مثلاً ثم جن أو حاضت فيه

يغلب فيه فقد الماء والواجب الانتظار وان خرج الوقت كما قيده النور الزبدي كالشهاب بن حجر (قوله كعين اعارها)
لعل الصورة ان الدين الذي على المستعير تعذر واراد المعير فك عينه بما لم ينعقد وان كان الدين انما يتعلق بالعين لان اعارة

فصل في بيان الاذان والاقامة (قوله في بيان الاذان) قال الخطيب وشرع الاذان في السنة الاولى من الهجرة اه
(أقول) هل يكفر جاحده لانه معلوم من الدين بالضرورة أم لا فيه نظروا الاقرب الاول للعلم المذكورة (قوله الاذان
والاقامة أي وما يتبعهما كاجابة المؤذن والمقيم والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الاذان (قوله الاذان والاذين) اسما
مصدر وقوله والتأذين مصدر (قوله واذان) أي اعلام (قوله وشرع الخ) اعلم ان الغالب في كل حقيقة عرفية أن تكون
أخص من اللغوية خصوصاً مطلقاً بان يكون العرفي فرداً من افراد اللغوي وما هنا من غير الغالب لان القول أي اللفظ
الخصوص ليس فرداً من افراد المعنى اللغوي وهو الاعلام بالمعنى المصدرى بل هو من استعمال الشيء في سببه فيكون المعنى
العرفي بالنسبة للغة مجازاً امر سلا وبضمهم عرف المعنى الاصطلاحي بقوله الاعلام بدخول وقت الصلاة فيكون من الغالب
فتأمل وعبارة حج وشرعاً كرم مخصوص شرع اصالة للاعلام بالصلاة المكتوبة اه وأشار بقوله اصالة الى ان اخرج ما شرع
فيه الاذان لغير الصلاة كالاذان للمهموم الخ كذا نقله سم عن شرح الارشاد الخ وعقبه بقوله وبينت بما مشه انه لا حاجة
لهذا الاحتراز لان الاذان لغير الصلاة اذان حقيقة وان هذا القيد لا يخرج له لصدق التعريف عليه اه ولعل هذا حكمه
اسقاط السارح لهذا القيد (قوله قول مخصوص) ٢٩٦ أي الاتيان بقول الخ اه سم على حج (قوله وقت الصلاة) أي

ونت دخولها (قوله اذا
أقيمت الصلاة) أي دخل
وقتها (قوله قال لما أمر
النبي صلى الله عليه وسلم
بالناقوس الخ) عبارة حج
لبلة تشاور رواه هي تفيد
عدم أمره عليه الصلاة
والسلام ويوافق ما في سيرة
الشامى حيث قال اه سم
صلى الله عليه وسلم كيف

بسقوط متبوعه انتهى والاوجه كما قاله الشيخ عدم وجوبه (والا) أي وان لم يدرك قدر
الفرص كما مر (فلا) تجب عليه كالموكل بالنصاب قبل التمكن ومعلوم انه لا يمكن طريان الصبا
لاستحالة ولا الكفر الاصل

(فصل) في بيان الاذان والاقامة (الاذان) والاذين والتأذين بالمجبة لغة الاعلام
قال الله تعالى واذن من الله ورسوله وشرعاً قول مخصوص يعلم به وقت الصلاة المفروضة
والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى اذان اذ نادى للصلاة من يوم الجمعة وقوله واذنا ناديت
الى الصلاة وما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وفي
أبي داود بسند صحيح عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه قال لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم
بالناقوس يعمل ليضرب به الناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده

بجمع الناس للصلاة فاستشار لناس فقيل انصب رايه ولم يحبه ذلك فذكر له القنع وهو البوق فقال هو من أمر اليهود فقلت
قد ذكره الناقوس فقال هو من أمر النصارى فقالوا الورق فغننا رافقال ذلك للمجوس فقال عمر اولا تبعثون رجلاً ينادى بالصلاة
فقال صلى الله عليه وسلم يا بلال قم فناد بالصلاة قال النوروى هذا النداء دعاء الى الصلاة غير الاذان كان شرع قبل الاذان قال
الحافظ ابن حجر وكان الذي ينادى به بلال الصلاة جامعة اه وهو كما ترى مشتمل على النهي عن الناقوس والامر بالاذن كرم
رأيت في سيرة شيخنا الحلبي بعد نحو ما ذكر مانصه وقيل اه سم رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه بالناقوس أي اتفقوا
عليه ففتح ليضرب به المسلمون اه وهذا الكلام منهم يفهم انه من خصوصيات هذه الامة فليراجع ثم رأيت بهامش نسخة
حكيمة والاذان والاقامة من خصائص هذه الامة كما قاله السيوطي في الخصائص اه ثم رأيت شيخنا الحلبي صرح بذلك
في سيرته هذا وقال ابن حجر في شرح العباب مانصه وانما ثبت حكم الاذان برواية عبد الله مع ان رؤيا غير الانبياء لا يبنى عليها
حكم شرعي لاحتمال مقارنة الوحي لذلك ويؤيده رواية عبد الرزاق وأبي داود في المراسيل من طريق عبيد بن عمير الليثي
أحد كبار التابعين ان عمر لما رأى الاذان جاء ليخبر النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فإراعه الاذان بلال
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم سبقك بذلك الوحي وهذا أصح مما حكى الداودي ان جبريل أتى به قبل هذه الرؤيا ثمانية أيام
اه وأخذ ذلك من كلام الحافظ في فتح الباري حيث قال وقد استشكل اثبات حكم الاذان برواية عبد الله بن زيد لان رؤيا غير
الانبياء لا يبنى عليها حكم شرعي وأجيب باحتمال مقارنة الوحي بذلك أولاه صلى الله عليه وسلم أمر بمقتضاها ليتنظر أيقر على
ذلك أي من الله أولاً ولا سيما لما رأى نظمها بعد دخول الوسواس فيه وهذا يبنى على القول بجواز اجتهاده صلى الله عليه وسلم
في الاحكام وهو المنصور في الاصول

العير لها من الدين فيها ولا يصح باحتياجه ليسع ثلاث العين للماء بان لم يكن معه مستغنى عنه غيرها لانه ليس له تصرف فيها لانها موهنة ولا يشك على ما صورناه قول الشيخ الاتي بخلاف الدين فانه لا بد ان يكون عليه لان له غرض في ذلك عينه هنا ليس محض اداء دين الغير فراجع (قوله صفة كاشفة) الصواب لازمة (قوله ان يريد) ظاهر السياق ان الضمير للسفر

ويؤيد الاول ما رواه عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل من طريق عبيد بن عمير الليثي أحد كبار التابعين ان عمر لما رأى الاذان جاء ليخبر النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فإذ كان بلال وقال له النبي صلى الله عليه وسلم سبقت بذلك الوحي وهذا أصح مما حكى الداودي عن ابن اسحق أن جبريل أتى النبي بالاذان قبل أن يخبره عبد الله بن زيد وعمر بثمانية أيام اه وفيه أيضاً أنه وردت أحاديث تدل على أن الاذان شرع بمكة قبل الهجرة منها ما يطرا في انه لما أسرى بالنبي صلى الله عليه وسلم أوحى الله اليه الاذان فتزل به فعله بلال والدارقطني في الافراد من حديث أنس ان جبريل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاذان حين فرضت الصلاة واسناده ضعيف أيضاً والبخاري وغيره من حديث علي قال لما أراد الله أن يعلم رسوله الاذان أتاه جبريل بدابة يقال لها البراق فركبها فقال الله أكبر الله أكبر وفي آخره ثم أخذ الملائكة بيده فأم أهل السماء وفي اسناده متروك أيضاً ويمكن على تقدير الصحة أن يحمل على تعدد الاسراء فيكون ذلك وقع بالمدينة والحق انه لا يصح شيء من هذه الاحاديث اه باختصار وذكر الشامي مثله مع زيادة فراجع كل منهما ٢٩٧ (أقول) وبتقدير صحة مجيء الوحي

قبله بثمانية أيام يمكن حمله على انه أوحى اليه بان يعلم الناس وقت الصلاة من غير بيان لما يعلم به ثم بسبب هذا الاجال وقعت المشاورة فيما يعلم به ثم بعد المشاورة جاء الوحي بخصوص كلمات الاذان لئلا الرؤية فلما أخبر بالروية قال سبقت الوحي بهذه الكلمات والمراد سبقت في هذه الليلة بهذه الكلمات وعلى تقدير صحة حديث ان جبريل

فقلت يا عبد الله اتبع النافوس فقال وما تصنع به فقلت تدعوه الى الصلاة قال أولاً أدلك على ما هو خير من ذلك فقلت بلى قال تقول الله أكبر الله أكبر الى آخر الاذان ثم استأخر عني غير بعيد ثم قال وتقول اذا قلت الى الصلاة الله أكبر الله أكبر الى آخر الاقامة فلما أصبحت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأنخبرته بما رأيت فقال انهار رؤيا حق ان شاء الله قم مع بلال فالتق عليه ما رأيت فانه ابدى منك صوتاً فسميت مع بلال فجعلت القية عليه فيؤذن به فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته فخرج يجر رداءه ويقول والذي بعثك بالحق يا رسول الله لقد رأيت مثل ما رأى فقال صلى الله عليه وسلم فله الحمد ولا يرد على ذلك أن الاحكام لا تتبع بالرواية لاننا نقول ليس مستند الاذان الرواية وانما وافقها نزول الوحي فالحكم ثبت به لا بما تقدمت الرواية البزاران النبي صلى الله عليه وسلم أرى الاذان ليلة الاسراء وسمعه مشاهداً فوق سبع سموات ثم قدمه جبريل وأم أهل السماء وفيهم آدم ونوح عليهم أفضل الصلاة والتسليم فأكمل له الشرف على أهل السموات والارض وخرج بقولنا يعلم به وقت الصلاة ما يسن غيرها وله أنواع يأتي بعضها في الحقيقة ومنها انه يسن للمهموم أن يأمر من يؤذن في اذنه فانه يزيل الهم كما رواه الدبلي عن علي بن رومة وروى أيضاً من ساء خلقه من انسان أو بهيمة فانه يؤذن في اذنه ويسن أيضاً اذا تقول الغيلان

٢٨ نهاية ل حين أراد ان يعلم الاذان أتاه بالبراق الخ فيمكن انه علمه ليأتي به في ذلك الموطن ولا يلزم منه مشروعيته لأهل الارض (قوله فلما أصبحت) في رواية انه جاءه ليلاً ويمكن الجمع بينهما بأنه أطلق على الوقت الذي جاء فيه ليلاً صباحاً لقربه منه (قوله فيؤذن به) ذكر بعضهم في ماسة اختصاصه بالاذان دون غيره كونه لما عذب ليرجع عن الاسلام فلم يرجع وجعل يقول أحد أحد جوزي بولاية الاذان المشتمل على التوحيد في ابتدائه وانتهائه اه حواشي المواهب استخفا الشوبري (قوله لقد رأيت مثل ما رأى) أي بعد ما أخبر بذلك أي بالرواية المتقدمة الخ فلا يقال من أين عرف ذلك (قوله فقال صلى الله عليه وسلم فله الحمد) في رواية سبقت به الوحي وبه يدفع السؤال المشار اليه بقوله ولا يرد الخ (قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم أرى الاذان الخ) ليس هذا بياناً للوحي بل إشارة الى انه علم به ليلة الاسراء وعلمه انما علم به عقب الاسراء لان الوحي به لم يكن حصل اذذاك وانما حصل وقت الرواية (قوله وخرج بقولنا يعلم به الخ) قال سمع علي ج لا حاجة لهذا الاحتراز لان الاذان لغیر الصلاة اذان حقيقة وان هذا القيد لا يخرج له لصدق التعريف معه عليه اه والتعريف هو قوله قول مخصوص (قوله في اذنه) انظر أي أذن منهما (قوله فانه يزيل الهم) أي فالو لم يزل بجمرة طلب تكريه وكذا يقال فيما بعده (قوله اذا تقول الغيلان) زاد ابن حجر والمصروع والغضبان وعند من دحم الجيش وعند الحريق قيل وعند انزال الميت القبر قياساً على أول خروجه لانه يالك رددته في شرح العباب اه وقوله سوى

ورجعه شيخنا المؤمن بتضمن ترديده معنى يحتاجه (قوله بخبر يسير من غير مشقة) لعل المراد مشقة لها وقع فليراجع (قوله في الوقت) مفهوماً له لو وهبه أو أقرضه قبل الوقت لا يجب عليه القبول وهو كذلك اذ لم يخاطب ومراً أن له اعدام الماء قبل الوقت فها هنا أولى وليس هذا نظير وجوب طلب الماء قبل الوقت اذا اتسعت القافلة كما لا يخفى خلافاً لما في حاشية الشيخ

اذ ان المولود قال شيخنا الشوري هل ولو ولد كافراً لم لا فيه تطر ولا بعد في الاول أخذ باطلا فهم ان كل مولود يولد على الفطرة اه (أقول) وقد يقال هذه الالفاظ وان اطلقت محمولة على اولاد المسلمين ومعنى ولا تتم على الفطرة أن فهم قابلية الخطاب لوجه لهم ومن ثم لم يعطوا في الدنيا شيئاً من أحكامها حتى اذا ماتوا لا يصلح عليهم ولا يدقون في مقابر المسلمين (قوله فان الشيطان اذا سمع اداسمه ادبر) (قوله) قال المناوي في شرحه الصغير على الجامع الصغير قد قوله صلى الله عليه وسلم ان الشيطان اذا سمع النداء بالصلاة احواله ضراط حتى لا يسمع صوته الخ مانصه قال المحقق أبو زرعة انما يكون أي ادباره من اذان شرعي مجتمع الشروط واقع بمحله أريد به الاعلام بالصلاة فلا أثر لغير صورته اه (أقول) ويمكن حمل ما قاله أبو زرعة على ما فهم من الحديث من انه يدبر وله ضراط حتى لا يسمع صوته وهو لا ينافي انه اذا سمع الاذان على غير تلك الهيئة يدبر فيكفي شره وان لم يكن ادباره بتلك الصفة (قوله ولا ترد هذه ٢٩٨ الصورة) أي المعبر عنها بالانواع في قوله وله أنواع يأتي بعضها فلا يردانه لم

يذكر اذان المولود حتى يستثنيه (قوله سوى اذان المولود) أي سوى الاذان خلف المسافر فانه يسن هو والاقامة اه ج (أقول) وينبغي ان محل ذلك ما لم يكن مسافر معصية فان كان كذلك يسن (قوله أما في حق المنفرد) محترماً لشعر به قوله على الكفاية من انه مشروع للجماعة سنة وقيل فرض كفاية (قوله والضابط أن يكون الخ) أي في كفايته لمن شرع لهم أن يكون الخ

أي تمردت الجمان لان الاذان يدفع شرهم فان الشيطان اذا سمعه ادبر ولا ترد هذه الصور على المنفرد لان كلامه في اذان معه اقامة وهذه لا اقامة فيها سوى اذان المولود واما هو فأفرد به بالذ كر في باب المقيقة (والاقامة) في الاصل مصدر اقام وسمي به الذ كر المخصوص لانه يقيم الى الصلاة ومشروعية الاذان والاقامة ثابتة بالاجماع وانما الخلاف في كيفية مشروعيتهما والاصح ان كلا منهما (سنة) على الكفاية ولو لجمعة فيحصل بفعل البعض كابتداء السلام ولو اذن في جانب من بلاد كبير حصلت السنة لاهل ذلك الجانب فقط أما في حق المنفرد فهم سنة عين والضابط ان يكون بحيث يسمعه جميع اهلها ولو أصغوا اليه لكن لا بد في حصول السنة بالسنة لكل اهل البلد من ظهور الشعار كما ذكره فله ان لا ينافيه ما يأتي ان اذان الجماعة يكفي سماع واحد له لانه بالنظر لاداء أصل سنة الاذان وهذا بالنظر لادائه عن جميع اهل البلد قالوا وانما لم يجبالا نهما اعلام بالصلاة ودعاء اليها كقوله الصلاة جامعة وضعفه في المجموع بانه ليس في ذلك شعار ظاهر بخلاف الاذان وفي المهمات بان ذلك دعاء الى مستحب وهذا دعاء الى واجب ويدل على عدم وجوب الاذان أيضاً انه صلى الله عليه وسلم تركه في ثانية الجمع ولو كان واجبا لما تركه للجمع الذي ليس بواجب ولذا كره صلى الله عليه وسلم في خبر المسمى بالصلاة كما ذكر الوضوء والاستقبال وركان الصلاة (وقيل) كل (فرض كفاية) لانهم امن الشعار الظاهرة وفي تركه ما نهواون فعليه لو تركه هما أهل بلدة قوتوا بخلاف ذلك على الاول (وانما

(قوله كما ذكر) أي في قوله ولو اذن في جانب الخ غير ان في افادة هذا العنبار ظهور الشعار زيادة على شرعاً سمعهم بالقوة نظراً (قوله يكفي سماع واحد) ظاهره بالفعل لا بالقوة ووجه بأن الغرض منه حضور الصلاة وهو لا يحصل الا بذلك وعليه فيشترط في الذي يسمع أن يكون ممن يطلب منه الحضور (قوله وانما لم يجبالا الخ) أي عملاً بقوله عليه الصلاة والسلام اذا أقيمت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم (قوله وضعفه في المجموع) أي القياس على الصلاة جامعة (قوله وفي المهمات بان ذلك) أي الصلاة جامعة (قوله في خبر المسمى بالصلاة) قد منع هذه الملازمة بانه انما ذكر في خبر المسمى بالصلاة ما يتوقف عليه الصحة وليس الاذان والاقامة منه وان قيل بالوجوب اه وقال سم على بهجة ما حاصله انه يجوز ان تركه في ثانية الجمع لكونه من رخص السفر كالجمع وان تركه للمسمى بالصلاة كتركه في بعض الواجبات له لعلها اه وأشار في شرح البهجة للتوقف في كل من الثلاثة بقوله قالوا حيث جعله مسلطاً عليها وهو خلاف ما سلكه الشارح هنا حيث غير الاسلوب فعبّر عن الاول بقالوا وعن الاخيرين بقوله ويدل على عدم الوجوب الخ هذا وقد يمنع ان في ترك الاذان لثانية الجمع دلالة على عدم الوجوب بما يأتي من انه اذا والى بين الصلوات يكتب في اذان واحد (قوله فعليه) أي على هذا القول (قوله قوتوا) أي قتال البغاة لا قتال المرتدين بخلاف ذلك أي الترك على الاول أي فلا يقاتلون وظاهره انه لا خلاف فيه وقد يشكل يجريان

(قوله وان أمعن فيه) يجب حذف الواو اذ محل الخلاف ما اذا أمعن في الطلب (قوله كافي مخيم بعض الامراء) ذكر الامراء

الخلاف في المقاتلة على ترك الجماعة بناء على أنها سنة ثم رأيت في كلام بعضهم ان كل ما قيل فيه بالسنية وقبه شعار ظاهر اذ تركه أهل بلد قوتوا عليه لكن الخلاف في غير الجماعة لعله شديد الضعف فلم يذكره (قوله وسائر النوافل) عمل المعادة فلا يؤذن لها وان لم يؤذن للدولى لأنها نفل ويحتمل وهو الظاهر ان يقال حيث لم يؤذن للدولى سن الاذان لها ما قيل ان فرضه الثانية وفي كلام سم على حج التردد في ذلك فليراجع وقياس ما تقدم من انه لو انتقل الى محل بعد ان صلى المغرب فوجد الوقت لم يدخل من وجوب الاعادة للفرض فيه اعادة الاذان فيما لو انتقل الى المحل المذكور ووجد الوقت لم يدخل (قوله بل يكره ان لا يغيب المكتوبة) هذا يشكل على ما يأتي للشارح من حرمة الاذان قبل الوقت بنيتة معلاله بأنه متعاط عبادة فاسدة الا ان يقال ما هنا محمول على ما اذا لم ينوا ويفرق بينه وبين ما يأتي بان هذا اذان للصلاة في وقتها وهو مشروع في الجملة بخلاف ذلك ولعل هذا الفرق اقرب لما ذكره حج جوابا عن ايراد ما ذكر على اذان المرأة للنساء حيث لم ترفع به صوتها وقصدت به الاذان من ان الاذان قبل الوقت فيه منابذة صريحة للشرع بخلاف هذا اذ الذي اقتضاه الدليل فيه عدم ندبه لا غير (قوله جار على القولين) وهما السنية والفرضية فراهه بالقولين الخلاف المذكور لكنه على ما يفيد اصطلاح المصنف وجهان لا قولان (قوله ويقال في العبد) وينبغي ندبه عند دخول الوقت وعند الصلاة ليكون ٢٩٩ نائباً عن الاذان والاقامة اه

حج والمعتمده لا يقال الا مرة واحدة بدلا عن الاقامة كما يدل عليه كلام الاذكار للنووي رملى اه زيادى هذا وقد يقال في جعلهم اياه بدلا عن الاقامة نظرفاته لو كان بدلا عنها الشرع للنفرد بل الظاهر انه ذكر شرع لهذه الصلاة استناضا للحاضرين وليس بدلا عن شئ (قوله ونحوه) هل يسن اجابة ذلك لا يبعد

بشرعان للمكتوبة) من الخس خرج المنذورة وصلاة الجنائز وسائر النوافل فلا يؤذن لها ولا يقيم لعدم ورودها فيها بل يكره ان لا يقرأ المكتوبة كما صرح به في الانوار وعبر بيشرعان دون يسنان اشارة الى ان ذلك جار على القولين (ويقال في العبد ونحوه) من كسوف واستسقاء وتراويح وكل نفل شرعت له الجماعة وكذا وتر سن جماعة وتراخي فعله عن التراويح كما هو ظاهر بخلاف ما اذا فعل عقبها فان النداء لها نداء له كذا قيل والاقرب انه يقوله في كل ركعتين من التراويح وللو تر مطلقا لانها بدل عن الاقامة لو كانت مطلوبة هنا (الصلاة جامعة) بنصب الاول بالاغراء والثاني بالحالية ورفعها على الابتداء وان لم يرفع أحدهما على انه مبتدأ حذف خبره أو عكسه ونصب الآخر على الاغراء في الاول والحالية في الثاني لورود ذلك في الصحيحين في كسوف الشمس وقيس به الباقي وكالصلاة جامعة هلموا الى الصلاة أو الصلاة رجمكم الله أو حي على الصلاة كافي العباب خلافا لبعضهم وخرج بقوله في العبد ونحوه النافلة التي لا تسن الجماعة فيها والتي تسن فيها اذا صليت فرادى والمنذورة وصلاة الجنائز لان المشيعين لها حاضر وون فلا حاجة لاعلامهم (والجديد ندبه) أى الاذان (للفرد) بالصلاة في صحراء أو غيرها

سها بلا حول ولا قوة الا بالله وينبغي كراهة ذلك لنحو الجنب اه سم على حج وقوله كراهة ذلك أى قوله الصلاة جامعة لا كراهة قوله لا حول ولا قوة الا بالله ما يأتي من عدم كراهة اجابة نحو الحائض بذلك ونحوه وينبغي ان يوجه استحباب اجابة ذلك بلا حول ولا قوة الا بالله بالقياس على اجابة المقيم بذلك عند قوله حي على الصلاة حي على الفلاح يجامع أن كلا يستنض الحاضرين للقيام بها وأما أخذه من اجابة المؤذن بذلك اذا قال الا صلوا في رجالكم ففيه ان ذلك انما قيل لغوات حضور الجماعة عليهم (قوله وكل نفل شرعت له الجماعة) أى وان نذر فعله وعليه فالمراد بالمنذورة التي لا تسن فيها الجماعة صلاة لم تطالب منه فيها الجماعة بدون النذر ونذر فعلها كسنة الظاهر (قوله بخلاف ما اذا فعلها عقبها) قال سم على حج وقد يقال هذا ظاهر ان كان قوله الصلاة جامعة بمنزلة الاذان فان كان بمنزلة الاقامة فقد يتجه انه لا فرق بين تراخي فعله وعدمه وقياس كونه بمنزلة الاقامة الاتيان به لكل ركعتين من التراويح أى كانه قدم اه وهو مضمون قوله والاقرب انه يقوله في كل ركعتين من التراويح الخ (قوله على انه مبتدأ حذف خبره) فيه عسر ويمكن تقديره لنا أى لنا جامعة أى كان لنا عبادة جامعة أى وهي الصلاة بدليل السياق أو منها جامعة وفيه شئ اه سم على حج (قوله وكالصلاة جامعة هلموا) أى في أداء أصل السنة والا فالاول أفضل لوروده عن الشارع (قوله أو الصلاة رجمكم الله) أى أو الصلاة فقط على ما يفيد كلام المنهج أو الصلاة الصلاة على ما في حج قال والاول أفضل (قوله التي لا تسن الجماعة فيها) أى وان صليت جماعة (قوله فلا حاجة لاعلامهم) يؤخذ منه ان المشيعين لو كثروا لم يعلموا وقت تقدم الامام للصلاة من ذلك لهم ولا بعده

ليس بقيد وانما هو مجرد التصوير لانه الغالب كما هو ظاهر وان فهم منه شيئا التقييد ورثب عليه في حاشيته (قوله في القدر المحتاج اليه) انما لم يقيد به في المسئلة قبله لانه صورها باحتياجه لجميع المسائل فلو فرض احتياجه للبعض فقط فسخ فيه فقط كما هو ظاهر فالمسئلان في ذلك سواء (قوله واراد الوارث تغريمهم مثله) كذا في النسخ ويجب حذف لفظة مثله لافسادها (قوله يحمل على ما اذا اراد الصلاة معهم) أي صلى معهم أي لكن لم يتفق ذلك له فان لم يتفق صلواته معهم ادن وظاهر ذلك انه لا فرق بين ترك الصلاة معهم ٣٠٠ لعذر أم لا وانه لا فرق في ذلك بين كونه صلى في بيته أو المسجد لكن قيد بعضهم

كلام الاذرعى بما اذا صلى معهم كما تقدم وعليه فيندب للمنفرد مطلقا سمع اذان غيره أولا اراد الصلاة معهم أولا (قوله ويبلغ كل منهما في الجهر ما لم يجهد نفسه) أي فيحصل له أصل السنة بمجرد الرفع فوق ما يسمع نفسه أو أحد من المصلين وكال السنة بالرفع طاقته بلا مشقة ومع ذلك لو لم يسمع من البلد الا جانب لم يسقط الطلب عن غيرهم كما مر (قوله مدى) أي غاية صوت المؤذن فالمدى بفتح الميم يكتب بالياء وهو غاية الشيء (قوله ولا انس) ظاهره ولو كان كافرا ولا مانع منه (قوله الا شهد له يوم القيامة) أي وشهادتهم سبب لقربه من الله لانه يقبل شهادتهم له بالقيام بشعائر الدين فيجازيه على ذلك وهذا الثواب العظيم انما يحصل

وان سمع اذان غيره كافي التحقيق والتحقق وخزم به ابن المقرئ في روضه وهو المتمدوم ما في شرح مسلم من انه ان سمع اذان الجماعة لا يشرع وقواه الاذرعى يحمل على ما اذا اراد الصلاة معهم ففي كلام ابن الرقعة ما يصرح بذلك ويكفي في اذان المنفرد اسماع نفسه بخلاف اذان الاعلام كما يأتي والقديم لا يندب له لان المقصود من الاذان الاعلام وهو منتف في المنفرد قال الرافعي بعد ذكر القولين في الجديد كالوجيز والجمهور اقتصروا على انه يؤذن ولم يتعرضوا للخلاف وانضموا في الروضة بترجيح طريقهم واكتفى عنها هنا بذكر الجديد كالحرر (وبرفع) المنفرد (صوته) ندبا بالاذان فوق ما يسمع نفسه ومن يؤذن لجماعة فوق ما يسمع واحد منهم ويبلغ كل منهما في الجهر ما لم يجهد نفسه ما في البخاري عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة ان ابا سعيد الخدري قال له اني اراك تحب الغنم والبادية فاذا كنت في غنمك أو باديتك فاذنت للصلاة فارفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهد له يوم القيامة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سمعت جميع ما قلته لك بخطاب الى أي من النبي صلى الله عليه وسلم كما فهمه الامام والغزالي والماوردي وأوردوه باللفظ الدال على ذلك أي لم يوردوه بلفظ الحديث بل بعنايه فقالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يسمع من آخره ليظهر به الاستدلال على اذان المنفرد ورفع صوته (الاجميد) أي ونحوه من مدرسة ورباط من أمكنة الجماعة (وقعت فيه جماعة) فلا يرفع صوته به وقول الروضة كاصلاها وانصرفوا امثال لا يفسد فلزم ينصرفوا فالحكم كذلك لانه ان طال الزمن بين الاذنين توهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى والا توهموا وقوع صلاتهم قبل الوقت لا سيما في يوم النجم (ويقيم الفاتحة) المفروضة من يريد فعلها لانها لا افتتاح الصلاة وهو موجود (ولا يؤذن) لها (في الجديد) زوال وقتها وقد فاته عليه الصلاة والسلام صلوات يوم الخندق فقضاها ولم يؤذن لها رواه الشافعي وأحمد في مسنديهما باسناد صحيح قاله في المجموع وجاز لهم تأخير الصلاة لاشتغالهم بالقتال ولم تكن تزل صلاة الخوف والقديم يؤذن لها أي حيث تفعل جماعة ليجمع القديم السابق في المؤداة فانه اذا لم يؤذن المنفرد لها فالغائبة أولى كما قاله الرافعي وعلى ما تقدم عنه من اقتصار الجمهور في المؤداة على انه يؤذن يجري القديم هنا على اطلاقه كذا افاده الشارح (قلت القديم اظهر والله أعلم) وهو انه يؤذن لها وان لم تفعل جماعة لحديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم نام هو وأصحابه عن الصبح حتى طلعت الشمس فساروا حتى ارتفعت ثم نزل

للمؤذن احتسابا للمداوم عليه وان كان غيره يحصل له أصل الثواب (قوله وقعت فيه جماعة) زاد حج أو صلاوا فتوضا فيه فرادى ومثله في شرح الروض وفيه أيضا انه اذن تلك الصلاة وعليه فلو صلاها بلا اذان استحب الاذان والرفع مع ان علة المنع موجودة انتهى سم (قوله فالحكم كذلك) أي انه لا يرفع (قوله وقد فاته عليه الصلاة والسلام صلوات) قال المحلى وهي الظهور والعصر والمغرب انتهى وقد يعارض هذا ما مر للشارح بعد قول المصنف ويسن تقديمه أي الفاتحة على الحاضرة التي لا يخاف فوتها من قوله استدلالا على ذلك لحديث الخندق انه صلى الله عليه وسلم صلى يومه العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب انتهى فانه صريح في ان المغرب لم تفته ويمكن انه تعدد الفوات في أيامه فلا تعارض (قوله انه صلى الله عليه وسلم نام) استشكل هذا بحديث نحن معاصر الانبياء تمام أعيننا ولا تمام قلوبنا وأجاب عنه السبكي بأن

المعنى وليست في شرح الروض الذي هذه عبارته (قوله ويلحق بالمستعمل كل مستقذر عرف الخ) لعل الصورة ان معه ما من
أحدهما مستقذر عرفاً أي لا يصح الطهر به لتغيره بما يضر والآخر ليس كذلك فلا يلزمه شرب المستقذر والتطهر بالآخر
بخلاف ماء الورد فيلزمه شربه عند الحاجة والطهر بالآخر ويدل له ما ذكره بعد وفي التفتة مثله وكتب عليه الشهاب

للأنبياء نومين فكان هذا النوم من النوم الثاني وهو خلاف نوم العين وأجاب غيره بجواب حسن وهو ان دخول الوقت من
وظائف العين والاعين كانت ناعمة وهذا لا ينافي استيقاظ القلوب انتهى وقد يتوقف في هذا بأن يقظة القلب يدرك بها
الشمس كما يقع ذلك لبعض أمته فكيف هو صلى الله عليه وسلم وقد يجاب أيضاً بأنه عمل ذلك للتشريع لان من نامت عيناه
لا يخاطب بأداء الصلاة حال نومه وهو صلى الله عليه وسلم مشارك لأمته الا فيما اختص به ولم يرد اختصاصه بالخاطب حال نوم
عينيه دون قلبه فتأمل (قوله ثم أذن بلال) أي بأمره صلى الله عليه وسلم (قوله ثم صلى صلاة الغداة) أي الصبح (قوله كما كان
يصنع كل يوم) أي من تقديم سنة الصبح والاستغفار بالتسبيح مثلاً بعد فرض ٣٠١ اذ كان (قوله فان كان فوائت لم

يؤذن) أي لم يشرع لها
الاذان وهو تفريع على
التقديم الراجح وعلى مقابلة
(قوله في وقت واحد) أي
بأن كان والاها (قوله أما
اذالم يوال) محترز الموالاة
المشار إليها بقوله في وقت
واحد كما مر وهل يضر في
الموالاة رواتب الفرائض
أم لا فيه نظرو ويؤخذ
من قول حج بعد قول
المصنف الآتي وشرطه
الوقت الخ مانعه وبه يعلم
ان الكلام للحاجة
لا يؤثر في طول الفصل
وان الطول اغما يحصل
بالسكوت أو الكلام غير

فتوضاً ثم أذن بلال بالصلاة وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى صلاة الغداة
وصنع كما كان يصنع كل يوم والاذان حق للفريضة على التقديم الاصح وعلى الجديد للوقت
(فان كان فوائت لم يؤذن) من أراد قضاءها في وقت واحد (غير الاولى) بخلاف كافي
المحرر والروضة اما الاولى ففيها الخلاف المتقدم ولو كانت الاولى فائتة وقدمها على الحاضرة
أو كانت غير فريضة الوقت وقد قدمها في جمع التأخير أذن للاولى فقط كما رجحه المصنف لانه
الثابت من فعله صلى الله عليه وسلم اما اذالم يوال فيؤذن للثانية ولو صلى فائتة قبل الزوال
أذن لها ثم اذادخل وقت الظهر عقب سلامه من الفائتة أذن للظهر أيضاً وكذا لو أخر مؤداة
لاخر وقتها وأذن لها ثم عقب سلامه دخل وقت مؤداة أخرى فيؤذن لها كما قاله المصنف
ويؤخذ من قولهم انه لو والى بين صلاتين لم يؤذن لغير الاولى ما لم يدخل وقت الثانية انه لو صلى
حاضرة وأذن لها وتذكر فائتة وفعلها عقبها لم يؤذن للفائتة لان تذكرها ليس بوقت حقيقي لها
وهو ظاهر وحيث لم يؤذن للثانية فابعداها أقام لكل لانه صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب
والعشاء بركعة باذان واقامتين رواه الشيخان من رواية جابر ورواية ابن عمر
انه صلاهما باقامتين وأجابوا عنه بأنه انما يحفظ الإقامة وقد حفظ جابر الاذان فوجب
تقديمه لزيادة علمه وبأن جابراً استوفى حجة النبي صلى الله عليه وسلم واتتها فهو أولى
بالاعتماد (ويندب جماعة النساء الإقامة) بأن تفعلها احدها هن فلو صلت وحدها أقامت
لنفسها أيضاً ولو أقامت رجل أو خنثى لم يصح (لا الاذان على المشهور) فيها

المندوب لا الحاجة انتهى ان الفصل بالرواتب لا يضر في الموالاة لانها مندوبة ويؤيده قوله بعد ان الفصل بين الجمعة وخطبتها
يضر اذا كان بقدر ركعتين بأخف ممكن كالفصل بين صلاتي الجمع بخلاف الفصل بين الإقامة والصلاة وبخلاف الفصل بين
الاذان والاجابة فانه لا بد فيه من زيادة على ذلك بحيث لا ينسب الثاني للقول أصلاً قال وفرق بين الواجب والمندوب (قوله
عقب سلامه من الفائتة) فضيته انه لو دخل وقت الحاضرة وهو في أثناء الفائتة أو قبل ان أحرم لكن بعد الاذان لها لا يؤذن
للحاضرة وقضية قول المنهج لم يدخل وقتها قبل شروعه في الاذان الخ خلافه وهو الوجه فليتأمل فقوله عقب سلامه مثال
لا نيد (قوله أذن للظهر أيضاً) لعل وجهه انه لما كان الاذان قبل دخول وقت الحاضرة لم يصلح لكونه من سنن (قوله ويؤخذ
من قولهم) وجه أخذه ان الوقت حيث أطلق في عبارة الفقهاء انصرف للحقيقي (قوله وتذكر فائتة وفعلها عقبها لم يؤذن) بقي
مالو أذن وأراد ان يصلي ثم عرض له ما يقتضي التأخير واستمر حتى خرج الوقت فهل يؤذن لها أخذاً من اطلاقهم الاذان
للفائتة أولاً فيه تطرر الاقرب انه لا يؤذن لانه وقع منه اذان لهذه الصلاة وان تأخرت عنه والموالاة بين الاذان والصلاة
لا تشترط (قوله استوفى حجة النبي صلى الله عليه وسلم) أي تتبعها واستقرها فاضبط جميع ما وقع له فيها من الافعال الظاهرة
(قوله ولو أقامت رجل أو خنثى لم يصح) وقيام حرمه الاذان قبل الوقت لكونه عبادة فائدة حرمه أقامتها من ذكره ويجعل
بخلافه وهو الاقرب لما مر عن حج في اذان المرأة (قوله لا الاذان) أي فلا يندب لمن وان فقد الرجال

ابن قاسم ما يدل لذلك أيضا (قوله أو مرض) أي عصى به فلا تعلق له بمسئلة السفر (قوله غاص بسفره) أي أو مرضه (قوله وعلى هذا) أي الشق الثاني من التفصيل وهو احتياجه اليه لذلك حالا فقوله والقائل معطوف على قوله من أطلق والتقدير ويحمل كلام القائل بعدم جواز الخ) قوله وتعبيره بمنفعة عضو يؤخذ منه الخ هذا الغمض يؤخذ من إطلاق الخوف لا من

(قوله لان الاذان يخشى من رفع المرأة صوتها به الفتنة) الاولى التعليل بقوله لان الاذان من وظائف الرجال وذلك لان مذكوره يقتضي انه لو لم يكن ثم أجنبي استحب وهو خلاف ما اعتمد (قوله ولو أذنت المرأة للرجال الخ) المتبادر من السياق ان الكلام فيما لو أذنت للرجال المريدن له صلاة وهو يفهم انه لا يحرم أذانهم خلف المسافرين ولورجلا ولا فيما لو تقولت الغيلان ونحو ذلك مما شرع فيه الاذان لغير الصلاة وهو ظاهر بناء على ان العلة في حرمة أذانها انه من وظائف الرجال وفي فعلها له تشبه بهم بناء على ما هو الظاهر ان الذي من وظائفهم الاذان للصلاة لا مطلقا ما على التعليل بحرمة تطهرهم اليها فتضاء حرمة ذلك حيث كان ثم أجنبي مطلقا الا أن يقال انما يسن النظر للمؤذن حيث أذن للصلاة فليتأمل ونقل عن شيخنا الزيادي بالدور من حرمة أذانها في ٣٠٢ ذلك كله وان مرسل عن ذلك فأجاب بأن ظاهر إطلاقهم انها لا تؤذن انتهى

وما نقل عن مر لا يفيد حرمة أذانها وانما يفيد عدم طلبه منها تلك الأحوال وعدم الطلب لا يستدعي الحرمة (قوله لحرمة تطهرهما) أي المسبب عن أذانها فانه يسن النظر الى المؤذن كما يأتي وهل يحرم على سامعها السماع فيجب سد الاذان أم لا فيه تطر والاقرب الثاني لانه لا يحرم سماع الغناء منها ونحوه الا عند خوف الفتنة قال في الايعاب وحيث حرم عليها ذلك فهل تثاب أم لا كافي الجهر محل تطر والاقرب الاول ككالصلاة في

لان الاذان يخشى من رفع المرأة صوتها به الفتنة والاقامة لاستنهاض الحاضرين وليس فيها رفع كالاذان والثاني بسد بان تأتي بهما واحدة منهن لكن لا ترفع صوتها فوق ما تسمع صواحبها والثالث لا يندبان الاذان لما هو والاقامة تبسعه ولو أذنت المرأة للرجال أو الخنثى لم يصح أذانها واثبت لحرمة تطهرهما اليها وكذا لو أذن الخنثى للرجال أو النساء ورفع في هذه صوته فوق ما يسمعهن أو الخنثى كما هو ظاهر لحرمة تطر الكل اليه وقياسا على ما يأتي في الامامة وان توزع في القياس ولا فرق في الرجال بين المحارم وغيرهم كما اقتضاه كلامهما وهو المعتمد خلافا لما أشار اليه الاسفوي وان قال الشيخ انه القياس لان الاذان من شعار الرجال فلا يصح لهم من غيرهم لا سيما وفي رفعهن الصوت به تشبه بالرجال اما اذا اذن كل من المرأة والخنثى لنفسه أو أذنت المرأة للنساء كان جائزا غير مستحب كما هو ولا يشكل حرمة أذانها بجواز غنائها مع استماع الرجل له لان الغناء يكره للرجل استماعه وان آمن الفتنة والاذان يستحب له استماعه فلو جوزناه للمرأة لادى الى ان يؤمر الرجل باستماع ما يخشى منه الفتنة وهو ممتنع ولان فيه تشبها بالرجال بخلاف الغناء فانه من شعار النساء ولان الغناء ليس بعبادة والادان عبادة والمرأة ليست من اهلها فيحرم عليها تعاطيها كما يحرم عليها تعاطي العبادة الفاسدة ولانه يستحب النظر الى المؤذن حاله اذانه فلو استحسبناه للمرأة لامر السامع بالنظر اليها وهذا مخالف لقصود الشارع ولان الغناء منها انما يباح للجانب الذين يؤمن افتتانهم بصوتها والاذان مشروع لغير معين فلا يحكم بالامن من الاقتتان فنبعت منه وفارق الرفع هنا الرفع بالتلبية بأن الاصغاء اليها غير مطلوب ويؤخذ مما تقدم في الفرق بين غنائها واذانها من

المغصوب انتهى أقول وقدينا بل الاقرب الثاني ويفرق بينهما بان الصلاة مطلوبة منها شرعا ومعاقبة قولنا على تركها فاثبتت على فعلها في المسكان المتعصب وجاز ان يكون العقاب بغير حرمان الثواب بخلاف ما هنا فانها منبهة عنه فلا تثاب عليه (قوله في هذه) هي قوله أو النساء (قوله كما هو ظاهر) ظاهره وان لم يرفع ويشكل بما قدمه في أذانه للنساء حيث قيد برفع الصوت مع انهم يحرم تطهرهن اليه الا أن يقال مراده تشبيه أذان الخنثى للخنثى بأذانه للنساء في جميع ما قدمه وقوله لحرمة الخ أي لان أذانه قد يجري الى نظر الرجال اليه فلا تتوقف الحرمة على تطهرهم اليه بالفعل (قوله أو أذنت المرأة) أي أما اذا أذنت الخنثى للخنثى فيحرم على ما اقتضاه كلامه وفيه ما مر من قولنا الا أن يقال مراده تشبيه أذان الخنثى الخ وقوله كان جائزا أي بلا كراهة حيث أذنت بقدر ما يسمع ولم تقصد الا اذان الشرعي فان رفعت فوق ذلك أو أرادت الاذان الشرعي حرم وان لم يكن ثم أجنبي (قوله والمرأة ليست من أهلها) أي من أهل تلك العبادة وجعل الاذان عبادة لا يأتي بناء على ما ذكره الشيخ في شرح المنفرجة من ان العبادة ما تتوقف على نية فاعل لها اطلاقا وفي المسئلة خلافا ففهم من اعتبر في العبادة مجرد الثواب على الفعل ومنهم من اعتبر مع ذلك التوقف على النية (قوله بأن الاصغاء اليها) أي التلبية

التعبير بالعضو (قوله وكثرة المقدار) الواو للتقسيم (قوله فلا أثر لخوف ذلك فيهما) يعني في المسئلتين والاشارة بذلك للمحترزين المذكورين والضمير فيهما الثاني لذاتك المحترزين فتأمل (قوله بأنه يلزمه ذلك في الظاهر) أي بالنسبة للنسبين اليسير (قوله يتعلق حقه تعالى بالطهارة) هذا يشبه المصادرة فإن المستشكل لا يسلم يتعلق حقه تعالى بالطهارة بالماء حينئذ (قوله أو عرف هو ذلك من نفسه) أي طبعا لا تجرية (قوله فلم يرد) لو عبر بالواو بدل الفاء كما عبر الدمي عن لكان واضحا (قوله عند

(قوله ومن ان فيه تشبه بالرجال أخذ بعضهم من هذا عدم حرمة الاذان على الامر بالجبل لانه من الرجال فليس في فعله تشبه بغير جنسه وبناء على ان علة تحريم الاذان على المرأة مركبة من التشبه بالرجال وحرمة النظر اليها وخوف الفتنة بسماعها والحكم اذا عمل بعلة مركبة من علتين يتنفي بانتفاء احدهما والتشبه منتف في ٣٠٣ حق الامر فينتفي تحريم الاذان عليه

(قوله وعدتم بالترجيع)

أي وهو سنة كما يأتي في

كلام المصنف فلو تركه صح

أذانه (قوله تسع عشرة

كلمة) أي فلو ترك كلمة من

غير الترجيع لم يصح أذانه

وقضية قول ج انه لو أتى

بكلمة منه على وجه يخل

بمعناها لم يصح انه اذا

خفف من شدة بحيث

يخل بمعنى الكلمة لم يصح

أذانه وينبغي انه ليس

من ذلك فك الادغام في

أشهد أن لا اله الا الله لانه

أتى بالاصل ولا اخلال

فيه وعليه فيفرق بينه

وبين فك الادغام في

الشهادتين قيل بأنه

يضر بان أمر الصلاة

أضيق من الاذان فيحافظ

فيه على كمال صفاته (قوله

وعدة كلماتها) أي الإقامة

(قوله تخطبتي الجمعة)

قولنا ان الاذان عبادة وليست من أهلها ومن ان فيه تشبه بالرجال ومن انه يستحب النظر الى المؤذن عدم حرمة رفع صوتها بالقراءة في الصلاة وخارجها وان كان الاصغاء للقراءة مندوبا وهو ظاهر وافتى به الوالد رحمه الله تعالى فقد صرحوا بكونها جهرا في الصلاة بمحضرة أجنبي وعالوه بخوف الافتتان (والاذان) أي معظمه (متنى) معدول عن اثنين اثنين لان كلمة النوحيد في آخره مفردة والتكبير في أوله اربع للاتباع (والاقامة) أي معظمها (فرادى) لان لفظ الاقامة والتكبير في أولها وأخرها متنى للاتباع أيضا وكلمات الاذان مشهورة وعدتم بالترجيع تسع عشرة كلمة وعدة كلماتها إحدى عشرة لان الاذان والاقامة أمران يتقدمان الصلاة لاجلها فكان الثاني منهما ناقص من الاول نخطبتي الجمعة ولان الاقامة ثان لا اول يقتض كل منهما تكبيرات متوالية فكان الثاني ناقص من الاول كتكبيرات صلاة العيد ولان الاذان أوفى صفة من الاقامة لانه يؤتى به من تلاو ورفع به الصوت فكان أوفى قدرهما كالركعتين الاولييين لما كانتا أوفى صفة بالجهر كانتا أوفى قدرهما بالسورة (الالفاظ الاقامة) نظير انس أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة الالفاظ الاقامة متفق عليه واستثناء لفظ الاقامة من زيادته (ويسن ادراجها) أي ادراج كلماتها وهو الاسراع بها اذا ادراج الطي ثم استعير لادخال بعض الكلمات في بعض لما صح من الامر به ولان الاقامة للمحضرين فالادراج فيها أشبه والاذان للغائبين فالترتيل فيه أبلغ وما قاله الهروي من ان عوام الناس يقولون أكبر بضم الراء اذا وصل هو القياس كما قاله الشيخ وان ذهب المبرد الى فتح الراء من أكبر الاولى وتسكين الثانية وقال لان الاذان مع موقوفا فكان الاصل اسكانها لكن لما وقعت قبل قصة همزة الله الثانية فصحت كقوله تعالى الم الله وجرى على كلامه ان المقرئ في روضه اذا ما عمل به ممنوع لان الوقف ليس على أكبر الاول وليس هو مثل الم كما هو ظاهر للمتأمل (وترتيله) وهو الثاني (والترجيع فيه) أي لاذان كما رواه مسلم عن أبي محمد ذورة وحكمته تدبر كلني الاخلاص لكونهما المنصتين من الكفر المذلتين في الاسلام وتذكر خفائهما في أول الاسلام ثم ظهورهما

قضيته ان الثانية أقصر من الاولى وفيه ان الاركان فيهما ثلاثة وان الآية تكفي في احدهما وانه يجب الدعاء للمؤمنين في الثانية والثانية أطول من الاولى الا ان يقال يستحب تطويل الاولى على الثانية بأذكار زيادة على الاركان فليراجع من يابه أو المراد انها نقص باعتبار ما جرت به عادة الخطباء من المبالغة في الوعظ في الاولى والاختصار في الثانية وتخفيفها ما أمكن (قوله اذا ما عمل به) أي المبرد (قوله كما هو ظاهر للمتأمل) أي فان وضع ميم على السكون ولا كذلك التكبير (قوله وترتيله) يستثنى التكبير فانه يجمع كل تكبيرتين في نفس لحظة لفظه كذا يخطط شيخنا بر على المحلى سم على ج وقوله في نفس قال ج أي مع وقفة لطيفة على الاولى فان لم يقف فالاولى الضم وقيل الفتح (قوله والترجيع فيه) أي الاذان الخ مثل مر هل يسن الترجيع في الاذان في أذن المولود ونحوه أم لا فأجاب بأنه لا يسن فيه وانما يسن في الاذان للصلاة هكذا قرأ بعض الطلبة بالدرس وقرأ بعض أيضا خلافا فراجع

غلبة ظنه الخ لا يخفى ان هذا القيد لا بد منه لامتناع استعمال المساء على كل من المعنيين خلافا لما وجهه كلامه (قوله قال الاسنوي الخ) كان الاولى تقديمه على قول المتن فان كان محذورا الخ (قوله لان مسح الصحيح منها) الصواب منه وكذا يقال في ههنا (قوله حتى ماتحت اطراف الساتر منه) ظاهره بل صريحه انه غاية في المسح أى فيمسح حتى ماتحت اطراف الساتر وليس

(قوله وهو الاسرار) أى قبل الاتيان بهما جهر او يأتى بالارباع ولا يقال في العباب فلو لم يأت بهما سرا أولا أى بهما بعد الجهر انتهى (قوله فهو اسم للدول) أى للقول سر الكن التعديل بما ذكره من قوله لانه رجع الخ لا يناسبه (قوله متوسط الخطه) أى غير كبير (قوله وهو من تاب ٣٠٤ اذ رجع) وأصله ان يجي الرجل مستصر خيا لوح بثوب ابصر فسمى الدعاء تشويبا

لذلك وللإمام احتمال بركنيتة انتهى سم على منهج (قوله ويثوب في أذان الفاتنة) أى في كل من أذاني الصبح على ما يأتي ويوالي بين أذانيه (قوله فهو رد) أى مردود (قوله أو المظلة) المراد بها الظلام ينشأ عن نحو سحاب أما الظلمة المعتادة في أواخر الشهر لعدم طلوع القمر فيها فلا يستحب ذلك فيها (قوله ان يقول بعد الأذان) أى بدل التثويب (قوله الأصلا في رجالكم) أى مرتين لانه بدل عن التثويب (قوله انه لو قاله) أى التثويب وقوله عوضا أى عن على الصلاة (قوله حتى على خير العمل) أى أقبلوا على خير العمل (قوله فان اقصر عليه لم يصح) والقياس حينئذ حرمة لانه به صار متعاطيا لعبادة فاسدة (قوله وللراكب المقيم) أى

وهو الاسرار بكافى الشهادتين بعد التكبير سمي بذلك لانه رجع الى الرفع بعد ان تركه أو الى الشهادتين بعد ذكرهما فهو اسم للدول كافي المجموع والتحقيق والدقائق والتحرير وقضية كلام الروضة كاصلها انه لما وما ذكره في شرح مسلم من انه اسم للثاني نسب فيه الى السهو والوجه ما في المجموع والمراد بالاسرار بهما ان يسمع من يقربه أو أهل المسجد ان كان واقفا عليهم والمسجد متوسط الخطه كما صححه ابن الرفعة ونقله عن النص وغيره وما ذكره تفسير مرادوا لا حقيقة الاسرار ان يسمع نفسه لانه ضد الجهر (و) يسن (التثويب) ويقال التثويب بالثلاثة فهما (في) أذاني (الصبح) وهو ان يقول بعد الخيعلتين الصلاة خير من النوم مرتين أى اليقظة للصلاة خير من الراحة التي تحصل من النوم لوروده في خير أبي داود وغيره باسناد جيد كافي المجموع وهو من تاب اذ رجع لان المؤذن دعاء الى الصلاة بالخيعلتين ثم عاد فدعا اليها بذلك وخص بالصبح لما يعرض للنائم من التكاسل بسبب النوم ويثوب في اذان الفاتنة أيضا كما صرح به ابن عجيل البني نظرا لأصله ويكره تشويبه لغيرها لخبر الصحابين من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد ويسن في الليلة المسطرة أو المظلة أو ذات الريح أن يقول بعد الأذان وهو الاولى أو بعد الخيعلتين الأصلا في رجالكم لما صح من الأمر به وقضية قولهم في قول ابن عباس يرفعه لا تقل حتى على الصلاة أى لا تقل ذلك مقتصر عليه انه لو قاله عوضا لم يصح أذانه وهو كذلك وبه صرح ابن الاستاذ خلافا لما في الاسعاد وشرح المنهاج للكمال الدميري ويكره ان يقول مع الخيعلتين حتى على خير العمل فان اقتصر عليه لم يصح كما صرح به ابن الاستاذ أيضا خلافا لمن وهم فيه (و) يسن (ان يؤذن قائما) لأمره صلى الله عليه وسلم بلالا بالقيام ولانه أبلغ في الاعلام فيكره للقاعد والمضطجع أشد وللراكب المقيم بخلاف المسافر لا يكره له ذلك لحاجته للركوب لكن الاولى له أن لا يؤذن الا بعد نزوله لانه لا بد له منه لفريضة وقضية كلام الراغب انه لا يكره ترك القيام ولو غير ركب وبوجه بأن من شأن السفر التعب والمشقة فسوخ له ومن ثم قال الاسنوي ولا يكره له أيضا ترك الاستقبال ولا المشي لاحتماله في صلاة النقل ففي الأذان أولى والاقامة كالأذان فيما ذكره والوجه ان كلامه ما يجزى من المأثري وان بعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من مع أوله ان فعل ذلك لنفسه فان فعلها لغيره كأن كان ثم معه من عشي وفي محل ابتدائه غيره اشترط ان لا يبعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من مع أوله والالم يجزه كافي المقيم ومن ان يتوجه (للقبلة) لانه المنقول سلفا وخلفا

جالسا أخذ من قول ع بعدوا كبا جالسا (قوله بخلاف المسافر) أى فلا يكره له الأذان راكبا جالسا عمرة ولانها (قوله لا بد له منه) أى من النزول (قوله ترك القيام) أى للمسافر كما يشمر به قوله وبوجه الخ فلا ينافي ما صرح في قوله فيكره للقاعد الخ (قوله والوجه ان كلامه ما يجزى) قد تشعر عبارته باحتصاص الاجزاء على هذا الوجه بالمسافر وأعله جرى على الغالب من ان غيره لا يمشي في أذانه ولا اقامته (قوله والالم يجزه) أى لم يجز من لم يسمع الكل ويؤخذ منه ان ما جرت به العادة من الدوران في الأذان انه ان سمع آخره من مع أوله كفى والأفلا وميأتى ذلك عن سم

كذلك وفي العبارة سقط يظهر من عبارة شرح الارشاد التي هي أصل هذه العبارة ونصها بعد قول المتن فان سترحه مصححا
بما أبدأ وغسل الصبي حتى ماتحت أطراف الساتر الخ فله سقط لفظ وغسل الصبي من الكتبة (قوله ولا بد) أي لصحة المسح
أذ هو قبله كالا ينفى أي الا عند عدم امكان ترعه كما يأتي (قوله والاوجب ترعه) وحيث فلا فرق بين ما لو وضعها على حدث

(قوله منارة) أي وتسمى المئذنة أيضا (قوله ولا يلتفت في قوله الصلاة خير من النوم) أي ولو ترتب على عدم الالتفات عدم
سماع بعضهم (قوله ويستحب أن يؤذن على عال) ظاهره وان لم يحتج اليه ويدل له قوله بخلاف الإقامة لا يستحب فيه اذ لا
إذا احتج اليه وعبارة حج وان يؤذن ويقيم قائما وعلى عال احتج اليه اه وظاهره رجوع القيد لكل من الاذان والإقامة
وهو مخالف لمقتضى قول الشارح بخلاف الإقامة والقرب ما اقتضاه كلام ٣٠٥ الشارح لان الاذان شرع للاعلام

والغرض به اظهار الشعار
وكونه على عال أظهر في
حصول المقصود به وفي سم
على منهج قال مر ولا يدور
عليه فان دار كفي ان سمع
آخر أذانه من سمع أوله
والافلا (قوله كنارة)
ظاهره وان قربت مواضع
الاذان وكثرت والمارة
بفتح الميم جمعها منساور بالواو
لانه من النور ومن قال
منار وهمز فقد شبه الاصل
بالراند كما قالوا مصائب بالهمز
وأصله مصاوب (قوله
وسطح) لا تتبع الشخيرة
وورد أيضا في حديث
عبد الله الرائي انه قال رأيت
في المنام رجلا قام على جزم
حائط فأذن الخرواء البيهقي
والجزم الاصل انتهى مم
على منهج (قوله من بقية
أصابعه) ضيقه استواؤها
في حصول السنة بكل منها

ولانها أشرف الجهات فلترك ذلك مع القدوة كره وأجزأه لانه لا يخل به ويسن أن يلتفت في
الاذان والإقامة بوجهه لا بصدره من غير أن ينتقل عن محله ولو على منارة محافظة على
الاستقبال عينا مرة في قوله حتى على الصلاة مرتبة ويسار أخرى في حتى على الفلاح كذلك حتى
يقعها في الالتفاتين لما رواه الشيخان عن أبي حنيفة قال رأيت بلالا يؤذن فجعلت أتسمع فاه
ههنا وههنا يقول عينا وشمالا حتى على الصلاة حتى على الفلاح وفي رواية لابي داود بإسناد صحيح
فما بلغ حتى على الصلاة حتى على الفلاح لوى عنقه عينا وشمالا ولم يستدر واختصت الميعلتان
بالالتفات لان غيرهما ذكر الله تعالى وهما خطاب الآدمي كالسلام في الصلاة يلتفت فيه
دون ما سواه من أذكارها ويفارق كراهية التفات الخطيب في الخطبة بانه يعظ الحاضرين
فالادب في حقه ان لا يعرض عنهم وانما لم يكره في الإقامة بل يندب كما مر لان المقصد منها
الاعلام فليس فيه ترك أدب ولا يلتفت في قوله الصلاة خير من النوم كما اقتضاه كلامهم وصرح
به ابن عجيل البني ويستحب أن يؤذن على عال كنارة وسطح للتباع ولزيادة الاعلام بخلاف
الإقامة لا يستحب فيها ذلك الا ان احتج اليه لكبر المسجد كما في المجموع وفي البحر لو لم يكن
للمسجد منارة سن أن يؤذن على الباب وينبغي تقييده بما اذا تعذر في سطحه والافه وأولى فيما
يظهر ويسن للتؤذن جعل أصبعيه في صماخيه لما صح من فعل بلال بحضرته صلى الله عليه
وسلم والمراد اغتلا سبائتيه ولانه أجمع للصوت وبه يستدل الاصم أو من هو على بعد على كونه
أذانا فيكون أبلغ في الاعلام فيصعب الى فعل الصلاة لانه يسن له اجابة المؤذن بالقول بخلاف
الإقامة لا يسن فيها ذلك ولو تعذر احدى يديه لعله جعل السليمة فقط نعم ان كانت العلية
سبائتيه فيظهر جعل غيرهما من بقية أصابعه (وبشترط ترتيبه) أي الاذان ومثله الإقامة
للتباع ولان تركه يوهم اللعب ويخل بالاعلام فان عكس ولو ناسيا لم يصح ويبنى على المنتظم منه
والاستئناف أولى ولو ترك بعض الكلمات في خلاله أتى بالتروك وأعاد ما بعده (و) يشترط
(موالاته) وكذا الإقامة لان ترك ذلك يخل بالاعلام فلا يفصل بين كلماته بسكون أو كلام طويل
نعم لا يضر يسيرهما ولو عمدا كيسير نوم وانما وجنونا لعدم اخلاصه بالاعلام ويسن أن

٣٩ نهاية ل
وفي حاشية مم على حج قوله سبائتيه فلو تعذر الخوف قد هما اتجه جعل غيرهما من أصابعه بل لا بعد حصول أصل السنة
بجعل غيرهما ولو لم يتعدرا وعليه فعل الفرق بين هذا وما قالوه في التشهد من انه لو قطعت سبائتيه لا يرفع غيرهما ان غير السبابة
طالب له صفة يكون علمها فرفهما بدل السبابة بفوت صفتها بخلافه (قوله أتى بالتروك) أي حيث لم يطل الفصل عما أتى به من
غير المنتظم بين المنتظم وما قبل به (قوله أو كلام طويل) ظاهره وان كان ذلك لعذر كذا راعى أو انذار من قصده حية وقضية
ما مر عن حج من قوله لا حاجة خلافه وكذا ما يأتي من قول الشارح وقد يجب الانذار لتوضيح الخ (قوله نعم لا يضر) الاولى
أن يقول وخرج بالطويل الخ (قوله لعدم اخلاصه بالاعلام) قال حج فان فحش بان مضى ذلك أي الزمن الذي يخل بالاعلام أعاده
وظاهر ان الكلام في غير الجمعة أي في غير خطبة الجمعة والصلاة لوجوب الموالاة فيها ويحاط بالواجب ما لا يحاط لغيره ومن
ثم ينبغي أن يضبط الطول المضر فيها أي في الجمعة بقدر ركعتيه باخف ممكن أخذ من تطهيره في جمع التقديم ولا يضر الطول

أو ظهر الآتي القضاة عذمه كما يصريح به في آخر الباب (قوله فان تعذر مسح ووضي) هذا التفصيل فيما اذا كان في غير أعضاء التيمم أما اذا كان فيها فالقضاء لازم بكل حال كما يأتي (قوله ولعل صورة رفع الساتر انه ظهر من الصحيح ما لا يجب غسله) عبارة مقالوبة اذ ليس لنا صورة يظهر فيها من الصحيح ما لا يجب غسله وعبارة شرح الروض بعد ان أجاب بالجواب الآتي في كلام

هنا بذلك لما تقر من الفرق بين الواجب والمندوب (قوله في غير الاولين) هما يسير الكلام والسكوت (قوله وان يؤخر رد السلام) أي وسن له أن يؤخر الخ (قوله لما كان معذوراً وسوخ) فضيته وجوب الرد بعد فراغ الاذان وهو مخالف لما في الآيات المشهورة التي أولها رد السلام واجب الا على الخ حيث عدها الاذان من الصور المسقطه للرد لكنه موافق لما هو المعتمد من وجوب الرد على الخطيب اذا سلم عليه (قوله وقد يجب الانذار) أي وان طال ولا يبطل به الاذان على ما مر (قوله بل عدم الصارف) قال حج وشرطه عدم الصارف وكذا الإقامة فلو قصد تعليم غيره لم يعتد به لا النية على الاصح ومن ثم ينبغي نفيها ورفع على الاصح انه لو كبر تكبيرتين بقصده ثم أراد صرفهما للإقامة لم ينصرف عنه فبني على ما وفي التفرع نظر انتهى ولم يبين وجه النظر والذي يظهر عدم تأني النظر فيما قاله لان الصارف يمنع الصحة اذا كان مقارناً للفظ اما بعده فلا حيث قصد الاذان بالتكبيرتين حسب ما منه فلا يتأني صرفهما بعده فان لم يطل الفصل فلا وجه لمنع البناء وبقي ما لو أذن لدفع تغول الغيلان مثلاً وصادف دخول الوقت فهل يكفي أم لا فيه نظروا الا قرب الاول (قوله والإقامة عدم بناء غيره) ومنه ما يقع من المؤذنين حال اشتراكهم في الاذان من تقطيع كلمات الاذان بحيث يذكروا واحد بعض الكلمة وغيره باقياً وينبغي حرمة ذلك لانه تعاط لعمادة فاسدة الا ان يقال طرود ذلك ٣٠٦ يبطل خصوص الاذان ويبقى كونه ذكراً فلا يحرم لكن مقتضى تعليل

حرمة الاذان قبل دخول الوقت بكونه عبادة فاسدة خلافه (قوله لنطقه بالشهادتين) هذا يدل على أنه لا يشترط في صحة الاسلام عطف احدي الشهادتين على الاخرى لان الشهادتين في الاذان لا عطف بينهما وقد حكم بالاسلام بالنطق بهما ولو وافق ذلك ما نقله الشارح في باب الردة ان

يستأنف في غير الاولين وكذا انهما في الإقامة فكانها القربها من الصلاة وتنا كدها لم يسأخ فيها بفصل البتة بخلاف الاذان ولو عطف سن له أن يحمد الله في نفسه وان يؤخر رد السلام وتسميت العاطس الى السراخ وان طال الفصل كما هو مقتضى كلامهم ووجهه انه لما كان معذوراً وسوخ له في التدارك مع طوله لعدم تقصيره بوجه فان لم يؤخر ذلك للفراغ بخلاف السنة كالتكلم ولو لمصلحة وقد يجب الانذار لتعويجه تقصد محترماً او رأي نحو اعمى يريد أن يقع في نحو يتر ولا يشترط للأذان نية بل عدم الصارف ولو ظن أنه يؤذن للنظر فكانت العصر صرح ويشترط في كل من الاذان والإقامة عدم بناء غيره على ما أتى به لان صدور ذلك يورث اللبس غالباً لفرق بين أن يشتبه صوتاً أولاً (وفي قول لا يضر كلام وسكوت طويلاً) بين كلماتها كبقية الاذكار ومحل الخلاف حيث لم يفحس الطول فان فحس بحيث لا يسمى مع الاول أذاناً في الاذان وإقامة في الإقامة استأنف جزماً (وشرط المؤذن) والمقيم (الاسلام) فلا يصحان من كافر لان في اتيانه بهما نوع استنزاء لا يعتد حقيقة ذلك ولو فعل الكافر ذلك حكم بالاسلامه لنطقه بالشهادتين

الشافعي قال اذا ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم أكشف عن الحال وقلت له قل أشهد أن لا اله الا الله مالم أشهد أن محمداً رسول الله وانك بريء من كل دين يخالف دين الاسلام اه لا ينافي ذلك قول الروضة كاصحها في باب الكفار انه ذكر الشافعي ان الاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله الخ لظهور أن الواو في هذه العبارة من كلام الشافعي لمحكية صيغة الاسلام لا من نفس صيغة الاسلام المحكية فتدبر انتهى سم على حج وما ذكر في صدر القولة من قوله لا يشترط الخ هو ماد كرسبنا الزيادة ان الشيخ يعني الرملي رجوع اليه آخر ابعدان قرر أن صورة المسئلة أنه أتى بالواو العاطفة وانه لو تركها لم يحكم بالاسلام ثم قال امام ترك أشهد فلا بد من الواو وعبارة العلقمي عند قوله عليه الصلاة والسلام أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا اله الا الله مخلصاً من قلبه نصها ومنه يؤخذ انه لا يشترط في التلفظ عند الاسلام بكلمة الشهادة أن يقول أشهد وهو الراجح المعتمد بل هو الصواب ولا يغتر بما ذكره بعض أهل العصر وافتى به من أنه لا بد من لفظ أشهد تبعاً لظاهر كلامهم في مواضع ومواضع آخر لم يصرحوا فيها بذلك بل اکتفوا بقول لا اله الا الله محمداً رسول الله من غير ذكر أشهد قال الاذري ذكر ابن الرفعة تفرعاً على أنه لا بد من الشهادتين وقول الامام ان قائله يراه بابا من التعبدات لا بد من الاتيان بلفظ الشهادة حتى لو قال اعلم واتحقق أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله لا يكون بذلك مسلماً أي خلافاً لابن حجر على الاربعين من أن كل ما يدل على العلم والاقرار يسلم به كما أن المذهب ان الشاهد لو قال اعلم واتحقق لا يقوم مقام أشهد لاجل التعبد بلفظ الشهادة ثم قال ان نص في المنصور والام هنا يعني في كتاب الاعان ظاهره اعتبار لفظ الشهادة ونصه في باب المرتد ظاهره يقتضي

الشيخ بعد نصها ثم رأيت الزكشي أجاب بحمل ما هنا أي مسألة رفع الساتر على ما إذا لم يظهر من الصحيح ما يجب غسله وما هنا في مسألة الجبيرة على ما إذا ظهر منه ذلك وهو أولى انتهت (قوله أو ما إذا تردد) هذا تصوير آخر للجبر فكأنه قال وصورة الجبيرة أنه ظهر من الصحيح ما يجب غسله أو ما إذا تردد الخ إذ ليس قبله ما يصح عطفه عليه في اللفظ وعبارة الشهاب ابن حجر في هذا المقام ولو سقطت جبيرة في ص - لأنه بطلت كترع الخف ومحل ما إذا بان شيء مما يجب غسله إذا لا يمكن بقاؤه مع وجوب غسل ما ظهر وكذا ما بعده في الحدث الأصغر أو ما إذا تردد في طلان تيممه وطال التردد أو مضى معه ركن ثم إن علم البرء بطل تيممه أيضا والأفلاو بما تقر من أن ملهظ بطلان الصلاة غير ملهظ بطلان التيمم اندفع قول بعضهم إلى آخر ما يأتي في الشرح فالشيخ تصرف فيها وفي عبارة شرح الروض بما تری (فصل) (قوله جعلت لي الأرض الخ) بدل من رواية الدارقطني (قوله للامتنان) عبارة التحفة في حيز الامتنان وكتب عليه الشهاب بن قاسم مانصه قوله في حيز الامتنان فيه شيء اه وتوقفه كما ترى انما هو في كونها في حيز الامتنان لا في كون الامتنان دالا على خصوص التراب خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله كالوضوء) لعل التشبيه في مجرد الاختصاص مع قطع النظر عن كونه تعبديا أو معقول المعنى فلا ينافي ما مرله في الوضوء

أن الاقرار بالشهادتين يكفي في حصول الاسلام فان أجرى كل نص على ظاهره حصل في المسئلة قولان قال الاذرى قلت والوجه عدم اشتراط لفظ الشهادة كما تضمن كلام الحلبي نقل الاتفاق عليه واقتضاه كلام القفال وغيره وهو قضية الاحاديث وكلام الشافعي في مواضع وكلام أصحابه والاحاديث الدالة على ذلك كثيرة انظر إلى قوله لعمه أي طالب باعم قل لا اله الا الله ولم يقل لفظ أشهد بل من جهة الاعتراف بالوحدانية والنبوة المستلزمة لصدق الرسول فيما جاء به كما بينه الامام هـ او منهم من قال لا يحصل الاسلام الا بالشهادتين ورأى ذلك بابا ٣٠٧ من التبسيط حتى اذا قال المعطل لا اله الا الله لم

يحكم باسلامه ما لم يقل محمد رسول الله انتهى وهذا استدراك على أنه لو قال لا اله الا الله محمد رسول الله حكم باسلامه وان المراد بالشهادتين ذلك لأن يقول لفظ الشهادة فاعلمه ولا نزاع فيه ولا امرية ونص في المختصر في المشهود عليه بالردة قيل له قل لا اله الا الله محمد رسول الله وجرى عليه

ما لم يكن عيسويا لا اعتقاده ان محمدا رسول الله الى العرب خاصة ولا يعتد بأذان غير العيسوي الاول فان أعاده اعتد بالثاني بخلاف ما إذا لم يعده وبخلاف العيسوي وان أعاده ولو ارتد المؤذن ثم أسلم قريبا بئى لان الردة لا تبطل ماضى الا ان اتصلت بالموت وان ارتد بعده ثم أسلم ولو بعد طول الفصل جازت اقامته نعم يسن ان يعبد ذلك غيره لان ردة توث شبهة في حاله (و) شرط من ذكر (التمييز) ولو صبيا فيتأدى بأذانه واقامته الشعار وان لم يقبل خبره بدخول الوقت وما في المجموع من قبول خبره فيما طريقه المشاهدة كروية النجاسة ضعيف كما ذكره في محل آخر نعم قد يقبل خبره فيما احتفت به قرينة كاذن في دخول دار وابطال هدية واخباره بطلب ذى ولجة له فتجب الاحابة ان وقع في القلب صدقه أما غير المميز كالمجنون والمغنى عليه فلا يصح اذانه لعدم أهليته للعبادة نعم يصح أذان سكران في أوائل نشأته لا تنتظم قصده وفعله حينئذ (و) شرطه أيضا (الذكورة) ولو عسدا فلا يصح أذان غير الذكر كما تقدم ايضا حه نعم لو أذن الخنثى فبانت ذكوريته عقب أذانه فالوجه اجزاؤه كما قاله الاذرى في غنيته ويشترط في جواز نصب مؤذن

الأصحاب وما روى في الاحاديث من لفظ الشهادة فليس المراد منه الا تيان بلفظ أشهد ومن وقف على طرق الاحاديث علم ذلك انتهى كلام الاذرى بحرفه قلت وفي الحديث الصحيح أمرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله قال بعض شيوخنا فان قيل فكيف لم يذكر الرسالة فالجواب ان المراد المجموع وصار الجزء الاول علما عليه كما تقول قرأت قل هو الله أحد أي السورة كلها انتهى قلت فظهر بذلك ان المراد من قولهم الشهادتان أو كلمة الشهادة لا اله الا الله محمد رسول الله لا اله الا الله لفظ أشهد كما تقدم انتهى بحرفه (قوله ما لم يكن عيسويا) قال ابن شهبه في شرحه طائفة من اليهود منسوبون إلى أبي عيسى اسحق بن يعقوب الاصفهاني اليهودي كان في خلافة المنصور وكان يعتقد ان محمدا صلى الله عليه وسلم بعث إلى العرب خاصة وله كتاب وضع فيه الذبايح وخالف اليهود في أحكام كثيرة (قوله لان الردة لا تبطل ماضى) أي من الاعمال اما الثواب فيبطل بالردة مطلقا عادا إلى الاسلام أولا (قوله ذلك) أي الاذان (قوله نعم قد يقبل خبره) أي فان قويت القرينة هنا على صدقه قبل خبره وقياس ما يأتي له في الصوم ان الكافران أخبر بدخول الوقت ووقع في القلب صدقه قبل والأفلاو ان الفاسق كذلك (قوله وشرطه الذكورة) ظاهر اطلاقه اشتراط ذلك في أذان الصلاة وأذان غيرها من الاذان في اذن المولود وغيره مما مر ولو قبل بعدم اشتراطه في أذان غير الصلاة لم يكن بعيدا وقد تقدم ما فيه أيضا (قوله عقب أذانه) لعله انما يندبه للتنبيه على أنه اذا لم تبين حالا طالب الاذان من غيره لعدم الاعتماد بأذانه ظاهر وليس المراد انه اذا تبين ذكوريته بعد مدة لم يعتد بأذانه

وفيه شيء مخصوص ما يأتي بعده فلعلمه هيا مشى على خلاف ما روي عنه ثم (قوله ما يشمل) الصواب حذفه (قوله لقوله تعالى الخ) لا حاجة اليه هنا كالتجديد لا لأنه تقدم الاستدلال بهما وكان ينبغي ان يقدم الكلام على الآية ثم (قوله فلا يشترط تراب) لعل صوابه غبار ثم رأيت كذلك في نسخة (قوله ويدله) أي لما في المتن أي يدل له من القرآن الآية المارة على ما صرح فيها ومن السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم الخ كما يصرح به كلام الدميري الذي ما هنا عبارته كالذي مر في الآية وان أوهم سياق

(قوله من قبل الامام) عبارة ج ويشترط أصحه نصب نحو الامام انتهى وهي صريحة في عدم الاعتداد بتوليته بخلاف قول الشارح ويشترط لجواز الخ فإنه لا يقتضي ذلك إلا يلزم من عدم الجواز البطلان لكنه المتبادر منه لا سيما وقد صرحوا بأن الامام انما يفعل ما فيه مصلحة للمسلمين ومنى فعل خلاف ذلك لا يعتد بفعله وعلى ما أفهمه اطلاق الشارح من الاعتداد بتوليته في الفرق بين ذلك وبين عدم صحة تولية الامام اذا لم يكن أهلا لذلك ولعله ان الخلل في صلاة الامام الذي يخشى من غير الالهي يبعد علم المأمومين به ولا كذلك المؤذن فان أذانه قبل الوقت لو فرض يسهل علم الناس به فلا يقلدونه في أذانه وتقبل عن مر ما وافق اطلاق شرحه من صحة توليته ٣٠٨ (قوله أو من له ولاية النص شرعا) كالناظر المفوض له ذلك من قبل

راتب من قبل الامام أو نائبه ومن له ولاية النص شرعا كونه عارفا بالمواقيت بامارة أو بخبر ثقة ممن علم وأن يكون بالغاً أصحنا غير العارف لا يجوز نصبه وان صح أذانه وبخلاف من يؤذن لنفسه أو لجماعة من غير نصب فلا يشترط معرفته بما يل منى علم دخول الوقت صح أذانه كأذان الاعمى هذا حاصل ما دل عليه كلام المجموع خلافاً لمن فهم من كلامه ما يخالف ذلك واعتراض عليه كما صاحب الاسعاد ولو أذن قبل علمه بالوقت فصادفه اعتد بأذانه بناء على عدم اشتراط النية فيه وبه فارق التيمم والصلاة (ويكره) الاذان (المحدث) حديثاً أصغر لم يكرهت ان ذكر الله الاعلى طهراً وقال على طهارة رواه أبو داود وقال في المجموع انه صحيح فيستحب كونه منطهر لذلك ولأنه يدعو الى الصلاة فليكن بصفة من يمكنه فعلها والافهروا عظم غير متمتع فانه الرافعي وقضيته أنه يسن له التطهر من الخبث أيضاً وهو كذلك (و) الكراهة (الجنب) أشد منها للمحدث لكون الجنابة أغلظ وما يحتاج اليه الجنب لينتج من الصلاة فوق ما يحتاج اليه المحدث والمراد بالمحدث من لا تباح له الصلاة وعبارة العباب دالة على ما ذكرناه حيث قال يكره أذان محدث غير متميم (والاقامة) من كل منهما (أغلظ) من الاذان لقربها من الصلاة فان انتظره القوم ليتطهروا رشح عليهم والامساءت به الظنون وقضية كلامه كاصله ان كراهة اقامة المحدث أشد من كراهة أذان الجنب وهو الوجه لما تقدم من قربها من الصلاة لكن قال الاسنوي رحمه مسأواتهما وقياس ما ذكره ان يكون أذان المحدث الجنب أشد من الجنب وتقدم ان الحيض والنفاس أغلظ من الجنابة فتكون الكراهة معهما أشد منها معهما وعلم مما ذكره من أذان الجنب واقامته وان كان في المسجد ومثله مكشوف

الوافق (قوله وبه فارق التيمم والصلاة) وقضية هذا الفرق انه لو خطب للجمعة جاهلاً بدخول الوقت فتبين انه في الوقت أجزاء لعدم اشتراطية الخطبة ويحتمل عدم الاجزاء لان الخطبة اشبهت الصلاة وقيل انها بدل عن ركعتين انتهى ج رحمه الله وقوله فتبين انه في الوقت أجزاء هو المعتمد (قوله ويكره الاذان للمحدث الخ) أي بخلاف غيرهما من الاذكار لا يكره للمحدث لان القرآن الذي هو أفضل الاذكار لا يكره له فبقية الاذكار بالاولى

قال في التبيان فصل ويستحب أن يقرأ وهو على طهارة فان قرأ محدثاً جاز باجاء المسلمين قاله الامام الحسين ولا يقال ارتكب مكر وهابل هو تارك الا فضل انتهى وفي العباب ولا تكره أي التلاوة لمحدث قال في شرحه لانه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ مع المحدث كما صرح عنه ولا ينافي ذلك كونها في حق المحدث خلاف الافضل انتهى وبين قبل ذلك ان ما ذكره العباب نقله في المجموع عن الامام والفرزالي فعلم انه ليس علة كراهة الاذان والاقامة للمحدث مجرد كونها مذكراً كما توهم والله تعالى أعلم وفي فتاوى السيوطي في باب الاذان ولا يكره الذكر للمحدث بل ولا للجنب انتهى وسيأتي انه لا يكره اجابة الحائض والنفساء للمؤذن انتهى سم على ج (قوله وقضيته) أي قضية قوله ولانه يدعو الى الصلاة (قوله والمراد بالمحدث من لا تباح له الصلاة) أي فالتيمم ليس محدثاً لانه تباح له الصلاة وقضية التعبير عن لا تباح له الصلاة ان فاقد الطهورين كالتيمم وبه صرح شيخنا الزياي (قوله فان انتظره) أي انتظر وامن أقام وذهب ليتطهر رشح الخ (قوله والامساءت به الظنون) أي وان لم ينتظروه بأن أقام لهم وهو محدث أو جنب ولم يصل ساءت به الظنون (قوله وقضية كلامه الخ) في كون ما ذكره قضية كلام المصنف خفاء فليتامل وقد يقال وجهه ان حذف المعمول في قوله والاقامة اغلظ يفيد انها اغلظ من كل من أذان المحدث والجنب (قوله لكن قال الاسنوي رحمه الخ) ضعيف (قوله أشد من الجنب) أي المتوضي

العورة

الشيخ ان الضمير في له راجع لكلام الشافعي (قوله لي) الذي تقدم في رواية مسلم لنا (قوله وهذا الوجه ضعيف أو غلط) أي فكان على المصنف ان يصرح بالصحة أو ان يمهله (قوله بناء على الخ) أي والأصل في الحرمة اذا أضيفت للعبادات عدم الصحة والأفلا يلزم من الحرمة عدم الصحة (قوله ولو صدياً) أي ولو غير محرم كما أفنى به الشيخ بل أفنى بأن البهيمة مثله (قوله قيل واسقاطهما أولى) قضية حكايته ذلك بقيل انه لا يرتضيه في المستثنين لكن يخط كلامه في الثاني على الرضا به (قوله فانه يلزم منه) أي اذا وقع على الوجه المشروط (قوله لا يقال) سياق ان محل الجواب تسليم الاشكال فؤداهما واحدا فلا ينبغي التعبير باليقال وعبارة الروض واستشكل ذلك أي قول المتن فلو تلاقاه من الریح بكمه أو يد الى آخر ما صرح في الشرح بأن

(قوله ولو حدثنا كبر في أذانه استحب اتمامه) أي فلو كان الاذان في مسجد حرم المكث ووجب قطع الاذان انتهى سم على حج بالمعنى أقول وينبغي ان محل وجوب القطع حيث لم يتأت له فعله بلامكث بأن لم يتأت سماع الجماعة له الا اذا أكمله بعمله مثلاً والا فيجب خروجه من المسجد ويكمل الاذان في مروره أو يباب ٣٠٩ المسجد ان أراد اكمله (قوله هو الا بعد

مدى) وقيل هو الاحسن صسوتا (قوله في شرح منهجه) أي حيث اعتبر كونه عدل شهادة (قوله لكن يحصل بأذانه) أي الفاسق وقضية ما ذكر من التعليل انه لو تحقق ان أذانه في الوقت ولم يترتب على أذانه نظر الى العورات كان اذن بأرض المسجد بعد علمنا بدخول الوقت لم يكره ولو قيل بالكراهية لم يبعد لان الداعي للصلاة ينبغي ان يكون على أكمل حال (قوله والتغني به) قال حج ما لم يتغير به المعنى والاحرم بل كثير منه كفر فليتنبه لذلك انتهى (قوله في أولاد الصحابة) قال حج ويظهر تقديم ذريته صلى الله عليه وسلم على ذرية

العورة لان الحرمة لا يخرج عن الاذان والاقامة فان أحدث ولو حدثنا كبر في أذانه استحب اتمامه ولا يسن قطعه ليتطهر لثلايوهم التلاعب فان تطهر ولم يطل زمنه بنى على أذانه والاستئناف أولى (ويسن) للاذان مؤذن (صيت) أي على الصوت لقوله صلى الله عليه وسلم رأتى الاذان القه على بلال فانه أندى صوتاً منك رواه أبو داود وصححه ابن حبان والاندلس هو الا بعد مدى ولان حكمة الاذان هي ابلاغ دخول الوقت وهو في الصيت أكثر (حسن الصوت) لانه صلى الله عليه وسلم اختار أبا حمزة لوردة لحسن صوته ولانه أرق لسماعه فيكون ميلهم الى الاجابة أكثر (عدل) أي عدل رواية بالنسبة لاصل السنة وأما كمالها فيعتبر فيه كونه عدل شهادة وبه يجمع بين كلام والدرجة الله تعالى في شرحه على الزيد وكلام شيخه في شرح منهجه لانه أمين على الوقت فان اذن الفاسق كره اذا لا يؤمن من ان يؤذن في غير الوقت ولا ان ينظر الى العورات لكر يحصل بأذانه السنة وان لم يقبل خبره ويكره تعطيل الاذان أي تعديده والتغني به أي التطريب ويستحب أن يكون المؤذن من ولد مؤذن في رسول الله صلى الله عليه وسلم كبلال وابن أم مكتوم وأبي محذورة وسعد القرظي فان لم يكن من أولاد مؤذني أصحابه فان لم يكن أحد منهم من أولاد الصحابة قال في المجمع ويسن أن يتحول المؤذن من مكان الاذان للاقامة ولا يقيم وهو يعني وان يفصل المؤذن والامام بين الاذان والاقامة بقدر اجتماع الناس في محل الصلاة وبقدر فعل السنة التي قبلها ويفصل في المغرب بينهما بخصوصية لطيفة كقعود يسير لضيق وقتها واجتماع الناس لها عادة فيل وقتها وعلى تصحيح المصنف من استحباب سنة للمغرب قبلها يفصل بقدر أدائها أيضاً ويكره أذان الاعمى حيث لم يكن معه بصير يعرف الوقت لانه ربما غلط فيه أو يفوت على الناس أول الوقت (والامامة أفضل منه) أي الاذان (في الاصح) لقوله صلى الله عليه وسلم ليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم رواه الشيخان ولان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين واطبوا على الامامة دون الاذان وان كان صلى الله عليه وسلم قد أذن في السفر راكباً ولا

مؤذن في الصحابة وعلى ذرية صحابي ليس منهم أي ليس من أولاده عليه السلام (قوله ويفصل في المغرب بينهما) أي الاذان والاقامة (قوله وان كان صلى الله عليه وسلم قد أذن في السفر الخ) روى الترمذي انهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في مسير فانتهوا الى مضيق وحضرت الصلاة فطروا فأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقام فتقدم على راحلته فصلى بهم يومئذ ايماء قال عبد الحق اسناده صحيح وقال النووي اسناده حسن وضعفه البيهقي وابن العربي وابن القطان وقدر رواه الدارقطني من هذا الوجه بلفظ فامر المؤذن فأذن وأقام أو أقام بنير أذان وكذا هو عند أحمد وورج السهيلي هذه الرواية لانها ليست ما أجل في رواية الترمذي وان كان الراوى عنده شديد الضعف انتهى ملخصاً من الضريح أيضاً لكن قال السهيلي جزم النووي في شرح المذهب بأنه اذن مرة وتبعه ابن الرفعة والسبكي قال الحافظ السيوطي من قال انه لم يباشر هذه العبادة بنفسه والغرض في ذلك بقوله ما سئله أمر بها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يفعلها فقد غفل انتهى

الحديث بعد الضرب وقبل مسح الوجه يضر وهذا الضرب قبل الوقت أو مع الشك إلى آخر ما يأتي ثم قال ويجب أن نقول بجواز الخ (قوله بخلاف ما إذا كان متعمدا) أي كان نوى استباحة الصلاة عن الأكبر مع علمه أنه ليس عليه أكبر قاله الشهاب بن قاسم وظاهره وإن لم يتلفظ بذلك (قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم الخ) وجه الدلالة منه أنه أطلق عليه جنبا في هذه الحالة كما قاله الشهاب بن حجر. ولك أن تقول هو صلى الله عليه وسلم إنما أطلق عليه جنبا بناء على عدم صحة تيممه قبل علمه

(قوله قلت الأصح أنه أفعل - ل والله أعلم) ويؤخذ من اعتداهم عن عدم أذانه صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده لا اشتغالهم بجهنمات الإسلام أن الأذان لو وقع منهم كان أفضل من إمامتهم لكنهم لما تركوه لا مورا مهمة جاز أن يكون لهم فضل على الإمامة يزيد على فضل الأذان لو وقع منهم ٣١٠ (قوله لاستهوا عليه) الضمير في عليه راجع لما من قوله ما في النداء (قوله

مدى صوته) انظر ما معنى ذلك وله - ل المراد أنه لو جسمت ذنوبه وباعت بتقديرها جسمها مكابها غاية صوته لغفرت له تلك الذنوب بسبب الأذان فليراجع ثم رأيت في شرح العباب الخ مانعه ومعنى يغفر له مدى صوته أن ذنوبه لو كانت أجساما غفر له منها قدر ما يميل إلى المسافة التي بينه وبين منتهى صوته وقيل تمتد له الرحمة بقدر مدى الصوت وقال الخطابي يبلغ غاية المغفرة إذا بلغ غاية رفع الصوت ذكره في المجموع انتهى بحروفه (قوله ويشهد له) أي بالأذان ومن لازمه إيمانه لنطقه بالشهادتين فيه (قوله لولا الخليفة) أي القيام بأمر الخلافة وفي النهاية الخليفة بالكسر والتشديد والقصر الخلافة وهو وأمثاله من

القيام بالشئ أولى من الدعاء إليه (قلت الأصح أنه أفضل والله أعلم) فقد نقل عن النص وأكثر الأصحاب لأنه علامة على الوقت فهو أكثر نفعا منها ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول لاستهوا عليه أي اقترعوا وقوله إن خيار عباد الله الذين براعون الشمس والقمر والنجوم والأظلة لذلك رآه وقوله المؤذنون أطول أعناقا يوم القيامة أي أكثر رجاء لان راجي الشئ بعد عنته إليه وقيل بكسر الهجزة أي اسرعا إلى الجنة وقوله الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين والأمانة أعلى من الضمان والمغفرة أعلى من الإرشاد وخبر المؤذن يغفر له مدى صوته ويشهد له كل رطب ويابس وانما واطب صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراسخون بعده على الإمامة ولم يؤذوا لا اشتغالهم بجهنمات الدين التي لا يقوم غيرهم فيها مقامهم ولهذا قال عمر رضي الله عنه لولا الخليفة لا دنت واعترض بأن الاشتغال بذلك يمنع الإدامة لا الفعل في بعض الأحيان لا سيما أوقات الفراغ كما اعتراض الجواب بأنه لو أذن صلى الله عليه وسلم لقال إني رسول الله وهو لا يجزئ أو أن محمد رسول الله ولا جزالة فيه بأنه في غاية الجزالة ككل إقامة ظاهر مقام مضمرة انكته والاحسن في الجواب أن عدم فعله للأذان لا دلالة فيه لاحد القولين لاحتماله وأما عليه الصلاة والسلام لو أذن لوجب حضور الجماعة فقد رده الاسنوي بأنه أذن في بعض أسفاره ورد عليه بأن الجماعة الذين أذن لهم كانوا حاضرين معه على أن معنى أذن عند بعضهم أمر كما في رواية أخرى وسواء على رأي المصنف أقام الإمام بحق الإمامة أم لا وسواء انضم إليه الأقامة أم لا خلافا للمصنف في نكت التنبيه وانما كان الأذان أفضل مع كونه سنة والجماعة فرض كفاية لأن السنة قد تغفل الفرض كونه السلام مع ابتدائه وإبراء المعسر وانظاره فإن الأول سنة والثاني فرض على أن مرجوحية الإمامة ليست من جهة الجماعة بل من جهة خصوص كونها مظنة التقصير وأيضا فالجماعة ليست خاصة بالإمام لأنها قدر مشترك بين الإمام والمأموم وشمل كلام المصنف إمامة الجمعة فالأذان أفضل منها أيضا ويظهر أن إمامتها أفضل من خطبتها ويلزم من تفضيل الأذان على إمامتها تفضيله على خطبتها بطريق الأولى ويسن للتأهل أن يجمع بين الأذان والإمامة وإن يكون المؤذن متطوعا به فإن أبي رزقه الإمام من مال المصالح ولا يجوز أن يرزق

الابنية كالرماية والدليل ما صدر تبدل على معنى الكثرة يريد به كثرة اجتهاده في ضبط الأمور وتصريف أعنتها مؤذنا (قوله بأنه في غاية الجزالة) صلة اعتراض الجواب الخ (قوله ككل إقامة ظاهر مقام مضمرة انكته) زاد ج على أنه صح أنه أذن مرة في السفر راكباً فقال ذلك ونقل عنه في تشهد الصلاة أنه كان يأتي بأحد هاتين وبالأخرى انتهى وقوله فقال ذلك أي أن محمد رسول الله (قوله والاحسن في الجواب) أي عن توجيهه أفضلية الإمامة بمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء على الإمامة وعدم الأذان (قوله لاحد القولين) أي القول بأفضلية الأذان والقول بأفضلية الإمامة (قوله انضم إليه) أي الأذان (قوله بين الأذان والإمامة) وفي نسخة ولا إقامة وما في الأصل أولى لما يأتي من أن الراتب أي المؤذن الراتب أولى بالإقامة (قوله رزقه الإمام) أي وجوبا

بالسبب ومن ثم لما أخيره به سكنت (قوله العام المتعلق) من إضافة اسم الفاعل لفاعله فالتعلق بفتح اللام وكذا يقال في خاص المتعلق (قوله حتى انه لو لم يتو بعد ذلك) الاولى حذف قوله بعد ذلك لانه لا يصح الان كانت الاشارة به الى مجرد صورة النقل (قوله كما يؤخذ من الفرق المتقدم) أي قبل قول الله سنقل من وجهه الى يد الخ وان لم يكن بعنوان الفرق (قوله ومقابل الصحيح لا تجب الاستدامة) أي بل يكفي قرنهما بالنقل وان لم يستحضر عند مسح الوجه (قوله اذنية الاستباحة الخ) عبارة التحفة والتيميم مبيح وبالحط اصادفت نيته استباحة ما لا يستباح (قوله وظاهر لحيته الخ) هو عطف الخاص اذ هو من مشمولات الوجه

(قوله عند حاجته) التقييد بالحاجة يقتضي انه لو كان غنيا أو زاد ما يطلبه على الحاجة لا يجوز دفع شيء له من سهم المصالح وهذا وامثاله متى عبر به كان فيه خفاء بالنسبة لمقابلته وقد يقال ما المانع من انه ٣١١ يعطى قدر أجرة مثله وان كان غنيا لان

ما يأخذه في مقابلة عمل فيه مصلحة للمسلمين وما فيه المصلحة لهم يجب عليه فعله هذا وقد يقال ما ذكره من قوله عند حاجته بقدرها لا ينافي ما ذكر لجواز أن يراد ان كان محتاجا أخذ بقدر حاجته والا أخذ بقدر أجرة مثله (قوله وأذان صلاة الجمعة أهم من غيره) أي فيزيد ثوابه على غيره (قوله الاستتجار عليه) أي على الأذان (قوله والأجرة على جميعه) أي وقائده ذلك تظهر فيما لو أدخل به في بعض الاوقات فيسقط ما يقابله من المسمى بقسطه أما لو أدخل ببعض كلماته فلا شيء له في مقابلة الاوقات التي أدخل فيها لانه يترك كلمة منه أو بعضها بطل الأذان بجملته (قوله وتدخل الإقامة في الاستتجار) أي فلا يؤثر كما

مؤدنا وهو يجب دمته عاقلان تطوع به فاسق وثم أمين أو أمين وثم أمين أحسن صوتا منه وأبي الأمين في الاولى والا حسن صوتا في الثانية الأبار زقر رقه الامام من سهم المصالح عند حاجته بقدرها أو من ماله ما شاء ويجوز زلا واحد من الرعية ان يرزقه من ماله وأذان صلاة الجمعة أهم من غيره وليس كل من الامام وغيره الاستتجار عليه والأجرة على جميعه ويكفي الامام لا غيره ان استأجر من بيت المال ان يقول استأجرتك فل شهر بكذا فلا يشترط بيان المدة كالجزية والخراج بخلاف ما اذا استأجر من ماله أو استأجر غيره فانه لا بد من بيانها على الاصل في الاجارة وتدخل الإقامة في الاستتجار على الأذان ضمنا فيبطل افرادها باجارة اذ لا كلفة فيها وفي الأذان كلفة لرعاية الوقت قال في الروضة وليست هذه الصورة بصافية عن الاشكال وأجيب عن ذلك بان الفرق بينهما وبين الأذان من وجهين أحدهما ان الأذان فيه مشقة الصعود والترول ومراعاة الوقت والاجتهاد فيه بخلاف الإقامة الثاني ان الأذان يرجع للمؤذن والإقامة لا ترجع للقيم بل تتعلق بنظر الامام بل في حقه بغير اذنه خلاف وشرط الاجارة ان يكون العمل مفوضا للاجر ولا يكون محجورا عليه فيه وهو محجور عليه في الاتيان بالإقامة لتعلق امرها بالامام فكيف يستأجر على شيء لم يفوض اليه وكيف تصح اجارة عين على أمر مستقبل لا يتمكن من فعله بنفسه ويستحب أن يكون الأذان بقرب المسجد وأن لا يكتفي أهل المساجد المتقاربة بأذان بعضهم بل يؤذن في كل مسجد ويكره خروج المؤذن وغيره بعد الأذان من محل الجماعة قبل الصلاة الا لعدو علم مما تقرران وقت الأذان منوط بنظر المؤذن ووقت الإقامة بنظر الامام لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم المؤذن أملك بالأذان والامام أملك بالإقامة ولانه لبيان الوقت فيتعلق بنظر الراصد له وهو المؤذن وهي للقيام الى الصلاة فلا تنقام الا باشارته فان أقيمت بغيرها جزأت ولا يصح الأذان لغيره بالعجبة وهناك من يحسن العربية بخلاف ما اذا كان من لا يحسنها وان أدن لنفسه وهو لا يحسن العربية صح وان كان هناك من يحسنها وعليه ان يتعلم حكاية في المجموع عن الماوردي وأقره (وشرطه) أي الأذان (الوقت) ومثله الإقامة لان المقصود به الاعلام ولا معنى له قبل الوقت مع ما فيه من التدليس وافهم كلامه محته مادام الوقت باقيا وبه صرح المصنف في مسئلة

سقط من الاجرة ما يقابلها وأما ما اعتيد من فعل المؤذنين من التسيجات والادعية بعد الصلوات فليس داخل في الاجارة في الأذان فاذا لم يفعل لا يسقط من أجرته الا ان شيء (قوله افرادها) أي الإقامة (قوله اذلا كلفة فيها) يؤخذ منه انه لو كان فيها كلفة كان احتياج في اسماع الناس الى صعود محل عال في صعوده مشقة أو مبالغة في رفع الصوت والتأني في السكامات ليمكن الناس من سماعه صحت الاجارة لها (قوله وليست هذه الصورة) هي قوله فيبطل افرادها باجارة (قوله بل في حقه بغير اذنه خلاف) والراجح الصحة فلا يحتاج الى اعادة الوقع قبل اذن الامام (قوله وشرط الاجارة الخ) توجيهه للبطلان من الخلاف الذي ذكره ولو قال بل قيل يبطلان عند عدم الاذن لان شرط الاجارة أن يكون العمل الخ لكان أولى (قوله المؤذن أملك بالأذان) أي أشد استحقاقا للنظر في دخول وقته فلا يرجع لغيره فيه (قوله فان أقيمت بغيرها جزأت) ولا اثم على الفاعل (قوله ولا يصح الأذن لغيره) أي غير نفسه (قوله وعليه ان يتعلم) أي بسن له (قوله محته) أي صحة الأذان

ونكته الاحتياج للنص عظم انما هما (قوله ولانه محسوس الخ) لا بدقيه من الواو لانه مسلك آخر في الاستدلال بالقياس خلافا لما في حاشية الشيخ لكن لا بد من لفظ كالوجه بعد قوله كفسله لان الدليل لا يتضح الا به ولعله سقط من النسخ (قوله من الحدث الاكبر) لا يخفى انه ليس بقيد واعلم احترز به عن الغسل الواقع عن الوضوء بالصب (قوله ولا ترتب) بالرفع والتنوين عطف على قوله اتصال كما اشار اليه الشيخ الشارح بقوله أي لا يجب ذلك بقوله لكنه يستحب وهو أولى من ضبط الشهاب بن حجره بالفتح لا فادنه عدم مشروعية الترتيب أصلا (قوله كأن يأخذ بخرقه الخ) سيأتي ان المراد بالضرب النقل وتصويره بما

(قوله نعم تبطل مشروعيته بفعل الصلاة) أي للجماعة بفعله م والمنفرد بفعله (قوله لانه متعاط عبادة فاسدة) فيه ما مر عن شرح المنفرجة (قوله فن نصف الليل) قال حج واختير تحديده بالسحر وهو السدس الاخير اه وكتب عليه سم ما حاصله لو أذن قبل نصف الليل هل يحرم أولا فيه نظر اه وقضية قول الشارح قبل ولو أذن قبل الوقت بنيتة حرم أن يقال هنا بالتحريم حيث أذن بنيتة (قوله فهو وكغيره) ٣١٢ أي فلا يصح قبل الوقت ولو قدمه على قوله الا الصبح لكان أولى (قوله نعم

يشترط أن لا يطول الفصل) أي وذلك في الجمعة بأن لا يزيد على قدر ركعتين بانخفض يمكن وفي غيرها أن لا يطول الفصل عرفا لانه يغتفر في المندوب ما لا يغتفر في الواجب كما تقدم عن حج (قوله في قطر) أي ناحية قال في المختار القطر الناحية والجنب ووجهه أقطار (قوله الى اضطراب واختلاط) عطف مغاير يحمل الاضطراب على اختلال الادان واختلاط على اختلاط الاصوات واشتباها (قوله وسببه التطويل) الاولى عدم التطويل ووجه ما ذكره ان المراد بالتطويل لو ترتبوا في أدانهم (قوله لكن الاصح خلافه) معتمد (قوله أن

الموالة الاخيرة واقتضاء كلام الرافعي فتبيد ابن الرقة بوقت الاختيار محمول على بيان الافضل نعم تبطل مشروعيته بفعل الصلاة كما نقله الاسنوي عن البويطي وظاهر كما قاله الجوزي ان ذلك بالنسبة الى المصلي في تلك الصلاة ولو أذن قبل الوقت بنيتة حرم عليه ذلك لانه متعاط عبادة فاسدة (الا الصبح) أي أذانه (فن نصف الليل) شتاء كان أو صيفا لما صح انه صلى الله عليه وسلم قال ان بلالا يؤذن بليل فكاوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم وتكمل ذلك أذان الجمعة فهو وكغيره والقياس على الصبح غير صحيح اما الإقامة فلا تصح الا في الوقت ولو للصبح نعم يشترط أن لا يطول الفصل عرفا بينا وبين الصلاة وخالف الصبح غيرها لان وقتها يدخل على الناس وفيهم الجنب والنائم فاستحب تقديم أذانها ليتنبهوا ويتأهبوا ليدركوا فضيلة أول الوقت (ويسن مؤذنان للمسجد) ونحوه اقتداء به صلى الله عليه وسلم ومن فوائده انه (يؤذن واحد) للصبح (قبل الفجر وآخر بعده) للخبر المتقدم وتسحب الزيادة عليهما بحسب الحاجة والمصلحة ويترتبون في أدانهم ان اتسع الوقت له لانه أبلغ في الاعلام فان ضاق الوقت والمسجد كبير تفرقوا في أقطاره كل واحد في قطر وان صغرا اجتمعوا ان لم يؤدي اجتماعهم الى اضطراب واختلاط ويقفون عليه كلمة كلمة فان أدى الى تشويش أذن بعضهم بالقرعة اذا تنازعوا نعم لنا صورة يستحب فيها اجتماعهم على أدان مع اتساع الوقت وهي أذان يوم الجمعة بين يدي الخطيب نص عليه الشافعي في البويطي وسببه التطويل على الحاضر من فانهم مجتمعون في ذلك الوقت غالباً سيما من امثله السنة ويكرلكن الاصح خلافه لتصريحهم ثم بان السنة كون المؤذن بين يديه واحدا قال في المجموع وسند الترتيب لا يناخر بعضهم عن بعض لئلا يذهب أول الوقت فان لم يكن الا مؤذن واحد سن له أن يؤذن المرتين فان اقتصر على مرة فالأولى أن تكون بعد الفجر والمؤذن الأول أولى بالإقامة ما لم يكن الراتب غيره فيكون الراتب أولى (ويسن لسامعه) ومستمعه

يؤذن المرتين) أي فاولم يؤذن قبل الفجر فهل يسن بعده أذانان تطرأ للاصل أو لا ويحكم بفوات الاول بطول الفجر ومثله ولو قضى فنية الصبح فهل يسن لها أذانان أو واحد فقط قال سم على جمعة في كل منهما تطرأ الاقرب انه سن أذانان تطرأ للاصل كما طلب التنويب في أدان فانتها نظر لذلك (قوله فان اقتصر على مرة) يؤخذ من هذا ان ما يقع للمؤذنين في رمضان من تقديم الاذان على الفجر كاف في أداء السنة لكنه خلاف الاولى وقد يقال ملاحظة منع الناس من الوقوع فيما يؤدي الى الهطران أخر الاذان الى الفجر مانع من كونه خلاف الاولى لا يقال لكنه يؤدي الى مفسدة أخرى وهي صلاتهم قبل الفجر لانا نقول علمهم باطراد العادة بالاذان قبل الفجر مانع من ذلك وحامل على تحري تأخير الصلاة اتيقن دخول الوقت أو ظنه (قوله أولى بالإقامة) اه لانه بتقديمه احق الإقامة فادان الثاني بعده لا يسقط ما ثبت للأول (قوله ويسن لسامعه) شامل للأذان للصلاة وغيرها كالاذان في أذن المولود وخاف المسافر وواقعه عموم حديث اذا سمعت المؤذن الخ الا في فان المتبادر ان الام فيه الاستغراق فكانه قيل اذا سمعت أي مؤذن سواء أذن للصلاة أو غيرها لكن نقل عن مرانه لا يجب

ذكر بوجههم ان المراد حقيقة الضرب فلو صور بقوله كان معك وجهه ويديه في التراب معا كان أولى على ان يمنع انتفاء الضربتين اذا مسح وجهه ويديه مع اللقطة بان مسح الوجه غير مسح اليدين غاية الامر انه انتفى الترتيب بينهما (قوله سوى جزء منهما أو من أحدهما) بآيات ألف مع الدال في أحدهما تأنيث أحد خلافا لما في نسخ فالضمير فيه كالضمير في منهما لليدين فلا يردان الترتيب واجب بين الوجه واليدين فلا يتصور بقا جزء من اليدين مع بقا جزء من الوجه لانه مادام جزء من

الاذان الصلاة وعليه فاللام في قوله اذا سمعتم المؤذن للعهد فليراجع وظاهر قوله لسماعه انه يجب ولو بصوت لم يفهمه كما خرم به ابن الرفعة حج انتهى سم على منهج وعبارته على المتهاج ويسن لسماعه كالأقامة بأن يفسر اللفظ واللام يعتد بسماعه نظير ما يأتي في السورة للإمام انتهى وفي سم على البهجة قال في العباب ولو تني حتى احتمل انه لا يجيبه في الزيادة لانه يراها خلاف السنة وقياسا على الاعتبار بعقيدة المأموم وكالوزاد في الأذان تكبير أو غيره فان الظاهر انه لا يتابعه انتهى وهو متجه جدا وان أجاب به ضمهم بأنهم سنة في اعتقاد الأئمة في ما وقد أدى بهم سنة الإقامة ٣١٣ فيندب اجابته وافرقت بينهما وبين

اعتبار عقيدة المأموم بأن الإمامة لا بد فيها من رابطة وهي متعذرة مع اعتقاد المأموم بطلان صلاة الإمام وهنا لا يحتاج لرابطة وبينها وبين الزيادة في الأذان بأنه لا قائل بها يعتد به فلم يراع خلافاه بخلاف تنبيه كلام الإقامة انتهى فليتأمل ثم رأيت قول الشارح الأئمة في قول المؤذن يثنى الإقامة فهل يثنى السامع الخ وهو مخالف لما هنا فخرج به لو دخل يوم الجمعة في أثناء الأذان بين يدي الخطيب فثنى العباب تبع لما اختاره أو شكيل انه يجب قائما ثم يصلي الصلوة بخفة لسمع أول الخطبة سم على حج ولو قيل بأنه يصلي ثم

ومثله المقيم (مثل قوله) وان كان جنبا وحائضا ونحوهما خلافا للسبكي في قوله لا يجيبان لخبر كرهت ان أذكر الله الأعلى طهر قال والتوسط انه يسن للمحدث لا للجنب والحائض لانه صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل أحيانه إلا الجنابة ولا يسه في التوشيع في قوله ويمكن أن يتوسط فيقال تجيب الحائض لطول أمدها بخلاف الجنب والخبر ان لا يدلان على غير الجنابة وليس الحيض في معناها لما ذكر انتهى اذ في دعواه ان الخبرين لا يدلان على غير الجنابة نظر بل ظاهر الأول الكراهة للثلاثة وقد يقال يؤيدها كراهة الأذان والأقامة لهم ويفرق بأن المؤذن والمقيم مقصران حيث لم يتطهرا عند مراعاتهما الوقت والمجيب لا تقصير منه لان اجابته تابعة لأذان غيره وهو لا يعلم غالب الوقت أذانه وشملت عبارة المصنف المجامع وقاضي الحاجة غير انهما نجا يجيبان بعد فراغهما كما في المجموع وظاهر ان محله ما لم يطل الفصل عرفا والام تستحب لهما الاجابة ومن في صلاة لكن الاله مع عدم استحباب الاجابة في حقه بل هي مكروهة فان قال في التشويب صدقت وبررت أو قال حي على الصلاة أو الصلاة خير من النوم بطلت صلاته بخلاف ما لو قال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تبطل به تكافى المجموع ولو كان المصلي يقرأ في الفاتحة فاجابه قطع موالاة ما وجب عليه ان يستأنفها ولو كان السامع ونحوه في ذكر أو قراءة من له الاجابة وقطع ما هو فيه أو في طواف اجابه فيه كما قاله الماوردي ويستحب أن يجيب في كل كلمة عقبها بأن لا يقارنه ولا يتأخر عنه قاله في المجموع قال الاسنوي ومقتضاه الاجزاء في هذه الحالة وعدمه عند التقدم وهو كذلك وما ذهب اليه ابن العماد من عدم حصول سنة الاجابة في حالة المقارنة محمول على نفي الفضيلة الكاملة وافهم كلام المصنف عدم استحباب الاجابة اذا علم بأذان غيره أي واقامته ولم يسمع ذلك لصم أو بعد وقال في المجموع انه الظاهر لانها ملقاة بالسمع في خبر اذا سمعتم المؤذن وكافي تطيره في تشييت العاطس قال واذا لم يسمع الترجيع فالظاهر انه تسن الاجابة فيه لقوله صلى الله عليه وسلم قولوا مثل ما يقول ولم يقل مثل ما تسمعون وصرح الزركشي وغيره باستحباب الاجابة في

٤٠ نهاية ل يجب لم يكن بعيدا لان الاجابة لا تقوت بطول الفصل ما لم يفحش الطول على انه يمكنه الاتيان بالاجابة والخطيب يخطب بخلاف الصلاة فانها تمتع عليه اذا طال الفصل (قوله ونحوهما) أي كالتفشاء (قوله على كل أحيانه) أي في كل أحيانه وقوله ولا يسه أي السبكي في التوشيع وهو التاج السبكي (قوله ما لم يطل الفصل) قد يخالف هذا ما مر له بعد قول المصنف وموالاة من أنه اذا عطس أو سلم عليه فخص حمد الله ورد السلام بعد الفراغ وان طال الفصل وقد يجمع بينهما بمحمل ما هنا على ما اذا فحش الطول وما مر على خلافه بأن طال بلا فحش (قوله أو قال حي على الصلاة) خرج به ما لو قال في اجابة الخيمتين لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فلا يضر واصل هذا هو المراد من قول حج ويكره لمن في صلاة الا الخيملة والتشويب أو صدقت فانه يبطلها ان علم وتعمد (قوله قطع موالاة) أي قطع فعله وهو الاجابة موالاة (قوله في هذه الحالة) وهي المقارنة والتأخر

الوجه باقيا لجميع مسمع اليدين باق لعدم دخول وقته (قوله لان المراد بالضرب النقل الخ) لا يخفى ان ما مر قبله انما يأتي على ان المراد حقيقة الضرب والحاصل ان التعريفات المارة والا تامة انما تأتي على ذلك (قوله بدليل ان من غشبه غبار السفر لا يكلف نفذه) لا يشكل عليه ما مر من كون الخليط يضر مطلقا وان قل للفرق الظاهر بين ما على العضو خصوصا وهو من جنس التراب المسوح به وبين خليط أجني طارئ فاندفع ما في حاشية الشيخ هنا (قوله كما يأتي) أي بقيده (قوله بخلاف

(قوله اذا لم يسمع الا بعضه) أي سواء كان من الاول أو الآخر (قوله الا ان الاول متأكد) أي حوايه (قوله ما اذا أذن المؤذنون) أي في محل واحد ومحال وسمع الجميع (قوله والذي أفتى به الشيخ عز الدين) معتمد (قوله انه يستحب اجابته) أي اجابة واحدة ويتحقق ذلك بأن يتأخر بكل كلمة حتى يغلب على ظنه انهم اتوا بما يجيب تقع اجابته متأخرة او مقارنة (قوله وبررت) زاد في العباد وبالحق نطق به (قوله يحتمل ان يقال) معتمد (قوله وادامها) زاد حج مادامت السموات والارض وقوله وجعاني من صالحي أهلها زاد حج لخبر أبي داود به (قوله ان يصلي ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم) وتحصل السنة بأي لفظ أفتى به بما يفيد الصلاة عليه صلى ٣١٤ الله عليه وسلم ومعلوم ان أفضل الصيغ على الراجح صلاة التشهد فينبغي تقديمها على

غيرها ومن الغير ما يقع للمؤذنين من قولهم بعد الاذان الصلاة والسلام عليك يا رسول الله الى آخر ما يأتون به فيمكن في فائدة يقال الحافظ ابن حجر ويتأكد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في مواضع ورد فيها اخبار خاصة أكثرها بأسانيد جيد عقب اجابة المؤذن وأول الدعاء وأوسطه وآخره وفي أوله آكد وفي آخره القنوت وفي أثناء تكبيرات العيد وعند دخول المسجد والخروج منه وعند الاجتماع والتفرق وعند السفر والقعود منه والقيام لصلاة الليل وختم القرآن

جميعه اذا لم يسمع الا بعضه وهو ظاهر كما يؤخذ من كلام المجموع قال فيه واذا سمع مؤذنا بعد مؤذنا فالتخيار ان أصل الفضيلة في الاجابة شامل للجميع الا ان الاول متأكد بكونه تركه وقال العز بن عبد السلام ان اجابة الاول أفضل الا اذا أتى الصبح فلا فضيلة فيها التقدم الاول ووفوع الثاني في الوقت والا اذا أتى الجمعة لتقدم الاول ومشروعية الثاني في زمنه عليه الصلاة والسلام ومما عمت به البلوى ما اذا أذن المؤذنون واختلطت أصواتهم على السامع وصار بعضهم يسبق بعضا وقد قال بعضهم لا تستحب اجابة هؤلاء والذي أفتى به الشيخ عز الدين انه يستحب اجابته (الافني جيعليه) وهما حي على الصلاة حتى على الفلاح (فيقول) بدل كل منهما (لا حول) عن المعصية الا بعصمة الله (ولا قوة) على الطاعة (الابالله) للخبر السابق ولان الحيعة تدعى الى الصلاة فلا يليق بغير المؤذن اذ لو قاله السامع لكان الناس كلهم دعاء فمن المحجب فسن المحجب ذلك لانه تفويض محض الى الله تعالى (قلت والافني التشويب) في أذان الصبح (فيقول) بدل كلمته (صدق وبروت والله أعلم) بكسر الراء الاولى وحتى فتصها أي صرت ذا رأي خير كثير للمناسبة ولورود خبر فيه قاله ابن الرفعة وادعى الدميري انه غير معروف ويحجب عنه بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ فلو كان المؤذن يتلى الإقامة فهل يتلى السامع يحتمل ان يقال نعم ويحتمل ان يخرج فيه خلاف من ان الاعتبار بعقيدة الامام أو المأموم وقد تعرض لهذه المسئلة ابن كيم في التجريد وجرم فيها بالاول وعبارته واذا أتى المؤذن الإقامة يستحب لكل من سمعه ان يقول مثله ويحجب سامع الإقامة بمثل ما سمعه الا في كلتي الإقامة فانه يقول اقامها الله وأدامها وجعاني من صالحي أهلها (و) بسن (لكل) من مؤذن وسامع ومستمع وكذا مقسم الحديث ورد فيه رواه ابن السني وذكره المصنف في أذكاره (ان يصلي) ويسلم (على النبي صلى الله عليه وسلم) لما مر من كراهة افراد احد هما عن الآخر

وعند الهم والكرب والتوبة وقراءة الحديث وتبليغ العلم والذكر ونسيان الشيء وورد أيضا (بعد) في أحاديث ضعيفة عند استلام الجروطين الاذن والتلبية وعقب الوضوء عند الذبح والعطاس وورد المنع منها عندها أيضا انتهى مناوئ عند قوله صلى الله عليه وسلم صلاوا على فان صلاتكم على زكاة لكم وقال بعد ذلك بحديثين في شرح قوله صلاوا على أنبيا الله ورسله فان الله بعثهم كما بعثني الخ وحكمة مشروعية الصلاة عليهم انهم لما بذلوا أعراضهم فيه لاعدائه فسالوا منهم وسبواهم أعطاهم الله الصلاة عليهم وجعل لهم أطيب الثناء في السماء والارض وأخلصهم بخالصة ذكرى الدار فالصلاة عليهم مندوبة لا واجبة بخلاف الصلاة على نبينا اذ لم ينقل ان الامم السابقة كان يجب عليهم الصلاة على أنبيائهم كداجعته القسطلاني انتهى ونقل بالدرس عن الشيخ جدد ان تقلا عن الشيرازي انه نسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الإقامة وانظر هل يقال مثله في الاذان أم لا ثم رأيت بها مش نسخة صحيحة من شرح المنهج بخط بعض الفضلاء مانصه قوله بعد فراغ من الاذان والإقامة هذا هو المنقول

توهم السترة) يعني توهم المصلي لا بقية كونه منيما (قوله وشمل ذلك ما لو وجسه) أي أو توهمه (قوله وخرج ما إذا كان في صلاة الخ) في هذا الصنيع نظروا لعل المراد أنه خرج بالتوهم في غير الصلاة الذي زاده التوهم فيها وان مثل التوهم فيها الشك والطن (قوله أو كانت مقصورة) لا حاجة إليه (قوله وحكم الصلاة عليه حكم غيرها) فهم من إطلاقه صحة الصلاة عليه بالتيمم للسافر والحاضر بشرطه وما كان ابن خبير أن يخالف في ذلك بالنسبة للحاضر أردف بكلامه ورده فأتضح إيراد كلام ابن

لكن في شرح الوسيط وتبعه بعضهم أن الصلاة المطلوبة للأقامة إنما تكون قبلها قال السيد السهودي في حواشي الروضة وأعله سبق قلم فإن المعروف والوارد في أحاديث يعمل بها في الفضائل أنه بعد ما وقد أفتى شيخنا الشوبري بنديها قبل الأقامة فإن كان مستنده ما تعقبه السهودي فقد علمت ما فيه والأو كان عليه أن ينبه على المشهور ومن طلبها بعد الأقامة انتهى بحرفه (قوله بعد فراغه) ولو كان اشتغاله بالاجابة يغوت تكبيرة الاحرام مع الإمام أو بعض الفاتحة بل أو كلها فبما قدمه ما تقدم للشارح في باب التيمم من أنه يقدم سنن الوضوء على ذلك أنه يقدم الاجابة على أنه قيل وجوبها (قوله أي من ذلك) أي المذكور من الاذان والاقامة (قوله ثم اللهم) وظاهر أن كلام من الاجابة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء سنة مستقلة فلا ترك بعضها من له أن يأتي بالباقي (قوله عطف بيان) لعل المراد بالبيان هنا ٣١٥ التفسير والافالبيان لا يقترب بالواو

(قوله يسكنها ابراهيم و آله) ولا ينافي هذا سؤاله صلى الله عليه وسلم لهما على هذا الجواز ان يكون السؤال التخيير ما وعده من انهما له ويكون سكنى ابراهيم وآله فيها من قبله صلى الله عليه وسلم اظهرا لشرفه على غيره (قوله مقام محمود) وفي رواية هيصة أيضا المقام المحمود انتهى ج (قوله اظهرا شرفه) ومن لازم طلب ذلك له امتثالا حصول الثواب للداعي (قوله وعظم منزلته) عطف تفسير (قوله ويسن الدعاء بين الاذان والاقامة) أي وان طال ما بينهما وتحصل

(بعد فراغه) أي من ذلك (ثم) يقول عقب ذلك (اللهم) أصله يا الله حذف ياؤه وعودت عنها الميم ولهذا امتنع الجمع بينهما (رب هذه الدعوة) بفتح الدال هي دعوة الاذان (التامة) سميت تامة لسكناها وسلامتها من نقص يتطرق اليها (والصلاة القائمة) أي التي ستقام (آت) أعط (محمد الوسيطة) منزلة في الجنة (والفضيلة) عطف بيان أو أعم وحذف من أصله وغيره والدرجة الرغبة وخففه يا أرحم الراحمين لانه لا أصل لهما ويقال ان الوسيطة والفضيلة قبتان في أعلى عليين احدهما من لواثة يضاء يسكنها محمود وآله والاخرى من ياقوته صفراء يسكنها ابراهيم وآله عليهم السلام (وابنته مقام محمود) هو مقام الشفاعة في فصل القضاء يوم القيامة (الذي وعده) الذي منصوب بدل عما قبله أو بتقدير أعني أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم كما في خبر مسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على قاته من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر انتم سألوا الله في الوسيطة فانها منزلة في الجنة لا تنبغي الا لعبده من عباد الله تعالى وأرجو أن أكون أنا هو فسنسأل في الوسيطة حلت له الشفاعة والحكمة في سؤال ذلك له وان كان واجب الوقوع بوعده الله تعالى اظهرا شرفه وعظم منزلته ويسن الدعاء بين الاذان والاقامة لما ورد ان الدعاء بين الاذان والاقامة لا يرد فادعوا وان يقول المؤذن ومن سمعه بعد اذان المغرب اللهم هذا اقبال ليلاك وادبار نهارك وأصوات دعائك اغفر لي ويقول كل منهما بعد اذان الصبح اللهم هذا اقبال نهارك وادبار ليلاك وأصوات دعائك اغفر لي وآكد الدعاء كما في العباب سؤال العافية في الدنيا والآخرة في فصل في بيان القبلة وما يتبعها (استقبال) عين (القبلة) أي المكة بصدره لا بوجهه (شرط لصلاة القادر) على الاستقبال لقوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام

أصل السنة بمجرد الدعاء والاولى شغل الزمن بتمامه بالدعاء الا وقت فعل الراتبة على ان الدعاء في نحو سجودها يصدق عليه انه دعاء بين الاذان والاقامة ومفهوم كلام الشارح انه لا يطلب الدعاء بعد الاقامة وقبل التحريم ويوجه بأن المطلوب من المصلي المبادرة الى التحريم لتحصل له الفضيلة التامة (قوله بعد اذان المغرب) أي وبعد اجابة المؤذن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وكل من هذه سنة مستقلة فلا يتوقف طالب شيء منها على فعل غيره (قوله اغفر لي) عبارة شرح البهجة فاغفر لي (قوله بعد اذان الصبح) انما يخص المغرب والصبح بذلك لكون المغرب خاتمة عمل النهار والصبح خاتمة عمل الليل ومقدمة عمل النهار (قوله سؤال العافية) أي كان يقول اللهم اني أسالك العافية في الدنيا والآخرة في فصل في بيان القبلة في أي في بيان حقيقتها وحكم استقبالها (قوله وما يتبعها) أي كوجوب اتمام الاركان كلها أو بعضها في نقل السفر وكاستقبال صوب مقصده في نقل السفر أيضا (قوله لا بوجهه) أي ولا يقدمه أخذ باطلا فهم وهو الظاهر وان استبعد سم على ج وظاهره ان الوجه لا يجب الاستقبال به مطلقا وليس كذلك بدليل ما قالوه في المصلي مستقبلا

خير ان عقب هذا وان دفع ما في حاشية الشيخ هنا (قوله قيل حيث لم يكن ثم غيره) الفائل لهذا القيل هو الشهاب بن جعفر فان هذه عبارته في النسخة الى قول الشيخ انتهى لكن في سياق الشيخ له على هذا الوجه وحكاية جميعه بقيل مع ان الضعيف عند الشارح انما هو تقييده بقوله حيث لم يكن ثم غيره نظرا لا يخفى وصدر عبارة الشهاب المذكور وقول ابن خيران ليس لحاضر ان يتيمم ويصلي على الميت مردود حيث لم يكن ثم غيره وان أمكن توجيهه الخ (قوله ولو رأت طائض) أي من انقطع حيضها (قوله الذي لم ينو قدرا) لا بد من ذكره هنا خلافا لما في حاشية الشيخ لانه سيعلم من حكاية الشارح للقبال ان المستثنى والمستثنى منه كل منهما مسألة مستقلة لما خلافا يخصها فصوره قول المصنف لا يجاوز ركعتين انه لم ينو قدرا كما صور به

من وجوب الاستقبال بالوجه لانه قادر على استقباله بما ذكر انتهى كذا به ما مش عن الشيخ سليمان البابلي (أقول) ويمكن الجواب عنه بأنه انما اقتصر على المصدر هنا وان كان الأولى التعميم لان الأدلة الواردة من الآيات والأحاديث انما تحمل على الغالب من القائم والقاعد فلهنا محمول عليهما للدلالة المذكورة وهو كونها مطلقة والمطلق يحمل على الغالب فيه وأما التوجه بالوجه فهو دليل خارجي كما سيأتي الكلام عليه ودفع ما قد يتوهم من ظاهر قوله تعالى قول وجهك ان الاستقبال به واجب أيضا (قوله أي جهته) لا يرد ان هذا التفسير لا يوافق مذهب الشافعي من اشتراط استقبال العين وعدم الاكتفاء بالجهة لان المقعد وهنائه ان استقبال الكعبة في الجهة بديل قوله الآتي فلا تصح الصلاة بدونه اجماعا واما تعين العين فمسألة أخرى لها طريق آخر من الاستدلال على انما منع الجهة المفسر بها الشارح في الآية بمقابلة العين فقد قال جده شيخنا الشريف عيسى في مصنفه في وجوب اصابة ٣١٦ عين القبلة مانعه بل التحقيق ان اطلاق الجهة في مقابلة العين انما هو اصطلاح

<p>وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره أي جهته والاستقبال لا يجب في غير الصلاة فتعين ان يكون فيها وخبر الصحابين انه صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين قبل الكعبة وقال هذه القبلة مع خبر صلوا كما رأيتوني أصلي وقبل بضم القاف والباء ويجوز اسكانها قال بعضهم معناه مقابلهما وبعضهم ما استقبلت منها أي وجهها ويؤيده رواية ابن عمر وصلى ركعتين في وجه الكعبة وروى أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل البيت في اليوم الاول ولم يصل ودخل في اليوم الثاني وصلى وفي هذا جواب عن نفي اسامة الصلاة والاصحاب ومنهم المصنف في شرح المذهب قد أجابوا باحتمال الدخول مرتين وقد ثبت ذلك بالنقل لا بالاحتمال وأما خبر ما بين المشرق والمغرب قبلة فمحول على أهل المدينة ومن داناهم وسميت قبلة لان المصلي يقابلها وكعبة لارتفاعها وقيل لا ستمدارتها وارتفاعها وكان عليه الصلاة والسلام أول أمره يستقبل بيت المقدس قيل بامر وقيل برأيه وكان يحمل الكعبة بينه</p>
--

الشارح وصوره قوله الامن نوى عدد اعكس ذلك (قوله أى شيأ ولو ركعة) كلام مستأنف اذ هو حاصل جوابين مستأنفين فلا يصح اخذا حدهما غاية في الآخر والحاصل انه لما اعترض على المصنف في تعبيره بالعدد بأنه لا يشمل الركعة سلكوا في الجواب عنه مسلكين فمنهم من سلم الاعتراض فحول لفظ عدد الى لفظ شئ ومنهم من منع الاعتراض بأنه مبني على طريقة الحساب وان طريقة الفقهاء تخالف ذلك على ان هذا الاعتراض كما قاله بعضهم لا يأتي من أصله حتى يحتاج للجواب عنه اذ

(قوله فشق عليه) قيل لسكونها قبلة ابراهيم وقيل لان قبلة بيت المقدس قبلة اليهود فشق عليه ذلك لايهامه اليهود ان المسلمين يعظمون دينهم حتى رجعوا الى قبلاتهم (قوله فسأل جبريل) حكمة سؤاله جبريل انه الذي ينزل بالوحى والا فهو صلى الله عليه وسلم اقرب منزلة الى الله من جبريل ولا يعكر على هذا امر اجعته صلى الله عليه وسلم ربه ليلة المعراج بنفسه لجواز ان جبريل أخبره بأنه لا يجاوز المقام الذي انتهى اليه أولا انه صلى الله عليه وسلم طلب منه في تلك الليلة المأجأة بنفسه (قوله وقد صلى ركعتين) قضيته ان التحول كان في ابتداء الركعة الثالثة وفي النور مانصه الخامسة أى من الفوائد في أى ركعة وقع التحول الجواب انه في الركعة الثالثة السادسة في أى ركع وقع الجواب في الركوع والله أعلم اهـ وعليه فن قال صلى ركعتين لبيت المقدس وركعتين للكعبة لعل وجهه ان الركوع لما كانت تدرك به الركعة للسبوق وكان التحويل فيه جعل الركعة كلها للكعبة مع ان قيامها وقراءتها وابتداء ركوعها لبيت المقدس (قوله فتحول) ولم يبينوا ما فعلته الصحابة في تلك الصلاة هل تحولوا في أمكنتهم من غير تأخر أم تأخروا أم كيف الحال ثم رأيت في السيرة الشامية في مجت تحويل القبلة مانصه فاستداروا الى الكعبة فتحول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء وذلك ٣١٧ ان الامام تحول من مقامه في

مقدم المسجد الى مؤخر المسجد لان من استقبال الكعبة بالمدينة فقد استدير بيت المقدس وهو لودار كما هو مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف فلما تحول الامام تحولت الرجال حتى صاروا خلفه وتحولت النساء حتى صرن خلف الرجال وهذا يستدعي عملا كثيرا في

وبينه فيقف بين البائنين فلما هاجر استديرها فشق عليه فسأل جبريل ان يسأل ربه التحول اليها فتزل قول وجهك الآية وقد صلى ركعتين من الظهر فتحول وما في البخاري ان أول صلاة صليت للكعبة العصر أى كاملة وكان التحويل في رجب بعد الهجرة بستة عشر أو سبعة عشر شهرا وقيل غير ذلك واحترز المصنف بالقادر عن العاجز كريض عجز عن يوجهه ومربوط على خشبة وغريق على لوح يخاف من استقباله الفرق ومن خاف من تزوله عن دابته على نفسه أو ماله أو اتقاطعا عن الرفقة فانه يصلي على حسب حاله ويعيد على الاصح لنسبته وقول ابن الرفعة وجوب الاعادة دليل الاشتراط أى فلا يحتاج للتقييد بالقادر من دوابه لو كان شرط المصحة الصلاة بدونه وبان وجوب القضاء لا دليل فيه ولهذا قال الاذرعى بخدش ذلك حكما بصحة صلاة فاقد الطهورين فلو أمكنه ان يصلي الى القبلة قاعدا والى غيرها فاعاد وجب الاول لان فرض القبلة آكد من فرض القيام بدليل سقوطه في النفل مع

الصلاة فيجتمل ان ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير كما كان قبل تحريم الكلام أى كالحكم الذي كان قبل تحريمه وهو اباحته ويحتمل ان يكون اغتفر العمل المذكور لاجل المصلحة المذكورة أو لم تتوال الخطاء عند التحويل بل وقعت متفرقة (قوله أى كاملة) خبر لقوله وما في البخاري الخ (قوله وكان التحول في رجب بعد الهجرة الخ) الجزم بكون التحول في رجب مع حكاية الخلاف في المدة أهى ستة عشر أو سبعة عشر فيدان في وقت الهجرة خلافا ليراجع (قوله كريض عجز عن يوجهه) أى بان لم يجده في محل يجب طلب الماء منه لا يقال هو عاجز فكيف يمكنه الطاب لا نأقول يمكن تحصيله بما ذونه (قوله من خاف من تزوله عن دابته على نفسه الخ) قد يقال هذا ليس خارجا بالقادر لان المراد به القادر حسابا بدليل استئذان شدة الخوف وكان الاولى ادخال ما ذكر فيه وقد يقال لما كانت الاعادة فيما ذكر واجبة بخلاف شدة الخوف لم يدخلها في شدة الخوف (قوله أو ماله) قضيته ان الخوف على الاختصاص لا أثر له وان كثر (قوله أو اتقاطعا عن الرفقة) أى اذا استوحش كما يأتي بعد قول المصنف أو سائرة فلا (قوله على حسب حاله) ظاهره ولو كان الوقت واسعا وقياس ما تقدم في فاقد الطهورين ونحوه انه ان وجاز وال العذر لا يصلي الا اذا ضاق الوقت وان لم يرج زواله صلى في أوله ثم ان زال بعد على خلاف ظنه وجبت الاعادة في الوقت وان استمر العذر حتى فات الوقت كانت فائتة بعذر فيندب قضاؤها فوراً ويجوز التأخير بشرط ان يفعله ما قبل موته كسائر الفوائت (قوله فلا يحتاج للتقييد) الاولى فلا يصح التقييد لاخره ما هو داخل حيث جعل شرطاً في العاجز (قوله لو كان) أى الاستقبال (قوله يخدش ذلك) أى قول ابن الرفعة وبابه ضرب كما في الصباح والقاموس (قوله فلو أمكنه ان يصلي الخ) تفريع على كلام المصنف ولو عبر به ولو كان أولى (قوله وجب الاول) أى ولا اعادة كالبريض

فلا يستبعد في الزيادة على الركنين دليل الاستثناء لكنه انما يتأتى ان جعلنا الاستثناء هنا حقيقيا وتقدم في الحاشية قبل هذه انه ليس كذلك وانه مسألة مستقلة (قوله ام لقدماء) كأنه سقط قبله لفظ وسواء كان لمرض لان هذا ليس قسما لما قبله (قوله في باب أسباب الحدث) أي وفي صدر هذه السوادة (قوله بطل تيممه) أي الاول كما صرح به الخطيب (قوله بدليل الخ) هذا دليل للنفل من حيث الجملة والافه وخاص بالنفل المطلق (قوله فاندفع ما قبل) لا يخفى ان الابهام لا يندفع

(قوله لان المسامحة تصدق) أي لما قالوه من أن صغير الجرم كلما زاد بعده اتسعت مسامحته كالنار الموقدة من بعد وغرض الرماة اهـ (قوله ورد بانها) أي المسامحة (قوله وأجاب) أي عن الرد (قوله ورده) أي الجواب (قوله ويرد) أي رد الفارق (قوله لا نالنا نعم المسامحة من غيره) وقع مثله في ج حيث قال وصحة صلاة المستطيل من المشرق الى المغرب محمول على انحراف فيه أو على ان الخطأ فيه غير معين وكتبها مشه سم ما حصل ان هذا لا يلتزم مع قوله والمعتبر مسامحتها عرفا لاحقيقة اهـ يعني انه اذا قلنا المعتبر ٣١٨ مسامحتها عرفا وهو ما عليه امام الحرمين صدق على الكل انهم مستقبليون

كذلك فلا يتأتى جملة على الانحراف ولا على ان الخطأ فيها غير معين اذ الكل مستقبليون عرفا (قوله الا في صلاة شدة الخوف) قضية هذا الاستثناء ان شدة الخوف لا تمنع من القدرة وفيه نظر فان شدة الخوف مانعة شرعا من القدرة على الاستقبال وقد يجاب بان المراد بالقدرة المذكورة في المتن القدرة الحسية والخائف قادر حسا ويرد عليه ما هو للشارح من انه لو خاف من تزوله عن دابته على نفسه أو ماله أو انقطاعا عن الرفقة كان عاجزا وتقدم الجواب عنه قريبا

القدرة من غير عذر واعلم ان الفرض في حق القريب من الكعبة اصابة عينها وكذا البعيد في الاظهر لكن في القرب يقينا وفي البعد ظاهرا ولا يعكز على ذلك الحديث السابق ما بين المشرق والمغرب قبلة ولا صحة صلاة الهف المستطيل من المشرق الى المغرب لان المسامحة تصدق مع البعد وورد بانها انما تصدق مع الانحراف وأجاب ابن الصباغ بان الخطأ فيها غير معين ورده الفارق بانه يلزم عليه ان من صلى مأموما في صف مستطيل وبينه وبين الامام أكثر من سميت الكعبة لا تصح صلاته نظروا وجهه أو خروجه امامه عن ستم أو يردوان ثقله جمع وافروه بان اللازم على تسليم ما ذكره من البطلان خروج أحدهما فقط لابعينه فالباطل مهم وهو لا يؤثر نظير ما يأتي فيما لو صلى لاربعة جهات وعلى تقدير عدم كونه مسلما الاصح الصحة لانا لانعم المسامحة من غيره لا تساع المسامحة مع البعد فأحدهما وان كان بينه وبين الآخر قد سميت الكعبة مرارا يحتمل انه وامامه من المسامحة ولا بطلان مع الشك في وجود البطل (الافى) صلاة (شدة الخوف) من مباح قتال أو غيره سواء كانت الصلاة فرضا أم نفلا فلا يكون التوجه شرطاً نعم ان أمن امتنع عليه فعل ذلك حتى لو كان راكبا وأمن وأراد ان ينزل اشترط ان لا يستدبر القبلة في تزوله فان استدبرها بطلت صلاته بالاتفاق ومن الخوف المجزأ ترك الاستقبال ان يكون شخص في أرض مغصوبة ويخاف فوت الوقت فله ان يحرم ويتوجه للخروج ويصلي بالايحاء (و) الا في (نقل السفر) المباح لمن له مقصد معلوم فلا يشترط فيه الاستقبال فله ان يصلي غير الفرائض ولو عيدا أو ركعتي الطواف وخرج بالسفر الحضر فلا يجوز وان احتج فيه الى التردد كالسفر لعدم وروده (فلا مسافر) السفر المذكور (النفل راكبا وماشيا) لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته في السفر حيثما توجهت به أي في جهة مقصده رواه الشيخان وقد فسره قوله تعالى فايتموا ولو افتم وجه الله ونيس

(قوله فعل ذلك) أي فرضا أو نفلا (قوله اشترط ان لا يستدبر) فضيته ان مجرد الانحراف لا يضر وقال بالراكب سم على ج ينبغي وان لا يحصل فعل مبطل اهـ أي وهو صادق بالانحراف فيضر (قوله فله ان يحرم) فضيته ان هذا الفعل لا ينعين عليه وحينئذ فهل يخرج ويؤخر الصلاة الى ما بعد الوقت أو يصلها ما كفى في المغصوب أو كيف الحال ويحتمل ان يقال هو جواز بعد منع فيه بدق بالوجوب (قوله ويصلي بالايحاء) أي وبعد لندرة ذلك ونقله سم على ج عن مر (قوله ولو عيدا) أخذه غاية للخلاف فيه (قوله فلا مسافر التنفل) فخرج نذرا تمام كل نقل شرع فيه فشرع في السفر في تأمله فهل يلزمه الاستقبال والاستقرار ينبغي نعم اهـ سم على ج (أقول) ويحتمل عدم وجوب ذلك لانها وان نذرا تمامها لم تخرج عن كونها نفلا ومن ثم جاز ان يجمع بينها وبين فرض عيني بنعيم واحد أو مال أو فساد أو أراد قضاءها فهل له صلاتها على الدابة وجمعها مع فرض آخر بنعيم واحد أم لا فيه نظروا الا قرب الاول لانها لم يجب أولها لذاته بل انما وجب وسيلة لقضاء ما فاته من الواجب (قوله أي في جهة مقصده) والقربة على ان ترك الدابة غير الى أي جهة أرادت لا يليق بحاله صلى الله عليه وسلم لان ذلك بعد عن ما معلوم انه انما يسيرها جهة مقصده (قوله وقد فسره) أي بالتوجه في نقل السفر

بذلك (قوله ولا يدري انها مختلفة أم من جنس واحد) يعني كل اثنين منها من جنس واحد (قوله ولومات شخص بعد تيممه) أي التيمم (قوله اذ صلاة الجنائز مؤقته بمعلوم الخ) لا يخفى ان صلاة الخسوف مؤقته بمعلوم أيضا وهو من التغير الى الاجلاء فلا فرق بينهما وبين صلاة الجنائز فان قيل الا بخلاف غير معلوم الوقت فقد يتقدم وقد يتأخر قلنا كذلك الدفن بالنسبة لصلاة

(قوله كالركض والعدو) أي بلا حاجة على ما يأتي وقوله والعدو زاد حج والاعداء ونحو ذلك الرجل بلا حاجة (قوله فلو صار مقيما) أي أو وصل المحط المنقطع به السير كما قاله الشارح فيما يأتي وحج هنا وعبارته فلو بلغ المحط المنقطع به السير أو طرف محل الإقامة أو نواها ما كنا نجعل صالح لها نزل وأنها باركان القبلة ما لم يمكنه ذلك عليها ويجب استقبال ركب السفينة الا الملاح وهو من له دخل في تسييرها فانه يتنفل لجهة مقصده ولا يلزمه الاستقبال الا في التحريم أن سهل ولا اتمام الاركان وان سهل لانه يقطعه عن عمله اهـ حج بحر وفه والظاهر ان المراد به خصوص المحل الذي لا يسير بعده بل ينزل فيه وعليه فلو كان المحط متسعا ووصل اليه يترخص الى وصول خصوص ما يريد النزول فيه (قوله على الارض) ليس بقيد كما يأتي له (قوله ولا يجوز له) أي وحكمه انه لا يجوز له الخ وسيأتي للشارح جعل هذا خلافا في قول فان أمكن استقبال المصنف الراكب فلا يرد عليه لا مكان محل ما هنا على ما اذا تيسر عليه الاستقبال كما يرشد اليه قوله لتيسر الاستقبال ٣١٩ غايته ان حكمه يعلم من قوله بعد

فان أمكن استقبال الراكب (قوله من له دخل في سيرها) أي وان لم يكن من المعبدين لتسييرها كما لو عاون بعض الراكب أهل العمل فيها في بعض أعمالهم (قوله وان لم يكن رئيس الملاحين) قضية ما في المختار انه لا يقال رئيس وعبارته ورأس فلان القوم برأسهم بالصبح رئاسة فهو رأسهم ويقال أيضا رئيس بوزن قم هذا اذا قرئ بصيغة اسم الفاعل فان قرئ بوزن

بالراكب الماشي لان المشي أحد السفرين وأيضا استويا في صلاة الخوف فكذا في النافلة والمعنى فيه ان الناس محتاجون الى الاسفار فلو شرطنا فيها الاستقبال للتنفل لادى الى ترك أو رادهم أو مصلح معيائهم ويشترط ترك الافعال الكثيرة من غير عذر كالركض والعدو ويشترط أيضا دوام السفر فلو صار مقيما في أثناء الصلاة وجب عليه اتمامها على الارض مستقبلا وقد يشمل اطلاقه ركب السفينة ولا يجوز له التنفل حينئذ توجهت لتيسر الاستقبال ويستثنى منه الملاح الذي يسيرها وهو من له دخل في سيرها وان لم يكن رئيس الملاحين فانه يتنفل الى جهة مقصده كما صرح به صاحب العدة وغيره قال في الروضة لا بد منه ويزم به في التحقيق وان صح في الشرح الصغير انه كغيره وألحق صاحب مجمع البحرين اليمنى بملاحها مسير المرقد ولم أره لغيره وصيغة الشكر والتلاوة المفعولة خارج الصلاة حكمها حكم النافلة على الصحيح لوجود المعنى وقد ذكره المصنف في بابه وخرج بالتنفل الفرض ولو مندورة وجنازة كما سيأتي تجوزها في أداء الفرض على الدابة (ولا يشترط طول سفره على المشهور لعموم الحاجة وقياسا على ترك الجمعة وعدم القضاء على التيمم والسفر القصير قال الشيخ أبو حامد وغيره مثل ان يخرج الى ضيعة مسيرته اميل أو نحوه والقاضي والبعوى ان يخرج الى مكان لا يلزمه فيه الجمعة لعدم سماعه النداء قال الشرف المناوي وهذا ظاهر لانه فارق حكم المقيمين في البلد ولعل كلام غيره راجع اليه الا ان البعوى اعتبر الحكمة وغيره اعتبر المظنة

فعيل كما في المصباح وعبارته رأس الشخص برأس مهموز بفتحة في رئاسة شرف قدره فهو رئيس والمجمع رؤساء مثلا شريف وشرفاء لم يرد عليه شيء ومثل ما في المصباح في القاموس والصحاح (قوله قال في الروضة لا بد منه) أي من الاستثناء (قوله وألحق صاحب مجمع البحرين الخ) معتمد (قوله وعدم القضاء على التيمم) فديقال عدم قضاء التيمم ليس من رخص السفر اذ المدار فيه على غلبة فقد الماء وعدمه ولو في الحضر (قوله لا يلزمه فيه الجمعة) قال حج ويفرق بين هذا وحرمة سفر المرأة والمدن بشرطهما فانه يكفي فيه وجوده يسمى السفر بان المجوز هنا الحاجة وهي تستدعي اشتراط ذلك ثم تقويت حق الغير وهو لا يتقيد بذلك (قوله وهذا ظاهر) معتمد (قوله الا ان البعوى اعتبر الحكمة) وهي مفارقتها حكم المقيمين في البلد والمظنة هي الميل ونحوه فانه مظنة لعدم سماع النداء وقد يفيد ما ذكرناه لو خرج الى بعض بلاد أو غيطانها البعيدة لا يجوز له التنفل لغير القبلة لانه لا يعد مسافرا عرفا ويحتمل أنه جعل ذلك ضابطا لما يسمى سفر اقيده التنفل عند قصده ذلك سواء كان ما قصد الذهاب اليه من مرافق البلد أو من غيرها وقد يشعر قوله لانه فارق حكم المقيمين بالبلد الثاني ويؤخذ من ذلك أن من أراد زيارة الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وكان بين مبداء سيره ومقام الامام الميل ونحوه جاز له الترخص بعد مجاوزة السور ان كان داخله ومجاوزه العمران ان لم يكن لما خرج منه سور ومثله يقال في التوجه الى بركة المجاورين من الجامع الازهر ونحوه

الجنائز إلا أن يشرق بان الدفن متعلق بالاختيار ولا كذلك الانجلاء ثم رأيت الشهاب بن قاسم ذهب إلى نحو ذلك إلا ما ذكرته
آخر (قوله لا يقال الخ) هذا وارد على قوله ولو تيمم في غير وقت الكراهة ليصلي فيه لم يصح وحاصله أنه مؤقته بغير وقت
الكراهة والمؤقت يصح التيمم له في وقته مطلقا سواء أصلاه في وقته أم في غيره وهو إذا تيمم في غير وقت الكراهة ليصلي فيه

(قوله فإن أمكن) تفصيل بين به ما أجله أولا في قوله إلا في شدة الخوف ونقل الخ (قوله ومنه ركب الفلك) إطلاق الراكب
على من في السفينة مجاز في القاموس والراكب للعبارة خاصة (قوله واتمام أركانها كلها) عمرة قضية كلامه اذن أنه لو سهل
الاستقبال في الجميع ولم يتيسر سوى اتمام ركوع ان يجب الاستقبال في الجميع والاطمئنان في ذلك الركوع فقط وهو كلام
لا وجه له اه وقوله وان لم يمكن ٣٢٠ ذلك دخل في ذلك ما إذا سهل التوجه في جميع الصلاة دون اتمام شيء من

انتهى والثاني يشترط كالقصر وفرق الاول بان النفل أخف ولهذا جاز قاعدا في الحضر مع
القدرة على القيام (فإن أمكن) يعني سهل (استقبال الراكب) ومنه ركب الفلك سوى
الملاح (في مرقد) كهودج وتحمل واسع في جميع صلاته (واتمام) أركانها كلها أو بعضها نحو
(ركوعه وسجوده لزمه) ذلك لتيسره عليه فأشبهه ركب السفينة (والا) أي وان لم يمكن
ذلك كله كأن كان على سرج أو قتب (فلا يصح أنه ان سهل الاستقبال) كان كانت سهلة غير
مقطوعة بان كانت واقفة أو سائرة وزمامها بيده أو يستطيع ركبها الانحراف إلى القبلة
بنفسه (وجب) لكونه متيسرا عليه وشمل ما لو كانت مقصوبة (والا) بان لم يسهل بان كانت
الدابة سائرة وهي مقطوعة أو عسرة أو لا يستطيع الانحراف لجزئه (فلا) يجب الاستقبال
للمشقة واختلال أمر السير عليه وقيل يجب عليه مطلقا وقيل لا مطلقا كما في دوام الصلاة
(ويختص) وجوب الاستقبال (بالنحر) فلا يجب فيما سواه لو فزع أول الصلاة بالشرط ثم
يجعل ما بعده تابعه لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سافر فإراد أن يتطوع استقبال بناقته
القبلة فكبر ثم صلى حيثما وجهه ركبته واه أبو داود وباسناد حسن وليدخل فيها على اتم
الاحوال واعلم أن النافلة المطلقة إذا تحرم فيها بعد دتم نوى الزيادة عليه فهل يجب عليه
الاستقبال عند النية نظر إلى أنها انشاء ولهذا الرأي الماء في أثناء النافلة ليس له أن يزيد في
النية أم لا يجب نظر الدوام ولا نهم لم يطروها حكم الابتداء من كل الوجوه فإنه لا يشرع دعاء
الاستفتاح بعد النية هذا مما ترد فيه النظر والوجه عدم الوجوب (وقيل يشترط في السلام
أيضا) ليحصل الاستقبال في طرفي الصلاة وهو ضعيف أما في غيرها فالذهب الجزم بأنه
لا يجب فيه الاستقبال وفرق بين النحر وغيره بان الاحتياط حالة انعقادها أولى ومقتضى
كلامهما فيما إذا كانت سهلة أنه لا يلزمه الاستقبال في غير النحر وان كانت واقفة أيضا قال
في المهمات وهو بعيد والقياس كما قاله ابن الصباغ أنه مادام واقفا لا يصلي إلا إلى القبلة وهو
متعين وفي الكفاية عن الأصحاب أنه لو وقف لاستراحة أو انتظار رفقة لزمه الاستقبال مادام
واقفا فان سار أتم صلاته إلى جهة سفره ان كان سيره لاجل سير الرفقة وان كان مختارا له بلا
ضرورة لم يجز ان يسير حتى تنتهي صلاته لأنه بالوقوف لزمه فرض التوجه وفي شرح المذهب عن
الحاوي نحوه انتهى وصورة المسئلة كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى إذا استمر على الصلاة والا

الاركان وما اذا سهل
اتمام الاركان أو بعضها
دون التوجه مطلقا أو
في جميع صلاته فقضية
كلامه أنه في جميع ذلك
لا يجب إلا الاستقبال
عند النحر ان سهل اه
سم على منهج وقوله
لا يجب إلا الاستقبال
عند النحر معتمد (قوله
وشمل ما لو كانت
مقصوبة) أي الدابة فلا
يضر غصها في جواز النقل
وان حرم ركوبها لان
الحرمه فيه لا يخرج
(قوله ويختص وجوب
الاستقبال بالنحر) أي
ان سهل (قوله وهو
ضعيف) لم يظهروا التنصيص
على ضعفه حكمه فان
هذا معلوم من قاعدة
المصنف فيما عبر عنه بقيل
ويمكن رجوعه للتعليل
وعبارة حج بعد قول
المصنف أيضا كالنحر

لأنه طرفها الثاني ووردانه يحتاج إلى انعقاد ما لا يحتاج للخروج ومن ثم وجب اقتران النية بالاول فالخروج
دون الثاني اه وهي ظاهرة في رجوعه للتعليل (قوله فالذهب الجزم) هذا قد يقتضي أن فيما بينهما خلافا أيضا وان عدم
الاشتراط طريقة قاطعة لكن عبارة المحلى ولا يشترط فيما بينهما جزم اه وهي صريحة في نفي الخلاف فلعل مراد الشارح
بالمذهب المنقول في كلامهم فليتامل (قوله أنه مادام واقفا) أي طويلا على ما عبر به شارح وعليه يظهر ان المراد به ما يقطع
تواصل السير عرفا اه حج (قوله لا يصلي إلا إلى القبلة) لكن لا يلزمه اتمام الاركان اه حج أي فيصلي بالإيماء (قوله وهو
متعين) معتمد (قوله أنه لو وقف لاستراحة) سيأتي ما واقفه عن المجموع وينبغي تقييده بما لو وقف طويلا أخذ من كلامه
المذكور (قوله وصورة المسئلة) أي وجوب اتمام القبلة

مكن يتيم في وقت العصر ليصلي به وقت المغرب وحاصل الجواب منع كونها مؤقتة (قوله هي مؤقتة) الضمير للنفل المطلق بالتأويل (قوله والثاني تجب الصلاة بلاعادة) هو أحد أقوال ثلاثة في القديم والثاني منها تدب قبل الصلاة للفاقد المذكور والثالث حرمة مع وجوب الاعادة فيها (قوله فعلها) الضمير فيه للنفل بالتأويل (قوله ومراده الاعادة هنا القضاء) قال الشهاب بن حجر بل مراده ما يشمل الامرين فيلزمه فعله في الوقت ان وجد ما امر فيه والاخراج (قوله ويبرهم بكان التيمم الخ) كان ينبغي له ان يمهدها ما يرتبه عليه (قوله ولانه لما لزمه فعله الخ) هو تابع فيه للشهاب بن حجر ولم يظهر له معنى هنالاه مساو لتعليل الثاني الا في وتوقف فيه أيضا الشهاب بن قاسم (قوله فيحتمل عدم معرفتهم) كذا في النسخ ولعل الصواب حذف

(قوله ان يتها بالاياء) أي وان كانت واقفة كما تقدم عن حج وظاهره ٣٢١ انه لا فرق في الاكتفاء بالاياء بين كونه عازما

على السفر بسبب الرقعة ان ساروا وبين عدمه وقد يتوقف في جواز الاياء حيث أراد ترك السير قبل فراغ الصلاة الا ان يقال اغتفر ذلك لما في الاتمام على الدابة أو التزول من المشقة (قوله خلافا للاذري) أي في قوله أو خلفه وما قاله الاذري هو الموافق لما قدمه في شدة الخوف من أنه اذا آمن واستدبر في زواله بطلت صلاته وقد يفرق بان ذلك حالة ضرورة وقد زالت وما هنا في النفل في السفر وقد توسعوا فيه ما لم يتوسعوا في غيره على أنه قد يقال الذي يستدبره هنا فيما لو كانت القبلة خلفه والتفت اليها هو مقصده وليس هو قبلة بل بدلها

فان خروج من النافلة لا يحرم وله كما في الشرح المذكور أيضا ان يتها بالاياء (ويحرم انحرافه عن صوب) طريقه (اصبر ورته بدلا عن القبلة) (لا الى القبلة) ولو ركوبه مقلوبا فلا يضر لانها الاصل وسواء كانت عن يمينه أم يساره أم خلفه خلافا للاذري لكونه وصلة للاصل اذ لا يتأتى الرجوع اليه الا به فيكون مغفرا كما لو تغيرت نيته عن مقصده الذي صلى اليه وعزم ان يسافر الى غيره أو الرجوع الى وطنه فانه يصرف وجهه الى الجهة الثانية ويمضي في صلاته كما صرحوا به وتكون هي قبلته وانما تكون الاولى قبلته ما لم تتغير العزيمة فان انصرف الى غيرهما عايدا عما لو قهر ابطلت صلاته وان عزم على العود الى مقصده أو ناسيا أو لاضلاله الطريق أو جاح الدابة بطلت بانحرافه ان طال الزمن كالكلام الكثير والافلا تبطل كاليسير سهوا ولكن يسهل لانه عمد ذلك مبطل وفعل الدابة منسوب اليه كما جزم به ابن الصباغ وحماته في الجاح والرافعي في الشرح الصغير في النسيان ونقله الخوارزمي فيه من الشافعي وقال الاسنوي تتعين الفتوى به لانه القياس وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وان تقلعن الشافعي عدم المصمود وحمته المصنف في المجموع وغيره ولو انحرفت بنفسها بغير جراح وهو غافل عنها ذكر الصلاة في الوسيط ان قصر الزمان لم تبطل والا فوجهان وأوجههما كما قاله الشيخ البطان ولو خرج الركب في معاطف الطريق أو عدل لوجه أو غبار أو نحوهما لم يضر وان نوى الرجوع من سفره فليصرف اليها فور أخذها مامرا ولو كان لمقصده طريقا بقا يمكنه الاستقبال في أحد عما قطع فسلك الآخر لا لغرض فهل له التنفل الى غير القبلة يحتمل تخريجه على تطيره من القصر ويحتمل تجويزه له قطعا توسعة في النوافل وتكثيرها ولهذا اجازت كذلك في السفر القصير وهذا أصح قال الاذري ولم أر في ذلك شيئا وفارق منع القصر في تطيره بزيادة التوسعة في النوافل لكثرتها (ويؤى بركوعه وسجوده) أي ويكون سجوده (اخفض) من ركوعه وفي بعض النسخ وسجوده وجوبا ان تمكن من ذلك غيضا بينهما للاتباع ولا يلزمه السجود على عرف الدابة ونحوه بل يكفيه الايحاء ولا يلزمه

٤١ نهاية ل والذي استدبره في التزول في شدة الخوف هو القبلة وفرق ما بينهما (قوله لكونه وصلة) أي طريقا (قوله ولو قهرا) أي بان أكره (قوله وان عزم على العود) أي بعد الانحراف فلا يخالف مامرا (قوله لم يضر) أي ولا سجوده عليه وان خرج عن جهة مقصده (قوله فليصرف اليها) أي الى الجهة التي قصد الرجوع اليها (قوله يحتمل تخريجه الخ) أي فيمتنع عليه ذلك (قوله ويؤى) أي بالهمز كما في المختار (قوله وفي بعض النسخ وسجوده) وعليها فاختص حال وعلى الاولى فيجوز رفعه كما أشار اليه الشارح وجره عطف على ركوعه ولا يضر عدم اعادة الجار عطفه على ظاهره ولا شذوذ فيه على ان في الرفع تقدير يكون كما ذكره الشارح وهو دليل بدو أن ولو (قوله ولا يلزمه السجود على عرف الدابة) شامل لغير الفرس وفي المختار العرف ضد النكر الى أن قال والعرف أيضا عرف الفرس اه وقضيته انه لا يضاف لغير الفرس من الدواب ثم قال والمعرفة بفتح الراء الموضع الذي ينبت عليه العرف اه وفي القاموس والعرف بالضم شعر عنق الفرس وتضم راؤه اه وفي الصباح وعرف الدابة الشعر النابت في محذب رقبته اه وهو موافق لاطلاق الشارح (قوله ولا يلزمه

ألفظ عدم (قوله أو جهل بمحاله الخ) أي فأنه أو هب به صحيح ولا قضاء عليهم كما يعلم مما يأتي في صلاة الجماعة (قوله وعليه دم كثير حائل) وعليه فمراد المصنف بكثرة حيواته (قوله ثم التفرع في أصل المسئلة ظاهر إذا قلنا الخ) هذا مبني على الجواب بأن المراد الكثير الحاصل بفعله أو الذي جاوز محله أما على الجواب الثاني فهو ظاهر مطلقا (قوله في مفهوم الكثير) أي رهوانه أن

اتمامهما لا يقال هذا لم من قوله ولا يلزمه السجود على عرف الخ لا نقول لا يلزم من عدم السجود على عرف الدابة نفيه مطلقا لجواز أن يكافئه على نحو السرج ويتقدير لزومه فقد ذكره توطئة لقوله والتزول له ما الخ (قوله يجعل السجود أخفض من الركوع) أي فحصل الر واية الأولى على هذا (قوله أن الماشي يتم وجوبا ركوعه) قضيته أنه لو تعذر عليه اتمامهما أو عدم الاستقبال فمما تلوفه على نفسه أو ماله ٣٢٢ مثلام يتنفل م على منهج بالمعنى (أقول) ولو قيل يتنفل والحاله ما ذكر

لم يكن بعيدا عن المشقة المجوزة لترك الاستقبال في السفر في حق الراكب موجودة هنا فراجع وتدل عليه ما يأتي في قوله ولو كان بالطريق وحل الخ (قوله ولا يلزمه) أي الاستقبال (قوله يكفيه أي الإيماء في هذه الأحوال) أي ولا يسن إعادة النفل الراكب منه وظاهره أنه يكفيه مجرد الإيماء من غير مبالغة فيه ويحتمل أن يقال يبالغ في ذلك بحيث يقرب من الوحل كمن حبس بموضع نجس وكافي من يصلي النفل قائدا إذ يجز عن الركوع والسجود والأقرب الأول لأن النفل في السفر خفف فيه وحيث وجدت

اتمامهما لتعذره أو تسره والتزول لهما أسر قال الامام والظاهر أنه لا يلزمه بذل وسعه في الانحناء لانه عليه السلام كان يصلي على راحلته حيث توجهت به يوشى إيماء الا الفرائض رواه البخاري وفي حديث الترمذي في صلاته صلى الله عليه وسلم على الراحلة بالإيماء يجعل السجود أخفض من الركوع (والأظهر أن الماشي يتم وجوبا ركوعه وسجوده ويستقبل فيهما وفي أحراره) وجلسه بين سجدتيه لانه يلزمه اتمامهما كئنا سهولته عليه بخلاف الراكب والثاني يكفيه أن يوشى بالركوع والسجود كل ركبة ويلزمه أن يستقبل فيهما ويلزمه في أحراره على الأصح ولا يلزمه في السلام على القولين ولو كان يمشي في وحل ونحوه أو ماء أو نخل فهل يلزمه كمال السجود على الأرض ظاهر إطلاقهم لزومه واشترطه ويحتمل أن يقال وهو الوجه يكفيه الإيماء في هذه الأحوال لما فيه من المشقة الظاهرة وتلويت بدنه وثيابه بالطين وقد وجهوا وجوب اكماله بالتيسر وعدم المشقة وهي موجودة هنا والزامه بالكامل يؤدي إلى الترك جملة (و) الأظهر أنه (لا يمشي) أي يحرم عليه المشي (الافى قيامه) شمل اعتداله (وتشهده) ولو الأول فلا يمشي في غيرهما وفرق بينه وبين الجلوس بين السجدين بأن مشي القائم سهل فسقط عنه التوجه فيه ليمشي فيه شيئا من سفره قدر ما يأتي بالذ كر المسنون فيه ومشى الجلوس لا يمكن إلا بالقيام وهو غير جائز فلزمه التوجه فيه ولو بالغ المسافر المحط الذي ينقطع به سيره أو بلغ طرف بنيان بلد اقامته أو نوى وهو مستقل ما كثر يحل الإقامة به وإن لم يصلح له الزامه التزول عن دابته ان لم يستقر في نحوه هودج ولم يمكنه اتمامهما مستقبلا وهي واقفة لا تقطع سفره الذي هو سبب الرخصة بخلاف المسار بذلك ولو بقرية له أهل فيها فلا يلزمه التزول وعلم أن الشرط في جواز تنقله راكباً وما شياذ وأمسفره وسيره فلا نزول في أثناء صلاته لزمه اتمامها للقبلة قبل ركوبه ولونزل ويؤى أو ابتداءها للقبلة ثم أراد ال ركوب والسير فليتمها ويسلم منها ثم يركب فان ركب بطلت إلا أن يضطر إلى الركوب ذكره المصنف في مجموعه وله

مشقة سقط الركوع والسجود فيكتفي بمجرد الإيماء (قوله وتشهده) أراد به ما يشمل سلام التحلل والصلاة الركض على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وما يتصل بهما من الادعية (قوله فلزمه التوجه فيه) ويؤخذ منه أنه لو كان يزحف أو يجبو جازله ذلك فيه اه ج أي ولا يشترط أن يكون حاله في السفر الجواب والزحف بل لو أراد ذلك في خصوص الجلوس جاز وقوله أنه لو كان يزحف قياسه أنه لو ركع ومشى في ركوعه لم يمتنع حيث أتمه للقبلة (قوله أو بلغ طرف بنيان بلد اقامته) أي البلاد الذي نوى الإقامة فيه أو الذي هو مقصده فلا ينافي ما سيأتي في القرية (قوله لزمه التزول عن دابته) هل يشترط أن لا يستدبر كما تقدم فبين أمن را كبا تنزل ينبغي نعم سم على ج (قوله لا تقطع سفره) متعلق بقوله لزمه التزول (قوله ولو بقرية له) ظاهره وإن كانت وطنه وليس مراد الما يأتي للشارح في صلاة المسافر من أنه ينقطع سفره بمروره على وطنه وعبارته بعد قول المصنف وإذا رجع انتهى سفره ببلوته ما شرط مجاوزته ابتداء نصها فلم أنه ينتهي بمجرد بلوغه مبدأ سفره من وطنه ولو كان مآربه في سفره كان خرج منه ثم رجع من بعيد فاصد امروره به من غير إقامة اه رحمه الله (قوله إلا أن يضطر إلى الركوب) أي فيركب ويكملها (قوله ذكره المصنف في مجموعه) لقائل أن يقول أن كانت صورة التزول مقيدة بعدم الأفعال

كان حائلا بعض التيمم ضرولا فلا (قوله من أعضاء طهارته) يشترط طهارة محلها فقط كما نقله الذهاب بن حجر عن ترجيح الزركشي (قوله كما أشار إليه بقوله الخ) فيه نظر ظاهر (باب الحيض الخ) (قوله لان أحكامه أغلب) أي من حيث الوقوع والافحام الاستحاضة أكثر لا ينفي (قوله لانهم من حيض واحد) أي في الجملة اذ لا يكونان من حيض واحد الا اذا كانا حرا في مد (قوله على سبيل الصحة) فديقال لا حاجة اليه للاستغناء عنه بقوله دم جبلة وبقوله أقصى رحم المرأة بل لا يظهر له معنى (قوله يتبع فيه الوحد) انظر ما معنى الوجود بالنسبة للقبض وما بعده والمشهور يتبع فيه العرف وعبرة الامداد فرجع فيه الى التعارف

المبطله فينبغي تجويز الركوب بهذا القيد فقد يتصور فم فرق بينهما وان كانت غير مصورة بذلك فهو مشكل مع أنه ينبغي أن يكون الركوب كذلك والا فم اغتفرت الافعال المبطله في النزول دون الركوب ولعل المراد الاول وانما فرقا باعتبار الغالب فليتأمل قاله شيخنا الشوري في حاشيته على التحرير (أقول) وقد يجاب ٣٢٣ بأنه انما اغتفرت الحركات المبطله عند ارادة

النزول لانه لما انتقل الى ما هو واجب بطريق لاصالة اغتفر ذلك في حقه والركوب لما كان لا يجوز ابتداء ضيق فيه فلم يغتفر له الا ما كان ضروريا (قوله وله الركض للداية والعدو) أي ولو كثيرا (قوله في الثاني) هو قوله أم لغير حاجة (قوله أو أو طأها نجاسة لم يضر) أي حيث لم يكن زمامها يده أخذها مما يأتي (قوله كالوصلى ويده جبل) وخرج به مالمو كان الجبل تحت رجله مثلا (قوله ونضيته بطلان الصلاة على الاصح) معتمد (قوله وعنانها يده) أي وان طال وهل مثل العنان الركاب أم لافيه نظر والا قرب ان يقال فيه ان اعتمد عليه من غير حمله

ان ركض للداية والعدو لحاجة سواء أن الركض والعدو لحاجة السفر تخوف تخلفه عن الرفقة أم لغير حاجته كمنعها بصيد يدامسا كما انتفى ذلك كلامهم وكلام ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وان قال الا فرعى ان الوجه بطلانها في الثاني بخلاف ما لو أجرى الدابة أو عدا الماشي في صلاته بلا حاجة فانها تبطل كما هو ولو بالت أو راثت دابة أو وطئت بنفسها أو أو طأها نجاسة لم يضر لانه لم يلائها ولو دعى فم الدابة وفي يده لجامها فسياق الكلام قد يفهم محتملا والذي أورده في شرح المذهب عن الائمة انه كالوصلى وفي يده جبل طاهر على نجاسة وقضيته بطلان الصلاة على الاصح ويظهر انه يلحق بما ذكر كل نجاسة اتصلت بالدابة وعنانها يده أخذها مما تقر راما الماشي فتبطل صلاته ان وطئ نجاسة عمد او لوياسة وان لم يجد عنها معدلا كما جزم به ابن المقرئ واقتضاه كلام التحقيق بخلاف وطئها تاسيا وهي يابسة للجهل بها مع مفارقتها حالا فاشبهه ما لو وقعت عليه فتجاها حالا فان كانت معفوا عنها كذوق طيور عمت بها البلوى ولا رطوبة ثم ولم يتعمد الماشي عليها ولم يجد عنها معدلا لم يضر ولا يكلف التحفظ والاحتياط في مشيه لان تكليفه ذلك يشوش عليه غرض سيره (ولو صلى) شخص (فرضا) عينيا أو غيره (على دابة واستقبل) القبلة (وان ركوعه ومجوده) وبقية أركانه بان كان في نحو هودج (وهي واقفة) وان لم تكن معقولة أو كان على سري يمشي به رجال أو في زورق أو أرجوحة معلقة بجبال (جاز) لاستقرار ذلك في نفسه (أو سائرة فلا) لان سيرها منسوب اليه وان تمكن من انمام الاركان عليها ان خاف من النزول عنها على نفسه أو ماله وان قل أو فوت رفقته اذا استوحش وان لم يتضرر او خاف وقوع معادله ليل الجبل أو تضرر الدابة أو احتاج في نزوله اذا ركب الى معين وليس معه أجبر لذلك ولم يتوسم من نحو صديق اعانته فله في جميع ذلك أن يصلى الفرض عليها وهي سائرة الى جهة مقصده ويؤتى ويعدو علم مما تقدم في مسألة السير رحمة ما أفاده البدر ابن شعبة حيث قال وقضية هذه صحة الصلاة في المحفة السائرة لان من يده زمام الدابة يراعى القبلة وهي مسألة نفيسة يحتاج اليها و فرق المتولى بين الدابة السائرة بنفسيها وبين الحال

على رجله ورفعها وهو عليها لم يضر ولا ضرر لانه يعد متصلا به عرفا (قوله عمت به البلوى ولا رطوبة) أي من أحد الجانبين والمراد بعمومها كثرة وقوعها في المحل بحيث يشق تحري المحل الطاهر منه وقوله ولم يجد عنها معدلا لعل المراد به أن لا يكون ثم جهة خالية عنه رأسا سهل المرور بها دليل قوله ولا يكلف التحفظ الخ (قوله فرضا عينيا أو غيره) كصلاة الجنائز اه زبادي وج (قوله أو أرجوحة) هي بضم الهمزة كافي المختار (قوله اذا استوحش) أي بخلاف ما حرق التيمم فيما لو نهم الماء فانه لا يجب طلبه ان خاف انقطاعه عن الرفقة وان لم يستوحش كما تقدم في الشرح ولعل الفرق ان ذلك لما كان مجرد النهم وقد لا يجب معه الماء بالطلب روى جانب الرفقة مطلقا بخلافهها (قوله ولم يتوسم) أي لم يجوز من نحو صديق ذلك بعلامته (قوله في المحفة) قال في المختار والمحفة بالكسر مركب من كبا النساء كالمودج الا أنها لا تقبب اه ومثله في القاموس (قوله وهي مسألة نفيسة) وهي مأخوذة مما يأتي عن القاضي

بالاستقراء (قوله فيغتفر نقص زمن) راجع للدم واللبن وان كان التفريع الاثنى خاصا بالدم ووجهه في اللبن احتمال البلوغ (قوله والاقرب عدم الفرق) أي فيكون تقريرا فيهما كما أنصح به الشهاب بن قاسم في حواشي القصة عن الشارح (قوله كان كافيافي أقل الحيض) يشكك عليه تميمهم النقاء الحاصل بين أوقات الدم حيضا والمتعين كالا يخفى ما فهمه الشهاب البراسي من كلام الشارح المحقق وتبعه عليه تليذه الشهاب بن قاسم من ان ذلك يكون كافيافي تسمية ما ذكره حيضا ولكن لا يكون الاقل وعبرة الشهاب البراسي بعد ان قرر وكلام الشارح المحقق على ما ذكرنا نصها فالحاصل ان تحقق وجود الاقل

(قوله بأن الدابة لا تكاد تثبت) وقضية هذا الفرق ان الحكم كذلك ولو كانوا عمالو كين للمحمول أو مأمورين له وان كانوا أعجميين يعتقدون وجوب طاعته ٣٢٤ فتأمل سم على منهج أي فلا يقال ملكه لهم واعتقادهم وجوب طاعته صير سبيلهم

الساثرين بالسري بأن الدابة لا تكاد تثبت على حالة واحدة فلا تراعى الجهة بخلاف الرجال قال حتى لو كان للدابة من يلزم لجأها ويسيرها بحيث لا تختلف الجهة جاز ذلك وسبقه الى هذا الاخير القاضي أبو الطيب واعتمده الاذري وما نظره في كلام المتولي صاحب الاسعاد بأن المنظور اليه مراعاة الساثر بنفسه الاستقبال اختيارا ولا اختيارا للدابة وليس سيرها كالحاصل للساثر بنفسه يرد بأن العلة ليست هي اختيار الساثر اذ لا يصلح مناطا لتعلق الحكم به بل الامن من التحول عن القبلة بالانحراف المبطل لصلاته وهذا موجود في المستأثمين وفرق غير المتولي بأن السري منسوب لحامله دون راكبه ولهذا احتج في وقوع الطواف للمحمول الى قرينة تصرفه عن الحامل كما سيأتى وقضية تعليلهم بأن سير الدابة منسوب اليه انها لو مشيت به في أثناء صلاته بطلت بثلاث خطوات متواليات ومثلها الوثبة الفاحشة وهو محتمل وشمل كلامه الصلاة المنذورة ويلحق بها صلاة الجنائز لسألوهم بالاولى مسألك واجب الشرع ولان الركن الاعظم في الثانية القيام ونعلها على الدابة بمحوصورتها ولندرة هذه الصلاة واحترام الميت حتى لو فرض اتمامه عليها وكذلك كما اقتضاه كلامهم وصرح به ابن المقرئ في شرح الارشاد كالتقوى وغيره وهو المعتمد لان الرخصة في النقل انما كانت لكثرة هذه نادرة وان صرح الامام بالجواز وصوبه الاسنوي وادعى ان كلام الرافعي يقتضيه وقياسه جواز ذلك في حق الماشي اذا صلى على غائب مثلا لكنه في شرح المذهب هناك قد صرح بامتناع الماشي وهو المعتمد ولا يضره احالة سبقه في التيمم ظنا منه انه قدمه ولم يتقدم له ذكر فيه ويمتنع على من صلى فرضا في سفينة ترك القيام الا لعذر كدوران رأس ونحوه فلو حولتها الرج فحول صدره عن القبلة وجب رده اليها وله البناء ان عاد فوراً والا بطلت صلاته (ومن صلى) فرضاً أو نفلاً (في الكعبة واستقبل جدارها أو بابها) حال كونه (مردوداً) وان لم ترتفع عتبة ان سامت بعض الباب كما هو ظاهر (أو مفتوحاً مع ارتفاع عتبة ثلث ذراع) تقريرا فأكثر بذراع الا ترى وان بعد عنه ثلاثة أذرع فأكثر وفارق نظيره في سيرة المصلي وقاضى الحاجة بأن القصد ثم ستره عن الكعبة ولا يحصل الامع القرب وهذا اصابة عينها وهو حاصل في البعد كلقرب (أو) على (على سطحها) أو في عرصتها لو انهدمت والعياد بالله

منسوب اليه لانه يقول العلة في العصة لزومهم جهة واحدة وعقلهم يقتضى ذلك وان كانوا ملائكة أو ائمة دوا الوجوب (قوله جاز ذلك) معتمد (قوله ومثلها الوثبة الفاحشة وهو محتمل) معتمد (قوله ولندرة هذه الصلاة) قال حج والفرق بهذا أولى من الفرق بأن الجالس يحو صورتها لانه منتقص بامتناع فعلها على السائرة على المعتمد مع بقاء القيام (قوله حتى لو فرض اتمامه) أي القيام (قوله فكذلك كما اقتضاه كلامهم) أي لا يصح حيث كانت لتغير القبلة والدابة سائرة اما اذا كانت لها وهي واقفة فلا وجه لعدم العصة ولا ينافيه قوله اتمامه لان الضمير فيه راجع للقيام ولا يلزم منه استقبال القبلة

وعبرة حج ولو صلى شخص قادر على النزول فرضاً ولو نذراً وكذا صلاة جنازة على المعتمد الى ان قال وهي واقفة تعالى جاز (قوله وان صرح الامام بالجواز) أي في الجنائز (قوله ولا يضره) أي النووي (قوله كدوران رأس) أي ومع ذلك لا تجب الاعادة لجزءه عن القيام (قوله فتحول صدره عن القبلة) أي يقينا فالشك لا يؤثر (قوله وجب رده) أي رجوعه (قوله وله البناء ان عاد فوراً) وقياس ما صر في ما لو انصرفت به دابته خطأ أو لجأها وعاد فوراً من انه يسجد لله سجدتين يقال بالاولى بعتله هنا (قوله أو في عرصتها لو انهدمت) انظر لو انهدم بعضها وتقف خارجها مئة بلاهواء المنهدم دون شيء من الباقي هل يكفي لانه يعد مستقبلاً كما لو انهدمت كلها ولا اقدرته على استقبال الباقي فظاهر اطلاقهم الاول فقد يقال ينبغي أن يكون كما اذا ارتفع على نحو جبل أي قبس واستقبل هواءه مع امكان الانخفاض بحيث يستقبل نفسها فليراجع اه سم على منهج

فقط لا يكون الامع الاتصال اذ لو فرض نقاء في خلال دم اليوم واليلة زاد الحيز عن الاقل انتهت (قوله لازم ان يكون الخ) فيه نظر ظاهر وكذا في التعليل بعده (قوله تحيضي في علم الله الخ) تحيضي بفتح اوله وتشديد التحتية المفتوحة أيضا أي اقعدى عن الصلاة (قوله بدليل انه يحرم به أمور زيادة الخ) أي بالنظر للمجموع والاخرمة عبور المسجد عند خوف

(قوله أو استقبال شاخصا) فلو أزيل الشاخص في أثناء صلاته بطلت بخلاف ما إذا أزيلت الرابطة والفرق ان أمر الاستقبال فوق أمر الرابطة اه سم على منهج بالمعنى نقلا عن م ر وفيه أيضا لو كان الشاخص في جانب فقط هل يكفي الخالي عنه اه (أقول) قد يؤخذ الا كتفاء بذلك من قول شيخنا الزياي أو خرج بعض بدنه عن محاذاة الشاخص لانه متوجسة ببعض بدنه جزا وبياقيه هو اه الكن تبعالكن هذا المأخوذة بخالفه ما قاله ج ٣٢٥ من انه لو استقبل طرفا منها ببعض بدنه

وخرج بياقيه عن استقباله لم تصح صلاته اه وقد يفرق بينهما بأنه لما كان داخل الكعبة هنا قويت التبعية بخلافه ثم (قوله بالشرط المذكور) وهو كونه منها وارتفع ثلثي ذراع فأكثر (قوله وعصا مسمرة) من سمره وبابه قتل والتثقيب مبالغة كما في المصباح لو سمرها ليصلي اليها ثم يأخذها فالظاهر انه لا يكفي ويحتمل خلافه اه وارتضى م ر هذا الخلاف فليتأمل اه سم على منهج (قوله وقد سئل صلى الله عليه وسلم عنها) أي سيرة المصلي (قوله كمؤخرة الرجل) بكسر الخاء والهمزة وهي لغة قليلة والكثير أخرة الرجل ولا تقل مؤخرة الرجل اه مختار (قوله لا استقبال

تعالى) مستقبلا من بناها ما سبق) وهو قدر ثلثي ذراع أو استقبال شاخصا بالشرط المذكور متصلا بالكعبة وان لم يكن قدر قامته طولا وترضا فشم لم لو تخفض موضع موقفه وارتفعت أرض الجانب الآخر كشجرة ثابتة وما مسمرة أو مبنية وبقيّة جدار (جاز) ما صلاه بخلاف ما إذا كان الشاخص أقل من ثلثي ذراع فلا تصح الصلاة اليه لانه سيرة المصلي فاعتبر فيه قدرها وقد سئل صلى الله عليه وسلم عنها فقال كمؤخرة الرجل رواه مسلم وقول الشارح وهي ثلثا ذراع الى ذراع تقريبا ليس يخرج لما زاد عليه وانما هو بيان لقدرة مؤخرة الرجل ان غابتها نحو ذراع قال الامام وكانهم راعوا في اعتبار ذلك ان يسامت في سجوده الشاخص بمعظم بدنه لا استقبال نحو حشيش ثابت وصحى مغرورة لكونه لا يبعد من اجزائها وتخالف العصي الاوتاد المغرورة في الدار حيث تعد منها بدليل دخولها في بيعها الجريان العادة بغرضها لانه لمعة فعادت من الدار لذلك وان جمع ترابها امامه أو نزل في منخفض منها كحفرة كفي أخذها مما هو لكونه يبعد من اجزائها وان وقف خارج العرصة ولو على نحو جبل أبي قبيس أجزاء وان لم يكن شاخص لانه يبعد متوجها اليها بخلاف من وقف فيها وتوجه الى هوائها ولو خرج عن محاذاة الكعبة ببعض بدنه بأن وقف بطرفها وخرج عنه بعضه بطلت صلاته والظاهر ان الشاذر وان كالجرف فيما يأتي فيه ولو استقبال الركن فالوجه كما قال الاذري الجزم بالصحة لانه مستقبل للبناء المجاور للركن وان كان بعض بدنه خارجا عن الركن من الجانبين وان امتد صف طويل بقرب الكعبة وخرج بعضهم عن المحاذاة بطلت صلاته لعدم استقبالهم لها ولا شك انهم اذا بعدوا عنها حاذوها وصحت صلاتهم كما مروا واستدبرها تاسيا وطال الزمن بطلت بخلاف ما اذا قصر وان أميل عنها فبطلت وان قل الزمن لبدرة ذلك ولو استقبال الجرب بكسر الخاء دون الكعبة لم يجره لان كونه من البيت مظنون لا مقطوع به لانه انما ثبت بالاحاد ولو استقبال من عتيق قدر ثلثي ذراع لكن لم يحاذ أسفله خشبة معترضة بين ساريتين صحت صلاته كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى لا استقباله فيها الكعبة ويتجه حله على ما إذا كانت صلاة جنازة بخلاف غيرها لدم استقباله حينئذ في بعض أفعالها

نحو حشيش) عطف على قول المصنف واستقبل جدارها الخ وكان الاولى أن يقول لا ان استقبال نحو حشيش الخ (قوله وان جمع ترابها امامه) ينبغي أن يكون مثله أبحارها المقلوقة اه سم على منهج ولو شك في التراب هل هو منها أم لا لم تصح صلاته فيما يظهر (قوله وخرج عنه بعضه بطلت صلاته) يتأمل تصويره وقد يقال ان أي جزء وقف في مقابلته كان مستقبلا بياقي بدنه للمجاورة ان كان خارجها فان وقف داخلها واستقبل جزا منها ببعض بدنه وبياقيه هو اه بأن كان في مقابلة بابها مفتوحا لم يصح لكن تقدم فرباعن الزياي ما يؤخذ منه الصحة في هذه حيث قال وبياقيه هو اه الكن تبعال قوله والظاهر ان الشاذر وان الخ) جزم به ج (قوله كالجرف فيما يأتي) أي من عدم الاجزاء (قوله ولو استقبال الركن) أي ركن كان (قوله لانه مستقبل للبناء المجاور) أي وهو الذي في جانبي الركن (قوله بخلاف ما اذا قصر) أي ويعبد السهل ولا نعمة مبطل (قوله لكن لم يحاذ أسفله) أي ما استقباله في نسخة لم يحاذ أسفله وهي ظاهرة (قوله بخلاف غيرها)

التأويل لا يقتضي أنه أغلظ لانه لا مر عارض بدليل أنه لا يختص بها (قوله فلا يكره ولا يحرم عبوره على من ذكر) قد
 يشكل عليه تصريحهم بتحريم اسراج المذكورات بالنجس الا ان يقال ذلك عند تحقق النجاسة وما هنا في مجرد الخوف
 وقد قال الشهاب بن حجر ان محل عدم الحرمة في الحائض اذا عبرت الرباط ونحوه من حيث الحيض وأما من حيث التأويل
 فيحرم انتهى وظاهره انه انما ينأت في الحائض لكونها المواجهة ان كانت راء ما غيرها من الحق بها من به حدث دائم ونحوه
 فلا يتأتى فيه اذ ليس فيه الاجهة التأويل والشارح كغيره صرح فيه بعدم الحرمة ثم رأيت الشهاب بن قاسم نقل عن
 ظاهره انه لا تنعقد وقياس العصاة فيما لو أحرم وجيبة مفتوح حجة احرامه هنا الى ان يخرج عن استقباله الخشبة
 المذكورة الا ان يفرق بسهولة التدارك فيمن أحرم مفتوح الجيب وعسره هنا وهو الطاهر (قوله لما فيه من البعد عن الرياء)
 الاولى التعليل بأفضليتها على بقية المسجد لان ما ذكر لا يأتى في قوله وكذا صلاة من لم يرج جماعة الخ بل قوله الا تى لان المحافظة
 الخ صريح فيما ذكرناه (قوله أو يرجوها) أى أو بأن يرجوها الخ فهو عطف على لم يرجها (قوله أفضل منها بالمسجد) أى ولو
 الكعبة اهـ ج (قوله وقد نقل الطرطوشي) ٣٢٦ الطرطوشي بالفتح والسكون والضم آخره مهملة الى طرطوس

مدينة بالشام وبالجمعة
 آخره الى طرطوش مدينة
 بالاندلس اهـ لب الباب
 لكن في التي آخرها جمعة
 بضم الطاءين وقد يفتحان
 قال في القاموس طرطوشة
 بالضم ويفتح بلد بالاندلس
 اهـ قال ابن خلكان ما كتها
 أبو بكر الطرطوشي المالك
 مصنف كتاب سراج الملوك
 (قوله أفضل منها سائر
 المساجد) هو المعتمد (قوله
 ومن أمكنه علم القبلة) أى
 سهل عليه أخذها من قوله
 الا تى أو ناله مشقة وعبارة
 ج أى بأن كان بالمسجد
 الحرام أو خارجة ولا حائل
 أو ثم حائل أحدث لغير

واعلم ان النقل في الكعبة أفضل منه خارجها ومثله النذر والقضاء لما فيه من البعد عن الرياء
 وكذا صلاة من لم يرج جماعة خارج الكعبة بأن لم يرجها أصلاً أو يرجوها داخلها أو داخلها
 وخارجها فان رجاءها خارجها فقط خارجها أفضل لان المحافظة على فضيلة تتعلق بنفس
 العبادة أولى من المحافظة على فضيلة تتعلق بمكانها كالجماعة بيته فانها أفضل من الانفراد
 في المسجد وكالنافلة بيته فانها أفضل منها بالمسجد وان كان المسجد أفضل منه وانما لم يراع
 خلاف من قال بعدم صحة المصلاة في الكعبة لمخالفة لسنة صحبة فانه صلى الله عليه وسلم صلى
 فيها وقد نقل الطرطوشي المالكى الاجماع على ان الصلاة النافلة في البيت أفضل منها في
 سائر المساجد حتى في المسجد الحرام (ومن أمكنه علم القبلة) بأن كان بالمسجد الحرام أو بمكة ولا
 حائل أو على جبل أبي تيبس أو على سطح وهو متمكن من معاينتها وحصل له شك فيها نحو ظلمة
 لم يجزله العمل بغير علمه و(حرم عليه التقليد) أى الاخذ بقول مجتهد (والاجتهاد) فلا يجوز له
 العمل به كالحاكم اذا وجد النص ويمتنع عليه أيضاً الاخذ بخبر الغير كما يعلم مما يأتى أى ولو عن علم
 ويفرق بين هذا واكتفاء الصحابة رضى الله عنهم بالاخبار عنه صلى الله عليه وسلم مع امكان
 اليقين بالسمع منه والاخذ بقول الغير في المياه ونحوها بأن المدار في القبلة لكونها أمر احسبها
 مشاهداً على اليقين بخلاف الاحكام ونحوها ولو بنى محرابه على المعاينة صلى اليه أبداً من غير
 احتياج الى المعاينة في كل صلاة ومثل ذلك ما لو صلى بالمعاينة لم يحج الى المعاينة في كل صلاة ما لم
 يفارق محله ويتطرق اليه الاحتمال وفي معنى المعان من نشاء بمكة وتيقن اصابة القبلة وان لم
 يعانها حال صلاته ولو كان حاضراً بمكة وحال بينه وبين الكعبة حائل خلق بجبل أو حادث كبناء

حاجبة أو أحدثه غيره تعدياً وأمكنه ازالته فيما يظهر اهـ (قوله أو بمكة ولا حائل) أى بأن كان بمكة لا يشاهد فيه جاز
 الكعبة والاف بعض أما كن مكة اذا كان فيه لا يشاهد الكعبة (قوله أى الاخذ بقول مجتهد) هو بيان للتعليل اصطلاحاً
 والا فالمراد انه لا يجوز الاخذ بقول الغير مطلقاً كما يعلم من قول الشارح قبل لم يجزله العمل بغير علمه ومن قول المصنف
 الا تى والاخذ بقول ثقة يخبر عن علم فانه يفيداه مع امكان العلم لا يجوز له الاخذ بقول الثقة (قوله العمل به) أى بما ذكر
 من التقليد والاجتهاد (قوله الاخذ بخبر الغير) ظاهره ولو معصوماً ومقتضى ما علل به في الفرق الا تى من ان القبلة
 مبناها على اليقين الا كفاء بذلك وبعد التواتر ولو من كفار وصبيان فليراجع (قوله كما يعلم مما يأتى) أى في قول المتن والا
 أخذ بقول ثقة يخبر عن علم ويمكن جل كلام المصنف عليه بأن يفسر التقليد بالاخذ بقول الغير مطلقاً ويدل له تعبير الروضة
 بلا يجوز له اعتماد قول غيره (قوله أى ولو عن علم الخ) الاولى أى من يخبر عن علم لان المجتهد تقدم حرمته تقليده فلم يبق الا
 المخبر عن علم (قوله ولو بنى) أى شخص محرابه أى أو نصب علامة (قوله على المعاينة) أى يقيناً (قوله وتيقن اصابة القبلة)
 أى بأن رآها بعينه فعرف عنها ليستقبلها وأخبره بذلك عدد التواتر

شيخه الشهاب ابن حجر ما قدمته من الجمل بقولي الآن يقال الخ (قوله التي كان يفعله الخ) ظاهره وان كان غافلا عن ثبوت انه لو كان صحيفا فعله وكلام المصنف لا يفيده انه لا بد من هذه النية وعليه اذا لم تكن له عادة لكن كان في نيته ما ذكر هل يكون كذلك (قوله والتعليل المذكور) يعني الا في قوله ولان القضاء محله الخ فان العبارة لشرح الروض والشارح تصرف فيها سارى ووقع خلاف هذا في حاشية الشيخ (قوله بخلاف المجنون الخ) مقابل قوله والاوجه كما أفاده الشيخ كراهة قضائهما

(قوله وهو مقيد) أي مافي التحقيق من الجواز (قوله كما سيأتي) أي في قوله والا أخذ بقول ثقة الخ (قوله فان كان لغير حاجة) أي ولم يطرأ الاحتياج له كما صرح به حج فيما يأتي بعد قول المصنف والا الخ (قوله لتفريطه) يفيد ان الباني له بغير حاجة هو المصلحة حتى لو بناء غيره بلا حاجة لا يكلف صعوده ويوافقه قول شرح المنهج ومحل جواز الاجتهاد فيما اذا كان ثم حائل أن لا ينييه بلا حاجة (قوله ولا اجتهاد في محاريب المسلمين) أي فالحاريب المعتمدة في معنى المعاينة قال سم على حج في أثناء كلام ويجب على الانسان قبل الاقدام أي على اتمام المحراب البحث عن وجود الشرط المذكور وهو السلامة من الطعن واذا صلى قبله بدون اجتهاد لم تنعقد صلاته اه وينبغي ان محل ذلك في محل لم يكثر طارقه واحتمل الطعن فيه والافصاله صحة من غير سؤال (قوله ومحاريب جادتهم) أي معظم طريقهم قال في المصاح ٣٢٧ والجادة وسط الطريق ومعظمه والجمع الجواد مثل دابة ودواب

(قوله التي تشابه اقرون من المسلمين) أي جماعات من المسلمين صلوا الى هذا المحراب ولم ينقل عن أحد منهم انه طعن فيه ويكفي الطعن من واحد اذا ذكر له مستندا أو كان من أهل العلم باليقين فذلك يخرجهم عن رتبة اليقين الذي لا يجتهد معه اه سم على حج (قوله وفي معناه) أي المعان (قوله يخبر عن غير اجتهاد) أي بان أخبر عن معاينة أو مافي معناها

جازله الاجتهاد لما في تكليفه المعاينة من المشقة ذكره في التحقيق وهو مقيد بما اذا فقد ثقة يخبره عن علم والا فهو مقدم على الاجتهاد كما سيأتي وبما اذا كان بناء الحائل الحاجة فان كان غير حاجة لم تصح صلاته بالاجتهاد لتفريطه ولا اجتهاد في محاريب المسلمين ومحاريب جادتهم أي معظم طريقهم وقراهم القديمة التي تشابه اقرون من المسلمين وان صغرت ونعرت حيث سلمت من الطعن لانهم لم تنصب الا بحضرة جمع من أهل المعرفة بسمت الكواكب والادلة جري ذلك مجرى الخبر وفي معناه خبر عدل باتفاق جمع من المسلمين على جهة وخبر صاحب الدار وهو ظاهر ان علم ان صاحبها يخبر عن غير اجتهاد والالم يجزئ تقليده ثم محل امتناع الاجتهاد فيما ذكر بالنسبة للجهة اما بالنسبة للنيام والنيسار فيجوز اذا لم يعد الخطأ فيها بخلافه في الجهة وهذا في غير محاريبه صلى الله عليه وسلم ومساجده اما هي فيمتنع الاجتهاد فيها مطلقا لانه لا يقر على خطأ ولو تخيل حادق فيها بمنة أو بسرة نغياه باطل ومساجده هي التي صلى فيها ان ضبطت ومحاريبه كل ما ثبت صلاته فيه اذ لم يكن في زمنه محاريب ولا يلحق بذلك ما وضعه الصحابة كقبلة الكوفة والبصرة والشام وبيت المقدس وجامع مصر القديمة وهو الجامع العتيق لانهم لم ينصبوها الا عن اجتهاد واجتهادهم لا يوجب القطع بعدم انحرافه وان قل ويجوز له الاجتهاد في خربة أمكن ان يأتيها الكفار وكذا في طريق ينذر مرور المسلمين بها أو يستوى مرور الفريقين

كروية القطب أو المحاريب المعتمدة (قوله والالم يجزئ تقليده) أي بان علم انه يخبر عن اجتهاد أو شك في أمره (قوله فيما ذكر) أي في قوله والاجتهاد في محاريب المسلمين الخ (قوله مطلقا) أي جهة ومنه وبسرة (قوله لانه لا يقر على خطأ) يعني انه ان وقع منه صلى الله عليه وسلم خطابه عليه بلا وحى وهذا بناء على انه قد يقع منه الخطأ لكنه لا يقر عليه والصحيح خلافه فهو لعصمته كغيره من الانبياء لا يقع منهم الخطأ لا عمدا ولا سهوا الا ان ترتب عليه تشريع كافي سلامه عليه الصلاة والسلام من ركعتين (قوله ومساجده) المقابلة بين المسجد والمحراب انتهى بحسب الفهوم والا فالدار هنا على ضبط ما استقبله في صلاته حتى لو علمت صلاته في مكان وضبط خصوصه وقفه عليه الصلاة والسلام فيه ولم يضبط ما استقبله فيه لم يكن مانعا من الاجتهاد بل يجب معه الاجتهاد (قوله كل ما ثبت صلاته فيه) أي ولو أخبر الواحد كما هو ظاهر حج اه زبادي (قوله اذ لم يكن في زمنه محاريب) اذ المحراب المجوف على الهيئة المعروفة حدث بعده ومن ثم قال الا ذرعي يكره الدخول في طائفة المحراب ورأيت بها مش نسخة قديمة ولا يكره الدخول في الطائفة خلافا للسيوطي (قوله ويجوز له الاجتهاد) أي يجب عليه ان أراد الصلاة فيها وليس له اعتماد المحراب المذكور والشك في بانيه المفيد لتردد في النية ويجتهد فيها مطلقا جهة ومنه وبسرة وقفه سبحة اطلاله هنا وتفصيله فيما بعده انه يجتهد في هذه وان كثر مرور المسلمين بها (قوله أو يستوى مرور الفريقين) قال سم في حاشية شرح البهجة قوله أو يستوى مرور الخ قال في شرح الروض كما صرح به الاصل اه وهو صادق بكثرة مرور المسلمين بان كثر مرور

(قوله اذلا يلزم الخ) لك ان تقول يلزم اذا كان النهي راجعا لذات العبادة ولازمها على ان ما هنا طلب ترك لا عدم طلب وشتان ما بينهما (قوله ولانه يلزم على القول الخ) قد يقال لا محذور في الاستواء المذكور بدليل ما يأتي في التنفل في الاوقات المكروهة (قوله مباشرتها) يجوز ان يكون المصدر مضافا لمفعوله أي أن مباشرها فيما بين سرتم أو ركبته أو لفاعله أي ان تبأسره لكن

الفرق بين مع الاستواء وقوله السابق يسلكه المسلمون كثير صادق مع سائرهم أيضا قليلا أو كثيرا فيحتاج لحمل أحد الموضوعين على الآخر وهل الوجه حمل هذا على ذلك فيقيد هذا بما اذا لم يكثر مرور المسلمين وان كان خلاف ظاهر العبارة وكتب أيضا قوله أو يستوى كالصريح في عدم الاعتماد هنا وان كثر مرور المسلمين وفيه نظر وان أمكن أن يوجه اه وعليه فيقيد عدم اعتماد محراب القرية التي استوى مرور الكفار والمسلمين بطريقها بما اذا لم يكثر المسلمون اما اذا كثروا فلا تنظر لمرور الكفار معهم قالوا وكثروا (قوله بان لم يمكنه علم القبلة بشئ مما ذكر) أي من الرواية والمحراب وقضيته ان المحارب ونحوها تقدم على المخبر عن علم وقد يتوقف فيه بان المخبر عن علم أقوى بدليل انه لا يجتهد مع اخباره بمنته ولا يسره كما نقله سم على منج عن طب بخلاف المحارب وعبارة حج والايكته علم عينها أو أمكنه وثم حائل ولو حاد ثابته له الحاجة لكن ان لم يكن تعدى باحدائه أو زال تعديه فيما يظهر فيها اه ٣٢٨ وهو ظاهر في مخالفة كلام الشارح في المحراب (قوله أو ناله مشقة) قال

حج أي عرفا (قوله أخذ بقول

بها كما صرح به في الرضة (والا) أي بان لم يمكنه علم القبلة بشئ مما ذكر أو ناله مشقة في تحصيله (أخذ) وجوبا (بقول ثقة) بصير مقبول الرواية ولو عيبا أو امرأة (ينج عن علم) بالقبلة أو محراب معتمدا سواء كان في الوقت أم غيره ويجب عليه السؤال عن خبر بذلك عند حاجته اليه ولا ينافي ذلك ما مر من ان من كان بمكة وبينه وبين القبلة حائل له الاجتهاد لان السؤال لا مشقة فيه بخلاف الطلوع فان فرض ان عليه مشقة في السؤال لبعده المكان أو نحوه كان الحكم فيها كافي تلك نسبة عليه الزكوى وهو ظاهر ونخرج بمقبول الرواية غيره كصبي ولو عيبا أو كافرا وفاسقا فلا يقبل اخباره بما ذكر كغيره لانه منهم في خبر الدين نعم قال الماوردي لو استعلم مسلم من مشرك دلائل القبلة ووقع في قلبه صدقه واجتهد لنفسه في جهات القبلة جاز لانه عمل في القبلة على اجتهاد نفسه وانما قبل خبر المشرك في غيرها قال الاذرعى وما أظنهم يوافقونه عليه وتطرفيه الشاشي وقال اذا لم يقبل خبره في القبلة لا يقبل في أدلتها الا أن يوافق عليها مسلم وسكون نفسه الى خبره لا يوجب أن يعول عليه الحكم اه وهذا هو المعتمد وعلم مما تقدم من عدم جواز الاجتهاد مع القدرة على الخبر عدم حواز الأخذ بالخبر مع القدرة على اليقين وهو كذلك فلا يجوز للاذرعى ولا لمن هو في ليلة مظلمة

ثقة) أي ومنه ولي يخبره عن كشف أي واذا سئل الثقة هل يجب عليه الارشاد لها أم لا فيه نظر والاثرب الاول لان ارشاده من فروع الكفایان ومن مثل شيا منها تعين عليه فعله حيث لا عذر له في الامتناع ثم ان لم يكن في اخباره مشقة لا يستحق أجرة والاستحقاق (قوله) ويجب عليه السؤال عن خبر بذلك) أي ويجب

تكرير السؤال لكل صلاة تحضر كما يجب تجديد الاجتهاد اه حج وكتب عليه سم وظاهر انه لا عبرة الاخذ

بجوابه المستند للاجتهاد السابق اذا لم يكن ذا كماله اه (قوله لبعده المكان) أو نحوه كتجب المسؤول (قوله كافي تلك) أي فيجهد (قوله وكافر) قال حج الا ان علمه قواعد صيرت له ملكة يعلم بها القبلة حيث يمكنه ان يبرهن عليها وان نسي تلك القواعد كما هو ظاهر وكلام الماوردي المخالف لذلك ضعيف اه (واقول) ولعل مراده بمخالفة الماوردي ان كلام الماوردي يفيد انه اذا تعلم منه الادلة وقلده في العمل بمقتضاها كان أخبره بان النجم الغلاني اذا استقبلته أو استدبرته على صفة كذا كنت مستقبلا للكعبة وهو على هذا التقدير ضعيف اما اذا تعلم أصل الادلة منه ثم توصل بذلك الى استخراجها من الكتب واجتهد في ذلك حتى صار له ملكة يقتدر بها على معرفة جميع الادلة من فاسدها لم يمنع عليه العمل بمقتضاها بل يجب عليه الأخذ به وبما تقر به علم انه لا مخالفة بين ما ذكره الشارح وما ذكره حج (قوله لانه منهم) ظاهره ولو وقع في قلبه صدقه وقياس ما يأتي في الصوم الاخذ بخبره حينئذ الا ان يفرض بأنه لما كان أمر القبلة مبنيا على اليقين وكانت حرمة الصلاة أعظم من الصوم بدليل انه لا يعد في تأخيرها بحال بخلاف الصوم احتياط لها ويؤيده تضعيف كلام الماوردي فيما لو تعلم الادلة من كافر مع فرضها فيما وقع في قلبه صدقه (قوله لو استعلم) أي تعلم (قوله أن يعول عليه) أي ان يبنى عليه (قوله وهذا هو المعتمد) هو قوله وتطرفيه الشاشي (قوله مع القدرة على اليقين) هذا الحكم تقدم التصريح به في قوله ويمتنع عليه الاخذ بخبر الغير الخ فاعل ذكره هنا البيان المأخذ لا قاعدة الحكم

على الثاني تكون في معنى الباء (قوله ولو بوطه) المراد به المباشرة بالذكر (قوله في زمن امكانه) أي بان كان بعد مضي يوم وليلة (قوله لان الحيف قد زال وصارت كالجنب) هذا التعليل يدخل حل فهو الجماع (قوله ومما يحل لها أيضا) أي بالانقطاع مع قطع النظر عن قول المصنف قبل الغسل والاصار للمعنى لم يحل قبل الغسل غير الصوم والصلاة والغسل اذا المراد بالطهارة في كلامه الغسل أي أو بدله كما لا يخفى (قوله ويخرج عنه ما تراها نحو الآية) فضيته ان الآية اذا رأت ما

(قوله الاخذ به) أي بالخبر (قوله مع القدرة على اليقين) عبارة حج بعد قول المصنف والاجتهاد فلم ان من بالمسجد وهو أعمى أو في ظلمة لا يعتمد الا بالأس الذي يحصل له به اليقين أو اخبار عدد التواتر وكذا قرينة قطعية بان كان قد رأى أي بخلافه من جعل ظهروه له مثلا يكون مستقبلا أو أخبره بذلك عدد التواتر اه (قوله بالأس) أي حيث لا مشقة عليه فيه كما يعلم مما قدمه في وجوب سؤال من يخبر عن علم وفي عدم تكليف صعوده بل أو دخول المسجد معلا ذلك بمحصل المشقة وفي حاشية سم على منهج مانعه قوله ولا حائل بينه وبينها أي ولا مشقة عليه في علمها بخلاف الاعمى مثلا اذا أمكنه التخصيس علم الكن بمشقة ككثرة الصفوف والزحام فيكون كالحائل هكذا ظهر وعرضته على شيخنا طب فوافق عليه اه وعبارته على أبي شجاع نصها وقياس هذا الذي مر ان الاعمى ومن في ظلمة اذا كان بالمسجد الحرام أو مسجده به محراب معتقد وشق عليه الوصول للكعبة أو المحراب قلده ثقة ان وجهه والافله الاجتهاد وهو قريب لكن قد يخالفه قولهما ولو اشتبه عليه أي على الاعمى مواضع لمساها أي بان اشتبه عليه المحراب بغيره فلا شك انه يصبر حتى يخبره غيره صريحا فان خاف فوت الوقت صلى على حسب حاله وأعاد اه فقد منعناه الاجتهاد عند تعذر اليقين بالأس للاشتباه فكيف عند ٣٢٩ امكانه الا أن يفرق بان المس ثم

في نفسه لا مشقة فيه لكن منع منه الاشتباه المنسوب فيه الى تقصير فلم يعذر بخلافه هنا فان فيه مشقة فله فيه ولو لا النظر الى المشقة لا وجبنا صعود الحائل كما لا يخفى اه (قوله قبل العمى) أي أو قبل الظلمة (قوله فان خاف فوت الوقت) أي بان لم يدركها بتمامها فيه (قوله فان فقد

الاخذ به مع القدرة على اليقين بالأس ويعتمد كل منهما المس وان لم يره قبل العمى فلا شبهة عليه مواضع اسها صبر فان خاف فوت الوقت صلى كيف اتفق وأعاد كما يؤثر عند ما يأتي (فان فقد) ماذكر (وأمكنه الاجتهاد) بان كان بصيرا يعرف أدلة القبلة وهي كثيرة وأضعفها الرياح لا اختلافها وأقواها القطب قالا وهو نجم صير في بنات نعش الصغرى بين الفرقدين والجدى ويختلف باختلاف الاقاليم في العراق يجعله المصلى خلف أذنه اليمنى وفي مصر خلف اليسرى وفي اليمن قبالة عمالي جانبه اليسرى وفي الشام وراءه ونجران وراء ظهره ولذلك قيل ان قبلتها عدل القبيل وكانهما سمياه نجما مجاورته له والافهر كما قال السبكى وغيره ليس نجما وانما هو نقطة تدور عليها هذه الكواكب بقرب النجم (حرم) عليه (التقليد) وهو قبول قول من يخبر عن اجتهاد اذا المجتهد لا يقاد مجتهدا ويجب عليه الاجتهاد الا ان ضاق الوقت عنه فلا اجتهاد بل يصلى على حسب حاله وتلزمه الاعادة ويجوز الاعمال على بيت الابر في دخول الوقت والقبلة لا فادتها الظن بذلك كما يفيد الاجتهاد أفتى به والدرجة لله تعالى وهو ظاهر

٤٢ غايه ل ماذكر) أي بان كان في محل لا يكاف تحصيل الماء منه (قوله بان كان بصيرا) مثله في المحلي ومفهومه ان من لا يعرف أدلتها لا يحرم عليه التقليد وينافيه قول المصنف الا حتى ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الادلة كاهي قلده ثقة عارفا وان قدر فالاصح وجوب التعلم وأجاب عنه الشيخ حمزة بما حاصله ان المراد بالمعرفة أعم من أن تكون حاصلة بالفعل أو بالقوة بان أمكنه التعلم (قوله وأقواها القطب) عبارة حج وأقواها القطب الشمالي بثلاث القاف (قوله في بنات نعش) اتفق ميبويه والفراء على ترك حرف نعش للعرفه والتأنيث صحاح (قوله ونجران وراء ظهره) لا يظهر من هذا المخالفة لما قبله فكان الظاهر ان يقول وفي الشام ونجران وراءه لكن في حج وقيل يصرف بدمشق وما قارب انهم افرد نجران بالذكر لعدم الخلاف فيها (قوله وكانهما سمياه) اشارة الى دفع اعتراض يتوجه على كلام الشيخين رجهما الله (قوله لا فادتها الظن بذلك الخ) هذا التعليل يقتضي ان بيت الابر في مرتبة المجتهد وليس مراد اذ لو كان في مرتبة لحرم عليه العمل به ان قدر على الاجتهاد كما يحرم الاخذ بقول المجتهد لكن تعبيره بجواز الاعتماد يشعر بأنه مخير بين العمل به وبين الاجتهاد فيكون مرتبة بين المخبر عن علم وبين الاجتهاد (قوله كما يفيد الاجتهاد) فضيته ان بيت الابر ليس كالمحراب المعتد فان ذلك بمنزلة المخبر عن علم حتى لا يجوز الاجتهاد معه جهة ولا غيرها على ما مروى ينبغي ان مرتبته بعد مرتبة المحراب وفي سم على حج مانعه انظر لو تعارضت هذه الامور ما المقدم وقوله الجمل النضر لعل المراد به

وجاوز أكثر الخيوض لا يحكم على ما استوفى شروط الخيوض منه أنه حيض وهو الذي يأتي للشارح في الرد على الفتى ومعاصره به والذي في شرح الروض أن الخلاف إنما هو فيما تراه الصبية التي لم تبلغ تسع سنين (قوله ليس ذلك بفساد لا استحاضة الخ) اعلم أن حاصل ما قرره ابن حجر في هذا المقام أن قوله حدث دائم تفسيره بالاستحاضة وقوله كسلس تشبيهه بالاستحاضة في أنه حدث دائم أشار به مع التفريع بعده إلى بيان حكم الاستحاضة الإجمالية ثم أشار إلى حكمها التفصيلي بقوله فتغسل المستحاضة فرجها الخ وأما ما قرره الشارح ففيه أمور منها أن قوله والالزم الخ ظاهر البطلان ومنها أن جعله كسلس تشبيهه بما قرره

عدد التواتر اه (وأقول) ينبغي أن عدد التواتر مقدم على غيره ثم الأخبار عن علم برؤية الكعبة ثم رؤية المحارب المعتمدة ثم رؤية القطب ثم الأخبار برؤية الجبل الغفير وذلك لأن التواتر يفيد اليقين وخبر المخبر عن علم يفيد الظن فيقدم عليه التواتر ورؤية الكعبة أبعد عن الغلط من رؤية القطب لأنه وإن كان بمنزلة العيان لكنه قد يقع الخطأ في رؤيته لاشتباهه على الرائي أو لما منع قام بالرأي ورؤية القطب أقرب لصحي ما يصل إلى اليقين الرائي فإن المخبر بأنه رأى الجبل الغفير يصلون ربه ما يكون مستنده رؤيته صلاتهم لتلك الجهة فلا يأمَن في الأخذ بقوله من الانحراف عنه أو بسره (قوله لم يقلد في الأظهر) ظاهره أنه لو أخبره غيره بأن القبلة في هذه الجهة جازله العدول إلى غيرها ولو قيل أنه يأخذ بقوله لأنه أقرب إلى الصواب من كونه يصل إلى جهة لم يظهر له ولا لغيره دليل على أنها القبلة ويقضى لعدم جزمه بالنية لم يكن بعيدا ومثل ذلك ما لو رأى محرابا لا يجوز اعتماده (قوله وصلى كيف كان) وهل يجب عليه التزام ما صلى إليه أم لا فيه نظر والأقرب الأول لأنه باختياره التزم استقباله فلا يتركه إلا ما يرجح غيره عليه (قوله كما قاله الإمام) معتمد (قوله عند ضيق الوقت) نقل سم في حاشية المنهج عن الشارح اعتماده اه ويمكن جعل كلام الإمام على ما إذا جاز وال تعبير وكلام غيره على خلافه (قوله ونازعه في شرح الوسيط) أي النووي (قوله والمشهور التعميم) أي ضاق الوقت أو اتسع (قوله ولو مندورة) قال حج ومعاودة مع جماعة اه وعليه فهذه مستثناة من عدم وجوب تجديد ٣٣٠ الاجتهاد للنافلة ويمكن توجيهه بأن المعادة لما قيل بفرضيتها وعدم صحتها من

عدم القدرة اشبهت الفرائض فلم تلحق بالنوافل وكتب عليه سم قوله ومعاودة مع جماعة ينبغي أو فردى لفساد الأولى ثم رأيت في شرح الإرشاد عبر بقوله ومعاودة لفساد الأولى كما اقتضاه كلام المجموع أو في جماعة اه وبقي ما لو سن أعادتها على

(وان تعبر) المجتهد فلم يظهر له شيء لصوغ أو تعارض أدلة (لم يقلد في الأظهر) لأنه مجتهد والتعبر عارض يرجح زواله عن قرب غالبا (وصلى كيف كان) طرمة الوقت (ويقضى) لندوته والقول الثاني يقلد بلا قضاء لأنه الآن عاجز عن معرفة الصواب فاشبهه بالأعمى ومحل الخلاف كما قاله الإمام عند ضيق الوقت أما قبله فيمتنع التقليد قطعا لعدم الحاجة إليه ونازعه في شرح الوسيط وقال إن ما قاله الإمام شاذ والمشهور التعميم (ويجب تجديد الاجتهاد) أو ما يقوم مقامه كالنقل في نحو الأعمى (لكل صلاة) مفروضة عينية أداء أو قضاء ولو مندورة (تحضر على الصحيح) سعي في إصابة الحق لتأكد الظن عند الموافقة وقوة الثاني عند المخالفة لأنها لا تكون إلا عن أمارة أقوى والأقوى أقرب إلى اليقين ويمكن جعل قوله تحضر على حضور فعلها بأن يدخل وقتها فلا اعتراض عليه وقول الشارح من الجنس

الانفراد بل ريان قول يبطلانها على ما يأتي في الجماعة فهل يجدد لها أيضا لا يبعد أنه يجدد اه وكتب عليه توطئة أيضا قوله ومعاودة ظاهره ولو عقب السلام من غير فاصل (أقول) وقد يتوقف في وجوب تجديد الاجتهاد فيما لو كانت الاعادة لفساد الأولى أو الخروج من خلاف من أفسدها بأن الأولى حيث تبين فسادها كانت كالولم تفعل غاية الأمر أن المعادة هي الأولى وقد تأخر الأحكام بها عن الاجتهاد وهو لا يضروها هل يجب تجديد الاجتهاد لكل ركعتين إذا سلم منهما كالضحى أو يفرق بين ما يصح الجمع فيه بين ركعتين باحرام واحد كالضحى فيكفي له اجتهاد واحد وبين ما لا يجوز الاحرام فيه بأكثر من ركعتين كالترأبج يجب فيه تجديد الاجتهاد لكل احرام فيه نظر ولا يبعد الحاجة إلى التيمم فعلى ما تقدم أنه الراجح من أنه يكفي للترأبج نيم واحد لا يجب تجديد الاجتهاد هنا لما مر أيضا أنها كلها صلاة واحدة والكلام في المندورة (قوله لكل صلاة تحضر على الصحيح) هذا الخلاف يجري في المفتي في الأحكام الشرعية وفي الشاهد إذا ذكرى ثم شهد ثانيا بعد طول الزمن أي عرفا وفي طلب التيمم الماء إذا لم ينتقل عن موضعه اه عميرة (قوله فلا اعتراض عليه) أي بأن يقال قضية التعبير بتحضر أن الكلام فيما لو اجتهد قبل دخول وقت صلاة من الجنس ثم دخل وقتها فيخرج بذلك المندورة والفائتة والحاضرة إذا اجتهد في وقتها وصلى فائتة بذلك الاجتهاد ثم أراد فعل الحاضرة فإنه لم يصدق عليه أنها حضرت بعد الاجتهاد

في معنى قول المصنف حدث دائم يصل المعنى عليه الى قولنا السلس مشبه بالاستحاضة في أن حكمه حكم الحدث الدائم وسيدكر ان المراد بالسلس هنا سلس البول والمذي والغائط والرج وحينئذ يقال كل من الاستحاضة والسلس الشامل لما ذكره على حكم الحدث الدائم وليس احده نائما فاذ يكون الحدث الدائم الذي أعطيا حكمه ومنها قوله بعد التفرع

(قوله نوطئة) النوطئة هي التهيؤ للشيء وهو انما يكون في المتقدم على الشيء ولفظ الخس متأخر عن تحضر الا أن يقال المراد بالنوطئة مجرد البيان تقدمت على المبين أو تأخرت وقد قيل بمثل ذلك في سوابق قوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا حيث قالوا انها حال موطئة لبشرا (قوله وخرج بالمفروضة النافلة) شملت المعادة وخرج عن حج فيها ما يخالفه (قوله ومن عجز) بفتح الجيم اهـ من كسر ها اهـ منهج (قوله ولو عبدا أو امرأة) قد يشعر التعبير بالثقة دون مقبول الشهادة من يرتكب حرم الرواة مع السلامة من الفسق وهو ظاهر ويشعر به قول الشارح بخلاف الفاسق الخ ويحتمل أن يقال بعدم قبول خبره وهو الاقرب (قوله أما الاول) هو أعمى البصر (قوله والمميز وغير العارف) أي فلا يقلدوا احدا منهم. م وكان الاول أن يقول أما الفاسق والمميز الخ (قوله فهو اخبار عن علم) يتأمل هذا مع جعله فيما مر من أدلة الاجتهاد لكنه موافق فيه لما قدمه من قوله وفي معناه خبر عدل باتفاق جمع من المسلمين فقوله فهو اخبار عن علم معناه انه كالأخبار في تقدمه على الاجتهاد (قوله قلده من شاء منهما) لو اختلف عليه دليلان أخذوا وضهما ويفرق بينهما وبين أولوية الاخذ بقول العلم بان الظن المستند لفعل النفس أقوى من المستند لغيره فان تساوى تأخير زاد البغوى ثم يعيد لتردده حالة ٣١ الشروع اهـ ج (قوله لكن الاوثق الخ)

قضيته انه لا تطرأ هنا
لكثرة العدد وبه صرح
سم على ج حيث قال
لو اتحد أحدهما وتعدد
الاخر قلده من شاء
منهما ثم قال في شرح
الارشاد فان كان أحدهما
أوثق والاخر أعلم
فالظاهر استواءهما الخ
اه وفي شرح العباب
الاولى تقديم الاوثق اه
وهو المعتمد هذا وتقدم

نوطئة لقول المصنف تحضر لا يخرج غيرها ومحل ما ذكره ما لم يكن ذا كمال الدليل الاول والا
فلا إعادة وخرج بالمفروضة النافلة ومنها صلاة الجنائز كما في التيمم وخرج بالقبلة الثوب
فلا يلزمه إعادة الاجتهاد فيه كما تقدم في باب والثاني لا يجب لان الأصل استمرار الظن الاول
(ومن عجز) بفتح الجيم (عن الاجتهاد) فيها (و) عن (تعلم الأدلة) كما هي البصر أو البصيرة (قلده)
حكما (ثقة) ولو عبدا أو امرأة (عارفا) يجتهد له ولغيره لقوله تعالى فاسألوا أهل الذکر ان كنتم
لا تعلمون اما الاول فلان معظم الأدلة تتعلق بالشهادة والرجع ضعيفة كما مر والاشتباه عليه
فيها أكثر واما الثاني فلانه أسوأ من فاقد البصر بخلاف الفاسق والمميز وغير العارف فلو صلى
من غير تقليد لم يمتنع الا إعادة وان صادف القبلة اما ما صلاه بان تقليد وصادف فيه القبلة أولم
يتبين له الحال فلا إعادة عليه فيه فان قال المخبر رأيت القطب أو الجرم الصغير يصاون هكذا فهو
اخبار عن علم فالأخذ بقوله خبر لا تقليد ولو اختلف عليه في الاجتهاد اتقان تادم من شاء منهما
لكن الاوثق والاعلم عنده أولى ويجب عليه إعادة السؤال لكل فريضة تحضر بناء على

للشارح في المياه انه لو اختلف عليه اثنتان أخذ بقول أوثقهما فان استويا قال أكثر عدد فان استويا تساقطا وهما باصل
الطهارة اهـ وعليه في الفرق بينهما ويمكن الفرق بان الاخبار عن النجاسة لما كان مستنده الحس روعي فيه كثرة العدد
بعد اشتباه المشاهد على الكثير من الواحد (قوله والاعلم عنده أولى) نقله سم على منهج عن شرح الروض وتطرق فيه بانه اذا
وجب الاخذ بقوله في الصلاة فخرجها من باب أولى فيجب عليه الاخذ بقوله أيضا كذا خلتها ثم قال وسئل مر عن
المسئلة فوافق ما قاله الشارح بالذهن على البدئية اهـ وبقي ما لو اختلف عليه خبران عن علم أو ما هو بمنزلة كان قال له شخص
القطب في هذا الموضع يكون أمامك وقال الاخر يكون خلفك اليسرى مثلا فهل يأخذ بقول أحدهما كالمجتهدين
أو يتساقطان عنده فيه تطرولعل الثاني أقرب ويفرق بينهما وبين المجتهدين بأنه هنا يمكنه الاجتهاد لنفسه بعد بخلاف المجتهدين
فانه لا يأخذ بقول أحدهما الا عند العجز عن الاجتهاد فاصطر للاخذ بقول أحدهما أو ايضا هما هنا اختلاف في علامة واحدة
تعارض فيها وهو موجب للتساقط وكتب أيضا اذا أخذ بقول أحدهما وجب عليه إعادة الصلاة بعد لتردده في النية حين
اتقيد اهـ سم على ج ونقل اعتماده عن مر وفيه وقفة والا قرب عدم إعادة فيما لو كان أحدهما أعلم أو اوثق وأخذ
بقوله عملا بما هو أولى لان اختياره لزيادة علمه يلغى اثر مقابله فلا تردد في النية عنده واحتمال خطئه كاحتماله فيما لو اجتهد
هو وأداه اجتهاده الى جهة فصلى اليها (قوله ويجب عليه إعادة السؤال) هذا الحكم علم من قوله أو ما يقوم مقامه فذكره
هنا نصريح بما علم

المذكور وهذا بيان حكمها التفصيلي يقال عليه حيث بين حكمها الجمل لا بقوله كذا ثم تفصيلا بهذا التفريع فبأن يكون موقع قوله فتغسل المستحاضة فرجها الخ قائل (قوله أي في الوقت) كما يأتي في المتن قنبه (قوله وحيث وجبت المبادرة الخ) (قوله فرض عين فيه) أي السفر (قوله دون ما يكثر فيه) ينبغي أن المراد بالكثرة أن يكون في الركب جماعة متفرقة فيه بحيث يسهل على كل من أراد السؤال ٣٣٢ من الصلاة وحود واحد منهم من غير مشقة قوية تحصل في قصده له (قوله

والنجعة) عطف تفسير (قوله ونحو ذلك) كاحباب الخيام البعيدة أو من أقام بجبل أو غار بعيد (قوله والارغيات) بالفتح فالتسكون وكسر المعجمة وفتح النجعة إلى ارغيات من نواحي نيسابور اه سيوطي في الانساب واسمه أبو بكر وتلقبه على والده سهل بن أحمد المعروف بالحمام كافي طبقات الاسنوي (قوله في جهة معينة) اتفاقا بها القول المصنف بعدوان تغير اجتهاده عمل بالثاني الخ فإنه يتيقن الخطأ ولا إعادة عليه لكن الخطأ غير معين كما يأتي في قوله وبتعين الخطأ (قوله ولأن ما لا يسقط من الشروط قضيته أن من الشروط ما يسقط بالنسيان ولعله غير مراد إلا أن يقال من البيان أو أنه أراد بالشرائط المتعبرات وأن لم تكن شروطا (قوله وان لم يظهر له الصواب) أن قيل كيف يجب الاستئناس مع عدم ظهور الصواب وما الفرق بينه وبين فاقد الطهورين حيث قالوا لا يقضي بالتيمم في محل لا يسقط الفرض بنجسه فيه قلنا لا اشكال وهما على حد سواء والمراد بقوله وجب استئناسها استقرار وجوب استئناسها في ذمته لكم لا يفعلها إلا بعد ظهور الصواب (قوله وشملت عبارة تيقن الخطأ) هذا الحكم علم من قوله السابق أو بمنة أو بسيرة فذكر نصريح بما علم وقد أشار إلى ذلك بقوله كما مر (قوله وعمل بالاول أن ترجع) أي أو استوى الأمر أن على ما يأتي

الخلاف المتقدم في تجديد الاجتهاد كما ذكره في الكفاية (وان قدر) المكلف على أنه أدلتها (قال اصح وجوب التعلم) عند ارادة السفر لعموم حاجة المسافر إليها وكثرة الاشتباه عليه فكان فرض عين فيه بخلافه في الحضر ففرض كفاية اذ لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم ثم السلف بعده انهم ألزموا أحاد الناس تعلمه بخلاف شروط الصلاة وأركانها والمصنف أطلق في الكتاب وصح في غيره كونه فرض عين فيما ذكر كعلم الوضوء وغيره وحل السبكي وغيره القول بأنه فرض عين في السفر على سفر يقل فيه العارفون بأدلتها دون ما يكثر فيه كركب الحاج فهو كالخضر اه وهو ظاهر ولو سافر من قرية إلى أخرى قريبة بحيث يقطع المسافة قبل خروج وقت الصلاة فهو كالخضر كما استظهره الشيخ وينبغي أن يلحق بالمسافر أصحاب الخيام والنجعة إذا قلا وكذا من قطن بموضع بعيد من بادية أو قرية ونحو ذلك والمراد بتعلم الأدلة تعلم الظاهر منها دون دقائقها كما صرح به الامام والارغيات في فتاويه (فيحرم) عليه (التقليد) فان قلدرمه القضاء فان ضاق الوقت فكثير المجتهد وقدمه ومقابل الاصح أن تعلم الأدلة لا يجب بخصوصه بل هو فرض كفاية فيجوز له التقليد ولا يقضي مصلاه به (ومن صلى بالاجتهاد) منه أو بمن قلده (تيقن الخطأ) في جهة معينة أو بمنة أو بسيرة بعد الصلاة وقبل خروج وقتها أعادها أو بعد خروجه (قضى) حتما (في الظاهر) لأنه يتيقن الخطأ فيما يؤمن مثله في إعادة كالحاكم يحكم باجتهاده ثم يجد النص بخلافه ولأن ما لا يسقط من الشروط بالنسيان لا يسقط بالخطأ كالطهارة واحترزوا بقولهم فيما يؤمن مثله في إعادة عن الأكل في الصوم ناسيا والخطأ في الوقوف بعرفة حيث لا تجب إعادة لأنه لا يؤمن مثله فيها وخرج بتيقن الخطأ ظنه ويتعين الخطأ إيهامه كافي الصلاة إلى جهات باجتهادات فلا إعادة فيها كما سيأتي والمراد بالتيقن ما يمتنع معه الاجتهاد فيدخل فيه خبر العدل عن عيان والثاني لا يقضي لأنه ترك القبلة بعذر فاشبه تركها في حال القتال (فلو تيقنه فيها) أي الصلاة (وجب استئناسها) وان لم يظهر له الصواب بناء على وجوب قضائها بعد فراغه منها لعدم الاعتداد بما مضى وإلى هذا أشار المصنف بقوله فلو طاف لم توجه انصرف إلى جهة الصواب وبني أن ظهر مع ذلك جهة الصواب لأن الماضي معتد به وشملت عبارة تيقن الخطأ بمنة أو بسيرة وهو كذلك كما مر (وان تغير اجتهاده) ثانيا فظهر له أن الصواب في جهة أخرى غير الجهة الأولى (عمل بالثاني) حتما أن ترجع ولو في الصلاة وعمل بالاول أن ترجع وافرقت بين عمله بالثاني وعدمه وعمله به في المياه بأنه يلزم نقض الاجتهاد بالاجتهاد أن غسل ما أصابه الاول والصلاة بنجس أن لم يغسله وهنا لا يلزم الصلاة إلى غير القبلة ولا بنجاسة ومنع ابن الصباغ ذلك بأنه انما يلزم النقض لو أبطلنا ما مضى من طهره وصلاته وأبطله بل أمرناه بغسل ما ظن نجاسته كما أمرناه باجتناب بقية الماء الاول وأجيب بأنه يكفي

الفرق بينه وبين فاقد الطهورين حيث قالوا لا يقضي بالتيمم في محل لا يسقط الفرض بنجسه فيه قلنا لا اشكال وهما على حد سواء والمراد بقوله وجب استئناسها استقرار وجوب استئناسها في ذمته لكم لا يفعلها إلا بعد ظهور الصواب (قوله وشملت عبارة تيقن الخطأ) هذا الحكم علم من قوله السابق أو بمنة أو بسيرة فذكر نصريح بما علم وقد أشار إلى ذلك بقوله كما مر (قوله وعمل بالاول أن ترجع) أي أو استوى الأمر أن على ما يأتي

وبسبب ما جرى من سماع السحاب من جبرائيل عليه السلام عن قوله والا يضمر (قوله وهما ليسا من الوان الدم) عبارة القوت وهما شي كاصديديعلاه صفرة وكدره وليس ايدم كما قاله في شرح المذهب انتهت (قوله وهي القصة) أي فهو تفسير مراد من القصة والخص تفسير لها باعتبار أصل اللغة (قوله وعلم من ذلك صحة ما في التحقيق والمجموع) مراده بصحة ما في المجموع بالنسبة للمقيس عليه بدليل ما قرره وبدليل قوله وأما الجعل الخ (قوله ويفرق بينهما) أي بين المقيس والمقيس

(قوله يجب إعادة الاجتهاد للفرض الخ) يمنع الاخذ بالان لا على انما وجب عليه الاخذ بقول الغير لانه يتحول عن القبلة قد لا يمتد للعود الى المحل الذي كان مستقبلا له بخلاف البصير اذا فسدت صلاته فانه يمكنه فعل المعادة للجهة التي كان يصلي اليها وقد يفرق بين من أمكنه العود الى محله والعلم بالجهة التي صلى اليها أولا وبين غيره فيقال من فسدت صلاته ولم يعلم الجهة التي كان متوجها اليها قبل ذلك يجب عليه تجديد الاجتهاد ومن علم الجهة التي كان متوجها اليها لا إعادة عقب الفساد لا يجب عليه التجديد لبقاء ظنه الاول (قوله فلا إعادة ولا قضاء) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع ٣٣٣ السؤال عنها وهي ان جماعة

مكنوا يصالون في قرية الى محراب بها مدة طويلة ثم مر بهم شخص وأخبرهم بان في القبلة انحرافا كثيرا فهل يلزمهم إعادة ماصلاه في المدة الماضية أم لا وهو انهم ان يتقنوا الخطأ في وضع المحراب الذي كانوا يصالون اليه وجبت إعادة لكل ماصلاه وان لم يتقنوا ذلك ولا ظنوا خلافا فلا إعادة لشي مما صلاه ويستمرون على حالهم لان الظاهر من بطول الايام مع كثرة الطارقين للعمل انه على الصواب وان انحرافهم المخطئ وان ترجح بدليل

في النقض وجوب غسل ما أصابه الاول واجتناب البقية ولو دخل في الصلاة باجتهاد فمضى فيها أتمها ولا إعادة فان دار أو أداره غيره عن تلك الجهة استأنف باجتهاد غيره نقله في المجموع عن نص الام ومنه يؤخذ انه يجب إعادة الاجتهاد للفرض الواحد اذا قصد (ولا قضاء) لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد كما مر (حتى لو صلى أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد) المؤدى الى ذلك (فلا) إعادة ولا (قضاء) لانه وان تيقن الخطأ في ثلاث قد أدى كلا منها باجتهاد لم يتعين فيه الخطأ فان استويا لم يكن في صلاة تخير بينهما لعدم مزية أحدهما على الآخر وأوجب العمل بالاول ويفرق بينهما بأنه التزم بدخوله فيها جهة فلا يتحول الا بالرجوع مع ان التحول فعل أجنبي لا يناسب الصلاة فاحتيط لها وهذا التفصيل هو ما نقلناه عن البغوي وأقره واعتمده جمع متأخرون وهو المعتمد في المجموع وغيره من وجوب التحول أخذ من اطلاق الجمهور ضعيف اذ اطلاقهم محمول على ما اذا كان دليل الثاني أرجح بدليل تقييدهم اقتران ظهور الصواب بظهور الخطأ اذ كيف يظهر له الصواب مع التساوي المقتضى للشك ويؤيد الاول بل هو فرد من افراد قول المجموع عن الام واتفاق الاصحاب لو دخل في الصلاة باجتهاد ثم شك ولم يترجح له جهة أتمها الى جهته ولا إعادة وبما تقرره علم ان محل العمل بالثاني في الصلاة واستمرار صحتها اذا ظن الصواب مقارنا لظهور الخطأ والابان لم يظنه مقارنا بطلت وان قدر على الصواب على قرب لمضى جزء منها الى غير قبلة ولو اجتهد اثنان في القبلة اتفق اجتهادهما واقتدى أحدهما بالآخر فغير اجتهاد واحد منهما الزم الانحراف الى الجهة الثانية وينوي المأموم المفارقة وان اختلفا تابعا وتياسر او ذلك عذر في مفارقة المأموم ولو قال مجتهدا لقلد

غير قطعي كاخبار من يوثق به من أهل المعرفة مما لا يوافق ولا إعادة لما صلاه لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد (قوله فان استويا) أي الاجتهاد ان وهو قسم قوله قبل حتما ان ترجح (قوله وهذا التفصيل) أي ما بين ما لو حصل اختلاف المستويين وهو في الصلاة وبين ما لو حصل قبل الاحرام (قوله ويؤيد الاول) أي التفصيل بين كونه فيها وخارجها (قوله وبما تقرره) أي من قوله فظهر له ان الصواب في جهة الخ ومن قوله عمل بالثاني حتما ان ترجح فان معنى العمل بالثاني ان يتحول الى جهته فورا ومعلوم ان ذلك انما يتأتى حيث كان ظهور الصواب مقارنا للخطأ (قوله مقارنا لظهور الخطأ) ينبغي ان المراد بالمقارنة ما هو الاعم من المقارنة حقيقة أو حكما بان لم يعمد قبل ظهور الصواب ما يسع ركنا كما لو ترد في النية وزال تردده فورا وكما انصرف عن القبلة نسيانا أو دارت به السفينة أو غير ذلك حيث لا تبطل صلاته بعوده فورا (قوله وان اختلف) غاية أي ولا يكسر التصانيف مغنيا عن نية المفارقة وهذا محله حيث علم بانحرافه فان لم يعلم به هل يجب عليه إعادة أم لا فيه تطرأ الاقرب الاول لان الانحراف من شأنه ان يظهر وان كان المأموم أعنى ويفرق بينه وبين عدم فرضه بصير اعلى القول به عند تبين نجاسة بثوب الامام بان الشعور بالانحراف أقرب من الشعور بنجاسة ثوب الامام في حق الاعلى لانها لا طريق لا درا كها الا البص والانحراف قد يدركه بالسمع (قوله وذلك عذر) أي فلا تقوته فضيلة الجماعة

عليه في كلام المجموع أي يفرق بينهما بما قدمه عن والده على أنه كان الأول حذف قوله وعلم الخ إذا حاجة إليه مع ما فيه (قوله فيقر بالرفع) عبارة الشهاب البرلسي ينبغي أن يقرأ بالنصب لا نأوان فرعنا على الظاهر لنا قول بان طهرها خمسة عشر احتياطا انتهت وما ذكره انما يتم ان كان الخلاف قويا نظر الاصطلاح المصنف (قوله وتستحاض على وزن ما لم يسم فاعله) أي وهم عدلوا الى وزنه فقط في تهراق ولم ينظر والى عمله انما يصح بل ابقوه على عمله الاول من نصب المفعول به فتأمل (قوله وشمل كلامه تحريم المكث في المسجد عليها) يعني قوله والمشهور وجوب الاحتياط (قوله ان صلاة الجنائز كذلك) قال سم ينبغي

(قوله تحول) أي وجوبه او يفارق هذا ما مر من نذب الاخذ بقول الاعلم اذا اختلفا عليه خارجا بان ليس هناك دعوى أحد المجتهدين الخطأ على الآخر ولا دعوى ٣٣٤ خطأ الخلاف مطلقا فليتأمل سم على منهج وانما لم نوجب الاستئناف

وهو في صلاة أخطأ بك فلان والمجتهد الثاني أعرف عنده من الاول أو أكثر عدالة كما اقتضاه كلام الروضة أو قال له أنت على الخطأ قطعاً وان لم يكن أعرف عنده من الاول تحول ان بان له الصواب مقارناً للقول بأن أخبر به وبأن الخطأ مع البطلان تقليد الاول بقول من هو أرحم منه في الاول ويقطع القاطع في الثانية فلو كان الاول أيضاً في الثانية قطع بأن الصواب ما ذكره ولم يكن الثاني أعلم لم يؤثر قاله الامام فان لم يبين له الصواب مقارناً بطلت وان بان له الصواب عن قرب لم يضر ولو قيل لا معنى وهو في صلته صلواتك الى الشمس وهو يعلم ان قبلته غير هاتانفت ابطلان تقليد الاول بذلك وان أبصر وهو في اثبات ما وعلم انه على الاصابة للقبلة لم يضر أو نجح أو خبر ثقة أو غيرها أتمها أو على الخطأ أو تردد بطلت لا تتفاءظن الاصابة وان ظن الصواب غيرها انحرف الى ما ظنه

لان مجرد قوله ذلك لا يفيد تيقن خطأ الاول (قوله ولم يكن الا اني أعلم) أفهم انه لو كان الثاني أعلم لم أثر وهل المراد منه وجوب الاخذ بقول الثاني أو الاولوية فقط فيه نظر والمتبادر الاول (قوله انحراف الى ما ظنه) أي ولا إعادة عليه كما تقدم

باب صفة أي كيفية (الصلاة)

المشتملة على واجب وينقسم لداخل في ماهيتها ويسمى ركناً وخارج عنها ويسمى شرطاً وسيأتي في الباب الثاني وعلى مندوب وينقسم أيضاً لما يجبر بالسجود ويسمى بعضها كدشائه بالجبر لشبهه ببعض حقيقة وسيأتي في سجود السهو ولما لا يجبر ويهيئته وهو ما عدا الأبعاض ويعبر عنه بعبارات أخرى فيقال ما شرع للصلاة ان وجب لها فشرط أو فيها فركن أو سن وجب فبعض والافهية وشبهت الصلاة بالانسان فالركن رأسه والشرط كحياته والبعض كاعضائه والهيئات كشعره (أركانها ثلاثة عشر) ركناً كذا في المحرر يجعل الطمأنينة في محالها صفة تابعة ويؤيده ما يأتي في التقدم والتأخر بركن وظاهر عبارة الحاوي انها أربعة عشر يجعل الطمأنينة في محالها الأربع الآتية ركناً واحداً وفي الروضة كاصلاها سبعة عشر يجعلها في كل من محالها ركناً والخلاف انقضى قيل ويصح أن يكون معنواً أيضاً بدليل أنه لو شك في السجود في طمأنينة الاعتدال مثلاً فان جعلناها تابعة لم يؤثر شك كالوشك في بعض حروف الفاتحة بعد فراغها أو مقصودة لزمه المودل اعتدال فوراً كالوشك في أصل قراءة الفاتحة بعد الرفع كوع فانه يعود اليها كما يأتي فليتأمل ويرد بتأثير شك فيها وان جعلناها تابعة فلا بد من تداركها ويفرق بينها وبين الشك في بعض حروف الفاتحة بعد فراغها منها بأنهم اغتفروا ذلك فيها لكثرة حروفها وغلبة الشك فيها وبعد المصلي ركناً كالصائم حيث عد ركناً والبايع ركناً تكون الجملة خمسة عشر وقد يقال يمكن الفرق بينهما بان الفاعل انما جعل ركناً

باب صفة الصلاة

(قوله أي كيفية الصلاة) عبارة الاستنوي المراد بالصفة هنا الكيفية اه أقول غرضه من سوقها الإشارة الى ان تفسيرها بالكيفية تفسير مراد (قرنه المشتملة) في التعبير عن الشرط الخارج بالاشتمال نصح وكأنه أراد به مطلق يتعلق وذلك يستوي فيه الركن والشرط (قوله وينقسم) أي الواجب (قوله وينقسم) أي المندوب (قوله ويعبر عنه) أي هذا التفصيل المتقدم

الترتيب

من قوله المشتملة على واجب وينقسم الخ وقوله وعلى مندوب الخ (قوله وشبهت الصلاة) هذه حكمة لتقسيم ما شتمل عليه الصلاة الى الاقسام الاربعة المذكورة (قوله قيل) قائله حج (قوله أيضاً) الاول اسقاطها لان القائل انه لفظي لا يجعله معنواً وكذا عكسه ثم رأيت في نسخة صحيحة اسقاط لفظ أيضاً (قوله ويرد بتأثير شك فيها) أي في طمأنينة الاعتدال (قوله اغتفروا ذلك فيها) أي الفاتحة (قوله وبعد) مستأنف وقوله المصلي ركناً أي مع جعل الطمأنينة في محالها الاربعة ركناً

ان لا يسقط الفرض لعدم اغناء صلاتها عن القضاء (قوله وشمل اطلاقه) التثقل بعد خروج وقت الفريضة قال الشهاب ابن قاسم انما يظهر ذلك اذا اريد النفل بطهارة الفرض (قوله ولا يلزمه نية الوضوء) يشعر بجواز نيته قال سم والوجه خلافه لانه يحتمل ان الواجب الغسل وان الواجب الوضوء وغسل جميع البدن لا تكفي فيه نية الوضوء ولو غلط بخلاف الوضوء

(قوله المرتب وجوده عليه) قد يقال ان المراد بترتيب وجوده عليه ان العقد فعل وهو لا يوجد بدون فاعل فالصلاة كذلك (قوله ولهذا) أي لكون البائع انما عذر كنافي البيع لترتبه عليه كان التحقيق انهما شرطان لانه حيث كانت العلة ترتب العقد على وجوده كان خارجا عن العقد (قوله انهما شرطان) أي العاقد والمقود عليه (قوله وفي الصوم) أي وانما عذر الصائم ركناني الصوم الخ (قوله توجد خارجا) أي عن القوى أي المذكورة ومن ثم كانت القراءة فيها مسموعة والافعال مشاهدة (قوله ويفارقه بما مر) أي من ان الركن داخل فيها والشرط خارج عنها (قوله ٣٣٥) وبان الشرط ما اعتبر في الصلاة أي

كالطهارة (قوله وشمل) هذا التعريف (أي قوله وبان الشرط ما اعتبر في الصلاة) (قوله انهما مبطلات) أي فهي موانع لا شروط (قوله فلا يجب النطق بها) أي على الراجح (قوله ولا أنها واجبة) عطف على قوله لما مر (قوله قيل) والوجه هو ظاهر ووجهه بأنه انما يتم القول بصحتها على الشرطية لو كان بين النية والتكبير ترتيب خارجي وليس كذلك بل هما متقارنان فمقارنه المفسد لما يلزمه مقارنة المفسد بالتكبير وعبارة حج بعد ان نقل فائدة الخلاف كالسارح نصها وفيه نظر لانه ان اراد باقتسامها ما سبق تكبيرة الاحرام فهو غير ركن ولا شرط

في البيع نظر العقد المرتب وجوده عليه كالمقود عليه ولهذا كان التحقيق انهما شرطان لانهما خارجا عنه وفي الصوم لان ماهيته غير موجودة في الخارج وانما يتعقل بتعقل الفاعل بفعل ركني لتكون تابعة له بخلاف نحو الصلاة توجد خارجا فلم يحتج للنظر لفاعلهما ثم الركن كالشرط في انه لا بد منه ويفارقه بما مر وبان الشرط ما اعتبر في الصلاة بحيث يقارن كل معتبر سواه والركن ما اعتبر فيه الابهذا الوجه ولا يرد الاستقبال لانه وان كان حاصل في القيام والقعود حقيقة هو حاصل في غيرهما عرفا مع انه ببعض مقدم البدن حاصل حقيقة أيضا وشمل هذا التعريف التروك كترك الكلام ونحوه وهو ما في الروضة كاصلا لكن صوب في المجموع انها مبطلات الاول (النية) لما مر في الوضوء وهي فعل قلبي اذ حقيقتهما القصد بالقلب فالقلب محلها فلا يجب النطق بها كما سيأتى ولانها واجبة في بعض الصلاة وهو اولها لا في جميعها فكانت ركنيا كالتكبير والرجوع وغيرها وقيل هي شرط اذ الركن ما كان داخل الماهية وبفراغ النية يدخل في الصلاة وجوابه اننا تبين بفراغها دخوله فيها باولها وفائدة الخلاف فيمن افتتح النية مع مقارنة مانع من نجاسة أو استدبار مثلا ونعت ولا مانع فان قيل هي شرط صحة أو ركن فلا كذا قيل والوجه عدم صحتها مطلقا قال الرافعي ولانها تتعلق بالصلاة فتكون خارجة عنها والالتفات بنفسها أو اذ تقرر الى نية أخرى قال والظاهر عند اكثرين ركنيتها ولا يبعد أن تكون من الصلاة وتعلق بماعداها من الاركان أي لا بنفسها أيضا ولا تنفقر الى نية ولا ان تقول يجوز تعلقها بنفسها أيضا كما قال المتكلمون كل صفة تتعلق ولا تؤثر بجواز تعلقها بنفسها وبغيرها كالعلم والنية وانما تنفقر الى نية لانها شاملة لجميع الصلاة فتحصل بنفسها وغيرها كشاة من أربعين فانما تتركى نفسها وغيرها وقد اجعت الامة على اعتبار النية في الصلاة وبدأها لان الصلاة لا تنعقد الا بها (فان صلى) أي اراد ان يصلي (فرضا) ولونذرا أو قضاء أو كفاية (وجب قصد فعله) بأن يقصد فعل الصلاة لتمييز عن سائر الافعال وهي هنا ماعدا النية لانها لا تنوي كما مر (و) وجب (تعيينه) بالرفع من ظهر أو غيره

أو ما يقارنها ضرها على المقارنته لبعض التكبيرة اه وهو عين ما قلناه (قوله مطلقا) أي سواء قيل هي شرط أو ركن (قوله ولانها) عطف على قوله اذ الشرط الخ (قوله ولا تنفقر الى نية) أي لا يؤدي ذلك الى التسلسل (قوله وانما تنفقر) أي النية (قوله فانما تتركى نفسها) أي تظهر نفسها (قوله وقد اجعت الامة) أي من الامة الاربعة وغيرهم (قوله أي اراد أن يصلي) كانه دفع لما اعترض به الاسنوي من ان ضمير فعله الا تي لا يصح عوده على الفرض لان ذلك سيأتى في قوله والاصح وجوب نية الفرضية قال القياقي كلام المصنف اولاً في ذات الفرض لاني صفته وثانياً على العكس فلا يرد ما قاله الاسنوي اه ع (قوله وهي) أي الافعال (قوله لانها لا تنوي كما مر) أي في قوله ولانها تتعلق بالصلاة لكن تقدم في رد القول بانها شرط انها شاملة لجميع الصلاة وعليه فيكون المراد بالفعل ما يشملها

يكفي فيه نية رفع الاكبر غاطا فلا احتياط المختص على كل تقدير نية الاكبر قليلا من انتهى (قوله بما قدرته) تبع فيه الشهاب بن حجر وتجب عنه سم فان المسوغ موجود بدونه وهو عطفه على المعرفة (قوله الاول والرابع) في نسخة والخامس

(قوله كما قاله الشارح جوابا) في كون الجواب ما خذ من الرفع تطر وانما هو ما خذ من قوله أي أراد ان يصلي ما هو فرض كما يعلم من كلام الشيخ عميرة وابن عبد الحق (قوله انه يكفي في الصبح) أي فرض الصبح (قوله أو يقنت فيها ابدا) احتراز به عن القنوت في وتر رمضان وفي بقية الصلوات للنازلة لا تزلت (قوله عند توفر شرطه) أي الا براد والمراد من هذه العبارة انه يقول نويت أصلي صلاة يسن الا براد لها عند توفر شرطه بتمامها (قوله عن نية الظهر) أي وان كان في قطر لا يسن الا براد فيه اه مؤلف (قوله مع ما ذكر) أي من القصد والتعيين (قوله المصادق) أي ما ذكر (قوله يقتضي عدم وجوب نية الفرضية الخ) يجب بحمل الفرض في كلام المصنف على ما يثبت على فعله ويعاقب على تركه فتخرج المعادة ولا ينافيه ما سياتي في صلاة الصبي من وجوب نية الفرضية حتى عند المحل لم يلحق الفرض فيما يأتي على الفرض في الجملة ولا يصح ان يحمل كلامه هنا على الفرض في الجملة لثاقاته لقوله ليتعين نية الفرض للصلاة الاصلية (قوله فلا ينصرف اليها الا بقصد الاعادة) قضيته انه لا بد من قصد الاعادة في المعادة والراجح خلافه كما تقدم عن ج (قوله كما قاله) أي القاضي مجلي (قوله اذ لا يكون الا فرضا) يؤخذ منه انه لو قال ٣٣٦ أصلي الظهر مكتوبة الصحة اذ الكتب لغة الفرض كما في آية الصيام وأقول قد يمنع

هذا الاخذ بان الكتب لما اشترك بين الجعل كما في قوله تعالى ادخلوا الارض المقدسة وبين المقدر كما في قوله لن يصيبنا الا ما كتب الله لنا لم تكن قائمة مقام الفرضية اللهم الا ان يقال ان الكتب لما صار حقيقة شرعية في لسان جملة الشرع منصرفا لفرض خاصة حمل عليه ولم يضر الا اشتراك بحسب الاصل وبقي ما لو قال أصلي

كما قاله الشارح جوابا عن عبارة المصنف بأنه كان حقه ان يعبر بقوله قصد فعلها وتعيينها ويظهر كما بحثه بعضهم أنه يكفي في الصبح صلاة الغداة أو صلاة الفجر لصدقهما عليها في اجزاء نية صلاة يتوب في اذانها أو يقنت فيها ابدا عن نية الصبح تردد والوجه الاجزاء ويظهر أن نية صلاة يسن الا براد لها عند توفر شرطه مغنيتها عن نية الظهر ولم أرفه شيئا (والاصح وجوب نية الفرضية) مع ما ذكر وقول الشارح المصادق بالصلاة المعادة لتعين نية الفرضية للصلاة الاصلية يقتضي عدم وجوب نية الفرضية في المعادة وسيأتي في كلام المصنف في صلاة الجماعة أن المرجح خلافه ومقابل الاصح لا تجب لان ما عينه ينصرف اليها بدون هذه النية بخلاف المعادة فلا ينصرف اليها الا بقصد الاعادة وتكفي على الاول نية النذر في المنذور عن نية الفرضية كما قاله في الذخائر اذ النذر لا يكون الا فرضا ثم محل وجوب نية الفرضية في حق البالغ اما الصبي فلا تشترط في حقه كما حكمه في التحقيق وصوبه في المجموع وهو المعتمد خلافا لما في الروضة وأصلها الوقوع صلواته نفلا فكيف ينوي الفرضية والعبادات التي تجب فيها النية تنقسم بالنسبة لوجوب نية

الظهر الواجب أو المتعين هل يكفي أم لا فيه تطر والاقرب الاول لترادف الفرض والواجب الفرضية

ولان معنى التعيين انه مخاطب به بخصوصه بحيث لا يسقط عنه بفعل غيره وهذا عين الفرض هذا وقد اطلقوا وجوب نية الفرضية في المنذور قال الشهاب الرملي وهل هو عام في كل قل سواء كان له وقت أو سبب أو لا حتى لو نذر صلاة الضحى أو راتب الفرائض لا تجب فيه نية الفرضية قال لم أرفه شيئا وفيه وقعة اه أقول لكن المجرّد صحح على الاول تغلا عن خطه (قوله وصوبه في المجموع) توهم بعضهم ان قياس تصويب المجموع عدم وجوب نية الفرضية في الجمعة على من لا تجب عليه كالعبد والمرأة وهذا قياس قاسد لان الصبي لم يخاطب بفرض الوقت فلا معنى لوجوب الفرضية في حقه بخلاف المذكورين بالنسبة للجمعة فانهم خوطبوا بفرض الوقت المصادق بالجمعة فهي فرض الوقت بدلا أو احدى خصائصه اه سم على ج (قوله فكيف ينوي الفرضية) هذا يقتضي امتناع نية الفرضية لانها على هذا الوجه تلاعب وليس ذلك مرادا اذ الخلاف انما هو في وجوبها وعدمه لكن يتعين في حقه حيث نوى الفرضية ان لا يريد ان يفرض في حقه بحيث يعاقب على تركه وانما ينوي بالفرض بيان الحقيقة الاصلية أو يطلق ويحمل ذلك منه على الحقيقة المذكورة وبقي ما لو صلى الصبي ثم بلغ في الوقت وأراد الاعادة هل يجب عليه نية الفرضية تطر الوقت الذي أعادها فيه أم لا تطر الى انه أعادها لما سبق وهو كان خلافه تطر فيصنع الاول المعلة المذكورة والاقرب الثاني لانها ليست فرضا في حقه لا بالاصل ولا بالحال وقضية قوله لوقوع صلواته تغلا انه لو صرح بذلك بان قال نويت أصلي

بدل الرابع وهي الصواب (قوله ومقتضى كلامه الخ) هذا على جعل الضمير فيه راجع الى المتخيرة قال سم ولا يتعين بل يجوز أن يكون واجعا الى ما رجع اليه ضمير كانت في قوله أو كانت متخيرة وهي من جاوز دمها أكثر الخيض الذي هو مقسم لجميع الاقسام المتقدمة وادعى انه المتبادر ولا يفي في انه يعمده الا تيان به بصيغة الفعل دون المتقدمة حيث اتى بها بصيغة اسم الفاعل وأيضا مقابلة النسيان بالحفظ ولهذا عدل عنه الشارح كالشهاب ابن حجر (قوله اذا توفرت شروطه) بخلاف ما اذا اتقى

الظهر مثلثا فلا العصة وهو ظاهر حيث لاحظ انما غير واجبة عليه أو أطلق ما لو اراد النقل المطلق فلا تصح صلاته واما الحائض والمجنون فان قلنا بصحة قضائهما على ما اعتمده الشارح فالظاهر وجوب نية الفرضية في حقهما ويفرق بينهما وبين الصبي بأنهما من حيث السن كانا محللا للتكليف في الجملة بخلاف الصبي (قوله والزكاة لا يشترط فيها) أي نية الفرضية (قوله ومنها ما تشترط فيه) أي نية الفرضية (قوله ومنها عكسه) أي لا تجب فيه نية الفرضية على الاصح وقوله الصوم أي وهو الصوم (قوله فاذا نوى فرضه لم يكف) أي ما لم يصفه للصلاة (قوله لا تكون الا له) أي لا تكون واقعة الا له لكنه قد يغفل عن اضافتها اليه فتسن ملاحظتها ليتحقق اضافتها من النوى (قوله كأن ظن بقاءه) ٣٣٧ مفهوم قوله ظن يقتضى عدم العصة

فيمالونوى مع الشك الاداء
أو القضاء وبان خلافه
ومفهوم قوله ولو نوى الاداء
عن القضاء وعكسه عامدا
عالم الخ العصة فقد تنازع
المفهوم ان في صورة الشك
والاقرب فيها العصة لتعليقهم
البطلان مع العلم بالتلاعب
وهو متنف بالشك ويحتمل
أن يقال بالعصة في الشك
اذا قال أداه وقد خرج الوقت
لان الاصل بقاء الوقت
وبعد ما اذا قال قضاء لان
الاصل عدم خروج الوقت
(قوله ولو نوى الاداء من
التضاء) ذكره توطئة لما
بعده والاقتد علم ذلك من
قوله قبل حيث جهل
الحال الخ (قوله لم تصح

الفرضية الى اقسام منها الحج والعمرة والزكاة لا تشترط فيها بخلاف غيرها فاما ما وقع للمدبري ومن تبعه هنا في الزكاة ومنها ما تشترط فيه على الاصح وهو الصلاة والجمعة منها ومنها عكسه الصوم كما صححه في شرح المذهب وان اقتضت عبارته الكتاب ثم خلافه ومنها عبادة لا يكفي فيها ذلك بل يضر على الصحيح وهي التيمم فاذا نوى فرضه لم يكف (دون الاضافة الى الله تعالى) لان عبادة المسلم لا تكون الا له والثاني يجب ليتحقق معنى الاخلاص ويجريان في سائر العبادات ولا يشترط التعرض لاسـتقبال القبلة ولا لعدد الركعات فان عين الظهر مثل ثلاثا أو تسعا متعمدا لم تنعقد لتلاعبه أو مخطئا فكذلك على الراجح أخذ من القاعدة ان ما وجب التعرض له بجملة أو تفصيلا يضر الخطأ فيه والظهر مثلا يجب التعرض لعدد بجملة فيضر الخطأ فيه اذ قوله الظهر يقتضى ان تكون أربعا (و) الاصح (انه يصح الاداء بنية القضاء) حيث جهل الحال لغيره ونحوه فظن خروج وقتها فتواها قضاء فبين بقاءه (وعكسه) كأن ظن بقاءه فتواها أداء فبين خروجه اذ يستعمل القضاء بمعنى الاداء وعكسه تقول قضيت الدين وأديته بمعنى قال تعالى فاذا قضيت مناسككم أي أديتم والثاني لا يصح بل يشترط ان يتميز كل منهما عن الآخر كافي الظهر والعصر لكن يسن التعرض لهما على الاول ولو نوى الاداء عن القضاء وعكسه عامدا عالما لم تصح لتلاعبه كما نقله في المجموع عن تصريحهم نعم ان قصد بذلك معناه اللغوي لم يضر كما قاله في الانوار ولا يشترط أن يتعرض للوقت كالיום اذ لا يجب التعرض للشروط فلو عين اليوم وخطأ في الاداء لان معرفة الوقت المتعين للفعل بالشرع تلغى خطأه فيه وكذا في القضاء أيضا كما يقتضيه كلامهما في التيمم وهو المعتمد ووقع في الفتاوى للبارزي ان رجلا كان في موضع منذ عشرين سنة يترأى له الفجر فيصلي ثم تبين له خطؤه فاذا يجب

٤٣ نهاية ل لتلاعبه) ولولم ينو اداء ولا قضاء بل أطلق وعليه فائتة من جنس صاحبة الوقت صح وحلت على المؤداة التي هي صاحبة الوقت وفيه انه لو نوى فريضة الوقت أو الفريضة التي هي صاحبة الوقت لم يصح ان ترد ما نواه بين المؤداة وبين المقضية لانها يصدق عليها أنها صاحبة الوقت فأى فرق بين ما لو أطلق حيث حل على صاحبة الوقت فصح وبين ما لو صرح بصاحبة الوقت حيث قبل بالبطلان لتردده بينهما وقد يقال اذا قال فريضة الوقت أو صاحبه فقد تعرض في لفظه لما يشمل الفائتة فضعفه على صاحبة الوقت دون غيرها بخلاف ما لو أطلق فانه لم يعمده على صاحبة الوقت لان المطلقات تحمل على ما هو المتبادر منها ما لم توجد قرينة صارفة عن ارادته وفي سم على ج بقی مالو أعاد المكتوبة في وقتها جماعة أو منفردا حيث تطلب اعادتها كذلك ولم ينو اداء ولا قضاء وعليه فائتة ونوى ما يصلح للاداء والقضاء ولم يتعرض لواحد منهما فهل يقع فعله اعادة والفائتة باقية بجهاها أو يقع عن الفائتة فيه نظر وقد يرجح الاول ان الوقت للاعادة وقد يرجح الثاني وجوب الفائتة دون الاعادة اهـ (قوله معناه اللغوي) أي بخلاف ما اذا قصد المعنى الشرعي أو أطلق وبذلك صرح شيخنا الزياي

شيء منها كان رأيت يوماً فقط ثم وضعت متصل به كتابه عليه ستم (قوله فيكون أكثر النفاس ستين) قال الشهاب البرلسي قضية هذا أن يكون غالب النفاس أربعة وعشرين ولم يقولوا به (قوله ولا يمكن تصوير متغيرة مطلقة في النفاس الخ) قال الشهاب حج قد تصور بان تقول ولدت مجنونة واستمر في الدم وأنا مبتدأة في الحيض فأنما احتياطاً أبداً في كتاب الصلاة

(قوله لا يجب عليه الا قضاء صلاة واحدة) ظاهره وان عين كونها عن اليوم الذي ظن دخول وقته ويوافقه ما صرح به من انه لا يضركم في اليوم وان كان عليه ظهر يوم الاربعاء فقط فصلي ظهر انوى به قضاء ظهر يوم الخميس غلطاً انه يقع عماء عليه لكن في حاشية سم على منتهج مانعه بعد كلام ذكره والوجه أن يقال ان قصد الصلاة فرض ذلك الوقت الذي ظن دخوله بخصوصه فالوجه عدم وقوعها عن الفائتة في الموضوع لان القصد المذكور صارف عن الفائتة وان لم يلاحظ كونها فرض ذلك الوقت الذي ظن دخوله فالوجه الوقوع عن الفائتة فليأمل ثم رأيت شيخنا حج سئل عن مسألة البارزي فنقل عنه ما تقدم وعن ابن المقرئ خلافه ثم حملهما على الحالين ٣٣٨ الذين ذكرناهما وذكرهم في مسألة البارزي نحو ذلك اهـ أي حل

مسألة البارزي على ما لو لم يلاحظ فرض الوقت الذي ظن دخوله ولكن ما نقله سم عن م لا يوافق ظاهر ما في الشرح كما تقدم ومعلوم ان الممول عليه ما في الشرح (قوله يقع عماء) بقى ما لو اطلق في نيته فهل ينصرف للدول لاستحقاقه ذلك بالسبق أو للثاني لقربه منه وسبق للذهن اليه فيه نظر فراجع (قوله بانه يقع عماء عليه لما ذكر) أي لانه غير ما لا الخ (قوله وقد علم) أي ما أفق به والده وقوله مما رأى من قوله ولا يشترط أن يتعرض للوقت (قوله لبعض المتأخرين) أي

عليه فاجاب بانه لا يجب عليه الا قضاء صلاة واحدة لان صلاة كل يوم تكون قضاء عن صلاة اليوم الذي قبله ولا يشكل على ذلك قولهم لو أحرم بفريضة قبل دخول وقتها ظناً دخوله انعقدت صلاته نفلاً لان ذلك محله فيمن لم يكن عليه مقضية تطير ما نواه بخلاف مسئلتنا وما أفق به البارزي أفق به الوالدرجه الله تعالى وان نوزع فيه وسئل الوالدرجه الله تعالى عن عليه قضاء ظهر يوم الاربعاء ويوم الخميس فصلي ظهر انوى به قضاء المتأخر هل يقع عنه أم عن الاول فاجاب بانه يقع عماء وسئل أيضاً عن عليه قضاء ظهر يوم الاربعاء فقط فصلي ظهر انوى به قضاء ظهر يوم الخميس غلطاً هل يقع عماء عليه لانه غير ما لا يجب تعيينه وأخطأ فيه أولاً كافي الامام والجنائز فاجاب بانه يقع عماء عليه لما ذكرنا قضاءه كلام الشيخين وان خالف فيه بعضهم وقد علم مما مر (والنقل ذو الوقت أو الـ بب كالفرض فيما سبق) أي من اشتراط نية فعل الصلاة والتعيين فينوي في ذي السبب سببها كصلاة الكسوف والاستسقاء وعيد الفطر أو الاضحى وسنة الظاهر مثلاً القبلية أو البعدية سواء أكان صلى الفرض قبل القبلية أم لا خلافاً لبعض المتأخرين ووجه بأن تعيينهما إنما يحصل بذلك لا شترهما في الاسم والوقت كما يجب تعيين الظهور للسلامة بتس بالعصر وكما يجب تعيين عيد الفطر للسلامة بتس بالاضحى ولان الوقت لا يعين وما يمنه ابن عبد السلام من أنه ينبغي في صلاة العيد أن لا يجب التعرض لكونها فطاراً أو غيراً لانها مستوية في جميع الصفات فيلتحق بالكفارة رد بان الصلاة أكد فأنما عبادة بدنية لا تدخلها النيابة ولا يجوز تقديمها على وقت وجوبها بخلاف الكفارة ويستثنى من ذي السبب تحية المسجد وركعتا لوضوء الاحرام والاستحارة والطواف وصلاة الحاجة وسنة الزوال وصلاة الغفلة بين المغرب والعشاء والصلاة في بيته

حيث قال ان لم يكن صلى الفرض لا يحتاج لنية القبلية لار البعدية لم يدخل وقتها فلا يشتهيه ما نواه بغيره (قوله اذا ووجه) أي اشتراط التعيين ولو قبل فعل الفرض (قوله انما يحصل بذلك) أي تعيين القبلية والبعدية (قوله بخلاف الكفارة) أي فانما عبادة مالية وتدخلها النيابة ويجوز تقديمها على وقت وجوبها في الجملة بأن كانت بالمال وقد مت على الحنت (قوله تحية المسجد) أي فلا يشترط التعيين بالاضافة الى السبب في شيء من المذكورات (قوله وصلاة الحاجة) وأقلها ركعتان (قوله وسنة الزوال) سيأتي ان ذات السبب تغوت بزواله وعليه فليتنظر عما اذا تغوت سنة الزوال هل بصلاة الظهر أو بطول الزمن أو بغير ذلك فيه نظر والاقرب عدم فواتها لانها طلبت بعد الزوال فالزوال سبب لطلب فعلها وهو باق وان طال الزمن فراجع وهذا كله حيث دخل الوقت ولم يصل ما تحصل به فان فعل ذلك كان صلى سنة الظهر أو تحية المسجد مثلاً بعد الزوال ثم أراد ان يصلها فهل تنعقد صلاته أم لا فيه نظر والاقرب عدم الانعقاد لان الاصل أن العبادة اذا لم تطلب لا تنعقد وهذه غير مطلوبة حينئذ لدخولها في الصلاة وان لم ينوها وقياس عدم حصول تحية المسجد اذا انفاها انتهت سنة الزوال اذا فعل سنة الظهر مثلاً ونفي سنة الزوال عنها (قوله والصلاة في بيته) وأقلها ركعتان

(قوله مفتحة بالتكبير الخ) قد يقال لأحاجة اليه مع قوله مخصوصة فلا يؤيده بقوله على قول مخصوص لكان أولى اذ هو صادق بما اذا أتى بالأفعال المخصوصة من غير ترتيب مثلاً واقتحها بالتكبير واختتمها بالتسليم (قوله فلا ترد لندرتها) وأيضا فهي صلاة بالنظر الى أصلها فلا يرد ما سقط لعذر (قوله أو وخسة) لعلة معطوف على مقول أكثرين أي ستة أي وقيل ستة وخسة أشهر في العبارة مسامحة (قوله ولم تدخل في كلامه) أي الآتي في قوله الظهر الخ (قوله اذ ولا دته كطالع الشمس

(قوله والمسافر اذا نزل) وأقلها ركعتان (قوله في الأولى) أي تحية المسجد (قوله في الثانية) أي ركعتا الوضوء (قوله لحصول المقصود الخ) وينبغي ان يلحق بذلك صلاة التوبة وركعتا القتل وعند الزفاف ونحو ذلك من كل ما قصد به مجرد الشغل بالصلاة (قوله حصل به مقصود ذلك) كشغل البقعة في حق داخل المسجد وإيقاع صلاة بعد الوضوء في حق المتوضي وأشار بقوله المقصود الى ان المطلوب نفسه لم يحصل فلا يقال صلى تحية المسجد مثلاً وانما يقال صلى صلاة حصل بها المقصود من تحية المسجد وعلى هذا لو حلف لا يصلي سنة الوضوء أو تحية المسجد مثلاً لا يحث بما صلاه مما يحصل به مقصود ما حلف على عدم فعله وكذا لا يحصل ثوابها حيث لم تنو وتسن سقط الطلب كما صرح به ج رحمه الله ٢٣٩ وعليه فلا أراد أن يعيد التحية هل تصح أم لا

لدخولها في ضمن ما فعله فيه نظروا الأقرب الثاني لحصولها بما فعله أولاً ولا يناقيه ما قالوه في الجنائز من أنه لو صلى على الميت ثم أعاد مراراً ولو منفرداً صحت صلاته وان سقط فعلها لان تلك خرجت عن النظائر لغرض حصول الرجعة للميت (قوله فلا تجب اضافتها) أي فلا وأضافها لها صح كأن قال وتر العشاء والمعنى حينئذ الوتر المطلوب بعد العشاء بل قد يشعر بسن الاضافة اقتضاه على نفي الوجوب حيث قال فلا يجب دون فلا يطلب (قوله وسنته) هذه علمت

اذا أراد الخروج للسفر والمسافر اذا نزل نزل وأراد مفارقتها كافي الكفاية في الأولى والاحياء في الثانية وقياساً عليهما في الثالثة والرابعة كما يحتمل بعضهم لحصول المقصود بكل صلاة وان نقل في الكفاية عن الأصحاب في الثالثة أنه لا يصح في هذا ذلك والتحقيق في هذا المقام عدم الاستثناء لان هذا المفعول ليس من ذلك المقيّد وانما هو نقل مطلق حصل به مقصود ذلك المقيّد ولو تر صلاة مستقلة فلا تجب اضافتها الى العشاء بل ينوي سنة الوتر وينوي بجميعة ان أو تر بأكثر من ركعة الوتر أيضاً وان فصله كما ينوي التراويح بجميعة والحاصل أنه ينوي في الاخيرة منه وفيما سواها الوتر أو سنته ويتخير فيما سوى الاخيرة منه اذا فصله بين نية صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنته وهي أولى قال في المهمات ومحمل ذلك اذا نوى عددًا فان لم يتوفه ليلغو لا جهاه أو يصح ويحمل على ركعة لانها المتيقن أو ثلاث لانها أفضل كنية الصلاة فانها تنعقد ركعتين مع صحة الركعة أو إحدى عشرة لان الوتر له غاية هي أفضل فحملنا الاطلاق عليها بخلاف الصلاة فيه نظر اه قال ابن العماد هذه الترديدات كلها باطلة لان الأصحاب جعلوا للوتر أقل وأقل وأدنى كمال وصرحوا بأن اطلاق النية انما يصح في النفل المطلق ثم ان ما ذكره من الحمل على إحدى عشرة ان كان فيما اذا نوى مقدمة الوتر أو من الوتر لم يصح ذلك وان كان فيما اذا أطلق وقال أصلى الوتر فالوتر أقله ركعة فيترى الاطلاق عليها حملاً على أدنى المراتب اه واستظهر الشيخ أنه يصح ويحمل على ما يريد من ركعة أو ثلاث أو خمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة ورجح الالدرجه الله تعالى الحمل على ثلاث وبوجه بأنه أقل ما طلبه الشارع فيه فصار بمثابة أقله اذ الركعة فيل يكره الاقتصار عليها لم تكن مطلوبة له

من قوله أو سنته ولعل ذكرها هنا لقوله وهي أولى (قوله كنية الصلاة) أي في النفل المطلق (قوله فانما تنعقد ركعتين) فضيته امتناع الزيادة عليها ما حيث أطلق النية وليس مراد فانه والحالة ما ذكر صلى ما شاء بتلك النية فاعل الغرض من هذا انه لا يتعين حمل ما نواه على ركعة بل ان شاء اقتصر على ركعة أو يزيد كما يفهم من قول المصنف الآتي ولا حصر للنفل المطلق وقوله مع صحة الركعة المراد به انه اذا أطلق النية لم يتعين حملاً على الركعة وان صحت نيتها استقلالاً (قوله على ما يريد) أي يختاره بعد اطلاق النية (قوله وبوجه بأنه الخ) وقياس ذلك انه لو نوى سنة الظهر القبليّة مثلاً ركعتان أو الضحى فكذلك اه مؤلف ومثله في حاشية شيخنا الزيادة بالنسبة لسنة الظهر ثم رأيت في كلام سم على ج في صلاة النفل تقلا عن مر مانعه فرع يجوز ان يطلق في نية سنة الظهر المتقدمة مثلاً ويتخير بين ركعتين وأربع اه مر اه وبقي ما لو نذر الوتر وأطلق فهل يحمل على ثلاث قياساً على ذلك أو على ركعة أو إحدى عشرة أو تلغو نية فيه نظروا الأقرب الأول وعليه فالعنى ان الثلاثة تثبت في ذمته وباقي الوتر باق على الندب ولا يجوز حملاً على ان المعنى انه يفعل الثلاث ويمتنع ما زاد عليها لان عدم الزيادة لو قلنا به لكان من نذر ما ليس بقربة ونذر ما هو كذلك لا ينعقد

(الخ) لم يظهر منه تخصيص الاوقات الخمسة اذ يلزم عليه زيادة الصلوات على خمسة (قوله وذلك يشعور الخ) راجع لقوله
 اوحده ان لم يكن (قوله وعلم على رأس الطل) محل هذا في شرح قول المتن المار واول وقت زوال الشمس (قوله وهو اول
 وقت العصر) لا يناسب التصدير بقوله خمس وانظر ما أعرب المتن (قوله واقبال الظلام من المشرق) راجع للسنتين (قوله
 أو غسل أو تيمم) صريح العطف بأوانه يعتبر قدر واحد من المذكورات وكان المراد انه يعتبر واجبه منها فيغتفر قدره وان كان

(قوله قلت الصحيح لا تشترط نية النقلة) أي وعلى هذا وما سبق من ان عدد الركعات لا يشترط فعل صورة نية سنة الظهر مثلا
 يدونها ان ينوي بقلبه الصلاة المطلوبة قبل الظهر فتعقد نيته ويتخير بين ركعتين أو أربع على ما تقدم عن م (قوله ملازمة
 للنقل) عبارة حج لان النقلة لازمة له وهي أوضح من عبارة الشارح اذ اللازم له كونه نفلا لانية كونه ماصلا نفلا (قوله
 وجب) أي ثبت وفسر بهذا المعنى لانه المناسب لذهبنا وعبارة المحلى على جمع الجوامع بعد قول المتن والفرض والواجب
 مترادفان خلافا لابي حنيفة وهو أي الخلاف لفظي أي عائد الى اللفظ والتسمية اذا حاصله ان ما ثبت به طعي كما يسمى فرضا هل
 يسمى واجبا وما ثبت بظني كما يسمى واجبا ٣٤٠ هل يسمى فرضا فعنده لا أخذ الفرض من فرض الشيء بمعنى حزه أي قطع

بعضه وللواجب من وجب
 الشيء وجبة سقط وما ثبت
 بظني ساقط من المعلوم
 وعندنا نعم أخذ من فرض
 الشيء قدره ووجب الشيء
 وجوبا ثبت وكل من المقدر
 والثابت أهم من أن يثبت
 بقطعي أو ظني وما أخذنا
 أكثر استعمالا اه (قوله
 وسبق لسانه الى العصر)
 وكذا لو تعمد ثم أعرض
 عنه وقصد ما نواه عند
 تكبيرة الاحرام (قوله
 وللخروج من خلاف
 من أوجبه) أي هيا وفي
 سائر ما يعتبر فيه النية
 (قوله أو ينيها ان قصد

بنفسها (وفي) اشتراط (نية النقلة وجهان) كما في اشتراط نية الفرضية في الفرض ووقع في
 بعض النسخ تبعا للجمهور الوجهان وكسب المصنف الالف واللام من نسخته لما فيها من إيهام
 اشتراطها وقد صوب في الروضة والمجموع عدم اشتراطها كما أشار اليه هنا بقوله (قلت الصحيح
 لا تشترط نية النقلة والله أعلم) اذ نية النقلة ملازمة للنقل بخلاف العصر ونحوها فانها قد
 تكون فرضا وقد لا تكون بدليل صلاة الصبي كما مر وفي اشتراط نية الاداء والقضاء والاضافة
 الى الله تعالى الخلاف المتقدم (ويكفي في النقل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب
 (نية فعل الصلاة) لان النقل أدنى درجات الصلاة فان نواها وجب ان تحصل له (والنية
 بالقلب) اجاعا لا يكفي نطق بها مع غفلة قلبه عنها وهذا جار في سائر الابواب ولا يضرك لو نطق
 بخلاف ما في القلب كأن نوى الظهر وسبق لسانه الى العصر (ويندب النطق) بالنوى (قيل
 التكبير) ليساعد اللسان القلب ولانه أبعد عن الوسواس والخروج من خلاف من أوجبه
 وتبطل صلاته بلفظه بالمشيئة فيها أو بنية ان قصد التعليق أو أطلق للمنافاة وبنية الخروج
 والتردد فيه بخلاف الصوم والحج والاعتكاف لان الصلاة أضيق وتعليقه بشيء وان لم يحصل
 لما مر وفارق من نوى وهو في الاولى مبطل في الثانية بأنه جازم والمعلق غير جازم والوسواس
 القهري لا أثر له ولو ظن أنه في صلاة أخرى فرض أو نفل فاتم عليه صحت صلاته ولا تبطل
 بشك جالس للتشهد الاول في ظهره فقام لثالثة ثم تذكره ولا بالقنوت في سنة الصبح بظن
 انها الصبح وان طال الزمن وأتى بركن فيما يظهر خلافا لافهمولي ومن تبعه ولا بنية الصلاة

التعليق) أي ولو مع التبرك بخلاف ما اذا قصد التبرك وحده والمتبادر أن
 هذا قيد في الثانية بخلاف التلقظ بالمشيئة فيها بان وقع بعد التحريم لانه كلام أجنبى (قوله والتردد فيه) أي حيث طال التردد
 بأن تردد بعد قراءة الفاتحة مثلا وقبل الركوع أو مضى ركن في حالة تردده (قوله بخلاف الصوم) أي فلا يبطل بنية الخروج
 (قوله وتعليقه بشيء ظاهره) ولو باستحيل عقلا سم على جملة ويوجه بأن التعليق من حيث هو مناف للنية (قوله وان لم يحصل)
 كأن نوى انه ان ناداه فلان أجابه (قوله لما مر) أي من ان الصلاة أضيق أو من المنافاة وهذا أقرب (قوله وهو في الاولى)
 أي الركعة الاولى (قوله فرض أو نفل فاتم عليه) دخل فيه ما لو كان في سنة الصبح فظنها الصبح مثلا وعكسه فيصح في كل
 منهما ويقع ما نواه باعتبار نفس الامر ثم ان تذكره فذلك وان لم يتذكره اعاد السنة ندب أو الصبح وجوبا لان الاصل بقاء كل
 منهما ما خرج بالظن ما لو شك في أن ما نواه ظهر أو عصر منه فلا يضر حيث طال التردد أو مضى ركن (قوله للتشهد الاول) أي
 أهو الاول أو الثاني (قوله في ظاهره) قضية هذا أنه لو تردد فيما نواه الظهر أو سنته ثم قام مع التردد لم يضر حيث تذكر ما نواه
 يعني عن قرب وقد يتوقف فيه بأنه حيث تردد قالوا يجب أن لا يقوم حتى يتذكر ثم ان تذكر عن قرب استمرت صلاته على الصحة
 والابطال (قوله ثم تذكره) أي انه للتشهد الاول (قوله وأتى بركن فيما يظهر) أي لانه تطويل لركن قصير فهو

قد أتى به قبل الوقت وعبر الشهاب حج بالواو (قوله ولا تطير له في الاوقات) هذا لازم لما ذكره عقب هذا أيضا (قوله ولشروطها كالتثليث) وانه مسنون للوضوء الذي هو شرطها (قوله بلامد) هو خبر قول الشارح (قوله الى انقضاء الوقت) يعني غروب الشفق كما علم من المتن (قوله لا بما بعده) من الاصغر ثم الايض يعني أنه لا ينسب الدخول اليهما لسبقه عليهما والمراد من هذا في مذهب من قال ان الوقت لا يدخل الا بغيرهما (قوله وقول من قال) أي وهل قول من قال الخ (قوله اتحاداً اول وقتي

(قوله لا يندرج فيه) كسنة الظهر مع فرضه اماما يندرج كتحية المسجد فلا يضر التشريك بينه وبين الفرض وكتحية المسجد ما مر أنه مستثنى من اشتراط التعيين ركعتي الطواف الخ فلا يضر التشريك في نيته بينها وبين صلاة الفرض ولا ينها بين الراتبة أو نحوها (قوله وبخلاف نية الطواف) أي فلا تعتقد (قوله صلاة أخرى عامداً) يستثنى من ذلك ما لو أحرم بالفرض منفرداً ثم رأى الجماعة تقام فانه يسن له قلبها نفلاً والسلام من ركعتين كما سيأتي (قوله فسلم من ركعتين) ظاهره انه لو قلبها الى أقل من ركعتين أو أكثر قبل تلبسه بالنائلة لم يصح وهو كذلك ٣٤١ (قوله قبل تمام التكبيرة جاهلاً) أي ولو بين أظهر العلماء

لان هذا من دقائق العلم (قوله اذا يلزم من بطلان الخصوص) وهو الفرض وقوله بطلان العموم هو النفل (قوله ولو لم تشرع في حقه الجماعة) أي التي أرادها مع الامام كما يعلم من مثيله (قوله فوجد من يصلي) تصوير للنفي (قوله كالوصلي باجتهاد) قد يفرق بينهما بان تبين الخطأ في القبل يمنع صحة النفل وان كان بعد الفراغ اه سم على حج أي بخلاف ما هنا سيما وقد قال الشارح اذا يلزم من بطلان الخصوص الخ ومراده

ودفع الغريم أو حصول دينار فيما اذا قيل له صل ولك دينار بخلاف نية فرض ونفل لا يندرج فيه للتشريك بين عبادتين مقصودتين وبخلاف نية الطواف ودفع الغريم لانه من جنس ما يدفع فيه عادة بخلاف الصلاة ولو قلب المصلي صلاته التي هو فيها صلاة أخرى عامداً بطلت أو أتى بخلاف الفرض لا النفل كأن أحرم القادر بالفرض قاعداً أو أحرم به قبل وقته عامداً عامداً لم تنقض صلاته لتلاعبه فان كان له عذر كظنه دخول الوقت فأحرم بالفرض أو قلبه نفلاً لا بد من جماعة مشروعة وهو منفرد فسلم من ركعتين ليذكرها أو ركع مسبوق قبل تمام التكبيرة جاهلاً لا تقلبت نفلاً اعذرته اذا يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم ولو قلبها نفلاً معيناً ركعتي الضحى لم تصح لا فتقاربه الى تعيين ولو لم تشرع في حقه الجماعة وكان في صلاة الظهر مثلاً فوجد من يصلي العصر لم يجزله قطعها كافي المجموع ولو علم كونه أحرم قبل وقتها في أدائها لم ينهها التبين بطلانها وانما وقعت له نفلاً لقيام عذره كالوصلي باجتهاد تغير القبلة ثم تبين له الحمال فان كان بهد فراغها وقعت له نفلاً أو في أثناءها بطلت كما مر وامتنع عليه الاستمرار فيها ولو صلى لقصد ثواب الله تعالى أو لهرب من عقابه صحت صلاته كما أتى به الوالدرجة الله تعالى خلافاً للفخر الرازي ويمكن جعل كلامه على من محض عبادته لذلك وحده ولكن يبقى النظر في بقاء اسلامه وما يبدل على ان هذا امر ادا المتكاملين انه محط نظرهم لما فاته لاستحقاقه تعالى العباد من الخلق لذاته أما من لم يحضها فلا شبهة في صحة عبادته كما قررناه اذ طمعه في ذلك وطلبه اياه لا ينافي معها (الثاني) من اركانها (تكبيرة الاحرام) في قيامه أو بدله لخبر المسمى

بالخصوص كون الصلاة المنوية فرضاً وبالعموم مطلق الصلاة وهو ادا اطلق الصلاة جلت على النفل (قوله ويمكن جعل كلامه) أي الفخر وقوله على من محض عبادته قال سم على حج قوله على من محض الخ لعل الوجه ان يقال ان أريد بالتعريض المذكور انه لم يفعله الا لاجل ذلك بحيث انه لولا ما فعل مع اعتقاده استحقاق الله لذلك لذاته فالوجه صحة عبادته كما قد يصرح بذلك نصوص الترغيب والترهيب اذ غاية الامر انه بعد الاخلال بحق الخدمة مع اعتقاده ثبوته ومجرد ذلك لا ينافي الصحة ولا الايمان وان أريد أنه لم يفعله الا لاجل ذلك مع عدم اعتقاده الاستحقاق المذكور فالوجه عدم ايمانه وعدم صحة عبادته اه (قوله ولكن يبقى النظر الخ) قد يقال حيث اعتقد استحقاقه تعالى للعبادة فلا وجه للاسلامه لان غاية الامر ارتكاب المخالفة وهي مع اعتقاده حق الألوهية لا تقدر في الاسلام فليتامل سم على حج (قوله على أن هذا) أي من محض عبادته لذلك وحده (قوله لخبر المسمى صلاته) واسمه حلال بن رافع الزرقى اه عميرة (أقول) وانما ذكرنا خبره تمامه ولم يقتصر على قوله اذا أتت الى الصلاة فكبر على عادته من الاقتصار في الاماد الطوال على محل الاستدلال ليجوز عليه في الاستدلال على بقية الاركان ولم يذكره التشهد ونحوه من بقية الاركان لكونه كان عامداً وقوله ثم اقرأ ما تبسر معك من القرآن أي وكان الذي معه منه الفائحة فقط (قوله ثم اسجد حتى تطمئن الى قوله حتى تطمئن جالسا) لا حاجة اليه لانه بما اتفق عليه الشيخان فالاولى الاقتصار على ما بعده كما فعل الشيخ في شرح منهجه

(العشاء والصبح) لفظ أول ليس في فتاوى والده (قوله الشق الأول) أي المذكور في قوله هل مقتضى ذلك أنهم يصلون بعده فخرهم وحاصل ما ذكره أن والده مثل عن قضية ما قدمه هو في قوله ومن لا عشاء عندهم الخ هل يقتضى أنهم يصلون العشاء بعده الفجر أو قبله فاجاب بان فرض كلام الاصحاب فيه في الشق الثاني أي بان يفضل بعد الزمن الذي يغيب الشفق فيه في أقرب البلاد اليهم زمن من الليل قبل طلوع الفجر يمكن ايقاع العشاء فيه وانما كان فرض كلامهم ذلك للدلائل التي ذكرها من

(قوله من مفسدات الصلاة) أي ونحريم ذلك عليه يدخل به في أمر محرم قال ع يقال أحرم الرجل إذا دخل في حرمة لا تهتك قاله الجوهري قال الاسنوي فلما دخل بهذه التكبير في عبادة يحرم فيها أمور قيل لها تكبيرة احرام (قوله الله أكبر) قال الاسنوي هي موصولة في هذه العبارة لان قطعها على الحكاية يوهم انه يجب على المصلي ايقاعها أي الاتيان بها مقطوعة وليس كذلك اذ يصح أن يقول مأموما الله أكبر وصلها بخزم به في شرح المذهب اه عمير ذو بقي مالوفخ الهاء أو كسرهما من الله ومالوفخ الراء أو كسرهما من أكبر هل يضر ٣٤٢ أولا فيه نظروا الاقرب عدم الضرر لما يأتي من أن اللحن في القراءة

صلاته اذا نيت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعا ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم افعل ذلك في صلاتك كلها رواه الشيخان وفي رواية البخاري ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى يطمئن جالسا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تستوي قائما ثم افعل ذلك في صلاتك كلها وفي صحيح ابن حبان بدل قوله حتى تعتدل قائما حتى تطمئن قائما وسميت تكبيرة الاحرام لانه يحرم بها ما كان حلالا له قبلها من مفسدات الصلاة ككل وشرب وكلام وغيرها (ويتعين) فيها (على القادر) بالنطق بها (الله أكبر) لانه المأثور من فعله عليه الصلاة والسلام مع خبر البخاري صلوا كما رأيتموني أصلي أي كما علمتموني حتى لا ترد الاقوال وصح تحريمها التكبير وهي صيغة حصر فلا يجزئ الله كبير لفوات مني أفعل ولا الرحمن ولا الرحيم أكبر أي ولا الله أعظم وأجل لانه لا يسمى تكبيرا (ولا تضر زيادة لاتنفع الاسم) أي اسم التكبير (الله الأكبر) لانها لا تغير المعنى بل تقويه باقادة الحصر لكنه خلاف الاولى خروجا من الخلاف ولو اخل بحرف من الله أكبر للتحريم ضرورة انه تكبيرات الانتقالات في عدم الاعتداد بها وتضر زيادة حرف بغير المعنى كدهمزة الله وألف بعد الباء لانه يصير جمع كبر بالفتح وهو الطبل الذي له وجه واحد وزيادة واو قبل الجلالة كما في فتاوى القفال وتشديد الباء أو الراء من أكبر كما أني به ابن رزين وهو ظاهر في الشق الاول أما الثاني فردود كما قاله ابن العماد وغيره اذ الراء حرف تكرير فزيادته لا تغير المعنى وابدال همزة أكبر واوا من العالم دون الجاهل وان كان ظاهر كلام جمع العصمة مطلقا لانه لغة وابدال الكاف همزة وتخلل واو بين الكلمتين ساكنة أو متحركة لان ذلك لا يسمى حينئذ تكبيرا ولو زاد في المد على الالف التي بين اللام والهاء الى حد لا يراه أحد من الفسراء وهو عالم بالحال فيما يظهر ضرر ووصل همزة الله أكبر بما قبلها كما مر خلاف الاولى وذهب ابن عبد السلام الى الكراهة

اذا لم يغير المعنى لا يضر ونقل بالدرس عن فتاوى والده الشارح ما وافق ما قلناه في المسئلة الثانية (قوله خروجا من الخلاف) لم يذكر فيها خلافا بل قضية قوله الآتي في توجيهه مقابل الاصح والثاني تضر الزيادة فيه لاستقلالها بخلاف الاولى الجزم بنفسه فليتامل لكن في الاميري في قول ضعيف يضر الفصل باللام (قوله وتضر زيادة حرف) ظاهره ولو جاها لابه (قوله وزيادة واو قبل الجلالة) ظاهره ولو جاها لاه (قوله وتشديد الباء) ظاهره ولو جاها لاه (قوله وهو ظاهر في الشق الاول) أي تشديد الباء (قوله أما الثاني فردود) أي

تشديد الراء (قوله دون الجاهل) ظاهره تقييد ما ذكره بالعالم ان تغيير غير العالم يضر مطلقا في غير ويمكن هذه الصورة ولو قيل بعدم الضرر في بقية الصور مع الجهل لم يبعد لانه مما يخفى الا ان يقال ما تغير به المعنى يخرج الكلمة عن كونها تكبيرا ويصيرها اجنبية والصلاة وان لم تبطل بالكلمة الاجنبية لكن تبطل بنقصان ركن مطلقا كما لو جهل وجوب الفاتحة عليه فصلي بدونها ويحتمل أن يراد بالجاهل هنا ما لو علم الحكم ثم نسبه (قوله لا يراه أحد من القراء) أي في قراءة غير متواترة اذ لا يخرج منه ذلك عن كونه لغة وغاية مقدار ما نقل عنهم على ما نقله ابن حجر سبع ألفات وتقدر كل ألف بحركتين وهو على التقريب ويعتبر ذلك بتعريفك الاصابع متواليه متقارنة للنطق بالمد (قوله بما قبلها) كأن يقول مقتديا الله أكبر (قوله كما مر) انظر في أي محل مر واعله في قول المصنف ويتعين على القادر الله أكبر حيث نطق بها موصولة ومن ثم قال الاسنوي هي موصولة في هذه العبارة فتسبب وصلها بالمصنف

كلامهم وان كان كلامهم في حد ذاته محتملا للشق الاول ايضا اعني كونهم يصلون العشاء بعد الفجر فهو غير مراد لهم (قوله فان انفق وجود الشق الاول) بان لم يضر زمن غيبوبة الشفق في اقرب البلاد اليهم الا وقد طلع الفجر عندهم فكيف انهم يصلون العشاء حينئذ اي بعد الفجر وبعد التقدير المذكور وتوقع لهم أداء قلخص من كلامه انه لا بد من ذلك التقدير مطلقا وان لم

(قوله ويمكن رده الى الاول) أي بان يقال مراده انها كراهة خفيفة لم يرد فيها شيء خاص ولكنها استفيدت من الامر بالمحافظة على حروف التكبير (قوله بانه لا أصل له) أي قوله التكبير جزم (قوله بما ذكرناه) أي من قوله كلاً لا اله الا هو الخ (قوله هو ما في التحقيق) وفيه رد على ما قاله الماوردي من أنه لا يضر ٣٤٣ وعبارة الشيخ عميرة وجعل الماوردي من

أمثلة عدم الضرر والله لا اله

الا هو أكبراه (قوله

وأولى منه) أي بالضعف

وقوله زيادة الشيخ الذي

أي لفظ الذي مع لا اله

الا هو (قوله لا أكبر الله)

هل ولو أني بأكثرنا كان

قال أكبر الله أكبر فيه

تطروا الاقرب أن يقال ان

قصد البناء ضرر والابان

قصد الاستئناف أو

أطلق فلا (قوله والاعظم

لا يدل على القدم) يتأمل

وجه التفرقة بينهما قال

بعضهم لعل وجهه انه

لما شاع أن يقال لمن

هو أقدم من آخره أكبر

منه على ان فعله من باب

علم دون أن يقال أعظم منه

فأذا وصف سبحانه وتعالى

بعد حذف الفضل عليه

دلالة على العموم صار

معناه انه أقدم من كل قديم

وبكر رده الى الاول وانما لم تبطل لانه لم يترك حرفا ثابتا في حال الدرج ولا يضر ضم الراء كما في به الولد رحمه الله تعالى خلافا لما اعتمد جمع متأخرون تبعاً للجلي الناقل له عن نص الام فقد رده الجلال البلقيني بأنه لم يرد ذلك في الام وبأن الجلي لا يعتمد عليه قال وامامنا روى من قوله التكبير جزم فمعناه لا يبعد اه أي ويكون معناه الجزم بالمعنى يخرج به التردد فيه على ان الحافظ ابن حجر نبه على ذلك في تخريج أحاديث الرافعي بأنه لا أصل له وانما هو قول ابراهيم النخعي (وكذا) لا يضر (الله الجليل أكبر) أو الله عز وجل أكبراء التظم والمعنى (في الاصح) والثاني تضر الزيادة فيه لاستقلالها بخلاف الاولى ومثل ذلك كل صفة من صفاته ته الى اذا لم يطل الفصل بها عرفاً بخلاف ما اذا طال كلاً لا اله الا هو أكبر والتمثيل بما ذكرناه هو ما في التحقيق فقول الماوردي فيه انه يسير ضيف وأولى منه زيادة الشيخ الذي بعد الجلالة ولو تداخل غير النعوت كالله بأ أكبر مطلقاً كما قاله ابن لرفعته وغيره ومثله الله يارحمنا أكبر ونحوه فيما يظهر لا يهاجمه الاعراض عن التكبير الى الدعاء (لا أكبر الله) فانه يضر (على الصحيح) أو لا أكبر الله فلا تعقده لانه لا يسمى تكبيراً بخلاف عليكم السلام في التحليل فانه يسمى سلاماً كما سيأتي والثاني لا يضر لان تقديم التكبير جازم والحكمة في افتتاح الصلاة بالتكبير كما ذكره القاضي عياض استحضار المصلي عظيمة من حيث ان يمد يديه ليعمل في هيئة فحضر قلبه ويخشع ولا يعبت فان قيل لم يختص انعقادها بلفظ التكبير دون لفظ التعظيم قلنا غما اختص به لان لفظه يدل على القدم والتعظيم على وجه المبالغة والاعظام لا يدل على القدم وكلها تقتضي التفضيل لانها متفاوتة ولهذا قال صلى الله عليه وسلم سبحانه الله نصف الميزان والحمد لله تملأ الميزان والله أكبر مل عما بين السموات والارض وقال صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله عز وجل الكبير يا مردائي والعظمة ازارى فن نازعني في شيء منها قصته ولا أبالي استعمار لك كبيراً الرداء وللعظمة الازار والرداء أشرف من الازار وعلم مما تقدم وجوب التكبير قائماً حيث يلزمه القيام وأن يسمع به نفسه اذا كان صحيح السمع لا عارض عنده من لفظ او غيره ويسن أن لا يقصره بحيث لا يفهم وان لا يعطسه وقصره بأن يسرع به أولى وأن يجهر بالتكبيرات

بخلاف أعظم اه وفيه تطروفي طبقات التاج السبكي في ترجمة الغزالي فقال يعني أبا حنيفة المقصود من كلمة التكبير الثناء على الله بالكبرياء فلا فرق بينه وبين ترجمته بكل لسان وبين قوله الله أعظم فقال الشافعي وبم علمت أنه لا فرق في صفات الله بين العظمة والكبرياء مع انه تعالى يقول العظمة ازارى والكبرياء مردائي والرداء أشرف من الازار الخ فراجع (قوله فن نازعني) أي بأن حاول اتصافه بواحدة منهما بأن اعتقد في نفسه انه أعظم من غيره أو أكبر من غيره بل أو أنه عظيم وان لم ير أنه أعظم من غيره ومعلوم أن ذلك حرام ان أدى الى استنقاص غيره من الناس معيناً ما في الحيوان من حيث الخلق فحرام أيضاً (قوله وسلم مما تقدم) أي من قوله في قيامه أو بدله (قوله ويسن أن لا يقصره) عبارة المصباح قصرت الصلاة ومنها قصر من باب قتل هذه اللغة العالية التي جاء بها القرآن قال تعالى فإيس عليكم جناح عليكم أن تقصر وامن الصلاة وقصرت الصلاة بالبناء للفعول فهي مقصورة وفي حديث أقصرت الصلاة وفي لغة يتعدى بالهمزة والتضعيف فيقال أقصرتها وقصرتها اه (قوله أولى) أي لانه يكون أقرب لاستحضار النية في جميعه

عليه طالع الغبر قبل فعل الشاء ولا ينبغي بعده حيث لا ينفك عن ثم اعتقد الشهاب مع الاعتد بالنسبة في هذه الحالة (قوله خبر جبريل) أي بالنسبة لأول الوقت اذ لم يقدم دليله وقوله مع خبر مسلم أي بالنسبة لآخره (قوله المذكور ان) أي في المتن قبل

(قوله الامام لا غيره) أي واذا جهر اشترط أن يقصد بتكبيره الذكرو مع الاعلام سواء في ذلك تكبيرة الاحرام وغيرها (قوله هذا ان لم ينو بينهما خروجا) أي ولم يحصل منه تردد في النية مع طول (قوله أمام مع السهو) أي كأن نسي كونه أحرم أولا فكبر قاصدا الاحرام (قوله فأحرم قبل أن ينوي) أي قبل طول الفصل فان طال بطلت صلاته للتردد (قوله لم تنعقد) أي هذه النية ثم ان علم عن قرب انه أحرم قبل تبين انه قاد صلاته والا فلا (قوله ولو اقتدى بامام) أي أراد الاقتداء لقوله بعد فهل يجوز له الاقتداء الخ ويمكن بقاؤه على ظاهره ويحمل قوله فهل يجوز له الخ على معنى فهل يجوز له البقاء على القدوة ويشعر به قوله الآتي ومقتضاء البقاء في مسئلتنا الخ ٣٤٤ (قوله فكبر ثم كبر) أي الامام مرتين (قوله ونوى) عطف على قطع عطف

سبب على مسبب (قوله لأن افساد ما لم يتحقق) أي افساد فعل لم يتحقق صحته والمراد انه هنا شك في انه قاد صلاته الامام فهي فاسدة على احتمال فلا يتابعه فيها بخلاف ما لو تنح في صلاته فانه تحقق منه الصحة وشك في المبطل بالاثبات بالثانية والاصل عدمه لا يقال هو هنا كذلك لانه هنا علم الصحة بنيتها الاولى وشك في المبطل بالاثبات بالثانية لا نقول يجوز ان اتيان بالثانية لعله أوظنه فساد الاولى فتكون الثانية الصحة وان تصد بها الافتتاح بعد صحة الاولى فتبطل ولعل

الامام لا غيره الا أن لا يبلغ صوت الامام جميع المأمومين فيجهر بعضهم واحدا أو أكثر بحسب الحاجة ليلغ عنه ولو كبر للاحرام تكبيرات ناويا بكل منها الافتتاح دخل في الصلاة بالا وتار وخرج بالاشفاق هذا ان لم ينو بينهما خروجا وافتتاحا والا فيخرج بالنية ويدخل بالتكبير فان لم ينو بغير الاولى شيئا لم يضر لانه ذكر فلا تبطل به صلاته هذا كله مع العمد كما قاله ابن الرفعة أمام السهو فلا بطلان ولو شك في انه أحرم أولا فأحرم قبل أن ينوي الخروج من الصلاة لم تنعقد لاننا شك في هذه النية انما اشفع أو وتر فلا تنعقد الصلاة مع الشك وهذا من الفروع النفيسة ولو اقتدى بامام فكبر ثم كبر فهل يجوز له الاقتداء به جلا على انه قطع النية ونوى الخروج من الاولى أو بمتنع لان الاصل عدم قطعه للنية الاولى يحتمل أن يكون على الخلاف فيما لو تنح في أثناء صلاته فانه يحمله على السهو ولا يقطع الصلاة في الاصح ومقتضاء البقاء في مسئلتنا وهو الوجه وان ذهب بعض المتأخرين الى ان المنعج الامتناع لان افساد ما لم يتحقق صحته لا يتابعه فيه بخلاف ما يعرض في الانباء بعد عقد الصحة اللهم الا أن يكون فقها لا ينبغي عليه مثل هذه المسئلة اه على انه قد منع قوله في فرقه ان لم يتحقق صحته ولو أحرم بركتين وكبر للاحرام ثم كبره أيضا بنية أربع ركعات فهذا يحتمل الابطال لانه لم يرفض النية الاولى بل زاد عليها فبطل ولا تنعقد الثانية وهو الوجه ويحتمل الصحة لان نية الزيادة كنية صلاة مستأنفة (ومن عجز) وهو ناطق عن اتيانه بالتكبير بالعربية ولم يتمكن من التعلم في الوقت (ترجم) خماي لغة كانت من فارسية وسريانية وعبرانية وغيرها فيا تى بدلول التكبير بتلك اللغة اذ لا اعجاز فيه بخلاف الفاتحة حيث لا يترجم عنها لان القرآن معجز (ووجب التعليم ان قدر) عليه سواء في ذلك التكبير والفاتحة والتشهد وما بعده ولو بسفر اطاقه

ما ذكر من السؤال هو المعنى بقوله على انه قد منع (قوله اللهم الا أن يكون) أي الامام فقها أي فلا يفعل ما يؤد وان لم يطلان صلاته (قوله ان لم يتحقق صحته) أي لا تنعقد نية صحته بالاولى وشك كافي المبطل (قوله فهذا يحتمل الابطال) أي ابطال الصلاة بالتكبير الثاني (قوله فتبطل) أي النية الاولى (قوله كنية صلاة مستأنفة) أي فيتضمن قطع الاولى (قوله ترجم خماي باي لغة كانت) أي فلو عجز عن الترجمة هل ينتقل الى ذكر آخر أو يسقط التكبير بالكتابة فيه نظرا والقرب الثاني أخذ من مقتضى عدم التعرض له فليراجع لكن قضية قوله بعد قول المصنف الآتي قالت الاصح المنصوص جواز التفرقة الخ من قوله ومثل ذلك قدرته على الذكرك قبل ان تضي وقفة بقدر الفاتحة فيلزمه الاتيان به وهذا غير خاص بالفاتحة بل يطرد في التكبير والتشهد اه يقتضى خلافه (قوله اذ لا اعجاز فيه) أي التكبير (قوله ولو بسفر اطاقه) الظاهر من اطاقه انه لا بد من الراحة لما في المشي من المشقة حيث بعدت المسافة كافي الخ ويحتمل الفرق فيجب السفر ماشيا حيث قدر عليه لان الصلاة فورية فحيث قدر على تحصيل ما يعتبر فيها وجب مطلقا ثم رأيت في ج مائه ولو بسفر لكن ان وجد المئون المعتبرة في الخ فيما يظهر وان أمكن الفرق بأن هذا فوري لانه لا ضابط يظهر هنا الا ما قالوه ثم نعم لو قيل هنا يجب المشي على من قدر عليه وان طال كن لزمه الخ فور لم يبعد وذلك لان ما لا يتم الخ وهو صريح فيما قلناه

وبعد قوله ويبقى الى الفجر الصادق هو وقت الجواز والا في وقت الاختيار (قوله ثم اختيار) أي فقط والاف هو يشارك
 الفضيلة في وقتها (قوله لور ود الفجر في الكتاب الخ) عبارة شرح الروض لان القرآن جاء بالثاني أي الفجر والسنة بم مامعا
 (قوله عدمها) أي المخالفة لما بينه بعد وماصل كلامه انه لا مخالفة في كلام النروي الذي فهمه منه أكثر المتأخرين لان ما نقله
 عن الام ليس فيه تعرض لحكم التسمية اذ الذي فيه انه يسقط ان لا تسمى فيبقى اذا سميت هل يكون مكروها أو خلاف
 (قوله والاوجه خلافه) أي خلاف قوله من التمييز يكون من الملوغ ٣٤٥ (قوله لاجل التكبير ونحوه) يؤخذ منه انه

يخلص من الاثم بتعليمه من
 العربية ما يتمكن به من
 ذلك (قوله فان لم يعلمه
 واستكسبه) أي فحيث لم
 يستكسبه فلا عسيان
 لا مكان أن يتعلم ولو بايجار
 نفسه ولا يقال العبد لا يوجب
 نفسه لا نقول الشرع
 جعل له الولاية على نفسه
 فيما يضطر اليه وهذه منه
 لان الشرع الجاء لذلك
 (قوله ولهو انه بالقراءة)
 وهي الهمة المنطبقة في
 أقصى سقف الفم كما قاله
 شيخنا الزيادي (قوله أعم
 من ذلك) أي بان أرادوا
 ما يشمل الحرف من الظاهر
 والاصلي (قوله والظاهر
 ان مرادهم الاول) أي
 من طرأ خرسه وخرج به
 الخلق فلا يجب معه تحريك
 ذلك لانه لا يحسن شيئا من
 الحروف حتى يحرك لسانه
 به فلو حرك لسانه وشفتيه
 من غير شعور بشي من
 الحروف لم تبطل كالو حرك
 أصابعه في حرك أو غيره لان
 هذه حركات خفيفة وهي
 لا تبطل وان كثرت وفي

ان طال كما اقتضاه كلامهم لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وانما لم يجب السفر للاعلى
 فاقده لا دام نفع هذا بخلافه ويجب عليه تأخير الصلاة لاجل التعلم الا ان يضيق وقتهم فلا تجوز
 الصلاة للقادر عليه مادام الوقت متسعا اذ لو جازت له حينئذ لم يلزمه التعلم اصلا لانه بعد ان
 صلى لا يلزمه التعلم في هذا الوقت وفي الوقت الثاني مثله وانما جاز له التيمم أول الوقت مع يقين
 الماء آخره لان وجوده لا يتعلق بفعله فان ضاق الوقت صلى لحرمته وأعاد ككل صلاة ترك
 التعلم لها مع امكانه وامكانه معتبر من الاسلام فيم طرأ عليه وفي غيره يتجه كما قاله الاستوى
 وغيره ان يعتبر من تمييزه لكون الاركان والشروط لا فرق فيها بين الصبي والبالغ ويطرد ذلك
 في جميع نظائره وقد ينزع فيه والاوجه خلافه لما فيه من مؤاخذته بما مضى في زمن صباه
 ويجب على السيد تعليم غلامه العربية لاجل التكبير ونحوه أو تخليته ليكتسب أجرة معلمه
 فان لم يعلمه واستكسبه عصي بذلك أما العاجز لصغر سنه فيجب تحريك لسانه وشفتيه ولها تارة
 باله كبر قدر امكانه قال في المجموع وهكذا حكم تشهده رسالته وسائر أذكاره قال ابن الرفعة
 فان عجز عن ذلك نواه بقلبه كما في المريض قال بعض هم ان كان مراد الشافعي والاصحاب بذلك
 من طرأ خرسه أو خبل لانه بعد معرفته القراءة وغيرها من الذكر الواجب فهو واضح لانه
 حينئذ يحرك لسانه وشفتيه وهو بالقراءة على مخارج الحروف ويكون كناطق انقطع
 صوته فيتكلم بالقوة ولا يسمع صوته وان أرادوا أعم من ذلك فهو بعينه والظاهر ان مرادهم
 الاول والا لوجبوا تحريكه على الماطق الذي لا يحسن شيئا اذ لا يتقاعدها عن الاخر من خلقه
 وعلى تقدير ان لا يريد الأئمة من طرأ خرسه فأقل الدرجات أن يقال لا بد أن يسمع الاخر من
 القراءة والذكر بحيث يحفظها بقلبه (وبسن) للمصلي ولو امرأة (رفع يديه) وان اضطلع (في
 تكبيره) للأحرام بالاجماع كما نقله ابن المنذر وغيره مستقبلا بكفيه القبلة ميلا أما راف أصابعها
 نحوها كما ذكره المحاملي وان ذكر البلقيني وغيره انه غريب كاشع غالمه اقال الاذرعى وصرح
 جماعة بكراهة خلافه مفرقا أصابعه تفريقا وسطا كما في الروضة وان قال في المجموع ان
 المشهور عدم التقييده والمراد باليد هنا الكفان ويرفعهما (حذو) بالذال المجمة أي مقابل
 (منكبيه) بحيث يكون رأس أمه مقلبة لثمة أذنيه ورأس بقية أصابعه مقابل لالاعلى
 أذنيه وكفاه مقابلتين لمنكبيه وهذه الكيفية جمعها الشافعي رضي الله عنه بين الروايات
 المختارة في ذلك والاصل في ذلك خبرين عمرانه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه
 اذا افتتح الصلاة متفق عليه بل قال البخاري روى الرفع سبعة عشر مائة ولم يثبت عن أحد
 من الصحابة خلافه وحكمته كما قال الشافعي رضي الله عنه اعظام اجلال الله تعالى ورجاء ثوابه
 والافتداء بنيه محمد صلى الله عليه وسلم ووجه الاعظام ما ضمنه الجمع بين ما يمكن من انعقاد

٤٤ نهاية ل سم على جهة ويشبه أن يكون مبطلا اه وقد يتوقف فيه ويقال بعدم البطلان للعملة
 المذكورة نعم ان فرض تصوير الحروف كان سمع على خلاف العادة فانه تقدر في ذهنه صور حروف القاطعة وجب التصديق
 (قوله متفق عليه) أي من البخاري ومسلم كما هو اصطلاح المحدثين (قوله وحكمته كما قال الشافعي) وهذه الحكمة مطردة في
 جميع المواضع التي يطلب فيها الرفع (قوله اعظام اجلال) هامة اذ فان والمراد المبالغة في الاجلال وهو التعظيم

الاولى لا تعرض في النص لذلك وكذلك المحققون التابعون للنص ساكتون عن ذلك فارجعنا الى الكراهة المصريح بها في كلام النووي في الروضة والتحقيق الوارد بها النص (قوله وسياق كلامهم يشعر بتصور المسئلة بما بعد دخول الوقت) (قوله وعلم مما تقر) أي من قوله رفع يديه الخ لكنه على هذا كان الاولى أن يقول رفع يديه وكونه مستقبلا الخ بزيادة العاطف في كل (قوله وينبغي أن ينظر الخ) ٣٤٦ أي لاحتمال أن يكون فيه نجاسة أو نحوها تمنعه السجود (قوله مقارنا

لاول التكبير) فيكون كما لو نظرت بصره الى شيء قيل الشروع في التكبير وأدام نظره اليه الى تمامه ثم ما ذكره الشارح أحد وجهين قال ع قال السبكي اختلفوا في هذا الاستصحاب فقيل المراد ان يستمر استحضارها الى آخره قال ولكن استحضار النية ليس بنية وإيجاب ما ليس بنية لا دليل عليه وقيل يوالى أمثالها فاذا وجد القصد المعتبر أولا جدد مثله وهكذا من غير تخلل زمن وليس تكرار النية كتكرار التكبير كي يضر لان الصلاة لا تتمقدا بالافراغ من التكبير قال وهذا الوجه فيه حرج ومشقة لا يتفطن له كل أحد ولا يعقل (قوله وقيل يكفي قرنهما باوله) عل هذا الوجه بان استصحاب النية ذكر في دوام الصلاة غير واجب ورد من طرف الاول بان النية شرط في الانعقاد وهو لا يحصل الا بتمام التكبير وذهب

القلب على كبريائه تعالى وعظمته والترجمة عنه باللسان واظهار ما يمكن اظهاره به من الاركان وقيل للإشارة الى توحيده وقيل ليراه من لا يسمع تكبيره فيقتدى به وقيل إشارة الى طرح ما سواه تعالى والاقبال بكانه على صلاته ولو تعذر عليه الرفع الا بزيادة على المشروع أو تنقص عنه أي بما يمكنه فان أمكنه أن يبال زيادة على المشروع فان تعذر أو تعسر رفع إحدى يديه رفع الأخرى ويرفع الاقطع الى حد لو كان سليما وصل كفه وأصابه الهيبة المشروعة ولو ترك الرفع ولو عمدا حتى شرع في التكبير رفع اثنائه لا بعده لزوال سببه وعلم مما تقر ان كلام من الرفع وتفرق أصابعه وكونه وسطا والى القبلة سنة مستقلة وادفع شيئا منها أثيب عليه وفاته الكمال قاله المتولي وأقروا وينبغي أن ينظر قبل الرفع والتكبير الى موضع سجوده وبطرق رأسه قليلا ويرفع يديه (والاصح) في زمن ذلك (رفعه مع ابتدائه) أي التكبير وانتهاه مع انتهاء أي انتهاء الرفع مع انتهاء التكبير ويحطه بما بعد ذلك كما في التحقيق والمجموع والتفقيح خلافا لما في الروضة وأصلها من أنه تسن المعية في الابتداء دون الانتهاء وان جزم به الجوزي وصاحب الاسعاد والخلاف في الأفضل فقط (ويجب قرن النية بالتكبير) أي بجميع تكبير التحريم لانه أول أفعال الصلاة فوجب مقارنتها لذلك كالخ وغيره الا الصوم لما مر بان يستحضر في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له من صفاته ثم يقصد فعل ذلك المعلوم ويجعل قصده هذا مقارنا لاول التكبير ولا يفعل عن تذكره حتى يتم تكبيره ولا يجزئه توزيعه عليه فلا عزيت قبل تمامه لم تصح صلاته لان النية معتبرة في الانعقاد ولا يحصل الا بتمام التكبير وظاهر كلامهم أنه يشترط مقارنة النية للجليل مثلا لو قال الله الجليل أكبر وهو ما يحسنه صالح البلقيني قال والاصل صدق انه تخلل في التكبير عدم المقارنة لكن المعتمد كما أتى به الوالدرجسي الله تعالى خلافاه وان كلامهم خرج بخارج الغالب من عدم زيادة شيء بين لفظي التكبير فلا دلالة له على اشتراط المقارنة فيما عدا لفظي التكبير نظر الامعنى اذ المعتبر اقتران باللفظ الذي يتوقف الانعقاد عليه وهو الله أكبر فلا يشترط اقترانها بما تخلل بينهما ولما كان الزمن يسيرا لم يقدر عزوبهما بينهما الشبهة بسكته التنفس والحي ولا يجب استصحابهما بعد التكبير لله سر لكنه يسر (وقيل يكفي) قرنهما (باوله) ولا يجب استصحابها الى آخره وقيل يجب بسطها عليه (الثالث) من أركانها (القيام في فرض القادر) عليه شمل فرض الهي والعماري والفريضة المعادة والمنذورة فيجب حالة التحريم اجماعا وهو مراد الروضة وأصلها بقوله ما يجب أن يكبر قائما حيث يجب القيام ونحو الخبر البخاري صل قائما فان لم تستطع فقاما فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان لم تستطع فستقيا لا يكاف الله نفسا الاوسعها وانما أخوا القيام عن النية والتكبير مع تقدمه علم ما لانها ركنان في كل صلاة بخلافه ولانه قبلها ما شرط وركنيتها انما هي معهما وبعدهما واعلم أنهم

الائمة الثلاثة الى الاكتفاء بوجود النية قبيل التكبير اه عميرة (قوله وقيل يجب بسطها عليه) بان أوجبوا يقرن بكل جزء واحد من قصد الفعل والنعين ونية القرضية (قوله وانما أخوا القيام) أي في الذكر (قوله ولانه قبلهما ما شرط) فيجب الاكتفاء بمقارنته بما قاطع وان لم يتقدم عليهما الا أن يكون ما قاله منعولا فلا بد من قبوله مع اشكاله أو تكون شرطية قبلها المتوقف مقارنته لهما عادة على ذلك فان أمكنت بدون شرط اه سم على ج

أي فالكرامة خاصة به فأنقله بعد عن بحث الاسنوي مخالفه ومن ثم اعتمد الزياي خلافه وسيأتي ان محل الكرامة اذا ظن يقظته في الوقت والاحرم (قوله وأكل لقم) يؤخذ منه ان المراد بالاسباب اعم مما تتوقف عليه صحة الصلاة أو كمالها بخلاف صنع الشهاب ج حيث جعله امن الشغل الخفيف اذ مقتضاه ان المراد بالاسباب ما تتوقف عليه صحة الصلاة فحسب (قوله فالجميع أداء) أي وينوي به الاداء (قوله وأجاب بعضهم) هو فرض قوله في صدر المسئلة ومن كان لو اقتصر على

(قوله أوجبوا الذكر الخ) أي قراءة الفاتحة (قوله وجالس) أي وأوجبوا الفاظ التشهد في جالس الخ وقوله التشهد أي الاخير (قوله بين قدميه بشبر) أي بالنسبة للوسط المعتدل لا بالنسبة لنفسه (قوله فقد صرحوا بالشبر الخ) أي فيقاس عليه ما هنا (قوله لكن يكره الاستناد) ينبغي حيث لا ضرورة اليه ٢٤٧ (قوله فلو أخذ اثنان بعضده) بكل واحد

من عضديه ولو عبر به كان أوضح (قوله وان أمكنته الصلاة على الارض) أي ولو بلا مشقة فلا يكاف الخروج من السفينة للصلاة خارجها على ما هو ظاهر عبارة الشارح امكن قال سم على ج مانعه قوله خاف ضرور ان رأس الخ أي فيصلي قاعدا وان أمكنته الصلاة قائما على الارض كما في الكفاية ولعل محله اذا شق الخروج الى الارض أو فسوات مصلحة السفر اه بحر وفه (قوله ومنازعة الاذرى والزركشي فيه) أي في عدم الاعادة (قوله وجوبا) قال سم على ج قاعدا عن شرح الباب وهو الوجه من قول ابن الرفعة ندبا وان نقله عن الروضة ووجه الزركشي نسبتة اليه اه ذلك ونقل عن الكافي مساعده

أوجبوا الذكر في قيام الصلاة وجالس التشهد ولم يوجبوه في الركوع ولا في السجود لان القيام والقعود يقعان للعبادة والعادة فاحتج الى ذكر مختص بالعبادة والركوع والسجود يقعان خالصين لله تعالى اذ هما لا يقعان الا للعبادة فلم يجب ذكرهما ويسن أن يفرق بين قدميه بشبر خلافا لقول الانوار بأربع أصابع فقد صرحوا بالشبر في تفريق ركبتيه في السجود (وشطره نه بفقاره) بفتح الفاء أي عظامه التي هي مفاصله لان اسم القيام دائر معه فلا يضطر اراق الرأس بل يسن ولا الاستناد الى نحو جدار وان كان بحيث لو رفع لسقط لوجود اسم القيام لكن يكره الاستناد نعم لو استند بحيث يمكنه رفع قدميه بطلت صلاته لانه معلق نفسه وليس بقائم ومنه يؤخذ صحة قول العبادي يجب وضع القدمين على الارض فلو أخذ اثنان بعضده ورفعاه في الهواء حتى صلى لم تصح ولا يضطر قيامه على ظهر قدميه من غير عذر خلافا لبعضهم لانه لا ينافي اسم القيام وانما لم يجز نظيره في السجود لان اسمه ينافي وضع القدمين في الأمور به ثم وخرج بالفرض النفل وبالقادر العاجز وسيأتي حكمهما واستثنى من كلامه مسائل منها ما لو خاف راكب سفينة غرقا أو دوران رأس فانه يصلي قاعدا ولا اعادة عليه كما في المجموع زاد في الكفاية وان أهكنته الصلاة على الارض ومنازعة لا ذرى والزركشي فيه بندرة ذلك ممنوعة وقول الماوردي يجب الاعادة يحمل على ما اذا كان العجز للرحام لسد ربه ومنها ما لو كان به سلس بول ولو قام سال بوله وان تعد لم يسئل فانه يصلي قاعدا وجوبا كافي الانوار ولا اعادة عليه ومنها ما لو قال له طيب ثقتة ان صليت مستقبيا أمكن مداواتك وبعينه مرض فله ترك القيام ولو كان المخبر له عدل رواية فيما يظهر أو كان هو عارفا ولو شرع في السورة بعد الفاتحة ثم عجز في اثنائها قعد ليكملها ولا يكاف قطعها للركوع وان كان ترك القراءة أحب ولو كان بحيث لو اقتصر على الفاتحة أمكنه القيام وان زاد عجز صلى بالفاتحة ذكره في الروضة وقضيته لزوم ذلك لكن صرح ابن الرفعة نقلا عن الاصحاب بأفضليته وهو واضح وانما اغتفر وترك القيام لاجل سنة الجماعة ولم يغتفروا الكلام المناسي عن التخص لسنه الجهر للفرق بينهما وهوان القيام من باب المأمورات وقد أتى يبدل عنه والكلام من باب المنهيات واعتناء الشارع بدفعه أهم وأيضا فان الكلام منافي للصلاة بخلاف القعود

وجرى عليه بعض المتكاملين على المتهاج ولا اعادة عليه اه وظاهره اه على الوجوب لو صلى قائما مع نزول البول لم تصح صلاته اه بحر وفه (قوله وبعينه) الوال لالحال (قوله فله ترك القيام) أي ولا اعادة عليه (قوله قعد ليكملها) ثم يقوم للركوع كما يعلم من كلام سم الآتي (قوله بأفضليته) وهو واضح وعبارة ج ومن ثم لو كان اذا قرأ الفاتحة فقط لم يقعد أو والسورة فسد فيها جازله فرائعها مع القعود وان كان الافضل تركها أو كتب بها مشه سم مانعه قوله جازله فرائعها مع القعود فيه حيث لم يقل جازله الصلاة مع القعود نصريح بأنه انما يقعد عند العجز لا مطلقا فاذا كان يقدر على القيام الى تد الفاتحة ثم عجز تد السورة قام الى تمام الفاتحة ثم قعد حال قراءة السورة ثم قام للركوع وهكذا (قوله لاجل سنة الجماعة) أي حيث يقتدى بالامام فذا عرض له العجز اطوّل الامام مثلا جلس الى ركوع الامام فيقوم ويركع معه

إلا أدركها (قوله وقد بقي منه ما يسمعها) أي يسمع كل مجزئ من أركانها بالنسبة للحد الوسط من فعل نفسه كما نقله
شيخه الشهاب ج (قوله امتنع عليه الاجتهاد) لعل المراد امتناع الأخذ بقضية الاجتهاد حينئذ (قوله تلعب

بمحصل الفضائل) أي بسبب تحصيل الفضائل أي لاجلها يجوز له القعود في بعض الصلاة لتحصيل فضيلة الجماعة
بصورة (قوله من ذكر عاجز) أي فحكمه مستفاد من قول المصنف لا تنافي ولو عجز عن القيام فكيف شاء اه ولو آخر
كلام على هذه إلى هناك لكان أولى (قوله أقرب) أي منه إلى القيام (قوله لا أن كان أقرب إلى القيام) هذا إنما
يأتي في الانحناء إلى قدامه إلا أن يقال المراد نسبة انحنائه إلى الركوع لو كان على الهيئة المحصلة له أقرب إلى الركوع (قوله
ولم يتمكن من القيام الامتناع) ظاهره ولو في دوام قيامه وفي كلام سم على منهج نقلا عن الشارح أن محصل ذلك في
النهوض فقط بأن احتاج إلى ذلك حال النهوض ٣٤٨ فإذا استوى قائما استغنى عنه وعبارته قوله أو بغيره اه إن النوى

رحمه الله قال في الروضة
ونرح المذهب فلم يقدر
على القيام إلا بعين لزمه
ذلك قال السبكي رحمه
إن كان يقدر على القيام
بعد النهوض فإن القاضي
المسكين قال في تعليقه أن
العاجز عن القيام إذا أمكنه
القيام بالعكازة وإن يعتمد
على شيء لا يلزمه ذلك اه
والذي في الروضة خلافه
وكذا مسألة الاتساع بعد
القيام مذكورة في الروضة
في محل آخر وأوجب ذلك
فيها اه ع وأعلم أن مسألة
العكازة لها حالان أحدهما
أن يحتاج إليها في النهوض
وإذا قام أمكنه القيام بدونها
وثانيهما أن يحتاج إليها في
النهوض وفي القيام بعده

فانه يكون من أركانها ولو أمكن المريض القيام منفردا من غير مشقة ولم يمكنه ذلك في جماعة
الابن فعل بعضها قاعدة أفضل الاقتراد وتصح مع الجماعة وإن قصد في بعضها كما في زيادة
الروضة وكان وجهه أن عذره اقتضى مساحته بتحصيل الفضائل فاندفع قول جمع لا يجوز له
ذلك لأن القيام آكد من الجماعة ومنها ما لو كان الغزاة قريب بوقب العدو ولو قام لراى العدو
وجلس الغزاة في مكمن ولو قاموا زأهم العدو وفسد تدبير الحرب صلاوا قعودا ووجب
الاعادة لندرة ذلك بخلاف ما لو خافوا قصد العدو لهم فلا إعادة عليهم كافي التحقيق ونقله
في الروضة عن تصحيح المتولى وإن نقل الرواية عن النص المزوم والفرق على الأول شدة
الضرورة في قصد العدو وقد يمنع استثناء ذلك بأن من ذكر عاجز لضرورة التساوى أو خوف
الفرق أو الخوف على المسلمين أو نحو ذلك فكلامه متناول لها (فان ونف منحنيا) إلى قدامه
أو خلفه (أو ما تلا) إلى يمينه أو يساره (بحيث لا يسمى قائما يصح) قيامه لتركه الواجب لغير
عذر والانحناء السالب للاسم إن يصير إلى الركوع أقرب قاله في المجموع لا أن كان أقرب
إلى القيام أو استوى الأمران كما أفهمه كلام الروضة أيضا وإن نظريه لا يرضى ولو لم يتمكن
من القيام الامتناع على شيء أو الألى ركبتيه أو لم يقدر على النهوض إلا بعين ولو بأجرة مثل
وجدناها فاضلة عما يستعبر في زكاة الفطر فيما يظهر في يومه وليلتزم له ذلك لأنه مقصوده
وقول القاضي يجوز تيممه في الثانية وصوبه ابن الفرع كاح لأنه لا يسمى قياما مردودا بوجوب
القراءة في الهوى كما يأتي ويكره الصاق رجله وتقدم احداهما على الأخرى (فان لم يطق
انصبا) نحو كبر أو مرض (وصار كرا كع فالصحيح أنه يقف) وجوبا (كنك) لأنه أقرب إلى
القيام من غيره (ويزيد انحناءه لركوعه ان قدر) ليميز عن قيامه والثاني لا بل يقعد فاذا وصل
إلى الركوع لزمه الارتفاع لأن حد الركوع يفارق حد القيام فلا يتأدى هذا بذلك (ولو

أيضا بحيث لا يمكنه القيام بعد النهوض بدونها يجب في الحال الأول دون الثاني م (أقول) وكذا
يقال في العين اه وعبارة سم على جملة قوله إلا بعين وجب بخلاف ما لو احتاج له في جميع صلاته لا يجب م وعبارة
الروض وشرحه لو قدر العاجز عن القيام مستقلا على القيام مستكنا على شيء أو على القيام على ركبتيه أو قدر على النهوض
بعين ولو بأجرة مثل وجدناها فاضلة عن مؤنة عمومته يومه وليلتزم له ذلك اه ويخرج بقوله أو قدر على النهوض بعين ما لو
لم يقدر على القيام إلا بعين فلا يلزمه كما قاله الغزالي ويحصل منه مع قول الروضة مستكنا على شيء أن من قدر بعد النهوض على
القيام معتمدا على نحو جدار وعصارمه أو بعين لم يلزمه (قوله وتقديم احدهما) وهذا لا ينافي ما مر من سن التفريق بين
التقدمين بقدر شبر لأن ترك السنة قد يكون مكرها وقد يكون خلاف الأولى قد كراهة هذا ما إن لما استفيد من
عدم المسئلة (قوله وي زيد انحناءه لركوعه ان قدر) قال ج فان لم يقدر لزمه كما هو ظاهر إذا فرغ من قدر القيام أن يصرف
مابعده للركوع بطمأنينته ثم لا يعتد بالبطمأنينته ويخص قوله لا يجب قصد الركوع بخصوصه بغيره هذا ونحوه لتعذر وجود
صورة الركوع بالنية

من نام الخ) هو دليل على أصل المبادرة فقط (قوله كله بعد أو عدا) أي وبعضها بعد وبعضها بعد البتة أي قوله خلافا لبعض المتأخرين (قوله وقد عارض بجمته المذكور) لعل المراد بجمته المذكور ما ذكره بقوله حيث قال فيما لو فات بعضها عدا ان قياس قولهم الخ (قوله أولى من رعاية التكميلات) لا يحمل له هنا (قوله فبان ضيقه) أي عن ركعة بقريته ما مر (قوله غر) بفتحين أي دهن ونحوه (قوله وقت الوقوف) لعل المراد الوقت الذي يجمع الناس فيه للدعاء والتضرع (قوله ولو جعين) أي في النهوض دون ما بعده على ما مر (قوله لا ينافي ذلك) وذلك لأن الركوع وان لم يسقط في النافلة لكنه شرع فيها على وجه أدون من ركوع القائم فكان كل من حقيقة القيام والركوع ساقطاً في النافلة وأما عدم سقوط السجود في النافلة فلأنه ليس لنا حالة دون يعدمها ساجداً (قوله لأن القيام يعود وزياده) ٣٤٩ يتأمل هـ سم على ج (أقول)

أي لأن حقيقة القعود مباينة لحقيقة القيام ويمكن ان يوجه بان القعود يشمل على انتصاب ما فوق الفخذين وهذه الحقيقة موجودة في القيام وتزيد عليها بانتصاب الفخذين مع الظهور (قوله بالانحناء) متعلق بتبطل وعليه فصورته ان يحرم قاعدة ويقرأ الفاتحة ثم يتحنى بعد القراءة الى حذر كوعه لا على نية الركوع بل تقيماً للقيام أما لو أصر منحنياً أو انحنى عقب احرامه وقرأ فان كان عامداً لما بطلت صلاته وان كان ناسياً أو جاهلاً فان تذكر واعد ما فعله من الجلوس استمرت الصلوة واعتدب بما فعله وان سلم بانياء على ما فعله وجبت الاعادة لانه ترك ما هو يدل القيام مع القدرة عليه (قوله والابطلت) أي بان كان عالماً أي وفعل ذلك لا لعذر ما لو كان لعذر

أمكنه القيام دون الركوع والسجود) لعله يظهره مثلاً تمنعه الانحناء (قام) وجوباً ولو جعين وان كان ما تلا على جنب بل ولو كان أقرب الى حد الركوع فيما يظهر (وفعلهما بقدر إمكانه) ظهراً إذا أمرتكم بما فأتوا منه ما استطعتم ولأن الميسور لا يسقط بالميسور ولأن القيام أكد منهما وسقوطه في الفضل دونهما لا ينافي ذلك خلافاً لما زعمه كما لا يخفى ولو أطلق القيام والاضطجاع دون الجلوس قام لأن القيام يعود وزياده كافي الروضة عن البغوي ويفعل ما يمكنه من الأعياء (ولو عجز عن القيام قعد) للحديث المتقدم والاجماع (كيف شاء) لا طلاق الحديث وثواب القاعد لذكر كتاب القائم وان لم يكن صلى قبل مرضه لكفر أو تهاون فيما يظهر خلافاً لا ذري نعم ان صلى بنحو قطع رجله لم يتم ثوابه وان كان لا قضاء عليه قال الرافعي ولا نهي بالجزء عدم الامكان فقط بل في معناه خوف الهلاك أو الغرق أو زيادة المرض أو لحوق مشقة شديدة أو دوران الرأس في حق راكب السفينة كما تقدم بعض ذلك قال في زيادة الروضة الذي اختاره الامام في ضبط الجزان لمحققة مشقة تذهب خشوعه لكنه قال في المجموع ان المذهب خلافه انتهى وأجاب الوالدرجه الله تعالى عن ذلك بان اذهب الخشوع ينشأ عن مشقة شديدة وهل تبطل صلاة من يصلي قاعداً بالانحناء في غير موضع الركوع الى حذر كوعه أم لا قال أبو شيكيل لا تبطل ان كان جاهلاً والابطلت اذا وقع المطر وهو في بيت لا يسع قامته وليس هناك مكان غيره فهل يكون ذلك عذراً في أن يصلي فيه مكتوبة بحسب الامكان ولو قعداً أم لا اذا ضاق الوقت كما فهم من الروضة في مسألة المقام أم يلزمه أن يخرج منه ويصلي قائماً في موضع يصيبه المطر فان قيل بالترخص فهل يلزمه الاعادة أم لا قال أبو شيكيل ان كانت المشقة التي تحصل عليه في المطر دون المشقة التي تحصل على المريض لو صلى قائماً لم يجز له أن يصلي قاعداً وان كانت مثلها جاز له أن يصلي في البيت المذكور قاعداً نعم هل الأفضل له التقديم أو التأخير ان كان الوقت متسعاً فيه ما في التيمم في أول الوقت اذا كان يرجو الماء آخر الوقت والاصح ان التقديم أفضل ولا اعادة عليه لان المطر من الاعذار العامة ولذلك يجوز الجمع به ولا تجب الاعادة وقال ابن العرافي لا رخصة في ذلك بل القيام شرط فعليه فعل الصلاة قائماً والاول أوجه وعلى القول بانه لا يتعين للقعود كيفية فالاولى ما ذكره بقوله (واقترأه أفضل من تربعه) وغيره (في الظاهر) وسيأتي بيان ذلك لأنها هيئة مشروعة في الصلاة فكانت أولى من غيرها والثاني التربع أفضل وجمعها جمع واختاره السبكي

كان جلس مفترساً فتمت رجلاه فاراد التورك فحصل انحناء بسبب الاتيان بالتورك فلا يضر (قوله وليس هناك مكان غيره) أي مكان يكن فيه (قوله لان المطر من الاعذار العامة) فليس شكل بان المطر وان كان من الاعذار العامة لكن قد امكن نادر كما قيل بوجوب القضاء على من تيمم للبرد لندرة فقد ما يعض به وان كان البرد غير نادر الا ان يجمع ان فقد الكن نادراً وهل مثل المطر ما لو حبس في موضع لا يمكنه القيام فيه فصلى قاعداً أم لا لندرة الحبس بالنسبة للطرف فيه نظر والاقرب الاول (قوله وقال ابن العرافي) وفي نسخة ابن العرافي (قوله والاول أوجه) أي ما قاله أبو شيكيل

بهرينه ما بعده = مصدق الوقت الذي يصح فيه الوقوف (قوله أوجهها) ليس هذا أحد الوجهين حتى يقال أنه أوجهها
ففي العبارة مشاهلة (قوله بخلاف ما لو شك بعد وقتها الخ) لعل صورته أنه حصل له مانع في الوقت كاعساء وشك هل حصل له
فيه إفاقة فلزمته الصلاة أولا (قوله بتأويل) انظر ما وجهه وفي ماثية الشيخ ما لا يشفي (قوله اذا قلنا بان الكراهة للتتريه) أي

(قوله وفي سائر قعدات الصلاة) وخرج بالصلاة غير هاهنا لا يكره فيها الاقراء ولا غيره من سائر الكيفيات نعم ان قعد على هيئة
مزرية أو تشبه بعدم أكثره بالحاضرين ٢٥٠ وهو ممن يستحق منهم كره ذلك وان تأذوا بذلك لأنه ليس كل ايذاء محسوما

(قوله ويكره ان يقعد مادام
رجليه) أي في الصلاة وأما
في غيرها فلا اذا كان
عند من يستحق منه ومحل
ذلك حيث لم يكن له ضرورة
تقتضي ذلك (قوله في
المهمات) أي الاسنوي
(قوله تعينت تلك الزيادة)
أي فان لم يقدر على زيادة
كررا الاكمل ولا يكاف
الاقتصار على الأقل للركوع
ويفعل الزيادة للسجود
(قوله أقرب الى الارض)
وصورته ان يصلي مستقبيا
ولا يمكنه الجلوس ليسجد
معه ولكن قدر على جعل
مقدم رأسه على الارض
أو صدغه دون جبهته
وجب أن يأتي بقدره
حيث كانت جبهته أقرب
الى الارض في تلك الحالة
عما كانت عليه قبل السجود
(قوله طرفه) أي بصره
وعبارة المختار الطرف العين
ولا يجمع اه (سوله
الاياء بجفنه) قال ع على
جهة فلو فعل بجفن واحد

والاذرعى وشمل اطلاقه المرأة وهو كذلك ولو تعارض التربع والتورك قدم التربع لجريان
الخلاف القوي في أفضليته على الانتراس ولم يجر ذلك في النورك فيما يظهر (ويكره الاقراء)
هنا وفي سائر قعدات الصلاة للنهي عنه كما أخرجه الحاكم وصححه (بان يجلس على وركيه) هـ
أصل نخديه (ناصباركيتيه) بأن يلقى اليه بموضع صلاته وينصب ساقيه ونخديه كهيئة
المستوفز وهذا أحسن ما فسر به ووجه النهي عنه ما فيه من التشبيه بالكلب والقرد كما
وقع التصريح به في بعض الروايات وقد يسن الاقراء في الجلوس بين السجدين بأن يضع
أطراف أصابع رجليه وركبتيه على الارض وأليه على عقبه ومع كونه سنة الاقتراس أفضل
منه ويلحق بالجلوس بينهما كل جلوس قصير كجلسة الاستراحة ويكره ان يقعد مادام رجليه
(ثم ينحني) المصلي قاعدا (ركوعه بحيث تحاذي) تقابل (جبهته ما قدام ركبتيه) في الاول
(والاكمل ان تحاذي) جبهته (موضع سجوده) وركوع القاعد في النفل كذلك وذلك قياسا
على أقل ركوع القائم واكمل اذ الاول يحاذي فيه ما امام قدميه والثاني يحاذي فيه قريب
محل سجوده فمن قال انه ماعلى وزان ركوع القائم أراد بالنسبة لهذا الامر التقريب
لا التحديد (فان عجز) المصلي (عن القعود) بأن ناله منه المشقة الحاصلة بالقيام (صلى لجنبه
الايمن) ويكره من غير عذر على الايسر كما في المجموع (فان عجز) عن الجنب (فمستقبيا) على
ظهره وأنخصاه للقبلة كالمحتضر ورأسه أرفع بنحو وسادة ليتوجه بوجهه القبلة قال في
المهمات هذا في غير الكعبة اما فيها فالتوجه جواز استلقائه على ظهره وعلى وجهه لانه كيفما
توجه فهو متوجه لجزء منها ثم ان لم يكن لها سقف انجده مع الاستلقاء أي على ظهره والمسئلة
محملة ولعلنا نرد ادبها علما أو تشهد فيها نقلها وما ذكره ظاهر وان رده ابن العماد ولو قدر
المصلي على الركوع فقط كركه السجود ومن قدر على زيادة على اكمل الركوع تعينت تلك
الزيادة للسجود لان الفرق واجب بينهما على التمكن ولو عجز عن السجود الا ان يسجد بمقدم
رأسه أو صدغه وكان بذلك أقرب الى الارض وجب فان عجز أو ما برأسه والسجود أخفض
من الركوع فان عجز عن الايماء برأسه فطرفه أي بصره ومن لازمه الايماء بجفنه
وحاجبه وظاهر كلامهم انه لا يجب هنا ايماء السجود أخفض وهو متجه نحو الاقبال الجوجرى
لظهور التمييز بينهما في الايماء بالرأس دون الطرف ثم ان عجز عن الايماء بطرفه صلى بقلبه
بان يجري أركانها وسننها على قلبه قولية كانت أو فعلية ان عجز عن النطق أيضا بان
يمثل نفسه قائما وقارئا وكما لا يمكن ولا إعادة عليه والقول بنسبته ممنوع ولا

فالظاهر الا كنفاء (قوله قولية كانت أو فعلية) وهل يجب عليه مراعاة صفة التراءة من
الادغام وغيره لانه لو كان قادرا على النطق وجب عليه ذلك أولا فيه نظر والا قرب الثاني لان المقامات انما عبرت عند النطق
ليتميز بعض الحروف عن بعض خصوصا التماثلة والتمقاربة وعند العجز عنها انما يأتي بها على وجه الإشارة الهسافة لا بشئ
بعضها ببعض حتى تحتاج الى التمييز (قوله وقارئا وكما) أي ومعتدلا على ما مر أي نظيره عن حج أي بعد قوله ويزيد انحاء
لركوعه ان قدرا الخ ولكن قال ابن المقرئ ان يسقط الاعتدال فلا تتوقف الصحة على تمثيله معتدلا ولا على مضى زمن يسع
الاعتدال (قوله لانه الممكن) ولا يشترط فيما يقدر به تلك الافعال أن يسعها لو كان

هنا (قوله ككسوف واستسقاء) جعلهما الشهاب حج محاسبية متقدمين على ان التقدم وقسميه بالنسبة للصلاة ووجه ما صنعه الشارح ان السبب الذي هو الكسوف أو القحط موجود عند الصلاة وان تقدم ابتداءه والصلاة اغاها لهذا الموحود بدليل انه لو زال امتنعت الصلاة واما الصلاة المطاوعة بعد السقياء فاعاها للشكر لا لطلب الغيث فتأمل (قوله ومتنيم)

قادوا وفعلها بل حيث حصل التمييز بين الافعال في نفسه كان مثل نفسه را كما ومضى زمن بقدر الطمأنينة فيه كفي بفائدة (قوله) قال حج فان عجز كان أكرم على ترك كل ما ذكر في الوقت أجرى الافعال على قلبه كالأقوال اذا اعتقل لسانه وجوباً في الواجبة وندياً في المندوبة ولا إعادة وتوقف سم في عدم الاعادة ٣٥١ وتقل عن فتاوى الشارح وحوب

الاعادة وهو الأقرب

(أقول) لان الأكرام على

ماد كرنادرا اذا وقع لا بدوم

والاعادة في مثله واجبة

(قوله هل يقوم مكبراً)

أى وهو في أثناء قراءة

الفاتحة (قوله بل يقوم

ساكتاً) معتمد (قوله في

حق الامام) وعليه يقوم

مكبراً وينبغي ان لا ينقطع

المواالة لان الذكر المطاوب

لا يقطعها كالتأمين والفتح

على الامام (قوله في هوى

العاجز) أى فلو تركها

عامداً ما بطلت صلاته

لان فوت القراءة الواجبة

بتغويت محلهما (قوله

بعدها) أى القراءة (قوله

بلاطمأنينة) أى بلا وحوب

طمأنينة وتليه فلو اطمأن

في قيامه لم يضر (قوله

وانما لم يجب الطمأنينة

فيه) أى القيام (قوله

ولي الاقول) أى اذا انقل

منه يا (قوله وقضية

المعلل) هو قوله فلا يلزمه

القيام (قوله وقضية

التعليل) هو قوله لان الاعتدال الخ (قوله امتناع الاستقاء) أى اذا كان قادراً على الاضطجاع (قوله لعدم وروده) هذا

يخالف ما مره عن أبي شكيل من ان من يصلي بالانحناء قاعدة في غير موضع الركوع تبطل صلاته ان كان عالماً بالاجاهل الا

ان يقال ما مره في الفرض وما هنا في النفل وهو يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره فلا تعارض على ان الكلام فيما

مره عن أبي شكيل مصور بما اذا قرأ الفاتحة قبل انحنائه فلا تعارض (قوله بخلاف الانحناء) محم قرره امتناع الاستقاء

(قوله نعم اذا قرأه) أى الانحناء (قوله بركوعه وسجوده تامين) أى بان يقعد ويأتى بهما

يلزم نحو القاعد والموى أجزأه عن القيام والركوع والسجود على قلبه كما قاله الامام وعلم بما
تقرر انه لا تسقط عنه الصلاة مادام عقله ثابتاً لوجود مناط التكليف ولو قدر في أثناء صلاته
على القيام أو القعود أو عجز عنه أى بقصد وره وبنى على قراءته وتسحب له اعادتها النفع حال
الكمال وان تدبر على القيام أو القعود قبل القراءة قرأها أو قاعداً ولا تجزئه قراءته في موضعه
لقدرته عليها فيما هو أكمل منه ولو قرأ فيه شيئاً أعاده وهما فرع وهو انه اذا قام هل يقوم مكبراً
قال به ضمهم القياس المنع لان المواالة شرط في الفاتحة بل يقوم ساكتاً ونظريه بان الصلاة ليس
فيها سكوت حقيقي في حق الامام وتجب القراءة في هوى العاجز لانه أكمل مما بعده وان قدر على
القيام بعدها وحب قيام بلا طمأنينة ليركع منه لقدرته عليه وانما لم يجب الطمأنينة فيه لانه
غير مقصود لنفسه أو قدر عليه في الركوع قبل الطمأنينة لارتفاعها الى حد الركوع فان
انتصب ثم ركع بطلت صلاته فيه من زيادة ركوع أو بعد الطمأنينة فقد تم ركوعه ولا يلزمه ان
ينقل الى حد الركوعين صريح به في الروضة ومفهوماً انه يجوز له ذلك وبه صرح الرافعي وقيد
بما اذا انتقل مضنياً ومنه فيما اذا انتقل منتصباً وعلى الاول يحمل اطلاق الروضة الجواز
وعلى الثاني يحمل اطلاق المجموع المنع أو قدر عليه في الاعتدال قبل الطمأنينة قام واطمأن
وكذا بعده ان أراد قنوتاً في محله والا فلا يلزمه القيام لان الاعتدال ركن قصير فلا يطول
وتضية العمل جواز القيام وتضية التعليل منه وهو الوجه كما أفاده الشيخ رحمه الله تعالى
فان قنوت قاعدة بطلت صلاته (وللقادر) على القيام (النفل قاعدة) اجزاء راتباً كان أم غيره لان
النوافل تكثر فاشتراط القيام فيها يؤدي الى الحرج أو الترك ولهذا لا يجوز القعود في العيدين
والكسوفين والاستسقاء على وجهه ضعيف لندورها (وكذا) له النفل (مضطجعا في الاصح)
مع قدرته على القيام لخبر من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر التام ومن صلى
نائماً أى مضطجعا فله نصف أجر القاعد وهو وارد فيمن صلى النفل كذلك مع القدرة وهو ذاتي
حقناً أما في حقه صلى الله عليه وسلم فلا ذم من خصائصه ان تطاوعه قاعداً مع قدرته كنطوعه
قائماً وافهم قوله مضطجعا امتناع الاستقاء وهو كذلك وان أتم الركوع والسجود لعدم وروده
بخلاف الانحناء فانه لا يمتنع فيما يظهر خلافاً لاسنوى لانه أكمل من القعود نعم اذا قرأ فيه
وأراد جعله للركوع اشترط كما هو ظاهر مضى جزء منه بعد القراءة وهو مطمئن ليكون عن
الركوع اذا قارنهما لا يمكن حسابه عنه واذا صلى مضطجعا وجب ان يأتي بركوعه وسجوده
تامين ومقابل الاصح عدم هتته من اصطجاع لما فيه من انهماق صورة الصلاة وسئل

(قوله نعم اذا قرأه) أى الانحناء (قوله بركوعه وسجوده تامين) أى بان يقعد ويأتى بهما

فيما ذكر بخصوصه ٥٠ طابو بالشارع ٣٥٢ (قوله لما سيأتي) أي في قول المصنف وتعين الفاتحة (قوله ويسن) قال حج

وقيل يجب (قوله بعد
الصرم) لعل تعبيره يبعد
للتبديده على انه لا يفوت
بالتأخير حيث لم يشتغل
بغيره وعلمه فتفسير
الشارح بالعقب للدلالة
على انه يستحب المبادرة
بعقب الصرم وان لم يفوت
بالتأخير ثم رأيت سم
على منهج قال قوله عقب
الصرم انظر التعبير بعقب
فان مقتضاه الفوات اذا
طال الفصل وقد يتجه
عدم الفوات مطلقا

والدرجة الله تعالى عن يصلي النفل قائما هل يجوز له ان يكبر للاحرام حال قيامه قبل
اعتمده وتنعقد به صلاته أولا فاجاب بانه يجوز له تكبيرته المذكورة وتنعقد بها صلاته لانه
يجوز له ان ياتي بها في حالة أدنى من حالته ولو في حال اصطباعه ثم يصلي قائما ولا ينافي هذا
ما أتى به سابقا من اجزاء قراءته في هويته للجلاس دون عكسه لانه هنا لم يدخل في الصلاة اذ
لا يتم دخوله فيها الا بتمام تكبيره بخلاف مسألة القراءة فسومح هنا ما لم يسامح به ثم ولو اراد
عشرين ركعة فاعدا وعشرا قائما فقبه احتمالا لان في الجواهر وأتت بعضهم بان العشرين
أفضل لمساقتها من زيادة الركوع وغيره ويحتمل خلافه لانها اكمل وظاهر الحديث
الاسنواء والاعتماد كما أتت به والدرجة الله تعالى تفضل العشر من قيام عليها لانها اشق فقد
قال الزركشي في قواعد صلاة ركعتين من قيام أفضل من أربع من تعود ويؤيده حديث
أفضل الصلاة طول القنوت أي القيام وصورة المسئلة ما اذا استوى الزمان كما هو
ظاهر (الرابع) من أركانها (القراءة) للفاتحة كما سيأتي (ويسن بعد التصرع) أي عقبه ولو
للفضل (دعاء الاقنح) المنفرد وامام ومأموم ~~تكون~~ منه بان أدرك امامه في القيام دون
الاعتدال وأمن فوت الصلاة أو الاداء وقد شرع فيها وفي وقتها ما يسع جميعها أو غلب على

فليراجع (نوله نمکن منه) ایلو لومع

سماع قراءة امامه كما سيأتي (قوله بان أدرك امامه في القيام) خرج به ما لو أدركه في غيره ومنه الجاوس في التشهد الاول فلا يأتي به بعد التحريم ولا بعد نيامه من التشهد وظاهره ولو قام الامام قبل جالوس المأموم معه لكن قضية قوله الاتي ماءدا الجاوس معه لانه مفوت الخ عدم فواته حيث لا جالوس منه وهو ظاهر ثم رأيت في سم على منهج عن ع التصريح بذلك (قوله وأمن فوات الصلاة) أي بأن خاف انه لو اشتغل بدعاء الافتتاح لا يمكنه فعل الصلاة أصلا لمجوم الموت عليه فيها أو طرود دم الحيض أو نحو ذلك وعبارة الروض وشرحه لا من خاف فوات القراءة خلف الامام أو فوت الوقت أي وقت الصلاة أو وقت الاداء بأن لم يمتو من وقتها الا ما يسع ركعة فلا يندب له دعاء الافتتاح الخ وتردد سم على منهج في المراد بفوت الوقت فليراجع (أقول) يمكن حمل فوات الوقت على انه ان اشتغل بدعاء الافتتاح خرج بعض الصلاة عن وقتها وان قل فيكون معناه مغاير للمعنى خوف الاداء وان كان خوف الاداء يعني عنه (قوله أو الاداء) أي بأن كان لو اشتغل بدعاء الافتتاح لا يدرك ركعة في الوقت لكن هذا الاشكال فيه بالنظر لما في الروض وشرحه المذكور قبل وأما بالنسبة لقول الشارح وقد شرع فيها وفي وقتها ما يسع جميعها الخ ففيه نظر لانه حيث شرع فيها وقد بقي ما يسعها كاملة لا يتأني ان دعاء الافتتاح يغفون عليه الاداء اللهم الا ان يقال قد يشرع فيها ويبقى من الوقت ما يسعها للوسط المتمدل ولا يسع الركعة بالنسبة له وكان اشتغاله بدعاء الافتتاح يمنعه من ادراك ركعة مع الامام وقوله أيضا أو الاداء أي بأن كان بحيث لو اشتغل به لم يدرك ركعة في الوقت وبهذا تعلم ان ما ذكر من أمن الفوات ليس معتبرا في منع المأموم بل معتبرا لاصل استصحاب دعاء الافتتاح

فأباحه الصلاة على القول الخ) ظاهر التقييد بإيضائه توجيه ثان لعدم الاعتقاد مع القول بمرأه التنزيه وليس كذلك كما لا يخفى ولو أسقط لفظ أيضا ليكون جوابا عن سؤال مقدرنشأ من اثبات الأثم مع القول بمرأه التنزيه تقديره كيف تتصف بالباحة والحرمة لكان واضحا وحاصل الجواب ان الجهة منفكة (قوله ولهذا ينقسم الفعل الخ) الفعل المنقسم الى هذه هو

(قوله ان لم يتعوذ) ظاهره وان اشتغل بأذى غير مشروعة وتطرفه سم على حج أقول والذي ينبغي اخذ من هذه العبارة ونحوها عدم الفوات (قوله أو يدرك امامه) هذا علم من قوله السابق بأن أدرك امامه في القيام فهو تصريح بالمفهوم (قوله وان آمن لتأمينه) أي بأن فرغ الامام عقب التحريم فأتم المأموم فانه لا يكون مانعا من الاتيان بدعاء الافتتاح (قوله لانه أول مسلمي هذه الأمة) أي في الوجود الخارجي فلا ينافي انه أول المسلمين مطلقا كما في حج لتقدم خلق ذاته وافتراغ النبوة عليه قبل خلق جميع الموجودات (قوله فلا يقوله غيره) أي لا يجوز له ذكره الا ان قصد لفظ الآية اه حج وكتب عليه سم ظاهره الحرمة عند الاطلاق وقد تقتضي الحرمة البطلان لانه حينئذ كلام أجنبي مخالف للوارد في حق هذا القائل وقد يتوقف في كل من الحرمة والبطلان لانه لفظ قرآن ولا صارف الا ان يدعى ٣٥٣ ان قرينة الافتتاح صارفة وفيه

ما فيه ويبقى ما لو أتى بمعنى من المسلمين كقوله وأنا مسلم أو وأنا ثاني المسلمين في حق المصدق اه أقول والظاهر الاكتفاء به لانه مساو في المعنى لقوله وأنا من المسلمين (قوله وارادة الشخص) لعل المراد انها تقوله ويحمل ذلك منها على ارادة الشخص لأن مشروعيته في حقها تتوقف على الارادة (قوله فاندفع بذلك قول من قال الخ) قائل ذلك الاسنوي وغيره وبعبارة حج وبه

طنه انه مع اشتغاله به يدرك الفاتحة قبل ركوع امامه ومحل ذلك في غير الجنائز ولو على قبر أو غائب كما اقتضاه اطلاقهم خلافا لابن العماد كما سيأتي في ما يأتي به سرا ان لم يتعوذ أو يدرك امامه في غير القيام وان آمن لتأمينه وهو وجه وجهي أي قصدت بعبادتي للذي فطر السموات والارض أي ابدعهم على غير مثال سبق حنيفا أي مائلا عن كل الاديان الى دين الاسلام مسلما أي منقادا الى الاوامر والنواهي وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وأنا من المسلمين لما صح من انه صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك وفي رواية وأنا أول المسلمين وكان صلى الله عليه وسلم يأتي بها تارة لانه أول مسلمي هذه الأمة فلا يقوله غيره ومعلوم ان المرأة تأتي بجميع ذلك بالفاطمة المذكورة للتغليب الشائع لغة واستعمالا وارادة الشخص في نحو حنيفا محافظة على لفظ الوارد فاندفع بذلك قول من قال ان القياس من ارادة صيغة التأنيث ويسن للمأموم الاسراع به اذا كان يسمع قراءه امامه وللإمام الاقتصار عليه الا ان كان امام جمع محصورين لم يتعلق بعينهم حق بان لم يكونوا مملوكين ولا مستأجرين اجارة عين على عمل ناجز ولا نساء متزوجات ورضوا بالتطويل ولم يطرأ غيرهم وقل حضوره ولم يكن المسجد مطروقا فيزيد كالمفرد اللهم انت انا لا اله الا انت الى آخره وهو مشهور ووضح فيه أخبار أخر منها الحمد لله جدا كثيرا طيبا مباركا فيه ومنها الله أكبر كبيرا

٤٥ نهاية ل رد قول الاسنوي القياس المشتركات المسلمات وقول غيره القياس حنيفة مسلمة اه ومع ذلك لو أنت به حصلت السنة (قوله ويسن للمأموم الاسراع به اذا كان الخ) صريح في انه يقرؤه وان سمع قراءة امامه وعليه ففعل الفرق بينه وبين قراءة السورة ان قراءة الامام تعد قراءة للمأموم فاعتفت عن قراءته وسن استماعه لها ولا كذلك الافتتاح فان المقصود منه الدعاء للإمام ودعاء الشخص لنفسه لا بعد دعاء غيره (قوله وللإمام) أي يسن له وقوله الاقتصار عليه أي ما تقدم من دعاء الافتتاح (قوله وقل حضوره) عبارة حج وان قل حضوره اه وهي تفيد التعميم في الغير وكلام الشارح يفيد التقييد بقوله حضوره (قوله الى آخره) وهو مشهور بتمتته سبحانه وبحمده أنت ربّي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا انه لا يغفر الذنوب الا أنت واهدني لاسن الا خلاق لا يهدي لاسن الا أنت واصرف عني سيئها الا أنت ليبيك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس اليك أنا بك واليك تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب اليك اه شرح الروض (قوله ومنها الله أكبر كبير الخ) والظاهر انه لو أسقط الله أكبر وصل كبير ابتكيرة الاحرام لا تطل صلاته حيث اطلق فلم يقصده التحريم ولا الافتتاح مع كونه قاصدا للفعل مع التعيين ونية القرضية ولا يشكل هذا بما يأتي من أن المسبوق لو اقتصر على تكبيرة واحدة وأطلق لا تنعقد صلاته لتعارض قرينتي الافتتاح والهوى لجواز ان يقال ان تكبيرة الهوى ثم مطلوب بخصوصه فضلع مراضا للتحريم بخلاف ما هنا فان المطلوب فيه الافتتاح وهو كما يحصل بقوله الله أكبر

الفعل الاصطلاحي عند النحاة لا الفعل المراد هنا كما لا يخفى (قوله وجوب مطالبة) أي مناوالا فهو مطالب من جهة الشرع ولهذا عوقب (قوله ورد الكافر) أي لانه اثم بالترك فور وده هنا بالنظر للشق الاول (قوله ورد غيره) قال الشهاب ابن حجر هو سهو والصواب ورد الصبي انتهى أي لانهم مطالبة منه ولو بواسطة وايه قال سم بخلاف المجنون والحائض والنفساء فانها غير مطالبة منهم بل متنوعة على الاخيرين وفي نسخة من الشرح ورد الصبي وهي تصرف من عبارة المعتز لان المعتز

كبير يحصل بغيره بل وجهت أولى منه فانحطت رتبته عن تكبير الركوع فلم يصلح معارضا ويؤيد ذلك ما قاله سم على ج من قوله فرع نوى مع الله أكبر من قوله الله أكبر كبر الخ فهل تنعقد صلواته ولا يضر ما وصله بالتكبير من قوله كبر الخ الوجه ثم مر اه (قوله بكرة وأصيلا) قال في شرح الروض رواه مسلم (قوله اللهم باعد بيني وبين خطاياي الخ) تنمته كافي شرح الروض كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي بالماء والتلج والبرد رواه الشيخان اه والمراد المغفرة لا الغسل الحقيقي بها (قوله ثم التعوذ) نقل عن خصائص الشامي ان من خصائصه عليه الصلاة والسلام وجوب التعوذ لقراءته عليه الصلاة والسلام اه ونقل عن الخصائص الصغرى للسيوطي وظاهره انه لا فرق في ذلك بين الصلاة وخارجها (قوله في الافتتاح) أي في قوله وأمن فوت الصلاة أو الاداء الخ (قوله ماعدا الجلوس) أي أمالو أدركه فيه فانه يجلس منه ٣٥٤ ثم اذا قام تعوذ بخلاف ما مر في الافتتاح فانه حيث أدركه في غير القيام لا يأتي

بالافتتاح كما تقدم (أقول) ولم يتقدم للجلوس معه ذكر في كلامه فلهذا مذكور في الشروط في كلام غيره ومثل الجلوس مالو أدركه في غيره مما لا يقرأ فيه عقب أحرامه كالأعتدال وتابعه فيه (قوله وبفوت) أي التعوذ (قوله ولومها) خرج به ما لمسبق لسانه فلا يفوت وكذا يطلب اذا تعوذ قاصدا القراءة ثم اعرض عنها بسماع قراءة الامام حيث طال الفصل باستماعه القراءة امامه بخلاف مالو

والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا ومنها اللهم باعد بيني وبين خطاياي الى آخره وبأيها فتخ حصل أصل السنة لكن الاول أفضاها قاله في المجموع وظاهره استحباب الجمع بين جميع ذلك المنفرد وامام من ذكر وهو ظاهر خلافا لا ذرعي (ثم) يسن لمنكسر بعد الافتتاح وتكبير صلاة العيود (التعوذ) ولو في جنازة بالشروط المتقدمة في الافتتاح كما ذكره في بعضها ويقاس به الباقى ماعدا الجلوس معه لانه مفوت ثم لفوات الافتتاح به لانه لا يقرأه لم يشرع فيها واتيه بتم لنسب ترتيبه اذا ارادها لالتفي سنية التعوذ لو اراد الاقتصار عليه ويفوت بالشروع في القراءة ولو سهوا (وبسرها) أي الافتتاح والتعوذ استحبابا في الجهرية والسرية كسائر الاذكار المستحبة بحيث يسمع نفسه لو كان سمعا ويحصل بكل ما اشتمل على التعوذ من الشيطان وأفضله على الاطلاق أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ويفارق ذلك التأمين بأن تبعينه أو ضح لوروده بعد الفاتحة عقب الجهر بخلافها وبأن التأمين يستحب فيه مقارنة ما يأتي به الامام لما يأتي به المأموم فسن فيه الجهر لانه أعون في الاتيان بالاقتران بخلافه فيهما (ويتعوذ كل ركعة على المذهب) ولولا لقيام الثاني من صلاة الحسوف لانه مأمور به للقراءة وقد حصل الفصل بين القراءتين بالركوع وغيره والاصل في ذلك قوله تعالى فاذا قرأت القرآن أن أوردت قراءته فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم حتى لو قرأ خارج الصلاة استحبه له الابتداء بالتعوذ والتسمية سواء افتتح من أول سورة ام من أثنائها كذا رأيت في زيادات أبي

قصر الفصل فلا يأتي به وكذا لا يعيده لو سجد مع امامه للتلاوة قال ج لقصر الفصل وقضيته انه لو طال عاصم الفصل بالسجود اعاد التعوذ وهو ظاهر اه ثم رأيت ما يأتي عن سم (قوله بحيث يسمع نفسه) أي فلا يزيد على ذلك وظاهره ولو قصده تعليم المأمومين التعوذ والافتتاح لا مكان ذلك اما قبل الصلاة واما بعدها (قوله ويفارق ذلك التأمين) أي حيث يجهر به المأموم في الجهرية تبعالا امامه (قوله بالتعوذ والتسمية) وهما تابعا للقراءة ان سرفسروا ن جهر فظهر الكن استثنى ابن الجزري في النشر من الجهر بالتعوذ غير الاول في قراءة الادارة المعروفة الا أن بالمدايسة فقال يستحب منه الاسرار لان المقصود جعل القراءتين في حكم القراءة الواحدة اه وينبغي جريان مثله في التسمية للعلة المذكورة فليراجع (قوله أم من أثنائها) أي والفرض انه خارج الصلاة وفي كلام ج ان السنة ان ابتداء من أثناء السورة ان يسمل وكتب عليه سم لكن خصه مر بخارجها فليصر رأول ويوجه ما خصه مر بان ما أتى به بعد الفاتحة من القراءة في صلواته يعدم مع الفاتحة كانه قراءة واحدة والقراءة الواحدة لا يطلب التعوذ ولا التسمية في أثنائها نعم لو عرض للصلى ما منعه من القراءة بعد الفاتحة ثم زال وأراد القراءة بعد سن له الاتيان بالسجدة لان ما فعله ابتداء قراءة الا أن

انما قال ورد غيره ومن ثم اعترضه الشهاب بن حجر كما هو (قوله لا نأقول بجمعه الخ) قال سم في حواشي التفتة لعل الوجه في جواب هذا القيل ان المصنف اراد بالوجوب معناه التمرعي الذي هو الطلب الجازم مع اثره الذي هو توجه المطالبة في الدنيا وحينئذ يتضح انتفاؤه عن الاضداد بانتفاء جزأيه أو أحدهما انتهت (قوله انما ينصرف لدلوله الشرعي) أي الطلب الجازم (قوله ان في الكافر تفصيلا) صوابه ان المفهوم تفصيلا (قوله على ان دعواه عدم اثم الكافر) يتأمل فانه انما ادعى اثمه حتى أورده (قوله كالسؤال) لكن لا يضرب على السؤال ونحوه من السنن كما نقله سم عن الشارح (قوله وليس للزوج الخ)

(قوله والاولى آكد) لو تعارض عليه التعوذ ودعاء الافتتاح بحيث لا يمكنه الا أحدهما دون الجمع بينهما فهل يراعى الافتتاح لسبقه أو التعوذ لانه للقراءة الافضل والواجبة فيه نظرا اه سم على ج (أقول) الاقرب الثاني لان المقصود منه التحفظ من الشيطان وايضا فهو مطلوب لكل قراءة وفي حواشي شرح الروض لو اد الشارح لو امكنه الاتيان ببعض التعوذاتي به (أقول) وهو صادق بان يأتي بالشيطان أو بالرجيم فقط ولعله غير مراد وان المراد الاتيان بأعوذ بالله (قوله بعد سجدة التلاوة) أي لقرب الفصل اه ج وكتب عليه سم قضيته انه لو اطاله اعاد التعوذ وهو الوجه في شرح العباب وقياسه اعادة البسملة اه قال ج وسجدة التلاوة كل ما يتعلق بالقراءة اه أي كتسبيح من ثابته شيء في صلاته وقوله ويستحب أي التعوذ (قوله أحدهما هذا) أي انه يتعوذ كل ركعة (قوله الافتتاح أو التعوذ) ٣٥٥ أي بان خاف من الاتيان بهما

ركوع الامام وهو في أثناء الفاتحة (قوله أو أحدهما عند خوف ضيق الوقت) أي بان أحرمها وقديقي من الوقت ما لا يسعها والا فقدم ما يأتي بالسنن اذا أحرم في وقت يسعها وان لم يصير وقتها قضاء لكن يشكل عليه ما مر من انه اذا خاف فوت الوقت بان خاف خروج بعض الصلاة عن وقتها على ما اقتضاه كلام الروض السابق فانه صريح في انه اذا شرع فيها في وقت يسعها كاملة بدون دعاء الافتتاح

عاصم العبادي نقلا عن الشافعي والنقل في التسمية غريب فتفطن له (والاولى آكد) مما بعدهما للاتفاق عليها ولا تستحب اعادته بعد سجدة التلاوة ويستحب لمعجزاتي بذ كر بدل القراءة فيما يظهر خلافا لصاحب المهمات والطريق الثاني قولان أحدهما هذا والثاني يتعوذ في الاولى فقط لان القراءة في الصلاة واحدة ولو امكنه بعض الافتتاح أو التعوذ أتى به محافظة على المأمور به ما أمكن وعلم عدم نهيها الغير المتمكن بان احتل فيه شرطا مما ذكرناه بل قد يعجزان أو أحدهما عند خوف ضيق الوقت (وتعين الفاتحة) في السرية والجمهور به حفظا وتلقينا أو نظرا في مصحف (في كل ركعة) في قيامها ومنه القيام الثاني من ركعتي صلاة الخسوف أو بدله للنفر وغيره فرضا كانت أو نهلا لخبر لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفتح الكتاب ويدل على دخول المأمومين في العموم ما صرح عن عبادة كذا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الفجر فتقلت عليه القراءة فلما فرغ قال لعلمكم تقرؤون خافي قلنا نعم قال لا تفعلوا الا بفتح الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها وخبر من صلى خلف امام قراءته الامام له قراءة ضعيف عند الحفاظ كما بينه الدارقطني وغيره وأما قوله تعالى فاقروا ما تيسر منه فوارد في قيام الليل أو محمول تكثير ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن على الفاتحة لما صرح من قوله عليه السلام للشيء صلاة كبر ثم اقرأ بأم القرآن ثم اقل ذلك في كل ركعة أو على العاجز عنها جعابين الادلة وخبر مسلم واذا قرأ فأنصتوا محمول على السورة لحديث عبادة وغيره ودل على ان محامها القيام فلا يجزئ في نحو

ويخرج بهضا بتقدير الاتيان به تركه وصرح بمثله ج ومن ثم قال سم في شرح الغاية يستثنى من السنن دعاء الافتتاح فلا يأتي به الا حيث لم يحف خروج شيء من الصلاة عن وقتها اه وعليه فيمكن الفرق بينه وبين بقية السنن بانه عهد طلب ترك دعاء الافتتاح في الجنائز وفيما لو أدرك الامام في ركوع واعند ال فانحطت رتبته عن بقية السنن أو بان السنن شرعت مستقلة وليست مقدمة لغيره لشيء بخلاف دعاء الافتتاح فانه شرع مقدمة (قوله وتعين الفاتحة في كل ركعة) هو فرع عن وقوع السؤال في الدرس مما لو انهم تمت عليه الفاتحة في القرآن بان كان يحفظ السور ولا يعرف أسماءها أو علم بان الصلاة واجبة عليه وأنها لا تصح بدون الفاتحة ولم يجد من يوقفه عليها فهل يجتهد أم لا فيه نظروا يمكن الجواب عنه بان الاقرب انه يجتهد فان لم يظهر له دليل لا تصح صلاته الا بقراءة جميع القرآن ليتحقق بقراءته انه أتى بالواجب قياسا على ما لو اشتغلت ذمته بمنذور وانهم عليه هل هو عتق أو صلاة أو زكاة فانه لا يخرج عن ذلك الا بالاتيان بالجميع (قوله فتقلت عليه) أي شقت عليه لكثرة الاصوات خلفه وقوله لم يكم تقرؤون خلفي وانما لم ينههم عن القراءة خلفه ابتداء مع ان الظاهر من حاله انه سمع قراءتهم تلوها فاجبهم على ما جرت به عادته صلى الله عليه وسلم معهم في تعليمهم الاحكام (قوله لما صرح من قوله) أي في رواية غير الشيخين لما صرح به من ان روايتهما ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن

ظاهرة وأن كانت صغيرة ولأولى لها خاص وظاهر أنه ليس كذلك إذا هو من جملة المسلمين على أنه يتوقف فيه أيضا مع وجود
الولي الخاص إذ لا يتفاعد عن المودع والمستعير أن لم يكن أولى منهما ولعل كلام الشارح محمول على غير هذا (قوله وظاهر
كلامهم الخ) لم يظهر لهذا موقع هنا والشهاب ابن حجر انما رتبته على قوله وكذا يجب القضاء على من أغنى عليه أو سكرت بعد ثم

(قوله فقد ذكرت لها في شرح شروط الامامة) عبارته ثم والفاتحة لها ثلاثون اسما أشهرها الفاتحة الثاني الحمد لله الثالث
أم الكتاب الرابع أم القرآن الخامس الشفاء السادس الشافية السابع تعاليم المسئلة الثامن الواقعة التاسع سورة
الوفاء العاشر الكافية الحادي عشر سورة الكافية الثاني عشر الرقية الثالث عشر الاساس الرابع عشر الصلاة الخامس
عشر سورة الصلاة السادس عشر سورة الكثر السابع عشر سورة الثناء الثامن عشر سورة التفويض التاسع عشر
العاشر والعشرون القرآن العظيم الحادي والعشرون المجزئة الثاني والعشرون سورة الاجزاء الثالث والعشرون المنجية
الرابع والعشرون النجاة الخامس والعشرون سورة الرحمة السادس والعشرون سورة النعمة السابع والعشرون
سورة الاستعانة الثامن والعشرون سورة الهداية التاسع والعشرون سورة الجزء الثلاثون سورة الشكر اه وعليه
فلو نذر قراءة سورة الشكر مثلا انصرف الى الفاتحة (قوله حقيقة) أي كان وجددها كما وقوله أو حكما أي كان زحما عن
السجود (قوله فيدرك الركعة بادراكه) أي وهل يتأب على القراءة التي فاتته في هذه الحالة أم لا فيه نظروا الا قرب الثاني لان
الثواب على الفعل ولم يوجد منه ومن ثم قالوا يتصل عنه القراءة والتحمل عبارة عن عدم المواخذه بتركه وصحة الصلاة بدون
القراءة (قوله من كل متخلف بعذر الخ) الاولى ادراج هذا في المسبوق حكما كان يقول وسيأتي أن من المسبوق حكما كل
متخلف بعذر أو يجعله مثلا لقوله أو ٣٥٦ حكما فيقول متخلف بعذر (قوله لا لقراءة الفاتحة) مختار للصلاة أي فلا يكون

متخلفا بمذربل اذا نذر
الفاتحة وجب عليه أن
يتخلف ويقرأها فان فرغ
منها قبل تمام ركعتين
فمليين من الامام فذاك
والا وجبت المفارقة فان
لم يفعل حتى هوى الامام
للسجود بطلت صلاته كما
هو شأن كل متخلف بغير
عذر لا يمكن تغل عن
الزيادة أن نسيان القراءة

الركوع ما صح من قوله عليه الصلاة والسلام اني نيت أن أقرأ القرآن راكعا أو ساجدا
ولشرف الفاتحة على غيرها كثرت أسماءها فقد ذكرت لها في شرح شروط الامامة ثلاثين
اسما (الركعة مسبوق) بها حقيقة أو حكما فلا تتعين فيها بل يتحملها عنه امامه اذا الاصح
انها وجبت عليه فيدرك الركعة بادراكه معه ركوعه المحسوب له كما يأتي بيانه مع ذكر من
في معناه من كل متخلف بعذر كترجئة ونسيان الصلاة لا لقراءة الفاتحة وبطء حركة وشك
في قراءة الفاتحة بعد ركوع امامه فلم يزل عذره حتى سبقه الامام بأكثر من ثلاثة أركان
طويلة وزال عذره والامام راكع أو هاو للركوع وحينئذ قد يتصور سقوط الفاتحة في
سائر الركعات وما قررناه هنا هو المتمد كما يعلم مما ذكره الشيخان وان وقع في عبارة الشيخ
ما يخالفه ولو نوى مفارقة امامه بعد الركعة الاولى ثم اقتدى بامام راكع وقصد بذلك
اسقاط الفاتحة عنه صحت في أوجه احتمالين كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى واستقر

كنسيان الصلاة وهو المتبادر من اطلاق غير الشارح رحمه الله تعالى فيمتخلف لقراءتها ويغتفر له ثلاثة أركان رآه
طويلة وهو ظاهر ويدل له قول الشارح في فصل يجب متابعة الامام بعد قول المصنف وان كان عذرا الخ أو سهوا عنها أي القراءة
حتى ركع امامه اه وهو مخالف لما هنا في بعض النسخ اسقاط لا لقراءة وعليها فلا مخالفة بين كلاميه وعلى تسليمه يمكن ان
يفرق بان نسيان الصلاة يكثر بخلاف نسيان القراءة فانه يعدم قصر فيه (قوله وبطء حركة) عطف على قوله كترجئة (قوله فلم
يزل عذره) أي وهو ما اشتغل به من القراءة أو فعل الأركان فيما لو كان بطيء الحركة (قوله أو هاو) أي من الركعة الثانية
مثلا وقوله فلم يزل عذره قضيته ان صورة المسئلة انه اذا زحما عن السجود فانتظر زوال الركعة أو شك في القراءة فشرع فيها
فلم يزل الركعة ولا فرغ من القراءة حتى سبقه الامام بأكثر من ثلاثة أركان صار مسبوقا والمطابق لما يأتي في متابعة الامام
تصوير ذلك بما اذا زالت الركعة أو فرغ من القراءة قبل أن يسبقه الامام بما ذكر في فسي على نظم صلاة نفسه حتى فرغ المأموم
من السجود فقام وجد الامام راكعا فركع معه ومن ثم صور شيخنا الزياي كونه يصير مسبوقا بما ذكر (قوله فقد يتصور
سقوط الفاتحة) أي بأسباب مختلفة بأن أدركه في ركوع الاولى فسقطت عنه الفاتحة لكونه مسبوقا ثم حصل له ركعة عن
السجود فيها فتمكن منه قبل أن يركع الامام في الثانية فأتى به ثم قام من السجود وجددها كما في الثانية وهكذا تأمل اه
زيادي (قوله وان وقع في عبارة الشيخ) لعله في شرح المنهج (قوله ثم اقتدى بامام راكع) ومثله ما لو فعل ذلك في بقية الركعات

جن أو أعمى عليه أو سكر بلا تعدد ما تعدى به إلى آخر ما ذكره (قوله كذا أطلقوه) الذي تقدم في كلام الشارح ليس فيه إطلاق بل هو مقيد بقوله الواقعة في رده فهو مخرج لهذه الصورة فكلام الخادم إنما ينتزل على عبارة من لم يذكر هذا القيد واتبان الشارح بلفظ كذا في قوله كذا أطلقوه بعد إيراد الحكم مقيداً فيه ما لا يخفى (قوله قدر) الذي ادخله في حلال كلام

(قوله والسبع المثاني) أي لانها تنهى في الصلاة (قوله أي سورة الحمد) خبر لقوله وقول أنس الخ (قوله لا آلو) أي لا أقصر بل أجتهد حداً لا جتهاد في الاقتداء به صلى الله عليه وسلم وهو بفتح الهززة الممدودة وضم اللام (قوله لتأونه) أي الحديث (قوله واضطرابه) تفسير (قوله عنه) أي أنس (قوله فقال) أي للسائل (قوله والبسمة ٣٥٧ آية أول كل سورة) وقال النووي

في التبيان ما حاصله وعلى هذا لو أسقط القارئ البسمة في قراءة الاسباع أو الأجزاء لا يستحق شيئاً من المعلوم الذي شرطه الواقف ويوجب منه بأن الواقف إنما شرط لمن يقرأ سورة يس مثلاً ومن ترك البسمة يصدق عليه أنه لم يقرأ السورة المشروطة وقياس ما في الإجارة من أن من استؤجر لعمل فإتي ببعضه ووقع مسلماً للمستأجر استحق القسط من المسمى أنه هنا كذلك وقد يفسر بأن مدار الاستحقاق هنا على ما شرطه الواقف وهو لم يوجد فلا يستحق شيئاً (قوله سوى براءة) أي فلو أتى بها في أولها كان مكروهاً خلافاً لما حيث قال بالحرم (قوله بخطه) أي المصحف في الكيفية

رأيه عليه آخر (والبسمة آية) كاملة (منها) أي الفاتحة عملاً لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم إذا قرأتم بالفاتحة فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم فانها أم القرآن والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها ويجهز بها حيث يجهز بالفاتحة للتابع رواه أحد وعشرون صحابياً بطرق ثابتة كما قاله ابن عبد البر وقول أنس كان صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهم ما يقتضون الصلاة بالحمد لله رب العالمين أي بسورة الحمد لما صح أنه كان يجهز بالبسمة وقال لا آلو أن اقتدي بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله صليت مع هؤلاء وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقول بسم الله الرحمن الرحيم رواية للفظ الأول بالمعنى الذي عبر عنه الراوي بما ذكر بحسب ما فهم وأيضاً فهو معارض بقول ابن عباس رضي الله عنهما كان صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم وبما تقدم عن الصحابة المذكورين على أن ابن عبد البر قال لا يجوز الاحتجاج به لتأونه واضطرابه فإنه صح عنه عبارات مختلفة المعاني منها أنه قال كبرت ونسيت وأنه مثل أن كان عليه الصلاة والسلام يستفتح بالحمدلة أم بالبسمة فقال أنك لتسألني من شيء لا أحفظه وما سألتني عنه أحد قبلك فجزم تارة بالاثبات وتارة بالنفي وتارة توقف وكلها صحيحة فلما اضطربت وتعارضت سقطت وربحتنا الاثبات للقاعدة والجهر لان روايته أكثر وتركه عليه السلام للجهر في بعض الأحيان لبيان الجواز والبسمة آية أول كل سورة سوى براءة لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم أنزلت على أنفاس سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم أنا أعطيتك الكوثر إلى آخرها ولان الصحابة أجمعوا على اثباتها في المصحف بخطه في أوائل السور سوى براءة دون الأعراس وترجم السور والتعود فلزم تكن قرأنا لما أجازوا ذلك لكونه يحمل على اعتقاد ما ليس بقرآن قرأنا ولو كانت لفصل لا ثبتت أول براءة ولم تثبت أول الفاتحة وما قيل من أن القرآن إنما ثبت بالتواتر رديان محله فيما ثبت قرأنا قطعاً ما ما ثبت قرأنا كما يكفي فيه الظن كما يكفي في كل ظني على أن اثباتها في المصحف بخطه من غير تكبر في معنى التواتر وأيضاً فقد ثبت التواتر عند قوم دون غيرهم لا يقال لو كانت قرأنا لكفر باحدها لا نأقول ولو لم تكن قرأنا لكفر مثبتاً وأيضاً فالتكفير لا يكون بالظنيات واعلم أنه قد تسحب قراءة الفاتحة في الركعة الواحدة مرتين أو ثلاثاً وأربعا

واللون لا يميزه عنه بلون أو كيفية (قوله وترجم السور) واثبات نصوص أسماء السور والاعشار من بدع الحجاج اهـ و مراده بذلك اثباتها في المصاحف لأنه اخترع أسماءها لما صح أنها كلها توقيفية (قوله ولو كانت لفصل) أي كما يقوله الحنفية (قوله إنما ثبت بالتواتر) قال الزركشي في البحر قال سليم الرازي في التقريب لا يشترط في وقوع العلم بالتواتر صفات المحدثين بل يقع ذلك بأخبار المسلمين والكفار والعدول والفساق والأحرار والعبيد والسكران والصغار إذا اجتمعت الشروط اهـ وعبارة سم في شرح الورقات الصغير وهو أي التواتر أن يروى جماعة يزيدون على الأربعة كما عتده في جمع الجوامع حيث قال ولا تكفي الأربعة وقال القاضى أي الحسين اذهب والمراد عند الإطلاق والشافعية وما زاد عليها صالح اهـ ولو فساقا وكفارا وأرقاء وإنا وشمعت العبارة الصبيان المميزين (قوله فالتكفير لا يكون بالظنيات) قال جـ ولا يبينني لم يصحبه تواتر وإن أجمع عليه كانكاراً لبنت الابن السدس مع بنت الصلب اهـ وقضيته أنه لا فرق بين العالم به وغيره

المصنف يلزم عليه تغيير اعراب اثنان (قوله أي صلاة ذلك الوقت الخ) عبارة شرح الروض أي صلاة الوقت كما يلزم وقد بقي منه قدر ركعة لخبر الخ فجعل الخبر دليلاً على الوجوب بأدراك الركعة المتفق عليه بين القولين ثم قاس عليه أدراك الركعة ولعل في الشرح سقطاً (قوله خبر) لعل هذا من باب التمثيل مع القول الذي في المستدل بالخبر المذكور كما يأتي والافسيات في الشرح أنه بالنسبة للإدعاء للوجوب وهو تابع فيما ذكره لما في شرح البهجة واعترضه سم بقوله قد يناقش بأنه ان كان الخبر في أدراك الوجوب نافي قوله إلا في لان مفهومه الخ أو في أدراك الادعاء لم ينهض الاستدلال ولا بطريق القياس انتهى (قوله والفرق

(قوله فعتس في صلاته) أورد عليه مـ ان شرط نذر التبرز ان يكون المعلق عليه مرغوباً فيه والعطاس ليس مرغوباً فيه فقال بل مرغوب فيه لان فيه راحة البدن اهـ سم على منعه عن مـ (قوله ان يقرأ اذا فرغ) ينبغي ان المعنى انه بعد ذرفي التأخير الى فراغ الصلاة ولا يكلف القراءة في الركوع ونحوه فلو خالف وقرأ في الركوع أو غيره اعتد بقراءته (قوله وجب عليه ان يقرأ) ينبغي ان محل ذلك في المأموم ما لم يعارضه ركوع الامام فان عارضه فينبغي أن يتابعه فيما هو فيه ويتسدد أدراكه بعد ثم قوله حالاً ظاهر ان عطس بعد فراغ القراءة الواجبة والا فينبغي أن يكمل الفاتحة عن القراءة الواجبة ثم يأتي بها عن النذر ان أمن ركوع الامام كما تقدم والاخرها الى تمام الصلاة وبقي ما لو عرض له ذلك وهو جنب هل يقرأ وهو جنب أو يؤخر القراءة الى ان يغتسل ويكون ذلك عذراً في التأخير أم لا فيه نظروا الاقرب الثاني لان القراءة المنذورة ليس لها وقت محدود فتكون بسببه فهي من النذر ٣٥٨ المطلق ولا يجب فيه فور حتى لو نذر ان يقرأ عقب العطاس كان محمولا على عدم

المانع وهذا عذر في التأخير وبقى أيضاً ما لو عطس قبل الشروع في القراءة فهل يشترط لوقوع القراءة عن الواجب القصده لان طلبها للعطاس صارف عن وقوعها عن الواجب أم لا فاذا قرأها مرتين وقعت احدهما عن الركعة والاخرى عن النذر وان لم يعين مالكل فيه نظروا الاقرب الاول لانه حيث لم يقصد وقعت القراءة لغواً أو أماً واقتصر على مرة واحدة وركع من

لا تظلل في الجمعة وانما هي لحيازة فضيلة كان صلى المريض فاعدا ثم وجد خفة بعد قراءة الفاتحة فانه يجب عليه ان يقوم ليركع واذ قام استحب له إعادة الفاتحة لتقع في حال الكمال كذا قاله الرافعي قال وهكذا كل موضع انتقل الى ما هو اعلى منه كالوصلي مضطجعا ثم قدر على القعود وحينئذ اذا امرأها ثانياً فاعدا ثم قدر على القيام لوجود من يحسكه أو غير ذلك فيجب أن يقوم وتستحب له اعادةها وان ضمنت الى ذلك قدرته على القيام الى حد الرأى كعين قبل قدرته على القيام فيريد أيضاً استحبابه او يتنظم منه ما قدمناه وأبلغ مما سبق وجوب تكرير الفاتحة في الركعة الواحدة أربع مرات فأكثر كأن نذر ان يقرأ الفاتحة كلما عطس فعتس في صلاته فان كان في غير القيام وجب عليه ان يقرأ اذا فرغ من الصلاة وان كان في القيام وجب عليه ان يقرأ حالاً لان تكرير الفاتحة لا يضر كذا ذكره القاضي الحسين في فتاويه (وتشديداتها) منها يعني أنه يجب عليه رعايتها فلا يخل بشئ منها حيث كان قادراً لانها هيئات ثلاث وفها والحرف المشدد بحرفين وهي أربع عشرة شدة منها ثلاث في البسملة فلو خفف منها تشديدا لم تصح قراءة تلك الكلمة لتغيره نظمها بل تركه التشديد من اياك نعبده متعمداً عارفاً بمعناه بكفر به كما قاله في الحاوي والبحر لان الاياض الشمس فكأنه قال نعبده ضوءاًها فان كان ناسياً أو جاهلاً لا يجد السهو ولو شدد مخفياً أساء وأجزأه كما ذكره

الماوردي

غير قصد فانه تبطل صلاته (قوله والحرف المشدد بحرفين) لانه حرفان أو لهما ساكن

لا عكسه اهـ جـ (قوله لم تصح قراءة تلك الكلمة) أي فيعيد لها على الصواب ولا تبطل صلاته وان كان عامداً لما حيث لم يغير المعنى ومن تخفيف المشدد ما لو قرأ الرحمن بفتح الهمزة ولا تظن لكون الهمزة ظهرت خلفت الشدة فلم يحذف شيئاً لان ظهورها لحن ولم يمكن قيامه مقامه اهـ جـ (قوله لتغيره نظمها) خرج به ما لو لحن لحننا لا يغير المعنى كفتح النون من مالك يوم الدين فان كان عامداً لما حرم ولم تبطل به صلاته والا فلا حرم ولا بطلان ومثله فتح دال نعبده ولا تضر زيادة ياء بعد كاف مالك لان كثيراً ما تتولد حروف الاشباع من الحركات ولا يتغير بها المعنى وفي جـ ان لا يغير المعنى قراءة العالمين بالواو أي بدل الياء اهـ (أقول) وينبغي بطلان صلاته اذا كان عامداً لما لانه أبدل حرفاً بغيره (قوله لان الايا) أي بالقصر (قوله وان كان ناسياً أو جاهلاً لا يجد السهو) أي في تخفيف اياك ومثله كل ما يبطل عمده ومنه كسر كاف اياك نعبده لا ضمها لان الكسر يغير المعنى ومتى بطل أصل المعنى أو استحال الى معنى آخر كان مبطلاً مع التعمد وهذا السجود للخلل الحاصل بما فعله وليس ارادته للسجود مغنية عن اعادةه على الصواب (قوله أساء) أي أي بسببه

بين اعتبار زمن الطهارة الخ لم يتعرض للفرق بين الطهر والتحرى (قوله تختص بالصلاة) فيه وقفة (قوله لتقديم ايجابها) بمعنى ان وجوبها سابق على الصلاة لا للصلاة بل لذاتها وان لم يرد الصلاة وفرق بين تقديم ايجابها وايجاب تقديمها فان دفع ما توجه به بعضهم هنا فافهم (قوله زال العذر وعاد) أى في الوقت بقربينة ما يأتي في كلام الاسنوى (قوله أوفى صوم رمضان وهو صريض ثم سفي) فيه وقفة اذا أوله ليس ينقل وان كان جازا ترك العذر كما لا يخفى (قوله ما يسع ذلك) أى قدر ما تجمع معها أيضا

(قوله ولو أبدل ضادا بظالم تصح قراءته) في فرع حيث بطلت القراءة دون الصلاة في ركع عدا قبل إعادة القراءة على الصواب بطلت صلاته كما هو ظاهر فليتأمل سم على منهج (قوله وقياسا على باقي الحروف) ومنها كما قاله حج ابدال طاء الجدهاء فتبطل به خلافا للقاضي حسين في قوله لا تبطل به لانه من اللحن الذي لا يغير المعنى (قوله والقادر على التعلم لا يجز به قطعا) بل تبطل صلاته ان تعمد وعلم اه حج ونقل سم على منهج عن عدم البطلان ومقتضى قوله اذا ضاد من الضلال الخ البطلان لما فيه من تغيير المعنى (قوله أو ذا لا مبهمة بهمة) أى أو بزاى وقوله لم تصح أى قراءته أى الغير العاجز من التعلم (قوله كما ينطق بها بعض العرب صح) أى خلافا للحج قال والمراد بالعرب المنسوبة اليهم أحلاطهم الذين لا يعتد بهم ولذا نسب بعض الأئمة لأهل العرب وصعيد مصر اه والمراد بالصحة في كلام الشارح ٣٥٩ الصحة مع الكراهة (قوله لانه

مناط البلاغة) أى مرجع وعبارته المصباح ناطقه فوطا من باب قال علقه واسم موضع التعليق مناط بفتح الميم وقوله والاعجاز عطف مغاير لان البلاغة مطابقة الكلام لاقتضى الحال مع بلاغته والاعجاز مسبب عنها (قوله فان تعمد تركه) ليس بقصد بل متى قصد التكميل بما أخره لا يعتد به كما يعلم مما يأتي (قوله ويفارق نحو الوضوء) أى حيث يبنى على المنتظم وان قصد به تكميل غير المنتظم ومن الضروري الجار (قوله لا بقدر تنفس) أى وغلبة سعال

المساوردى والروايات (ولو أبدل صاد) منها أى أتى بدلتها (بظالم تصح) قراءته لتلك الكلمة (في الأصح) لتغييره النظم مع اختلاف المعنى اذا ضاد من الضلال والظالم من ظل بفعل كذا ظولا اذا فعله ثم ارا وقياسا على باقي الحروف والثاني يصح لقرب المخرج وعسر التمييز بينهما والخلاف خاص بقادر لم يتعمد أو عاجز امكنه التعلم فلم يفعل أما العاجز عن التعلم فيجز به قطعا وهو أى والقادر على التعلم لا يجز به طه ولو أبدل الضاد بغير الظالم تصح قراءته قطعا أو ذا لا مبهمة في الذين لم تصح أيضا كما اقتضى اطلاق الرافعي وغيره الجزم به خلافا للزركشي ومن تبعه ولو نطق بالقاف مترددة بينها وبين الكاف كما ينطق بها بعض العرب صح مع الكراهة كما جزم به الشيخ نصر المقدسي والروايات وابن الرفعة في الكفاية وان نظرفيه في المجموع وادخال المصنف الباء على المتأني به صحيح كما تقدم الكلام عليه في خطبة الكتاب (ويجب ترتيبها) بأن يأتي بها على نظمها المعهود لانه مناط البلاغة والاعجاز فان تعمد تركه ولم يتغير المعنى استأنف القراءة ويفارق نحو الوضوء والاذان والطواف والسعي بأن الترتيب ههنا ما كان مناط البلاغة والاعجاز كان الاعتناء به أكثر فحمل قصد التكميل بالمرتب صارفا عن جهة البناء بخلاف تلك الصور ومن صرح بأنه يبنى ههنا مراده ما اذا لم يقصد التكميل بالمرتب ولم يطل غير المرتب أخذ بما يأتي اما اذا غير المعنى فتبطل صلاته واما اذا سهاى تركه فان طال غير المرتب استأنف والابن (و) تجب (موالاتها) بأن يصل بعض كلماتها ببعض من غير فصل الا بقدر تنفس وعى فلا يضر وان طال لانه معذور كما نقله في المجموع عن نص الام وان أشعر كلام الروضة بخلافه للاتباع مع خبر ما رواه كثر أيتوفى أصلي فلو أدخل بها ساهيا لم يضر كالطول وكما نصير ساهيا بخلاف ما لو ترك الفاتحة سهوا فانه يضر لان الموالاة صفة

وعطاس وقوله فلا يضر وان طال ومنه التناوب (قوله بخلاف ما لو ترك الفاتحة سهوا فانه يضر) أى يضر في عدم حسابان ما فعله سهوا قبل قراءة الفاتحة فلا يحسب ركوعه الذى أتى به قبل الفاتحة لسهوه عنها وفرع لو سكنت في أثناء الفاتحة عمدا بقصد أن يطيل السكوت هل تنقطع الموالاة بمجرد شروعه في السكوت كمالو قصد ان يأتي بثلاث خطوات متواليات تبطل صلاته بمجرد شروعه في الخطوة الاولى أو لا تنقطع الا ان حصل الطول بالفعل حتى لو عرض ولم يطل لم تنقطع ويفارق ما ذكر بان ذلك انما يضر لانه ينافي اشتراط دوام نية الصلاة حكايان قصد المبط ينافي الدوام ولا كذلك ههنا لان المضر وجود ما ينقطع أو السكوت بقصد القطع ولم يوجد واحد منهما بمجرد الشروع في السكوت بقصد اطالته لا يستلزم وجوده لجواز الاعراض عنه فيه نظروا بوجهه الا أن الثاني والفرق فيجوز اه سم على منهج وقد يقال يتجه الاول لان السكوت بقصد الاطالة مستلزم لقصد القطع فأشبهه ما لو سكنت يسيرا بقصد قطع القراءة

فصل في (قوله يعلم به وقت الصلاة) قال ج اصالة انتهى وظاهر ان مراده بذلك ادخال اذان المأموم ونحوه مما يأتي أي فهو اذان حقيقة وليس المقصد بتقييد يعلم به وقت الصلاة اخراجه وانما قيد به لانه الاصل والشهاب سم فهم ان مراده به اخراج ما ذكر فكتب عليه مانصه قوله أصالة احتراز عن الادان الذي يسن لغير الصلاة واستدل على ذلك بكلامه في شرح

(قوله بخلاف بقية الاركان) أي فيضرك الشك في صفتها بعد قراءتها ومنها التشهد فيضرك الشك في بعضه بعد فراغه منه على ما اقتضاه كلامه هنا لكن سياق له ان الالوجه خلافه (قوله استأنف) أي وجوباً (قوله لا سائر الاركان) أي فانه اذا شك فيها أو في صفتها وجب اعادتها مطلقاً كما مر فورا ومن ذلك ما لو شك في شيء من الاعضاء السبعة هل وضعه أو لا فيعيد السجود وان كان الشك بعد الفراغ منه هذا ان كان اماماً أو منفرداً أو بعد سلام الامام ان كان مأموماً أي حيث امتنع عليه الرجوع اليه بأن تلبس مع الامام بما بعده (قوله وان من خارجها) أي خارج قراءة الفاتحة لا خارج الصلاة فلا ينافي ما صرح به في الباب من انه اذا عطس في الصلاة سن له الحمد وقال في بيانه سم لعل المراد انه يسن له في غير الفاتحة والافكيف يسن له فيها ما يقع موالاتها (قوله وبخلافه ٣٦٠ مع النسيان) أي فلا يقطعها أي وان طال ما أتى به جهلاً أو نسياناً ج (قوله

وقضه عليه عند توقفه) ظاهره وان كان التوقف في قراءة غير الفاتحة وهو ظاهر اعانة للامام على القراءة المطلوبة قال الشيخ عميرة هذا التوقف تقول العرب فيه أرتج عليه مخففاً مبنياً للمجهول ارتجاً من ارتجت الباب اغلقته ولا يجوز ارجح عليه بالتشديد كما قاله الجوهري اه سم على منهج ولا بد في الفتح عليه من قصد القراءة ولو مع الفتح والابطال صلاته على المعتمد اه زيادي وعليه فلو فتح عليه وشك بعد الفتح هل قصد القراءة أم لا هل تبطل

والقراءة أصل ولا يرد على ذلك نسيان الترتيب حيث كان ضاراً لان امر الموالاة أيسر من الترتيب لما مر من أن تطويل الركن القصير لا يضر بخلاف الترتيب فانه لا يعتد بالمقدم من سجود على ركوع مثلاً ولو شك هل تركه حرماً أو كثر من الفاتحة بعد تمامها لم يؤثر لان الظاهر حينئذ مضى تاماً ولان الشك في حررها يكثر اكثر مما في غيره للمشقة فاكتفى فيها بغلبة الظن بخلاف بقية الاركان أو شك في ذلك قبل تمامها أو هل قرأها أو لا استأنف لان الأصل عدم قراءتها والوجه الحاق التشديد فيها ذكر كما قاله الزركشي لا سائر الاركان فيما يظهر (فان تخال ذكر) أجنبي غير متعلق بالصلاة (قطع الموالاة) وان كان قليلاً بحمد عاتس وان من خارجها وكجابه مؤذن لان ذلك ليس مختصاً بمصلحتها فكان مشعراً بالاعراض ولتغيره النظم من غير عذر بخلافه مع النسيان فلا يقطعها بل يفي والذكر يكرر الذال باللسان ضد الانصات وبالضم بالقلب ضد النسيان قاله الكسائي وقال غيره انهما لغتان بمعنى (فان تعلق بالصلاة كتاباً منة لقراءة امامه وقضه عليه) عند توقفه وسكونه اذا فتح تلقين الآية فلا يرد عليه مادام يردد هاو كسجوده لتلاوة امامه معه وسؤال رجعة واستعاذة من عذاب عند قراءة آيتها (فلا) يقطع الموالاة (في الاصح) لانه من مصلحتها فلا يجب استثنائها وان كان هو الاول كما في المجموع خروجاً من خلاف من قطع الموالاة به وكانهم اغتالم ببالوا بالقول يبطلان الصلاة بالتكرير حينئذ ان كان بعد فراغ الفاتحة لان مدركه أضعف من مدركه الخلاف الاول ويؤخذ من ذلك انه اذا تعارض خلافان يقدم اقواهما وهي مسألة تقيسة وان اقتضى كلام الزركشي انه عند التعارض يستترك رعاية القولين معاً وافاد أيضاً ان محل مراعاة الخلاف امكان الجمع بين المذهبين والاقدم

صلاته أم لا فيه نظر والاقرب عدم البطلان لان الاصل دوام الصحة (قوله فلا يرد عليه) أن لا يسن فان مذهبه فتح عليه حينئذ انقطعت الموالاة تأمل اه سم على منهج (قوله واستعاذة من عذاب) ومنه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند قراءة ما فيه اعمه فيما يظهر بناء على استحباب ذلك وهو ما نقل سم اعتماده عن الشارح وسيأتي فيه كلام للشارح عند قول المصنف والصحيح من الصلاة الخ (قوله عند قراءة آيتها) قضيته ان المأموم اذا سمع سؤال الامام الرجعة والاستعاذة من النار آمن ولا يشاركه في الدعاء وهو قيا من ما يأتي في القنوت ان كان الامام أتى به بلفظ الجمع (قوله فلا يقطع الموالاة في الاصح) قال الاسنوي مقتضى كلام الشيعين عدم القطع ولو طال وفيه نظر اه عميرة ومقتضى النظر هو المعتمد (قوله بالتكرير حينئذ) أي حين كررها لانيته بالذكر المار وقوله ان كان بعد فراغ الفاتحة قضيته انه لو كرر آية من الفاتحة قبل الفراغ منها أو قرأ بعضها بعد تمامها لم تبطل قطعاً ولكن قوله وكانهم اغتالم ببالوا الخ لا يظهر وجهه لان الكلام هنا فيما لو فتح عليه وهو في أثناء القراءة (قوله وافاد أيضاً) أي الزركشي

الارشاد بلفظ الاحتراز قائل (قوله فسمع ذلك عمر بن الخطاب الخ) المتبادر من الرواية أولاً ان الإشارة راجعة الى الاذان (قوله ومقابل الاصح يقطعها) أي ماذا كرم من الذكر المتعلق بمصلحة الصلاة (قوله كالحمد عند العطاس) أي فانه يقطع الموالاة (قوله ليس من مصلحة الصلاة) قضية الاقتصار في الرد على ماذا كرت تسليم ان ما يتعلق بمصلحة الصلاة من التأخير والفتح ليس بمندوب وليس مراد الما يأتي في المتن من انه يسن له ان يؤمن مع امائه وعبارة لمحي فلا يقطع الموالاة في الاصح بناء على ان ذلك مندوب وقيل ليس بمندوب فيقطعها (قوله على سكتة الاستراحة والاعياء) أي الغالب كل منهما فلا ينفى ما مر من انه اذا سكت للتنفس أو الى لا يضر وان طال لم يضر على حصول التعب بالفعل فسكت ليزول بخلاف ما هنا (قوله ويستثنى من كل من الضابطين) هما قوله لا شعاعه بالاعراض الخ ٣٦١ وقوله لانه قد يكون نحو تنفس الخ ومثله في

سم على منوع وعبارته ويستثنى ما لو نسي آية فسكت طويلا لتذكرها فانه لا يؤثر كما قاله القاضي وغيره انتهى واعتمده مر حيث قال لم أرمي بخالفه ثم وجهه بأنهم اغتفروه لمصلحة القراءة انتهى وفي قوله حيث قال لم أرمي بخالفه اشعار بتردده في اعتماده وهو خلاف ما فهم من كلامه هناك من الجزم به وانما تردد في التعليل حيث قال واعمل وجهه الخ (قوله فانه لا يؤثر) أي في الموالاة (قوله أو التفكير) أي في معناه أو ليند كرم ما بعده على ما هو المتبادر من عبارته (قوله الثالث) هو تفصيل المتولى (قوله والاوجه في صورة البغوى) وهي قوله وان قرأ نصفها ثم الخ (قوله ليس بوقف ولا منتهى آية) فلو وقف عليه لم يضر

مذهبه ومقابل الاصح يقطعها لانه ليس بمندوب كالحمد عند العطاس وغيره ورد بان ذلك ليس من مصلحة الصلاة (ويقطع) الموالاة (السكوت) العمد (الطويل) بأن زاد على سكتة الاستراحة والاعياء لا شعاعه بالاعراض وان لم ينقطعها ما الناسي فلا يقطع على الصحيح (وكذا) يقطعها (يسير قصد به قطع القراءة في الاصح) لا قتران الفعل بنسبة القطع كما لو نقل الودعية نأويا التعدي فيها بخلاف ما ذكر لم ينو القطع لانه قد يكون نحو تنفس أو على كمثل الودعية بلا نية تعدد وبخلاف ما لو نواه بلا سكوت لان القراءة باللسان ولم يقطعها ويخالف ذلك نية قطع الصلاة لان النية ركن فيها يجب اداؤها حكما ولا يمكن ذلك مع نية القطع وقراءة الفاتحة لا تقتصر الى نية خاصة فلا تتأثر بنية القطع قاله الرافعي وغيره قال الاسنوى ومقتضاه ان نية قطع الركوع أو غيره من الاركان لا تؤثر وهي مسئلة مهمة وما قاله ظاهر والرد عليه مردود والثاني لا يقطع لان قصد القطع وحده لا يؤثر والسكوت اليسير وحده لا يؤثر فاجتماعهما كذلك ورد بالنوع ويستثنى من كل من الضابطين ما لو نسي آية فسكت طويلا لتذكرها فانه لا يؤثر كما قاله القاضي وغيره ولعل وجهه ان التدكير من مصالحها ولو كرر آية منها الشك أو التفكير أو لا سبب عمد في المجموع عن جمع انه يبنى وعن ابن سريج انه يستأنف والاصح الاول وجهه في التحقيق ويمكن حمله على تفصيل المتولى وهو انه ان كرر ما هو فيه أو ما قبله واستحب بنى والا كان وصل الى أنعمت عليهم فقرأ مالك يوم الدين فقط فلا يبنى ان كان عالما بمتعمدا لانه غير معهود في التسلاوة واعتمده صاحب الانوار وعن البغوى انه ان كرر آية منها لم يؤثر وان قرأ نصفها ثم شك هل بسمل فأنه لم يذكر انه بسمل أعاد ما قرأه بعد الشك فقط واعتمد الاسنوى وغيره الثالث وحل اطلاق الاول عليه والاوجه في صورة البغوى ان يعيدها كلها ويستحب له وصل أنعمت بما بعده لانه ليس بوقف ولا منتهى آية (فان جهل الفاتحة) ولم يمكنه تعلمه الضيق وقت أو بلادة ولا قراءتها في نحو مصحف ولا التسبب الى حصوله بخوشاء لو وجد ما يحصيه به فاضلا عما يعتبر في الفطرة حتى لو لم يكن بالبلد الا مصحف واحد ولم يمكن التعلم الا منه لم يلزم مالكه اعارته وكذا لو لم يكن بالبلد الا معلم واحد لم يلزمه التعليم بلاجرة على ظاهر المذهب كالأحوال الى السترة أو لوضوء مع غيره

٤٦ نهاية ل في صلاته والاولى عدم إعادة ما وقف عليه والابتداء بما بعده لان ذلك وان لم يحسن في عرف القراء الا ان تركه يؤدي الى تكرير بعض الركن القولى وهو مبطل في قول فتركه أولى خروجاً من الخلاف ثم رأيت في ج مانعه بعد قوله ولا منتهى آية فان وقف على هذا لم تسن له الاعادة من أول الآية وهو صريح فيما قاتنه (قوله لم يلزم مالكه اعارته) ولا اجارته انتهى مم على منهج وعبارته قال مر والصحيح انه يلزمه التعليم بالاجرة ولا يلزمه بدونه بخلاف مصنف لا يلزمه اعارته ولا اجارته والفرق ان البدن محل التكليف ولم يعهد وجوب بذل مال الانسان لغيره ولو بعوض الا في المضطر انتهى بحروفه ومحل عدم وجوب الاعارة والاجارة ما لم تتوقف صحة صلاة المالك على ذلك والارجح كان توقفت صحة صلاة الجمعة على ذلك لكون من لم يحفظها من الاربعين

خلاف المتبادر منها آخر في قوله فخرج يجر داء الخ فان الظاهر منه ان الاشارة راجعة لامر الرؤيا ويؤيد هذا ما في رواية

(قوله فينتقل الى البديل) هـ ذامع قول المتن فسبع آيات لا رابطة بينهما ويقدره ذلك فيقال فينتقل الى البديل الذي اشار اليه المصنف بقوله فسبع آيات الخ (قوله عدد آياتها) أي التي هي سبع الاولى بسم الله الرحمن الرحيم الثانية الحمد لله رب العالمين الثالثة الرحمن الرحيم الرابعة مالك يوم الدين الخامسة اياك نعبد و اياك نستعين السادسة اهدنا الصراط المستقيم السابعة صراط الذين الى آخر السورة وينبغي للقارئ مراعاة ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك (قوله أوجه ما عدمه) أي عدم اشتراطه (قوله ولو بالسفر لزمه) أي وان طال كما قد مناه في تكبيرة الاحرام (قوله ولا يكتفى عنها بالترجمة) أي بل لا يجوز لان القرآن مجز والتبرجه تخرل باعجازه وعبارة شرح الارشاد الخ بعد قول المصنف وترجم عاجز لا بقرآن أي فيه فلا تجوز الترجمة عنه مطلقا لان الاعجاز مختص بنظامه العربي دون معناه انتهى وعليه فلا ترجم عامدا عالماعنه بطات صلاته لان ما أتى به أجنبي ٣٦٢ (قوله فانه تجزئه الترجمة) أي بل يجب كما تقدم (قوله أم لا) لكن يتجه في هذا

نوب أو ما فينتقل الى البديل (فسبع آيات) عدد آياتها لانه أشبه بها واستحسن الشافعي قراءة ثمان آيات لتكون الثامنة بدلا عن السورة اما دون السبع فلا يجزئه وان طال لرعاية العدد فيها في قوله تعالى ولقد آتيناك سبعاً من المثاني وقوله صلى الله عليه وسلم هي السبع المثاني وفي اشتراط كون البديل مشتملا على ثناء ودعاء كالفاتحة وجهان للطبري أو وجهها عدمه ومتى أمكنه التعلم ولو بالسفر لزمه ولا يكتفى عنها بالترجمة بغير العربية لقوله تعالى انا أنزلناه قرآنا عربيا فدل على ان العجمي ليس بقرآن بخلاف ما اذا عجز عن التكبير أو الخطبة أو الاتيان بالشهادتين فانه تجزئه الترجمة عنها لان نظم القرآن مجز كما مر بعض ذلك (متواليه فان عجز) عن المتواليه (متفرقة) لانه مقدوره (قلت الاصح المنصوص جواز المتفرقة) من سورة أو سور (مع حفظه متواليه والله أعلم) كما في قضاء رمضان وسواء أفادت المتفرقة معنى منظوما أم لا كما اختاره في المجموع واقتضاه اطلاق الجمهور ولا طلاق الاخبار وهو قياس حرمه قراءتها على الجنب ويلزم القائل بالمنع انه لو كان يحفظ أوائل السور خاصة كالم والى والمر وطسم انه لا يجب عليه قراءتها عند من يجعلها أسماء للسور قال بعضهم وهو بعيد لا نامتعبدون بقراءتها وهي قرآن متواتر وادعى الاذرعى ان المختار ما ذكره الامام وان اطلاقهم محمول على الغالب وما اختاره المصنف انما ينقدح اذا لم يحسن غير ذلك اما مع حفظه متواليه أو متفرقة منتظمة المعنى فلا وجه له وان شمله اطلاقهم انتهى والمعتمد الاول مطلقا ولو عرف بعض الفاتحة فقط وعرف لبعضها الاخر بدلا أي يبدل البعض الاخر موضعه مع رعاية الترتيب بين ما يعرفه منها والى بدل حتى يقدم بدل النصف الاول على الثاني فان كان وسطها أي يبدل الاول ثم قرأ ما في الوسط ثم أتى يبدل الاخر ولا يكفيه ان يكرر ما يحسنه منها بقدرها اذ لا يكون الشيء الواحد أصلا وبدا لا بالضرورة بخلاف ما اذا لم يقدر عليه لا يقال كيف يجب ترتيب ذلك وقد أمر صلى الله عليه وسلم من لم يحسن

انه لا بد ان ينوي به اقراءة لانه حينئذ لا ينصرف للقرآن بمجرد التلفظ به انتهى ج وعليه فلا واطلق بطلت صلاته لانه كلام أجنبي فانه لم يحفظ غير التعمد وهل يكرره بقدر الفاتحة وهل يطلب منه الاتيان به أولا بقصد التعمد المطلوب أم لا فيه نظر والا قرب فهمانم (قوله بعيد) معتمد (قوله ان المختار ما ذكره الامام) لم يتقدم هنا شيء عن الامام لكن قوله واقتضاه اطلاق الجمهور مشعر بوجود خلاف فدل الامام من غير الجمهور فيقول بعدم اجزاء المتفرقة حيث لم تقدم معنى منظوما ويحمل اطلاقهم على

الفاتحة

الغالب ثم رأيت شارح الروض صرح بذلك بعد قول المتن ان أفادت معنى منظوما

ونصه بخلاف ما اذا لم تقدم معنى كتم نظر كذا شرطه الامام قال في المجموع وغيره والمختار ما أطلقه الجمهور ولا طلاق الاخبار انتهى (قوله وما اختاره المصنف) أي من اجزاء المتفرقة وان لم تقدم معنى منظوما (قوله انما ينقدح) أي يظهر (قوله والمعتمد الاول) هو قوله سواء أفادت المتفرقة معنى منظوما الخ حفظ غيرها أم لا (قوله وعرف لبعضها الاخر بدلا) شامل للقراءة والذكر عند العجز عن القرآن ويصرح به قوله في شرح البهجة الصغير فلا وحفظ أولها فقط آخرها ذكر عنه أو آخرها فقط قدم الذكر انتهى فتبيد ج البديل من كونه من القرآن لعله مجرد تصوير ومن ثم قال بعد فان لم يحسن بدلا كرر ما يحفظه منها ولم يقل فان لم يحسن قرأنا (قوله فان كان) أي ما يعرفه (قوله بخلاف ما اذا لم يقدر عليه) أي بدل البعض الاخر فانه يكرر ما يحفظه من الفاتحة حتى يبلغ عدد حروفها

فلما سمع بذلك بزيادة الباء في اسم الإشارة ويؤيد الأول ترتيب ما ذكر على مجرد الاذان وقوله وهو في بيته فليصبر (قوله وانما

(قوله ولا قوة الا بالله) زاد الـجـ عـبـرة العلي العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن كذا ورد انتهى وفي جـ مثل كلام الشارح ثم قال أشار فيه الى السبعة أي الأنواع السبعة بذكر خمسة منها وله لم يذكره الا تخوين لان الظاهر حفظه للبسملة ونسب من الدعاء انتهى (قوله على ان الحمد لله حض آية) هذا انما يتم على القول بأن بعض الآيات لا يجب قراءته وسيأتي ما فيه قريبا (قوله ولو عرف بعض آية لزمه) وعليه فيش كل قوله قبل على ان الحمد لله بعض آية (قوله في تلك) وهي ما لو عرف بعض الفاتحة وعرف لبعضها الا خريلا وقوله دون هذه أي قوله فان عرف مع الـذـ كـر آية الخ (قوله هذا ولا يمكن قال الا ذري الخ) هذا الاستدراك هو المعتمد كما قاله في شرحه على العباب من انه اذا ذكر كلاما وتعقبه بما يخالفه كان الثاني هو المعتمد (قوله لاقتضائه ان من أحسن الخ) أي وحيث لم يحسن الا ذلك قرأه فان بلغ ٣٦٣ عدد حروف الفاتحة فذلك

والا كرهه بعدد حروفها (قوله كرهه ليلبلغ سبعا) وانظر لو عرف بدل بعض ما لا يحسنه منها كان عرف منها آيتين وقدر على ثلاث من البدل أو عكسه فهل الذي يكرره مما يحسنه منها أو من البدل فيه نظر والا قرب ان الذي يكرره من البدل أخذ من تعليله لسابق بأن الشيء لا يكون أصلا وبدا لا ضرورة وهنا لا ضرورة الى تكرير الفاتحة التي هي أصل حقيقة ويحتمل التخيير بينهما لان البدل حيثئذ منزل مستقلة الاصل في وجوب الاتيان به عينا (قوله وقبل الركوع) أي ولو قبل الركوع كما صرح في شرح الروض (قوله قبل ان تضي وقفة الخ) بخلاف ما لو قدر عليه بعد

الفاتحة بأن يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ومن جملتها الحمد لله وهو من الفاتحة ولم يأمره بتقديم قدر البسملة عليه على ان من له قدرة على حفظ هذه لا ذكار له تدور على حفظ البسملة بل الغالب حفظها ولم يأمره بها فضلا عن تقديمها لانه لا حول الا بضعيف وعلى تقدير محتمل ان المأمور كان طالما بالحكم على ان الحمد لله بعض آية فان عرف مع الـذـ كـر آية من غيرها ولم يعرف شيئا منها أني بها ثم بالذـ كـر تقديم الجنس على غيره ولو عرف بعض آية لزمه ان يأتي به في تلك دون هذه كما اقتضاه كلام الروضة وخالف ابن الرفعة فجزم بعدم لزومه فهما قال لانه لا اعجاز فيه أي مع كونه بعض آية والا فلا آية ولا آيتان بل والثلاث المتفرقة لا اعجاز فيها مع انه يلزم الاتيان بها هذا ولكن قال الا ذري والدميري وفيما زعمه ابن الرفعة نظرا ظاهرا لاقتضائه ان من أحسن معظم آية الدين أو آية كان الناس أمة واحدة انه لا يلزمه قراءته وهو بعيد بل هو أولى من كثير من الآيات القصار فان لم يعرف ما لا يحسنه منها بدلا كرهه ليلبلغ سبعا ولو قدر على قراءة الفاتحة في أثناء البدل أو قبله لم يجزه البدل وأتى بها أو بعده وقبل الركوع أجزاء ومثل ذلك قدرته على الذـ كـر قبل ان تضي وقفة بقدر الفاتحة فيلزمه الاتيان به وهذا غير خاص بالفاتحة بل يطرد في التكبير والتشهد ومراد الله -ت- بالتوالي التوالي على ترتيب المصحف فيه استفاد الترتيب مع التوالي جبهه بخلاف ما لو عبر بالمرتبة لم يستفدها التوالي (فان عجز) عن القرآن (أن يذـ كـر) كتسبيح ونهليل ونحوه أو دعاء أخرى كافي المجموع وغيره للخبر المار الدال على ذلك ويعتبر سبعة أنواع من الذـ كـر كما قاله البغوي وهو المعتمد خلافا لابن الرفعة والحديث لا حجة فيه لان ظاهره وجوب ثلاثة أنواع ولم يقل به أحد نعم حديث سبحان الله الى آخره أقرب في الدلالة لكلام البغوي قال الامام ولو لم يعرف غير الدعاء المتعلق بالدنيا أتى به وأجزأه وهو المعتمد وان نوزع فيه (ولا يجوز نقص حروف البدل) من قرآن وغيره (عن) حروف (الفاتحة في الاصح) ولو بالادغام خلافا لبعضهم لان غايته ان يجعل المدغم مشددا وهو حرفان من الفاتحة والبدل ومنها البسملة والتشديدات الاربعة عشر وجملة الحروف مائة وستة وخمسون

وقفة تسعها فلا يلزمه لان الوقوف بدل وقد تم لكن يرد على جعل الوقوف بدلا ما يأتي من قول الشارح لانه واجب في نفسه فلا يسقط بسقوط غيره (قوله كتسبيح ونهليل ونحوه) أي ولا يجب فيه الترتيب كترتيب الفاتحة (قوله أو دعاء) عطف الدعاء على الذـ كـر يقتضي تغايرها فلا ذـ كـر ما دل على ثناء عليه سبحانه وتعالى كسبحان الله والحمد لله والدعاء ما دل على طلب ثم ان كان المطلوب ثواب الآخرة فهو آخرى وان كان تقاعد نيو يافيه وديوى لكن في جـ في الخطبة مانصه بعد قول المصنف وما وجدته من الاذكار الخ وهو أي الذـ كـر لغة كل مذكور وشرعا قول سبق لثناء أو دعاء وقد يستعمل شرعا أيضا الكل قول يثاب قائله انتهى وعليه فالذـ كـر شامل للدعاء (قوله للخبر المار) انظر في أي محل مر ولعل مراده ما قدمه من انه عليه الصلاة والسلام أمر من لم يحسن الفاتحة بأن يقول سبحان الله الخ وقد جزم جـ بالاستدلال به هنا على ما ذكر (قوله ولا يجوز نقص حروف البدل)

واقعهما نزول الوحي) فالحكم ثبت به لاهل الكنك ان تقول لو كان الحكم ثبت بما ذكر لصلى به صلى الله عليه وسلم صليحة الاسراء
 فعمل المراد ان جبريل أخبره عند الرؤيا المذكورة ان ما سمعه في ليلة الاسراء شروع للصلاة وعليه فالوحي في الحقيقة انما هو

هل يكتفى بظنه في كون ما أتى به قدر حروف الفاتحة كما اتفق به في كون وقوفه بقدرها كما سيأتي انتهى سم على ج
 وينبغي الا كنفاء لمشقة عدم ما أتى به من الحروف بل قد يتعذر ذلك على كثير من الناس (قوله بقراءة مالك) أي بالالف
 (قوله والبدل) أي حيث لم تزد التشديدات في البدل على تشديدات الفاتحة والاحسب حرفا واحدا (قوله أو تعوذ بقصد
 السنية والبدل لم يكف) ينبغي ان مثل ذلك ما لو قرأ آية تشتمل على دعاء فقصد بها الدعاء لنفسه والقرآن فلا تكتفى في أداء
 الواجب ان كانت بدلا ولا في أداء السورة ان لم تكن لانه لما نوى بذلك القرآن والدعاء أخرجهما بالقصد عن كونها قرآنا حكما
 فلا يعتد بهما فيما يتوقف حصوله على القرآن (قوله ويسن عقب الفاتحة) أي لقارئها محلي (قوله ان تضمن دعاء) ظاهره انه
 لا فرق بين تقدم الدعاء وتأخره لكن ٣٦٤ في سم على منهج عن الشارح مانصه قال مر لو أتى ببدل الفاتحة فان ختم بدعاء

أمن عقبه انتهى وهو
 يقتضى انه لا يؤمن حيث
 قدم الدعاء وقد يشير اليه
 قول الشارح محاذاة للبدل
 (قوله فقال آمين) ظاهره
 انه كان يقولها مرة واحدة
 لكن قال في الايعاب
 مانصه وأخرج الطبراني
 عن وائل بن حجر انه قال
 رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم دخل في الصلاة
 فلما فرغ من فاتحة الكتاب
 قال آمين ثلاث مرات
 ويؤخذ منه انه يندب
 تكرير آمين ثلاثا حتى في
 الصلاة ولم أر أحدا صرح
 بذلك انتهى (أقول) ومجرد
 أخذه من الحديث لا يقتضى
 ان الشافعي يقول به لجواز

حرفا بقراءة مالك والمراد ان المجموع لا ينقص عن المجموع وان تفاوتت الآيات وبحسب
 المشدد بحرفين من الفاتحة والبدل والناسي يجوز سبع آيات أو سبعة اذ كان أقل من حروف
 الفاتحة كما يجوز صوم يوم قصير قضاء عن صوم يوم طويل وورد بأن الصوم يختلف زمانه طولا
 وقصرا فلم يعتبر في قضائه مساواة بخلاف الفاتحة لا تختلف فاعتبر في بدلها المساواة ولا يشترط
 في البدل قصد البدلية بل الشرط ان لا يقصد به غيرها فقط (فان لم يحسن شيئا) مما تقدم
 وقف وجوبا (قدر الفاتحة) في ظنه لانه واجب في نفسه فلا يسقط بسقوط غيره ويسن ان
 يقف بعد ذلك زمنا يسع قراءة السورة في محل طلبها وللغاتحة سنتان سابقتان وهما الاقتراح
 والتعوذ وسنتان لاحقتان وهما التأمين والسورة ولما فرغ من ذكر السابقتين شرع
 في اللاحقتين فقال (ويسن عقب الفاتحة) بعد سكتة لطيفة أو بدلها ان تضمن دعاء فيما
 يظهر محاذاة للبدل (آمين) سواء كان في صلاة أم لا لكنه فيها أشد استحبابا لانه صلى الله
 عليه وسلم كان اذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته فقال آمين بعد صوته وصراده
 بالعقب ان لا يتخلل بينهما ما لفظ اذ تعقيب كل شيء بحسبه فلا ينافي ما تقرر من سن السكتة
 اللطيفة بينهما اذ لا يفوت الا بالشروع في غيره كما في المجموع أي ولو سهوا فبما يظهر واختص
 بالفاتحة لشرفها واشتمالها على دعاء فناسب ان يسأل الله تعالى اجابته ويجوز في عقب ضم
 العين واسكان القاف وقول كثير يباه بعد القاف لغة ضعيفة وآمين اسم مبني على
 الفتح مثل أين وكيف بمعنى استجب (خفيفة الميم بالمد) هو الافصح الاشهر (ويجوز
 القصير) لعدم اخلاطه بالمعنى وحكى مع المدادة ثالثة وهى الامالة وحكى التشديد مع
 القصير والمد أي قاصدين اليك وأنت أكرم ان تحجب من قصدك وهو لحن بل قيل شاذ منكر

انه اطلع عليه وظهر له فيه ما يمنع من الاخذ به وقوله اداصح الحديث فهو مذهبي ليس على اطلاقه بل
 اعترته أمور ذكرها ج في الايعاب في الكلام على وقت المغرب (قوله ان لا يتخلل بينهما لفظ) نعم ينبغي استثناء مخروب
 اغفر لي الخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم قال عقب ولا الضالين رب اغفر لي آمين انتهى ج وينبغي انه لو زاد على ذلك
 ولو الاذ ولجميع المسلمين لم يضر أيضا (قوله اذ لا يفوت) أي التأمين وقوله الا بالشروع فيه ظاهره انه لا يفوت بالسكوت وان
 طال ولا ينافيه تعبيره بالعقب لجوارحه على ان الاولى المبادرة اليه لانها شرط لكن قال ج انه يفوت بالسكوت اذا طال
 تطير ما مر في الموالاة (قوله ويجوز في عقب ضم العين الخ) لم يذ كر لعقب ضبط العينه حتى يكون ما ذكره مقابلا له وفي
 المختار العقب بكسر القاف مؤخر القدم ثم ذكر بعد كلام طويل مانصه قلت قال الازهرى في آخر عقب قال ابن السكيت
 فلان يبقى عقب آل فلان أي بعدهم ولم أجد في الصحاح ولا في التهذيب حجة على صحة قول الناس جاء فلان عقب فلان أي بعده
 الا هذا أو ما قولهم جاء عقبه بمعنى بعده فليس في الكتابين جوازه (قوله وهو لحن) بل قيل شاذ منكر أي التشديد مع المد والقصير
 وبه صرح في شرح الروض (قوله أي قاصدين) تفسير للمد

أخبار جبريل المذكور فليراجع (قوله وخرج بقولنا يعلم به وقت الصلاة ما يسن غيرها) قضيته أنه لا يسمى إذا نال لكن الذي يأتي عقبه يخالفه (قوله ولا ترد هذه الصور) أي على قول المصنف إلا أني وانما يشترعان للكتابة (قوله وأما هو فافرده الخ) هذا لا يجري مع الحصر (قوله فيحصل بفعل البعض) محل حصوله بذلك بالنسبة لظهور الشعار بقريته ما يأتي من أنه يطلب من المفرد وان سمع اذان غيره (قوله والضابط الخ) هذا لا ينسجم مع الذي قبله والشهاب حج اختارته على القول بأنه فرض كفاية وعبارته بعد قول المتن سنة وقيل فرض كفاية وبعد ذكره دليل القول الثاني نصها وهو قوي ومن ثم اختاره جمع فيقاتل أهل

(قوله لقصد الدعاء) قضيته أنه لو لم يقصد به الدعاء بطلت وبه صرح حج حيث قال في شرح الارشاد قتل الصلاة ما لم يرد قاصدين اليك انتهى ومثله في شرح المنهاج (قوله ولو زاد) أي بعد آمين ٣٦٥ (قوله تأمين امامه) يخرج ما لو كان خارج

الصلاة فسمع قراءة غيره من امام أو مأمووم فلا يسن له التأمين وفيه كذا في حج فليراجع (قوله لا قبله ولا بعده) قال المحلى فان لم يتفق ذلك أمن عقب تأمينه (قوله تأمين الملائكة) أي وهم يؤمنون مع تأمين الامام قال العلقمي على الجامع المراد بتأمين الملائكة استغفارهم انتهى (أقول) فيه أنه ان كان مأخذ قولهم ان الصلاة من الملائكة الاستغفار يعني أنه متى ذكر عن الملائكة شيء من أنواع الدعاء يكون محمولا على الاستغفار فيه انهم انما جعلوا ذلك تفسيرا لصلاة الملائكة أي دعائهم وهو ظاهر فيما لو أسند اليهم الدعاء بغير لفظ مخصوص أما اذا أسند اليهم كذلك كما هنا

لكن لا تبطل به الصلاة لقصد الدعاء كما في المجموع خلافا لما في الانوار وغيره ولو زاد الحمد لله رب العالمين أو غيره من الذكر فحسن (ويؤمن مع تأمين امامه) لا قبله ولا بعده وشمل ذلك ما لو وصل التأمين بالفاتحة بلا فصل وهو كذلك وليس في الصلاة ما تنسب مقارنته فيه غيره والاصل في ذلك خبر اذا أمن الامام فأمنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وخبر اذا قال أحدكم آمين وقالت الملائكة في السماء آمين فوافقا أحدهما الاخرى غفر له ما تقدم من ذنبه رواهما الشيخان والمراد الصغار فقط وان قال ابن السبكي في الاشياء والنظائر انه يشمل الصغار والكبار ولفظ مسلم اذا قال أحدكم في الصلاة آمين قطا هرهما الامر بالمقارنة بأن يقع تأمين الامام والمأمووم والملائكة دفعة واحدة ولأن المأمووم لا يؤمن لتأمين امامه بل لقراءته وقد فرغت وبذلك علم أن المراد بقوله اذا أمن اذا اراد التأمين ويوضحه خبر المحققين اذا قال الامام غير المنضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين قال المصنف ومعنى موافقته للملائكة أنه وافقهم في الزمن وقيل في الصفات من الاخلاص وغيره قال وهو لا الملائكة قبل هم الحفظة وقيل غيرهم خبر فوافق قوله قول أهل السماء وأجاب الاول بأنه اذا قالها الحفظة قالها من فوقهم حتى تنتهي الى السماء ولو قيل بأنهم الحفظة وسائر الملائكة امكان أقرب فان قارن تأمينه بتأمينه أتى به عقبه وان شرع الامام في السورة فيما يظهر ولو أخره عن الزمن المسنون أمن قبله ولم ينتظره اعتبارا بالمشروع ولا ينافيه ما يأتي في جهر الامام أو سراره من أن العبرة فيما يفعله لا بالمشروع لأن السبب للتأمين وهو انقضاء قراءة الامام وجد فلم يتوقف على شيء آخر والسبب في قراءة المأمووم للسورة متوقف على فعل الامام فاعتبر فعله قال في المجموع ولو قرأ معه وفرغ ما كفي تأمين واحد أو فرغ قبله قال البغوي ينتظره والمختار أو الصواب انه يؤمن لنفسه ثم للنابعة (ويجهر به) المأمووم في الجهرية (في الاظهر) تبع الامام والثاني يسر كسائر اذكاره وقيل ان كثر الجمع جهر والا فلا والحاصل ان المأمووم أو غيره يجهر به ان طلب منه الجهر ويسر به ان طاب منه الاسرار اما الامام فلما هو وأما المأمووم لما رواه ابن حبان عن عطاء قال أدركت مائتين من الصحابة اذا قال الامام ولا الضالين رفعوا أصواتهم بآمين وصرح عنه ان

وجب جملة على ظاهره حتى يوجد صارف ومعلوم ان معنى تأمين الملائكة قولهم آمين ويصرح به قوله في الرواية الثانية وقالت الملائكة في السماء آمين وان كان مستنده في ذلك انه ورد ان تأمين الملائكة استغفارهم لا قولهم آمين فسلم لكن كان عليه ان ينقله (قوله وبوضعه) هو يضم الياء وكسر الصاد مخففة من أوضح اذا بين قاله في المختار بالمعنى (قوله ولو أخره) أي الامام عن الزمن افهم انه لو لم يؤخره بأن قصر الزمن بعد فراغ القراءة لا يؤمن حينئذ وعليه فلو أسرع بالتأمين قبل امامه فهل يعتد به في أصل السنة أولا فيحتاج في أدائها الى اعادته مع الامام فيه نظرا والا فرب الاول لحصول ما يقتضي التأمين وهو قراءة الامام (قوله كفي تأمين واحد) أشعر بان تكرير التأمين أولى ويقدم تأمين قراءته (قوله تبع الامام) أي جهر متوسطا وتكره المبالغة فيه (قوله عن عطاء) عبارة حج عن عطاء انه أدرك مائتي صحابي بالمسجد الحرام اذا قال الخ

بلد تركوها أو أحدهما بحيث لم يظهر الشعار في بلد صغيرة يكتفى بمحل أو كبيرة لا بد من محال تطير ما يأتي في الجماعة والضابط أن يكون بحيث يسمعه كل أهلها أو أصغروا إليه وعلى الأول لا قتال لكن لا بد في حصول السنة بالنسبة لكل أهل البلد من ظهور الشعار كما ذكره فمعه أنه لا ينافية ما يأتي أن أذان الجماعة إلى آخر ما ذكره الشارح وبه يعلم في كلامه (قوله يكفي سماع واحد له) أي بالقوة كما يصرح به كلامه الآتي ولتأتي المناقاة (قوله مبتدأ حذف خبره) لا يتأتى في جامعته (قوله يحمل على ما إذا أراد

(قوله من وراءه) فاعل آمن (قوله للجنة) هي بالفخ والتشديد اختلاط الأصوات حج (قوله سورة) قال الشيخ حمزة يجوز الهمز وتركه وهو أشهر وبه جاء القرآن انتهى سم على منهج (قوله مكتوبة) حال من قوله في صلته (قوله آية فاكتر) مفهومه أن ما دون الآية لا يجزى في أداء السنة وسيأتي ذلك في قوله والأوجه الخ (قوله لا يقصد أنها التي أول الفاتحة) أي فإن كان يقصد ذلك لم تحصل به السنة بل تبطل به الصلاة لأن قلنا بأن تكرير بعض الركن القولي مبطل (قوله إلا إذا لم يحفظ غيرها فيما يظهر) أي فيكررها بتمامها ٣٦٦ إن أراد تحصيل سنة السورة الكاملة أو بعضها وإن قل أن أراد أن أصل

السنة هذا وقد يقال الأولى عدم تكريرها فإن ذلك مبطل للصلاة على قول إلا أن يقال محل جريان القول بالبطلان في غيرها هذه الصورة (قوله ودليلنا) أي من السورة بعد الفاتحة وعبرة حج ولم تجب أي السورة للحديث الصحيح أم القرآن عوض من غيرها وليس غيرها عوضا منها انتهى وهي بالمعنى في الموضوعين والشارح ذكرها باليمين فيهما ولعلها روايتان (قوله عوض عن غيرها) يتأمل معنى قوله عوض عن غيرها فإنها حيث وجبت كان

ابن الزبير آمن من وراءه - حتى أن المسجد للجنة وأما المنفرد بالقياس على المأموم وهو الاتى والخشني به كجهرهما بالقراءة وسياقي والأماكن التي يجهر فيها المأموم خلف إمامه خمسة تأمينه مع إمامه وفي دعائه في قنوت الصبح وفي قنوت الوتر في النصف الأخير من رمضان وفي قنوت النازلة في الصلوات الخمس وإذا فتح عليه (ويسن) لإمام ومنفرد (سورة) يقرأها في صلته (بعد الفاتحة) مكتوبة ولو مندورة خلافاً للسنوى أو نافلة أي قراءة شيء من القرآن آية فاكتر ولا كل ثلاث والأوجه - حصول أصل السنة بما دون آية أن أفادوا أنه لو قرأ البسملة لا يقصد أنها التي أول الفاتحة حصل أصل السنة لأنها آية من كل سورة وافهم قوله بعد الفاتحة أنه لو قدمها عليها لم تحسب كالمكرر والفاتحة إلا إذا لم يحفظ غيرها فيما يظهر ودليلنا ما صح من قوله عليه الصلاة والسلام أم القرآن عوض عن غيرها وليس غيرها عوضا عنها وتقدم في التيمم حرمة ما زاده على الفاتحة على الجنب إذا فقد الطهورين وسورة كاملة أفضل من قدرها من طويلة لا أطول منها لأن ابتداءها والوقف على آخرها كحجبان بالقطع بخلافها في بعض السورة فإنها قد يخفى أن محل أفضليتها في غير التراويح أما فيها فقرأت بعض الطويلة أفضل كما أفنى به ابن عبد السلام وغيره وعلوه بأن السنة فيها القيام بجميع القرآن وعليه لا يختص ذلك بالتراويح بل كل محل ورد فيه الأمر بالبعض فالأفضل عليه أفضل كقراءة آية البقرة وآل عمران في الفجر ولو كرر سورة في الركعتين حصل أصل سنة القراءة (الافى الثالثة والرابعة) من الرابعة والثالثة من المغرب (في الاظهر) للاتباع في الشقين رواه الشيخان ومقابل الاظهر دليله الاتباع في حديث مسلم والاتباع في الظهر والعصر ويقاس عليها

وجوبها أصليا وليست عوضا عن شيء وفي شرح الجامع الصغير ما حاصله أنه ليس غيرهما المراد بالتعويض أنه كان ثم واجب وعوضت هذه عنه بل المراد أنها اشتملت على ما فصل في غيرها من الذات والصفات والثناء وغير ذلك فقامت مقام غيرها في إفادة المعنى الذي اشتمل عليه غيرها وليس غيرها مشتملا على ما فيها حتى يقوم مقامها (قوله وسورة كاملة أفضل من قدرها من طويلة) أي ومع كون السورة الكاملة أفضل من البعض لو نذر به ضامينا من سورة وجب عليه قراءته ولا تقوم السورة مقامه وإن كانت السورة أطول وأفضل كالمونذر التصديق بقدر من الفضة وتصديق بدله يذهب فإنه لا يجزيه وخرج بقولنا ضامنا ما لو نذر بعضهما من سورة بأن قال لله على أن أقرأ بعض سورة فيبرأ من عهدة النذر بقراءة بعض من أي سورة وقراءة السورة الكاملة لأنه يصديق على من قرأ سورة كاملة أنه قرأ بعضها بالدخول الجزء في ضمن الكل (قوله وعلوه بأن السنة الخ) أي ونحن ذلك أن محل كون البعض أفضل إذا أراد الصلاة بجميع القرآن فيها فإن لم يرد ذلك فالسورة أفضل ثم رأيت في سم على منهج التصريح بذلك وعبارته وافق ما على أن محل تفضيل قراءة بعض الطويلة في التراويح إذا قصد القيام بجميع القرآن في رمضان فإن لم يقصد ذلك فهو كغيره كما هو ظاهر انتهى (قوله في الشقين) هما قوله ويسن سورة بعد الفاتحة وقوله الافي الثالثة والرابعة

الصلاة معهم) لعل المراد وصلّى معهم ويؤخذ من مفهومه ان الجماعة التي لم ترد الصلاة مع جماعة الاذان كالنفر (قوله من أمكنة الجماعة) لا موقع لهذا البيان المتقدم (قوله لانه صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بلفظة) هذا انما ساقه في شرح الروض دليلا على سن الاذان في أولى المجموعتين وهو ظاهر وأما ما صنعه الشارح فيلزم عليه ضياع (قوله وأجابوا الخ) فيه ان المدعى هنا من الاقامة لكل وكل من الروايتين متكفل به فلا حاجة للجواب ٣٦٧ (قوله فيهما) أي بالنظر للمجموع

بداييل حكاية المقابلين
الآتين (قوله ورفع صوته
في هذه الصورة فوق ما
يسمعن) افهم عدم الاثم عند
انتفاء الرفع المذكور وهو

(قوله قلت هو) أي الذي
قام عندهم (قوله زادت
قرة عينه) وأصحابه رضي
الله عنهم لا يعرض لهم من
الكسل خلفه عليه الصلاة
والسلام ما يحصل لغيرهم
(قوله ما لو نوى الرباعية)
وخرج بها ما لو فعل أربع
ركعات من النقل بتشهد
واحد كما يأتي قبل قول
المصنف رحمه الله الخامس
الركوع (قوله بل
لا يستحب فعلها) أي وفرق
بين قولهم لا يسن فعل
كذا وبين قولهم يسن ان
لا يفعل كذا فان الاول
صادق بكون الفعل مباحا
والثاني محتمل لكونه
مكروها وخلاف الاولى
(قوله وبطء قراءة امامه)
قضيته أنه لو تمكن من
قراءتها لم يشغل
قراءتها في الأخيرتين وفي
كلام شيخنا الزبدي ما
يخالفه حيث قال وفي شرح

غيرهما ويسن تطويل قراءة الاولى على الثانية في الاصح وكذا الثالثة على الرابعة على الثاني
ثم في ترجيحهم الاول تقديم دليله الثاني على دليل الثاني المثبت عكس الرابع في الاصول لما قام
عندهم في ذلك كذا قاله الشارح قلت هو ان من طرق الترجيح اتفاق الذين وقد اتفقوا على
الرواية الاولى وأما الثانية فمرواها ما سلم فقط قدمت الاولى على الثانية لانها أقوى وانهم انما
قدموا الثاني خشية من حصول الملل على المصلّي ولهذا سن تطويل الاولى على الثانية وليست
علمته فيما يظهر سوى النشاط وكون الفراغ فيها أكثر وحينئذ فقراءة عليه الصلاة والسلام
في غير الاوليين لبيان الجواز اولاً لانه كلما طالت صلاته زادت قرة عينه بخلاف غيره وهذا نظير
قولهم يجوز أن يـ... تنبسط من النص معنى يخصه وتكمل كلام المصنف ما لو نوى الرباعية
لتشهد واحد خلافاً لقضية كلام الزركشي في باب التطوع (قلت فان سبق بهما) أي بالثالثة
والرابعة من صلاة نفسه بان لم يدركهما مع امامه كما أوضحه الالدرجه الله تعالى في فتاويه
أتم ايضاح (قرأها فيهما) حين تداركهما (على النص والله أعلم) الملائمة لصلاته عنها وقيل لا كما
لا يجهل فيهما وفرق الاول باستصحاب الاسرار في آخر الصلاة بخلاف القراءة فانه لا يقال
يستحب تركها بل لا يستحب فعلها أو ايضاً لقراءة سنة مستقلة والجهل بصفة القراءة فكانت
أخف ومحل ما تقر رحمت لم يقرأها في أوليته فان قرأها فيهما المرة قراءة وبطء قراءة
امامه أو لكون الامام قرأها فيهما لم يستحب له قراءتها في الأخيرتين ولو سقطت قراءتها عنه
لكونه مسبوقاً وبطلت الحركة لم يقرأها في الأخيرتين (ولا سورة للمأموم) في جهرية (بل
يسمع) ونكرهه قراءتها كما هو ظاهر للنهي الصريح عن قراءتها خلفه والاصل في ذلك قوله
تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا والاستماع مستحب لا واجب والمشهور ان السنة
في حقه تأخير قراءة الفاتحة في الاوليين الى ما بعد فاتحة امامه فان لم يسمع لبعدها وغيره فقد
قال المتولى يقدر ذلك بالظن ولم يذكر ما يقوله غير السامع في زمن سكوته ويشبهه أن يقال
يطيل دعاء الافتتاح الوارد في الاحاديث أو يأتي بذلك آخر أمّا السكوت المحض فبعيد وكذا
قراءة غير الفاتحة فيتعين استحباب أحد هذين (فان) لم يسمع قراءته كان (بعد) عن امامه أو
كان أصم أو سمع صوتاً لم يفهمه (أو كانت) صلاته (سرية) وأسرفها امامه أو جهرية ولم يجهر
فيها كما مر (قرأ) المأموم السورة (في الاصح) ان سكوته لا معنى له ومقابل الاصح لا يقرأ
مطلقاً لا طلاق النهي ويسن لكل من امام ومنفرد جهر في صبح وأوابي مغرب وعشاء وامام
في جمعة للاتباع والاجماع في الامام وقيس عليه المنفرد ويسر كل منهم فيما سوى ذلك ثم
ما تقرّر في المؤداة أما الفاتحة فالعبرة فيها بوقت القضاء فيجهر من غروب الشمس الى طلوعها
ويسر فيما سوى ذلك وعلم من ذلك انه لو أدرك ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس ثم طلعت
أسر في الثانية وان كانت اداء هو الاوجه نعم يستثنى صلاة العيد فيجهر في قضائها كالاداء

المذهب عن التبصرة متى أمكن المسبوق قراءة السورة في أوليته لغيره بطء قراءة امامه قراءتها المأموم معه ولا يعيد هاهنا
آخرته أي وان لم يقرأها معه ويوجه بأنه لما تمكن قترك عدمه صرا فليشرع له تدارك انتهى (قوله ولو سقطت قراءتها
عنه) أي المأموم (قوله وكذا قراءة غير الفاتحة) أي بعيداً وعبارة حج استحباب قراءة غير الفاتحة بعيداً والظاهر كراهته (قوله
أحد هذين) هما قوله يطيل دعاء الافتتاح وقوله أو يأتي بذلك آخر

مشكل مع التعليل بعده (قوله فلا يصح لهم) فديقال لا حاجة الى قوله لهم (قوله وان آمن الفتنة) لعل الصواب اسقاط الواو (قوله ليست من أهلها) أى ليست من أهل هذه العبادة المخصوصة (قوله بتكبيرات) فيه تساهل بالنسبة للإقامة (قوله

قوله فيجهران ان لم يسمعهما) أى فى محل الجهر (قوله فان كانت) أى الصلاة التى يصلحها نافذة مطلقة وهو محترز قوله والجهر فى نحو عيد الخ (قوله سن له توسط) قضية تخصيص ذلك بالنفل المطلق ان ما طلب فيه الجهر كالمشاء والتراوىح لا يتركه لما ذكر وهو ظاهر لانه مطاوب لذاته فلا يترك لهذا العارض وخرج بالنفل المطلق رواتب الفرائض فيسرفها ولعل الفرق بينهما وبين النفل المطلق انها الماشرعة محصورة فى عدد معين أشبهت الفرائض فلم تغير عما ورد فيها عن الشارع والنوافل المطلقة لا حصر لها فهى من حيث عدم العقاب عليها ٣٦٨ أشبهت الرواتب ومن حيث ان المكاف ينسبها باختياره وانما لا حصر لها

كانت واسطة بين الرواتب والفرائض ولم يرد فيها شئ بخصوصها فطالب فيها التوسط لتكون آخذة طرفاً من كل منهما وخص التوسط فيها بنفل الليل لان الليل محل الجهر والتوسط قريب منه وبقي حكمه الجهر فى محل الجهر وماهى ولعلها انه لما كان الليل محل المناوذة ويطيب فيه السمر شرع الجهر فيه اطهاراً للذة مناجاة العبد له وخص بالاوليين للنشاط المصلى فيهما والنهار لما كان محل الشواغل والاختلاط بالناس طلب فيه الاسرار لعدم صلاحيته للتفرغ للمناجاة وألحق الصبح بالصلاة اليلية لان وقته ليس محل الشواغل عادة

كما قاله الاستوى هذا كله بالنسبة للدكر اما الاتى وانلثى فيجهران ان لم يسمعهما أجنبي ويكون جهرهما دون جهر الذكرك فان كان ثم أجنبي يسمعهما كره بل يسران فان جهرالم تبطل صلاتهما ووقع فى المجموع والتحقيق ان انلثى يسر بحضرة الرجال والنساء وورده فى المهمات لانه بحضرة النساء اذ كراواتى ويسحب له الجهر فى الحالتين ويجوز حمل كلامهما على اسرار حال اجتماع الرجال والنساء ويجهر فى نحو عيد وخسوف وقر واستسقاء وتراوىح ووتر فى رمضان وركعتى طواف وقت جهر فان كانت مطلقة وفعلها ايلاسن له توسط بين جهر واسرار ان لم يتغير بقاء أو تشويشاً على مصل أو نائم والاسن له الاسرار كفى المجموع ويقاس على ما ذكر من يجهر بذكر أو قراءة بحضرة من يشتغل بطالعة أو تدريس أو تصنيف كما أتى به الوالد رحمه الله الى قال ولا يخفى ان الحكم على كل من الجهر والاسرار بكونه سنة من حيث ذاته والمراد بالتوسط ان يزيد على أدنى ما يسمع نفسه من غير ان تبلغ الزيادة الى سماع من يليه وفيه سر وله ملخص قول بعضهم لا يكاد يتحرر وفسره بعضهم بان يجهر نارة ويسر أخرى كما ورد من فعله صلى الله عليه وسلم واتصفت به الزركشى قال ولا يستقيم تفسيره بغير ذلك بناء على ما ادعاه من عدم تعقل واسطة بينهما وقد علمت فعلهما ويستحب سكوت الامام بعد تأمينه فى الجهرية فدر ما يقرأ المأموم الفاتحة ويستغل حينئذ بدعاء أو ذكر أو قراءة سرا قاله فى المجموع والقراءة أولى والسكات المكية فى الصلاة أربع على المشهور سكتة بعد تكبيرة الاحرام يفتح فيها وثانية بين ولا الضالين وآمين وثالثة للامام بين التأمين فى الجهرية وقراءة السورة بقدر قراءة المأموم الفاتحة ورابعة قبل تكبيرة الركوع وتسمية كل من الاولى والثالثة سكتة مجاز فانه لا يسكت حقيقة لما تقر وفيها اقاله فى المجموع وعدّها الزركشى خمسة الثلاثة الاخيرة وسكتة بين تكبيرة الاحرام والافتتاح وسكتة بين الافتتاح والقراءة وعليه لا مجاز الا فى سكتة الامام بعد التأمين (ويسن) لمنفرد وامام محصورين متصفين بما مر رضوا بالتطويل (للصبح والظهر طوال المفصل) بكسر الطاء

كיום الجمعة (قوله بكونه سنة) من حيث ذاته والافتقار يعرض له ما يقتضى كراهته أو وجوبه كروية مشرف على هلاك أو أمكن منعه بالجهر (قوله وقد علمت تعقلها) أى من قوله والمراد بالتوسط أن يزيد على أدنى الخ (أقول) وأولى منه أن يقال المراد بالتوسط أن يرفع صوته بما رفعه لا يقصده به سماع من عنده وان سمعه بالفعل (قوله والقراءة أولى) أى فيقرأ أمثلاً لبعض السورة التى يريد قراءتها سراً فى زمن قراءة المأمومين ثم يكملها جهرًا وفى الركعة الثانية يقرأ بمائلى السورة التى قرأها فى الاولى سراً قدر زمن قراءة المأمومين ثم يكملها جهرًا وقوله بقدر قراءة المأموم الفاتحة أى باعتبار الوسط المعتدل (قوله طوال المفصل) فان قلت طلب طوال المفصل فى الصبح ينافى ما قيل فى حكمة مشروعية تكبيرتين من كونها عقب نوم وقتور قلت كونها عقب نوم وقتور ناسبه التخفيف فيها فقلت ركعتين وحيد ذلك بس التطويل فيها وول الى خيرة المصلى حيث لم يحتم عليه فان حصل له نشاط أتى به والاقتصر على ما يجزى (قوله بكسر الطاء) وكذا باضم كفى شرح الروض وشرح المنهج للشيخ الاسلام

(هو القياس) الضمير في المعنى راجع الى قول العوام الذي حكاه الهروي في العبارة مسامحة (قوله لان الاذان سمع موقوفا) لعل مراده بالموقوف ما قابل المغرب والمبني والالم ينقض ما قاله لان من المعلوم ان المغرب اذا وقف عليه ثم حرك انما يحرك بحركة اعرابه وعليه فلا يتوجه عليه رد الشارح الا اني نعم في جعله ذلك من الموقوف بالمعنى الذي ذكرناه مع وجود العامل

(قوله ان يقرأ في الاولى منها) ظاهره ولو يوم الجمعة ويوجه بأنه لا يشتغل به باهر السفر طلب منه التحفيف ثم ما ذكره شامل لما لو كان سائرا أو نازلا ليس متبيا في وقت الصلاة للسير ولا متوقفا له ولو قيل اذا كان نازلا كما ذكر لا يطلب منه خصوص هاتين السورتين لا طمئنتانه في نفسه لم يبعد ثم رأيت في حج مانعه وأما المسافر فيسن له في صبحه في الجمعة وغيرها الكافرون ثم الاخلاص لحديث فيه وان كان ضعيفا وورد أيضا أنه صلى الله عليه وسلم صلى في صبح السفر بالمعوذتين وعليه فيصير للمسافر مخيرا بين ما في الحديثين لكن قضية كون الحديث الثاني أقوى سنداً وإيثارهم ٣٦٩ التحفيف للمسافر في سائر قراءته

ان المعوذتين أولى (قوله) ومن له ان يقرأ على ترتيب المصحف (أي وان يوالي بين السورتين فلا تركه كان قرأ في الاولى الهزمة والثانية لا يلاف قريش كان خلاف الاولى مع انه على ترتيب المصحف ومنه يعلم ان ما يفعل الآن في صلاة التراويح من قراءة الهماكم ثم سورة الاخلاص الخ خلاف الاولى أيضا لترك الموالاة وتكرير سورة الاخلاص (قوله توقيفيا وهو ما لم يه جماعة) معتمد (قوله عن قراءة جميعها) الاولى جميعها لکنه رجحه هنا للسجدة لقوله بعد ولو آية الخ ثم ذكر السورة الاخرى (قوله سنت له السورة في الكل) ظاهره وان

جمع والمفرد طويل (وللعصر والعشاء أو ساطه والمغرب قصاره) ويستحب له ان يقرأ في الظهر بقريب من الطوال كما في الروضة واطلاق المصنف محمول على ذلك والحكمة فيما ذكر ان وقت الصبح طويل وصلاته ركعتان تناسب تطويلهما او وقت المغرب ضيق فتناسب فيه القصار وأوقات الظهر والعصر والعشاء طويلة ولكن الصلوات طويلة أيضا لما تمارض ذلك ترتب عليه التوسط في غير الظهر وفيها قريب من الطوال ويستثنى كما قاله الشيخ أبو محمد في مختصره والغزالي في عقود المختصر وأحيائه صلاة الصبح للمسافر فان المصنف ان يقرأ في الاولى منها قل يا أيها الكافرون والثانية الاخلاص وأول المفصل الجرات على الاصح من عشرة أقوال وطواله كما قاله ابن الرفعة وغيره ككفاف والمرسلات وأوساطه كالجمعة وقصاره كالعصر والاخلاص والمفصل المبين قال تعالى كتاب فصلت آياته أي جعلت تفاصيل في معان مختلفة ومن له ان يقرأ على ترتيب المصحف لانه ان كان توقيفيا وهو ما عليه جماعة فواضح أو اجتهاديا وهو ما عليه الجمهور فقد وقع اجماع الصحابة ومن بعدهم عليه وقراءته صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك لانه ان الجواز ما ترتب كل سورة على ما هو عليه الآن في المصحف فتوقيفي من الله تعالى بلا خلاف وخصه الاذرعى بما اذا لم تكن التالية لها أطول كالانفال وبراءة لثلاث طول الثانية على الاولى وهو خلاف السنة وقد يقال لا يرد ذلك على كلامهم لان طول الثانية لا ينافي ترتيب المصحف ويقتصر على بعضها حينئذ فقد جمع بين ترتيبه وطول الاولى على الثانية (والاصح الجمعة) في الاولى (الم تنزيل وفي الثانية هل أتى) بكاملها لا يتابع رواه الشيخان ويسن المداومة عليهما ولا تنظر الى كون العامة قد اعتقد وجوبهما خلافاً فان نظر الى ذلك وشمل ذلك ما اذا كان اماماً لم يصرح بوجوبه ولو ضاق الوقت عن قراءة جميعها فقرأ ما أمكن منها ولو آية السجدة وكذا في الاخرى يقرأ ما أمكنه من هل أتى فان قرأ غير ذلك كان تاركاً للسنة قاله الفارقي وغيره وهو المعتمد وان نوزع فيه ولو اقتصر المتنفل على تشهد سنت له السورة في الكل أو أكثر سنت فيما قبل التشهد الاول (الخامس) من أركانها (الركوع) للكتاب والسنة

٤٧ نهاية ل قصد الاتيان بتشهدين ثم عن له الاقتصار على تشهد وقياس ما يأتي في الفل من انه اذا اقتصر على تشهد بعد ان قصد الاتيان بتشهدين سن له سجود السهو وان يترك هذا السورة فيما بعد محل التشهد الاول لانه بقصده كانه التزمه فالحق بافرض (قوله الخامس الركوع) وهو من خصائص هذه الامة وأول صلاة ركع فيها النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العصر صبيحة الاسراء انتهى مواهب بالمعنى واستدل السيوطي بذلك بأنه ثبت انه عليه الصلاة والسلام صلى الظهر صبيحتها بلار كوع وانه قبل ذلك كان يصلي صلاة الليل كذلك فلو لم يكن الركوع من خصائص هذه الامة لعله فيما كان يفعله قبل الاسراء وفي ظاهر صبيحتها وتظهر بعضهم في دلالة ما ذكره على كونه من خصائص هذه الامة كذا ببعض الهوامش أقول ولعل وجه النظر انه لا يلزم من تركه الركوع ان لا يكون مشروعاً لاحد من الامم بل يجوز ان يكون مشروعاً لبعض الامم ولكنه صلى الله عليه وسلم لم يؤمر به في ابداء الامر ثم أمر به بعد هذا وفي البصاوي في تفسير قوله تعالى واركني مع الراكعين

وقفة قتأمل (قوله كما هو ظاهر للتأمل) وجهه ان الأصل في ميم السكون فحرك بالفتح لالتقاءه مع الهمزة التي الأصل فيها السكون أيضا ذهى همزة وصل وانما لم تحرك بالكسر لتوالي كسرتين وهو ثقيل بخلاف الراء من أكبر فان الأصل فيها

مانصه وقدم السجود على الركوع اما لكونه كذلك في شريعتهم أو للتنبيه على ان الواو لا توجب الترتيب أو ليقترن اركعي بالركعين للابذان بأن من ليس في صلواتهم ركوع ليسوا مصلين انتهى وهو صريح في ان الركوع ليس من خصوصياتنا (قوله وأقله في حق القائم الخ) قال الشيخ عميرة لو لم يقدر على ذلك لا يجزئ أو يجزئ الى جانب لزمه ذلك انتهى وعبارة العباب وأقله انحاء محض ولو بعين أو ميل لشقه أو اعتماد على عصا الخ فهل شرط الميل لشقه ان لا يخرج به عن الاستقبال الواجب انتهى سم على منهج (أقول) الطاهر نعم لان اعتناء الشارع به أقوى بدليل انه لو عجز عن الركوع لا يلزمه القضاء اذا قدر بخلاف الاستقبال ويؤيده ما تقدم للشارح من انه اذا نماز الاستقبال والقيام قدم الاستقبال (قوله ان ينحني) هذه لم توجد في خط المصنف وانما هي ملحقة لبعض تلامذة الشيخ تصحيا للقط المصنف (قوله ولا به مع انحاء) ظاهره كشيخ الاسلام انه اذا أعاده على الصواب بأن استوى وركع صلاته كما رأيت بحرف من الفاتحة ثم أعاده على الصواب وقضية حج البطلان بمجرد ما ذكر حيث قال انحاء خالصا لا مشوبا بانحناس والابطال انتهى ويمكن توجيهه بعد فرضه في العامد العالم بأن ما فعله بالانحناس زيادة فعل ٣٧٠ غير مطلوب فهي تلاعب أو تشبهه لكن الاقرب لاطلاقهم ما اقتضاه كلام الشارح

كالشيخ وجعل كلام حج على ما اذا لم يسهل على الصواب (قوله ولو عجز عنه الاجمعي) فضيته انه لا فرق بين أن يحتاجه في الابتداء أو الدوام وهو موافق لما تقدم له في القيام اذا عجز عنه الاجمعي من قوله ولو لم يتمكن من القيام الامتناع على شيء أو الأعلى ركبته أو لو لم يتعد على النهوض الا

والاجماع (وأقله) في حق القائم المعتدل الخلقة (ان ينحني) انحاء خالصا لا انحناس فيه (تدبر بلوغ راحته ركبته) لو أراد وضعها عليه فلا يحصل بانحناس ولا به مع انحاء اما ركوع القاعدة فتقدم ولو طالت يده أو قصر تأ أو قطع شيء منها لم يعتبر ذلك ولو عجز عنه الاجمعي أو اعتماده على شيء أو انحناء على شقه لزمه والعابخر ينحني قدرا مكانه فان عجز عن الانحناء أصلا أو ما برأسه ثم بطرفه ولو شك هل انحنى قدرا اتصل به راحته ركبته لزمه إعادة الركوع لان الأصل عدمه والراحة بطن الكف وتعبيره بما يشعر بعدم الاكتفاء بالاصابع وهو كذلك كما اقتضاه كلامهم وقال ابن العماد انه الصواب وان اقتضى كلام التنبيه الاكتفاء أو يشترط لصحة الركوع كونه (بطمانينة) لخبر المسمى صلاته المار وأقلها ان تستقر أعضاؤه راكعا (بحيث ينفض رفته) من ركوعه (عن هويته) بفتح الهاء أفصح من ضمها أي سقوطه فزيادة الهوى لا تقوم مقام الطمانينة (ولا يقصده) أي بالهوى (غيره) أي الركوع سواء أقصده أم لا كسائر الأركان لان صاحب نية الصلاة على ذلك (فلو هوى لتلاوة فجعل ركوعا لم يكف)

بمعين ولو باجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر في زكاة القطر فيما يظهر في يومه وليلته لزمه ذلك لانه موجود مقدوره انتهى ومخالف لما نقله سم عنه ثم من الفرق بين ان يحتاج اليه في الابتداء فيلزمه أو في الدوام فلا يلزمه وعليه فاعل الفرق انه لما كان زمن الركوع أقصر من زمن القيام لزمه حيث قدر عليه بالعين مطلقا بخلاف القيام فان زمنه أطول فلم يلزمه حيث لم يقدر على دوامه الاجمعي (قوله والراحة بطن الكف) عبارة التاميم والاحتان ماعد الاصابع من الكفين انتهى وهي أولى لاخراجها الاصابع صريحا بخلاف ما عبر به الشارح فان اخراجها انما يستفاد من قوله وتعبيره الخ (قوله أفصح من ضمها) هذا مذهب الخليل وفي المصباح هوى بهوى من باب ضرب هو يابضم الماء وفتحها وزاد ابن القوطية هواء بالمدسقط من أعلى الى أسفل قاله أبو زيد وغيره وهوى بهوى أيضا هو يابضم لا غير اذا ارتفع وهو يفيد ان الهوى بالضم يستعمل بمعنى السقوط والرفع والفتح بمعنى السقوط لا غير وفي القاموس ما يصرح بأن ثم لغة هي ان الهوى بالفتح السقوط وبالضم الارتفاع (قوله أم لا) أي بأن أطلق أو قصده وغيره فلو هوى بقصد الركوع وقتل العقب مثلا لم يضر وهل يغفر له الافعال الكثيرة أم لا فيه نظروا الاقرب الاول لانه هذا الفعل مطلوب منه لكن نقل عن فتاوى الشهاب الرملي انه يضر كالتكرار دفع المار بأفعال متوالية فانه تبطل صلاته وان كان أصل الدفع مطاوبا انتهى أقول وقد يفرق بينه وبين دفع المار بأن الدفع شرع لدفع النقص الحاصل بالمرور بين يدي المصلي ولا كثر منه يذهب الخشوع فربما فات به ما شرع لاجله من كالصلاته بخلاف ما هنا فان قتل الحية مطلوب لدفع ضررها فاشبه دفع العدو والافعال الكثيرة في دفعه لا تضر (قوله فلو هوى لتلاوة) قال حج أو قتل نحو حية

التحريك (قوله فهو اسم الاول) لا يخفى ان المناسب لهذا التوجيه ان يكون اسم الثاني لانه الذي يرجع اليه وحينئذ فتسمية الاول به مجاز من تسمية السبب باسم المسبب اذ هو سبب الرجوع (قوله لوروده) أي التثويب (قوله أو المظلمة) قال شيخنا في الحاشية أي لصاحب لا لغيبه القمر في آخر الشهر (قوله انه لو قاله) أي الاصل في رجالكم عوضا عن حي على الصلاة حي على الفلاح كما أفصح به الدميري وغيره (قوله لم يجزه) لعلمه بالنسبة ان في محل ابتدائه اذ لا توقف في آخراته بل يمشي معه ومن ثم

(قوله فعليه ان ينتصب ليركع) قال الشيخ عميرة الظاهر انه يسجد للسهو أيضا انتهى (أقول) بل الظاهر انه لا يسجد لان هويته للتلاوة كان مشروعا وعوده ليركع واجب فلم يفعل شيئا يبطل عمده ومجرد جعله ركوعا به هويته بقصد التلاوة ليس فعلا لما يبطل عمده فليتأمل الا ان يقال قطع سجود التلاوة جائز حيث قطعه ليهود الى القيام وارادة جعله للركوع يتزل منزلة فعل يبطل عمده وفيه ما فيه (قوله قرأه لم يسجد فوقف عن السجود) ولولم يعلم بوقوف الامام في الركوع الا بعد ان وصل للسجود فهل يقوم مضنيا حتى لو قام منتصبا ثم ركع عامدا عالما بطلت صلاته لانه ركوعا لا اعتداد به به القياس نعم بناء على المعتمد المذكور وفاقا لم على الفور ويحتمل جواز القيام منتصبا لان لهم تردد في اجزاء الهوى والحالة ما ذكر في العود التخص من شبهة التردد انتهى سم على منهم ومعلوم ان الكلام في العامد العالم (قوله الا قرب كما قاله الزركشي نعم) أي خلافا لما كان باقى (قوله وهذا أولى) قد منع الاولية بأن المستحب ثم انما قام مقام الواجب لان ٢٧١ نية الصلاة شاملة كما يأتي في قيام

لوجود الصارف فعليه ان ينتصب ليركع ولو قرأ امامه آية سجدة ثم ركع عقبها فظن المأموم انه هوى السجدة التلاوة فهو لذلك معه قرأه لم يسجد فوقف عن السجود هل يحسب له هذا عن الركوع الا قرب كما قاله الزركشي نعم ويغفر ذلك للتابعة فقد جزم به بعضهم وفي الروضة ما يشهد له فقال لو قام الامام الى خامسة سهوا وكان قد أتى بالشهد في الرابعة على نية التشهد الاول لم يحتاج الى اعادته على الصحيح انتهى وهذا أولى لانه اذا قام المستحب مقام الواجب فلان يقوم الواجب عن غيره بطريق الاولى وقول بعض المتأخرين الا قرب عندي انه يعود للقيام ثم يركع لا وجه له لفوات محله ولو قرأ آية سجدة وقصد ان لا يسجد ويركع فلما هوى عن له ان يسجد للتلاوة فان كان قد انتهى الى حد الركنين فليس له ذلك والاجاز (وأكله) أي الركوع (تسوية ظهره وعنقه) كالصفحة للاتباع رواه مسلم ويكره تركه نص عليه في الام (ونصب ساقيه) ونخذه لانه أعوز ولا يثنى ركبتيه والساق مؤنثة (وأخذ ركبتيه بيديه) أي بكفيه للاتباع رواه البخاري (وتفريق أصابعه) تفريقا وسطا للاتباع رواه ابن حبان في صحيحه والبيهقي من غير ذكر الوسط (للقبلة) أي لجهة تالانها أشرف الجهات واحسنها بذلك عن ان يوجه أصابعه الى غير جهتها من عنة أو يسره قاله الولي العراقي وفيه اشارة للجواب عن قول ابن النقيب لم أفهم معناه ولو تعذر وضع يديه أو احداهما ففعل الممكن (ويكبر في ابتداء هويته) للركوع (ويرفع يديه كاحرامه) وقد تقدم للاتباع رواه الشيخان لكن يسن ان يكون

جالوس الاستراحة مقام الجالوس بين السجدين وهو به للتلاوة لم تشمل له نية الصلاة وان كان واجبا للمتابعة فحقه ان لا يكفي كالاتي في السجدة للتلاوة عن سجود الصلاة لو نسيه (قوله لانه اذا قام المستحب) أي وهو التشهد الاول في ظنه وقوله مقام الواجب أي وهو التشهد الاخير (قوله وقول بعض المتأخرين) مراده حج (قوله وقصد ان لا يسجد ويركع) معناه وقصد الركوع فليس عطفًا على المنسفي

(قوله والاجاز) دخل فيه ما لو خرج هويته عن حد القيام بأن صار الى الركوع أقرب منه الى القيام ويحتمل انه غير مراد (قوله ويكره تركه) أي ترك الاكل (قوله والساق مؤنثة) وهي ما بين القدم والركبة وجمعها أسواق وسيفان وسوق انتهى عميرة وسم على منهم ومثله في القاموس (قوله تفريقا وسطا للاتباع) واعتبر في التفريق كونه وسطا لئلا يخرج به بعض الأصابع عن القبلة (قوله لم أفهم معناه) أي قول معنى المصنف وتفريقه أصابعه للقبلة (قوله فعل الممكن) ولو قطع من الزندين لا يباغ بهما الركبتين اذ به يفوت استواء الظاهر انتهى شرح البهجة الكبير ويؤخذ منه انه لو لم يفت استواء الظاهر ندب ان يبلغ بهما الركبتين وقوله الزندين بفتح الزاي وعبارة المصباح انهما انحر عنه اللحم من الزراع وهو مذكروا لجمع زود مثل فلس وفلس انتهى (قوله ويكبر في ابتداء هويته) قال الشيخ عميرة قلت يجوز قراءة يكبر بنصف الراء عطفًا على تسوية فيكون التقدير أكمله ان يسوي وان يكبر انتهى (أقول) ويجوز رفعه اذ هو الاصل ولعله لم يجزم بالنصب لانه ليس قبله ناصب صريحا (قوله ويرفع يديه) قد صنف البخاري في ذلك تصنيفا رد فيه على منكري الرفع وقال انه رواه سبعة عشر من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وان عدم الرفع لم يثبت عن أحد منهم برأيه سم على منهم قال حج ونقله غيره أي غير البخاري عن أضاف ذلك

احترز يا تصوير المذكور مما اذا اذن لمن يمشي معه فقط كما هو ظاهر ثم رأيت سم توقف في عبارة الشارح وذكر انه يبحث معه فيها فحاول تأويلها بما لا يخفى ما فيه انتهى والحاصل انه ينبغي حذف قوله كان ثم معه من يمشي اذ حكمه حكم ما اذا كان

(قوله مع ابتداء تكبيره) أي ويمدّه الى أن يصل الى حدّ الرّكوع وكذا في سائر الاشتغالات حتى في جلسة الاستراحة فيمدّه على الالف التي بين الالام والهاء لكن بحيث لا يتجاوز سبع ألفات لان غايته هذا المدة من ابتداء رفع رأسه الى تمام قيامه انتهى حج (قوله ويقول سبحان ربّي العظيم) العمدة في عدم وجوب هذه الاذكار ونحوها مع قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي عدم ذكرها للمسيء صلواته وان تقول يحتمل ان تركها للعلم بها كما اعتذر به أئمتنا عن ترك التشهد والسلام وغيرها ولك ان تقول عدم الذكر في خبر المسيء صلواته يدل على عدم الوجوب فتأخذه بالم يدل دليل على الوجوب وقد دل في التشهد ونحوه دون هذه الاذكار انتهى سم ٣٧٢ على منهج (قوله للافضل) وهو السجود يفيد ان السجود أفضل من الرّكوع

وان كان الرّكوع من خصائصنا ثم رأيت ع نقله فيما يأتي في السجود عن الروضة وعبارته فرع جزم في الروضة بأن القيام أفضل ثم السجود ثم الرّكوع (قوله وهو ساجد) عبارة حج اذا كان ساجدا (قوله زاد في التحقيق وغيره ويحتمله) معتمد (قوله بجمرة) أي مع الكراهة (قوله اما غيره فيقتصر) أي ندبا (قوله للتحقيق) علة لقول المصنف ولا يزيد الامام (قوله ولك أسلمت) اغاظم الظرف في الثلاثة الاول لان فيها ردا على الشركين حيث كانوا يعبدون معه الى غيره

ابتداء الرفع وهو قائم مع ابتداء تكبيره فاذا حاذى كفاه منكبيه انحنى قاله في المجموع تفصيلا عن الاحباب وفي البيان وغيره نحوه وصوبه الاسنوي قال في الاقلية لان الرفع حال الانحناء متعذرا ومتعسرا انتهى ويكون التشبيه في كلام المصنف بالنظر للرفع اذ لا يلزم ان يعطى المشبه حكم المشبه به من كل وجه فسقط ما قيل ان ما اقتضاه كلامه من ان الهوى يقارن الرفع ضعيف (ويقول سبحان ربّي العظيم) للاتباع فقد ورد عن عقبه بن عامر انه قال لما تزلت فسبح باسم ربك العظيم قال صلى الله عليه وسلم اجعلوا هافي ركوعكم ولما تزلت سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوا هافي سجودكم ووجه التخصيص ان الاعلى ابلغ من العظيم فجعل الابلغ في التواضع للافضل وهو السجود وايضا فقد ورد اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فرعا ياتوهم قرب مسافة فسن سبحان ربّي الاعلى أي عن قرب المسافات زاد في التحقيق وغيره وبجمده (ثلاثا) للاتباع ويحصل أصل السنة بجمرة كما اقتضاه كلام الروضة وأدنى الكمال ثلاث ثم خمس ثم سبع ثم تسع ثم احدى عشرة وهو الاكمل وهذا المنفرد وامام من مرأما غيره فيقتصر على الثلاث كما أشار اليه بقوله (ولا يزيد الامام) على الثلاث أي يكره له ذلك للتحفيف على المقتدين (ويزيد المنفرد) وامام من مرأى ذلك (اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظمي وعصبي) رواه مسلم زاد ابن حبان في صحيحه وما استقلت به قدمي بكسر الميم وسكون الياء ولقطة مخي مزيدة على المحرر وهي في الشرح والروضة وفيها ما وفي المحرر وشعري وبشري بعد عصبي وفي آخره لله رب العالمين قال في الروضة وهذا مع الثلاث أفضل من مجرد أكمل التسبيح وتكره القراءة في الرّكوع وغيره من بقية الاركان غير القيام كما في المجموع (السادس) من أركانها (الاعتدال) ولو في نفل

فقد صدّر عليهم على طريقة الاختصاص وهو انما يكون للرد على معتقد الشرك أو العكس أي أو معتقد على العكس وأخره عن قوله خشع لان الخشوع ليس من العبادات التي ينسبون بها الى غيره حتى يرد عليهم فيها (قوله خشع لك سمعي) يقول ذلك وان لم يكن منصف بذلك لانه متعبد به وفاقا لم وخلافا لبعض الناس وقال حج ينبغي ان يتحرى الخشوع عند ذلك والا يكن كاذبا لم يردانه بصورة من هو كذلك انتهى سم على منهج (قوله وما استقلت به قدمي) قال حج ويسن فيه أي كالسجود سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي انتهى وينبغي ان يكون ذلك قبل الدعاء لانه أنسب بالتسبيح وان بقوله ثلاثا (قوله وهذا مع الثلاث) أي قوله اللهم لك ركعت الخ (قوله وتكره القراءة في الرّكوع وغيره) قال الزركشي وتحمل كراهتها اذا قصد بها القراءة فان قصد بها الدعاء والثناء فينبغي ان يكون كما لو قنت بآية من القرآن شرح روض انتهى سم على منهج وينبغي ان مثل قصد القراءة ما لو أطلق فيما يظهر وسيأتي ما واقع في القنوت وقوله بآية من القرآن أي فلا يكون مكروها (قوله الاعتدال) أي ولو في نفل وكالاتدال فيما ذكر فيه الجلوس بين السجدين في أنه ركن ولو في نفل وأخذ النفل غاية للرد على ما فهمه بعضهم من كلام النووي وقد جزم به ابن المقرئ من عدم وجوب الاعتدال والجلوس بين السجدين في النفل وعلى ما قاله في محل يخرج منه اجد من ركوعه بعد الطمأنينة أو يرفع رأسه قليلا ثم كيف الحال ولعل الاقرب بهذه الثاني

يؤذن لنفسه (قوله ويبنى على المنتظم منه) ظاهره وان قصد التكميل والفرق بينه وبين الفاتحة لا ثم (قوله طويل) وصف
للسكوت والكلام اذ العطف بأو (قوله لم يسامح فيها فاصل البتة) لعله بالنسبة للسنة بقريته ما قبله أي فالأذان سويح فيه

(قوله كما صححه في التحقيق) أي وغيره فانتضاء بعض كعبه عدم وجوب ذينك أي الاعتدال والجلوس بين السجدين فضلا
عن طمأنينتهما غير مراد أو ضعيف خلا فالجزم الانوار ومن تبعه بذلك الا فنضاء غفلة عن الصريح المذكور في التحقيق كما
تقرر انتهى حج وكذب عليه سم الجزم بالغفلة ينبغي أن يكون غفلة فانه يجوز أن يكونوا اختاروا الاقتضاء على الصريح مع
الاطلاع عليه لظهور الاقتضاء عندهم وقد قدم الاقتضاء على الصريح في مواضع في كلام الشيخين وغيرها كما لا يخفى
(قوله حتى تعتدل قائما مطمئنا) قال حج وتعبيره بطمأنينة أي في الركوع ثم مطمئنا هاتفتين كقوله في السجود ويجب أن
يطمئن وفي الجلوس بين السجدين مطمئنان لم يقل عبر هنا كالا اعتدال عظمئنا دون الاخرين إشارة لمخالفتهم الهما في الخلاف
المذكور لم يبعد انتهى (قوله لما مر) أي في خبر المسمى صلاته (قوله من قيام أو قعود) فضيته انه اذا كان يصلي من اضطجاع
لا يعود له وهو واضح في الفرض لانه متى قدر فيه على حالة لا يجزى مادونه فافق قدوة على القعود لا يجزى مادونه وأما في النفل
فلا مانع من عوده الا اضطجاع لجواز التنفل معه مع قدرته على القيام والقعود ٣٧٣ ثم المراد من عوده الى القعود

انه لا يكاف ما فوضه في
النافلة ولا يمنع قيامه لانه
أكل من التعود وعبادة
الحلى فيل الرابع ويقعد
أي المضطجع للركوع
والسجود انتهى وهي
تفيد جواز العود اليه
وان صلى مضطجعا أو
مستلقيا (قوله ثم مض
معتدلا) وله ان يرتفع الى
حد الركوع ويطيله ان
شاء ثم يرتفع قائما (قوله
اعتدل وجوبا ثم سجد)
ظاهره ولو أتموا عليه
فعل الفرق بينه وبين

على المعتمد كما صححه في التحقيق لخبر المسمى صلاته اذ فيه ثم ارفع حتى تعتدل (قائما مطمئنا)
لما مر ويتحقق بعوده لما كان عليه قبله من قيام أو قعود ولو ركع عن قيام فسقط عنه قبل
الطمأنينة وجب العود الى ما سقط عنه واطمان ثم اعتدل أو أسقط عنه بعد هاتين
معتدلا ثم سجد وان سجد وشك هل أتم اعتداله اعتدل وجوبا ثم سجد (ولا يقصد غيره فالورفع
فرعا) بفتح الزاي أي خوفه على انه مصدر مفعول لا جله ويجوز كسرهما على انه اسم فاعل
منصوب على الحال أي خائفا (من شيء) كعقرب (لم يكف) رفعه لذلك عن رفع صلته لوجود
الصارف (وبين رفع يديه) كما مر في تكبيرة الاحرام (مع ابتداء رفع رأسه) من ركوعه مبتدئا
رفعهما مع ابتداء رفعه ويستمر الى انتهائه لا يتابع رواه الشيخان (قائلا) في رفعه الى الاعتدال
(سمع الله من حده) أي تقبل الله منه حده ويحصل أصل السنة بقوله من حده الله سمع له ولا
فرق في ذلك بين الامام والمأموم والمنفرد وخبر اذا قال الامام سمع الله من حده فقولوا ربنا لك
الحمد أو ربنا لك الحمد أي مع ما علمتموه من سمع الله من حده وانما اقتصر على ربنا لك الحمد لانه
كان يجهر بسمع الله من حده فتبعية الناس وكان يسر بربنا لك الحمد فلا يسمعونه غالباً فنههم عليه
فيجهر الامام والمبلغ بكامة التسميع ان احتجج اليه ولا اعتبار بما جرت به عادة كثير من الأئمة
والمؤذنين بالجهر به دون الجهر بالتسميع وقد أشار للجمع بينهما بقوله (فاذا انتصب) أرسل يديه

مالوشك في الفاتحة بعد الركوع مع الامام حيث يوافق الامام فيما هو فيه ثم يأتي بركعة بعد سلامه ان ما هنا قليل بخلافه ثم
حيث يحتاج فيه لقراءة لكن في حاشية شيخنا الزبدي مانعه ولوشك في اتعابه عاد اليه غير المأموم فوراً وجوبا والابطال
صلاته والمأموم يأتي بركعة بعد سلامه انتهى وعليه فها هنا مساو لما لوشك في الفاتحة بعد الركوع فقول الشارح
اعتدال الخ مصور بغير المأموم (قوله فلورفع فرعا) بفتح الزاي وكسرهما أي لاجل الفرع أو حالته
وفيه نظير بل يتعين الفتح فان الماضى الرفع لاجل الفرع وحده لا الرفع المقارن للفرع من غير قصد الرفع لاجله فتأمل انتهى
حج ويمكن الجواب عن الشارح بان تعليق الحكم بالاشتق يؤذن بعليه مانعه الاشتقاق فكسر الزاي بهذا المعنى مساو للفتح
وكانه قيل فلورفع حال كونه فرعا لاجل الفرع (قوله لم يكف رفته) بقي مالورفع ثم شك هل كان رفعه لاجله ام غيره هل يعتد
به ام لا فيه نظر والا قرب الثاني لان تردده في ذلك شك في الرفع والشك مؤثر في جميع الافعال (قوله أي مع ما علمتموه) خبر
عن قوله وخبر اذا قال الخ (قوله ان احتجج اليه) راجع لكل من الامام والمبلغ فالجهر به حيث لم يحتج اليه مكرره ويحتمل
رجوع الضمير الى الجهر (قوله فاذا انتصب أرسل يديه) قال حج وما قيل يجعلها تحت صدره كالقيام يأتي قريباً منه اه وأراد
به ما ذكره قول المتن ورفع يديه بقوله وفارق دعاء الافتتاح والتشهد بان يديه وظيفته ثم لا هنا ومنه يعلم رد ما قيل السنة في
الاعتدال جعل يديه تحت صدره كالقيام

بالسكوت والكلام القصيرين فلم يسن الاستثناف لاجلهم بخلاف الاقامة يسن الاستثناف فيها مطلقا ولم يسامح فيها بذلك (قوله وأن يؤخر رد السلام) هذا ظاهر اذا كان المسلم يكتك الى الفراغ فان كان يذهب كان سلم وهو ما رُفِهَ بَرْدَايَهِ حَالَا أَوْ يَتْرَكَ الرَّدَ (قوله وثمرته) أي المؤذن المذكور في المتن يقطع النظر عما قدمه الشارح (قوله فلا يصح أدان غير المذكور) أي

(قوله ربنا لك الحمد) عبارة حج ربنا أو اللهم ربنا لك أو لك الحمد ربنا أو الحمد ربنا أو فضلها ربنا لك الحمد عند الشيخين لانه أكثر الروايات أو ربنا ولك الحمد كما في الامم ووجه يتضمنه جملة من اه أي فان لك الحمد من ربنا لك الحمد جملة واحدة بخلاف ولك الحمد فان الروايتين على محذوف والمقدور كما للمفوظ ربنا لك الحمد جملة ن وربنا ولك الحمد ثلاث جمل ببادل عليه الماطف وبهذا يجب عن تنظير سم فيه (قوله أي ربنا استجب لنا الخ) هذا انما يحتاج اليه على زيادة الواو قبل لك فيحتاج الى تقدير المعطوف عليه اما بدونها فلا حاجة الى ما ذكره (قوله مبارك فيه) قال حج وصرح انه صلى الله عليه وسلم رأى بضعا وثلاثين ملكا يستبقون الى هذه أيهم يكتبها أول وعبارة حج في المسكاة في باب الركون في الفصل الاول وعن رفاعه بن رافع قال كما نصلي وراء النبي صلى الله عليه وسلم ٣٧٤ فلما رفع رأسه من الركعات قال سمع الله لمن حمده فقال رجل وراء ربنا ولك

الحمد حمدا كثيرا طيبا مبارك فيه فلما انصرف قال من المتكلم أنا فقال أنا قال رأيت بضعة وثلاثين ملكا يبتدونها أيهم يكتبها أول رواه البخاري اهو قال الجلال السيوطي في عقوده الزبرجد قال السهيلي روى أول بالضم على البناء لانه ظن صرف قطع عن الاضافة كقبل وبعد أي يكتبها أول من غيره وبالنصب على الحال وقال الكرماني يعني في كتاب الصلاة أول مبنى على الضم بأن حذف منه المضاف وتقديره أولهم يعني كل واحد منهم يشرع ليكتب هذه الكلمات

و(قال ربنا لك الحمد) أي ربنا استجب لنا ولك الحمد على هدايتك يا نازدا في تحقيقه بعبده جدا كثيرا طيبا مبارك فيه ولم يذكره الجمهور واغرب في مجموعه فقال لا يزيد الا امام على ربنا لك الحمد الا برضا المأمومين وقول ابن المنذر ان السافعي خرق الاجماع في جمع المأمومين بين سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد مردود اذ قال بقوله عطاء وابن سيرين واسحق وابو بردة وداود وغيرهم (ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد) أي بعدهما كالعرش والكرسي وغيرهما مما لا يعلمه غيره ويجوز في ملء رفعه على الصفة ونصبه على الحال أي مالمالو كان جسماء (ويزيد المنفرد) وامام قوم محصورين متصفين بما مر سرا (أهل الثناء) أي المدح (والحمد) أي العظمة وقال الجوهرى الكرم (أحق ما قال العبد) مبتدأ وقوله (وكلنا لك عبد) اعتراض وقوله (لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجبد) بفتح الجيم أي الغنى (منك) أي عندك (الجسد) ويروي بالكسر وهو الاجتهاد خبر المبتدأ أي لا ينفع ذا الحظ في الدنيا حظه في الاخرى وانما ينفعه طاعتك ويحتمل كما قاله ابن الصلاح كون أحق خبرا لما قبله وهو ربنا لك الحمد أي هذا الكلام أحق والاصل في ذلك الاتباع كما رواه الشيخان الى لك الحمد ومسلم الى آخره وثابت ألف أحق ورواها هو المشهور وان وقع في كتب الفقهاء حذفها ما قاله صواب اثباتها كما مر راوه مسلم وسائر المحمدين قاله المصنف ونعقب بأن النسائي روى حذفها او يجب أن يروى عنه أثباتها أيضا ولم يقل عبيد مع انه القيد لان القصص ان يكون الخلق كله بمعتزلة عبدا واحدا وقاب واحد (ويسن القنوت في اعتدال ثانية الصبح) بعد اثباته بالذكر الراتب كما ذكره البغوي ونقله عن النص وفي العدة ونحوه خلافا لما في الاقليد ويمكن جعل الاول على المنفرد وامام من مر والذ في على خلافه والاصل في ذلك ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه لم يزل يقنت في الصبح حتى فارق

قبل الآخر ويصعد بها الى حضرة الله لعظم قدرها وفي بعضها أول بالفخ (قوله ويزيد المنفرد) أفهم ان الدنيا ما قبله يقوله الامام مطلقا وبه صرح حج حيث قال ويسن هذا حتى للامام مطلقا خلافا لالمجموع انه انما يسن له ربنا لك الحمد فقط (قوله وامام قوم محصورين) أي فيكره تركه عبا قال الرملي في تصحيحه وهو كما قال (قوله سرا) قضية انه يقول ما قبله جهرا وقضية قوله قبل وكان يسر ربنا لك الحمد بخلافه (قوله وقال الجوهرى الكرم) أي فيؤخذ من ذلك انه يطلق على كل منهما (قوله ويروي بالكسر) أي فيهما (قوله حظه في الاخرى) الضمير لذا المتقدم قاله لا ينفع صاحب الجبد في الدنيا ذلك الجبد في الآخرة فكانه قيل الجبد النافع في الدنيا لا ينفع في الآخرة (قوله خلافا لما في الاقليد) هو لابن الفر كاح فانه يقول لا يأتي بالذكر (قوله جل الاول) هو انقول عن النص (قوله وامام من مر) أي من المحصورين الراضين بالتطويل (قوله والثاني) هو ما في الاقليد

للرجال والبنات بخلافه للنساء بل ارفع صوت على ما هو فيجوز ولا يستحب ويكون ذكر الله تعالى كما ذكره ج وعليه فعدم الصحة في كلام الشارح على اطلاقه (قوله خبر كرهت ان اذ كر الله الاعلى طهر) قضية الاستدلال به ان الكراهة مع الحدث من

(قوله ولا يجزى القنوت قبل الركوع) أي فيقنت بعده ويسجد لله وان نوى بالاول القنوت وكذا الوقت في الاولى بنيتها أو ابتداءها قبل اللهم اهدني ثم نذر عباب اه سم على منهج ومياني ما يفيد عند قول المصنف في سجود السهو ولو نقل ركنا قوليا الخ (قوله فهو أولى) أي فلا خذبه أولى (قوله فانك تقضي) ليست الفاء فيما ذكره المحلى عن الشرح بل فيه ما يقتضي عدم ثبوتها فيه حيث قال فيما رواه عن النسائي في قنوت الوتر وهو ما تقدم أي في قنوت الصبح مع زيادة فاء انك ووافق اه ثم رأيت في نسخ متعددة انك بحذف الفاء وهي توافق ما ذكره ٣٧٥ المحلى (قوله ولا يعز) هو بكسر

لعين وتظم ذلك السيوطي
مع بقية معاني عز فقال
عز المضاعف يأتي في
مضارعه
تثليث عين بفسق جاء
مشهورا
فاكفل وضد الذل مع عظم
كذا كرمت علينا جاء
مكسورا
وما كثر علينا الحال أي
صعبت
فافتح مضارعه ان كنت
تحريرا
وهذه الخمسة الافعال لازمة
واضم مضارع فعل ليس
مقصورا
عززت زيدا بمعنى قد
غلبت كذا
أعنته فكلا داجاء مأثورا
وقل اذا كنت في ذكر
القنوت ولا
يعزرب من عادت مكسورا

لدينا ولا يجزى القنوت قبل الركوع وان صح انه صلى الله عليه وسلم قنت قبله أيضا لان رواية القنوت بعده أكثر واحفظ فهو أولى وعليه درج الخلفاء الراشدون في أشهر الروايات عنهم وأكثرها وشمل كلامه الاداء والقضاء وخالف الصبح غيرها من حيث المعنى لشرفها ولأنه يؤذن لها قبل وقتها وبالتثويب وهي اقصر الفرائض فكانت الزيادة اليق (وهو اللهم اهدني فمن هديت الى آخره) كذا في المحرر وتنتمه كما في الشرح وعافني فبين عافيت وتولينني فبين توليت وبارك لي فيما أعطيت وتي شرمما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت قال الرافي وزاد العلماء فيه ولا يعز من عادت قبل تباركت وتعاليت قال في الروضة وقد جاءت في رواية البيهقي وبعده فلك الحمد على ما قضيت استغفر لك وأتوب اليك زاد في الروضة قال جمهور أصحابنا لا بأس بهذه الزيادة وقال أبو حامد والبندنجي وآخرون مستحبة وعبر عنه في تحقيقه بقوله وقيل (والامام) يسن له في قنوته ان يأتي (بلفظ الجمع) لما روى عن البيهقي في احدي روايته وحمل على الامام وعاله المصنف في اذكاره بأنه يكره للامام ان يخص نفسه بالدعاء لخبر لا يؤم عبد قومما فيخص نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خانهم رواه أبو داود والترمذي وحسنه نعم يستثنى من ذلك ما ورد النص به لخبر انه صلى الله عليه وسلم كان اذا كبر في الصلاة يقول اللهم نقني اللهم اغسلني الدعاء المعروف وثبت ان دعاءه صلى الله عليه وسلم في الجلوس بين السجدين وفي التشهد بلفظ الافراد ولم يذكر الجمهور التفرقة بين الامام وغيره الا في القنوت فليكن الصحيح اختصاص التفرقة به دون غيره من أدعية الصلاة وقال ابن التيم في الهدى ان أدعية النبي صلى الله عليه وسلم كلها بلفظ الافراد انتهى فقول الغزالي يستحب للامام ان يدعو في الجلوس بين السجدين وفي السجود والركوع بصيغة الجمع كما يستحب في القنوت مردود وكان الفرق بين القنوت وغيره ان الجمع مأمورون بالدعاء بخلاف القنوت فان المأموم يؤمن فقط ولا تتعين هذه الكلمات للقنوت بخلاف التشهد لانه فرض أو من جنسه فالوقت بالمروى عن عمر كان حسنا لكن الاول أحسن ويد سن المنفرد

وقوله عززت بغيره المتعدي الذي تضم عينه (قوله وبعده فلك الحمد) هو شامل للخبر والشرع عليه فقد يقال كيف جدد على قضاء الشرع وطلب رفعه فيما سبق بقوله وقني الخ والجواب ان الذي طلب رفعه فيما مضى هو المقضى من المرض وغيره كما تكرر في النفس والحمود عليه هنا هو القضاء الذي هو صفة تعالى وكلها جميلة يطلب الثناء عليها (قوله بهذه الزيادة) هي قوله فلك الحمد الخ (قوله وآخرون مستحبة) قال ج بل قال جمع انها مستحبة لورودها في رواية البيهقي انتهى فساقها مساق الجزم واستدل عليها برواية البيهقي (قوله فان فعل فقد خانهم) أي بتغويته ما طلب لهم فكره له ذلك وعليه فالقول ذلك في القنوت فهل يطلب من المأمومين التأمين حينئذ أو القنوت فيه نظر والاقرب الاول لانه الوارد وان قصر الامام بتخصيصه ولا مانع من ان الله يشيب المؤمن بما يزيد على ما يصل اليه من دعاء الامام (قوله فليكن الصحيح الخ) أي خلافا لغيره وعبارته والذي يتجه ويجمع به كلامهم والخبر انه حيث اخترع دعوة كرهه الافراد وهذا هو حمل الهمى وحيث أتى بما أتوا تتبع لفظه (قوله اختصاص التفرقة به) أي القنوت (قوله فالوقت بالمروى عن عمر

حيث كون الاذان ذكر اوليس كذلك لان القرآن الذي هو افضل الاذكار لا يكره مع الحدث كما بينه الشهاب سم ومن ثم حكم الشهاب المذكور بوجههم من ادعى ذلك والشهاب حج استدلال بخير لا يؤذن الامتوضي (قوله من لا تباع له الصلاة) فلا

أى وهو اللهم انا نسـ تعينك الخ (قوله وامام من مر الجمع بينهما) أى فى قنوت الصبح والوتر (قوله أولم يقصده) شامل لحالة الاطلاق (قوله وتكره اطالة القنوت) التعبير بالاطالة دون قوله تكره الزيادة على القنوت ظاهر فى ان المراد بالاطالة الزيادة التى يظهر بها طول فى العرف لا مجرد الزيادة التى يظهر بها طول فى العرف لا مجرد الزيادة وان قلت ومجبرة الخطيب كان الشيخ أبو حامد يقول فى قنوت ٣٧٦ الصبح اللهم لا تعقنا عن العلم بعائق ولا تمنعنا عنه عما نحتاج انتهى وهو صريح فيما

قلناه وقوله لا تعقنا بفتح التاء وضم العين من عاق بدليل قوله بعائق اذ لو كان من عاق لقال بعيق أو معوق (قوله فتسناهم الاصحاب لما علمت) لم يتقدم هنا ما يعلم منه سبب قياس الصحب على الال ثم رأيت فى ج مانعه ويسن أيضا السلام وذكر الال ويظهر ان يقاس بهم الصحب لقولهم يستفاد من الصلاة عليهم من سنها على الال لانها اذا سنت عليهم وفيهم سم من ليسوا أصحابه فعلى الصحابة أولى ثم رأيت شارحا صرح بذلك (قوله أفتى المصنف) ظاهره اعتماد ما أفتى به وأنه لا فرق فى عدم الاستحباب بين كون الصلاة عليه بالاسم الظاهر أو بالعمير لكن

وامام من مر الجمع بينهما ويؤخره حينئذ عن الاول ولو قبت بآية نواهيهما وتضمنت دعاء أو نحوه كما فى البقرة أخرته عنه وان لم تضمن ذلك كتبت بآية أولم يقصدهم المبحر ما من كراهة القرآن فى الصلاة فى غير اقيام ويشترط فى بدله ان يكون دعاء وثناء كما قاله البرهان البيجورى وافق به لوالد رحمه الله تعالى وتكره اطالة القنوت كالتشهد الاول كما فى المجموع عن البغوى وقضيته عدم البطلان بتطويله به وهو كذلك كما أفاده الشيخ ولا يقال قياس امتناع تطويل الركن القصير بعد ابطاله لانه محمول على غير محل القنوت مما لم يرد الشرع بتطويله اذ البغوى نفسه القائل بكراهة الاطالة قائل بأن تطويل الركن القصير يبطل عمده (والصحيح من الصلاة) والسلام كما فى الاذكار (على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى آخره) للاخبار الصحيحة فى ذلك وتسن الصلاة على الال والاصحاب أيضا قياسا على ما تقدم خلافا لمن نفي سنية ذلك وقد استشهد الاموى اسن الصلاة بالآية والركن لسن الال بخبر كيف نصلى عليك ولا ينافى ذكر الصحب هنا اطباقهم على عدم ذكرها فى صلاة التشهد لان الفرق بينهما انهم لم يقتصر واء على الوار وهما لم يقتصر واء عليه بل زادوا ذكر الال بمخافة قناتهم الاصحاب لما علمت وكان الفرق ان مقابلة الال بالال ابراهيم فى أكثر الروايات ثم تقتضى عدم التعرض لغيرهم وهما لا مقتضى لذلك والثانى لا تسن بل لا تجوز حتى تبطل الصلاة بفعلها على وجه لانه نقل ركننا قوليا الى غير موضعه واحترز بقوله فى آخره عن عدم استحبابه فيما عداه وان قال فى العدد لا بأس بما أوله وآخره لورودنا فيه وما ذكره المحلى فى شرحه من استحباب الصلاة عليه ان قرأها آية متضمنة اسم محمد صلى الله عليه وسلم أفتى المصنف بخلافه (و) يسن (رفع يديه) فيه وفى سائر الادعية اتباعا كما رواه البيهقى فيه بأسناد جيد وفى سائر الادعية الشيوخان وغيرهما وحاصل ما تضمنه كلام الشارح هنا ان الاول دليلين فانه استدلال على القول بأن الرفع سنة بالاتباع وان القائل بعدم سنيته استدلال عليه بالقياس على غير القنوت من ادعية الصلاة كدعاء الافتتاح والتشهد والجلوس بين السجدين وأفاد بقوله كما قيس الرفع فيه الى آخره ان القائل بالاول استدلال أيضا

جمله حج فى شرح العباب بعد كلام ذكره على ما اذا كانت الصلاة بالاسم الظاهر دون ما لو كانت بالضمير وقوله بخلافه نقل سم على منهج عن الشارح طابها (قوله ويسن رفع يديه) الاولى ومن ليفيده انه من محل الخلاف وعبارة المحلى والصحيح سر رفع يديه وقوله فيه ظاهره كالمحلى انه يرفع فى جميعه حتى فى الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وهو ظاهر ثم رأيت فى حج وعبارته ويرفع يديه فى جميع القنوت والصلاة والسلام بعده لا تباع وسنده صحيح انتهى (قوله وفى سائر الادعية) لعل المراد فى غير الصلاة بدليل قوله الا فى وان القائل بعدم سنية استدلال عليه بالقياس على غير القنوت من ادعية الصلاة (قوله ان الاول) أى القائل بسن الرفع (قوله كما قيس الرفع فيه) على رفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه كما صلى الغداة يدعو على الذين قتلوا أصحابه القراء يترجمونه رواه البيهقى انتهى ولا ينافى هذا ما يأتى فى كلام الشارح من قوله قنت شهر امتنا بما فى الجنس الخ احتمال اختلاف الروايات وعلى احدى الروايتين يحمل ما نقل عن شيخنا لعلامة الاجه ويرى فى شرح الالفية من انه قنت عقب صلاة الغداة

كراهة في أذان فاقد الطهورين كما يحتمل الشهاب ميم وصرح به الدميري وإن أخر - منه عبارة العباب المذكورة لكن بحث الشهاب المذكور في محل آخر الكراهة وينبغي أن يقال إن كان يؤذن لنفسه فلا يكره دليل طلب نحو السورة منه وإن كان أدائه لتأدية شعار كره إلا أن يكون مثله فتدبر (قوله وتضيه كلامه) أي بالنظر لما قررره هو به حيث أطلق في الأذان من قوله من الأذان وأما غيره فاضافه للضمير فقال من أدائه لكن يبقى النظر في المتن في حذاته في أي المعنيين أظهر (قوله

(قوله ومقابل الاصح) الذي في المتن التعبير بالصحيح (قوله نفى) أي وما هنا اثبات وهو مقدم على النفي (قوله لرفع بلاء ونحوه) أي من المشاق التي تحصل من غير قيام بالبدن وسكت عن التناء وهو من فاك ٣٧٧ تنضي الخوفي حواشي البهجة للشيخ عميرة

قوله ويسن جعل ظهرها للسماء الخ أي حتى من أول القنوت الخ هذا مرادهم فيما يظهر شو برى اه ميم على جملة (قوله وعكسه ان دعا بتحصيل شيء) أي فلو جمع بين الطلب والرفع بصيغة واحدة كما لو دعا شخص بتحصيل شيء ورفع آخر أو دعا اثنان أحدهما بطلب خير والآخر برفع شر فقال آخر اللهم افعل لي ذلك فهل يفعل قائل ذلك يبطون الا كف أم بظهورها فيه نظر قيل ولا يبعد أن يفعل ذلك مقرونا ببطون الا كف تغليب المطلوب على غيره لشرفه اه أقول وإذا قرب أن ذلك يكون بظهور الا كف لأن درء المفسد مقدم على جلب المصالح (قوله والوجه أن غاية الزفع إلى المنكسب) أي إلى محادة المنكسب مع بقاء الكفين على بسطهما (قوله

بالقي من المذكور ومقابل الاصح عدم رفعه في القنوت لأنه دعاء في صلاة فلا يستحب الرفع فيه قياسا على دعاء الافتتاح والتشهد ووفق الأول بأن يديه فيه وظيفة ولا وظيفة لها هنا وتحصل السنة برفعهما سواء أ كانتا متفرقتين أم ملتصقتين وسواء أ كانت الأصابع والراحة مستويتين أم الأصابع أعلى منها والضابط أن يجعل بطونهما إلى السماء وظهورهما إلى الأرض كذا أفنى به لو الدرجه الله تعالى وخبر كان صلى الله عليه وسلم لم لا يرفع يديه في شيء من الدعاء إلا في الاستسقاء نفى أو محمول على رفع خاص وهو المبالغة فيه ويجعل فيه وفي غيره ظهور كفيه إلى السماء أن دعا لرفع بلاء ونحوه وعكسه أن دعا لتحصيل شيء أخذ المبالغة في الاستسقاء ولا يعترض بأن فيه حركة وهي غير مطلوبة في الصلاة إذ محله فيما لم يرد ولا يرد ذلك على الإطلاق ما أفنى به لو الدرجه الله تعالى أنفا ذلك كلامه مخصوص بغير تلك الحالة التي تطلب اليد فيها وسواء فممن دعا لرفع بلاء في سنن ما ذكرنا كان ذلك البلاء واقعا لم لا كما أفنى به لو الدرجه الله تعالى واستحب الخطابي كشفهما في سائر الادعية ويكره للخطيب رفع يديه حال الخطبة قاله البيهقي لحديث فيه في مسلم ويكره خارج الصلاة رفع اليد المتنجسة ولو بمجائل فيما يظهر والأوجه أن غاية الرفع إلى المنكسب إلا أن اشتد الأمر ولا يرفع بصره إلى السماء قاله الغزالي وقال غيره الأولى رفعه إليها أي في غير الصلاة ورجحه ابن العماد (و) الصحيح (أنه لا يسمع) بهما (وجهه) أي لا يسن ذلك لعدم ثبوت شيء فيه والأولى عدم فعله وروى فيه خبر ضعيف مستعمل عند بعضهم خارج الصلاة واستحباه خارجها جزم في التحقيق وأما مسمع غير الوجه كالصدر في الروضة وغيرهما عدم استحبابه قطعا بل نص جماعة على كراهته والثاني يسن ظهر فاستحوابها وجوهكم ورد يكون طرفة واهية (و) الصحيح (أن الامام يجهر به) استحبابا في السرية كأن تضي صبحا أو ترا بعد طلوع الشمس والجهرية للاتباع رواه البخاري وغيره وليكن جهره به دون جهره بالقراءة كما قاله الماوردي واستحسنه الزكشي وغيره ويمكن تنزيل اطلاق المصنف وغيره عليه فإن أسره حصلت سنة القنوت وفاته سنة الجهر خلافا لما اقتضاه كلام الحاروي الصغير من فواتهما والثاني لا كسائر الادعية المشروعة في الصلاة وخرج المنفرد فيسره قطعا (و) الصحيح (أنه يؤمن المأموم للدعاء) جهرا كافي الكافي واقتضاه كلام التهذيب إذا جهر امامه ومنه الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيؤمن كما صرح به المحب الطبري وأفنى به لو الدرجه الله تعالى خلافا للغزالي والجو جري ولا يعارضه خبر رغم

رفعه) أي البصر (قوله أي في غير الصلاة)

نهایه ل

٤٨

متمم (قوله ورجحه ابن العماد) قال سم على جملة بعد ما ذكر وتن الإشارة بسبب ابته النبي وتكره باصبعين حج اه (قوله عدم استحبابه قطعا) خارجها أي وأما ما يفعله العامة من تقبيل اليد بعد الدعاء فلا أصل له (قوله كأن تضي صبحا) وانما طلب من الامام الجهر بالقنوت في السرية مع انها ليست محل الجهر ومن ثم طلب الاسرار بالقراءة فيها لان المقصود من القنوت الدعاء وتأمين القوم عليه فطلب الجهر ليس معوا فيؤمنوا (قوله كما قاله الماوردي) أي وإن أدى ذلك إلى عدم سماع بعض المأمومين بعدهم أو اشتغالهم بالقنوت لأنفسهم ورفع أصواتهم به اما لعدم علمهم باستحباب الانصات أو لغيره

فتكون الكراهة معها أشد الخ) مراده اذ انهما يغيران صوت والاقدم ان اذان المرأة والخشي برفه حرام كذا حمل عليه الشهاب سم عبارة شرح الروض وفيه نظرا لا يسمى اذانا وانما هو مجرد ذكر فالاولى الجواب بأنه بالنسبة للإقامة

(قوله ولا يعارضه خبر رغم انف الخ) وجه المعارضة ان الخبر يدل على طلب الصلاة من المأموم عند اتيان الامام بها والتأمين ليس صلاة ويمكن الجواب بأنه وان لم يكن صلاة لكنه في معناها لان قوله آمين عند صلاة الامام عليه في قوة أن يقول استجب يا رب صلاة الامام كما أشار إليه الشارح بقوله لان طلب استجاب الخ (قوله رغم انف) أي لصق أنفه بالغام بالفتح وهو التراب أه مختار بالمعنى (قوله ويحتمل وهو الوجه) ٣٧٨ يتأمل هذا مع قوله أولا سرا فان ذلك يقتضي انه الميقول ثم رأيت في

نسخ بعد قوله والثاني يؤمن فيه أيضا واذ أسأل الرحمة الخ (قوله ونحوها) أي النار (قوله في اجابة المؤذن وعدمه هنا) اعتمد ج هنا البطلان (قوله بقصده) أي الفتح بأن اعادته بلفظه يتأمل هذا فانه لم يتقدم هنا ما يتضمن اعادة شيء بلفظه (قوله فان لم يسمعه) قال في العباب سمعا محققا اه سم على منهج (قوله كما يشاركه الخ) أي فان كلا منهما يدعي بما يجب وان اختلفا فيما يأتیان به (قوله مع ما مر أيضا) أي من المذكور المطلوب في الاعتماد من حيث هو وهو سمع الله ان سمعه الخ كما صرح به متن المنهج (قوله ولو واحدا) خرج به الاثنان ومقتضاه انه يقنت لهما وان لم يكن فهما نفع متعد (قوله على قاتلي أصحابه) قال لاسنوي وغيره كان الحامل له على القنوت في هذه القضية

أنف رجل ذكرته عنده فلم يصل على لان طلب استجابة الصلاة عليه بآمين في معنى الصلاة عليه (و) انه (يقول الثناء) سرا وهو فانك تقضي الى آخره أو يستمع له لانه ثناء وذكر لا يليق به التأمين والمشاركة أولى كما في المجموع والثاني يؤمن فيه أيضا واذ ان لنا بمشاركته فيه في جهر الامام به نظرا يحتمل أن يقال يسر به كما في غير مما يشتركان فيه ويحتمل وهو الوجه الجهر به كما اذا سأل الرحمة أو استعاذ من النار ونحوها فان الامام يجهر به ويوافق فيه المأموم ولا يؤمن كما قاله في المجموع قال في الاحياء وتبعه القمولى وغيره أو يقول أشهد أو صدقت وبررت أو بلى وأنا على ذلك من الشاهدين أو ما أشبه ذلك اه والفرق بين بطلانها بصدقت وبررت في اجابة المؤذن وعدمه هنا ان هذا متضمن للثناء فهو المقصود منه بطريق الذات بخلافه ثم قل ليس متضمنا له اذ هو بمعنى الصلاة خير من النوم وهذا مبطل وما هنا بمعنى فانك تقضي ولا يقضي عليك مثلاً وهو ليس بمبطل ولا أثر للخطاب لانه بمعنى الثناء أيضا وعليه فيفارق نحو الفتح بقصده حيث أثر بأن اعادته بلفظه صيرته كالكلام الاجنبي والاصل في محمل القراءة عدم ذكر يرها ولا كذلك الثناء ونحوه ووفق الوالدرجة الله تعالى بين ما هنا والاذان أيضا بأن اجابة المصلى للمؤذن مكروهة بخلاف مشاركة المأموم في القنوت باتيان بالثناء أو ما ألحق به فانه سنة فحسن البطلان بالاول دون الثاني هذا كله ان سمعه (فان لم يسمعه) أصممه أو بعده عنه أو عدم جهره به أو سمع صوتا لا يفهمه (قنت) استجابا سرا موافقة له كما يشاركه في الدعوات والاذكار السرية (ويشعر) أي يستحب (القنوت) مع ما مر أيضا (في سائر المكتوبات) أي باقيها من الخمس في اعتدال الركعة الأخيرة (للنازلة) لازلت بان تزلت بالمسلمين ولو واحدا على ما بحثه جمع لكن اشترط فيه الاسنوي تعدى نفعه كاسر العالم والشجاع وهو ظاهر وذلك لما صرح انه صلى الله عليه وسلم تمت شهر امتابعا في الخمس في اعتدال الركعة الأخيرة يدعوى على قاتلي أصحابه بيتر معونة ويؤمن من خافه والدعاء ككاد دفع ثم ردهم على المسلمين لا بالنظر للقتولين لا نقضاء أمرهم وعدم امكان تداركهم ويؤخذ منه استحباب تعرضه في هذا القنوت بالدعاء لرفع تلك النازلة وسواء فيها الخوف من نجوعه ولو لمسلمين كما هو ظاهر والقسط والجراذ ونحوها كالولاء وكذا الطاعون كما قيل اليه كلام الزكريا أخذ من أنه صلى الله عليه وسلم دعا بصرفه عن أهل المدينة وبه أفنى الوالدرجة الله تعالى تبعا لبعضهم وأشار رد قول الأذري المتجه عندى المنع لوقوعه في زمن عمر ولم يقنتوا له حيث قال لا ريب انه من

دفع ثم رد القاتلين اه سم على منهج ثم رأيت قوله الآ في والدعاء الخ النوازل (قوله لرفع تلك النازلة) أي فلا يقتصر على قنوت الصبح فانه صلى الله عليه وسلم ثبت عنه الدعاء على قاتلي أصحابه وليس ذلك من ألفاظ القنوت الواردة فلا يقتصر على قنوت الصبح في النازلة اكتفى به على ما هو ظاهر من عبارة الشارح وغيره (قوله لوقوعه) أي الطاعون (قوله في زمن عمر) ظاهره ان أول وقوعه في زمنه فلما راجع وهو طاعون عمواس بالعين والسين المهملتين قال في المصباح عمواس بالفتح بلدة بالشام بقرب القدس وكانت قديما مدينة عظيمة وطاعون عمواس كان في أيام عمر رضي الله تعالى عنه اه ولعل نسبة الطاعون لها لا بد اعطوه رده فيها (قوله لا ريب انه) أي في انه

(قوله الخليفة) بكسر الخاء واللام المشددة وفتح الفاء مصدر خلفه بتشديد اللام لارادة المبالغة تحتة حديثي وخصه خصيصي
(قوله ان يجمع بين الاذان والامامة) أي خلافا لمن منع السنية في ذلك ولم أثبت فيه الكراهة وفي نسخ والاقامة بدل الامامة
(قوله الاستحجار عليه) أي على مطلق الاذان (قوله الثاني ان الاذان يرجع للآذان الخ) في هذا الوجه نظري علم براجعة كلامهم
في باب الاجازة (قوله وبه صرح المصنف في مسئلة الموالاة الاخيرة) هو تابع في هذه العبارة للشهاب حج في شرح الارشاد

(قوله وعلى تسليمه فيحتمل) أي فلا يرد عدم اجابة معاذ لهم في الدعاء برفعه حين سألوه لما ذكر على ان طلبهم منه يدل على جوازه
اذ لو كان ممنوعا لم يسألوه مع ان فهم جماعة من أكابرهم المعروفين بالعلم المشهورين به بل عدم منعي معاذ لهم عن سؤالهم مع
ما قيل في حقه من النبي صلى الله عليه وسلم من انه أعلم الناس بالحلال والحرام دليل على جوازه أيضا لانه لا يقر على منكره ولو
كان ممنوعا عنده لبين لهم حكمه (قوله ويستحب مراجعة الامام) أي من الائمة للساجد وأما ما يطرأ من الجماعة بعد صلاة
الامام الراتب فلا يستحب مراجعة (قوله ويسن الجهر به) ولعله انما يطلب الجهر من المنفرد هنا بخلاف قنوت الصبح لشدة
الحاجة لرفع البلاء الحاصل فطلب الجهر اظهر التاكيد (قوله والمنذورة فلا يسن فيها) قال حج أما غير المكتوبات فالجنازة
يكبر فيها مطلقا الخ والمنذورة والمنافلة التي تسن فيها الجماعة وغيرها لا تسن فيها ثم ان قنوت في المنافلة لم يكبره والا كره اه وهو
مسائل قول الشارح فلا يسن اذ تنفي السنية عبارة عن تنفي الطلب لا طلب العدم ٣٧٩ (قوله فلا يسن فيها) لم يقل فيها نظرا

النوازل العظام لما فيه من موت غالب المسلمين وتعطل كثير من معاشهم وشهادتهم من مات به
لا تمنع كونه نازلة كما أتلفت عند نازلة العدو وان حصلت الشهادة ان قتل منه وعدم نقله عن
السائق لا يلزم منه عدم الوقوع وعلى تسليمه فيحتمل أنهم تركوه اذ اثار الطلب الشهادة ثم قال
بل يسن ان لم ينزل بهم الدعاء لمن نزل بهم اه ويستحب مراجعة الامام الاعظم أو نائبه بالنسبة
للجماعة فان أمر به وجب ويسن الجهر به مطلقا للامام والمنفرد ولو سرية كما أفتى به الوالد
وجه الله تعالى (لا مطلقا على المشهور) لانه عليه الصلاة والسلام لم يقنط الا عند النازلة
والثاني يتخير بين القنوت وتركه وخرج بالمكتوبة بالنفل ولو عيدا أو استسقاء والمنذورة فلا
يسن فيها ويظهر كما قاله الشيخ كراهته مطلقا في صلاة الجنازة لبنائها على التخصيف (السابع)
من أركانها (السجود) مرتين في كل ركعة للكتاب والسنة والاجماع وانما عدا ركنها واحدا
لكونها ما تحدين كما عده بعضهم العامأئينة في محالها الاربعة ركنها واحد لذلك وهو في اللغة
النظام والميل وقيل التذلل والخضوع (و) اما في الشرع فاقوله مباشرة بعض جهته
مصلاه) أي ما يصلي عليه من أرض أو غيرها يكشف ان أمكن ما صح من قوله صلى الله عليه
وسلم اذا سجدت فكن جبهة لك ولا تنقر تنقرا واه ابن حبان في صحيحه وخبر بن حبان بن
الارث شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حرار مضاء في جباهنا واكفنا فلم يشكنا

للنفل والمنذورة بل راعى
كثرة الافراد التي شملها
النفل (قوله لكونهم ما
متحدين) فان قلت يخالف
هذا عدهما في شروط
القنوة ركنين في مسئلة
الركعة ومسئلة التقدم
والتأخر قلت لا مخالفة لان
المدار ثم على ما يظهر به
فحس المخالفة وهي تظهر
بنحو الجاوس ومجسدة
واحدة فعدا ركنين ثم
والمدار هنا على الاتحاد في
الصورة فعدا ركنها واحدا
ثم ما ذكر توجيهه للراج

والافقي المسئلة خلاف كما صرح به قول حج وجعل المصنف السجدة ركنها واحدا هو ما صححه في البيان والموافق
لما يأتي في مجتئ التقدم والتأخر امار كنان وهو ما صححه في البسيط اه (قوله لذلك) أي لاتحادها (قوله النظام
والميل) عطف تفسير والركوع لغة قريب منه لانهم فسروه كما ذكره حج بالافتناء فيشارك السجود في حصول الميل (قوله
وقيل التذلل والخضوع) عطف الخضوع على التذلل عطف تفسير وعبارة المصباح مسجد سجود انما من وكل شيء ذل فقد
سجد اه وهي صريحة في ان ما حكاه الشارح من القولين ليس مراد ابل هما قول واحد وهو ان السجود معناه لغة
التطامن حسيا كان أو معنويا فان قوله وكل شيء ذل يفهم انه داخل في معنى ما قبله (قوله مباشرة بعض جهته) ويتصور
السجود على البعض بأن يكون السجود على عود مثلا أو يكون بعضها مستورا فيسجد عليه مع المكشوف منها (قوله يكشف
ان أمكن) أي سهل بحيث لا يناله به مشقة لا تحتمل مادة أخذ ما يأتي (قوله ولا تنقر تنقرا) عبارة الشيخ هيرة اذا سجدت
فكن جبهة لك من الارض ولا تنقر تنقرا الغراب اه فاعلم امارا وابتان وقوله نقر امصدر مؤ كد لان المصادر ثلاثة اما مصدر
مؤ كد لفعله كهذا أو مبين لنوعه كضربه ضرب الامير أو مبين لعدده كضربه ضربتين أو نلانا (قوله حرار مضاء) الرض
يفضتين شدة وقع الشمس على الرمل وغيره والارض مضاء يوزن حراء وقد روض يومنا اشتد حره وباه طرب اه مختار

بعض تصرف لكن الشهاب المذكور ذكر قيسل ذلك مانصه وكذا الوآخر مؤداة لا آخر الوقت فأذن لها ثم عقب سلامها دخل وقت مؤداة أخرى فيؤذن لها قاله النووي انتهى والشارح قدم هذا في أوائل الفصل عقب قول المصنف فان كان فرائض لم يؤذن

(قوله أي لم يزل شكوانا) أشار به إلى أنه من أشكر والهمزة فيه للسلب قال في المختار وأشكاه أيضا أعقبه من شكواه وزرع عن شكايته وأزاله عما يشكوه (قوله وان كره) أي الاقتصار على البعض (قوله وهو جانبها) والمراد به ما ينحدر عن سطح الجهة من الجانبين حج (قوله اما اذا اضطر استرها) محترز قوله بكشف ان أمكن (قوله وان لم تبج التيمم فيما يظهر) خلافا لما نقل سم على مسجع عن شرح الارشاد الحج ما يوافق كلام الشارح (قوله الا ان كان تحتها نجس غير معفوعه) فتأزمه الاعادة لكنهما ليست مجرد الستر بل للنجاسة دلا حاجة للاستثناء (قوله بجهته أو بعضها) أي وان طال كما اقتضاه اطلاقهم اهـ حج (قوله جاز مطلقا) أي سواء أمكن السجود على الخالي منه أم لا وسواء طال أو قصر (قوله خلافا لما بحثه الاسنوي) وخرج به الشعر النازل من الرأس فلا يكفي السجود عليه ومثله شعر اللحية واليدين تحرك بحركته أم لا ما عدا شعر الجهة (قوله فان سجد على متصل به) تفريع ٣٨٠ يعلم منه تقبيد المصلي بكونه غير متصل به أو لم يتحرك بحركته قال سم ومثل

هذا يقع للامعة كثيرا وهو انهم يحذفون القيد من الكلام ثم يفرعون عليه ما يعلم منه تقييده الاول (قوله وانما ضمر ملاقاته) أي ملاقاته ما لم يتحرك بحركته من المتصل به (قوله لانه كالجزء منه) أي وكل ما كان كذلك ضر ويدخل فيه السلعة النائفة في البدن فلا يجزئ السجود عليها وقضيته انها لو نبتت في الجهة لا يعتد بالسجود عليها وقياس الاكتفاء بالسجود على الشعر النابت بالجهة وان طال الاكتفاء به هنا

أي لم يزل شكوانا وراه مسلم غير جباها نوا كفا قالوا لم تبج مباشرة المصلي بالجهة لا ردهم إلى سترها واعتبر كشفها دون بقية الاعضاء لسهولة حصول مقصود السجود وهو غاية التواضع والخضوع لمباشرة أشرف ما في الانسان لمواطئ الاقدام والتعال من غير حائل واكتفى ببعضه وان كره لصدق اسم السجود بذلك وخرج بها نحو الجانبين وهو جانبها وانما والاتف لان ذلك ليس في معناها اما اذا اضطر استرها بان يكون بها نحو جرح به عصابة تشق ازالته عليه مشقة شديدة وان لم تبج التيمم فيما يظهر كما مر في الجزع عن القيام فصح السجود عليه ولا تلزمه اعادة الا ان كان تحتها نجس غير معفوعه ولو سجد على شعر نبت بجهته أو بعضها جاز مطلقا كما هو المنقول المعتمد خلافا لما بحثه الاسنوي في الثانية لان ما نبت عليها بجزء بشرته (فان سجد على متصل به) كطرف كفة الطويل أو عمامته (جاز ان لم يتحرك بحركته) لانه كالمفصل وانما ضمر ملاقاته للنجاسة لان العتبر ثم ان لا يكون شي مما ينسب اليه ملاقاتها وهذا منسوب اليه ملاقاتها والمعتبر هنا وضع جهته على قرار لا من يتكئها وبالحركة يخرج القرار فان تحرك بحركته في قيامه أو قعوده لم يصح لانه كالجزء منه فلو سجد عليه عامدا عالما بضره بطلت صلاته والا أعاد السجود وخرج بمصل به ما لو سجد على نحو سرير يتحرك بحركته ويصح السجود على نحو عود أو منديل بيده كما في المجموع ويفارق ما مر بان اتصال الثياب به نسبتها اليه أكثر لاستقرارها وطول مدتها بخلاف هذا وليس مثله المنديل الذي على عمامته والملقى على عاتقه لانه ملبوس له بخلاف ما في يده فانه كالمفصل ولو

سجد

بالاولى كما اقتضاه تعليلهم ذلك بتبعيته للجهة وينبغي ان يحل الاكتفاء بالسجود علم اما لم تجاوز محلها فان جاوزته كان وصلت إلى صدره مثلا فلا يجزئ السجود على ما جاوز منها الجهة (قوله بطلت صلاته) لا يبعد ان يختص البطالان بما اذا رفع رأسه قبل ازاله ما يتحرك بحركته من تحت جهته حتى لو أزاله ثم رفع بعد الطمأنينة لم تبطل وحصل السجود فتأمل اهـ سم على منهج وينبغي ان يحل ذلك ما لم يقصد ابتداءه يسجد عليه ولا يرفعه فان قصد ذلك بطلت صلاته بمجرد هويته للسجود قياسا على ما لو عزم ان يأتي بثلاث خطوات متواليات ثم شرع فيها فانها تبطل بمجرد ذلك لانه شروع في المبطّل ونقل بالدرس عن الشيخ جده ان ما يوافق ذلك فراجع (قوله والا أعاد السجود) ظاهره ولو كان بعيد العهد بالاسلام ونشأ بين أظهر العلماء ويوجه بأن هذا مما ينبغي على العامة فيعذرفيه بخلاف ما لو اقتصر على سجدة واحدة فتبطل صلاته لان هذا مما لا ينبغي حتى لو نبت بعد القيام عامدا افاراد السجود لم يجز ليه لانها بمجرد قيامه (قوله أو منديل بيده) الظاهر منه انه يمسكه بيده فيخرج ما لو ربطه بها فيضرب لكن قضية قوله بان اتصال الثياب الخ خلافا وهو ظاهر فلا يضر سجوده عليه ربطه بيده أم لا (قوله وطول مدتها) أي في الجملة فلا يشكك بما لو سجد على طرف رداء على اكتفیه (قوله وليس مثله) أي في جهة السجود عليه

لغير الاولى ثم ذكر ما ذكره هنا فاشكل مراده (قوله وسببه التطويل) أي خشيته (قوله ومستمعه) لا حاجة اليه (قوله ولا ينه) أي وخلافا لابن السبكي في كتابه التوشيح (قوله والخبر ان لا يدل ان) أي من حيث المجموع اذا الاول وان كان عاما فهو مخصوص بالثاني هذا هو مراده فيما يظهر والا فهو لا يسمعه ان ينكر عموم الاول في حد ذاته وبهذا يدفع تنظير الشارح الا في كلامه فتأمل (قوله ومن في صلاة الخ) عبارة الامداد للشهاب بن حجر بعد قول الارشاد ويحبب لامصليا ونحوه

(قوله فالتصق بجهته) ومنه التراب حيث منع مباينة جميع الجهة محل السجود (قوله ولونحاه ثم سجد لم يضرب) ولو رآه ملتصقا بجهته ولم يدرك في أي السجودات التصق فعن القاضي انه ان رآه بعد السجدة الاخيرة من الركعة الاخيرة وجوز ان التصاقه فيما قبلها أخذ بالاسواق فان جوزه في السجدة الاولى من الركعة الاولى قدر انه فيه ليكون الحاصل له ركعة الا سجدة أو فيما قبلها قدره فيه ليكون الحاصل له ركعة بغير سجود أو بعد فراغ لصلاة فان احتمل طروعه بعده فالاصل مضى على الصحة والا فان قرب الفصل بيني وأخذ بالاسواق كما تقدم ولا استأنف اه سمع على ج أي وان احتمل انه التصق في السجدة الاخيرة لم يعد شيئا (قوله ولو صلى قاعدا) فرضا أو نفلا كما يؤخذ من قوله لانه كل جزء منه (قوله لم يحز السجود عليه) خلافا لج وشيخ الاسلام في فتاويه (قوله وركبتيه) ٣٨١ قال ج تنبيه لم أر لاحد من أئمتنا تحديد الركبة وعرفها في القاموس بأنها

سجدة على شيء فالتصق بجهته وارتفع معه ومجد عليه ثانيا وضربا ثم سجد لم يضرب ولو صلى قاعدا وسجد على متصل به لا يتحرك بحركته الا اذا صلى قائما لم يحز السجود عليه لانه كل جزء منه كما أتى به والدرجة الله تعالى (ولا يجب وضع يديه) أي بطئيهما (وركبتيه) وقدميه في سجوده (في الاظهر) لقوله تعالى سيماهم في وجوههم من أثر السجود والخبر المتقدم اذا سجدت فكان جهتك قافرا ذهابا لذكر ليل على مخالفتها لانه لو وجب وضعها لوجب الابعاء عند الجزع ووضعها والابعاء غير واجب فلم يجب وضعها ولان المقصود منه وضع أثرف الاعضاء على مواضع الاقدام وهو خصيص بالجهة ويتصور رفع جميعها كان يصلي على حجرين بينهما حائط قصير ينبطح عليه عند سجوده ويرفعها (قلت الاظهر وجوبه والله أعلم) وان كانت مسطرة لخبر الشيخين أمرت ان أمجد على سبعة أعظم على الجهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين وخبر البخاري انه صلى الله عليه وسلم سجد واستقبل بأطراف أصابع رجله القبلة ومن لازم ذلك اعتماده على بطونهما مراده باليدين بطن الكف من كل منهما والراحة وبطون الاصابع دون ظهره وحرفه وروسها ويؤخذ من ذلك ضبط الباطن بما ينقض مسه الذكروا كفي ببعض كل وان كره قياسا على ما مر اما سبق في الجهة وافهم كلامه عدم وجوب وضع الانف وهو كذلك كما يأتي والمراد بالقدمين بطون أصابعهما فالوضع شيء من هذه الاعضاء سقط الفرض بالنسبة اليه

وعرفها في القاموس بأنها مفصل ما بين أسافل أطراف الفخذ وأعلى الساق اه وصريح ما يأتي في الثامن وما بعده انها من أول المنحدر عن آخر الفخذ إلى أول أعلى الساق وعليه فكانهم اعتمدوا في ذلك العرف لبعده تقييد الاحكام بحدها اللغوي لقلته جدا الا أن يقال أرادوا بالمفصل ما قررناه وهو قريب ثم رأيت الصحاح قال والركبة معروفة فبين ان المدار فيها على العرف والسكلام في الشرع وهو

يدل على ان القاموس ان لم يحمل عبارته على ما ذكرناه اعتمد في حده لها بذلك عليه وكثيرا ما يقع له الخروج عن اللغة الى غيرها كما يأتي أول التعزير اه (قوله وهو خصيص) أي مخصوص (قوله ويتصور) أي على هذا القول (قوله على الجهة واليدين) في المحل اسقاط على من قوله على الجهة الخ ولعل في الحديث روايتين (قوله والركبتين) أي فلو منع من السجود عليهما مانع كان جمعت ثيابه تحت ركبتيه فتمت من وصول الركبة لمحل السجود وصار الاعتماد على أعلى الساق لم يكف (قوله بطن الكف من كل منهما) وانظر لو خلق كفه مقابلا لاهل يجب وضع ظهر الكف أم لافيه تظر والا قرب الاول لان الظهر في حقه بمنزلة البطن في حق غيره وبقي ما لو عرض له الانقلاب هل يجب وضع البطن وان شق عليه أم لافيه تظر والا قرب انه ان أمكن ذلك ولو بعين وجب والا فلا قال شيخنا العلامة الشوري وانظر لو خلق بلا كف وبلا أصابع هل يقدر له تقديرهما ويجب وضع ذلك أولا أقول قياس النظائر تقدير ما ذكرنا لو خلقت يده بلا مرفق وذكروه بلا حشفة من انه يقدر لهما من معتد لهما عادة (قوله دون ظهره) أي الكف والاولى ظهرها لان الكف مؤنثة في الاكثر (قوله واكتفى ببعض كل) فائدة مستأنفة (قوله قياسا على ما مر) أي من الاكتفاء ببعض الجهة (قوله لما سبق في الجهة) من قوله لصديق اسم السجود بذلك

ههنا من يكرهه الكلام كقاضى حاجة ومجامع وغيرهما من يأتي فلا تسن لهؤلاء الاجابة بل تكبره بل ان كانت اجابة المصلي بحملته أو تشويب أو صدقت وبررت أو قد قامت الصلاة بطلت بخلاف صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقامها الله وأدامها وتأت كدله الاجابة بعد الفراغ الى ان قال وكذا يقال في كل من طلب منه ترك الاجابة لعذر كقاضى الحاجة والمجامع (قوله ما وقعت يده من الرند) عبارة المختار الرند موصل طرف الذراع في الكف وهما زندان الكوع والكوع ثم قال والجمع زناد بالكسر وزندوا زنادا هـ (قوله لم يجب) وهل يستحب كما يستحب غسل ما فوق ما يجب غسله في الوضوء اذا قطع من فوقه أولا ويفرق بأن ذلك يستحب غسله لو كان العضو سليما بقي الاستحباب بحاله بعد القطع ولا يستحب وضع ما فوق الكفين هنا وموضع الفرض قد فات فيه نظر والا قرب الاول حتى لا يخلو عن وضع اليد كما قيل يستحب لمن لا شعر برأسه امرار الموصى تشبيها بالخالق ثم رأيت سم على حج صرح بما ذكر حيث قال وهل يسن فيه نظر ولا يبعد ان يسن (قوله فلا اعتبار به) ظاهره وان كان على سنن الاصل وقياس ما مر من النقص بمس الزائد اذا كان على سنن الاصل أن يعامل هنا معاملة الاصل الى الآن يفرق بأن النقص ثم بالزائد المسامت لمكونه مظنة الشهوة فاحتيط فيه والمطلوب هنا وضع جزء من الاعضاء المذكورة والزائد لا يسمى ٣٨٢ واحدا منها فلم يكتف بوضعه ولا يعلق به حكم (قوله بأن علم) فان اشتبه الاصل

بالزائد فالقياس وجوب وضع جزء من كل منها ويشترط اجتماعها في آن واحد لينتفع اجتماع الاعضاء الاصلية ثم رأيت سم على حج صرح بذلك حيث قال وان اشتبه الزائد بالاصلي وجب السجود على الجميع بأن يسجد على بعض كل من الجميع اذ لا يتحقق الخروج عن العهدة الا بذلك مر اه (قوله ويدين) أى من الجهتين ولا يكفي وضعهما من جهة واحدة لانهما

ما وقعت يده من الرند لم يجب وضعه ولا وضع رجل قطعت أصابعها بالقوات محل الفرض ولو خلق له رأسان وأربع أيد وأربع أرجل فهل يجب عليه وضع بعض كل من الجهتين وما بعدهما مطلقا أو يفصل بين كون البعض زائدا أولا فتى الوالدرجه الله تعالى بأنه ان عرف الزائد فلا اعتبار به والاى وان لم يعرف الزائد بان علم اصالتها كفى في الخروج عن عهدة الوجوب سبعة أعضاء منها أى احدى الجهتين ويدين وركبتين وأصابع رجلين للحدديث (ويجب ان يطمئن) نظرا الى صلواته أى بجميع الاعضاء التي يجب وضعها فيه قياسا على الجهة ولا بد ان يضعها حالة وضع الجهة حتى لو وضعها ثم رفعها ثم وضع الجهة أو عكس لم يكف لانها أعضاء تابعة للجهة وأما خبر أبى داود وغيره ان اليدين تسجدان كما تسجد الجهة فاذا سجدتم فضعوهما واذا رفعتم فارفعوهما في بيان للافضل (وينال مسجده) يفتح الجيم وكسرها محل مجوده (ثقل رأسه) الخبر المار وثقل فاعل ومعنى الثقل ان يكون يتحمل بحيث لو فرض انه سجد على قطن أو نحوه لاندك لما مر من الامر بتكئين الجهة ولا يكتفى بارخاء رأسه خلافا للامام قال الاذرى لو كان لواعين لا مكبه وضع الجهة على الارض ونحوها هل يجزى ما سبق في اعائه على القيام لم أر له ذكر او الظاهر مجيبه انتهى ومحل وجوب التعامل في الجهة فقط فلا يجب بغيرها من بقية الاعضاء كما اقتضاه كلام الروضة وأصاها واعنده الركنى وغيره وأفتى به

كيد واحدة وهى لانكفى (قوله حالة وضع الجهة) أى بأن تصير السبعة مجمعة في الوضع في زمان واحد اه سم الوالد على منهج ثم لو رفع بعضها بعد صيرورتها كذلك قبل رفع البعض الآخر لا يضروني فتاوى الرملى الكبير ما نصه سئل رحمه الله عن مصل حصل أصل السجود ثم طوله تطويلا كثيرا مع رفع بعض أعضاء السجود كيد او رجل متعمدا هل تبطل به الصلاة لكونه تعمد فعل شئ من جنس الصلاة غير محسوب فأجاب الوالد بأنه ان طوله عامدا عالما بتعريمه بطلت صلواته والا فلا تبطل اه وفيه وقفة والا قرب عدم البطلان لان هذا استصحاب لما طلب فعله (قوله فاذا سجدتم فضعوهما) لا يظهر ايراد هذا الحديث معارض لما قدمه من اعتبار وضعهما حالة وضع الجهة بل الظاهر ايراده في استحباب رفع اليدين عن الارض حالة جلوسه بين السجدين وقد يقال أشار به الى ان الافضل المبادر بوضع بقية الاعضاء عند وضع الجهة فلوترأخى وضع بعض الاعضاء عن بعض اكتفى به حيث اجتمعت في وقت واحد واطمان بها مجمعة (قوله الخبر المار) أى قوله اذا سجدت فكأن وقوله فاعل أى قوله ثقل فاعل وفي نسخة وثقل فاعل (قوله على قطن أو نحوه لاندك) والمراد من هذه العبارة أن يندك من القطن ما يلي جبهته عرفا ولا يعلم انه لو كان بين يديه مثلا عدل من القطن لا يمكن ان يكاس جميعه بمجرد وضع الرأس وان تعامل عليه فتنبه له (قوله هل يجزى ما سبق) أى من الوجوب (قوله والظاهر مجيبه) هذا هو المعتمد وفي مجيبه ما مر في الركوع من ان مقتضاه وجوب الاستعانة ابتداء ودواما حيث أمكن وانه يفرق بينه وبين القيام على ما فيه

ومن عمل النجاسة الى آخر ما ذكره رحمه الله (قوله في هذه الحالة) يعني حالي المقارنة والتأخر وذلك لانه انما فيهما
السنية لا الاجزاء (قوله والذي أفتى به الشيخ عز الدين انه تسحب اجابته) والصورة ان الاذان مشروع اذ الصورة ان كل
واحد يؤذن على حدة لكنهم تقاربوا فاشتبهت أصواتهم على السامع (قوله أي من ذلك) أي الاذان والاقامة (قوله
عطف بيان) يعني عطف تفسير وليس المراد عطف البيان الاصطلاح اذ هو لا يقترب بالواو (قوله يسكنها ابراهيم وآله)

(قوله في شرح منهجه) أي حيث قال بوجوب الضام في الجميع (قوله أولا بقصد شيء) أي أو بقصد هما معانم رأيت في نسخة
بعد قوله بقصد ولومع غيره (قوله فلو سقط لوجهه) أي مثلاً (قوله من اعتداله) فضيته انه لو أراد الهوى وهو في الاعتدال
فسقط وحب عليه العود للاعتدال ولكن قال ع قول الشارح ولو هوى ليسجد الخ مثل ذلك ما لو قصد الهوى ثم عرض له
السقوط قبل فعل الهوى كذا رأيت في ابن شهاب وفيه نظرا ه وظاهر كلام الشارح موافق للنظر لان قوله من اعتداله
صادق بما لو تقدم على السقوط ارادة السجود وهو واضح لان الهوى لم يحصل به (قوله لا انتفاء الهوى) أشار به الى دفع
ما قد يقال انه اذا سقط من الاعتدال صدق عليه انه لم يقصد بفعله غير السجود وعليه فقتضى ما قدمه الصحة لا عدمها وحاصل
الدفع ان علم البطلان انتفاء الفعل منه وهو لا بد منه مع عدم قصد الغير وعبارة حج جوابا عن هذا الايراد قلت بوجهه بأن
الهوى للغير المفهوم من الماتن انه لا يعتمد به صادق بمسئلة السقوط لانه يصدق عليها انه وقع هو به للغير وهو الاجزاء (قوله أو
لجنبه) انظر قولهم لو سقط لجنبه هل الجنب مثال الظاهر انه مثال فلو سقط ٣٨٣ في ظهوره وقفاه جرى فيه تفاصيل
المذكورة في مسئلة

السقوط على الجنب ويغفر
عدم الاستقبال في هذه
الاحوال للضرورة مع
فصر الزمن فليراجع وليحذر
اه سم على منهج (قوله لم
يجزه السجود فيهما) والله
في شرح الروض بقوله
لوجود الصارف (قوله بعد
الجلوس في الثانية) قال
حج وبعد أدنى رفع في الاولى
(قوله وان نوى صرعه) أي
الانقلاب (قوله لزيادته

الوالد رحمه الله تعالى خلافا للشيخ في شرح منهجه تبعا لابن العماد (وان لا يهوى غيره) أي
السجود بأن يهوى بقصده أولا بقصد شيء (فلو سقط لوجهه) أي عليه من اعتداله (وجب
العود الى الاعتدال) ليهوى منه لا انتفاء الهوى في السقوط فان سقط من هوى لم يكف
العود بل يحسب له ذلك سجودا ثم ان سقط على جهته وقصد الاعتماد عليها أو لجنبه فانقلب
بنية الاستقامة فقط لم يجزه السجود فيها افعيده بعد الجلوس في الثانية ولا يقوم فان قام عالما
عامدا بطلت صلاته فان انقلب بنية السجود أو لانية شيء أو بنية نية الاستقامة أجزاء على
الصحيح حتى في الاخرة خلافا لابن العماد وان نوى صرعه عن السجود بطلت صلاته أيضا
لزيادته فعلا فيها عامدا من غير عذر وانما لم تنعقد صلاة من قصد بتكبيره الاحرام الافتتاح
والهوى لانه يغتفر في الدوام الا يغتفر في الابتداء ولو كان الاصل عدم دخوله فيها ثم والاصل
بقاؤه فيها ههنا فلا يخرجها عنها عدم قصد ركعها ولا تشريكه مع غيره (وان ترتفع أسافله) أي
عجزته وما حولها (على أعاليه) من رأسه (في الاصح) لما دح عن البراءرضي الله عنه انه فعل
ذلك وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل فلوانعكس أو تساوى لم يجزه نعم لو

فعلا نقل سم على منهج هذا التعليل عن شرح الروض مع تعليل ان نية الاستقامة فقط لا يجزيه معها السجود وهو قوله
لوجود الصارف ثم قال وقد تستشكل احداها بالآخرى لانه اذا كان في نية الاستقامة صرف عن السجود فقد زاد فعلا
لا يراذمه في الصلاة فقط ويحاجب بأنه محتاج للاستقامة فيعذر في قصد ها وبأنه وسيلة الى السجود فاعتذر قصد ها بخلاف
قصد الصارف عن السجود فليتامل اه وقد يشير الى الجواب الاول قول الشارح من عذر الخ (قوله وانما لم تنعقد صلاة
من قصد بتكبيره الاحرام الافتتاح الخ) أي ولم يضر ههنا تشريكه بين الاستقامة والسجود (قوله وان ترتفع أسافله) أي يقينا
فلو شك في ارتفاعها وعدمه لم يكف حتى لو كان بعد الرفع من السجود وجبت اعادته أخذ ما قدمه ان الشك في جميع أفعال
الصلاة مؤثر الا بعض حروف الفاتحة والشهادة بعد الفراغ منهما (قوله أي عجزته) في التعبير بها تغليب في المختار الجوزي
الجسم مؤخر الشيء يذكر ويؤنث أي باعتبار عود الضمير فيقال عجزه كبير أو كبيرة ولا يقال عجزته وهو للرجل والمرأة جميعا
وجمعه أعجاز والعجزة للمرأة خاصة (قوله من رأسه) فضيته انه لا يشترط ارتفاع الاسافل على اليدين لكن في حج تنبيه اليدين
من الاعالي كما علم من حسد الاسافل وحينئذ فيجب رفعها على اليدين أيضا اه قال سم عليه لعل المراد بهما المكفان ونقل هو
عنه في حاشيته على المنهج ان المراد بالا على الرأس والمنسكان اه وعبارة شيخنا الزايد قوله على أعاليه ومنها اليدين (قوله أو
تساوى لم يجزه) أي في الانعكاس قطعا وفي المساواة على الاصح

يقال عليه وخيئت ذفا معني سواها السيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حاشية الشيخ في الجواب عنه ما لا يشفي
(فصل) (قوله بصدرة لا وجهه) انما يقيد به لان الكلام هنا في صلاة القادر في القرض كما هو نص المتن فلا يرد
انه قد يجب بالوجه بالنسبة للاستق لان تلك حالة عجز وسياق لها حكم يخصها فاندفع ما في حاشية الشيخ عن البابلي مع الجواب

(قوله ليلها) أي أو غيره كزجة (قوله لي على حسب حاله) ينبغي تقييده بما اذا صاق لوقت أو لم يضق ولكن لم يرج التمكن
من السجود على الوجه المجزئ قبل خروج الوقت كما لو قصد الماء والتراب فان رجاء ذلك وجب التأخير الى التمكن أو ضيق
الوقت (قوله ليدونه) وبه فارق ما لو تعذر وضع جبهته أو كشفه النحر حراحة لان الجراحة يكثر وقوعها (قوله نعم لو كان به
علة) استدراك يقيد تقييد المتن بالقادر (قوله الا كذلك أجزاء) أي ولا اعادة عليه وان شئ بعد ذلك وينبغي أن مراده بقوله
لا يمكنه ان يكون فيه مشقة شديدة وان لم تبع التيمم أخذها تقدم في العصابة (قوله الا بوضع نحو وسادة) الوسادة والوسادة
بكسر الواو وفيها المخذة والجمع وسائد وسائد مختار ٣٨٤ (قوله ان حصل منه التنكيس) قال حج ولا ينافي هذا قولهم لو عجز

الأن يسجد بقدّم رأسه
أو صدغه وكان به أقرب
الى الارض وجب لانه
ميسوره اه لانه هنا قدر
على زيادة القرب وثم
المقدور عليه وضع الوسادة
لا القرب فلم يلزمه الامع
حصول التنكيس لوجود
حقيقة السجود حيثئذ
اه يفرع في لو تعارض
عليه التنكيس ووضع
الاعضاء فهل يراعى الاول
أو الثاني فيه نظروا الأقرب
انه يراعى التنكيس للاتفاق
عليه عند الشيخين بخلاف
وضع الاعضاء فان فيه
خلاف (قوله والاسن)
هذا كالصريح في عدم
وجوب الاعادة اذا تمكن
منه بعد وهو ظاهر وبوجه
بأن ما عجز عنه من الاركان
يأتي فيه بما يمكنه ولا اعادة عليه ولو قصر زمنه لان المرض من الاعذار العامة (قوله من الوجوب
مطلقا) أي حصل تنكيس أم لا (قوله وانما وجب) وارد على قوله والاسن ولا يجب الخ (قوله وقدميه) أي أطرافهما (قوله
ظاهرة الوجوب) أي لانه صلى الله عليه وسلم حين ذكر الحديث أشار عند ذكر الجبهة الى أنفه وعبارة شرح البهجة الكبير بعد
قول المتن ووضع القدم الخ نصها خبر الصحيح أمرت أن تسجد على سبعة أعظم الى الجبهة وأشار بيده الى أنفه اه وفي شرح
الروض مثله فاستفادة وجوب وضع الانف بواسطة اشارته صلى الله عليه وسلم اليه لا من اللفظ المجرد (قوله سبحان ربي الاعلى)
زاد حج وبجمده (قوله ويستحب فيه سبوح) أي أنت متزه عن سائر النعائص أبلغ تنزيهه ومتطهر منها أبلغ تطهيره وله يأتي به
قبل الدعاء لانه أنسب بالتسبيح بل هو منه (قوله رب الملائكة والروح) والمراد به أي الروح جبريل وقيل ملك له أنف رأس لكل
رأس مائة ألف وجه في كل وجه مائة ألف فم في كل فم مائة ألف لسان تسبح الله تعالى بلغات مختلفة وقيل خلق من الملائكة
برون الملائكة ولا تراهم فهم للملائكة كالملائكة لبني آدم اه دميري

كان في سفينة ولم يتمكن من ارتفاع ذلك ليلها صلى على حسب حاله ووجب عليه الاعادة
لندوته والثاني ونقل عن النص انه يجوز مساواتهما لحصول اسم السجود فلا ترتفع الا على
لم يجز جزمًا كالواكب على وجهه ومدرج عليه نعم لو كان به علة لا يمكنه السجود معها الا كذلك
أجزأه ولو لم يتمكن منه الا بوضع نحو وسادة وجب ان حصل منه التنكيس والاسن ولا يجب
لعدم حصول مقصود السجود حيثئذ خلافا لما في الشرح الصغير من الوجوب مطلقا وانما
وجب الاعتماد المتوقف عليه القيام لانه يأتي معه هيئة القيام بخلافه هنا فلا يأتي هيئة
السجود فلا فائدة فيه (وأكله) أي السجود (يكبر) المصلي (لهويه) لثبوته في الصحيحين (بلا
رفع) ليد به لورود عدمه عنه صلى الله عليه وسلم فيه كما رواه البخاري (ويضع ركبتيه) وقدميه
(ثم يديه) أي كفيه للاتباع رواه أبو داود (ثم يضع) جبهته وأنفه مكشوفًا للاتباع أيضا
رواه أبو داود ويكره مخالفته الترتيب المذكور وعدم وضع الانف ويضع الجبهة والانف معا كما
في أصل الروضة والمحرر والمجموع عن البند نجى وغيره لكن في موضع آخر منه عن الشيخ أبي
حامد انهما كعضوا واحد يقدم أحدهما شاء وانما لم يجب وضع الانف كالجبهة مع ان خبر أمرت
ان أسجد على سبعة أعظم ظاهره الوجوب للاخبار الصحيحة المقتصرة على الجبهة قالوا ونحمل
اخبار الانف على الذنب قال في المجموع وفيه ضعف لان روايات الانف زيادة نقصة ولا منافاة
بينهم انتهى ويجاب عنه بجمع عدم المفاة اد لو وجب وضعه لكانت الاعظم ثمانية فينافي
تفصيل العدد مجله وهو قوله سبعة أعظم (ويقول) بعد ذلك الامام وغيره (سبحان ربي الاعلى
ثلاثا) للاتباع (ولا يزيد الامام) على ذلك تخفيفا على المقتدين (ويزيد المفرد) وامام من مر
(اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه
وبصره تبارك الله أحسن الخالقين) للاتباع رواه مسلم زاد في الروضة قبل تبارك بحوله
وقوته قال فيها ويستحب فيه سبوح قدوس رب الملائكة والروح قال في المجموع

وكذا
مطلقا) أي حصل تنكيس أم لا (قوله وانما وجب) وارد على قوله والاسن ولا يجب الخ (قوله وقدميه) أي أطرافهما (قوله
ظاهرة الوجوب) أي لانه صلى الله عليه وسلم حين ذكر الحديث أشار عند ذكر الجبهة الى أنفه وعبارة شرح البهجة الكبير بعد
قول المتن ووضع القدم الخ نصها خبر الصحيح أمرت أن تسجد على سبعة أعظم الى الجبهة وأشار بيده الى أنفه اه وفي شرح
الروض مثله فاستفادة وجوب وضع الانف بواسطة اشارته صلى الله عليه وسلم اليه لا من اللفظ المجرد (قوله سبحان ربي الاعلى)
زاد حج وبجمده (قوله ويستحب فيه سبوح) أي أنت متزه عن سائر النعائص أبلغ تنزيهه ومتطهر منها أبلغ تطهيره وله يأتي به
قبل الدعاء لانه أنسب بالتسبيح بل هو منه (قوله رب الملائكة والروح) والمراد به أي الروح جبريل وقيل ملك له أنف رأس لكل
رأس مائة ألف وجه في كل وجه مائة ألف فم في كل فم مائة ألف لسان تسبح الله تعالى بلغات مختلفة وقيل خلق من الملائكة
برون الملائكة ولا تراهم فهم للملائكة كالملائكة لبني آدم اه دميري

عنه (قوله لان المسامة تصدق مع البعد) الذي يصدق مع البعد انما هو المسامة العرفية لا الحقيقة كما حققه امام الحرمين
وحيث كان المراد المسامة العرفية فلا يرد عليه ما يأتي ولا يحتاج للجواب عنه اذ كل ذلك مبني على ارادة المسامة الحقيقية
لغير المختلفة بالقرب والبعد (قوله ويرد الخ) هذا لا يلاقى كلام القارقي كما يعلم بالتأمل وقوله فالمدخل مبهمة ممنوع بل هو معين

(قوله وكذا اللهم اغفر لي) ويقول به مد قوله أحسن الخالقين (قوله أوله وآخره) كالنا كيد لما قبله والا فقله كله يشمل
جميع الاجزاء (قوله وأعوذ بك منك) معناه استعين بك على دفع غضبك (قوله كما أثبتت على نفسك) تقدم عن ج في آذ كار
الركوع انه يزيد فيه كالسجود سبحانه اللهم ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي وينبغي ان محله قبل قوله اللهم لك سجدت (قوله من
غير تخلف) أي بقدر ركن فيما يظهر (قوله وتعليقه) تفسيري (قوله ولو قال سجدت لله الخ) ظاهره وان لم يقصد به الدعاء وينبغي
ان محل ذلك اذا قصد به الدعاء فليراجع ونقل عن شيخنا الزياي بالدرس ان مثل ٢٨٥ ذلك سجد الفاني الباقي (أقول)

وقد يتوقف فيه بأن هذا
اللفظ اخبار محض وليس
الفاني مخصوصا بالوجه
حتى يكون لفظه مساويا
للوارد وهو سجد وجهي
للذي خلقه الخ كما قيل
(قوله وهو ساجد) عبارة
ج اذا كان ساجدا فاعلها ما
روايتان (قوله وهو محمول
على ما ذكر) أي من
المنفرد وامام من من
(قوله ويسن للمأموم)
أي الدعاء (قوله حذو
منكبيه) عبر امام الحرمين
في النهاية عن هذه العبارة
بقوله ويضع يديه على
موضعهما في رفعهما
(قوله قدر شبر) أي في قياس
بهما تفريق بين الركبتين
اه سم على منهج والمراد
بالشبر الشبر الوسيط
الاعتدل (قوله في ركوعه
وسجوده) قال في العباب

وكذا اللهم اغفر لي ذنبي كله دفة وجله أوله وآخره وعلا نيته وسره اللهم اني أعوذ برضاك من
سخطك وبغفرك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك
ويأتي المأموم بما يمكنه من غير تخلف وخص الوجه بالذكر لانه أكرم جوارح الانسان وفيه
بهاؤه وتعظيمه فاذا خضع وجهه لشيء خضع له سائر جوارحه ولو قال سجدت لله في طاعة الله لم
تبطل صلاته ويكثر كل من المنفرد وامام من من الدعاء فيه لخبر مسلم اقرب ما يكون العبد من
ربه وهو ساجدا كثيرا وفيه الدعاء وهو محمول على ما ذكر ويسن للمأموم اذا أطال امامه
سجوده وتخصيص الرافعي وغيره الدعاء بالسجود يفهم انه لا يشرع في الركوع وليس كذلك بل
هو في السجود آكد (ويضع يديه) في سجوده (حذو) بفتح الحاء المهملة (منكبيه) أي
مقابلهما للاتباع في ذلك (وينشر أصابعه مضمومة) ومكشوفة (للقبلة) للاتباع رواه في
النشر البخاري والضم ابن حبان وكونهما الى القبلة البهي ويسن رفع ذراعيه عن الارض
مع الدعاء الى راحتيه للاسرة في خبر مسلم ويكره بسطهما للنهي عنه نعم لو طال سجوده وشق عليه
الاعتماد على كفيه وضع ساعديه على ركبتيه لحديث فيه ذكره في المجموع (ويفرق) الذي ذكر
(ركبتيه) ويكون بين قدميه قدر شبر (ويرفع بطنه عن فخذه) وهو فقيه عن جنبه في ركوعه
ومسجوده) للاتباع الا في رفع البطن عن الفخذين والا في تفريق ركبتيه في الركوع فبالقياس
وقوله في ركوعه وسجوده عائد للجميع (وتضم المرأة والخشي) ولو غير بالغين فيضم كل
منهما بعضه الى بعض ولو في خلاء فيما يظهر لما في تفريقهما من التشبه بالرجال ويظهر ان
الافضل للمرأة الضم وعدم التفريق بين القدمين في الركوع والسجود وان كان خاليا
ومقتضى كلامهم فيما تقدم في القيام وجوب الضم على سائر نحو البول اذا استمسك حدثه
بالضم وان بحث الاذرى انه افضل من تركه (الثامن) من أركانه (الجالوس بين ركبتيه
مطمئنا) ولو في نفل تطير ما مر (ويجب أن لا يقصد برفعه غيره) أي الجالوس لما مر في الركوع فلو
رفع فرعا من شيء لم يكف ويجب عليه عوده الى سجوده (وان لا يطوله ولا الاعتدال) لكونهما
ركنين قصيرين غير مقصودين لذاتهما بل للفصل وسيأتي حكم تطويلهما في سجود السهو

٤٩ نهاية ل ويكره تركه وكذا تطبيق كفه وجعلهما بين ركبتيه أو فخذه اه سم على منهج في الكلام على الركوع
(قوله في الركوع) راجع لكل من قوله الا في رفع البطن الخ وقوله والا في تفريق الخ (قوله ولو غير بالغين) أخذها غاية لثلا
يتوهم من التعبير بالمرأة البالغ (قوله لما في تفريقهما) في نسخة نحو يتهماوهي التفريق فهما متساويتان (قوله من التشبه
بالرجال) جمع رجل وهو كافي القاموس بضم الجيم وسكونه معروف وانما هو اذا احتلم وشب أو هو رجل ساعة مولده اه أي
من ساعة مولده ويستمر ذلك الاسم (قوله وان بحث الاذرى انه افضل) يمكن حمله على ما اذا كان الاستمسك يقل مع الضم وما
تقدم في القيام على ما اذا انقطع بالسكينة (قوله تطير ما مر) أي في الاعتدال من كونه ركنا ولو في المافة على المعتد أي فكذا هنا
(قوله لما مر في الركوع) أي من انه لا يقصد به غيره أي يجب انه الخ (قوله في سجود السهو)

وانما المهم من حصوله المبط في صلاته منهما والفرق بين ما هنا ومن صلى أربع ركعات لاربع جهات ان ذلك في كل استقبال على

قال حج هنا فان طول أحدهما فوق ذكره المشرع قدر الفاتحة في الاعتدال وأقل انتشهد في الجالس عامدا عالما بطلت صلاته (قوله صدور قدميه) المراد بصدور وهما اطراف الاصابع كما تقدم التعبير به بعد قول المصنف ويكره الالقاء من قوله وقد يسن الالقاء في الجالس بين السجدة بن بأن يضع اطراف أصابع رجله وركبتيه على الارض والييه على عقبه اه (قوله واضعا يديه) أي ندبا فلا يضر ادامة ٣٨٦ وضعهما على الارض الى السجدة الثانية اتفاقا خلافا لمن وهم فيه اه حج

أي فقال ان ادايتهما على الارض تبطل الصلاة (قوله وعلم من ذكر الواو) أي في قوله وينشر وكان الاولى تأخير عنه (قوله وفي تحرير الجرجاني يقول رب اغفر) أي زيادة على ما تقدم في كلام المصنف ولا فرق بين تقديمه على قول رب هب لي قلوبا الخ وبين تأخير عنه أي وكل منهما مؤخر عن قوله واعف عني (قوله شكر الله على استخلاصه) أي اخرجه من الخدمة التي طلبها منه بأن اعانه على وفاتها والفراغ منها (قوله والمشهور من جلسة) لم يبين كج ماذا يفعله في يديه حالة الاتيان بها وينبغي ان يضعهما قريبا من ركبتيه وينشر اصابعه مضمومة للقبلة فليراجع (قوله بقدر الجالس) ضبط للجلسة الخفيفة والمراد أصل

(والكلمة يكبر) من غير رفع يده مع رفع رأسه من سجوده للاتباع رواه الشيخان (ويجلس مفترشا) فيه وسيأتي بيانه لانه جالس بعقبه حركة فكان الافتراض فيه أولى وروى عن الشافعي انه يجلس على عقبه ويكون صدور قدميه على الارض وهذا نوع من الالقاء وتقدم انه مستحب هنا والافتراض اكمل منه (واضع يديه) أي كفيه على فخذه (قريبا من ركبتيه) بحيث تسامت رؤسهما الركبة للاتباع ولا يضر أي في أصل السنة فيما يظهر انعطاف رؤس الاصابع على الركبتين والحكمة في ذلك منع يديه من العبث وان هذه الهيئة أقرب الى التواضع وعلم من ذكر الواو ان كلا سنة مستقلة (وينشر اصابعه مضمومة للقبلة) كافي السجود أخذ من الروضة (فأثرب اغفر لي وارحمني واجبرني وارزقني واهدني وعافني) للاتباع روى بعضه أبو داود وباقيه ابن ماجه وقال المتولي يستحب للمنفرد أي وامام من مر ان يزيد على ذلك رب هب لي قلوبا تقيا تقيا من الشرك بريالا كافر ولا شقيا وارفعني وارحمني من زيادته على الحمد واسقط من الروضة ذكر ارحمني وزاد في الاحياء بعد قوله وعافني وانف عني وفي تحرير الجرجاني يقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم (ثم يسجد) السجدة (الثانية كالأولى) في أقلها أو اكملها وانما شرع تكرار السجود دون غيره لانه أبلغ في التواضع ولانه لما ترقى فقام ثم ركع ثم سجد واتى بنهاية الخدمة أدن له في الجالس فسجد ثانيا شكر الله على استخلاصه اياه ولان الشارع لما أمر بالدعاء فيه واخبر بانه حقيق بالاجابة سجد ثانيا شكر الله على اجابته لما طلبناه كما هو المعتاد فبين سأل ما كاشيا فأجابته ولانه لما عرج به صلى الله عليه وسلم الى السماء فن كان من الملائكة قائما سلم عليه كذلك ثم سجدوا شكر الله تعالى على رؤيته صلى الله عليه وسلم ومن كان راكعا رفع رأسه من الركوع وسلموا عليه ثم سجدوا وشكر الله تعالى على رؤيته فلم يرد الله ان يكون للملائكة حال الا وجعل لهذه الامة حالا هو مثل حالهم ولان فيه اشارة الى انه خالق من الارض وسيعود اليها والمشهور من جلسة خفيفة) للامتراحة (بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها) بعد سجود غير تلاوة وقبل قيام بقدر الجالس بين السجدة تين للاتباع رواه البخاري والترمذي عن أبي حمزة الساعدي في عشرة من الصحابة واما خبر كان صلى الله عليه وسلم اذا رفع رأسه من السجود استوى قائما غريب أو محمول على بيان الجواز والثاني لا تسن لخبر وائل ابن حجر الآتي ولا يضر تخلف المأموم لاجلها وان كره لانه يسير بل اتيانها حينئذ سنة كما اقتضاه كلامهم وصرح به

الجالوس لانه يستحب ان يطولها بقدر الجالس المطلوب بالذكر الوارد فيه (قوله في عشرة) أي مع عشرة ابن وهو يفيد انه ليس من العشرة كافي قوله تعالى ادخلوا في أم أي مع أم (قوله لخبر وائل ابن حجر) بضم الحاء المهملة في أوله واسكان الجيم في آخره راء موهمة وما وقع في شرح المناوي على الجامع انه يجزم ثم جاء لعله تحريف أو سبق فلم ثم رأيت البكري ذكر ما قاله (قوله لانه يسير) قد يقتضي انه لو طاولها ضرر وله غير مراد كما قد يؤخذ من قوله الآتي والاوجه (قوله بل اتيانه الخ) يخالف قوله قبل وان كره الا أن يقال المراد بما تقدم انه لا يضر تخلف المأموم وان طوله لما يأتي ان التحويل مكروه لا حرام فيكون أصل التخلف سنة ولا يضر تطويله لكنه يكره أو يقال المعنى وان كره التخلف عن الامام من حيث هو ثم رأيت في بعض النسخ اسقاط قوله وان كره وعلم ادلائه كال

حدثه يحتمل أنه مصيب وأنه مخطئ فلم يتعين الخطأ في حالة معينة وأما هنا فإنا على تسليم ما مر نعم إن أحدهما في هذه الحالة المعينة خارج عن تمت الكعبة ولا بد فلم تصح القدوة فالخاصل أن امتي اعتبرنا المسامحة الحقيقية فالزام الفارق لا محبة عنه فالتعين إلا اكتفاء بالمسامحة العرفية التي قال بها إمام الحرمين وسيعول الشارح عليها فيما يأتي في شرح قول المصنف ومن صلى في الكعبة واستقبل جدارها الخ (قوله لا تسامح المسافة) كذا في نسخ والصواب ما في نسخة أخرى لا تسامح المسامحة (قوله

(قوله والأوجه خلافه) أي ومع ذلك إذا قام لا يكون مختلفا بعذر بل يقرأ الفاتحة ويأتي فيه ما قيل في المسبوق إذا اشتغل بدعاء الافتتاح (قوله عدم بطلان الصلاة به) أي بالتطويل وظاهره وإن طال جدا (قوله لم يكره) أي التطويل (قوله وقيل من الأولى) وتظهر فائدة ذلك في التعاليق (قوله ويستحب له أن يمد التكبير) ويشترط أن لا يمده فوق سبع الفات والابتداء بطلت أن علم وتعمدها هـ ج (قوله لا أنه لا يكبر تكبيرتين) المراد أنه لا يترك المد ويكرر التكبير بل أنه حيث أمكنه المداق به مقتصر عليه وعلى هذا لو كان بطيء النهضة أو أطال الجلوس وكان بحيث لو اشتغل بالمد إلى الانتصاب زاد فيه على سبع الفات امتنع المدوين في أن يشتغل بعد فراغ التكبير الم شروع بذكر أن ٣٨٧ يصل إلى القيام وينبغي أيضا أن

لا يشتغل فيه بتكرير التكبير لأنه ركن قولي وهو مبطل على قول (قوله) أي (كل من أوجبه) أي التمسك (قوله عقبهما) بابه قتل كافي المصباح (قوله) فهو ما ركان) أشار به إلى أن في كلام المصنف حذف الفاء من جواب الشرط الاسمي وهو قابل كما صرح به الأصمعي عن ابن الناطم وبأن المبرد أجاز في الاختيار وقد يقال أن في كلام المصنف تقديم وتأخير أو الأصل فالتشهد وقموده ركان أن عقبهما سلام وعلى هذا لا تجوز الفاعل في بعض النسخ فركان وهي ظاهرة (قوله كذا

ابن النقيب وغيره وبه فارق ما لو تخلف للتشهد الأول نعم لو كان بطيء النهضة والامام سريعا وسريع القراءة بحيث يفوته بعض الفاتحة لو تأخر لها حرم كما يحسنه الأذري والأوجه خلافه ولا تنس للقاعد كما أنهم قوله يقوم عنها ويظهر سنن في محل التشهد الأول عند تركه وفي غير العاشرة لمن صلى عشر ركعات من لا يشهد ويكره تطويله على الجلوس بين السجدين كافي التمسك ويؤخذ منه عدم بطلان الصلاة به وهو المعتمد كما أفق به والدرج الله تعالى قال وهو المراد بما في البحر والرونق أنها بقدر ما بين السجدين إذ لو اقتضى تطويلها بطلان الصلاة لم تكن في صلاة الفرض الأحراما ولقولهم تطويل الركن القصير يبطل عمده في الأصح فإنه يخرج لتطويل جلسة الاستراحة وتطويل جلوس التشهد الأول أي فلا يبطل عمدهما الصلاة وإنما بطلها لعدم تطويل الركن القصير لأنه تغيير لموضوع جزئها الحقيقي الذي تنتفي ماهيتها بانتفائه فاشبهه نقص الأركان الطويلة بقصان بعضها ولأنه يخل بالموالاة ولأن محله لا يتميز كونه عبادة عن العادة فطلب فيه ذكر لتمييز كافي القراءة بخلاف الركوع والسجود اهـ وإتمام البلقيني يبطلانها به ودعوى أن كلام التمسك مبني على ضعيف ممنوع وهي فاصلة وقيل من الأولى وقيل من الثانية ويستحب له أن يمد التكبير من رفعه من السجود إلى قيامه لأنه يكبر تكبيرتين (التاسع والعاشر والحادي عشر) من أركانها (التشهد) سمي به لاشتماله على الشهادتين من باب تسمية الشيء باسم جزئه (وقعوده) أي كل من أوجبه أو جب التعمد له (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) في آخره والعود لها (فالتشهد وقعوده) أن عقبهما سلام (ركان) فمثل نحو الصبح والأصل في وجوب التشهد ما صرح عن ابن مسعود كذا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل عبادة السلام على جبريل السلام على ميكائيل السلام على فلان فقال صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله فإن الله هو

نقول) أنظر هل كانوا يقولون ذلك على سبيل النذب أو الوجوب وهل كان ذلك على سبيل التبرع من عند أنفسهم أو بأمر منه صلى الله عليه وسلم وهل الجلوس الذي كانوا يفعلونه في الآخر واجب أو مندوب (قوله قبل أن يفرض علينا) استفيد منه أن فرض التشهد متأخر عن فرض الصلاة وحينئذ فصلا جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم كان الجلوس فيها مستحبا أو واجبا بغير ذكر رملي اهـ زيادي وانظر في أي سنة فرض ثم رأيت في حاشية الشيخ شهاب الدين القليوبي على المحلى ما نصه قوله كنا نقول قبل الخ أي قبل السنة الثانية من الهجرة في الجلوس الأخير كما هو الظاهر أو المتعين اهـ أقول وهذا بحث منه ولا دخل للبحث في مثله وقول شيخنا الزبدي بغير ذلك كذا قد يقال ليس في الحديث ما يدل على عدم وجوب ذكر البتة وإنما يدل على عدم خصوص التشهد وهو لا ينافي أن ثم ذكر غيره واجبا (قوله قبل عبادة) أنظر هل كانت من جملة صيغتهم التي باتون بها أو أراد منها أنهم كانوا يقولون السلام على الله فقط ثم يسلمون على غيره والأقرب هو الثاني

يحتمل أنه وإمامه من المسامتين) أن أراد المسامطة الحقيقية وهو الذي يوافق قوله لا نألنا نعم المسامطة من غيره فالاحتمال ممنوع وعدم مسامطة أحدهما أمر مقطوع به وإن أراد المسامطة العرفية وهو الذي يوافق قوله لا تساع المسامطة مع البعد فالمسامطة بهذا المعنى متحققة لا محتملة فتدبر (قوله من مباح قتال) لعل من بمعنى في (قوله وجب عليه اتمامها الخ) أي لفظة

(قوله فالتعبير بالفرض) أي في قوله قبل أن يفرض والامر في قوله ولكن قولوا الخ (قوله والجلوس لها) لم يجعل المصنف الجلوس الصلاة حكماً مستقلاً فله أدركه في قعود التشهد لعدم تميزه عنه خارجاً ولا اتصالاً به (قوله فلما قضى صلاته) أي فرغ مما يطلب قبل السلام بدليل قوله بعد قبل السلام (قوله وكيف تعد جاز) قال الشيخ عميرة بالاجماع (قوله فيجلوس) الفاء للتفسير فهي عترة أن يقول بان يجلس على الخ (قوله ويضع أطراف أصابعه) هذه المسنونات هل تسن لمن لا يحسن التشهد أيضاً الوجه نعم وهل تسن للمصلي مضطجماً ان ٣٨٨ أمكن الوجه نعم أيضاً لان المسور لا يسقط بالمسور وللتشبه بالقادرين اه

سم على منهج وفيه على ج هل يطلب اماماً يمكن من هذه الامور في حق من صلى مضطجماً أو مستلقياً أو أجرى الأركان على قلبه فيه نظراً والمتجه طاب ذلك والمتجه أيضاً طلب وضع يمينه على يساره تحت صدره حال قراءته في حالي الاضطجاع والاستلقاء أيضاً اه والمراد بقوله هذه المسنونات ما يشمل ما يأتي من قوله ويقبض من يسراه الخ (قوله والحكمة في المخالفة) ع قيل يستثنى من هذه الخليفة المسبوق فانه يجلس متوركاً كما كفعل أصله اه وعجابه العباب والسنة في التشهد الأخير النورك الا

السلام ولكن قولوا التحيات لله الى آخره فالتعبير بالفرض والامر ظاهران في الوجوب وأما الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والجلوس لها فسيأتي الكلام عليهما (والا) أي وان لم يقمهما سلام (فستتان) للاخبار الصحيحة في ذلك والصارف عن وجوب ما خسر العجميين انه عليه الصلاة والسلام قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس فلما قضى صلاته كبر وهو جالس فسجد بحدتين قبل السلام ثم سلم فدل عدم تداركهما على عدم وجوبهما (وكيف تعد) في جلسات صلاته (جاز) ولكن (يسن في) جلوس تشهد (الاول الاقترش فيجلوس على كعب يسراه) بحيث يلي ظهرها الأرض (وينصب يماه) أي قدمها (ويضع أطراف أصابعه) أي بطونهم على الأرض ورؤوسها (للقبلة) لما صح من فعله صلى الله عليه وسلم وتربعه عليه الصلاة والسلام بيان للجواز (و) (يسن في) التشهد (الاخير) وما انضم اليه (التورك) وهو كالاقتراش لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويلصق وركه بالأرض (للتباع رواه البخاري والحكمة في المخالفة بين الاول والاخير انها أقرب لعدم اشتباه عدد الركعات ولان المسبوق اذا رآه علم في أي التشهدين هو وفي التخصيص ان المصلي مستوفى في غير الاخير والحركة عن الاقتراش أهون (والاصح يقرش المسبوق) في التشهد الاخير لا مامه لاستيفائه للقيام (والسأهي) في تشهده الاخير لا احتياج الاول للقيام والذاتي لسجود السهوباً ان اراده أو لم يرد شيئاً أول جلوسه كما اقتضاه كلامهم خلافاً للسنوي ومن تبعه كالجورجى وصاحب الاسعاد نظر الغالب من السجود مع قيام سببه ويفرق بين هذا وما فاس عليه السنوي وأقره الزركشي وغيره من ان من طاف للقدم لا يسن له الرمل والاضطباع الا ان قصد السعي بعده بأن سبب السجود هنا قائم ولم يقصد مخالفته فروعى بخلافه ثم فان سبب الرمل ونحوه قصد السعي لا غير فانتفى السبب عند اطلاقه اما اذا قصد عدم السجود فيتورك ومقابل الاصح يتورك ان الاول متابعة لامامه والنافى لانه قعود لا آخر الصلاة (ويضع فيهما) أي في التشهدين وما معهما (يسراه على طرف ركبتيه) اليسرى بحيث تسامت رؤوسها الركبة (منشورة الاصابع) في صوب

لمسبوق تابع امامه أو استخلفه اه سم على منهج وعجابه ج قيل باب شروط الصلاة نصها نعم لو قام القبلة الامام منه أي التشهد الاول وخلفه مسبوق ليس محل تشهد الاول فالوجه انه يرفع تبعاله وقوله يرفع أي يديه عند القيام ويفرق بينه وبين ترك متابعته في التورك بان حكمة الاقتراش من سهولة القيام عنه موجودة فيه قدمت رعابته على المتابعة بخلافه هنا (قوله وفي التخصيص) أي تخصيص الاول بالاقتراش والاخير بالتورك (قوله والاصح يقرش المسبوق) ظاهره ولو خليفة ومرفاهيه (قوله خلافاً للسنوي) أي فيما اذا لم يرد شيئاً (قوله اما اذا قصد عدم السجود) هذا ظاهر في الامام والمنفرد لتمكنهما من ترك السجود اما المأموم فلا يتأتى فيه ذلك لوجوب متابعته لامامه فحيث لم يعلم من حال امامه شيئاً اقتراش لان الظاهر ان الامام به (قوله فيتورك) أي فلو عن له ارادة السجود اقتراش اه سم على ج أي وان ادى ذلك الى اجتناء يصل به الى ركوع القاعدة لولاه من مأموره

(قوله مسير المرقد) انظر ما صورته فان المسافر ما شيا ينفل لصوب مقصده وان لم يكن مسير المرقد والافيره فالمراد بالالحاق وما الحاجة اليه (قوله ذلك كله) أي الاستقبال واتمام الاركان أو بعضها بأن لم يمكنه شيء من ذلك أو أمكنه الاستقبال فقط أو تمام الاركان أو بعضها فقط وحينئذ فاصله ما ذكره الشهاب حج بقوله وظاهر صنيع المتن انه لا يجب

(قوله وما تقر) أي من ان التفريق بزيل الاجهام عن القبلة (قوله ومثل ذلك) أي مثل من تشهد بالساق وضع يديه على الكيفية المذكورة (قوله أو صلى مضطجعا) أي فيضها مضجعة على فخذه حال اضطجاعه واستلقائه (قوله جازله ذلك) أي بأن كان في النفل وصلى مضطجعا ولو قادرا على القيام أو في الفرض أو النفل مستلقيا وهو عاجز فيهما (قوله بعد وضعها) أي منشورة الاصابع (قوله الخنصر) قال الفارسي الفصح فتح صاد الخنصر اه عمرة ولعل اقتصار الشارح على ما ذكر إشارة الى ضعف ما قاله الفارسي وفي القاموس الخنصر وتفتح الصاد الاصبع الصغير أو الوسطى مؤنث اه فليراجع (قوله الى التوحيد والتزيه) قضيته انه يطلب الإشارة بها عند التسبيح وعند التوحيد المأني به في غير التشهد فليراجع (قوله أي مع امالتها) أي لجهة القبلة في حالة الرفع قليلا (قوله بأن يتدى به) أي الرفع عند الهمزة ٣٨٩ أي همزة الا الله اه حج ومثل

شيخنا المؤلف عن خلق له سبابتان واشتهت الزائدة بالاصيلة هل يشير به ما فاجاب القياس الإشارة بهما في الحالة المذكورة اه كذا به امش وهو قريب أقول وينبغي ان مثل ذلك ما لو كانتا أصليتين فيشير بهما وعليه فيفرق بينه وبين ما لو خلق له رأسان أصليان من الاكفاء بمسح بعض أحدهما بأن السبابتين لما تزلزلا منزلة سبابة واحدة لم يكف باحداهما بخلاف الرأسين فانهما وان تزلزلا منزلة

القبلة للاتباع (بلاضم) بل يفرجها تفريحا وسطا ولا يضرب في أصل السنة فيما يظهر انعطاف رؤس الاصابع عن الركنين والحكمة في ذلك منع يديه عن العبث مع كون هذه الهيئة أقرب الى التواضع (قلت الاصح الضم والله أعلم) لتوجه جميعها الى القبلة اذ تفريجها بزيل الاجهام عن القبلة وما تقر بجري على الغالب حتى لو صلى داخل البيت ضم جميعها مع توجهه الكل للقبلة ومثل ذلك من لا يحسن التشهد أو صلى مضطجعا أو مستلقيا حيث جازله ذلك فيما يظهر (ويقبض من يمينه) بعد وضعها على فخذه اليمنى (الخنصر والبنصر) بكسر أولهما ونالهما (وكذا الوسطى في الاظهر) للاتباع والثاني يخلق بين الوسطى والاجهام (ويرسل المسجدة) بكسر الباء وهي التي تلي الاجهام سميت بذلك لانه يشار بها الى التوحيد والتزيه وتسمى أيضا السبابة لكونه يشار بها عند المخاصمة والسب (ويرفعها) أي مع امالتها قليلا كما قاله المحاملي وغيره (عند قوله الا الله) بأن يتدى به عند الهمزة للاتباع في ذلك رواه مسلم ويقصد ان المعبود واحد ليجمع في اعتقاده وقوله وفعله ويسن ان يكون رفعها للقبلة وان ينوي به الاخلاص في التوحيد وان يقيمها ولا يضعها وهو ظاهر أو صريح في بقائها من فوعة الى القيام أو السلام وما يجتمع جمع متأخرون من اعادتها مخالف للمقول ونخصت المسجدة بذلك لان لها اتصالا بنياط القلب فكانت اسبب لحضوره (ولا يحركها) أي لا يستحب بل يكره خروجها من خلاف من حرمه وأبطل به وقيل يسن للاتباع فيهما والحديثان صحيحان قال الشارح وتقديم الاول الثاني على الثاني المثبت لما قام عندهم في ذلك انتهى ويمكن حمل الاثبات

رأس واحد لكن الرأس يكتفي بمسح بعضه (قوله ليجمع في اعتقاده) عبارة حج ليجمع في توحيده بين اعتقاده الخ وهي ظاهرة (قوله من فوعة الى القيام) معتمد (قوله أو السلام) هل المراد به تمام التسليمتين أو تمام التسليمة الاولى لانه يخرج بهما من الصلاة أو لانه نظروا الاقرب الاول لان الثانية من توابع الصلاة ومن ثم لو أحدث بعد الاولى حرم الاتيان بالثانية لكن في حج مانعه ولا يضعها الى آخر التشهد اه وهي ظاهرة في انه يضعها حيث تم التشهد قبل شروعه في التسليمة الاولى ويمكن رد ما قاله الشارح الى ما قاله حج يجعل السلام في كلام الشارح خارجا بناء على الراجح من ان الغاية غير داخله في المعنى (قوله مخالف للمقول) أي المذكور لقوله وان يقيمها ولا يضعها وهو ان لم ينقله عن أحد لكن سياقه يقتضي انه منقول الاصحاب وعبارة حج في شرح الارشاد نصها وعبارة الشيخ نصروا من ان يقيمها ولا يضعها وظاهرها بقاءها من فوعة الخ اه فقول الشارح مخالف للمقول يشير الى ان هذا الذي ذكره من دوام الرفع هو ما اقتضاه كلام الشيخ نصرا المقدمي فكانت منقول (قوله اتصالا بنياط القلب) أي عرقه وفي المصباح والنياط بالكسر عرق متصل بالقلب اه (قوله لما قام عندهم في ذلك) منه ان التصريك يذهب الخشوع كذا قاله بعضهم بروقوله وقيل يحركها للاتباع قال البيهقي ولعل المراد بالتصريك في هذه الرواية هو الرفع بر (أقول) لما كان الجمع بين الحديثين والعمل بهما أولى من تقديم أحدهما على الآخر جئنا بالتصريك على

الاستقبال في الجميع واتسام الاركان كلها أو بعضها إلا أن قدر عليها معاً والالم يجب الاتسام مطلقاً ولا الاستقبال إلا في تحريم سهل قال وفي كلام غيره ما يؤيد ذلك انتهى وشمل البعض في كلام الشارح الركوع وحده أو وجود وحده مثلاً وأصرح منه في ذلك ما في شرح المنهج بخلاف ما في النخبة وقد قال الشهاب سم أن ما اقتضاه كلام المنهج أي كالشارح لا وجه له

الرفع جمعاً بينهم ما يؤيد هذا الجدل أن ترك التحريك أنسب بالخشوع المطاوب له سم على منهج أي لكنه يحيل الخلاف (قوله وقد أشار الشارح) أي اجعل الالقول له لما قام عندهم (قوله ولو قطعت عنه) أي أو سببته أهـ جـ ويؤخذ من قول الشارح لفوات الخ أنه لو خلق له سبباً بئان أحدهما أصلية تم قطعت وبقيت الزائدة أنه لا يشير بها إلا الظاهر من قبضها مع بقية الأصابع مع وجود الأصلية فتسن ادامة ما ثبت لها قبل قطع الأصلية ويحتمل أن يشير بها الكون على صورة الأصلية فتتزل منزلة لا تصلها بالأصلية تزل منزلة الجزء منها عند فقد ها (قوله على طرف راحته) عبارة شرح الارشاد للجبان بضع رأس الإبهام عند أسفلها على حرف الراحة أهـ فيقدر في كلام الشارح مضاف أي بان يضع رأسها الخ وعبارته هنا بان يجعل رأس الإبهام عند أسفلها على طرف راحته لا يتباع رواه مسلم وقيل بان يجعلها مقبوضة تحت المسبحة أهـ (قوله

وأكثرهم يسمونها الخ) عبارة الشيخ عميرة نقلاً عن الاسنوي عن صاحب الاقليد أنه أجاب بان اشتراط وضع الخصر على البنصر في عقد ثلاثة وخمسين طريقة أقباط مصر وأما غيرهم فلا يشترطون فيها ذلك أهـ (أقول) ولا ينافيه كلام الشارح لجواز أنه أراد ببعض الحساب أقباط مصر لكن قوله فلا يشترطون فيها ذلك صادق بما اذا وضعها كذلك وما اذا لم يضعها فينافي قوله وأكثرهم يسمونها تسعة

على بيان الجواز وقد أشار الشارح الى ذلك وأيضاً تقديمهم الثاني لموافقته الاصل من السكون في الصلاة وعدم الحركة لكونها تذهب الخشوع ولأنه نوع عبث والصلاة مصونة عنه ما أمكن ولو قطعت عنه كرهت اشارته يسر اه لفوات سنة بسطها لأن فيه ترك سنة في محلها لاجل سنة في غير محلها كن ترك الرمل في الاشواط الثلاثة لا يأتي به في الاخير (والاظهر ضم الإبهام اليها) أي المسبحة (كه اقد ثلاثون وخمسين) بان يضعها تحتها على طرف راحته كما رواه مسلم وكون هذه الكيفية ثلاثة وخمسين طريقة لبعض الحساب وأكثرهم يسمونها تسعة وخمسين وأثر الفقهاء الاول تبعاً للفظ الخبر ولو أرسل الإبهام والسبابة معاً أو قبضها فوق الوسطى أو خلق بينهما برأسهما أو بوضع الغلة الوسطى بين عقدتي الإبهام أتى بالسنة والاول أفضل فعلم أن الخلاف في الأفضل فقط لورود الجميع لكن رواية الاول أفقه (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في التشهد الآخر) وهو الذي يعقبه سلام وان لم يكن لصلاة سوى واحد كالصبح والجمعة فالتعبير بالآخر جرى على الغالب والاصل في ذلك قوله تعالى صلاوا عليه وقد أجمع العلماء على عدم وجوبها في غير الصلاة فتعين وجوبها فيها والقائل بوجوبها مرة في غيرها مجموع باجماع من قبله والقائل بذلك لم ينظر لقول الحلبي وجع به ومع تسليم صحته فلا مانع من وجوبها فيها لدليلين وصح أمرنا الله أن نعطي عليك فكيف نعطي عليك اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا فقال قولوا اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم إلى آخره خرج الزائد على الصلاة عليه هنا وفيما يأتي بالاجماع في وجوبها وصح اذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد ربه والثناء عليه

وخمسين ويشترطون في الثلاثة والخمسين أن يضع الخصر على البنصر ثم أجاب في شرح الروض بقوله وايصل وعليه يكون لتسعة وخمسين هيئة أخرى أو تكون الهيئة الواحدة مشتركة بين عشرين فتحتاج الى قرينة (قوله ولو أرسل الإبهام) هذه الاحوال هي مقابل الاظهر كما يشعر به قوله فلم أن الخلاف في الأفضل وعبارة المحلى في بيان مقابل الاظهر والثاني يضع الإبهام على الوسطى المقبوضة كما قد ثلاثة وعشرين للاتباع أهـ (قوله أتى بالسنة) ولم يبين أيها أفضل بعد الاولى وقد اقتصر في مقابل الاظهر السابق على التحليق فله أفضل (قوله والاول أفضل) قال جـ في شرح الحضرية توجبها لحصول السنة بكل ذلك لورود جميع ذلك لكن الاول أفضل لان رواه أفقه أهـ ومثله في شرح الروض عن ابن الرقعة (قوله والقائل بذلك) أي بانه مجموع (قوله وجع به) أي أنه يجب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كلما ذكر (قوله فلا مانع من وجوبها) وهل القائل بوجوب الصلاة عليه في العمر مرة أو كلما ذكر يجزئ في السلام أيضاً دليل كراهة افراده فيها أولاً فيه نظراً والظاهر الثاني لقيام الدليل عنده في وجوبها دون السلام (قوله لدليلين) هما قوله صلاوا عليه على ما بين به وما استدلل به الحلبي كغيره على وجوبها مطلقاً وقوله وصح أمرنا الله الخ وله الاقرب (قوله فليبدأ بحمد ربه) أي وهو حاصل بالقرأة أو أن المراد بالحمد الثناء الذي هو معناه لغة فقوله بعده والثناء عطف تفسير

(قوله وهو ضعيف) أي لا باطل كما قيل به وهذا وجه تنهيه على أنه ضعيف مع فهمه من تعبير المصنف عنه بـ (قوله) رجوعه للتعليل وفي القصة ما يؤيده (قوله فالذهب الخ) هذا مما لا خلاف فيه وإن أوجه كلام الشارح (قوله أو الرجوع إلى وطنه) انظر هو معطوف على ما داول على لفظ على ساقط من النسخ عقب قوله عزم (قوله ولو قهرا) في أخذه غاية للعمد

وكتب عليه العاقبي قوله إذا صلى أحدكم فليبدأ أي في تشهده إذا جلس ويدل على هذا ما في الترمذي عن ابن مسعود قال كنت أصلي والنبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر معه فلما جلست بدأت بالثناء على الله ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم دعوت لنفسي فقال النبي صلى الله عليه وسلم سل تعطه اه و يؤيد ما قاله العاقبي قوله وصح عن ابن مسعود الخ (قوله) وجوبه في التشهد قال الزيادي بل لم يحفظ عن أحد من الصحابة والتابعين غير النخعي نصريح بعدم وجوبها (قوله تفردة) أي الشافعي رضي الله عنه (قوله لكان حبذا التفرد) أي لكان هذا التفرد محمودا (قوله لانه مبني على التخفيف) في أي داود أنه صلى الله عليه وسلم كان يجلس في الركعتين كأنه يجلس على الرضف حتى يقوم ٣٩١ والرضف الحجارة المحلاة بغيره

وعبارة المصباح في فصل
الرائع الضاد المحجمة
الرضف الحجارة المحلاة
الواحدة رضة مثل تمر
وتمرة وبابه ضرب (قوله)
لكن الأفضل تشهد ابن
عباس (انظر وجه
الأفضلية مع كون الأول
أصح ولعل وجهها اشتماله
على زيادة المباركات ثم
رأيت في سم على منهج
قال الشيخ عميرة قال
الذوي وكلها بحجزة
يتأدى بها الكمال وأصحها
خبر ابن مسعود ثم خبر ابن
عباس لكن الأفضل
تشهد ابن عباس لزيادة لفظ
المباركات فيه ولموافقة
قوله تعالى تحية من عند
الله مباركة طيبة ولتأخره
عن تشهد ابن مسعود

وليصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وأيدع بما شاء من الدعاء وصح عن ابن مسعود مرفوعا
يتشهد الرجل في الصلاة ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدع لنفسه بعد فضيه دلالة على
وجوبها ومحملها وروى أبو عوانة عنه صلى الله عليه وسلم أنه فعلها في تشهده الأخير ولم يثبت أنه
تركها فيه فن ادعى أن الشافعي شذبه حيث أوجبها ولا سلف له في سنة في ذلك يذهبها فقط غلط
إذا يجابهم الم يخالف ناصولا أجماعا ولا قياسا ولا مصلحة راجحة بل وافقه على قوله عدة من أكابر
الصحابة فمن بعدهم كعمر وابنه عبد الله وابن مسعود وأبي مسعود البدرى وجابر بن عبد الله من
الصحابة وكعبد بن كعب القرظي والشامي ومقاتل من التابعين وهو قول أحمد الأخير
واصح وقول مالك وأحمد ابن الموارن وأصحابه وصحبه ابن الحاجب في مختصره وابن العربي
في سراج المريدين فهو لا يكلمهم وجوبه في التشهد حتى قال بعض المحققين لو سلم تفرد بذلك
لكان حبذا التفرد (والأظهر سنن في الأول) بأن يأتي به فيه بعده تبعاله لكونه ذكرا يجب
في الآخر فاستحب في الأول كالتشهد والثاني لا تسنن فيه لبناؤه على التخفيف (ولاتسنن)
الصلاة (على الآل في) التشهد (الأول على الصحيح) لانه مبني على التخفيف والثاني تسنن فيه
كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه إذا تلا ويل في ذلك وسيأتي تعريف الآل في كتاب
قسم الصدقات إن شاء الله تعالى (وتسنن في) التشهد (الآخر) لا يصح من الأمر به فيه (وقيل
تجب) فيه عملا بظاهر الأمر ويجري الخلاف في الصلاة على إبراهيم كاحكامه في البيان عن
صاحب الفروع (وأكمل التشهد مشهور) ورد فيه أخبار صحيحة اختار الشافعي منها خبر
ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلن التشهد فكان يقول التحيات المباركات
الصالحات الطيبات لله السلام عليك أي النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله واهم سلم قال المصنف وكلها
بحجزة يتأدى بها الكمال وأصحها خبر ابن مسعود ثم خبر ابن عباس لكن الأفضل تشهد

شرح الروض اه بحروفه وبها مشه عن الدميري على قوله ولتأخره عن تشهد ابن مسعود لأن ابن مسعود من متقدمي
الصحابة وابن عباس من متأخريهم والمتأخر يقضى على المتقدم بـ (قوله) لو عجز عن التشهد إلا إذا كان قائما كأن كان مكتوبا
بوجوده أو أمكنه قراءته وإذا جلس لم يره ولم يمكنه قراءته فهل يسقط في هذه الحالة ويجلس في موضعه من غير تشهد
أو يجب القيام وقراءته قائما ثم يجلس للسلام ونحوه فيسقط جالس التشهد في هذه الحالة محافظة على الاتيان بالتشهد لانه
أكد من الجالس له بدليل انه لا يسقط عن مصلى النقل كما قلنا في سابق بحثنا أن من عجز في الفريضة عن قراءة الفاتحة الامن
جالوس لمكونها منقوشة بكان لا يراه إلا جالسا انه يجلس لقراءتها ويسقط القيام فيه نظرا ولا يبعد الاحتمال الثاني قياسا على
ما ذكره فليتأمل اه سم على منهج وقوله ولا يبعد الاحتمال الثاني أي يأتي بالتشهد وما يتبعه من الافاظ المطاوعة به
ولا يقتصر على الواجب فقط فيما يظهر بل لو قدر على التشهد جالسا

وقفة (قوله ويكون منجوده الخ) أعرب الشهاب حج انخفاض حاله عليه فيقرأ سجوده بالجرو وأما صنيع الشارح فيقتضي قراءته بالرفع (قوله وفي حديث الترمذي) هذا بيان الاتباع المتقدم (قوله لانه يلزمه اتمامها ما كنا السهولة عليه) هذا جملة في شرح الروض تعليل الوجوب الاستقبال فيما ذكر لوجوب اتمام الركوع والسجود والشارح تبعه في ذلك فلزم عليه اجمال تعليل اتمام المذكور وإيهام انه تعليل له أيضا مع انه غير صحيح (قوله وفرق بينه الخ) هذا فرق بين الاعتدال والجلوس

ولم يقدر على المنع والافتاء فقام ما صرح عن ابن الرفعة بما لو عجز عن السجدة من انه يجلس لقراءتها ثم يقوم للركوع ان يقوم هنا بعد التشهد لا لدعية المطالبة ثم يجلس للسلام وبقي ما لو عجز عن القعود وقدر على القيام والاضطجاع فهل يقدم الاول أو الثاني فيه نظروا الأقرب تقدم القيام لان فيه قعودا وزيادة قياسا على ما لو عجز عن الجلوس بين السجدين وقدر على ما ذكر (قوله أيها النبي) ولا يضر زيادة يا قبل أيها كما ذكره حج في فصل تبطل بالنطق بحرفين وعبارته وأفتى بعضهم بإبطال زيادة يا قبل أيها النبي في التشهد أخذنا بظاهر كلامهم هنالك كنه بعيد لانه ليس اجنبيا عن الذكر بل يعد منه ومن ثم أفتى شيخنا بأنه لا بطلان به اه وأقره سم عليه وقوله لا بطلان أي وان كان عامدا عالما (قوله والمصنف مثبت) ظاهره في السك والعبارة حج قال في المجموع ولورود اسقاط الصلوات قال غيره والطيبات اه وظاهره ان النووي لم ينقل اسقاط الطيبات (قوله أفضل من تنكيره) قضيته ٢٩٢ انه لو ترك اللام والتنوين معا ضرر في حج مانعه اذا ترك تشديد النبي ضرر

بخلاف حذف تنوين سلام فانه مجرد لحس غير منبر للعنى اه وفيه نظر لان ما ذكر ليس من اللحن بل هو من حذف بعض الحروف وذلك لا فرق فيه بين المغير وغيره لان التنوين حرف في السكامة المدكورة والعبرة باللفظ بمنزل ذلك ثم الخط كما هو ظاهر اللهم الا ان يستثنى التنوين ويحتاج ان وجبه واضحه اه سم في شرح الآية المعنى ونقل بالدوس عن ش بن الزنادي الجزم بالبطلان في هذه الصورة

ابن عباس ورواية ابن مسعود التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله (وأفله التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله) لورود اسقاط المباركات وما يليها في بعض الروايات وما قبل من ان اسقاط المباركات مسلم لثبوت الاسقاط في رواية الصحاحين وأما الصلوات والطيبات لم يرد اسقاطهما في شيء من الشهادات التي ذكرها وصرح الرافعي بعدم ورود حذفهما وعلى الجواز بتبعيتهما للتحيات وجعل ضابط جواز الحذف أحدا من ائمة الاسقاط في رواية وأما التبعية يرد احتمال سقوطها في غير الروايات التي ذكرها وبان الرافعي ناف والمصنف مثبت والثاني مقدم على الاول وتعريف السلام أفضل من تنكيره كما قاله المصنف لكثرة في الاخبار وكلام الشافعي وزادته وموافقته التحليل ولا تستحب التسمية أول التشهد في الاصح والحديث فيه ضعيف والتحيات جمع تحية ما يحى به من سلام وغيره والقصد بذلك الثناء على الله تعالى بأنه مالك لجميع التحيات من خلقه وجعل لان كل ملك كان له تحية معروفة يحى بها ومعنى المباركات الناميات والصلوات الصلوات الخمس وقيل غير ذلك والسلام قيل معناه اسم السلام أي اسم الله عليك وقيل غير ذلك وعلينا أي الحاضرين من امام ومقدم وملائكة وغيرهم والعباد جمع عبدة والصالحين جمع صالح وهو القائم بما عليه من حقوق

فليراجع ويؤخذ من عموم حاشيته حيث قال وقضية كلام الانوار ان يراعى هنا التشديد وعدم الابدال وغيرهما نظير ما مر في العاشرة أقول وقد وجه ما قاله حج من جواز حذف التنوين بأن التنوين وان كان ثابتا في الوصل لكنه يسقط وقفا وصل بعض السكامة ببعض لا يجب فذلك دليل على عدم اعتباره فاسقاطه في الوصل ليس بلحن مغير للمعنى ولا فيه اسقاط حرف لازم في الحالين وقياس ما يأتي عن سم على منهج في الثاني عشر من ان الجمع بين اللام والتنوين لا يضر في سلام التحليل عدم الضررهما أيضا بالجمع بينهما (قوله ولا تستحب التسمية أول التشهد) عبارة حج ولا يسن أوله بسم الله وبالله قبل والخبر فيه ضعف اه (قوله بأنه مالك لجميع التحيات من خلقه) أي مما فيه تعظيم شرعا لخرج بذلك ما لو اعتادوا نوعا منياعنه في الشرع ككشف العورة والطواف بالبيت عريانا (قوله الصلوات الخمس) أي هي الصلوات الخ (قوله وقيل غير ذلك) منه كل صلاة وقيل الرحمة وقيل الدعاء وقيل المراد بها الاعمال الصالحة للثناء على الله تعالى اه هيرة (قوله أي اسم الله عليك) أي من حيث البركة والرحمة فكأنه قيل بركة هذا الاسم محيطة بك

بين السجدين كافي شرح الروض وعبارة الشارح لا تقبله (قوله ولو يقرية له أهل فيها) في حاشية الشيخ تقييده بما إذا لم
 رد التزول بها أخذاً بما يأتي في الشارح في صلاة المسافر فليست معه (قوله أو أوطأها نجاسة لم يضر) لعل الصورة أن
 اللجام مثلاً ليس في يده ليلاقى ما يأتي في شروط الصلاة وما يأتي قريباً من قوله ويظهر أن يلحق بما ذكر كل نجاسة اتصلت
 بالذابة الخ ثم رأيت الشهاب سم قال عقب قول الشهاب حج وطء بحس خرج إبطاء الذابة لكن إذا تلوّثت رجلها بغير أمساك
 ما ربط بها كافي مسألة الساجور (قوله اتصلت بالذابة) أي وإن لم تلاق اللجام كما هو ظاهر لأنه قابض متصل بالنجاسة (قوله

(قوله وحقوق عباده الخ) أي في ترك صلاة واحدة فقد ظلم النبي صلى الله عليه وسلم وجميع عباد الله الصالحين بمنع ما وجب لهم
 من السلام عليهم وبيعض الهوامش أن هذا معنى خاص له ومنه العام المسلم وهو المراد هنا اه وقد يقال بل الطاهر ما في
 الأصل لأنه إذا أريد عموم المؤمنين يقتضي طلب الدعاء للصلاة وهو غير لا ثبوت في مقام طلب الدعاء (قوله والرسول مبلغ خبر
 مرسله) قضيته بعد الأمر وقبل التبليغ ليس رسولاً وتعريفهم الرسول ٣٩٣ بأنه إنسان أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه

يقتضي خلافه إلا أن يقول
 قوله مبلغ بان المراد من
 شأنه التبليغ أو بان ذلك
 تفسير للرسول بالمعنى
 اللغوي أو نحوه (قوله
 الثابت في ذلك) أي في
 تشهده صلى الله عليه وسلم
 (قوله ثلاث كفيات) أي
 في تشهده صلى الله عليه
 وسلم وانظر ما كان يقول
 صلى الله عليه وسلم في
 التشهد إذا صلى على نفسه
 ثم رأيت في تخریج العزيز
 المحافظ العسقلاني مانعه
 قوله يعني العزيز أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان
 يقول في تشهده أشهد أني
 رسول الله كذا قال ولا أصل
 لذلك بل ألفاظ التشهد
 متواترة عنه أنه كان يقول

حقوق الله تعالى وحقوق عباده والرسول مبلغ خبر مرسله ولا يشترط ترتيب التشهد كما تنصاه
 كلام المصنف حيث لم يغير معناه فإن غير لم يصح وتبطل صلاته أن تعمد أماً والانه فشرط كافي
 التمه وقال ابن الرفة أنه قياس ما صرح في قراءة الفاتحة وأقنى به الوالدرجة الله تعالى (وقيل
 يحذف وبركانه المعنى عنه برجة الله وقيل) يحذف (الصالحين) للاستغناء عنه بإضافة العباد
 إلى الله تعالى لأنصراجه للصالحين وما اعترض به البلقيني على المصنف من أن ما صححه هنائي أقل
 التشهد من لفظة وبركانه يخالف قوله من أنه لو تشهد بتشهد ابن مسعود أو غيره جاز أن ليس في
 تشهد عمرو وبركانه رديان المراد به أنه لو تشهد بتشهد عمر بكالته أجزاء فاما كونه يحذف بعض
 تشهد عمر اعتماداً على أنه ليس في تشهد غيره ويحذف وبركانه لأنه ليست في تشهد عمر فقد
 لا يكفي لأنه لم يأت بالتشهد على حالة من الكيفيات المروية (و) قيل (يقول وان محمد رسول الله)
 بدل واشهد إلى الخ لأنه يؤدي معناه وأشار المصنف لما قاله الرافعي من أن القول بإسقاط تشهد
 الثانية ضعيف لكونها ثابتة في صحيح مسلم بقوله (قلت الأصح) يقول (وان محمد رسول الله
 وثبت في صحيح مسلم والله أعلم) وقول الشارح لكن بلفظ وان محمد عبده ورسوله فالمراد إسقاط
 أشهد أشار به إلى رد اعتراض السنوي من أن الثابت في ذلك ثلاث كفيات أحداها وأشهد
 أن محمد عبده ورسوله رواه الشيخان من حديث ابن مسعود الثانية وأشهد أن محمد رسول
 الله رواه مسلم الثالثة وان محمد عبده ورسوله بإسقاط أشهد أيضاً كما رواه مسلم من رواية أبي
 موسى فليس ما قاله واحد من الثلاثة لأن الإسقاط أغا ورد مع زيادة العبد انتهى وأفاد
 الأذري أن الصواب أجزاء وأن محمد رسول الله لثبوتها في تشهد ابن مسعود بلفظ عبده ورسوله
 وقد حكوا الإجماع على جواز التشهد بالآيات كلها ولا أعلم أحداً اشترط لفظة عبده انتهى
 وهذا هو المعتمد كما أفاده الوالدرجة الله تعالى لما ذكر واستفيد من كلام المصنف

٥٠ نهاية ل أشهد أن محمد رسول الله وأعبده ورسوله اه وعبارة حج في الأدان نصها ونقل عنه في تشهد
 الصلاة أنه كان يأتي بأحد هاتين وألا آخر أخرى على ما يأتي ثم اه وعبارته هنا ووقع في الرافعي أنه صلى الله عليه وسلم كان
 يقول في تشهده وأشهد أني رسول الله وردوه بالاصح خلافه اه ومنه يعلم أنه صحيح خلاف ما نقل في الأدان بل أشار إلى
 التوقف فيما نقله في الأدان بقوله على ما يأتي ثم (قوله فليس ما قاله) أي المصنف (قوله وهذا) أي ما أفاده الأذري من أن الصواب
 أجزاء وان محمد رسول الله ويستفاد من هذا مع قول المتن قلت الأصح وان محمد رسول الله الخ ومع ما نقله من رواية مسلم عن أبي
 موسى من أجزاء وان محمد عبده ورسوله أن الصيغ المجزئة بدون أشهد ثلاث ويستفاد أجزاءها مع أشهد بالطريق الأولى
 فتصير الصور المجزئة مستأوى عبارة شيخنا الزبدي والحاصل أنه يكفي وأشهد أن محمد رسول الله وأشهد أن محمد عبده ورسوله
 وأشهد أن محمد رسول الله وان محمد عبده ورسوله وأن محمد رسول الله على ما في أصل الروضة وذكر الواو بين
 الشهادتين لا بد منه (قوله واستفيد من كلام المصنف) أي حيث جعل سلام من الأقل

لأن كانت معفو عنها الخ) هذا لا يختص بالسافر كما يأتي في شروط الصلاة بما فيه على أن قوله ولم يجد عنها معسدا لم يشترطه ثم
وحينئذ فالعفو عما ذكر ليس بخصوص السير بقوله لأن تكليفه ذلك الخ لم يفده هنا شيئا (قوله أوزورق) أن كانت الصورة
أنه في البحر فلا حاجة إليه لأنه قدم مسألة السقينة وأن كانت الصورة أنه في البر فإن كانت صورته أنه يجزئ رجال فكان ينبغي
تقديمه على قوله يمشي به رجال وأن كانت صورته أنه تجزئ دابة مثله فهو من أفراد مسألة المحفة الآتية (قوله لأن سيرها

(قوله أن الأفضل تعريف السلام) تقدم له النصريح به قريبا وذكره هنا لبيان أنه يفهم من كلام المصنف (قوله ويفرق
بينهما) أي بين التشهد وسلام التحلل (قوله فدل على عدم التقييد بلفظ محمد) أي بل يتجأزه إلى غيره مما سياتي من قوله على
رسوله أو على النبي لا مطلقا خلافا لما قد توهمه هذه العبارة (قوله قد حصل بقوله السلام عليك) عبارة المناوي في شرحه الكبير
على الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم أيما رجل كسب مالا من حلال فأطعم نفسه وكساها فمن دونه من خلق الله فأنما له زكاة
وأيما رجل مسلم لم تكن له صدقة فإيه في دعائه اللهم صل على محمد عبدك ورسولك وصل على المؤمنين والمؤمنات والمسلمين
والمسلمات فأنما له زكاة مانصه واقتصره على الصلاة يؤذن بأنه لا يضم إليه السلام فيعكر على من كره الأفراد ونعم ما ذهب
إليه البعض من تخصيص الكراهة بغير ما ورد فيه الأفراد بخصوصه كما هنا فلا يزيد فيه بل يقتصر على الوارد اهـ ويؤخذ
منه عدم سن السلام في صلاة الجنائز لعدم ٣٩٤ وروده اهـ وقوله لم تكن له صدقة عمل المراد لم توجد له صدقة لعدم

تيسرها له حتى تكون
صلاته زكاة أي طهارة
ومدحاه نعم الصلاة عليه
صلى الله عليه وسلم لا يتناول
فعلها من الثواب (قوله
فيكفي صلى الله على محمد)
ظاهره وأن لم ينبذ ذلك
الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم أي لانها صروفة
له لكن في شرح ج على
الارشاد لو قال الصلاة
على محمد يجزئ أن نوى به
الدعاء اهـ وعليه فاعمل
الفرق أن صلى الله على محمد

أن الأفضل تعريف السلام وأنه لا يجوز إبدال لفظ من هذا الأقل ولو جردناه كالنبي بالرسول
وعكسه ومحمد بأحمد أو غيره ويفرق بينهما وبين ما يأتي في محمد في الصلاة عليه بأن ألفاظها
لواردة كترقيها اختلاف الروايات فدل على عدم التقييد بلفظ محمد فيها بخلاف لفظ الصلاة لما
فيها من الخصوصية التي لا توجد في مرادها ومن ثم اختص بها الأنبياء صلى الله وسلم عليهم
(وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله) حيث قيل بوجوب الصلاة على الآل في
التشهد الآخر أو باستصحابها في الأول على رأي مرجوح فبهما أو باستصحابها في الآخر على
الراجح (اللهم صل على محمد وآله) لا يقال لم يأت بما في آية صلوا عليه وسلموا تسليما إذ فيها السلام
ولم يأت به لا نقول قد حصل بقوله السلام عليك لى آخره ولا يتعين ما ذكره فيكفي صلى الله على
محمد أو على رسوله أو على النبي دون أحمد أو عليه أما الخطبة فيجزئ فيها صلى الله على الرسول أو
لما حى أو لما شأ أو العاقب أو البشير أو النذير ولا يجزئ ذلكهما كما يشير إليه قولهم أنه لا يكفي
أحمد ويفرق بينهما وبين الخطبة بأنه يطلب فيها مزيد الاحتياط فلم يغتفر هنا ما فيه نوع إيهام
بمخلاف الخطبة فأنها أوسع من الصلاة وشروطها شروط التشهد كما في الأنوار وقضيته
وجوب مراعاة التشديد بها وعدم الإبدال وغيرهما نظير ما مر في الفاتحة نعم في النبي لغتان

وردت لإنشاء في كلام الشارع في القنوت وكثرا استعمالها في الإنشاء في لسان جملة الشرع في التشهد اللهم
وغيره وأما الصلاة على محمد فهي خبرية لفظا ولم يكثر استعمالها في الشرع في غيره فاحتج في الاكتفاء بها إلى قصد الدعاء
وقياسه أجزاء الصلاة على النبي وعلى رسوله حيث قصد بهما الدعاء وظاهر كلام الشارع أنه لا يكفي أصلي على محمد ولو قيل
بالاكتفاء به لم يكن بعيدا فليراجع (قوله أو على رسوله) ظاهره أن المجزئ هذا اللفظ وأنه لو قال على الرسول لم يكف ولعله غير
مراد وأن المدا على هذه الأحرف بأي صيغة اتفقت لكن قد يفهم قول الشارع أما الخطبة فيجزئ فيها صلى الله على الرسول
إلى أن قال ولا يجزئ ذلك هنا أن التعبير بالضمير قيد هنا بخلاف الرسول ونحوه فإنه قال على الرسول كما مر لا يكفي (قوله
وشروطها) أي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله شروط التشهد) نصيته أنه لو عكس الترتيب كأن قال على محمد اللهم
صل لم يضر وهو ظاهر (قوله وعدم الإبدال وغيرها) يتأمل وجه كون ما ذكره قضيته فإن المستفاد منه أنه يعتبر في الصلاة على
النبي ما يعتبر في التشهد ولا يلزم مما ذكر أن التشهد كالفاتحة فليتأمل ثم رأيت في ميم على منهج مانصه وفي الأنوار وشروط
التشهد رعاية الكاهنات والحروف والتشديدات والأعراب الخ أي تركها والموا لا والالفاظ المخصوصة واسماع النفس
كالفاتحة اهـ وعليه فكان حق العبارة أن يقول بعد قوله شروطها شروط التشهد وقد قال في التشهد مراعاة تشديداته
وقضيته الخ واسقاط قوله تطير ما مر الخ ويعلم من قول الشارع وعدم الإبدال أنه لو أبدل نامن قوله السلام علينا أو الكاف من قوله

منسوب اليه) هو تعليل المسئلة التي خاصة مع قطع النظر عما أدرجه فيه كما هو ظاهر على انه مقسدة بـ
 زمامها كما يأتي (قوله ويؤي) لا حاجة اليه بل هو مضر لان الاعادة لازمة حيث تدواي أتم الاركان (قوله انه الواسع) -
 حيث اشترطنا وقوفها فهو راجع الى مسئلة المتن وكانه أخرج بقوله مشيت ما اذا تحركت اذا تحركها ليس منسوب اليه فليراجع
 (قوله وشمل كلامه) أي في خصوص قوله أو سائر فلا ولا يلزم عليه خلل لا يخفى (قوله ويلحق بها صلاة الجنابة) أي فلم يشملها

السلام عليك بالاسم الظاهر كأن قال السلام على محمد أو أيدل الالف من علينا بالهاء كما يقع من بعض العوام بلفظ لسلام
 علينا لم يكفوا ان كان قريب عهد بالسلام ثم ان أعادها الى الصواب استمرت صلاته على الصحة وان لم يتدارك حتى سلم وطال
 الفصل وجب الاستئناف (قوله لا تركه مامعا) ومنه السلام عليك أي النبي يسكون الياء مخففة وصل أو وقف فيضربا ميا
 كان أو غيره ثم ان أعادها على الصواب اكتفى به والابطال صلاته بالسلام ان تعمد أو سلم ناسيا وطال الفصل (قوله انه لو أظهر
 النون الخ) قياسه أنه لو أظهر التنوين المدغم في الراء في وأن محمد رسول الله أبطل فان الادغام في كل منهما في كلمتين هذا وفي
 ذلك نظر لان الاظهار لا يزيد على اللحن الذي لا يغير المعنى خصوصا وقد جوز بعض انقراء الاظهار في مثل ذلك قال ابن الجزري
 في باب احكام النون الساكنة والتنوين مانعه وخبر البري بين الادغام والاظهار فيهما أي النون والتنوين عندهما أي عند
 اللام والراء الخ اه وأما قوله لان محل ذلك الخ فجاوبه انه لم يترك هذا حرف ٣٩٥ فان قلت فانت صفة قلنا وفانت في اللحن

الذي لا يغير مع ان هنا
 رجوعا للأصل وفيه
 استقلال الحرفين فهو
 مقابل فوات تلك الصفة
 فليأمل اه سم على ج
 (قوله لا يبعد) معتمد (قوله
 اذ ليس فيه تغيير للمعنى) ولا
 يحرم الا ما يغيره وعليه
 فلا أن ياء في اللهم صل
 بسبب الاشباع للحركة لم
 يحرم ولم يبطل لعدم تغييره
 المعنى ويفرق بينه وبين
 قراءة الفاتحة بل بينه وبين
 مطلق القرآن حيث حرم

الهمز والتشديد فيجوز كل منهما ما لا تركه مامعا ويؤخذ مما تقر في التشديد انه لو أظهر
 النون المدغمة في اللام في أن لا اله الا الله ابطل اتركه شدة منه تطير ما يقال في آل رجن باظهار آل
 وترعم عدم ابطاله لانه لحن غير مغير للمعنى ليس يصح اذ محل ذلك حيث لم يكن فيه ترك حرف
 والشدة بمنزلة الحرف كما صرحوا به نعم لا يبعد عن الجاهل بذلك خلفاته كثيرا وقول ابن كبن
 ان قصة لا رسول الله من عارف متعمد حرام مبطل ومن جاهل حرام غير مبطل ان لم يمكنه
 التعلم والا بطل في غير محله اذ ليس فيه تغيير للمعنى فلا حرمه ولو مع العمد والعلم نعم لو نوى العالم
 الوصفية ولم يضر خبرا بطل افساد المعنى حيث قد (والزيادة) على ما ذكر (الى جيد مجيد) كافي
 الروضة تبعا للوارد وهي وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد
 وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جيد مجيد والافضل الاتيان بلفظ
 السيادة كما قاله ابن طهيرة وصرح به جمع وبه أفنى الشارح لان فيه الاتيان بما أمرنا به وزيادة
 الاخبار بالواقع للذي هو أدب فهو أفضل من تركه وان تردد في أفضليته الاسنوي وأما حديث
 لا تسيدوني في الصلاة فباطل لأصله كما قاله بعض متأخري الحفاظ وقول الطوسي انها
 مبطله غلط وآل ابراهيم اسمعيل واسحق وأولادهما كما قاله الزنجشيري وخص ابراهيم بالذكر

فيه اللحن مطلقا بان اتبعنا بالفاظ القرآن خارج الصلاة فوجب التعمد فيه بخصوص ما نزل عليه بخلاف هذا (قوله انك جيد
 مجيد) قال في شرح البهجة الكبير مانعه وفي الادكار وغيره الافضل ان يقول اللهم صل على محمد ومحمدك ورسولك النبي الاي
 وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد النبي الاي وعلى آل محمد وأزواجه
 وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك خير مجيد اه (قوله لان فيه الاتيان الخ) يؤخذ من هذا من
 الاتيان بلفظ السيادة في الاذان وهو ظاهر لان المقصود تعظيمه صلى الله عليه وسلم بوصف السيادة حيث ذكر لا يقال لم يرد
 وصفه بالسيادة في الاذان لانه قول كذلك هنا وانما طلب وصفه بالتعريف وهو يقتضي العموم في جميع المواضع التي
 يذكر فيها اسمه عليه الصلاة والسلام (قوله اسمعيل واسحق وأولادهما) لعل المراد أولادهما بلا واسطة أو ذريته مطلقا
 لكن بالجل على المؤمنين منهم ثم ظاهر كلامه أنه ليس لابراهيم من الاولاد الا اسمعيل واسحق وليس كذلك بل له أولاد عدة
 ففي شرح الماوي على الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم ان الله اصطفى كنانة الخ مانعه وفي الروض الاتف كان لابراهيم ستة
 أولاد سوى اسمعيل واسحق ثم قال وكانوا أي أولاد ابراهيم ثلاثة عشر اه وعليه فيكون منهم ثمانية ذكور الستة المذكورون
 واسمعيل واسحق وخمس انات لكن عبارة تاريخ ابن كثير ذكر أولاد ابراهيم الخليل أول من ولد له اسمعيل من هاجر القبطية
 المصرية ثم ولده اسمعيل من سارة بنت عمه ثم تزوج بعده هانظورة بنت بطن الكنعانية فولدت له ستة أولاد وهم مديان

كلامه لكن ينافيه قوله فيما عرفت - ل أن عينيا أو غيره وكان الأولى إسقاط هذا فيما عرفت لانه لا يناسب قول المتن وأتم ركوعه وجوده (قوله بأن القصد ثم) أي في قاضي الحاجة وسكنت عن متعة المصلي (قوله وكأنهم راعوا الخ) هذا حكمه في اعتبار التثني ذراع والكفاية بذلك (قوله لاستقبال نحو حشيش الخ) بيان لمحتز قول المتن واستقبال جدارها الخ (قوله بأن وقف

وزهر ان وسرج بالجيم ونقشان ونسق ولم يسم السادس ثم تزوج بعدها بحون بنت أهين فولدت له خمسة كيسان وسورج وأمير ولوطان وبافث هكذا ذكره السهيلي في التعريف والاعلام اه وفي القاموس وفروخ كتور أخو سمعيل واسحق أبو الجهم الذي في وسط البلاد اه ٣٩٦ وفي شرح مسلم للنووي نحوه اه وهو صريح في أن أولاده كلهم ذكور فليراجع

(قوله ولم تجمع الرحمة) أي في اللفظ (قوله عليكم أهل البيت الخ) ويدل كما قال الأسنوي على أن الإشارة لهذه الآية اتفاق آخرها مع آخر التشهد في قوله جيد مجيد اه سم على ج (قوله على الأخيرين) هما قوله أوليطلب له صلى الله عليه وسلم الخ وقوله أو التشبيه عائد لقوله الخ (قوله كما رحمت) عبارة ج كما رحمت ومثله في الخطيب (قوله أوقات التشهد) أي أزمنتها من ليل أو نهار وهو يستلزم عمومها في جميع مواضعها (قوله لان المراد بها) أي الرحمة المطلوبة (قوله المارة أول الكتاب) أي وهي الانعام أو ارادته (قوله والدعي) عطف على قوله له (قوله وكذا يسن الدعاء) ظاهره ولو لا ما لم يحصورين أو محصورين لم يرضوا بالتطويل ويصرح به

لان الصلاة من الله هي الرحمة ولم تجمع الرحمة والبركة لنبى غيره قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه جيد مجيد فسأل الله سبحانه وتعالى عليه الصلاة والسلام اعطاء ما تضمنته هذه الآية مما سبق اعطاؤه لآله واوليطلب له صلى الله عليه وسلم وآله وليسوا بآباء منازل آله واوليطلب له صلى الله عليه وسلم وآله الانبياء أو التشبيه عائد لقوله وعلى آل محمد فقط ولا يشك على الأخيرين ان غير الانبياء لا يساووهم مطلقا لا نقول مرادنا بالمساواة على القول بخصوصها بالنسبة لهذا الفرد بخصوصه انما هو بطريق التبعية له صلى الله عليه وسلم ولا مانع من ذلك قال في الاذكار تبعا لما صيدلاني وزيادة وارحم محمد وآل محمد كما رحمت على آله واوليطلب له صلى الله عليه وسلم وآله الحديث بان عدة احاديث صحح الحاكم بعضها منها ورحم على محمد ورحم على بعض محقق أهل الحديث بان ما وقع للحاكم وهم وبانها وان كانت ضعيفة لكنها شديدة الضعف فلا يعمل بها ويؤيده قول أبي زرعة وهو من أئمة القرن بعد أن ساق تلك الاحاديث وبين ضعفها ولعل انتع أرجح لضعف الاحاديث في ذلك أي لشدة ضعفها وبما تقرره علم ان سبب الانكار كون الدعاء بالرحمة لم يرد هنا من طريق يعتد به والباب باب تباع لا ما قاله ابن عبد البر وغيره من أنه لا يدعى له صلى الله عليه وسلم بل فقط الرحمة فان أراد المأني امتناع ذلك مطلقا فالاحاديث الصحيحة صريحة في رده فقد صح في سائر أوقات التشهد السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وصح انه صلى الله عليه وسلم أقر من قال ارحمني وارحم محمد ولم ينكر عليه سوى قوله ولا ترحم معنا أحدا ولا يتوهم من كونه عليه السلام عين الرحمة فكيف يدعى له بها لان المراد بها في حقه تعالى غايتها المارة أول الكتاب وهو صلى الله عليه وسلم أجل الخلق حظا منها وحصوله لا يمنع طلبها له كالصلاة والوسيلة والمقام المحمود ونظرا لما فيه من عود الفائدة له صلى الله عليه وسلم بزيادة ترقية التي لانهاية لها والداعي بزيادة ثوابه على ذلك (سنة في) التشهد (الآخر) بخلاف الأول فلا تن فيه كالآلة من فيه الصلاة على الآل لبنائه على التخصيف وسواء في ذلك المفرد والامام ولو لمحصورين لم يرضوا بالتطويل خلافا لا ذرعي (وكذا) يسن (لدعاء بعده) أي التشهد الآخر بما شاء من ديني أو دنيوي كاللهم ارزقني جارية حسنة ناء خيرا اذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل التحيات لله الى آخرها ثم ليتخير من المسئلة ما شاء أو ما أحب رواه مسلم وروى البخاري ثم ليتخير من الدعاء أعجبه اليه فيدعوه بل نقل عن مقتضى النص كراهة تركه ولو دعا بدعاء محظور بطلت صلاته كافي الشامل ثم محمل طلب ما زاد على الواجب

ما يأتي من قوله ان لا يزيد امام من مر على التشهد فانه جعل المنهى عنه الزيادة على التشهد فافاد ان الدعاء بقدر ما لم التشهد لا امام ليس منياعنه بل هو سنة ثم رأيت في ج على الارشاد ما يصرح بذلك وعبارته ويسن الجمع بينها أي الاذكار والادعية هنا وفي غيرها نعم يسن الغير المنفرد ان يكون الدعاء هنا أول من أقر التشهد والصلاة اه (قوله كاللهم ارزقني جارية حسنة) زاد ج وقال جمع انه بالاول سنة وبالثاني مباح اه وخص الجارية بالحسنة بالذ كر رداعلى من قال ان طلبها مبطل (قوله لو دعا بدعاء محظور) وليس من الدعاء المحظور ما يقع من الاثمة في القنوت من قولهم أهلك اللهم من بغى علينا واعتدى ونحو ذلك أما أولا فلعدم تعيين

بطرفها (خرج عنه بعضه) صورته كأن جعل بعضه كاحد شقيه متوجها الى أحد وجهي ركن الكعبة والشق الآخر متوجها
 للهواء خارج الكعبة بأن لم ينصرف الى جهة ركنها وهذا ظاهر وان توقف فيه الشيخ في الحاشية (قوله من عتبتها) ليس المراد
 العتبة التي يطؤها الداخل بقريته ما به مدخل المراد بها نحو الخشبة التي كان ينبغي خلاف هذا التفسير (قوله أبعد

المدعو عليه فأشبهه لعن الفاسقين والظالمين وقد صرحوا بجواز هذه أولى منه لأن الدعاء به دون اللعنه وأما ثانياً فلأن لظالم
 المعتدى يجوز الدعاء عليه ولو بسوء الخاتمة بغير عيب وقع السؤال عن شخص خيلت له نفسه القاصرة انه كاس الزمن وان
 من أراد أن يدعو على شخص يدعوه لينعكس الحال ويحصل مقصوده من إيصال الضرر لادعوه وفعل ذلك في الصلاة
 معتقده وقاصده هل تبطل صلاته بذلك أم لا والجواب عنه ان الظاهر البطلان به لانه حينئذ دعاء محرم وذلك لانه
 استعمل اللفظ الدال على طلب شيء في طلب ضده وهو من المجاز كاطلاق السماء على الأرض قال هنا اللهم ارحم فلانا
 قاصدا ما تقدم كان بمنزلة اللهم لا ترجمه فتنبه له فانه دقيق قل ان يوجد وقال سم على أبي شجاع في كتاب الطهارة فائدة
 وقد يكون في الدعاء حراما ومنه طلب مستحيل عقلا أو إعادة النحول وطلب في ما دل الشرح على ثبوته وثبوت ما دل على
 نفسه ومن ذلك اللهم اغفر لجميع المسلمين جميع ذنوبهم دلالة الأحاديث الصحيحة على أنه لا بد من تمييز طائفة منهم بخلاف
 نحو اللهم اغفر للمسلمين أو لجميع المسلمين ذنوبهم على الأوجه لصدقه بغير ان بعض الذنوب لا يسأل أو البعض فلا منافاة فيه
 للنصوص وتوقف بعضه في جواز الدعاء على الظالم بالفتنة في دينه وسوء الخاتمة ونص به في موضع على ان محل المنع من ذلك
 في غير الظالم المتمرد اما هو فيجوز واختلфов في جواز سؤال العصمة والوجه كما قال بعضهم انه ان قصد التوفى عن جميع
 المعاصي والذات في جميع الأقوال امتنع لانه سؤال مقام النبوة أو التحفظ من الشيطان والتخلص من أفعال السوء فهذا
 لا بأس به وينبغي الكلام في حال الاطلاق والنتيجة عند الجواز ٣٩٧ لعدم تعيين المحذور واحتماله الوجه

الجائز وقد يكون كفرا
 كاللغاء بالمغفرة لمن مات
 كافرا وقد يكون مكروها
 ومنه كما قال الزركشي
 الدعاء في كنيسة وجام
 ومحل نجاسة وقذر

الم يضيق وقت الجمعة فان ضاق عن الزيادة عليه فالوجه عدم الاتيان بها قال بعضهم وفي غير
 الجمعة احتمال اه والوجه انه يأتي بما يدل ما صرح في المد واحترز بقوله بعده عن التشهد
 الأول فيكره الدعاء فيه لبنائه على التخصيف ومحل ذلك في الامام والمنفرد اما المسبوق اذا
 أدرك ركعتين من الرباعية فانه يشهد مع الامام تشهد الأخير وهو أول للأمام فلا يكره
 الدعاء فيه بل يستحب والاشبه في الموافق انه لو كان الامام يطيل التشهد الأول اما النفل

ولعب ومعصية كالاسواق التي يغلب وقوع العقود والايمان الفاسدة فيها والدعاء على نفسه أو ماله أو ولده أو خادمه وفي
 اطلاق عدم جواز الدعاء على الولد والخادم ونظر ويجوز الدعاء للكافر بخصوصه البدن والهداية واختلфов في جواز التأمين
 على دعائه ويحرم امن المسلم المتصوّل ويجوز لعن أصحاب الاوصاف المذمومة كالفاسقين والمصورين وأما لعن المعين من
 كافرا وفاسق قضية ظواهر الأحاديث الجواز وأشار الغزالي الى تحريمه الا من علم موته على الكفر وكالا انسان في تحريم
 لعنه ببقية الحيوانات وخرج بالدعاء المحذور المكروه فلا تبطل به الصلاة سم وقوله وقد يكون ينبغي أن يتأمل كونه
 كفرا بل مجرد كونه حراما فانه قال في شرحه الكبير على الورقات يجوز مغفرة ما عدا الشرك للكافر نعم قضية كلامهم في
 الجائز حرمة الدعاء للكافر بالمغفرة وقوله وجام قضيت به انه لو توضأ وأغتسل في الحمام كره له أدعية الوضوء وقوله
 ومحل قدر يشكل عليه طلب بسم الله اللهم اني أعوذ بك من الخبث الخ عند دخول الخلاء اللهم الا أن يقال هذا ونحوه مستثنى
 فليراجع وان قوله وقد يكون كفرا محمول على طلب مغفرة الشرك الممنوعة بنص قوله تعالى ان الله لا يغفر أن يشرك به
 ومع ذلك في كون ذلك بمجرد كفر شيء وقوله وفي اطلاق عدم جواز الدعاء على الولد الخ المراد جواز استوى الطرفين وهو
 الاباحة فلا ينافي ما تقدم من أنه مكروه لا حرام وينبغي انه اذا قصد بذلك تأديبه وغلب على ظنه افادته جاز كفره بل أولى
 والا كره وقوله واختلфов في جواز التأمين على دعائه وينبغي حرمة لما فيه من تعظيمه وتخييل ان دعاءه مستجاب (قوله
 فالوجه عدم الاتيان بها) وقياس ذلك أنه لو ضاقت مدة الخف عما يسع الزيادة لم يأت بها وهو واضح في الفرض أما في النفل
 فينبغي أن يقال ان قصد زيادة ابطاله وعدم البقاء فيه لم يحرم لان الخروج من النفل جائز والاحرم لاشتغاله فيه بعبادة
 فاسدة (قوله والوجه انه يأتي بها) أي بالزيادة في غير الجمعة (قوله فلا يكره الدعاء له فيه) والمراد بالدعاء الصلاة على
 الآل وما بعدهما كما يصرح به ما يأتي عن سم

عن الرياء) هذا التمسع لوابه صلاة الانسان في بيت نفسه كما يأتي في كلامه في آخر صفة الصلاة اما هنا فهو نوع كالا يحنى (قوله من لم يرج جماعة خارجها) أي فقط بقرينة ما بعده (قوله على ان صلاة النافلة في البيت أفضل الخ) المراد بيت الانسان كما سيصرح به آخر صفة الصلاة لا الكعبة وسيأتي ثم انه لا يلزم من كثرة الثواب أي الوارد في المسجد الحرام التفضل ويدل لما ذكرنا أنه المراد ان الطرطوشي ماله في فهو قائل بجرمة الصلاة داخل الكعبة (قوله وحصل له شك فيها نحو ظلمة) مراده

(قوله انه لا يكره له الدعاء) ومنه الصلاة على الآل كما نقله سم عن حج عن افتاء المشهاب الرملي وعبارته لو مرغ المأموم من التشهد الاول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل فراغ الامام من له الاتيان بالصلاة على الآل وتوابعها كما أفنى به شيخنا المشهاب الرملي اه (قوله وهو المنقول عنه) عبارة حج المنقول منه هنا الخ (قوله اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر) قال الشيخ عميرة ٣٩٨ قال في القوت هذا متنا كد فقد صح الامر به وأوجه قوم وأمر طائفة من ابنه بالعادة

لسانه أو غيره وأتمه المأموم سريعا انه لا يكره له الدعاء أيضا بل يستحب الى أن يقوم امامه (ومأثوره) بالثلثة وهو المنقول عنه صلى الله عليه وسلم (أفضل) من غيره لتنصيب الشارع عليه (ومنه) أي المأثور (اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت الى آخره) وهو وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت رواء مسلم والمراد بالتأخير انما هو بالنسبة الى ما وقع لان الاستغفار قبل الذنب محال قاله النيسابوري نقلا عن الاصحاب وروى بأن المحال انما هو طلب مغفرته قبل وقوعه أما الطلب قبل وقوعه أن يغفر اذا وقع فلا استحالة فيه ومنه أيضا اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة المحب والممات ومن فتنة المسيح أي بالماء المهمة على المعروف الدجال اللهم اني أعوذ بك من المأثم والمغرم اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك انك أنت الغفور الرحيم (ويسن أن لا يزيد) امام من مر (على قدر التشهد والصلاة على أبي صلى الله عليه وسلم) ومقتضى كلامه كاصله عدم طلب ترك المساواة والمعتمد كافي الروضة وأصلها وهو المنصوص في الام والمختصر أن الأفضل كونه أقل منهما فان زاد عليهما لم يضر لكن يكره التطويل بغير رضا من مر وخرج بالامام غيره فله ان يطيل ماشاء ما لم يخف وقوعه في سهو ولم يصرح المعظم بالمراد هنا بقدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هل هو أقلهما أو أكملهما والاشبه ان المراد أقل ما يأتي به منهما فان أطالهما أطاله وان خففهما خففه لانه تبع لهما (ومن عجز عنهما) أي الواجب في التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أي عن النطق بهما بالعربية (ترحم) عنهم وجوب بأي لغة شاء اذ لا عجز فيهما وعليه التعلم كما مر لكن ان ضاق الوقت عن تعلم التشهد وأحسن ذكر آخر أتى به والا ترجمه أما القادر فيمتنع عليه الترجمة وتبطل بها صلاته (ويترجم للدعاء) المندوب (والذكر المندوب) ندبا كقنوت وتكبير انتقال وتسيير ركوع أو سجود (العاجز) لكونه معذورا (لا القادر) لانتفاء عذره (في الاصح) فيهما حرصا على حيازة الفضيلة كافي الواجب والثاني

لتركه وينبغي ان يختم به دعاءه لقوله عليه الصلاة والسلام واجعلن آخر ما تقول اه سم على منهج (قوله ومن فتنة المحب والممات) يحتمل ان المراد بفتنة الممات الفتنة التي تحصل عند الاحتضار وأضافها للممات لاتصالها به أو ان المراد به ما يحصل بعد الموت كافتنة التي تحصل عند سؤال الملكين وهذا أظهر لان ما يحصل عند الموت شملته فتنة المحب اه علقمى عند قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اني أعوذ بك من علم لا ينفع الخ بتصرف قليل (قوله ومن فتنة المسيح) واسمه صاف ابن صياد وكنيته أبو يوسف وهو يهودي اه مناوي كذا بهامش صحيح (قوله

والمغرم) أي ترك الطاعة (قوله أن لا يزيد امام من مر) أي أن لا يزيد الدعاء (قوله كونه) أي الدعاء وقوله يجوز أقل منه ما قال حج فان ساءوا حيا كره (قوله ما لم يخف وقوعه في سهو) ومثله امام من مر وظاهر أن الخلاف فيمن لم يسن له انتظار نحو داخل حج (قوله أقل ما يأتي به) الاولى قدر ثم رأيت في نسخة اسقاط لفظ أقل وهي أولى (قوله وأحسن ذكر آخر أتى به) أي ولا قضاء عليه حيث لم يمكنه التعلم قبل والاقتضى اتقصيره (قوله والا ترجمه) أي التشهد عن الاتيان به بالعربية (قوله ويترجم للدعاء) المأثور عنه صلى الله عليه وسلم في محل من الصلاة اه حج (قوله العاجز) ولا عجز عن الترجمة هل يسكت بقدر الادعية المطالبة أولا فيه نظر وسيأتي في الأبعاض انه اذا عجز عن وقف بقدرها في القنوت وجلس بقدرها في التشهد الاول وقياسه ان أدعية الركوع والسجود كذلك وانه اذا عجز عن ترجمة تكبيرة الاحرام وقف بقدره ان لم يحسن ذكر أو الا أتى به أي الذكر بدله كما يؤخذ من قوله قبل لكن ان ضاق الوقت عن تعلم التشهد وأحسن ذكر آخر أتى به الخ

بالظلمة الممانعة من المعاينة في الحال مع التمكن من التوصل الى المعاينة بغير مشقة اذ هو فرض المسئلة وسيأتي ما يدل له في كلامه (قوله ولو عن علم) الاولى اسقاط ولولان المخبر عن غير علم هو المجتهد وسنأتي مسئلته في المتن (قوله في المياه) أي مع امكان الطهارة من ماعتيقن الطهارة (قوله ان علم ان صاحبها يخبر عن غير اجتهاد) ومن غير الاجتهاد أخذنا قبله استناد اخباره الى اتفاق أهل البلد على جهات أو أوضاعها المعلوم منه جهة القبلة في الدار وان كان مستندهم الاجتهاد فعمل ان هذا لا يختص بدور مكة فتنبه (قوله ويجوز له الاجتهاد في خربة الخ) هذا وما بعده محترزان لقوله فيما مر ولا اجتهاد في محاريب

(قوله المزبد على المحرر المأثور) أي المقول في ذلك المحل وان لم يكن مندوباً بالخصوص هذا المصلي كادعية الر كوع والسجود لامام غير المحصورين فانهم مأثورة في الجملة وليست مندوبة (قوله من أركانها السلام) قال الفقهاء في المحاسن في السلام معنى وهو انه كان مشغولاً عن الناس وقد أقبل عليهم اه ثم رأيت كلام المصنف يفهم ان الواجب مرة واحدة وهو كذلك اه عميرة ويصرح به قوله بهدوا كماله الخ والدليل على انه ركن لا شرط كونه جزءاً منها الا شرطاً اذا شرط ما كان خارجاً عن الماهية وقارن كل معتبر سواء كالاستقبال والطهارة بخلاف قراءة الفاتحة (قوله وتبليها) أي تحليل ما حرم بها ويباح في غيرها (قوله السلام عليكم) أي ولو سكن الميم (قوله من قعود) أي في قعود (قوله وصدره للقبلة) أي فلو انحرف به عامداً لم يبطال صلاته أو ناسياً أو جاهلاً فلا تبطل صلاته وهل يعتد بسلامه حينئذ لعذره أولاً ويجب اعادته لا يانه به بعد الانحراف فيه نظر والا قرب الاول لانه حيث اغتفرناه له وعذر فيه اعتد به فيه فلا تبطل به صلاته وعليه فلا يسجد للسجود لانه ناسياً صلاته وعلى الثاني يسجد ثم يعيد سلامه (قوله وكراهة ك) أي كان يقول عليكم السلام ٣٩٩ (قوله لماء للنابه) أي من قوله

لتأديته معناه (قوله والموا لا) ينبغي اعتبارها بما سبق في الفاتحة (قوله كالا حترار) يعني ان الاحترار عن زيادة الخ شرط كما ان الموا لا شرط (قوله يغير المعنى) قضية ذلك انه لو جمع بين آل والتتوين فقال السلام عليكم أو قال والسلام عليكم زيادة واو في أوله لم يضر

يجوز ذلك للقادر أيضاً لقيام غير العرية مقامها في أداء المعنى ومراعاة بالتدوب المزبد على المحرر المأثور اذا اختلف فيه أما غير المأثور بان اخترع دعاء أو ذكر اثم ترجم عنهم بالجمعة في الصلاة فانه يحرم وتبطل به صلاته (الثاني عشر) من أركانها (السلام) لقوله صلى الله عليه وسلم وتحليلها التسليم (وأقله السلام عليكم) من قعود أو بدله وصدره للقبلة لا يتباع مع خبر صلوا كما رأيت في أصلي وكراهة عكسه ويجزى تأديته معناه ولا يقدر في أجزاء عدم وروده هكذا لماء للنابه ولوجود الصيغة وانما هي مقابلة والموا لا بين السلام عليكم شرط كالا حترار عن زيادة أو نقص بغير المعنى وبشروط أن يسمع نفسه وسيأتي في سجود السهو انه لو قام بخامسة بعد تشهده في الرابعة ثم تذكر عادوا جزاءه تشهده في أي بالسلام من غير اعادته خلافاً للقاضي حيث اشترط اعادته في تطير ذلك ايمكون السلام عقب التشهد الذي هو ركن (والاصح جواز سلام عليكم) بالتتوين كافي التشهد اقامة للتتوين مقام الالف واللام (قلت الاصح المنصوص لا يجزى به والله

لان هذه الزيادة لا تغير المعنى وهذا هو الظاهر وفاقا لروى يفرق بينه وبين عدم كفاية والله أكبر في تكبيرة الاحرام بزيادة الواو بأن السلام أوسع اه سم على منهج أي ولان التحريم لم يتقدمه ما يصلح لعطفه عليه بخلاف السلام (قوله ويشترط أن يسمع نفسه) أي فلو سمع به بحيث لم يسمعه لم يعتد به فوجب اعادته وان نوى الخروج من الصلاة بما فعله بطلت صلاته لانه نوى الخروج قبل السلام (قوله من غير اعادته) أي التشهد (قوله حيث اشترط اعادته في تطير ذلك) أي من أنه لو صلى الظهر أربعة أو تشهد ثم فعل سنته وهو اثم تذكر أعاد التشهد ثم سلم ومن انه لو شك في انه سجد أولاً وتشهد ثم تذكر أعاد التشهد وسلم كذا يستفاد من شرح العباب وعبارته قال القاضي وان يصدر عقب التشهد الذي هو ركن فلو صلى الظهر أربعاً ثم تشهد ثم شرع في الستة وهو اثم تذكر بعد فراغها تشهد ثم سجد لله وسلم وكذا لو شك في سجدتي الاخيرة فأتى بها ثم تذكر انه كان فعلها فيسأنف التشهد وانه لو قام بخامسة بعد تشهده في الرابعة ثم تذكر أعادوا جزاءه تشهده اه من نسخة سقيمة وأطال الكلام في الروضة في سجود السهو بما يرد ما قاله القاضي رحمه الله اه سم على حج يفرع عن ظن مصلي فرض انه في نفل فأكمل عليه لم يؤثر أي في الاعتداد بما فعله على المعتمد وفارق ما مر في وضوء الاحتياط بأن النية هنا بنيت ابتداء على يقين بخلافها ثم واپس قيام النفل مقام الفرض منحصراً في التشهد الاول وجلسة الاستراحة ولا ينافي ذلك قول التنقيح ضابط ما يتأدى به الفرض بنية النفل ان تسبق نية تسلمها ثم يأتي بشيء من تلك العبادة ينوي به النفل وبصاف بقاء الفرض عليه لان معنى ذلك الشمول ان يكون ذلك النفل داخلاً كالفرض في معنى مطلق الصلاة بخلاف سجود التلاوة والسهو كما يأتي اه حج

المسلمين ومحارب جادتهم (قوله قرون من المسلمين) في فتاوى السيوطي ان المراد بهم جماعات من المسلمين صلوا الى هذا المحراب ولم ينقل عن أحد منهم انه طعن فيه وليس المراد به ثمانية سنة ولا مائة ولا نصفها (قوله الا ان يوافق عليها مسلم) لا يخفى ان منه بل أولى ما اذا كان للمسلمين في ذلك قواعد ودونية كما هو الواقع وكان لا يستقل بفهمها فأنفقه على فهم معانيها كافر

(قوله والتعريف وغيره) أي غير ما ذكر وعبارة حج وغيرهما وقال سم عليه يتأمل مثاله وأما تسويغ نحو الا ابتداء ومجىء الحال من فروع التعريف اه أي وكذا العهد والجنس (قوله وان تطرفيه) أي البطلان (قوله بغير الجاهل المعذور) والمراد بالمعذور هنا من يخفى عليه مثل ذلك وان كان بعيد العهد بالاسلام (قوله نعم ان نوى به السلام) أخرج الاطلاق اه سم على حج وكذا الوشرك بينه وبين غيره فلا يضر فيما يظهر وقوله اتجه اخرؤه ومثله السلم بفتح السين واللام اه مؤلف وج ومثله السلم بفتح السين وسكون اللام (قوله لامع ضمير الغيبة) أي كالاسلام عليه أو عليهم اه سم على منهج أي أو عليهم (قوله بل تستحب عند ابتداء الاولى) أي وان عزيت بعد ذلك (قوله فان نوى قبل الاولى) أي قبل الشروع فيها وليس من ذلك ما لو قصد في أثناء التشهد ٤٠٠ أن ينوي الخروج عند ابتداء السلام لانه نوى فعل ما يطلب منه وفيه اس

أعلم لعدم وروده هنا مع صحة الاحاديث بأنه صلى الله عليه وسلم كان يقول السلام عليكم وانما أجز في التشهد لوروده فيه والتنوين لا يقوم مقام ال في العموم والتعريف وغيره ومقتضى كلامه بطلان الصلاة به وهو الاوجه وان تطرفيه بعضهم لكن يظهر تقييده بغير الجاهل المعذور ومثله السلم بكسر اوله لانه يأتي بمعنى الصلح كما استوجهه الشيخ خلافا لاسنوي نعم ان نوى به السلام اتجه اخرؤه لانه يأتي بعنايه وقد نوى ذلك وبطل أيضا بتعمد سلامي أو سلام الله عليكم أو عليك أو عليكم لا مع ضمير الغيبة فلا تبطل به لانه دعاء لا خطاب فيه ولا يجزئه (و) الاصح (انه لا تجب نية الخروج) من الصلاة قياسا على سائر العبادات بل تستحب عند ابتداء الاولى رعاية لقول بوجوبها فان نوى قبل الاولى بطلت صلاته أو مع الثانية أو أثناء الاولى فتنه لسنة ولا يضر تعيين غير صلاته خطأ بحال لانه عمد اخلافا لما في المهمات لما فيه من ابطال ما هو فيه بنية الخروج عن غيره ومقابل الاصح تجب مع السلام ليكون الخروج كالدخول فيه وذكرا لمام في صلاة التطوع أنه يستثنى من هذا مسألة واحدة وقال انها دقيقة وهي انه لو سلم المتطوع في أثناء صلاته قصد ان قصد التحلل فقد قصد الاقتصار على بعض ما نوى وان سلم عمد ولم يقصد التحلل فقد حله الا أنه على كلام عمدي بطل فكأنهم يقولون لا بد من قصد التحلل في حق المتنفل الذي يريد الاقتصار والفرق ظاهر فان المتنفل المسلم في أثناء صلاته يأتي بما لم تشمل عليه نية عقده ولا بد من قصدية فافهمه (وأكمل السلام عليكم ورحمة الله) للاتباع ولا يسر وبركاته على المنصوص المنقول لكن ثبت من عدة طرق ومن ثم اختار كثير منهم (مرتين) وان تركه امامه كما سيأتي للاتباع وأخبار التسليم الواحدة ضعيفة أو محمولة على بيان الجواز وقد يحرم السلام الثاني عند عروض منافي عقب الاولى

عدم البطلان بنية فعل ما يطلب قبل الشروع فيه انه لو نوى في ابتداء التشهد مثلا انه بعد فراغ التزم ينوي الخروج قبل السلام عدم البطلان هنا لانه لم يشرع في المبطل (قوله من هذا) الاشارة لقول المصنف والاصح انه لا تجب الخ (قوله في أثناء صلاته) أي كان نوى عشر أو سلم قبل العاشرة (قوله على بعض ما نوى) أي وذلك متضمن لنية النقص عما نواه (قوله والفرق ظاهر) أي بين عدم نية الخروج هنا واعتبارها في صلاة النقل التي انتصر فيها على بعض ما نواه حيث فصل

فيها بين قصد التحلل وعدمه ثم قضية ما ذكر اعتمادا مقاله الامام وفي حج مانعه وفيه أي في كلام كحدث الامام تطروعا يدفعه أي كلام الامام انه لا يجوز له النقص الابنية اياه قبل فعله وحينئذ تبطل علته المذكورة لان نيته للنقص متضمنة لسلامه الذي اراده فلم يحتج لنية أخرى وله مقال الامام هذه مبنية على انه لا يجب نية النقص قبل فعله اه (قوله السلام عليكم ورحمة الله) أي ويشترط أن يقصد بذلك الذكرا والذكرا والاعلام والابطلت صلاته اه سم على حج في فصل تبطل بالمطلق الى آخره الا (قوله ولا يسر وبركاته) قال حج الا في الجنازة وقال سم عليه كذا قيل ويؤخذ من قول المصنف في الجنازة كغيرها عدم زيادة وبركاته فيها أيضا اه (قوله على المنصوص المنقول) معتمد (قوله وان تركه امامه) أي ما ذكر من فصل السلام مرتين بأن اقتصر على واحدة (قوله كما سيأتي) أي في كلام المصنف قبيل الباب (قوله وقد يحرم السلام) أي مع صحة الصلاة كما هو ظاهر جلي (قوله عند عروض منافي) أي الصلاة ومنه تحويل صدره عن القبلة بين التسليمتين على ما يفيد هذا الكلام وقوله قبل وصدره للقبلة اذ لم يعتبره في غير الاولى

قلير ذلك من محل النزاع (قوله وعلم مما تقدم من عدم جواز الاجتهاد الخ) لاجابة اليه لانه نص المأثور وعذره انه تابع في هذه العبارة لشرح الروض لكن عبارة المتن هالك مغايرة لما هنا (قوله فلا يجوز للائمة الخ) في حواشي النخبة للشهاب سم مانصه يؤخذ من جواز الاخذ بقول المخبر عن علم عند وجود الحائل المذكور أي للشقة حينئذ من قوله أي الشهاب ج

(قوله كحدث) أقول وجه الحرمة في هذه المسائل انه صار الى حالة لا تقبل هذه الصلاة المخصوصة فلا تقبل توابعها اه سم على ج (قوله وانكشف عورة) أي انكشف ما بطلا الصلاة بأن طال الزمن مثلا (قوله ان يفصل بينهما) أي بسكنة (قوله وبسم التسليمتين الخ) وينبغي ان يسجد للسهول لان ما فعله يبطل عمده فان قصد الثانية قبل الاولى بعد اجفاد عبارة ج بعد قول الشارح لم يحسب مانصه سلامه عن فرضه لانه أتى به على اعتقاد النقل فليسجد للسهول ثم يسلم اه (قوله يميناً وشمالاً) قال في شرح العباب بخلاف ما لو سلم ما عن يمينه أو عن يساره أو تلقاء وجهه فانه يكون تاركاً للسنة ولا يكره الاعلى ما يأتي عن المجموع اه وبقي ما لو سلم الاول عن اليسار فهل يسن حينئذ جعل الثاني عن اليمين ينبغي نعم اه سم على ج أقول والاولى خلافه فيأتي بالثانية عن يساره أيضاً لانها هيئتها المشروعة لما فعلها عن يمينه تغيير السنة المطاوعة فيها كما لو قطعت سبابة اليمين لا يشير بغيرها لانه هيئة مطاوعة فالاشارة به تقوت ما طلب له من قبضها ٤٠١ ان كانت من اليمين ونشرها على

الفخذ ان كانت من اليسرى

وقول سم ولا يكره الاعلى ما يأتي عن المجموع أي في كلام ج بعد قول المصنف وعندى لا يكره الى آخره من قوله تنبيهه قد ينسأ في سلبه الكراهة ما نقل عن مجتبه انه يكره ترك سنة من سنن الصلاة الا ان يجمع بانه أطلق الكراهة على خلاف الاولى أو مراده السنن المتأكدة لنحو جريان خلاف في وجوبها كما يأتي أو اخر المبطلات بزيادة اه وقول المجموع

كحدث وخروج وقت جمة وتخرق خف ونية اقامة وانكشف عورة وسقوط نجاسة غير معفو عنها عليه وهي وان لم تكن جزاً من الصلاة الا انها من توابعها ومكملاتها ومن ثم وقع لها مرة انها منها واخرى انها ليست منها وهو محمول على ما تقر فلا تاقض ويسن عند انيابه بها ان يفصل بينهما كما انتفاء كلام العبادي في طبقاته عن الشافعي رضي الله عنه وصرح به الغزالي في الاحياء ولو سلم الثانية على اعتقاده انه أتى بالاولى وتبين خلافه لم تحسب وبسم التسليمتين كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعا للبغوي في فتاويه وبخلاف ذلك حسان جالوسه بنية الاستراحة عن الجلوس بين السجدين بأن نية الصلاة لم تشمل التسليمة الثانية لانها من لواحقها لا من نفسها ولهذا الواحد بينهما لم تبطل فصارت نسي سجدة من صلاته ثم سجد لتلاوة أو سهواً فقام لا تقوم مقام تلك السجدة بخلاف جلوسه الاستراحة فان نية الصلاة شاملة لها وان تكون الاولى (يميناً) والاخرى (شمالاً) لا تبايع (ملتقيا) في التسليمة (الاولى) حتى يرى خضه (اليمين) فقط لا خضاه (وفي) التسليمة (الثانية) حتى يرى خضه (اليسرى) كذلك ويسن ان يتدبى به وهو مستقبل بوجهه أما بصدرة فواجب (ناوياً السلام) بكرة اليمين الاولى (على من عن يمينه) بكرة اليسار على من عن (يساره) وبأبجسامه على محاذيه (من سلاتكة ومؤمنى انس وجن) سواء كان مأموماً أم اماماً أما المفرد فينوي بهما

٥١ نفيه ل يكره ترك سنة من سنن الصلاة مثله ما لو اقتصر على واحدة أمامه فانه يجزئه والاولى

جعلها عن يمينه (قوله أما بصدرة فواجب) وهذا علم من قوله قبل وصدرة للقبلة (قوله ناوياً السلام الخ) انظر هل يشترط مع نية السلام على من ذكر أو الرذنية سلام الصلاة حتى لو نوى مجرد السلام على من ذكر أو الرذنية للصارف وقد قالوا يشترط فقد اصراف أو لا يشترط فيكون هذا مستثنى من اشتراط فقد اصراف لو روده فيه نظر والقاب الى الاشتراط أميل وهو الوجه ان شاء الله تعالى ثم قال في قوله أخرى بعد ما تقدم من قولنا انه ينبغي اذا قصد بالسلام السلام على من عن يمينه أو يساره أن يقصد مع ذلك سلام الصلاة والا كان مصروف الخ ذكرته لم أر خال الى انه لا يشترط ذلك أي وهو المعتمد لان هذا مأمو به اه سم على منتهج وقوله وهو الوجه نقل مثله في حاشيته على ج واقتصر عليه والا قرب ما مال اليه من عدم الاشتراط ويوجه بما قاله ج من أنه لو علم من عن يمينه بسلامه عليه لم يجب عليه الرذلة لكونه مشروعا للتحلل لم يصلح الايمان فكانه لم يوجد سلام منه على غيره وحيث كان كذلك لم يصلح صارفاً (قوله على من عن يمينه) أي ولو غير مصل ومع ذلك لا يجب على غير المصلي الرذلة وان علم انه قصد به بالسلام ثم رأيت ج قال مانصه ولو كان عن يمينه أو يساره غير مصل لم يلزمه الرد لانصرافه للتحلل دون التأمين المقصود من السلام الواجب رده ولان المصلي غير متأهل للخطاب ومن ثم لو سلم عليه لم يلزمه الرد بل يسن أي بعد فراغ الصلاة كما يأتي بقياسه نديه

الا في ان لم يكن فيه مشقة عرفان الاهي اذا دخل المنجد الحرام أو مسجد الحجر به معتمد وشق عليه لمس الكعبة في الاو
أو الحراب في الثاني لا متلاء المحل بالناس أو لا متداد الصفوف للصلاة أو نحو ذلك سقط عنه وجوب المس وحازله الاخذ
بقول المخبر عن علم ظاهري في ذلك فزيد في شرحنا لابي شجاع انتهى (قوله مع القدرة على اليقين بالمس) شمل ماله

هنا أيضا اه أي حيث غلب على ظنه ذلك كان علمه من عادته بانخباره له بما يقال يقال يشك على ذلك ما قالوه في الايمان من
أنه لو حالف لا يكاف زيدا فسلم عليه ولو من الصلاة حنت لا نأقول ذلك محله اذا قصده بخصوصه بخلاف ما هنا ولا يختص
السلام بالخاضرين بل يعم كل من في جهة عينية وان بعد والى آخر الدنيا وان اقتضى قول البهجة ونسبة الحضار بالتسليم
تخصيصه بهم بفرع استعار ادى وقع السؤال في الارض عن شخصين تلاقيا مع شخص واحد فسلم أحدهما عليه فرد عليه
ناويا به الرد على من سلم والابتداء على من لم يسلم فهل تكفي هذه الصيغة عنهما أولا لان فيها تشريكا كبير فرض وهو الرد سنة
وهو الابتداء فيه نظرا قول والا قرب الا كفاء بذلك ولا يضر التشريك المذكور أخذنا من قولهم في المأمومين اذا تأخر
سلام بعضهم عن بعض فكل بنوى بكل ٤٠٢ تسليمة السلام على من لم يسلم عليه والرد على من سلم (قوله وعلى من خلفه بايها

على الملائكة كافي الرخصة وعلى مؤمنى الانس والجن (وينوى الامام) زيادة على ما تقدم
(السلام على المقتدين) من عن يمينه بالاولى ومن عن يساره بالائمية وعلى من خلفه بأهم سما
شاء (وهم الرد عليه) وعلى من سلم عامهم من المأمومين فينويه من عن يمين الامام بالثانية
ومن عن يساره بالاولى فان حاذاه قبل الاولى لانه قد اختلف في الترجيح في الثانية ه
هي من اء صلاة أم لا كما مر واستش كل كون الذي عن يساره ينوى الرد عليه بالاولى لا
الرد ان يكون بعد السلام والامام انما ينوى السلام على من على يساره بالثانية فكية
يرد عليه قبل ان يسلم وأجيب بأن هذا مبني على ان المأموم انما يسلم الاول مع فراغ الاما
من التسليمتين وهو الاصح في شرح المذهب والتحقيق والاصل في ذلك خبر البراء امر
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تسلم على أمتنا وان يسلم بعضنا على بعض في الصلاة واستشكل
أيضا قولهم ينوى السلام على المقتدين بأنه لا معنى للنية فان الخطاب كاف في الصرف اليه
فأي معنى للنية والصريح لا يحتاج اليها كما لا يحتاج المسلم خارج الصلاة اذا سلم على قوم الى نية
في أداء السنة وأجيب عنه بأنه لما عارض ذلك تحلل الصلاة احتاج الى نية بخلاف خارجها
(الثالث عشر) من أركانها (ترتيب الاركان كما ذكرنا) في عدها المشتمل على قرن النية بالتكبير
وجعلها مع القراءة في القيام وجعل التشهد والصلاة والسلام في القعود فالترتيب عند من
أطلقه مراد فيماعد ذلك ويمكن ان يقال بين النية والتكبير والقيام والقراءة والجلوس
للتشهد ترتيب لكن باعتبار الابتداء لا باعتبار الانتهاء لانه لا بد من تقديم القيام على القراءة
والجلوس على التشهد واستحضار النية مع التكبير على ان تقدم الانتصاب على ابتداء تكبيرة

شء) لا يأتي اذا توسطت
تسليمتاه بين تسليمتي المسلم
وقد سلم عليه المسلم بثنائيه
مثلا اه سم على حج
أي فينوى حينئذ الرد
لا السلام (قوله وهم
الرد عليه) وبقي رد منفرد
على منفرد أو امام ورد
امام أو منفرد أو مقتدين
بغيره ونحو ذلك مما يتصور
غير ما ذكره فخره
وانظر لم تركه وما حكمه
وعبارة الارشاد وشرحه
اشيخنا وسن للصلي أن
ينوى بسلامه اما ما كان
أو مأموما أو منفردا
من حضر من ملائكة
ومؤننى انس و جن ابتداء

في الثلاثة خلافا لما يوهمه كلام الاسعاد ورد بالنسبة للمأموم فينويه على الامام باي سلامه شاء الاحرام
ان كان خلفه وبالثانية ان كان عن يمينه وبالاولى ان كان عن يساره ولا امام اذا لم يفعل من عن يساره السنة بان سلم قبل ا
يسلم الامام الثانية ولم يصبر الى فراغه منها فيسن له ان ينوى الرد عليه بالثانية خلافا لما في أصله من اختصاص الرد بالمأموم ا
سم على منهم أي وعبارة الارشاد وشرحه تفيد أن كلام الامام والمنفرد والمأموم يسلمون على من حضروا ان لم يكن
مصليا وان المأموم والامام يردان على من سلم عليهما من المصلين بخلاف المنفرد فلا يسن له الرد على غيره (قوله فان حاذاه)
أي بان كان خلفه (قوله الثالث عشر الخ) قال الدماميني في مثله في عبارة المعنى هو بفتح التاء على انه مركب مع عشر وكذا
الرابع ونحوه ولا يجوز فيه الضم على الاعراب وأطال في بيانه اه سم على حج (قوله على أن تقديم الانتصاب الخ) يتأمل هذا
فانه لم يظهر منه جواب عن عدم اعتبار الترتيب بين النية والتكبير ولا بينهما وبين القيام وكان المراد منه الرد على من زعم ان
الترتيب الذي هو ركن حاصل بين النية والتكبير وبين القيام لتقدمه على ابتداء التكبير وحاصل الجواب ان التقديم للقيام
على ابتداء التكبير وان كان واجبا لكنه شرط لاركن

سريعاً يعين في وجهه دون العين ثافي محاريب بلدة تشارشيد المطعون فيها ثيامنا وتياسر الاجهزة وهو منهوم
عما فليتنبه له وحينئذ فيجب على الامم لمس حوائطه ليستفيد اليقين في الجهة ثم يقلد في الثيامن والتياسر هكذا ظهر

(قوله وعده) أي الترتيب (قوله بمعنى الفروض صحيح) أي على وجه الحقيقة والاطلاق المحضة ثابت على تقدير كونه بمعنى
الاجزاء تأمل اه مم على منهج ويصرح بالصحة التي ذكرها قول الشارح بعد معنى الاجزاء فيه تغليب فان التغليب
من أنواع المجاز (قوله فيه تغليب) قال سم على ج أقول في كلام الامم ان صورة المركب جزء منه في المانع ان يكون
الترتيب بمعنى الحاصل بالمصدر اشارة الى صورة الصلاة وانها جزء لها حقيقة فلا تغليب فتأمل اه أقول لكن ج كشيخه
والحلي انما بنوا ذلك على الظاهر من كونه جزءاً محسوساً في الظاهر فاعتنا جواباً عما ذكر (قوله وصورة الرافي) أي
صور الولاء المختلف في كونه ركناً أو شرطاً (قوله وبعضهم بعدم طول الفصل) أي أو مضى ركن اه ج (قوله ومن صورته)
أشاره الى ان الحصر فيما ذكره غير مراد وأن الباء في كلام المصنف بمعنى ٤٠٣ الكاف وسياتي التصرح بذلك في

كلامه) قوله بل عليه
اعادته في محله أي ويسجد
للمموعلى ما يأتي فيما لو
تقل مطلوباً قولياً (قوله
بان غير) كان الاولى ان
يقول بيان فالباء الاولى
لتعدي الفعل والثانية
جزء الكلمة التي عبر بها
فعله ضمن يعبر معنى يذكّر
(قوله أي المتروك) زاد ج
غير المأموم (أقول) وقضيته
اه معنى انتقل عنه الى
ركن آخر امتنع عليه
العود لما فيه من مخالفة
الامام وعليه فلو نذر
المأموم في السجدة
الثانية انه ترك الطمأنينة
في الجلوس بين السجدين
لم يعد له بل يأتي بركعة

الاحرام واستحضار النية مع التكبير شرط لها لاركن لخروجه عن الماهية ومنه الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم فانه يجب ان تكون بعد التشهد خلافاً لما في شرح المسند ودليل وجوبه
الاتباع والاجماع فقد قال عليه الصلاة والسلام لا عرابي اداقت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ثم
كذا فذكرها بالفاء ولا ثم يتم وهما الترتيب وعده من الاركان بمعنى الفروض صحيح ومعنى
الاجزاء فيه تغليب وخرج بالاركان السنن فالترتيب بينها كالفاصلة والسورة والتشهد والدعاء
ليس بركن في الصلاة وانما هو شرط للاعتداد بسننها وانما لم يعد الولاء ركناً وانما كان ركناً في
اصل الروضة لان المشهور انه شرط اذ هو بالترك أشبه وصورة الرافي تبعاً للامام بعدم تطويل
الركن القصير وابن الصلاح بعدم طول الفصل بعدم سلامه ناسياً وبعضهم بعدم طول الفصل
بعد شكه في نية صلاته (فان تركه) أي ترتيب الاركان (عمداً) كان قد ركنها فعليه او من صورته
ما أشار اليه بقوله (بان سجد قبل ركوعه) أو ركع قبل قراءته ومثل ذلك ما اذا قدم ركنها قولياً
بضم نقله كسلامه قبل تشهده (بطلت صلاته) بالاجماع لكونه متلاعياً فان قدم ركنها قولياً
غير سلام كتشهد على سجود أو قولياً على قولي كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على التشهد
لم تبطل لكن لا يعتد بما قدمه بل عليه اعادته في محله وكثيراً ما يعبر المصنف بأن غير مرید
بها الحصر بل بمعنى كائن (وان سها) أي ترك ذلك سهواً (فها) فعله (بعد المتروك لغو) لوقوعه
في غير محله (فان نذر كره) أي المتروك (قبل بلوغ) فعله (مثله) من ركعة أخرى (فعله) بعد
نذره فوراً وجوباً فان تأخر بطلت صلاته والتذكير في كلامه مثال فلو شك في ركعة
هل قرأ الفاتحة أو في سجوده هل ركع أم لا لزمه القيام حالاً فان مكث قليلاً ليتذكر
بطلت بخلاف ما لو شك في قيامه في قراءة الفاتحة فسكت ليتذكر ويستمثني من قوله فعله

بعد سلام امامه وقضيته أيضاً انه لو انتقل معه للتشهد قبل الطمأنينة في السجدة الثانية لم يعد له السجدة الثانية
يسجد ويقيم امامه ويمكن توجيهه بأنه لما تمت صلاة الامام ولم يبق عليه ما يشتغل به غير التشهد اعتذر للمأموم ذلك
مراجع لكن قضية قول ج في صلاة الجماعة ان محل امتناع العود اذا خشت المخالفة أنه يعود للجلوس بين السجدين
انذ كرفي السجدة الثانية ترك الطمأنينة فيه وقضية قوله فيه انه اذا نذر قبل القيام انه لم يجز أو شك فيه عاد للجلوس
لانه لم يحقق الانتقال عنه عدم عوده هنا (قوله بطلت صلاته) ظاهره وان قل التأخر وسياتي في فصل المتابعة ما وافقه (قوله
لزم القيام حالاً) أي حيث كان اماماً أو منفرداً ما يأتي من ان المأموم لو علم في ركوعه انه ترك الفاتحة أو شك لم يعد اليها بل
يصل ركعة بعد سلام الامام وعلى هذا لو كان الشاك اماماً عاد بعد ركوع المأمومين معه أو سجودهم فهل ينتظرون في الركن
الذي عاد منه الامام وان كان قصيراً كالجلوس بين السجدين أو يعودون معه جلاء على انه نذر كانه لم يقرأ الفاتحة أو تعين
نسيه المارقة فيه نظراً ولا يبعد الاول جلاله على انه عاد ساهياً لكن ينبغي اذا عاد المأموم في الجلوس بين السجدين ان يسجد
وينتظره في السجود حتى ان تطويل الركن القصير

فليجوز (قوله وأمكن الاجتهاد) أي والصورة انه عارف بالدلالة بالفعل بقريضة ما يأتي (قوله وبمحران وراظهاره) لاجابة
اليه مع ما قبله لان حراز من أعمال الشام والحكم واحد (قوله لكل صلاة تحضر) ظاهره ان الضمى مثلا اذا انذرهما يكفي
لها اجتهاد واحد وان عدد سلامها وتردد فيه شيخنا في الحاشية (قوله توطئة لقول المصنف تحضر) أي بناء على جملة على ظاهره
(قول المتن ومن عجز عن الاجتهاد) أي لعدم علمه بالدلالة كما هو ظاهر من كلامه اذ العالم بها يمنع عليه التقليد كما مر قال
الشهاب سم في حواشي التحفة قوله ومن عجز عن الاجتهاد يتأمل هذا مع ما تقدم يعلم ان العالم بالفعل بالدلالة القبلية يمنع

(قوله مالوتد كرفي - سجوده انه ترك الركوع) وكذا الوشك ويفرق بين هذا والوشك غير مأوم بعد تمام ركوعه في الفاتحة
فعاد للقيام ثم تذكر انه قرأ فحسب له انتصابه عن الاعتدال بانه لم يصرف الركن لاجنبى عنه فان القيام واحد وانما طن صفة
أخرى لم توجد فلم ينظر لظنه بخلافه في مسألة الركوع فانه بقصده الاشارة للسجود لم يتضمن ذلك قصد الركوع لم يتقرر ان
الانتقال الى السجود لا يستلزمه وبه يعلم انه لو شك فاعلم في ركوعه فركع ثم بان انه سبى من اعتداله لم يلزمه العود للقيام بل له
المهوى من ركوعه لان هوى الركوع بعض هوى السجود فلم يقصد أصليا كما تقرر وبه يتضح ان قول الزركشي لو هوى امامه
فظنه بسجدة تلاوة فتابعه فبان انه ركع حسب له واعتقر له ذلك للمتابعة الواجبة عليه انما يأتي على نزاعه في مسألة الروضة أما على
ما فيها فلا يحسب لانه قصد أعليا وطن المتابعة لا يفيد كطن وجوب السجود في مسألة الروضة فلا بد ان يقوم ثم يركع وقول
بعضهم لو ظن أن امامه هوى للسجود الركني فبان أن هوى الركوع أجزاء هوى عن الركوع لوجود المتابعة الواجبة لا يأتي
على ما في الروضة وشارته الى الفرق بين ما ذكره ومسألة الزركشي مما يتعجب منه اهـ ج بالمعنى هذا وقد اعتمد مر فيما
سبق في الركوع انه يجزئه الهوى حيث وقف امامه في حد الركوع وان قصد سجود التلاوة في الاصل (قوله فانه يرجع الى
القيام ليركع منه) أي ومع ذلك ٤٠٤ لا يجب عليه الركوع فورا ومثله ما لو قرأ الفاتحة ثم هوى ليسجد فتذكر ترك

الركوع فعاد للقيام فلا يجب الركوع فورا لانه بتذكره عاديا كان فيه وهذا ظاهر وان أوههم قول المصنف فان تذكره قبل بلوغ الخ خلافه (قوله حتى بلغ مثله) أي وان كان المثل يأتي به للمتابعة كما لو أحرم منفردا وصلى ركعة ونسى منها سجدة	مالوتد كرفي - سجوده انه ترك الركوع فانه يرجع الى القيام ليركع منه ولا يكفيه أن يقوم راكعا لان الانحناء غير معتد به وفي هذه الصور زيادة على المتروك (والا) أي وان لم يتذكر حتى بلغ مثله (تحت به ركعته) لوقوعه عن متروكه (وتدارك الباقي) من صلاته لالغاء ما بين ما نعم ان لم يكن المثل من الصلاة كسجود تلاوة لم يجزه لعدم شمول نية الصلاة لها كما يعلم مما مر هذا ان عرف عين المتروك ومحله والا أخذ بالتيقن وأي بالباقي ويسجد للسهو في جميع الاحوال كما سيأتي في باب ثم محل ما تقرر ما لم يوجب الشك استثنائها فان أوجبه كشكه في النية أو تكبيرة الاحرام فلا يجزئه ذلك بل لابد من استثنائها ولا يسجد للسهو ولو كان المتروك السلام وتذكره قبل طول الفصل أي به ولا يسجد وكذا بعد طوله كما بحثه الشيخ وهو ظاهر اذا غابته انه سكون طويل وتعنده غير مبطل فلا يسجد للسهو (فلوتيقن في آخر صلاته)
---	--

ثم قام فوجد مصليا في السجود أو الاعتدال فأتى به وسجد معه للمتابعة فيجزئه ذلك وتكمل به ركعته كذا أو
نقل بالدر من عن خط شيخنا العلامة الشوري أقول وقد يقال بعدم اجرائه كالوأي امامه بسجدة تلاوة أو سهو فتابعه وعليه
سجدة من صلاته فانها لم تحسب له لعدم شمول نية لها (قوله كسجود تلاوة) أي ولولقراءة آية بدلا عن الفاتحة فيما يظهر
خلافا للزركشي ج اهـ سم على منهج (قوله هذا ان عرف الخ) الاشارة الى قول المصنف تحت به ركعته (قوله والا أخذ
بالتيقن) أي فلا تيقن فعله حسب له ومالم يتيقنه فلتغو (قوله وأي بالباقي) قال ج بعدما ذكر نعم متى جوز ان المتروك النية
أو تكبيرة التحريم بطلت صلاته وان لم يشترط هنا طول ولا مضى ركن لان هنا تيقن ترك انضم لتجوز ما ذكره هو أقوى من
مجرد الشك في ذلك اهـ وكتب عليه سم قوله ولم يشترط الخ هذا يفيد البطلان وان تذكر في الحال ان المتروك غيرها
فلتراجع المسئلة فان الظاهر ان هذا ممنوع بل يشترط الطول أو مضى ركن أيضا وقد ذكرت ما قاله لم فأنكره اهـ رحمه
الله (أقول) وما قاله مر هو مقتضى اطلاقهم ولا تطر لكونه تيقن ترك ركن من صلاته وتردد فيه فانه مع ذلك التذكر لا يخرج
عن كونه شاكيا في عين المتروك (قوله ثم محل ما تقرر) هذا قد يؤخذ من قول المصنف تحت به ركعته الخ اذ من نسي النية أو شك
فيها لا يصدق عليه انه تم ركعته بالنية (قوله وكذا بعد طوله) أي حيث لم يأت بما يبطل الصلاة كفعل كثير (قوله فلوتيقن)
أي اماما كان أو مأمرا أو منفردا

ثقله مطلقا وان كان التعلم فرض كفاية وغير العالم بالفعل ينتظر فيه فان كان التعلم فرض كفاية في حقه وجب عليه التعلم وامتنع التقليد فان قلد لزمه القضاء قال وعبرة الروضة ظاهرة في كل ذلك (قوله أكثر) أي من البصير (قوله بخلاف الفاسق) محترز المتن (قوله فيما ذكر) أي عند اراده السفر فهو الذي زاده المصنف في غير هذا الكتاب وعبرة شرح الروض

(قوله أو بعد سلامه ولم يطل الفصل) فان طال الفصل وجب الاستئناف ولا يشك عليه ما مر من انه لو كان المتروك السلام وتذكره بعد طول الفصل أتى به ولا يجوز الخ فان الحاصل هنا سكوت طويل ٤٠٥ مع خروجه من الصلاة ظاهرا

بالتسليم فوجب معه الاستئناف بخلاف ما مر فان الحاصل معه مجرد سكوت وهو لا يضر لكن قضية قوله ولم يطل الفصل أنه لا يضر الكلام الكثير ولا الأفعال الكثيرة وذلك غير مراد وقضية أنه أيضا ان انصرف عن القبلة بعد السلام لا يضره وكذلك ان تذكر فوراً قوله فان كان جلس) أي جالسا معتداه بان اطمأن (قوله وان نوى به الخ) غاية (قوله ثم تذكر) أي انه لم يبق عليه قيام (قوله فالقياس ان هذا الجالس يجزئه) أي بل الاكتفاء به أولى من الاكتفاء بجالس الاستراحة لقصد الفرض به (قوله وقد قدمنا الفرق) أي في قوله لعدم شمول نية الصلاة الخ (قوله في آخر رابعة) قال الشيخ عميرة نسبة الى رابع المعدول عن أربع اه سم على منهج وقدم

أو بعد سلامه ولم يطل الفصل عرفا ولم يطل بأجاسة (ترك سجدة من) الركعة (الاخيرة سجدها واعادة تشهد) لوقوع تشهد قبل محله (أو من غيرها) أي الاخيرة (لزمه ركعة) لان المناقصة كانت بسجدة من التي بعدها والغى باقيا (وكذا ان شك فيها) أي هل ترك السجدة من الاخيرة أو غيرها جعله من غيرها أخذ بالاحوط ولزمه ركعة أخرى (وان علم في قيام ثانية) مثلا (ترك سجدة) من الاولى (فان كان جلس بعد سجدة) التي قام عنها (سجدة) من قيامه اكتفاء بجالوسه وان نوى به الاستراحة ولو كان يصلي جالسا جلس بقصد القيام ثم تذكر فالقياس ان هذا الجالس يجزئه (وقيل ان جلس بنية الاستراحة لم يكفه) بقصد سنة وقد قدمنا الفرق بينه وبين سجدة التلاوة حيث لم تكف عن السجود (والا) أي وان لم يكن جلس بعد سجدة (فلجلس مطمئنا) ليأتي بالركن يمينه (ثم يسجد) ومثل ذلك يأتي في ترك سجدين فكثر تذكر مكانهما أو مكانها فان سبق له جالس فيما فعله من الركعات تمت ركعته السابقة بالسجدة الاولى والا بالثانية (وقيل يسجد فقط) اكتفاء بقيامه عن جالوسه لان القصد به الفصل وهو حاصل بالقيام (وان علم في آخر رابعة ترك سجدين أو ثلاث جهل موضعها) أي المجلس فيها (وجب ركعتان) أخذ بالاسوأ وهو في المسئلة الاولى ترك سجدة من الركعة الاولى وسجدة من الثالثة فتعجزان بالثانية والرابعة ويلغوا بقية ما وفي المسئلة الثانية ترك ذلك وسجدة من ركعة أخرى (أو علم ترك أربع) من رابعة (فسجدة ثم ركعتان) لاحتمال أنه ترك سجدين من ركعة وثنيتين من ركعتين غير متواليين لم تتصل بها أكثر واحدة من الاولى وثنيتين من الثانية وواحدة من الرابعة فالحاصل ركعتان الاسجدة اذا الاولى تمت بالثالثة والرابعة ناقصة سجدة فتمتها وبأني بركتين بخلاف ما اذا اتصلت بها أكثر واحدة من الاولى وثنيتين من الثانية وواحدة من الثالثة فلا يلزم فيها سوى ركعتين وقول الشارح هنا فتلغوا الاولى وتكمل الثانية بالثالثة فيه تسمع وتحريره انها تكمل بسجدة من الثانية وسجدة من الثالثة ويلغوا بقية ما كما علم مما مر اذ جل كلامه على طاهره مخالف لكلامهم ولما قرره قبله ويمكن الاعتناء بكلامه ليوافق كلامهم وكلامه المتقدم فيقال قوله قتلغوا الاولى يعني سجدة العدم اتيانها وقوله وتكمل الثانية أي السجدة الثانية من الركعة الاولى بالثالثة يعني بسجدة منها فيحصل من ذلك ركعة وهي الاولى ولا يظهر بين التقريرين خلاف معنوي وقوله جهل موضعها بيان لصورتها التي يسألها أسوأ التقادير اما اذا علم موضعها فترتب عليه مقتضاه وليست حينئذ من مسائل ترك المسجدة التي رتبوا الحكم فيها على أسوأ التقادير ومعنى قوله المتروك آخرها واضح لشموله المتروك حسا وهو ركوعها واعتدالها

المصنف الرابعة لتأتي جميع ما ذكره اما غير الرابعة فلا تأتي جميع ذلك فيه وطريقه ان يفعل في كل متروك تحقيقه أو شك فيه ما هو الأسوأ (قوله من ركعة أخرى) أي الثانية أو الرابعة (قوله بخلاف ما اذا اتصلت) هو محترز قوله لم تتصل بها (قوله وتحريره) أي ذكره على وجه لا مسامحة فيه على خلاف كلام المحلي وقوله بسجدة من الثانية أي فيحسب له من الاولى القيام والقراءة والركوع والاعتدال (قوله ويلغوا بقية ما) أي الثانية والرابعة (قوله يعني سجدة) أي جنسها وكان الاولى أن يقول سجدة منها (قوله ومعنى قوله) أي المحلي

بعد قول المتن تعلم الأدلة عند الضرر فرض عين وهذا ما صححه النووي في غير المتهاج وأطلق في المتهاج تبعاً للرافعي تصحيحاً أنه
فرض عين كتعلم الموضوع وغيره انتهى فجعل التنظير بتعلم الموضوع وغيره بالنسبة لتصحيح إطلاق أنه فرض عين وهو واضح وأما

(قوله وأنه في الست ترك سجدة) أي ولا احتمال أنه في الست الخ فإن قلت هل وراء هذا الاحتمال احتمال آخر يخالفه في
الحكم فأت نعم وهو احتمال ترك ٤٠٦ سجدة من كل من الأولى والثانية وسجدة من الرابعة إذ قضية هذا الاحتمال

والمترك شرعاً وهو سجدة تهاها والجلوس بينهما (أو) علم ترك (جس أو ست) جهل موضعها
(فثلاث) أي ثلاث ركعات لا احتمال أنه في الخمس ترك سجدة من الأولى وسجدة من
الثانية وسجدة من الثالثة فتم الأولى بسجدة من الثانية والرابعة وأنه في الست ترك
سجدة من كل من ثلاث ركعات وقول الشارح هنا أيضاً تكمل بالارابعة فيه التسميع المسار
(أو) علم ترك (سج) جهل موضعها (فسجدة ثم ثلاث) أي ثلاث ركعات لأن الحاصل له ركعة
السجدة وفي ثمان سجدة يجب سجدة ثان وثلاث ركعات ويتصور ترك طمأنينة أو سجود
على عمامة وكأعلم بترك ذلك الشك فيه ثم ماذا ذكره المصنف تبعاً للجمهور وقد اعترضه جمع من
المتأخرين كالاصفوني والاسنوي بأنه يلزم بترك ثلاث سجدة وسجدة وركعتان لأن أسوأ
الاحوال أن يكون المتروك السجدة الأولى من الركعة الأولى والثانية من الثانية فيحصل
من الثانية جبر الجلوس بين السجدة الأولى والثانية ولا جلوس محسوب في الأولى فتكمل
الركعة الأولى بالسجدة الأولى من الثالثة وتفسد الثانية وتجعل السجدة الثالثة متروكة من
الرابعة فيلزمه سجدة وركعتان ويلزمه بترك أربع سجدة ثلاث ركعات لا احتمال أنه ترك
السجدة الأولى من الأولى والثانية من الثانية فيحصل له منها ركعة السجدة وأنه ترك ثنتين
من الثالثة فلا تتم الركعة إلا بسجدة من الرابعة ويلغوما سواها ويلزمه في ترك الست ثلاث
ركعات وسجدة لا احتمال أنه ترك السجدة الأولى من الأولى والثانية من الثانية وثنتين من
الثالثة وثنتين من الرابعة واجب بذلك خلاف فرض الاحتساب فانهم فرضوا ذلك فيما إذا
أتى بالجلوس المحسوب بل قال الأسنوي انما ذكر هذا الاعتراض وإن كان واضح
الاطلاق لأنه قد يخرج في صدر من لا حاصل له والا فحق هذا السؤال الضيف أن لا يدون
في تصنيف وحكي ابن السبكي في التوشيح أن والده وقف على رجله في الفقه وفيه اعتماد هذا
الاعتراض فكتب على الحاشية من رأس القلم

لكنه مع حسنه لا يرد * إذا الكلام في الذي لا يفقد

إلا السجود فإذا انضم له * ترك الجلوس فليعامل عمله

وانما السجدة للجلوس * وذلك مثل الواضح المحسوس

وفي الحقيقة لا استدراك على الاحتساب لكونهم فرضوا كلامهم فيما إذا أتى بالركعات
بجلوس محسوب وأنه لم يترك سوى السجدة وبنوا عليه ما مروى وهو المعتمد كما أشار لذلك
الدارمي خلافاً لمن وهم في ذلك فإن فرض خلاف ذلك ادبر الحكم عليه فالاغتراف
وان كان محسباً في حدوداته غير متوجه على كلامهم (قلت يسن ادامة تطهره)

وجوب سجدة ثم ركعتين
فلا حوط الاحتمال الذي
ذكره تأمل اه سم على
مهمج (قوله وفي ثمان
سجدة الخ) لم يقل هنا
جهل موضعها كانه لان
الثمان من الرابعة محلها
معلوم والمراد غالباً أو لا
فقد لا يعلم كان اقتدى
مسبوق في الاعتدال
فاتي مع الامام بسجدة
وسجدة امامه السهو
سجدة وقرأ امامه آية
سجدة في ثمانية مثلاً
وشهد هو في آخر صلاته
لسهو امامه وقرأ في ركعته
التي انفرد بها آية سجدة
ثم شك بعد علمه بأنه ترك
ثمان سجدة لكونها
على عمامة في أنها
سجدة صلاته أو ما أتى
به السهو والتلاوة والمتابعة
أو أن بعضه من أركان
صلاته وبعضه من غيرها
فتحمل المتروكة على أنها
سجدة صلاته وغيرها
يتقدير الاتيان به لا يقوم
مقام سجود صلاته لعدم

شمول النية له (قوله ثم ماذا ذكره المصنف) أي من وجوب ركعتين أحداً بالاسوا (قوله على رجله) نصه أي
وتارك ثلاث سجدة ذكر * وسط الصلاة تركه فقد أمر بجماعها على خلاف الثاني * عليه سجدة وركعتان
وأهل الاحتساب ترك السجدة * وأنت فاطر تلق ذلك عمده وقوله ذكر أي تذكر وقوله فقد أمر أي أمره الاحتساب
(قوله من رأس القلم) أي مبادرة من غير تأمل فيه لوضوحه (قوله يسن ادامة تطهره) أي بأن يبتدئ النظر إلى موضع
سجوده من ابتداء التحريم ويدعه إلى آخر صلاته إلا فيما يستثنى وينبغي أن يقدم النظر على ابتداء التحريم ليتأتى له تحقق
النظر من ابتداء التحريم

الشارح ربه الله فجعله في حيز التفصيل فأشكلك (قوله للفرض الواحد إذا فسد) وكذلك إذا أعاده في الجماعة كما صرح به الشهاب ج بواب صفة الصلاة (قوله وتخرج عنها ويسمى شرطاً وسيأتي في الباب الآتي) لك أن تقول لو أراد

(قوله أي المصلي) إشارة إلى عود الضمير على غير مذكور أو على مذكور بالقوة بكري (قوله أن محل ذلك ما دامت مرتفعة) ويؤخذ من ذلك أنه لو قطعت سببته لا ينظر إلى موضعها بل إلى موضع سجوده ثم رأيت بهامش عن المؤلف أنه أفني بما قلناه (قوله أن لا ينظر إليه) أي فإن لم يتيسر له ذلك إلا بتغميض عينيه فله كما يصرح به قوله الآتي وقديس كان صلى بجائط الخ (قوله فنظره إلى ظهره أولى) ضعيف وقوله فإنه ينظر إلى الميت ضعيف (قوله وله) أي الاستثناء وقوله مأخوذ من كلام الماوردي أي وهو مرجوح كما تقدمت الإشارة إليه في قوله ولو بحضرة الكعبة (قوله قال العبدري) بفتح العين والدال وراء إلى عبد الدار بن قصى اه انساب (قوله وعندي لا يكره) أي ولكنه خلاف الأولى ٤٠٧ (قوله ونحوه) أي كاللبساط الذي

فيه صور (قوله ليسجد البصر) أقول وقد يقال قياسه سن فتعريف في الركوع ليرجع البصر فليأمل اه سم على منهج وما ذكر ظاهر في البصير اما الاعنى فينبغي عدم سن ذلك في حقه لانه لا فائدة فيه ويمكن الفرق بينه وبين تصويره بصورة البصير في النظر لموضع السجود بان ذلك أقرب للخشوع لانه اذا صور نفسه بصورة من ينظر لموضع سجوده كان ادعى لقلة الحركة في حقه بخلاف ما هنا فان تصويره بصورة البصير يستدعي تحريك الاجفان ليحصل فتح عينيه والاشتغال به مناف

أي المصلي إلى موضع سجوده) في جمع صلاته ولو بحضرة الكعبة وان كان أعنى أو في ظلمة بأن تكون حالته حالة الناظر لمحل سجوده لانه أقرب للخشوع نعم يسن في التشهد كما في المجموع ان لا يجاوز بصره اشارته لحديث صحيح فيه ويظهر أن محل ذلك ما دامت مرتفعة والاندب نظر محل السجود ويسن أيضاً ان في صلاة الخوف والعدو أمامه قطره إلى جهته لئلا يفتنهم ولن صلى على نحو بساط مصورهم التصوير مكان سجوده أن لا ينظر إليه واستثنى بعضهم أيضاً ما لو صلى خاف ظهره في قطره إلى ظهره أولى من نظره لموضع سجوده وما لو صلى على جنازة فإنه ينظر إلى الميت ولعله مأخوذ من كلام الماوردي القائل بأنه لو صلى في الكعبة نظر إليها (قيل يكره تغميض عينيه) قاله العبدري من أصحابنا تبعه البعض التابعين لان اليهود تفعله ولم يقل فله عنه عليه السلام ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم (وعندي لا يكره) وعبر عنه في الرخصة بالختار (ان لم يحق) منه (ضرراً) والنهي عنه ان صح يحمل على من خافه وقد يجب اذا كان العرايا صفوفاً وقديس كان صلى لحادث مزوق ونحوه مما يشوش فكره قاله العز ابن عبد السلام وبن فتح عينيه في السجود ليسجد البصر قاله صاحب العوارق وافرده الزركشي وغيره (و) يسن (الخشوع) قال تعالى قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون فيستحب ذلك في جميع صلاته بقلبه بأن لا يحضره به غير ما هو فيه وان تعلق بالآخرة ويجوز ارجحه بان لا يثبت باحدها وظاهر ان هذا مراده لانه سيذكر الاول بقوله وفراغ قلب وفي الآية المراد كل منهما كما هو ظاهر أيضاً وذلك لثناء الله تعالى على فاعليه ولا تفتاء ثواب الصلاة بانتفائه كما دلت عليه الاخبار الصحيحة ولان لزاوجها اختاره جمع انه شرط للصحة لكن في البعض وقد اختلفوا هل الخشوع من أعمال الجوارح كالسكون أو من أعمال القلوب كالخوف أو هو عبارة عن المجموع على أقوال العلماء وقال صلى الله عليه وسلم ما من عبد يتوصاً بحسن الوضوء ثم يقوم فيركع ركعتين يقبل عليهما بقلبه ووجهه الا وقد أوجب الله الجنة

للخشوع (قوله غير ما هو فيه) أي وهو الصلاة (قوله وان تعلق بالآخرة) هذا قد يشكك عليه استعجاب كثرة الدعاء في السجود والركوع والاستغفار وطالب الرحمة اذا مر بآية استغفار أو رجعة والاستجارة من العذاب اذا مر بآية عذاب الى غير ذلك مما يحمل على طلب الدعاء في صلاته فان ذلك فرع عن التذكر في غير ما هو فيه ولا سيما اذا كان الدعاء بطلب أمر دنيوي اللهم الا ان يقال ان هذا انشاء من التوسيع والدعاء المطالبين في صلاته أو القراءة فليس اجنبياً عما هو فيه (قوله على فاعليه) أي الخشوع (قوله كالسكون) افادانه من أعمال الجوارح ووجهه ان السكون الذي يخاطب به هو الكف عن الحركة والكف لا شك انه فعل (قوله أو هو عبارة عن المجموع) الذي قدمه هو الثالث فهو الراجح (قوله ووجهه) أي جلته بأن لا يشغل شيئاً من جوارحه بغير المطالب منه في صلاته (قوله الا وقد أوجب الله الجنة) أي انبتها له وفي سم على منهج وفيه أيضاً في آخر حديث ان قام فصلى فحمد الله وأثنى عليه ومجده بالذي هو أهل له وفرغ قلبه لله الا انصرف من خطيبته

بالصفة هنا ما يشمل الشرط لترجم للشر وطبقت أو نحوها ولما ترجم له يجب على أن لا يمنع كون الشرط الخارج عن الماهية من جملة الكيفية (قوله تكون الجملة خمسة عشر) أي بناء على ظاهر عبارة الحاوي وظاهر تعويله عليه دون ما قبله وما بعده أنه مختاره (قوله غير موجودة في الخارج) رده الشهاب سم بأن ماهية الصوم الامساك المخصوص بمعنى كف النفس على

(قوله الا الضرورة) ومنها خوف الاستهزاء به (قوله أي تأملها) عبارة مع أي تأمل معانيها أي اجالا لا تفصيلا كما هو ظاهر لانه يشغلها هو بصدده (قوله ويسن ترتيبها) أي القراءة ومجملها حيث أحرم في وقت يسعها كاملة والاوجب الاسراع لانه يقتصر على أخف ما يمكن (قوله وحروف الترتيل) أي الثاني في اخراج الحروف وقوله أفضل من حرفي غيره أي قنصف السورة مثلا مع الترتيل أفضل من تمامها بكونه ولعل هذا في غير ما طلب بخصوصه كقراءة الكهف يوم الجمعة فان تمامها مع الاسراع لتحصيله سنة قراءتها ٤٠٨ أفضل من أكثرها مع الثاني في القراءة (قوله اذا مر بآية رجة) أي ولا

ينقص بذلك ثواب قراءته بل يجمع به بغير ثواب الدعاء والقراءة وينبغي ان يحمل استحباب الدعاء اذا لم تكن آية الرجة والعذاب في شيء قرأه بدل لفاتحة والا فلا يأتي به لثلاث قطع الموالاة (قوله من له ان يقول بلى) أي يقسوها الامام والمأموم سرا كالسجود وأدعية الصلاة الاتية وهذا بخلاف ما لو مر الامام بآية رجة أو عذاب قاله يجهر بالسؤال ويوافق المأموم وعبارة الشارح بعد قول المصنف السابق ويقول التثنية الخ واداسأل أي الامام الرجة أو استعاذ من النار ونحوها فان الامام يجهره ويوافق به المأموم هو ظاهره

رواه أبو داود وروى صلى الله عليه وسلم رجلا يعث بلحيته في الصلاة فقال لو خشع قلب هذا انشعبت جوارحه ولو سقط نحو رداءه أو طرف عمامته كره له تسويته الا ضرورة كافي الاحياء (و) يسن (تدبر القراءة) أي تأملها بحصول الخشوع والادب به وهو المقصود به تنشرح الصدور وتستبشّر القلوب قال تعالى كذاب أنزلناه اليك مبارك ليدير وآياته وقال أفلا يتدبرون القرآن ويسن ترتيبها وهو الثاني فيها فافراط الاسراع مكروه وحرف الترتيل أفضل من حرفي غيره ويسن للقارئ مصليا أم غيره أن يسأل الله الرجة اذا مر بآية رجة ويستعيذ من العذاب اذا مر بآية عذاب فان مر بآية تسبيح صبح أو بآية مثل تفكر واذا قرأ آية ليس الله بأحكم الحاكمين سر له ان يقول بلى وانما على ذلك من الشاهدين واذا قرأ آية حديث بعده يؤمنون يقول آمين بالله وادأقرأ فخر يا أيكم بما معين يقول الله رب العالمين (و) يسن تدبر (الذكر) قياسا على القراءة فلا يشتغل بذكر الجنة والنار وغيرهما من الاحوال السنية التي لا تعلق لها بذلك انقام كان من حديث النفس ويكره ان يتفكر في صلاته في أمر ديني أو في مسألة فقهية كما قاله القاضي حسين (و) يسن (دخوله الصلاة بنشاط) لان الله ذم تارك ذلك بقوله وادأقاموا الى الصلاة قاموا كسالا والكسل الفتور عن الشيء والتواني فيه وهو ضد النشاط (وفراغ قلب) عن الشواغل الدنيوية لان ذلك ادعى لتحصيل الغرض فاذا كانت صلاته كذلك افتتح له فيها من المعارف ما يقصر عنه فهم كل عارف ولذلك قال عليه الصلاة والسلام وجعلت قرعة عني في الصلاة ومثل هذه هي التي تهى عن الفحشاء والمنكر (و) يسن (جعل يديه تحت صدره) وفوق سرته في قيامة أو بدله لما صم من فعله صلى الله عليه وسلم وحكمة جعلهما تحت صدره ان يكون فوق أشرف الاعضاء وهو القلب فله تحت الصدر مما يلي الجانب الايسر والعادة أن من احتفظ على شيء جعل يديه عليه (أخذ ابمينه يساره) بأن يقبض بيمينه كوع يساره وبعض ساعدها ورسغها وروى بعضه مسلم وبعضه ابن خزيمة والباقي أبو داود وقيل بخير بين بسط أصابع اليمنى في عرض

الماموم لا يؤمن على دعائه وان أتى به لفظ الجمع (قوله قياسا على القراءة) قال حج قضيته حصول ثوابه الفصل

وان جهل معناه ونظرفيه الاستوى ولا يأتي هذا في القرآن المتعبد باقطة فائيب قارنه وان لم يعرف معناه بخلاف الذكر لا بد أن يعرفه ولو بوجه ومن الوجه الكافي ان يتصور ان في التسبيح والتحميد ونحوها تعظيما لله وتثناء عليه (قوله فلو اشتغل بذكر الجملة) كان الاولى له ذكره بعد قول المصنف السابق والخشوع منه لا بقوله وان تعلق بالاخرة الخ (قوله من الاحوال السنية) أي الشريعة (قوله كان من حديث النفس) أي وهو مكروه (قوله روى بعضه مسلم الخ) ليس المراد ان كل واحد انفرادا برواية جزء في المحلى وروى مسلم عن وائل بن حجر انه صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة وضع يده اليمنى على اليسرى زاد ابن خزيمة على صدره أي آخره فيكون آخر اليد تحت روى أبو داود على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد وعبارة حج للاتباع النابت من مجموع رواية الشيخين وغيرها

الوجه المخصوص وهو فعل كما صرحوا به في الأصول انتهى وأقول الظاهر أن المراد من كلام الشارح أن صورة الصلاة تشهد بخلاف صورة الصوم (قوله لكن صوب في المجموع انما) يعني الإخلال بها (قوله والاوجه عدم صحتها مطلقا) أي لأنها لا تصح بالمقارنة للتكبير وهي ركن بالاتفاق فيشترط فيه توفر الشروط وانتفاء الموانع ثم رأيت بعضهم وجهه بما ذكرته (قوله وهي هنا معدا النية) أي إذا قطعنا النار عما قدمه من قوله ولأن تقول الخ (قوله كما قاله الشارح)

(قوله صوب الساعد) قال حج وقيل يقبض كوعه بإبهامه وكرسوعه بخضرة ويرسل الباقي صوب الساعد (قوله والمعتد الاول) هو قوله بأن يقبض بيمينه كوع يساره (قوله ويفرج أصابع يساره) ٤٠٩ قضيته أنه يضم أصابع اليمنى حالة قبضه بها اليسرى (قوله ويحيط

يديه) أي من الرفع المتقدم كيفية عند التكبير لأحرام وقوله بعد التكبير تحت صدره أي في جميع القيام إلى الركوع خرج به زمن الاعتدال فلا يجعلها تحت صدره بل يرسلها سواء كان في ذكر الاعتدال أو بعد الفراغ من القنوت كما تقدمت الإشارة إليه في الاعتدال بعد قول آتين فإذا انتصب الخ (قوله فلا بأس) أي لا اعتراض عليه والافالسنة ما تقدم (قوله والرسغ) والرسغ في الرسغ أفصح محلي ويسمى الزند أيضا قال في المختار الزند موصل طرف الذراع في الكف وهو الزند أن الكوع والكرسوع أي ويقال للكرسوع زند والكرسوع زند وفي المصباح والزند ما انحصر عنه اللحم من

المفصل وبين نشرها صوب الساعد وكلام الروضة قد يوهم اعتماده ومن ثم اغتربه الشارح تبعه غيره والمعتد الاول ويفرج أصابع يساره وسطا كما هو قضية كلام المجموع ويحيط يديه بعد التكبير تحت صدره قال الامام والقصد من القبض المذكور تسكين اليدين فان أرسلهما ولم يعبث بهما فلا بأس كأنص عليه في الام والكوع هو العظم الذي يلي إبهام اليد والرسغ المفصل بين الكف والساعد واما البوع فهو العظم الذي يلي إبهام الرجل (و) يسر لغير من مر (الدعاء في سجوده) لخبر أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجدا كثيرا والدعاء في المظاجر تها في الدعاء وأما مسلم وروى الحاكم عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الدعاء سلاح المؤمن وعماد الدين ونور السموات والأرض وروى أيضا عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن البلاء لينزل فيستلقاه الدعاء فيعتلجان إلى يوم القيامة وروى ابن ماجه عن أبي هريرة من لم يسأل الله يغضب عليه وما ثور الدعاء أفضل ومنه اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأوله وآخره وعلانيته ورواه مسلم (و) يسر (أن يعتد) في قيامه من السجود والقعود (على يديه) أي بطنهما مبد وطنتين على الأرض للتباع ذكر كان أو قويا أو ضدهما ولا يتوهم خلاف ذلك من تغيير الرافعي بأنه يقوم كالعاجن بالنون لأن معناه التشبيه به في شدة الاعتماد عند وضع يديه لا في كيفية ضم أصابعهما وحديث كان يضع يديه كما يضع العاجن ضعيف أو باطل ولو صح كان معناه ما صرح به في شرح المذهب والخبر الصحيح كان صلى الله عليه وسلم إذا نهض رفع يديه قبل ركبته وفي رواية نهض على ركبته واعتمد على فخذه محله إذا لم يأت المصلي بسنة الاعتماد المأثورة يستحب له أن يقدم رفع يديه ويعتمد بهما على فخذه ليستعين به على النهوض وعلى ذلك يحمل أيضا إطلاق ابن الصباغ استحباب رفع يديه قبل ركبته (و) يسر (تطويل قراءة) ركعتي (الاولى على الثانية في الأصح) للتباع ولأن النشاط فيها أكثر خفف في غيرهما حذر من الملل والثاني انما هو ما سواه ومحمل الخلاف فيما لم يرد فيه نص أو لم تقتض المصلحة خلافه أما ما فيه نص بنطويل الاولى كصلاة الكسوف والقراءة بالمسجدة وهل أتى في صبح الجمعة أو بة تطويل الثانية كسجدها هل أتاك في صلاة الجمعة والعبد فينبع أو المصلحة في خلافه كصلاة ذات الرقاع للامام فيستحب له التخفيف في الاولى والنطويل في الثانية حتى

٥٢ نهایه ل الاراع وهو يرجع لقول المختار موصل طرف الذراع (قوله رأما البوع فهو العظم الذي يلي إبهام الرجل) والكرسوع الذي يلي خنصر اليد وقد نظم ذلك بعضهم فقال وعظم يلي إبهام كوع وما يلي • نخصره الكرسوع والرسغ ما وسط • وعظم يلي إبهام رجل ملقب • يسوع نخد بالعلم واحد من الملت (قوله والدعاء في سجوده) أي وإن كان مصر على الكبار لما في الدعاء من اخلاص توحيده لان الداعي حين يدعو كأنه يقول لا يحصل مطاوي أحد سوا الله (قوله فيستلقاه الدعاء) ينبغى أن المراد الدعاء المتضمن لرفع ذلك البلاء لا مطلقا (قوله إلى يوم القيامة) هو متعلق ببيتنا وبيتنا إلى أي وهذا الأمر مستمر إلى يوم القيامة (قوله ومنه) أي المأثور (قوله وأوله وآخره) تقدم للشارح في بحث السجود بعد قول المتن تبارك الله أحسن الخاتمة رواية هذا الحديث بلفظ وأوله وآخره وعلانيته وسره (قوله كان معناه ماض) أي من أن معناه التشبيه به (قوله محله) خبر قوله والخبر الصحيح

وأما غيرها من النوافل مـ لا خارج بالتعيين هذا تقرير كلام الشارح الجلال وانتظر مائة الوخوب على شرح الشارح هنا من وجوبها حتى في الصلاة المعادة ثم رأيت في النسخة (قوله بخلاف المعادة فلا ينصرف إليها الا بقصد الاعادة) هذا لا يتناسب ما رجحه من وجوب نية الفرضية في المعادة وعذره انه تبع فيه الشارح الجلال وهو انما بناء على مذهبه (قوله ولا يشترط أن

(قوله فليجعل لبيته من صلاته) أي صلياً (قوله كفاية يوم الجمعة) وقد تنظمه الشيخ منصور الطيلاوي في ضمن أبيات فقال رجه الله صلاة نفل بالبيوت أفضل • الا التي جماعة تحصل • وسنة الاحرام والطواف • ونقل جالس للاعتكاف ونحو علمه لا حياً بقصد • كذا الضمى ونقل يوم الجمعة وخائف القوات بالتأخر وقادم ومنشئ السفر والاستخارة والقبيلة • مغرب ولا كذا البعدية (قوله للتبكير) ٤١٢ يفيد ان الكلام في السنة القبلية وان فعل البعدية في البيت أفضل وعليه

يحمل قوله في النظم ونقل يوم الجمعة (قوله ولا يكره أن يقال انصرفنا من الصلاة) أي ولا أن يقال جواباً لمن قال أصليت صليت (قوله أن يشتغل بدعاء ونحوه) سئل الشيخ عز الدين هل يكره أن يسأل الله بعبث من خلقه كالمث والذبي والولي أجاب رضي الله عنه بأنه جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه علم بعض الناس اللهم اني أقسم عليك بنبيك محمد نبي الرحمة الخ فان صح ينبغي أن يكون مقصوداً عليه عليه الصلاة والسلام لانه سيد ولد آدم ولا يقسم على الله بنبيه من الانبياء واللائكة لانهم ليسوا في درجته ويكون هذا من خواصه والحديث المذکور خرجه الترمذي وقال صحيح غريب اه

الرباء ولا يلزم من كثرة الثواب التفضيل وتخير مسلم اذا قضى أحدكم صلاته في مسجده فليجعل لبيته من صلاته فان الله جاعل في بيته من صلاته خيراً ومقتضى اطلاق المصنف عدم الفرق بين المائدة المتقدمة والمتأخرة لكن المنهج في المهمات في النافلة المتقدمة ما أشعر به كلامهم من عدم الانتقال لان المصلحة مأمور بالمبادرة والصف الاول وفي الانتقال بعد استقرار الصفوف مشقة خصوصاً مع كثرة المصليين كالجمعة اه فعلم ان محمل استحباب الانتقال ما لم يعارضه شيء آخر ولهذا استثنى منه صور فعلها في المسجد أفضل كفاية يوم الجمعة للتبكير وركعتي الاحرام عيقات فيه مسجد وركعتي الطواف فيه وكل ما تشرع فيه الجماعة من النوافل وما اذا ضاق الوقت أو خشي من التكاسل أو كان متكافاً أو كان يكث بعد الصلاة لتعلم أو تعلم ولو ذهب الى بيته لغائه ذلك (واذا صلى وراءه نساء مكثوا) أي مكث الامام بعد سلامه ومن معه من الرجال يذكر الله تعالى (حتى ينصرفن) ويسن لمن الانصراف عقب سلامه للاتباع ولان الاختلاط بين مظنة الفساد والقياس مكث الخلفاء حتى ينصرفن وانصرفهم بعدهم فرادى (وان ينصرف) المصلحة بعد فراغه من صلاته (في جهة حاجته) أي جهة كانت (والا) أي وان لم تكن له حاجة أو كانت لاف جهة معينة (فيمينه) لان جهتها أفضل والقيام مطلوب محبوب وسيأتي في العبد انه يستحب في اثر العبادات ان يذهب من طريق ويرجع من أخرى ولا منافاة بينه وبين ما تقدم لا مكان محل قولهم انه يرجع في جهة يمينه على ما ذكره الميرداني يرجع في طريق آخر أو واقفت جهة يمينه والا فالطريق الاخر أولى لتشهد له الطريقان ولا يكره أن يقال انصرفنا من الصلاة كما هو ظاهر كلامهم (وتتقضى القدوة بسلام الامام) التسليم الاول لخروجه من الصلاة بها فلو سلم المأموم قبلها عامداً على ما من غيرنية مفارقة بطلت صلاته ولو قارنه فيه لم يضر كبقية الاذكار بخلاف مقارنته له في تكبيرة الاحرام كما سيأتي لانه لا يصير صلياً حتى يتمها فلا يربط صلاته بمن ليس في صلاة فلما مأموم اذا كان موافقاً (أن يشتغل بدعاء ونحوه) لانفراده وعدم تحمل الامام عنه سهوه حينئذ لو سها (ثم يسلم) وله أن يسلم عقبه اما المسبوق فيلزمه ان يقوم عقب تسليمته فوراً ان لم يكن جالساً مع الامام محل تشهد فان مكث عامداً على ما بالتحريم قدر ان ادعى على جلسة الاستراحة بطلت

دمبري (أقول) فان قلت هذا قد يعارض ما في البهجة وشرحه الشيخ الاسلام من قوله والافضل استسقاؤهم صلاته بالانقياء لان دعاءهم أرجى للاجابة كما استسقى معاوية يزيد الاسود لاسيما ان كانوا من آل خير الانبياء صلى الله عليه وسلم كما استسقى عمر بالعباس عم النبي صلى الله عليه وسلم رواه البخاري اه قلت لا تعارض لجواز ان ماذكره العزم فروض فيما لو سأل بذلك على صورة الالزام كما يؤخذ من قوله اللهم اني أقسم عليك الخ وما في البهجة وشرحه ما مأمور بما اذا ورد على صورة الاستسقاء والسؤال مثل أسألك ببركة فلان أو بجرمته أو نحو ذلك (قوله وله أن يسلم عقبه) وينبغي ان تسلمه عقبه أولى حيث أتى بالذكر المطاوع والابان أسرع الامام من المأموم الاتيان به (قوله على جلسة الاستراحة) وفي نسخة طمأنينة الصلاة وهذه هي المعتمدة ويمكن حمل النسخة الاخرى عليها بان يراد جلسة الاستراحة أقل ما يجزئ في الجلوس بين السجدة بين

يتعرض الوقت) أي الذي يدخل به فعل الصلاة ويخرج من وجهه حتى يتأق قوله إذا يجب التعرض للشرط إذا الشرط إنما هو الوقت المذكور كما لا يخفى وحينئذ فقوله كاليوم تنظير لا تمثيل (قوله طأنا دخوله) أي يستند شرعي كما هو ظاهر (قوله

(قوله أوجاهلا فلا) أي ولكن يسجد للسهولة لأنه فعل ما يبطل عمده (قوله كما مر) أي في شرح قول المتن والزيادة إلى جديد مجيد سنة في الآخر وكذا الدعاء بعده حيث قال واحترز بقوله بعده عن التشهد الأول فيكره الدعاء فيه لئلا يلهي عن التخصيف اه (قوله ترجحه) أي ترجح قوله وقيل عكسه بوجوب على شروط الصلاة (قوله على شروط الصلاة) لعل الحكمة في تعقيب هذا الباب لما قبله التنبيه على أنه لا يعتد بتلك الأركان بدون شروطها حتى لو اتفقت شروطها في أثناء الصلاة بطلت وقد يؤخذ هذان من قوله لا تنافي لما أشتمل على موانعها الخ لأن انتفاء الشرط ٤١٣ بعد انقضاء ما مانع من دوام الصحة (قوله

وموانعها) أي وما يتبع ذلك كتسليم من نية شيء في صلاته وسن الصلاة للسنن وغير ذلك (قوله هدا هو المشهور) أي على السنة وليس مراده أنه يقابله قول غريب لغة لقوله ولم أره لغيره (قوله وان قال الشيخ الخ) أي في غير شرح منهجه تبعا للسنن اه انشيخ عميرة وقوله أي في غير الخ ومن الغير شرح الروض وشرح البهجة (قوله وقد صرح بذلك) أي بما قدمه من ان الشرط الخ (قوله فخرج بالقييد الأول) أي ما يلزم من عدمه الخ (قوله وبالثاني) أي قوله ولا يلزم الخ (قوله فانه يلزم من وجوده الوجود) أي ومن عدمه العدم (قوله وبالثالث) هو قوله لذاته (قوله بأنه مانع لوجوبها) أي وهو

صلاته أو ناسيا أو جاهلا فلا فإن كان محل تشهده لم يلزمه ذلك لكن يكره تطويله كما مر (ولو اقتصر أممته على تسليمة سلم) هو (تتبعوا لله أعلم) أحرار القضية لثنية ونحو وجهه متابعته بالأولى بخلاف التشهد الأول لو تركه إمامه لا يأتي به لوجوب متابعته قبل السلام ولو مكث الإمام بعد الصلاة ذكر أو دعاء فالأفضل جعل يمينه اليمين ويساره إلى المخراب لا التباعد رواه مسلم وقيل عكسه وينبغي كما قاله بعض المتأخرين ترجحه في مخراب النبي صلى الله عليه وسلم لأنه إن فعل الصفة الأولى يصير مستدبر للنبي صلى الله عليه وسلم وهو قبله آدم فمن بعده من الأنبياء

باب في التنوين يشتمل على شروط الصلاة وموانعها وقد شرع في القسم الأول فقال (شروط الصلاة) الشروط جمع شرط يسكون الراء وهو لغة السلامة ومنه اشراط الساعة أي علاماتها هذا هو المشهور وان قال الشيخ الشرط بالسكون الزام الشيء والتزامه لا العلامة وان عبر بها بهضم فأنها غماهي معنى الشرط بالفتح اه وقد صرح بذلك في المحكم والعياب والواعي والصحاح وان قاموس والمجمل وديوان الأدب وغيرها واصطلاحا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته فخرج بالقييد الأول المانع فانه لا يلزم من عدمه شيء وبالثاني السبب فانه يلزم من وجوده الوجود وبالثالث اقتصران الشرط بالسبب كوجود الخول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب الذي هو سبب لوجوب أو بالمانع كالدين على القول بأنه مانع لوجوبها وان لم يلزم الوجود في الأول والعدم في الثاني لكن لوجود السبب والمانع لا لذات الشرط لا يقال الشرط يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها فكان المناسب تقديم هذا الباب على الذي قبله لا نناقول لما أشتمل على موانعها ولا تكون إلا بعد انقضاءها حسن تأخيرها وانما لم يعد من شروطها أيضا لسلام والتميز والعلم بفرضيتها وبكيفية تمييز فرائضها من سننها لانها غير مختصة بالصلاة فلو جهل كون أصل الصلاة أو صلاته التي شرع فيها أو الوضوء أو الطواف أو الصوم أو نحو ذلك فرض أو علم ان فيها فرائض وسنننا ولم يميز بينهما لم يصح ما فعله لتركه معرفة التمييز المخاطب بها وأنت حجة الاسلام الغزالي بان من لم يميز من العامة فرض الصلاة من سننها تحت صلاته أي وسائر عباداته بشرط أن

مرجوح في باب زكاة المال وباب زكاة الفطر وان مشى في البهجة على أنه لا يمنع في زكاة المال ويمنع في زكاة الفطر (قوله وبكيفية) انظر ما المراد به أوله أرادها تمييز فرائضها من سننها وعليه فيكون عطفه عليه تفسير ويدل عليه عدم ذكره في المحترقات ويصرح بذلك كلام حج وكلام شرح المنهج ويحتمل أنه أرادها الصورة التي تكون الصلاة عليها خارجا (قوله غير مختصة بالصلاة) أي بل تأتي في كل عبادة (قوله وأنت حجة الاسلام) أي فهو تخصيص لكلامهم (قوله بان من لم يميز من العامة) أي من العوام بدليل ما يأتي في قوله والمراد بالعامي من لم يحصل الخ وقال حج ان العالم كالعامي على الأوجه ثم قال لو اعتقد ان البعض فرض والبعض سنة صح ما لم يقصد بفرض معين النقلية اه وكتب عليه من قوله أو البعض فرض والبعض الخ صنيعة صريح في أنه لا فرق في هذين العامي والعالم وليس كذلك بل هو خاص بالعامي كما يعلم بالمراجعة

• سببها) أي الصلاة (قوله وميد الاضحي الخ) هذا من ذي الوقت لا ذي السبب ولعل في نسخ الشارح سقطا (قوله وسنة الزوال وصلاة الغفلة) هاتان ذاتا وقت لا سبب (قوله فلا تجب اضافتها الى العشاء) ادهم انه يجوز وصرح به الشيخ في الحاشية والصورة أنه قال الوتر سنة العشاء فلا يصح اذا لم يذكر لفظ الوتر كما هو ظاهر ولعل هذا مراد الروضة وغيره بقوله لم ولا

(قوله يشعر برحمته) معتمد (قوله من لم يحصل من الفقه شيئا الخ أى من لم يحصل قدر يتمكن به من تمييز فرائضها من سننها لان المراد من العالم من ميز بالفعل (قوله من كلامه) أى المجموع (قوله ان المراد به هنا) أى وأما فى غير ما هنا فالمراد به غير المجتهد ويقرب منه قوله هنا من لم يحصل من الفقه شيئا يمتدى به لبافيه (قوله من لم يميز الخ) أى وان كان بين أظهر العلماء (قوله فرضية جميع أفعالها) أى ومنها القولية والاعتقادية (قوله أولها) وقع مثله فى المحلى (أقول) تعبيره بالاول يقتضى ان يكون معرفة الوقت تميز على غيرها من الشروط بحيث يستحق ان يكون فى المرتبة الاولى وضعا ولعل وجهه ان الصلاة لو وقعت قبل وقتها لا يصح ولا تبرأ اذ مته مطلقا بخلاف غيرها من الشروط فانه يسقط عند الجزع عنه وأيضا الخطاب بالصلاة انما يكون بعد دخول الوقت وهذا الاعتبار ٤١٤ تميز عن غيرها ويمكن انه انما أراد مجرد التقدم الذكرى فهو معنى

لا يقصد بفرض تقلا وكلام المصنف في مجموعته يشعر برجحانه والمراد بالعامي من لم يحصل من
الفقه شيئا يتدى به الى الباقي ويستفاد من كلامه ان المراد به هنا من لم يميز فرائض صلاته من
سنتها وان العالم من يميز ذلك وانه لا يعتفر في حقه ما يعتفر في حق العامي وقد علم ايضا ان من
اعتقد فرضية جميع افعاله تصح صلاته لانه ليس فيه أكثر من ادائه سنة باعة فاد الفرض
وهو غير ضار (خمس) أولها (معرفة) دخول (الوقت) يقينا أو ظنا بالاجتهاد فمن صلى بدونها
لم تصح صلاته وان صادفت الوقت كما مر (و) ثانيها (الاستقبال) كما مر أيضا (و) ثالثها (ستر
لعورة) عن العيون من انس وجن ومثل مع القدرة عليه ولو خاليا أو في ظلمة لاجتماعهم
على الامر به فيها والامر بالشئ نهي عن ضده وهو هنا يقتضي الفساد لقوله تعالى خذوا
زياتكم عند كل مسجد قال ابن عباس المراد به الثياب في الصلاة وفي الاول اطلاق اسم الحال
على المحل وفي الثاني اطلاق اسم المحل على الحال لوجود الاتمال الذاتي بين الحال والمحل وهذا
لان اخذ الزينة وهي عرض محال فأريد محلها وهو الثوب مجازا والمصاحح من قوله صلى الله
عليه وسلم لا يقبل الله صلاة حائض أي بالغة الانحمار اذا الحائض من حيضها لا تصح صلاتها
بمخمار ولا غيره وظاهر ان غير البغلة كالبلغة لكنه قيد بمخمار على الغالب فان عجز عن
ذلك صلى عاريا وأنم ركوعه وسجوده ولا اعادة عليه وحكمة وجوب الستر فيها ما جرت به

أحد هاهو به عبرج (قوله
بالاجتهاد) راجع لقوله
ظنا فقط أو مافى معنى
الاجتهاد كاجبار الثقة
والمراد بالمعرفة ههنا مطلق
الادراك لمجارا والافقية
المعرفة لا تشمل الظن لانها
حكم الذهن الجازم المطابق
او - ب بكسر الجيم أى
لدليل قطعى (قوله لم يصح
صلاته) أى لا فرضا ولا
تفلا (قوله وان صادقت
الوقت) يؤف - ر ع
استطردى وقع السؤال
ههنا يقع كثيرا ان الانسان

يسئل عن مسئلة علمية أو غيرها كدخول لوقت مثلاً فيجب المسؤول بقوله الظاهر كذا هل يجوز له ذلك أم لا عادة وأقول فيه نظراً والظاهر أن يقال إن ظاهره إماره ترجع عنده ما أجاب به جازله ذلك والامتنع عليه لأن قوله حينئذ الظاهر يفيد السائل أن هذا راجع عند المجيب والواقع خلافه لأن ذلك ترجيح بلا مرجح وهو غير جائز وإن وافق الواقع في نفس الأمر (قوله من أسروا وحسوماً) يفيد أن التوب يمنع من رؤية الجن والمالك فليراجع وقد يؤيد عدم رؤية المالك مع التوب قصة خديجة رضي الله تعالى عنها حين ألفت الخمار عن رأسها التختير حال جبريل لما كان يأفك النبي صلى الله عليه وسلم أول المبعث هل هو ملك أولاً فإن المالك لا يرى المرأة الأجنبية مع عدم السستر وقد أشار إلى ذلك صاحب الهمة بقوله

وأما طعنهما الجار لن德里 * أهو الوجه أم هو الانغماء فاحتجني عند كشفها الرأس جبري * فاعاد أو أعيد الغطاء (قوله وفي الاول) أي اطلاق الزينة على الثياب وقوله الثاني أي اطلاق المسجد على الصلاة (قوله وهذا) أي الجمل (قوله وهو الثوب مجازا) عبارة القاموس الزينة بالكسر ما يزين به أهو وعليه فلا مجاز اللهم الا ان يقال ان ما في القاموس مجاز وهو كثيرا ما يرتكبه في كلامه (قوله جريا على الغالب) أي من ان الصلاة من النساء لا تكون غالبا الا من البالغات (قوله فان عجز عن ذلك) أي بان لم يجد ما يستتر به ولم ينسب الى تقصير لما يأتي له بعد قول المصنف ولو اشتبه من قوله ولو اجتهد في التوبين ونحوهما فلم يظهر له شيء الخ وقوله عن ذلك أي السترة (قوله صلى عاريا) أي الفسرا تفض والسنتن على ما مر له في التيمم من اعتماده ولا يحرم عليه روية عورته في هذه الحالة فلا يكافئ غض البصر

تضاف الى العشاء (قوله فانها تنعقد ركعتين) أي تنصرف اليهما فليس له الزيادة عليهما ولا النقص عنهما الابنية جديدة كما هو ظاهر وبه يندفع ما في حاشية الشيخ (قوله كراهية طلبة) أي الا الاول منها كما يعلم من باقي كلامه (قوله ويحمل على ما يريد) ان كان مراده ما يريد في ابتداء نيته خالف فرض المسئلة وان أراد ما يريد بعد خالف ما نقله ابن العماد من الحصري في كلامهم

(قوله قال الزركشي الخ) بين به ان العورة التي يجب سترها في غير الصلاة ليست عورة الصلاة (قوله والركبة من المرأة) تشمل الامة لكن جعلها حج كالرجل وكتب عليه اسم المتجه الامة كالحرة وهو المعتمد مر (قوله يرى الاول) أي يعلمه (قوله بل صرح صاحب الذخائر) معتمد (قوله يجوز كشفها لادنى غرض) أي بلا كراهة أيضا وليس من الغرض حاجة الجماع لان السنة فيه ان يكونا مستترين وقوله بلا كراهة بجركراهة منونة لان لازمة فان قلت لازية اذ لا بد دخوله في الكلام تخروجه وليس هذا منه اذهى تفيد النفي قلنا هذه زائدة لفظا فقط اها العامل اه (قوله وصيانة الثوب) فيه حج بنوب التجميل (أقول) وله وجه ظاهر (قوله فلورأي عورة نفسه الخ) طاهر ولو كان طوقه ضيقا جدا وهو ظاهر لكن عبارته فيما يأتي تقييد التقييد بالواسع الا ان يقال ان ذلك مجرد تصوير وما ذكر في الضيق ظاهر في غير الاعمى اما هو فينبغي ان لا تبطل صلاته أحدا مما يأتي فيما لو تبين ان يدين امامه أو يبايه نجاسة ٤١٥ من فرض البعيد قريبا والاعمى بصيرا الخ

وانما قلنا بعدم بطلان صلاته لان سترته شرعية والنظر منه مستحيل ولا قوة فيه ولا عمل (قوله كما في فتاوى المصنف) أي فعلي هذا يكون النظر حراما اه رملي على شرح الروض وهو ظاهر ان كانت الصلاة فرضا وكذا النفل ان لم يتصد قطعه بالنظر والا فلا حرمة لجواز الخروج منه (قوله والثاني المستقيم) عطفه بما مر (قوله وتطلق) أي شرعا ولو عبر به كان أولى (قوله ولو كافرا) أي فيحرم على غيره أن ينظر منه الى ما بين السرة والركبة

عادة مر يد التمثيل بين يدي كبير من التجميل بالسنة والطهيرة والمصلي يريد التمثيل بين يدي ملك الملوكة والتجميل له بذلك أولى ويجب سترها في غير الصلاة أيضا لم يصح من قوله صلى الله عليه وسلم لا تغشوا عراة وقوله الله أحق أن يستخيا منه قال الزركشي والعورة التي يجب سترها في الخلوة السواتر فقط من الرجل وما بين السرة والركبة من المرأة به عليه الامام واطلاقهم محمول عليه اه وظاهر ان الخ في كراهة وفائدة الستر في الخلوة مع ان الله تعالى لا يحببه شيء فيرى المستور كما يرى المكشوف انه يرى الاول منها. يا والثاني تارك الادب فان دعت حاجة الى كشفها لاغتسال أو نحوه جاز بل صرح صاحب الذخائر بجواز كشفها في الخلوة لادنى غرض ولا يشترط حصول الحاجة وعدم الاغراض كشفها التبريد وصيانة الثوب عن الادناس والغبار عند كنس البيت ونحوه نعم لا يجب سترها عن نفسه في غير الصلاة وانما يكره نظره اليها من غير حاجة أما فيها فواجب فلورأي عورة نفسه في صلاته بطلت كافي فتاوى المصنف الغربية وأفتى به الوالا رحمه الله تعالى والعورة لغة البقصة والثاني المستقيم وسمى المقدار الاتي بيانه به القبح ظهوره وتطلق أيضا على ما يجب ستره في الصلاة وهو المراد هنا وعلى ما يحرم الطر الى به وسياق في النكاح ان شاء الله تعالى (وعورة الرجل) أي الذكر ولو كافرا أو عبدا أو صبيبا وان لم يكن مميزا وتظهر فائدته في طوافه اذا حرم عنه ولله ما بين سرته وركبته (لماروى اه صلى الله عليه وسلم انه قال عورة المؤمن ما بين سرته وركبته ونظير البهيقي اذ زوج أحدكم أمه عبده أو أجيده فلا تنظر الامة الى عورته والعورة ما بين السرة

وكان الاولى عدم ذكره كما فعل حج (قوله عورة المؤمن الخ) فيد به لانه الممثل للاروا امر فلا يبا في قوله أولا ولو كافرا (قوله فلا تنظر الامة الى عورته) عبارة المحلى فلا تنظر الى عورته وعليه فالامة ليست من الحديث فكان ينبغي للشارح أن يقول أي الامة الا أن تكون هذه رواية أخرى وعبارة الشيخ في شرح منهجه مثل عبارة الشارح مر (قوله الى عورته) أي السيد (قوله والعورة ما بين السرة والركبة) من تنمة الحديث وهو محل الاستدلال بفرع في تعلقت جلدة من فوق العورة اليها أو بالعكس مع التصاق أو دونه فيحتمل أن يجري في وجوب سترها وعدمه ما ذكره في وجوب الغسل وعدمه فيما لو تعلقت جلدة من محل الفرض في اليدين الى غيره أو بالعكس بفرع آخر فقد حرم السرة الاعلى وجهه وجوب الفدية بان لم يجز الاقيصا لا يتأني الا تزار به فهل يلزمه الصلاة فيه ويفدى أولا يلزمه ذلك ولكن يجوز له أو ينصل فان زادت الفدية على أجرة مثل ثوب يستاجر أو ثمن مثل ثوب يباع لم يلزمه كالا يلزمه الاستجار والشراء حينئذ والارائه فيه نظر والثالث قريب بفرع لو طال ذكره بحيث جاوز تزوله الركبتين فالوجه وجوب ستر جميعه ولا يجب ستر ما يتحاذيه من الركبتين وما تزل عنهما من الساقين وكذا يقال في سلعة أصلها في العورة وتدل حتى باوزن الركبتين وكذا يدل في شعر العانة اذا طال وتدل

(قوله فاذا نواها) أي الصلاة وقوله وجب أن يحصل له أدنى المراتب أي النفل فتأمل (قوله بتلفظه بالمشيئة) عبارة الدميري ولوعقب النية بأن شاء الله سبحانه أو قبله تبركاً لم ضر وان علق أو شك ضر (قوله في طهره) هو بالطاء المهملة وعبارة الروض كديره الطهارة والشج في الحاشية فهم أنم بالطاء المشالة فرتب عليه ما هو مستطوره في (قوله أذ لا يلزم من بطلان الخصوص) أي لفرضية وقوله بطلان العموم أي عموم كونهم أهلة المنزل على أقل الدرجات وهو النفل (قوله أن هذا) أي الحمل وقوله

ودوزال كبتين اه سم على ج لكن في حاشية شيخنا العلامة الشوبري على التحرير بعد قول سم المتقدم آخر الفرع الاول أو بالعكس مانصه قلت ويحتمل وهو الوجه عدم وجوب الست في الاولى لانها ليست من أجزاء العورة ووجوبه في الثانية اعتباراً بالاصل والفرق ان أجزاء العورة لها حكمها من حرمة نظره وان انفصل من البدن بالكفاية ولا كذلك المنفصل عن محل الفرض ويؤيد الفرق انه لا يجب ستر ما يحاذي محل العورة مما ثبت في غيرها ويجب غسل محاذي محل الفرض فالوجه الفرق بين البابين والمصير لما ذكرناه فليتأمل اه بحروفه (قوله أو مبعضة) في ادخالها في الامة تجوز ولهذا فصلها الشارح المحلى رحمه الله بكذا (قوله ماسوى الوجه والكفين) ٤١٦ مثل ما لو كان الثوب ساتراً لجميع القدمين وليس مما سالباطن

لقدم فيكفي الستر به لكونه يمنع ادراك باطن القدم ولا تكف ايسر نحو خف خذ لا اذا اتوه به بعض صفة الطلبة لكن يجب شعورها في وجودها عن ارتعاع الثوب عن باطن القدم فانه مبطل فتنبه له (قوله فيها ظهره) أي الصلاة (قوله هو الوجه) أي ما ظهر (قوله وكثير اقطع به) أي بهذا الحكم وهو العضة ومشي عليه الخطاب (قوله فعلى الاول) أي وهو عدم العضة (قوله ولان الاصل) الاول اسقاط هذا التعليل لانه يتبين المذكورة يتقنع عدم وجوب ستر ما عدا ما بين

والركبة (وكذا الامة) مدبرة أو مكاتبه أو مبعضة أو أم ولد فعورتها ما بين سترها وركبتها (في الاصح) الحاقها بالرجل بجامع ان رأس كل منهما ليس بعورة اما نفس السرة والركبة فليستأمنها ~~ممكن~~ يجب ستر بعضهما يحصل سترها والثاني عورتها كالحرمة الرأسها أي عورتها ما عدا وجهها وكفها ورأسها و) عورة (الحرمة ماسوى الوجه والكفين) فيها ظهرا وبطنها الى الكوين لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها قال ابن عباس وعائشة هو الوجه والكفاد ولانهم الو كانه عورة في العبادات لما وجب كشفهما في الاحرام والخنى كالانثى رقاو دية فلا تقتصر على ستر ما بين سترته وركبته لم تصح صلاته على الاصح في الروضة والافتة في المجموع للشك في السترو هو المنعقد وان صح في التحقيق الصحة ونقل في المجموع في نواقض الوضوء عن البغوي وكثير القطع به للشك في عورته وادعى الاسنوي ان الفتوى عليه فعلى الاول يجب القضاء وان بان ذكر الشك حال الصلاة ولان الاصل في ذمته بها فلا تبرأ الا بيقين وظاهره انه لا فرق بين أن يحجبها مقتصر على ما ذكر أو يطرأ الاقتصار على ذلك في الاثناء وما صرحوا به في الجمعة من ان العدد لو كل بخنى لم تنعقد للشك وان انعقدت بالعدد المعبر وثم في زائد عليه ثم بطلت صلاة واحد وكل العدد بان خنى لم تبطل الصلاة لاننا بقينا لانفساد وشك كافي البطلان غير واردة هنا لان الشك هنا في شرط راجع في ذات المصلي وهو السترو ماسياً في ثم شك في شرط راجع لغيره ويعتفر فيه ما لا يفتقر في الذات (وشروطه) أي الساتر (ما) أي جرم (منع ادراك لون البشرة) وان يحجبها كسر والضييق لكنه مكروه للرأه ومثلها الخنى فيما يظاهر وخلاف الاولى للرحل فلا يبيح لونها بأن يعرف معه نحو بياضها من سوادها

السرة والركبة منه ومقتضاه عدم وجوب القضاء ولكن يجب القضاء للشك الحاصل في صلاته المؤدى للتردد كترجاج في النية (قوله راجع في ذات المصلي) لاوى الى ذات المصلي وعلى ما ذكره فينبغي أن يقدر راجع الى معنى كائن في ذات المصلي (قوله ما منع ادراك لون البشرة) أي المعتدل البصر عادة كمان تطايره كذا نقل بالدرس عن فتاوى الشارح (قوله كسر وال) أي لباس (قوله وخلاف الاول للرجل) قال الشيخ عميرة وفيه وجه بطلان الصلاة اه وظاهره انه في الرجل والمرأة وعليه فكان الظاهر الكراهة في الرجل والمرأة خروجاً من الخلاف الآن يقال ان هذا القول شاذ وليس كل خلاف يراعى (قوله بأن يعرف معه) أي الساتر (قوله من سوادها) أي في مجلس الخطاب كذا ضبطه به ابن عجيل ناظرى اه سم على منهج وهو يقتضى ان ما منع في مجلس الخطاب وكان بحيث لو تأمل الناظر فيه مع زيادة القرب للمصلي جدا لا يدرك لون بشرته لا يضر وهو ظاهر قريب فليتأمل وينبغي ان من ذلك في عدم الضرر ما لو كانت ترى البشرة بواسطة شمس أو نار ولا ترى عند عدمه ونقل بالدرس من فتاوى الشارح انه لا فرق بين القريب والبعيد وفيه وقفة بالنسبة لمسئلة الشمس ويقال ينبغي ان الرؤية

مراد المتكلمين أي الذين منهم الفخر الرازي على أن الفخر المذكور ناقل لما ذكره عن المتكلمين خلافا لما يوهمه كلام الشارح واعلم أن ذلك أن تمنع هذه الدلالة بل لك أن تدعى دلالة كلام المتكلمين على أن كلام الفخر على إطلاقه (قوله خروج من الخلاف أي المذكور في غير هذا الكتاب وبعبارة الروضة ولو قال الله لا كبر أجزاءه على المشهور) (قوله إذا عرف تكثير الخ) لا يخفى أن التكرير غير التشديد ويظهر ذلك في حالة التحريك (قوله وصل همزة الله أكبر بما قبلها كما موما) أي كوصلها بلفظ مأموما والموجود في نسخ الشرح لفظ كما مر تحريف من الكتابة فإن العبارة للإمداد وهي كما ذكرناه (قوله بخلاف الأولى) أي الزيادة الأولى المذكورة في قول المصنف كالله أكبر الدال لا تستقل (قوله يدل على القدم) أي أن نظرا إلى

بواسطة الشمس لا تضل هذا لا يبعد سائر في العرف ومحل هذا التوقف أن كان الشارح في الفتاوى سوى بين الشمس وغيرها (قوله وهو لا يمنع اللون) أقول ينبغي تعين ذلك عند غيره لأنه يستتر بعض العورة اه سم على منهج وهو ظاهر بالنسبة للمهل لستره بعض أجزائها أما الزجاج فإن حصل به ستر شيء منها فذلك لا يعبر به (قوله كالاصباح التي لا جرم لها) ومنه النيلة إذا زال جرمها وبقي مجرد اللون (قوله ولا تنكفي الخيمة الضيقة ونحوها) قال حج ومنه قيص جعل جيبه باعلى رأسه وزره عليه لأنه حينئذ مثلها اه ونقل سم على منهج ذلك عن طب والشهاب الرملي وولده وفي حج بعدما ذكر ويحتمل الفرق بأنها لا تعد مشتملة على المستور بخلافه ثم رأيت في كلام بعضهم ما يدل لهذا (قوله ولو هو طين) قضيته الاكتفاء بذلك مع وجود الثوب وهو كذلك ويصرح سم على منهج وبعبارة قوله ولو بطين الخ أي ولو مع وجود الثوب (أقول) وقد يؤخذ ذلك من قول الشارح المحلى والأصح على الأول وجوب النطين على فاقدا الثوب ونحوه اه فانه ظاهر في جواز ذلك عند التدرج (قوله أو خاية) بالهمزة ويبدل ياء الحب كافي القاموس وهو هنا الزير الكبير وقال فيه أيضا الحب الجرة أو الضخمة منها جمة احباب وخيبة وحباب بالكسر اه وفي المصباح والحب بالضم الخاية ٤١٧ فارسي معرب (قوله كافي المجموع) وحاصل مسألة الصلاة

في الماء المذكور كما وافق عليه مرارته أن يدر على الصلاة فيه والركوع والسجود فيه بلا مشقة وجب ذلك أو على الصلاة فيه ثم الخروج أي الشط عند الركوع والسجود ليأتي بهما فيه بلا مشقة وجب ذلك وإن ناله بالخروج مشقة فهو بالخيار إن شاء صلى تريا على الشط ولا أعاده وإن

ككزجاج وقف فيه ومهل استتر به وهو لا يمنع اللون لأن مقصود الستر لا يحصل بذلك كالاصباح التي لا جرم لها من نحو جرة ومفرة فإن الوجه عدم الاكتفاء بها وإن سترت اللون لأنها لا تعد سائرا والكلام في السائر من الأجرام ومثل الاصباح التي لا جرم لها وقوفه في ظلة كالمعمام ولا تنكفي الخيمة الضيقة ونحوها (ولو) هو (طين) أو خشب أو ورق (وماء كدر) أو نحو ذلك كما صاف منراكم بخضرة بحيث يمنع الرؤية وكوفوفه في حفرة أو خاية ضيق الرأس يستتران من أعلاه ما وتغرض الصلاة في الماء فيمكنه الركوع والسجود فيه وفي صلاة العاجز عنهما والصلاة على الجنائز ولو قدر أن يصلي فيه ويصعد على الشط لم يلزمه كافي المجموع عن الدارمي ووجه ما فيه من الحرج فاندفع النظر لقاء هذه المسورة لا يسقط بالمعسور ويؤخذ من ذلك أنه لم يشق عليه لزمه وبه أفق الالدرجه الله تعالى وبه يجمع بين إطلاق الدارمي عدم لزوم ويبحث بهضهم اللزوم مطلقا (والأصح وجوب النطين على فاقدا الثوب) ونحوه لفقرته على المقصود وكالطين الماء الكدر ولو خارج الصلاة خلافا لقلبهض المأخرين وبكفي الستر بلحاف التحف به امرأتان أو رجلان وإن حصلت عاصدة محرمة في الوجه كالو

٥٣ نهاية ل شاء وقف في الماء وعند الركوع والسجود يخرج إلى الشط اه سم على منهج وهل يشترط لصحة صلاته أن لا يأتي في خروجه من الماء وعوده بأفعال كثيرة أولا فيه نظروا الأقرب الأول أخذنا باطلائيم (قوله ويؤخذ من ذلك) أي من قوله ووجه ما فيه من الحرج (قوله إن لم يشق عليه) أي مشقة شديدة اه حج (قوله على فاقدا الثوب) في العباب مانعه فرع لو لم يجد الرجل الأتوب حر لزمته الصلاة فيه وكذا التستر به حتى يجد غيره ولو متنجسا اه وقوله لو لم يجد الأتوب حر يفيده أنه لم يجد نحو الطين وفهم أنه لو وحده لم يصل في الحرير وبه أجاب مر سائله عنه وينبغي كما وافق عليه جواز الصلاة في الحرير مع وجود نحو الطين إذا دخل بحر وأنه وحشمة فليراجع كل ذلك وليحرر سم على منهج (أقول) وينبغي أن السلف نحو الطين الخشيش والورق حيث أدخل فيجوز له لبس الحرير أم لو لم يجد ما يستتر به إلا نحو الطين وكان يخل بحر وأنه فهل يجب عليه ذلك أولا فيه نظروا الظاهر الأول واه في هذه الحالة لا يخل بالمرأى (قوله امرأتان أو رجلان) أي وإن صار على صورة الفميس له أي أو رجل وامرأة بينهما محرمة

الكبر من حيث الزمان يقال فلان اكبر من فلان أي أتد من منه في الزمان (قوله وان يسمع نفسه) هذا لم يعلم مما تقدم ففيه
 ما سألناه اد التناق لا يستلزم اسماع نفسه (قوله واستكسبه الظاهر انه ليس بقيد في العصيان بل العصيان ثابت اذا لم يعلم
 ولم يخاله ليكتسب اجرة الما لم كان حبسه كما علم بمقدمه قبل هذا (قوله ووجه الاعظام الخ) سكت عن وجه رجاء الثواب ولعل

(قوله وان توقف فيه لا درعي) أي في الاكتفاء به (قوله يمكن عال) ليس بقيد (قوله مؤثنا) يمكن جعله مضافا اليه بتقدير
 مضاف أي ستر أعلاه أي المصلي أي عورته وفي حج رجه الله ما يدل عليه (قوله من جيبه) مفهومه انها لو رويت من أسفل
 وان كان المصلي هو الرافق لم يضر لكن في حاشية الروض لو اد الشارح مانعه في فتاوى النورى الغريبة ان المصلي اذا
 رأى فرج نفسه في صلاته بطلت فعلي هذا يكون النظر ثم حراما اه أي وظاهره انه لا فرق بين ان يراها من أعلى أو أسفل (قوله
 أي طوق خيمه) ليس بقيد بل مثله ما لو رويت عورته من كنه (قوله باسكان اللام وكسرها) قال الشيخ سعد الدين في شرح
 التصريف وقصها (قوله وقيل ٤١٨ لا يجب ضمها) لم يظهر له وجه يخالف قوله بضم الراء في الاحسن لان مقتضى

كان بازاءه ثقبه فوضع غيره يده علم باقائه لا يضر كما صرح به القاضي والحوارزى واعتمده ابن
 الرفعة وان توقف فيه لا درعي ومقابل الاصح لا المشقة والتأويل (ويجب ستر أعلاه) أي
 الساتر (وجوانبه) للعورة (لا أسفل) لها ولو كان المصلي امرأة أو غنى لعدم اعتياده فلا
 رويت عورته منه كان مصلحاً كان عال لم يؤثر وستر مضاف لفعله دلالة تكبير الضمير في
 أعلاه وجوانبه وأسفله ولو كان مضافاً لمفعوله لقال ستر أعلاه الخ مؤثنا (فلور رويت عورته)
 أي المصلي وان كان هو الرافق لها كما صرح (من جيبه) أي طوق خيمه لسعته (في ركوع أو غيره
 لم يكف) الستر بذلك (فليرز) باسكان اللام وكسرها وبضم الراء في الاحسن اتناسب الواو
 المتولدة لغظا من اشباع ضمة الهاء المقدرة الحذف خلفاتها وكان الواو وليت الراء وقيل لا يجب
 ضمها في الافصح بل يجوز لان الواو قد يكون قبلها اما لا يناسبها ويجوز في دال يشد الضم اتباعا
 لعمية والفتح للحنة قبل والكسر وقضية كلام الجار بردي كان الحاجب استواء الاوان
 وقول بعض الشراح ان الفتح افصح ينزع فيه لان تطرهم الى اثار الاخفية أكثر من تطرهم
 الى الاتباع لانها انسب بالفصاحة واليق بالبلاغة (أو يشد وسطه) بفتح السين في الافصح
 ويجوز اسكانها حتى لا ترى عورته منه ويكفي ستر ذلك بخوصليته فان لم يستره بشئ صح احرامه
 ثم عند الركوع ان ستره استمرت الصحة والابطال صلاته عند وجود المنافي وقائده في الاقتداء
 به وفيما اذا أتى عليه شيء بعد احرامه والمراد برؤية العورة ان تكون بحيث ترى وان لم تر بالفعل
 (وله ستره ضها) أي عورته من غير السوء أو منها بلا مس ناقض (بيده في الاصح) لحصول
 المقصود به والثاني لان الساتر لا بد أن يكون غير المستور فلا يجوز ان يكون بعضه ورد منع
 ذلك والفرق بين ما هنا وعدم حرمة ستر المحرم بيده ان المدار ثم على ما فيه ترفه ولا ترفه في الستر
 بيده وهناه على ما يسترون البشرية وهو حاصل باليد اما سترها هناه بيده فيكفي قطعاً كما في

كون الضم الاحسن
 بجواز تركه الا ان يقال
 أراد بالاحسن الواجب
 (قوله ينزع) بكسر الزاي
 فيه أي في كلام الجار بردي
 أي القائل باستواء
 الامرين (قوله وأليق)
 في نهضة والصق ولها
 وجه لان معناها المس
 وادخل في البلاغة (قوله
 وقائده في الاقتداء) أي
 تظهر في صحة الاقتداء به
 (قوله وله ستره ضها) بل
 عليه اذا كان في ستر
 عورته خرق لم يجز ما يسه
 غير يده كما هو ظاهر اه
 حج (قوله فيكفي قطعاً) أي
 وان حرم كسرها (قوله
 وأمسكه بيده) والوجه كما
 قاله مر انه اذا احتاج

لوضع يده للسجود عليها وضها وترك الستر بها لان السجود آكد لانه عهد جواز الصلاة عارياً من غير بدل الكفاية
 بخلاف السجود اه سم على منهم وقد يتوقف فيما ذكر بأنه ان أريد ان الصلاة تجوز مع العري عند الجهر عن الستر
 فكذلك السجود يجوز بدون وضع اليد عند الجهر وان أريد انه عهد الصلاة مع العري لا قادر في أي محصل ذلك على ان الرافق
 جرى على انه لا يجب وضع اليدين والركبتين واطراف القدمين كما هو لم يقل أحد بعدم وجوب الستر مع القدرة ومن ثم جرى
 الشهاب الباقيني على مراعاة السترة ولعله الاقرب واستوجه حج التخيير ووقع السؤال في الدرس عما لو تعارض عليه القيام
 والستر هل يقدم الاول أو الثاني فيه تطر والجواب عنه ان الظاهر مراعاة السترة ونقل عن فتاوى الشارح ذلك فراجع وهو
 موافق لما قدمه الشارح من انه اذا تعارض القيام والاستقبال قدم الاستقبال قال لانه لم يسقط في الصلاة بحال مع القدرة
 عليه بخلاف القيام فانه يسقط في النافلة مع القدرة وهذا مثله فان السترة لا يسقط مع القدرة بحال بخلاف القيام وقول
 سم وضعها وترك الستر أي وعليه فهل له الاتيان بالاكل في سجوده

المراد رجاء الثواب بذلك الاعظام (قوله على كبريائه) لفظة على بكسر الهمزة اسم بمعنى علوه ومفعول اعتقاد (قوله وقيل
الإشارة إلى توحيده) أنظر ما وجهه (قوله وقيل) أي في الحكمة غير ما مر عن الشافعي (قوله ويرفع يديه) أي الرفع المطلوب
مع التكبير وإن أوهمت العبارة خلافه (قوله وما يجب التعرض له من صفاتها) أي من التعمين أو الافتراضية والمراد بذات

ويغتفر له كشف العورة حينئذ أم يجب عليه الاقتصار على قدر الطمأنينة لأن الضرورة تتعد بقدرها ولا ضرورة لكشفها
زيادة على ما يصح صلاته فيه نظروا قول الشارح السابق فإن عجز عن ذلك صلى عاريا وأتم ركوعه وسجوده الأول وهو
ظاهر (قوله بنفسه) أي ولو شريفا (قوله وأتم الأركان كما مر) قال الشيخ عميرة ولا إعادة في أظهور القوانين أي في الصور كلها
على ما شمله كلامه ولو قيل بوجوب الإعادة عند تقدم ما يغسل به لم يبعد لندر ذلك كما قيل به فيما لو تقدم ما يغسل به الماء وتيمم
(قوله لزمه الاستتار به قطعا) ظاهره ولو بيده وقضية قول ج السابق بل عليه ٤١٩ إذا كان في سائر عورته خرق

الخ خلافه وكتب مع
عليه قوله بل عليه الخ قد
يقال لو صح هذا الوجوب
على العاري العاجز عن
الستر مطلقا وضع يديه
على بعض عورته لأن
القدرة على بعض السترة
كالقدرة على كذا في
الوجوب كما هو ظاهر
وإطلاقهم كالصريح في
خلافه فليست أم أي فلا
يجب عليه السترة بما
(قوله فإن وجد كافي
سواتيه) تفريع على
وجوب ستر البعض ولو
عبر بالواو كان أولى لأن
الحكم المذكور لا يعلم عما
قبله (قوله تعين لهما)
ظاهر الإطلاق عدم
الفرق في ذلك بين الصلاة
وغيرها وهو كذلك (قوله
قبله) ولو خارج الصلاة

الكفاية وكما لو استتر بقطعة حرير وكذا الوجه المخرق من سترته وأمسكه بيده ولو وجد المصلي
سترته نجسة ولم يجد ما يطره رها به أو وجده وقدم من يطره رها به أو عجز عن فعل ذلك بنفسه أو
وجدته ولم يرض إلا بالاجرة ولم يجد لها أو وجدها ولم يرض إلا بالكثير من أجره مثله أو حبس على
نجاسة واحتاج إلى فرش السترة عليها صلى عاريا وأتم الأركان كما مر ولو وجد المصلي بعض السترة
لزمه الاستتار به قطعا ولا يجزئ فيه الخلاف فيما لو وجد به بعض ما يطره رها به لأن المقصود من
الطهارة رفع الحدث وهو لا يتجزأ أو المقصود هنا الستر وهو مما يتجزأ (فإن وجد كافي سواتيه)
أي قبله ودبره (تعين لهما) للاتفاق على كونهما عورة ولأنهما الخش من غيرهما وسماهما سواتين
لأن كشفهما يسو عاصهما (أو) كافي (أحدهما قبله) وجوباً ذكر أو غيره بقدمه على الدبر
لأنه يتوجه بالقبول للقبلة فستره أهم تعظيمهما ولستر الدبر غالباً بالآلية بخلاف القبل والمراد
بالقبول والدبر كما هو ظاهر ما ينقض مسه وظاهر كلامهم أن بقية العورة سواء وإن كان ما قرب
إليهما الخش لكن تقدمة أولى وانما يستر قبليه فإن وجد كافي أحدهما فقط تخير الأولى كما
قاله الأسنوي ستر آلة الرجل إن كان ثم أنشأ وآلة النساء إن كان ثم رجل وينبغي سترهما ما شاء
عند الخش أو الفريقين أخذ من التخيير المأثور (وقيل) يستر (دبره) وجوباً لأنه الخش في
ركوعه وسجوده (وقيل بتخيير) بينهما التعارض المعنيين رجلاً كان أو امرأة ولا يجوز لمن فقد
الستر في الصلاة غصهما من مالهما بخلاف الطعام في الخمسة لأنه ممنوع من صلاته عارياً
من غير إعادة نعم إن احتاج لذلك لنحو حراو برد جازو ويجب عليه قبول عاريتيه وطلبهما عند ظن
اجابته وإن لم يكن له غيرهما وقبول هبة الطين بخلاف قبول هبة الثوب واقتراضه لأنه ويجب
شرأؤه واستجاره ببدل مثله ولو وجد غن الثوب أو الماء قدم الثوب ختماً للدوام النفع به ولا
بدل له بخلاف ماء الطهارة ولو أوصى بصرف ثوب لاولى الناس به في ذلك المحل أو وقفه عليه
أو وكل في إعطائه قدم المرأة ختماً لأن عورتها الخش ثم الخش لا ختماً لأن ثوبه ثم الرجل
ومقتضى كلامهم مساواة الأمر للرجل لكن بحث بعضهم تقدم الأمر عليه ولا بد

أه ج وكتب مع على مذهب على قول المصنف قبله ظاهره وإن كان لا يكفيه ويكفي الدبر فليست أم أي قبله منصوب بفعل
مقدر تقديره يستر ومشى عليه المحلى ويجوز رفعه على أنه مبتدأ خبره محذوف تقديره يستره ويجوز جره بناء على جواز حذف
العامل وإبقاء عمله والتقدير في نفسه لقبله أه (قوله وإن كان ما قرب إليهما) أي السواتين (قوله وطلبهما عند ظن اجابته) هل
يجب عليه ذلك ولو خرج الوقت فيه نظر والأقرب نعم لأنه حيث غلب على ظنه حصولها تزلت منزلة ما بيده والشروط المقدور
عليها لا يجوز تركها رعاية الوقت فيكاف الوقت وان خرج الوقت فكذلك الستر (قوله وإن لم يكن للمعير غيره) أي ويحرم على
المالك إعارتها إن ترتب عليه كشف محرم (قوله ببدل مثله) أي من ثمن أو أجره (قوله ولا بعده) أنظر هل يقدم الميت هنا
على الحي تطير مالاً أو وصى بماء لاولى الناس حيث يقدم طهور الميت ثم على الحي أولاً ويفرق ولا أقرب الأول لأنه آخر أمره
والستره تتوقع للحي وينبغي أن يقدم على الميت من احتاج إليه لرفع حراو برد خفيف منه محذور تيمم

الصلاة لأفعال والأقوال المخصوصة (قوله والابحاصل) أي الانتقاد (قوله مثل فرض الصبي) فيه وقفة خصوصاً على طريقته المتقدمة من عدم وجوبية الفرضية عليه (قوله للزحام) أي والصورة أنه في السفينة (قوله لأجل السنة الجماعة) أي فيما

(قوله والامة والحرة هنا يستويان) أي في قدم أيهما شاء على الخنثى وفي نسخة مستويان أي شخصان مستويان (قوله خلافاً للشيخ حيث سوى بينهما) أي المستثنى ومقتضى التسوية تقديم الرجل هنا عنهما حيث كان يستتر جميع عورته دونهما وبعبارة الروض وشرحه وإن أرصى به أي بالتوب أي بصرفه للأولى به قدمت المرأة وجوباً لأن عورتها أعظم ثم الخنثى لا احتمال أنوثته ثم الرجل وبأس ماهر في التيمم قبل الوأصى بما للأولى به أنه لو كفى الثوب للآخر دون المقدم قدم المؤخر اهـ (قوله بل يفعلها فيها وحوا) أي فإن ترك ذلك وجبت الإعادة حيث قدر على انتزاعها عن دفعها له وكذلك إذا لم يقدر بالنسبة للفرض الذي عارض ٤٢٠ وقته كما يؤخذ من قوله الآتي واتلاف الثوب وبعبارة الخ (قوله لزمه السترة)

وينبغي أنه لا فرق في جواز السترة بين أن يكون ملائماً للجلبع بدنه أو للمورة فقط فلا يكف لبسه فيما لا قها فقط لأنه حيث استتر به في محايها فقط صدق عليه أنه لا يس له خلافاً لما توجه به بعض ضعفة الطلبة (قوله) وإن لم ينتص أكثر من أجره الثوب) عموم قوله وإن لم ينقص الخ يشمل ما لو لم ينقص بالقطع أصلاً لأن معنى قوله وإن لم الخ سواء نقص بالقطع أكثر من أجره المثل أو لم ينقص وهو شامل لا انتفاء النقص من أصله لكن عبارة مع والأوجه أنه لا يلزمه

فيه والامة والحرة هنا يستويان والقول بأن عورة الحرة أوسع فينبغي تقديمها رديان الموجود أن كفى ما بين السرة والركبة فقط فهو ما فيه سواء وإن زاد فلا تعارض في الزائد إذا عورة للامة حينئذ والخنثى إن يستويان وإن اختلفا فإحرية وتقدم الامة على الخنثى الحر وإن توقف فيه صاحب الاسعاد لتحقيق أنوثته أو خفش عورتها بخلافه ولو كفى سوا أي المرأة والخنثى قدم كل منهما على الرجل فيما يظهر وإن كان يستتر جميع عورته لأن عورتها أقبح وبه يفرق بين هذا وما عرى التيمم خلافاً للشيخ حيث سوى بينهما ولا يجوز لا حسد دفع سترة المحتاج إليها لاداء فرضه ويصل على عار يابل يفعلها فيها وجوباً ويعبرها لاحتياج استحيائها ولو وجد ثوب حرير فقط لزمه السترة لجواز لبسه للبحاجة ومنها التمسك بالصلاة ولو كان زائداً على العورة لم يلزمه قطع ما زاد عليها وإن لم ينقص أكثر من أجره الثوب كما اقتضاء كلامهم ولما في قطعه من إضاعة المال خلافاً للامة نوى لمساختمهم في الإعذار المجوزة للباس الحرير ومنها ما يبل أولى وجود نقص وإن قل ويجب تقديمه على المتنجس ويقدم المتنجس عليه في الخلوة ونحوها مما لا ينوقف على طهارة الثوب ولو وصلت أمة مكشوفة الرأس فعتقت فيها وجدت خماراً إن مضت إليه احتاجت أفعالا مبطله أو انتظرت من يأتي به لها مضت مدة بطلت صلاتها فإن لم تجده بنت وكذا إن وجدته قريباً فتساوَلته ولم تستبدروا سترة برأسها فوراً كما روي وجد سترة ولو لم تعلم بالسترة أو بالعنق إلا بعد مضى زمن يمكنه فيه السترة ولو علمت بطلت ولو قال لامته إن صليت صلاة صحيحة فأنت حرة قبلها فصلت بالأخارج عتقت وصحت صلاتها أو فادرة صحت ولم تعتق للدور وبسبب ذلك أن يلبس لصلاته أحسن ثيابه ويتقمص ويتعمم ويتطيلس ويرتدي ويتزاور ويتسروا وإن اقتصر على ثوبين فقميص مع رداء أو أزار أو سراويل

قطع زائد على العورة أن نقص به المقطوع ولو يسيراً اهـ ومفهومه أنه لو لم ينقص بالقطع لزمه وهو قضية أولى قول الشارح ولما في قطعه من إضاعة المال (قوله لمساختمهم في الإعذار) وبهذا يفرق بين هذا وما يأتي في قطع المتنجس (قوله ويجب تقديمه على المتنجس) فضيته أنه لو فقدته وجد متنجساً استتر به وليس مراد الماهر من أنه يصلي عارياً ولا إعادة على ماهر فيه (قوله ويقدم المتنجس عليه في الخلوة) أي وإن كان رطباً ويغسل بدنه حيث احتاج للغسل (قوله لو علمت بطلت) أي وإن كانت السترة بعيدة لأن الشروط لا تسقط بالجوهل ولا النسب (قوله فأنت حرة فباها) وقع السؤال في الدرس عما لو قال لها سيدها متى قت للركعة الثالثة مثلاً فأنت حرة وصلت مكشوفة الرأس هل تنه قد صلاتها لأنها بسبيل من أن تستترها قبل ما علق به السبب أم لا تنه قد فيه تطر والجواب عنه بأن الظاهر أن يقال إن كانت السترة قريبة منها بحيث لا يحتاج في وضعها لأفعال كثيرة انعدمت صلاتها وعتقت والإفلا أن لم يحتمل احتمالاً قريباً وجود من يأتي لها بما بإشارة أو نحوها فإن احتمل ذلك انعدمت فليراجع (قوله أحسن ثيابه) أي ويحافظ مع ذلك على ما يتجمل به عادة ولو أكثر من اثنين (قوله أو يتسروا) في تاريخ أصبهان عن مالك بن عتاهية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الأرض تستغفر للصلي بالسراويل اهـ دميري

سيصرح به قريبا ولو آخر هذا عنه كان أولى (قوله والانتفاء السالب للاسم) وهل المبالن على وزانه أوله ضابط آخر (قوله أو الأعلى ركبته) أي أوله يمكن من القيام الأعلى ركبته كما سيعلم من بقية كلامه في آخر السوادة وعبارة الروض وشرحه صريحة فيه (قوله ولو بعين) يعني في النهوض لا في دوام القيام كما علم مما مر (قوله بل ولو كان أقرب إلى الركوع فيما يظهر)

(قوله ومن أزار مع سراويل) وبقي كل من الثلاثين بعصه مع بعض فانظر حكمه ولعل أولها لقميص مع السراويل ثم القميص مع الأزار ثم مع الرداء (قوله فازار فسر سراويل) لعل وجه تقديم الأزار عليه أنه يحكي حجم العورة وهو خلاف الأولى وقد قيل فيه بالبطلان (قوله كالماء) أي فلا يصح بيده ولا نحوه ويجب استرداده مادام باقيا فان لم يسترده وجبت الاعادة لما صلاه مع القدوة على استرداده وكذا مع العجز بالنسبة للصلاة التي قوته في وقتها ٤٢١ (قوله ثوب فيه صورة) ظاهره

وأوعى أوفي ظلمة أو كانت الصيرة خلف ظهره أو ملائمة الأرض بحيث لا يراها إذا صلى عليه وهو ظاهر تباعدا عما فيه الصورة المنهي عنها (قوله وان يصلي عليه) ونوع السؤال في الدرس عن وقت هذا الثوب هل يصح ويثاب على وقفه والجواب ان الوقف معج لكونه ليس على معصية وأوقيل بعدم ثوابه بل بكراهته لما فيه من التعريض للصلاة المكروهة لم يبعد ولا فرق في ذلك بين العالم والجاهل لان الجهل بالحكم لا نظر اليه (قوله غطاه بيده) أي اليسار والأولى ان يكون بظهرها (قوله

أول من رداء مع أزار أو سراويل ومن أزار مع سراويل وحاصله استحباب الصلاة في ثوبين للاتباع فان اقتصر على واحد فقميص فازار فسر سراويل ويلتخص بالثوب الواحد ان انسع ويخالف بين طرفيه فان ضاق اتزر به وجعل شيئا منه على عاتقه ويس للمرأة ومثلها الخنثى في الصلاة ثوب سابغ لجميع بدنهما وخيار ومحفة كثيفة واتلاف الثوب وبيعه في الوقت كالماء ولا يباع له مسكن ولا خادم كما في الكفارة ويكره ان يصلي في ثوب فيه صورة وان يصلي عليه وان يصلي مضطجعا وان يغطي فاه فان تشاب غطاه بيده ندبا وان يشتمل اسماء السماء واليهود بأن يال في الأول بدنه بالثوب ثم يرفع طرفيه على عاتقه اليسرى وفي اليمين بان يخلل بدنه بالثوب بدون رفع طرفيه وان يصلي الرجل مثلثا والمرأة منتقبة (و) رابعها (طهارة الحدث) الأصغر وغيره عند قدرته فان عجز فقد مر في التيمم فلو لم يكن متطهرا عند إحرامه مع قدرته على الطهارة لم تنعقد صلاته وان أحرم متطهرا ثم أحدث نظر (فان سبقه) حدثه غير الدائم (بطلت) صلاته كما لو نعتحدث لبطلانها بالاجماع وقيل ذلك فاقد الطهورين اذا سبقه الحدث فبطلت صلاته كما هو ظاهر كلام الأصحاب خلافا للامسح نوى (وفي القديم) ونسب للجد لا تبطل صلاته بل يتطهر (يبنى) على صلاته بعذره وان كان حدثه أكبر لحدث فيه صيف باتفاق المحدثين ومعنى البناء ان يعود الى الركن الذي سبقه الحدث فيه ويجب تقليل الزمان والأفعال قدر الامكان ولا يجب عليه البدار الخارج عن العادة فلو كان للمسجد بابان فبطلت صلاته ولا يبعد بطلت صلاته وليس له بعد طهارته عود الى موضعه الذي كان يصلي فيه مالم يكن اماما لم يستخف أو مأموما يبغي فضيلة الجماعة كذا نقله الرافعي عن التتمة وأقره وجزم به في الروضة لكن في التحقيق ان الجماعة عذر مطلقا فيدخل فيه المنفرد والامام المستخف أما حدثه الدائم كسلسر بول فغير ضار على ما مر في الجبض وان أحدث مختارا بطلت صلاته قطعاً علم كونه في الصلاة أم كان ناسيا ولونسي الحدث فصلى أئيب على قصده دون فعله الا القراءة ونحوها مما لا يتوقف على الوضوء فيثاب على فعله أيضا قال ابن

على عاتقه اليسرى) عبارة القاموس واشتمال السماء ان يرد الكساء من قبل يمينه على يديه اليسرى وعاتقه اليسرى ثم يرد ثابته من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطيهما جميعا (قوله مع قدرته) خرج به فاقد الطهورين فان صلاته تنعقد (قوله فان سبقه) أي المصلي لا يقيد كونه متطهرا ومثله أي مثل رجوع الضمير للتبديد فينبغي كونه في كلامهم اذا قامت على ذلك قرينة والقريضة هنا بطلان صلاته كما هو ظاهر كلام الأصحاب فصيح قول الشارح وشمل ذلك الخ (قوله وشمل ذلك) في دعوى الشمول بعد تقييده الاحرام بكونه متطهرا وانظر وعليه فكان لا بد ترك التبديد أو يقيد ثم يقول ولو كان فاقد الخ (قوله ان يعود الى الركن الذي سبقه الحدث فيه) قصيته له لو أحدث في التشهد الأول أو جلوس الاستراحة لم يجب عليه العود له وينبغي خلافه وانه يجب العود اليه ليقوم منه لان قيامه مع الحدث لا يعذبه وظاهر قول المحلى عقب قول المصنف يبنى بعد الطهارة على ما فعله منها يشعر به لانه لم يقدر بركن ولا بعينه (قوله ولو كان للمسجد) لو عبر بالواو كان أولى لانه لا ينشع عما قبله

انظر ما موقع هذا البحث مع انه نص قول المتن فيما مر فان لم يطبق اتصالا وصار كرا كع الا ان يقال هذا في الميل الى جنب بخلاف ما في المتن فانه في الامتعة نوع عليه فليست نظرها اذا صار في ميله الى حذر كوع وقضية كلامه ان الميل لا يعطى حكم الامتعاء فليراجع (قوله عن ذلك) أي عن كلام الامام الذي رده في المجموع وفي نسخ وجع الوالدرجسة الله تعالى بين كلامي

(قوله والا قرب) من كلام الشارح (قوله عدم اثباته) قال سم على حج قوله الامن نحو جنب الخ فيفسد انه لا يثاب عليها بل على قصد هافقط وتقل عن شيخنا الشهاب الرملي ان قراءة الجنب لا يقصد القرآن يثاب عليها ثواب الذكر وهو لا ينافي ذلك لانه هنا لم يصرفها عن القرآنية لتسببه الجنبية ولم يوجد شرط ثوابها من الطهارة وهناك انصرفت عن القرآنية لعدم قصد هافصارت ذكر فائيب على الذكر وقد يقال تسببه الجنبية لا يقتضي قصد القرآنية فينبغي حيقثان يثاب عليها ثواب الذكر لا تصرفها عن القرآنية بسبب الجنبية بل ينبغي ان يثاب كذلك وان قصد هافالغناء لقصد هالعدم مناسبتة اه (قوله بان كشفته ريج) قال سم على حج ولو تكرر كشف الريح وتوالي بحيث احتاج في الستر الى حركات كثيرة متواليه فالتجبه البطلان بفصل ذلك لان ذلك نادر ويؤيده ما قالوه ليمالوصلت امة مكشوفة الرأس فعتقت في الصلاة ووجدت خبارا تحتاج في مضها اليه الى افعال كثيرة أو طالت مدة التكشف من ان صلاتها تبطل اه ورأيت بها مش عن سم مانصه وينبغي ان مثل الريح الا تسمى غير المميز والبهجة ولو معلقة اه وقوله غير المميز مفهومه ان المميز يضرب وجهه ذلك بان له قصد افيدها لحاقه بالريج بخلاف ٤٢٢ غير المميز فانه لما لم يكن له قصد أمكن الحاقه به هذا ونقل عن شيخنا الزبدي

الضرر في غير المميز وعمله بندرته في الصلاة فليراجع (أقول) وهو قياس ما قالوه في الانصراف عن القبلة مكرها فانه يضربون عاصدا لا وعلاه بندرة الا كراه في الصلاة فاعتمده (قوله نجاسة رطبة) قال سم على حج تنبيهه لودار الامر بين القاء النجاسة حال انتصح صلاته لكان يلزمه

عبد السلام وفي اثباته الى القراءة اذا كان جنباً تنظر والا قرب كما يؤخذ مما مر عدم اثباته (ويجزيان) أي القولان (في كل مناض) أي مناض للصلاة (عرض) فيه (بلا تقصير) من المصلي (وتعذر دفعه في الحال) كالتوخييس بدنه أو ثوبه واحتاج الى الغسل أو طيرت الريح ثوبه الى مكان بعيد (فان أمكن) دفعه في الحال (بان كشفته ريج فستر في الحال لم تبطل) صلاته لا تنقضاء المحذور وكذا الوسقط على ثوبه نجاسة رطبة فالتقريب الى الثوب حلالا أو يابسة فسقطت في الحال ولا يجوز له ان ينحيا يسيده أو كنه أو يعود على أصح الوجهين فان فعل بطات صلاته (وان قصر) في دفعه (بان فرغت مده خف فيها) أي الصلاة (بطلت) قطعا التقصيره مع احتياجه الى غسل رجليه أو الوضوء باتفاق القولين حتى لو غسل في الخف رجليه قبل فراغ المدة لم يؤثر اذ مسح الخف يرفع الحدث فلا تأثير للغسل قبل فراغ المدة ومثله غسلهما بعده المضي مدة وهو محدث على انه لو وضع في الماعر جليسه قبل فراغها واستمر الى انقضائها لم تصح صلاته لانه لا بد من حدث ثم يرتفع وأيضاً لا بد من تجديد يدنية لانه حدث لم تشمل يدنية

القاؤه في المسجد لكونه فيه وبين عدم القاءها صونا لله سبحانه عن التخييس لكن تبطل صلاته فالتجبه وضوئه عند مراعاة صحة الصلاة والقاء النجاسة حالاً في المسجد ثم ازالها فوراً بعد الصلاة لان ذلك الجمع بين صحة الصلاة وتطهير المسجد لكن يغتفر القاؤه فيه وتأخير التطهير الى فراغ الصلاة للضرورة قليتأمل وقولنا فالتجبه الخ وافق عليه مر في الجافة ومنعه في الرطبة وهو متجه ان اتسع الوقت اه وفيه أيضا قوله أو تقضها حالاً يبغي أو غسلها حالاً كأن وقع عليه نقطة بول فصب عليها حالاً الماء بحيث طهر محلها بمجرد صبها حالاً والتجبه ان البدن كالثوب في ذلك يجامع اشتراط طهارة كل منهما فاذا وقع عليه نقطة بول مثلاً فصب فوراً الماء عليها الخ بحيث طهر المحل بمجرد الصب حالاً لم تبطل صلاته كالموقع عليه نجس جاف فالقاء عنه حالاً ينصوا ما لانه فوراً حتى سقط عنه النجس اذ لا فرق في المعنى بين القاء النجس الجاف فوراً وصب الماء على النجس الرطب فوراً في كل منهما قليتأمل ثم رأيت عن الفتى فيما لو أصابه في الصلاة نجاسة حكمية فغسلها فوراً ان أول كلام الروضة يفهم صحة صلاته وآخره يفهم خلافه اه وقوله يفهم خلافه ظاهر لانه يصدق عليه انه حامل للنجاسة الى وقت الغسل فاشبهه ما لو جل الثوب الذي وقعت عليه نجاسة وفي كلام شيخنا لعلامة الشوري وأما القاؤه على نحو مصنف أو في نحو جوف الكعبة فالوجه مراعاتها ولو جافة لعظم حرمتها فليصرر (قوله فسقطت) أي وأسقطها على وجه لم يعد حاملاً لها (قوله مع احتياجه) أي فان لم يحتج لذلك كأن غسل رجليه داخل الخف وهو محدث ثم انقضت مدة الخف بعد ذلك وهو يصلي لم تبطل به لانه لبقاء طهارته (قوله قبل فراغ المدة) أي وهو بطاهرة المسح لان هذا الغسل لم يرفع الحدث

الرضه والمجموع الى آخره وما هنا أقعد (قوله وعلى القول بأنه لا يتعين للعقد كيفية الخ) يوهم ان فيه خلافا وليس كذلك
(قوله فالاولى ما ذكره بقوله) حق العبارة فالأفضل الاقتراس كما قال (قوله وقد يسن الاقضاء) أى بالكيفية الاتية

(قوله عدم انعقادها) معتمد خلافاً لما حيث قال به كلام ذكره يقتضى عدم الانعقاد والذى يقضيه انعقادها حتى تصح القدوة
به وفي الروض وشرحه ما وافقه (قوله انعقدت) أى ويقتصر على ما أمكنه فعله منه (قوله أو لو أنها قليلاً) أفهم أنه لو أنها
كثيراً بطلت صلاته ولعل وجهه أن الكثير إذا كان بفعله لا يعنى عنه واقتضاه من فعله وقياسه أنه لو كان فيه دم لم يفصح
نخرج منه دم كثيراً لا يعنى عنه وينبغى ان محل عدم العفو عند فحشه اذا خرج الدم متصلاً بالفخ ولو لم يخرج عقب الفخ لكبه
تحلل ونخرج بعده بمدة بحيث لا ينسب خروجه للفخ لم يضرب (قوله من ارتكب ٤٢٣ ما يدعو الناس) أى ومع ذلك

عقوبة الذنب باقية
فيستحق ما يترتب عليه
في الآخرة وقد يعفو
سبحانه وتعالى عنه (قوله
ان يستتره ذلك) أى لا
يخوض الناس فيه (قوله
والامر بالشيء) أى عن
ضده (أى يفيد النهى عن
ضده والا فلا) ليس الامر
بالشيء عين النهى ولا
يستلزمه على الصحيح (قوله
ليوافق ما قبله) قضية
هذا الحمل عدم حرمة
تجسس ثوب غير ملبوس
له ولعل هذه القضية غير
مرادة بل المراد ما من
شأنه ان يلبسه بدليل
قوله ليسوافق ما قبله
(قوله وجب علينا اعلامه
بها) أى وينبغى ان محل
ذلك حيث كانت تمنع من
حصة الصلاة عنده وعلما

وضوئه الاول وهذا ظاهر حيث دخل فيها طائفة البقاء فان قطع بانتقضاء المدة فيه اتجه كما قاله
السبكي عدم انعقادها وفاق ما تقدم في لو كانت عورته تنكشف في ركوعه حيث حكم
بانعقادها على الصحيح بعدم قطعها ثم بالبطلان بل صحتها ممكنة بأن يستترها بشيء عند ركوعه
بخلافه هنا كيف يقال بانعقادها مع القطع بعدم استمرارها وكيف يتحقق نيتها ان كان
في نفل مطلق يدرك منه ركعة فأكثرت انعقدت ولو اقتصد بمثلها فخرج دمه ولم يلبس بشرته
أو لو أنها قليلاً لم تبطل ويستحب ان يحدث في صلاته أن يأخذ بآفته ثم ينصرف موهماً أنه عرف
ستره على نفسه لئلا يخوض الناس فيه فيأثموا ويلحق به من أحدث وهو منتظر اقامتها لاسيما
مع قرب الزمان لذلك ومنه يؤخذ أنه يستحب لكل من ارتكب ما يدعو الناس الى الوقعة فيه
ان يستتره لذلك كما صرح به ابن العماد الحديث فيه (و) خامسها (طهارة النجس) الذى لا يعنى
عنه (في الثوب والبدن) ولو داخل فيه أو أخته أو عينه أو أذنه (والمكان) أى الذى يصلى فيه
فلا تصح صلاته مع شيء من ذلك وان كان جاهلاً بوجوده أو بيطلائها به لقوله تعالى وثيابك
فطهر ونجس العجين اذا قبلت الحيضة فدهى الصلاة واذا ادبرت فاغسلى عنك الدم وصل
ثبت الامر بأجتناب النجس وهو لا يجب في غير الصلاة فيجب فيها والامر بالشيء نهى عن
ضده والنهى في العبادات يقتضى فسادها نعم يحرم التضعيع به خارجها في البدن بلا حاجة
وكذا الثوب كافي الروضة كأصلها وما في التحقيق من تحريمه في البدن فقط مراده به ما يعم
ملابسه ليوافق ما قبله ولو رأينا في ثوب من يريد الصلاة نجاسة لا يعلم بها وجب علينا اعلامه
بها لان الامر بالمعروف لا يتوقف على العصيان قاله ابن عبد السلام وبه أفتى الحنابلة كالو
رأينا صيبار في بصية فانه يجب علينا المنع وان لم يكن عصيان ويستثنى من المكان ما لوكثر
ذرق الطيور فانه يعنى عنه في الارض وكذا الفرش فيما ينظر راشقة الاحتراز عنه وان لم يكن
مسجداً فيما ينظر بشرط ان لا يتعمد المشي عليه كما قيد العفو بذلك في المطالب قال
الركشي وهو قيد متعين وان لا يكون رطباً أو راحله بمنزلة كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى

بذلك والا فلا يجوز كونه صلى مع علمه بذلك لعدم اعتقاده البطلان معه (قوله وبه أفتى الحنابلة) قد يشعر هذا بأن الحنابلة
كان متأخر عن ابن عبد السلام فافق بما قاله وليس مراد ابل ابن عبد السلام متأخر عنه ومما يدل على ذلك قول الاسنوى
في طبقاته في ترجمة الحنابلة قدم بغداد في أيام الشيخ أبي حامد وقال في ترجمة الشيخ أبي حامد انه مات سنة اثنين وثمانين
واربعمائة وقال في ترجمة ابن عبد السلام انه مات سنة ستين وثمانمائة فقوله هنا وبه أفتى الحنابلة معناه ان ابن عبد السلام
قاله تبعاً للحنابلة أو قاله فوافقه قول الحنابلة وقوله الحنابلة قال الاسنوى في طبقاته هو الحسين بن أبي جعفر محمد الطبري
وهو بالحاء المهملة والدون معناه الحنابلة كالخزاز والبقال ولكن الجهم يزيدون عليه باء النسب أيضاً فيعبرون مثلاً عن
الذى يقصر الثياب بالقصار مرة وبالقصارى أخرى قال ابن السمعاني لعل أن بعض اجداده كان يبيع الحنطة اه باختصار
(قوله وان لا يكون رطباً) أى يقع الرطوبة من أحد الجانبين لا يعنى عنه وظاهره وان تعذر المشي في غير ذلك من موضع
طهارته كأن توضع من مطهرة

فألقاه المفسر بمكره مطلقاً (قوله وكان بذلك أقرب إلى الأرض) مقطوع منه لفظ بجملة من النسخ عقب قوله أقرب كما هو كذلك في عبارة العباب وأعلم أن من الواضح أن كلام السارح فيها هو أعم من صلاة القائم والقاعد وغيرهما في حاشية

عدم ذرق الطير المذكور سائر اجزاء المحل المتصل به أو نقل عن ابن عبد الحق العفوي (أقول) وهو قريب للشقة (قوله ومع ذلك) أي مع اجتماع الشروط المذكورة (قوله لا يكاف تحري غير محله) أي بحيث كثر في المسجد أو غيره بحيث يشق الاحتراز عنه لا يكاف غيره حتى لو كان بهض اجزاء المسجد خالية منه ويمكنه الصلاة فيه لا يكافه بل يصلي كيف تفق وان صادف محل ذرق الطير وهذا ظاهر حيث عدم الذرق المحل فلا يشمل المسجد مثلاً على جهتين أحدهما خالية من الذرق والآخرى مشتملة عليه وجب قصد الخالية ٤٢٤ ليه على هذا لا مشقة كما يعلم مما ذكره في الاستقبال فليراجع (قوله عن

الثوب) لعل المراد ثوب بستره مما يمكن الاستئثار به فادفرض ان الثوب المنجس اذا قطع المنجس منه نقصت قيمته عشرة دراهم مثلاً وزادت تلك الدراهم على أجره السترة وعلى ثمن الماء وعلى أجره من يغسل لحيته لم تزد على ثمن ما يستتر به وجب قطعه ويحتمل وهو الظاهر ان المراد نقص الثوب الذي معه فان نقص بقطعه فوق أجره الثوب الذي يصلي فيه وثن الماء الذي يغسله به وأجره من يغسله لم يجب قطعه والاوجب (قوله ولو غسل أحد ثوبين باجتهاد) خرج بقوله باجتهاد ما لو غسلا معاً أحدهما فليس له الجمع بينهما لان الواجب عليه

ومع ذلك لا يكاف تحري غير محله ولو تجسرت به بغير معفو عنه ولم يجد ما يطهره به وجب قطع محلها ان لم تنقص قيمته بالقطع فوق أجره سترة يصلي بها لو اكترها كما قاله تبعاً للمتولي وهو المعتمد وان قال في المهمات ان الصواب اعتباراً كثر الامر من ذلك ومن ثمن الماء لو اشتراه مع أجره غسله لان كلاهما الواجب ودوجب تحصيله وانكر الشاشي كلام المتولي وقال الوجه ان يعتبر ثمن الثوب لا أجره لانه يلزمه شراؤه بثن المثل وقيد اوجب القطع أيضاً بمحصل ستر العورة بالظاهر ولم يذكره المتولي والظاهر كما قاله الزركشي انه ليس بقيد بناء على ان من وجد ما يستتر به بضع العورة يلزمه ذلك وهو الصحيح (ولو اشتبه) عليه (طاهر ونجس) من ثوبين أو بيتين (اجتهاد) فهم للصلاة قال في المحرر كما في الاواني وتقدم عليه الكلام ثم لو صلى فيما ظنه طاهر اثم اذكر بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى لم يجب عليه تجديد الاجتهاد بخلاف ما مر في المياه حيث يجتهد بالكل فرض اذ بقاء الثوب والمكان بمنزلة بقاءه متطهر اقلوا اجتهد بغير ظنه عمل بالثاني فيصلي في الآخر من غير اعادة كما لا يجب اعادة الاولى اذا يلزم من ذلك نقص الاجتهاد باجتهاد بخلاف المياه ولو غسل أحد ثوبين باجتهاد صحت صلاته فيهما ولو مع جمعهما عليه ولو اجتهد في الثوبين ونحوهما فلم يظهر له شيء صلى عارياً وفي أحد البيتين طرمة الوقت ولزمته الاعادة لكونه مقصراً بعدم ادراك العلامة ولا زعمه ثوباً ومكاناً طاهرين ولواشبهه عليه ان كان تجسرت بدن أحدهما أو اراد ان يقتدي بأحدهما اجتهد بينهما وعمل بما ظهر له فان صلى خاف أحدهما ثم تغير ظنه الى الآخر جاز له الاقتداء بالآخر من غير اعادة كما لو صلى للقبلة باجتهاد ثم تغير اجتهاده لجهة أخرى فان تحير صلى منفرداً (ولو نجس) بفتح الجيم وكسرهما (بعض ثوب أو) بعض (بدن) أو مكان ضيق (وجوهل) ذلك البعض في جميع ما ذكر (وجب غسل كله) لتصح صلاته فيه لان الاصل بقاء النجاسة ما بقي جزء منه من غير غسل هذا اذا لم يعلم انهما ارضا في واحد من مضميرين كما حدكيه أو موضع من مقدم الثوب أو مؤخره فان علم ذلك لم يجب غسل سوى ما اشكل ولو اصاب شيء رطب طرفاً من هذا الثوب أو البدن لم يحكم بنجاسته لاننا لا نتيقن بنجاسته موضع الاصابة ولو شق الثوب المذكور ونصفين لم يجز

الاجتهاد

اي

الاجتهاد (قوله ثم تغير ظنه) أي ولو في الصلاة (قوله جاز له الاقتداء بالآخر) أي بان يدخل نفسه في القدوة به في اثناء الصلاة مع بقاءها على الصحة لانه يتغير ظنه صار منفرداً باعتقاده بطلان صلاة امامه (قوله فان تحير صلى منفرداً) أي سواء حصل التحير ابتداء أو بعد حصول القدوة بأحدهما بالاجتهاد ثم طرأ التحير بأن شك في امامه ولم يظهر له طهارة الثاني وحينئذ يكمل صلاته منفرداً (قوله وكسرهما) اقتصر عليه في المختار (قوله لاننا لا نتيقن بنجاسة موضع الاصابة) منه يؤخذ انه لو تعلق صبي أو هرة لم يعلم بنجاسة منفذهما لا تبطل صلاته لان هذا مما تعارض فيه الاصل والغالب اذا اصل الطهارة والغالب النجاسة وخرج بقولنا لم يعلم بنجاسة منفذهما ما لو علمه ثم غابت الهرة والطفل زماناً يمكن فيه غسل منفذهما فهو باق على نجاسته فتبطل الصلاة بتعلقهما بالمصلي ولا يحكم بنجاسته ما اصاب منفذهما كالطهارة اذا كانت فارة ثم غابت غيبة يمكن طهرتها فيها

الشيخ من قصره على المستلق ليس في محله على ان كونه يضع مقدم رأسه على الارض وهو مستلق على ظهره غير ممكن كالايجاز
(قوله ولا يلزم نحو القاعد والموى اجراء الخ) لعل المعنى انه لا يلزم القاعد اجراء القيام المجوز عنه ولا الموى اجراء نحو الر كوع
والسجود المجوز عنه على قلبه مع اتيانه بالاجماع والافه من افراد ما قبله (قوله ويستحب له اعادتها) أي فيما اذا قدروا على
القيام أو الر كوع (قوله من أجزاء قراءته في هويه للجائوس دون عكسه) والصورة انه في النفل كما هو فرض الافتاء وفيه

(قوله اما اذا كان المكان واسعا) محترز قوله أو كان ضيق (قوله واضيق بالعرف) أي ضبطه بالعرف وفي نسخة ان يضبط
بالعرف (قوله اذا جاوزنا الصلاة) يشعر بأن في جواز الصلاة فيه خلافا ولم يتقدم له ذكر ولعل المراد بقوله اذا جاوزنا بأن
حكم باتساعه اما عرفاً أو على ما قاله ابن العماد وقوله اذا جاوزنا معتمد ٤٢٥ (قوله حيث كانت النجاسة محققة) أهم انه

لو تنجس بعض الثوب
واشبهه فغسل نصفه ثم
باقية طهر كله وان لم يغسل
المنتصف لعدم تحقق
نجاسة مجاور المغسول
(قوله اذا تنجس بالشك)
قال في شرح الروض بعد
ما ذكر ويفارق ما لو صلى
عليه حيث لا تصح صلاته
وان احتمل ان المحل الذي
صلى عليه طاهر بأن
الشك في النجاسة مبطل
للصلاة دون الطهارة
انتهى (أقول) وقضيته
انه لو وقف عليه في أثناء
الصلاة أو مسه فيها بطلت
أيضا وقد يوجه بأنه لما
أعطى حكم التنجس جميعه
وجب اجتنابه في الصلاة
وان لم يتنجس ماسه ولا
يلزم من الاجتناب التنجس
كافي التنجس الجاف الا
ان ذلك مشكل بعضه
الصلاة بعد مسه كما هو

الاجتهاد بينهما لانه ربما يكون الشق في محل النجاسة فيكونان نجسين اما اذا كان المكان واسعا
فانه لا يجب عليه الاجتهاد وانما هو سنة فله أن يصلي بلا اجتهاد فيه والاحسن في ضبط الواسع
والضيق بالعرف وان ادعى ابن العماد ان المتجه في ذلك ان يقال ان بلغت بقاع الموضع لو فرقت
حد العدد غير المنصر فواسع والاضيق وتقدر كل بقعة بما يسع المصلي انتهى وفي المجموع
عن المتولى اذا جاوزنا الصلاة في المتسع فله أن يصلي فيه الى أن يتيقن موضع قدر النجاسة (ولو
طن) بالاجتهاد (طرقا) من موضعين متميزين فأكثركا حد طرفي ثوبه أو كفيه أو يديه أو أصابعه
(لم يكف غسله على الصحيح) اذا اجتهاد انما يكون في متعدد وما هنا كالشيء الواحد فلو فصل
أحد كفيه ثم اجتهد جاز للتعدد حينئذ اذا ظن نجاسة أحدهما وغسله جاز له أن يصلي فيه ما واه
جمعهما كالثوبين (ولو غسل) بعض شيء متنجس كأن غسل (نصف) ثوب (تنجس ثم) غسل
(باقية) فالاصح انه ان غسل مع باقية مجاوره) مما غسل أولا (طهر كله والا) بأن لم يغسل معه
مجاوره (فغير المنتصف) بفتح الصاد يطهر فقط وهو طرفاه ويبقى المنتصف نجسا حيث كانت
النجاسة محققة فيغسله وحده لانه رطب لا في نجسا ولو تنجس بعض ثوبه وجعل محل النجاسة
اجتنبه لانا فينا نجاسته ولم يتيقن طهارته ولا يرد عليه انه لولا في بعضه رطبا لا ينجسه عملا
بالاصل اذا تنجس بالشك ومقابل الاصح لا يطهر مطلقا حتى يغسله دفعة واحدة لان
الطوبى تسري ورد بأن نجاسة المجاور لا تتعدى لما بعده كالسمن الجلامد ينجس ما حول
النجاسة فقط ثم محل ما ذكره المصنف هنا كافي الر وضه والتحقيق حيث غسله بالصب
عليه في غيراته فان غسله في اناء من نحو جفنة بأن وضع نصفه ثم صب عليه ما ينميه لم يطهر
حتى يغسل دفعة كما هو الاصح في المجموع اذ كلامه مقيد للاول لان ما في نحو الجفنة ملاق
له الثوب المتنجس وهو وارد على ماء قليل فينجسه وحيث تنجس الماء لم يطهر الثوب وهذا
هو المعتمد المعول عليه خلافا للشيخ رحمه الله تعالى (ولا تصح صلاة ملاق بعض لباسه) أو بدنه
أو محموله (نجاسة) في جزء من صلاته (وان لم يتحرك بحركته) كمنار فذيله أو كفه أوهما من
الطويل وكذا الوفرش ثوبامه لا عليه وماسه من الفرج ومن ثم لو فرش على حري راتجه بقاء
التصريم وفارق صحة سجوده على ما لم يتحرك بحركته بأن اجتناب النجاسة فيها شرع للتعظيم

٥٤ نهاية ل قضية كلامهم انه لا ينجس ماسه وحينئذ فينبغي أن يفرق بأن الشك في الصلاة عليه أقوى منه
في الصلاة مع مسه قبلها أو في اثباتها مع مفارقتها وفيه ما فيه وأما الوقوف عليه في اثباتها مع الاستمرار فوضع نظره والمتجه
معنى انه حيث أحرم خارجه ثم مسه أو أكل الصلاة عليه محتمل للشك في البطل بعد الانعقاد (قوله لان ما في نحو الجفنة)
يؤخذ من هذا التعليق انه لو صب الماء على موضع من الثوب مرتفع عن الاناء وانحدر عنه الماء حتى اجتمع في الجفنة ولم
يصل الماء الى ما فوق المغسول من الثوب طهر وقد نقل ذلك سم عن الشارح في حاشية شرح المنهج (قوله خلافا للشيخ)
أي في شرح الر وض حيث قال بعد قول المان ولو غسل نصفه أو نصف ثوب نجس ثم النصف الثاني بما جاوره طهر ماسه سواء
غسله يصب الماء عليه في غير فنة أم فيها وما وقع في المجموع من تقييده بالاول مردود كما بينته في شرح البهجة

لظاهر لان الحالة التي منع القراءة فيها اكمل بكل حال من القعود الذي له القراءة فيه في الحال (قوله اذا استوى الزمان)
بغى ان المراد استواء من كل ركعة من ركعات القعود مع كل ركعة من ركعات القيام لتحصل المفاضلة بين نفس القيام

قوله ومثله قابض على جبل متصل بعينه) حكم هذه وما بعدها علم من قوله قبل ولا قابض طرف شيء على نجس الخ نعم مسألة
اساجور لم يعلم حكمها (قوله ولو بساجوره) وهو ما يجعل في رقبة الكلب من خشية أو غيرها (قوله أو مشدود بدابة)
وبعض بدنها متنجس ولو انفذ (قوله فعلى الخلاف في الساجور) والراجح منه أنه ان شديده ضرر والا فلا (قوله ولو حبس
بجبل نجس صلي) أي ان فرض فقط (قوله لو زاد عليه لاقى النجس) يؤخذ منه انه لا يضع ركبته بالارض ولا كفيه وتقل
بالدوس عن فتاوى الشارح التصريح بذلك فراجع (قوله كاستقبال) أي حيث عدم استقباله عرفا أخذنا ما ذكره في
السقف ومن قوله وعلم من الخ ٤٢٦ (قوله يتناول السقف) أي فتكره الصلاة تحته اذا كان متنجسا (قوله ويرد) أي

قوله ولا قائل به (قوله ولو
وصل عظمه) ظاهره ولو
كان الواصل غير معصوم
لكن قيده ج بالمعصوم
ولعل عدم تقييد الشارح
بالمعصوم جرى على ما قدمه
في التيمم من ان الزاني
المحصر ونحوه معصوم على
نفسه وتقييد ج جرى
على ما قدمه ثم من انه
مهذر (قوله أي عند
احتياجه) أي بان خشى
مبيع تيمم لو لم يصل به انتهى
ج ومنه يؤخذ انه لو كان
النجس صالحا والطاهر
كذلك الا ان الاول صلاحه
يعيد العضو لما كان عليه
من غير شين فاحش والثاني
صلاحه بما ذكر فينبغي
تقديم الاول ان كان الشين

وهذا بنا فيه والمطلوب في السجود الاستقرار على غيره والمقصود حاصل بذلك (ولا) تصح
صلاة نحو (قابض طرف شئ) كجبل طرفه الاخر نجس أو موضوع (على نجس ان تحرك)
ذلك (بحركته وكذا ان لم يتحرك) بها الجمله ما هو متصل بها (في الاصح) فكانه حامل لها ومثله
قابض على جبل متصل بعينه أو مشدود بكتاب ولو بساجوره أو مشدود بدابة أو سفينة صغيرة
بجيت تنجر بحره والثاني تصح لان الطرف الملاقي للنجاسة غير محمول له بخلاف السفينة
الكبيرة التي لا تنجر بحره فانها كالدار سواء كانت في البر أم في البحر كما أفاده الشيخ خلافا
للأسنوي ولو كان الجبل على موضع طاهر من نحو حجار وعليه نجاسة في محل آخر فعلى
الخلاف في الساجور (فلو جعله) أي طرف ما تنجس طرفه الاخر أو الكائن على نجس
(نحت رجله) مثلا (صحت) صلاته (مطلقا) وان تحرك بحركته لعدم كونه لا يسا أو حاملا له
بأنه من صلى على نحو بساط طرفه نجس أو مفروش على نجس أو على سرير نحت قوائمه أو بها
نجس ولو حبس بحمل نجس صلي وتجاوى عن النجس قدر ما يمكنه ولا يجوز له وضع جبهته بالارض
بل يتعنى السجود الى قدر لو زاد عليه لاقى النجس ثم يعيد قاه في المجموع كما مر (ولا يضر) في
صحة صلاته (نجس يحاذي صدره) مثلا (في الركوع والسجود) أو غيرها (على الصحيح) لانه غير
حامل ولا ملاق لذلك نعم تكره الصلاة مع محاذاته كاستقبال متنجس أو نجس والثاني يضر
لانه منسوب له وشمل كلامه ما وصل الى ما شيا وبين خطواته نجاسة قال بعضهم وعموم
كلامهم يتناول السقف ولا قائل به ويرد بأنه نارة يقرب منه بحيث يعد محاذيا له عرفا
والكراهة حينئذ ظاهرة ونارة لا فلا كراهة وعلم من ذلك كراهة صلاته بازاء متنجس في
احدى جهاته ان قرب منه بحيث ينسب اليه لا مطلقا كما هو ظاهر (ولو وصل عظمه) أي
عند احتياجه له لكسر ونحوه (بنجس) من العظم ولو مغلظا ومثل ذلك بالاولى دهنه بغطاء

الفاحش يبيع التيمم والا فلا رقول ج بان خشى مبيع تيمم ومنه كما تقدم في التيمم ما يخاف منه شين فاحش في أو
عضو ظاهر والشين الاثر المستكره من تغيير لون أو تحول واستحشاف وثغرة تبقى ولجة تزيد ومقتضى هذا انه اذا خشى
الشين في العضو الباطن كأن انكسر ضلعه مثلا واحتاج لوصلة بالنجس أو حصل له كبر في الاثنين مثلا واحتاج لدهنهما
بالنجس لا يجوز له الوصول في الاول ولا الدهن في الثاني ولو قيل بالجواز فيهما لم يبعد بل يقتضيه اطلاقه فيما يأتي في قوله فان
خاف ذلك ولو نحو شين أو بطن رء الخ (قوله من العظم) ولو وجد عظم ميتة لا يؤكل لها وعظم مغلظ وكل منهما صالح
وجب تقديم الاول ولو وجد عظم ميتة مائة كل وعظم ميتة مائة كل من غير مغلظ وكل منهما صالح تخير في التقديم لانها
مستويان في النجاسة فيما يظهر فيهما وكذا ينبغي تقديم عظم الخنزير على الكلب لخلاف عندنا في الخنزير دون الكلب
(قوله ومثل ذلك بالاولى) لعل وجهها ان العظم يدوم ومع ذلك عني عنه والدهن ونحوه مما لا يدوم فهو أولى بالهفو (قوله
لفقد الطاهر) أي جعل يصل اليه قبل تلف العضو أو زيادة ضرره أخذنا ما تقدم فيمن عجز عن تكبيرة الاحرام ونحوها حيث
قالوا يجب عليه السعة والله وان طال وفرقوا بينه وبين ما يطلب منه الماء قبل التيمم بمسقة تكرار الطلب لما بخلافه هنا

ونفس تكثير الركون والسجود والابان كان المراد ان الزمان الذي صرفه لمجموع العشر مساو للزمان الذي صرفه للعشرين
فينبغي القطع بتفضيل العشر من قيام والتفضيل حينئذ عارض من تطويل القيام لا من ذاته فتأمل (قوله أي عقبه) مراده
بالعقبة ان لا يفصل بينه وبين التحريم تعوذا وقراءة لا العقبة الحقيقية (قوله دون الاعتدال) أي فابعدوه وكان الاولى ان

وعبارة سم على ج قوله لفقد الطاهر لم يبين ضابط الفقد ولا يبعد ضبطه بعدم القدرة عليه بلا مشقة لا تحتمل عادة وينبغي
وجوب الطلب عند احتمال وجوده لكن أي حذيج الطلب منه انتهى (أقول) ولا تظر لهذا التوقف (قوله قصص
صلاته معه) أي وان لم يكن لتمامه عبارة سم على منهج انظر قبل استتاره بالمهم لو صب عليه ماء لغسله بحرى للمحل الطاهر
هل يطهره ويغفر أولًا الوجه الاغتفار انتهى ومثله غيره كما يؤخذ من قول الشارح الآتي وعنى عنه بالنسبة له وغيره
(قوله اذا وجد الطاهر) قال ج وينبغي حمله على ما اذا كان فيه مشقة لا تحتمل عادة وان لم تج التيمم انتهى أي ولا تبطل
الصلاة بحمله (قوله خلافا لبعض المتأخرين) هو السبكي تبعًا للإمام وغيره انتهى منهج ونقله المحلى عن قضية كلام
التمتة (قوله وهو قياس ما ذكره) جرى عليه ج (قوله والفرق بينهما طاهر) اعلم غلط أمر النجاسة (قوله وعظم غيره) أي
غير الواصل من الآدميين الخ ومفهومه ان عظم نفسه لا يمتنع وصله به وان كان من غير محل الوصل كان وصل عظم يده
بشيء من عظم رجله مثلاً ونقل عن ج في شرح العباب جواز ذلك نقلاً عن البلقيني وغيره وعبارة ابن عبد الحق وعظم
الآدمي ولو من نفسه في تحريم الوصل به وجوب ترعه كالنجس انتهى وينبغي ان يحمل الامتناع بعظم نفسه اذا أراد
نقله الى غير محله اما اذا وصل عظم يده مثلاً في المحل الذي أبين منه ٤٢٧ فالظاهر الجواز لانه اصلاح للنفس من

ولحله ويكون هذا مثل
ردعين قتادة في انه قصد به
اصلاح ما خرج من عين
قتادة برده الى محله وبهذا
فارق ما نقل الى غير
موضعه فانه بانفصاله حصل
له احترام وطلب مواراته
ثم ظاهر اطسلاق جواز
الوصل لعظم الآدمي انه
لا فرق في ذلك بين كونه

أوربطه به (لفقد الطاهر) الصالح لذلك (فمذور) فيه قصص صلاته معه للضرورة ولا يلزمه
كافي الروضة ترعه اذا وجد الطاهر أي وان لم يخف من ترعه ضرراً خلافاً لبعض المتأخرين
ولو قال أهل الخبرة ان لحم الآدمي لا نجس سريراً إلا بعظم نحو كلب قال الاسنوي فيتحبه
انه عذر وهو قياس ما ذكره في التيمم في بقاء البرء انتهى وما تفقده من ردود والفرق بينهما
ظاهر وعظم غيره من الآدميين في تحريم الوصل به وجوب ترعه كالعظم النجس ولا فرق
في الآدمي بين أن يكون محترماً أولاً كمرتد وحربي خلافاً لبعض المتأخرين فقد نص في المختصر
بقوله ولا يصل الى ما انكسر من عظمه إلا بعظم ما يؤكل لحمه ذكياً ويؤخذ منه انه لا يجوز
الجبر بعظم الآدمي مطلقاً ولو وجد نجساً يصلح وعظم آدمي كذلك وجب تقديم الاول وخياطة
الجرح ومداواته بالنجس كالجبر في تفصيله المذكور وكذا الوشم وهو غرر الجسد

من ذكر أو أنثى فيجوز للرجل الوصل بعظم الأنثى وعكسه ثم ينبغي انه اذا مسه هو أو غيره فان اكتسى الجوارحتة الحياة صار
حكم بقية اجزاء الرجل فلا ينتقض وضوءه ولا وضوء غيره من الرجال بمسه وان كان طاهر امكشوفاً ولم تحله الحياة فهو باق على
نسبته للأنثى ومع ذلك لا ينتقض وضوءه وضوء غيره بمسه لان العضو المبان لا ينتقض وضوءه بمسه الا اذا كان من الفرج
وأطلق اسمه عليه (قوله خلافاً لبعض المتأخرين) مراده ج (قوله ولا يصل الى ما انكسر الخ) ضمنه معنى يضم فعداه بالى وفي
نسخة أي ما انكسر وهي ظاهرة (قوله ويؤخذ منه الخ) ويؤخذ منه أيضاً انه لا يجوز الوصل بعظم ما لا يؤكل لحمه ولعله
منع من العمل بمقتضاه دليل آخر (قوله مطلقاً) أي حيث وجد ما يصلح للجبر ولو نجساً فلا ينافي قوله بعد فلو وجد نجساً الخ
(قوله فلو وجد نجساً) ولو مغلظاً (قوله وجب تقديم الاول) أي وان كان حياً فيجوز قطع عضوه مثلاً يصل بعظمه ولا يجوز
له العدول عنه الى عظم الآدمي الميت لحرمته وينبغي انه انما يقطع به اذا هلك روحه حيث كان في قطع العضو زيادة
تهديب ولا يشكل عليه ما قالوه في السير من انه لا يجوز له قتل ما لا يؤكل لاتخاذ جلده سقاء وان احتاج اليه لا مكان جل ذلك
على مجرد الحاجة وما هنا ضرورة ثم قوله وجب تقديم الاول يفهم انه لو لم يجد الا عظم آدمي وصل به وهو طاهر كالو وجد المضطر
لحم آدمي وينبغي تقديم عظم الكافر على غيره وان العالم وغيره سواء وان ذلك في غير النبي (قوله ومداواته) ومنها دهنه ووربطه
كما تقدم (قوله وكذا الوشم) أي حكمه حكم الجبر بالنجس في تفصيله المذكور قال في الذخائر في العظم قال بعض اصحابنا هذا
الكلام فيه اذا فعله بنفسه أو فعل به باختياره فان فعل به مكرهاً لم يلزمه ازالته قولاً واحداً قلت وفي معناه الصبي اذا وشمته
أمه بغير اختياره فبلغ وأما الكافر اذا وشم نفسه في الشرك ثم أسلم فالمتجه وجوب الكشط عليه بعد الاسلام لتعديبه ولانه

كان عاميا بالفعل بخلاف المكره والصبي ولو وشم باختياره وهو كافر ثم أسلم فالظاهر وجوبه له تعذيبه اذ هو مكاف انتهى فليحذر
 سم على منهج (وحادثة) يقع السؤال عن ابعاصوره ما قولكم في كى يتعاطونه بدمشق الشام يسمونه بكي الحصنة وكيفيته
 ان يكوى موضع الالم ثم يعض مدة يخرج الغنم ثم يجعل فيه حصنة توضع فيه يوما وايلة ثم تلقى منه وقد عظمت البلية بهذه المسئلة
 فاذا حكم الصلاة فيها هل تكون كالصوق والمهرم فلا تجب الاعادة للصلاة زمن مكثها في المحل المكوى أولا أفيدوا الجواب
 (وانقول) يجاب عنه قياسه على ما صرحوا به من ان خطاطة الجرح ومداواته بالنجاسة كالخبر أى في انه ان لم يقم غير ما دهنه به
 من النجس مقامه عنى عنه ولا ينجس ما أصابه وتصح الصلاة معه ان ما ذكر في الحصنة مثله فان قام غيرها مقامها في مداواة
 الجرح لم ينف عنها فلا تصح الصلاة مع حلها وان لم يقم غيرها مقامها صحت الصلاة ولا يضر انتفاخها وعظمتها في المحل مادامت
 الحاجة قائمة وبعدها انتهاء الحاجة يجب تزعمها فان تركه لا عذر ضر ولا تصح صلاته فقد صرح الشارح هنا بأنه حيث عذري
 الوشم لا يضر في صحة صلاته ولا في غيره وجود النجاسة مع حصولها بفعله لا في حقه ولا في حق غيره مع ان أثر الوشم يدوم أو
 تطول مدته الى حد يزيد على ما يحصل لمن يفعل الحصنة المذكورة ولا يضر اخراجها وعود بدورها كما لا يضر تغيير الصوق
 المحتاج اليه وان بقي أثر النجاسة من الاول ٤٢٨ (قوله تعالى قال ان يابه) أى الوشم (قوله في حالة تكليفه) أى

بلا حاجة له (قوله والا
 عذري بقائه) أى بان فعل
 قبل تكليفه أو فعله بعده
 وخاف من ازالته ضررا
 يبيح الخ أو فعله به بعد
 تكليفه بغير رضامنه
 هذا وفي حج مانعه عطا
 على ما يكاف ازالته وفي
 الوشم وان فعل به صغيرا
 على الوجه وتوهم فرق
 انما يتأتى من حيث الائم
 وعدمه حتى أمكنه ازالته

بالأبرة حتى يخرج الدم ثم يذبح نحو نيسة ليزرق به أو يخضر فقيه تفصيل الجبر خلافا لمن قال ان
 يابه أو سمع فعلم من ذلك ان من فعل الوشم برضاه في حالة تكليفه ولم يخف من ازالته ضررا يبيح
 التيمم منع ارتفاع الحدث عن محله لتنجسه والاعذري بقائه وعنى عنه بالنسبة له ولغيره وصحت
 طهارته وامامته وحيث لم يعذري فيه ولا في ماء قليلا أو ماء أو رطبا نجسه كذا أفنى به الوالد
 وجه الله تعالى (والا) أى بأن وصله به مع وجود صلح طاهر أو مع عدم الحاجة أصلا حرم عليه
 للتعدى (وجوب) عليه (تزعمه) ويحبر على ذلك (ان لم يخف ضررا ظاهرا) يبيح التيمم وان
 اكتسى لما كالوجه لنجاسة تعدى بحملها مع تمكنه من ازالته وكوصل المرأة شعرها بشعر
 نجس فان امتنع لم الحاكم تزعمه لدخول النيابة فيه كعدم الغصوب ولا اعتبار بألمه حالا ان
 أمن ما لا ولا تصح صلاته حينئذ لانه نجاسة في غير معدنها مع تمكنه من ازالته بخلاف ما لو
 شرب خمر أو طهره حيث صحت صلاته وان لم يتقيا ما شر به متعديا لحصوله في معدنها فان
 خاف ذلك ولو نحو شين أو بطن لم يلزمه تزعمه لعذره بل يحرم كافي الأوار وتصح صلاته معه

من غير مشقة فيما لو يتعذبه وخوف مبيح تيمم فيما تعدى به تطهير ما مر في الوصل لزمنه ولم تصح صلاته وتقدم أيضا
 عن سم على منهج قريبا خلافا له (قوله وعنى عنه) وهل من الوشم الذى لا تعدى به ما لوجهل تحريمه وكان ممن يخفى عليه ذلك
 لا يبعد نعم وفاقا لمرومى أيضا على انه لو جبر بعظم نجس حيث يجوز ولم يستتر بالحكم لا تلزمه الاعادة ولا ينجس ماء طهارته
 ونحوها اذا مر عليه قبل استناره بالحكم ولا الرطب اذا لاقاه انتهى سم على منهج (قوله مع وجود صلح) أى أو يغفل مع
 وجود نجس صلح غيره (قوله ان لم يخف ضررا ظاهرا) ينبغى ان يكون موضعه اذا كان المقالوع منه ممن يجب عليه الصلاة فان
 كان ممن لا يجب عليه الصلاة كالووصله ثم جنة لا يجبر على قلعه الا اذا أفاق أو مضى لم يجبر الا بعد الطهر ويشم لذلك ما سياتى
 في عدم التزع اذا مات لعدم تكليفه انتهى حاشية الرملى على شرح الروض أى ومع ذلك فينبغى انه اذا لاقى ماء أو ماء قليلا
 نجسه لانه انما سقط وجوب التزع لعدم مخاطبته بالصلاة هذا ولو قيل بوجوب التزع على وليه لم يكن بعيدا لانه منزل منزله فيجب
 عليه مراعاة الصلح في حقه ويفرق بينه وبين ما لومات بأن في تزعمه من الميت هتك الحرمته بخلاف المجنون فان فيه مصلحة له
 وهى دفع النجاسة عنه وعن غيره وقد يتوقف أيضا في عدم وجوب التزع عن الحائض لان العلة في وجوب التزع حمله
 لنجاسة تعدى بها وان لم تصح منه الصلاة لما نعت من وجوبها قام به (قوله وان لم يتقيا) في المختار فاع من باب باع واستقاء بالذ
 وتقيان تكلف التقيان ومثله في القاموس والمصباح وليس في واحد من الثلاثة تقيا بهذا اللفظ الذى ذكره الشارح على
 الشيخ عميرة ولو وصل جوفه محترم نجس أو غيره ولو مكرها وجب عليه ان يتقيا به (قوله فان خاف ذلك) أى ضررا ظاهرا (قوله
 ولو نحو شين) ظاهره ولو كان في عضو باطن (قوله لم يلزمه تزعمه) وقد يفرق بين هذا وما مر من عدم جواز استعمال النجس
 حيث كان أسرع ان يجار بان ما هنادوا ويغفر فيه ما لا يغفر في الاية وهل يتعدى حكمه الى غيره فلا يحكم بنجاسة يده من

يقول من القيام دون ما بعده على أنه سعيه قريبا نحو ما ذكرته (قوله وأمن فوت الصلاة) أي بأن لا يخاف الموت بأن لم يحضره ما يخشى منه الموت عاجلا وأما من صورته بخوف المرأة نزول الحيض أو خوف جنون يعتاده في هذا الوقت فيرد عليه أن الغائت في ذلك إنما هو الادعاء فقط وأعلم أن هذا والمثلين بعده لا يختص بالمأموم وإن أوجه كلامه بخلاف الأول والخامس (قوله وقد شرع فيها وفي وقتها ما يسع جيبها) هذا قيد رابع وهو المراد بقوله غيره وأمن فوت وقت الصلاة فالخاص

منه من الطوبى قال سم على حج فيه نظر وقد يؤيد عدم تعديده أن من الظاهر أنه لو مس مع الطوبى نجاسة معفوفة على غيره تجس وقد يفرق بأن الاحتياج إلى البقاء هنا أتم بل هنا قد تتعدى الزالة أو تمنع قليلا من انتهى وقضية قول الشارح فيما مر وعنى عنه بالنسبة له ولغيره أن غيره مثله (قوله والاصح لا) مقابل قوله قبل وأن خاف والفرق بينه وبين ما قاس عليه أنه بعد متها ونال الدين حيث ترك الصلاة بلا عذر بخلافه هنا حيث كان بقاءه لمحض والتميم (قوله عن عامة الأصحاب) وقضية عدم الوجوب صحة غسله وإن لم يستتر العظم النجس باللحم مع أنه في حال الحياة لا يصح غسله في هذه الحالة لعدم صحة الغسل مع قيام النجاسة فكانهم اغتفروا ذلك لضرورة هتك حرمة انتهى سم على منهج (قوله بالعلة الثانية) هي قوله ولسقوط الخ (قوله لثلاثي الله) أي ملائكته في القبر (قوله ولا يرد عليه) أي الثاني ٤٢٩ (قوله والاولى تعالیه) أي القول الثاني

(قوله ويحرم على المرأة)

خرج بالمرأة غيرها من ذكر وأنثى صغيرين فيجوز حيث كان من طاهر غير آدمي أما إذا كان من نجس أو آدمي فيحرم مطلقا (قوله وصل شعرها الخ) ظاهره ولو كان شعر نفسه الذي انفصل منها أولا وليس بعيدا لأنها انفصلت عنها صار محترما ويوافق ما ذكرناه عن من يفرع من وقع السؤال عن تزوج امرأة وقد أزيل بعض شعر رأسها قبل تزوجه بها هل يجوز له النظر إليه

بلا إعادة (قيل) يجب نزعه أيضا (وإن خاف) ضررًا ظاهرًا لتعديده إذ لو لم ينزعه لكان مصليا في عمره كله بنجاسة فرط بحملها ونحن نقله بصلاة واحدة والاصح لا (فإن مات) من وجب عليه التزاع قبله (لم ينزع على الصحيح) لهتك حرمة ولسقوط التعبد عنه ويحرم نزعه كافي البيان عن عامة الأصحاب وصرح به الماوردي والروائي مع التعليل بالعلة الثانية والثاني ينزع لثلاثي الله تعالى حاملا بنجاسة تعدي بحملها ولا يرد عليه ما صرح به أهل السنة من أن المعادليات أجزاء أصلية كما كانت وإن احترقت لأن المراد ببقاءه نزوله القبر فإنه في معنى لقاء الله أذهبه أول منزل من الآخرة وقيل إن المعاد من أخزائه ما مات عليها والاولى تعليله بوجوب غسل الميت طلبا للطهارة لثلاثي الله عليه نجاسة وهذه نجس فتجب أزالته ويحرم على المرأة وصل شعرها بشعر طاهر من غير آدمي ولم يأذن فيه زوج أو سيد ويجوز ربط الشعر بخيوط الحرير الملونة ونحوها مما لا يشبه الشعر ويحرم أيضا تجعيد شعرها وشر أسنانها وهو تحديد لها وترقيقها والخضاب بالسواد وتحمير الوجنة بالحناء ونحوه ونظير الأصابع مع السواد والتمقيص وهو الأخذ من شعر الوجه والحاجب المحسن فإن أذن لها زوجها أو سيدها في ذلك جاز لأن له غرضا في تزينها كافي الروضة وأصلها وهو الوجه وإن جرى في التحقيق على خلاف ذلك في الوصل والوشم فالحلة هما بالوشم في المنع مطلقا ويكره أن ينتف الشيب من المحل الذي لا يطلب منه إزالة شعره ويسن خضبه بالحناء ونحوه ويسن للمرأة المزوجة أو

الآن وهل إذا انفصل منها شعره في نكاحه ثم طلقها هل يجوز النظر إليه بعد الحلاق لانفصاله في وقت كان يجوز له النظر إليه فيه وأجيب عنه بأن الظاهر الحرمة في كل من الصورتين أما في الأول فلأن العقد انما يشمل الاجراء الموجودة وقته وأما في الثانية فلأنها صارت أجنبية عنه فلا تنظر لانفصاله في وقت كان يجوز له فيه النظر (قوله من غير آدمي) أي أما لا آدمي فيحرم مطلقا أذن أولا لأنه يحرم الانتفاع بشئ منه لكرامته ونقل بالدرس عن من أنه يحرم ذلك لا آدمي ولو من نفسه لنفسه (أقول) ولعل وجهه أنه صار محترما وتطلب مواريثه بانفصاله أولا وعليه فلا يصح بيعه كبقية شعور البدن للعلة المذكورة (قوله أو سيد) أي أودلت قرينة على الأذن (قوله ربط الشعر بالخيوط الحرير) ظاهره وإن لم يأذن الزوج أو السيد (قوله مما لا يشبه الشعر) مفهومه أنه إذا أشبه الشعر لا يجوز إلا بأذن الزوج (قوله مع السواد) ظاهره أن التطريق بنحو الحناء لا يتوقف على الأذن (قوله في ذلك) أي ما تقدم من قوله ويحرم تجعيد شعرها وشر الخ (قوله لا يطلب منه إزالة شعره) كاللحية والرأس فلا تنتفوا الشيب فإنه نور المسلم يوم اقيامة رواه الترمذي وحسنه قال في المجموع ولو قيل بضره لم يبعد ونقل ابن الرفعة تحريمه عن نص الام والنتف للحية المرأة وشاربها مستحب أي ولو خلبه لان ذلك منه في حقه! اه شرح روض (قوله ويسن خضبه) أي الشيب (قوله ويسن للمرأة المزوجة) أي ولو بغير اذن الزوج والسيد

انه لا بد من اتمنه فوت الصلاة من اصلها كما مر مثبته وفوت الاداء كان لم يبق من الوقت الا ما يسع ركعة وفوت وقت الصلاة بان لم يبق من الوقت الا ما يسع الصلاة لكن يرد عليه ان هذا يغني عما قبله وفي حاشية الشيخ الجواب عن هذا بما لا يشفي (قوله ويأت به سرا) لا حاجة له لانه سيأت في المتن (قوله أو يدرك امامه في غير القيام) هذا مفهوم قوله فيما مر بان يدرك امامه في القيام وما ذكره عقبه ذكر كرام التنبيه عليه ونبه الشهاب ج على ان محل هذا اذا لم يسلم الامام قبل جلوسه (قوله

(قوله أم القش واطس ريف فلا) أي ولا يسن بل يحرم بدون الاذن ان كان بسواد كافر (قوله فيكره له) أي خضب كفها وقدمها بذلك وبقى ما تقدم من الوصل والتجديد وغيرهما هل يكره في غير المروجة أو يحرم فيه نظر وقضية قول الشارح فان اذن لها زوجها أو مسيدها في ذلك جاز الثاني لتخصيص الجواز بحالة الاذن وهو منتف هنا ولا نها تجزئه الى نفسها (قوله وبالمرأة الرجل) أي البالغ أما الصبي ولو مرأها فلا يحرم على وليه فعل ذلك به ولا تمكينه منه كما لا يحرم عليه الباسه الحر يرم ان خيف من ذلك التربية في حق الصبي فلا تبعد الحرمة على الولي (قوله الرجل والخنثى فيحرم الخضاب عليهما) أي بالخناء تعميما (قوله الا) أي بأن لا يقوم غيره في مداواة جرحه مثلاً مقامه (قوله لعند) أي وان لم يبع التيمم (قوله ويعني عن محل استجماره) أي ولو كان استنجاؤه مع كونه بشاطئ البحر (قوله وان عرق) قال في المصباح عرق عرقاً من باب تعب فهو عرقان قال ابن فارس ولم يسمع للعرق جمع انتهى ونى القاموس العرق بحركة وسخ جلد الحيوان ويستعار غيره أي مجازاً علاقته المشابهة (قوله غيره) أي لمحل (قوله لعسر فجنبه) قضية التعليل ٤٣٠ انه لو لم يعسر فجنبه كالكم والذيل مثلاً لا يعني عملاً لاقاه من ذلك وهو

كذلك كما هو ظاهر (وله
ولو جل في صلاته مستجبرا)
ومثل الجل ما لوتعلق
المستجبر بالمصلي أو المصلي
بالمستجبر فإنه تبطل صلاته
وسياق ذلك في قوله ويؤخذ
بما مر الخ ووجه البطلان
فيها اتصال المصلي بما هو
متصل بالنجاسة ويؤخذ
منه أن المستنجي بالماء
إذا أمسك مصليا مستجبرا
بطلان صلاته المستجبر لأن

المملوكة خضبت ككفها وقدمها بذلك تعميلا لانه زينة وهي مطلوبة منها لحليها اما النقش
والتطريف فلا يخرج بالمرزوجة والمملوكة غيرهما فيكرهه وبالمراة الرجل والخنثى فيحرم
الخصاب عليهما الا عذر (ويعني عن) أثر (محمل استحماره) لجواز اقتصاره على الحجر وان
عرق محل الأثر وتلوث بالأثر غيره لعسر تجنبه كافي الروضة والمجموع ههنا وقال فيه وفي غيره في
باب الاستنجاء اذا استنحى بالابتجار وعرق محله وسال العرق منه وجاوزه وجب غسل ما سال
اليه ولا تنافي بينهما اذا اقل فيما لم يجاوز الصفحة والحشفة والثاني فيما جاوزهما ثم محل العفو
في حق نفسه كما أشار اليه بقوله (ولو حل) في صلاته (مستجمرا) أو من عليه نجاسة معفوعة عنها
كثوب به دم براغيث على ماسياتي أو حيوانا تنجس منه فخرج بالخارج منه (بطالت)
صلاته (في الأصح) اذا العفو للحاجة ولا حاجة الى جملة فيها بخلاف محل طاهر المنفذ ولو من غير
حاجة ولا نظر للنجس بباطنه لانه في معذنه الخلق مع وجود الحياة المؤثرة في دفعه كما في
جوف المصلي لجملة صلى الله عليه وسلم أمانة في صلاته ولهذا فارق محل المذبح والميت

بعض بدنه متصل بيده المستنحى بالماء ويده متصلة بيدن المصلي المستجير بالجرف فصدق عليه انه متصل بمنصل الطاهر نجس وهو نفسه لا ضرورة لاتصاله به وفي حج ولو غرزا برة مثلا يبدنه أو انقرزت فغابت أو وصلت لدم قليل لم يضر أولام كثير أربحوف لم تصح الصلاة لاتصالها بنجس انتهى وقال سم عليه ومحل عدم الصحة حيث كان طرفها باثنا ظاهر انتهى (أقول) وما قيده قد يؤخذ من قوله فغابت أقول قوله لم تصح الحج ينبغي ان محله اذا لم يحضر رامن ترعاها يبلغ التيمم وان محله أيضا اذا غرزا لغرض أما اذا غرزا عبثا فتبطل لانه بمنزلة التضعع بالجباسة عمدا وهو يضر (قوله به دم براغيث) وقد يؤخذ منه ان حمل من جبر عظمه بنجس حيث لم يجب ترعه ولم يستر لحمه وجلد طاهر كذلك لانه نجس معفو عنه كذلك الا ان يفرق بأن هذا صار في حكم الجزاء فلا يضر الحمل معه انتهى سم على حج (قوله نجس منقذه) أي مثلا (قوله اذا العفو للحاجة) قال حج ويؤخذ منه ان ما يتخلل خياطة الثوب من نحو الصبيان وهو يرض القمل يعني عنه وان فرضت حيانه ثم موته وهو ظاهر لعدم الانسلاخ مع مشقة فتح الخياطة لا خراجه انتهى (قوله لانه في معدنه الخلق) أي وما دام كذلك لا يحكم بنجاسته وان كان نجسا في ذاته (قوله كما في جوف المصلي) قد يفرق بأن ما في جوف المصلي حمله ضروري له ولا كذلك حمل ما في باطن غيره وان كان حيا (قوله لحمله على الله عليه وسلم امامة في صلاته) قال حج في شرح الشرائع في آخرباب بكانه وكانت صلاة الصبح وعبارته نعموا و امامة هي التي حملها النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح على عاتقه وكان اذا ركع وضعها واذا رفع رأسه من السجود أعادها انتهى ومباني الحج نفسه في الفصل الآتي بعد قول المصنف

أي ماثلا عن كل الأديان الخ) عبارة الشهاب عميرة والخفيف يطابق على الماثل والمستقيم فعلى الأول المراد الماثل إلى الحق والخفيف أيضا عند العرب من كان على ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام انتهت (قوله ولم يطرأ غيره) أي الجمع (قوله وقل حضوره) عبارة الأمداد التي هي أصل هذه وأن قل حضوره انتهت فلعل لفظ أن سقط من نسخ الشارح (قوله بالشروط

والاقتبسل بكثيره لا قليله مانصه للإحدى الصحيحة في ذلك كحمله صلى الله عليه وسلم إمامة بنت زينب رضي الله عنها عند قيامه ووضعها عند سجوده انتهى وهو مخالف لما ذكره في شرح الشمائل الآن يقال همار وإيتان وإن الواقعة متعددة فوضعهما تارة عند إرادة الركوع وتارة عند إرادة السجود على أن الركوع لم يشرع إلا بعد تحويل القبلة فيجوز أنه كان قبل مشروعية الركوع يضعها عند إرادة السجود وبعد مشروعية الركوع صار يضعها عند إرادته (قوله والميت) قضية التعبير بالميت أن السمك إذا كان حيا لا تبطل الصلاة بحمله وهو مشكل بأن حركته مذبذب وذلك يلحقه بالميتة إلا أن يقال محل الحاق ما ذكر إذا كان وصوله لتلك الحالة بجزئية أو أنه لما لم يقطع بموته لا مكان عوده للموت فتدوم حياته لم يلحقه بالميتة لذلك (قوله ويلحق بحمل ما ذكر) هل يلحق بذلك من وصل عظمه بنجس معذور فيه أم لا فيسه نظروا لا قرب عدم الضرر انتهى سم على حج (قوله وحكم بنجاستها) أي بان فسدت وأيس من مجيء فخرج منها اه حج (قوله بطلت) أي حالا في الصور المذكورة (قوله أو أمسك المستحجر المصلي) أي ولم يتجه حالا (قوله ولو سقط طائر) أي أو غيره من الحيوانات (قوله على منفذ نجاسة محقة) أي أو منقاره أو رجله أخذ من الهلة (قوله قبل استنجائه) أي أو استنجائها (قوله وأنه لا يلزمها حينئذ تنكبه) أي بل يحرم عليها ذلك وظاهر أن محل ذلك ما لم يتخس الزنا والافيجوز ٤٣١ كافي وطء الحائض عند خوف مذكر (قوله

وطين الشارع) خرج به عن النجاسة كالبول الذي بالشوارع فلا يعنى عن شيء منه ومثله ما لو نزل كلب في حوض مثلا ثم خرج منه وانتفض وأصاب المارين شيء منه فلا يعنى عنه ويحتمل العفو الخافله بطين الشوارع لمشقة الاحتراز عن ذلك الآن يقال الابتلاء بمثل

الطاهر الذي لم يطرأ بطنه ولو سمكا أو جرادا والثاني لا تبطل في حقه كالحمل للعفو عن محل الاستجمار ويلحق بحمل ما ذكره حمل حامله فيما يظهر والقيام بطلانها أيضا بحمله ماء قليلا أو ما عافيه ميتة لا نفس لها سائلة وقتلا لا نجس كما هو الأصح وإن لم يصرحوا به ولو جعل المصلي بيضة استعالت دما وحكم بنجاستها أو عنقودا استعمال خمر أو قارورة مصعمة الرأس برصاص ونحوه فيها نجس بطلت ويؤخذ مما مر في قبض طرف شيء متنجس فيها أنه لو أمسك المصلي بدن مستحجر أو ثوبه أو أمسك المستحجر المصلي أو ملبوسه أنه يضر وهو ظاهر ولو سقط طائر على منفذ نجاسة في نحو مائع لم نجسه لعسر صونه عنه بخلاف نحو المستحجر فإنه نجسه ويحرم عليه ذلك لتضعفه بالنجاسة ويؤخذ منه حرمة جماعة زوجته قبل استنجائه بالماء وأنه لا يلزمها حينئذ تنكبه كما أفق به الوالدرجه الله تعالى (وطين الشارع) أي محل المرور وإن لم يكن شارعا (المتيقن بنجاسته) ولو بأخبار عدل رواية فيما يظهر فالمراد باليقين

هذا ليس كالاقتبلا بطين الشوارع وتقل بالدروس عن شيخنا الشيخ سالم الشبشي يرى العفو عما تطار من طين الشوارع عن ظهر الكلب لمشقة الاحتراز عنه وفيه وقفه ومثله في عدم العفو ما يتطار من طين في زمن الأمطار لأنه جرت العادة بالتحفظ منه ومثله أيضا ما جرت عادة الكلاب به من طأههم على الأسبلة ورفادهم في محل وضع الكيزان وهناك رطوبة من أحد الجانبين فلا يعنى عنه ومما شمله أيضا طين الشارع بالمعنى الذي ذكره ما يقع كثير من أنه يحصل مطر بحيث يعم الطرقات وما يقع من الأرض في الشوارع وتترفيه الكلاب وترتديه بحيث تيقن بنجاسته بل وكذا لو بالت فيه واختلط بولها بطينه أو مائه بحيث لم يبق للنجاسة عين متميزة فيعفى منه مما يسر الاحتراز عنه فلا يكاف غسل رجليه منه خلافا لما تروهمه بعض ضعفة الطلبة وينبغي أن مثل ذلك في العفو عنه ما وقع السؤال عنه في الدرس عن ممشاة المسجد برشيد متصلة بالبحر وبالمسجد وطولها نحو مائة ذراع ثم إن الكلاب ترقد عليها وهي رطبة لمشقة الاحتراز عن ذلك ويحتمل عدم العفو فيما لو مشى على محل تيقن بنجاسته وهو الأقرب ويفرق بينه وبين طين الشارع بعموم البلوى في طين الشارع دون هذا إذ يمكن الاحتراز عن المتى عليها دون الشارع (قوله وإن لم يكن شارعا) أي المحل الذي عمت البلوى باختلاطه بالنجاسة كدهليز الحمام وما حول الفساق مما لا يعتاد تطهيره إذ تنجس كما يؤخذ من قوله عما يتعد الاحتراز عنه غالبا أما ما جرت العادة بحفظه وتطهيره إذا أصابته نجاسة فلا ينبغي أن يكون مراد من هذه العبارة بل متى تيقن بنجاسته وجب الاحتراز عنه ولا يعنى عن شيء منه ومنه ممشاة الفساق فتنبه له ولا تغتر بما يخالفه

المتقدمة) يعني في قوله تمكن منه بان أدرك امامه الخ ويغني عن هذا قوله قيله للممكن اذا الشروط بيان للممكن كما أسلفه على ان الشهاب ابن حجر ترك هذا كله هنا كانه قصير زمن التعوذ (قوله كاذ كروه في بعضها) حق العبارة كاذ كرو وبعضها فيه (قوله ما عدا الجاوس معه) أي الامام وان لم يكن مذكورا اتكالا على فهم المراد نعم حق الاستثناء مما مر ان يقول الا فيما اذا

(قوله يعني منه عما يتعذر) أي فان صلى في الشارع المذكور لم تصح صلاته حيث لا حائل لملاقاة الجسر ولا ضرورة للصلاة فيه حتى يعذر بخلاف ما يصيب بدنه أو ثوبه فيعني عنه المشقة الاحتراز عنه (قوله أي يتعسر الاحتراز عنه) أي ولا فرق في ذلك بين أن يستعمل لباس الشتاء في زمته أو زمن الصيف لانه لا يكاف غسله (قوله وان اختلط بغطاء) أي ولو دم كلب وان لم يعف عن المحض منه وان قل (قوله وفارق دمه) أي حيث لا يعف عن قليله على ما عتده (قوله في هذا) أي طين الشارع (قوله دون ذلك) أي دم الكلب الغير المختلط (قوله وقدم) أي ان الاصل الطهارة ويحتمل النجاسة الا ان تقدم الاصل على غيره (قوله المعمولة) أي التي جرت العادة أن تعمل بالزاد اما ما شوهد بناؤه بالزاد النجس فانه ينجس ما أصابه ادلا أصل للطهارة يعتمد عليه حينئذ (قوله عملا بالاصل) وعليه ٤٣٢ فلا تنجس الثياب الرطبة التي تنشر على الحيطان المعمولة بالزاد عادة لهذه

العملة وكذا اليد الرطبة اذا مس بها الحيطان المذكورة (قوله نعم ان وجد سبب) استدراك على قوله عما يغلب على الظن اختلاطه (قوله العفوع عن قليل منه) أي طين الشارع وعبارة حجواب أكثر كما اقتضاه قول السارح الصغير لا يبعد أن يبعد الملوث في جميع أسفل الخلف وأطرافه قليلا بخلاف مثله في الثوب والبدن انتهى أي ان زيادة المشقة توجب عد ذلك قليلا وان كثرت عرقا زاد على الحاجة هنا هو الضار ومالا فلا من غير

ما يفيد نبوت النجاسة (يعني منه عما يتعذر) أي يتعسر (الاحتراز عنه غالبا) وان اختلط بغطاء كاربحة الزركشي وغيره وفارق دمه بالمشقة أو كثرتها في هذا دون ذلك ولانه لا بد للناس من الانتشار في حوائجهم وكثير منهم لا يجد الا ثوبا واحدا فلو أمروا بالغسل كلما أصابهم ذلك لعظمت المشقة واحترز بالتيقن النجاسة عما يغلب على الظن اختلاطه بها كغالب الشوارع وفيه قول الاصل والغالب وقد مر من ذلك ماء الميازيب المشكوك فيه ابل اختار المصنف الجزم بطهارته وأفتى ابن الصلاح بطهارة الاوراق التي تعمل وتبسط وهي رطبة على الحيطان المعمولة بما تنجس عملا بالاصل نعم ان وجد سبب بحال عليه كسائلة بول الطيبة عمل بالظن كما تقدم (ويختلف) المعفوع عنه (بالوقت وموضعه من الثوب والبدن) فيعني في الذيل والرجل مما لا يعف عنه في الكم واليد ويبحث الزركشي وغيره العفوع عن قليل منه تعلق بالخلف وان مشى فيه بلانعل وخرج بالطين عين النجاسة اذا بقيت في الطريق فلا يعف عنها نعم ان عمثا فللزركشي احتمال بالعفو وميسل كلامه الى اعتماده كالوعم الجراد أرض الحرم وخرج بالقليل الكثير فلا يعف عنه لعدم عسر اجتنابه وضابط القليل هنا ما لا ينسب صاحبه لسقطة على شيء أو كبره على وجهه أو قلة تحفظ وتضعيف الزركشي له بان المدارع على العرف غير صحيح لان هذا ضبط العرف المطرد (ويعني) في الثوب والبدن (عن قليل دم البراغيث) والقمل والبق (وونيم الذباب) وكل ما لا تنفس له سائلة وعن قليل بول الخفاش والقياس ان روثه وبول الذباب كذلك كما أفاده الشيخ رحمه الله تعالى اذ كل ذلك مما تنجس به البسوى ويعسر

الاحتراز

نظرا لكثرة ولا قلة والا لعظمت المشقة جدا فن عبر بالقليل كالرخصة أراد

ما ذكرناه انتهى وعليه فلا مخالفة بينه وبين قول السارح عن قليل الخ لما ذكره من ان مرادهم بالقليل ما في تجنبه زيادة المشقة (قوله بلانعل) وينبغي أن يقال مثل ذلك في المشي حافيا ثم رأيت في سم على حج (قوله عين النجاسة) ومنه تراب المقابر المنبوشة (قوله نعم ان عمثا) أي بحيث يسق الاحتراز عن المشي في غير محلها (قوله بالعفو) أي عما يتعذر الاحتراز عنه غالبا (قوله ومسل كلامه الى اعتماده) معتمد وعبارة على العباب اما لو عمت جميع الطريق فالوجه العفوع عنها وقد خالف فيه حج (قوله لسقطة) أي ولو بسقوط من كونه وقوله على شيء في نسخة على شقه وما في الاصل أولى (قوله وونيم الذباب) أي روثه انتهى منهج (قوله قرر مرانه لو غسل ثوب فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الاوساخ أي ولو نجسه لم يضر بقاء الدم فيه ويعني عن اصابه هذا الماء فليتمل انتهى سم منهج أي اما ان قصد غسل النجاسة التي هي دم البراغيث فلا بد من ازالة أثر الدم ما لم يعسر فيعني عن اللون على ما مر (قوله كذلك) رطبا كان أو يابس في الثوب والبدن والمكان على الوجه خلافا لمن خص المكان بالجاف وعسر في الاولين اهـ حج (قوله مما تنجس به البسوى ويعسر الاحتراز عنه) بل يبحث العفوع عن ونيم برأس كوز بحر عليه ماء قليل فلا يتنجس به وذلك لان ذلك كله مما تنجس به

أدركه في غير القيام (قوله وأفضل صيغة على الإطلاق) أي بالنسبة للقراءة أي أو مطلقاً والأفلا خفاء أن التعوذ الوارد لدخول المسجد أو الخروج منه أول دخول الصلاة أفضل المحاطة فيه على لفظ الوارد (قوله ولولقيام الثاني) لا موقع لهذه الغاية في المتن فكان ينبغي أن يهمل بقوله للقراءة أو نحو ذلك (قوله استحب له الابتداء) يؤخذ منه مع قوله سواء اقتضى أنه لا يستحب

أهـ جـ ومثل شيخنا الزيادي عما يعتاده الناس كثيراً من تسخين الخبز في الرماد النجس ثم انهم يقتونونه في اللبن ونحوه فأجاب بأنه يعني عنه حتى مع قدرته على تسخينه في الطاهر ولو أصابه شيء من نحو ذلك اللبن لا يجب غسله انتهى كذا بهامش وهو وجيه مرضى بل يعني عن ذلك وإن تعلق به شيء من الرماد وصار مشاهداً سواء ظاهره وباطنه بأن اتفق بعضه ودخل فيه ذلك كدود الفاكهة والجبن ومثله الفطير الذي يدفن في النار لما أخوذة من النجس (قوله قليلاً أم كثيراً الخ) هل هذا خاص بما ذكره المتن من دم البراغيث ونحوه أو عام فيه وفيما ذكره من بول الخفاش وروثه وعليه فيكون تفسير الشارح له بالقليل بناء على كلام الرافعي فيه تطوراً والقرب الثاني ويوجه به عموم الابتلاء به وقد يستفاد ذلك من قول المنهجي وونيم ذباب يجعل المعنى فيه ونحو ونيم ذباب عما عمت به البلوى وفي سـ عليه فرع وقع من مـ أنه واقف ببعض السائلين على أن من جملة العفوم الاختلاط بماء الأكل أن تكون بأصابعه أو كفه نجاسة مضمومة فبأكل بأصابعه أو كفه من أناء فيه مائع فليتأمل فإنه مشكل ولم يوافق على جواز وضع يده في نحو أناء لاخراج ما فيه من الماء كوليث كل خارجه كإخراج الأدام من أناء في أناء آخر ثم أكـه فليخر رآته وكتب على جـ مانعه قوله لم يخرج لما استهله الخ أخرج المحتاج ٤٣٣ لما استهله فيغيدانه لو أدخل

يده أناء فيه ماء قليل أو مائع أو رطب لاخراج ما يحتاج لإخراجه لم نجس انتهى وممن ذلك ماء المراحيض وإخراج الماء من زبر الماء مثلاً فتنبه له (قوله وغلب على الثوب) أي بأن عمه (قوله خلافاً للذري) أي حيث قيد عالم بيم الثوب (قوله كذرق الطيور) أي فيعني عنه حيث لم يعتمد المثل على لم يكن

الاحترار عنه والبق هو البعوض قاله في الصحاح والظاهر كما قاله الشيخ شموله للبق المعروف ببلادنا (والاصح) أنه (لا يعني عن كثيره) لندركه وعدم مشقة الاحتراز عنه (ولا) عن (قليل) انتشار بعرقه لمجاوزه محله (وتعرف الكثرة) وضدها (بالعادة الغالبة) فبالغالب عادة التلطيخ به ويعسر الاحتراز عنه عادة قليل وما زاد عليه كثير ويختلف ذلك باختلاف الأوقات والبلاد ولا يبعد جريان ضابط طين الشارع هما ولو شك في شيء أقليل هو أم كثير فله حكم القليل إلا أن الأصل في هذه النجاسات الاتية العفو إلا إذا تيقنا الكثرة والثاني العفو عنهما لأن الغالب في هذا الجنس عسر الاحتراز فليحذف غير الغالب منه بالغالب كالسافر يترخص وإن لم تنله مشقة لاسيما والتمييز بين القليل والكثير مما يوجب المشقة لكثرة البلوى به ولهذا رجع فقال (قلت) الاصح عند المحققين العفو مطلقاً والله أعلم) قليلاً أم كثيراً انتشار بعرقه أم لا تفاخس وغلب على الثوب أم لا خلافاً للذري وسواء أقصر كـه أم زاد على الأصابع خلافاً لاسنوي والأوجه أن دم البراغيث الحاصل على حصر نحو المسجد عن بنام عليها كذرق الطيور خلافاً لابن العماد ومحل ذلك في ثوب ملبوس أصابه الدم من غير تعدد فلو كانت الإصابة بفعله قصداً كان قتلها في ثوبه

٥٥ نهاية ل ثم رطوبة له أو لما يلاقيه وعم المحل كما تقدم (قوله ومحل ذلك) أي العفون الكثير (قوله في ثوب ملبوس) أي ولو لبسه للتجمل ولو كان عنده غيره خالياً من ذلك لا يكاف لبسه لأن الشارع لما عفا عما فيه من الدم صار كالطاهر (قوله كان قتلها في ثوبه) ظاهره وإن تكرر ذلك منه كان قتل مرة بعد مرة واجتمع من جملة ذلك دم في الظاهر فيعني عن القليل لكن سيأتي له بعد قول المصنف ولو فعل في صلاته غير ما بطلت الخ أنه لا يضر قتله لنحو قوله في الصلاة لم يحمل جلد ها ولا مـه وهي ميتة وإن أصابه قليل من دمها فيتقيد ما هنا بذلك فيقال محل العفون قليل دم نحو البراغيث لم يمس جلد ها وهي ميتة يعني مع الرطوبة من أحد الجانبين ومن الرطوبة ما يعلق من دمها بأصبعه مثلاً ومن هنا تنذر العفون القليل الحاصل بقتله إذا لم يمكن عادة قتل قلة يده من غير عمامة جلد ها وفي جـ ولو حمل ميتة لادم لها سائل في بدنه أو ثوبه وإن لم يقصد كقمل قتله فمعلق جلده بنظره أو ثوبه في أطلق أنه لا بأس بقتله في الصلاة يتعين أن مراده ما لم يحمل جلده انتهى ويؤخذ منه أن مجرد مـه في غير الصلاة لا يضر في العفون عنه وهو قريب لأن منشأ العفو المشقة وهي حاصلة فيما لو اشترط في العفون الدم القليل عدم المس بل معه لا تكاد توجد صور العفون في متاوى الشارح مانعه مثل رضي الله عنه عن رجل يقصع القمل على فـه بفعله فهل والحالة هذه يعني عن دمه لو كثر نحو خمسة إلى عشرين والحال إذا خالط الدم مع الجلد ولو كان قليلاً هل يعني عنه

التعود لغير الابتداء والاقتراح كان شرع في قراءة بعد ان كان في قراءة أخرى وبه يعلم ما في حاشية الشيخ (قوله بعد الاقتراح) أي ان أتى به كإتيان (قوله فتقلت عليه) أي شقت لكثرة الاصوات خلفه قاله شيخنا في الحاشية ولا ينافيه الترجي في قوله صلى الله عليه وسلم لعلمكم تقرؤن خلفي لاحتمال انه كان يسمع الاصوات ولا يميز ما يقولون (قوله فلا تتعين) أشار به الى دفع

فأجاب يعنى عن قلل دم في الحالة المذكورة لا كثيرة لكونه بفعلة ومما سمة الدم للجلد لا تؤثر انتهى ويبقى الكلام فيما اذا حرت القملة بين أصابعه هل يعنى عنه أولا والا قرب عدم العفو لكثرة مخالطة الدم للجلد (قوله أو جل ثوب نحو براغيث) أي ليس من لباسه ولو للتحمل وان كان حمله لغرض كالخوف عليه (قوله وهو محمول على عدم احتياجه) ومن الحاجة ان يخشى على نفسه الضرر اذا نام عريانا ولا يكف اعداؤا ثوب لينام فيه لما فيه من الحرج (قوله في ماء قليل نجسه) أي حيث لم يحتاج لذلك فلو أدخل يده لاخراج ما في الاء أو الا كل منه وهي متلوة بدم البراغيث لم يضر كاد كرتاه عن سم (قوله وغسل) ولو للتبرد (قوله وحلق) أي وماء حلق ولا يضر لبسه للثوب الذي فيه دم براغيث بعد غسل التبرد (قوله وسائر ما احتجج اليه) منه ما ذكرناه عن سم على ج ومنه ٤٣٤ أيضا ما اوضح وجهه المبطل بطرف ثوبه ولو كان معه غيره ولبس منه فيما

يظهر ماء الورد وماء الزهر فلا يعنى عنه اذا رشح على ثيابه قليلا كان أو كثيرا الا لم تدع اليه حاجة والذي يرشح عليه ذلك بسبيل من منع من يريد الرش منه عليه فتنبه له فانه دقيق ومحل ذلك ما لم يحتاج اليه لداواة عينه مثلا (قوله ولا يكاف تنشيف البدن) أي ولو من غسل قصده مجرد التبرد أو للتنظيف ومن ذلك ما لو عرق بدنه فغسل يده المبتلة (قوله خراج) بالتخفيف (قوله وقيل ان عصره فلا) وكالعصر ما لو يجره أو وضع عليه لصوقا لخرج ما فيه من المدة وانفتح بذلك (قوله

أو بدنه أو جل ثوب نحو براغيث وصلى فيه أو فرشته وصلى عليه أو كان زائدا على ملبوسه لا لغرض من تحمل ونحوه لم يعنى الا عن القليل كافي التحقيق والمجموع وغيرهما ولو نام في ثوبه فكثرت فيه دم البراغيث الضيق بما يقتله منها عمد المخالفته السنة من العري عند النوم ذكره ابن العماد بحثا وهو محمول على عدم احتياجه للتوم فيه والاعنى عنه ثم محل العفو هنا وفي نظائره الا تية بالنسبة للصلاة فلو وقع المتلوث بذلك في ماء قليل نجسه ولا فرق في العفو بين البدن الجاف والرطب وهو ظاهر بالنسبة للرطوبة الحاصلة من عرق ونحو ماء وضوء وغسل وحلق أو ما يتساقط من الماء حال شربه أو من الطعام حال أكله أو بصاق في ثوبه أو مما سائر آله نحو فساد من ريق أو دهن وسائر ما احتجج اليه وغير ذلك مما يشق الاحتراز عنه ولا يكاف تنشيف البدن لعصره خلافا لابن العماد (ودم البثران) بالمثلثة خراج صغير (كالبراغيث) فيعنى عن قليله وكثيره وان كثروا وانتشروا لانه من جنس ما يتعذر الاحتراز عنه فالحق نادره بغالبه كما مر ما لم يكن بفعلة والا فالعفو خاص حينئذ بالقليل (وقيل ان عصره فلا يعنى عنه) للاستغناء عنه وحصوله بفعلة وظاهر عبارة المصنف ان الاصح العفو عنه مع العصر ولو كان كثيرا وهو ما اقتضاه كلام الروضة وأصاها وليس كذلك كما يعلم مما مر (والدما ميل والقروح وموضع الفصد والحجامة قيل كالبثران) فيعنى عن دمها وان كثرت على ما مر لانها وان لم تكن غالبية ليست نادرة (والاصح) عند الرافعي انها ليست مثله لانها لا تكثر كثيرا بل يقال في جزئيات دمها (ان كان مثله يدوم غالبيا فلا استعاضة) أي كدمها فيلزمه الاحتياط حسب الامكان بأن يزيل ما أصابه منه ويعصب محل خروجه عند ارادته الصلاة كما مر تطهيره في المستعاضة ويعنى بعد الاحتياط عما يشق الاحتراز عنه ولو من دم استعاضة وان لم ينف عن شئ من دم المنافذ كما أفق به الوالدرجه الله تعالى (والا) بأن كان مثله لا يدوم غالبا (فكدم الاجنبى) بصيبه (فلا يعنى)

والافكدم الاجنبى فلا يعنى الخ) قال سم على حج اعلم انه وان كان المتبادر ان نائب فاعل يعنى ضمير المشبه عنه لانه الموافق لكون المقصود بالتشبيه بيان حكم المشبه لكونه مجهولا وكون حكم المشبه به معلوما مستقرا الا ان كان في عبارة المصنف مانع من ذلك وهو ان هذا الخلاف المذكور في قوله فلا يعنى وقيل يعنى عن قليله اعلم انه في كلام الاصحاب اصاله في دم الاجنبى الذى هو المشبه به ويصرح بذلك استدراك المصنف على ترجيح المحرر انه لا يعنى بقوله والاظهر العفو عن قليل الاجنبى فان هذا رد على قول المحرر لا يعنى فهو مصرح بأن الخلاف اعلم انه في دم الاجنبى فتعين ان الضمير في يعنى للمشبه به وهو دم الاجنبى وامتنع كونه للمشبه به أو لما فان قلت التشبيه لا يتفرع عليه بيان حكم المشبه به قلت الفاء مجرد العطف لا للتفريع وكان المصنف قال والافكدم الاجنبى ودم الاجنبى لا يعنى عنه وقيل يعنى عن قليله فيجوز ذلك فيما ذكرنا اذا علمت ذلك علمت ان الصواب يرجع للضمير للمشبه به كما فعله

ما قيل ان ظاهر عبارة المصنف عدم وجوب اعليه بالكيفية (قوله كما يأتي بيانه) أي المصبوق الحقيقي بشرئته قوله مع من في معناه
 في عبارته مسامحة لانها توهم ان المصبوق الحكمي غير من في معنى المصبوق وظاهرانه هو (قوله لا لقراءة الفاتحة) يخالف
 ما يأتي له في صلاة الجماعة وهو ساقط في بعض النسخ (قوله فلم يزل عذره) يعني لم يفرغ من قراءته في مسئلتى الشك والنسيان ولم
 تزل الزحمة من مسئلتها ولم تتم الاركان في مسئلة البطء (قوله حتى سبقه الامام باكثر من ثلاثة اركان الخ) يعني انه فرغ من قراءة
 الفاتحة قبل انفصال الامام عن السجود الثاني واشتغل بالكوع وبما بعده فلم يفرغ من ذلك الا والامام راكع في مسائل الشك

المحقق المحلى فله دهره وان الشارح لم يصب فيما فعل ولا في قوله وهذا أولى الخ وان ذلك نشأ عن عدم تأمل كلام المصنف
 وسياقه فتأمل (قوله من المشبه) هو قول المصنف والاماميل والقروح الخ وقوله والمشبه به هو قول المصنف فكدم الاجنبى
 (قوله غير نحو كلب) أي ما لم يختلط بأجنبي لم تحس الحاجة اليه على ما مر (قوله ما لم يكن بفعله) ومنه ما يقع من وضع لصوق على
 الدم ليعود سيبا في فحوه وانحراح ما فيه فيعنى عن قليله دون كثيره واما ما يقع ٤٣٥ كثيرا من ان الانسان قد يفتح رأس

الدمل بالآلة قبل انتهاء
 المدة فيه مع صلابه المحل
 ثم تنتهى مدته بعد فيخرج
 من المحل المنفتح دم كثير
 أو ضئيل فهل يعنى عن
 ذلك ولا يكون بفعله لتأخر
 خروجه عن وقت الفتح
 أولا لان خروجه مترتب
 على الفتح السابق فيه تظهر
 والاقرب الثانى لما ذكر
 (قوله اي ان كثر) بتأمل
 هذا مع قوله قبل وكثيرها
 من نفسه الا ان يقال
 ما هنا مفروض فيما لو
 كان تدفقه بفعله بان فتح
 الدمل نخرج منه (قوله
 ولو جمع لكثير) لا يقال هذا
 مخالف لما مر اي بعد ذكر
 القلتين بعد قول المتن
 وكذا في قول نجس لا يدركه
 طسرف فيما لا يدركه

عنه أي عن شئ من المشبه والمشبه به وجعله بعض الشروح راجعا للادول وحده وبعضهم
 للثاني وحده وما قلناه افيد (وقيل يعنى عن قابلية) كما قيل به في دم الاجنبى (قلت الاصح انها)
 أي دم الدما مبل والقروح وموضع القصد والحجامة (كالبثرات) فيعنى عن قابليها وكثيرها
 ما لم يكن بفعله أو يجاوز محله وحاصل ما في الدماء انه يعنى عن قليلها ولو من أجنبي غير نحو كلب
 وكثيرها من نفسه ما لم يكن بفعله أو يجاوز محله فيعنى حينئذ عن قليلها فقط وما وقع في التحقيق
 والمجموع في دم البثرات ونحوها من كونه كدم الاجنبى محمول على ما حصل بفعله أو انتقل
 عن محله وقضية قول الروضة لو خرج من جرحه دم متدفق ولم يلوث بشرته لم تبطل صلاته انه
 اذا لوث أبطل أي ان كثر كما أفهمه كلام المتولى أي وجاوز محله أخذ ما مر (والاظهر العفو
 عن قليل) دم (الاجنبى) من غير نحو كلب ولو من نفسه بأن عاد اليه بعد انفصاله عنه كما
 أفاده الاذرى (والله أعلم) لوقوع القليل في محل المسامحة اذ جنس الدم بما يتطرق له
 العفو والقليل كما في الام ما عفاه الناس أي عذوه وعفوا والثاني لا يعنى عنه مطلقا سهولة
 الخرز عنه وشمل قوله قليل دم الاجنبى ما لو كان القليل منفردا ولو جمع لكثير وهو الراجح
 اما دم المغلط من نحو كلب فلا يعنى عن شئ منه لغلطه كما نقله في المجموع عن البيان وأقره
 بل نقل عن نص الامام أيضا ولو لم يخط نفسه بدم أجنبي عبثا لم يعف عن شئ منه لارتكابه
 محرما فلا يناسبه العفو كما أنفى به الولد رحمه الله تعالى (والقيح والصديد) وتقدم في
 النجاسة الكلام لهما (كلام) فيما ذكر لكونهما ماسخيلين الى نتن وفساد (وكذا
 ماء القروح والتنغيط الذي له ريح) وتغير لونه قياسا على القيح والصديد (وكذا ابلا
 ريج) ولا يغفلون (في الاظهر) قياسا على الصديد الذي لا رائحة له والثاني انه ظاهر
 كالعرق وأشار المصنف الى ترجحه بقوله (قلت المذهب طهارته) قطعا (والله أعلم)
 لما مر ثم محمل العفو عن سائر ما تقدم مما يعنى عنه ما لم يختلط بأجنبي فن اختلط به

الطرف من انه اذا وقع في مواضع متفرقة وكان بحيث لو جمع أدركه الطرف عني عنه ان كان يسيرا عرفا بخلاف ما لو
 كثيرا لمكان جعل ما سبق على غير الدم والفرق ان جنس الدم مفعوعه في الجملة بلا ضرورة ولا كذلك نحو البول أي فانه
 لا يعنى عنه قليلا كان أو كثيرا بخلاف الدم فانه يعنى عن قليله ولو كان اذا جمع لكثير كما هو مقرر (قوله وهو الراجح) أي فيعنى
 عنه (قوله فلا يعنى عن شئ منه لغلطه) أي ما لم ينته في القلة الى حد لا يدركه البصر المعتدل بناء على ما اعتمدته الشارح فيما مر
 من ان ما لا يدركه الطرف لا ينحس وان كان من مغلط (قوله ولو لم يخط نفسه) بأن امس شيئا من بدنه بذلك وفي المصباح لخط
 ثوبه بالمداد وغيره لخطه من باب تقع والتشديد مبالغة انتهى (قوله والصديد) قال في مختار الصحاح صديد الجرح ماؤه الرقيق
 المختلط بالدم قبل ان تغلط المدة انتهى والمدة بكسر الميم (قوله كالدمل) أي انخارج من الدما مبل والقروح والبثرات (قوله ما لم
 يختلط بأجنبي) خلافا ليج أي غير ضرورى الحصول لما تقدم من ان ماء الوضوء ونحوه لا يضر

والنسيان (قوله وسيتذقده يتصور سقوط الفاتحة في سائر الركعات) هو ظاهر في مسئلتى الزحمة وبطء الحركة لا في مسئلتى الشك والنسيان اذ يتصور في الاولين أن يكون مسبوقا في الركعة الاولى فسقطت عنه الفاتحة ثم حصل له العذر في غيرها فسقطت عنه الفاتحة أيضا بخلاف الآخرين اذ يجب عليه القراءة عند التذكركما يأتي (قوله لتأونه واضطرابه) أى الخبر (قوله

(قوله ويلحق بذلك) أى في عدم العفو (قوله ما لو حلق رأسه) هذا مخالف لما مر من العفو عنه في قوله ونحو ماء وضوء وغسل وحلق ومن ثم وجد في بعض النسخ انه ضرب على قوله فيما مر وحلق وعلى تقدير ثبوتها فقد يحمل ما مر على ان المراد انه يعفى عن ماء الحلق اذا أصاب ما في بدنه أو ثوبه أو رأسه من دم البراغيث ونحوها قبل الحلق وما هنا مفروض في دم الجراحات الحاصلة بسبب الحلق فلا تخالف والاقرب له فموضع ما سواه كان الدم من الجرح أو البراغيث لمسقة الاحتراز عنه بل العفو من هذا أولى من العفو عن البصاق في كنه الذي فيه دم البراغيث (قوله حتى ادماه) خرج به ما لو وضع عليه لصوقا من غير حلك فاختلط ما على اللصوق بما ٤٣٦ خرج من الدم ونحوه وينبغي انه لا يضر لان اختلاطه ضرورى للعلاج (قوله

ثم علم كونه) أى وجوده (قوله وجب القضاء) قال المحلى والمراد بالقضاء الاعادة في الوقت أو بعده انتهى (أقول) في اطلاق الاعادة على ما بعد الوقت تغليب اذا الاعادة فعل العبادة ثانيا في الوقت ومن ثم قال جج المراد بالقضاء ما يشمل الاعادة في الوقت وقال سم عليه وظاهر ان القضاء في الصورتين يعني هذه وما بعدها على التراخي انتهى ويؤيده ما قاله في الصوم من ان من نسي النية لا يجب عليه القضاء فوراً وعليه فيمكن الفرق بين هذا وبين

ولو دم نفسه كالتأرجح من عينه أو لثته أو أنفسه أو قبله أو دبره لم ينف عن شيء منه ويلحق بذلك ما لو حلق رأسه فخرج حال حلقه واختلط دمه ببل الشعر أو حلك نحو دمل حتى ادماه ليستسك عليه الدواء ثم ذره عليه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى (ولو صلى بنجس) غير معفو عنه في ثوبه أو بدنه أو مكانه (لم يعلمه) حال ابتداء طهارة علم كونه فيها (وجب القضاء في الجديد) لانها طهارة واجبة فلا تسقط بالجهل كطهارة الحدث والقديم انه لا يجب واختاره المصنف في شرح المهذب لما رواه أبو سعيد الخدرى قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى باصحابه اذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره فلما رأى القوم ذلك القروا نعالهم فلما قضى صلاته قال ما حملكم على القاء نعالكم قالوا يا رسول الله رأيناك ألقيت نعليك فآلقينا نعالنا فقال صلى الله عليه وسلم ان جبريل أتاني فأخبرني ان فيه ما قد راو في رواية خبثا وفي أخرى قد راو أذى وفي أخرى دم حلة وجه الدلالة عدم استثنائه للصلاة وأجابوا بأن القدر هو الشيء المستقذر نجسا كن أو غيره كالخطا والبصاق وأيضا فقد يكون الدم يسيرا وانما فعله تنزيها وقيل ان اجتناب النجاسة لم يكن واجبا أول الاسلام ومن حيث ذوجب ويدل له حديث سلا الجزور على ظهره صلى الله عليه وسلم وهو يصلى بكة ولم يقطعها (وان علم) بالنجس قبل الشروع فيها (ثم نسي) فصلى ثم تذكر في وقتها أعادها فيه أو بعده (وجب) القضاء (على المذهب) لتفريطه بتركها لما علم به والطريق الثاني في وجوبه القولان لعذره بالنسيان وحيث لزمه الاعادة أعاد حتما كل صلاة يتقن فعلها مع النجاسة فان احتمل وجودها بعد الصلاة فلا اذا اصل في كل حادث تقديره باقرب زمن والاصل عدم وجوده قبل ذلك ولومات قبل القضاء ففضل الله تعالى ان لا يؤاخذ مع وعده برفع الخطا والنسيان عن الامة نص عليه البغوى في فتاويه وفي

ما لو لم ير الهلال أول ليلة من الشهر فإنه يجب فيه القضاء على الفور بأنه في تلك يجب عليه التحري اما بما معان الاتوار النظر أو بالبحث عنه فاذا لم يره ولا أخبر به ثم تبين انه من الشهر نسب الى تقصير في الجملة وفيما نحن فيه لم ينسب الى تقصير لانه مع النسيان وعدم العلم بالنجاسة معذور اذ لم يجب عليه البحث عن ثيابه قبل الصلاة فيها بل يعمل بما هو الاصل فيها من الطهارة (قوله حديث سلا الخ) أى حديث وضع سلا الجزور على ظهره الخ وهو اسم لما في الكرش من القدر لكن في الصحاح السلا بالفتح مقصور الجملة الرقيقة التي يكون فيها الوالد من المواشي (قوله كل صلاة يتقن فعلها مع النجاسة) أى فلو نش عمامته فوجد فيها شرفل وجب عليه اعادة ما يتقن اصابتها فيها اه شيخنا زياى بهامش ونقل عن ابن العماد العفولان الانسان لا يؤمر بتفتيشها (أقول) والاقرب ما قاله ابن العماد لما صرحوا به من العفو عن قليل النجاسة الذي يشق الاحتراز عنه كسبر دخان النجاسة وغبار السرجين وشعر نحو الجار فقياس ذلك العفو عنه ولو في الصلاة التي علم وجوده فيها بل الاحتراز في هذا أشق من الاحتراز عن دخان النجاسة ونحوها (قوله ولومات قبل القضاء) أى قبل العلم به أو بعده وقلنا بأن القضاء على التراخي كما مر عن

فإن تعد تركه) ليس يفيد أن الاستثناف لا بد منه بكل حال حيث قصد التكميل الذي هو فرض المسئلة كما يعلم بما يأتي
وأما أخذ الشارح مفهومه فيما يأتي فهو مبنى على ما زاده من القيد الاتي وستعلم ما فيه (قوله والطواف) لم تظهر صورة

(قوله ان كان ثم غيره) أي ولم يعلم أي الرائي منه أي من الغير انه لا يعلم ولا يرشده للصواب والافيهير في حقه عينا لان وجود
من ذكر وعدمه سواء (قوله لزمه قبوله) ولو تعارض عليه عدول في انه كشفت عورته أو وقت عليه نجاسة فينبغي تقديم
الخبر بوقوع النجاسة أو انكشف العورة لانه مثبت وهو مقدم على الثاني وان كثر (قوله لانه حينئذ كالنجس) هذا
لا يناسب فرقه السابق بأن فعل نفسه لا يرجع فيه لغيره وبشكل عليه أيضا ما تقدم له في أبواب الحدث من انه لو أخبره
عدل بخروج شيء منه وهو متوضئ لا ينتقض طهره لان اليقين لا يرفع بالشك (فصل في ذكر بعض مبطلات الصلاة) في
حكمة ذكر هذا الفصل في باب شروط الصلاة مع انه ليس منها انه اذا طرأ عليها بعد استكمال الشروط ابطالها (قوله وسننها)
أي وبعض سننها أي ما يسن فعله فيها أو لها وليس منها (قوله ومكر وهاتها) معطوف كالذي قبله على مبطلات (قوله بالنطق)
أي من الجارحة المخصوصة دون غيرها كما يدور الرجل مثلا فلا تبطل بالنطق بواحد منهما فيما يظهر وتقل عن بعض أهل
العصر البطالان بذلك فليراجع ويؤيد ما قلناه قول الشارح من أنف أو فم وتقل بالدرس عن خط بعض الفضلاء عن مر
انه اذا خلق الله تعالى في بعض أعضائه قوة النطق وصار يتمكن صاحبه من النطق ٤٢٧ به اختيارا متى أراد ويستترك

ذلك متى أراد كان ذلك

كقطع اللسان فتبطل

الصلاة بنطقه بذلك

بحرفين انتهى وقياس

ما ذكره ان ثبت للعضو

الذي ثبت له تلك القوة

جميع أحكام اللسان

حتى لو قرأه لغة لا تقطع في

الصلاة كفي وكذا

لو تعاطى به عقدا أو حلا

على انه قد يقال هو بالنسبة

الى العسقد والحسل

الانوار ونحوه ويلزمه تعليم من رآه يخجل بواجب عبادة في رأي مقلده كفاية ان كان ثم غيره
والافيهير ان قول ذلك بأجرة لم يلزمه الا في الاصح ولو أخبره عدل رواية بنحو نجس
أو كشفت عورة مبطل لزمه قبوله أو بنحو كلام مبطل فلا كما يدل كلامهم عليه ويفرق بينهما
بأن فعل نفسه لا يرجع فيه لغيره ويظهر ان محله فيما لا يبطل سهوه لاحتمال ان ما وقع
منه سهوا ما هو كالفعل أو الكلام الكثير فينبغي قبوله فيه لانه حينئذ كالنجس وتقدم
انه لو صلى ناسيا للظهاره أثيب على قصده دون فعله ويجري ذلك هنا

(فصل في ذكر بعض مبطلات الصلاة وسننها ومكر وهاتها) (تبطل الصلاة) (بالنطق)
عمدا بكلام مخلوق وان لم يكن بلغة العرب (بحرفين) ولو من حديث قدسي ان تواليا فيما
يظهر قياسا على ما يأتي في الالف أفهما أولا وان كان لمصلحة الصلاة اذ أقل ما يبنى منه
الكلام حرفان وتخصيصه بالمفهوم اصطلاح حادث للنفاذ والاصل في ذلك خبر مسلم كذا
تسكام في الصلاة حتى زلت وقوموا فانتين فأمرنا بالسكوت ونهيننا عن الكلام وروى

لا يتقاء عن الاشارة المفهومة وهي صريحة من الاخر من ان فهمها كل أحد (قوله ولو من حديث) انما أخذناه غاية لئلا
يتوهم عدم البطالان به لكونه كلام الله تعالى لكن يبقى النظر في وجه دخوله في كلام المخلوقين ولعله انه أراد بكلام
المخلوقين ما ليس بقرآن ومنه الحديث القدسي وعليه فالمراد بكلام المخلوقين ما شأنه ان يتكلم به المخلوق والقرآن لما كان
مجزأ خارجا عن طوق البشر خص بكونه كلام الله تعالى وان شاركه فيه الحديث القدسي في انه كلام الله قال حج وكالحديث
القدسي ما ذهبت تلاوته اه وتبطل أيضا بالتوراة والانجيل وان علم عدم تبدلها كما شمله قولهم بحرفين من غير القرآن
والذكر والدعاء (قوله أفهما أولا) أي ولو كانا غير مستعملين كأوع انتهى سم على منهج والاولى التمثيل بنحو رده مقلوب
ذر من المهمات والافاومستعملة في كلامهم (قوله اذ أقل ما يبنى منه الكلام حرفان) عبارة المحلى والكلام يقع على المفهوم
وغيره الذي هو حرفان انتهى (أقول) قوله الذي هو حرفان أي بناء على ما اشتهر في اللغة والاف في الرشي مانصه الكلام موضوع
لنجس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف أو العطف أو على أكثر من كلمة سواء كان مهملا أم لا ثم قال واشتهر الكلام لغة
في المركب من حرفين فصاعدا انتهى (قوله فأمرنا بالسكوت) هذا يفيد ان معنى القنوت السكوت وفي المصباح ما يصرح به
وعبارته القنوت مصدر قنت من باب قصد الدعاء ويطلق على القيام في الصلاة ومنه قوله أفضل الصلاة طول القنوت
ودعاء لقنوت أي دعاء القيام ويسمى السكوت في الصلاة تنوتا ومنه وقوموا لله قانتين انتهى وفي البضاوي وقوموا
لله قانتين أي ذاكرين انتهى فقوله فأمرنا بالسكوت أي عن كلام المخلوقين (قوله وروى أيضا الخ) أي به لبيان المراد
من الكلام في الحديث الاول

الترتيب الحقيقي قيسه (قوله ولم يطل غير المرتب) هذا قيد زاده تبعاً للمداد على ما في كلامهم وهو يخرج عن صورة المسئلة
اذ صورتم كما يعلم براجحة كلامهم انه أي بنصف الفاتحة الثاني مثلاً أو لا ثم أي بالنصف الاول وأصل هذه السوادة للروض
وترحه وليس فيها هذا القيد وهو انما يناسب مسائل قطع الموالاة الآتية (قوله فان طال غير المرتب) مبني على القيد الذي

(قوله ان قل لعاطس) واسم القائل معاوية بن الحكم انتهى شرح روض (قوله أو حرف مفهم) ظاهره وان أطلق فلم يقصد
المعنى الذي اعتبره صار منسباً ولا غير وقد يقال قصد ذلك المعنى لازم لشرط البطلان وهو التعمد وعلم الضرر انتهى سم
على حج وقضية قول الشارح من الوقاية عدم الضرر حالة الاطلاق الا ان يقال انها عند الاطلاق تحمل على كونها من
الوقاية ويوجه بان القاف المفردة وضعت للطلب والالفاظ الموضوعه اذا أطلقت حملت على معانيها ولا تحمل على غيرها
الا بقرينة والقاف من القلق ونحوه جزء كلمة لا معنى لها فاذا نواها عمل بنية واذا لم ينوها حملت على معناها الوضعي قال حج
وأفتى بعضهم بابطال زيادة يا قبل أي النبي في التشهد أخذوا بظاهر كلامهم هناك كنه بعيد لانه ليس أجنيبا عن الذكر بل
بعد منه ومن ثم أفتى شيخنا بأنه لا بطلان به انتهى حج وأقره سم وقوله لا بطلان به أي وان كان عامداً عالماً (قوله كق من
الوقاية) لا فرق في ذلك بين كسر القاف وفتحها لان الفتح لن وهو لا يضر فبطل الصلاة بكل منهما ما لم يؤديه ما لا يفهم على
ما يأتي ولو قصد بانهم ما لا يفهم ٤٣٨ كان قصد بقوله في القاف من القلق من الامال شيخنا طيب الى انه لا يضر

وهو محتمل ومثله مالو
نطق بف قاصداً به أول
حرف في انقطة في فيحصل
انه لا يضر انتهى سم على
حج ولو أتى بحرف لا يفهم
قاصداً به معنى المفهم هل
يضر فيه نظر اه سم
على منهج (أقول) والذي
ينبغي عدم الضرر لانه ليس
موضوعاً لا فهم وتقبل
في الدرس ببعض الهوامش
من م ر ما يوافق ذلك
فله الحمد والمئة وقد يقال
بالضرر لان قصد ما يفهم

أيضا ته صلى الله عليه وسلم قل لمن قال لعاطس بركك الله ان هذه الصلاة لا يصلح فيها
شي من كلام الناس (أو حرف مفهم) كق من الوقاية وع من الوعى وف من الوفاء وش
من الوشى (وكدامدة بعد حرف في الاصح) وان لم يفهم اذ المدالف أو واو اياه فالمدود
في الحقيقة حرفان والثاني لا تبطل لان المدة قد تتفق لاشباع الحركة ولا تعد حرفان وفي
الانوار أنها لا تبطل بالبصق الا ان يتكرر ثلاث مرات متواليات أي مع حركة عضو
يبطل تحريكه ثلاثاً كالحى لاشقة كما لا يخفى (والاصح ان التنفخ والضحك والبكاء) وان
كان من خوف الآخرة (والانين) والتأوه (والنفخ) من أنف أو فم (ان ظهر به) أي
بواحد من ذلك (حرفان بطلت) صلاته لوجود منافيا (والافلا) تبطل لما مر والثاني
لا تبطل بذلك مطلقا لكونه لا يسمى في اللغة كلاما ولا يتبين منه حرف محقق فكان شبيها
بالصوت النفل وخرج بالضحك التيسم فلا تبطل به لشبوهه عنه صلى الله عليه وسلم فيها
(ويعذر في سائر الكلام) عرقا كما يرجع اليه في ضبط الكامة لا ما ضبطها به النخاة
والغويون (ان سبق لسانه) اليه لعذره بل هو أول من الناسى لعدم قصده (أو نسي
الصلاة) لعذره أيضا بخلاف نسيان تحريره فيها فانه ككسيان نجاسة نحو ثوبه ولو ظن

يقض من قطع النية وكنه لما استعمل ما لا يفهم في معنى ما يفهم صار كالكمة المجازية المستعملة في بطلان

غير ما وضعت له ولعل هذا أقرب لما تقدم من تضمنه قطع النية (وتنبية) هل يضبط النطق هنا بما مر في نحو قراءة الجنب
والترأة في الصلاة أو يفرق بأن ماها اضيق فيضرممعا حديد السمع وان لم يسمع المعتدل كل محل والاول أقرب اه حج
(أقول) الا قرب الثاني لان المدا على النطق وقد وجد (قوله وكدامدة بعد حرف) أي بأن أي بحرف محذود من غير القرآن
بمخلاف ما لو زاد مدد على حرف نرا أي ولم يغير المعنى فانه لا يضر (قوله وان لم يفهم) أي الحرف (قوله لا تبطل بالبصق) أي
حيث لم يظهر به حرفان أو حرف مفهم كما هو ظاهر اه سم على حج (قوله أي الواحد من ذلك) ظاهره انه لو ظهر بالضحك
حرف وبالبكاء مثلاً حرف آخر لا يضر ولعله غير مراد بل الا قرب الضرر وان كانا من جنسين لان مجموعهما كلام وان اختلف
سبب التلقظ به كما ونطق بحرفين لغرضين مختلفين وعليه فكان الاول في حمل المتن ان يقول أي بما ذكر ليشمل ما لو كان
الحرفان بسبيين (قوله لما مر) أي من انما لا تبطل بدون حرفين أو حرف مفهم (قوله مطلقا) ظهر حرفان أو لا (قوله الغفل)
هو بالغفل المحجمة المضحومة والفاء الساكنة كقفل المراد به الصوت الذي لا يفهم منه حروف كصوت البهايم وصوت المزمار
(قوله لا تبطل به) أي لانه لا يشتمل على حروف (قوله كما يرجع اليه) أي العرف (قوله والنخاة والغويون) من انما اللفظ وضع
لمعنى مفرد وعلى عدم الضبط بما ذكره يدخل اللفظ الموهمل اذا تركب من حرفين او كان مجموعهما جزءاً كلمة

زاده و هر مافیه (قوله غير متعلق بالصلاة) بيان للمراد من الاجنبى وسياق ما يوضح معنى تعلقه بالصلاة في قوله لان ذلك ليس مختصا بالمصلحة اذ يعلم منه ان المتعلق بهما ما كان مختصا بالمصلحة (قوله وان سن) أى جدد العاطس وقوله خارجها

(قوله لم تبطل) وهو ظاهر حيث لم يحصل من مجوعهما كلام كثير متوال ولا بطلت لانه لا يتقاعده عن الكثير سهوا وهو مبطل ثم عدم البطلان هنا قد يشكك عليه ما قالوه في الصوم من البطلان فيما لو كل ناسيا قطن البطلان فأكل ناعدا وقد يجاب بأن من ظن بطلان صومه قد يجب عليه الامساك فأكله بعد وجوب الامساك عليه لتحريمه يدل على تماونه فابطل ولا كذلك الصلاة و فرق أيضا بأن جنس الكلام اعتمد كالحرف الذى لا يفهم مغتفر في الصلاة بخلاف الاكل عمد فانه غير مغتفر (قوله والعصر) عبارة شرح الروض أو العصر اهـ وعليه قالوا وهما جنى أو (قوله ثم أى خشية) يجوز أن تكون قريبة منه فوصل اليها بعبارة دون الثلاث وأن تكون بعيدة لكنه لم يوال بين الخطوات (قوله فقال له ذواليدى) اسمه الخرباق وليس هو ذوالشمالين وسمى بذلك لان يديه كان بهما أطول وفي المصباح وذواليدى لقب رجل من الصحابة واسمه الخرباق ابن عمرو السلمي بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة ثم جاء موحدة وألف وقاف انقب بذلك لطولهما (قوله قالوا انهم) أى أبوبكر وعمر كما يعلم من قوله أو ان كلام الخ ولعل تعبيره بالجمع لكون المنسوب الى بعضهم كالمنسوب الى الكل (قوله وجه الدلالة) قال سم وقد اشتملت قصة ذى اليدى على آياته بسبب كليات في ضبطها الكلام اليسير اهـ واعلمه عذرا نصرت الصلاة ككتبت وأمنيت كذلك وبارسول الله كذلك (قوله أوجهل تحريمه) أى ما أتى به ٤٣٩ فيها وان علم تحريم جنسه

ويؤخذ من ذلك بالاولى صحة صلاة نحو المبلغ والفتاح بقصد التبليغ أو الفتح فقط الجاهل بامتناع ذلك وان علم امتناع جنس الكلام فقام له اسم على ج وقوله بقصد التبليغ أى وان لم يحتج اليه بأن سمع المأمومون صوت الامام ولا يقال انه مسغنى عنه حينئذ فيضرو قوله نحو

بطلان صلاته بكلامه ساهيا ثم تكلم يسيرا عدم تبطل والاصل في ذلك خبر الصحابة عن أبى هريرة صلى بنارسل الله صلى الله عليه وسلم الظهور والعصر فسلم من ركعتين ثم أتى خشية بالمجد واتكأ عليها كانه غضبه ان فقال له ذواليدى انصرت الصلاة أم نسيت يارسول الله فقال لا صحابه أحق ما يقول ذواليدى قالوا انهم فصلى ركعتين آخرين ثم سجد سجدتين وجه الدلالة انه تكلم معتقدا انه ليس في صلاة وهم تكلموا بجوزين النسخ ثم بنى هو وهم فيها أو ان ذاليدى كان جاهلا بتحريم الكلام أو ان كلام أبى بكر وعمر كان على حكم الغلبة لوجوب الاجابة عليهما (أوجهل تحريمه) أى الكلام فيها (ان قرب عهدده بالاسلام) وان كان بين المسلمين فيما يظهر أو نشأ بديعة بعيدة عن يعرف ذلك فيما يظهر أيضا للخبر المار ويؤخذ منه ان الضابط لذلك ان ما عذر الشخص لجعله به ونقصانه على غالبهم لا يؤاخذ به ويؤيده نصريهم بأن الواجب عينا انما هو تعلم الطواهر لا غير وخرج بجهل تحريمه ما لو علمه وجهل كونه مبطلا فتبطل به كالمعلم تحريم شرب الخمر

المبلغ أى كالا امام الذى يرفع صوته بالتكبير لعلام المأمومين (قوله أى الكلام فيها) عبارة ج أى ما أتى به فيها وان علم تحريم جنسه الى آخر ما ذكره اهـ وهى تفيد ان من علم تحريم الكلام دون ما أتى به فيها لم تبطل صلاته بخلاف اطلاق الشارح (قوله أو نشأ بديعة بعيدة) ويظهر ضبط البعد بما لا يجد مؤنة يجب بذله فى الحج توصله اليه أى الى من يعرف ويحتل ان ما هنا اضيق لانه واجب فوري اصالته بخلاف الحج وعليه فلا يمنع الوجوب عليه الا الامر الضرورى لا غير فيلزمه مشى اطاقه وان بعد ولا يكون نحو دين مؤجل عذرا له ويكاف ببيع حقوقه الذى لا يضار اليه اهـ ج وكتب عليه سم مانعه قوله ويظهر ضبط الحج ويحتمل انه يضبط بما لا يخرج فيه أى مشقة لا تحتل عادة مر انتهى وينبغي ان الكلام حين يعلم بوجوب شيء عليه وانه يمكن تحصيله بالسفر أو من نشأ بادية ورأى أهله على حاله ظن منها انه لا يجب عليه شيء الا ما تعلمه منهم وكان في الواقع ما تعلمه غير كاف فعدوروا ترك السفر مع القدرة عليه (قوله للخبر المار) أى وهو قوله صلى بنارسل الله صلى الله عليه وسلم الظهور الخ بناء على ما مر من احتمال ان ذاليدى كان جاهلا بتحريم (قوله ويؤخذ منه الخ) لكن هذا المأخوذ لا يتقيد بكونه نشأ بعيدا عن العلم ولا بكونه قريب عهد بالاسلام كما يفيد قوله ويؤيده الخ فليتأمل الا ان يقال مراده ان هذا من الطواهر فلا يعذر بعيد العهد بالاسلام حيث لم يكن ببادية بعيدة (قوله وخرج بجهل تحريمه ما لو علمه) ولا يشكل هذا بما مر من عدم بطلان صلاة من تكلم ساهيا قتل بطلان صلاته الخ لانه حين تكلم ثم عاد ما ظن انه ليس في صلاة فعذر بانه هنا فانه حيث علم تحريم الكلام فحقه ان لا يتكلم فلم يعذر

إلى الثالثة (قوله يرد عليه الخ) أي فإن رد حجة نذات قطع الموالاة كما هو ظاهر (قوله أن كان بعد فراغ الفاتحة) أي الصلوة
به أو لوبية الاستئناف أذهو أعم من أن يكون تم الفاتحة أو لا لكن محل الخلاف إذا استأنفها بعد تمامها كان عليه
الشارح (قوله ويستثنى من كل من الضابط الخ) هو تابع في هذه العبارة لشرح الروض لكن ذلك تقدم له في المتن
والشرح ما يصح له الاتيان بالأدلة العهدية بخلاف الشارح فإنه لم يتقدم له إلا الإشارة إلى ضابط واحد فيما يقطع الموالاة

(قوله كنت ناسيا) أي ناسيا لشي من صلواتي كعض الذنوب مثلا فتدركه وسلمت ثانيا (قوله ويسلم المأموم) أي قبل طول
الفصل والابتطال صلواته فقط (قوله فكأن جاهل) أي فيعذر في بسيره لكن ينبغي أن لا يتقيد ذلك بمن قرب عهده بالاصلام
أو نشأ بعيدا عن العلماء ويؤيده ما تقدم في قوله لا مامه قد سلمت (قوله فيما من) أي فيما سبق لسانه أو نسي أو جهل (قوله
ونحوه فحسية إطلاقه أنه يتضح فوراً ولا يجب عليه انتظار زواله بنفسه وإن غلب على ظنه أنه ان صبر قليلا زال عنه ذلك
العارض بنفسه وقياس ما ذكره في السعال من وجوب الانتظار حيث رجي زواله هنا كذلك بالاولى ولا تنقطع به الموالاة
(قوله الواجبة) الاولى اسقاطها للاستغناء عنها بقوله من الأركان (قوله من الأركان القولية) قضيته أنه لا يعذر بغير
الركن وإن نذر له لكن قضية قوله بعد أذهو سنة فلا ضرورة الخ خلافه اللهم إلا أن يقال المراد بالواجب هنا ما تتوقف عليه
صحة صلواته والسورة ولونذر هالاً تتوقف الصحة عليها حتى لو تركها عامدا مع علمه به لم تبطل بذلك (قوله فإن كثر
في التنسخ) الاولى حذف في (قوله ٤٤٠ وهو) أي البطلان (قوله من منا) بصيغة اسم المفعول صفة للمرض أي يدوم

زمانا طويلا وفي المصباح
زمن الشخص زمانا زمانة
فهو زمن من باب تعب
وهو مرض يدوم زمانا
طويلا والقوم زمني مثل
مرضى وأزمه الله فهو
مرض من (قوله يسع
الصلوة) هذا ظاهر أن
علم الانقطاع في وقت يسع
الصلوة لأنه لا مشقة
عليه في انتظاره والا
فراغبة ما يزيل المانع
فيه غاية من الحرج
والمشقة (قوله لم تبطل)
فإن خلا من الوقت زمانا
يسعها بطلت بعروض

دون إيجابه الحد فإنه يحذفه بعد العلم بالتعريم الكف ولو سلم امامه فسلم معه ثم سلم الإمام
ثانيا فقال له المأموم قد سلمت قبل هذا فقال كنت ناسيا لم تبطل صلاة واحد منهما ويسلم
المأموم ويصحب السهل لوجود السكالم بعد انقطاع القدوة ولو سلم من اثنين طائفة تمام صلواته
فكأن جاهل كما ذكره الرافعي في كتاب الصوم (لا في) كثيرة (فلا يعذربه فيما من) في الأصح
وتبطل به لأنه يقطع نظمها وهيئتها ولأن السبق والنسيان في الكثير نادر والثاني يسوي بينهما
في العذر لأنه لو أبطل كثيرة لا يبطل قليلة كالعمد ويرجع في القلة والكثرة للعرف (و) يعذر
(في) اليسير عرفا من (التنسخ ونحوه) مما مر كسعال وعطاس وإن ظهر به حرفان ولو من كل
نحو تنسخة (الغلبة) لعدم تقصيره وهي راجعة للجميع (وتعذر القراءة الواجبة) ومثلها غيرها
من الأركان القولية الواجبة للضرورة وهذا راجع للتنسخ فإن كثر في التنسخ ونحوه للغلبة
وظهر به حرفان فأكثروا عرفا بطلت صلواته كما قاله في الضحك والسعال والباقي في معناها
انقطع ذلك نظم الصلاة وهذا محمول على حالة لم يصرف ذلك في حقه من ضامن منا فان صار كذلك
بحيث لم يخل زمن من الوقت يسع الصلاة بلا نحو سعال مبطل لم تبطل كسلس الحدث ولا
إعادة عليه حيث قد ولو شئ بعد ذلك ويحمل عليه كلام السنوي نعم التنسخ للقراءة الواجبة
لا يبطلها وإن كثر ولو ظهر من امامه حرفان بتنسخ لم يلزمه مفارقتها جملة على العذر لأن
الظاهر تحرزه عن البطل نعم قال السبكي قد تدل قرينة حاله على عدم عذره فتجب مفارقتها

السعال الكثير فيها والقياس أنه إن خلا من السعال أول الوقت وغلب على ظنه حصوله في بقيته
بحيث لا يعلم منه ما يسع الاله وجبت المبادرة للفعل وإن غلب على ظنه السلامة منه في وقت يسع الصلاة قبل خروج
وقتها وجب انتظاره وينبغي أن مثل السعال في التفصيل المذكور ما وحصل له سبب كسعال أو نحوه يحصل منه حركات
متوالية كارتعاش راس أو رأس ولو صلى خلف امام فوجده يحرك رأسه مثلا في صلواته فينبغي أن يقال إن لم توجد قرينة تدل
على أن ذلك ليس لمرض من من صحت صلاة المأموم جملة على أن ذلك لمرض من من والابطلت ووقع السؤال في الدرس
هل لو كان السعال من منا ولكن علم من عادته أن الجام يسكن عنه السعال مدة تسع الصلاة هل يكلف ذلك أم لا واجبت عنه بأن
الظاهر الاول أخذ بما قالوه من وجوب تسخين الماء حيث قدر عليه إذا توقف الموضوع به على تسخينه حيث وجد اجرة
الجام فاضلة عما يعتبر في العطرة وإن ترتب على ذلك فوات الجماعة وأول الوقت (قوله ولو ظهر من امامه) أي ولو تخالفا لانه
أما ناس وهو منه لا يضراً عاماً فكذا لا نفل المخالف الذي لا يبطل في اعتقاده ينزل منزلة السهو

ومالا يقطعها وهو قوله فيما مر من غير فصل إلا بعذر تنفس وهي الخ وبعبارة الروض وشرحه فان سكنت يسيرامع نية قطعها أي القراءة أو طويلا عمد بحيث يزيد على سكتة الاستراحة وان لم ينو القطع استأنف القراءة إلى ان قال الشارح وما ضبط به

(قوله يغبر المعنى) كضم تاء أنه مت أو كسر ها (قوله أي حيث لم تبطل) أي بأن كان قبلها (قوله بعد ركوعه) هذا هو المعتمد أي وينتظره المأموم في القيام فادأ قام من السجود وترأ على الصواب وافقه وأتى بركعة بعد سلام الإمام ان لم يتنبه وان لم يقرأ على الصواب استمر المأموم في القيام ويكمل ذلك في كل ركعة ولو إلى آخر الصلاة وسبأ في له ما وافق هذا البحث في صلاة الجماعة فهو المعتمد ولا ينافيه قوله قبل والاوجه الخ لجوازه قصد به الرد على من قال يفارقه حالاً ثم ترقى بما أورده من البحث إلى أنه لا يفارقه مطلقاً هذا ويمكن أن يفرق بين من كان مذهبهم عدم البطلان بالحن المذكور فتجب مفارقتهم عند الركوع لأنه لا يرى العود لما فوته وبين من مذهبهم البطلان اذا لم يعد فإنه اذا تذكروا حاله وجب عليه العود (قوله أو مسجد قبل ركوعه) ويفرق بين هذا وبين ما قيل في المخالف من انه اذا أحل بركن في اعتقاد المقتضى دون الإمام تجب مفارقتهم عند انتقاله إلى ما بعده بأن المخالف الغالب أو المحقق منه انه لا يرجع لما انتقل عنه لأنه فعل ذلك عن اعتقاد والموافق متى تذكر حاله يرجع فجاز انتظاره وان طال جد الاحتمال عوده بتقدير تذكره احتمالاً قريباً (قوله وجب عليه التنصيح) أي ولا تبطل صلاته (قوله وان ظهر حرفان) أي أو أكثر بل قياس ما تقدم من اغتفار التنصيح الكثير لتعذر القراءة عدم الضرر هنا مطلقاً (قوله قاله في رساله النور) هي اسم كتاب للشافعي (قوله والاوجه شمول ذلك) ٤٤١ أي وجوب التنصيح والاخراج

(قوله نفلاً كان أو فرضاً)

أي حيث لم يرد بيلها قطع الفعل من صلاة أو صوم فلا يعذر في التنصيح أي ولو كان نذراً للقراءة جهراً لأنها صفة تابعة ويؤيده قول المنهج وتعذر ركن قول (قوله لا سماع المأمومين) أي أو امام جمعة مر اه سم على منهج نعم ان توقف على جهره سماع المأمومين به عذر ثم رأيه قال على ح مانصه وعليه

قال الزركشي ولو لحن في الفاتحة لحنا بغير المعنى وجبت مفارقتهم كالوترك واجبا اه ويمكن جله على ما اذا أكثر ما فرأه عرفاً فيصير كلاماً أجنبياً مبطلاً وان كان ساهياً والاوجه أي حيث لم تبطل انه لا يفارقه حتى يركع بل بحث بعضهم عدم لزوم بعد ركوعه أيضاً لجواز سهوه كالأقام ثلاثاً أو سجدة قبل ركوعه ولو نزلت نخامة من دماغه إلى ظاهر الفم وهو في الصلاة فابتلعها بطلت فلو ثبت في حلقه ولم يمكنه اخراجها إلا بالتنصيح وظهور حرفين ومتى تركها نزلت إلى بطنه وجب عليه ان يتنصح ويخرجها وان ظهر حرفان قاله في رساله النور والاوجه شمول ذلك للصائم أيضاً نفلاً كان أو فرضاً (لا) تعذر (الجهور) فلا يعذر في التنصيح ولو يسيراً من أجله (في الاصح) اذ هو سنة فلا ضرورة لارتكاب التنصيح له وفي معنى الجهر سائر السنن كقراءة سورة وقنوت وكبير انتقال ولو من مبلغ محتاج لاسماع المأمومين خلافاً للسنن ومقابل الاصح انه عذر أقامه لشعار الجهر ولو جوب بطلان التنصيح مع علمه بتصرم الكلام مذكراً لله على العوام (ولو أكره) المصلي (على الكلام) في صلاته ولو يسيراً (بطلت في الاظهر) لندرتها كالأكره إلى الحديث ولثاني لا تبدل كالناسي اما الكثير فتبطل به جزم

٥٦ نهاية ل ينبغي استثناء الجمعة اذا توقفت منابعة الاربعين على

الجهور المذكور وكان ذلك في الركعة الاولى لموقف صلاة على متابعتهم المنابذة الواجبة لاشتراط الجماعة في الركعة الاولى لصحتها لو كان لو استمر وفي الركوع إلى ان يبقى من الوقت ما يسع الجمعة رال المانع واستعنى عن التنصيح فهل يجب ذلك فيه نظر وكذا ينبغي استثناء غير الجمعة اذا توقف حصول فرس الكفاية لهذه الجماعة على ذلك اه وقوله ينبغي استثناء الجمعة وينبغي ان يلحق بها امام العادة والمجموعة جمع تقدم المطر والمذكور فعلة الجماعة ويكفي في الثلاث اسماع واحد فتي أمكنه اسماعه وزاد في التنصيح لاجل اسماع غيره بطلت صلاته لأنه زيادة غير محتاج اليها وقوله فيه نظر الاقرب عدم وجوب الانتظار بخلاف المبلغ لان هذه صلاته لا توقف على مشاركتهم غير الامام ولا يعذر في اسماعهم (قوله ولو أكره المصلي على الكلام) قال حج على نحو الكلام اه ووقع السؤال في الدرس هل لوجاهه يهودي أو نصراني وهو يصلي وطلب منه تلقين الشهادتين على وجه يؤدي إلى بطلان صلاته هل يجيبه أو لا قلت الطاهر ان يقال ان خشى فوات سلامه وجب عليه التلقين وتبطل به صلاته وان لم يخش فوات ذلك لم يجب عليه ويعسر التأخير للعدو بلبسه بالمرض فلا يقال فيه وضاه بالكفر وعلى هذا ينص قول شيخنا الزبائدي في الردة ان مناهم لو قال لم يطلب منه تلقين الاسلام اصبر ساعة بما اذ لم يكن له عذر في التأخير كما هنا (قوله لندرتها) يؤخذ من العبد ان مثل الكلام مالوا أكره على الاستدبار اقبله أو على الاكل

المصنف الطول أخذ من المجموع وعدل اليه عن ضبط الأصل له بما أشعر بقطع القراءة أو اعراضه عنها مختاراً أو لعائق
ليفيد ان السكوت لا يثبوت وان طال لانه معدور وتصله في المجموع عن نص الام ثم قال ويستثنى من كل من الضابط الخ
(قوله ولا التسبب الى حصوله) أي فيما اذا لم يكن حاصله لا يقدر تقيضه في قوله ولا قراءته في نحو مصنف أي اذا كان حاصله
والمراد بالمصنف الذي يجب عليه التسبب في حصوله ما فيه الفاتحة فقط كما هو ظاهر (قوله حتى لو لم يكن الخ) لا موقع للتعبير

وجعله سم مفاد التول جج ولوا كرهه على نحو الكلام (قوله وليس منه) أي بما يبطل الصلاة (قوله غصب السترة) ظاهره
انه لا فرق في ذلك بين ان يأخذها الغاصب بلا فعل من المصلي كان تكون السترة معقودة على المصلي فيكفها الغاصب قهراً
عليه أو بكرهه على ان يزرعها ويسلمها ٤٤٣ ويوجه بأن المدار هنا على كثرة وقوع العذر وقد أشار الشارح بقوله

لانه غير نادر الى ذلك لكن
قياس ما في الوديعه من
ضمنان الوديع اذا أكرهه
الغاصب حتى سلمه الوديعه
البطالان فيما لو أكرهه
على زرع السترة (قوله
وفيه غرض) أي لا غاصب
(قوله أولم يقصد شيئاً)
ينبغي أو قصد واحداً
لا بعينه بأن قصد أحد
الأمريين من التفهيم
والقراءة (قوله الا بالقصد)
أي مع وجود الصارف كما
هنا (قوله فأثرت) أي
القرينة (قوله نفي كل من
المقسم) وهو قوله بقصد
التفهم وقوله وقيد المقسم
وهو قوله ان قصد معه
قراءة (قوله وان بحث في
المجموع الخ) ضعيف (قوله
وسواء) أي في التفصيل
المبار (قوله خلافاً لجمع
متقدمين) أي فانهم

وليس منه غصب السترة لانه غير نادر وفيه غرض (ولو نطق بنظم القرآن) أو بذكر آخر كما
شمله كلام كثير (بقصد التفهيم كياجي خذ الكتاب) مفهماً به من يستأذنه في أخذ ما يريد
أخذه وكقوله لمن استأذنه في الدخول عليه ادخلوها بسلام آمين أول من ينهيه عن فعل شيء
يوصف أعرض عن هذا (ان قصد معه) أي التفهيم (قراءة لم تبطل) لانه قرآن فصاركه لو قصد
به القرآن وحده (ولا) بأن قصد التفهيم فقط أو لم يقصد شيئاً (بطلت) لان القرآن لا يكون
قرآناً الا بالقصد وما تقر في صورة الاطلاق هنا هو المعتمد لان القرينة متى وجدت
صرفته اليها لم ينو صرفه عنها وفي حالة الاطلاق لم ينو شيئاً فأثرت وادعى المصنف في دقائقه
دخول هذه الصورة في قوله والا ونزع في الدخول لان مورد التقسيم وقع فيما قصد به التفهيم
فلا يشمل قصد القراءة وحدها ولا الاطلاق ويجب أن يعرف ان قصد مع القراءة لا يضر
قصدها وحدها أولى وبان الاتشمل نفي كل من المقسم وقيد المقسم ولعله ملط المصنف في
تصريحه بشمول المتن للصور الأربع وسواء كان انتهى في قراءته الى تلك الآية أم أنشأها
كما اقتضاه اطلاق التحقيق وغيره وهو الوجه لوجود القرينة الصارفة عن القراءة في محلها
وان بحث في المجموع الفرق بين أن يكون قد انتهى في قراءته اليها فلا يضر والا فيضروا سواء
ما يصلح للتخاطب وما لا يصلح له خلافاً لجمع متقدمين وشمل كلامهم الفتح على الامام بالقرآن
أو بالذكر كان ارجح عليه كلفه في نحو التشهد فقالها المأموم والجهرية ككبير الانتقالات
من الامام أو المبلغ فيأتي فيهما التفصيل من الصور الأربع المذكورة كما اقتضاه كلام الراعي
وغيره واعتمده الاسنوي وغيره وأقنى به الوالدرجة الله تعالى وخرج بنظم القرآن ما لو
غير نظامه بقوله يا ابراهيم سلام كن فان صلاته تبطل مطلقاً نعم ان قصد بكل القراءة
بفردهم تبطل وان أتى بها مجموعة فيما يظهر كما أفاده الشيخ في الغرر وفي المجموع عن
العبادي لوقال الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب النار بطلت صلاته ان تعمد
والافلا ويعبد السهو وهو المعتمد وفي فتاوى القفال ان قال ذلك متعمداً معتقداً كفر
ويأتي مثل ما تقرر فيما لو وقف على ملك سليمان وما ثم سكنت طويلاً أي زائداً على سكتة

تنفس

يخصون التفصيل بما يصلح للمخاطبة كما ذكره سم على العباب

وعبارته قوله ولوا علم بنظم القرآن الخ ظاهر كلام المصنف كغيره لا فرق في نظام القرآن وغيره مما ذكر في التفصيل الذي
ذكره بين ما يصلح للمخاطبة النام وما لا يصلح لكن نقل الاسنوي عن جماعة وقال انه المتجه تخصيص التفصيل بما يصلح
للمخاطبة بخلاف ما لا يصلح وان تجرد لقصد الفهم وقد سبق تطير المسئلة في باب الغسل اه (قوله ارجح عليه) قال في المختار
ارجح على القاري على ما لم يسم فاعلمه اذا لم يقدر على القراءة الى ان قال ولا تقل ارجح عليه بالتشديد (قوله بتكبير الانتقالات)
أي أو التصرم (قوله من المور) بيان للتفصيل (قوله مطلقاً) أي سواء قصد القرآن أو غيره (قوله فيما يظهر) معتمد (قوله
في الغرر) أي شرح البهجة الكبير (قوله بطلت صلاته) أي حيث لم يقصد بأولئك الخ القراءة من آية أخرى (قوله وفي
فتاوى القفال) أي المروزي وقوله الى ان قال ذلك الخ معتمد (قوله ويأتي مثل ما تقرر) هو قوله ان قال ذلك الخ

بالغاية هنا (قوله لم يلزم ما لكه اعارته) أي ولا اجارته كافي حواشي سم على المنهج وفرق بينه وبين وجوب التعليم بالاجرة الذي أفهمه ما بعده (قوله فينتقل الى البدل) لا ينسجم مع المتن بعده ولعل فاء فينتقل هي فاء اثنان فتكتب بالاجر فتكون الفاء المتصلة بسبع زاده النسخ لكن كان عليه أن يأتي قبل المتن بلفظ وهو لئلا يتغير اعرابه ويجوز أن يكون تدجمله جوابا للشرط محذوف (قوله ما ذكره الامام) يعني المقابل لما اختاره في المجموع وهو وجوب اقامتها معنى منظوما

(قوله فيما يظهر) افهم ان قدر سكتة التنفس والحي لا يضر معها الا ابتداء بما بعدهما مطلقا ولعل وجه ذلك انه مع قصر الزمن لا تعد الكلمات منفصلا بعضها عن بعض فاشبه ما لو نطق بقوله وما كفر سليمان بلا سكوت (قوله في غير محل تلاوته) احترز به عما لو قاله من تلاوة قوله تعالى قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم (قوله وتبطل بما نسخت تلاوته) ومثله متعلقات القرآن المحذوفة أي كقوله الحمد كائن لله وان قلنا انهم تبطل بالنطق بها عمدا ٤٤٣ وان قصدت انهم متعلق اللفظ (قوله ان لم

يقصده الدعاء) أي فتبطل مع الاطلاق (قوله ان لم يقصده تلاوة ولا دعاء) أي بان اطلق أو قصد الاخبار المجردة (فرع) لو قال صدق الله العظيم عند قراءة شيء من القرآن قال من ينبغي ان لا يضر وكذا لو قال آمين بالله عند قراءة ما يناسبه اه سم على منهج وبقي ما لو قال الله فقط فهل يضر ذلك أولا فيه نظروا الاقرب انه ان قصده التعجب ضر وان لم يقصد ذلك بان قصد الثناء لم يضر وان اطلق فان كان ثم قرينة تدل على التعجب كأن سمع أمرا غريبا في القرآن فقال عند سماعه ذلك ضر وان لم يكن قرينة لم يضر لانه اسم من أسمائه لا اشتراك فيه

تنفس وعي فيما يظهر وابتداء بما بعدهما ولو قال قال الله في غير محل تلاوته أو النبي كذا بطلت صلاته كما شمله كلامهم وبه صرح القاضي وتبطل بما نسخت تلاوته وان بقي حكمه دون عكسه ولو قرأ الامام اياك نعبدوا اياك نستعين فقال المأموم مثله أو استعنا بالله أو نستعين بالله في شرح المذهب عن صاحب البيان ان كان غير قاصد للتلاوة بطلت أي ان لم يقصده الدعاء كافي التحقيق وحاصل ما أجاب به الوالدرجه الله تعالى لما سئل عن ذلك انه تبطل صلاته بذلك ان لم يقصده تلاوة ولا دعاء وما تقدمه النووي في شرح المذهب عن صاحب البيان مقيد بما اذا لم يقصده الدعاء كافي التحقيق ولهذا اعترض في شرح المذهب اطلاق ما نقله فيه عن صاحب البيان بقوله ولا يوافق عليه وعبارة شرح المذهب (فرع) قد اعتاد كثير من العوام انهم اذا سمعوا قراءة الامام اياك نعبدوا اياك نستعين قالوا اياك نعبدوا اياك نستعين وهذا بدعة منهي عنه فاما بطلان الصلاة به فقد قال صاحب البيان ان كان غير قاصد للتلاوة أو قال استعنا بالله أو نستعين بالله بطلت انتهى وتبطل صلاته بالقول المذكور اذا لم يقصده شيئا وكذا اذا قصد بقوله استعنا بالله الثناء أو الذكر كما يؤخذ من التحقيق وشرح المذهب وغيرها اذ لا عبرة بقصد ما لم يفده اللفظ وان قال الطبري في شرح التبيين الظاهر الصحة لانه ثناء على الله أي باللازم قال الاسنوي وهو الحق ويدل عليه قولهم في قنوت رمضان اللهم اياك نعبد انتهى وحينئذ فتبطل الصلاة في نظائر ذلك كقوله اطلب زوجة أو ولدا أو مالا من الله تعالى أو قرأ انا أرسلنا نوحا الآية أو نحوها من اخبار القرآن ومواعظه واحكامه حيث قصده الثناء والمراد بالذك الذي لا تبطل به الصلاة ما كان مدلوله الثناء على الله تعالى كقول المصلي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر اللهم أنت السلام ومنك السلام الى آخره والوجه انه يعتبر في نحو يابحي مقارنة قصد نحو القراءة ولومع التفهيم لجميع اللفظ اذ عرّفه عن بعضه يصير الانتظ اجنبيا منافيا للصلاة كما يشعر به قول المصنف ان قصده الدعاء وان كان المرجح في نظيره من الكفاية الا كثناء باقتران النية ببعضها (ولا تبطل) الصلاة (بالذكر والدعاء) وان لم يندب بحيث كانا جاذبين

ووقع السؤال بالدرس عن شخص يصلي فوضع آخر يده عليه وهو غافل فأرجم لذلك وقال الله فاجبت عنه بان الاقرب فيه الضرر اذا لم يقصده الثناء على الله تعالى لكن سيأتى له انه لو قال السلام قاصدا اسم الله أو القرآن لم تبطل اه وقضيته انه لو اطلق بطلت وقياسه ان الله مثله وفي سم على منهج (فرع) ضربته عقرب في الصلاة لم تبطل صلاته وان ضربته حية بطلت والفرق ان العقرب تدخل سمها الى داخل البدن لانها تغرز ابرتها في داخل البدن وتفرغ فيها السم الى داخله والسم وان كان نجسا كما صرحوا به لانه مستحيل فهو جزء مما مبتنه نجسه لكن حصول النجاسة في داخل البدن لا يبطل والحية تلتقي سمها على ظاهر البدن وهو نجس وتنجس ظاهر البدن مبطل هكذا ذكره واعتمد مر اه سم على منهج (قوله لجميع اللفظ) ويحتمل الا كثناء بالمقارنة لا قوله اذا قصد حينئذ الاثبات بالجميع فليتامل اه سم على ج وهذا من العالم لما مر عنه من ان الجاهل يعذر مطلقا (قوله حيث كانا جاذبين) يتأمل التقييد بالجواز

وان لم يصرح به (قوله وما اختاره المصنف) ينبغي أن يزيد قبله لفظ قال (قوله ولم يأمره بتقديم قدر البسملة) أي بل انما أمره سبحانه الله وهو أقل من البسملة (قوله فيجتمل ان المأمور كان عالماً بالحكم) أي الذي هو تقديم البسملة لكن بشكل عليه حينئذ تقديم سبحان الله على الحمد لله والقرآن يجب تقديمه ولا يقال شيئاً في بعض آية لا نأقول هذا جواب آخر والكل كالم في هذا الجواب على حديثه على ان ذلك مبني على كلام ابن الرفعة الثاني وهو خلاف الرابع (قوله في تلك) يعني فيما اذا كان المحفوظ من الفاتحة وقوله دون هذه يعني فيما اذا كان المحفوظ من غيرها لان هذا هو محل كلام ابن الرفعة وغيره كما يعلم بمراجعة شرح الروض وايس المراد ما في حاشية الشيخ كما هو ظاهر (قوله دون هذه) أي وان كان ذلك البعض معظم آية الدين أو نحوها وان استبعد الاذرع والدميري كما يأتي كما هو الظاهر من سياق السارح (قوله والحديث لا حجة فيه) مراده به حديث الترمذي ٤٤٤ اذا قلت الى الصلاة فتوضاً كما أمرك الله ثم تشهد وأقم ثم كبر فان كان

ولا بالنذر لانه مناجاة لله فهو من جنس الدعاء الا ما علق منه كالهم اغفر لي ان أردت أو ان شفى الله فريضتي فعلى اعتق رقبة أو ان كملت زيدا فعلى كذا فيبطل به الصلاة كما ذكره الاذرع بحثا في النذر وألحق به ما في معناه وبجاء الاصنوي الحاق الوصية والعق والصدقة وسائر القرب المنجزة بالنذر لكن رده جمع بان الصدقة لا تتوقف على لفظ فالتلفظ بها في الصلاة غير محتاج له بل ولا تحصل به اذ لا يفهم من القبض وبان النذر بنحو الله مناجاة لتضمنه ذكر بخلاف الاعتاق بنحو عبدي حر والاصلة بنحو افلان كذا بعد موتي ومعلوم ان النذر انما يكون في قربة فنذر اللجاج مبطل لكرهه وان محل ذلك اذا أتى به قاصدا الانشاء لا الاخبار والا كان غير قربة فيبطل به امالو كان الدعاء ونحوه محرما قام سبطل به أو كان بغير العريضة وليس ذلك المترجم عنه وورد أو وروى هو يحسنها كما مر ذلك قيل الركن الثاني عشر ويتجه الحاق النذر وما ذكره مع ما في ذلك وأفتى القفال بانه لو قال السلام قاصدا اسم الله أو القرآن لم تبطل والا بطلت ومثله الغافر وكذا النعمة والعافية بقصد الدعاء ويشترط في جميع ما مر ان لا يتضمن ما أتى به خطاب مخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم من انس وجن وملاك ونبي غير نبينا كما أشار به بقوله (الا ارايخاطب) به (كقوله لعاطس رحمتك الله) أو لغيره نذرت لك بكذا أو لعبدك الله على ان اعتقك فتبطل به وشمل ذلك خطاب ما لا يعقل كربي وربك الله أعوذ بالله من شرك وشرك ما فيك وشرك ما داب عليك للارض أو آمنت بالذي خلقك للهلال أو ألعنك لعنة الله أو أعوذ بالله منك للشيطان اذا أحس به ورحمتك الله لبيت في الصلاة عليه كما اعتقد ذلك لو الدرجه الله تعالى ودل عليه كلام المصنف في شرح مسلم حيث قال قلت قال أصحابنا ان الصلاة تبطل بالدعاء لغيره بصيغة المخاطبة كقوله للعاطس رحمتك الله أو يرحمك الله ولم سلم عليه وعليك السلام واشباهه والآحاديت السابقة في الباب قبله في السلام على المصلي تؤيد ما قاله أصحابنا فيقول الحديث أي الوارد بمخاطبة الشيطان أو يحتمل على انه كان قبل تحريم الكلام في الصلاة أو غير ذلك اه أي لاحتمال كونه خصوصية له أو ان قوله ذلك كان نفسيا لا لفظيا وان جرى جمع متأخرون

معك قرآن فاقرا أو لا في الله كبر بعد تفسيره بانه ما دل على الثناء على الله تعالى وقد يقال يجوز ان يراد بالذكر المحرم ما لو اخترع ذكر غير وارد في محل من الصلاة وترجم عنه بغير العربية كما قيل به فيما لو اخترع دعاء بغير العربية وانظر هل من ذلك ما لو أتى على الله في مقابلة معصية ارتكها كأن طلب تحصيل امر أو ليز في بها فلما حصلت أتى على الله لذلك وأقول الاقرب الذي يظهر انه منه فتبطل الصلاة به (قوله الا ما علق منه) الاولى منهما أي النذر والدعاء ليلاقى قوله اللهم اغفر لي الخ وعليه فالضمير في منه راجع لما ذكر (قوله وألحق به ما في

معناه) ضعيف (قوله وسائر القرب المنجزة) منها الونف (قوله لكن رده جمع الخ) معتمد (قوله فنذر اللجاج) كقوله الله على على أن لا أكلم زيدا (قوله فانها تبطل به) ومن ذلك الدعاء المنظوم على ما قاله ابن عبد السلام اه حج وكتب عليه سم المنجزة بخلافه اه أي فلا تبطل به لكنه يكره وقضيته ان لا تبطل بالدعاء والذكر المكروهين وعليه فالفرق بينه وبين النذر المكروه حيث بطلت به ثم ظفرت بفرق الشيخ حمدان في ملتقى البحرين بين بطلانها بالنذر المكروه وعدمه بالقراءة في نحو الر كوع مع كراهتها فيه ونصه ولك ان تقول هذا لما انتفت فيه القربة من حيث لفظه أشبه كلام الآدميين فابطل بخلاف القراءة فيما ذكر بقصدها وان انتفت فيها القربة من حيث وضعها في غير موضعها لم تخرج القرآن الى شبه كلام الآدميين اه فيمكن مجيبه هنا ويقال عروضا لكرهه لا بخرجهما عن كونهما ذكر ودعاء كالقراءة (قوله واردا) أي عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ومثله الغافر) أي في عدم الضرر ان قصد الدعاء بهما (قوله خصوصية له) أي النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله كأيالكم نعبد) أي حيث قصد به الدماء أو القراءة على منهر (قوله وخطاب النبي صلى الله عليه وسلم) أما خطاب غيره من الأنبياء فتبطل به ولا تجب إجابته لكن ينبغي أن تسن مراراً سم على حج وتقل في الدرس عن الخطيب أنه يجب الإجابة وتبطل به الصلاة فليراجع (قوله فلا تبطل به) أي ومحل ذلك أن كان المبتدئ بالخطاب هو المصلي حيث كان الخطاب في دعاء كاهن الفرض أما غير الدعاء كما قال النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة عن شيء فتبطل به فيما يظهر فإن ابتداء النبي صلى الله عليه وسلم لم يضر الخطاب في جوابه مطلقاً (قوله حتى لو دعا صلى الله عليه وسلم الخ) بقى ما لو قال له شخص النبي صلى الله عليه وسلم يدعو له وهو في محل كذا فذهب إليه هل تبطل صلاته أو لا فيه نظر والأقرب أنه إن طلب على طه صدق الخبر لا تبطل صلاته بل ذهب إليه وإن لم يره ثم ولا فرق في ذلك بين كونه في حياته صلى الله عليه وسلم أو بعد وفاته (قوله في عصره) هذا جرى على الغالب سم (قوله ولا تبطل) وينبغي أن يقال إنها تقطع الموالاة ٤٤٥ لأنها ليست من مصالح الصلاة بخلاف التأمين

وتنحوه وفي سم على منهج قال مر وكذا الاستدبار المحتاج إليه في إجابته ينبغي أن لا تبطل به قال وإذا انتهى غرض النبي صلى الله عليه وسلم أتم الصلاة فيما وصل إليه وليس له أن يعود إلى مكانه الأول فلا يكون أمماً وقد تأخر عن العود بسبب الإجابة هل له أن يعود لمكانه الأول قال مر ينبغي أنه ليس له ذلك وإن يتعين عليهم مفارقتها (أقول) قياس ذلك أن تتعين المفارقة بمجرد تأخره عنهم ولا يتعمل خلافه لاحتمال أن يأمره عليه الصلاة والسلام بالعود

على استثناء هذه الصور من البطالان أما خطاب الخالق كأيالكم نعبد وخطاب النبي صلى الله عليه وسلم ولو في غير التشهد خلافاً لا ذمى فلا تبطل به حتى لو دعا صلى الله عليه وسلم في عصره مصلياً وجبت عليه إجابته ولا تبطل به أصلاً ولا فرق بين قليل الإجابة وكثيرها بالقول والفعل كما بحثه الاستوى ولا تجب إجابة الأوبى في الصلاة بل تحرم في الفرض وتبطل به أو تجوز في المنفل مع بطلانها أو الأولى الإجابة فيه إن شق عليها عدمها كما بحثه بعض المتأخرين ولو رأى مشرفاً على هلاك كاعى أشرف على وقوعه في نحو بر ولم تحصل إنذاره إلا بالكلام وجب وتبطل به خلافاً لصححه في التحقيق ولو أشار الآخر في صلاته بكلام لم تبطل وإن اعتقد من نحو يبعه ويسن رد السلام بها ولو من ناطق ويجوز الرد بقوله وعليه والنسب يتوله برحه الله لا تنفاه الخطاب ويسن لمن عطس أن يحمد ويستمع نفسه خلافاً لما في الأحياء وغيره ولو قال المصلي قاف أو صاد أو نون وقصد به كلام الأدميين بطلت وكذا إن لم يقصد شيئاً نظير ما مر وبحثه بعض المتأخرين هنا والقرآن لم تبطل وعلم من ذلك أن المراد بالحرف غير المفهوم الذي لا تبطل به هو مسمى الحرف لا اسمه (ولو سكت طويلاً) ولو ينوم ممكن مقعده في غير ركع قصير (بلاغرض لم تبطل) صلاته (في الأصح) لأنه غير محل بهيئتها والثاني تبطل لأشعاره بالأعراض عنها ما تطويل الركن القصير فتبطل به كما سيأتي في الباب الآتي واحترز بالطويل عن القصير فلا يضر جزم ما وبلاغرض عن السكوت امتد كرسى نسبته (ويسن لمن نابه شيء) في صلاته (كتنبيه إمامه) خصوصاً هو (واذنه لداخل) أي مر يد دخول استأذنه في لدخول عليه (وانذاره أعمى) أو نحوه كغفل وغيره بخلاف من وفوعه في محذور (أن يسبح) لا كرسى قصد الذكر وحده أو مع الأعلام (وتصفق المرأة) أي الأثني ومثله الخنثى (بضرب) بطن (النبي

لمكانه الأول فاهم الصبر إلى تبين الحال وانظر لو تقدم عليهم باز يد من ثلثمائة ذراع بواسطة الإجابة على قياس امتناع عود ولو تأخر أن تجب مفارقتها أو يجوز البتة أو تغتفر الزيادة عنها لأن الأوامر يغتفر نه ما لا يعتد في الابتداء كالوزالت الربطة في الدوام فيه نظروا خرج بالنبي صلى الله عليه وسلم غيره من الأنبياء حتى السبعة عيسى عليه الصلاة والسلام قال مر والكلام في إجابته في حياته وكذا بعد موته إن تيسر له اجتماعه به اه (أقول) قوله فيه نظر قياس ما يدمه الضرر لكن لا قرب عدم الضرر كالوزادت الصفوف التي بينه وبين الإمام فزادت المسافة إلى الثلثمائة (قوله ولا فرق بين قليل الإجابة) في التعبير بالإجابة إشارة إلى أنه لو زاد في الجواب على قدر الحاجة من غير أمر له بطلت صلاته وهو كذلك (قوله والأولى الإجابة فيه) أي في المنفل وعبارة حج ولا تجب في فرض مطلقاً بل في نفس ان تأدياً بعدمها تأدياً ليس بالهين (قوله ويسن رد السلام) أي يسن للمصلي أن يرد السلام بالإشارة على من سلم عليه وإن كان سلامه غير مندوب (قوله ويجوز الرد بقوله وعليه) أي ولا تبطل به لأنه دعاء لا خطاب فيه وقضية أنه لا يشترط قصد الدعاء عليه فينصرف بينه وبين اسمها بالله بان نحو: الله نقله الشارع للدعاء بدليل الاكتفاء بنحو السلام عليكم بلا قصد (قوله عطس) من باب شرب وفي لغة من باب قتل اه (قوله إن يحمد) أي لكن إذا وقع ذلك في الفائحة قطع الموالاة (قوله نسبته) أي ولو كان من أمور الدنيا

فاجد الله وهله وكبره فكانه نوههم انه تقدم في كلامه وقد ساقه في شرح الروض وليس مراده الحديث المتقدم في السؤال والجواب لانهم ساقوا الإشارة اليه بقوله نعم حديث «بحان الخ» ويدل لما ذكرته قوله لان ظاهره وجوب ثلاثة أنواع لان ذلك فيه خمسة أنواع (قوله بقصد السنة والبدل لم يكف) بحث الشيخ في الحاشية ان مثله ما اذا شرك في آية تتضمن الدعاء

(قوله على ظهر اليسار) واما لو ضرب بطناء على بطن خارج الصلاة كالقراء قال الزركشي فيه وجهان لا صحابنا ورجح منهما التحريم وهو المعتمد خصوصاً اذا كان في المساجد كما يفعل الآن من جهة الناس كذا بهامش وينبغي ان محله ما لم يحجج اليه كما يقع الآن عن يريد ان ينادي انساناً بعيداً عنه ونقل في الدرر عن م ر رحمه الله ما يوافق ذلك وفي فتاوى م ر سئل رضى الله عنه عن قول الزركشي ان التصفيق باليد للرجال لله وحرام لما فيه من التشبه بالنساء هل هو مسلم أم لا وهل الحرمة مقيدة بما اذا قصد التشبه أو يقال ما اختص به النساء يحرم على الرجال فعله وان لم يقصد به التشبه بالنساء فاجاب هو مسلم حيث كان لله وان لم يقصد به التشبه بالنساء وسئل عن التصفيق خارج الصلاة لغير حاجة هل هو حرام أم لا فاجاب ان قصد الرجل بذلك التشبه بالنساء حرم والا كره اه ٤٤٦ وعبارة ج في شرح الارشاد ويكره على الاصح الضرب بالقضيب على الوسائد

ومنه يؤخذ حل ضرب احدى الراحتين على الاخرى ولو قصد اللعب وان كان فيه نوع طرب ثم رأيت الماوردي والشاشي وصاحبي الاستقصاء والكافي الملقوه بما قبله وهو صريح فيما ذكرته وانه يجري فيه خلاف القضيب والاصح منه الحل فيكون هذا كذلك اه ورأيت بهامش شرح المنهج ما نصه وأنت شيخنا ابن الرمي بانه لا يحرم حيث لم يقصد به اللعب اه أقول وقوله في صدر هذه القولة

على ظهر اليسار) أو عكسه أو يظهر اليمين على بطن اليسار أو عكسه لا بطن على بطن فان صفقت ولو بغير بطن على بطن فاصدة اللعب به عامدة عامة بطلت صلاتها واقتصار كثير على ذكر ذلك في البطن على البطن ليس لاخراج غيرها وانما هو لان ذلك مظنة اللعب لانه مناف للصلاة ولهذا أفنى الوالدرجه الله تعالى يبطلان صلاة من أقام لشخص أصبعه الوسطى لأعباء معه والاصل في ذلك خبر من تابعه في صلاته فليسبح فانه اذا سبج التفت اليه وانما التصفيق للنساء فلو صدق هو وسبجت هي بخلاف السنة وشمل كلامه ما لو كانت المرأة بحضرة النساء أو في الخلوة أو بحضرة المحارم أو الرجال الا جانب فتصفق لانه وظيفتها كما اقتضاء الطلاق الا صحاب بخلاف الزركشي ومن تبعه في حالة خلوها عن الرجال الا جانب وما لو كثر منها وتوالي وزاد على الثلاث عند حاجتها فلا تبطل به كما في الكفاية وأفنى به الوالدرجه الله تعالى وفرق بينه وبين دفع المار وانقاذ نحو الغريق بأن الفعل فيها خفيف فاشبه تحريك الاصابع في سجة أو حك ان كانت كف قارة كما ساق في ان لم تكن فيه قارة أشبه تحريكها للجرب بخلافه في ذينك وقد أكره العصابة رضى الله عنهم التصفيق حين جاء النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضى الله عنه به ليهم ولم يأمرهم بالعادة وقول الجليلي يعتبر في التصفيق ان لا يزيد على مرتين ان حمل على ما اذا حصل به ما لا يعلم قطاها والافهوض عفيف وقد قال ابن الملقن لم أره لغيره ثم التنبيه فيما ذكر من دواب المندوب كتنبيه الامام على سهوه ومباح لمباح كاذنه لا دخل

وهو المعتمد ظاهره وان احتج اليه لتحسين صناعة من انشاد ونحوه ومنه ما يفعله النساء عند ملاعبة اولادهن وواجب (قوله فانه اذا سبج) عبارة المحلى فليسبح وانما التصفيق للنساء (قوله بخلاف السنة) أي وليس مكروها (قوله وما لو كثر منها) وكذا من الرجل كما يدل عليه استدلاله الا في اه سم على منهج أي وهو قوله وقد أكره العصابة (قوله وزاد على الثلاث) ظاهره وان كان بضرب بطن على بطن لكن في سم على ج ما نصه بقى ما لو ضرب بطناء على بطن لا بقصد اللعب لكنه كثر وتوالي فيحصل البطلان لانه فعل كثير غير مطاوب ويحتمل عدمه لانه من جنس المطاوب (قوله بان الفعل فها) أي في مسألة التصفيق (قوله في سجة) عبارة المصباح والسجة جمعها سبج كغرفة وغرف (قوله يعتبر في التصفيق) عبارة المناوي في شرحه الكبير للجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم التسبيح للرجال والتصفيق للنساء نصها وفي رواية البخاري بدل التصفيق التصفيق قال الزركشي بالحاء والقاف في آخره سواء يقال صفق بيده وصفح اذا ضرب باحدها على الاخرى وقيل بالحاء والضرب بظاهر احدها على باطن الاخرى وقيل بل بأصبعين من احدهما على صفحة الاخرى لانذار والتنبيه وبالغاف الضرب بجميع احدى الصفحتين على الاخرى لله واللعب اه وعليه فلا دليل في الحديث لان فعلهم لم يكن لله واللعب (قوله قطاها) قد يشكك بان الاولى والثانية سنة فلا دخل لهما في الابطال والثالثة فعلة واحدة وهي لا تصرف لقياس انما لا تبطل الا ثلاث بعد ما يحتاج اليه

بين القرآنية والدعاء لنفسه وفيه وقفة للفرق الظاهر اذ هو مشترك بين مقصودين لذاتهما للصلاة هما السنية والفرضية فاذا قصد أحدهما فالآخر بخلافه في تلك مع ان موضوع اللفظ فيها الدعاء (قوله الا بالشرع وفي غيره) أي أو بطول الفصل بحيث تنقطع نسبته من الفاتحة (قوله ويجوز القصر) أي فهو لغة وان أوهم التعليل بخلافه ويدل على ذلك قوله بعد وحكي مع المدح نائشة وهي الامالة (قوله أي قاصدين) ظاهره انه تفسير للتشديد بقسميه القصر والمدح وصرح به في

(قوله ان تعين) أي وحرام حرام كالنبيه لشخص يريد قتل غيره عدوانا ومكروه لمكروه كالنبيه للنظر لمكروه (قوله كزيادة ركوع) مفهومه انه لو اتحنى الى حمد لا تجزئه فيه القراءة بان صار الى الركوع أقرب منه للقيام عدم البطلان لانه لا يسمى ركوعا ولعله غير مراد وانه متى اتحنى حتى خرج عن حد القيام عامدا ما لبطلت صلاته ولو لم يصل الى حد الركوع لتلاعبه ومثله يقر في السجود (قوله من اعتداله) أي أو عقب سلام امام في غير ٤٤٧ محل جلوسه اهـ ج (قوله المطاوعة) قال

سم على ج تقدم آخر
الباب السابق عن مر ان
المعتمد البطلان بزيادة هذا
الجلوس على قدر طمأنينة
الصلاة (قوله والوازي
من قيامه) أي في هويته
من قيامه وقوله لم يضر
أي وقد عاين هويته الى
القيام ليركع منه (قوله
ولامسه) مفهومه انه
يضر الجمل والمس وان
قصر الرمن ويوجه بان
نعمد ملاقات النجاسة مضر
وان قصر ولكن اعتبر
سم في حاشيته على ج
الطول (قوله ويخرج
من كلامه) أي المصنف
(قوله والاني) هو قوله
انه لا يسجد (قوله الا ان
ينسى) ومن ذلك ما لو سمع
المأموم وهو قائم تكبيرا
فطن انه امامه فرفع يديه
لهوى وحرك رأسه للركوع

وواجب لو اوجب كذا زاره أعمى ان تعين وأشار بالامثلة الثلاثة الى أحكامه المذكورة (ولو فعل في صلاته غيرها) أي غير أفعالها (ان كان) المفعول (من جنسها) أي جنس أفعالها كزيادة ركوع أو سجود لغیر متابعة وان لم يطمئن (بطلت) صلاته ان كان عامدا عالما بالتصريح لتلاعبه نعم لا يضر تعدد جلوسه قليلا بان جلس من اعتداله قدر جلسة لاستراحة المطاوعة بالاصالة ثم سجد أو جلس من سجود التلاوة للاستراحة قبل قيامه لان هذه الجلسة عهدت في الصلاة غير ركعي بخلاف نحو الركوع فانه لم يعهد فيها الركعة فكان تأثيره في نظمها الشد ولو انتهى من قيامه الى حد الركوع لقتل نحوحية لم يضر كما قاله الخوارزمي ولا فعله الكثير لو صالت عليه وتوقف دفعها عليه ولا قتله ان هو قلة لم يحصل جلد ها ولا مسه وهي ميتة وان أصابه قليل من دمها ويخرج من كلامه مسئلة حسنة وهي مسبوق أدرك الامام في السجدة الاولى من صلب صلاته فسجد معه ثم رفع الامام رأسه فأحدث وانصرف قل ابن أبي هريرة وابن كج على المسبوق ان يأتي بالسجدة الثانية لانه صار في حكم من رزاه السجدة ثان وتقل القاضي أبو الطيب عن عامة الاصحاب انه لا يسجد لانه يحدث الامام انفراد في زيادة محضة بغير متابعة فكانت مبطلة اهـ والثاني أصح وخرج بغيره من زيادة ركعة كقول غير تكبيرة الاحرام والسلام (الا أن ينسى) لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً ولم يعد صلاته بل سجد السهو ولو قرأ آية سجدة في صلاته فهو للسجود لما وصل الى حد الركوع بداله تركه جز كقراءة بعض التشهد الاول ولو سجد على خشن فرفع رأسه خوفاً من جرح جبهته ثم سجد ثانياً بطلت صلاته ان كان قد تحامل على الخشن بثقل رأسه في أقرب احتمالين حكاهما القاضي الحسين ثانياً ما تبطل مطلقاً ومثله ما لو سجد على شيء فانقل عنه لغيره بعد تحامله عليه ورفع رأسه عنه بخلاف ما لو فعل قبل سجود محسوب له كان سجد على نحو يده ثم رفعها وسجد على الارض (والا) أي وان لم يكن من جنس أفعالها كضرب ومشي (قبطل) صلاته (بكثيره) في غير نفل السفر وشدة الخوف لانه يقطع نظمها ولا تدعو الحاجة له غالباً لا قبله ان لم يقصد به لعباً أخذاً مما لا عليه الصلاة والسلام فعل القليل وأذن فيه خلع نعليه في الصلاة

ثم تبين له الصواب فكف عن الركوع ولا تبطل صلاته بذلك لان ذلك في حكم النسيان وبذلك يسقط ما نظره سم فيه في حواشي البهجة ومن ذلك ما لو تعددت الأتعة بالمسجد فسمع المأموم تكبيرا فظنه تكبيرا امامه فتابعه ثم تبين له خلافه فارجع الى امامه ولا يضره ما فعله للتأمة لعذره فيه وان كثر (قوله جاز) أي وعليه أن يعود للقيام ثم يركع ثانياً ولا يقوم ما أتى به عن هوى الركوع قياساً على ما تقدم في مجت الترتيب من انه لو نسي الركوع فهو للسجود ثم تذكر من انه لا يعند بهويته وعليه العود للقيام (قوله ان كان قد تحامل) ظاهره وان لم يطمئن لكن قضية قوله بخلاف ما لو فعل قبل سجود محسوب له خلافه وهو ظاهر حيث لم تمكنه الطمأنينة بمحله الاول (قوله ما لو فعل) أي ذلك (قوله وسجد على الارض) أي فلا تبطل وينبغي أن محل ذلك حيث لم يقصد ابتداء هذا الفعل فان قصده بطلت لتلاعبه بغير دشروعه في الهوى

الامداد لكن في النصفة وشرح الر وض وغيرها انه تفسير للمدود فقط (قوله أن تخيب) لعله سقط قبله لفظ من وهي كذلك في عبارة النصفة (قوله وهو لحن بل قيل شاذ منكر) صوابه وهو شاذ منكر بل قيل لحن ثم لا ينبغي ان الشذوذ أو اللحن انما هو

(قوله وأمر بقتل الاسودين) أي كان قال خارج الصلاة اقتلوا الاسودين في صلاتكم وليس المراد انه قال ذلك وهو يصلي (تو تسوية الحصى) هو بالتصريح ومفهومة ان المأذون فيه مجرد لتسوية دون المسح ولو قبل الصلاة وسياق ما يفيد ان كراهة مسح الحصى مخصوصة بكونه في الصلاة فلي تأمل (قوله ويحرم القاء نحو قلة في المسجد) ظاهره وان كان ترابيا ومن النحو البرغوث والبق وشمل ذلك ما لو كان منشؤه من المسجد فيحرم على من وصل اليه شيء من هوام المسجد اعادته اليه (قوله وان كانت حية) أي لانها ان تموت فيه أو تؤذي من به بخلاف القائم خارجا بلا أذى غيرها ومثل القائم ما لو وضعها في نعله مثلا وقد علم خبر وجوب امنه الى المسجد ٤٤٨ (قوله ولا يحرم القاؤها) عبارة حج وأما القاؤها أو دفنها فيه حية فظاهر

فتاوى المصنف حله ويؤيده ما جاء عن أبي أمامة وابن مسعود ومجاهد انهم كانوا يتفلقون في المسجد ويدفنون القمل في حصاه وظاهر كلام الجواهر تحريمه وبه صرح ابن يونس ويؤيده الخبر الصحيح اذا وجد أحدكم القملة في المسجد فليصره في ثوبه حتى يخرج من المسجد والاول أوجه مدركا لان موتها فيه وايداءها غير متيقن بل ولا غالب ولا يقال رممها فيه تعذيب لها لانها تعيش بالتراب مع ان فيه مصلحة كدفنها وهو الامن من توقع ايدائها

ووضعها عن يساره وغمز رجل عائشة في السجود وأشار برد السلام وأمر بقتل الاسودين في الصلاة الحية والعنبر وأمر بدفع المار وأذن في تسوية الحصى ولان المصلي يعسر عليه السكون على هيئة واحدة في زمان طويل ولا بد من رعاية للتعظيم فعني عن القليل الذي لا يخل به دون الكثير (والكثرة) والقلة (بالعرف) فاي بعده الناس قليلا كترع خف وابس ثوب فغير ضار ويحرم القاء نحو قلة في المسجد وان كانت حية ولا يحرم القاؤها خارجا (فانطوتان) وان اتسعتا حيث لا وثبة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للامام (أو الضربتان قليل) لما مر (والثلاث كثير) من ذلك أو من غيره (ان توالى) وان كانت بقدر خطوة واحدة مغتفرة واضطرب المتأخرون في تعريف الخطوة والذي أفتى به الوالد رحمه الله تعالى انها عبارة عن ثقل رجل واحدة الى أي جهة كانت فان ثقل الأخرى عدت ثانية سواء أساوى بها الاولى أم قدمها عاينها أم أخرها عنها اذا اعتبر تعدد الفعل وخرج بان توالى ما لو تفرقت بحيث تعد الثانية مثلا منقطعة عن الاولى أو الثانية منقطعة عن الثالثة فلا يضر ولو فعل واحدة ناويا الثلاث المتواليه بطلت كما قاله العسمراني وقياسه البطلان بحرف واحد اذا أتى به على قصدا تيانا بحرفين ولو شك في كثرة فعله لم تبطل اذا اصل عدمه (وتبطل بالوثبة الفاحشة) هو بيان للواقع اذا الوثبة لا تكون الا فاحشة لمناقض الصلاة ويلحق بها ما في معناها كالضربة المفرطة (لا) الفعل الملحق بالقليل نحو (الحركات الخفيفة المتواليه كتصريك أصابعه في) نحو (سجدة أو حرك في الاصح) مع قرار كنهه ونحوه لوعقده وان لم يكن لغرض فلا تبطل به لما مر ولا تبطل أيضا

بتصريك

لوز كت بلاري أو بلادفن اه (قوله واضطرب المتأخرون الخ) عبارة سم على منهج

قال في العباب ثم امرار اليه دوردها بالحك من ذواحدة وكذا رفعها عن صدره ووضعها على موضع الحك اه ثم قال والفرق ان شأن الرجل اذا وضعت ان تبقى بخلاف اليد قال مر وقضية هذا الفرق ان رفع الرجل عن الارض ثم وضعها عليه مرة واحدة ولا مانع (قوله وتبطل بالوثبة الفاحشة) أفتى شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله بان حركة جميع البدن كالوثبة الفاحشة فتبطل بها اه سم على حج وليس من حركة جميع البدن ما لو منى خطوتين اه قال مر في فتاويه ما حاصله وليس من الوثبة ما لو حمله انسان فلا تبطل صلاته بذلك اه وظاهره وان طال حمله وهو ظاهر حيث استمرت الشروط موجودة من استقبال القبلة وغير ذلك وايس مثل ذلك ما لو تعلق بجمل فتبطل صلاته بذلك اما أولا فلان مسألة التعلق انما ذكرها فيمن فعل ذلك عوضا عن القيام على قدميه واما ثانيا فلان تعلقه ينسب اليه فهو من فعله فلو فرغ من فعله لم يبطل كوثبة قبل تمام تكبيرة الاحرام ينبغى البطلان بناء على الاصح انه تمام التكبيرة بتبين دخول الصلاة من أول التكبيرة وفاقا لم ر حلافا لما رأيت في فتوى عن الخطيب رحمه الله ويلزمه أن يجوز كشف عورته في أثناء التكبيرة وان يجوز مصاحبة النجاسة في أثناءها والافس الفرق فلي تأمل اه سم على منهج وظاهر كلام المصنف الضرر وان فعل ذلك فزعا من حية مثلا وينبغي خلافه وانه لا تبطل بها صلاته لانه معذور فيها فليراجع

إذا جعلناها لغة في آمين بمعنى اسم الفعل لا اسم قائل بمعنى قاصدين وإن لم يقبله كلام الشارح أولا وآخر (قوله لكن لا تبطل به الصلاة) ليس من مقول القيل (قوله ولو زاد الحمد لله رب العالمين) هو تابع فيه للإمداد لكن الذي في كلام غيره لاقتصار على رب العالمين وأصل ذلك قول الشافعي رضي الله عنه في الام لو قال آمين رب العالمين وغيره من ذكر الله تعالى كان حسنا

(قوله بتحرك جفونه) وكذا الآذان ان تصور قال مر ولا يضرب تحريك الذكر وان كثرتوا ليا اه سم على منهج (قوله من الطير) حال من الحيوان (قوله أفتى به البلقيني) لا يخفى اشكال ما أتى به بالنسبة لصوت طائر واشتد ارتفاعه واعوجاجه فانه يحتمل البطلان حينئذ اه سم على حج (قوله لا أن يكون به جرب) قد يشكل هذا المفروض مع الكثرة والتوالي بالبطلان في سعال المغلوب اذا كثرت وتوالي كما تقدم الا أن يقال الفعل أوسع من اللفظ أو يقال نعمان طير ما هنا المبني بالسعال المار كما يشير اليه كلامه وقد مناهنا استواء ما هنا وما هنا في انه اذا كان له حال يخلو منها من ذلك مدة تسع الصلاة قبل خروج الوقت انه يذبح وجوب انتظارها اه سم على حج وقوله استواء ٤٤٩ ما هنا ما هنا أي بأى يعمل هذا على

ما اذا صار علة منمنة وذلك على ما اذ لم يصرفه ما وراء اه سم على العباب (قوله سرحه) أي حيث لم يخل منه زمان يسع الصلاة فيأسا على ما تقدم في السعال (قوله التحرز عن الافعال القليلة) وكذا الكثرة المتوالية اذا كانت خفيفة ومباردة سم على حج نصها قوله نعم الحركات الخفالة في الروض والاولى تركه أي ترك ما ذكر من الفعالات الخفيفة قال في شرحه قال في المجموع ولا يقال مكرره لكن جزم في التحقيق بكرهاته وهو غريب اه (أقول) لعل المراد انه غريب تغلوا والا فالكرهاته فيه هي التباس خروجها من خلاف مقابل

بتحرك جفونه ثلاث مرات متواليات ولا يخرج لسانه كذلك خلافا لما أفتى به البلقيني لانه فعل خفيف ولو تم في غيبق الحمار أو صهل كالفرس أو حكي شيئا من الحيوان من الطير ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرفان لم تبطل والابطال أفتى به البلقيني وهو ظاهر ومحصل جميع ذلك ما لم يقصد بعماله لعبا أخذاعا مخرج بالاصابع تحريك اليد فيبطاها ان كان فلا تامة ليا الا أن يكون به جرب لا يقدر معه على عدم الحالك ويؤخذ منه انه لو أتى بحركة اضطرارية ينشأ عنها عمل كثير سرح به وذهب اليد وعودها أي على التوالى مرة واحدة فيما يظهر وكذا رفعها ثم وضعها على محل الحالك والاولى في حقه التحرز عن الافعال القليلة المتوالية ويستحب الفعل القليل لقلة نحو عقر ويكره لغير ذلك ولو فتح كتابا وفهم ما فيه أو قرأ في مصحف أو قلب أوراقه احيانا لم تبطل لان ذلك يسيرا وغير متوال لا يشعر بالاعراض ومقابل الاصح انها تبطل بذلك لانها أفعال كثيرة متوالية فاشبهت الخطوات (وسهو الفعل) المبطل (كعمده) في بطلان الصلاة به (في الاصح) فيبطل كثيره وفاحشه لدوره فيها ولتطامع نظمها بخلاف القول ولهذا فرق بين عمد وسهو ومشيه صلى الله عليه وسلم في قصة ذي اليلدين يحتمل التواني وعادته فوسى واقعة حال فعلية والثاني واختاره في التحقيق انه كعمد قليله واختاره السبكي وغيره وجهل النحر كالمسهو (وتبطل بقليل الا كل) أي الماء كقول عرفا ولا يتقيد بنحو السعة أي بوضوئه الى جوفه وان كان مكرها عليه لشدة منافاته لهامع تدرته ومثله لو وصل مفطر جوفه كباطن اذن وان قل اما المضغ نفسه فلا تبطل بقليله كبقية الافعال (قلت الا أن يكون ناسيا) للصلاة (أوباهلا) تحريمه وعذومه فلا تبطل بقليله قطعا (والله أعلم) وكذا لو جرى ريقه في طعام بين أسنانه وعجز عن تمييزه وجب كافي الهوم أو زلت نخامة ولم يمككه امسا كما يخالف كثيره عرفا ولو ناسيا أو جاهلا وانما يفطر به عند المصنف لان الصلاة ذات افعال منظومة والكثير يقطع نظمها

٥٧ نهاية ل الاصح (قوله فعلية) أي والاحتمال يبطله (قوله كالمسهو) أي فيبطل بالكثير معه في الاصح وظاهره وان كان قريب العهد بالاسلام وغير مخالف للعالماء (قوله فلا تبطل بقليله قطعا) فباس ما في الصوم الذي تقدم تريبا نقله عند قوله أونسى له لالة الخ بناء على ما فرقناه ثانيا من انه لو أكل هنا ناسيا ثم تدكر وطن ان صلاته بطلت بعماله فبلغ بقية الماء كقول عامدا البطلان ومقتضى ما فرقناه أولا عدمه وهو الظاهر (قوله وعجز عن تمييزه) أي اما مجرد الطعم الباقي من أثر الطعام فلا اثر له لا تنفاد وصول العين الى جوفه وليس مسئل ذلك الاثر الباقي بعد شرب القهوة مما يغير لونه أو طعمه فيضرب ابتلاعه لان تغير لونه يدل على ان به عينا ويحتمل أن يقال بعدم الضرر لان مجرد اللون يور أن يكون اكتسبه الريق من مجاورته للاسود مثلا وهذا هو الاقرب أخذا بما قالوه في طهارة الماء اذا تغير مجاور (قوله أو زلت نخامة ولم يمككه امسا) أي أو أمكمه رذاي كونه في صلاة أو جهل تحريم ابتلاعه

(قوله والاصل في ذلك خبر الخ) وجه الدلالة منه ان قوله فانه من وافق تأمينه الخ يدل دلالة ايماء على ان عمله طلب مواضعة الامام في التامين هي موافقة تأمين الملائكة والام لم يكن لذكره فائدة فيعلم منه ان تأمين الامام يوافق تأمين الملائكة (قوله فظاهرهما الاخر) أي باللازم وضمير التثنية للخبرين السابقين اللذين لفظ مسلم عبارة عن تأمينهما ولا ان تمنع كون ظاهرهما

(قوله ويسن للمصلي) أي لمريد الصلاة ولو صلاة جنازة وينبغي ان يعد النعش سائرا ان قرب منه فان بعده اعتبرت حرمة المرور امامه ستره بالشرط وينبغي أيضا ان في معنى الصلاة سجدة التلاوة والشكر ونقل بالدرس عن شيخنا الزياتي مثل ذلك وان مرتبة النعش بعد العصا (قوله أو عصا) يرسم بالالف لانه واوى قال الفراء أول من سمع قال الغزي أي بالعرف هذه عصاتي وانما هي كما قال تعالى عصاي اه عميرة (قوله ونحوها) أي عماله ثبات وظهور كظهور السارية (قوله ثم الخط) أي بعد السجادة لما يأتي (قوله كسجادة) أي بفتح السين كما في شرح المنهج والمحل (قوله ثم لا يضره) أي في كمال ثوابه (قوله ثلثي ذراع فأكثر) أي بأن يكون ارتفاع ٤٥٠ الثلاثة الاول قدر ذلك وامتداد الاخيرين كذلك لكن لم يتعرض حج لقدر

المصلي وانما بل قضية عبارته عدم اشتراط ثلثي فيها لانه قال وكان ارتفاع أحد الثلاثة الاول ثلثي ذراع بذلك ما كثر (قوله وان لا يبعد) عن قدميه أي رؤس أصابعه كما يأتي (قوله والوجه الاول) وخزم مع الثاني والاول هو المصلي قلنا اما المصلي جالسا فينبغي ان يكون من الاليتين وعبارة الزياتي مصرحة بذلك وبأن العبرة في المستافق برأسه اه وفيه وقفة والذي يظهر ان العبرة فيه يبطون لقدمين ثم رأيت ابن عبد الحق صرح بذلك وبأن العبرة

والصوم كفولتلبس المصلي هيئة يعدمها النسيان بخلاف الصوم ولا يشترط فعل مع وصول المفطر كما أشار اليه بقوله (ولو كان بضمه سكرة) فذابت (فبلغ) بكسر اللام ووحى فتحها (ذوبها) مع عمده وعلمه بخبره أو تقصيره في التعلم (بطلت) صلاته (في الاصح) لما مر وتعبيره يبلغ المشعر بقصده وتعمده أولى من تعبير أصله بيسوغ وينوب أي ينزل لجوفه بلا فعل لا يهامه البطلان ولو مع نحو النسيان ومقابل الاصح لا تبطل لعدم المضغ (ويسن للمصلي) ان يتوجه (الى جدار أو سارية) أي عمود (أو عصا مغروزة) أو هنا لترتيب وفيما قبلها للتخيير فيقدم الجدار أو لا وفي معناه السارية ونحوها ثم العصائم الخط فلو عدل الى مرتبة وهو قادر على ما قبلها لم تحصل سنة الاستتار ويظهر ان عسر ما قبلها عليه بمنزلة عجزه عنها (أو بسط مصلي) عند عجزه عما قبله كسجادة (أو خط قبالة) عند العجز عن المرتبة قبلها ويكون طولها كافي الروضة ويحصل أصل السنة بجعله عرضا له براسترواق صلاتكم وأوبد بهم وخبر اذا صلى أحدكم فليجعل امام وجهه شيئا فان لم يجد فليصمب عصا فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يضره ما هو امامه وقيس بالخط المصلي وقدم على الخط لانه أظهر في المراد بشرط ان يكون ما استتر به مقدار ثلثي ذراع فأكثر وان لم يكن له عرض كسهم وان لا يبعد عن قدميه أكثر من ثلاثة أذرع بذراع اليد وهل تحسب الثلاثة من رؤس الأصابع أو من العقب فيه احتمال والوجه الاول ويسن له ان يميل السترة عن وجهه بمنية أو يسرة ولا يجعلها بين عينيه واذا صلى الى ستره الخكم المار من له وكذا لغيره كما صرح به الاسنوي وغيره تفقها (دفع المار) بينه وبينها وتعبيرهم بالمصلي

في الجالس بالركبتين وينبغي ان العبرة

جري

في المضطجع بالجزء الذي يلي القبلة من مقدم بدنه ولا يشترط له جزء معين فيعتد بوضعها في مقابلة أي جزء منه (قوله بمنية) وهو الاولى لكن نقل بالدرس عن الایماب الخ ان الاولى جعلها يسرة وفيه وقفة وأقول ينبغي ان الاولى ان تكون بمنية لشرف اليمين (قوله أو يسرة) أي امالة قليلة بحيث تسامت بعض بدنه اه ج ولا يبالغ في الامالة بحيث يخرج بها عن كون اسرة له (قوله ولا يجعلها بين عينيه) وليس من السترة الشرعية ما لو استقبل القبلة واستند في وقوفه الى جدار عن يمينه أو يساره فيما ظهر لانه لا يعد ستره عرفا (قوله وكذا غيره) أي الذي ليس في صلاة اه ج ومفهومه ان من في صلاة لا يسن له ذلك لكن قضية قول الشارح في كف الشعر وغيره ويسن لمن رآه كذلك ولو مصليا آخر الخ خلافه اللهم الا أن يقال ان دفع المار فيه حركات فرعا يشوش خشوعه بخلاف حل الثوب ونحوه (قوله دفع المار) قال مر لا فرق بين البهيمه والصبي والمجنون وغيرهم لان هذا من باب دفع الصائل والصائل يدفع مطلقا اه مم على منهج أقول قوله مطلقا أي ولو رقيقا وعبارة سم على ج فرع حيث ساغ الدفع فتف المدفوع لم يضعه وان كان رقيقا لانه لم يدخل في يده بمجرد الدفع ولو وقف دفعه على دخوله في يده بأن لم يدفع الا قبضه عليه وتحويله في مكان الى آخر فهل له الدفع ويدخل في ضمانه أولا

ذلك وتدعى ان ظاهرهما طلب التأخر وله - اذا قال هو فيما يأتي وبذلك علم ان المراد اذا أمن اذا اراد الخ فلو كان ظاهرهما
ما ذكره هنا لم يحتج لبيان المراد اذ هو انما يكون فيما اريد به غير ظاهره (قوله ولان التأمين) دليلا ثان لطلب المقارنة في

والقياس انه حيث عدم استوليا عليه ضمنه أخذ مما يأتي في الجري صلاة الجماعة اه وقد يتوقف في الضمان حيث عدم
دفع الصائل فان دفعه يكون بما يمكنه وان أدى الى امتيلاء عليه حيث تعين طريقا في الدفع ويفرق بينه وبين مسئلة الجري
فان الجري لا يدفع الجار لا يدفع ضرر المجرور (قوله جرى على الغالب) شمل ذلك ما لو كان الدافع مصليا وأراد دفع من يمر بين يدي
غيره ومنه ما لو اقتدى شخص بامام استترجا - يكون سترة للمأموم كعصا مغروزة بين يدي الامام والمأموم لا يجاذى بدنه شيء
منها فله دفع من أراد المرور بين يدي امامه وليس له دفع من يمر بين يديه دون امامه لكونه لم يصل الى سترة وان كان امامه مصليا
اليها وتقدم ان حج قيد الغير بغير المصلي (قوله والمراد بالمصلي والحمد منهما أعلاه) أي وفي هذا الوصل على فروة مثلا وكان
اذا سجد بسجدة على ما وراءها من الارض لا يحرم المرور بين يديه على الارض لتقصيره بعدم تقديم الفروة المذكورة الى
موضع جبهته ويحرم المرور على الفروة فقط وقوله أعلاه كذا في المحلى وغيره وقضيته انه لو طال المصلي أو انلط فمكان بين
قدم المصلي وأعلاه أكثر من ثلاثة أذرع لم تكن سترة معتبرة حتى لا يحرم ٤٥١ المرور بين يديه فانه لا يقال يعتبر منها مقدار
ثلاثة أذرع الى قدمه

ويجعله سترة ويبلغى حكم
الزائد وقد توقف مر فيه
ومال بالنهم الى انه يقال
ما ذكره لكن ظاهر القول
الاول فليحرم اه سم على
منهم (أقول) ثم ما ذكره
من التردد ظاهره فيما لو
بسط نحو بساط طويل
للصلاة عليه اما ما جرت به
العادة من الحصر المفروشة
في المساجد فيبغى القطع
بانه لا يعد شيئا منها سترة
حتى لو وقف في وسط

جرى على الغالب والمراد بالمصلي وانلط منهما أعلاه ما ويدفع بالتدرج كالصائل وان أدى
دفعه الى قتله ومجمله اذ الميات بأفعال كثيرة متوالية والابطال وعليه يعمل قولهم ولا يحل
الشي اليه لدفعه لامره صلى الله عليه وسلم بذلك وانما لم يجب وان كان من باب النهي عن
المنكر لان المرور مختلف في تحريمه ولا ينكر الا ما أجمع على تحريمه وانه انما يجب المنكر
حيث لم يؤد الى فوات مصلحة أخرى فان أدى الى فواتها أو الوضوع في مفسدة أخرى لم يجب كما
قررناه في محله وهنا لو اشتغل بالدفع لفات مصلحة أخرى وهي الخشوع في الصلاة وترك
العبت فيها وأنه انما يجب النهي عن المذكر بالسهل فالسهل والاسهل هو الكلام وهو
ممنوع منه فلما انتفى سقط ولم يجب بالفعل وان النهي عن المنكر انما يجب عند تحقق ارتكاب
المفسدة لا الاثم وههنا لم يتحقق ذلك لاحتمال كونه ساهيا أو جاهلا أو غافلا أو أعمى ولان
ازالة المنكر انما يجب اذا كان لا يزول الا بالنهي والمنكر هنا يزول بانقضاء سروره (والصحيح
تحريم المرور) بينه وبين سترته حينئذ أي عند من دفعه وهو في صلاة صحيحة في اعتقاد المصلي
فيما يظهر فرضا كانت أو فضلا ولو كانت الستره آدميا أو بهيمة أو امرأة ولم يحصل له بسبب
ذلك اشتغال ينافي بخشوعه فقبل يكفي والابان كانت الدابة تقورا أو امرأة يشتغل قلبه به لم

صير وكان الذي امامه منها لانه أذرع لم يكف لان المقصود من السترة تنبيه المارة على احترام المحل بوضعه او هذه الجريان
العادة بدوام فرشها في المحل لم يحصل بها التنبيه المذكور (قوله الا ما أجمع على تحريمه) فيه نظر لما في السير من انه يجب المنكر
ما أجمع على تحريمه أو يرى الفاعل تحريمه والمارة هنا يرى حرمة المرور (قوله يزول بانقضاء سروره) يتأمل معنى هذا الكلام
فانه قد يقال هذا جار في غير ما ذكر من المحرمات فان من أراد ضرب غيره ضربة تعدى بالمنكر يزول بالفرار من تلك الضربة
كما ان الحرمة هنا تزول بانتهاء المرور وقد يقال الضرب ونحوه من المعاصي لا يكتفي فاعله بجره كالسيد اذا ضرب عبده على فعل
خاف غرضه فيه لا يكتفي بضربة واحدة بل ولا تنتهي وكذلك بقية المعاصي بخلاف المار بين يدي المصلي فانه لم تجر العادة بانه
يتكرر منه المرور وبالنظر لذلك فالمعاصي كلها كأنها لا تنقض بفعل واحدة اللهم الا أن يقال ان المعصية من شأنها ان
الفاعل لها لا يقتصر على مرة فالمرور من شأنه ان يتكرر من فاعله بخلاف فاعل الضربة الواحدة فانه لا يكررها وقد يتعدى
فيزيد عليها (قوله والصحيح تحريم المرور) قال سم على ج ويلحق بالمرور جلوسه بين يديه ومده رجليه واضطجاعه اه بالمعنى
وقوله ومده - ليسه ومثله مديده لياخذ من خزائنه متاعا لانه يشغله وربما شترش عليه في صلاته (قوله في اعتقاد المصلي)
سيأتي له فيما لو اخذت اعتقاد المصلي والمارة في السترة انه لو قيل باعتقاد المصلي في جواز الدفع وفي تحريم المرور باعتقاد المارة
لم يكن بعيدا فلهذا قال بمثله هنا (قوله أو امرأة) ذكرها بعد الاذى من الخاص بعد العام والنسكتة في ذكرها انما كانت
مظنة للاشتغال بها رعايتهم عدم الاكتفاء بها مطلقا على هذا

وعلاوه الخ) يؤخذ من التعليل أن محل الافضلية إذا قصد القيام بالقرآن وذكر الشهاب سم أن الشارح قد وافق عليه (قوله
مالونوى الرباعية) يعني فعلها كذلك إذا الكلام في الفرض بقرينة ما يأتي له قيل قول المصنف الخامس الركوع والفرض
لادخل لنية ذلك وعدم نيته فيه (قوله ولو سقطت قراءته الخ) انظر هل هذا في الموافق أو في المسبوق أو فيما هو أعم
(قوله فان كانت مطلقة) أي الصلاة المفهومة من المقام (قوله ويقاس على ما ذكر من يجوز الخ) أي فيطلب منه الاسرار في

منكم الانتهاء عن رفع البصر الى السماء أو خفض الابصار عند رفعها من الله تعالى أمارفع البصر الى السماء في غير الصلاة لدعاء
وتحويه بخوزه الاكثر من كفاؤه القاضي عياض لان السماء قبله الدعاء كالكعبة قبله الصلاة وكرهه آخرون اه شرح
البخاري الشيخ لاسلام اه زيادي وفي الشيخ هميرة فائدة نقل لدمير عن الغزالي في الاحياء انه قال يستحب ان يرمق ببصره
الى السماء في الدعاء بعد الوضوء (قوله في صلاتهم) فاشتد أي قوى قوله في ذلك حتى قال لينتهن اه ج (قوله قال المهني الخ)
انما قال ذلك بيانا للغير والافه صلى الله ٤٥٤ عليه وسلم لا يشغله شيء عن الله تعالى (قوله الى أبي جهم) هو مسلم صحابي انما

أبصارهم الى السماء في صلاتهم لينتهن عن ذلك ولتخطفن أبصارهم ويكره نظر ما يليها عنها
كثوب له أعلام هذه اذ هو انما الى أبي جهم واتتوني بانصانيته رواه الشيخان (و) بكره
(كف شعروا وتوبه) لخبر أمرت ان لا أكف الشعر أو الثياب والكف بعتناء في آخره هو
الجمع قال تعالى ألم تجعل الارض كفاتا أحياء وأمواتا أي جامعة لهم ومنه كافي المجموع ان يصلي
وشعره مقصوص أو مردود تحت عمامته أو توبه أو كفه مشعر ومنه شد الوسط وغرز العذبة
والمنع في النهي عن كف ذلك انه يسجد معه أي غالباً ولهذا نص الشافعي على كراهة الصلاة وفي
ابهامه الجلد التي يجرها القوس قال لاني أمره ان يفضي ببطون كفيه الى الارض والظاهر
أن ذلك جار في صلاة الجنائز وان اقتضى تعليلهم خلافه وينبغي كما قال الزركشي تخصيصه في
الشعر بالرجل اما المرأة ففي الامر بنقضها الضفائر مشقة وتغيير لميثتها المنافية للتجمل وبذلك
صرح في الاحياء ويذهب الخاقاني في اوديس لمن رآه كذلك ولو مصلياً آخر ان يحله حيث
لا قننه ثم لو يادر شخص وحل كفه المشعر وكان فيه مال وتاف كان ضامناً له كما أفتى به الوالد رحمه
الله تعالى وسيأتي نظيره في جر آخر من اله فقتبين انه رقيق (ووضع يده على فيه) لثبوت النهي
عنه ولما فانه هيئة الخشوع (بلا حاجة) هو راجع لما قبله أيضاً فعندها لا كراهة كان تتأعب بل
يستحب له وضع يده على فيه ويسن اليسرى واعل وجهه أنه لما كان الغرض حبس الشيطان

أمر بدفعها له لأنها كانت
من عنده أي ودفعه للنبي
صلى الله عليه وسلم وانما
طلب الانبيائية جبراً
لما طره لتلايتهم بدفعها
له رد هديته عليه (قوله
بانصانيته هي بفتح الهمزة
وكسر هاء بفتح الباء وكسر هـ
أيضا كما قاله في النهاية
ونقل عن النووي واغرب
ابن قتيبة وقال انما هي
منجانية نسبة الى منج
يلد معروف بالشام ومن
قالها مرة أوله بقدر غير
ينقل ذلك ابن قتيبة عن

نائب

لاصحي (قوله أن لا أكف) بابه ضرب مختار (قوله ومنه شد

لوسط) ظاهره ولو على الجلد ولا ينافيه العلة لجواز انما بالنظر للغالب (قوله أي غالباً) خرج به صلاة الجنائز فانه لا سجود
ها ومع ذلك يكره كف الشعر فيمكن مقتضى جزمه بما ذكر ان التقييد بالغلبة منقول وعليه فلا يظهر قوله الا في والظاهر
ذلك جار في صلاة الجنائز (قوله لاني أمره ان يفضي الخ) هذا التعليل يقتضي كراهة الصلاة وفي يده خاتم لانه يمنع من
اشرة جزء من يده الارض ولو قيل بعدم كراهة فيه لم يعد لان العادة جارية في ان من لبسه لا ينزع نوما ولا يقظة ففي
كايغه قلعه كل صلاة نوع مستفاد ولا كذلك الجلد فانها تلبس عند الاحتياج اليها (قوله في صلاة الجنائز) وهل يجري
طواف أم لا فيه نظروا الا قرب عدم الكراهة للكف في الطواف لا تنفاء العلة فيسه وهي السجود معه ويحتل الكراهة
بعموم حديث الصلاة بمنزلة الطواف الا ان الله أحل فيه النطق (قوله كما قال الزركشي) معتمد (قوله ويسن لمن رآه الخ)
يؤخذ من الامر بفعل السنن ومن النهي عن مخالفتها وان كان الامر والنهي من الآحاد (قوله لا كراهة) أي ولا
الى كون اليد لها هيئة مطلوبة في الصلاة كوضعها تحت صدره في القيام وعلى الركبة في الجلوس بين السجدين والتشهد
هذا زمنه قليل فاعتذر ولا في هذا يشبه دفع الصائل وهو عذر في ارتكاب ما لا يعذر في فعله (قوله ويسن اليسرى)
لي أن يكون بظهورها لانه أقوى في الدفع عادة كذا قيل لكن قول الشارح وتحصل السنة بوضع يده اليسرى الخ قد
التسوية بين الظهر والبطن وسيأتي التمهيد به في كلامه

الحالات المذكورة (قوله ان لم يحف الخ) هذا لا ينافي على ما اختاره فيما يأتي في تفسير الواسطة (قوله ولا يخفاء ان الحكم على كل من الجهر الخ) أي الواقع ذلك في كلامهم أي فلا ينافي طلب الاسرار فيما ذكره هذا العارض (قوله لم يفر دوا امام محصورين الخ) هذا بالظن للمجموع والافلا يفترق الحال في القصار بالنسبة للمغرب كما هو ظاهر (قوله وان نوزع فيه) لعل وجه المازعة ان فيه منافاة لما مر من انه لو تعارض ايقاع جميع الصلاة في الوقت بالاقصاء على واجباتها مع فعل سنتها يلزم "نفي عليه

(قوله نعم الاوجه حصول السنة بغيرها) أي بغير اليد او عبارة المناوي على الجامع عند قوله اذا تناب أحدكم فليضع يده على فيه نصها أي ظهر كف يسراه كما ذكره جمع ويجه انه الا كمال وان أصل السنة يحصل بوضع اليدين قبل لكنه يجعل بطنه على فيه عكس اليسرى ثم قال تنبيهه قال الحافظ العراقي الامر بوضع اليد على فيه هو المراد به وضعه عليه اذا انفتح بالتناوب أو وضعها على الفم المنطبق حفظا له عن الانفتاح بسبب ذلك كل محتمل أقول قضية قوله في الحديث فان الشيطان يدخل الاول لانه أبلغ في منعه من الدخول اما لورده فارتد فلا حاجة للاستعانة باليد مع اتفائه بدون ذلك (قوله فهو اذا رآها) أي يده (قوله لكر يوجه ما قالوه) أي من سن اليد (قوله ويكره التناوب) أي حيث أمكنه دفعه وعبارة المناوي في شرحه الكبير للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم التناوب من الشيطان نصها وفيه كراهة ٥٥ التناوب في الصلاة وغيرها وبه صرح

في التحقيق للشافعية قال

الحافظ ابن حجر والمراد

بكونه مكروها أن يجري

معه والا فدفعه وردده غير

متسدد وله وانما حسن

الصلاة في بعض الروايات

لانها أولى الاحوال به اه

قال في المختار وتناوبت

بالد والمهزولا تقل

تناوبت انتهى أي فانه

عائى كافي المصباح (قوله

ومسح نحو الحصى) ظاهره

ولو قبل الدخول في الصلاة

وبدل عليه قوله ولما خلفته

النواضع والخشوع

وينبغي ان يحل كراهة

ناسب أن يكون بها لاستقذاره نعم الاوجه حصول السنة بغيرها أيضا اذ ليس فيها أدى حصى والمدار فيما يفعل باليمين واليسار عليه وجود او عدم مادون المعنوي على امه ليست لتخصية أدى معنوي أيضا بل رد الشيطان كما في الخبر فهو اذا رآها لا يقربه فأي واحدة تحي بها كفت لكن بوجه ما قالوه بان ما كان سببا لدفعه مستقذرا يناسبه اليسار فكانت أولى وتحصل السنة بوضع يده اليسرى على ذلك سواء أوضع ظهرها أم بطنها أو يكره التناوب بخبر مسلم اذا تناب أحدكم وهو في الصلاة فليرده ما استطاع فان أحدكم اذا قال هاهاها ففعلك الشيطان منه ولا تختص الكراهة بالصلاة بل خارجها كذلك ويكره النفخ فيه لانه عبث ومسح نحو الحصى استحبابه عليه انتهى عن ذلك ولما خلفته النواضع والخشوع (و) يكره (لقيام على رجل) واحدة من غير حاجة لمناقاة الخشوع فان كان به عذر كوضع الاخرى لم يكره (و) تكرر (الصلاة حافئا) بالنون أي بالبول (أو حاقبا) بالباء الموحدة أي بالغائط بان يدافع ذلك أو حازقا بالغاف أي مدافعا للريح أو حاقبا ما بل السنة تفريغ نفسه من ذلك لانه يخل بالخشوع وان خاف فوث الجماعة حيث كان الوقت متسعا ولا يجوز له الخروج من الفرض بطرق ذلك له فيه الا ان غاب على طائفة حصول ضرر بكنهه يبيع التيمم فلا حينئذ الخروج منه وتأخير عنه الوقت والعبادة في كراهة ذلك بوجوه عند التحريم ويلحق به فيما يظهر ما لو عرض له قبل التحريم وعلم من عادته انه يعود له في أثنائها (أو بحضرة) بتثنية الحاء المهملة (طعام) مأكول أو مشروب (يتوق) بالمتداد أي

ذلك ما لم يترتب عليه تشويه كان كان يعلق من الموضع تراب بجمهته أو عمامته (قوله أي بضيق الحف) عبارة حج أي بالرجل وهي مخالفة لما في الشارح وما في القاموس أيضا (قوله أو حاقبا) أي أو صاوبا وهو الوقوف على رجل كما ذكره المعنف أو صاوبا وهو الوقوف لا صقا لا قدمين (قوله حيث كان الوقت متسعا) أي فان ضاق وجبت الصلاة مع ذلك الا ان خاف ضررا لا يتحمل عادة الا أن قوله الا حتى يبيع التيمم قد يقتضي خلافا له لانه لا فرق فيما يؤدي الى خروج الوقت بين حصوله فيها أولا كما يشهده قوله ولا يجوز له الخروج من الفرض الخ (قوله ولا يجوز له الخروج من الفرض) يخرج به النفل فلا يحرم الخروج منه وان نذر انعام كل نفل دخل فيه لان وجوب الانعام لا يلحقه بالفرض وينبغي كراهته عند طرق ذلك عليه (قوله ما لو عرض له قبل التحريم) أي فرده وعلم الخ (قوله بالمتناه) أي تحت وفوق قال في المصباح والافس أثني ان أريد بها الروح قال تعالى خلقكم من نفس واحدة وان أريد به الشخص فذكر وجع النفس أنفوس ونفوس مثل فلس وأفلس وفلوس اه (قوله أي يستاق اليه) أي وان لم يستدجوعه ولا عطشه فيما يظهر أخذ بما ذكره في الفاكهة ونقل عن بعض أهل العصر التقييد بالشهدين فأحذره وعبارة الشيخ غيره قوله فتوق شامل لمن ليس به جوع وعطش وهو كذلك فان كثيرا من الفواكه والمشارب اللذيذة فتتوق النفس اليها من غير جوع ولا عطش بل لم تحضر ذلك وحصل النوتان كان الحكيم كذلك

بأصل السنة قتأمل (قوله والراحة بطن الكف) أي من غير الأصابع بقريئة ما بعده (قوله لانه اذا قام المستحب الخ) الفرق ان ذلك شملتنية الصلاة الذي هو شرط وقوع الفعل أو القول من الصلاة عن نظيره بخلاف هذا على انانتم في صورة الروضة قيام مستحب مقام واجب كما يعلم بالتأمل (قوله ويكون التشبيه في كلام المصنف بالنظر للرفع الخ) لا يخفى ان حاصل هذا ان التشبيه في قول المصنف كاحرامه راجع الى مجموع قوله ويكبر في ابتداء هويته ويرفع يديه الا انه بالنظر لقوله ويرفع يديه فقط فهو تشبيه ناقص ولك ان تقول ما الداعي الى هذا التكاف وما المانع من جعله قصرا من أول الامر على قوله ويرفع يديه

ككونه في رجة خالية لئلا فلا كراهة ومثله يقال في الاسواق حيث لم تكن محل معصية (قوله وفي الكنيسة) ولو جديدة فيما يظهر ويفرق بينها وبين الحمام الجديد بغلط أمرها بكونها معدة للعبادة الناسدة فأشبهت الخلاء الجديد بل أولى منه (قوله ونحوهما) أي من كل ما يهظمونه ٤٥٨ (قوله صور معظمة) أي لهم (قوله فانها خلقت من الشياطين) أي خلقت على صفة

تشبه الشياطين من النفور والايذاء وعجالة حج بعد قوله في الحديث فانها خلقت من الشياطين وفي رواية انها جن خلقت وبه علم ان الفرق ان الابل خلقت من الشياطين بل في حديث ان علي سنام كل واحد منها شيطانين والصلاة تكره في ماوى الشياطين اه وقال المناوي في شرح الجامع الصغير بعد قوله صلى الله عليه وسلم فانها خلقت من الشياطين زاد في رواية ألا ترى انها اذا نقرت كيف تشمخ بأنفها قال القاضي المرباض جمع مريض وهو ماوى الغنم والاعطان المبارك والفارق ان الابل كثيرة النفاق لا يأمن المصلي في اعطائها ان تنفر وتقطع الصلاة عليه الى

كل نجاسة متيقنة ومحل ذلك ما اذا فرش عليه طاهرا وصلى والالم تصح صلاته لملاقاة نجسا فيها وانما تكره على الحائل اذا كانت النجاسة محققة وحاذها فان بسطه على ما غلبت فيه النجاسة لم تكره كما اقتضاه كلام الرافعي لضعف ذلك بالحائل (و) في (الكنيسة) وهي بفتح الكاف متعبد اليهود والبيعة وهي بكسر الباء متعبد النصارى ونحوهما من اماكن الكفر لانها ماوى الشياطين ويمتنع علينا دخولها عند منعهم لئلا يمتنع وكذا ان كان فيها صور معظمة كما سيأتى (و) في (عطن الابل) ولو طاهرا وهي ما تنحى اليه اذا شربت ايشرب غيرهما فاذا اجتمعت سبقت منه للرعى غير صلاوا في مريض الغنم أي في مرأقدها ولا تصلاوا في اعطان الابل فانها خلقت من الشياطين والفرق بين الابل والغنم ان الابل من شأنها ان يشتد نفاها فيشتوش الحشوع ولا كذلك الغنم ولا تختص الكراهة بعطنها بل مأواها ومقبلها ومباركها بل وسائر مواضعها كذلك والكراهة كما قاله الرافعي في العطن أشد من مأواها اذ نفاها في العطن أكثر من لا كراهة في عطنها الطاهر حال غيبتها عنه والبقرة كالغنم كما قاله ابن المنذر وغيره وهو المعتمد وان فزع فيه ومتى كان بمحل الحيوان نجاسة فلا فرق بين الابل وغيرها لكن الكراهة فيها حينئذ اعم من غيرها لعل واحدة (و) في (المقبرة) بتثنية الموحدة (الطاهرة) وهي التي لم تنبت أو نبتت وفرش عليها طاهر (والله أعلم) الخبر السابق مع خبر مسلم لا تتخذوا القبور مساجد أي أنها كم عن ذلك وخبر لا تجلسوا على القبور ولا تصلاوا اليها ولنته محاذاته للنجاسة سواء ماتت أو أماته أو بجانبه نص عليه في الام ومن ثم لم تفرق الكراهة بين المنبوذة بمحائل وغيرها ولا بين المقبرة القديمة والجديدة بأن دفن بها أول ميت بل لو دفن ميت بمسجد كان كذلك وتنتفي الكراهة عند انتفاء المحاذاة وان كان فيها لبد الموت عنه عرفا ويستثنى كما قاله في التوشيح مقابر الانبياء صلى الله عليهم وسلم أي اذا كانت ليس فيها مدفون سوى نبي أو أنبياء فلا تكراه الصلاة فيها لان الله حرم على الارض أكل أجسادهم ولانهم أحياء في قبورهم يهملون ويلحق بذلك كما قاله بعض المتأخرين مقابر شهداء المعركة لانهم أحياء واعتراض الزركشي كلام التوشيح بأن تجوز الصلاة في مقبرة الانبياء

آخر ما ذكر ثم قال واستشكل التعليل بكونها خلقت من الشياطين بما ثبت ان المصطفى كان يصلى ذريعة

لما قلنا على بعيره وفرق بعضهم بين الواحد وبين كونها مجمعة بما طبع عليه من النفاق المنفى الى تشويش القلب بخلاف صلاة على المركوب منها اه ولم يتعرض لمعنى خلفها من الشياطين فراجع (قوله وسائر مواضعها كذلك) أي وان كانت ربوطة ربطا وثيقا لا احتمال ان يحصل منها وان كانت كذلك ما يذهب الخشوع (قوله وفرش عليها طاهر) أي أو نبت عليها شمس غطاها كما هو ظاهر لطهارته (قوله سوى نبي أو أنبياء) أي وأما اذا دفن مع الانبياء فيها يهملون فان حاذى غير الانبياء صلاته كرهه والافلا (قوله ولا تكراه الصلاة) معتمد (قوله يهملون) المتبادر منه انهم يصلون صلاة بركوع وسجود كما يفعل لادنيا ولا مانع منه لان أمور الآخرة لا يقاس عليها (قوله ويلحق بذلك الخ) معتمد

فيكون التشبيه تاماً (قوله نذر المني) صلواته اذ فيه ثم ارفع حتى تعتدل قائماً الماسم) اعلم ان افظ قائماً فيما ذكرناه من نعمة الحديث كما هو ظاهر فحقها ان تكتب باللام ودوا الموجود في نسخ الشارح كتبها بالاجروسيه ان في نسخه التي رأيتها متطابقة في هذا المحل اذ لفظ الماسم السادس الاعتدال قائماً مطمئناً لفظ مطمئناً لا وجود لها في النسخ كلفظ قائماً او كان الكتابة ظنوا

(قوله زريفة) أي وسيلة مصباح (قوله الذرائع) أي الوسائل التي تؤدي الى محرم (قوله لانه يعتبر هنا) أي التحريم (قوله على ان استقبال غيرهم) أي الانبياء وشهداء المعركة (قوله بالقيء) أي وهو استقبالها للتبرك ونحوه (قوله خشية خروج وقت) أي أو فوت جماعة أهج ولعل المراد في غير الصلاة حاقباً ونحوه الماسم من كراهة ذلك وان خف فوت الجماعة (قوله فلا تصح الصلاة فيها) أي الاجمائل كما مر (باب سجود السهو) ٤٥٩ (قوله سجود السهو) المراد بسجود السهو وما يفعل

لجبر الخلل وان تعمس به كترك الشهادة الاول أو القنوت عمداً والمراد باحكامه ما يتعلق به اثباتاً أو نفيًا (قوله لجبر السهو تارة) كأن سها بترك الشهادة الاول أو نحوه وارغاماً كأن ترك الشهادة الاول مثلاً عمداً (قوله وعلى هذا يعمل اطلاق من اطلق انه للثاني) فيه ان ارغام الشيطان قد يكون لترك بعض عمداً فلا يلزم منه جبر السهو دائماً الا ان يقال اراد بالسهو الخلل ولو فعل ما ينقص ثوابه (قوله عن شيء من الصلاة) أي على التخصيل الآتي (قوله سجود السهو) قال سم على حج هو أعني السهو جائز على الانبياء بخلاف النسيان لانه تنص وما في الاخبار

قريبة الى اتخاذها مسجد او قد ورد النهي عن اتخاذ مقابرهم مسجد اوسد الذرائع مطلوب لا سيما تحريم استقبال رأس قبورهم غير معمول عليه لانه يعتبر هنا قصد استقبالها للتبرك أو نحوه ولا يلزم من الصلاة اليها استقبال رأسه ولا اتخاذ مسجد اعلى ان استقبال قبر غيرهم مكروه أيضاً كما أفاده خبر ولا تصلوا اليها خيفة ذلك كراهة اشيت في استقبال القبر ومحاذاة النجاسة والثاني منتف عن الانبياء والاول يقتضي الحرمة بالقيء الذي ذكرناه لافضائه الى الشرك وتكرهه على ظهر الكعبة لبعده عن الادب وفي الوادي الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم لان فيه شيطانا بخلاف بقية الاودية ومحل الكراهة في جميع ما مر ما لم يعارضها خشية خروج وقت وانما لم يقتض النهي هنا الفساد عندنا بخلاف كراهة الزمان لان تعلق الصلاة بالافات أشد لان الشارع جعل لها أوقاتاً مخصوصة لا تصح في غيرها فكان الخلل فيها أشد بخلاف الامكنة تصح في كلها ولو كان المحل منصوباً لان النهي فيه كالحرير لا يخرج من ذلك عن العبادة فلم يقتض فسادها واحترز المصنف بالطاهرة عن النجسة فلا تصح الصلاة فيها كما مر

(باب) بالتنوين في بيان سبب سجود السهو وأحكامه

وقدمه على ما بعده لانه لا يفعل الا في الصلاة بخلاف سجدة التلاوة لانها تكون فيها خارجها وأخر الكلام على سجدة الشكر لانها لا تكون الا خارجها وشرع سجود السهو لجبر السهو تارة وارغاماً للشيطان أخرى أي يكون القصد به أحدهما بالذات وان لم يسم الاخر وعلى هذا يحمل اطلاق من اطلق انه الاول واطلاق من اطلق انه للثاني والسهو لغة نسيان الشيء والغفلة عنه والمراد هنا الغفلة عن شيء من الصلاة (سجود السهو) الآتي (سنة) مؤكدة ولو في نافلة سوى صلاة الجنائز وشمل ذلك ما لو سها في سجدة التلاوة خارج الصلاة فيسجد للسهو ولا مانع من جبران الشيء باكثر منه خلافاً لبعض المتأخرين ومثلهما سجدة الشكر وانما لم يجب لانه ينوب عن المسنون دون المفروض والبدل اما كبده أو أخف منه وأما قوله صلى الله عليه وسلم وليسجد سجدتين فصروف عن الوجوب لظاهر الخبر الآتي وانما وجب جبران الحج لانه بدل عن واجب فكان واجبا وانما ليس (عند ترك ما موريه) من الصلاة ولو احتمالاً كأن شك

من نسبة النسيان اليه عليه أفضل الصلاة والسلام فالمراد بالنسيان فيه السهو وفي شرح المواقف الفرق بين السهو والنسيان بان الاول زوال الصورة عن المذكرة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عن ماسعها فيحصل لها الى سبب جديد أه (قوله سوى صلاة الجنائز) فانه لا يس فيها بل ان فعله فيها عمداً عابثاً بطلت صلاته (قوله وشمل ذلك ما لو سها الخ) في دعوى الشمول مساححة لان سجود التلاوة ليس من الصلاة لكنه ملحق به (قوله وانما لم يجب) أي بسجود السهو (قوله لانه ينوب عن المسنون) أي قد ينوب الخ وقد لا ينوب كما ذكرنا كوع (قوله وانما وجب) هذا علم من قوله اولاً والبدل اما كبده الخ (قوله عند ترك ما موريه) أي سواء تركه عمداً ليسجد أم لا كما عمله كلامهم أه شيخنا زيادي ونقل عن اقتداء الشارح انه اذا تركه بقصد السجود ثم سجد بطلت صلاته كالوقر آية سجدة بقصد السجود فان صلاته تبطل بسجوده (أقول) وقد يفرق بينهما بأنه ترك الشهادة حصل خلل في صلاته يقتضي الجبر وبقراءة الآية لم يحصل ما يقتضي السجود لان النفس القراء

ان قاعاً التي في المتن هي التي تقدم ذكرها في الحديث فكتبوها بالاحرف فلتراجع نسخة صحيحة (قوله اعتدل وجوباً ثم سجد) أي اذا كان غير مأموم كافي حاشية الزبدي (قوله بفتح الزاي) ذكر الشهاب ابن حجر انه متعين فان المضرا رفع لاجل الفرع وحده لا رفع المقارن للفرع من غير قصد الرفع لاجله (قوله أي ربنا استجب لنا ولك الحمد الخ) هذا التقدير انما يحتاج اليه على

وهي منى عنها وترك التشهد وان كان منهياً عنه لكن حصل به خلل باق يحتاج الى الجبر (قوله من الصلاة) خرج به قنوت النازلة كما سيأتي في كلام السارح والمراد بقوله ولو احتمالاً الاشارة الى انه لو نسي بعضاً من سجود بخلاف غيره على ما يأتي (قوله فان سجوده) الفاء فيه لتعليل (قوله بالكاف) احتراز عما لو قرئ باللام فانه يقتضي ان الزيادة تارة يشرع معها السجود وتارة لا مع انه ليس مراد ابل الزيادة مقتضية للسجود أبداً (قوله ولم يأت بمبطل) أي اما لو أتى به فان كان مما يبطل عمده وسهوه كالفعل الكثير والكلام الكثير استأنف الصلاة وان كان مما يبطل عمده دون سهوه ككلام قليل أتى به لظن خروجه من الصلاة سجداً سهواً ثم سلم وسجوده ليس للتدارك بل لفعل مما يبطل عمده (قوله أو شك فيه) أي وطال تردده بقدر مضى ركن على ما يأتي (قوله اذا لم يضر الخ) عدل الى هذا التعليل عن تعليل المحلى بانه ذكر مقصود في محل مخصوص لما أورد عليه من شموله لاذكار الركوع ونحوه ويمكن ٤٦٠ ان يجاب عن المحلى بانه أراد بالمقصود ما لا يقوم غيره مقامه وبالمحل المخصوص

انه لا يشرع في غير موضعه فيخرج بالمقصود السورة فان المطالب فيها ليس معيناً في سورة دون غيرها ولا يشرع في غير القيام والتسبيحات ليست مخصوصة بل فقط لا يقوم غيره مقامه ولكنها تفعل في الركوع والسجود بخلاف القنوت فانه لا يشرع في غير الاعتدال والتشهد الاول وان تكرر بفعل الاخير لكن لا يقوم غيره مقامه (قوله ولو كلمة) أي ومنها الفاء في فانك

هل فعله أم لا (أو فعل منهى عنه) فيها ولو بالشك كما سيأتي ولا يرد عليه خلافاً لمن زعمه ما لو شك صلى ثلاثاً أم أربعاً فان سجوده بفرض عدم الزيادة تركه التحفظ بالمأمور به وبفرضها الفعله انتهى عنه فيها فهو لم يخرج عنهما (فالاول) منهم او هو المأمور به المتروك (ان كان ركناً واجب تداركه) بفعله ولا يغني عنه سجود السهول توقف وجود الماهية عليه (وقد يشرع السجود للسهو مع تداركه) كزيادة) بالكاف (حصلت بتدارك ركن كما سبق) بيان ذلك (في) ركن (الترتيب) وقد لا يشرع كالمتركة السلام فاذا ذكره أو شك فيه ولم يأت بمبطل أتى به ولو بعد طول الفصل ولا يسجد أو النية أو التحريم فاذا ذكره أو شك فيه استأنف الصلاة وما قيل من ان قوله كزيادة الى آخره غير محتاج اليه لانه معلوم من قوله أو فعل منهى عنه رتبان المراد بالمتن منى عنه ما ليس من أفعال الصلاة وهذه الزيادة من أفعالها لكن لا يعتد بها لعدم الترتيب وقد ينزع في الدما من شمول كلامه لمسئلة الشك فيكون ذكره ايضاً (أو) كان المتروك (بعضاً) فيسجد بترك واحد مما يأتي اذا لم يضر من الشعائر الظاهرة المختص طلبها بالصلاة (وهو القنوت) الراتب وهو قنوت الصبح والوتر في نصف رمضان الثاني دون قنوت النازلة لانه سنة عارضة في الصلاة يزول بزوالها فليمتأ كدشأنه بالجبر وترك بعض القنوت ولو كلمة كلمة وان قلنا بعدم تعيين كلمانه لانه بشروعه فيه يتعين لاداء السنة

تقضي والواو في وانه وقوله وترك أي وان أتى بدل المتروك بما يرادفه كعب بدل فيمن هديت والقياس ان مثل ذلك مالم ما لو ترك قوله فذلك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب اليك أو شيئاً منهما لما مر عن الروضة من استصحاب ذلك في القنوت ويحتمل عدم السجود ولا يلزم من الاستصحاب الورود وقوله من استصحاب ذلك الخ عبارة ابن حجر قيل في القنوت بعد قول المتن وهو اللهم اهديني فيمن هديت الخ نصها وزاد العلماء فيه بعد واليت ولا يعز من عاديته وانكاره مردود لوروده في رواية البيهقي وقوله تعالى فان الله عدول الكافرين وبعد تعاليت فذلك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب اليك ولا بأس بهذه الزيادة بل قال جمع انها مستحبة لورودها في رواية البيهقي وذكر نحوه مر في شرحه (قوله ككاه) أي مالم يقطعه ويعدل الى آية تتضمن ثناء ودعاء فلا سجود من جهة ترك القنوت بخلاف ما اذا قطعه واقتصر على ما أتى به منه ولو اقتصر ابتداء على قنوت عمر فلا سجود لاتبانه بقنوت كامل أو أتى ببعضه وبعض القنوت الاخر فينبغي ان يسجد لعدم اتبانه واحداً كامل منهما اهـ سم على ج (أقول) وقضيته انه لو أتى ببعض أحدهما مع كمال الآخر لا يسجد وفي حاشيته على من خرج جمع بين قنوت الصبح وقنوت سيدنا عمر فيه فترك بعض قنوت عمر فديتجه السجود لا يقال بل عدم السجود لان ترك بعض قنوت عمر لا يزيد على تركه بجملة وهو حينئذ لا سجوده لا نأقول لوصح هذا التمسك لزم عدم السجود بترك بعض قنوت الصبح المخصوص لانه لو تركه بجملة وعادل الى دعاء آخر لم يسجد فتأمل ثم وافق مر على ما قلناه اهـ (أقول) ولعل الفرق بين هذا وبين ما لو عدل الى

رواية ذلك الحدباء عطف ولعل الشارح زادها وأسقطها الكتبة وعبارة الر وض وشرحه ربنا لك الحدباء وربنا لك الحدباء الى ان قالوا والاولى اولى لورود السنة به لكن قال في الام الثاني أحب الى وجهه بأنه يجمع معنيين للدعاء والاعتراف أى ربنا آية تتضمن دعاء وثناء ان الآية لم تطلب بخصوصها كانت قنوتاً مستقلاً فأسقط العدول اليها حكم القنوت الذي شرع فيه بخلاف كل من قنوت عمر وقنوت الصبح فإنه ورد بخصوصه فكانا كقنوت واحد والقنوت الواحد يسجد لترك بعضه ولو كلمة على ما مروى بقي ما لعزم على الاتيان بهما ترك أحدهما هل يسجد أم لا فيه نظر والا قرب الثاني لان السنن لا تلزم الا بالشرع فيها (قوله ما لم يعدل) أى بخلاف ما اذا عدل (قوله وكذا الوقف) أى فلا يسجد (قوله يمكن حمل ذلك) أى ليوافق ما يأتي من ان قيام القنوت من الابعاض (قوله على ذكر الاعتدال) وعليه فالوقوف وقفة تسع ٤٦ القنوت وقد ترك ذكر الاعتدال فالظاهر

صرف تلك الوقفة للقنوت فان تركه ذكر الاعتدال قرينة على انه لم يرد فلا تكون الوقفة عند عدم ذكر الاعتدال الا للقنوت (قوله فاذا تركه) أى بان لم يأت بقيام يسع قنوتاً مجزئاً ليوافق ما مر له (قوله وبما تقرر) أى من ان القيام بعض مستقل (قوله كما صرح به) أى ولو أتى به المأموم مؤلف وعبارة ج ولو اقتدى شافعي بخفي في الصبح وأمكنه ان يأتي به ويلحقه في السجدة الاولى فعل والا فلا وعلى كل يسجد للسجود على المنقول المتقدمه سلام امامه لانه يتركه له لحقه سهوه في اعتقاده بخلافه في نحو سنة الصبح اذا قنوت يتموجه على الامام في اعتقاد المأموم

ما لم يعدل الى بدله ولان ذكر الوارد على نوع من الحمل يحتاج الى الجبر بخلاف ما يأتي به من قبل نفسه فان قليله ككثيره والمراد بالقنوت ما لا يد منه في حصوله بخلاف ترك أحد القنوتين كان ترك قنوت سيدنا عمر رضي الله عنه لانه أتى بقنوت تام وكذا لو وقف وقفة لا تسع القنوت اذا كان لا يحسنه لانيانه باصل القيام على ما نقل عن الوالد رحمه الله تعالى نعم يمكن حمل ذلك على ما اذا كانت الوقفة لا تسع القنوت المعهود وتسع قنوتاً مجزئاً ما لو كانت لا تسع قنوتاً مجزئاً أصلاً فالوجه السجود (أو قيامه) أى القنوت الراتب وان استلزم تركه ترك القنوت بان لم يحسنه فإنه يسن له القيام بقدره زيادة على ذكر الاعتدال فاذا تركه سجده وبما تقرر اندفع ما قيل ان قيامه مشروع لغيره وهو ذكر الاعتدال فكيف يسجد لتركه ولو تركه تبع الامامه الحنفى يسجد كما صرح به في الروضة وقول القفال لا يسجد مبنى على مرجوح وهو ان المسيرة بمقيدة الامام ولو اقتدى في الصبح صلى منها يسجد فيما يظهر ان لم تكن من القنوت خلفه فان فعله فلا ويحمل عليه ما ذكره الزركشي في خادمه تبعاً للقول (أو التشهد الاول) والمراد بهما الواجب في التشهد الاخير أو بعضه لانه صلى الله عليه وسلم تركه ناسياً وسجد للسجود وقبل ان يسلم ويستثنى من ذلك ما لو نوى أربعاً وأطلق أو قصد ان يأتي بتشهدين فلا يسجد لترك أولهما على ما قاله جمع متأخرون وعزمه على الاتيان به لا يلحقه بتشهد الظهر لانه مع ذلك مخير بين تشهدين وثلاث وتشهد واحد فهو غير سنة مطابقة لذاته في محل مخصوص لكن الذي قاله القاضي والبعوى انه يسجد في صورة القصد ان تركه سهواً أى أو عداوه وهو المعتقد (أو فعوده) قياساً عليه وان استلزم تركه ترك التشهد لان السجود اذا شرع لترك التشهد شرع لترك جلوسه لانه مقصوده وصورة تركه وحده ان لا يحسنه فإنه يسن له حينئذ الجلوس بقدره كما مر نظيره في القنوت (وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أى بعده (في الاظهر) والمراد الواجب منها في التشهد الاخير أخذاً مما مر لانه ذكر يجب الاتيان به في الاخير فيسجد لتركه في الاول وليس به القنوت فيسجد لترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه كما

فلم يحصل منه ما ينزل منزلة السهو اه أى فلا يطلب من المأموم سجود لترك امامه القنوت اهدم طلبه من الامام بل هو منهي عنه وحمل السجود أيضاً ما لم يأت به امامه الحنفى فان أتى به فلا يسجد لان العبرة بعقيدة المأموم ويصرح بذلك ما قالوه فيما لو اقتصد امامه الحنفى وصلى خلفه حيث قالوا بصحة صلواته خلفه اعتباراً بعقيدة المأموم لا بعقيدة الامام وبقي ما لو وقف امامه الحنفى وقفة تسع ذلك ولم يجهر به هل يسجد المأموم جلالة على عدم الاتيان به أولاً قياساً على ما لو سكت سكتة تسع البسملة من أن يحمل على الكمال من الاتيان بها حتى لا يلزم الشافعي نسبة المفارقة فيه نظراً والا قرب الاول ويفرق بينهما بان البسملة لما كانت مطابقة منه حل على الكمال بخلاف القنوت (قوله يصلي منها) ومثاها كل صلاة لا قنوت فيها على الراجح (قوله أو بعضه) ومنه الواو في وأشهد (قوله ما لو نوى أربعاً) أى من النفل راتباً كان أو غيره (قوله انه يسجد) قال سم على منهج بعد نقله الاول عن ج والثاني عن م وأقول ان التزم استحباب تشهد اول ان أرد أربع ركعات تطوعاً لم يتجبه الا بالسجود حتى وان أطلق ولم يوجد منه عزم على الاتيان بالاثنتين وان التزم عدم استحبابه فالوجه عدم السجود وان عزم لان غاية الامر انه قصد

استحب اما الخ (قوله سرا) ليس بقيد هنا فكذلك ما هربا في سرا الا التسميع بالنسبة للامام والمبلغ المحتاج اليه (قوله في الاخرى) متملق ينفع لا يحظه (قوله بعد اتيانه بالذكر الارب) وهو الى قوله ومهما شئت من شيء بعد كما صرح به غيره ومنه مع ما بعده يعلم انهم مجمعون على عدم من زاد عليه لكل أحد (قوله خلافا لما في الاقليد) أي في قوله انه لا يزيد على ربنا

الاتيان بشئ لا يستحب لاتيانه وذلك لا يقتضي السجود تركه لانه لم يترك أمر استحب ولم يوجد في الصلاة ذلك فليحذر الاستصحاب وعدمه (أقول) وقد يقال لما قصد الاتيان بالتشهدين التحق من حيث الفعل المنوي بل باعية فصار التشهد الاول مطالبا بغير تركه بالسجود (قوله فلا يعارض اثناعشر) أي زيادة الصلاة على الآل في التشهد الاخير والقنوت على ما سئذ كر (قوله من القنوت) حال وقوله من التشهد ٤٦٢ حال أيضا أي بعده (قوله بناء على عدم استحباه) أي هذا الذي ذكر وهو الصلاة

على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ورد بما مر) أي من قوله فكان للجبر أحوج (قوله بعد التشهد الاخير على الاصح) أي وبعد القنوت شرح المنهج وبعبارة حج بعد قول المصنف والله أعلم وذلك في القنوت ومثلا بقيامها وفي التشهد الاخير الخ اه وبه يتضح عدمه السابق للابعض اثناعشر (قوله وصورة السجود لترك الآل) وجه تصويره بذلك كما وافق عليه مر انه ان تركه هو فان كان عمدا أتى به ولا يسجد أو سهوا فان تذكره قبل السلام فكذلك وان سلم قبل تذكره فلا جاز ان يعود

خزم به ابن الفر كاح واعتمده جمع متأخرون والجلوس لها في الاول والقيام لها في الثاني كالقعود للتشهد والقيام للقنوت فيكونان من الابعاض وعلى ذلك فلا يعارض اثناعشر وقوله (سجد) راجع للصوركها ويصح عود فيه لكل ما ذكره القنوت وقصر رجوعه على التشهد وزعم فرق بينهما غير حسن لان العطف باو فافتراده لذلك لا اختصاصه بالتشهد وجوبها في التشهد في الجملة لا يصلح ما ذم الا لحاقها من القنوت بهما من التشهد لان مقتضى السجود ليس هو الوجوب في الجملة لقصوره ولئلا يلزم عليه اخراج القنوت من أصله بل كون المتروك من الشعار الظاهرة المخصوصة بعمل منها استقلالها بآتي مع استوائهما في ذلك والثاني لا يسجد لترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بناء على عدم استحباه فيه وسواء أترك ما مر عمدا أم سهوا بجامع الخلل بل خلل العمدا أكثر فكان للجبر أحوج (وقيل ان ترك عمدا فلا) يسجد لتركه لكونه مقصرا بتقويت السنة على نفسه ورد بما مر (قلت وكذا الصلاة على الآل حيث سنناها والله أعلم) وذلك بعد التشهد الاخير على الاصح وبعد الاول على وجهه والجلوس كالقيام لها في القنوت قياسا على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيهما وصورة السجود لترك الآل ان يتيقن ترك امامه لها بعد سلام امامه وقبل ان يسلم هو أو بعده ان سلم وقصر الفصل فادفع استشكله بانه ان علم تركه اقبل سلامه أي بها أو بعده فان محل السجود وسميت هذه السنن ابعاضا لتأكد شأنها بالجبر تشبها بالبعض حقيقة (ولا تجبر سائر السنن) أي باقيا بالسجود كاذكار الكوع والسجود على الأصل لانهم ليست في معنى الوارد فان سجدت شيئا منها عامدا بطلت صلاته الا أن يعذر بجهله وما استشكل به من أن الجاهل لا يعرف مشروعية سجد السهو ومن عرفه عرف محله ردع هذا التلازم لان الجاهل قد يسمع مشروعية سجد السهو قبل السلام لا غير فيظن عمومها لكل سنة وعدم اختصاصه بمحله المشرع (والثاني) أي فعل

اليه لا تألم زهرهم جوزوا العود لسنة غير سجد

السهو ولا ان يعود الى سجد السهو عنه لانه اذا عا د صار في الصلاة فينبغي ان يأتي بالمتروك ولا يتأتى السجود لتركه فليتم اه سم على منهم (قوله تشبها بالبعض) أي حيث تأكد شأنه بحيث تبطل الصلاة بتركه وليس المراد ان كلا يجبر بالسجود فانه لو ترك ركنا سهوا يجب فعله والسجود انما هو للزيادة الحاصلة بتداركه ان وجدت (قوله كاذكار الكوع والسجود) أي ودعاء الافتتاح والسورة ويمكن الفرق بين هذه وبين القنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والآل بان الاعتدال على ضرورة القيام المعتاد فطاب فيه ذكره بغيره فكان مقصودا بالطلب لا تابعا للكوع والسجود لما كان كل منهما ليس على ضرورة الفعل المعتاد كانهما عبادتين مستقلتين والذكر فيما تابع للمحل فضعفت رتبته عن القنوت فلم يطلب له السجود (قوله الا ان يعذر بجهله) أي أو سهوا اه حج وقضية اطلاق الجهل انه لا فرق بين قريب العهد بالاسلام وغيره وتيد الشورى نقلا عن البغوي بقريب العهد بالاسلام وغيره في العباد أيضا لكن لم ينقله عن أحد ولعل الاقرب ما اقتضاه كلام الشارح فان مثل هذا مما ينبغي فلا يفرق فيه بين قريب العهد بالاسلام وغيره ويؤيده ما يأتي للشارح بعد قول المصنف أو عادله أي للتشهد الاول جاهلا فكذلك من قوله وان كان محال لان هذا مما ينبغي على العوام (قوله عرف محله) أي مقتضيه اه حج

لأن الحد كما يؤخذ مما بعده وعليه جراءة منهم الأذرى ونقل عن النص أيضا ومختار الشارح هو الأول وهو طلب الراتب من كل أحد كما هو نص عبارته ولا يقدر في اختياره قوله عقبه ويمكن الخ كما هو ظاهر (قوله لسرفيا) أي في الجملة فلا يقتضي أنها أفضل من غيرها إلى الإطلاق وأنه جعل الحكمة مجموع هذا وما بعده (قوله وبالتشويب) متعلق بيؤذن كالظرف قبله (قوله من أدعية الصلاة) هل المراد بها المطالبة في الصلاة أي المأثورة أو المراد ما يأتي به منها في الصلاة وإن لم تكن ثم قال وأوات محلها بما ذكرناه الذي نحن فيه واللام يبق للاشكال وجه أصلا ثم رأيت شارحا فهمه على ظاهره وأجاب عنه بما لا يلاق ما نحن فيه اهـ (قوله سجد) أي غالبا أيضا لما يأتي فيما لو سجد في سجود السهو أو نقل السفر (قوله واستثنى من هذه القاعدة) وهي قول المصنف والثاني أن لم يبطل الخ (قوله ثم سجد) أي بان تكلم ٤٦٣ ناسيا مالا (قوله قبل سلامه) أي أو في السجود نفسه (قوله

والمعتمد كما مر في فـ لـ الاستقبال) خلافا للخ حيث قال واستثنى من هذه القاعدة ما لو حول المتنفل دابته عن صوب مقصده سهوا ثم عاد فوراً فإنه لا يسجد لسهوه على المعتمد مع أن عمده مبطل ويفرق بينه وبين سجوده الجوهراً وعودها فوراً بانه ههنا قصر لكونه الجوهراً أو بعدم ضبطها بخلاف الناسي فخفف عنه لثبته السفر وان قصر انتهى وقضية تخصيص الخلاف بهذه الصورة وإن السجود الجاهل لدابة لا خلاف فيه وهو منافي لقول البيهقي أو بانحراف لالهيا ناسيا أو خطأ أو لجاهلها سجد سهوا على الأصح أن قل الامد اهـ وفروه شارحه بما يفيد جريان الخلاف

المنهي عنه (أن لم يبطل عمده) الصلاة (كالاتفات والخطوتين لم يسجد لسهوه) كعمده غلبا لما يأتي في المستثنيات اعمد ورود السجود له ولأنه إذا كان عمده في محل العفو سهوه أول (والا) بان أبطل عمده كركعة زائدة أو ركوع أو سجود (سجد) سهوه لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خسا وسجد السهو متفق عليه هـ هذا (أن لم يبطل) الصلاة (بسهوه) فإن بطلت بسهوه (ككلام كثير) فإنه يبطلها (في الأصح) كما مر فلا يسجد لعدم كونه في صلاة في الأصح راجع للمثال وهو الكلام الكثير لا الحكم وهو قوله سجد فلا سكنت عن المثال لكان أخصر وأبعد عن الإيهام ألا يسجد مع الحكم بالبطان واستثنى من هذه القاعدة ما لو سجد السهو ثم سها قبل سلامه فإنه لا يسجد في الأصح ولو سجد عمدا بطلت صلاته أو سهوا فلا وما لو حول المتنفل دابته عن صوب مقصده سهوا ثم عاد فوراً فإنه لا يسجد لسهوه على ما صححه المصنف في المجموع وغيره والمعتمد كما مر في فصل الاستقبال أنه يسجد له وصححه الرافعي في شرحه الصغير وجرم به ابن المقرئ في روضه وقال الأسنوي أنه القياس وأفتى به أبو الإبراهيم أنه تعالى (وتطويل الركن القصير) عمدا بسكوت أو ذكر أو قرأ لم يشرع فيه (يبطل عمده) الصلاة (في الأصح) لأن تطويله تغيير لموضوعه كالقصر الطويل بعدم اتمام الواجب ولأن تطويله يخل بالموالاة كما قاله الامام (في سجده سهوه) والله في لا يبطل عمده لحديث ورد فيه يدل على ذلك ومقدار التطويل المبطل كما نقله الخوارزمي عن الأصحاب وكلام الشيعين قد يدل عليه أن يلحق الاعتدال بالقيام والجلوس بين السجدين بالجلوس للتشهد و مراده كما قاله جمع قراء الواجب وهو الفاتحة وأقل التشهد أي بعده حتى قد رد كر كل المشروع كالسجود في محله بالقراءة المعتدلة ويحتمل أن يعتبر أقل زمن يسع ذلك لا فرائعه مع التدب وجرى عليه بعضهم وقول الزركشي القياس اتباع العرف يرد بان هذا يبان للعرف هنا والأوجه أن المراد بالزيادة على قدر الذكر المشروع فيه في تلك الصلاة بالنسبة للوسط المعتدل لها لا لحال المصلي وقولنا في تلك الصلاة يحتمل أن يراد به من حيث داتها أو من حيث الحالة الراهنة فلا وكان اماما لا تسن له الا ذكر السنونة للمنفرد اعتبار التطويل في حقه بتقدير كونه منفردا على الأول وبالنظر لما يشرع له الا أن من الذكر على الثاني وهو الأقرب

في كل منهما ومنه قوله وصححه الشيخان في الجاهل لكنه قال به وقال البغوي يسجد في النسيان والخطا دون الجاهل اهـ فـ اقتضاه كلام ج جار على هذا الأخير (قوله لم يشرع فيه) قيد في الذكر فقط فلو قدم قوله لم يشرع على قوله أو قرأ أو آخر الذكر عنه كان أولى ولكنه أخره لما يأتي من أن تطويل القيام الثاني من صلاة الكسوف لا يضر لكون القراءة مشروعة فيه ويرد عليه أن القيام الثاني في صلاة الكسوف ليس اعتدال بل هو سنة فيها مستقلة فلي تأمل (قوله قراءة الواجب) أي فيهـ (قوله كالقنوت) قضيته أنه لو زاد على قدر القنوت ما يسع قراءة الفاتحة في ثانية الصبح بطلت وقد تقدم له خلاف مع توجهه بأنه مشروع له في الجملة (قوله بالنسبة للوسط) خبر أن أي أن المراد اعتبارها بالنسبة الخ (قوله بتقدير كونه منفردا على الأول) أي قوله يحتمل أن يراد به من حيث الخ وقوله على الثاني أي قوله أو من حيث الحالة الراهنة الخ

بماؤدة ظاهر السياق و اضافتها الى الصلاة الاول وعليه فلا مخالفة بينه وبين ما ذهب اليه الشهاب حج من ان الوارد يتبع لفظه من جمع أو افراد وغير الوارد يأتي فيه بلفظ الجمع فليراجع (قوله أو نحوه) مثله في الرخصة وغيرها وانظر ما المراد بنحو الدعاء فان كان التثنية فكان المناسب العطف بالواو دون أو لما سيأتي انه لا بد من الجمع بين الدعاء والتثنية على انه قد يمنع كون

(قوله لم يشرع تطويله) في نسخة تطويله مرتين وما في الاصل هو الموافق لما قدمه من عدم ذكره تطويله (قوله في محله) أي هو واعتدال الركعة الأخيرة في الصبح أو الوتر في رمضان اما الاعتدال في غيرهما فيضرب تطويله ولو من الركعة الأخيرة الا اذا طوله بالقنوت للنازلة وأفتى ابن حجر بان تطويل الاعتدال من الركعة الأخيرة لا يضرب مطلقا لانه عهد تطويله في الجملة ونقل عن الزبدي اعتماد هذا (قوله لو روي أحاديث صحيحة فيه) أي الجالس بين السجدين دون الاعتدال فانه لم يرد فيه ذلك ويحتمل رجوع الضمير للتطويل وفيه كلام في سم على منعه ومنه ان حديث أنس ورد في مسلم بتطويل الجالس بين السجدين أيضا أي كما ورد تطويل الاعتدال فكان ٤٦٤ ينبغي له اختياره ولعله لم يستحضره اهـ (قوله لانه للعنصر) قال الشيخ غير

أورد ان اشتراط الطمأنينة ينافي ذلك وأجيب بانها اشتراط ليتأتى الخشوع ويكون على سكون انتهى سم على منعه (قوله لما مر) أي في قوله لو روي أحاديث صحيحة فيه الخ (قوله ولو نقل ركعا قوليا) قضية ما ذكر انه لا يسجد لتكرير الفاتحة أو التشهد لانه لم ينقله الى غير محله لكن عبارة حج في شرح الارشاد ويضم الى هذه أي نقل الركن القولي القنوت في وتر لا يشرع فيه وتكرير الفاتحة خلافا لبعضهم اهـ وخرج بتكرير الفاتحة تكرير السورة فلا يسجد له لانه كله يصدق عليه انه قرآن مطلوب وقياس ما ذكره في تكرير

لكلامهم وخرج قولنا لم يشرع تطويله ما شرع تطويله بقدر القنوت في محله أو التسبيح في صلاته أو القراءة في الكسوف فلا يؤثر واختار المصنف دليلا جواز تطويل الاعتدال والجالوس بين السجدين لو روي أحاديث صحيحة فيه ولهذا جرى عليه الاكثرون وصححه في موضع من التحقيق وقد يمنع الاستدلال بما ورد من الاخبار بانها وقائع فعلية طرقها الاحتمال (فلا اعتدال قد ير) لانه للفصل بين الركوع والسجود (وكذا الجالس بين السجدين) نصير (في الاصح) لانه للفصل بينهما فهو كالا اعتدال بل أولى لان الذكر الم شروع فيه أنصر مما شرع في الاعتدال والثاني انه طويل لما مر (ولو نقل ركنا قوليا) غير مبطل فخرج السلام عليكم وتكبير الاحرام بأن كبير بقصدده (كفاتحة في ركوع أو) جالس (تشهد) آخر أو أول وتول بعض الشراح أو تشهد آخر ليس بقيد أو نقل تشهد أو بعض ذلك الى غير محله أو نقل قراءة مندوبة كسورة الى غير محله (لم تبطل بعمده في الاصح) لانه غير محل بصورتها بخلاف الفعلي (و) على الاصح (يسجد لسهوه) واعلمده أيضا (في الاصح) لتركه التحفظ بالمأمور به في الصلاة فرضها ونقلها أمرا مؤكدا كذا كذا التشهد الاول نعم لو قرأ السورة قبل الفاتحة لم يسجد كما قاله ابن الصباغ لان القيام محلها في الجملة وقياسه انه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد لم يسجد لان القعود محلها في الجملة قال الاسنوي وقياسه السجود للتسبيح في القيام وهو مقتضى ما في شرائط الاحكام لابن عبدان اهـ والمتمم كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى عدم السجود والثاني لا كغيره مما لا يبطل عمده (وعلى هذا) أي الاصح (تستثنى هذه الصورة من قولنا) المتقدم (مالا يبطل عمده لا يسجد لسهوه) واستثنى معها أيضا ما لو أتى بالقنوت أو بكلمة منه بنية قبل الركوع أو بعده في الوتر في غير نصف رمضان الثاني فانه يسجد ولو تعمده لم تبطل صلاته لكنه مكرره ذكره الرافعي في صلاة الجماعة ويحكم حله على ما اذا لم يطل به الاعتدال والابطال

الفاتحة انه يسجد بتكرير التشهد الا ان ما ذكره الشارح من انه لو قدم الصلاة على النبي لا يسجد لان القعود أخذها في الجملة يقتضي عدم السجود بتكرير الركن القولي الا أن يقال التكرير عبارة عن ذكره بعد الاتيان به بمجرد تقديمه ليس فيه ذلك ويؤيده ان قول بابطال تكريره انما يكون بعد الاتيان به على وجه يعتد به (قوله فخرج السلام عليكم) أي وان لم يقصد له ما فيه من الخطأ (قوله بان كبير بقصدده) أي الاحرام (قوله بخلاف الفعلي) أشار به الى رد توجيهه مقابل الاصح الذي دبر عنه المحلى بقوله والثاني تبطل كقول الركن الفعلي اهـ وكان ينبغي للشارح ذكر المقابل وفاء بشرح المتن (قوله عدم السجود) أي بنقل التسبيح الى القيام (قوله وعلى هذا تستثنى هذه الصورة) أي وهي قوله ولو نقل ركنا قوليا وقوله عن قولنا متعلق بتستثنى وعدها بمن دون من تضمنه معنى غير (قوله قبل الركوع) ومثله ذلك ما لو فعله امامه الخفي قبل الركوع لان فعله عن اعتقاد ينزل عندنا منزلة السهو (قوله والابطال) هذا يخالف من حيث شموله للركعة الأخيرة على ما أفتى به حج من عدم البطلان بتطويل اعتدال الركعة الأخيرة كما تقدم نقله عنه

الثناء والادعاء فراجع (قوله وقضيته عدم البطلان بتطويله به) قضيته ان محل عدم البطلان اذا طاله بخصوص القنوت بخلاف ما اذا طاله بغيره وقضية التعليل الا في خلافه ووافق ما اقتضاه التعليل ما سيأتي في سجود السهو فراجع (قوله قياسا على ما تقدم) يعني الصلاة على الآل فالقيس من الصلاة على الاصحاب والمقيس عليه منها على الآل وهو الواقع

(قوله أخذ ائماما) أي في قول المصنف وتطويل الركن القصير الخ (قوله وما لو قرأ) هذا علم من قوله قبل أو نقل قراءة مندوبة الخ قلعه ذكره للتصريح بالاستثناء وانما قيد بغير الفاتحة لكونه مثلا لنقل غير الركن والافتقار الفاتحة علم من قول المتن ولو نقل ركننا قوليا (قوله غير الفاتحة) أي شيء من القرآن غير الخ وظاهره انه اذا قرأ في غير القيام لا يشترط للسجودنية القراءة وعليه فيفرق بينه وبين القنوت بان القنوت دعاء وهو مشروع في الصلاة مطلقا فاشترط فيه نية القنوت ليتحقق كونه من الابعاض والقراءة صورتها ليس لها مالتان فكان مجرد نقلها مقتضيا لتحقيق نقل المطاوب لكن في حاشية شيخنا الزياي خلافه حيث قال قوله وقنوت نيته وكذلك التشهد والقراءة لا بد من نيته قياسا على القنوت اهـ وما اقتضاه كلام السارح من أن التشهد والقراءة لا يشترط لهما نية في اقتضاء السجود ظاهرا لان القراءة والفاظ التشهد كلاهما متعين مطاوب في محل مخصوص بخلاف القنوت فان الفاظه تستعمل للدعاء في غير الصلاة ويقوم غيرها في الصلاة من كل ما تضمن دعاء وثناء مقامها فاحتيج في اقتضاء السجود للنية (قوله فانه يسجد لنفسه) ينبغي ان غير الفرقة الاولى مثله لا قنوتهم عين حصل منه مقتضى السجود فليتأمل اهـ سم على منهمج (قوله في غير محله) أي ٤٦٥ وهو انتظاره في قيام الثانية

والاربعة (قوله أو بسم) أول تشهد (ظاهره انه لا يسجد وان قصد انهما من الماتحة لكن عبارة جـ وانه لو بسم أول التشهد أو صلى على الآل بنية انه ذكر التشهد الاخير مسجد الخ (أقول) والا قرب ظاهر اطلاق السارح هنا لعل به من أن الاستثناء معيار العموم سيميلوا التشهد محل الصلاة على الآل في الجملة

أخذ ائماما وما لو قرأ غير الفاتحة في غير القيام وما لو فرقهم في الخوف أربع فرق وصلى بكل ركعة أو فرقتين وصلى بواحدة ثلاثا فانه يسجد لنفسه بالانتظار في غير محله الوارد فيه وائس منها زيادة القاصر أو مصل فلا مطلقا من غير نية سهولا ان عدم ذلك مبطل فهو من القاعدة ولو صلى على الآل في التشهد الاول أو بسم أول تشهد لم يسجد سجود السهو كما اقتضاه كلام الاصحاب وهو ظاهر عملا بقاعدة تمس ما لا يبطل عمده لا يسجد لسهو الا ما استثنى منها والاستثناء معيار العموم بل قيل ان الصلاة على الآل في الاول سنة وكذا الايتان بسم الله قبل التشهد وأما ما اقتضاه كلام الشيخ في شرح منهجه وأفتى به من السجود له فاعلم بقبحه على القول بأنهما ركن في التشهد الاخير كذا أفاده والدرجة الله تعالى في تلوينه ودعوى عهده بعيدة (واونسي) الامام أو المنفرد (التشهد الاول) وحده أو مع قعوده (قد كره بعد انتصابه) أي وصوله لم يجزئه في قيامه (لم يعدله) أي يحرم عليه العود لما صح من الاخبار ولتلبسه بفرض فعلى فلا يقطع لسنة (فان عاد) عامدا (عالميا بضره بطلت) صلاته لانه زاد قعودا من غير عذر وهو محل بهيئة الصلاة بخلاف قطع القول لنفل كالفاتحة للتعوذ والافتتاح فلا يحرم

٥٩ نهاية لـ لكن ما عجل به عدم السجود لقراءة البسملة أول التشهد يرد عليه ان هذا مطلوب قولي نقله الى غير محله (قوله في شرح منهجه) أي من انه متى نقل مطاوبا قوليا يسجد لسهو فانه صادق على ما ذكر (قوله أو مع قعوده) أي أو قعوده وحده بان لم يحسنه (قوله لم يجزئه في قيامه) أي بان صار الى القيام أقرب منه الى الركوع أو اليها على السواء (قوله لم يعدله) ظاهره وان نذره كل من الامام والمفرد ويوجه بان الكلام في الفرض الاصل وهذا فرضه عارضة ولهذا لو تركه عمدا بعد نذره لم تبطل صلاته (قوله ولتلبسه بفرض فعلى) أي أما القول في سياقي (قوله عالميا بضره بطلت) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين الفرض والنفل كان أحرم بأربع ركعات نفلا بتشهدين وترك التشهد الاول وتلبس بالقيام فلا يجوز له العود وهو ظاهر لتلبسه بالقيام الذي هو فرض لا يقال له ترك القيام والجلوس للقراءة لانا نقول الجلوس الذي يأتي به للقراءة ولو بعد تلبسه بالقراءة ركن فعوده عنه الى التشهد يصدق عليه انه قطع الفرض للنفل وأما اذا ذكر في هذه الحالة قبل تلبسه بالفرض فهل يعود لانه بقصد الايتان به صار بعضا ولا لان النفل لم يشرع فيه تشهد أول في حد ذاته فيه نظر والا قرب انه ينبغي على انه اذا قصد الايتان به ثم تركه هل يسجد أو لا فان قلنا بما قاله التامضي والبعوي من السجود واعقده السارح عادله لانه صار حكم البعض بقصده وار قلنا بكلام غيره من عدم السجود لم يعد (قوله أو الافتتاح فلا يحرم) نعم لا يعد كراهته اهـ جـ

في كلام غيره ويدل به قوله الآتي في بيان زادوا كمالاً بحقائق سنابهم الأصحاب لما غلبت والاقهولم يتقدم له غير ذلك ويحتمل أن قوله ما تقدم عبارة عن قول غيره الآتي ويكون نظره سبق إلى أنها الأولى بزيادة الواو فغيره بقوله ما تقدم (قوله عن عدم استصحابها) لا يحتمل لقوله عدم فيجب حذفه (قوله وفي سائر الأدعية) أي خارج الصلاة كما هو ظاهر (قوله ان

(قوله أو حرمة عوده) أي أو ناسيا حرمة عوده (قوله ولا ينافي ما تقر بالخ) هو قوله أو حرمة عوده الخ (قوله أو عادله جاهلاً) قال في الخادم أما إذا علم أن القعود غير جائز ولكن جهل أنه يبطل بقياس ما سبق في الكلام وخطأه البطلان لعوده مع علمه بتصريحه وبه صرح الشيخ أبو محمد في الفروق اهـ سم على منهج (قوله أما المأموم فيمتنع عليه التخلف) لم يتقدم ما يصلح كون هذا محترزاً له فعمل المراد من ذكره مجرد إفادة الحكم وقد يقال هو محترز ما جعله مرجعاً للضمير في قول المصنف ولونبي من قوله الإمام أو المنفرد ٤٦٦ (قوله فان تخلف) أي عامداً عالماً (قوله بطلت صلاته) أي وان قل التخلف

حيث قصده (قوله اذا لحقه في السجدة الاولى) أي فان ظن أنه لا يدركه في الاولى لا يسن له القنوت ومع ذلك ان تخلف ليقنت لا تبطل صلاته الا ان سبقه بركنين فعليين بأن هو الإمام للسجدة الثانية والمأموم في القيام للاعتدال كما يأتي في قوله نعم يجوز للمأموم الخ (قوله فقول بعض المتأخرين) هو ابن حجر رحمه الله (قوله اذ جالسه) أي الإمام (قوله ليس بطلوب) لعل المراد ليس بطلوب بطريق الاصاله والاخلاس الاستراحة سنة في حقه اذ قصد ترك تشهد الاول (قوله ولو انتصب) أي المأموم معه أي مع امامه (قوله وفراقه هذا أولى) أي فهو

(أو عادله ناسياً) كونه في صلاة أو حرمة عوده (فلا) تبطل لعذره ورفع القلم عنه نعم يجب عليه عند ذكره النهوض فوراً ولا ينافي ما تقررهنا من عدم بطلانها بعوده ناسياً حرمة ما مضى من أنه لو تكلم بكلام يسير ناسياً حرمة الكلام ضرر لان العود من جنس الصلاة فكان يابه أوسع بخلاف الكلام فإنه ليس من جنسها ولا منها (ويستجد السهو) لا يبطل لعدم ذلك (أو عادله جاهلاً) تحريمه وان كان مخالطاً للناس هنا هذا مما يخفى على العوام (فكذا) لا تبطل صلاته (في الاصح) لما ذكره ويقوم فوراً عند فعله ويستجد السهو والثاني تبطل لتقصيره بترك التعلم أما المأموم فيمتنع عليه التخلف عن امامه للشهادة فان تخلف بطلت صلاته لفحش المخالفة لا يقال صرخوا بأنه لو ترك امامه القنوت فله ان يتخلف ليقنت اذ لحقه في السجدة الاولى لا نقول لم يحدث في تخلفه في تلك وقفاً وهنا أحدث فيه جالس تشهد فقول بعض المتأخرين لو جلس امامه للاستراحة فالوجه ان له التخلف ليتشهد اذ لحقه في قيامه لانه حينئذ لم يحدث جالوساً فحل بطلانها اذ لم يجلس امامه ممنوع كما أفنى به الوالدرجه الله تعالى اذ جالسه للاستراحة هنا ليس بطلوب ولو انتصب معه فعادله لم يعد اذ هو امام متعمد فصلاته غير صحيحة أو ساء أو جاهل فلا يوافق في ذلك بل ينتظره قائماً جلاله على انه عادماً هياً أو ينوي مفارقه وهو الاولى ولو قصد فانتصب امامه ثم عاد لزم المأموم القيام فوراً لانه توجه عليه بانتصاب امامه وفراقه هنا أولى أيضاً (وللمأموم) اذا انتصب وحده ناسياً (العود المتابعة امامه في الاصح) لعذره اذ المتابعة فرض فرجوعه الى فرض لا الى سنة والثاني ليس له العود بل ينتظر امامه قائماً التلبسه بفرض وليس فيما قبله الا التقدم على الإمام بركن (قلت الاصح وجوبه) أي العود (والله أعلم) لان متابعة الإمام واجبة وهي أكد ما ذكره من تلبسه بفرض فان لم يعد ولم ينو المنارفة بطلت صلاته وما ذكرناه من التفصيل بين العمد والسهو يجري فيما لو سبق امامه الى السجود وترك القنوت كما أفنى به الوالدرجه الله تعالى فقد قال في الروضة كاصلها وترك القنوت يقاس بما ذكرناه في التشهد وفي التحقيق والانوار والجواهر نحوه ويؤخذ منه ان المأموم ان ترك القنوت ناسياً وجب عليه العود المتابعة امامه أو عامداً ندب ولا يرد

مخير بين الانتظار في القيام والمفارقة وهي أولى كالتى قبلها (قوله فان لم يعد) أي فوراً (قوله وما ذكرناه عليه في التفصيل بين العمد) كان الاولى تأخيره عن قوله الآتي اما اذا تمعد الترك الخ (قوله كما أفنى به الوالد) أي فيجب عليه العود لامامه ان مسجد قبله ناسياً فان لم يعد بطلت صلاته ان كان عامداً عالماً وعليه فلا حاجة لقوله الآتي ويؤخذ منه الخ الا ان يقال من اداه أنه مأخوذ من كلام الانوار والجواهر فكانه يمان لسند والده (قوله وجب عليه العود) مأفاده هذا الكلام من وجوب العود اذا ترك الإمام في القنوت وخر ساجداً وهو لا يتقيد بذلك بل يجري فيما اذا تركه في اعتدال لا قنوت فيه وخر ساجداً وهو كما وافق على ذلك طبري وهو ظاهر اهـ سم على منهج (أقول) وقد يفرق بأنه فيما لو تركه في القنوت والا امام مشغول بسنة تطلب موافقته فيها بخلاف الاعتدال الذي لا قنوت فيه فان الإمام ليس مشغولاً

للاول دليلين) يعني الاتباع الذي ذكره عقب هذا القياس الثاني في قوله وأفاد بقوله كما قيس الرفع فيه الخ لكن في سياقه
فلاقة وانظر ما معنى القياس في كلام الشارح الجلال فان الذي جعله مستند القياس وهو حديث البيهقي كلف في الاتباع
فانه في خصوص القنوت والدعاء جزمته فاما معنى قياس الشيء على نفسه وغير الشارح الجلال جعل خبر البيهقي مستند

فيه بما ذكر وزمنه قصير فسجد المأموم قبله ليس فيه فحش كسبقة وهو في القنوت غاية انه سبقه ببعض ركن سهوا وفي
ج الجزم بما استظهره سم قال ويخص قولهم السابق بركن سهوا لا يضرب بالركوع اه أي بخلاف السجود وهو واجب
فيه العود (قوله وامتنع عليه نية المفارقة) أي مع استمراره في القيام بخلاف ما لو نوى المفارقة وعاد للعود فانه لا يمتنع وعبارة
ج لوقام لزمه الجالس لا يقوم منه ولا يسقط عنه نية المفارقة وان جازت اه (قوله ولا كذلك في الصورة المذكورة) وهي
ما لو ظن المسبوق سلام امامه الخ (قوله فجازله المفارقة هنا كذلك) وقد يقال ظنه سلام امامه ينزل فعله منزلة فعل الساهي
والعود واجب عليه فاستلثان على حد سواء الا في نية المفارقة مع استمراره في القيام على ما مر (قوله كالوركع) أي عامدا أو
ساهيا لعدم فحش المخالفة (قوله وانما تخير) أي بين العود والانتظار (قوله حتى ٤٦٧ قام امامه) أي أو سجد من

القنوت وينبغي انه لو لم
يعلم حتى سجد امامه لا يعتد
بطمأنينته قبل سجود
الامام كما لا يعتد بقراءته
ويحتمل الفرق بأن
السجود شيء واحد
والطمأنينة هيئة له
بخلاف القراءة فانها
ركن (قوله ولو ظن مصلا
قاعدا) أي أو مضطجعا
(قوله فاقمخ القسراءة)
أي وان قلت كان نطق
ببسم من بسم الله الرحمن
الرحيم لان افتتاح القراءة
ينزل منزلة القيام ومنه
انه لو أقي بالتعود مریدا
القراءة لا يمتنع عليه
العود (قوله جازله العود)
أي وجاز عدمه وعليه

عليه ما لو ظن المسبوق سلام امامه فقام حيث لزمه العود وامتنع عليه نية المفارقة لان
المأموم هنا فعل فعلا لامام أن يفعله ولا كذلك في الصورة المذكورة لانه بعد فراغ الصلاة
فجازله المفارقة هنا كذلك أما اذا تمعد الترك فلا يجب عليه العود بل يسن له كالوركع مثلاً
قبل امامه لان له قصدا صحيا بانتقاله من واجب لمثله فاعتد بفعله وخير بينهما بخلاف
الساهاى فكانه لم يفعل شيئا ولزمه العود ليعظم أجره والعامد كالمفوت على نفسه تلك السنة
بتمده فلا يلزمه العود اليها وانما تخير من ركع مثلاً قبل امامه سهوا لعدم فحش المخالفة فيه
بخلافه هنا ولو لم يعلم الساهاى حتى قام امامه لم يعد ولم يحسب ما قرأه قبل قيامه كمالو ظن
مسبوق سلامه فقام لما عليه فانه يلغى كل ما فعله قبل سلامه ولو ظن مصلا قاعدا انه تسلمه
التشهد الاول فاقمخ القراءة الثالثة امتنع عوده الى قراءة التشهد وان سبقه لسانه بالقراءة
وهوذا كراته لم يتشهد جازله العود الى قراءة التشهد لان تعمد القراءة كتعمد القيام وسبق
اللسان اليها غير معتد به (ولو تذكر) المصلى اماما أو منفردا التشهد الاول (قبل انتصابه) أي
قبل استوائه معتدلا (عاد) ندبا (للتشهد) الذي نسيه لعدم تلبسه بفرض (ويسجد) السهو (ان
كان صار الى القيام أقرب) منه الى القعود لانه فعل فملا تبطل بعده وعلم تحريمه بخلاف ما اذا
كان الى القعود أقرب أو على السواء فلا يسجد لسهوه لقلة ما فعله حينئذ كما صح ذلك في
الشرحين وهو المتمد وان صح في التحقيق عدم السجود مطلقا وقال في المجموع انه الاصح عند
الجمهور وأطلق في صحيح التنبيه تصحيحه قال الاسنوى وبه الفتوى وعلى الاول السجود
للهوض مع العود لان تعمد ما يبطل لا للهوض فقط خلافا للاسنوى حيث ذهب الى انه
للهوض لا للعود لانه مأمور به لا يقال لو قام امامه الى خامسة ناسيا ففارق المأموم به بدلا وغه

فينبغي إعادة ما قرأه لسبق اللسان على ما يفيد قوله وسبق الخ وانه لا يطلب منه سجود السهو (قوله قبل استوائه معتدلا)
أي بأن لم يصل لحد تجزئه فيه اقراءة على ما مر (قوله كما صح ذلك في الشرحين) أي ذلك التفصيل بين ان يصير الى القيام
أقرب وبين خلافه (فرع) نوى ركعتين تطوعا أو أطلق في نية التطوع فصلى ركعة ثم قام الى الثانية فلما صار الى القيام
أقرب نوى الاقتصار على ركعة فرجع الى القعود وتشهد هل يسن له سجود السهو لاجل هذه الزيادة الوجه انه يسن لان هذه
الزيادة لو تعمد ها بان أراد زيادتها فقط بطلت صلاته وقال مر بالذهن على البدنية جوابا لسأله عن ذلك لا بسجود فليتامل
اه سم على منهج (أقول) والا قرب ما قاله مر ووجهه أن الزيادة حين فعلها كانت مطلوبة منه والترك انما عرض
له بعد نية الاقتصار على ركعة ويشهد له ما يأتي للشارح به من قول المصنف وسجود السهو الخ من انه لو نوى السجود ثم عن له
الاقتصار على سجدة جاز ولا تضره تلك السجدة لانه لم يتعمدها يعني بل كانت مطلوبة منه (قوله انه للهوض) وفادته انه لو
قصده للهوض وحده من غير عود البطلان على ما قاله الاسنوى

الاتباع وهو المشار اليه بقول الشارح هنا قيامه باتباع كبار واهل البيوت (قوله ومقابل الاصح) صوابه العوض (قوله لانه بمعنى
الثناء) أي مع كونه متعلقا بالصلاة والا فلا قائل بأنه اذا كان بمعنى الثناء لا يبطل وان لم يتعلق بالصلاة كان أجاب به ثناء غير

(قوله أي بقصد تركه) خرج ما لو غرض لا بقصد دلل بل لينقض قليلا ويعدو فانه تبطل صلاته لزيادته ما ليس من أفعالها (قوله
أو اليهما على السواء) ويكفي في ذلك غلبه الظن ولا يجوز عليه لقلته ما فعله (قوله وعلى مقابله المذكور عن الأكثرين) هو
قوله وقال في المجموع الخ (قوله أو قبله عاد) أي سواء بلغ حد الرأع أو لا كما يأتي في قوله وقول الخ (قوله لم يكمل وضع أعضائه)
شمل ما لو وضع جهته دون يديه مثلا فيعود خلافا لما يأتي عن ظاهر عبارة الروض (قوله أي جازله العود) قضية التعبير
بالجواز عدم استحبابه وقياس ما من استصحاب العود للتشهد حيث ذكره قبل انتصابه استحبابه هنا يجامع ان كلامه يتلبس
بفرض (قوله بخلاف ما اذا لم يبلغه ٤٦٨ الخ) أي بأن اتخى الى حد لا تنال راحتا ركبته وان كان الى الركون أقرب

منه الى القيام فلا يصح
لقلة ما فعله وان خرج به
عن معنى القيام الذي
تجزئه فيه القراءة (قوله
قد تفهم عوده) أي التقييد
(قوله معين كقنوت)
ظاهره ان الشك في
بعضه بعد الفراغ منه
لا يضر وهو ظاهر قياسا
على ما تقدم في قراءة
الفاصلة من انه لو شك
فيها وجب اعادة أو في
بعضها بعد فراغها لم يجب
لكثرة كلماتها وهذا
موجود بعينه في القنوت
ويؤيد ما ذكرناه في عدم
ترك الأمور اذا ذكر ان
ترك بعض القنوت ولو
كلمة ككافة واقتصر هنا
على الشك في القنوت ولم

حد الرأع كعين مسجد مع ان هذا قيام لا عود فيه لانه قول محمد هذا القيام وحده غير مبطل
بخلاف ما قاله فانه وحده مبطل (ولو غرض) من ذكر عن التشهد الاول (عدا) أي بقصد تركه
وهذا قسم قوله أولا ولو نسي التشهد الاول (فعدا) له عدا (بطلت) صلاته بتعمده ذلك (ان
كان الى القيام أقرب) من القعود لزيادته ما غير نظمها بخلاف ما اذا كان الى القعود أقرب
أو اليهما على السواء وهذا مبني على ما قبله فلي مقابله المذكور عن الأكثرين لا بطلان مطلقا
وتقدم ان المعتمد خلافه (ولو نسي) امام أو منفرد (قنوت) فاذ كرهه في سجوده لم يعدله (لتلبسه
بفرض فان عادله عامدا عالما بضرعه بطلت صلاته) (أو) ذكره (قبله) أي قبل تمام سجوده
بان لم يكمل وضع أعضائه السبعة (عاد) أي جازله العود لانه لم يتلبس بفرض وان دل ظاهر
عبارة الروض على امتناع العود بعد وضع الجهة فقط (ويسجد للسهو وان بلغ) هو به (حد
الرأع) أي أقله لتغييره نظمها بزيادة ركوع سهو تبطل بتعمده بخلاف ما اذا لم يبلغه نظير
ما من في التشهد ويجري في المأموم هنا جميع ما مر فيه ثم بتفصيله عرفا بحرف وكذا في غيره
الجاهل أو الناسي ما مر ثم أيضا نعم يجوز للمأموم الخلف هذا القنوت ان لم يسبق بركنين فعليين
كما سيأتي في فصل متابعة الامام لانه ادا ما كان فيه فلم تحصل مخالفة فاحشة وقول المصنف
ان بلغ قيد في السجود للسهو خاصة لا في العود وان كانت عبارته قد تفهم عوده لهما (ولو شك)
مصل (في ترك بعض) من الابحاض السابقة معين كقنوت (مسجد) اذا اصل عدم فعله بخلاف
ما لو شك في ترك بعض مهم أو في انه سهو أم لا أو علم ترك مسنون واحتمل كونه بعضا لعدم
نيقن مقتضيه مع ضعف المذهب بالاجماع وبما تقرره علم ان التقييد بالمعين معنى خذ لا قال زعم
خلافه كالركن والاذرعي فجعل المهم كالمعين (أو) في (ارتكاب نهي) أي منهي عنه يجبر
بالسجود (فلا) بسجد لان الأصل عدم ارتكابه ولو علم سهوا وشك انه بالاول أو بالثاني سجد

يتعرض للشك في بعضه (قوله بخلاف ما لو شك في ترك بعض مهم) ان أراد بالشك في ترك بعض مهم انه
تردد هل ترك به ضا أو مندوب في الجملة فعدم السجود مسلم وان أراد بذلك انه تردد هل المتروك الصلاة على النبي أو على الآل
في القنوت مثلا لوجه السجود وسياق وكذا ان أراد انه تردد اترك شيئا من الابحاض أو لا بل أتى بجميعها فالوجه الذي
لا يتجه غيره هو السجود وكلام الروضة وغيرها ظاهريه كما بيناه في محل آخر فالوجه جل كلامه على الاول لكنه حيث نذر بما
يتقدم مع قوله بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة اه سم على منهج لكن نقل عن الشارح عدم السجود فيما لو
شك هل أتى بجميع الابحاض أو ترك منها شيئا وعبارته قوله في ترك بعض مهم الخ كان شك هل أتى بجميع الابحاض أو لا
بخلاف ما لو علم ترك بعض وشك هل هو قنوت مثلا أو تشهد أول فانه يسجد لانه في حكم المدين اه وهو معنى ما سيأتي عن
سم في قوله صورة هذا انه ان تحقق الخ وعليه فالتقييد بالمعين في محله (قوله خلافا لزمع خلافا) هذا الزعم هو الحق بان
أحسن التأمل وراجع فليتأمل وليراجع اه سم على منهج وجهه ما ذكره قبل من انه لو شك في انه هل أتى بجميع
الابحاض أو ترك منها شيئا يسجد وانه لو علم انه ترك بعضا وشك في انه قنوت أو غيره سجد

الامام (قوله بأن اعادته بلفظه صيرته كالكلام الاجنبي) انظر ما معناه ولا يصح رجوع الضمير فيه للامام لاقتضائه ان مناط البطلان اعادة الامام فاذا لم يعبده بلفظه لا تبطل الصلاة ولا قائل به وبعبارة الامداد ولا تنظر لان المقبوط به نظم القرآن لان القرينة صرفته عنه وصيرته كاللفظ الاجنبي انتهت (قوله والدعاء كان لدفع غمهم الخ) جواب عما يقال ان قنوت النازلة انما شرع لدفع امر تزل بالمسلمين فلا شاهد في الحديث لانه فله في امر انقضى وعما يقال ان وسيلته صلى الله عليه وسلم مقطوع

(قوله امتركة القنوت أو التشهد) صورة هذا انه تحقق تركه احد الامرين القنوت والتشهد ولا يدري عين المتروكة منهما وصورة ما سبق في ترك البعض المبهم انه لم يتحقق الترك وانما شك هل أتى بجميع الابداض أو ترك واحد منهما والفرق بين الصورتين واضح لكنه قد يشبهه اه سم على منهج (أقول) وأقرب تصاوير صلاة القنوت وتشهد ان يصور عبالو أحرم بالوتر ثلاث ركعات على نية أن يأتي بتشهدين ثم شك في آخر الصلاة هل متروكة القنوت أو التشهد الاول ويمكن تصويره أيضا بما اذا صلى الصبح خلفه صلى الظهر وادرك معه ركعة ثم في آخر صلاته علم ٤٦٩ ان عليه مقتضى السجود وشك

كالوعلمه وشك امتركة القنوت أم التشهد (ولو سها) بما يقتضى سجوده (وشك) أي تردد (هل سجد) للسهو أو لا وهل سجد سجدتين أو واحدة (فليسجد) نكتين في الاولى وواحدة في الثانية لان الاصل عدم سجوده وجريا على القاعدة المشهورة ان المشكوك فيه كالمعذور (ولو شك) أي تردد في رباعية (أصل ثلاثا أم أربعاً في ركعة) لان الاصل عدم اثباتها ولا يرجع لظنه ولا لقول غيره أو فعله وان كان جمعا كثيرا وأما مراجعته صلى الله عليه وسلم الصحابة وعوده للصلاة في خبر ذي اليمين فليس من باب الرجوع الى قول غيره وانما هو محمول على تذكره بعد مراجعته أو انهم بلغوا عدد التواتر بقريته ما يأتي اذ محمل عدم الرجوع الى قول غيره مالم يبلغوا عدد التواتر فان بلغوا عدده بحيث يحصل العلم الضروري بانه فعلها رجع لقولهم لم يحصل اليقين له لان العمل بخلاف هذا العلم تلاعب كما ذكر ذلك الزركشي وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى ويلحق بما ذكره الموصلي في جماعة وصلوا الى هذا الحد فيكتفي بفعلهم فيما يظهر لكن أفتى الوالد رحمه الله بخلافه ووجه ان الفعل لا يبدل بوضعه (وسجد) للسهو وغيره مسلم اذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك أصلي ثلاثا أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فان كان صلى جمعا شفعن له صلاته وان كان صلى اتعاما لا ربيع كانتا رغبما للشيطان ومعنى شفعن له صلاته ردت السجدة مع الجالس بينهما لا ربيع بل برهما خلل الزيادة كالنقص لان ما صيراهما سنا وقد أشار في الخبر الى ان سبب السجود هنا التردد في الزيادة لانها ان كانت واقعة فظاهر والا فوجود التردد يضعف النية ويحوج للجبر ولهذا يسجد وان زال تردده قبل سلامه كما قال (والاصح انه يسجد وان زال شكه قبل سلامه) بان تذكر انها رابعة لفعلها مع التردد والثاني لا يسجد اذا عبرة بالتردد بعد زواله (وكذا حكم ما يصلي مترددا واحتمل كونه زائدا) فيسجد لتردده في زيادته وان زال شكه قبل سلامه (ولا يسجد لما يجب بكل حال اذا زال شكه مثاله شك في رباعية في) ركعة (الثالثة) في نفس الامر اذا فرض انه عند الشك جاهل بالثالثة (الثالثة هي أم رابعة فنذكر فيها) أي الثالثة

في انه هل ترك القنوت في آخر صلاته أو ان امامه ترك التشهد الاول من صلاة نفسه (قوله أي تردد في رباعية) قال الشيخ عميرة قال الاسنوي ينبغي ان يلحق بذلك مالو أحرم بأربع نفلا ثم شك واطلاق الحديث والمنهاج يدلان على ذلك اه سم على منهج ويمكن تمحول المتن بان يراد بالرباعية صلاة هي أربع ركعات فرضا كانت أو نفلا (قوله عدد التواتر) برده عليه الذي قدمه ان الجيب له سيدنا أبو بكر وسيدنا عمرو هما اثنان فقط وأقل ما قيل فيه ان يزيد على الأربع اللهم الا ان يقال لما سكت بقية الصلاة على ذلك نسب اليهم كاهم

(قوله رجع لقولهم) أي وجوبا (قوله فيكتفي بفعلهم فيما يظهر) جزم به حج في شرحه واعتمده شيخنا لز يادى ونقله سم على منهج عن الشارح وما نقله عن والده لا ينافي اعتماده لتقديمه واستظهاره له (قوله ترغيبا للشيطان) قضيته انه يقال في فعله رغب بالتشديد وفي المصاح رغب أنه رغب من باب قتل ورغب من باب تعب لغة كناية عن اذلال كانه لصق بالارغام هو انا ويتعدى بالالف فيقال ارغم الله أنه ثم قال وهذا ترغيب له أي اذلال اه فلم يذكر صيغة من الفعل المضاعف مع ذكره مصدره لكن في القاموس رغب ترغيبا قال له رغب رغبنا اه وعليه فيحمل ما في الحديث على انه لمخالفة كاه قال رغبنا رغبنا (قوله ومعنى شفعن له صلاته) مثله في حج وأشار به الى دفع سؤال تقديره كان الظاهر ان يقال شفعنا له صلاته لان الحديث عنه السجدة ان يحصل الجواب ان الضمير للسجدة والجالوس بينهما وهي جمع

يقبولها فكيف دعا عليهم هذه المدة ولم يستجب له (قوله من قوله صلى الله عليه وسلم اذا سجدت فكن جبهة) هذا الدليل
أخص من المدي كما لا يخفى فالمناسب ذكره بعد ذكر الطمأنينة الآتي (قوله لا يتحرك بحركته الا اذا صلى قائما ظاهره وان

(قوله قبل قيامه للرابعة) شمل ذلك ما لو تضرع عن الجاوس ولم يصل لحد تجزئ فيه القراءة ثم تذكرك فانه لا يسجد وهو مشكل
لانه لو علم ان هذه رابعة وفعل ذلك عمدا بطلت به صلاته وقد يقال مراده بقبل القيام ما قبل شروعه فيه بان تذكرك في السجود
أو بعد رفعه منه وقبل النهوض عن الجاوس ثم رأيت قوله الآتي ومقتضى تغييرهم الخ وفيه من الاشكال ما علمت (قوله
وبما تقر) أي من قوله في نفس الامر (قوله فؤدي العبارتين شيء واحد) هما قول المصنف مثاله شك في الثالثة الخ وقول
المترض ولو شك في ركعة أثلثة هي (قوله لم يقع في باطل) أي المصلي بسببه وعجابه حج في مبطل ولعل المراد ان ما يأتي به
عند الشك في الفاتحة ليس باطلا ٤٧٠ لانه ان كانت الفاتحة عليه فظاهره والافقعه له نقلا مطلقا وأيا ما كان فلا أتى به صلاة

صححة شرعا (قوله وقبل
انصابه) أي وصوله الى
حد تجزئه فيه القراءة
وان صار الى القيام أقرب
منه الى العقود وقوله
لم يسجد معتمد (قوله وكذا
قوله) أي الاسنوي أي
مردود (قوله بعد بلوغ
حد الركعتين) أي من
الامام (قوله فيما قاله
الاسنوي) أي فيسجد
ان صار الى القيام أقرب
وظاهر كلامه اعتماده
لكن تقدم له في بعض
النسخ ما قد يخالفه (قوله
ثم يسجد للسهو) فضيته
انه لا بد من الجاوس قبل
هويه للسجود ويحتمل ان
يكفيه نزوله من القيام
ماجد الان التشهد بجلاوسه
تقدم وجاوسه للسلام
بأني به بعد سجد السهو

قبل قيامه للرابعة انها ثالثة (لم يسجد) لان ما أتى به مع الشك لازم بكل تقدير وبما تقر
اندفع قول القائل بانه كان ينبغي أن يقول ولو شك في ركعة أثلثة هي والافتد فرضها ثالثة
فكيف يشك أثلثة هي أم رابعة وقد أشار الشارح لذلك بقوله في الواقع فؤدي العبارتين
شيء واحد (أو) تذكرك (في) الركعة (الرابعة) في نفس الامر المأتي بها ان ما قبلها ثالثة مع
احتمال انها خامسة ثم زال تردده في الركعة انما رابعة (سجد) لتردده حال القيام اليها في
زيادتها المحتملة فقد أتى بزيادة على تقدير دون تقدير وانما كان التردد في زيادتها مقتضيا للسجود
لانها ان كانت زائدة فظاهره والافتدده أضعف النية وأجوج الى الجبر ولا يرد عليه ما لو شك
في قضاء فاتحة كانت عليه حيث نأمره بقضائها ولا يسجد عليه وان كما تردد في انها عليه
لان التردد ثم لم يقع في باطل بخلافه هنا ولان السجود انما يكون للتردد الطارئ في الصلاة
للسابق عليها ومقتضى تغييرهم بقبل القيام انه لو زال تردده بعد نهوضه وقبل انصابه لم يسجد
اذ حقيقة القيام الاتصاف وما قبله انتقال لقيام قال الشيخ فقول الاسنوي انهم أهملوه
مردود وكذا قوله والقيام انه ان صار الى القيام أقرب سجد والا فلا لان صيرورته الى ما ذكر
لا تقتضي السجود لان عمده لا يبطل وانما يبطل عمده مع عوده كما مر به على ذلك ابن العماد
اه وما ذكره في الروضة من أن الامام لو قام لخامسة ناسيا فقارقه المأموم بعد بلوغ حد
الركعتين يسجد للسهو وصريح أو كما صرح فيما قاله الاسنوي هنا وفيما صرح في القيام عن التشهد
الاول فلو تذكرك انما خامسة لزمه ان يجلس حالا ويتشهد ان لم يكن تشهدوا الا فلا تزمه اعادته
ثم يسجد للسهو ولو شك في تشهده أو هو الاول أم الثاني فان زال شكه فيه لم يسجد لانه مطلوب
بكل تقدير ولا تظر لتردده في كونه واجبا أو خلا أو بعده وقد قام سجد لانه فعل زائد بتقدير
(ولو شك بعد السلام) الذي لا يحصل به عود للصلاة (في ترك فرض) غير النية وتكبيره
الاحرام (لم يؤثر) وان قصر الفصل (على المشهور) لان الظاهر مضى على الصحة والا عسر
على الناس خصوصا على ذوي الوسواس والثاني يؤثر لان الاصل عدم فعله فينبغي على اليقين

ويسجد

بلامعنى انه ين جاوسه قبل السجود (قوله أو بعده وقد قام سجد) أي وان تذكرك

انه الاول لان قيامه قبل التذكرك فعل محتمل للزيادة ثم بعد تذكركه ان كان الاول وجب استمراره قائما وان كان الاخير وجب
الجاوس فورا (قوله ولو شك بعد السلام) خرج ما لو شك في السلام نفسه فيجب تذكركه ما لم يأت بجبطل ولو بعد طول الفصل
أمر في قوله وقد لا يشرع الخ بعد قول المصنف وقد يشرع السجود كزيادة الخ (قوله الذي لا يحصل به عود للصلاة) أي
يحصل العود معه للصلاة ان كان عامدا أو ناسيا ولم يرد السجود أو قال الذي لا يحصل بعده عود الخ كان أولى بخلاف ما لو
لم ناسيانا عليه سجد السهو فعدا وشك بعده عوده فهو كالوشك قبل السلام (قوله والثاني يؤثر) والظاهر انه لا تنس من
بأن هذا القول لانها توقع في باطل وهو فعل ما يأتي به بعد السلام بتقدير كونه زائدا أخذ من قوله السابق ولا يرد عليه
لو شك في قضاء فاتحة كانت عليه حيث نأمره

كان عاجزا عن القيام فليراجع (قوله والراحة وبطون الاصابع) عطف تفسير لان هذين هما معنى بطن الكف (قوله فياسا على مامر) أى الجبهة وقوله لما سبق أى فيها من صدق الاسم بذلك (قوله بأن علم اصالتها) سكنت عما لو اشتبه الزائد بالاصل (قوله فيؤثر على المعتد) أى ولو كان طر والشك بعد طول الفصل من السلام (قوله ومنه مالوشك) أى من الشك في النية وخرج به مالو أحرم بفرض ثم ظن انه في غيره فكمل عليه ثم علم الحال لم يضر وان ظن ان ما أحرم به نقل وعليه فهذا مما يفرق فيه بين الظن والشك اهـ ج بالمعنى (قوله في غير الجملة) ينبغى ان يلحق بها ما يشترط فيه الجماعة كالمادة والمجموعة جمع تقديم بالطر بخلاف المنذور فعلها جماعة لان الجماعة ليست شرطا للصحة بل واجبة ٤٧١ للوفاء بالنذر (قوله بعد فراغ الصوم) مفهومه انه اذا شك قبل فراغه من فوجب الامساك وقضاؤه ان كان فرضا (قوله لم تنعقد) أى ثانية (قوله قبل طول الفصل) أى عرف (قوله وان تخلله) غاية (قوله أو استدبر القبلة) أى أو خرج من المسجد بخلاف مالو وطئ نجاسة ويفارق هذه الامور وطئ النجاسة باحتمالها في الصلاة في الجملة اهـ سم على ج نقلا عن شرح الروض وقوله أو خرج من المسجد أى بغير فعل كثير ان هذا مما يأتى فيما لو سلم ناسيا ثم ذكر (قوله وعندى لا تحسب) أى بطل يجب العود للعود والفاء قيامه (قوله فيصح التحريم بها) أى الثانية (قوله فاذا انضم اليها) أى الزيادة للسلام وعبارة مع اليه أى الخروج وهى أولى (قوله

ويصحب كما في صلب الصلاة ان لم يطل الفصل فان طال استأنف أما الشك في النية وتكبيره الاحرام فيؤثر على المعتد فلا ظن أطال في عدم الفرق لشكه في أصل الاعتقاد من غير أصل يعتد به ومنه مالوشك أقوى فرضا أم تغللا لا الشك في نية القدرة في غير الجملة كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى وانما لم يضر الشك بعد فراغ الصوم في نيته لمشقة الاعادة فيه ولانه اغتفر فيها فيه ما لم يغتفر فيها هذا وخرج بقوله بعد السلام ما قبله وقد علم مما مر انه ان كان في ترك ركن أتى به ان بقى محله والا فركعة وسجد للمسهو فيه بما لا احتمال الزيادة أو اضعف النية بالتردد في مبطول ولو سلم وقد نسي ركنا فاحرم باخرى فورالم تنعقد لبقائه في الاولى ثم ان ذكر قبل طول الفصل بين السلام وتيقن الترك بنى على الاولى ولا تنظر لتحريمه هنا بالثانية وان تخلل كلام يسيرا واستدبر القبلة أو بعد طوله استأنفها بالطلانها به مع السلام بينهما ومتى بنى لم تحسب قراءته ان كان قد شرع في نفل فان شرع في فرض حسبت لا اعتقاده فرضيتها قاله البغوى في فتاويه ثم قال وهذا اذا قلنا انه اذا تذكر لا يجب القعود والافلا تحسب وعندى لا تحسب اهـ وهو الوجه وخرج بفور مالو طال الفصل بين السلام وتحرم الثانية فيصح التحريم بها وقول القائل هنا بين السلام وتيقن الترك وهم ولا يشك على ما تقر رانه لو تشهد في الرابعة ثم قام لخامسة سهوا كفاه بعد فراغها ان يسلم وان طال الفصل لكونه هنا في الصلاة فلم قصر زيادة ما هو من أفعالها سهوا وخرج منها بالسلام في ظنه فاذا انضم اليها طول الفصل صار قاطعا لها عما يريد كالماء خلا للزركشى في دعواه الاشكال وأفنى الوالد رحمه الله تعالى فيمن سلم من ركعتين من رباعية ناسيا وصلى ركعتين نفلا ثم تذكر وجوب استئنافها لانه ان أحرم بالنفل قبل طول الفصل فحرمه به لم ينعقد ولا على بنى الاولى اطول الفصل بالركعتين أو بعد طوله بطلت وخرج بفرض أى ركن الشرط فيؤثر كما جزم به في موضع في المجموع في آخر باب الشك في نجاسة الماء فارقا بان الشك في الركن يكثر بخلافه في الطهور وبان الشك في الركن حصل بعد تيقن الانعقاد والاصل الاستمرار على الصحة بخلافه في الطهور فانه شك في الانعقاد والاصل عدمه قال وقد صرح الشيخ أبو حامد والمحاملى وسائر الاعصاب بمعنى ما قلته فقالوا اذا جدد الوضوء ثم صلى ثم تيقن انه ترك مسح رأسه من أحد الوضوءين لم يزمه اعادة الصلاة لجواز كونه ترك المسح من الاول ولم يقولوا انه شك بعد الصلاة انتهى قال الشيخ وما فرق به منقذح لكن مقتضى كلام كثير ان الشرط كالركن لانه أدى العبادة

خلا للزركشى) وما يؤيد اشكال الزركشى ان سلامه حيث سهاه لغو فلم يخرج به من الصلاة وغاية ما فعله بعد حيث لم يأت بجطل انه كالتكوت الطويل وهى لا تبطل به فتأمل (قوله لطول الفصل) قد يؤخذ منه أن الركعتين يحصل بهما طول الفصل وينبغى أن يعتبر ذلك بالوسط المعتدل لانه لم يحول عليه غالب عند الاطلاق (قوله كما جزم به) ضعيف (قوله من الاول) أى والمسح في الوضوء المجزئ لا يقوم مقام المسح في الوضوء الاول (قوله وما فرق به منقذح) أى قوى (قوله ان الشرط كالركن) ومنه مالوشك بعد السلام في نية الوضوء ولا يلزمه الاعادة بخلاف شكه في نية الطهارة قبل الصلاة فانه يؤثر خلا قاله بعض

وعلى الزيادة انه لا بد من وضع الجميع لكنه جعل مثل ذلك ما اذا علمت اصاله الجميع (قوله في بيان الافضل) سقط قبله كلام من النسخ فانه جواب عن حكم جزم به ابن لعاد في التعقبات التي ما عرفت في الشرح عبارة ان الآه أسقط منها الذي هذا مرتب عليه ولفظه به ما عرفت في الشرح وادأرفع الجبهة من السجدة الاولى وجب عليه رفع الكفين أيضا لقوله صلى الله عليه وسلم

المتأخرين اه زياى وبقي ما لو شك في نية الطهارة في أثناء صلاته بل أوفى الطهارة نفسها وينبغي أن يقال بالضرورة فيجب الاستئذان ان طال تردده ثم رأيت ٤٧٢ في سم على جمة التصريح بذلك وعبارته في أثناء كلام نصها وأقول الشك

في الشرط في الصلاة مبطل ان طال اه (قوله فلا يؤثر فيه الشك الطارى) فهل ذلك ما لو شك بعد الفراغ من صلاته في ان امامه كان مأموما أو اماما فلا يضروني ج ما يخالفه ويوجهه بان الشك في ذلك يرجع للشك في أصل النية وهو موجب للاستئذان وعبارة من الروض وشرحه فن شك ولو بعد السلام كما صرح به في المجموع انه امام أو مأموم بطلت صلاته لشكه في أنه تابع أو متبوع فلو شك أحدهما وظن الآخر صحف للظان انه امام دون الآخر كما صرح به الاصل وهذا من المواضع التي فرقوا فيها بين الظن والشك اه (قوله وهو المعتمد) أى قوله ان الشرط كالركن الخ (قوله يحمله امامه) أى فيصير المأموم كاه فعله حتى لا ينقص شيء من قوابه (قوله وانما أنيب المصلي خافه) أى خلف

في الظاهر فلا يؤثر فيه الشك الطارى بعد الحكم بالصحة وهو المعتمد ونقله في المجموع بالنسبة للظهور في باب مسح الخلف عن جمع وهو الموقوف لما نقله هو عن القائلين به عن النص انه لو شك بعد طواف نسكه هل طاف متطهرا أم لا لا تلزمه إعادة الطواف وقد نقل عن الشيخ أبي حامد جواز دخول الصلاة بطهر مشكوك فيه وظاهر ان صورته ان يتذكر انه تطهر قبل شكه والا فلا تنعقد ودعوى ان الشك في الشرط يستلزم الشك في الانعقاد بردها كلامهم المذكور لانهم اذا جوزوا له الدخول فيها مع الشك كما علمت قالوا أن لا يؤثر طرده على فراغها فعمل أنهم لا يلتفتون لهذا الشك عملا بأصل الاستصحاب وانما وجبت إعادة النية في الوضوء جدد ثم صلى ثم يتيقن ترك مسح من أحد الموضوئين لانه لم يتيقن صحة وضوئه الاول حتى يستصحب فلا إعادة هنامه متبعة لتيقن ترك الشك فليست مما نحن فيه (وسهوه) أى مقتضى سهو المأموم (حال قدوته) ولو حكيمه كما يأتي أول صلاة الخوف وكافي المرحوم (يحمله امامه) المتطهر كما يحتمل عنه الفاتحة وغيرها فلا يحمل الامام المحدث شيئا من ذلك لعدم صلاحيته لتحمل دليل ما لو أدركه كما فانه لا يدرك الركعة وانما أنيب المصلي خلفه على الجماعة لوجود صورتها لانه يغتفر في الفضائل ما لا يغتفر في غيرها وخرج بحال القدوة بعدها وسيأتي وسهوه قبلها كالوسهوه وهو منفرد ثم اقتدى به فلا يتحمل على الصحيح وان اقتضى كلامهم في باب صلاة الخوف ترجيح تحمله لعدم اقتدائه به حال سهوه وانما لحقه سهو امامه قبل اقتدائه به لانه عهد تعدى الخلل من صلاة الامام الى صلاة المأموم دون عكسه والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الامام ضامن رواه أبو داود وصححه ابن حبان قال الماوردي يريد بالضمان والله أعلم انه يتحمل سهو المأموم ولان معاوية سمع العاطس خلف النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسجد ولا أمره صلى الله عليه وسلم بالسجود (فلو ظن سلامه) أى الامام (فسلم) المأموم (فبان خلافه) أى خلاف ما ظنه (سلم معه) أى به مده كما علم مما مر انه الاولى اذ سلامه قبل سلام امامه تمتنع (ولا يسجد) لسهوه حال القدوة فيتحمله الامام (ولو ذكر) المأموم (في تشهده) أو قبله أو بعده (ترك ركن غير) سجدة من الاخيرة كما عرفت في الترتيب وغير (النية والتكبير) للصرم أو شك فيه امتنع عليه تداركه مع بقاء القدوة لما فيه من ترك المتابعة الواجبة و (قام بعد سلام امامه الى ركعته) الفاتحة بفوات الركن كما علم مما مر (ولا يسجد) في الذكر لو وقع السهو حال القدوة بخلاف ما لو شك في فعله بعد انقضاء القدوة فيتدارك ذلك ويسجد لله وكافي التحقيق لانه فعل زائد على تقدير ولا يتحمله الامام كما مر ولهذا لو شك في ادراك ركوع الامام أو في انه أدرك معه الصلاة كاملة أو ناقصة ركعة أى بركعة ومجد فيها لوجود شكه المقتضى للسجود بعد القدوة أيضا ما النية وتكبيره التصرم فتذكر ترك

أحدهما

الامام المحدث الذي لم يعلم بحديثه وقت النية (قوله ولان معاوية) أى ابن الحكم كما تقدم عن شرح

الروض (قوله سمع العاطس) أى جاهلا بالحكم (قوله اذ سلامه قبل سلام امامه تمتنع) تعليل لقوله سلم معه لا لخصوص كونه بعده (قوله فيتحمله الامام) أى وان بطلت صلاته بعدم سهو المأموم اه سم على ج (قوله مع بقاء القدوة) احترزا عما لو نوى مفارقتها (قوله أتى بركعة) أى وجوبا ويسجد أى ندبا

ان الذين تسجد ان الحديث الذي أجاب عنه الشارح بأنه بيان للفضل (قوله بنية الاستقامة فقط) أي ولم يقصد صرفه عن السجود والابغاث كإني عليه الشهاب ج (قوله بعد الجالس في الثانية) أي وبعد أدنى رفع في الأولى (قوله مع ان خبر أمرت ان أسجد على سبعة أعظم ظاهره الوجوب) أي في بعض رواياته المذكورة في الاتف بدليل ما بعده (قوله بين قدميه قدوس) انما اقتصر على القدمين لانهم مورد النص وغيره قاس عليهم ما لم يكتبن (قوله وعلم من ذكر الواء) يعني في قوله وينشر

(قوله أو مضى معه ركن الخ) هو صادق باقل الأركان نحو اللهم صل على محمد وكن بعض الركن صادق بالقول والفعل وفيه كلام في شرح الارشاد الخ فراجع (قوله أي بعده) ٤٧٣ أي أو معه كما يأتي (قوله بالشروع فيه)

أي السلام (قوله لم تصح القدوة) أي وتنعقد فرادى (قوله ولو نطق) أي مأموم (قوله ولو لم يقل عليكم سجد) أي لان نية الخروج يبطل عمدتها فيسجد سهوها (قوله فإذا سلم إمام أعادها) أي الركعة (قوله وان شاء فركعه) فضيته امتناع المفارقة قبل الجالس وقد تقدم من ج خلافه (قوله فلا أتبعها) أي الركعة (قوله ويلحقه سهو إمامه) ظاهره ولو اقتدى به بعد فعل الإمام للسجود ويحتمل خلافه وهو الأقرب لانه لم يبق في صلاة الإمام خلل حين اقتدى به لكن في مناوئ الشارح انه سئل عما لو سجد للسهو فاقتهدى به شخص قبل شروعه في السلام من الصلاة هل يسجد آخر صلاة نفسه للخلل المتطرق له من صلاة

أحدها أو شك فيه أو شرط من شروطه إذا طال أو مضى معه ركن يقتضي أعادتها كما مر بعض ذلك (وسهوه) أي المأموم (بعد سلامه) أي الإمام (لا يحمله) الإمام لا تقضاء القدوة مسبوقا كان أو موافقا (قوله لم المسبوق بسلام إمامه) أي بعده ثم تذكر (نبي) على صلواته ان كان الفصل قصيرا (وسجد) لوقوع سهوه بعد انقضاء القدوة ما لو سلم معه فلا يسجد على أحد احتمالين ذكرهما ابن الاستاذ واعتمده الأذرعى وأوجههما السجود لضيف القدوة بالشروع فيه وان لم تنقطع حقيقة الإتمام السلام ويؤيد ذلك ما سيأتي انه لو اقتدى به بعد شروعه في السلام وقبل عليكم لم تصح القدوة على المعتمد ولو نطق بالسلام فقط ولم ينبو به الخروج من الصلاة ولم يقل عليكم فلا يسجد لعدم الخطاب والنية والسلام من أسماء الله تعالى فان نوى به الخروج من الصلاة ولو لم يقل عليكم سجد كما قال الأسنوى انه القياس ولو نطق مسبوق بركعة سلام إمامه قمام وأتى بركعة قبل سلام إمامه لم يعتد بما فعله لوقوعه في غير محله فإذا سلم إمامه أعادها ولا يسجد للسهو بقاءكم القدوة ولو علم في قيامه ان إمامه لم يسلم لزمه الجالس اذ قيامه غير معتد به فاذا لم يسلم فأن شاء انتظر سلامه وان شاء فركعه فلا أتبعها جاهلا بالخل ولو به سلام الإمام لم يحسب فيعيد لها المأموم ويسجد للسهو لزيادة بعد سلام الإمام (ويلحقه) أي المأموم (سهو إمامه) المتطهر دون المحدث حال وقوع السهو منه وان أحدث بعد ذلك لتطرق الخلل من صلاة إمامه لصلواته ونحمل الإمام عنه السهو (فان سجد) إمامه (لزمه متابعتي) وان لم يعرف انه سها جلاله على السهو حتى لو انتصر على سجدة واحدة سجد المأموم أخرى لاحتمال ترك الإمام لها سهوا ولو ترك المأموم متابعتي عامدا عالما بطلت صلواته لمخالفته حال القدوة بخلاف ما لو قام الإمام الى خامسة ساهيا فانه يمتنع على المأموم متابعتي ولا اعتبار باحتمال كونه قد ترك ركعا من ركعة ولو كان مسبوقا لان قيامه لخامسة غير معهود بخلاف سجوده فانه معهود له وهو إمامه وهو مخير بين مفارقتها ليسلم وحده وانتظاره على المعتمد ليسلم معه وما ورد من متابعة الصحابة المأمومين له صلى الله عليه وسلم في قيامه للخامسة في صلاة الظهر محمول على عدم تحقق زيادتها لان الزمن كان زمن وحى يحتمل زيادة الصلاة ونقصانها ولهذا قالوا أزيد في الصلاة يا رسول الله ولا يرد ما سيأتي في الجمعة ان المسبوق لو رأى

٦٠ نهاية ل الإمام أم لا فأجاب انه يندب له السجود آخر صلواته لتطرق الخلل من صلاة إمامه اه ويتأمل قوله لتطرق الخلل فان الخلل انما قبل اقتدائه (قوله وان أحدث بعد ذلك) غاية لقوله المتطهر (قوله وان لم يعرف) غاية (قوله سجد المأموم أخرى) أي ولو قبل سلام الإمام لان غايته بتقدير أن يتذكر الإمام أنه لم يسجد يكون سبقه بركن وهو لا يضر ويحتمل انه لا يأتي بالثانية الا بعد سلام الإمام وان أدى الى تطويل الجالس بين السجدين جلالا لم يبق على أنه قطع سجود السهو وهو بتقدير ذلك يكون سجود المأموم بعد سلام الإمام (قوله ولو ترك المأموم متابعتي) أي بأن استمر في جلوسه حتى هوى الإمام للسجدة الثانية اه ج بالمعنى ومحل ذلك حيث لم يقصد ابتداء عدم السجود أصلا ولا اقتبطل بمجرد هوى الإمام للسجود كشروع المأموم في البطل (قوله لا قيامه) أي المأموم (قوله وهو مخير بين مفارقتها ليسلم وحده) وهى أولى قياسا على ما مر فيما لو عاد الإمام للعود بعد انتصابه

الآتي وكان الأولى تأخير عنه (قوله ولا نه لماعرج به صلى الله عليه وسلم الخ) عبارة الدميري وروى أنه لما عرج به صلى الله عليه وسلم لم يكن من الملائكة فاعلموا عليه قياماً ثم ركعوا وشكروا الله تعالى على رؤيته صلى الله عليه وسلم ومن كان منهم ساجداً رفعوا رؤسهم وسلموا عليه ثم سجدوا ثانية شكر الله تعالى على رؤيته فلذلك صار السجود مثني متى فلم يرد الله الخ ونقله عن أبي الحسن القرطبي في

(قوله ما لم يتيقن) أي المأموم غلظه أي الامام (قوله كان كتب) أي الامام (قوله فلا اشكال حينئذ في تصوير ذلك) أي يتيقن غلط الامام (قوله مع وضوح حكمها) من انه يسجد لسجود الامام لانه فعل ما يبطل عمده (قوله أو معتقداً كونه بعد سلامه) بان كان مخالفاً (قوله - لو ترك) أي الامام (قوله فلا انفرد) أي المأموم (قوله يستقر على المأموم) ظاهره ولو مسبوقاً بعبارة يح تنبيه قضية كلامهم ان سجود السهو ٤٧٤ بفعل الامام له يستقر على المأموم ويصير كالركن حتى لو سلم بعد سلام

امامه ساهياً عنه لزمه ان يعود اليه ان قرب الفصل والا أعاد صلواته كالوترك من تركها ولا ينافي ذلك ما يأتي انه لو لم يعلم بسجود امه لا تلاوة الا وقد فرغ منه لم يتابعه لانه ثم فأت محله بخلافه هنا اه (أقول) قضية هذا الفرق ان المسبوق لا يستقر عليه سجود السهو بفعل الامام لانه فان محله بفرغ الامام منه لغوات المتابعة كافي سجود التلاوة ثم رأيت سم على ج صرح به وقوله بفعل الامام له يستقر على المأموم هو مفروض فيما اذا سجد الامام قبل السلام فلو كان حنفياً مثلاً يرى السجود بعد السلام فسلم عامداً ثم سجد هل يستقر على المأموم بفعل الامام له أولاً

الامام يتشهد نوى الجمعة لاحتمال نسيانه بعض أركانها فيأتي بركعة لانه اغما يتابعه فيما يأتي اذا علم ذلك كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى وهذه لم يعلم ومحمل لزوم المتابعة فيما ذكره المصنف ما لم يتيقن غلظه في سجوده فان يتيقن ذلك لم يتابعه كان كتب أو أشار أو تكلم قليلاً جاهلاً أو عذراً أو سلم عقب سجوده فراهوا بالسجود لبطء حركته أو لم يسجد لجهله به فأخبره ان سجوده لترك الجهر أو السورة فلا اشكال حينئذ في تصوير ذلك وما استشكل به حكمه من ان من ظن سهواً فسجد فبارأه يسجد ثانياً السهو بالسجود بفرض عدم سهو الامام فسجوده وان لم يقتض موافقة المأموم يتقضى سجوده جوابه ان الكلام اغما هو في انه لا يوافق في هذا السجود لانه غلط واما كونه يقتضى سجوده السهو بعدنية المفارقة أو سلام الامام لم يدرك آخر فتلك مسألة أخرى ليس الكلام فيها مع وضوح حكمها وما استشكل به استنباطه من ان هذا الامام لم يسجد فكيف يستثنى من سهو الامام جوابه انه استثناء بصورة (والا) أي وان لم يسجد امامه بان تركه متعمداً أو ساهياً أو معتقداً كونه بعد سلامه (فيسجد) المأموم بعد سلام امامه (على النص) الجبر الخلل الماصل في صلواته من صلاة امامه بخلاف ما لو ترك التشهد الاول أو سجدة التلاوة لا يأتي بهما المأموم لوقوعهما خلال الصلاة فلا انفرد بهما مخالف الامام واختلاف المتابعة وما هنا اغما يأتي به بعد سلام امامه كما تقرروا في قول مخرج لا يسجد لانه لم يسجد وانما سها الامام وسجوده معه كان للمتابعة فاذا لم يسجد المتبوع فالتابع أولى وظاهر كلامهم ان سجود السهو بفعل الامام له يستقر على المأموم ويصير كالركن حتى لو سلم بعد سلام امامه ساهياً عنه لزمه ان يعود اليه ان قرب الفصل والا أعاد صلواته كالوترك ركناً منها ولو سجد الامام بعد فراغ المأموم الموافق أقل التشهد لزم المأموم موافقته في السجود ويندب له موافقته في السلام فيما يظهر وان اقتضى كلام بعضهم لزومه فيه أيضاً لان المأموم يختلف بعد سلام الامام أو قبل أقله تابعه حتماً على ما اقتضاه كلام الخادم كالبصر ثم يتم تشهده كالمسجد للتلاوة وهو في الفتحه وعليه فهل يعيد السجود فيه احتمالان ومقتضى كلام الزركشي في خادمه اعادته ويوجه بانه قياس ما تقرروا في المسبوق وقد يوجه القول بعدم اعادته ويفرق

لا تقطع القدوة بالسلام فيصير كالوسم الامام ولم يسجد فيسجد المأموم ندب الجبر الخلل الواقع في صلواته قال سم على بينه حج الاقرب الثاني وهو ظاهر ويمل بما تقدمت الإشارة اليه بأنه بسلام الامام انقطعت القدوة وصار المأموم منفرداً فلم يبق بينه وبين الامام ارتباط حتى يستقر عليه بفعله وكتب على سم شيخنا لعلامة الشوبري لوجه لهذا التردد لانه بسلام الامام انقطعت القدوة فهو باق على سنته ولا يستقر عليه بسجود الامام فلو أفادته لو أخر الامام السلام بعد سجوده و قدس المأموم عن سجوده ثم ذكره قبل سلام الامام فيظهر انه يسجد ولا ينظر سلام الامام كالمسبوقه الامام باق من ثلاثة أركان طويلة السهو عن متابعته فانه يمشي على نظام صلاة نفسه اه سم على حج (قوله لزمه ان يعود اليه) معتد (قوله لان المأموم يختلف بعد سلام الامام) أي فلا يكون سجوده مع الامام مانعاً له من الاذكار المأثورة أو غيرها (قوله وعليه فهل يعيد) أي المأموم

كتاب الزاهر (قوله وهو المراد) لم يتقدم ما يحسن مرجع الضمير وعبرة الفتاوى المعتمد عدم بطلان صلاته لقول المتولي يستحب أن يكون قعوده فيها بقدر الجلوس بين السجدين ويكره أن يزيد على ذلك انتهى وهو المراد بما في البصر والرونق أنها بقدر ما بين السجدين انتهى المراد من إفرج الضمير فيها الاستصحاب أي تقدير البحر والرونق بما ذكرنا هو الاستصحاب لا للوجوب (قوله أنه يجب عليه الخ) أي فلا يتابع الإمام في السجود (قوله ثم يسجد السهو) ٤٧٥ خلافاً لـ (أقول) والأقرب ما قاله ج

وذلك لأن الأصل وجوب متابعة الإمام في فعله فلا يتركها إلا لعارض الأهم إلا أن يقال إن هذا كبطيء القراءة فيعذر في تخلفه لا تمامه كما يعذر ذلك في تمام الفاتحة (قوله بعد سلام امامه) أي ناسيا أن عليه ما يقتضي السجود (قوله بل يسجد فيهما منفردا) أي المأموم وهو ظاهر في الصورة الثانية إما في الأول فلعن المراد أنه يعتد بسجوده منفردا لظهور أنه لا يطلب منه سجود بل لا يصح حيث يسجد قبل عود امامه (قوله حيث لم يوجد أي من المأموم) (قوله فان وجد) أي من المأموم (قوله ومن ثم لو اقتصر امامه) أي المسبوق وقوله لم يسجد أخرى أي لأن سجوده هنا للتابعة وقد زالت (قوله ويكون تاركاً للباقي) أي ثم لو عن له السجود للباقي لم يجز وإذا فعله عامدا عالما بطلت صلاته لأنه زيادة غير مشروعة لقوله بقصيص

بينه وبين المسبوق بأن الجلوس الأخير محل سجود السهو في الجملة كما صرحوا به في السورة قبل الفاتحة أنه لا يسجد لقله إلا ان القيام محلها في الجملة هذا والذي أفتى به الوالد رحمه الله تعالى أنه يجب عليه تمام كلمات التشهد الواجبة ثم يسجد السهو ولو تخلف المأموم بعد سلام امامه ليسجد فعاد الإمام للسجود لم يتابعه سواء أسجد قبل عود امامه أم لا قطعه القدوة بسجوده في الأولى وباتمراره في الصلاة بعد سلام امامه في الثانية بل يسجد فيهما منفردا بخلاف ما لوقام المسبوق ليأتي بما عليه فالقياس كما قال الأسنوي لزوم العود للتابعة والفرق أن قيامه لذلك واجب وتخلفه ليسجد مخير فيه وقد احتاره فاقطعت القدوة فلو سلم المأموم معه ناسيا فإعاد الإمام له سجودا لم يوافقته فيه لموافقته في السلام ناسيا فان تخلف عنه بطلت صلاته حيث لم يوجد ما ينافي السجود فان وجد فلا كونه أونية إقامته وهو قاصر أو بلوغ سنينته دار إقامته أو نحو ذلك وإن سلم عمد إعاد الإمام لم يوافقته لقطعه القدوة بسلامه عمدا (ولو اقتدى مسبوق بمن سجد بعده انتدائه وكذا) لو اقتدى بمن سجد (قوله في الأصح) ويسجد الإمام له هو (فالأصح) فيهما (أنه) أي المسبوق (يسجد معه) للتابعة ولا تنظر إلى أن موضعه آخر صلاته ومن ثم لو اقتصر امامه على سجدة لم يسجد أخرى بخلاف المواقف (ثم) يسجد أيضا (في آخر صلاته) لأنه محل السهو والذي لحقه ومقابل الصحيح لا يسجد معه نظرا إلى أن موضع السجود آخر الصلاة وفي قول في الأولى ووجه في الثانية يسجد معه متابعة ولا يسجد في آخر صلاة نفسه وهو المخرج السابق وفي وجه في الثانية هو مقابل الأصح أنه لا يسجد معه ولا في آخر صلاة نفسه لأنه لم يحضر السهو (فإن لم يسجد الإمام) فيهما (يسجد) بدبا المسبوق المقتدى (آخر صلاة نفسه) فيهما (على النص) لما في المواقف ومقابلة القول المخرج السابق (وسجود السهو وإن كثر) السهو (سجدتان) يفصل بينهما بجلاسة لا تقتصره على الله عليه وسلم عليهما في قصة ذي اليمين مع تعدده فيها لأنه سلم من ثنتين وتكلم ومشى والأوجه جبره لكل سهو وقع منه ما لم يخصه ببعضه فيحصل ويكون تاركاً للباقي وما قاله الروايات من احتمال بطلانها حينئذ لأنه غير مشروع الآن مدفوع بمنع ما علل به أذهو مشروع لكل على انفرادها وانما غاية الأمر أنها تدايات فاذا نوى بعضها فقد أتى ببعض المشروع بخلاف ما لو اقتصر على سجدة واحدة فأنها تبطل إن نوى الاقتصار عليها ابتداء فان عرض بعد فعلها لم يؤثر كما هو ظاهر لانهم انقل وهو لا يصير واجبا بالشرع فيه وكونه اتصير زيادة من جنس الصلاة وهي مبطله تحمله عند تعدد ما كما مر وهنالم يتعمد كما قررناه وعلى هذا التفصيل يحل ما نقل عن ابن الرقعة من اطلاق البطلان وعن القفال من اطلاق عدمه ولو أحرمت منفردا بركعة وأتى منها بركعة وسها فيها ثم اقتدى بمسافر قاصر فسها امامه ولم يسجد ثم أتى هو بالركعة بعد سلام امامه فسها فيها

السجود الذي فعله ببعض مقتضيات ولو نوى له سجود لترك التشهد الأول مثلاً وترك السورة فالظاهر أن صلاته تبطل لأن السجود بلا سبب ممنوع ونية ما ذكر شرك بين مانع ومقتض فيغلب المانع وبقي ما لو قصد أحدهما لا يمينه هل يضر أم لا فيه نظر والأقرب الأول لأن أحدهما صادق بما يشترعه السجود وما لا يشترعه فلا يصح لترده في النية بينهما (قوله من احتمال بطلانها) أي الصلاة وقوله حينئذ أي حين لم يخصه ببعضه (قوله بخلاف ما لو اقتصر) أي المصلي (قوله كما قررناه) أي في قوله فان عرض بعد فعلها لم يؤثر (قوله ولو أحرمت منفردا) هذه الصورة من جملة ما دخل تحت قوله وسجود السهو وإن كثر سجدة

بدايسل كلام المتولى (قوله اذلو اقتضى تطويلها الخ) علة لاخذ عدم البطلان من كلام التثمة (قوله ولان محله لا يميز) هذا لا موقع له ها واء اساقه والده في الفتاوى تعلقا عن البلقيني القائل بالبطلان بتطويل جالس الاستراحة في مقام الرد عليه فهو دليل لنقيض المطالب وبعبارة الفتاوى بعد الاستدلال لعدم البطلان بما مر نصها ويدا ذكره علم رد ما قاله ابن العماد في التعقيبات الى ان قال ورد ما سياتى عن البلقيني فتدسئل عما اذا طول جلسة الاستراحة تطويلا لا يدعى الى القدر المستحب هل تقول يبطلان الصلاة جزما او يجزى ٤٧٦ فيه الخلاف الاى فى الجالس بين السجدة تين فاجاب بان صلاته

تبطل بتعمد ما ذكر
(قوله ومنه وبانه) كالدكر
فيها وقيل يقول فيها سبحان
من لا ينم ولا يسهو وهو
لا تقي بالحال ان سها
لان تعمدا لان اللاتق
حينئذ الاستغفار الخ اه
يج وهو يفيد ان الوجه
استصحاب سجدة وجهى
لذى الخ وظاهر انه يقوله
فيهما وان تعمدا الترك
والاثوبه حينئذ
الاستغفار كما مر (قوله
لا على المأموم) اى فى
سجود السهو والتلاوة
(قوله وهى) اى نية سجود
السهو (قوله التبريزى)
يكسر اوله وسكون الموحدة
والضمية وزاى نسبة الى
تبريز بل بدأ بزيجان اه
لب (قوله ومن ادعى ان
معنى النية) مراده يج
(قوله يكفي فى هذه) اى
نية سجود التلاوة (قوله
لما تقر من معناها) اى
النية فى سجود التلاوة
وقوله المفاوق لعناها ثم
اى النية فى سجود السهو

كفاه للجميع سجدة تان وكيفيتهما (كسجود الصلاة) فى واجباته ومنه وبانه كوضع الجهة
والطمأنينة والتخامل والتكيس والافتراش فى الجالس بينهما قال بعضهم يستحب ان يقول
فيهما سبحان من لا ينم ولا يسهو وهو لا تقي بالحال قال الزركشى انما يتعمد ما يقتضى
السجود فان تعمده فليس ذلك لا تقي بالحال بل اللاتق الاستغفار وسكتوا عن الذكر بينهما
والظاهر كما قاله الاذرى انه كالدكر بين سجدة فى صلب الصلاة فلا دخل بشرط من شروط
السجدة او الجالس قطا هو انه يأتى فيه مرمى فى السجدة من انه ان نوى الاخلال به قبل فعله
او معه وفعله بدلت صلاته وان طرأ له أثناء فعله الاخلال به وانه يتركه فورا لم تبطل
وعلى هذا الاخير يحمل اطلاق الاستوى عدم البطلان ونوزح فيه بما رده مما قررناه وقضية
التشبيه عدم وجوب نية سجود السهو وفيه نزاع كسجود التلاوة فى الصلاة والمعمد كما أتى به
والدرجة الله تعالى وجوب النية فى كل منهما اى على الامام والمنفرد فيما يظهر لا على المأموم
وهى القصد وظاهر انه لا تكبير فيها التحريم حتى يجب قرنهما به وجوب نية سجود السهو
مذكور فى كلامهم حتى فى مختصر التبريزى وكلامهم كما صرح فى وجوب النية فيها حتى
فى المختصرات اذ قولهم سجدة للسهو وسجدة للتلاوة صريح فى انه لا يتحقق كون السجود لذلك
الا بقصده وقد صرحوا بان نية الصلاة لا تشمل سجود التلاوة ودعوى تصريح الاصحاب بعدم
وجوب نية سجود السهو ممنوعة وأما ما ذكره ابن الرفعة من ان نية سجود التلاوة فى الصلاة
لا تجب فضعيف الا ان تحمل الية فيه على التحريم ومن ادعى ان معنى النية المثبت وجوبها هنا
قصد السجود عن خصوص السهو والمنق وجوبها فى سجود التلاوة قصده عنها فطلق قصده
يكفى فى هذه دون تلك وانه يرد على من توهم اتحاد النية لى هى مطلق القصد فى البابين
فاعترض الفرق بينهما بان الصواب وجوبها فيهما اذ لا يتصور الاعتداد بسجوده بلا قصد قال
وقول ابن الرفعة لا تجب نية سجدة التلاوة ضعيف الا ان يريد انه لا يجب فيها تحريم وليس كما
زعم بل هو صحيح لما تقر من معناها هنا المفاوق لعناها ثم فتأمل ذلك فانه مهم فهو خطأ
فاحش والوجه بطلانها بالتلفظ بالنية فيها اذ لا ضرورة الى ذلك (والجديد ان محله) اى سجود
السهو سواء كان بزيادة أم نقص أمهما (يرتفعه) وما يتبعه من الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم وعلى آله ومن الاذكار بعدها (وسلامه) بان لا يفصل بينهما شئ من الصلاة وهو
فائدة تعبير كثير بقبيل ولا يضطر طول الفصل بينهما يسكون تطويل كما أتى به والدرجة
لما تعالى لما مر فى خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم أمر به قبل السلام مع الزيادة لقوله عقبه
فان كان صلى خسا والماتقل عن الزهرى ان السجود قبل السلام آخر الامر من فعله صلى الله
عليه وسلم ولانه لصلة الصلاة فكان قبل السلام كالونسى سجدة منها وأجابوا عن سجوده

(قوله فهو خطأ) جواب قوله ومن ادعى الخ اى يجب التعرض لخصوص السهو والتلاوة ولا يكفي بعده
مطلق السجود فيهما (قوله والوجه بطلانها) توجيه للخطا والظاهر ان تكون مسألة مستقلة والاولى حينئذ ان يقول لا وجه
الخ (قوله ولا يضطر الفصل بينهما) اى السجود والسلام (قوله لما مر فى خبر مسلم) دليل لكون السجود بين التشهد والسلام
(قوله وأجابوا عن سجوده بعده) اى السلام

من تطويل جلوس الاستراحة ولا يأتي فيه الخلاف في تطويل الجلوس بين السجدين لأمرين أحدهما أن الجلوس بين السجدين ركن من أركان الصلاة الثاني أن له ذكر اختصاصه وهو مقصود في نفسه على الأصح لأنه شرع للفصل بين السجدين وهو بخلاف جلوس الاستراحة فإنه شرع لغنى يقتصر فيه على معنى الاستراحة فإذا طوله على الوجه المذكور كان ذلك فعلا غير مشروع له حصل له تلك الزيادة فبطل به الصلاة جرما انتهى (قوله فهما) لا يخفى أن تقدير

٤٧٧

هذا في كلام المصنف يفيد

(قوله على أنه لم يكن عن قصد أي السلام وعبارة المصيري محمول على أن تأخيرها كان سهوا لا مقصودا أي وأعاد السلام اه وقوله مع أنه جواب ثان (قوله في مسئلتنا) هي قوله وسيأتي في الجمعة أن المستخلف الخ (قوله قبل صلاته على الآل) خرج به ما لو أتى قبل التشهد وفيه تفصيل وهو أنه إن كان عامدا عالما بطلت صلاته والأولى تبطل وإن طال جلوسه ويعيده بعد التشهد (قوله فهل تبطل) أي صلاته (قوله وليس في محله) يؤخذ منه أنه لو جلس للتشهد في غير محله كان جلوسه بعد الركعة الأولى بطلت صلاته وإن لم يزد جلوسه على قدر جلسة الاستراحة لأنه يصدق عليه أنه أحدث جلوس تشهد في غير محله ولا يشكل عليه قول ج أنه غايض التشهد في غير موضعه إذا طال به الجلوس لجواز حله على ما لو قصد بجلوسه الاستراحة

بعده في خبر ذي اليدين بحمله على أنه لم يكن عن قصد مع أنه لم يرد لبيان حكم السجود والخلاف في الجواز لا في الفضيلة خلافا لما وردى ومن تبعه ومقابل الجديد قد عيان أحدهما أنه إن سها بنقص سجد قبل السلام أو بزيادة فبعده والثاني أنه تخيير بين التقدم والتأخير لثبوت الأمرين وسيأتي في الجمعة أن المستخلف لمن عليه سجود سهو يسجد هو والمأمومون آخر صلاة الإمام ثم يقوم هو لماعليه ويسجد آخر صلاة نفسه أيضا ولا يرد هنا إذا سجده في مسئلتنا المحض المتابعة كافي المسبوق ويظهر أنه لو سجد للسهو قبل صلاته على الآل ثم أتى بها وبالماثور حصل أصل سنة السجود وامتنع عليه أعادته ولو أعاد التشهد بعده فهل تبطل لأحداته جلوسا لا تقطع جلوس تشهد به سجوده وليس في محله أولا الوجه عدم بطلانها وما عاين به ممنوع لأن عدم ذلك التخلل انما هو مستحب لا واجب كما صرح به الجلال البلقيني وغيره وعلى الجديد (فان سلم عمدا) بأن علم حال سلامه أن عليه سجود سهو (فان) السجود وان قرب الفصل (في الأصح) لقطعه له بسلامه (أو سهوا) أو جهلا أنه عليه ثم لم فيما يظهر (وطال الفصل) عرفا (فان في الجديد) لتعذر البناء بالطول كالومشي على بحاسة أو أن يفعل أو كلام كثير ومقابل الأصح لأن قرب الفصل كالوسم ناسيا أو القديم لا يفوت لأنه جبر ان عبادة فيجوز أن يتراخى عنها كجبرانات الحج (والا) أي وإن لم يطل الفصل (فسلا) يفوت (على النص) لعذره ولأنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خسا فليل له فسجد للسهو بعد السلام متفق عليه وقيل يفوت لأن السلام ركن وقع في محله فلا يعود إلى سنة شرعت قبله ومحله ما لم يطرأ مانع بعد السلام والاحرم كان خرج وقت الجمعة أو عرض موجب الانعام أو رأى متبعم الماء أو انتهت مدة المسح أو أحدث وتطهر على قرب أو شفي دائم الحدث أو تخرق الخف وما ذكره جمع متأخرون أن من ذلك ما لو ضاق وقتها وعلوه باخراجه بعضها عن وقتها مردود بما تقدم من جواز المد حيث شرع فيها وفي الوقت ما يسع جميعها وإن لم يدرك فيه ركعة ولهذا صرح البغوي بأنه لو كان لو اقتصر على الأركان أدرك ولو أتى بالسنة خرج بعضها إلى بالسنة وإن لم يجبر بالسجود نعم لمعنى الأول أن يقول هذه حصل فيها خروج بالتخلل صورة ولا ضرورة مع ضيق الوقت إلى العود فيها لأنه يشبه انشاءها وإن كان عائدا بالارادة ولا كذلك مسألة المد لم يحصل فيها صورة خروج يحال فان قيل كيف يسن هذا مع قولهم المد خلاف الأولى قلنا يمكن الجمع بينهما بحمل هذا على ما إذا وقع ركعة وذلك على ما إذا لم يقعها (واذا سجد) أي أراد السجود وإن لم يشرع فيه بالفعل كما أشعر به كلام الإمام والغزالي وغيرهما وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى (صار عائدا إلى الصلاة في الأصح) من غير إحرام لتبين عدم خروج وجه منها ولهذا قال في الخادم أن الصواب أن معنى قولهم صار عائدا للصلاة أن اتبين به وده عدم خروج وجه منها أصلا لأنه يستحيل حقيقة الخروج منها ثم العود إليها وإن سلامه وقع لغو العذر بكونه لم يأت به إلا لنسيانه ما عليه من السهو وفيه عيده وجوباً وبطلان صلاته بنحو حديثه ويلزمه الظاهر

واتفق أنه أتى فيها بالتشهد لأنه الآن لم يحدث جلوس تشهد في غير موضعه (قوله والاحرم) أي فلو فعل ذلك لم يصح عائداً به إلى الصلاة (قوله كان خرج) منال لقوله ما لم يطرأ المانع (قوله أن من ذلك) أي محارم فيه السجود لمانع (قوله هم لمعنى بالاول) هو قوله ما لو ضاق وقتها (قوله ويلزمه الظاهر

ان قوله ركان خبر مبتدأ محذوف والجملة منها جواب الشرط وهو وجوبه خبر قوله والشاهد وقوعه وظاهر انه غير متعين بل المتبادر ان قوله ركان هو خبر قوله والشاهد وقوعه وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر (قوله والامر) بالرفع عطف على قوله والتعبير كما يدل عليه التثنية في قوله ظاهر ان وايضا فانه لم يقع التعبير في الخبر بمادة الامر (قوله لا احتياج الاول للقيام) لا حاجة اليه لانه عين ما تقدم في قوله لا ستيفاز للقيام (قوله وقد اشار السارح الى ذلك) أي اجالا في قوله لما قام عندهم والا فهو لم يزد على ذلك ٤٧٨ (قوله طريقة لبعض الحساب الخ) نقل الاسنوي عن صاحب الاقليد

ان اشتراط وضع الخنصر

بمخرج وقت الجمعة) أي بعد العود فلا ينافي ما هو من حرمة السجود وعدم صيرورته عائدا الى الصلاة (قوله لم بعده) أي السجود بباب يسن سجدة التلاوة

(قوله بفتح الجيم) أي لان السجدة على وزن فعلة وما كان كذلك من الاسماء يجمع على فعلات بفتح الجيم وما كان كذلك من الصفات يجمع على فعلات بالسكون

(قوله فله الجنة) أي استحق دخولها لا يمانه بالله وطاعته (قوله كان يقرأ علينا القرآن) أي في غير الصلاة أخذ من قوله الآتي بعد قول المصنف قلت ويسن للسامع والله أعلم بالخبر الماراه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في غير صلاة الخ (قوله كان يقرأ علينا القرآن) أي يقرؤه ونحن نسببه (قوله وانما لم يجب) أي سجدة التلاوة

بمخرج وقت الجمعة حيث خرج قبل تسليمه ثانيا والاعمال يحدث موجب له ولما قدم ان سجود السهو وان تعدد سجدة مع انه قد يتعدد صورة لاحكام في صور منها المسبوق وخليفة الساعي وقد مر آنفا أشار الى بعض الصور بقوله (ولو سها امام الجمعة) أو المقصورة (وسجدوا) للسهو (فبان) بعد سجود السهو (فوتها) أي الجمعة أو موجب اتمام المقصورة (اتموا ظهورا وسجدوا) للسهو ثانيا آخر صلاتهم ايمان كون الاول ليس بآخر الصلاة وانه واقع لغوا (ولو ظن سهوا فسجد فبان عدمه) أي السهو (سجد في الاصح) لانه زاد سجدة تسهوا يبطل عدمه ولو سجد للسهو ثم سها بغيره كلام لم يسجد ثانيا لانه لا يمان وقوع مثله فربما تسلسل أو سجد لمقتضى في ظنه فبان ان المقتضى غيره لم بعده لا تحييار الخلال به ولا عبرة بالظن البين خطؤه وضابط هذا ان السهو في سجود السهو لا يقتضي السجود كما هو السهو به يقتضيه والثاني لان سجود السهو يجبر كل خلل في الصلاة فيجبر نفسه كما يجبر غيره ثم لما انتهى الكلام على سجود السهو وشرع يتكلم على سجود التلاوة فقال

(باب) بالتنوين

(تسن سجدة) بفتح الجيم (التلاوة) للاجتماع على ظلم او خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي يقول يا ويله أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وأمرت بالسجود ففصيت في النار وخبر ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ علينا القرآن فاذا امر بالسجدة كبر وسجد وسجد ثانيا معه رواه أبو داود والحاكم وانما لم يجب عندنا لانه صلى الله عليه وسلم تركها في سجدة والنجم متفق عليه وصح عن عمر رضي الله عنه انه امر بجمعهم وجوبها على المنبر وهذا منه في هذا الموطن العظيم مع سكوت الصحابة دليل اجماعهم وأما ما ذهبه تعالى من لم يسجد بقوله واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون فوارد في الكفار بدليل ما قبل ذلك وما بعده (وهي) أي سجدة التلاوة (في الجديد أربع عشرة) سجدة (منها سجدة) سورة (الحج) لما روى عن عمرو بن العاصي بسند حسن واسلامه انما كان بالمدينة قبل فتح مكة اقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في الفصل وفي الحج سجدة ثان وعن أبي هريرة واسلامه سنة سبع انه سجد معه صلى الله عليه وسلم في الانشقاق واقرأ باسم ربك رواه مسلم وما روى عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من الفصل منذ تحول المدينة أجب عنه بانه ناف وضعيف على ان الترك انما ينافي الوجوب لا النسب وأخذ بظاهره القديم ومحال السجدة معروفة نعم الاصح ان آخر

(قوله على المنبر) متعلق بقوله التصريح وفي شرح الروض توجيه العطف على قصة زيد ولقول آيتها حمرا أمرنا بالسجود يعني التلاوة فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلاثم عليه رواه البخاري اه وعليه فيتمثل أنه قال ذلك على المنبر فيكون مراد الاشارح وانه لم يكن على المنبر حين قاله فتكون رواية أخرى (قوله بدليل ما قبل ذلك وما بعده) ولا يقوم الركوع مقامها كذا عبروا به وظاهره جوازه وهو بعيد والقياس حرمة وقول الخطابي من أصحابنا يقوم شاذ ولا اقتضاء فيه للجواز عند غيره كما هو ظاهر اه ح (قوله ناف وضعيف) قال في شرح الروض وغيره صحيح ومنبت اه وقوله وغيره بالرفع أي غير الراوي لهذا الحديث صحيح ومنبت

(قوله يؤمرون) وقيل يستكبرون وفي النمل يعلمون وانتصر له الاذرعى ورد قول المجموع بأنه باطل وفي ص وأتاب وقيل ما تب وفي فصلت يسمون وقيل تعبدون وفي الانشقاق آخرها اهـ ج (أقول) ولاولى له في الانشقاق تأخير السجود الى آخرها خروجا من الخلاف وسئل السيوطي هل يستحب عند كل محل سجدة عملا بالقولين فأجاب بقوله لم أنف على نقل في المسئلة والذي يظهر المنع لانه حينئذ أت بسجدة لم تشرع اهـ سم على ج (قوله لا سجدة ص) يجوز قراءة ص بالاسكان وبالفتح وبالكسر بلا تنوين وبه مع التنوين وإذا كتبت في المصحف كتبت حرفا واحدا وأما في غيره ففهم من يكتبها بابتداء اسمها ثلاثة أحرف اهـ ابن عبد الحق ومثله في شرح الروض وقوله ففهم من يكتبها الخ أى ومنهم من يكتبها حرفا واحدا وهو الموجود في نسخ اتين (قوله ينوي بها سجود الشكر) فضيلة اهـ لا بد ١٧٩ لعنه من ملاحظة كونها الى قبول توبة

داود وليس مراد انهم رأيت في سم على منهج في انشاء عبارته مانعه وهل يتعرض لكونه شكر القبول توبة داود عليه الصلاة والسلام أو يكفي مطلق نية الشكر ارتضى المالطى وطب و مر اهـ بقى ما لو قال نويت السجود لقل توبة داود هل يكفي أم لا فيه نظر والاقترب الاول لذكره السبب وبقى أيضا لو نوى الشكر والملاوة أيضا خرج الصلاة ويبقى فيه الضرر لان سجود التلاوة ان لم يكن من السجودات المشروعة كان باطلا فادوى الملاوة والشكر فقد نوى مبطلا وغيره فيعيب المبتطل (قوله من خلاف الاولى) متعق

آيتا في النمل يؤمرون وفي النمل العظيم وفي فصلت يسمون وفي الانشقاق يسجدون ونص المصنف كاصله على سجدة في الحج لخلاف أبي خنيفة في الثانية (لا) سجدة (ص) وهى عند قوله وخرا كما وأتاب فليست من سجودات التلاوة لما روى عن ابن عباس ص ليست من عزائم السجود أى من متأكدها وقد كتبت ثلاثة أحرف الا في المصحف (بل هى) أى سجدة ص (سجدة شكر) لله تعالى ينوي بها سجود الشكر على توبة داود عليه الصلاة والسلام من خلاف الاولى الذى ارتكبه مما لا يليق بكال شأنه لوجوب عصمته كسائر الانبياء صلى الله وسلم عليهم عن وصمة الذنب مطلقا وان وقع في كثير من التفاسير ما يوجبهم خلاف ذلك لعدم عصمته بل لو صح كان تأويله واجبا لثبوت عصمتهم وجوب اعتقاد نزاهتهم عن ذلك السفساف الذى لا يقع من أقل صالحى هذه الامة فكيف يصطفاهم الله لبقوته وأهلهم رسالته وجعلهم الواسطة بينه وبين خلقه وانما خص داود بذلك مع وقوع نظيره لآدم وأيوب وغيره لانه لم يحك عن غيره انه لقي مما ارتكبه من الحزن والبكا حتى نبت من دمعه العشب والقلق المزج ما لقيه فوزى بأمر هذه الامة بعرفة قدر وعلى قربه وانه أنعم عليه نعمة تستوجب دوام الشكر من العالم الى قيام الساعة والاصل في ذلك خبر أبى سعيد الخدرى خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فقرأ ص فلما مر بالسجود تشرنا أى تهيأنا للسجود فلما رآنا قال انما هى توبة نبي الله ولكن قد استعدتم للسجود فقلوا وسجدوا وأبو داود باسناد صحيح على شرط البخارى (تستحب في غير الصلاة) عند تلاوة آيت الالباق كما مر ولا ينافى قولنا ينوي بها سجدة الشكر قولهم سبب التلاوة لانها سبب لتذكركم بقبول تلك التوبة أى ولا جعل ذلك لم ينظر هنا لما يأتى في سجود الشكر من هجوم النعمة وغيره لانها متوسطة بين سجدة محض التلاوة وسجدة محض الشكر (وتعذر فيها) وتبطلها (في الاسح) وان انضم لقصد الشكر قصد التلاوة كما هو ظاهر لانه اذا اجتمع المبتطل وغيره غلب

بتوبة (قوله الذى ارتكبه) أى من اضماره ان وزيره ان قتل تزوج زوجته اهـ ج (قوله يؤمرون) خلاف ذلك) أى انه ارتكب أمر المحرم ما قوله أمر المحرم أى وهو كما في قصص الثعالب أمره حين أرسل وزيره للقتال بتقديمه امام الجيش ليقتل (قوله السفساف) الردى عن كل شئ والأمر الخفير وفي الحديث ان الله تعالى يحب دعاء الى الأمور ويكره سفسافها ويرى ويبغض اهـ مختار (قوله مع وقوع نظيره) أى من ارتكب ما ينساقى كالمقدم موافق لئلا يتعدى قوله لانه لم يحدث عن غيره) أى ولانه وقع في قصته التنصيص على سجوده بخلاف غيره من الانبياء فانه لم يرد عنهم سجود عند حصول التوبة لهم (قوله ما لقيه) الاما جاء عن آدم عليه السلام وشوب بالحزن على فراق الجنة اهـ ج (قوله تستوجب) أى تستدعى ثبوت الشكر الخ (قوله قصد التلاوة) أى وانما يضيق قصد التهنيم من اشتراء مع ان فيه جمعا بين المبتطل وغيره لان جنس القراءة مطلوب وقصد التفهيم طارئ بخلاف السجود بلا سبب فانه غير مطلوب أصلا وهذه السجدة لما لم تستحب في الصلاة كانت كالتي بلا سبب (قوله لانه اذا اجتمع المبتطل) قصبة هذا انه لو قصد التلاوة وحده لاتبطل صلاته وليس مراد فان قصد التلاوة انما يكون مانعا للبطلان حيث كان من السجودات المشروعة وهو هذا ليس مشروعا بكل من قصد التلاوة

على البصير في تحقق كيفية عقد ثلاثة وخمسين انما هو طريقة اقباط مصر واما غيرهم فلا يشترطون فيها ذلك انتهى واعلم ان جميع هذا مبني على تسليم الاعتراض وقد يقال ان التشبيه في عبارة المصنف انما وقع في مجرد ضم الابهام الى المسجدة كانه قال ضم الابهام اليها كما ضمها اليها عقد ثلاثة وخمسين فليس في عبارة ما يقيد انه يأتي بجميع الهيئة قدس بر (قوله جرى على الغالب) يقال عليه اذا كان المراد بالاحكام كره لا يكون التعبير به جريا على الغالب فكان الاولى ابدال الفاء بأوليكون جوابا ثانيا (قوله والقائل بذلك) يعني بأنه محجوج بالاجماع والضمير في به لوجوبها صرة أي والقائل بأن القائل بوجوبها صرة محجوج بالاجماع لا ينظر الى قول الحليمي والجمع المذكور به لان الجميع محجوجون بالاجماع ومراده بذلك الرد على

والشكر مبطل فليتامل (قوله وشمل ذلك) أي استحبابها في غير الصلاة (قوله وشمل اطلاقه الطواف) أي فيسجد فيه شكرا وكان الاولى تقديسه على قول المصنف وتحريم فيها الا ان يقال لما أشبه الصلاة بما يتوهم أنه منها فأحره ليكون كالاستدراك بدفع ما يتوهم بمقابله (قوله وهو متجه) أي خلافا لـج حيث قال مانصه ويأتي في الحج انما لا تفعل في الطواف لانه يشبه الصلاة المحرمة هي فيها لم تطلب فيما يشبهها وانما لم يحرم فيه مثلها لانه ليس ملحقا بها في كل احكامها (قوله فان كان ناسيا) أي انه في صلاة محلي أقول ومفهومه أنه لو نسي حرمة السجود ضرر وهو قياس ما تقدم للشارح من ان من تسكاه في الصلاة لسيانته حرمة الكلام فيها بطلت صلاته وقياس عدم الضرر فيما لو قام عن التشهد الاول سهوا وعاد لجهله حرمة العود أو نسيانه الحكم عدم الضرر لا يجوز ٤٨٠ (قوله لا اعتقاده) أي بأن كان حنفيا (قوله وانتظاره أفضل) أي ومع ذلك

يسجد المأموم بعد سلام امامه كما يأتي وله الفرق بين هذا وبين ما تقدم فيب لو نسي الامام التشهد وقام وانتصب معه المأموم ثم عاد وقعد المأموم للتشهد ناسيا وقد قام الامام ثم عاد حيث لا يجوز له موافقته ويخبر بين الانتظار والمفارقة وهي أولى ان هذا زمنه قصير وذلك زمنه طويل فيمكن انتظاره هنا أولى تزيلا

المبطل وشمل ذلك قارئها وسامعها ومستمعها وشمل اطلاقه الطواف وهو متجه والحاقه بالصلاة انما هو في بعض احكامها ومحل الحرمة والبطالان في حق العامد العالم فان كان ناسيا أو جاهلا فلا ويسجد السهو ولو سجد امامه لا اعتقاده ذلك لم يجزله متابعتة بل يخبر بين انتظاره ومفارقته وتحصل فضيلة الجماعة بكل منهما وانتظاره أفضل ولا ينافي ما تقرر ما يأتي من ان العبرة باعتقاد المأموم لان محله فيما لا يرى المأموم جنسه في الصلاة ومن ثم قالوا يجوز الاقتداء بمن يري القصر في إقامة لآراهما نحن لان جنس القصر حائز عندنا وبهذا ظهر ما في الروضة من عدم وجوب المفارقة وقولها انه لا يسجد أي بسبب انتظار امامه قائما وان سجد السهو لا اعتقاده ان امامه زاد في صلاته ما ليس منها ومقابل الاصح لا تحرم فيها ولا تبطلها لتعلقها بالتلاوة بخلاف غيرهما من سجود الشكر (ويسن) السجود (للقارئ) حيث كانت قراءته مشروعة ولو صليا أي عمزا فيما يظهر أو امرأة بحضرة رجل أجنبي اذ حرمة رفع صوتها بها عند خوف الفتنة انما هو لعارض لا لذات قراءتها لان قراءتها مشروعة في الجملة أو خطيبا أمكه من غير كلفة على منسبره أو أسفله ولم يطل الفصل أو مصليا ان قرأ في قيام (والمستمع)

لزم من السجود لقصره منزلة العدم فكان لا مخالفة

وهو

وان فعل الامام هنا لكونه عن اعتقاد لا يحتمل الا بطل عنده بخلافه ثم فان العود ان كان عمدا أبطل حتى عند الامام فكانت صلاته باطلة على احتمال فطلبت المفارقة بخلافه هنا (قوله أي بسبب) خبر عن قوله وقولها والغرض منه الجواب عما اعترض به عليه من ان ما فعله الامام يبطل عمده عند السامع فيسجد السهو (قوله وان سجد السهو) بقي ما لو نوى المفارقة قبل سجود امامه وينبغي ان يقال ان نوى المفارقة قبل خروجه عن معنى القيام لم يسجد لان الامام لم يفعل ما يبطل عمده في زمن القدوة وان نواه بعد خروجه عن ذلك بأن كان الى الركوع أقرب أو بلغ حد الركوعين مثلا سجد لفعل الامام ما يبطل عمده قبل المفارقة (قوله ولو صليا) لم يقل أو كافر العدم تأتي السجود منه لكن ينبغي انه لو قرأ وهو كافر ثم أسلم عقب قراءته وتظهر فوراً سنن السجود في حقه (قوله أي عمزا) هذا تقيد انما يحتاج اليه في السجود من غير القارئ اما هو فعلاوم ان غير المميز لا يتأتى منه سجود لعدم محتمه منه (قوله أو أسفله) أي اذ لم يكن في النزول كلفة والاسن تركه كما أفاده كلامه في شرح الروض اه سم على منهج (قوله ان قرأ في قيام) أي بخلاف ما لو قرأ في الركوع أو نحوه فلا يسجد لقراءته لعدم مشروعيته (قوله ويسن للقارئ والمستمع) أي ولو لبعض الآية كان سمع بعضها واشتغل بكلام عن استماع البعض الآخر ولكن سمع الباقي من غير قصد السماع وبقي ما لو اختلف اعتقاد القارئ والسامع وينبغي ان كلامه ما يعمل باعتقاد نفسه اذ لا ارتباط بينهما

الشهاب مع في الامداد حيث تظرف في كون القائل بذلك محجوجا بالاجماع بأنه قال به الحليمي وجمع من أئمة المذاهب الثلاثة ويدرأته والقائل بوجوبها مرة في غيرها محجوج بالاجماع من قبله وفيه نظر فقد قال به الحليمي وجمع من أئمة المذاهب الثلاثة ثم قال عقبه وعلى تسليم صحته فلا مانع من وجوبها خارجها وفيها دليلين انتهى وظاهر ان اراده ههنا عقب النظر عما يفهم منه انه تقوية له كما هو حق السياق فكانه قال وفيه نظروا على تسليم صحته وانه لا تطرف فيه فلا مانع الخ فهو بخلاف ما يسمونه

فائدة في وقع السؤال في الارض - لو قرأ الميت آية سجدة هل يسجد السامع له أم لا ويمكن الجواب عنه بأن الظاهر الاول لان كرامات الاولياء لم تنقطع بموتهم فلا مانع ان يقرأ الميت قراءة تامة حسنة ليلتذم وان لم يكن مكاءا فليس هو كالساهی والجماد ونحوهما وأما لو مسح رقا آية سجدة فينبغي ان يقال ان كان الحاصل مسح صفة سجدة لقراءته لانه أدى حقيقة وان كان مسح ذات فلا لانه اما حيوان أو جسد وكل منهما لا يسجد لقراءته (قوله لانه جالس فمصر) وعليه فلو تكررو سماعه لآية السجدة من قارئ أو أكثر احتل ان يسجد لما لا تفوت معه التحية ويترك لما زاد ويحتمل تقديم السجود وان فاتت به التحية وهو الاقرب اخذ من قوله فان اراد الاقتصار على أحدهما فالسجود أفضل (قوله وشمل ذلك ما لو كان القارئ كافرا) أي ولو جنباً معانداً لانه مكلف بالفروع ولا يعتد حرمة القراءة مع ما ذكره سم على منهج نقله عن الشارح وينبغي ان مثله الجني فيسجد لقراءته ولو كان جنباً لانه لا تعلم حرمة القراءة عليهم مع الجناية وبغدير انهم مخاطبون بها فيجوز انهم لم يعلموا بالحكم فلا يتحقق النهي في حقهم وقال ابن حجر بعد قوله وكافر أي رجي اسلامه كما هو ظاهر (قوله ولا يسجد لقراءة جنب) أي مسلم مكاف أي فلو فعلها لا تنعقد اما الصبي ٤٨١ فيسجد لقراءته ولو كان جنباً لانه دم فيه عن

القراءة لا حقيقة ولا حكماً ومن ثم لم ينعه ولبه منها فلو اغتسل الجنب غسل لا يقول به السامع أو قبل ما يحصل الجناية عند الشافعي دون غيره فهل العبرة بعقيدة السامع فلا يسجد حيث كان شافعي يرى بقاء الجناية أو حصولها أو بعقيدة القارئ

وهو من قصد السماع والاوجه في قارئ وسماع ومستمع لها قبل صلاته التحية انه يسجد ثم يصلها لانه جالس قصير لعذر فلا تفوت به فان اراد الاقتصار على أحدهما فالسجود أفضل للاختلاف في وجوبه وشمل ذلك ما لو كان القارئ كافرا أو ملكاً أو جنباً كما قاله الباقي والركشي ولا يسجد لقراءة جنب وسكران وساهوناً وماء لم من الطيور كدرة ونحوها ولا لقراءة في جنازة أو بغير العربية أو في نحو ركوع لعدم مشروعيتهما وسواء أَسجد قارئ أم لا وشمل كلامه ما لو قرأ آية بين يدي مدرس ليُفسر له معناها فيسجد لذلك كل من القارئ ومن سمعه لانها قراءة مشروعة بل هي أولى من قراءة الكافر لا يقال انه لم يقصد التلاوة فلا يسجد لها لاننا نقول بل قصد تلاوتها لتقرير معناها (وتنأ كدله يسجد للقارئ) للاتفاق على طلم امنه حينئذ واداسجد معه في غير الصلاة فالاولى له عدم الاقتداء به فلو فعل كان تركاً كما

٦١ نهایه ل فيه نظر والظاهر ان العبرة بعقيدة القارئ لانه لا يرى الضرر ويؤيده السجود لقراءة الكافر الجنب حيث علوه بأن قراءته مشروعة لعدم اعتقاده حرمة ما يحتمل ان كل واحد منهما يصل بعقيدة نفسه وهو الاقرب (قوله وسكران) أي وان لم يتعداه حج وهو ظاهر اطلاق الشارح (قوله لعدم مشروعيتهما) أي لان القراءة في نحو الركوع مكروهة وهذا بخلاف ما لو قرأ في الثالثة والرابعة من الرباعية فانه يسجد لان قراءته فيها مشروعة لعدم النهي عن القراءة فيها وان لم تكن مطلوبة وفرق بين عدم الطلب وطلب العذر ويعمل في الساهی والدائم الخ مدم القصد (قوله ليُفسر له معناها) أي والقارئ على الشيخ لتصح قراءته أولاً لا خذ عنه حج (قوله فيسجد) - لا فالج (قوله وتنأ كد) أي السجدة وقوله له أي المستمع قال ابن قاسم على المنهج وينبغي كما يحسنه من انه لو سمع قراءة في السجود وسجد وان كرهت بأن ألهي القارئ لان الكراهة خارجة لا لذات القراءة وسئل من هل يسجد لسماع القراءة في الحمام قال نعم لان الكراهة لعارض وكذا سماع القراءة في اناء لاء لذلك انتهى فليتأمل ويحرر ولو قرأ واحد بعض آية السجدة وآخر بانها قول يسن السجود للسامع فيه نظر والميل لعدم السجود أكثر وفاقاً لما له من وقوله فليتأمل لعل وجه الامر بالتأمل ان السجود لما ذكره بشكل على المنع منه للقراءة في الركوع وفي صلاة الجنازة فان علة المنع ثم كراهة القراءة في نحو الركوع وهي موجودة هنا (قوله لتقرير معناها) ويؤخذ من هذا ان مثله المستدل بالآية فيسجد وهو ظاهر لوجود هذه العلة في المستدل وفي كلام ابن قاسم على حج خلافه وفيه وقفة (قوله فالاولى له عدم الافتداء) وهل يجوز للقارئ ان يقتدى فيها بالسامع فيه نظر ويذهب إلى الجواز اه سم على منهج ومع ذلك فالاولى عدم الاقتداء كمكسه لانه ليس مما تشرع فيه الجماعة

سياق الشارح فليستظر ما مرادهما بهذا وما مرادهما بالدليلين وفي حاشية الشيخ هنا ما لا يشفي اذا حصله محاولة تحصيل دليلين
 ينزل عليهما كلامهما مع قطع النظر عن ارتباط الكلام ببعضه فليراجع (قوله وصح اذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد ربه الخ)
 أعقب هذا في الامداد الذي ذكره الشارح في هذه السوادة عبارة بما لا يتم الدليل الا به وكان على الشارح ذكره وهو

(قوله من قراءة مشروعة) أي حيث اتفق القارئ على ما مر (قوله للخبر المار) هو قوله كان يقرأ علينا الخ (قوله أو سورتها
 الخ) أو اقتدى بالامام في صبح الجمعة لغرض السجود فقط أو سجد المصلي لغرض سجدة امامه كما يعلم مما سيذكره حرم وبطلت
 صلواته اهـ ج (قوله بقصد السجود) وخرج بقصد السجود ما لو قرأ بقصد أداء سنة السورة بعد الفاتحة فيسجد وان علم قبل
 القراءة ان فيما يقرأه آية سجدة وأنه يطلب منه السجود اذا قرأها (قوله بطلت صلواته) أي بالسجود لا بمجرد القراءة لان
 الشروع فيها ليس شروعا في المبطّل كالموعز ان يأتي بثلاثة أفعال متوالية لا تبطل صلواته الا بالشروع فيها (قوله ان كان
 عالما بالتحریم) أي اما الجاهل والماسي ٤٨٢ فلا ومنه ما لو أخطأ قطن غير يوم الجمعة يومها فقرأ فيه لم يقصد السجود

فإنه يتصور ان يسجد
 اقتضاه كلام القاضي والبنوري (قلت ويسن للسامع) لجميع الآيات من قراءة مشروعة وهو
 من لم يقصد السماع وتأتا كدله بسجود القارئ لكن دون تأكيدها للمستمع (والله أعلم) للخبر
 المار انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في غير صلاة فيسجد ويصعدون معه حتى ما يجذب بعضهم
 موضع الجبهة ولو قرأ في الصلاة آية سجدة أو سورتها بقصد السجود في غير الم تنزل في صبح
 يوم الجمعة بطلت صلواته على المعتمدان كان عالما بالتحریم فقد قال المصنف لو أراد أن يقرأ آية
 أو آيتين فيهما سجدة ليسجد فلم أر فيه كلاما لا يحاسبنا وحكي ابن المنذر عن جماعة من السلف
 انهم كرهوه وعن أبي حنيفة وآخريه انه لا بأس به ومقتضى مذهبننا انه ان كان في غير
 الوقت المنهي عن الصلاة فيه وفي غير الصلاة لم يكرهه وان كان في الصلاة أو في وقت كراهتها
 ففيه الوجهان فيمن دخل المسجد في هذه الاوقات لا لغرض صلاة سوى النية والاصح انه يكره
 له الصلاة اهـ فأفاد كلامه ان الكراهة للتحریم وان الصلاة تبطل بها وبه أفتى الالدرجه
 الله تعالى تبه الشيخ عز الدين بن عبد السلام لان الصلاة منهي عن زيادة سجدة فيها الا
 السجود لسبب كان الاوقات المكروهة منهي عن الصلاة فيها الالسبب فالقراءة بقصد
 السجود كعاطي السبب باختياره في اوقات الكراهة ليفعل الصلاة وقد جرى على
 كلام النووي جماعات منهم مختصروا كلامه وغيرهم وعبارة الانوار ولو أراد ان يقرأ آية
 أو سورة تتضمن سجدة ليسجد فان لم يكن في الصلاة ولا في الاوقات المنهيه لم يكرهه وان كان
 فيها أو في أحدهما فالحكم كالودخل في الاوقات المنهيه المسجد لا لغرض سوى النية
 وقد سبق انتهى وقضية كلام القاضي حسين جوازه وظاهر ان الكلام في قراءة غير الم في

في الصلاة الواحدة بسبب
 سهو ثنتي عشرة سجدة
 وذلك فيمن اقتدى في رابعة
 بأربعة بأن اقتدى بالاول
 في التشهد الاخير ثم بالباقي
 في الركعة الاخيرة من
 صلاتهم ثم صلى الرابعة
 وحده وسها كل امام منهم
 فيسجد معه للسهو ثم انه
 سها في ركعته الرابعة فيسجد
 لسهو كل منهم خلفه ثم ظن
 انه سها في ركعته فسجد ثم
 تبين انه لم يسه فسجد ثانيا
 فهذه ثنتا عشرة سجدة
 انتهى حواشي الرملي
 الكبير (قوله وفي غير
 الصلاة لم يكره) أي بل

هو مستحب (قوله والاصح انه تكرهه
 الصلاة) أي ولا تنعقد (قوله وقد جرى على كلام النووي) أي السابق في قوله فقد قال المصنف لو أراد أن يقرأ آية الخ من
 كراهته فيما ذكر (قوله وقد سبق) أي وهو انه لا تنعقد صلواته وبقي ما لو قرأها في وقت الكراهة ليسجد في غير وقت
 الكراهة هل يسن له السجود أم لا فيه نظر والاقرب الاول لانه لم يقصد سجودا غير جائز وقد يؤخذ ذلك من قوله لا لغرض
 سوى النية فانه حصر المنع فيما لو دخل في وقت الكراهة لم يقرأه في وقت الكراهة فلو كان لا لغرض سوى النية
 بين القراءة والسجود هل يفوت ويأثم أو يجب قضاؤه ظاهر على الفور ووافق مر عليه انه يجب قضاؤه فليراجع ذلك من
 باب النذر وتطيره ما لو نذر صلاة الكسوف هل يجب قضاؤها اهـ سم على منهم أقول قوله هل يجب الخ القياس كذلك وقد
 يفرق بأن هذا السبب اذا فات لا يقضي والقلب الى الفرق أميل لتصريحهم بأن ما شرع لسبب اذا فات لا يقضي وهذا منه
 يفرق لو نذر ان لا يقرأ الامتطهر اياه ليعتقد ذلك النذر أو لا فيه نظر والظاهر عدم الانعقاد لان حاصل صيغته نذر عدم
 القراءة اذا كان محمدا وليس عدمها قرينة حتى يعتد نذره ويتقدير انعقاده فهو لم يلتزم القراءة اذا كان متطهرا فبقراءته
 مع الحدث لم يفوت شيئا التزم فعله حتى يستقر في ذمته فيستحب له السجود اذا قرأ آية السجدة محمد ناوكذا تسن ان سمعه

قوله والمراد بالصلاة ذات الاركان دليل رواية البغوي في المصباح اذا صليت فمعدت فاجد الله بها هو أهل وصل على ثم ادعه
وتقدر ففرغت قبل فمعدت لا دليل عليه انتهى وهو اعلم ان هذه الرواية تدل على ان المراد بالحد في الاحاديث الثناء لا الحمد
حقيق في القعود للصلاة فتعين ان المراد به مطلق الثناء وهو لفظ التحيات الخ (قوله لكن الافضل تشهد ابن عباس) قال

(قوله في أنه صلى الله عليه وسلم) الاولى حذف في قوله من التعليل ل) أي من قوله لان الصلاة منهى عن زيادة سجدة فيها الا
السجود له بسبب الخ والسبب هو ورود السنة بها على انه قد يمنع قوله ولا بد من قصد السنة بأن المدار على العلم بسنة او لا يلزم
من العلم بذلك قصد الادعاء عن السنة (قوله مردود بعباس) أي من أنه وارد ٤٨٣ في الكفار (قوله أي كل منهما) حل معنى

لا اعراب لانه بعد جعل
الواو بمعنى أ لا يحتاج الى
لتأويل بكل (قوله فلا
يسن له السجود) أي لما
يأتي من التعليل بقوله
لتسليم قطع الخ وفي سم
على منهج بخلاف ما لو
كرره بدلا عن السورة
فانه يسجد اه (قوله العاخر
عن الفاتحة) قيد بها لانه
لا يجوز له أن يقرأ غيرها
(قوله وقد يوحه) أي عدم
استصحاب السجود المذكور
(قوله ما لو سجد لقرأه
غيره) أي كل من الامام
والمنفرد (قوله وشمل ما لو
تبين له حدث امامه الخ)
أي فانه لا يسجد بل وينجب
عليه نية المفارقة فوراً وقد
سئل العلامة حج عن
قول النخعي سمعوا أظعننا
نقرأ لك ربنا واليك المصبر
عن ترك السجود لانه
السجدة لم يثبت أو يخرج عن

صبح يوم الجمعة بقول الملقين ان ما ذكره النووي ممنوع فان السنة اثباتية في أنه صلى الله
عليه وسلم كان يقرأ يوم الجمعة في الصبح في الركعة الاولى الم تنزيل فظهر منه انه عليه الصلاة
والسلام فعل ذلك عن قصد ولذلك استحب الشافعي أن يقرأ في الركعة الاولى من صبح يوم
الجمعة السورة المذكورة ولا بد من قصد السنة وذلك يقتضي انه قرأ السجدة ليسجد فيها
مردود بعباس من التعليل ووجود سببها اذا قصد فيها اتباع السنة في قراءتها في الصلاة
المخصوصة والسجود في غير ج بالسامع غيره وان علم برؤية السجود ومن زعم دخوله في قوله
واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون مردود بعباس وبأنه لا يطلق عليه انه قرئ عليه الا ان سمعه
(فان قرأ في الصلاة) في محل قراءته وهو القيام أو بدله ولو تبطل الفاتحة لانه محلها في الجلسة
(سجد الامام والمنفرد) الواو بمعنى أو بدليل افراد الضمير في قوله لقراءته واختار التعبير بها
لانها في التقسيم كما هنا أجود من أو أي كل منهما احيث يندبنا زعمه كل من قرأ وسجد والثناء
يعملهما فيه والكسائي يقول حذف فاعل الاول والبصريون يضمرونه والفاعل المضمرة
عندهم مفرد لا مثني لانه لو كان ضمير تثنية لبرز على رأيهم فيصبر وان قرأ ثم الافراد مع عوده
على الاثنين بتأويل كل منهما كما تقدم والتركيب صحيح على مذهب البصريين كغيره من
المذهبيين قبله وليست محته خاصة بالمذهبيين قبله نظرا الى عدم تثنية الضمير للتأويل المذكور
(لقراءته فقط) أي كل لقراءة نفسه دون غيره واستثنى الامام من قرأ بدلا عن الفاتحة لغيره
عنها آية سجدة فلا يسن له السجود ومثله الجنب العاقل الطاهرين العاخرين عن الفاتحة اذا قرأ
بدلها آية سجدة لا يقطع القيام المفروض واعنده التاج السبكي ووجهه بأن ما لا بد منه
لا يترك الامام لا بد منه اه وهذا هو الطاهر وان نظريته بأن ذلك انما ينافي في القطع
لاجنبى أما هو لما هو من مصالح ما هو فيه فلا محذور فيه على انه كذلك لا يسمى قطعاً وقد يوحه
أيضاً بأن البدل يعطى حكم مبدله فكان الاصل لا يسجد فيه فبدله كذلك كما أفاده الوالد رحمه
الله تعالى وخرج بقوله لقراءته فقط ما لو سجد لقراءة غيره عامدا عال فانه تبطل صل لانه
(و) سجد (الأموم لسجدة امامه) فتبطل بسجود له لقراءة غيره امامه مطلقاً من نفسه
أو غيره وشمل ما لو تبين له حدث امامه عقب قراءته لها (فان سجود امامه فتختلف) عنه

السجود كما جرت به العادة عندنا هل يقوم الاتان بهام مقام السجود بما قاله بذلك في داخل المسجد بغير وضوء عليه يقول سبحانه
الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر الخ فانهم ادل ركعتين كما نقله الشيخ زكريا في شرح الروض عن الاحياء فأجاب بقوله ان
ذلك لا أصل له فلا يقوم مقام السجدة بل يكره له ذلك ان قصد القراءة ولا يتمسك بما في الاحياء اولاً فلانه لم يرد فيه شيء وانما
قال الغزالي انه يقال ان ذلك يعدل ركعتين في الفضل وقال غيره ان ذلك روى عن بعض السلف ومثل هذا لا حجة فيه بنسب
محمته فكيف مع عدم صحته وأما ثانياً فمثل ذلك لو سمع عنه صلى الله عليه وسلم لم يكن للقباس فيه مسامحة لان قيام لمنظ منقول
مقام فعل فاضل محض فضل فاذا صح في صورة لم يجز قباس غيرها اليها في ذلك وأما ثانياً فلان الاناط التي ذكرها في التمهيد
فيها فضائل وخصوصيات لا توجد في غيرها اه وهو يقتضي ان سبحانه الله والحمد لله الخ لا يقوم مقام السجود وان دل به في
النية لما ذكره

أما منفرد بآية الماركان فيه وإرافته قوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة وثأخره عن تشهد ابن مسعود (قوله -
 لورو اسقاط الماركان الخ) أي كما قاله المصنف في المجموع وهو مرجع للضمائر الآتية في كلام الشارح وإن لم يقدم ذكره
 (قوله والحديث فيه ضعيف) لا ينبغي أن ضعفه لا يمنع العمل به في فضائل الأعمال كما هو مقرر فاعلمه شديد الضعف (قوله
 الصلوات الخمس) هذا التفسير ظاهر على رواية ابن مسعود التي فيها العطف أما على رواية ابن عباس فلا إلا أن يكون على
 حذف العاطف إذ لا يصح أن يكون وصفا للنبيات لكونه أخص ولا بدل لبعض لانه على نية طرح المبدل منه (قوله كما افتضاه

(قوله فإن لم يعلم) أي المأموم وقوله حتى رفع رأسه أي الإمام (قوله وهي مفارقة بمذر) المتبادر من هذا أنه إذا قرأ الإمام آية
 السجدة وسجد ثم قام قبل سجود المأموم معه لعدوانه إذا فرقه بالنسبة بسجدة لقراءة إمامه وفيه نظير لانه بنية المفارقة صار منفردا
 وهو لا يسجد لغير قراءة نفسه اللهم إلا أن يقال إن المأموم قرأ آية ثم فارق أو يقال إن قراءة إمامه تزلت منزلة قراءته هو ثم رأيت
 سم على ج صرح بالجواب الثاني حيث قال ٤٨٤ فان قلت المأموم بعد فراقه غايته أنه منفرد والمنفرد لا يسجد لقراءة

(أو أنه كس) الحال بأن سجد هو دون إمامه (بطلت صلته) لوجود المخالفة الفاحشة فإن لم يعلم
 حتى رفع رأسه من السجود انتظره أو قبله هوى فإذا رفع رأسه قبل سجوده رفع معه ولا يسجد
 إلا أن نوى مفارقه وهي مفارقة بمذرو ولا يكره للإمام قراءة آية سجدة على ما مر ولو في سرية
 ثم يستحب له تأخيرها في الصلاة السرية إلى الفراغ منها لا يشوش على المأمومين ومحلها إذا
 صر الفصل ويؤخذ من التعليل أن الجهرية كذلك إذا بعد بعض المأمومين عن إمامه بحيث
 لا يسمع قراءته ولا يشاهد أفعاله أو أخفى جهره أو وجهه حائل أو صمم أو نحوها وهو ظاهر من
 جهة المعنى ولو تركه الإمام من المأموم بعد السلام أن صر الفصل لما يأتي من فواتها بطوله
 ولو مع المذلة لأنها لا تقضى على الأصح وما صرح عنه صلى الله عليه وسلم من أنه سجد في الظهر
 للتلاوة يحمل على أنه كان يسمعهم الآية أحيانا فاعلمه أممهم يتأمع قلتهم فأمن عامهم
 التشويش أو قصد بيان جواز ذلك ويكره للمنفرد الإمام اصغاء لقراءة غيرها (ومن سجد)
 أي أراد أن يسجد (خارج الصلاة نوى) سجدة التلاوة وجوب الخبر إنما لا ٤٦ قال بالنيات
 ويستحب له التلظ بها (وكبر للآحرام) كالصلاة (رافعا يديه) كرفعه في حرمة بالصلاة ولا يسن
 له أن يقوم ليكبر من قيام لعدم ثبوت شيء فيه (ثم كبر ندبا للهوى) السجود (بلا رفع) أي يديه
 فان اقتصر على تكبيرة بطلت صلته ما لم ينو التحريم وحده تطير ما يأتي (وسجد) سجدة
 (كسجدة الصلاة) في أركانها وشروطها وسننها (ورفع) رأسه (مكبرا) وجلس (وسلم) من غير
 تشهد كتسليم الصلاة لعدم استصحابه (وتكبيرة الآحرام شرط) فيها (على الصحيح) أي لا بد منها
 لأنها كالنية ركن وكثيرا ما يبرأ المصنف بالشرط ويريد به ما قلناه والثاني أنها سنة وصححه
 الغزالي (وكذا السلام) لا بد منه فيها (في الأظهر) قياسا على الضرر والثاني لا يشترط

غيره قلت فرق بينهما لأن
 قراءة الإمام تتعلق بالمأموم
 وإذا يطلب منه الاصغاء
 لها فتأمل به تنبيههم أن
 قيل لم اختصت هذه الأربع
 عشرة بالسجود عندها مع
 ذكر السجود والامر به
 له صلى الله عليه وسلم في
 آيات أخر كما نرى الجرح وهل
 أتى قلنا لأن تلك فيها مدح
 الساجدين صريحاً وذك
 غيرهم تلويحاً أو عكسه
 فيشرع لنا السجود حينئذ
 لغن المدح نارة والسلامة
 من الذم أخرى وأما
 ما عداها فليس فيه ذلك
 بل نحو أمره صلى الله عليه
 وسلم بمجرد عن غيره وهذا
 لا دخل لما فيه فلم يطلب

كما

منما سجود عنه فتأمل سبعا وفهما يتضح لك ذلك وأما يتلون آيات الله أناء لله وهم يسجدون فهو

ليس مما نحن فيه لانه مجرد ذكر فضل لمن آمن من أهل الكتاب اهـ ج (قوله من السجود) أي من عدم قصد ذلك في غير الم
 تنزيل في صبح الجمعة دون غيرها وهذه ساقطة من بعض النسخ (قوله وشمله إذا قصر الفصل) أي أما إذا طال فلا يطلب تأخيرها
 بل يسجد وإن أدى إلى التشويش المذكور (قوله ويؤخذ من التعليل) هو قوله لا يشوش الخ (قوله سجدة التلاوة) أي قلو
 نوى السجود وأطلق لم يصح (قوله ولا يسن له أن يقوم الخ) أي فإذا قام كان مباحا على ما يمتضيه قوله لا يسن دون يسن أن
 لا يفعل (قوله فان اقتصر على تكبيرة بطلت صلته) أي سجدته وعبر عنه بالصلاة تجوزا على ما مر في أول كتاب الصلاة ومعنى
 بطلت لم تنعقد لأنها تنعقدت ثم بطلت (قوله من غير تشهد) أي لا تتوقف صحته على التشهد وهذا لا يستلزم عدم سنه ولهذا قال
 بعد ولا يسن تشهد (قوله ما قلناه) أي من أنها لا بد منها (قوله وكذا السلام الخ) قال الشيخ في شرح منجه بعد جلوسه وكتب عليه
 سم هل يجب هذا الجلوس لأجل السلام أولا حتى لو سلم بعد رفع رأسه يسيرا كفي مال مر إلى الوجوب وطب إلى خلافه
 انتهى أقول المتبادر ما قاله مر

كلام المصنف) لعله في غير هذا الكتاب أو فيه حيث لم يشترطه فيه مع اشتراطه في الفاتحة كما هو (قوله وقيل بحذف
والصالحين) الموجود في نسخ الشارح اثبات واو والصالحين بالجرمة بعد قوله وقيل بحذف وهو يقيدان صاحب هذا القيل
يقول بحذف وبركانه أيضا وهو خلاف ما يفيد من حل الجلال المحلى والشهاب حج حيث أدخلوا واو اثنى على قولهما قيل (قوله رد
بان المراد به) لا يخفى ما في هذا الردل تأمل كلامهم في هذا المقام فان أحدا لم يذهب الى وجوب التزام رواية بخصوصها

(قوله ولا يسر تشهد) أي فلا أتى به لم يضرب لان غايته انه طول الجلوس بعد الرفع من السجود وما أتى به من التشهد مجرد
ذكروه ولا يضرب قضية كلامه عدم الكراهة (قوله وهو الاوجه) أي فلا خلافه وقام بطلت صلاته (قوله من قيام) فدرود
على ما ذكر المتنفل في السفر فانه يسلم من قيام الا ان يقال المسافر رخص له ٤٨٥ في جواز لسلام من القيام لان الجلوس

يقوت عليه مقصوده من
السفر وليس للراكبان
يقوم يسلم (قوله من
اضطجاع) لا ينافي هذا
ما مر عنه من وجوب
الجلوس لانه انما أورد
عنه في مقابلة الاكتفاء
بمجرد الرفع فكانه قال يجب
الجلوس أو بدله عما يجوز
في النافلة (قوله وبشروط
ان لا يطول فصل رقا)
وقياس ما تقدم في قوله
وأقوى الوالد فيمن سلم من
ركعتين من رباعية ناسيا
وصلى ركعتين نفلا ثم ذكر
بوجوب استئنافها الخ من
انه يحصل الطول بقدر
ركعتين من الوسط المعنوي
انه هنا كذلك (قوله كبر
لهوى اليها) أي ويبغى
للقارئ ان يقف بعد آياتها
وقفة لطيفة للفصل بينها

كما لا يشترط ذلك اذا سجد في الصلاة وقضية كلام بعضهم انه لا يسلم من قيام وهو الاوجه اد
ليس لنا سلام تحلل من قيام الا في حق العاجز وصلاة الجنازة ثم يظهر جواز سلامه من
اضطجاع قياسا على النافلة (وتشترط شروط الصلاة) كاستقبال واستروطهارة ودخول وقت
ويحصل بقراءة أو سماع جميع آياتها كما مر فلا مسجد قبل انتهائه بحرف واحد لم يصح ولا كف عن
مفسداتها كاكل وكلام وفعل مبطل ويشترط ان لا يطول فصل عرفا بين آخر الآية والسجود
كما يعلم مما يأتي (ومن سجد) أي أراد السجود (فيها) أي الصلاة (كبر للهوى) لها (ولرفع)
منها تدبوا نوى سجود التلاوة حتما من غير تلفظ ولا تكبير كما مر لان نية الصلاة لم تشملها وقوله
ولرفع مريد على المحرر وصرح به فيه في غير الصلاة ويلزمه ان ينتصب قائما منها ثم يركع لان
الهوى من القيام واجب ويسر له ان يقرأ قبل ركوعه في قيامه شيئا من القرآن ولو قرأ آياتها
فركع بأن بلغ أقل الركوع ثم بدله السجود لم يجز لغوات محله أو فسجد ثم بدله العود قبل كماله
جاز لانها نفل فلم تلزم بالشروع (ولا يرفع يديه) فيها (قلت ولا يجلس) بل بعبادة (للاستراحة
والله أعلم) لعدم وروده (ويقول) فيها مصليا أولا (سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه
وبصره بحوله وقوته) فتبارك الله أحسن الخالقين وهذا أفضل ما ورد فيها والدعاء فيها بمناسبت
الآية حسن (ولو كرر آية) فيها سجدة تلاوة خارج الصلاة أي أتى بها مرتين (في مجلسين سجد
لكل) منهما عاها التجديس به بعد توفية الحكم الاول (وكذا المجلس في الاصح) والثاني تكفيه
السجدة الاولى عن المرة الثانية كما لو كررها قبل ان يسجد الاولى فان لم يسجد للمرة الاولى كفاها
عنهما سجدة حرما ويظهر أن محله ان قصر الفصل بين الاولى والسجود وقضى تعبيرهم بكناه
جواز تعدد ما وقع الجوعى تبعالا في زرع لا يسجد الا واحدة يرد بقولهم لو طاف أسبوع
ولم يصل عقب كل سنة من فضلا عن الجواز ان يوا الى ركعتيها كما والاها فيقال بثلثه هنا الا ان
يفرق بالسجدة في سنة الطواف كما اغتفر فيها التأخير لكن كثير بخلاف ما هنا (وركة
كمجلس) وان طالت (وركتان كمجلسين) وان قصرتا نظرا للاسم فيسجد فيها ولو قرأ آية

وبين هوى السجود كما قيل به قبل هوى الركوع (قوله ويسر له ان يقرأ قبل ركوعه الخ) أي للفصل بين السجدة والركوع (قوله
بأن بلغ أقل الركوع) أي فان لم يبلغ أقل الركوع جاز السجود ومنه يعلم ان السجدة لا تقوت بقصد الاعراض وظاهره جواز
ذلك وان صار الى الركوع أقرب وقد يتوقف فيه بانه خرج بذلك عن معنى القيام فليراجع (قوله لم يجز انافات محله) أي وهو
هو به من قيام (قوله بحوله وقوته) قال في المختار الحول الحيلة وهو أيضا القوة انتهى وعليه فحذف القوة على الحول هنا
عطف تفسير فكانه قال وصورة بقوته (قوله فتبارك الله أحسن الخالقين) لم يتقدم له ذكر الفاء في سجود الصلاة ثم رأيت
في نسخة صحيحة حذف الفاء وقوله الخالقين زاد حج رواجع بسند صحيح الا وصورة فرواها البيهقي اه (قوله أي أتى بها
مرتين) أي أو أكثر وحكمة تفسيره بما ذكر ان حقيقة التكرار كما في المصباح اعادة الشيء مرارا وأقل ما يصدق عليه ذلك
اعادة الشيء بعد المرة الاولى مرتين بناء على ان أقل الجمع اثنان (قوله ان قصر الفصل) لم يبين ما يحصل به الطول هنا ويحفل
ضبطه بقدر ركعتين كما مر (قوله الا ان يفرق) أي والاصل عدم الفرق فيقال بالسنية هنا

وكلامهم كالصريح في أنه يجوز إسقاط ما ورد إسقاطه في بعض الروايات مطلقاً ثم قضيته أنه إذا شهد بالشهادتين الذي ورد فيه إسقاط وبركانته يكفيه وهو خلاف المذهب كما علم من كلام المصنف على أن الذي في الروضة كالصريح في أن تشهد عمر فيه وبركانته فليراجع (قول المصنف ويقول وإن محمد رسول الله) سيأتي للشارح اعتماداً قريباً تبعاً لا ذريعاً (قوله وقول الشارح

(قوله سجد ثانيا) أي اتجدد السبب ومن ذلك قراءته على الشيخ آيتنا وجوه القراءات فيستحب لكل من القاري والشيخ السجود بعد المرات التي يكرر فيها القاري الآية بكلماتها ثم رأيت حج صرح بذلك (قوله وطال الفصل) أي يقينا (قوله ونظهر عن قرب) أي فان لم يتمكن من التطهر ٤٨٦ أو من فعلها الشغل قال أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر

ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم قياسا على
ما قاله بعضهم من من
ذلك ان لم يتمكن من تحية
المسجد لحديث أو شغل
وينبغي ان يقال مثل ذلك
في سجدة الشكر أيضا وقد
سئل العلامة حج عن قول
الشخص سمعنا وأطعنا
الى آخر ما تقدم قريبا
عند قوله وشمل مالوتين
له حديث امامه الخ (قوله
من حيث لا يحتسب)
قضيته انه لو كان يتوقعها
وحصلت له في الوقت الذي
يتوقعها فيه لم يسجد وفي
الزيادة خلافا وعبارته
سواء كان يتوقعها قبل
ذلك أم لا ويصرح بما
اقتضاه كلامه قوله الا ترى
ونخرج بقولنا من حيث
لا يحتسب أي من حيث
الخ (قوله كولا أو جاه) أي
ولو كان ميتا لانه يشفع له
قال الاسنوي والظاهر ان
حدوث الاخ ونحوه كحدوث

خارج الصلاة وسجد لها ثم أعادها في الصلاة أو عكس سجد ثانيا (فإن) قرأ الآية أو سمعها
(لم يسجد وطال الفصل) عرفا بين آخرها والسجود (لم يسجد) وإن كان معذورا بالتأخير لأنها
من توابع القراءة ولا مدخل للقضاء فيها كما مر لتعلقها بسبب عارض كالكسوف فإن لم يطل
أقربها وإن كان محدثا وتطهر عن قرب ثم شرع في السجدة الثالثة فقال (وسجدة الشكر
لا تدخل الصلاة) لأن سببها غير متعلق بها فالوسجدة فيها عامدا عالما بالتحریم بطلت صلاته
(وإنما) (نس للهجوم نعمة) له أو لغيره أو لولد أو لعموم المسلمين ظاهرة من حيث لا يحتسب
كولد أو جاء أو مال أو نصر على عدو أو قدوم غائب أو شفاء مريض بشرط كون ذلك حلالا فيما
يظهر ومن حدوث المال حصول وظيفة دينية أي وهو أهل لها أخذ انما مروى هل الهجوم مغن
عن القيد بعد أوله أو لا الوجه الثاني ولا ينافيه تشبههم بالولد كما سيأتي ابضاحه (أو اندفاع
نقمة) عنه أو عن ذكر ظاهرة من حيث لا يحتسب كنجاة من غرق أو حريق لما صح أنه صلى
الله عليه وسلم كان إذا جاءه أمر يسر به خروا سجدا ورواه في دفع النقمة ابن حبان ولم يروى
أنه قال سألت ربي وشفعت لأمي فأعطاني ثلث أمي فسجدت شكر الرب وهكذا ثلاث مرات
ولما جاءه كتاب على من ألين بإسلام همدان سجد لله تعالى ولما أخبره جبريل أن من صلى عليه
واحدة صلى الله عليه بها عشر أصد أيضا وخرج بالظاهرين المذكورين عن الشافعي والاصحاب
وجزم به جمع وإن قال الأسنوي الظاهر خلافه واغتربه الجورجى المعرفة وستر المساوى على
ما قاله الشيخ وتطريفه بأن السجود لحدوث المعرفة واندفاع المساوى أولى من السجود لكثير
من النعم واستدل على ما ذكره بسجوده صلى الله عليه وسلم لاخبار جبريل ويمكن منع
الاستدلال على مدعاه بها بأن أخبار جبريل خرجت عن موضوع المعرفة إلى نعمة حدثت
عامة للمسلمين هذا والاولى أن يحتز به عملا لوقع له عادة كحدوث درهم وروية عدو
لا ضرر فيها ولهذا قال الامام اشترط في النعمة أن يكون لها بالأي وقع وخطر وخرج بقولنا من
حيث لا يحتسب أي من حيث لا يدري تبعا لما في الروضة وإن نازع فيه الأسنوي واغتربه ابن
المقرئ فحذفه من روضه وتبعه على المنازعة الجورجى ما لو تسبب فيها تسبب اتقضى العادة
بخصوصها عقبه ونسبته إليه فلا سجود حينئذ كرجع متعارف لتاجر يحصل عادة عقب أسبابه
وعلم مما تقرره عدم اعتبار تسببه في حصول الولد بالوطء والعافية بالدواء لأن ذلك لا ينسب
في المادة إلى فعله ويعد فيها نعمة ظاهرة وخرج بالحدوث استمرار النعم واندفاع النقم كالعافية

الولد اه عميرة (قوله بشرط) قيد في المال وقوله كون ذلك أى المال (قوله معنى عن القيسدين) مما ظاهرة والاسلام
ومن حيث لا يحتسب (قوله وشغعت لامتى) عطف تفسير (قوله ثلث امتى) أى الشفاعة فيهم (قوله وهكذا) أى سألت ثانيا
فاعطاني ثلثا آخر وثالثا فاعطاني الثلث الآخر (قوله باسمه) اسم لقبيلة وهو يفتح الهاء وسكون الميم وبالذال المهملة
واما يفتح الميم وبالذال المعجمة فاسم لمدينة بالجبال كما في اللب (قوله أولى من المعبود) معتمد (قوله فاستدل) أى أنتظر (قوله
والاولى ان يحترز به) أى بهذا القيد وهو الظاهرين (قوله كحدث درهم) أى غير محتاج اليه (قوله وخطر) عطف تفسير
(قوله كرج متعارف) أى متعارف له (قوله وعلم مما تقرر) أى في قوله تقضي العادة الخ (قوله كالمافية) أى للصحيح

(الخ) يعلم منه ان الشارح جعل استدراك المصنف راجعا لما في أدل التشهد تبع الشارح الجلال بخلاف الشهاب ج فانه جعله راجعا الى القيل قبله (قوله نعم في النبي لغتان الخ) وهذا من مباحث التشهد لا من مباحث الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو تابع في هذه السوادة للشهاب ج في التحفة لكن ذلك انما ذكرها هناك فكان على الشارح ان يذكره أيضا هناك ثم يحيل عليها هنا وهو كذلك في الانوار وعبارته في التشهد نصها وشرط التشهد رعاية الكلمات والحروف والتشديدات والاعراب الخ والموا لا والفاظ المخصوصة واسماع النفس كالفاصلة ثم قال في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله ثروة) أي غنى (قوله أو صلاة السجدة) أي بنية التطوع لا بنية الشكر أخذ اعماد كرويه في الاستسقاء من انه ليس له صلاة سبب الشكر (قوله فهو أولى) أي أو أقامه مقامه فهو حسن اه ج وعبرة الروض وشرحه وتستحب أيضا أي مع سجدة الشكر كما صرح به في المجموع المدة والصلاة الشكر وزاد لفظة أيضا ليفيد ما نقله عن المجموع لكن الخوارزمي تليذ البغوي اذا ذكر الاستحباب ما ذكر فهم من كلام شيخه خلافا فقال لو أقام اه ج التصديق أو صلاة ركعتين تام السجود

كان حسنا انتهى فاقاله ج اعتمد فيه كلام الخوارزمي (قوله أو رؤية مبتلى) ظاهره ولو غير آدمي وهو قريب لان المقصود السلامة من تلك الآفة لكن قيده بعضهم بامش بما اذا كانت تلك الآفة مما يعرض مثلها لآدمي وهو ظاهر وعبرة سم على ج أي ولو غير آدمي فيما يظهر ويحتمل تقييد بلائه حيث لا يمكن ان يحصل للآدمي في العادة ويحتمل خلافا لا مكان حصوله واصل الاول أدرب اه و مراده بالاول قوله ويحتمل تقييد بلائه الخ وينبغي ان من ذلك أيضا رؤية مرتكب نارم المرواه (قوله أو بدنه)

والاسلام والغنى عن الناس فلا سجود لها لانه يؤدي الى استغراق العمر في السجود ويستحب اظهار السجود لذلك الا ان تجددت له ثروة أو جاءه أو ولد منه لا بضرورة من ليس له ذلك وعلم بالحال فيخفيه لئلا ينكسر قلبه ولو ضم صدقة أو صلاة لسجوده فهو أولى فالذي فهمه المصنف من كلام البغوي اذا كرر لسنية التصديق أو الصلاة شكر انه يسن فعل ذلك مع السجود والذي فهمه الخوارزمي تليذ البغوي من كلامه انه يقوم مقامه والاول أوجه (أو رؤية مبتلى) في نحو عقله أو بدنه لانه صلى الله عليه وسلم سجد مرة لرؤية زمين وأخرى لرؤية رجل به قصر بالغ وضعف حركة ونقص خلق أو بلا واختلاط عقل على الخلاف في ذلك والحديث وان كان مرسل فقد اعتضده بشواهد كدنه والسجود هنا على السلامة من ذلك (أو رؤية عاص) متجاهر بمعصيته كافي الكفاية بن الاحباب وان نازع فيه الزركشي ومنه الكافر كما في البحر اذ مصيبة الدين أعظم من مصيبة الدنيا فطلب منه السجود شكره على السلامة من ذلك لانه صلى الله عليه وسلم سجد لرؤية المبتلى والوجه كما قاله جع انه لو حضر المبتلى والعاصي عند أهله أو سمع صوتهما مع ولم يرهما سئل السجود أيضا فالشرط اما الرؤية ولو من بعد والتعبير بها جرى على الغالب أو حضورهما عند الاعمى أو سماع صوتهما له أو تفسيره ولا يلزم تكرار السجود الى ما لا غاية له فيمن هو ساكن بآرائه مثل لا نالا ما مر به كذلك الا ذالم يوجد أهم منه بقدم عليه (ويظهرها) أي السجدة (العاصي) بقية المار ولا يشترط في معصيته التي يتجاهر بها كونها كبيرة كما أتى به الوالدرجة الله تعالى ان لم يخف منه ضرر اذ تعبيره له لعله يتوب بخلاف من لم يتجاهر بمعصيته فلا يسجد لرؤيته أو خاف منه ضررا فلا يظهرها بل يخفيها كافي المجموع (لا المبتلى) لئلا يتأذى بالاعطاش ان كان غير معذور بقطوع في سرته أو مجاود في زنا ولم يعلم توبته اظهرها له والاعطاش هو قضيته ان الفاسق لا يسجد لرؤية فاسق لكن الوجه انه ان قصد به زجره سجد مطلقا أو الشكر على السلامة مما ابتلى به لم يسجد ان كان مثله

ومنه ما لورأي عقيم في غير آرائه فيسجد (قوله متجاهر بمعصية) ومن ذلك ليس القواويق القطيعة للرجال لمرمده اسمعاهم الحرير والنساء لم يافيه من التشبه بالرجال فافادة لا ينبغي فيما لو اختلفت عقيدة الرائي والعاصي ان العبرة في استحباب السجود بعقيدة الرائي وفي اظهار السجود للعاصي بعقيدة الرائي فان الغرض من اظهار السجود له زجره عن المعصية ولا يترجى بذلك الا حيث اعتقد ان فعله معصية (قوله ومنه الكافر) أي ولو تكررت رؤيته اما لورأي جملة من الكفار دفعة فيكفي لرؤيته سجدة واحدة (قوله سجد لرؤية المبتلى) أي والعاصي أولى لما قدمه من ان مصيبة الدين الخ فليس ما ذكر تكرار مع قوله أولا لانه سجد مرة لرؤية زمين الخ لا اختلاف المقصود من ذلك (قوله بقية المار) هو قوله متجاهر (قوله كونها كبيرة) أي في سجد للصغيرة وان لم يصر عليها وعبرة ج قال الا ذرعي أو مستتر مصر ولو على صغيره اه (قوله تعبيره) تعليل نقول المصنف ويظهره للعاصي (قوله لا المبتلى) بفتح اللام اسم مفعول من ابتلى (قوله سجد مطلقا) أي سواء كان مثله أو أعلى أو أدون

وشروطها شروط التشهد (قوله اتركه شدة الخ) نازع فيه الشهاب سم في حواشي التفتة (قوله وهي وعلى آل محمد) ليس هذا من الزيادة وانما الزيادة ما بعده نعم الاتيان به بدل وآله اكمل (قوله اوليطلب) معطوف على قوله لان الصلاة من الله

(قوله وهذا) أي الاحتمال (باب في صلاة النفل) (قوله واصطلاحا) قضية التعبير به ان تسمية ما ذكره من وضع الفقهاء لما مر من ان ما تلقى تسميته من الشارع يقال فيه وشرا (قوله ما عدا الفرائض) أي من الصلاة وغيرها كالصوم والصدقة وهو ما طلبه الشارع طلبا غير لازم فباعارة عن مطاوب فيخرج المسمى عنه وان صدق عليه انه غير الفرائض (قوله والتطوع) زاد سم في شرحه للورقات ٤٨٨ الكبير والاحسان وزاد حج والاولى أي الاولى بفعله من تركه (قوله فهي

من كل وجه أوفى الرأى أفج ويحجر هذا فيما لو شاركه في ذلك البلاء والعصيان وهما يظهرهما للفاسق المتجاهر المبغى في بدنه بما هو معذور فيه يحتمل الاظهار لانه أحق بالزجر والاحفاء لتلايفهم انه على الابتلاء فيسكسر قلبه ويحتمل انه يظهرها ويبين له السبب وهو الفسق وهذا هو الوجه وبه أفتى الوالد رحمه الله تعالى ويحرم التقرب الى الله تعالى بسجدة من غير سبب ولو بعد الصلاة كما يحرم ركوع مفرد ونحوه (وهي) أي سجدة الشكر (كسجدة التلاوة) خارج الصلاة في كيفية وشرائطها كما في المحرر ومنه دوباتنا (والاصح جوازها) أي السجدة خارج الصلاة (على الراحة للساكن) بالاجتماع لانها تفعل فسوخ فيها المشقة النزول وان أذهب الاجماء أظهر أركانها من تمكين الجهة بخلاف الجنائز ومقابل الاصح عدم الجواز لقوات أعظم أركانها وهو الصاق الجهة من موضع السجود فان كان في مرقد وأتم سجوده جاز بلا خلاف والمأشئ يسجد على الأرض (فان سجدة التلاوة صلاة جاز) الاجماء (عليها) أي الراحة (قطعا) تبعاً للمأفلة كسجود السهو وخرج بسجود التلاوة سجدة الشكر فلا تفعل في الصلاة كما مر وتكون سجدة الشكر بطول الفصل عرفا بينه وبين سببها كما مر نظيره في سجدة التلاوة

(باب) بالتنوين (في صلاة النفل)

هو لغة الزيادة واصطلاحا ما عدا الفرائض سمى بذلك لانه زائد على ما فرضه الله تعالى ويعبر عنه بالسنة والندوب والحسن والمرغب فيه والمستحب والتطوع فهي بمعنى واحد لترادفها على المشهور وذهب القاضي وغيره الى ان غير الفرض ثلاثة تطوع وهو ما لم يرد فيه نقل بخصوصه بل ينشئه الانسان ابتداء وسنة وهي ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ومستحب وهو ما فعله احيانا أو أمر به ولم يفعله ولم يتعرضوا للبقية لعمومها لثلاثة مع انه لا خلاف في المعنى فان بعض المستنونات أكد من بعض قطعاً وانما الخلاف في الاسم والصلاة أفضل عبادات البدن بعد الاسلام لخبر الصحاح أي الاعمال أفضل فقال الصلاة لوقتها لانها اتوا الايمان الذي هو أفضل القرب وأشبه به لا سيما لما على نطق باللسان وعمل بالاركان واعتقاد بالجنان ولقوله صلى الله عليه وسلم استقيموا واعلموا ان خير أعمالكم الصلاة رواه أبو داود وسماها الله تعالى ايمانا فقال وما كان الله ليضيع ايمانكم أي صلاتكم الى بيت المقدس ولانهم انجمع من القرب

بمعنى واحد) فيه بحث بالنسبة للحسن لانه أعم لشموله الواجب والمباح أيضا كما في جمع الجوامع الحسن المأذون فيه واجبا ومنه دوباتنا ما اح الا ان يراد ان الترادف بالنسبة اليه بالنسبة لبعض ما صدقته فليتأمل أو ان مرادفة الحسن اصطلاح آخر للفقهاء أو غيرهم فليتأمل اه سم على حج (قوله على المشهور) وثواب الفرض يفضل به سبعين درجة كما في حديث سمه ابن خزيمة قال الزركشي والظاهر انه لم يرد بالسبعين المحصر وزعم ان المندوب قد يفضل كبراء المعسر و انتظاره وابتداء سلام ورده مردود بان سبب الفضل في هذين اشتمال المندوب على مصلحة الواجب وزيادته اذ بالبراء زال الانتظار والابتداء

محصل أمن أكثر مما في الجواب اه حج أي فضله عليه من حيث اشتماله على مصلحة الواجب لا من حيث ذاته ولا من حيث كونه مندوبا (قوله وذهب القاضي) مقابل قوله على المشهور (قوله ولم يتعرضوا للبقية) وهي انفصل والمندوب والحسن والمرغب فيه (قوله بعد الاسلام) أي اما هو فهو أفضل مطلقا وجعله من عبادات البدن حيث احتزر عنه بقوله بعد الاسلام لانه عمل القلب واللسان وهما من البدن لكن سيأتي قوله وخرج بعبادات البدن عبادات القلب وهو يقيد تنصيب البدن بالهيكل الطاهر لفعله - عمل الاسلام من عبادات البدن لان أحكامه لا تعتبر الا بعد النطق بالشهادتين (قوله لانهم اتوا الايمان) أي تابعه له في الشرف والذي ذكره الذين يؤمنون بالغيب ويقومون الصلاة (قوله وعمل بالاركان) هذا قد يوهم ان الاعمال جزء من الايمان يتوقف عليها حقيقته والراجح انها مكملات

هي الرجة الخ وحينئذ لا تعد بناء يطلب المجهول (قوله لا تأقول من ادنا بالمساواة الخ) عبارة الامداد التي هي أصل هذه السوادة وقد يشكك على الآخرين ان غير الانبياء لا يساويهم مطلقا الا أن يجاب بأن المساواة في هذا الفرد بخصوصه ان سلم ان التشبيه يقيد هاتما هي بطريق التبعية له صلى الله عليه وسلم ولا مانع من ذلك (قوله ولا يتوهم من كونه عليه السلام الخ) عبارة الامداد عطف على قوله ما قاله ابن عبد البر الذي هو في الشارح اصحابا ولا ماتوهم من انه صلى الله عليه وسلم عين الرجة فلا يدعى له بها لان المراد بالرجة في حقه تعالى غايتها المارة أول الكتاب وهو صلى الله عليه وسلم أجزل الخلق حظا منها وحصولها

(قوله وقيل الصوم) مقابل قوله والصلاة أفضل عبادات الخ (قوله على أحد التأويلات) ومنها انه الذي يقصده في الخواج (قوله وجزم بعضهم) من البعض حج فانه جزم به في شرحه وبظهر من كلام ٤٨٩ الشارح اعتقاده وهو ظاهر (قوله وقيل

الزكاة بهما) أي الصلاة وقيل هي أفضل العبادات زياي أي وعليه فالذي يلي الصوم ثم الخ (قوله مع الاقتصار على الاكتمال) ومنه الرواتب غير المؤكدة ومن ثم عبر بالاكتمال دون المؤكدة فليأمل اه سم على حج (قوله عبادات القلب) أي قائما أفضل من الصلاة (قوله والتفكير) أي في مصنوعات الله التي يستدل بها على كمال قدرته قال سم على حج ظاهره وان قل التفكير ساعة مع صلاة ألف ركة انتهى (قوله والتوكل) أي التفويض الى الله في الامور والاعراض عما في أيدي الناس مع تبسبب الاسباب (قوله والصبر) أي وهو حبس النفس على الطاعة ومنعها عن المعصية (قوله والتطهر من الرذائل) أي أن يعد نفسه باطناء عنها (قوله وقد

صلاتكم الى بيت المقدس ولانها تجمع من القرب ما تفرق في غيرها من ذكر الله تعالى ورسوله والقراءة والتسبيح واللبث والاستقبال والطهارة والسترة وترك الاكل والكلام وغير ذلك مع اختصاصها بالركوع والسجود وغيرهما وقيل الصوم خير الصالحين قال الله تعالى كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لي وأنا أجزى به لانه لم يتقرب الى أحد بالجوع والعطش الا الله تعالى فحسنت هذه الاضافة للاختصاص ولان خلوا الجوف من الطعام والشراب يرجع الى الصمدية لان الصمد هو الذي لا جوف له على أحد التأويلات والحمدية صفة الله تعالى فحسنت الاضافة لاختصاص الصوم بصفة الله تعالى ولانه مظنة الاخلاص لنفسه دون سائر العبادات فانها أعمال ظاهرة يطالع عليها فيكون الرياء فيها أغلب فحسنت الاضافة للشرف الذي حصل للصوم وقال الماوردي أفدها الطواف ورجحه الشيخ عز الدين وقال القاضي الخ أفضل وقال ابن أبي عمرو الجهاد أفضل وقال في الاحياء العبادات تختلف أفضليتها باختلاف أحوالها وقاعليها فلا يصح اطلاق القول بافضلية بعضها على بعض كالا يصح اطلاق القول بانها أفضل من الماء فان ذلك مخصوص بالجائع والماء أفضل للمطشان فان اجتماعا نظرا لا غلب فتصدق الغنى الشديد البخل ب درهم أفضل من قيام ليلة وصيام ثلاثة أيام لمسا فيه من دفع حب الدنيا والصوم لمن استعوذت عليه شهوته من الاكل والشرب أفضل من غيره وجزم بعضهم بأنه يلي الصلاة الصوم ثم الحج ثم الزكاة وقيل الزكاة بعدها والخلاف كما في المجموع في الاكثار من أحدهما مع الاقتصار على الاكتمال كدمن الآخر والافصوم يوم أفضل من ركعتين بلا شك وخرج بعبادات البدن عبادات القلب كالإيمان والمعرفة والتفكير والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء ومحبة الله تعالى ومحبة رسوله والتوبة والنظر من الرذائل وأفضلها الإيمان ولا يكون الا واجبا وقد يكون تطوعا بالتجديد واذا كانت الصلاة أفضل العبادات كما مر ففرضا أفضل الفروض وتطوعها أفضل التطوع ولا يرد طلب العلم وحفظ غير الفاتحة من القرآن لانهما من فروض الكفايات وينقسم الى قسمين كما قال (صلاة النفل قسمان قسم لايسن جماعة) ينصبه على التيسر المحول عن نائب الفاعل أي لا تسن فيه الجماعة ولو صلى جماعة لم يكره لاعلى الحال لاسا دالمعنى اذ مقتضاه نفي السنية حال الجماعة لا الانفراد وهو غير صحيح (فنه الرواتب مع الفرائض) وهي السنن

٦٢ نهاية ل يكون تطوعا بالتجديد) ومثله يقال في التوبة (قوله ولو صلى جماعة لم يكره) أي وينتاب على ذلك انتهى سم على حج بالمعنى وهل الاولى ترك الجماعة فيه كما مر في اقتداء المستمع بالقارئ أولا ويصرف فيه نظر والظاهر عدم الفرق فيكون فعالها في الجماعة خلاف الاولى وقد يشعر به جعلها كذلك في صلاة الليل كما يفهم من قول المحلى في التراويح ومقابل الاصح ان الانفراد بها أفضل كغيرها من صلاة الليل لكنه يشكك في كونه خلاف الاولى حصول الثواب فيها فان خلاف الاولى منهى عنه والنهي يقتضي عدم الثواب الا ان يقال لم يرد به كونه خلاف الاولى كونه منها عنه بل انه خلاف الافضل (قوله فنه الرواتب) وانتظر في أي وقت طلبت الرواتب

له لا يمنع طلبه الخ (قوله فالوجه عدم الاتيان بها) أي يحرم عليه ذلك كما هو ظاهر (قوله والاشبه في الموافق) صريح هذا الصنيع ان الموافق الذي أطال امامه التشهد الاول لا يأتي بيقية التشهد الاكمل بل يستقل بالدعاء والالم يحسن التفريق بينه

(قوله والحكمة فيها انها تكمل ما تنقص من الفرائض) وقضيته ان الجابر للفرائض هو الراتب دون غيرها ولو من جنس الفرائض كصلاة الليل وفي كلام سم على حج تبعا لظاهر حج ما يقتضي التعميم وعبارته قوله وشرع لتكميل الحج عبارة العباب واذا انتقص فرضه كل من نفل وكذا باقي الاعمال اه وقوله فلا يشمل غير من ذلك الفرض من النوافل ويوافق ما في الحديث فاذا انتقص من فريضة شيئا قال الرب سبحانه انظر واهل لعبدى من قطوع فيكمل به ما انتقص من الفريضة اه بل قد يشمل هذا تطوعا ليس من جنس الفريضة فليتامل وعبارته المناوي في شرحه الكبير على الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم اول ما اقترض الله تعالى على امتي الصلاة الخ نصها واعلم ان الحق سبحانه وتعالى لم يوجب شيئا من الفرائض غالبا الا وجعل له من جنسه نافلة حتى اذا قام العبد بذلك الواجب وفيه حل ما يجبر بالنافلة التي هي من جنسه فلذا امر بالنظر في فريضة العبد فاذا قام بها كما امر الله جوري عليها واثبتت له وان كان فيها خلل كملت من نافلته حتى قال البعض انما ثبتت لك نافلة اذا سلمت لك الفريضة اه وهي ظاهرة في خلاف ما استظهره سم بل وقع في المناوي ايضا ما صرح بتخصيص الجبر بالراتب وعبارته عند قوله صلى الله عليه وسلم في الانسان سستون وثمناة مفصل الخ مانصه وخصت الضحية بذلك لتعويضها الشكر لانهم لم تشرع جارية لغيرها بخلاف الراتب اه اللهم الا أن يقال اراد انه لم يقصد بشر وعينها الجبر لغيرها وان اتفق حصوله بما ليس أصليا ٢٩٠ في مشر وعينها هذا ومع ذلك لو فويهم ابتداء جبر الخلل لم تنعقد ولو علم الخلل

مكثره التشهد الاول مثلا (قوله ما تنقص من الفرائض) بل وانقوم في الآخرة لا الدنيا خلافا لبعض السلف مقام ما ترك منها لعذر كسيان كائن عليه اه حج (قوله يأتي

التابعة لها والحكمة فيها انها تكمل ما تنقص من الفرائض بنقص نحو خشوع كترك تدبر قراءة (وهي ركعتان قبل الصبح) يستحب تخفيفهما للاتباع وان يقرأ فيهما ما يأتي البقرة وآل عمران أو بالكافرون والاخلاص وان يصطحب والاولى كونه على شقه الايمن بعدهما ولعل من حكمته انه يتذكر بذلك ضجعة القبر حتى يستفرغ وسعته في الاعمال الصالحة وينتهي لذلك فان لم يرد ذلك فصل بينهما وبين الفرض نحو كلام أو تحول ويأتي ذلك في المقضية وفيما لو آخر سنة الصبح عنها كما هو ظاهر لما صرح من مواظبته صلى الله عليه وسلم

البقرة وآل عمران) وهما قوله تعالى قولوا آمنا بالله الى قوله مسلمون وقوله قل يا اهل الكتاب

عليهما الى قوله أيضا مسلمون (قوله والاخلاص) قضية التعبير بأوانه لا يطلب الجمع بينهما ويوجه بان المطالب تخفيف الركعتين والجمع بينهما فيه تطويل وقد يقال ان ثبت ورود كل في رواية فلا مانع من ان الجمع بينهما أفضل ليتحقق العمل بجميع الروايات وانظر لو اراد الاتصال على أحدهما فيه نظر والاقرب تقديم الكافرون والاخلاص لما ورد فيهما ثم رأيت في حج على الشمايل مانصه في باب صلاة الضحى عند قول المصنف ركعتين حين يطلع الشجر الخ فيسن تخفيفهما اقتداء به صلى الله عليه وسلم ثم قال ولا ينافي ذلك ما في مسلم كان صلى الله عليه وسلم كثيرا ما يقرأ في الاولى قولوا آمنا بالله وما أنزل اليها آية البقرة وفي الثانية قل يا اهل الكتاب تعالوا الى مسلمون آية آل عمران لان المراد بتخفيفهما عدم تطويلهما على الوارد فيهما حتى لو قرأ الشخص في الاولى آية البقرة ولم تشرح والكافرون وفي الثانية آية آل عمران ولم تترك كيف والاخلاص لم يكن مطولا لهما تطويلا يخرج به عن حد السنة والاتباع وروى أبو داود انه قرأ في الثانية ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتنمنا مع الشاهدين وانا أرسلك بالحق بنير اونذرا ولا تستل عن أصحاب الحليم فيسن الجمع بينهما ليتحقق الاتيان بالوارد أخذهما قاله النووي في اني ظلمت نفسي ظمنا كثيرا والاعتراض عليه في هذا رددته في حاشية الايضاح في مجت الدعاء يوم عرفة (قوله وان يصطحب) ويحصل أصل السنة بأي كيفية فعلت والاولى أن يستقبل القبلة بوجهه ومقدم بدنه لانها الهيئة التي تكون في القبر فهي أقرب لتذكير أحواله فان لم ينسرها تلك الحالة في محله انتقل الى غيره مما يسهل فعلها فيه (قوله فصل بينهما) أي الركعتين (قوله بنحو كلام) ظاهره ولو من الذكر أو القرآن لان المقصود منه تمييز الصلاة التي فرغ منها من الصلاة التي شرع فيها وينبغي ان اشتهر له بنحو الكلام لا يفوت سن الاضطجاع حتى لو اراده بعد الفصل المذكور حصل به السنة (قوله ويأتي ذلك في المقضية) قضيته انه اذا أخر سنة الصبح منها تذب الاضطجاع بعد السنة لا بين الفرض وبينها وظاهر خلافه لان الغرض من الاضطجاع الفصل بين الصلاتين

وبين ما قبله في العبارة لكن في حاشية الشيخ قسلا عن قنوي والد الشارح انه مشبه فليراجم ولا يصور مذهب الشارح في ذلك (قوله امام من مر) يعلم من صنعة هنا وفيما ياتي ان المسئلة عنده ثلاثة فامام من مريسن في حقه ان لا يزيد فان زاد كان مخالفا للسنة من غير كراهة وهذا هو الذي تزل عليه مسئلة المتن وامام غير من مر تكراه في حق الزيادة والمنفرد بيطيل ماشاء اى ولا يكون بذلك مخالفا للسنة كما يقتضيه التقسيم وسكت عن المأموم لانه تابع للامام وهو في ذلك مخالف للشهاب ج

كما يشعر به قوله فان لم يرد ذلك فصل بينهما الخ (قوله على القول) اى المرحوح (قوله وبضيف) لعل هذا مجرد تصوير للمام ان ذكر عدد الركعات ليس بشرط فيكفى ان يقول أصلي الغداة أو الفجر أو نحو ذلك (قوله فيقول) هذه الكيفيات ما عدا ركعتي الوسطى بل قد يقال حتى هي أيضا يجعل الاضافة بيانية تصح للفرض كما تصح للسنة ولعل المميز بينهما اوجوب التعرض للفرضية في الفرض ووجوب عدمه في السنة (قوله انه يسن تطويلهما) ويلحق بهما بقية السن المتأخرة وانما نص عليها لجريان العادة بالانصراف عقب فعل المغرب (قوله حتى ينصرف) ٤٩١ لا يخفى ان تطويلهما سنة لكل أهل

المسجد فلا يتصور ان ينبغي انصراف أهل المسجد الا ان يريد سن ذلك لكل أحد حتى ينصرف من ينصرف عادة أو من دعاه الى الانصراف امر عرض له اه سم على ج والكلام حيث فعلها في المسجد فلا ينافي ان انصرافه ليعملها في البيت أفضل (قوله الكافرون والاخلاص) ويسن هذان أيضا في سائر السن التي لم ترد لها قراءة مخصوصة كما بحث ج (قوله وذلك لكانها) وينبغي حيث أراد الاكمل ان يقدم الكافرون لو رودها بخصوصها ثم يضم اليها ماشاء ومثله يقال في الركعة

عليهما ونحو ركعتي الفجر خبر من الدنيا وما فيها وله في نيتها كيفيات سنة الصبح سنة الفجر سنة البرد سنة الوسطى على القول بانها الوسطى سنة الغداة وله ان يحذف لفظ السنة ويضيف فيقول ركعتي الصبح ركعتي الفجر ركعتي البرد ركعتي الوسطى ركعتي الغداة (وركعتان قبل الظهر وكذا) ركعتان (بعدها) ركعتان (بعد المغرب) لخبر الصحابين انه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين بعد الجمعة وذكر في الكفاية في ركعتي المغرب بعدها انه يسن تطويلهما حتى ينصرف أهل المسجد لكن مقتضى كلام الروضة من انه يندب فهما الكافرون والاخلاص خلافه الا ان يحمل على انه بيان لاصل السنة وذلك لكانها (و) ركعتان بعد العشاء) للخبر المار وشمل ذلك الحاج عز دلفه وانما سن له ترك النفل المطلق ليعتبر وليتأهل المايين يديه من الاعمال الشاقة يوم النحر (وقيل لاراتبه للعشاء) لان الركعتين بعدها يجوز كونهما من صلاة الليل ويردبانه صلى الله عليه وسلم كان يؤخر صلاة الليل ويفتضها بركعتين خفيفتين ثم يطولها فدل ذلك على ان تلك ليستا من اوقاف الوجه لما ذكر بالنسبة للتأكيد لاصل السنة كما يؤخذ من قوله الا في وانما الخلاف الى آخره ومعنى تعليقه بما ذكره اذ اجاز كونهما من صلاة الليل انتفت المواظبة المقتضية للتأكيد (وقيل أربع قبل الظهر) لعدم تركه صلى الله عليه وسلم لها كما رواه البخاري (وقيل وأربع بعدها) لخبر من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار (وقيل وأربع قبل العصر) لخبر رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً (والجميع سنة) راتبه قطعاً لو ردد ذلك في الاحاديث الصحيحة (وانما الخلاف في الراتب المؤكد) من حيث التأكيد وهو العشر الاول فقط لانه صلى الله عليه وسلم واظب عليها أكثر

الثانية من انه يقدم الاخلاص الخ والاولى فيما يضمه رعاية ترتيب المصحف فان لم يتيسر له اذ اراد ان يطويل ضم الى ذلك ماشاء وان خالف ترتيب المصحف (قوله بركعتين خفيفتين) وحكمة تخفيفهما بالمبادرة الى حل العقدة التي تبقى بعد حل العقدتين قبلها وذلك لانه ورد ان الشيطان يأتي للانسان بعد نومه فيعقد عليه ثلاث عقد ويقول له عليك ليل طويل فارقد فاذا استيقظ وذكر الله تعالى انحلت واحدة واذا توضأ انحلت الثانية واذا صلى ركعتين انحلت الثالثة (قوله ثم يطولها) اى صلاة الليل (قوله فدل ذلك) منه يعلم انه يسن تجميل سنة العشاء البعديّة وان كان له ثم يجد وثق بالبقطة (قوله على ان تترك) اى الركعتين الخفيفتين (قوله كما يؤخذ من قوله الخ) انظر هل يشكّل على هذا قول الشارح لان الركعتين بعدها الخ وعبارة ع قول المصنف والجميع سنة الخ انظر هل يشكّل على هذا قول الشارح في راتبه العشاء وما ذكر بعدها يجوز ان يكون من صلاة الليل اه ثم رأيت سم على ج قال بعد ذكره الاشكال فالوجه استثناء هذه من القطع الا في بان الجميع سنة لكن قول الشارح كج ومعنى تعليقه بما ذكره انه الخ يدل على جريان الخلاف فيها كغيرها (قوله حرمه الله على النار) اى منعه من دخولها (قوله لخبر رحم الله الخ) مراده الدعاء

وهو ائق لما في شرح المنهج في حاشية الشيخ من تنزيل كلام الشارح على كلام الشهاب المذكور ليس في محله (قوله لكن ان ضاق الوقت عن تعلم التشهد واحسن ذكر آخر اتي به والارجحه) صريح في تأخر الترجمة عن الذكر الذي اتي به بدلا

(قوله وكان في الخبر السابق) هو قوله كان يؤخر صلاة الليل وعبارة حج وكان في الخبرين السابقين في أربع الظهر وأربع العصر الخ وأراد بأربع الظهر وأربع العصر ما قدمه فهما من قوله بعد قول المصنف الظهر لانه صلى الله عليه وسلم كان لا يدعها رواه البخاري وقوله بعد قول المصنف العصر للخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها أربعين بينهن بالتسليم فقول الشارح وكان في الخبر الخ يحتمل انه أراد كان الواردة في هذا المقام وان لم يسبق لها ذكر في كلامه ثم يحتمل انه أراد بالخبر جنسه فيشمل الخبرين معا وأنه أراد الوارد في سنة العصر خاصة لان الوارد في سنة الظهر اشتمل على ما يفيد المواظبة وهو قوله لا يدعها فالتكرار مستفاد من غير كان (قوله ولو اقتصر على ركعتين) افهم انه لو صلى الاربع القبلية وفصل بينها بالسلام لا يتعين صرف الاوليين للؤكد بل يقع ثنتان مؤكدتان وثنتان غير مؤكدتين بلا تعيين وقضية قوله لانه المتبادر والطلب فيه أقوى صرف الاوليين ٤٩٢ للؤكد كدتين مطلقا وهل القبيلة افضل من البعدية أو بالعكس أو هما

على حد سواء قال الذي ذكره بعض من لقيناه ان البعدية افضل لتوقفها على فعل الفريضة هكذا نقل عن الشيخ حمدان اه (أقول) الاقرب التساوي كما يدل عليه عبارة الجمجمة حيث قال ما بالواو لا ترتب اه أي ما ذكرته من الرواتب معطوفا بالواو لا ترتب فيه وهاتان الركعتان عطفاً ما بالواو (قوله ولم ينو المؤكد) فضيته انه لو اقتصر في نيته على غير المؤكد اختص به وبقي ما لو أطلق سنة الظهر القبيلة أو البعدية بأن

من الثمانية الباقية وكان في الخبر السابق لا تقتضي تكرارا كما هو الاصح عند الاصوليين ولو اقتصر على ركعتين قبل الظهر مثلا ولم ينو المؤكد ولا غيره انصرف للؤكد كما هو ظاهر لانه المتبادر والطلب فيه أقوى (وقيل) من الزواجب غير المؤكدة (ركعتان خفيفتان قبل المغرب) لما ياتي (قلت هامة) غير مؤكدة (على الصحيح في صحيح البخاري الا صريحا) ولفظه صلا قبل صلاة المغرب قال في الثالثة لمن شاء كراهة ان يتخذها الناس سنة أي طريقة لازمة وصح ان كبار الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يتدرون السواري لها اذا أذن المغرب حتى ان الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب ان الصلاة قد صليت من كثرة من يصلحها وقول ابن عمر ما رأيت أحدا يصلحها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قاذح في ذلك لانه نفي غير محصور وعجيب ممن زعم كونه محصورا اذ من المعارف ان كثيرا من الازمنة في عهده صلى الله عليه وسلم لم يحضره ابن عمر ولا أحاط بما يقع فيه على انه لو فرض الحصر فالمثبت معه زيادة علم فليقدم كما قدموا رواية مثبت صلاته عليه السلام في الكعبة على رواية نافيها مع اتفاقهما على انها كراهة مع انها مع ان مداه نفي الرواية ولا يلزم من عدم رؤيته نفي رؤية غيره وبفرض التساقط يبقى معنى صلا قبل المغرب ركعتين لعدم المعارض له والخبر الصحيح بين كل أذانين أي أذان واقامة صلاة اذ هو يشملها نصا ومن ثم أخذوا منه استحباب ركعتين قبل العشاء ويستحب فعلهما بعد اجابة المؤذن فان تعارضت هي وفضيلة التصرع لاسراع الامام بالفرض عقب الاذان أخرها الى ما بعدها

ولم يتعرض لعدد هل يقتصر على ثنتين أم لا فيه تطر والذى قدمه شيخنا الزبدي لا في صفة الصلاة انه يقتصر على ثنتين اه وعبارة سم على حج نصها (تفرع) يجوز ان يطلق في نية سنة الظهر المتقدمة مثلا ويخير بين ركعتين وأربع مراه وفي كلامه أيضا على البهجة لو أطلق النية في تحية المسجد أو الضحى جل على ركعتين والمراجع فانه يحتمل الفرق بين الضحى وتحية المسجد وبين الرواتب (قوله قال في الثالثة) أي في المرة الثالثة وقوله كراهة ان يتخذها أي قال لمن شاء كراهة (قوله مع اتفاقهما) أي المثبت والنافي (قوله والخبر الصحيح) أي ويبقى معنى الخبر الصحيح الخ (قوله ويستحب فعلهما) أي الذين قبل المغرب أي وكذا ما اثر الرواتب وانما خص هاتين بالذكر لما جرت به العادة من المبادرة بفعل المغرب بعد دخول وقتها ومنه يعلم ان ما جرت به العادة في كثير من المساجد من المبادرة لصلاة الفرض عند شروع المؤذن في الاذان المفوت لا جابة المؤذن واقبل الرتبة قبل الفرض مما لا ينبغي بل هو مكروه (قوله فان تعارضت هي) أي السنة القبلية (قوله الى ما بعدها) أي ويكون ذلك عذرا في التأخير ولا مانع ان يحصل له مع ذلك فضل كالحاصل مع تقديمهما لكن ينبغي انه لو علم حصول جماعة أخرى يتحكن معها من فعل الرتبة القبلية وادراك فضيلة التصرع مع امام الثانية من تقديم الرتبة وترك الجماعة الاولى ما لم يكن في الاولى زيادة فضل ككثرة الجماعة أو فقه الامام

عن التشهد وظاهره ليس كذلك وليتظر ما موقع هذا الاستدراك بعد ما تن (قوله من يعود أو بدله) شمل الاستدراك وقوله
وصدره القبلة لا يتأتى فيه لأن استقباله إنما هو بوجهه وقوله وصدره القبلة لا يتحقق أن المعنى فيه أن يكون الشرط وهو
استقبال القبلة موجودا إلى تمام الصلاة كما هو شأن سائر الشروط وحينئذ فالمتأني يتنوع عليه الالتفات لأنه متى التفت
للإتيان بسنة الالتفات خرج عن الاستقبال المشروط حينئذ فيمتنع عليه الالتفات ويكون مستثنى هكذا ظهر وبه بلغز

(قوله ولا يقدمهما على الإجابة) أي لأنها تقوت بالتأخير والخلاف في وجوبها (قوله كالبعدية) أي كما أنه ينوي بالسنه المتأخرة
البعدية حيث علم صحة الجمعة أو ظهر كما يفيد قوله إذا الفرض أنه ظن الخ والاصل الظهر ثم نوى بعديته كما يأتي على ما ذكرنا (قوله
عدم وقوعها) أي جمعة (قوله إذا الفرض أنه ظن وقوعها) وفي نسخة إذا الفرض أنه كلف بالأحرام بها وإن شك في عدم اجزائها
أما البعدية فينوي بها بعد فعل الظهر بعديته لا بعديته الجمعة ومنه الخ وقوله في هذه ٤٩٣ نسخة وإن شك في عدم الخ ينافيه

قوله بعد وخرج الخ ثم رأيت
قوله وخرج الخ مضروبا
عليه أيضا وعليه فلا
شكال وما في الاصل كان
تبع فيه حج ثم رجع عنه
وضرب عليه بخطه وكتب
بدله ما في صدر القولة فهو
المعتمد المعول عليه (قوله
فإن لم ينو) فسيم قوله
وينوي الخ (قوله فيما
يظهر) أي ويقع له نملا
مطلقا (قوله بذلك) أي
بسنة الجمعة القباية إذا لم
تقع صلاته جمعة عن سنة
الظهر القبلية (قوله كما
يجوز بناء الظهر عليها)
أي إذا خرج الوقت وهو
فيها أو منع مانع من اكتمالها
جمعة كأنقضاء بعض
العدد (قوله فلم يمكن البناء)
أي فيما في بسنة الظهر
القبلية والبعدية (قوله

ولا يقدمهما على الإجابة فيما يظهر ومقابل الصحيح أنه ما ليستأبسته واستدل بظاهر خبر ابن
عمر السابق (وبعد الجمعة أربع) لما صرح في الخبر الصحيح ثنتان منها مؤكدتان (وقبلها ما قبل
الظهر والله أعلم) أي أربع منها ثنتان مؤكدتان فهي كالظهر في المؤكدة وغيره قبلها وبعد
كما صرح به في التحقيق وهذا هو المراد وإن كانت عبارته توهم مخالفتها للظهر في سنتها المتأخرة
وينوي بالقبلية سنة الجمعة كالبعدية ولا أثر لاحتمال عدم وقوعها أخلافا لصاحب البيان إذا
الفرض أنه كلف بالأحرام بها وإن شك في عدم اجزائها أما البعدية فينوي بها بعد فعل الظهر
بعديته لا بعديته الجمعة (ومنه) أي من القسم الذي لا يسبغ جماعة (الوتر) بفتح الواو وكسر
الخبر هل على غير ما قال لا إلا أن تطوع وخبر أو تروا فإن الله تعالى وتر يحب الوتر وانظر الأمر
للندب هنا لإرادة من يدا التأكيد وخبر أن الله افترض عليكم خمس صلوات في اليوم والليلة وإنما
لم يجب كما يقول بوجوبه أبو حنيفة لقوله تعالى والصلاة الوسطى أدل ووجب لم يكن للصلوات
وسطى وقد قال ابن المنذر لا أعلم أحدا وافق أبا حنيفة على وجوبه حتى صاحبيه وما اقتضاه
كلامه من أن الوتر ليس من الرواتب صحيح باعتبار إطلاق الرتبة على التابعة للفرائض ولهذا لو
نوى به سنة العشاء أو راتبها لم تصح وما في الروضة من أنه منها صحيح أيضا باعتبار أن الرتبة براد
بها هنا السنن المؤقتة وقد جرى عليه في مواضع ولو صلى ما عدا الأخيرة الوتر أتى على ما أتى به
ثواب كونه من الوتر فيما يظهر لأنه يطلق على مجموع إحدى عشرة ومثله من أتى ببعض
الترابيع وليس هذا كمن أتى ببعض الكفارة وإن ادعاه به ضمهم لأن خصلته من خصائصها ليس
له أبعاض متميزة ببنيات متعددة بخلاف ما هنا (وأقله ركعة) خبر من أحب أن يوتر بواحدة
فليفعل وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه أوتر بواحدة وقول أبي الطيب يكره الأيتار بها محمول
على أن الإقتصار عليها خلاف الأولى ولا ينافيه الخبر لأنه لبيان حصول أصل السنة بها وأدنى
الكمال ثلاثة وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع (وأكثره إحدى عشرة) ركعة لخبر عائشة ما كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة وهي أعلم بحاله

وليس هذا كمن أتى ببعض الكفارة أي حيث لا يثبت عليه ثواب بعض الكفارة بل إن قدم ذلك لم تصح أصلا وإن لم يتعمد
لكن عرض له ما يمنع كإله وقع له نفسا مطلقا (قوله وأدنى الكمال ثلاثة) الأولى حذف الباء من ثلاثة وخمسة لأن المعدود
مؤنث وقد يجاب بأنه أشار إلى ما ذكره النووي من أنه إذا حذف المعدود جاز ثبوت التام وحذفها فثبت في البعض وحذفها
في البعض (قوله وأكثره إحدى عشرة ركعة) أي ولو مفرقة أخذ من قوله الآتي وشمل الخ وفرع عن نذر أن يصلي الوتر
لزمه ثلاث ركعات لأن أقله وهو واحدة يكره الإقتصار عليها فلا يتناولها النذر فإل عد منه مطلوب لا كراهة في الإقتصار عليها
هو الثلاث فينقط النذر عليه ولهذا إذا قلنا إذا أطلق بنية الوتر أنه قد أتى ثلاث مرر وفرع عن قوله لي واحدة بنية الوتر حصل
الوتر ولا يجوز بعدها أن يفعل شيئا بنية الوتر لحصوله وسقوطه فإن فعله لم ينقض ولا انعقد فلا مطاوعة كذا لو صلى ثلاثا
بنية الوتر وسلم وكذا نقل مرر عن شيخنا الرملي

فيقال لتأمل متى التفت للسلام بطلت صلاته (قوله يغير المعنى) راجع للزيادة والنقص وتوجب به ما إذا لم يغير المعنى ومثاله في النقص السلم عليكم الاتي (قوله لانه دعاء لا خطاب فيه) ينبغي ان يحمله ما لم يقصد به التحلل (قوله كالدخول فيه) كذا في نسخ الشارح ولا مرجع للضمير وهو تحريف من الكتبة عن قول الجلال بنية فان هذه عبارته (قوله وهي انه لو سلم المتطوع)

قال لسقوط الطلب فلا تقبل الزيادة بعد ذلك فالزم بانه يلزم انه لو نذر ان يأتي بأكثر الوتر أبدأ فتوى ثلاث ركعات منه وسلم منها فات العمل فالترمه ورأيت شيخنا حج أفتي بخلاف ذلك اهـ سم على منهج وقول سم ورأيت شيخنا حج أفتي بخلاف ذلك أي فقال اذا صلى ركعة من الوتر أو ثلاثة متلا جازله ان يفعل بآتيه (أقول) والا قرب ما قاله حج وقد ينزع في قول الرمي لسقوط الطلب بان سقوط الطلب لا يقتضي منع البقية الا ترى ان فرض الكفاية يسقط الطلب فيه بفعل واحد ولو فعله غيره بعده أثبت عليه ثواب الفرض وقوله لزمه ٤٩٤ ثلاث ركعات هل يمتنع عليه الزيادة على الثلاث أم لا فيه نظر والا قرب الثاني

من غيرها فلا تصح الزيادة عليها كسائر الرواتب فان أحرم بالجميع دفعة واحدة لم يصح وان سلم من كل ركعتين صبح ما عدا الاحرام السادس فلا يصح وتراته ان علم المنع وتعهد بالقياس البطلان والا وقع فلا كالو أحرم بصلاة قبل دخول وقتها غلط وشمل كلامه ما لو أتي ببعض الوتر ثم تنفل ثم أتي بآتيه (وقيل) أكثره (ثلاث عشرة) ركعة لاخباره بصفة تأولها الا كثرون بان من ذلك ركعتين سنة العشاء وقد ادعى المصنف ضعف التأويل وانه مباعد للاخبار وقال السبكي وأنا أقطع بحمل الايتار بذلك وجهته ولكن أحب الاقتصار على احدى عشرة فاقول لانه غالب أحواله عليه الصلاة والسلام ويسن لمن أوتر بثلاث ان يقرأ في الاولى بعد الفاتحة الاعلى وفي الثانية الكافرون وفي الثالثة الاخلاص ثم الفلق ثم الناس مرة مرة ولو أوتر بأكثر من ثلاث قرأ في الثلاثة الاخيرة ما ذكر فيما يظهر كما بحثه البلقيني (ولمن زاد على ركعة) في الوتر (الفصل) بين كل ركعتين بالسلام للاتباع (وهو أفضل) من الوصل الاتي ان ساواه عدد الخبر كان صلى الله عليه وسلم يصلي فيما بين ان يفرغ من صلاة العشاء الى الفجر احدى عشرة ركعة ويسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة ولا فرق بين ان يصلي منفردا أو في جماعة وقول الجوزي ان قضية تعبيرهم بالسلام من كل ركعتين انه لو أوتر بأحدى عشرة سلم ست تسليمات ولا يجوز انقص من ذلك كان يصلي أربعا بتسليمة وستا بتسليمة ثم يصلي الركعة وان وجد مطلق الفصل لان المرجع في ذلك الاتباع ولم يرد الا كذلك رده الوالد رحمه الله تعالى بان المعتمد خلافها بل دعوى ان ذلك قضية ممنوع وانما قضيتها ان ذلك خلاف الاولى وقيل الوصل أفضل خروجاً من خلاف أبي حنيفة فانه لا يصح الفصل والقائلون بالاول منهوا ذلك بان الشافعي انما يراعي خلاف غيره اذا لم يؤدي الى محذور أو مكروه فان الوصل بثلاث مكروه كما حرم به ابن خيران بل قال القفال لا يصح وصاها وبه أفتى القاضي حسين (و) له (الوصل بتشهد أو تشهدين في) الركعتين (الاخيرتين) لثبوت كل منهما في مسلم عن فعله صلى الله عليه وسلم ويمتنع أكثر من

وذلك لان نذر الثلاث يحمله منه على انه لا ينقص عن الثلاث ثم ان أحرم بالثلاث ابتداء حصل بها الوتر ويرى من الذر ولا يجوز الزيادة عليها لانه حيث وجد مسمى الوتر امتنع الزيادة عليه على ما عتمده مروان أحرم بركعتين ركعتين أو بالأحدى عشرة دفعة واحدة لم يمتنع ويقع بعض ما أتى به واجبا وبعضه مندوبا (قوله فان أحرم بالجميع) أي بالأحدى عشرة مع الزيادة كان أحرم باثني عشر (قوله مرة مرة) راجع لكل من الاخلاص والمعوذتين (قوله فيما يظهر) ظاهره وان وصل وان لم تطويل الثانية على الثانية اهـ

سم على حج وقد يقال هذا بخلاف ما تقدم من انه لا تسن سورة بعد التشهد الاول الا أن يقال هذا مخصص تشهدين له لتعلق الطلب به بخصوصه (قوله بين كل ركعتين) أي وما بعدهما (قوله وهو أفضل) قال الشيخ عميرة قال الاسنوي محمل الخلاف اذا أوتر بثلاث فان زاد الفصل أفضل بخلاف كما في شرح المذهب والتحقيق اهـ في أثناء كلام (أقول) وما ذكره الشيخ عميرة قد فهم من قول الشارح ان ساواه عددا (قوله لخبر كان صلى الله عليه وسلم الخ) به يدفع ما يقال القياس أن يقال الوصل أفضل خروجاً من خلاف أبي حنيفة فانه يجب الوصل ووجه الدفع أن الخلاف انما يراعى اذا لم تعارضه سنة صحيحة وردت عنه عليه السلام وقد ورد عنه الفصل (قوله قضيتها ممنوع) أي قول ممنوع وكان الاولى أن يقول ممنوعة (قوله أو مكروه) أي والرعاية هنا تؤدي الى مكروه فان الواصل الخ (قوله بل قال القفال) ضعيف (قوله والوصل بتشهد أفضل) أي وان أحرم بأحدى عشرة ولعل وجه التشبيه بالمقرب فيما ذكر ان الاول منهما بعد شفع والثاني بعد فرد ثم قوله أفضل يفيد أن الوصل من حيث كونه بتشهدين ليس مكروها وانما هو خلاف الأفضل

أي الذي نوى عدد أو اقتصر على بعضه (قوله والفرق ظاهر) أي بين هذه الصورة المستثناة وبقية الصور (قوله أما المنفرد) لا وجه لقطعه عما قبله مع اتحادهما في الحكم وهو تابع في هذا التعبير للشارح الجلال لكن ذلك لم يذكر قوله وعلى مؤمى الانس والجن (قوله زيادة على ما تقدم) فيه نظر ظاهر فإنه عينه باعتبار ما حله هو به والشارح الجلال لم يذكر

(قوله ولأنه عن تشبيه الوتر) أي يجعله مشتملا على تشهدين (قوله أن يقول بعد الوتر) أي بعد فراغ الوتر ركة كن أو أكثر (قوله وبك منك) أي استصير بك من غضبك (قوله وقد مر) أي في قوله ولو صلى ما عدا الأخيرة الوتر الخ (قوله في جمع المتقدم) ظاهره وإن صار مقبلا قبل فعله وبعد فعل العشاء كان وصلت سفينة دار أقامته بعد فعل العشاء ونوى الإقامة لكن تغل عن العباب أنه لا يفعل في هذه الحالة بل يؤخره حتى يدخل وقته الحقيقي وهو ظاهر لأن كونه في وقت العشاء انبثق بالإقامة (قوله سبق تغل) وينبغي تصويره بركتين أو أكثر حيث كان شفعاً أخذاً ٤٩٥ من قول الشارح لتتبع هي موثرة الخ وال

قال تغل يصدق ركعة ولا يكون الأيتار بركة شفعاً له (قوله يقطعه) بفتح القاف اه شرح المنوع (قوله جعله الخ) وعليه فلو كان لو صلى أول الليل صلى إحدى عشرة ولو صلى آخره صلى ثلاثة فالظاهر أن إحدى عشرة أولى بحاطة على كمال العبادة ووقع السؤال في الدرس عما لو فاته الوتر وأراد صلاته هل يقدمه على صلاة الصبح أو يؤخره عنها وإذا أخره عن صلاة الصبح هل فعله قبل خروج وقت الكراهة أولى أو تأخيره إلى وقت الصبح فيه نظروني كلام بعضهم

تشهدين وفعل أولهما قبل الأخيرين لعدم ورود ذلك والوصل بتشهد أفضل منه بتشهدين كما في التحقيق فرقا بينه وبين المغرب ولأنه عن تشبيه الوتر بالمغرب ويسن أن يقول بعد الوتر ثلاثاً سبحان الملك القدوس ثم اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وبك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وقد مر ما يعلم منه أن تمام النصيلة للوتر لا تحصل إلا بفعل أخيرته لأصلها (ووقته) أي الوتر (بين صلاة العشاء) ولو بعد غروب الشمس في جمع التقديم (وطول الفجر) الصادق للخبر الصحيح في ذلك وقته المختار إلى ثلث الليل في حق من لم يرتجدا ولم يمتد اليقظة آخر الليل وكما يشترط وقوعه بعد دخول وقت العشاء يشترط كونه بعد فعلها حتى لو خرج وقتها وأراد فعله قضاء قبل فعلها كان ممثلاً كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لأن القضاء يعكس الأداء (وقيل شرط) جواز (الآيتار بركة سبق تغل بعد العشاء) وإن لم يكن من منتهى التقع هي موثرة لذلك الفعل وردبانه يكفي كونها وتر في نفسه أو موثرة لما قبلها ولو فرضاً (ويسن) لمن وثق يقطعه وأراد صلاة بعد نومه (جعله) أي جبع وتره (آخر صلاة الليل) لخبر اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترامع خبر مسلم من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فإن صلاته آخر الليل مشهودة ثم إن فعله بعد نوم كان وتر أو تمجداً وعليه يعمل كلامهما هنا ولا كان وتر أو تمجداً وعليه يعمل كلامهما في السكاح أنهما متغايران وعلم من قولي أي جميعه أن الأفضل تأخير ركعة وإن صلى بعضه أول الليل في جماعة وكان لا يدركها آخر الليل ولهذا أفتى الوالد رحمه الله تعالى فحين يصلي بعض وتر رمضان جماعة ويكملها بعد نومه بار الأفضل تأخير ركعة فقد قلوا أن من لم يوتر لم يوتر مع الجماعة بل يؤخره إلى الليل فإن أراد الصلاة معهم على نافلة مطلقاً وأوتر آخر الليل (ذن

ما يقتضي أن تأخيره إلى وقت الضحى أولى كغيره من النوافل لليلة التي تفوته ومنها ما لو كان له وداء ناداه ليس لا ولم يفعلها اه بالمعنى (أقول) ويمكن توجيهه بأنه إن فعله قبل الفرض كان من لتغسل بعد التجرؤ وبيل يعمل النرس وهو مكروه أو عدا كان من التنفل في وقت الكراهة وهو لا ينبغي عند بعض المذاهب فطلب تأخيره إلى وقت لا يكره فيه التنفل انه أفاض هو وقت الضحى بفرع قال في الإيماب ما حاصله لو كان لو صلى الوتر ثلاث ركعات موضوعاً أدرك جميعها في الوقت أو معصولة خرج بعضها أصلاً ما موصولة وفي ما لو كان لو صلى خمساً أو سبعاً ونسأ أدركها في الوقت وأصل أكثر من ذلك خرج بعضها عن الوقت هل الأفضل الاقتصار على الأقل أو لا فيه نظرو الأقرب الثاني لتبعية ما بعد الوقت لما وقع فيه وكانه صلاتها كلها في الوقت أخذاً عما ذكره سم على حج في رواتب الظهر القبلة والبعيدة من أنه إذا نوى الجميع وأدرك بعضها في الوقت وقعت كلها أداء (قوله آخر صلاة الليل) يؤخذ من تخصيص س الأخير بالوتر أصيب تأجيل رتبة العشاء البعيدة وقد قدمنا ما قبله (قوله والا كان وزراً) أي بأن فعله قبل النوم (قوله بأن الأفضل تأخير ركعة) أي ما لم يخف من تأخيرها فوات بعضها والا صلى ما يخاف فوته وأخبر بآيه ويكون ذلك عذراً في القديم لما صلاه (قوله إلى الليل) أي آخر الليل ثم رأيت في نسخة أخرى آخر الليل (قوله صلى نافلة) أي منفرداً كان أو اماماً لكن لو كان اماماً وصلى وتر رمضان بنية النفل كره القنوت في حقها

قول الشارح هنا لم يسمروا بأيام ما شاء على محاذيه واقتصر عند قول المصنف وينوي الامام السلام على المقتدين على قوله هذا يزيد على ما تقدم بالمقتدين خلفه انتهى وهو ظاهر بخلاف ما صنعه الشارح هنا (قوله ومن على يساره بالاولى) هذا ظاهر بالنسبة للردي على الامام دون غيره فليتنامل (قوله على ان تقدم الانتصاب الخ) هذا ينتج نقيض مطلوبه والشهاب ج ذكره في مقام الرد على ما تقدم من قول الشارح ويمكن الخ وعبارته ودعوى ان بين ما ذكر ترتيبا باعتبار الابتداء اذ لا بد من قوله لم يعمده) أي ولو في جماعة وعليه فيستثنى هذا مما سياتي ان النفل الذي تشرع فيه الجماعة يسن اعادته جماعة وقوله أي لا تطلب اعادته بيان لما في كلام الاهباب ثم عقبه بما أتى به الوالد فلا يقال كان الاولى ان يقول أي لم تجز اعادته فان أعاده الخ (قوله لكن ينبغي ان يؤخره الخ) ٤٩٦ لعل حكمته المحاذية بحسب الظاهر على جعل الوتر آخر صلاة الليل صورة

فانه لما فصل بين الركعة الأخيرة وما بعدها كان ذلك كأنه ليس من صلاة الليل لفصله وبقتدياره منها ينزل ذلك منزلة من أراد الاقتصار على الوتر ثم عرض له ما يقتضي التهجيد بعده (قوله وعلى الاول) هو قوله في النصف الثاني من رمضان (قوله لو قنت فيه) أي الوتر ومثله ما لو قنت في غير الصبح فان طال به الاعتدال ولو من الركعة الأخيرة بطلت صلاته حيث كان حامدا عالما والافلا ويسجد السهو على ما عهده الشارح وأفنى ج بان تطويل الاعتدال من الركعة الأخيرة لا يضر مطلقا لانه عهد تطويله بقنوت النازلة وعليه فلا يجوز لانه لم يفعل ما يبطل

أوتر ثم تهجد أو عكس) أولم يتوجب أصلا (لم يعمده) أي لا تطلب اعادته فان أعاده بنية الوتر عامدا عالما لم عليه ذلك ولم ينعقد كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى لخبر لا وتران في ليلة وهو خبر بمعنى النهي وقد قال في الاحياء صح النهي عن نقض الوتر ولان حقيقة النهي التحريم ولان مطلق النهي يقتضي فساد المتي عنه ان رجع الى عينه أو جزئه أو لازمه والنهي هنا راجع الى كونه و ترا والقياس على ما لو زاد في الوتر على احدى عشرة كما صرح بطلان الزيادة في العزيز والافان نعم ان أعاده جاهلا أو ناسيا وقع نفلا مطلقا كاحرامه بالظهور قبل الزوال غالطا ولا يكره التهجد بعد الوتر لكن ينبغي ان يؤخره عنه قليلا (وقيل يشفعه بركعة) أي يصلي ركعة ليصير شفعه (ثم يعيده) ليقع الوتر آخر صلاته كما فعله جمع من الصحابة ويسمى نقض الوتر وقد تقدم انه صح النهي عنه (ويندب القنوت آخر وزه) أي آخر ما يقع و ترا فشمئ ذلك من أوتر بركعة واحدة (في النصف الثاني من رمضان) لما رواه أبو داود ان أبي بن كعب قنت فيه لما جمع عمر الناس عليه وصلى بهم أي صلاة التراويح (وقيل) يسن في آخره الوتر (كل السنة) لا طلاق ما صرح في قنوت الصبح وعلى الاول لو قنت فيه في غير النصف المذكور ولم يطل به الاعتدال كرهه ويسجد السهو وان طال به وهو عامد عالما بالتحريم بطلت صلاته والافلا ويسجد السهو (وهو قنوت الصبح) في لفظه ومحلّه والجهر به واقتضاء السجود بتركه ورفع اليدين فيه وغير ذلك مما مر ثم ويسن لتفرد وامام غير من مر زيادة ما سياتي عليه كما أشار اليه بقوله (ويقول) ندبا (بسم الله ان نستعينك ونستغفرك الخ) أي نستهديك ونؤمن بك وتوكل عليك وتثني عليك الخ سيرك نشكرك ولا نكفرك ونخلع وتترك من يفجرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعى ونخضع بدال منه مله أي نسرع زجور حجتك ونخشى عذابك ان عذابك الجذب بكسر الجيم بالكفار ملحق بكسر الحاء على المشهور وأي لاحق بهم ويجوز فصحها لان الله تعالى ألحقه بهم اللهم عذب الكفرة الذين يصدون أي يمنعون عن سبيلك ويكذبون رسلك ويقا تلون أولياءك أي أنصارك اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات واصلح ذات بينهم أي أمورهم ومواصلاتهم وألف أي اجمع بين قلوبهم

واجعل

عمده (قوله ونخضع) قال الشيخ عميرة هو من حقدوا وحقدلغة فيه اه

أي فهو يفتح النون ويجوز فصحها (قوله ان عذابك الجذب) يقال الجذب بكسر الجيم الاجتهاد في الامر والمراد هنا لازمه وهو شدة العذاب فان من جدد في امر حصل غايته ومنتهاه (قوله أي لاحق بهم) أشار به الى ان الحق هنا بمعنى الحق ومن ثم أشرك بين اسم فاعل الصيغتين في لفظ واحد وفي المصباح ملحقته ولحقته به الحق من باب تعب لحاقا بالفتح أدركته والحقة بالالف مثله وألحقته زيد ابهر واتبعته اياه فلحق هو وألحق أيضا وفي الدعاء ان عذابك بالكفار ملحق ويجوز بالكسر اسم فاعل بمعنى لاحق ويجوز بالفتح اسم مفعول لان الله ألحقه بالكفار أي يتراه بهم اه (قوله أي أمورهم) تفسير مرادف لقوله ذات بينهم وفي اليساوي في تفسير قوله تعالى فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم مانعه أي أصلحوا الحال التي بينكم بالمواساة والمساعدة فيسارزكم الله سبحانه وتعالى وتسليم أمره الى الله والرسول (قوله ومواصلاتهم) عطف تفسير

تقدم القيام على النية والتكبير والقراءة والجلوس على التشهد واستحضار النية على التكبير وهو ترتيب حسي وشرعي لا يفيد لما مر مما يعلم منه ان ذلك التقديم شرط لحساب ذلك لاركن (قوله ومنه) يعني من الترتيب (قوله يعني الفروض صحیح) أى على وجه الحقيقة والافالصة ثابتة وان قلنا بالتغليب (قوله فالترتيب بينها) حق العبارة فالترتيب فيها حتى يلاقي التمثيل اذ الترتيب فيه انما هو بينها وبين الفروض (قوله كسلامه قيل تشهد) السكاف استقصائية بقية ما يأتي (قوله فان

(قوله وهي) أى الحكمة (قوله الذى عاهدتهم عليه) أى فى قوله تعالى وادأخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم الآية (قوله لما ذكر) هو قوله لان قنوت الصبح الخ (قوله وان الجماعة تندب الخ) اصل حكمه التعرض له سداها مع ان الكلام فيما لا يشرع فيه الجماعة انه لما ذكر الوتر لكونه فى أكثر السنة لاجتماع فيه ناسب تنم احواله بذكر ما يفعله فيه فى بعض السنة (قوله وهي صلاة الاشراف) عبارة سم على منهج فرع المعتمد ان صلاة الاشراف غير صلاة الضحى من اه وفى حج ما وافقه وعليه فتحصل ركعتين وينبغى انه لو أحرم بها أكثر اعتقدت وانه لو أحرم ركعتين ثم أراد أن يحرم بصلاة أخرى بنوى بها ذلك لم تنعقد لان السنة حصلت بالاول والثانية غير مطابقة قياسا على ما يأتي فى نية المسجد (قوله الكافرون والاخلاص) ويقرؤهما أيضا فيما لو صلى أكثر من ركعتين كما أخذ مما تقدم عن حج وحمل ذلك أيضا ما لم يصل أربعاً أو ستاً بحرام فلا يستحب قراءة سورة بعد التشهد الاول ومنه كل سنة ٤٩٧ تشهد فيها يشهد بن فانه لا يقرأ

السورة فيما بعد التشهد الاول (قوله بالامضاء) غرضه دفع ما ورد عليه من انه كيف يعقل ان الاخلاص تعدل ثلث القرآن مع انما منه وباقيه يستعمل على يس وتبارك الملك ونحوهما وكل واحدة منها فيه ثوب مخصوص اذا جمع راد مجزئه على ثلث القرآن كثيرا (قوله واكثرها ثلثا عشرة الخ) فائدة يقال حج فى شرح الثمانيات عند قول المصنف فى باب صلاة الضحى قال ما خبرني احداه رأى لبي

واجعل فى قلوبهم الايمان والحكمة وهي كل ما منع القبيح ونبتهم على ملة رسولك وأوزعهم أهى الهمة ان يوفوا بعهده الذى عاهدتهم عليه وانصرهم على عدوك وعدوهم الى الحق واجعلنا منهم ولا يسن ربنا لا تؤاخذنا الى آخر السورة كما فى المجموع لكرهه القراءة فى غير القيام (قلت الاصح) انه بقول ذلك (بعده) لان قنوت الصبح ثابت عنه صلى الله عليه وسلم فى الوتر والاخر لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم شئ فيه وانما اخترعه عمر رضى الله عنه وتبعوه فكان تقديمه أولى فان اقتصر على أحدهما فقنوت الصبح أفضل لما ذكر (وان الجماعة تندب فى الوتر) فى زمان سواء كان (عقب التراويح) أم بعدها أم لم يفعلها أو سواء أفعلت التراويح (جماعة) أم لا (والله أعلم) اقتداء فى ذلك بالسلف والخلف ما وتر غير زمان ولا يسن له جماعة كغيره (ومنه) أى ومن القسم الذى لا تسن له جماعة (الضحى) للاخبار الصحيحة فيها ومن نفاها انما أراد بحسب علمه وهي صلاة الاشراف كما أتى به الوالدرج الله تعالى وان وقع فى العباب انها غيرها وعلى ما فيه يندب قضاؤها اذا نيت لانها ذات ورف (وأقلها ركعتان) لانه صلى الله عليه وسلم لم أوصى بها أبداً بغير ركعة وانه لا يدعها ما ويسن ان يقرأ فيها الكافرون والاخلاص وهما أفضل فى ذلك من الشمس والضحى وان وردنا أيضا اذا الاخلاص تعدل ثلث القرآن والكافرون تعدل رابعة بالامضاء وأدنى الكمال أربع وأكل منه ست واختلف فى أكثرها كما أشار اليه بقوله (وأكثرها ثلثا عشرة) خبر فيه ضعف وعده امر حرم عليه فى الزوضه كصلوات المعتمد كما نقله المصنف عن الأكثرين وصحبه فى الضيق والمجموع

٦٣ نه ل صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى الاثم فى دنيا حدث ان رسول صلى الله عليه وسلم دخل بينها يوم فتح مكة فغسل فسمع أى صلى فى ركعات الخ ما فيه موله فغسل أحد منته أئمة انه يسن لمن دخل مكة ان يغسل أول يوم لصلاة الضحى اقتداء به صلى الله عليه وسلم اه ثم قال أيضا فى الباب المذكور قيل روى أى عائشة لسابق ما رأيته يملأها نزع من جعل من خصائصه انها واجبة عليه ورواية الدارقطى أمرت بصلاة الضحى ولم تؤمر بها ضعيفة ويرد بان الذى من خصوصياته صلى الله عليه وسلم كما صرحوا به وجوب أصل صلاتها لا تكريرها اه ثم قال فيه أيضا فائدة من فوائد صلاة الضحى انها تجزئ عن الصدقة التى تصح على مناسل الانسان الثلاثة ثوبين من فضلها كما أخرجه مسلم وفيه ويجزئ عن ذلك ركعتا الضحى وسكنى الحافظ أبو الفضل الزين العراقى انه شهر بين العوام انه من قطعها يسمى فسر ركعتين منهم تركها أصلاً لذلك وليس لما قالوا أصل بل الطاهر انه لما لنا الشيطان على أسنهم يحرمهم الخير الكثير لا يترك اجراؤها عن تلك الصدقة اه (أبول) ومثل ذلك فى البعالة اه رأيته فيمن منهم من صلاة قنوت أو لا

قدم ركنا قولاً (أي على ركن فعلي بقربة ما بعده) (قوله أي المترك) (لا حاجة إلى لفظ أي) (قوله لأن الانحناء) حق التعبير لأن
 الهوى (قوله حتى بلغ مثله) أي ولو لمحض المتابعة كالأحرار منفرد أو صلى ركعة ونسي منها سجدة ثم قام فوجد مصلياً في المسجد
 أو الاعتدال فاعتدى به وسجد معه للمتابعة فيجزئه ذلك وتكمل به ركعته كما نقل عن شيخنا الشمس الشو برى سقى الله هذه
 ومنازلة شيخنا الشبرا لمسى فيه بأن نية الصلاة لم تشمل مدفوعة بما نقله هو قبل هذا في الحاشية عن الشهاب حج من قوله

(قوله لأنه ورد الخ) أي ولأنه صفت مشابته للفرائض بتخصيص الجماعة فيه بنصف رمضان وعدم مشروعيتهما فيما عداه
 بخلاف التراويح فانها شرعت فيه جميع الشهر فاشبهت الفرائض بمشروعية الجماعة فيها جميع السنة (قوله الفصل
 في جنسه) (الاولى الوصل كما عبر به حج) (قوله ومنه) أي من هذا المعنى وهو أن تشرق بضم أوله من أشرق الخ (قوله اذا
 مضى ربيع النحر) أي في الربع الاول الصبح وفي الثاني الضحى وفي الثالث الظهر وفي الرابع العصر (قوله صلاة الاوابين)
 أي صلاة الضحى (قوله لا دخل غير المسجد الحرام) واذا دخل المسجد الحرام مر يد الطواف واراد ركعتين تحية المسجد قبل
 الطواف فهل تعتقد قال الشيخ الرملي ينبغي ان تعتقد وخالف شيخنا الزبادي وقال بعدم الاعتقاد ومثل عن ذلك في مجلس آخر
 فقال بالاعتقاد وعلى ذلك بقوله ٤٩٨ يؤخذ من قولهم يسر لمر يد الطواف انه يؤخر تحية المسجد عنه انه لو قدمها عليه

فانما تعتقد قال لم يرد
 الطواف ندب في حقه
 تحية المسجد بالصلاة
 واعتمده شيخنا الزبادي
 أيضاً واذا صلى بعد
 الطواف للطواف اندرج
 في ذلك تحية المسجد اهـ
 هكذا يمشى بخط بعض
 الفضلاء وهو كذلك
 والمراد ببعض الفضلاء
 هو والد واحد لي كما هو
 الغالب فيما نقله عن بعض
 الفضلاء في فرع كوقوف
 في شائع مسجد استحب
 التحية أي فيه ولم يصح
 الاعتكاف فيه والفرق
 ان الغرض من التحية
 أن لا تنتهك حرمة المسجد

وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى ان أكثرها ثمان وعليه فلو زاد عليها لم يجز ولم يصح ضحي ان أحرم
 بالجميع دفعة واحدة فان سلم من كل ثنتين صح الا الاحرام الخامس فلا يصح ضحي ثم ان علم
 المنع وتعمده لم ينعقد والواقع فلا كظيره مما مروى عن ان يسلم من كل ركعتين كبقية
 الرواتب وانما امتنع جمع أربع في التراويح لانها أشبهت الفرائض بطلب الجماعة فيها ولا يرد
 على ذلك التورفاته وان جاز جمع أربع منه مثلاً بسلامة مع شبه لما ذكر لانه ورد الفصل في
 جنسه بخلاف التراويح ووقتها من ارتفاع الشمس كرمح كافي التحقيق والمجموع وقول الروضة
 عن الاحباب من طلعها ويسحب تأخيرها الى ارتفاعها رداً كما قاله الاذري بأنه غريب
 أو سبق فلم ولهذا قال الشارح كأنه سقط من القلم نقطة بعض قبل أحبابنا ويكون المقصود بذلك
 حكاية وجهه كالاصح في صلاة العيدين وان لم يحكه في شرح المذهب والاول أو فوق لمعنى الضحي
 وهو كما في الصحاح حين تشرق الشمس بضم أوله ومنه قال الشيخ في شرح المذهب ووقتها اذا
 أشرق الشمس الى الزوال أي اضاءت وارتفعت بخلاف شرفت فعناء طلعت اهـ ووقتها المختار
 اذا مضى ربيع النهار يكون في كل ربيع منه صلاة والخبر الصحيح صلاة الاوابين حين ترمض
 الفصل بفتح الميم أي تبرك من شدة الحر في خفافها (و) منه (تحية المسجد) لا دخل غير المسجد
 الحرام وشمل ذلك المساجد المتلاصقة والذي بعثه مسجد وبعضه غيره كما بحثه الاسنوي في
 باب الغسل سواء كان متطهراً أم محدثاً وتطهر عن قرب قبل جلوسه وقول الشارح تبه الغيرة
 لا دخله على وضوء جرى على الغالب وسواء كان مریداً للجلوس أم لا وقول الشيخ نصير لمرید
 الجلوس جرى على الغالب كما قاله الزركشي اذا امر به ما معلق على مطابق الدخول تعظيماً

بترك الصلاة فيه فاستحب في الشائع لان بعضه مسجد بل ما من جزء الا وفيه جهة مسجدية وترك الصلاة للبقعة
 ينحل بتعظيمه والاعتكاف انما هو في مسجد والشائع بعضه ليس بمسجد فالمكث فيه بمنزلة من خرج بعضه عن المسجد واعتد
 عايه في فرع كالأحرار بالتحية في المسجد ثم خرج في أثناءها من المسجد هل تصح تحيته ا كتفاء بالشرع فيها في المسجد أولاً ولا
 بد من اتمامها في المسجد وعلى الثاني هل تبطل بخروجه أو تنقلب فلام مطلقاً أو يفصل بين العالم والجاهل فيه نظرو توقف
 في ذلك والقلب الى اشتراط ايقاعها جميعها في المسجد في كونها تحية أم لا وان اخرج في الاثناء ففصل بين العالم قتل وغيره
 فتقلب فلام مطلقاً في فرع كالأحرار بالتحية ثم رأى على بدنه أو ثوبه نجاسة فذهب وغسلها ينبغي ان طال الفصل فانت والا
 فلا وان كانت رؤية النجاسة بعد ان جلس بين السجدة الأولى والاستراحة لان هذا الجلوس بمنزلة الجلوس سهواً ولعل هذا مبني
 على اعتماد قوائم بطول الفصل من غير جلوس وان قلنا لا فتوت بالقيام وان طال لم تنفث هنا مطلقاً في فرع كقوى قلب التحية
 أو نحوها فلام مطلقاً فيه نظرو توقف فيه مر والقلب الى البطلان أم لا اهـ سم على منهج

ومعنى ذلك الشمول ان يكون ذلك النفل أى ومثله الفرض بالاولى داخل الفرض فى معنى مطلق بخلاف الصلاة سجود السهو والتلاوة انتهى اذ اخفاء فى شمول نية الصلاة لما ذكره هذا المعنى (قوله بل لا بد من استثنائها) قال الشهاب حج ولم يشترط هنا طول ولا مضى ركن لانها تيقن ترك انضمام لتجوز ما ذكر وهو أقوى من مجرد الشك فى ذلك (قوله اذ غابته انه سكوت

(قوله أو كان خطيباً) أى ولا يكره له الترك بل يكره له الفعل كما قاله حج وهو عطف على قوله الا ان قرب (قوله وما يخفى فى أرض مستأجرة) ومثلها المكتكرة والأرض التى لا تجوز عمارتها كالتى بحريم الانهار ومحل ذلك فى الأرض امامها من البناء ومنه البلاط ونحوه فيصح وقفه مسجد حيث استحق اثباته فيها كل ٤٩٩ استأجرها ما مع تشمل البناء ونحوه

وتصح التحية فيه (قوله وتكون كلها تحية) وذلك حيث نوى أكثر من ركعتين ابتداءً فلو أطلق فى إحرامه محل على ركعتين قياماً على ما قاله الزبائدى فى صفة الصلاة من أنه اذا نوى سنة الظهر وأطلق محل على ركعتين وتقدم بعد قول المصنف وانما الخلاف فى الراتب المؤكد عن ابن قاسم على ابن حجر فتدلى عن مر أنه يخبر بين ركعتين وأربع (قوله لم ينعقد) أى المأثى به ثانياً (قوله أو نفل) ينبغى أن محل ذلك حيث لم يندوها والا فلا بد من فعلها مرة متتلة لانها بائنة صارت متتلة ولا يجمع بينهما وبين فرض ولا نفل ولا تحصل بواحدة منهما (قوله وان نزع فيه) بمن ناره شارحه شيخ الاسلام ومثله فى شرح الروض له رحمه الله

للبقعة واقامة للشعار كما يسر لدخول مكة الاحرام وان لم يرد الاقامة بها وسواء كان مدرسا ينتظر كما فى مقدمة شرح المذهب أم لا وان نقل الركعتين عن بعض مشايخه بخلافه لعدم استحضاره ذلك وسواء أدخل زحفاً أم حبواً أم غيرها ويكره تركها الا ان قرب قيام مكتوبة وان لم تكن جمعة بحيث لو اشتغل بها فاته فضيلة التحريم مع امامه وكانت الجماعة مشرعة له وان كان قد صلاها جماعة او فرادى فيما يظهر أو كان خطيباً ودخل وقت الخطبة مع غيبته منها أو دخل والامام فى مكتوبة أو خاف فوت سنة راتبة كما فى الروتن ويؤيده أنه يؤخر طواف القدوم اذا خشي فوت سنة مؤكدة أو دخل المسجد مريراً للطواف وهو مكن منه لحصوله بركعتيه ويحرم الاشتغال به عن فرض ضاق وقته وخرج بالمسجد الى باط ومضى العبد وما يخفى فى أرض مستأجرة على صورة المسجد وأذن بانيه فى الصلاة فيه وهى (ركعتان) للحديث أى أفضلها ذلك والافال زيادة عليها مائة وتكون كلها تحية فان سلم ثم أتى بركعتين التحية لم ينعقد الا من جاهل فينعقد له نقلاً مطلقاً (وتحصل بفرض أو نفل) نويت أم لا كما ذكره فى البهجة وان نزع فيه لعدم انتهاك حرمة المسجد المقصودة ثم لو نوى عدمها لم يحصل فضلها فيما يظهر لوجود الصارف أخذاً بما يحتمل بعضهم فى سنة الطواف (لاركعة) أى لا يحصل بها التحية (على الصحيح) لخبر اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين والثانى نعم لحصول الاكرام بها المقصود من الخبر ويجرى فيما بعده (فان وكذا الجنابة وسجدة التلاوة) سجدة (شكر) فلا تحصل بهذه ولا ببعضها للحديث أيضاً (وتتكرر) التحية أى طلبها (بتكرار الدخول على قرب فى الاصح والله أعلم) انجد سببها كالبعد والثانى لا للسنة وتفوت بجلاسه قبل فعلها وان تصر الفصل الا ان جلس سهواً ولم يطل الفصل كما فى التحقيق وبطول الوقوف أيضاً كما أتى به الوالدرجة الله تعالى قيساً على قرات سجدة التلاوة بماول الفصل بعد قراءتها وكما يفوت سجود السهو وبطول الفصل بعد سلامه ولو سهواً لان كلامها انما يفعل لعارض وقد زال وقولهم ان تحية المسجد تنوت بجلاسه سهواً ووجهه لا بل فعلها خرج مخرج الغالب من حال داخل المسجد ولو أحرم بها قائماً ثم أراد التعمد لا تمامها الا وجه الجواز ولو أحرم بها جالساً الا وجهه كما افاده لو الدرجة الله تعالى جوازه حيث جلس لياتى بها اذ ليس لنا نافذة يجب التحريم بها قائماً ووجهه بها خرج مخرج الغالب ولهذا لا تنوت بجلاوس قصير نسباً او جهلاً وان جرى بعض المتأخرين على خلافه ويؤخذ من ذلك دوتها

وعبارته ولفظ فضل من زيادته وعبارته أصله وتادى فلا تحصل بعده وينبغى ان لا تنوت بصلاة الجنابة التحية ان لم يطل بها فصل (قوله وبطول الوقوف) أى قدر ازاند على ركعتين كما يعلم مما قدمناه قبل قوله وسهواً الخ اخذ من كلام الشارح ثم وخرج بطول الوقوف ما لو اتسع المسجد جدا فدخله ولم تنف فيه بل قصد المحراب مثلاً وزاد مشيه اليه على متفد ركعتين فلا تنوت التحية بذلك (قوله ولو سهواً) الاولى اما طاق قوله ولو لم امر من أن المعتمد انه يفوت بالسلام أى سجود السهو وعرضا مطلقاً (قوله بجلاوسه) أى حيث طال النفل أخذ مما مر (قوله حيث جلس أى بها) خرج صورة الاطلاق فسوت التحية بالجلاوس وشمل ذلك قوله السابق وتنوت بجلاوسه قبل فعلها وان قصر الفصل

طويل الخ) أي لان الصورة انه لم يأت بمتاف غير ذلك (قوله ولم يطأ نجاسة) أي وان مشى خطوات وتحول عن القبلة وكذا فيما يأتي وتعبيره يطأ جرى على الغالب والمراد تنجسه بغير معنونه وانظر هل كشف العورة كذلك (قوله لم تتصلح لهما) أي مجموعهما والافلا بد من اتصال احدهما كما يعلم من التصوير ومن قوله في الضابط غير متواليين (قوله وقول الشارح الخ)

(قوله بجالوسه للشرب عمدا) ظاهره وان كان به عطش وعبارة حج ولودخل عطشا لم تفت بشر به جالس على الاوجه لانه له ذرأى وهو مخالف للشارح كما ترى الا ان يحمل كلام حج على ما اذا اشتد العطش وكلام الشارح على ما اذا لم يشتد لانه ممكن من انه يشرب من وقوف من ٥٠٠ غير مشقة وهو قريب (قوله فليقل أربع مرات سبحان الله الخ) ينبغي أن

محل الاكتفاء بذلك حيث لم يتيسر له الوضوء فيه قبل طول الفصل والافلا تحصل لتقصيره بترك الوضوء مع تيسره (قوله وصلاة الحيوانات) أي دعاؤهم (قوله ان يقول ذلك أربعاً) معتمد (قوله وتحيية الخطيب الخطبة) أي التحية التي تطلب منه اذا دخل هي الخطبة (قوله اخذ ايمامهم) أي في الوتر (قوله أوجهها ثالثاً) يفرع عن الوتر ودخل المسجد هل يقتصر على ركعتين ينوي بهما أحد السنتين ويدخل الاخرى أو يصلي أربعاً يصلي ركعتين تحية المسجد وثنتين سنة الوضوء فيه تظروا الاقرب ان يقال ان اقتصر على ركعتين نوى بهما أحد السنتين أوهما اكتفى به في أصل السنة والافضل ان يصلي

بجالوسه للشرب ٤د لانه اذا قيل بفواتم ايجالوسه من أجلها ففواتمها به لغيرها أولى ومرأى ان لنا قولاً بفواتم ايتقدم سجدة التلاوة عليها مع اختلاف الائمة في وجوبها وما نحن فيه أولى وقياس ما مر فواتمها أيضاً من دخل غير قائم وطال الفصل قبل فعلها ويكره كما في الاحياء دخول المسجد من غير وضوء فان دخل فليقل أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر قائم تعدل ركعتين في الفضل زاد ابن الرفعة ولا حول ولا قوة الا بالله وغيره زاد العلي العظيم لانها الطيبات الباقية الصالحات وصلاة الحيوانات والجمادات وفي الاذكار عن بعضهم يسكن ان لم يتمكن منها حدث أو شغل أو نحوه أن يقول ذلك أربعاً قال المصنف انه لا بأس به واعلم ان التحيات متعددة تحية المسجد بالصلاة والبيت بالطواف والحرم بالاحرام ومنى بالرمي وعرفة بالوقوف ولقاء المسلم بالسلام وتحية الخطيب الخطبة يوم الجمعة (و يدخل وقت الواتب) اللاتي (قبل الفرض) بدخول وقت الفرض (و) يدخل وقت اللاتي (بعده بفعله) كالوتر (ويخرج النوعان) اللذان قبل الفرض وبعده (بمخرج وقت الفرض) لتبعيتهما له فلو فعل القبلية بعده كانت اداء نعم بفوت وقت الاختيار لها بفعله وتصير البعدية قضاء بفوته ولم يدخل وقتها ولو فعلها قبله لم تنقض وان كان الفرض قضاء في أربع الوجوهين أخذاً مما مر لان القضاء يحكي الاداء ومقتضى كلامه عدم اشتراط وقوع الراتبة بقرب فعل الفرض وهو كذلك خلافاً للشامل وهل تفوت سنة الوضوء بالاعراض عنها كما يحتمل بعضهم وفرق بينها وبين الضحية فانها لا يفوت طلبها وان فعل بعضها في الوقت قاصداً الاعراض عن باقيها بل يستحب قضاؤه أو بالحدث كما جرى عليه بعضهم أو بطول الفصل عرفاً احتمالات أوجهها ثالثاً كما يدل عليه قول المصنف في روضته ويستحب لمن توشأ ان يصلي عقبه وقوله فيها في مجت الوقت المكروه ومنه ركعة ان عقب الوضوء واطلاق السجدين ان من توشأ في الوقت المكروه يصلي ركعتين يحول على ما اذا كان الزمان قصيراً وان ذهب بعضهم الى حمل الاول على ندب المبادرة وهنا على امتداد الوقت ما بقيت الطهارة اذا قصد بها صيانتها عن التعطيل ولا فرق في استحباب السنن الراتبة بين السفر والحضر سواء كان قصيراً أم طويلاً لكنها في الحضر كدوسيات في الشهادات رتبة هادة من واطب على ترك الراتبة (ولو فات النفل الموقت) كصلاة العيد والضحى والراتب (بدب قضاؤه)

أربعاً وينبغي أن يقدم في صلاته تحية المسجد ولا تفوت بهما سنة الوضوء لان سنة الوضوء فيها خلاف أبداً المذكور ولا كذلك تحية المسجد (قوله يصلي ركعتين) أي ولا يجتمع ذلك مع كونه وقت كراهة لكونها صلاة لها سبب ومحل الصحة ما لم يتوشأ ليصلها في وقت الكراهة كما مر من ان من دخل المسجد في وقت الكراهة بقصد التحية فقط لم تصح صلاته (قوله الى حمل الاول) هو قوله ويستحب ان توشأ الخ (قوله من واطب على ترك الراتبة) أي كلها كما هو المتبادر من هذه العبارة ويحتمل ان مثل ذلك ما لو واطب على ترك بعضها ولو غير مؤكده وهو قريب لاشعار ذلك بعدم كثراته بالمطالع (قوله ندب قضاؤه) انظر هل يقضى النفل من الصوم أيضاً اذا فاته كيوم الاثني ويوم عاشوراء فيه نظر ينبغي ان يندب القضاء اخذاً من ندب قضاء النفل

اعلم ان الشارح لم يصور بالذي صور به الشارح هنا وانما صور بتصوير آخر من بعض ما صدقت الضابط المار وهو ترك سجدة من الاولى وسجدة من الثانية وسجدة من الرابعة فكان على الشارح ان ينقله ليتنزل عليه ما ذكره والا فالتبادر من سياقه انه موافق له في التصوير خصوصا مع قوله الاتي ويمكن الاعتناء بكلامه الخ فانه لا ينزل الا على ماصور

المؤقت هنا ونقل عن شيخنا الشبشيري خلافا مع الارباب له معاني وقد فانت اه وفيه وقفة ثم رأيت في سم على شرح البهجة عند قول المصنف وصومه الخيس والاثني مانصه وفي فتاوى الشارح انه اذا فاته صوم مؤقت أو اتخذ وردا سن له قضاؤه اه وهو يفيد سن قضاء نحو الخيس والاثني وست شوال اذا فانت ذلك (قوله ابد في الاظهر) أي فلا يتقيد قضاء فانت النهار بيقينه ولا فانت الليل بيقينه خلافا لمن قال به اه محلي بالمعنى (قوله ولا نهام صلاة مؤقتة) عطف على قوله للاحاديث الخ (قوله فلا مدخل للقضاء فيه) ظاهره ولونذره وهو واضح لان ما فاته سبب لا يندب قضاؤه (قوله شكرا) أي تقع شكرا (قوله وكلما نزل) أي وان لم يطل الفصل بين الزولين (قوله قبل ان يدخل منزله) أي وينبغي له مراعاة اقرب المساجد الى منزله وان السنة تحصل بغيره أيضا (قوله عن ركعتي دخوله) أي المنزل (قوله وعقب خروجه من الحمام) وبكره فعلهما في مسكنه فيضعا في بيته أو المسجد وينبغي ان محل ذلك اذ لم يطل الفصل بحيث تنقطع نسبتهم عن كونهما المخرج من الحمام (قوله من مسجد رسول الله) أي ارادة الخروج منه (قوله ولن دخل ٥٠١) أرصلا بعبد الله فيها) ومنها

أما كى اليهود والنصارى
المختصة بهم فان عبادتهم
نهيها باطلا فكان لا عبادة
(قوله وقبل عقد النكاح)
ينبغي ان يكون ذلك
للزواج والولي لتعاطيها
المتددون لزوجة
وينبغي أيضا ان فعلهما
في مجلس العقد قبل
تعاطيها (قوله وعند حفظ
القرآن) أي ولو بعد
نسيانه وقد صلى للحفظ
الاول (قوله وألحق به
الباقني الغسل) ظاهره
ولو مندوبا (قوله وحصل

أبدا (في الاظهر) للاحاديث الصحيحة في ذلك كقضاؤه صلى الله عليه وسلم سنة الصبح في قصة
الوادى بعد طلوع الشمس وسنة الظهر البعدية بعد العصر لما اشتغل عنهم بالوفد ولا نهام صلاة
مؤقتة فقضيت كالفرائض ولا فرق في ذلك بين الحضر والسفر كما صرح به ابن المقرئ
والثاني لا يقضى كغير المؤقت ونخرج بالمؤقت ذوالسبب ككسوف واستسقاء ونجاسة فلا
مدخل للقضاء فيه والصلاة بعد الاستسقاء مشكرا عليه لا قضاء نعم لو قطع نهام مطاقتا استحب
قضاؤه وكذا الوقت ورد من النفل المطلق كما قاله الأذرى ومما لا تنس فيه الجماعة ركعتان
عند ارادة سفره بمنزله وكلما نزل وبالمسجد عند قدومه قبل ان يدخل منزله ويكتفى بهما عن
ركعتي دخوله وعقب خروجه من الحمام وعند خروجه من مسجد رسول الله صلى الله عليه
وسلم لسفره ولن زفت اليه امرأه قبل الوقاع ويندبان له أيضا ولن دخل أرصلا بعبد الله فيها
وبعد الخروج من الكعبة مستقبلا لهما وجهها وقبل عقد النكاح وعند حفظ القرآن
وركعتان بعد الوضوء وألحق به الباقي الغسل والتميم ينوي به ما سنه وركعتان للاختارة
وتحصل السنتان بكل صلاة كالنحية والحاجة لحديث فيها ضعيف وفي الاحياء انها اثنتا عشرة
ركعة وللقتل بحق او غيره وللنوبة قبلها او بعدها ولو من صغيرة وصلاة الاوابين وهي عشرون
ركعة بين المغرب والعشاء ورويت ستا وأربعا وركعتين فهما أقلاها وصلاة الزوال بعده

السنتان) أي الوضوء ما ألحق به والاستخارة (قوله وللحاجة) أي التي يهتم بها عادة وينبغي ان فعلها عند ارادة الشروع
في طمها حتى لو طال الزمن بين الصلاة والشروع في قصاتها لم يمتد بها وتنع له فلا مطلقا (قوله وفي الاحياء نها) أي صلاة
الحاجة (قوله وللتوبة) أي وان تكررت ولو من صغيرة ويس في المذكور تنية اسبابها كان يقول سنة الزفاف ولترك
ذكر السبب صحت صلاته وتقدم أنه يكون نفلا مطلقا حصل في ضمنه ذلك المقيد (قوله وصلاة الاوابين) عطف على قوله
ركعتان عند ارادة سفر الخ وانما سميت بذلك لان فاعلها يرجع الى الله وتب مما فعله في نهاره قد تكرر ذلك منه دل على كثرة
رجوعه الى الله ولو لم يلاحظ ذلك المعنى وهي لسماء بصلاة الغسل (قوله بين المغرب والعشاء) أي بين صلاة المغرب والعشاء
ومنه يعلم انم الاتصال بنفل قبل فعل المغرب وبعد دخول وقتيه وعليه فلو نواها لم تنعقد لعدم دخول وقتها كرواتب الفرائض
اذ فعلت قبل الوقت واذا فانت سن قضاؤها وكذا صلاة سنة الزوال لان كلاهما مؤقت أخذاهما تقدم في صلاة الاشراف
بناء على انها غير الصبي ومجتمعة عدم سن قضاء سنة الزوال للصبر يحتمل بانها ذات سبب فادام صلى سنة الظهر حصل بها سنة
الزوال ما لم ينفها قياسا على ما مر في تحية المسجد وعليه فالظاهر انه اذا صلى بعد الزوال اتية سنة الزوال لم تنعقد لحصولها بالراتبة
(قوله وصلاة الزوال بعده) أي فلو قدمها عليه لم تنعقد وهو مخالف لسكالم الماوى لا

هو به يادى الرأى ولا يمكن تنزيهه على كلام الشارح الجلال الأبتكاف بان يقال قوله يعنى سجدة واحدة به الجنس أى
سجدة واحدة وقوله أى السجدة الثانية من الركعة الاولى بالثلاثة أى وأما الاولى منها فقد كملت بسجدة الركعة الثانية أى

(قوله وهى ركعتان أو أربع) وهى غير سنة الظهر كما يعلم من افرادها بالذ كر بعد الر واتب وتصير قضاء بطول الزمن عرفا
وعبارة المناوى على الجامع فى شرحه الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم أربع قبل الظهر الخ نصها أربع قبل الظهر أى أربع
ركعات يصلين الانسان قبل صلاة الظهر أو قبل دخول وقتها وهى أى وقته عند الزوال قال العلقمى هذه يسمونها سنة
الزوال وهى غير الأربع التى هى سنة الظهر قال شيخنا قال الحافظ العراقى وعن نص على استحبابها الغزالي فى الاحياء فى
كتاب الاوراد ليس فيها تسليم أى ليس بين كل ركعتين منها فصل بسلام تفتح بالبناء للفعول لمن أبواب السماء كناية عن
حسن القبول وسرعة الوصول ثم قال قال الشيخ حديث صحيح (قوله وهى أربع بتسليم) أى فلا تصح الزيادة على الأربع (قوله
أو بتسليمتين) انظر وجه التفرقة بين الليل والنهار مع أن الفصل أفضل من الوصل مطلقا ولعله ان الصلاة بالليل يبعد عروض
ما يمنع من اتمامها فطلب فيها الفصل بسلام لزيادة ما يفعله فيها وبالنهار قد يعرض تشاغل يمنع من اتمامها فطلب فعلها
بسلام واحدا ليكون التصرم بها ٥٠٢ مانع عن الاعراض عن شئ منها ودخل فيه ما لو فرقتها ففعل فى ليلة ركعتين وفى

ليلة أخرى ركعتين وهو
محتمل ويحتمل ان شرط
حصول سنتها اذا فعلها
متوالية حتى تعد صلاة
واحدة وهو اقرب (قوله
يقول فى كل ركعة) قال
السيوطى رحمه الله فى
كتاب الحكم الطيب
والعمل الصالح ما نصه
كيفية صلاة التسبيح أربع
ركعات يقرأ فيها الحمد
والعصر والكافرون
والاخلاص وبعد ذلك

وهى ركعتان أو أربع وصلاة التسبيح مرة كل يوم والا الجمعة والاف شهر والاف سنة
والافرة فى العمر وهى أربع بتسامة يوم هو الاحسن نهارا أو بتسليمتين وهو الاحسن ليلا كما
فى الاحياء يقول فى كل ركعة بعد الفاتحة وسورة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
زاد فى الاحياء ولا حول ولا قوة الا بالله خمس عشرة مرة وفى كل من الركوع والاعتدال وكل
من السجدين والجلوس بينهما والجلوس بعد رفعه من السجدة الثانية عشر اذ كان خمس
وسبعون مرة فى كل ركعة علمها النبي صلى الله عليه وسلم العباس وذكر له فيها فضلا عظيما
وماتقرر من سنتها هو ما اقتضاه كلامهما وجرى عليه المتأخرون وصرح به جمع متقدمون
قال ابن الصلاح وحديثنا حسن وكذا قال النووي فى التهذيب وهو المعتمد وان جرى فى المجموع
والتحقيق على ضعف حديثنا وان فى نديها انظر او قد ورد ذلك بعضهم بأنه لا يسمع بعظيم فضلها
ويتركها الامتهرون بالدين والطعن فى نديها بان فيها تغيير النظم الصلاة اغاياتى على ضعف
حديثنا فاذا ارتقى الى درجة الحسن أثبتنا وان كان فيها ذلك وصلاة الرغائب أول جمعة من
رجب وليلة نصف شعبان فبعتان مضمومتان وحديثهما باطل وقد بالغ فى المجموع

سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر خمس عشرة مرة فى الغيام وعشرا فى الركوع والاعتدال فى
والسجدين والجلوس بينهما والاستراحة والشهد ترمذى أو يضم اليها حول ولا قوة الا بالله وبعد ما قبل السلام اللهم
انى أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ومناجاة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وجد أهل الخشية وطلب
أهل الرغبة وتعبد أهل الورع وعرفان أهل العلم حتى أخافك اللهم انى أسألك مخافة تحجزنى عن معاصيك حتى أعمل بطاعتك
عملا أسحق به رضاك وحتى أناصحك بالتوبة خوفا منك وحتى أخلص لك النصيحة حياء منك وحتى أتوكل عليك فى الامور
حسن ظنى بك سبحان خالق النار اه وفى رواية النور وظاهره انه لا يكرر الدعاء ولو قيل بال تكرار لكان حسنا ثم قوله
وبعد ما قبل السلام الخ ينبى ان المراد انه يقوله مرة ان صلاها باحرام واحد ومرة ان صلى كل ركعتين باحرام (قوله الا بالله)
زاد ج العلى العظيم (قوله بعد رفعه من السجدة الثانية) ويجوز جعل الخمسة عشر قبل القراءة وحينئذ تكون عشر جلسة
الاخيرة بعد القراءة قال البغوى ولونرك تسبيح الركوع لم يجز العود اليه ولا فعلها فى الاعتدال بل يأتى بها فى السجود اه ج
وبقى ما لوزرك التسبيح كله أو بعضه ولم يتداركك هل تبطل به صلاته أولا واذا لم تبطل فهل يثاب عليها ثواب صلاة التسبيح
أو النقل المطلق فيه نظرا لاقرب انه ان ترك بعض التسبيح حصل له أصل سنتها وان ترك الكل وقعت له نقلا مطلقا (قوله فى
التهذيب) أى تهذيب الاسماء واللفات (قوله وصلاة الرغائب) لم يبين عدد ركعاتها فراجع (قوله بدعتان فيصتان) ومع ذلك
فالصلاة نفسها صحيحة اذا غايتها انها تغل نهي عنه لا امر خارج وهو ما يؤدى فعلها اليه فى هذا الوقت من اعتقاد سنتها
بخصوصها ثم ان نوى بها سببا معينا كسنة الرغائب

وسكت عنه لوضوحه (قوله ولا يظهر بين التقريرين خلاف معنوي) يقال بل فيه خلاف معنوي وذلك فيما اذا تذكر به ذ
تمام الثانية انه ترك قراءتها مثلاً فان قلنا ان الاولى غير لاغية نقول غتله ركعة ملققة من قراءة الاولى وركوعها واعدادها
ومعبود الثانية وان قلنا لاغية لا يحصل ما ذكر (قوله ومعنى قوله) أي الشارح أي عقب قول المصنف فيما صرّف أن ذكر قبل
بلوغ مثله فعله والاعتد به ركعته فكان عليه أن يذكر هذا هناك اذ لا وجه لتأخيرها الى هنا مع إيهام أن الضمير فيه للمصنف

فينبغي البطلان وعبارة حج في رد كلام السهروردي ومن استحضر كلامهم في رد صلوات ذكر في أيام الأسبوع علم انه
لا تجوز ولا تصح هذه الصلوات بتلك النيات التي استحسنها الصوفية من غير أن يرد لها أصل في السنة اه وهو صريح فيما
ذكرنا (قوله وأن الثانية) أي صلاة ليلة نصف شعبان (قوله وأفضل هذا القسم لوتر) أي ولو بركعة كما صرح به حج وان
كره الاقتصار عليها وعبارة حج به بقول المصنف وأكثرها ثنتا عشرة مانصه وكركة الوتر أفضل من ركعتي الفجر (قوله ثم
ما تعلق بفعل غير سنة وضوء) ومنه ما قدمه من سن ركعتين عند ارادة سفر عزله الى آخر ما قدمه فيكون بعد الضحى وقبل سنة
الوضوء (قوله وهذه الثلاثة مستوية في الافضية) اقتصاره على الحكم باستواء ٥٠٣ الثلاثة يشعربان غيرها مما دخل

بحت الكاف ليس في
رتبها وان كان مقدما على
سنة الوضوء ومراعاة
بالثلاثة قوله كركعتي طواف
الحج (قوله والكسوف)
أي وركعتي رمضان
والتراويح وصرح بها
بعد الخلاف فيها (قوله
وأصلها) أي الصلوات
التي تسن فيها الجماعة فلا
يقبل تعقيب الاستسقاء
بالتراويح غير صحيح لان
الوتر وركعتي مقدمة
على التراويح لان ذلك
انما يرد لو قبل فصل لنفل
(قوله لما ذهب اليه ان
عبد السلام) أي من
تفضيل العطار على الصر
(قوله على تكبير الاضحية)
أي على لتكبير المرسل في

في انكارها ولا فرق بين صلواتها جماعة أو فرادى كما يصرح به كلام المصنف ومن زعم عدم
الفرق في الاولى وان الثانية تنذب فرادى قطعاً فدهم وأي فرق بينهما مع ان المخطأ بطلان
حديثهما وان في نذهب ما بخصوصها جماعة أو فرادى احدها ان شعار لم يجمع وهو ممنوع في
الصلوات بجميعها مع توقيتها وقت مخصوص وأفضل هذا القسم الوتر ثم ركعتي الفجر وهما
أفضل من ركعتين في جوف الليل وخبر أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل يحمل على
النفل المطلق ثم باقي رواتب الفرائض ثم الضحى ثم ما تعلق بفعل غير سنة وضوء كركعتي طواف
واحرام ونحية وهذه الثلاثة مستوية في الافضية كما صرح به في المجموع ثم سنة وضوء ثم
نفل مطلق والمراد بالتفضيل مقابلة جنس بجنس ولا مانع من جعل الشارع العدد القليل
أفضل من العدد الكثير مع اتحاد النوع بدليل القصر في السفر رفع اختلافه أولى قاله
ابن الرمة (وقسم) من النفل (يسن جماعة) أي تسن فيه الجماعة لان قوله مستحب
مطلقاً صلي جماعة أم لا (كاعيد والكسوف والاستسقاء) وستأتي في أبوابها وأفضلها
العیدان الصرقة فطر خلافا لما ذهب اليه ابن عبد السلام أخذ من تفضيلهم تكبير العطار
على تكبير الاضحية لله عليه ويجب عدم النلازم وبدل لما ظننا ما رواه عبد الله بن قرقط
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أفضل الايام عند الله يوم الصروراء
أبو داود ودرج في الحاد ماذكرنا فقال انه الاربع في النظر لانه في شهر حرام وفيه سكان الحج
والاضحية وقيل ان عشره أفضل من العشر الاخير من رمضان ثم كسوف الشمس
ثم خسوف القمر ثم الاستسقاء ثم التراويح (وهو) أي هذا القسم (أفضل مما لا يسن
جماعة) انا كذا أمره بطالب الجماعة فيه فاشبهه الفرائض والمراد تفضيل النفس على
الجنس من غير نظر لعدد أخذ امر (لكن الاصح تفضيل الرتبة) للمرئوس (على التراويح)

الاضحية اما المقيد فيه فافضل من تكبير الفطر نشره بتبعيته للمرئوس (قوله يوم الصر) أي وتفضل اليوم يقضي تفضيل
ما وقع فيه (قوله انه الاربع في النظر) أي في المدرك (قوله وقيل) أي ولانه قبل الحج (قوله من غير نظر لعدد) أي وعابسه ذ
تقدم عن حج من أفضل ركعة الوتر على ركعتي الفجر سببه ان الوتر مقدم على الرواتب ثم ركعتي الفجر مقدمة على الرواتب وقال
سم على حج هل المراد ان ركعتي الفجر أفضل من ركعتين من الرواتب أو من الرواتب كلها أو كيف الحد اه وقد تقدم انه
يقابل بين زمن العبادة في ازاد منه كان ثوابه أكثر وقصيته انه لا فرق بين كونها من نوع واحد أو أكثر كالمقابلة بين صوم
يوم وصلاة ركعتين (قوله أخذ الامر) هو قوله والمراد من التفضيل الحج (قوله الاصح تفضيل الرتبة) أي المأكدة وغيرها
ويلزمه تفضيل الوتر على التراويح لما صر انه أفضل منها واد اعتبر هذا مع ما صر في ترتيب النفل الذي لا يشرع فيه الجماعة علمت
ان بعد الاستسقاء الوتر ثم ركعتي الفجر ثم باقي الرواتب ثم التراويح ثم الضحى الى آخر ما صر

الذي عاد اليه الضمير السابق في قوله وقوله جهل موضعها الخ اه واعلم ان ما ذكره من تحول ما ذكره من كلام البخاري
الجلال للتروك حسا وهو الر كوع في حيز المنع اما اوله لانه ينافيه وصفه بالاخر واما ثانيا فللقوله عقبه لوقوعه في غير محله
اذ الواقع في غير محله هو السجود فتعينت ارادته واما الر كوع فلم يقع اصلا حتى يوصف بأنه في محله او غير محله فتأمل (قوله
وتول الشارح هنا ايضا) يعني في صورة ترك الخس (قوله بل قال الاسنوي الخ) هذا صريح في ان الاسنوي كره على اعتراضه

(قوله لانه صلى الله عليه وسلم) فضية التعليل بما ذكر ان الافضل من التراويح هو الراتب المؤكدة وقال شيخنا الزبدي والمعمد
انه لا فرق بين المؤكدة وغيره لان التابع يشرف بشرف المتبوع اه وقال ع ظاهرا طلاقه انه لا فرق بين المؤكدة وغيرها
ويحتمل التخصيص بالمؤكدة بدليل التعليل وعدم تقييد الشارح لكلام المصنف بواقفه ما قاله شيخنا الزبدي وان اقتضى
تعليله بالمواظبة خلافا (قوله ثلاث ليل) عبارة المحلى وروى ابن ابي خزيمة وحبان عن جابر قال صلى بنار رسول الله صلى الله عليه
وسلم في رمضان ثمانين ركعة ثم اوتر اه (أقول) واما البقية فيحتمل انه صلى الله عليه وسلم كان يفعلها في بيته قبل مجيئه
او بعده وانظر هل الثلاث كانت من أول الشهر أو وسطه أو آخره فيه نظروا الظاهر الاول فليراجع ويبعض هو امش قوله
ثلاث ليل أي في السنة الثانية حين بقي من رمضان سبع ليل لكن مفرقة صلاها ليلة الثالث والعشرين والخامسة
والسابعة ثم انتظروا في الثامنة ٥٠٤ فلم يخرج لهم وقال حشيت الخ ثم رأيت في الاسنوي وعبارته وعن النعمان بن

بشير قال قناع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في شهر
رمضان ليلة ثلاث وعشرين
الى ثلث الليل ثم قنأ معه
ليلة خمس وعشرين الى
نصف الليل ثم قنأ معه
ليلة سبع وعشرين حتى
خشي أن لا يدرك الفلاح
رواه الحاكم في المستدرک
وقال انه صح على شرط
البخاري (قوله فنعهم من
التجميع الخ) وانهم
الاجوبة ما نقله عن
الاسنوي من خشية توهم
فرضيتها (قوله وهو وقت
جدو تشمير) عطف تفسير

لا يصلي الله عليه وسلم واظب على ثلاث دون هذه فانه صلاها ثلاث ليل فلما كثر الناس في
الثالثة تركه اخوفا من ان تفرض عليهم ولا يشكل هذا بحديث الامراء هي خمس وهن
خمسون لا يبدل القول لادى لاحتمال ان يكون الخوف افتراض قيام الليل بمعنى جعل التهجد
في المسجد جماعة شرط في صحة التنفل في الليل ويؤى اليه قوله في حديث زيد بن ثابت
خشي ان يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما فتم به فصالوا أيها الناس في ميوتكم فنعهم من التجميع
في المسجد اشفاقا عليهم من اشتراطه وأمن مع اذنه في المواظبة على ذلك في ميوتهم من افتراضه
عليهم أو يكون الخوف افتراض قيام الليل على الكفاية لا على الاعيان فلا يكون ذلك قدرا
رائدا على الخس أو يكون الخوف افتراض قيام رمضان خاصة لان ذلك كان في رمضان وهو
وقت جدو تشمير وقيام رمضان غير متكرر في كل يوم في السنة فلا يكون ذلك قدرا رائدا على
الخس أو انه خشي ان يكون افتراضه قلع في اللوح المحفوظ على دوام اطهارها جماعة ولم
يخش ذلك في غيرها لانه بعم التعليل ومقابل الاصح تفضيل التراويح على الراتب لسن
الجماعة فيها (و) الاصح (ان الجماعة تسن في التراويح) لما مر من انه صلى الله عليه وسلم صلاها
ليالي واجمع عليه الصلاة رضى الله عنهم أو أكثرهم وأصل مشروعية التجمع عليه وهي عشرون
ركعة بعشر تسليمات في كل ليلة من رمضان لما روى انهم كانوا يقومون على عهد عمر بن
الخطاب في شهر رمضان بعشرين ركعة وفي رواية لما لك في الموطأ ثلاث وعشرين وجع البيهقي

باعتبار المراد منه (قوله ومقابل الاصح الخ) والوجه ان اذا قلنا باستحباب الجماعة في التراويح فان قلنا بعدم
استحباب الجماعة فيها فالر واتب افضل كما يصرح به كلام المحلى ويشير الى ذلك قول الشارح ومقابل الاصح الخ (قوله بعشر
تسليمات) اقتصر على الواجب فلا يقال التسليمات عشرون (قوله على عهد عمر الخ) انظر في أي سنة كان ذلك وقوله ايضا بعد
وقد جمع الخ انظر في أي سنة كان ايضا ثم رأيت في شرح التقريب للعراقي ان جمع عمر الخ كان سنة أربعة عشر من الهجرة وقال
في جامع الاصول طعنه أبو الولوة غلام المغيرة بن شعبه مصدر الحاج بالمدينة يوم الاربعاء لاربع بقين من ذي الحجة سنة ثلاث
وعشرين ودفن يوم الاربعاء غرة المحرم سنة أربع وعشرين وله من العمر ثلاث وستون سنة وقيل تسع وخمسون وقيل ثمان
وقيل ستة وخمسون وقيل احدى وستون وكانت خلافته عشر سنين ونصفا وصلى عليه صهيب ودفن الى جانب أبي بكر الصديق
اه وفيه وكانت وفاة أبي بكر ليلة الثلاثاء لثمان بقين من جمادى الاخرى سنة ثلاث عشرة بين المغرب والعشاء وله ثلاث
وستون سنة وكانت خلافته سنتين وأربعة أشهر اه ويستفاد منه ان عمر أقر الناس على صلاتهم فرادى رمضان واحدا بعد
موت أبي بكر وفي رمضان الثاني جمع الناس فيه على من ذكره

بالابطال والواقع في كلامه وكلام الناقلين عنه كالشهاب يح وغيره خلاصه وانه انما قال هذا الكلام في جواب سؤال أورده من جانب الاصحاب على اعتراضه وعبارته في المهمات عدان ذكر ما مر عنه في الشارح فان قيل اذا قدرنا ان المتروك هو السجدة الاولى وانه يلزم بطلان الجالس الذي بعدها كما قلتم فينبغي ان يكون المتروك ثلاث سجرات فقط قلنا هذا خيال باطل فان المعدود تركه انما هو المتروك حسوا واما المأني به في الحس ولكن بطل شرعا لمطلان ما قبله ولزومه من سلوك اسوالتنا فير فلا

(قوله والنساء على سليمان) هو زيادة ياء قبل الميم تايي له رواية وولده أبو حنيفة بجاء موهمة وثاء متهمة له صحبة من مسألة الفتح كذا في الاصابة اه وهي كذلك في نسخ متعددة وفي بعض النسخ سلمان وهو غير صحيح لما علمت بل هو خطأ (قوله وقد انقطع الناس عن فعلها اجاعة) أي وصاروا يذمونها في بيوتهم ويدل به قوله المتقدم فصاروا أي الناس في بيوتهم ولعله صلى الله عليه وسلم كان يفعلها في بيته ويؤيده ما نقله ع حيث قال قال الاسوي في الصحيحين انه صلاها في بيته بنية الشهر (قوله فضوعفت) لعل المعنى فزيد قدرها او ضعفه لا فزيد عليها قدرها لانه ليس كذلك اه سم على ح وهذا كما ترى مبنى على ان ضعف الشيء مثله اما اذ قيل ان ضعفه ملاء ولا تأويل وهذا لا يخبر هو المشهور (قوله لما مر) أي من له وقت جد وتشير الخ (قوله ولاهل المدينة) أي يجوز لهم وان كان انتصارهم على العشرين أفضل اه شيخنا زيادي (قوله فعلها اسنا) بفتح ع قال مر في جواب سائل المراد بأهل المدينة من بها وان كانوا ٥٠٥ غرباء لأهلها بغيرها وأظنه قال لأهلها حكمهم وان كانوا حولها

فليتأمل اه سم على منهج
قوله ليساؤوهم) قال ح
وابدأ حديث ذلك كان
أو اخر القسرين الاول ثم
اشتهر ولم ينكر فكان
بمنزلة الاجماع السكوني
ولما كان فيه ما فيه قال
الشافعي رضي الله عنه
العشرون لهم أحب الى
اه وعبارة شيخنا زيادي
ام أهل المدينة فهم سنا
ولاثنين واركان
انتصارهم على العشرين

بينهما بأنهم كانوا يوترون بثلاث وقد جمع عمر الداس على قيام شهر رمضان الرجال على أي بن كعب والنساء على سليمان بن أبي حنيفة وقد انقطع الناس عن فعلها اجاعة في المسجد الى ذلك ومجبت كل أربع منها زينة لأنهم كانوا يوترون وحون عقبا أي يستريحون قال الحلبي والسرفي كونهم اشهرين ان الرواتب أي التوكدة في غير رمضان عشر ركعات فضوعفت فيه لما مر ولاهل المدينة التمريفة فعلها اسنا وثلاثين لان العشرين حرس ترويحيات فكان أهل مكة يطوفون بين كل ترويتين سبعة اشواط فجعل أهل المدينة بدل كل أسبوع تروية يساؤوهم قالوا ولا يجوز ذلك اغيرهم لان لهم شرفا بجرته وبدنه صلى الله عليه وسلم وهذا هو الاصح خلافا للحليمي ومن تبعه وفعلها بالقرآن في جميع الشهر أوله وأفضل من تكرير سورة الاخلاص ووقته ابد صلاة العشاء وترتقا الى طلوع الفجر الصادق ولا تصح بنية مطقة كافي الرخصة بل ينوي ركعتين من التراويح أو من قيام رمضان أو صلى أربعين تسليمة لم يصح ان كان عامدا عالما والاصح ان كان مطلقا لانه خلاف المشرع بخلاف سنة الظاهر والعصر كما أتى به المصنف وفرق بينهما بأن التراويح أشبهت الفرائض كما مر فلا تكرر عمدا ورد ويؤخذ منه كما أفاده الوردية الله تعالى انه لو أخر سنة الظهور التي قبلها وصلاها بعدها كان

٦٤ نهاية ل أفضل اه وعليه فالاجماع انه هو على جواز زيادة تطامع اومح ذلك اذ علمت يتأبون عليها فوق ثواب النفل المطلق كما هو قضية كلامهم وينوي بالتجميع التراويح (قوله وهذا هو الاصح) لو فنت واحد من أهلها أو أراد ان يقضيها في غيرها فافه اسنا ولاثنين وعكسه يفعلها عشرون لان التمسك بحد الاداء اه شيخنا زيادي بها مش هو من خط الشيخ أحمد الدواخلي وما أنقله دائما عن هاشم ككون مر دي به الشيخ أحمد رحمه الله وهو ظاهر على ما ذكر من قولهم القضاء يحكي الاداء وعبارة الشيخ الشوبري في تبيينه على التفسير قوله عشرون ركعة أي لغير أهل المدينة أما أهل المدينة فست وثلاثون ومثل شيخنا لو أراد المدي ان يقضي صلاة التراويح أو غيرها ان يقصم في المدينة ولاول في غيرها هل يقصمها ستا وثلاثين وأجاب ظاهر كلامهم اختصاص فعل التراويح ستا وثلاثين بمن كان بالمدينة حال طلبها منه ابتداء وفعلها فيها اه (قوله خلاف المصنف) أي حيث قال ومن أقيد بأهل المدينة فقام بست وثلاثين فحسن أيضا لانهم انما أرادوا بما صنعوا الا فداء بأهل مكة في الاستكثار من الفضل لا الماسة كما بين بعضهم اه شرح روس (قوله بل ينوي ركعتين) قضيه انه لو لم يتعمر من العدد بل قال أصلي قيام رمضان لم تصح بنية وينبغي خلاصه لان العرس للعدد لا يجب وشمل بنية على الواجب في التراويح وهو ركعتان كما لو قال أصلي الظهور أو أصبح حيث قالوا فيه بالعدة وينبغي على ما يعرفه من العدد شرعا (قوله بخلاف سنة الظهور والعصر) أي كل منهما فانه يصح به الأربع بتسليمة واحد

يحبس في ترجمة المسئلة اذ لو قلنا بهذا المكان يلزم في كل صورة وحيدة فيستحيل قولنا ترك ثلاث سجودات فقط أو أربع الى ان قال وانما ذكرت هذا التخيال الباطل لانه قد يحتاج في صدر بعض الطلبة والافن حقه ان لا يدون انتهت قوله ان لا يجاوز

(قوله بين القبلي والبعدي) أي املو جمع بين سنة الظهر والعصر باحرام فلا اختلاف النوع اه وقوله بعد لانها قد اشتملت الخ تضيته انه لو جمع بين الظهر والعصر تقدما وتأخيرا جاز ان يجمع بين سنتيهما بعد فعلهما باحرام واحد والظاهر خلافه ويؤيده قوله الاتي ولو جمع في ثلاث ركعات سنة الخ لا اختلاف نوعهما مع ان كلا سنة مقصودة في نفسها ثم رأيت سم على منهج صرح بما قلناه حيث قال بخلاف ما لو جمع رواتب فرضين لا يجوز لانهما نوعان ولم يعهد ان تكون صلاة بعضها أداء وبعضها قضاء مر وأظنه قلعه عن فتوى والده وقد يؤخذ منه انه لا يجمع بين سنة العشاء والوتر لانهما نوعان وانظر لو جمع أربع الظهر القبلي والبعدي أو جمع الثمان لكن أدرك من ركعة في آخر الوقت ووقع الباقي خارجا هل يكون الاربع أو الثمان أداء أو لا بد في كونها أداء من وقوع ركعة من كل منهما في الوقت بأن يدرك ثلاثا في الوقت في صورة الاربع وخمسة في صورة الثمان قال مر ينبغي أن يكون السكل أداءا دارك ركعة لان المجموع صار في حكم الصلاة الواحدة وقوله بأن يدرك ثلاثا الخ لعل وجه اشتراط الثلاث ٥٠٦ والخمس انه يجعل القبلي من الركعتين أو الاربع مستقلة فيشترط وقوعها

له أن يجمعها مع سنته التي بعدها بنية واحدة يجمع فيها بين القبلي والبعدي قال بخلاف ما لو نوى سنة عيد الفطر والاضحى حيث لا يجوز لانها قد اشتملت نيتيه على صلاة واحدة نصفها مؤدى ونصفها مقضى ولا نظيره في المذهب ولان صلاة العيد مشبهة بالفرائض فلا تغيب عنها ورد نظير ما مر وما جرت به العادة من زيادة الوقت ودفعه فعل التراويح خصوصاً مع تناقص أهل الاسباع في الجامع الأزهر جاز ان كان فيه نفع والاحرم كافيته نفع وهو من مال مجبور أو وقف لم يشترطه واقفه ولم تطرد العادة به في زمنه وعلمها ولو جمع في ثلاث ركعات سنة العشاء ثنتين منها واحدة الوتر لم يصح خلافاً لصاحب البيان (ولا حصر لانفضل المطلق) وهو الذي لا يتقيد بوقت ولا سبب أي لا حصر لعدد ولا مدد ككلماته لخبر الصلاة خير موضوع فاستكثر منها أو أقل فله ان يصلي ماشاء ولو من غير نية عدد وان يتصر على ركعة من غير كراهة (فان أحرم بأكثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين) وفي كل ثلاث وكل أربع وهكذا لانه معهود في الفرائض في الجملة كاله ان يقتصر على التشهد في آخر صلاته كالغرض ويقرأ السورة في السكل والافقيما قبل التشهد الاول كما مر (وفي كل

كلاهما في الوقت والبعدي صلاة أخرى فيكتفي منها بركعة في الوقت (قوله شبيهة بالفرائض) وعلى هذا الوقافه عيد الفطر والاضحى لا يجوز الجمع بينهما باحرام واحد مع انتفاء الجملة الاولى لان الحكم اذا كان مع اللابعتين يبقى ما بقيت احدهما وكذا لو نوى ركعتين العيد والضحى فلا يجوز لانهما سنتان مقصودتان (قوله

ركعة)

أي لا حصر لعدد) أي بأن يقال هو محصور في عشرين

مثلاً فلا يزيد عليها وقوله ولا عدد ركعانه أي فاذا أحرم وأطلق له ان يفعل ماشاء من غير علم بعدد ركعانه فافهمه ثم رأيت في شرح الروض ما يفيد ذلك فراجع (قوله خير موضوع) هو بالاضافة ليظهر به الاستدلال على فضل الصلاة على غيرها وأما ترك الاضافة وان صح فلا يحصل معه المقصود لان ذلك موجود في كل قرية بقائه فافهمه قالوا طول القيام أفضل من كثرة العدد فن صلى أربعاً مثلاً وطول القيام أفضل ممن صلى ثمانياً ولم يطوله وهل يقاس بذلك ما لو صلى قاعد ركعتين مثلاً وطول فيهما وعلى آخرهما أو ستاً ولم يطول فها زيادة على قدر صلاة الركعتين أم لا فيه نظر والا قرب الثاني لانا غافضنا ذات القيام على غيرها انظر المشقة الحاصلة بطول القيام وما هنا لا مشقة فيه لتساويهما في القعود الذي لا مشقة فيه وحيث زادت كثرة العدد بالركوعات والسجودات وغيرها كانت أفضل (قوله ان يصلي ماشاء) أي ويسلم متى شاء مع جهله كم صلى عباب اه سم على منهج (قوله وان يقتصر على ركعة) أي بأن ينويها أو يطلق في نيته ثم يسلم منها (قوله وفي كل ثلاث) أي بعد كل ثلاث وكل أربع الخ ولا يشترط تساوي الاعداد قبل كل تشهد فله ان يصلي ركعتين ويتشهد ثم ثلاثاً ويتشهد ثم أربعاً وهكذا (قوله وهكذا) يفيد جواز التشهد في كل ثلاث مثلاً ويفيد جوازه في كل خمس فان قلت هذا اختراع صورة لم تعهد في الصلاة فلم تنع كالتشهد كل ركعة قلت التشهد بعد كل عدد معهود الجنس بخلافه بعد كل ركعة اه سم على منهج (قوله ويقرأ السورة في السكل والافقيما قبل التشهد الاول) أقول ولعل الفرق بين هذا وبين ما لو ترك التشهد الاول للفريضة حيث لا يأتي بالسورة في الاخيرتين ان التشهد الاول لما طلب له جاز وهو العجز كان كالمأتي به بخلاف هذا

بصره اشارته) عبارة الشهاب حج ان يقصر تطرؤه على مسجته (قوله القائل بأنه لو صلى في الكعبة) كان الظاهر أن يقول عند الكعبة والافتى صلى في الكعبة وتطرأ الى موضع سجوده فهو ناظر الى جزء الكعبة (قوله ويسن فتح عينيه في السجود ليسجد البصر) لا يخفى ان المراد هنا بالبصر محله بان لا يكون بينه وبين محل السجود حائل بالجنس والافا بالبصر معنى من المعاني لا يتصف بالسجود واذا كان كذلك فلا فرق في ذلك بين الاعمى والبصير بل الحاق الاعمى بالبصير هنا أولى من الحاقه به في النظر الى محل السجود في القيام وتصوره اذ الحكمة في تطرئ محل السجود كما قلوه منع ان يبصر من الانتشار وهو منتف في الاعمى

(قوله منعه في كل ركعة) قضيته انه اذا أحرمت عشرة ركعات ثم تبطل ادا تشهدت تشهدات بعدد الركعات وليس من اد ابل اذا تشهدت بعد ركعة منفردة ولو كانت هي التي قبيل الاخيرة بطأت (قوله وظاهر كلامه منعه) عبارة ابن حجر وظاهر كلامهم امتناعه في كل ركعة وان لم يطول جلسة الاستراحة وهو مشكل لانه لو تشهدت المكتوبة الرباعية متتالية في كل ركعة ولم يطول جلسة الاستراحة لم يضر كما هو ظاهر فاما ان يحمل ما هنا على ما اذا طول بالشهد جلسة الاستراحة لما صر ان تطويها مبطل أو يفرق بأن كيفية الفرض استقرت فلم ينظر لاحداث ما لم يبعد فيها بخلاف النفل اهـ هذا والمعتد عند الشارح انه متى جالس في الثالثة بقصد التشهد بطأت صلاته وان لم يزد ما فعله على جلسة الاستراحة (قوله وان لم يطل جلسة الاستراحة) أي وان لم يزد التشهد عليه او في نسخة وان لم يطول جلسة الخ ٥٠٧ وهي أوضح (قوله لا سيما على ما قدمناه) أي سواء طال أو لم يطل وان

قلنا ما صر من عدم البطلان بتطويها (قوله عدم البطلان بتطويها) أي انما عن التشهد (قوله ان شاءها) قضيته انه لو نوى الزيادة وهو قائم ثم قدم يجز وبعبارة الشيخ جردان في أثناء كلام وان زاد ناسيا أو جاهلا ثم تذكر أو علم بعد حتما وان نوى الزيادة قائما لان المأني به والحالة هذه لغو وهل ادلوى الزيادة مائة ديامه سهوا وقيل قعوده هل يكفي

ركعة) بل وان التطوع مع التحلل منها فيجوز له القيام حينئذ لا خرى (قلت الصحيح منعه في كل ركعة والله أعلم) ما فيه من اختراع صورة في الصلاة لم نهه وظاهر كلامهم منعه وان لم يطل جلسة الاستراحة لا سيما على ما قدمناه من أن الأصح عدم البطلان بتطويها (وادا نوى عددا) ومنه الركعة عند الفقهاء وان كان الواحد غير عدد عند أكثر الحساب (فله ان يزيد) على ما نواه (و) ان (ينقص) عنه ان كان أكثر من ركعة (بشرط تغيير النية قبلها) أي الزيادة والنقصان لما صر من انه لا حصر له نعم لو رأى المتجم الماء في أثناء عدده نواه ليس له زيادة عليه كما علم في باب (ولا) أي وان لم يغير النية قبلها (فبطل) صلاته بذلك لعدم شمول نيته لما أحده (فلو نوى ركعتين) مثلا (ثم قام الى ركعة) (ثالثة سهوا) ثم تذكر (فالأصح انه يقعد) حتم (ثم يقوم للزيادة ان شاء) هاتم سجدة سهوا آخر صلاته اذ تعدد قيامه للثالثة مبطل وان لم يشأها فقد وتشهد ثم سجدة سهوا ثم سلم والى لا يحتاج الى القعود في ارادة الزيادة بل يضي فيها كالمواظبة على القيام اما النفس في غير المطاق كلوتر فليس له الزيادة والتفليس فيه ما نواه وظاهر كلامهم هنا انه لو أراد الزيادة بعد تذكره ولم يبصر للقيام أقرب انه يلزمه أن يعود للقعود لعدم لانتفاء سجدة فيتجمع البناء عليها ويفرق على هذا بينه وبين ما صر في سجود السهو من التفصيل بين أن يكون القيام أقرب وأن لا بان الملحظ ثم ما يبطل

بها أو لا بد من نيته لزادة بعد قعوده حرره ومقتضى الشارح كج انه لا ينعى بذلك النية وبؤد من عبارة الشيخ جردان ان مكتوبته يعتد بها وهو التماس (قوله فليس له الزيادة والنقص) خلافا لما نوه بعضهم في "نور من أنه اذا نوى عددا له الزيادة عليه والنقص منه اهـ حج بالعمى عند قول المصنف السابق وقيل ثلاث عشرة الخ (قوله فيمتنع البناء عليها) معتد (قوله ويفرق على هذا الخ) كان المحوج الى هذا الفرق انهم حيث لم يأمروه بالسجود ثم عند عدم قربه من القيام الحقوا بالحركة الحقيقية بالجلوس حتى كانت لم يزد رفته وفيما لو قام للزيادة ثم تذكر مع قربه من الجلوس والغوا تلك الحركة الحقوها بالقيام هذا وظاهر قول الشارح من التفصيل بين أن يكون الى القيام الخ يقتضى انه لو قام لجلسة سهوا ثم تذكر وعاد فصل فيه بين كونه الى القيام أقرب وأن لا لكن تقدم له ان هذا ما جرى عليه الاستوى وان المنة انه لا سجود مطلقا حيث عادة قبل انتصائه فلعل ما هنا فيه لوزنك التشهد الاول سهوا وتذكر قبل انتصائه فعادوني سم على منعه في فرع لو نوى عدد الجلوس قبل استيفائه من قيام سهوا ثم بداله أن يكمله من جلوس فاطاهر ان له ذلك غاية الامر انه يطلب منه سجود سهوا نسي (أقول) ويؤخذ من هذا بالاولى انه لو أتى ببعض الركعة من قيام ثم أراد فعل باقيها من الجلوس لم يمنع وله أن يقرأ في هو به لان ما هو فيه حالة الهوى أكل مما هو فيه اثر اليه من الجلوس

فاذا أحقره به ثم نهنا أول فخاف الحاشية للشيخ من نفي الحاقه به هنا والفرق بينه وبين ما مر في غاية البعد (قوله أن هذا) أي خشوع الجوارح (قوله وذلك لثناء الله تعالى على فاعليه) لا يخفى أن هذا وجه الدلالة من الآية المتقدمة فليس دليلاً مستقلاً وإن أوجه سياقه فقوله ولا تتفاء بال ثواب الصلاة بانتفائه معطوف في المعنى على قوله قال تعالى الخ لا على قوله وذلك كما هو ظاهر (قوله في البعض) أي بعض الصلاة فيشترط في هذا الوجه حصوله في بعض فقط وإن انتفى في الباقي (قوله والقصد من القبض المذكور الخ) لا ينافي ما مر من حكمة ذلك لأن التمكن يحصل بغير الوضع المذكور فخكمته ما مر (قوله كالعاجن)

(قوله حتى لا يجوز له البناء عليها) وقضية هذا الفرق أنه لا يسجد السهو بذلك وهو ظاهر ما مر (قوله أي صلاة النفل) وبهذا التفسير اندفع ما أورده الأسنوي على المتن من اقتضائه أن رتبة العشاء أفضل من ركعتي الفجر مثلاً مع أنهما أفضل منها (قوله كما مر في غيره) وروى أيضاً أن كل ليلة فيها ساعة أجابة هـ ج (قوله أن قسمه نصفين) وكذا الوصفه اثلاً أو أربعاً على نسبة أنه يقوم ثلثاً واحداً أو رباعاً واحداً وبنام الباقي فالأولى أن يجعل ما يقومه آخر بخلاف ما لو قسمه أجزاء بنام جزأ أو يقوم جزأ ثم بنام الآخر فالأفضل أن يجعل ما يقومه وسطاً فلو أراد أن يقوم رباعاً على هذا الوجه فالأولى أن يقوم الثالث (قوله ينزل ربنا) قال في فتح الباري بفتح الياء أي أمره وضعها روايتان وقوله رضعها أي ملائكته ونقل عن بعضهم أنه يحتاج لتقدير آخر أي حامل أمر ربنا أقول وهذا لا يحتاج إليه لجواز أن المعاني تجسم كما في جمع الجوامع وغيره (قوله حين يبقى ثلث الليل الأخير) قضية هذا أن محل هذا التزول ٥٠٨ آخر الثلثين الأولين لأنفس الثالث وقد يجاب بان التزول في هذا

الوقت ثم يستمر أه حميرة (قوله ينزل ربنا الخ) حميرة قال الأسنوي يدل عليه من الحديث أن الله عز وجل يهمل حتى يضي شطر الليل الأول ثم يأمر منادياً ينادى فيقول هل من داع أه وقوله يدل عليه أي على أن التزول آخر الثلثين الأولين (قوله أو يقتصر عليهما) خرج به ما لو نوى أكثر من ركعتين فلا يعد من تردد

تعمده حتى يحتاج لجبره وهنا عدم الاعتماد بحركته حتى لا يجوز له البناء عليها (قلت نفل الليل) أي صلاة النفل المطلق فيه (أفضل) من النفل المطلق ثم إن الخبر مسلم أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وحملوه على النفل المطلق كما مر في غيره (وأوسطه أفضل) من طرفيه حيث قسمه اثلاً فالأول الغفلة فيه أكثر والعبادة فيه أثقل وأفضل منه السدس الرابع والخامس للخبر المتفق عليه أحب الصلاة إلى الله صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه (ثم آخره) أفضل من أوله أن قسمه نصفين ظهر ينزل ربنا إلى معاء الدنيا في كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول من يدعوني فأستجيب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له ومعنى ينزل ربنا أي أمره (و) الأفضل للتنفل ليلاً ونهاراً (أن يسلم من كل ركعتين) بأن ينوي ما ابتدأه أو يقتصر عليه بما في حاله الاطلاق لخبر صلاة الليل والنهار مني مثني والمراد بذلك أن يسلم من كل ركعتين لأنه لا يقال في الظهر مثلاً مني أما التنفل بالآخرة فيركب (ويسن التهجيد) بالاجماع لقوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك وأو اظبته صلى الله عليه وسلم عليه وهو التنفل ليلاً بعد نوم

ان الأفضل الاثنان بما نواه أه ج (قوله فقبر مستحب) أي ولا

مكروه أه ولو بواحدة كما مر (قوله وهو التنفل ليلاً) ظاهره ولو بركعة وفي سم على ج ظاهره إخراج فعل القرائن بان قضى فوائت أه ونقل عن افتاء الشارح أن النفل ليس بقيد قال الشيخ حميرة ذكر أبو الوليد النيسابوري أن التهجد يشفع في أهل بيته استنبطه من قوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك الآية وروى البيهقي عن أسماء بنت يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه تعالى يحشر الناس في صعيد واحد يوم القيامة فينادي مناد أين الذين كانت تتجافى جنوبهم عن المضاجع فيقومون وهم قلوب فيدخلون الجنة بغير حساب ثم يؤمر بالناس إلى الحساب وروى الجنيد في النوم فقيل ما فعل الله بك قال طاحت تلك الاشارات وغابت تلك العبارات وفنت تلك العلوم ونفدت تلك الرسوم وما نفعنا الا ركعات كنا نركعها عند العصر أه سم على منهج وقوله استنبطه لعلمه من قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً فإن كونه كذلك يقتضي الشفاعة في فائدة الخ قال ابن سراقه من خصائص الجماعة والجمعة وصلاة الليل والعيدين والكسوفين والاستسقاء والوتر أه مناوي عند قوله صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ الخ (قوله بعد نوم) أي وبعد فعل العشاء ثم رأيت في سم على منهج قال ما نصه فرع يدخل وقت التهجيد بدخول وقت العشاء وعلمها ولا يكفي دخول وقت العشاء من غير فعلها خلافاً لما يوجهه كلام شيخ الاسلام في بعض كتبه ويشترط أيضاً أن يكون بعد نوم فهو كالوتر في توقفه

المراد به الشيخ الكبير لانه يسمى بذلك امة ايكن كلام الشارح الا في كاصريح في ارادة عاجن العجين فليتامل ومن اطلاله
على الشيخ الكبير قول الشاعر فاصبت كتيارا واصبت عاجنا * وشر خصال المرء كنت وعاجن (قوله واستثنى بعض
المتأخرين) هو الدمبري لكنه انما استثناء من استحباب قيام الامام من صلاة عقب سلامه لا من الانتقال بالصلاة الى
آخر كما صنفه الشارح اذ لا معنى له وبجاءته فار لم يكن ثم ساء فاستحب الامام ان يقوم من صلاة عقب سلامه لا يشك
هو ومن خلفه هل سلم أولا ولئلا يدخل غريب فيظنه في الصلاة فيقتدى به الى ان قال قلت ينبغي ان يستثنى من ذلك ما اذا

على فعل العشاء ولوجع تقدم مع الغروب ويد عليه بشرط كونه بعد نوم * ومقتضى قول شيخنا في شرح الارشاد وهو
اي لتبعد الصلاة بعد النوم ولو في وقت لا يكون المأمور فيه بامام اه انه لا ينبغي بدخول وقت العشاء فراجع وعبارته على
ابن حجر وهل يكفي النوم عاب الغروب يسيرا والى دخول وقت العشاء فيه بطر وقد يستبعد الا كنفاء بذلك اه اي فلا بد في
كون النوم بعد دخول وقت العشاء ولو قبل فعلها اه ويوافق هذا ما نقل عن حشبة الشهاب الرملي على اروض من انه لا بد ان
يكون أي النوم وقت نوم (قوله وهو قبيل الزوال) قال شيخنا ان الامام ٥٠٩ أجد ترك نوم انقباضه لاصفة ولاشياء

وينبغي ان قدره يختلف
باجل لافتادة الناس فيما
يسمعون به على التهجد
(قوله كل الليل) ينبغي ان
يحل ذلك ما لم تدع اليه
ضرورة كان احتياج اليه
لمراسمة زعمه أو مشيبه
أو نحو ذلك (قوله غلب
لا تغصوا ليلة الجمعة) قبل
وحكمة ذلك انه ضعف
عن القيام بوظائف يومها
لكن هذه الحكمة تقتضي
ان الكراهة لا تغص
بالقيام بل تجري في احبائها
بغيره اللهم الا ان يقال في
لقام اعمل لجميع البدن
على وجه شاق عادة بخلاف
غيره جدان (قوله ففسر
مكروه) اظن ما حكمة

ويسن للمتهجد نوم القيلولة وهو قبيل الزوال لانه كالصور للصائم (ويكره قيام) أي صهر
(كل الليل) ولو في عبادة (دائما) انتهى عنه واضرره كما أشار اليه في الخبر والمراد ان من شأنه
ذلك حتى انه يكره قيام مضرو لو في بعض الليل واحدة زجل عن قيام ليل كامله كالعشر الاخير
من رمضان وليتلى لعبد فيستحب احيائها وانما لم يكره صوم الدهر بقده الا في لانه يستوفي
في الليل ما فاته وهما لا يمكنه نوم النهار لتعطيل ضرورياته الدينية والنبوية (ويكره) تخصيص
ليلة الجمعة بقيام أي صلاة لسبب لا يخصو ليلة الجمعة بتياء من بين المبالى وأفهم كلامه عدم
كراهة احيائها مضمومة لما قبلها أو بعده أو هو نظير ما ذكره في صومها وهو كذا
وتخصيصهم ليلة الجمعة بذلك مشعر بعدم كراهة تخصيص غيرها وهو كذلك وان قل لا ذرعى
فيه وقفه ام احيائها بغير صلاة فغير مكروه كما أفاده الوالدرجته الله تعالى لاسميا بالصلاة
والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فان ذلك مطلوب (ويكره) ترك تهجد
اعتاده من غير ضرورة (والله اعلم) خبر يعبد الله لا تسكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه
رواه الشيخان ويسن ان لا يخل بصلاة الليل وان قلت كافي المجموع وان يكثر فيه من الدعاء
والاستغفار ونصفه الا خيرا كد وأفضله عند الصبر وان يوقظ من يطمع في تهجده حيث
لا ضرر ويسن كافي المجموع ان ينوي الشخص القيام عند النوم وان يمسح الميقظ النوم عن
وجهه وان ينظر الى السماء وان يقرأ ان في خالق السموات والارض الى آخرها وان يفتح
تهجده بركعتين خفيفتين واطالة القيام أفضل من تكثير الركعات وان ينام من نفس في صلاته
حتى يذهب نومه ولا يعاد منه الا ما يظن ادامته عليه ويبدأ كذا كذا والدعاء والاستغفار في
جميع الليل والنهار ونصف الليل لا خيرا كد وعند الصبر أفضل

ذلك مع ان العبادة موجودة (قوله خبر يعبد الله) الخطاب لله بر عمرو بن العاص وقوله مثل لان اراد به عبد الله بن عمر
ابن الخطاب رضي الله عنهم (قوله ويسن ان لا يخل بصلاة الليل) أي ان لا يتركها (قوله ان ينوي الشخص القيام) أي التهجد
(قوله عند النوم) أي حيث جوزه فان قطع بعدم قد اعمه عادة فلا معنى ليدنه (قوله وان ينظر الى السماء) ما هو ولو اعمى
وتحت سقف ولعل وجهه ان سمع ان في ذلك الفعل من لا يعمى ونحوه تذكر الجيب السمعي وما فادع بذلك الشيطان عنه
(قوله وان يقرأ ان في خالق السموات والارض الخ) أي لواقعة في آل عمران واطرما المراد بالآخر هل هو السورة أو الآية
والطاهر الثاني ثم رأيت في التبيان للنووي ومثله في لاذ كذا والنووي وعبارته ويستحب ان يقرأ اذا استيقظ من النوم كل
ليلة آخر آل عمران من قوله تعالى ان في خلق السموات والارض الى آخرها الله ثبت في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يقرأ اخوانهم آل عمران اذا استيقظ (قوله واطاله القيام بها) أي صلاة الليل (قوله وان ينام من نفس في صلاة)
ومثل الصلاة غيرها من الطاعات كقراءة القرآن ونحوه وقوله صر في الصباح بالليل ولا يتم الله من

فعدم مكانه يدكر الله الخ (قوله اما اذا كان خلفه نساء فسيأتي) مبني على ما مر في الاستثناء وقد مر ما فيه (قوله ومقتضى اطلاق المصنف عدم الفرق الخ) فله نظر اذ كلام المصنف مفر وض في الانتقال عن محل صلى فيه الى آخره فلا يشمل النافذة المتقدمة (قوله ولهذا سنتي منه) لم يقدم ما يصح أن يكون مرجعاً للضمير لان الكلام في سن الانتقال وهذا الاستثناء في افضلية فعل الله في المسجد لا يقيد الانتقال بلا يبرل على ما الكلام به (قوله وهو قبله آدم فمن بعده من الانبياء) أي كل منهم

في كتاب صلاة الجماعة (قوله كتاب) كان حكمه الترجمة به دون جميع ما ذكر في كتاب الصلاة الى الجنائز ان الجماعة صفة زائدة على ماهية الصلاة وليست لاحتمال تكون من جنس فكانت كالأجنبية من هذه الحيثية فافرد بها بكتاب ولا كالأجنبية من حيث انها صفة تابعة للصلاة فوسطوا بين أبوابها ولما كانت صلاة الجنائز مغايرة لمطلق الصلاة مغايرة طاهرة أورد بها بكتاب ما خرج عن جميع أبواب الصلاة نظر تلك المعايير اهـ حجج في فائدة قوله قال في الاحياء عن سليمان الاداري أنه دل لا يفوت أحد صلاة الجماعة لا بدب أدنيه قال وكان السلف يعززون أنفسهم ثلاثة أيام اذ فاتتهم لتكبيره الأولى وسبعة اذ فاتتهم الجماعة (قوله وأقلها امام ومأموم) هـ دايخ من قوله في الحديث لا تقام بهم الجماعة ولو أقامها امام ومأموم وحده فقط ولم ينو والا امام الامامة هل يجوز لا دري فيه احتمال ولعل الوجه خلافه لان العرض حصول الجماعة وقد حصلت بواسطة المأموم الا فداء لا صلواته ٥١٠ حيث ذجاعة وان لم ينو الا امام الامامة فقد حصلت الجماعة بذلك فليتأمل

(كتاب صلاة الجماعة) وأحكامها)

وهي مشروعة لقوله تعالى واذا كنت منهم فأنت لهم الصلاة الآية أمر بها في الخوف في الامن أولى ولا اخباراً لا نسبة والاجماع عليها وأقلها امام ومأموم غير الاثنان فافرد بها جماعة (هي) أي الجماعة (في الفرائض) أي المكوبات (غير) بالنصب كما قاله الشارح يعني الا أعربت اعراب المستثنى وأضيفت اليه كما هو مذكور في فن النحو وانما امتنع الجرا لانها لا تعرف بالاضافة الا ان وقعت بين ضدين وقد يقال ان اللام للجنس فلا يضر الوصف بالنكرة لان المعرف بها في المعنى كالسكرة ويجوز نصبها على الحال (الجمعة) ايأيا في انها فرض عين فيها وشرط المعتمدين بالاتفاق (سنة مؤكدة) لخبر صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفداي بالمعجزة بسبع وعشرين درجة وفي رواية بخمس وعشرين درجة ولا منافاة كما في المجموع لان القليل لا ينفي الكثير أو انه أخبر أولاً بالقليل ثم أعلمه الله بزيادة الفضل فاخبر بها أو ان ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين أو ان الاختلاف بحسب قرب المسجد وبعد أو ان الأولى في الصلاة الجهرية والثانية في السرية لانها تنقص عن الجهرية بسماع قراءة الامام والأمين لأمينه ومكث صلى الله عليه وسلم مدهم مقامه بمكة ثلاث عشرة سنة يصلي بغير جماعة لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا

الاسم على منهم وقول
سموه احتمال أي بعدم
الجوار (قوله الا ان وقت
بين صدين) ومثله ذلك
يقولهم الحركة غير السكون
(قوله ان اللام للجنس) أي
يجوز ان تكون للجنس
فلا ينافي ما سألني من انها
له هذا الكرى (قوله
ويجوز نصبها على الحال)
يتأمل الفرق بين هذا
وقوله أعربت اعراب
المستثنى فانه على ذلك
الغدير منصوب على

الحال أيضا ومعنى قولهم ان غيرهم اعراب المستثنى

كانوا

انها تنصب اذا كانت بعد كلام تام موجب الى غير ذلك من التفصيل وقد يقال ليس مراده ان هذا مقابل لكونها أعربت اعراب المستثنى بل مراده انه حيث كانت اللام في الفرائض للجنس جاز في غير ان تكون صفة وان تكون حالا لان المعرف باللام الجنس يعامل معاملة النكرات والمعارف لكن قال غيره أعربه الاسنوي حالا وما قاله الشارح اقدم من الافتصار على وهو الطاهر وأما جعلها صفة فمتنع لعدم كونها معرفة اهـ وهو صريح في ان الحالية اعراب اعراب المستثنى فليتأمل (قوله بسبع وعشرين درجة) قال ابن دقيق العيد الا طهر ان المراد بالدرجة الصلاة لا به وورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها المعتبر بالصفة وهو مشعر بذلك اهـ الشيخ غيره رحمه الله (قوله ثلاث عشرة سنة) وليس المراد انه كان يصلي خمس لما مر من ان الصلاة انما فرضت قبل الهجرة بسنة الى آخر ما ذكر (قوله يصلي بغير جماعة) لعل المراد أي من غير مواظبة على الجماعة أو من غير وجوب الجماعة فيجوز مع ذلك انه كان يصلي جماعة في بعض الاحيان ويؤيد ذلك صلواته صلى الله عليه وسلم صيغة الاسراء جماعة وقول المحلى واطلب صلى الله عليه وسلم عليها كما هو معلوم بعد الهجرة فانه يشعر بانه كان يفعلها قبل الهجرة لكنه لم يواظب عليها وفي كلام الشامي في مراتب الوحي انه صلى الله عليه وسلم صلى بخديجة وعلى في بعض أسفاره وهو بمكة حين زالت الشمس اهـ وهو صريح في انه صلى جماعة قبل الهجرة الى المدينة

يتوسل به الى الله سبحانه وتعالى (فصل شروط الامة خمسة) (قوله وان قال الشيخ) أي في شرح اروق حلاقه
في حاشية الشيخ (قوله وقد صرح بذلك) يعني بما قاله شيخ الاسلام 'ادعارة الصحاح والشرط بانحرثك الامة واثمراط
الساعة علامتها انتهى فقول الشارح فيما مره هو المشهور بعمل المراد به شهرته على 'الامة على مذهب (هـ) له ولغيره
بينهما لم يصح ما فعله) أي ان كان غير عاين بالمعنى الآتي (قوله ان المراد به هـ) أي اما في غير هـ او بـ د هـ ز هـ حـ

[illegible]

تولوری ستیوٹ 'م' شجہ

عن المأمور في الجهد أخصا

زبانیں مسبقاً

(نوب وحرکت مندور)

آی. ٹیو. نی انکیورپٹ

(قوله النخيل مبرع بها

جمعہ) ای قبل " میں

کتابخانه عمومی

پیدا کیلئے اس وقت

امس حیت میرا

انٹرنیٹ (جس کا 40 فیصد)

وَنُورِلْزَانِ اِيصَامِ اِيصَامِ

١٠٠

دولت اسلامی افغانستان

١٠٠

441. 1900. 1901. 1902. 1903. 1904. 1905. 1906. 1907. 1908. 1909. 1910. 1911. 1912. 1913. 1914. 1915. 1916. 1917. 1918. 1919. 1920. 1921. 1922. 1923. 1924. 1925. 1926. 1927. 1928. 1929. 1930. 1931. 1932. 1933. 1934. 1935. 1936. 1937. 1938. 1939. 1940. 1941. 1942. 1943. 1944. 1945. 1946. 1947. 1948. 1949. 1950. 1951. 1952. 1953. 1954. 1955. 1956. 1957. 1958. 1959. 1960. 1961. 1962. 1963. 1964. 1965. 1966. 1967. 1968. 1969. 1970. 1971. 1972. 1973. 1974. 1975. 1976. 1977. 1978. 1979. 1980. 1981. 1982. 1983. 1984. 1985. 1986. 1987. 1988. 1989. 1990. 1991. 1992. 1993. 1994. 1995. 1996. 1997. 1998. 1999. 2000. 2001. 2002. 2003. 2004. 2005. 2006. 2007. 2008. 2009. 2010. 2011. 2012. 2013. 2014. 2015. 2016. 2017. 2018. 2019. 2020. 2021. 2022. 2023. 2024. 2025. 2026. 2027. 2028. 2029. 2030. 2031. 2032. 2033. 2034. 2035. 2036. 2037. 2038. 2039. 2040. 2041. 2042. 2043. 2044. 2045. 2046. 2047. 2048. 2049. 2050. 2051. 2052. 2053. 2054. 2055. 2056. 2057. 2058. 2059. 2060. 2061. 2062. 2063. 2064. 2065. 2066. 2067. 2068. 2069. 2070. 2071. 2072. 2073. 2074. 2075. 2076. 2077. 2078. 2079. 2080. 2081. 2082. 2083. 2084. 2085. 2086. 2087. 2088. 2089. 2090. 2091. 2092. 2093. 2094. 2095. 2096. 2097. 2098. 2099. 2100. 2101. 2102. 2103. 2104. 2105. 2106. 2107. 2108. 2109. 2110. 2111. 2112. 2113. 2114. 2115. 2116. 2117. 2118. 2119. 2120. 2121. 2122. 2123. 2124. 2125. 2126. 2127. 2128. 2129. 2130. 2131. 2132. 2133. 2134. 2135. 2136. 2137. 2138. 2139. 2140. 2141. 2142. 2143. 2144. 2145. 2146. 2147. 2148. 2149. 2150. 2151. 2152. 2153. 2154. 2155. 2156. 2157. 2158. 2159. 2160. 2161. 2162. 2163. 2164. 2165. 2166. 2167. 2168. 2169. 2170. 2171. 2172. 2173. 2174. 2175. 2176. 2177. 2178. 2179. 2180. 2181. 2182. 2183. 2184. 2185. 2186. 2187. 2188. 2189. 2190. 2191. 2192. 2193. 2194. 2195. 2196. 2197. 2198. 2199. 2200. 2201. 2202. 2203. 2204. 2205. 2206. 2207. 2208. 2209. 2210. 2211. 2212. 2213. 2214. 2215. 2216. 2217. 2218. 2219. 2220. 2221. 2222. 2223. 2224. 2225. 2226. 2227. 2228. 2229. 2230. 2231. 2232. 2233. 2234. 2235. 2236. 2237. 2238. 2239. 2240. 2241. 2242. 2243. 2244. 2245. 2246. 2247. 2248. 2249. 2250. 2251. 2252. 2253. 2254. 2255. 2256. 2257. 2258. 2259. 2260. 2261. 2262. 2263. 2264. 2265. 2266. 2267. 2268. 2269. 2270. 2271. 2272. 2273. 2274. 2275. 2276. 2277. 2278. 2279. 2280. 2281. 2282. 2283. 2284. 2285. 2286. 2287. 2288. 2289. 2290. 2291. 2292. 2293. 2294. 2295. 2296. 2297. 2298. 2299. 2300. 2301. 2302. 2303. 2304. 2305. 2306. 2307. 2308. 2309. 2310. 2311. 2312. 2313. 2314. 2315. 2316. 2317. 2318. 2319. 2320. 2321. 2322. 2323. 2324. 2325. 2326. 2327. 2328. 2329. 2330. 2331. 2332. 2333. 2334. 2335. 2336. 2337. 2338. 2339. 2340. 2341. 2342. 2343. 2344. 2345. 2346. 2347. 2348. 2349. 2350. 2351. 2352. 2353. 2354. 2355. 2356. 2357. 2358. 2359. 2360. 2361. 2362. 2363. 2364. 2365. 2366. 2367. 2368. 2369. 2370. 2371. 2372. 2373. 2374. 2375. 2376. 2377. 2378. 2379. 2380. 2381. 2382. 2383. 2384. 2385. 2386. 2387. 2388. 2389. 2390. 2391. 2392. 2393. 2394. 2395. 2396. 2397. 2398. 2399. 2400. 2401. 2402. 2403. 2404. 2405. 2406. 2407. 2408. 2409. 2410. 2411. 2412. 2413. 2414. 2415. 2416. 2417. 2418. 2419. 2420. 2421. 2422. 2423. 2424. 2425. 2426. 2427. 2428. 2429. 2430. 2431. 2432. 2433. 2434. 2435. 2436. 2437. 2438. 2439. 2440. 2441. 2442. 2443. 2444. 2445. 2446. 2447. 2448. 2449. 2450. 2451. 2452. 2453. 2454. 2455. 2456. 2457. 2458. 2459. 2460. 2461. 2462. 2463. 2464. 2465. 2466. 2467. 2468. 2469. 2470. 2471. 2472. 2473. 2474. 2475. 2476. 2477. 2478. 2479. 2480. 2481. 2482. 2483. 2484. 2485. 2486. 2487. 2488. 2489. 2490. 2491. 2492. 2493. 2494. 2495. 2496. 2497. 2498. 2499. 2500. 2501. 2502. 2503. 2504. 2505. 2506. 2507. 2508. 2509. 2510. 2511. 2512. 2513. 2514. 2515. 2516. 2517. 2518. 2519. 2520. 2521. 2522. 2523. 2524. 2525. 2526. 2527. 2528. 2529. 2530. 2531. 2532. 2533. 2534. 2535. 2536. 2537. 2538. 2539. 2540. 2541. 2542. 2543. 2544. 2545. 2546. 2547. 2548. 2549. 2550. 2551. 2552. 2553. 2554. 2555. 2556. 2557. 2558. 2559. 2560. 2561. 2562. 2563. 2564. 2565. 2566. 2567. 2568. 2569. 2570. 2571. 2572. 2573. 2574. 2575. 2576. 2577. 2578. 2579. 2580. 258

(۱۹۹۹-۲۰۰۰)

روایات ثم رأيت في

مات لطفی : ۱۰۵

ومن ثم حله الشارح

بہترین ہستی جو خدا

الحمد لله الذي جعل

من أجل أن

ابو نیکر علی دہلوی

مستوفى له من رسوم

كانوا مقهورين يصلون في بيوتهم فلما هاجروا الى ابيدية اقام الجماعة وواطب عاها وحكمة
 كونها بسبع وعشرين كما اوده السراج البلقى ان الجماعة ثلاثة والحسنة بعشر اده لها تسعة
 حصل لكل واحد عشرة فاجلثة ثلاثون لكل واحد رأس ماله واحد في تسعة مائة في ثلاثة
 بسبعة وعشرين وورساحل وعلا يعطى كل انسان من الجماعة مائة اربعة لكل سبعة وعشرون وحكمة
 ان اقل الجماعة اسنان كما قاله ادريناحل وعلا يعطى بهم اربعة وكرمه ما يعطى الا لالة وقد اوضح
 ذلك غاية الايصاح مع زيادة حكم لذلك الجلال لسيوطى فى الامالى وثمردى في جزء
 معرفة الخصال الموصلة الى الطلال رالى السرائر لافيد الكرى المقدم فى قوله قول كتاب
 الصلاة المكسوبات خمس فهو مساو لقول ائمة فى الجسر ولا اعتراض عليه ثمردى
 المذكورة لتي لا تشرع وهم جماعة ولا من الجماعة ولا من الجماعة باسمهم اشهر اكر
 وفى المجموع فى باب هيئة الجماعة ان من صلى فى مائة آلاف تسعة وعشرون ومن صلى مع
 ثبيله ذلك لكى درجات اول اكل (وقيل) هى (فرض كعبه للرحل) به تعيين العتلاء
 لاجرار المسورين المتيمين فى المؤدا فقط لاجرار من لا هى فريد لا بدولت اتمام وهم الجماعة
 لا استخوذ منهم الشيطان أى غلب فعلك الجماعة فغنا اكل الله من النعم العاسقة وخرج
 لرجال غيرهم وسماى وبالبالين الصناد وبالعلاء اصدادهم ولا يخرج منهم مصرى

لو مدر ان يصلح اجاعه فسد تقديره ولو صلاها لم يرد لاجب ان كان يجب عليه اعدته - هـ - لا بد من حرج و - هـ -
قال سم فيه نظرو في الروض وشرحه في باب السرحاكية - لا في باب الاصل - سؤالا - رحمه - لو - وجوب - حرج - واحمر - (قوله
ومن صلى مع اثنين) أي أو مع واحد (قوله لم يرد من لاه) اهـ - هـ - في - قربة - لا - (قوله في ريقه) و -
عمارة المحلى وشيخ الاسلام أو بدو في المحلى أيضا دللنا على انه لا يرد حرج واملر - س - بسروايات ثم رأيت في صحيح
الاسلام وفي رواية اتصاله (قوله من الغنم التماسه) أي العبد واسد دللنا على انه لا يرد حرج واملر - س - به مال طواف - هـ -
عليه حال الامس بالاولى اه سم على منهج (أقول) وقد بدال لادلاله المذكورين - ح - ومن - لو - وسوس - ثم جعله الشارح
في الترجمة داللا على المشروعة الصادقة بالوجوب والذو الاول ان يقول لا هي بغيره حتى لا يجرب فيتمسك به حتى يوجد
صارف (قوله وبا بالعين الصبان) أي فلو فعيا بالصدان أو الحماقي ثم بين الوجوب لصديان وتخرج الحد في الدكورة - قول
يسقط الطلب عن الباقي بذلك ولا يقتصر بهم من سطر والارب لا يقر لانه بين عده ليعمل بهم من أهل العمل ويستند
لواجب بغيره وتعمل عدم السقوط لنسبة العموم الى المصير حدث لم يدره الاوى - هـ - على له باب لو تكلموا على فعل
نحو الحماقي طباصهم ان بغيره يسقط الطلب عنهم هل قالوا - هـ - من - لا - هو - بهي - لا - لو - مشبه - له - مشر - منهم
في ترك ذلك سواء عذروا في هذا - اس - أم لا - ح - عملهم ليعملوا ولا - هـ -

بالعلمي وهذا عرف الفقهاء وأما قول الشيخ في الحاشية أن المراد به غير المجتهد فهو جار على اصطلاح الأصوليين ولا يناسبه السياق أيضا (قوله وإن العالم من غير ذلك وأنه لا يغتفر في حقه الخ) قد يقال الذي عجز ما ذكر بالفعل كيف يتأتى جهله به حتى يترتب عليه الاغتفار أو عدمه (قوله عن العمون) أي بفرض وجودها (قوله والامر بالشئ نهى عن ضده الخ) لا حاجة اليه هنا وهو تابع فيه للشهاب حج في الامداد لكن ذلك انما يحتاج اليه لان الارشاد انما تكام على الستر من حيث ان عدمه مبطل حيث قال وبعد متر عطف على قوله يحدث من قوله تبطل الصلاة يحدث فاحتاج في الشرح الى ما ذكر ليتم الدليل على

(قوله وسياق حكم الاجراء في باب الاجارة) عبارة تم واعلم ان اوقات الصلوات الخمس مستثناة من الاجارة نعم تبطل باستثنائها من اجارة أيام معينة كافي قواعد الركشي للجهل بقدر الوقت المستثنى مع اخراجه عن مسمى اللفظ وان وافق الاستثناء التمرعي وهو ظاهر وأفتى به الشيخ رحمه الله اه (قوله وبالمقيمين المسافرين) أي وان كانوا على غاية من الراحة وظاهره ولو سافر نزهة وسياق عن الزيادة في الاعذار ان بعضهم توقف في جواز ترك الجماعة في السفر عند ارتحال الرفقة قال والتوقف ظاهر أخذنا مما قالوه في القصر لو كان الحامل له على السفر النزهة فقط فلا ترخص له لانه ليس لغرض صحيح (قوله المقتضى لوجوبه) أي على المسافرين (قوله ان كانت من نوعها) أي بان اتفاقا عين المقضية كظهورين أو عصرين ولو من يومين بخلاف ظهر

وتصروا اتفاقا في كونهم رباعيتين وعبارة ابن حجر واصابن مقضية اتحدت (قوله لم نسن أيضا) أي وتكون خلاف الاولى (قوله بحيث يظهر بها الشعار) بفتح الشين وكسر هاء اللمامة حج وعبارة شيخنا الزبدي جمع شعيرة وهي اللمامة اه ومأقاله حج موافق لما في المصباح حيث قال والشعار أيضا علامة القوم في الحرب وهو ما نادون به ليعرف بعضهم بعضا والعيد شعار من شعار الاسلام والتسعار اعلام الحج وأفعاله الواحدة شعيرة أو شعارة بالكسر اه فاعمل مأقاله شيخنا الزبدي من ان أفتى العلامة الشعيرة قول في اللغة فليراجع (قوله ذكر أحرار) بالغين ومقيمير أخذنا مما يأتي وهذا السياق يشعر بان الكلام في الا تميمين لانهم لذين يوصفون بالحرية والرق والذين يحكم لهم منابا لبلاغ والصبا فيخرج به الجن فلا يكتفي اقامتها بهم في بلد وان ظهر بهم الشعار ويوجه بان المتصود من الجماعة حيث أهل البلد على التعارف باقامتها وبحث بعضهم عن أحوال بعض بالاجتماع في اوقات الصلوات وتسهيل الجماعة على طالبيها ومن عرف ان المقيمين من الجن ينفر منهم ولا يحضر الجماعة سيما من ليس عنده كمال عقل وقد يؤيد هذا عدم الاكتفاء باقامة المسافرين مع انهم من أمثال أهل محنتهم من كل وجه فاحفظه وارفض ما عداه (قوله بخلاف صلاة الجنائز الخ) أي وبخلاف الجهاد فانه اذا قام به الصبيان كفي ويفرق بأن الغرض منه نكاح الكفار وهي اذا حصلت بالصبيان كانت أقوى في حصول المراد ثم رأيت سم على ابن حجر صرح بذلك (قوله في الاسواق) أي وفي المحلات الخارجة عن السور أيضا حيث ظهر منها الشعار اه سم على ابن حجر بالمعنى (قوله تاتي) أي تجمع (قوله الشعار بهم) أي ومثلهم النساء والصبيان ونحوهم اه زبدي ومن النص العرا اه سم على حج أي والارقاء أيضا وتقدم في قول الشارح جماعة ذكر كور الخ ما يصرح بذلك وقول الزبدي أيضا ولا يسقط الفرض عن لا يتوجه الفرض عليهم كالنساء الخ

وبالاحرار من فيه وقول بعضها وان كان بينه وبين سيده مهايأة والتوبة له سواء انفرد الارفاء ببلد أم لا بخلافه ان رجح خلاف ذلك وسياق حكم الاجراء في باب الاجارة ان شاء الله تعالى وبالمستورين المرأة فلا تكون فرضا عليهم بل هي والانفراد في حقهم سواء الا ان يكونوا عيما أو في ظلة فتجب لهم وبالمقيمين المسافرين فلا تجب عليهم كائنه في الرخصة عن الامام وأقره وجزم به في التحقيق وما نقل عن ظاهر النص المقتضى لوجوبه بالتجول على نحو عاص بسفره وبالمؤداة المتضية فلا تكون فرضا فيها بل هي سنة ان كنت من نوعها فان كانت من غير نوعها لم نسن أيضا ومتى كانت فرض كفاية (فتجب) اقامتها (بحيث يظهر) بها (الشعار) أي شعار الجماعة في تلك المحلة باقامتها في كل مؤداة من الخمس بجماعة ذكر أحرار بالغين فيما يظهر كود السلام بخلاف صلاة الجنائز فان مقصودها الدعاء وهو من الصغير أقرب الى الاجابة لانه لا ذنب عليه فان كانت كبيرة اشترط تعددها فيها بادية أو غيرها ولا يكفي فعلها في نحو محل ولا في البيوت وان ظهرت في الاسواق لان الشعار لا يحصل بذلك ومقتضى هذا التعليق انه اذا ظهر بها الشعار لاكتفاء بذلك وهو المعتمد كما نقله القاضي أبو الطيب عن أبي الحسن كأن فتحت أبوابها بحيث لا يحتشم كبير ولا صغير من دخولها ومن ثم كان الوجه الاكتفاء باقامتها في الاسواق ان كانت كذلك والا فلا لان لاكثر الناس مروا ت تأتي دخول بيوت الناس والاسواق ولا يشترط اقامتها بهم وهم بل تسقط بطائفة قليلة ظهر الشعر اربهم وقد

والسعار اعلام الحج وأفعاله الواحدة شعيرة أو شعارة بالكسر اه فاعمل مأقاله شيخنا الزبدي من ان أفتى العلامة الشعيرة قول في اللغة فليراجع (قوله ذكر أحرار) بالغين ومقيمير أخذنا مما يأتي وهذا السياق يشعر بان الكلام في الا تميمين لانهم لذين يوصفون بالحرية والرق والذين يحكم لهم منابا لبلاغ والصبا فيخرج به الجن فلا يكتفي اقامتها بهم في بلد وان ظهر بهم الشعار ويوجه بان المتصود من الجماعة حيث أهل البلد على التعارف باقامتها وبحث بعضهم عن أحوال بعض بالاجتماع في اوقات الصلوات وتسهيل الجماعة على طالبيها ومن عرف ان المقيمين من الجن ينفر منهم ولا يحضر الجماعة سيما من ليس عنده كمال عقل وقد يؤيد هذا عدم الاكتفاء باقامة المسافرين مع انهم من أمثال أهل محنتهم من كل وجه فاحفظه وارفض ما عداه (قوله بخلاف صلاة الجنائز الخ) أي وبخلاف الجهاد فانه اذا قام به الصبيان كفي ويفرق بأن الغرض منه نكاح الكفار وهي اذا حصلت بالصبيان كانت أقوى في حصول المراد ثم رأيت سم على ابن حجر صرح بذلك (قوله في الاسواق) أي وفي المحلات الخارجة عن السور أيضا حيث ظهر منها الشعار اه سم على ابن حجر بالمعنى (قوله تاتي) أي تجمع (قوله الشعار بهم) أي ومثلهم النساء والصبيان ونحوهم اه زبدي ومن النص العرا اه سم على حج أي والارقاء أيضا وتقدم في قول الشارح جماعة ذكر كور الخ ما يصرح بذلك وقول الزبدي أيضا ولا يسقط الفرض عن لا يتوجه الفرض عليهم كالنساء الخ

المدهى من بطلان الصلاة بخلاف ما هنا (قوله لا دنى غرض) ومنه كما هو ظاهر غرض الجماع ومن السنن عنده لا يقتضى حرمة الكشف كما لا يخفى خلافا لما فى ما تسمية الشيخ والالكان السنن عنده واجبا لا مستنونا ويلزمه أن يقول: بل فى الكشف للبول أو الخائط لان السنن عندهم مستنون ولا قائل به ما هو ظاهر (قوله أما فى اقراجه) أى أحسن الصلاة كما ينفذ بعدة له فلو

(قوله بعدم حصول الشعار) أى وعلى هذا يصح عليه التطليل أو الاعتكاف فى المسجد حيث أدى إلى منع أهل البلد من إقامته فيه لما فيه من تفويت غرض الوقف من إحياء البقعة بالصلاة فى أول أوقاتها على ما جرت به العادة لا يقال الاعتكاف أيضا من مقاصد الوقف لا ر غرضه من وقف المسجد شغله بقرائه أو ذكره أو اعتكاف أو غيرها لا تقول الغرض الاصلى من وقف المساجد الصلاة فيها فيمنع من شغلها بما يفوت ذلك المقصود لانه يفوت بذلك المنفعة على مستحقها وبقي ما لو نذر المسافر اعتكافا متتابعه فى المسجد مدة تقطع السفر ثم نوى الاعتكاف فى مسجد قرية وكان اعتكافه فيه يمنع من إقامة الجماعة فيه لاهل القرية فهل اذا خرج من المسجد مدة صلاتهم ينقطع التتابع أولا فيه نظروا الذى يظهر انه ان نذر مدة مطاعة ولم يكن ثم الا ذلك المسجد فهو مقصر بآتيه فكيفه فيه فينقطع التتابع وهو يسيل من تأخير الاعتكاف حتى يتمكن من الاعتكاف بمجاورة يعارض فيه وان عين مدة اتفق وقوعها فى سفره فان كان ٥١٣ ثم مسجد مجاور مثلا أو واسع لا يعارضه فيه أحد اذا

أفتى الوالدرجه الله تعالى فى طرفة مسافرين أقاموا الجماعة فى بلدة وأظهروها أهل يحصل بهم الشعار ويستقطب بغيرهم الطلب عن التبعين بعدم حصول الشعار منهم وانه لا يسقط بغيرهم الطلب عن التبعين فقد قال المصنف اذا قام الجماعة طرفة يسيرة من أهل البلدة ولم يحضرها جهور المقيمين فى البلد حصلت الجماعة ولا اثم على المتخلفين كما وصلى على الجنائز طرفة يسيرة هكذا قاله غير واحد وأفتى الوالدرجه الله تعالى أيضا فى أهل قرية صلاوا ركعة من فريضة فى جماعة ثم نوا قاطع القدوة واتقوا منفردين بانه يسقط عنهم طلب الجماعة لما أدى شعارها بصلاتهم وان كانت تلك الفريضة الجمعة وتلزم أهل البوادي الساكنين بها وأما فى القرية الصغيرة فلا يشترط تعددها فى الحصول الفرض بدونه وضبط الشيخ أبو حامد القرية الصغيرة بان يكون فيها نحو ثلاثين رجلا والظاهر انه تقريبا بل لو ضبط ذلك بالعرف لكان أقرب الى المعنى وكلامهم يعمل فى القرية الصغيرة وفى الكبيرة والبلد يعملين مثلا مفروض فيما لو كان بحيث يمكن من يقصدها ادراكها من غير كبير مشقة فيها فيما يظهر ولا يشترط إقامتها فى كل محلة منها خلافا لجمع (فان امتنعوا كلهم) من فعلها بان لم يفعلها أحد أو فعلت لا على الوجه المذكور (فوتوا) أى قال الامام أو نائبه المتبعين لظاهر هذا الشعار العظيم ولا يقابلهم على ترك السنة (ولا يتأكل لندب النساء كده للردح) لمزيتهم على بناء على أنها سنة لمن (فى الاصح) خشية الفساد ومن وكثرة المشقة عليهم لانهم لا يتأكل غالبا لا بالخروج الى المساجد فيكره تركها لهم لاهل الخائف كالنساء ومقابل الاصح ثم اعموم (فان الاصح المنصوص

لا يعارضه فيه أحد اذا
اعتكف فيه من أهل
البلد انقطع تتابعه
بأخراجه لتقصيره
باعتكافه فيه مع تبسر
غيره وان تعين ذلك
المسجد ولم يكن ثم ما يقوم
مقامه لا ينقطع التتابع
بأخراجه منه لكونه
مكرها على الخروج
(قوله وانه) عطف على
عدم (قوله فقد قال
المصنف) غرضه منه
الاستظهار على الافتاء
المذكور فان قوله من
أهل البلد يفيد بطريق
المفهوم ان غير أهل البلد

٦٥ نهاية ل لا يسقط بغيره لم يلجأ عن أهل البلد (قوله وتلزم أهل البوادي) أى الجماعة (قوله وأما فى القرية) فسمي قوله فان كانت كبيرة الخ (قوله لا يكاد ارب) سمى قوله وكلامهم (أى حيث اكتفوا بعمل الخ ولو عبر بقوله واكتفوا بهم كان أولى (قوله الامتنعوا) أشعر بأنه لا يجوز ان يجاهم بالقدح بمجرد التردد بل متى بأسرهم فيمتنعوا من غير تأويل اه حى أى فلو كتل البعاه ووجه الاستعارة ان تعليق الحكم بالمشقة يؤذن بعامة ما أحد لا اشتقاق فيفيد ان القتل لا امتناعهم (قوله ولا يقابلهم على ترك السنة) أى إلى أحد لوجهين ومنه فى باب الاداء فى شرح قول المتن فى الأقامة وقيل فرض كذابة من بعضهم ان كل سنة يجزى فى العمل على تركها الخلاف المذكور اه شيخنا الشوبرى وقد صرح المحلى هنا بحكاية وجه بناء على السنية انهم يتأولون على حذر من امانهم او فديتهم من انهم لا يتأولون على السنية فى الاذان ونحوه تطعا وليس مراد ابل الخلاف حارفاً أو بغيرها فلهذا اقتصاره على حكاية فى الجماعة لكونه أشهر (قوله لمزيتهم) أى شرفهم (قوله لاهل) نلأه وان سهل عليهم تصبوا بالماضى بسوءن أو فى المسجد بالمشقة ومع أمن الصلوة لكونهم غير مشتهيات

رأى عورة نفسه الخ فلا يقتضى ما ذكر حرمته رؤية الانسان عورة نفسه في الصلاة ووجهه في النفل ظاهر لان له قطعه مني
شاه وكذا في الفرض لان الحرمه انما هي من جهة قطعه لا من جهة خصوص النظر في حاشية الشيخ عن حواشي شرح
الروض من أخذ حرمه النظر الى العورة في الصلاة مما ذكر محل وقفة على انه ليس المراد بالروية التي تبطل بها الصلاة

(قوله للخبر السابق) هو قوله ما من ثلاثة في قرية الخ (قوله لخبر الشيخين السابق) هو قوله صلاة الجماعة افضل من صلاة الفرد الخ
لكن الحديث المذكور هي فيه لم يذكره عن الشيخين وعبارة مع الخبر المتفق عليه اه وهو صريح في انه من روايتهم (قوله
في الخبر قبله) أي قبل قوله ما من ثلاثة الخ الذي عناه بقوله الخبر السابق (قوله بل تارة تسن) وهل يحتاج العبد الى اذن
السيد قال القاضي ان زاد زمنا على زمن الانفراد احتاج والا فلا قال ولا يجوز لاسيما منه اذا لم يكن له به شغل واعتمد مر
في العبد انه لا يحتاج الى اذن السيد اذا كان زمنا على المادة وان زاد على زمن الانفراد اه سم على منهم (قوله وتس يميز)
أي يكتب له ثواب دون ثواب الواجب لانه مخاطب به على سبيل السنية فانه لا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل (قوله لقد
همت ان آمر الخ) قال العراقي في شرح التقريب اختلفت الروايات والعلماء في تعيين الصلاة المتوعدة على تركها بالتصريق
هل هي العشاء وهي الصبح أو الجمعة وظاهر رواية الاخرج عن أبي هريرة ان المراد العشاء لقوله في آخره لو يعلم أحدكم انه
يجد عظم ما سمي أو مر ما تبين حسنتين لشهد العشاء وقيل هي العشاء والصبح معا ويدل له ما رواه الشيخان وفي بعض طريق
هذا الحديث ان أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فيها ألا توهما ولو حبا ولا قد همت
فذكره وقيل هي الجمعة ويدل له ٥١٤ رواية البيهقي فأحرق على قوم يسيئونهم لا يشهدون الجمعة وحديث مسلم عن ابن

مسعود ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال لقوم
يتخلفون عن الجمعة لقد
همت فذكره ثم قال
رواية البيهقي في كونها
الجمعة ورواية كونها
العشاء والصبح حديث
واحد وحديث ابن مسعود
في كونها الجمعة حديث

انما) عند وجود سائر شروطها المتقدمة (فرض كفاية) للخبر السابق فليست فرض عين لخبر
الشيخين السابقين فان المأضلة تقتضي جواز الانفراد وذكر افضل في الخبر قبله فمحول على من
صلى منفردا لقيام غيره بها أو لعذر كمرض اما اذا اختل شرط مما هو فلا تجب بل تارة تسن
وتارة لا وتسن لم يميز نم يلزم وليه أمرهم باليتعودها اذا كمل (وقيل) هي فرض (عين
والله أعلم) للخبر المتفق عليه لقد همت ان آمر بالصلاة فتقام ثم أمر رجلا فاصلى بالناس ثم
انطلق معي رجال منهم خرم من حطاب الى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم
بالنار وقد أجب عنه بأنه وارد في قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون فرادى
والسياق يؤيده ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يحرقهم وانما هم بضريقهم لا يقال لو لم يحرق

آخر مستقل بنفسه فعلى هذا لا يقدح حديث ابن مسعود في حديث أبي هريرة وينظر في اختلاف تحريقهم
حديث أبي هريرة وقد رجح البيهقي رواية الجماعة فيه على رواية الجمعة فقل والذي يدل عليه سائر الروايات انه عبر بالجمعة عن
الجماعة وقال النووي في الخلاصة بعد كلام البيهقي بل هما روايتان رواية في الجمعة ورواية في الجماعة وسائر الصلوات وكلاهما
صحيح انتهى ملخصا والله أعلم فتأمل فبتقدير صحة كل من الروايات يحتمل ان كلاما من الصلوات المذكورة كان باعشا للنبي صلى الله
عليه وسلم على ارادة التحريق فخرج عما اذا علم الاجيران المستأجر يمنع من الجماعة وكان الشعار يتوقف على حضوره هل
يحرم عليه ايجار نفسه بعد دخول الوقت وكذا اذا علم انه يمنع من الجمعة هل يحرم عليه ايجار نفسه بعد الفجر كالمسافر الموقوف
فلينأمل وقد فصل بين ان يحتاج أو يضطر لذلك الايجار فليحذر اه سم على منهم وينبغي ان يكتب في هنا باد في حاجة أخذ من
تجوزهم السفر يوم الجمعة ليجرد الوحشة بانقطاعه عن الرفقة وحيث لا حاجة حرمت الاجارة وعليه فلو تعدى وأجر نفسه هل
تصح أو لا تنقل بالدر من عن سم الصحة قياسا على البيع وقت نداء الجمعة انتهى وقد يفرق بأن البيع وقت نداء الجمعة مشتمل على
جميع شروط البيع والحرمه فيه لا امر خارج وأما ما قاله المخرج عاجز عن التسليم شرعا فاشبهه ما لو باع الماء الذي يحتاجه
لطهارته بعد دخول الوقت فانه لا يصح ولا يجوز له التيمم ان قدر على استرجاعه (قوله فأحرق) هو بالتشديد ويرى فأحرق
باسكان الحاء وتخفيف الراء وهما الغتان أحرقت وحرق والتشديد أبلغ في المعنى انتهى شيخنا الشوري على المنهج (قوله عليهم)
يشير بأن العقوبة ليست قاصرة على المال بل المراد تحريق المقصودين والبيوت تبع للقاطنين بها وفي رواية مسلم من طريق
أبي صالح فأحرق بيوتنا على من فيها انتهى فتح الباري للمصنف ابن حجر (قوله والسياق يؤيده) وهو قوله صلى الله عليه وسلم أثقل
الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ولو يعلمون ما فيها ألا توهما ولو حبا

الرؤية بالفعل حتى يترتب عليه الحرمة أو عدمها بل المراد الرؤية بالقوة تطير ما يأتى وفي عبارة الشهاب سمى في حوائج
 الصفحة إشارة إليه وعبارته بعد كلام سانه عن الروضة نصها وظاهره انه لا يجب ترها عن نفسه في الصلاة لكن المعتمد كما قاله
 شيخنا مر وجوب ترها عن نفسه في الصلاة حتى لو أبس غرارة وصار بحيث يمكنه رؤية عورته لم تصح صلاته (قوله
 وتطلق أيضا) أى شرعا وان أفهم كلامه خلافه (قوله ولو كانا) انما ذكره لانه حمل كلام المتن على مطلق العورة في الصلاة

ولقد همت الخ انتهى شيئا لزيادة (قوله ثم نزل وحى بالنع) أى نافع لما أداه اجتهاده اليه والاذا أصبح نه لا يقع الخطأ منه
 أصلا خلافا لما ذهب الى انه يجوز ان يقع منه لكن لا يغر عليه بل ينبه على الصواب بالوحى ما لا (قوله قبل تحريم المثلة) أى
 بالمسلمين والكفار وفي المصباح ومثلت بالقتيل مثلا من أبى قتل وضرب اذا جدعته وظهور آثاره لا عليه تنكبا ولا التشديد
 مبالغة والاسم المثلة وزان غرقة والمثلة بفتح الميم وضم التاء المعقوبة اهـ (قوله لخبر فضل صلاة المرء في بيته) أى صلاته في بيته
 (قوله هي في المسجد افضل) أى الا اذا حصلت الجماعة في البيت دون المسجد فهي فيه افضل اهـ ج (قوله ويدل له الخبر المار)
 هو قوله افضل صلاة المرء الخ (قوله وما كان أكثر) صدر الحديث ما ذكره الدميري وغيره من رواية ابن حبان المذكور صلاة
 الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان الخ (قوله بان) متعلق برحمة (قوله
 موجودة في كل منهما) يمكن أن يقال ان الفضيلة المتعلقة بالعبادة وهى كالدرجات الخ ٥١٥ الكثير على القليل غير موجودة

فهما ويكون هذا مراد
 القاضى اهـ سم على
 منهج بالافنى (قوله ويؤمن
 خيرا لمن) فان قلت اذا
 كانت خيرا لمن فما
 وجه النهى عن منهون
 المستلزم لذلك لخبر دلت
 ام النهى فهو المنزلة كما
 بصرح به سياق هذا
 الحديث ثم الوجه جله
 على رضى الله تعالى
 وسلم أو على غير المشتهيات
 دأكن متبدلات اهـ ابن
 حجر ثم فضية كلام الشارح
 ان جماعة النساء في بيوتهم
 أفضل وان كن متبدلات

فمخرجهم لما هم به لا نقول لمسلم هم بالاجتهاد ثم نزل وحى بالنع أو تفسير الاجتهاد ذكره في
 المجموع أو انه كان قبل تحريم المثلة وعلى القول بانهم افرض عين فليست شرطا في صحة الصلاة
 كما في المجموع (و) الجماعة (في المسجد لغير المرأة) والخ (افضل) منها ما رجه نكرا أفضل صلاة
 المرء في بيته الا المكتوبة أى فى في المسجد أفضل لانه مشتمل على الشرف والطهارة وإظهار
 الشعار وكثرة الجماعة وشمل كلامه ما لو كانت جماعة المسجد أقل من جماعة غيره وهو مقتضى
 قولهم ان جماعة المسجد وان قلت أفضل منها ما رجه وان كثرت وبه صرح الماوردي وأفتى به
 الوالدرجه الله تعالى ويدل له الخبر المار وهو مختص بخبر ابن حبان وغيره وما كان أكثر فهو
 أحب الى الله تعالى وان عكسه القاضى ابو الطيب ووجه بعض المتأخرين بان المحافظة على
 الفضيلة المتعلقة بالعبادة أولى من المحافظة على الفضيلة المتعلقة بكما هو يجب عنه بان
 الفضيلة المتعلقة بالعبادة وهى الجماعة موجودة في كل منهما اما المرأة والخنى بجماعهما في
 بيوتهما أفضل لخبر لا تهنوا نساءكم المساجد ويؤمن خيرا لمن ويكره لها حضور جماعة
 المسجد ان كانت مشتهاة ولو في ثياب مهنة أو غير مشتهاة وبها شئ من الزينة أو الخ الطيب
 وللإمام أو نائبه منهون حينئذ كماله منع من تناول ذاريج كرهه من دخول المسجد ويعرم عليهن
 بغير إذن ولى أو حليل أو سيد أو هما في أمة متروجة ومع خشية فتنه منها أو علمها
 ولاذن لها في الخروج حكمها وفيما بحث من الطلاق الحائى الامر بالجبل يهاتى ذلك

غير مشتهيات ولكن لو حضرن لا يكره لمن الحضور وقوله بسبب ذلك يتعمل فرأى به يسكون الموحدة ثم يفتح القوتية ويحفل
 تقديم التاء القوتية على الباء الموحدة ثم تشديد الدال المكسورة قال في المصباح ابتدأت الشئ أمهته ثم قال والنبدل
 خلاف التصاون أى العينة انتهى (قوله ان كنت مشتهاة) ومن المشتهيات الشابة وان لم تكن د ناريخ لان همتها تعلم
 وعبارة البهجة وتحضرا الجوز قال شيخ الاسلام ان أدن لها روحها ان كان ولم تترين ولم تقابب ثم قال وخرج بالجمهور أى
 غير المشتهاة الشابة والمشتهاة فيكره لهما الحضور كما في صلاة الجماعة اهـ (قوله وللإمام الخ) أى يجوز له على ما فاده
 قوله وللإمام الخ ولو قبل بوجوبه حيث رأى مصلحة لم يكن بعيدا لانه يحب عليه رعاية المسالخ لهامة (قوله ويعرم عليهن
 بغير إذن ولى) أى فى الخلية وقوله أو حليل أى فى المتروجة ثم قصه العطف بأوابه لا يشترط لجوار الخروج ادنى ما وينبغى
 اشتراط اجتماعهما فى الاذن حيث كان ثم ربيبة لان المصلحة قد تظهر لا ولى دون الحليل أو عكسه (قوله ومع خشية
 فتنه) عطف على قوله بغير إذن ولى فلا ينوقف حرمة الحضور على عدم الاذن (قوله حكمها) أى حكمها فى الخروج بجماعة
 فيكره له الاذن حيث ذكره حضورها الى آخر ما تقدم

وغيرها ليكون انفاذا لا يختلف الحكم بدليل انه لم يشهد بحالة الصلاة بخلاف ما يأتي في عورة الامة والحرة حيث فيدهم
(قوله نظر ظاهر) قد منع ما ذكر من النظر ووجه البحث بان الاقتتان بالامر دأغل من المرأه الخالطة الامر دللر حال اذ
دخيل المسجد على وجه يؤدي الى ذلك ولعل هذا وجه تعبيره بقوله وفيما بحث من اطلاق الخ (قوله من غير اذنه) أي حيث
كان حاضرا (قوله أو بعده) قد يشكل خصوصا اذا حصل للجائين بعد الجماعة الاولى عذرا يقتضي التأخير فلعل المراد أنه يكره
تحرى ايقاع الجماعة بعده (قوله وهو مفهوم بالاولى) قد منع الاولوية بأن فعلها قبله قد يحمل على انه لعذر يمنع من انتظاره
بخلاف الامة فانها قد تحمل على ان ترك صلاته مع الامام انما هو لخلل فيه الا ان يحمل قوله ووقع جماعتان معه على ما ذالم
يكن امام أحدهما راتب (قوله ٥١٦ وسكت عن المقارنة) أي وهي مفهومة بالاولى (قوله ثم العصر) زاد سم على

أيضا نظر ظاهر وتحصل فضيلة الجماعة للشخص بصلاته في بيته بزوج أو ولدا ورقيق أو
غيرهم بل بحث الاستوى والاذرعى ان ذهابه الى المسجد لو فوتهم على أهل بيته مفضل وان
اقامته لهم أفضل وتطريفه بان فيه اشارة بقربة مع امكان تحصيلها باعادتهم معهم ويرد بان
الفرض فواتهم الوذهب للمسجد وذلك لا اشارة فيه لان حصولها لهم بسببه ربحا عادل فضلها
في المسجد أو زاد عليه فهو كمساعدة المجرور من الصف وتكره اقامة جماعة بمسجد غير مطروق
له امام راتب من غير اذنه قبله أو بعده أو معه فان غاب الراتب من انتظاره ثم ان أرادوا فضل
اول الوقت أم غيره والا فلا الا ان خافوا فوت كل الوقت ومحل ذلك حيث لا فتنة والاصول
فرادى مطلقا أما المسجد المطروق فلا يكره فيه تعدد الجماعات ولو كان له امام راتب ووقع
جماعتان معا كما أفق به الوالدرجة لله تعالى وهو مفهوم بالاولى من نفهم كراهة اقامة جماعة
فيه قبل امامه وشمل ذلك قول التحقيق لو كان للمسجد امام راتب وليس مطروقا كره لغير
امامه اقامة الجماعة فيه ويقال لان اقيمت بعد فراغ الامام والا فلا وما عرج به في اتممة
من كراهة عقد جماعتين في حالة واحدة محله في غير المطروق فان أكثرهم صرح بكراهة
اقتيابة والبعدي وسكت عن المقارنة وأفضل الجماعة بعد الجمعة صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء
ثم العصر ولا ينافيه صكون العصر الوسطى لان المشقة في ذينك أعظم والوجه تفضيل
الظهر ذاتا وجماعة على المغرب لانها اختصت من بين سائر الصلوات ببدل وهو الجمعة أي
بصلاة تفعل في وقتها بالابراد (وما كتر جمعه) من المساجد (أفضل) مما قل جمعه منها وكذا
ما كتر جمعه من البيوت أفضل مما قل جمعه منها الخبر المارنم الجماعة في المساجد الثلاثة وان
قلت أفضل من غيرها وان كترت بل قال المتولى ان الانفراد فيها أفضل من الجماعة في غيرها
وهو الاوجه وما قاله الاذرعى من كون القاعدة السابقة تنازع فيه يمكن الجواب عنه بانها

منهج ثم الظهر ثم المغرب
ولا يبعد ان كلا من عشاء
الجمعة ومغربها وعصرها
جماعة كدمن عشاء
ومغرب وعصر غيرها على
قياس ما قيل في صبحها مع
صبح غيرها انتهى واما
أفضل الصلوات فقد قال
ابن حجر في أول كتاب
الصلاة في وقت العصر
ما نصه أفضلها العصر
ويليها الصبح ثم العشاء ثم
الظهر ثم المغرب فيما
يظهر من الأدلة وانما
فضلا وجماعة الصبح والعشاء
لانها فيهما اشق انتهى
وظاهر التسوية في
الفضل بين صبح الجمعة
وغبرها وقياس ما ذكر في
الجماعة ان صبح الجمعة

أفضل من صبح غيرها بل وقياس ما ذكر عن سم ان بقية صلوات يوم الجمعة أفضل من صلوات غيرها اقلية
(قوله أفضل مما قل جمعه) بقى شيء آخر وهو ان الامام أكثرها من المأموم أخذ مما قالوه من المماضلة بينها وبين الاذان على
الخلافا في ذلك وحينئذ لو نه ارض كونه اماما مع جمع قليل ومأموما مع جمع كثير فهل يستوى الفضيلتان وتجبر فضل السكثرة
الامامة فيصلى اماما أولا فيصلى مأموما فيه نظر والا قرب الاول لما في الامامة من تحصيل الجماعة لغيره بخلاف المأموم
فان الجماعة حاصلة بغيره فالمنفعة في قدونه عائدة عليه وحده (قوله أفضل من الجماعة في غيرها) قياس ذلك انما في المسجد
الحرام منفردا أفضل من الجماعة في مسجد المدينة وفي مسجد المدينة أفضل منها في المسجد الاقصى اه سم على بهجة
(أقول) وقد بتوقف في افضلية الانفراد في مسجد المدينة على الجماعة في الاقصى لان الجماعة في المسجد الاقصى بسبع
وعشرين وفي المدينة بصلاتين في الاقصى فالجماعة في الاقصى تزيد بخمس وعشرين على مسجد المدينة الا ان يقال ان
الصلوات التي ضوعفت بها الصلوات في الاقصى من الصلوات بغير المساجد الثلاثة فليست أمثل فانه فيه بعد شيء (قوله وهو
الاوجه) أي خلافا لابن حجر (قوله القاعدة السابقة) وهي المحافظة على الفضيلة المتعلقة بالعبادة أولى من المحافظة على
الفضيلة المتعلقة بكانها

لاختلاف الحكم فيها في الصلاة وحارجه أو بدليل اسند لاه الأتي (قوله لم يلزمه كافي المجموع الخ) أي هو مخير بين الصلاة عارياً على الشط أو بين الصلاة في الماء أو سجود على الشط (قوله ويؤخذ من ذلك أنه لو لم يشق عليه لزمه) أي أن لم يترتب عليه أفعال كثيرة كما هو ظاهر فراجع (قوله في لا حسن) بارة السهاب يجب يجب في برزخهم الرأى على لا يصح ثم قاله بقول السارح الأتي وقيل لا يجب ضمها في الإفصح (قوله لمتدبره الحذف) أي التي هي تالمحذوفة لهذا بالان من

(قوله خلاف ما قاله) أي الغزالي وابن عبد السلام (قوله وهو كذلك) من مر (قوله ان الجماعة فرض عين) عبارة ابن حجر ولو تعارض الخشوع والجماعة فهي أولى كما أطبقوا عليه حيث قالوا ان فرض الكفاية أفضل من السنة وأيضاً الخلاف في كونها فرض عين وكونها شرطاً للصحة الصلاة أقوى منه في شرطية الخشوع وتصحيحه اجرياً ان الخلاف في كون الجماعة شرطاً للصحة وهو خلاف ما اقتضاه كلام السارح من أنها ليست شرطاً قطعاً وبصرح بما اقتضاه كلام ابن حجر قول الأذري في القوت مانصه وحكي الامام عن ابن خزيمة أنه جعلها شرطاً في الصحة وفي البحر وقيل انها شرط في الصحة أي لغير المدور وقصة كلام ابن كج والدارمي ان القول بأنها فرض عين ليس بوجه لما البتة انتهى ومثله في لا سنوي (قوله والمذهب ذلك) أي تمة قوية (قوله كما عمله كلامهم) هذه مقالة أخذ من قوله بعد ومقتضى قول الاصحاب ٥١٧ ان الاقتداء بامام الجمع القليل الخ (قوله أفضل من

الانفراد) ولا يفرق في أصحهما بين وجود غيرها وعدمه وبما س ذلك ان الانعاده مع هؤلاء فصل عدمها بالانفي الما كوا. اهـ علي بن حجر (قوله وهو المذهب) قد شكل اقتداء ان الاقتداء بهم أفضل من الانفراد بما مر من أنه لو تعطلت الجماعة لا خلف من يكره الاقتداء به لم تنف الكراهة فليتأمل

أغلبية على ان المساجد الثلاثة احتضت بخصائص دون غيرها المساجد فلا يقاس بها وأقنى الغزالي بأنه اذا كان لوصولي منفرد انخسح أي في جميع صلاته ولو وصل في جماعة لم ينخسح فالانفراد أفضل وتبعه ابن عبد السلام قال لركعتي بمال الأذري واختار بل اصواب خلاف ما قاله وهو كذلك من من الخلاف في ان الجماعة فرض عين وهو أقوى من الخلاف في كون الخشوع شرطاً فيها ومن ثم كان الرابع انها فرض كفاية وأنه سنة (الابدية لزمه) التي لا يكره بها كعتزلي ورافضي وقدرى ومثله الفاسق كافي لمجموع والمتهم بذلك في الانوار وكل من يكره الاقتداء به كافي التوسط والانداد أول كون الامام لا يعقد وجوب بعض الأركان أو الشروط كحفي أو غيره وان اتى بها قصد بها النقلة وهو مبطل عندنا ولهذا منع من الاقتداء به مطلقاً بعض أصحابنا وتجوز لا كثره مراعاة مصلحة الجماعة واصكفاء بوجود صورتها والالم يصح اقتداء بمخالف وتعطلت الجماعات فالأقل جماعة أفضل ولو مازت الجماعة لا خلف من يكره الاقتداء به لم تنف الكراهة كما عمله كلامهم ولا نظر لادامة تعطلها السفوط فرضها حيث نذ (أو تعطل مسجد قريب) أو بعيد عن الجماعة (لغيبته) عنه لكونه مائة أو يحضر الناس بحضوره فقليل الجمع أفضل من كثيره في ذلك ومقتضى قول الاصحاب ان لاقتداء بامام الجمع القليل أفضل من الاقتداء بامام الجمع الكثير اذا كان مخالفاً فيما يبطل الصلاة حصول فصيلة الجماعة خالف هؤلاء وانما أفضل من الانفراد قال السبكي كلامهم بشعره وجرمه الدميري وقال الكمال بن أبي شريف له الاقرب وهو المعتمد وبه أفنى الوالد

فكانه قال ولو تعطلت الجماعة لا خيف هو لا علم تزل الكراهة بقاء به منهم وهل لسبب ومن واقفه روالها وحصول الفضيلة وعليه فلا تنافي ولا اشكال ويصرح بهذا مقالة علي بن حجر من بناء الكراهة وان بحث مع مر فوافق عليه بفرع كذا اذا كان عليه الامامة في مسجد لم يحضر معه أحد يصلي معه وجبت عليه الصلاة فيه وحده لان عابته شديدين الصلاة في هذا المسجد والامامة فيه فادفات أحدهما لا يستقل الآخر بخلاف من عليه التدريس لم يحضر أحد من الطلبة لا يجب ان يدرس لنفسه لان المقصود من التدريس التعليم ولا ينصرون من علم بخلاف الامام المقصود منه امران كما تقدم مر اهـ سم على منهج (أقول) وقوله لا يجب ان يدرس الخ ينبغي ان ليس المراد بالطلبة المفردين في الوظائف بل حيث كان اذا حضر يحضر عنده من يسمعه وجبت القراءة عليه ثم انه ليس المراد بالوجوب الا ان يترك من حيث هو ترك للامامة أو التدريس بل المراد وجوب ذلك لا متصافه المسلم (فائدة) كان شيخنا الشوبري يقول اذا حضر المدرس وحضر عنده من يسمعه يقرأ لهم ما يستفيدونه كالترغيب والترهيب وحكايات الصالحين (أقول) ولعل هذا شمول على اذا عين الواقف شيئا من ذلك ومنه ما لو عين نفسه امثلاً لم يحضر عنده من يفهمه

الحروف المهمة فلم تعد فاصلا (قوله يمازعه فيه) بيناء يمازعه الفاعل ورجوع ضمير فيه لكلام الجار بردي وابن الحاجب (قوله وكما لو استتر بقطعة حرير) لم يتقدم في كلامه ما يوجب عطفه عليه ولعل في العبارة سقطا وعبارة الشهاب حج ويكفي بدخيره قطعا وان حرم كالأسترها بحرير (قوله بخلاف القبل) فيه منع ظاهر بالنسبة للاثني بدايل قوله عقبه والمراد بالقبل والبركاهما ظاهر ما ينقض مسه اذ الذي ينقض مسه من قبل الاثني هو ملحق الشفرين فقط كما صرح في محله وهو مستور في سائر أفعال صلاتها (قوله وان رادها لتعارض في الرائد) لم يظهر لي المراد منه ومثله في الامداد والرد المدكور (قوله

لا تجب عليه القراءة ويستحق المعلوم ولا يقال يقرأ ما يمكنهم فهمه لاننا نقول هـ ما خلافا لما شرطه الواقف لان غرضه قراءة هذا بخصوصه دون غيره ٥١٨ (قوله الوقت المحبوب) يؤخذ منه ان الكلام فيما اذا كان الثاني يؤخر الصلاة

رحمه الله وما قاله ابو اسحق المروزي من عدم حصولها وجه ضعيف وقد نظريه الطبري بل نقل عن أبي اسحق أن الاقتداء بالخالف غير صحيح ويستثنى من كون كثير الجمع أفضل من قليله صور أيضا منها ما لو كان قليل الجمع يساوي ما منه في الوقت المحبوب فان الصلاة معه في أول الوقت أولى كما قاله في شرح المذهب ومنها ما لو كان امام الجمع الكثير سريع القراءة والمأموم بطيئها لا يدرك معه الفاتحة ويدركها مع امام الجمع القليل قاله الفوراني ومنها ما لو كان قليل الجمع ليس في أرضه شبهة وكثير الجمع بخلافه لاستيلاء عظم عليه فالسالم من ذلك أول ولو استوى مسجد اجماعة فذم الاقرب مسافة لمجرة الجوار ثم ما انتفت الشبهة فيه عن مال بانيه أو واقفه ثم يخبرهم ان سمع النداء صر تبا فذهبا به الى الاول أفضل كما يجنبه الاذرعى لان مؤذنه دعاه أولا (وادراك تكبيرة الاحرام) مع الامام (فضيلة) مأمور به الكونها صفوة الصلاة وخبر من صلى لله أربعين يوما في جماعة يدرك التكبيرة الاولى كنبه براءة ثاب براءة من النار وبراءة من النفاق وهذا الحديث منقطع غير انه من الفضائل التي يتسامح فيها (وانما تحصل بالاستئصال بالتحريم عقب تحريم امامه) مع حضوره تكبيرة احرامه خبر انما جعل الامام يؤتم به فاذا كبر فكبروا والفاء للتعقيب فان لم يحضره أو تراخى عنه فاتته لكن تغتفر الوسوسة الخفيفة ولا يشكل ذلك بعدم اعتباره هم الوسوسة في التخلف عن الامام بتمام ركعتين فعليين لانها حينئذ لا تكون الا ظاهرة فلا تنافي حينئذ (وقيل) تحصل (بادراك بعض القيام) لانه محل التحريم (وقيل) ادراك (أول ركوع) أي بالركوع الاول لان حكمه حكم قيامه او محله ما ذكر من الوجهين فيمن لم يحضر احرام الامام والابان حضره وأخرفاته عليهما أيضا وان أدرك ركعة كما حكاه في زيادة الرخصة عن البسيط وأقره ولو خاف فوت التكبيرة او لم يسرع لم يسرع له الاسراع بل يمشي بسكينة كما لو آمن فوتها لخبر اذ أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون وتوها تسعون وعليكم السكينة والوقار فادرككم فصلوا وما فاتكم فاتوا فان ضاق الوقت وخشى فواته الا به اسرع كما لو خشى فوت الجمعة قال الاذرعى ولو امتد الوقت وكانت لا تقوم الا به ولو لم يسرع لتعطلت أسرع أيضا اما لو خاف فوت الجماعة فالمنقول كافي شرح المذهب وغيره عدم الاسراع وان اقتضى كلام الرافي وغيره خلافه (والصحيح

عن وقت الفضيلة وعليه فالصلاة خلف امام الطبري نسبة مثلا ليست أفضل من الصلاة خلف امام الازهر ولو وقع كل منهما في وقت الفضيلة وما في سم على ابن حجر عسا يخاف ذلك لعله باعتبار زمانه من ان امام الازهر كان يؤخر الصلاة عن وقت الفضيلة (قوله ومنها ما لو كان امام الخ) وينبغي ان يستثنى أيضا ما لو كان امام الجمع القليل أفضل من امام الجمع الكثير لفقه أو نحوه مما يأتي في صفة الاثني (قوله ثم يخبر) أي حيث استويا من كل وجه وقوله نعم ان الخ استدراك على هذه الصورة (قوله لكونها صفوة الصلاة) أي خالصها أي باعتبار ان الانعقاد يتوقف عليها كما

يتوقف على النية فاعطيت حكمها من اختيارها على سائر الاركان باعتبار انه اذا شك فيها لم تنعقد (ادراك) وقوله صفوة الصلاة الخ أي كراه البزار ولفظه كافي الشيخ جده لكل شيء صفوة وصفوة الصلاة التكبيرة الاولى فحافظوا عام (قوله أربعين يوما) أي الصلوات الخمس (قوله لكن تغتفر الوسوسة الخفيفة) وهي التي لا تؤدي الاشتغال بها الى فوات ركعتين فعليين كما يفيد قوله ولا يشكل الخ ولعله غير مراد بل المراد ما لا يطول به ازمان عرفا حتى لو أدت وسوسة الى فوات القيام أو مظمة فانت بها فضيلة التحريم (قوله وان أدرك ركعة) ومعلوم انها الاولى فلوقال الركعة كان أوضح (قوله بل يمشي بسكينة) أي وفي فضل الله تعالى حيث قصد امتثال أمر الشارع بالتأني ان يشبهه على ذلك قدر فضيلة التحريم أو فوقها (قوله أسرع) أي وجوبا (قوله وكانت) أي الصلوات (قوله أسرع أيضا) أي وجوبا (قوله عدم الاسراع) أي ندب عدم الاسراع

احتاجت افعالا مبطله) أي ومضت اليه بالفعل كافي شرح الروض فلا تبطل الصلاة الا باضى أو الانتظار بالمسعل لكن في كلام غيره كالعباب ما هو كالصریح في بطلان الصلاة بمجرد الوجود لا سائر الميديا ان لم تنس اليه ولم تنتظر ابراجع (قوله

(قوله وان لم يجلس) أى ويحرم عليه الجلوس لانه كان معه بعد وقد فتى بسلام الامام فان جلس عام اعلم طالت صلواته وان كان ناسيا أو جاهلا لم تبطل ويجب اتيام فوراً داعلم ويسجد لله فى آخره لانه فعل ما يطل عليه (وبله ولا) أى أولاً تنعقد جماعة بل فرادى كما يفرضه الترتيب حصول الجماعة وعدم حصولها ولو أراد عدم اتقاه أصلاً ما هل تنعقد صلواته أولاً هذا وقد نقل عنه انه ذكر أولاً انه لا تنعقد أصلاً ثم رجع واعتمد بعد ما فرادى دل الطائيف ومثل ذلك فى انه اذاها فرادى ما لو تقارنا (قوله فلا تدرك الا بركمة) أى وعليه فلا تدرك الامام بعد ركوع الثانية تحت قدوته وحصلت فضيلة الجماعة وان فاتته الجمعة وصلى ظهره فقله أولاً فى غير الجمعة لعل مراده ان الجمعة ٥١٩ لا تدرك تحت ذكر من الافساد

قبل السلام أن فضيلة
الجماعة لا تحصل له وإن
كان ذلك هو الماهر من
عبادته (قوله لو أمكنه
ادراك بعض جماعة الخ)
ظاهره أنه لا فرق في ذلك
بين ادراك الإمام الأولي
بعد ركوع الركعة الثانية
وبين ادراكه قبله كأنه
أدركه في الركعة الثانية
أو الثالثة وأنه لا فرق بين
كون الجماعة ثلاثاً
أو أكثر ولا وجه في
يدى ويسن لجمع حضروا
الإمام فسد فرغ من
الركوع الأخير أن
صروا إلى أن يسلم الإمام
لم يحرموا من أن يصق
فتوان خرج بالآخر
من الحشر إلى

ادراك) فضيلة (الجماعة) في غير الجمعة (ما لم يسم) لا امام وان لم يجلس معه والوجه الثاني
لاتدرك الاربعة لان الصلاة كلها ركعة مكررة ولو أتى بالنية والتحرع عقب شروع الامام في
التسليمة الاولى وقبل تمامها فهل يكون محصلا للجماعة نظر الى ادراك جزء من صلاة الامام
اولا نظرا الى انه انما قصد النية والامام في النفل فيه احتمالا لان جزء لا يستنوي بالاول وقال
انه مصرح به وأبوزرعة في تحريره بالشافعي قال الكمال بن أبي مريث وهو الاقرب الموافق
لظاهر عبارة المتأخرين في فهمه قول ابن القيم في التمهيد أخذ من النية وتدرك بما قبل
السلام انتهى وهذا هو المعتمد كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى اما الجملة في التدرك الاربعة كما
يأتي في باب ما ونبه عليه الركني وغيره هنا وشمل كلامه من أدرك جزءا من أولها ثم فارق
منه أو خرج الامام بنحو حدث ومعنى ادراكها حصول أصل ثوابها وما ياتى فاقب يحصل
بادراكها مع الامام من أولها الى آخرها ولهذا قالوا وأمكنه ادراك بعض جماعة ورجى
اقامة جماعة أخرى فانظارها لفصل ليحصل له كمال فصولها ثمانية والوجه الثاني انه من
وقت فضيلة اول الوقت أو وقت الاختيار ولو في حالة التيقن والاقامة اهمهم ولا ينافيه ما مر
في منفرد رجا الجماعة لظهور الفرق بينهما وأتى بعضهم بأنه لو قصدوا لم يدركها كتبها اجزائها
لمدح فيه وهو ظاهر دليل الانتقال (وليجفف الامام) انه ضابطا مع فعل الابعاض والهاآت
أي بقية السنن جميع ما يفعله من واجب ومستحب بحيث لا يقصر على الاقل ولا يستنوي
الاكمل السابق في صفة الصلاة والاكثر بل يأتي بأدنى الكمال لاجرا اذا أم أحدكم الناس
فليخفف فان بهم لضعف والفقير وذو الحاجة وادأبلى أحدكم لنفسه فليطعن ماشاء (الا ان
يرضى) جميعه (بتطويله) انطأ أو سكو تامع له برصاهم فعبطه وروهم (تخفف وروى) في صلى
وراءه غيرهم ولم يتعلق بعينهم حتى كبراء عين على عمل ناجر وانما هو بهت ياترهم

الأوجه وكذا السابق بعض الصلوة وجماعة يدرك معهم الكل في أي وقت من صلواته وجماعة يدركهم
الجماعة في جميع ما مر فتى كان في هذه شيئا مما يتقدمه جمع الناس في (أيها المذنبون) أي هو والله فيما
نحن فيه أدرك الجماعة في الصلوة غايته انتهى الثابت لكل (فوقه ولا يسوي) لا (لا) أي من استطاع استمع الله الموهل أي يوم
الجمعة والوجه استثناء ذلك ونحوه مما ورد بخصوصه ثم رأيت من يزعم ذلك اسم على منتهى وقوله ولا يسوي إلا لكل
لعله غير مراد بالنسبة إلى بعض قائله لا يترك شيئا من التهادي ولا من الترتيب والصلوة على أبي صلى الله عليه وسلم فيه
(قوله بل يأتي بأدنى الكمال) ومنه الداء في الجالس بين السجدة في بيانه لا من قوله ولا يصح من نفسه (قوله الخبر) أأم
أحدكم الخ) عميرة ولهما أيضا عن أنس رضي الله عنه قال ما عبت حلف أحدكم أخف صلاة ولا أتى من النبي صلى الله عليه وسلم
أمر سم على منتهى (قوله الضعيف والسقيم) يجوز أنهما من عطف أحدهما على الآخر وتعمل أن المراد بالسقيم
من به مرض عرقا أو بالضعيف من به ضعف بنية كعاقبة ونحوها وليس فيه مرض من الأمراض (قوله فليطأ
ما شاء) من تمة الحديث

ثم ان كان في نفل مطلق (أي ولم يذو عددًا كما هو ظاهر) قوله ثبت الأهر باجتناب النجس الخ) هذا لا يظهر ترتيبه على الآية
(قوله حسن متعين) قال شيخنا الزبائي بعد ما ذكرنا خالفهما أي ابن الصلاح والنووي السبكي انتهى وعدم تعرض الشارح
لما ذكره السبكي ظاهر في ٥٢٠ اعتماد كلام ابن الصلاح (قوله على الانفراد) هذا مخالف لما سبق

عن الشارح في كلامه سم
على منهج قليتا مل الان
يقال ان صلاتهم مع
الانفراد حيث أتوا فيها
بإدنى الكمال مما يطلب
لا ينقص في الغالب عن
صلاة الجماعة (قوله
بالحرمة) لعل وجه الحرمة
ان فيه إيها ما لعمد تعظيم
الصلاة والتشاغل عنها
لاغراض دنيوية (قوله
ولو أحسن الامام) وفي
نفسه أو المصلي والاولى
اسقاطها اذا المنفرد اذا
أحسن بداخل يريد الافتداء
به ينتظره ولو مع نحو
تطويل الخ ويمكن ان
يكون مراده بقسوله أو
المصلي الإشارة الى ما سأتى
من انه اما ان يرجع الضمير
الى المصلي أو الامام بتطوع
النظر عن واحد بعينه
وقوله وخرج الخ بالنظر
الى ما استظهره فيكون
تفصيلا بعد اجمال (قوله
الذي تدرك به الركعة)
احد رزبه عن الركوع
الثاني من ركوعي الكسوف
(قوله من أقوال أربعة)
الذي يؤخذ من كلام المحلى

بجدة غير مطروق ولم يطرأ غيرهم فيسن له التطويل كافي المجموع ويحمل عليه تطويله
صلى الله عليه وسلم في بعض الأحيان فان اتقى شرط مما ذكره له التطويل فان جهل حاله
أو اختلفوا لم يطول الا ان قل من لم يرض وكان ملازما فلا يعول عليه ولا يفوت حق الراضين
لهذا الفرد الملازم فان كان ذلك مرة أو نحوها خفف لاجله كذا أفنى به ابن الصلاح رجه
الله تعالى قال في شرح المذهب وهو حسن متعين وما اعترض به من انه صلى الله عليه وسلم
خفف لبكاء الصغير وشدد التكبير على معاذ في تطويله من غير استئصال ومن ان مفسدة
تنغير غير الراضى لا تساوى مصلحته رديان فمصة بكاء الصبي ومعاذ لا كثرة فيه ما فلا ينافى
ما مر اما الارتفاع والاجراء المذكورون فلا يعتبر رضاهم لانه ليس لهم التطويل على مقدار
صلاتهم على الانفراد بغير اذن من له الحق بنبه على ذلك الا ذرعى (ويكره) للامام (التطويل
ليخلق آخرون) لم فيه من ضرر الحاضرين مع تقصير من لم يحضر بعدم المبادرة لا سيما
وفي عدم انتظارهم حدث على مبادرتهم لها وسواء أجزت عادتهم بالحضور أم لا وما ورد في
عدة أحاديث صحيحة انه صلى الله عليه وسلم كان يطيل الاولى ليذكرها الناس فيكون
مستثنى من اطلاقهم ما لم يبالغ في تطويلها غير مناف لما تقررا واذ تطويله عليه الصلاة
والسلام لها على اثباته ليس لهذا القصد وانما هو ليكون النشاط فيها أكثر والوسوسة
أقل ومن صرح بأن حكمته ادراك فاصد الجماعة لها مراده به انه من فوائد هذا انه بقصد
تطويلها لذلك وقول الراوى كى يذكرها الناس تعبير بحسب ما فهمه لانه عليه الصلاة
والسلام قصد ذلك فالحق ما قالوه من تطويل الاولى على الثانية وأنه لا منافاة وأيضا
فالكراهة هنا في تطويل زائد على هيات الصلاة ومعلوم ان تطويل الاولى على الثانية
من هياتهم اوجزهم بالكراهة هنا وحكايتهم للخلاف في المسئلة عقبها ظاهرا لتأكد حق
الداخل ثم بلووقه فيما يتوقف انتظاره فيه على ادراك الركعة أو الجماعة فمذربا انتظاره
بخلافه هنا ولان تلك فيم داخل وأحسن به الامام بخلافه هنا ولو اقيمت الصلاة كره
الانتظار أيضا وقول الماوردى لو اقيمت الصلاة لم يحل للامام ان ينتظر من لم يحضر لا يختلف
المذهب فيه معناه كما أفاده الالدرجه الله تعالى لا يحل حلا مستوى الطرفين فيكره
تتريما وان جزم في العباب بالحرمة بحسب ما فهمه (ولو أحسن) الامام (في الركوع)
الذي تدرك به الركعة (أو التشهد الاخير بداخل) محل الصلاة لياتم به (لم يكره)
انتظاره في الاظهر) من أقوال أربعة ملفقة من طرق ثمانية لعذره بادراك الركعة
أو الجماعة (ان لم يبالغ فيه) أى التطويل والابأ كان لو وزع على جميع أفعال الصلاة
لظاهره أو محسوس في كل على انفراده كره ولو لحق آخر وكان انتظاره وحده لا يؤدي الى
المبالغة ولكن يؤدي البها مع ضميمته الى الاول كان مكروها بلا شك قاله الامام (ولم يفرق

ثلاثة فقط وبجاءه بكره يستحب لا يكره ولا يستحب لكن عبارة الخطيب والقول الرابع انه مبطل للصلاة بضم
مطلقا (قوله لعذره) أى الامام بقصد ادراك المأموم الركعة الخ ولو قال لعذره بتحميل الركعة أو الجماعة للداخل كما
أوضح (قوله مع ضميمته الى الاول) وسواء كان دخول الآخر في الركوع الذى انتظار فيه الاول أو في ركوع آخر انته
ابن حجر بالمعنى وقياسه ان الآخر اذا دخل في التشهد كان حكمه كذلك (قوله ولم يفرق بضم الراء) قال في المصباح فرة
بين الشيتين فرقا

والخبر المذكورين لان الامر فيهما انما هو بالتطهير والغسل لا باجتناب العجس وان استغفروا منهم ما بالالزام على ان الامر في
 الظاهر مقيد بالصلاة فلا يتأتى قوله وهو لا يجب في غير الصلاة الخ والشهاب ح رتب هذا على خبر تزهر واس البول وهو
 ظاهر (قوله بشرط ان لا يعتمد المشي عليه) لا يخفى ان الكلام في الصلاة لان هذا استثناء من شرط طهاره مكانها وبصا
 اشتراط عدم تعدد المشي عليها مع الجفاف لا معنى له الا بها وحيت لا وجه لتعريف بالمشي هنا لا معنى في الصلاة ولا يصح

من باب قتل فصلت ابداه وقرئت بين الحق والباطل فصلت ايضا هذه اللغة العالية وبها قرأ السبعة في قوله فافرق بيننا
 وبين التوم القامسة في وفي لغة من باب ضرب وقرأ بها بعض الداعين وقال ابن الاعرابي فرقت بين الكلامين فافترقا تخفف
 وفرقت بين العبد من قنفر قانقل في محل التخفف في الله في والتمثل في الاعيان والذي حكاه غيرهم اجمعني والتخفيف مبالغة
 اه (قوله وبه يندفع) أي وبهذا النوجيه وهو قوله لعدم ثبوت قوله الخ ٥٢١ (قوله ولومع نحو تطويل) ومعلوم ان

محل ذلك حيث لم يكن له
 عذر بخس في ترك الجماعة
 كالخوف على ما له لو انتظر
 (قوله عدم الاضطرار) معقد
 وقوله مطلقا أي اماما أو
 غيره رضي المأمومون
 أم لا (قوله كما قاله الاموي
 الخ) قصة منقلبه سم على
 منهج عن الشارح اعتماد
 هذا وعبرته قوله في
 ركوع أول الخ فمرر ان
 الاضطراب في ذلك محله اذا
 لم يكونوا غير محصورين
 ولم يرضوا بالتطويل ثم قال
 يس الاضطراب وان كانوا
 غير محصورين ولم يرضوا
 ولا اني بين قوله أولا اذا
 لم يكونوا غير محصورين
 ووجه تناو كونه غير
 محصورين لان المسرد
 الاضطراب في الاول ما فقدت
 فيه اسر وطوبى الثاني
 ما جفت منه اسر وط
 وقوله لا سيما معاق بمونه

بضم الراء (بين الداخلين) بانتظار بعضهم لحدودين أو صداقة أو ملازمة دون بعض بل يسوى
 بينهم في الانتظار لله تعالى فان مبرز بينهم ولو لم يشرع أو لم أو ذرا به أو انظرهم لا لله تعالى
 بل للتودد اليهم كل مكرها وان ذهب الفوراني الى حرمه عند نص التودد وقول الكفاية
 ان قصد بانتظاره غير وجه الله تعالى بأن كان يميز في انتظاره بين داخل ودخل لم يصح قوله
 واحد امرود كما قاله ابن العماد بأنه سبق فلم من لم يستحب الى لم يصح بدليل حكايته بعد ذلك
 في البطلان قولين وخرج بقوله بدخل من أحس به يسيل سر ووجه في الله - ولولا لا ينتظره
 لعدم ثبوت حقه الى الآن وبه يدفع ما استشكل به بأن له ان كانت التطويل انتفى
 بخارج قريب مع صغر المصعد ودخل بعد مع سعة وخرج بقولنا لا مالم المفرد اذا أحس
 بدخل يريد الانتداع به فقبل انه ينتظره ولومع نحو تطويل طويل لا قدم يضر به
 ويؤخذ منه ان امام الراضين بشرطهم المتقدمه كذلك وهو ظاهر لكان مقتضى كلام
 المصنف عدم الانتظار مطلقا كما قاله الاموي وان قال في الكفاية انه لم يقف فيه على نقل
 صريح لا سيما ان رجوع الضمير في أحس للمصلي لا لالم (قلت المذهب استحباب انتظاره)
 ما شرط المذ كورة وهو القول له في (والله أعلم) لخبر أبي داود انه صلى الله عليه وسلم لم كان
 ينتظر مادام يصوم وقع نعل ولان الله تعالى على خبر من ادراك الركعة أو الجماعة وشمل ذلك اذا
 كانت صلاة المأموم غير معيبة عن القضاء وهو كذلك فيما يظهر نعم لو كان الداخل يعناد
 البطء وتأخير الاحرام للركوع من عدمه زحاله أو خشي موت الوقت بانتظاره حرم في الجمعة
 وفي غيرها حيث امتنع الدبار شرع بها ولم يوف من وقتها ما يسع جميعها أو كان عن لا يرى
 ادراك الركعة بالركوع أو الجماعة بالتشم كره كلا منظر في غيرهما لان مصلحة الانتظار
 للمقصد ولا مصلحة له ما تكالوا ركب في الركوع اني من صلاة الخوف (ولا يسطري)
 غيرها) أي ركوع والتشم لاخير من قيام أو غيره بكرة اذا قنئ له وقد يسس الانتظار
 كافي المواقف لا تمام لا تفتد في لحدود لا حبر بعد تركه تباينه منها قبل
 ركوعه كما ياتي ومنعته الزكشي من استصحاب تعدد بطي المراء أو الهففة محل نظر
 والاوجه به ان ترتب الى انتظارهما ادراك من بشرطه ولا يلزم من كراهة

١٦ نهاية ل لكن مقتضى كلام المصنف الخ (وله غير معصية) كالميم جعل يعلب فيه وحوذ المساء (قوله من
 عدمه زجراله) ويبيح أنا لو لم يقد ذلك معه لا ينتظره أي لا لا يكون نصارده سبالتناون غيره (قوله أو الجماعة بالتشم)
 أقول ينبغي أن يضم الى ذلك ما لو أحس بدخل في الله بدلا حير وقد لم له مقام جعة بمده بناء على أن الفصل وهو
 لعدم التأخير لا فند مهم تامل ه سم لي منهج ومحل ذلك حيث لا الإمام من المأموم تالوه يدرك الصلاة انتظارا جعة
 لتي تقام بعده (قوله اذا قنئ له) ه سم ان كانت ذكوة كان علم به ركع بل احرام المسبوق احرمها وبأس انتظاره فغما
 ه سم على منهج أي وان حصل بذلك تطويل لانها م لا على ما فيها

اراده المشي الى محل الصلاة لان النجاسة ان كانت رطبة فالكلام عليها سيأتي وان كانت جافة فان علمت برجسه خرج من فرض المسئلة من نجاسة المحل الى نجاسة البدن وان لم تعلق برجله فلا تضره في صلاته وان كانت غير معفونها واعلم ان الشارح ذكر هذه العبارة بعينها في شرحه لا يوضح المصنف في الناسك بالنسبة للطواف فلهذا نقل العبارة برمتها الى هنا

(قوله نحو حريق خفيف) أي ندبا (قوله أوجهه) الزومه هل محله اذا لم يمكنه اتقاؤه اذا صلى كشدة الخوف أو يجب القطع وان أمكنه ذلك فيه نظر ولا يبعد الاول في اساءة ما قالوه فيم خطف نعله في الصلاة وقوله ويجوز له الخ وقضية التعبير بالجواز عدم سنه والا قرب خلافه (قوله ويجوز لا تقاذخو مال) ظاهره وان كان ليتم وانه لا فرق بين القليل والكثير (قوله وفي لغة غريبة) أي والاغتتان فيما اذا كان أحسن يعني أدرك فلا يرد قوله تعالى ولو صدقكم الله وعده 'ذبحسونهم باذنه الآية' فانه ليس به ذا المعنى وفي المتاروخسونهم استأصلوهم قتلا وبأبه ردومنه قوله تعالى اذ تحسونهم باذنه وقال البيضاوي أي تقتلونهم من حسه اذا أبطل حسه (قوله وكذا جماعة في الاصح) عبارة من الادلة البينة في ذلك صلاة مع 'ذمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم دعاه' اماما بقومه ٥٢٢ أخرجه الشيخان اه سم على منهج (قوله بالمعنى اللغوي) وهو فعلها ثانيا

مطلقا بخلاف الاصطلاح
فانه يشترط فيه أن يكون
خلل في الاولى على ما قيل
والثاني لا يشترط ذلك
بل يكفي مجرد العذر في فعل
الثانية وان لم يوجد خلل
في الاولى ومن العذر
فضيلة الجماعة وعليه
فهذه الاعادة اصطلاحية
أيضا ويصرح بذلك قول
ج مانصه قيل المراد هنا
معناها اللغوي لا الاصولي
أي بناء على أنها عندهم
ما قبل للخلل في الاولى من
فقد ركن أو شرط اما اذا
قلنا انها ما قبل للخلل أو
عذرا كما ثواب فيصح ارادة

الانتظار عند فقد شرط من الشروط المذكورة ولو على تصحيح المصنف النذب هنا هو ما في التحقيق والمجموع وجرى عليه الشيخ في شرح منهجه تبعه صاحب الروض وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وهو المعتمد خلافا لما ذهب اليه الشارح من الكراهة على الطريق الاول ومن عدم استصحابه أي اباحتها على الثاني ولو رأى مصل نحو حريق خفيف وهل يلزمه القطع وجهان أوجهه الزومه لا تقاذخو مال محترم ويجوز له لا تقاذخو مال كذلك وقوله أحسن هي اللغة المشهورة قال تعالى هل نحس منهم من أحد وفي لغة غريبة بلا همز (ويسن للمصلي) مكتوبة ولو مغربا على الجهد يدلان وقتها عليه بسع تكرره مرتين بل أكثر كما علم مما مر فيه مؤداة (وحده وكذا جماعة في الاصح اعادتها) بالمعنى اللغوي لا الاصطلاح مرة فقط (مع جماعة يدركها) في الوقت سواء كانت مثل جماعة الاولى أم أقل منها أم أكثر كما سيأتي وان زادت الاولى بفضيلة ككبر امامها أعلم أو أروع أو غير ذلك ومقابل الاصح يقصره على الانفراد نظرا الى ان المصلي في جماعة حصل فضيلة الجماعة فلا معنى للاعادة بخلاف المنفرد ورد بمنع ذلك وشمل ذلك جماعة الاولى بعينهم وان لم يحضر معهم أحد غيرهم كما اقتضاه اطلاق الاحباب وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وان قال الامسني ان تصويرهم يشعربان الاعادة انما تنصب اذا حضر في الثانية من لم يحضر في الاولى وهو ظاهر والازم استغراق ذلك للوقت اذ ما ذكره من الازم ممنوع وعلى تقدير تسليمه انما يأتي اذا قلنا ان الاعادة لا تنفي بعبارة واحدة والراجح تقييدها بما خلا فالبعض المتأخرين

وتصويرهم

معناها الاصولي اذ هو حينئذ فعلها ثانيا رجا الثواب (قوله مع جماعة) أي

من أولها الى آخرها (قوله يدركها في الوقت) أي بان يدرك فيه ركعة مر اه سم على ج (أقول) ويؤخذ ذلك من قوله أولا مؤداة اذا اداء لا يكون بدون الركعة ونارعه فيه ج ونقل الاكتفاء بالتحريم في الوقت من حيث حصول الجماعة حتى لو أخرج نفسه من الجماعة عقب التحريم كفي ثم قال بعد كلام ذكره انه لا بد من وقوع ركعة في الوقت لتكون أداء وعبارته فالذي يتجه الآن اشتراط ركعة وان كان ظاهر المجموع يوجب اشتراط الكل اه وفي سم على منهج فرع لو خرج الوقت قبل ادراك ركعة منها ينبغي ارتقاء بعلاما لقا اه وقوله يدركها في الوقت أيضا قال عميرة انتفي هذا ان من صلى منفردا في الوقت أو بعده لا ينبغي له اعادتها في غير الوقت في جماعة وقد يستشكل بما نقل من ان الجماعة تنس في القضاء عند اتحاد الجنس الا أن يجاب بأنه لما كانت الجماعة محقة لاقفها في القضاء وانضم الى ذلك ان المعادة تقع بعلاما متعموا من نذب ذلك هنا واقتصر واه الى الوارد اه سم على منهج (قوله ورد بمنع ذلك) ويؤيد المنع ما تقدم من صلاة معاذ بقومه بعد صلاته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله اذ ما ذكره من الازم) هو قوله والازم الخ (قوله والراجح تقييدها) ولو زاد القياس عدم الانعقاد من العالم اه سم على منهج أي وأما الجاهل فتقع له نفلا مطلقا

ولم يغير لفظ المتن لسبق القلم أو نحوه وستأتي له هذه العبارة أيضا في كتاب الحج من هذا الشرح في الكلام على الطواف

(قوله بخلاف نحو العاري) أي فلا تنس إعادة له لأن الجماعة في حقه ليست أفضل من الانفراد وقصة متقدمة له من انهم لو كانوا عرياناً وفي ظلمة استحبت الجماعة لهم تقييد ماها من عدم سبب الإعادة بما لو كان العراء بصراً في ضوء ويصرح به قوله لا تنسى أو العراء في غير محل ندم الملم لم تنعقد (قوله كافي المصنف) أي ينبغي (قوله رآهم يصليها معه) وكان ذلك في صلاة الصبح بمسجد الخيف اهـ ج (قوله مسجد جماعة) أي محل اجتماع فيه الجماعة وإن لم يكن مسجداً (قوله فيصلي معه) هو بالنصب في جواب الاستفهام (قوله فصلي معه رجل) هو أبو بكر رضي الله عنه اهـ ج (قوله من له عذر في عدم الصلاة) أي وكذا غيره حيث لم يرد الصلاة معه اهـ ج (قوله جماعة بعد جماعة) كذا في المجموع وفيه نظر إذا الجماعة الثانية هذا باذن الإمام اهـ ج وأقره سم عليه ولا مام في كلام ج هو النبي صلى الله عليه وسلم ومحل القول بكراهة ذلك إذا لم يأذن الإمام صريحاً أو مافى معناه كان سكوت وعلم رضاه (قوله ومحل ندب الإعادة الخ) لعزل المراد أن من صلى في جماعة إذا أراد الإعادة لتحصيل الفضيلة لم يدرك الجماعة الأولى استترط في استصحاب ٥٢٣ الإعادة أن يكون الاتي عن يرى جوار

الإعادة بخلاف ما لو كان مالكاً مثلاً لا يرى جواز الإعادة في ذكره فالضمير في قوله يرى للصلي معه وبعبارة ج ويظهر أن محل ندمهم مع المفردان عند جوازها أو نفيه ولا لم تنعقد لانه لا فائدة لها تعود عليه أي وهو ظاهر حيث كان الخلف مأمراً لو كان مأموراً فلا مانع من حصول الفضيلة لشارعي اعتباراً به في حديثه (قوله إن صلى جماعة) أي وأراد إعادتها لتحصيل الفضيلة لغيره (قوله ولا) ولا يعيد أي ولو أعاد لم

ونصو بهم خرج مخرج الغالب فيعمل باطلا فم كما هو ظاهر وانما تطلب الإعادة من الجماعة في حقه أفضل بخلاف نحو العاري في الوقت كافي المصنف وأقره وذلك لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم لاثنين رآهم يصليها معه وذكر أنهما صلياها في رحلها إذا صليتهما في رحلها كما ثم أتيتا مسجد جماعة فصلياها معه فثم الكفاية دل بترك الاستئصال مع إطلاق قوله إذا صليتهما في رحلها كما على أنه لا فرق بين من صلى جماعة أو منفرد ولا بين اختصاص الأولى والثانية بفضل أو لا وسمع عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يجزئ رجل بعد صلاة العصر من يصدق على هذا فيصلي معه فصلي معه رجل ومن ثم سنت الإعادة ولو مع واحد وإن كان صلى أولاً مع جماعة كثيرين كادل عليه هذا الظاهر ودل أيضاً على استحباب الشفاعة إلى من يصلي مع الحاضر عن له عذر في عدم الصلاة معه وإن الجماعة تحل بامام ومأموم كما مر وإن المسجد المطروق لا تنكره فيه جماعة بعد جماعة وقد مر أيضاً أنه لا فرق بين الإعادة في وقت الكراهة وغيره ومحل ندب الإعادة أن صلى جماعة إذا كان عن يرى جواز الإعادة والأفلا يعيد وأنه لو أعادها منفرداً لم تنعقد إلا لسبب كأن كان في صلاته الأولى خلل ومنه جريان خلاف في بطلانها كان شك في طهر أو نحوه وأنه يجب نية الإمامة فيها والأصابع منفرداً وهو ممتنع وقول الشيخ فيمن صلياً فرضة منفردين الظاهر أنه لا يسس لأحدهما أن يتنبدى بالآخر في أعادتهما فلا تنس الإعادة وإن شمله كلام المتأخر وغيره أقولهم نعم تنس الإعادة لغير من الانفراد له أفضل فيه نظر ظاهر بل الاتناء هو الفصل لتحصيل فضيلة الجماعة في فرض

نعم قد ومحل إذا كان الشافعي إماماً لا يرى بطلان الصلاة فلا قدوة (قوله كأن كان في صلاته الأولى خلل) فخرج به أعاد الصلاة منفرداً لهذا الخلل المبطل على قول هل تنس أعادتها أم لا إجماعاً به نظر ومال من يرجع لأن الثالثة مسموعة اهـ تأمل اهـ سم على منهج (أقول) الأقرب الاستصحاب لأن النية التي عليها بالنظر بخلاف تعدد أولى (قوله كان شك في طهر أو نحوه) وينبغي وفقاً لم أن يشترط قوة من ذلك القول قبل من ذلك ولو صرح لشارعي بعض رأسه وصلي يستحب له الوضوء بمسح جميع الرأس والإعادة مراناً لحذف مالك تبعه نعم ليس أسهل وهل من ذلك الصلاة في الحمام أقول أجد بطلانها لا يعيد نعم إن قوى دليله على ذلك فابنظر دليله اهـ سم على منهج وهل مما قوى مدركه متقدم من أبي المصنف المروزي من أن الصلاة خلف المخالف لا فضيلة فيها أم لا فيه طر والأقرب أنه لا تنس الإعادة (قوله وقول الشيخ) أي في غير شرح منهجه (قوله له يبر من الانفراد له أفضل) أي وما هنا كذلك لأن الانفراد أفضل من الإعادة لئلا يلبس لانه لا يضر من خلف نقل وليس مما يكون الانفراد فيه أفضل القدة بخلاف لما تقدم من حصول الفضيلة معه وإنما أفضل من الانفراد كما تقدم في قول المصنف أو تعطل مسجد قريب لغيره وقد تقدم عن سم على ج أن التماس أن الجماعة خلف الفاسق والمالك وبالسبع أفضل من عدمها أي فتجوز الإعادة مع كل منهم وقوله أفضل أي وكذا من الانفراد لانه لا يضر من خلف في العراء

بعبارة الشهاب حج هنا ولم يتعمد ملامسته (قوله وفي أحد البتين) أي لان الصورة انه ليس عنده غيرها بأن كان محبوسا
 (قوله أو مكان ضيق) أي بان يكون بمقدار ما يسع الصلاة فقط كما هو ظاهر (قوله حيث كانت الجماعة محففة) أي في محل
 المنتصف وخرج به ما إذا جهلت فلا يكون المنتصف نجسا لكنه يجتنب وبعبارة الروضة وان اقتصر على النصفين فقط طهر
 الطرفان وبقي المنتصف نجسا في صورة اليقين ومجتنب في الصورة الأولى يعني صورة الاشتباه في ماشية الشيخ مما يخالف
 هذا ليس في محله (قوله ومثله قابض على حبل متصل بعقبة الخ) الأولى أن يقول ومنه بدل ومثله لان المذكورات من أفراد
 ما ذكره قبل نعم مسألة الساجور ليست منها (قوله ولو بساجوره) انظر هل الساجور قيد أو لا فيكون مثله ما لو كان مشدودا
 بحبل موضوع على السكاب والظاهر الثاني لان غايته حينئذ انه قابض على حبل موصول موضوع على السكاب اذ لا يشترط

(قوله كما هو ظاهر) أي لان محل الكراهة في فرض خاف نقل محض وماهية ليس كذلك فان صلاة كل منهما نقل على ارحل
 كراهة الفرض خاف النقل في غير المعادة (قوله وانه لو أعادها بعد الوقت الخ) أي أوفيه ولم يدرك ركعة في الوقت على ما مر
 (قوله في غير محل نديها لم) بأن كانوا بصراء في ضوء (قوله كان نوى قطع القدوة في أثنائها بطلت الخ) ظاهره وان انتقل الجماعة
 أخرى لانه صدق عليه انه انفراد في صلاته ومثله ما لو خرج اعدركان عرف امامه مثلا وهو ظاهر وعليه فيشكل هذا بما قاله
 سم من سجوده اسهوا امامه بهد سلامه فانه يعد منفردا حال سجوده وقد يفرق بينهما بأن زمانه لمساعد من توابع الصلاة وكان
 الامام واحدا لم يضر وكان لم ينفرده بخلاف هذا فيضر الانفراد في هذه الحالة وان قل جدا وبقي ما لو فاتته الركعة الأولى مع
 الامام واقتدى به في الثانية لاحتمال ان يسووا الامام بركر ويأتي بركعة خامسة فيدركها جميعها مع الامام هل تصح صلاته
 نظر لذلك أم لا فيه نظر والاقرب الثاني قياسا على ما لو كان لا يس الخف وعلم ان ما بقي من المدة لا يسح الصلاة كاملة حيث
 قال لشارح يطلانها من أول الامر ٥٢٤ وعليه فيفرق بين هذا وبين ما لو أدرك امام الجمعة في اعتدال الركعة الثانية فما

كل وقولهم المذكور لا يشمل هذه الصورة كما هو ظاهر وانه لو أعادها بعد الوقت أو العراة في
 غير محل نديها لم تنهه ولو أخرج نفسه المعيد من الجماعة كان نوى قطع القدوة في أثنائها
 بطلت كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اذ المشروط ينتفي بانتفاء شرطه وشرط صحتها الجماعة اذ
 صورة المسئلة ان لا مسوغ لاعادتها الا هي ولا يرد على ذلك الجمعة حيث جازله فيها الانفراد في
 الركعة الثانية لان الجماعة شرط فيها في الأولى فقط دون الثانية بخلاف مسئلتنا فانها فيها بمنزلة
 الطهارة وخرج بقولنا مكتوبة أي على الاعيان المنذورة فلا تسن اعادتها بل لا تنعقد وصلاة

بعده حيث ينوي في
 اقتدائه الجمعة لا الظاهر
 لاحتمال ان امام الجمعة
 يتذكر أنه ترك ركعتان
 الركعة الأولى فيستدركه
 بركعة كاملة بعد اقتداء
 المسبوق فتصل له الجمعة

بأنه في الجمعة تردد في كونها تكون جمعة أو ظهر امع بزمه بالنسبة وما هنا تردد في انها منعقدة أو
 باطلة فضررت بقي أيضا ما لو قارن المأموم الامام في بعض أفعال الصلاة أو كلها هل يضر ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لان
 الجماعة في الكل حاصلة حقيقة وفضلها حاصل في الصلاة في الجمعة على ما اعتمد الشارح وان فاتته الفضيلة فيهما قارن فيه
 فقط وبعبارة حج لكن يؤخذ مما مر عن الركعتين في مسألة المفارقة ان العبرة في ذلك بتصرمها وان انتفى الثواب بعد ذلك
 من حيث الجماعة لنحو افراد عن الصف أو مقارنة أفعال الامام اه وسئل أيضا عما لو أحرم خلف الامام بعيدا عن الصف
 فهل تسن له الاعادة منفردا الكراهة فعل ذلك فأجبت عن ذلك بأنه لا وجه للاعادة لانه ليس كل صلاة مكروهة تطلب
 اعادتها واعادة الصلاة في الحمام انما هو لقول الامام أحمد يطلانها لا مجرد كونها مكروهة وأما لو أحرم من يريد الاعادة
 منفردا عن الصف ابتداء واستمر الى آخرها وقلنا بأن ذلك مانع من حصول فضيلة الجماعة فهل تصح الاعادة أولا ويكفي
 مجرد حصول الجماعة فيه نظر والقياس عدم الصحة لانتفاء الفضيلة فيها ويفرق بين هذه وما ذكر عن حج بأن تلك حصل
 فيها فضيلة التحريم وعرضت الكراهة بعد ذلك فأسقطت الفضيلة في بعضها وهذه لم يحصل فيها فضيلة أصلا وفي كلام سم
 على حج ان قضية اشتراط الجماعة فيها الى آخرها انه لو وافق الامام من أولها لكن تأخر سلامه عن سلام الامام بحيث عد
 منقطعا عنه بطلت وانه لو رأى جماعة وشك هل هم في الركعة الأولى أو فيما بعدها امتنع الاعادة معهم مر (قوله على
 الاعيان) وكذا لو نذر صلاة الضحى مثلا (قوله بل لا تنعقد) أي من العالم سم وبعبارة حج ويسن للمصلي فرضا مؤداة غير
 المنذورة لما مر فيها وغير صلاة الخوف أو شدة على الوجه لانه احتمال المبط في الحاجة فلا يكره جعل المنذورة وما بعدها
 مستثناة من كلام المصنف والشارح لما عبر بالمكتوبة جعل المنذورة فيها خارجة

كون الجبل الموضوع على النجاسة الذي هو قابض له أن يكون قطعة واحدة كما وظاهره من أفراد قوله السابق أن
موضوعه على نجس واعلم أن عبارة الشارح هنا هي عبارة الروض قال شارحه عقبه ولا حاجة لقوله مشدود بل يوهم خلاف
المراد انتهى وقضيته أنه لو وضع جبلا على ساجور الكلب أنه تبطل صلاته وإن لم يشده به يمكن في شرح الشهاب مع
التصريح بخلافه وأما الشارح فيد بالشدة مع اطلاع على كلام شيخ الإسلام لعدم اعتقاده (قوله أو مشدود بدابة أو سبعة
صغرة) أي يحملان نجسا قال في شرح الروض أو متصلا به انتهى وقضيته أنه لو كان على السبعة أو الدابة طرف جبل طاهر
وطرفه الآخر موضوع على نجاسة بالارض مثلا وقبض المصلي جبلا آخر طاهر مشدود لهما بل أو مشدودا معا من غير شد
على ما قدمناه عنه أنه تبطل صلاته فليراجع (قوله ويؤخذ منه أنه لا يجوز الجبر بمفهوم الآية من هنا) أي سواء المحترم وغيره

(قوله فإن أعادها صحت) أي ولو مرات كثيرة وعبارته حج وكان وجهه خروجها عن نظائرها أن العبادة إذا لم تطالب بالتمتع قد
التوسعة في حصول نفع الميت لا احتياجه له أكثر من غيره (قوله أن ما تستحب فيه الجماعة من النقل كالفرس) أي أنه حج
وقد يدخل فيه وتر رمضان وعليه فقوله لا وزن في ليلة محله في غير ذلك فليجبر ركن قل هو لا تعاد الحديث لا وزن وهو
خاص بقدم على عموم خبر الأعادة اهـ وأقول بل بين ما عموم من وجه وتعارض في أعادة الوضوء اهـ سم على منسج
(قوله عند جواز تعددها) خرج به ما لو لم تنمذ بأن لم يكن في البلد الأجمة واحدة ولا تصح أعادتها لا طهرا ولا جمعة حيث صحت
الأولى بخلاف ما لو اشتملت على خلل يقتضي فسادها ونعذرت أعادتها جمعة ٥٢٥ فيجب فصل الطهر وليس بإعادة بالمعنى

الذي الكلام فيه ومحل
كره الاتعاده جمعة إذا لم
ينقل إلى آخر وأدرك
الجمعة بتمامه وأما كونها
لا تعاد طهر وهو على أنه
كما يصرح به في قول
شارح الإرشاد ودخل في
المكتوبة الجمعة فتس
خلافا للذري ومن تبعه
أعادتها عند جواز تعدد
أوسفره لبلد آخر آهم
يصلونها ولو صلى معذور
أظهر ثم أدرك الجمعة أو

الجنارذ لانها لا يتغل بها كما يأتي فإن أعادها صحت ووقت نفلا وهذه خرجت عن سنن التماس
فلا يقاض عليها لكن الأوجه أن ما تستحب فيه الجماعة من النقل كالفرس في سن الأعادة
ودخل في المكتوبة الجمعة فتس أعادتها عند جواز تعددها أو سفره لبلد آخر آهم لم يصلوها
خلافا لمن منع ذلك كالذري ولو صلى معذور الطهر ثم أدرك الجمعة أو معذورين يصلون
الطهر من له الأعادة كما عمله كلامهم وأتى به الوالد رحمه الله تعالى ولو قصر مسافر ثم أقام
ووجد جماعة في تلك المقصورة استحب له أعادتها معهم وإن كان يتم ومحل سن الأعادة لمن لو
اقتصر على الأولى أجزأه فلو تيمم نحو بر لم تس له الأعادة كذا قيل والأوجه خلافه لجواز
تنفله وقد تستحب الأعادة منفردا زيادة على ما مر فبما لو تلبس بفرض الوقت ثم ذكر أن عليه
فائتة فأنه يتم لأنه ثم يصلي الفائتة ويستحب أعادة الحاضرة كما قاله القاضي الحسين خروبا
من الخلاف (وفرضه) في الصورتين (الأولى في الجديد) لتغير المرافق الكفاية فلا تسقط
الخطاب بها فلا تذكر خلافا في الأولى لم تكفه الثانية نعم لو نسي أنه صلى الأولى فصلاها مع جماعة
فإن فساد الأولى أجزأه الثانية لأنه نوى النرض حقيقة بخلافه ثم والقديم ونس عليه في

معذورين يصلون الطهر سنت الأعادة فيها ولا يجوز أعادة الجمعة طهرا وكذا عكسه لغير المعذور اهـ رحمه الله قال في رد الويه
الكبرى وجه المنع أن الأعادة إنما تدب لتحصيل كمال في فريضة الوقت يقبض صلى منفردا أو جماعة لا حاجة
ولو بجماعة أكل طهرا ومن صلى الجمعة كانت هي فرض وفاته فتس منه الطهر لا ترجع بها على الجمعة التي هي فرض وفاته أصلا
فلما لم يكن في أعادة الطهر كمال يرجع بفرض الوقت امتنع أعادة الطهر لأنها عبث والعبث يتنصره على محل ورودها أو
ما هو في معناه من كل وجه اهـ (قوله وأتى به الوالد) أي خلافا للذري اهـ حج (قوله ولو قصر مسافر ثم ذم) وكذا لو لم يتم
فتجوز أعادتها معهم تمامه لوجوب الاتمام عليه حيث اقتدى بجم (قوله ووجد جماعة في تلك المقصورة) أي يريدون معها
تمامه مثلا (قوله وإن كان يتم الخ) وفي نسخة بعد قوله معهم أن قلنا بأن الجماعة ليست شرط في معها ولا اسمع فمعها معهم
اهـ وقوله والامتنع الخ يرد عليه أنه لا يلزم ذلك لجواز أن يفعلها بعد الإقامة خفف متم (قوله وقد تستحب الأعادة الخ) اهـ
مستفاد من عموم ما مر في قوله ومنه جريان خلاف في بطلانها (قوله ثم ذكر الخ) نصينه أنه لا تس له الأعادة إذا حرم
بالحاضرة طالما بأن عليه فائتة ولعله غير مراد بل استحباب الأعادة في هذه أولى من تأخيرها بتقدم الحاضرة (قوله
وفرضه الأولى في الجديد) وقيل فرضه في حق المنفرد الثانية اهـ أسنوى وأما حكم ترك الشرح لهذا الوجه به يستفاد
من قوله وقيل الغرض كلاهما

(قوله ان الفرض احدهما) يؤخذ منه انه تصيب اعادة الرواتب البعدية لاحتمال ان لا تكون الاولى فرضا وعبارة سم على حج نهها لفرع كهل تنس اعادة الرواتب أى فردى أما القبلية فلا تنبجى لعدم اعادة الرواتب لانها واقعة في محلها سواء قلنا الفرض الاولى او الثانية او احدهما لا بعينها يحتسب الله ما شاء منهم ما واما البعدية فيحتمل من اعادتها اعادة القول الثالث لجواز ان يحتسب الله الثانية فيكون ما فعله بعد الاولى واقعا قبل الثانية فلا تكون بعدية لها اه وعبارة على منهج فرع الظاهر وفاقا لم انه لا يستحب اعادة رواتب المعادة معها لانها لا تطلب الجماعة في الرواتب وانما يعاد ما تطلب فيه الجماعة فليتأمل أى كايؤخذ مما هو اه والا قرب ما قاله على حج لانه حيث كانت الاعادة لاحتمال ان الثانية فرضه كان وجه الاعادة احتمال كون الاولى وقعت فصلا مطلقا لعلها قبل دخول وقتها وتنبه به أفنى شيخنا الشهاب الرملى بان شرط صحة المعادة وقوعها في جماعة من أولها الى آخرها أى بأن يدرك ركوع الاولى وان تباطأ قصد افلايكفى وقوع بعضها في جماعة حتى لو أخرج نفسه فهم من القدوة أو سبقه الامام ببعض الركعات لم تصح وقضية ذلك انه لو وافق الامام من أولها لكن تأخر سلامه عن سلام الامام بحيث عدم قطعاعنه ٥٢٦ بطلت وانه لو رأى جماعة وشك هل هم في الركعة الاولى أو فيما بعدها

امتنعت الاعادة معهم مر وكلام الشارح مصرح بخلاف ذلك كله وعليه غيره من مشايخنا أيضا وعلى الاول فلو لحق الامام وهو سلم ولم يصعد فيسجد ان للأمام ان يصعد اذا لم ينأخر كثير بحيث بعد مقطعا عنه مر ولو شك المعيد في ترك ركن فهو مل تبطل صلاته بمجرد الشك لانه يحتاج للانفراد بركعة بعد سلام الامام والانفراد في المعادة ممنوع أولا تبطل بمجرد ذلك لاحتمال ان يتذكر قبل سلام الامام عدم ترك شيء

الاملاء أيضا ان الفرض احدهما يحتسب الله تعالى ما شاء منهم ما وقيل الفرض كلاهما والاولى مسقطه للخرج لا مانعة من وقوع الثانية فرضا كصلاة الجنائز لو صلاها جاع مثلا سقط الخرج عن الباين فلو صلاها طائفة أخرى وقعت الثانية فرضا وهكذا فروص الكفالات كاه او قيل الفرض اكلهما وما يحصل كون فرضه الاولى حيث أغنت عن القضاء والا فرضه الثانية المغنية عنه على المذهب (والاصح) على الجديد (ان ينوي بالثانية الفرض) صورة حتى لا تكون نفلا مبتدأ أو ما هو صورة فرض على المكاف في الجملة لا عليه هو فانه انما تطلب منه اعادة ما يحصل له ثواب الجماعة في فرضه ولا يحصل من غير نية الفرض ولان حقيقة الاعادة ايجاد الشيء ثانيا بصفته الاولى وما تقر من وجوب نية الفرضية هو المعتمد وان خرج في الروضة ما اختاره الامام من عدم وجوبها وانه تكفى نية الظهر مثلا على انه اعترض بأنه ليس وجهها فضلا عن كونه معتمدا أما اذا نوى حقيقة الفرض فتبطل صلاته لتلاعبه ويجب في هذه المعادة القيام ويحرم قطعها كما علم مما مر لانهم أثبتوا لها أحكام الفرض لكونها على صورته (ولا رخصة في تركها) أى الجماعة (وان قلنا) انها (مسنة) لتأكدها (الاعذر) فلا زور شهادة المداوم على تركها العذر بخلاف المداوم عليه بغير عذر واذا أمر الامام الناس بالجماعة وجبت الاعادة لقيام الرخصة فلا تجب عليهم طاعته لقيام العذر والاصل في ذلك خبر من سمع النداء فلم يأنه لا صلاة له أى ككاملة الامن عذروا الرخصة بسكون الخلاء ويجوز ضمها لغير التيسير والتسهيل واصطلاح الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر (عام كطو) ونحوه

فيه نظروا الثاني أقرب مر اه سم على حج وقوله امتنعت الاعادة معهم أى وان تبين انه في الركعة الاولى وقوله ان للأمام الخ قد يخالفه ظاهر قول الشارح هنا ان الجماعة في المعادة كالطهارة فان قضية التشبه ان الانفراد في أى جزء وان قل يضر كما ان الحدث يبطل الصلاة وان قل وقد تقدم انه يمكن الفرق بأن زمانه لمساعد من توابع الصلاة لم يضر (قوله يحتسب الله ما شاء) أى يقبل ما شاء الخ (قوله صورة) أى لا الحقيقي (قوله لانا اذا نوى حقيقة الفرض) أى أو اطاق أخذ من قوله قبل صورة أو ما هو فرض على الخ لكن في سم على منهج مانعه من المنع وفاقا لشيخنا طاب ومرا انه اذا طاق نية الفرضية في المعادة لم يضر وان لم يلاحظ كونها فرضا على المكاف أو فرضا في الجملة (قوله فلا ترد شهادة المداوم على تركها) المتبادر من هذه العبارة المواظبة على تركها في جميع الفرائض فلا ترد بالمواظبة على تركها في البعض ويحتمل خلافه وهو الاقرب لان في تركه البعض ثم اونا بالمطوب منه ولعل المراد بعدم المواظبة عدمها عرفا بحيث بعد غير معتن بالجماعة (قوله لقيام العذر) ظاهره وان علم به وأمرهم بالحضور معه ويحتمل انه أمرهم بالجماعة أمر مطلقا ثم عرض لهم العذر فلا يجب عليهم الحضور لجل أمره على غير أوقات العذر (قوله ويجوز ضمها) زاد الشيخ غير ذلك وأما ما أفتخ فهو الشخص المترخص كثيرا في ضحكة فانه الذى يضحك كثيرا (قوله والتسهيل) عطف تفسير (قوله واصطلاحا) ويعبر عنها أيضا بأنها هي الحكم المتغير اليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم الاصلى (قوله على خلاف الدليل) دخل فيه ما لم

يسبق امتناعه بل ورد ابتداء على خلاف ما يقتضيه الدليل كالم (فان مقتضى استمه على الفرع - ثم جواره خواريه على خلاف
الدليل (قوله ليلا ونهارا) راجع لقول المصنف كطروم بعده (قوله قال لما مطرو الخ) في الاستدلال به شيئا تقدم من أن
الجماعة لا تجب على المسافرين لكنهم اتسنا فاعل الاستدلال به على كونه عذرا في الجملة (قوله ولان الغالب فيه الجماعة) أي
إذا كان على وجهه يؤدي إلى اختلاطه نجس (قوله فلا يكون عذرا) جواب أموره لال له الب (جماعة على نفسه يوم فونه ولم
يخف تقطيرا) وكأنه قال أما إذا خاف تقطيرا فهو عذر (قوله والريح مؤنثة) قصة تعبير المصنف به وصف حوز له كبير أيضا
ويدل له قوله تعالى جاءتهم ريح عاصف وعبارة المحلى بعدد - شديد في قوله غير - أفاد بقوله شديدة أن الريح مؤنثة وهو كذلك
وأنما قال عاصف نظر اللفظ اه وفي الصباح والريح مؤنثة على لا أكثر - قال ٥٢٧ هي لريح مؤنثة كرا على معنى المراجعة

[illegible][illegible]

ينبغي أن يقول لا يصح له وضوء مادام العظم المذكور كذلك لأنه ما صلح له دائما (قوله بشعر طاهر من غير الأذى) أي أما من الأذى فيجوز مطلقا سواء أذن فيه الزوج والسيد أم لا ولو من شعرها كما نقله الشهاب سم عن الشارح (قوله وتلوث بالأتربة) لم يضر وإن كان الظاهر أن المقام للاضمار لتلايتهم رجوع الضمير إلى العرق المفهوم من عرق وهو لا يفيد ضرر بما أن التلوث بالأتربة لا يحقق لا يصح بخلاف ما ذكره ٥٢٨ (قوله فيما لم يجاوز الصفحة والحشفة) المراد أن الذي لم يجاوز الصفحة والحشفة يعني

الصفحة والحشفة يعني عمالقي الثوب والبدن منه بخلاف ما جاوزهما لعدم أجزاء الجوفية (قوله أنه لو أمسك المصلي بدن مستحجر أو ثوبه أو أمسك المستحجر المصلي الخ) في حاشية الشيخ أن مثله ما لو أمسك المستحجر بالماء مصليا مستحجرا بالاجترار فتبطل صلاة المصلي المستحجر بالاجترار أخذا بما مر أن من اتصل بطاهر متصل بنجس غير معفو عنه تبطل صلاته أي وقد صدق على هذا المستحجر بالماء أمسك المصلي المذكور أنه طاهر متصل بنجس غير معفو عنه وهو بدن المصلي المذكور لأن المعفو عنه هو

البراد المتقدمة خلافا لجمع توهم الاتحادهما (ورد) لبلا ونهار (شديدين) بخلاف الخفيف منهما ولا فرق بين أن يكونا مألوفين في ذلك المحل أو لا خلافا لا ذرعى إذا لم يدر على ما يحصل به التأذي والمشقة فحيث وجد كان عذرا ولا فلا وما ذكره المصنف هنا من كونهما من الخصاص تبع فيه المحرر وعدهما في الروضة كالشرح من العام ولا تعارض بينهما كما أشار إليه الشارح فلا قول محمول على ما إذا أحس بهما ضعيف الخلق دون قويم فيكونان من الخصاص والثاني على ما إذا أحس بهما قويم فيحس بهما ضعيفهما من باب أولى فيكونان من العام (وجوع وعطش ظاهرين) أي شديدين والمأكول والمشروب حاضر أو قرب حضوره كما قاله ابن الرفعة تبعه ابن يونس وكان نابه لذلك وقول الاستنوي في المهمات الظاهر إلا كفا بالتوقان وإن لم يكن به جوع ولا عطش فإن كثير من الفواكه والمشارب اللذيذة تنوق النفس اليها عند حضورها بلا جوع ولا عطش مردود كما قاله الشيخ بأنه بعد مفارقتها بالتوقان إذا التوقان إلى الشيء الاشتياق له لا الشوق شهوة النفس لهذه المذكورات بدونها لا تسمى توقانا وإنما تسمى إذا كانت جسماء بل لشدةهما أو ما قاله جمع متأخرون من أن شدة أحدهما كافية وإن لم يحضر ذلك ولا قرب حضوره رديانه مخالف للأخبار بخبر إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء وخبر لا صلاة بحضرة طعام ويمكن جعل كلام هؤلاء على ما إذا اختل أصل خشوعه لشدة جوعه أو عطشه لأنه حينئذ يشبهه بدافعة الحدث بل أولى من المطر ونحوه مما مراد مشقة هذا أكثر ولا نهام لازمة في الصلاة بخلاف ذلك وجعل كلام الأصحاب على عدم اختلال خشوعه إلا بحضرة ذلك أو قرب حضوره فيبدأ حينئذ بما يكسر شهوته من أكل لقمة في الجوع وتصويب المصنف الشيع وان كان ظاهرا من حيث المعنى إلا أن الأصحاب على خلافه نعم يمكن جعل كلامهم على ما إذا وثق من نفسه بعدم التطلع بعد أكل ما ذكره وكلامه على خلافه ويدل له قولهم ذكره الصلاة في كل حالة تنافي خشوعه والحاصل أنه متى لم تطلب الصلاة فالجاعة أولى ويأتي على المشروب كاللبن لكونه مما يوثق عليه مرة واحدة وأفهم تعبيرة بالشدة أن السقوط بهما وبما قبلهما لا يتوقف على زواله بالكفاية بل يكفي أن يصير إلى حالة لا يكون ذلك عذرا في الابتداء كان يخف (ومدافعة حدث) من بول أو غائط أو ريح لم يتمكن من تفريغ نفسه والتطهر قبل فوت الجماعة لكون الصلاة حينئذ مكرهة والأصل في ذلك خبر مسلم لا صلاة بحضرة طعام ولا هو يدافع له الاحتياض ومحل ما ذكر في هذه المذكورات عند اتساع الوقت فإن خشي تخلفه لما ذكره ففوت الوقت ولم يخش من كتم حديثه ونحوه ضررا كما يخشاه الأذرع وغيره وهو متجه صلي وجوبه مع مدافعة ذلك من غير كراهة محافظة على حرمة الوقت والسنة أن يتخلف عن الجماعة ليفرغ نفسه لما مر من كراهة الصلاة مع ذلك وإن خاف فوت الجماعة لوفرغ نفسه كما صرح به جماعة والأوجه

(قوله والمشقة) عطف سبب على مسبب (قوله والمشروب حاضر) أي ويشترط أن يكون حلالا ولو كان حراما حرم عليه تناوله ومحملة إذا كان يتربح حلالا فلا يلزم بترقبه كان كالضطر (قوله يبعد مفارقتها) أي الجوع

والعطش (قوله الاشتياق له لا الشوق) الذي في مختار التسوية بين الشوق والاشتياق قال الشوق والاشتياق أنه تراعى النفس إلى الشيء أه إلا أن يقال أن النزاع قول بالتشكيك فهو إذا عبر عنه بالاشتياق أقوى منه إذا عبر عنه بالشوق وعليه فالتسوية بينهما بالنظر لأصل المعنى لا المراد منهما وعبارة حج عبر آخرون بالتوقان اليه ولا تنافي لأن المراد به شدة الشوق لأصله وهو مساو لشدة أحد ذينك أه (قوله إلا أن الأصحاب على خلافه) هذا معتمد سم على منج عن الشارح (قوله ينافي خشوعه) ومنه ما لو تأقت نفسه للجماع بحيث يذهب خشوعه لو صلى بدونه (قوله ضررا) أي يبيح التيمم

بالنسبة اليه وقد اتصل بالصلى وهو في غاية السقوط كالا يخفى اذ هو مغالطة اذ لا يخفى ان معنى كون الطاهر المتصل بالصلى متصلا بنجس غير معفو عنه انه غير معفو عنه بالنسبة للصلى وهذا النجس معفو عنه بالنسبة اليه فلا تظن ان كونه غير معفو

(قوله وخاف ضررا) اي يبيع التيمم ايضا قبل القطع بل قد يجب (قوله اذا تخوف الخ) أي سواء خاف تلفا أو عيبا فيه ولا ينافي الاستدراك الا في (قوله ومحل ذلك) أي ماد كرفي الحيز ونحوه (قوله لسكن ٥٢٩) يتدب اليه (الصلى) طاهره عدم

الوجوب وان علم تاذي الناس به اهـ سم على ابن حجر وهو قريب لان ذلك مما اعتيدو مما اعتدل اذا عاده (قوله أو أكل نحو جراد) من النجس الحمام والعصافير ونحوهما (قوله كحدوثه الخ) أي كان رأى الامام المصلحة في تركه فانه يجوز له العفو عنه حينئذ (قوله لتسرب بلوغه) انظر ما صابط القرب بل قصية قوله ولو علم على بعد عدم اشتراط التسرب (قوله وعري) يقال فرس عري أي لا شيء عليه ويقال أصابع عري من ثيابه اد تعري كعري عري عريا يضم العين وكسر الراء وتشديد الباء ذكره الجوهري قال الاسنوي يجب ويرى الكلب بالوجهين انتهى عمدة (قوله والوجه ان نفسه ما يركبه الخ) ومثل فقهه نفسه ما يركب به ركوبه وطاهره وان تربت لمسافة جدا وهو طاهر حيث عذرا به (قوله اسنوي

انه لو حدث له الخفن في صلاته حرم عليه قطعها ان كانت فرضا الا ان اشتد الحال وخاف ضررا (وتخوف ظالم) مضاف لمفعوله (على) مضموم من (نفس) أو عضو أو منفعة (أو مال) أو عرض أو حق له ولو اختصا صافيا يظهر له أو غيره وان لم يلزمه الذب عنه في الاوجه خلافا لمن قيد به وذ كر ظالم مثال لا قيد اذا تخوف على نحو خبزه في تنور عذرا أيضا ومحل ذلك كقوله الزركشي ما لم يقه بذلك اسقاط الجماعة والا فلا يكون عذرا نعم ان خاف تلفه سقطت عنه حينئذ كاهو طاهر انتهى عن اضاءة المال وكذا في كل ماله ربح كربه بقصد الاسقاط فيا تم بعدم حضور الجمعة لوجوبه عليه حينئذ ولو مع ربح المئتين لكن يتدب اليه الصبي في ازالته عند تمكنه منها كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى وأتى أيضا بانه تسقط الجمعة عن أهل محل عهم عذرك طر ما خوف غير ظالم كذا حق وجب عليه دفعه فور اقباله الحضور وتوبته ومثل خوفه على نحو خبزه خوفه عدم نبات بذره أو ضياعه أو كل محو جراد له واستغفر بالجماعة ولو خاف من حضورها فوات نفعه سيل تلك مال فالوجه انه ان احتاج اليه حالا كان عذرا والا فلا (و) خوف (ملازمة) أو حبس (عرب معسر) مصدر مضاف افعاله فلا يكون غريم لانه حينئذ الدين ومثله وكيله أو لمفعوله فيكون لانه حينئذ المدين ومثله اذا عسر عليه اثبات اعساره بخلاف الموسر عليه والعسر القادر على الاثبات يبيح أو عين ولو كان الحالك لا يسمع البيضة الابعد حبه فهي كالعديم كما يحسنه الزركشي (و) خوف (عقوبة) تقبل العفو عنها كحدوف وقود وتغزير له أولا (دعى) (برجى تركها) ولو علم على بعد ولو ببذل مال (ان تغيب أيا ما) يعني زمانا يسكن فيه غضب المحقق اما حد الزنا والحد والتسرب ونحوهما من حدود الله تعالى فلا يعذر بالخوف منها اذا بلغت الامام أي وثبتت عنده لانه لا يرجو العفو عن ذلك فلا رخصة به بل يحرم التغيب عنه لعدم ذنبه وله التغيب عن الشهود لئلا يرفعوا أمره الى الامام وانما جاز تغيب من عليه قود مع ان موجهه كبيرة والتخفيف ينافي به لان العفو مندوب اليه والتعجب طريقه وعلم محقق رناه ان مراد المصنف بأيا ما دام يرجو العفو ولو علم على بعد انه لو كان القصاص له سي وحصل رجاؤه لقرب بلوغه مثلا فالجزم كذلك بقصد رفع امره ان يرى الاقتصاص الاولى او لمن يحبس خشية من هربه الى البلوغ ولا يمكنه العيب (وعري) بان لم يجد ما يليق به لبسه وان وجد ساتر عورته كقفه عمامة أو قباء لان عليه مشقة في خروجه كذلك بخلاف ما اذا وجد لا تقابه بان اعاده بحيث لا يغتسل به عروانه فيم يظهره والوجه ان نفسه ما يركبه ان لا يليق به المتي كالجهاز عن لباس لا ثوبا (أهـ لسمر) (مع رقة ترحل) قبل الجماعة ويخاف من الخلف لاساعلى نفسه أو ماله أو كان ينو حشر فقط للمشفقة في نفسه عنهم (وأكل ذي ربح كربه) كبصل أو قوم أو كرات أو جمل في عومله المطبوخ الذي له ربح يؤدي ولو قل فيما يظهر وان كان خلاف الغالب وفول الرافعي يحتمل الربح الباقي بعد الطبخ المحمول

٦٧ غايه ل مباح) أي ولو سافر زهه سم على ابن حجر ونقل شيخنا ان يذى التوبع فيه عن بعضهم واستظهره وتقدم نقل عبارته في أول الكتاب (قوله ربح كربه) قال جع لما يظهر منه ربحه (قوله أو جمل) أي ان يتجشئ منه لا مطلقا صرح بذلك النووي تبعه القاضي اهـ سم على عباد قال لا يجزى ان بعد غسله كبر وهو طاهر اذا كراهه لربحه الاحتياط اهـ

عنه بالنسبة للممسك الذي هو منشأ التوهم ولأننا إذا عرفت أن محل الاستحباب بالنسبة لهذا المصلي فلا فرق بين أن يتصل به بالواسطة أو بغير الواسطة وعدم العفو عنه هو بالنسبة لخصوص الغير بل هو بالواسطة أولى بالافق منه بعدمها الذي

(قوله فلا يقرب من مسجدنا) ظاهره ولو كان محتاجا لأكلة للجوع أو غيره وفي صحيح البخاري ما نصه باب ما جاء في الثوم النبي والبصل والكراث وقول النبي صلى الله عليه وسلم ومن أكل البصل والنوم من الجوع أو غيره فلا يقرب من مسجدنا عن عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في غزوة خيبر من أكل من هذه الشجرة يعني الثوم فلا يقرب من مسجدنا إلى أن قال زعم عطاء أن جابر بن عبد الله زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أكل ثوما أو بصلا فليعتزلنا أو قال قلبه منزل مسجدنا أو ليقعد في بيته انتهى عميرة قال الأسنوي مقتضى الحديث التحريم وبه قال ابن المنذر انتهى قال الدميري ووجه الجمهور حديث كله فاني أناجي من لا تناجي اه سم على مهج (قوله فان الملائكة تتأذى الخ) فديقتضى ان المراد بهم غير الكاتبين لانهم لا يذوقونه بقي ان الملائكة موجودون في غير المسجد أيضا فوجه التقييد بالمسجد وقيد بحباب بأن المنع من غير المسجد تضيق لا يحتمل ٥٣٠ وما من محل الا توجد الملائكة فيه وأيضا يمكن الملائكة ابعده عنه في غير المسجد

بخلاف المسجد فانهم يحبون ملازمته قليلا مل نعم موضع الجماعة خارج المسجد ينبغي ان حكمه حكم المسجد فابتأ مل اه سم على ج (أقول) أو اشرف ملائكة المسجد على غيرهم كما قيل به في حكمة البصق على اليسار ان ذلك تعظيم ملك اليمين لكتابته الحسنات (قوله ربح كريم الخ) ومن الربح الكريمة ربح الدخان المشهور الآن جعل الله عاقبته كأنه ما كان (قوله والصنمان) بكسر

على ربح يسير لا يحصل منه أذى وذلك لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم من أكل بصلا أو ثوما أو كراثا فلا يقرب من مسجدنا وفي رواية المساجد فان الملائكة تتأذى عما يتأذى منه بنو آدم كما رواه البخاري قال جابر ما أراه يعني الأئمة وزاد الطبري أو خلا ومثل ذلك من بثياه أو بدنه ربح كريمة كدم فصد وقصاب وأرباب الحرف الخبيثة وذو البخر والصنمان المستحكم والجراحات المنتنة والمجذوم والابرص ومن داوى جرحه بصوفوم لان التأذى بذلك أكثر منه بأكل نحو الثوم ومن ثم نقل القاضي عياض عن العلماء منع الاجذم والابرص من المسجد ومن صلاة الجمعة ومن اختلاطهم بالناس ومحل كون كل ما من عذرا عند عسر زوال ربحه يغسل أو معاملة بخلاف ما إذا سهل من غير مشقة فلا يكون عذرا ولا يكره للعذر دخول المسجد ولو مع الربح صرح به ابن حبان بخلاف غيره فانه يكره في حقه كافي آخر شروط الصلاة من الروضة خلا فان صرح بحرمة هذا والوجه كما يقتضيه اطلاقهم عدم الفرق بين المذخور وغيره لوجود المعنى وهو التأذى ولا فرق في ثبوت الكراهة بين كون المسجد خاليا أو لا وهل يكره أكله خارج المسجد أو لا أفتى الوالد رحمه الله تعالى بكراهته نيا كما جزم به في الانوار بل جعله أصلا مقيسا عليه حيث قال وكرهه يعني النبي صلى الله عليه وسلم أكل الثوم والبصل والكراث وان كان مطبوخا كما كرهنا نيا انتهى وظاهره انه منقول المذهب اذ غادته غالبافي غير ذلك عزوه الى قائله وان اعتمد وعلم مما تقرران شرط اسقاط الجمعة والجماعة ان لا يقصد بأكله الاسقاط وان تعسر ازالته

(وحضور)

الصادق عبارة القاموس الصن بالكسر بول الابل وأول أيام الجوز وشبه السلة لمطبة يجمل

فيها الخبز وبهاء ذفر الابط كالصنمان وهي تقتضي ان الصنمان يجوز فيه الكسر وهو الاصل والضم على ما هو مضبوط بالقلم به في القاموس والمصباح والصحاح ونهاية ابن الاثير (قوله منع الا جذم) يؤخذ منه جواز التعبير بالاجذم عن صاحب المرض الخصوص وبه صرح في القاموس لكن في الصحاح انه يقال لمن به المرض مجذوم ولا يقال اجذم فان الاجذم انما يقال ان قطعت يده (قوله فلا يكون عذرا) أي فيندب الحضور أي ان قلنا ان حضور الجماعة سنة أو يجب ان قلنا ان حضوره فرض وتنزل ازالته (قوله بكرهته) وينبغي ان محل الكراهة ما لم يحتج لأكلة كفقدها بآدم به أو توقان نفسه اليه ويحمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم كاه فاني أناجي من لا تناجي (قوله وان كان مطبوخا) معتمد (قوله اذعانة) أي صاحب الانوار (قوله ان لا يقصد بأكله الاسقاط) في شرح العباب ومرآتنا من أكله بقصد الاسقاط كرهه وحرم عليه في يوم الجمعة ولم تسقط انتهى وينبغي حرمة هنا أيضا اذ توقفت الجماعة المجزئة عليه انتهى وقضية تعبيره بالقصد انه لو لم يقصد الاسقاط لم يأتهم وتسقط عنه وان تعمد أكله وعلم ان الناس يتضررون به وقوله ولم تسقط يقتضي وجوب الحضور وان تأذى به الحاضرون بقي ان مثل أكل ما ذكر بقصد الاسقاط وضع قدره في

هو محل وفاق كما هو ظاهر ويلزم على ما قاله ان تبطل صلته بجملة لثيابه التي لا يحتاج الى حلها الا صدق ما مر عليه ولا احسب
أحدا وافق عليه (قوله) (أو يسقط طائر) أي مثلا وقد مر في الطهارة (قوله أي محل المرور) أي المحدث لك كما هو ظاهر (قوله
ولو بانخبار عدل) انما احتج الى هذا بالنسبة لثبوت قول المصنف في منعه عما تذر الخ لا المنطوق به لانه اذا نفي عن المتقين

الفرن بقصد ذلك لكن لا يجب الحضور مع تأديته لانه اه سم على حج (قوله وحضور قريب) طهره ولو غير محترم
كران محسن وقاطع طريق وتقتل ذلك بالدرس عن فتاوى الشارح رحمه الله (قوله لانه يشق عليه فراقه) أي المريض وجهه
بعضه من - ضرقال لان الحضر لا يتأدى بعينه أحد عنه لعدم تمييزه في ثلاث ٥٣١ الحلة وتدينع بأنه مادامت الروح

بأففة كان له شهور وان
لم ينعكس من النظار بما
يريد (قوله وينال اغيسته)
عمرة أحسن من هذا قول
غيره لما في ذلك من شغل
القلب السالب للخشوع
اه سم على مسح
(قوله وهدة يقع فيها)
أي أو غيرها مما يضرر
بالعثر به كالتقال توضع
في طريقته ودوب توف
وها اه سم على ابن
حمر (قوله وحله ودنه)
أي حيث لم تقم نفسه
(قوله أو بمن يكره الاقتداء
به) تقدم ان الجماعة خلف
من يكره الاقتداء به
أفضل من الانفراد وعليه
فينبغي ان لا يكون ذلك
عذرا (قوله) ولا تعصل
ومسألة الجماعة) عند

(وحضور) نحو (قريب) وصدق وزوجه وصرو ومالك واسماء ذوق وعيق ومعتق (مختضر)
أي حضره الموت وان كان له متعهد لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه ترك الجمعة وحضر
عند قريبه سعيد بن زيد أحد العشرة لما أخبر ان الموت نزل لانه يشق عليه فراقه ويتألم اغيسته
(أو) حضور (مريض بلامتعهد) له قريبا كان أو أجنبيا لئلا يضيع حيث - ف عليه ضرر
أوله متعهد مشغول بشراء الادوية مثلا فيكون كالولم يكن له متعهد (أو) حضور ونحو قريب
من له متعهد لكنه (يانس به) أي بالحسن لان تائيسه أهم وأشار المصنف أول الا عذار
بالكاف في كطرا الى عدم انحصارها فيما ذكره فنها أيضا يجوز لالة وغلبة نعام ومنه مرط
وسعى في استرداد مال يرجو حصوله له أو لغيره وأعمى حيث لا يجد فأنذ ولو بأجرة منل قدر
عليها فاضلة عما يعتبر في الفطرة ولا أثر لآحسانه المسمى بالعصا دفد تحدث له وهدة يقع فيها
وكونه منها أي بحيث يمنعهم الهم من الخشوع والاشتغال تجهيز ميت وجملة ودنه ووجود
من يؤذيه في طريقه ولو نحو شتم ما لم يمكن دفعه من غير مشقة ونحو النسب ان والا كراه
وتطويل الامام على المشروع وتركه سنة مقصودة لانه اذا عذروهم ما في الخروج من الجماعة
في اسقاطها ابتداء أولى قاله الزركشي وكونه سريع القراءة والمأموم بطبقها أو بمن يكره
الاقتداء به والاشتغال بالسابقة والمناضلة وكونه يخشى الانسان به فطرط جماله وهو امر
وقياسه ان يخشى هو افسانه من هو كذلك ثم هذذ الامدار تمنع الاثم والكرهه كما مر ولا
تحصل فضلية الجماعة كما في المجموع واختار غيره ما عليه جمع من قدمون من حصولها -
قصدها لولا العذر والسبب حصولها ان كان ملازم لها ويبدل عليه خبر البخاري وجعل
بعضهم أيضا كلام المجموع على متعاطي السبب كما - بل يصل أو قوم وكون خبره في النذر
وكلام هؤلاء على غيره كطرو مرض وجعل حصولها كحصولها ان حضرها لا من كل
وجه بل في أصلها لا ينافيه خبر لا على وهو جمع لا بأس به ثم هي اندمغ ذلك في لا ياتي
له اقامة الجماعة في بيته والا فلا يسقط عنه طاهر الكراهة انظر - ون حصل به شررها
واعلم ان الامام تطلب فيه صفات بعضها واجب وبعضها مستحب فاما الواجب ان
تكون صفاته مضافة عند المسمى من الصفات والاولا مع التمدد وندفع في
بيان ذلك فتعال

فوق فصل في صفة الائمة ومتعلقاتها) (لا يصح فيه) (أو بمن يكره الاقتداء به) كراه
بكرهه أو حدته لالاعبه (أو بعقده) أي البطلان بان ينفذه نكاحا أو ايس اراد به ما مضى

غيره فانه يتصح ان يكون ما ولا يصح ان يكون مأسوما - اه سم على حج (قوله وسعة انها) أي ممددة الصدقات
كوجوب الاعادة ومسئلة الاواني (قوله أو حدته) أي ينفق عليه ما لم ينفق مسائات في قوله ولو تدي الخ قوله طنا
غالبيا) كان المقييد بالاعاد لا يكون اعتقاد أي بالمعنى الاتي وهو لطف السوء لكن لا بعد لا كنهه اصل اطلاق بل الوجه
ان يراد بالائمة دهننا ما يشمل أصل الظن بدليل المسألة فان الاجتهاد بما كورسالة أو كثير غما يتحصل أصل الظن اه سم
على ابن حجر وقوله ليكون اعتقادا فيه بطرفه وان أريد الظن الغائب لا يكون اعتقادا لا خذهم في مفهوم

النجاسة في ذلك فظنوها أولى (قوله وفارق دمه) أي الذي أصابه من غير الشارع (قوله ولأنه لا بد للناس الخ) الأول وحديث لو أولاه لعله لأصل المتن (قوله الجزم بطهارته) أي وليس فيه قولاً لأصل والغالب (قوله بطهارة الأوراق) أي إذا لم يتحقق نجاسة الرماد ولكن الغالب فيه النجاسة أخذاً عاماً عليه أما إذا تحقق فيه النجاسة فطهارته ليس بطاهر لكن بمعنى

الاعتقاد الجزم فالوقال قيد به ليكون بياناً للرد بالاعتقاد هنا كان أولى وقول سم لا يبعد إلا كفاء بأصل الظن أي حيث كان مستند الدليل بخلاف ظن منشؤه غالبية النجاسة مثلاً المعارضة بأصل الطهارة كان توضاً امامه من ماء قليل يغلب ولو غ الكلاب من مثله فلا التفتان لهذا الظن استصحاباً لأصل الطهارة (قوله وهو الجازم) أي التصديق الجازم (قوله المطابق) قيد به ليكون اعتقاداً صحيحاً والافير المطابق اعتقاد فاسد ومحل تسميته اعتقاداً حيث قبل التغير والافهو علم (قوله اجتهدا) أي اختلفا اجتهدا هما فهو تمييز محمول عن الفاعل (قوله أو توضاً) أي كل منهما (قوله من الآنية) جمع اناء قال في المصباح الاناء والآنية الوعاء والوعية وزناومعنى اه وهو انف ونشر مرتب فالاناء مفرد كالوعاء والآنية جمع كالوعية وأصل آنية آنية قلبت النانية الفالانه متى اجتمع هزناواتينهما ساكنة وجب ابدالهما من جنس حركة ما قبلها (قوله ولم يظن من حال غيره) تقييد لمحل الخلاف كما ٥٢٢ سيأتي ولقوله الآتي الامامها فيعيد المغرب (قوله من الآنية) جمع اناء

عليه الأصوليون وهو الجازم المطابق لدليل (كمجتهدين اختلفا في القبلة) اجتهدا ولو مع التماس والتماس وان اتحدت الجهة (أو في) (اناءين) كما طاهر ونجس وادى اجتهدا لكل لغير ما دى اليه اجتهدا صاحبه فمضى على كل جهة أو توضحاً من اناء فيمتنع على أحدهما ان يقتدى بالآخر لا اعتقاده بطلان صلاته (فان تعدد الطاهر) من الآنية كالمثال الآتي ولم يظن من حال غيره شيئاً (فالأصح الصحة) أي صحة اقتداء بعضهم ببعض (مالم يتعين اناء الامام للنجاسة) لما يأتي (فان ظن) بالاجتهاد (طهارة اناء غيره) كأنه (اقتدى به قطعاً) جواز العدم تردده أو نجاسته لم يقتدي به قطعاً كما في حق نفسه (فلا اشتبه خمسة) من الآنية (فيها) اناء (نجس على خمسة) من الناس واجتهد كل منهم (ظن كل طهارة اناؤه) والاضافة هنا ليست للثلاث اذ لا يشترط في المجتهد فيه كونه مماو كاله وانما هي للاختصاص (فتوضأ به) ولم يظن شيئاً من أحوال الأربعة الباقية (وأم كل منهم) الباقين (في صلاة) من الخمس مبتدئين بالصبح (ففي الأصح) السابق فيما قبلها (يعيدون العشاء) لتعين النجاسة في امامها برهمهم وانما عولوا على التعيين بالرغم هنا مع كون الامر منوطاً بظن المبطل المعين ولم يوجد بخلاف المبهم لاسم من صحة الصلاة بالاجتهاد الى جهات متعددة لانه لما كان الأصل في فعل المكلف صونه عن الإبطال ما أمكن اضطرراً لاجل ذلك الى اعتباره وهو يستلزم اعترافه بطلان صلاة الاخير فكان مؤاخذاً به بخلاف ما مر ثم فان كل اجتهدا وقع صحافلزمه ان يعمل بمقتضاه ولا مبالاة بوقوع مبطل

وجهها أو ان كما في مختار الصحاح (قوله كونه مماو كاله) ثم رأيت أكثر النسخ اناء وحينئذ لا اشكال اه ابن حجر (قوله وانما هي للاختصاص) أي من حيث الاستعمال وهو من افراد الاضافة لادنى ملابسة وهي من المجاز الحكمي كما نقل عن السعد وايده العصام فراجع الاطول (قوله ولم يظن شيئاً من أحوال الأربعة) يؤخذ منه انه لو زادت الاواني على عدد

المجتهدين كن ثلاث أو ان مع مجتهدين كان فيها نجس يقيين واجتهد أحد المجتهدين في أحده فظن طهارته ولم يظن غير شيئاً في الباقي واجتهد الآخرون في الأنايس الباقيين فظن طهارة أحدها صحة اقتداء الأول بالثاني لاحتمال أن يكون صادف الطاهر وعليه فلو جاء آخر واجتهدوا داه اجتهدا لطهارة الثالث بعد اناؤه بالاول فليس لاحد المجتهدين المذكورين ان يقتدى بالثالث لانحصار النجاسة في اناؤه ولو كانوا خمسة والاواني ستة كان الحكم كذلك فلكل من الخمسة ان يقتدى بالبقية وليس لواحد منهم ان يقتدى بمن تطهر من السادس لاسم (قوله مبتدئين بالصبح) قيد به لاجل قوله يعيدون العشاء (قوله ففي الأصح) عبارة المحرر فعلى الأصح قال الاسنوي وتبعه ابن النقيب يجوز أن يكون مراده مراد المحرر ويجوز أن يكون عدوله الى الفاء اشارة الى ان هذا خلاف في قدر القضي مفرع على الأصح السابق قال الاسنوي ويرشد الى الثاني اتباعه بالفاء في قوله فلا اشتبه الخ انتهى فليتنامل انتهى عميرة وقوله عدوله الى الفاء أولى منه عدوله الى في لانها التي عدل اليها وهي مركبة من حرفين ومثل ذلك يعبر بلفظه على ان الفاء انما يعبر بها عن الفاء التي هي اسم لحرف التوبيخ (قوله بخلاف المبهم) أي فليس الامر منوطاً به وقوله لاسم علة لكون الامر ليس منوطاً بالمبطل المبهم (قوله الى اعتباره) أي اعتبار التعيين بالرغم هنا مع كون الامر منوطاً الخ (قوله وهو) أي اعتباره

عن الاوراق الموضوعه عليه فلان ابن العماد في معقباته والنسخ في ورق آجره عجنوا • به النجاسة عضو حال كتبه
ما نجسوا قدامه وما صنعوا • من كاتب • مقام من • حيلقته (قوله يعني في الذيل والرجل) هذا تصوير للوضع

(قوله الامامها) أي المشايخ (قوله فيعيد المغرب) وينتصرون اقتداء بعضهم ببعض بان يكونوا جاهلين أو ناسين ولا يفتي آيين •
من يدا الامامة للنجاسة حرم الاقتداء به ثم رأيت ابن حجر صرح بالحرمة المذكورة ولا يرد ذلك على المتن لانه لم يتعرض لحكم
الاقتداء (قوله في حق غيره) أي بالنسبة للمقتدى (قوله كما تقدم) الذي هو مقابل الاصح لسابق في قوله فالاصح الصحة وبقي
ما لو صلى بهم واحد اماما في الصلوات الخمس والذي يظهر الصحة ولا إعادة على واحد منهم لان كل واحد جازم بطهارة ثابته الذي
توضأ منه ولم تنصص النجاسة في واحد من فرعي رأي انسا ان توضأوا غل لامة فهل يصح اقتداء به لاحتمال ان هذا الموضوع
تجديد أو لا يصح لان الظاهر انه من حدث فيه تردد قال من الاصح منه عدم الصحة • فرعي لو احدى من يرى الاعمال
قصير ايم يراه طويلا فاطاله أو اقتدى شافعي بمثله فقرأ الامام الصائغة وركع واعتدل ثم شرع في الفاتحة لم يوافق بل يصح
وينتظره ساجدا كذا في القاضى وكلام البغوي يقتضيه قال الزركشي وهو واضح وتمدده • وان كان كلام الفاضل
يقضي انه ينتظره في الاعمال ويحتمل تطويل الركن القصير في ذلك قال في شرح الروض واختار جوار كل من الامرين
وقد اقيمت به في نظيره من الجلوس بين السجدين انتهى وقال من المتمد الاول وانظر هل يعد الف الاول ما في شرح الروض
في الركعة انه جواز لا ارى وغيره للفرد ان يقتدى في اعتداله بغيره قبل ركوعه ٥٣٣ ويابعه أو يفرق • فرعي قال

في الروض وشرحه ولو
ترشحافي الفتوت وعقله
خفي فمجد الشافعي
للسهو تابعه الحنفى ولو
ترك السجود لم يسجد
اعتبار باعتقاده ومعه انه
ان كان المدا ر على اعتقاد
الامام فكان مقتضاه انه
اذا ترك السجود مجسد
الحنفى لان مقتضى اعتقاد
الامام ان الامام اذا ترك
سجود السهوسن للمأموم

غيره • (الامامها فيعيد المغرب) لتعين النجاسة في حقه ومما رادهم يتعين النجاسة عدم
احتمال بقاء وجودها في حق غيره وضابط ذلك ان كلا بعيدا ماصلا مأسوما آخر أو الوجه
الثاني بعيد كل منهم ماصلا مأسوما وهو أربع صلوات لعدم صحة الاقتداء كما تقدم ولو كان
في الخمسة نجسان صحت صلاة كل خلف اثنين فقط أو النجس منها ثلاثة فبواحد فقط
ويؤخذ مما مر في الضابط أن من تأخر منهم تعين الاتساع به ليطلان ولو كان النجس
أربعة لم يقتد أحد منهم بأحد ولو سمع صوت حدث أو شمه بين خمسة وتسا كروء وأم كل
في صلاة فكما ذكر في الاواني (و) • قوله يعتقده الاعقاد الجازم لا لبس بشأن اجتهاد
في الفروع فعليه (أو اقتدى شافعي بحنفى) مثلاً ارتكب مبطلا في اعتقادنا أو اعتقاده كان
(مس فرجه أو اقتصد بالاصح الصحة في القصد دون المس اعتبارا) فيها (بنية المقصدى)
هو من زيادته على المحرور ومما راد به بالنية الاعتقاد لانه محدث عنده بالمس دون القصد و •
صورها صاحب الخواطر السريعة بما اذا نسي الامام كونه مقصدا • كون نيته جازمة

بعد سلام الامام الاتيان به ويرد ايضا انه قد يكون الحكم عند الحنفى بخلاف ما ذكره كيف يحكم عليه باعتقاده وهو لا يلزمه
العمل بما يعتقده فليجروا وان كان لمدار على اعتقاد المأموم فكان مقصدا ان يرجع الى مذهب الحنفى في ذلك فان كان الحكم
عندهم ما ذكره فواضح والاف كيف يحكم عليهم بما يعتقدهون خلافه فليراجع • • على منتهى وقواه في • راع الاول
فهل يصح اعتداله الخ بقى ما لو رآه يسوع أرضواين وانفصل اللمعة لم كوره فهل • • • • • لا
لاحتمال انه أحدث بين الموضوعين أو يفرق بين ان يعتاد لتجديد أو لا منه بطرو لا قرب الثاني اطرا الى ذلك الاحتمال لانه
يؤدى الى تردد المقتدى في النية وقوله في المربع الثاني وقال من المتمد الاول هو قوله قل الزركشى وهو واضح الخ وقوله
أو يفرق أقول الطاهر الفرق لانه في مسألة الاقتداء ينقطع اعتداله بسجدة • • • • • لا
ما هذا (قوله لم يقتد احد منهم) أي لم يجزله ذلك (قوله وكذا ذكر في الاواني) لكن لو تعدد السوت المسموع لم يمد كل صلاة
واحدة لاحتمال ان السك من واحد (قوله اعتبارا بنية المقتدى) نفسه • • • • • اعتبارا
من المأموم كغيره وتترك الركنه باذرا كذا كما في صرر • • • • • على منتهى (أقول) وهو ظاهر لان اعتقاده صحة صلاته
صيره من أهل العمل عنده (قوله هو من زيادته) أي قوله اعتبارا بنية المقتدى (قوله تحدث عنده) أي المقتدى (قوله بما
ادانسي الامام كونه مقصدا) قال • • • • • على منتهى اعتقاده هذا المصوب ر شيئا الرمل وشيئا • • • • • وكلام • • •
بها صريح في اعتقاده حيث حكى

وسكت عن تصوير الوقت قال غيره ويعنى في زمن الشتاء ما لا يعنى عنه في غيره (قوله على شئ) يعنى من بدنه وعبارة شرح
الروض على أى شئ من بدنه (قوله ونخرج بالقليل الكثير) لم يتقدم في كلامه ولا كلام المصنف ذكر القليل حتى يأخذ
هذا محترزه (قوله لم ينف الا عن القليل) أى وان كان قد حصل منه مس جلد القملة عند قتلها في مسئلتها كما يصدق به كلامه
وهو ظاهر ولا ينافيه ما يأتي له عقب قول المصنف ولو فعل في صلاته غيرها ان كان من جنسها بطلت من قوله ولا قتله لنحو
قوله لم يحمل جلد ها ولا مسه وهى ميتة وان أصابه قليل من دمه اذ الكلام ثم كما هو ظاهر انما هو في بطلان الصلاة وعدمه
لا في العفو وعدمه والملاحظ في البطلان عماسة النجاسة التى لا يعنى عنها في الصلاة ومنه جلد القملة خلافا لما وقع في حاشية
الشيخ (قوله ونحو ما وضوء الخ) منه كما هو ظاهر ماء الطيب كماء الورد لان الطيب مقصور شرعا خصوصا في الاوقات التى هو

رده بقليل ثم اجاب عنه تبعا لخ (قوله قيل) فانه ابن حجر (قوله ويرده كلام الاصحاب) أى يرد تصوير صاحب الخواطر السريعة
وقوله بعد ويجاب أى عن هذا الرادويثخذ منه انه لا فرق عنده بين كون الامام ناسيا او عالما (قوله اذغاية أمره) أى المأموم
وقوله عنده أى الامام وقوله وعلمه أى المأموم وقوله عنده أى الامام (قوله لما مر) أى في قوله لتكون نيته جازمة (قوله عنده
موجوده اص) أى لا يأتى الخ (قوله مع اعتقاده) أى الشافعي وقوله بطلان صلاته أى الحنفي (قوله لو وقع من جاهل) وحكم
باستعمال ما لا يأتى به ما لا بد منه ٥٣٤ وهو ترك الاعتراض عليه من الشافعي لان المجتهد لا ينكر على المجتهد وان لم يقل

في اعتقاده بخلاف ما اذا علمه لانه متلاعب عندنا أيضا لعلمنا بعدم جزمه بالنية قيل ويرده كلام
الاصحاب فانهم علوا الوجه القائل باعتبار عقيدة الامام بأنه يرى انه متلاعب في الفصد ونحوه
ولا تقع منه نية صحيحة فالخلاف انما هو عند علمه حال النية بفصده ويجاب بأن المراد
بالتلاعب في تعليل ما ذكر بالنظر للمأموم دون الامام اذغاية أمره انه عالم حال النية بمبطل
عنده وعلمه به مؤثر في جزمه عنده لا عندنا ومقابل الاصح ان العبرة بعقيدة الامام لما مر
ولا يشكل على ما تقر حكمنا باستعمال ما لا يأتى به عدم مقارنته عند وجوده اص ولا قولهم
لو فوى مسافران شافعي وحنفي اقامة أربعة أيام بموضع انقطع بوصولهما مسافرا شافعي
فقط وجاهله الاقصداء بالحنفي مع اعتقاده بطلان صلاته لان كلامهم ههنا في ترك واجب
لا يجوز الشافعي مطلقا بخلافه ثم فانه يجوز القصر في الجملة وسيأتى فيه زيادة في بابها وأيضا
فالمبطل ههنا وفيما لو وجد اص أو تخف عداؤه اغتفر تطهيره في اعتقاد الشافعي لو وقع من
جاهل والحنفي مثله فلا ينفى اعتقاده كل جواز ما أقدم عليه فاعتقره قياسا عليه بخلاف الصلاة
مع نحو المس فانه يستوى في ذلك الجاهل وغيره ولو شك شافعي في اتيان المخالف بالواجبات

بمذهبه (قوله لم يؤثر) بقى
ان يقال سلميا انه أتى به
لكن على اعتقاد السنية
ومن اعتقد بفرض معين
نفلا كان ضارا أى كما تقدم
والشارح أى في شرح
الروض السابق أشار الى
دفعه بقوله ولا يضر عدم
اعتقاده الوجوب الخ وكاد
حاصله انه لما أتى به وكان
اعتقاده عدم الوجوب
مذهبا له غير مبطل عنده
اكتفينا منه بذلك بخلاف

الموافق فان اعتقاده عدم الوجوب ليس مذهبا له ومبطل عنده فلم يكتف منه بذلك والحاصل ان
اعتقاده عدم الوجوب انما يؤثر اذا لم يكن مذهبا له متقدوالا لم يؤثر ويكتفى منه بمجرد الايمان واما ما دفع به م رأيا ذلك من
اعتقاده عدم الوجوب كاتيان من ظن انه أتى بالجلاوس بين السجدين بالجلاوس بقصد الاستراحة مع انه يقع عن الجلاوس بين
السجدين ففيه نظر لانه ليس هناك اعتقاد فرض معين فلا غاية الامر انه أتى بالفرض بظنه نفلا بناء على ظنه انه أتى بالفرض
بخلاف ما نحن فيه ويؤخذ من كون الشك في ان الحنفي ترك الواجبات لا يضر ان الشافعي كذلك اذ لا فرق بل بالاولى لانه اذا لم
يضر الشك في المخالف الذى لا يعتقده وجوب بعض الواجبات ففي المواضع الاولى ومن ذلك ما اذا شك في طهارة الامام وبطل
عليه ما ذكره في شرح الروض كغيره فيما اذا أسر الامام في الجهرية انه لا إعادة عليه اه سم على منهج (قوله في صحة
الاعتداء به) أى فلو أخبره بعد ترك شئ من الواجبات فهل يؤثر ذلك وتجب الاعادة أولا للحكم بضمي صلاته على الصحة فيه نظر
والاقرب الاول قياسا على ما يأتي من انه لو كان امامه تاركا لتكبيره الاحرام وجبت الاعادة لان التصرم مما لا يخفى الا ان يفرق
بان التصرم من شأنه جهر الامام به أى فينسب المأموم لتقصير في عدم العلم بالايمان به من الامام ولو كان بعيدا ولا كذلك غيره
من الواجبات ويؤيد الفرق ما صرحوا به من ان الامام لو شك بعد احرام المأموم فاستأنف النية وكبر ثانيا لا يجب على
المأموم اعادة الصلاة اذا لم يحال الامام مع انه بذلك يتبين تقدم احرامه على احرام امامه وعلوا ذلك بمسقة الاطلاع على حال
الامام وانه لا يلزمه تأمل حاله في بقية صلاته وسيأتى عن الشارح في كلام سم ما يقتضى وجوب الاعادة

مطلوب فيها كالعبددين والجمعة بل هو أولي بالعفو من كثير مما ذكره هنا خلافا لما في الحاشية (قوله وحلق) صورته أن ينزل
الرأس نزل على دم البراغيث كما يدل عليه السياق فلا يخفى ما يأتي من عدم العفو في اختلاف آدم جرح الرأس بل الحلق (قوله
أي إن كثرة) أي بعبده الآتي على الأثر فهو موافق لما مر قريبا لا يخالف له وإن أشار الشيخ في الحاشية إلى المخالفة (قوله
نما كاده الأذرى) عبارته وما انفصل من بدنه ثم أصابه فاجنبى (قوله والثاني لا يعنى عنه مطلقا) لا حاجة إليه لأنه لذي قدم

(قوله تحسبنا الظن به) قال في الروض وشرحه ومحافظة على الكمال عنده اهـ وقد يعترض على كمال النعيلين بأنه قد لا يكون
المتروك عنده من الكمال ولا مما يطلب الخروج من الخلاف فيه عنده فلا يكون الطاهر الايمان بجميع التواحيات اهـ
سم على منهج في أثناء كلام (قوله ولو ترك الامام البسملة) كان معه يصل تكبيرة التحريم أو اقيام بالحديث (قوله لم يصح)
أي فوجب عليه نية المفارقة عند ارادته الركوع لأن قبله بسبيل من أن يعيدها على الصواب (قوله الأودى) قال في المب
الأودى بالضم وفتح الموحدة والنون إلى أودنة من قرى بخارى قلت وبالفتح إلى ope أودن منه أيضا قال يافوت وأظنهما

وأحد وأخلف في
الهمزة انتهى وفي طبقات
الاسنوى هو أبو بكر محمد
ابن عبد الله بن محمد بن
بشير بالبلاء الموحدة توفي
بخارى سنة خمس
وخمسين وثمانمائة وأودنة
بفتح الهمزة كما نقله ابن
الصلاح عن الأقالين
ما كولا وعن خط ابن
السمعاني في الانساب
واقصر عليه ودكر ابن
خاكان بن السمعي
قال أنه بالضم وإن الفتح
من خط الفقهاء ولم يذكر
غيره أعني ابن خاكان
(قوله خنند) أي الامام
وقوله يكن بـون أي
الامام بـون (قوله واسطار
كثير) أي عرف مر فيما
أتى في فصل شرط القدوة

عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء به تحسبنا الظن به في توقي الخلاف ولو ترك الامام البسملة
لم يصح قدوة الشافعي به ولو كان المقتدى به الامام الأعظم أو نائبه كما نقله عن تصحيح الاكثريين
وقطع جماعة وهو المتمدن وان تقلا عن الحلبي والأودى العصة خلفه واستحسنه وتعديل
الجواز بخوف الفتنة ممنوع فقد لا يعلم الامام بعدم اقتدائه أو مفاقته كان يكون في الدف
الاخير مثلا أو يتابعه في أفعاله من غير ربط وانتظار كثير فينتفي خوف الفتنة (ولا تصح
قدوة بمقتد) حال قدوته لكونه تابعا غيره بطقه سهوه ومن شأن الامام الاستقلال وان يتصل
هو وم غيره فلا يجتمعان وأما خبر الصحابين ان الناس اقتدوا بابي بكر رضي الله عنه خفف النبي
صلى الله عليه وسلم فعمل على انهم كانوا مقتدين به صلى الله عليه وسلم أبو بكر رضي الله عنه السكبير
كافي الصحابين أيضا وقد روى البيهقي وغيره انه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته خائف
أبي بكر قال في المجموع ان صح هذا كان مرتين كما أجاب به الشافعي والاصحاب ولو توهم أن ظن
كونه مأموما لم يصح اقتدائه أيضا ومحله كما قاله الركني عند هجومه فإن اجتمع في أمهما
الامام واقصدى عن غلب على ظنه انه الامام فيبغي ان يصح كما يصح بالاجتهاد في القبلة
والثوب والاواني انتهى ومعلوم ان اجتهاده بسبب قرائن تدله على غرضه لا بالنسبة لانيه لعدم
الاطلاع علمه اسقط القول بان شرط الاجتهاد ان يكون للعلامة فيه مجال ولا مجال لها هنا
لان مدارا الامورية على اليه لا غيرها ولا يطالع عليها وان اعتقد كل من اثنين انه امام هت
صلاهم ما لعدم مقتضى بطلان أو انه مأموم فلا وكذا الوشك في أنه امام أو مأموم ولو بعد
السلام كافي للمجموع لشكه في انه تابع أو متبوع فلا وشك أحدهما وظن الآخر هت للظن
انه امام دور الاخر وهذا من المواضع التي فرق الاصحاب فيها بين الظن والشك قاله ابن الرعة
أو البطلان بمجرد الشك مبني على طريق التراقبين أم على طريق المراورة فنبهه المصنف
في الشك في البتة وقد مر في صفة الصلاة وهو المعذور خرج عنه ولو تقطعت التدو

الح (قوله ولا تصح قدوة) قال في المصباح اقتدوة اسم من اتدى به دافع مثل فعله تأسا وفلان قدوة أي يقتدى به والضم
أكثر من الكسر قال ابن فارس ويقال ان لقدوة الاصل الذي يتشبه به منه الخروج انتهى وفي القاموس القدوة منثلة
وكعدة ما سننت به واقتديت به (قوله ان الناس اقتدوا بابي بكر) أي في مرض موته صلى الله عليه وسلم (قوله لم يصح اقتدائه
به) أي ولو بعد السلام وان بان اماما اهـ ابن حجر وكتب عليه سم بأر شك بعد السلام في كون امامه مأموما الا أن محل هذا
مالم بين اماما كما هو ظاهر ولا ينافيه وان بان اماما الجواز عيصه بغير هذه الصورة بل يتبين ذلك اهـ وكتب سم أيضا
قوله وان بان اماما أي ان طال زمن التردد أو ضي ركن كما هو ظاهر (قوله فذغى ان يصح) أي فلو لم يراجع اداه هل
يجب الاستداف أو نية المفارقة فيه نظروا لا يعد الثاني (قوله امام) أي صاحبه (قوله وقد مر) أي هو أنه . طال التردد
أو مضى ركن ضررا فلا (قوله وهذا) أي طريق المراورة

في قول المصنف تبعاً للرافعي فكدم الاجنبي فلا يعني بناء على ما سلكه في تقريره من جعله قوله فلا يعني راجعاً الى المشبه
والمشبه به جميعاً وكذا ان جعلناه راجعاً للمشبه به كما سلكه الجلال وانما يحتاج اليه ان جعلناه راجعاً للمشبه فقط (قوله وأشار

(قوله في غير الجمعة) أي أما فيها فلا تصح لان فيه انشاء جمعة بعد أخرى (قوله لكن مع الكراهة) طاهر في الصورتين وعاء فلا
قواب فيها من حيث الجماعة وفي ابن حجر التصريح برجوعه للثانية فقط والكراهة خروجاً من خلاف من ابطالها وسياق
كلام المحلى قبيل صلاة المسافر ما يصرح بتخصيص الخلاف بالثانية هذا وينبغي ان محل هذه القدوة ما لم يترك الامام ترك
ركن من صلاته ويعود لتداركه قبل طول الفصل فان عاد لم تصح قدوة المقتدي بالامام الثاني اتبين انه مقتصد بعقده في نفس
الامر (قوله كقيم نعيم) هل شرط هذا علم المأموم بحاله حال الاقتداء أو قبله ونسي فان لم يعلم مطلقاً الا بعد الصلاة صحت
ولا قضاء لان هذا الامام محدث وتبين حدث الامام بعد الصلاة لا يضر ولا يوجب القضاء كما سيأتي أولاً فرق هنا ويخص ما سيأتي
بغير ذلك ويفرق فيه تطرؤ التسوية قربة الا ان يظهر فرق واضح فان قيل على التسوية هل اكتفى عن هذا المثال بمسئلة
الحدث الاكتفية قلنا يفتوت التنبه على ان المسافر المقيم يصح الاقتداء به وان كان حدثه باقياً تأمل اه سم على ابن حجر وقوله
والتسوية قربة أي فلا قضاء كما ٥٣٦ لو بان حدث امامه وقوله الا ان يظهر فرق واضح أقول قد يقال الفرق ان

الحدث من شأنه انه يخفى
فلا ينسب المأموم معه
الى تقصير في عدم العلم به
واما التيمم فهو مما يغلب
الاطلاع عليه سيما في
حق المسافر فينسب
المأموم الى تقصير في
عدم العلم بحال الامام هذا
وفي كلام الشارح في باب
التيمم ما يصرح بالتسوية
بينه وبين المحدث حيث
قال بعد قول المصنف ومن
تيمم لبرد قضي في الاظهر

كان سلم الامام مقام مبروق فاقصدي به آخر اومس بوقون فاقصدي بعضهم ببعض فتصح
في غير الجمعة على الاصح لكن مع الكراهة (ولا يجزئ تلمذه اعادة) وان كان المقتدي مثله
(كقيم نعيم) يجعل يغلب فيه وجود الماء ومحدث صلى على حسب حاله لا كراه اول كونه فقد
الطهورين لعدم الاعتداد بصلاته فكانت كالفاسدة من هذه الحثية وان صحت لحرمه
الوقت وأما عدم امره صلى الله عليه وسلم من صلى خلف عمرو بن العاصي بالاعادة فغير
مستلزم عدمها لانه على التراخي وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز ويجوز كونهم كانوا عالمين
وقصوا ما عليهم (ولا قاري بأي في الجديد) وان لم يتمكن من التعلم أو لم يعلم المقتدي بحاله
لعدم صلاحته لتحمل القراءة عنه لو أدركه راكعاً مثلاً ومن شأن الامام التحمل كما مر
والقديم يصح اقتدائه به في السرية دون الجهرية بناء على ان المأموم لا يقرأ في الجهرية بل
يحمل الامام عنه فيها وهو القول القديم أيضاً والامام منسوب للامام كانه على الحالة التي ولدته
عليها وأصله لغة ان لا يكتب واستعمله الفقهاء فيما ذكر مجازاً وقوله في الجديد راجع الى
اقتداء القاري بالامام لا الى ما قبله (وهو من يخل بحرف) بأن يجزئ عن اخرجه من مخرجه

وأجيب عن الخبر أي خبر عمرو بن العاصي حيث صلى بأصحابه وقد تيمم للبرد ولم يأمره ولا أصحابه بالقضاء بأيه (أو
عليه الصلاة والسلام انما يأمره بالاعادة لانها على التراخي وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز وبأنه يحتمل ان يكون عالماً
بوجوب القضاء وأما أصحابه فيصحت عدم معرفتهم بالحكم أوجهام بحاله وقت القدوة به (قوله من صلى خاف عمرو بن
العاصي) أي لما تيمم للبرد وصلى بأصحابه على ما مر في باب التيمم (قوله ويجوز كونهم كانوا عالمين) أي بوجوب الاعادة على من
اقتدي عن تلمذه الاعادة واقتداهم بعمر ولما هو لعدم علمهم حال الاقتداء (قوله ولا قاري بأي الخ) هو فرع على علم أمينه
وغاب غيبته يمكنه التعلم فيها فهل يصح اقتدائه به أم لا فيه نظر والا قرب الثاني لان الاصل بقاء الامية ونقل عن فتاوى
الشارح انه لو ظن انه تعلم في غيبه صح الاقتداء به وقد يتوقف فيه ويعلل بما قد مناه لا يقال يشكل على ما ذكر ما قالوه فيها
لو علم حدثه ثم فارقته مدة يمكن فيها طهره من صحة الاقتداء به جملة على انه يظهر في غيبته لا نأقول الظاهر من حال المصلي انه
يظهر بعد حدثه لتصح صلاته وليس الظاهر من حال الامي ذلك فان الامية علامة منمنة والاصل بقاؤه وقد يجاب عن
التوقف فيما مر بأن ذلك مفروض فيما لو استنوى عنده الاحتمال ان وما نقل عن الفتاوى مصوراً اذا ترجع عنده أحد
الاحتمالين بقربة افادته النظم (قوله أولم يعلم) أي فلا تنعقد للجهل به فلا بد من القضاء وان لم يبين الحال الا بعد اه سم
على ابن حجر (قوله فيما ذكر مجازاً) أي ثم صار حقيقة عرفية (قوله لا الى ما قبله) ويدل لذلك اعادة لا (قوله وهو من يخل
بحرف الخ) عمرة قال الاسنوي ولا يمنع الاقتداء بالبعد الا خلال المذكور فقطن له انتهى أقول الوجه الذي لا يتجه غيره
وقال الشيخنا طاب رحمه الله

المصنف الى ترجيعه) فيه مسامحة لان الذي رجع المصنف انما هو طريقة القطع كما اشار هو اليه بقوله قطع وان كانت موافقة للقول المذكور (قوله ما لم يختلط بأجنبي) أي غير ما مر استثناءه أو أن المراد بالأجنبي غير المحتاج اليه في امر غير أجنبي (قوله حال ابتدائه) لم يظهر لي وجه التقييد بالابتداء هو لا أبدله بقوله فيما أو نحوه لصدق ما اذا علم في الانتهاء (قوله في وقتها أو قبله) انظر ما المراد بقوله أو قبله وما صورته في فصل في (قوله اذا قل ما يندني منه لكلام حرفان) أي بابا كما قال

وهو ظاهر كلامهم عدم الانهقاد لان الظاهر هو نفيه بالامية كالأقوية وذلك موحود قبل لاحلال تأمل اه سم على منفع (قوله كقارئ مع أي) هذا واضح فبين يحفظ القرآن مع من يحفظ لذكر ما من يحفظ نصف الفاتحة الاول مع من يحفظ الثاني فكاملين مختلفين في المجوز عنه ولا يصح اقتداء أحدهما بالآخر وكما أدخله في القارئ مع الاي بالنظر الى كل واحد منهما مع صاحبه في النصف الذي يحفظه دون غيره (قوله لم تؤثر) عمرة عن أبي غانم ماتي ابن سريج قال انتهى ابن سريج الى هذه المسئلة وكانت لثغته يسيرة وفي مثلها فقلت له هل تصح امامتي فقال نعم وامامتي أيضا اه سم على منفع (قوله وتصح قدوة أي) ظاهره من غير كراهة (قوله على ما سياتي في بابها) من قوله بمدقول المصنف ٥٣٧ م كما حراز كرا ولا تصعد باربعين وفيه سم أي لا ارتباطا

(أو تشديدا من الفاتحة) لخارفة في لسانه ومن يحسن سبع آيات مع من لا يحسن الا لذكر وحافظ نصف الفاتحة الاول بما ظاهرها الثاني مثلا كقارئ مع أي ونسبه عباد كره على ان من لم يحسنها بطريق الاول ولو أحسن أصل التشديد وتعدت عليه الى العدة صحت القدوة به مع الكراهة كمال الكفاية عن القاضي (ومنه أثر) بقاءه مشددة (يدغم) بأبدال كما قاله الاسنوي (في غير موضعه) أي الادغام المفهوم من يدغم فلا يضرب ادغام فقط كتشديد لام أو كاف ملك (و) منه (النغ) بثلاثة (بيد ل حرفا بحرف) كرا بعين و- بين بقاء نعم لو كانت للثغته يسيرة بأن لم يمنع أصل محرجه وان كان غير صاف لم تؤثر والادغام في غير موضعه المبطل مسلم لا لبطلان الا انه ابدال خاص بكل آت النغ ولا عكس (وتصح) تدو أي ولوى الجملة على ما سياتي في بابها (بمثله) في الحرف المجوز عنه وان لم يكن مثله في لبدال كما لو عجز عن الرء وأبدلها أحدهما غبنا والآخر لا ما بخلاف عجز عن راء بعجز عن مير وان عفا في لبدال لان أحدهما يحسن ما لا يحسنه صاحبه ولم يدمه عدم صحة اقتداء آخره بانخرس ولو عجز امامه في أثناء صلواته عن القراءة لم يدمه مفارقه بخلاف ما لو عجز عن القيام لان اقتداء لقائم بالقراءة صحيح ولا كذلك القارئ لا آخره فانها بعوى في مساوية ما لم يدم بخبره حتى فرغ من صلواته أعاد لان حدوث النحر من نادر بخلاف طر والحدث ويثبت الادعى عدة السدء من يحسن نحو الكبير أو الشهيد أو السلام بالعربية بين لا يحسنها بها ووجهه ان هذه لا مدخل لتحمل الامام فيها لم ينظر اهتز عنها وتصح القدوة بين جهول اسلامه أو قرأته لان الاصل لاسلام والظاهر من حال المسلم الأصلي انه يحسن القراءة فان أسر هذا في جوريه أعاد الماء وم

وفيه سم أي لا ارتباطا صلاة بعضهم ببعض قصار كقراءة القارئ بالاي كما نقله الاخرى عن فناوي البعوى وطاهران محله اد قصر الاي في المعلم والافتح الجملة ان كان الامام قارئا الى آخره ذكر (قوله في الحرف المجوز عنه) لو اسوياني الال لال بحرف م ويروزا أحدهما بالاخلال بشي آخر فينبغي عدة اقتداء الى زيادة لا خردون العكس فلما مل اه سم على منفع (قوله وأبدلها أحدهما غبنا والآخر لا ما) قل غيره ومذهبه أي في الصحة

٦٨ نهاية ل
ببطله انتهى أقول قد عرف بين ما بانهم أو ان تعاقى المجوز به اكن لا في بالبدل مرأته أكل وأنهم لم يأت لها بدل ومن ثم لو أسقطه بطلت صلواته لتزيلة منزلة الحرف الأصلي (قوله وعلم منه) أي من قوله لان أحدهما يحسن ما لا يحسنه صاحبه (قوله آخره بانخرس) قال ابن قاسم ووجه أي السحاب الى ملئ الدنيا شعبا. صفة الجهل بل بتمامها المجوز ان يحسن أحدهما ما لا يحسنه الآخر كالأول كانا ناطقين انتهى وهو واضح في الحرم الطاري ويوجه في الأصلي بأنه قد يكون لأحدهما قوة بحيث لو كان ناطقا أحسن ما لا يحسنه الآخر اه سم على ج ولم يرد في حاشية المنهج على التوجيه في الحلق (قوله أعاد) أي سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية (قوله بين لا يحسنها بها) صادر عن لا يحسنها بها أو لا يبدل بوقتته (قوله لان الأصل الاسلام) ولا ينافي هذا ما مر من عدم صحة اقتداء الآخر من بطله لانه لم يظهر من مال أحدهم شي يقتضيه عليه من مثله وعدمها (قوله وان أسر هذا) أي من جهلت قرأته ولا كسبه نية المداقة (قوله أعاد الماء الخ) أي دالم يتبره بعد لسلام انه أسر ناسيا مالا كإياي (قوله ويلزمه الخ) أي بعد ان السلام له دامة القدرة معه الى ان لازم كما أي

الشهاب مع احترازاً عما وضع على حرف واحد كالضمائر (قوله وفي الأنوار) عبارته ولو يصدق في الصلاة أو صدر صوت بلا
ههنا لم يبطل لكن لو صدر ثلاث مررات متواليات بطلت انتهت وانما حله الشارح على ما إذا كان معه نحو حركة عضو يبطل
تصريكه وان كان لا يناسب البحث الأفعال الآتي لاجل تقييده بثلاث مررات (قول المصنف ان ظهر حرفان) أي أو حرف

(قوله البحث عن حاله) أي فلو لم يبحث عن حاله حتى حضرت صلاة أخرى فينبغي عدم صحة الاقتداء به لعدم جزمه بالسنة (قوله
أما في السرية) أي بأن قرأ فيها على وجهه لم يسمعه المأموم (قوله وان لم يجهل) هي غاية (قوله خلافاً للسبكي) أي حيث قال
بوجوب الاعادة لتردد الماء في صحة قدوته بإسرار الإمام وقوله عملاً بالخ لا يمنع ان ما تقدم من التعليل يفيد ذلك بل قوله اذا
الظاهر انه لو كان قارئاً لجهر يثويه كلام السبكي الا ان يريد بالتعليل قوله فلان الاصل الاسلام والظاهر الخ (قوله بما تقدم
من التعليل) هو قوله عملاً بالظاهر (الفرع) لو بان الامام تاركاً للفتحة أو التشهد هل يجب القضاء مطلقاً أو لا مطلقاً ولا يجب
في السرية ويجب في الجهرية مال مر الى الوجوب مطلقاً لان من شأن القراءة الاطلاع عليها انتهى وأقول الوجوب لا يمكن
خلافه في الفتحة في الجهرية أخذاً بما قرر ٥٢٨ في الفرع السابق لان من لازم ثبوت الترتيب انه أسرى في الجهرية ولم يبين

احسان القراءة وفيه نظر
لان الكلام فيما اذا بان
قارئاً لكنه ترك القراءة
فهذا شيء آخر غير ما تقدم
واعلم انه صرح الامام
النوري بالبطالان اذا تبين
انه ترك تكبيرة الاحرام
لانه يطاع عليه بقدر يقاس
بذلك ترك الفتحة الا ان
يفرق بان من شأن الامام
الجهر بالنكبيرون الفتحة
في السرية اه سم على
منهج وما ذكره في الفتحة
في السرية يأتي مثله في
التشهد (قوله عمل بالاول)
هو عدم الاعادة والثاني

صلاته اذا الظاهر انه لو كان قارئاً لجهر ويلزمه كانه نقله الامام عن أئمتنا البحث عن حاله اما في
السرية فلا اعادة عليه عملاً بالظاهر ولا يلزمه البحث عن حاله كما يلزمه البحث عن طهارة
الامام نقله ابن الرفعة عن الاصحاب لان قال بعد سلامه من الجهرية نسيت الجهر أو أسرت
لكنه جازر وصدق المأموم فلا تلزمه الاعادة بل تسحب وان لم يجهل المأموم وجوب
الاعادة خلافاً للسبكي اذ متابعه المأموم لا مامه بعد اسرار له لا تبطل عملاً بما تقدم من التعليل
وهذا وان عارضه ان الظاهر انه لو كان قارئاً لجهر ترجع عليه باحتمال ان يخبر امامه بعد سلامه
بانه أسر نامياً أو لكونه جازراً ففسوخ بقاء المتابعة ثم بعد السلام ان وجد الاخبار المذكور عمل
بالاول والافعال الثاني ويحمل سكوته عن القراءة جهر على القراءة سرا حتى تجوز له متابعتها
وجواز الاقتداء لا ينافي وجوب القضاء كما لو اقتدى بمن اجتهد في القبلة ثم ظهر الخطأ فانه في حال
الصلاة متردد في صحة القدوة كذا فادنيه الوالدرجة الله تعالى ولم أر من حققه سواء ومن
جهل حال امامه الذي له حال التجنون وافاقة واسلام وردة فلم يدركه في أي حال تلزمه الاعادة
بل تسن (وتكره) القدوة (بالتمنام) وهو من يكرر التاء والقياس كما في الصحاح وغيره التأتاء
(والفأفاء) وهو هـ مرتين ومدة في آخره من يكرر الفاء والواو أو هـ وهو من يكرر الواو وكذا
سائر الحروف لزيادته ونفرة الطبع عن سماعه ولا فرق بين ان يكون ذلك في الفتحة أو غيرها
ولا فاءه اوجاز الاقتداء بهم مع زياتهم لعذرهم فيها (واللاحن) لحننا غير مغير المعنى كفتح دال

الاعادة (قوله ويحمل سكوته الى آخره) متصل بقوله أو لكونه جازراً فسوخ بقاء المتابعة الخ
(قوله فانه في حال الصلاة متردد) تردده في هذه ليس نال متعلق بصلاة الامام وحده بل تردده في صحة اجتهاد الامام يورث
تردد في صحة صلاته نفسه بتقدير الانفراد لاتحاد الجهة التي استقبلها (قوله ومن جهل حال امامه) شامل لما لو علم به قبل
الافتداء وتردد في انه الآن في حاله الجسود أو الافاقة وما لو اقتدى به ولم يعلم انه فلان ثم بعد الفراغ علم به وعدم وجوب الاعادة
في الثانية ظاهراً لجزمه بالنسبة حال القدوة وأما في الاولى فقد يقال بعدم انعقاد صلاته لتردده في التنية حالة الضرر وينبغي له
الاستئذان أيضاً فيما لو شك في الائتاء ولا تكفيه نسبة المفارقة (قوله بل تسن) أي ولو منفرد الان اعادته ليست لمجرد طلب
الفضيلة بل لاحتمال بطلان صلاة امامه (قوله وتكره القدوة بالتمنام) قال عميره قال الشافعي رضي الله عنه الاختيار أي
الاولى في الامام ان يكون فصيح اللسان حسن الثياب مرتلاً للقرآن اه سم على منهج (قوله وهو من يكرر التاء) هل ولو
عده ابتداء على ان المكرر حرف قرأ في كلام أجنبي أو لا أو يفصل بين كثرة المكرر وعدمه فانه نظر فليجروا اه سم على منهج أقول
الا قرب انه لا فرق بين العمد وغيره ما ملل به من ان المكرر حرف قرأ في كثرة أو قل (قوله لعذرهم فيها) قضيته انهم لو تعدوا
ذلك لم يصح الاقتداء بهم والاقرب خلافه ما مر من ان ما يكرر حرف قرأ في (قوله واللاحن) عبارة اللحن بالسكون انما طافى
الاعراب وبالفخ الغطنة ومنه قوله فاعل أحدكم ألحن بالجملة اه سم على منهج ووجه ذلك انه مأخوذ من اللحن بالفخ ومعناه

معهم أو عمد وكما يفيد صنيع غيره كالجمعة (قوله كما يرجع إليه في ضبط الكلمة) فإنها فيه تشمل نحو ضربت (قوله ون كلام أبي بكر وعمر الخ) يدل على أن الجيب هما فقط وهو كذلك في رواية لفظها قتال دوا ليدن أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن وفي القوم أبو بكر وعمر فلما قالوا كما قال دوا ليدن قام وأتم الصلاة ومحمد صديقه انتهت وهذه الرواية ظاهرة أنهم ما قالوا مثل قول ذي اليدن أي أقصرت الصلاة أم نسيت وهو لا يناسب قول لا أرح وان كلام أي

أشد لنا من غيره (قوله وضم صاد الصراط) أي أو فصحها (قوله كلمة متقين) التمثيل به لا يظهر معناه نظرا إلى أن هذا المركب من الموصوف وصعته لفظ لا معنى له بخلاف أعمت عليهم فانه في نفسه له معنى لكنه غير مراد في الآية فلا يقال المستقين جمع مستق فالاصل فيه تغيير المعنى لا بطلانه ويمكن أن يجاب بأن المراد بباطاله إزاله معناه الاصل وان حدث له معنى آخر فالمستقين بالنون وان حصل له معنى آخر لكن بطل معه معنى المستقين بالكيفية بخلاف أعمت بضم أو كسر فان كون الماء ضميرا لم يزل عن الكلمة وان تغير من خطاب المدكر إلى غيره فليست بمرع ٥٣٩ لوسهل همزة أعمت اتم ولا تبطل لصلاة

بها لانه تعبير صفة بخلاف ما لو أسقط همزة أعمت فانه يبطل لانه اسقاط حرف والتاء هي ياء قرى بنطيره في قوله تعالى ولو شاء الله لاعتسكنكم بتسهيل همزة أعمتكم غايته ان الصلاة مكروهة في تسهيل همزة أعمت (قوله قبل السلام) أي أو بعد ولم تل الفصل (قوله فان ضاف الوقت) مفهومه انه لا يصلي مادام لوقت واسما وظاهره وان أيس من يعلمه وقياس ما في التيسير من ان فاقده الطهورين ان لم يرج الماء صلى في أول لوقت له هيا كذلك الا ان يفرض بأن

نعمد وكسر بانها ونون البقاء المعنى وان كان المتعمد لذلك آثما وضم صاد الصراط وهمزة اهـ دنا ونحوه كاللحن الذي لا يغير المعنى وان لم تسمه الصلاة لحننا (قوله لحن لحن) غير معنى كعمت بضم أو كسر) أو بطله كلمة متقين كافي المحرر وحذفه منه انهم به بالاولى اولانه يدخول في الالئغ ومراده باللعن هنا ما يشمل الابدال (أبطال صلاة من أمكته العلم) ولم يعلم لعدم كونه قرأ ناولو تقطع الصواب قبل السلام أعاد ولم تبطل صلاته فان صاق الوقت صلى لحرمه وأعاد نقصيره وحذف هذا من المحرر لكونه معلوما والاقدم يمنع به في الحال (قوله عجزا سابه أولم يرض زمن امكان تعلمه) من وقت اسلامه فيس طرا اسلامه كما قاله البعوى ومن التيسير في غيره على ما بحثه الاسنوي اذ كل من الاركان والشروط لا يفتقر الحل فيها إلى البالغ وغيره هذا والاوجه خلافه لما يلزم عليه من تكليفه بما قبل بلوغه والخطاب في ذلك متوجه لوليه دونه (فان كان في الفاتحة) أو بدلها (فكافي) وتقدم حكمه (والا) أن كان في غيرها أو غير بدلها (فصح صلاته والقعدة به) ومثله ما لو كان جاهلا بتعريفه وعذره أو ناسيا انه لم يقرأ أو كونه في صلاة لان الكلام اليسير بهذا الشرط معتقلا لا يبطله أو علم مما تقرر ان شرط بطلانها بالتغيير في غير الفاتحة ان يكون قادرا على المسامحة مدلا به حينئذ كلام أجنبي وشرط ابطاله ذلك بخلاف ما في الفاتحة فانه ركن وهو لا يسقط بنحو نسيان أو جهل واخذ السبكي مقتضى قول الامام ايس لهذا الا لحن قراءة غير الفاتحة لانه ينسكاهم بما ليس بقراءة من غير ضرورة من بطلانها مطلقا قادرا أم عاجزا (ولا تصح قعدة رجل) أي ذكر وان كان صبيا (ولا حنثي) مشكل (بامرأة) أي أتى وان كانت حية (ولا حنثي) مشكل بالا جـ ع في الرجل بالمرأه الا من شدد كالمز في لقوله صلى الله عليه وسلم ان يخلع يوم ولوا أمرهم امراء ولان المرأه ناصية عن الرجل

فقد الطهورين من أصله لا اختيار للكف منه بخلاف ترك العلم فان المكاف منسوب إليه الى تعصير حصول النفوس من جهته (قوله وحذف هذا) هو قوله فان ضاق (قوله والاوجه خلافه) أي فيكون من البلوع (قوله والا فصح صلاته الخ) أفاد ضعف ما سأل عن الامم فلينبه له (قوله واخذ السبكي الخ) صعب (قوله ليس لهذا الا لحن الخ) عبارة لمحي رحمه الله قال الامام ولو قبل ليس لهذا الا لحن قراءة غير الفاتحة لم يكن بعد الا به ينسكاهم الخ وليس في كلامه جزم بل مع من القراءة فبه يعلم ما في كلام الشارح (قوله من بطلانها) بان لقوله قبل معننى قوله الخ (قوله أي ذكر الخ) أراد به ادخال لسي فقط (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) وروى ابن ماجه لا يؤمن امرأه رجلا أبهى غيره ففرع به هر يصح لا فداء ما لا لوجه الصحة لانه ليس باتى وان كان لا يوم فبالد كورة والا فصح ففرع به هر يصح لا فداء ما لا لذكره فهل يصح الاقضاء به وان تصور في صورة غير الآدى والحنثي كصورة جزار أو كلب يحنل ان يصح أيضا الا نقل عن القمولى اشتراط ان لا ينطو رجماد كرا لا أن يكون مقصوده اشتراط ذلك ليعلم انه جنى ذكر حيث علم لم يضر التطور بها ذكر فيصير اهـ سم على منهج

بكر وعمر كان على حكم الغلبة لوجوب الاجابة عليهم لان ظاهره انهما أجاباه بقوله مانع أو نحو ذلك ويحتمل ان قوله في هذه الرواية مثل ما قال ذو اليمين مقول قولهما أي انهما قالاهما هذا اللفظ أي الامر كما قال ذو اليمين فلا ينافي جواب الشارح المذكور فتأمل (قوله أي الكلام فيها) عبارة الشهاب حج كشج الاسلام في شرح المنهج أي ما أتى به فيها وان علم تحريم جنسه (قوله ولو سلم من ثنتين) أي وتسكاهم يسيرا عدا كما صرح به في شرح الروض (قوله في اليد يعرفا) أي في الغلبة بخلاف تمذير القراءة كما يأتي (قوله وكثر عرفا) أي ما ظهر من الحروف (قوله بحيث لم يخل زمن الخ) أي بأن لم يعلم خلوه عن ذلك في الوقت كما يعلم من (قوله بانه ذكوره) أي بعلامة غير قطعية (قوله ولو موميا) أي حيث علم بانتقالات الامام ولو بطريق الكشف لان المدار على علمه بذلك وهو موجود فيه وهذا ٥٤٠ بالنسبة له أما بالنسبة لغيره كما لو كان رابطة فلا يعول على ذلك لان مثل ذلك

لا اعتبار به بالنسبة للامور الشرعية وانما اغتفر ذلك في حقه لعله بحقيقة الحال ومحل كون الخوارق لا يعتد بها قبل وقوعها أما بعد وقوعها فيعتد بها في حق من قامت به فن ذهب من محل بعيد الى عرفة وقت الوقوف بها وأدى اعمال الحج ثم يسقط الفرض عنه (قوله كما صرح به المتولي) اسمه عبد الرحمن بن مأمون قال ابن خلدكان ولم أقف على المعنى الذي لاجله سمي بالمتولي انتهى طبقات الاسنوي (قوله كذلك) أي موميا (قوله خبر البخاري) زاد الدميري ومسلم أيضا (قوله وصكان ذلك يوم السبت) أي في صلاة الظهر انتهى دميري (قوله بالصبي المميز) أي ولوقبل بلوغه سبع سنين أخذا من قوله الاتي لان عمرو

وقد يكون في امامتها افتتان بها والخشي المقتدى بها يجوز كونه ذكرا والمقتدى به الذكركر يحتمل كونه أنثى وفي اقتداء الخشي بالخشى يحتمل ان الامام أنثى والمأموم ذكر اما اقتداء المرأة بالمرأة وبالنخشي أو بالرجل واقداء الخشي والرجل بالرجل فصحيح لعدم المحذور وبما تقر وعلم ان الصور تسع خمسة صحيحة وأربعة باطلة وبكره اقتداء خشي بانه أنثى بعلامة غير قطعية كما هو ظاهر بامرأة ورجل بخشي بانه ذكوره (وتصح) القدوة (للتوضي بالمقيم) الذي لا تلزمه إعادة لكال حاله (و) للتوضي (بما صح الخلف) اذ لا إعادة عليه لارتفاع حدته (والقائم بالقاعدة والمضطجع) والمستلقي ولو موميا كما صرح به المتولي ولا حدهم بالاخر كذلك خبر البخاري عن عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعدا وأبو بكر والناس قياما قال البيهقي وكان ذلك يوم السبت أو الاحد توفي صلى الله عليه وسلم ضجوة يوم الاثنين فكان ناسا لخبر الشيخين عن أبي هريرة وعائشة انما جعل الامام ليؤتم به الى ان قال واذا صلى بالساقفلا وجلسا أجمعون لا يقال لا يلزم من نسخ وجوب القعود وجوب القيام لاننا نقول الاصل القيام وانما وجب القعود لتابعه الامام فلما نسخ ذلك زال اعتبار متابعه الامام فلزم وجوب القيام لانه الاصل (والكامل) أي البالغ الحرة (بالصبي) المميز ولو كانت الصلاة فرضا لاعتد ادبصلاته لان عمرو بن سلمة بكسر اللام كان يؤم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أو سبع سنين كما رواه البخاري نعم البالغ أولى من الصبي وان كان الصبي اقرا وواقعه لصحة الاقتداء به بالاجماع بخلاف الصبي ولهذا نص في البويطي على كراهة الاقتداء به (والعبد) وان كان صبيلا لان صلواته معتد بها ولان ذكوان مولى عائشة كان يؤمها رواه البخاري نعم الحرة أولى منه وان قل ما فيه من الرق الا ان تميز بنصوقه كما سيأتي والخبر في صلاة الجنائز أولى مطلقا لان دعاءه أقرب الى الاجابة والظاهر تقديم البعض على كامل الرق ومن زادت حريته على من نقصت منه وتكره امامة الاقلف وان كان بالغاً كما ذكره شريح في روضه (والاعمي والبصير) في الامامة (سواء على النص) لتعارض فضيلتهما لان الاعمي لا ينظر ما يشغله فهو أخشع والبصير ينظر الخشب فهو أحفظ لتجنبه ومعاوم ان الكلام في حاله استوائهما في سائر الصفات والا فالقدم من ترجح بصفة من الصفات الاتية ويؤيد ذلك قول الماوردي الحرة الاعمي أولى من العبد البصير ومثله فيما ذكره الجميع مع

ابن سلمة الخ وأما أمره بما فيتوقف على بلوغه ذلك فتنبه له (قوله على كراهة الاقتداء به) معتمد أي وحيث الاصم كانت مكروهة لا ثواب فيها هذا وينبغي ان يتأمل وجه الكراهة مع اقراره صلى الله عليه وسلم عمرو بن سلمة الخ واطمئنان نفوس قومه لاقتداء به الا ان يقال وجه الكراهة الخروج من خلاف من منع الاقتداء به وهذا لم يكن موجودا في عهد رسول الله عليه وسلم وعروض الخلاف بعده لا يضر لاحتمال النسخ عند الخالف (قوله الا ان تميز) أي العبد بأن كان العبد فقها والحرة غير فقيه البتة (قوله أولى مطلقا) أي غير العبد بنصوقه أولا (قوله وتكره امامة الاقلف) لعل وجهه ان القلفة ربما منعت وصول الماء الى ما تحتها واحتمال النجاسة كافي في الكراهة (قوله مثله فيما ذكره الجميع) أي من الاستواء

التشبيه الا في (قوله كلس) فضيحه انه يلزمه انتظار الوقت الذي يخلفه من ذلك وانه لو اوقع الصلاة في غيره لم تصح (قوله ويحمل عليه كلام الاموي) أي القائل بعدم البطلان في العلة مطلقا والضمير في عليه العمل المتقدم في قوله وهذا محمول الخ (قوله قال الزركشي ولو لم يكن في الفاتحة لغير المعنى وجب مفارقتها كالوزن واجبا) نعمته كافي شرح الروض لكن هل يفارقه في الحال أو حتى يركع بلوا وأنه لم يهاها وقد يتدكر فيعيد ألف تحة الاقرب الاول لانه لا ينافيه في فعل السهو انتهى ومنه يعلم ان الحمل الذي حمله عليه الشارح لا يلاقيه (قوله والاوجه انه لا يفارقه حتى يركع) أي خلافا لما اسفر

(قوله للمعنى الاول) هو قوله لان الاعى لا يتظر ما يشغله وقوله للمعنى الثاني هو قوله لتجنبه (قوله نحو السليم الخ) قرر مرارته لو بان الامام مستحاضة وجب القضاء اه فراجع فانه ان كان المراد ان المأموم رجل فالتضاء واضح ولا يتقدم بين الاستحاضة بل مجرد الاثنية مقتضى للقضاء وان كان أنشئ ليس بواضح وقد قال في المنهاج وتصح قدوة السليم الخ اه سم على منهم ويمكن الجواب بفرض الكلام في المأموم الاتي وحمل الكلام في المستحاضة على المصيرة (قوله أي سلس البول ونحوه) زاد على المحلى وهو ظاهر ولم يظهر حمل المحلى السلس على سلس البول حكمة فراجع ٥٤١ وديقال الحامل له على ذلك انه العلب

وقول المصنف والطاهر بالمستحاضة الخ (قوله لوجود النجاسة) مقتضاه ان السلس بالريح أو المني تصح ما منه بلا خلاف لانقاء النجاسة عنه (قوله من عدم وجوب القضاء) أي على المصيرة (قوله ان الاول) هو قوله لوجوب الاعادة عليهما كما تقتضاه كلام المصنف (قوله ولو بان امامه الخ) ذكر السيوطي عن بعضهم ان بان من أخوات كان ورده وعبارته في درالناح في اعراب مسئل المنهاج وقع السؤال في هذه الايام عن وجهه نصب امرأة ودكر السائل ان مدرسي

الاصم والفعل مع انشئ والمجبوب والاب مع ولده والقروي مع البدوي وقبل الاعى اولى مراعاة للمعنى الاول وقيل البصير اولى مراعاة للمعنى الثاني ونقل ابن كنج عن النسي ببنغة قيل واستظهره الاذرى ان الاعى لو كان مبتذلا لا يصون نفسه عن المستقذرات كان لبس ثياب البذلة فالبصير اولى منه وتبعه ابن المقرئ على ذلك ورده الشيخ بأنه لا حاجة اليه بل ذكره بوجه خلاف المراد لانه معلوم مما يأتي في تظايف الثوب والبدن ولا يختص ذلك بالاعى بل لو تبذل البصير كان الاعى اولى منه (والاصح قدوة) نحو (السليم بالسلس) بكسر اللام أي سلس البول ونحوه ممن لا تلزمه اعادة (والطاهر بالمستحاضة غير المصيرة) والمستور بالعارى والمستحب بالمستحبر والاصح عن به جرح سائل اولى فبه نجاسة مفعولها صحة صلاتهم من غير اعادة والثاني لا تصح لوجوب النجاسة وانما صحت صلاتهم لضرورة ولا ضرورة للاعتداء بهم اما قدوة واحد منهم بخله فصحة بزما وأما المصيرة فلا يصح الاقتداء بهم ولو ائتمها لوجوب الاعادة عليها كما اقتضاه كلام المصنف هنا ويرى في غير هذا الكتاب وهو المعتمد وما نقله الروياني عن نص الشافعي من عدم وجوب القضاء وقال في المجموع انه ظاهر نص الشافعي لانه نص على وجوب قضاء الصوم دون الصلاة قال وبذلك صرح الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ وجهه والعراقي وغيرهم لانها ان كانت حائضا فلا صلاة عليها أو طاهرا فقد صلت وقال في المهمات انه المقتضى به اجاب عنه الوالد رحمه الله تعالى بأنه مفرغ على النسي الذي اختاره المزني وغيره وهو ان كل صلاة وجب فعلها في الوقت مع خلل لم يجب قضاؤها وهو مرجوح ولهذا قال الشيخ ان لاول أفقه وأحوط وما قيل في التعليل من انها ان كانت حائضا فلا صلاة عليها ممنوع لاحتمال انها تطهر بعد صلاتها فتجب عليها (ولو بان امامه) بعد الصلاة

العصر اختلفوا فيهم من قال انه مفعول به ومنهم من قال انه حال ومنهم من قال انه خبر بان على انهم امن أخوات كان فقلت لا يصح واحد من هذه الثلاثة اما لاول فلان قوله لازم لا ينصب المفعول به قال في الصحاح بان الشيء وتبين انضغ وطهر وابنه أنا وبينت أنه أظهرته وأما الثالث فباطل قطعا لان أخوات كان محصورة معدودة قد استوفاهما أبو حيان في شرح التسهيل والارتشاف وذكر كل فعل عده قوم منها ولم يذكر ان أحدا عدها بان وأما الثاني فيكاد يكون قريبا سكن يبعده ان امرأة ليس بمشتق ولا منتقل وشرط الحال أن يكون مشتقا من فلا يصطاح ان الحال فبذلك لا يعمل وانه بمعنى في حال وهو غير متجه هنا ادلا يصح أن يكون المعنى بان في حال كونه امرأة وانما المعنى بان انه أمه امرأة ويوضح ذلك قوله أو كافر إذ انه ليس المعنى بان في حال كونه قد يكون انما بان بعد اسلامه وانما المراد بان انه أمه كافر وإذا بطل ذلك فالنحو انه تميز محمول عن العاقل كطاب زيد بنفسا والتقدير بان من جملة أحواله كونه امرأة أي بان ان أمه فان قامت فساد تصنع بقوله بعد أو كافر إذ انه مشتق ومنتقل قلت هو كفار ساقى قولهم لله دره فارسا فانهم أعربوه بتمييز الهمزة ومنعوا كونه حالا اه

به الزر كشي كما هو أي والصورة أن ما أتى به لم يكثر عرفاً بحيث يصير كلاماً أجنبياً عرفاً يبطل سهوه كما هو ظاهر (قوله والأوجه
شمول ذلك للصائم الخ) قد يقال ما الحاجة إلى هذا وكان اللائق أن يقول والأوجه سهوه للفطر لأنه هو الذي يمكن التوقف
فيه وأما إذا أتينا الوجوب في حق المفطر فلا يتوقف فيه في حق الصائم لأنه يتوقف عليه صحة صلاته وصومه وعبارة الامداد

(قوله على خلاف ظنه) أراد بالظن ما قابل العلم فيدخل فيه من جهل اسلامه أو قرأته فتصح القدوة به حيث لم يتبين به
نقص يوجب الاعادة كما تقدم له وبهذا يدفع ما يقال أن قوله على خلاف ظنه يفيد أنه لو لم يظن ذلك كورته ولا اسلامه لم تصح
القدوة به وهو مخالف لما قدمه على أنه قد يقال جهل الاسلام يفيد الظن بالنظر للغالب على من يصلي أنه مسلم فهو داخل
في عبارته (قوله كزندق) هو يطلق على من يظهر الاسلام ويخفي الكفر وعلى من لا يتحل ديناً والمراد هنا الاول (قوله
أو اردت لكفره بذلك) هذه العلة موجودة في الصورة الاولى في الفرق بينهما ولعل الفرق بينهما ان الصورة الاولى
استصحب فيها ما أقر به من بقاء الكفر فوجب الاعادة والصورة الثانية قصد ابطال ما حكم له به من الاسلام فالغنى واستصحب
الاصل فلم تجب الاعادة ولكن يحكم برده بقوله لم أكن أسلمت الخ (قوله وبخلافه في غير ذلك) أي في غير هذه الصورة (قوله
مقبول) أي وجوباً بحيث بين السبب ٥٤٢ اهـ سم على ج (قوله بطلت صلاته) أي تبين عدم انعقادها لانها كانت

انعقدت ثم بطلت فتلزمه
الاعادة (قوله لانها لا تخفى
غالباً) أي ولو كان بعيداً
عنه فانه يفرض قريباً منه
(قوله أو كبر ولم ينو فلا)
أي لان النية محلها القلب
وما فيه لا يطلع عليه (قوله
ثم كبر ثانياً) أي الامام
فتلزمه الاعادة (قوله لم
يضر في صحة الاقتداء) أي
ولو في الجمعة حيث كان
زائداً على الاربعين كالو
بان امامها محمد ثانياً وأما الامام
فانه لم ينو قطع الاولى
مثلاً بين التكبيرتين فصلاته
باطلة لخروجها بالثانية

على خلاف ظنه (امرأة) أو خنتي أو مجنوناً (أو كافر اعملنا) كفره كذبي (قيل أو) بان
كافراً (مخفياً) كفره كزندق (وجب الاعادة) لانه مقصر بترك البحث اذا مارة المبطل من
أقوته أو كفر ظاهره لا تخفى والخنتي ينتشر أمره غالباً بخلاف الخفي فانه لا يطلع عليه فلا
تجب الاعادة فيه وسبب أن ترجع عدم الفرق بين الخفي وغيره في كلامه والأوجه قبول قوله
في كفره ما لم يسلم ثم يقتدى به ثم يقول بعد فراغه لم أكن أسلمت حقيقة أو اردت لكفره
بذلك فلا يقبل خبره وبخلافه في غير ذلك لان اخباره عن فعل نفسه مقبول ولو بان ان امامه
لم يكبر إلا حرام بطلت صلاته لانها لا تخفى غالباً أو كبر ولم ينو فلا قاله في المجموع قال الحنطلي
وغيره ولو أحرماً حرامه ثم كبر ثانياً بنية ثانية سراج بحيث لم يسمع المأموم لم يضر في صحة
الاقتداء وان بطلت صلاة الامام أي لان هذا مما يخفى ولا اشارة عليه ولو بان امامه قادراً
على القيام فكأن لو بان أمياً كما صرح به ابن المقرئ هنافي روضه وهو المعتمد ولا يخالفه
ما اقتضاه كلامه كأمسه في خطبة الجمعة انه لو خطب جالساً ولو بان قادراً فكم بان جنباً
لان الفرق بينهما كما أفاده الودرجه الله تعالى ان القيام هناركن وثم شرط ويعتقر في
الشرط ما لا يعتقر في الركن (لا) ان بان امامه (جنباً) أو محدثاً (أو اذا نجاسة خفية) في بدنه
أو ملاقيه أو توبه ولو في جمعة ان كان زائداً على الاربعين كما سيأتي لعدم الاشارة على ذلك
فلا تقصير ولهذا لو علم بذلك ثم اقتدى به ناسياً ولم يحتمل تطهيره لزمته الاعادة وخرج بالخفية

والانفصال انه عجيبة فرادى لعدم تجديدية الاقتداء به من القوم والوضر بعد نيته من اقتدى به ونوى الظاهرة
الامامة حصلت له الجماعة وعليه فان كان في الجمعة لا تتعقد له لغوات الجماعة فيها (قوله وان بطلت صلاة الامام) أي لانه
يدخل في الصلاة بالانوار ويخرج بالاشغاع وهذه منها ومحل البطلان الثانية اذ لم يوجد بينهما مبطل للاولى كنيته قطعاً (قوله
ولو بان امامه) أي امامه المصلي قاعداً وقوله وهو المعتمد أي خلافاً لما في العباب (قوله لان الفرق بينهما) قضية هذا الفرق انه
لو تبين قدره الامام المصلي عارياً على الستره عدم وجوب الاعادة وهو ما نقله سم على منعه عن حج وأقره لكن في حاشية
شيخنا الزبدي عن والد الشارح خلافه وعبارته وتبين كون الامام المصلي قاعداً أو عارياً قادراً على القيام في الاول أو الستره
في الثاني كنبين حديثه اهـ عباب والمعتمد وجوب الاعادة كما جزم به ابن المقرئ في روضه رملي اهـ (أقول) وقوله والمعتمد
وجوب الاعادة أي في المسائلين كما هو ظاهر كلامه لكن الذي رأيت في متن الروض مسئله القيام فقط دون مسئله الستره
(قوله أو محدثاً) ظاهره وان كان عالماً بحديث نفسه عند الصلاة وليس يعبده اهـ سم على منعه (قوله ولم يحتمل تطهيره) أي
عند المأموم بان لم يتفرقا كما عبر به المحلى (قوله لزمته الاعادة) مفهومه انه اذا مضى زمن يحتمل فيه الطهارة لا تجب الاعادة
على من اقتدى به وان تبين حديثه لعدم تقصيره وتقل عن الزبدي بهامش

والزركشي جواز أي ويبحث الزركشي جواز التصحيف للصائم لاخراج نخامة تبطل صومه والاقرب جواز أمير الصائم أي لا
لاخراج نخامة تبطل صلاته بأن تزلت لحد الظاهر ولم يمكنه إخراجها إلا به انتهت والوجوب في كلام الشارح بالنسبة
للفعل معناه الوجوب لأجل العفة كما هو ظاهر (قوله وفيه غرض) أي للفاصل (قوله وادعى المصنف في دقائه دخول
هذه الصورة) أي كأدعى دخول صورة قصد القراءة فقط كما يعلم من قول الشارح الآتي وأعله ملحظ المصنف في قوله

أنه أتى بوجوب الإعادة في هذه قال إذا عبرة باطن البين حطوه اه ولا ينبغي ما فيه لانه لو بطر إلى مثله لزم وجوب الإعادة
بتبين الحدث مطلقا فلا يكاد يوجد إمام لم يعلم عدم حدثه لانه بتقدير أن يراه يتطهر ثم صلى على عقب طهره أم لا يتحقق خروج
حدث منه لم يشعر به المأموم (قوله في تصحيحه) أي حاشيته على التنبيه (قوله نعم لو كانت بعمامة) أي لا إمام واه كما
أي المأموم (قوله ومقتضى ذلك) أي ما ذكره الروائي (قوله وهو كما قال) أي من اقتضائه لفرق مع أن كلام الأصحاب
يقتضي التسوية بينهما وليس المراد أن الأمر كما قاله من التسوية بينهما بدليل قوله فالأول الخ وعليه فالحكمة من كلامه
حينئذ التسوية بين الأعمى والبصير ونقله سم على ج عنه لكن في حاشية ابن عبد الحق أن المنع عدم القضاء على الأعمى
مطلقا ونقل مثله سم على منج عن ج وعبارته قال ابن حجر والأوجه ٥٤٣ أنه لا قضاء على الأعمى مطلقا وإن كان يعني

الحدث ظاهر الهمزة وقال
من المبرر ما يكون من
شأنها ذلك عند دخل فيها
أي الطاهرة نجاسة
يطهر الإمام في حق الأعمى
والبعد عنه وهي طاهرة
في حقهما وقوله يطهر
الإمام تصحيحه من
باطن الثوب يجب إفتائه
معه وهو تصحيحه من
الشرح أي حيث قال
والحكمة هي التي بطل
التسوية (قوله والأولى
الاصح) أي قد (قوله لو
تأملها المأموم أمره)

الظاهرة منزلة معها إلا أنه لتعديده كما جرى عليه الروائي وغيره وحل المصنف في تصحيحه
كلام التنبيه عليه وقال في المجموع أنه أقوى وهو المعتمد وأن صح في تحقيقه عدم الفرق
بين الظاهرة والخفية في عدم وجوب الإعادة وقال الاستوى أنه الصحيح المشهور والخفية
هي التي يباطن الثوب والظاهرة ما تكون بظاهره نعم لو كانت بعمامة وأمكن رؤيتها
إذا قام غير أنه صلى بها لم يمكنه رؤيتها فيمنع لأن فرضه الجاوس فلا تهرط منه
بخلاف ما إذا كانت ظاهرة واشتغل عنها بالصلاة أو لم يرها لبعده عن الإمام فانه يجب الإعادة
ذكر ذلك الروائي قال الأذري وغيره ومقتضى ذلك الفرق بين المقتدى الأعمى والبصير أي
حتى لا يجب القضاء على الأعمى مطلقا لانه معذور بعدم المشاهدة وهو كما قال فالأولى الصبغ
بما في الأنوار أن الظاهرة ما تكون بحيث لو تأملها المأموم أبصرها والخفية بخلافها فلا
فرق بين من يصلي قنما أو جالسا وأخذ الوالد رجه الله تعالى من الفرق بين النجاسة الخفية
والظاهرة قياسا أنه لو سجد الإمام إلى مكة الذي يتحرك بحركته لزم المأموم الإعادة إن كان
بحيث لو تأمل إمامه أبصر ذلك والأفلا تراه (قلت لاصح لمعوض وقول الجمهور أن مخفي
الكفر هنا كمانه) وإن قال في الرخصة أن الأقوى دليل عدم وجوب القضاء (والله أعلم) لأن
الكافر غير أهل للصلاة بحال بخلاف غيره (والأعمى امرأة في الاصح) على القارئ المؤمن به

عبارة الزيادة قوله رأها مثال لا يبعد لافرق بين الإدراك بالصر وغيره من جهة الحواس (قوله والخفية بخلافها) بدخل
فيه ما في باطن الثوب ولا يجب الإعادة وهو موافق لما قدمه في ضبنا الخ لانه يمكن قياسه من غير أن يصر
أن يفرض الباطن ظاهره يجب الإعادة وعليه في تفسير الأصل أن الظاهرة هي العفة والخفية هي الحكمة وأنه لا فرق
بين القريب والبعيد ولا بين القائم والقاعد ولا بين الأعمى والبصير ولا بين باطن الثوب وظاهره لكن ياتي صلب الظاهرة
والخفية بما ذكره في الإلهام ووضح أن الفصل إنما هو في الحدث العيني دون الحكمي لانه لا يرى ولا تنصير
فيه مطلقا انتهى رحمه الله فإنه يجب على الإمام إذا كانت النجاسة ظاهرة إخبار المأموم بذلك لبعيد صلاته أخذ
من قولهم لو رأى على ثوب مصل نجاسة وجب إخباره به وإن لم يكن آتيا من دولهم لو رأى صبي يري بصيرة وجب منه
من ذلك لأن النهي عن المنكر لا يوقف على علم من أريد منه (قوله لم المأموم الإعادة إن كان الخ) مفهومه أنه إن كان
بحيث لو تأملها لم يرها لبعده عدم وجوب القضاء وفيه نظر بناء على فرض لا يصر أو مرض البعيد فريالان هذا هو مرض
قربه من الإمام وتأمل رأي فليأمل (قوله قلت لاصح) أي الرابع (قوله ان مخفي الكفر هنا الخ) نعم فبعدم الأهم في غير
هذا المحل فرقوا بين مخفي الكفر ومعلنه ومنه ما قالوا في الآثار لو شهدوا كسره وردت شهادته ثم أسدوا أدها
فإن كان طاهر الكفر قبل الإعادة منه وإن كان مخفيا فلا قبل لانها

فلا يشمل قصد القراءة) حق العبارة فلا يشمل الإطلاق فلا يشمل قصده القراءة (قوله ولعله) أي جميع ما ذكر لا ينحصر
قوله وبأن لا الخ كما هو ظاهر والحاصل أن ما قبل والافي كلام المصنف يشمل صورتين أحدهما بالنطوق وهي ما إذا قصد
التفهم والقراءة والآخرى بمفهوم الموافقة الأولى وهي ما إذا قصد القراءة فقط وما بعده ولا يشمل صورتين باعتبار شمولها

(قوله وانحبث) أي الخفي والضابط أن كل ما لوتين بعد الفراغ تجب معه الإعادة إذا بان في الإثناء يجب به الاستئناف وما
لا تجب الإعادة معه مما تمتع القدوة مع العلم به إذا بان في الإثناء وجبت به نية المفارقة ودخل في قوله غير نحو الحدث ما لوتين
قدرة المصلي عاريا على السترة أو القيام (قوله على ما تقدم) أي من التفصيل بين الظاهرة والخفية وقوله فانه تلزمه الخ أي حيث
تبين حذنه أو نجاسته الخفية بخلاف الظاهرة (قوله ومقابل الأصح الخ) ما عجل به الثاني لا يأتي في الجهرية (قوله وصورها
الماوردى) أي مسألة القولين (قوله حتى بان رجلا) فلا نساء بخلاف ما لو صلى خشي خلف امرأة ظاناً أن رجلاً ثم تبين
أنه أنثى كما صححه الرويان لأن للمرأة ٥٤٤ علامات ظاهرة غالباً تعرف بها فهو هنا مقصود وأن جزم بالنية أهـ ج

لكن تقل سم عن شرح
العبارة خلافاً وهو
قريب ووجهه أن الخفي
جازم بالنية ويثبت مساواته
لامامته في نفس الأمر فلا
وجه للزوم الإعادة ولا
ليكون المرأة لها علامات
تدل عليها وفي سم على
الغاية الجزم بما في شرح
الكتاب (قوله والأوجه
أن التردد في النية الخ) أي
في نفس النية كان تردد
في ذكره أممه بأن علمه
خشي وتردد في أنه ذكر في
نفس الأمر أو أنثى وأما
التردد في النية على وجه
أنه هل بقي في الصلاة أو
يخرج منها يضر مطلقاً
طال زمن التردد أو قصر

الإعادة بجامع النقص وإن بان ذلك أو شيء مما امر غير نحو الحدث وانحبث في أثناءها استأنفها
بخلاف ما لو بان حذنه أو نجاسته على ما تقدم فانه يلزمه مفارقتها وبني ويفرق بأن الوقوف
على نحو قراءته أيسر منه على طهره اذ هو وإن شوه فحدث الحدث بعده قريب بخلاف
القراءة ومقابل الأصح أنه كالجنب بجامع الخفاء فلا يبعد المؤتم به (ولو اقتدى) رجل (بخشي)
في ظنه (فبان رجلاً) أو خشي بان امرأة فبان أنثى أو خشي بخشي فبان امرأة متويعين مثلاً (لم يسقط
القضاء في الظهور) لعدم انعقاد صلاته بعدم جزمه بنية والثاني يسقط اعتباراً بما في نفس
الأمر وسواء أبان في الصلاة أم بعده أو صورها الماوردى وغيره بما إذا لم يعلم بحاله ثم علم
بعد الصلاة بخنوته ثم بان رجلاً قال الأذري وهذا أصح والوجه الجزم بالقضاء على العالم
بخنوته لعدم انعقاد الصلاة ظاهراً أو مستحلاً جزم النية أهـ والوجه الجزم بعدم القضاء
إذا بان رجلاً في تصور الماوردى لا سيما إذا لم يقض قبل تبين الرجولية زمن طويل وأنه
لو ظنه رجلاً ثم بان في أثناءها خنوته فلا قرب وجوب استئنافها نعم لو ظنه في الابتداء
رجلاً ثم لم يعلم بحاله حتى بان رجلاً فلا قضاء والأوجه أن التردد في النية لا فرق فيه بين أن
يكون في الابتداء أو الدوام يمكن في الابتداء يضر مطلقاً وفي الإثناء إن طال الزمن
أو مضى ركن على ذلك ضرر والأفلا (والعدل) ولو قضا مفضولاً (أولى) بالامامة (من
الفاسق) وإن كان حراً قاضياً لعدم الوقوف به في المحافظة على الشروط ولحقه بالحكام
وغيره أن سرهم أن تقبل صلاتكم فليؤمكم خبركم فانهم وفدكم فمباينكم وبين
ربكم وانتم صحت خبر الشيعين أن ابن عمر كان يصلي خلف الججاج قال الامام الشافعي وكفى به
فاسقاً وتكره خلفه وخف مبتدع لا يكفر ببدعته وامامة من يكرهه أكثر القوم

(قوله ان سرهم) أي أردتم ما يسركم (قوله فانهم وفدكم) أي الواسطة بينكم وبين ربكم وفي المواهب قال المذموم
النورى الوفد الجماعة المختارة للتقدم في اقي العظماء واحد هم واحد انتهى وذلك لانه سبب في حصول ثواب الجماعة للمؤمنين
وهذا ينفاوت بنفاوت أحوال الأئمة وفي ابن حجر وفي مرسل صلوأخاف كل بر وفاجر وبعضه ما صح أن ابن عمر كان يصلي الخ
(قوله وتكره خلفه) أي الفاسق وإذا لم تحصل الجماعة إلا بالعلم والابتدع لم يكره الأئمة امام طاب مرأه سم على منهج
(قوله وامامة من يكرهه أكثر القوم الخ) أي يكرهه أن يتقدم ليصلي امامه وتضيته أنه لا يكره الاقتداء به حيث كان عدلاً ولا
يلزم من ارتكابه المذموم في العبد له ثم رأيت في شرح الجامع الكبير للناوى رحمه الله عند قوله صلى الله عليه وسلم إيمان رجل
أم قوم أو هم له كرهون لم تجز صلاته اذ فيه مانع أي فيصم عليه أن يؤمهم أن اتصف بشيء من هذه الأوصاف أي بأن كان
فيه أمر مذموم شرعاً كوال ظالم ومن تعاب لي امامة الصلاة ولا يستحقها أولاً يضر عن النجاسة أو بمحوها أو الصلاة
أو يتعاطى معيشة ذميمة أو يعاثر الفاسق ونحوهم وكرهه الكل لذلك كافي الروضة ونص عليه الشافعي فان كرهه أكثرهم
كرهه وعلم من هذا التقرير أن

لنفى القسم والمقسم (قوله ان كان غير قاصد للتلاوة) هذا خاص بابالك نعبد وابالك نستعين كما يعلم من عبارة البيان الاتية (قوله بان لم يقصد به تلاوة ولا دعاء) أى بخلاف ما اذا قصد هـ أ واحدهما أى وصلح ذلك كما هو ظاهر (قوله الا ما علق منه) أى مما ذكر (قوله والحق به ما فى معناه) أى من تعلق بالذكر والدعاء (قوله وبأن النذر بخوف الله منا حال الخ) قصته انه لو لم يذكر لفظ الله بطل وانه لو أتى بلفظ الله فى نحو الحق لا يطل كان قال عبدي حرته ثم رأيت فى الامداد قال عقب ما قاله الشارح هذا ما لفظه وقد يرد أن قوله لله ليس بشرط فأى فرق بين على كذا ونحو عبدي حر وعلان كذا بعده وفى (قوله اما لو كان الدعاء

الحرمه او الكراهه انما هى فى حقه اما المقتدون الذين يكرهونه فلا تكره لهم الصلاة خالصه وطى بعض اعظم الشافعية ان المسئلتين واحدة فوهم اهـ وتقل عن حواشى الروض لوالد الشارح الصريح بالحرمه على الامام فيما لو كرهه كل القوم وعبارته نصها هذه الكراهه للترية كما صرح به ابن لؤى والقمول وغيرهما بخلاف ما كرهه كلهم دائم التحريم كما نقله فى الروضة كاصلها فى الشهادات عن صاحب العدة ونص عليه الشافعي فقال ولا يعمل رجل ان يؤم يوما وهم يكرهونه والاسنوى ظن ان المسئلتين واحدة فقال وهذه الكراهه للتحريم كما نقله الراى فى الشهادات عن صاحب العدة ونقله فى الحاوى عن الشافعي ودكر لفظه المتقدم وتبعه على ذلك جماعة اهـ بحروقه (أقول) والحرمه مفهوم تقبيد الشارح الكراهه بكونها من أكثر القوم (قوله أ ثم القوم) مفهومه عدم الكراهه عند الاسنوى وقوله المذموم فيه شرعا يؤخذ منه ان من تكب خاتم الرواة لا يكره الا قدما به ولا تكرهه الامعة وقد يوقف فى أحد ذلك مما ذكره القياس الكراهه بل قد يقال ان خاتم الرواة مذموم شرعا ومن ثم حرم على من كان متعملا لشهادته ان يكذب ما يحل به وأنه لا يرد شهادته (قوله المذموم فيه شرعا) اما لو كرهوه لغير ذلك لا كراهه فى حقه بل ٥٤٥ الاوم عليهم (قوله ويؤخذ منه

حرمه نصب الخ) أى ولا يصح توليه كما قاله ج وعبارته بعد قول المصنف وحسن الصوت الخ والرب من ولاية لسطر ولاية موجبة بأن لم يكره الا قدما به أخذ بما مر عن الماوردى المعضى عدم العتة لان الحرمه منه من حيث المولية هـ

المذموم فيه شرعا ويحرم على الامام كما قاله الماوردى نصب العاصق اما ما فى الصلوات لاه مأمور بمراعاة المصالح وليس منها ان يقع الناس فى صلاة مكروهة ويؤخذ منه حرمه نصب كل من يكره الا قدما به وناظر المسجد كالوالى فى تحريم ذلك كما لا يخفى (والاصح ان الادته) فى باب الصلاة وان لم يحفظ من القرآن الا لعائنة (أولى من الاقرا) وان حطت جميع القرآن اذ الحاجة الى الفقه اهم اعدم انحصار ما يطرأ فى الصلاة من الحوادث ولا يعلاه الصلاة والسلام قدم ابا بكر على من هو اقرب منه فقد روى البخارى انه لم يجمع القرآن فى حياته صلى الله عليه وسلم سوى أربعة نفر زيد بن ثابت وأبى بن كعب وعمر بن الخطاب وأبو زيد بن عمرو بن نفيلة وأما خبر اجمعهم بالامامة فهو وهم فعمل على عرفهم العال ان الاقرا أفقه لكونهم يصمون المحفظ معرفة فقه لآية وعالمها والاوجه ان مراده

٦٩ غايه ل ومعلوم انه حدث لم تصح توليته لا يستحق مرتبة الامام (قوله ونظر المسحر) أى اذا كانت التولية له (قوله أولى من الاقرا) ظاهره ولو عاريا وغيره مسرور ويبقى خلافه تقدم من كراهه الصلاة حذف البخارى (قوله فقد روى البخارى انه لم يجمع القرآن الخ) قال المسهرى فى شرح (الابن ولعله به) ان حطوا القرآن حياة النبي صلى الله عليه وسلم كثيرون فى المهاجرين أبو بكر وعمر بن الخطاب وعلى وابن مسعود وابن عباس وحديثه وماله وابن السائب وأبو هريرة ومن الانصار أبى وريد ومعدى أبو لدر وأبو زيد ويجمع فى قول من جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم يجمعه الا أربعة أبى وريد ومعدى أبو لدر وأبو زيد ومنهم الذين يقولون مشاهة عن لى صلى الله عليه وسلم أول الذين جمعه بوجوه فرائده اهـ وقوله مشاهة الخ هـ ن الجواب لا يتناول عن هـ لان هؤلاء اجمع به مثل أبى بكر وعمر وغيرهما تحيل العادة أن غيرهم قرأ القرآن مشاهة أو بالقرآن السمع من الذى صلى الله عليه وسلم دونهم هكذا نقل عن بعض أهل العصر (أقول) ومع كونه لا يتناول به هو فى الجواب على هـ لاستنبه ادعاءه على مجرد العادة فى مثله وهو غير مرئى لا ذكره لجواز اقامتهم فى أوقات اجتماعهم بالنبي صلى الله عليه وسلم عبرة فى اقرآنه حفظا لاستغناءهم بأخذه عن غيره وقد كان من عادة الصحابة رضى الله عنهم الاكتفاء بجمع بعضهم من بعض مع امكان مراجعة الرسول صلى الله عليه وسلم فيما سمعوه من غيره وفى حواشى الروض نوله لشارح ان عمر لم يكن يسمع اقرآن (قوله سوى أربعة أنهار الخ) أى من الانصار وكانوا حرجيين كما فى ح

ونحوه) أى الذكرو صورة الذكرو الحرام ان يشتمل على الفاظ لا يعرف مدلولها كما بآتى التصريح به فى باب الجمعة (قوله وما ذكره) هو تابع فى هذا الامداد و مراده به الوصية والعق والصدقة وسائر القرب بناء على عدم البطلان بها لكن ذلك انما قال ذلك لانه يميل الى عدم البطلان بها فكان ينبغى للشارح ان يعبر به بناء على ما قدمه (قوله بهما) أى بالدعاء ونحوه وهو

(قوله الاصح قراءة) أى ما يحفظه وان قل فيقدم وان كان غيره يحفظ أكثر منه لكن بقى ما لو كان أحدهما يحفظ القرآن بكامله مثلاً ويصح آيات قليلة كآخر السور اطردت عادته بالامامة بها والاخر يحفظ نصف القرآن مثلاً ويصح بتمامه فهل يقدم على من يحفظ لقرآن بكامله لكثرة ما يصححه أو يقدم الآخر عليه لكثرة حفظه مع صحة ما يصلى به فيه نظر واطلاقهم قد يقتضى تقديم من يحفظ النصف ولو قيل بتقديم من يحفظ الكل لان المدار على صحة ما يصلى به لم يبعد (قوله ومن ذلك) أى من الاصح قراءة (قوله ٥٤٦ مشتملة على لحن) قال حج لا يغير لحنى (قوله لا عبرة بها) أى فلا يقدم صاحبها

بالاقر الاصح قراءة فان استوياى ذلك فالأكثر قراءة وبحسب الاسنوى ان المميز بقراءة السبع أو بعضها من ذلك وتزد في قراءة مشتملة على لحن ويظهر انه لا عبرة بها ومقابل الاصح هما سواء لتقابل الفضيلتين وفي المجموع استواء قن فقيه وحر غير فقيه وحمله السبكي على قن افقه وحر فقيه لان مقابلة الحرية بزيادة الفقه لا بعد فيها بخلاف مقابلتها بأصل الفقه فهو أولى منها اتونف صحة الصلاة الفقه أهم منه كما مر ويقدم الاقرأ أيضاً على الاورع وفسره في المجموع والتحقيق بأنه اجتناب الشبهات خوفاً من الله تعالى وفي أصل الروضة بأنه زيادة على العدالة من حسن السيرة والعفة ومقابل الاصح تقديم الاورع لان مقصود الصلاة الخشوع ورجاء اجابة الدعاء والاورع أقرب لذلك قال الله تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم وفي السنة ملاك الدين الورع واما ما يخاف من حدوته في الصلاة فامر نادراً فلا يفوت المحقق للترهم واما الزهد فتروك ما زاد على الحاجة وهو أعلى من الورع اذ هو في الحلال والورع في الشبهة قال الاسنوى في مهماته ولم يذكره في المربحات واعتباره ظاهر حتى اذا اشتركا في الورع وامتاز أحدهما بالزهد قدمناه اه وهو ظاهر اذ بعض الافراد الشئ قد يفضل باقية نعم عبارته توهم ان الزهد نسيم للورع وليس كذلك بل هو قسم منه والحاصل ان الورع مقول بالتشكيك كالعادلة ولو تميز المفضل عن ذكر يلوغ أو اتمام أو عدالة أو معرفة نسب كان أولى (ويقدم الاقنه والاقراء) أى كل منهما وكذا الاورع (على الاسن والنسب) فعلى أحدهما أولى لان فضيلة كل من الاولين لها تعلق تام بصحة الصلاة أو كمالها بخلاف الاخيرين ولو كان الاقنه أو الاقراء أو الاورع صيباً أو قاصراً في سفره أو فاسقاً أو ولدزناً أو مجهول الأب فضده أولى كما مرر الإشارة الى بعض ذلك الا ان يكون المسافر السلطان أو نائبه فهو أحق وأطلق جمع كراهة امامة ولد الزنا من لا يعرف أبوه وهي مصورة بكون ذلك في ابتداء الصلاة ولم يساوه المأموم فان ساواه أو وجدته قد أحرم واقتدى به فلا بأس

على غيره (قوله وفسره) أى الورع (قوله الشبهات) بضم الباء (قوله من حسن السيرة) الاولى بحسن الخ (قوله ملاك الدين) أى أصله قال في المصباح ملاك الامر بالكسر قوامه والقلب ملاك الجسد اه (قوله على الحاجة) أى الناجزة (قوله ولم يذكره) أى الزهد (قوله مقول بالتشكيك) أى يشك الناظر في الفردين المتفاوتين فيه بأشدية أو نحوها أحقيتهما واحدة فيكونان من المواطي أو مختلفان فيكونان من المشترك (قوله أو اتمام) أى بان لا يكون مسافراً قاصراً (قوله أو عدالة) أى زيادتها أو أصلها بان يكون أحدهما عدلاً والاخر

(والجديد)

قاسة (قوله كان أولى) وتقدم عن البويطى كراهة الاقتداء بالصبي للخلاف في صحة الاقتداء به

واما الثلاثة الباقية هنا فالناسق ومجهول النسب يكره الاقتداء به وما ينبغى ان الاقتداء بالقاصر خلاف الاولى (قوله بخلاف الاخيرين) أى الاسن والنسب (قوله كما مرر الإشارة) أى في قوله ولو تميز المفضل عن ذكر الخ (قوله ومن لا يعرف) أى كالقبط ومنل امامته الاقتداء به فيكره (قوله وهي مصورة) أى كراهة امامة ولد الزنا من لا يعرف أبوه (قوله فلا بأس) أى فلا لوم في الاقتداء ومعلوم منه نفي الكراهة في فائدة وفيه السؤال في الدرس ٤٤ الواسم شخص ومكث مدة كذلك ثم ارتد ثم أسلم شخص آخر ثم جدد المرتد اسلامه واجتماعه ليقدم الاول لكونه أسلم في الاسلام أو يقدم الثاني فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر تقديم الثاني لان الردة أبطلت شرف الاسلام الاول ومن ثم لا توابع له على شئ من الاعمال التي وقعت فيه واما لو اتى اماما فلهما استويان

الذكر (قوله أي فتضر الترجمة عنها بغير العربية) بيان لما أراده من الإشارة بقوله في ذلك ولا فهي تعمل ما كان ذلك محرمًا (قوله أو القرآن) أي قاصداً كونه من القرآن فهو معطوف على اسم لا على ما أضيف إليه (قوله من أسروا ورجل وملك ونبي) أي أو غيرهم كما يأتي (قوله للشيطان إذا أحس به) صريح في أن الشيطان لا يقتل ومثله في الأمداد وظاهره أنه ليس

(قوله قدم الشيخ) لا ينافي هذا ما قبله من قوله وعلم أنه لا عبرة بسن في غير الإسلام لأن ذلك محله فيما لو رضته صفة من المرجحات وما هما مفروض في استوائهم في الصفات كلها لا لشيء من حيث هي مقنضية للترجيح (قوله إلى قريش أو غيره) أي قريش وأعرض الضمير لكون قريش اسم الجسد الذي تنسب إليه القبيلة (قوله ثم العربي) أي ثم باقي العرب (قوله ويقدم ابن العالم) أي بعد الاستواء فيما تقدم (قوله فتظافة المذكور) أي إن لم يصح من لم يعلم منه عداوته بنقصه يقطع العدالة فيما يظهر اهـ ج فيدخل فيه من لم يعلم حاله ومن وصف بخارم المروءة ٥٤٧ (قوله وحسن الصوت) أي

وكانت الصلاة سرية كما قضاه طلاقه والمراد عناسان الصدقات لذاتية وأما الترتيب بينها فسيأتي (قوله قدم الا تلفظ ثوبا) زاد ج فوجها (قوله بصورة) لعل المراد بالصورة سلامته في بدنه من آفة تنقصه كعرج وشلل لبعض أعضائه وفي المصباح عرج في مشيه عرجا من باب تعبد إذا كان من علة لازمة فهو أعرج والمراد عرجاء فإن كان من علة غير لازمة بل من شيء أصابه حتى عجز في مشيه قيل عرج عرجا من باب قيل عرجل فهو عرج (قوله أم عرج بينهما) أي حيث اجتمعا في محل

(والجديد تقدم الاسن) في الإسلام (على النسب) خبر الشيخين ليؤمكم أي بكرم ولا فضيلة الاسن في ذاته والنسب في أبنائه وفضيلة الذات أولى وعكسه القديم خبر قدموا قريشا ولا تقدموها وعلم أنه لا عبرة بسن في غير الإسلام فيقدم شاب أسلم أمس على شيخ أسلم اليوم فإن أسلما معا قدم الشيخ كما يدل عليه الخبر ويبحثه الطبري ويقدم من أسلم بنفسه على من أسلم بتبعيته لغيره وإن تأخر إسلامه لأن فضيلته في ذاته قاله البغوي قال ابن الرفعة وهو ظاهر إذا كان إسلامه قبل بلوغ من أسلم تبعا لم بعده فيظهر تقدمه الجاهل والمراد بالنسب من ينسب إلى قريش أو غيره ممن يعتبر في الكفاءة كالعلماء والصالحين يقدم الماشي والمطلي ثم سائر قريش ثم العربي ثم العجمي ويقدم ابن العالم أو الصالح على ابن غيره وتعتبر الهجرة أيضا فيقدم أفقه فقرأ أو ورع فاقدم هجرة بالنسبة لا بانه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالنسبة لنفسه إلى دار الإسلام فمن فأنسب فعلم أن المنتسب للأقدم هجرة تقدم على المنتسب لقريش مثلاً وإن ذكر النسب لا يعني عن ذكر الأقدم هجرة (فإن استويا) في جميع الصفات التي ذكرناها (فتظافة) المذكور كافي التحقيق أي حسنه ثم نظافة (الثوب والتبدن) عن الأوساخ (وحسن الصوت وطيب الصنعة ونحوها) لاقضاء النظافة إلى استعماله للغلوب وكثرة الجمع والكسب كالنظافة فمن كان كسبه أفضل أو أنظف قدم به ولو تعارضت لصفات بعد حسن الذكر قدم الأنظف ثوبا ثم بدنا ثم صنعة ثم الحسن صوتا بصورة فإن استويا وتشابها أقرع بينهما أو محل ذلك عند فقد الامام الراتب أو استناب حقه للأولى والأقدم الراتب على الجميع وهو من ولاد الناظر أو كان بشرط الواقف (ومستحق المنفعة) يعني من جاره الانتفاع بعمل كما أشارت إليه عبارة المحرر (عكك) له (وتخود) كجارة وإعارة ووقف ووصية وأذن سيد (أولى) بالامامة فيما سكنه بحق من غيره وإن غلب سائر مرميؤهم ثم إن كان أهلا (فإن لم يكن) المستحق للمنفعة حقيقة وهو ما سوى المسنعة براء عدم جواز الاتباع إلا لمن له الأمانة

مباح أو كانا مشتركين في الامامة لما يأتي من أنهما لو كانا شريكين في مال أو دارا لا يفرع بينهما بل يصلي كل منهما مرة (قوله أو استناب حقه للأولى) أي فلو عن له الرجوع رجوع قبل دخول من استناب حقه له في الصلاة (قوله والأقدم الراتب) أي وإن كان مفضولا في جميع الصفات ومثله ما لو عين شخصه ابنه لثريته مزارته (قوله وهو من ولاد) له تارة (ففضله إن ما يقع كثيرا من اتفاق أهل محلة على إمام يصلي بهم من غير نصب الناظر أنه لاحق له في ذلك فيقدم غيره عليه لكن في الأيماب خلافه وعبارته فرع في الكفاية والجواهر وغيرهما تبعها لوردى ما حاصله يحصل وبلغه إمام غير الجامع من مساجد المحال والعسائر والأسواق بنصب الامام شخصا أو بنصب شخص نفسه لها برضا جماعة بأن يتقدم بغير دن الامام ويؤمهم فاد عرف به ووضيت جماعة ذلك المحل باماسته فليس غيره المتقدم عليه الأباة وتحصل في الجامع والمسجد الكبير والذي في السارح بتولية الامام أو نائبه فقط لأنها من الامور العظام فخصت بنظره دن فتدفع رضىه أهل البلد أي أكثرهم بها هو ظاهر اهـ (قوله وهو ما سوى المسنعة) أي فإن المستعير لا يملك المنفعة ولا يستغنيها عن الاستوى بل ولا لا تمناع

كذلك وبعبارة شرح الروض واستثنى الزكشي وغيره مسائل أحد أهدأ فيه خطاب لما لا يعقل ومثل له بالأرض والمجمل ثم قال ثانياً إذا أحس بالشیطان فإنه يستحب أن يخاطبه بقوله أعتك بلعنة الله أعوذ بالله منك لأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك في الصلاة (قوله ودل عليه كلام المصنف) أي بالنسبة لخطاب الشيطان كما مر وبعبارة الامداد بعد ذكره نحو ما مر في الشارح

حقيقة اه واما العبد فظاهر (أقول) لو قرئ ونحوه بالرفع اتضح شمول عبارة المنهاج لذلك واستغنى عن المثال الذي تكافه الاستنوى اه عميرة والمثل المدكور هو قوله مثل له الاستنوى بالموصى له بالمنفعة مدة حياته (قوله والمستعير من المالك) ليس بقيد (قوله وان تميز) أي من لم يكن أهلاً (قوله فله التقديم) أي فلو تقدم واحد بنفسه من غير اذنه ولا ظن رضاه حرم عليه ذلك لأنه قد يتعلق غرضه بواحد بخصوصه فلولا تلك القرينة على عدم تعلق غرض صاحب المنزل بواحد منهم بل أراد الصلاة وانهم يقدرون بأنفسهم من شاءوا فلا حرمة (قوله لاهل يومهم) أي وان كان مفضولاً وعليه ما لو قال لجمع لئلا يتقدم واحد منهم فهل يقرع بينهم أو يقدم أفضلهم أو اكل منهم ان يتقدم وان كان مفضولاً لعموم الاذن فيه تطرؤا لعل الثاني أظهر لان اذنه لو احدى منهم تضمن اسقاط حقه وحيث سقط حقه كان الافضل أولى فلو تقدم غيره لم يحرم ما لم يدل القرينة على طلب واحد على ما مر فتنبه له (قوله والاصول ٥٤٨ فرادى) أي ثم ان كانوا قاصدين انهم لو تمكنوا من الجماعة فعلاوها كتب لهم

ثواب القصص على ما مر (قوله والاصول فرادى) قال ج قاله الماوردي والصميري وتطريفه القمولى وكأنه لم يلمح ان هذا ليس مقاماً لياحتي ينوب الولي عنه فيه وهو ممنوع لان سيده الملك فهو تابع حقوقه والولي دخل فيها (قوله لا مكاتبه) أي كاتبة حقيقة لانه هو الذي يستقبل بنفسه (قوله ويؤخذ منه) أي من عدم تقديم السيد على مكاتبه (قوله فيما ملكه ببعضه الخ) ظاهره وان

والمستعير من المالك لا يعبر وكذا القن المذكور سواء كان السيد والمعير حاضر أم غائباً (أهلاً) للامامة كما مر امرأة لرجال أول الصلاة ككافروا وتغير ما مر (قوله) استنجاباً حيث كان غير محجور عليه (التقديم) لاهل يومهم بخبر مسلم لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه وفي رواية لا يداود في بيته ولا في سلطانه اما المحجور عند دخولهم منزله لمصلحة وكان زمنها بقدر زمن الجماعة فالمرجع لاذن وابه فان اذن لو احدى تقدم والاصول فرادى (ويقدم) السيد (على عبده الساكن) بملك سيده لانهم مملوكه أو ملك غيره اذا المستعير السيد حقيقة (لا) على (مكاتبه في ملكه) أي المكاتب يعني فيما استحق منفعتيه ولو بنحو اجارة أو اعارة من غير السيد بقرينة ما مر فلا يقدم سيده عليه لانه اجنبي منه ويؤخذ منه بطريق الاولى عدم تقديمه على قنه البعض فيما ملكه ببعضه الحر (والاصح تقديم المكبرى على المكبرى) لانه المالك لمنفعته وتقييد بعضهم المكبرى بالمالك مراده ملك المنفعة على انه مرادهم أيضاً اذ لا يكري الا مالك لها فهو لبيان الواقع لا الاحتراز والثاني يقدم المكبرى لانه مالك الرقبة وملك الرقبة أولى من ملك المنفعة (و) يقدم (المعير) المالك (على المستعير) لملكه المنفعة والرجوع فيها في كل وقت والثاني يقدم المستعير لان السكن له في الحال واختاره السبكي لشمول في بيته المار في الخبر له والالزم تقديم نحو المؤجر أيضاً واجب عنه بأن الاضافة للمالك أو الاختصاص وكلاهما متحقق في ملك المنفعة فدخل المستأجر وخرج المستعير لانه غير مالك

كان بينهما ما ياباه ووقع ذلك في نوبة سيده وهو ظاهر فيقدم على سيده لملكه الرقبة والمنفعة (قوله وهو لهما لبيان الواقع) أي ولدفع توهم ان المراد به مالك المعير لكن قوله في تعليل الثاني لانه مالك الرقبة الخ يقتضي تخصيص المكبرى بملك العين وليس كذلك بل المكبرى قد يكون مالكاً للمنفعة فقط كما لو استأجر داراً ثم اكرها لغيره واجتمع كل من المكبرى والمكبرى فالمكبرى مقدم لانه مالك للمنفعة الا ان (قوله ويقدم الخ) الاولى وتقديم لانه من محل الخلاف وبعبارة المحلى رحمه الله وهو ظاهر لما فيه من عدم تقدير العامل فانه اذا قرئ بالجرم لم يكن ثم عامل مقدر اذا العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه (قوله على المستعير) قال في الايعاب لو أعار المستعير وجوزناه للعلم بالرضا به وحضره فالذي يظهر ان المستعير الاول أولى لان الثاني فرع ويحتمل استنواؤه لانه لو كبل عن المالك في الاعارة ومن ثم لو أعاره باذن استنواؤه فيما يظهر اه اقول وفيه تطرؤ لانه ان كانت اعارته للثاني باذن من المالك انزل المستعير الاول باعارة الثاني فسقط حق المستعير الاول حتى لو رجع في الاعارة لم يصح رجوعه وان كان باذن في أصل الاعارة بدون تعيين كان كالو أعاره بعلمه برضا المالك وقد قدم فيه ان المستعير الاول أحق أي لانه ممنوع من الرجوع متى شاء وهذا بعينه موجود فيما لو اذن له في الاعارة بلا تعيين لاحد فلا وجه للتسوية بينهما فيه بناء على انه يعلم الرضا يكون الحق للاول (قوله متحقق) أي ثابت

لفظها فالعند خلافه والحديث المحمخ به في بعض ذلك منسوخ أو قبل تحريم الكلام قاله في شرح مسلم ثبت (قوله دليل من دمها) ينبغي ان تكون من بيانية لا تبعية اذ دمها كاه قليل كما هو ظاهر (قوله ويخرج من كلامه) أي عنه بمعنى انه يستثنى منه (قوله جاز) أي فيعود للقيام ولا يجوز له جعله عن الركون كما هو (قوله ان كان قد تحامل) أي واطمان بقريضة

(قوله ومن اذن أحدهما لصاحبه) فالولم يأذن أحدهما لصاحبه صلى كل منفردا ولا دخل للقرعة هذا لا تأثير لها في مكان الغير والمشاركين في المنفعة المشتركة في امامة مسجد فليس لثالث ان يتقدم الا باذنهما ولا لاحدهما ان يتقدم الا باذن الآخر أو ظن رضاه والقياس حرمه ذلك عند عدم الاذن والرضا ولو كان الآخر منصوصا (قوله حيث يجوز انتفاعه) أي بان اذن له شريكه في السكنى مثلا (قوله وظاهر ان محل الاول) أي الاذن في الصلاة في ٥٤٩ ملكه وان لم يأذن في الجماعة

فوصل في بعض شروط القدوة (قوله في تقديمه) أي لموقف لانه أي التقديم لم يفسل أي عنه صلى الله عليه وسلم ولا فعل في زمنه وأقر عليه (قوله قال تقدم الخ) ظاهر اطلاقه من انه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل والناسي وفي اليعجب نعم بحث بعضهم ان الجاهل يقتصر له لتقديم لانه عدو باعظم من هذا وانما حجه في معذور لم يعد محله أو قرب سلامه وعلمه فالناسي منسوخ لان يقال ان الناسي ينسب له قصير لفعله باعماله حتى حي الحكيم (قوله وان لم يسمع كلام الجمهور) أي فقلوا ان لا يسمع أفضل (قوله لم يطل) ظاهره وان كان لشك في حاله ووجه

لها ولا بد من اذن الشريكين لغيرهما في تقدمه ومن اذن أحدهما لصاحبه فان حضرا أو أحدهما والمستعير من الآخر لم يتقدم غيرهما الا باذنهما ولا أحدهما الا باذن الآخر والحاضر منهما أحق من غيره حيث يجوز انتفاعه بالجميع والمستعير ان من الشريكين كالشريكين فان حضر الأربعة كفي اذن الشريكين (ولو اذن في محل ولايته أولى من الاقنعة والمالك) الاذن في الصلاة في ملكه وان لم يأذن في الجماعة بخلاف غيره لانه لا مقام في ملكه الا باذنه فيها لئلا يلزم تقدم غيره عليه بغير اذنه وهو ممنوع وظاهر ان محل الاول عند عدم زياده زمن الجماعة والا فلا بد من اذنه فيها والاصل في ذلك الخبر المار ولعموم ما طعن به مع ان تقدم غيره بمحضته من غير اذنه لا يليق ببذل الطاعة وبرأى في الولاء تعساوت درجاتهم فيقدم الامام الاعظم ثم بقية من له الولاية الاعلى فالاعلى حتى على الامام الراتب نعم لو ولي الامام أو نائبه الراتب قدم على والي البلد وقاضيه كما قال الاذرع وغيره بل لا وجه تقديمه على من سوى الامام الاعظم من الولاية

فوصصل في بعض شروط القدوة وكثير من آدابها وبعض مكروهاتها (لا يتقدم) المأموم (على امامه في الموقف) يعني المكان لا بقيد الوقوف فالتقييد به حري على الغالب لانه لم ينقل وتغير انما جعل الامام ليؤتم به والائتمام الاتباع والتقدم غير تابع (فان تقدم) عليه بقينا وان لم يكن قائما في غير شدة الخوف كما قاله ابن أبي عمير وقال ان الجماعة افضل وان تقدم بعضهم على بعض وهو المعتمد وان خالفه كاذم الجمهور (بطلت) ان وقع ذلك في اثنتائها ما في ابتدائها فلا تنعقد وتسمية ما في الابداء بطلانا غلب (في الجسد) لكونه أخف من مخالفتها في الافعال المبطله كما سيأتي فان شك في تقدمه عليه لم يبطل وان جاء من امامه اذا الاصل عدم البطل فكان مقدما على اصل بقاء التقدم والقدم لا يبطل مع الكراهة كالوقوف خلف الصف وحده (ولا تضر مساواته) لا امامه لعدم مخالفة لكتنهم مكروهة نفوت فضيلة الجماعة وان كانت صورتهم معنداهم في الجملة وغيرها حتى يسقط فرضها لا تنافي وان ظن به بعضهم ويجزى ذلك في كل مكروه من حيث

بأنه كالوشك عند النية في انتفاض طهره وقد يفرق ويقال ينبغي ان لا يكون الشك سال الله معسر ولا يستند به في المبدأ في المبدأ والتردد يؤثر فيها وعرضته على شيخنا طاب فارضاه اه سم على سنج وانما قرب لاول لانه لو كان مجرد الشك في النية مانعا من الانتقاد لا تمتعت القدوة لمن تنقن الطهارة وشك في طهارة كان الاصل بقاء الطهارة ولا طرأ الاحتمال المخالف للاصل (قوله اذا الاصل عدم البطل) أي وينبغي حصول لفصلة حينئذ ويقال عليه ما وجه تقدم كون الاصل عدم البطلان على كون الاصل بقاء التقدم مع ان بقاء التقدم يؤدي الى عدم الانتفاء واما وقد قل ابن الرضا في كفايته انه الاوجه فتأمل (قوله تنبوت فضيلة الجماعة) أي فيما سوى ذلك لا مطلقا هـ ج (قوله في الجملة وغيرها) أي من حصول الشعار فيسقطها فرض الكفاية ويحمل الامام عند القراءة والسمو والتمتة سهوا منه ويضر لا يقدم عليه بركنين فاعلمين كما يأتي وغير ذلك

مابعده (قوله فالتطوأتان أو الضربتان) أي أو نحوهما وإن أو هم صنيع الشارح بخلافه (قوله يحتمل التوالى وعدمه) قضيته أن التوالى مبطل في هذه الواقعة وهو خلاف صريح كلامهم فانهم نصوا على أن من يتقن بعد سلامه ترك شيء من الصلاة يعود إليها ويفعله ما لم يطل الفصل وإن تكلم بعد السلام أو خرج من المسجد أو استدير القبلة فقولهم أو خرج من (قوله ويندب تخلفه قليلا عرفا) ولا يتوقف حصول السنة على زيادة القرب بحيث يجاذى بعض بدن المأموم ببعض بدن الامام في الركوع أو السجود (قوله كما في امرأة خلف رجل) أي بشرط أن لا يزيد على ثلاثة أذرع على ما يفيد قوله إلا في ويسن أن لا يزيد ما بينه وبينها كما بين كل صفين على ثلاثة أذرع وعليه قوله والتأخر كثيرا أي بالنسبة لموقف الرجل لكن رأيت بها مش عن قنوى ج مانصه مثل عن قولهم يستحب أن لا يزيد ما بين الامام والمأمومين على ثلاثة أذرع فلو ترك هذا المستحب هل يكون مكروها بنص أئمتنا وكذلك لو صف صفان نيا قبل اكمال الاول هل يكون كذلك فاجاب بقوله كل ما ذكر مكروه مفوت لفضيلة الجماعة فقد قال القاضي وغيره وخزم به في المجموع السنة أن لا يزيد ما بين الامام وممن خلفه من الرجال على ثلاثة أذرع تقريرا كما بين كل صفين أما النساء فيسن لهن التخلف كثيرا وفي المجموع اتفق أصحابنا وغيرهم على استحباب الاول والحث عليه اه (قوله بالعقب) أي بكفه فلا يضر التقدم ببعضه اه ج وقال عميرة ولو تقدم ببعض العقب ففيه خلاف حكاه في الكفاية عن القاضي حسين وعلى الصحة بأنها مخالفة لا تظهر فأشبهت المخالفة اليسيرة ومال مر إلى الصحة اه سم على منهج (قوله وهو مؤخر القدم) أي ما يصيب الأرض منه اه ج (قوله فلا اعتبار بتقدم أصابع المأموم) ع ينبغي أن يضر ذلك عند الاعتماد ٥٥٠ عليها كما حوله الاسنوى وغيره وهو ظاهر اه وفي الناسري قال أبو زرعة فلو لم

يعتمد على شيء من رجليه معا على الأرض وتأخر العقب وتقدمت رؤس الأصابع فإن اعتمد على العقب صح أو على رؤس الأصابع فلا اه سم على منهج وقوله على شيء من رجليه أي من بطونهما فلا ينافي قوله بعدوان اعتمد على العقب الخ (قوله

الجماعة المطاوعة) ويندب) للمأموم (تخلفه) عن امامه (قليلا) عرفا فيما يظهر استعمالا للدب واظهار الرتبة الامام عليه ولا يزيد على ثلاثة أذرع وقد تنسب المساواة كما سيأتي في العراة والتأخير كثيرا كما في امرأة خلف رجل (والاعتبار) في تقدمه وتأخره ومساواته في القيام ومثله الركوع فيما يظهر (بالعقب) وهو مؤخر القدم لا الكعب وأصابع الرجل ادخس التقدم انما يظهر به فلا اعتبار بتقدم أصابع المأموم مع تأخر عقبه بخلاف عكسه وفي القعود بالالية ولو في التشهد وان كان راكبا وفي الاضطجاع بالجانب وفي الاستلقاء احتمالا أن أوجههما برأسه سواء فيما ذكر اتحادا قيسا ماثلا أم لا وحمل ما تقر في العقب وما بعده ان اعتمد عليه فان اعتمد على غيره وحده كاصابع القائم وركبة الجالس اعتبر ما اعتمد عليه فيما يظهر ولو اعتمد على ما عشت القدوة كما اقتضاه كلام

وفي القعود بالالية) عبارة المنهج باليه (قوله ولو في التشهد) ظاهر أخذه غاية انه اذا كان يصلي من قيام البغوى اعتبر عقبه في حال قيامه واذا جلس للتشهد اعتبر بالالية واذا سجد اعتبر أصابع قدميه وهكذا حتى اذا صلى صلاة نفل وفعل بعضها من قيام وبعضها من قعود وبعضها من استلقاء اعتبر في التقدم الحالة التي انتقل اليها لان كل حالة انتقل اليها يقال على قائما قاعدا الخ (قوله وفي الاضطجاع بالجانب) أي فيضر التقدم ببعضه اذا كان عريضا عقب الامام مثلا وفي ج الاضطجاع بالجانب أي جميعه وهو ما تحت عظم الكتف الى الخاصرة فيما يظهر وفي شرح العباب للناوى وهل العبرة بتقدم الجانب أو مؤخره أو كله احتمالات رجح منها الهيتمي في شرح الكتاب الثاني وفي شرح المنهاج الثالث (قوله اتحدا) أي الامام والمأموم (قوله كاصابع القائم) أي أو الساجد كما نقله سم عن الشارح وسيأتي ما فيه (قوله اعتبر ما اعتمد عليه فيما يظهر) يؤخذ منه بالاولى انه لو صار قائما على أصابع رجليه خلقه كانت العبرة بالأصابع وهو ظاهر وانه لو انقلبت رجلاه كانت العبرة بما اعتمد عليه (قوله ولو اعتمد عليهما) أي على عقبيه وقدم أحدهما وعبارة ج والاعتبار بالعقب الذي اعتمد عليه وان اعتمد على التأخرة أيضا كما هو قياس نظائره خلافا للبغوى اه وكتب بها مشه الشهاب العبادي مانصه قوله خلافا للبغوى في القوت عن البغوى فلو تقدم بأحد العقبين فان اعتمد على القدم بطلت وان لم يعتمد عليه لم تبطل وكذا لو اعتمد عليهما قلت وفيه نظر اه وبالصحة فيما اذا اعتمد عليهما أفتى شيخنا الشهاب الرملى وفي ج بعد قول المصنف ولا تضر مساواته الخ تنبيه من الواضع عما مر أن من أدرك التحريم قبل سلام الامام حصل فضيلة الجماعة وهي السبع والعشرون لكنهادون من حصلها من أولها بل أدنى أن تها قبل ذلك ان المراد بالفضيلة الغائبة هنا فجا اذا ساواه

المسجد صادق بما اذا كان بفعل كثير بالنسبة للصلاة بل الخروج من المسجد لا يتأتى بدون ذلك غالباً خصوصاً ولم يقيدوا ذلك بما اذا كان بقرب باب المسجد وعبارة بعضهم وان مشى قليلاً لا يقال المراد بالقليل ما لا يضرب في الصلاة كالخطوة

في البعض السبعة والعشرون في ذلك الجزء وما عداه مما لم يساوه فيه يحصل له السبع والعشرون لاكتفاء متساوية بالتأخير وكذا يقال في كل مكرره هنا يمكن تبينه اهـ (أقول) قوله السبعة والعشرون أي التي تخص ما قارن فيه وايضا حه ان الصلاة في جماعة تزيد على الاثني عشر وعشرين صلاة قال كوع في الجماعة يزيد على المنفرد بسبع وعشرين ركوعاً اذا قارن فيه دون غيره فانت الزيادة المختصة بالركوع وهي السبع والعشرون التي تتعين فقط دون السبع والعشرين التي تخص الركوع والسجود من لافي الجماعة (قوله اما اذا تمكن) أي من الصلاة (قوله وتعين طريقاً) أي بأن لم تمكنه الصلاة الاعلى هذه الحالة (قوله ويبحث بعض أهل العصر) يريد به حج وعبارته ولم أر لهم كلاماً في الساجد ويظهر اعتبار أصابع قدميه ان اعتمد عليها أيضاً والا فافترس ما اعتمد عليه نظير ما مر ثم رأيت بعضهم يبحث اعتبار أصابعه ويتعين حمله على ما ذكرته (قوله بأصابع قدميه) معتمد (قوله ولا بعده) نقل سم على منهج عن الشارح انه يرجع اليه آخر (قوله غير ان اطلاقهم بخلافه) أي وان المعتبر العقب بأن يكون بحيث لو وضع على الأرض لم يتقدم على عقب الامام وان كان مرتفعاً بالفعل اهـ سم على حج (قوله ويستديرون) كانه قال محل ما سلف اذا بعدوا عن الكعبة والا ٥٥١ حكمهم هذا اهـ عيرة أي وعليه

فلاستدارة أفضل من الصفوف ويصرح به قول الشارح استقباباً (قوله استقباباً) أي فيكره في حق من هو في غير جهة الامام عدم الاستدارة (قوله وان لم يضق المسجد) أي عمله ما سواء احساجاً والاستدارة أم لا خلافاً للزركشي مر اهـ سم على منهج (قوله خلافاً للزركشي)

البنوي وأقرب به الوالدرجه الله تعالى فلو صلى قائماً معتمداً على خشبتين تحت ابطينه فصارت رجلاه معاً متعينين في الهواء فان لم تمكنه غير هذه الهيئة فالوجه اعتبار الشبطين اما اذا تمكن على غير هذا الوجه فصلاته غير صحيحة ولو تعلق مقتد بجبل وتعين طريقاً اعتبر منكبه فيما يظهر ويبحث بعض أهل العصر ان العبرة في الساجد بأصابع قدميه ولا بعده غير ان اطلاقهم بخلافه (ويستديرون) أي المأمومون استقباباً اذا صلوا في المسجد الحرام حول الكعبة وان لم يضق المسجد خلافاً للزركشي كما فعله ابن الزبير ووقع عليه الاجماع ولما فيه من اظهار تميزها على غيرها وتظيمها والتسوية بين الجميع في توجههم لها وليس ان يقف الامام خلف المقام للاتباع والاهل الاول صادق على المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الامام وعلى من في غير جهته وهو اقرب الى الكعبة منه حيث لم يفصل بينه وبين الامام صف فقد قالوا ان الصف الاول هو الالف الذي يلي الامام سواء أملت مقصورة أو ممددة أم لا وعماء لانت به أفضليته المشروع لعدم اشتغاله بمن امامه كذا أفنى به الوالدرجه الله تعالى

زاد الخطيب لكن الصفوف أفضل من الاستدارة اهـ لكن قول الشارح استقباباً يشعر بخلافه (قوله ويسن ان يقف خلف المقام) قال شيخنا الزيادي وظاهر ان المراد بخلفه ما يسمى خلفه عرفاً وان كان اقرب منه كان أفضل اهـ (أقول) تدار بذلك الى دفع ما يقال كان المناسب في التعبير ان يقول امام المقام يعني بان يقف قبالة بابه لانه اذا وقف خلف المنيب واستقبل الكعبة صار المقام خلف ظهره (قوله حيث لم يفصل بينه وبين الامام) المنبأ ان الصمير راجع لقوله وهو اقرب الى الكعبة منه وهو يقتضي انه لو وقف صف خلف الاقرب وكان منصفاً ليعن وقف خلف الامام كان الاول المتصل بالامام لكن في حاشية سم على منهج ما يخالفه وعبارته فرع أتى شيخنا الزيادي كما نقله مر بما مر صلبه ان الصف الاول في المصلين حول الكعبة هو المتقدم وان كان اقرب في غير جهة الامام أخذ من قولهم الصف الاول هو الذي يلي الامام لان معناه الذي لا واسطة بينه وبينه أي ليس قدامه صف آخر بينه وبين الامام وعلى هذا اذا اتصل المصلون بمن خلف الامام الواقف خلف المقام وامتدوا خلفه في حاشية المطاف ووقف صف بين الركنين اليمانيين قدام من في الحاشية من هذه الحلقة الموازين لمن بين الركنين كان الصف الاول من بين الركنين لا الموازين لما بينهما من هذه الحلقة فيكون بعض الحلقة صفّاً اول وهم من خلف الامام في جهته دون بقيتها في الجهات اذ تقدم عليهم غيرهم وفي حاشية ان لزرركشي ذكر ما يخالف ذلك اهـ وفي كلام شيخنا الزيادي مانعه والصف الاول حينئذ في غير جهة الامام ما اتصل بالصف الاول الذي وراءه لا ما قرب للكعبة اهـ وهذا هو الاقرب الموافق للتبادر المذكور (قوله سواء أملت مقصورة الخ) أي سواء كان الامام واقفاً في المحراب أم لا (قوله وعماء لانت به أفضليته) أي هذا الحكم وهو الاستدارة

والخطوتين لا نقول ينفيه أخذهم له فاية اذ لو كان المراد ما ذكر لم يحج النص عليه فضلا عن أخذه غايه اذ الغايه التماثل في
 بها في أمر مستغرب أولا إشارة الى خلاف والقليل بالمعنى المذكور لا غرابه فيه اذ لا يضرب في صلب الصلاة وأيضا فقد قرئوه في
 الغايه مع أمور تبطل الصلاة بها وتغتفر فيما مروى استبدار القبلة والكلام فليراجع وليحصر (قوله ان يتوجه) أراد ان
 يقمديه قدر ان ادعى مفاد الماتن وهو من التوجه الى ما يأتي (قوله ثم الخط) أي بعد المصلي (قوله والمراد بالمصلي والخط منهما

(قوله ولا يمنع الصف تخلل نحو منبر) أى حيث كان من بجانب المنبر محاذي الما خلف الامام بحيث لو ازيل المنبر وقف موضعه شخص مثلاً صار الكل صناً واحداً (قوله لكن جزماً بخلافه) هذا هو المعتقد (قوله بخلافه في جهته) قال حج ويؤخذ من هذا الخلاف القوى ان هذه الاقربىة مكرهة مفقوة لفضيلة الجماعة وهو محتمل بل متجه الخ وكتب عليه سم قوله ان هذه الاقربىة الخ اظهر المساواة اهـ (أقول) يحتمل الكراهة أخذاً من كراهة مساواته له في القيام المتقدم ويحتمل الفرق بأن سبب الكراهة هـا الخلاف القوى وهو منتف في المساواة ولم يظهر به مساواة للامام في الرتبة حيث اختلفت الجهة ولعل هذا أقرب ثم رأيت في كلام شيخنا ٥٥٢ العلامة الشوبرى على المنهج ما يوافق (قوله فلو توجه الامام الركن الخ)

أى أمالو وقف بين الركنين
 فجھته تلك والركنان
 المتصلان بهما من الجانبين
 وقوله فجھته أى الامام
 (قوله مجموع جهتي جانبيه)
 انظر هل من الجهتين
 الركنان المحاذيان للجهتين
 زيادة على الركن الذى
 استقبله الامام أولا حتى
 لا يضر تقدم المستقبلين
 لذینك الركنين على الامام
 فيه نظروا الاقرب الضرر
 فيكون جهة الامام ثلاثة
 اركان وجهتين من جهة
 الكعبة (قوله كما لو انفرد
 على الصف) أى فانه قد
 تفوته فضيلة الجماعة
 (قوله وتعبيره بذلك) أى
 يقف (قوله عن يمينه)
 أظن مرر قراره لو كان

ولا يمنع الصف تحلل نحو منبره ويعلم مما تقدم في باب استقبال القبلة انه لو وقف صف طويل في آخر باب المسجد الحرام لم تصح صلاة من خرج عن سمت الكعبة لو قرب منها كما ذكر ذلك بعض المتأخرين لكن جزم باختلافه ولا ينافيه ما مر في فصل الاستقبال من البطالان لانه محمول على القرب من الكعبة وهذا في حالة البعد عنها (ولا يضر كونه اقرب الى الكعبة في غير جهة الامام في الاصح) لعدم ظهور مخالفة فاحشة به بخلافه في جهته فلو توجه الامام الركن الذي فيه الحجر مثلاً بجهته بمجموع جهتي جانبيه فلا يتقدم عليه المأموم المتوجه له ولا لا حدى جهتيه والثاني يضر كما لو كان في جهته والاوجه فوات فضيلة الجماعة بهذه الاقرية المذكورة كما لو انفرد عن الصف وبذل على ذلك قوة الخلاف اذا الخلاف المذهبي أولى بالمراعاة من غيره وقد اُفتي بفواتها والدرجة الله تعالى (وكذا) لا يضر (لو وقف) أى الامام والمأموم (في الكعبة) أى داخلها (واختلفت جهتها) بان كان وجهه لوجهه أو ظهره لظهره أو ظهر أحدهما الى جنبه فتصح وان كان متقدماً عليه حيثئذ فان كان وجهه الامام لظهر المأموم ضركا فهمه كلام المصنف لتقدمه عليه مع اتحاد جهتهما فلا ترد على عبارته (ويقف) ندبا للمقتدى وتعبيره بذلك وفيما سياتى للغالب فالولم يصل واقفا كان الحليم كذلك (الذكر) ولو صييا اذا لم يحضر غيره (عن عيینه) لما صح عن ابن عباس انه وقف عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذ برأسه فاقامه عن عيینه ويؤخذ منه انه لو فعل أحد من المقتدين خلاف السنة استحب للامام ارشاده اليها بيده أو غيرها ان وثق منه بالامتثال ولا يبعد ان يكون المأموم في ذلك مثله في الارشاد المذكور ويكون هذا مستثنى من كراهة الفعل القليل بل في المجموع والتحقيق انه لو وقف عن يساره أو خلفه ندب التحويل الى اليمين والا فحوله الامام لحديث ابن عباس ومقتضاه عدم الفرق بين الجاهل وغيره وهو الاقرب وان اقتضى

المأموم اذا وقف على بين الامام لا يسمع فراسته ولا انتقالاته ولو وقف على اليسار سمع ذلك وقف على
اليسار انتهى سم على منهج لكن سياقي في قوله وأفضل كل صف الخ ما يخالفه فليتأمل و مراده بعدم العلم بانتقاله عدم
رؤية افعاله كما يأتي (قوله انه وقف عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي وكان يصلي تقبلا لا تطلب فيه الجماعة وفعله
بيان الجواز (قوله فاخذ برأسه) اعلم بحسب ما اتفق له صلى الله عليه وسلم والافتحويل الامام للمأموم لا يتقيد بذلك بدليل الروايات
الا تية فاخذنا بيدنا الخ أو انه لما كان صغيرا وهو يلزم منه قصره سهل عليه تناول رأسه دون يده مثلا أو ان ذلك خصوصية
له صلى الله عليه وسلم لما هو ظاهر ان ذلك يتعدى غيره (قوله انه لو فعل أحد من المقتدين) أي به بالفعل ليخرج مريد القنوة
وينبغي ان مثل ذلك ارشاد مريد القنوة كما لو أراد الدخول الوقوف على يسار الامام وأمكنه او شاده للوقوف على يمينه أو
راه يسرع في المشي فيشير اليه ليمشي بالتأني (قوله ان يكون المأموم في ذلك مثله) أي مثل الامام في ارشاد غيره ولو الامام

أعلامها) لعل الباء فيه بمعنى في ليتأتى قوله منهما ويكون في الكلام مضاف محذوف والتقدير والمراد في مسئلتى المصلى والخط الخ ويحل الكلام الى قوله والمراد من المصلى والخط في مسئلتيهما أعلامها (قوله في اعتقاد المصلى) هو ظاهر فيما اذا كان المصلى غير شافعي والمشافعي كأن كان المصلى حنفيًا من امرأة مثلاً وصلى فيحرم على الشافعي المرور بين يديه حيث كان له سنة بخلاف عكسه كأن كان المصلى شافعيًا فتصدق فلا يحرم على الحنفي المرور بين يديه الا ان كانت الحرمة مذهباً (قوله اختصاصه به) أي بالجاهل (قوله الى الاصح) مقابلة الكسر (قوله ولو خالف ذلك كره) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل ولو قيل باغتراف ذلك في حق الجاهل وان بهدوءه بالاسلام وكان مخالطاً للعلماء وانه لا تفوته فضيلة الجماعة لم يكن بعيداً لان هذا مما يخفى ولا يخاف هذا ما تقدم عن الايمان في المقدم على الامام من انه لا يضر في حق الجاهل حيث عذر (قوله في القيام) ومنه الاعتدال لانه قيام في الصورة (قوله من تقدم امامه) أي المقتدى وكان الاولي ان يقول امامهما (قوله فان لم يمكن الا أحدهما) أي اضيق المكان من أحد الجانبين أو نحوه كالأول كان بحيث لو تقدم الامام معجده على نحو تراب يثوبه خلقه أو يفسد ثيابه أو يفسدك عليه الناس (قوله فعل الممكن لعينه ٥٥٣ في أداء السنة) أي فان لم يفضل التقدم أو التأخر من أمكنه دون

كلام المذهب اختصاصه به (فان حضر) ذكر (آخر احرم) بدياً (عن ساره) بفتح الياء على الاصح فان لم يكن يساره محل أحرم خلقه ثم تأخر اليه من هو على اليمين ولو خالف ذلك كره وفاتت به فضيلة الجماعة كما أفنى به والدرجة الله تعالى نعم ان عقب تحريم الثاني تقدم الامام أو تأخرهما نالاً لفضيلتهما والا فلا تحصل لواحد منهما كما يعلم من قوله (ثم) بعد احرامه لا قبله (يتقدم الامام أو يتأخران) في القيام والحق به في الركوع كما يجتنبه الشيخ رحمه الله تعالى خلافاً للبلقيني (وهو) أي تأخرهما (أفضل) من تقدم امامه عند امكان كل منهما لان الامام متبوع فلا يناسبه الانتقال فان لم يمكن الا أحدهما فعل المأمور لعينه في أداء السنة وأصل ذلك خبر مسلم عن جابر رضي الله عنه قلت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فادارني عن يمينه ثم جاء جابر ابن صخر فقام عن يساره فأنشأ يدينه جميعاً فنفذ حتى أقامنا خلفه امامي غير القيام وما ألقى به ولو كان تشهد آخر ادليس فيه ذلك وان أوهم كلام الروضة خلافه لانه لا يتأتى الا بعمل كثيراً ويشق غاية (ولو حضر) ابتداء معاً أو مرتباً (رجالاً) أو صبياناً (أو رجلاً وصبي صفاً خلفه) للاتباع أيضاً ويسن ان لا يزيد ما بينه وبينهم اكباين كل صفين على ثلاثة أذرع وكذا لو حضر امرأة ولو محرماً أو زوجة (أو نسوة) تقوم أو يشمن خلفه فليس بأس السابق فان حضر معه ذكر وامرأة وقف الدكر عن يمينه والمرأة خلف الدكر وامرأة ودكران وتغشا خلفه وهي خلفهما أو دكر وامرأة وخفي وقف الدكر عن يمينه والخفي خلفه الاحتمال أو ثبته والمرأة خلفه لاحتمال ذكره (ويقف خلفه الرجال ثم) ان تم صنوهم وقف حامهم

أو التأخر من أمكنه دون
الاخر فهل تفوت الفضيلة
عليه دون من لم يمكنه تقدم
ولا تأخر لعدم تقصيره أو
تفوته مما معاقبه نظر
والاقرب الاول لما صرح من
عدم تقصير من لم يمكن
ومثل الشهاب الرملي عما
أفتى به بعض أهل العصر
انه اذا وقف صف قبل غمام
ما امامه لم تحصل له فضيلة
الجماعة هل هو معقد أولاً
فاجاب بانه لا تفوته فضيلة
الجماعة بوقوفه المذكور
في ابن عبد الحق ما يوافقه
وعبارته ليس منه كما هو
صلاة صف لم يتم ما قبله

٧٠ غايه ل

من الصفوف فلا تنوب بذلك فضيلة الجماعة وان فئت بمعية
الافانهم وعليه فكون هذا مسئلتى من فرفهم بخلافه ان المأطوب في الصلاة من حيث الجماعة مكرهة وفوتة
للفضيلة (قوله جبار) هو جبار وموحدة وألف وآخره راء مؤنثة اه بكري (قوله وما أطوبه) أي وهو الركوع كما قد مر
(قوله صفنا خلفه) أي بحيث يكون محاذياً له وذلك الحق الخالي أي قام صفنا اه وهذا الخالي منه بمعنى ان يقرأ قول المصنف
صفنا خلفه الصادق لافعل وهو جاز كونه للنعول فان صف يسعمل لازماً ومعدى فيقال صففت اليوم فاصطعوا ووصفوا
اه مصباح بالمعنى (قوله ان لا يزيد ما بينه وبينهما) أي ما بين الرجلين أو الرجل والصبي (قوله فان حضر معه ذكر وامرأة الخ)
ظاهره وان كانت المرأة محرماً للذكر وهو موافق لما قدمه في قوله ولو محرماً أو زوجة وهو ظاهر لاختلاف الحنفى ومبارزة حمزة
لو كانت المرأة محرماً للرجل فالظاهر ان ما يصفان خلفه (قوله والخفي خلفهما) أي بحيث يجاذبهما لكن قضية قوله لاحتمال
الخ ان الخفي يقف خلف الرجل ودق عليه انه خلفهما (قوله ويقف خلفه الرجال) قال ابن حجر ولو أرقاء كما هو ظاهر ثم ذل
وظاهر تبيرهم بالرجل تقديم الفساق اه وقال سم عليه لو اجتمع الاحرار والارقاء لم يسبقهم صف واحد فينبغي تقديم
الاحرار لانهم أشرف نعم لو كان الارقاء افضل بنصوع لم يصلاح فيه نظر ولو حضر واقبل الاحرار فهل يؤخرهم والاحرار فيه

لا بالصحة عليه بجرمة لم يرهما مقلده ثم رأيت الشهاب ج أشار إلى ذلك وكذا يقال فيما يأتي في قوله وقياسه ان من استتر
بستره يراه مقلده الخ (قوله على ما بحثه بعضهم) هو الشهاب ج في الامداد (قوله والاوجه عدم السترة بالآدي) أي وان

نظر اه وقوله ففيه نظر مقتضى ما نقل عن شرح العباب لابن حجر من ان القوم اذا جاؤا معا ولم يسمهم صف واحد ان يقدم
هنا بما يقدمون به في الامامة تقدم الاحرار مطلقا وقوله في الثانية فيه نظر أي والا قرب انهم لا يؤخرون كما ان الصبيان
لا يؤخرون للباقين (قوله كل بالصبيان) ويقفون على أي صفة اتفقت لهم سواء كانوا في جانب أو اختلطوا بهم (قوله ان
كلامنا الاول) هو قوله فان لم يتم صف الرجال كل الخ (قوله لم يصحوا للباقين) ندبا ما لم يتحقق من تقدمهم قننة على من خلفهم والا
آخر واندبا كما هو ظاهر ما فيه من دفع المفسدة (قوله ثم الخناقي) أي ويقفون صفوا واحدا كصفوف الرجال (قوله وان لم يكمل
صف من قبلهم) وهم الصبيان (قوله ثم النساء كذلك) أي وان لم يكمل صف من قبلهم وأفضل صفوفهن آخرها لبعده عن الرجال
(قوله ثم الذين يلونهم ثلاثا) أي فلهما ثلاثا ٥٥٤ بالمرء الاول (قوله وأفضل صفوف الرجال) أي الخالص وخرج به الخناقي والنساء

(الصبيان) وان كانوا أفضل من الرجال لعلم أو نحوه خلافا لما ذكرى ومن تبعه فان لم يتم صف
الرجال كل بالصبيان لانهم من الجنس اما اذا كان تاما لم يكن كان بحيث لو دخل الصبيان معهم
فيه لوسمهم فلا وجه تأخيرهم عنهم كما اقتضاه اطلاق الاصحاب خلافا لما ذكرى وبذلك علم ان
كلامنا الاول غير فرض الا ذرعى ولو حضر الصبيان أولا لم يصحوا للباقين لانهم من الجنس
بخلاف غيرهم ثم الخناقي وان لم يكمل صف من قبلهم (ثم النساء) كذلك لخبرهم لم يليسني
بتشديد النون بعد الياء وبجذفها وتخفيف الدون منكم أو لوالاحد لام والنهي أي الباقون
العقلاء ثم الذين يلونهم ثلاثا وأفضل صفوف الرجال أولها ثم الذي يليه وهكذا وأفضل كل صف
بعينه وان كان من اليسار سمع الامام ويرى افعاله خلافا لبعضهم حيث ذهب الى انه أفضل
حينئذ من المبين الخناقي من ذلك معلل له بان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة مقدمة على
المتعلقة بمكانها وبرده ان في جهة المبين كالاول من صلاة الله تعالى وملائكته على أهلها
ما يفوق سماع القراءة وغيره وما في الاول أخذ اعمامهم من توفير الخشوع ما ليس في الثاني
لاستغفارهم عن امامهم والخشوع روح الصلاة فيفوق سماع القراءة وغيره أيضا خافيه
متعلق بذات العبادة أيضا (وتقف امامتهن) ندبا (وسطهن) بسكون السين لورود ذلك عن
عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما فان أمهن خنثى تقدم كالكروا امام عراة فيهم بصير ولا ظلة
كامامة النساء والا تقدم عليهم ومحالفة ما ذكر مكرهه وتفوت فضيلة الجماعة كما مر ثم محل
ما تقرر كما جزم به المصنف في مجموعته في باب ستر العورة اذا أمكن وقوفهم في الاول وقفا ووضوفا

فأفضل صفوفهم آخرها
لبعده عن الرجال وان لم
يكن فيهم رجل غير الامام
سواء كن انا فقط أو خناقي
فقط أو البعض من هؤلاء
والبعض من هؤلاء
فالاخير من الخناقي أفضلهم
والاخير من النساء أفضلهن
(قوله أولها) ظاهره وان
اختص غيره من بقية
الصفوف بفضيلة في المكان
كان كان في أحد المساجد
الثلاثة والصف الاول
في غيرها والظاهر خلافه
أخذ من قولهم ان الانفراد
في المساجد الثلاثة أفضل
من الجماعة في غيره وكألو

كان في الصف الاول ارتفاع على الامام بخلاف غيره والظاهر ان الذي يليه أفضل أيضا بل ينبغي ان الذي يليه هو
الاول لكرامة الوقوف في موضع الصف الاول والحالة ما ذكر في فرع لو لم يحضر من الرجال حتى اصطف النساء خلف
الامام واحرم هل يؤخرن بعد الاحرام ليتقدم الرجال أولا فيه نظر ويظهر الثاني وفاقا لم ثم رأيت في شرح العباب لشيخنا
عن القاضي ما يفيد خلافه اه سم على منج أقول والا قرب الاول حيث لم يترتب على تأخرهن افعال مبطله (قوله وأفضل كل
صف بعينه) أي بالنسبة لمن على يسار الامام امام من خلفه فهو أفضل من المبين كما نقل عن شرح العباب لابن حجر لكن ظاهر
كلام الشارح يخالفه وهو ظاهر (قوله ويرده ان في جهة المبين الخ) عبارة ابن حجر وقول جمع من الثاني أو اليسار سمع الامام
ويرى افعاله أفضل من الاول أو المبين لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أفضل من المتعلقة بمكانها مردود اه وبه تعلم ما في
كلام الشارح حيث اقتصر على افضلية المبين وترك افضلية الاول على الثاني وذكر توجيه ما فيه الافضلية في المستثنين (قوله
كالاول) أي كصف الاول (قوله على أهلها) أي المبين والاول (قوله وتقف امامتهن وسطهن) المراد ان لا تتقدم عليهن
وليس المراد ان يتواءمن عليهن أو يسارهن في العدد خلافا لما توهمه بعض صفة الطالبة فليحذر (قوله وسطهن) قرر مر
انها تتقدم يسيرا بحيث تمتد أزعتن وهذا لا ينافي انهما وسطهن اه سم على منج فان لم يحضر الا امرأة فقط وقفت عن عيها
أخذ اعمامهم في الذكور

لم يستقبله كما شمله الاطلاق فان استقبله كان مكروها كما يأتي (قوله في مكان منصوب) حال من فاعل استكرها هو سريح فتاوى والده خلافا لما في طائفة الشيخ من جعله صفة لاسترة وعبارة الفتاوى مثل ممن صلى بمكان منصوب الى استرة هل يحرم المرور بينه وبينها أم لا فاجاب بانه لا يحرم المرور بل ولا يكره انتهت وهو شامل لما اذا كانت السترة في غير المنصوب (قوله

(قوله لا يقفن معهم) انظر هل ذلك على سبيل الوجوب أو الندب فيه نظرا والا قرب الثاني ويؤثر كل من الفريقين بغض البصر (قوله فهو أفضل) أي من جالوسهم خلف الرجال واستدبارهن القبلة (قوله تستوي صفوفها) ظاهره وان زادت على ثلاثة فليراجع ما في الجنازة وعبارة ثم بعد قول المصنف وس - هل صفوفهم ثلاثة فأكثر من صلي عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب أي حصلت له المغفرة ولهذا كانت الثلاثة بمنزلة الصف الواحد في الأفضلية كما قاله الزركشي عن بعضهم نعم يتجه ان الاول بعد الثلاثة كدخول الغرض بها وانما لم يجعل الاول أفضل لمحافظة على مقصود الشارع من الثلاثة (قوله ويسن سد فرج الصفوف) ويسن ان لا يزيد ما بين كل صفين والاول والامام على ثلاثة أذرع ومتى كان بين صفين أكثر من ثلاثة أذرع كره له داخلين ان يصطفوا مع المتأخرين فان فعلوا لم يحصلوا فضيلة الجماعة أخذنا من قول الثاني لو كان بين الامام ومن خلفه أكثر من ثلاثة أذرع فقد ضيعوا حقوقهم ولقد اختلف الاصطفا في بينهم ما والا كره لهم اه ابن حجر وعبارة بعد قول المصنف الا في والافضلير مانصه ندبا لم يبري عمل به في الفضة ثل وهو أي المصلي ٥٥٥ هـ دخلت في الصف أو جرت رجلا

من الصف فيصلي معك أعد صلاتك ويؤخذ من فرضهم ذلك فير لم يجد فرجة حرمته على من وجدها التقوية الفضيلة على الغير من غير عذر اه وكتب بعضهم على قوله والا كره لهم هداية في ما يأتيه من النصريح بالحسنة الا ان تحصل الكراهة هنا على كراهة

مع غرض البصر واد اجتمع الرجال مع النساء والجميع عراة لا يقفن معهم لا في صف ولا في صفين بل يتصين ويجلس خلفهم ويستديرن القبلة حتى تصل الرجال وكذا عكسه فان أسكن ان تتوارى كل طائفة بكان حتى تصل الطائفة الاخرى فهو أفضل كما ذكر ذلك في المجموع وصلاة الجنازة تستوي صفوفها في الفضيلة عند اتحاد الجنس لاستتباب تعدد الصفوف فيها ويسن سد فرج الصفوف وان لا يشرع في صف حتى يتم الاول وان يفسح لمن يريده وجيع ذلك سنة لا شرط فلو خالفوا صحت صلاتهم مع الكراهة كما مر بعض ذلك وتأنيت امامهم قال الرازي لانه قياسي كما ان رجلة تأنيث رجل وقال القونوي بل التيسر حذف التاء ادلتها امام ليس صفة قياسية بل صيغة مصدر أطلقت على الفاعل قاله - تستوي المذكور والمؤنث فيها وعليه فاقى بالتاء لتساويهم ان امامهم الذ ذكر كذلك (وبكره وقوف المأموم فردا) عن صف من جنسه انتهى عنه ودليل عدم البطلان ترك أمره عليه الصلاة والسلام لفاعله بالاعادة وما ورد في

التصريح اه وقضية ما عاين به من قوله لتقويته الخ ان فضيلة الصف الاول تنفوت على من تقدم عليهم قل أو أكثر وهو ممكن لانهم لا تقصير منهم فالقياس ان التقوية انما هو على المتقدم وحده ويمكن ان يقال المراد بالفضيلة التي قوتها قربهم من الامام وسماءهم لقراءته مثل الاثواب العف واما هو فلا ثواب له لان فعله مكروه أو حرام وكلاهما مأمون لمصلحة الجماعة (قوله) وقف شافعي بين حننسين مسافرجهما كره ولم يحصل له فساد الجماعة لاعتماده فساد صلاتهم ما قاله في الخادم وبطرح فيه ابن حجر فليراجع وينبغي ان ليس من ذلك ما لو علم ترك ما وراء الساعة لان فعل التائب الكونه عن تنليد معج بزل بمنزلة السهو والشافعي اذا ترك الفائدة سهوا لا تبطل صلاته بغير الترك وانما يبطل بالسلام وعدم الذكر وحيد هذا شافعي يرى صحة صلاة الحنفى مع تركه القراءة فحصل له الفضيلة لعدم اعتقاده ما يباين به لافعه مع المس فانه وان رل منزله لسهو وهو مما يبطل عمده وسهو عندنا فكان كالمسرد (قوله حتى يتم الاول) أي واد اشرعوا في الثاني ينبغي ان يكون وقوفهم على هيئة الوقوف خلف الامام فاذا حضر واحد وقف خلف الصف الاول بحيث يكون متاديا ليمين الامام فاذا حضر آخر وقف في جهة يساره بحيث يكونان خلف من يلي الامام وقضية قوله حتى يتم الاول ان ما جرت به العادة من الصلاة في سجود رواق ابن معمر بالجامع الازهر ان الصف الاول يكمل ولو بالوقوف في العن وداخل الرواق ولا يشرعون في الثاني الا بعد تكميل الاول وان امتد الى آخر المسجد من جهتي الامام وقد يقال اخيار هذا الموضع للصلاة ينزل منزلة مسجد مستقل فلا يعتبر ما اتصل به من العن ولا الرواق وهو الطاهر لانهم لو وقفوا في محل واسع كالبرية اعتبر منها ما هو له صلاتهم دون ما رادوا وان كان مساويا في الصلاحية لما صلاوا فيه بل أو أصح (قوله يجهت صلاتهم مع الكراهة) ومتسمى الكراهة هوات وسبب الجماعة كما يصرح به قوله قبل ويجري ذلك في كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبة

قوله صلى الله عليه وسلم) تعطيل الشئ (قوله وانما يحرم الخ) تقدم ما يغني عنه (قوله أو اختل شرط من شروطها) من عطف العام على الخاص (قوله أو نحو باب مسجد) ينبغي أن يكون محله ما لم يضطر إلى الوقوف فيه بان امتلاء المسجد بالصفوف ثم رأيت الشيخ في الحاشية ذكر ذلك احتمالاً قال ويحتمل عدم حرمة المرور لغير كل من المار والمصلي أما المصلي فله عدم تقصيره وأما المار فلا استحقاقه المرور في ذلك المكان على أنه قد يقال بتقصير المصلي حيث لم يبادر للمسجد بحيث يتيسر له الجلوس في

(قوله ويؤخذ من قولهم الخ) هذا الصنيع يقتضي أن الوقوف منفرداً عن الصف في الصحة معه خلاف وإن الاعادة تسن للخروج منه لكنه لم ينبه عليه فيما مر فليراجع وقضية قوله إلا في بعد قول المصنف فيجوز خروجاً من الخلاف الخ ثبوت الخلاف فيه وقد يشعر قوله السابق إذاً الخلاف المذهبي أولى بالرعاية أن الخلاف في الانفراد عن الصف ليس خلافاً في مذهبنا ويشعر به قول إمامنا لو ثبت قلت به ٥٥٦ ففرع عما صار وحده في أثناء الصلاة ينبغي أن يجزئ شخصاً فإن تركه مع تيسره

ينبغي أن يكره مروجه
الله اه سم على منهم أي
وتفوته الفضيلة من حيث
(قوله ولو منفرداً) أي
وبعد خروج الوقت أيضاً
(قوله بل يندب) أي
الانفراد (قوله بفتح السين)
أي وكسرها وقد نظم ذلك
شيخنا العلامة الدونوري
فقال

وسعة بالفتح في الأوزان
والكسر محكي عن الصغاني
(قوله لعدم التقصير الخ)
أي لا تفوتهم الفضيلة
(قوله ولم يحرق) أي إلى
أن يصل إلى فرجة في الصف
الثاني مثلاً وينبغي في
هذه الصورة أنه لا تفوت
الفضيلة على من خلفه ولا
على نفسه لعدم التقصير
ومعلوم أن محله حيث لم
يحد محلاً يذهب منه بلا
خرق للصفوف (قوله ولو

رواية أخرى من الأمور المحمولى على الاستحباب لا سيما وقد اعترض تحسين الترمذي وتصحيح ابن حبان لما يقول ابن عبد البر أنه مضطرب والبيهقي أنه ضعيف ولهذا قال الشافعي لو ثبت قلت به ويؤخذ كما قال الشارح من الكراهة فوات فضيلة الجماعة على قياس ما سياتي في المقارنة ويؤخذ من قولهم هنا أيضاً أن الأمر بالاعادة للاستحباب إن كل صلاة وقع خلاف أي ليس بشاذ في محتمل استحباب أعادتها ولو منفرداً أو خرج بالجنس غيره كأمراة ولا نساء أو خنثى ولا خنثى فلا كراهة بل يندب كما علم مما مر (بل يدخل الصف أن وجد سعة) بفتح السين فيه بان كان لو دخل فيه وسعة وإن عذمت فرجة ولو وجدها وبينها صفوف كثيرة خرق جميعها ليدخل تلك الفرجة لأنهم مقصرون بتركها ولا يتقيد بذلك بصف أو صفين كما وقع للأسنوي ونقله في المهمات عن جمع كثير وعن نصه في الام فانه التمس عليه مسألة باخرى فان فرض المسئلة التي نقل عنهم فيها في التخطي يوم الجمعة والتخطي هو الماشي بين القاعدتين وكلاهما هنا في شق الصفوف وهم قائمون وقد صرح المتولي بأنهما مسألة أن والفرق بينهما أن سد الفرجة التي في الصفوف مصلحة عامة له وللقوم بان تمام صلاته وصلاتهم فان تسوية الصفوف من تمام الصلاة كما ورد في الحديث بخلاف ترك التخطي فان الامام يسن له عدم إحرامه حتى يسوي بين صفوفهم نعم إن كان تأخرهم عن سد الفرجة لعدم كوقت الحرب بالمسجد الحرام لم يكره لعدم التقصير ولو كان عن عيبين الامام محمل بسعه وقف فيه ولم يحرق ولو عرضت فرجة بعد كمال الصف في أثناء الصلاة فقتضى تعليمهم بالتقصير عدم الخرق إليها ويحتمل غيره (والا) أي وإن لم يجلسه (فليجبر) ندباً في القيام (شخصاً) من الصف إليه (بعد الإحرام) ليصطف معه خروجاً من الخلاف ومحل ذلك إذا جاوز موافقته له والأفلاجر بل يمتنع لحوف الفتنة وإن يكون حراً لئلا يدخل غيره في ضمانه حتى لو جره ظاناً حراً يتبعه قتيبن كونه رقيقاً دخل في ضمانه كما مر من الإشارة إليه عن أثناء الدرجة الله تعالى وإن يكون الصف أكثر من اثنين لئلا يصير الآخر منفرداً فإن أمكنه الخرق ليصطف مع الامام أو كان مكانه يسع أكثر من اثنين فينبغي أن يخرق في الأولى ويجزئ ما معاني الثانية والخرق في الأولى أفضل من الجبر

عرضت فرجة الخ) أي بان علم عروضها ما لو وجدها ولم يعلم هل كانت موجودة قبل أو طرأت فالظاهر (وليساعده أنه يخرق ليصلها إذا لاصل عدم سدها) إذا كان ذلك من أحوال المؤمنين المعتادة لهم ففرع عما لو جهل هذا الحكم لم يبعد أن يسن لمن علم بجهله من أهل الصف التأخر إليه مر اه سم على منهم ومفهوم تقييده بالجهل عدم سده مع العلم وبوجه بانه الذي فوت على نفسه (قوله عدم الخرق إليها) هذا هو المعتد (قوله كما مر الإشارة إليه) أي في غير هذا الموضع ويؤخذ من قولهم خطاب الوضع لا يفترق الحال فيه بين العلم والجهل الضرر هنا (قوله فان أمكنه الخرق) أي بين الاثنين بخلاف ما إذا كان الصف أكثر من اثنين فالجراً أولى من الخرق بالشروط (قوله فينبغي أن يخرق في الأولى) أي قوله فان أمكنه الخرق والثانية هي قوله أو كان الخ (قوله والخرق في الأولى أفضل من الجبر) أي حيث أمكنه كل من الخرق والجبر

غير المرو لعل هذا أقرب انتهى وقد يقال عليه اذا كانت الصورة ان المسجد ممتلي بالصوف فابن يذهب المار والمسد
ليس محلا للزور وقوله على انه قد يقال بتقصير المصلي الخ فيه انه حيث كانت الصورة ماد كره فلا بد من وقوف بعض
المصلين بالباب بالضرورة فلا تقصير (قوله وقبسه ان من استرخ) أي بجامع عدم التقصير اذ من أقي بالستره التي كاهه

(قوله وليساعده المجرور) ينبغي ان يجعل لهذا المسألة فضيلة الف الذي كان فيه ولا يصح تأخره عنه اهـ سم على منج
(قوله وذلك يعادل الخ) مشعر بفوات فضيلة الف الذي كان فيه وبه ما ذكرناه عن سم (قوله لأحرام) خلافا لظاهر ما يأتي
عن الكفاية (قوله ان يجذب) هو بكسر الهمزة وباء ضرب اهـ مصباح (قوله وظاهر كلام الاصحاب) ضعيف (قوله
فلا يخالف ما قرناه) أي في ان الجرح قبل الاحرام مكروه لأحرام (قوله ضعيف) أي أو هو محمول على ما اذا لم توجد قرينة
تغلب على الظن صدقه (قوله أو بهداية ثقة) عطف على قول المصنف ٥٥٧ بأن كان يراه (قوله لزمه) أي المأموم (قوله

وجه المأموم) أي بأن لم
يسلم بانتقاله لا بعد مضي
ركنين فمليين كداد كروه
هنا وسبق في فصل يجب
مناجاة الامام بعد قول
المصنف ولو تقدم بفعل
ركوع ان ن أي تقدمه
ركنين بطلان ان كان عامدا
عالميا بغيره بعد خلاف
ما اذا كان ساهيا أو أهلا
فانه لا يصح خبره لا بعد
يهما انتهى وعليه فالمراد
ببطلان القدوة لعدم العلم
هنا انه اذا انشأ على وجه
لا يطلب على ظنه فيه العلم
بانتقالات الامام لم يصح
صلاته بخلاف ما ادل على
ذلك وعرض له ما منه عن
العلم لا بانتقالات وعلمه ولو
ذهب المبلغ ورجح ووجه
فان قيل انه لم يرد ولم يعلم
بانتقالات الامام الا بعد
مضي ركنين بوجهي عدم

(وليساعده المجرور) ندبنا لفضل المعاونة على البر والتقوى وذلك يعادل ما فات عليه
من الصف اما الجرح قبل الاحرام فكروه لأحرام كما أفتى به الالدرجته الله تعالى فقد قال
القاضي أبو الطيب فيما لو وقف مأموم عن عيين امامه فجاء آخر فأحرم عن يساره يكره للثاني
ان يجذب الذي عن عيين الامام قبل احرامه قال الروياني وكلام الاصحاب يدل على ان المأموم
يتأخر الى الثاني قبل الشروع في الصلاة والجميع ما قاله القاضي أبو الطيب انتهى بل أنكر
ابن الاستاذ كون الجذب بعد التحريم وقال وافق الرافي على نقله الفارق في فوائد ولم أره
في شيء من الكتب المشهورة بعد الكشف الا في الحليسة للرويني وظاهر كلام الاصحاب
واطلاقهم ان الجذب يكون قبل التحريم فان القصد الخروج من الخلاف كما هو متي أحرم
من فرد الم تنعقد صلاته عند المخالفين فلا فائدة في الجذب حينئذ انتهى وقد أنكره ابن أبي
الدم أيضا فقوله الكفاية لا يجوز جذبه قبل ان يحرم محمول على الجوار المسوي الطرفين
فلا يخالف ما قرناه (ويشترط علمه) أي المأموم (بانتقالات الامام) ليتمكن من منابه به
(بأن) كان (يراه أو) يرى (بعض صف) من المقتدين به أو واحدا منهم وان لم يكن في صف
(أو يسمعه أو) يسمع (مبلغا) ثقة وان لم يكن مصليا وظاهر ان المراد بالثقة هنا عدل الرواية
اذ غيره لا يقبل اخباره وقول المجموع يقبل اخبار الصبي فيما طريقته المشاهدة كالغروب
ضعيف وان نقله عن الجمهور واعتمده غير واحد أو بهداية ثقة بجنب أعني أصم أو بصير
أصم في نحو ظلمة ولو ذهب المبلغ في أثناء صلاته لزمه نية المفارقة أي ان لم يرجع ووجه قبل
مضي ما يسمع ركنين في ظنه فيما يظهر فلا يمكن ثم ثقة وجهه المأموم افعال امامه انطأه
كل ركوع والسجود لم تصح صلاته ويتقضى لتعدد التسعة حينئذ ومن شروط القدوة أيضا
ان يجتمعهم موقف اذ من متعاصد الاقداء اجتماع جمع في مكان تأخذ عليه الجماعة في
الاعصر الخالبة ومبنى العبادات على رعية لاتباع ولا اجتماع ما أرى به أحوال اما ان يكونا
بمسجد أو غيره من قضاء أو بناء أو يكون احدهما بمسجد والاخر بغيره وقد أخذ في بيان كل
قتال (واداجعها مسجد صح الاقداء وان بعدت المسافة) بينهما (ومالت المسافة) مسافة

البطلان لعدم كمالها (قوله ان يجتمعهم مسجد) الاولى ان يقول مكان (قوله على رعية لاتباع) أي اذا ندع فليس
لنا أحداث صفة لم توجد في عهد عليه السلام الا دليل كالتقاسم على ما ثبت به (قوله اما ان يكونا الخ) يدل أو جبر
لحذف أي وهي أنه اما ان يكونا الخ (قوله أو يكون احدهما بمسجد الخ) وفيه صورتان وذلك اما ان يكون لا مزم في المسجد
والمأموم خارجة أو بالعكس (قوله منافذة أبوابها) قال هو المراد منافذة تنفذ اليها يمكن استطرافه ساد فلا بد في كل من البئر
والسطح من امكان المرور منسما الى المسجد عادة بان يكون للمصلي حتى قال في ذلك المؤذن في المسجد لورده
سلها امتنع اقتداء من يهاج في المسجد لعدم امكان المرور عادة اهـ سم على منوع أقول ومحمداه لم يكن في ذلك
المسجد والأصح كما يعلم من قوله في الشارح منافذة أبوابها ليه الخ وقوله يمكن استطرافه عاد يؤخذ به في لزوم الا بآر

بها مقلده لا يعد مقصرا (قوله يستتبعه) الضمير المرفوع فيه للرجل والمرأة والمنصوب للصلى كما نصح به عبارة الشهاب
مع ويظهر ان الضمير المرفوع في براه للصلى بليراجع (قوله وفي ايامه الجلدة) بحث الشيخ في الحاشية ان مثلها الخاتم وقد
يفرق بأن الختم مطلوب في الجملة حتى في حال الصلاة وأيضا فان الذي يستره الخاتم من البدن قبل بالنسبة لما ستره
الجلدة (قوله فأى واحدة نحي بها) الاولى في التعبير ان يقال رديها أو وضعها أو تحولت ادلا تحسية كما قرره (قوله لدفع

المعناة الا أن للقول منها لا صلاح البئر وما فيها لا يكتب بها الا انه لا يستطرق منها الا من له - برة وعادة بتزولها بخلاف غالب
الناس فتنبه له (قوله أو الى سطحه) أى وان خرج بهض المرعى المسجد حيث كان الباب في المسجد كما هو الفرض ولم تطل
المسافة عرفا فيما يظهر (قوله ولو لم تباذرة مغلقة) أى وان ضاع مفتاح العلق لانه يمكن فتحه بدونه ومن الغلق القفل فلا يضر
بأن يفتح كمثل شيخنا الزهلى عن يعلى على سلم المدرسة الغورية خلف امامها هل يصح اقتداؤه به فأفتى بأنه ان ثبت ان واقعها
ونفها مسجد أو جامع معصوم والا فلا اه ٥٥٨ ويدخل تحت قوله والا فلا ما ادشك اه أى والمشهور الا أن فيما بينهم ان

السلم مع الفسحة المتصلة
به عن يسار الداخل ليست
مسجدا (قوله غير مسمرة)
ظاهره سواء كان ذلك في
الابتداء أو في الانشاء وينبغي
عدم الضرر فيما لو سمرت
في الانشاء أخذنا بما أتى
فيما لو بنى بين الامام والمأموم
حائل من انه لا يضر وعلمه
بأنه يغتفر في الدوام ما لا
يغتفر في الابتداء (قوله
ومنارة داخلية فيه) عبارة
ابن حجر ومنارته التي بابها
فيه اه وقضيتها ان مجرد
كون بابها فيه كاف في عدها
من المسجد وان لم ندخل
في وقضيتها وخرجت عن
سبب بنائه وما قلناه فيما
لو خرج بهض المرعى
المسجد موافق له (قوله

أبواب اليه أو الى سطحه كما يفهمه كلامهما خلافا لما يفهمه كلام الافوار ولو مغلقة غير
مسمرة كبر وسطح ومنارة داخلية فيه لانه كله مبنى للصلاة فالمحتشمون فيه مجتمعون لا قامة
الجماعة مؤدون اشعارها والمساجد المتنافذة مثله في ذلك وان اضر كل منها امام ومؤذن
وجماعة بخلاف ما اذا كان في بناء غير نافذ كان سمر بابها وان كان الاستطراق يمكن من فرجة
من املاءه فيما يظهر لان المدار على الاستطراق العادى وكسطحه الذى ليس له مرقى أو حال
بين جانبيه أو بين المسجد ورجسته أو بين المساجد المذكورة نهر أو طريق قديم بأن سبقا
وجوده أو وجودها فلا يكون كالمسجد بل كمسجد وغيره وسيأتى وعلم انه يضر الشباك فلو
وقف من ورائه بجدار المسجد فقول فى الرافعى أخذنا من شرطه كالأرضة والمجموع
وغيرهما نافذة أبنية المسجد فقول الاسنوى لا يضره هو كما قاله الحصنى ومثل المسجد رجسته
وهو ما كان خارجة محوطا عليه لاجله فى الاصح ولم يعلم كونها اشار عاقبل ذلك أو نحوه سواء
أعلم وقضيتها مسجدا أم جهل أمرها علم بالظاهر وهو التقويط عليها وان كانت منسكة
غير محترمة كما اقتضاه كلامهما وجرى عليه بعض المتأخرين وخرج بالرحبة الحريم وهو
الموضع المتصل به المهيأ المصلحته كمنسك باب الماء وطرح القمامات فيه فليس له حكمه فيما
مر ولا فى غيره ويلزم الواقف تمييز الرحبة من الحرم كما قاله الزركشى اتعطى حكم المسجد
ولو حال بين المسجدين أو المساجد أو المسجد ونهر أو طريق بأن حفر بعد حدوثهما لم يخرجها
عن كونها كمسجد واحد وكان نهر فيماد كرا الطريق (ولو كانا) أى الامام والمأموم (بفضاء)
أى مكان واسع كصحراء أو بيت كذلك وكلو وقف أحدهما بسطح والاخر بسطح وان حال
بينهما شارع ونحوه (شرطا ان لا يزيد ما بينهما على ثمانية ذراع) بذراع اليد المعتدلة
وهو شبران (تقريبا) اذ لا ضابط له شرعا ولا لغة فلا تضر زيادته غير منقاحشة

داووف من ورائه بجدار المسجد الخ) أى والحال ان الشباك من جملته الجدار لان هذا محل خلاف الاسنوى كئلانة
(قوله فقول الاسنوى لا يضر) أى الشباك (قوله ومثل المسجد رجسته) أى في حصة اقتداء من فيها امام المسجد وان بعدت
المسافة وحالت أبنية نافذة (قوله وهو ما كان خارجة محوطا الخ) وان كان بينهما طريق اه ابن حجر وظاهر ان الطريق
ان كان قد عمدا على الرحبة والمسجد كانا كمسجد وغيره كما مر والافلاود كمرعاة للخبر أو لتأويل الرحبة بالمكان (قوله نهر
طارئ) أى تيقن طروقه بخلاف ما لو شك سم على منهج أى فلا يكونان كالمسجد الواحد وعلى هذا الحكم الطريق يخالف
حكم الرحبة في صورة الشك لما مر في قول الشارح سواء علم وقضيتها مسجدا أم جهل أمرها علم بالظاهر (قوله أو بيت
كذلك) أى واسع (قوله والاخر بسطح) قضيته انه لا يشترط امكان الوصول من أحد السطحين الى الآخر عادة وبه صرح
سم على منهج عن الشارح أولا ثم قال لكنه بعد ذلك قال ان الاقرب ان شرط الحصة امكان المرور من أحد السطحين الى
الاخر على العادة اه وسيأتى فى كلامه

مستقذر) أى وإن لم يكن تحفة (قوله أى يشناق) تفسير مراد من التوق والاهوشدة الشوق (قوله لان النبى صلى الله
عاه وسلم عن يساره) يؤخذ منه ان محله اذا كان عن يمين الجيرة الشريفة وهو مستقبل القبلة (قوله اكرام ثلاث) انما يظهر
بالنسبة للصلى على ان فى هذه الحكمة وقصة ان لم تكن عن توقيف رب ردة الشواك مع ولا بعدنى مرعاة ملك ليمين دون
ملك اليسار اظهر الشرف الاول (قوله ويجب لانكار على قائله) أى بدمر طه وهو كوكب الماء على يرى حرمة وتحتل وجوبه

(قوله كثر لثلاثة أذرع ونحوها) نصينه أنه يقترب منه أذرع لار نحو الثلاثة مثله وليس المراد به ما دونها لا يتقدم قوله وما قاربها لكن في كلام سم على منهج ما سيأتي وهو الأقرب ويمكن أن يجعل قوله وما قاربها اعتبرت سبيل نحو ويدله قوله وانما اغفروا الثلاثة الخ (قوله وما قاربها) أي عما هو دون الثلاثة لا ما رادفة تقتل سم على منهج عن الشارح أنه يعتقد التقيد بالثلاثة وقوله لان العرف عميرة قال الامسوي ولان صوت الامام ٥٥٩ عند الباهر له اديباع المأموم غامض في هذه

المسافة ثم على منج
وقبل بالدرس عن والد
الشارح انه تصير الزيادة
على الثلاثة نفسا على
حواشي الروص (قوله
لان العرف الخ) نصبت له
لوحات لا يجمع منه في
مكان واجتماع في ذات
الحث وانه غير مراد
وان اعراف في ذلك
نسبه هـ ابداسل هـ و
هـ ف لا يدخل عنده
مكان أو لا يجمع هـ و
يجمع هـ في صـ أو يحو
لم يثبت وهـ و يحو هـ أي
كالقهوة والحام والولجة
نونه اعبرت أي المسافة
وله كما كره في المحرر
رس كازم هـ إلى
الـ كور في المحرر هو
لوت سانس (وله

كثلاثة أذرع ونحوها وما قاربها الآن العرف بعدد محتمل في هذا دور ما راد عليه (وقيل
تسديدا) فتصير أي زيادة كانت وغطا ما ورد في فائده وكانهم اغتمت المعروا الثلاثة هذه
ولم يفتحروا في القلتين أكثر من رطلين على ما مر لان المارها على العرف وتم على قوة الماء
وعدمها ولان الوزن أضبط من لدفع ما يبقوا ثم أكثر مما صابقوا هذا لانه لا يبق وهذا
التقدير مأخوذ من العرف (فان تلاحق) أي وقف خلف الامام (شخصا أو صفان)
متربتان ورائه أو عن يمينه أو عن يساره (اعتبرت المسافة) المسد كورة (بين) الصف
أو الشخص (الاخير أو) الصف أو الشخص (الاول) لان الاول في هذه الحالة كاما
الاخير فان تعدد الأشخاص أو الصفوف اعتبرت بين كل صعي أو شخصين وان بلغ ما بين
الاخير والامام فراع شرط امكان ما بينه له (وسواء) فبادكر (لعماء المملوك والوقف
والمبعض) أي الذي بعضه وقف وبعضه ملك والمواناة اهل والمبعض أي الذي بعضه
ملك وبعضه موات كما ذكره في المحرر ويمكن دخوله تحت إطلاق البعض مع عدم رعية
ما قبله وسواء في ذلك المحوط والمبعض وغيره (ولا يصر) في الحياولة بين الامام والمأموم
(الشارع المطروق) بالفعل فلا يرد عليه ان كل شارع يكون مطروقا والمراد به كبر الطروق
لكونه محل الخلاف على مدعى الاسوى ورد بان ابن الزينة حكم الخلاف مع عدم الطروق
فيما لو وقف بسطح بينه والامام بسطح المسجد بينهما هو اهل الرابحي العتق وهو الاصح
أي مع امكان الموصول له تدفوع غيره المبع (والنهر المخرج الى سباحة) بكسر السين أي
عوم (على الصحيح) فيها لكونه غير معد للحياولة كذا كما كان في مسند من كتب في العصر
والثاني بضر ذلك أما الشارع فقد ذكره رجعة في بعض الاطالع الى احوال الامم واما
النهر فبما على حياولة الجسد او باب الاول يمنع العبر والحدود المذكورة في الشارع
غير المطروق والنهر الذي يمكن العمور من أحد طرفيه من رسمه اربعة اوتوب ودهر وادي

ويجوز دحوله) أي المعض (قوله مع مدروية مقله) وهو قول المصنف المأثور والموقوف (قوله المعض) أي
كلا أو بعضا (قوله مع امكان الوصول له ساد) أي بان كون لكل من السبلتين في الشارع لدى بينهما السبل بالشارع
على منهج (قوله وعن غيره الممع) أقول يمكن حمله على ما إذا لم يمكن لتوصل منه السبل - (قوله والهر المخوج إلى -) (أحد)
أي وان لم يحسنها وقال ابن حجر في شرح المحرمية ولا حصر بل لشارع والنهر الكبير وان لم يمكن عبور د والنار ونحوها
ولا يضرب محل البصريين السبيلين لأن هذه لا تعد له بلولة ولا يسمى أحد من الأبرار (قوله لم يلبس عرو) ومع ما رواه
لا بد من عدم زيادة المسافة بينهما على ثلاثة أذراع كما مر (قوله مكنه دفتين) أي أنه لا بد من كذا رين ثانيا في أن للشارع
بعد قول المصنف شرط اتحاد بعض بدنه (قوله أم الشارع الخ) توجهه إلى أن (قوله غير مصر) هذا باللسان للشارع شكل
بما تقدم عن ابن الروعة أي بإلحاطة قول الشارع في بابه أي مع امكان الوصول له ساد إلا أن يراد بغير الماروي في كلامه
مطروق لم يكن طريقه أو لم تجر العادة بالمرور به أصلا

هنا مطلقا تعدى ضرره الى الغير (قوله من حيث البصاق في المسجد) أي امام من حيث التقدير لما لا يملكه فالحرمة ثابتة (قوله لانه فعل الكفار أو المتكبرين الخ) عبارة الشهاب ج في النخبة وعلته انه فعل الكفار أو المتكبرين لما صح انه راحة أهل النار أو الشيطان لما في شرح مسلم ان ابليس هبط من الجنة كذلك انتهت وقوله صح انه راحة أهل النار دليل لكونه

(قوله فان كانا الخ) قسم قوله ولو كانا بغضاء الخ (قوله فطريقان أحدهما الخ) عبارة المحرر وأولاهما ولم يصرح في غيره بترجيح أحدهما لكن الترجيح مراد بقوله أولاهما فعبارة المصنف مساوية لاصله وقوله أحدهما أي عند الراعي (قوله وجب اتصال صف الخ) ليس بقيد بل لو وقف الامام بالصفة والمأموم بالعن كفي على هذا (قوله وطرفه بهذا البناء) أي وان اعتمد على الطرفين (قوله وازورار) ٥٦٠ عطف تفسير (قوله بالقيد الا في) أي بعد قول المصنف وكذا الباب المردود

والشبان في الاصح في قوله
وبما تقر علم صحة صلاة
الواقف على أي قيس بن
في المسجد الخ (قوله كما قاله
الشارح) أي قال معنى
حائل فيه والافعال به أو
حال ما فيه باب الخ (قوله
كالامام) أي ومع ذلك لو
سمع قنوت الرابطة لا يؤمن
عليه لان العبرة في ذلك
بالامام الاصل وقضيته انه
تكبره مساوته ونظريه
سم على ج واستقرب
شخصنا الشوري عدم
الكراهة وهو ظاهر
ويحتمل الكراهة لتزليلهم
الرابطه منزلة الامام في
عدم التقدم عليه في الافعال
(قوله ولا يسلمون قبل
سلامه) عموم شامل
لما لو بقي على الرابطة شيء
من صلته كان علم في آخر
صلاته انه كان يسجد على

فيه أو على جسر محدود على حافته غير مضر جزا (فان كانا) أي الامام والمأموم (في بناءين
كعصا وصفة أو) كمن أوصفه (ويست من مكان واحد كدرسة مشتملة على ذلك أو مكانين وقد
حاذى الاسفل الاعلى ان كناء لي ما يأتي عن الراعي (فطريقان أحدهما ان كان بناء المأموم)
أي موقفه (يمينا) للامام (أو شمالا) له (وجب اتصال صف من أحد البناءين بالآخر) اذ
احتملاف الابنية بوجب التفريق فاشترط الاتصال ليحصل الربط بالاجتماع وما سوى هذين
من أهل البناءين لا يضر بعدهم عنهم ما بثلاثمائة ذراع فسادونها ولا يكتفي عن ذلك بوقوف
واحد طرفه بهذا البناء وطرفه بهذا البناء لكونه لا يسمى صفا فيه في الاتصال (ولا تضر
فرجة) بين المتصلين المذكورين (لا تسع واقفا) أو تسعه من غير امكان الوقوف فيها كعتبة
(في الاصح) لاتحاد الصف معهما عرفا والثاني تضر تطر الحقيقة فان وسعت واقفا فكثر
ولم يتعد الوقوف علم باضر (وان كان) الواقف (خلف بناء الامام فالاصح صحة القدوة
بشرط أن لا يكون بين الصفين) أو الشخصين الواقفين بطرفي البناءين (أكثر من ثلاثة
أدع) تقريرا لان هذا المقدار غير محمل بالاتصال العرفي بخلاف ما زاد عليها (والطريق
الثاني لا يشترط الا القرب) في جميع الاحوال المتقدمة بان لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة
ذراع (كالقضاء) أي بالقياس عليه اذ المعول عليه العرف وهو غير مختلف فتنشأ الخلاف
العرف كما هو ظاهر ومحمل الاكتفاء بالقرب على هذا (ان لم يكن حائل) يمنع الاستطراق
بان كان يرى امامه أو بعض من اقتدى به مع تمكنه من ذهابه اليه لو قصد من غير اخلال
بالاستقبال وغير انعطاف وازورار بالقياس الا في أي قيس (أو حال) بينهم ما حائل فيه
(باب نافذ) كما قاله الشارح ردالمحتار على المصنف بأن النافذ ليس بجائز وان
صوابه كافي المحرر فان لم يكن بين البناءين حائل أو كان بينهم ما باب نافذ ولا بد من أن يقف
بجذاته صف أو رجل كافي الروضة وأصلها وهذا الواقف بازاء المنفذ كالامام بالنسبة لمن
خلفه لا يحرمون قبله ولا يركعون قبل ركوعه ولا يسلمون قبل سلامه ولا يتقدم المقتدى
عليه وان كان متأخرا عن الامام ويؤخذ من جعله كالامام أنه يشترط أن يكون ممن يصح

كورهامنه من لا قيام ليا في بناء عليه فيجب على من خلفه انتظار سلامه وهو بعيد بل امتناع سلام من خلفه اقتداؤه
قبل سلامه مشكل ومن ثم قال ابن قاسم على ج قال في شرح العباب ان بعضهم نقل عن بحث الاذري انهم لا يسلمون قبله ثم
نظرفيه أيضا لمنع سلامهم قبله لا تقطاع القدوة بسلام الامام ويلزم من انقطاعها سقوط حكم الرابطة لصيرورتهم منفردين فلا
محذور في سلامهم قبله (قوله ولا يتقدم المقتدى الخ) قال سم على ج قوله دون التقدم بالافعال الخ وعلى ما قاله ابن المقرئ
فلو تعارض متتابعة الامام والرابطة بأن اختلفت فعلاهما تقدم ما وتأخر افعاله يراعى الامام أو الرابطة فيه تطر فان قلنا يراعى
الامام دل ذلك على عدم ضرر التقدم على الرابطة أو يراعى الرابطة لزم عدم ضرر التقدم على الامام وهو لا يصح أو يراعىهما الا
اذا اختلفا ف يراعى الامام أو الا اذا اختلفا فالقياس وجوب المفارقة فلا يخفى عدم اتجاهه انتهى وقد يؤخذ من توقفه في وجوب
المفارقة وجواز الآخر عن الامام دون ما عداهما ان الاقرب عنده مراعاة الامام في تبعه ولا يضر تقدمه على الرابطة ورأيت

فعل الكفار أو المتكبرين الذين قال بكل منهما قاتل اذ اهل النار هم الكفار والمتكبرون والمراد ان هذا فعلهم في صلاتهم كما
يصرح به رواية ابن حبان الاختصار في الصلاة راحة اهل النار وقوله أو التسيط ان معطوف على الكفار وداية ما بعده
وفي نسخ من الشارح لفظ فها عقب قوله راحة اهل النار وهو غير صواب لما علمت (قوله وكذا انحصه) أي الرأس وقوله عن
أسفل الركوع فضيته انه لو أتى بالخض في أسفل الركوع لا يكره وكذا بحسب ما ذهبه كاشهاب ح من كلام الشافعي

الجزم به بخط بعض الفضلاء قال لان الامام هو المقتدى به فليست اهل قال سمح حتى ج اية ولو تعددت لربطة وقصد الارتباط
بالجميع فهل يجتمع كالامام مال مر للنوع ويظهر خلافه ومبدل قوله فلا يستند عليه الخ بعد قوله واحد أي سواء كان واحدا
أو أكثر على امتناع تقدمهم فيما ذكره على الأكثر والظاهر وهو الوجه انه غير مراد بل يكفي انتهاء التقدم المذكور بالنسبة
لواحد من الواقفين لانه لو لم يوجد الا هو كفي مراعاته انتهى (قوله فيما يظهر) أي خلافا لابن حجر رحمه الله وعبارته ومن
ثم اتجه جواز كونه امرأة وان كان من خلفه رجالا اه ولعل قوله ولم أره شيئا له لم يرفه نقلا لبعث المتقدمين (قوله فان
تمكن) أي المقتدى (قوله انتظمت القدوة) فضيه انه حيث قسما بانتطاع القدوة لا تجب بنية المارة فلا في هذه المسئلة ولا
في حدث الامام وسيأتي في فصل خرج الامام من صلاته انتظمت القدوة منه ٥٦١ وقد قول المصنف لوزنك سنة

مقصودة كتنه ودينه
المفارقة كأن رأى امرأه
مسلما على بطل الصلاة
ولم يعلم الامام به كأن رأى
على ثوبه ثيابا غير ممو
عنها أي وهي خبيثة تحت
ثوبه وكشفها لرجل مالا أو
رأى خلفه تفرق انتهى
(قوله عنها) أي عن ماله
البعوى (قوله فردد الرمح
الخ) خرج به ما لورده هو
فيض من ماله المنداه
اذا رد الباطن في الامانة
بواسطة ربح أو غيره اذ مع
الانداء وان علم المقالات

اقتداؤه به وهو كذلك فيما يظهر ولم أره شيئا ولا يصح روال هذا الربطة في أثناء الصلاة
فيتمونها خلف الامام حيث علموا بانتقاله لانه يستغرق في الدعاء فلا يغتفر في الابتداء قال
البعوى في قنائه ولورده لرجل لباب في أثناء الصلاة فان تمكن من فقهه فعل ذلك مالا ودام
على متابعتة والافارقه ويجوز أن يقال انتظمت القدوة كما لو أحدث امامه فان تابعه بطأت
صلاته كذا نقل الادري عن اذلك ونقل الاسنوي عن فتاوى البغوي انه لو كان الباب مسنوحا
وقت الاحرام فردد الرمح في أثناء الصلاة لم يضر انتهى ولعل ادعاء البغوي بعدد الثاني أوجه
كنظاره وما كان الاول مشكلا قال الشيخ ان صورته اذ لم يعلم هو وحده اسقالات الامام
بعد رد الباب وبانه قصر بعدم احكامه فتحة بخلاف البقية وبان الحائل أشد من البعد بدليل
ان الحائل في المسجد يضر بخلاف البعد ولو بني بين الامام والمأموم حائل لم يضر كما رجحه ابن
العماد والادري أخذ بموم القاعدة لسابقة وظاهرهما ان تخلله مانع من البناء بامر
(فان حال ما) أي بناء يمنع المرور لا الرؤية) كتابك وباب مردود وكيفية شريعة أو رتبة من
مدرسة بحيث لا يرى الواقف من أحدهما الامام ولا أحد من حلقه (وجهان) أحدهما كما
في الروضة عدم صحة القدوة أحد من أحدهما في المسجد الا في مع الموات ولهذا ترك التصحيح
هنا ولم يقع في هذا المتن ذكر خلاف من غير ترجيح سوى هداوني المذاهب ولا ثالث لهما الا

٧١ نهاية ل امام منصرفه بعدم احكام فتحة بخلاف ما وردت الربطة في أثناء يحدث ثوبه
لا يمنع بقاء القدوة بشرط العلم بالانتقالات مراد سمح لي نسخ وانه أو غير ذلك ولو لم يكن فلا وهو طهرا يكن له
ما في الشارح لانه اذا تعرض هر وغيره قدم ماله وطهره وان لم يكن من فقهه لا يرد الباطن من فعله (قوله والذ في
أي عدم انضرر أوجه ومجمله حيث علمه بتقالات الامام بظاهره (قوله كقطر) وماله أو ربح السلم الذي يوصل به
الى الامام في بناء الصلاة ولا يطرأ مكان انفرق بين باب وربع السلم سهوله التوصل من باب المردود دون الوصول مع
رفع السلم لما أتى من انه لو بني بينهما جدار لم يضر (قوله ولما كان الاول) هو قوله قبل البعوى الخ (قوله والله) أي والله
بانه الخ (قوله لم يضر) أي وابل الجدار جدا حيث علمه بتقالات الامام (قوله أحداه موم القاعد الساتنة) وهي قوله
يستغرق في الدعاء مالا يستغرق في الابتداء أي حيث لا تنصير (قوله مالم يكن البناء بامر) أي لما مره (قوله وباب مردود) عطاف
على شبالك لكن فيه مساححة لا فتنة له ما يمنع المرور لا رؤية مع مساحته بالمعكس ومن ثم حمله المحي لمساه في السرور
(قوله بحيث لا يرى الواقف) هذه التقسيم ينفق ان وله وكذا من الملو بالحد لا انشبالك أي لا يمنع الرؤية وهو
خلاف التبادر من عبارته ويمكن الجواب بان لكاف للسيرة مع بعد دل المسألة من حداد وماله بيب
في صفة شريعة الخ

والاصحاب والافكار الشافعي الذي نقله الاذري معترضه تقييد المصنف بالمبالغة بل وكلام الاصحاب كما يدل عليه سياقه ليس فيه تقييد ذلك بما كل الركوع وعبارة الاذري في القوت قلت فافهم أي كلام المصنف ان الخفض بدون المبالغة لا يكره وفيه نظر قال في الام فان رفع ٥٦٢ رأسه عن ظهره أو ظهره عن رأسه أو جاني ظهره حتى يكون كالمحدود بكرهت

ذلك انه انتهى ولا شك ان ذلك خلاف السنة كما سبق في فصل الركوع والمبالغة أشد كراهة الى أن قال تقييده بالمبالغة خلاف ما دل عليه كلام الشافعي والاصحاب (قوله كما صححه في التحقيق) يعني تقييد الكراهة بالبيان ونفيها في الصحراء أو ما قوله بالنسبة للبيان وقت مرور الناس به وبالنسبة للصحراء الخالي عن الناس فليس من كلام التحقيق وانما هو جعل منه لكلام التحقيق وان أوهم سياقه خلافه وعبارة التحقيق وقارة الطريق في البيان قيل وفي البرية (قوله كالأقوال المفرعة على البيئتين المتعارضتين) أي فان الراجح ثم تساقط البيئتين والثاني يستعملان وعليه جرت هذه الأقوال الثلاثة (قوله ودعوى أهل الاول) أي الطريق الاول أي طريق المراوغة (قوله موافقة العرف قولهم) فاعل أو مفعول لموافقة فهو بالرفع والنصب أي وهو الاول (قوله) اذا وقف أحدهما في سطح

ما كان مفرعا على مرجوح كالأقوال المفرعة على البيئتين المتعارضتين هل يقرر أم يوقف أم يقسم (أو حال جدار) أو باب مغلق ابتداء (بطلت) أي لم تنفقد القدوة (باتفاق الطريقين) لأن الجدار معد للفصل بين الاماكن فاذا طرأ ذلك في أثناءها وعلم بانتقالات امامه ولم يكن بفعله لم يضر فيما يظهر أخذا مما مر (قلت الطريق الثاني أصح والله أعلم) اذا المشاهدة تقتضي بموافقة العرف لها ودعوى أهل الاول موافقة العرف قولهم لعلمه باعتبار عرفهم الخاص ولا أثر له اذا عارضه العرف العام (واذا صح اقتداؤه في بناء آخر) غير بناء الامام بشرط الاتصال على الطريق الاول أو الثاني بدونه (صح اقتداء من خلفه) أو بجنبه (وان حال جدار) أو جدر بينه وبين الامام اكتفاء بهذا الرابط وتقدم الكلام على ما يتعلق به (و) على الطريق الاول (لو وقف في علو) من غير مسجد كصفة مرتفعة وسط دار مثلا (وامامه في سفلى) كصحن تلك الدار (أو عكسه) أي الوقوف أي وقفا عكس الوقوف المذكور (شرط محاذاة بعض بدنه) أي المأموم (بعض بدنه) أي الامام بان يحاذي رأس الاسفل قدم الاعلى مع فرض اعتدال اقامة الاسفل اماما على الطريق الثاني وهو الصحيح فلا يشترط سوى القرب ولو قدم الكلام على ذلك في أثناء الاول لاسم من الامام نعم ان كانا بمسجد صح مطلقا باتفاقهما ولو كانا في سفينتين مكشوفتين في البحر صح الاقتداء كالقضاء وان لم تشدا احدهما بالآخرى فان كانتا مسقفتين أو احدهما فقط فكأقتداء أحدهما بالآخر في بيتين فبشترط فيه مع قرب المسافة وعدم الحائل وجود الواقف بالمنفذان كان بينهما منفذ والسفينة المشتملة على بيوت كالدائر التي فيها بيوت والسرادات بالعمراء وهي كافي المهمات ما يدار حول الخبساء كسفينة مكشوفة والخباء كالبيوت (ولو وقف) المأموم (في موات) أو شارع (وامامه في مسجد) متصل بنحو الموات أو عكسه (فان لم يحل شيء) مما بينهما (فالشرط التقارب) بأن لا يزيد ما بينهما على نحو ثلثمائة ذراع وما اعترض به قوله ولم يحل شيء بأنه متعذب اذا لو كان في جدار المسجد باب ولم يقف بجذائه أحد لم تصح القدوة رديان هذا علم من قوله فيما مر واذا صح اقتداؤه في بناء صح اقتداء من خلفه (معتبر من آخر المسجد) لان المسجد كله شيء واحد لانه محل للصلاة فلا يدخل في الحد الفاصل (وقيل من آخر صف) فيه لانه المتبوع فان لم يكن فيه الا الامام فمن موقعه ومحله الخلاف كما قاله الدارمي اذا لم يخرج المصوف عن المسجد فان خرجت عنه فالمعتبر من آخر صف خارج المسجد قطعافلو كان المأموم في المسجد والامام خارجه اعتبرت المسافة من طرفه الذي يلي الامام (وان حال جدار) لا ياب فيه (أو باب مغلق منع) القدرة لعدم الاتصال (وكذا الباب المردود والشباك) يمنع (في الاصح) لحصول الحائل من وجهه اذا الاول يمنع المشاهدة والثاني الاستطراق ومقابل الاصح لا يمنع لحصول الاتصال من وجهه وبما تقرره علم صحة صلاة الواقف على أبي قيس عن في المسجد وهو مانص عليه ونصه على عدم العجة محمول على البعد أو على ما اذا حدثت أبنية بحيث لا يصل الى الامام لو توجه اليه من جهة امامه الا بازورار

وانعطاف

والا تخرج على الارض اعتبرت المسافة من أحدهما الى الآخر بعد بسط ارتفاع السطح

منبسطة او متداها سم على منبج لكن الذي في الجمعة في كلام الشارح نقلا عن والده خلاف ذلك وعبارته ثم وهل المراد بقولهم لو كان يخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمعته الجمعة ان تبسط هذه المسافة أو ان يطلع فوق الارض مسامتا لما هو فيه المفهوم من كلامهم المذكور الاحتمال الثاني (قوله أو الثاني بدونه) أي الاتصال (قوله من طرفه) أي المسجد

انتهت فعملها الشارح على ما ذكره اشار به الى انه جرى على الغالب من ان الغالب في الطريق في البنيان مرور الناس بعلاجه في المعمره قلخص ان المدار في الكراهة على كثرة مرور الناس وفي عدمها على عدمه من غير نظر الى خصوص البنان والعمراء (قوله وقيل لغلبة النجاسة) مقابل قوله لانه يشغله وكان الاولى ذكره عقبه أو تغييره - الصنيع (قوله لمنى عن) (قوله بان يكون الخ) تصوير لعدم الازورار والانعطاف (قوله لا يلتفت عن جهة القبلة الخ) شمل ما لو احتاج في دهايه الى الامام الى ان يمشى القهقري مسافة ثم يتصرف وهذا قد يؤخذ منه ان مسئلة الاسنوى التي حكم الحصن عليه بالسجود بها شرطها ان يكون بحيث لو اراد الذهاب الى الامام من باب المسجد احتاج الى استدبار القبلة ولا يضر احتياجه الى الناس والتيسر قليلاً فيه جداً اهـ سم على منهج في اثنا كلام طويل ويؤخذ من قوله ولا يضر احتياجه الى البنان والتيسر انه لو كان يمكنه الوصول الى الامام من غير استدبار القبلة لكن يحتاج منه الى انحراف كأن احتاج في مروره لتعدية جدار قصير كالعتبة لم يضر ذلك لانه لم يصدق عليه انه استدبر القبلة (قوله حيث أمكن وفوقهما يسوى) أى ذن لم يمكن ذلك كأن وضع المسجد مشتملاً على ارتفاع وانخفاض ابتداء كالعمودية ولا كراهة وبه صرح في شرح العباب كذا نقله العلامة الشوبري عنه لكن الذي رأيته في الشرح المذكور نصه وأما استدعاء بعض محقق متأخرين لعدم جبرائيل ان ذلك في الام فليس في محله وعبرة الام لا تشهد له ولفظها ولا اختيار أن يكون الام مساوياً للناس ولو كان أرفع منه أو أخفض لم يفسد صلواته ولا صلواتهم ولا بأس أن يصلي المأموم من فوق المسجد ٥٦٣ صلاة الامام في المسجد اذا كان

يسمع صوته أو يرى بعض من خلفه فتدرايت بعض المؤدنين يصلي على ظهر المسجد الحرام بصلاته الامام قد علمت ان أحد من أهل العلم بعبادة ذلك وان كنت قد علمت ان بعضهم أحب ذلك لهم لو أنهم هبطوا الى المسجد ثم أيد ذلك بفعل أي حريرة فتأمل تجده نعم استدل على عدم بدلان الصلاة

وانعطاف بان يكون بحيث لو ذهب الى الامام من مصلاه لا يلتفت عن جهة القبلة بحيث يبقى ظهره اليها (قلت يكره ارتفاع المأموم على امامه) حيث أمكن وفوقهما يسوى (وعكسه) سواء كان في المسجد أم غيره كانص عليه الشايعي وجزية في الجواهر وأفتى به ابو الدوحة الله تعالى خلافاً لمن وهم فيه وظاهر ان المدعى على ارتفاع يظهر حساوان فل حيث عده العرف ارتفاعاً وما نقل عن الشيخ أبي حامد ان قلة الارتفاع لا تؤثر بظهره على ما تقر (الاحاجة) تتعلق بالصلاة كتبليغ يتوقف عليه اسماع المأمومين وكتبايعهم صفة الصلاة (فيستحب) ارتفاعهما لذلك تقديماً للصلاة فان لم يتعلق بها كان لم يبعد الاموضع ما يأتبع ولو لم يمكن الارتفاع احدهما فيمكن الامام كافي الكفاية عن قضاى وما اعترض به من أنه محل النهى فليكن المأموم لانه مقبوس رديان علة النهى من مخالفة الادب مع المتبوع أتم في المقيس فكان اينار الامام بالعلو اولى (ولا يقوم) مداسن أراد الاقسداء وان كان شيخنا ومراده بالقياس كافي الكفاية التوجيه ليشمل لمصلي قاعدة تبتعد أو مصطفاً

بالارتفاع لا على ان نفي الكراهة في مثل هذا المقام في الحرمه لا الكراهة لانه ذكرها عقب قوله لم يفسد صلواته ولا صلواتهم ثم رأيت الباقي فهم من النص ما فهمته منه حيث سادته اسدلالاً على ان الارتفاع على ان الشايعي قد أصر صرحاً في أن الكراهة حاصلة حتى في المسجد كما سبق بيانه في الساجدة التي يجرى فيها ويقي ما لو تعارض عليه مكرهاً كالصلاة في الصف الاول مع الارتفاع والصلاة في غير مع سطع الصوف فهل يرى في الاول أو في غيره من الصف الاول في الارتفاع من حيث هو ما هو على سورة الاحزاب والاعلام بخلاف عدم جوبه الصوف دون الكراهة فيه من حيث الجماعة لا غير (قوله كتبليغ يسوى عليه اسماع المأمومين) يؤخذ منه ان مربيهم المأمومين من رعاياهم الى كفاية نائب المساجد وقت الصلاة مكرهة مفقوت للصلاة الجدية لان تبايعهم لا يتوقف على ذلك الا في من من جدد في يوم الجمعة خاصة وهو ظاهر (قوله بان لم يبد الاموضع) ببارد لم يجدوهى اول لان هذه مختار قوله اولاً حيث أمكن وفوقهما يسوى (قوله من أراد الاقداء) تبع فيه مع وعبرة المحلى ولا يقوم صريده الصلاة حتى يسرع المؤذن الخ وظاهرها اسسوء الامام والمأموم في ذلك وهو ظاهر ولعل ما ذكره في السارح مجرد تصوير لان الناس من هم الذين يدرسون للقيام عند شروع المؤذن في الإقامة (قوله وان كان شيئاً) أى ولا مونه فضله الحرم قال مع ولو كان على التمسك بعبث لو احرار في غيرها فاته فضيلة الحرم مع الامام فم في وقت يعلم به ادراك الحرم انتهى (اقول) ومثل ذلك ما لو كان ماء وماء وماء وأراد الصلاة في الصف الاول

الصلاة في قارعة الطريق) تعليل لاصل المتن (قوله والمشهور أن كل واحدة) أي من العليين السابقين في قوله لأنه يشغل وفي قوله وقيل أغلبية النجاسة وكان الأولى ذكر هذا عقب ما على أنه لا يلائم ما مره من تعويله في الحكم على أولهما وحكاية ثانيتهما بقيل وعبارة الأذرع ثم قيل الكراهة لمرور الناس وقيل للنجاسة والمشهور أن كل من المعنيين علة مستقلة الخ وبالجمله فكلامه في هذه السوادة في غاية القلاقة (قوله لأنه يعتبر هنا) أي يشترط في تحقق الحرمة (قوله بالقيء الذي ذكرناه) أي مثلاً وكان لو أن قيامه إلى فراغ المؤذن وذهب إلى الموضع الذي يريد الصلاة فيه فأنته فضيلة التحريم (قوله الكراهة النفل الخ) وكراهة الجلوس من غير صلاة اهـ جـ ويؤخذ منه أنه لو كان جالساً قبل ثم قام ليصلي راتبة قبلية مثلاً فأقيمت الصلاة أو قرب قيامها أنه لا يكون استمرار القيام أفضل من القعود لعدم كراهة القعود من غير صلاة فيقتضيه استمرار القيام والقعود وقضيته أيضاً أنه لو كان في غير مسجد لم يكره الجلوس (قوله ما لم يغلب على ظنه تحصيل جماعة) أي ولو مفضولة (قوله لا أدراكها) صلاة واجب ٥٦٤ والمراد أنه يجب قطعها إذا كان لو أنتم النافلة فات الر كوع الثاني مع الامام (قوله

فيضطلع أو نحو ذلك) حتى يفرغ المؤذن) ما لم يعنى المقيم وان كان غير مؤذن وتعبيره بالمؤذن جرى على الغالب (من الإقامة) أي جميعها لأنه ما لم يفرغ منها لم يحضر وقت الصلاة وهو مشغول بالاجابة قبل تمامها المقيم فيقيم قائماً حيث كان قادراً إذا القيام من منتهى كما مر ونبه عليه المحب الطبري وهو واضح والافضل للداخل عندها أو وقد قربت استمراره قائماً كراهة النفل حينئذ كما قال (ولا يمتدئ نفل بعد شروعه) أي المقيم (فيها) أو قرب شروعه فيكره لمن أراد الصلاة معهم ذلك كراهة تنزيه لغير إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة (فان كان فيه) أي النفل (اتمه) استحباباً (ان لم يخش فوت الجماعة) بسلام الامام (والله أعلم) لا حازه حينئذ الفضيلة فان خشى فوتها وكانت مشروعة له ان اتمه بأن يسلم امامه قبل فراغه منه قطعة ودخل فيها ما لم يغلب على ظنه تحصيل جماعة أخرى فيتمه كما أفهمه كلامه بجعل ال في الجماعة للجنس ومحل ما تقر في غير الجماعة اما فيها فقطعه واجب لا أدراكها بادر الر كوعها الثاني ولو أقيمت الجماعة والمفرد يصلي حاضرة صبحاً أو غيرها وقد قام في غير الثانية الى ثالثة سن له اتمام صلاته ثم يدخل في الجماعة وان لم يقيم في غير ما مر الى الثالثة قلباً نفلاً واقتصر على ركعتين ثم يدخل في الجماعة بل لو خاف فوت الجماعة لو تم ركعتين سن له قطع صلاته واستثنائها جماعة كافى المجموع قال الجلال البلقيني لم يتعرضوا للركعة والمعروف ان للتنفل الاقتصار على ركعة فهل تكون الركعة الواحدة كالركعتين لم أر من تعرض له ويظهر الجواز اذا لفرق انتهى وما ذكره ظاهر وانما ذكرنا الافضل ومحله أيضاً كافى التحقيق اذا تحقق اتمامها في الوقت لو سلم من الركعتين والاحرم السلام منهما أما اذا كان في صلاة فائمه فلا قلبها نفلاً ليصلها جماعة في حاضرة أو فائمه أخرى فان كانت الجماعة في تلك الفائمه بعينها ولم

وقد قام في غير الثانية الخ) وقياس ما يأتي عن البلقيني ان هذا هو الافضل ويجوز قلبها نفلاً ويسلم من ثلاث ركعات لعين ما عل به من جواز التنفل بالواحدة أو الثلاث مثلها (قوله سن له اتمام صلاته) قال سم على حج قوله اتها نديا قال في الروض ودخل في الجماعة انتهى وعبارة الباب فان كان صبحاً أتمها وأدرك الجماعة وكذا غيرها بعد قيامه الثالثة انتهى ولا يخفى ظهور هذه المسئلة في أنه لا يشترط في صحة المدة وقوع جميعها في الجماعة بالفعل لان الجماعة التي يدخل فيهاها

اعادة والغالب أن من كان في الثالثة لا يدرك بعد فراغ الثالثة والرابعة والشهد والسلام الركعة الاولى يكن مع الجماعة فتجوزهم دخوله في الجماعة بعد فراغه يد على عدم اشتراط ما ذكرناه اذا انقضت الجماعة التي دخل فيها يقوم هو لا تمام ما بقي عليه ولا تبطل صلاته نعم يمكن جعل ذلك على ما اذا فرغ وادرك ركوع امام الجماعة في ركعتها الاولى لكنه بعيد من هذه العبارة فلينأمل انتهى وقد يقال لا بعد فيه ملاحظة ما قدمه من اشتراط الجماعة في المعادة بتمامها ويمكن تصديره بما اذا قرأ الامام سورة طويلة بل لا تتوقف على طولها لان الغالب أن زمن دعاء الاقتراح والحمد وسورة بعده لا يندر أي منه تكميل الثالثة التي رأى الجماعة تقام وهو فيها والاثبات بركعة بعدها (قوله سن له قطع صلاته) ولو بلا قلب للنفل ولا ينقيد جواز القطع بخوف فوت الجماعة وعبارة سم على منهج في فصل خرج الامام من صلاته مانعه والمستحب أن يتم ركعتين ويسلم منها فتكون نافله ثم يدخل في الجماعة فان لم يفعل استحب له ان يقطعها ويفعلها جماعة انتهى وقوله أيضاً سن له قطع صلاته ويكون مستثنى من حرمة قطع الفرض ومن بطلان الصلاة بتغيير نيته (قوله أما اذا كان في صلاة) محترز قوله يصلي حاضرة (قوله فلا يقلبها نفلاً) أي لا يجوز له ذلك

قصداستقباله التبرك أو نحوه **باب سجود السهو سنة في** (قوله لانه لا يفعل الا في الصلاة) أي أو ما في حكمها وهو سجود التلاوة أو الشكر كما يأتي (قوله أي يكون القصد به أحدهما الخ) أي من الشارع بدليل قوله قبل وشرع وبقرينة ما بعده أيضا وبذلك يتم الكلام وانما قال بغير السهو بقيد بالسهو مع أنه يكون في تركه عدا أيضا كما يأتي لان الكلام في المشروعية (قوله ويجب عليه قلب الفائتة نفلا) قضيته انه لا يجوز قطعهما من غير قلب وقبسا من مقدمه من قوله مس له قطع صلاته واستئنافها الخ خلافا له بل ينبغي انه ان لم يرد قلبها نفلا وجب قطعهما الثلاث فوته الحاضرة (قوله ان خشي فوت الحاضرة) أي ونو بخروج بعضها فقط عن الوقت **في فصل في بعض شروط القدوة في** (قوله ان ينوي المأموم مع التكبير الخ) أي ولو مع آخر جزء منه وبما سمع على منبر وانظر لو نوى مع آخر جزء من التحريم ينبغي أنه يصح ويصير مأموما من حيث ذلك وقائده انه لا يضر تقدمه على الإمام في الموقف قبل ذلك انتهى أي وينبغي أن لا تموت في هذه جمعية الجماعة من أولها ويرى فيه وبين ما لو نوى القدوة في خلال صلاته حيث كان فعليه مكروهها فموتها فصيحة الجماعة بأن فوات الفضيلة ثم للكرهية خروجها من خلاف من أبطل به وقد يؤخذ من قوله الاتي ولو أحرم مسفرد الخ) ان الاقتداء مع آخر التحريم لا خلاف في صحته على أنه قيل بصحة الصلاة في الاقتران بالنية بآخر التحريم لان التكبير كاهاركن واحد فاكفي بمساربه بعضه ويؤخذ من قول ابن قاسم ويصير مأموما من حيث انه لا بد في الجمعة من نية الاقتداء من أول الحمزة الى ٥٦٥ آخر الزمان من أكبره والامتنع قد

يكن قضاؤها فور بآثاره قطعها من غير ندب والا فلا يجوز كما قاله الزركشي ويجب عليه قلب الفائتة نفلا ان خشي فوت الحاضرة

في فصل في بعض شروط القدوة أيضا في شرط (نعتاد) (القدوة) في لا بداه كما سيأتي مما يأتي انه لو فواتها في خلال صلاته جاز فلا اعتراض عليه خلافا لمن يهضمه (ان ينوي المأموم مع التكبير) للحرام (الاقتداء) والائتمام (والجماعة) بالامام الحاضر أو مأموما أو مؤتمنا به اذا المتابعة عمل فيفتقر الى الية ولا يقدر في ذلك صلاحة الجماعة عند الامام أيضا لان اللفظ المطلق ينزل على المجهود الشرعي فهي من الامام غيرها من المأموم فبرأت في كل على ما يليق به مع تمنها بالقرينة الحالية لاحدهم وعلم من ذلك رد قول جمع لا يكفي نية نحو القدوة أو الجماعة بل لا بد من أن يستغفر الا فسد اعياها بشر والامهات اشكال الرافعي المذكور في الجماعة الذي أشرنا الى جواب عنه لا يقال لا دخل للقرآن الخارجية في المسائل لا ما نقول صحح ذلك فيما لم يتبع تا بما والنية هنا تابعة لان غير شرط للانعقاد وانما محصلة لصحة تابعة فاعتقر فيها ما لم يغتفر في غيرها وخرج بقوله مع التكبير ما لو لم ينو كذلك فنهته فرادى ثم ان تابع فسيأتي (والجمعة كغيرها) في شرط نية المذكورة (على الصحيح) وان اترقاني عدم

جمعة وبه صرح في العباب وبما رآه الرابع نية المأموم الاقتداء ثم قال حتى الجماعة منه ربه لتكبيره بالحرم والامتنع قد لا يجزئ يتعقد له منسرد أي في غير الجمعة (قوله ونو) أي في الجماعة (قوله بالامام الحاضر) أي الحاضر في الواقع وليس المراد أنه لا بد من ملاحظة صفته الحضور في النية لما يأتي في قوله وعلم من ذلك الخ (قوله فبرأت في كل على

ما يليق به) وبكفي مجرد تقدم احرام أحدهم في الصرف الى الامانة وتأخر الاخرى في الصرف الى المأمومية فان أحدهما ونوى كل الجماعة فسيه نظر ويحتمل ان مقتداها ارادى لكل فليعوبينها الجماعة نعم ان تعمد كل مقاربه لا تحرم علمهم فلا يبعد البطلان ويحتمل عدم اعتقادها مطلقا اخذ من قوله الاتي من قاره لم يصح لا تكبيره الاحرام ويرى على ذلك بان نية الجماعة لم تنعزل سم على مع (قوله باقرينة الحالية لاحدهما) أي فبالممكن ربه واليه وحده لا حطة كونه اماما أو مأموما والامتنع قد صلاته لتردد ما بين الصبي والامر مع والجل على أحدهم انهم (قوله ان سرانمو) أي في قوله فبرأت في كل على ما يليق به (قوله لا يقول الخ) يرد على هذا سم كسواء العمل به ومع الحدث مع كونه مستغفلا للاصغر والا كبيرا كنه بالقرينة مع أن مقتداها كرايسب تا ما شئ فالأولى ان يهاب بأ عدم الموقوف على امره سباب لا لازم (قوله فنهته فرادى) فديؤخذ من ذلك انه لو رأى شخصه مصلدا فنوى لاقتداء به فبين انه يبره فصل فنهته فرادى وامتنع من تبعه الا بنية اخرى وهل نتول كذلك في مسئلة المساواة فيه نظر حرره ثم رأيت ان هذا الاخذ خصاصي على ان معني انه لم ينو مع التحريم قبل تحريم امه مثلا وليس كذلك وانما سناه انه لم يتارن نية الاقتداء فنهته سمه وانما لم وقد صرح في شرح لروض البطلان فيما لو عين رجلا هان انه ليس في صلاة وعبارته وسبب رجلا كزيد واعتدائه امامه فان مأموما أو غير مصل أو اعتدائه ز يربان هو وهو الذي في الاصل

وهو انما شرع الله ونهيه في العمد انما هو بطريق القياس كما يعلم مما يأتي وبه يندفع قول الشيخ في الحاشية فيه ان ارغام الشيطان قد يكون ترك بعض عمد فلا يلزم منه جبر السهو وانما الى آخر ما ذكره وكذا تصويره السجود لارغام الشيطان بما اذا ترك بعضا مما كان فيه فهم ان معنى قول الشارح أي يكون القصد به الخ أي من المصلي وقد علمت ما فيه (قوله

لم تصح صلاته اه سم على منهج وفي العباب وشرحه مانعه لو نوى المأموم الاقتداء به في غير تسبيحه أي الامام أو في غير الركعة الاولى أو عكسه أي في غير الاخيرة أو الثالثة أو الثانية فلا يضره ذلك والظاهر في مسألة التسبيحات أنه بعد تسبيح أول ركوعه يرمي منفردا في بقية الصلاة الا ان نوى استئناف القدوة لانه يستحيل ان يصير في التسبيحات منفردا وبعدها مأموما يصير منفردا في الركعة الثانية مثلا ولا يعود بعدها القدوة الابنية جديدة انتهى أقول ينبغي ان يصير منفردا بمجرد الشروع في التسبيح (قوله ولا يغني توقفه) هو رد لتعليل مقابل الصحيح (قوله واجب في بعض صورها) وذلك في المعادة التي قصد بفعالها تحصيل الفضيلة بخلاف ما قصد به اجبر الخلل في الاولى كالعادة خروج من خلاف من أبطلها فان الجماعة فيها ليست شرطا (قوله أو شك فيها) ظاهره ان المراد بالشك ما يشغل الظن وهو غير بهد كما هو الغالب في أبواب الفقه وهذا بخلاف المقارنة لاحرام ٥٦٦ الامام فانه اذا ظن عدمها لم يضر اذا لم يتبين خلافه ويفرق بأن الشك هنا في نية

الاقتداء والنية يضر معها الاحتمال وهناك في المقارنة وتركها شرط لصحة النية فيتمسح فيها ويكتفي بالظن فليراجع وليحرر وعل هذا في غير حال الاحرام والا فيضر التردد حينئذ المانع من الانعقاد فليحرر وفيه نظر اه سم على منهج أقول قوله وفيه نظر وقياس ما قدمه فيما لو شك في التقدم على الامام حال الاحرام الضرر مطلقا سواء وقع الشك في الاتناء أولا (قوله بأن كان قاصدا

انعقادها عند انتفاء نية القدوة مع تحريمها بخلاف غيرها ولا يغني توقفه عنها على الجماعة عن وجوب نية الجماعة فيها وتقدم في المعادة ما يعلم منه ان نية الاقتداء عند تحريمها واجب في بعض صورها فهي كالجمعة ومقابل الصحيح لا يشترط فيها ما ذكر لانها لا تصح بدون الجماعة فكان التصريح بنية الجماعة مغنيا عن التصريح بنية الجماعة (فلو ترك هذه النية) أو شك فيها في غير الجمعة (وتابع) مصليا (في الافعال) أو في فعل واحد أو في السلام بأن كان قاصدا لذلك مع عدم نية اقتدائه وطال انتظاره له عرفا (بطلت صلاته على الصحيح) لتلاعبه أما لو وقع ذلك منه انقضاء من غير قصد أو كان الانتظار يسيرا أو كثيرا من غير متابعة لم تبطل جزما ومقابل الصحيح يقول المراد بالمتابعة هنا ان يأتي بالفعل بعد الفعل لا لاجله وان تقدمه انتظار كثيرا قال الشارح فلا نزاع في المعنى ومن ادعى ان الخلف بين الصحيح ومقابلته يشبه ان يكون لفظيا اذا الاول يوافق الثاني في انه لو أتى بالفعل بعد الفعل لا لاجله لم تبطل وما فرقة في مسألة الشك هو المعتمد واماما اقتضاه قول العزيز وغيره ان الشك هنا كهو في أصل النية من البطالان بانتظار طويل وان لم يتابع ويسير مع المتابعة غير مراد بديل قول الشيخين انه في حال شكه كالتفرد وهل البطالان بعمام عام في العالم بالمنع والجاهل أم مختص بالعالم قال الأذري لم أرفقه شيئا وهو محتمل والا قرب انه يميز الجاهل لكن قال في النوسط ان الاشبه عدم الفرق وهو الوجه (ولا يجب تعيين الامام) على المأموم في نيته

الخ) تصوير للمتابعة (قوله وطال انتظاره) واعتبار الانتظار بعد القراءة الواجبة (قوله عرفا) يحتمل ان باسمه يفسر بما قالوه فيما لو أحس في ركوعه بداخل يريد الاقتداء به من ضبط الانتظار بأنه هو الذي لو وزع على جميع الصلاة لظهر أثره ويحتمل ان ما هنا أضيق وهو الاقرب ويوجه بأن المدار هنا على ما يظهر به كونه رابطا بصلاته بصلاة امامه وهو يحصل بما دون ذلك في فرع انتظاره للركوع والاعتدال والسجود وهو قليل في كل ولكنه كثير باعتبار الجملة فانما ظاهر انه من الكثير فليتنامل انتهى واعتمد شيخنا طب انه قليل اه سم على منهج أقول والا قرب ما قاله طب وعليه فيفرق بينه وبين ما تقدم فيما لو تعدد الداخلون وطال الانتظار بأن المدار ثم على ضرر المقتدين وهو حاصل بذلك بخلافه هنا فان المدار على ما يحصل به الربط الصوري وهو لا يحصل بكل من الانتظارات اليسيرة وان كثرت مجموعها لان المجموع ما لم يجتمع في محل واحد لم يظهر به الربط (قوله أو كان الانتظار يسيرا) ينبغي أو بعد انتظار كثيرا لاجل المتابعة أخذا من قوله للمتابعة تأمل سم على منهج (قوله في مسألة الشك) أي من الضرر حيث تابع (قوله غير مراد) الاولى ان يقول فقير مراد لانه جواب اما (قوله لكن قال في النوسط) أي الأذري فقد اختلف كلامه في التوسط وغيره وذكر في القوت ان مثل العالم والجاهل العام والناسي فيضر (قوله وهو الوجه) من كلام مر (قوله ولا يجب تعيين الامام الخ)

والسهولة نسيان الشيء الخ) أي بخلافه في عرف الأصوليين فإن السهو والعملة عن الشيء مع ثقافته في الحافظة فتنبه له بأدنى تنبيه والنسيان زوال الشيء عن الحافظة فيحتاج إلى تحديد يحصل (قوله والمراد به الغفلة عن شيء من الصلاة) أي أو ما حكمها (قوله وشمل ذلك) أي ما في المتن مع ما عقبه به حيث لم يقدّم بالأدوية يدفع ما في حاشية الشيخ (قوله لا يثبت عن المسنون) فيه قصور وعبارة التخصيص ولم يثبت لأنه لم يثبت عن واجب بخلاف الخ قوله ولو بآثاره نسياناً أي المأثور وفي قوله عقبه ولا يرد خلافاً لنزعه الوثائق الخ وإذا كان المراد بعمل انتهى عنه ما ذكره هو كافٍ في دفع هذا البراءة ولا

بقي ما لو ترك نية الاقتداء أو قصدان لا يتبع الإمام لعرضه في ذلك فانتصره على طلبة مقتدبه فهل يصح منه بنية حينئذ أو لا فيه نظر ولا يبعد عدم الضرر و قد يشعر به تعبير الشارح بقوله تمام في العالم بالجمع الخ حيث لم يقل في الله لم له امد ثم رأيت في القوت ذكر ان مثل العالم والجاهل العام والخاص مضر في ٥٦٧ (قوله وبني لا تندب بالامام) هم

أو كان هذا الامامان في عين لم يكن ههنا البنية لا بها لا يبروا احدا منها او معاونة احدهما من لا حرجكم من ويحيى شرط امكان المداينة الواجبة لكل من احتقال به الامام هـ م على ح أي ثم انبهرت بنية تعين الامام له ولا لاحظه ولا يتقدم الي واحد منهم كـ م يرجزكو عنه مدته بوجه رضا عليه تعينت منه المداينة (قوله واخطأ بهما) أي انه لا نوى لعق عن كذا الطهارة ان الواجب عيبه كدفعه لم يتبع هل يثبت بها أولاً منه طر و لا رب مولا (قوله وما قبل أي من المصنفين في هذا الخ) قوله ولا يثبت

باسمه كزيد أو وصفه كالحاضر أو الإشارة إليه بل يكفي نية الاقتداء ولو بقوله عند الله بغيره نويت الاقتداء بالامام منهم اده تصور الجماعة غير مخفف قل الامام بل الاول عدم تعيينه لانه ربحا عينه فبان خلافه فيكون ضاراً كما ذكره بقوله (فإن عنه) ولم يثبت له (واخطأ) فيه كان نوى الاقتداء بزيد فبان عمراً (اطلقت صلاته) لبطه صلاته عن لم يرد لاقتداء به كالموعين الميت في صلاته أو نوى العتق في كفارة الطهارة لا واحداً منهم ما بحث استكم وتبعه عليه جمع انه ينبغي ان لا تبطل الآية الاقتداء بصير من مرد ثم ان تابعه المابعة المطلقة بطلت والا فلا رده الزركشي وغيره بان فساد النية مبطل للصلاة كالموعين عن شئ في له مأموم وبان تقصيره بالعيبين الماسد صير في حكم المأثم ونخرج بقوله عنه أي باسمه مالمو اقتدى بالحاضر أو بهذا واعتقده زيدا من غير قصر بجماسمه فكان عمر داهي مع باقي الروضة وان نازع فيه المتأخرون اذ لا أثر للطن مع الابط بالشخص والعرف من ذلك وما سله هـ ثم تصور في ذهنه شخصاً معناه اسم زيد وظن به الحائض فافسد في نفسه بغيره فلم يصح له من جزمه بامامة من هو مقتد به وهذا جزم بامامة الحائض وقصد به عنه لكن احبنا في اسمه ولم يؤثر اذ لا أثر للطن مع الابط بالشخص فلم يقع خطأ في الشخص أصلاً ولو قل بزيد الحائض أو بزيد هذا وقد أخطأ الشخص بذهنه فكذلك والافتقار الى الحائض من زيدا في طهارة وأخطأ فيه ويلزم من الخطأ في الموصوف الخطأ في الصفة وأيضاً فاسم لا شدة ومع عيب بيان لا بد من وجوده والقتال بالصفة فيه مع بالبدل لا المبدل منه في نية لطرح كما قل أصلي خلف هذا وهو صحيح يرد عليه بان كونه في نية لطرح غير منصف لا اعتبار بكونه من جزمه ما قصده المسكاه ولو علق العدو بجمرة كدومة لاحت على منعه من جزمه اذ قصدت بالبعض مقتداً بالكل لان الربط لا يتجزأ وعلى بعضه بالانتماء لا بالوجه عدم الاحتلال الربط انما يتحقق عند ربط فعله به لا بما فهم من الاسم لا فخرهم من جزمه من جزمه بالكل صحت (ولا يشرط الامام) في صحة التدوير في غير الجملة (به لا مائة) أي لا يكون

فيه) أي فيما لو لم يحصر شخص في دفعه لمشار إليه بسو له بل و قد سئل (قوله في هذا المدعى) انهم كالمصنفين في حصول أحكام الاقتداء كتحمل السهو والقرائة بغيره الامام هـ م على ح هـ م و لا يثبت في خلافه وجه أنه لا وجه للعرف وهو الامام له مع انتفاء القدوة في نفس الامر كما لو بان الامام محمد هـ م اما حصوله بغيره الجماعة و قد ورد فيهم اللهم الا أن يقال يفرق بين هداويين المحدث بان المحدث ليس في صلاة التيمم يمكن أهلاً بحمل ولحق في هـ م وخلافه را فانه لما كانت صلاته صحيحة وذل فيه أهلية الامامة مسلخ الموت أحكام الامامة انتفى حقه وحسن قدوة مع المشاهدة (قوله بنية الامامة) لو حلف لا يؤم هـ م من غير نية لا مة من حيث كره العمل لوقولنا وبالحديث لا يمدار لا يمين غالباً على العرف وأهله بعدونه مع عدم نية الامامة هـ م على ح في باب شرح التيمم طاهر كلامه يرجع الى حيث وجهه (أقول) والا قرب الاول ويحال به حلف على فعل نفسه وحسن لم يرد

حليمة الى جواب آخر غيره على ان قوله في جوابه الا في فان مجوده بفرض عدم الزيادة لتركه التمسك بالأمور به يقال عليه ان الا في في كلام المصنف انما هو في ترك فعل حقيقي وهو ترك الركن على ما يأتي فيه وترك بعض (قوله فاذا ذكره أو شئ فيه استأنف الصلاة) أي وقد صدق انه لا سجود (قوله لانه معلوم من قوله أو فعل منه عنه) أي فهو من القسم الثاني لا الاول فصلاته فرادى أخذ انما قالوه فيما لو حلف لا يدخل محل كذا الحمل وأدخل حيث قالوا فيه بعدم الحنث ومنه ما لو دخلت به دابته بغير اختياره ولم يمكنه ردها لم يحلف لا يدخله ومنه أيضا ما لو حلف لا يدخل محل كذا الحمل انه لا يحنث وان أمكنه التخلص منه بأن علم انه يطيعه لو أمره ما لم يكن أدنه فانه يحنث وبقي ما لو كانت صيغة حلفه لأصلي اماما هل يحنث أم لا فيه نظروا الا قرب الثاني لان معنى لأصلي اماما لا أوجد صلاة حالة كوني اماما وبعد اقتداء القوم به بعد احرامه منفردا انما يوجد منه اتمام الصلاة لا ايجادها بل ينبغي انه لا يحنث أيضا لنوى الامامة بعد اقتدائهم به لما مر ان الحاصل منه اتمام لا ايجاد (قوله فتلزمه نية الامامة مع التحريم) ويأتي فيها ما تقدم في أصل النية من اعتبار المقارنة لجميع التكبير (قوله ومثلها في ذلك المنذورة) أي فلو لم ينو الامامة لم تنعقد وفيه نظرا لانه لو صلاها منفردا انعقدت وان لم يعدم فعل ما التزمه ويجب عليه اعادة ما بعد في جماعة ولو بعد خروج الوقت ويكتفي بركعة فيما يظهر خروجها من عهدة النذر على ما ذكره في الروض وشرحه في باب النذر والقياس انعقادها حيث لم ينو الامامة فرادى لان ترك نية الامامة لا يزيد على فعلها منفردا ابتداء (قوله جماعة) أي والمجموعة جمع تقديم بالمطر والمراد الثانية كما هو ظاهر لان الاولى تصح فرادى وقال سم على منهج ما حاصله انه لا تجب نية الامامة في المجموعة ٥٦٨ لان الكلام فيما يتوقف على نية الامامة صحة الصلاة مطلقا ومسئلة الجمع

ليست كذلك الى آخر ما ذكر وفيه نظروا وعبارته في باب صلاة المسافر على حج تنبيه ينبغي الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية وان انفردوا قبل تمام ركعتها الاولى ولا بد من نية الامام الجماعة أو الامامة والام تنعقد صلاته

مستقلا بخلاف المقتدى لتبعيته له اما في الجمعة فتلزمه نية الامامة مع التحريم ان لم يمتنع الجمعة ولو زائد على الاربعين والافتقار له فان لم تلزمه وأحرم بها وهو زائد عليهم اشترطت أيضا والا فلا وهو في العادة انه تلزمه فيها نية الامامة ومثلها في ذلك المنذورة جماعة اذا صلى فيها اماما فهي كالجمعة أيضا (ويستحب) له نية الامامة للخروج من خلاف الموجب لها ولو فرض فضيلة الجماعة فان لم ينوها ولو لعدم علمه بالمقتدين لم تحصل له وان حصلت لهم بسببه وان نواها في الاثناء حازها من حين نيته ولا تنعطف على ما قبلها وفارق ما لنوى صوم قبل الزوال حيث أتى على الصوم من أول النهار بان صومه لا يمكن ان يتبعص صوما وغيره بخلاف الصلاة فانه يمكن تبعضها جماعة وغيرها وانما اعتد بنية الامامة مع التحريم ولم يدخل في الصلاة فضلا عن

بأنه فرادى رجل شرط عليه الامامة بموضع هل يشترط نيته الامامة بحمل وفاقا لما أجاب به مر عن ذلك كونه حين سئل عنه في درسه مشافهة لا تجب لان الامامة حاصلة أي لان الامامة كونه متبوعا للغير في الصلاة مربوطا صلاة الغير به وذلك حاصل بالجماعة للامومين وان لم ينو الامام الامامة بدليل انعقاد الجماعة خلف من لم ينو الامامة اذا كان من أهل غير الجماعة ونوى غيرها وانما لم تحصل له الجماعة اذا كان من أهلها ولم ينو الامامة لان الجماعة شرط في الجمعة فلا تحصل الا بينهما وفرق بين الجماعة والامامة تأمل سم على منهج بؤفرع المتبادر من كلامهم ان من نوى الامامة وهو يعلم أن لا أحد ثم يريد الاقتداء به لم تنعقد صلاته لانه لا أثر لجرد احتمال اقتدائجنى به نعم ان ظن ذلك لم يبعد جواز نية الامامة أو طلبها ثم رأيت في شرح العباب قال أي الزكشي بل ينبغي نية الامامة وان لم يكن خلفه أحد او ثلث بالجماعة اه وقد يقال بؤفرعها الحضور الموثق بهم اه سم على حج وقوله اقتدائجنى أو ملك (قوله حازها من حين نيته) بخلاف ما لو أحرم والامام في التشهد فان جميع صلاته جماعة ويفرق بأن الجماعة وجدت هنا في أول صلاته فاستصحب بخلافه هناك اه سم على منهج (قوله من أول النهار) ولو بيت الصبي النية في رمضان ثم بلغ في أثناء اليوم أئيب عليه جميعه ثواب الفرض كذا فرره شيخنا الشيخ الشوبري وذكر أنه منقول وعليه فيفرق بينه وبين ما اقتضاه كلام الشارح فيما مر من انه اذا بلغ في أثناء الصلاة يناب على ما بعد البلوغ ثواب الفرض وما قبله ثواب النفل بأن الصلاة من حيث اشتغالها على ركعات يمكن وقوع بعضها في حد ذاته فرضا وبعضها نفلا فجعل ثوابها كذلك ولا كذلك الصوم فانه لا يمكن تجزئة اليوم بحيث يصوم بعضه نفلا متميزا عن باقيه فجعل ثوابه بصفة واحدة وغلب جانب الفرض لانه حصل به سقوط الطلب عنه بعد تكليفه (قوله ولم يدخل) أي والحال انه لم يدخل الخ

وحينئذ فكان اللاتق في الايراد أن يقال السجود في هذه ليس لترك المأمور بل لفعل الممتنع فذكره في الاول في غير محله
(قوله ما لم يعدل الى بدله) صادق بما اذا كان البدل واردا وبما اذا كان من غير الوارد وهو ما اقتضاه كلام الشهاب سم
في حواشي التحفة لكن صرح بخلافه في حواشي شرح المنهج وذكر ان الشارح وافقه عليه فليراجع (قوله ولو تركه تبعاً

(قوله فانه يضرب) ومحل في الجمعة حيث كان من أخطأ فيه من الاربعين (قوله في الافعال) خرج بها الاقوال وبالظاهرة
الباطنة كالنية (قوله وبالعكس) قضية كلام المصنف كالشارح ان هذا لا خلاف فيه وعمارة شجنا الزيادة والانفراد
هنا أفضل وعبر بعضهم بأولي خروجاً من الخلاف اه فيجتمه ان خلاف لبعض الاعقوبة خلاف مذهبي لم يذكره المصنف
وفي ح مائه بعد كلام ذكره على ان الخلاف في هذا لا يقتدأ ضعيف جداً اه وهو ظاهر في ان الخلاف مذهبي (مخرج
نقل عن شيخنا الشوبري ان الامام اذا لم يراع الخلاف لا يستحق المعلوم واپس من ذلك ما لو اتى بالتسمية جهراً في الصلاة
قال لان الواقف لم يقصد تحصيل الجماعة لبعض المسلمين دون بعض بل ٥٦٩ قصد حصول الجميع المتقدمين

وهو انما يحصل برعاية
الخلاف الماسة من جهة
صلاة البعض او الجماعة
دون البعض اه وهو
قريب حيث كان امام
المسجد واحداً بخلاف
ما اذا شرط الواقف
أئمة متخلفين فينبغي ان
لا يتوقف استحقاق
المعلوم على مراعاة
الخلاف بل ويسعى ان
مثل ذلك ما لو شرط كون
الامام حنفياً مثلاً فلا
يسوقف استحقاقه
المعلوم على مراعاة غير
مذهبه أو حرت عادة
الائمة في تلك المحلة بزيادة
بعض المذهب وعلم لواقف
بذلك فيحصل وقفه على
ما حرت به العادة في زمانه
فبراءة دون غيره نعم لو

كونه اماماً لانه سبب صير اماماً ولهذا قال الاذرعى ان القول بعدم تمامه غريب ويطلبه
وجوبه الى امام الجمعة عند التحريم (فان أخطأ) الامام (في تعيين تابعه) ولم تكن صلاته جمعة أو
ما في معناه كان نوى الامامة يزيد قتيبن انه عمرو (لم يضرب) ادخلوه في النية لا يزيد على تركها
وهو جائز له اما لو نوى ذلك في الجمعة أو ما الحق به صلاته يضرب لان ما يجب النحر صر له جملة أو
تفصيلاً يضرب لخطأ فيه كما مر (و) من شروط صحة القدوة توافق نظم صلاتيهما في الافعال
الظاهرة فحينئذ (تصح قدوة المؤدى بالقاضى والمفترض بالمتنفل وفي الظهور بالعصر
وبالعكس) أى القاضى بالمؤدى والمتنفل بالمفترض وفي العصر بالظهور نظر الاتفاق الفعل
في الصلاة وان تخالفت النية واحتج الشافعى رضي الله عنه على اقتداء المفترض بالمتنفل
بغير المصحين ان معاذاً كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم عشاء لا تحية ثم يرجع الى
قومه فيصلى بهم تلك الصلاة وفي رواية للشافعى هي له تطوع ولهم مكتوبة (وكذا الظاهر)
ونحوه كالعصر (بالصبح والمغرب وهو) أى المقتدى حينئذ (كالمسبوق) فيتم صلاته بعد سلام
امامه (ولا يضرب متابعة الامام في القنوت) في الصبح (والجلوس الاخير في المغرب) كالمسبوق
(وله فراقه) بالنية (اذا اشتغل بهما) أى بالقنوت والجلوس مراعاة لنظام صلاته ومتابعته كما
في المجموع أفضل من مفارقه والمفارقة هنا معذرة بها لا تقوت بها فضيلة الجماعة كما قاله
جمع متأخرون واجر وادلك في كل مفارقة خير بيننا وبين الانتظار كما سنوضحه وما المتشكك
به جواز متابعة الامام في القنوت مع انه غير مشروع للتسدى فكيف يجوز له تطويل
الركن القصير بزيادة انهم اغتفروا له ذلك للنابهة ولا يشكل على ذلك من من له لو اقتدى بمن
يرى تطويل الاعتدال ليس له متابعتة بل يجب ويبتطرها ويذاريه فهل لا كان هذا كذلك لان
تطويل الاعتدال هاهنا المأموم في الجملة وهناك لا يراه المأموم أصلاً (وتجوز الصبح خلف
الظهور) وكذا كل صلاة هي أقصر من صلاة الامام (في الاظهر) لا يناق نظم الصلاة

٧٢ نهایه ل تعدت مراعاة الخلاف كان قضى به من المذهب بل ان الصلاة بشئ وبغيره أو حو به أو غيرها
استحباب شئ وبعضها كراهته فينبغي ان يراعى الامام مذهب متقدم ويستحق مع ذلك المعلوم (قوله في القنوت) وهل
مثل ذلك ما لو اقتدى بمصلى العشاء بمصلى الوتر في المصنف الثاني من رده من فكون لا يحصل متابعة في القنوت أولاً
اقتدى بمصلى التسبیح لكونه مثله في الغلبة فيه وتطرو الظاهر الاول والمرق بيته وبين المتسدى بصلاة التسبیح مشابهة هذا
لفرض بتوقيته وتأ كده (قوله فلا تقوت به فضيلة الجماعة) أى فيما أدركه مع الامام وفيما بعده منفرداً (قوله لان
تطويل الاعتدال هنا الخ) قد يقال برده عليه ما يأتي له في صلاة التسبیح من انه يبين فيه المداراة والانتظار في السجود مع ان
المقتدى يرى تطويله في الجملة فانه يقول بصحة صلاة التسبیح في مسجده الى تلك الهيئة الا ان يقال ان لم يكن له وقت
معين وكان فعلها بالنسبة انبرها نادراً لرب منزلته فلا يقول ما لو بل الاعتدال في أي وقت كان ذلك فلا بد من

(الخ) وكذا الوافي به خلفه كما صرح به الشهاب حج لانه ترك الامام له لحقه سهوه في اعتقاده (قوله لم يسجد لتعميل الامام ذلك) اعتمده الزبدي وفي بعض نسخ الشارح انه يسجد (قوله اثناعشر) أي عياياني (قوله ويصح عود فيه لكل عماد كراخ) يمنع منه ان الخلاف المذكور هنا مبني على الخلاف في سن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول وهو اقوال كما صرح في صفة الصلاة وصرح به الجلال المحلي هنا واما الخلاف في سنه في القنوت فهو الوجه كما مر ثم أيضا ولا يتأتى ترتيب الاقوال على الوجه فتعين رجوع ٥٧٠ الضمير الى التشهد فقط (قوله وزعم فرق بينهما) أي بين التشهد والقنوت

(قوله مع استوائهما)

(قوله لكن يحصل بذلك)

(الخ) قد يؤخذ منه صحة

المعادة خلف المقضية

لحصول فضيلة الجماعة

فيها وتقدم للشارح ان

الجماعة شرط في المعادة

بتمامها (قوله وقالوا

تفريعا الخ) أي وهو

مرجوح وكذلك قوله

وقالوا تفريعا الا في

(قوله وقال الشارح) أي

في فصل خرج الامام من

صلاته الخ الا في (قوله

ولهذا قال الخ) أي لقول

الشارح ان فضيلة

الجماعة لا تفوت في المقارنة

الخ (قوله في مسئلتنا) أي

وهي جواز الصبح خلف

الظهر (قوله فلم حصلت

له الخ) هذا ظاهر على ان

الانفراد افضل كما فرضه

واشهر به قول الشارح

قبل وفي تعبيره يجوز ايماء

الخ اما ان قلنا بان الجماعة

افضل فلا يرد السؤال

(قوله لانها) الاولى مع

انها الخ (قوله بخلاف

مسئلتنا) أي فان اهليتهم

للمسألة حاصله وانتفاء

وقطع به كمكسه والنافي لا يجوز لانه يحتاج الى الخروج عن صلاة الامام قبل فراغه وفي

تعبيره يجوز ايماء الى ان تركه أولى ولو مع الانفراد لكن يحصل بذلك فضيلة الجماعة وان

فارق امامه عند قيامه للثالثة كما أفتى به الوالدرجه الله تعالى وعبارة ابن العماد فان شاء نوى

مفارقته وسلم وان شاء انتظره ليسلم معه وهو الافضل فان فارقه لم تبطل صلاته ولم تنف

به الفضيلة بخلاف اه أي على الاظهر القائل بجواز الاقتداء وعلو أفضلية الانتظار بانه

يجوز به فضل أداء السلام مع الامام وقالوا تفريعا على صحة الاقتداء بمصلي الكسوف انه

يجب عليه مفارقته عند القيام الثاني من الركعة الاولى وتحصل له فضيلة الجماعة لانه فارق

بمذرفاشبه ما اذا قطع الامام القدوة وقالوا تفريعا على صحة الاقتداء بمصلي الجنائزة انه

لا يوافق في التكبيرات وغيرها بل فائدة حصول فضيلة الجماعة وقال الشارح وظاهر انها

أي فضيلة الجماعة لا تفوت في المقارنة المخير بينهما وبين الانتظار ولهذا قال جماعة من

المتأخرين في مسئلتنا ان تقول اذا كان الاولى الانفراد فلم حصلت له فضيلة الجماعة لانها

خلاف الاولى اه ولا يخالف ما ذكرته قول بعض المتأخرين ان صلاة العراة ونحوهم جماعة

محصنة ولا ثواب فيها لانها غير مطلوبة اه أي لان انتفاء طلبها منهم لعدم اهليتهم لها بسبب

صفة قامت بهم بخلاف مسئلتنا ولا قول الروضة وغيرها ان الاولى فيها الانفراد خير وجامن

الخلاف لما فيه من الاتفاق على صحته ايفيه بخلافه في الجماعة وان نال فضلها في الاظهر

بل ما ذكرته أولى مما قالوه من أن من صلى على جنازة لا يستحب له اعادتها على الصحيح ومن

مقابلته انه ان صلى منفردا ثم وجد جماعة استحبت له الاعادة معهم لمجازة فضلها والا فلا وعلى

الصحيح لو أعادها صحت فلا على الصحيح وقيل فرضا كالطائفة الثانية اه والصلاة في هذه

المسئلة مطلوب تركها فاضلا عن طلب ترك جماعتها والصلاة في مسئلتنا واجب فعلها وان

انتفى طلب الجماعة فيه وعلم مما تقر من خبر معاذ المار حصول فضيلة الجماعة خلف

معبد الفريضة صبحا كانت أو غيرها ويدل عليه أيضا خبر ابن حبان في صححه من حديث

جابر رضي الله عنه انه كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب ثم يرجع الى قومه

فيومهم وخبر أبي داود والترمذي والنسائي من حديث يزيد بن الاسود وصححه الترمذي

وابن حبان والحاكم انه صلى الله عليه وسلم صلى الصبح في مسجد الخيف فلما افتتلت من

صلاته رأى في آخر القوم رجلين لم يصليامعه فقال ما منعكما ان تصليا معا فقالا يا رسول الله

صليتنا في رحا لنا فقال اذا صليتما في رحاكما اتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها كما

نافلة وهو كما مر يدل بالعموم وعدم الاستفصال على انه لا فرق بين المصلي مفردا والمصلي

جماعة اماما أو مأموما وقد علل الشيخان وغيرهما الوجه المرجوح القائل بان صلاة بطن

نخل أفضل من صلاة ذات الرقاع بحصول فضيلة الجماعة على التمام لكل طائفة ومرادهم

طلب الجماعة منهم مجردا بخلاف الصلاتين (قوله بل ما ذكرته الخ) أي توجيه الحصول فضيلة الجماعة ان
من قوله وعلو أفضلية انتظاره الخ (قوله لو أعادها) أي صلاة الجنائزة ولو منفردا ومرارا (قوله في هذه المسئلة) أي صلاة
الجنائزة (قوله فلما افتتلت) أي التفت

عبارة التحفة وهما مستويان في ذلك (قوله الا ان يعذر بحمله) أي بان كان قريب العهد بالاسلام أو شأيا يادية بعيدة عن العلماء لان هذا هو مرادهم بالجاهل المعذور خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله عرف بحمله) أي مقتضيه كما قاله الشهاب

(قوله فعله في النفل المتعوض) أي وعليه فلو اقتدى هل تحصل له فضيلة الجماعة أولا فيه تطرؤة قدم عن سم حصول الثواب في النفل الذي لا تشرع فيه الجماعة وفضيته حصول فضل الجماعة (قوله أما الصلاة المعتادة فلا) أي فلا يمن للصلي الفرص أن لا يقتدى بامامها بل يسن له الاقتداء بحصول فضيلة الجماعة فيها (قوله ان لم يخش خروج الوقت) أي فان خشيه فعدم الانتظار أولى وانما لم تجب نية المفارقة لجواز المد في الصلاة (قوله أطال الدعاء) ٥٧١ أي نداء ولا يكرر التشهد فلو لم

يخفض الدعاء قصيرا

مكرره لان الصلاة

لا سكوت فيها وانما يكرر

لتشهد خروجها من خلاف

من أبطل بتكرير الركن

القول (قوله لانه يحدث

جالوس تشهد) يؤخذ

من هذا الاستدلال ان

له انتظاره في السجود

الثاني فليراجع اه سم

على مع أقول و تنطاره

أفضل (قوله وعلم بما

ذكرناه) أي من قولنا انه

يحدث جالوس تشهد الخ

(قوله للاستراحة) أي

ويعلم ذلك بالقرينة قالو

صلى المغرب خلف رباعية

(قوله لجالوسه) أي

الامام (قوله لانه) أي

الجالوس تابع له أي التشهد

(قوله فلا يعسده بدونه)

هو ظهرا ان علم من حال

الامام انه لم يتشهد وما

لوم يعلم ذلك بان طسه

ان ايقاع الصلاة بكماله خلف الامام أكمل من ايقاع البعض وان حصلت فضيلة الجماعة في جميع الصلاة وأما قولهم يسن للفرص أن لا يقتدى بالمتنفل للخروج من خلاف أبي حنيفة فعلمه في النفل المتعوض أما الصلاة المعتادة فلا لانه قد اختلف في فرضيتها اذ قيل ان الفرض احدهما يحتسب الله ما شاء منهما وما ورى بما قيل يحتسب كلاهما لان الثانية لو تعينت للنقل لم يسن فعلها في جماعة كسنة الطهر وغيرها وقيل ان من صلى منفردا فالفرض الثانية لكاملها وان صلى في الجماعة فالاولى وقيل ان كلا منهما فرض لان الثانية ما موربها والاولى مسقطه للخرج لا مانعة من وقوع الثانية فرضا بدليل سائر فروض الكفايات كالطائفة الثانية المصلية على الجنائز وغيرها (ودا قام) الامام (لثالثة ان شاء) المأموم (فارقته) بالنية (وسلم) لا تقضاء صلاته ولا كراهة لانه فراق بعذر كما سيأتي آخر الباب (وان شاء انتظره ليسلم معه) ليحوز اداء السلام مع الجماعة (قلت انتظره أفضل والله أعلم) لما مر ان لم يخش خروج الوقت قبل فعله وعلم منه حصول فضيلة الجماعة كما تقرر واداء انتظره أطال الطاء به تشهد فيما يظهر وخرج بفرضه الكلام في الصبح المغرب خلف الظهر مثلا فلا يجوز له ان ينتظره اذا قام للرابسة على الاصح في التحقيق وغيره لانه يحدث جالوس تشهد لم يفعله الامام بخلافه في تلك فته واقفه فيه ثم استنداه وعلم بما ذكرناه به لو جلس امامه للاستراحة فقط لزمه منارقه وانه لا أثر أيضا لجلوسه للتشهد من غير تشهد في الصبح بالظهر اذ جلوسه من غير تشهد كلا جالوس لانه تابع له فلا يغني بدونه وهذا هو مراد ابن المقرئ بقوله أحدث جالوسا كما ان مراد الشيخين بقولهما أحدث تشهدا جلوسه ويؤخذ من ذلك بالاولى انه لو ترك امامه الجلوس والتشهد لزمه مفارقه لان المخالفة حينئذ أخش ويجري ما ذكر فيمن صلى الصبح خلف مصلي الظهر وترك امامه انتشهد الاول فيجب على المأموم مفارقه عند قيامه للثالثة كما أتى به الوالدرجه الله تعالى أخذ من تعليلهم جوار انتظار المأموم امامه فيما ياتيه واقفه في جلوس تشهد ثم استنداه وتعليلهم لزوم مفارقه مصلي الرباعية بانه يحدث جالوس تشهد لم يفعله امامه ويصح اقتداءه في التشهد بالقائم ولا يجوز له متابته بل ينتظره الى ان يسلم وهو أفضل وله مفارقه وهو فراق بعذر ولا يطرهنا الى انه

وتبين خلافه فينبغي عدم الضرر لانه كالباهل وهو يغمره مالا يغمر لغيره لعذر (قوله ويجري ما ذكر) فديننا لا حاجة

لهذا بعد قوله ويؤخذ من ذلك بالاولى الخ فان هذا الذي جعله ما خوذ بالاولى هو عين ما ذكره بقوله ويجري ما ذكر فيمن

صلى الخ (قوله عند قيامه للثالثة) أي حيث أراد الجلوس للتشهد لوم رد ذلك لم يمسد انتظاره في السجود وان طاك من غير

نية مفارقة (قوله وهو فراق بعذر) قد يشعر به حصول فضيلة الجماعة لمن ذكر امكن مسابا في وأحرم معر د اثم نوى

القدوة في خلال صلاته ان ذلك مكروه وموت لفضيلة الجماعة حتى فيما أدركه مع الامام اه وفضيته عدم حصول الفضيلة

هنا وقضية قوله هنا وهو أفضل الخ حصول الفضيلة اللهم لان تال اد اوى الاقتداء وان لم تحصل له فضيلة الجماعة

لمكن تحصل له فضيلة في الجملة فاذا نوى المفارقة لمخالفة الامام له من حيث كونه قائما وهو قائم فلا يكون ذلك عذرا في

مفوت لما حصل له من الفضيلة الخاصة بمجرد وط صلاته بصلاة الامام

يج قال وأولت محله بحد كراته الذي نحن فيه واللام يبق للاشكال وجه أصلا ثم قال ثم رأيت شارحا فهمه على ظاهره وأجاب عنه بما لا يلاقي ما نحن فيه اذ الكلام ليس في سجوده في غير محله وهو قبيل السلام بل في سجوده في محله لكن لنحو تسبيح الركوع فتعين ما ذكرته اه (قوله واستثنى من هذه القاعدة) يعني قول المصنف والاصح فهو استثناء من المفهوم وأما ما يستثنى من المنطوق وهو ٥٧٢ قوله ان لم يبطل عمده لم يسجد لسهوه فسيأتي في المتن مع ما زاده الشارح عليه (قوله لم يشرع فيه)

أحدث جلوسا لم يفعله الامام لان المحذور احداثه بعد نية الاقتداء لا دوامه كما هنا ونصح العشاء خلف التراويح كالواقدي في الظهر بالصبح فاذا سلم الامام قام ليتم صلاته والاولى له اتمامها منفردا فان اتسدى به ثابا في ركعتين آخرين من التراويح جاز كمنفردا قدي في أثناء صلاته بغيره وتصح الصبح خلف العبد والاستسقاء وعكسه لتوافق نظم أعمالهما والاولى له أن لا يوافق في التكبير الزائد ان صلى الصبح خلف العبد أو الاستسقاء ولا في تركه أيضا ان عكس اعتبارا بصلاته ولا تضر موافقته في ذلك لان الاذكار لا يضر فعلها وان لم تنسب ولا تركها وان تدبت وليس في الاستسقاء استغفار كما يأتي في بابيه فن عبر بقوله لا يوافق في الاستغفار أي على القول به ان ثبت أن فيه قولاً والافهم وهم سري له من الخطبة الى الصلاة (وان أمكنه) أي من صلى الصبح خلف غيرها (القنوت في الثانية) بان وقف امامه يسيرا (قنت) استحيابا بتحصيل السنة مع عدم المخالفة (والا) أي وان لم يمكنه (تركه) ندبا خوفا من التخلف ولا يسجد للموت ولحمل الامام له عنه كما هو القياس خلافا للسنوي حيث زعم ان القياس سجوده (وله فراقه) بالنية (ليقنت) نخصه بالسنة ولا كراهة فيه لعذره كما مر ولولم ينو مفارقتها وتختلف للقنوت وأدركه في السجدة الاولى لم يضر ويفارق التشهد الاول بانها ما هنا اشتركا في الاعتدال فلم ينفرد به المأموم وتم انفرد بالجلوس ولا يرد على الفرق مالو جلس امامه للاستراحة في ظنه لان جلوسه الاستراحة هنا غير مطروحة فلا عبرة بوجودها وظاهر كلام الشيخين وغيرهما هنا وأدركه في السجدة الاولى انه لو لم يدركه فيها بطلت صلاته غير انه ينافيه اطلاقهم الا في ان التخلف بركن لا يبطل لا يقال هذا فيه مخالفة فاحشة وقد قالوا وخالفه في سنة فعلا أو تركا وخشيت المخالفة كسجود التلاوة والتشهد الاول بطلت صلاته والتخلف للقنوت من هذا لاننا نقول لو كان من هذا القلي لا يبطلان صلاته بهوى امامه الى السجود على ما أفتى به القفال وقد رجعنا خلافا فتهين ان التخلف للقنوت ليس من ذلك ويفرق بان التخلف لنحو التشهد الاول أحدث سنة يطول زمنها ولم يفعله اماما أصلا فخشيت المخالفة وأما تطويله للقنوت فليس فيه احداث شيء لم يفعله امامه فلم تقعش المخالفة الا بالتخلف بنسبهم ركنين فعليين كما أطلقوه والحاصل ان الفعش في التخلف للسنة غيره في التخلف بالركن وان الفرق ان احداث ما لم يفعله امامه مع طول زمنه فخش في ذاته فلم يحتج لضم شيء اليه بخلاف مجرد تطويل ما فعله امامه فانه مجرد صفة تابعة فلم يحصل الفعش به بل بتكرره فلم يؤثر منه الا توالي ركنين تامين فليتأمل وحينئذ فقوله لم هنا اذا لحقه في السجدة الاولى قيد لعدم الكراهة فلا بطلان حتى بهوى للسجدة الثانية وعلى هذا يحمل قول الزركشي المعروف عند اصحاب ان التخلف للقنوت مبطل بدليل قوله في محل آخر وقد حكى الخلاف في ذلك لا خلافا بل القول بالبطلان مصور بما اذا خشيت المخالفة أي بان تأخر بركنين وكلام الرافعي ليس مفروضا فيه ويشهد لذلك قوله اذا لحقه

(قوله كالمواقتدي في الظهر الخ) هذه علت من قول المصنف والمفترض بالمتنفل لكنه ذكرها توطئة لقوله والاولى له الخ (قوله اعتبارا بصلاته) قد يشكل هذا على ما في صلاة العبد من أن العبادة بصلاة الامام حتى لو اقتصر على ست في الاولى وثلاث في الثانية تأبده فيها وقد يفرق بأن الامام والمأموم اشتركا في أصل التكبير وانما اختلاف في صفته فلما طلبت متابعة المأموم لامامه في أصل التكبير استحب ذلك فتبعه في صفته ولا كذلك هنا (قوله وأدركه في السجدة الاولى) أو الجلوس بين السجدين على ما يأتي في قوله غيراته ينافيه اطلاقهم الخ (قوله ويفارق التشهد الاول) أي حيث قلنا بالبطلان للتخلف له (قوله للاستراحة في ظنه) أي المأموم أي فانه تلزمه المفارقة مع مشاركته له في الجلوس (قوله غير مطروحة) بل ولو

كانت مطروحة لا يختلف الحكم لما مر في صلي المغرب خلف العشاء مثلام ان تجب عليه نية المفارقة وان على جالس امامه للاستراحة (قوله وظاهر كلام الشيخين) أي قول الشيخين (قوله غيراته ينافيه اطلاقهم) معتمد (قوله فلا بطلان) هذا علم من قوله أولا غيراته ينافيه اطلاقهم الخ ولعله ذكره لاجل قوله قيد لعدم الكراهة الخ

راجع للذكر والقرآن كما سيأتي محترزة في قوله ونخرج بقولنا لم يشرع الخ خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله كالقنوت) أي
المشروع بقريظة قوله قبله قدر ذكر كل المشروع به ولعل المراد القنوت مع ما يقدم عليه من الأد كذا المشروع فليراجع
ثم إن قضية ما ذكرناه لو زاد على قدر المشروع بقدر الفاتحة تبطل صلاته ولا ينافيه خلافا لما في حاشية الشيخ ما قدمه في ركن
الاعتدال من عدم البطلان لأن ذلك فيما إذا كان التطويل بنفس ٥٧٣ القنوت كما يعلم براجعته بخلاف

ما هنا (قوله في محله)

(قوله في الجنائز)

تفريع على الثاني (قوله

كما يجتنبه ابن الرقة) قال

شيخنا الر يادي بعدماد كـ

وقضيته حصول الر كمة

وهو المعتبر (قوله ولا تعد

مها هنا) كونه حذ من ذلك

مخة الاقداء في سجود

التلاوة أو الشكرين في

السجدة الأخيرة من

الفرص ثم رأيت في ح

ما يرفقه ومبارته ومنهما

أي مثل ثاني في أم ركعة

الكسوف الثانية وآخر

تكبيرات الجنائز في

العصمة ما بعد السجود فيما

قاله البلقيني اه لكن

قصة قول السارح بعد

والاوجه الخ خلافا (قوله

صح الاقداء به مطلقا)

أي سواء كان في ركعة

الاولى أو غيرها (قوله

المجبه عدم العصمة) معذور

(قوله انه ان يحرم منه)

أي ولو تبين خلاف طه

فالطاهر يربى من عصمة

الصلاة كما في رواية

السارح (قوله وكما لو لم

يغلب الخ) أي فيمنع

الاقداء (قوله بل يجب

نظاره في السجود) أي

على القرب (فان اختلف فعلهما ككتوبة وكسوف أو جنارة) أو سجدة تلاوة أو شكر كما
قاله البلقيني (لم يصح) الاقداء في ذلك (على الصحيح) لمخافته النظم وتعدرا لما بعد معهما
بظهر صحة الاقداء في الشكر والتلاوة وعكسه والثاني يصح لا مكان في البعض وعليه رعاية
ترتيب نفسه ولا يتابعه في الجنائز إذا كبر الإمام الثانية فغير بين معارفته وانتظاره سلامة
ولا يتابعه في التكبيرات وفي الكسوف تابعه في الركوع الأول ثم يرفع ويقرأه أو ينتظره
راكعا إلى أن يركع ثانيا أو يعتدل ويسجد معه ولا ينتظره بعد الرفع لما فيه من تطويل الركن
القصير ولا فرق في عدم الصحة بين أن يعلم نية الإمام لها أو يجوها وان بان له ذلك قبل
التكبير الثانية من صلاة الجنائز خلافا للروايات ومن تبعه نعم ان كان الإمام في القيام
الثاني فما بعده من الركعة الثانية من صلاة الكسوف صحت القدوة بما يجتنبه ابن الرقة
وتبعه جمع ويدل به تعليلهم عدم الصحة بتعدرا المتابعة ولا بعدد ما هنا والاوجه استمرار المع
في الجنائز وسجدة الشكر والتلاوة إلى تمام السلام اذ موضوع الاولى على المخالفة إلى
الفرغ منها دليل ان سلامها من قيام ولا كذلك غيرها وأما في الأخيرين فلا منعهما من ذلك
بالصلاة وليست منهما مع وجود المخالفة لا يقال ينبغي صحة القدوة بحصول الكسوف ونحوه لأن
الاقداء في القيام ولا مخالفة فيه ثم اذا انتهت إلى الاعمال المخالفة فان فارقه سمرت الصحة
والابطال كن صلى في ثوب ترى عورته منه عند ركوعه لا تناقوله لما تعدر له بما يتخالف النظم
منع انعقاد هال بطله صلاته بصلاة مخالفة لها في المساهية فكان هذا التصديقا وليس
كمسئلة من ترى عورته اذ اركع لانه يمكنه الاستمرار بوضع شيء يستعورته وقرقا ما لو صلى
الكسوف كسنة الصبح صح الاقداء بها مطلقا ولو وجد معصيا بالسوا شك أهو في التشهد
أو القيام لجزء فهل له ان يقتدي به أولا وكذا لوراه في وقت الكسوف وشك في انه كسوف
أو غيره قال الزكشي وابن العماد المتجه عدم الصحة لأن المأموم به الاحرام لا يعلم هل واجبه
الجلوس أو القيام فان ترجع عنده أحد الاحتمالين كان رأه يصلي مسترشا أو متورا كإله ان
يحرم معه ويجلس هذا ان كان فقها فان لم يكن فقها لا يعرف هيات الجلوسات وكما لو لم يغلب
على ظنه شيء ويصح الفرض خلف صلاة التسبيح فاجرم به بعضهم وتفضل عن الكفاية ولا تجب
المخارقة في الاعتدال بل يجب انتظاره في السجود فيما يطهر وعلم من كلامه فيما مر في سجود
السهو والتلاوة انه يشترط أيضا صحة الاقداء به موافقة الإمام في سبب تمنع المخالفة بها
فصلاوتر كما سجدة تلاوة وسجوده هو وثبت بدأ له وقام منه فان سلمه فماعتدال ان
بطلت صلاته على ما مر نعم لا يضر تخالف لاتمامه بشرطه الا في شرح قوله فان لم يكن عدل
بخلاف نحو جلسة الاستراحة

(فصل في بعض شروط القدوة أيضا) (نحب مائة الإمام في أعمال الصلاة) دون
أقوالها لغير انما جعل الإمام لتوثيق به ولا تغفلوا عليه فاذا كبروا أو اركعوا فركعوا

ان لم ينو المخارقة كما مر نظيره فيما لو ادى من يرى تطويل الاعتدال ومحصل ذلك بل من موافقة تطويل الاعتدال
المأموم اما لو لم يلزم عليه ذلك كان اشتعل الإمام بالسبب عقب الركوع ولم يدر منه على ركنه المأموم في
الاعتدال لم تضر موافقته (فصل في بعض شروط القدوة) (قوله لغير ادخال) أي لغير المعصية

سروع هو فيه بالاصالة وهو ثانية الصبح واخيرة الوتر في النصف الثاني من رمضان واخيرة سائر المكتوبات في النازا
في ماشية الشيخ وبطله قول الشارح عقب الاستثناء الا في كلام المصنف عقب كلام الراعي الا في ويمكن حمله على
ما اذا لم يطل به الاعتماد والابطال فالشارح يخالف لما أتى به الشهاب ج من ان المراد بحمله اعتدال اخيرة سائر
المكتوبات قال لانها محلة في الجملة وقوله ويحتمل ان يعتبر أقل زمن يسع ذلك أي الواجب وقوله لا قراءته مع المندوب مقابل

(قوله عدم متابعتي ترك فرض الخ) أي ثم ان كان الموضع محل تطويل كأن ترك الركوع انتظره في القيام والا كان طول
الامام الاعتدال انتظره المأموم فيما بعده وهو السجود هنا (قوله انتهاء فعل الامام) قضيته انه لو كان المأموم سريع
الحركة فشرع في هوى الركوع بعد الامام ووصل الى حد الركوع قبل الامام لا يكون آتيا بالمتابعة الواجبة وفيه تطرير
من جواز المقارنة (قوله وأكمل ٥٧٤ من ذلك الخ) قال ج ودل على أن هذا تفسير لكالم المتابعة كما تقر ولا يقيد

وجوبها قوله فان قارنه
الخ اه (قوله حتى يصل
الامام لحقيقة الانتقال
اليه) قضيته انه يطلب
من المأموم أن لا يخرج
عن الاعتدال حتى يتلبس
الامام بالسجود وقد
يتوقف فيه اه سم على
ج ووجه التوقف انه
ربما أسرع الامام في رفع
رأسه من السجود اللهم
الا أن يقال أراد الشارح
بالوصول للحقيقة أنه
وصل الى ابتداء معنى
الحقيقة وهو يحصل
بوضع الركبتين لانهما
بعض أعضاء السجود
(قوله يجب متابعة الامام
الخ) فيه مسامحة فان
التعبير بالوجوب يقتضي
حرمة خلافه فلا يكون
بيان الاكل فلو قال هي
التي ذكرها بقوله بان
يتأخر ابتداء فعله الخ كان

ويؤخذ من قوله في أفعال الصلاة عدم متابعتي ترك فرض من فروضها لانه ان تعمد تركه
بطلت صلاته والامم يعتقد بفعله (بان يتأخر ابتداء فعله) أي المأموم (عن ابتدائه) أي فعل
الامام (ويقدم) انتهاء فعل الامام (على فراغه) أي المأموم (منه) أي من فعله وأكمل من
ذلك ان يتأخر ابتداء فعل المأموم عن جميع حركة الامام فلا يشرع حتى يصل الامام لحقيقة
الانتقال اليه والمتابعة قسمان متابعة على وجه الاكتمال وأخرى على وجه الوجوب فالاولى
هي التي ذكرها بقوله يجب متابعة الامام الخ ويدل على ذلك قوله فان قارنه لم يضر والثانية
فصلها بعد ذلك وقد أشار لما قررناه الشارح بقوله فلا يجوز التقدم عليه ولا التخلف عنه على
ما سيأتي بيانه ويمكن أن يقال أيضا قوله بان يتأخر الخ أي هذا هو المطلوب منه ومعلوم ان
المكروه ليس مأمورا به فان قارن المأموم امامه كان مرتكبا للمكروه ويكون متابعا كما أن
المصلي مأمور بالصلاة لا في أرض منصوبة فاذا أوقفها في الارض المنصوبة فقد أتى بالصلاة
لا على الوجه المأمور به وهي صفة فتكون مسئلتنا كذلك أي فيكون متابعا وان ارتكب
المكروه أو يقال ما ذكره من وجوبها باعتبار الجملة وهو الحكم على المجموع من أحوال
المتابعة لاحكم على كل فرد فرد ولا شك أن المتابعة في كل واحد واجب والتقدم بجميعها يبطل بلا
خلاف والحكم ثانيا بانه لا يضر اتخاذ كره للحكم من حيث الافراد والحكم على الكل غير
الحكم على الافراد وهذا كقول الشيخ في التنبيه من السنن الطهارة ثلاثا ثلاثا مع ان الاولى
واجبة وانما أراد الحكم على الجملة من حيث هي أو يكون مراده بكونها واجبة أي لتحصيل
السنة وحيث أمكن الجمع ولو بوجه بعيد فهو أول من التناقض واحترز بالافعال عن الاقوال
كالقراءة والشهادة فيجوز تقدمها وتأخرها الاتكسيرة الاحرام كما يعلم مما يأتي والافعال في السلام
فيبطل تقدمه الا ان ينوي المفارقة (فان قارنه) في الافعال بدليل قرينة السياق ويكون
الاستثناء منقطعاً وعدم المحذور في المقارنة في الاقوال يعلم حيث نذ بالاولى ويجوز شمول كلامه
أيضا للاقوال بدليل حذف المعمول المؤذن بالهجوم والاستثناء الا في متصل لان الاصل
فيه الاتصال (لم يضر) لكون القدوة منتظمة مع ذلك لكنها مكروهة مفوتة فضيلة الجماعة
فيما قارن فيه فقط كما أتى به الالدرجه الله تعالى وقال انه الاقرب وقوله لم يضر المكروه

أوضح (قوله أي لتحصيل السنة) أي وعليه فالمراد بالوجوب ما لا بد منه (قوله فيبطل تقدمه) أي بالمم لا ثواب
من عليكم لامن السلام وقوله آخر الاولى أي التسليمة الاولى ج اه شيخنا زياي بل بالهمزة ان نوى عندها الخروج بها من
صلاته كما يشعر به قول الشارح السابق بعد قول المصنف والاصح انه لا يجب نية الخروج الخ فان نوى قبل الاولى بطلت
صلاته اه وقوله قبل الاولى أي قبل الشروع فيها (قوله للاقوال أيضا) زاد ج ولو السلام بدليل الخ اه (قوله لم يضر)
ومثل ذلك في عدم الضرر ما لو عزم قبل الاقتداء في المقارنة في الافعال لان القصد الخارجة عن الصلاة قبل التلبس بها
لا أثر لها أخذاً بما قالوه فيما لو عزم على الاتيان بالبطل من أنه لا أثر له قبل الشروع فيه

لقوله ومراده كما قال جمع قراءة الواجب (قوله واختر المصنف الخ) كما ينبغي تأخيرها عن المتن بعده (قوله في الوتر في غير نصف رمضان) أي مثلاً كما هو ظاهر (قوله وما لو قرأ غير الفاتحة) هذا مكرر مع قوله السابق أو نقل قراءة مندوبة كسورة

(قوله هل مرادهم به الخ) في التعبير بما ذكر مسابقة والاولى ان يقول هل المراد به ثواب الصلاة اذا كانت الكراهة لذات الخ أو ما قوله مرادهم به ثواب الجماعة فلا يظهر مع قوله كالمصلاة في الحمام ونحوه ٥٧٥ فان العائت فيها على ما يقتضيه

عبارتهم ليس ثواب الجماعة بل ثواب الصلاة بنهاها على القول بها والراجح خلافه (قوله حتى اه لو شك في ثباتها) أي أثبت تكبيرة الاحرام وقوله أو بعده أي بعد تكبيرة الاحرام وبطلانها من الصلاة ما لو عرص الشك بعد فراغ الصلاة ثم تذكر فلا يصح مطلقاً كذا شك في أصل التسمية (قوله وما لو حره مسرداً) سيم قوله ونحو ذلك داوي الخ (قوله ثم طقه لا يهر) أي باب هوى السجود الاول هل هوى الامام للسجدة الثانية (قوله والمأموم قائم) أي لم يسجد وبطلان هوى لو كان في هوى السجود مع طقه من السجود عند حتى قام الامام عنه (قوله بتلاي ما د كالتقام أدرك) أي أو اهما على السواء كما سرح به الزياي في الركن الثالث لا بد (قوله بان لا يحرر

لا ثواب فيه هل مرادهم به ثواب الجماعة اذا كانت الكراهة لذات كادل عليه أمثلهم حتى لا يسقط ثواب الصلاة بفعلها في الحمام ونحوه من أماكن النهي أم لا الأوجه ان المراد الكراهة لذات حتى يثاب على الصلاة في الأماكن المكروهة لرجوعها الى أمر خارج عنها بل قالوا ان التحقيق انه يثاب علم في المنصوب من جهته وان عوقب من جهة النصيب فقد يعاقب بغیر حرمان الثواب أو يحرم ان بعضه وان القول بأنه لا يثاب علمه عقوبة له تقرب رادع عن إيقاع الصلاة في المنصوب فلا خلاف في المعنى وعلم بما قررناه ان الكراهة اذا كانت لا من خارج لا تمنع حصول الثواب كإلزامه في تطهير أعضاء الوضوء على الثلاث (الا في) (تكبيرة الاحرام) فتضر المقارنة فيها أو في بعضها حتى اه لو شك في ذلك في ثباتها أو بعدها ولم يتذكر عن قرب أو ظن التأخر فإن خلافه لم تنفقد صلاته ومحل ذلك ادنوى الافتداء مع التكبير كادلت عليه الاخبار لا نوى الاقتداء به غير متصل في شرطنا حرج مع تكبيرة عن جميع تكبيرة الامام ويغارق ذلك بقية الاركان حيث لم تضر المقارنة بها لثبوت نظم لتعدد فيها لكون الامام في الصلاة ولو أحرم منه دائم اقتضى في حلال صلاته صحت قدوته كما سيأتي وان كانت تكبيرة المأموم متقدمة على تكبيرة الامام وتكبيرة بالمقارنة اولى من تعبير أصله بالمساوقة لان المساوقة لغة مجي واحد بعد واحد لا معاً (وان نكف بركن) فصل من غير عذر ولو مع العلم والتعمد وطول الركن (بان فرغ الامام منه وهو) أي المأموم (فيما) أي ركن (قبله لم تبطل في الاصح) لخبر لا تبادر وفيه بالركوع ولا بالسجود فمما أسبقتكم به ادركت تدركوني به اذ رفعت وأتهم قوله فرغ أنه لو أدركه قبل فرغ منه لم تبطل قطعه والذاني تبطل لما فيه من المخالفة من غير عذر وعلم من هدر ان المأموم لو طول الأعداء لم لا يبطله حتى يسجد الامام وجلس بين السجدين ثم خلفه لا يضر ولا يشكل على هذا ما لو سجد الامام للسجدة وفرغ منه والمأموم قائم فان صلاته تبطل وان خلفه لا ر القيام لما لم يفت بسجود السجدة لرجوعهما اليه لم يكن للمأموم شبهة في التحصيف بطلت صلاته به بخلاف ما نحن فيه فان الركن يفوت بانقال الامام عنه وكان للمأموم شبهة في التحصيف لا تمامه في الجملة فلم تبطل صلاته بذلك (أو) تخلف (ركنين) فسلمين موالين (بان فرغ) الامام (منهما) وهو فيما قبلهما (ما) بان اسد الامم هوى السجود أي وزال عن حدة القيام في الأوجه بخلاف ما اذا كان السجدة أقرب من أقل الركعتين فانه في القيام حينئذ لم يرح عنه فلا يضر وقد يهمل ذلك من قولهم هوى السجود (فان لم يكن عذر) بان تخلف انصرف السجدة أو الجلوس الاسترخاء (بطلت) صلاته الفحش المخالفة ولم تقصيره بهذا الجالس الذي لم يطلب منه وقول جمع ان تخلفه

قراءة) من ذلك ما لو اشغل بسجدة العسدين وقد تركه الامام فلا يكون معذوراً (قوله وقول جمع) وفي نسخة جماعة منهم السيد السجودى وقد الطلب بما اذا أمكنه ادراك القيام مع الامام كما هو منقول عنه فيما مر وهو يطير ما قلوه في أصله لا تقنوت اذ تركه الامام وسجد وقصية هذا المشيد به ان لم يمكنه الادراك المذكور لا يطلب التمام وان كان يجوز الا يصير متخلفاً بغير عذر فليأمل ثم على التخلف لا تمام التمهيد بالعدم التمام لا تمام نسو ولا ان اسود لا ص لا ما ويحصل المقصود

الى غير محلها (قوله فانما يتجبه على القول بانها ركن) يقال عليه الشيخ جازي ذلك على طريقته من ان ثقل المطلوب القول وان لم يكن ركناً يندب له السجود فلا يحتاج الى الجمل المذكور (قوله بانها) أي الصلاة على الآل (قوله وهو محل هيئة الصلاة) ينبغي ان تكون هذه الجملة حالية لتسكون قيداً فيما قبلها أي هذا القعود الخاص محل هيئة الصلاة والا فالقعود ليس محلاً هيئة الصلاة على الاطلاق بدليل ما قدمه فيما لو زاد قعوداً عقب سجود التلاوة أو عقب الهوى للسجود (قوله كونه في

بأية أو أقل أو أكثر والتشهد مضبوط محدود مر اه سم على ابن حجر (قوله لاتمام التشهد) أي الاول وخرج بالاتمام ما لو كان الامام سريع القراءة وأتى به قبل رفع المأموم رأسه من السجود وقام فينبغي للمأموم متابعتة وعدم اتيانه بالتشهد في الحالة المذكورة فلو اختلف للتشهد كان كالتخلف بغير عذر (قوله كما وافق) أي فتغفر له ثلاثة أركان طويلة (قوله ممنوع) وكذا قول ابن حجر انه ممن اشغل بسنة بعد التحريم (قوله أو سها عنها) أي فان ترك قراءتها عمدًا حتى ركع امامه لا يكون معذوراً (قوله لوسوسة ظاهرة) لم يبين ضابطها أو يؤخذ من قول ابن حجر ان التخلف لها أي الوسوسة الى تمام ركعتين يستلزم ظهورها اه أن ضابط الوسوسة ما يؤدى الى ٥٧٦ اختلف بركنين فعليين (قوله من فراغ الركن الثاني) بأن يشرع في هوى

السجود بحيث يخرج به عن حد القيام (قوله أي بعد فراغه) تفسير الشك في اتمام الحروف وقوله منها أي من الفاتحة أما لو شك في ترك بعض الحروف قبل فراغ الفاتحة وجبت اعادته وهو معذور بصورة ذلك أن يشك انه أتى بجميع الكلمات أو ترك بعضها كان شك قبل فراغ الفاتحة في البسطة فرجع اليها بخلاف ما لو شك بعد فراغ الكلمة في أنه أتى بحروفها على الوجه المطلوب فيها من نحو الهمس والرخاوة فأعادها ليأتي بها على الوجه الاكمل فانه من الوسوسة فيما يظهر

لاتمام التشهد مطلوب فيكون كالموافق أي المعذور وهو الاوجه وما ذهب اليه جمع من انه كالمسوق ممنوع (وان كان) عذر (بان أسرع) الامام (قراءته) والمقتدى بطيء القراءة ليجزى خلقاً للوسوسة ظاهرة طال زمنها عرفاً أو كان منتظراً سكتة امامه ليقرأ الفاتحة فيما فرغ عنها كما قال الشيخ انه الاقرب خلافاً للزركشي في قوله بسقوط الفاتحة عنه أو سها عنها حتى ركع امامه اما اختلف لوسوسة ظاهرة فلا يسقط عنه شيء منها لكنه مد تركها فله التخلف لاتمامها الى أن يقرب امامه من فراغ الركن الثاني فيتعين عليه مفارقتها ان بقي شيء منها عليه لاتمامه لبطان صلاته بشروع الامام فيما بعده والاوجه عدم الفرق بين استمرار الوسوسة بعد ركوع الامام أو تركه لها بعده اذ تنفويت الحكم لما قبل ركوع امامه نشأ من تقصيره بترديه الكلمات من غير بطلان في لسانه سواء أنشأ ذلك من تقصيره في التعلم أم من شكه في اتمام الحروف أي بعد فراغه منها فلا يفيد تركه بعد ركوع امامه رفع ذلك التقصير خلافاً لبعضهم حيث بحث الفرق فيما ذكر وجعل محل ما تقرر عند استمرارها بعد ركوع امامه فان تركها بعده اغفر له التخلف باكملها ما لم يسبقها أكثر من ثلاثة أركان طويلة اذ لا تقصير منه الا أن ولو نام في تشهده الاول من مكان ثم انتبه فوجد امامه راكعاً قام وقرا وجرى على نظم صلاة نفسه ما لم يسبقها أكثر من ثلاثة أركان طويلة كالناسي كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولا يقال انه يركع مع الامام ويتحمل عنه الفاتحة لانه ليس بمسبوق ولا في حكمه والفرق بينه وبين المرحوم حيث يركع مع امامه اذ ارفع رأسه من السجدة فوجدته راكعاً الزامه بمفاتة به محل القراءة بخلاف هذا وقد أفتى جمع فبين مع تكبير الرفع من سجدة الركن الثانية فجلس للتشهد ظاناً أن الامام يتشهد فاذا هوى الثالثة فكبر للركوع فظنه لقيامها فقام فوجدته راكعاً بان يركع معه ويتحمل عنه الفاتحة لعذره أي مع عدم ادراكه شبهة من القيام ويعارضه افتاء آخرين بانه كالناسي

(قوله خلافاً لبعضهم) أي ابن حجر (قوله عند استمرارها) أي الوسوسة (قوله بعد ركوع امامه) من نية للقراءة كلام البعض (قوله اذ ارفع رأسه) أي المأموم وقوله فوجدته راكعاً أي الامام (قوله وقد أفتى جمع فبين مع تكبيرة الرفع) بقي ما لو كان مع الامام جماعة فكبر شخص للاحرام فظن أحد المأمومين ان الامام ركع فركع قبل تمام قراءة الفاتحة فتبين ان الامام لم يركع فيجب عليه العود للقيام امكن هل يعدل ركوع المذكور قاطعاً للموالة فيستأنف قراءة الفاتحة أولاً وان طال قيمت عليها فيه نظراً والاقرب الثاني لان ركوعه معذور فيه فاشبه السكوت الطويل سهواً وهو لا يقطع الموالة وبقي أيضاً ما لو كان مسبوقاً فركع والحالة ما ذكر ثم تبين له ان الامام لم يركع فقام ثم ركع الامام عقب قيامه فهل يركع معه نظراً لكونه مسبوقاً أولاً بل يخلف ويقرأ من الفاتحة بقدر ما فوته في ركوعه لتقصيره فيه نظراً والاقرب الثاني أيضاً لانه المذكور ولا نال العبرة في العذر بما في الواقع لا بما في ظنه كما يأتي (قوله فكبر) أي الامام (قوله فظنه) أي المأموم

(قوله ركع معه) ضعيف (قوله سرقهم بين هاتين الصورتين) مما قبله وقد أنفي جمع الخ وقوله ويده رصه الخ هذا أصل هذه العبارة في كلام ابن حجر توحى المأجري عليه من أنه لو نام في أثناء هذا الأول ثم قام فوجد لأمه راكعة الله بركع معه وهو واضح أما على ما جرى عليه الشارح من أنه يختلف ويقرأ ألم يطهر عليه وجه التحول فسرهم بين هاتين الصورتين الخ (قوله وهو كونه كالناسي) أي من جلس طائفا جالس الإمام للتشهد (قوله وتقدم أن لا رجح خلافه) أي يتصف بالقراءة ويده مرفوعة لانه أركان طويلة (قوله والإمام في الرابع) فحينئذ أنه لو فرغ من القراءة ولا امام في التشهد ٥٧٧ الأول لم يوافق بل سعى على عظم صلاه

للقراءة ولهذا الوسي كونه مقتديا وهو في سجوده مثل ان لم يركع في سجده الاولى لا ماء
راكع ركع معه كالمسبوق فترتهم بين هاتين الصورتين بصرح بالفرق بين من يدرك قدام
الامام ومن لا يدركه هذا الوجه الثاني وهو كونه كالناسي فلا يسقط عنه القراءة واما قوله
في التعليق ولهذا الوسي كونه مقتديا بل عليه صريح على ما اخبره الركني من سقوط
الفاتحة من الناسي وتقدم ان لا يرج خلافه (وركع قبل اتمام المأموم الفاتحة) ولو اشتمل
باتمامها الاعتدال الامام وسجد قبله (قبل يتبعه) لسعد المواقفة (ونسقط الفاتحة) لعدم
كالمسبوق (والصحيح) انه لا يتبعه بل (يتبعها) (ويعني خلفه) على ترتيبه لان نفسه (مالم
يسبقها اكثر من ثلاثة اركان مقصودة) في نفسه (وهي الطويلة) فلا يحسب لاهل ولا
الجلوس بين السجدين لانها مقصودة وما أفهمه كلامه من ان لتقصير غير مقصود شمول على
ان ذلك باعتبار داته اذ هو تابع لغيره وان كان مقصودا باعتبار انه لا يوم يسجد فيه سجدة
والمراد بان اكثر من ثلاثة اركان ان يكون السجود بثلاثة ولا دم في الرابع كان تحف الركوع
والسجدين والامام في القيام بهذه ثلاثة اركان طويلة ولو كان السجود بربعة اركان لا دم
في الخامس كان تحف الركوع والسجدين والقيام والامام خمسة اركان ركوع اطلت
صلاته قاله البلقيني (فان سبق بان) ثم اد كر بان انتهى الى الرابع ذكر ركع الامام والمأموم
في الاعتدال او قام او قعد وهو في القيام (فتبيل يفارقه) بلبنة خلف المدمر المودنة (والاسح)
انه لا تلازمه مفارقه بل (يتبعه) حتما لم يولد موافقته (فيما هو عليه) دلوسعي على ترتيب
نفسه ان كان فيه محالة فحشة ولهذا تبطل به من عالم عامد واداعه فركع قبل ان يتم له سجدة
تختلف لانها مالم يسبق كثيرا (ثم يسد ارك) ما هو به (بعد سلام الامام) كالمسبوق (ولو
لم يتم) المأموم (لما حقه اشغله بدعاء الافساح) مثلا لو ركع امامه (فعدو) في سجده لانه
كبطي القراءة في ان فيه مامروا ولم يمتع وان المراد سره من الركن ان الله

[illegible]

بأما (قوله كما أتى به الوالد) يعني بحاققة قضاء المنع من البطلان (قوله أذ جالوسه للاستراحة هنا ليس بمطلوب) يؤخذ منه أنه لو جلس للتشهد ففعل القيام ان لا أموم ان يجلس ويأتي بالتشهد فليراجع (قوله اذا المتابعة فرض) أي في حد ذاتها والا فالمتابعة فيما نحن فيه ليست بفرض ٥٧٨ على طريقة الرافي التي الكلام في تقريرها (قوله ولم ينو

المفارقة) قضيته ان له نية

(قوله وان لم يندب في حقه الخ) معتمد (قوله لكن بشكل حيث تقدم) أي في مفهوم قوله أو سها عنها حتى الخ كما تقدم (قوله وقول بعض الشراح هو) أي الموافق (قوله اذا أحكام الموافق الخ) يمكن الجواب بان من عبر بذلك أراد الموافق الحقيقي فان ما ذكره من بطلان النهضة ونحوه مسبوق حكما (قوله والا فسبوق) أي فبركع معه وتحسب له الركعة ومن ذلك ما يقع لكثير من الأئمة انهم يسرعون القراءة فلا يمكن المأموم بعد قيامه من السجود قراءة الفاتحة بنهاها قبل ركوع الامام فبركع معه وتحسب له الركعة ولو وقع له ذلك في جميع الركعات فلو تخلف لانعام الفاتحة حتى رفع الامام رأسه من الركوع أو ركع معه ولم يطمئن قبل ارتفاعه عن أفضل الركوع فأنته الركعة فيتبع الامام فيما هو فيه ويأتي بركعة بعد سلام الامام (قوله وهل

لا الاتيان بالواجب منه وظاهر كلامهم هنا عذره وان لم يندب في حقه دعاء الافتتاح بان ظن عدم ادراك الفاتحة لو اشتغل به لكن بشكل حيث تقدم في تارك الفاتحة متعمدا الا ان يفرق بان هذا ثابتة شبهة لا شغاله بصورة سنة بخلاف ما هو وبما أتى في المسبوق ان سبب عدم عذره اشتغاله بسنة عن فرض وقد يفرق بان الامام يتحمل عن المسبوق فاحتيط له بأن لا يكون صرف شيئا غير الفرض وأما الموافق فلا يتحمل عنه فبذلك تختلف لانعام الفاتحة وان عدم قصر ابصره بعض الزمان غيرها اذ تقصيره باعتبار ظنه دون الواقع والحاصل مما يؤخذ من كلامهم اذ ارتنا الامر على الواقع بالنسبة للعذر وعدمه وعلى ظنه بالنسبة لنسب الاتيان بنحو التعوذ (هذا كله في) المأموم (الموافق) وهو من أدرك مع الامام محصل قراءة الفاتحة المعتدلة لا بالنسبة لنفسه ولا لقراءة امامه فيما يظهر وان رجح الزركشي اعتبار قراءة نفسه وقول بعض الشراح هو من أحرم مع الامام مردود اذا أحكام الموافق والمسبوق جارية في جميع الركعات بدليل ان الساعي على ترتيب نفسه ونحوه كبطي النهضة اذا فرغ من سعيه على ترتيب نفسه فان أدرك مع الامام زمانا يسع الفاتحة كان موافقا ولا فسبوق وهل يلحق به في سائر أحكامه من شك هل أدرك زمانا يسع الفاتحة لان الاصل وجوبها في كل ركعة حتى يتحقق مسقطها وعدم تحمل الامام لشيء منها ولا ان ادراك المسبوق الركعة رخصة فلا تحصل مع الشك في السبب المقضي له ولان المختلف لقراءتها أقرب الى الاحتياط من تركها كلها وحينئذ فيتأخر ويتم الفاتحة ويدرك الركعة ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة فان سبقه تابعه فيما هو فيه ثم يأتي بركعة بعد سلامه في ذلك تردد للتأخير والمعمد كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى نعم لما هو وسواء في ذلك أكان احرامه عقب احرام امامه أم عقب قيامه من ركعته أم لا خلا فلبعض المتأخرين اما المسبوق وهو بخلافه فهو ما بينه بقوله (فاما مسبوق ركع الامام في) أثناء قراءة (فاتحته فلا يصح انه ان لم يشتغل بالافتتاح والتعوذ) بان قرأ عقب تحرمة (ترك قراءته وركع) معه لانه لم يدرك سوى ما قرأه (وهو) بركوعه معه وان أدركه قبل قيامه عن أقل الركوع (مدرك للركعة) فيتحمل الامام عنه ما بقي منها كما يتحمل عنه جميعها لو أدركه راكعا أو ركع عقب تحرمة فان تخلف بعد قراءة ما أدركه من الفاتحة لانعامها وفاته الركوع معه وأدركه في الاعتدال بطلت ركعته لعدم متابعته في معظمها وكان تخلفه بلا عذر فيكون مكروها ولو ركع الامام قبل فاتحة المسبوق فحكمه كالوركع فيها (والا) بان اشتغل بها أو بأحد هـا أو لم يشتغل بشيء بان سكت بعد تحرمة زمانا قبل ان يقرأ مع علمه بأن الفاتحة واجبة (لزمه قراءة) منها (بقدره) أي بقدر حروفه في ظنه كما هو ظاهر أو بقدر زمن سكوتة لانه بالمدول من الفرض الى غيره منسوب الى تقصير في الجملة والثاني يوافق مطلقا ويسقط باقيها لخبر اذ اركع فاركعوا واختاره الاذري تبعاً لترجيح جماعة والثالث يتم الفاتحة مطلقا لانه أدرك القيام الذي هو محلها فلزمته وعلى الاول متى ركع قبل وقاءه لزمه عامدا عالما بطلت

صلاته

يلحق به) أي الموافق (قوله نعم) أي فيكون كالموافق فيغفر له ثلاثة أركان طويلة وقوله لما مر أي من

قوله فيتأخر الخ (قوله ترك قراءته وركع) أي تدبى الى باقي من ان التخلف مكروه (قوله بطلت ركعته) أي فيواقفه فيما هو فيه بعد فلوركع عامدا عالما بالتصريم بطلت صلاته (قوله وكان تخلفه بلا عذر) أي بان كان عامدا عالما (قوله ولو ركع الامام) هذا مساو لقوله قبل أو ركع عقب تحرمة (قوله والثالث يتم الفاتحة مطلقا) أي اشتغل بسنة أم لا

المفارقة وعدم العود وسياق ما يصرح به (قوله وما ذكرناه من التفصيل) يعني ما أشرنا إليه بقولنا ناسيا ولا فلاذ ذكروه
هو أحد شقي التفصيل وشقه الآخر سيأتي (قوله ويؤخذ منه) في التعبير به مساهلة إذا ما حوذه هو مفاد التشبيه قبله على
أنه سيأتي له قريبا في الكلام على القنوت الآخر في كلام المصنف ما يقتضي من هذا وذكره هناك أسبب (قوله ولا يرد عليه) أي
على ما ذكر في القنوت المشبه بالتشهد فهو مثله في الحكم (قوله فإزالة المفارقة) أي هنا (قوله لا لا تعتمد القراءة الخ) راجع إلى
قوله امتنع عوده وقوله وسبق اللسان إلى غيرهما غير معتد به راجع إلى قوله وان سبقه لسانه الخ ففي كلامه لف وشر مرتب

(قوله والا) أي بان لم يكن عامدا عالما وقوله لم يعتد بما فعله أي فبأنى بركعة بعد سلام امامه (قوله مختلف بغير عدد) معتد
(قوله الهوى للعبود) أي الأول (قوله اما اذا جهل) محترز قوله ان كان ٥٧٩ عامدا عالما (قوله فهو بخلافه لما لم يرد عليه من مختلف

بمذرك) قضية هذا انه
كبطيء القراءة مع انه
فرضه في المصروف والمسوق
لا يدرك ركة الا بالركوع
مع الامام اه مع على ج
وهذا محترز قوله قبل مع
عليه ان الفائدة واجبة
ويمكن الجواب عن اعتراض
به بان المراد بكونه معدوما
في المختلف عدم بطلان
صلاته بما فعله ولا يلزم
منه حسابان الركعة
فليراجع (قوله حتى يصير
مختلفا بركتين) أي بان
هوى الامام للعبود الاول
(قوله وقضية التعليل
بما ذكر) أي من قوله بعد
قول المصنف لانه بالعدول
من الفرض إلى غيره
منسوب إلى تفسير في
الجملة (قوله ومقتضى
اطلاق الشجب وغيرها
عدم الفرق) أي بين طه
ادراك الفائدة وعدم

صلاته والام لم يعتد بما فعله ومتى ركع امامه وهو مختلف لما لم يرد عليه وقام من ركوعه فائته الركعة
بناء على انه مختلف بغير عدد ومن غير بمذرك نظرا إلى أنه ملزم بالقراءة كما أشار لذلك الشارح
ثم اذا قرع قبل هوى امامه لوجوده واقعه ولا بركع والابطال ان كان عامدا عالما وان فاته
الركوع ولم يفرغ وقد اراد الامام الهوى للعبود فقد تعارض في حقه وجوب وقضاء لزمه
وبطلان صلاته بهوى الامام للعبود لما تقر من كونه مختلفا بغير عدد ولا يخص له عن هذين
الانية المفارقة فتعين عليه حذرا من بطلان صلاته عنده عدمها بكل تقدير ويشهد له ما مر في
منع مد ترك الفائدة و بطيء لو سوسة ظاهرة وما نقله الشيخ عن التحقيق واعتمده من لزوم
متابعته في الهوى حينئذ ويوجب به بأنه لما لم يرد عليه متابعته حينئذ سقط موجب تفسيره من
التخلف لقراءة قدر ما لحقه فغلب واجب المتابعة عليه فلا يلزمه مقارنته بحسب ما فهمه من
كلامه والافبارته صريحة في تقريره على المرجوح اما اذا جهل او واجبه ذلك فهو بخلافه
لما لم يرد عليه مختلف بعد قوله القاضي قال الفارق في صورته تنحى للقراءة ان يظن انه يدرك الامام
قبل سجوده والا فليتابعه قطعاً ولا يقرأ أو ذكر مثله الروايات في حليته والقراءة في أحبانه لكن
الذي نص عليه في الام ان صورتها ان يظن انه يدركه في ركوعه ولا يفارقه ويتم صلاته به
على ذلك الاذرى وهو المعتمد لكن يتجبه لزوم المفارقة له عند عدم طئه ذلك فان لم يفعل اثم
ولكن لا تبطل صلاته حين يصير مختلفا بركتين وقضية التعليل بما ذكرناه اذ اظن ادراكه في
ركوعه فاقى بالافتتاح والتعوذ فركع امامه على خلاف عادته بان اقتصر على السجدة وأعرض
عن السنة التي قبلها والتي بعدها بركع معه وان لم يكن قرأ من الفائدة شيئا ومقتضى اطلاق
الشيخين وغيرهما عدم الفرق وهو المعتمد كما قاله الشيخ لبقاء محل القراءة ولا نسلم ان تفسيره بما
ذكره منتف في ذلك ادلا بعبارة بالظن البين خطوه (ولا يشغل المسبوق) استنباطا (بسنة بعد
النصرم) كدعاء افتتاح أو تعوذ (بل) يستغل (بالفائنة) فقط اذا اهتمت بشأن الفرض أولى
ويخففها حذرا من فواتها (الا ان يعلم) أي يظن (ادراكها) مع شغاله بالسنة يباين به استنباطا
بخلاف ما اذا جهل حاله أو ظن منه الاسراع وانه لا يدركه معه فبما بالفائنة (ولو علم المأموم
في ركوعه) أي بعد وجود أقله (انه ترك الفائدة أو شك في فعلها) (لم يعد اليها) أي لم يحلها فلو عاد له

ادراكها وعليه فان كان أدرك مع امامه زمانا يسع الفائدة فهو كبطيء القراءة ولا يقرأ بقدر ما فوته (قوله فيبدأ) أي ندبا
(قوله أي بعد وجود أقله) أي بخلاف ما لو علم ذلك أو شك فيه في الهوى قبل وصوله إلى أقل الركوع فانه يجب عليه اعود كما
لو كان إلى القيام أقرب (قوله لم يعد اليها) فلو علم الامام أو اصابه منفردا ذلك وجب عليه اعود كما تقدم في ركن الترتيب
لكن اذا عاد الامام فهل يعود المأمومون معه أو ينظرونه أو ينادونه بالنسبة أم كيف احوال ثم رأيت بامامنا تتلوا من
الرملي بخط بعض الفضلاء ما نصه امامنا عند الس الركوع مشك في مراعاة الفائدة في القيام فيلزمه الرجوع إلى القيام
بقصده لاجل قراءة الفائدة لان الاصل عدم قرائته وأما حكم المأمومين الذين تلبسوا بالاعتدال مع الامام فهل ينظرونه
في الاعتدال وينتفرون تطويله للضرورة ولا يركعون معه ادرك بعد التراء أم يحكم عليهم بانهم في القيام معه حتى يلزمهم

والعبارة للروض وشرحه (قوله لا نقول عمدا هذا القيام الخ) هذا يقتضي تقيض المطلوب فتأمل (قوله بقصد تركه) احتراز به عما اذا تعمد زيادة النهوض لا يعني فانها تبطل صلاته بمجرد انقص له عن اسم القعود لشروعه في مبطل (قوله وهذا مبني على ما قبله) يعني انه ما حوذه منه ومستخرج من حكمه والافق الحقيقة ان ذلك ينبنى على هذا كما هو ظاهر ونما قلنا ان المراد

ان يركعوا معه اذ ركعها ثانيا لاجل المتابعة أم يسجدوا قبله وينتظروه فيه ولا يضر سبقهم له بركنين لاجل الضرورة أم كيف الحال قال شيخنا الرمي بالاول ويقتصر التطويل في الاعتدال للضرورة ثم رجع عن ذلك واعتمد انهم ينتظرونه في السجود ويقتصر سبقهم بركنين للضرورة وهذا هو الاصح لانه ركن طويل اه (أقول) وهذا مفروض كما ترى فيما اذا لم يعلموا من حال الامام شيئا بعدهم عنه أولكونها سرية أم ألو علموا منه ترك الفاتحة فينتظرونه في السجود ثم رأيت ما نقل عن الشيخ الرمي في ج بعد قول المصنف ٥٨٠ وتصح قوة المؤتي بالقاضي الخ (قوله لفوات محلها) أي ولو استمر متابعا للامام

ثم تذكر بعد قيامه الثانية انه قرأ الفاتحة في الاولى حسب سجوده وقت به ركعته وان كان قبله على قصد المتابعة وهذا بخلاف ما لو شك الامام أو المنفرد بعد الركوع ولم يعودا للقيام بل سمي على نظم صلاة أنفسهما فان صدق ما تبطل بذلك ان كانا عالسين بالحكم فاذا نذكر القراءة بعد ذلك لا ينفعهما التذكر لبطان صلاتهما بفعلهما السابق فلو كان ذلك سهوا أو جهلا حسب وقت صلاتهما بذلك ثم رأيت مصرحا به في شرح الروض (قوله ولم يركع هو) أي أو ركع

عامدا طالما بطلت صلاته لفوات محلها (بل يصلي ركعة بعد سلام الامام) تداركا لما فاتته كالسجود (فلو علم) تركها (أو شك) نفسه (وقدر ركع الامام ولم يركع هو قرأها) لبقاء محلها (وهو متخلف بهذر) فبأني فيه ماهر (وقبل يركع ويتدارك بعد سلام الامام) ما فاتته لاجل المتابعة وبأني ذلك في كل ركن علم المأموم تركه أو شك فيه بعد تلبسه بركن بعده يقينا فوافق امامه وبأني بدله بركعة بعد سلام الامام وظاهر ذلك انه لو شك في جلوسه للاستراحة أو في نهوضه للقيام في انه مسجد عادله وان كان امامه قائما ويظهر ان جلوس التشهد الاول بجلوس التشهد الاخير لكونه على صورته نظير ما مر آنفا (ولو سبق امامه بالتحريم لم تنعقد) صلاته بالاولى عما مر في مقارنته له فيها وذكره هنا توطئة لما بعده (أو بالفاتحة أو التشهد) بأن فرغ من ذلك قبل ان يشرع امامه فيه (لم يضر ويجزئه) لانه أتى في محله من غير مخالفة فاحشة (وقبل) لا يجزئه (ونجب اعادته) مع فعل الامام أو بعده وهو الاولى فان لم بعده بطلت لان فعله مترتب على فعله فلا يعتد بما سبقه ويستحب مراعاة هذا الخلاف بل يستحب ولو في سرية ان يؤخر جميع فاتحته عن فاتحة امامه ان ظن ان يقرأ بعده او انما قدمنا راية هذا الخلاف على خلاف البطلان بتكوير الركن القولي اقوة هذا وعملا بالقاعدة كما يؤخذ من كلامهم انه لو تعارض خلافا قدم أقوالا وهذا من ذلك وحديث فلا تختلفوا عليه يؤيده وهذا الذي قررناه أو وجه مما في الانوار في التقدم بقولي انه لا ننس اعادته للخروج من الخلاف لوقوعه في هذا الخلاف وفيه أيضا انه لو علم ان امامه يقتصر على الفاتحة أو سورة قصيرة ولا يتكبر من انما الفاتحة فعليه ان يقرأ الفاتحة مع قراءته لكن الذي أتى به الوالدرجة الله تعالى عدم وجوب ذلك على المأموم الموافق فيها فقد قال صاحب الانوار كالسجدين وغيرهما والزحام

وكان للقيام أقرب منه الى الركوع أو الى الركوع أقرب كما أفهمه قول السارح أي بعد وجود أدله والنسيان (قوله وبأني بدله بركعة بعد سلام الامام) شمل ذلك ما لو شك في السجدة الثانية أو طمأنينته أو قد جلس مع الامام للتشهد الاخير أو شك في طمأنينة السجدة الاولى بعد جلوسه معه بين السجدين فيوافق الامام فيما هو فيه وبأني بركعة بعد سلامه وأطن انه مر للشارح في ركن الترتيب ما يخالفه فليراجع وعبارة جج هنا بعد قوله يقينا أي وكان في التخلف له خش مخالفة ثم مثل بعد ذلك بأمثلة الى ان قال ولو كان شكه في السجود في الركعة الاخيرة فهل جلوسه للتشهد الاخير كقيامه فيما ذكر أو يفرق بأنه في صورة القيام قد تلبس بركن يقينا الى ان قال وهذا أي الفرق أقرب اه باختصار (قوله في انه مسجد) أي أم لا (قوله وان كان امامه قائما) أي لان المأموم لما ينقل الى ركن آخر عد كانه في السجود (قوله بان فرغ من ذلك قبل ان يشرع امامه فيه) أنهم أنه لو تأخر شروعه عن شروع الامام ولكن فرغ الامام قبله لا يأتي هذا الخلاف وكذا لو سبقه ولكن لم يفرغ قبل شروعه اه عميرة (قوله ان يؤخر جميع فاتحته) أي وجميع تشهده أيضا (قوله عن فاتحة امامه) أي ولو قارنه فقضية قولهم ان تركه المستحب مكروه كراهة هذا وانه مفوت لفضيلة الجماعة فيما قارن فيه لكن قال بعضهم ان المقارنة في الافعال مكروهة تفوت فضيلة الجماعة لفحش المخالفة بخلاف المقارنة في الاقوال فليراجع

هنا بالبناء ما هو لان حكم السجود وعدمه المذكور في المتن طريقة القفال وابعاءه توسعاً بين طائفتين أحدهما
 ما ذكره الشارح عقبه ولم يعرض القفال لحكم العمد على طريقة فاحدها لم يذكره البعوى من كلامه فلا بد من أن ما بطل
 عمده بسجده له هو (قوله المذكور عن الأكثرين) أي الذين عبروا عنهم فيم حركوا الجهور وعلمهم قدماء تعلقها
 بالسجود مطلقاً فينبغي عليه هنا البطلان مطبقاً وقد صرح بذلك بعض الأئمة (قوله بخلاف ما لو شك في بعض مهم) أي في شك

(قوله وان لم يكونا طويين) أي بان كان أحدهما طويلاً والآخر قصيراً في لا يتعدى حتى هو لا يتم له سجدة الثانية
 كما تقدم (قوله بان كان المتقدم باقل من ركعتين) أي أو ركعتين غيرهما من ركعتين ركوع لا ماء واستقر في
 ابتدائه حتى لحقه الإمام فسجد معه ثم رفع قبله وجلس ثم هوى سجدته لثامته ولا يصرف ذلك لعدم قوله (قوله ويس
 الرجوع اليه ليركع معه الخ) وإذا عاهد على ترك ركوعه الأول أو الثاني منه بطريق لا قرب له يتعصب بركوعه الأول ان
 اطمأن فيه والا فالثاني وينبغي على كون المحسوب الأول انه لو ترك الصلاة الثانية ٥٨١ في شك لم يصح له تحسب الثانية ثم على

حسدان لا أول له حتى
 له عوده ركوع حتى
 أعدل الإمام فهل يركع
 بان لا يركع لا أعدله
 لو حو به عليه بدل الإمام
 أولاً لا نه غنا كان تحسب
 له وقد قدت فحسب
 ما لم يسبق له تحسب
 له لا يسبق له تحسب
 قام به بطريق الأول
 لا لا استقرار عليه سهل
 لا يدل لان رفعه من
 الركوع لم يكن قصد
 الأعدل بل لمابعة الإمام
 فاشه مأثور عن فرياس
 في عهد الإمام أبيه في
 الركوع ويتحمل في
 وهو الأول بسجده مع
 الإمام وقد في ذلك
 في الرواية بتدبيره

والنسيان والبطء في القراءة والاشغال المواقف بدء الافتتاح والعود أسد وفلور كج لا ماء
 ولم تتم فاتحة المأموم للبطء أو لاشغال أو لند كراهة نسي أو شك في وقتها لم يركع وحده
 القراءة والسجدة في الإمام ما لم يزد التوقف على ثلاثة أركان أو فتوته فله ان يركع
 الفاتحة معه مراده به الاستصحاب فله ان يحل استحباب ما يركع فيه ان وجد من ماله
 يسكت بعد الفاتحة فدرأ يسبها أو يقرأ سورة تسبها وان محله يسكت لا ماء لم يركع
 ان المأموم قراها معه أو لا يرى قراءتها (ولو تقدم) على إمامه (يسل كركوعه وعوده
 كان) ذلك (ركعتين) فليبين متواليين سواء كانا طويين أم قصيرين (دلت) دلالة ان كان
 عامدا عالما بضره للمخافة الفاحشة بخلاف ما اذا كان ساهياً أو جاهلاً فلا بد ان يركع
 انه لا يعتد به بما كان لم يعد للاثنتين مع ما مع إمامه لم يركع أو جهله فبعدمه لا ماء ركعة
 والا أعادها فل في أصل الرخصة ولا يخفى بيان السبق بركعتين من قياض ما كراهة في الصف
 ولكن مثله العراقيون بأن ركع قبله فل أراد أن يركع رفع فل أراد ان يركع وهو محله
 لما سبق في الصف يجوز ان يسويان بقدر مثل ذلك هما أو عكس وان حصل هذا
 بالتقدم لفضله أو المعتمدان التقدم كالمتأخر وذا كرر الساق في هذا كلام الشيخين وادهم
 كلام المصنف انه لو تقدم أو تأخر بركعتين وكان أحدهما قبله أو لا تخوف لانه لا يصح وهو
 كذلك ومثله صاحب الأنوار بالفاتحة والركوع (والا) بان كان التقدم بأهل من ركعتين هو
 أو كان بركن أم بأقل أم بأكثر (فلا) تبطل صلته وان كان مدعاً بالثالثة الخ لقوله نظره
 فيما سبق به كان ركع قبله ويس الرجوع اليه ليركع معه ان كان معه الماسبق جبراً لما
 فانه فان كان ساهياً فهو تخيير بين أسطره والعود واستبق بركعتين عدا كان ركع وروع
 أو الإمام قائم حرام تخيراً ما يشي لذي يرفع رأسه قبل رأس الإمام ان يقول الله عز وجل

أي مسابقة الإمام من السكوت هو حرم في الأحاديث العديدة وهو حرم في بعض الأسانيد
 ابن عمر أن من فعل ذلك لأصله قال الخطابي وأما أهل العلم فقاموا بما هو عليه من كراهة غير أن أكثرهم يأمرونه بالسجود
 إلى السجود ويحك في سجودها بعد أن يرفع الإمام رأسه بقدر ما كان يلزمه وهو يسجد ثم يركع ركعتين أو ركعة واحدة أو
 لهوى قبله مكروه كراهة تزيه وانه يسجد له العود إلى الإمام ان كان يوافق ذلك بركعتين فسجد بركعتين ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعة واحدة
 قائم لم يركع حرم عليه ولا يبعد ان يحتمل الحديث في هذا الخ لا يكون هذه العجزة غير أو بركعتين كان هوى في السجود
 والإمام لم يركع وكان ركع وأعدل والإمام لم يركع فلما أراد الإمام أن يعدل هوى المأموم بالسجود ما لم يكن فعل
 ذلك وتسميته كبرية طاهرة أو بغيره (أقول) وقوله وسجد بركعتين ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعة واحدة أو ركعة واحدة
 حراماً لانه لا يتحقق لسبق بعض الركعات الأمانة من الإمام فلا بد ان يسجد بركعتين ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعة واحدة
 إلى الركوع أو السجود والرفع من السجود وسبيله إلى القيام والجلوس بين السجودين لم يحدده الله في ركعتين ولا يحدده

هل ترك واحد من الأبعاض أو أتى بجميعها (قوله والاذرعى) في نسبة هذا إلى الأذرعى نظراً لأنه أحكامه عن غيره بقوله
قيل الصريح في ضعفه عنده وعبارته في قوله مع التناول وشك في ترك بعض أى معين سبحانه لأن الأصل عدم فعله قاله البغوى
وتبعاه قيل ولا تظهر له فائدة الخ (قوله وشك أم تركه القنوت الخ) كان قوى قنوت النصف الثاني من رمضان بتشهدين فشك

فصل في زوال القدوة (قوله وما يتبع ذلك) أى كقيام المسبوق بعد سلام إمامه مكبراً أو غير مكبر (قوله بحدث) ومنه الموت
(قوله انقطعت القدوة) أى ومع ذلك تجب نية المفارقة إزالة للقدوة الصورية وعبارة شيخنا الزيدى قوله إلا لعذر ومن العذر
ما يوجب المفارقة أى بالنية لوجود المتابعة الصورية كن وقوع على ثوب إمامه نجس لا يعنى عنه أو انقضت مدة الخطف والمقتضى
يعلم ذلك اهـ ويؤخذ من قوله لوجود المتابعة الصورية أن محل وجوب النية حيث بقى الإمام على صورة المصلين أما لو ترك
الصلاة وانصرف أو جلس مثلاً على غير هيئة المصلين لم يحتج لنية المفارقة وهو ظاهر وبه صرح ج حيث قال وقد تجب
المفارقة إن عرض مبطل لصلاة إمامه وقد علمه فيازمه يتهاقروا والابطال وإن لم يتابعه اتفاقاً كما فى المجموع ويوجه بأن
المتابعة الصورية موجودة فلا بد من قطعها وهو متوقف على نيته وحينئذ فلا استدراك بالإمام أو تأخر عن المأموم أتجه عدم
وجوب الزوال الصورة اهـ ويستفاد ٥٨٢ ذلك من قول الشارح الآتى وقد تجب المفارقة كان رأى إمامه متلبساً بما

يجار ويؤخذ من ذلك أن السبق ببعض ركن كان ركع قبل الإمام ولحقه الإمام في الركوع
أنه كالسبق بركن وهو كذلك كما جرى عليه الشيخ (وقيل تبطل بركن) تام في العمدة والعلم
لناقضته الاقتداء بخلاف الخلاف إذ لا يظهر فيه خش مخالفة

فصل في زوال القدوة وإيجاده وأدراك المسبوق الركعة وأول صلواته وما يتبع ذلك
إذا (خرج الإمام من صلواته) بحدث أو غيره (انقطعت القدوة) به لزوال الرابطة فيسجد له هو
نفسه ويقتدى بغيره وغيره به والأوجه أنه لو تأخر الإمام عن بعض المأمومين تأخر غير
مغتفر مع القدوة مكان قطعها القصة أى بكرضى الله عنه لكن بالنسبة لمن تأخر
عنه لا لمن يتأخر عنه (فإن لم يخرج) أى الإمام (وقطعها المأموم) بنية المفارقة (جاز) مع
الكرامة حيث لا عذر له لمسايقه من مفارقة الجماعة المطلوبة وجوباً أو تلبساً مؤكداً بخلاف
مفارقته بعذر فلا تكره وصلاته صحيحة في الحالين لأنها ماسنة على قول والسنن لا تلزم
بالشروع فيها إلا فى الحج والعمرة أو فرض كفاية على الأرجح فكذلك إلا فى الجهاد وصلاة
الجنائز والحج والعمرة ولأن الفرقة الأولى فارقتها صلى الله عليه وسلم فى ذات الرقاع كما سيأتى

يبطل الصلاة وكتب
الشيخ عميرة على قول المتن
انقطعت القدوة أى ولا
يقال إن المأموم باق فيها
حكماً فله أن يقتدى بغيره
ويقتدى غيره به ويسجد
له هو أيضاً كذا فى
الاستوى وهل يسجد
له هو الحاصل قبل
خروج الإمام الظاهر
خلافه اهـ أى لأن الإمام
تحمله عنه وأما لو لمها الإمام
قبل اقتداء المأموم به فلا

يسقط السجود عن المأموم إذا بطلت صلاة الإمام لما لحق المأموم
من الخلل بمجرد اقتدائه بالإمام (قوله تأخر غير مقتفر) أى بأن تأخر عقب الإمام عن عقب المأموم مثلاً (قوله إلا فى الحج
والعمرة) أى حج الصبي والرفيق فانهم مأمومان سنة لا فرض كفاية ومع ذلك يحرم قطعها ما يعنى أن الولي يحرم عليه تمكين الصبي
من القطع أما الرفيق فالحرمة متعلقة به نفسه لتسايفه وظاهر اقتضائه على استثناء هذين أن الصبي إذا صلى على جنازة أو
حضر الصف كان له قطعها وهو ظاهر لعدم تكليفه ولو قيل يجب على ولي الصبي منه من إبطال صلاة الجنائز لسقوط
الفرض به كالبالغ ولمسايقه من الأزارع الملبت لم يكن بعيداً (قوله إلا فى الجهاد وصلاة الجنائز) أى وإن تأدى الفرض بغيره كن
صلى عليه من يسقط الفرض به ثم صلى عليه غيره فيحرم عليه قطعها إلا أن تقع فرضاً وان تعدد الفاعلون وترتّبوا وأما لو أعادها
شخص بعد صلواته عليه أو لا فيقع له تقلاً وعليه فهل يحرم عليه قطعها قياساً على المكتوبة المعادة أم لا فيه تطرأ الظاهر الجواز
ويقرق بأن المكتوبة المعادة قبل أنها الفرض وقيل الفرض واحد يحتسب الله ما شاء منه ما وقيل الفرض أكمل الصلاتين
بخلاف هذه فإنه لا خلاف فى كونها تقلاً على أن إعادة الجنائز غير مطلوبة فكان القياس عدم انعقادها إلا أنه يجوز ذلك لأن
المقصود منها الدعاء ثم ظاهر كلامهم أنه لا فرق فى حرمة قطع صلاة الجنائز بين كونها على حاضر أو غائب أو قبر وهو ظاهر لما
فى القطع من الأزارع الملبت فى الجملة فائدة استطرادية قال سم على شرح البهجة فى الجنائز قوله ولا على قبر النبي أحد
الخ لا يبعد أن محله إذا دفن بعد الصلاة عليه ولا فيجوز بل يجب على القبر مرأه وظاهره وإن لم يكن المصلى من أهل الفرض
إذا ذلك ويوجه بأنه مخاطب بفعلها الآن تنزيلاً لهذه الجملة منزلة ما لو كان بإقيامه به

هل ترك أحدهما أو القنوت وما في حاشية الشيخ من تصويره أيضا بخلاف هذا لا يتأتى مع الضمير في متروكه (قوله ويحتمل أن يلحق بما ذكر الخ) لفظ يحتمل ساقط في بعض النسخ مع زيادة لفظ فيما يظهر قبل قوله لكن أتى الوالد الخ وظاهره إعادة خلاف افتاء والده وفي بعض النسخ الجمع يربح ويحتمل وفيما يظهر وفيه تدافع (قوله مع الجلوس بينهما) أشار به إلى معنى ضمير الجمع في قوله صلى الله عليه وسلم شفعن (قوله أو في الرابعة) أي والصورة أن الشك انما طرأ عليه في الثالثة كما هو نص المتن (قوله مع احتلالها خامسة الخ) لم يظهر له معنى لأن الصورة كذلك فلا معنى لهذه المعية وقوله ثم زال تردده في الرابعة هو عين قول ابن أبي

(قوله وخبر معاذ) عطف على قوله لأنها ماسنة على الخ وقوله أنه صلى بأصحابه العشاء هذه رواية أحمد لا تنه (قوله فأنصرف) أي فارق وأتم لنفسه لقوله بعد ولم يأمره بالاعادة (قوله بل في رواية أنه سلم) هذه الرواية لا توافق ما هو المتروك عندنا من أن السلام قبل فراغ الصلاة محتج فلا بد لم يأت به على قصد الخروج من الصلاة بل بعد أن نوى الخروج سلم على النوم لا يصحرا به عنهم (قوله واختلف في أي الصلاة كانت) أي الاستفهامية إذا دخلت ٥٨٣ على معرف باللام أو غيرها كاعلمية كانت

استفهاما عن الإخاء وإذا دخلت على مكر كانت استفهاما عن الأمر إذا قيل أي يريد أو الرجل أحسن كان الجواب وجهه مثلا وإذا قيل أي رجل من هؤلاء أحسن قيل زيد أو عمرو وقوله هما في أي الصلاة معنا في أي جزء من أجزاء الصلاة أهو الركوع أو غيره وإذا قيل في أي صلاة كان معناه في المغرب أو غيرها اللهم لأنني باب بأن في الكلام مصافحا محذوفا أي أفراد الصلاة أو أن اللمس وهو يساوق السكر وان اختلف معهومهما (قوله) وجع بعضهم بين رواية البقرة أي بناء على أنها بصفة واحدة (قوله يرخس

وخبر معاذ أنه صلى بأصحابه العشاء فطول عليهم فأنصرف فدخل فنهى ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بالقصة فغضب وأنكر على معاذ ولم ينكر على الرجل ولم يأمره بالاعادة قال المصنف كذا استدلوأ به وهو استدلال ضعيف ادليس في الخبر أنه فارقته وبني بل في رواية أنه سلم ثم استأنفها فهو انما يدل على جواز الإبطال له وأجيب بأن البيهقي قال إن هذه رواية شاذة انفرد بها محمد بن عباد عن سفيان ولم يذكرها أكثر أصحاب سفيان وينقد بعدم الشذوذ أجيب بأن الخبر يدل على المدعى أيضا لأنه ادلل على جواز إبطال أصل العبادة فعلى إبطال صفحتها أولى واختلف في أي الصلاة كانت هذه القضية ففي رواية النسائي وأبي داود أنها في المغرب وفي رواية العيصين وغيرهما أن معاذ إذا اقترب سورة البقرة وفي رواية لأحمد أنها في العشاء فقرا اقتربت الساعة قال في المجموع فيجمع بين الروايات بحمل ذلك على أنهما قضيتان ولكن ذلك كان في ليلة واحدة فإن معاذ إذا فعله بعد النهي ويعد أنه نسيه وجمع بعضهم بين روايتي البقرة واقتربت بأنه قرأ هذه في ركعة وهذه في أخرى (وفي قول) قدم (لا يجوز) إخراج نفسه من الجماعة لا لئلا يراه القدوة في جميع صلاته وفيه إبطال للعمل وقد قال تعالى ولا تبطلوا أعمالكم (الابعد) فتبطل صلاته بدونه وضابط العذر كما قاله الإمام ما (يرخص في ترك الجماعة) ابتداء ويحتمل ما ذكره المصنف بقوله (ومن العذر تطويل الإمام) القراءة أو غيرها كالا يخفى وتعميرهم بالقراءة جري على الغالب ومحمل ذلك حيث لم يصبر المأموم عليه لضعف أو شغل وان كان ضيفا بأن يذهب خشوعه فيما يظهر وظاهر كلامهم عدم الفرق بين محصورين رضوا بالتطويل ولو في مسجد غير مطاروق وغيرهم وهو ظاهر عند وجود المصلحة المذكورة ومعلوم أن الرجل الذي قطع القدوة في خبره ما دام الماركان شك العمل في حرته الموجب لضعفه عن احتمال التطويل فأنه قد مضى بل ليس فيها غير مجرد التطويل وهو غير عذر اللهم إلا أن يثبت أنها شخصان وان في رواية سكاية مجرد التطويل

في ترك الجماعة ابتداء) وقضيه أن ما لحق هما بالعذر كالتطويل وترك السنة المنصورة لا يرخس في تركه ابتداء قال وهو الظاهر فيدخل في الجماعة ثم إذا حصل ذلك فارق أن أراد أن يسلم على منتهج وفي حاشية شيخنا الطلبي بعد مثل ما ذكر ولا يبعد أن يكون التطويل من المرخس ابتداء حيث علم منه ذلك وعلى هذا لو كان من عدة الأمام التطويل المؤدى لذلك منعه الإمام منه لما فيه من إشراك المقتدين به وتقويت الجماعة عليهم ثم ماد كرم أن المرخس في ترك الجماعة ابتداء يرخس في الخروج منها يقتضي أن من أكل ذارح كربه ثم اقتدى بالإمام أنه يجوز له قطع القدوة ولا تفوته فصلة الجماعة والذي ينبغي أن هذا ونحوه أن حصل بخروجهم عن الجماعة دفع ضرر عن الحاضرين أو عن المصلح نفسه كان حصل له ضرر يشده حراو برد وكان يزول بخروجه من الجماعة وتعميه لنفسه قبل فراغ الجماعة لأن ذلك عذر في حقه ولا فلا إذا فائدة لخروجه عن الجماعة لا مجرد تركها وقوله ويلحق به أي في جواز القطع بلا كراهة

الرابعة وقوله انها رابعة ان كان موقفاً لا تذكر فهو غير قوله ان ما قبلها الثالثة والا فموقعه فليتأمل (قوله ومقتضى تعبيرهم يقبل القيام) أي فيما لو تذكر في الثالثة الذي عبره عنه بقوله قبل قيامه للرابعة (قوله هنا وفيما هو) اما كونه صريحاً أو كالصريح فيما ذكره هنا فسلم وأما كونه كذلك فيما هو فلا ما تقدم في كلامه في بعض النسخ من الفرق بان عهد القيام هنا وحده مبطل بخلافه فيما هو مراده بما هو مقدمه عن الاستوى قيل قول المصنف ولو تمضى عهد الخ (قوله ان بقي محله)

(قوله كتشيد أول أوقوت) قال ج وكذا سورة اذ الذي يظهر في ضبط المقصود انها ما جبر بسجود السهو أو قوى الخلاف في وجوب أو وردت الأدلة بعظم قضاها اه وينبغي ان مثل ترك السورة ترك التسيحات للخلاف في وجوبها وان لم يكن مثلها تكبير الانتقالات وحاشية الاستراحة ورفع اليدين عند القيام من التشهد الاول لعدم النفويت فيه على المأموم لانه يمكنه الاتيان به وان تركه امامه بخلاف التسيحات فان الاتيان بها يؤدي لتأخر المأموم عن امامه (قوله فله مفارقه) يشعر بان الاستمرار معه أفضل (قوله في غير الجمعة) أي وما ألحق بها من تجب فيه الجماعة من المعادة والمنذور فعملها جماعة وأولى الثانية من المجموعة تقديمها بالمطر بناء على ما نقل عن الشارح من اشتراط الجماعة في الركعة الاولى كلها منها اما على ما تقدم عن سم على ج في صلاة المسافر من انه يكفي لصحة الثانية عقدها مع الامام وان فارقه حالاً فلا تحرم المفارقة لحصول المقصود بالنية (قوله وقلنا انها فرض كفاية) ٥٨٤ أي هو الراجح (قوله اتجه كما قاله الخ) قد يشكل امتناع المفارقة بما تقدم في قوله ولا رخصة

فيتركها من ان العذر يجوز الترك وان توقف ظهور الشعار على من قام به الا ان يخص ما هو اجبا اذ لم يكن عذر (قوله عدم الخروج) أي عدم جوازه (قوله أي وهي خفية) اما الظاهرة فالواجب فيها الاستئناف لعدم اعتماد الصلاة كما مر لكن يبقى الكلام في كون

هذه خفية بناء على ما قدمه من فرض ما في باطن الثوب في طاهره وفرض البعيد قريبا (قوله وكشفها الرجح مثلاً) أي فأدركها الكشف الرجح وهذا بناء على ما قدمه من ان الظاهرة هي التي لو تأملها أبصرها بأن كانت بظهر الامام مثلاً اما على ما تقدم من أن مقتضى الضبط بما في الانوار ان يفرض باطن الثوب ظاهر او ما في الثوب السافل أعلى وان الظاهرة هي العينية وان الخفية هي الحكمية فقط فهذه من الظاهرة وعليه فيجب الاستئناف لا المفارقة (قوله ولو أحرم منفرداً) خرج به ذاماً لو اقتضها في جماعة ثم نقل نفسه لآخرى فانه يجوز قطعاً كما في التحقيق وشرح المذهب اه حمير وقوله قطعاً أي من غير كراهة ان كان عذراً أي فان لم يكن عذرك كما يعلم من كلام سم الثاني (قوله جار في الاظهر والمستحب ان يتم ركعتين) أي بعد قلبها تنفلاً ويسلم منها فتكون نافلة ثم يدخل في الجماعة فان لم يفعل استحب ان يقطعها ويقطعها جماعة اه سم على منهج ويؤخذ من ذلك ان قولهم قطع الفرض حرام محله ما لم يترتب عليه التوصل بالقطع الى ما هو أعلى مما كان فيه (قوله وادخاله نفسه فيها في خلال صلاته مكروه) وهذا بخلاف ما لو نوى الامامة في الاثناء فانه لا كراهة فيه ولا فوات فضيلة فيها والفرق ان الاقتداء بالغير مظنة مخالفة نظم الصلاة لكونه يتبع الامام في نظم صلاته وان خالف نظم صلاة المأموم ولا كذلك الامام لانه مستقل لا يكون تابعاً للغير قاله مر اه سم على منهج ولعل الفرق بين ما ذكره الشارح هنا وما قدمه في المتابعة من فوات الفضيلة فيما قارن فيه فقط ان المتابعة بعد المقارنة ثم مطلوبة منه بخلاف ما هنا فان الاقتداء المؤدى للمتابعة بعد الانفراد منهي عنه وذلك يؤدي الى النهي عن المتابعة بعد الانفراد فكانت الكراهة فيه مانعة من الفضيلة في جميع ما أدركه بعد الانفراد

يعني بان يبلغ مثله كما علم مما قدمه في صفة الصلاة وقوله والا فركعة أي لان تطهيره يقوم مقامه ويأبى وما بينهما بقى عليه
ركعة كما علم مما مر أيضا (قوله لاحتمال الزيادة) هذا ظاهري فبالوسيلة عقب الركز قبل ان يأتي بركن غيره ولا زيادة شفقة
فكان ينبغي حذف لفظ الاحتمال لا غناء قوله أو لضعف النسبة منه ومثله في "تحفة المأمول" (قوله فحره أخرى دور) أي

(قوله وصح انه صلى الله عليه وسلم أحرمهم) لا يقال كيف وقع له هو بل صلى الله عليه وسلم حتى أحرمهم مع الجاهل به مع أن
الانبياء معصومون عن السكائر والصغار فلا تقع منهم لا عمد ولا سهو ولا تنقول صرحوا بجور وقوع ذلك لسهوهم حيث
ترتب عليه تشريع وكان ذلك في صلاة الصبح كما سيأتي (قوله أحرمهم) الذي في البخاري ان ذلك كان قبل الاحرام وعبارته
في باب هل يخرج من المسجد لعله عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وقد أقبلت الصلاة وعدلت الصفوف
حتى اذا قام في مصلاه انتظروا ان يكبر انصرف قال شيخ الاسلام الانصاري في شرحه على البخاري قبل احرامه وقال على
مكانكم فكنتم على هيتنا حتى خرج اليان يطفر رأسه ماء وقد اغتسل أي والحال انه اغتسل اه وعلى هذا فلا شك كمال في
قولنا لا يقال كيف وقع السهو عليه غير وارد حيث لم يكن في صلاة هرا وفي الفتح في الباب المذكور ما صفة قوله حتى اذا قام
في مصلاه زاد مسلم من طريق يونس عن الزهري قبل ان يكبر انصرف وقد تقدم في باب ادراك كركي المصلاة انه حنب من
أبواب الغسل من وجه آخر عن يونس يلهط فلما قام في مصلاه فبطل على انه انصرف قبل ان يدخل في الصلاة وهو
معارض لما رواه أبو داود وابن حبان عن أبي بكرة ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة العشاء فكبر ثم أوما لهم ولما لاك
من طريق عطاء بن يسار مرسل انه صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار بيده ان امكثوا ويكس الجمع بينهما
بجمل قوله كبر على ارادة ان يكبر أو بانهم ما واقعان أبدا عاصروا لقرطبي ٥٨٥ احتمل لا وقال المورى انه لا يظهر

وجزم به ابن حنبل ان كعادته
فان ثبت والافساق الصحيح
اصح (قوله كما في صورة
المسح) هو قوله أحرم
بهم ثم ذكر (قوله وتكون
افندي الخ) فسهلته
بان صورة المسئلة انه

فأخروا قدي به لان الامام في حكم المنفرد وصح انه صلى الله عليه وسلم أحرمهم ثم تذكر في
صلاة انه جنب فذهب فغسل ثم جاء وأحرمهم ومعلوم انهم تشو به اقتضاهم به وهل
العذر هنا كما في صورة التطهر وكان اقدي ليضم له منه فبذلك الصلاة كاملة
في وقت مانع الكراهة تطهير ما مر أم يفرق بأنه مع العذر ثم لا خلاف فيه بخلافه هاء على
ما اقتضاه كلامهم محل نظروا احتمال وهو الى الثاني أقرب قال الجلال السبكي لم يعرضوا
للإمام اذا اراد ان يقتدي بأخرو يعرض عن الإمامة وهذه وقعت للصدق مع النبي صلى الله

٧٤ نهاية ل لولم يقدر خرج بعض الصلاة عن وقتها مع وقوعها في الوقت وحقق في الف ما يأتي
له من انه لو ضاق الوقت وأمكنه ادراك ركعة بادر الركوع الزمه لاقتضاء الخ ضرورة كلامه هاء تعطى انه حيث أدرك مع
الامام ركعة في الوقت وكان استمراره معه يؤدي الى خروج بعضها لا يلزمه الاقضاء به بل ليضم له منه ويؤقت في الوقت
وان كان ابتداء احرامه في وقت لا يسعها كاملة وتؤقت بوجوب الاندائه في هذه لم يعد ونسبته الجوارء ذأ أحرم
وقد بقي من الوقت ما يسعها كاملة لكن تنق عروص مانع كالتطويل يؤذن لخروج منه والوينس ما أتى من وجوب
بما اذا لم يدرك منه ركعة في الوقت ومذهب عباد لم يدرك منه ركعة في الوقت أو أكثر (قوله يضم له) يستدلون
أحرم منفردا جازله قبل قراءت لسانة أي في أو ركعة فلهذا عمن الركوع هاء الكسرة هاء ط غراء هاء دي ذهب
احرامه اما لومضي بعده ما يسع لسانته أو بعضها من غير قراءة قبل هاء أو يثبت هاءه مراعاة الى الاول والاصح في
الثاني وعلى هذا هل هو في الاول كالموافق في الثاني كنسبوق أو كلف الحلال هاء ط غراء هاء سم الى ح (قول الاقرب ه
كالمسبوق لانه لم يدرك معه بعد ادائه ما يسع له ثمة ولا يلزمه هاءه قبل الاقضاء به لانه لا يمكن ان يكون بعد ادائه
حقيقة وقد يؤخذ ذلك من قول الشارح السابق والحاصل مما يؤخذ من كلامه م ادركه الامر على لواقع له سبعة فاعذر
وعدمه وعلى طه بالنسبة لادب الايمان فهو العود بالنسبة لسان في صورة المسح (قوله أم يفرق الخ) أي ولا تكرار الصلاة
معه ولا تبطل قطعها وأما هاءه فاعذر وان اعتبرناه هاءه في الاظهر لا يكتفي بذلك بل يقول بتدليل الصلاة بغيره احرام
المأموم على احرام الامام فقصت مرارا ذلك بقراءة الكراهة (قوله بخلافه هاء) بخلافه هاءه ما أتى في قوله وقد انصبت
المسئلة باحرامه منفردا الخ وقد قال لا سيما لانه تبين مال الامام بين هاءه هاءه حقيقة هاءه هاءه هاءه هاءه (قوله
وهو الى الثاني أقرب) هو قوله أم يفرق وهذا هو المعتد

من غير طول فصل كما يعلم مما بعده ومن محترزه الا في فليس المراد الفورية الحقيقية (قوله وعندى لا تحسب) أي لوجوب القعود عليه كما هو ظاهر السياق وانظر ما وجهه في الوكان الركن المشكوك فيه من الاركان التي لا تتعلق بالعود كالركوع مثلاً ولا كان عوده للعود في هذه الحالة مبطل لانه حينئذ زيادة ركن في غير محله وكان المتبادر عوده الى ما شك فيه وانظر ما صورة حساب القراء أو عدم حسابها فانه لم يظهر لي (قوله القائلين به) يعني بان الشرط كالركن (قوله

(قوله وقضية استدلالهم بالاول) وهو اقتداء الصديق بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله كاسر) أي في قوله وبديل لما تقدم رفع الصديق وقوله جواز ذلك هذا هو المعتمد (قوله وانما في ظاهر) هو اقتداء الصحابة بالنبي صلى الله عليه وسلم والاول هو قوله فأخرج نفسه من الامامة وقوله ظاهر أي في نفسه لوضوح انهم لا يتابعون غير الامام الاول بدون نية اقتداء وقوله بفرض ذلك أي بفرض عدم احتياجهم لنية الاقتداء (قوله ما قاله الجلال البلقيني في الاول) أي من جواز اقتداء الامام بغيره (قوله تصيير المقتدين به منفردين) ٥٨٦ عليه فلو لم يعلم المقتدون باقتداء الامام بغيره وتابعوه فهل يتبين بطلان

عليه وسلم لما ذهب للصلح بين جماعة من الانصار وفي مرض موته ثم جاء وهو في الصلاة فأخرج نفسه من الامامة واقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم والصحابة أخرجوا أنفسهم عن الاقتداء به واقتدوا بالنبي صلى الله عليه وسلم وقضية استدلالهم بالاول لا تظهر كما مر جواز ذلك بل الاتفاق عليه والثاني ظاهر اهـ ملخصاً وتطريفيه لما في المجموع ان ابا بكر استخلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم يخرج الصحابة لنية لكن بفرض ذلك يحصل ما قاله الجلال البلقيني في الاول لانه نوى الاقتداء به صلى الله عليه وسلم بعد الاستخلاف فينتج انه أخرج نفسه من الامامة ثم نوى الاقتداء بما يؤيد كلام الجلال ما سيأتي في الاستخلاف انه ممنوع قبل الخروج من الصلاة وقضية قول القفال لو اقتدى الامام بأخر في بطلان صلاته قولان كما لو أحرم منفرداً ثم نوى جماعة موافقة ما قاله الجلال من الجواز لانه هو الرابع في المسئلة وبني القفال على الجواز تصيير المقتدين به منفردين وان لهم الاقتداء بمن اقتدى به مستدلاً بقصة أبي بكر وفي ذلك تصريح منه بما مر عن الجلال من انها من قبيل انشاء القدوة لا الاستخلاف وفي الخادم ما يؤيد ذلك ومعنى رواية الناس يقتدون بأبي بكر انه كان يسمعهم تبليغ رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ القدوة بالمأموم ممتنعة بالاتفاق وبما مر في تأخر الامام يعلم ان محل جميع ما ذكر انما ينبغي حيث لم يثبت ان ابا بكر تخلف عنه صلى الله عليه وسلم بعد اقتدائه به والافهوي تأخره تنقطع امامته ولم يكن مستخلفاً ولا قاطعاً للامامة بنية اقتدائه بالغير وانما قاطعها حينئذ تأخره ثم لما تقدم عليه الصلاة والسلام نوى أبو بكر الاقتداء به لصيرورته منفرداً ابتأخره وحينئذ بطلت امامته بالنسبة للصحابة لنية الاثام بغيره فتروا الاقتداء به صلى الله عليه وسلم ومن تأمل ذلك علم ما في كلام الجلال وغيره مما تقر كذا قيل وفيه نظر لانه لم يثبت انه تأخر عن جميع القوم فالوجه ما قاله الجلال من انه أخرج نفسه بالنية ومقابل الاظهر لا يجوز وتبطل به الصلاة

صلاتهم لاقتدائهم بمقتد
أولا لعذرهم كالأول
الامام الاحرام فاقتدوا
به ثم كبر تانيا ولم يعلموا
بتكبيره فيه نظر
والاقرب الثاني لعذرهم
ولا تفوتهم الفضيلة لوجود
الجماعة صورة اللهم الا أن
يقال تكبير الام تانيا
فما يخفى على المقتدين
بخلاف اقتدائه بغيره
فانه قد يظهر لهم بغيره
تأخره عن الامام في الموقف
والافعال (قوله أنه كان
يسمعهم تبليغ رسول الله
صلى الله عليه وسلم) عبارة
جج تكبيره وهي أولى
فان قول الشارح يحوج
الى تأويل قوله بتبليغ
رسول الله يسمعهم أي

ما يبلغه أبو بكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله لم يثبت ان ابا بكر تخلف عنه) المناسب لما مر وقد
حيث لم يثبت انه تأخر عن المقتدين به قبل اقتدائه بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله لصيرورته منفرداً ابتأخره) أي عن المقتدين
(قوله لم يثبت انه) أي الصديق وقوله تأخر عن جميع القوم أي بل ولا عن بعضهم وعبارة جج في شرح السمائل في باب وقته
صلى الله عليه وسلم بعد قول المصنف فأوما اليه أي الى أبي بكر ان يثبت مكانه نصها ظاهره انه صلى الله عليه وسلم اقتدى به
والذي رواه الشيخان انه صلى الله عليه وسلم جاء حتى جالس عن يساره فكان يصلي قاعداً وأبو بكر قائماً يقتدى بأبو بكر بصلاة
النبي صلى الله عليه وسلم والناس يقتدون بصلاة أبي بكر وجاء في رواية ما يقتضي كلا الأمرين اهـ قال المناوي في شرح
السمائل بعد ذلك وجع بينه وبين الرواية الاولى بأنه أولا اقتدى بأبي بكر ثم تأخر أبو بكر واقتدى به اهـ (قوله ومقابل
الاظهر لا يجوز وتبطل به الصلاة) قال المحلى لان الجواز يؤدي الى تحريم المأموم قبل الامام اهـ ومراده أنه قد يؤدي الى
ذلك والا فيجوز أن يحرم المأموم بعد احرام الامام ثم يقتدى به فلا يكون احرام المأموم متقدماً على احرام الامام

وظاهر ان صورته ان يتذكر انه تطهر قبل شركه (يقال عليه اذا كانت هذه صورته خرج عن محل الزرع ولم يصح الاستظهار به
 (قوله جاز بلا خلاف) قد يشكل عليه حكاية الخلاف في اقتداء بعض المسبوقين ببعض فتم لم يحرموا اولاً من غير ان يبل في
 جماعة ومقتضى ما نقله الشارح عن المجموع انه متى أحرم بالارضى في جماعة لم يكره الاقتداء له في نعم على ما قلناه عن حج
 من تخصيص المسئلة بما اذا تبين خلل في صلاة الامام لا اشكال (قوله كان في الجموع) اي ان ليس ذلك على إطلاقه بل صورته
 ان يحرم خلف جنب أو محدث ثم يبين الحال لما يذهب الامم فيظهر ويأتي لا يتلصص لانه يكملها بالمأموم معه ويربط
 بالمأموم صلواته بغير ذلك الامام اه قال حج فعلم انه لو لم يظهر له نقص في صلاة امه بل نقل نفسه بجماعة أخرى بالاسباب
 كان ذلك مكروهاً وقامت به الفضيلة بل لو أخرج نفسه بعذر أتم صلاته منفرداً وكره له الاقتداء به ثم يتصرف (قوله وان
 كان في ركعة) هو غاية (قوله يتبعه فيما هو فيه) الحاصل ان قول الشارح وتبعه فيما هو فيه وان كان في خلاف نظم صلاته
 شامل لما اذا اقتدى من في السجدة الاولى بمن في القيام فيقوم اليه ويترك السجدة الثانية ولا نعت من ذلك وقد استنبطنا
 طبرجه الله وعلى هذا فهل يمتد له بما فعله حتى اذا أقام مع الامام لا تلازمه قراءة لفاتحة واد اوصل معه الى ما بعد السجدة
 الاولى كملت به ركعته أم لا فيا تظرو ويظهر الا ان الاول أي وعليه فلو بطلت صلاة الامم في التيمم أو الركون وجب على
 المأموم الجلوس فوراً بقصد الجلوس بين السجدين ثم يأتي بالسجدة الثانية لان قيامه كان لحسن المابعة وقد رأت وتأدا
 اقتدى من في الاعتدال بمن في القيام ولا مانع أيضاً لا يقال يلزم تطويل الركن ٥٨٧ القصير لا ناقول اقتداء به في

هذه عرس عن الاعتدال
 الى القيام فهو جسد يصير
 قائماً لا يعتدل ثم لتبعية
 فيما هو فيه ينبغي سالمية
 صلاته ولو قدى من في
 تشهد لا يخرج من تشهد
 الاول فظاهر انه اذا قام
 الامم بنية صلاته عدم
 جواز تبعية المأموم له بل
 ان شاء وقفه وسلم وان شاء
 سطره ليسلم معه هـ

وقيد المصنف المسئلة بأمره منفرد الا انه اذا اقتضها في جماعة جاز بلا خلاف كما في مجموع ولو
 قام المسبوقون أو المقيمون خلف مسامر امتنع اقتداء بعضهم ببعض على ما في الروضة في باب
 الجمعة من عدم جواز استخلاف المأمومين في الجمعة دامت صلاة الامام دونهم وكذا غيرها
 في الاصح لان الجماعة حصلت فاداً أغرد افرادى نالوا فضلها لكن ممة نبي كلام أصلها هنا
 الجواز في غير الجمعة وهو المعتمد كما سيأتي مبسوطاً في باب الجمعة (وان كان في ركعة أخرى) غير
 ركعة الامام سواء كان متقدماً عليه في أفعاله أم متأخراً عنه لعدم ترتب محذور عليه ادلالاً له
 أن يتبع امامه وبلغى نظم صلاة نفسه كما أشار اليه بقوله (ثم) بعد اقتدائه به (يتبعه فيما هو فيه حتى
 قائماً كان أو قاعداً) أو راكعاً أو ساجداً رعاية للتبعية (وإن فرغ الامام أولاً وهو مكسوف)
 فيتم صلاته (أو) فرغ (هو) أي المأموم أولاً (فإن شاء فارقه) بآنية وسلم من غير كراهة لانه
 فراق بعذر كما مر (وان شاء انتظره) بالقييد المار في فصل نية لقراءة (ليسلم معه) وهو الافضل

سم على منهج وبقي ما لو اقتدى من في الجلوس بين السجدين بمن في التشهد فله ان يأتي بالسجدة الثانية لعدم نقص
 المخالفة قياساً على ما تقدم فيما لو شك في السجدة الثانية بعد جلوسه مع الامام للتشهد من انه يأتي به لعدم نقص الحديث أم لا
 فيه نظر والاقرب بل المتعين الثاني لاناً غلباً وجبنا عليه لوجود ثم لشيء في تركي الذي كان فيه مع الامام والاصل عدمه
 وسبق الامام بركن لا يضر فكان السجود واجباً يقتضي القدوة لعدم السبق ركبين وما هما ليس في اقتداء قبل حتى يعمل
 بمقتضاه فروعي حال من اقتدى في الاتناء وهو وجوب تبعية الامام فيم هو فيه ثم ان كان لا يسهل على التشهد الاول وان
 الامام فيما هو فيه وأتى بركعة بعد سلام امامه وان كان في الاحير وانه فيما هو فيه ثم ان يسجد بعد سلامه وهو ان طال
 ما بين السجدين لانه بالانتهاء أعرض عن الجلوس وصارده هو فيه للابعية ويبي ان يتل الا قد على التشهد الاحير ولو
 اقتدى به في السجدة لاخير من صلاته بعد الطمأينة ينتظره في السجود ولا يذمه فيما هو فيه وما قبل الطمأينة فيجوز
 انه كذلك تمام لانه ظاهر ويحتمل انه يتبعه لانه يصدق عليه ان صلاته لم يتم (قوله فان شاء وقفه بنية) هو مع (أو) هـ
 بنية المفارقة عند بطلت صلاته غاها وانزع وذالما جزمه مر وخلافاً لما خالف على ما سبب اه سم على منهج أي
 بخلاف ما لو كان ناسياً أو جاهلاً فلا يبطل صلاته وهل يصح السجود في هذه الحالة لان القدرة احتلت بالتمسك بنية المفارقة
 أم لا فيه نظر والاقرب الاول لله لانه كورة (قوله بالقييد المار) أي بان لا يدرث جلوسه ثم لم يذمه معه (أمره ليسلم
 معه وهو الافضل) قد يقال كيف يكون أفضل مع حكمه بكرهه الا فسد امره بباب بيان باب الثاني في المار منه من قطع
 العمل وذلك لان في الكراهة وفوات فضل الجماعة بما عباره هي آخر اه سمر

على ما نحن فيه وأيضا فلا خصوصية للشيخ أبي حامد بالقول بذلك لانه حينئذ منقول المذهب وانما قلنا انه بذلك يخرج عن محل النزاع لان صورته كما حرره الشهاب سم من الشارح انه لم يعلم من نفسه سبق حدث ولا طهارة ودخل في الصلاة من غير شك في الطهارة مثلا لم يفرغ منها عرض له الشك فلا يضر مع انه في مثل هذه الحالة ليس له الدخول في الصلاة لانه لم يعلم وجود الطهارة قبل الشروع ولا هناك طهارة مستحبة فكيف تتعقد صلاته ومع انه اذا عرض له الشك داخل الصلاة في الطهارة مثلا تبطل صلاته قال أعني الشهاب المذكور أما اذا علم سبق حدثه ولم يعلم طهارة بعده فالوجه بطلان صلاته وان

(قوله مع انه يتعين ذلك) أي حمله القضاء اللغوي (قوله لا استحالة حقيقة القضاء الخ) قد تنوع دلالة هذه الاستحالة على التعيين لجواز ان للقضاء شرعا معنى آخر كوقوع الشيء في غير محله وان كان في وقته اه سم على ج (قوله والا) أي وان لم يمكنه (قوله في أخير في نفسه) قال عميرة لا يقال فها قضى الجهر أيضا لاننا نقول هو صفة تابعة والسورة سنة مستقلة اه سم على منهج ومثله في ج (قوله أدرك ٥٨٨ الركعة) أي ما فاتته من قيامها أي ولا ثواب له فيها لانه انما يثاب على فعله وغاية

هذا ان الامام تحمل عنه لعذره هذا وفي حاشية شيخنا الشوري على المنهج قوله أدرك الركعة وثوابها كما في المحلى في كتاب الصوم حتى ثواب جيبها كما قاله الرافعي وان قصر فلا يحرم حتى ركع امامه اه ايعاب (قوله كأن أحدث في اعتداله) أي وفي ركوعه بعد طمأنينة المسبوق (قوله ولو ضاق الوقت) أي عما يسع ركعة كاملة (قوله ان ركوع صلاته الثاني) أي من الركعة الثانية أو الاولى اذا كان المأموم موافقا للامام في صلاته لما من عدم صحة نحو المكتوبة بمصلى الكسوف في الركعة

على قيام من ماض (وما أدركه المسبوق) مع امامه مما يهتد به لا كما استدال وما بعده لانه لمحض المابعة فليس من محل الخلاف في شيء (قوله صلاته) وما يفعله بعد سلامه آخرها لخبر ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتوا متفق عليه واتمام الشيء انما يكون بعد أوله وأما خبر مسلم واقض من سبقك فمحمول على القضاء اللغوي لانه مجاز مشهور مع انه يتعين ذلك لاستحالة حقيقة القضاء شرعا هنا (فيعيد في الباقي) من الصبح (القنوت) في محله لانه فعله أولا لمحض المتابعة لامامه (ولو أدرك ركعة من المغرب) مع الامام (تشهد في ثانيته) استنبأ بالانها محل تشهد الاول وما فعله مع الامام كان للمتابعة وهذا الجاع منا ومن المخالف وجهة لنا على أن ما يتركه معه أول صلاته ومما أنه لو أدركه في أخير في رابعيته مثلا فان أمكنه فمما قرأه السورة معه قرأها والا أنى بها في أخير في نفسه تداركها العذرة (وان أدركه) أي المأموم الامام (راكعا أدرك الركعة) أي ما فاتته من قيامها وقرأتها ولو قصر بتأخير تحريره الى ركوع الامام من غير عذر تلعب من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الامام صلبه فقد أدركها وظاهر كلامه انه لا فرق في ادراكها بذلك بين أن يتم الامام الركعة ويتمها معه أولا كان أحدث في اعتداله وهو كذلك ولو ضاق الوقت وأمكنه ادراك ركعة بادر الكوعها مع من يتحمل عنه الفاتحة لزمه الاقتداء به كما هو ظاهر (قلت) انما يدرکها (بشرط ان) يكون ذلك الركوع محسوبا بالامام كما يستفاد من كلامه في الجملة بأن لا يكون محذورا عنه فلا يضر طرو حداثته بعد ادراك المأموم له معه ولا في ركوع زائد سهابه وسيأتي في الكسوف أن ركوع صلاته الثاني لا تدرك به الركعة أيضا لانه وان كان محسوبا به بغير الاعتدال نعم لو اقتدى به فيه غير مصليها أدرك الركعة لانه أدرك معه ركوعا محسوبا وان (يطمئن) بالفعل بالامكان يقينا (قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع والله أعلم) ولو أتى المأموم مع الامام

الاولى مطلقا (قوله لا بالامكان) وصورة الامكان كان زادا في انحنائه على أقل الركوع قدر الوزر الذي

لاطمأن وقوله يقينا متعلق بيطمئن (قوله قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع) دخل فيه ما لو كان الامام أتى بأكمل الركوع أو زادا في الانحناء ثم اقتدى به المأموم فشرع الامام في الرفع والمأموم في الهوى واطمأن يقينا قبل مفارقة الامام في ارتفاعه لا قبل الركوع وهو ظاهر ويصرح به كلام شيخنا الزبدي وبقي ما لو لم يطمئن مع الامام قبل ارتفاعه لكن لما قام الامام شك في ركوعه فأعادته فهل يعود المأموم معه للركوع ويدرك به الركعة أولا فيه نظروا الذي يظهر أنه ان علم ان عوده للشك كان كتب له بذلك وجب العود معه لتبين وجوب الركوع على الامام والا فلا يعود بل يمتنع عليه ذلك وبقي أيضا ما لو أدرك الامام في الركوع واطمأن معه يقينا ثم لما رفع الامام رأسه من الركوع شرع في قراءة الفاتحة فشك المأموم في حال امامه هل هو ساه أو عامد أو جاهل هل يحسب له ركوعه الاول معه أم لا فيه نظروا الاقرب عدم حسبانها لان التحمل عنه رخصة وهو لا يصار اليها الا بيقين فيتقدير ان الامام لم يقرأ الفاتحة قبل ركوعه الاول لا يكون ركوعه الاول معتد به فلا يصلح التحمل

عرض الشك في الطهارة بعد السلام لان الأصل بقاء الحدث كما انه لو نيفر طهارة لم يضر الشك في الحدث لاقبل الصلاة ولا
فها ولا بعدها اه (قوله لانهم اذا جوزوا له الدخول مع الشك) فيه ان هذا الشك لا عبرة به مع يقين الطهارة بخلاف الشك
الذي الكلام فيه كما علمت فالاولوية بل المساواة ممنوعة (قوله في التذكري) أي بخلافه في صورة الشك اني راها هاهنا أن
على الإثراء فيه (قوله بخلاف ما لو شك الخ) عبارة التحفة بخلاف الشك افعلة راها ابتداء برأيتها ومرارا بالشك لشك

عن المأموم لان ركوعه هذا كالركوع الزائد وحيث كان كذلك فيجب عليه العود الى محل القراءة لان الشك في حال ما
يؤدي الى الشك في انتقاله عن القيام الذي كان فيه والأصل عدمه ويحتمل أن ينتظره في السجود لان الطاهر والعالب في
ركوع الامام أن يكون بعد القراءة المعتد بها وبأبى بركعة بعد سلام الامام وان عاد مع الامام وقرا الفاتحة وركع معه فبني
الاعتداد بركعته لانه ان كان الامام قرا الفاتحة قبل ركوعه الاول اعتد بركوع المأموم الاول وحسب له الركعة واما لم يكن
قرا الفاتحة وعاد معه المأموم فعوده في محله ويستد بقراءته وركوعه فيحكم له ٥٨٩ بادراك الركعة ما بركوعه الاول

أو لاني (قوله الذي لم
يحسب ركوعه) أي
كان كمن سجدنا (قوله
حسبته) أي المأموم
(قوله فان وقع بعضه في
غير القيام) أي بان كان
في محل لا يجزى فيه القراءة
كإني لا ربه الله (قوله
لم تنعقد صلاته) ورضا ولا
نفلا) كذا في نسخة وطاهره
انه لا فرق في ذلك بين
العالم والجاهل لكنه
قال في سنة الصلاة قبيل
الركن الثاني مانعه
أو ركع مسجوق قبل غمام
التكبير باهلا انقلب
نفلا لعذره لالا يلزم من
بطلان الخصوص بطلان
لعوم اه وسار السج
عميره قول المصنف وكبر

الذي لم يحسب ركوعه بالركعة كاملة بان أدركه معه قراءة الفاتحة حسبته الركعة لان الامام
لم يعمل عنه شيئا نعم ان علم سهوه أو حدثه ثم نسي لزمته الاعادة لتقصيره كما علم عامر (ولو شك
في ادراك أحد الأجزاء) بان تردد في طمأنينته قبل ارتفاع امامه عن أقل الركوع (لم تحسب
ركعته في الظهور) ومثله اذا طن ادراك ذلك بل أو غلب على ظنه لجامعته للشك بالعدل وان
تطرفه الزكشي لان هذا رخصة وهي لا بد من تحقق سببها لم ينظر لأصل بقاء الامام فيه
ويصدق الشاك لسهولانه شاك بعد سلام الامام في عدد ركعاته فلم يفته له عنه والثاني يحسب
لان الأصل بقاء الامام فيه (ويكبر) المسبوق (للأحرار) أو حوبا كغيره في القيام أو بدله فان
وقع بعضه في غير القيام لم تنعقد صلاته فرضا ولا نفلا (ثم للركوع) ندب لانه محسوب له فندب
له التكبير (فان نواها) أي الأحرار والركوع (بتكبير) واحدة مقتصر عليها (لم تنعقد)
صلاته (على الصحيح) لتشريكه بين فرض وسنة مقصورة فاشبهه نية الطهور وسنة لا الطهور
والنية وادعى الامام الاجماع فيه (وقيل تنعقد) له (نفلا) كالأخرج حصة دراهم مثلا
ونوى بها الفرض والتطوع فان اتفق له تطوعا ويفرق على الاول بان النية ثم يتفرقها بالاول
بغتفرها ولهذا قال الوالد رحمه الله تعالى ان القياس مدفوع وليس فيه جامع معتبر لان
صدقة الفرض ليست شرط في صحة صدقة النفل فاذا بطل الفرض صح النفل بخلاف تكبير
الأحرار فانها شرط في صحة تكبير الانتقال فلا جامع بينهما وأيضا فالنفل ثم لم يخف انية
أصلا فلم يؤثر فيه فساد النية بالتشريك وهنا انعقادها متوقف على النية فان فيه اقترانها
بفساد وهو التشريك المذكور فان نوى بها النحر فقط وهو الى القيام مثلا أقرب منه
الى أقل الركوع انعقدت صلاته (وان لم ينو شيئا لم تنعقد) صلاته (على الصحيح) اذ فريضة
الاقتراح تصرفها اليه وقرينة الهوى تصرفها اليه فلا بد من قصد صارف عنهم وهو

للأحرار الخ لو وقع بعض التكبير كما لم تنعقد فرضا نفلا على الأصح اه (أقول) والأقرب انعقادها نفلا من
الجاهل كما علم به الشارح من انه لا يلزم من بطلان الخصوص الخ وأيضا فالنفل يجوز أن يحرم من جهل ومن ما هذا أبلغ منه
(قوله فان نواها بتكبير لم تنعقد) افهم انه لا يضر الاطلاق في لو أتى بتكبيرين لصرف الاول للنحر مع عدم معارص
والثانية للركوع وهو ظاهر وفي فتاوى الشارح ما يوافقه وبهذا يستط ما نظره من على حج في هذه الصورة ونص
الفتاوى سئل عما لو وجد الامام راكعا وكبر وأطلق ثم كبر أخرى بقصد الانتقال فهل تصح صلاته فأجاب نعم صلاته حلالا
لبعضهم (قوله ولهذا قال الوالد) في نسخة اسقاط ولهذا قال الوالد وبهذا بعد قوله هنا على ان القياس الخ وهي اولى لان قوله
على ان القياس في كلام غيره والده (قوله أقرب منه الى أقل الركوع) أخرجه ما لو كان اليه ما على السواء فيضروا بتقديم من شيئا
الزيادة ما يقتضي عدم الضرر (قوله فلا بد من قصد صارف) عبارة الايعاب ويشكل عليه ما مر به لو عجز عن القراءة فافه
بالافتتاح أو التعمد لا بقصد بدلية ولا بغيرها بل أطلق حيث اعتد به مع وجود القرينة الصارفة ويحجب عن ان وجودها

تقدم في كلامه كالشارح كما هو ظاهر وبما يعلم ما في كلام الشارح فانه يوهم انه غير الشك الذي قدمه في غضون كلام
صنف مع انه هو خصوصاً وقد زاد قوله بعد انقضاء القدوة وحينئذ لا يصير لتقييده بصورة التذكرة فائدة والحاصل انه
اداد كرفي صلب الصلاة تركه ركن غير ما صرنا نذكره بعد سلام الامام ولا يجوز عليه وقوع سببه الذي هو السهو وزواله حال
صارف ثم ان عجزه اقضى ان لا افتتاح ولا تعود عليه لانهم مقدمتان للقراءة وهي مقصودة فاذا أتى أحدها لا يقصد
انصرف الواجب اه رحمه الله ٥٩٠ (قوله انتقل معه) أي وجوباً اه ج (قوله في اذ كارما أدركه) هذا قد يخرج رفع

البيدين عند قيام الامام
من التشهد الاول حيث
لا يمكن أولاً للموم ويظهر
الآن انه يأتي به متابعة
لامامه ونقل مثله في
الدر من ج في شرح
الارشاد فليراجع وفيه
أيضاً انه يأتي به ولو لم يأت
به امامه (قوله كالتحميد
والدعاء) حتى عقب
التشهد والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم
كما عتمد ذلك شيخنا
الرملي ووجهه بان الصلاة
لا سكوت فيها اه سم على
منهج (قوله في غير محل
تشهد) عبارة ج ولوفي
تشهد المأموم الاول (قوله
وليس بحسوب له) يؤخذ
منه انه لا يجب عليه وضع
الاعضاء السبعة ولا
الطمأنينة في هذا السجود
لانه لمحض المتابعة وهو
ظاهر (قوله في سجدة
التلاوة) أي فيكبر (قوله
والذي ينقذ) أي يظهر
ظهوراً واضحاً (قوله والا

نية الضرم فقط لتعارضهما وما استشكله الاستنوى من ان قصد الركن غير مشروط من دود
لان محله عند عدم الصارف وهنا صارف كما علمت وعلم من كلامه ما باصليه ان نية الركن كوع
فقط كذلك لعدم الضرم ومثله نية أحد هما على الابهام لما فيه من التعارض هنا أيضاً ومقابل
الصحيح تنقذ فرضاً لان قرينة الافتتاح تصرفها اليه (ولو أدركه) أي الامام (في اعتداله
فما بعده انتقل معه مكبراً) استحباً بان لم يكن محسوباً له موافقة لامامه في تكبيره (والاصح
انه موافقه) استحباً أيضاً في اذ كارما أدركه اه وان لم يحسب له كالتحميد والدعاء (في التشهد
والنسيجات) ووافقه في اكمال التشهد أيضاً وظاهر كلامهم انه موافقه حتى في الصلاة على
الآل في غير محل تشده وهو ظاهر والثاني لا يستحب ذلك لانه غير محسوب له وقيل يجب
موافقته في التشهد الاخير لانه بالاحرام لزمه اتباعه (و) الاصح (ان من أدركه) أي الامام
(في سجدة) أولى أو ثانية ومثلهما كل ما لا يحسب له (لم يكبر للانتقال اليها) لعدم متابعته
في ذلك وليس محسوباً له بخلاف الركن فانه محسوب له وبخلاف ما اذا انتقل بعد ذلك مع
الامام من السجود أو غيره فانه يكبر موافقة لامامه ومقابل الاصح يكبر كالركوع وتقدم
الفرق وخرج بأولى أو ثانية ما لو أدركه في سجدة التلاوة قال الادريجي والذي ينقذ انه يكبر
للتابعة فانها محسوبة له قال وأما سجدتا السهو فينقذ في التكبير لهما خلاف من الخلاف
في انه يعيدهما آخر صلاته أولاً لان قلنا الاكبر والافلا انتهى وفي كون الثلاثة محسوبة له نظر
لا يخفى اذ من المعلوم ان فعله كذلك انما كان للمتابعة وحينئذ لا وجه عدم تكبيره للانتقال
اليها (واذا سلم الامام قام) يعني انتقل وان لم يكن قائماً كصل من فهو جالس (المسبوق مكبراً
ان كان جالساً) مع الامام (موضع جالوسه) لو كان منفرداً كان أدركه في ثانية المغرب أو
ثالثة الرباعية لانه يكبره المنفرد وغيره بلا خلاف وأفهم كلامه انه لا يقوم قبل سلام امامه
فان نعمده من غير نية مفارقة بطلت صلاته وان كان ساهياً أو جاهلاً لم يعتد بجميع ما أتى به
حتى يجلس ثم يقوم بعد سلام الامام ومتى علم ولم يجلس بطلت صلاته ويفارق من قام عن امامه
عامداً في التشهد الاول حيث اعند بقراءته قبل قيام امامه بانه لا يلزمه العود له كما صر في بابه
(والا) أي وان لم يكن موضع جالوسه لو كان منفرداً كان أدركه في ثانية أو رابعة رباعية أو ثالثة
ثلاثية (فلا) يكبر عند قيامه أو مقام مقامه (في الاصح) لانه غير محل تكبيره وليس فيه
موافقة لامامه والثاني يكبر لا يخالوا الانتقال عن ذكر السنة أن لا يقوم المسبوق الا بعد
تسليمي امامه ويجوز بعد الاولى فان مكث في محل جالوسه لو كان منفرداً جاز وان طال أو في

فلا) أي وهو الرابع (قوله وفي كون الثلاثة محسوبة) أي سجدات التلاوة وسجدة السهو وفي نسخة
التلاوة وهي الصواب لان سجدة السهو لم ينقل فيها عن أحد انها محسوبة بان له وانما هما لمحض المتابعة بخلاف سجدة
التلاوة (قوله اليها) أي الى السجدات الثلاث (قوله فان نعمده من غير نية مفارقة بطلت) ولا يقال غايته انه سبق بركن
وهو لا يبطل لان صلاة الامام قد غت اه سم على منهج وقوله وهو أي السبق بركن (قوله حتى يجلس) أي ولو كان الامام
مسلم (قوله بطلت صلاته) أي لعدم الاتيان بالجلوس الواجب عليه (قوله ويجوز بعد الاولى) قضيته انه لا يجوز معها أو به
صرح في شرح البهجة حيث قال ويجوز أن يقوم عقب الاولى فان قام قبل تمامها عمد ابطلت

القدوة بالتذكري فبضمه الامام بخلاف ما لو شك في ذلك واستمرسكه الى انقطاع القدوة فانه يصح بعد ذلك له ان يستمر معه بعد القدوة لعدم تحمل الامام له لانه انما يتحمل الواقع حال القدوة وايضا حده ان اول الشك لو وقع حال القدوة يتحمل الامام والسجود انما هو لهذه الحصة الواقعة منه بعد القدوة وان كان ٥٩١ استد وها وقع حال القدوة (قوله

اي بعده) اي بعد اسرع منه بغير رخصة ما أت (قوله ولو بطريق) اي انما لي لا يتعد كونه مأموماً (قوله فلو أتهاب هلا بالحال) يعني بحال الحكم بان جهل انه يلزمه الجلوس في الصورة انه عالم بحال الامام وعبارته العباب ولو علم في قيامه ان امامه لم يسلم وسلم في قيامه لزمه الجلوس ليقيم منه وانه يسقط بنية التفرقة وان جازت ولو لم يجلس وانما هلاها بعيد ويصح (قوله ساهما) لا صوب حذفه اذ لا لانه بعده (قوله وهو) اي من قدم امامه الخامسة (قوله لان التأموم التخلف به والسلام الامام) وظاهره انه مستند لا يأتي بشئ من ادكار الشهود وبعينه لان سجود دوع في محله وليس لخص امت بعة وسجود ال هو المحسوب لا بغيره الا السلام يتأمن ما يصرح به غاية لامراره اغفر له التخط ولا يطل به صلا بخلاف ما دوع في ماشية الشيخ (قوله انه يجب عليه تمام كل صلاة

غيره عامدا لما يتصر به بطلان صلاته ومحملة كما قاله الاذري اذا زاد على جلوسه الاستراحة ويلحق بها الجلوس بين المصبتين اما قدرها فتغفر وهذا بالنسبة لاقول الركن القصير وهو مساو لعبارة بعضهم انه يغفر قدر ما أثبت الصلاة دون ما زاد عليها وقد يزم ابن المقرئ بما يوافق كلام الاذري وعبارته الرخصة في لشروط السادس انه لا بأس بزيادة جلسة يسيرة بجلوسه الاستراحة في غير موضعها فان كان ساهيا أو جاهلا لم تبطل ويصح للهو ٢

فيتم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني قوله باب صلاة المسافر

صلاته وظاهره ولو عاميا ويبنى خلافه حيث جهل التصريح لما تقدم من انه لو قام قبل سلامه فهو أوجها لا يبطل صلاته لكن لا يعتد بما فعله فيجلس وجوبا ثم يقوم (قوله أو في غيره عامدا لما يتصر به طائفة من الناس) يشك كل ابطالان بما مره من عدمه بتطويل جلسة الاستراحة ولما نال اللهم الا ان يقال ان هذا المكن من طائفة من الناس لا بد من ضرورة (قوله على جلسة الاستراحة) أي على قدرها (قوله لا بأس) أي لا ضرر

(التشهد) أي بلامتابعة كما هو ظاهر السياق فليراجع (قوله وهي القصد) أي قصد خصوص السهو وخصوص التلاوة بقريئة ما يأتي فراده بالقصد ما يشمل التعيين (قوله ومن ادعى) مراده به الشهاب حج اذ مساقه عبارته الى قوله فانه مهم لكن في سياقه على هذا الوجه صعوبة من وجوه تدرك بالتأمل منها ان قول الشهاب المذكور في هذه العبارة المثبت وجوبها هنا وقوله والمنفي وجوبها في سجود التلاوة منزل على كلام قدمه قبل هذا فيه الاثبات والنفي المذكوران فكان على الشارح ان يذكره قبل ليتنزل هذا عليه والافسياقه يوهم ان الاثبات والنفي المذكورين وقع في كلام الاصحاب وهو خلاف الواقع ومنها ان قوله الآتي قال من كلام الشهاب المذكور حكاية لكلام المتوهم المذكور قبل قوله وانه يرد بهذا على من توهم وسياق الشارح يقتضي انه من كلامه هو حكاية لكلام الشهاب المذكور ومنها غير ذلك (قوله فهو خطأ فاحش) خبر قوله ومن ادعى على حذف مضاف أي قد عروا غلط فاحش ووجهه مخالفته لصريح كلام الاصحاب المتقدم (قوله والاوجه بطلانها بالتلفظ بالنية الخ) ~~كم مقتضب~~ لا تعلق له بما قبله كما هو ظاهر خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله ان المستغنى) أي المسبوق بقريئة ما بعده وهو يفتح اللام (قوله يمكن الجمع بينهما بحمل هذا الخ) كان المراد ان محل قولهم ان المدخل خلاف الاول فيما اذ لم تقع ركعة في الوقت وهنا وقعت ركعة بل الصلاة جميعها فيه (قوله أغوا ظهرا) أي أو المقصورة

باب في سجود التلاوة والشكر ~~كم مقتضب~~ (قوله على طلبها) انما لم يقل على سنها وان كان هو المناسب في الدليل لان أبا حنيفة يوجبها ويستأني الإشارة الى رد دليله وعبارة الاذرى أصل مشروعيته ثابت بالسنة والاجماع (قوله لانه لم يحك عن غيره الخ) وأيضا فلم يرد عن غيره انه سجد لتوبة (قوله لانه اذا اجتمع المبتطل وغيره الخ) قضيته ان هذه السجدة تصح بنية التلاوة وينافيه ما مر من قوله فليست من سجدة التلاوة وفي حاشية الشيخ ان ما اقتضاه كلام الشارح هنا غير مراد (قوله في اقامة لانواها) أي لا ترى القصر فيها قوله وقوله لانه لا يسجد (قوله مشروعة) يؤخذ من الامثلة الآتية وغيرها ان المراد بعشرو عيتها ان تكون مقصودة ليخرج قراءة الطهور والساهى والسكران ونحوهم وان تكون ما ذونا فيها شرعا ليخرج قراءة الجنب ونحوه فليجوز (قوله كافرا) وان كان معاندا لا يرجي اسلامه كما نقله الشهاب سم عن الشارح (قوله وسكران) أي لا تميزه (قوله بما حر من التعليل) أي في كلام البلقيني نفسه من قوله فان السنة الثابتة الخ وهذا أقرب مما في حاشية الشيخ (قوله بما حر) أي من أنها في حق الكافر (قوله المضمرة) أي بدل من الفاعل وخبره مفرد (قوله ومثله الجنب الخ) هذا فيه مانعان الاول يشترك فيه مع ما قبله وهو المشار اليه بقوله الآتي لثلاث قطع القيام المفروض والثاني عدم جواز غير الاركان له فلا يأتي بشئ من السنن كما مر اذ صلاته لحركة الوقت كما مر فكان الاولى بتقديم هذا على ما قبله ثم يقول ومثله ما اذا لم يكن جنبا فاقد الماذكر والافاقبله مغن عنه (قوله لثلاث قطع القيام المفروض) أي لانه قيام لمفروض وهو بدل العائحة وخرج به القيام للسورة والمراد قطع القيام المفروض لمفروض كلسجود لمتابعة الامام (قوله وشمل) أي قوله لقراءة غير امامه (قوله ما لو تبين له حدث امامه عقب قراءته لها) أي فلا يسجد لتبين انه ليس بامام له وخرج بذلك ما لو بطلت صلاة الامام عقب قراءة آية السجدة وقبل السجود أو قارنه المأموم حينئذ كما يفهمه قوله لوجود المخالفة الفاحشة لانا نعلمنا القراءة بالسجود للمخالفة الفاحشة وقد زالت ~~كم مقتضب~~ قال الشهاب سم انه محل نظرا اه ويدفع النظر بما يأتي في القولة الآتية (قوله الا ان نوى مفارقتها) أي فان فارقه سجد جواز ابل ندبا كما صرح به الشهاب سم في حواشي التحفة ووجهه انه وجد سبب السجود في حقه حال القدوة فليترتب عليه مسيئه ولا يضري ذلك فعليه بعد الانفراد قال الشهاب المذكور ولا ينافيه قولهم يسجد المأموم لسجود امامه لا لقراءته لان ذلك مع استمرار القدوة ولان المنفرد لا يسجد لقراءة الامام لانه لا علاقة بينهما والاقراد هنا عارض (قوله ومحله ان قصر الفصل) ظاهر هذا التعبير انه اذ لم يقصر الفصل لا يستحب له التأخير أي بل يسجد وان شوش على المأمومين ودرج به الشيخ في الحاشية جازما به من غير عزو لكن عبارة العباب ويندب للامام تأخير سجوده في السرية عن السلام وفعلا بعده ان قرب الفصل انتهت (قوله الآتي حق العاجز وصلاة الجنائز) أي والمأشئ في نافلة السفر (قوله بشرط كون ذلك) أي جبيع ما ذكر خلافا لما في حاشية الشيخ من قصره على المثال وصورته في الولدان يكون فيه شبهة وفي الجاه ان يكون بسبب منهب ظالم وفي النص على الهد وان يكون العبد ومحقا وفي قدوم الغائب ان يكون بحيث يترتب على قدومه مفسدة وفي شفاء المريض ان يكون نحو ظالم (قوله وخرج بالظاهرين الى قوله المعرفة الخ) أي بناء على ان المراد بالظاهرة ما ترى في

في الخارج (قوله هذا والاولى ان يحترز الخ) أي فالمراد بالتأخرة ما لها وقع (قوله أو عاص) أي وان لم يغسق كالتسليم
 سم عن الشارح (قوله مسجد رؤية المبلى) أي والعاصي مبتلى كما قرره (باب صلاة النفل) (قوله بعد السلام) أي النطق
 بالشهادتين اذ هذا حقيقته وان كان لا يعتبر الا مع الايمان فهو من أعمال البدن ويهدا يندفع ما في حاشية الشيخ (قوله لحسب
 المصنفين أي الأعمال أفضل الخ) قد يقال لا دليل فيه لافضلية الصلاة من حيث ذاتها بل بقيد كونها في وقتها ومفهومه
 انها في غير وقتها ليست أفضل (قوله وأشبه به لاشتمالها الخ) لعلمه مبنى على ما نقل عن الشافعي من ان الايمان مجموع ما ذكر
 لكن الصحيح ان الايمان مجرد التصديق بالقلب وما نقل عن الشافعي رضي الله عنه محمول على الايمان الكامل (قوله والخلاف
 كافي المجموع الخ) عبارة الدميري قال المصنف وليس المراد من قولهم الصلاة أفضل من الصوم ان صلاة ركعتين أفضل من
 أيام أو يوم فان صوم يوم أفضل من ركعتين وانما معناه ان من أمكنه الاستكثار من الصوم ومن الصلاة وأراد ان يستكثر
 من أحدهما ويقتصر من الآخر على التما كدمنه فهذا محل الخلاف والصحيح تفضيل جنس الصلاة (قوله وخرج بعبادات
 البدن) أي في قوله والصلاة أفضل عبادات البدن (قوله عبادات القلب) أي فانها أفضل من غيرها كما صرح به الشهاب
 قال الشهاب سم وظاهره وان قل كتفكر ساعة مع صلاة الفركعة (قوله بعدهما) جرى على الغالب من تقديمهما على
 الفرض بدليل قوله بعد فان لم يرد ذلك فصل بينهما وبين الفرض اذ يعلم منه ان المقصود من هذه الصبغة الفصل بينهما وبين
 الفرض فاذا قدم الفرض فعلها بعده فليراجع (قوله ونفى الوجه) اللام فيه لا ههنا أي الوجه المذكور (قوله كما يؤخذ من قوله)
 أي المصنف قوله ومعنى تعليقه) أي الوجه بقوله لان الركعتين الخ (قوله في الخبرين السابقين) هو تابع في هذه الحالة
 للشهاب حج ظنا منه انه قدمهما وهما في كلام الشهاب المذكور قدم أحدهما عقب قول المصنف وقبل أربع قبل الظهر
 وهو انه صلى الله عليه وسلم كان لا يدعها وثانيهما عقب قول المصنف وقبل أربع قبل العصر وهو انه صلى الله عليه وسلم كان
 يصلي قبلها أربعين فصل بينهما بالتسليم ثم قال وكان في الخبرين السابقين في أربع الظهر وأربع العصر لا يقتضي تكرار أي
 الأصح عند محقق الأصوليين ومبادرته منها أمر عر في لا وضعي لكن هذا التمايطهر في الثانية لا الأولى لان التأكيد لا يؤيد
 فيها من كان بل من لا يدع الا ان يجاب بانه لا غلب الى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى (قوله وان كانت عبارته توهم الخ) قال
 الشهاب حج وكان عذره انه لم يرد النص الصريح المشتهر الاعلى هذه قطع (قوله ولا أثر لاحتتمال عدم وقوعها) أي باخلال
 شرط من شروطها وعبارة الدميري في تعليقه كلام صاحب البيان لانه على غير ثقة من استكمال شروطها (قوله أما البعدية
 فينبوي بها بعد فعل الظهر) أي ان فعله وظاهره ولوعلى وجه الاستحباب وانظر ما وجهه حينئذ والظاهر انه غير مراد وفي
 نسخ الشارح هنا زيادة فيها اختلاف في النسخ وقد بينه الشيخ على النسخة التي رجع اليها المصنف آخر في الحاشية (قوله لقوله
 تعالى والصلاة الوسطى) أي والخبرين قبله (قوله أثبت على ما أتى به) أي وان قصد الافتصار عليه ابتداء (قوله بان العهد
 خلافا) أي القضية (قوله وانما قضيت ان ذلك خلاف الأولى) لانه في الامداد بقوله لان الكلام في بيان كون العمل أفضل
 فصوروه بذلك ليفيد ان هذا هو الذي كان صلى الله عليه وسلم يفعله (قوله كما جزم به ابن خبير ان) أي استنادا لما في صحيح ابن
 حبان لا تشبهوا التور بصلاة المغرب فهو الذي منع الشافعي من مراعاته لمخالفة السنة الصحيحة الصريحة والافساد كرم
 خرم ابن خيران وما بعده ليس مستند الشافعي كما هو ظاهر وان أوجته العبارة (قوله وأراد صلاة بعد نومه) قال الشهاب سم
 قد يقال الجمل المذكور مسنون وان لم يرد صلاة بعد النوم لان طلب الشيء لا يسقط بارادة الخلاف فيما وجه التقييد وقد
 يباب بانه احتراز عما لو عزم على ترك الصلاة بعد النوم أولاته لا يصدق قوله جعله آخر صلاة الليل اه (قوله غير من مر)
 المواب اسقاط لفظ غير (قوله ومن نأها) ان أراد بالنافي عائشة رضي الله عنها كان ينبغي ان يقول انما اراد بحسب رؤيته
 بدل علمه لان عائشة انما قالت ما رأيته يصليها (قوله بلا ضاعفة) أي في القرآن فهذه الثواب بالنظر لا صل ثواب القرآن
 والمراد ايضا ثالث القرآن أو ربه الذي ليس فيه الاخلاص بل ولا لكافرون (قوله كما أشار اليه بقوله) فيه ان المتن
 لا إشارة فيه للخلاف أم لا (قوله ورد الفصل) صوابه الوصل (قوله في جنسه) كان المراد فيه لفظ جنس مفهم (قوله انهي)
 أي كلام الشارح (قوله لداخل غير المجد الحرام) أم هو فلا تنس لداخله بالقيدين الاتي به (قوله الذي بعصه مسجد) أي
 على الاشاعة (قوله مع تمكنه منها) أي الخطبة وكانه احتريزه عما اذا لم يتمكن منها كان لم يكمل العدد (قوله في أرض

مستأجرة) أى والصورة انه لم يبين فى أرضه شحود كذا أما اذا فعل ذلك ووقف مسجد اذانه فصيح فيه التبعة (قوله نويت أم لا) المراد حصول فضلها المخصوص بدليل عزوه للبيعة اذ عبارتهم وافضلها بالنقل والقرض حصل ان نويت أولا وهذا يخالف لطريقة الشهاب ج (قوله لم يحصل فضلها) ظاهر تسليم النبي على فضلها لا على أصلها ان أصل الطلب يسقط وفيه بعد قليل ارجع (قوله بعد سلامه ولوسهوا) كذا فى نسخ ولا معنى للغاية وفى نسخة اسقاط لفظ ولو وهى الصواب (قوله ومرا أيضا) كان الاولى ان يقول وأيضا فقد مر الخ (قوله أوجهها ثلثا) وحيثه فاذا أحدث وتوضأ عن قرب لا تقونه سنة الوضوء الاول فله ان يفعلها وظاهره انه يكفى عن الوضوءين ركعتان لتد اخل سنتهما وهل له ان يصلى لكل ركعتين براجع (قوله وهما أفضل من ركعتين فى جوف الليل) لا خصوصية لهما فى الافضية على صلاة الليل بل مثلها فى ذلك كل ما يأتى من ذوات الوقت والسبب كما يعلم مما يأتى فكان الاولى تأخير هذا عنه (قوله وأفضلها العيدان) أى صلاتهما كما هو ظاهر من السياق لكن دليله الا تى يدل على ان مراده التفضيل فى ذات الايام الا ان يقال يلزم من تفضيل الايام تفضيل ما يقع فيها من العبادات فالدليل من هذه الحيتية لكن برده عليه التكبير (قوله ان يكون افتراضها الخ) فى دفع هذا الاشكال نظرا لا يخفى (قوله الى ذلك) أى جمع عمر رضى الله عنه (قوله فضوعت) أى وجعلت بتضعيفها زيادة فى رمضان والا فالرواتب مطاوعة فى رمضان أيضا أو انه مبنى على أن ضعف الشئ مثله (قوله خلافا للعليمى) أى فى قوله ومن اقتدى باهل المدينة فقام ستا وثلاثين لحسن أيضا (قوله نصفها مؤدى ونصفها مقضى) قضيته لهما ولو كانا مقضيين صح لكن قضية التعليل الاخر خلافه (قوله ولو جمع فى ثلاث ركعات سنة العشاء الخ) فى التعبير فلافة (قوله ولا حصر لعدده ولا لعدد ركعاته) عبارة شرح الروض لا حصر لاعدادها ولا لركعات الواحدة منها (قوله لانه معهود) أى التشم فى أكثر من ركعة (قوله لا سيما على ما قدمناه الخ) المناسب لا سيما ان قلنا بالابطال بها (قوله لما أحدثه) أى من الزيادة أو الاقتصار وعبارة الجلال المحلى لمخالفته لما نواه (قوله حتى انه يكره قيام مضر الخ) لا موقع لهذه الغاية هنا وكان المناسب فيها حتى انه يكره وان لم يضره وعبارة التحفة ومن ثم كره قيام مضر ولو بعض الليل (قوله عدم كراهة احيائها) أى بالصلاة بقرينة ما يأتى (كتاب صلاة الجماعة) (قوله كما قاله الشارح) أى كالذى بعده الى قوله فن الصوالا ان عبارة الشارح علم النحوي وان أوهم منيعه خلافه (قوله وقد يقال ان اللام للجنس) أى خلاف ما يأتى فى كلامه انه العهد الذى كرى الا ان جعلها للجنس يلزمه فساد لا يخفى مع انه ينافيه الاستثناء عنه اذ هو آية العموم (قوله لان القليل لا ينفى الكثير) مبنى على ان العدد لا مفهوم له وهى طريقة مرجوحة (قوله يصلون فى ميوتهم) صريح هذا ان الصحابة رضى الله عنهم كانوا يصلون الصلاة التى كان يصلها صلى الله عليه وسلم قبل فرض الخمس (قوله ان الجماعة ثلاثة) أى بالنظر لاصل اللغة لكن الشارع جعل الاثنين بمنزلة كإياى (قوله وحكمة ان أقل الجماعة اثنان) هذا من غام الجلة قبله وليس حكمة مستقلة فهو جواب عما قبله اذ هذا التمايى على ان أقل الجماعة ثلاثة وهو معنى لغوى والجماعة فى الشرع اثنان (قوله وبالعلاء اضدادهم) انما عبر به ليشمل نحو المسمى عليه (قوله وان ظهرت فى الاسواق) أى ظهورا لا يحصل به الشعار بقرينة ما بعده (قوله فقد قال المصنف الخ) محل هذا عقب قوله المار ولا يجب اقامتها بجمهم وهم الخ اذ هو من تعلقه فكان ينبغى تقديمه على قوله وقد أفنى الوالد الخ (قوله أو انه كان قبل تحريم المثلة) هذا لا يدفع الايراد وانما يحسن جوابا عما يقال كيف وزع الفرق وان قلنا فرض عين مع ان المثلة حرام كما أشار اليه الشهاب ج (قوله وهو مقتضى قولهم الخ) فيه أمور ان مقتضى بالكسر والمقتضى بالفتح هنا متضدان ولا بد من اختلافهما كما هو واضح ومنها انه صريح فى انهم مصرحون بعباد كرو ليس كذلك كما يعلم مما سبذ كره عن فتاوى والده التى تصرف فيها هذا التصرف ومنها ان قوله ويدل الخ بعد نقل ما ذكر عن افتاء والده يؤهم انه ليس فيها وليس كذلك وعبارة الفتاوى سئل هل افضل الجماعة القليلة فى المسجد أم الكثيرة فى غيره فاجاب بأن مقتضى كلامهم أن الجماعة فى المسجد وان قلت افضل منها خارجه وان كثرت وبه صرح الماوردى ويدل خبر الصحابين فان افضل صلاة المرء فى بيته الا المكتوبة وهو مخصص الى قوله موجودة فى كل منهما (قوله موجودة فى كل منهما) أى بفضيلة المكان سالمة من المعارض (قوله وفيما بحث من اطلاق الحاق الامر بالجميل بها) فى ذلك نظر ظاهر أى بل انما يلحق بها فى بعض الاحوال لا على الاطلاق ولعله اذا خشى به الافتتان وأنصح به الشيخ فى الحاشية (قوله وشمل ذلك قول التحقيق) لم يظهر له وجه الشمول ولم يعبر به والده فى الفتاوى التى ما هنا عبارتها مع التصرف

بلفظ الشمول وان أوهم سياقه خلاف ذلك ولفظ الفتاوى مثل هل تكره إقامة جماعتين في حالة واحدة في مسجد مطروق إذا كان له امام راتب بغير اذنه أم لا فاجاب بأنه لا تكره وهو مفهوم بالاولى من تفهيم كراهة إقامة جماعة فيه قبل امامه وعبارة التحقيق لو كان للمصعد امام راتب الخ وانظر هل المراد بالجماعتين جماعة ان غير جماعة الراتب أو جماعة الراتب وجماعة أخرى وعلى كل ففي فهم عدم الكراهة هنا من تفهيم كراهة إقامة جماعة فيه قبل امامه بالاولى بل بالمساواة منع ظاهر (قوله أي بصلاة تفعل في وقتها) تفسير للمراد من البدلية هنا والافلا بدلية هذا حقيقة (قوله أولكون الامام لا يعتقد وجوب بعض الاركان) معطوف على ما في المتن والاقتداء به مكره أيضا وان أوهم سياقه خلافه (قوله وان أتيم القصد بها التولية) يوم صحة الاقتداء به اذ لم يأت بها وليس كذلك فالتعبير بالغاية ليس في محله (قوله حصول فضيلة الجماعة خلف هؤلاء) أي المبتدع ومن بعده كما يصرح به صنيع التفتة وفي حصول فضيلة الجماعة مع كراهة الاقتداء بهم المصريح بها فيما مر حتى فيما لو تعذرت الجماعة الاخلافهم وقفة ظاهرة سيما والكراهة فيما ذكر من حيث الجماعة وحسباني في كلامه ان الكراهة اذا كانت من حيث الجماعة تقوت فضيلة الجماعة لاجرم احتار الشهاب حج مقاله أبي اسحق المروزي الاتية وشيخنا جعل في حاشيته في قوله قول الشارح ومقتضى قول الاصحاب الخ مقابلا لقوله المار ولو تعذرت الجماعة الاخلاف من يحكوه الاقتداء به الخ ثم استشكله معه في قوله أخرى وأجاب عنه بان المراد ان هذا مقابل ذلك قال وكانه قال ولو تعذرت الجماعة الاخلاف هؤلاء لم تزل الكراهة كما قال بعضهم وقال السبكي ومن وافقه برواها وحصول الفضيلة اهـ وعليه فقول الشارح ومقتضى قول الاصحاب الخ مفروض فيما اذا تعذرت الجماعة الاخلاف هؤلاء وظاهره انه ليس كذلك كما يصرح به كلام غيره فالاشكال الذي ذكرناه باق بحاله ولا وجه لما فهمه الشيخ من هذا القصر بالمعز (قوله بل نقل) بالبناء للجهول والاضراب راجع لكلام أبي اسحق لا لنظر الطبري وان أوهمته العبارة والحاصل ان النقل المختق عن أبي اسحق هو ما مر ونظر في الطبري ومنهم من نقل عن أبي اسحق أيضا عدم صحة الاقتداء بالخائف ثم ما نقله الشارح عن أبي اسحق من عدم حصول فضيلة الجماعة هو نقل باللازم والافلا الذي نقله عنه غير الشارح أخص من ذلك وهو ان الانفراد حينئذ أفضل وعبرة فتاوى والد الشارح والوجه الثاني قاله أبو اسحق المروزي ان الانفراد أفضل من الاقتداء به قال الطبري وفيه نظر بل نقل عن أبي اسحق ان الاقتداء بخالف لا يصح انتهت (قوله لكونها صفوة الصلاة) أي كافي حديث الرار (قوله لا تساوى مصلحة) أي الراضي (قوله ليس لهذا القصد) يناقضه ما قرره قبل انه بهذا القصد وكان ما مر نقله الشارح عن غيره وان لم يصرح بالنقل وقصد بقوله غير مناف الخ الر د عليه وان لم تف به العبارة ثم رأيت كذلك في عبارة النص (قوله وأحسن به الامام بخلافه هنا) استبعده الشهاب حج في تحفته وبين وجه بعده فراجع (قوله الامام) أي على المرضي عنده اذ هو محل التفصيل والخلاف الاتي كما أصرح به الشهاب حج وقوله أي أو المصلي غرضه منه ابدان مجرد تجوز في العبارة في ترجيع الصبر لكنه غير مرضي له بدليل تصديره بالاول وانيانه في الثاني بحرف التفسير فلا تنافي في كلامه (قوله من أقوال أربعة) بل سنة كما بينا التكامل للميرى (قوله ويؤخذ منه الى قوله وهو ظاهر) مر غمام القيل وقائلة الشهاب حج الا انه عبر بقوله وهو متخذه بدل قوله وهو ظاهر والشارح كانه تبعه أولا كافي نسخ ثم رجع فالحق في نسخ لفظه وتيل عقب قوله يريد الاقتداء به ثم أعقبه بقوله لكن مقتضى كلام المصنف الخ كما ألحق في هذه النسخ لفظ أي أو المصلي فيما مر في حل المتن بعد ان لم تذكر (قوله لكن معننى كلام المصنف عدم الانتظار) يعني المشتمل على مبالغة وقوله مطلنا أي سواء الامام وغيره كما يعلم من كلام الاسنوى وعبر عنه مقتضى كلام المصنف جريان الخلاف في المنفرد والامام ان لم يجعل الصبر في أحسن عايدا الى الامام بل الى المصلي وهو المتجه اهـ لكن قوله وان قال في الكفاية فيما فرض فيه الاسنوى كلامه وليس كذلك فان كلام الكفاية مرسوم في امام الراضي خاصة وعبارته فائدة هل محل الخلاف في الاستصحاب وغيره مخصوص بما اذا لم يؤثر المأمومون المطويل أو تحمل المصلي هذا المأقف فيه على نقل ولكن كلام بعضهم يفهم انه مخصوص بما اذا لم يؤثره الى آخر ما ذكره على ان كلام الكفاية من عدم وقوفه على نقل صريح في المسئلة لانه في ما ذكره الاسنوى يفرض ان فرض كلامهما واحد حتى يسوغ للشارح أخذ غايته بقوله وان قال في الكفاية الخ ثم قوله لا سيما الخ يقتضى ان كلام المصنف يقتضى ما ذكره الاسنوى سواء أجعل الصبر فيه راجعا الى المصلي كما مر في كلام الاسنوى وهو ظاهر (قوله ومحل ندب الاعادة لمن صلى جماعة الخ) عبارة التفتة ويظهر ان محل ندبها

مع المنفرد ان اعتقد جوازها أو نديها والالم تنعقد لانها لا قاعدة لها تعود عليه انتهت وغبارة الامداد محل ندب الاعداد لمن صلى جماعة مع المنفرد اذا كان ممن يرى جواز الاعداد ولا يكره الاقتداء به والالم تجزئه لانتفاء المعنى الذي يعيد لاجله وهو الفضيلة انتهت (قوله وانه لو أعادها منفردا الخ) ظاهر هذا السياق ان هذا مأخوذ من الخبر أيضا وفي أخذ جميعه على هذا الوجه منه نظر ظاهر كما أخذ قوله الآتي وانه لو أعادها بعد الوقت أو القراءة في غير محل نديها الخ وعدم ندره انه تابع في غالب ما عبر به هنا لعبارة الامداد من غير تصرف فلوهم ان جميع ما ذكر مأخوذ من الخبر مع انه ليس كذلك وعبارة الامداد مصدرية بما يصح العطف في المذكورات بخلاف عبارة الشارح وعبارته أعني الامداد ووجه سن الاعداد فيمن صلى منفردا فحصيل الجماعة في فريضة الوقت حتى كانت فعلت كذلك وجماعة احتمال احتمال الثانية على فضيلة وان كانت الاولى أكمل منه ظاهرا ويؤخذ من هذا مسائل أبديتها في بشري الكرم فراجعها فانها مهمة مع ان أكثرها لا نقل فيه ومنها ان محل ندب الاعداد لمن صلى جماعة مع المنفرد وان دفع في بيانها بما في الشرح مع زيادة في جميع ما في الشارح من المعطوفات بعد هذا بقوله وانه من مدخول هذا تبع العبارة المذكورة مع حذف صدرها المعصم لذلك (قوله وقد تستحب الاعداد منفردا زيادة على ما مر) ليس هذا مأخوذ من قوله المار وانه لو أعادها منفردا لم تنعقد الا لسبب كأن كان في صلاته الاولى خلل ومنه جريان خلاف الخ خلافا لما في حاشية الشيخ لان ذلك في الانعقاد وعدمه وهذا في السن وعدمه (قوله الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر) برده عليه أمور لا تخفى تعلم من عرضه على حد الرخصة المشهور وهو قول جمع الجوامع والحكم الشرعي ان تغير لسهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الاصل في رخصة لا تطيل بذكرها (قوله النابيث) أي لخصوملبوسه كما هو ظاهر لا ان هو أسفل الرجل وما في حاشية الشيخ من تفسيره بذلك لا يخفى بعده خصوص ما مع وصفه بالشدة ومقابلته بالفاحش على انه يلزم عليه ان لا يتحقق خفيف اذ كل وحل يلوث أسفل الرجل (قوله مشقة كفة المطر) عبارة الفضة مشقته كشقة المشي في المطر (قوله بان تشغله عن الخشوع في الصلاة) لم يتقدم مثله في المطر المشبه به حتى تتأني هذه الاحالة على ان الكلام في المرض كما هو ظاهر والشاق انما هو المشي معه محل الجماعة كمنظاره لا في الصلاة معه الا ان يقال هذا ضابط للرض الذي يسقط عنه المشي لمحل الجماعة بان يكون بحيث لو صلى معه شغله عن الخشوع لكن برده عليه انه حينئذ يسقط القيام في الصلاة فلا يصح قوله وان لم يبلغ الخ وقد يجاب بان الذي يشغل عن الخشوع غير الذي يذهب الخشوع والمسقط للقيام انما هو الثاني دون الاول وقد يجاب عن أصل العلوة بان مراده انه يبقى معه أثر المشي في هذا الى ان يشغله عن الخشوع في الصلاة فقوله وان لم تبلغ الخ بالنظر لذاته قبل المشي وهذه العبارة التي ذكرها الشارح عبارة الامداد (قوله وبه فارق مسئله البراد) مراده انه علم بما ذكر ان حكم ما هنا مغاير لحكم البراد لأن ما ذكر وجه الفارقة وان أوهمته العبارة كما هو ظاهر (قوله وكان نائلا لذلك) كنهه احترازه عن طعام لم يتفق نفسه اليه وان كان به شدة الجوع كأن تكون نفسه تنفر منه فلا يستغنى عنه بوصف الجوع بالشدة (قوله وثق من نفسه بعدم التطلع) أي الذي معه توقان بدليل قوله الآتي وافهم تعبيره بالشدة الخ (قوله فالخاصل انه مني لم نطلب الصلاة الخ) لا يخفى ان معنى عدم طلب الصلاة لاجل الجوع المذكور انه يقدم الا كل ثم يصلي والصورة ان الوقت باق فلا محذور في التأخير هذا الزمن القصير وهذا بعينه موجود فيما نحن فيه مع زيادة فوت الجماعة فأين الاولوية بل أين المساواة (قوله ان السقوط بهما وبما قبلهما الخ) في العبارة قلب وهي عبارة الامداد والمقصود منها ان زوال العذر بهما وبما قبلهما لا يتوقف على زواله بالكلية الخ (قوله مثال لا قيد) أي وان خرج به ما يأتي فهو مثال باعتبار قيد باعتبار (قوله اذا الخوف على نحو خبره) أي ولو نحو تعيب بقريته قوله فيما يأتي في التعدي نعم ان خاف تلفه الخ (قوله فيأثم بعدم حضور الجمعة) أي وكذا الجماعة وان توقفت عليه كما هو ظاهر وانما فرضه في الجمعة لتأني ذلك فيها على الاطلاق وقد يستفاد من جعله الاثم بعدم الحضور أنه لا يأتى بالكل في حوائثي المنهج للشهاب سم نقلنا عن الشارح التصريح بذلك فقال انه يكره من حيث كونه أكلًا وانما يحرم القصد عن الشهاب حج ان الاكل حرام (قوله كذا أفنى به الوالد) يعني بندي السعي في ازالته والافترض فتياه فيما لو أكل ما ذكره اهلأبأنه يوم الجمعة وان كان فيها وقفة تعلم بالوقوف عليها (قوله والمعسر القادر) المناسب والمعسر الذي لا يتعسر عليه الاثبات (قوله أي وثبتت عنده) أي وطلب المستحق بالنسبة للمسقة (قوله ان مراد المصنف) بدل من ما وثبت فاعل علم قوله لو كان القصاص الخ لكن في كون هذا هو الذي

الذي قرره نظر ظاهر لان معني قوله فيما مر ولوعلى بعد ان رجاء ترك المسحق مستبعد لضعفه وعدم سماحه به وليس
المراد به البعد في الزمان لانه قدمه عليه فكان الاول ان يقول وعلم بما قررناه كلام المصنف من ان مراده باياما مطلق
الزمان الصادق بالقليل والكثير ثم ان الذي علم مما تقرر كما عرفت عدم الفرق في الرجاء بين طويل الزمان وقصيره وحيث
فلا معنى للتقييد في هذه المسئلة بقوله لقرب بلوغه لا يقال هو وان قيد به لكن لم يرد حقيقة التقييد حيث أتبعه بقوله مثلاً
ليدخل ما إذا لم يقرب بلوغه لا نقول فأى معنى لذكره على انه لا يصح رجوعه لقوله لقرب بلوغه لا يدخل ما ذكره لا يقاس
البعيد بالقريب لعدم الجامع وانما هو راجع لقوله لصبي ليدخل من في معناه كالجئون كما هو ظاهر وأصل ذلك ان بعضهم
قال يستفاد من تقييد الشيخين باياما انه لو كان القود لصبي لم يجز التخييب لتوقف العفو على البلوغ فيؤدي الى ترك الجمعة
سنتين فترينه عليه الشهاب ج في امداده بأنه لا يستفاد منه ذلك لان مراده انما ينبغي ما دام يرجو العفو ولوعلى بعد أى
وليس المراد ظاهر ما اقتضاه التعبير باياما وعبارته أعني الامداد وقيد الشيخان رجاء العفو بتعيينه باياما ولا يستفاد منه
خلافاً لبعضهم ان القود لو كان لصبي لم يجز التخييب لتوقف العفو على البلوغ فيؤدي الى ترك الجمعة سنتين وذلك لان
المراد انه ينبغي ما دام يرجو العفو ولوعلى بعد قد يرفع ان يرى الاقتصاص للمولى والشارح رحمه الله تصرف فيها بما ترى مع
زيادة قوله لقرب بلوغه اشارة الى ان ما استفيد من كلام الشيخين مرادهما الكبر بما لا يلائمه ما دله من قوله ان مراد المصنف
باياما الخ ولا ما بعده من قوله فقد يرفع الخ (قوله أو حضور مريض بلا معهود) غنا عن الشارح لسط حضور دون لقط قريب
لكونه أفيد وان كان المتن لا يتقبله فهو محل معنى والا فالتن مفروض في التريب في المسائل الثلاثة ليتأتى له العطف في
الثالثة (قوله أو لغيره) وصف لمال (قوله واعلم ان الامام تطلب فيه صفات الى قوله ان الواجب الى آخره) كذا في نسخ
الشارح ولعل قوله ان الواجب حرفه النسخ من قوله من الواجب والا فاصل العبارة للامد وهو كما كرت (قوله بان
يظنه ظناً غالباً وليس المراد الخ) يناهيه ما سيأتى له في قوله وشمل قوله يعتقد لا اعتقاد الجازم لئلا يسل شرعي الخ فتقوله وليس
المراد به ما اصطلاح عليه الاصوليون أى فقط بل المراد هو والمان المذكور وهو مستعمل في حقيقته ومجازه لكن يناهى
هذا الجمل الحصر في قوله بأن يظنه الخ فكان الاصول بخلاف هذا التعبير (قوله المطابق) انما هو قيد في الاعتقاد لجميع
والا فالاعتقاد أعم من المطابق وغيره (قوله كافي حق نفسه) أى كما يعلم بذلك طهارة ونجاسته في حق نفسه أى يسطهر بالاول
دون الثاني فهو راجع للمثلين (قوله فعل المكف) وهو هنا اقتداء بهم (قوله وهو يستلزم) عبارة الشهاب صحيح وهو
لاختياره له بالتشبه يستلزم الخ ولا بد من هذا الذي حذفه الشارح لانه هو محل الفرق بين المثلين فله سقط من النسخ
(قوله فان كل اجتهد وقع صحيحاً) أى كل اجتهد صادر منه وبه فارق مسألة المياه اذا اجتهد وقع فيها من غيره وكان الاولى في
التعبير لان صلاية لكل جهة وقعت باجتهاد منه صحيح (قوله لما تقدم) لم يقدم له ما يجمع هذه الاحال وهو نابع فيها للجلال
المحلى لكن ذلك ذكر اولاً مقابل الاصح السابق بقوله والثاني لا يصح اقتداء به بعضهم ببعض وذلك لقرئ كل منهم في
استعمال غيره للنجس فساغت له هذه الاحال بخلاف الشارح وكأنه ظن انه قدم مقدمة الجلال المذكور (قوله ويؤخذ
بما مر) في التعبير بالاخذ هنا مسامحة اذا ما هنا من أفراد الغنايط وكان غرضه ما ذكره الشهاب ج بقوله نبيه يؤخذ
تقرر من لزوم الاعادة انه يشرع عليهم فعل العشاء على الامام فعلى المغرب لم يقرر من تعين نجاسته في كل حال وان كانت
العبارة قاصرة عنه (قوله ويتعاب) عن هذا الرد الذي حكاه بقوله وقائه الشهاب ج فتحص ان الشارح يشاركون بصاحب
الحواطر السريعة محالاً للشهاب المذكور ونما عبروا به بالسلاخ بالنظر بما سؤم لانه يرى الامم مختلفين في الاعيان
صورة والا فلا تلاعب مع البيان لكن قوله ادعية الامر لا ينزل على ذلك ولا معنى له هنا وان قوله الشيخ في المسئلة بما
لا تقبله العبارة مع عدم محتمل. يعلم عراجتها وأصل ذلك ان الشهاب المذكور لما رد الدعوى بتقديم كلام لا شهاب
المذكور واختار ان المسئلة مصورة بالمد استمرسوا الا صورته انه كيف يصح لاقتداء به يمشو وهو مسترعب فأورده
وأجاب عنه بقوله قلت كونه منسلاً عنه دائر مع ادعاء امره الى آخر ما ذكره الشارح والشارح رتب هذه على جوابه
المذكور فلم يلتزم معه وبعضهم أجاب عما أجاب عنه الشارح بحمل السلاخ في القول الثاني على ما هو في حكم التلاعب وذلك في
الناسي لاني التلاعب حقيقة وبالفعل كافي العام وهو يرجع في التحقق الى جواب الشارح بحسب ما قررناه به (قوله لانه

على التراخي الخ) هذه الاجوبة مبنية على لزوم الاعادة لهم خلاف ما قدمه في باب التيمم فليراجع (قوله ولجواز كونهم كانوا عالمين) أي دين بلغ النبي صلى الله عليه وسلم بان طرأ لهم العلم بعد الاقتداء والافكيف يقتدون مع علمهم بعدم صحة الاقتداء (قوله لعدم صلاحيته لتحمل القراءة عنه الخ) لا يرد عليه الا امام المحدث لانه اهل في الجملة لو كان متطهرا (قوله ونبيه بما ذكره على ان من لم يحسن الخ) قد يقال ان ما فسر به الا في قاصر (قوله وعلم منه عدم صحة اقتداء آخر من باخر من) وجه علمه منه ما يؤخذ مما وجهوا به الحكم من عدم تحقق المماثلة لجواز ان يحسن أحدهما ما لم يحسنه الآخر فالضمير في قوله منه راجع لقول المصنف وتصح بمثله أي الذي مماثلته له محقة كما هو ظاهر فخرج به الآخر من مع الآخر للتوجيه الذي ذكرنا فلا تتحقق المماثلة والشيخ في الحاشية جعل الضمير راجعا الى قول الشارح لان أحدهما يحسن ما لم يحسنه صاحبه وهو لا يصح لان عدم الاحسان فيه محقق فلا يدل على المحتمل (قوله خلافا للسبكي) في قوله بلزوم الاعادة اذا لم يحسن المأموم وجوبها بان كان عالما بذلك لانه كان من حقه عدم المتابعة فتابعته مبطله لصلاته (قوله مما لا يتقدم من التعليل) أي في قوله والظاهر من حال المسلم خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله كالحسن الذي لا يغير المعنى) كذا في النسخ وفيه اتحاد المشبه والمشبه به (قوله وحذفه منه المصنف لفهمه بالاولى) أي ولانه ليس من الحسن حقيقة وان كان مرادهما هو أعم من الابدال كما أشار اليه الشارح بعد قال الاذري وتجاوز الرافي وغيره فعدوا من الحسن المبطل للمعنى قوله المستقين وليس يمكن بل ابدال حرف بحرف (قوله ولو تظن للصواب قبل السلام أعاد) لا محل له لان الحكم هنا يبطلان صلاته بمجرد ادبائه بما ذكر والشهاب حج انما ذكره عقب قوله الا في الذي تبعه فيه الشارح بخلاف ما في الفاتحة أو بدلها فانه ركن وهو لا يسقط بنحو جهل أو نسيان فغير عنه بقوله نعم لو تظن الخ (قوله أو كونه في صلاة) فيه وقفة والقياس البطلان هنا لانه كان من حقه الكف عن ذلك (قوله في غير الفاتحة) أي اما في الفاتحة فيبطل وان لم يكن عامدا عالما لكن بشرط عدم التعداد قبل السلام لا لكونه لحنا بل لما ذكره الشارح بعد (قوله كان يؤمها) أي في حال رقه قبل صيرورته مولى حتى يتم الدليل اذ المولى العتيق (قوله نحو) الذي زاده في ضون المتن راجع لمجموع الصورتين بعده لا لخصوص لفظ السليم وان توهم ليدخل الصور التي زادها بعد المتن كأنه قال نحو قدوة السليم بالسلم والظاهر بالمستحاضة كالمستور بالعاري الخ فلا تقدمه على لفظ قدوة لا ترفع هذا التوهم (قوله أي سلس البول ونحوه) اقتصر الجلال المحلى على التفسير بسلس البول كإروضة كأنه لانه محل هذا الخلاف فغيره تصح القدوة به جزما وفيه خلاف غير هذا وعليه زيادة الشارح له كقوله والمستور بالعاري الخ مراده به تتم الفائدة من غير تطور للخلاف (قوله لكفره بذلك) أي بذلك القول فامتنع قبوله فيه ولفظ بذلك سقط من نسخة الشيخ التي كتب عليها فرتب على ذلك ما في حاشيته (قوله بخلافه في غير ذلك) أي في غير ما اذا أسلم ثم اقتدى به ثم قال لم أكن أسلمت الخ فراده بالغير كما هو ظاهر اخباره عن كفره الذي استثبت منه هذه الصورة المذكورة في قوله قبل والاوجه قبوله في كفره وقوله لان اخباره عن فعل نفسه مقبول تدليل له وليس مراده بقوله بخلافه في غير ذلك مطلق غير وان فهمه كذلك الشهاب سم في حاشيته على النسخة الموافقة عبارتها لعبارة الشارح فاحتاج الى تفصيل التعليل بما هو مسطور فيها (قوله ذكر ذلك الروياني) أي قوله والخفية هي التي يبطن الثوب الخ فلاشارة راجعة الى الاستدراك والمستدرك عليه فان أصل الضابط للروياني (قوله نعم لو كانت بعمامة) أي أو نحو صدره كما هو ظاهر (قوله فلا فرق بين من صلى قائما وجالسا) فيه منافاة مع الذي قبله وهو تابع في هذا الشهاب حج في تحفته بعد ان تبع شرح الروض في جميع المذكور قبله فانه منه حرف بحرف لكن الشهاب المذكور انما عقب ضابط الانوار بذلك بناء على ما فهمه منه من ان مراده بقوله بحيث لو تأملها المأموم أي مطلقا سواء كان على الحالة التي هو عليها من جلوسه وقيام الامام مثلا أم على غيرها بان نقرضه قائما اذا كان جالسا أو نحو ذلك حتى تلزمه الاعادة وان كانت بنحو عمامته وهو قائم والمأموم جالس لجزئه لا نالو فرضنا قيامه وتأمله ارآها وشيخ الاسلام في شرح الروض فهم منه ان مراده أن يكون المأموم بحيث لو تأملها على الحالة التي هو عليها ارآها فلا يفرض على حالة غيرها حتى لا تلزمه الاعادة في نحو الصورة التي قدمناها فتوى ضابط الانوار وضابط الروياني عنده واحد بناء على فهمه المذكور ومن ثم فرع الثاني على الاول بالقاء معبرا عنه بقوله فالاولى ولم يقل الاصح أو نحوه وانما كان الاولى لا يحتاج الى استثناء شيء منه مما استثنى من ضابط الروياني فهو أضيظ والشهاب المذكور لما فهم المغايرة بين الضابطين كما قررناه عبر عن ضابط الانوار بقوله والاوجه في ضبط الظاهرة أن تكون بحيث

لوثانها المأموم لآهول يقل والاولى كما قل في شرح الروض ثم قال وقد روي بين من لم يرها بعده أو استعاله بصلاته
 فيعيد من لم يرها لكونها بعمامة ويمكنه رؤيتها إذا قام مجلس بجرا إلى آخر ما ذكره رحمه الله لكنه استثنى من عموم ذلك
 الأهمى قال لعدم تقصيره بوجه والشارح رحمه الله تعالى تبع شرح الروض أولا ثم عرفت ثم حقه يقول لشهاب المدكور
 فلا فرق الخ فنافاه ومن صرح بأن مؤدى الضابطين واحد والشارح في ماويه لكن مع قطع النظر عما استثناء الرواية
 من ضابطه لضعفه عنده فساواته له عنده انما هو بالنظر لاصل الضابط وهو موافق للشهاب المدكور في المعنى والحكم وأن
 خالفه في الصنيع وموافق لما في شرح الروض في الصنيع ومخالفه في الحكم كما يعلم بسوق عبارة ماويه ونصها مثل عن
 مصل في ظاهر ثوبه أو على صدره أو ثوبه من قدامه نجاسة أو كان المأموم بعيدا عن إمامه هل حكمها حكم النجاسة الخفية حتى
 لا يلزم المأموم القضاء لان النجاسة المذكورة مما تنفي على المأموم خصوصا ان دخل المسجد به وتعرمه فأجاب بان النجاسة
 المذكورة ظاهرة كما صرح به الرواية اذ لا يخلو عن تقصير والنجاسة الظاهرة أن تكون بحيث لو تأملها أبصرها بان كانت
 في ظاهر الثوب والخفية بخلافها انتهت فقد صرح برجوع كل من الضابط إلى الآخر لكن في عروء ما صدر به الجواب
 لتصریح الرواية بتأثير ظاهر كما صرح من استثناء المدكور وبالجملة فالشارح لم يظهر من كلامه هاهنا وهو معتمد عنده في المسئلة
 لكن نقل عنه الشهاب سم ما وافق ما في فتاوى والده الموافق للشهاب وهو الذي نخط عليه كلامه هاهنا آخر وان لم يلائم
 ما قبله كما عرفت وانما أطالت الكلام هنا محل الحاجة مع استنباط هذا المقام على كثير وعدم دقوقي على من حقه حقه (قوله
 وان بان ذلك الشيء أو شيء منه الخ) مفهوم قوله المارفي حل التي بعد الصلاة (قوله نعم لو نظره في البيت) لا يتعدا رجلا الخ مع عموم
 بالاولى مما روي في كلام الرواية (قوله بأنه زيادة على العدالة من حسن الخ) عبارة الرخصة وأما الورع فليس المراد منه مجرد
 العدالة بل ما يزيد عليه من حسن السيرة والعفة (قوله نعم عبارة توهم الخ) يعني لمط عبارة في مهماته والافاضا هو مدكور
 هنا لا إمام فيه وهو منقول بالمعنى (قوله أو قاصر في سفره) أي والمأمومون يتقون وعلمه في شرح الروض بالاختلاف بين
 صلاتهم ما أقول ولو فوج بعض صلاتهم من غير جماعة بخلاف الممت (قوله تأخرت الإشارة إلى نفس ذلك) مذكوره
 هو جميع مفهوم قوله فيما هو ولو عجز المفضل عن ذكر ما يلوغ الخ فالصواب استقط لفظ نفس (قوله أو وجده قد أحرم) أي
 فالكرهية انما هي في تقدمه على غيره الذي ليس مثله مع حضوره وليست راجعة إلى نفس إمامته (قوله في الإسلام) بيان
 انه يقدم بغير السن أخذ من الخبر الآتي فلهذا انما قيد بذلك لكونه محل الخلاف (قوله تفسير الشيعي ليؤمكم أكبركم) أي
 بالنظر لكونه مستعملا في حقيقته ومجازه (قوله بالنسبة لآيابه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) يؤخذ منه انه لا عبرة
 بمجرة آيابه إلى دار السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله أو صورة) في أكثر النسخ نص وهو الموافقة لما في كلام
 غيره (قوله من ولاه الناظر) أي ولو عاها كالحاكم كما هو ظاهر (قوله يعني من جازله الانفعال) انما حمل المتى على هذا المحمل
 المحجوج إلى قوله الآتي في تفسير ضمير يكن بالمستحق للنفقة حقيقة ولم يبق مانع على طاهره ليس قننى عما أتى لترجع عبارته
 إلى عبارة تحرر انما يلزم عليه افعال شيء من أحكامه (قوله وهو ما سوى المسعير) أي أما المسعير فليس له التمسك بأي
 والصورة انه غير أهل كما هو فرض المتن وسكت عما اذا كان أهلا والعلامة تقتضي العمود والله لا فرق بين المسعير والأهل غير
 الأهل في عدم استحقاقه التقديم لكن ينافيه ما سياتي في قوله ولا بد من ادن الشريكين الخ من ان المسعير من أحد الشريكين
 لا بد من ادنه مع الشريك الآخر عند غيبة معيره فلهذا ما نصه اهله لعل هنا غير من ادنير ارجع (قوله وكلاهما من نفس الرض
 الجماعة) فيه ان هذا الشرط يلزم عليه انهم اذا صرخوا هذا الرض الجماعة لم يكن لهم ذلك بعد الله صلواته على ربه ما يلزم
 عليه تعطيلها (قوله وتقييد بمصهم) هو الجلال المحلى وانما قيد بذلك لانه محل الخلاف كما يعلم من تحليل المائل الآتي ولا
 يتوجه ما ذكره الشارح كابن حجر (قوله على ان مرادهم) كذا في نسخ الشارح وهو محرف عن قوله على به موهم والعبارة
 للشهاب ج (قوله اذ لا يكرى الا مالكا لها) رد عليه نحو الناظر والولى (قوله المالك) أي السنة بقريته مصر (قوله كى ادن
 الشريكين) أي ولا يشترط ضم ادن المسعيرين اليه وليس المراد انه يكفي انهما يتاكيان ادن المسعيرين ولو توهم (قوله
 بخلاف غيره) أي غير الوالى وبعبارة الصفة بخلاف ما ذكره المكيين وهم انهم أي ولا بد من ادن في خصوص الجماعة ولا يكفي
 عنه الاذن في مطلق الصلاة فهو راجع إلى العاية فقط (قوله وطاهر اراد حل الاول) أي مسئلة الوالى المذكورة (قوله تأييده

(الاذرعى) عبارة الاذرعى ويقدم الوالى على امام المسجد قلت وهذا فى غير من ولاء الامام الاعظم ونوابه امام من ولاء الامام الاعظم ونحوه فى جامع أو مسجد فهو أولى من والى البلد وقاضيه بلا شك انتهت فراده بنواب الامام الاعظم وزرأوه بدليل قوله فى المفهوم امام من ولاء الامام الاعظم ونحوه ولا بدع فى تقديم هذا على والى البلد وقاضيه امام من ولاء قاضى البلد فلا شك فى تقديم القاضى عليه لانه موليه وعلى قياس هذا ينبغى أن يكون قول الشارح بل الاوجه الخ مفر وضافين ولاء نفس الامام فتأمل (فصل فى بعض شروط القدوة) (قوله وتسمية ما فى الابتداء الخ) هذا جواب ثان فالمناسب فيه العطف باو (قوله ويجوز ذلك فى كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبة) قال الشهاب بن حجر كما خالفه السنن الا تية فى هذا الفصل والذين بعده المطاوعة من حيث الجماعة اهـ وكان هذا ساقط من نسخ الشارح من النسخ بعد اتيانه بدليل لفظ المطاوعة فانه من هذه العبارة (قوله ولا يزيد على ثلاثة أذرع) فان زاد كره وكان مقولاً لفضيلة الجماعة كما يعلم مما يأتى (قوله ولو اعتمد عليهما) لم يتقدم ما يصح أن يكون مرجعاً للضمير التثنية ولعل فى النسخ سقطا الذى فى فتاوى والده سئل عما اذا قدم الامام احدى رجليه على الاخرى معتمداً عليهما ووقف المأموم بين رجليه فهل تصح قدوته أولاً فأجاب بانه تصح صلاة المأموم كما أفاده كلام البغوى وغيره انتهى (قوله وبحث بعض أهل العصر) ان أراد الشهاب حج كما هو الظاهر فهو لم يطلق ان الاعتبار باصابع قدميه فيما ذكر بل قيده بحالة اعتماده عليهما نعم نقل بعد ذلك عن بحث بعضهم هذا الاطلاق الا ان الظاهر انه ليس من أهل العصر وعبارة الشهاب المذكور فى تحفته ولم أر لهم كلاماً فى الساجد ويظهر اعتبار اصابع قدميه ان اعتمدها أيضاً والا فآخر ما اعتمد عليه نظير ما مر ثم رأيت بعضهم بحث اعتبار اصابعه ويتعين حمله على ما ذكرته انتهت (قوله غير ان اطلاقهم يخالفه) انظر مراده أى اطلاقهم (قوله وعلى من فى غير - هته الخ) أى فكل من المتصل بما وراء الامام وغيره وهو أقرب منه الى الكعبة فى غير جهة الامام يقال له صف أول فى حالة واحدة وهو صادق بما اذا تعددت الموقوف امام الصف المتصل بصف الامام لكن يخالفه التعليل الا تى فى قوله وعماءات به أفضليته الخشوع الخ (قوله وهو أقرب الى الكعبة منه) أى من المستدير رأى والصورة انه ليس أقرب اليها من الامام أخذ من قوله الا تى عقب المتن الا تى على الاثر والاوجه فوات فضيلة الجماعة بهذه القرينة المذكورة الخ والا فاقى معنى لعدده صفاً أول مع تفويته لفضيلة الجماعة فليصر (قوله حيث لم يفصل بينه وبين الامام صف) قيد فى قوله المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الامام أى بان كان خلف الامام صف امام هذا غير مستدير فالصف الاول هو هذا الغير المستدير الذى يلي الامام ويكون المستدير صفاتانياً لكن ينبغى ان يحل فى جهة الامام اما فى غير جهته فينبغى ان يكون هذا المستدير صفاً أول اذا قرب من الكعبة ولم يكن امامه غيره أخذ من قوله وعلى من فى غير جهته بالاولى فليراجع ولا يصح أن تكون هذه الحيثية قيداً فى قوله وعلى من فى غير جهته وان كان متبادراً من العبارة لعدم تأتية (قوله فقد قالوا ان الصف الاول هو الذى يلي الامام) دليل لكون المستدير المتصل بما وراء الامام صفاً أول وقوله وعماءات به أفضليته الخ دليل لكون من فى غير جهته وهو أقرب الى الكعبة منه صفاً أول أيضاً فى كلامه لف ونشر مرتب وعلمت مبنى للمجهول ونائب فاعله أفضليته والضمير فيه راجع للصف الاول (قوله لكن جزماً بخلافه) أى بحسب الظاهر والافضل جزمهما فى حالة البعد كما سيأتى وهو غير محل التزاع (قوله ولا ينافيه) أى ما جزم به (قوله ما مر فى فصل الاستقبال من البطالان) أى الذى تقدم التعبير عنه فى كلام بعض المتأخرين بقوله ويعلم مما تقدم فى باب استقبال القبلة ويعنى بذلك البعض الشهاب حج فان ما مر كلامه والحاصل ان الشارح معتمداً قاله الشهاب المذكور كما يصرح به تعبيره بقوله كما جزم به بعض المتأخرين دون أن يقول على ما جزم به أو نحو ذلك من صيغ التسبىر وما قوله لكن جزماً بخلافه الخ فليس مراده منه تضعيف كلام الشهاب المذكور لانه مفر وضرفى غير ذلك كما بينه بعد وانما مراده به الجمع بينه وبين كلام الشهاب المذكور لئلا يتوهم انه يخالف لجزمهما لكن فى سياقه فلا تخرق ولا تخفى وملخصه ما ذكرته (قوله فلا ترد على عبارته) أى خلافاً لـ أو ردها (قوله بل فى المجموع) لا معنى لذكر بل هنا وعبارة الامداد بعد ما مر ثم رأيت فى المجموع والتحقق الخ (قوله فان خالف ذلك) أى فان خالف الاخر فأحر من اليمين أيضاً فان هذا هو الذى فى فتاوى والده وان كان قوله فان خالف صادقاً بغير ذلك أيضاً والحكم فيه صحيح (قوله نعم الخ) من جملة فتوى والده وان أوهم سياقه خلافه (قوله والا فلا تحصل لواحد منهما) أى وان حصل التقدم أو التأخر بعد ذلك حيث انتفت العقبة وظاهره ان فضيلة الجماعة تنبى

في جميع الصلاة وان حصل التقدم أو التأخر بعدد هو مشكل وفي فتاوى والده في محل آخر ما يخالف ذلك فليراجع (قوله كما يعلم من قوله) في علمه منه منع ظاهر (قوله ويسن أن لا يزيد ما بينه وبينها الخ) أي فان زاد فانت فصيحة الجماعة كما علم مما مر (قوله نظير انس السابق) لم يسبق له ذكر في كلامه والجلال المحلى ذكره هناك لئلا يبعد ذكره ما سياتي في الشارح على الأثر من قوله فان حضر ذكر وامرأة الخ ولما قل الجلال روى الشيخان عن انس قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أم سليم فقامت أنا وبنيت خلفه وأم سليم خلفنا (قول المتن ثم النساء) ظاهره ان البالغات وغيرهن سواهن لا قيل بتقديم البالغات كما قيل به في الرجال وهلا كانت غير البالغات ممنه من محل قوله صلى الله عليه وسلم في الثلاثة ثم الذين يلونهم اذ لم يكن في عصره عنده ختاني دليل ان احكامهم غالباً مستتبطة ولو كانوا موجودين ثم اذ ذلك انص على احكامهم فان كانت العلة في تأخير الصبيان عن الرجال خشية الاقتان بهم وهذا منفي في النساء قلت ينقض ذلك ان الحكم المتقدم في الرجال والصبيان عام حتى في المحارم ومن ليس مظنة للفتنة (قوله ولما في الاول اخذنا ما مر من توفر الخشوع الخ) فيه ان البعض المذكور لم يدع تفضيل الاول عليه بحسب ما نقله هو عنه حتى يرد عليه بما ذكر لكن عبارة النسخة وأصل مصنف الرجال أولها ثم ما يليه وهكذا وأفضل كل صف بينهما وقول جمع من باله في أو اليسار ليعلم الامام ويرى أفعاله أفضل من بالاول أو باليمين لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أفضل من المتعلقة بمكانها مردود بان في الاول واليمين من صلاة الله الخ (قوله بسكون السين) أي ليكون ظرفاً اذ هو بفتحها اسم على المسند ونحو ضربت وسماه لكن قال الفراء اذا حسنت فيه بين كان ظرفاً نحو قعد وسط القوم وان لم يحسن فاسم نحو احتجم وسط رأسك قال ويجوز في كل منهما التسمكين والتحريك لكن السكون أحسن في الطرف والتحريك أحسن في الاسم وأما بقية الكوفيين فلا يفرقون بينهما ويجعلونهما طرفين الا ان ثعلباً قال يقال وسطاً بالسكون في المتفرق الاجزاء نحو وسط القوم ووسط الضرب فيما لا يفرق اجزاء نحو وسط الرأس (قوله ويؤخذ من قولهم هنا أيضاً ان الامر بالاسادة الخ) في هذا الاخذ نظر ظاهر اذ لم يكن هناك خلاف راعاه النبي صلى الله عليه وسلم في أمره (قوله ولو وجدها) أي الفرجة كما يدل عليه قوله ليس دخل تلك الفرجة الخ فخرج ما اذالم تكن فرجة لكن هناك ما لو وقف فيه لو سعه فلا يخطئ له لعدم التقصير وهذا ما انفضاه طاهر التحقيق وسوى الشهاب مع بينهما تبعاً للمجموع فليتنبه (قوله لم يذكره لعدم التقصير) أي فليس انهم خرق صفوفهم لاجلها (قوله ولو كان عن يمين الامام محل يسعه وقف فيه) كان صورته فيما لو أتى من امام الصفوف وكان هناك فرجة خلفه فلا يخرق الصفوف المتقدمة لعدم تقصيرها وانما التقصير من الصفوف المتأخرة بعدم سدّها فليراجع (قوله فان أمكنه الخرق) أي ولم يكن محله يسع اثنين بقرينة عطفه عليه بأو المقتضية ان يقدر فيما قبلها تقيض ما بعدها وحينئذ فقول الشارح والخرق في الاولى أفضل من الجر غير متأت اذا الصورة انه فيها لا يمكن الا لخرق كما عرفت وهو ساقط من بعض النسخ كما انه ليس بموجود في شرح الروض الذي هو أصل هذه العبارة (قوله فقد قال القاضي أبو النايب الى آخر السوادة) هو من عبارة داود والده خرّ فاجرف وان أوهم سياقه خلافه (قوله فيما لو وقف مأموم عن يمين امامه) أي وأحره بقرينة ما بعده (قوله في آخر فاحرم) أي أراد ان يحرم بقرينة ما بعده (قوله قبل مضى ما مع ركنين) أي فعلمين ووجهه هما هما الذي يصير أحمر أو التقدم بهما كما يأتي (قوله أو الى سطحه) أي الذي هو مسميه كما هو ظاهر مما أتى أي والاصريه ان لسطح نافذ الى المصنوع أحداً من شرط التماثل الا في غير اجمع (قوله كذا الخ) مثال للابنية (قوله الذي يسمونه بماء موات) أي مذهبهم لا تتصور الاشاعة هنا كما لا يخفى (قوله كمن أوصنه) اشاره الى ان بيت في المتن يصح عطفه على قوله كمن يفسد راحله بعد أو يصح عطفه على قوله صفة فيقدر لفظها بعد أو (قوله بالنسبة الى أبي قيس) أي بان يبقى طهره للنبوة (قوله قاله الشارح) أي قوله بينهما حائل فيسه (قوله ولا يكون قبل ركوعه) عمل ما اذا كان الرابطة من الماهيات لانه لا كان لعدم فيغتر هذا المأموم ما يغتره مما سبأني وهو في غاية البعد فليراجع (قوله ولما كان الاول مشكلاً) أي بعدم وجوب مفارقة البقية وكان عليه ان يدكره حتى يعلم المراد من الجواب (قوله وبانه منصرف) لم يقدم في كلامه ما يصح عطف هذا عليه وهو تابع في التعبير به للشيخ لكن ذلك قدم ما يصح له هذا العطف كما يعلم من سوق عبارته ونسبها وقد يشكك هذا اي ما ذكر عن البغوي أو لا بعدم وجوب مفارقة البقية ويناب بجملة الكلام فيه على ما لم يعلم هو وحده انتقالات

الامام بعدد الباب وبأنه مقصّر بعدم احكامه فتحه بخلاف البقية انتهت (قوله وبأن الحائل الخ) فيه أمور منها ما مر في الذي قبله ومنها أنه ليس من كلام الشيخ خلافا لما يوجهه ضيقه ومنها أنه لا يجدي لان الحائل موجود فيه وفهم وزادوا عليه بالبعد (قوله وباب مردود) ليس مثالا لما يمنع المرور والروية وان أوجه كلامه اذ هو عكس ذلك واكتنه ملحوق به في الحكم فالأولى ان يقول ويلحق به الباب مردود كما صنع الجلال وكذا يقال فيما بعده أما ما يمنع المرور والروية فسيأتي في قول المصنف أوجد اربطت الخ (قوله ورد بأن هـ) اعلم من قوله فيما مر الخ) هذا الرد لا يلاقي الافتراض كما هو ظاهر والذي أجاب به الشهاب ج ان هنا حائلا كما علم من كلامه فلا يرد عليه (قوله بحيث لو ذهب الى الامام من مصلا لا يلتفت) تصوير للنص الاول وفي بعض النسخ حذف لفظ لا من لا يلتفت فيكون تصوير النص الثاني وهو الظاهر في فصل في بعض شروط القدوة أيضا (قوله أو مأموما أو مؤتمعا) عبارة التحفة أو كونه مأموما أو مؤتمعا ولعل لفظ كونه سقط من نسخ الشارح من النسخ (قوله واللام يأت اشكال الرافعي) من تمام الرد لا من تسمية المردود وعبارة التحفة وبه يعلم ان قول جمع لا تكفي نية نحو القدوة أو الجماعة بل لا بد ان يستحضر الاقتداء بالحاضر ضعيف واللام يأت اشكال الرافعي المذكور في الجماعة والجواب عنه بما تقرران الاقط المطلق الخ انتهت ووجه علم ضعفه مما ذكر ان الرافعي فهم من كلام الاصحاب انهم قائلون بالجمعة في صورة نية الجماعة وان لم يستحضر الاقتداء بالحاضر حتى رتب عليه اشكاله الذي حوت الإشارة اليه بالجواب عنه ولو كانت الصورة ما ادعاه هذا الجمع لم يأت اشكال (قوله وخرج بقوله مع التكبير ما لو لم ينو كذلك) عدل اليه عن قول التحفة وخرج بجمع التكبير تأخرها عنه لما أورده عليه الشهاب سم من ان المفهوم من تأخرها عنه وجودها مع تأخرها عنه قال ولا يخفى ان ذلك من قبيل نية الاقتداء في الاثناء فيشكل قوله ثم ان تابع الخ لانه مفروض عند ترك النية رأسا (قوله وان افترقا في عدم انعقادها عند انتفاء نية الجماعة) بوجه ان هذا الافتراق قدر مشترك بين الصحيح ومقابله يقول به كل منهما وليس كذلك كما يعلم مما يأتي (قوله في غير الجمعة) أي أما فيها فتبطل باتفاق القائلين بالصحيح المتقدم الذي الصحيح ومقابله هنا مفرعان عليه (قوله وأيضا فاسم الإشارة) الاولى حذف لفظ أيضا (قوله ومثلها في ذلك المذكورة) أي بأن نذر ان يصلي كذا من النفل المطلق جماعة كما هو ظاهر من جعلها كالجمعة التي النية المذكورة شرط لصحتها وفي حاشية الشيخ حلها على الفريضة ولا يخفى ما فيه اذ ليست النية شرطا في انعقادها فلا تكون كالجمعة بخلاف النفل المذكور وجماعة فان شرط انعقاده بمعنى وقوعه عن النذر ما ذكر فتأمل (قوله وعبارة ابن العماد الى قوله وعلم مما تقر في خبر معاذ) من فتاوى والده حرافع عرف وان أوجه سياقه خلاف ذلك (قوله ولهذا) أي ولوكون فضيلة الجماعة حاصلة مع القول بأن الانفراد أولى الذي فهمه عنهم فاستشكل هؤلاء الجماعة مبني على ذلك فهم موافقون له فيما فهمه واحتاج الى هذا لان جميع ما قدمه من القول ليس فيه التصريح بأن الانفراد أولى فتأمل (قوله ولا قول الروضة وغيرها الخ) عبارة الفتاوى وأما قول الروضة وغيرها الخ (قوله صجأ وغيرها) في علم ذلك من خبر معاذ تنظر ظاهرا لانه مفروض في عشاء الاخرة كما مر (قوله وهذا هو مراد ابن المقرئ) يعني قوله لانه يحدث جلوس تشهد لم يفعله الامام فالكلام في المغرب كما يعلم كالذي نذكره بعد من الروض وشرحه (قوله كما ان مراد الشيخين بقوله أحدث تشهدا جلوسه) أي معه بقريته ما قبله (قوله ويؤخذ من ذلك بالاولى انه لو ترك امامه الجلوس والتشهد) يعني في الصبح بالظهور (قوله ويجري ما ذكر) أي في المغرب وقوله فيمن صلى الصبح مكر مع قوله يؤخذ من ذلك بالاولى الخ (قوله وتعليقهم لزوم مفارقة مصلى الرباعية) كذا في نسخ الشارح كالفتاوى وكان المصدرة ضاف لفعوله وفاء له محذوف لعمد أي مصلى المغرب (قوله ولا تطر الى انه أحدث جلوسا) فيه مسامحة اذ لا احداث هنا (قوله بأن وقف امامه يسيرا) هذا التصوير رائدب الا تيان بالقنوت (قوله ندبا) أي وله فراقه كما سيأتي (قوله لم يضر) أي بالنسبة للكرهه كما يأتي وهو مخالف للسنة كما علم مما مر ويأتي (قوله في ظنه) أي الامام اما لجهله بالحكم لا اعتقاده ان التي يقوم اليها نية مثالا وما في حاشية الشيخ من رجوع الضمير للأمر ليس في محله (قوله وأدركه) بدل من كلام أو يقدره قول (قوله غير مطلوبة) بوجه انهم لو كانت مطلوبة لم يضر وليس كذلك كما علم مما مر (قوله أحدث سنة) وهي الجلوس للتشهد (قوله والحاصل ان الفحش في التلief للسنة أي الجلوس للتشهد بقريته ما مر والا فهو في مسألة القنوت أيضا متخلف السنة وانما عبر هنا باللام وفيما بعده بالباء للإشارة للفرق بينهما بما يؤخذ مما ذكرته (قوله بل يشكره الخ) عبارة التحفة بل بانضمام

ركنين تأمين اليه (قوله قيد لعدم الكراهة) أي ولذنب القنوت كما قاله الشهاب سم (قوله لا نقول لما عذر الربط الخ) عبادة التحفة يرد بأن الربط مع تخالف النظم متعذر فنع الانعقاد (قوله وأيضاً قد ربط الخ) في نسخة ليطه لانه الخ وهي أولى وأقرب الى عبارة التحفة المارة (قوله لا يمكنه الاستمرار) هذا في الحقيقة هو محل الفرق (قوله يصلى مفترشاً) الا صوب حذفه (قوله هذا ان كان قبحاً) أي المأموم كما هو المتبادر ويصح رجوعه الى الامام وظاهره انه لا بد من هذا القيد في كل منهما اما الامام فلا نه لا يستدل بأفعاله الا اذا كان كذلك وأما المأموم فلا نه لا يستدل بما ذكر الا اذا كان كذلك (قوله بل يجب انتظاره في السجود) أي ان أراد الاستمرار معه والافلام ان له المفارقة (قوله الا في شرح قوله الخ) هو تابع في هذا الشهاب مع لكن ليس في كلامه ثم شرط وعبارة الشهاب المذكورة هناك أولاً تمام التشهد الاول اذا قام امامه وهو في أثناءه انتهت مراده بالشرط الذي عبر عنه هو هنا بالقيد قوله اذا قام امامه وهو في أثناءه أي بعد ان فعله الامام كما علم مما مر وأصح عنه الشهاب سم في حاشيته عليه فيما يأتي وهذا التفسير هو الشرط في الحقيقة والافقوله اذا قام امامه وهو في أثناءه صادق بما اذا لم يأت به مع انه تبطل صلاة المأموم بمجرد التخلف حينئذ كما مر فتمش المخالفة واعلم ان الكلام هنا في كون التخلف حينئذ مبطل أو غير مبطل ولا خلاف فيه بين الشارح والشهاب المذكور وفيما يأتي في كونه يعذر بهذا التخلف في يقتضيه ثلاثة أركان طويلة أولاً يعذره فعند الشارح يعذر كما يأتي وعند الشهاب المذكور لا يقتضيه لذلك (قوله بخلاف نحو جلسة الاستراحة) محترز قوله تفسر المخالفة فيها لفصل يجب متابعة الامام في أفعال الصلاة (قوله ويتقدم انتهاء فعل الامام على فراغه الخ) عبارة المحلى ويتقدم ابتداء فعل المأموم على فراغه منه أي فراغ الامام من الفعل انتهى قال شهاب سم وهي أقرب الى عبارة المصنف انتهى ولم ينبه على وجه عدول الشارح كالشهاب سم عن ذلك الا قرب وأقول وجهه ليناق له حمل ما في المتن على التكميلية الذي سيذكره والافجارة المصنف باعتبار حمل الجلال صائدة بما اذا أخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الامام لكنه قدم انتهاءه على انتهاءه بأن كان سريع الحركة والامام بطيئها وظاهر ان هذا ليس من الاكمل (قوله وأخرى على وجه الوجوب) بمعنى انه يتأدى بها الوجوب بمعنى الشرطية لا على الوجه الاكمل والافجارة يتأدى به هذه مكروه أو حرام كما يأتي (قوله فالاولى هي التي ذكرها بقوله يجب المتابعة الخ) صوابه هي التي ذكرها بقوله بان يتأخر الخ (قوله وبذلك على ذلك قوله فان قارنه لم يضرب) أي وما بعده (قوله والثانية فصلها بعد ذلك) أي بقوله فان قارنه لم يضرب وقوله وان تخلف بركن الى قوله لم تبطل في الاصح وبقوله في آخر الفصل والافلام من قوله ولو تقدم بفعل كركوع وسجود ان كان بركنين بطأت والافلام (قوله ويمكن ان يقال أيضاً قوله بان يتأخر الخ) حاصل هذا الجواب كما يعلم من آخره وان كان فيه فلاقة ان عموم المتابعة يتأدى بوجوه منها ما هو مطلوب بخصوصه ومنها ما هو مكروه أي أو حرام بخصوصه وان تأدى به عموم المتابعة فالاول هو المذكور في قوله بان يتأخر الخ وغيره مذكور في الصور الثلاثة الآتية فالكل على هذا من مدخول المتابعة المذكور في صدر كلام المصنف وهذا هو محل الفرق بين هذا الجواب والذي قبله فان ذلك فيه قصرها على قوله بان يتأخر الخ وعلى هذا الجواب الثاني انما غاب المصنف في الاسلوب ولم يعطف حالة المقارنة على ما قبلها وان كان من مدخول المتابعة المذكورة كما تقر بأن يقول أو يقارن عطفاً على يتأخر لما بين الوجوب والكراهة أو الحرمة للذين يحاكم المقارنة وما بعده من التناهي بحسب الظاهر (قوله من أحوال المتابعة) أي الاربعة المذكورة في كلامه أولاً وآخر (قوله ان المتابعة في كلها) أي الكل المجموع لا الجيعي بقريته فبذلك وما بعده (قوله والتقدم بجميعها يبطل) لعل الباء فيه بمعنى على أي والتقدم على جميع صور المتابعة الاربعة يبطل بان لم يتأخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الامام ولم يقارنه ولم يتخلف عنه بركن ولم تقدم عليه بركن بان تقدم عليه بركنين فأكثروا وكان الا واضح والاولى ان يقول والاخلال بجميعها يبطل لشموله التخلف بركنين على ما يأتي وكان موقع هذه الجملة بعد التي قبلها المعلى فكأنه قال ولا شك ان المتابعة في كلها واجبة لان التقدم بجميعها يبطل (قوله والحكم ثانياً بانه لا يضرب) صوابه والحكم ثانياً بان يتأخر الخ اذ الذي حصل به الحكم أولاً من حيث الجملة هو قوله يجب متابعة الامام في أفعال الصلاة وقوله بان يتأخر بيان الحكم افراد ما تحمله المتابعة (قوله بدليل قرينة السياق) لا حاجة للجمع بين دليل وقرينة (قوله لكنها مكروهة مفضونة فضيلة الجماعة) صريح بالنظر لا محال الذي المتقدم في كلامه في المتن في ان المقارنة في الاقوال تنوب فضيلة الجماعة ولعله غير مراد خصوصاً فيمالم يطلب فيه عدم المقارنة كالشهاد فليراجع (قوله وقوله المذكور ولا ثواب فيه الخ) هذا الى قوله وعلم

مما قررناه لفظ سؤال وجواب في فتاوى والده تصرف فيه بما ترى من غير عثره إليه وانظر ما وقع فيه هذا لفظ الفتاوى
 سئل عن قولهم المكروه لا ثواب فيه هل مرادهم ثواب الجماعة اذا كانت الكراهة للذات كادل عليه أمثلهم حتى لا يسقط
 ثواب الصلاة بفعلها في الحمام ونحوه من أماكن النهي أم لا فأجاب بأن المراد الكراهة للذات حتى يثاب على الصلاة في
 الأماكن المكروهة الخ وانظر ما حصل هذا السؤال والجواب وما موقع لفظ الجماعة في السؤال (قوله فلا خلاف في المعنى)
 أي يميز من قال بحصول الثواب في المغصوب ومن قال بنفيه (قوله كالزيادة في تطهير أعضاء الوضوء على الثلاث) أي فلا تنفع
 هذه الزيادة الثواب فيما قبلها والافتقار الزيادة لا ثواب فيها قطعاً (قوله لانه نوى الاقتداء) الأولى ولانه (قوله كادلت عليه
 الاخبار) راجع لقوله لم تنعقد كما يعلم من شرح الروض وكان الأولى تقديمه على قوله ومحل ذلك (قوله فلا حرم منفرداً) مختار
 قوله ومحل ذلك (قوله وفرغ منه والامام قائم) خرج به ما لو هوى للمجبود قبل فراغ الامام منه فلا تبطل صلاته وان قام الامام
 من السجود قبل تلبس المأموم به ويجب عليه العود مع الامام (قوله وان لحقه) انظر ما مرجع الضمير المرفوع والمنصوب
 (قوله ولتقصيره بهذا الجالس الذي لم يطلب منه) انظر ما وجه عدم طلبه منه والشهاب ج اعاجله تعالى المسئلة اتمام
 التشهد الاتية لاختياره فيها البطلان اللهم الا أن تكون الصورة انه غلب على ظنه الخلف بركنين بسبب اشتغاله بها
 ويكون البطلان مقيد بهذه الصورة فليراجع (قوله لا اتمام التشهد) أي الذي أتى به الامام كما يعلم مما قدمناه قبيل الفصل
 وقوله مطاوب ظاهره وان لم يمكنه ادراك القيام مع الامام لكن قيده السيد السهمودي بما اذا أمكنه ذلك وأيده الشهاب
 سم (قوله فيكون كالوافق) أي المعذور كما في كلام غيره ولعل لفظ المعذور ساقط من النسخ (قوله ظاهرة طال زمنها عرفاً)
 لا حاجة اليه اذا اختلف لها الى تمام ركنين يستلزم ذلك نية عليه الشهاب ج (قوله ولا يقال انه يركع مع الامام) أي الذي قال
 به الشهاب ج (قوله وقد أفتى جع الى قوله هذا والوجه) تبع في هذا السياق الشهاب ج الى قوله هذا والوجه لكن
 ذلك انما أورد على هذا الوجه لانه يختار في مسئلة من نام في تشهده انه كالمرحوم فجعل هذا استظهاراً على اختياره لذلك
 والشارح تبعه في ابراده على وجهه من غير تصرف بعد اختياره في المسئلة المذكورة ما مر مما يخالف الشهاب المذكور فلم
 يكن له موقع كما يظهر بالتأمل وان عقبه بقوله هذا والوجه الخ وكان المناسب ان يستظهر على اختياره بافتاء الاخرين
 الا أن ويجمعه رد الافتاء الجع المذكورين عكس ما صنع الشهاب المذكور (قوله ولهذا ونسى كونه مقتدياً بالخ) صريح
 هذا السياق انه تأييد لا فتاء الاخرين بانه كالناسي وليس كذلك اذ لا وجه له وعبارة الشهاب ج وبه أي بافتاء الجع المتقدم
 برد افتاء الاخرين بانه كالناسي للقراءة ومن ثم لونسى الاقتداء الخ فقوله ومن ثم الذي عبر عنه الشارح بقوله ولهذا تأييد الرد
 على الاخرين وسيأتي في كلام الشارح الاشارة لما نهيها عليه في قوله واما قولهم في التعليل الخ وان كانت عبارته هنا قلقة كما
 عرفت (قوله ففرقهم بين هاتين الصورتين) أي صورتي نسيان القراءة ونسيان كونه مقتدياً كما هو ظاهر لانهم ما يحمل وفاق
 فالضمير في فرقهم للاصحاب واما قول الشهاب سم في حواشي التفتة كان مراده صورة من سمع تكبير الرفع وصورة
 الناسي للقراءة فحجب لانه ان كان الضمير في فرقهم للاصحاب فلا يصح لان مسئلة من سمع تكبير الرفع ليست محل وفاق حتى
 تسند للاصحاب وينسب اليهم انهم فرقوا بيننا وبين مسئلة الناسي للقراءة وان كان الضمير فيه راجعاً للجمع المقتين بما مر فلا
 يصح أيضاً لانهم لم يتعرضوا في افتاءهم لفرق كما ترى بل ولا لمسئلة النسيان وانما أيدها الشهاب ابن حجر افتاءهم وأعجب منه
 ما في حاشية الشيخ من ان مراده بالصورتين قوله وقد أفتى جع الخ وقوله ويعارضه الخ اذ ليس هاتان صورتان وانما هي صورة
 واحدة اختلف فيها افتاءن وتسلمه فيا يكون مرجع الضمير في فرقهم ومن الفارق بينهما على انه لا معنى له عند التأمل
 (قوله واما قولهم في التعليل) فيه أمران الأول ان القائل لهذا هو الشهاب ج تأييد الافتاء الجع المذكورين كما عرفت فلا
 معنى لضمير الجمع الثاني قوله في التعليل فيه مساهلة اذ لم يذكر على وجه التعليل بل على وجه التأييد كما هو ظاهر ووفق
 ما بينهما (قوله فلا كان السبق بأربعة أركان والامام في الخامس) أي بأن لم يقصد موافقة الامام في القيام الذي صار اليه فيه
 واستمر على ترتيب نفسه كانه عليه الشيخ في الحاشية وقضيته انه لا بد من قصد المتابعة وهو أحد احتمالات ثلاث أبعادها
 الشهاب سم في حاشية المنهج والثاني انه يشترط ان لا يقصد البقاء على نظم نفسه والثالث وهو الذي استظهره انه لا يشترط
 شيء من ذلك بل يكفي وجوب التبعية بالفعل وقول الشارح الا أن يقرى باو اذا تبعه فركع قبل أن يتم الفاتحة تختلف لتمامها

يؤيد بما قاله شيخنا إلا أن يقال أنه لا يقتضي وجوب القصد وانما غاية ما فيه أنه إذا قصد كان حكمه ماذكروا المستظهر ابن
قاسم يلزم منه ضعف حكم البلقيني بالبطلان في الصورة التي ذكرها قائل (قوله وادابعه) أي بالقصد كما علم مما مر (قوله وقد
علم مما تقدم أن المراد بفراغه) أنظر ما لا داعي لذكر هذا هنا (قوله وبما يأتي) معطوف على قوله بما تقدم (قوله باعتبار نظره
دون الواقع) قال الشهاب سم في حواشي التحفة فيه تطرظا لظاهر إذا لمعنى للتصغير في الواقع إلا كون مقتضى الواقع أن
لا يشتغل بغير الفاتحة وهنا كذلك لكون ما أدركه لا يسع في الواقع غير الفاتحة فليتنامل انتهى (قوله إذا احكام الموافق
والمسبوق جارية في جميع الركعات) فيه أنه لا يلزم من جريان أحكامهما في جميع الركعات أنهما اسميان كذلك حفيظة في
غير الركعة الأولى (قوله وإن أدركه قبل قيامه عن أقل الركوع) أي وأنتم الركوع قبل انفصال الإمام عن أقله كما هو ظاهر
ولو حذف الواو من قوله وإن لكان أوضح (قوله حكمه كما لو ركع فيها) أي في أنه أن لم يشتغل بالافتتاح والتعويض ترك قرأه
وركع فهو تقيم لما في المتن وليس مساو بالقوله أو ركع تحريمه كما لا يخفى خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله أو بقدر زمن
سكونه) أي من القراءة المعتدلة على قياس ما مره في ضابط الموافق فليراجع (قوله واللام يعتد بما فعله) وهل يجب عليه العود
لتتميم الفائدة مع نية المفارقة إذا هوى الإمام للعبود إذا علم بالحال إذا تركه غير معتد بها حينئذ فلا وجه لمضيه فيما هو فيه
أو لا يجب الظاهر الأول فليراجع (قوله بكل تقدير) أي من تقديرى التخلف والعبود مع الإمام (قوله وقد نقل الشيخ عن
التحقيق واعقده لزوم متابعتها في الهوى) أي مخالفا لما مر من وجوب المفارقة فهو ضعيف وقد نبه الشهاب سم على أن
ما نسب التحقيق لم يذكر فيه الأعلى وجه ضعيف (قوله وبوجه أنه لما لمته متابعتها حينئذ) عبارة الضعيف ويمكن توجيهه بأنه
لما لمته المتابعة قبل المعارضة استعصب وجوبها وسقط الخ (قوله أما إذا جهل أن واجبه ذلك) محتمل قوله في حل المتن مع
علمه بأن الفاتحة واجبة (قوله فهو بخلافه لما لمته متخلف بعذر) قال الشهاب سم قضية هذا أنه كبطيء القراءة مع أنه
فرضه في المسبوق والمسبوق لا يدرك ركعة الأبال ركوع مع الإمام أقول يحتمل أن يكون هذا مراد القاضي فيكون مخصصا
لقولهم أن المسبوق لا يدرك الركعة الأبال ركوع مع الإمام فيكون محله في العالم بأن واجبه القراءة ويحتمل وهو الأقرب
واقصر عليه شيخنا في الحاشية أن مراد القاضي أن مسألته لا تبطل بتخلفه إلى ما ذكر فيكون محله بطلانها بهوى الإمام
للسجود إذا لم يفارقه في غير هذه الصورة لكن تفوته الركعة وليس معنى كونه متخلفا بهذرا أنه يعطى حكم المعذور من كل
وجه ولا اشكال في ذلك وإن أشار الشهاب المذكور إلى اشكاله بما ذكره ألا ترى أنا إذا لم نجعله معذورا يلزمه التخلف لقراءة
قدوم ما صرفه للسنة مع فوات الركعة ولا يفيد ذلك إدراك الركعة كما مر (قوله لكن تجب لزوم المفارقة الخ) مراده به
بيان أن المراد بقول الام والافارقة أنه يجب عليه ذلك فإن لم يفعل أمم ولكن لا تبطل مسألته حتى يصير متخلفا ركعتين فما
تقدم على إطلاقه (قوله وقضية الملبس) أي كما قال الأذرى ومراده تعليل المتن الذي مر عقبه (قوله وهو المحمّد كما قاله الشيخ)
قال الشهاب سم وأقول ينبغي أن المراد بالمقتضى المذكور أي مقتضى كلام الشيخين أنه إذا كان الزمان الذي أدركه يسع
جميع الفاتحة تخلف لها كبطيء القراءة أو بعضها لم يضره التخلف لقراءة قدره فليتنامل (قوله المتن ولا يشتغل المسبوق الخ)
المراد بالمسبوق هنا من لم يدرك تحريم الإمام وليس المراد به من لم يدرك زمن الفاتحة بدليل قوله إلا أن يعلم أدراكه عليه
الشهاب سم (قوله ويظهر أن جلوس التشهد الأول بجلوس التشهد الأخير لكونه على صورته تطرما مامرا آتيا) أنظر
ما موقع هذا هنا والمراد بجماع آتيا هو ساقط في بعض النسخ وفي حواشي التحفة للشهاب سم ما نصه قوله وينبغي في
جلوس التشهد كذا في شرح مروقضيته أن من شك في جلوس التشهد الأول أو الأخير في العبود لم يبدله وهو ممنوع مخالف
لما في الحاشية عن الروض انتهى ومراده بما مر في الحاشية ما ذكره في قوله قبل هذه عن الروض في صلاة الجمعة أنه لو شك
مدرك الركعة الثانية مع الإمام قبل السلام هل يجمع مع الإمام يحدوا أنها جمة انتهى لكن الذي كتب عليه الشهاب
المذكور من قول التحفة وينبغي الخ لم أره فيها فلعلمه في بعض نسخها وانما الذي فيها أنه لو كان سلكه في العبود في الركعة
الأخيرة فهل جلوسه للتشهد الأخير كقيامه أي فيجتمع عليه العود للعبود واستقر أنه ليس كقيامه وافرقي بينهما فلعلمه ذكر
بعد ذلك في بعض النسخ قوله وينبغي الخ لكن الشارح لم يقدم ذلك فلراجع نسخة صحبة (قوله فقد قال صاحب الأنوار) انما
لم يضمن لثلاثتهم رجوع الضمير إلى الود وانظر ما وجه دفع هذا ما اقتضته عبارة الأنوار من الوجوب وفي حواشي النسخ

الشهاب سم بعد ان ساق عبارة الشارح هذه برمتها مانصه وسيافه يدل على ان المأموم في صورة الاوارى الاولى يصير كبطي القراءة وفيه نظر ظاهر مع فرض انه علم ان امامه يقتصر على الفاتحة لانه حينئذ يعتزله من ترك الفاتحة عمدا حتى ركع الامام بل هو من أفراده فليتنامل انتهى (قوله وان محل ندب سكوت الامام الخ) انظر من أين يعلم هذا (قوله أم قصيرين) ليس لنا فعلا قصيران متواليان (قوله فان كان ساهيا به فهو مخير) تقدم في مجود السهو والفرق بين هذا وبين ما لو انتصب وحده ساهي التشهد الاول حيث وجب عليه العود بفحش المخالفة في تلك دون هذه (قوله ويؤخذ من ذلك) أي من الحديث في فصل في زوال القدوة وإيجادهما (قوله غير مغتفر) لا حاجة اليه لان تأخر الامام عن المأموم لا يكون الا غير مغتفر وقد يقال احتراز به عما لو تأخر عن أصابع المأموم دون عقبه بان كانت قدمه صغيرة دون قدم المأموم أو نحو ذلك (قوله بخلافه فارقته بعذر) أي من الأعذار المشار اليها فيما يأتي في المتن وان كانت مذكورة فيه في حيز القديم (قوله وفي رواية العصيين وغيرهما) المناسب تأخير هذه عن رواية أحمد لانه يصده بيان الصلاة التي وقع فيها ما ذكره رواية العصيين لا تعرض فيها لذلك ثم يذكر رواية العصيين بعد المخالفة لرواية أحمد في المقر ثم يجمع بين الروايات (قوله ومعلوم ان الرجل الخ) عبارة النسخة واستدلوا لهم بهذه القصة للفارقة بغير عذر عجيب مع ما في الخبر ان الرجل شكى العمل في حرته الموجب لضعفه عن احتمال التطويل فاندفع ما قيل ليس فيها غير مجرد التطويل وهو غير عذر نعم ان قلنا بانها ما شخصان وثبت في رواية شكاية مجرد التطويل اتضح ما قالوه (قوله وظاهر انهم لا تفوت حيث حصلت ابتداء الخ) أي فتحصل في جميع الصلاة تطير من أدرك مع الامام بعض الصلاة وأتمها لنفسه بعد فراغ الامام فليراجع (قوله ابتداء) أي في ابتداء الصلاة (قوله لما تقرر) أي من جوازنية القدوة في خلال الصلاة (قوله استدلالهم بالاول) أي اخراج الصديق نفسه من الامامة وقوله والثاني ظاهر أي اخراج المأمومين أنفسهم من الاقتداء والاقتداء بآخر (قوله ونظريه) يعني في الثاني بقرينة قوله فلم يحتج العصاة الى نية والمنظر فيه هو الشهاب ج لكنه انما عزا كون الصديق استخلف النبي صلى الله عليه وسلم الى العصيين لا الى المجموع (قوله لكن يفرض ذلك يحصل ما قاله الجلال الخ) لا حاجة اليه فان الاول لا تراعى فيه (قوله وعمايو يدكلام الجلال) يعني ما اقتضاه كلامه من ان القصة لا اختلاف فيها كما يدل عليه باقي كلامه أي خلافا للنظر المذهب لذلك ووجه تأييد ذلك لكلام الجلال انه لو كان ما فعله الصديق من باب الاختلاف لكان أخرج نفسه من الصلاة قبل تأخره عنه صلى الله عليه وسلم لانه شرط الاختلاف أي الواقع في القصة خلاف ذلك لكن ان تقول اذا كان الاختلاف فيها ثابتا في العصيين لا يسوغ انكاره وحينئذ فلا بد من جواب عن فعل الصديق ليوافق ما قاله وأجاب عنه الشهاب سم يانه ليس المراد بالاختلاف في القصة الاختلاف الشرعي وبان الوجه استثناء فعل الصديق فيها بكل حال اذ النبي صلى الله عليه وسلم من الحرمة والاحلال وللصلاة خلفه من الفضل والكمال ما ليس بغيرهما (قوله من انهم من قبيل انشاء القدوة لا الاختلاف) أي ولا يعارضه ما في العصيين لما قدمناه (قوله موافقة ما قاله الجلال) أي في الاول كما هو ظاهر لكنه ليس محل النزاع كما مر ووجه موافقة لكلام الجلال انه بني القولين في المسئلة على ما لو أحرمت منفردا ثم نوى جماعة وقد مر ان الاظهر فيه الصحة فيكون المبنى عليه كذلك وحينئذ فالمسئلة منقولة في كلام الاصحاب فقول الجلال لم يتعرضوا اما لعدم اطلاعه على هذا النقل أو لعدم تذكره اياه (قوله والافهو يتأخره تنقطع امامته) أي بالنسبة له صلى الله عليه وسلم خاصة دون القوم بقرينة قوله بعده ثم لما تقدم عليه الصلاة والسلام بنوى أبو بكر الاقتداء بصيرورته منفردا بتأخره وحينئذ بطلت امامته بالنسبة للعصاة الخ ووجه هذا ان تنظير الشارح الا في ليس في محله وكأنه توهم ان قول هذا القيل تنقطع امامته أي مطلقا حتى بالنسبة للقوم وقد علمت انه ليس كذلك (قوله بعد اقتدائه) به أي بعد اقتداء النبي صلى الله عليه وسلم بابي بكر رضي الله عنه (قوله ولو قام المسبوقون أو المقيمون) أي لتتم صلاتهم (قوله وهو الافضل على قياس ما مر) انظر ما فائدة هذه الافضلية مع ما مر من ان الاقتداء في الاتناء مكره ومفوت لفضيلة الجماعة ثم رأيت الشهاب سم نقل في حواشي المنهج الجواب عن ذلك عن شيخه البرلسي بان سبب ذلك ما في الفارقة من قطع العمل وذلك لا ينافي الكراهة وفوات فضل الجماعة باعتبار معنى آخر (قوله فمحمول على القضاء للنفوى) أي اذ لكن قد يقال هو وان جلداه الى المعنى اللغوي فلفظ ما سبقك يشعر بما فرمته (قوله نذار كما سابقناه) أي من القراءة لعذره لثلاثه لا جلاله عن قراءة المسورة حيث لم يفعلها ولم يدركها مع الامام وليس المراد التمداد بل بمعنى القضاء بدليل انه لو أدرك القراءة

في أخبرني الامام فلهما ولا تدارك (قوله كان أحدث في اعتداله) أي وفي ركوعه بعدما اطمأن معه ريثما ينزل هذا قوله إلا حتى
 قريباً فلا يضطر وحده بعد ادراك المأموم له معه وصرحه الشهاب مع تقلاص الثاني في شرح العباد (قوله لزمه
 الاقتداء به) قال الشهاب مع ظاهره وان عذر باننا بروفه وقصة (قوله عسير صارا) أي أو صاباً كسنة يظهر فيها
 يظهر وهذا الاستدراك قد تقدم في الباب (قوله لمجامة للشك) فيه انظر لا يمكن مجامعة للشك لانهم ما حققوا
 متباينان اذا وجدت احدهما انتفت الآخرى اذا لطن لا يتحقق الامع الربحان والشك لا يتحقق الامع انساوى وعما
 ضدان (قوله لم تنقص صلته) فرضا ولا نقلا ظاهراً ولو جازاً ولو باقعه ما نقل عنه في شرح هدية الناصح لكن بخالسه مقدمه
 في هذا الشرح في صفة الصلاة قبيل الركن الثاني (قوله وهما المتعاقدا) أي نفى الذي قال به المقيل (قوله وهو الى ان تمام
 من لا) أي ان كان فرضه القيام (قوله اتفق معه مكرراً) أي بخلاف ان قاله اليه فلا يكرهه كما يأتي (قوله في غير محمل تقدمه)
 خرج ما اذا كان محمل تشهد بان كان تشهداً اولاً فلا يأتي بالصلاة على الآل ولا يكمل التشهد وهو ظاهر لاخراج التشهد
 الاول عما طلب فيه وليس هو حيث لمجرد المتابعة وأظنه قد تقدم في صفة الصلاة في الشرح ما يؤخذ منه ماد كونه لكن
 الشهاب مع يخالف في ذلك وكان لشارح أسرار عباد كراي مخالفته ويراجع (قوله وائس بحسوبه) قال شيخنا في الحاشية
 يؤخذ منه انه لا يجب عليه وضع الاعضاء لسبعة في هذا السجود وفي هذا الاخذ بنظر ظاهر ادلم توجد حقيقة السجود حيث
 فلا يصدق عليه انه تابع في السجود على ان هذا الاخذ مني على ان الصمير في ايس للسجود وظاهره ايس كذلك بل هو
 كالإشارة التي قبله للانتقال المذكور في المتن كما هو ظاهر ومما حصل لتعليل الذي في الشارح ان الـ كبير غاي يكون اما المتابعة
 أو المحسوب والانتقال المذكور ليس واحداً منهما (قوله وفي كون الثلاثة محسوباً له نظر لا يعني) كان المتابع يوفى كون
 سجود التلاوة محسوباً ولا ذرى لم يدع حسابان سجدة السهولة وانما ينفي التكبير وعدمه فيها على الخلاف المقرر فيهما
 على ان ما قاله الاذرى من كون سجدة التلاوة وسجدة السهولة قد ابدى ما من المحسوب لا يحسب عنه وما ادعاه
 الشارح من ان فعلهما مجرد المتابعة ممنوع كما يعلم ذلك من تأمل معنى كلامهم في المحسوب وغيره (قوله حتى يجلس ثم يقوم
 بعد سلام الامام) أي ان حصل جأوسه قبل سلامه والا فواجب جلوسه ثم قيامه فوراً كما هو ظاهر وقد نص في عبارته
 (قوله أو في غيره عامداً لما يتجرعه بطلت صلاته) لا يشكل عما مره من عدم البطالان بسطوب بل جلسة الاستراحة خذ لا
 لما في حاشية الشيخ اذا جامع وفرف بين جلوس مطلوب في أصله وجلوس منى عنه بعد انقطاع المتابعة (قوله ويلحق بها) أي
 في العبارة وكان الاوضح ان يقول ويرادف ذلك قولنا على الجلوس بين السجدين ولا فصل كل منهما ان يكون بقدر الطمأنينة
 فهم مستويان والحاصل ان مرجع العبارات الثلاث واحد وانما الخلاف في العبارة (قوله لا قل الركن القصير) لا حاجة
 الى قوله القصير الا انه نظريه لما مثل به (قوله وقد جزم ابن المقرئ) ان اراد في هذا الموضع فموسع لانه لم يعرض له وانما
 هو في كلام الشارح قلعه سبق نظرهما في الشرح الى ما في المتن وعبارة الروس وعزم مكة قال الشارح ويد في ان يتر
 قدر جلسة الاستراحة ثم رأيت الاذرى أشار اليه انتهى وان اراد في الشرط السادس وسنظم ما فيه (قوله وبعبارة الروضة)
 يوهم ان ما ذكره عنها عبار عما تقدم كما هو المتهوم من مثل هذا التعبير وليس كذلك كما هو ظاهر بارة

الامر ان عبارتها قد تشمل ما يحس فيه على ان ماد كره ليس عبارة الروضة بالمرف

وانما عبارتها وان ترك سنة وكان في الاشتغال بها تخلف فاحش

لسجود التلاوة والتشهد الاول لم يأت بها المأموم فان فعلها

بطلت صلاته ثم قال اما اذا كان التحلف لها سبباً

بجلسة الاستراحة فلا بأس كالأمان

بريادتها في غير موضعها

انتهت